

السفر الأول من شرح الكرامنة

المنسوبة لأبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي

للأبدي (رحمهما الله)

// [بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ] ^(١) صَلَّى اللّٰهُ عَلٰی مُحَمَّدٍ وَعَلٰی آلِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِیْمًا - ٣

[قال الشيخ الفقيه الأستاذ] ^(٢) النحوي أبو الحسن عليّ [ابن] المرحوم

أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن الخشني ثم الأبيدي رضي الله عنه :

..... (٣) « الكلام هو اللفظ المركب المفيد

بالوضع . وقصده به حدُّ الكلام . والحدود لا تُعرفُ بجملتها حَسْبِي

[تُعرفُ بتفصيلها . فاللفظ] ^(٤) ، عبارة عن الصوت المتقطع من اللسان .

وتحرّزه من الصوت غير المتقطع من اللسان . ومن الإشارة [ومما يخطُّ

ومما يفهم من حال] ^(٤) الشيء فإن هذه ليست بألفاظ ولا تسمى كلاماً

إلا بالمجاز من حيث نابت عن اللفظ الموصوف بتلك الصفة [من تسمية

الشيء باسم] ^(٤) الشيء إذا جاوزه أو كان منه بسبب .

والمركب : عبارة عن ضمّ كلمة إلى كلمة فأكثر . وتحرّز

به من اللفظ [المفرد فإنه لا] ^(٤) يسمى كلاماً بل يسمى كلمة .

والمفيد : عبارة عن اللفظ الذي يفيد السامع علم ما لم يكن

يعلم . وتحرّزه من نحو قولهم : " إن قام زيد " لأن هذا وإن كان

(١) محل البسمة مخروم في الأصل ، وأثبتناها بناء على ما وجدناه في

بداية الجزء الثاني . وقد شاع بين الأندلسيين عدم عطف جملة

الدعاء (صلى الله . .) على البسمة وقد ردّ عليهم ابن الطراوة

مذهبهم هذا انظر نتائج الفكر ص ٥٦ .

(٢) تكلمة اعتمدنا في إثباتها على ما ورد في آخر السفر الأول من هذا

الشرح . هذا أول نص الجزولية ، وما قبله ذهبت به الرطوبة ، وهو يقارب

ثلاث كلمات .

(٤) تكلمة يلتزم بمثلها النص ومكانها كلمات ذهبت بها الرطوبة .

ألفاظاً مركبة ليس بمفيدٍ ؛ لأنَّ الشرطَ لا تتمُّ فائدتهُ إلاَّ بجوابه .

وقوله* [بالوضع: أي] (١) المفيدُ [بالوضع] (٢) ، ومعناه
القصدُ أي : الذي يُفيدُ السامعَ بقصدِ المتكلمِ للإفادَةِ ، وتحَرَّزَ بهِ مِنْ كَلامِ
النائمِ والمجنونِ والذَّ [أهلٍ وَكُوفٍ] (١) ذَلِكْ ؛ فَإِنَّ إِفَادَتَهُ بِالْعَرَضِ لَا بِالْقَصْدِ

وقال بعضهم : يحتمل أن يريدَ : الكلامَ بالوضع (٣) هو
اللفظُ المركَّبُ المفيدُ كأنه يريدُ : [كان في] (١) أصلِ الوضعِ هذا ثم
يتجاوز فيه . والصوابُ ما قدَّمته وهو المنقولُ عن أبي موسى في تفسيره .

وهذا الذي قالَ في حدِّ الكلامِ هو [بالنظرِ] (١) إلى اصطلاحِ

الجمهور من النحويين .

وَأَمَّا بِالنَّظَرِ إِلَى اللُّغَةِ فَقَدْ يَقَعُ عَلَى الإِشَارَةِ (٤) نَحْوُ قَوْلِ بَعْضِ
شُعْرَاءِ الْهَذَلِيِّينَ : (٥) :

-
- (١) تكلمة يستقيم بمثلها النص ومكانها كلمات ذهبت بها الرطوبة .
(٢) تكلمة يستقيم بها الكلام .
(٣) في الأصل : بالموضع .
(٤) شرح الجمل لابن عصفور : ٨٧/١ .
(٥) ورد البيت في التذييل والتكميل منسوباً لبعض الهذليين وبنفس
روايته هنا ، وروايته في اللسان (وما) :
فقلت السلام ، فاتقت من أميرها
وأورده الفراءُ في معاني القرآن ٤٠/١ ، ٢١/٢ ، ١٢٤/٣ :
فقلنا السلام : فاتقت من أميرها . وقال : أنشدني به
بعض بني عَقِيل .

١- أَرَادَتْ كَلَامًا فَاتَّقَتْ مِنْ رَقِيبِهَا

فَلَمْ يَكُ إِلَّا وَوَعَاها بِالْحَوَاجِبِ

أى : كَمْ يَكُ الْكَلَامُ إِلَّا إِشَارَتِهَا بِالْحَوَاجِبِ .

وَيَقَعُ عَلَى الْخَطِّ (١) ، نَحْوَ قَوْلِهِمْ : الْمَكْتُوبُ بَيْنَ دَفْتِي

الْمُصْحَفِ هَذَا كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى .

- وَيَقَعُ عَلَى مَا يَفْهَمُ مِنْ حَالِ الشَّيْءِ (٢) كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

٢- يَا لَيْتَنِي أُوتِيتُ عِلْمَ الْحُكْلِ عِلْمَ سُلَيْمَانَ كَلَامَ النَّمْلِ (٣)

يَقُولُ : إِنْ سُلَيْمَانَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - كَانَ يَفْهَمُ مِنْ دَبِيبِ النَّمْلِ مَا يَفْهَمُ

الْإِنْسَانُ مِنْ صَاحِبِهِ ، وَالْحُكْلُ : قَوْمٌ لَا تَفْهَمُ لُغَتَهُمْ . لَكِنْ هَذِهِ

الْأَشْيَاءُ إِنَّمَا سَمِعَتْ كَلَامًا بِالْمَجَازِ مِنْ حَيْثُ نَابَتْ مَنَابَ اللَّفْظِ الْعَرَكِيِّ

الْمُقِيدِ بِالْوَضْعِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْإِشَارَةَ وَالْكِتَابَةَ لَا يَسْتَعْمَلَانِ إِلَّا عِنْدَ تَعَذُّرِ

اللَّفْظِ . وَأَبُو مُوسَى إِنَّمَا حَدَّ الْكَلَامَ فِي الْحَقِيقَةِ وَلِهَذَا [ز] (٤) الْأُسْتَاذُ

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٨٧/١ .

(٢) شرح الجمل ٨٥/١ .

(٣) هذان الشطران من أرجوزة لرؤية بن العجاج في ديوانه

(١٢٨-١٣١) أَوْزًا :

يا صاح قد جادت بدمع همل عينك من عهد الصبا وجمل
وبين الشطرين شطر ثالثي الديوان هو : (علمت منه مستسر الدخل)

ورواية الشطر الأول في الديوان : لو أننى أعطيت .

وفي الخصائص : ٢٢/١ : لو أننى أوتيت .

وفي الحيوان : ٨/٤ : لو كنت علمت كلام .

والرواية التي هنا في شرح الجمل لابن عصفور : ٨٥/١

" ز " مطعوسة في الأصل (٤)

أبو علي الشاويين فيه في " التوطئة " (١) ، فقال : الكلام حقيقة .

ويقع أيضا على المعنى القائم بالنفس . وهو مذهب أهل السنة

الأشعرية (٢) ، وينسبونه إلى اللغة ، قال الأخطل : (٣)

٣- إِنَّ الْكَلَامَ لِفِي الْفُؤَادِ وَإِنَّمَا جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَى الْفُؤَادِ دَلِيلًا

والنحويون يقولون : هذا البيت مصنوع على الأخطل ولم يثبت في ديوان

شِعْرِهِ (٣) . وكذا قال المعتزلة ؛ لأنَّ الكلامَ عندهم هو اللفظ الموصوف

بتلك الصفة ، وسبب الخلاف بينهم ؛ أنَّ كلامَ الله تعالى قديمٌ ، والأصواتُ

محدثَةٌ ، فكلامُ الباري ليس بصوتٍ ، وروِيَ عن رسول الله (صلى الله عليه

وسلم) أَنَّهُ قَالَ : حَدَّثَنِي الصَّادِقُ النَّاطِقُ رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَأَمِينُهُ

عَلَى وَحْيِهِ جَبْرِيْلُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَيَدُهُ عَلَى كَتْفِي ، قَالَ : سَمِعْتُ إِسْرَافِيْلَ ،

(١) التوطئة : ص ١١٢ .

(٢) استدلال ابن عصفور على أنَّ المعنى القائم في النفس يسمَّى كلامًا

بتسمية العربيِّ القرآنَ له قولاً . انظر شرح الجمل له ٨٦/١ وانظر

شرح الكوكب المنير : ١٠/٢

(٣) ليس في ديوانه : وهو منسوبٌ له في شرح الجمل : ٨٥/١ وفي

شرح شذور الذهب (٢٨) وفيه قبله :

لا يعجبنيك من خطيب خطبة حتى يكون مع الكلام أصيلاً

وذكر محمد محي الدين معلقاً على البيتين أَنَّهُ وجدتهما في

زيادات الديوان المنشور في بيروت ص ٥٠٨ . وانظر معجم

شواهد العربية (٢٧١) .

وقد رد ابن تيمية استدلال الأشعرية بهذا البيت انظر شرح

الكوكب المنير : ١٥/٢ ، ١٦ .

يقول : سمعتُ القلمُ يقول : سمعت اللوحُ يقول : سمعتُ اللسانُ
تعالى يقول الحشمسى : كُنْ ، فلا تبلغُ الكافُ النونَ أو يكسونَ
الذى يكون (١) . فلما سُئِلَ الأشعريةُ عن معنى هذا الحديث ؟ قالوا :
اعلم أن كلامَ الله تعالى ليس بحرفٍ ينقطعُ ، ولا بصوتٍ يندفعُ ، وذلك أن الله
عزَّ وجلَّ واحدٌ علمُ ذلك بواضح الأدلة القاطعة ، والحرفُ المنقطعُ
عن حرفٍ غيره لا يصح أن يكون محلُّ واحدًا ، إذ لا بدَّ من التقاء أجسام
واصطكاك أجرام ، فإذا كان ذلك ، فالحرفُ والصوتُ المتقطعُ على
مخارج مختلفة لا يكون إلا في المؤلِّفات ، وكلُّ مؤلِّفٍ حادث على ما قرَّره
في باب حدوث العالم ، وأيضاً فإنَّ الكلامَ لا يصح إلا [من] (٢) حسي ،
والحياةُ شرطُ ، والكلامُ مشروطٌ بها لا خلاف بين العقلاء في ذلك . ثم
الحرف والصوت التي [.] (٣) اللسان والشفيتين
انما هي حركاتٌ وسكناتٌ وأصواتٌ ولا تشترط الحياة في الحركاتِ والسكناتِ
والأصواتِ (٢) كذلك [الصوت لا يشترط في وجوده الحياة ؛ لأنَّه
يوجد في جماد] (٤)
// مأمور مكلف بالتبليغ وبالكتابة إذ لا يتكلم إلا حسي كما سبق . وتحقيق
[.] (٥) ، فذلك القولُ في اللوحِ إلا أن القلمَ

٤

-
- (١) لم أعر على تخريج له .
 - (٢) مكانها كلماتٌ ذهبت بها الرطوبة، وما أثبتناه يلتزم به الكلام .
 - (٣) كلمات ذهبت بها الرطوبة .
 - (٤) ذهبت الرطوبة ببقية هذه الصفحة ، وهي تعادل سطرين .
 - (٥) ذهبت الرطوبة بما يعادل ثلاث كلمات .

يكتبُ في اللوحِ ، ثم يسمعُ ما يقول اللوحُ من معنى ما رسم فيه بوساطة القلم ، فيكون القلمُ مسخراً بإذن الله سبحانه ترسم به حروفُ في اللوح المحفوظ عن الزيادة والنقصان ، تحتل تلك الحروف المرسمة معانسي وتلك المعاني هي كلام الله سبحانه [تفهم] من رسم الحروف في اللوح فينطقُ اللوحُ بمعنى ما رسم فيه . ويكون سامعاً من اللوح عز وجل ، ويكون القلمُ سامعاً من اللوح ، وإسرافيل (عليه السلام) سامعاً من القلم وجبريل (عليه السلام) سامعاً من إسرافيل ثم ينزل جبريل عليه السلام بإذن الله تعالى ، فيبلغُ معنى ما سمع فيفهمُ الله تعالى رُسُلَهُ معنى ذلك ويبلغونه إلى من أمروا بالتبليغِ إليه ، وقد عصمهم الله تعالى عن الزيادة والنقص في التبليغ ، فالمعصومون : الملائكة ، والأنبياءُ عليهم السلام ، ومن أخبرَ الأنبياءُ بعصمتِهِ فهو معصومٌ ، تستندُ عصمتهُ إلى عصمةِ الأنبياءِ عن الكذبِ في أخبارهم عما أخبروا عنه .

فإذا تحقَّق ذلك ، فاعلم أن كلامَ الله تعالى : **خَبِرْ وَأْمُرْ وَنَهْيْ** واستخبارٌ . وهو واحد في نفسه . فكونه خبراً صفةٌ نفس الكلام ، وكونه استخباراً كذلك ، وكونه أمراً ونهياً . وشرح ذلك يطول (١) ، وإنما (القصْدُ) (٢) شرح ما يتعلق بالحديث المتقدم الذكر وهو قوله : سمعت الله تعالى يقول للشيء : **كُنْ** . **وَكُنْ** إنما هي صيغةٌ يفهم منها الأمرُ [ولتعلم] (٢) **أَنَّ صِيغَةَ الْأَمْرِ** تنقسم معانيها، وتتعدَّدُ مقتضياتها، فتترد هذه الصيغةُ أعني صيغةُ " **افعل** " وتقتضي طلبَ الامتثال في قوله * **وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ** * (٣) ، وتردُ تقتضي التعجيز كقوله تعالى * **كُونُوا**

-
- (١) انظر الصحابي ٢٨٩ - ٣٠٤ ، والاقتضاب ١٩ ، ٢٠
(٢) والأما لي الشجرية ٢٧٧/١ - ٢٨١ ، والهمع ١/١٢٠
كلمة غامضة في الصورة ، ولعل ما أثبتناه صواب .
(٣) الآية ٤٣ ، ١١٠ من البقرة ، ٥٦ من النور ، ٢٠ من المزمل .

حِجَارَةٌ أَوْ حديدًا * (١) . وَتَرِدُ تَقْتَضِي التَّهْدِيدَ مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى
* اَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ * (٢) . وَتَرِدُ تَقْتَضِي سُرْعَةَ التَّكْوِينِ مِثْلَ قَوْلِهِ
تَعَالَى * كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ * (٣) . وَتَرِدُ تَقْتَضِي التَّعَجِبَ مِثْلَ
قَوْلِهِ تَعَالَى * أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ * (٤) ، مَعْنَاهُ : مَا أَسْمِعُهُمْ
وَمَا أَبْصِرُهُمْ .

فهذا الأمر الذي ورد في هذا الحديث هو بمعنى التكوين
مثل قوله تعالى * كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ * (٣) فيتعلق هذا الأمر
بالشيء زمان تكوينه لا يتقدمه ولا يتأخر عنه ، ويتعلق الأمر الذي هو
طلب الامتثال عند كمال شروط التكليف وشروط المطلوب من المكلف .
فاللوح يسمع أمر الله تعالى الذي ليس بكاف ولا نون ، ويعبر عنه اللوح
بـ " كُنْ " الذي هو صيغة الأمر على العموم . وقوله : فَلَا تَبْلُغُ
الكاف النون حتى يكون الذي يكون ، إنما هو عبارة عن كون الشيء
الذي تعلق الأمر بتكوينه ؛ لأن الكاف لا تبلغ النون ولا تجتمع معها
أبدًا ممن ينطق بهما من المخلوقين ، ويتعالى الله عن النطق بهما
علوًا كبيرًا ؛ لأن النون لا تكون إلا بعد عدم الكاف ، وكذلك الحروف
المنطوقة يرد البعض منها بعد عدم البعض ، فهي كلها حوادث ، ومن
اتصف بحادث لم يخل عن مثله قبل ذلك فلم [يسبقه] (٥) فيكون حادثًا
مثله ، وكلام الله تعالى باقٍ وليس له أول ولا آخر فاعلم ذلك ، وباللهم
التوفيق .

-
- (١) الآية . ٥ . من الاسراء .
(٢) الآية . ٤ . من فصلت
(٣) الآية ٦٥ من البقرة ، و ١٦٦ من الأعراف
(٤) الآية ٣٨ من مريم .
(٥) لم أتبين هذه الكلمة في المصورة .

قُلْتُ : هذا كلام أهل الأصول . وأما النحويون فلا يتعرضون لهذا ؛ لأنهم إنما يتكلمون في الألفاظ وهي صناعتهم . وقد يكون التركيب في التقدير كقولك : زيداً، لمن رأيتَه قد أشْأَلَ سوطاً ، تريد : اضرب زيدا .

ومن الناس (١) من (٢) زعم : أن اللفظة المفردة وجوداً وتقديراً قد تكون كلاماً ، إذا قامت مقام الكلام ، وجعل من ذلك " نعم " و " لا " ، فإنهما كلامان ، وليسا بمركبين (٢) .

والصحيح أنهما مركبان في التقدير ، والأصل : نعم ، كان ذلك ، ولا، لم يكن ذلك ، واختصر الكلام فحذف . والدليل على ذلك : أنهم قد يصرحون بذلك ، فيقولون : نعم، كان ذلك ، ولا، لم يكن ذلك ، قال ذو الرمة (٣) :

٤- أذو زوجة بالمضراًم ذو حُصومة أراك لها بالبصرة العامثاويا ؟
فقلت لها : لا، إن أهلي جيرة لأكثبة الدهنا (٤) جميعاً وماليا (٥)

-
- (١) نسب هذا الزعم لابن طلحة انظر مع الهوامع ١١ / ١
(٢) مثل هذا النص في التذييل والتكميل ل ٩ أ
(٣) ذو الرمة هو (غيلان بن عتبة بن بهيش ويكنى أبا الحارث ت ١١٧ هـ أخباره في الشعر والشعراء (ص ٣٣٣) ، ووفيات الأعيان ١١ / ٤ - ١٧
(٤) في البصرة : الدهما
(٥) البيتان في ديوان ذي الرمة (المكتب الاسلامي) ٧٣٠ ، ورواية الديوان للبيت الثاني : أهلي لجيرة .
وهما ٢٩ ، ٣٠ من قصيدة مطلعها :
ألا حتى بالزرق الرسوم الخواليا وإن لم تكن إلا رميما بواليا
وانظر في شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٣٧ ، ٢ / ٤٨٨
التذييل والتكميل ل ٩ أ ، والمغنى ١١ وشرح شواهد : ٥١
وسياتيان مع بيت قبلهما نصه :
تقول عجوز مدرجي متروحا على بابها من عندها هلي وغاديا

فقوله بعد " لا " : **إِنَّ أَهْلِي جِيْرَةٌ إِلَى آخِرِهِ . . .** بمنزلة أن يقول " لا " ،
لست ذا زوجة بالمِصرِ .

وإنّما لم يَقَعِ الكلامُ في اصطلاح النحويين إلا على ما ذُكِرَ؛ لأنّهم
إنّما يتكلّمون في أحكام الألفاظِ ، ولا يتكلّمون منها إلا في المفيدِ ؛ لأنّ غيرَ
المفيدِ لا ينبغي أن يتشاعَلَ به .

ولا يتكلّمون من المفيدِ إلا فيما إفادته بالوضعِ ، لأنّ كلامَ السّاهي
والنائمِ لا يشترطُ فيه السّلامةُ من اللحنِ .

وزعم ابنُ طلحةَ (١) : أن (٢) هذا الحدّ الذي حدّ به أبو موسى
بالنظر إلى الاصطلاح فاسدٌ ، لأنّه غيرُ مانعٍ إذ يدخلُ تحتَه ما ليسَ
بكلامٍ . نحو : **بُعَلْبِكَ** ، فإنّه لفظٌ مركّبٌ يفيدُ مسماهُ وإفادته له بالقصدِ
فلا بُدَّ أن يَزادَ عندهُ في الحدِّ : الذي يدلُّ جزءٌ من أجزاءه على جزءٍ من
أجزاء معناه . فإنّ ذلك خاصٌّ بالكلامِ ، ألا ترى أنّ قولك : قام زيدٌ ،
معناه : الإخبارُ بقيامِ ماضٍ لشخصٍ معيّنٍ [اسمه] زيدٌ . وقام
الذي هو جزءٌ من ذلك يدلُّ على جزءٍ من المعنى وهو القيامُ الماضي .
والجزءُ الآخرُ الذي // هو زيدٌ يدلُّ على ذلك الشخصِ المعيّنِ .
وليس كذلك " بعلبك " ؛ فإنّ " بعلاً " على انفرادِهِ ، و" بكاً " على انفرادِهِ

(١) هو: محمد بن طلحة بن محمد بن عبد العلك الأموي الأشبيلي
أبو بكر " تأدّب بالاستاذ أبي اسحق بن ملكون ، وزعيم وقته باقراً"
الكتاب جابر بن محمد بن ناصر الحضرمي . . . وكان يميل فسي
النحو إلى مذهب ابن الطراوة ويثني عليه ، ولد سنة ٥٤٥ هـ وتوفي
سنة ٦١٨ هـ عن بغية الوعاة : ١٢١/١

(٢) اعتراض ابن طلحة ذكره الشلوبيين في شرحه الكبير للجزولية ل ٣ ب ٦
وشرحه الصغير لها ص ٧ ، وأبوحيان في التذييل والتكميل ل ١٢ م

(٣) في الأصل : "إنّه" والتصويب من التذييل والتكميل : ١٢ أ

لا يدلُّ واحدٌ منهما على جُزءٍ من معنى " بعليك " .

وهذه الزيادةُ ليست من كمالِ الحدِّ إذْ لو لم يزدْها لم تكن " بعليك " وأمثاله داخلَةٌ تحت حدِّ أبي موسى ؛ لأنها ليست بمفيدةٍ فإنَّ الإفادةَ لا يعنى بها دلالةُ اللفظِ على معناه ، إذْ لو كان كذلك لكان قولنا : الاثنان أكثرُ من الواحدِ مفيداً ، لان هذه الألفاظُ تحتها معانٍ [تدلُّ عليها] (١) ، وإنما نعني بالمفيدِ الذي يُفيدُ السامعَ علمَ ما لم يكن يعلم قبلَ ، وذلك لا يتصورُ في " بعليك " وأمثاله ؛ لأنَّ المخاطبَ إن كان عالماً بما يقع عليه " بعليك " بقيَ على علمِ به لم يستجدَّ أمراً زائداً ، وإن كان يجهلُ ما يقعُ عليه " بعليك " بقيَ جاهلاً ولم يعلم ما تُريدُ . (٢)

ومن النَّاسِ من زعمَ : أنَّ الكلامَ يقعُ على اللفظِ المفردِ والمركَّبِ أفاداً أو لم يُفند . وهو مذهبُ السِّيرافي (٣) ، واستدلَّ بأنَّ الكلامَ مصدرٌ ، تقولُ : كَلَّمْتُهُ كلاماً ، فهو اسمُ جنسٍ كسائرِ المصادرِ ، ومدلولُه ألفاظٌ ، فيقعُ على ما قلَّ وماكثرُ مِنَ الألفاظِ (٤) ، والقليلُ : اللفظُ الواحدُ ، والكثيرُ : ما زادَ على الواحدِ . قال : فقولك : زيدٌ ، يسمى كلاماً ، وقام زيدٌ اليومَ كذلك .

-
- (١) عن التذييل والتكميل : ١٢ ب .
(٢) كَسِبَ هذا الرد لابن عصفور ، انظر التذييل والتكميل : ل ١٢
(٣) هو : أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السِّيرافي ، النحوي ، صنف كتاباً أهمها ، شرح كتاب سيوييه ، توفي سنة ٣٦٨ هـ . انظر نزهة الألباء ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ووفيات الأعيان ٢ / ٧٨ ، ٧٩ ، ومعجم الأدباء ٨ / ١٤٥ - ٢٣٢ ، وغيرها .
(٤) الذي قاله السِّيرافي في شرح الكتاب ١ / ل ٥ ب . . . وأمَّا الكلم فقد يسألُ السائلُ فيقول : لِمَ لم تُقلِ الكلامَ أو الكلماتِ ؟ الجواب : أنَّ الكلامَ يقعُ على القليلِ والكثيرِ والواحدِ والاثنين والجميعِ . . . الخ . . .

ورد عليه العبدِيُّ في (١) " شرح الإيضاح " بأن قال : الكلامُ مصدر كَلَّمَ ، وفَعَلَ من أبنية المبالغة والتكثير ، والمبالغة لا تكون باللفظة الواحدة بل بأكثر منها . (٢)

وهذا ردٌ ضعيف ، فإنه يقال له : فعل الذي يراد به المبالغة والتكثير إنما هو الذي يستعمل مخففاً تارةً ومشدداً أخيراً نحو : جرحَ وجرحَ ، وقتلَ وقتلَ ، وضربَ وضربَ ، وأما الذي لا يستعمل إلاً مشدداً فلا نص فيه على المبالغة كقولهم : سبح الله زيداً إذ [أ] . قال : سبحان الله - وإن لم يقلها إلا مرةً واحدةً - وجردَ زيدٌ ثوبه - وإن لم يُبالغ في تجريدِهِ .

والصواب أن يقال للسِّرافي : ليس الكلامُ مصدر كَلَّمَ ، وإنما مصدره التكليمُ نحو : * وكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا * (٣) وإنما الكلامُ في أصل وضعِهِ : اسمُ جنسٍ للمركبات فيقع على ما قلَّ من المركبات المفيدة وماكثر . فالقليلُ : ماتركب من لفظين ، والكثيرُ : ماتركب من أكثر من ذلك . فإذا كان اسمُ جنسٍ للمركبات فلا يلزم وقوعه على المفرد . وهذا هو مذهب ابن جني في "الخصائص" ، ومذهبُ

-
- (١) هو أبو طالب أحمد بن بكر بن بَقِيَّة العبدِيُّ النحوي ، كان فاضلاً ماهراً ، وشرح كتاب الإيضاح في النحو لأبي عيسى ، قرأ النحو على أبي سعيد السرافِي وأبي الحسن الرمانسي وأبي علي الفارسي ، وتوفي سنة ٤٠٦ هـ أنظر نزهة الالبا : ٣٣٦ ووفيات الأعيان ١/١٠١ ، وبنية الوعاة : ٢٩٨/١ .
- (٢) انظر مع الهوامع ١١/١
- (٣) آية ٤ من سورة النساء .
- (٤) الخصائص : ٢٦/١ ، ٢٧

أبي علي (١) وأكثر النحويين ونسبوه (٢) لسيبويه لقوله : " وإنما يحكى
يقال ما كان كلاماً لا قولاً " (٣) أى : ما كان جملة لا مفرداً ، فإذا قالوا
كلمت زيدا كلاماً ، فهذا من وضع الاسم موضع المصدر (٤) ، كقولهم :
أعطيت زيدا عطاءً : أى إعطاءً * ، وهذا راجع للسمع فيراد به
إذا وضع موضع التكليم ما يراد بالتكليم وهو تأكيد الفعل على ماسياتي
بيانه إن شاء الله .

وقوله : " كل جنس .. إلى آخره " (٥)

هذا الفصل يتضمن معرفة الجنس والنوع والشخص ، فنقول في حد كل واحد
منها :- الجنس : لفظ مقول على أشياء كثيرة مختلفة بالصور والحقائق
نحو : حيوان فإنه يقع على الإنسان وعلى البهيمة .
والنوع : لفظ مقول على أشياء كثيرة متفقة بالصور والحقائق ، نحو :
إنسان ، والشخص ، أقل ما يصدق عليه اسم الجنس أو النوع ، نحو :
زيد ، فإنه يصدق عليه حيوان وإنسان .
والجزء : بعض الشخص ولا يصدق عليه اسم الجنس ولا النوع ، نحو :
لحم مثلاً .

(١) الإيضاح للفارسي (٩) ، وأبو علي الفارسي هو الحسن بن أحمد
ابن عبد الغفار النحوي ولد سنة ٢٨٨ هـ وتوفى سنة ٣٧٧ هـ أخذ
عن السراج والنزجاج ، وأخذ عنه جماعة من الحدائق كابن جنبي
والربيعي والعبدي وغيرهم ، صنف كتباً كثيرة منها التذكرة ، والحجة
والأغفال ، والعوامل المائة ، والمسائل البغداديات وغير ذلك
كثير انظر وفيات الأعيان ٢ / ٨٠-٨٢ - ونزهة الألباء : ٣١٥
وفيهما ثبت بمصادر ترجمته .

(٢) الخصائص ٣٢ / ١ .

(٣) نص سيبويه في الكتاب ١ / ١٢٢ " .. وإنما تحكي بعد القول
ما كان كلاماً لا قولاً .

(٤) شرح المفصل : ٢١ / ١

(٥) بعده في الجزولية " قسم إلى أنواعه ، أو نوع قسم إلى أشخاصه
فاسم " .

وقد يسمى بعض الأجناس نوعاً بالإضافة إلى ما فوقه مما هو أعم منه ، وجنساً بالنظر إلى ماتحته . نحو : حيوان بالنظر إلى الجسم ، فإنه يقال فيه : إنه نوع من أنواعه . إلا أن أبا موسى لم يطلق النوع إلا على النوع الحقيقي الذي ليس تحته إلا الشخص ، ولذلك لم يكن عنده ما يقسم إليه النوع إلا الشخص .

والأجناس تتفاضل بالنسبة إلى العموم ، فبعضها أعم من بعض .

فالعام منها يسمى العالِي ، وهو جنس الأجناس ، نحو : معلوم فإنه يقع على الموجود وهو شيءٌ وعلى المعدوم ، فهو ينقسم إلى شيءٍ وغير شيءٍ .

وشيءٌ ينقسم إلى جوهرٍ وعرض . والجوهر إلى مؤتلفٍ وهو الجسم ، وغير مؤتلفٍ وهو الجوهر الفرد ، والمؤتلف : وهو الجسم الجوهرى ينقسم إلى : متعدٍّ ، وغير متعدٍّ ، والمتعدِّي ينقسم إلى : حيوان ، وغير حيوان . والحيوان ينقسم إلى : عاقلٍ وغير عاقل . والعاقل إلى : رجلٍ وامرأةٍ . فمعلومٌ كما تقدم هو : الجنس العالِي ، ويسمى جنس الأجناس .

ورجل نوعٌ أخيرٌ ، ويسمى نوع الأنواع .
ومابين معلومٍ ورجلٍ أجناسٌ متوسطةٌ تسمى أجناساً بالإضافة إلى ماتحتها وأنواعاً بالإضافة إلى ما فوقها .

فمثالُ قسمةِ الجنس إلى أنواعه أن تقول : الحيوان ينقسم إلى : الماشي ، والطائر ، والسابح . فالحيوان يصدق اسمه على جميع هذه الأنواع ، وإن شئت قلت : الحيوان ينقسم إلى : إنسان ، وبهيمة ، ولو زدت في القسمة النبات لكانت القسمة فاسدةً ، إذ النبات لا يصدق عليه اسم حيوان .

ومثالُ قسمةِ الجنس إلى أشخاصٍ أنواعه : الحيوان ينقسم إلى :

أَشْخَاصِ السَّابِحِ ، وَأَشْخَاصِ الْمَاشِي ، وَأَشْخَاصِ الطَّائِرِ ، وَإِنْ شِئْتَ ،
الْحَيَوَانَ يُنْقَسَمُ إِلَى : أَشْخَاصِ الْإِنْسَانِ ، وَأَشْخَاصِ الْبَهِيمَةِ .
وَالْحَيَوَانُ يَصْدُقُ عَلَى جَمِيعِ أَشْخَاصِ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ ، وَلَوْ زِدْتَ مَسْعَ
هَذِهِ الْأَشْخَاصِ أَشْخَاصَ النَّبَاتِ لَفَسَدَتْ // الْقِسْمَةُ ، لِأَنَّ أَشْخَاصَ
النَّبَاتِ لَا يَصْدُقُ عَلَى شَيْءٍ مِنْهَا اسْمُ الْحَيَوَانِ .
وَمِثَالُ قِسْمَةِ النَّوْعِ إِلَى أَشْخَاصِهِ : الْإِنْسَانُ يُنْقَسَمُ إِلَى أَشْخَاصِهِ كَرَجُلٍ ،
وَامْرَأَةٍ ، وَلَوْ زِدْتَ فِي ذَلِكَ أَشْخَاصَ النَّبَاتِ لَفَسَدَتْ الْقِسْمَةُ ، إِذْ لَا يَصْدُقُ
عَلَى شَيْءٍ مِنْهَا اسْمُ إِنْسَانٍ .

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ أَبُو مُوسَى بِهَذَا الْقَانُونِ : دَفْعَ الْإِعْتِرَاضِ عَنِ
أَبِي الْقَاسِمِ (١) مِنْ حَيْثُ قَسَمَ الْكَلَامَ إِلَى الْأَسْمِ وَالْفِعْلِ وَالْحَرْفِ (٢) .
وَلَا يَصْدُقُ اسْمُ الْمَقْسُومِ وَهُوَ الْكَلَامُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ، لِأَيْقَالُ فِي الْأَسْمِ
وَحَدُّهُ كَلَامٌ وَلَا فِي الْفِعْلِ وَلَا فِي الْحَرْفِ . فَيَقُولُ لَا يَلْزَمُ "أَبَا الْقَاسِمِ"
هَذَا؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا قَسَمَ الْكَلَامَ إِلَى أَجْزَائِهِ الَّتِي هِيَ مَوَادُّهُ (٣) وَهَذِهِ الْقِسْمَةُ
لَا يَشْتَرَطُ فِيهَا صِدْقُ اسْمِ الْمَقْسُومِ عَلَى الْأَقْسَامِ ، كَقَوْلِنَا : الْحَائِطُ
يُنْقَسَمُ إِلَى أَحْجَارٍ (٤) وَآجُرٌّ وَلَبِنٍ ، وَكَلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا لَا يُقَالُ [لَهُ] (٥)
حَائِطٌ .

وَلَوْ قَسَمَ الْكَلَامَ إِلَى أَنْوَاعِهِ أَوْ إِلَى أَشْخَاصِ أَنْوَاعِهِ لِلزَّمَانِ
ذَلِكَ . وَلِكَانَ يَقُولُ : أَقْسَامُ الْكَلَامِ : خَبْرٌ ، وَطَلْبٌ فَالْخَبْرُ يُقَالُ لَهُ : كَلَامٌ
نَحْوُ : قَامَ زَيْدٌ ، وَالطَّلْبُ كَذَلِكَ نَحْوُ : قُمُ ، وَلَا تَضْرِبُ ، وَ : هَلْ
قَامَ أَحَدٌ " وَنَحْوَ ذَلِكَ .

-
- (١) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ت ٣٣٧ هـ ،
صاحب الجمل .
 - (٢) الجمل : ١٧
 - (٣) انظر الشرح الصغير للشلوبين (٨) ، والتوطئة ١١٢ ، ١١٣ ،
والشرح الكبير ل ه ب ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٨٧/١ .
 - (٤) في الصورة : أحجار
 - (٥) تكلمة يلتزم بها النص

ويمكن أن يريد أن أبا القاسم أطلق الأقسام على الأجزاء
وكان ينبغي ألا يفعل ذلك ؛ لأنه لا ينبغي أن يسمى أقساماً
إلا ما يصدق عليه اسم المقسوم ، إذ من حقيقة القسمة أن توجد
حقيقة المقسم في الأقسام التي اقتسمتها ، فيقال : في الماشي
والطائر والسابح إنها اقتسمت الحيوان ، لأن كل واحد من هذه
الأقسام قد أخذ من حقيقة الحيوان . وأما الأجزاء فلا ينبغي أن يقال
إنها اقتسمت المجرأ ، إذ لا يوجد فيها من حقيقة المجرأ شيء ، ألا ترى
أن اللحم ، والعظم ، والعصب ، وسائر أجزاء الحيوان ، لا يوجد
فيها من حقيقة الحيوان شيء ، فكيف يقال إنها اقتسمته ، وكل
واحد منها لم يأخذ من حقيقة الحيوان شيئاً ؟

وهذا الوجه هو الذي أراد أبو موسى ، فإنه قد أبان
ذلك في التنبيه الذي له على كتاب الجمل قال فيه : فإذا قول أبي
القاسم لا يصح إلا على أن يكون أطلق الأقسام على الأجزاء مجازاً . (١)
وقوله : " الاسم كل كلمة . . إلى آخره " ^(٢)
قصدُه أن يحد الاسم : فقوله " كل كلمة " يشمل الاسم والفعل
والحرف .

وقوله : " دلت على معنى في نفسها " تحرز من الحرف ، فإنه
لا يدل إلا على معنى في غيره (٣) ، ولا يعترض على ذلك بالأسماء
الموصولة ، فإنها وإن افتقرت إلى صلاتها كافتقار الحرف إلى ما يدخل
عليه ، فإنها ليست بدالة على معنى في الصلة كما يدل الحرف على

-
- (١) انظر هامش ٣ ص ١٤
(٢) انظر ما حد به السيرافي الاسم في شرح المفصل ٢٢/١ وانظر
إصلاح الخلل ٨-١١
(٣) شرح المفصل : ٢٢/١

معنى فيما يدخل عليه ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : « قبضت من الدراهم »
أحدثت من في الدراهم ، تبعيضاً لم يكن فيها قبل دخولها
وإذا قلت : « زيدٌ أبوه قائمٌ » بمعنى قولك : أبوه قائمٌ [فهم] (١) من
هذا الكلام الإخبار عن أبي زيدٍ بالقيام ، فإذا أدخلت الموصولَ قلتُ :
« زيدٌ الذى أبوه قائمٌ » ، كان المفهومُ من قولك : « أبوه قائمٌ » أيضاً
الإخبار عن أبي زيدٍ بالقيام كما كان قبل دخول الموصول . فإذا الموصولُ
إنما يدلُّ على معنى في نفسه بشرط أن يقترب مع غيره وهو الصلة ، ولا يدلُّ
على معنى في الصلة . (٢)

وقوله : « ولا تتعرض لزمان وجود ذلك المعنى » تحريزٌ
من الفعل .

وهذا الحدُّ منقودٌ من جهات :
منها : أنه أدخل فيه لفظ كل (٣) ، وليست كل من الألفاظ
التي تدخل في الحدود ، بل يختبر الحدُّ بها إذا طرد وعكس .
فإذا قيل في حدِّ الإنسان : إنه جسمٌ متغذٍّ (٤) حساسٌ ناطقٌ
وأردت أن تعلم صحة هذا الحدِّ أتيت بكلِّ وطردت وعكست فتجسده
صادقاً في الحالتين ، فتقول : كلُّ إنسانٍ فهو جسمٌ متغذٍّ حساسٌ
ناطقٌ ، وكلُّ جسمٍ متغذٍّ حساسٌ ناطقٌ فهو إنسانٌ . فإذا كانت كلُّ
من الحدِّ لزمك عند اختباره أن تقول : كلُّ كذا فهو كذا ، وذلك
فاسدٌ المعنى .

(١) تكملة يلتئم بمثلها الكلام .

(٢) انظر مثل هذا الكلام في الشرح الصغير للجزولية : ١٠ ، وشرح

الجميل ١ / ٩٣ .

(٣) في التذييل والتكميل ل ٤ أ١ وسمعت الأستاذ المحافظ أبا الحسن

علي بن محمد بن محمد الخشنبي الأبيدي يقول ما معناه : إذا خال

كل في الحدود ولا ينبغي ؛ لأنَّ كلاً إنما يدخل لا اختبار الحدِّ

هل يطرد وينعكس الخ . . ورد أبو حيان كلام الأبيدي فقال : ونقول

لا يصح إدخال كل في الحكيم وجه وذلك أن كلاً هي موضوعه للعموم

فتدل على أفراد والمحدود إنما هو شيء واحد متعقل في الذهن

لا يصح تكثره ولا تعدده فناقض هذا المعنى معنى كل .

(٤) انظر العبارة للفارابي : ٢١

ومنها : أَنَّهُ يَخْرُجُ عَنْهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا يَتَعَرَّضُ لَزْمَانٍ وَجُودٍ ذَلِكَ
الْمَعْنَى : كَالصَّبُوحِ ، وَالغَبُوقِ ، فَإِنَّهُمَا يَدْلَانِ عَلَى شُرْبٍ فِي الصَّبَاحِ
وَالعِشِيِّ ، فَيَدْلَانِ عَلَى مَعْنَى وَهُوَ الشُّرْبُ ، وَزَمَانٍ وَهُوَ الصَّبَاحُ وَالعِشِيُّ .

وَالثَّالِثُ : أَنَّهُ يَخْرُجُ عَنْهُ مَا لَيْسَ بِكَلِمَةٍ كَتَابَطٍ شَرًّا وَأَمْثَالِهِ .

وَالرَّابِعُ : أَنَّهُ يَدْخُلُ عَلَيْهِ مِنَ الْأَفْعَالِ مَا لَا يَتَعَرَّضُ لَزْمَانٍ
وَجُودٍ ذَلِكَ الْمَعْنَى كَالْفِعْلِ الْمُحْتَمَلِ (١) لِلْحَالِ وَالِاسْتِقْبَالِ نَحْوُ : يَفْعَلُ ،
فَإِنَّهُ وَإِنْ تَعَرَّضَ لِتَبْيِينِ أَنَّ الزَّمَانَ لَيْسَ بِالْمَاضِي ، فَلَمْ يَتَعَرَّضْ لَزْمَانٍ وَجُودٍ
الْمَعْنَى مُعَيَّنًا أَهْوَ حَاضِرًا أَمْ مُسْتَقْبَلًا ؟

وَالخَاصُّ : أَنَّهُ يَدْخُلُ عَلَيْهِ مِنَ الْأَفْعَالِ مَا لَا يَتَعَرَّضُ لَزْمَانٍ نَحْوُ :
قَوْلِهِمْ : خَلَقَ اللَّهُ الزَّمَانَ ، فَإِنَّ «خَلَقَ» لَا يَتَصَوَّرُ أَنَّ يَدُلُّ هُنَا عَلَى
زَمَانٍ مَاضٍ وَقَعَ فِيهِ الْخَلْقُ .

وَأَيْضًا فَإِنَّهُ يَخْرُجُ عَنْهُ أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ نَحْوُ «نَزَلَ» ، فَإِنَّهَا تَدُلُّ عَلَى
حَدِيثٍ وَزَمَانٍ مُسْتَقْبَلٍ وَهِيَ أَسْمَاءٌ .

وَالصَّوَابُ فِي حَدِّ الْأَسْمَاءِ أَنْ تَقُولَ : الْأَسْمَاءُ لَفْظٌ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى
يَفْهَمُ بِهِ مِنْهُ وَلَا يَتَعَرَّضُ بِبَيِّنَتِهِ أَنَّ ذَلِكَ الْمَعْنَى مَضَى أَوْ لَمْ يَمْضِ ، وَلَا يَسْدُلُّ
جُزْءًا مِنْ أَجْزَائِهِ عَلَى جُزْءٍ مِنْ أَجْزَائِهِ مَعْنَاهُ . (٢)

فَقَوْلُنَا : لَفْظٌ يَشْمَلُ الْأَسْمَاءَ وَالْفِعْلَ وَالْحَرْفَ (٣) [وَالجُمْلَةَ] (٤)
وَقَوْلُنَا : يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى يَفْهَمُ بِهِ مِنْهُ فَاصِلَةٌ أَخْرَجَتْ الْحَرْفَ (٣) ، وَقَوْلُنَا :

-
- (١) فِي الْمَصُورَةِ : الْمُحْتَمَلُ
(٢) حَدُّ الْأَسْمَاءِ هَذَا وَرَدَ فِي شَرْحِ الْجُمْلَةِ ١ / ٩٤ بِاخْتِلَافٍ يَسِيرٍ
(٣) شَرْحُ الْجُمْلَةِ ١ / ٩٤ ، ٩٥
(٤) كَلِمَةٌ يَتَمُّ بِهَا الْكَلَامُ وَسَيَأْتِي فِي إِضْرَاحِ الْمُتَرْتَبَاتِ

ولا يتعرّض بينيته أنّ ذلك المعنى مضى أو لم يمضِ (١) // ، فاصلةٌ أخرجتِ الفعلَ . فأما :
أمس * وإنّ تعرّض للمضى * وقد " للاستقبال ، فلم يتعرّض واحدٌ منهما
بينيته ، بل بوضعه ، (١)
وقولنا : ولا يدلُّ جزءٌ من أجزاءه على جزءٍ من أجزاء معناه . تحرّز
من الجملة (١) نحو : زيدٌ أخوك ، فإنها لفظٌ يدلُّ على معنى في نفسه
من غير تعرّض بينيته لتبيين أنّ ذلك المعنى مضى أو لم يمضِ . إلا أنّ الجزء
من أجزاءها يدلُّ على جزءٍ من أجزاء معناها بخلاف الاسم ، وقد بين ذلك .
وقوله : والفعل : كلُّ كلمةٍ دلّت على معنى في نفسها ، وتعرّض
لزمان وجود ذلك المعنى .

قصده بذلك أنّ يحدّ الفعل ، فقوله : كلُّ كلمةٍ يشمل الاسم والفعل
والحرف . وقوله : دلّت على معنى في نفسها ، تحرّز من الحرف . وقوله :
" وتعرّض لزمان وجود ذلك المعنى ، تحرّز من الاسم . وهذا الحدُّ أيضا
فاسدٌ من جهات :

أحدها : أنّه استعمل كلاً في الحدّ .

والثانية : أنّه يخرج عنه من الأفعال ما ليس بكلمة واحدة نحو
هلم * في لغة (٢) من يلحق الضمائر فيقول : هلمّا وهلموا وهلمنّ يانسوة .
والثالثة : أنّه يخرج عنه من الأفعال ما يدلُّ على الزمان خاصّة (٣)
نحو : كان الناقصة وأخواتها .

-
- (١) شرح الجمل : ٩٤/١ ، ٩٥
(٢) هي لغة بني تميم ، أمّا أهل الحجاز فيقولون : هلم للواحد
وللاثنين والجماعة على لفظ واحد انظر الكتاب : ٣/٢٢٢ ، ٢٢٣ ،
والمقتضب ٢٥/٣ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ .
(٣) ولا يدلُّ على حدثٍ انظر إصلاح الخلل ٢٣ وشرح الجمل لابن
عصفور ٩٥/١ .

والرابعةُ : أَنَّهُ يَخْرُجُ عَنْهُ مِنَ الْأَفْعَالِ مَا يَدُلُّ عَلَى حَدِيثِ دُونَ
زَمَانٍ نَحْوُ : "خَلَقَ" مِنْ قَوْلِكَ : خَلَقَ اللَّهُ الزَّمَانَ .

والخامسةُ : أَنَّهُ يَخْرُجُ عَنْهُ الْفِعْلُ الْمُحْتَمَلُ لِلْحَالِ وَالْإِسْتِقْبَالِ
نَحْوُ : يَفْعَلُ ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَتَعَرَّضْ لَزَمَانٍ وَجُودِ ذَلِكَ التَّعْنِي .

والسادسةُ : أَنَّهُ يَدْخُلُ عَلَيْهِ مِنَ الْأَسْمَاءِ نَحْوُ : الصَّبُوحِ ،
وَالغُبُوقِ ؛ لِأَنَّهُمَا كَلِمَةٌ تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهَا ، وَتَتَعَرَّضُ لَزَمَانٍ
وَجُودِ ذَلِكَ الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى وَهُوَ الشُّرْبُ ، وَزَمَانِ ذَلِكَ
الْمَعْنَى وَهُوَ الصَّبَاحُ وَالْعَشِيُّ ، وَكَذَلِكَ الْأَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ نَحْوُ : نَزَلَ
فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى النُّزُولِ وَالْإِسْتِقْبَالِ .

والحدُّ الصحيحُ أَن تَقُولَ : الْفِعْلُ : لَفْظٌ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى يَفْهَمُ
بِهِ مِنْهُ ، وَيَتَعَرَّضُ بَيْنَيْتِهِ لِيَبِينَنَّ أَنَّ ذَلِكَ الْمَعْنَى ماضٍ أَوْ غَيْرُ ماضٍ . (١)

فَقَوْلُنَا : لَفْظٌ يَشْمَلُ الْأِسْمَ وَالْفِعْلَ وَالْحَرْفَ وَالْجُمْلَةَ ، وَقَوْلُنَا :
يَفْهَمُ بِهِ مِنْهُ ، تَحَرُّزٌ مِنَ الْحَرْفِ . وَقَوْلُنَا : وَيَتَعَرَّضُ بَيْنَيْتِهِ لِيَبِينَنَّ أَنَّ ذَلِكَ
الْمَعْنَى ماضٍ أَوْ غَيْرُ ماضٍ ، تَحَرُّزٌ مِنَ الْأِسْمِ وَالْجُمْلَةِ ، فَإِنَّ الْجُمْلَةَ
بِأَسْرَافِهَا لَا تَتَعَرَّضُ لِتَبْيِينِ أَنَّ مَعْنَاهَا ماضٍ أَوْ لَيْسَ بِماضٍ ، بَلِ الْمَعْنَى
يَتَعَرَّضُ مِنْهَا لِذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ الْفِعْلُ خَاصَّةً ، وَلَا يُعْتَرَضُ عَلَى هَذَا الْحَدِّ :
بِأَسْرِ ، وَقَدْ ، فَإِنَّهُمَا لَا يَدُلَّانِ عَلَى الزَّمَانِ بِالْبَيِّنَةِ بَلْ بِذَاتِهِمَا . وَكَذَلِكَ :

(١) هذا الحدُّ قريبٌ : مما حدَّ به أبو نصرٍ الفارابيُّ الفِعْلَ (ويسميه
الكلمة) في العبارة ص ٧ ، وانظر ذلك أيضًا في إصلاح الخلل
٢٥ وقد حدَّ ابنُ عصفورٍ الفِعْلَ بِحَدِّينِ أَحَدُهُمَا مِثْلُ الْمَعْنَى
هنا، ولكنه زاد فيه "ولا يدلُّ جزءٌ من أجزائه على جزءٍ من أجزائه"
معناه" وذلك ليتحرَّز من مثل "قمتُ" : فإنه يدلُّ على معنى في
نفسه ويتعرَّضُ بَيْنَيْتِهِ لِلزَّمَانِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا تَعَرَّضَ الْفِعْلُ الَّذِي هُوَ
قام للدلالة على الزمان والضمير قد يتنزل منزلة الحرف منه فلا
يبيِّنُ أَنَّ تَوْصِفَ الْجُمْلَةَ الَّتِي هِيَ : "قمتُ" ، بِأَنَّهَا تَعَرَّضَتْ بَيْنَيْتِهَا
لِلزَّمَانِ فَيَتَخَلَّصُ ذَلِكَ بِأَنَّ تَقُولَ : وَلَا يَدُلُّ جِزْءٌ . الخ شرح الجمل ٩٢٨

نَزَالٍ ، لا يدلُّ على الزمانِ بِالْبَيِّنَةِ بلِ بِالتَّيَابَةِ منَابٍ " انزل " . وكذلك :
الصُّبُوحُ ، والغَبُوقُ ، لا يدلَّانِ على الزمانِ بِالْبَيِّنَةِ ، ولا يتعيَّنُ
الزَّمانُ معهما بَعْضِيٌّ ولا غَيْرِهِ . فَإِنَّمَا يُفْهَمُ مِنَ الصُّبُوحِ الشُّرْبُ فـي
الصَّبَاحِ ، هل في صَبَاحٍ ماضٍ أو مُسْتَقْبِلٍ أو حَالٍ (١) ؟ . مَسْكُوتٌ عَنْهُ
وليس كذلكِ الفِعْلُ فَإِنَّ الفَرْقَ بينهما . ولا يَدُ : خَلَقَ اللهُ الزَّمانَ ، فَإِنَّهُ
قد تَعَرَّضَ أَنَّ الخَلْقَ ماضٍ .

[الحرف]

وقوله : " الحَرْفُ : كُلُّ كَلِمَةٍ إِلَى .. آخِرِهِ " .
قَصْدُهُ أَنْ يَحَدَّ الحَرْفُ . " فكلُّ كَلِمَةٍ يَشْمَلُ الثَّلَاثَةَ " و : " لا تدلُّ على معنى
في نفسها لكن في غيرها " ، تَحَرَّرَ مِنَ الاسمِ والفِعْلِ .
وهذا الحَدُّ فاسِدٌ ، من أَجْلِ أَنَّهُ اسْتَعْمَلَ فِيهِ كَلِمَةً ، وَمِنْ جِهَةِ أَنَّ
يَخْرُجُ عَنْهُ مِنَ الحُرُوفِ ما هو أَكْثَرُ مِنْ كَلِمَةٍ واحِدَةٍ نَحْوُ : إِنَّمَا (٢) ، وَكأنَّما (٣) ،
وَرَبِّما (٤) ، وَلَعَلَّما .

- (١) الكافية وشرحها للرضي ١١/١ ، وشرح الجمل ٩٥/١
- (٢) في الكتاب ١٣٠/٣ ، " فَأَمَّا إِنَّمَا " فلا تكون اسما وإِنَّمَا هي فيما
زعم الخليل في منزلة فِعْلٍ مُلغًى مثل : أشهد لزيد خير منك ؛
لأنها لا تعمل فيما بعدها إلخ . . .
- (٣) عدّها سيويه في الكتاب ١١٦/٣ من الحروف التي يجوز أن يليها
بعدها الأسماء ، ويجوز أن يليها بعدها الأفعال ، لأنها حروف
لا تعمل شيئا .
- (٤) في الكتاب ١١٥/٣ عدّها سيويه "ربما" من (الحروف
التي لا يليها بعدها إلّا الفعل) . فقال : " ومن تلك
الحروف : ربّما وقلّما وأشباههما .

وَالصَّوَابُ فِي حَدِّ الْحَرْفِ أَنْ يُقَالَ: الْحَرْفُ لَفْظٌ لَا يَدُلُّ [عَلَى] (١) مَعْنَى فِي نَفْسِهِ لَكِنْ فِي غَيْرِهِ .

فَقَوْلُنَا : « لَفْظٌ » يَشْمَلُ الْأَسْمَ وَالْفِعْلَ وَالْحَرْفَ وَالْجُمْلَةَ ، وَقَوْلُنَا : لَا يَدُلُّ [عَلَى] (١) مَعْنَى فِي نَفْسِهِ ، تَحَرُّزٌ مِنَ الْأَسْمِ وَالْفِعْلِ وَالْجُمْلَةِ ، وَقَوْلُنَا : لَكِنْ فِي غَيْرِهِ ، تَحَرُّزٌ مِنْ حَرْفِ الْهَجَاءِ ؛ فَإِنَّهُ لَفْظٌ لَا يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهِ وَلَا فِي غَيْرِهِ .

وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : الْحَرْفُ لَفْظٌ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهِ ،

وَلَا يَكُونُ أَحَدَ جُزْئِي الْجُمْلَةِ : أَيْ لَيْسَ بِمَبْتَدٍ وَلَا حَبْرٍ ، وَلَا فِعْلٍ وَلَا فاعِلٍ .

وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: الْحَرْفُ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهِ .

وَلَا يَكُونُ لَهُ مَوْضِعٌ مِنَ الْإِعْرَابِ فِي نَفْسِهِ . وَالْأَسْمُ لَهُ مَوْضِعٌ مِنَ الْإِعْرَابِ وَإِنْ كَانَ مُتَضَمَّنًا مَعْنَى الْحَرْفِ كَأَسْمَاءِ الشَّرْطِ وَأَسْمَاءِ الْاسْتِفْهَامِ نَحْوُ : مَنْ تَضْرِبُ أَضْرِبُهُ " وَمَنْ تَضْرِبُ ؟ ، فَهِيَ مَفْعُولَةٌ بِتَضْرِبِ . وَقَوْلُهُ : (٢) وَيَجِيءُ الْحَرْفُ لِمَعْنَى فِي الْأَسْمِ خَاصَّةً .

مِثَالُهُ : الْأَلْفُ وَاللَّامُ [لِلْجِنْسِيَّةِ] (٢) أَوْ لِلتَّعْرِيفِ فِي نَحْوِ

قَوْلِكَ : الرَّجُلُ وَالْفَلَامُ .

وَقَوْلُهُ : « أَوْ فِي الْفِعْلِ خَاصَّةً . (٢) »

مِثَالُهُ : السَّيْنُ ، وَسَوْفَ ، وَقَدْ " وَنَحْوِ ذَلِكَ .

وَقَوْلُهُ : أَوْ رَابِطًا بَيْنَ اسْمَيْنِ (٢) أَوْ بَيْنَ فِعْلَيْنِ (٢) (٤) .

-
- (١) بَيِّنَةٌ يَسْتَقِيمُ بِهَا النَّصُّ .
(٢) انظُرْ شَرْحَ الْمَفْصَلِ : ٥ / ٨
(٣) لَيْسَتْ وَاضِحَةً فِي الْمَصُورَةِ وَانظُرْ مَعْنَى اللَّيْبِ بِحَاشِيَةِ الْأَمْسِرِ
٤٨ / ١ - ٤٩

(٤) بَعْدَهُ فِي الْجُزْئِيَّةِ نَسَخَهُ دَارُ الْكُتُبِ: أَوْ بَيْنَ اسْمٍ وَفِعْلٍ

مثاله : حُرُوفُ الْعَطْفِ فِي نَحْوِ : قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرُو ، فَلَوْلَا
الْوَاوُ لِتَوَهُّمٍ أَنَّ عَمْرًا بَدَلٌ مِنْ زَيْدٍ عَلَى جِهَةِ الْغَلَطِ . وَ : زَيْدٌ
قَامَ وَضَحِكَ .

وعطف قوله : " أَوْ رَابِطًا عَلَى مَوْضِعِ قَوْلِهِ : لِمَعْنَى ، لِأَنَّه
فِي مَوْضِعٍ نَصَبٍ عَلَى الْحَالِ ، فَيَتَعَلَّقُ بِمَحْذُوفٍ يُتَقَدَّرُ بِهِ ، وَيَجِيءُ الْحَرْفُ
كَلِمَةً لِمَعْنَى فِي الْاسْمِ .

وقوله : أَوْ بَيْنَ جُمْلَتَيْنِ .

مثاله : حُرُوفُ الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ فِي نَحْوِ : إِنْ قَامَ زَيْدٌ
قَامَ عَمْرُو ، فَلَوْلَا " إِنْ " لِتَوَهُّمٍ أَنَّ الْكَلَامَ عَلَى جِهَةِ الْغَلَطِ ، فَارْتَبَطَتِ
الْجُمْلَتَانِ بِإِنْ . وَكَذَلِكَ حُرُوفُ الْعَطْفِ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ : قَامَ زَيْدٌ
وَخَرَجَ عَمْرُو .

وقوله : أَوْ دَاخِلًا عَلَى جُمْلَةٍ تَامَةٍ قَالِبًا لِمَعْنَاهَا .

يعنى بذلك حَرْفَ النَّفْيِ فِي نَحْوِ : [مَا] (١) قَامَ زَيْدٌ ، وَفِي
مِثْلِ : مَا قَامَ زَيْدٌ ، فَإِنَّهَا قَلَبَتْ الْكَلَامَ مِنَ الْإِيجَابِ إِلَى نَقِيضِهِ
وَهُوَ : النَّفْيُ .

وقوله : أَوْ مُغَيَّرًا .

مثاله : أَدَوَاتُ الْاسْتِفْهَامِ وَالرَّجَاءِ وَالرَّجَى ؛ لِأَنَّهَا
غَيَّرَتِ الْكَلَامَ مِنَ الْخَبَرِ إِلَى الطَّلَبِ .

وقوله : أَوْ مُؤَكِّدًا .

مثاله : لَزِيدٌ قَائِمٌ ، وَإِنْ زَيْدًا قَائِمٌ .

وقوله : أَوْ زَائِدًا لِمَجْرَدِ التَّوَكُّيدِ .

مثاله : ﴿ قِيمًا رَحْمَةً مِنَ اللَّهِ لِيُنْتَكَرَهُمْ ﴾ (٢) التَّقْدِيرُ :

(١) تَكْمَلَةٌ يَسْتَقِيمُ بِهَا الْكَلَامُ .

(٢) آيَةٌ ١٥٩ مِنْ آلِ عِمْرَانَ .

فِي رَحْمَةِ مِنَ اللَّهِ وَ " مَا " زَائِدَةٌ بَيْنَ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ تَأْكِيدًا . (١) وَكَذَلِكَ :
مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ (٢) ، تَرِيدُ : مَا جَاءَنِي أَحَدٌ ، قَدْ مِّنْ هُنَا زَائِدَةٌ
لِلتَّأْكِيدِ .

٨ وقد قيل : // إِنَّ هَذَا التَّقْسِيمَ فَاسِدٌ لِعَدَمِ اسْتِفْرَاقِهِ
وَلِلتَّدَاخُلِ الَّذِي [فِي] (٣) الْقِسْمَةِ . أَمَّا التَّدَاخُلُ فَإِنَّ قَوْلَهُ : أَوْ رَابِطٌ
بَيْنَ جُمْلَتَيْنِ ، يَعْنِي (٤) قَوْلَهُ : أَوْ بَيْنَ فِعْلَيْنِ ، فَإِنَّهُ لَا يَرِبُطُ
بَيْنَ فِعْلَيْنِ إِلَّا وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَا عُلٌ ، فَهَمَا مِنْ قَبِيلِ الْجَمْرِ ، إِلَّا أَنْ
يَكُونَ رَاعِي اللَّفْظِ عَلَى (٥) مَذْهَبِهِ فِي نَحْوِ : قَامَ وَقَعَدَ زَيْدٌ ، فَإِنَّهُ
يَجْعَلُ زَيْدًا مَرْفُوعًا بِالْفِعْلَيْنِ ، وَلَيْسَ فِي الْفِعْلِ الْأَوَّلِ ضَمِيرٌ عِنْدَهُ .

وَأَمَّا عَدَمُ اسْتِفْرَاقِهِ ، فَإِنَّهُ يَخْرُجُ عَنْهُ مَا يَجِيءُ كَأَنَّ نَحْوِ : إِنَّمَا
زَيْدٌ قَائِمٌ (٦) ، وَمَا يَجِيءُ مَهَيِّئًا (٧) . نَحْوُ : رُبَّمَا يَقْدُمُ زَيْدٌ ، " فَمَا "
هِيَ أَلِفٌ لِرَبِّ الدَّخُولِ عَلَى الْفِعْلِ ، وَقَدْ كَانَتْ قَبْلَهَا لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى
الاسْمِ النِّكَرَةِ . وَنَحْوُ " مِنْ " فِي قَوْلِكَ : مَا جَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ ، فَمِنْ
صَيَّرَ الْكَلَامَ نَصًّا فِي الْاسْتِفْرَاقِ (٨) ، وَقَدْ كَانَ الْكَلَامُ قَبْلَ دُخُولِهَا

-
- (١) المقتضب : ٤٨/١
(٢) اضطرب كلام البرد في زيادة " مِنْ " في هذا المثال انظر المقتضب
٤٥/١ ثم ١٢٦/٤ ، ١٢٧ .
(٣) مكانها كلمة ذهبت بها الرطوبة
(٤) بياض في الاصل بقدر كلمه ، والكلام مستقيم بدو رطب .
(٥) في المصورة : " أما على " ولعل الصواب ما أثبتناه .
(٦) المقتضب : ٥٣/٢
(٧) الكتاب : ١١٥ / ٣ .
(٨) هو التنصيص على العموم انظر معنى اللبيب ٤٢٥

[محتمل] (١) له ولغيره .

ومايجيُ للإنكار نحو : أزيدُ نيه (٢) ، جواباً لمن قال لك مثلاً :
قام زيد ، فأنتكرت عليه ذلك ، فزدت الياءَ علامةً للإنكار (٣) ، وكسرتَ
التنوين ؛ لالتقاء الساكنين ، وزدت الهاءَ للسكوت .

ومايجيُ للتذكار (٤) نحو قَدِي ، تريد : قَدْ قام زيد
مثلاً ، فنسيت ، فأتيت بالحرف شاغلاً به النطق خلال ما تتذكرُ
ما أردته .

ومايزاد عَوْضاً من كان نحو : (٥)

..... * أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ * *

أى : أَنْ كُنْتَ ذَا نَفَرٍ ، فَلَمَّا حَذَفُوا " كان " عوضوا منها " ما " (٦)

وكذلك " ما " في حيثما تكن أكن " هى عوض من الجملة

التي تضاف إليها " حيث " (٧)

(١) في الاصل : مشتملاً .

(٢) الكتاب : ٤١٩/٢ ، ٤٢٠

(٣) (٤) معنى اللبيب : ٤٨٧

(٥) تمامه :

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبَعُ

فأثله العباس بن مرداس في ملحقات الديوانية : ١٢٨

وهو من شواهد الكتاب ٢٩٣/١ ، والخصائص ٣٨١/٢ والإنصاف

٧١/١ ، وانظر معجم شواهد العربية (٢٢٥) وأبو خراشة : هو

الحخاف بن نُدْبَةَ صحابيٍّ ، والضَّبَعُ : السنةُ الشديدةُ ، وانظر

الإفصاح للفارقي : ٢٨٨ .

(٦) في الكتاب : ٢٩٣/١ " وهى ما التوكيد ، ولزمت كراهية أَنْ يجحفوا

بها لتكون عوضاً من ذهاب الفعل . . " وانظر معنى اللبيب :

٨٤ (أما) ، وشرح المفصل ٩٩/٢

(٧) انظر المقتضب ٥٣/٢ وشرح المفصل ٤٦/٧

[الفاعل]

وقوله : " الفاعلُ : كلُّ اسمٍ أُسْنِدَ إليه فِعْلٌ ، أو اسمٌ في معنى الفِعْلِ ،
وقدَّمَ عليه على طريقة فَعَلٍ أو فَاعِلٍ "

إِنَّمَا حَدَّ الْفَاعِلَ هُنَا ، وَإِنَّ لَمْ يَكُن مَوْضِعَ حَدِّهِ ، لِقَوْلِ أَبِي الْقَاسِمِ : « مَا جَازَ أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا أَوْ مَفْعُولًا (١) ، إِذْ لَا يَعْرِفُ هَذَا الْحَدَّ إِلَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ .

فقوله : " كل اسمٌ ؛ لَأَنَّ الْفَاعِلَ لَا يَكُونُ عِنْدَهُ خِلَافَ الْأَسْمِ ،
وقوله : أُسْنِدَ إِلَيْهِ فِعْلٌ أَوْ اسْمٌ فِي مَعْنَى الْفِعْلِ " تحرّزُ ما يُسْنَدُ إِلَيْهِ
مَاعِدَا ذَلِكَ .

وقوله : وقدَّمَ عليه ، تحرّز من أن يتأخّر عنه . وقوله : على طريقة
فَعَلٍ ، تحرّز من طريقة فَعَلٍ . وقوله : أو فاعِلٍ ، تحرّز من طريقه
"مفعول" .

وهذا الحدُّ فاسِدٌ مِنْ ثَلَاثِ جِهَاتٍ :-

- منها أَنَّهُ أوردَ فِي الْحَدِّ "وَسَّ" ، وَلَيْسَتْ مِنَ الْأَلْفَاظِ الَّتِي تُورَدُ فِي الْحُدُودِ
كَمَا تَقَدَّمَ (٢) .

وَالثَّانِيَةُ : أَنَّهُ قَدْ تَكُونُ "أَنْ" وَ"أَنَّ" "وَمَا" الْمَصْدَرِيَّاتُ
مَعَ صَلَاتِهَا فَاعِلَةً وَإِنَّ لَمْ تَكُنْ أَسْمَاءً (٣) نَحْوَ قَوْلِكَ : يُعْجِبُنِي أَنْ تَصْنَعَ

(١) الجمل : ١٧ وأول كلام أبي القاسم " فالاسم مجاز . الخ . . "

(٢) تقدم في ص ١٦

(٣) انظر المقتضب ١٩٧/٣ ، ١٩٩ ، ٢٠٠

كذا ، وأَنَّكَ تَصْنَعُ كَذَا ، أو مَا تَصْنَعُ مَا كَأَنَّكَ قَلْتَ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ : يُعْجِبُنِي صَنْعَكَ .

والثالثة : أَنَّهُ قَالَ : اسْمٌ فِي مَعْنَى الْفِعْلِ ، وَقَدْ يَكُونُ الَّذِي فِي مَعْنَى الْفِعْلِ اسْمٌ وَحَرْفٌ نَحْوُ : الْمَجْرُورِ فِي قَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ فِي الدَّارِ أَبِيهِ ، فَأَبُوهُ فَاعِلٌ بِقَوْلِكَ : فِي الدَّارِ ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى مُسْنَدٍ .

وَالْحَدُّ الصَّحِيحُ لِلْفَاعِلِ أَنْ يُقَالَ الْفَاعِلُ : اسْمٌ ، أَوْ مَا هُوَ فِي تَقْدِيرِهِ أَسْنَدٌ إِلَيْهِ فِعْلٌ أَوْ مَا جَرَى مَجْرَاهُ ، وَقُدِّمَ عَلَيْهِ عَلَى طَرِيقَةِ فِعْلٍ أَوْ فَاعِلٍ . (١)
فَقَوْلُنَا : " الْفَاعِلُ اسْمٌ أَوْ مَا هُوَ فِي تَقْدِيرِهِ " ؛ لِأَنَّ مَا عِدا ذَلِكَ لَا يَكُونُ فَاعِلًا أَعْنِي الْفِعْلَ وَالْحَرْفَ وَالْجُمْلَةَ . خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ ، فَإِنَّهُمْ يَجِيئُونَ أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ - مَا لَيْسَ بِاسْمٍ وَلَا فِي تَقْدِيرِهِ - ، وَاحْتِجُوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى * ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوِ الْآيَاتِ لَيْسَ جِنَّتهُ حَتَّىٰ حِينٍ * (٢) ، ففَاعِلٌ بَدَأَ عِنْدَهُمْ لَيْسَ جِنَّتهُ . وَهَذَا لِأَحْجَةِ فِيهِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ ، أَمَّا سَبِيوِيهِ فَقَالَ (٣) : فَاعِلٌ بَدَأَ الْبَدَءَ وَكَأَنَّهُ قَالَ : بَدَأَ لَهُمْ يَدُوهُ - أَضْمَرَ الْمَصْدَرُ وَحَذَفَ ، قَالُوا - كَأَنَّهُ قَالَ : قَالُوا وَاللَّهِ لَيْسَ جِنَّتهُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : * وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ * سَلَامٌ عَلَيْكُمْ * (٤) أَي يَقُولُونَ : سَلَامٌ عَلَيْكُمْ . وَلَا يَكُونُ لَيْسَ جِنَّتهُ بَدَلًا مِنَ الْفَاعِلِ ، لِأَنَّهُ جُمْلَةٌ ، وَالْجُمْلَةُ لَا تَكُونُ فَاعِلَةً .

-
- (١) هَذَا مَا حَدَّثَ بِهِ ابْنُ عَصْفُورِ الْفَاعِلَ فِي شَرْحِ الْجُمْلَةِ ١٥٧/١ إِلَّا أَنَّهُ اسْتَهْلَلَ الْحَدَّ بِلَفْظِ " كُلِّ " .
(٢) آيَةٌ ٣٥ مِنْ سُورَةِ يُوسُفَ .
(٣) مَقَالَهُ سَبِيوِيهِ عِنْدَ هَذِهِ الْآيَةِ أَثْبَتَهُ مُحَقِّقُ الْكِتَابِ فِي هَامِشِهِ عَلَى أَنَّهُ زِيَادَةٌ مِنْ نَسْخِ أُخْرَى الْكِتَابِ ١١٠/٣ هـ ٣ .
(٤) آيَتِي ٢٣ ، ٢٤ مِنْ الرَّعْدِ

وقد نطق الشاعر بمثل هذا المصدر الفاعل (١) في قوله : (٢)

٦- لعلك - والموعودُ حقُّ لِقَاؤِهِ - بَدَا لَكَ فِي تِلْكَ الْقُلُوبِ بَدَاءٌ
ويكون أيضا ليسجننه جواباً لبدا (٣) ؛ لأنها من أفعال القلوب، وأفعال
القلوب يجوز فيها أن تضمن معنى القسم ، وتلقى بما يتلقى به القسم (٤) ،
قال الشاعر :

٧ - وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَاتَيْنِ مَنِيَّتِي إِنَّ الْمَنَايَا لَا تَطِيشُ سِهَامَهَا (٥)

-
- (١) أمالي ابن الشجري ٣٠٥/١ ، ٣٠٦
(٢) هو محمد بن بشير الخارجي من بني خارجة بن عدوان كشاف
حجازي من شعراء الدولة الأموية أنظر ترجمته في الأغاني ١٦/١٠٤ ، ١٢٤
والبيت في الخصائص ٣٤٠/١ "صدق" بدل "حق" : والأمالي للقالبي
٧١/٢ " وفاقوه" بدل " لقاؤه " وانظر أمالي ابن الشجري
٣٠٦/١ وشرح أبيات مغني اللبيب ٦/١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ .
(٣) مغني اللبيب : ٥٢٤ .
(٤) هذا شاهد لظهور مصدر بيتين الأول منها :
صَادَفَنِي مَنَاغِرَةٌ فَأَصْبَرْنَا إِنَّ الْمَنَايَا لَا تَطِيشُ سِهَامَهَا
وَالثَّانِي :
وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَاتَيْنِ مَنِيَّتِي لِأَبْعَدَهَا خَوْفِي عَلَى وَلَا عَدَمِي
وَأول للبيد بن ربيعة في شرح ديوانه : ٣٠٨ ، والثاني : لغار بن عمرو
ويلقب بالأبرش إضني من شعراء الحماسة وانظر الكتاب ١١١/٢ ، وشرح
المجلد لابن عسقلان ١٥٨/١ والبصرة للصميري ٢٤٠ ، والخزائن ١٣/٤
والشفاة النحوية ٤٠٥/٢ وغيرها

فَأَجْرِي عِلْمَتِ مَجْرَى الْقَسَمِ (١) وَأَمَّا فَاعِلُ لَا يُرْضِيكَ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

٨- فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرَدَّنِي إِلَى قَطْرِي لَا إِخَالُكَ رَاضِيًا (٢)
فهو عند الكوفيين : حتى تردني ، وعند البصريين : فاعل يرضيك ضمير
يفسره ما يفهم من سياق الكلام ، كأنه قال : لَا يُرْضِيكَ هُوَ ، أي : لَا يُرْضِيكَ
شَيْءٌ فَيَكُونُ مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى * فَأَثَرُنَ بِهِ نَقَعًا * (٣) أي : بِالْمَكَانِ
لِأَنَّ الْمَعْنَى عَلَى ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَجْرِ ذِكْرُ الْمَكَانِ (٤) وَاسْتَدَلُّوا أَيْضًا بِقَوْلِ
الْآخِرِ :

٩- وَمَارَعَنِي إِلَّا يَسِيرَ بِشَرْطَةٍ وَعَهْدِي بِهِ قَيْنَا يَفْشُ بِكَبِيرِ (٥)

ففاعل راع عندهم " يَسِيرٌ " (٦) وعند البصريين : أَنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ : إِلَّا أَنْ (٧)
يَسِيرٌ (٨) ، وَأَنَّ مَعَ الْفِعْلِ بِتَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ فَلَمَّا حَذَفَ أَنْ مِنَ اللَّفْظِ
ارْتَفَعَ الْفِعْلُ (٩) كَقَوْلِهِ :

- (١) معنى اللبيب : ٥٣٢
- (٢) البيت لسوار بن المضرب السعدي ، شاعر أموي وهو في نوادر أبي زيد : ٤٥ ، والخصائص ٤٣٣/٢ ، ومالي ابن الشجري ١٨٥/١ :
ما إخالك وخزاة الأدب ١٧٦/٣ ، ٣٩٣/٤ ، ط إخالك ، والمقاصد ٤٥١/٢
- (٣) العاديات : ٤
- (٤) معاني القرآن للفراء : ٢٨٥/٣
- (٥) البيت لمعاوية بن خليل النصري وهو في الخصائص ٤٣٤/٢ ، وشرح
المفصل ٢٧/٤ ، وشرح أبيات المغني ٣٠٤/٦ ، وانظر ضرائر
الشعر لابن عصفور : ٢٦٣ ، والمقاصد النحوية : ٤٠٠/٤
- (٦) شرح المفصل : ٤٧/٤
- (٧) " أن " مكررة في الأصل
- (٨) معنى اللبيب : ٥٥٩
- (٩) الأمالي الشجرية : ٨٣/١ ، وشرح المفصل ٢٨/٤

١- ألا أي هذا الزاجري أحضر الوغى (١)

يريد: أن أحضر، وأحضر أن ورفع الفعل .
وقولنا : أو ماجرى مجراه ، الجارى مجرى الفعل اسم الفاعل (٢) بمعنى
الحال أو الاستقبال نحو قولك : مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه الآن أو غداً ،
والأمثلة التي تعملُ عملَ اسمِ الفاعلِ (٣) نحو : زيدٌ ضربَ أبوه عمراً ،
والصفاتُ كلها مشبهةٌ كانت أو غير مشبهة (٢) نحو : مررتُ برجلٍ
حسنٍ وجهه ، وبرجلٍ حسنٍ أبوه الوجهة ، والمصدرُ المقدَّرُ بأنَّ والفعل (٢)
نحو : سَرِنِي قَتَلَ الكافرِ المسلمُ والاسمُ الموضوعُ موضعَ الفعلِ مصدرًا
كان أو غيره (٢) نحو : ضرباً زيداً ، وإيّاك والأسدَ ، كأنك قلتَ :
اضرب زيداً ، وباعد نفسك من الأسدِ ، ففي "ضرباً ضميرُ الفاعلِ" وفي
إيّاك أيضاً ضميرٌ // الفاعلِ بدليلِ أنك تؤكِّده وتعطفُ عليه فتقول:
ضرباً أنتَ وعمرو زيداً ، وإيّاك أنتَ وزيدَ الأسدَ قال : (٣)

١١- إيّاك أنتَ وعبدَ المسيدِ (٤) ح أن تقرباً قبلة المسجد

وأسماء الأفعال (٢) نحو : نزالٍ ، تريد انزل . ففي نزالٍ ضميرٌ
فاعلٍ ، والظروفُ (٢) والمجروراتُ (٢) (٥) إذا وقعت أخباراً (٢) ، نحو

(١) هذا صدر بيت لطرفة بن العبد من معلقته وعجزه : * وأن أشهد
للذاتِ هل أنت مخلدي * انظر الديوان : ص ٣١ ، والكتاب :
٢/٨٣ ، والإنصاف : ٢/٥٦٠ ، وضرائر الشعر ، ١٥١ وشرح
المفصل ٤/٢٧ .

(٢) شرح الجمل ١/١٥٨
(٣) هذا البيت نسبة في الكتاب لجريز وليس في ديوانه ، انظر
الكتاب ١/٢٧٨ ، وشرحه للسيرا في ٢/٦٩ ب ، والمقتضب
٣/٢١٣ .

(٤) قال سيبويه : فإن قلت : رأيتك قلت ذاك وزيداً فالنصب أحسنُ ؛
لأنَّ المنصوبَ يعطفُ على المنصوبِ المضميرِ ، ولا يعطفُ على المرفوعِ
المضميرِ في الشعرِ وذلك قبيحٌ ، أنشد نايونس عن جرير : إيّاك . البيت
أنشدناه منصوباً ، وزعم أن العرب كذا تنشده " الكتاب ١/٢٧٨ ،

٢٧٩ .
(٥) في شرح الجمل ١/١٥٨ " والظروفُ والمجروراتُ إذا قويت فيها
جنية الفعلية وذلك أن تقع أحوالاً الخ . . ما ذكرهنا .

قولك : زيدٌ في الدارِ أبوهُ، وعندك أخوه ، أو أحوالاً (١) نحو قولك :
جاء زيدٌ عليه ثوبه وفوقه ثوبه ، أو صفات (١) ، نحو : مررت برجلٍ
في الدارِ أبوهُ وعندك أخوه ، أو صلاتٍ ، نحو قولك : جاءني الذي
في الدارِ أبوه ، والذي عندك أخوه . أو في موضع المفعول
الثاني من بابِ ظننتُ (١) : نحو ظننتُ زيداً في الدارِ أبوهُ
وعندك أخوه ، أو في موضع المفعول الثالث (١) من بابِ أعلمتُ :
نحو : أعلمتُ زيداً عمراً في الدارِ أبوه ، أو في موضع الفاعل
في باب الإغراء (٣) نحو : دونك زيداً ، وعندك عمراً ، وعليك
بكرًا ، فكلُّ واحد من : عليك ، وعندك ، ودونك ، قد تحمّل
ضميرَ فاعلٍ . كأنك قلت : عليك أنت زيداً ودونك أنت عمراً .
وقولنا : وقدمَ عليه ، تحرز من أن يتأخر عنه خلافاً للكوفيين
فإنهم يجيزون تقديمَ الفاعلِ على عامله (٤) نحو قولك : الزيدان
قام ، تريد : قام الزيدان فقدمت ، وذلك لا يجوز عند البصريين ،
لأنَّ الفاعلَ قد عوملَ معاملةَ جَزءٍ من الفِعْل (٤) ولذلك سَكَّنَ
آخِرُ الفِعْلِ لضميره في نحو : ضربتُ ، كراهيةً توالي أربعاً
أحرفٍ بالتحريك فيما هو كالكلمة الواحدة (٤) ؛ ولذلك أجازوا
الفصلَ [به] (٥) بين الفعلِ وإعرابه في " يفعلان " و" يفعلون "

(١) شرح الجمل لابن عصفور : ١٥٨/١

(٣) المقتضب : ٢٠٢/٣

(٢) مغنى اللبيب : ٧٥٧ ، وهمع الهوامع ، ١٥٩/١ ، والمقاصد
النحويه ٤٥١/٢ وانظر رد المبرد مذهبهم في المقتضب ؛

١٢٨/٤

(٤) شرح المفصل : ٧٥/١ ، ٧٦ وإصلاح الخلل : ٥٥

(٥) تكملة يلتئم بمثلها الكلام .

لأنه بمنزلة جزءٍ من الفعل . واحتجوا بقول النابغة : (١)

١٢- ولا بدّ من عوجاء تهوي براكب إلى ابن الجلاح سيرها الليل قاصد
فسيرها فاعلٌ عندهم بقاصد ، ولو كان سيرها مبتدأً والليل خبره لقال:
قاصدة ؛ لأنّ فاعله إذ ذاك ضميرٌ عائدٌ على عوجاء (٢) . ولا حجة
لهم في ذلك ؛ لأنّه يتخرّج على أنّ يكون سيرها مبتدأً والليل ظرفٌ فيسي
موضع الخبر ويكون فاعلٌ قاصدٌ ضميراً (٣) يعود على عوجاء ، ولم يلحق
علامة التانيث على حدّ قوله تعالى : ﴿ السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ ﴾ (٤) ولم يقل :
منفطرة به (٥) . ويحتمل أنّ يكون قاصدٌ نعتاً لراكب ، كأنه قال : براكبٍ
قاصدٍ الى ابن الجلاح سيرها الليل . فلا حجة فيه لهم .

واستدلوا أيضاً بقول امرئ القيس : ()

١٣- فَظَلَّ لَنَا يَوْمَ لَذِيذٍ بِنَعْمَةٍ فَقَلَّ فِي مَقِيلٍ نَحْسَهُ مَتَغَيَّبٍ

(١) في ديوان النابغة الذبياني ص ١٤٠ من قصيدته التي مطلعها :
أهاجك من سعداك معنى المعاهد بروضة نعيمٍ فذات الأساود
وانظر شرح الجمل ١/١٦٠ ، وابن الجلاح هو النعمان بن وائل بن
الجلاح الكلبي ، وكان قد سبأ ابنة الشاعر في غارة على بني ذبيان ،
فلما علم أنّها ابنة النابغة أطلقها ، وأطلق سبب غطفان من أجل
والدها ، فكانت هذه القصيدة .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ١/١٦٠

(٣) في الأصل : (ضمير)

(٤) المزمّل : ١٨

(٥) في معاني القرآن للفراء ٣/١٩٩ " والسماء تذكر وتؤنث ، فهي
هاهنا في وجه التذكير قال الشاعر .

فلو رفع السماء إليه يوماً لحقنا بالنجوم مع السحاب "

وانظر التبيان في إعراب القرآن : ٢/١٢٤٨ ، والبحر المحيط
٣٦٥/٨ ، ٣٦٦ .

(٦) ديوانه (السندوبي) ص ٤٠ من قصيدته التي مطلعها
خليلي مرار على أمّ جنّدب لتقضي لبانات الفؤاد المعذب

وفي عجزه في الديوان : " فقلّ في ميل " وهو تحريف

ولم يثبت هذا البيت في القصيدة بروايه الأصمعي انظر الديوان

تحقيق (محمد أبو الفضل) ص ٤١ وفي ص ٣٨٩ منه ذكر أبو الفضل =

فَنَحْسُهُ عِنْدَهُمْ فَاعِلٌ مُتَغَيَّبٌ، مَعَ أَنَّهُ قَدَّمَ عَلَيْهِ، التَّقْدِيرُ: فِي مَقِيلٍ مُتَغَيَّبٍ نَحْسُهُ. وَلَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ «نَحْسُهُ» مُبْتَدَأٌ وَمُتَغَيَّبٌ خَيْرُهُ، أَرَادَ: مُتَغَيَّبِيٌّ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ قَدْ تَدَخَّلَ عَلَى الصِّفَةِ يَاءُ النِّسْبِ (١) إِذَا أَرَادَتْ الْمُبَالَغَةَ (٢)، قَالَ:

١٤- أَطَرَبِيًّا وَأَنْتَ قَنْسَرِيٌّ

وَالدَّهْرُ بِإِلَانِ دَوَارِيٍّ (٣)

يُرِيدُ: دَوَارِيًّا حَذَفَ إِحْدَى يَاءِ النِّسْبِ، عَلَى حَدِّ قَوْلِهِمْ: «تَسْمَعُ بِالمَعِيدِيِّ خَيْرًا مِنْ أَنْ تَرَاهُ» (٤) يُرِيدُ: بِالمَعِيدِيِّ (٥)، وَلَمْ تَطْهَرِ الضَّمَّةُ فِي مُتَغَيَّبِيٍّ اسْتِثْقَالًا لَهَا فِي الْيَاءِ الْمَكْسُورِ مَاقْبَلَهَا كَمَا لَمْ تَطْهَرِ الْكُسْرَةُ فِي يَاءِ المَعِيدِيِّ اسْتِثْقَالًا لَهَا أَيْضًا، وَكَذَلِكَ اسْتَدَلُّوا بِقَوْلِ الزَّبَاءِ:

= اِبْرَاهِيمُ فِي التَّخْرِيجِ أَنَّ الْبَيْتَ الشَّاهِدَ زَادَهُ الطُّوسِيُّ وَالسُّكْرِيُّ وَابْنُ النُّحَاسِ وَأَبُو سَهْلٍ بَيْنَ الْبَيْتَيْنِ ٤٩ و ٥٠ مِنَ الْقَصِيدَةِ. وَانظُرَ الْبَيْتَ فِي مَجَالِسِ الْعُلَمَاءِ لِلزَّجَاجِيِّ ٣١٩، وَشَرَحَ أُبَيْيَاتَ سَيُوبِهِ: ٢١٤/٢ (عَرَضًا) وَشَرَحَ الْجَمَلُ لَابْنِ عَصْفُورٍ ١٦٠/١، وَاللِّسَانَ (غَيْبًا).

- (١) التَّكْمَلَةُ لِلْفَارِسِيِّ ص ٥٠
- (٢) شَرْحُ شَافِيَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ ٤/٢، وَالْأَمَالِيُّ الشَّجَرِيَّةُ ٢٨/١، ٢٩
- (٣) هَذَا الشُّطْرَانُ مِنْ أَرْجُوزَةِ لِلْعَجَاجِ وَقَبْلَهُمَا مَطْلَعُ الْأَرْجُوزَةِ: بَكِيَّتٌ وَالْمَخْتَرَنُ الْبِكِيَّةُ وَإِنَّمَا يَأْتِي الصَّبَا الصَّبِيَّةُ وَهِيَ فِي دِيَوَانِهِ (السُّطْلِيُّ): ٤٨٠/١، وَالشُّطْرُ الْأَوَّلُ مِنَ الشَّاهِدِ فِي الْكِتَابِ ٣٣٨/١ وَالشُّطْرُ الثَّانِي فِي الْخِصَائِصِ ١٠٤/٣ وَانظُرْ تَخْرِيجَهُمَا فِي مَعْجَمِ شَوَاهِدِ الْعَرَبِيَّةِ: ٥٦١
- (٤) الْأَمْثَالُ لِأَبِي عُبَيْدٍ ٩٧، وَالْفَاخِرُ ٦٥، وَمَجْمَعُ الْأَمْثَالِ ١٢٩/١، وَالْمُسْتَقْصَى ٣٧٠/١
- (٥) كَانَ الْكَسَائِيُّ يَرْكُ التَّشْدِيدَ فِي الدَّالِّ يَقُولُ: بِالمَعِيدِيِّ وَيَقُولُ: إِنَّمَا هُوَ تَصْغِيرُ رَجُلٍ مَنْسُوبٍ إِلَى مَعْدٍ. وَكَانَ غَيْرَ الْكَسَائِيِّ يَخَفِّفُ الدَّالَّ وَيَشَدُّدُ يَاءَ النِّسْبَةِ وَقَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ: هُوَ تَصْغِيرُ مَعْدِيٍّ إِلَّا أَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَتْ تَشْدِيدُ الْحَرْفِ وَتَشْدِيدُ يَاءِ النِّسْبَةِ خَفَّفَتْ يَاءُ النِّسْبَةِ لِلسَّانِ (مَعْدٍ) وَانظُرْ الْكِتَابَ ٤٢/٤

١٥ - * ما للجمال مشيهاً وئيداً * (١)

رواه الكوفيون برفع مشيها (٢) ، ولا حجة فيه ؛ لأنه يكون مبتدأً ، و«ئيداً» حالٌ تسدُّ مسدَّ خيرِ المبتدأ (٣) - وهي حالٌ غريبةٌ - كقولك " ضربى زيداً قائماً ، وموضعُ غرابيتها أنك لا تحتاج أن تقدر فيها ما قدرته في " ضربى زيداً قائماً " من قولك إذ كان قائماً ، وإذا كان قائماً ، لأن ذلك يفيد معنى قول الزبائ ، لأن قولها : " مشيها وئيداً إنما كان في حالها تلك ، [والذي] (٤) أضمرته الزبائ : مشيها حين أراه وئيداً ، أي إذا وئيد . ورواية البصريين مشيها بالخفض على البدل (٥) ، وقيل مشيها بالرفع بدل من الضمير الذى فى الجمال ؛ لأنه فى موضع خيرِ المبتدأ الذى هو " ما " الاستفهامية (٦) . وأيضاً لو لم يحتل التأويل لم تكن فيه حجةٌ ؛ لأنه يجوز تقديم الفاعل ضرورةً وهو مذهب سيويه (٧) كقول الشاعر :

(١) بعده: أجدلاً يحملن أم حديدا

انظر شرح أبيات معنى اللبيب ٢١٦/٧ وانظر الكامل : ٥٢ ونسبهما الى قصير صاحب جذيمة . وأمالى الزجاجي : ١٦٦ والتصريح : ٢٧١/١ . والمعاصد النحوية : ٤٤٨/٢ ونسبهما للخنساء بنت عمرو .

(٢) شرح أبيات معنى اللبيب : ٢١٦/٧

(٣) المعاصد النحوية ٤٥١/٢ ، والتصريح ٢٧١/١

(٤) فى الأصل : التى

(٥) أمالى الزجاجي : ١٦٦ / وهو مذهب الفراء فى معانى القرآن للفراء ٤٢٤/٢ ، وما للجمال مشيها وئيداً فخفض الجمال والمشى على التكرير .

(٦) شرح الجمال : ١٦٠/١

(٧) الكتاب ٣١/١

١٦- صَدَدَتْ فَأَطْوَلَتْ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومٌ (١)
أراد : وَقَلَّمَا يَدُومٌ وَصَالَ ، فَقَدَّمَ الْفَاعِلَ ، لِأَنَّ قَلَّمَا مِنَ الْحُرُوفِ الَّتِي لَا يَلِيهَا
إِلَّا الْفِعْلُ ظَاهِرًا . (٢)

وثمرَةُ الْخِلَافِ أَنَّ الْكُوفِيِّينَ يُجِيزُونَ «الزِيدَانِ قَامَ» وَالزِيدُونَ قَامَ (٣)
وَالْبَصْرِيُّونَ يَمْنَعُونَهُ (٤) إِلَّا فِي الشَّعْرِ، قَالَ الشَّاعِرُ:

١٧- لِمَنْ زَحْلُوفَةٌ زَلٌّ بِهَا الْعَيْنَانِ تَنْهَلُ (٥)

قَالُوا : أَرَادَ بِهَا تَنْهَلُ الْعَيْنَانِ، فَقَدَّمَ الْفَاعِلَ ، وَالْبَصْرِيُّونَ يَقُولُونَ : هَذَا
إِمَّا ضَرُورَةٌ ، وَإِمَّا عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ وَرَعِيهِ ، أَرَادَ بِهَا : دَمْعَ الْعَيْنَيْنِ
تَنْهَلُ ، ثُمَّ حُذِفَ الْمُضَافُ وَأُبْقِيَ حَكْمُهُ .
وقوله : عَلَى طَرِيقَةِ فَعَلٌ ، هِيَ إِسْنَادُ الْفِعْلِ إِلَى الْفَاعِلِ حَقِيقَةٌ : فَمِنْ

-
- (١) البيت للمرار الفقعسي كما في الخزانة ٢٨٩/٤ وهو في زوائد ديوان عمر بن أبي ربيعة ص ٥٠٢ وهو من شواهد الكتاب ٣١/١ و ١١٥/٣ والإيناف ١٤٤/١ وضرائر ابن عصفور: ٢٠٢ وانظر معجم شواهد العربية ٣٤٣
(٢) الكتاب ١١٥/٣ ، والمقتضب : ٨٤/١ ، وشرح الجمل : ١٦٠/١
(٣) شرح الجمل : ١٦١/١
(٤) للمع لابن جنى : ١١٥
(٥) منسوب لامرئ القيس في أمالي ابن الشجري ١/٢١١، وفي الجمهرة

١٩/١ وبعده فيها :
يُنَادِي الْآخِرَ الْأَلَّ وَالْأَحْلَا أَلًا حَلُّوا

وكلاهما في ملحقات الديوان : ٤٧٣، وانظره في المحتسب ١٨٠/٢ :
«زحلوفة» والهمع ٥٠/١، وقد وجه ابن الشجري تثنية العضو
وإفراد الخبر بأن «حكم العينين أو الأذنين أو القدمين حكم
واحد» ، لاشتراكهما في الفعل ، فقول : أذناى سمعته
وعيناى رأته وتدماي سمعت فيه " الأمالي الشجرية ١/٢١١ وفي
المحتسب أيضا : لم يقل تنهلان لكونهما كالعضو الواحد . وسيأتي
وهو أيضا في شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٧٧، ٤٥٤، ٦٢١

المعنى نحو 'قام زيد' و'مررت برجل قام أبوه' ، أو مجازاً : نحو : هلك زيد ومات عمرو (١) وتحرّز بذلك من طريقه "فعل".

وقولنا : أو فاعل ، طريقة فاعل هي إسناد ما جرى مجرى الفعل إلى الفاعل (٢) في المعنى حقيقة نحو : "مررت برجل قائم أبوه" ، أو مجازاً نحو : مررت برجل هالك أبوه ، وتحرّز بذلك من طريقة مفعول (٢) نحو قولك : مررت برجل مضروب أبوه .

وقوله : المفعول ما تضمنه الفعل من الحدث والزمان إلى آخره ، قصده أن يبين أن أبا القاسم لم يرد بقوله : أو مفعولاً (٣) المفعول به خاصة ، بل كل ما يقع عليه مفعول اصطلاحاً (٤) من مفعول مطلق ومفعول به ، ومفعول فيه ، ومفعول من أجله ، ومفعول معه .

(٥) وهذا الكلام ينطوي على ذكر دلالة التضمن والالتزام والاستدعاء فنقول : اللفظ إن دلّ على ما وضع له فدلالته دلالة مطابقة نحو : دلالة البيت على المسمى به . وإن دلّ على بعض ما وضع له فدلالته

(١) التبصرة والتذكرة : ١٠٧/١ .

(٢) شرح الجمل ١٦١/١ .

(٣) الجمل : ١٧ .

(٤) في همع الهوامع ١٦٥/١ نقلاً عن شرح التسهيل لأبي حيان " . . . وهو مذهب البصريين ، وأما الكوفيون فزعموا أن الفعل إنما له مفعول واحد وهو المفعول به وباقيها عندهم ليس شيئاً منها مفعولاً وإنما شبه بالمفعول " .

(٥) انظر الحديث عن دلالة المطابقة والتضمن والالتزام في المستصفي

للغزالي ٣٠/١ ، والإحكام للآمدي ١٢/١ ، ١٣ وشرح

الكوكب المنير ١٢٥/١ - ١٢٩

عليه دلالة تضمن كدلالة البيت على سقفه وإن دل على ما يلزم وجوده لما وضع عليه اللفظ وليس ببعض ما وضع عليه اللفظ فدلالته عليه دلالة التزام ، كدلالة السقف على الحائط فإن الحائط لم يوضع عليه لفظ "سقف" ، ولا هو بعض ما وضع له لفظ "سقف" لكن يلزم وجوده لما وضع عليه لفظ "سقف" ، ولا سبيل إلى دلالة رابعة .

والدليل على أن دلالات الألفاظ منحصرة فيما ذكر ، أن اللفظ بالنظر إلى المعنى لا يخلو أن يوضع له أولاً يوضع : فإن لم يوضع له لم يدل عليه أصلاً إلا إن لزم ما وضع له . وإن لزم ما وضع له فإما أن يكون جملة ما وضع له اللفظ أو بعض ما وضع له اللفظ . فدلالة الفعل على الحدث والزمان والنسبة إلى الفاعل دلالة مطابقة لأن ذلك جميع ما وضع له الفعل ، ودلالته على الحدث خاصة والزمان خاصة دلالة تضمن ، لأن كل واحد منهما على انفراده بعض ما وضع له الفعل . فلذلك قال : المفعول ماتضمنه الفعل من الحدث والزمان . ودلالته على المكان دلالة التزام ، لأن المكان لم يوضع له الفعل ، ولا هو بعض ما وضع له الفعل ، لكن يلزم وجوده للحدث الذي وضع الفعل للدلالة عليه . فلذلك قال : والتزمه الحدث من مكان .

وزاد أبو موسى (١) دلالة رابعة سماها بالاستدعاء ، وجعل دلالة الفعل على المحل وهو المفعول به (٢) ، وعلى الباعث يعني : الذي بعث على الفعل وهو : المفعول من أجله (٢) ، وعلى المصاحب (٢) وهو المفعول معه من قبيل

(١) حين قال في الجزولية " والتزمه الحدث من مكان واستدعاه من محل ، وباعث ، ومصاحب " .

(٢) انظر الشرح الصغير للشلوبين : ١٧

تلك الدلالة التي سماها بالاستدعاء .

ودلالة الفعل على المحل والباعث والمصاحب من قبيل دلالة الالتزام عندنا ، إلا أن المكان يلزم جميع الأفعال متعدديها وغير متعدديها ما أوقع منها عمداً أو سهواً . والمحل إنما يلزم من الأفعال المتعددي خاصة ، والباعث إنما يلزم من الأفعال ما يوقعه القاصد للإيقاع . ولا يلزم فعل الساهي والنائم وشبههما . والمصاحب إنما يلزم من الأفعال ما يشرك فيه الفاعل غيره ، وأريد بذلك الغير معنى المفعول به نحو قولك : ما صنعت وأباك ، فالأب قد شارك المخاطب في الفعل وأريد به معنى المفعول به ، ألا ترى أن المعنى ما صنعت بأبيك فلاشب أبوصى الالتزام العام التزاماً ، والالتزام الخاص استدعاءً ولا تشاح في الاصطلاح . وقوله : " والفعل يدل على المصدر بنفسه إلى آخره " .

لما سوى بين المصدر - وهو الحدث - وبين الزمان فسي أن الفعل يدل على كل واحد منهما بالتضمن ، أراد أن يبين أن الفعل لا يدل عليهما تلك الدلالة من جهة واحدة بل من جهتين مختلفتين فيدل على المصدر بذاته وحروفه ، ولذلك نقول : ضرب ، وضرب ، وأضرب ، ولا تضرب . فيدل جميع ذلك على الضرب ، ولا تختلف الدلالة باختلاف الصيغ .

ويدل على الزمان بينيته ، ولذلك تختلف الدلالة باختلاف الصيغ ، فتدل صيغة فعل على الماضي من الزمان ، وأقول على الاستقبال ، ويفعل على الزمان المبهم بين الحال والاستقبال . ويقع في بعض النسخ : ولذلك قد تختلف دلالاته عند اختلاف صيغه . وفي بعضها : ولذلك تختلف دلالاته عليه

عند اختلاف صيغه وقد لا تختلف . وهذه الرواية الأخيرة هي التي عليها أكثر النسخ ، وهي الصحيحة ، لأن الباب أن يختلف الزمان باختلاف الصيغ نحو : خرج ويخرج وأخرج ، وقد لا يختلف الزمان

باختلاف الصيغ ، وذلك قليل وإنما يكون لعارض نحو قولك : إن يخرج زيد أخرج ، وإن خرج زيد أخرج ، ففعل الشرط مستقبل على كسل حال وإن اختلفت الصيغتان .

ومن روى : «ولذلك تختلف دلالة عليه عند اختلاف صيغته» بنى على الأكثر ولم يلتفت إلى ما يقع قليلا لسبب عارض . وأما أن يقال : ولذلك قد تختلف دلالة عليه عند اختلاف صيغته ، فلا سبيل إلى ذلك ؛ لأن قد للتقليل ، واختلاف الدلالة عند اختلاف الصيغ هو الأكثر ، فتجىء قد مستعملة في غير معناها .

وقوله : «الفعل يقع على المعنى الصادر عن الفاعل إلى آخره . (١)» قصده بذلك إزالة التناقض الظاهر من قول أبي القاسم : والحدث المصدر إلى آخره (٢) . . فإنه من حيث جعل المصدر اسماً للفعل ، يلزم أن يكون الفعل قبل المصدر لأن المسمى قبل الاسم ، إذ لا توضع التسمية على المسمى إلا بعد وجود المسمى . ومن حيث جعل الفعل مشتقاً من المصدر ؛ يلزم أن يكون المصدر قبل الفعل ؛ لأن المشتق منه قبل المشتق (٣) . فأراد أبو موسى أن يُزيل هذا التناقض الظاهر من قول أبي القاسم : والحديث المصدر إلى آخره . . بأن جعل الفعل الأول خلاف الثاني (٤) ، فقال إن الفعل الأول الذي المصدر اسمه هو الفعل اللغوي وهو

(١) بقية : ويقع على اللفظ الذي هو أحد الكلم الثلاث

(٢) الجمل : ١٧ وبقية العبارة : وهو اسم الفعل ، والفعل مشتق منه ، نحو : قام قياماً وقعد قعوداً ، فالقيام والقعود وما أشبههما مصادر .

(٣) مثل هذا الكلام في شرح الجمل لابن عصفور ١/٩٧ ، وهذا الاعتراض ذكره ابن السيد في إصلاح الخلل : ٢٥

(٤) انظر توجيه كلام الزجاجي بهذا في إصلاح الخلل : ٢٦

المعنى الصَّادِرُ عن الفاعِلِ ، والمصدرُ هو الاسمُ الواقعُ على ذلك المعنى ؛
فانتصابُ قامِه زيدٌ هو المعنى الصَّادِرُ عن زيدٍ ، والقيامُ الذي هو لَقَبٌ
لذلك المعنى هو المصدرُ .

والفِعْلُ الثَّانِي هو الاصطلاحِي الذي هو قِسْمٌ من أقسامِ الكلامِ
مشتقٌ من المصدرِ الذي هو اسمُ المعنى الصَّادِرِ عن الفاعِلِ (١) إِلَّا أَنَّهُ
أَسَاءَ العِبَارَةَ . فَكَانَ // حَقُّهُ أَنْ يَقُولَ : الفِعْلُ يَقَعُ عَلَى المعْنَى ١١
الصَّادِرِ عن الفاعِلِ ، وعلى اسمِ ذلك المعنى وهو الضَّرْبُ مثلاً والقيامُ
ونحوهما ، وعلى الفِعْلِ الذي هو أَحَدُ الكَلِمِ الثَّلَاثِ ، فَإِذَا كَانَ الفِعْلُ
يَقَعُ عَلَى هَذِهِ الثَّلَاثَةِ فَكَلَامُ أَبِي القَاسِمِ مُحْتَمِلٌ ، فَأَرَادَ بِقَوْلِهِ (٢) : وهو
اسمُ الفِعْلِ (٣) ، أَي : إِنْ المصدرَ - أعْنَى هَذَا اللفظِ - اسْمٌ
للضَّرْبِ ، وَالضَّرْبُ يُسَمَّى فِعْلاً - كما قال : " وَرَجُلٌ زَوْرٌ وَفَطْرٌ وَصَوْمٌ "
لَا يَشْتِي وَلَا يَجْمَعُ ؛ لِأَنَّهُ فِعْلٌ ، فالمرادُ بالفِعْلِ الضَّرْبُ . [ويَقُولُهُ] (٤) :
وَالفِعْلُ مشتقٌ (٥) ، أَي : إِنْ ضَرَبَ ، وَيَضْرِبُ وَأَضْرَبُ مشتقَةٌ من الضَّرْبِ ،
فزالَ عنه التناقصُ . فَأَبُو موسى أَغْفَلَ ذِكْرَ كَوْنِ الفِعْلِ يَقَعُ عَلَى الضَّرْبِ
وهو المحتاجُ إليه هنا لا المعنى الصَّادِرِ عن الفاعِلِ . وقد ينفصلُ (٦) عن
أبي القاسمِ (٧) ، ويكونُ الفِعْلُ في الموضعين يَرادُ بِهِ شَيْءٌ وَاحِدٌ
وهو الفِعْلُ الاصطلاحِي ، ويكونُ المرادُ بقَوْلِهِ : وهو اسمُ الفِعْلِ . أَي
الاسمُ الذي أُخِذَ مِنْهُ الفِعْلُ ، وإِلْإِضَافَةُ هُنَا إِضَافَةٌ مُلَابَسَةٌ ، كقَوْلِهِمْ

- (١) انظر مثل هذا في شرح الجمل ، ٩٨/١
(٢) هو أبو القاسم الزجاجي
(٣) الجمل : ١٧ انظر هـ ٢ ص ٣٨
(٤) هذه الكلمة في المصورة غامضة ، ولعل الصواب ما أثبتناه .
(٥) الجمل : ١٧
(٦) من المصطلحات التي استخدمها الزجاجي انظر الإيضاح
له ص : ٥٦ ، وهو يعني هنا ، رُفِعَ الاعتراضُ .
(٧) انظر إصلاح الخلل : ٢٦ والتوطئة : ١١٤ ، ١١٥ ، وشرح
الجمل : ٩٨/١ .

هذا تُرَابُ الآنِيَةِ ، أَي : التُّرَابُ الَّذِي أُخِذَتْ مِنْهُ الآنِيَةُ ، أَوْ صُنِعَتْ مِنْهُ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ . وَحَمَلُهُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ أَوْلَى (١) لِقَوْلِهِ فِي بَابِ التَّعَدَّى (٢) ، وَاعْلَمْ أَنَّ أَقْوَى تَعَدَّى الْفِعْلِ (٣) إِلَى الْمَصْدَرِ ؛ لِأَنَّهُ اسْمُهُ ، وَوَسَّطَتْ مِنْهُ (٤) فَجَعَلَ الْمَصْدَرَ اسْمًا لِلْفِعْلِ الْمُتَعَدِّيِّ ، وَالتَّعَدَّى مِنْ صِفَاتِ الْأَفْعَالِ الْإِصْطِلَاحِيَّةِ وَتَفْسِيرُ كَلَامِهِ بِكَلَامِهِ أَوْلَى . (٥)

وَأَمَّا كَوْنُ الْفِعْلِ مُشْتَقًّا مِنَ الْمَصْدَرِ أَوِ الْمَصْدَرِ مُشْتَقًّا مِنَ الْفِعْلِ فَإِنَّهَا مَسْأَلَةٌ خِلَافٌ بَيْنَ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكَوْفِيِّينَ (٦) ، فَزَعَمَ الْكَوْفِيُّونَ : أَنَّ الْمَصْدَرَ مُشْتَقٌّ مِنَ الْفِعْلِ ، وَاسْتَدَلُّوا بِأَنَّ قَالُوا : وَجَدْنَا الْمَصْدَرَ يَصِحُّ إِذَا صَحَّ الْفِعْلُ وَيَعْتَلُّ لِاعْتِلَالِهِ (٧) ، تَقُولُ : قَاوِمٌ قَوَامًا ، وَقَامَ قِيَامًا ، فَلَمَّا تَبَعَهُ فَمِي ذَلِكَ دَلٌّ عَلَى أَنَّهُ فَرْعٌ ، لِأَنَّ الْفُرُوعَ هِيَ الَّتِي تُحْمَلُ عَلَى الْأَصُولِ .

وَأَيْضًا فَإِنَّ الْفِعْلَ يَعْمَلُ فِي الْمَصْدَرِ نَحْوَ : ضَرَبْتُ ضَرْبًا ، وَرَتَبَةُ الْعَامِلِ قَبْلَ الْمَعْمُولِ . (٧)

وَأَيْضًا (٨) فَإِنَّ الْمَصْدَرَ يُذَكَّرُ تَأْكِيدًا لِلْفِعْلِ ، وَرَتَبَةُ الْمَوْكَدِ

-
- (١) ذهب إلى هذا الاختيار ابن عصفور انظر شرح الجمل : ٩٨/١
 - (٢) انظر الجمل : ٤٧
 - (٣) في الجمل ٤٧ : الأفعال
 - (٤) في الجمل ٤٧ : كأنه ، وهو خطأ
 - (٥) انظر شرح الجمل : ٩٨/١
 - (٦) هي المسألة رقم ٢٨ من مسائل الخلاف في الإنصاف : ٢٣٥/١ ، وانظر الإيضاح للزجاجي : ٥٦ ، والكافية وشرحها للرضي ١٩١/٢ ، ١٩٢ . ومسائل خلافية للعكبري : ٦٨ .
 - (٧) الإنصاف : ٢٣٦/١ .
 - (٨) هذا الدليل نسبة الزجاجي لأبي بكر بن الأنباري محمد بن القاسم إذ كان " يذكر أنه هو استخرجه ويحتج به " الإيضاح : ٦٠ ، ٦١

قبل المؤكِّد (١) ، وأيضاً فإنَّ نجدُ أفعالاً ولا مصادرَ لها خصوصاً على أصلِكُم ، نحو : نَعَمْ ، وَبِئْسَ ، وَعَسَى ، وَلَيْسَ ، وفعل التعجب ، وحَيِّدًا ، فلو لم يكن المصدرُ فرعاً لا أصلاً لما خلا عن هذه الأفعالِ لاستحالة وجودِ الفرعِ من غيرِ أصلٍ . (٢)

وأيضاً فإنَّ المصدرَ لا يتصورُ معناه ما لم يكن فعلٌ فاعِلٌ ، والفاعلُ وُضِعَ له فعلٌ "ويفعل" ، فينبغي أن يكون الفعلُ السَّذِي يُعْرَفُ به المصدرُ أصلاً للمصدر . (٣)

قالوا : ولا يجوزُ أن يقال : إِنَّمَا سُمِّيَ مصدرًا لِصَدُورِ الفِعْلِ عنه كما قالوا : للموضع الذي تصدر عنه الأهلُ مصدرًا لصدورها عنه لأنَّنا نقول : بل سُمِّيَ مصدرًا ؛ لأنَّه [مصدر] (٤) عن الفعل ، كما قالوا : " [مركب فارهٌ ، ومُشْرَبٌ عَذْبٌ ، أي] (٥) مركوبٌ فارهٌ " ومُشْرَبٌ عَذْبٌ . والمراد به : المفعولُ لا الموضع (٦) .
فَلَا تَتَّسِكْ لَكُمْ بِتَسْمِيَتِهِ مصدرًا (٣) .

ولا حجةٌ في قول الكوفيين ، أما قولهم : إِنَّ المصدرَ يعتلُّ ويصحُّ حملًا على الفعلِ (٧) ، فإنَّنا نقولُ عنه : الجوابُ من ثلاثة أوجهٍ (٨)

-
- (١) الإناصاف : ٢٣٦/١
 - (٢) هذا الدليل نسيه الزجاجي لأبي بكر بن الأنباري محمد بن القاسم إذ كان " يذكر أنه هو استخرجه ويحتج به " الإيضاح : ٦٠ ، ٦١ .
 - (٣) الإناصاف : ٢٣٦/١
 - (٤) في الصورة : مصدر ، والتصويب من الإناصاف ٢٣٦/١
 - (٥) تكلمة من الإناصاف/٢٣٦ .
 - (٦) هذا الاحتجاج نسيه الزجاجي في الإيضاح : ٦١ ، ٦٢ للفراء . وقد دار بين الزجاجي وابن الأنباري محمد بن القاسم على هذا الدليل حوارًا نظره في الإيضاح .
 - (٧) رد الفارسي هذه الحجة بقوله : فأما اعتلالها باعتلال الأفعال فلا يدل على أنها مشتقة منها ، كما أنَّ اعتلال بعض مثلة الفعل لبعض لا يدل على أن بعض الأفعال مشتق من بعض " التكلمة : ٢١١
 - (٨) هي ما ذكر في الإناصاف : ٢٣٩/١

أحدها : أَنَّ المصدرَ الذي لا عِلَّةَ به ولا زيادةَ لا يأتي إلا صحيحاً نحو ، " ضَرَبْتُهُ ضَرْبًا " وما أشبه ذلك ، وإِنَّمَا يأتي معتلاً ما كانت فيهِ الزيادة . والكلامُ إِنَّمَا وقع في أصول (١) المصادرِ لا في فروعها .

الثاني : أَنَّا نقول : إِنَّمَا صَحَّ لصحته واعتل لا اعتلالاً طلباً للتشاكل ، وذلك لا يدلُّ على الأصالة (٢) والفرعية ، وصار هذا كقولهم : " يَعِدُ " والأصل : يُوْعِدُ . فحذفوا الواو لوقوعه بين ياءٍ وكسرة ، وقالوا : أَعِدُّ وتَعِدُّ ونَعِدُّ والأصل : أُوْعِدُّ وتُوْعِدُّ ونُوْعِدُّ ، فحذفوا الواو - وإن لم تقع بين الياء والكسرة - حملاً على يَعِدُ ، ولا يدلُّ ذلك على أنها مشتقة من يَعِدُ ، وكذلك قالوا " أَكْرِمُ " والأصل : أُكْرِمُ ، فحذفوا إحدَى الهمزتين استثقالا لاجتماعهما ، وقالوا : مُكْرِمٌ وتُكْرِمُ ونُكْرِمُ ، والأصلُ فيها : يُوْكْرِمُ وتُوْكْرِمُ ونُوْكْرِمُ كما قال (٣)

١٨ - * فَإِنَّهُ أَهْلٌ لَأَنَّ يُوْءَ كَرِمًا *
فحذفوا الهمزة - وإن لم يجتمع فيها همزتان - حملاً على أَكْرِمُ

لِجَرِيِّ البَابِ عَلَى سَنَنِ وَاحِدٍ فَكَذَلِكَ هُنَا . (٤)

- (١) في المصورة : أصول .
(٢) في الإنصاف : ٢٣٩/١ : الأصلية
(٣) هو أبو حيان الفقعسي ، كما في التصريح على التوضيح :
٣٩٦/٢ . وقد ورد هذا الشطر في المقتضب : ٩٦/٢ ،
والخصائص ١٤٤/١ والإنصاف : ٢٣٩، ١١/١ .
والمخصص : ١٠٨/١٦ ، والهمع : ٢١٨/٢ ، وانظر
شرح شواهد الشافية : ٥٨ ، فقد قال البغدادي : وقد
بالغت في مراجعة المواد والمظان فلم أجد قائله
ولا تتمه .

(٤) الإنصاف : ٢٣٩/١

والثالثُ : أَنَّا نقولُ يجوزُ أَنْ يكونَ المصدرُ أصلاً ويحملُ على الفِعْلِ
الذي هو فَرَعٌ ، كما بُنِيَنا الفِعْلَ المضارعَ في فِعْلِ جماعةِ النساءِ نحو
" يَضْرِبْنَ " حملًا على " ضَرَبْنَ " (١) وهو فَرَعٌ ؛ لِأَنَّ المستقبَلَ قبلَ
الماضي ، وكما قال الفراءُ (٢) : إِنَّمَا بُنِيَ الماضِي على الفتحِ في فِعْلِ
الواحدِ؛ لِأَنَّهُ يفتحُ في الاثنينِ ، ولاشكَّ أَنَّ الواحدَ أَصْلٌ للاثنينِ ، فإذا
جازَ لكم أَنْ [تحملوا] (٣) الأَصْلَ على الفرعِ هناكِ جازَ لنا أَنْ نحملَ
الأَصْلَ على الفرعِ ها هنا . (٤)

فأما قولهم : " إِنْ الفِعْلَ يَعْمَلُ في المَصْدَرِ ، فيجبُ أَنْ يَكُونُ
أَصْلًا " .

قلنا : كونهَ عاملاً فيه لا يدلُّ على أَنَّهُ أَصْلٌ له ، وذلكَ من
وجهين (٥) .

أحدهما : أَنَّا أَجْمَعنا على أَنَّ الحروفَ والأفعالَ تعملُ في
الأَسْمَاءِ ، ولا خلافَ أَنَّ الحروفَ والأفعالَ ليستُ أَصْلًا للأَسْمَاءِ ، فكذلكَ
ها هنا .

والثاني : أَنَّ قولنا " ضَرَبَ ضَرْبًا " أي : أَوْقَعَ ضَرْبًا ،

-
- (١) في المصورة : ضربين ، وتصويبها من الإنصاف : ٢٣٩/١
 - (٢) نسبته للفراء في الإنصاف : ٢٤٠/١ أيضاً
 - (٣) في المصورة : تحمل، وتصويبه من الإنصاف ٢٤٠/١
 - (٤) الإنصاف : ٢٣٩/١
 - (٥) هما في الإنصاف : ٢٤٠/١

كقولك " ضرب زيداً " في كونهما معقولين (١) . فإذا كان المعنى
أوقع ضرباً ، فلا شك أن الضرب معقول قبل إيقاعه مقصود [إليه] (٢) ، ولهذا
يصح أن يؤمر به فيقال " اضرب " وما أشبه ذلك . وإذا ثبت أنه معقول
قبل إيقاعك معلوم قبل فعلك دل على أنه قبل الفعل (٣) .

وأيضاً فإنه لا ينكر أن يحمل الأصل على الفرع فيما هو أصل في
الفرع فرع في الأصل، ألا ترى أن الأسماء وهي الأصول تبنى بالحمل على
الحروف وهي فروع، وتمنع الصرف بالحمل // على الفعل المضارع
وهو فرع عنها ، فكذلك يعتل المصدر بالحمل على الفعل؛ لأن الإعلال
أصل في الفعل فرع في الأصل كما أن البناء أصل في الحرف فرع في
الاسم .

وأما قولهم : إن المصدر يكون تأكيداً للفعل ، ورتبة المؤكد
قبل رتبة المؤكد (٤)

فنقول : هذا لا يدل على الأصالة والفرعية ، ألا ترى أنك إذا قلت :
جأني زيد زيد [ورأيت زيداً زيداً] ، ومررت بزيد زيد (٥) ، فإن زيداً الثاني
يكون تأكيداً للأول في هذه المواضع كلها ، وليس مشتقاً من الأول ولا فرعاً
عليه ، فكذلك ها هنا (٤) ، (٦) وأيضاً فإننا نجد الحروف توكيداً
الأسماء ، وليست بعدها في حكم اللفظ ، نحو : إن ، ولام الابتداء ،

-
- (١) في الإنصاف : ٢٤٠/١ ، مفعولين ، وهو خطأ .
 - (٢) تكلمة من الإنصاف يتم بها الكلام
 - (٣) إلى هنا في الإنصاف ٢٤٠/١ أما ما بعده ، إلى قوله : فرع في
الاسم " فليس فيه .
 - (٤) الإنصاف : ٢٤٠/١
 - (٥) تكلمة من الإنصاف ٢٤٠/١ يتم بها الكلام .
 - (٦) الرد التالي على الكوفيين لم يرد في الإنصاف .

وغاية قولهم : التوكيد بعد المؤكد في حكم اللفظ، نحو " قام القوم أنفسهم " ونفس القوم هم القوم في المعنى فكيف يكون الشيء قبل نفسه ، هذا محال . وأيضاً (١) - فإن التأكيد بالمصدر ليس على حكم التابع إنما هو لرفع المجاز وإثبات الحقيقة (١) وسيأتي (٢)

وقولهم : نجد أفعالاً ولا مصادر لها ، فنقول : خلوتك الأفعال عن (٣) المصدر لا يخرج المصدر (٤) بذلك عن كونه أصلاً ، وأن الفعل فرع عليه ، لأنه قد يستعمل الفرع وإن لم يستعمل الأصل ، ولا يخرج الأصل بذلك عن كونه أصلاً ولا الفرع عن كونه فرعاً ، ألا ترى أنهم قالوا " طير عباديد " أى مفترقة (٥) ، فاستعملوا لفظ الجمع الذى هو فرع ، ولم يستعملوا لفظ الواحد الذى هو أصل ، ولم يخرج بذلك الواحد أن يكون أصلاً للجمع ، وكذلك قالوا : طير أبابيل ، قال تعالى ﴿ وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ ﴾ (٦) أى جماعات في تفرقه ، وهو جمع لا واحد له في قول الأكثرين (٧) ، وزعم بعضهم : أن واحده إِبُول (٨) وقيل : إِبِيل ، وكلاهما مخالف لقول الأكثرين ، وإنما

-
- (١) رد لم يرد في الإنصاف
(٢) سيأتي في ص ٦٦٩
(٣) في الإنصاف ٢٤٠/١ : عن استعمال المصدر
(٤) كلمة "المصدر" ساقطه من الإنصاف ٢٤٠/١
(٥) في الإنصاف ٢٤٠/١ (متفرقة)
(٦) آية ٣ من سورة الفيل
(٧) في المصورة : الأكثر
(٨) في المصورة : ابويل ، وأثبتنا ما في الإنصاف ٢٤١/١ ، واللسان (أبل) وفيه : وهو مثل عَجُول وعجاجيل . وانظر معاني القرآن للاخفش : ٢٧٢ ففيه : وقال بعضهم واحد الأبابيل : إِبِيل وقال بعضهم : إِبُول . مثل عَجُول ، ولم أجد العرب تعرف له واحداً"
وفي اللسان (أبل) أيضاً، ذهب أبو عبيدة : إلى أن الأبابيل جمع لا واحد له بمنزلة عباديد وشمايطيط ، وشعاليل . . . وقال الجوهرى : ولم أجد العرب تعرف له واحداً" .

قالوه بالقياس لا بالسَّماع" (١) وكذلك (٢) - "رفيعٌ فرعٌ على" رفَعٌ كَمَا
أَنَّ شَرِيفًا فَرَعٌ عَلَى شُرْفٍ وَإِنْ لَمْ يَسْتَعْمَلُوا رَفَعًا كَمَا اسْتَعْمَلُوا شُرْفًا (٣) .

ثم نقول : ما ذكرتموه معارضٌ بالمصادر التي لم تستعمل أفعالها (٣)
نحو : " وَيَلَهُ ، وَيُوحَهُ (٤) ، وَيُؤَيِّهِ ، وَيُؤَيِّسُهُ ، وَأَهْلَهُ وَسَهْلَهُ
وَمَرْحَبًا (٥) وَأَفَّهُ ، وَتَفَّهُ ، وَتَعَسَا ، وَنَكَسَا ، وَيُؤَسِّسًا ، (٦) وَدَفَرًا (٧) وَيَهْرًا .
وهذه مصادر لم يستعمل أفعالها ، فإن زعمتم أن ما ذكرتموه من خلـو
الفعل عن المصدر يصلح أن يكون دليلًا لكون الفعل أصلًا ، فليس
بأولى مما ذكرناه من خلو المصدر عن الفعل في كون المصدر أصلًا ،
فتحقق (٨) المعارضة ويسقط الاستدلال . (٩)

وَأَمَّا قَوْلِهِمْ : "إِنَّ الْمَصْدَرَ لَا يَتَصَوَّرُ مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلًا فَاعِلٌ ، وَالْفَاعِلُ (١٠)
وَضَعُ لَهُ "فِعْلًا وَيَفْعَلُ" ؟

(١) في الإنصاف : ٢٤١/١ بعده " والخلاف إنما وقع في استعمالهم
لا في قياس كلامهم " .

(٢-٣) ليس في الإنصاف .

(٣) انظر الكتاب ٢٩٥/١ ، ٣١١

(٤) بعدها في الإنصاف : ٢٤١/١ : " وَيُؤَيِّسُهُ " .

(٥) بعدها ، ، ، " وَسَقِيًا وَرَعِيًا " .

(٦) ، ، ، ، " وَبَعْدًا ، وَسُحْقًا ، وَجُوعًا ، وَنُوعًا ،

وَجَدْعًا ، وَعَقْرًا ، وَخَيْبَةً " .

(٧) بعدها في الإنصاف ٢٤١/١ : " وَتَبًا " .

(٨) في المصورة : فتحقق ، والمثبت من الإنصاف ٢٤٢/١ .

(٩) انظر : الإنصاف ٢٤١/١ ، ٢٤٢

(١٠) في الإنصاف ٢٤٢/١

فنقول : (١) هذا باطلٌ ، لأنَّ الفعل في الحقيقة ما يدلُّ عليه المصدر ، نحو : الضربُ والقَتْلُ ، وما نسميه فعلاً من فَعَلَ وَيَفْعَلُ إِنَّمَا هُوَ إِخْبَارٌ بوقوع ذلك الفعل في زمان معين ، ومن المحال الإخبارُ بوقوع شيء قبل تسميته ، لأنه لو جاز أن يقال : " ضرب زيد " قبل أن يوضع الاسم للضرب لكان بمنزلة قولك : أخيرك بما لا تعرف ، وذلك فاسدٌ .

وأما قولهم : لا دليل في تسمية مصدرًا ؛ لأن المراد به المفعول لا الموضع كقولهم " مركبٌ فاره " ومشبٌ عذب " .

فنقول : هذا باطل من وجهين (٢) :

أحدهما : أنَّ الألفاظَ إذا أمكن حملها على ظاهرها فلا يجوز العدولُ بها عنه ، والظاهرُ يوجب أن يكون المصدرُ للموضع لا للمفعول فوجب حملُه عليه .

والثاني : قولهم مركبٌ فاره ومشبٌ عذب ، يجوز أن يكون المرادُ به موضعُ الركوبِ وموضعُ الشربِ ، ^(٣) [والتسبُّبُ] إليه الفراهمةُ والعزوبةُ للمجاورة كما يقال : " جرى النهرُ " وهو لا يجري ، وإنما يجري الماءُ الذي فيه ، قال الله تعالى : ﴿ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾ (٥) فأضافَ الفعلُ إليها لِمَا بَيْنَا مِنَ المجاورة ، ومنه : " بَلَدٌ آمِنٌ " ، ومكانٌ آمِنٌ " فأضافوا الآمنُ إليه مجازاً ؛ لأنَّه يكون فيه ، وقال ﴿ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا ﴾ (٦) وقال ﴿ بَلْ مَكْرٌ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ (٧) فأضافَ المَكْرَ

(١) ما يأتي في الإناصاف ٢٤٢/١ ، ٢٤٣

(٢) هما في الإناصاف ٢٤٣/١

(٣) في الصورة : يوجب ، والمثبتُ من الإناصاف ، ٢٤٣/١

(٤) في الصورة : نعتٌ واخترنا ما في الإناصاف ٢٤٣/١

(٥) آية ٧٢ ، ٨٩ من التوبة وفي كثير من السور

(٦) آية ٣٥ من سورة إبراهيم .

(٧) الآية ٢٣ من سورة سبأ .

الآية ٣٥
من التوبة

إليهما ، لوقوعه فيهما وقالوا : " ليل نائم " فأضافوا النوم إليه لكونه يقع فيه وقال : (١)

١٩ - * ونبت وما ليل المطي بنائم *

أى بمنوم فيه ، وقالوا : " يوم فاجر " أضافوا الفجور إليه ؛ لأنه يقع فيه . والشواهد كثيرة . فدل على أن المراد موضع الركوب ، وموضع الشرب ، وأضيف إليه الفراهة والعذوبة للمجاورة على ما بيننا .

وأما البصريون : فقالوا : الفعل مشتق من المصدر (٢) ، واحتجوا بأن المصدر يدل على زمان مطلق ، والفعل يدل على زمان معين . وكما أن المطلق أصل للمقيد فكذلك المصدر أصل للفعل .

وبيان ذلك أنهم لما أرادوا استعمال المصدر وجدوه يشترك في الأزمنة كلها ، لا اختصاص له بزمان دون زمان ، فلما لم يتعيين لهم زمان حدوثه لعدم اختصاصه اشتقوا من لفظه أمثلة تدل على تعيين الأزمنة ؛ ولهذا كانت الأفعال ثلاثة : ماضٍ ، وحاضرٍ ، ومستقبلٍ ؛ لأن الأزمنة ثلاثة ؛ ليخص كل فعل منها بزمان من الأزمنة الثلاثة ؛ فدل على أن المصدر أصل . (٣)

ومنهم من قال : الدليل (٤) على أن المصدر هو الأصل

(١) هو جرير بن عطية " الخطفي " صدر البيت : * لقد لمتنا يا أمغيلان في السرى وهو السادس من قصيدة يجيب فيها الفرزدق مطلعها : لا خير في مستعجلات الملاوم ولا في خليل وصله غير دائم في ديوانه : ٥٥٣ والشاهد في الكتاب ١٦٠/١ ، والمقتضب ١٠٥/٢ ، ٣٣١/٤ ، والمحتسب ١٨٤/٢ ، والأمالى الشجرية ٣٦/١ ، ٣٠١٠ ، والإنصاف ٢٤٣ ، والخزانة ٢٢٢/١

(٢) في الكتاب ١٢/١ " وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء " .

(٣) الإنصاف : ٢٢٢/١

(٤) الإنصاف ٢٢٢/١ ، وقد قال به الفارسي في المسائل البغداديات

ل ٤٧ ب ، ومن قبله سيويه في الكتاب : ٢١/١

أَنَّ اسْمًا ، والاسم يقوم بنفسه ويستغني عن الفعل ، فَأَمَّا الْفِعْلُ فَإِنَّهُ لَا يَاقوم بنفسه ويفتقر إلى الاسم ، والذي يستغني بنفسه ولا يفتر السى غيره أَوْلَى بَأَنَّ يَكُونَ أَصْلًا . //

١٣

ومنهم من قال : الدليل (١) أَنَّ الْفِعْلَ بصيغته يدل على شيئين الحدث والزمان المحصل ، والمصدر يدل بصيغته على شئيه واحد وهو الحدث ، وكما أَنَّ الْوَاحِدَ أَصْلٌ لِلْاثنين كذلك المصدر أصل للفعل

ومنهم من قال : الدليل (١) أَنَّ الْمَصْدَرَ له مثال واحد نحو : الضرب ، والقتل ، والفعل له أمثلة مختلفة كما أَنَّ الْذَهَبَ نوع واحد والذي يوجد منه أنواع وصور مختلفة .

ومنهم من قال : الدليل (٢) : أَنَّ الْفِعْلَ بصيغته يدل على ما يدل عليه المصدر ، والمصدر لا يدل على ما يدل عليه الفعل ؛ أَلَا ترى أَنَّ " ضَرَبَ " يدل على ما يدل عليه " الضرب " و " الضرب " لا يدل على ما يدل عليه " ضَرَبَ " وإذا كان كذلك دلَّ على أَنَّ الْمَصْدَرَ أَصْلٌ والفعل فرع ؛ لِأَنَّ الْفِرْعَ [لَا يُدَّخ] (٣) أَنَّ يَكُونَ فِيهِ الْأَصْلُ ، وصار هذا كما تقول في الآنية المصوغة من الْفِضَّةِ فَإِنَّهَا تدلُّ على الْفِضَّةِ وَالْفِضَّةُ لاتدلُّ على الآنية ، وكما أَنَّ الْآنِيَةَ الْمَصُوغَةَ من الْفِضَّةِ فرع عليها ومأخوذة (٢) منها فكذلك هنا .

ومنهم من قال الدليل (٥) : أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمَصْدَرُ مُشْتَقًّا مِنَ الْفِعْلِ

-
- (١) الإناصاف ٢٣٧/١
(٢) المصدر السابق ٢٣٧/١ ، ٢٣٨ وانظر الإيضاح للزجاجي ٥٩
(٣) في الصورة : لا يدل ، والتصويب من الإناصاف ٢٣٨/١
(٤) في الصورة : مأخوذ
(٥) الإناصاف ٢٣٨/١ ، وانظر التكملة : ٢١١

(لكان ينبغي) (١) أَنْ يَجْرِيَ عَلَى سَنَنِ وَاحِدٍ فِي الْقِيَّاسِ ، وَلَا يَخْتَلِفُ
كَمَا لَمْ تَخْتَلِفْ أَسْمَاءُ الْفَاعِلِينَ وَالْمَفْعُولِينَ ، فَلَمَّا اخْتَلَفَ الْمَصْدَرُ اخْتِلَافًا
الْأَجْنَاسِ كَالْتُرَابِ وَالْمَاءِ وَالزَّيْتِ وَاللَّبَنِ وَسَائِرِ الْأَجْنَاسِ ، دَلَّ عَلَى
أَنَّهُ غَيْرُ مُشْتَقٍّ مِنَ الْفِعْلِ .

ومنهم من قال : لو كان المصدر مُشْتَقًّا لَوَجِبَ أَنْ يَدُلَّ عَلَى مَا فِي
الْفِعْلِ مِنَ الْحَدَثِ وَالزَّمَانِ وَعَلَى مَعْنَى شَالَتْ كَمَا دَلَّتْ أَسْمَاءُ الْفَاعِلِينَ
وَالْمَفْعُولِينَ عَلَى الْحَدَثِ وَذَاتِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ بِهِ ، فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ
كَذَلِكَ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مُشْتَقًّا مِنَ الْفِعْلِ . (٢)

وَلَخَّصَهُ الْفَارِسِيُّ (٣) فَقَالَ (٤) : الدليل : أَنَا اسْتَقْرَأْنَا (٥)

المشتقات ، فوجدنا المشتقَّ من الشيء يدلُّ على ما يدلُّ عليه ذلك
الشيء وزيادة ، وتلك الزيادة هي شِعْرَةُ الْأَشْتِقَاقِ نَحْوَ " أَحْمَرٌ " فَإِنَّهُ
مَأخُودٌ مِنَ الْحُمْرَةِ ، وَتَفْهَمُ مِنْ " أَحْمَرٌ " " الْحُمْرَةُ " وَزِيَادَةُ الشَّخْصِ .
وكذلك " ضَارِبٌ " وَنَحْوَهُ فَإِذَا قُلْنَا : إِنَّ الْفِعْلَ مُشْتَقٌّ مِنَ الْمَصْدَرِ أَعْطَانَا
ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ ضَرْبًا يَدُلُّ عَلَى الضَّرْبِ ، وَزِيَادَةُ الزَّمَانِ الْعَاضِي ، وَإِذَا قُلْنَا :
إِنَّ الضَّرْبَ مُشْتَقٌّ مِنْ ضَرْبٍ لَمْ يَعْطِ مَا يَعْطِي ضَرْبٌ ، فَكَيْفَ أَزِيدُ مِنْ ذَلِكَ ؟!

(١) فِي الْمَصْرُورَةِ "لَا يَنْبَغِي" هُوَ خَطَأٌ ، وَفِي التَّكْمَلَةِ لِلْفَارِسِيِّ ٢١١: لَجَرَتْ
عَلَى " وَفِي الْإِنْصَافِ ٣٣٨/١ : لَكَانَ يَجِبُ .

(٢) الْإِنْصَافُ ٣٣٨/١ وَانظُرِ التَّكْمَلَةَ : ٢١١ .

(٣) التَّكْمَلَةُ : ٢١١

(٤) "فَقَالَ" مَكْرُورَةٌ فِي الْمَصْرُورَةِ .

(٥) فِي الْمَصْرُورَةِ : اسْتَقْرَأْنَا

ومنهم مَنْ قال : الدليل (١) : قولهم : " أَكْرَمَ إِكْرَامًا " بإِشْثَاتِ
الهمزة ، ولو كان مشتقاً من الفعل لوجب أَنْ تُحْدَفَ منه الهمزة
كما حُذِفَتْ من اسمِ الفاعلِ والمفعولِ نحو " مُكْرَمٌ وَمُكْرَمٌ " لَمَّا كانا مشتقَيْنِ
منه ؛ فلما لم تحذف هاهنا كما حذفت من الذى هو مشتق [منه] (٢) دلَّ
على أَنَّهُ ليس بمشتقٍّ منه .

ومنهم من قال : الدليل (٣) أَنَّهُمْ سَمَوْهُ مَصْدَرًا ، والمصدرُ
هو الموضع الذى يُصَدَّرُ عنه ، ولهذا قالوا للموضع الذى تصدرُ عنه
الإِبِلُ مَصْدَرًا فَلَمَّا سُمِّيَ مَصْدَرًا دَلَّ عَلَى أَنَّ الفِعْلَ قد صَدَرَ عنه .

ومنهم من قال : الدليل (٤) عَلَى أَنَّ الفِعْلَ مُشْتَقٌّ مِنَ المَصْدَرِ
أَنَّ المَصْدَرَ يدلُّ عَلَى معناه دلالةً أَوْلَىَّ من حيث امتياز الحقائق كسائر
أَسْمَاءِ الأَجْنَاسِ فَوَضَعَهُ أَوْلَىً ؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعٌ لا مَتَّيَازَ الحَقَائِقِ بَعْضُهَا عَنِ
بَعْضٍ ، ووضِعَ الفِعْلُ وَضِعَ ثَانٍ لِأَنَّهُ مَوْضِعٌ مِنْ حَيْثُ التَّرْكِيبُ وَالْمَلَابِسَةُ
لِلْفَاعِلِ فَوَضَعَهُ وَضِعَ تَرْكِيبِيٍّ ، فَكَمَا أَنَّ المَفْرَدَ قَبْلَ المَرْكَبِ ، فَكَذَلِكَ المَصْدَرُ
قَبْلَ الفِعْلِ ، لذلك لا يخبر عن الفعل ؛ لِأَنَّهُ جُمْلَةٌ ، كما لا يخبر عن الجمل ،
ويخبر عن المصدر ؛ لِأَنَّهُ مَفْرَدٌ ، ويدلُّ عَلَى مُسْمَاهُ بِالمطابِقةِ ، والفِعْلُ
يدلُّ بِالتَضَمُّنِ عَلَى الحَدِثِ وَالزَّمَانِ وَالنَّسْبَةِ إِلَى الفَاعِلِ ، وَهَذَا يَقْطَعُ
مَذْهَبَ (٥) الكوفيين وينصر مذهبَ البصريين فهو أَوْلَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

-
- (١) الإِنصاف : ٢٣٨/١
(٢) تَكْلِمَةٌ مِنَ الإِنصاف ٢٣٨/١
(٣) الإِنصاف ٢٣٨/١ ، وهو آخر ما ذكره ابن الانبارى من أدلة
البصريين ، وقد ذكره الزجاجي في الإيضاح : ٥٨
(٤) لم يرد هذا الدليل في الإِنصاف
(٥) في المصورة : بمذهب

[الإعراب]

باب قوله " الإعرابُ تغييرٌ أو آخرُ الكَلِمِ لاختلافِ العوامِلِ (١) الداخلةِ عليها " (٢)

غَرَضُهُ أَنْ يَحَدِّدَ الإِعْرَابَ بِالنَّظَرِ إِلَى الإِصْطِلَاحِ إِذَا الإِعْرَابُ بِالنَّظَرِ إِلَى اللُّغَةِ يَقَعُ عَلَى مَعَانٍ (٣) ، مِنْهَا :

التَّغْيِيرُ : يُقَالُ : عَرَبَتِ مَعِدَةُ الرَّجُلِ ، وَأَعْرَبَهَا اللَّهُ إِعْرَابًا .
أَي : غَيَّرَهَا . وَمِنْهَا : الإِنْتِقَالُ ، يُقَالُ : عَرَبَتِ الدَّابَّةُ نَسِيَّ مَرَعَاهَا ، إِذَا لَمْ تَسْتَقِرَّ فِي جِهَةٍ مِنْهُ . وَمِنْهَا : التَّيْيِينُ ، يُقَالُ :
" أَعْرَبَ الرَّجُلُ عَلَى (٤) حَاجَتِهِ : إِذَا أَبَانَ عَنْهَا . وَمِنْهَا : التَّحْسِينُ ، يُقَالُ :
يُقَالُ عَرَبْتُ الشَّيْءَ : إِذَا حَسَّنْتَهُ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ عَرَبًا أْتَرَابًا ﴾ (٥)
أَي : حَسَانًا .

فقوله : تغييرٌ أو آخرُ الكَلِمِ . تحرّز من تغييرِ الأَوَّلِ وَالْوَسْطِ ، كتغييرِ التَّصْغِيرِ وَالتَّكْسِيرِ ، نَحْوُ : زَيْدٌ وَزَيْدٌ .

وقوله : لاختلافِ العوامِلِ ، تحرّز من تغييرِ أو آخرِ الكَلِمِ لِغَيْرِ إِخْتِلَافِ العوامِلِ ، نَحْوُ : تَغْيِيرِ آخِرِ " حَيْثُ " مِنْ قَوْلِكَ : جِئْتُ مِنْ حَيْثُ جِئْتُ - بَفَتْحِ التَّاءِ وَكَسْرِهَا وَضَمِّهَا (٦) - فَإِنَّهُ لَيْسَ بِإِعْرَابٍ ؛

- (١) في المصوِّرة : العاومِلِ ، تحريفٌ .
- (٢) بعده في الجزولية نسخة دار الكتب : لفظاً أو تقديراً . وانظر هذا التعريف في إصلاح الخلل : ٢٣ .
- (٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/١٠٢ ، والبسيط لابن أبي الربيع : ١٨ ، ١٩ واللسان (عرب) .
- (٤) هكذا في المصوِّرة : والمعروف " عن "
- (٥) الواقعة : ٣٧ .
- (٦) هذه لغات ففتح التاء سمعه الكسائي في بني تميم من بني يربوع وطهية ، فهُمْ يَنْصُبُونَ التَّاءَ عَلَى كُلِّ حَالٍ فِي الْخَفْضِ وَالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ ، وَسَمِعَ فِي بَنِي أَسَدِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ ثَعْلَبَةَ وَفِي بَنِي فِقْعَسِ كُلِّهَا يَخْفِضُونَهَا فِي مَوْضِعِ الْخَفْضِ وَيَنْصُبُونَهَا فِي مَوْضِعِ النَّصْبِ انظر اللسان (حيث) .

إِذْ لَمْ يَكُنْ عَنْ عَامِلٍ .

وقوله : الداخلة عليها . تحرز من تغيّر أو آخر الكلم لا اختلاف العوامل غير الداخلة عليها ، نحو : تغيّر آخر المحكي بمن (١) ؛ ألا ترى أنك إذا استثبتت قلت : مَنْ زَيْدٌ ؟ لِمَنْ قَالَ : " قام زيدٌ ، ومن قال : رأيتُ زيداً ، قلت مَنْ زيداً ؟ . ومن زيدٌ ؟ لِمَنْ قَالَ : مررت بزيدٍ . فأخِرُ زيدٍ قد تغيّر ، وسبب تغيّره محاكاة الإعراب الذي في آخر زيدٍ الواقع في كلام الذي استثبتته فالعاملُ الداخِلُ في كلام المُستثبِتِ إذا جَرَّ التفسيرين ، وإن لم يتغير العاملُ الداخل على زيدٍ الواقع بعد : مَنْ .

وزعم بعضهم (٢) أن هذا الحد فاسد ؛ لأنه غير جامع للمعربات كلها ، إذ من المعربات ما لا يتغير آخره ؛ وهي الأسماء الملتزم فيها الرفع على الابتداء ، نحو : آمينُ الله في القسم .

والأسماء الملتزم فيها النصب على // المصدرية ، نحو : سبحان الله (٣) . ١٤

والملتزم فيها النصب على الظرفية نحو : بعيدات بين (٤) ،

-
- (١) الكتاب : ٤١٣/٢
(٢) لعله الشلوبيين انظر التوطئة : ١١٦ ، والشرح الكبير للجزولية . ٢
(٣) الكتاب ٣٢٢/١ ، ٣٢٥
(٤) في الأمثال لأبي عبيد : ٣٧٩ " قال : وإذا كان الرجل يمسك عن إتيان صاحبه الزمان ، ثم يأتيه ، ثم يمسك عنه نحو ذلك أيضا ثم يأتيه ثم يمسك عنه نحو ذلك أيضا ، ثم يأتيه قال : لقيته بعيدات بين " وانظر الكتاب ٢٢٥/١ ، واللسان (بعد) .

وسحر (١) : إذا أردته من يوم بعينه .

وزعم أيضا : أنه حد الإعراب بالنظر إلى اصطلاح النحويين
قال : وليس الإعراب في الاصطلاح ما ذكر ، ألا ترى أن أبا القاسم
الزجاجي جعل الإعراب : الرفع والنصب والخفض والجزم ، وليس
يجعله التغير (٢) فقال : إعراب الأسماء رفع ونصب وخفض : التي
آخره (٣) . قال (٤) كص (٥) : وهذا الذي ذكره عندي غلط ،
فإن أبا عليّ الفارسي حد الإعراب في الإيضاح " باختلاف أو آخر
الكلم لاختلاف العوامل (٦) ، والاختلاف : هو التغير ، وكذلك
فعل سيويه ؛ لأنه قال في علامات الإعراب : وليس شيء منها إلا وهو
يزول (٧) ، [وأما] (٨) جعل أبي القاسم الإعراب هو نفس الرفع
والنصب والخفض والجزم ، فليس فيه مخالفة لما قال الفارسي وسيويه ؛
إذ الرفع والنصب والخفض والجزم إنما أراد بها المصادر ، أي : رفع
الرفع ونصب النصب وخفض الخفض وجزم الجازم ، وهي تغييسرات
ولم يرد بذلك العلامات (٩) ، ومما يبين ذلك قوله أيضا : بسبب

-
- (١) الكتاب ٢٢٥/١
(٢) هذا الاعتراض أورده ابن عصفور في شرح الجمل ١٠٤/١ ورد
عليه بمثل ماسياتي بعد عند قول الشارح : إنما أراد بها
المصادر . . إلخ .
(٣) الجمل : ١٨
(٤) بياض بقدر كلمه
(٥) هذا الرمز يعني ابن عصفور
(٦) إيضاح الفارسي : ١١ والمسائل العسكرية : ١٤٥
(٧) الكتاب ١٣/١
(٨) في المصورة : وما
(٩) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١٠٤/١

معرفة علامات الإعراب (١) " فجعل العلامات غير الإعراب، إذ العلامة ليست ذا العلامة، فبين أن الإعراب عنده غير العلامة، وهو التغيير الذي وقع بالعلامة، فأما قوله: (٢) إنه يريد علامات ذي الإعراب فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، فذلك فاسد، لأن الإعراب عنده هي العلامات، فكأنه قال: علامات ذي العلامات، أو إعراب ذي الإعراب، [وفي] (٣) مذهبه - وهو الصحيح - أن مثل هذا لا يجوز، لا يقال: غلام ذي الغلام؛ لأنه يلزم من ذلك أن يخص الشيء بما قد خصه هو، فتخصيص الغلام بإضافته إلى سيده، وتخصيص سيد الغلام بإضافته إلى الغلام المخصص بإضافته إلى السيد وفي ذلك توقف تخصيص كل واحد منهما على الآخر، وذلك فاسد. وكذلك أيضا يكون الإعراب على تأويله مخصصا بإضافته إلى ذي الإعراب، وذو الإعراب مخصص بإضافته إلى الإعراب المخصص بإضافته إلى ذي الإعراب ولذلك ردّ هو [على] أبي الفتح في جعله قول العرب " هذا جحر ضب خرب" (٤) على تقدير: خرب جحره، ثم حذف المضاف وهو جحر، وأقيم المضاف إليه مقامه وهو الضمير، واستتر الضمير فسي

-
- (١) الجمل : ١٨
(٢) لعله الشلوبين
(٣) مكانها مطموس في المصورة، ورجعنا فيما أثبتناه إلى ما سيأتي عند قول المؤلف " ولذلك ردّ هو على أبي الفتح . . الخ
(٤) ما ذهب إليه ابن جنبي في الخصائص ١/١٩١، ١٩٣، وانظر ما كتبه الثجار في الهامش رقم ٧ من ص ١٩١ وانظر معنى اللبيب ٨٩٤ - ٨٩٦ - والخزانه ٢/٣٢٢، ٣٢٣، وقال سيوييه " وقد حملهم قرب الجوار على أن جروا : هذا جحر ضب خرب ونحوه " الكتاب ١/٦٧ وهو مذهب الجمهور.

خَرِبٌ ، قال (١) : لأنه يلزمه أن يكون الجحر مخصصاً بالضب، والضب مخصصٌ بخرابِ الجحرِ المضافِ إلى الضبِّ، فيكون تخصيصُ كلِّ واحدٍ منهما متوقفاً على صاحبه ، وذلك فاسدٌ من جهة المعنى ، ولا يوجد شيءٌ من ذلك في كلامهم ، فأما قول الشاعر: (٢)

٢٠- لو أنك تلقي حنظلاً فوق بيضنا تدحرج عن ذي ساهم المتقارب
فيتخرج على أن يريد : بذى السام : الموضع الذى يكون فيه السام
من البيض ، والسام هو : الذهب ، فأضاف ذلك الموضع الذى فيه
السام إلى السام ، وأضاف السام إلى البيض ، لا إلى ذلك الموضع
الذى فيه السام من البيض ؛ فلا يكون على هذا كل واحد من السام
وذى السام مخصصاً بما يتخصص به (٤) الآخر .

وأما ما زعم من أن حدَّ أبي موسى غير جامعٍ للمعربات فباطلٌ (٥)
لأنه لم يرد بالتغيير كون الآخر مرفوعاً تارةً أو منصوباً أو مخفوضاً أخرى
بل أراد بذلك تغييره عن الهيئة التى كان عليها قبل دخول العامل
إلى هيئةٍ أخرى ؛ فإنَّ العلامة إنما جلبها العامل ، فقبل أن يدخل
العامل على الكلمة لم يكن في آخرها تلك العلامة ، فلما دخل العامل
جلب العلامة فتغير الآخر بها ، فأيمُن الله ، وأمثلة وسبحان الله
 وأمثاله ، إنما كانت قبل دخول العامل موقوفةً كما يفعلون بأسماء
العدد إذا لم يدخلوا عليها عاملاً في اللفظ ولا في التقدير ، وإنما
يقصدون مجرد العدد نحو : واحد ، اثنان ، ثم دخل العامل

(١) انظر الخيزانه والتذييل والتكميل (باب النعت) ولم ينسبه أبو حيان لأحد .

(٢) هو قيس بن الخطيم والبيت هو السابع عشر من قصيدة فسي ديوانه ٧٦-٩٦ مطلعها :

أتعرفُ رسماً كاطرادِ المذاهبِ لعمرةٍ وحشاغيرِ موقِفِ راكِبِ
والبيت في تهذيب اللغة ١٣ / ١٣ واللسان (سوم) وانظر تخريجه
في الديوان (ص ٩٩) وانظر الاقتضابص ٤٤٢
(٣) في المصورة : من وما أثبتناه من الديوان وغيره .

(٤) في المصورة : منه
(٥) ، ، : باطل

فغيرها عن الوقف بالعلامات التي جلبها . (١)

فإن قيل : فكيف لاختلاف العوامل ، ومن المعربات ما لا يختلف
عليه العوامل نحو : أَيْمَنُ اللهُ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ إِلَّا عَامِلُ الْإِبْتِدَاءِ ،
و : سُبْحَانَ اللهِ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ فِي التَّقْدِيرِ إِلَّا الْفِعْلُ الَّذِي
هُوَ أَسْبَحَ أَوْ أُبْرِيَ ؟

فالجواب : أَنَّهُ لَمْ يَقُلْ كُلَّ كَلِمَةٍ مِنَ الْمَعْرَبَاتِ تَخْتَلِفُ عَلَيْهَا
العوامل ، وَإِنَّمَا أَرَادَ : أَنَّ إِعْرَابَ الْمَعْرَبَاتِ بِجَمَلَتِهِ لَمْ يَقَعْ بِعَامِلٍ
وَاحِدٍ بِلِ عَوَامِلٍ مُخْتَلِفَةٍ . (١)

وقد كان ينبغي لأبي موسى أن يبين ذلك التفسير حتى
لا يقع لبس فيقول : الإعرابُ : تَغْيِيرُ آخِرِ الْكَلِمَةِ بِعَامِلٍ يَدْخُلُ عَلَيْهَا ،
بِزَيْلِهِ عَنِ الْهَيْئَةِ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا قَبْلَ دُخُولِ الْعَامِلِ إِلَى هَيْئَتِهِ
أُخْرَى . (٢)

ولمثل ما ذهب الأستاذ (٣) في الإعرابِ ذهب أبو الحسن بن خروف (٤)

-
- (١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١٠٣/ ١٠٤٠ ،
(٢) مثل هذا التعريف في المقرب ص ٤٧
(٣) الأستاذ هو أبو علي النشلوبين ففي التذليل والتكميل ١/ ل قال
أبو حيان : والى أَنَّهُ لَفْظِي (يعني الإعراب) ذهب أبو الحسن
ابن خروف والأستاذ أبو علي ، قال ابن خروف : الإعراب صوت يحدثه
العامل في آخر الكلمة . . إلى أن قال أبو حيان : ولما رأى الأستاذ
أبو علي أَنَّ الإعراب قد يكون صوتا وحذفا الخ . .
(٤) اسمه : علي بن محمد بن علي الحضرمي ، شرح كتاب سيبويه وكتاب
الجمل للزجاجي وكان تخرج علي ابن طاهر النحوي الأندلسي
المعروف بالخدب المتوفى ٥٨٠ وتوفى ابن خروف سنة ٦١٠ هـ وقيل
٦٠٩ هـ باشبيلية " ترجمته في وفيات الأعيان ٣ / ٤٥١ ، والذيل
والتكملة السفر الخامس : ٣١٩ وقد خلط السيوطي في البغية
بين ابن خروف النحوي وابن خروف الشاعر المتوفى سنة ٦٢٠
بحلب .

فإنه قال : (١) في حدِّ الإعراب : الإعراب : صوتٌ يحدثه العاملُ في
آخرِ الكلمة ، وهذا الحدُّ فاسدٌ ، لأنَّ الإعرابَ قد يكون بحذف لا بصوتٍ
نحو : لم يفعلوا ولم يفعلوا.

قلت : والذي قال ابن خروف في شرح سيويه : "الإعرابُ
وضعك العلامة في آخرِ المعرقة دالة (٢) على عمل العامل ، كما تقع
علامة التعريف دليلاً على إيضاح المعرف ، لا يكون أحدهما إلا بالآخر
ولما رأى الأستاذ : أنَّ الإعرابَ قد يكون صوتاً وحذفاً ، قال (٣) : في
حدِّ الإعراب // : الإعرابُ حكمٌ في آخرِ الكلمة يوجبهُ العاملُ ، ليعمَّ
جميع ذلك ، وهذا عند ص منقود . (٤) من جهة أنه لا يفهم
مأراداً ، إذ قد يمكن أن يحدَّ الإعرابُ بذلك من مذهبه أن الإعرابَ
تغييرٌ ؛ لأنَّ التغييرَ حكمٌ يحدثه العاملُ في آخرِ الكلمة ، وأيضاً
فإنه قد بينا أنَّ الإعرابَ في اصطلاحهم إنما هو التغيير لا العلامات ،
وأيضاً فإن من معاني الإعراب لغة التغيير ، وليس من معانيه في اللغة
الصوت (٥) ، فإنَّ يكون اللفظُ في الاصطلاح على حسب ما كان
عليه في اللغة أولى حتى لا يتصرف في اللفظ بأكثر من تخصيصه اصطلاحاً
بتفسير خا (ص) (٦) ، وقد كان في اللغة عاماً واقعا على كل تغييرٍ وهذا

١٥

(١) انظره في الصفة السابقة .

(٢) في المصورة : دابلة ، ولعل الصواب ما اثبتناه مع احتمال أن تكون : دليلاً .

(٣) حده للإعراب في التوطئة : ١١٦

(٤) النقدان التاليان الموجهان للحد الذي وضعه الشلوبيين موجودان في التذييل والتكميل ١/١ ولم ينسبهما أبو حيان لأحد .

(٥) همع الهوامع ١٤/١

(٦) تكلمة يلتزم بها النص .

القدر من التصرف جائز للمصطلحين ، وليس لهم نقل اللفظ عن معناه جملة .

قلت : كلام الأستاذ صحيح في قوله : الإعراب حكم فسي
آخر الكلمة [يوجب] (١) العامل " فإنه يدخل تحت كل إعراب انتقل
أو لزم .

[خاتمة الإعراب]

وقوله : " وفائدته الدلالة على المعنى الذي يحدث بالعامل " يريد : أن الإعراب إنما أتى به في الكلام ليبدل على المعنى الذي أحدثه العامل في معموله من فاعلية أو مفعولية ، أو إضافة أو غير ذلك من المعاني التي أحدثها في المعرب (٢) . وهذا الذي ذهب إليه صحيح بالنظر إلى الأسماء . وأما بالنظر إلى الأفعال ، فإنما فائدته الشبه ؛ إذ لا يوجد فعل معرب إلا وهو مشبه للأسماء التي الإعراب فيها أصل على ما بين بعد . والدليل على أن الإعراب في الفعل لا يبدل على المعنى الذي يحدث فيه العامل ، أنك تقول : لن يقوم زيد ، فعامل النصب في "يقوم" وهو "لن" إنما أحدث في الفعل من المعنى : النفي بالنظر إلى الاستقبال (٣) فلو كان النصب دليلاً على هذا المعنى لوجب أن يوجد النصب في الفعل متى أحدث فيه محدث ذلك المعنى ، وأنت تقول : لا يقوم زيد غداً فتنفي بلا الفعل بالنظر إلى الاستقبال ، وهو مع ذلك مرفوع . فدل على أن النصب في : لن يقوم ، ليس دليلاً على ذلك المعنى ، إذ لو كان دليلاً عليه لوجد متى وجد ، كما أن النصب

-
- (١) في الصورة : يوجب
 - (٢) الإيضاح للزجاجي ٦٩ ، ٧٧
 - (٣) هذا مفهوم من قول سيويه في الكتاب : ١٣٥/١ ، ١٣٦ . ولن أضرب نفي لقوله : سأضرب . وانظرايضاً ٢٢٠/٤ منه
 - (٤) في الكتاب ٢٢٢/٤ " وتكون "لأنفياً" لقوله يفعل ولم يقع الفعل " (

لَمَّا كَانَ دَلِيلًا عَلَى الْمَعْنَى الَّتِي أَحَدَتْهَا الْعَامِلُ فِي الْأَسْمَاءِ مِنَ الْمَفْعُولِيَّةِ ، لَمْ يَوْجَدْ مَعْنَى مَفْعُولِيَّةً بَعْدَ ذِكْرِ الْفَاعِلِ إِلَّا وَوَجِبَ النَّصْبُ . وَأَيْضًا فَإِنَّهُ سَيَقْرَرُ أَنَّ الْإِعْرَابَ غَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ فِي الْأَفْعَالِ فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ ، لِأَنَّ الْمَعْنَى تَحْرُزُهَا الْعَوَامِلُ فِي الْأَفْعَالِ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى الْإِعْرَابِ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ . وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فِي الْأَسْمَاءِ إِذَا الْعَامِلُ قَدْ يَحْدُثُ فِي الْأَسْمَاءِ مَعْنَى الْفَاعِلِيَّةِ وَمَعْنَى الْمَفْعُولِيَّةِ فَمِثْلُ نَحْوِ : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ، فَكَيْفَ يُمْكِنُ أَنْ يُجْعَلَ دَلِيلًا عَلَيْهِمَا حَتَّى يُعْلَمَ مِنْهُ وَهُوَ وَاحِدٌ الْفَرْقُ بَيْنَ الْفَاعِلِيَّةِ وَالْمَفْعُولِيَّةِ ؟ فَقَدْ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : وَفَائِدَتُهُ فِي الْأَسْمَاءِ [الدلالة] (١) عَلَى الْمَعْنَى الَّتِي يَحْدُثُ بِالْعَامِلِ ، وَفِي الْأَفْعَالِ [التشبه] (٢) .

فَإِنْ قِيلَ : فَكَيْفَ أُطْلِقَ سَبِيحَةُ الْقَوْلِ فِي ذَلِكَ ، فَقَالَ " وَإِنَّمَا ذَكَرْتُ لَكَ ثَمَانِيَةَ مَجَارٍ لِأَنَّ فَرْقًا بَيْنَ مَا يَدْخُلُهُ ضَرْبٌ مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ لَمَّا يُحْدِثُ فِيهِ الْعَامِلُ " (٣) فَجَعَلَ هَذِهِ الْعَلَامَاتُ دَاخِلَةً فِي الْمَعْرَبِ لَمَّا يَحْدُثُ فِيهِ الْعَامِلُ عَلَى الْإِطْلَاقِ ، وَلَمْ يَدْخُلِ الْإِعْرَابُ فِي الْفِعْلِ لِذَلِكَ بَلْ لِلشَّبْهِ ، كَمَا تَقَدَّمَ ؟

فَالْجَوَابُ : أَنَّ "مَا" مِنْ قَوْلِهِ : لَمَّا يُحْدِثُ فِيهِ الْعَامِلُ . لَيْسَتْ أَسْمَاءً مُوَصُولًا ، فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ ، لَمَّا يَحْدُثُ فِيهِ الْعَامِلُ أَيُّ : لِلْمَعْنَى الَّتِي يَحْدُثُ فِي الْمَعْرَبِ الْعَامِلُ ؛ إِذَا الْأَسْمَاءُ الْمُوَصُولُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ ضَمِيرٍ عَائِدٍ عَلَيْهِ مِنْ صِلَتِهِ مَلْفُوظٍ بِهِ أَوْ مُقَدَّرٍ ، وَإِنَّمَا هِيَ حَصْرٌ مُوَصُولٌ

(١) فِي الْمَصْرُورَةِ : الدالة

(٢) فِي الْمَصْرُورَةِ : التشبه

(٣) الْكِتَابُ : ١٣/١

لا يعود عليها ضمير كأنه قال : لإحداث ذلك فيه أي : في المعرب ،
فيكون مثل قوله تعالى * ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب * (١) أي : لوصف
ألسنتكم الكذب . (٢)

فإن قيل : إن الإعراب بجملة فائدته في الأفعال الشبهة ،
فما فائدته مفصلاً في الأفعال . ؟

فالجواب : أن الإعراب بجملة يدل على شبه الأفعال للأسماء
التي أصلها الإعراب ، وفائدة تفصيله في الأفعال : الدلالة على شبه
العامل الذي أحدثه فيها بعامل من عوامل الأسماء يحدث فيها مثلك
ذلك العمل . فالأفعال ترفع إذا لم يدخل عليها عامل لفظي ، لأن الأسماء
إذا كان عاملها كذلك رفعت نحو المبتدأ (٣) ونصب الأفعال
بأن ظاهرة أو مضمرة لشبهها من عوامل الأسماء بأن لتقارب اللفظين (٤) ،
ولأن كل واحد من اللفظين ينسبك منه مع ما بعده مصدر (٤) . ونصبت
لن وإذن وكفي في لغة من قال : لكي (٥) ؛ لأن كل واحد منهما يشبه
أن ؛ ألا ترى أنها إذا دخلت على الفعل خلصته للاستقبال (٦) ، كما

- (١) النحل : ١١٦
(٢) البحر المحيط ٥/٤٥٥ وفيه أن الذي قال بهذا هو الكسائي
والزجاج . وذكر أبو حيان أن الجمهور قد جوز في (ما) أن تكون
بمعنى الذي والعائد محذوف تقديره : للذي تصفه ألسنتكم ،
وانتصب الكذب على أنه معمّل لتقولوا إلخ . . .
وهذا الكلام عند قراءة : الكذب بفتح الكاف والياء وكسر الذال
وهي قراءة الجمهور . وانظر التبيان في إعراب القرآن ٢/٨٠٩
والمغنى ، ٨٢٢ ، ٨٢٢ .
(٣) شرح الكتاب للسيرافي ١/٢٥
(٤) نفسه ١/٢٦ ، ٢٧ وشرح المفصل ٥/٧
(٥) هذا على لغة من يذهب من العرب إلى أن تكون ناصبة
بنفسها بمنزلة أن وتكون معها بعد ما بمنزلة اسم كما كانت أن كذلك
انظر شرح المفصل ص ١٧ وشرح السيرافي ١/٢٩ .
(٦) شرح السيرافي ١/٢٩ ، وشرح المفصل ٧/١٥ ، ١٦ ، ١٧

يكون ذلك في "أَنَّ" ، وأيضاً فإنَّ كى مصدرية كأن ، وهذه جملة النواصب ، وأما الجوازِمُ لفعلين ، فإنَّما جعل عطفا الجزم وهو ترك العلامة ؛ لأنها تطلبُ جملتين ، فطال من أجل ذلك الكلام ، والطول موضع التخفيف والحذف ، وأما الجوازِمُ لفعل واحد وهى لام // الأَمْرُ والدُّعَاءُ ، ولا في النهى والدعاء ولم ولمَّا ؛ فإنَّ لام الأَمْرِ والدُّعَاءِ ، ولا في النهى والدعاء " جَزَمَتْ ؛ لَأَنَّهَا قد تُضَمُّ مع ما بعدها معنى الشرط ، فيحتاج إلى جواب ، فكان حكمها لذلك حكم [مايجزم بفعلين] (٢) . وأما : لَمْ ، ولَمَّا فإنَّهما شَبَّهتا بأدواتِ الشَّرْطِ ؛ لأنَّ الفِعْلَ غير مثبت في الموضعين .

فإنَّ قِيلَ : وكذلك الفعل في : كُنْ يَقُومُ ، غير مثبت فهلا شَبَّهت بها . ؟

فالجواب : أَنَّ لَنْ تنفى المستقبل ، ولم ولمَّا تنفيان الماضي ، فكانا من أجل ذلك أقرب إلى أدواتِ الشَّرْطِ ؛ لأنَّ أدواتِ الشرط قد يقع بعد ها لفظُ الماضي ، تقول : إن قام زيدٌ قمتُ ، ولا يقع بعد لَنْ معنى الماضي ، ولا لفظه .

فتبين أنَّ فائدة الإعراب في الأفعال . مجملاً ومفصلاً إنما هو الشبه .
[الفرق بين الإعراب والبناء] وقوله : " والبناء مثل الإعراب في اللفظ ووضه في المعنى " .

يريد : مثل الإعراب في لفظ العلامة ووضه في المعنى ، والإلَّا فقد تبين فيما قبل (٣) أَنَّ الإعراب ليس من قبيل الألفاظ بل من قبيل المعاني .

-
- (١) في المصورة : الجازم
(٢) في المصورة : مايلزم بفعلين ، ولعل الصواب ما أثبتناه .
(٣) تقدم في ٥٩

وقوله : " والفرق بينهما انتقال الإعراب ولزوم البناء " .
يعنى أَنَّ الإعراب يزول عن الكلمة إذا زال العامل ، لأنَّ العامل جلبه ، والبناء لا يزول بزوال العامل إذا لم يجلبه العامل ، فتقول " قام زيد " ، فترفع ، فإذا أزلت العامل قلت : زيد " فينتقل الإعراب ويصير الآخر موقوفاً . وتقول : جلست حيث يجلس زيد ، فتضم الشاء فإذا أزلت العامل قلت : حيث ياهذا ، فبقيت الضمة ولم تنزل بزوال العامل . فهذا هو الفرق بين جميع علامات الإعراب ، وجميع علامات البناء . وأما من جعل مثلاً لا انتقال الإعراب ولزوم البناء (١) أَنَّك تقول : رأيت البقر خمسة عشر ، فتكون فتحة راء البقر في اللفظ كفتحة راء عشر ، ثم تقول : جاءني البقر خمسة عشر ، ومرت بالبقر خمسة عشر ، فتبقى حركة راء " عشـر " على ما كانت عليه ، وتنتقل حركة راء البقر - فمثاله قاصر ، لأنَّ انتقال آخر المعرب من علامة إعراب [إلى] (٢) أخرى لا يعم جميع المعربات ، إذ من المعربات ما لا يدخله من علامات الإعراب أكثر من (علامة) (٣) واحدة ، نحو : أيمن الله ، وسبحان الله وسحر ، من يوم بعينه .

وقوله : " وألقاب الإعراب أربعة . . إلى آخره " .

يقول : إنَّ علامات الإعراب وإن كانت مثل علامات البناء في اللفظ ، فإنَّه ينبغى أن تكون الألقاب الواقعة عليها غير الألقاب الواقعة على علامات البناء ، لأنها ضدها في المعنى ، ومخالفة لها بانتقالها وعدم انتقال علامات البناء . فجعلت ألقاب علامات

(١) فعل ذلك الشلوين في التوطئة : ١١٦

(٢) تكلمة يلتزم بها الكلام .

(٣) في المصورة : علامات

الإعراب : الرفع ، والنصب ، والخفض ، والجزم ؛ لأنها مشتقة من أسماء عواملها وهي : الرفع ، والنصب ، والخفض ، والجزم ؛ وإشعاراً ؛ لأنها مجلوبة بتلك العوامل . وجعلت القاب علامات البناء - وهي : الضم ، والفتح ، والكسر ، والوقف غير مشتقة من أسماء عوامل ؛ إشعاراً بأنها لم يجلبها عامل ، وقد يتجاوز النحويون فيطلقون : الضم ، والفتح ، والكسر ، والوقف على علامات الإعراب إذا لم يخف لبس .

وقوله : " وأصل الإعراب للأسماء . . إلى آخره "

هذه مسألة خلاف بين أهل الكوفة وأهل البصرة (١) ؛ فذهب أهل البصرة : أن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال ، ومذهب أهل الكوفة : أن الإعراب أصل فيهما .

واحتج (٢) ابن خروف للبصريين بأن قال : وجدنا الإعراب يكثر في الأسماء ، ويقال في الأفعال ؛ ألا ترى أن الأسماء كلها معربة إلا ما أشبه مبنياً وهو قليل . وأن الأفعال ثلاثة أصناف : صنفان منها مبنيان وهما الماضي والأمر بغير لام ، والصنفس الثالث هو المعرب بشرط سلامة من نوني التوكيد ، ونون جماعة المؤنث ، فدللت كثرته في الأسماء على أصلته فيها وقلته في الأفعال على فرعيته (٣) فيها . وهذا الذي استدلل به غير قاطع ، إذ قد يكثر الفرع ويقال الأصل وإن كان الأكثر كما ذكر .

(١) انظرها في مسائل خلافية للعكبري (٨٣) والكافية لابن الحاجب مع شرحها ٢/٢٢٧ .

(٢) انظر احتجاج ابن خروف للبصريين والرد عليه في التذييل والتكميل ل ٣٨ أ ، ولعل أبا حيان نقلها عن هذا الكتاب بتصريف يسير .

(٣) في المصورة : فرعيته

ترجمتها في الأصل نصراً : استدلال هذا الشيخ لا يصح إذ هو استدلال بما لا يوافق عليه الجمهور إلا أن الكوفي لا يقول ببناء فعل الأمر ، وكتب الإشتباه ولا يفتيه من سبب المطوية ، فم أ تبين المراد من

واحتج جمهور أهل البصرة : بأن قالوا : الإعراب مفتقر
إليه في الأسماء في نحو : ما أحسن زيد^{١١} ، فرفع زيد إذا نفيست
الإحسان ، ونصبه إذا تعجبت من حسنه ، وخفضه إذا استفهمت
عن الإحسان منه ، ولولا الإعراب لالتبست هذه المعاني ، وهو
غير مفتقر إليه في الأفعال ، إذ لو رفعت الإعراب منها لم تلتبس
المعاني . ثم حمل ما لا يقع فيه ليس من الأسماء لو أزيل الإعراب
نحو : شرب محمد الماء ، على ما فيه لبس ، كما حمل تعدد ونعد
وأعد على يعد .

وأما أهل الكوفة فقالوا : قد افتقر إلى الإعراب في الأفعال
في بعض المواضع (١) في مثل : لا تأكل سمكاً وتشرب لبناً (٢) ،
إذا رفعت الفعل الثاني كان المعنى على النهي عن الفعل
الأول وإباحة الثاني ، وإذا نصبته كان المعنى على النهي
عن الجمع بينهما ، وإذا جزمته كان المعنى على النهي عن اجتماع
ومفترقين ، فلولا الإعراب لالتبست هذه المعاني ، وكذلك لام الأمر
ولام كي ، ولا في النهي ولا في الدعاء ، لولا الإعراب أيضاً لالتبست
المعاني .

والصحيح عند أهل البصرة : أن الإعراب لم يفتقر إليه
في الفعل في موضع من المواضع ، وأما باب : لا تأكل سمكاً وتشرب لبناً ،

(١) في مسائل خلافه ٨٤ مانصه " واحتج آخرون بأن الإعراب في
الفعل يفرق بين المعاني فكان أصلاً كإعراب الأسماء " . ونسب
الزجاجي هذا الاحتجاج إلى الفراء والكموفيين عامة ، في الإيضاح :

(٢) انظر هذا المثال في الكتاب ٣ / ٤٢ ، ٤٣ ، والمقتضب ٢ / ٢٤

فإنَّ النَّصَبَ فِيهِ بِإِضْمَارٍ " أَنْ " فِي الْمَذْهَبِ الصَّحِيحِ ، وَيَجْزَمُ عَلَى
إِرَادَةِ " لَا " وَالسَّرْفِ عَلَى الْقَطْعِ . فَلَوْ أَظْهَرَتِ الْعَوَامِلُ مَسْلُ
الْمُضْمَرَةَ لَكَانَتْ دَالَّةً عَلَى الْمَعْنَى وَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى الْإِعْرَابِ ، فَالْإِعْرَابُ
فِي هَذَا الْبَابِ إِنَّمَا دَلَّ عَلَى الْمَعْنَى لَمَّا حُدِّقَتِ الْعَوَامِلُ وَجَعَلَتْ
دَلِيلًا عَلَيْهَا وَذَلِكَ فَرَعٌ ، وَالْأَصْلُ مَا ذَكَرْنَا مِنْ إِضْمَارِ الْعَوَامِلِ
وَلَيْسَ كَذَلِكَ : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ، لِأَنَّ الرَّافِعَ وَالنَّصَبَ وَالْخَافِضَ
لِزَيْدٍ عَلَى كُلِّ حَالٍ لَفْظٌ " أَحْسَنَ " .

وَأَمَّا لَامُ الْأَمْرِ فَالْفَرْقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ [بَيْنَ] (٢) لَامِ كَيْ : أَنَّهَا
تَكُونُ ابْتِدَاءً نَحْوَ قَوْلِهِمْ : لِيُخْرِجْ زَيْدٌ ، وَلَامُ كَيْ لَا بُدَّ أَنْ يَتَقَدَّمَ بِهَا
عَامِلٌ .

وَأَمَّا " لَا " النَّافِيَةُ : فَإِنَّهُ إِذَا خِيفَ التَّبَاسُخُ بِالنَّاهِيَةِ أُتِيَ
بِغَيْرِهَا مِنْ حُرُوفِ النَّفْيِ نَحْوَ : لَنْ ، وَ : مَا ، وَإِنَّمَا كَانَ يَلْزَمُ
اللِّبْسَ لَوْ لَمْ يَكُنْ لِلنَّفْيِ أَدَاةٌ إِلَّا " لَا " .

(١) وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِعْرَابَ أَصْلٌ فِي الْأَسْمَاءِ فَرَعٌ فِي الْأَفْعَالِ
أَنَّ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا مَعْرَبَةٌ إِلَّا مَا أَشْبَهَ مِنْهَا مَبْنِيًا ، وَأَنَّ الْأَفْعَالَ كُلَّهَا
مَبْنِيَةٌ إِلَّا مَا أَشْبَهَ مِنْهَا الْمَعْرَبَةَ ، فَارْتِبَاطُ الْإِعْرَابِ فِي الْفِعْلِ لِشَبْهِهِ
بِالْمَعْرَبِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا دَخَلَ الْإِعْرَابُ مِنْ جِهَةِ الشَّبْهِ ،

(١) تَكْمَلَةٌ يَسْتَقِيمُ بِهَا السِّيَاقُ .

-# نَسَبُ أَبُو حَمِيْلٍ هَذَا الرَّقْمَ إِلَى ابْنِ عَصْفُورٍ ، (التَّذْيِيلُ ١/٢٢٨) .

لا من جهة أنه فَعَلَ ، إِذْ لو كان الإعرابُ فيه من جهة أنه فَعَلَ لَوَجَبَ أَنْ يدخلَ الإعرابُ في جميع الأفعال . كما أنَّ ارتباطَ البنَاءِ في الاسم لوجوده (١) مشبهاً لمبنى دليل على [أَنَّ] (٢) البنَاءِ فيه إنما دخله بالشبه للمبنى ، ولذلك إِذَا لم يشبه مبتدأً بقرسي على أصله من الإعراب. (٣)

والطريقُ التي استدلَّ بها جمهورُ البصريين على أَنَّ الإعرابَ أصلٌ في الأسماءِ بدليلِ افتقارها إليه هي التي قصدَ أبو موسى الاستدلالَ بها ، إِلاَّ أَنَّ ما أعطاه سبباً للافتقار ليس كما ذَكَرَ ؛ لأنَّه قال : إِنَّ السببَ في افتقار الأسماءِ إلى الإعرابِ ، أَنَّ صيغها لا تتغيَّرُ لتغيير المعاني عليها ، فاحتجَّ إلى دليلٍ على المعاني وهو الإعرابُ ، والأفعالُ تتغيَّرُ صيغها لتغيير المعاني عليها فكدلَّ تغيير الصيغِ على المعاني عنده فلم يفتقر إلى الإعرابِ فيها .

وهذا الذي ذكره فاسد ، لأنه إنَّ كان يريد : أَنَّ صيغَ الأسماءِ لا تتغيرُ أصلاً لتغيير المعاني . فباطلٌ ؛ لأنَّ الأسماءَ تتغيَّرُ صيغها لتغيير المعاني عليها في التصغيرِ والتكسيرِ .

وإنَّ كان يريد : أَنَّ صيغها لا تتغيَّرُ لتغيير معاني العواملِ عليها ، فكذلك أيضاً لا تتغيَّرُ صيغُ الأفعالِ لتغيير معاني العواملِ عليها ، بل لتغيير الزمانِ .

فكان ينبغي أَنْ يقولَ : أصلُ الأعرابِ للأسماءِ ؛ لأنَّ عواملها تُحدِّثُ فيها أكثرَ من معنى واحدٍ ، فلا يمكنُ أَنْ يجعلَ العاملُ

(١) في الصورة : لوجود والتصويب من التذييل والتكميل ل ٣٨ أ

(٢) تكملة من التذييل والتكميل ل/ ٣٨ أ يلتزم بها النص

وهو واحدٌ فارقاً بين معنيين فصاعداً ، فاحتيج إلى الإعراب ليفرق بين المعاني . وأصل البناء للأفعال ، لأنَّ عواملها لا تحدث فيها أكثر من معنى واحد ، فكانت هي بأنفسها مبيّنة عما أحدثته من المعاني فلم تحتج إلى الإعراب لذلك ، ولولا الشبه لما دخلها

وقوله " وإنما أعرب منها ما أعرب لمضارته الاسم "؛
لما قرن (١) أن الإعراب لافائدة له في الأفعال (وأنه) (٢)
كان ينبغي أن لا يدخل فيها . (بين) (٣) السبب الذي لأجله دخل
الإعراب فيها وهو الشبه .
وقوله : : " ومضارعه له من ثلاثة أوجه (٤) إلى آخره " .

يعنى بالإبهام [احتمال] (٥) الصيغة للزمانين المستقبل والحال ، كما أنك إذا قلت : "رجل" ، احتمل كل واحد من جنس الرجال .

ويعنى بالتخصيص : تخليص الصيغة بالسّين وسوف وسوف
لأحد الزمانين : وهو المستقبل إذا قلت : سيقوم ، وسوف يقوم ،
كما أنك تخلص رجلاً بالألف واللام . لواحد من جنس الرجال معهود ،

-
- (١) مكانها كلمة غامضة
 - (٢) كلمة يلتزم بها الكلام
 - (٣) في الصورة : فبين
 - (٤) بعده في الجزولية : الإبهام ، والتخصيص ، ودخول لام الابتداء عليه .
 - (٥) في الصورة : احتمل .

إذا قلت : الرجل (١) .

ويعنى بدخول اللام أنك تقول : إِنَّ زَيْدًا لَيَقُومُ ، كما تقول
إِنَّ زَيْدًا لِقَائِمٌ (١) ، فأشبهه "يقوم" بدخول لام "إِنَّ" عليه الاسم فأعُـرِبَ
الفعل عنده لما ذكر من الشبه .

فإن قال قائل : واللام إذا دخلت للشبه ، فكيف تعد من
وجوه الشبه (٢) وهى مستحقة به ولم تدخل إلا بعد استقـراره ،
بدليل أَنَّ اللام في قولك : إِنَّ زَيْدًا لِقَائِمٌ ، إنما هي لام الابتداء ؛
فكان ينبغي أَنْ يقال : إِنَّ لزيدًا قائمٌ لكن كرهوا الجمع بين حرفين
لمعنى واحد هو التأكيد ، فأدخلوها على الخبر الذى هو اسم ،
نحو قولك : إِنَّ زَيْدًا لِقَائِمٌ ؛ لأنه هو المبتدأ في المعنى ؛ ولم
يدخلوها على الماضي فيقولوا : إِنَّ زَيْدًا لِقَائِمٌ ؛ لأنه ليس المبتدأ في
المعنى ، ولا هو مشبه لما هو المبتدأ في المعنى . وقالوا :
إِنَّ زَيْدًا لَيَقُومُ - وإن لم يكن "يقوم" "زيدًا" في المعنى لأنه يشبهه

ما هو المبتدأ في المعنى ، وهو قائم ، فعومل معاملته .
وكذلك أيضا قالوا : إِنَّ زَيْدًا لَنَعَمَ الرَّجُلُ وَلِبِئْسَ الرَّجُلُ ؛
لشبه نعم وبئس بالاسم ؛ لأنهما // لا يتصرفان .

١٨

فإذا تقررت أنها دخلت بعد الشبه فكيف تجعل مسن
وجوه الشبه ؟

-
- (١) الكتاب : ١٤/١ ، ١٥
(٢) في المصورة : التبسه
(٣) هذه العبارة مكررة في الأصل

فالجوابُ : أَنَّهَا مَكْمَلَةٌ لِشَبِّهِ ، لِأَنَّ التَّخْصِصَ مِنَ الشَّبِّهِ ،
وَبِهَا يَكْمَلُ التَّخْصِصَ ، لِأَنَّ يَفْعَلُ إِذَا خَلَصَتْهُ لِلاِسْتِقْبَالِ بِحَسْرَفٍ
مِنْ أَوَّلِهِ ، خَصَّصَتْهُ بِالسَّيْنِ وَسُوفَ ، وَإِنْ خَلَصَتْهُ لِلْحَالِ بِحَرْفٍ مِنْ أَوَّلِهِ ،
خَصَّصَتْهُ بِاللَّامِ نَحْوَ قَوْلِكَ : إِذَا زَيْدًا لِيَقُومَ . فَالْفِعْلُ الْمَضَارِعُ
إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ اللَّامُ . وَلَمْ تَقْتَرِنْ بِهِ قَرِينَةً تَخْلُصُهُ لِأَحَدِ الزَّمَانِينَ
خَلَصَتْهُ اللَّامُ لِلْحَالِ ، كَمَا أَنَّكَ إِذَا خَلَصْتَ رَجُلًا لِوَاحِدٍ مِنَ الرِّجَالِ ،
أَيَّ وَاحِدٍ كَانَ ، خَلَصْتَهُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ .

وَالسَّيْنُ ، وَسُوفَ ، وَاللَّامُ ، ثَلَاثُهَا بِمَنْزِلَةِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ ؛
لِأَنَّهَا إِذَا حَصَلَ التَّخْصِصُ كُلُّهُ بِهَا كَالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، فَاللَّامُ إِذَا اسْتَحَقَّتْ
لِشَبِّهِ غَيْرَ كَامِلٍ ؛ فَلَمَّا دَخَلَتْ كَمَلُ الشَّبِّهِ بِهَا ، وَصَارَ الْإِعْرَابُ مُسْتَحَقًّا
بِالشَّبِّهِ الْكَامِلِ . فَهِيَ وَإِنْ كَانَتْ مُؤَثَّرَةً فِي دُخُولِ الْإِعْرَابِ فِى
الْفِعْلِ مِنْ حَيْثُ كَمَلَتْ الشَّبِّهِ بِهَا ، فَلَيْسَتْ بِشَبِّهِ ثَالِثٌ خِلَافَ التَّخْصِصِ ،
بَلْ هِيَ بَعْضُ التَّخْصِصِ ، فَجَعَلُهُ دُخُولَ اللَّامِ وَجْهًا ثَالِثًا خِلَافَ
التَّخْصِصِ بِاطْلُقٍ ، بَلْ كَانَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَقُولَ : وَمُضَارَعَتُهُ لَهُ مِنْ
وَجْهَيْنِ الْإِبْهَامِ وَالتَّخْصِصِ . وَمِنْ وَجْهِهِ الشَّبِّهِ أَيْضًا الْوَقُوعُ (١) مَوْجِعِ
الْإِسْمِ فِي : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ يَضْحَكُ " وَقَعِ يَضْحَكُ مَوْجِعَ (٢) ضَاحِكِ
وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ وَقَعَ مَوْجِعَهُ وَمَعَامَلٌ مُعَامَلَتُهُ قَوْلُهُ :

٢١ - فَأَلْفَيْتَهُ يَوْمًا يَبِيرُ عَدُوَّهُ وَيَحْرُ عَطَاءً يَسْتَخْفُ الْمَعَابِرَا (٣)

- (١) فِي الْمَصُورَةِ : الْمَوْجِعُ
(٢) فِي الْمَصُورَةِ : مَوْجِعٌ ، وَالْوَجْهَةُ مَوْجِعٌ .
(٣) الْبَيْتُ هُوَ الْوَاحِدُ وَالْعِشْرُونَ مِنْ قَصِيدَةِ لِلنَّابِغَةِ الذَّبْيَانِي
فِي دِيْوَانِهِ ٢١ وَمَطْلَعُهَا :
كَتَمْتُكَ لَيْلًا بِالْحُمُومِينَ سَاهِرًا
وَهَمَّيْنِ : هَمَّامْتَكُنَا وَظَاهِرَا
(رَجَعَتْ عَطَاءً)
وَانظُرْ بِرِوَايَةِ الدِّيْوَانِ فِي شَرْحِ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ١ / ٢٤٩ وَالْبَسِيطِ
٩٠٤ ، وَرِصْفِ الْمَبَانِي : ٤١١ ، أَمَّا فِي الْمَقَاصِدِ النُّحُوِيَّةِ ٤ / ١٢٦
وَشَرْحِ ابْنِ عَقِيلٍ ٢ / ٢٤٤ فِرَوَايَتُهُ فِيهِمَا ، وَمَجْرُ عَطَاءً وَالْبَحْرُ ٧ / ٥٩

فاعاملٌ بيبيرٍ معاملةٌ مُبِيرٌ لما وقع موقعه

[ويظهر أن] (١) أبا موسى لم يذكر هذا الشبه، لأنه إنما قصَّد الشبه الذي انفرد به المعرب من الأفعال عما ليس بمعرب منها، وشبه الوقوع قد يكون في غير المعرب منها، ألا ترى أنك يكون في الماضي (٢) تقول : مررت برجل ضحك ، كما تقول : برجل ضاحك ، فلذلك ينبني على الحركة ، وصارت له بذلك مزية على فعل الأمر . لكنه وإن كان وحده لا يوجب للفعل إعرابا ، فإنه إذا انضاف إلى الإبهام والتخصيص ، كان المجموع موجبا للإعراب - وهذا أولى من أن تعتقد أن الإعراب إنما وقع لبعض الشبه ، لأنه إذا وجد الإعراب في شبه فينبغي أن يعتقد أنه إنما كان الإعراب فيه لجميع الشبه لا لبعضه ، ولذلك لم يجعل الإعراب مستحقا بالشبه الذي استحققت به اللام وهو الشبه الناقص بل بالشبه بَعْدَ كماله . وإنما جعلت اللام داخلة على الفعل بالشبه قبل كماله لقيام الدليل على ذلك إذ لا يمكن كمال الشبه إلا بعد دخولها .

وقوله : « وانضراذ الاسم المتكّن بالجزم » إلى آخره ،

يقول : إن الأفعال لم تخفض ؛ لأنّ الخوافض لا معنى

لها [فيها] (٣) ، ولم تجزم الأسماء أيضا ؛ لأنّ الجوازم لا معنى

لها فيها ، وهذا الذي ذكره باطل من جهات :

إحداها : أنه أراد أن يعطي السبب في امتناع الجزم من الأسماء والخفض من الأفعال على الإطلاق ، فأتى بعلّة فاصرة لا تتناول إلا امتناع الخفض من الأفعال لخوافض الأسماء ، والجزم من الأسماء لجوازم الأفعال حتى إنه لو قال قائل : لأي شيء لم تكن خوافض الأسماء تعمل بكذل

(١) مطموسه في المصورة

(٢) الكتاب ١٦/١

(٣) تكلمة - يلتئم بها النص

خفضها جزماً ، وجوازُ الأفعالِ تعملُ بدلَ جزمِها خفضاً !؟ لم يكن فيما ذكر انفصال عن هذا السؤال .

والثانية : أنه إن كان يلزم الانفصالُ عن امتناع عملِ خوافض الأسماءِ في الأفعالِ ، وعن امتناع عملِ جوازِ الأفعالِ في الأسماءِ ، فيلزم الانفصالُ عن امتناع عملِ روافعِ الأسماءِ ونواصبِها في الأفعالِ ، وعن امتناع [عملِ] (١) روافعِ الأفعالِ وجوازِها ونواصبِها في الأسماءِ .

والثالثة : أن (٢) ما ذكره : من أنه لا ينبغي أن يعمَلَ في الشيءِ إلا ما له معنى فيه ، باطلٌ ، لأنَّ " ليس " و " ما " في لَفْتِ أَهْلِ الْحِجَازِ ، يعهلان في الاسمِ ولا معنى لهما فيه ، وإِثْمَا معناهما في الخبرِ لا في الاسمِ ؛ أَلَا ترى أَنَّك إِثْمَا تنفي الخبرَ فكما تقول : ما زيدٌ قائماً ، وليس زيدٌ قائماً ، فكذلك كان يجوزُ أَنْ يقال : لم يقم زيدٌ ياهذا . فتعملُ لَمْ في الاسمِ وإن كان معناها في الفعلِ .

والحقُّ عندى أَنَّ التَّعَرُّضَ (٣) للامتناعِ الجزمِ من الأسماءِ على الإطلاقِ ، وامتناعِ الخفضِ من الأفعالِ على الإطلاقِ ، تعرُّضٌ للسؤالِ عن مبادئ اللغات . والسؤالُ عن مبادئ اللغات لا سبيلَ إليه ؛ لِأَنَّهُ يُوَدِّي إلى التسلسلِ ؛ أَلَا ترى أَنَّ السؤالَ إِذَا وضعَ على انفرادِ الأسماءِ بالخفضِ والأفعالِ بالجزمِ مطلقاً لم يحلَّ أَنْ يَزِيدَ : لِأَنَّ شَيْءٌ لَمْ تجزمِ الأسماءُ بجوازِ الأفعالِ ، أو بعاملٍ من عواملِها

(١) تكلمة يلتزم بها النص

(٢) في المصوره: انه

(٣) بعدها في المصورة : "عندى" وهو تكرار لاداعي له

يعمله بدل عمله ، أو مع عمله ، وكيفما فرض السؤال فإنه يلزم حمل ذلك في الرفع والنصب ، فيقال : لأي شيء لم ترفع الأفعال بروافع الأسماء ، أو بعامل من عواملها التي لا تعمل الرفع بدل عمله أو يعمله مع عمله ؟ * ولأي شيء لم تنصب بنواصب الأسماء أو بعامل من عواملها التي لا تعمل // النصب بدل عمله أو مع عمله * حتى ١٩ يعمل الرفع للأفعال بدل رفعه نصبا أو يعمل مع رفعه نصبا ؟

ومثل ذلك السؤال أيضا يلزم في روافع الأسماء وتوابعها .

فكما لا يتعرض لتعليل ذلك ، لأنه سؤال عن مبادئ اللغات ؛ لأنه بتقدير أن يكون الأمر كما سأل عنه يُشعر السؤال لو لم يكن كما مر بخلاف ذلك فيؤدي إلى تسلسل السؤال ، فكذلك لا ينبغي أن يتعرض لامتناع الخفض من الأفعال والجزم من الأسماء مطلقاً .

وإنما ينبغي أن يُسأل عما كان يجب قياساً [من] (٢) خفض الفعل المضارع إذا أضيفت إليها أسماء الزمان (٣) نحو قوله تعالى ﴿يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ * (٤) ؛ لأنه فعلٌ مُعْرَبٌ قد دخل عليه عاملٌ خَفَضَ ولم يؤثر فيه الجر .

وكذلك أيضا يجب قياساً جزم الأسماء التي لا تتصرف ؛ لأنها لما

-
- مكررة في الصورة * *
(٢) تكلمة يلتزم بها النص
(٣) في سر العربية ٣٢٣ أن من سنن العرب إضافة الاسم إلى الفعل ، تقول : هذا عامٌ يفاث الناس . الخ . وفي الكتاب ١١٧/٣ " هذا باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء ، يضاف إليها أسماء الدهر وذلك قولك : هذا يوم يقوم زيد . الخ آية ١١٩ من سورة المائدة . (٤)

أَشْبَهَتْ الْفِعْلَ فزَالَ مِنْهَا التَّنْوِينُ ، وَالخَفْضُ ؛ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ - إِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا عَامِلٌ مِنْ عَوَامِلِ الْخَفْضِ - دُونَ عِلْمَةٍ بِلِزْوَالِ عِلْمَةٍ الْخَفْضِ بِالشَّبَهِ ، وَالْجُزْمِ هُوَ أَنْ يَدْخُلَ عَامِلٌ فَلَا يَحْدُثُ عِلْمَةٌ بَلْ يَكُونُ تَرْكُ الْعِلْمَةِ عِلْمَةً لَهُ .

فَأَمَّا الْفِعْلُ الْمَضَارِعُ فَلَمْ يُوَثِّرْ فِيهِ الْاسْمُ الْمَضَافُ إِلَيْهِ ، لِأَنَّ الْإِضَافَةَ فِي الْمَعْنَى إِنَّمَا هِيَ إِلَى الْمَصْدَرِ الْمَفْهُومِ مِنْهُ (١) ؛ أَلَّا تَرَى أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى * يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقَهُمْ * ^(٢) مَعْنَاهُ يَوْمٌ نَفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقَهُمْ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ (٢) أَنَّ دَلَالَةَ الْفِعْلِ عَلَى الْمَصْدَرِ مِنْ قِبَلِ دَلَالَةِ التَّضْمِينِ ، وَالْعَرَبُ لَا تُخَيِّرُ عَنِ الشَّيْءِ وَلَا تُضَيِّفُ إِلَيْهِ إِلَّا إِذَا أَتَتْ فِي الْإِخْبَارِ أَوْ فِي الْإِضَافَةِ بِاللَّفْظِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ دَلَالَةٌ مُطَابِقَةٌ ، فَلَاتَقِلُّ : أَعْجَبَنِي السَّقْفُ ، تَعَسَّنِي الْحَائِطُ الَّذِي هُوَ عَلَيْهِ ، أَوْ خَشِيئَةً مِنْهُ ، فَلِذَلِكَ لَمْ يُوَثِّرِ الْإِسْمُ الْمَضَافُ فِي الْفِعْلِ ، لِأَنَّهُ غَيْرُ مَضَافٍ إِلَيْهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى الْمَصْدَرِ الَّذِي اسْمُ الزَّمَانِ مَضَافٌ إِلَيْهِ فِي الْمَعْنَى دَلَالَةٌ مُطَابِقَةٌ .

وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ الَّتِي لَا تُتَّصَرَفُ فَلَمْ تَبْقَ سَاكِنَةً فِي حَالِ الْخَفْضِ حَتَّى يَكُونَ تَرْكُ الْعِلْمَةِ فِيهَا عِلْمَةً لِلْخَفْضِ ، لِأَنَّهُمْ لَوْ فَعَلُوا ذَلِكَ لَكَانَ إِجْحَافًا بِهَا ، لِمَا يُلْزَمُ فِيهَا مِنْ حَذْفِ شَيْئَيْنِ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِمَعْنَى ، وَذَلِكَ غَيْرُ مُوجُودٍ فِي كَلَامِهِمْ فِيمَا لَيْسَ لَهُ مَعْنَى - أَعْنَى حَذْفَيْنِ أَوْ إِعْلَالَيْنِ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ شَعْرٍ أَوْ نَادِرٍ كَلَامٍ إِنْ جَاءَ ، فَكَيْفَ فِيمَا لَهُ مَعْنَى . وَهَذَا الَّذِي ذَهَبَتْ إِلَيْهِ مِنْ امْتِنَاعِ تَعْلِيلِ انْفِرَادِ الْأَسْمَاءِ

(١) الكتاب : ١١٨/٣ ، وَإِلْيَاضُ لِلزَّجَاجِيِّ : ١١٣

(٢) تَعْقِيمٌ فِي ص ٧٧

على الإطلاق أو الأفعال على الإطلاق ، بل من حيث ذكرنا
وجوب تعليله ، هو مذهب سيويه ، وعليه فسره أبو نصر في طرر
الكتاب (١)؛ ألا ترى أنه قال في تعليل امتناع الخفض
من الأفعال : لأنَّ المجرور داخل في المضاف إليه معاقب
للتنوين (٢) فلم يعلل امتناع الخفض منها بغير الإضافة لما ذكرناه
من أنه يظهر أنه كان يجب أن تخفض في الإضافة خاصة .

وأما قول سيويه في تعليل امتناع الجزم من الأسماء : " وليس
في الأسماء جزم لتمكنها ولحاق التنوين لها " (٢) فإنه يعنى
بذلك الأسماء غير المنصرفة (٣) ومراده : لتمكنها ولحاق التنوين لها
في الأصل بخلاف الفعل الذى لا حظ له في التمكُّن ولا في التنوين ، وقوله : فإذا
ذهب التنوين لم يجمعوا (٢) ، يعنى ذهب بالشبه بالفعل ، قوله : لم
يجمعوا عليه ذهابه وذهاب الحركة (٢) ، يريد : لما في ذلك من
الإجطاف الذي تقدم تليينه .

(١) هو : هارون بن موسى بن صالح بن جندل ، من أهل قرطبة ، سمع
عن أبي عيسى الليثي وأبي علي القالي تو في سنة ٤٠١ هـ ، ترجمته
في الصلة ٢ / ٦٥٧ والبيعية ٢ / ٣٢١ . واسم طرره على كتاب سيويه
" تفسير عيون كتاب سيويه " وقد قام بتحقيقه الدكتور
عبد ربه عبد اللطيف وطبع سنة ١٤٠٤ هـ مصر .

(٢) الكتاب ١ / ١٤
(٣) في التذييل والتكميل ١ / ل ٤٤ ب " وقد سبق إلى أن مراد سيويه
بامتناع الجزم من الأسماء التي لا تنصرف - أبو نصر النحوى قال
(س) : وليس في الأسماء جزم - قال : يريد الأسماء المضارعة
" وأنظر الإيضاح للزجاجي (ص ١٠٢) فقد فهم كلام سيويه
على غير ما فهمه أبو نصر ، وانظر شرح عيون كتاب سيويه : ٢٠

[التنوين]

وقوله : «التنوينُ : نونٌ ساكنةٌ»
تَحْرُزُ بِذَلِكَ مِنَ الْمُتَحَرِّكَةِ ، وَيَعْنِي أَنَّهَا سَاكِنَةٌ فِي الْأَصْلِ ، وَاللَّامُ فَقَدْ
تَكُونُ مُحَرَّكَةً لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ (١) نَحْوُ * أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّعْدُ * (٢)

وقوله : «زائدة»

تَحْرُزُ مِنَ الْأَصْلِيَّةِ نَحْوُ : نون «عَنْبِر».

وقوله : «تلحق الاسم بعد كماله».

تَحْرُزُ مِنْ مِثْلِ نونٍ مُنْطَلِقٍ ، فَإِنَّهَا سَاكِنَةٌ زَائِدَةٌ ، إِلَّا أَنَّهَا لَمْ
تَلْحَقِ الْأِسْمَ بَعْدَ كَمَالِهِ (٣) .

وقوله " يفصله عما بعده "

تَحْرُزُ مِنْ مِثْلِ النُّونِ السَّاكِنَةِ فِي الْأَصْلِ الزَّائِدَةِ اللَّاحِقَةِ لِلْإِسْمِ
بَعْدَ كَمَالِهِ ، إِمَّا لِلوَقَايَةِ بِالْحَمْلِ عَلَى الْفِعْلِ نَحْوَ قَوْلِهِ :

٢٢- وَمَا أَدْرِي وَظَنِّي كُلَّ ظَنٍّ أَسْلِمُنِي إِلَى قَوْمِي شَرَّاجِي (٤)

(١) بَأَنَّ يَكْسُرُ أَوْ يَضُمُ وَانظُرْ شَرْحَ الْمَفْصَلِ ٣٤/٩ ، وَالشَّرْحَ الْكَبِيرَ

لِلْجَزُولِيَّةِ : ٥٦

(٢) مِنْ آيَةِ ١ ، ٢ مِنْ سُورَةِ الْإِخْلَاصِ ، وَفِي غَرَائِبِ الْقُرْآنِ ٣٠٠/٢١٦

" قَالَ أَبُو عَمْرٍو : يَسْتَحِبُّ الْوَقْفَ عَلَى قَوْلِهِ (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) وَإِذَا
وَصَلَ كَانَ لَهُ وَجْهَانِ مِنَ الْقِرَاءَةِ

أَحَدُهُمَا : التَّنْوِينَ وَكَسْرُهُ

الثَّانِي : حَذْفُ التَّنْوِينَ كَقِرَاءَةِ (عَزِيزُ بْنُ اللَّهِ)

(٣) الشَّرْحَ الْكَبِيرَ ٥٧

(٤) نَسَبَهُ الْعَيْنِيُّ فِي الْمَقَاصِدِ النُّحُوِيَّةِ ٣٨٥/١ لِيَزِيدَ بْنِ مَخْرَمِ الْحَارِثِيِّ

" وَمَحْرَمٌ " فِي الْمَوْءَلَفِ وَالْمَخْتَلَفِ لِلْأَمْدِيِّ ص ٣٠٥ وَالْبَيْتُ قَسِي

الْمَحْتَسَبِ ٢٢٠/٢ ، وَالْمَفْنَى : ٤٥٠ ، ٨٤٣ وَشَرْحَ أَهْيَاتِهِ

٥٦/٦ ، وَضَرَّافِ بْنِ عَصْفُورٍ ٢٧ ، ١٣٩ ، وَالْهَمْعُ ٦٥/١ .

فنون أُسْلِمْنِي ليست بتنوين ؛ لأنَّ التَّنوينَ إذا اجتمع مع حرفٍ عَلِيَّةٍ فيما هو كالكلمة الواحدة حُذِفَ ولم يُثَبِّتْ نحو قولك في ندبة غلام زيدٍ : واغلامَ زيدا ، فتحذف التنوين من زيدٍ ، لالتقائه ساكفاً مع ألفِ النُدْبَةِ . وإِما لتكميلِ الوَزنِ نحو قول الآخر :

٢٣- أَحَبُّ مِنْكَ مَوْضِعُ الْقَفْنِ مَوْضِعُ الْإِزَارِ وَالْوُشْحُنِ (١)

وقوله : « وفائدته الدلالة على ما هو أصل في نفسه » .

الذي هو أصل في نفسه هو : الاسم ؛ بدلالة أَنَّهُ يفتقرُ إليه في الكلام ، ولا يفتقرُ هو إلى غيره ، ألا ترى أَنَّكَ تقول : زيدٌ قائمٌ ، فلا تحتاج إلى الفعل ولا إلى الحرفِ ، ولا يكون من الفعلِ والحرفِ كلامٌ إِلَّا بِشَرَطِ وجودِ // الاسمِ . (٢)

وقوله : « باقٍ على أصلته » ؛ لأنَّ الاسمَ إذا فارق الأصالَةَ بِشَبْهِهِ لمبنيٍّ زالَ منه التَّنوينُ ، وذلك إذا فارق الأصالَةَ ؛ بشبهة الفعلِ في علتين من العِلَلِ التَّسَعِ وما أشبهها ، أو عِلَّةٍ تقومُ مقامَ عَلَتَيْنِ - على ما يذكر في باب ما لا ينصرف - زالَ منه التَّنوينُ . ولذلك لم يدخل هذا التَّنوينُ الفعلَ والحرفَ ؛ لأنَّهما ليسا بأَصْلَيْنِ في الكلامِ .

(١) هذان الشطران من الرجز منسوبان لدُهَلَبِ بنِ قريع في اللسان (وشح) وانظر الموءتلف والمختلف : ١٦٩ ورواية الأول منهما في تهذيب اللغة ١٤٦/٥ ، ١٩١/٩ «الوشحن بدل القفن» ، ورواية الثاني فيه : ١٩١/٩ : «القفن بدل الوشحن» ، ورواية التهذيب ورد الشطر الأول في الصحاح واللسان (وشح) وبعده فيهما : وموضع اللبّة والقرطن وورد الشطران برواية التهذيب في الهمع ١٥٧/٢ ورسالة الملائكة ٢٦٤ وفيها قبلهما : * وأنت يا بني فاعلم أنني . *

(٢) انظر الكتاب ٢٠/١ ، والشرح الكبير ٢٩ أ

فأبو موسى لا يخلو أن يريد بهذا الفصل أن يبين التنوين على الإطلاق ، أو التنوين الذي انفردت به الأسماء ، فإن أراد أن يبين بذلك التنوين على الإطلاق فباطل ؛ لأن التنوين ستة أنواع :-

تنوين تمكن (١) : وهو التنوين الذي يلحق الأسماء المعربة المنصرفة نحو : زيدٌ وعمروٌ .

وتنوين التنكير : وهو الذي يلحق الأسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها (٢) نحو (٣) : " جاء سيويهِ وسيويهِ آخِرٌ " و " إيه " إذا استزدته من حديثه من حديث معين - بغير تنوين - ، و " إيه " (٤) إذا استزدته من حديثه على الإطلاق (٥) ، قال :

٢٤- وَقَفْنَا فَقُلْنَا : إِيهٍ عَنْ أُمِّ سَالِمٍ وَمَا بَالَ تَكْلِيمِ الرُّسُومِ الطَّوَّاسِمِ (٦)
وَتَنْوِينِ عَوْضٍ : وهو التنوين الذي يلحق " إذ " عوضاً من الجملة المحذوفة التي تضاف إليها " إذ " نحو : قوله تعالى ﴿ وَأَنْتُمْ حِينئذٍ تَنْظُرُونَ ﴾ (٧) التقدير : حين إذ بلغت الحلقوم تنظرون ، فحذفت

(١) في الكتاب ٢٢ / ١ " فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم ، وتركه علامة لما يستثقلون " .

(٢) الإيضاح للزجاجي : ٩٨

(٣) مثال الكتاب ١٩٩ / ٢ : هذا عمرويه وعمرويه آخر .

(٤) انظر المفصل ٢٢٨ وشرحه ٣٠ / ٩

(٦) هذا البيت الثالث من قصيدة لذي الرمة في ديوانه ٢٧٨ / ٢

مطلعها

خَلِيلِي عَوْجَاعُوجَةٌ نَاقَتِي كَمَا عَلَى طَلْلِ بَيْنِ الْغِلَاتِ وَشَارِعِ
وَرَوَايَةِ الْبَيْتِ الشَّاهِدِ فِي الدِّيَّانِ : الديار البلاقع بدل الرسوم الطواسم

وهو في المقتضب ١٧٩ / ٣ ، الرسوم البلاقع ، وانظر شرح المفصل

٤ / ٣١ ، ٧١ ، ٩٠ / ٣٠ ، ١٥٦ ، وقال ثعلب في مجالسه :

١ / ٢٢٨ ، وأما قول ذي الرمة (البيت) فإنه ترك التنوين وبنى على الوقف ،

ومعناه : إيه . حدثنا عن أم سالم ، وانظر الخزانة ١٩ / ٣

(٧) آيه ٨٤ من الواقعة

الجملة ؛ لدلالة ما تقدم عليها ، وعوض منها التنوين .

ولو أثبتها لم يدخل التنوين ؛ لأنه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض منه . ومن تنوين العوض أيضاً : التنوين الذي يلحق الأسماء غير المنصرفة [المعتلة] (١) الأواخر بالياء في حال الرفع والخفض نحو : جوارٍ ، وعواشٍ . الأصل : جوارِي ، وعواشِي استثقلت الحركة في الياء ، وانضاف إلى ذلك ثقل البناء ، فخففوا اللفظ بحذف حرف العلة بأسره ، وعوض منه التنوين (٢) لما نقص البناء ، ولا ينبغي أن يقال ، لما استثقلت الحركة حذفت وعوض منها التنوين ، ثم حذفت الياء ؛ لالتقاء الساكنين ، كما يقول الزجاجي (٣) وأبو العباس المبرد (٤) ؛ لأن الحركة في كلام العرب إذا حذفت لا يعوض منها التنوين ؛ ألا ترى أنهم لا يلحقون التنوين في حبلِي ، عوضاً ممن الحركة المحذوفة اللّازم حذفها . فإن قيل : الذي استقر في اللسان : إذا استثقلت الحركة في حرف العلة إلا يحذف أكثر من الحركة نحو " القاضي " ؟ فالجواب : أن باب " جوارٍ " أكثر ثقلاً ؛ لأنه انضاف فيه إلى ثقل الحركة في حرف العلة ثقل البناء فكان من أجل ذلك ادعى للتخفيف .

وتنوين مُقَابِلَةٌ : وهو التنوين الذي يلحق في جمع الموائت السالم نحو " هندات ؛ فإنه في مُقَابِلَةِ النَّونِ مِنْ جَمْعِ (٥) المذكور السالم محكوم بحكمه ، كما أن لكسرة منه في مقابلة الياء ممن

-
- (١) في صلب الأصل إشارة إلى كلمة ساقطة ، ولم اتبين قراءة هذه الكلمة التي في الهامش ، والصواب ما أثبتناه .
(٢) هذا مذهب سيويه انظر الكتاب ٣ / ٣١٠ ، ومعنى اللبيب : ٤٤٦
(٣) في الإيضاح له : ٩٧ ، ٩٨
(٤) معنى اللبيب : ٤٤٦
(٥) في المصورة : جميع

الزَيْدِيْنَ . وَالِدَلِيْلُ عَلَى أَنَّهُ مَحْكُومٌ لَهُ بِحُكْمِ النُّونِ ؛ أَنَّكَ إِذَا قَلَّتَ فِي اسْمِ امْرَأَةٍ : هِنْدَاتٍ ، لَمْ تَمْنَعْ الصَّرْفَ لِلتَّأْنِيكِ وَالْعَلِيَّةِ كَمَا فَعَلْتَ بِغَاطِمَةَ ، بَلْ ثَبَتَ التَّنْوِيْنُ ، كَمَا ثَبَتَ النُّونُ إِذَا سَمَّيْتَ بِجَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ نَحْوُ : زَيْدُونَ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى * فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ * (١) - وَتَنْوِيْنُ التَّرْنَمِ (٢) : وَهُوَ الَّذِي يُلْحَقُ الْقَوَافِي الْمَطْلُوقَةَ - الَّتِي بَعْدَ حَرَكَةِ الْإِطْلَاقِ مِنْهَا حَرْفٌ عَلَّةٌ - عِوَضًا مِنْ حَرْفِ الْعِلْقِ نَحْوَ قَوْلِهِ :

٢٥ - * يَا صَاحِ مَاهَا جَ الدَّمْعَ الدُّرْفَنَ * (٣)

- (١) البقرة : ١٩٨
- (٢) تسمية هذا النوع من التنوين بتنوين الترنم ظاهرها أنه تنوين محصل للترنم وقد صرح بذلك ابن يعيش إذ قال : وهذا التنوين يستعمل في الشعر والقوافي للتطريب معاقباً بما فيه من الغنة لحروف المد واللين وقد كانوا يستلذون الغنة في كلامهم شرح المفصل ٣٣/٩ قال صاحب المغنى (٤٤٧) " والسدى صرح به سيبويه وغيره من المحققين أنه جىء به لقطع الترنم وأن الترنم وهو التغنى يحصل با حرف الاطلاق لقبولها طدا الصوت فيها ، فإذا أنشدوا ولم يترنموا جاءوا بالنون مكانها الخ " . وانظر الكتاب ٢٠٦/٤ .
- (٣) هذا الشطر للعجاج وبعده :
من طلل أمسى تخال المصحفا
وهما مطلع أرجوزة يمدح فيها عبد العزيز بن مروان . الديوان :
٤٨٨ وانظر الكتاب : ٢٠٧/٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور :
١١٠/١ ، والمقاصد النحويه : ٢٦/١

يُرِيدُ : الذُّرْفَا . ونحو قوله :

٢٦ - * من طَلَّلٍ كَالأَتْحَمِيِّ أَنهَجِنُّ * (١)

يُرِيدُ : أَنهَجَا . وقال الآخر :

٢٧ - * سُقِيَتِ الفَيْثُ أَيَّتَهَا الخِيَا مِنْ * (٢)

يريد : الخِيَا مُو . وقال الآخر :

٢٨ - * يَقُولُونَ : لَاتَهْلِكُ أَسَى وَتَجَمِّلُنَّ * (٣)

يريد : وَتَجَمِّلِي ، وقال :

٢٩ - * وَكَأَنَّ قَدْنُ * (٤)

يريد : قَدِي .

(١) للعجاج أيضا في ديوانه : ٣٤٨ من أرجوزة قبله في مطلعها :

ما هاجَ أحزاننا وشجواً قدَّ شجا

والشاهد في الكتاب ٢٠٧/٤ ، والخصائص، ١٧١/١ ، وشرح
الجمال لابن عصفور ١١٠/١ ، والأَتْحَمِيُّ : موضع باليمن تعمل فيه
البرود ، والأَتْحَمِي ينسب إليه وهو برود من برود اليمن عَصْبٌ غَيْرُ
وَشَعْرٌ . وَأَنهَجَ : أَخْلَقَ (عن شرح الأصمعي للبيت في الديوان
بروايته) .

(٢) صدره بميمتي كان الخيام بذى طلوح * وهو مطلع قصيدة لجريـر

بن عطية في ديوانه : ٥٢٢ وأورده سيبويه مثالا على الترنم بالواو

(الخيامو) في الكتاب ٢٠٦/٤ وانظر شرح المفصل ٣٣/٩ ومعجم

شواهد العربية : ٣٧٨ ثم ٣٥١

(٣) صدره : * وقوفا بها صحبي علي مطيهم * والبيت من معلقة أمراء القيس

انظر ديوانه : ٩

(٤) البيت بتمامه :

أزف الترحل غير أن ركبانا لما نزل برحالتنا وكان قدر

وهو للنايعة من قصيدة مطلعها

أمن آل مية رائح أو مغتدر عجلان ذا زاد وعسير مزور

والشاهد في شرح الجمال لابن عصفور ١١٠/١ والمغنى : ٤٤٨ وشرح

شواهد ٧٦٤ وشرح أبياته ٩١/٤ ، ٤٧/٦ ، والهمع ٨٠/٢ ،

وانظر معجم شواهد العربية : ١٢٦

- والتَّنْوِينُ الْغَالِي (١) : وهو الَّذِي يَلْحَقُ الْقَوَافِي الْمَقِيدَةَ نحو قوله :

٣٠- * وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِيِ الْمُخْتَرِقِينَ * (٢)

يريد : الْمُخْتَرِقُ ، فَأَلْحَقَ التَّنْوِينَ الْغَالِيَّ وَكَسَرَ الْقَافَ لِاتِّقَاعِهَا سَاكِنَةً
مَعَهُ . وَأَنْكَرَ الزَّجَاجُ (٣) هَذَا التَّنْوِينَ وَقَالَ : الْقَافِيَةُ الْمَقِيدَةُ لَا يَلْحَقُهَا
حَرْفُ الْإِطْلَاقِ ، فَكَذَلِكَ لَا يَلْحَقُهَا التَّنْوِينُ ؛ لِأَنَّهُ يَتَّكَسِرُ بِذَلِكَ [وَالْمَقِيدُ] (٤)
هو الَّذِي آخِرُهُ مَوْقُوفٌ عَلَيْهِ بِالسُّكُونِ سِوَاءً كَانَ مَاقِبِلَهُ مَتَحَرِّكًا أَوْ سَاكِنًا
وَقَالَ : إِنْ كَانَ سَمِعَ فَإِنَّمَا هُوَ خَاوِيِ الْمُخْتَرِقِ إِنْ ، عَلَى زِيَادَةِ " إِنْ " فِي الشَّعْرِ (٣)
إِشْعَارًا بِأَنَّهُ بَيْتٌ كَامِلٌ .

(١) عرّفه الشلوبين في الشرح الكبير : ٥٩ بآته التَّنْوِينُ الزَّائِدُ عَلَى التَّقْطِيعِ ،

وَانظُرْ كَذَلِكَ التَّصْرِيحَ ٣٦ / ١

(٢) بعده : مشتبه الأعلام للجاحظ الخفق .

وهما مطلع أرجوزة لرؤينة بن العجاج انظر ديوانه : ١٠٤

والشطر الشاهد من شواهد سيويه ٢١٠ / ٤ في غير ما استشهد به

هنا وانظر شرح المفصل : ٢٩ / ٩ ، ٣٤ ، والمغني : ٤٤٨ ، وشرح

أبياته ٤٧ / ٦ والمقاصد النحوية : ٣٤٦ / ٣ والهمع ٨٠ / ٢ ، وانظر

معجم شواهد العربية : ٥٠٤

(٣) في التصريح ٣٦ / ١ " ونفاه السيرافي والزجاج وزعا أن الشاعر

زاد (إِنْ) في آخر البيت إيدانا بتمامه ، فضعف صوته بالهمزة الخ . . "

وانظر معنى اللبيب : ٤٤٨ (ط١)

والزجاج هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن السري بن سهل الزجاج

النحوي ، أخذ الأدب عن المبرد وثلعب ، وتلمذ عليه الفارسي

والزجاجي ، وله من التصانيف معاني القرآن ، والأمالى ،

والاشتقاق ، والعروض ، والفرق ، وخلق الإنسان ، وخلق الفرس

ومختصر في النحو ، وشرح أبيات سيويه ، وغير ذلك توفي سنة

٣١١ وقيل ٣١٦ ببغداد انظر وفيات الأعيان ٤٩ / ١ ، ٥٠ ،

ونزهة الألباء : ٢٤٤ ،

(٤) في المصورة : والمطلق ، وهو خطأ

فهذه أصنافُ التَّنوينِ ، وهي أكثرُ مما ذكرَ أبو موسى ، فإنَّ أرادَ أنْ يبيِّنَ التَّنوينَ الذي انفردتْ به الأسماءُ ، وهو الذي أرادَه من حيثِ إنَّصُرَ ذكرِ عِلَّةِ الانفرادِ ، فباطلٌ ؛ لأنَّ الأسماءَ تنفردُ بأربعةِ أصنافٍ مِّنَ التَّنوينِ وهي // : تنوينِ التمكنِ ، وتنوينِ التنكيرِ ، وتنوينِ العِوضِ ، ٢١ وتنوينِ المقابلةِ .

أما تنوينُ التَّنَمِّ والتَّنوينُ العَالِي فيكونان في الأسماءِ والأفعالِ والحروفِ . من حيثِ إنهما مختصَّانِ بالقوافي .

فالعِلَّةُ في انفرادِ الاسمِ بتنوينِ التَّمكِنِ ما ذكره أبو موسى .
و[العِلَّةُ] (١) في انفرادِهِ بتنوينِ التَّنكِيرِ أَنَّهُ دَخَلَ تَفَرُّقَةً بينَ المَعْرِفَةِ والنَّكْرَةِ [والأفعالُ] (٢) والحروفُ لا تكونُ معارفَ فلا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِيهَا .

و [العِلَّةُ] (١) في انفرادِ تنوينِ المَقَابِلَةِ بالأسماءِ أَنَّهُ في الجَمْعِ المسلمِ بالألفِ والتاءِ مقابلُ النُّونِ في جَمْعِ المَذْكَرِ السالمِ ، والأفعالِ والحروفِ لا يَجْمَعُ .

والعِلَّةُ في انفرادِ تنوينِ العِوضِ بالأسماءِ أَنَّهُ عِوضٌ مِنْ حَرْفِ العِلَّةِ المحذوفِ - والعربُ لا تحذفُ حَرْفَ العِلَّةِ مِنَ الأفعالِ إِذَا اسْتَثْقَلَتِ الضَّمَّةُ فِيهَا ، لئَلَّا تَلْتَبَسَ بِالْمَجْزُومَةِ ، ولا في الحروفِ أَيضاً - أَوْ عِوضٌ مِنَ الجُمَّلَةِ المحذوفةِ المضافِ إِلَيْهَا " إِذْ " والأفعالُ والحروفُ لا تُضَافُ .

(١) غامضه في المصورة
(٢) تكلمة يتم بها الكلام

وقوله : « وكل اسم عرض فيه شبه الفعل فعلامته عدم الجر »
والتنوين إلى آخره لما قال : إن فائدة التنوين الدلالة على (أن) (١) ما هو
أصل في نفسه يأتي على أصالته ، أخذ في تبين ما كان من
الاسماء غير بالي على أصالته ، فقال : إنه يخرج عن الأصل فـ في
موضعين ، أحدهما : أن يعرض فيه شبه الفعل المضارع ، والآخر : أن يعرض
فيه شبه الحرف .

وليس الأمر كما ذكر إذ قد يعرض في الاسم شبه الفعل ، ولا يخرج
عن أصله ولا يكون علامة على ذلك عدم الجر والتنوين ، كاسم الفاعل بمعنى
الحال أو الاستقبال نحو : مررت بضارب زيد الآن أو غدا ، فكان
الصواب أن يقول : كل اسم عرض فيه شبه الفعل بسبب اجتماع علتين
فرعيتين فيه من العلة التسع ، أو ما أشبهها ، قد اجتمعا فيه على نحو
مخصوصي أو علة من تلك العلة تقوم مقام علتين على ما بين في بابـه ،
فعلامته عدم الجر والتنوين .

وما ذكره أيضاً من أن كل اسم عرض فيه شبه الحرف فعلامته
عدم الإعراب صحيح ، إلا أن موجب البناء ليس ما ذكر خاصة في المذهب
الصحيح . فمن حيث يريد أن يبين الموضع الذي يخرج فيه الاسم
عن أصلته إلى البناء ينبغي أن يذكر موجبات البناء كلها ، (٢) فيقول :
كل اسم عرض فيه شبه الحرف أو تضمن معناه ، أو وقع موقع المني ، أو ضارع
ما وقع موقع المني ، أو إضافته إلى مني ، أو خروجه عن نظامه
أو أشبه منيا فعلامته عدم الإعراب ، وسنبين ذلك .
وقوله : « الألف واللام » (٣) . . إلى آخره .

(١) كونه سيم ، الكلام

(٢) ستأتي بالتفصيل في الصفحات ٢٤٨ - ٢٣٦

(٣) بعده في الجزولية " والنعت والتصغير إنما . . "

لَسَاءَ لَمْ يَبِينَنَّ أَبُو الْقَاسِمِ السَّبَبَ فِي انْفِرَادِ الْأَسْمَاءِ بِذَلِكَ ، أَخَذَ
يَبِينُ السَّبَبَ فِيهِ ، فَقَالَ : " إِنَّمَا احتِجَّ إِلَيْهَا فِي الْاسْمِ لِيختصَّ
فِيهِدُ الإِخْبَارُ عَنْهُ ، وَالْفِعْلُ وَالْحَرْفُ لَا يَخْبِرُ عَنْهُمَا ، فَلَا يُحْتَاجُ إِلَى ذَلِكَ
فِيهِمَا " .

وهذا الذي ذكره معترض فإنه إنما يصحُّ ذلك في الألفِ والسلامِ
لأنَّكَ إِذَا أَدْخَلْتَهَا عَلَى اسْمِ سَاعِ الإِخْبَارِ عَنْهُ ، وَأَمَّا النَّعْتُ فَمِنْهُ مَا يَسُوغُ
الإِخْبَارَ [عنه] نحو قولك : رَجُلٌ مِنْ إِخْوَةِ زَيْدٍ عَالِمٌ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مَفِيدٌ
وَلَوْ قُلْتَ : «رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ قَائِمٌ» لَمْ يَجْزُ لِأَنَّهُ كَمَا قَالَ سَيَبَوِيه : (١) لَا يَنْكُرُ
أَنْ يَكُونَ رَجُلٌ قَائِمًا وَأَنْ يَكُونَ مِنْ قَوْمٍ .

وَأَمَّا التَّصْغِيرُ فَلَمْ يَعْدهُ أَحَدٌ مِنْ مَسْوُغَاتِ الإِخْبَارِ ، وَلَوْ قُلْتَ ؛
رَجُلٌ قَائِمٌ ، لَمْ يَجْزُ لِأَنَّهُ لَا يَنْكُرُ أَنْ يَكُونَ رَجُلٌ حَقِيرًا قَائِمًا . فَكَانَ يَنْبَغِي
أَنْ يُعَلَّلَ بِمَا ذَكَرَ انْفِرَادَ الْأَسْمَاءِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ خَاصَّةً ، وَأَنْ يُعَلَّلَ انْفِرَادُهَا
بِالنَّعْتِ ؛ بِأَنَّ النَّعْتَ خَبِرَ عَنِ الْمَنْعُوتِ فِي الْمَعْنَى ، وَالْفِعْلُ وَالْحَرْفُ
لَا يَخْبِرُ عَنْهُمَا فَلَا يُعْتَمَدُ . وَأَنْفِرَادُهَا بِالتَّصْغِيرِ ؛ لِأَنَّ التَّصْغِيرَ نَعْتٌ فِي الْمَعْنَى ، وَالْفِعْلُ وَالْحَرْفُ
لَا يَنْعَتَانِ وَلَا يَصْغِرَانِ . عَلَى أَنَّ الإِطْلَاقَ بِأَنَّ جَمِيعَ ذَلِكَ تَنْفَرِدُ بِهِ الْأَسْمَاءُ
غَيْرَ صَحِيحٍ ، بَلْ يَصِحُّ ذَلِكَ فِي النَّعْتِ خَاصَّةً ، وَأَمَّا التَّصْغِيرُ فَقَدْ يَوْجَدُ
فِي ضَرْبٍ مِنَ الْأَفْعَالِ ، وَهُوَ فِعْلُ التَّعْجُبِ لِعَلَّةٍ تَذَكَّرُ فِي بَابِهِ . (٢)

(١) فِي الْكِتَابِ ١ / ٤٤ هـ فِي بَابِ : تَخْبِيرُ فِيهِ عَنِ النِّكَرَةِ بِنِكَرَةِ قَالَ سَيَبَوِيه
" . . . وَلَوْ قُلْتَ : كَانَ رَجُلٌ مِنْ آلِ فُلَانٍ فَارِسًا حَسَنًا ؛ لِأَنَّ نَسَبَهُ
قَدْ يَحْتَاجُ إِلَى أَنْ تُعَلِّمَهُ أَنَّ ذَاكَ فِي آلِ فُلَانٍ وَقَدْ يَجْهَلُهُ . وَلَوْ
قُلْتَ : كَانَ رَجُلٌ فِي قَوْمٍ عَاقِلًا لَمْ يَحْسُنْ ، لِأَنَّهُ لَا يَسْتَنْكَرُ أَنْ يَكُونَ
فِي الدُّنْيَا عَاقِلًا وَأَنْ يَكُونَ مِنْ قَوْمٍ . فَعَلَى هَذَا النِّحْوِ يَحْسُنُ
وَيَقْبَحُ .

(٢) قَالَ ابْنُ عَصْفُورٍ فِي شَرْحِ الْجُمْلِ ١١٣ " وَعَلِمَ أَنَّ التَّصْغِيرَ لَا يَكُونُ
فِي فِعْلِ مِنَ الْأَفْعَالِ إِلَّا فِي فِعْلِ التَّعْجُبِ لِشَبْهِهِ بِالْأَسْمِ شَبْهِينِ
شَبْهِ عَامٍ ، وَشَبْهِ خَاصٍّ ، فَالشَّبْهُ الْعَامُ أَنَّهُ لَا مَصْدَرُ لَهُ وَأَنَّهُ لَا يَتَصَرَّفُ

فَتَخْتَلِفُ صَيغَتُهُ لِاخْتِلَافِ الزَّمَنِ كَمَا أَنَّ الْاسْمَ كَذَلِكَ . وَالشَّبْهُ الْخَاصُّ أَنَّهُ لَا يَبِينُ إِلَّا مَا يَبِينُنِي مِنْهُ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ وَأَنَّهُ لِلْمَبَالِغَةِ كَمَا أَنَّ الْأَفْعَلَ
كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ التَّعْجِبَ فِيهِ وَصْفُ الْمُتَعَجِّبِ مِنْهُ وَالتَّفْضِيلُ مَبَالِغَةٌ فِي صِفَةِ الْفَاعِلِ . الخ .

وإِنَّ شَيْئًا قَلتُ ؛ الألفُ واللامُ ، احتيجُ إليها في الاسم للفرقِ بين المعرفة والنكرة ، والفعلُ والحرفُ لا يكون واحدٌ منهما معرفةً أصلاً ، فلا يحتاج إلى ذلك فيهما .

فإن قيل : الفعل مدلوله الجنس وقد تكون الألف واللام لتعريف الجنس كقولهم : أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَارُ وَالدَّرْهَمُ^(١) ، فهلا عرّفَ الفعل بالألف واللام للجنس ؟

والجواب : أَنَّهُم استغنوا عن ذلك بدخولهما على مدلوله وهو المصدر نحو : الضربُ ، والقيامُ ، ولم يدخولها على الفعل لذلك .

واعلم أَنَّ الألف واللام تنقسم سِتَّةَ أقسامٍ ، وقيل : أكثر .^(٢) أحدها : أَنْ تكون لتعريف العهد في الشخص نحو : جاء الرجل . تحيل المخاطب على رجل معهود بينكما .

وتكون // لتعريف العهد [في الجنس]^(٣) نحو : الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ ٢٢ تريد : هذا الجنس خير من هذا الجنس .

وتكون لتعريف الحضور في [الاسم المشار إليه]^(٤) نحو : مررت بهذا الرجل .

وفي الاسم المنادى نحو قولك : يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ .

وبعد " إذا " التي للمفاجأة نحو : خرجت فإذا الأسدُ ، تريد : فحضرتني الأسدُ ، وليس بينك وبين مخاطبك بهذا الكلام عهد في

(١) انظر اللمع ٨٠/١ ونصّ القول فيه : أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَارُ الْحُمْرُ وَالذَّرْهَمُ الْبَيْضُ .

(٢) انظر في هذا : رصف المياني : ٧٠-٧٨ ، والمفني ٧١-٧٨ (ط١)

وشرح الجمل لابن عصفور : ١١١/١-١١٣ ، والهمع : ٧٨/١-٨٠

(٣) ساقطه في الأصل ، وأكملناها من شرح الجمل لابن عصفور ١١١/١

(٤) في المصورة : أسماء الإشارة وما أثبتناه من شرح الجمل ١١١/١

أَسَدٍ ، ولا أَرَدَتِ جِنْسَ الْأَسَدِ ، فَإِنَّ الْمَعْنَى لَيْسَ عَلَى ذَلِكَ .

وفي "الآن" وما في معناها من الزمان الحاضر . فهذه الأماكن لا تكون فيها [أل] (١) إِلَّا [لتعريف] (٢) الحضور ، وما عدا ذلك لا تكون فيه للحضور إِلَّا أَنْ يَقُومَ دَلِيلٌ عَلَى ذَلِكَ مِثْلَهَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ

٣١- فَأَنْتِ طَلَّاقٌ ، وَالطَّلَاقُ عَزِيمَةٌ ثَلَاثٌ وَمَنْ يَخْرُقُ أَعْقًا وَأَظْلَمَ (٣)

في رواية من رفع ثلاثاً ، إِذْ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُرِيدَ جِنْسَ الطَّلَاقِ فَإِنَّ جِنْسَهُ لَيْسَ عَزِيمَةً وَثَلَاثًا ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ : الطَّلَاقَ الْوَاقِعَ فِي الزَّمَانِ الْحَاضِرِ . الَّذِي يُعْطِيهِ قَوْلُهُ : فَأَنْتِ طَلَّاقٌ ، كَأَنَّهُ قَالَ : وَطَلَّاقِي هَذَا عَزِيمَةٌ ثَلَاثَةٌ ،

وتكون لتعريف الغلبة : وهي الداخلة على الاسم النكرة للتعريف ثم تغلب بعد ذلك على شيء بعينه نحو : الصَّعِقُ ، فَإِنَّهُ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقَعَ عَلَى كُلِّ مَنْ أَصَابَتْهُ الصَّاعِقَةُ ، إِذَا كَانَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ مَخَاطَبِكَ فِيهِ [عَهْدٌ] (٤) ، لَكِنْ غَلَبَ عَلَى وَالِدِ عَمْرٍو ، وَهِيَ : لَازِمَةٌ لِاتَّقُولِ : عَمْرٍو بِنِ صَعِقَ .

وتكون للصح الصفقة : وهي الداخلة على الاسم العلم الذي هو صفة في الأصل نحو : الحارث ، والعباس ، ولا تلزم بل إن لمحضت الصفقة دخلت ، وَإِنْ لَمْ تُلْمَحْ أَجْرِيَّتُهُ مَجْرَى زَيْدٍ وَعَمْرٍو ، فَلَا تَدْخُلُ

-
- (١) تكلمة يلتزم بها النص
 - (٢) مكانها كلمة غامضة في الأصل
 - (٣) هذا البيت في شرح المفصل: ١٢/١ ، وقبله وان ترفقي ياهند فالرفق أيمن وإن تخرقي ياهند فالخرق ألام وبعده :

فبيني بها إن كنت غير رفيقة فالأمر بعد الثلاثة مقدم وانظر معنى اللبيب: ٧٦ ، وشرح أبياته ٤٢٣/١ ، وما بعدها ، والخزانة ٦٩/٢ - ٧٥ ، ٤٤٦/٣ ، ٥٦/٤ ، بالأشياء والنظائر ٨٨/٣ مطموسة في الصورة . (٤)

الألف واللام .

والفرق بين الغالبة والتي للمح الصفة من جهة المعنى : أن الاسم الذى فيه غالباً تجده واقعاً على ما كان يقع عليه قبل اختصاصه بذلك الشخص المعين ، ألا ترى أن الصعق في حين غلبته على والد عمـرو دال على وجود الصعق بهادُ ذاك ، وكذلك الثريا والدبران ، معنى الثروة والدُّبور موجود فيهما في حين غلبة الاسم عليهما . فالألف واللام فيها لا زمتان أيضاً .

وأما الاسم الذى تكون فيه للمح الصفة فلا يكون معنى الاسم الذى كان له قبل العلمية موجوداً في حين العلمية ؛ ألا ترى أنك تسمي الشخص : حارثاً وعباساً " وليس له في حين التسمية حرث ولا عبوس ، بل ذلك على جهة التفاؤل له بأن يعيش حتى يحرث : أي يكتسبه ، وحتى يعيش للأعداء .

وتكون بمعنى الذى ، والتي : وهى الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول نحو : الضارب ، تريد : الذى ضرب ، : والضاربة تريد : [التي] (٢) ضربت ، والمضروب ، تريد : الذى ضرب ، والمضروبة ، تريد : التى ضربت .

وتكون زائدة : وهى الداخلة على الاسم الواقع في موضع لا يكون فيه إلا نكرة نحو قولهم : مررت بالقوم الجماء الغفير (٣) ، فالألف والسلام في الجماء الغفير زائدة ؛ لأنه حال والحال لا تكون إلا نكرة ، وذلك موقوف على السماع .

(١) انظر الكتاب ١٩٦/٢

(٢) فى الصورة : الذى

(٣) انظر الكتاب ٢٧٥/١ ، وهامشه رقم "٣" وص ٢٧٧ ك و ٢٧٩/٢

والداخلة على الاسم العلم الذي ليس صفةً في الأصل لتكميل
وزن الشعر نحو قول الشاعر :

٣٢- بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرَيْنِ أَسِيرَهَا
حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا (١)

يريد: أم عمرو وذلك أيضاً مختصاً بضرورة الشعر .

وجميع ضروب الألف واللام المذكورة لا تدخل إلا على الاسم إلا التي
بمعنى " التي والذي " فإنها قد تدخل على الفعل أيضاً في الشعر
وعلى الجملة الاسمية في الشعر أيضاً كقوله :

٣٣- مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرَضَى حُكُومَتَهُ وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ (٢)

وقول الآخر :

٣٤- يَقُولُ الْخَنَا وَأَبْغَضُ الْعُجَمِ نَاطِقًا إِلَى رَبِّهِ صَوْتُ الْحِمَارِ الِيجْدَعِ (٣)

ونحو قول الآخر

-
- (١) هذان الشطران هما الرابع والخامس من أرجوزه لأبي النجم العجلي
في ديوانه : ص. ١١ وانظر المقتضب : ٤ / ٤٩ ، والمفصل : ١٣ والأمالى
الشجرية : ٢ / ٢٥٢ والإنصاف : ٣١٧ ، وشرح شواهد التلخيص
٥٠٦ ، والمفني ٧٥ وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٨٢ ، ٥٥٩ .
وغيرها .
- (٢) البيت للفرزدق في الإنصاف ٢ / ٥٢١ ، والخزانة ١ / ١٤ والمقاصد
النحوية ١ / ١١١ مشروحاً ، وذكره ابن عصفور في ضرائر الشعر : ٢٨٨
وهو في شرح الجمل له ١ / ١١٢ ، ١٧٩ ، ٢ / ٦٠٢ وليس في
الديوان المطبوع .
- (٣) البيت لذى الخرق الطهوي - جاهلي - في النوادر : ٦٦ ، ٦٧ ، والخزانة
١ / ١٤ - ٢١ ، ٢ / ٤٨٨ ، والمقاصد النحوية : ١ / ٤٦٧ ، وانظر
الإنصاف : ١٥١ ، ٣١٦ ، ٥٢٢ ، وضرائر ابن عصفور : ٢٨٩ . وشرح
الجمل له : ٢ / ٦٠٢ .

٣٥- مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهُ مِنْهُمْ لِهِمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ (١)

والتقدير : الذي تُرَضَى ، و : الذي يجَدِّع ، و : الذين رسول الله منهم .
وزاد بعضهم في أقسام الألف والنلام فقال :

وتكون للتعظيم في اسم الله تعالى ، ولذلك تَفَخَّم في مثل : قَالَ اللَّهُ
تعالى ، تَعَظِيمًا .

وتكون عَوْضًا من تعريف الْعَلَمِيَّةِ نحو : قام الزيدان والبكران .
وتكون عَوْضًا من الضمير في مثل : مررت بالرجل الحسن الوجه ، تريد
الحسن وجهه ، فلما حذفت الضمير عوض منه الألف واللام . وهذا كله

راجع إلى ما قد مناه وسيأتي . [انفراد الأسماء بالنداء]
وقوله " المنادى مفعول في المعنى " إلى آخره .

أراد بهذا الفصل : أَنْ يُبَيِّنَ السَّبَبَ فِي انْفِرَادِ الْأَسْمَاءِ بِالْفِعْلِ

فقال مقال . وهذا الكلام يعطي بظاهريه // أَنَّ الْمُنَادَى لِيَسْس
بمفعول صحيح من جهة اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى ، كما ذهب إليه ابن كيسان (٢)
وابن الطراوة (٣) فَإِنَّهُمَا ذَهَبَا إِلَى أَنَّ الْمُنَادَى مَفْعُولٌ فِي الْمَعْنَى (٤)

(١) المقاصد النحويه : ٤٧٧/١ ، شرح الكافية الشافية ١/٣٠١ ، والمغنى
: ٧٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١١٢/١ ، ١٧٩ ، ٦٠٢ ، وضرائر
الشعر له : ٢٨٩ .

(٢) أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان توفي ٢٩٩ هـ أخذ عن المبرد وشعيب
وكان ابن مجاهد المقرئ يقول : هو أنحى منهما ، وكان فوق الثقة ،
له كتاب المهدب في النحو ، وكتاب اللامات ، وكتاب معاني
القرآن وغيرها كثير انظر الوافي بالوفيات ٢/٣١ ، ونزهة الألباء :

٢٣٥ وفيه ثبت بمصادر ترجمته . ورأيه في مذهب الصابئة ١/٢٩ وانظر ابن كيسان النحوي : ٢٢٩
(٣) ابن الطراوة ، أبو الحسين ، سليمان بن محمد بن عبد الله السبتي الملقب
(٣٤٨-٥٢٨ هـ) ، سمع كتاب سميوية على الأعمش (ت ٤٧٦) . انظر

"ابو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو ، وفوات الوفيات ٢/٧٩ ، ٨٠ ،
والذيل والتكملة ٤/٧٩ والوافي بالوفيات : ١٥/٤٢٢ ، ورأى ابن الطراوة
هذا في المغنى ٤٨٨ ، وانظر ابن الطراوة : النحوي : ١٥٩ .

(٤) انظر مغنى اللببص ٤٨٨ (يا) وهو مذهب الشلوبيين في التوطئة :
٢٦٤ والشرح الكبير للجزولية : ٦٢ وما بعدها .

لَمَّا امتنع عندهما أَنْ يكون منصوباً بفعلٍ مُضمرٍ؛ لِأَنَّ ذلك (١) الفعل الذي يُدعى إضماره لو ظهر لَأَفْسَدَ المعنى ؛ أَلَّا تَرَى أَنَّ قولَكَ يا عبد الله ، هو نفسُ النداءِ ، وقولك : أَنادى عبدالله هو إخبارٌ عن النداءِ .

والصحيح أَنَّ المنادى مفعولٌ صحيحٌ ينتصبُ بفعلٍ مُضمرٍ لا يجوز إظهاره . (٢) والدليلُ على ذلك أَنَّهُ لا بُدَّ له من ناصبٍ ، وانتصابُهُ لا يخلو أَنَّ يكون بمعنى النداءِ ، أو بحرفِ النداءِ ، أو بفعلٍ مُضمرٍ فباطلٌ أَنَّ يكون منصوباً بمعنى النداءِ ؛ لِأَنَّ المعنى مجرداً من اللفظ لم يُوجَدَ ناصباً في كلامهم ، وباطلٌ أَنَّ ينتصب بحرفِ النداءِ ؛ لِأَنَّ الحرف إذا نَصَبَ اسماً ظاهراً ، ثم وقع موقع ذلك الظاهر مُضمرٌ ، وكان ذلك المُضمر مرتبته أَنَّ يلي الحرف لم يكن بُدَّ (٣) من اتصاله بالحرف نحو قولك : أَنك قائمٌ ، وهم إِنَّمَا يقولون : يا إِيَّاكَ (٤) قال الأَخوص اليربوعي : (٥) : يا إِيَّاكَ قد كَفَيْتَكَ . (٦)

(١) ذلك : مكررة في الأصل .

(٢) هو مذهب سيويه انظر الكتاب ٢٩١/١ . (٣) في الأصل : زيد

(٤) انظر الكتاب ٢٩١/١ وقال الشلوبين في الشرح الكبير للجزولية ولو كانت عاملة (حروف النداء) لَأَمَكْنَ اتصال المعمول بعامله وأن تقول : ياك .

(٥) الأَخوص اليربوعي (بالخاء المعجمة) واسمه زيد بن عمرو بن عتَّاب بن هَرَمِيٍّ ابن رياح بن يربوع التميمي . شاعر فارس أدرك الإسلام له ترجمة في الإصابة و نظر المؤلف والمختلف : ٦٠ وشعر بنسى تميم في العصر الجاهلي : ٢٥٤

وقوله : يا إِيَّاكَ قد كَفَيْتَكَ ، قالها لأبيه عند ما وفدا على معاوية فخطب الأَخوص فوثب أبوه ليخطب فكفه وقال : يا إِيَّاكَ قد كَفَيْتَكَ . انظر في هذا الخزانة ٢٩٠/١ والعبارة في الهمع ١٧٤/١

(٦) هذا في شرحه للمقدمة الجزولية (الشرح الكبير) : ٦٣

فدل ذلك على أنه غير منتصب بالحرف ، فلم يبق إلا أن يكون منصوباً بفعلٍ مضميرٍ .

فإن قيل : فكيف ينتصب بفعلٍ لو ظهر لغير المعنى ؟

فالجواب : أن الأفعال قد تستعمل وتكون هي المعنى المراد ، وإن كان الأكثر في كلامهم أن تستعمل كناية عن المعنى المراد : فتقول : أقسمت ليقومن زيدٌ ، فيكون قوله : أقسمت هو نفس القسم ، لا إخباراً عن وقوع قسمٍ منك فيما مضى ، فإن أردت أن تخبر بأنه وقع منه قسم ، لم تتعلق " أقسم " إذ ذاك بجوابٍ ، بل تقول : أقسمت أس على كذا . فإذا تقرّر هذا ، تجعل المنادى من هذا القبيل فيكون منصوباً بإضمار أنادى مراداً به نفس النداء لا بإضمار أنادى الذي يراد به الإخبار عن النداء ؛ لأن ذلك مفسدٌ للمعنى ، ولم يستعملوا أنادى مراداً به نفس النداء إلا في حال التزامهم الإضمار . وزعم الأستاذ أبو علي : أن المنادى يمكن أن يكون منصوباً بإضمار : أنادى ، وأدعو المستعملة ظاهرة ، والأصل عنده : أدعو عبد الله ، فإيا عنده تنبيهٌ عامٌ إذ يمكن أن ينبه به كل من سمعه ، ثم بين المنادى بعد هذا التنبيه العام ، بقوله : أدعو زيداً ، أنه إنما أراد تنبيه زيداً لا ما يعطيه من العموم ، قال : وهذا هو محصول النداء ، وهذا باطلٌ ؛ لأن النداء لا يشمل الصدق والكذب ، ولا هو من قبيل الإخبار ، ولو كان الأمر على ما ذهب إليه لكان : أدعو زيداً ، خبراً إذا وقع بعد " يا " مراداً به أن التنبيه إنما هو لهذا الحاضر ؛ لأن قوله : (١) إني إنما أردت بهذا التنبيه عبد الله مثلاً ، خبرٌ من الأخبار ، وأيضاً فإن الأمر لو كان على ما ذكر لم يكن لزيدٍ في قولك : يا زيد ، ولا لأمثاله ما يوجب بناءه . وأيضاً فإن المنصوب على المدح (٢) نحو قوله :

(١) أي : المنادى
(٢) الكتاب : ٥٧/٢ ، ٥٨

٣٦ - * النَّازِلِينَ بِكُلِّ مَعْتَرِكٍ * (١)

أَوْ عَلَى الذَّمِّ نَحْوَ فَوَلَسَهُ :

٣٧ - * وَجُوهَ قُرُودٍ * (٢)

إِنَّ لَمْ يُوَءْخِذْ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ فِي النَّدَاءِ ، أَعْنَى مَنْصُوبًا بِفَعْلٍ هُوَ الْمَعْنَى الْمُرَادُ فَسَدَ الْمَعْنَى ، فَتَكُونُ صِفَاتُ الْمَدْحِ مَنْصُوبَةً بِإِضْمَارِ أَمْدَحِ الَّتِي جَعَلَتْ نَفْسَ الْمَدْحِ ، وَصِفَاتُ الذَّمِّ مَنْصُوبَةً بِإِضْمَارِ أَدَمُ الَّتِي يُرَادُ بِهَا نَفْسُ الذَّمِّ . إِذَا مَا صَوَّرَهُ فِي النَّدَاءِ لَا يَتَصَوَّرُ لَهُ هُنَا] فَإِذَا لَا يَخْلُو أَبُو مُوسَى مِنْ أَنْ يَكُونَ مَذْهَبُهُ فِي الْمُنَادَى كَمَذْهَبِ ابْنِ كَيْسَانَ وَابْنِ الطَّرَاوَةِ ، وَهُوَ فَاسِدٌ . كَمَا تَقَدَّمَ ، أَوْ يَكُونُ مَذْهَبُهُ ، أَنَّهُ مَفْعُولٌ لَفَطًا وَمَعْنَى فَيَكُونُ قَدْ أَسَاءَ الْعِبَارَةَ مِنْ حَيْثُ خَصَّصَ جَانِبَ الْمَفْعُولِيَّةِ فِيهِ بِالْمَعْنَى كُدُونِ اللَّفْظِ .

(١) عجزه : * والطيبين معاقدة الأزر * وهو ثاني بيت من أبيات للخرنق

بنت بدر بن هقان (جاهلية) مطلعها :

لَا يَبْعَدُنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سُمُّ الْعَدَاةِ وَآفَةُ الْجُزْرِ

ورواية الديوان : الناظرون وذكر شارحه فيه رواية : الناظرين .

وانظر الكتاب ٢٠٢/١ : الناظرون ، ٥٨/٢ ، ٦٤ : الناظرين ،

والجمل : ٢٨ ، والمحتسب ١٩٨/٢ ، والأمالى الشجرية ٣٤٥/١

والإنصاف : ٤٦٨ ، ٧٤٣ ، ومعجم شواهد العربية : ١٨٦ .

البيت بتمامه :

أقارعُ عوفٍ لا أحاولُ غيرها وجوهَ قرودٍ تبتغي من تجادعُ

وهو للنايعة الذبياني في ديوانه : ٣٥ وهو البيت (١٧) من قصيدة

مطلعها :

عفاذو حسبي من فرتنى ، فالقوارعُ فجنبا أريك ، فالتلاعُ الدوافعُ

وفي البيت الشاهد رواية أخرى : وجوه كلاب ، انظر تحقيق رواية

الديوان ص : ٢٣٦ منه . وانظر الشاهد في الكتاب ٧١/٢ ، وشرح

أبيات سيويه : ٤٤٦/١ والأمالى الشجرية : ٣٤٤/١ ، وشرح

أبيات المغنى ٢١٠/٦ ، وذكر فيه رواية أخرى برفع (وجوه)

ولا شاهد فيه على هذا . وانظر الإفصاح ٢٨٣

وسياتي خلاف الكوفيين في المنادى في باب النداء إن شاء الله تعالى .

وقوله : « التصرف اختلاف الصيغ لا اختلاف المعنى والتمكن يقابله » يريد أن يبين السبب الذي لأجله انفردت الأفعال بالتصرف ، وهو أن التمکن في الأسماء في مقابلة التصرف في الأفعال ، فأعني عن التصرف لذلك ، وقد تقدم أن التمکن ليس في مقابلة التصرف في الأفعال ، إذ لا يدل التمکن في الأسماء على معنى نسبيته من الأسماء نسبة المعنى الذي يدل عليه التصرف من الأفعال ؛ لأن التمکن يدل على المعنى الذي يحدثه العامل في الأسماء ، والتصرف لا يدل على معنى يحدثه عامل الأفعال . وينبغي أن تعلم أن التصرف على الإطلاق لا تنفرد به الأفعال ، إذ قد تتصرف صيغ الأسماء كما تقدم (١) لاختلاف المعاني عليها من تصغير وتكسير . وإنما التصرف الذي تنفرد به الأفعال تصرف الصيغ لاختلاف الزمان ؛ لأن الأسماء لم توضع للدلالة على الزمان فتختلف أبنيتها له .

وقوله : " (٢) لذهب منها // حركة (٣) - أي للجزم - وتنوين (٣) أي : لالتقاء الساكنين « قصد به بذلك أن يبين السبب الذي يلزم من أجله حذف التنوين والحركة من الأسماء لو جُزمت ، فقال : إن الحركة يذهبها الجزم (٤) ، والتنوين يلزم ذهابه لالتقاء الساكنين .

-
- (١) تقدم في ص : ٦٧
(٢) في الجزولية " وقول الزجاجي في الجمل . وإنما لم تجزم الأسماء لأنها متمكنة يلزمها التنوين والحركة فلو جُزمت لذهبت حركتها : أي للجزم ، وتنوين - أي : لالتقاء الساكنين " .
(٣) الجمل : ١٨
(٤) غير واضحة في المصورة .

وَزَعَمَ الْأُسْتَاذُ (١) أَنَّ الْعِلَّةَ فِي زَهَابِ التَّنْوِينِ لَوْ جُزِمَتْ الْأَسْمَاءُ لَيْسَتْ
مَا ذَكَرَ أَبُو مُوسَى ، قَالَ : إِذَا التَّنْوِينُ بَأْتِيَهُ أَنْ يَكْسَرَ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ
نَحْوُ : ﴿ أَحَدٌ لِلَّهِ الصِّدْقُ ﴾ وَلَا يَحْذَفُ التَّنْوِينُ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ
إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ (٢) نَحْوَ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

٣٨- عَمْرُو الَّذِي هَشَمَ الثَّرِيدَ لَضَيْفِهِ وَرِجَالُ مَكَّةَ مَسْنُونٍ عِجَافٌ (٣)

قَالَ : وَإِنَّمَا كَانَ يَجِبُ أَنْ يَحْذَفَ لِأَنَّهُ تَابِعٌ لِحَرَكَةِ الْإِعْرَابِ فَإِذَا زَهَبَ
الْمَتْبُوعُ زَهَبَ بِذَهَابِهِ التَّابِعُ " (١) ، وَهَذَا مَنْقُودٌ ، [أَمَا قَوْلُهُ :
إِنَّ التَّنْوِينَ تَابِعٌ لِحَرَكَةِ الْإِعْرَابِ فَبَاطِلٌ ، وَإِنْ كَانَ قَدْ قَالَ بِهِ السِّيْرَافِيُّ (٤)
لِأَنَّ الْفِعْلَ وَالْأَسْمَاءَ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ يَوْجَدُ فِيهِمَا حَرَكَةُ الْإِعْرَابِ

(١) هُوَ الشَّلُوبِيُّ فَقَدْ قَالَ فِي الشَّرْحِ الْكَبِيرِ لِلْجَزُولِيَّةِ ٦٧ ، وَالشَّرْحِ الصَّغِيرِ :

٢٦ مَائِلِي : " وَقَوْلُهُ : وَتَّنْوِينٌ أَيْ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ لَيْسَ بِجَيِّدٍ ،
لِأَنَّ التَّنْوِينَ لَا يَحْذَفُ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ إِلَّا قَلِيلًا شَاذًا أَوْ ضَرُورَةً
وَأَحْسَنُ مِنْ هَذَا أَنْ يَقُولَ : أَيْ لِأَنَّهُ تَابِعٌ لِحَرَكَةِ الْإِعْرَابِ ، فَإِذَا
حُذِفَ الْمَتْبُوعُ لَمْ يَبْقِ الْمَتَابِعُ " .

(٢) هَذَا الَّذِي زَهَبَ إِلَيْهِ الْمَبْرَدُ فِي الْمَقْتَضِبِ ٢/٣١٤-٣١٥

وَزَهَبَ الْجَرْمِيُّ إِلَى أَنْ حُذِفَ التَّنْوِينُ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ مُطْلَقًا
لِغَةِ ، وَعَلَيْهِ قَرَأَ ﴿ أَحَدٌ لِلَّهِ الصِّدْقُ ﴾ الْهَمْعُ ٢/١٩٣
وَفِي الْبَحْرِ الْمَحِيْطِ ٨/٥٢٨ " قَرَأَ أَبَانُ بْنُ عَثْمَانَ ، وَزَيْدُ بْنُ
عَلِيٍّ ، وَنَصْرُ بْنُ عَاصِمٍ وَابْنُ سَيْرِينَ وَالْحَسَنُ وَابْنُ أَبِي إِسْحَاقَ
وَأَبُو السَّمَالِ وَأَبُو عَمْرٍو فِي رِوَايَةِ يُونُسَ وَمُحِبُّوبَ وَالْأَصْمَعِيَّ وَاللُّؤْلُؤِيَّ
وَعَبِيدَ وَهَارُونَ عَنْهُ ﴿ أَحَدٌ لِلَّهِ ﴾ يَحْذَفُ التَّنْوِينُ لِاتِّقَاءِ
سَاكِنَاتِهِ مَعَ لَامِ التَّعْرِيفِ وَهُوَ مَوْجُودٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ، وَأَكْثَرُ مَا يَوْجَدُ
فِي الشُّعْرِ . . . وَانظُرِ السَّبْعَةَ : ٧٠١ ، وَانظُرْ مَا سَبَقَ ص : ٧٦ .

(٣) هَذَا الْبَيْتُ مِمَّا يَنْسَبُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّهَيْرِيِّ وَإِلَى غَيْرِهِ مِنَ

الشُّعْرَاءِ انظُرْ : شُعْرُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّهَيْرِيِّ ص ٥٣ ، وَالسِّيْرَةَ لِابْنِ
هَشَامٍ ق ١/١٣٦ وَالْمَقْتَضِبَ : ٢/٣١١ ، وَانظُرْ هَامِشَ رَقْمِ
(٢) وَفِيهِ ٢/٣١٥ بِرِوَايَةِ عَمْرٍو الْعَلَاؤِ وَإِلِصَّافِ : ٦٦٣ وَانظُرْ
الْكَامِلَ ١/٢٥٢ ثُمَّ التَّنْبِيْهَاتِ لِعَلِيِّ بْنِ حَمْزَةَ : ١١٧ ، وَانظُرْ
الْمَقَاوِدَ النُّحُوِيَّةَ : ٤/١٤٠ .

(٤) قَالَ السِّيْرَافِيُّ فِي شَرْحِ الْكِتَابِ ١/٢١ : إِنْ التَّنْوِينُ فَرَعٌ ، وَإِنَّمَا أُتِيَ
بِهِ لِقُوَّةِ الْمَتَحَرِّكِ ، وَمُزِيَّتُهُ عَلِيُّ غَيْرِهِ . فَإِذَا دَخَلَ مَا يَحْذَفُ الْحَرَكَةُ
وَيُزِيلُهَا كَانَ أَوْلَى بِحُذْفِ التَّنْوِينِ .

ولا يوجد التنوين ، فإذا لم يتبع الحركة ، وإنما هو علامة على أن الشيء أصل في نفسه باقٍ على أصلته ، ولذلك لم يدخل الفعل ، لأنَّه ليس بأصل في الكلام ولا غير المنصرف ، لأنَّه غير باقٍ على أصلته (١) .
فالتنوين إذاً إنما هو تابع لهذا المعنى وعلامة عليه ، فلو جعل الجزم من إعراب الاسم المنصرف الذي هو أصل في نفسه باقٍ على أصلته ؛ لوجب ألاَّ يذهب منه التنوين ، لأنَّ المعنى الذي من أجله دخل التنوين باقٍ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ (٢) : «إِنَّ التَّنْوِينَ بَابُهُ أَنْ يَكْسَرَ لِتَقَاءِ السَّاكِنِينَ» ، فليس الأمر كما ذكر على الإطلاق بل في ذلك تفصيل ؛ وهو أن التنوين لا يخلو أن يكون الساكن الأول أو الساكن الثاني :-
- فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ ، لا يخلو أن يكون الساكن الذي اجتمع معه أول كلمة منفصلة أو مقدرة تقدير انفصال ، أو لا يكون ، فإن كان أول كلمة منفصلة نحو : ﴿ أَحَدٌ * اللَّهُ ﴾ (٣) أو مقدرة تقدير منفصلاً نحو قولك : " أَزِيدُنِيهِ " فالباب كسر التنوين لالتقاء الساكنين .

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ حَرْفَ الْإِنكَارِ فِي تَقْدِيرِ الْإِنْفِصَالِ أَنَّهُ قَدْ يَوْمَتِي بِهِ مِنْفَصِلاً نَحْوُ : أَزِيدُ إِيَّاهُ (٤) . وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَالْبَابُ

-
- (١) انظر ما سبق ص : ٧٧ .
(٢) هذا الكلام ليس نص كلام الشلوبين وإنما هو مفهوم قوله :
«لأن التنوين لا يحدف لالتقاء الساكنين إلا قليلاً شاذاً أو ضرورة الخ . . انظر هـ ١ ص ٩٥ .
(٣) انظر ما سبق ص : ٨٩ .
(٤) في الصورة أزيد إنيهِ والتصويب من الكتاب ٢ / ٤١٩ ، ٤٢١ وإلتيان به منفصلاً لغةً ، ففي الكتاب ز " واعلم أن من العرب من يجعل بين هذه الزيادة وبين الاسم (إِنَّ) فيقول : أَعْمَرُ إِيَّاهُ وَأَزِيدُ إِيَّاهُ " فكأنهم أرادوا أن يزيدوا العلم بياناً وإيضاحاً الخ . . . " .

حذفه نحو قولهم في الندبة " واغلام زيده " فيحذفون تنوين " زيده " لالتقاء ساكنًا مع علامة الندبة؛ لأنها لا تجيء منفصلةً أصلاً .

- وإن كان التنوينُ الساكنُ الثاني لم يحذف أصلاً بل الساكن الذي قبله إن كان حرف مدٍّ ولين حُذِفَ نحو " قاض " و " رحسكي " في الوصل ، وإن لم يكن حرف مدٍّ ولين حُرِّك نحو " صه " .

فإطلاق الأستاذِ القولَ بأن التنوين بأبه أن يكسرًا لالتقاء الساكنين باطلٌ .

وأما قول أبي موسى : إنَّ التنوين يلزمُ حذفه لو جزمست الأسماء المنصرفة؛ لالتقاء الساكنين " فباطل ؛ لأنَّ التنوين إذاً ذاك يكون السكون الثاني ، وإن كان التنوين هو الساكن الثاني فبأبه ألا يحذف التنوين كما تقدّم . (١)

فإن قيل : إذا لم يسغ أن يجعل حذفه بأنه تابع لحركة الإعراب ولا بالتقاء الساكنين ، فلم كان يُحذف ؟

فالجواب : أن ذلك إنما يلزم من يعلل امتناع الجزم من الأسماء على الإطلاق ، وذلك باطلٌ لما قدمناه .

وقوله : وتختل : أي تنتقص من المعنى ما أفادته كل واحد من الحركة والتنوين بذهابه .

هذا الذي قال باطلٌ ؛ لأنَّ الحركة تدلُّ على المعنى الذي أحدثه العاملُ في الاسم ، فلو لم تأت (٢) بحركة الإعراب لم يلزم انتقاص ذلك المعنى الذي أحدثه العاملُ في الاسم من فاعليته أو مفعوليه أو غير ذلك ، بل يبقى المعنى ولا علامةً عليه ، وكذلك

(١) تقدم ص ٩٦
(٢) في الصورة : تأب .

لوحذف التنوين من الاسم المنصرف - على ما ذهب إليه - لم يلزم
ألا يكون أصلاً في نفسه باقياً على أصلته ، بل تكون الأصالة والبقاء
عليها ثابتين (١) في الاسم من غير علامة . فإذا لا يلزم من حذف
الحركة والتنوين ما ذكر ، اللهم إلا أن يجعل فائدتهما الدلالة
لا ما يدلان عليه ، فيكون ما قال صحيحاً ؛ لأن دلالتهما تذهب
بذهابهما إلا أن ذلك مجاز ؛ لأن قاعدة الدليل إنما هو المدلول
عليه لا الدلالة ، وكان الصواب : أن يفسر الاختلال بتوالي ذهاب
شيئين منها من جهة واحدة كل واحد منهما له معنى ، وإذا كرهوا
مثل ذلك فيما ليس له معنى كما تقدم (٢) فالأحرى فيما له معنى
أن يكرهوه .

وقوله " والهاء من تستحقه . . إلى آخره " (٣)

يريد أن يسوغ عودة هذا الضمير على الاسم المصرح به وهو

"شيء" كأنه قال : ولا تستحق شيئاً ، أو على // الملك المفهوم من
تملك وإن لم يصرح به نحو : من كذب كان شراً له (٤) ، أي : كان

(١) في المصورة : ثابتان ، خطأ

(٢) تقدم ص ٧١

(٣) النص في الجزولية : والهاء من قوله : تستحقه للشيء أو للملك

المفهوم من قوله : لا تملك شيئاً ولا تستحقه والأحسن أن يكون
للشيء للملك .

(٤) هذا مما قالته العرب انظر الكتاب ٢ / ٣٩١ ، والإنصاف

١ / ١٤٠ ، والفصول الخمسون ٢٢٩ .

هو شرّاً له : أي الكذب .

وقوله :

٣٩- إذا نُهِبَ السَّفِيهُ جَرَى إِلَى وَخَالَفَ ، وَالسَّفِيهُ إِلَى خِلَافٍ (١)
يُرِيدُ جَرَى إِلَى السَّفَةِ (٢) ، فَأَعَاد الضَّمِيرَ عَلَى السَّفَةِ الْمَفْهُومِ مِنْ سَفِيهِ

وقوله: «وَاللَّوْزُ مَزِيَّةٌ» (٣)

إِنَّ عَنَى بِالْأَوَّلِ مَا هُوَ أَوَّلٌ فِي كَلَامِ أَبِي الْقَاسِمِ (٤) ، فَيَكُونُ
قَدْ رَجَعَ عَوْدَةً الضَّمِيرَ عَلَى الْمَلِكِ ؛ لِأَنَّ تَمْلِكَ - وَهُوَ الدَّالُّ عَلَى
الْمَلِكِ - هُوَ مُقَدَّمٌ فِي كَلَامِ أَبِي الْقَاسِمِ عَلَى «شَيْئاً» وَتَكُونُ
الْمَزِيَّةُ عِنْدَهُ إِذْ ذَاكَ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَعَادَ الضَّمِيرَ عَلَى شَيْءٍ
لَكَانَ التَّقْدِيرُ وَلَا تَسْتَحِقُّ شَيْئاً ، وَالْأَفْعَالُ تَسْتَحِقُّ نَوَاصِيهَا وَجَوَازِمَهَا ،
وَمَا تَخْتَصُّ بِهِ مِنْ جَمِيعِ أَحْكَامِهَا . وَإِنَّ عَنَى بِالْأَوَّلِ مَا هُوَ أَوَّلٌ فِي كَلَامِهِ
كَانَ الضَّمِيرُ عَائِداً عَلَى شَيْءٍ ؛ لِأَنَّهُ بَدَأَ فِي لَفْظِهِ بِالشَّيْءِ ، فَقَالَ :
إِنَّمَا لِشَيْءٍ وَإِنَّمَا لِلْمَلِكِ ، وَتَكُونُ الْمَزِيَّةُ إِذْ ذَاكَ أَنَّهُ مَصْرُوحٌ بِهِ ، فَهُوَ
أَوْلَى مَعَا فِي الضَّمَنِ وَأَنَّهُ أَقْرَبُ مَذْكَورٍ فِي كَلَامِ أَبِي الْقَاسِمِ ، وَالْعَوْدَةُ عَلَى أَقْرَبِ
مَذْكَورٍ أَوْلَى ؛

- (١) فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ ١/١٠٤ ، وَالْخَصَائِصِ ٣/٤٩ ،
وَالْمَحْتَسِبِ ١/٧٠ ، وَأَمَالِي الْمُرْتَضَى ١/٢٠٣ ، وَالْأَمَالِي
الشَّجَرِيَّةِ ١/٦٨ ، ٦٩ ، ١١٣ ، ٣٠٥ ، ١٣٢/٢ ، ٢٠٩ ،
وَالْإِنصَافِ ١/١٤٠ وَفِي شَرْحِ الرُّضِيِّ لِلْكَافِيَةِ : ٢/٥ وَالْخَزَانَةِ
٢/٣٨٣ : إِذَا رُجِرَ .
- (٢) انظُرْ مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ ١/١٠٤ ، وَالْخَزَانَةَ ٢/٣٨٣
- (٣) فِي الْجَزُولِيَّةِ نَسْخَةُ دَارِ الْكُتُبِ بَدَلُ هَذِهِ الْعِبَارَةِ : وَالْأَحْسَنُ
أَنْ يَكُونَ لِلشَّيْءِ لَا لِلْمَلِكِ .
- (٤) فِي الْجَمَلِ : ١٨ وَنَصَهُ " وَلَا مَعْنَى لِلْإِضَافَةِ إِلَى الْأَفْعَالِ ؛
لِأَنَّهَا لَا تَمْلِكُ شَيْئاً وَلَا تَسْتَحِقُّهُ .

فإن قيل : فكيف يقول ولا تستحق شيئاً وهي تستحق ما ذكرت ؟
فالجواب : أن الضمير عائدٌ على الشيء المتقدم الذكر ، والمسراد
به شيئاً مملوكاً فكأنه قال : ولا تستحق شيئاً مملوكاً ، فيكون المعنى
في عودته على شيءٍ وعلى الملك واحداً ، وإذا كانت عودته على
كل واحد منهما صحيحة من جهة المعنى فعودته على شيءٍ وأولى .
ويحتمل أن يريد ولا تستحق شيئاً يضاف إليها فحذف الصفة لفهم
المعنى كما قال تعالى * الآن جئت بالحق * (١) أي بالحق
البين . وهذا أولى ، لأنه يكون قد نفى عنها إضافة الملك
وإضافة الاستحقاق ، وعلى ذلك الوجه نفى عنها إضافة الملك خاصة ،
فهذا أولى فيصير الترجيح من ثلاث جهات .

(١) آية ٧١ من سورة البقرة

(أ) [التثنية]

وقوله : «التثنية ضم واحدٍ إلى مثله بشرط اتفاق اللفظين»

قصد بهذا (٢) الفصل [مع] (٣) ما بعده من الفصول أن يبين أن للأسماء أشياء انفردت بها خلاف ما ذكر أبو القاسم (٤) منها : التثنية .

قوله : «وضم كل واحدٍ إلى مثله» تحرز من الجمع فإنه ضم واحدٍ إلى أكثر منه .

وقوله : «بشرط اتفاق اللفظين» تحرز من اختلافهما .

وهذا الحد معترض من جهة أنه يعطي بظاهره أن اسم الجمع والجمع لا يثنيان وذلك قد جاء في اسم الجمع كقوله :

-
- (١) انظر في هذا الباب شرح الجمل لابن عصفور ١/١٣٥ فقد استفاد منه الشارح كثيراً .
- (٢) في المصورة : بها
- (٣) في المصورة : من
- (٤) الذي ذكره أبو القاسم : الخفض ، والتنوين ، ودخول الألف واللام والنعته والتصغير والنداء انظر الجمائل :

٤٠ - وَكُلُّ رَفِيقِي كُلِّ رَحَلٍ - وَإِنْ هُمَا تَعَاطَى الْقَنَا قَوْمَاهُمَا - أَخَوَانِ (١)
وجمع التكسير كقوله :

٤١ - تَبَقَّلْتُمْ فِي زَمَنِ التَّبَقُّلِ
بَيْنَ رِمَاحِي مَالِكٍ وَنَهْشَلِ (٢)

فثنى الأول " قوما " وهو اسم جمع ، وثنى الآخر " رِمَاحاً " وهو جمع رُمَحٍ . (٣)

ويعترض أيضا من جهة أنه يعطي بظاهرة أنه إذا اتفق اللفظان جازت التثنية ، وليس كذلك ، بل لا بد من زيادة : المعنيين أو المعنى الموجب للتسمية ، والصواب أن يقال : التثنية ضم اسم نكره إلى مثله بشرط اتفاق اللفظين (٤) والمعنيين (٥) أو المعنى الموجب للتسمية .

- (١) هذا البيت للفرزدق في ديوانه ٣٢٩/٢ وهو البيت الثامن من قصيدة مطلعها :
وَأَطْلَسَ عَسَالٍ ، وَمَا كَانَ صَاحِبًا دَعَوْتُ بِنَارِي مَوْهِنًا فَأَتَانِي
وهو في المعنى : ٢٥٩ وشرح أبياته ٢٠٨-٢١٣ ، والهمع ٤٧/٤
- (٢) هذان الشطران من أرجوزة لأبي النجم العجلي سنة ١٢٠ هـ وهي في ديوانه : ١٧٥ ومطلعها :
الحمد لله الوهب المجزل أعطى فلم يبخل ولم يبخل
ورواية الشطر الأول من الشاهد في الديوان : في أول ، وكذلك في الطرائف الأدبية : ٥٧ وانظر الشطرين في شرح ابن يعيش ٤/١١٥ ، وشرح شواهد شرح الشافيه : ٣١٢ ، ٣١٣
- (٣) قال ابن عصفور في شرح الجمل ١/١٣٨ : إن اسم الجمع والجمع لا يثنيان إلا في ضرورة شعر أو في نادر كلام ، وأورد الشاهد ين أعلاه .
- (٤) كذا في الأصل وسيكرر ، والصواب : بشرط اتفاق اللفظ والمعنى .

فعلى هذا ، الاسمان إِمَّا أَنْ يَتَّفِقَ لفظهما أَوْ يَخْتَلِفَا ؛ فإِن
اختلفا فالعطف نحو قام زيدٌ وبكرٌ ، ولا تجوز التثنية ، إِلَّا إِذَا غَلَبَتْ أَحَدَهُمَا
على الآخر ليتفق إِذْ ذاك اللفظان نحو قول الشاعر :

٤٢- ما كان يَرْضَى رَسولُ اللَّهِ فَعَلَهُمَا وَالْعَمْرانُ أَبوبِكرٍ وَلَا عَمْرٌ (١)

وهو موقوفٌ على السَّماعِ ، ويعنى : أبا بكرٍ وعمرَ رضى الله عنهم - ،
وغلَّبَ لفظَ "عمر" لأنَّه أَخَفُّ (٢) ، إِذْ هو أَقلُّ حروفًا ، ولشهرته .

وقالوا: " القمران " في الشَّمسِ والقمرِ ، وغلَّبوا لفظَ القمرِ ؛
لأنَّه مذكورٌ والشَّمسُ مؤنثة (٢) ، قال تعالى : ﴿ وَالْقَمَرَ قَدَرْنَا مِنْ مَنَازِلِ ﴾ (٣)
وقال : ﴿ إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴾ (٤)

وقال الشاعر :

٤٣- أَخَذْنَا بِأَفَاقِ السَّمَاءِ عَلَيْكُمْ لَنَا قَمَرَاهَا وَالنَّجُومِ الطَّوَالِغِ (٥)

- (١) البيت لجربير من قصيدة مطلعها
قُلْ لِلدِّيَارِ سَقَى أَطْلَالِكَ الْمَطَرُ قَدْ هَجَمَتْ شَوْقًا فَمَاذَا تَرْجِعُ الذِّكْرُ
ورواية الشاهد في الديوان : دينهم ، والطَّيِّبانِ الديوان ٢٦٣
وانظره برواية الديوان في معاني القرآن الفراء ٨/١ ، وفي الكامل
مع رغبة الأمل ١٣١/٢ : فعلهم والعمران . . أنشده التَّوْزِيُّ عن
أبي عبيدة وأورده ابن عصفور في شرح الجمل ١٣٥/١ .
- (٢) الكامل مع رغبة الأمل ١٣١/٢
- (٣) آية ٣٩ من سورة يَس
- (٤) أَوَّلُ سُورَةِ التَّكْوِينِ
- (٥) البيت للفرزدق وهو الثاني والعشرون من قصيدة مطلعها
مَنْ الَّذِي اخْتَبَرَ الرِّجَالَ سَمَاحَةً وَخَيْرًا إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الرِّعَازُ
في الديوان ٤١٩/١ ، وعجز البيت في المقتضب ٣٢٦/٤ ، وبتمامه
في الكامل مع رغبة الأمل ١٣١/٢ ، والأطال الشجرية ١٤/١ ،
١٦٠/٢ ، والمغنى : ٩٠٠ ، وشرح أبياته ٨٨/٨ ، وشرح
الجمل لابن عصفور ١٣٦/١ .

وقالوا : العَجَّاجان في رُوْبَةٍ والعَجَّاج (١) ونُلبوا لفظ العَجَّاج
لأنه مذكَّرٌ مصروفٌ ،

وقالوا : الزَّهْدَمَانِ ، في زَهْدَمٍ وكرْدَمٍ ، بنى قيس قال

٤٤ - جزائي الزَّهْدَمَانِ جَزَاءً سَوَوٍ وَكُنْتُ الْمَرْءَ يُجْزَى بِالْكَرَامَةِ (٢)
وَإِنَّمَا غَلَبَ أَحَدُ الْأَسْمَيْنِ تَشْبِيهًا لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْآخِرِ ؛ فَشَبَّهَ عَمْرُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ
فِي الْعَدْلِ وَالسَّيْرِ ، وَالْقَمَرَ بِالشَّمْسِ فِي الْإِنَارَةِ وَالْإِضَاءَةِ ، وَرَوَيْتُهُ
بِالعَجَّاجِ فِي جَوْدَةِ شَعْرِهِ ، وَكَذَلِكَ زَهْدَمٍ وَكَرْدَمٍ لِشَبْهِمَا فِي أَمْرِ مَا ، //
٢٦ وَالْعَرَبُ قَدْ تَضَعُ عَلَى الشَّيْءِ اسْمًا مَا يَشْبَهُهُ ، فَتَوَقَّعُ اسْمَ " الْأَسَدِ "
عَلَى الشُّجَاعِ إِدْمَاءً شَبْهِمَا ، وَكَذَلِكَ " زَيْدٌ زَهِيرٌ " فَيَجْعَلُونَ اسْمًا
زَهِيرًا وَقَعَا عَلَى زَيْدٍ لِاشْتِبَاهِهِمَا فِي إِجَادَةِ الشَّعْرِ .

وَإِنْ اتَّفَقَ اللَّفْظَانِ فِيمَا أَنْ يَتَّفَعَا فِي الْمَعْنَيْنِ أَوِ الْمَعْنَى
الْمَوْجِبِ لِلتَّسْمِيَةِ أَوْ لَا يَتَّفَعَا ؛ فَإِنْ اتَّفَعَا ؛ فَإِنْ كَانَ الْأَسْمَانِ عَلِيَيْنِ
بَاقِيَيْنِ عَلَى عَلَمَيْتِهِمَا فَالْعَطْفُ نَحْوَ قَوْلِكَ " قَامَ زَيْدٌ بِنِ فُلَانٍ وَزَيْدٌ بِنِ فُلَانٍ (٣) "
وَلَا تَجُوزُ التَّنْيَةُ ؛ لِأَنَّ الْأَسْمَ الْمَعْرِفَةَ لَا يَتَنَّى حَتَّى يُنْكَرَ ، قَالَ الْحَجَّاجُ -
وَقَدْ بَلَغَهُ مَوْتُ أَخِيهِ مُحَمَّدٍ وَابْنِهِ مُحَمَّدٍ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ - : إِنَّا لِلَّهِ
وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ مُحَمَّدٌ وَمُحَمَّدٌ فِي يَوْمٍ ، وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ الْفَرَزْدَقُ :

٤٥ - إِنَّ الرِّزِيَّةَ لَا رِزِيَّةَ مِثْلَهَا فُقْدَانُ مِثْلِ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدٍ (٤)

-
- (١) المغنى : ٩٠١
(٢) هذا البيت لقيس بن زهير وهو في المقتضب ٣٢٦/٤ : أجزى ،
والتنبيهات لعلى بن حمزة : ١٣٥ والمحتسب ١٨٩/٢ : أجزى
واللسان (زهد م) .
(٣) في الاصل : زيد بن
(٤) البيت واحد من بيتين ثانيهما :
ملكين قد هلت المنابرُ منهما أخذ المونُ عليهما بالمرصد
وهما في الديوان ١٦١/٢ والكامل ٣٠٣/١ وانظر الشاهد
في شرح الجمل لابن عصفور ١٣٦/١ والمغنى : ٤٦٥ ، وشرح
أبياته ٨٠/٦ والهمع ١٢٩/٢ .

وإن لم يكونا علمين باقبيين على علميتهما فالتثنية ولا يجوز العطف
إلا في ضرورة نحو قوله:

٤٦- * لَيْثٌ وَلَيْثٌ فِي مَحَلِّ ضَنْكَ * (١)

وقول الآخر

٤٧- أَنْجَبُ عَرَسٍ وُلِدَا وَعَرَسٍ (٢)

لولا الضرورة لقال : لَيْثَان ، وَأَنْجَبُ عَرَسَيْنِ وُلِدَا (٣)
ومثال المتفقين في المعنى : رَجُلَان ، فَكِلَا الرَّجُلَيْنِ دَاخِلٌ تَحْتَ حَقِيقَةٍ
واحدة ، ومثال المتفقين في المعنى الموجب للتسمية غير المتفقين في
المعنى قولهم : الْأَحْمَرَانِ فِي اللَّحْمِ وَالخَمْرُ ، فَانْتَهَمَا غَيْرَ دَاخِلَيْنِ تَحْتَ
حَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ ، لَكِنْ اتَّفَقَا فِي الْمَعْنَى الْمَوْجِبِ لِلتَّسْمِيَةِ وَهُوَ : الْحُمْرَةُ
ومثل ذلك قول الشاعر :

٤٨- يَصْمُومُ وَهُوَ مَأْتُورٌ جَرَّازٌ إِذَا اجْتَمَعَتْ بِقَائِمِ الْيَدَانِ (٤)

(١) بعده بكلاهما ذو أشرف ومحك * وينسب هذا الرجز للصحابي والملة
بن الأسقع الليثي وقيل : أجدربن مالك الحنظلي انظر في
ذلك الخزانة ٣ / ٣٤٠ وانظر الأمل الشجرية ١ / ١١ ، ٢ / ١٩٧ ،
وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٣٢ ، وضرائر الشعر له ٢٥٧ .

(٢) قبله : * أزهر لم يولد بنجم نخس *
وهو للعجاج انظر الديوان (السطلي) ٢ / ٢٥٤٣ والملحقات
٢٥٥ وفي تهذيب اللغة ٢ / ٨٥ : "جَبِيلًا" بدل "وُلِدَا" وكذلك
اللسان (عرس) وفي القوافي ٤٧ : أكرم عرس جبيلًا ، وضرائر ابن عصفور
٢٥٧ .

(٣) الضرائر لابن عصفور : ٢٥٨ .

(٤) هذا البيت للنايفة الجعدى وهو في ديوانه ص ١٦٢ من قصيدة
مطلعها

فمن ييكُ سائلًا عني فإني من الفتيان في عام الخُنانِ
وانظره في أمالي القالي : ١ / ٧١

يريد : يَدَ السِّيفِ وَيَدَ الضَّارِبِ؛ لأنَّهما اجتمعا في المعنى الموجب للتسمية ؛ ألا ترى أَنَّ السِّيفَ التي يُرادُ بها الجارحة يُقَوَّى بها على الأشياءِ كُلِّها ، كما أَنَّ يَدَ السِّيفِ يُقَوَّى بها على تصريفه .

فإنَّ لم يتَّفقا في المعنى ولا في المعنى الموجب للتسمية ، فلا يجوز التثنية ، لا تقول مشتريان ، يُعْنَى بأحدهما : قابل العقد [وهو الصبيح] (١) ، وبالأخر الكوكب . فقول الفقيه أبي محمد عبد الوهاب : (١)

٤٩ - فكيف أخرج عنها اليوم إذ جمعت طيب الهوائين مهدود ومقصور (٢)

ينبغي ألا يجوز ؛ لأنَّ لفظ الهوى - وهو الحب - والهواء - وهو الجسم الشاغل بين السماء الى الأرض - لم يتَّفقا في اللفظ حتى يمدَّ المقصور - وذلك لا يجوز عند البصريين (٤) - ولا اتَّفقا في المعنيين ، (٥)

- (١) العبارة في الصورة هكذا : قابل العقد الصبيح .
(٢) هو عبد الوهاب بن علي بن نصر بن أحمد ، القاضي ، أبو محمد البغدادي ، المالكي ، كان شيخ المالكية في عصره وعالمهم ، خرج آخر عمره إلى مصر ، فمات بها في شعبان سنة اثنتين وعشرين وأربعمائة هجرية انظر ترجمته في فوات الوفيات ٢ / ٤١٩ - ٤٢١ لم أعثر عليه .

- (٣) ذهب البصريون إلى منع مد المقصور في ضرورة الشعر وخالفهم في ذلك منهم أبو الحسن الأخفش وأجازوه الكوفيون : مد المقصور في ضرورة الشعر انظر الانصاف : ٧٤٥ .
(٥) انظر هـ ٤ ص ١٠٢ .

دعاه قبله : طيب الهواء ببغداد يشوقني قدماً إليها وإنه عاقت مقادير

وهما في شرح السريسي على المقامات ١ / ١٧٦ ، ١٢٧ / ٢ ، في تاريخ بغداد ٤٧٣ / ١
وهو في روفيات الأعيان ٢ / ٨٣ ، طبقات السامعية لابن أبي عمير ٥٧٣ / ٥
(منسوبه لأبي المارددي ، وقد كتب إليه من البصرة متشوقاً إلى بغداد)

ولا في المعنى الموجب للتسمية.

وقوله : وَأَصْلُهَا الْعَطْفُ .

يقول : إِنَّ الْأَصْلَ فِي : زَيْدِينَ مَثَلًا : زَيْدٌ وَزَيْدٌ ، فَأَلْحَقْتَ عَلَامَةَ التَّثْنِيَةِ لِتَدُلَّ بِذَلِكَ عَلَى أَنَّكَ أَرَدْتَ أَنْ تُثْنِيَ ، وَحَذَفْتَ زَيْدًا لِدَلَالَةِ زَيْدٍ الْمَثْبُوتِ عَلَيْهِ ، وَلِذَلِكَ لَمْ تُثَنَّ الْمَخْتَلِفِينَ فِي اللَّفْظِ ، وَلَا الْمُتَّفِقِينَ فِي الْمَعْنَى . إِذَا لَمْ يَتَّفِقِ الْمَعْنَى أَوْ الْمَعْنَى الْمَوْجِبِ لِلتَّسْمِيَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ فِي الْمَثْبُوتِ إِذْ ذَاكَ دَلِيلًا عَلَى الْمَحْذُوفِ ، وَالذَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْعَطْفَ هُوَ الْأَصْلُ رَجُوعُهُمْ إِلَى ذَلِكَ فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ كَمَا تَقَدَّمَ (١)

وقوله : وَفَاعِدَتُهَا التَّكْثِيرُ

يُرِيدُ أَنَّ اللَّفْظَ كَانَ قَبْلَ إِلْحَاقِ الْعَلَامَةِ يَقَعُ عَلَى وَاحِدٍ وَجَمْعٍ ، فَإِذَا ثَبَّتَ أَرَدْتَ اثْنَيْنِ أَوْ جَمْعِينَ .

وقوله : «(٢) عُدِلَ عَنِ الْعَطْفِ إِجْازًا وَاخْتِصَارًا» .

يُرِيدُ : أَنَّ زَيْدِينَ لَفْظٌ وَاحِدٌ ، وَقَوْلُكَ : زَيْدٌ وَزَيْدٌ ثَلَاثَةُ أَلْفَاظٍ ؛ أَسْبَابٌ وَحَرْفٌ ، وَلَفْظٌ أَخْصَرُ مِنْ ثَلَاثَةٍ .

وقوله : وَلَا يَصِحُّ التَّكْثِيرُ وَضَمُّ شَيْءٍ إِلَى مِثْلِهِ إِلَّا فِي الْأَشْخَاصِ

وَالْأَنْوَاعِ دُونَ الْأَجْنَاسِ .

هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ بَاطِلٌ ، أَمَّا قَوْلُهُ : إِنَّ التَّثْنِيَةَ تَصِحُّ فِي

الْأَشْخَاصِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ ، فَلَيْسَ كَذَلِكَ ، لِأَنَّ الْأَلْفَاظَ الَّتِي تَقَعُ

عَلَى أَشْخَاصٍ مُفْرَدَةٍ فِي الْوُجُودِ لَا يَتَّصِرُ فِيهَا التَّثْنِيَةُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُوجَدُ

(١) انظر ما تقدم ص ١٠٥

(٢) في الصورة : أَوْ

لها ثانٍ تضم إليها نحوه قمر وشمس .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : وَالْأَنْوَاعُ دُونَ الْأَجْنَاسِ . فَإِنَّ أَخْذَ الْجِنْسِ وَالنَّوْعِ صِنَاعِيَيْنِ ، فَإِنَّهُ كَمَا لَا يَتَصَوَّرُ تَثْنِيَةَ الْجِنْسِ فَكَذَلِكَ تَثْنِيَةُ النَّوْعِ لَا يَتَصَوَّرُ ؛ أَلَّا تَرَى أَنَّ الْحَيَوَانَ لَا تُمْكِنُ تَثْنِيَتُهُ ؛ لِأَنَّهُ يَقَعُ عَلَى كُلِّ حَيَوَانٍ فَلَا تَجِدُ مَا تَضُمُّهُ إِلَيْهِ ، وَكَذَلِكَ نَوْعُهُ الَّذِي هُوَ الْإِنْسَانُ يَقَعُ عَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ فَلَا تَجِدُ مَا تَضُمُّهُ إِلَيْهِ .

فَإِنَّ أَخْذَ النَّوْعِ وَالْجِنْسِ لِعَوِيَيْنِ [أمكن] (١) تَثْنِيَةَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، فَتَقُولُ : «لَبَنَانٌ» تَرِيدُ ضَرْبَ بَيْنِ مِنَ اللَّبَنِ مِثْلًا ؛ لِأَنَّ الضَّرْبَيْنِ مِنَ اللَّبَنِ قَدْ يُقَالُ فِيهِمَا لَفَةٌ ؛ وَإِنَّهُمَا نَوْعَانِ مِنَ اللَّبَنِ وَجِنْسَانِ مِنْهُ ، فَكَانَ الصَّوَابُ أَنْ يَقُولَ : وَلَا يَصِحُّ التَّكْثِيرُ وَضُمُّ شَيْءٍ إِلَى مِثْلِهِ إِلَّا فِي الْأَشْخَاصِ غَيْرِ الْمَفْرَدَةِ فِي الْوُجُودِ دُونَ الْأَنْوَاعِ وَالْأَجْنَاسِ .

وَقَوْلُهُ : وَمَدْلُولَاتُ الْأَفْعَالِ أَجْنَاسٌ .
يُرِيدُ أَنَّ مَدْلُولَ الْفِعْلِ الْمَصْدَرُ وَهُوَ جِنْسٌ لَيْسَ لَهُ مَا يَضُمُّ إِلَيْهِ
فَلَا يَصِحُّ فِي الْفِعْلِ التَّثْنِيَةُ كَمَا لَا تَصِحُّ فِي مَدْلُولِهِ ، وَهُوَ الْمَصْدَرُ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَقَدْ يُقَالُ : «ضَرَبَانٌ» فَيُثْنَى الْمَصْدَرُ فِيهِ مِثْلًا
ثْنِي الْفِعْلِ ؟

فَالْجَوَابُ : أَنَّكَ لِاتَّثْنِي الْمَصْدَرَ حَتَّى تَخْرِجَهُ عَنِ الْجِنْسِيَّةِ ،

(١) تَكْمَلَةٌ بِمِثْلِهَا يَتِمُّ الْيَسْتَكْلَامُ .

ومدلولُ الفعلِ إنما هو المصدرُ الذي هو // جنسٌ ، والجنسُ مادام
باقياً على جنسيته لا يثنى ، فكذلك ما يدلُّ عليه وهو الفعل ، وأيضاً
فإنَّ العربَ لا تقول : يقومان زيدٌ : ولا يقومون زيدٌ ، ولو كان الفعلُ
يثنى ويجمعُ لقليل ذلك إذا قام مرتين أو مراراً . (١)

وقوله : «والجمعُ ضمٌ واحدٍ إلى أكثر منه بشرط اتفاق الألفاظ.»
ظاهر هذا الحد أيضاً يقتضى أنَّ الجمع لا يكون إلا في الواحد ، وليس
كذلك إذ قد يوجد في اسم الجمع : نحو قوم وأقوام ، وفي جمع
التكسير نحو : أصل جمع أصيل ، قالوا في جمعه: أصل .

وكذلك لا يكفي أيضاً في الجمع [بمجرد] (٢) اتفاق
الألفاظ بل لابدَّ مع ذلك من اتفاق المعاني ، أو المعنى الموجب للتسمية .

والحدُّ الصحيحُ للجمع . أن تقول : الجمع ضم اسم نكرة
إلى أكثر منه بشرط اتفاق الألفاظ والمعاني أو المعنى الموجب للتسمية .
(٣)

فقولنا : ضم اسم ، تحرز من الفعل والحرف فإنهما لا يجعلان .
وقولنا : نكرة ، تحرز من المعرفة فإنها لا تجمع حتى تنكر .
وقولنا : إلى أكثر منه ، تحرز من التثنية .

(١) ينظر إصلاح الخلل ٣٦ ، ٣٧ ، وقد ضرب ابن السيد مثالا :

«زيد قاما» إذا قام مرتين «وزيد قاموا» إذا قام مراراً .

(٢) في الصورة المجرد

(٣) هذا ما حد به ابن عصفور الجمع في شرح الجمل ١ / ٢٥٠ .

وقولنا : بشرط اتفاق الألفاظ ، تحرز من اختلافها .
وقولنا : والمعاني أو المعنى الموجب للتسمية يعنى هذا
[أَنَّ] (١) الأسماء في هذا الباب لا تخلو ألفاظها من أَنْ تختلف
أو تتفق ، فإن اختلفت فالعطف نحو " زيدٌ وعمروٌ وجعفرٌ " ولا يجوز
الجمع إلا فيما غلب فيه أحد الأسماء سائرهما قالوا : " المهالبة "
في المَهْلَبِ وبنو ، و " الحوص " في الأحوص وقويه . (٢)

وإن اتفقت فلا يخلو من أَنْ تتفق في المعنى أو في المعنى
الموجب للتسمية أو لا تتفق ، فإن لم تتفق فالعطف ، ولا يجوز الجمع ،
نحو قولك : عينٌ طيبةٌ وعينٌ دائمةٌ ، وعينٌ مبصرةٌ ، تعني بإحداها
الذهب وبالأخرى مطرٌ (٣) أيامٌ لا يقلعُ ، وبالأخرى العضو
المبصر . وإن اتفقت فلا تخلو الأسماء من أَنْ تكون أعلاماً باقيةً على
علميتها أو لا تكون ، فإن كانت باقيةً فالعطف ليس إلا ، ولا يجوز
الجمع (٤) نحو قولك : قام زيدٌ بن (٥) فلان ، وزيدٌ بن (٥) فلان
وزيدٌ بن فلان . وإن لم تكن باقيةً على علميتها فالجمع ، نحو
قولك في الأسماء المتفقة المعاني : زيدون ورجال ، وفي المتفقة
في المعنى الموجب للتسمية : الأحامرة في اللحم والخمير
والزعفران ؛ لأنها اتفقت في الحمرة وذلك أوجب أَنْ يقال
في كل واحدٍ منها أحمرٌ (٦) ، قال الشاعر :

-
- (١) زيادةً بمثلها يلتئم الكلام
(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ١٤٥/١
(٣) في المصورة : نظر، تحريف
(٤) لأن العلم لا يجمع إلا بعد تنكيره
(٥) في المصورة : زيد بن فلان
(٦) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١٤٥/١ ، ١٤٦

٥٠- إِنَّ الْأَحَامِرَةَ الثَّلَاثَةَ أَتَلَفَتْ مَالِي ، وَكُنْتُ بَيْنَ قَدَمَيْ مَوْلَعَا
الرَّاحِ وَاللَّحْمِ الطَّرِيِّ وَأَطَّلِي بِالزَّعْفَرَانِ فَلَا أَرَا لِمَوْلَعَا (١)

ولا يجوز العطف إلا في ضرورة ، نحو قول أبي نواس : (٢)

٥١- أَقَمْنَا بِهَا يَوْمًا وَيَوْمًا وَثَالِثًا وَيَوْمًا لَهُ يَوْمُ التَّرْحَلِ خَامِسٌ (٣)
لَوْلَا الضَّرُورَةُ لَقَالَ: أَيَّامًا أَرْبَعَةً .

(١) البيتان في اللسان (حمر) منسوبان للأعشى وليسا في ديوانه وهما في محلقاته-طبعه أوربا- ولعل المراد بالأعشى أعشى بكر إذ نسب ابن السيد البيتين له، وذكر بعدهما :
ولقد شربت ثمانيا وثمانيا وثمان عشرة واثنان وأربعاً
النوادير لأبي مسحل : ٣٧٣ ، والاقتضاب : ٣٦٥ مع اختلاف يسير في رواية البيتين وانظرهما في المخصص : ٢٢٤/١٣ عن إصلاح المنطق : ٣٩٥ .

(٢) هو أبو علي الحسن بن هانيء الحكمي ، اختلف إلى أبي زييد الأنصاري وكتب عنه الغريب وحفظ عن أبي عبيدة معمر : أيام العرب . وهو في الطبقة الأولى من المولدين وكان شاعراً مشهوراً وعالماً واسع العلم والحفظ إلا أنه كان ماجناً قال عنه بعضهم : ما رأيت قط أوسع علماً من أبي نواس وأحفظ منه ، وقال عنه الشافعي (رضي) : لولا مجون أبي نواس لأخذت عنه العلم ، ولد في البصرة سنة ١٤٦ وتوفي : ١٩٨ وترجمته في نزهة الألباء : ٧٧ والشعراء والشعراء : ٥٠١ ، ٥٢٥ ، والوفيات : ٩٥/٢ - ١٠٤ والخزانة : ١٦٨/١ وانظر الأعلام للزركلي : ٢٢٥/٢ ولا يستشهد بشعر أبي نواس وما يرد منه فإنما هو للتمثيل .

(٣) البيت في الديوان : ٣٧ وانظر الكامل : ١٤٥/٣ ، وأمالسي الزجاجي : ١٤٧ والأمالسي الشجريه ١/١ وانظرها مشها (١) ففيه نقل عن شرح الجزولية للأبدي ونصه : فسر الأبدي في شرح الجزولية مدة الإقامة في هذا البيت الذي لأبي نواس بأنها أربعة أيام ، والصواب أنها ثمانية أيام ، الخ . . . وهي حاشية قديمة مما كتبه أحد تلاميذ ابن هشام عنه . وانظر المغنبي : ٤٦٥ ، وضرائر ابن عصفور : ٢٥٨ ، وشرح الجمل له : ١٤٦ ، والهمع : ١٢٩/٢ .

وقوله : « وَأَصْلُهَا الْعَطْفُ »

يعنى أَنَّ الْأَصْلَ : زيد وزيد وزيد ، مثلاً ، فَالْحَقَّتْ عَلَامَةٌ
الجمع لتدلُّ بها على الجمع ، وحذفتَ زِيدًا [وزيداً] (١) لدلالة
زيد المثبت عليهما ، وكذلك لم يجمع إلا بشرط اتفاق الألفاظِ
والمعاني ، أو المعنى الموجب للتسمية؛ لأنها إن لم تتفق فيما ذُكِرَ
لم يكن في المثبت دليلٌ على المحذوف . والدليلُ على أَنَّ الْأَصْلَ
العطف رجوعُهُمْ إلى ذلك في الضرورة، أنشد الكسائي (٢) :

٥٢ - كَأَنَّ حَيْثُ تَلْتَقِي فِيهِ الْمَحَلُّ مِنْ جَانِبَيْهِ وَعِلَانٌ وَوَعِيلٌ (٣)
لولا الضرورة لقال : أَوْ عَلٌ ثَلَاثَةٌ (٤)

وقوله : « وَفَائِدَتُهُ التَّكْثِيرُ »

يريد أَنَّ اللَّفْظَ كَانَ يُعْطَى وَاحِدًا أَوْ جَمْعًا فَلَمَّا جُمِعَ
صَارَ يُعْطَى آحَادًا أَوْ جَمْعًا .

(١) تكلمه يلتئم بها النص

(٢) أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي ، أخذ عن أبي جعفر
الرواسي ومعاذ الهراء ولقي الخليل ابن أحمد وجلس في
حلقاته ، وخرج إلى البوادي العربية فانفذ خمس عشرة قنينة حمبراً
في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ . وكان الكسائي أحد الأئمة
القراء السبعة ، وقد قرأ على حمزة الزيات . أخذ عنه الفراء
وأبو عبيد القاسم بن سلام وغيرهما . وله كتبٌ كثيرة منها :

معاني القرآن ومختصر في النحو ، وكتاب في القراءات ، وكتاب النوادر الكبير
والنوادر الصغير وغيرها . وكان معلم الرشيد وولده الأميّن
من بعده توفي بالرّي سنة ١٨٩ هـ وقبل غير ذلك كوترجمته في
نزهة الألباء : ٦٧-٧٥ ، والوفيات ٢٩٥/٣ ، والأعلام
٢٨٣/٤ ، وغير ذلك كثير .

(٣) ينسب هذا الرجز لابن ميادة وهو في ديوانه ٧٨ وفي تأويل
مشكل القرآن : ٢٠١ والأمالى للقالسي ٤٢/٢ ، وضرائر ابن

عصفور : ٢٥٨ واللسان (محل) .
(٤) هذا ما ذهب إليه ابن عصفور أيضاً في الضرائر .

وقوله : "وعدل عن الأصل إيجازاً أو اختصاراً".

يريد : "أَنَّ" زيدين " لفظٌ واحد ، وكذلك "رجال" ، فهو
أخصر من خمسة ألفاظٍ فصاعداً : ثلاثة أسماءٍ وحرفان .

وقوله : "ولا يصح ذلك إلا في الأشخاص والأنواع دون الأجناس".

هذا باطل لأنه أطلق القول في الأشخاص ، وليس كذلك ، لأنَّ

الأشخاص المفردة في الوجود لا يصحُّ فيها التثنية نحو : شمس وقمر ،

وأما الأنواع والأجناس فإنَّ أخذهما بالنظر إلى الاصطلاح فليس يصحُّ

في شيء منه التثنية فلا يجوز أن تجمع جسمًا ؛ لأنه يقع كل [جسم] (١)

على جميع الجسوم ، فلا تجد ما تضمه إليه أيضا ، وإنَّ أخذهما

بالنظر إلى اللغة فإنه يجوز جمعها نحو قولك : جمادات ، تعني

أنواعاً وأجناساً من الجمادات ، لأنَّ الجنس والنوع في اللغة

شيءٌ واحدٌ ، فكان الصواب أن يقول ولا يصح التثنية وضم شيءٍ // ٢٨

إلى مثله إلا في الأشخاص غير المفردة في الوجود دون الأنواع والأجناس

ومدلولات الأفعال إنما هي المصادر ، وهي أجناس ، فلا تجمع

كما لا تجمع مدلولاتها ، فإنَّ جمع المصدر فبعد إخراجها عمَّا كان

يدلُّ عليه في الأصل من الجنسيَّة ، ومدلول الأفعال إنما هو

المصدر الذي يُرادُ به الجنس ، وأيضا فإنه لو جمع الفعل

لجاز أن [يقال] (٢) "قاموا زيدٌ" إذا قام مراراً ويقومون الرجل

(١) في المصورة : اسم .

(٢) غامضة في المصورة .

كذلك ، وذلك لم يقل ولا يعموز بوجهه . (١)
وقوله : "وضع التانيث في الأشخاص"

زعم الأستاذ أبو علي (٢) * - أن وضع التانيث إنما جمعه فسي
الأشخاص أن التانيث الحقيقي - وهو التانيث بالقبول - لا يتصور إلا فيها .
وقوله : "فيلحق ما هو ثان عنها ."

يعنى بذلك الألفاظ الواقعة عليها ؛ لأن اللفظ ثان عن المعنى ،
وقال غيره : فيلحق ما هو ثان عنها يعنى التثنية والجمع نحو : قائمة وقائمتين
وقائمت*

وقوله : "دون الأجناس"

يعنى أن الأجناس ليس يدخلها التانيث بحق الوضع لأن حقيقته
وهو التانيث بالقبول لا يتصور فيه . إذ معقول الجنس لا يوثق بقبول .

وقوله : "مدلولات الأفعال أجناس"

يعنى أن مدلولاتها المصادر وهى أجناس ؟

وقوله : فلا يكون فيها التانيث - يعنى الأفعال - كما لا يكون

في مدلولاتها - يعنى المصادر من حيث هي أجناس * - (٢) - وكان الاستبان

(١) ذهب السهيلي إلى أن الفعل لا يجمع ولا يثنى ولا يعرف بأدوات التعريف
ولا يضاف ؛ لأنه لا يدل على معنى في نفسه ، ودلالته على الحدث إنما
هى دالة تضمن وليست دالة مطابقة انظر نتائج الفكر : ٦٨ . وانظر
مسابق : ص ٧٤

(٢) الشرح الكبير للجزولية : ٨٢ ، ٨٣ والشرح الصغير له : ٣١
لم أجد كلام الشلوبيين هذا بنصه في شرحه للجزولية . * - *

بني الأمر على أن التأنيت بحق الوضع لا يكون فيها ، لأن حقيقته متمذرة في الأجناس كما تقدم ، فإن دخل في الجنس تأنيت لفظي فقد دخل فيما ليس وضعه أن يدخل فيه ، فبابه أن يسمع نحو : فِضَّة ، وما جاء من الأجناس غير مؤنث فذلك هو الوضع (١) فيه ، ولا ينبغي أن يقال : لم لم تؤنث الأجناس ؟ وإنما قال : إن التأنيت الحقيقي هو التأنيت بالقبول ، لأن كل ما كان من التأنيت بغير القبول فهو لفظي لا حقيقي ، بدليل زوال بزوال اللفظ وان كان المعنى واحداً نحو : قناة ، ورمح ، هما في المعنى سواء والقناة مؤنثة والرمح مذكور ، وكذلك خشبة وعود ، و : ذراع وساعد ، فلمسا كان مدلول الفعل جنسا ، وباب الجنس الأيوئث لم يوءث هو ، كما لا ينبغي أن يوءث مدلوله .

وأما أنا فأقول : إنه أراد وضع التأنيت من المصادر في الأشخاص ، لأن المصدر إذا دخلت عليه تاء تأنيت فوضعه أن يدل على شخص المعنى لا على الجنس نحو : ضربة ، وإن وجدت تاء تأنيت في صدر ولا يــــراد به المرة الواحدة ، فخارج عن وضعه إذ لا يكون ذلك فيه حتى تخرج الهاء عن أصلها بأن تجعل عوضاً عن المحذوف نحو " عدة " التاء فيه بدل من الفاء المحذوفة ، وهي في الأصل " وعدة " ونحو " إقامة " التاء فيه بدل من العين المحذوفة ، ونحو " تكرمة " التاء فيه بدل من " ياء " تفعيل [لذلك] (٢) لا تجمع معها ، لا يقال " تكرمة " .

فتبين أن وضع التأنيت من المصادر إنما هو في الأشخاص .
وقوله : " فيلحق ما هو ثان عنها " .

(١) في المصورة : الموضع

(٢) في المصورة : ذلك

يعني التثنية والجمع نحو : ضربتَين وضربات
وقوله : « ومدلولات الأفعال أجناس » .
يعني أن الفعل إنما يدل على المصدر الذي هو جنس لأشخاص ؛
فلذلك لم يلحق الفعل علامة تأنيث ، كما لا يلحق مدلولاتها .

وقوله : « والتاء التي تلحق الفعل علامة لتأنيث الفاعل لا لتأنيث الفعل » .
الدليل على صحة ما ذكر أنها لا تلحق الفعل إلا إذا كان فاعله أو ماقام مقامه
مؤنثاً ، ولو كانت لتأنيث الفعل نفسه لقالوا : قامت زيدة فيلحقونها وإن كان
الفاعل مذكراً .

قلت : وقال الأستاذ في الشرح : يعني بما هو ثان عنها : [المؤنث
منها] (١) أي من أسماء الأشخاص ؛ لأنها إنما مذكّر وإيّا مؤنث ، والمذكّر
هو الأصل والأول ، والمؤنث فرع وثان - أي إن التأنيث إنما هو لاحق للفروع
الذي هو ثان ، لا للأصل الذي هو أول (٢) .

والدليل على أن التذكير أول ، أن كل موجود مذكّر أو مؤنث ، فله
لفظ مذكّر سبقه أولاً : ألا ترى أن « شيئاً » تتناول كل مذكّر ومؤنث ، ولهذا
قال سيبويه : « وإنما يخرج التأنيث من التذكير . (٣) »

فإن قلت : قد وجدنا اسماً مرادفاً لشيء وهو مع ذلك مؤنث
نحو « حقيقة » .

-
- (١) تكملة من شرح الجزولية الكبير للشلوبين : ٨١
(٢) كلام الشلوبين هذا في الشرح الكبير للجزولية بنصه : ٨١
(٣) عبارة سيبويه هذه في الكتاب ٢٠/١ ، وأنظر أيضاً ٢٤١/٣ منه .

فالجوابُ عنه مِنْ وجهين :
الأولُ : أَنَّهُ لم يسمَّ الموجودَ حقيقةً إِلَّا بالنظرِ لِصِفَةِ التحقيقِ فهو
بعد شيءٍ لِأَنَّ شَيْئاً اسمٌ للموجودِ لا بالنظرِ لشيءٍ .

والثاني : أَنَّ الحَقِيقَةَ مشتقةٌ مِنَ الحَقِّ ، فَالحَقُّ سابقٌ لها .
والدليل على أَنَّ المَذْكَرَ أَخْفُ وَأَمْكَنُ مِنَ المَوْثِقِ ، أَنَّ كلَّ مَوْثِقٍ فَلْسَكُ
أَنَّ تَخْبَرَ عنه بشيءٍ ولا يَصِحُّ العكسُ فهو أَكْثَرُ دِرَاناً فِي الكَلَامِ //

٢٩

وقوله : * التذْكَيرُ الشَّخْصِيُّ لا يَكُونُ إِلَّا فِي الأَحَادِدِ وَن الأَجْنَاسِ . . إِلَى آخِرِ الفَصْلِ *
التسْذِكرُ الشَّخْصِيُّ : هو أَنَّ يَكُونُ بِإِزَائِهِ أُنْثَى وَغَيْرُ الشَّخْصِيِّ

بِخلافِهِ .

ص : يَعْنِي أَنَّ المَصْدَرَ إِذَا كانَ مَذْكَراً لم تَلْحَقْهُ عِلامَةُ التَّأْنِيثِ نَحْوُ * ضَرَبَ بِ
لَأَنَّه قد يَرادُ بِهِ الجِنْسُ فَيَكُونُ تَذْكَيرُهُ مِنْ قَبِيلِ تَذْكَيرِ الأَجْنَاسِ ، وَقَدْ يُرَادُ
بِهِ الشَّخْصُ فَتَقُولُ فِي المَرَّةِ الوَاحِدَةِ مِنَ الضَّرْبِ : ضَرَبَهُ (١) فَيَكُونُ تَذْكَيرُهُ
إِذْ ذَاكَ مِنْ قَبِيلِ تَذْكَيرِ الأَشْخاصِ ، وَمَدلولاتُ الأَفْعَالِ إِنَّمَا هِيَ المَصَادِرُ
المَذْكَرَةُ الَّتِي يُرَادُ بِهَا الأَجْنَاسُ فَتَذْكَيرُها إِذَا جَنَسِي كَتَذْكَيرِ مَدلولاتِها ،
وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الفِعْلَ مَذْكَرٌ أَنَّهُمْ إِذَا سَمَوْا الرَّجُلَ "كَعَسَبَ" وَهُوَ فَعَلَلٌ مَسْنُ
الكَعْسَبَةُ وَهِيَ سُرْعَةُ المَشْيِ مَعَ تَدانِي الخُطَى (٢) صَرْفُهُ وَلَوْ كانَ مَوْثِقاً
لَمَنَعَ الصَّرْفَ كَمَا يَفْعَلُ بِزَيْنَبَ إِذَا سَمَّيْتَ بِهِ مَذْكَراً . (٣)

(١) فِي المِصْرُوعَةِ : ضَرْبٌ وَانظُرْ ما تَقْدَمُ ص ١١٥
(٢) انظُرْ الكِتَابَ ٢٠٦/٣ ، ٢٠٧ ،
(٣) انظُرْ مِثْلَ كَلَامِ ابْنِ عَصْفُورٍ هَذَا فِي شَرْحِ الجَمَلِ لهُ ٣٦٩/٢ .

وقوله " التثكيرُ الذي تنفردُ به الأسماءُ . . . " إلى آخرِ الفصل .
لَمَّا قامَ الدليلُ على أَنَّ الفعلَ نكرةٌ ، بدليلِ وصفِهِمُ التَّكْثِيرَةَ
به نحو قولِ الشاعر :

٥٣ - بات يَغشِّيها بَعْضُ باتِرٍ يَقصِدُ في أسواقِها وجائِسِرِ (١)

فوصفَ عَضْبًا بِبِقَصِدٍ تقديره : قاصِدٍ في أسواقِها بدليلِ عطْفِ
جائِرِ عليه وهو صفةٌ لمَعْضِبٍ ، أرادَ أَنْ يَبَيِّنَ أَنَّ تَكْثِيرَهُ من قبيلِ تَكْثِيرِ
الأجناسِ ؛ لأنَّ مدلولَهُ جِنْسٌ فتكثيرُهُ من قبيلِ تَكْثِيرِ مدلولِهِ ، وإِذا تَبَيَّنَ
أَنَّ تَكْثِيرَ الآحادِ لا يكونُ في الفِعْلِ تَبَيَّنَ أَنَّهُ من قبيلِ ما انفردت به الأسماءُ .

فإن قيل : نجدُ من الأجناسِ ماهي أجناسٌ مفردةٌ في الوجودِ
ليس لها أجناسٌ أُخْرُ تشتركُ معها في اللفظِ الواقعِ عليها سواءً
كان اللفظُ الواقعُ عليها معرفةً أو نكرةً ؛ ألا ترى أَنَّ «لَبَنًا» يقعُ على ما يقعُ
عليه «اللبنُ» من غيرِ زيادةٍ ولا نقصانٍ . فما الفرقُ من جهةِ المعنى
بين المعرفةِ والنكرةِ ؟ وكذلك الأسماءُ الواقعةُ على الآحادِ التي لا نظيرَ
لها في الوجودِ نحو " شمس " و " قمر " ، اللفظُ الواقعُ عليها معرفةً
كان أو نكرةً إِنَّمَا يتناولُ في الحالين شيئاً واحداً من غيرِ زيادةٍ أيضاً
ولا نقصانٍ نحو " شمس و قمر " و " الشمس والقمر " فما الفرقُ فيهما من جهةِ
المعنى بين المعرفةِ والنكرةِ ؟
فالجوابُ : أَنَّ اللفظَ الواقعَ على الأجناسِ أو على الآحادِ
التي لا نظيرَ لها إِن وضعَهُ الواضعُ على أَنَّ يتناولُ الأجناسَ ونظائرَها

(١) معاني القرآن ٢١٣/١ ، والأمالى الشجرية ١٦٧/٢ ، والخزانة
٣٤٥/٢ ، والمعاصد النحوية ١٧٤/٤ .

لو كان لها نظيرٌ وتلك الأحاد ونظائرها لو كان لها نظيرٌ : كان نكرةً ، وقصورٌ
دلالته إنما هو من جهة أنه لم يوجد لها نظيرٌ فيقع عليه ، بدليل أنَّهُ
لَمَّا وُجِدَ بعد ذلك النظيرُ تناوله ، وإنَّ وُضِعَ على أن يتناولها خاصةً كان
معرفةً حتى إنَّه لو قدرنا عوالمَ وفي كل عالمينها شمسٌ وأسدٌ ، لكان الشمسُ
وأسماءُ لا يتناول منها إلا الذي في عالمنا خاصةً ، ولا نعلمُ قصدَ الواضعِ للفظِ
إلا بالأحكامِ التي تُوجدُ فيه ، فإنَّ وُجِدَتْ فيه أحكامُ النكرةِ قُضِيَ عليه بأنَّه
نكرةٌ ، وإنَّ وُجِدَتْ فيه أحكامُ المعرفةِ قُضِيَ عليه بأنَّه معرفةٌ ، ولما خفي على
بعضهم ما ذكرناه من الفرقان بين المعرفة والنكرة في أسماء الأجناسِ زعمَهم
أنَّ الفرقَ بين المعرفة والنكرة ، أنَّ المعرفة لا تقعُ إلا على سُمَّها حقيقَةً ،
نحو " أسامة " لا يقعُ إلا على السَّبُعِ فكان معرفةً ، والنكرة تقعُ على سُمَّها
حقيقَةً ومجازاً نحو " أسد " على السَّبُعِ والشُّجاع ، فكان نكرةً لعمومِها ،
وهذا جهلٌ باللسانِ ، فإنَّ الأسماءَ الأعلامَ الواقعةَ على الأجناسِ قد يَتَجَوَّزُ
فيها كما يَتَجَوَّزُ في النكرةِ ، فيقال : أسامة للشُّجاع كما يقال للسَّبُعِ ، قال
الشاعر :

٥٤ - لنا راعيا سوءٍ مُضِيَعانِ مِنْهُمَا أَبُو جَعْدَةَ الضَّارِي وَعِرْفَاءُ جِيَالٍ (١)

فجعل أحدَ الرَّاعِيَيْنِ : أبا جَعْدَةَ وهو الذَّبُّ ، وجعل الآخرَ : جِيَالٍ
وهو الضَّبُّ مع أنَّهما علمانِ .

(١) هذا البيت نسب في اللسان هرف) للكثير الهاشميات :
وانظر: المنصف ٦/٣ : العادي والأماشي الشجرية : ٨٩/١
واللسان (عرف) : العادي

ش : * يمكن أن يريد : تنكير الأعلام نحو : «عثمان وعثمان أخير»^(١)
لأن الأعلام في الأجناس المألوفة إنما هي لفصل الآحاد بعضها من
بعض ، فهي إذاً أسماء الآحاد ، فلذلك عبر عن الأعلام بالآحاد
ويمكن أن يريد تنكير ما يدل على الجنس في أصل وضعه ويكون المراد
به واحداً منه (١) نحو قولك : « قام رجلٌ وامرأةٌ » وقيل في هذا
تنكير شخصي ؛ لأن المراد بكل واحد من الجنسين غير معين ، وشم تنكير
آخر وهو تنكير الأجناس - وعليه استظهر [بتقييده هنا التنكير بالآحاد^(٢)
ومثاله : « رجلٌ خيرٌ من امرأةٍ تريد هذا الجنس لا الواحد منه فلا يقال
في هذا تنكير الآحاد » . (٣)

[الإفراد]

وقوله : * الإفراد الذي تنفرد به الأسماء إلى آخر الفصل
المفرد يطلقه النحويون خمسة // إطلاقات :-

مفرد أي ليس بمثنى ولا مجموع ، ومفرد أيضا (أي) ليس بمضاف ، ومفرد
أي ليس بجملة ، ومفرد أي ليس بمركب ، ومفرد أي واقع على شخص
مفرد .
فلما ثبت أن الفعل لا يثنى ولا يجمع لما تقدم (٥) وبدليل أنه
لا تلحقه علامة تثنية ولا جمع إلا أن تكون تلك العلامة للفاعل لا للفعل نحو

(١) ماسبق من كلام الشلوبيين بنصه في الشرح الكبير للجزولية : ٨٤

أما ضايلي من كلامه فتصه يختلف قليلا عن ما في شرحه الكبير .

(٢) تكملة من نص الشلوبيين في المصدر السابق .

(٣) انتهى كلام الشلوبيين وانظره أيضا في الشرح الصغير للجزولية

له .

(٤) تكملة تتسق بها الجملة لتناسب ما قبلها وما بعدها .

(٥) انظر ما تقدم ص ١٠٨ ، ١١٣

" قاما أخواك " " وقاموا أخوتك " ولو كانت للفعل لقلت " قاما أخولئب "
 إذا كان منه قيامان " وقاموا أخوك " إذا كان منه أنواع من القيام - ثَبِتَ
 أَنَّهُ مَفْرَدٌ ولكن لا بالمعنى الذى يقال فى الاسم الواقع على شَخِصٍ : إِنَّهُ
 مَفْرَدٌ إِذْ إِفْرَادُهُ مِنْ قَبِيلِ إِفْرَادِ مَدْلُولِهِ ، ومدلوله جِنْسٌ كما يقال فى الجنس :
 إِنَّهُ مَفْرَدٌ ، بمعنى أَنَّهُ لَيْسَ بِمُثَنًى ولا مجموع ، أَوْ بمعنى أَنَّهُ لَيْسَ بِمَرْكَبٍ ، فكذلك
 يقال فى الفعل : إِنَّهُ مَفْرَدٌ بذلك المعنى .

وقوله " الفاعل مُخْبِرٌ عَنْهُ بِفَعْلِهِ . . ." ، إلى آخر الفصل .
 الصَّوَابُ أَنْ يَقُولَ : الفاعلُ مُسْنَدٌ إِلَيْهِ فَعْلُهُ ، أو ما قام مقامه حقيقة
 أو مجازاً نحو : قام زيدٌ ، وهلكَ زيدٌ ، واحمرَّ زيدٌ ، ومررت برجلٍ قائمٍ
 أبوه ، وهالكِ أبوه ، ومحمَّرٌ ثوبه " ، والفعلُ لا يُفَعَّلُ به ذلك ، فلا يكون
 فاعلاً ، وإِنَّمَا كان لفظُ الإسنانِ أَوْلَى ؛ لِأَنَّ الفاعِلَ قد لا يخبرُ عنه بفعلِهِ
 نحو " قم واقعد " .

وقوله : " المبتدأُ يخبرُ عنه (٢) . . ." إلى آخر الفصل
 قد تقدّمَ أيضاً أَنَّ مِنَ الكوفيين من أجازَ أَنْ يستعملَ الفعلَ مبتدأً (١)
 وَبَيْنَ فسادِهِ ، ولا يلزمُ فى جعلِ المبتدأِ مخبراً عنه ما يلزمه فى جعلِ الفاعلِ
 مخبراً عنه ؛ لِأَنَّ المستفادَ من الجزأين فى بابِ المبتدأِ والخبرِ * يسمَّى
 خبراً اصطلاحاً * وان لم يكن محتملاً للصدق والكذب ، ولا يسمَّى الأمر

(١) قال الشارح فيما سبق : ٢٦ : إِنَّ الكوفيين يجيزون أَنْ يكونَ الفاعلُ ما ليس
 باسم ولا فى تقديره ، وردَّ عليهم مذهبهم هذا ثم ذكر فى ص ٥١ أَنَّ الفعلَ
 لا يخبرُ عنه لأنَّ جملة " ولكن هذا لم يكن فى معرض ردِّه على من قال
 إِنَّهُ مبتدأٌ بالفعل " ، إِذْ لم يرد فيما سبق من كلام الشارح أَنَّ هناك من
 يقول بالابتداء بالفعل . ولم أعر على هذه المقولة منسوبة لأحدٍ ، ولعل
 صواب العبارة : " ان من الكوفيين من أجاز ان يستعمل الفعل فاعلاً " .

(٢) بعده والجزولية : والفعل لا يخبر عنه فلا يكون مبتدأً

هذه العبارة مكررة فى الصورة . (*-*)

والنَّهْيُ فِي بَابِ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ خَبْرًا لِلْفِعْلِ وَلَا اصْطِلَاحًا .

وقوله : " المفعولية لا يصح معناها في الفعل فلا يكون مفعولاً " .
كان الصواب أن يقول : المفعولية الصحيحة لا يصح معناها في الفعل ،
والأفقد يقع الفعل في موضع المفعول الثاني من باب ظننت ، والثالث من
باب أعلمت نحو قولك : " ظننتُ زيداً ينطلق " ، فالفعل الذي هو " ينطلق " .
وقع موقع منطلق ، وكذلك : " أعلمتُ زيداً عمراً ينطلق " فينطلق أيضاً وقمع
موقع منطلق ، ولو أتيت بدل " ينطلق " بمنطلق لكان مفعولاً فينطلق إناً وقمع
موقع منطلق ، إلا أنه سيتبين أن المفعول في باب ظننت وأعلمت ليس
بمفعول صحيح ، وإنما هو مشبه " بأعطيت زيداً درهماً " ، ولا يلزمه
الاعتراض ، وأما قولك : " قال زيد : انطلق عمر " فقد يفصل عنه بأن تقول :
إن المفعول هو الجملة لا الفعل وحده ؛ لأن الجملة هي المقولة ، وليس
الأمر كذلك في باب ظننت وأعلمت ؛ لأن الواقع موقع اسم الفاعل أو المفعول
إنما هو الفعل وحده ، ومن لفظه يقدر ، فكما أن اسم الفاعل أو المفعول
يعرب مفعولاً في البابين ، فكذلك الفعل الواقع موقعه .

باب [علامات الإعراب]

قوله * الضمة تكون علامة الرفع في الأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة *
لما أطلق الزجاجي القول فيها - أعنى فيما يرفع من الأسماء والأفعال فقال :
* فأما الضمة فتشترك فيها الأسماء والأفعال (١) - أراد أبو موسى أن يبين
أي صنف من الأسماء والأفعال هو الذي يكون الرفع فيه بالضمة ، وأين تدخل
الضمة من ذلك الصنف ، فقال : إن الصنف الذي يرفع من الأسماء هو المتمكن ،
وقد تقدم (٢) أن المتمكن يطلق إطلاقاً ولا يصح شيء منها هنا ؛ لأنه
إن عني بالمتمكن (٣) المعرب فباطل ؛ لأنه قد يوجد نوع من المعربات
لا سبيل إلى دخول الضمة فيه علامة للرفع نحو " سبحان الله " و " معاذ الله "
وبعيدات بين ، وسائر الأسماء الطلزم فيها النصب على المصدرية أو على
الظرفية (٤) . وإن عني بالمتمكن (٣) الذي يستعمل في موضع الرفع والنصب
والخفض فباطل ؛ لأنه قد يرفع بها ما لا يستعمل في المواضع الثلاثة وهو :
" أئمن الله " في القسم (٤) . وإن عني بالمتمكن (٣) الاسم الذي ليس
فيه ما يوجب بناءه ولا منع صرفه ، فباطل ؛ لأن " سبحان الله " وأمثاله من ذلك
القبيل ولا يرفع شيء منها بالضمة .

فكان ينبغي أن يقول في الاسم المتمكن بشرط استعماله في موضع رفع ،
ويعنى بالمتمكن المعرب .

-
- (١) الجمل : ١٨
(٢) لم يتقدم شيء من ذلك .
(٣) في الصورة : التمكن
(٤) انظر ما سبق ص : ٥٣ ، ٥٦

وقال : إِنَّ الصنف الذي // يُرْفَعُ من الأفعالِ بالضمة هو المضارع ،
ويعنى بذلك الفعل المشابه للاسم ، فكأنه لذلك قد تشارك معه في ضَرْعِ
واحترٍ وقد بيَّناه قَبْلُ . (١)

وقوله : * إِذَا سَلِمْتَ مَا يُوْجِبُ بِنَاءَهَا * إِلَى آخِرِهِ .
جَعَلَ تَوْنِي التَّوْكِيدِ الشَّدِيدَةَ وَالخَفِيفَةَ مُوجِبَتَيْنِ لِلْبِنَاءِ عَلَى الإِطْلَاقِ ،
وَلَيْسَ كَذَلِكَ لِأَثَمَهُمَا إِذَا دَخَلَتْ وَاحِدَةٌ مِنْهُمَا عَلَى الضَّرْعِ الَّذِي اتَّصَلَ بِهِ
ضَمِيرُ الْاِثْنَيْنِ نَحْوَ قَوْلِكَ : الزَّيْدَانِ هَلْ يَقُومَانِ ؟ أَوْ عَلَامَتُهُمَا نَحْوَ قَوْلِكَ :
هَلْ يَقُومَانِ الزَّيْدَانِ ؟ . أَوْ ضَمِيرُ جَمَاعَةِ الْمَذْكُورِينَ الْعَاقِلِينَ فِي الْوَضْعِ
نَحْوَ قَوْلِكَ : الزَّيْدُونَ هَلْ يَقُومُونَ أَوْ هَلْ يَقُومُونَ ؟ ←

أَوْ عَلَامَتُهُمْ نَحْوُ : هَلْ يَقُومُونَ الزَّيْدُونَ ؟ * أَوْ * هَلْ يَقُومُونَ الزَّيْدُونَ ؟ .
أَوْ ضَمِيرُ الْوَاحِدَةِ الْمَخَاطَبَةِ مِنَ الْمَوَثَّقِ نَحْوَ قَوْلِكَ : * هَلْ تَقُومَنَّ يَاهَنْدُ *
أَوْ * هَلْ تَقُومَنَّ يَاهَنْدُ * ، لَمْ تَبَيَّنْ بَدَلِيلَ أَنَّ الْعَرَبَ إِذَا وَقَعَتْ عَلَى مَا الْحَقَّتْ سَهْ
النُّونَ الْخَفِيفَةَ مِنْ ذَلِكَ حَذَفْتُهَا كَمَا يُحَذَفُ التَّنْوِينُ ، وَعَادَتْ عِلَامَةُ الرَّفْعِ ، (٢)
وعِلَامَةُ الْفَاعِلِ : الضَّمِيرُ الْمَحذُوفُ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، فَتَقُولُ : * هَلْ [تَقُومِينَ] (٣)

- (١) انظر ما تقدم ٦٨-٧١
(٢) قال سيبويه : وذلك لأن النون الخفيفة والتنوين من موضع واحد وهما حرفان زائدان ، والنون الخفيفة ساكنة كما أن التنوين ساكن ، وهى علامة توكيد ، كما أن التنوين علامة المتمكن ، فلما كانت كذلك أجريت مجراها في الوقف . الكتاب ٥٢١/٣
(٣) في المصورة : "تقومين" وهو خطأ ، ومثال سيبويه في الكتاب ٥٢٢/٣ : هل تَصُومِينَ .

” وهل تقومون ” ، ولو كان مَبْنِيًّا لم يكن سبيلًا إلى إثباتِ النونِ الـسَّـمِيَّةِ للرفع ؛ لأنَّ السببِيَّ لا ينبغي أَنْ يدخله علامةُ رفعٍ ، لافي الوصل ولا في الوقف ، فَإِنَّ قِيلَ : إِنَّمَا دخلته علامةُ رفعٍ لَمَّا حذفت منه موجب البنسَاء وهو النون .

فالجوابُ : أَنَّ الحذفَ للوقفِ عَارِضٌ ، والعارضُ بآبِهِ أَنْ لا يَعْتَدَّ بِهِ ، فدلَّ ذلك على أَنَّهُ في حالِ لحاقِ النونِ له معرَبٌ ، لكنَّهم حذفوا نونَ الرَّفْعِ لاجتماعها مع النونِ التي للتأكيد (٢) ، فلما زالت نون التأكيدِ عادت هي وعاد الضميرُ أو العلامةُ لَمَّا زال الموجبُ لحذفها وهو النونُ الساكنةُ التي كانت للتأكيد ، ولم تُحذفْ لالتقاءها ساكنةً مع نونِ الرَّفْعِ ؛ لأنَّ سكونَ نونِ الرَّفْعِ إِنَّمَا هو للوقفِ ، (٣) والعَرَبُ تجمعُ بين الساكنين إِذا كان سكونُ أَحدهما للوقفِ ، وحذفت النونَ وَإِنَّ لم يكنِ الفعلُ مَبْنِيًّا كَمَا حذفت لاجتماعها مع نونِ الوقايةِ في قوله تعالى * أَتَحَاجُّونِي فِي اللَّهِ * (٤) والأصلُ : أَتَحَاجُّونِي ، أَلَا ترى أَنَّهُ لا مُوجِبَ لحذفِ النونِ منها إِلاَّ كراهةُ اجتماعِ النونينِ .

فإِنَّ قِيلَ : فَلِمَ لمْ توجبِ النونانِ البناءَ فيما ذَكَرَكَ كما أَوْجبتاه في نحوِ : ” هل تقومون ” و ” هل تخرجن ” ؟

-
- (١) الكتاب : ٥٢٢/٣
(٢) الكتاب أيضا : ٥١٩/٣
(٣) في الصورة : للموقف
(٤) الآية ٨٠ من سورة الأنعام في قراءة نافع وابن عامر انظر السبعة : ٢٦١ ، وقال أبو حيان : وأصله بنونين الأولى علامة الرفع والثانية نون الوقاية ، والخلاف في المحذوف منهما مذكور في علم النحو : وقد لحن بعض النحويين سَمَنَ قرأً بالتخفيف ، وأخطأ في ذلك . . ثم قال : وقيل التخفيف لغة لفظان ، وقرأ باقي السبعة بتشديد النون أصله أتحاجوني فأدغم هروياً من استثقال المثليين متحركين فخفف بالإدغام ولم يقرأ هنا بالفك وَإِنَّ كان هو الأصل ويجوز في الكلام ” البحر ١٦٩/٤ ، وانظر الكتاب ٥١٩/٣ ، ٥٢٠ ، وسيأتي ص ٥٦١

فالجواب : أَنَّ النونين إِنَّمَا أُوجِبَت كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا الْبِنَاءَ فِي مِثْلِ
" هَلْ تَقُومَنَّ " ؛ لِأَنَّهَا رَكِبَتْ مَعَ الْفِعْلِ وَجَمَلًا كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ ، كَمَا بُنِيَ
الاسْمُ لِمَا رُكِبَ مَعَ الْحَرْفِ فِي نَحْوِ " لَارْجُلٌ فِي الدَّارِ " وَنَحْوِ قَوْلِ الشَّاعِرِ

٥٥ - أَثُورٌ مَا أَصِيدُكُمْ أُمَّ ثَوْرِينَ أُمَّ هَذِهِ الْجَمَاءُ ذَاتُ الْقَرْنَيْنِ (١)

وَلَا يُتَصَوَّرُ ذَلِكَ فِي: يَفْعَلَانِ وَيَفْعَلُونَ وَتَفْعَلِينَ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ كَلَامِهِمْ
أَنَّ تَجْعَلُ ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ ، أَعْنِي الْفِعْلَ وَضَمِيرَ الْفَاعِلِ أَوْ عَلَامَتَهُ
وَنون التوكيد .

وَأَمَّا نونُ جَمَاعَةِ الْبُهْتَانِ نَحْوِ : هَلْ يَخْرُجَنَّ وَيُقَمَنَّ ، فَإِنَّمَا وَجِبَ الْبِنَاءُ مَعَهَا بِأَنَّ
لِأَنَّ الْفِعْلَ الْمَضَارِعَ لِلْاسْمِ لِمَا لِحَقَّتْهُ النَّونُ أَشْبَهَ الْمَاضِي نَحْوِ : ضَرَبَنَّ وَأَخْرَجَنَّ
الْمَاضِي مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ مَعَ النَّونِ ، فَيُبْنَى آخِرُ الْمَضَارِعِ مَعَهَا عَلَى السُّكُونِ
بِالْحَمْلِ عَلَى الْمَاضِي ، (٢) وَسُكِّنَ مَعَ الْمَاضِي الْآخِرُ مِنْهُ لِثَلَاثَةِ تَتَوَالِي أَرْبَعِ مَتَحَرِّكَاتٍ
كَضَرَبَتْ ، وَالْفِعْلُ مَعَ الْفَاعِلِ الْمَضْمُرِ شَدِيدُ اللَّصُوقِ فَكُرِهُوا أَلَّا يَسْكُنُوا لَكَلًّا
يَشْبَهُ مَا لَيْسَ مِنْ كَلَامِهِمْ ، وَكَانَ رَعِيٌّ هَذِهِ الْمَشَابَهَةَ أَوْلَى مِنْ رَعِيٍّ الشَّبَهِ بِالْاسْمِ ؛
لِأَنَّهُ لِمَا [تَعَارَضَ] (٣) الشَّبَهَانِ كَانَ حَمْلُ الْفِعْلِ عَلَى الْفِعْلِ أَوْلَى ، لِأَنَّ هُمَا
مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ ، بِخِلَافِ الْاسْمِ وَالْفِعْلِ .

(١) هذان بيتان من الرجز ، وهما في التهذيب : ٩٠ / ٩ ، والخصائص
١٨٠ / ٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٧١ / ٢ ، والبحر المحييط :
١٣٧ / ٨ ، ووصف المباني : ٣٣٦ ، واللمسان (ثور) ، وشرح
التصريح ٢٤٠ / ١ ، وقال ابن جنى عند إيراده : فقولهُ (أثورما) فتحة الرَّاءِ
منه فتحة تركيب (ثور) مع (ما) بعده ؛ كفتحه حضرموت ، ولو كانت فتحة
إعراب لوجب التنوين لامحالة ؛ لِأَنَّهُ مَصْرُوفٌ . . إلخ ما قال .

(٢) انظر الكتاب ٢٠ / ١

(٣) في الصورة : تعوض

فإن قيل : ولعله معربٌ والإعرابُ مقدرٌ في لام الفعل ، وغاية
هذا الشبه أن أوجب التسكين ، فإن الشبه بين المضارع والماضي لا يعد م
أبدأ ، فإنه كما يقال : إن يضرين " أشبه " ضرين " كذلك يقال : يضرِبُ
أشبه " ضربٌ " و " يضربان " أشبه " ضربا " و " ضربزيدٌ " أشبه " يضرِبُ
زيدٌ " فإن راعينا هذا الشبه أدّى إلى ألا يوجد فعلٌ مضارعٌ معسربٌ ،
وهذا بخلاف ما وجد ؟

فالجواب : أنهم لو فعلوا ذلك لآدّى إلى جعل الإعرابِ فـسي
وسطِ الكلمة ؛ وإن الفعلُ مع الضمير كالشيء الواحد (١) ، ولهذا جعلوا
الإعراب في خمسة الأمثلة المرفوعة بالنون بعد الفاعل ، ولم يجعلوه في آخر
الفعل قبل الضمير لئلا يجىء كأنه في الوسط . فذلك هنا . وقد // قال
الرماني (٢) وابن طلحة من المتأخرين : إنه معربٌ (٣) ، وانفصلا عن
هذا وقالوا : ليس الفعلُ مع الفاعل في الحقيقة شيئاً واحداً ، بل هما
شيئان ؛ لأن الفعلَ مع الفاعل يستقل منهما الكلام ، ولا يكون الكلامُ
من فعلٍ فقط ، ولا من اسمٍ وحده ، فدل ذلك على أنّهما شيئان ، لكن
العرب أرادت أن تُتَبَّهَ (٤) على شدة لصوق الضميرِ الفاعلِ بالفعلِ فـسي
بعض المواضع ولا يلزم طرد ذلك ، وأيضاً فإنهم يقولون : جاء

٣٢

- (١) انظر الإيضاح للزجاجي : ٧٥ ، ونتائج الفكر : ٣٨٧ .
(٢) الرماني هو أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله من سُنَّة
٢٩٦ - ٣٨٤ هـ النحوي ، المتكلم ، كان إماماً في العربية علامة في الأدب في
طبقة الفارسي والسيرافي معتزلياً . أخذ عن الزجاج وابن السراج
وابن دريد ، وكان يعزج النحو بالمنطق حتى قال الفارسي : إن كان
النحو ما يقوله الرماني فليس معنى منه شيء ، وإن كان النحو ما نقوله
نحن فليس معه منه شيء . له عدة تصانيف منها شروح للكتاب والمقتضب
والأصول . أخباره في وفيات الأعيان ٢٩٩/٣ ، وأنبياء
الرواة : ٢٩٤/٢ والبغية ١٨١/٢ .
(٣) نسب السيوطي في الهمع ١٨/١ هذا الرأي إلى ابن درستويه والسهيلي
وابن طلحة ، وانظر نتائج الفكر : ١١٠ ، ١١١ ، والحقيقة أن هذا
مذهب الآخفش وتابعه هو لا . انظر صف المبانى ٣٣٣ .
(٤) في الصورة : تنبيه .

غلامي ، فيجعلون الإعراب مُقَدَّرًا في السيم مع أَنَّ الياء ضميرٌ خفِضٌ والخافضُ والمنفوضُ
كالشئِ الواحدِ ، فكما قُدِّرَ الإعرابُ هنا فكذلك في : يَضْرِبَنَّ والقولانِ
متقاربان ، ولا تَصَّ لسببويه فيهِ بل هو محتملٌ * (١)

قال بعضهم (٢) : ومما يشهد أَنَّ الفِعْلَ مع الفاعلِ كالشئِ الواحدِ تسكينُهُم
الباءِ في : ضربت وتحريركهم لها في : ضَرَبَكَ ولا تتوالى في كلامهم أربعَةٌ
أحرفٍ بالتحريكِ إِلَّا وبينهما فاصلٌ لفظاً نحو : جَعَفَرَ (٣) ، أَوْ تَقَدَّيْرًا
نحو "عَلِيطَ (٤) ، وَهَدَيْدِ (٥) وَعَكَمِشِ (٦) ، وَالْأَصْلُ فيها : هُدَايِدِ (٥)
وَعَلَايِطِ (٤) وَعَكَمِشِ وكذلك "عَرَّتَنَ" وَالْأَصْلُ "عَرَّتَنَ" فحذفَ النونَ (٤) ،
وَالعَرَّتَنَ شَجَرِيْدٌ بَعُ بِهِ ، يُقَالُ لِمَرْوَقِهِ [العِرْنَةُ] (٧) ، وَالسُّهْدِيْدُ "ضَعْفُ
البَصْرِ (٥) ، وَالْعَلِيطُ : الإبلُ لِأَنَّ جَمِيعَ ذَلِكَ ليس بِأَصْلٍ بِنَاءٍ
فلم يعمدْ بتوالي الحركاتِ فِيهِ .

وأيضاً فإنهم جعلوا إعرابَ الفِعْلِ بعدَ الفاعلِ في خمسةِ الأمثلةِ كما
تقدم .

(١) في الكتاب ٢٠/١ مانصه " . . . وَأَسَكَّتْ مَا كَانَ فِي الْوَاحِدِ حَرْفَ الْإِعْرَابِ ،
كَأَفْعَلْتِ ذَلِكَ فِي 'فَعَلٍ' حِينَ قُلْتِ : فَعَلْتِ وَقَعَلْتِ فَأَسَكَّنْتَ هَذَا هَهُنَا وَبَنِي عَلَى
هَذِهِ الْعَلَامَةِ ، الخ . .) فهذا يدلُّ على أَنَّ سببويه نَصَّ على بِنَاءِ
المضارعِ في هذه المسألة .

- (٢) منهم ابن عصفور في شرح الجمل ١٦٢/١ ، ١٦٣
(٣) في الأصل جعفر ، ولعل صوابه أن يكون اسماً خماسياً أُجِدَّ هروفاً ساكناً مثل : حَبِئْتَر .
(٤) الكتاب : ٢٨٩/٤
(٥) انظر اللسان (هديد)
(٦) انظر اللسان (عكش) و(عكس) و(عكس)
(٧) في الصورة : العرنته ، والمثبت من اللسان (عرن)

وأيضاً فإنهم لا يقدّمونه على الفعل المتصرف ولا على غيره من العوامل فيه ، ويقدمون المفعول والمجرور .

وأيضاً فإنهم ينسبون أبداً من الجملة المحكية إلى الصّدر وذلك نحو :
برق نحره^١ (١) و : تأبط شراً تقول " برقي^٢ " و " تأبطني^٣ " ، وقالوا
في النسب إلى كُنت : كُنْتِي^٤ ، فنسبوا إلى الفعل والفاعل المضمر إسمساراً
بما ذكرنا من شدة اللصوق ، والكُنْتِي الذي يفخر فيقول " كنت وكنت^٥ " وقد
قالوا : كُونِي^٦ (٤) وكُنْتِي^٥ قال الشاعر :

٥٦- ولست بكُنْتِي^٥ ولست بعاجنٍ وشُرَّ الرجالِ كُنْتِي^٥ وعاجنٌ (٦)

(١) برق نحره : اسم رجل وهو من أشلة الكتاب ٣٢٦/٣ وانظر التكملة :
٦٣ ، وشرح المفصل : ٧/٦ .

(٢) الكتاب : ٣٧٧/٣ ، وشرح الشافيه : ٧٢/٢ . وفيه :-
" وأجاز الجرمي النسبة إلى الأول أو الثاني أيهما شئت في الجملة
أو في غيرها ، فتقول في بعليك : بعلي أو بكِّي ، وفي تأبط شراً :
تأبطني أو شري^٥ " وفي الهمع ١٩٣/٢ ، وجوز أبو حاتم السجستاني
النسب إليهما معاً مقترنين .

(٣) في الكتاب ٣٧٧/٣ .

(٤) في المصادر : الكُنْتِي^٥ .

(٥) هذا البيت مما أنشده ثعلب كما تذكر المصادر ولم ينسبه ، وانظره في
المخصّص ٢٤٦/١٣ وشرح المفصل ٧/٦ مع اختلاف في كلمات الشطر
الأول منه والمقرب ٧٠/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٣١١/٢ وشرح
الشافيه ٧٧/٢ وشرح شواهدنا : ١١٨ .

وقد زعم المبرد (١) أَنَّ أَصْلَ هَذِهِ النُّونِ فِي «ضَرْبِ» السُّكُونِ ؛ لِأَنَّه الْأَصْلُ
وَالْحَرَكَةُ زِيَادَةٌ لَا تُدْعَى إِلَّا بِدَلِيلٍ ، وَحَرَكَةُ النُّونِ لِثَلَاثًا يَجْتَمِعُ سَاكِنَانِ ،
وَبِالْفَتْحِ تَخْفِيفًا .

فَقِيلَ لَهُ : وَ [الْبَاءُ] (٢) ، إِنَّمَا كَانَتْ مَتَحَرِّكَةً فِي «ضَرْبٍ» فَلِمَ
سَكَتَ هُنَا ، فَيَقُولُونَ «ضَرَبٌ» فَيَقُولُ : بِالْحَمْلِ عَلَى ضَرَبْتُ .

فَيُقَالُ لَهُ : وَهَلَّا قُلْتَ : إِنْ أَصَلَ التَّاءُ فِي «ضَرَبْتُ» السُّكُونُ أَيْضًا
عَلَى مَذْهَبِكَ فِي النُّونِ ؟ فَيَقُولُ : الْأَصْلُ فِي التَّاءِ الْحَرَكَةُ إِنْ لَوْ سَكُنَتْ
لَمْ يَقَعْ فَرْقٌ بَيْنَ الْمُخَاطَبِ وَالْمُخَاطَبَةِ وَالْمَتَكَلِّمِ فِي قَوْلِكَ : قَمْتُ وَقَمْتُ وَقَمْتُ ، وَبِالضَّمِّ
ذَلِكَ فِي النُّونِ . لَكِنَّهُ يُقَالُ لَهُ : الْأَصْلُ فِيهَا هُوَ عَلَى حَرْفٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ
الْمَتَحَرِّكُ مُضَعَّرًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ ، أَلَا تَرَى «الْكَافَ» فِي غَلَامِكَ ، وَالْيَاءَ فِي
غَلَامِي ، أَصْلُهَا الْحَرَكَةُ ، وَكَذَلِكَ النُّونُ حَمَلًا عَلَى النُّظَائِرِ .

وَقَوْلُهُ : « وَضَمِيرُ التَّنْبِيهِ أَوْ عَلَامَتُهُ . . » إِلَى آخِرِ الْفَصْلِ

الضَّمِيرُ مَخْفُوضٌ بِالْمَطْفِ عَلَى «مَا» مِنْ قَوْلِهِ «إِذَا سَلِمْتَ مَا يَوْجِبُ
بِنَاءَهَا» ، التَّقْدِيرُ : وَسَلِمْتَ مِنْ ضَمِيرِ التَّنْبِيهِ أَوْ عَلَامَتِهَا ؛ لِأَنَّهَا إِذَا اتَّصَلَتْ
بِهَا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ لَمْ تَرْفَعْ بِالضَّمِّ بَلْ بِالنُّونِ ، وَإِنَّمَا لَمْ تَرْفَعْ بِالضَّمِّ ؛ لِأَنَّهَا
لَوْ رُفِعَتْ بِالضَّمِّ لَمْ يُمْكِنَ أَنْ تَكُونَ الضَّمُّ إِلَّا مَقْدَرَةً فِي حَرْفِ الْعِلَّةِ السِّنْدِيِّ
هُوَ ضَمِيرٌ أَوْ عَلَامَةٌ ، إِذْ لَا يَتَصَوَّرُ وَضْعُهَا فِي الْحَرْفِ الَّذِي قَبْلَ الضَّمِيرِ
أَوْ الْعِلَّةِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ ضَمِيرَ الْفَاعِلِ الْمُتَّصِلِ مَعَ الْفِعْلِ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ

(١) رَأْيُ الْمَبْرَدِ هَذَا فِي الْمَقْتَضَبِ ٤٠٦/١ ، وَعَلَّلَ ذَلِكَ بِأَنَّهَا نُونٌ جَمْعٌ فَحَمَلَتْ
عَلَى نَظِيرِهَا «وَكَانَ قَدْ ذَكَرَ أَنَّ نُونَ الْجَمْعِ فَتَحَتْ لِثَلَاثًا تَتَوَلَّى الْكِسْرَاتِ
وَالضَّمَّاتِ مَعَ الْيَاءِ وَالْوَاوِ وَذَلِكَ فِي ص ١٤٤ مِنْ الْجُزْءِ نَفْسِهِ .

(٢) فِي الْمَصْرُورَةِ : وَالْبَابُ .

فلو فعلوا ذلك لكان الإعراب كأنه حشو ، ولو جعلت الضمة مقدرةً في حَرْفِ
العِلَّةِ الذي هو ضميرٌ أو علامةٌ لأدَّى إلى حذفه بالجازم ؛ لأنَّ حَرْفَ
العِلَّةِ ، إذا كان الإعراب مقدراً فيه حذفه بالجازم ، فيلتبس بفعل المفرد المذكور
فلما تعدد رفعه بالضمة لم يمكن أيضاً أن يرفع شيء من ذلك بالحرف الذي
هو مجانسٌ للضمة وهو " الواو " ؛ لأنَّ ذلك يؤول إلى اجتماع حرفي عِلَّةٍ وهو ثقيلٌ
فرفع بحرفٍ يشبه الواو وهو النون ؛ لأنَّهما من حروفٍ طرفِ الغم ، وفي الواو
أيضاً فضلٌ صوتٍ وهو اللين ، كما في النون فضلٌ صوتٍ وهو الغنة ، ولذلك
أدغمت فيها نحو * من وَالٍ * (١) ولا يدغم إلا العثان أو المتقاربان .

وقوله في الألف والواو مع التقديم : إتيهما علامتان على تشنيةِ الفاعلِ
وجمعهما ، ومع التأخير ضميران - هو الصحيح .

فإن قيل : هلاً جعلهما في حال التقديم ضميرين والاسم الواقع
بعدهما مبتدأً والجملة // في موضع خبره ، وعاد الضمير على ما بعده ؛
لأنَّ النيةَ بالخبرِ التأخيرُ والمبتدأُ التقديمُ ، والضميرُ يعودُ على ما بعده
إذا كان مقدماً في النية . كما قال الشاعر .

٥٧ - إلى ملكٍ ما أمه من محاربٍ أبوه ولا كانت كليب تصاً همره (٢)

فأبوه مبتدأً ، و " ما أمه من محاربٍ " جملةٌ في موقعِ الخبرِ ، وهي
مقدمة عليه ، والتقديرُ إلى ملكٍ أبوه ما أمه من محاربٍ . أو هلاً جعلهما
ضميرين ، والاسم الواقع بعدهما بدلاً ؛ لأنَّ الضميرَ قد يعودُ على

(١) الآية ١١ من سورة الرعد

(٢) هذا البيت للفرزدق في ديوانه ٢٥٠/١ من قصيدةٍ يمدح فيها
الوليد بن عبد الملك مطلعها :

كم من منادٍ والشريفان دونه إلى الله تشكى والوليد مفاقره
وانظر الشاهد في الخصائص ٣٩٤/٢ وشرح الجمل ٣٥٤/١ والمفني :
١٥٨ ، وشرح شواهد ٣٥٧ ، والهمع ١١٨/١ ، والمقاصد
النحوية ٥٥٥/١ رواية الديوان : أبوها ولا شاهد فيها .

(٣) في المعرّة : " ما أبوه " تقديمٌ وتأخيرٌ

ما بعده لفظاً ومرتبته في أبواب البدل على مذهب الأَخْفَشِ (١) وعلى مذهب سيبويه في باب "الإعمال" فإنه آجاز : ضربتُ وضربوني قومك - على البدل من الضمير (٢) وأنشدوا للفرزدق :

٥٨ - وَقَدْ مَاتَ خَيْرَاهُمْ ، فَلَمْ يُهْلِكْ لَهُمْ عَشِيَّةً بَانَا ، رَهْطِ كَعْبٍ وَحَاتِمِ (٣) .

أبدل رهط كعب وحاتم من الضمير المخفوض في قوله : خيرا هم ، وهو عائد عليهما ؟

فالجواب : أن ذلك لا يسوغ ؛ لأنه لا يقول من العرب : قاما أخواك ، ولا : قاموا لإخوتك - إلا بعضهم ، فلو كانا ضميرين لتكلم بذلك جميع العرب ، ألا ترى أن عودة الضمير على المُبدل منه عند من يُجيز ذلك لفئة لجميع العرب ، وكذلك تقديم الخبر على المبتدأ وإن كان جملةً جائزاً عند جميع العرب .

فإن قيل : فلأي شيء لم تلحق هذه العلامة عند جميع العرب كما لحقت علامة التانيث عندهم في نحو : قامت هند ؟

فالجواب : أنه لما كان معنى التانيث لازماً للمؤنث اتفقوا على أن ألزموا الفعل علامة التانيث . ولما كان معنى التثنية والجمع غير لازمين للاسم - إن قد يزولان (٤) منه بالإفراد - لم يتفقوا على أن يلحقوه علامة عليهما ، وأيضاً فإنهما

(١) ذهب الأَخْفَشُ والكوفيون إلى جواز الإبدال من الضمير سواءً كان

لفائبٍ أو لمتكلمٍ أو لمخاطبٍ انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٩/١

والهمع ١٢٢/٢ .

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٧٨/١ "فإن قلت : ضربتُ وضربوني قومك ، نصبتُ

إلا في قول من قال "أكلوني البراغيث" ، أو تحمله على البدل فتجعله بدلاً

من المضر . . . "

(٣) الديوان ٢٠٦/٢ من قصيدة يرثي فيها ابنين له أولهما

بني الشامتين الصخر إن كان سني رزية شيلي مخدر في الضراغم

وهو في شرح الجمل ١٢/٢

(٤) في الصورة : يزولا ، والصواب ما أثبتناه .

يوهنا الضمير بخلاف علامة التأنيث .

فإن قيل : فهلاً جعلتموهما مع التأخير علامتين كما ذهب إليه المازني (١) ؟

واستدل على ذلك بأن الفعل المضارع إذا كان فاعله ضمير المفرد لم يبرز في الفعل نحو : زيد يقوم ، بل يكون مستتراً ، قال : فينبغي أن يعمد أيضاً مثل ذلك في حال التثنية والجمع قياساً على المفرد ، فالفاعل عنده إذا قلت : الزيدان يقومان ، أو : الزيدون يقومون ، مستتر ، التقدير : يقومان هما * أو يقومون هم ؟

فالجواب : أنهما لو كانا علامتين مع التأخر ، لم يتكلم بذلك إلا بعض العرب ، وهم الذين يلحقون الفعل علامة (٢) على التثنية والجمع (٣) ، فلما اجتمعت العرب على إلحاقها دل ذلك على أنهما ضميران لعلامتان ، وإنما خالف الفعل في حال التثنية والجمع حاله في حال الأفراد - فلم يستتر فيهما واستتر في حال الأفراد - مخافة الالتباس ، وإنما خالفوا بين حالات الأفراد في نحو " قمت وقت و قمت " فبرز في حال التكلم والخطاب ، فإن يبرز في حال الغيبة في التثنية والجمع أولى وأجوز .

وإنما جعل الواو ضمير جماعة المذكورين العاقلين في الوضع ؛ لأنها لا توجد ضميراً لجماعة غير العاقلين إلا بالحمل على جماعة العاقلين ، نحو

(١) رأي المازني هذا ذكره الشلوين في شرح الجزولية الكبير : ص ٨٨ وهو في شرح كافية ابن الحاجب ٩/٢ والمغنى : ٤٧٨ والمازني يتابع الأخفش في ذلك والمازني هو أبو عثمان بكر بن محمد بن بقة من بني مازن بن شيبان البصري النحوي ، اخذ عن أبي عبيدة والأصمعي ، وأخذ عنه السبرد واليزيدي وغيرهم ، وله تصانيف منها : التصريف ، وكتاب ما تلحق فيه العامة ، وكتاب الألف واللام ، وكتاب العروض ، وكتاب القوافي . توفي سنة ٢٤٧ ، أخباره في أخبار النحويين البصريين : ٥٧ ونزهة الألباء : ١٨٢-١٨٧ ، ووفيات الأعيان ، ٣٨٣/١ = ٢٨٦

(٢) ، ، : علامته

(٣) حكى البصريون هذه اللفظة عن طيبي وحكاها بعضهم عن أزد شنوءة انظر أوضح المسالك : ٣٤٥/١ وانظر شرح ابن عقيل (١/٤٦٨) وقد ذكر ابن عقيل أن أصحاب هذه اللفظة هم بنو الحارث بن كعب وهم أزد يون . وانظر المغنى ٤٧٨

قوله تعالى ﴿ وَكُلُّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ (١) لما وَصَفَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ بِالطَّاعَةِ وَالْوُقُوفِ عِنْدَ مَا قَدَّرَ لَهَا ، وَذَلِكَ مِنْ صِفَاتِ مَنْ يَعْقِلُ جَمْعًا وَالضَّمِيرَ الْعَائِدَ عَلَيْهَا كَضَمِيرِ جَمَاعَةٍ مَنْ يَعْقِلُ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ (٢) : أَكَلُونِي الْبِرَاغِيثَ إِنَّمَا الْعُرْفُ فِي ذَلِكَ أَنْ يُقَالَ : آذَنْتِي الْبِرَاغِيثَ أَوْ الْمَتْنِي ، فَلَمَّا وَصَفُوهَا بِصِفَةٍ تَصْلُحُ لِمَنْ يَعْقِلُ وَهُوَ الْأَكْلُ أُجْرِيَتْ مَجْرَى مَنْ يَعْقِلُ .
وَكَذَلِكَ أَيْضًا مَا نَهَبَ (٣) إِلَيْهِ مِنْ جَعَلَ الْيَاءُ فِي تَفْعَلِينَ ضَمِيرَ الْوَاحِدَةِ الْمُخَاطَبَةِ مِمَّنِ الْمَوْثِقُ هُوَ الصَّحِيحُ .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَهَلَّا نَهَبَ إِلَى أَنَّهَا عَلَامَةٌ تَأْنِيثٍ لِضَمِيرٍ ، كَمَا نَهَبَ إِلَيْهِ الْأَخْفَشُ (٤) بِدَلِيلِ أَنَّ الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ إِذَا كَانَ فَاعِلُهُ ضَمِيرًا مُفْرَدًا لِمَنْ يَبْرُزُ نَحْوُ قَوْلِكَ : زَيْدٌ يَقُومُ ، وَأَنْتَ تَقُومُ ، وَأَنَا أَتَقُومُ ، وَهِيَ تَقُومُ ؟
فَالْجَوَابُ : أَنَّ ذَلِكَ لِأَحْجَةٍ فِيهِ لِمَا ذَكَرْنَاهُ آتِفًا مِنْ أَنَّهُمْ قَدْ يَخَالِفُونَ بَيْنَ حَالَاتِ الْإِنْفِرَادِ فَلَا يَبْرُزُونَهُ فِي مَوْضِعٍ وَيَبْرُزُونَهُ فِي آخَرَ إِذَا خَافُوا اللَّيْسَ نَحْوُ : قَامَ ، وَقَمْتُ : فَكَذَلِكَ أَيْضًا قَالُوا : تَفْعَلِينَ وَلَمْ يَقُولُوا " تَفْعَلُ " لِشَلَالِ

-
- (١) الآية ٤٠ من سورة يس .
(٢) انظر في هذا ما نقله ابنُ الشجري في أماليه ١٦١/٢ ، ١٦٢ عن أبي سعيد السيرافي في توجيه قولهم : أَكَلُونِي الْبِرَاغِيثَ ، وَمَارَدًا بِهِ ابْنُ الشَّجَرِيِّ ، عَلَى السِّرَافِيِّ .
(٣) يقصد أبا موسى .
(٤) ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أَنَّ الْيَاءَ عَلَامَةٌ تَأْنِيثٍ كِتَابَةَ التَّأْنِيثِ فَسَيُضْرِبُ أَنْظَرَ هَذَا فِي رِصْفِ الْمَبَانِي : ٤٤٥ وَذَكَرَ ابْنُ هِشَامٍ أَنَّ هَذَا مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ وَالْمَازِنِيِّ أَنْظَرَ الْمَفْنِيِّ : ٤٨٢ ، وَالْجِسْنِيِّ الدَّائِي : ٢٠٥

يلتصن خطابُ المذَّكرِ بِخِطَابِ المَوْثُوتِ، والذي يَدُلُّ على أَنَّ الياءَ ضميرٌ
لا علامة تأنيثٍ أربعة أشياء .

أحدُها : أَنَّ الفِعْلَ المضارعَ لم تلحقه علامة تأنيثٍ من آخره في موضعٍ
من المواضع // .

والثاني : أَنَّ الفِعْلَ إذا لحقتْ علامة التَّأْنِيثِ في حالِ الإفرادِ شَبَّهَتْ
في حالِ التَّثْنِيَةِ . نحو قامت وقامت ، فلو كانت الياءُ

علامة تأنيثٍ لَشَبَّهَتْ في خِطَابِ المَوْثُوتِينِ فكنت تقول :

أنتما ياهندان تقوميان ، فلما قالوا : تقومان ، ولم
يشبهاوا الياءَ دلَّ ذلك على أَنَّها ليست علامة تأنيثٍ . (١)

والثالثُ : أَنَّهُم رفعوا فَعْلَيْنِ بالنون ولم يستقرَّ الرَّفْعُ بالنونِ فسي
الفعل المضارعُ إِلَّا في حالِ اتصالِ (٢) ضميرِ الفاعلِ بِهِ .

والرابعُ : أَنَّ الياءَ قد شَبَّهَتْ ضميراً للمَوْثُوتِ في نحو " غلامي " ولم
تثبت علامة تأنيثٍ في موضعٍ من المواضع .

وقوله : وموقعها (٣) في الاسمِ [المتمكن] (٤) المفردِ انصرف أو لم

ينصرف، وجمع التَّكْسِيرِ، وجمع المَوْثُوتِ السالم .

يريد بالمفردِ هنا ما ليس بمثنى ولا مجموع ، ولذلك لم يَحْتَجَّ أَنْ يقول :

-
- (١) انظر صرف المباني : ٤٤٥
(٢) في المصوِّرة العبارة هكذا " اتصال صورته ضميرِ الفاعلِ بِهِ " واسقطنا
كلمة " صورته " إذ لا داعي لها ، وبإسقاطها يستقيم الكلام .
(٣) أي الضمة .
(٤) تكلمة من الجزولية .

واسم الجمع نحو : قوم ، واسم الجنس نحو : شمر ، لأنَّهما مفردان آي غير
مثنيين ولا مجموعين ، وكان ينبغي أن يقول : في الاسم المفرد الذي
ليس منقولاً من تثنية ولا جمع بالواو والنون
وقد حكى فيه طريق التثنية والجمع انصرف أول اسم
ينصرف وجمع التكسير ، وجمع المؤنث السالم . وفي الشعر في جمع المذكر
السالم إذا سموا المفرد بتثنية أجازوا فيه وجهين :-

أحدهما : الحكاية ، فتقول : جاءني زيدان و : رأيت زبدين و :
مرت بزبدين " كما كتبت فعل به في حال التثنية .

والآخر : أن تثبت الألف على كل حال وتجعل الإعراب في النون . وتعرب
إعراب ما لا ينصرف فتقول : جاءني زيدان و : رأيت زيدان " و : مرت
بزيدان ، ومن ذلك قوله :

٥٩ - ألا ياديار الحي بالسبعان أَلحَّ عليها داءم الهطلان (١)

وإن سموا بجمع سلامة بالواو والنون ، أجازوا فيه أربعة أوجه :-
وجهان فصيحان ، ووجهان ضعيفان ، فأحد الفصيحين : أن تحكي
طريقة الجمع فترفع بالواو والنون وتنصب وتخضع بالياء والنون (٢) ومنه
" بيرون " (٣) و " بيرين " (٤) و " فلسطين " و
والآخر : أن تنقلب الواو ياءً على كل حال ، وتجعل الإعراب في النون (٥)

- (١) البيت لتسيم بن أبي أميل في الديوان : ٣٣٥ مع اختلاف رواية العجز ،
فروايته في الديوان : أمل عليها ياليلي الهلوان . وينسب لابن أحمر
والصحيح أنه ليس له انظر ديوانه : ١٨٨ .
وانظر : الكتاب ٤ / ٢٥٩ وأدب الكاتب : ٥٩٧ والخصائص ص ٢ / ٤٤
وشرح المفصل ٥ / ١٤٤ ، والمقاصد النحوية ٥ / ٥٤٢ ، والخزانة ٣ / ٢٧٥
والتصريح ١ / ٦٩ ، ٢ / ٣٢٩ وغيرها . والسبعان اسم موضع . والكسر في النون للتصريح .
(٢) انظر هذه اللغة لبعض العرب في الكتاب ٣ / ٣٧٢ ، وانظر التصريح ١ / ٧٥
(٣) في المصورة : بيرون .
(٤) في المصورة : بيرون ، وانظر فيهما الكتاب ٣ / ٣٧٢ .
(٥) انظر الكتاب ٣ / ٢٠٩ ، والتصريح ١ / ٧٥ واللغة أن تجرى ما سعى به مجرى
غسلين في لزوم الياء والإعراب بالحركات منونة على النون .

فتقول : هذا زِيدِينٌ ، و : رأيت زِيدِينًا و : مررت بزِيدِينٍ ، ومنه "غَسَلِين" (١) والضعيفان : أحدهما أَنْ تَبْقَى الواو على كَلِّ حَالٍ وتَجْمَلُ الأعرابَ فـسـي النونِ (٢) فتقول : هذا زِيدُونٌ و : رأيت زِيدُونًا و : مررت بزِيدُونٍ ومن ذلك قول الشاعر :

٦٠- طال ليلى وبيت كالمحزونٍ واعترتنى الهمومُ بالماطرُونَ (٣)
والآخرُ : أَنْ تحكي فيه صورة الرَّفْعِ على كَلِّ حَالٍ (٤) ومن ذلك قوله :

٦١- ولها بالماطرُونَ إذا أَكَلَ التَّمْلُ الذي جَمَعَا (٥)

وقد يعربون أيضا جمع السَّلامَةِ بحركاتِ الإعرابِ في النونِ (٦) فيكون

-
- (١) في الصورة : غسليين وهو تحريف . وغسليين على فَعْلِينِ : اسمٌ انظر الكتاب ٢٦٩/٤
- (٢) بالحركات منونةً وانظر التصريح ٧٦/١
- (٣) البيت لأبي كَهْبَلِ الجعبي ، شاعر أموي ترجمته فيسبي الخزانة ٢٨٠/٣ والبيت في ديوانه ص ٦٨ ، وانظره في الخصائص ٢١٦/٣ وشرح التصريح ٧٦/١ والخزانة ٢٨٠/٣ ، والمقاصد النحوية ١٤١/١ .
- (٤) مع التزام فتح النون وانظر التصريح ٧٦/١
- (٥) البيت ليزيد بن معاوية انظر شعره ص ٢٢ وتخريج فيه . ونسبه الجاحظ في الحيوان ١٠/٤ لأبي دَهْبِيلَ وهوفي ديوانه : ٨٥ وانظر البيت في شرح التصريح ٧٦/١ والخزانة ٢٧٨/٣ ورواية البيت في الكامل ٣٨٤/١ "بالماطرين" ولا شاهد فيه على هذه الرواية لهذه اللفظة .
- (٦) جاء في التصريح ٧٦/١ مانصه " وبعضهم (أي العرب) يجرى بنين وساب سنين وإن لم يكن علماً مجرى فسليين في لزوم الياء والحركات على النون منونةً غالباً على لفة بنى عامر وغير منونه على لفة بنى تميم حكاة عنهم الفراء ولا تسقط النون للإضافة . ثم قال " وبعضهم أي النحاه يطرد هذه اللفظة وهي لزوم الياء والإعراب على النون منونةً في جمع المذكر السالم وفي كسل ما حمل عليه لأن باب الياء أوسع من باب الواو " وانظر معاني القرآن للفراء ٩٢/٢ ، وضرائر الشعر : ٢١٩ وقال الزمخشري : أكثر ما يجي ذلك في الشعر ويلزم الياء إذ ذاك " المفصل . ١٨٩

إِنَّ ذَاكَ رَفَعَهُ بِالضَّمِّ إِلَّا أَنْ ذَلِكَ لَمْ يَجِءَ إِلَّا فِي الشَّعْرِ ، فَلذَلِكَ لَمْ
يَجْعَلَهُ أَبُو مُوسَى مِنْ مَوَاقِعِ (١) الضَّمِّ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

٦٢- وَلَقَدْ وَلَدَتْ بَنِينَ صِدْقٍ سَادَةً وَلَائَتْ بَعْدَ (٢) اللَّهِ كُنْتَ السَّيِّدَا (٣)

وَقَالَ الْآخِرُ :

٦٣- وَمَاذَا يَدْرِي الشُّعْرَاءُ مَنِّي وَقَدْ جَاوَزْتُ رَأْسَ الْأَرْبَعِينَ (٤)

فَنَصَبَ بَنِينَ بِالْفَتْحِ ، وَحَذَفَ مِنْهُ التَّنْوِينَ لِلإِضَافَةِ وَخَفَضَ أَرْبَعِينَ بِالْكَسْرِ .
قَوْلُهُ : " فَإِنَّ عَرَضَ فِي آخِرِ الْأَسْمَاءِ مَكْسُورٌ مَاقِبِلَهَا " مِثَالُهُ : الْقَاضِي ، وَقَوْلُهُ :
" أَوْ أَلْفٌ " مِثَالُهُ : " يَخْبِي " وَ" عَصَا " وَقَوْلُهُ " وَفِي آخِرِ الْفِعْلِ يَسَاءٌ " أَوْ
أَوْوَاؤٌ وَحَرَكَةٌ مَاقِبِلَهُمَا (٥) مِنْ جِنْسِهِمَا (٦) مِثْلُ ذَلِكَ " يَقْضِي " وَ" يَفْزُو " .
وَقَوْلُهُ " أَوْ أَلْفٌ " مِثَالُهُ " يَخْشَى " وَقَوْلُهُ : قَدَرْتُ الضَّمَّ فِي الْيَاءِ وَالْوَاوِ
اسْتِثْقَالًا ، يَعْنِي أَنَّ الَّذِي مَنَعَ مِنْ ظَهْرِ الضَّمِّ فِي الْيَاءِ وَالْوَاوِ اسْتِثْقَالُهُمْ
لَهَا فِيهِمَا ، وَإِلَّا لَقَدْ يُمْكِنُ النُّطْقُ بِهَا ، فَيُقَالُ : الْقَاضِي وَيَدْعُو ، وَقَوْلُهُ

(١) فِي الْمَصْرُورَةِ : وَقَعَ .

(٢) فِي الْمَصْرُورَةِ : عَبَدَ ، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ الْمَمَادِرِ .

(٣) الْبَيْتُ مَجْهُولٌ ، انظُرْهُ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ ١٢/٥ ، وَمَا يَجُوزُ لِلشَّاعِرِ فِي

الضَّرُورَةِ : ١١٢ ، وَضَرَائِرُ الشُّعْرِ : ٢٢٠ .

(٤) الْبَيْتُ لِسُحَيْمِ بْنِ وَثِيلٍ أَوْ وَثِيلِ الرِّيَاحِيِّ شَاعِرٍ مَخْزُومٍ ، وَالْبَيْتُ مِنْ قَصِيدَةٍ

مَطْلُوعَةٍ : أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَّلَاعِ الثَّنَائِيَا مَتَى أَضَعَ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي

الْأَصْمَعِيَّاتِ : ١٧ ، وَشُعْرُ بَنِي تَعِيمٍ : ٢٥٩ ، وَمَجَالِسُ ثَعْلَبٍ : ١٢٦/١ ، وَالْمَقْتَضِبُ : ٣٣٢٨٣ ،

٣٧/٤ ، وَالْمَفْصَلُ : ١٨٩ ، وَضَرَائِرُ ابْنِ عَصْفُورٍ : ٢٢٠ ، وَالْخَزَانَةُ : ٤١٤٨٣ ، وَالْمَقَاصِدُ

النَّحْوِيَّةُ : ١٩١/١ ، وَغَيْرُهَا ، وَأُثْبِتَ جَامِعُ دِيْوَانِ جَرِيرِ الْبَيْتِ الشَّاهِدِ وَأَخْرَجَ قَبْلَهُ

فِي شُعْرِ جَرِيرٍ عَنْ بَعْضِ نَسَخِ الدِّيْوَانِ يَنْظُرُ الدِّيْوَانَ : ٥٧٧ .

(٥) فِي الْمَصْرُورَةِ : قَبْلَهَا .

(٦) فِي الْجَزُولِيَّةِ : جِنْسُهَا .

* وفي الألف تَعَذَّرًا * يعني أَنَّ الذي مَنَعَ من ظهور الضمة في الألف تَعَذَّرَهَا فيها ، لِأَنَّهَا لَا تَقْبَلُ حَرَكَةَ (١) مَادَامَتِ أَلْفًا ، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ هُوَ الْأَصَحُّ وَإِلَّا فَقَدْ يَجُوزُ فِي لُغَةٍ ضَعِيفَةٍ إِجْرَاءُ الْمَعْتَلِّ مُجْرَى الصَّحِيحِ ، فَيُقَالُ الْقَاضِي * وَيَقْضِي * وَ يَدْعُو * . قَالَ الشَّاعِرُ

٦٤- تَرَاهُ - وَقَدَفَاتِ الرَّمَاءِ - كَأَنَّهُ أَمَامَ الْكَلَابِ مُصْفِي الْخَدِّ أَصْلَمُ (٢)

وعلى هذه اللغة قول الآخر.

٦٥- هَجَوْتُ زِيَانَ ثُمَّ جِئْتُ مُعْتَذِرًا مِنْ هَجْوِ زِيَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدْعُ (٣)

فَأَثَبْتُ الْوَاوَ مِنْ تَهْجُوٍّ مَعَ الْجَائِزِ ، لِأَنَّ مِنْ لُغَتِهِ إِجْرَاءُهَا مُجْرَى حَرْفِ الصَّحَّةِ ، فَيَقُولُ فِي الرَّفْعِ * يَهْجُو * .

٣٥ وكان ينبغي له أَنْ يُفَصِّلَ // فِي الْيَاءِ ، فَيَقُولُ : إِذَا أَنْ تَكُونُ الْيَاءُ يَاءَ الْمُتَكَلِّمِ ، فَإِنَّ الضَّمَّةَ تَقْدَّرُ فِيمَا (قَبْلَهَا) (٤) لِتَعَذَّرِ ظَهْرُهَا

- (١) فِي الْمَصُورَةِ : لَا تَقْبَلُ
- (٢) الْبَيْتَ لِأَبِي خِرَاشِ الْهَذَلِيِّ :- تَوَفِّي فِي زَمَانِ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ -
انظُرْ فِي شَرْحِ أَشْعَارِ الْهَذَلِيِّينَ : ٢١٩ ، وَالْخِصَائِصُ ١ / ٢٥٨ ، وَالْمَنْصُوفُ ٢ / ٨١ ، وَرَوَايَتُهُ فِي شَرْحِ أَشْعَارِ الْهَذَلِيِّينَ : "مُصْفِي" مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِيَةِ وَلَا شَاهِدَ فِيهِ عَلَى هَذِهِ الرَّوَايَةِ .
- (٣) الْبَيْتَ لِأَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ فِي نَزْهَةِ الْأَلْبَاءِ : ٢٤ ، وَانظُرْ مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ ١ / ١٦٢ ، ٢ / ١٨٨ ، وَالْإِنْصَافُ : ٢٤ ، وَشَرْحُ الْقِصَائِدِ السَّبْعِ الطُّوَالَ ٢٨ وَالْمَفْضَلُ ٣٨٧ وَالْأَمَالِيُّ الشَّجَرِيَّةُ : ١ / ٨٥ ، وَمَا يَجُوزُ لِلشَّاعِرِ فِي الضَّرُورَةِ : ٨٥ ، وَضَرَائِرُ ابْنِ عَصْفُورٍ : ٤٥ ، وَالْمَقَاصِدُ النَّحْوِيَّةُ ١ / ٢٣٤ ، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الشَّافِيَّةِ : ٤٠٦ ، وَغَيْرُهَا .
- (٤) غَاضِضَةٌ فِي الْمَصُورَةِ وَاعْتَمَدْنَا فِي إِثْبَاتِهَا عَلَى مَاسِيَاتِي .

فيه مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْيَاءَ تَطَلَّبُ بِالْكَسْرِ نَحْوَ "جاء غلامي" وكذلك [أيضا كونه] (١)
لم يجعل الواو المضموم ما قبلها إلاَّ من قبيل ما يعرض في آخر الفعل ، غير
صحيح فإنَّ "أخوك وأخواته الخمس" في المذهب الصحيح مرفوعة بالضممة
المقدَّرة في الواو على ما تبين بعدُ إن شاء الله وكذلك نَقَصَهُ مِنَ الْمَوَاضِعِ
التي تقدَّر فيها الضمة في آخر الاسم أن يكون محكى الآخر من نحو قولك لمن
قال :: رأيتُ زيدا ، من زيدا ؟ إذا استثبتته بالضمة مقدَّرة في آخر
زيدٍ لتعذر ظهورها بسبب الحكاية ، وكذلك أيضا قد تستقل الضمة في
الحرف الصحيح في الشعر فتحذف نحو قوله :

٦٦- فاليوم أشرب غير مستحبٍ إنما من الله ولا واغسل (٢)

لما استثقل الضمة شبه لا ربح يفعل فسكن كما يسكن فعل وكذلك قول
الآخر :

٦٧- رحت وفي رجلك ما فيهما وقد بدأهناك من العنبر (٣)

لما استثقل الضمة في نون هنك شبه هنك بفعل فسكنه أيضا .
وإصلاح هذا الفصل أن تقول : فإن عرَضَ في آخر الاسم أو الفعل
ياء أو واو وحركة ما قبلها من جنسها - أو ألفاً ، أو حكاية بمن أو ياء

-
- (١) غامضة في الصورة ولعل ما أثبتناه صواب .
(٢) هذا البيت لامرئ القيس في ديوانه : ١٢٢ ، ورواية الديوان : فاليوم
أُسقى ، ولا شاهد فيها ، والأصمعيات ١٢٩ ، ١٣٠ ، والكتاب ٢٠٤/٤
والخصائص ١/٧٤ ، ٣٨٨ ، ٣١٧/٢ ، ٣٤٠ ، ٩٦/٣ ، والمحتسب
١/١١٠ ، وشرح المفصل ١/٤٨ ، وضرائر الشعر : ٩٤ ، وما يجوز للشاعر
في الضرورة : ٣٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١٩٣/٢ ، مع الهامش
و ٥٨٣ ، والمقرب ٢/٢٠٤ وفي النوادر لأبي زيد : اليوم فأشرب ولا شاهد
فيه على هذه الرواية .
(٣) البيت للأقيصر الأسدي (توفي سنة ٨٠ هـ) وهو في الكتاب ٢٠٣/٤
ومعاني القرآن للأخفش ٩٣ ، والخصائص ١/٧٤ ، ٩٥/٣ ، والمحتسب
١/١١٠ ، ١١١ ، والأمال الشجرية ٢/٣٧ ، وقد نسبه للفرزدق وليس
في ديوانه ، وشرح المفصل : ٤٨/١ ، وضرائر ابن عصفور : ٩٥ ونسبه
لابن قيس الرقيات وليس في ديوانه ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٥٨٣
والخزانة ٢/٢٧٩ وغيرها كثير .

متكلم قَدَرَتِ الضَّمَّةُ فِي الْأَيْفِ وَفِي الْمَحْكِ الْآخِرِ بَعْنٌ ، وَفِي الْحَرْفِ الَّذِي
قَبْلَ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ تَمَدُّرًا ، وَفِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ إِذَا لَمْ تَكُنْ يَاءَ مُتَكَلِّمٍ اسْتِثْقَالًا
فِي اللُّغَةِ الْفَصِيحَةِ ، وَقَدْ تَقَدَّرَ الضَّمَّةُ فِي الْحَرْفِ الصَّحِيحِ اسْتِثْقَالًا فِي
الضَّرُورَةِ .

.. ..

[الأسماء الستة]

وقوله : " أخوك وأخواته الخمس ستتها إلى آخره "

كان ينبغي أن يقول ولم تصغر أو تكسر ، إلا أنه اكتفى عن ذلك بقوله : أخوك ، فأورده مفرداً مكبراً .

ويوهم قوله : كانت بالواو رفعاً والألف نصباً والياء جرّاً ، أنها معربة بالحروف ، ولا ينبغي أن يفهم كلامه على ذلك بل على أنها تكون بالحروف في هذه الأحوال من غير أن تكون معربة بها ويدل على ذلك شيان :-

أحدهما : أنه قدّم المجرور الذي هو " بالواو " على " رفع " والمجرور الذي هو بالألف على نصب ، والمجرور الذي هو بالياء على جرّ ، ولو كانت هذه الأسماء معربة بهذه الحروف ، لكانت هذه المجرورات متعلقة بالمصادر التي هي : " رفع " و " نصب " ، و " جر " ، ولو كانت مؤخرَةً عنها ، لأن صلة المصدر لا تتقدّم عليه . فلم يبق إلا أن تكون متعلقة بكانت ، كأنه قال : وجدت بالواو رفعاً أي في حال الرفع ، وكذلك قوله " والألف نصباً (١) ، والياء جرّاً " .

والآخر : أنه عدّ مواقع الضمة من الاسم ، فقال المفرد انصرف

١) تكلمة يتم بالصلم
(٢) في الصورة : ونصبا

أولم ينصرفاً ، وآخوك وأخواته من قبيل المفرد ؛ لأنه لم يُرَدِّ بالمفرد
إِلَّا الَّذِي هُوَ غَيْرُ مثنى ولا مجموع كما تقدّم وإِلَّا فالضَّافُ نحو " غلامٌ زيدٌ " .
يرفع بالضمة .

وينبغي أَن تَلم أَن بين النحويين خلافاً في إعرابِ هذه الأسماء (١)؛
فمنهم من ذهب إلى أَنها معربةٌ بحروفِ العِلَّةِ وإليه ذهب الزجَّاجيُّ (٢) وذلك
فاسد لأمرين :

أحدُهما : أَن الواو قد ثبتت (٣) في هذه الأسماء قبل دخول
العاملِ عليها ، فلو كانت إعراباً لم توجد فيها إلا بعد دخول العامل .

والآخر : أَن الإعرابَ زائدٌ على الكلمة ، فيؤدِّي ذلك إلى بقاء
فيك وذي مال على حرفٍ واحدٍ ، وهما معربان وصلأً وابتداءً ، وذلك
لا يوجد إلا شاذاً نحو ما حكاه ابن مقسّم (٤) من قول العرب : شربت
مأيافتي يريد : شربت ماءً . وأما بقاء الاسم المعرب على حرفٍ واحدٍ

-
- (١) اختلفوا فيها إلى اثني عشر مذهباً انظرها في الهمع ٣٨/٦ وذكر
ابن عصفور ستة منها في شرح الجمل ١١٩/١ ، ١٢٠
- (٢) هذا مذهب قطرب والزيادي والزجَّاجي من البصريين وهشام من
الكوفيين انظر الهمع ٣٨/١ ، ومذهب الزجَّاجي في الجمل : ١٨/١٩٦
- (٣) في الصورة : ثبت .
- (٤) هو أبو بكر بن الحسن بن يعقوب العطار المقرئ النحوي المشهور
بابن مقسّم ٢٦٥ - ٣٥٤ هـ سمع أبا مسلم الكجبي وشعلباً ومحمد بن
يحيى الزوروني ، قيل عنه : إنه كان من أحفظ أهل زمانه لنحو
الكوفيين وأعرفهم بالقراءات مشهورها وغريبها وشاذها ، إلا أنه كان
له مذهبٌ في القراءات خالف به غيره ، وهو أنه كان يقول : إن
كل قراءة وافقت المصحف ووجها من العربية فالقراءة بها جائزة وإن لم
يكن لها سند ، وقد استتيب فأذعن بالتوبة وله تصانيف كثيرة منها :
الأنوار في تفسير القرآن وكتاب في النحو كبير ومجالسات شعلب مخطوط
بدار الكتب كما ذكر الزركلي . انظر ترجمته في غاية النهاية ٢/١٢٣
واليفية ١/٨٩ ، ٩٠ والأعلام ٦/٨١ وغيرها .

في الوصل دون الابتداء ، فيوجد في كلامهم نحو قولك : من أب لك ،
ومن أخ لك ، في لغة من ينقل . (١)

ومنهم من ذهب إلى أنها معربة بالحركات التي قبل حروف العِلَّةِ
وحروف العِلَّةِ إشباعٌ - وهو مذهب المازني (٢) - فالأصلُّ عنده أَخْكَ (٣)
في الرفع ثم أُشْبِعَتِ الضمة وأوَّأ على حدِّ قول الشاعر:

٦٨- وَأَنْتَبِي حَيْثَمَا يَتَّبِي الْهَوَى بَصْرِي مِنْ حَيْثَمَا سَلَكُوا أَدْنُوا فَأَنْظُرُ (٤)

-
- (١) انظر الكتاب ٣/٣٢٣ ، ٣٢٤ ، وماسياتي ٤٤٣
(٢) في الإنصاف : ١٧
(٣) حكى عن بعض العرب : هذا أبك ورأيتُ أبك ومررت بأبك انظر
الإنصاف : ١٨
(٤) هذا البيت لابن هرمة في ديوانه : ١١٨ ورواية الشطر الأول منه :
وَأَنْتَى حَوْثًا يَشْرِي . . .
وانظره في المحتسب ١/٢٥٩ والخصائص : ٢/٣١٦ والصاحبي : ٣٠
والأمالي الشجرية ٢/١٥٨ والإنصاف : ٢٤ وشرح ابن يعين : ١/١٠٧
وضرائر ابن عصفور : ٣٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٢٠ -
التخريج ، ٢/٥٥٧ والخزانة ١/٥٨ ، ٣/٤٧٧ ، ٥٤٠
وأنظور لغة لطيء في المخصص ١/١١٤ * أبو زيد : لغة لطيء
نظرت أنظور وإنما جاء في الشعر : وإنما كلما يشني - الخ فاما أبو علي
فقال هو على الإشباع لإقامة الوزن .

وقال الآخر :

٦٩ - * كَأَنَّ فِي أُنْيَابِهَا الْقَرْنُولُ * (١)

يريد : القرنفل ، وفأنظره

والأصل عنده في النصب أَخْكَ ثم أُشْبِعت الفتحَةُ الْفَاءُ ، على حَدِّ قولِ

الشاعر :

٧٠- أَعُوذُ بِاللَّوِ مِنَ الْعُقْرَابِ الشَّائِلَاتِ عَقَدَ الْأَذْنَابِ (٢)

يريد : العقرب ، وقال الآخر : //

٧١- وَأَنْتَ مِنَ الْفَوَائِلِ حَيْثُ تَرْمِي * (٣) وَمِنْ دَمِّ الرَّجَالِ بُمَنْتَرَحِ

أراد بُمَنْتَرَحِ ، فَأَشْبِعَ الْفَتْحَةَ فَنشَأَتْ عَنْهَا الْإِلْفُ ، وقال الآخر :

٧٢- أَقُولُ إِذْ خَرَّتْ عَلَى الْكَلْكَالِ يَانَاقَتَا مَا جُلَّتِ مِنْ مَجَالِ (٤)

أراد : الكلكل ، وقال :

٧٣- يَنْبَاعُ مِنْ زِقْرِى غَضُوبِ جَسْرَةٍ زِيَاةً مِثْلَ الْقَنْبِقِ الْمَكْدَمِ (٥)

أراد : يَنْبِعُ

والأصل عنده : أَخِكَ فِي الْخَفِضِ ، ثم أُشْبِعتِ الْكسْرَةُ يَاءً على حَدِّ قولِ

(١) البيت في الخصائص ١٢٤/٣ ، وقبله فيه :

مكورة جَمَّ العظامُ عَطْبُولُ

والمحتسب ٢٥٩/١ ورسالة الملائكة ٢١٩ ، والأمالى الشجرية ١٥٨/٢

والانصاف : ٧٤٩/٢٤ ، وضرائر ابن عصفور : ٣٥

(٢) انظرهما في ضرائر ابن عصفور : ٣٣ وشرح الجمل لابن عصفور : ١٢١/١ ،

٥٥٧/٢ ووصف السباني : ١٢ والمفنى ٤٨٧ (الشرط الأول) .

(٣) هذا البيت لابن هرمة كما في الخصائص ٣١٦/٢ ، ١٢١/٣ وهو في ديوانه : ٨٧

من قصيدة أولها : صرمت خباياها من حجبى سلمى لهند ما عمدت لمستراح

فوانظ المحتسب ١٦٦/١ ، ٣٤٠ ، والأمالى الشجرية

١٢٢/١ ، ٢٢١ ، ١٥٨/٢ ، والإنصاف : ٢٥ ، وضرائر ابن عصفور : ٣٢

وشرح شواهد الشافيه : ٢٥

(٤) كلاهما في المحتسب ١٦٦/١ والصاحبي : ٤٨٠ ، والانصاف : ٢٥ ،

والاقتضاب : ٢٧٦

(٥) البيت لعنتر بن شداد من معلقته ، الديوان : ٢٠٤ ، وقافية فيه : المقرم ،

وانظر شرح التمام السبع الطوال : ٢٣٢ ، والخصائص ١٠١/٣ ، والمحتسب ٧٨/١ ، ١٦٦٦

٢٧٨ ، ٢٥٨ ، والأمالى الشجرية ١٥٨/٢ ، والإنصاف : ٢٦ ، والفرزاة ١٠٥٩/١ ، ٥٤٠

الآخر :

٧٤- يُحِبُّكَ قَلْبِي مَا حَيَّيْتُ فَإِنَّ أُمَّتٌ يَحِبُّكَ عَظْمٌ فِي التَّرَابِ تَرِيبٌ (١)

والأصل : تَرِبٌ لِأَنَّهُ اسْمٌ فَاعِلٌ مِنْ تَرَبَ .
وهذا المذهب فاسدٌ بما قسده به الوجه الأول ، وأيضا فإن الأشباع إنما بابه الشعر وهذه الحروف تكون في هذه الأسماء في فصيح الكلام (٢) .
ومنهم من ذهب (٣) إلى أنها معربة بالحركات التي قبل حروف العلة ، وهي منقولة من حروف العلة على حد قول الشاعر :

٧٥ - أَنَا ابْنُ مَأْوِيَّةَ إِذْ جَدَّ النَّقْرُ (٤)

الأصل : النَّقْرُ ، فنقل الضمة من الرَّاءِ إلى القافِ ، وهو فاسدٌ ؛ لِأَنَّ النَّقْلَ لا يكون إلا في الوقفِ ، بشرطِ أَنْ يكونَ الحَرْفُ الذي قبل الحركة ساكناً (٥) ،

-
- (١) انظره في شرح الجمل لابن عصفور : ١٢١/٤ ، ٥٥٧/٢ ، وضرائر الشعر : ٣٩
- (٢) الإنصاف : ٣١
- (٣) هو على بن عيسى الرِّبْعِيُّ انظر شرح المفصل ١/٥٢ ، والهمع ١/٣٨
- (٤) ينسب لفقدي بن أعبد المنقري ، جاهلي ، وينسب لعبد الله بن مأوية الطائي وهو من شواهد الكتاب ١٧٣/٤ وانظر الجمل للزجاجي : ٣٠٠ والكامل ١٦٢/٢ ، والمخصص ٨١/١ والإنصاف : ٧٣٢ ، وشرح أبيات المعنى : ، وضرائر ابن عصفور : ١٩ وشرح الجمل له : ١٢١/١ ، ٣٣٤ ، ٥٦٢/٢ ، والتصريح ٣٤١/٢ وبعده فيهِه :
وجاءت الخيل أشافي زمر * والنقر يسكون القاف : صوتٌ مخرجٌه من طرف اللسان وما يليه من الحنك الأعلى يسكن به الفرس إذا اضطرب بفارسه .
- (٥) يضاف إلى هذين الشرطين شروط أخرى انظرها في التصريح ٣٤١/٢ ، ٣٤٢ . على أن الوقف بالنقل إلى متحرك لغةً للخم وأنشد عليها الجوهرى شاهداً انظر المصدر السابق نفسه .

فلو جعلنا الحركات التي قبل الحروف منقولةً منها للزِمَ من ذلك النقلُ إلى حرفٍ متحرِّكٍ في الوصلِ ، وذلك لا يجوزُ .

وزَهَبَ بعضُ الكوفيين (١) : إلى أنها معربةٌ بالحركاتِ والحروفِ ويفسدُ بما فسَدَ به مذهبُ من قال : إنها معربةٌ بالحروفِ ، وأيضاً فإنَّ ذلك خروجٌ عن النظرِ إذ لم توجد علاماتُ إعرابٍ في مُعَرَّبٍ واحدٍ (٢) .

وزَهَبَ بعضُ البصريين (٣) : إلى أنها معربةٌ بالتغييرِ والانتقالِ (٤) في النَّصْبِ والخَفْضِ ، وبعدمِهما في الرَّفْعِ ، لأنَّ هذه الأسماءُ قبل دخولِ العواملِ عليها تستعملُ بالواوِ ، فيقال : أخوك وأبوك ، فإذا دخلَ عاملُ الرَّفْعِ فلا يُحْدِثُ علامةً بل يكون تركُّ العلامةِ علامةً له ، وإذا دخلَ عاملُ النَّصْبِ قلبُ الواوِ ألفاً ، وإذا دخلَ عاملُ الخَفْضِ قلبُ الواوِ ياءً .

وهذا المذهبُ يُضِعُّهُ عدمُ النَّظِيرِ ، إذ لم يوجد في الأسماءِ المفردةِ معتلةً الآخرِ كانت أو صحيحةً ما إعرابه كذلك ، وإذا أمكن الحملُ على النظرِ فهو أولى (٥) .

وزَهَبَ سيبويه وأبو علي الفارسي (٦) : إلى أنها معربةٌ بحركاتٍ مقدَّرةٍ في حروفِ العِلَّةِ (٧) ، وهو الصحيحُ ، لأنَّها إذ ذاك تكونُ معربةً بما أُعْرِبَ به نظائرُها من الأسماءِ .

- (١) منهم الكسائي والفراء كما في الهمع ٣٨/١ .
- (٢) شرح الجمل لابن صفور ١٢١/١ .
- (٣) هو أبو عمر الجرمي انظر همع الهوامع ٣٩/١ ، وكذلك شرح المفصل ٥٢/١ وشرح الكافية للرضي ٢٧/١ .
- (٤) في الصورة : الألقاب ، وهو خطأ .
- (٥) شرح الجمل لابن صفور ١٢١/١ ، ١٢٢٠ .
- (٦) في شرح الكافية للرضي ٢٨/١ ما نصه " وقال أبو علي إنها حروفُ إعرابٍ ، وتدلُّ على الإعرابِ فإنَّ أَرَادَ أنها كانت حروفَ إعرابٍ يدور الإعرابُ عليها ثم جعلت كالحركاتِ فذاك ما اخترنا وإنَّ أَرَادَ أنَّ الحركاتِ مقدَّرةٌ عليها الآن مع كونها كالحركاتِ الإعرابيةِ فهو ما حمل كلام سيبويه عليه " .
- (٧) في الهمع ٣٨/١ ، أنَّ هذا مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين وصحَّحه ابن مالك وأبو حيان وابن هشام وغيرهم من المتأخرين . وانظر شرح الكافية للرضي ٢٧/١ .

فَإِنَّ قَالَ قَائِلٌ : إِنَّ وَزْنَ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ كُلِّهَا "فَعَلٌ" إِلَّا "فُوكَ"
فوزنه فعل على ما نُبَيِّنُ بَعْدُ (١) ، فكان ينبغي لها أن تكون بالالف
على كلِّ حالٍ ، إذ يلزم تحرك حرفِ العلة بحركة الإعراب في أخيك
وأبيك ، وحميك وهنيك وهولام واليمين منه مفتوحة فكان ينبغي
أن تنقلب ألفاً على كلِّ حالٍ . وكذلك أيضاً في "فيك" و"ذي مال"
يلزم فيهما تحرك حرفِ العلة بحركة الإعراب ، وهو عينٌ والفاء قبله
مفتوحة فكان ينبغي أن تنقلب فيهما ألفاً على كل حال أيضاً ؟

فالجوابُ : أَنَّ ذَلِكَ كَانَ يَلْزَمُ إِلَّا أَنَّ إِتْبَاعَ حَرَكَةِ مَا قَبْلَ حَرْفِ
الإعرابِ لحركة الإعراب منع منه ، وذلك أَنَّ الْأَصْلَ فِي : أَخِيكَ فِي الرَّفْعِ :
أَخُوكَ فَلَوْ بَقِيَ كَذَلِكَ لَقَلْبَتِ الْوَاوُ الْفَاءُ لِتَحَرُّكِهَا وَإِنْتِاحِ مَا قَبْلَهَا ،
لَكِنْ أَتَّبَعُوا فَقَالُوا ، أَخُوكَ فَاسْتَنْقَلَتِ الضَّمَّةُ فِي الْوَاوِ فَحُذِفَتْ ،
وَبَقِيَ الْوَاوُ سَاكِنَةً ، وَفِي النِّصْبِ : أَخُوكَ نَجَاءً عَلَى صُورَةِ الْمُتَّبِعِ
فَلَمْ يَحْتِجْ فِيهِ إِلَى إِتْبَاعٍ ، فَتَحَرَّكَ حَرْفُ الْعِلَّةِ وَمَا قَبْلَهُ مَفْتُوحٌ فَانْقَلَبَ
أَلْفًا . وَفِي الْخَفْضِ فِي أَخُوكَ " فَاتَّبَعُوا فَصَارَ " بِأَخُوكَ " ، اسْتَنْقَلَتِ
الْكَسْرَةُ فِي الْوَاوِ ، فَحُذِفَتْ وَبَقِيَ الْوَاوُ سَاكِنَةً بَعْدَ كَسْرَةِ فَعَلْبُوهَا يَا ،
كَمَا فَعَلُوا بِمِيزَانٍ ، وَالْأَصْلُ : مِيزَانٌ ، مِيعَالٌ مِنَ الْوِزْنِ ، كَذَلِكَ فَعَلٌ
بِأَسْمَاءِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ .

فَإِنَّ قَالَ قَائِلٌ : لَا يَلِيَّ شَيْءٌ أَتَّبَعُوا فِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ ،
وَلَمْ يَتَّبِعُوا فِي نِظَائِهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمَعْتَلَّةِ الْمَضَافَةِ نَحْوُ :
رِحَاكُ وَعَصَاكَ ؟

(١) انظر ما سيأتي : ١٥١ .

فالجواب: أَنَّ مِنْ أَصُولِ كَلِمِهِمْ أَنَّ الْإِعْرَابَ إِذَا كَانَ قَدْ دَخَلَ الْحَرْفَ
الذي قبل حرف الإعراب في حال من الأحوال من غير أن يتغير معنى الاسم
في الحالين أتبعوا حركته (١) لحركة الإعراب تنبيهاً على أن الإعراب قد
كان يحلُّ فيه نحو: ابنم و: امرئ (٢) تتبع حركة النون والراء // منهما
لحركة الإعراب ، فكذلك أتبعوا في أخيك وأخواته تنبيهاً على أن الإعراب
قد كان فيه في حال الإفراد حين قلت: أخ ، وأب ، وحم ، وهن .

٣٧

ولما لزم الإتيان في هذه الأسماء أتبعوا في: فيك و: ذي مال ،
وإن لم يدخل فيما قبل حرف الإعراب فيهما إعراب في حال من الأحوال حملاً
على أخواتها ؛ لأنَّه قد استقر من أحكام كلامهم أنَّه إذا لزم شيء
في بعض الباب حمل الباقي عليه كما تقدّم في أعد وتعد ونعد .

وقوله " فإذا أُفردت حذفت لاماتها وجرت العينات بالحركات " يعني:
إذا أُفردت عن الإضافة حذفت اللامات التي كانت ثابتة في حال الإضافة
وجرت عيناتها بحركات الإعراب . وكان ينبغي له أن يقول: إنها فسي
حال الإفراد محذوفة اللامات وعيناتها جارية بحركات الإعراب ، فإذا أُضيفت
ردت اللامات وجعل الإعراب فيها ، وأتبع حركات ما قبل حرف الإعراب
حركة الإعراب ؛ لأنَّ الإفراد قبل الإضافة ، ولا ينبغي أن يجعل الإفراد
على الإضافة ، لأنَّ الإضافة إنَّها ذاك تكون قبل الإفراد ، وليس الأمر
كذلك ؛ لأنَّ البسيط قبل المركب .

وقوله : وكلها تُفرد [عن الإضافة] (٣) إلا ذو (٤) ، لما يلزم

(١) في المصورة : حركة
(٢) الكتاب ٣ / ٣٣ هـ وفيه كما قالوا : امرؤ و امرئ و امرأ فاتبعوا الآخر الاول
وكما قالوا " ابنم وابنم وابنما "

(٣) تكملة من الجزولية

(٤) في المصورة : لا ، والتصويب من الجزولية .

إِنْ أُفْرِدَتْ مِنْ بَقَائِهَا عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ وَالتَّنْوِينِ .

كان ينبغي له أن يزيد وصلًا وابتداءً ، كما قدّمنا (١) ، لأنه لا كراهة في بقاء الاسم المعرب على حرفٍ واحدٍ والتنوين في الوصل دون الابتداء نحو : مَنْ يَكُ لَكَ ، في لفة من ينقل حركة الهمزة ويحذف الهمزة ، وإنما كان يلزم بقاؤه على حرفٍ واحدٍ والتنوين ، لأنك لو أفردته لتحرك حرفُ العِلَّةِ ، وما قبله مفتوحٌ لزوالِ مُوجِبِ الإِتِّبَاعِ وهو الإِضَافَةُ (٢) ، فيقلب أَلِفًا ، فيلتقي ساكنًا مع التنوين فيلزم حذفه كما حذفنا في : رَحْسِي وَعَصًا ، فلا يبقى من الاسم إلا الذال والتنوين ، وذلك لا يجي إلا في شذوذٍ من كلامهم لا يقاس عليه .

وقوله " ولا تفرد فوك إلا معوضة من واوها ميم " إنما لم تستعمل مفردة إلا بشرط العوض ، لأنه لو لم يعوضوا للزم في إفرادها ما كان يلزم في إفراد : ذومال (٣) ، من البقاء على حرفٍ واحدٍ والتنوين ، وقصد يعوضون في الضرورة من الواو ميمًا في حال الإضافة (٤) نحو قوله :

٧٦ - يَصِيحُ عَطْشَانَ وَفِي الْبَحْرِ فَمَهُ (٥)

- (١) تقدم ص ١٤٣
- (٢) أصل " ذو " ذوي وفي السان (ذا) عن ابن بري أن المحذوف من " ذوي " هو اللام ثم يجرى بعد ذلك الإعلال الذي ذكره الشارح .
- (٣) في الصورة : ومال
- (٤) كون هذا ضرورة ولا يجوز في الاختيار هو مذهب أبي علي الفارسي ، ونابغة ابن عصفور وغيره من المغاربة ، وقد ردّ بمثل قوله (ص) (لخلوف قم الصام) انظير الخزانة ٢٦٦/٢ ، والتصريح ٦٤/١
- (٥) هذا البيت برقم (٣٨٠) من أرجوزة لرؤية بين العجاج أولها :
قلت لزيبر لم تصله مريمه ضليل أهواء الصبا يندمه
وقبل البيت : كالحوت لا يرويه شيء يلهمه ، الديوان ١٤٩-١٥٩
وانظر المخصص : ١٣٦/١
- وشرح المقدمة المحسبة (١٢٤) والمقرب ٢١٦/١ والخزانة ٢٦٦/٢ والتصريح ٦٤/١ وغيرها .

ولذلك لم يجعل " فم " مفرداً من فمه ؛ لأنَّ " فم " استعمل في الفصح
و " فمه " لا يكون إلا في الضرورة . وأيضاً فإنَّ الإفراد قبل الإضافة كما
تقدم (١) ، فلا يجعل الإفراد منها ، وأقبح من ذلك في الضرورة أن يعمَّض
" الميم " مشددة في حال الإضافة نحو قوله :

٧٧- ياليتها قد خرجت من فمه حتى يعمود البحر في أسطمة (٢)

وقوله : " وليس بقياس فتفعله في " ذو " (٣)
يعنى أنَّ إبدال الواو ميماً ليس بقياس فيفعل في " ذو " وإن لم يسمع
فالحمل على ما سمع ذلك فيه .

وقوله " ووزن هذه الأسماء كلها " فعل " إلا " فوك " فوزنه فعل " .
أما " الفاء " من هذه الأسماء ماعدا " فوك " و " ذومال " ، فالذى
يدل على فتح فاءاتها في الأصل رجوع العرب إلى ذلك في التثنية حيث
يزول الإتياع ، فيقولون " أخوان وأبوان " وأما الدليل على أن العين
من " أخوك " وأبوك وحموك وهنوك « متحركة في الأصل ، فجمعهم لها
على أعمال قالوا : " آخاء (٤) ، وآباء ، وأحماء ، وأهناة " ولو كانت ساكنة

-
- (١) تقدم ص ١٤٩
(٢) نسب في الخزانة للعجاج وهو في ملحقات الديوان ٣٢٢/٢
في اللسان لجريز وللعناني محمد بن ذؤيب الراجز .
وانظر المحتسب ٧٩/١ والخصائص ٢١١/٣ والأمالى الشجرية ٣٥/٢
والمقرب ١٧٦/٢ ، والمتع ٣٩١ ، والخزانة ٢٨٢/٢ ، واللسان
(طسم) و (فوه) واسطم البحر : معظمه .
(٣) بعده في الجزولية نسخه دار الكتب : وإنما هو مقصور على السماع
(٤) في الكتاب ٥٩٧/٣ (وزعم يونس أنهم يقولون : آخ و آخاء ،
وقالوا : إخوان كما قالوا : حرب وخربان ، والخرب ذكر الحباري .

العين ، لكانت على وزن فَعَلٌ ؛ لأنها مفتوحة الفاء كما تقدّم ، وفَعَلُ الصَّحِيحِ
العينُ لا يجمع قياساً على أفعال بل يجمع على أَفْعَلٍ نحو (١) : أَكَلِبٍ ، وَأُقْلِسٍ
وَأَعْبُدٍ ، وَإِنْ جَاءَ مِنْهُ شَيْءٌ عَلَى أفعال فشأنه لا يقاس عليه ، نحو " فَسْرَخِ
وَأَفْرَاخِ " و" زَنْدِ (٢) وَأَزْنَادِ " و" رَأْدِ وَأَرَادِ " و" فَرْدِ وَأَفْرَادِ " (٣) فَوَجِبَ
أَنْ يُفْتَقَدَ فِي الْعَيْنِ أَنَّهَا غَيْرُ سَاكِنَةٍ فِي الْأَصْلِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ يُوَدِّعِي إِلَى أَنْ يَكُونَ
مَا شَذَّوْا فِي جَمْعِهِ ، وَإِنْ أُكْمِنَ أَنْ يَحْمَلَ ذَلِكَ عَلَى قِيَاسِ فَهُوَ أَوْلَى .

وأما " ذُو " فليس في مجيئهم به في الجمع على " أذْوَءٍ " دليلٌ على
التحرّك ، لِأَنَّهُ مَعْتَمَلُ الْعَيْنِ ، وَفَعَلُ الْمَعْتَمَلِ الْعَيْنِ فِي الْفَصِيحِ يَجْمَعُ
عَلَى " أَفْعَالِ " (٤) ، نَحْوُ : أَبْيَاتٍ ، وَأَحْوَاضٍ ، وَإِنَّمَا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى
تَحْرِيكِ عَيْنِهِ أَنْ مَوْثِقُهُ " ذَاتٌ " ، وَهِيَ صِفَتَانِ كصاحبٍ وصاحبةٍ ، وَكُلُّ صِفَةٍ
تَكُونُ لِلْمَذْكَرِ بِغَيْرِ تَأْنٍ وَلِلْمَوْثِقِ بِالتَّائِي ، فَإِنَّهُمَا لَا يَوْجِدَانِ فِي كَلَامِهِمْ إِلَّا عَلَى
وِزْنٍ وَاحِدٍ // نَحْوُ " حَسَنٌ وَحَسَنَةٌ ، وَمُسْلِمٌ وَمُسْلِمَةٌ ، وَقَائِمٌ وَقَائِمَةٌ " ، فَإِذَا
ثَبِتَ أَنَّ ذَاتَ عَلَى وَزْنِ " فَعَلَةٌ " بفتح العين ، لزم في " ذُو " أَنْ يَكُونَ فَسِي
الْأَصْلِ عَلَى وَزْنِ " فَعَلٌ " وَقَدْ ثَبِتَ ذَلِكَ فِي " ذَاتِ " بِدَلِيلِ أَنَّهَا قَالُوا
فِي تَشْبِيهِهَا : " ذَوَاتَا " (٥) فَرَدَّوْهَا إِلَى أَصْلِهَا مِنْ تَحْرِيكِ الْعَيْنِ
وَفَتْحِهَا . (٦)

٣٨

- (١) الكتاب ٥٦٧/٣
- (٢) في المصورة : زيد ، تحريف
- (٣) في المصورة : كَرْدٌ وَأَكْرَادٌ وَلَمْ تَجِدْ هَذَا الْجَمْعَ فِي كَرْدٍ - الَّذِي هُوَ
العنق - وَأَثْبَتْنَا فِي الْكِتَابِ ٥٦٨/٣ وَفِيهِ مَا هُوَ فَعَلٌ وَجُمِعَ عَلَى أَفْعَالِ
: جَدٌّ وَأَجْدَادٌ ، وَرَفَعٌ وَأَرْفَاعٌ (٥٨٧/٣)
- (٤) الكتاب ٥٨٦/٣
- (٥) في المصورة : ذَوَاتَانِ ، وَلَمْ يَسْتَعْمَلْ إِلَّا مُضَاقًا ، وَسَيَأْتِي صَحِيحًا فِي ص: ١٥٥
- (٦) انظر الكتاب ٢٦٢/٣ ٢٦٦٥٢٦٣٥

فإن قيل : لأحجة في ذلك فإنهم قد قالوا في ثنية يد : يدان فحركوا بالفتح العين منها ، وهي عندكم على وزن فعل بسكون العين بدليل جمعهم لها على أفعل قالوا : " أَيْدٍ " (١) وبدليل أنهم لم ينطقوا بها على الأصل قالوا : قطع الله يديه ، فكما لم يردوا " يدا " إلى أصله في الثنية ، كذلك يمكن أن يقال : لعلمهم فعلوا ذلك في ثنية " ذات " فلم يردوا إلى الأصل ، والأصل مثلاً السكون ؟

فالجواب : أن الذي منعهم من الرجوع إلى الأصل في " يد " وأمثاله أنهم قصدوا بالرد تقوية الكلمة وتكثيرها ، وقد كانت العين جارية بحركة الإعراب قبل الرد فلوردتها إلى أصلها من السكون لكانت قد نقصت الغرض الذي قصدت بالرد وهو تقوية الكلمة ، وتكثيرها ؛ لأنك كنت تزيد حرفاً وتنقص حرفاً إذ الحركة قد تعادل الحرف (٢) فلو فعلت ذلك لكانت بمنزلة من لم يزد شيئاً ، والدليل على أن الحركة قد تعادل الحرف أنك تنسب إلى جمزى " جمزى " ليس (٣) إلا ، كما تنسب إلى ما هو على خمسة أحرف " قرقرى " تقول " قرقرى " ليس إلا ، ولو كان ساكن العين رباعياً نحو " حبلى " لجاز فيه حذف الألف وقلبها واواً فتقول : " حبلى " (٤) وحبلى (٥) ، فدل ذلك على أن حركة العين في جمزى عوملت

(١) الكتاب ٣/٣٥٨ ، ٥٩٧ وهامش ٢ من صفحته ٢٦٣ من الجزء نفسه وانظر نتائج الفكر : (١٠١) مع هامشه رقم (٢)

(٢) في الصورة : الحروف
(٣) في الكتاب ٣/٣٥٤ " وأما جمزى فلا يكون جمزوي ولا جمزوي ولكن جمزى "
(٤) الكتاب ٣/٣٥٢
(٥) المصدر نفسه ٣/٣٥٧

معاملة حَرْفٍ ، وَأَمَّا الْعَيْنُ فِي "ذات" فَلَمْ تَجْرِ بِحَرَكَةٍ فِي اللَّفْظِ أَصْلًا ، فَلَا يَمْنَعُ مِنْ رَدِّهَا إِلَى أَصْلِهَا فِي التَّثْنِيَةِ مَانِعٌ .

فَإِنَّ قَائِلَ : قَدْ اسْتَدَلَّتْ فِي "أَخِيكَ" ، وَأَبِيكَ ، وَحَمِيكَ عَلَى التَّحْرِيكِ فِي الْعَيْنِ بِجَمْعِهِمْ لَهَا عَلَى أَفْعَالٍ ، فَمَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ تَلْسُكَ الْحَرَكَةَ فَتْحَةً ، وَلَمَّا ضُمَّتْ أَوْ كَسَرَتْ ، إِذْ قَدْ يَجْمَعُ "فَعَلَ وَقَعِلَ" عَلَى أَفْعَالٍ ، نَحْوِ "عَضُدٍ وَأَعْضَادٍ" ، وَكَيْفِ وَأَكْتافٍ ؟

فَالْجَوَابُ : أَنَّهُ لَمَّا ثَبَتَ أَنَّ الْعَيْنَ مَتَحَرِّكَةً اعْتَقَدَ أَنَّ تِلْكَ الْحَرَكَةَ فَتْحَةً ؛ لِأَنَّهَا أَخْفُ الْحَرَكَاتِ ، وَأَنَّ بِنَاءَ "فَعَلَ" أَكْثَرُ مِنْ بِنَاءِ "فَعِلَ" وَقَعِلَ بِضَمِّ الْعَيْنِ وَكَسَرِهَا ، فَكَانَ الْحَمْلُ عَلَى الْأَكْثَرِ وَالْأَخْفِ أَوْلَى .

وَأَمَّا "فُوكٌ" فَاعْتَقَدَ فِي الْعَيْنِ مِنْهَا أَنَّهَا سَاكِنَةٌ ، لِأَنَّهُ لَا دَلِيلَ فِي جَمْعِهِ عَلَى "أَفْوَاهٍ" عَلَى أَنَّهُ مَتَحَرِّكٌ الْعَيْنِ ، لِأَنَّ الْمَعْتَلَّ الْعَيْنَ قَدْ يُجْمَعُ فَعَلُ السَّاكِنِ الْعَيْنِ مِنْهُ عَلَى "أَفْعَالٍ" نَحْوِ : بَيْتٍ وَأَبْيَاتٍ ، وَحَوْضٍ وَأَحْضَاوِاضٍ فَلَمَّا لَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيكِهَا اعْتَقَدَ فِيهَا أَنَّهَا سَاكِنَةٌ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِى الْحَرْفِ السَّاكِنِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْحَرَكَةَ زِيَادَةٌ عَلَى الْحَرْفِ ، وَالزِّيَادَةُ لَا تَدْعَى إِلَّا بِدَلِيلٍ .

وقوله : وَلَا مَاتِهَا كُلُّهَا وَأَوَاتٌ إِلَّا فُوكٌ فَلَمْ هَا لِقَوْلِهِمْ فِى الْجَمْعِ : أَفْوَاهٌ . (١)

إِنَّمَا جَعَلَ لَمَاتِهَا وَأَوَاتٍ لِإِقْبَامِ الدَّلِيلِ عَلَى ذَلِكَ ، إِلَّا تَرَى أَنَّ الْعَرَبَ لَمَّا تَنَتَّهَتْ رَدَّتِ الْوَاوُ ، فَقَالَتْ : أَبْوَانٌ ، وَأَخْوَانٌ ، وَحَمَوَانٌ وَهِنَوَانٌ ، كَمَا قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْمَحذُوفَ مِنْ "فُوكٌ" "الهاء" بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ (٢) :

(١) بعده في الجزولية : وفي التصغير : فويه

(٢) انظر المتع ٣٩١ .

"أَفْوَاهٌ" و "قُوْبِهِ" في التّصغير ، و "فَوَاهٍ" و "أَفْوَهٌ" و "مَفْوَهٌ" وجمعهم له على أفواه . (١)

فَإِنْ تَالِ قَاتِلٌ : فَهَلَّا قِيلَ : إِنَّ الْمَحذُوفَ مِنْ "حَم" هَمْزَةٌ عَلِيٌّ لَفَةٌ مِنْ يَقُولُ : حَمُوكَ ؟ (٢) ؟

فالجوابُ : أَنَّ ذَلِكَ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ بِهِ ، لِأَنَّ الْبَابَ فِي الْمَنْقُوصِ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ أَنْ يَكُونَ الْمَحذُوفُ مِنْهُ حَرْفَ عِلَّةٍ لِحَرْفٍ صَحِيحًا ، لِأَنَّ أَكْرَهَهَا عَلَى ذَلِكَ جَاءَ ، وَلَمْ يَجِيءَ مَحذُوفٌ مِنْهُ حَرْفٌ صَحِيحٌ إِلَّا قَلِيلٌ نَحْوُ "حِرْم" الْأَصْلُ "حِرْمٌ" لِقَوْلِهِمْ فِي الْجَمْعِ "أَحْرَاحٌ" (٣) وَفِي التّصْفِيرِ "حُرِيحٌ" (٤) ، وَأَيْضًا فَإِنَّ الْمَحذُوفَ مِنْهُ لَوْ كَانَ "الْهَمْزَةُ" لَقَالُوا فِي تَشْبِيهِهِ : حَمَانٌ ، فَلَمَّا لَمْ يُشَبَّ (٥) مِنْ نَقْصِ الْوَاوِ دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْمَحذُوفَ "الْوَاوُ" .

وقوله : و "ذو" فلامه "ياء" لتوسط الواو فيها

قد قام الدليل من قولهم : "ذواتا" (٥) على أَنَّ الْمَحذُوفَ حَرْفَ عِلَّةٍ ، وَلِذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ يُعْتَقَدَ فِيهَا هُنَا أَنَّهَا بَدَلٌ مِنْ "يَاءٍ" فَتَكُونُ الْكَلِمَةُ مِنْ بَابِ "طَوِيْتُ طَيًّا" وَ"لَوَيْتُ لَيًّا" وَ"نَشَيْتُ نَشِيًّا" وَ"وَيْتُ" (٦)

-
- (١) هذا تكرار ،
 - (٢) في المصورة : حَمُوكَ .
 - (٣) الكتاب : ٤٥١/٣
 - (٤) غامضة في المصورة .
 - (٥) انظر ما سبق ص : ١٥٢
 - (٦) بعده هذه الكلمة كلمة "شريت" وليست من باب طوى طيا ، والظاهر ، انها تكرار للكلمة : شويت مع تحريف الواو إلى راء .

وَنَوَيْتٌ * وَثَوَيْتٌ * وَتَوَيْتٌ * ونحو ذلك كثيرًا ولا يسوغُ أَنْ يمتقدَّ فيها أَنَّهَا بدلٌ من الواو فيكون من باب "قوة" (١) ، لِأَنَّ ذَلِكَ بَابٌ قَلِيلٌ لَمْ يَجِئْ مَعِ قَلْتِيهِ بظهور // الواوين إِلَّا فِي الْأَسْمَاءِ بِشَرْطِ إِدْغَامِ الْعَيْنِ فِي اللَّامِ فَلَمَّا كَانَ مِنْهُ عَلَى قَلْتِيهَا - لَكَانَ ذُو الْإِدْغَامِ - وَلَمْ يَجِئْ مِنْهُ شَيْءٌ غَيْرُ مَدْغَمٍ إِلَّا التَّوَى عِنْدَ بَعْضِهِمْ ، فَإِنَّهُ زَهَبَ إِلَى أَنَّهُ مِنَ التَّوَى (٢) فَتَوَسَّطَ الْوَاوُ هُوَ السَّنَدِيُّ أَوْجَبَ أَنْ يَمْتَقَدَّ فِي اللَّامِ أَنَّهَا (يَاءٌ) (٣) .

وقوله : * فَأَصْلُهَا (٤) إِذَا أُنْ تَكُونُ مَقْصُورَةً * . (٥)

يعنى أَنَّ أَصْلَهَا فِي الْإِضَافَةِ أَنْ تَكُونَ كَذَلِكَ ، وَثَبَتَ فِي بَعْضِ النُّسخِ (٦) إِلَّا * فُوكٌ * وَذَلِكَ أَيْضًا سَائِغٌ ؛ لِأَنَّهُ إِذْ عُنِيَ أَنَّ أَصْلَهَا فِي الْإِضَافَةِ أَنْ تَكُونَ مَقْصُورَةً فَذَلِكَ صَحِيحٌ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَإِنْ عُنِيَ أَنَّ أَصْلَهَا لَوْ اسْتَعْمَلَتْ دُونَ حَذْفِ أَلَّا تَكُونُ مَقْصُورَةً ، فَذَلِكَ صَحِيحٌ لِأَنَّ أَصْلَهَا * فُوهٌ * ، وَالَّذِي يَنْبَغِي (٧)

-
- (١) فِي الصُّورَةِ : قَدَةٌ
 - (٢) أَدْرَجَ صَاحِبُ اللِّسَانِ التَّوَى مَعَ التَّوَى .
 - (٣) غَامِضٌ فِي الْأَصْلِ
 - (٤) أَى الْأَسْمَاءِ السَّتَةِ
 - (٥) قَالَ الشُّلُوبِيْنَ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْعِبْرَةِ : يَعْنِي أَنَّ أَصْلَ مَا لَامَهُ حَرْفٌ عِلَّةٌ مِنْهَا أَنْ يَكُونَ آخِرَهُ أَلِفًا ؛ لِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ حَرْفٌ عِلَّةٌ كَمَا قَدَّمْنَا الشَّرْحَ الْكَبِيرَ : ١١٩
 - (٦) مِنْهَا النُّسخَةُ الَّتِي شَرَحَهَا الشُّلُوبِيْنَ بِشَرْحِهِ الْكَبِيرِ .
 - (٧) يَرِيدُ أَنْ يَقُولَ إِنَّ اسْتِثْنَاءَ * فُوكٌ * لَا مَقْتَضَى لَهُ هُنَا ، لِأَنَّ حَدِيثَهُ عَنِ إِعْرَابِهَا بِالْحُرُوفِ وَفُوكٌ تَشَارِكُ أَخْوَاتِهَا فِي ذَلِكَ ، وَهُوَ بِذَلِكَ يَرْجِعُ النُّسخِ الَّتِي لَمْ يَذْكَرْ فِيهَا هَذَا الْاسْتِثْنَاءَ .

أَلَّا تُسْتَنْى " فوك " ؛ لَأَنَّهُ يَرِيدُ أَنْ يَبِينَ السَّبَبَ فِي اسْتِعْمَالِ جَمِيعِهَا (١)
بِالْوَاوِ تَارَةً وَبِالْأَلْفِ تَارَةً .

وقوله " لكنَّ العرب جعلوا لها مَزِيَّةً على غيرها لكثرة لزومها للإضافة " .
يعني أَنَّ البَابَ فيها من حيث هي أسماءٌ مضافةٌ أَنْ تستعملَ
على حَسَبِ استعمالِ غيرها من الأسماءِ المضافةِ ، فتستعمل (٢) مضافةً
وغيرَ مضافةٍ ، لكنَّ العربَ لما لم تستعملها في غالبِ أحوالها إلا مضافةً
قَلَّ تصرُّفُها بالنظرِ إلى ما يستعملُ على الوجهين كثيراً ، فجعلوا في
مقابلةِ هذا التصرُّفِ الذي مُنِعَتْهُ التصرُّفَ باستعمالِها بالواوِ تارةً وبالألفِ
تارةً وبالياءِ تارةً ، كما أَنَّ " كم " لما قَلَّ تصرُّفُها من حيث لم تستعمل
إلا صَدْرًا (٣) تصرَّفوا فيها نوعاً آخرَ من التصرُّفِ ، ففصلوا بينها وبين
تمييزِها بالظرفِ والمجرورِ في فصيحِ الكلامِ فقالوا " كم اليومِ غلاماً عندك " .
و " كم في الدارِ رجلاً " وإنَّ كان ذلك لا يجوزُ في العددِ إلا في ضرورةِ
شِعْرِ نحو قوله :

٢٨- على أَنِّي بعد ما قد مضى ثلاثون - للهجر - حولاً كميلاً (٤)

ففصل بين ثلاثين وتمييزِها بالمجرور للضرورة (٤) ، وأما في الكلام

-
- (١) في المصورة : جمعها
 - (٢) في المصورة : فتعمل
 - (٣) انظر الكتاب ١٥٨/٢
 - (٤) للعباس بن مرداس في ديوانه :
وهو من شواهد الكتاب ١٥٨/٢ والمقتضب ٥٥/٣ ، ومجالس
شعرب : ٤٢٤/٢ ، والإنصاف : ٣٠٨ ، وشرح الفصل لابن يعيش
١٣٠/٤ وضرائر ابن عصفور : ٢٠٣ وشرح الجمل له : ٣٥/٢ ،
والمغنى : ٢٤٥ والخزانة : ٥٧٣/١ ، ١١٩/٣

فلا يجوز وإن كانت أقوى في النَّصْبِ من " كم " ؛ لِأَنَّ " كم " إِنَّمَا نَصَبَتْ بِالْحَمْلِ (١) عليها على ما بيِّن في بابه (٢) وهذا التعليل الذي [علل] (٣) به ضعيفٌ قليلُ النظائر وإِنَّمَا هو تعليلٌ شذوذٌ ، والسَّبَبُ فِي استعمالِها بالواوِ تارةً وبالألِفِ تارةً إِنَّمَا هو الإِتِّبَاعُ وقد تقدَّم تبیینُ ذلك . (٤)

وقوله : " وفي " حم " خمس لغاتٍ ، إحداها : [ما ذكرناه] (٥)

يعنى أَن تكون - إِذا أُضِيفَتْ لِغَيْرِ ياءِ المتكلمِ - بالواوِ فِي الرَّفْعِ وبِالألِفِ فِي النَّصْبِ ، وبِالياءِ فِي الجَرِّ فَإِذا استعملت غير مضافة حذفت لامتها وجرت عيناتها بالحركات .

وقوله " والأخرى أَن تكون من باب " دلو "

يعنى على وزنها ، وغير محذوفة اللام مضافة كانت أو غير مضافة .

وقوله " والأخرى أَن تجرى على ما ذكر أنه أصله " .

يعنى أَن تستعمل مقصورةً ، فيكون بالألف على كل حال ، أَضُفْتُ أَوْ لَمْ

(١) في الصورة : للحمل

(٢) انظر الكتاب ١٥٧/٢

(٣) تكلمة يلتزم بها الكلام

(٤) في الصورة : وقد تبين وتقدم لك . وانظر ما تقدم : ١٤٨ ،

١٤٩ .

(٥) في الصورة : ما ح ، والتصويب من الجزولية .

تُضِفُ .

وقوله " والأخرى أن تكون من باب : يد " .

يعنى أن تستعمل محذوفة اللام فيقال : " حم " أضفت أولم تُضِفُ .

وقوله " والأخرى أن تكون من باب " خَبَّء " .

يعنى أن تكون لامها همزة ، ويكون على وزن فَعَلْ بسكون العين أضفت

أولم تُضِفُ ، وترتيبها في الجودة على حسب ترتيبها في الذكر، وقد حُكِيَ

فيها لفة سادسة ، وهي أن تكون على وزن " فَعَلْ " بفتح العين

كِرْشاً (١) ، واللام همزة فيقال : حَمَّ (٢)

وقوله " و " هنوك " فيه لفتان ، الواحدة كما قدمناه " .

يعنى حذف اللام منها ، وجري عينها بحركة الإعراب في حال الإفراد ،

وردّها في حال الإضافة واستعمالها بالواو رفعاً وبالالف نصباً وبالياء

جرّاً .

وقوله " والأخرى أن تكون من باب " يد " .

يعنى محذوف اللام على كل حال ، جاري العين بحركات الإعراب ، وهي

اللغة الفصيحة فيه ، وأما الأولى فضعيفة ، ولذلك لم يُعَدَّها " أبو القاسم

- أعنى هنا - في الأسماء المعتلّة المضافة (٣) وحكاها سيبويه رحمه

الله (٤) .

(١) في الصورة : كوشاء والصواب ما أثبتناه عن شرح الجزولية للشلوبيين

(٢) انظر هذه اللغات في الأشموني ٧١/١

(٣) الجمل : ١٩ إن قال والواو علامة للرفع في خمسة أسماء معتلة مضافه
وهي : أخوك وأبوك وحموك وفوك وذنو مال .

(٤) الكتاب ٣٦٠/٢

وقوله : " و " فوك " إذا عُوِّضَ من واوها سيم فيه أربع لفات ، يعني أن تكون الفاء مفتوحة في الأحوال الثلاثة ، أعني الرفع والنصب والخفض ، وهي الأنصح .

وأن تكون الفاء مضمومة في الأحوال الثلاثة وهي دون الأولى ؛ لما يلزم فيها من الخروج من الضم إلى الكسر في حال الخفض ، ولولا أن الكسرة عارضة لانتها للإعراب ما جاز ذلك .

وأن تكون الفاء مكسورة في الأحوال الثلاثة ، وهي دون التي يضم فيها الفاء ؛ لما يلزم فيها من الخروج من كسر إلى ضم ، وهو أقبح من الخروج من ضم إلى كسر ، لأن الكسر إلى كسر ، لأن الخروج من ضم إلى كسر وإن لم يوجد في الأسماء قد وجد في الأفعال نحو ضربت وأما الخروج من كسر إلى ضم فلا يوجد أصلاً ، ولولا أن الضم عارض ما جاز ذلك // .

٤٠

وأن تتبع فتضم الفاء في حال الرفع ، وتفتحها في حال النصب ، وتكسرهما في حال الخفض ، وهي أضعف اللغات ، لأن سبب الإتيان كما تقدم إنما هو الإضافة فإذا زالت الإضافة فينبغي أن يزول الإتيان . وإنما لم يذكر فيها (١) في حال الإضافة أكثر من الوجه الذي تقدم ذكره وهي أن تكون بالواو رفعاً ، وبالالف نصباً ، وبالياء جرّاً .

وإبدال (١) السيم من الواو في حال الإضافة إنما هو شيء يعمل للضرورة ، وليس بلفظ كما قدّمنا .

(١) مذكور في الصورة

ولم يذكر في أببك وأخيك أكثر من اللُّغة التي قدَّم ذكرها ، وهي حذف لاميهما في حال الإفراد وجَرِّيَ عنيهما بحركات الإعراب واستعمالهما في حال الإضافة إلى غيرياء المتكلم بالواوِ رَفَعًا وبالألفِ نَصَبًا وبالياءِ جَرًّا .

وقد حكي فيهما لغةٌ أخرى ، وهي أن يستملا في حال الإضافة بالألفِ على كلِّ حالٍ ، وحكي من كلامهم "مكره أخاك لا بطل" (١) فاستعمل أخاك بالألفِ وهو مرفوعٌ ، وقال الشاعرُ :

٢٩- إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قد بلغنا في المجد غايتها (٢)

فاستعمل أباهَا بالألفِ في حال الخفضِ ، وحكي أيضا "أخٌ" بالتشديد مثل "فخ" .

وكذلك أيضا لم يبين أبو موسى حكم هذه الأسماء إذا أُضيفت إلى ياء المتكلم في لغة من يجعلها في الرفع بالواو ، وفي النصب بالألفِ وفي الخفض بالياء ، وإذا أُضيفت إلى غيرياء المتكلم .

فأما "فوك" فإنَّك تثبت فيه الواو كراهيةً لبقائه على حرفٍ واحدٍ لو حذفتها .

(١) من أمثال العرب في كتاب الامثال لأبي عبيد : ٢٧١ وتخرجه فيه . وهو بالرفع "مكره أخوك لا بطل" ولا شاهد فيه على هذه الرواية وانظره برواية النصب في إعراب القرآن للنحاس ، والمفني (٢) : ٢٨٦ ، ٥١٢ والهمع ٣٩/١ ، والتصريح ٦٥/١ .

(٢) البيتان من أرجوزة لأبي النجم العجلي في ديوانه : ٢٢٧ وينسبان لروية وانظر الإنصاف ١٨/١ ، وشرح المفصل ٥٣/١ ، ١٢٩/٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٥١/١ والمفني : ١٦٦ ، ٢٨٦ (البيت الأول) والثاني فيه ص ٥٨ ، ط ١ وشرح شواهد المفني : ١٢٧/١ ، ١٢٨ ، والخزانة ٣٣٧/٣ والمقاصد النحوية ١٣٣/١ ، ٣٤٦/٣ .

فتقول : خَرَجَ الكلامُ من رَفِيٍّ ، والأَصْلُ [فَوِي] (١) بكسر الواو بسبب ياء المتكلم ، وكسْرَ الفاءِ إِتِّباعاً لتلك الكسرة تشبيهاً لها بكسرة الإعرابِ المقدَّرةِ في الياءِ من "فِيكَ" في حال الخفض ، فتجري على وتيرةٍ واحدةٍ في الإضافة ثم سَكُنَتْ الواوُ استثقلاً للكسرةِ فيها ، وقلبت ياءً وأدغمت في ياءِ المتكلمِ على قياسِ الواوِ الساكنةِ (٢) إذا اجتمعت مع الياءِ نحو "طَيِّ" مصدر: طويت طَيًّا ، و"لَيِّ" مصدر: لميت لَيًّا .

وأما ذو فلا تضافُ إلى مضمراً أصلاً ، فلا تتصور هنا فيها الإضافة إلى ياءِ المتكلمِ ، وإن أُضِيفَتْ إلى ياءِ المتكلمِ ضرورةً ، فقياسُها قياسُ "فو" .

وأما سائرُ الأسماءِ السَّتَةِ ، فإنه إذا أُضِيفَتْ إلى ياءِ المتكلمِ حُذِفَتْ منها (٣) اللامُ كما تُحذَفُ في حال الإفراد فيقال : أَخِي ، وَأَبِي وَحَيِّي ، وَهَنِي " ، وإِنَّمَا لم تثبت اللامُ فيها ؛ لأنَّهم كرهوا ما كان يلزم في الاسم من توالي التفسير لو أثبتوها ، كما لزم في "فِي" وهم لَسَمَ يَضْطَرُّوا إلى ذلك كما اضطروا إليه في "فوك" ؛ إذ لا يلزم من حذفِ اللامِ فيها بقاءُ الاسمِ المُعْرَبِ على حَرْفٍ واحدٍ ، كما لزم ذلك في "فِيكَ" .

ومن النحويين (٤) مَنْ ذَهَبَ إلى أَنَّ العَرَبَ قد تُثَبِتُ اللامَ "فِي أَبِيكَ" في حال الإضافة إلى ياءِ المتكلمِ كما فعلوا ذلك في "فِيكَ" ويستدلُّ

بقول الشاعر:

- | | |
|-----|--|
| (١) | في الصورة : فسوى ، وما أثبتناه هو الصواب . |
| (٢) | في الصورة : والساكنة |
| (٣) | في الصورة : منه . |
| (٤) | هو العبد انظر المفضل ١٠٩ والأمالى الشجرية ٣٧/٢ ، والخزانة ٢٧٢/٢ ، وهو مذاهب الفراء أيضا انظر مجالس ثعلب ٤٧٦/٢ ، والخزانة : الموضع السابق . |

٨٠- قَدَّرَ أَحْلَكَ ذَا الْمَجَازِ وَدَارَهُ وَأَبِيَّ مَالِكِ ذَا الْمَجَازِ بِدَارِ (١)

ولا حجة له في ذلك لاحتمال أن يكون جمعاً أبياً (٣) ،
ثم حذف النون وأدغم علامة الجمع في ياء المتكلم ، لأنهم قد جمعوا هذا
الاسم جمع سلامة : قال الشاعر

٨١- فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَصْوَاتَنَا بَكِينٍ وَقَدَّيْنَا بِالْأَبِينَا (٤)

وقد جاء هذا اللفظ أعني "أبي" يراد به الجمع قال الشاعر :

٨٢- وَقَدْ شُعَيْتَ بِهَا الْأَبَاءَ قَبْلِي فَمَا شُعَيْتَ أَبِي وَلَا شُعَيْتَ (٥)

(١) نسبته لمؤرخ السلمي في معجم ما استعجم : ٦٣٥ وانظر مجالس
ثعلب ٤٧٦/٢ ، والأمالى الشجرية ٣٧/٢ ، وشرح ابن يعيش
٣٦/٣ . والمغنى : ٦٠٩ والخزانة ٢٧٢/٢

(٣) هذا مراد به أبو علي الفارسي مذهب المبرد وقال : إن أبي في البيت
جمع أب على لفة من قال في جمعه : أبون وأبين عن الأمالى الشجرية
٣٧/٢ وهو في كتاب الشعر لأبي علي ق ٣٥ والخزانة ٢٧٢/٢ .

(٤) هولزياد بن واصل السلمي ، جاهلي :
وانظره في الكتاب ٤٠٦/٣ ، والمقتضب ١٧٢/٢ ، والخصائص ٣٤٦/١
والمحتسب ١١٢/١ ، والمخصص ١٧١/١٣ ، ٨٦/١٧ والأمالى
الشجرية ٣٧/٢ وشرح المفصل ٣٧/٣ والخزانة ٢٧٥/٢ .

(٥) هذا البيت نسبة ابن دريد في الجمهرة ٤٨٤/٣ لقصي بن كلاب
وقبله فيها : فمن يك سائلا عني فإني
بمكة مولدي وبها ربيست

وهو في كتاب الشعر لأبي علي ق ٣٥ ، والخصائص ٣٤٦/١ وشرح ابن
يعيش ٣٧/٣ وفيهما شئت وشنيت في الموضعين مكان شئيت
وشئت بمعنى سبقت من قولهم : شأت الرجل إذا سبقته عن الجمهرة
٤٨٤/٣ .

فهذا لا يكون إلا جمعاً ولذلك قال : شُعَيْتَ ، فَأَدْخَلَ التاءَ ، (١)

وقد يجوز أيضاً أن يقال : أَخِي بياءٍ مشددةٍ على الجمع ،
لأنَّهم قد جمعوا أَخًا جمعَ سلامةٍ (٢) ، قال :

٨٣- فقلنا : أَسَلِمُوا إِنَّا أَخُوكُمْ فقد برزت من الإِحنِ الصِّدُورُ (٣)

فإنَّنا أَضَفْتْ هَذَا إِلَى ياءِ المتكلمِ ، قلت : أَخِي كما قالوا أَبِي ، فلو
قالوا في أَبِي وَأَخِي في حال الإفراد والإضافة إلى ياءِ المتكلمِ التبيين
[عليهم] (٤) بالجمع المسلم في حال الإضافة إلى ياءِ المتكلمِ فلذلك
رفضوه مع توالي التفسير .

[الاسم الذي يعرّفهم منه الجمع]

وقوله " الاسم الذي يفهم منه الجمع قسمان : مجموع حقيقة وغير مجموع .
يعنى بالمجموع حقيقة ماله واحد من لفظه بُنِيَّ الجمع عليه ملفوظٌ به
أو مقدر ، نحو رجال واحد هم رجلٌ وعباريد : هو جمع بعني على

(١) في الصورة : الياء

(٢) انظر الكتاب ٤٠٥/٣ والمقتضب ١٧٢/٢

(٣) البيت للمعبس بن مرداس في ديوانه : ٥٢

وانظره في المقتضب ١٧١/٢ والخصائص ٤٢٢/٢ ، والأمالسي

الشجرية ٣٧/٢ وقد ذكر ابن الشجري أن هذا البيت من أبيات

الكتاب وليس فيه ، وإنما ذكره الأعلم للتنظير به كما يقول : عزيمة

في حاشية ٥ ص ١٧١ ج ٢ من المقتضب .

(٤) مطموسة في الصورة

عَبْدَانِ أَوْ عَبِيدٍ أَوْ عِبِيدٍ (١) ، وَإِنَّ لَمْ يَنْطِقْ بِذَلِكَ ، وَالَّذِي أَوْجَبَ
اعْتِقَادَ ذَلِكَ أَنَّ هَذَا الْمَثَالَ مِنْ أَبْنِيَةِ الْجُمُوعِ (٢) الْخَاصَّةِ
بِالْجَمْعِ ، فَلَا يَسُوغُ لَذَلِكَ جَعْلَهُ اسْمَ جَمْعٍ .

وغيرُ المجموعِ حَقِيقَةٌ هُوَ مَا لَيْسَ لَهُ وَاحِدٌ مِنْ لَفْظِهِ يَبْنِي الْجَمْعَ
عَلَيْهِ لِأَنِّي اللَّفْظُ وَلَا فِي التَّقْدِيرِ ، نَحْوُ : قَوْمٍ وَإِبِلٍ وَأَشْبَاهِهِمْ مَاءً ؛
أَلَّا تَرَى أَنَّ وَاحِدَ قَوْمٍ : رَجُلٌ ، وَوَاحِدَ إِبِلٍ : جَمَلٌ ، أَوْ : نَاقَةٌ .

وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَعْتَقَدَ فِي "قَوْمٍ وَإِبِلٍ" أَنَّ لَهَا وَاحِدًا مِنْ لَفْظِهَا
لَمْ يَنْطِقْ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا دَاعِيَةَ تَدْعُو إِلَى ذَلِكَ كَمَا دَعَتْ // فِي عَبَادِيَدٍ ، (٤)
إِذَا بَنَى قَوْمٍ وَإِبِلٍ لَيْسَ مِنْ أَبْنِيَةِ الْجُمُوعِ ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا لَا يَنْبَغِي أَنْ يَعْتَقَدَ
فِي الْاسْمِ الَّذِي يَفْهَمُ مِنْهُ الْجَمْعُ أَنَّ مَجْمُوعَ حَقِيقَةً لَوْجُودٍ وَاحِدٍ مِنْ لَفْظِهِ
إِذَا قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَبْنِ عَلَى ذَلِكَ الْوَاحِدِ ، نَحْوُ : طَيْرٌ ، وَرَكْبٌ
وَ : صَحْبٌ وَ : رَجُلٌ ، وَ : تَجْرٌ : جَمْعٌ ذَلِكَ مِنْ قَبِيلِ أَسْمَاءِ الْجُمُوعِ ،
وَلَيْسَ بِجَمْعٍ ، وَإِنَّ سَمِعَ : طَائِرٌ ، وَرَاكِبٌ ، وَصَاحِبٌ ، وَرَاجِلٌ ، وَتَاجِرٌ ؛
لِأَنَّهُ لَمْ يَبْنِ شَيْءٌ مِنْهَا عَلَى هَذِهِ الْأَحْوَالِ ، بِدَلِيلِ أَنَّ الْعَرَبَ تَصَفَّرُهَا
عَلَى أَلْفَظِهَا (٣) ، وَلَا تَرُدُّهَا إِلَى هَذِهِ الْمَفْرَدَاتِ ، وَلَا إِلَى جَمْعِ
الْقَلَّةِ فِيمَا لَهُ مِنْهَا جَمْعٌ قَلَّةً فَتَقُولُ : طَيْرٌ وَرُكَيْبٌ ، وَرُجَيْلٌ ، وَتُجَيْرٌ ،
قَالَ الشَّاعِرُ :

٨٤ - بَنِيَّتُهُ بِعَصْبَةٍ مِنْ مَالِيَا

أَخْشَى رُكَيْبًا أَوْ رُجَيْلًا عَارِيًا (٤) .

وَلَوْ كَانَتْ مَبْنِيَّةً لَقِيلَ قَبِيلٌ لِمَجْمُوعِ التَّكْسِيرِ

(١) انظر الكتاب : ٣٧٩/٣ ، ٤٩٣ ،

(٢) في المصورة : المجموع

(٣) هذا البيت لأحيحة بن الجلاح الديوان :

وانظره في التكملة : ١٧٨ والمخصص ٥٥/٢ ، ١٢٢/١٤٠ ،

والاقتضاب ١٥٢ ، وشرح المفصل ٧٧/٥ وشرح شواهد الشافيه :

١٥٠ وشرح الجمل لابن عصفور ٥٤٣/٢ ، والمقرب ١٢٧/٢

لصغرت الواحد ، ثم جمعته بالواو والنون إن كان مذكرا عاقلا ، وبالالف والتاء إن كان بخلاف ذلك ، أو جمع القلة ، فكنت تقول (١) : أَطْيَارٌ ، وَرُؤْيُكُونَ ، وَأَصْيَابٌ ، وَرُؤْيُجُلُونَ ، وَتُوجِرُونَ ؛ إذ ليس شيءٌ منها على مثال بناء من أبنية القلة ، لأنَّ جموع التفسير لا تصغر على ألفاظها ، إلا إذا كانت على مثال من أمثلة القلة ، نحو : (٢) ، أَثْوَابٌ ، وَأَفْلَسُنٌ ، وَأَرْغَفَةٌ ، وَغُلْمَةٌ ، تقول " أَثْيَابٌ " (٣) ، وَأَفْلَسٌ ، وَأَرْيِفَةٌ ، وَغُلَيْمَةٌ (٤) ، وقد يردُّ إلى أفعله فيقال : أُغْلِمَةٌ (٤) ، وقالوا في تصغير صبية : أُصْيَيْسَةٌ قال :

٨٥ - طرِبْتَ إِلَى الْأُصْيَيْسَةِ الصَّغَارِ وَهَاجَكَ مِنْهُمْ بَعْدَ الْمَزَارِ (٥)

وقوله : " فغير المجموع قسمان : محصور ، وغير محصور إلى آخره " .

يريد بالمحصور : ما يرجع إلى باب محصور ، فينحصرُ بانحصاره ، وهو المضمرات والمبهمات والوصلات ، وكُلٌّ في التوكيد ؛ لأنَّ جميع ذلك ينحصر بانحصارها ؛ ألا ترى أنَّ ما يدل من المضمرات أو المبهمات أو الوصلات على جمع ينحصرُ بانحصار المضمرات والوصلات والمبهمات ، وكذلك كلُّ في التاكيد هي مثل ذلك في أنَّها من باب محصور ، لأنَّ ألفاظ التاكيد منحصرة .

- ١) هو من تصبُّ أبي الجهم الراهض النظر معاني القرآن له : ٢٩٠ : ١ / ١ / ٢٦٦ / ١ / ٢٠٣ .
 ٢) انظر شرح الشافية ٢٦٦ / ٦
 ٣) في الصورة : أبيات
 ٤) الكتاب ٤٨٦ / ٣

(٥) البيت لإسحاق بن إبراهيم ت (٢٣٥) هـ ولا يستشهد بشعره ، وبهذا المثال : وأبح ما يكون الشوق يوماً إذا دنت الديار من الديار وهما في : عيون الأخبار ١ / ١ / ١٤١ وأمالى القالى ١ / ٥٥ ، ٥٦ ، وسقط اللالى ١ / ٢٠٩ - ١١٠ ومعجم الأديب ٢٢ / ٦ مع اختلاف يسير في الرواية . وتصغير صبية على أصيبية له ساهر من الشعر القديم هو : فارعم أصيبيتي الذية كأنهم حجلي تدرج في الشربة رقع وهي سطة لعبد الله بن الجحاج عتد رنيد لعبد الملك بن مروان انظر شرح المفصل للإبيات . ١٢٤٤٠١ / ٥

ويريد بغير المحصور ما لا يرجع إلى أبواب محصورة فينحصر بانحصارها
نحو : قوم ، ورهط ، وإيل ، وشَر ، ألا ترى أن مثل هذا لا يرجع
إلى باب يحصره .

وقوله : والمجموع حقيقة قسمان : مجموع جمع تكسير ، ومجموع جمع
السلامة * .

يعنى بجمع السلامة ما سلم فيه بناءً الواحد ، ويعنى بجمع التفسير
ما لم يسلم فيه بناءً الواحد .

وقوله : * جمع التفسير ما تغيّر فيه بناءً الواحد بزيادة أو نقصان
أو تغيّر حركة .

مثال (١) ما تغيّر فيه بناءً الواحد بزيادة : كم للواحد ، وكماة
للجمع . ومثال ما تغيّر فيه بناءً الواحد بنقصان * عَقَبٌ وَعَقَبٌ * فإنه أورد ذلك
في مجموع التفسير ، ومثال ما تغيّر فيه بناءً الواحد بتغيّر حركة : رَهْنٌ
ورَهْنٌ (٢) ، وورد وورد (٣) .

وقوله : * وربما اجتمع ذلك في كلمة واحدة : نحو عنكب في جمع
عنكبوت (٤) .

-
- (١) في الصورة : مثل
 - (٢) في معاني القرآن للأخفش : ١٩٠ * تقول : رَهْنٌ ورهان مثل حَبَلٍ
وحبال، وقال أبو عمرو : فرَهْنٌ ، وهي قبيحة ، لأنَّ فَعْلًا لا يجمع
على فَعْلٍ إلا قليلاً شاذاً .
 - (٣) معاني القرآن للأخفش : ١٩١ ،
والكتاب ٦٢٨/٣ (فرس وُردٌ وخيل وُرد)
 - (٤) المثال ساقط من نص الجزولية في النسخ التي بين يدي ، ولعله
من كلام الشارح .

وكان الصواب أن يقول : وربما اجتمع ذلك في كلمة نحو : عناكيب
أوبعضه نحو : أسد وأسود ، ورجل ورجال ، وفسر ش (١) بعض
قوله : بزيادة : برجل ورجال ، أو نقصان : بكتاب وكتب (٢) ، وهو
غير مسلم فإن "رجال" فيه زيادة حروف وتغيير حركة ، وكتب فيه نقصان
الألف وتغيير حركتين .

وقوله : " وربما جاء بعض ذلك في النية لالفاظا " .
مثال ذلك : دُرْع دِلاص ، و : دُرُوع دِلاص . و : ناقصة
هيجان ، و : نوق هيجان ، (٣) فدِلاص الذي هو وصف الدرّوع جمع
دِلاص المفرد ، وهو من قبيل جمع التفسير ، وتغيير في النية لاني اللفظ ؛
فالألف التي في دِلاص المفرد حذفها وأتيت بالألف التي هي الف فيقال
التي يُراد بها الجمع تُدزدت في النية ألفاً ونقصت أخرى ، وإنما جعل
المجتمع في النية من ذلك بعضه لاجمعه ؛ لأنه لا يتصور فيه تغيير الحركة
لأن لفظ الحركات (٤) في حال الإفراد والجمع على صورة واحدة . والدليل
على أن دِلاصاً جمع دِلاص المفرد ، وأنه ليس باسم جمع قولهم في تصغيره
دَلِيصَات ، فيردونه إلى المفرد ، ولو كان اسم جمع لصفر على لفظه ،
فيقال : دَلِيص كما يقال في كتاب كُتِب . (٥)

- (١) في الصورة : وفرش
(٢) مثل الشلوين في شرحه بـ "رجال" ، ورسُل
انظر الشرح الكبير ١٦٤ والشرح الصغير : ٤٦
(٣) انظر في هذين المثاليين الكتاب ٦٢٩/٣ وفي الكتاب أيضا انهم
قالوا في جمعه : دُلُصٌ وهُجُنٌ عن أبي الخطاب انظر الكتاب الموضوع
نفسه .
(٤) مكانة كلمة مطموسة لم اتبينها ، والسياق يستقيم بدونها .
(٥) قال سيبويه في الكتاب ٦٢٩/٣ ، ٦٤٠ " ويدلك على أن دِلاصاً وهجاناً
جمع لدِلاص وهيجان وأنه كجواد وجياد وليس كجُنُب قولهم : هجانان
ودلاصان ، فالتنية دليل في هذا النحو " في معرض رده على أبي الخطاب الإخفش .

وقوله : "وجمع السلامة ينقسم قسمين ، جمع بالألف والتاء ، وجمع هو في المذكر بمنزلة هذا في المؤنث ؛

يُوهَمُ كَلَامُهُ أَنَّ الْجُمُعَ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْمَوْئِثِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ ، أَلَا تَرَى أَنَّ كُلَّ اسْمٍ لِمَذْكَرٍ إِذَا كَانَ وَاقِعًا عَلَى مَا لَا يَعْقَلُ وَهُوَ مُصْفَرٌّ يَجْمَعُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ نَحْوُ دَرِيهَمَاتٍ ، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَذْكَرٍ مُكَبَّرٌ وَاقِعٌ عَلَى مَا لَا يَعْقَلُ إِذَا لَمْ يَجْمَعْ جَمْعَ تَكْسِيرٍ جُمِعَ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ نَحْوُ (١) : ←

حَمَامَاتٍ وَسَجَلَاتٍ ، فَإِنَّ جُمُعَ جَمْعَ تَكْسِيرٍ لَمْ يَجْمَعْ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ نَحْوُ : ←
فَلْسٌ وَأَفْلَسٌ ، لَا تَقُولُ "فَلْسَاتٌ" // فَإِنَّ جَاءَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ مَجْمُوعًا
بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ حُفِظَ وَلَمْ يُقَسَّ عَلَيْهِ نَحْوُ : بُؤَانٌ وَبُؤُونٌ وَقَالُوا : بَوَانَاتٌ ، وَالبِوَانُ
عَمُودُ الْخِيْمَةِ وَلِذَلِكَ لَحْنُ الْمُتَنَبِّي (١) فِي قَوْلِهِ :

٨٦ - إِذَا كَانَ بَعْضُ النَّاسِ سَيْفًا لِدَوْلَةٍ فَعِنِّي النَّاسُ بَوَاقَاتٍ لَهَا وَطُبُولٌ (٢)

(١) المقرب : ٥١/٢
(٢) هو أبو الطيب أحمد بن الحسين بن الحسن الجعفي الكوفي ، المولود سنة ٣٠٣ هـ المتوفى سنة ٣٥٤ هـ مهرفي فنون الأدب وكان ممن المكرين من نقل اللغة والمطلعين على غريبها وحوشيتها وقد اعتنى الناس بديوانه فشرحوه شروحاً كثيرة جداً ، قيل إنه ادعى النبوة فني شبابه وقبض عليه واستتبع وأطلق ثم التحق بسيف الدولة سنة ٣٣٧ هـ ثم فارقه ودخل مصر سنة ٣٤٦ هـ ومدح كافرراً الإخشيدى ثم رحل عنه سنة ٣٥٠ هـ وقصد بلاد فارس ومدح عضد الدولة بن بويه وعندما رجع من عنده قاصداً بغداد ثم إلى الكوفة قتل مع ابنه محمّد وغلّامه مفلح . قرأ ابن جني ديوان أبي الطيب عليه وشرحه . وعاصر المتنبّي الفارسي وابن خالويه وغيرهما . كُتِبَ عَنْهُ كَثِيرٌ مِنَ الدَّرَاسَاتِ الْحَدِيثَةِ . انظر ترجمته في وفيات الأعيان ١/١٢٠ - ١٢٥ .

(٣) البيت الرابع والخمسون من قصيدة مطلعها :
لياليّ بعد الظاعنين شكولٌ طوالٌ وليلُ العاشقين طويلٌ
انظر ديوان أبي الطيب بشرح العكبري ٣/١٠٨ وهو في المقرب لابن عصفور ٥١/٢ .

فجمع بوقاً وهو مذكّر على بوقاً سمع أنه يكسر على أبواق ، إلا أن الذي سوغ

له ذلك الضرورة . (١)

فكان ينبغي أن يقول : وجمع هو في المذكر بمنزلة هذا فيما جمع بجماء ثم يبين ما يجمع

بالألف والتاء ، والذي يجمع بالألف والتاء هو كل اسم فيه علامة تأنيث لمذكر كان أو للمؤنث -

ماعداء فسلاء مؤنث أقمل ، وفعلى مؤنث فعلان . وأمساء مؤنث رؤاة ، وشففة (٢)

لم يجمع بالالف والتاء . وكل اسم علم للمؤنث

نحو : هند وإن لم تكن فيه علامة تأنيث ، وكل اسم مذكر لما لا يعقل وإن لم

يكن فيه علامة (٣) تأنيث ، وكل اسم مذكر لما لا يعقل إذا لم تكن فيه

علامة تأنيث لمذكر كان أو للمؤنث ، بشرط ألا يكسر ، فإن كسر لم يجمع

منه شيء بالألف والتاء ، فإن سمع منه شيء فشان نحو : بوان و : أبونة (٤)

و : بون ، (٤) ، ويوانات (٥) ، وعرس و : أعراس ، و : عرسات (٦)

(١) توجد حاشية بالأصل نصها : " بك هو لحنٌ لا سوغ له ، إذ لو قال :
أبواق لكان على تقطيع بوقات سواء . . . فمد وله عنه لا لضرورة

لحن فاحش " . وهذا الاستدراك جارٍ على رأى من يقول في الضرورة

أنها ما ليس للشاعر عنه مندوحة ، وهو ما ذهب إليه ابن مالك أما إذا

كانت الضرورة كل ما وقع في الشعر ، فلا يرد على المؤلف هذا خاصة

وأنت يذهب في الضرورة مذهب ابن عصفور الذي يرى أن الشعر نفسه

ضرورة وإن كان يمكنه الخلاص بمباراة أخرى * انظر الاقتراح للسيوطي :

١٥ وضرائر ابن عصفور : ١٣ والمقرب لابن عصفور ٢ / ٥١ .

قال ابن لب في تقييد معنى بعض جمل الزجاجي لوجه ١٤ / ب لا وكامرأة

وشقة فلا يقال امرأتها شقات قاله أبو الحسن الأبيدي رحمه الله .

في الصورة : علم

(٢) شرح الشافية : ١٢٧ / ٢

(٣) نفسه ٢٠٨ / ٢

(٤) انظر الكتاب ٢ / ٦٠ ، والمزهر ١٧ / ١١ ، والمقرب ٥١ / ٥

[جمع الذكر السالم]

وقوله : فالمجموع جمع السلامة من المذكر إِمَّا أَنْ يَكُونَ جامداً
أو صفة :

كان ينبغي أَنْ يقول : فالمجموع جمع السلامة من المذكر بالواو
والنون رفعا وبالياء والنون نصباً وجراً ، إذ قد يجمع المذكر جمع سلامة
بالألف والتاء كما تقدم (١) ، وهو إنما يريد أَنْ يبيِّن الاسم الذي يجمع
بالواو والنون .

وقوله : * فإذا كان جامداً اشترط فيه أربعة شروط :
الذكورية ، والعلمية ، والعقلي ، وخلوه من تاء التانيث * (٢)

يعنى أَنَّهُ لا يجمع من الأسماء الجوامد بالواو والنون إلا ما اجتمعت
فيه هذه الشروط الأربعة : نحو : زيد ، تقول في جمعه : زيدون ، ولا يجوز
جمع "هند" بالواو والنون ؛ لأنَّه ليس بمذكر ، ولا جمعٌ واشقٌ بالواو والنون ؛
لأنَّه غير عاقل . ولا جمعٌ رجل بالواو والنون ؛ لأنَّه غير علم ، ولا جمعٌ طلحة
بالواو والنون ، لأنَّه غير خال من تاء التانيث .

وأجاز الكوفيون جمع ما فيه تاء التانيث بالواو والنون (٣) فيقولون
في جمع طَلْحَة : طَلْحُون (٤) ، وإِنَّمَا لم يجر عند أهل البصرة جمع طلحة

-
- (١) انظر ما تقدم : ١٦٩
(٢) في الجزولية : وخلوه من هاء التانيث .
(٣) المسألة الرابعة من مسائل الانصاف . ٤٠-٤١
(٤) الانصاف : ٤٠ ، وفيه ؛ وإليه ذهب أبو الحسن بن كيسان إلا أَنَّهُ
يفتح اللام فيقول : الطلحون .

بالواو والنون ؛ لأنك لا تخلو من أن تحذف تاء التانيث أو تثبتها ، فإن أثبتتها أدّى ذلك إلى الجمع بين علامتين متناقضتين التاء وهى علامة التانيث ، وواو الجمع وهى علامة تذكير (١) ، وإن حذفناها كان فى ذلك إخلال من حيث حذف حرفاً (٢) لسه معنى ولم تموض منه شيئاً ، لذلك جمعوه بالألف والتاء فقالوا : طَلَحَات ، لتكون تاء الجمع عوضاً من تاء التانيث ؛ لأنهما فى معنى واحد فلما كان القياس لا يقبله ولم يرد به سماع لم يجزه أهل البصرة .

فإن قيل (٣) : فقد جمعوا عَقَبَةً على أَعْقَابٍ ، فحذفوا التاء ولم يموضوا منها شيئاً ، فكذلك ينبغى أن يجوزوا : طلحون ؟

فالجواب : أن التكمير فى مثل «عَقَبَةً نَادِرٌ فَلَ يَقَاسُ» (٤) عليه ، وأيضاً فإن جمع التكمير لا يبقى فيه بناءً الواحد فيلزم أن يكون قد حذف من التاء كما يلزم ذلك فى جمع السلامة . (٥)

ولم يستوف أبو موسى الشروط ؛ إذ قد تجتمع هذه الشروط ولا يجمع الاسم بالواو والنون نحو : تَأَبَّطَ شَرًّا لا يجوز جمعه بالواو والنون باتفاق ، بل إذا أردت الجمع قلت : ذَوُّ تَأَبَّطَ شَرًّا

(١) هذا التعليل فى الإنصاف : ٤٠

(٢) مطموسة فى المصورة

(٣) يشير إلى احتجاج الكوفيين إذ قالوا : إنما قلنا : إنه يجوز جمعها بالواو والنون وذلك ؛ لأنه فى التقدير جمع طَلَحَ ، لأن الجمع قد تستعمله العرب على تقدير حذف حرف من الكلمة ، قال الشاعر :
وَعَقَبَةَ الْأَعْقَابِ فِي الشَّهْرِ الْأَصَمِّ

انظر الإنصاف : ٤٠ وانظر المسائل العسكرية للفارسي : ١٤٩ وما بعدها

(٤) كلمة «يقاس» مكررة فى المصورة .

(٥) انظر الإنصاف ٤٢ فقد ذكر فيه أن جمع التصحيح ليس على قياس جمع التكمير ليحمل عليه .

أ و : الذين يقال لكل واحدٍ منهم : تَأَبَّطَ شَرَاءً ، وإنما لم يجمع لكَلًّا تبطل الحكاية . (١)

وكذلك أيضا لا يجوز جمع الأسماء المركبة وإن لم تكن محكية نحو : رامُ هُرْمَزٍ ، وسيبويه ، ونَفْطَوِيهِ ، وَعَمْرَوِيهِ ، تشبيهاً لها بالأسماء المحكية في التركيب ، وأجاز بعض النحويين (٢) أن يقال : سيبويهون و: نفطويهون و: عمرويهون ، والصحيح أن ذلك لا يجوز لتشبه السندى بينها وبين الأسماء المحكية من جهة التركيب ، وأنه لم يرد بذلك سماعٌ .

وكذلك اشتراط العلمية في الجامد على الإطلاق باطل ، إذ قد يجمع [بالواو] (٣) والنون الاسم الجامد إذا كان مصغرا نحو قَبُولِكُ : رَجِيلُونَ .

فكان ينبغي له أن يقولَ : فإن كان جامداً يشترط فيه في حال التكسير خمسة شروطٍ : الذكورية ، والعلمية ، والعقل ، والعرو من تاء التانيث ، والإفراد أي ليس بمركب . وإن كان مصغرا اشترط فيه جميع ما اشترط في المكبر إلا العلمية .

وقوله : وإن كان صفةً اشترط فيه ثلاثة شروطٍ : الذكورية ،

-
- (١) الأسماء إذا كانت محكية لا تشني ولا تجمع ولا تحقر ولا تضاف إلى شيء ولا ترخم انظر الكتاب ٣٢٧/٣ وانظر الهمع ٤٢/١
- (٢) أجاز الكوفيون تشنية وجمع المركب تركيباً مزجياً ولم يختم بويه وهو اختيار ابن هشام والخضراوي وأبي الحسين ابن أبي الربيع - وقد أجاز المبرد تشنية ما ختم بويه وجمعه وهو اختيار السيوطي ، انظر المقتضب ٣١/٤ والهمع ٤٢/١ .
- (٣) في المصورة : بالألف وهو خطأ .

والعقل ، وأن لا يمتنع مؤنثه من الجمع بالألف والتاء .

يعنى أنه لا يجمع الاسم إن كان صفةً بالواو والنون حتى يستوفى هذه الشروط الثلاثة نحو : " قائم " تقول فيه : رجال قائمون ؛ لأنه مذكر ، عاقل ، لا يمتنع مؤنثه من الجمع بالألف والتاء ؛ لأنك تقول : قائمات في المؤنث ، والذي يمتنع مؤنثه من الجمع // بالألف والتاء كل صفة تكون للمذكر والمؤنث بغير علامة تأنيث نحو : مذكّرنا ومثّنات ، لا تقول : مذكّرون ، ولا مثنّاثون ، كما لا تقول : مذكّارات ولا : مثنّاثات ، وما كان من الصفات ، أفعل فعلاء أو فعلان فعّلي لا تقول : أحمرّون (١) كما لا تقول " حمراوات " ولا : سكرانون (١) ، كما لا تقول : سكرانات (٢) فأما قول الشاعر

٤٣

٨٧- فما وجدّت نساءً بنى نزارٍ حلائل أسودين وأحمرينا (٣)
فضرورة ، وكذلك قوله عليه السلام : ليس في الخضراوات صدقة* (٤)

(١) اجاز ابن كيسان : أحمرّون وسكرانون ، واستشهد بالبيت التالي
الخزانه ٨٦/١ ،

(٢) انظر شرح جمل ابن عصفور ١٤٥/١ ، وما بعدها

(٣) البيت لحكيم الأعور بن عياش الكلبي ، شاعر أموي . وانظر شرح

ابن يعيش ٦٠/٥ وشرح الجمل لابن عصفور : ١٤٨/١ ، ١٤٠/٢٠ ،

والمعرب ٥٠/٢ ونسبة ابن عصفور للكُميت وهو في شعره ١١٦/٢

والخزانه ٨٦/١ ، ٣٩٥/٢ ، وشرح شواهد الشافيه : ١٤٢

(٤) الحديث بهذا اللفظ في سننه الدرر المنية ٩٤/٢ ، ٩٥ ، ٩٦ ، والسنة

الكبرى للبيهقي ١٢٩/٤ ، وانظر نصب الراية للزبيدي ٢٨٦/٢ - ٣٨٩ ،

فتقد ذكر طرق هذا الحديث ، وبين ما فيه .

ولا استعمال (١) الصِّفَةِ استعمالَ الأَسْمَاءِ (٢) ، وكأنه جعل الخضراوات
أَسْمَاءً لِلْبِقُولِ ، ولذلك لم تجيء تابعة لموصوف بل وَلِيَّتِ الْعَامِلِ ،
ولو أَرَادَ الصِّفَةَ لم يكن بُدًّا من جعلها تابعة لموصوف، إذ ليس
من الصفات الخاصة (بجنس) (٣) الموصوف فيجوز حذف الموصوف
وإقامة الصِّفَةِ مقامه .

وكان ينبغي له أن يشترط في الصِّفَةِ أربعة شروط ، ليزيد
في الشروط أيضا ، الخلو من تاء التانيث نحو : رِبْعَةٌ لا تقول فيه :
رَبْعُونَ (٤) ، وأما قولهم : نَسَابُونَ (٥) فجمع نَسَابٍ (٦) لا جمع
نَسَابَةٍ . (٧)

وقوله : وتلحقه الواو المضموم ما قبلها رفعاً والياء المكسور
ما قبلها نصباً وجراً .

-
- (١) في المصورة : ولا استعمال
(٢) في الشاهد والحديث ذُهِبَ بِالصِّفَاتِ مَذْهَبَ الْأَسْمَاءِ ولم تستعمل
تابعة لغيرها ، وذلك موقوفٌ على السماع انظر شرح جمل
ابن عصفور ١٤٨/١ .
(٣) غامضه في المصورة
(٤) في الكتاب ٦٢٧/٣ " وأما رِبْعَةٌ فَانْتَهَمَ يَقُولُونَ : رِجَالٌ رِبْعَاتٌ
وَنِسْوَةٌ رِبْعَاتٌ وَذَلِكَ لِأَنَّ أَصْلَ رِبْعَةٍ اسْمٌ مُؤنَّثٌ وَقَعَ عَلَى الْمَذَكُورِ وَالْمَوْنُثِ
فَوْصَافًا بِهِ الْخ . . . وَيُقَالُ فِي جَمْعِهِ : رِبْعَاتٌ أَيْضًا انظر
مجالس ثعلب ٥٢٧
(٥) في المصورة : نَسَابُونَ فجمع نَسَابٍ لا جمع نَسَابَةٍ وهو خطأ ،
وتصويبه من اللسان (نسب) .
(٦) اللسان (نسب)
(٧) نَسَابَةٌ تَجْمَعُ عَلَى نَسَابَاتٍ انظر الكتاب ٥٦٦/٣ ، واللسان
(نسب) .

يريد أنَّ واو الجميع لا يكون ما قبلها إلا مضمومًا لفظًا نحو قولك : زيدون ، وقاضون ، أو أصلًا نحو قولك : مُوسَى (١) الاصل " مُوسَى " فتحركت الياء وما قبلها مفتوح فانقلبت ألفًا ثم حذفت لالتقاءها ساكنة مع علامة الجمع ، وكذلك الياء أيضا لا يكون ما قبلها إلا مكسورًا لفظًا نحو : زيدين " أو نية : نحو : مُوسَى الاصل " مُوسَى " فتحركت الياء وما قبلها مفتوح فانقلبت ألفًا ثم حذفت الألف لالتقاءها ساكنة مع علامة الجمع .

وقوله : " كلتا هما حرف الإعراب " .

اعلم أنَّ في الياء والواو خلافاً بين النحويين : (٢)

فذهب الزجاجي (٣) إلى أنَّهما علامتا إعراب ، وذلك باطل

(١) التكملة : ٤٤

(٢) انظر شرح المقدمة المحسبة : ١٢٩ ، والإيضاح :

٣٣

(٣) هذا ما ذهب إليه في الجمل ١٨-١٩ إذ قال : والواو علامة للرفع في خمسة أسماء . . وفي جمع المذكر . . والألف علامة للرفع في ثنية الأسماء خاصة . . الخ . أما في الإيضاح له ص ١٣١ فهو يذهب مذهب سيويه والخليل فسي أنها حروف إعراب ، والإعراب فيهما .

بدليل أَنَّ الواو تثبت في الجمع قبل دخول العامل ، فنقول : زيدون ،
وقالوا لما قصدوا مجرد العدد لا الإخبار : ثلاثون ، أربعون ، ولو
كانت إعرابا لم توجد إلا بعد دخول العامل .

وذهب الأعم (١) : إلى أَنَّهما حرفا إعراب ، والإعراب
مقدّر فيهما (٢) وذلك باطل ؛ لأنه لو كان الإعراب لظهر في النصب
فكنت تقول : الزيديين ، كما تقول : رأيت القاضي ، إذ لا مانع
يمنع من ذلك .

وذهب الأخفش (٣) : إلى أَنَّهما دليلان على الإعراب
اطقَدَر في الحرف الذي قبلهما ، وذلك باطل ؛ لأنَّ الإعراب
إذا قُدِّر في كلامهم لم يجعل عليه علامة ؛ ألا ترى أَنَّهُم لم يفعلوا
ذلك في مثل : موسى " والقاضي ، وأيضاً فإنَّ الواو كما تقدّم
قد ثبتت قبل دخول العامل ، ولو كانت دليلاً على الإعراب
لم توجد إلا بعد دخول العامل .

(١) هو أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي من أهل
سَنْتَمَرِيَّة الغرب ، أخذ عن أبي القاسم الإفريقي وأبي سهل
الحراني ، وأبي بكر بن أحمد الأديب كان عالماً بالعربية
واللغة ومعاني الشعر بحافظاً لجميعها ، كثير العناية
بها حسن الضبط لها . أخذ الناس عنه كثيراً ، وكانت
الرحلة في وقته إليه . شرح الجمل للزجاجي وشرح أبيات
الجمل وساعد شيخه ابن الإفريقي على شرح ديوان المتنبي ،
ولد سنة ٤١٠ هـ وتوفي سنة ٤٧٦ هـ في إشبيلية أخبره فسي
وفيات الأعيان ٧ / ٨١ - ٨٣ .

(٢) قال السيوطي : وهو رأى الخليل وسيبويه واختاره الأعم
والسهيلي كالمقصور ونحوه ، ورده ابن مالك بلزوم ظهور
النصب في الياء وبلزوم تثنية المنصوب والمجرور بالالف لتحرك

الياء وانفتاح ما قبلها الخ . . الهمع ١ / ٤٨
وكون هذا مذهب سيبويه هو على ما حمل عليه كلامه بعضهم .
(٣) وأيضاً المبرد والمازني كما في الإنصاف : ٣٣ والإيضاح للزجاجي
١٣٠ ، وكافية ابن الحاجب : ٣ / ٣٠

وذهب كثير من النحويين ومنهم سيويه (١) : إلى أن الجمعَ معربٌ بالتغيّر والانقلاب في النصب والخفض وبعده في الرفع (٢) ، وذلك أن الأصل قبل دخول العامل : زيدون ، فدخل عامل الرفع فلم يغيّر ، وكان ترك العلامة يقوم مقام العلامة ، فلما دخل عامل النصب وعامل خفض قلب الواو ياءً (٣) وهو الظاهر من كلام أبي موسى ؛ لأنه جعلهما حرف إعراب ، والإعراب فيهما ، إذ لو كان فيهما إعراب مقدّر للزمه أن يجعل المذكر السالم من قبيل مأرفٍ مع بالضمّة ، ولما لم يفعل ذلك دلّ على أنه لا إعراب فيهما . مقدر عند بل التغيّر والانقلاب وبعده يقوم مقام ذلك .

وقوله : « ونون في الأحوال الثلاثة عوضاً من حركة الواحد ؛ لأنها تثبت مع الألف واللام كما تثبت الحركة ، وعوضاً من التنوين ؛ لأنها تسقط للإضافة كما يسقط التنوين » .

اختلف في هذه النون:

فمنهم من ذهب إلى أنها عوضٌ من الحركة ، وهو مذهب " الزجاج " (٤) قال ، ولذلك تثبت مع الألف واللام كما تثبت الحركة .

- (١) في الكتاب ١٧/١ " واعلم أنك إذا ثبت الواحد لحقته زيادتان الأولى منهما حرف المد واللين ، وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون . . . " فربما بخلاف ما نقله الأبيزي .
- (٢) هو مذهب أبي عمر الجرمي انظر الإنصاف ٣٣ وشرح المقدمة المحسبة : ١٢٩ وكافية ابن الحاجب ٣٠/١ وقد يفهم من قول سيويه إن الباء تبدل مكان الواو والالف في النصب والجر في مسلمين ومسلمين " الكتاب ٢٣٨/٤
- (٣) مثل هذا الكلام في الهمع ٤٨/١ ونسبه لابن عصفور
- (٤) الهمع : ٤٨/١

ولم يجزَّ عنده أن تكون عوضاً من التنوين ؛ لأنَّ التنوين إنما دخل ليفرق بين الاسم الذي هو باق على أصلته ، وهو المنصرف ، وبين الاسم الذي لا ينصرف ^{رف لشبهه للفعل ، فإذا تثبتت الاسم} أو جمعته بعد من الفعل ، ولم يكن شيء منه مشبهاً له ، فلم يحتاج فيه إلى الفارق ، وإنما حذفنا للإضافة لأنها زيادة في المضاف فكرهسوا زيادتين في آخر الاسم ،

قلت : ومما يحسن حذف هذه النون للإضافة - لأنها زيادة - شبهها بالتنوين في اللفظ .

ومنهم من ذهب إلى أنها عوض من التنوين ، وهو مذهب ابن كيسان (١) واستدل على ذلك : بأن الحركة قد عوض عنها التغيير والانقلاب في النصب والحذف ، والرفع جعل ترك العلامة علامة له .

وأما التنوين فلم يعوض منه شيء ، فلذلك كانت النون عوضاً عنه ، ولذلك // حذفنا للإضافة كما يحذف القنوين ، وثبتت مع الألف واللام لقوتها بالحركة ، ولبعدها عن موجب الحذف ، وهو الألف واللام ؛ لأنها في أوله والنون في آخره ، وليس كذلك المضاف إليه ؛ لأنه مباشر للنون . ولا ينبغي عنده أن يمنع من التعويض من التنوين لبعده الاسم عن الفعل بالتثنية والجمع ، يدلل أنهم يلحقون الاسم بالتنوين ، إذا كسروه أو صغروه وإن كان بذلك يبعد

٤٤

(١) الهمع ٤٨/١ وهو مذهب المبرد كما في شرح الجزولية الكبير للشلوبين ص ١٣٨ ، وانظر ابن كيسان النحوي (للدعجاني) ٢٧٢ فقد أورد ما قاله ابن كيسان في هذا عن كتابه "الموفقي" المنشور في مجلة المورد المجلد الرابع العدد الثاني سنة ١٣٩٥ هـ ص ٢٠٨

عن الفعل .

و ذهب أبو موسى إلى أنها عوض من الحركة والتنوين (١) ، وهو مذهب ابن ولاد (٢) بدليل وجود حكم الحركة فيهما مع الألف واللام وحكم التنوين في حال الإضافة ، وإتّما حُكِمَ لها بحكم الحركة مع الألف واللام وحُكِمَ التنوين في حال الإضافة؛ لأنَّ الإضافة في إيجاب الحذف أقوى من الألف واللام كما تقدّم .

وذهب أحمد بن يحيى ثعلب (٣) : إلى أنها عوض من تنوينين

-
- (١) هو مذهب أبي علي الفارسي في الإيضاح . : ٢٢ وكافية ابن الحاجب : ٣٠ . وكذلك ذهب إليه ابن طاهر كما في الهمع ٤٨/١ وذهب إليه ابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسية : ١٢٩ .
- (٢) انظر الهمع ٤٨/١ وابن ولاد هو أحمد بن محمد بن ولاد - وهو الوليد - بن محمد النحوي هو ووالده وجدّه ، كنيته أبو العباس ، كان شيخه الزجاج يفضلّه على أبي جعفر النحاس ، صنّف المقصور والمهدود وانتصار سيويه على المبرد توفي سنة ٣٣٢ هـ . عن البغية ٣٨٦/١ ، وانظر الأعلام ٢٠٧/١
- (٣) هو أبو العباس ثعلب أحمد بن يحيى الشيباني بالولاء النحوي إمام الكوفيين في النحو واللغة في زمانه . ولد سنة ٢٠٠ هـ ، وتوفي سنة ٢٩١ هـ أخذ عن محمد بن زياد الأعرابي ، وسلمة بن عاصم ، والزيبر بن بكار ، ومحمد بن سلام الجمحي ، وأخذ عنه الأخفش الأصغر ، وأبو بكر بن الأنباري ، وأبو عمر الزاهد ، وغيرهم من المشاهير . كان ثقة دينا له معرفة بالغريب ورواية الشعر القديم وحفظ كتب الفراء قال عنه المبرد : أعلم الكوفيين ثعلب ، فذكر له الفراء ، فقال ، لا يعشُرُهُ ولثعلب كتب كثيرة منها مجالسه ، والفصيح ، ومعاني القرآن واختلاف النحويين ، وإعراب القرآن وغيرها ١٠ أخباره في نزهة الألباء ٢٢٨ - ٢٣٣ والوفيات ١٠٢/١ - ١٠٤ ، والبغية ٣٩٦/١ - ٣٩٨ والأعلام ٢٦٧/١ .
- وانظر رأيّه في كافية ابن الحاجب ٣١ غير منسوب إليه .

فصاعداً ، فتكون عوضاً عن التنوين في التثنية وعوضاً من أكثر في الجمع ،
وإنما تثبت مع الألف واللام لأنَّهما أقوى من التنوين في الواحد ،
وحذفت في الإضافة ؛ لأنَّ الإضافة أقوى في إيجاب الحذف كما تقدم .

وجميع هذه المذاهب باطل ، بدليل أنَّها تثبت في الوقف
باتفاق ، والحركة والتنوين لا يشبان في الوقف أصلاً فلو كانت عوضاً منهما
أو من أحدهما ، لم تثبت لأنَّ العوض يُحْكَمُ له بحكم ما عُوِّضَ منه .

وذهب الفراء^(١) إلى أنَّها فارقة بين رفع الاثنین ونصب
الواحد ؛ لأنَّك لو قلت ، زيدا ، التيس بالواحد المنصوب إذا وقفت
عليه ثم حمل سائر التثنية والجمع على ذلك ، وحذفت في الإضافة
لشبهها بالتنوين ، ولم تحذف مع الألف واللام ؛ لأنَّ الإضافة أقوى
في إيجاب الحذف .

وهذا الذي قال فاسدٌ ، لأنَّ الوقف عارضٌ ، وباب العارض
ألا يعتدَّ به ، وأيضا فإنَّ حمل التثنية على التثنية قد يسوغ ، وأمَّا
الجمع فباب آخر .

وذهب سيويه : إلى أنَّها زيادة في الآخر ليظهر فيها
حكم الحركة التي كان ينبغي أن تكون في التثنية والجمع تارة ، وحكم
التنوين أخرى من غير أن تكون عوضاً منهما . وهو الصحيح

(١) رأى الفراء في الكافية لابن الحاجب مع شرحها ٣١٨ والهمع :

٤٨/١

(٢) الكتاب ١٧/١ ، ١٨

إذ قد قام الدليل على أنها ليست عوضا ، ولذلك قال سيويوه " كأنها عوض " (١) فشبَّهها بالعوض ولم يجعلها عوضا ، ومن الناس (٢) من حمل كلام سيويوه على أنها عوض منهما (٣) وزعم أن كأن تستعمل للتحقيق (٤) ، واستدل على ذلك بقول الشاعر :

٨٨- فأصبح بطن مكة مقشعرا كأن الأرض ليس بها هشام (٥)

قالوا : يريد : لأن الأرض ليس بها هشام ؛ لأنه يرثى هشام .
ويقول الآخر :

٨٩- كأنني حين أمسي لا يكلمني متم يشتبه باليس موجودا (٦)

-
- (١) الكتاب ١٧/١ ، ١٨
(٢) ممن فعل ذلك أبو علي الفارسي ففي الكافية لابن الحاجب :
٣٠/٨ مانصه " وقال أبو علي لا أعراب مقدّر عند سيويوه على
الحروف ؛ لأن النون عنده عوض من الحركة والتنوين . الخ
وانظر شرح المفصل ٤ / ١٤٠ .
(٣) في الصورة : منها
(٤) نسب ابن هشام هذا المذهب للكوفيّين والزجاجي انظر
المغني ٢٥٣ والجنى : ٥٢٠ والهمع : ١ / ٣٣ .
(٥) البيت للحارث بن خالد بن العاص المخزومي ، الكامل :
١٤٢/٢ ، وشرح جمل ابن عصفور ١ / ٤٤٨ والمغني :
٢٥٣ ، والجنى الدائي : ٥٢٠ ، والهمع : ١ / ١٣٣ .
(٦) هذا البيت من قصيدة ليزيد بن الحكم الثقفى في شعراء
أمويون ٢ / ٢٥٨ وينسب لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه
(الهيئة) : ٥٣ وهو ما أنشده أبو علي الفارسي . انظر
المحتسب ٢ / ١٥٥ وشرح المفصل ٤ / ٧٧ ، والمغني ٤٨٣ .

قالوا : واذا كان لا يكلمه وهو (١) يشتهي كلامه ، فهو متيم مشتبه
ماليس موجودا .

والصحيح أَنَّ كَأَنَّ لا تكون للتحقيق في موضع من المواضع :
أَمَّا البيت الأول ، فإنه أرادَ أَنَّ بطنَ مكةَ كان ينبغي ألا يقشعَ
لوجودِ جسمِ هشامِ به ، فكأنَّ الأرضَ وإنَّ كان بها هشام حين (٢)
اقشعرت ليس بها هشام . (٣)

وأما البيت الثاني ، فإنه أرادَ أَنَّ يقول كأنَّ حين اشتهى
مكالمته وإنَّ كانت ممكنة في نفسها فلم يصل إليها ، -اشتهى محالاً
وماليس له وجود في نفسه .

وقوله : تحرك لالتقاء الساكنين .

إنما جعل حركتها لالتقاء الساكنين ، ولم يجعلها متحركة
في الأصل ، لأنَّ الحرفَ أصله السكون من حيث إنَّ الحركة زيادة
عليه ، والزيادة لا تدعى إلا بدليل ، فلذلك (٤) حين أمكن أن تجعل
الحركة لالتقاء الساكنين لم يجعلها متحركة في الأصل .

-
- (١) في المصورة : (وهي)
(٢) في المصورة : حتى
(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٨/١
(٤) في المصورة : فذلك

وقوله : " وتفتح طلباً للتخفيف أو فرقا بينها وبين نون التثنية "

إنما اعتذر عن الفتح ؛ لأنَّ أصلَ حركةِ التقاء الساكنين الكسرُ ؛ لأنَّها الحركةُ المناسبةُ للسكون من حيثُ إنها بمنزلةِ الخفض كما أنَّ السكونَ نظيرُ الجزم ، فكما أنَّ الخفضَ نظيرُ الجزم من حيثُ إنَّ كل واحد منهما منفردٌ به ، فكذلك يكون الكسرُ نظيرَ السكون ، وأيضاً فإنَّها حركة لا توهم الإعراب ، إذ الجرُّ لا يكون إعراباً إلاَّ مع التنوين أو معاقبه ، فإذا كسرت من غير تنوين ولا معاقب للتنوين لم يتوهم في الكسرة أنَّها إعراب ، بخلاف الضمة والفتحة فإنَّهما قد يوهمان الإعراب ، إذ قد يكون الرفعُ والنصبُ من غير تنوين ولا معاقب له ، فلذلك علَّ عدولهم عن الأصل الذي هو الكسر // إلى الفتح بطلب التخفيف إذ لو كسروا لكان ذلك مستثقلاً من أجلِّ الياء والواو اللتين قبل النون ، أو بقصد هـم الفرق بين الاثنين والجمع . (١) .

٤٥

وقوله : " ورتبما جاء هذا الجمع فيما لا يعقل " .

يعنى الجمع بالواو والنون في الرفع ، والياء والنون في النصب والخفض ، وليس يعنى بقوله " هذا الجمع " الجمع السالم ، لأنَّ ما جاء من ذلك في غير العاقل ، وإن كانت صورته صورة جمع السلامة ففي نحو : عِضِينَ ، فقد قام الدليل على أنَّه ليس من قبيل جمع السلامة في نحو : سِنُونٌ وَثِيُونٌ (٢) في جمع سَنَةٍ وَثِيَّةٍ ؛ ألا ترى أنَّ حركة

(١) في الهمع ٤٩/١

(٢) وتجمع على : ثِيُونٌ بضم الثاء .

الفاء قد تَغَيَّرَتْ فيهما لما جُمِعَتَا بالواو والنون ، فثبت بذلك أَنَّهُ من قبيل جمع التكسير ، فإذا لم يَتَغَيَّرْ في اللفظ نحو : عِضَّةٍ ، وَعِضِينَ فينبغي أَن يُعْتَقَدَ أَنَّهُ متغَيِّرٌ في التقدير ، فيكون إِذْ ذَاكَ نظير : دِلَاصٍ ، و : هِجَانٍ .

وقوله : " عوضاً من نقص الكلمة لفظاً أو توهُماً كسنيين وأرضيين وإروزين " .

إِنَّمَا جُمِعَ ما ذكره وأمثاله بالواو والنون؛ لِأَنَّهُ جمع تكسير كما تقدّم ، وإِنَّمَا تشتتت تلك الشروط في جمع السلامة لافي جمع التَّكْسِيرِ ، وكَأَنَّهُمْ أَثَرُوا في مثل هذه الأسماء أَن يكون تكسيرها بالواو والنون في الرفع ، والياء والنون في النصب والخفض ، ليكون ذلك عوضاً مما نَقَصَ منه في اللفظ من سنون ، فَإِنَّ سنة محذوفة اللام ، وقد لُفِظَ بها في التصغير والجمع بالألف والتاء ، فقالوا : سُنِيَّةٌ . وَسُنِيَّةٌ (١) وقالوا سَنَنَاتٌ [سَنَنَاتٌ] (٢) ، وكذلك " أرض " هي من قبيل ما نَقَصَ منه لفظاً ؛ لِأَنَّهَا وَإِنَّ لم يحذف من أصولها شيء ، فَإِنَّهَا مَوْءَنَةٌ ، وباب الموءنث أَن يكون بعلامة تأنيث ، فلما لم تكن بعلامة تأنيث صارت من قبيل ما نَقَصَ منه ما كان ينبغي أَن يكون فيه ، والدليل على أَن الأصل في الموءنث أَن يكون بعلامة التأنيث أَنَّك إِذَا صَغَرْتَ الموءنث بغير علامة ، وكان على ثلاثة أحرف رَدَدَتْ إِليه التاء فقلت : شَمَيْسَةٌ و : هُنَيْدَةٌ ، في هند وشمس ، كما أَنَّك إِذَا صَغَرْتَ يداً ، قلت : يَدِيَّةٌ ، فترد

(١) في الكتاب ٤٥٢/٣ " ومن قال في سنة : سانيت قال سنية ، ومن قال : سانيت ، قال : سنية " .

(٢) تكملة لازمة .

المحذوف ، وإِثْمًا جعلنا أرضاً من قبيل ما نَقَصَ لفظاً ، لأنَّ التَّسَاءُّ
قد ظهرت في اللفظ في التصغير (١) كما ظهرت لامُ الكلمة في
سَنَةٍ في التصغير أيضا .

ومثال ما هما فيه عوضٌ مما نقصتوهما إِوْزُونَ فَإِنَّهُ جَمْعٌ " إِوْزَةٌ " (٢)
وإِوْزَةٌ وزنها " إِفْعَلَةٌ " والأَصْلُ " إِوْزَةٌ " (٣) إِلَّا أَنَّهُمْ سَكَنُوا الأَوَّلَ
من المثلين (٤) وأُدْغِمُوهُ فِي الثَّانِي ، فَكَانَ حَرَكَةُ الزَّاي نَقَصَتْ
مِنْهَا وَإِنَّ كَانَتْ لَمْ تَنْقُصْ بِالْجُمْلَةِ بَلْ نَقَلْتَ إِلَى السَّاكِنِ قَبْلَهَا ، وَكَذَلِكَ
الزَّاي الأَوَّلِي لَمَّا أُدْغِمَتْ فِي الثَّانِيَةِ ، وَرَفَعَ اللِّسَانَ بِالحَرْفَيْنِ رَفْعَةً
وَاحِدَةً صَارَتْ إِحْدَى الزَّايَيْنِ ، كَأَنَّهَا قَدْ نَقَصَتْ وَإِنَّ كَانَتْ لَمْ تَنْقُصْ فِي
الحَقِيقَةِ ؛ لِأَنَّ الحَرْفَ المُشَدَّدَ مِنْ حَرْفَيْنِ فَلِذَلِكَ جَعَلَ هَذَا النَّقْصُ
مَتَوَهُمَا ، وَلِكُونَ العَرَبِ أَيْضًا لَمْ تَنْطِقْ بِهَذَا الأَصْلِ ، وَمِثَالُ ذَلِكَ :
إِحْرُونَ . (٥)

وهذا الذي اشترط أبو موسى من النقص في هذا الفروع
المجموع بالواو والنون من غير العاقل إنما هو في ماله واحد وبني الجمع
عليه نحو : " سِنِينَ ، وَأَرْضِينَ وَإِوْزِينَ ، وَإِحْرِينَ . وَثِيْبِينَ ،

(١) تقول : أريضة انظر شرح المفصل ٣٠/٥

(٢) الكتاب ٦٠٠/٣

(٣) في المصورة : وززه ، خطأ . وانظر شرح الشافيه ٢٧/١

واللسان (وزز)

(٤) غامضة في المصورة

(٥) الكتاب ٦٠٠/٣ عن يونس

وعِضِينَ“ ، وما أشبه ذلك ، ألا ترى أَنَّ الواحدَ من ذلك " سَنَّةٌ وَأَرْضٌ ، وَإِرْوَاةٌ ، وَحَرَّةٌ (١) وَثَبَةٌ ، وَعِضَةٌ " فَأَمَّا مَا لَيْسَ لَهُ وَاحِدٌ فَإِنَّهُ اسْمٌ جَمْعٌ ، وَلَا يَشْتَرَطُ فِيهِ نَقْصُ الْمَفْرُودِ إِذْ لَا مَفْرُدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ نَحْوُ : عَلِيِّينَ ، إِذْ هُوَ اسْمٌ مَفْرُدٌ لِمَا هُوَ شَيْءٌ فَوْقَ شَيْءٍ (٢) ، وَكَأَنَّهُ ارْتِفَاعٌ لِأَغَايَةِ لَهُ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : لَقِيتَ مِنْهُ الْبُرْحِينَ وَالْفُتُكْرِينَ (٣) إِنَّمَا أَرَادَ وَاقْتِيتَ مِنْهُ شِدَايِدَ لِأَغَايَةِ لَهَا ، وَجَعَلُوهُمَا اسْمَيْنِ لِهَذَا الْمَعْنَى ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ الْآخَرِ :

٩٠ - قَدْ رَضِيتَ إِلَّا دُهَيْدٍ هِينَا قَلَيْصَاتٍ وَأَبْيَكْرِينَا (٤)

- (١) فِي الْمَصُورَةِ : وَاجِرُهُ ، وَالصَّوَابُ مَا أَشْبَهْتَنَاهُ فَإِنَّ إِحْرَهُ مَفْرُودٌ لَمْ يَتَكَلَّمْ بِهِ . انْظُرِ الْكِتَابَ ٦٠٠ / ٣ .
- (٢) انْظُرْ مَعَانِيَ الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ ٢٤٧ / ٣ ، وَقَالَ يُونُسُ وَابْنُ جُنَيْسٍ عَلِيُّونَ جَمْعٌ وَاحِدُهُ عَلِيٌّ مُشْتَقٌّ مِنَ الْعُلُوِّ وَهُوَ الْمَبَالِغَةُ ، قَالَ قَالَ أَبُو الْفَتْحِ وَسَبِيلَةٌ ، أَنَّ يُقَالُ عَلِيَّةٌ كَمَا قَالُوا لِلْمَغْرَفَةِ عَلِيَّةٌ فَلَمَّا حَذَفَتْ التَّاءُ عَوَّضُوا مِنْهَا الْجَمْعَ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ ، وَقِيلَ هُوَ وَصَفَ الْمَلَأَكَةَ فَلِذَلِكَ جَمْعُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ ، عَنِ الْبَحْرِ الْمَحِيْطِ ٤٤٢ / ٨ وَانْظُرْ إِعْرَابَ الْقُرْآنِ لِلنَّحَّاسِ ٦٥٥ / ٣ .
- (٣) لَقِيتَ مِنْهُ الْبُرْحِينَ وَقِيتَ مِنْهُ الْفُتُكْرِينَ مِثْلَانِ مِنْ أَمْثَالِ الْعَرَبِ وَهَمَا فِي الْأَمْثَالِ لِأَبِي عَمِيْدٍ : ٣٤٩ ، وَمَجْمَعُ الْأَمْثَالِ : ١٩٢ / ٢ وَالْمُسْتَقْصَى ٢٨٤ / ٢ ، وَالْبُرْحُونَ وَالْفُتُكْرُونَ مِثْلَةُ الْأَوَّلِ مَعَ اتِّفَاقِ الْمَعْنَى انْظُرْ إِكْمَالَ الْإِعْلَامِ الْكَلِمَةَ رَقْمًا ٥٣ وَ ٥٤ ، وَالدَّرَرُ لِلْمَيْثُوثِ : ٧٩ ، ١٥٨ .
- (٤) الْبَيْتَانِ فِي الْكِتَابِ ٤٩٤ / ٣ وَالتَّهْذِيبِ ٣٥٧ / ٥ ، ١٨٨ / ٣ وَالْخَزَانَةُ ٤٠٨ / ٣ وَالْبَيْتُ الْأَوَّلُ فِي الْمَخْصَصِ ١٣٧ ، ٦١ / ٧ وَالدَّهْدَاهُ : صَغَارُ الْإِبِلِ وَجَمْعُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ وَحَذَفَ الْيَاءَ مِنَ الدَّهْدَاهِ بِرَبِيئَةَ لِلضَّرُورَةِ ، رُكَاةٌ جَمْعُ الدَّهْدَاهِ عَلَى رَهَادَةٍ ثُمَّ صَغَّرَ رَهَادَةَ فَقَالَ : دُهَيْدٍ ، ثُمَّ جَمَعَهُ بِالْيَاءِ وَالنُّونِ ، وَكَذَلِكَ أَبُوبَكْرٍ جَمَعَ بَكْرًا ثُمَّ صَغَّرَ فَقَالَ : أَبْيَكْرٍ ثُمَّ جَمَعَهُ بِالْيَاءِ وَالنُّونِ ، عَنِ السَّامِ (دَهْدَةٌ)

أراد بدهيد هينا العدد الذي لا يحدُّ ، وجعلوه اسماً لهذا المعنى، وكذلك " عشرون " و " ثلاثون " من هذا القبيل لما كان يقع على الرجال والنساء وكان مبهماً في ذلك عو مل معاملة ما كان واقعاً من هذه الأسماء على عدد مبهم لا يحدُّ .

وكذلك أيضاً ماله واحد من لفظه إلا أنك لم ترد أن تبنيه على ذلك الواحد ، ولا أن تجمع بالواو والنون ، وإنما جعلت الاسم بالواو والنون واقعاً على عدد كثير لا يبلغ حدّه نحو قوله :

٩١ - فَأَصْبَحَتِ الْمَذَاهِبُ قَدْ أَذَاعَتْ بِهَا الْأَعْهَادَ بَعْدَ الْوَابِلِينَا (١)

إنما أراد مطراً بعد مطر غير محدود ، فهو نظير ما جاء من الأسماء على صورة التثنية ، ولا يراد به التثنية التي يُشْفَعُ بِهَا الواحد نحو " حنانيك " ، وليبيك ، وسعديك " ؛ ألا ترى أنك إنما تريد بذلك " تَحَنَّنَ عَلَيْنَا حَنَا نَابِرٍ حَنَّانٍ وَلِرِزْمًا // لَطَاعَتِكَ بَعْدَ لزوم ، ومساعدة لك بعد مساعدة " ، ومن هذا القبيل قوله تعالى * ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ * (٢) إنما المراد كرة بعد كرة مرات كثيرة وإلا فليس ينقلب البصر خاسئاً وهو حسير من كرتين . وحكى الفراء عن بعض العرب (٣) " أَطْعَمْنَا مَرَقَةً مَرَقَيْنِ " يريد لحمًا طبخت في مرق واحد ، فلم يجمع مرق على مرقين ، وإنما جعل مرقين اسماً لمسرق وقد طبخت فيه اللحم . ولا تجيء أبداً هذه الواو والنون في الاسم الذي لم يكن على واحد عند الفراء إلا على المعنى الذي ذكرناه (٤)

- (١) البيت مجهول القائل وهو في معاني القرآن : ٢٤٧/٣ والمتهذيب ١٨٨/٣ ، والمخصص ١١٤/٩ ، واللسان (على) ورواية البيت فيها : الإعصار ، بدل الأعهاد ، والأعهاد جمع عهد وهي أنسب من الإعصار لأن العهد هو أول المطر .
- (٢) آية ٤ من سورة الملك .
- (٣) في كتابه معاني القرآن ٢٤٧/٣ والذي فيه : أَطْعَمْنَا مَرَقَةً مَرَقَيْنِ
- (٤) معاني القرآن للفراء ٤٧/٣ .

[المثنى]

وقوله: "الاسم الذى تفهم منه التثنية مثنى حقيقة ، وغير مثنى" ،
فالمثنى حقيقة هو الذى له واحدٌ من لفظه بنيت التثنية (عليه) (١) ، نحو
رجلين ، وامرأتين ، الواحد الذى بنيت التثنية عليه فيهما :
رجل ، وامرأة * وسواء كان ذلك الواحد ملفوظاً به نحو ما ذكرنا أو مقدرًا
نحو " اثنين " ، فإنه لم ينطق " بأثن (٢) " ، إلا أنه مقدر وعليه جاء
الجمع فقالوا " الثنَى " (٣) .

ونحو قولهم : [عقلته بثنايين] (٤) فإنه تثنية لثناي غير منطوق به إلا في
حال التثنية ، إذ لو كان تثنية ثناء الذى نُطِقَ به في حال الأفراد الذى
قلبت فيه الياء همزة لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة ، لكان في التثنية
ثناء ان وثناءان كما تقول في سقاء سقاءان وسقاءوان " فلذلك اعتقد
في ثنايين : " أنه تثنية ثناي ، ولم ينطق به إلا في حال التثنية
ولذلك لم تقلب الياء في همزة لثنايها لم تقع فيه متطرفة ، وكذلك قولهم :
مِذْرَوان (٥) هو تثنية مِذْرَوا غير منطوق به في حال الأفراد ، ولذلك

(١) تكلمه يلتصق بها الكلام .

(٢) في المصورة : ماثير ، وفي رسالة الملائكة (١٤٣) أنه قد حكى
أن بعض العرب يقول : الاثن فيجيء به على لفظ ابن " ووزن "

اثن على هذا القول إفع . الخ . . وهذا صريح في أنه نطق بالمفرد .

(٣) لم أعر على هذا الجمع .

(٤) في المصورة : عقامة تيناين ، وهو تحريف ، وانظر هذه المسألة

في الكتاب ٣/٣٩٢ ، والمقتضب ٢/١٦١ ، ٣/٤٠

(٥) انظر المصدرين السابقين .

لم تقلب واوه ياءً ثم ألفا كما فعلَ بِمَلْهَى الْأَصْلِ " مَلْهُو " لِأَنَّهُ مِّنَ
اللَّهْوِ ، فَقَلِبْتَ وَאוَهُ يَاءً لَوْ قَوَعَهَا رَابِعَةً مَطْرُفَةً كَمَا قَلِبْتَ فِي : أَغْرَبْتَ
يَاءً (١) لِذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ مِّنَ الْغَزْوِ - ثُمَّ قَلِبْتَ الْيَاءَ أَلِفًا لِتَحْرِكْهَا
وَانْفِتَاحَ مَا قَبْلَهَا ، وَلَيْسَ تَشْنِيَةً " مَدْرَى " الْمَنْطُوقِ بِهِ ، إِذْ لَوْ كَانَ
تَشْنِيَةً لَقِيلَ : " مَدْرِيَانِ " كَمَلْهَيَانِ ،

وغير المثني حقيقة هو الذي لم يبين على واحد لا (٢) في
اللفظ ولا في التقدير ، بل وضع ابتداءً على اثنين نحو قولك
: " هما " .

وقوله " فغير المثني حقيقة : المضمرات ، والمبهمات ،
والموصلات ، وكلّ في التوكيد " .

كان ينبغي له أيضاً أن يقسم غير المثني حقيقة إلى محصور
وغير محصور كما فعل بالجمع ، ويجعل للمحصور من ذلك ما ذكره ؛
لأنّها راجعة إلى أبواب محصورة تنحصر بانحصارها ، ويجعل غير
المحصور من ذلك ما أخذته اللغة من غير أن يرجع إلى باب محصور
نحو : نَوَّجَ ، وَزَكَّا (٣)

فَأَمَّا الْمَضْمَرَاتُ فَلَا إِشْكَالَ فِي أَنَّهَا مِنْ قَبْلِ غَيْرِ الْمَثْنِيِّ نَحْوُ :
هُمَا وَأَنْتَمَا " ، وَالْأَلْفُ فِي فَعَلَا (٤) وَفَعَلَتَا .

- (١) نظر المقتضب ١/ ١٣٦ مع هامشها رقم (١)
(٢) في المصورة : لأنه
(٣) في اللسان (زكا) " والزكا مقصور : الشفع من العدد . . والعرب
تقول للفرد : خَسًا ، وللزوجين اثنين زكًا وقيل لهما : زكًا لِأَنَّ
اثنين أَرْكَى مِنْ وَاحِدٍ ، قَالَ الْعَجَّاجُ :
عَنْ قَبْرِ مَنْ لَا قِيَّ أَحْسَى أُمُّ زَكَا " .
(٤) في المصورة : فعلى

وأما المشارَاتُ والموصولَاتُ نحو قولك : هذان وهذيان ،
و : اللذان واللذين ، فإنهما عند أكثر النحويين من قبيل
غير المثني حقيقة (١) ، وهو الصحيح بدليلين :

أحدهما : أن الاسم لا يثنى حتى ينكر ، ولذلك تقول :
الزيدان ، في ثنية " زيد ، فتدخل الألف واللام . وأسماء
الإشارة لا تنكر ، لأنها لا تفارق المعنى الذي تعرفت به وهو
الإشارة ، وكذلك الأسماء الموصولة لا تفارق ما تعرفت به ، وهو
الصلة المعهودة عند المخاطب .

والآخر : اللذان وهذان لو كانا من قبيل المثني حقيقة لكت
تقول في ثنية الذي : اللذيان ، وفي ثنية هذا : هذيان (٢)
كما تقول : في ثنية القاضي : قاضيان (٣) ، وموسى : موسيان
ولما رآها بعض النحويين بالألف في الرفع وبالياء في النصب
والخفض كالأسماء المثناة ، توهم أنها مثناة حقيقة . (٤)

(١) ذهب إلى ذلك ابن الحاجب في كتابه الإيضاح في شرح المفصل
٤٨٠/١ وانظر الكافية له ٢٩/١ وهو اختيار ابن يعيش في شرح
المفصل ١٢٢٧/٣ ، وأبي حيان ونسب للمحققين كما
يقول السيوطي في الهمع ٤٢/١ .

(٢) هذا أحد أدلة ابن الحاجب واستدل أيضا بتشديد النون من
هذين واللذين فلو كانت نون ثنية لم تشدد .

(٣) في الصورة : قضيان

(٤) ممن ذهب إلى ذلك : ابن مالك ، انظر شرح الكافية الشافية :

٢٥٦/١ وقد انفصل عن عدم مجيئها على مقتضى الأصل -
اللذيان وهذيان - بقوله : إلا أن ياء الذي والتي وألف ذا وتا
لما لم يكن لهما حظ في الحركة سببها عند هلاقتها ألفا لثنية
بألف المقصور إذا لقي ألف الندبة فوافقتها في الحذف . فكما
يقال في الندبة واموساه لا واموسياه قيل هنا : اللذان وذان
لا اللذيان وذيان . إلخ . . ما قال وبرز تشديد النون في
اللذين وهذين بأنه لما حذفت الياء والألف من الذي والتي
وذا وتا في الثنية وكان لهما حق الثبوت شددوا النون .

وقال بعضهم : وأيضاً فإنها من قبيل الأسماء المتوغلّة في البناء ، والأسماء المتوغلّة في البناء لا تثني ولا تجمعك : من، وما، وكل، وإذا، ومتى ونحو ذلك .

ومن أجاز (١) ذلك قال : قولكم لا يثنى الاسم حتى ينكر غير مسلم إنما يقال ذلك في العلم ؛ لأنه إذا يثنى صار نكرة ولا بُدَّ بها إذ لا يجعل " زيدان " اسماً علماً لرجلين ، إذ يتعدّر الإخبار عن كل واحد منهما إذ ذاك ، وليس بمرتبطين في الوجود . ويقال أيضاً ذلك في الألف واللام ؛ لأنك إذا قلت : قام الرجل والرجل ، فهما عهدان ، وإذا قلت : قام الرجلان فهو عهد واحد فيهما . فدلّ على أنه يثنى منكراً ثم عرف بالألف واللام ، وأما أسماء الإشارة والموصولات فلا يلزم ذلك فيهما ؛ لأن الذي تعرفا به باقٍ فيهما وهو الإشارة والصلة .

وأما كون الأسماء المتوغلّة في البناء لا تثني فصحيح ، إلا أن هذه الأسماء فارقتها ؛ لأن فيها بعض تصرف لا يكون في غيرها من المتوغلّة في البناء ؛ ألا ترى أنّها تنعت وينعت بها وتصفّر ، والأسماء المتوغلّة في البناء لا تصغر . فيقال في تصغير الذي " اللذّيّ " وفي تصغير ذا : ذياً .

وأما مخالفتها للمثنى الذي آخره ألف أو ياء ؛ فلأنها قد

(١) من أجاز أن تكون مثنى حقيقة

خالفتَ المتكَنَ في التَّصْفِيرِ فلم يَضْمَ أولُها وزادَ وا في آخرها أَلِفًا ،
فكذلك خالفوا بينهما في التثنية .

[كلا وكتا]
وأما كَلَا وكتَا في التوكيد ففيهما خلافٌ بين البصريين
والكوفيين (١) : فذهب أهلُ البصرةِ إلى أَنَّها من قبيل غير المثني
حقيقة ؛ لأنَّها عندهم لفظٌ مفردٌ واقعٌ على اثنين كزَوْج . (٢)

وذهب أهلُ الكوفةِ إلى أَنَّها من قبيل المثني حقيقةً ،
واستدلوا على ذلك بوجودِهما في حال الرفع بالألف // وفي ٤٧
حال النصب والخفض بالياء ، فتقول : كلاهما وكتاهما ، و : كليهما وكتيهما .
فلما وجدوا فيهما حكم التثنية ونعناها جعلوهما من قبيل المثني حقيقةً .

واستدلَّ (٤) أهلُ البصرةِ على أَنَّهما ليسا من قبيل المثني
حقيقةً بوجودِهما بالألف في حال النصب والخفض إذا أُضِيفَا إلى
الظاهر فتقول : [جاء] (٥) كلا الرجلين و" رأيتُ كلا الرجلين
و" مررتُ بكلا الرجلين " وكذلك كتتا المرأتين .
فإن قالوا : لعلَّ ذلك جاء على لغة من يستعمل (٦) التثنية

(١) المسألة ٦٢ من مسائل الإنصاف ص ٤٣٩ منه . وانظر معاني
القرآن للفراء ١٤٢/٢ ، ١٤٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور

٠ ٢٧٥/١

(٢) الإنصاف ٤٣٩

(٣) المصدر نفسه : ٤٣٩ ، ٤٤١

(٤) دليلهم في الإنصاف : ٤٤٨ ، ٤٤٩

(٥) كلمة مطموسة في المصورة .

(٦) غامضة في المصورة

بالألف على كل حال (١) نحو (قول) (٢) بعضهم : لو استطعتُ
لَأَتَيْتُكَ عَلَى يَدَايَ ، ونحو قول الشاعر :

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قد بلغنا في المَجْدِ غَايَتَاهَا (٣) [٧٩]

فالجوابُ : أَنَّ جَمِيعَ الْعَرَبِ تَسْتَعْمَلُ كِلَا وَكِلْتَا فِي حَالِ الْإِضَافَةِ
إِلَى الظَّاهِرِ بِالْأَلْفِ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، فَلَوْ كَانَا مَثْنِيَيْنِ حَقِيقَةً وَجَاءَ
عَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ لَمْ يَتَكَلَّمْ بِذَلِكَ إِلَّا أَهْلُ هَذِهِ اللَّغَةِ وَهَمْ فَخِرٌ
مِنْ طَيِّبٍ . (٤)

واستدلوا أيضا على أَنَّهُمَا مِنْ قَبِيلِ اللَّفْظِ الْمَفْرَدِ الْوَاقِعِ
عَلَى اثْنَيْنِ كَزَوْجٍ فِي غَيْرِ الشَّيْئَيْنِ الْمُتَلَازِمَيْنِ بِإِخْبَارِ الْعَرَبِ عَنْهُمَا بِإِخْبَارِ
الْمَفْرَدِ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى * كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا * (٥) ولم يقل :
آتتا ، وقال الشاعر :

٩٢- فَغَدَّتْ كِلَا الْفَرْجَيْنِ تَحْسَبُ أَنَّهُ مَوْلَى الْمَخَافَةِ خَلْفَهَا وَأَمَامَهَا (٦)
ولم يقل : أَنَّهُمَا .

-
- (١) هي لغة كنانة وبنو الحارث بن كعب وبنو العنبر وبنو هجيم
ويطون من ربيعة بكر بن وائل وزبيد وختعم وهمدان وعذرة
انظر شرح ابن عقيل ١/٥٨ هـ ١
(٢) في المصورة : قولهم
(٣) سبق تخريجه ص ١٦١
(٤) هم : ختعم
(٥) الآية ٣٣ من سورة الكهف
(٦) قائلة لبيد بن ربيعة والبيت هو ٤٨٥ من المعلقة في شرح الديوان
٣١١ وشرح القصائد السبع الطوال : ٥٦٥ والبيت من شواهد
الكتاب ١/٤٠٧ والمقتضب ٣/١٠٢ ، ٤/٣٤١ ، وشرح المفصل
٢/٤٤٤ ، ١٢٩

فان قال قائلٌ : فَإِنَّ الْعَرَبَ أَيْضًا قَدْ تُخْبِرُ عَنْهُمَا إِخْبَارَ الْمَفْرَدِ وَالتَّثْنِيَةِ
قال :

٩٣ - * كِلَاهُمَا لَا يُطْلَعَانِ الْكَيْحَا * (١)

فالجواب : أَنَّ هَذَا يُتَصَوَّرُ عَلَى مَذْهَبٍ مَنْ يُزْعَمُ أَنَّ بَيْنَهُمَا مَفْرَدَانِ فَسَيُ
اللفظ مثنيان في المعنى ، فَإِنَّ حُمْلَ فِيهِمَا عَلَى اللفظ أُفْرِدَ ، وَإِنَّ حُمْلَ
عَلَى الْمَعْنَى ثُنِيَ وَقَدْ جَمَعَ الشَّاعِرُ بَيْنَ اللَّغَتَيْنِ فَقَالَ :

٩٤ - إِنَّ الْمَنِيَّةَ وَالْحَتُوفَ كِلَاهُمَا يُوفِي الْمَنِيَّةَ يَرْقَبَانِ سَوَادِي (٢)
فَأَفْرَدَ الضَّمِيرَ فِي : يُوفِي ، وَثَنَاهُ فِي : يَرْقَبَانِ .

وَأَمَّا مَنْ يُزْعَمُ أَنَّهُمَا مَثْنِيَانِ لَفْظًا وَمَعْنَى ، فَلَا وَجْهَ لِلْإِخْبَارِ عَنْهُمَا
إِخْبَارَ الْمَفْرَدِ .

- (١) هذا البيت لم أعثر عليه إلا في شرح الجمل لابن عصفور ٢٧٨/١ هكذا [كلاهما لا يطلقان] وذكر محقق الشرح أنه لم يتبين بقیة الشاهد في الأصول ، والشاهد واضح في نسخة أبي حيان من شرح الجمل وهو كما أثبتناه عن مصورتنا وفي هامش المصورة إشارة إلى أنه في نسخة أخرى ، الحكا .
- (٢) هذا البيت السادس من قصيدة مفضلية للأسود بن يعفر مطلعها نام الخلي وما أحسن رقادي والهيم محتضر لدي وسادي المفضليات : ٢١٦ والبيت في شرح الجمل لابن عصفور ٢٧٨/١ والمغني ٢٦٩ وديوانه :

فإن قال قائل : إنَّ العَرَبَ قد تخبرُ عن المثنى حقيقةً إخبارَ المفردِ نحو قولِ الشاعر :

٩٥ - فَكَأَنَّ فِي الْعَيْنَيْنِ حَبَّ قَرْنَفِلٍ^{١٥١١} أَوْ سَنَبِلًا كُحِلَتْ بِهِ فَانْهَلَتْ^(١)

فقال : كُحِلَتْ ولم يقل : كُحِلْتَا ، وقول الفرزدق :

٩٦ - ولو ظفرت يدايَ بها وَصَنَّتْ لَكَانَ عَلَيَّ الْمَقْدَرِ الْخِيَارُ^(٢)
ولم يقل: صَنَّتَا .

فالجوابُ : أَنَّ مَثَلَ هَذَا لَا يَجِيءُ فِي كَلَامِهِمْ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ شَعْرٍ ، وَلَا يَجِيءُ مَعَ ذَلِكَ إِلَّا فِي الشَّيْئَيْنِ الْمُتَلَازِمَيْنِ مِنْ نَحْوِ : الْيَدَيْنِ ، وَالْعَيْنَيْنِ ، فَلَمَّا أَخْبَرَتِ الْعَرَبُ عَنْ كَلَا وَكَلْتَا إِخْبَارَ الْمَفْرَدِ فَسِي فَصِيحِ الْكَلَامِ مَعَ أَنَّهُمَا لَا يَقَعَانِ عَلَى شَيْئَيْنِ مُتَلَازِمَيْنِ دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُمَا مَفْرَدَانِ .

على أَنَّ مِنَ النُّحَوِيِّينَ مَنْ تَأَوَّلَ مَا تَقَدَّمَ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ تَقْدِيرَهُ : إِحْدَى يَدَيَّ وَدَاخِلَةَ الْعَيْنَيْنِ " ثُمَّ أَعَادَ الضَّمِيرَ عَلَى الْمَعْنَى وَلِذَلِكَ أَفْرَدَ .

-
- (١) هذا البيت لسلمان أو سلمى بن ربيعة ، شاعر جاهلي من قصيدة حماسية مطلعها :
حَلَّتْ تَمَاضِرُ غَرِيْبَةٍ فَاحْتَلَّتْ قَلْبِي وَأَهْلَكَ بِاللَّوِيِّ فَاحْتَلَّتْ
انظر شرح ديوان الحماسة ٥٤٧/٢ والنوادر لأبي زيد ١٢٠-١٢١ ، ونسبها الأصمعي لعلياء بن أرقم ، شاعر جاهلي في الأصمعيات ١٦١ والبيت في الأملية الشجرية ١٢١/١ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٧٧/٤٥٤ ، ٦٢١ .
- (٢) للفرزدق في الديوان : ٢٩٤/١ والبيت في الخصائص ١/٢٥٨ والمحتسب ٢/١٨١ والأملية الشجرية ١/١٢٢ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٧٧ ، والمقرب له ١/٢٥٢ .

فإن قال قائلٌ : فعملُ الموجبِ للإخبارِ عنهما إخبارٌ المفردُ
كونهما لم يستعملْ لهما واحدٌ في اللفظ ؟

فالجوابُ : أنَّ هذا القدرَ لو كان مَوْفًا للإخبارِ عنهما إخبارًا
المفردَ لجازَ أنْ يقالَ : الاثنانِ قامَ ، من حيث لم ينطق لهما بواحدٍ ،
وأما تفرقة الفراءِ بين اثنين وبينهما ، بأنَّكَ تَجِدُ كِلا وَكِتا لِمِ يَنْبِيا
على واحدٍ من جهة المعنى ؛ ألا ترى أنَّ قولَكَ : قامَ عبدُ اللهِ كلُّهُ
خطأً ، وَأَنَّكَ تَجِدُ (معنى) الاثنين على واحدٍ [كمعنى الثلاثة
وزيادات العدد ولا يجوزُ إلا أنْ تقولَ : الاثنانِ قاما والاثنتانِ قامتا] (٢)
فليست بشيءٍ " (٣) ، لأنَّه اعتبر ذلك بكلِّ ، وكلِّ ليس مفردٌ كلاً على
ما يحكمُ في التصريفِ ، وأصول " كلِّ " كافٌ ولا مان ، وأصول " كلا " .
كافٌ ولا مٌ وألفٌ منقلبة عن واوٍ أو عن ياء ، على الخلاف فيها ،
وأيضاً فإنَّه كان يلزمُ على هذا ألا يجوزَ : كلاهما رأيتُهُ ، وكِتا هما
رأيتُها ؛ لأنَّكَ تقولُ : رأيتُ عبدَ اللهِ كلُّهُ ، ورأيتُ هندا كلَّها .
واستدلوا أيضاً على أنَّهما مفردانِ ، بأنَّ جعلَهما مثنيين حقيقةً
لا يتصورُ إلا على أنَّ يكونا من باب التثنية التي لم ينطق لها بواحدٍ
نحوه اثنين وذلك قليل ، وإذا أمكنَ في اللفظ ألا يجعلَ من بابٍ
قليلٍ كان أولى .

(١) مكان هذه الكلمة بياضٌ في المصورة وما أثبتناه من معاني القرآن

للفراء ١٤٣/٢ .

(٢) تكلمة كلام الفراء من معاني القرآن له ١٤٣/٢

(٣) ردُّ لكلام الفراء

وَأَمَّا مَا زَعَمَ الْبَغْدَادِيُّونَ (١) مِنْ أَنَّ كَلْتًا قَدْ نَطِقَ لَهَا بِوَاحِدٍ (٢)

نحو :

٩٧- فِي كَلَّتَ رَجُلِيهَا سُلَامَى وَاحِدَهُ كَلْتَاهُمَا قَدْ قَرَنْتَ بِزَائِدَةٍ (٣)
فِبَاطِلٍ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى فِي كَلْتَا رَجُلِيهَا ، وَلَسْتَ تَرِيدُ مَعْنَى إِفْرَادٍ
فَإِنَّمَا ذَلِكَ مِنْ قَبِيلِ الْأَلْفَازِ الَّتِي حُذِفَ مِنْهَا بَعْضٌ لِلضَّرُورَةِ
نحو قول الشاعر

٩٨- * دَرَسَ الْمَنَا بِمَتَالَعِ فَأَيَّانِ * (٤)

(١) فِي الْإِنْصَافِ ٤٣٩ وَالْخَزَانَةِ ٦٣/١ نُسِبَ هَذَا لِلْكُوفِيِّينَ .
(٢) قَالَ الْفَرَّاءُ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ ١٤٢/٢ " وَقَدْ تَفَرَّدَ الْعَرَبُ إِحْدَى
كَلْتًا وَهُمْ يَذْهَبُونَ بِإِفْرَادِهَا إِلَى اثْنَيْنِ بِهَا أَنْشَدَنِي بَعْضُهُمْ
فِي كَلَّتَ رَجُلِيهَا . . . الْبَيْتَ يَرِيدُ : بِكَلَّتَ: كَلْتًا
(٣) الْبَيْتَانِ مِنْ غَيْرِ نِسْبَةٍ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ ١٤٢/٢ ، وَإِعْرَابُ
الْقُرْآنِ لِلنَّحَّاسِ ٢٧٥/٢ ، وَالْإِنْصَافِ ٤٣٩ وَشَرْحُ الْجَمْعِ
لِابْنِ عَصْفُورٍ ٢٧٦/١ وَالْخَزَانَةِ ٦٢/١ وَالْمَقَاصِدَ النَّحْوِيَّةَ :
١٥٩/١ وَالْهَمْعَ ٤١/١

(٤) عَجَزَهُ وَوَقَّادَمَتْ بِالْحَيْسِ فَالسُّوْبَانِ وَأُوهُوَ مَطْلَعُ قَصِيدَةٍ لِلْبَيْدِ فِي
شَرْحِ دِيْوَانِهِ : ١٣٨ وَالْبَيْتُ فِي الْخَصَائِصِ ٨١/١ ، ٤٣٧/٢
وَالْمَحْتَسِبِ ٨٠/١ ، ٧٧/٢ وَشَرْحِ شَوَاهِدِ الشَّافِيَّةِ : ٣٩٧
وَالْتَصْرِيحِ ١٨٠/٢ ، وَالْهَمْعَ ١٥٦/٢ .

يريد : المنازل ، وقول الآخر

٩٩- * تريك المنا برؤوس الأَمْسَل * (١)

يريد المنايا ، وقول الآخر

١٠٠- * مَقْدَمٌ بِسَبَابِ الْكِنَانِ مَلْتُومٌ * (٢)

يريد بسبابه (٣) ، وقيل : يَسْبِنِي الْكِنَانَ (٤)

واستدلوا أيضا على أَنَّهُمَا مفردان في اللفظ بقول العرب : كلا الرجلين قام وكلتا المرأتين قامت ، فتضيفهما إلى المشي ، ولو كانا مشيين حقيقة لم يجز ذلك لثلا يكون في ذلك إضافة الشيء إلى نفسه (٥) كما لم يجيزوا : اثنا رجلين ولا " اثنا امرأتين " فلولا أَنَّهُمَا مفردان في اللفظ لما ساغ إضافتهما إلى المشي لكن لَمَّا // اختلفا في اللفظ ساغت الإضافة. كما أَنَّهُمْ إِذَا اضْطُرُّوا إلى إضافة :
٤٨ اثنين أو اثنتين إلى المعه ود لم يضيفوها إلى لفظ التشبية بل إلى جمع أو اسم

(١) صدره : وَلَيْسَ الْعِجَاجَةُ وَالْخِافَقَاتُ

والبيت لإسحاق بن خلف البهراني يمدح علي بن عيسى القمي من أبيات استحسنتها الجرد انظر الكامل ١٩/٢ وشرح الجمل لابن عصفور

٥٧٤/٢ صدره : * كَانَتْ إِهْرَاقَهُمْ ظَهْرِيٌّ عَلَى شَرْفِيٍّ * والبيت ٤٢ من قصيدة لمعلقة (٢)

بن عبدة الفحل ، جاهلي ، في ديوانه ٥٠-٧٩ ومطلعها .

هل ما علمت وما استودعت مكنوم أم حملها إن تأتتك اليوم مصموم

وهي المفضلية رقم ١٢٠ والبيت في الخصائص ٨٠/١ ، ٤٣٧/٢

والمحتسب ٨١/١ ، ٧٧/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٥٧٥/٢ ،

والضرائر : ١٤٢ .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٥٧٥/٢ وفيه " وقيل : يريد بسبي الكنان

(٤) الضرائر لابن عصفور : ١٤٢ واللسان (سبب)

(٥) الإنصاف : ٤٤٨

جُمِعَ لِيَجْمَلَ بينهما اختلافٌ في اللَّغْظِ نحو قول الشاعر:

١٠١ - * ظَرَفَ عَجُوزٌ فِيهِ ثَنَاتَا (١) حَنَظَلٌ (٢) *
ولا يجيء في كلامهم مثل ثَنَاتَا (١) حَنَظَلَتَيْنِ .

فَإِنَّ قَالَ قَائِلٌ : قَلِمَ اسْتَعْمِلًا فِي حَالِ الْإِضَافَةِ إِلَى الْمُضْمَرِ بِالْأَلْفِ فَسِيَ
الرَّفْعِ وَالْيَاءِ فِي النِّصْبِ وَالخَفْضِ ، وَلَيْسَا مَثْبُتَيْنِ عِنْدَكُمْ ؟ وَهَلَّا كَانَا بِالْأَلْفِ
عَلَى كَلِّ حَالٍ كَمَا (٢) أَتَيْتُمَا كَذَلِكَ مَعَ الظَّاهِرِ ؟

فَالْجَوَابُ : أَنَّ الْعَرَبَ قَلَبَتِ الْأَلْفَ فِيهِمَا يَاءً فِي حَالِ الْإِضَافَةِ
إِلَى الْمُضْمَرِ لِمَلَازِمَتِهَا الْإِضَافَةُ ، وَمَلَازِمَاتُهَا الضَّمِيرُ بِهِمَا ، وَالْعَرَبُ قَسَدَ
تَغْيِيرِ الْآخِرِ إِذَا اشْتَدَّ التَّلَازُمُ كَمَا غَيَّرُوا آخِرَ : ضَرَبَ إِذَا كَانَ فَاعِلُهُ [ضَمِيرًا
وَلَمْ يَغْيِرُوا إِذَا كَانَ فَاعِلُهُ] (٤) ظَاهِرًا وَإِنْ تَوَالَتْ فِيهِ أَرْبَعَةُ أَحْرَفٍ بِالتَّحْرِيكِ
بَلْ أَكْثَرُ نَحْوِ : خَرَجَ حَكْمٌ * وَنظيرهما فِي ذَلِكَ عَلَى وَإِلَى وَوَلَدَى ؛ أَلَّا تَسْرَى
أَنَّ الْأَلْفَ فِيهَا مَعَ الظَّاهِرِ لَا تَقْلِبُ ، فَتَقُولُ :

عَلَى زَيْدٍ ، وَوَلَدَى عَمْرُو ، وَإِلَى بَكْرٍ ، وَتَقْلِبُ مَعَ الْمُضْمَرِ ، فَتَقُولُ : عَلَيَّ
وَلَدَيْهِ وَإِلَيْهِ . (٥)

- (١) فِي الْمَصُورَةِ : ثَنِيَا
(٢) هَذَا الْبَيْتُ لِحَطَّامِ الْمَجَاشِعِيِّ وَنَسَبَ لِفَغْيِرِهِ ، وَقَبْلَهُ :
* كَانَتْ خَصِيْبَةً مِنَ التَّدَدُلِ * وَسَيَاتِي
وَهُمَا فِي الْعَيْنِ : ٢٨٧/٤ ، وَالْكِتَابُ ٥٦٩/٣ ، ٦٢٤ ، وَالْمَقْتَضِبُ
١٥٣/٢ وَالْأَمَالِي الشَّجَرِيَّةُ ٢٠/١ ، وَابْنُ يَمِيْشٍ ١٤٤/٤ ، ١٦/٦ ،
١٨ وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ١٤٠/١ ، ٢٧٦ ، ٢٩/٢ ، وَالْمَقْرَبُ
٣٠٥/١ ، ٤٥/٢ ، وَالْخَزَانَةُ ٣١٤/٣ ، ٣٦٧ .
(٣) * كَمَا * مُكَرَّرَةٌ فِي الْمَصُورَةِ .
(٤) تَكَلَّمَ يَلْتَمِسُهَا النَّصَّ
(٥) انظُرِ الْإِنْصَافَ ٤٥٠/٢

فان قال قائلٌ : فهَلَّا قلبت الألف في كِلَاوَكِلْتَا مع الضمر على كسل حال ، ولم يستعملها بالألف في حال الرفع كما قلبت مع الضمر في لدى وعلى وإلى ولم تجيء ثابتة في حال من الأحوال إلا في الشعر ، وذلك قليلاً نحو قول الشاعر :

١٠٢ - أَيَّ قُلُوبٍ رَاكِبٍ تَرَاهَا
شَالُوا عَلَاهُنَّ فَشَلَّ عَلَاهُنَّ (١)

ويروى : * طَارُوا عَلَاهُنَّ فَطَرَّ عَلَاهَا * ؟

فالجواب : أَنَّ [كِلَا] (٢) محمولة في القلب على "لدى وعلى وإلى" وعلى وإلى : أَشَدُّ افتقاراً لما بعدهما من كِلَا، لأنَّ نَهْمَا حرفان ، والحرف إنما يجيء للمعنى في غيره ، ولا يتكلم بشيء منه وحده ، وكِلَا اسم معسرب ، فافتقاره إلى ما بعده إنما هو من جهة معناه لا من جهة لفظه ، فالحرف إذ أَشَدُّ افتقاراً منهما إلى ما بعده لا افتقاره له لفظاً ومعنى ، ولدى لبنائها شبيهت بالحرف فعولت معاملته . فلما كان القلب في كِلَا وكِلْتَا بالحمل على : إلى وعلى ولدى لسم تقلب إلا في حال النصب والخفض ؛ لأنَّهما في هذين الموضعين فضلتان كما أَنَّ : على ولدى وإلى "معابعدهما فضلات ولم يقلبا في الموضع الذي يكونان فيه عمدة وهو الرفع لأنَّهما في ذلك الموضع لا يشبهان على ولدى وإلى" .

فان قال قائلٌ : لِمَ لَمْ تظهر الحركة في كليهما وكليهما فسي
النصب والخفض ؟

(١) البيتان من أبيات تنسب لرؤبة وهي في ديوانه : ١٦٨ ، وينسبان لأبي النجم العجلي وليس في ديوانه المجموع أيضاً ، ولبعض أهل اليمن في النوادر لأبي زيد : ١٦٤ ، ٥٨ ، وانظر إعراب القرآن للنحاس ١/١٣٣ ، ٢/٥٤١ ، والخصائص ٢/٢٦٩ ، وشرح المفصل ٣/٣٤ ، ١٢٩ ، والخزانة ٣/١٩٩ ، وشرح شواهد الشافيه . ٣٥٥

(٢) في المصورة : كل

فالجواب : أَنَّ الذي مَنَعَ من ذلك أَنَّ الياء لو تحركت بحركة الإعراب لقلبت أَلِفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فيلزم الرجوع إلى الألف الساكنة فسرعتها ، فذلك لم يحركوها .

وقوله : وحقيقة المشى ما ألحقته أَلِفًا رفعا وياءً مفتوحاً ما قبلها نصاً وجرّاً " .

كان ينهني له أَنَّ يقول : وحقيقة المشى ما كان واقعاً على اثنين ، وألحقته مع ذلك أَلِفًا رفعاً وياءً مفتوحاً ما قبلها نصاً وجرّاً ؛ ألا ترى أَنَّ " الإِشْتَان " ليوم الاثنين تلحقه الألف في الرفع والياء في النصب والخفض ، ولا يسمى مشى حقيقة ؛ لأنه لا يقع على اثنين بل إِنَّ سُمِّيَ مشى فجاز من حيث إِنَّه يشبه إعرابه إعراب التنثية .

وقوله : كتأهما حرف الإعراب ، ونوناً في الأحوال الثلاثة عوضاً من حركة الواحد ؛ لأنها تثبت مع الألف واللام عوضاً من التنوين ؛ لأنها تسقط للإضافة كما يسقط التنوين " .

قد تقدم تبين الخلاف في ذلك

وقوله : " مكسورة على أصل التقاء الساكنين . "

يعنى على أصل التمريك لالتقاءهما ، وهو الكسر كما تقدم ، وهذا الذي ذكره أبو موسى من أَنَّ أصل التمريك لالتقاء الساكنين أَنَّ يكون بالكسر في كل موضع ، هو مذ هب كآفة النحويين إلا الأستباناً أبا علي الشلوسين (١) ، فإنه زعم أَنَّ الأصل في حركة التقاء الساكنين

(١) في الشرح الكبير للجزولية : ١٤٠

أَنْ تَكُونَ كَسْرَةً إِلَّا أَنْ يَكُونَ السَّاكِنُ الْأَوَّلُ أَلِفًا ، فَإِنَّ أَصْلَ التَّحْرِيكِ
إِنَّ ذَلِكَ الْفَتْحُ إِلَّا أَنْ يَمْنَعَ مِنْ ذَلِكَ مَانِعٌ ، وَادَّعَى أَنَّ ذَلِكَ مِنْ هَبِّ سَيُوبِهِ
وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِشَيْئَيْنِ :

أحدهما : أَنَّ سَيُوبَهُ عِلَلُ التَّحْرِيكِ فِي هَذَا مِمَّا بِالْكَسْرِ يَكُونُ فِيهَا
لَا تَكُونُ إِلَّا مُؤَنَّثَةً أَعْنِي فِعَالٍ (١) الْمَعْدُولَةِ ، وَالْكَسْرُ مِنْ عِلَلَاتِ
التَّأْنِيثِ ، تَقُولُ : أَنْتِ فَعَلْتِ قَالِ : وَلَوْ كَانَ أَصْلُ التَّحْرِيكِ
عِنْدَهُ فِي ذَلِكَ الْكَسْرُ لَمَا التَّمَّسَ لَهُ عِلَّةٌ فَإِنَّمَا تَلْتَمَسُ الْعِلَّةَ لِمَ جَاءَ خَارِجًا
عَنِ الْأَصْلِ .

والآخر : أَنَّ سَيُوبَهُ لَمَّا رَخِمَ إِسْحَارًا (٢) اسْمَ رَجُلٍ عَلَى لَفْسِهِ
مِنْ نَوَى قَالِ : يَا إِسْحَارَ ، بِالْفَتْحِ ، وَلَوْ كَانَ أَصْلُ التَّقَاءِ السَّاكِنِ
عِنْدَهُ أَنْ يُحَرِّكَ بِالْكَسْرِ إِذَا كَانَ الْأَوَّلُ أَلِفًا لَقَالِ : يَا إِسْحَارِ ، بِكَسْرِ
الرَّاءِ ، وَذَلِكَ بِشَيْءٍ اقْتَضَاهُ عِنْدَهُ الْقِيَاسُ وَلَمْ يَحْكِهِ سَمَاعًا ، فَيُقَالُ : إِنَّمَا
فَتْحُ لِهَرُودِ السَّمَاعِ بِذَلِكَ .

ولمَّا اعتقد أَنَّ أَصْلَ التَّحْرِيكِ أَنْ يَكُونَ بِالْفَتْحِ إِذَا كَانَ السَّاكِنُ
الأوَّلُ أَلِفًا وَجِبَ عِنْدَهُ أَنْ يَعْتَدَرَ // عَمَّا حُرِّكَ مِنْ ذَلِكَ بِالْكَسْرِ ،
٤٩ فزعم أَنَّ نَوْنَ الاثْنَيْنِ إِنَّمَا حُرِّكَتْ بِالْكَسْرِ فَرَفَقًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ نَوْنِ الْجَمْعِ ،
وَأَنَّ فِعَالٍ إِنَّمَا حُرِّكَتْ بِالْكَسْرِ لِكُونِهَا لَا تَكُونُ إِلَّا مُؤَنَّثَةً ، وَالْكَسْرُ
مِنْ عِلَلَاتِ التَّأْنِيثِ ، وَأَنَّ : هُوَ لِأَنَّ إِنَّمَا حُرِّكَ بِالْكَسْرِ لِاجْتِمَاعِ الْأَمْثَالِ

(١) فِي الْمَصْرُورَةِ : فِعْلٌ

(٢) الْكِتَابِ : ٢٦٤ / ٢ - ٢٦٥

والمقاريبات (١) ، فالهاءُ تقاربُ (الألفِ) (٢) ؛ لأنَّهما مِنْ حُرُوفِ الحَلَقِ
والهمزةُ أيضاً تقاربُهما ؛ لأنَّهما من الحَلَقِ أيضاً ، وفتحةُ اللامِ بَعْدَهما من
جِنْسِ الألفِ ، والألفُ التي بَعْدَ اللامِ ماثلةٌ لفتحةِ اللامِ والألفِ السَّيِّ
قَبْلَها ، ومقاربةٌ للهاءِ ، والهمزةُ التي بَعْدَ الألفِ مقاربةٌ للألفِ والهاءِ
اللَّتين قَبْلَها ، وماثلةٌ للهمزةِ المتقدِّمةِ عليها ، فحرَّكوا الهمزةَ مِنْ هَمُوَاءٍ
بالكسرِ ، ولمْ يحرَّكوا بالفتحِ ؛ لأنَّ الفتحَ مِنْ جِنْسِ الألفِ ، فلو حرَّكوا
الهمزةَ بها لكان ذلك زيادةً في اجتماعِ الأمثالِ والمقاريباتِ ، واجتماعِها
ثَقِيلٌ ، فعدلوا عن حركةِ الأَصْلِ ، وهي الفتحُ إلى الكسرِ لِثَقَلِ .

وَأَنَّ هِيَهَاتِ إِتْمَا حَزَكَتْ بِالْكَسْرِ إِذَا أُرِيدَ بِهِ الْجَمْعُ ؛ لِأَنَّهُ جَمْعٌ ،
هِيَهَاتِ * المَفْتُوحَةُ التَّاءُ ، (٣) وهِيَهَاتِ السَّيْنِيَّةُ عَلَى الْفَتْحِ تُشْبِهُ فَاطِمَةَ
الْمَنْصُوبَةَ فِي اللَّفْظِ ، فَكَمَا أَنَّ جَمْعَ فَاطِمَةَ فِي النَّصْبِ تَكُونُ تَاوَهُ مَكْسُورَةً ،
فكَذَلِكَ هِيَهَاتِ إِذَا كَانَ جَمْعًا كُسِرَتْ تَاوُهُ ؛ لِأَنَّ بِنِيَّةَ (٤) هِيَهَاتِ
الَّتِي هِيَ جَمْعٌ - بِدَلِيلِ وَقُوفِهِمْ عَلَيْهَا بِالتَّاءِ - مِنْ هِيَهَاتِ الَّتِي هِيَ
مُغْرَدٌ - بِدَلِيلِ وَقُوفِهِمْ عَلَيْهَا بِالْهَاءِ - كَمَا فِي فَاطِمَاتِ فِي حَالِ النَّصْبِ مِنْ
فَاطِمَةَ الْمَنْصُوبِ وَقَدْ تَقَرَّرَ فِي اللِّسَانِ أَنَّ الْمَبْنِيَّ إِذَا أَشْبَهَ الْمَعْرَبَ
عُومِلَ مَعَامَلَتَهُ كَعَمَلِ النَّدَاءِ عَلَى اللَّفْظِ إِذَا قُلْتَ : يَا زَيْدُ الْعَاقِلُ ،
لَا طَرَابِ الْبِنَاءِ فِي كُلِّ مَنَادَى مُغْرَدٌ . وَالَّذِي نَهَبَ إِلَيْهِ بِاطِلُّ بِدَلِيلِ

(١) الشرح الكبير للجزولية : ١٤٢

(٢) غامضة في المصورة .

(٣) ينظر شرح شافيه ابن الحاجب ٢ / ٢٩٠ ، ٢٩١

(٤) غامضة في المصورة .

أَنَّ الْعَرَبَ قَدْ حَرَّكَتْ : " غاق بالكسر ، قال الشاعر :

١٠٣- فلو ترى إذ جَبَّتِي من طِطاقِ

وَلَتَّتِي مِثْلَ جَنَاحِ غِطَاقِ (١)

ولا موجب فيه للتحريك بالكسر على مذهبه ، فلولا أَنَّ أَصْلَ حَرْكِيَّةِ
التقاء الساكنين الكسر في كلِّ موضعٍ لما حُرِّك : غاق ، بالكسر .

وقالوا أيضا : أيهان بكسر النون في معنى هيهات ، ولا فرق بينهما
إِلَّا أَنَّ : أيهان ، جاء على الأَصْلِ ، وهيهات بُنِي على الفتح لكونه وقع موقع
ما هو مبني على الفتح ، وهو الفعل الماضي ؛ لِأَنَّ هيهاتَ واقِعٌ موقِعَ
"بَعْدَ" ، فعومل في أَحَدِ وجهيه معاملة الأَصْلِ ، وفي الآخر حُمِلَ على ما وقع
موقِعَهُ ، وأما على مذهبه فكان ينبغي ألا يكون بينهما فرق وما استدلل
به من كلام سيويه لا حجة له فيه .

أما تعليقه التحريك بالكسر في "حذام" وأمثاله بأن فعال لا تكون
إِلَّا مَوْثِقَةً ، والكسر من علامات التأنيت ، فليس فيه ما يدل على أنه ليس
أَصْلُ التحريك بالكسر إذا كان الساكن الأول [أَلِغًا ، فالكسر] (٢) في
حذام وأمثاله يجب من طريقين :-

أحدهما : ما ذكره سيويه .

والآخر : السجى على الأَصْلِ . فَنَسَبَهُ سيويه على أَحْسَنِ
السَّبَبِينَ الموجبين للكسر وهو السبب الخاص به ، ولم ينم على السبب الآخر
ليانه ولعدم اختصاصه بباب فعال ، وإنما كونه لم يحرك بالكسر فسي

(١) ينسب البيتان لرؤية وهما في ملحقات الديوان : ١٨٠
وبعدهما فيه :

ذا دغواتِ قَلْبِ الأَخلاقِ

وهما في المخصص ١٥١/٨ ، واللسان (غوق)

(٢) في المصورة ، العامل الكسر ، تحريف

باب "أَسْحَارٌ" اسم رجل إذا رُخِمَ على لفة من نوى ؛ فلأنه لما اضطره إلى التحريك لأجل التقاء الساكنين ، وكان الساكن الثاني في مثل ذلك قد يحرَّك بالفتح حرَّك بالفتح ولم يحرَّك بالكسر لئلا يتوهَّم أنَّ أَسْحَارًا إنَّ ذاك اسم علم على وزن إفعال كإكرام ، وليس بمرخَّم بل نُكِّسَ وأُضِيفَ إلى [ياء] (١) المتكلم ، فلما اضطرَّ إلى جلب حركة لم تكن فسي اللفظ اختار أن تكون تلك الحركة غير موهِّمة .

والدليل على أنَّ أصلَ التحريك لالتقاء الساكنين الكسر عند سيويه في كل موضع أنه لم يعمل تحريك نون الاثنين بالكسر ، لمجسي ذلك على الأصل ، بل قال " وهي النون وحركتها الكسر " (٢) وعلل فتح نون الجميع لما جاء ذلك خارجاً عن أصل التحريك لالتقاء الساكنين ، فقال : إنَّهم فعلوا ذلك فرقا بينهما وبين نون الاثنين (٣) ، فهذا

(١) في المصورة : باب ، تحريف

(٢) الكتاب : ١٨/١

(٣) نص كلام سيويه " ونونها مفتوحة فرقا بينها وبين نون الاثنين ، كما أنَّ حرف اللين الذي هو حرف الإعراب مختلف فيهما "

الكتاب : ١٨/١

نص على خلاف ما ادّعاء الأستاند من أنّ نون الاثنين إنّما حُرِّكَتْ
بالكسر (١) قبل فتح نون الجميع، ولا موجب لمأكثر من المجيء على الأصِّلِ،
وإنّما كانت نون الاثنين قد كُسِرَتْ فرقا بينها وبين نون الجميع فقد استقر
فتح نون الجميع قبل كسر نون الاثنين .

وقول أبي موسى : " أو فرقا بينها وبين نون الجميع !

إنّما قال ذلك ولم يقل : وفرقا بينها وبين نون الجميع ، فيأتي
بالواو بدل [أو] (٢) ويجعل الكسر معلّلا بالوجهين جميعاً ؛ لأنّه

قد أجازَ تعليل فتح نون الجميع ، بالترفة بينها وبين نون الاثنين ،

فعلى هذا التعليل يكون الكسر في نون الاثنين قد استقر قبل فتح
نون الجميع ، فلا يتصور لذلك إن عُلل فتح نون الجميع بالترفة أن يعمل

كسر نون الاثنين بالترفة // ، وإنّما يتصور تعليل كسر النون في الاثنين

بالترفة في مذهب من يعمل فتح نون الجميع بطلب التخفيف (٣) ، فلذلك

أتى بأو (٤) التي لأحد الشيئين ، على أنّه يضعف عندي أن يعمل

كسر نون الاثنين بالترفة بينها وبين نون الجميع لأن التثنية في الرتبة

قبل الجمع كما أنّ الأفراد قبل التثنية ، فإذا كانت ربتها أن تكون

قبله فحركة النون فيها قد استقرت قبل حركة نون الجميع ، وإنّما استقرت

(١) بعده في المصورة : " في نون الاثنين " وكأنها زائدة

(٢) في المصورة : أن

(٣) نسب الشارح هذا المذهب إلى المبرد انظر ما سبق ص ١٣٠

مع الهامش .

(٤) في المصورة : بأو .

حركة نون التثنية قبل نون الجميع فلا يتممور التعليل بالفرق ، إلا أن الذي
يُعلل كسر نون الاثنين بالفرقة بينها وبين نون الجمع له أن يقول : تقدم
التثنية على الجمع إنما هو بالرتبة لا باللفظ ، وإنما كان يلزم أن يكون
التعليل بالفرق متتماً لو كان تقدم التثنية باللفظ ، لأنه لو كان كذلك
للزم استقرار كسر نون الاثنين قبل فتح نون الجميع ، لكن مع ذلك الأولى
أن تجعل أحكام الألفاظ تابعة لرتبتها .

وماقاله الأستاذ أبو على قاله السيرافي قبله في شرح سيويوه
في باب فعال . (١)

١، شرح كتاب سيويوه للسيرافي « باب ما جاء معدولاً عن حده من المؤنث » ٢١١٦/٤

[الأفعال الخمسة]

وقوله : "كَلَّ فَعَلَ مَضَارِعَ لِحَقِّهِ ضَمِيرُ التَّثْنِيَةِ أَوْ عَلَامَتُهَا وَهِيَ الْأَلْفُ"
مثالُ الضميرِ (١) : الزيدان يقومان ، ومثالُ العلامةِ : يقومان الزيدان *

وقوله : "أَوْ ضَمِيرُ جَمَاعَةِ الْمَذَكَّرِينَ الْعَاقِلِينَ فِي الْوَضْعِ" (٢)

نحو قولك : الزيدون يقومون ، وتامه أن يقولَ (٣) : أَوْضَمِيرُ
مَا أَجْرَى سَجْرَاهُمْ ، كقوله تعالى * وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ * (٤)

وقوله : "أَوْ عَلَامَتُهُمْ"

مثال ذلك : يقومون الزيدون .

وقوله : "أَوْ ضَمِيرُ الْوَاحِدِ الْمَخَاطَبِ مِنَ الْمَوْثِقِ (٥) ، وهي الياء"

مثال ذلك : أنت تقومين

وقوله : "وَسَلِمَ مِنْ نَوْنِي التَّوَكِيدِ"

يعنى الشديدة نحو : هل تقومين ، والخفيفة نحو : هل تقومين
وإنما شرطُ السلامة من نوني التوكيد ؛ لِأَنَّهُ تَوَهَّمَ أَنَّهَا إِذَا لِحَقِّكَ

-
- (١) في المصورة : مثل
 - (٢) في المصورة : الموضع
 - (٣) هنا حاشية في الأصل نصها : " هذه الزيادة لا تصح ، لأن المؤلف قال : في الوضع " وكتب الأشهب الآية . ٤ من سورة يس
 - (٤) الآية . ٤ من سورة يس
 - (٥) بعدها في نسخة دار الكتب من الجزولية : أو علامتها

واحدةٌ منهما فعلاً من الأفعال التي نكر أوجبت فيه البناء فلم يكن إن ذاك مسرفوعاً بالنون ، وذلك باطلٌ بل يكون مرفوعاً بالنون ، " وإنما حذف كراهية لاجتماعها مع النون الشديدة والخفيفة (١) - فحذفت فسي اللفظ وهي مرادةٌ في التقدير ، كما حذف في * أتَحاوُنِي * (٢) كراهية لاجتماعها مع نون الوقاية ، وقد بينا صحة ذلك فيما تقدم فاعنى ذلك عن إعادته هنا " (٣)

وقوله : فعلاما لرفع فيه نونٌ تقع بعد هذه العلامات تثبت رفعاً " إنما كان ذلك لتمدّد رفعها بالضمّة أو بجانسها وهو الواو فرفعت بما يشبه الواو وهو النون وقد تقدم بيان ذلك . (٤)

وإنما تثبت رفعاً كما تثبت الضمة ويعنى بذلك ثبوتها لفظاً أو تقديراً ولا يمكن أن يريد أنها تثبت في اللفظ خاصةً بدليل قوله تعالى * أتَحاوُنِي * (٢) فإنها مقدّرةٌ وليست ملفوظاً بها .

وقوله : " وتحذف نصياً وجزماً "

أما حذفها جزماً فلا تنها بمنزلة الضمة فكما يحذف الجازم الضمة نحو " يخرج زيد " تقول إن أدخلت عليه الجازم : لم يخرج زيد ، فكذلك يحذف النون من هذه الأفعال نحو : لم يخرجوا ، ولم يخرجوا .

-
- (١) العبارة مكررة في المصورة
 - (٢) الآية ٨٠ من سورة الانعام وقد سبقت ص ١٢٥
 - (٣) انظر ما تقدم ص ١٢٥
 - (٤) تقدم في ص ١٣١

وأما حذفها نصباً فسبب ذلك أن قولك : يقومان ، و : يقومون ،
و : تقومين يشبه في اللفظ : الزيدان ، والزيدون ، والزيدين —
جهة لحاق الألف والنون والواو والنون والياء والنون بعد سلامة البناء
في الموضعين أعني الأسماء والأفعال . والجزم في الأفعال نظير الخفض
في الأسماء في أن كل واحد منهما منفرد به ، ألا ترى أن الخفض انفردت
به الأسماء كما انفردت بالجزم الأفعال ، فكما حُمل النَّصْبُ على الخفض فسي
التثنية وجمع السلامة بالواو والنون ، فكذلك حُمل النَّصْبُ في هذه
الأفعال على الجزم الذي هو نظير الخفض ، فحذفت النون في النَّصْبِ
كما حذفت في الجزم . (١)

وقوله : [و] (٢) تحرك لالتقاء الساكنين .
إِنَّمَا جَعَلَ الحَرَكَةَ لالتقاء الساكنين لما ذكرناه من أن الأَصْلَ في الحرفِ (٣)
السكون من جهة أن الحركة زيادة ، فلا ينفي أن تدعى إلا بدليل ،
فلذلك ادعى السكون في الأصل ، لما أمكنه أن يجعل التحريك لالتقاء
الساكنين .

وقوله : " وتفتح مع الياء والواو طلباً للتخفيف ."
يعنى أنهم لم يكسروا على الأصل لاستثقالهم اجتماع الكسرة
مع الياء والواو ، وهما ثقلان .

-
- (١) مثل هذا التعليل في شرح المقدمة الجزلية (الكبير) للشلميين ص ٥٤ هـ ،
٠١٥٥
(٢) زيادة من الجزولية
(٣) في الصورة : الحذف

وقوله : "أَوْحَمَلًا عَلَى نُونِ الْجَمِيعِ".

إِنَّمَا جَعَلَ الْفَتْحَةَ فِي النُّونِ فِي مِثْلِ : تَقْعَلِينَ ، وَ : تَفْعَلُونَ ،
حَمَلًا عَلَى نُونِ الْجَمْعِ ؛ لِأَنَّ الْأَفْعَالَ فِرْعَ عَنْ الْأَسْمَاءِ بِدَلِيلِ افْتِقَارِهَا
إِلَيْهَا فِي التَّرْكِيبِ وَعَدَمِ افْتِقَارِ الْأَسْمَاءِ فِي التَّرْكِيبِ إِلَى الْأَفْعَالِ ،
وَهِيَ مَعَ ذَلِكَ تُشَبِّهُ فِي اللَّفْظِ قَوْلَكَ : زَيْدُونَ وَزَيْدِينَ ، كَمَا تَقَدَّمَ (١) ، وَالْفِرْعُ
إِذَا أَشْبَهَ الْأَصْلَ حُمِلَ عَلَيْهِ ، فَلِذَلِكَ جُعِلَ الْفَتْحُ فِي النُّونِ بِالْحَمْلِ كَمَا
أَنَّ نَصَبَهَا بَحْذَفِ النُّونِ إِنَّمَا كَانَ لِأَجْلِ الْحَمْلِ عَلَى الْجَزْمِ //

٥١

وقوله " وتكسر مع الألف على أصل التقاء الساكنين " .

قد تقدم الاستدلال على ذلك .

وقوله : " أَوْحَمَلًا عَلَى نُونِ التَّشْبِيهِ " .

إِنَّمَا حُمِلَتِ النُّونُ فِي يَفْعَلَانِ عَلَى النُّونِ فِي الزَيْدَانِ ، لِلسَّبَبِ
الَّذِي بَيْنَهُمَا ، كَمَا حُمِلَ النَّصْبُ أَيْضًا عَلَى الْجَزْمِ ، فِي يَفْعَلَانِ فَحَذَفَتْ
النُّونُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ وَكُسِرَتِ النُّونُ فِي الرَّفْعِ بِالْحَمْلِ عَلَى التَّشْبِيهِ
كَأَنَّ تَقَدَّمَ .

(١) تقدم قبل قليل .

[الجمع الموءنث السالم]

وقوله : الفتحَةُ تكونُ علامةً للنصبِ في كلِّ موضعٍ كانت الضمةُ فيهِ
علامةً للرفعِ إلاَّ في جمعِ الموءنثِ السالمِ .

هذا الذي يذكر هو الفصيحُ ، وقد حُكي عن العربِ نصبُ جمعِ الموءنثِ
السالمِ بالفتحِ ، حُكي عن بعضهم أَنَّهُ قال : رأيتُ بناتِك (١) ، بفتحِ
التاءِ ، وعلى ذلك ينفي أنَّ يحملَ قولُ العربِ : استأصل اللهُ عِرقاتَهُمْ ،
بفتحِ التاءِ حكاه سيويه بدليل قولهم أيضا فيه " استأصل اللهُ عِرقاتَهُمْ
بالكسرِ في التاءِ . (٢)

وقوله : وإذا استثقلتِ الضمةُ لم تستثقلِ الفتحَةُ " .
هذا أيضا هو الفصيحُ ، وقد يجوزُ في الشعرِ جوازًا حسنًا حذفُ الفتحَةِ
من الياءِ كقول الشاعر :

١٠٤- ومن يطيقُ مذكَ عندَ صَوْتِهِمْ
ومَنْ يقومُ لمستورٍ إذا خلَعَا (٣)

يريد : مذكياً ، وقول الأخر
١٠٥- وكسوتُهُ عارٍ لحمهُ فتركتهُ
جدلانَ يسحبُ ذيلَهُ ورداءَهُ (٤)

-
- (١) حكاه ابن سيد كما في التصريح ٨٠ / ١ ، وحكى الكسائي : سمعت
لفاتِهِمْ (بفتحِ التاءِ)
(٢) قال سيويه " وكلاً سمعنا من العرب " الكتاب ٣ / ٢٩٢ .
(٣) من أبياتِ لمحمد بن بشير البصرى كما في الأماشي للقالبي : ٢٢٢ / ١ ،
والبيت في ضرائر ابن عصفور : ٩٣ ، وانظر شعراء أمويون ٣ / ١٨٧
(٤) في شرح القمائد السبع الطول ، ٢٨٢ ، والممتع لابن عصفور : ٥٥٧ ،
وشرح الجمل له ٢ / ٥٩٠ ، والضرائر له : ٩٣ ، المجمع : ٥٣ / ١

يريد : عارياً . وقول الآخر

١٠٦- رَدَّتْ عَلَيْهِ أَقَاصِيَهُ وَبَيَّدَهُ ضَرْبُ الْوَلِيدَةِ بِالْمِسْحَةِ فِي الثَّأْرِ (١)

يريد: أ قاصيهُ . وقد يجوز حذفُ الفتحَةِ مِنَ الواوِ وهو أقلُّ من حذفِها مِنَ الياءِ في الحُسْنِ نحو قوله :

١٠٧- إِذَا شِئْتَ أَنْ تَلْهَوْ بِبَعْضِ حَدِيثِهَا رَفَعَنَّ وَأَنْزَلَنَّ الْقَطِينِ الْمَوْلِدَا (٢)
وقول الآخر :

١٠٨- وَأَنْ يَعْرِينَ إِنْ كَسِيَ الْجَوَارِي فَتَنَّبُو الْعَيْنُ عَنْ كَرَمِ عِجَافِ (٣)

- (١) للنايفقة الذي بياني ، والبيت هو الرابع من قصيدة مطلعها
بادارمية بالعلياء فالسند أقسوت وطال عليها سالف الأبيد
الديوان : ١٥ والمقتضب ٢١/٤ ، والكامل ٢١/٣ ، وضرائر
ابن عصفور ؛ ٩٢ وشرح الجمل لابن عصفور : ٥٨٧/٢
- (٢) للأخطل البيت السابع من قصيدة مطلعها
صاح القلب إلا من ظمائن ، فاتني بهن أمير مستبد فأصعدا
شعر الاخطل : ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، والمحتسب ١/١٢١ ، والخصائص
والمنصف ١١٥/٢ ، وضرائر ابن عصفور : ٩٠
- (٣) من أبيات منسوبة لأبي خالد القناني في الكامل ١٦٧/٣ ، ونسب
لعيسى بن فاتك الخارجي في معجم الشعراء للمرزباني : ٢٥٨ ،
وآما نسبتها إلى سعيد بن مسحوج الشيباني في اللسان (كسا)
أو إلى مرداس بن أدية في اللسان (عجف) فيردّها ماورد فسي
اللسان (كرم) قال : سعيد بن مسحوج الشيباني ، كما ذكره السيرافي ، وذكر
أيضا أنه لرجل من تميم اللات بن ثعلبة اسمه عيسى ، وكان يلوّم في
نصر أبي بلال مرداس بن أدية ، وأنه منعتة الشافقة على بناته مؤذ كسر
المبرد في أخبار الخوارج أنه لأبي خالد القناني .
والبيت الشاهد في الخصائص ٢/٩٢ ، ٣٤٢ ، والمنصف ١١٥/٢
والأمالى الشجرية ١/٢٣٣ وضرائر ابن عصفور ٩٠ ، والمغنى ٦٨٣

وقوله : لما كان منصوباً جمع المذكر السالم (١) . . . إلى آخره .
يريد أن المؤنث لما كان فرعاً من المذكر أي ثانياً عنه ، بدليل
أن شيئاً واقعاً على كل شيء مذكراً كان أو مؤنثاً ، والشئ ذكر (٢) ، ثم
بعد وقوع شيء على المؤنث يقع عليه اللفظ المؤنث فيقال : " امرأة "
أو " بهيمة " .

فإن قال قائل : فإن كل مذكر مسبق بمؤنث ، بدليل أن " حقيقة "
تقع على كل شيء ثم بعد ذلك تقول : رجل وحمار ؟

فالجواب : أن حقيقة مشتق من الحق ، والحق مذكر ، فحقيقة
لفظ مؤنث مسبق بمذكر ، وليس كذلك شيء فإنه غير مسبق بمؤنث أصلاً (٣)
ولأن (٤) جمع المؤنث السالم نحو : هندات ، يشبه في السلامة
[جمع] (٥) المذكر السالم حمل النصب فيه على الخفض فنصب بالكسرة
كما حمل النصب على الخفض في جمع المذكر السالم فنصب بالياء ، لِمَا تَنَزَّرَ
من أن الفرع إذا أشبه الأصل حمل عليه ، وزعم ابن كيسان أن السندى

(١) بعده في الجزولية (نسخة دار الكتب) محمولاً على مجروره في
الياء ، التي هي علامة الجر في الأصل كان منصوباً جمع المؤنث
السالم محمولاً على مجروره في الكسرة التي هي علامة الجر في الأصل
قضاء بحق التذكير .

(٢) انظر ما سبق : ١٧٦ ، ١٧٧

(٣) في المصورة : صلا

(٤) في المصورة : وكان ، تحريف

(٥) في المصورة : حمل

أَوْجَبَ ذَلِكَ أَوْلَىٰ أَنَّهُمْ أَرَادُوا التَّفْرِقَةَ بَيْنَ جَمْعِ السَّلَامَةِ مِنَ الْمَوْئِثِ وَمِيسِنَ مَا يَشْبَهُهُ فِي اللَّفْظِ وَلَيْسَ بِجَمْعِ سَلَامَةٍ نَحْوِ "أَبْيَاتٍ وَأَمْوَاتٍ" . وَكَانَ السَّنْدِيُّ حَمَلَ فِيهِ النَّصْبَ عَلَى الْخَفْضِ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُمَا جَمْعَ الْمَوْئِثِ السَّالِمِ ، وَلَمْ يَكُنْ جَمْعُ التَّكْسِيرِ الَّذِي يَشْبَهُهُ فِي اللَّفْظِ ؛ لِأَنَّهُ لَا شَيْءَ بَيْنَ أَبْيَاتٍ وَأَمْوَاتٍ . وَمِيسِنَ جَمْعِ الْمَذَكَّرِ السَّالِمِ ، وَلَا هُوَ فَرْعُهُ فَحُمِلَ عَلَيْهِ لَذَلِكَ .

[علامات الإعراب]

وقوله : " أصل الأعراب للحركات ، والحروف عند من يرى الإعراب بها تتبع " .

الدليل على أن أصل الإعراب للحركات أن أكثر المعربات إتّمساً
أعربت بالحركات ، بل إن ما أعرب من المعربات بغير الحركات ما رفع
بالنون ، لتعذر (١) الحركة فيه كما تقدّم ، والمجزوم لكون العلامات قد
كانت مستغرقةً فجعل ترك العلامة علامةً ، وإنّما كان أصل الإعراب
للحركات ؛ لأن الإعراب زائد على الكلمة ، والحركات بعض حروف العلة
فالضمة بعض الواو ، والفتحة بعض الألف ، والكسرة بعض الياء
وزيادة بعض حروف أهون من زيادة حرف كامل .

وقوله : " والحروف عند من يرى الإعراب بها تتبع " (٢)
يُوهم أن في الإعراب بالحروف خلافاً على الإطلاق وليس كذلك
إنّ لا خلافاً بين النحويين في أنّ النون في " يفعلان " و " تفعلان " و
" يفعلون " و " تفعلون " و " تفعلين " علامة إعراب (٣) ، وإنّما

(١) قال الشلومين : لا يعرب معرب من المعربات بغير الحركات الا في

موضع يتعذر الإعراب بها فيه . شرح الجزولية الكبير : ١٤٦

(٢) في المصورة : في الحروف

(٣) في الأصل حاشية نصها : قد ذهب الأخفش إلى أنّ النون دليل

إعراب وليست بإعراب " وكتب الأشهب ، وما في الحاشية صواب فقد

ذهب الأخفش إلى ذلك وتابعة السهيلي انظر نتائج الفكر : ١١٠

مع هامشها رقم ٢ ، ورد ابن مالك مذهبهما بعدم الحاجة

إلى ذلك مع صلاحية النون له . الهمع ١ / ١٥١

الخلافاً في حروف العِلَّةِ في الأسماءِ السُّتَّةِ وفي التثنية والجمع، والصَّحِيحُ
أنها ليست علامات إعراب وقد تقدّم تبیین ذلك . (١)

وقوله * والحركات ثلاث . . . إلى آخره *

يُرِيدُ أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّ الْأَشْيَاءَ الَّتِي يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ عَلَامَاتِ إِعْرَابٍ
بِحَقِّ الْأَصَالَةِ أَوْ بِالتَّبَعِيَّةِ ثَلَاثَةٌ أَصْنَافٍ فَلَاتُغْنِي بِأَلْقَابِ الإِعْرَابِ ، لِأَنَّهَا
أَرْبَعَةٌ ، فَلَا بُدَّ مِنْ بَقَاءِ لِقَابِ الإِعْرَابِ دُونَ عِلْمَةِ .

وقوله * للرفع منها الضمة وتتبعها الواو *

٥٢ جعل كلَّ حرفٍ من حروفٍ // العلة تابعاً للحركة التي هي بعضه
وقوله : * ثم النون تُشْبِهُ الياءَ والواو *

يعنى في مثل * مِنْ وَالٍ * (٢) و * مِنْ يَوْمٍ * (٣) و
* مِنْ وَاقٍ * (٤) . وإنما استدلَّ بالإدغام على الشبه لأنه لا يدغم
حرفٌ في حرفٍ إلا وهما مثلاًن أو متقاربان .

وقوله * وَتَشْبِهُ الْأَلْفَ وَلِذَلِكَ تُبَدَلُ مِنْهَا سَاكِنَةٌ فِي الْوَقْفِ *

استدلَّ أيضاً بالإبدال على الشبه وهو دليل أكثريين، وإلا فقد يسدل

(١) انظر ما سبق : ١٤٣ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨

(٢) الآية ١١ من سورة الرعد

(٣) الآية : ٤٧ من سورة العنكبوت وفي غيرها

(٤) الآية ٣٤ من سورة الرعد

من الحرف ما لا يُشبهه نحو قولهم " قَصَّيتَ أَظْفَارِي " يريدون قَصَّصْتَ
ولا شَبَهَ (١) بين الصَّارِ والياء .

وقوله " ساكئة في الوقف "

كان ينبغي أن يقول بشرط أن يكون ما قبلها مفتوحاً ، [لكنه] (٢) استغنى
عن ذلك للمعلم بأن ما قبل الألف لا يكون [إلا] (٣) مفتوحاً ، فَعَلِمَ أَنَّهُ
مَحَالٌّ أَنْ تُبَدِّلَ أَلْفًا حَتَّى يَكُونَ مَا قَبْلَهَا مَفْتُوحًا .

وقوله " لكن يستحقها أسبق ألقاب الإعراب وقوعاً " .

إنما جعلها مُسْتَحَقَّةَ الْأَسْبَقِ ؛ لِأَنَّ مَا هُوَ بَعْدَ السَّابِقِ رَتْبَةً لَا يَجِيءُ
إِلَّا وَالسَّابِقُ قَدْ اسْتَحَقَّهَا بِالشَّبَهِ الَّذِي [بَيْنَهُمَا] (٤)

وقوله : وهو الرفع الذي لا يفتقر وجوده إلى وجود فعلٍ ، أو معنى فعلٍ ،
كالنصب .

النَّصْبُ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى مَا ذَكَرَ خَاصَّةً بَلْ قَدْ يَفْتَقِرُ أَيْضًا إِلَى وَجُودِ
حَرْفِ كَاسْمِ إِنْ وَأَخْوَاتِهَا ، وَخَبَرِ مَا الْحِجَازِيَّةِ ، وَإِلَى وَجُودِ اسْمِ تَسَامٍ

-
- (١) غامضة في الصورة
(٢) في الصورة : لأنه
(٣) تكلمة يلتزم بها الكلام
(٤) غامضة في الصورة

بالنون نحو : عشرين درهماً (١) ، وإلى وجود جملة تامة نحو قولك :
لِي مَلُوْهُ عَسَلًا (٢)

و : الْقَوْمِ إِخْوَتِكَ إِلَّا زَيْدًا * (٣) في مذهب سيوييه .

وإلى وجود فعل وحرف نحو : جاءَ الْبِرْدُ وَالطَّيَالِسَةُ * (٤) وإلى
منصوبٍ يتبعه نحو قولك " رأيتُ زَيْدًا الْعَاقِلَ * فكان ينبغي له أَنْ يستوفي
جميع ذلك ، وكان ينبغي له أَنْ يقول بدل قوله : " أو معنى فعلٍ - أو لفظ
عومل معاملة الفعل لما فيه من معنى الفعل نحو قولك : زَيْدٌ فِي السِّدَارِ
قَائِمًا ، فقائمٌ منصوبٌ بالمجرور لئلا تحل المجرور معنى الفعل ، وهو
الاستقرار ، وأما معنى الفعل مجرداً من لفظٍ (٥) [حامل له فلا ينصب] (٦)

وقوله : " ولا إلى وجود فعل وحرف "

مثال ذلك : مرتت يزيد

وقوله " أو معنى فعل وحرف [كالجَرِّ] (٧)

مثاله قول الشاعر:

١٠٩ - ما أمك اجتاحت النايما كلُّ فؤاد عليك أمُّ (٨)

(١) الكتاب ١/٩٥ ، ٤٠٤ ، ٢/٣٣٠

(٢) الكتاب : ١/٤٤

(٣) الكتاب : ٢/٣٣٠ ، فالعامل في عسلا هو الجملة: لي ملوه" ومثل ذلك؛
لي مثله رجلاً ، وويحه فارساً .

(٤) الكتاب : ١/٢٩٨

(٥) في المصورة : لفظه

(٦) غائضة في المصورة

(٧) تكلية من الجزولية

(٨) البيت مجهول القائل ، وهو في الخصائص ٣/٢٢٢ ، واللسان (أم)

والعاملُ في الضميرِ "أم" لما فيها من معنى [الحزن] (١) بوساطة
على ، وأنا ما زُيِّد (٢)

وكان ينبغي له أن يقولَ بدل قوله : أو معنى فعل وحرف - أو لفظ
يعاملُ معاملةَ الفعلِ لما فيه من معناه ، وحرف ؛ لأنَّ معنى الفعل
مجرداً من لفظه لا يجزى ولا لفظ الفعل يجزى إلا بوساطة حرف الجر .
وكان ينبغي له أيضاً أن يقول : أو حرف جرٍّ خاصّةً نحو : [بحسبك] (٣) زيد ،
أو اسم خاصّةً نحو قولك : غلام زيد ضاحك ، أو متبوع مخفوض نحو قولك
مرت يزيد العاقل ، حتى يستوفي جميع ما يفتقرُ إليه الخفض ، فيقول :
لما كان الرفع قد لا يفتقرُ إلى شيءٍ مما افتقر إليه النصب والخفض نحو
رفع البتة كان أمين (٤) ، وإن رتبة المفتقر ثانية (٥) عن رتبة غير المفتقر .
وأبين معاذكر وأخصر أن يجعل الرفعُ أُسْبَقَ مِنْ حيثُ هو إعراب للعمدِ
والنصب والخفضُ إعرابٌ للفضلات ، ورتبة العمدة متقدمة على رتبة
الفضلة . أو يعملُّ استحقاق الرفع لها دون النصب والخفض من
حيثُ إنّها أقربُ إلى الواو منها إلى الألف والياء من جهة أنّها تشبه
الياء والواو والألف بالغنة التي فيها ؛ لأنَّ الغنة فضلُ صوتٍ في
الحرف كما أنّ اللين فضلُ صوتٍ في

- (١) في المصورة ، الحمو وانظر الخصائص ٢٧٣/٣ ، واللسان (أم)
- (٢) شرح المقدمة الجزولية (الكبير) : ١٥١
- (٣) غامضة في المصورة
- (٤) في المصورة : أمين
- (٥) في المصورة : ثابتة .

حُرُوفِ اللَّيْنِ ، وَتَشْبِيهِ الْوَاوِ خَاصَّةً بِالتَّقَارُبِ الَّذِي بَيْنَ مَخْرَجَيْهِمَا ؛
لَأَنَّهُمَا مِنْ حُرُوفِ مُقَدِّمِ الْغَمْرِ ، وَالْيَاءُ وَالْأَلْفُ لَيْسَتْ كَذَلِكَ ، بَلِ الْأَلْفُ
مِنَ الْحَلْقِ ، وَالْيَاءُ مِنْ وَسَطِ اللِّسَانِ . (١)

وقوله : فَإِذَا (٢) استفرقت هذه الألقاب الثلاثة .

يعنى الرفع والنصب والخفض .

وقوله : الحركات الثلاث .

يعنى الضمة والفتحة والكسرة .

وقوله : والحروف المشبهة لها .

يعنى الألف والياء والواو عند من يرى [أَنَّ الاعراب] (٣) بها
تبع .

وقوله : وما أشبه الحروف المشبهة لها . (٤)

يعنى النون كما تقدم

وقوله : فلاحظ للجزم في الحركات ولا في الحروف

يعنى لم يبق للقب (٥) الذى هو الجزم علامة .

[وقوله] (٦) : "بل حظها حذفها" .

يعنى : أَنَّهُمْ اضْطَرُّوا إِلَى أَنْ يَجْعَلُوا تَرْكَ الْعَلَامَةِ وَحَذْفَهَا عِلْمًا ؛
لَأَنَّ تَرْكَ الْعَلَامَةِ فِي الشَّيْءِ إِذَا كَانَ مَاعِدَاهُ لَهُ عِلْمًا يَقُومُ مَقَامَ الْعَلَامَةِ
مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يَمْتَأَرُ إِذَا ذَاكَ بَتَرَكَ الْعَلَامَةَ كَمَا ائْتَأَزَّ غَيْرُهُ بِالْعَلَامَةِ

(١) اللتاء ٤ / ٤٣٣

(٢) فى الجزولية : فلما

(٣) فى المصورة : الالف ، وبعدها بياض بقدر كلمة

(٤) ساقطة من الجزولية نسخده دار الكتب

(٥) فى المصورة : للقل

(٦) تكلمة وما بعد ها من الجزولية

وقوله : فالأصل أن تكون تثنية الاسم وجمعه في المذكر السالم بالحرف الذي يجانس الحركة التي أعربَ بها في حال الإفراد * .

إنما يكون ذلك الأصل عند من يجعل التثنية والجمع معريين بالحروف ؛ لأن حروف العلة إنما هي تتبع للحركات في الإعراب كما تقدم ، فكما أن الرفع لا يكون من الحركات إلا بالضم ، فكذلك ينبغي ألا يكون من الحروف إلا بالواو ، وكما أن النصب ينبغي ألا يكون من الحركات إلا بالفتحة فكذلك ينبغي ألا يكون من الحروف إلا بالالف ، وكما أن الخفض لا ينبغي أن يكون من الحركات إلا بالكسرة فكذلك ينبغي ألا يكون من حروف العلة إلا بالياء .

وقوله : فيقال مثلاً : قام زيد ، والزيدون والزيدون // ومررت بزيد والزيدين والزيدين ، ورأيت زيدا والزيدان والزيدان °

أما أورد التثنية والجمع في الرفع على صورة واحدة وفي النصب والخفض كذلك حتى عرّض اللبس في جميع ذلك بين التثنية والجمع ؛ لأن هذه الحروف أعني الياء والواو [والألف لـ (١)] كونها لا يبدل لها من أن يكون ما قبلها متحركاً فكان أولى الحركات به ما يناسب الحروف ؛ لأنها ليست حركة أصلية للاسم (٢) وإنما جلبت من حروف العلة ، فلذلك كان الاختيار أن تكون من جنس ما جلبها . (٣)

(١) مكانها كلمات ذهب بها الرطوبة
(٢) غامضة في الصورة
(٣) انظر شرح المقدمة الجزولية (الكبير) ١٥١ ، ١٥٢

وقوله : فيعرض اللبس بين التثنية والجمع .
أي يلزم أن يعرض بينهما اللبس من حيث كانت الحركات التي قبل
حرف العلة مناسبة لها ، ومن حيث يجب أن تكون النون ساكنة ؛
لأن الحرف أصله السكون كما تقدم .

وقوله : فيكون الفرق بين التثنية والجمع بأمرين في الدرج
في الرفع والخفض وفي السوقف ، وفي حال الإضافة بأمر واحد (١) ولا يقع
في النصب إلا بأمر واحد في الدرج فقط لا متناع أن يكون ما قبل
الألف غير مفتوح .

يعني أنه يقع الفرق بين التثنية والجمع في حال الرفع والخفض
بشيئين : وهما حركة النون وحركة ما قبل علامة التثنية والجمع ؛
فتكون نون الاثنين مكسورة ونون الجمع مفتوحة ، ويكون ما قبل الياء
والألف (٢) في التثنية مفتوحاً ، وفي الجمع حركة من جنس العلامة
فتضم ما قبل الواو وتكسر ما قبل الياء .

فإن حذف النون للإضافة ، أو أسكنتها للسوقف
يقع الفرق بينهما إلا بشيء واحد وهو حركة ما قبل العلامتين .

وأما في حال النصب فلا يقع الفرق بين التثنية والجمع إلا بأمر
واحد . وهو تحرك النون ؛ لأن الألف لا يتصور أن يحرك ما قبلها
إلا بالفتحة فإن حذف النون للإضافة أو سكنتها للسوقف التثنية
بالجمع (٣) .

(١) تكملة من نص الجزولية وانظر شرح المقدمة الجزولية : ١٥٢

(٢) في المصورة : الواو ، تحريف .

(٣) هذا الكلام لا يصح فإنه الفرع بين المجموع التثنية قائم في حال النصب بالإضافة
رذلك بحركة ما قبل حرف الإعراب تقول : أكرمت مسليمي القوم ، وأكرمت
مسليمي القوم ، فتفتح ما قبل حرف الإعراب في المتن وتكسره في الجمع .

وقوله : فطرحت الألف التي من أجلها طراً اللبس .
يعنى في حالة الإضافة والوقف كما تقدّم .

وقوله: وُحِمِلَ تثنية المنصوب وجمعه المذكور على مثلها من اللقب " يقول لما طُرِحَتِ الألفُ منهما في حالِ النَّصْبِ ، لم يكن بُدٌّ من حمل منصوبي التثنية والجمع على مرفوعيهما أو مخفوضيهما ، لكن حُمِلَ على الخفض ولم يُحْمَلْ على الرفع للشبه الذي بين النَّصْبِ والخفض .

وقوله : " الذي يشبهه في الافتقار إلى الفعل وهو الجرُّ " يريد بذلك : أن يُبيِّنَ الشبه الذي بين النَّصْبِ والخفض من جهة الافتقار إلى لفظٍ عاملٍ بخلاف الرفع الذي لا يفتقر إلى ذلك . وقد تقدّم حَصْرُنَا لما يفتقر إليه النَّصْبُ والخفضُ (١) وبيننا أنه لم يُحْمَلْ ذلك . وأيضاً فإنَّهما شبيهان (٢) في أنَّهما إعراباً الفضلات والرفعُ إعراباً العمدِ ، ولذلك استويا في صورة الضمير في نحو : ضربتُكَ ومررت بك ، والضارِبُك وضارِبُكَ ، وليس الرفعُ كذلك .

وقوله : فلما استعملتِ الضمةً ومجانسها (٣)
يقول : لما رُفِعَتِ الألفُ المجانسةً للفتحة ؛ لأجلِ اللبسِ الذي أفضت إليه ، فبقيت الفتحة ، لم يستعمل لها في الإعرابِ مجانسٌ ، كما استعمل مجانسٌ للضمةِ والكسرةِ - أرادوا أن يستعملوا

(١) تقدم في ص ٢١٩ ، ٢٢٠ .

(٢) في المصورة : يشتهان

(٣) بعده في الجزولية : من الحروف ، والكسرة ومجانسها من الحروف ، والفتحة دون مجانسها أرادوا أن يوقّوها حقها من الاستعمال فوضعوها . الخ .

لها مجانساً حتى تكون كأختيها .

وقوله : فوضعوا موضع الواو المفتوح ما قبلها ؛ لأنَّ مشبـل
هذه الواو قد تقلب ألفاً ، دليـلة : يا جـل .

يقول : لَمَّا عَزَمُوا عَلَى اسْتِعْمَالِ مَجَانِسَتِهَا أَبَدَلُوهُ مِنْ حَرْفٍ قَدْ
تَبَدَّلَ مِنْ مِثْلِهِ ، وَهُوَ الْوَاوُ الْمَفْتُوحُ مَا قَبْلَهَا ، فَقَالُوا فِي الزَّيْدُونَ فَمِى
الرَّفْعِ : الزَّيْدَانِ : لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ وَاوٍ : يُوَجَل ، وَهَذَا أَبَدَلُوا
مِنْهَا الْأَلْفَ فَقَالُوا : يَا جَلُّ .

وهذا الاعتذار الذى اعتذربه عن مجيء التثنية والجمع
في حالِ النصبِ بالياءِ ، وليست من جنسِ الفتحَةِ ، ومن مجيئِ
التثنية في حالِ الرِّفْعِ بِالْأَلْفِ ، وليست من جنسِ الضَّمِّ - بناءً على
مذهبٍ مَنْ يَجْعَلُ التثنيةَ والجمعَ مُعْرِبِينَ بِالْحُرُوفِ ، وهو مذهبُ
فاسدٍ ، وقد تقدّم الاستدلال على فساده (١) . وَإِنَّمَا يَنْبَغِي أَنْ يَبِينَ
وَجْهَ ذَلِكَ عَلَى الْمَذْهَبِ الصَّحِيحِ ، فيقول : أصلُ التثنيةِ قَبْلَ
دخولِ العاملِ أَنْ تَكُونَ بِالْأَلْفِ وَأَصْلُ الْجَمْعِ أَنْ يَكُونَ بِالْوَاوِ ، نحو :
زَيْدَانِ وَ : زَيْدُونَ ، كما قالوا حينَ عدُّوا ولم يدخلوا عاملاً :
اثنانِ ، ثلاثون ، فلما دخل عاملُ الرِّفْعِ لم يَغَيَّرْ وَجُعِلَ تَرْكُ الْعَلَامَةِ عِلْمَةً ،
فلذلك كانت الألفُ في التثنيةِ في حالِ الرِّفْعِ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَغَيَّرْ فَيَقْلِبُوا ؛
لِأَنَّ الْوَاوَ فِي الْجَمْعِ مَنَاسِبَةٌ لِلضَّمِّ ، فلو قلبوا لم يقلبوا إِلَّا إِلَى حَرْفٍ
غَيْرِ مَنَاسِبٍ لِعَلَامَةِ الرِّفْعِ ، وَأَمَّا الْأَلْفُ فِي التثنيةِ فلو قلبوها بحرفٍ

(١) انظر ما سبق ص ١٧٦ ، ١٧٧ .

مناسب للضمّة لقلبها واواً ، وذلك لا يسوغ لهم ؛ لأنّهم لو ضموا ما قبل الواو لالتبست التثنية بالجمع في حال الإضافة والوقف ، ولو فتحوا ما قبل الواو لالتبست التثنية بجمع المقصور نحو : مصطفون ولا يمكن أن يُكسر // ما قبل الواو الساكنة فتبست ، ولما دخل عامل الخفض قلب الحرفين إلى حرف مجانس للكسرة ، وهو الياء ، وفتح ما قبل الياء في التثنية ليكون ما قبل علامة التثنية من جنسها كما كان ذلك في الرفع ، وكسر ما قبل الياء في الجمع ليكون ما قبل علامة الجمع من جنسها كما كان ذلك في حال الرفع .

ولما دخل عامل النصب لم يقلب الواو في الجمع إلى الألف [ولأقر] (١) الألف التي كانت في التثنية لما يوءى إليه الألف من الالتباس ، فحمل النصب على الخفض فقلب الواو والألف إلى الياء لما بينهما من الشبه الذي تقدّم ذكره (٢) .

[موجبات النباء]

وقوله : الكسرة تكون علامة الخفض في الاسم المتمكن*

عنى هنا بالاسم المتمكن المعرب وإن كان المتمكن قد يقال بثلاثة معانٍ كما تقدّم . (٣)

وقوله : ' وهو الذي لم يشبه الحرف ' (٤)

يعنى الموصولات ونحوها فإنها أشبهت الحرف في الافتقار إلى الأثرى أن

-
- (١) غامضة في الصورة
(٢) تقدم ص ٢٤٥
(٣) انظر ما سبق ص ١٢٣
(٤) انظر في هذا الموضوع : شرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٠٥ -
١٠٧ ، ٢ / ٣٢٨ - ٣٣٠ ، والمقرب له : ٢٨٩ ، ٢٩٠

الموصول يفتقر إلى الصلة كما أن الحرف يفتقر إلى غيره .

وقوله : ولم يتضمّن معناه " .

يعنى أسماء الشرط ، فإنّها تضمنت معنى إن ، وأسماء الاستفهام فإنّها تضمنت معنى همزة الاستفهام ، ونحوها .

وقوله : " ولم يقع موقع المبنى " .

يعنى بذلك المناديات ، وأسماء الأفعال نحو : يا زيد ، و : نزال .
فأسماء الأفعال وقعت موقع الفعل المبنى ، يعنى بذلك أن نزال واقع موقع انزل ، والمناديات وقعت موقع ضمير الخطاب ، وذلك أن المنادى مخاطب ، والخطاب إنما يكون بضمائره المختصة به ، فكان ينبغي أن يقال : يا أنت ، أو : يا إيتاك ، فوقع الظاهر موقعه ، والدليل على أن الأصل ذلك رجوعهم إليه في الشعر نحو قول الشاعر :

١١٠ - يا أقرعَ بنَ حابسٍ يا أنتَنا (١)
أنتَ الذي طَلَّقتَ عامَ جُعتنا (٢)

وقال الأخوصُ اليربوعي لأبيه : يا إيتاك قد كفتك . (٣)

وقوله " ولا ضارع ما وقع موقع المبنى " .

يعنى كل اسم علم معدول لمؤنث على وزن فعّال - كحذام - ونحوه ، والمعدول

-
- (١) في المصورة : يا أنت
(٢) البيت لسالم بن دارة الغطفاني ، ونسبه العيني للأخوص فسي المقاصد النحويه ٢٣٢/٤ وردّ عليه صاحب الخزانة فيها ٢٨٩/١ والبيت في النوادر ١٦٣ و صدره فيه : يا أمر بن واقع يا أننا * وكذلك في الإناصاف : ٣٢٥ ، ٦٨٢ و شرح المفصل ١/١٢٧ ، ١٣٠ و بنفس الرواية هنا في شرح الجمل لابن عصفور ٢/٨٧ ، ١٢٨ ، و المقاصد النحويه ٢٣٢/٤ ، والخزانة ٢٨٩/١ ، والتصريح ١٦٤/٢
(٣) انظر ما سبق ص ٩١

ملا يحفظ له أصل في النكرات ؛ ألا ترى أن حذام لا يحفظ في النكرات، وإنما يحفظ فيها حاذمة ، فجعل معد ولا عنها ، إذ العلم لأبد له من أصل في النكرات عند من ينكر الارتجال في العلم ، وعند من لا ينكر الارتجال يجعل الغالب عليه ذلك ، فحذام ضارح بساب "نزال" ، الذي وقع موقع المبنى ، فبني لذلك ، ووجه المضارعة بينهما اتفاهما في الوزن والتعريف وعدد الحروف والتأنيث ، ولذلك لا تقبل نزال وأمثالها الألف واللام ، لا تقول : النزال ، وقال الشاعر :

١١١- وَلِنَعْمَ حَشْوُ الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيَتْ : نَزَالٌ وَلِجٍ فِي الدُّعْرِ (١)
وَأَنَّ [حذام] (٢) معدول عن حاذمة كما أن نزال معدول عن انزل.
وقوله : ولا هو اسم زمان أضيف إلى جملة ؟
مثاله * هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم * (٣) وقول الشاعر :

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى من قصيدته التي مطلعها
لمن الديار بقية الحجر أقوين من حجج ومن دهر
الديوان (صنعته لعلب) : ٧٨ والبيت من شواهد الكتاب ٣ / ٢٧١
والمقتضب ٣ / ٣٧٠ ، وانظر الحلل ٣٠٦ والأمالى الشجرية ٢ / ١١١
والإنصاف ٥٣٥ وشرح المفصل ٤ / ٢٦ ، ٥٠ ، ٥٢ وشرح الجمل
لابن عصفور ٢ / ٢٤٢ ، والخزانة ٣ / ٦١ ، ٦٢ وشرح شواهد
الشافيه ، ٢٣٠ ، ٢٣١ وغيرها .

- السبعة -

(٢) في الصورة هذا
(٣) الآية ١١٩ من سورة المائدة ، وقد قرأنا نافع أوحده (هذا يوم
ينفع) نصياً . وقرأ الباقر (هذا يوم ينفع) رفعا انظر السبعة :
٢٥ والبحر المحيط ٤ / ٦٣ .

١١٢ - * على حين عاتبت المشيب على الصبا * (١)

ف : يوم، و : حين عند صاحب الكتاب مبنيان لإضافتهما إلى جملة ، وهذا الذي ذهب إليه من أن اسم الزمان المضاف إلى جملة بينى على الإطلاق باطل عند البصريين ، وإنما ذلك بشرط أن يكون صدر الجملة فعلاً مبنياً . (٢) نحو قوله :

على حين عاتبت . . البيت [١١٢]

فأما قوله تعالى * [ههنا] يوم ينفع الصادقين صدقهم * . فهذا إشارة للوعد (٣) ، ويوم ينفع : ظرف في موضع خبر الابتداء ، والفتحة فتحة إعراب ، وليس على ما ذهب إليه الكوفيون من أن هذا إشارة إلى وقت الوعد ، "ويوم ينفع" خبره (٣) ، لأنه لم يثبت البناء فسي اسم الزمان المضاف إلى جملة إلا بشرط أن يكون صدرها فعلاً مبنياً (٢) والآية تحتل (٥) ما ذكرناه ، فلا حجة فيها لهم ، وكذلك أطلق القول

(١) عجزه : وقلت : ألما أصح والشيب وازع !

- وهو البيت الثامن من قصيدة للنايعة الذبياني مطلعها :
عفاذو حسى من قرنتى ، فالقوارع فجنباً أريك ، فالتلاع الدوافع
الديوان : ٣٠ ، والكتاب ٢ / ٣٣٠ ، معاني القرآن ١ / ٣٢٧ ،
والأمالي الشجرية ١ / ٤٦ ، ٢ / ١٣٢ ، ٢٦٤ وشرح المفصل ٣ / ١٦ ،
٨١ ، ٩١ / ٤ وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٠٦ ، ٢ / ٣٢٨ ،
والمقرب ، ١ / ٢٩٣ والمفني ٢ / ٦١ ، والخزانة ٣ / ١٥١ ،
(٢) إعراب القرآن للنحاس ١ / ٥٢٣-٥٢٤ ، البحر المحيط ٣ / ٦٣ ،
(٣) انظر البحر المحيط ٣ / ٦٣ .
(٤) في المصورة : مذهب
(٥) في المصورة : تحمل

في اسم الزمان ، وليس كذلك ، إِنَّمَا يُبَيِّنُ بِشَرَطِ الْأَلَّا يَكُونُ مُثْنِيًّا ؛ لِأَنَّ التَّثْنِيَةَ
تَرَدُّ الْأَسْمَاءُ إِلَى أَصُولِهَا مِنَ الْإِعْرَابِ ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَبَيِّنْ : اثْنَا عَشَرَ
وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : يَا زَيْدَانَ ، ٢- فَإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ فِيهَا ؛ لِأَنَّهُ بِنَاءٌ يَنَاسِبُ الْإِعْرَابَ
وَنَقَصَهُ أَيضًا مِنْ مَوْجِبَاتِ الْبِنَاءِ أَنْ يَكُونَ الْأَسْمَاءُ مَضَافًا إِلَى مَبْنِيِّهَا ،
نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

١١٣- لَمْ يَمْنَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ حِمَامَةٌ فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالٍ (٣)
فَبَيَّنَى غَيْرًا عَلَى الْفَتْحِ وَهُوَ فَاعِلٌ ، لِإِضَافَتِهِ إِلَى "أَنْ نَطَقَتْ" وَهُوَ مَبْنِيٌّ وَنَحْوُ
قَوْلِ الْآخِرِ :

١١٤- يَتَدَاعَى مَنخَرَاهُ بِسِدْمٍ مَثَلًا أَثْمَرَ حِمَاضِ الْجَبَلِ (٤)

- (١) قَالَ السِّيُوطِيُّ فِي الْأَشْبَاهِ وَالنِّظَائِرِ ١/٩٣ قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْإِبْدِيُّ
فِي شَرْحِ الْجَزُولِيَّةِ يَعْتَرِضُ عَلَى الْجَزُولِيِّ فِي إِطْلَاقِهِ بِنَاءَ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ
الْمُضَافَةِ إِلَى الْجَمَلِ : بِأَنَّهُ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : بِشَرَطِ أَنْ لَا تَكُونَ
مُثْنِيًّا لِأَنَّ التَّثْنِيَةَ . . ثُمَّ أورد الكلام المذكور أعلاه .
- (٢) نص العبارة في الأشباه والنظائر ١/٣٩ : فَإِنَّمَا جَازَ لِأَنَّهُ يَشَابَهُ
الْإِعْرَابِ . وَبَعْدَهَا "أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَتَّبِعُ عَلَى لَفْظِهِ كَالْمَعْرَبِ - انْتَهَى .
- (٣) البيت لأبي قيس صفي بن الأسلت ، شاعر جاهلي ، وهو فسي
ديوانه : ٨٥ ، ومن شواهد الكتاب ٢/٣٢٩ منسوبا : لِلْكَنَانِيِّ ،
وَالرَّوَايَةُ فِيهِ : "غَيْرُ بِالرَّفْعِ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ ، وَانظُرِ الْأَمَالِي الشَّجَرِيَّةَ
١/٤٦ ، ٢/٢٦٤ ، وَالْإِنصَافَ : ٢٨٧ ، وَشَرْحَ الْمَفْصَلِ ٣/٨٠ ،
١٣٥/٨ ، وَشَرْحَ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ١/١٠٦ ، ٢/٣٢٨ ،
وَالْمَغْنَى ٢١١ ، ٦٧١ ، وَالخَزَانَةَ ٢/٤٥ ، ٣/١٤٤ ، ١٥٢ .
- (٤) البيت من غير نسبة في الأمالي الشجرية ٢/٢٦٦ ، وَشَرْحَ الْمَفْصَلِ
١٣٥/٨ ، وَالْمَقْرَبَ ١/١٠٢ ، وَاللِّسَانَ (حَمْضُ)

فَبِنَى مِثْلًا عَلَى الْفَتْحِ وَهُوَ فِي مَوْضِعِ خَفْضٍ ؛ لِأَنَّهُ صَفَةٌ لَدَمْ لَمَّا أُضِيفَ
إِلَى "مَا أَثْمَرُ" وَهِيَ مَبْنِيٌّ ، فَاسْتَفَادَ الْأِسْمُ الْبِنَاءَ مِمَّا أُضِيفَ إِلَيْهِ ،
كَمَا اسْتَفَادَ مِنْهُ التَّعْرِيفُ ، وَالتَّخْصِصُ فِي نَحْوِ : غَلَامٌ زَيْدٌ ، وَغَلَامٌ
رَجُلٌ ، وَالتَّأْنِيثُ فِي نَحْوِ : ذَهَبَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ (١) ، وَالتَّضَامُ
اسْتِعْمَالُهُ // فِي النَّفْيِ ؛ "مَا ضَرَبْتَ غَلَامًا أَحَدًا" ، وَلَا تَقُولُ "ضَرَبْتَ
غَلَامًا أَحَدًا" (٢) .

٥٥

[وَنَقَصَهُ] أَيْضًا مِنْ مَوْجِبَاتِ الْبِنَاءِ عَلَى مَذْهَبِ سَيَبَوِيهِ (٣)
أَنَّ يَكُونَ الْأِسْمُ قَدْ خَرَجَ عَنْ نِظَائِرِهِ نَحْوِ : أَيُّ الْمَوْصُولَةِ ، فَإِنَّهَا خَرَجَتْ
عَنْ نِظَائِرِهَا مِنَ الْمَوْصُولَاتِ ؛ وَتِلْكَ أَنَّ كُلَّ مَوْصُولٍ إِذَا وُصِلَ بِالْمَبْتَدَأِ
وَالْخَبَرِ ، وَلَمْ يَكُنْ فِي الصَّلَةِ طَوْلٌ لَمْ يَجْزُ حَذْفُ الْمَبْتَدَأِ وَابْتِغَاءُ
الْخَبَرِ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ شِعْرٍ أَوْ نَادِرٍ كَلَامٍ نَحْوَ قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ (٤) [*] تَمَامًا
عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ [*] (٥) أَي : الَّذِي هُوَ أَحْسَنُ وَ * مِثْلًا مَا بَعُوْضَةُ [*] أَي :

-
- (١) الْكِتَابُ ٥١/١ ، ٤٠٢ ، ٢٤٨/٣ ،
(٢) ذَلِكَ أَنَّ أَحَدًا مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمَلَاظِمَةِ لِلنَّفْيِ انْظُرِ الْكِتَابَ ١٨١/٢
(٣) الْكِتَابُ ٤٠٠/٢
(٤) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ مَطْمُوسٌ فِي الْمَصُوْرَةِ .
(٥) الْآيَةُ : ١٥٤ مِنْ سُورَةِ الْإِنْعَامِ فِي قِرَاءَةِ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ وَابْنِ
أَبِي إِسْحَاقٍ انْظُرِ الْبَحْرَ الْمَمِيْطَ ٢٥٥/٤
(٦) الْآيَةُ ٢٦ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ فِي قِرَاءَةِ الضَّحَّاكِ وَابْرَاهِيْمَ بْنِ أَبِي عَمَلَةَ
وَرُوَيْبَةَ بْنِ الْعِجَاجِ وَقَطْرِبَ قَالَ النَّحَّاسُ : وَهَذِهِ لُغَةٌ تَمِيْمٌ ،
جَعَلَ "مَا بَعْنَى" الَّذِي وَرَفَعَ بَعُوْضَهُ عَلَى إِضْمَارِ ابْتِدَاءِ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ
١٥٢/١ وَالْبَحْرَ الْمَمِيْطَ ٢٣١

ما هو يعوضه ، ويجوز ذلك في آيٍ في فصيح الكلام من قولك : يعجبني
أيهم هو قائم * وإن شئت قلت : أيهم قائم * فلما خرجت عن نظائرها
من الموصولات بُنيت قال تعالى * ثم لننزعن من كل شيعة أيهم
أشد على الرحمن عتياً * (١) فأَيُّهم مفعول بنزعن وبنيت على الصم لِمَا
ذَكَرَ ، وكان حَقُّها أَنْ تعرب لتمكينها بالإضافة ، ولا سيما وهي مضافة
إلى الضمير ، والمضمرات تردُّ [الأشياء] (٢) إلى أصلها ، ولذلك
تقول : زيد ضربتموه ، ولا تقول : ضربتمهُ ، كما تقول : ضربتُم
زيداً . (٣)

وزعم الصرد (٤) : أَنَّ مِنْ موجبات البناء كثرة العِللِ الْمُوجِبَةِ
لمنع الصرف فحذام وبأبه عنده مبنيٌ لذلك ؛ لأنَّ حذام لو لم يكن
معدولاً لوجبَ منعه الصرف للتأنيث والتعريف فلما انضاف إلى ذلك
العدلُ بُنيَ إذ ليس بعد منع الصرفِ إلا البناء ، ولا يردُّ (٥) عليه

-
- (١) الآية ٦٩ من سورة مريم
(٢) في المصورة : الأسماء ، تحريف ، وما أثبتناه صواب وسيأتي
ص ٣٧٢ : أنظر الأشباه والنظائر ١/ ٢٢٣ والأبدي يخالف
بقوله هذا ما ذهب إليه ابن عصفور من أَنَّ المضمر لا يردُّ الأشياء إلى
أصولها في كل المواضع .
(٣) نقل السيوطي في الأشباه والنظائر ١/ ٢٢٣ كلام الأبدي هذا
بنصه مع اختلاف يسير مصدرًا له بقوله : قال الأبدي في شرح
الجزولية .
(٤) في المقتضب ٣/ ٣٧٤ وهامشها رقم (١)
(٥) معن رد عليه بأذربيجان ابن جنى في الخصائص ١/ ١٨٠ ، وابن
الشجري في أماليه ٢/ ١١٦ ، ورد الرضي في شرح الكافية ٢/ ٧٨
بأذربيجان وعمر إذا سقي به امرأة فتجتمع فيه العلمية
والتأنيث والعدل ، ومع هذا فهو معرب لا مبني .

بِأَذْرِبِيحَانَ وَأَسْمَاءَ، ونحوهما فيقال : أَذْرِبِيحَانُ ، قد اجتمع فيه [العجمة] (١)
والتعريف والتأنيث ، وزيادة الألف والنون ، والتركيب بدليل قولهم
في النسب إليه : الأذْرِبِيُّ ، ولم يُبَيِّنْ . وكذلك أسماءٌ فيها
التأنيث اللزْمُ وهو قائم وحده مقامَ علتين و[هو] (٢) مانع للصرف ،
ثم انضاف إلى ذلك التعريف ولم يُبَيِّنْ ؛ لأنَّ أَذْرِبِيحَانَ لم يكن
منوعَ الصرفِ ثم انضاف إلى عليه المانع له من الصرفِ ما أوجب
فيه البناء ، وإنما وجدت فيه تلك العلة في حالِ منعه الصرفِ ، وكذلك
أسماءٌ كان ممنوعَ الصَّرفِ قَبْلَ التعريفِ (٣) - فلما صار معرفة لم يُبَيِّنْ ؛
لأنه لم يبقَ على المعنى الذى كان عليه قبل التعريف . (٣) ؛ لأنَّه
في حين التعريف اسمٌ علم ، وقبل التعريف صفةٌ على فعلاءٍ من الوسامة ،
والأصلُ : وَسَمَاءُ ، فأبدلوا الواو المفتوحة همزةً كما قالوا : امرأةٌ
أناةٌ ، من الوئى وهو الفتور .

وَأَمَّا حَذَامُ فَعُدِلَ عَنْ حَازِمَةٍ فِي حَالِ أَنَّهُ اسْمٌ عِلْمٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْدِلُ
إِلَّا فِي حَالِ التَّعْرِيفِ ، وَهُوَ فِي هَذَا الْحَالِ مَنُوعُ الصَّرْفِ ثُمَّ
انضاف إلى ذلك العدل ولم يتغير (٤) المعنى فلذلك بُنِيَ ، لأنَّه
لما استقرَّ فيه منعُ الصَّرفِ قَبْلَ العَدْلِ بُنِيَ لَمَّا عُدِلَ إِذْ لِيَسْتَس
بَعْدَ مَنَعِ الصَّرْفِ إِلَّا الْبِنَاءُ .

وإنما يردُّ عليه بأنَّ يقالَ له : الاسمُ إنما منعُ الصرفِ لشبهه

-
- (١) تكلمة من الخصائص والأمالى الشجرية انظرهء في الصفحة السابقة
(٢) تكلمة يستقيم بها السياق
(٣) عبارة مكررة في المصورة
(٤) في المصورة ، ينبغي

الفعل ، فإذا زادَ بعد ذلك فيه عِلَّةٌ من العِللِ المانعةِ من الصرفِ فإنَّما يَنْبَغِي لها أَنْ تَقْوَى فيه مَنَعُ الصرْفِ إِلَّا أَنْ تَنْقَلَهُ إِلَى بَابِ آخَرَ لِمِ شَبْهِهِ .

فهذه العِللُ الموجِبَةُ للبناءِ مستوفاةٌ .

وزعم الفارسي أَنَّ مَوْجِبَ البناءِ عنده إِثْمًا هو شَبْهُ الحَرْفِ ، أَوْ تَضَمُّنٌ معناه ، فاعتذر عن بناءِ المنادي ؛ بِأَنَّهُ وَقَعَ مَوْقِعَ ضَمِيرِ المَخاطَبِ ، وَضَمِيرُ المَخاطَبِ الغالبُ عليه معنى الحرف ؛ أَلَّا تَرَى أَنَّهُ فِي حَالِ كَوْنِهِ ضَمِيرًا لَا يَتَجَرَّدُ عن معنى الحرفِ وهو المَخاطَبُ نحو : فَعَلتُ ، وَقَدْ يَتَجَرَّدُ عن أَنْ يَكُونَ ضَمِيرًا فَيَكُونُ حَرْفًا لِلْمَخاطَبِ نَحْوًا : أَنْتَ (٢) ، فَلَمَّا وَقَعَ المنادي عنده مَوْقِعَ ما لا يَفارِقُه معنى الحرفِ ، وما الغالبُ عليه حكم الحرفِ لذلك بُنِيَ ، وَأَمَّا أَسْمَاءُ الأَفْعالِ فَبُنِيَتْ عنده لِتَضَمُّنِها معنى لامِ الأمرِ وهو حَرْفٌ ؛ فَنَزَلَ واقِعَ مَوْقِعِ ، لِتَنْزُلِ ، وَكَذَلِكَ سائِرُ البابِ ، وَأَمَّا حِذامُ وبابِه فَإِنَّهُ يَذْهَبُ فِيهِ إِلى ما ذَهَبَ إِليهِه الرِّبَعِيُّ . (٣) من أَنَّهُ مَبْنِيٌّ لِتَضَمُّنِهِ معنى الحرفِ وهو تاءُ التَّأْنِيثِ ؛ أَلَّا تَرَى أَنَّ حِذامَ مَعْدُولٌ عن حاذِمَةٍ فَتَضَمَّنَ معنى التاءِ التي في حاذِمَةٍ وَكَذَلِكَ سائِرُ البابِ (٤) . وَأَمَّا أَيُّهُمُ فَلَعَلَّهُ يَذْهَبُ فِيهِ إِلى ما ذَهَبَ إِليه الخليلُ (٥) من أَنَّها مَعْرَبَةٌ فَإِنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى * لِنُنزِعَنَّ مِنْ كُـلِّ

(١) كذا في المصورة ، أو الأفضل أن تكون لا

(٢) انظر ذلك في الإيضاح : ٢٢٩

(٣) هو : أبو الحسن علي بن عيسى بن الفرج الربيعي النحوي ٣٢٨-

٤٢٠ هـ كان من أكابر النحويين أخذ عن السيرافي ، ولازم الفارسي

عشرين سنة وكان أبو علي يقول له : لو سرت الشرق والغرب لم

أجد أنحى منك وله عدة تواليف في النحو منها "شرح مختصر

الجرمي ، وشرح كتاب الإيضاح للفارسي ، وصنف كتاباً في النحو

اسمه "البديع" أخباره في نزهة الألباء : ٣٤١ ووفيات الأعيان

٣٣٦/٣ والبغية ١٨١/٢ وغيرها .

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٢٩/٢

(٥) الكتاب ٣٩٩/٢

شَيْعَةً أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا * (١) على الحكاية كأنه قال : الذي يقال فيه ذلك فيكون نحو قول الشاعر :

١١٥ - كذبتُم وبيت الله لا تنكحونها بني شاب قرناها تصرُّ وتحلبُ (٢)
أي بني التي يقال لها : شاب قرناها تصرُّ وتحلبُ .

أو لعله يذهب فيها إلى ما ذهب إليه يونس (٣) من تعليق
نزع كما تعلق علمت نحو قولك : علمت أيهم في الدار .

وهذا الذي ذهب إليه الفارسي لا يستمر له في جميع المبنيات ،
بدليل بناء أي الموصولة ، وما ذهب إليه يونس من التعليق باطل ؛
لأنه لا يعلق إلا الأفعال التي للقلوب ، وما ذهب إليه الخليل باطل ؛
لأن العرب لا تجعل الجملة التي ليست باسم مجرأة مجرى الجملة
التي سمي بها إلا في الشعر وأما في الكلام فلا ، وأما كونهم
لما غيروها بإخراجهم لها عن نظائرها كما ذكرنا أتبعوا هذا التغيير
تغييراً آخر فبنوها وأصلها الإعراب // فله نظائر كثيرة ففي
٥٦ الكلام ستين في مواضعها من هذا الكتاب . وكذلك أيضا ما بُني
لإضافته إلى مبني لا يمكن الفارسي رده إلى الحرف (٤) . وكذلك أيضا
أسماء الأفعال في الخبر نحو : شتان ووشكان وسرعان وأيهسان

- (١) سبقت ص ٢٢٣
(٢) نسب البيت لرجل أسدي والبيت في الكتاب : ٨٥/٢ ،
٢٠٧/٣ ، ٣٢٦ ، والمقتضب ٩/٤ ، ٢٢٦ ، والكامل ١/٣٨٣
والخصائص ٢/٣٦٧ ، والمقرب ١/٦٥
(٣) الكتاب ٢/٤٠٠ ، وانظر ماسياتي ٤٨٠
(٤) الدليل هذا رد به ابن عصفور مذهب الفارسي في شرح
الجمل ٢/٣٣٠

وهيهات ، جميع ذلك مَبْنِيٍّ ولم يُشَبَّه حَرْفًا ولا تَضَمَّنَ معناه ، فإن قال : حمل ذلك على أسماء الأفعال في معنى الأمر ؛ لأنَّ البابَ في أسماء الأفعال أن تقع على فعل الأمر إذ لم تجيء واقعةً على الفعل في الخبر إلا قليلاً بحيث لا يقاسُ على ذلك وفعال في الأمر مقيس . (١)

فالجواب : أنَّه إذا حملها على أسماء أفعال الأمر فقد جعل موجب البناء شيئاً غير الحطل على الحرف ، وذلك يخالفُ مذهبه . فالصحيح إذاً ما ذهب إليه سيبويه ، ولا يحتاج إلى ما تكلفه الفارسي إذ قد ثبت أن البناء قد يكون بغير الحطل على الحرف في بعض المواضع . فأبو موسى لم يستوعب موجبات البناء ، ولا أخذ بما ذهب إليه الفارسي .

وقوله : " وتكون منه في الاسم المتمكن الأمكن ، وهو السدى فيه ألف ولام أو تنوين ظاهر أو أُضيف إلى غيره " . (٢) -

إنَّما وصف الاسم الذي فيه شيءٌ ما ذكره بالأمكن ؛ لأنَّه أتعَّد في التمكّن من غيره من المتمكنات من جهة بقائه على أصلتيه ، وكونه لم يعامل معاملة حرفٍ فيئني ، أو فعلٍ فيمنع منه الخفض والتنوين كما يمنع من الفعل .

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٢٩ / ٢

(٢) في الجزولية " أو أُضيف إلى غير متكلم " .

فمثال ما فيه تنوين ظاهر : رجل وامرأة ، وتحرز بظاهري
من الاسم الذي لا ينصرف ، لأن التنوين فيه مقدر ، بدليل تنوينهم
إياه في الشعر منبهة على الأصل نحو قوله :

١١٦ - * ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة * (١)
قنن عنيزة للضرورة .

ومثال ما فيه ألف ولام أو إضافة : مررت بالرجل ، أو بسلام
زيد ، وكذلك الاسم الذي لا ينصرف إذا دخلته الألف واللام أو أضيف
إلى غيره ، دخله الخفض ، وسبب ذلك أن الألف واللام وإضافة
يعاقبان التنوين ، كما أن الاسم المتمكن إذا دخله التنوين دخله
الخفض فكذا إذا دخله ما يعاقب التنوين . ومن النحويين من
جعل السبب في ذلك كون الألف واللام وإضافة من خواص
الاسم ، فإذا كان في اسم واحد منهما تقوى فيه جانب الاسم
وضعف شبه الفعل فخفض ، وذلك باطل ؛ لأن التحقير من خواص
الأسماء ، وقد يصغر الاسم الذي لا ينصرف ، ولا يدخله خفض
ولا تنوين ، بل يبقى غير منصرف كما كان نقول : مررت
بأحمد [وبأحمد] (٢) فلم يبق إلا أن يكون السبب في ذلك ما ذكرنا
من كون الألف واللام وإضافة عوملتا في ذلك معاملة التنوين .
وقوله : " وتستثقل [الكسرة] (٣) كما تستثقل الضمة وتتعدّر
كما تتعدّر "

(١) عجزه : فقالت لك الويلات ، إنك مرجلي

وهذا البيت ١٢ من معلقة امرئ القيس في الديوان : ١١
وهو في الضرائر لابن عصفور : ٢٣ ، والمغنى ٩٤٤ ، وعده من
تنوين الضرورة وهو قسم سابع من أقسام التنوين عند ابن هشام ،
والمقاصد النحوية ٤ / ٣٧٤ والتصريح ٢ / ٢٢٧

(٢) في الصورة : أحمد ، تحريف

(٣) تكملة من الجزولية .

يعني أترا حيث تكون إعراباً لا نظير الرّفي موضع لا تتعدّر
فيه الضمة ولا تستثقل نحو : مررت بالقاضي ، في فصيح الكلام ،
ومن قال في غير الفصح : هذا قاضي ، فأجرى المعتدل
مجرى الصحيح قال أيضا : مررت بقاضي ، فأظهم
الكسرة ، قال الشاعر :

١١٧- فيوما يوافين الهوى غير ماضي ويوما ترى منهنّ غولاً لغول (١)
فاظهر الكسرة في ياء ماضي

وقوله : ” والياء تكون علامة للخفض في الأسماء التي منها : فوك ،
وفي التثنية والجمع على ماضى عند ذكر علامات الرفع .“

قد تقدم ذكر الخلاف في الأسماء الستة المعتلة وفي التثنية
والجمع (٢) .

وقوله : إن الياء هنا علامة للخفض ، إنما يعني عند مَنْ
يرى الإعراب بها تبعاً ، فيريد أن صاحب هذا المذهب تكون
الأسماء الستة والتثنية والجمع عنده مخفوضة بالياء ، لأن ذلك
مذهب له .

وقوله : الفتحة تكون علامة للخفض .

-
- (١) البيت لجريير في ديوانه : ٤٥٥ من قصيده مطلعها
أجدك لا يصحو الفؤاد المعلن وقد لاح من شيب عذاروسحل
ورواية الشاهد في الديوان * فيوما يجارين الهوى غير ماضي *
ولا شاهد فيه على هذه الرواية وهو من شواهد الكتاب ٣١٤ / ٣
والنوادير : ٢٠٣ والمقتضب ١ / ٢٨١ ، ٣ / ٣٥٤ ، والخصائص
٣ / ١٥٩ ، والأمالى الشجرية ١ / ٨٦ ، وشرح المفصل
١٠ / ١٠١ ، ١٠٤ ، والضرائر لابن عصفور : ٤٢
(٢) انظر ما تقدم ١٤٣ ، ١٧٦ وما بعدها .

يعنى بذلك الاسم الذى لا ينصرف إذا لم تدخل عليه الألف
ولام ولا أضيف . أما الإضافة فإنها لم تجتمع مع التنوين ؛
لأن الإضافة تطلب اتصال (١) الاسم المضاف بالمضاف إليه ،
والتنوين علامة تدل على كمال الاسم وانفصاله عما بعده فلم
[يجتمع] (٢) التنوين والإضافة ؛ لتناقضهما ، وأما الألف
واللام فلم يجتمع مع التنوين ؛ لأن التنوين يعاقب الإضافة ، فكما
لا تجتمع الألف واللام مع الإضافة فكذلك لا تجتمع مع ما يعاقبها
وهو التنوين ، وإنما لم تجتمع الألف واللام مع الإضافة المحضة ؛
لأنك لو أدخلت الألف واللام على المضاف إلى نكرة للزم أن يكون
الاسم من حيث دخلت الألف واللام عليه معرفة ومن حيث أضيف
إلى نكرة يكتسب منها التخصيص ولا يكون [معها] (٣) معرفة ، فلزم
أن يكون معرفة نكرة في حال واحدة ، وذلك تناقض ، ولو أدخلتها
على المضاف إلى معرفة لكنت قد عرفت الاسم من جهتين وهما
الألف واللام // والإضافة وذلك لا يتصور ، لأنك إذا أضفته
إضافة محضة إلى معرفة تعرفت بها ، فإذا دخلت عليه
الألف واللام لم يمكن تعريفه بها (٤) إذ لا يتصور تعريف المعرفة .
والدليل على أن الاسم المضاف والمعرف بالألف واللام لا تنوين
فيه ظاهراً ولا مقدراً أنه لا ينون في الضرورة (٥) كما ينون الاسم
الذى لا ينصرف عند الاضطرار إلى تنوينه .

-
- (١) في المصورة : تطلب باتصال
 - (٢) في المصورة : فلم يحتج
 - (٣) في المصورة : منها
 - (٤) في المصورة : بهما
 - (٥) العبارة غامضة في المصورة

(جزم المضارع المعتل الآخر)

وقوله : " وكلُّ فعلٍ كانتِ الضمةُ تقدرُ في آخره ، فجزمُـه
بحذفِ الحرفِ الذي تقدرُ فيه الضمةُ " .

إنما حذَفَ الجازمُ الحرفَ الذي تقدرُ فيه الضمةُ كالياءِ من يقضي ،
والواوِ من يغزو ، والألفِ من يخشى ، لِأَنَّ حُرُوفَ العِلَّةِ مِنْ
جنسِ الحركاتِ ؛ لِأَنَّهَا أبعاضُ حُرُوفِ العِلَّةِ ، وهي مع ذلك
قد عاقبتِ الحركاتِ ، والمعاقبُ يُحَكَّمُ له بحكمِ ما عاقبه ، فكمـا
حذَفَ الجازمُ حركةَ الإعرابِ ، كذلك حذَفَ ما عاقبها وأشبهها .
وأيضاً فإنهم لو حذفوا الحركةَ المقدَّرةَ ولم يحدفوا حرفَ العِلَّةِ لالتبسَ
الرفعُ بالجزمِ في نحو قولك : ائتني آتيك . (١) مجزومٌ على الجوابِ
أو مرفوعٌ على ألا تجعله جواباً فيكون إذ [ذاك] (٢) مثل قول
الشاعر :

-
- (١) من أمثلة الكتاب ٩٥/٣ قال سيويه " وتقول ائتني آتيك " ،
فتجزم على ما وصفنا وإن شئت رفعت على أن لا تجعله معلقاً
بالأول ، ولكنك تبتدئه وتجعل الأول مستغنيا عنه ، كأنه
يقول : ائتني أنا آتيك .
(٢) في المصورة : ذلك .

١١٨- كُرُوا إِلَى [حَرَّتِيكُمْ تَعْمُرُونَهَا] (١) كما تُكْرَى إِلَى أوطانها البقر (٢)

فرفع تعمرونها ، ولم يجعله جواباً فيجزمه ، فلما كان ذلك يوءدي إلى اللبس - أفنى حذف الحركة - حذفوا حرف العلة لمعاقبتيه حركة الإعراب وعيبه لها كما تقدم .

ومن قال (٣) : لم يدعوا : لم يأتي ، نحو قوله :

. هجوت زبانا ثم جئت معتذراً من هجوزيان لم تهجو ولم تدع [٦٥] وقول الآخر:

١١٩- أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَمِي بِمَلاَقَتِ لَبُونِ بَنِي زِيَادِ (٥)

(١) في الصورة : حراثكم تعمرونها وال صواب ما أثبتناه من المصادر.

(٢) البيت للأخطل التغلبي وهو ٦٤ من قصيدة مطلعها:
خَفَ القَطِينِ ، فراحوا منك أوبكروا وأزعجتهم نوى في صرفها غير شعر الأخطل : ٢٠٦ ، ورواية صدر الشاهد فيها كُرُوا إِلَى حَرَّتِيهِمْ يعمرونها . والبيت في الكتاب ٩٩/٣ وشرح ابن يعيش ٥٠/٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٩٤/٢ والمقرب له : ٢٧٣/١ .

(٣) نقل الفراء في معاني القرآن ١٦١/١ أَنَّ هَذِهِ لُغَةٌ بَعْضِ الْعَرَبِ

(٤) سبق تخريجه ص ١٣٩

(٥) البيت لقيس بن زهير العبسي وهو في الكتاب ٣١٦/٣ ومعاني

القرآن للفراء ١٦١/١ ، ١٨٨/٢ ، ٢٢٣ ، والنوادر : ٢٠٣ ،

والخصائص : ٣٣٣/١ ، ٣٣٦ ، والمحاسب ٦٧/١ ، ١٩٦ ،

والأمالى الشجرية ٨٤/١ ، ٢١٥ وشرح الجمل لابن

عصفور ٤٨٢/١ ، ٤٩٣ ، ١٨٧/٢ ، ٥٦٣ والضرائر له :

٤٥ ، ٦٣ والمقرب له ٥٠/١ ، ٢٠٣ ، والخزانه ٥٣٤/٣

فإنَّما بنى ذلك على إجراء المعتلِّ مجرى الصحيح وإظهار الحركة في الرفع، والأصلُ عنده قبل دخول الجازم: يأتِيُ ويهجوُ بإظهار الضمة فيها . فلا يجوز على هذا : لم يخشى زيد ؛ لأنَّ الضمة لا تظهرُ في الألفِ لتعذر تحريكها ، فأما قراءة حمزة (١) * لا تخف دركاً ولا تخشى * (٢) فهو منقطعٌ ما قبله كأنه قال : وأنت لا تخشى امتثالاً لما أمرناك به ، وكذلك قوله :

١٢٠- إذا المعجوز غضبت فطلق

ولا ترضاها ولا تملق (٣)

ليست "لا" الداخلة على ترضى حرف نهى ، بل هي نافية ، والواو واو حال ؛ كأنه قال : طلقها وأنت لا ترضاها وعطف "ولا تملق" بعد ذلك على "طلق" .

فإن كانت الألف بدلاً من همزة (٤) فإنه يجوز فيها وجهان :-

إثباتها إجراءً لها مجرى غير البدلة من همزة ، وحذفها (٥) وهو الوجهين حسنٌ قال الشاعر :

١٢١ - عجبت من ليلاك وانثيايها .

من حيث زارتني ولم أوراها (٦)

-
- (١) هو حمزة بن حبيب الزيات ولد سنة ٨٠ هـ أخذ القراءة عن الأعمش والسيبيعي وابن أبي ليلى ، وإلى حمزة صارت الإمامة في القراءة بعد عاصم توفي سنة ١٥٦ هـ ، أخباره في السبعة في القراءة ص: ٧١ .
- (٢) آية ٧٧ من سورة طه في السبعة : ٤٢١ وقرأ حمزة وحده : "لا تخف" جزماً . وقد ذكر أبو حيان في البحر ٢٦٤/٦ أنه قد قرأ بها الأعمش وابن أبي ليلى شيخاً حمزه .
- (٣) الرجز ينسب لروبة وهو في ملحقات ديوانه ١٧٩ والخصائص ٣٠٧/١ والإنصاف : ٢٦ والأمالى الشجرية : ٨٦/١ شرح المفصل ١٠٦/١ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/١٨٨ ، ٢٦٤ ، والضرائر له : ٤٦ والبحر المحيط ٢٦٤/٦ وشرح شواهد الشافية : ٤٠٩
- (٤) مثل : يقرأ يقرى ويوضى كما في المقرب : ٥٠/١
- (٥) انظر المقرب : ٥٠/١ وشرح الجمل لابن عصفور : ١٨٩/٢
- (٦) الرجز مجهول القائل وهو من شواهد الكتاب : ٥٤٤/٣ والهمع : ٥٢/١ واللسان (ورأ)

فأثبت ألف «أورابها»، وهو «أفعل من وراء»، أي : لم أشعرَ بها
من ورائي ، وقال الآخر :

١٢٢- جريءٌ، متى يُظلم يعاقبُ بظلمِهِ سريعا بولا بيدَ بالظلمِ يظلمِ (١)
فحذف ألفَ "بيدا" وهي بدل من همزة

وقوله : وكلُّ فعلٍ رفعه بالنون ، فجزمه بحذفِها ، وكذلك نصبه
أمّا حذفُ النونِ للجزمِ فيين ؛ لأنّها علامةُ رفعٍ مثلُ الضمّةِ فحذفَها
الجازمُ كما يحذفُ الضمّةَ ، وأمّا حذفُها للنصبِ فيالحملُ على الجزمِ ،
وقد بين ذلك قبل . (٢)

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى من معلقته ، الديوان (ثعلب) : ٣١ ، وشرح
الجميل لابن عصفور : ١٨٩/٢ ، والمقرب له ٥٠/١ ، والهمع ٥٢/١ ،
والخزانة ٤٤٣/١ وشرح شواهد الشافيه : ١٠ .
(٢) انظر ما سبق : ٢١١

[تقسيم الفعل بالنسبة للزمان]

باب قوله " الأفعال بالنسبة للزمان ثلاثة أقسام "

إنما قال بالنسبة إلى الزمان ؛ لأنها قد تنقسم بنسبٍ مختلفةٍ ، مثل
أن تُقسَمَ بالنسبة إلى التعديّ وعديه ، أو بالنسبة إلى الاعتلال والصحة ،
وبالنسبة إلى التصرفِ وعديه ، وبالنسبة إلى كونها على ثلاثة أحرفٍ
فأكثر :-

فأما الماضي والمستقبل فلا خلافَ فيهما ، وأُغنيَ بالماضي ما وقَعَ
وانقطع ، وبالمستقبل ما لم يَقَعْ ، وأما ما ذكرنا أنهم ^ك بالوضوح
وهو " يفعل " ففيه خلافٌ بين النحويين :

فمنهم من زعم أنه ^د مترددٌ بين الحال والاستقبال ، وهو مذ هب
الجمهور . (١)

ومنهم من ذهب إلى أنه مستقبلٌ ، وأنكر أن يكون للحال ، وهو
مذ هب " الزجاج " (٢) ، واستدلَّ على ذلك بشيئين :- (٣)

أحدهما : أن زمانَ الحال لِقصره لا يتسعُ بالنظرِ للفعلِ ؛ لأنَّك
بقدِّر ما شَطِقُ بحرفٍ من حروفِ الفعلِ أو ببعضه صار الزمانُ ماضياً .

-
- (١) الكتاب ١٢/١ ، والايضاح للزجاجي : ٨٦
(٢) وهو مذ هب الكوفيين فقد قسّموا الفعل إلى ماضٍ ، ومستقبلٍ وهو
المضارع ، ودائم وهو اسم الفاعل .
(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١٢٢٧/١ ، ١٢٨

ولا حجة له في ذلك ؛ لأنَّ زمانَ الحالِ عندِ النحويين ليس بالآنِ الفاصلِ
بين الماضي والمستقبل ، وإنما هو : الماضي (٤) غير المنقطع (٥) فهو
إِذَا مُتَّعَ لِلنُّطْقِ بِالْفِعْلِ .

والدليلُ [الثاني] (٣) أَنَّ فِعْلَ الحالِ لو كان موجوداً في كلامهم
لكانت له بنيةٌ تخصُّه (٤) ، إذ ما من موجودٍ في كلامهم إلا وله لفظٌ يخصُّه ،
وقد يكون له مع ذلك لفظٌ يشتركُ فيه مع غيره نحو : " جَوْنٌ " فَإِنَّهُ يَقَعُ
على الأسودِ والأبيضِ ، وَيَخَصُّ أَحَدَهُمَا لفظُ الأسودِ والآخِرُ لفظُ الأبيضِ .

وَأَمَّا أَلَّا يَكُونُ لِلشَّيْءِ (٥) // لفظٌ يَقَعُ عَلَيْهِ إِلاَّ المُشْتَرَكُ
فلا يوجدُ ذلك في كلامهم .

وهذا الذي ذكره باطلٌ بدليلٍ أَنَّ رَاحَةَ تُقَعُ على جميعِ الرَوَائِحِ
ولا اسمٌ لها إِلاَّ ذلكِ اللَّفْظُ المُشْتَرَكُ .
فَإِنَّ قَالاً : ذلك يتخصَّصُ بِالإِضَافَةِ فيقالُ : رَاحَةُ المُسَكِّ وَرَاحَةُ
المُنْبِرِ ؟ قيل له : وكذلك يَفْعَلُ يَتَخَصَّصُ بِالسَّيْنِ وَسوفُ هالآنَ وَمافِي
معناها . (٦)

-
- (١) في المصورة : بالماضي
 - (٢) الأيضاح للزجاجي : ٨٧
 - (٣) تكلية يلتئم بها النص.
 - (٤) أورد الزجاجي هذا الدليل في الإيضاح : ٨٧ وردَّ عليه
 - (٥) في المصورة : للمشي .
 - (٦) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١٢٨/١

والدليل على أنّ "يفعل" قد يرادُ به الحال شيئان :

- أحدهما : أنّك تقول : يفعلُ الآن ، في فصيح الكلام نحو قوله

١٢٣- * وقالوا : تجيءُ الآنَ قد حان حينها * (١)

ولا يقال : " سيفعلُ الآنَ " إلا قليلا على طريقِ المجاز [وتقريب] (٢)

المستقبل من الحال كقوله :

١٢٤- فَإِنِّي لستُ خاذلكم، ولكن سأسعى الآن إذ (٣) بلغت إناها (٤)

فلو كانت "يفعل" للمستقبل ، ما صلح معها الآن، كما لا يصلح ذلك مع سيفعل فدل ذلك على أنّ المرادَ بها الحالُ، إلا أنّ زمنَ الحالِ الحقيقي لا يتسع للنطق بالفعل فلم يبقَ إلا أن يكون المرادُ الحالَ المجازي، وهو الماضي غير المنقطع ؛ لأن ذلك يتسع للنطق بالفعل .

والآخر : قول الشاعر :

١٢٥- وَأَعْلَمُ عِلْمَ الْيَوْمِ، وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ وَلَكِنِّي عَنْ عِلْمِ مَا فِي غَدٍ، عَمَّ (٥)

ووجهُ الدليل من هذا البيت أنّ اليومَ والأمسَ وغداً لا يخلو أن تؤخذَ

-
- (١) صدره : فلما مضى شهر وعشرٌ لغيرها
وسعدُه : أمرت من الكتابِ خيطاً وأرسلت جرياً إلى أُخرى تعينها
فما زال يجري السلكُ في حُرُوجِها وجهتها حتى شنته قرونها
والأبيات في الامالي الشجرية : ٢٩٥/١ وسط اللالي .
- (٢) غامضة في الأصل ، وما أثبتناه عن شرح الجمل لابن عصفور ١٢٨/١
- (٣) في الصورة : إذا ، خطأ
- (٤) مجهول ، والشطر الثاني من البيت في التوطئة ، ١٣٤ ، ١٣٥
- (٥) البيت لزهير مسم معلقته في الديوان (صنعة ثعلب) : ٣٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٩١

على حقائقها ، أو كذايات عن الأزمنة ، فإن أخذت على حقائقها اختل معنى البيت ؛ لأنه لا يعلم من علم اليوم إلا ما وقع . ولا فائدة فسي اقتصاره على أمس ، لأنه يعلم ما قبله ، ولا على غد ، لأنه مجهل ما بعده . فلم يبق إلا أن تكون كذايات عن الأزمنة ، فكفى باليوم عما هو فيه * وكفى بالأس عما مضى من الزمان * وقد عما يستقبل من الزمان . والأفعال كذايات عن الأحداث بالنظر إلى الأزمان فينبغي أن تكون ثلاثة ، فثبت أن يفعل قد يقع على الحال . (١)

وزعم ابن الطراوة (٢) : أن "يفعل" لا يكون إلا للحال حيث وقع . واستدل على ذلك بأنك لا تخبر بالمستقبل نحو " سيفعل " عن المبتدأ إلا أن يكون المبتدأ اسماً عاماً ، نحو قولك : كلُّ رجل سيموت . وقال ١٢٦ - وكلُّ أناسٍ سوف تدخل بينهم * ويهية تصغر منها الأنايل (٣)

أو يكون مؤكداً ، بأن أو أن نحو قوله تعالى * إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات سيجعل لهم الرحمن ودا * (٤) ولا يجوز ذلك إذا عري المبتدأ من عموم أو تأكيد لا تقول " زيد سيفعل " [ويجوز] (٥)

- (١) هذا الكلام بنصه في شرح الجمل لابن عصفور ١٢٩/١ إلا ما كان من اختلاف يسير
- (٢) انظر نتائج الفكر : ١٢٠ ، وابن الطراوة النحوى : ٢٣٠
- (٢) البيت للبيد في شرح الديوان ص ٢٥٦ وهو العاشر من قصيدة مطلعها
ألا تسألان المرء ماذا يحاول أنحب فيقضى أم ضلالً وماطل
والشاهد في الأمالي الشجرية (١/٢٥٠ ، ٢/٤٩ ، ١٣١ ، والإنصاف ١٣٩
وشرح ابن يعيش ١١٤/٥ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٩/٢ ،
والمغنى : ٢٠/٤٨١ ، ٢٦١ ، ٨١٦ والخزانة : ٥٦١/٢
وهو في جميع هذه المصادر شاهد على أن التصغير يكون للتعظيم
فيما ذهب إليه الكوفيون .
- (٤) الآية ٩٦ من سورة مريم .
- (٥) في الصورة ، نحو «

»زيدٌ يفعلُ كذا«

فدلّ ذلك على أنّ يفعل حال ، فأما قولهم »زيدٌ يفعلُ غدًا« فهو حال عنده ، ولذلك جاز ، والمعنى (١) زيد ينوي الآن الفعل غدًا .

كما أنّ قوله تعالى * فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ * (٢) معناه : إذا أردت أن تقرأ القرآن فاستعد بالله . إذ لو لم يرد ذلك ، للزم أن تكون الاستعاذة بعد القراءة .

وهذا الذي ذهب إليه باطل ؛ لأنه بناء على أنّ »زيدٌ سيفعل« (٣) لا يقال ، وأنّ : »يفعلُ غدًا« معناه : ينوي الآن الفعل غدًا ، وكلاهما باطل ؛ لأنه قد ورد في كلامهم مثل : زيدٌ سيفعل ، قال الشاعر :

١٢٧- قضا آجالهم فمضوا وكانوا على وجهٍ وأنتِ ستلحقينا (٤)

وقال الآخر :

١٢٨- رأت أمنا وطبا يجيُّ به امرؤ من الماء للعافين وهو مزمّل
فلما رأته أمناهان وجدها وقالت : أبونا هكذا سوف يفعل (٥)

(١) في المصورة : جازوا المعنى .

(٢) الآية ٩٨ من سورة النحل .

(٣) في المصورة : زيداً ، خطأ

(٤) لم أعر عليه .

(٥) البيتان ٢٥ ، ٢٦ من قصيدة النمر بن تولب التي مطلعها

تأبّد من أطلال جمرّة مأسلُ وقد أقفرت منها شرا فيذبلُ

الديوان : ٨٩ ورواية البيت الأول فيه :

رأت أمنا كيصا يلقفُ وطبه إلى الأنس البادين

وروايته في مجالس ثعلب : ٢٦٨

رأت رجلا كيصا يلقفُ وطبه ويأتي إلى البادين

وانظر اللسان (كيس) والقصيدة في جمهرة أشعار العرب

٥٢٣ - ٥٣٦ والكيس الذي ينزلُ وحده .

وقد جاء أيضا : يفعلُ غداً ، وليس المعنى ينوي الآن القيام غداً ، قال الله تعالى * وما تدري نفس ماذا تكسبُ غداً * (١) ومعلوم أنها تدري ما تنوي كسبه أو تريد كسبه إلا أنها لا تدري هل تكسبُ أم لا ، فالسَّماعُ يردُّ عليه . وقال تعالى * وهم من بعد غلبهم سيغلبون * (٢) وقال * أولئك سيرحمهم الله * (٣) وفي السير لوقة بن نوفل . (٤)

١٢٩- حتى خديجة تأتيني تسألني أمراً أراه سيأتي الناس من آخر (٥)

فالصحيح أن يفعل متردد بين الحال والاستقبال حتى يخص بقريظة لأحدهما .

وإذا ثبت أنه متردد بينهما ، فهل تردده بينهما على السواء أو هو في أحدهما أظهر؟ في ذلك خلاف بين النحويين :

فمنهم من ذهب إلى أنه يتردد بينهما على السواء ، واستدل

(١) الآية ٣٤ من سورة لقمان

(٢) الآية ٣ من سورة الروم (٣) الآية ٧١ من سورة التوبة .

(٤) هور ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العزى القرشي ، حكيم جاهلي

اعتنق النصرانية ، وقرأ كتب الأديان ، وكان يكتب العربية

بالحرف العبراني ، أدرك أوائل عصر النبوة ، ولم يترك الدعوة

على الأرجح ، وهو ابن عم خديجة أم المؤمنين ، وله حديث

مشهور مع النبي صلى الله عليه وسلم عند ابتداء الوحي توفي نحو

١٢ ق . هـ " عن أخباره في الأعلام ١١٥/٨ .

(٥) البيت من قصيدة أوليا :

يا للرجال وصرى الدهر والقدر وما شئى يقضاه الله من غير

دهى في السير والنبوة لديه كثير ٤٠١/٨ ، قال ابن كثير بعد إيراد القصيدة :

هكذا أورد ذلك الحافظ البيهقي في الدلائل ، وعندى في صحاح من ورقة

نظر ، والله أعلم .

صاحب هذا المذهب بأنه قد وجد "يفعل" واقعاً على الحال تارةً وعلى المستقبل أخرى ، ولم يقد دليل على أنه أظهر في أحدهما من الآخر ، فينبغي أن يعتقد أنه مشترك بينهما على السواء .

ومنهم من ذهب إلى أن حملَه على الحال إذا عدت القرائن أولى من حملَه على المستقبل وهو مذهب الفارسي ، وهو الصحيح ، واستدل على ذلك بأنه قد تقرر أن اللفظ إذا صلح للقريب والبعيد كان // [القريب] (١) أحق به ؛ ألا ترى أنك تقول : زيدٌ وأنت [قمتما] (١) فتغلب المخاطب على الغائب لأنه أقرب إلى المتكلم منه ، وتقول : أنا وأنت قمتما فتغلب ضمير المتكلم على ضمير المخاطب ؛ لأنه أقرب ، فكذلك ينبغي أن يكون يفعل ، فالحال أحق منه [بصيغة يفعل] (٢) ؛ لأن الحال أقرب من المستقبل . (٣)

وقوله : " والمستقبل بالوضع لا قرينة تزيله عما وضع له " يعني أن صيغة أفعل لا تستعمل إلا في الاستقبال ، فأما قولك لمن هو في حال أكل : كل ، فإنما طلبت منه استدامة الأكل ، ولم تطلب الأكل ، لأنه حاصل والحاصل لا يتغى (٤)

-
- (١) غامضة في المصورة
(٢) تكلمة يلتزم بها الكلام مكانها كلمات ذهبت بها الرطوبة .
(٣) هذا ما ذهب إليه الفارسي في المسائل العسكرية : ٧٨ ، ٧٩ ،
٨٠ .
(٤) في المصورة : لا ينبغي

وقوله : والمبهم بالوضع له قرينتان تصرفان معناه إلى الماضي ،
وهما : رُبَمَا ، وَلَوْ .

يعنى أنك إذا قلت : لو يقوم زيد قام عمرو ، فمعناه : لو قام
زيد قام عمرو ، قال الشاعر :

١٣٠- لو يقوم الفيل أوفياء له زلَّ عن مثلٍ مقامي وزحلُّ (١)

يريد ، لو قام الفيل أوفياء له .

وهذا الذي ذكر إنما هو حكم : "لو التي هي لما كان سيقع
لوقوع غيره . (٢) فأما لو الشرطية فإنها إذا دخلت على الماضي
صرفت معناه للاستقبال ، فإذا كانت تفعل ذلك بالماضي فالأحرى
أن تخلص السبهم للاستقبال قال تعالى ﴿ فَلَنْ يَقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مَلٌُّ
الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدَى بِهِ ﴾ (٤) المعنى : وإن افتدى به
يوم القيامة وقال الأعشى (٥) :-

١٣١- قوم إذا حاربوا شدوا مآزرهم دُونَ النساءِ ولو باتت بأطهار (٦)

(١) البيت للبيد بن ربيعة في شرح الديوان ١٩٤ وهو ٦٩ من قصيدة
مطلعها :

إِنَّ تَقْوَى رَبِّنَا خَيْرٌ نَفَلٌ وَيَا ذَنْ اللّٰهِ رَبِّي وَعَجَلٌ
وهو في التهذيب ٤١٥/٣ ، ٣٦٣/٤ ، ١٨٠/٥

واللسان (زحل)

(٢) في المصورة : لغيره

(٣) في المصورة : «لن» خطأ

(٤) الآية ٩١ من سورة آل عمران

(٥) كذا في المصورة . وهو خطأ فإن البيت للأخطل ، ومعناه لا يصدر
عن جاهلي .

(٦) البيت للأخطل من قصيدة في مدح يزيد بن معاوية مطلعها :

تغير الرسم من سلمى بأحفارٍ وأقفرت من سلمى دمنة الدارِ

والشاهد هو آخر بيت فيها ، وهو في النوادر : ١٥٠

وشرح الجمل لابن عصفور ٤٤١/٢ ، والمقرب ٩٠/١ والمغنى :

يريد : وَإِنْ بَاتت بِأَطْهَارٍ (١) ؛ أَلَا تَرى أَنَّهُ قَدْ قَالَ : إِذَا حَارِسُوا ، فَآتَى بِإِذَا وَهِيَ لِلْمُسْتَقْبَلِ .

وكذلك "رَبَّمَا" تَصْرِفُ معنى العبهم إلى المضي فتقول : رَبَّمَا يقوم زيد ، يريد رَبَّمَا قام زيد ، فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى * رَبَّمَا يُؤَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ * (٢) فظَاهِرُهُ يَعْطِي أَنَّ الْفِعْلَ الَّذِي بَعْدَ رَبَّمَا ، مُسْتَقْبَلٌ ؛ لِأَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا يُؤَدُّونَ ذَلِكَ فِي الدُّنْيَا بَلْ فِي الْآخِرَةِ ، لَكِنْ يَتَخَرَّجُ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ يَكُونُ التَّقْدِيرُ : رَبَّمَا وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا ، فَيَكُونُ مِنْ قَبِيلِ مَا جُعِلَ فِيهِ الْمُسْتَقْبَلُ بِمَنْزِلَةِ الْمَاضِي ؛ لِصَدَقَ الْوَعْدُ (٣) بِهِ ، وَلِقَصْدِ التَّقْرِيبِ لَوَقُوعِهِ ، فَجَعَلَ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ وَاقِعٍ كَأَنَّه وَاقِعٌ مَجَازًا كَمَا قَالَ تَعَالَى : * أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ * (٤) فَوَقَعَ أَتَى فِي مَوْجِعِ يَأْتِي ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ قَصْدِ التَّقْرِيبِ ، وَالِدَلِيلُ عَلَى أَنَّ أَتَى فِي مَوْجِعِ يَأْتِي قَوْلُهُ بَعْدُ * فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ * (٤) إِذِ الْاِسْتِعْجَالُ إِنَّمَا يَتَصَوَّرُ بِالنَّظَرِ إِلَى مَا يَنْتَظَرُ وَمِنَ الْقَرَأَنِ الَّتِي تَصْرِفُ معنى العبهم إِلَى الْمَاضِي :- ٣٧

(عطفه على الماضي أو عطف الماضي عليه نحو قوله * أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَةً * (٥) كَأَنَّهُ قَالَ :

-
- (١) شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٤٤١ / ٤٤٩ والمغنى ٣٤٩
(٢) الآية ٢ من سورة الحجر
(٣) في المصورة: الموعود .
(٤) أول سورة النحل
(٥) الآية ٦٣ من سورة الحج

فأصبحت ، وسَوَّغَ ذلك عطفه على أنزل وهو ماضٍ . ونحو قول الشاعر :

١٣٢- ولقد أمر على اللغيم بسيني فمضيت ثم قلت؛ لا يعنيني (١)

يريد : ولقد مررت ، وسَوَّغَ ذلك عطف مضيت عليه وهو ماضٍ .

ومنها : لَمَّا المحتاجةُ إلى الجوابِ ، نحو قولهم : لَمَّا يقوم

زيد قام عمرو . وقال تعالى * فَلَمَّا (٢) ذَهَبَ عن إبراهيمَ الرَّوْعُ وجاءتَهُ
البشرى يجادلنا * (٣) أي: جادلنا .

ومنها : وقوعه خبراً لكان وأخواتها ، نحو قولك : كان زيدٌ

يقوم ، وأصبح زيدٌ يضحك * .

وأما وقوعه حالاً من اسم قد عمل فيه عاملٌ معناه المضيّ نحو: جاء

زيد يضحك ، فإنه على حكاية الحال الماضية ، فليست إذاً مصروفةً
عن معناها .

ومنها أيضاً إعطاله في الظرف الماضي نحو قوله :

(١) البيت لرجل من بنى سلول، مؤلِّدٌ كما في الكتاب ٢٤/٣ ، ولكنه من

أبيات الأصمعية رقم ٣٨ المنسوبة إلى شمر بن عمرو الحنفي،

وهو شاعر جاهلي، انظر الأصمعيات ص ١٢٦ والبيت في الخصائص

٢٣٠/٣ ، ٢٣٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥٠/١ والمغني

١٣٨ ، ٥٦١ ، ٨٤٥ ، والخزانة ١٧٣/١ ، ٥٢٨ ، ١٦١/٢ ،

١٦٦ ، ٢٩٣ ، ٤٩٧ ، ١٠٤/٤ .

(٢) في المصورة : ولما ، خطأ

(٣) الآية ٧٤ من سورة هود .

١٢٢- يجزيه ربُّ العالمين إِذْ جَزَى
جَنَاتِ عَدْنٍ فِي الْعَلَالِيِّ الْعُـلَا (١)

كَأَنَّهُ قَالَ : جزاء ربِّ العالمين إِذْ جَزَى ، وجعل الوعد بالـجـزاء جزاءً ، وهذا أولى من أَنْ يعتقد في : إِذْ " أَنَّهَا بِمَنْزِلَةٍ : إِذَا (٢) ، لِأَنَّ صَرْفَ مَعْنَى الْمَبْهَمِ إِلَى الْمَاضِي لِقَرِينَةٍ قَدْ ثَبَتَ مِنْ كَلَامِهِمْ وَلَمْ يَشِبَّتْ وَضْعُ إِذْ مَوْضِعَ " إِذَا " بِقَاطِعٍ .

فالقرائن التي تصرف معنى المبهم إلى الماضي أزيد مما ذكره أبو موسى .

وقوله : وقريئةٌ تخلصه إلى الحال وهي : الآن ، وما في معناها " الذي في معنى الآن هو : الحين والساعة ، وإنما يعني بالآن المستعملة على حقيقتها ؛ لأنها إن تجوز فيها واستعملت تقريباً صلحت مع الماضي والمستقبل قال تعالى : * الآن جئت بالحق * (٣) و * الآن حصص الحق * (٤) ونحو قول الشاعر :

* سَأَسْعَى الْآنَ إِذْ بَلَغْتَ لِنَاهَا * (٥) [١٢٤]

(١) الرجز لأبي النجم العجلي ، وليس في ديوانه المجموع وهوفي الأمل الشجرية منسوبةً ٤٥/١ ، ١٠٢ ، ومن غير نسبة في التهذيب

٥٠/١٥ ، واللسان ٤٦٣/١٥ .
(٢) ذهب ابن الشجري في أماليه إلى أَنَّ " إِذْ " بِمَنْزِلَةِ إِذَا ، وانظر أيضاً المصادر السابقة .

(٣) الآية ٧١ من سورة البقرة .

(٤) الآية ٥١ من سورة يوسف .

(٥) سبق ص ٢٤٧

ومن القرائن المخلصة له إلى الحال ؛ نفيه بما ودخول "لام إن" عليه ، فإذا قلت : ما يقوم زيد ، وإن زيدا ليقوم - ولم يقم بال فعل قرينة تشهد للاستقبال - لم يحمله إلا على الحال .

٦ . ومنها : أيضا عطفه على الحال وعطف الحال عليه // نحو قولهم : يقوم زيد الآن ويخرج * فيخرج المراد به الحال ؛ لعطفه على الحال (١) ، وكذلك لو قلت : يقوم زيد ويخرج الآن ، لكان المراد بيقوم الحال ؛ لعطفه ويخرج عليه ، وهو حال .

ومنها : وقوعه في موضع نصب على الحال نحو : جاء زيد^ك يضحك ، فلم يستوف أبو موسى ما يخلص الصبم للحال . وقوله : وقرائن تخلصه إلى الاستقبال وهي : لام الأمر والدعاء ، ولا في النهي والدعاء ، ولام القسم ، ولا في النفي ، ونونا التوكيد ، وحرفا التنفيس (وأعماله في الظرف المستقبل) [٢] والنواصب كلها ، وأدوات الشرط كلها إلا "لو" .
- مثال لام الأمر والدعاء : لتقم ، لتغفر لي يا الله .
- ومثال "لا" في النهي والدعاء : لا تضرب زيدا ، ولا تعذبني يا الله .

- ومثال لام القسم : والله ليقوم زيد ، إلا أن ذلك إذا أردت المستقبل لا يجوز في الكلام إلا بشرط أن تدخل النون الشديدة أو

(١) في الصورة : المحل
(٢) تكملة من الجزولية ، وقد ضرب له الأبدى مثلا بعد .

الخفيفة فتقول : والله ليقومن زيد ، أو : ليقومن زيد ، وإنما يجيء ذلك في الضرورة نحو قوله :

١٣٤- تَأَلَّى ابْنُ أَوْسٍ حَلْفَةً لِيرَدَّ نِيَّيَ إِلَى نِسْوَةٍ كَأَنَّهُنَّ مَفَاءِدٌ (١)

وهذا الذي ذهب إليه في اللام هو مذهب أكثر النحويين ، ومنهم من ذهب إلى أنك تقول : إذا أقسمت على قيام في الحال - والله ليقوم زيد ، وهو عندي جائز ، وسيبين في باب القسم . (٢)

ومثال : لا " في [النفي] (٣) لا يقوم زيد .

ومثال نوني التوكيد : هل تقومن ، وهل تقومن .

ومثال حرقني التنفيس : سيقوم ، وسوف يقوم

ومثال إعماله في الظرف المستقبل قولك : يقوم زيد غداً .

ويعنى بقوله : النواصب كلها : ما ينصب بنفسه نحو : لن يقوم زيد

(١) البيت لزيد الفوارس الحصين بن ضرار الضبي شاعر جاهلي .

والشاهد أول الحماسة رقم ١٨٠ ، انظر شرح الحماسة للمرزوقي ٥٥٧ ، وفي في المقرب لابن عصفور ٢٠٦ / ١ ، والضرائر له : ١٥٧ وشرح الجمل له : ٥٢٨ / ١ ، وفي الخزانة : ٢١٨ / ٤ .

(٢) قال الأبيدي في باب القسم ٢٧ / ٢ من هذا الشرح " وإن كان

الجواب فعلاً حالاً لا يقسم عليه ؛ لأنّ مشاهدته تغني عن

ذلك ، وهو باطل إذ قد يعوق عن المشاهدة عائق فإن كان

منفياً نفيته بما فقط ، فتقول : والله ما يقوم زيد الآن ، وإن

كان موجباً لزمته اللام وحدها على رأي فتقول : والله ليقوم

زيد ولا سبيل إلى النون الشديدة ولا الخفيفة ؛ لأنهم

يخلصان الفعل للاستقبال . إلخ " .

(٣) في المصرفة : النهي " .

أَوْ بِإِضْمَارٍ "أَنَّ" نحو قولك : سرت حتى تَطْلُعَ الشَّمْسُ .
ويعنى بقوله : أدوات الشرط كلها ، ما يجزم منها وما لا يجزم نحو
قولك : إِنْ تَخْرُجَ أَخْرَجُ ، و: كَيْفَمَا تَصْنَعُ أَصْنَعُ ، فكيف معناها
الجزاء ، ولا يجازى بها أَعْنِي : أَنَّهَا لَا تَجْزِمُ . (١)

واستثناؤه "لَوْ غَيْرَ مَرْضِيٍّ" ، لِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ شَرْطًا خَلَصَتْهُ
لِلْإِسْتِقْبَالِ كَمَا تَقَدَّمَ . (٢) وَإِنْ كَانَتْ لَمَا كَانَ سَيَقَعُ لَوْ قَوِّعَ غَيْرُهُ صَرَفَتْ
مَعْنَاهُ إِلَى الْمَضِيِّ كَمَا تَقَدَّمَ (٣) ، وَلَيْسَتْ إِذْ ذَاكَ شَرْطًا لِأَنَّ اللَّفْظَ
لِأَنَّهَا لَا تَجْزِمُ وَلَا فِي الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ إِذَا يَكُونُ بِالنَّظَرِ إِلَى
الْإِسْتِقْبَالِ ، وَإِنْ سَعَّاهَا شَرْطًا مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا مُفْتَقِرَةٌ إِلَى جَوَابٍ
فَلَيْسَتْ "لَمَّا" ؛ لِأَنَّهَا تَحْتَاجُ إِلَى جَوَابٍ ، وَتَدْخُلُ مَعَ ذَلِكَ عَلَى
الْمَبْهُمِ ، وَلَا تَخْلُصُهُ إِلَى الْإِسْتِقْبَالِ ، بَلْ تَصْرَفُ مَعْنَاهُ إِلَى الْمَضِيِّ ،
نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى
يَجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ ﴾ (٥) أَي: جَادَلْنَا .

وَنَقَصَهُ مِنَ الْقَرَائِنِ الْمَخْلُصَةِ لَهُ إِلَى الْإِسْتِقْبَالِ عَطْفُهُ عَلَى
الْمُسْتَقْبَلِ أَوْ عَطْفُ الْمُسْتَقْبَلِ عَلَيْهِ نَحْوَ قَوْلِكَ : "سَيَأْكُلُ زَيْدٌ وَيَشْرَبُ"
أَوْ: يَشْرَبُ زَيْدٌ وَسَيَأْكُلُ" فَيَشْرَبُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ مُسْتَقْبَلٌ ، وَنَقَصَهُ
مِنْهَا أَيْضًا : إِضَافَةُ الظَّرْفِ الْمُسْتَقْبَلِ إِلَيْهِ نَحْوَ قَوْلِكَ : خَرُوجِي

-
- (١) أَجَازَ الْكُوفِيُّونَ وَقَطْرَبُ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ : الْجَزْمُ يَكَيْفًا انْظُرْ
الْمَسْأَلَةَ ٩١ مِنَ الْإِنْصَافِ ص ٦٤٣ وَاشْتَرَطَ الْبَعْضُ اقْتِرَانَهَا بِمَا
انْظُرِ الْمَغْنَى : ٢٧٠ ، ٢٧١
(٢) انْظُرْ مَا سَبَقَ : ٢٥٣
(٣) انْظُرْ مَا تَقَدَّمَ : ٢٥٢
(٤) فِي الْمَصَوْرَةِ : "لَمَّا" خَطَأً
(٥) حَبَقَتْ ص : ٥٤

إذا يخرج زيد ، فيخرج مستقبل ، لإضافة إذا إليه ، وهي للزمان المستقبل .

وقوله : والماضي بالوضع له قرائن تصرف معناه إلى الاستقبال دون لفظه ، وهي أدوات الشرط كلها إلا لو ولما (الظرفية) (١)

يعنى أن الفعل الماضي إذا دخلت عليه أداة من أدوات الشرط

ماعدا ما استثناه انصرف معناه إلى الاستقبال نحو قولك : إن

قام زيد قام عمرو ، فجعلت قيام عمرو مشروطاً بقيام زيد ، فيما يستقبل ، لاخلاف في شيء من ذلك بين النحويين ، إلا كان ؛ فإن المبني رزعم أنها لقوتها في الزمان الماضي من حيث جردت للدلالة عليه لم تغيّر أدوات الشرط دلالتها على الزمان الماضي فتقول : إن كان زيد قد قام فيما مضى فقد قام عمرو ، وقال تعالى ﴿ إِنَّ كُنْتُمْ قُلْتُمْ فَقَدْ عَلِمْتُمْ ﴾ (٣) . ومعناه عنده إن كنت قلته فيما تقدم

قد علمته . والصحيح ما ذهب إليه أبو موسى : أن كان بمنزلة غيرها من الأفعال ، وهو مذهب جمهور النحويين ، ولو كانت "إن" لا تقلب معنى "كان" إلى الاستقبال لقوة دلالتها على الماضي لما جاز أن تأتي بعد إن والمراد بها الاستقبال في موضع من المواضع ، وليس الأمر كما ذكر المبرد؛ ألا ترى أن المعنى على الاستقبال في قوله تعالى ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ﴾ (٣) ، فأما الآية المتقدمة فتحتمل وجهين :

(١) في المصورة : الشرطية : واخترنا ما في الجزولية ، ومما سياتي في الشرح .

(٢) الآية ١١٦ من سورة المائدة

أحدهما : إضمار "أكن" • لدلالة كان عليه ، كأنه قال :
إِنْ أَكُنْ كُنْتُ قَلْتَهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ " أَيَّ إِنْ أَكُنْ فِيمَا يُسْتَقْبَلُ مَوْصُوفًا :
بِأَنِّي كُنْتُ قَلْتُ ذَلِكَ فِيمَا مَضَى فَقَدْ عَلِمْتَهُ .

وَالْآخَرُ : إِضْمَارُ الْقَوْلِ لِدَلَالَةِ قَلْتَهُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ
تَضَمَّرَ الْقَوْلَ كَثِيرًا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْكَلَامِ لَفْظٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ فَكَيْفَ إِذَا كَانَ
فِي اللَّفْظِ // مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَالَ تَعَالَى * فَأَمَّا الَّذِينَ أُسْوَدَّتْ
وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ * (١) التَّقْدِيرُ : فَيَقَالُ لَهُمْ : أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ
إِيمَانِكُمْ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى * وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ
بَابٍ * سَلَامٌ عَلَيْكُمْ * (٢) أَيَّ يَقُولُونَ : سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ، وَمِثْلُ
ذَلِكَ كَثِيرٌ فَكَأَنَّهُ قَالَ : * إِنْ أَقَلَّ كُنْتُ قَلْتَهُ [(٣) فَقَدْ عَلِمْتَهُ .

وَقَوْلُهُ " وَلَمَّا الظرفية " .

تَحَرَّرَ بِذَلِكَ مِنْ لَمَّا الْجَائِزَةِ ؛ لِأَنَّهَا (لَا تَحْتَاجُ] (٣) إِلَى] جَوَابِ [(٣)
فِيحْتَاجُ إِلَى اسْتِثْنَائِهَا مِنْ أَدْوَاتِ الشَّرْطِ . وَيَعْنِي بِقَوْلِهِ الظَّرْفِيَّةَ :
أَنَّ مَعْنَاهَا مَعْنَى الظَّرْفِ لَا أَنَّهَا ظَرْفٌ (٤) ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ مَعْنَى
" لَمَّا قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو " كَمَعْنَى " حِينَ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو " .

(١) الآيَةُ ١٠٦ مِنْ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ

(٢) الْآيَتَانِ ٢٣ ، ٢٤ مِنْ سُورَةِ الرَّعْدِ

(٣) غَامِضَةٌ فِي الْمَصْرُورَةِ

(٤) فِي مَعْنَى اللَّيْبِ (٣٦٩) زَعَمَ ابْنُ السَّرَاجِ وَالْفَارَسِيُّ وَتَبِعَهُمَا
ابْنُ جَنِّي أَنَّهَا ظَرْفٌ بِمَعْنَى حِينَ ، وَقَالَ ابْنُ مَالِكٍ : بِمَعْنَى :
إِذْ ، وَهُوَ حَسَنٌ لِأَنَّهَا مُخَصَّصَةٌ بِالْمَاضِي وَإِلَّا ضَافَةٌ إِلَى الْجُمْلَةِ .

وقد تبين أن لو تخلص الماضي إلى الاستقبال إذا كانت
بمعنى "إن" ، وأن منه قوله تعالى * وَلَوْ افْتَدَى بِهِ * (١) وأن لو
التي لا تصرف معنى الماضي إلى الاستقبال إنما هي لو التي لما كان
سيقع لوقوع غيره ، على أن لو هذه ولما الظرفية لا ينبغي أن تستثنى
من أدوات الشرط؛ لأنهما لا يجزمان فعلين كأدوات الشرط.

ومن القرائن التي تصرف معناه أيضا إلى الاستقبال : إعماله
في الظرف المستقبل نحو قوله :

١٣٥- وَنَدَّمانٍ يَزِيدُ الكَأْسَ طِيباً سَقَيْتُ إِذَا تَفَوَّرَتِ النُّجُومُ (٢)
المعنى : أسقيه إذا تفورت النجوم .

فأما قول الحطيئة (٣) :

١٣٦- شَهِدَ الحَطيئةُ حينَ يَلْقَى رَبَّهُ أَنَّ الوَليدَ أَحقُّ بِالْعَذْرِ (٤)

-
- (١) الآية ٩١ من سورة آل عمران .
(٢) البيت لبرج من مسهر ، شاعر جاهلي معمر
والبيت أول الحماسية رقم ٤٨٤ ص ٤٧٢ من شرح الحماسة للمرزوقي ،
وهو في المغني : ١٣٠ ، وشرح شذور الذهب : ٤٥٣ ،
(٣) هو جرول بن أوس بن مالك ، لقب بالحطيئة لقبه مسن
الأرض فإنه كان قصيرا ، ويكنى أبا مليكة ، مخضرم أدرك الجاهلية
والإسلام وأسلم ثم ارتد ، وكان ذا شر ، مغموز النسب
فاسد الدين ، هجاء ، حتى إنه هجا أمه ونفسه ، وقد حبسه
عمر بن الخطاب لهجائه الزبيرقان بن بدر ، ثم أطلقه
توفي في حدود ٣٠ هـ ، أخباره في الشعر والشعراء ١٨٠-
١٨٧ وقوات الوفيات ١/٢٧٦-٢٧٩ وما بعدها .
(٤) الديوان : ٢٣٧ ولتهذيب ٣٣٦/٤

فيحتمل أن يكون من هذا القبيل كأنه قال : يشهد الحطيئة حين يلقى ربه ، ويحتمل ألا يكون من هذا القبيل كأنه رغب إلى الله أن يثبته على هذه الشهادة حين يلقى ربه فلا يكون من هذا الباب؛ لأن الدعاء وإن كان لفظه لنظر الماضي معناه الاستقبال ، ألا ترى أنه طلب ولا يطلب الموجود .

ومنها أيضا : إضافة اسم الزمان المستقبل إليه نحو قولك : خروج زيد إذا قام عمرو ، تريد : إذا (١) يقوم عمرو؛ لأن إذا تقع على الزمان المنتظر.

ومنها : عطفه على المستقبل أو عطف المستقبل عليه (٢) نحو قولك : قعد زيد وسيقوم ، المعنى : سيقعد زيد وسيقوم ، وكذلك : سيقوم زيد وقعد ، تريد : وسيقعد ، وقد يمكن أن يحمل قول الله تعالى ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتَصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ (٣) على هذا فيكون التقدير : أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتَصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً .

ومنها أيضا : وقوعه في صلو " ما المصدرية ، إذا كان

-
- (١) في المصورة : إذ
(٢) في شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٥٠ * ولا يجوز عطف فعل علي فعل إلا بشرط أن يتفقا في الزمان فلا يجوز أن تعطف ماضيا على مستقبل ولا مستقبلا على ماض ، والأحسن أن يتفقا في الصيغة مع اتفاقهما في الزمان . . ثم قال . . وقد يجوز أن تختلف الصيغ في الأفعال المعطوفة مع اتفاق الزمان نحو : إن قام زيد ويخرج يقمكر ، فعطف يخرج على قام لاتفاقهما في الاستقبال ومن ذلك قوله تعالى ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتَصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ * ألا ترى أن المعنى : أنزل من السماء ماء فأصبحت الأرض مخضرة . . إلخ
(٣) الآية ٦٣ من سورة الحج .

العامل فيها المستقبل نحو قولك : افعل خيراً مادمت حياً * تريدُ :
ماتدوم حياً . إلا أنَّ العربَ لا تقول : ماتدوم حياً ، بل لا تستعملُ
بعدها إلا الماضي ، وسيبُ ذلك أنَّ معنى الكلامِ بها كمعنى جملة
الشرطِ المحذوفةِ الجوابِ ؛ لدلالة ماتقدم عليه ، كأنَّك قلت : افعل
هذا إن دمت حياً ، والعربُ لا تحذفُ جوابَ الشرطِ إلا إذا كان
فعلُ الشرطِ ماضياً ، تقول : أنت ظالمٌ إن فعلت * (١) ولا يجوزُ أن تقولَ :
أنت ظالمٌ إن تفعل .

فهذه جملة القرائن التي تصرفُ معنى الماضي إلى المستقبل
وقوله : وله قرينتان تصرفان لفظه إلى المبهم دون معناه وهما :
" لَمْ " و" لَمَّا " الجازمتان .

هذا الذي ذكره مذهبٌ وقد نسبُ لسيبويه ؛ لأنه جعلَ
لم : نَفَى فَعَلٌ و" لَمَّا " : نَفَى قَدْ فَعَلٌ (٣) وزعم الصيردي والأستاذ
أبو علي وأكثر النحويين المتأخرين أنَّ لَمْ و" لَمَّا " من القرائن الصارفة
معنى المبهم إلى الماضي دون لفظه (٤) ، وأنَّ الأصلَ : يفعل ،
فدخلتا عليه وصرفتا معناه إلى الماضي وبقيَ اللفظُ على ما كان عليه .

-
- (١) المثال في الخزانة ٤٤٢ / ٤
(٢) الكتاب ١٣٦ / ١
(٣) نفسه ١١٥ / ٣ (و" لَمَّا " يفعل ، وقد فعل)
(٤) المقتضب ١ / ١٨٥ ، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ١٦٤ .

ووجه قول أبي موسى وتصحيحه أن يقال : الدليل أنك إذا ناقضت من أوجب قيام زيد ، فقالها : قام زيد . قلت : لم يقم زيد . وإن قال - قد قام زيد . قلت : لما يقم زيد - والمناقضة إنما تكون بإدخال أداة النفي على ما أوجبه الذي قصدت مناقضته كلامه ؛ ألا ترى أنه لو قال : زيد قائم ، فأردت مناقضته لقلت : ما زيد قائم ، فدل ذلك على أن لما ولم دخلتا على الماضي وغيرتا لفظه ، ولما كانت لما لنفي : قد فعل ، أجازوا الوقف على لما فقالوا : قاربت المدينة ولما (١) ، أي ولما أدخلها ، كما قالوا : لم يقم زيد وكأن قد ، يريدون وكان قد قام قال الشاعر

أَفِدَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزَلُ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِ [٢٩٩]

أي : وكان قد زالت ، وأيضا فإن صرف التغيير في : لم يقم ، ولما يقم . إلى جانب اللفظ أولى من صرفه إلى المعنى ؛ لأن المحافظة على المعنى أولى وليست الألفاظ كذلك ؛ لأنها خدمة المعاني .

فإن قيل : فهلا صرفتم التغيير في مثل : إن قام زيد قام عمرو ، إلى جانب اللفظ فاعتقدتم أن الأصل : يفعل ، لكن الأداة غيرت اللفظ إلى المضي ، فيكون ذلك أولى مما ذهبتم إليه من صرف التغيير إلى جانب المعنى وزعمكم أن الأصل : فعل ، فدخلت عليه أداة الشرط فنقلت معناه // إلى الاستقبال وأبقت اللفظ على ما كان عليه ؟

(١) المغنى : ٣٦٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٨٩/٢

(٢) سبق تخريجه ص ٨١

فالجواب : أَنَّ الذى حَمَلَ على ذلك : أَنَّا إِذا اعتقدنا
أَنَّ أداة الشرط صرّفت المعنى دون اللفظ كان لذلك سببٌ وهو
أَنَّ الشرط لا يطلب (إلا) (١) بمعنى الاستقبال ، فلم يكن أن ييقى
المعنى على المضى ، ولو جعلنا أداة الشرط مغيرة للفظ لم يكن
له سبب ، إذ لفظ الماضى ولفظ المستقبل يسوغ دخول أداة الشرط
عليهما ، فلا يكون لصرف اللفظ موجباً وليس كذلك : لَمْ يَقُمْ ، و : لَمَّا
يَقُمْ ، لأننا إِذا جعلنا لم ولما غيرتا صيغة فعل إلى يفعل ، كان
لذلك موجباً ، وهو أَنَّ صيغة فعل لا تصلح بعدهما لا يقال : لَمْ قام زيدٌ
ولا : لَمَّا قام زيدٌ .

(١) تكلمة يستقيم بها النص .

[حروف المضارعة]

وقوله : الهمزة من حروف المضارعة للمتكلم وحده ^{١١}
يعنى بذلك الشخص المتكلم مذكراً كان أو مؤنثاً فيقول الرجل أو المرأة
إِذَا أَخْبَرَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ نَفْسِهِ ، ولم يقصد تعظيماً : أَفَعَلَ .

وقوله : النون للواحد ومعه غيره . .

يريد للشخص الواحد ومعه غيره مذكراً كان أو مؤنثاً ، مثال ذلك
نَفَعَلُ ، إِذَا أَخْبَرَ عَنْ نَفْسِهِ وَعَنْ غَيْرِهِ وَاحِداً كان ذلك الغير أو أكثر ،
فيقول : أَنَا وَزَيْدٌ نَفَعَلْنَا كَذَا ، أَوْ : أَنَا وَالزَيْدُونَ نَفَعَلْنَا كَذَا ،
وتقول المرأة إِذَا أَخْبَرَتْ عَنْ نَفْسِهَا وَعَنْ غَيْرِهَا : أَنَا وَهَنْدٌ نَفَعَلْنَا
كَذَا ، وَ : أَنَا وَالْهِنْدَاتُ نَفَعَلْنَا كَذَا ،
وقوله : أَوُّ لِلْمَعْظَمِ نَفْسَهُ .

إِنَّمَا يَسْتَعْمَلُهُ الْمَعْظَمُ نَفْسَهُ فِي الْغَالِبِ ، لِأَنَّ لَهُ أَتْبَاعاً
يَذْهَبُونَ إِلَى مَذْهَبِهِ ، وَيَقُولُونَ بِقَوْلِهِ ، وَلِذَلِكَ أَكْثَرُ مَا تَوَجَدُ فِي كَلَامِ
الْمُلُوكِ وَالْعُلَمَاءِ ، فَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ لِلْمُتَكَلِّمِ وَمَعَهُ غَيْرُهُ وَقَدْ يَسْتَعْمَلُهَا
وَحْدَهُ مِنْ حَيْثُ نَزَلَ نَفْسَهُ مَنْزِلَةَ الْجَمَاعَةِ وَأَقَامَهَا مَقَامَهَا تَعْظِيماً لَهَا ،
فَكَأَنَّهَا اسْتَعْمَلَتْ لِلْجَمَاعَةِ إِلَّا أَنَّ ذَلِكَ مَجَازٌ ، وَيَقْلُّ فِيهَا .

وقوله : والياء للغائب المذكر مطلقاً .

يريد في الأحوال كلها من أفراد وتثنية وجمع ظاهراً كان الاسم
الذي أُسْنِدَ إِلَيْهِ الْفِعْلُ أَوْ مَضْمِراً ، واقعاً كان على عاقل أو على غير
عاقل ، نحو قولك : يَقُومُ زَيْدٌ ، وَزَيْدٌ يَقُومُ ، وَيَقُومُ الزَيْدَانُ ،
وَالزَيْدَانُ يَقُومَانُ ، وَيَقُومُ الزَيْدُونَ ، وَالزَيْدُونَ يَقُومُونَ ، وَيَقُومُ

الرجال ، والرجالُ يقومون ، وينكسرُ الجذعُ ، والجذعُ ينكسر ، وينكسر
الجذعان ، والجذعان ينكسران ، وينكسر الجذوع ، والجذوع ينكسر "
على حَدِّ قوله تعالى * وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا
فِي بُطُونِهِ * (١) وعلى حَدِّ قولِ الشاعر :

١٢٧- * مثل القطا قد نتفت حواصله * (٢)

فعاد الضمير على الجمع مفرداً ، وقد يفعل ذلك بجمع
المذكورين العاقلين فيقال : الزيدون يقوم ، وهذا قليل جداً ،
وعليه قوله : هو أحسنُ الغتيانِ وأجمله (٣) ، فأعاد الضمير
على جمع العقلاء مفرداً مذكراً .

وقوله : والفائيات :

إطلاقه القول في الفائيات يقتضي أن الياء تكون في فعل الفائيات
على الإطلاق ، مستنداً كان الفعل إلى ظاهرٍ أو مضمراً ، عاقلٍ أو غير
عاقلٍ ، جمعاً سالماً كان أو جمع تكسير فيقال : يقوم الهنودُ ،
والهنودُ يقمن ، ويسرع النوقُ ، والنوقُ يسرعن ، ويقوم الهنوداتُ

- (١) الآية ٦٦ من سورة النحل
(٢) قائله مجهول ، وهو في تهذيب اللغة ١٣/٣ : "مثل الفراخ
نتفت" وكذلك في معاني القرآن للفراء ١/١٣٠ وفي رسالة
الغفران : ٤٧٤ ، "نتفت وفي اللسان (نعم) نتفت ، ولعل
الصواب : نتفت بالقاف فالتتق هو السمن ولعله المقصود ،
وله معان أخرى .

(٣) نتائج الفكر : ١٧٢

والهندات يقمن ، وَيَنْشَقُّ السَّمَاوَاتُ ، والسَّمَاوَاتُ يَنْشَقُّنَ ، قَالَ
تَعَالَى ﴿ يَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَنْفَطِرُنَ مِنْهُ ﴾ (١) وَجَمِيعُ ذَلِكَ جَائِزٌ
إِلَّا فِي جَمْعِ الْمَوْئِذِ السَّالِمِ الْوَاقِعِ عَلَى مَنْ يَعْقِلُ ، فَإِنَّكَ إِذَا آسَدَتِ
إِلَيْهِ الْفِعْلَ لَمْ يَكُنْ بِالْيَاءِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ وَإِنَّمَا يَجُوزُ ذَلِكَ عِنْدَ
الْكُوفِيِّينَ . (٢) وَسَبَبُ امْتِنَاعِ ذَلِكَ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّهُ لَمَّا سَلِمَ بِنِسَاءِ
الْوَاحِدِ ، وَجَبَّ أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ كَمَا كَانَ مَعَ الْوَاحِدِ ، فَكَمَا
لَا تَقُولُ يَقُومُ هِنْدٌ - بِالْيَاءِ ، فَكَذَلِكَ لَا تَقُولُ : يَقُومُ الْهِنْدَاتُ ، وَإِنَّمَا
جَازَ : يَكَادُ السَّمَاوَاتُ ، لِأَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ فِي الْمَفْرَدِ ، فَتَقُولُ :
يَكَادُ السَّمَاءُ ، لِأَنَّهُ مَوْئِذٌ غَيْرُ حَقِيقِي قَالَ تَعَالَى ﴿ السَّمَاءُ
مَنْفَطِرَةٌ بِهٖ ﴾ (٣)

فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

(١) الْآيَةُ ٩٠ مِنْ سُورَةِ مَرْيَمَ وَفِي إِعْرَابِهِ الْقُرْآنَ لِلنَّحَّاسِ ٢/٣٢٨
"تَكَادُ السَّمَاوَاتُ . . عَلَى تَأْنِيثِ الْجَمَاعَةِ وَيَكَادُ عَلَى تَذْكِيرِ
الْجَمْعِ (يَنْفَطِرُنَ) بِالْيَاءِ وَالنُّونَ قِرَاءَةُ أَبِي عَمْرٍو وَعَاصِمٍ وَحَمِزَةُ
وَقَرَأَ الْأَعْمَشُ وَالْحَسَنُ وَنَافِعٌ وَالْكَسَائِيُّ (يَنْفَطِرُنَ) وَفِي السَّبْعَةِ
٤١٢ ، ٤١٣ ، " وَقَرَأَ نَافِعٌ وَالْكَسَائِيُّ : (يَكَادُ) بِالْيَاءِ ؛
(تَنْفَطِرُنَ) بِالتَّاءِ . . . ، وَقَرَأَ عَاصِمٌ فِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ ،
وَأَبُو عَمْرٍو : (تَكَادُ) بِالتَّاءِ وَ (يَنْفَطِرُنَ) بِالْيَاءِ وَالنُّونَ ، وَالظَّاهِرُ
أَنَّ مَنْ قَرَأَ (يَكَادُ) بِالْيَاءِ لَمْ يَقْرَأْ (يَنْفَطِرُنَ) بِالياءِ وَنُـونَ
وَبِالعَكْسِ .

(٢) شَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٢/٣٩٣ ، وَالهِمَعُ ٢/١٧١

(٣) آيَةُ ١٨ مِنْ سُورَةِ الْمَزْمَلِ .

١٣٨- فقلت لها : فَيِيٌّ فَمَا يَسْتَفْزِنِي ذَوَاتُ الْعُيُونِ وَالْبَنَانِ الْمَخْضَبِ (١)

فضرورة ، وقد يتخَرَجُ على أَنَّ يكون راعِي الموصوف المحذوف ، كَأَنَّهُ قال : يستفزني النساءُ ذوات العيونِ ، وعلى ذلك ينبغي أَنْ يُحْمَلَ قولُ الآخرِ :

١٣٩- عَشِيَّةَ قَامَ النَّاعِمَاتُ وَشَقَقَتْ جُيُوبَ يَأْيِدِي مَاتِمٍ وَخُدُودِ (٢)

أعنى الضرورة ، أَوْرَعِي الموصوفَ المحذوفَ كَأَنَّهُ قال : قَامَ النساءُ النَّاعِمَاتُ .

ش (٣) : وقالوا : قام بناتي ، كقولهِ :

١٤٠- * فبكى بناتي شجوهنَّ وقلنَّ لِي * (٤)

-
- (١) لم أعر عليه .
(٢) هو لأبي عطاء السَّندی ، مخضرم من شعراء الدولتين صاحب الحماسية رقم ٢٦٦ ص ٧٩٩ من شرح المرزوقي، والبيت من هذه الحماسية وهو في أدب الكاتب : ٢٤ وللاقتضاب : ٢٩٢ شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٩٣ ، ٣٩٤ ، والخزانة : ١٦٧/٤ .
(٣) كلامه في التوطئة ١٥٦
(٤) عجزه : * والأقربون إليَّ ثم تصدَّعوا * وهو البيت ٢٤ من المفضلية ٢٧ لعبدية بن الطبيب، وروايته الشطر الأول فيها : فبكى بناتي شجوهن وزوجتي .
المفضليات : ١٤٨ ، الخصائص ٣/٢٩٥ ، التوطئة : ١٥٦ ، التصريح ١/٢٨٠ .

و وَجْهٌ ذَلِكَ أَنَّ بِنَاتِي لَا يَشْبَهُ الْهِنْدَاتِ ، فَإِنَّ وَاحِدَ الْهِنْدَاتِ : هِنْدٌ ، فَلَهُ حُكْمُ هِنْدٍ ، وَوَاحِدَ الْبِنَاتِ الْمُنْطَوِّقِ بِهِ بِنْتٌ وَلَمْ يَسْلُـمِ فِيهِ لَفْظُ بِنْتٍ كَمَا هُوَ بَلْ غَيْرُهُ عَلَى جَمْعِهِ وَبَنُوهُ عَلَى بِنَاءِ أُمَّه فَقَالُوا : بِنَّةٌ (١) ثُمَّ جَمَعُوهُ وَلَمْ يَنْطَقُوا بِبِنَّةٍ أَصْلًا ، فَمِنْ حَيْثُ فَعَلُوا بِهِ ذَلِكَ أَشْبَهَهُ بِهَذَا التَّغْيِيرِ جَمَعَ التَّكْسِيرِ فَحُكِمُوا لَهُ بِحُكْمِ جَمْعِ التَّكْسِيرِ فَجَازَ فِيهِ الْوَجْهَانُ .

وَالْكَوْفِيُّونَ : يَسُوونَ بَيْنَ جَمْعِ السَّلَامَةِ وَالتَّكْسِيرِ .

٦٣ وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : وَلِلْغَائِبِ // إِنْ كَانَتْ مِضَافَةً إِلَى مَذْكَرٍ هِيَ بَعْضُهُ وَيَجُوزُ أَنْ تَلْفِظَ بِالْمَذْكَرِ وَأَنْتَ تَرِيدُ الْمَوْءَنْثَ ، نَحْوَ قَوْلِكَ : يَقْطَعُ يَدَ زَيْدٍ ، لِأَنَّكَ [قَدْ تَقُولُ] (٢) يَقْطَعُ زَيْدٌ ، وَأَنْتَ تَرِيدُ يَدَهُ . [وَكَذَلِكَ الْغَائِبَةُ] (٢) إِنْ فُصِّلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْفِعْلِ بِشَيْءٍ نَحْوَ قَوْلِكَ : يَحْضُرُ الْقَاضِي الْيَوْمَ امْرَأَةً [وَيَتْبَعُكَ] (٢) الْيَوْمَ [امْرَأَةً] (٢) (٣) ، وَإِنْ كَانَ الْفَصْلُ بِلَا لَزْمَتِ الْيَاءِ نَحْوَ قَوْلِكَ مَا يَقُومُ إِلَّا هِنْدٌ ، وَلَا يَجُوزُ : مَا تَقُومُ إِلَّا هِنْدٌ ، بِالتَّاءِ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ شِعْرًا إِنْ جَاءَ .

وَلِلْغَائِبَةِ غَيْرِ الْعَاقِلَةِ إِذَا حَطَّتْ عَلَى مَعْنَى الْمَذْكَرِ نَحْوَ قَوْلِكَ : يَنْفَعُ الْمَوْعِظَةُ زَيْدًا ، لِأَنَّ الْمَوْعِظَةَ (٢) وَعَظُّ فِي الْمَعْنَى .

وَقَوْلُهُ : " وَالتَّاءُ لِلْمَخَاطَبِ مُطْلَقًا " .

(١) فِي اللِّسَانِ (بَنُو) فَأَمَّا بِنَاتٌ فَلَيْسَ بِجَمْعِ بِنْتٍ عَلَى لَفْظِهَا ، إِنَّمَا رُدَّتْ إِلَى أَصْلِهَا فَجَمَعَتْ بِنَاتٌ ، عَلَى أَنَّ أَصْلَ بِنْتٍ : فَعَلَهُ مِمَّا حَذَفَتْ لَامَهُ .

(٢) كَلِمَاتٌ غَامِضَةٌ فِي الْمَصْرُورَةِ بِسَبَبِ الرِّطُوبَةِ الَّتِي لَحِقَتْ الْأَصْلَ

(٣) انْظُرِ الْإِنْصَافَ : ١٧٤ ، ١٧٥

يعني الشخصَ المخاطَبَ مُذَكَّرًا كان أو مؤنثًا مفردًا كان أو مشنًى
أو مجموعًا ، نحو : أنت يا زيد تقوم ، و : أنت يا هندُ تقومين ،
و : أنتما يا زيدان تقومان ، أو يا هندان تقومان ، وأنتم تقومون ،
وَأَنْتُنِ تَقْمِنِ ، وقد يقال في جمع التكسير : تقومين يانساءً كالواحدة ،
وذلك قليل ، وعليه قوله :

١٤١- تركنا الخيل والنعمَ المندى وقلنا للنساء : بها أقيمي (١)
وقوله : « وللغائبه » (٢)

نحو قولك : تقوم هند ، و : هند تقوم ، و : تنفطر السماء ، و : السماء
تنفطر * .

وقوله : والغائبتين :

نحو : تقوم الهندان ، و : تجرى الناقتان ، و : الهندان تقومان ،
و : الناقتان تجريان .

وزعم أبو الحسن بن الباذش (٣) : أنك إذا أسندت الفعل

(١) البيت في شرح الجمل لابن عصفور ٣٩٦/٢ ، والمقرب لـ

٣٠٣/١ والرواية فيه : المفدى ، والمندى من تنديه الإبل بأن

تورد الماء لتشرب قليلاً ثم تصدر لترعى ثم تورط الماء مرة أخرى .

(٢) في الصورة : الغائبة .

(٣) رأى ابن الباذش والرد عليه في الهمع ١٧١/٢ وقد نسب

الرد إلى أبي حيان وأبو الحسن بن الباذش هو الشيخ الأستاذ

علي بن أحمد بن خلف بن محمد الأنصاري الغرناطي ، إمام

الفريضة بجامع غرناطة قرأ علي بن يعم الخلف الأنصاري وأبي علي

الصدفي وغيرهما ، صنف شرح كتاب سيويه والمقتضب ، وأصول

ابن السراج والإيضاح والجمل والكافي لابن السحاس . ولد

سنة ٤٤٤ هـ وتوفي ٥٢٨ هـ وصلى عليه ابنه الأستاذ أبو جعفر

أحمد ، وأخباره في الصلاة : ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، والإحاطة

١٠٠/٤ - ١٠١ ، والبغية ١٤٢/٢ ، ١٤٣ .

إلى ضمير الغائبتين ، وجعلته خبراً عن : هما، الواقع على الموءنتين،
 أَنَّ الْقِيَّاسَ أَنَّ يَكُونُ بِالْيَاءِ نَحْوَ قَوْلِكَ : الْمَرْأَتَانِ هُمَا يَقُومَانِ ، قَالُ :
 وَذَلِكَ أَنَّ الْمَذْكَرَ وَالْمُؤَنَّثَ قَدْ اسْتَوَى فِي الضَّمِيرِ فَكَذَلِكَ يَنْبَغِي
 أَنْ يَسْتَوِيَ فِي حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ ، وَذَلِكَ بَاطِلٌ ، بَلْ لاسْتَعْمَلَ الْعَرَبُ
 الْفِعْلَ إِلَّا بِالْتَاءِ ؛ لِأَنَّ الْإِضْمَارَ يَرُدُّ الْأَشْيَاءَ إِلَى أَصُولِهَا ، وَقَدْ تَقَدَّمَ
 تَبْيِينُ ذَلِكَ (١) قَالَ عُمَرُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ . (٢)

١٤٢- أَقْصَى عَلَى أُخْتِي بَدَأَ حَدِيثَنَا وَمَالِي مِنْ أَنْ تَعْلَمَا مَتَأَخَّرَ
 لَعَلَّهُمَا أَنْ تَبْغِيَا لَكَ حِيلَةً وَأَنْ تَرْحُبَا (٣) سَرَبًا بِمَا كُنْتَ أَخْضَرًا (٤) (٥)
 فقال : أَنْ تَبْغِيَا ، وَأَنْ تَرْحُبَا ، بِالْتَاءِ ، وَإِنَّ كَانَ قَدْ تَقَدَّمَ لَفْظُهُمَا .

وكان ينبغي له أن يقول والغائب إن حمل على معنى موءنت نحو
 قوله : تأتيك كتابي ، فتحمل الكتاب (٦) على معنى الصحيفة ، وقد
 سئل العربي عن هذا فقال : أليس الكتاب (٦) بصحيفة .



- (١) فيما تقدم ص ٢٢٣
 (٢) هو عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي يكنى أبا الخطاب ،
 وكانت أمة نصرانية ، وكان فاسقا يتعرض للنساء الحواج ويشبب بهن ،
 ثم ختم له بالشهادة إذ احترق في سفينته غازيا في سبيل
 الله ، وكان عبد الله بن عباس يعجب بشعره ويحفظه ، ولد سنة
 ٢٣ وتوفي ٩٣ هـ أخاره في الشعر والشعراء ٣٤٨ - ٣٥٢
 والأغاني ١/٦١-١٤٨ - والأعلام ٥/٥٢
 (٣) في المصورة : ترحيا
 (٤) في المصورة : أخضر
 (٥) البيتان من رائية عمر بن أبي ربيعة وهما في الديوان : الأول والثاني منهما
 في شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٢٩ الهمع ١/١١٣ ،
 ٠١٧١٪٢
 (٦) في المصورة : الكتب

أَوْ أُضِيفَ إِلَى مَوْئِثٍ ، وَبِجُوزِ لِكَأَنَّ تَلْفَظَ بِهِ وَأَنْتَ تَرِيدُ
المذكر ، وسواءً كان بعض الموءث أولم يكن نحو قولك : تجتمع
أهل اليمامة * وتذهب بعض أصابعه (١) ، وَقُرِي * تَلْتَقِطُهُ
بَعْضُ السَّيَّارَةِ * (٢) وَتَنْكِسِرُ صَدْرُ الْقَنَاةِ (٣) .

أَوْ كَانَ فِيهِ عِلْمٌ تَأْنِيثٍ نَحْوَ قَوْلِكَ : تَقُومُ عُنْتَرَةٌ ، وَ: تَعْدِلُ
الخليفة ، وعلى ذلك جاء قوله :

١٤٣- وَعُنْتَرَةُ الْفَلْحَاءُ قَدْ جَاءَ سَالِمًا (٤) كَأَنَّكَ فِدٌّ مِنْ عَمَايَةَ أَسُودٍ (٤)
فقال : الْفَلْحَاءُ ، وَلَمْ يَقُلْ الْأَفْلَحُ .

وقول الآخر :

١٤٤- * أَبُوكَ خَلِيفَةٌ وَلِدَّتُهُ أُخْرَى * (٥)
وهو قليل .

-
- (١) المثالان في الكتاب ١/٥١ ، ٥٣ ، ذهب ، واجتمعت
(٢) الآية ١٠ من سورة يوسف وهي قراءة الحسن ومجاهد
وقتادة وأبو رجاء ، أنشأوا على المعنى كما قال جرير
إذا بعض السنين تعرقنا كفى الأيتام فقد أبي اليتيم
انظر البحر المحيط ٥/٢٨٤ ، والكتاب ١/٥١ ، ٥٢ ، ٥٣
(٣) في الكتاب ١/٥٢ قال الأعشى :
وَشَرَّقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَدَعْتَهُ
كَمَا شَرَقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ السَّدَمِ
لان صدر القناة من موءث وسيأتي البيت ٧٤٤
(٤) في الأصل : جاء ملامًا ، وهو يتفق مع رواية البيت في المصادر
ولكن الناسخ شطب العبارة بخط ، ثم وضع في الهامش لهذا
الذي أثبتناه ، والبيت لشريح بن جبير التغلبي بصف عنتره ، وهو
في معاني القرآن للفرأ ١/٢٠٩ ، والتهذيب ٥/٧٢ والمخصص
٤٧/٣ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٥٦٩
(٤) عجزه * وأنت خليفة ذاك الكمال *
وهو غير منسوب في معاني القرآن ١/٢٠٨ ، والتهذيب ٧/٤٠٨
والعمدة ٢/٢٨٠

أَوْ أُسْنِدَ إِلَى ظَاهِرِ الْجَمْعِ الْمَذْكُورِ غَيْرِ السَّالِمِ وَأَرَدَتْ مَعْنَى
جَمَاعَةٍ - نَحْوُ: قَوْلِكَ : تَقُومُ الزُّيُودُ ، وَتَنْكَسِرُ الْأَجْدَاعُ ، وَتَنْكَسِرُ
الْجُدُوعُ ، وَتَخْرُجُ الرِّجَالُ ، وَلَا يَجُوزُ: تَقُومُ الزُّيُودُ ، لِسَلَامَةِ
الْوَاحِدِ كَمَا لَا تَقُولُ: تَقُومُ زَيْدٌ، خِلَافًا لِلْكَوْفِيِّينَ ، فَإِنَّهُمْ يَجِيزُونَ ذَلِكَ
قِيَاسًا عَلَى جَمْعِ التَّنْكِيسِ (١) ، فَأَمَّا قَوْلُهُ

١٤٥- * قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ خَالُوا بَنِي أُسْدٍ * (٢)

فَضْرُورَةٌ *، وَقَدْ يَتَخَرَّجُ عَلَى أَنَّ يَكُونُ عَلَى تَقْدِيرِ حَذْفِ مِضْفَرٍ قَدْ رُوِيَ
بَعْدَ الْحَذْفِ ، وَالْأَصْلُ : قَالَتْ جَمَاعَةٌ بَنِي عَامِرٍ (٣)
أَوْ أُسْنِدَ إِلَى ضَمِيرٍ عَائِدٍ عَلَى جَمَاعَةِ غَائِبِينَ أَوْ غَائِبَاتٍ صِيغَتُهُ
صِيغَةُ ضَمِيرِ الْوَاحِدَةِ مِنَ الْمَوْئِثِ نَحْوَ قَوْلِكَ : الرِّجَالُ تَقُومُ ، وَالنِّسَاءُ
تَقُومُ .

وعلى ذلك قوله :

١٤٦- إِذَا الرِّجَالُ وَلَدَتْ أَوْلَادَهُمَا (٤)

- (١) الهمع ١٧١/٢
(٢) عجزه : يابؤس للجهل ضراراً لأقوام
والبيت مطلع قصيدة للناطقة الذبياني في ديوانه: ٨٢ ، خالوا من
المخالاة وهي: المتاركة والمقاطعة .
وهو في الكتاب ٢٧٨/٢ شاهداً على اقحام اللام بين المتضايين
توكيداً للإضافة ، وانظر في المحتسب ٢٥١/١ والخصائص ١٠٦/٣
والأمالى الشجرية ٨٠/٢ ، ٨٣ والإنصاف : ٣٣٠ والخزانة
٢٨٥/١ ، ١١٩/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور: ٣٩٤/٢
(٣) قال ابن عصفور في شرح الجمل ٣٩٤/٢ * فيكون مؤنثاً على المعنى ؛
لأنه إذا قال : قالت بنوعامر ، فكأنه قال : قالت أولاد عامر .
(٤) البيت في المذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٢٧٨ وشرح المفصل
١٠٣/٥ ، والعقد الفريد ٤٢٦/٣ ، والحيوان ، ٨٩/٣ ،
٥٠٦/٦ منسوبةً لأعرابيٍّ والمفنى لابن فلاح ، ٤٨٦ ، ويزوى :
كبرت . ونسبه عبد السلام هارون في هامش الحيوان ٨٩/٣
إلى زبن حيش .

* فِي الْقِرَاءَةِ الْكَلِمَةُ إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ فِي مَلَايِكَةِ ٩٠ مِ بُولَس
لَا إِلَهَ
فَعَلَى هَذَا لِلْكَوْفِيِّينَ الْبَيْتَ ضَرْورَةٌ .

ولا يجوز : الزيدون تقوم ، لأجل السلامة إلا عند الكوفيين ،
والأفصح في جمع التكسير إن كان من صيغ جموع الكثرة أن يكون الضمير
كضمير الواحدة من المؤنث نحو قوله : الجذوع تنكسر ، وإن كان من جموع
المثلية أن يكون كضمير جماعة المؤنث نحو : الأجداع ينكسرن ، قال تعالى
* منها أربعة حرم * (١) لما عاد الضمير على : اثني عشر ، وقال * فلا
تظلموا فيهن * (٢) لما عاد على أربعة . وأضعف الوجوه أن يكون مفرداً
مذكراً نحو قولهم : هو أحسن الغتيان وأجملهُ (٣) . وقوله عليه الصلاة
والسلام : خير النساء صالِح قريش أحناء على ولدٍ وأرعاة على زوج فسي
ذات يدٍ * (٤)

قال البغوي (٤) قوله تعالى * فيهن * يجوز أن يكون عائداً إلى
الأربعة ويجوز أن يكون عائداً على الاثنى عشر . (٥) وهو الصواب ؛

(١) آية ٣٦ من سورة التمه

(٢) انظر ما سبق : ٢٦٧

(٣) أخرجه البخاري في كتاب النكاح (١٢) ٧/٧ وكتاب النقصات

(١٠) ٨٥/٧ ، والإمام أحمد في مسنده ٢/٢٧٥ ، ٤/١٠١ . والكلمة من البخاري وغيره .

(٤) في الصورة : البعري ، والصواب ما أثبتناه ، والبغوي هو : أبو محمد

الحسين بن مسعود بن محمد المعروف بالقراء البغوي ، فقيه شافعي

ومحد ثومفسر ، أخذ الفقهاء القاضي حسين بن محمد ، ووصف كتباً كثيرة

منها " التهذيب " في الفقه و " شرح الستة " في الحديث " ومعالم

التنزيل " في التفسير توفي بمرور سنة ١٠١٠هـ وقيل ١٠١٦هـ .

أخباره في وفيات الأعيان ٢/١٣٦ ، والأعلام ٢/٢٥٩

(٥) انظر معالم التنزيل للبغوي على هاشم تفسير الخازن ٣/٧٣ باختلاف

في السياق .

لأنه لا يجوز أن ينهى عن الظلم في الأربعة ويبح الظلم في الثانية، يسئل
ترك // الظلم في الأشهر كلها واجب، والذي قلناه أولاً هو قول
الفراء في الآية (١). ووجه الأجداع انكسرن * أنه جمع قلة فحمل على
الجمع المسلم نحو: الزويدن * لأنه للقلة، فكما لا يقال: الزيدون خرجت،
مراعاة للفظ الواحد الذي يسلم فيه فكذلك هذا، وأيضا فإنه إذا قال
الجدوع انكسرت حمل على معنى الجماعة.

(١) معاني القرآن للفراء ١/٣٥٥، والبحر المحيط ٥/٣٩

(النواصب)

وقوله : والحرف الذي ينتصب الفعل المضارع بعده ينقسم قسمين :
ناصب بنفسه وناصب بإضمار أن بعده .

أراد أن يبين أن قول أبي القاسم : فالناصب أن ولن إلى آخره (١)
جاز في بعض تلك الأدوات وهو ما ينصب بإضمار : أن ، وحقيقته
في بعضها وهو ما الفعل بعده منصوب بنفس الحرف إذ لم يتم ناصباً إلا من
جهة أنه قام مقام الحرف الناصب .

وقوله : فالناصب بنفسه : أن * و * لن * و * إن * و * كي *
في أحد قسميها .

أما أن * فلا خلاف بين النحويين في أن الفعل الواقع بعدها منتصب
بها نفسها ، وهو الأصح فيها ، وقد يرتفع الفعل بعدها فلا تعمل كالماتعمل
ما المصدرية ، قرأ مجاهد * لمن أراد أن يتم الرضاعة * (٢) فرغ : لا يتم ،

- (١) الجمل : ٢٢
(٢) هو مجاهد بن جبر ، أبو الحجاج المكي ، مولى بني مخزوم ، تابعي مفسر
من أهل مكة ، قال الذهبي ، شيخ القراء ، والمفسرين ، أخذ التفسير
عن ابن عباس ، وقرأ عليه القرآن بعضاً وعشرين ختمة منها ثلاث سأله عن كل
آية ، وقرأ أيضاً على عبد الله بن السائب ، وأخذ عنه القراءة عرضاً
عبد الله بن كثير وابن محيصن وغيرهما ، قال ابن الجزري : له اختيار
في القراءة رواها الهذلي في كامله بإسناد غير صحيح توفي ساجداً سنة
١٠٣ (أو ١٠٤ أو ١٠٢) وقد نيف على الثمانين ، أخباره في غاية النهاية : ١ / ٢
وينظر الأعلام ٢٧٨ / ٥ .
(٣) الآية ٢٣٣ من سورة البقرة . وانظر البحر المحيط ٢ / ٢١٣ ، ولم أعر
على هذه القراءة في تفسير مجاهد .

وقال الشاعر :

١٤٧- أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مَنِ السَّلَامُ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا (١)

وقال الآخر :

١٤٨- أَنْ تَهْبِطِينَ بِلَادَ قَسْوٍ م يَرْتَعُونَ مِنَ الطَّلَاحِ (٢)

ولا ينبغي أَنْ تَجْعَلَ أَنْ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ مَخْفَقَةً مِنَ الثَّقِيلَةِ (٤) ، لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ كَذَلِكَ لَمْ تُسْتَعْمَلْ إِلَّا مَفْصُولًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْفِعْلِ : بِالسَّيْنِ أَوْ سَوِّفَ ، أَوْ يَقْدُ فِي الْإِيجَابِ ، وَلَا فِي النِّفْيِ ، وَلَمْ يَكُنْ الْفِعْلُ الَّذِي يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِمْ إِلَّا فِعْلٌ تَحْقِيقِيٌّ نَحْوُ : عَلِمْتُ ، أَوْ مَا جَرَى مَجْرَاهُ نَحْوُ : ظَنَنْتُ ، إِذَا أَرَدْتَ تَقْوِيَةَ الظَّنِّ وَالْحَاقَّةَ بِالْعِلْمِ . وَالرَّفْعُ بَعْدَهَا قَلِيلٌ وَبَاهُ الشَّعْرُ ، وَقَدْ حُكِيَ أَيْضًا أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَجْرُمُ بِهَا ، قَالَ الشَّاعِرُ :

١٤٩- وَأَنَّ بِيَابِ الدَّارِ عَيْنًا وَأَنَّ تَرَعُ حِذَارَ أَرَأَيْتَكَ الْعَيْنِ أَهْيَا وَأَجْمَلُ (٥)

- (١) البيت من غير نسبة في مجالس ثعلب: ٣٢٢ ، والخصائص ١/ ٣٩٠ والمنصف ١/ ٢٧٨ ، والإنصاف ٥٦٣ ، وشرح ابن يميّش ١٥/ ٧ ، ١٤٣/ ٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٣٧ وضرائر الشعر له : ١٦٣ والخزانة ٣/ ٥٥٩ .
- (٢) في حاشية الأصل إشارة إلى أنه في نسخة أخرى : يرفعون بدل يرتعون .
- (٣) هذا البيت أشده الفراء عن القاسم بن معن العالم الفقيه الإخباري المحدث من قضاة الكوفة توفي سنة ١٧٥ ، والبيت ليس له كما ذكره عبد السلام هارون في معجم شواهد العربية : ٩٠ والبيت في معاني القرآن للفراء ١/ ١٣٦ ، والخصائص ١/ ٣٨٩ والمنصف ١/ ٢٧٨ ، والإنصاف : ٣٢٩
- (٤) شرح ابن يميّش ٩/ ٧ ، وضرائر الخزانة ٣/ ٥٦٠
- (٥) من ذهب إلى أنها مخففة من الثقلة أبو علي الفارسي انظر الخصائص ١/ ٣٩٠ وابن عصفور في الضرائر له : ١٦٣
- (٥) البيت في ضرائر ابن عصفور ٨٩ ، وفي بعض ألفاظه تحريف ولم يخرجها المحقق ، ولم أعثر له على تخريج .

ولولا أنَّ ذلك حكي لُغَةً ، لأمكن أن يتخرَجَ على أن يكون من تسكين المفتوح
ضرورةً نحو قول وضَّاح : (١)

١٥٠- إنَّ (٢) شعري كَشَهْدٍ قد خُلِطَ بجَلْجَلانِ (٣)

وأما " لن " فهي أيضا ناصبةٌ بنفسها إلا أن فيها خلافاً ، فسيوييه
يقول : إنَّها حرفٌ غيرُ مُرَكَّبٍ ، (٤) والخليلُ يزعم أنَّها مركبةٌ من : لا أن ، فحذفت
الهمزة تخفيفاً لكثرة الاستعمال - كما حذفوها من " وَيَلْمُهُ " و الاصل : وَيَلْمُهُ (٤)
ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين ، وسنبيِّنُ فساد هذا الذهب
بعد . (٥)

وزعم الفراءُ : (٦) أنَّ أصلها : " لا " ، ثم أبدلت من الألفِ النونَ ، وكذلك

(١) هو عبد الرحمن بن إسماعيل بن عبد كلال الحميري الخولاني ، المعروف
بوضَّاح اليمن ، شاعرٌ رقيقُ الغزل ، جميل الطلعة ، تغزل بأُمِّ البنين زوجة
الوليد بن عبد الملك فقتله حوالي سنة ٩٠ هـ أخباره في الأغاني ٦ / ٢٠٩ -
٢٤١ والغوات ٢ / ٢٧٢ والأعلام ٣ / ٢٩٩ .

(٢) في المصادر : إنَّما ، ورواية الشارح تقتضي أن تكون التفعلية الأولى مكفوفةً .

(٣) البيت في ضرائر ابن عصفور ٨٧ ، ورواية الصدر : * إنَّما شعري قنْد* ورواية
العجز في أصلِ الضرائر ، بجَلْجَلان ، فجعلها محققةً " بجَلْجَلان " وقال :
" في الأصل بجَلْجَلان ، وهي رواية المؤلف عن عبت الوليد ، وهو
كسر في البيت ، والصواب ما أثبتته عن ما يجوز للشاعر في الضرورة " ، والصحيحُ
أنَّ الرواية التي أثبتتها الأيدي هنا وابن عصفور في الضرائر (بجَلْجَلان)
لا تكسر البيت كل ما في الأمر أنَّ التفعلية الأولى من العَجْزِ مكفوفة وانظر
المعروض والقوافي : ٨٧ .

(٤) الكتاب ٣ / ٥ وانظر نتائج الفكر ١٣٠ مع الهوامش .

(٥) انظر ما سيأتي ٣٢٥ وما بعدها

(٦) في الصورة " وزعم الفراءُ إلى " ، وحذفنا : " إلى " لعدم الحاجة إليها .

" لم " أصلها " لا " عنده فُبدلت الألفُ ميمًا (١) ، وهذا تحكُّمٌ منهُ
بغير دليل .

وقد حُكيَ الجزمُ بَلَنَ لَفَةً قال :

١٥١ - * فلن يحل للعينين بعدك منظرٌ * (٢)
وأنشد ابن الطراوة :

١٥٢ - لَنْ يَخْبِرَ الْآنَ مِنْ رَجَائِكَ مِنْ حَرَكٍ مِنْ دُونِ بَابِكَ الْحَلْقَةِ (٣)
وَأَمَّا : إِنْ ، وَ : كَيْ - إِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا حُرُفُ الْجَرِّ نَحْوُ : جِئْتُ لَكِي أَتَعَلَّمُ
فَأَنْهَاهَا تَنْصِبَانِ بِأَنْفُسِهِمَا وَلَا يُمْكِنُ فِي كِي فِي هَذِهِ اللَّفَّةِ أَنْ يُعْتَقَدَ فِيهَا أَنَّهَا
جَارَةٌ ، وَأَنَّ النَّصْبَ بَعْدَهَا بِإِضْمَارٍ " أَنْ " ؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ جَارَةً لَلَمْ
يَدْخُلْ عَلَيْهَا حُرُفُ الْجَرِّ ، لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ بِشَرْطِ اتِّفَاقِ
لَفْظَيْهِمَا وَمَعْنِيئِهِمَا أَوْ مَعْنِيئِهَا خَاصَّةً فَيَكُونُ أَحَدُهُمَا تَأْكِيدًا (٤) لِلْآخَرِ
نحو قوله :

١٥٣ - فَلَا وَاللَّهِ لَا يَلْفِي لِمَا يَسِي وَلَا لِلْمَائِبِهِمْ أَبَدًا دَوَاءٌ (٥)

١ - شرح ابن عيش ١٦٧/١٦٤ ، ورجعتُ لَهَا فِي ٥١٥ ، وَالْمَعْنَى : ٢٧٣ (٦)
(٥) ص ١٠٠ ، أَيَادِي سَبَا يَأْتُرُ مَا كُنْتُ بَعْدَكُمْ فِي شِعْرٍ كَثِيرٍ فِي الدِّيَّانَةِ (٣٤٨) وَنَظَرُ
الْقَدِيلِ ٥١٨/٥ ، وَالْمَعْنَى : ٢٧٥ ، وَرَجَعْتُ لَهَا فِي ١٥٩/٥ ، وَالصَّبَابَةُ عَلَى الْأَسْمَانِي ٤٧٨/٢

(٢) البيت ينسب لأعرابي وهو من أبيات قالها للحسين بن علي رضي الله
عنهما يادحاً أنظر المعنى : ٩١٦ ، ٣٢٥ ، وشرح شواهد ه : ٦٨٨
وشرح أبياته : ١٦١/٥ ، والهنع ٤/٢ ، والصبان على الأشعوني

٢٧٨/٣ .

(٤) الضرائر لابن عصفور : ٦٩

(٥) البيت لمسلم بن معبد الوالبي (أموي) وهو في معاني القرآن ١/٦٨
والخصائص ٢/٢٨٢ ، والمحتسب ٢/٢٥٦ ، وشرح ابن عيش ١٧/٢ ١٥٩٤٢/٩
والمقرب لابن عصفور ١/٢٣٨ ، وشرح الجمل له ١/٢٦٣ ، ٤٧٦ ، ٤٣٢
والضرائر له : ٦٩ ، والخزانة ١/٣٦٤ ، ٢٧٣/٤ .

ونحو قوله :

١٥٤- فَأَصْبَحَنَ لَا يَسْأَلُنِي عَنْ بِمَائِحِهِ أَصْعَدَ فِي غَاوِي الْهَوَىٰ أَمْ تَصَوَّسًا (١)
لأنَّه قد يقال : سألت عنه وبه ، في معنى واحد .

وإنما اعتقدنا في جميع ذلك أنه ناصبٌ بنفسه لوجود النَّصْبِ
بعده ، ولم يقدِّم دليلًا على إضمار ، فيترك الظاهر ويمدِّل إلى الإضمار .

وزعم الكوفيون : أنَّ النصب بعد " كي " التي تدخل عليها اللام بإضمار :
أنَّ بدليل قول الشاعر :

١٥٥- أَرَدْتَ لَكِيْمًا أَنْ تَطْيِرَ بِقِرْبَتِي فَتَتْرَكْهَا سَنًا بَيْدًا ٤١ بَلْقَع (٢)
فأظهر أنَّ بعدها ، وقد دخلت عليها اللام ، والصحيح أنَّها ناصبةٌ بنفسها ،
لما ذكرنا من أنَّ حرفَ الجَرِّ لا يدخل على حرفِ الجَرِّ ، إلاَّ فيما ذكرنا من
الضرورة ، ونحن نقول : لكن في فصيح الكلام ، فأما البيت ضرورةً ، وأنَّ فيه
زائدةٌ لاناصبته بنفسها مثلها (٣) في قول الشاعر :

-
- (١) البيت للأسود بن يعفر وهو في معاني القرآن ٣/٢٢١ ، وشرح
الجمال لابن عصفور ١/٤٧٦ ، والضرائر له : ٧٠ ، والمفنى ٦٢
والخزانة ٤/١٦٢ ، والمقاصد النحوية ٤/١٠٣ ، ونسبته فيها .
- (٢) البيت في معاني القرآن للفراء ١/٢٦٢ ، وشرح ابن يعميش ٢/٦١٩
٩/١٦ ، والضرائر لابن عصفور : ٦٠ ، والتذييل ٥/٩٢ ب ، والمفنى :
٢٤٢ ، والخزانة ٣/٥٨٥ ، والتصريح ٣/٢٣١ .
- (٣) انظر الضرائر لابن عصفور : ٥٠ ، وذكّر ابن عصفور فيه أنه لا يجوز
إدخال ناصب على ناصب .

١٥٦- ويومئذ نأفسينا بوجهٍ مَقَسَمٍ كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعطو إلى وارقِ السَّلَمِ (١)
فيمن خفض ظبية ، يريد : كظبية .

وقد حكي رفع الفعل بعد كي في الشعر قال الشاعر:

١٥٧- من طالين لبُعرانٍ لهم شردتُ كيما يحسون من بعراهم خبرا (٢)
وكأنَّ " ما " كفتها عن العمل كما كفت : كأنَّ فقالوا : كأننا زيد قاسم ،
وقد قيل : أراد كيف ما يحسون ؟ وحذف في الشعر (٣) ، ومعنى كي فسي
البيت أظهر .

وحكى أبو عبيدة (٤) عن الخليل أنَّ نواصب الأفعال ماعدا " أن " تنصب الفعل بعدها بإضمار " أن " ف: إنَّ على هذه الحكاية عند الخليل تنصب الفعل بعدها بإضمار " أن " وكان الذي حمل على ذلك أنَّه

(١) البيت ينسب لابن عريم اليشكري وهو لعلياء بن أرقم بن عوف مـن الأصبعية رقم ٥٥ في الأصبعيات : ١٥٧ وينسب لغيرهما ، وهو من شواهد الكتاب ١٣٤ / ٢ ، ١٦٥ / ٣ ، والنصف ١٢٨ / ٣ والأمالى الشجرية ٣ / ٢ ، والإيضاح ٢٠٢ لزيد بن أرقم ، وضرائر ابن عصفور : ٥٩ ، والمقرب له ، ١١١ / ١ ، ٢٠٣ / ٢ وشرح الجمل له ٤٣٧ / ١ ، ١٧٣ / ٢ ، والخزانة ٤ / ٢٦٤ ، ٤٨٩ ، وغير ذلك كثير .

(٢) البيت لابن أحمر في ديوانه : ٧١ وروايته فيه أوهان لبُعرانٍ لنا رُضتُ كي لا تحسون من بُعراننا أشرا وهو بهذا الرواية في معاني القرآن ٣ / ٢٧٤ ، وشرح ابن يميـش ٤ / ١٠ : كي لا يحسون ، للمثنى ، وضرائر ابن عصفور : ١٤١ ، والخزانة ٣ / ١٩٥ .

(٣) الخزانة ٣ / ١٩٥ ، والضرائر ١٤١

(٤) أبو عبيدة معمر بن المثنى بالتيبى بالولاء ، تميم قرشي البصري النحوى ، كان الغريب أغلب عليه ، وأخبار العرب وأيامها ، وكان مع معرفته ربما لم يقم البيت إذا أنشده حتى يكسره وكان يخطئ إذا قرأ القرآن الكريم نظراً ، وكان يفيض العرب وألف في مثالبها كتباً ، وكان يرى رأي الخوارج : قال المبرد : كان أبو زيد الأنصاري أعلم من الأصمعي وأبي عبيدة بالنحو . وكانا بعده يتقاربان ، وكان أبو عبيدة تأكل القوم . وتصانيف أبي عبيدة كثيرة جداً أنظرها في وفيات الأعيان ٣ / ٢٣٨ ، ٢٣٩ وقد ولد سنة ١١٠ هـ وتوفي سنة ٢٠٩ هـ .

رأى النواصب كلها عدا أن تنصب بإضمار : أن إلا إذن وكي في لفظة
٦٥ صَن قال : لكي ، فعملها على الأكثر . والصحيح // أنها تنصب
بنفسها إذ لم يقم دليل على أن بعدها مضمراً [فَسَبَّ النَّصْبُ إِلَيْهَا] (١)
فهي النواصب بنفسها عند محققى البصريين ، وما عدا ذلك فالنصب
بعده بإضمار * أن * .

وقوله : فَأَنَّ لَهَا ثَلَاثَةٌ مَوَاضِعَ . . . إِلَى آخِرِهِ
إِنَّمَا يَلْزَمُ إِظْهَارُهَا حَيْثُ لَا يَكُونُ فِي الْكَلَامِ مَا يَعْوِضُ مِنْهَا لَوْ حَذِفَتْ
وَيَلْزَمُ إِضْمَارُهَا حَيْثُ يَنْعَى مِنَ الْإِظْهَارِ مَانِعٌ عَلَى مَا تَبَيَّنَ بَعْدُ ، وَتَكْسُونَ
بِالْخِيَارِ فِيمَا عَدَا ذَلِكَ .

وقوله : فَالْمَوْضِعُ الَّذِي تَضُرُّ فِيهِ وَلَا تَظْهَرُ هُوَ بَعْدُ : حَتَّى ، وَكَيْ
الْجَارَةِ ، وَلَا مِ الْجَمُودِ . . . إِلَى آخِرِهِ * .

النَّصْبُ بَعْدَ حَتَّى عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ بِإِضْمَارٍ أَنْ يَدُلُّ لِيْلَ أَنَّهَا تَنْصَبُ الْفِعْلُ
عَلَى مَعْنَى الْغَايَةِ ، وَحَتَّى إِذَا كَانَتْ غَايَةً وَدَخَلَتْ عَلَى الْأَسْمَاءِ جَرَّتْهَا ، فَكَذَلِكَ
إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْفِعْلِ كَانَ الْفِعْلُ مَنْصُوباً بِإِضْمَارٍ أَنْ تَكُونَ دَاخِلَةً عَلَى
مَا هُوَ فِي تَقْدِيرِ اسْمٍ ؛ لِأَنَّ حُرُوفَ الْجَرِّ لَا تَدْخُلُ عَلَى الْأَفْعَالِ . (٢)

وَمَذْهَبُ الْكَسَائِي وَالْفَرَاء أَنَّهُ تَنْصَبُ الْفِعْلُ بِنَفْسِهَا ؛ لِأَنَّهَا
لَيْسَتْ عِنْدَ هُمَا مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ وَإِنَّمَا الْجَرُّ بَعْدَهَا بِإِلَى الْمَضْمَرَةِ عِنْدَ الْكَسَائِي (٣)

-
- (١) مكانها كلمات ذهب الرطوية ، وما أثبتناه مستفاد من شرح
الجمال لابن عصفور ١٤٠ / ٢
(٢) الإنصاف مسألة ٥٩٨٧٨٣ والكتاب ٦٤٥ / ٣
ومعاني القرآن للأخفش ١٢٠ ، ١٢١ والمفنى ١٦٩ ، ١٦٨
(٣) الإنصاف ٨٣ ص ٥٩٨ ومعاني القرآن للفراء ١٣٤ / ١
وما بعدها .

والتقدير عنده في قوله تعالى * حتى مَطَّلَعِ الْفَجْرِ ^(١) * حتى إلى مطلع الفجر .
 والفراء يجعل الجر بحتى لنيابتها مثاب إلى ^(٢) ، وهذا الذي
 ذهب إليه باطل ، إذ لا دليل عليه ولا يحفظ من كلامهم : حتى إلى السى
 كما ، وأيضاً فإنه لا يتصور ذلك في مثل قولك : ضربت القوم حتى
 زيد ، لأن ما بعد حتى داخل فيما قبلها ، فزيدٌ مضروبٌ مع القوم ،
 ولو قلت : إلى زيد ، لم يكن زيدٌ داخلًا مع القوم في الضرب ، فتدافع
 معنى "حتى وإلى" فيما ذكرنا يدل على فسار ما ذهبنا ^(٣) إليه . ومما
 يدل على أن "حتى" حرف جرٌّ حذفهم "ألف" "ما" الاستفهامية
 منها بعدها وهم لا يحذفونها إلا مع حروف الجر ، من كلامهم : حتّام
 ثقرع ولا تنفع ^(٤) ، إلا أنها إذا دخلت على الفعل المضارع لم يلزم نصبه
 بعدها بل ينتصب على معنيين ويرتفع على معنيين :-
 فأحدٌ معنيي النصب : أن تجعلها بمعنى "كي" فيكون ما قبلها
 سبباً لما بعدها نحو قولك : سرت حتى أدخل المدينة "أي : كسى
 أدخلها .

والآخر: أن تجعل ما بعدها غايةً لما قبلها ، فلا يلزم أن يكون
 ما قبلها سبباً لما بعدها - فنقول : سرت حتى تطلّع الشمس ، وحتّى
 أدخل المدينة ، أي إلى أن تطلّع الشمس ، وإلى أن أدخل المدينة .
 ويلزم في الوجهين أن يكون ما بعد حتى مستقبلاً . ^(٥)

-
- (١) الآية هـ من سورة القدر
 (٢) قال الفراء في معاني القرآن ١٣٧/١ "فذهب بحتى إلى معنى الى"
 (٣) في المصوارة : ذهب
 (٤) الإنصاف : ص ٦٠١ وفي مجمع الرسائل ٢٩/١ : حتّام تكرر ولا تنفع
 (٥) وجها النصب في الكتاب ١٦٦/٣ ، وانظر شرح الجمل لابن
 عصفور ١٦٤/٢ .

وأحد معنبي الرفع : أن تجعل ما قبل حتى سبباً لما بعدها ، وتجعلها متصلى الوقوع فيما مضى لاسهلة بينهما بل الثاني واقع عقب الأول نحو قولهم : سرت حتى أدخل المدينة ، أي : سرت فدخلت المدينة ، فيكون معناها كمعنى : الفاء ، "وأدخل حكاية حال ماضية".

والآخر: أن يجعل أيضاً ما قبلها سبباً لما بعدها إلا أنك لاتجعلها متصلى الوقوع فيما مضى ، بل ما قبل حتى وقع ومضى وما بعدها إما فى حال الوقوع نحو قولهم . "مرض حتى لا يرجونه" (١) أي هو الآن لا يرجى ، وإمّا متمكن من إيقاعه فى الحال نحو قولك : "سرت حتى أدخل المدينة" أي فأننا الآن متمكن من دخول المدينة لأتمتع من ذلك . (٢)

وحتى وإن كانت بمنزلة "الفاء" فى المعنى : فإنما هى حرف ابتداء (٣) ، وليست عاطفة ؛ لأنها لاتعطف إلا المفردات على ما بين فى العطف إن شاء الله تعالى (٤) . فنقول هذا الفعل الذى بعدها لا يخلو أن يكون : حالاً ، أو ماضياً أو مستقبلاً :

فإن كان حالاً أو ماضياً فالرفع ، ويلزم أن يكون ما قبلها سبباً لما بعدها . (٥)

وإن كان مستقبلاً فالنصب على معنى : كي ، إن كان ما قبلها سبباً لما بعدها ، أو على معنى : إلى أن ، إن كان ما قبلها غير مراد به أن يكون سبباً لما بعدها . (٦)

-
- (١) المثال فى الكتاب ٢٠٠/٣ ، ١٨
 - (٢) وجها الرفع فى الكتاب ١٧/٣ ، ١٨
 - (٣) الكتاب ١٨/٣
 - (٤) انظر ماسياتى ص ١٦٣ ، ١٦٤ من المخطوط .
 - (٥) شرح الجمل لابن عصفور ١٦٤/٢
 - (٦) الكتاب ١٦/٣ ، ١٧

فإن كثرت السبب قوي وجهها الرفع نحو قولك : كثر ما سرت حتى أدخل المدينة
وجاز النصب على معنى "كي" أو : إلى أن .

وإن قلت السبب قوي وجهها النصب ، ويجوز الرفع على المعنيين
المتقدمين نحو " قلما سرت حتى أدخل المدينة " و " إنما سرت حتى أدخل
المدينة إذا قصدت "إنما" تخفيف السير ، كما تقول لم تريد أن تحضر
صنيعه ، وإنما سلكت فسكت ، لم تعدت بل لاه ، على هذا الوجه أصب سببه إنما سرت حتى
أدخلها ، لم تعدت بسيره سيراً ، فصار كالمضى ، وقبح الرفع ، لأنك لم تجعل السير
سورياً إلى الدخول ، فإن نفي السبب لم يميز وإنما النصب نحو : ما سرت حتى
أدخل المدينة .
فإن لم تغفل ولم تكثر اعتدال النصب والرفع ، وكذلك إن أوجبت السبب
بعد النفي نحو : ما سرت إلا يوم الجمعة حتى أدخل المدينة .

وإن أردت بالتقليل النفي المحض لم يجز إلا النصب نحو قولك : قلما
سرت حتى أدخل المدينة " تريد : ما سرت (٢) وزعم الأخفش (٤) أن الرفع
جائز قياساً وإن نفي السبب ، لكن لم يسمع من جهة أنك قد تقول : سرت
حتى أدخل المدينة " فترفع ثم تدخل أداة النفي على الكلام بأسره فتنفي
أن يكون // من سير كان عند دخول : وذلك غلط منه ، لأن حـتى
إذا ارتفع الفعل الذي بعدها ، كانت حرف ابتداء ، فإذا دخلت
أداة النفي على ما قبلها لم يشرك في ذلك ما بعدها ، لأنه مستأنف غير
معطوف عليه .

- (١) انظر في الكتاب ٢١/٣ مع هامشها رقم ٤، ٢٢٥
(٢) الكتاب ٢٢/٣
(٣) الكتاب أيضا ٢٢/٣
(٤) ينظر مذهب الأخفش في المعنى (ط) ١٧١

٦٦

وإذا كان فاعلُ الفعل الذي بعده حتى غيرَ فاعلِ الفعلِ الذي قبلها لم يَجُزْ إِلَّا النَّصْبُ نحو قولك : سرت حتى يدخلَ المدينةَ عمرو* لأنَّ سيرك ليس سبباً لدخولِ عمرو ، إِلَّا أَنْ يكونَ من سببِ فاعلِ الفعلِ الذي قبلها ، فحينئذٍ يجوزُ الرفعُ نحو قولك : سرت حتى يدخلَ المدينةَ [غلامي] (١) ، ولو كان عمرو من أتباعك لجاز : سرت حتى يدخلَ المدينةَ عمرو* برفعِ يدِ خصلٍ ، فإذا عطفتَ كلاماً يكونُ فيه ما قبلَ حتى سبباً لما بعدها ، فالنصبُ يتصوَّرُ مع السببِ وغيرِ السببِ ، وكذلك أيضاً يلزمُ النصبُ إذا وقعت حتى مع ما بعدها في موضعِ خبرٍ نحو قولك : سَيرِي حتى أدخلَ المدينةَ * و" كان سيري حتى أدخلَ المدينةَ " ولا يجوزُ الرفعُ ؛ لأنَّ حتى استئنافٌ كـلامٍ فقِيَ المخبر عنه بلاخبر ، وأيضاً فإنها عولت معاملة : الغاءُ ؛ لاتفصاق معنييهما ، والفاءُ لا تدخلُ على الخبرِ ، فإذا نصبتَ كانت جارةً والجار والمجرور في موضعِ الخبرِ يتعلقُ باستقرارٍ محذوفٍ .

فإن قلت : كان سيري أمس حتى أدخلَ المدينةَ ، جاز الرفعُ إن جعلتَ أمس في موضعِ الخبرِ ، وإن جعلته من صلة سيري لم يَجُزْ إِلَّا النَّصْبُ ؛ ليكونَ حرفُ الجرِّ الذي هو حتى مع ما دخلَ عليه في موضعِ خبرٍ كان . (٢)

وزعم الفراءُ (٣) أَنَّ الرَّفْعَ إِنَّمَا يكونُ فيما لا يتناولُ من الأفعالِ إذا كان ما بعد حتى يراد به المضي ، وكذلك ما قبلها نحو قولهم : قتت حتى أخذت

(١) مضمومة في المصورة ، ولعل ما أشتناه صواب

(٢) الكتاب ٢٤/٣

(٣) معاني القرآن للفراء ١٣٤/١

بشمر رأسه ، و : وَثَبَتْ حَتَّى آخَذُ بِحَلْقَوْمِهِ * وَإِنَّمَا لَزِمَ الرَّفْعُ فِيمَا بَعْدَ حَتَّى فِي ذَلِكَ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ الْفِعْلَ الْوَاقِعَ بَعْدَ حَتَّى لَا يُرَادُ بِهِ الْمُسْتَقْبَلُ ، وَلَوْ كَانَ الْمَعْنَى عَلَى الْاِسْتِقْبَالِ جَازَ النَّصْبُ وَسِوَاءُ فِي ذَلِكَ تَطَاوُلُ الْفِعْلِ وَقَصْدُهُ ، وَكَذَلِكَ إِطْلَاقُهُمْ الْقَوْلَ بِأَنَّ الْفِعْلَ الَّذِي قَبْلَ حَتَّى إِذَا كَانَ مِمَّا يَتَطَاوَلُ وَكَانَ مَاضِيًا وَكَانَ مَا بَعْدَ حَتَّى مَعْنَاهُ أَيْضًا الْمَضِيُّ كَانَ الْاِخْتِيَارُ النَّصْبَ ، وَيَجُوزُ الرَّفْعُ - لَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ لَا يَجُوزُ إِلَّا الرَّفْعُ ، وَلَا بَدَّ مِنْ أَنْ يَكْسُونَ مَا قَبْلَهَا سَبَبًا لِمَا بَعْدَهَا . فَأَمَّا مَا حَكَاهُ الْكَسَائِيُّ مِنْ قَوْلِ الْعَرَبِ : سَرَتْ حَتَّى تَطْلُعُ الشَّمْسُ بُزْأَلَةَ (١) ، بِرَفْعٍ تَطْلُعُ . فَلَا حُجَّةَ لَهُ فِيهِ ، لِأَنَّ السَّيْرَ قَدْ يَكُونُ سَبَبًا لِطُلُوعِ الشَّمْسِ بِذَلِكَ الْمَكَانِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ سَبَبًا لِطُلُوعِ الشَّمْسِ عَلَى الْإِطْلَاقِ ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا مَا حَكَاهُ مِنْ قَوْلِهِمْ " إِنَّا لَجُلُوسٌ فَمَا نَشْمُرُ حَتَّى يَسْقُطَ بَيْنَنَا حَجْرٌ " (١) بِالرَّفْعِ ، لِأَنَّ حُجَّةَ لَهُمْ فِيهِ أَيْضًا ، لِأَنَّ جُلُوسَهُمْ سَبَبٌ لِسُقُوطِ الْحَجْرِ بَيْنَهُمْ .

قالوا : فَإِنَّ أَدْخَلَ أَعْتَدَلُ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ إِنْ صَلَحَتْ (٢) " لَيْسَ مَوْضِعٌ " لَا ، نَحْوَ قَوْلِكَ " إِنْ الرَّجُلُ لِيَمَادَكَ حَتَّى لَا يَكْتُمَكَ سِرُّهُ " (٣) ، لِأَنَّهُ يَصْلَحُ أَنْ يَقُولَ : إِنْ الرَّجُلُ لِيَمَادَكَ حَتَّى لَيْسَ يَكْتُمَكَ سِرًّا ، فَإِنْ لَمْ يَصْلَحْ مَكَانَهَا " لَيْسَ " لَمْ يَجْزِ إِلَّا النَّصْبُ .

فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ الَّذِي بَعْدَ حَتَّى مُسْتَقْبَلًا وَاقْفُونَا (٤) عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِلَّا النَّصْبُ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى * لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى * (٥)

-
- (١) مَا حَكَاهُ الْكَسَائِيُّ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ ١٣٤ / ١
 وَزِيَالَةَ مَنْزِلِ بَطْرِيْقِ مَكَّةَ مِنَ الْكُوفَةِ ، كَمَا فِي مَعْجَمِ الْبِلْدَانِ ١٢٩ / ٣
 فِي الْمَصُوْرَةِ : أَصْلَحَتْ (٢)
 هَذَا السَّقُولُ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ ١٣٥ / ١ (٣)
 قَالَ الْفَرَاءُ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ ١٣٦ / ١ ، وَالْوَجْهَ الثَّالِثَ فِي يَفْعَلُ مِنْ حَتَّى أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَ حَتَّى مُسْتَقْبَلًا - وَلَا تَبَالُ كَيْفَ كَانَ السُّذَى قَبْلَهَا - فَتَنْصَبُ . . وَأُورِدَ الْآيَةَ .
 الْآيَةُ ٩١ مِنْ سُورَةِ طه . (٥)

وإنما لم يجز إظهار أن بعد حتى ؛ لأنها إذا نصبت قد تكون بمعنى "كي" فكما لا تظهر : أن بعد "كي" فذلك لا يظهر بعد حتى .
وإذا كانت بمعنى "إلى" لم تظهر أن بعد ها أيضا حملاً عليها إذا كانت بمعنى : كي ، ولكثرة الاستعمال ، قال سيبويه : جعلت عوضاً من أن . (١)

وأما كي في أحد وجهيها فإنها تنصب بإضمار أن بعد ها وذلك إذا كانت جارة ، لأن حروف الجر كما تقدم (٢) لا تدخل على الأفعال ، فلا بد من إضمار أن بعد ها حتى تكون داخلية على ما هو في تأويل الأسم .
والدليل على أنها جارة حذف ألف "ما" الاستفهامية بعدها إذا قالوا "كيم جئت" وألف ما الاستفهامية لا تحذف إلا مع حرف الجر فأما قول الشاعر :

١٥٨ - أَلَا يَقُولُ النَّاعِيَانِ الْأَمَهُ أَلَا فَانْعِيَا بَيْتَ النَّدَى وَالْكَرَامَةِ (٣)
فحذف ألف ما الاستفهامية بعد - أَلَا - وليست حرف جر ، فإن ذلك ضرورة - (٤) وليس كذلك : كيمه ، لأنهم يحذفون معها ألف ما الاستفهامية في فصيح الكلام (٥) ولا تحذف ألفها ، إلا مع حروف الجر ، وما يبين أنها حرف جر أنك لو قدرت أنها الناصبة بنفسها لم يجز ذلك

(١) قال سيبويه : فلما أضرت أن كنت قد وضعت هذين الحرفين

مواضعهما . انظر الكتاب ٦/٣ ، ٧

(٢) تقدم في ص ٢٨٣

(٣) البيت في التذييل ٩٢/٥ أ والمعاصد النحويه ٤/٣٥٥٣ والهمع

٢١٧/٢ والصبان على الأشموني ٤/٢١٦

(٤) هذا على مذهبه في الضرورة بأنها كل ما يقع في الشعر ، والأفان

الشاعر لو أثبت الألف لما أخلت بالوزن يراجع المعاصد النحويه .

(٥) هي لغة لبعض العرب انظر الكتاب ٦/٣ وانظر مسألة ٧٨ من

الإناصاف .

لدخولها على "ما" وهي اسم ، والنواصب للأفعال بأنفسها لا تدخل إلا على فعل .

وإنما لم يجر إظهار "أَنْ" بعد "كي" في هذا اللفظ فتقول : جاءت كي أَنْ تقوم؛ لأنهم حملوها على نفسها في لفظ من لا يجر بها ، فكما لا سبيل إلى الإتيان بأَنْ بعد ها إذ ذاك ؛ لأنها هي الناصبة بنفسها فكذلك لم يظهرُوا أَنْ بعد الجارة تشبيهاً بها .

وأجاز الكوفيون (١) إظهار أَنْ بعد ها نحو قولك : جئت كسي أَنْ تقوم ، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر :

١٥٩- قَالَتْ : أَكَلَّ النَّاسُ أَصْبَحَتْ مَانِحاً لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَفْرَّ وَتَخْدَعَا (٢)

وهذا // لأحجة لهم فيه ؛ لأنه لم يجيء إلا في الشعر . وهم قد يردون الشيء إلى أصله في الضرورة ، ولا ينفى أَنْ تُجْعَلَ زائدة كما جعلت في قول الآخر :

* ... لكيما ... * (٣) [١٥٥]

لأن [لكي] تنصب بنفسها فلا وجه لمجيء أَنْ بعدها إلا الزيادة على أَنْ الرواية الشهيرة في البيت :

* لسانك هذا كي تفر وتخدعا * [١٥٩]

وأما لام الجحود (٤) : وهي التي يتقدّمها نفي وكون ماضٍ نحو : ما كان

(١) معاني القرآن للفراء : ٢٦٢ / ١ والإنصاف المسألة ٨٠ ص ٥٢٩ - ٥٨١

(٢) البيت لجميل بثينة في ديوانه : ١٢٦ وهو في شرح المفصل ١٤ / ٩ ،

١٥ ، ١٦ وضرائر ابن عصفور : ٦٠ وشرح الجمل ١٤٢ / ٢ والتذييل

٥ / ٩٢ ب والمفنى ٢٤٢ والخزانة ٣ / ٥٨٤ .

(٣) سبق ص ٢٨١

(٤) الكتاب ٧ / ٣ وشرح الجمل لابن عصفور ١٤١ / ٢ ، ورفص الباني : ٢٢٥

زيد ليقوم، فَإِنَّ النَّصْبَ بَعْدَ هَا بِإِضْمَارٍ : أَنْ ؛ لِأَنَّهَا مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ ،
وَحُرُوفِ الْجَرِّ لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْأَسْمَاءِ ، وَلَا تَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ حَتَّى يَكُونَتْ
بِتَأْوِيلِ الْأَسْمَاءِ ، فَأَضْرَبُوا أَنْ بَعْدَ هَا لِذَلِكَ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَجْزِ إِظْهَارُهَا ، لِأَنَّ الْأَعْلَى ؛
كَانَ زَيْدٌ سَيَقُومُ ، فَمَا نَفَيْتَ . ذَلِكَ قُلْتِ : مَا كَانَ زَيْدٌ لَيَقُومُ ، فَجَمَلْتِ
اللَّامُ فِي مَقَابِلَةِ السَّيْنِ ، فَكَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ تَجْمَعَ بَيْنَ أَنْ النَّاصِبَةِ لِلْفِعْلِ وَالسَّيْنِ
أَوْ سَوْفَ . ، فَكَذَلِكَ كَرِهُوا الْجَمْعَ بَيْنَ اللَّامِ الَّتِي هِيَ فِي مَقَابِلَةِ السَّيْنِ
أَوْ سَوْفَ هَيِّنَ أَنْ فِي اللَّفْظِ .

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ اللَّامَ فِي مَقَابِلَةِ السَّيْنِ أَوْ سَوْفَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ :
مَا كَانَ زَيْدٌ سَيَقُومُ ، وَلَا سَوْفَ يَقُومُ . اسْتَفْنَوْا عَنْ ذَلِكَ بِقَوْلِهِمْ : مَا كَانَ زَيْدٌ
لَيَقُومُ ، وَلَا يَجُوزُ أَيْضًا أَنْ تَقُولَ : مَا كَانَ زَيْدٌ لِلْقِيَامِ ، تَرِيدُ : لَيَقُومُ
وَإِنْ كَانَتْ أَنْ وَالْفِعْلُ بِتَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ ؛ لِأَنَّهُمْ لَمَّا جَعَلُوا اللَّامَ بِمَنْزِلَةِ
السَّيْنِ ، وَسَوْفَ ، لَمْ يَجْعَلُوا بَعْدَ هَا صَرِيحَ الْمَصْدَرِ كَمَا لَا يَكُونُ ذَلِكَ
بَعْدَ السَّيْنِ وَلَا بَعْدَ سَوْفَ ۚ وَأَجَازَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ حَذْفَ السَّلَامِ
وَإِظْهَارَ أَنْ لَمَّا قُذِّبَتِ اللَّامُ الَّتِي كَانَتْ [مَانِعَةً] (١) مِنْ ظَهْرِهَا .
وَذَلِكَ قَلِيلٌ نَحْوَ قَوْلِكَ : مَا كَانَ زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ ، تَرِيدُ : مَا كَانَ زَيْدٌ لَيَقُومُ
وَجَعَلَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلَهُ تَعَالَى * وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى * يَرِيدُ :
لَيُفْتَرَى ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ :

١٦٠- وَقَدْ بَنَى أُمَّ تَغَانُوا وَلَمْ أَكُنْ خِلَافَهُمْ أَنْ اسْتَكِينَ وَأَخْشَعَا (٢)

- (١) فِي الْمَصُورَةِ : مَعَانَةٌ
(٢) الْآيَةُ ٣٧ مِنْ سُورَةِ يُونُسَ ، وَيَنْظُرُ الْبَحْرَ الْمَحِيطَ ١٥٧/٥
(٣) الْبَيْتُ لِتَمِّمِ بْنِ نُوَيْرَةَ مِنْ قَصِيدَةٍ فِي جَمْعَةِ أَشْجَارِ الْعَرَبِ : ٧٤٩ ،
وَالْمُقْضَلِيَّاتِ ٢٦٨ وَشَرْحُهَا لِلتَّبْرِيزِيِّ ٩٦٢ وَالْبَيْتُ فِي التَّذْيِيلِ :
٥/٩٩٩ ب .

والصحيح أن ذلك لا يجوز ، ولا حجة له فيما ذكر على جواز ذلك ؛
أما الآية فقد تتخرج على أن تكون أن وما بعد ها في تأويل المصدر ،
وأخبرت بها عن القرآن ؛ لأن القرآن أيضا يكون مصدرا . (١) و [التقدير] (٢)
ما كان هذا القرآن افتراء . وأما البيت فأن والفعل فيه بتأويل المصدر ،
وذلك المصدر خبر عن الضمير الذي في أكن كأنه قال : ولم أكن خلافهم
استكانة وخشوعا ، أي : لم يكن ذلك مئى وإن مات من كتبت أعتز به من
إخواني ، والعرب قد تُخبر بالمصدر عن الاسم الذي هو غير مصدر ، إذا
قصدوا المبالغة فتقول : زيد إقبال وإدبار ، أي أكثر ذلك منه ، قال
الشاعر :

١٦١ - ترتع ماغلت حتى إذا ادكرت فأنما هي إقبال وإدبار (٣)

ولا يجوز أن تقول : ما كان زيد أن يقوم كما لا يجوز : ما كان
زيد قياما ، إذ لم تقصد معنى المبالغة ، وكذلك أيضا لا يجوز (٤) في
نفي : كان زيد سيفعل : ما كان زيد يفعل (٥) ولا حجة لمن أجاز
ذلك من النحويين على قلته ، فأما قول الشاعر :

(١) في التصريح ٢٣٦/٢ وفي هذا الرد نظر ؛ لأن المراد بالقرآن
المقروء لا القراءة .

(٢) تكلمة يلتئم بها النص .

(٣) البيت للخنساء في الديوان : ٤٨ وهو من شواهد الكتاب ٣٣٧/١

والمقتضب ٢٣٠/٣ ، ٣٠٥/٤ ، وفيه : ما عقلت * وأظن ما في

مصورتنا أصوب ، والخصائص ٢٠٣/٢ ، ١٨٩/٣ ، والنصيف

١٩٧/١ ، والمحتسب ٤٣/٢ ، والأمالى الشجرية ٧١/١ ،

والخزانة ٢٤٠ ، ٢٠٧/١

(٤) نقلها أبو حيان في التذييل ٥/٥ . أ

(٥) قال سيبويه : "وأما ما" فهي نفي لقوله هو يفعل إذا كان في

حال الفعل ."

ما كان يرضى رسولَ اللَّهِ فَعَلَهَا والعمران أبو بكر ولا عَمَرَ (١) [٤٢]

وقال الآخر:

١٦٢ - * ما كان يقتلنا الوحيدُ المغرِّد * (٢)

فإنما نفيًا : كان زيد يفعل الذي هو في معنى : كان زيد سيفعل ؛ لأنَّ يفعل قد يكون للاستقبال .

وزعم الكوفيون (٣) أنَّ لام الجُحود تنصبُ الأفعالَ بنفسها لا بإضمار أن بعدها ، واستدلُّوا على ذلك بأزك تقول : ما كان زيد عمراً ليضرب ، تريد : ليضرب عمراً ، ولو كان الفعلُ منصوباً بإضمار : أنَّ لم يجز ، ذلك ؛ لأنَّ ما في صلة أن لا يتقدَّم عليها قال الشاعر:

١٦٣ - لقد عدلتني أم عمرو ولم أكنْ مقاتلها مات حياً لأسمما (٤)
يريد : ولم أكن لأسمع مقاتلها مات حياً ، وهذا لا حجة فيه ؛ لأنَّه لهم يجيء إلا في الشمر ، ولا يجوز ذلك في الكلام ، ويتخرج على أن يكون الناصبُ عاملاً مضمراً ، يفسره ما بعده وهو : أسمع كأنه قال : أسمع مقاتلها مات حياً ، وتكون جملة اعتراضٍ فصلت بين "أكن" وخبرها كما كان ذلك في قوله : * إنِّي لكما لمن الناصحين * (٥) التقدير : أنصح لكم ،

-
- (١) سبق في ص ١٠٣
(٢) لم أعر عليه
(٣) الإنصاف ٥٩٣ وشرح الجمل لابن عصفور : ١٤١/٢
(٤) البيت في الإنصاف ٥٩٣ وشرح المفصل ٢٩/٧ وشرح الجمل لابن عصفور ١٤١/٢ ، والخزانة ٦٢٢/٣ ، والتصريح ٢٢٦/٢ .
(٥) الآية ٢١ من سورة الأعراف .

إِنَّ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ : لِكَمَا مَتَعَلِّقًا بِالنَّاصِحِينَ ؛ لِأَنَّهُ فِي صِلَةِ الْأَلْفِ
وَاللَّامِ ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ شَدِيدٌ أَوْ ضَرُورَةٌ ، أَعْنِي تَقْدِيمَ مَعْمُولٍ مَا هُوَ فِي الصَّلَةِ
عَلَى الْمَوْصُولِ ، وَمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ التَّوْجِيهِ إِنَّمَا هُوَ تَوْجِيهُ شَدِيدٌ ؛ إِذِ الْوَجْهُ
الْأَيْقَدَمَ فَيَحْتَاجُ إِلَى تَكْلُفٍ إِضْمَارٍ . وَكَانَ التَّقْدِيرُ فِي الْآيَةِ أَسْهَلُ ؛ لِأَنَّ
الْعَرَبَ تَتَّسِعُ فِي الظُّرُوفِ وَالْمَجْرُورَاتِ مَا لَا تَتَّسِعُ فِي غَيْرِهَا . (١)

٦٨ وَأَمَّا الْفَاءُ وَالْوَاوُ فِي الْأَجْوِبَةِ الثَّمَانِيَةِ ، أَوْ مَا جَرَى مَجْرَاهَا // فَإِنَّ
الْفِعْلَ قَدْ يَنْتَصِبُ بَعْدَهُمَا ، وَقَدْ لَا يَنْتَصِبُ ، عَلَى حَسَبِ مَا تُرِيدُ مِنَ الْمَعْنَى .
وَأَعْنِي بِالْأَجْوِبَةِ الثَّمَانِيَةِ : الِاسْتِفْهَامُ ، وَالتَّنْضِي ، وَالْعَرَضُ ، وَالتَّحْضِيضُ ،
وَالدَّعَاءُ ، وَالْأَمْرُ ، وَالنَّهْيُ ، وَالنَّفْيُ ، إِذَا لَمْ يُنْقَضَا بِإِلَّا قَبْلَهُمَا ، أَوْ يَكُنِ
الْفِعْلُ الْمُنْفِي مُوجِبًا فِي الْمَعْنَى - نَحْوَ قَوْلِكَ : مَا ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا
فَيَغْضَبُ عَلَيْهِ . (٢) و : مَا ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا فَيَغْضَبُ عَلَيْهِ إِلَّا تَأْدِيئًا
لَهُ وَلَا تَضْرِبُ زَيْدًا فَيَغْضَبُ عَلَيْكَ ، و : لَا تَضْرِبُ زَيْدًا فَيَغْضَبُ عَلَيْكَ
إِلَّا تَأْدِيئًا لَهُ فَإِنَّ نَقَضْتَ مَعْنَى النَّهْيِ وَالنَّفْيِ بِإِلَّا قَبْلَ الْفَاءِ نَحْوَ قَوْلِكَ :
مَا ضَرَبَ زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا فَيَغْضَبُ ، و : لَا تَضْرِبُ إِلَّا عَمْرًا فَيَغْضَبُ ، أَوْ كَانَ
الْفِعْلُ الْمُنْفِي مُوجِبًا فِي الْمَعْنَى نَحْوَ قَوْلِكَ : مَا زَالَ زَيْدٌ يَأْتِينَا
فَنَكْرُمُهُ ، الْمَعْنَى : زَيْدٌ يَأْتِينَا كَثِيرًا فَكَرْمَهُ لَمْ يَكُنْ إِذْ ذَاكَ مِمَّنْ
الْأَجْوِبَةِ ، وَكَذَلِكَ لَوْ نَقَضْتَ مَعْنِيهِمَا بِإِلَّا قَبْلَ الْوَاوِ .

وَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ الْمُنْفِي قَبْلَهَا مُوجِبًا (٣) فِي الْمَعْنَى تَقُولُ :
لَا تَأْكُلْ سَمَكًا وَتَشْرَبْ لَبَنًا إِلَّا نَاسِيًا * فَيَكُونُ إِذْ ذَاكَ مِنَ الْأَجْوِبَةِ .

(١) البحر المحيط ٢٧٩/٤ ، وينظر إعراب القرآن للنحاس ١/٦٠٤ ،

٦٠٥ .

(٢) في الصورة : عليك .

(٣) أي : موجبًا بإلَّا بعدها .

وأعني بما جرى مجراها الفعل المشكوك (١) فيه نحو قولك : حسبته
شتمني فأثيب عليه (٢) ، لأنَّ الفعلَ إذْ ذاك غيرُ مثبتٍ ، كما أنه كذلك
إذا نقيت أو استفهمت أو نهيت .

فإنَّ قال قائلٌ فبأيِّ (٣) شئٍ تنصبُ الفعلَ بعدَ الفاءِ والواوِ فسي
هذه الأجوبة . وهي لا تنصبُ على الجواب ؟

فالجواب : أن تقولَ إنَّ الفعلَ الواقعَ بعدَهما إذا كان مشتركاً
مع ما قبلهما في المعنى ، لم تنصب على الجواب ، بل يكون الفعلُ معطوفاً
على ما قبله فيكون إعرابه كإعرابه فتقول : ما أتينا فحدثنا - بالرفع - و : لن
تأتينا فحدثنا * بالنصب و : لم أتينا فحدثنا * بالجرم ، وكذلك
تقول : ليتنى أحدٌ مالاً فأنفقُ منه * إذا تمى وجدانَ المالِ وتَمَنَّى
الإنفاقَ منه بتقدير وجدانه .

وإنَّ لم يتقدم الفاءُ جملةً فعليةً وأردتَ معنى العطف رفعت الفعل
على كل حال نحو قولك : ما أنت صاحبنا ففكرُك ، تريدُ : * ما أنت صاحبنا
فما نكرمك * وكذلك تفعل في سائر الأوجهِ الثمانية إذا قصدت اللفظ .

وكذلك أيضاً لا تنصب بعدَهما إذا جعلته مستأنفاً بل ترفعُ الفعلَ .
ولا يجوز فيه عُبرٌ لكن نحو قولك : ما تقصّرُ في برِّنا فحبُّك * أي : فنحن نحبُّك .
فمن العطف قولُه تعالى * ولا يؤمنونَ لهم فيعتدرون * (٤)

¼

(١) في المصورة : الشكوك .

(٢) من أمثلة الكتاب ٣٦/٣

(٣) في المصورة : فأبي

(٤) الآية ٣٦ من سورة المرسلات وانظر معاني القرآن للفراء ٢٢٦/٣ ،
وإعراب القرآن ٣/٥٩٩ والبحر المحيط ٨/٤٠٨ .

المعنى : لا يؤذَنُ لهم فلا يمتدرون ، فالثاني شريك الأول في النفي . ومن الاستئناف قول الشاعر :

١٦٤- غيرَ أَنَا لم تأتِنَا بيقينٍ فَرَجِي وَنَكْرُ التَّأْمِيلَا (١)

أى : فحننُ نرجي ونكركُ التأميلاً ، والفاء في الحالين رابطةٌ للثانسي بالأول ، وقد تكون غيرَ رابطةٍ نحو : ماتتينا فتحدثنا ، إذا أردتَ بهم الاستئنافَ كَأَنَّكَ قلتَ : فأنتالآن تحدثنا ، ولا يكون عدَمُ الإتيان سبباً في تحديثه ، ومنه قوله تعالى * وَذُو الْأَرْحَامِ فَيُدْهِنُونَ * (٢) المعنى فهم يُدْهِنُونَ ، ولا تريد العطفَ ، لأنَّكَ لم تُردِ أَنْ تشركَ بين تُدْهِنُونَ وَتُدْهِنُ ؛ لأنَّ المعنى إذ ذاك يكون : وَذُو الْوَالِدِ يُدْهِنُونَ (٣) ، وإد هانهم واقعٌ على كلِّ حالٍ ، فالمعنى للتمني فيه . ٤- ومع أَنَّهُ مستأنفٌ فالفاءُ غيرَ رابطةٍ ؛ لأنَّ إد هانهم لا يكون سبباً عن الإد هان التمني ، وكيف يتصوَّر ذلك وإد هانهم واقعٌ على كلِّ حالٍ - ٤ ، فلامعنى للتمني فيه . والإد هان التمني لا وجود له ، ومنه قوله :

١٦٥- ولا زال قَبْرُ بَيْنِ تَيْنَى وَجَاسِمٍ عَلَيْهِمِنَ الوَسْمِيِّ جُودٌ (٥) وَوَابِلٌ

- (١) البيت من شواهد سيويه ونسبه لبعض الحارثيين في الكتاب ٣ / ٣١ ، ٣٣ ، وفي شرح ابن يعيش ٣٦ / ٧ للعنبري ، والبيت في المقرب ١ / ٢٦٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٤٥ ، والمغنى : ٦٢٥ والخزانة ٣ / ٦٠٦ ، ٦١٥ .
- (٢) الآية ٩ من سورة القلم ، وينظر الكتاب ٣ / ٣٦ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣ / ٤٨٣ ، والبحر المحيط ٨ / ٣٠٩ .
- (٣) في الصورة : تد هنون ، خطأ
- (٤) مكرر في الصورة .
- (٥) في هامش الأصل إشارة إلى أَنَّ بدل كلمة جود : "قطر في نسخة أخرى ، وقطر" هي رواية ديوان .

(١) فِينَبْتُ حَوْذَانًا وَعَوْفًا مَنُورًا سَأْنِيْعُهُ مِنْ خَيْرِ مَا قَال قَائِلٌ (٢)

لأنه دعاءٌ للقبر بملازمة سقي جودِ الوَسِيِّ والوايل له ، ثم أَخْبِرَ أَنَّ هذا القدر من السَّقْيِ فِينَبْتُ الحَوْذَانِ والعَوْفَ النُورَ ، ولم يرد أَنَّ يدعو للقبر بسقِّي جودِ الوَسِيِّ والوايل له ، و أَنَّ يدعو لذلك السقي بإلنبات ، فيكون الثاني شريك الأول ؛ لأنه معلوم أَنَّ هذا النوع من السَّقْيِ يكونُ عنه إنباتٌ ما ذكر ، فلافائدة في طلب ذلك والرغبة فيه .

والواو في حال العطف والاستئناف حكم ما بعدها كحكم ما بعد الفاء إلا أَنَّ الواو ليس فيها معنى ربط .

فمن العطف قولك : لم تأتينا وتحدثنا . تريد : ولم تحدثنا ومن ذلك قول الشاعر :

١٦٦ - ولا تشتم المولى وتبلغ أذاته فإن به تتأى الأمور وتُرابُ (٣)

فجزم "تبلغ" لما جعله معطوفاً على تشتم ؛ ألا ترى أَنَّ المعنى : ولا تبلغ أذاته .

ومن الاستئناف : لا تأكل سمكاً وتشرب لبناً إذا نهيتك عن أكسب السمك وأبعت له // شرب اللبن ، كأنك قلت : وأنت تشرب اللبن إن شئت .

١٦٩ (٤) في المعررة ، ونبئت ، رأيتنا رزاه الكتاب ، ولزاة الحديث صاعبه الفاء لا الواو ، البيتان للنايعة الذبياني في ديوانه : ١٢١ .
ورواية البيت الأول :

لَسَقَى الغَيْشِقِرَا بَيْنَ بَصْرَى ، وجاسم بغيث من الوسعي قطر ووايل
ومن البيتين بيت ثالث ، وانظر الشاهدين في الكتاب ٣٦/٣ ، ٣٧ ، والمقتضب ١٩/٢ .

(٤) البيت بهذه القافية لقراد بن عباد من الحماسية رقم ٢٢٣ وروايه صدره فيها : فلا تخذل المولى ، وإن كان ظالماً ، ولا شاهد فيه علي هذا الرواية وقد استشهد به سيويه في الكتاب ٤٢/٣ ونسبه لجرير وعجزه فيه :

فإنك إن فعلت تسقه وتجهل
وليس في ديوان جرير ، وهو برواية الكتاب في شرح ابن يعيش ٣٣/٧ ، ٣٤ ، والبيت برواية الشارح في الضرائر : ١٧٨

ويجوز في الواو - إذا لم تجعلها جواباً - وجهٌ ثالثٌ ، انفردت به دون الفاء ، وهو أَنْ تجعلها واو الحال فيكون الفعلُ المرفوعُ بعدها في موضع اسمٍ منصوبٍ على الحال نحو قوله : لا تأكلِ السمكَ وتشربُ لبناً (١) إذا أردتَ أَنْ تنتهي عن أكلِ السمكِ في حالِ شربِ اللبنِ ، ومن ذلك قوله :

١٦٧- لَاتَنَّهُ عَن خُلُقِي وَتَأْتِي مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمًا (٢)

في رواية من سَكَنَ ياءَ تأتي ، كَأَنَّهُ قال : لَاتَنَّهُ عَن خُلُقِي فِي حَالِ إِتْيَانِكَ مِثْلَهُ ، إِلَّا أَنَّ ذَلِكَ قَلِيلٌ جَدًّا أَعْنَى دُخُولِ وَاوِ الْحَالِ عَلَى الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ إِذَا كَانَ لَهُ مَا يَرْبِطُهُ بِذِي الْحَالِ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

١٦٨- فَلَمَّا خَشِيتَ أَظْفَانِي فَرَّهُ نَجْوَتُ وَأَرْهَنُهُم مَالِكًا (٣)
في إحدى الروايتين ، كَأَنَّهُ قال : نَجْوَتُ وَأَنَا أَرْهَنُهُم مَالِكًا . وَقَدْ جَاءَ مِنْ

(١) قال ابن مالك :

وذات بدءٍ بمضارع مثبت

حوت ضميراً ، ومن الواو خلست

- فالجملَةُ إِذَا وَقَعَتْ حَالًا إِنْ صَدَرَتْ بِمُضَارِعٍ مُثَبَّتٍ لَمْ يَجْزُ أَنْ تَقْتَرْنَ بِالْوَاوِ بَلْ لَا تَرْبِطُ إِلَّا بِالضَّمِيرِ ، وَالْمِثَالُ الَّذِي أَثْبَتَ الْمُؤَلِّفُ بِخِلَافِ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ ،
- (٢) البيت لأبي الأسود الدؤلي في مستدرك الديوان : ١٦٥ ونسبته سيويه للأخطل وينسب لغيرهما ، وهو في الكتاب ٤٢/٣ برواية النصيب ، وكذلك في المقتضب ٢٥/٢ ومعاني القرآن للفراء ١١٥/٣٤/١ والسردي على النحاة : ١٢١ ، وابن يعين ٢٤/٢ ، وينظر شرح الجمل لابن عصفور ١٥٨/٢ ، والزانية ٦١٧/٣
- (٣) البيت لعبد الله بن همام السلولي وهو في إصلاح المنطق ٢٣١ ، ٢٤٩ ، والمقرب ١٥٥/١ ، وشرح ابن عقيل ٦٥٦/١ والمقاصد النحوي ١٩٠/٣ ، والهمع ٢٤٦/١

ذلك في الكلام: قَمَّتْ وَأَصَكَّ عَيْنَهُ (١)، أَي: صَاكَ عَيْنَهُ ،

ومن الاستئناف بالواو قولك : دَعْنِي وَلَا أَعُودُ (٢) ، فالمعنى على
أَنَّهُ طَلَبَ التَّرْكَ وَضَمَّنَ الْأَ يَعُودُ أَصْلًا ، ولم يطلب عدم العودة ، فيكون
الثاني شريك الأول . ومن العطف قول الشاعر في أَحَدِ الوجهين .

١٦٩- فقلت ادعوا (٣) وَأَدْعُ فَإِنَّ أُنْدَى لَصَوْتِ أَنْ يِنَادِي دَاعِيَانِ (٤)
الآتري أَن مابعد الواو مشترك مع ما قبلها في معنى الأمر ، ولذلك جـزـم
كَأَنَّهُ قَالَ : وَلَا أَدْعُ ، وكان يجب أَن يَظْهَرَ اللامُ إِذْ لَيْسَ فِي الْأَوَّلِ لامٌ أَمْرٍ
فتشرك الواو بين الفعلين فيها ، لكن لما اضطرَّ حَدَّ فَهَا كما حَدَّ فَهَا
الآخر في قوله :

١٧٠- مُحَمَّدٌ تَدْفُ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفَتْ مِنْ شَيْءٍ تَبَالًا (٥)
يريد : لتدف نفسك . أَوْ يَكُونُ حُمْلًا عَلَى مَعْنَى الْأَوَّلِ ضَرُورَةً أَيضًا ، لِأَنَّ مَعْنَى
أَدْعُ : لَتَدْعُ .

فإن لم يكن مابعد الفاء والواو في الأجمة وما جرى مجراها معطوفًا .

-
- (١) في المصورة : عينيه والمثال في شرح الجمل لابن عصفور ١٥٨/٢
والمقرب ١٥٤/١ وشرح ابن عقيل ٦٥٦/١
(٢) من أمثلة الكتاب ٤٤/٣
(٣) في المصورة : ادعوا ، والتصويب ما سيأتي عند تكرر الشاهد ،
على أَنَّ الرواية في المصادر : ادعي
(٤) البيت منسوب للأعشى وليس في ديوانه وهو من شواهد الكتاب ٤٥/٣
ومجالس شعلب (١) والأمالى للقبالي ٩٠/٢ منسوبا للفرزدق ، وليس
في ديوانه ، والصحيح أَنَّهُ لَدِ تَارِبِ بْنِ سَنَانَ مِنْ قَصِيدَةٍ أُورِدَ هُـنَا
ابن الشجري في مختاراته (٤١٥) وانظر الإنصاف : (٥٣) ، وشرح
ابن يعيش ٣٣/٧ وضرائر ابن عصفور : ١٥٠ ، وغيرها كثير .
(٥) نَسِبَ الْبَيْتَ لِلْأَعْشَى وَلِحَسَّانٍ وَالْأَبِيُّ طَالِبٌ ، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْكِتَابِ
٨/٣ والمقتضب ١٣٠/٢ ، والأمالى الشجرية ٣٧٥/١ ، والإنصاف :
٥٣٠ ، وشرح ابن يعيش ٣٥/٧ ، ٢٤/٩ ، ٦٢ ، ٣٥ ، ٢٤٩/١ ، ٢٧٢ ،
وشرح الجمل له ١٤٩/٢ ، ١٨٩ ، ١٩١ ، ٣٢٧ ، والضرائر له :
١٤٩ ، والخزانة ٦٦٦ ، ٦٢٩/٣

على ما قبله ولا مستأنفاً ، ولا كان ما بعد الواو يراد به الحال ، نصبت
ويكون للنصب فيما بعد الفاء إذا تقدّمها النفي معنيان . (١)

أحدهما : أَنْ تَقْصِدَ إِنْكَارَ وَقُوعِ مَا بَعْدَ الْفَاءِ إِذْ (٢) قد انتفسي
ما قبلها وذلك نحو قولك : ماتتينا فتحدثنا ، أي : ماتتني فكيف
تحدثت ؟ ، ودخل الكلام معنى : إِنْ أَتَيْتَ حَدَّثْتَ ، ومن ذلك قولــــــــــــه
تعالى * لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فِيمُوتُوا * (٣) أي لم نقض عليهم فكيف يموتون ؟
ودخل الكلام معنى : لَوْ يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ مَاتُوا .

والآخر : أَنْ تَقْصِدَ بِذَلِكَ نَفْيَ الْإِثْبَانِ الَّذِي يَعْقِبُهُ حَدِيثٌ ، وَإِذَا نَفَيْتَ
الْإِثْبَانَ الْمُعَقَّبَ بَعْدَهُ بِحَدِيثٍ لَا الْإِثْبَانَ الْمَطْلُوقَ ، فَقَدْ أَجَبْتَ إِثْبَانَنَا
لا حديث يعقبه ودخل الكلام معنى : إِنْ أَتَيْتَ لَمْ تَحْدَثْ ، وكأنّك
من جهة المعنى قلت : ماتتينا محدثاً إنما تأتي ولا تحدث ، ومن ذلك
قول الفرزدق :

١٧١ - وما قام منا قائم في ندينا فينطق إلا بالتي هي أعرف (٤)

(١) الكتاب ٣ / ٣٠ ، والمقتضب ١٥ / ٢

(٢) في المصورة : وقد

(٣) الآية ٣٦ من سورة فاطر وهي في الكتاب ٣ / ٣٠ ، وينظر البحر
المحيط ٣١٦ / ٧

(٤) البيت للفرزدق في ديوانه ٢٥ / ٢ من قصيدة طويلة مطلعها :

عزفت بأعشاش وما كنت تعزف
وأنكرت من حدرا ما كنت تعرف

والشاهد في الكتاب ٣ / ٣٢ ، والرد على النحاة : ١١٧ والخزانة ٣ / ٦٠٧
والمقاصد النحوية ٤ / ٣٩٠ .

ألا ترى أَنَّ المعنى : ما قام مَنَّا قائمٌ في نَدِينَا ناطقًا للشَّيْءِ ليس يعرفه ، بل بما هو أعرفُ ودخلَ الكلامَ معنى : إِنْ قام لم ينطق بما لا يعرفه بسنل بما هو أعرفُ .

وزعم الأَعلَمُ (١) : أَنَّمقد يرفع الفعل فيما ذكرنا ، وَأنتَ تريدُ معنى النَّصبِ وَذلك قليل ، وَإِنَّمَا جعل النحويون معنى الرفع غيرَ معنى النَّصبِ رَغْبًا لِلأَكْثَرِ في كلام العرب ، والدليلُ على أَنَّ الرفعَ يَجُوزُ عَلَى معنى النَّصْبِ قولُ تَعَالَى * وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَدُونَ * (٢) المَعْنَى : لَوَأْذِنَ لَهُمْ اعْتَدُوا ، فَالاعْتِزَارُ وَاجِبٌ مِنْهُمْ لَوْلَا أَنَّ اسْتِنَاعَ الإِذْنِ مَانِعٌ مِنْهُ ، فَهُوَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى * لَا يُقْفَى عَلَيْهِمْ فَمِوتُوا بِأَيِّ لَوْ قُضِيَ عَلَيْهِمْ لَمَاتُوا ، فَرَفَعُ يَعْتَدُونَ ، وَنَصَبُ يَمُوتُوا ، وَالْقَصْدُ بِهِمَا وَاحِدٌ ، قَالَ : وَأَيْضًا فَإِنَّ النَّفْيَ يَدْخُلُ عَلَى لَفْظِ الإِيجَابِ فَلَا يَفْصِلُ إِعْرَابًا بَيْنَهُمَا وَإِنَّ نَقْضَ (٣) مَعْنَاهُ تَقُولُ : زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَ : مَازِيدٌ قَائِمٌ وَرَقَامُ زَيْدٌ فَعَمْرٌ وَوَجْ (٤) مَا قَامَ زَيْدٌ فَعَمْرُو * إِذَا أُوجِبَتْ قِيَامُهُمَا تَوَالِيهِمَا فَذَفِيتَ (٥) عَلَى ذَلِكَ الْحَدِّ ، أَوْ ذَفِيتَ أَنَّ يَكُونُ مِنْ عَمْرٍ قِيَامُ البَتَّةِ إِذَا أُوجِبَ المُخْبِرُ بَعْدَ قِيَامِ زَيْدٍ ، فَعَمْرِي هَذَا يَقُولُ القَائِلُ : أَنَا آتِيكَ فَأَحْدُثُكَ أَيُّ : أَنَا آتِيكَ مُعَدِّثًا لَكَ ، فَتَدْخُلُ النَّفْيُ عَلَى لَفْظِهِ وَتَقُولُ : مَا تَأْتِينَا فَتَحْدُثُنَا كَمَا زَعَمْتَ ، وَلِذَلِكَ تَأْتِي وَلَا تُحَدِّثُ ، فَكَأَنَّكَ إِذْ نَسَبْنَا ذَفِيتَ اجْتِمَاعَ الأَمْرَيْنِ فَقَطْ ، وَإِذَا ذَفِيتَ اجْتِمَاعَهُمَا فَقَدْ أُوجِبَتْهُمَا مَفْتَرِقَيْنِ ، كَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ

لَمَ اعْتَدُوا ، فَالاعْتِزَارُ وَاجِبٌ مِنْهُمْ لَوْلَا أَنَّ اسْتِنَاعَ الإِذْنِ مَانِعٌ مِنْهُ ، فَهُوَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى * لَا يُقْفَى عَلَيْهِمْ فَمِوتُوا بِأَيِّ لَوْ قُضِيَ عَلَيْهِمْ لَمَاتُوا ، فَرَفَعُ يَعْتَدُونَ ، وَنَصَبُ يَمُوتُوا ، وَالْقَصْدُ بِهِمَا وَاحِدٌ ، قَالَ : وَأَيْضًا فَإِنَّ النَّفْيَ يَدْخُلُ عَلَى لَفْظِ الإِيجَابِ فَلَا يَفْصِلُ إِعْرَابًا بَيْنَهُمَا وَإِنَّ نَقْضَ (٣) مَعْنَاهُ تَقُولُ : زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَ : مَازِيدٌ قَائِمٌ وَرَقَامُ زَيْدٌ فَعَمْرٌ وَوَجْ (٤) مَا قَامَ زَيْدٌ فَعَمْرُو * إِذَا أُوجِبَتْ قِيَامُهُمَا تَوَالِيهِمَا فَذَفِيتَ (٥) عَلَى ذَلِكَ الْحَدِّ ، أَوْ ذَفِيتَ أَنَّ يَكُونُ مِنْ عَمْرٍ قِيَامُ البَتَّةِ إِذَا أُوجِبَ المُخْبِرُ بَعْدَ قِيَامِ زَيْدٍ ، فَعَمْرِي هَذَا يَقُولُ القَائِلُ : أَنَا آتِيكَ فَأَحْدُثُكَ أَيُّ : أَنَا آتِيكَ مُعَدِّثًا لَكَ ، فَتَدْخُلُ النَّفْيُ عَلَى لَفْظِهِ وَتَقُولُ : مَا تَأْتِينَا فَتَحْدُثُنَا كَمَا زَعَمْتَ ، وَلِذَلِكَ تَأْتِي وَلَا تُحَدِّثُ ، فَكَأَنَّكَ إِذْ نَسَبْنَا ذَفِيتَ اجْتِمَاعَ الأَمْرَيْنِ فَقَطْ ، وَإِذَا ذَفِيتَ اجْتِمَاعَهُمَا فَقَدْ أُوجِبَتْهُمَا مَفْتَرِقَيْنِ ، كَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ

(١) انظر التذييل ١١١/٥ أ، حيث أورد رأي الأَعلَم بنصه كما هو هنا .

(٢) سبقت ص ٢٩٥

(٣) في المصورة والتذييل : نَقْضَ

(٤) تكلمة يلتزم بها الكلام ، وأثبتنا ههنا من التذييل .

(٥) في المصورة : ذَفِيتَ .

ما قام زيدٌ فعمره ، إذا أردت : لم يتبع ذا ذا في القيام ، ولكن :
قيام أحدهما دون الآخر وقاما في زمانين [مختلفين] يتباعدين .

فهذه معانٍ كما ترى صحاح إلا أنها عارضة داخلت على المعاني
المعلومة البيّنة ، فعلى هذا يجوز ما ذكرت لك فتدبره تجده صحيحاً ،

والصحيح عندي (١) : أن ما أجازهُ من أن الرفعَ يجوز على معنَى
التَّصْبِ باطلٌ ، وما // ذكره من التَّسْوِيَةِ بين الاثنين وأنَّ القَصْدَ
بهما واحدٌ ، ليس كذلك ؛ لأنَّ الإِذْنَ والاعتذار في قوله تعالى (وَلَا يُؤْذِنُ لَهُمْ
فِي عَتْرَتِهِمْ) منفيان بالقصد . (٢) والموتُ منكورٌ عليهم مع نفي القضاء
عليهم الذي هو سببُ الموت ، فانتفاءُ الموت لا زَمَ على إنكاره ، ولم
يُقصد نفيه كما قصد نفي الاعتذار . وأيضاً فلو وقع القضاء عليهم
لماتوا ؛ لأنَّ القضاء عليهم هو سببُ الموت ، والكلام مضمَّن معنَى :
لو قُضِيَ عليهم لماتوا ، كما تقدّم . وليس الإِذْنُ في النطق سبباً
للاعتذار إنَّ لو أُذِنَ لهم لم يمتد روا ، بخلاف الآية الأخرى .

وأما استدلاله على أنه قد يجوز أن تقول : ماتتينا فتحدُّتسنا ،
بالرفع إذا أردت : ماتتينا محدثاً ، بل تأتينا ولا تحدُّت ففصيرٌ صحيحٌ ؛

(١) بعد أن أورد أبو حيان كلام الأعلام قال : ورد عليه الأستان أبو الحسن
ابن عصفور ، وهو الذي نقل عنه هذا الذهب ، ولم يحفظه
عن الكوفيين ، والأعلم تبع لهم ، قال الأستان : والصحيح عندي . .
ثم أورد أبو حيان الرد المذكور عندنا بنصه إلى قوله : قول
الفرزدق : وما أنت من قيس . . الخ .

(٢) سبقت ص ٢٩٥ ، ٣٠١

بِأَنَّكَ إِذَا قَصَدْتَ بِقَوْلِكَ : مَا تَأْتِينَا فَتَحَدِّثْنَا - بِالرَّفْعِ - ، نَفِيَّ قَوْلٍ مِنْ
قَالَ: آتِيكَ مَحَدَّثًا (١) أَي أَجْمَعُ لَكَ مَعَ الْإِتْيَانِ التَّحْدِيثَ ، فَإِنَّ نَفِيَّ
ذَلِكَ يُتَّصَرُّ : بِأَنَّ تَثْبِيَتَ لَهٗ إِتْيَانًا وَلَا تَثْبِيَتَ لَهٗ حَدِيثًا ، وَأَنَّ لَا تَثْبِيَتَ
لَهٗ : إِتْيَانًا وَلَا حَدِيثًا ، وَأَنَّ تَثْبِيَتَ لَهٗ : إِتْيَانًا وَحَدِيثًا ، إِلَّا أَنَّ
الْحَدِيثَ قَبْلَ الْإِتْيَانِ ، وَأَنَّ تَثْبِيَتَ لَهٗ إِتْيَانًا وَحَدِيثًا إِلَّا أَنَّ بَيْنَهُمَا
مَهْلَةً مِنَ الزَّمَانِ فَقَوْلِكَ : مَا تَأْتِينَا فَتَحَدِّثْنَا ، يَحْتَمِلُ جَمِيعَ مَا ذَكَرْنَا .

وَإِذَا قُلْتَ : مَا تَأْتِينَا فَتَحَدِّثْنَا - بِالنَّصْبِ - عَلَى مَعْنَى :
مَا تَأْتِينَا مَحَدَّثًا فَلَيْسَ يُعْطَى أَكْثَرَ مِنْ إِثْبَاتِ الْإِتْيَانِ وَنَفِيَّ الْحَدِيثِ ،
وَالكَلَامُ كَمَا تَقَدَّمَ مَضْمَنُ مَعْنَى : إِنْ أَتَيْتَ لِمَ تَحَدَّثُ (٢) ، وَلَيْسَ
الْكَلَامُ فِي الرَّفْعِ مَضْمَنًا ذَلِكَ الْمَعْنَى .

لِذَلِكَ ، فَمَتَى اسْتَوَى مَعْنَى الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ عَلَى هَذَا!

وَمِنْ النَّصْبِ عَلَى مَعْنَى الْحَالِ قَوْلُ اللَّعِينِ . (٣)

١٧٢- وَمَا حَلَّ سَعْدِيٌّ غَرِيبٌ (٤) بِبَيْدَةٍ فَيَنْسَبُ إِلَى الزَّبْرِقَانَ لَهُ أَبٌ (٥)

-
- (١) غامضة في المصورة .
(٢) في المصورة : يحدث
(٣) هو منازل بن زمعة المنقري التميمي ويكنى أبا أكيدر ، تعرّض لجرير
والفرزدق يهجوها فلم يلئفنا إليه ، فأهمل توفي نحو ٧٥ هـ
أخباره في الشعر والشعراء : ٣١٤ والخزانة ١/٥٣١ والأعلام
٠٢٨٩/٧
(٤) في المصورة والتذييل ، غريبٌ وهي رواية في البيت على أن يكون
غريبٌ وصفًا لسعديّ ، والرواية في مصادر التخرّيج : غريباً على
أن تكون حالاً من النكرة المسبوقة بنفي ، وهو جائز ، ويروى
أيضاً بنصب "الزبرقان" بنزع الخافض والتقدير : إلا إلى الزبرقان
(٥) البيت في الكتاب ٣/٣٢ ، والرّد على النحاة : ١١٧
وضرائر ابن عصفور : ٢٩٧ ، والخزانة ١/٣٥٠ ، ٣/٦٠٨

كَأَنَّهُ قَالَ : مَا حَلَّ سَعْدِيَّ غَرِيبٌ بِلِدَةٍ مَسْوُومًا لِغَيْرِ الزَّبْرَقَانِ ، بَلْ لِلزَّبْرَقَانِ .

وَمِنَ النَّصْبِ عَلَى مَعْنَى كَيْفِ قَوْلِ الْفَرَزْدَقِ :

١٧٣- وَمَأْنَتْ مِنْ قَيْسٍ فَتَنْبِیحُ دُونَهَا وَلَا مِنْ تَعِيمٍ فِي اللَّهْيِ وَالْغَلَاصِمِ (١)
وَاللَّهْيِ : عِظَامٌ دَاخِلِ الْعُنُقِ ، وَالْغَلَاصِمُ : عَرُوقٌ تَتَّصِلُ بِهَا .

فَإِنَّ نَصَبَتَ بِالْفَاءِ فِي جَوَابِ غَيْرِ النَّفْيِ أَوْ فِي جَوَابِ النَّفْيِ الدَّاخِلِ عَلَيْهِ هَمْزَةُ التَّقْرِيرِ الْوَاقِعِ خَيْرًا لَكَانَ ، فَالْمَعْنَى عَلَى أَنَّ مَا بَعْدَ الْفَاءِ حَاصِلٌ عَمَّا قَبْلَهَا ، وَمَسَبَّبٌ (٢) عَنْهُ ، وَلَيْسَ شَرِيكًا لَهُ فِي مَعْنَاهُ ، قَالَ تَعَالَى * لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيَسْحَاحِكُمْ بِعَذَابٍ * (٣) أَيْ فَيَكُونُ عَنْ ذَلِكَ : سَخَتْ فَعَذَابٌ ، وَالْكَلَامُ مَضْمُونٌ مَعْنَى : إِنْ افْتَرَيْتُمْ كَذِبًا يَسْحَاحِكُمْ بِعَذَابٍ ، وَقَالَ أَبُو النَّجْمِ . (٤)

١٧٤- يَا نَاقُ سِيرِي عَنَّا فَسِيحَا

إِلَى سَلِيمَانَ فَنَسْتَرِيحَا (٥)

كَأَنَّهُ قَالَ : فَيَكُونُ عَنْ سِيرِكَ اسْتِرَاحَةً ، وَالْمَعْنَى : إِنْ سَرْتِ اسْتَرَحْتِ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُكَ : حَسْبَتْهُ شَتْمِي ، فَأَثِيبَ عَلَيْهِ ، (أَيْ) (٦) فَيَكُونُ عَنْ ذَلِكَ

- (١) البيت في الديوان ٣١٣/٢ من قصيدة مطلعها :
تحنّ بزوراء المدينة ناقتي حنين عجول تبتغي البورائيم
ورواية عجز الشاهد في الديوان : * ولا من تعيم في الرؤوس الأعاظم *
والشاهد في الكتاب ٣٣/٣ والمقتضب ١٦٦/٢ ، والرد على
النحاة : ١١٦ والهمع ١٣/٢ .
- (٢) في المصورة : ومسبب .
- (٣) الآية ٦١ من سورة طه
- (٤) هو الفضل أو المفضل بن قدامة العجلي ، أحد الرجاز المشهورين في الدولة الأموية ، له أخبار مع هشام بن عبد الملك توفي في أواخر الدولة الأموية نحو ١٢٠ هـ أو بعدها أخباره في الأغاني ١٥٠/١ - ١٦١ ، وخزانه الأدب ٤٩/١ ، والأعلام ١٥١/٥ ، ومقدمة ديوانه ٢٢-٣٠ .
- (٥) في الديوان : ١٢ ، وهما في الكتاب ٣٥/٣ ، والمقتضب : ١٣/٢ ، والرد على النحاة : ٥٥ ، وابن يعين ٢٦/٢ ، والمقاصد النحوية ٣٨٧/٤ .
- (٦) تكملة يلتزم بها السياق .

وَوَيْبِي عَلَيْهِ ، والمعنى : إِنَّ يَشْتَمُنِي وَثَبْتُ عَلَيْهِ ، وكذلك قولك : لِيَتَنَسَى
أَجْدُ مَالاً فَأَنْفَقَ مِنْهُ ، أَي : فيكون عن ذلك إنفاقي منه ١- والمعنى إِنَّ
وَجَدْتُ ١- مَالاً أَنْفَقْتُ مِنْهُ وقال الشاعر :

١٧٥- أَلَمْ تَسْأَلْ فَتَخْبِرَكَ الرَّسُومُ عَلَى فِرْتَاخٍ ، (٢) وَالطَّلُّ الْقَدِيمُ (٣)

أى : فيكون عن ذلك إخبارُ الرسوم ، والمعنى إِنَّ سَأَلْتُ الرَّسُومَ أَخْبَرْتُكَ ،
وكذلك قولُ الآخر :

١٧٦- كَأَنَّكَ لَمْ تَذْبَحْ لِأَهْلِكَ نَعْجَةً فَيُصْبِحُ مُلْقَى بِالْفِئَاءِ إِهَابُهَا (٤)

أى : فيكون عن ذلك إِهَابُهَا مُلْقَى بِالْفِئَاءِ ، والمعنى : إِنَّ ذَبَحْتَ
نَعْجَةً لِأَهْلِكَ أَصْبَحَ إِهَابُهَا مُلْقَى .

والدليلُ على أَنَّ الفعلَ إِذَا انتصبَ بعدَ الفاءِ - ولم يكن معطوفاً

على ما قبله - جوابٌ لما تقدمَ عليها : قِرَاءَةٌ مِنْ قِرَاءٍ * فَأَصْدَقَ وَأَكُنَّ * (٥)

بجزمِ أَكُنَّ ، فلولا أَنَّ قوله تعالى * فَأَصْدَقَ * (٥) - في موضعٍ جزم

(١) مكررة في المصورة

(٢) في المصورة : فارتاخ ، والتصويب من المصادر ، وقرتاج اسم

موضع ينظر في معجم البلدان ٤ / ٢٤٦ .

(٣) من شواهد الكتاب ٣ / ٣٤ وهوفي الرد على النحاة ١٧١ واللسان

(فرتج)

(٤) لمرجل من بني دارم كعاني الكتاب ٣ / ٣٥ وهوفي المقتضب ١٧ / ٢

والرد على النحاة : ١١٧

(٥) الآية ١٠ من سورة المنافقون وفي السبعة ٦٣٧ : قرأ ابن كثير

ونافع وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي : وأكن جزماً بحذف السواو

و ينظر البحر المحيط ٨ / ٢٧٥ .

على الجواب لما جاز ذلك .

١- وزعم الفراء أَنَّ العَرَبَ قد تجزم ما بعد الفاء في الجواب (٢)
وإنَّ لم تحذف الفاء ، واستدل على ذلك بقوله :

١١٧- فقلتُ له: صَوِّبْ وَلَا تُجِدِّتَهُ فَيَدْنِكُ (٣) من أَعْلَى القَطَاةِ فَتَزَلِقُ (٤)

كَأَنَّهُ قَالَ : لَا تُجَهِّدْهُ يَدْنِكُ من أَعْلَى القَطَاةِ فَتَزَلِقُ - ١ ، وذلك باطلٌ (٥)
لأنَّ الفاءَ تحول بين ما بعدها من الفعل وبين ما قبلها ، فلا يتصور عملُه

(١) قال أبو حيان في التذييل : وقد خلط أبو الحسن ابن عصفور
في نقل هذه المسألة فتقل عن الفراء مانصه : وأورد النص الي
قوله : فتزلق .

(٢) معاني القرآن ٢٦/١ ، ٢٣٠/٢

(٣) في هامش المصورة ذكرت رواية أخرى هي "يذرك" بدل يدنك
وهي الرواية في معاني القرآن للفراء .

(٤) البيت لأمرئ القيس في ديوانه ١٧٤ من قصيده مطلعها
ألا أنعم صياحا أيها الربيع وانطق

وحدث حديث الركب إن شئت وصدق

ونسبه سيويه لعمر بن عمار الطائي في الكتاب ١٠١/٣ وهو

في معاني القرآن للفراء ٢٦/١ ، ١٤٦/٢ ، ٢٢٩ ، ومجالس

ثعلب ٣٦٨ ، والمقتضب ٢١/٢ ، ورواية الشطر الثاني في

اللسان (زلق) " فتذريك من أخرى القطاة فتزلق "

وهي رواية في البيت سيذكرها الشارح بعد وليست تحريفاً

كما ذهب إليه الأستاذ عبدالسلام هارون في الكتاب ١٠١/٣ هـ ١-

(٥) سب هذا الرد لابن عصفور في التذييل ١١١/٥

فيه ، وَإِنَّمَا جَزَمَ يَدُنِكَ وَتَزَلَقَ عَلَى الْفِعْلِ كَأَنَّهُ قَالَ : فَلَا يَدُنِكَ مَسْنِ
أَعْلَى الْقَطَاةِ ، فَلَا تَزَلَقُ ، وَيَكُونُ قَوْلُهُ : فَلَا يَدُنِكَ ، مِنْ قَبِيلِ
مَاتَوْجَهَ فِيهِ النَّهْيُ عَلَى غَيْرِ الْمُنْهَى ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ لِلْفَرَسِ وَالنَّهْيَ
لِلْمَخَاطَبِ فَيَكُونُ مِثْلَ قَوْلِهِمْ : لَا أُرِينَكَ (١) هَاهُنَا * الْفِعْلُ
لِلْمُتَلَكِّمِ وَالنَّهْيُ لِلْمَخَاطَبِ ، وَالْمَعْنَى : لَا تَكُنْ بِحَيْثُ أَرَاكَ ، وَكَذَلِكَ
الْمَعْنَى فِي الْبَيْتِ :

لَا تَتَعَرَّضُ لِأَنَّ يَدُنِيكَ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ :

١٧٨ - وَلَوْ أَصَابَتْ لِقَالَتْ : وَهِيَ صَادِقَةٌ إِنَّ الرِّيَاضَةَ لَا تُنْصِبُكَ لِلشَّيْبِ (٢)

فَالْفِعْلُ لِلرِّيَاضَةِ وَالنَّهْيُ لِلْمَخَاطَبِ ، وَالْكَلَامُ مَحْمُولٌ عَلَى
الْمَعْنَى وَكَأَنَّهُ قَالَ : لِقَالَتْ لَا تَتَعَرَّضُ بِرِيَاضَتِكَ لِلشَّيْبِ .
وَيُرْوَى : فَيَذْرِيكَ ، بِالْيَاءِ ، عَلَى أَنَّ يَكُونُ سَكَنَ الْيَاءِ فِي
مَوْضِعِ النَّصْبِ كَقَوْلِهِ .

٧١ * رَدَّتْ عَلَيْهِ أَقَاصِيهِ . . * (٣) [١٠٦] // * فَاصْدَقَ وَأَكُنَّ *

- (١) فِي الْمَصُورَةِ : لَا رِينَكَ
(٢) الْبَيْتُ لِلْجَمِيحِ الْأَسَدِيِّ مِنْ قَصِيدَةِ مَفْضَلِيهِ ، يَنْظُرُ الْمَفْضَلِيَّاتِ
٣٤ كِتَابِ الشَّعْرِ لِأَبِي عَلِيٍّ ٨٣ / ب ، وَالْأَمَالِي الشَّجَرِيَّةِ
٣٣٢ / ١ ، وَشَرْحِ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٢٨ / ١ ، وَالْخَزَانَةِ
٢٩٥ / ٤
(٣) سَبَقَ ص ٢٩٤

وقيل: إِنَّ قَوْلَهُ : فيذريك على القطع . وَمَنْ حَذَفَ الياءَ عطفه على : لا تُجهدنَّه ، أو جعله جواباً وزادَ الفاءَ .

وإذا انتصبَ ما بعدَ الواوِ في الأَجوبةِ الشا [نية] (١) فمعناها الجمع من غير [عطف] (٢) فإذا قلت : لا تأكلُ سَمَكًا وتشربَ لبنًا ، فقد نهيتَه عن الجمعِ بينَ الأَكْلِ لِلسَّمَكِ وشُربِ اللبَنِ - ولم تُردِّ معنى العُطفِ ، فتكونَ (٣) قد نهيتَه عن أَكْلِ السَّمَكِ وشُربِ اللبَنِ على كلِّ حالٍ - ومن ذلك قوله :

لأنَّه عن خُلُقٍ وتأتي مثله عارُعلِكِ إذا فعلت عظيم (٤) [١٦٧]

يريدُ : لا يجتمع منك النهيُّ عن شئٍ مع إتيانك مثلهُ ، ولم يُردِّ لأنَّه عن شئٍ على الإطلاق ولا تأت شيئا من الأشياء ، وقال الحطيئة :
١٧٩ - ألم أكَ جاركم وتكونَ بيني وبينكم المودَّةُ والإخاءُ (٥)

أراد : ألم يجتمع لِي جواركم ومودتكم ، وليس المعنى على (العطف) (٦) لأنَّه لا يريدُ ألم أكَ جاركم على الإطلاق ، ولا ألم يكن بيني وبينكم المودَّةُ على الإطلاق ؛ ولأنَّ قصَّةَ توكيدِ الحرمةِ بينه وبينهم باجتماعِ

-
- (١) مطموسة في المصورة
(٢) مطموسة في المصورة
(٣) هذا تفسير للعطف
(٤) سبق ص ٢٩٨
(٥) في ديوانه ص : ٥٤ وهو من شواهد الكتاب ٣ / ٤٣ ، والمقتضب ٢ / ٢٦ ، والمغني ٨٧٧ والمقاصد النحوية ٤ / ٤١٧ ، ٤١٨ ، والهمع ٢ / ١٣ .
(٦) في المصورة : اللفظ ، خطأ

الشيئين ، وكذلك جميع ما أتى من ذلك .

واختلف النحويون في الناصب للفعل الواقع بعد الفاء والواو في الأجوبة :

فذهب الكوفيون إلى أن انتصابه بالخلاف (١) ، يريدون بذلك مخالفته للأول من حيث لم يكن شريكاً له في المعنى ، ولا معطوفاً عليه ، فهو عندهم نظير : لو تركت والأسد لأكلك * نصبت لـ ما لم تُرد عطف الأسد على التاء ، إذ لا يتصور أن يكون التقدير ، لو تركت وترك الأسد ؛ لأن الأسد لا يُقدر عليه فيترك ، وكذلك عندهم : زيد أملك وخلفك ، إنما تنصب بالخلاف ؛ لأن الظرف خلاف المبتدأ ، فلذلك لم يرفع كما يرفع : قائم من قولك : " زيد قائم " ، لأن القائم

هو زيد .

وهذا المذهب فاسد ؛ لأن الخلاف إذا كان موجباً للنصب فليس نصب الثاني بأولى من نصب الأول ؛ لأن كل واحدٍ منهما أعني من الاسمين في قولك : زيد خلفك ، مخالف للآخر وكذلك كل واحدٍ من الفعلين في مثل قولك : ماتتينا فتحدثنا ، وأيضاً فإن العرب تقول : ما قام زيد لكن عمرو (و) (٢) قام زيد لا عمرو * فتسوى بين إعراب

(١) الإنصاف : ٥٥٧ المسألة : ٧٦

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام وانظر شرح الجمل لابن عصفور :

مابعد : لكن : و : لا ، وما قبلها ، مع أن كل واحدٍ من
الاسمين في ذلك مخالف للآخر.

وزعم أبو عمر الجرمي (١) : أن الفاء والواو ينصبان الفعل
بأنفسهما .

وذلك باطل ، لأنه لا يخلو من أن يعتقد فيهما أنهما
حرفا عطف أو لا يعتقد ذلك : فإن اعتقد ذلك فيهما فلا سبيل
إلى النصب بهما ، إذ لو وجب لهما أن ينصبا من حيث
هما حرفا عطف لوجب أن ينصبا في كل موضع يكونان فيه للعطف ،
والعرب لا تفعل ذلك ولو وجب أن ينصبا من حيث إنهما حرفا
عطف ومابعدهما مخالف ما قبلهما ، للزم النصب ولكن لا والعرب لا تفعل ذلك

(١) هو صالح بن إسحاق الجرمي بالولاء النحوي ، أخذ النحو
عن أبي الحسن الأخفش وغيره ، وقرأ على الأخفش كتاب
سيبويه ولقي يونس بن حبيب ، وأخذ اللغة عن أبي زيد
وأبي عبيدة والأصمعي وطبقتهم ، صنف كتابا منها مختصر
في النحو ، وناظر الفراء وأفحمه ، توفي الجرمي
٢٢٥ هـ ، أخباره في نزهة الألباء ١٤٣ وبها مشهرا
ثبت بمصادر ترجمته .

(٢) الإناصاف ٥٥٧ المسألة ٧٦ ، وانظر شرح الجمال
لابن عصفور ١٤٣/٢

وإن اعتقد أنّهما ليسا حرفي عطف فيلزمه أن يجيز : لا تأكل سمكاً وتشرب لبناً
 وبتأكل تمراً * و * ما تأتينا فتحدثنا وفنكرمك ، فتدخل طيها حرف العطف ،
 فلما امتنع العرب من إجازة ذلك علمنا أنّهما حرفا عطف ، ولذلك لم يجز
 فيهما ذلك ، إذ لا يدخل حرف عطف على مثله . ولما كان هذا المذهب
 منقسماً إلى ما ذكر وثبت فساد ما انقسم (١) إليه ، لزم أن يكون باطلاً . فلم يبق
 إلا ما ذهب إليه البصريون من أنّ الفعل بعدهما منتصب بإضمار : " أن " إذ
 لا بد من ناصب ظاهر أو مضمير ، بطل أن يكون ظاهراً فلم يبق أن يكون إلا ضمراً .
 وليس من النواصب ما استقر له الإضمار إلا أن الضمير بعدهما : أن .

فإن قيل : إذا كان الفعل بعد الفاء والواو في الأوجه منصوباً
 بإضمار أن ، وأن والفعل في تأويل الاسم فعلام عطفها (٢) ؟

فالجواب : أنّها معطوفة على مصدر متوهم ، ألا ترى أنك إذا قلت :
 ما تأتينا ، يكون في معنى ما يكون منك إتياناً ، فتكون أن والفعل معطوفة
 على ذلك المصدر المتوهم حملاً على المعنى ونظير ذلك قول الشاعر :

١٨٠ - إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا أو تنزلون فإننا معشر نزل (٤)

فعطف تنزلون وهو مرفوع على : إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا ، فعومل
 " إن تركبوا " لذلك معاملة : أتركبون ؟ فلذلك قال : أو تنزلون ، فعطف
 وهو مرفوع عليه ، وهذا مذهب الخليل (٥) . ومن ذلك قوله تعالى : ألم
 ترى الذي حجاج إبراهيم في ربه (٦) ثم قال : أو كالذي مر على قرية (٧)

(١) في الصورة : ما لقسم
 (٢) أنّ الضمير ، لأن المراد به " أن " ، وأنت ليست معطوفة ، وإنما
 المعطوف المصدر المؤول معها . وقد جرت عادة النحويين على أن
 يختصروا في عبارتهم .

(٣) في الصورة : " ويكون " ، وكأنّ الوؤزائدة .
 (٤) البيت للأعشى من قصيدته المشهورة التي مطلعها :

ودع هريرة إن الركب مرتحل وهل تطيق وداعاً أيها الرجل

ورواية البيت الشاهد في الديوان : ٦٣

قالوا الركوب ! فقلنا تلك عادتنا *

ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

وهو من شواهد الكتاب ٥١ / ٣ ، والمحتسب ١ / ٩٥ ، والأمل الشجرية

٣٠ / ٢ وشرح الجمل لابن صفور ١ / ٤٥٦ ، وضرائر ابن صفور : ٨٢ ،

والمغنى ٩٠٩ والخزانة ٦١٢ / ٣ وغيرها .

(٥) في الصورة : الخيل ، ومذهب الخليل ذكره سيبويه في الكتاب ٥١ / ٣

(٦) الآية ٢٥٨ من سورة البقرة . (٧) الآية ٢٥٩ من سورة البقرة .

فعطف المجرور بالكاف على المجرور بالياء حلاً على المعنى ، لأنَّ قوله تعالى
 ﴿لَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ﴾ (١) في معنى : أَرَأَيْتَ : كَالَّذِي
 حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ (٢) ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

١٨١ - أَجِدَّكَ لَنْ تَرَى بِشُعَيْبَاتٍ وَلَا بَيْدَانَ نَاجِيَةَ ذُمُولًا

وَلَا مِتْدَارِكٍ وَالشَّمْسُ طِفْلٌ ببعض نواشغ الوادي حمولاً (٣)

فعطف : وَلَا مِتْدَارِكٍ عَلَى "لَنْ تَرَى" حلاً على المعنى ؛ لِأَنَّ مَعْنَى لَنْ تَسْرَى :
 لست براءً // . وَقِيلَ : عَامِلٌ إِنْ تَرَكُوا مَعَاظَةَ إِذَا (٤) تَرَكُونَ ، لِأَنَّهُمَا شَرْطٌ
 فِيمَا يَسْتَقْبَلُ فُحْمَلٌ عَلَى مَعْنَى إِذَا . وَأَمَّا يُونُسُ فَجَعَلَهُ مَقْطُوعًا عَلَى أَنَّهُ خَبِرٌ
 بَدَأُ كَأَنَّهُ قَالَ : أَوْ أَنْتُمْ تَنْزِلُونَ . (٥)

فَإِنْ قِيلَ : إِنْ الْعَطْفُ عَلَى الْمَعْنَى فِيمَا ذَكَرْتُ وَأَشْبَاهَهُ غَيْرَ مَقْصُودٍ ،
 فَكَيْفَ حَطَّتْ عَلَى ذَلِكَ النَّصْبَ بِإِضْمَارِ أَنْ بَعْدَ الْغَاءِ وَالْوَاوِ ، وَالنَّصْبُ بَعْدَهُمَا
 بِأَنَّ فِي الْأَجْوَدِ الثَّمَانِيَةَ مَقْصُودٌ ؟!

فالجواب : أَنَّ ذَلِكَ اطَّرَدَ فِي الْأَجْوَدِ لِتَعَذُّرِ الْعَطْفِ إِذْ لَمْ تُرِدْ أَنْ
 تَجْعَلَ الثَّانِيَّ شَرِيكَ الْأَوَّلِ فِي الْمَعْنَى ، وَلِتَعَذُّرِ الْقَطْعِ إِذْ لَمْ تُرِدْ مَعْنَى
 الِاسْتِنَافِ .

(١) الآية ٢٥٨ من سورة البقرة .

(٢) ينظر المعنى أقسام العطف ص ٦٢٣ ، ٦٢٤ . (ط)

(٣) البيتان للمرار بن سعيد الأسدی ، وهما في معاني القرآن ١/١٧١ و

مجالس ثعلب ١/١٣١ .

ورواية الأول فيها : "أجدك إن تری" ، والخصائص ١/٣٨٨ ، ومعجم
 البلدان ٧٩/٢ والرماية فيهما : لَنْ تَرَى .
 وانظر ضرائر ابن عصفور : ٢٨١ ، وأورد صاحب الخزانة ١/٢٦٢ ،
 البيت الأول شاهداً على أَنَّ : أَجِدَّكَ لَا يَسْتَعْمَلُ إِلَّا مَعَ النَّفْيِ كَمَا هُوَ
 مَذْهَبُ شَارِحِ الْكَافِيَةِ "الرَّضِيِّ" .

والنواشغ : مجازي الماء في الوادي . وينظر اللسان (نشغ) .

(٤) في الصورة : إِذْ ، والصواب ما أئتمناه

(٥) مذهب يونس في الكتاب ٣/٥١ .

فإن قيل : وكذلك يلزمك إذا نصبت بإضماراً أن "عطف على مصدر متوهم حملاً على المعنى أن يكون الثاني شريك الأول في المعنى ، من جهة أن المعطوف شريك المعطوف عليه ، وأنت لم ترد معنى الشريك ؟

فالجواب : أنك إذا عطفت فعلاً على فعل بحرف من حروف العطف معناه الجمع ، كان الثاني وفق الأول في معناه ، وليس ذلك بلازم في عطف المفردات إذ قد تعطف مفرداً على مفرد بحرف من حروف العطف يكون معناه الجمع فتشركه معه في الإعراب ، ويخالف أحدهما الآخر من جهة المعنى ، تقول : لوترك زيد والأسد لأكه ، فالأسد مشرك مع زيد في الإعراب وإن كان بينهما اختلاف في المعنى من حيث إن أحدهما ممنوع والآخر ممنوع منه ، فلذلك لما لم يريدوا أن يجعلوا الثاني شريك الأول في المعنى عدلوا عن الأصل وصيروا العطف من قبيل عطف المفردات .

فإن قيل : ولأى شيء لم يظهر أن ؟

فالجواب : أن الذي منع من ذلك أنه لم يتقدم قبل الفاء والواو اسم صريح بسل متوهم فكرهوا أن يظهر أن ، حتى تكون في اللفظ كأنك قصدت فعلاً على فعل إذ لو ظهرت أن وهي محكوم لها بحكم الأسماء لكنت في اللفظ كأنك قد عطفت اسماً على فعل .

إن قال قائل : فلأى شيء لم يفعلوا ذلك إلا بعد الأجوة ، وهلا جاز ذلك في غيرها ، فكنت تقول : يقوم زيد فيخرج ؟

فالجواب : أنك لو قلت ذلك على تقدير : يكون من زيد قيام فخرج ، لكان معناه ومعنى : يقوم زيد فيخرج واحداً ، فلم تحوجك ضرورة إلى ذلك وقد جاء بعض ذلك في الشعر نحو قوله :

١٨٢ - سأترك منزلي لبني تميم وألحق بالحجاز فاستريحاً (١)

(١) البيت للمغيرة بن حينا وهو :

من شواهد الكتاب ٣٩/٣ ، ٩٢ ، والمقتضب ٢٢/٢ ، والمحتسب ١٩٧/١ ، والأمالى الشجرية ٢٧٩/١ ، والرد على النحاة : ١١٩ ، والمقرب : ٢٦٣/١ ، والمغنى ٢٣٢ ، والخزانة ٦٠٠/٤ . وفيه رواية أخرى : لاستريحا ، ولا ضرورة فيه على هذا . ورود الساهد أيضاً في شرح المجلس لربيع بن رزق ١٤٤/٣ ، ٦١٠ ، والضرائر له : ٢٨٤ .

فنصبه بعد الحق وهو واجب ، كأنه قال : ويكون مني لحاق فاستراحة .
وكذلك قول الآخر :

١٨٣ - لَنَا هَضْبَةٌ لَا يَنْزِلُ الذَّلُّ وَسَطَهَا وَيَأْوِي إِلَيْهَا السَّجِيرُ فِيمَعْمَا (١)

نصب بعد يأوي وهو واجب ، كأنه [قال] (٢) : ويكون من السَّجِيرِ رجوع إليها فمعصمة ، ومعنى ذلك كمنى قوله : وَيَأْوِي إِلَيْهَا السَّجِيرُ فِيمَعْمَا ، قَلَّمَ تحتج إلى تكلف إضمار أن بعدها .

ولما كان الفعل بعدهما منصهما بإضمار أن معطوفاً على مصدر متوهم لم يجز أن يكون ما قبلها إلا فعل أو ما جرى مجراه من ظرف أو مجرور أو اسم فاعل ليدل على المصدر المتوهم نحو قولك : ما تأتينا فتحدثنا ، و : ما أنت منا فتكرمتنا ، و : ما زيد مكرم لنا فنحسن إليه ، ولو قلت : ما أنت زيد فتحسن إليه بالنصب ، لم يجز ؛ لأنه لم يتقدمها ما يدل على المصدر ، فلا بد إذ ذاك من العطف أو القطع ، والقطع أحسن ، والعطف ضعيف ، لعدم المشاكسة من حيث أنك إذا عطفت تكون قد عطفت جملة فعلية على جملة اسمية ، والدليل على أن الظرف يجري مجرى الفعل في الدلالة على المصدر أنه قد أُجْرِيَ مجرى [الفعل] فجزم جوابه نحو قوله :

١٨٤ - وَقَلْبِي كُلَّمَا جَشَأَتْ وَجَأَتْ مَكَانَكَ تُحَدِّدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي (٣)

فعامل مكانك : معاملة الزمي مكانك ، وكذلك أيضاً اكتفوا بالمجرور عن الفعل في صلة الموصول نحو قولك : جاءني الذي في الدار ، وقيل

(١) البيت لطرفة في الديوان : ١٩٤ .

وهو من شواهد الكتاب ٤٠/٣ ، والمقتضب ٢٣/٢ .
وذكر المبرد أن فيه رواية أخرى : ليعصما ، وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه .
وينظر المحتسب ١٩٧/١ ، والخصائص ٣٨٩/١ ، منسوخاً للأعشى وليس له وانظر أيضاً :

الرد على النحاة : ١١٩ ، وضرائر ابن صفور : ٢٨٥ ، وشرح الجمل له ٦١١/٢ .

(٢) تكلة يلتئم بها الكلام .

(٣) تكلة يلتئم بها الكلام .

(٤) البيت للمعري الإطنابه الخزرجي ، جاهلي ، وهو في مجالس ثعلب ٦٧ ، والكامل ٦٨/٤ ، وأمالى القالى ٢٥٨/١ ، والخصائص ٣٥/٣ ، وابن يعيش ٧٤/٤ ، والمغرب ٢٧٣/١ ، وشرح الجمل لابن صفور ١٣٣/١ .

تعالى ﴿ وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَبِمَا نَسَىٰ (١) فَأَدْخَلَ الْفَاءَ فِي خَبَرِهَا الْمَوْصُولَةَ
بِالْمَجْرُورِ ، كَمَا يُدْخِلُهَا فِي خَبَرِهَا إِذَا كَانَتْ مَوْصُولَةً بِالْفِعْلِ .

وَأَمَّا أَوْ : فَلَا تَنْصِبُ الْفِعْلَ بَعْدَهَا حَتَّىٰ تَكُونَ بِمَعْنَى : إِلَّا أَنْ (٢) نَحْوُ
قَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ :

١٨٥- فَعَلْتُ لَهُ : لَا تَبِكْ عَيْنَكَ ، إِنَّمَا نَحَاوِلُ مُلْكًا أَوْ نَمُوتُ فَنَعْدِرَا (٣)

المعنى : إِلَّا أَنْ نَمُوتَ فَنَعْدِرَا . فَإِنَّ لَمْ تُرَبِّ بِهَا ذَلِكَ الْمَعْنَى فَإِنَّهَا - أَنْ
تَجْعَلُهَا عَاطِفَةً فَتُرِيدُ بِهَا إِذْ ذَٰلِكَ أَحَدَ الشَّيْئَيْنِ ، وَيَكُونُ إِعْرَابُ الْفِعْلِ
الَّذِي بَعْدَهَا عَلَى حَسَبِ إِعْرَابِ الْفِعْلِ الَّذِي قَبْلَهَا ، فَإِنْ كَانَ مَرْفُوعًا رَفَعْتَهُ
أَوْ مَنْصُوبًا نَصَبْتَهُ أَوْ مَجْزُومًا جَزَمْتَهُ فَتَقُولُ "أَنَا أَلْزَمُكَ أَوْ أَخْرِجُ إِلَىٰ ضَيْعَتِكَ ،
وَأُرِيدُ أَنْ تَخْرُجَ إِلَىٰ الْكُوفَةِ أَوْ تَلْزَمَ زَيْدًا ، وَتَخْرُجَ زَيْدٌ [مِنْ] (٤) الْكُوفَةِ
أَوْ تُقِمَّ مَكَانَكَ ، فَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ الَّذِي قَبْلَ "أَوْ" بِغَيْرِ لَامٍ وَأُرِدْتَ مَعْنَى الْعَطْفِ
لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ إِيْتَانِكَ بِاللَّامِ فَتَقُولُ : // أَخْرِجْ إِلَىٰ الْكُوفَةِ أَوْ [لِتُقِمَّ] (٥) مَكَانَكَ ، وَلَا
يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : أَوْ تُقِمَّ مَكَانَكَ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ ، وَتَكُونُ إِذْ ذَٰلِكَ قَدْ حَذَفْتَ
اللَّامَ أَوْ حَطَلْتَ عَلَىٰ مَعْنَى الْفِعْلِ الَّذِي قَبْلَ أَوْ بِغَيْرِ لَامٍ (٦) ، لِأَنَّ مَعْنَى أَخْرِجْ
لِتَخْرُجَ كَمَا تَقْدَمُ فِي الْوَاوِ . وَمِمَّا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

١٨٦- عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ الْبَعُوضَةِ فَأَخْبِشِي - لَكَ الْوَيْلُ - حَرَّ الْوَجْهِ أَوْ يَكُ مِنْ يَكُ (٨)

(١) الآية ٥٣ من سورة النحل .

(٢) الكتاب ٤٧/٣ .

(٤) في الديوان ٦٦ وهو الخامس والثلاثون من قصيدة مطلعها :

سَطَّ لَكَ شَوْقٌ بَعْدَ مَا كَانَ أَقْصَرًا وَحَلَّتْ سَلِيمِي بَطْنَ قَوِّ فَعَرَعَرَا

رَالِئَاهُ شَوَاهِدُ الْكِتَابِ ٤٧/٣ وَالْمَقْتَضِبُ ٢٧/٢ ، وَالْخِصَائِصُ ٢٦٣/١ ،

وَابْنُ يَعِيشَ ٢٢/٧ ، ٢٣ ، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ١٥٦/٢ ، وَالتَّذْيِيلُ

١٠٢/٥ أ ، وَالْخِزَانَةُ ٦٠٩/٣ .

(٤) تَكَلُّمًا يَلْتَمِثُ بِهَا النَّصُّ .

(٥) فِي الْمَصْرُورَةِ : أَوْ لَقِمَ

(٦) فِي الْمَصْرُورَةِ : وَتَقِمَ

(٧) فِي الْمَصْرُورَةِ : غَيْرُ وَاضِحَةٍ .

(٨) الْبَيْتُ لِمُتَمِّمِ بْنِ نُوَيْرَةَ وَهُوَ فِي الْكِتَابِ ٩/٣ وَالْمَقْتَضِبُ ١٣٠/٢ وَفِي

حَاشِيَتِهَا "خَمَشٌ : مِنْ بَابِ نَصْرٍ وَضَرْبٍ" وَالْأَمَالِيُّ الشَّجَرِيَّةُ ٣٧٥/١ ،

وَابْنُ يَعِيشَ ٦٠/٧ ، ٦٢ ، وَالْإِنْصَافُ : ٥٣٢ وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ١٤٧/٢

وَالضَّرَائِرُ لَهُ ١٥٠ ، وَالْخِزَانَةُ ٦٢٩/٣ (عَرْضًا) . وَالْبَعُوضَةُ : اسْمُ مَوْضِعٍ بِمَعْنَى

كَأَنَّهُ قَالَ : أَوْلِيِّكَ فَحَذَفَ اللَّامَ أَوْ حَمَلَ (١) عَلَى مَعْنَى اخْمَشَى ، لِأَنَّ اخْمَشَى
وَلتخمش بمعنى واحد .

وَأَمَّا أَنْ يَسْتَأْنَفَ فَيَلْزِمُ الرَّفْعَ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى عِلَّا سَتَدْعُونَ إِلَى قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ
شَدِيدٍ تَقَاتُلُونَهُمْ أَوْ يَسْلُمُونَ = (٢) فَإِنْ شِئْتَ كَانَ عَلَى الْإِشْتِرَاكِ فَتَكُونُ أَوْ لَا أَحَدَ
الشَّيْئِينَ ، وَإِنْ شِئْتَ كَانَ عَلَى الْإِسْتِئْنَافِ كَأَنَّهُ قَالَ : أَوْ هُمْ يَسْلُمُونَ ، وَقَالَ زَوَالِرْمَةُ :
١٨٧- حَرَّاجِيحٌ مَا تَنفَكُّ إِلَّا مُنَاخَةً عَلَى الْخَسْفِ أَوْ تَرْمِي بِهَا بِلَدًّا قَفْرًا (٣)

فَإِنْ شِئْتَ (٤) جَعَلْتَ - أَوْ - عَاطِفَةً فَتَكُونُ قَدْ عَطَفَتْ بِهَا * تَرْمِي * عَلَى : مُنَاخَةً ،
وَمُنَاخَةٌ حَالٌ ، وَتَنفَكُّ فَعْلٌ تَامٌّ وَهُوَ مُضَارِعٌ انْفَكَّ الَّذِي هُوَ مَطَاوِعٌ فَكَكَتُ كَأَنَّهُ قَالَ :
لَا تَنفَكُّ عَلَى اتِّصَالِ بَعْضِهَا بِبَعْضٍ - لِكُونِهَا مَقْطَرَةً أَوْ لِصِطْحَابِهَا فِي التَّجَارِي - إِلَّا
مُنَاخَةً عَلَى الْخَسْفِ أَوْ [تَرْمِيًا بِهَا] (٥) بِلَدًّا قَفْرًا عَلَى غَيْرِ اسْتِعْمَالِ لِهِنَّ فَسَى
السَّيْرِ . وَلَا تَجْعَلُ تَنفَكُّ نَاقِصَةً ، لِأَنَّكَ إِذَا قَلَّتْ : لَا يَنفَكُّ زَيْدٌ ضَاحِكًا كُنْتِ
قَدْ أَوْجَبْتَ الضَّحْكَ لَزَيْدٍ فِي الْمَعْنَى ، وَإِلَّا لَا تَدْخُلُ عَلَى الْخَبْرِ فِي الْإِيجَابِ .

وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ : أَوْ لِلْإِسْتِئْنَافِ كَأَنَّهُ قَالَ : أَوْ نَحْنُ تَرْمِي بِهَا بِلَدًّا قَفْرًا
يَنفَكُّ بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ إِذْ ذَاكَ .

وَمَا يَبِينُ أَنَّ * أَوْ * قَدْ تَسْتَعْمَلُ مُسْتَأْنَفَةً قَوْلٌ طَرَفَةٌ :

١٨٨- وَلَكِنَّ مَوْلَايَ أَمْرًا هُوَ خَانِقِي عَلَى الشُّكْرِ وَالتَّسَالِ أَوْ أَنَا مُفْتَدِي (٦)

(١) فِي الْمَصُورَةِ : وَحَمَلَ ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ . انظُرْ مَا سَيَأْتِي ص ٣٣٥

(٢) آيَةٌ ١٦ مِنْ سُورَةِ الْفَتْحِ ، وَانظُرْ لِإِعْرَابِ الْقُرْآنِ لِلنَّحَّاسِ ٣ / ١٩١ ،
وَالْبَحْرِ الْمَحِيطِ ٨ / ٩٤ ، ٩٥ .

(٣) فِي دِيَوَانِهِ : ٢٤٠ . وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْكِتَابِ ٣ / ٤٨ ، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ ٢٨١ / ٢٨١
وَالْمُنْتَصَبِ ٢ / ٣٢٩ ، وَالْأَمَالِي الشَّجَرِيَّةِ ٢ / ٢٤٢ ، وَابْنُ يَعْيشَ ٧ / ١٠٦ ،
وَالْإِنْصَافُ ١٥٦ ، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ١ / ٣٩٨ ، وَالضَّرَائِرُ لَهُ : ٧٥ ،
وَالسُّغْنَى : ١٠٢ ، وَالخَزَانَةُ ٤ / ٤٩ .

(٤) غَامِضَةٌ فِي الْمَصُورَةِ .

(٥) فِي الْمَصُورَةِ : بِرِمَايْنِهَا .

(٦) الْبَيْتُ لِطَرَفَةٍ وَهُوَ (٧٧) وَمِنْ مَعْلَقَتِهِ فِي الدِّيَوَانِ : ٤٠ .

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْكِتَابِ ٣ / ٤٩ وَيَنْظُرْ شَرْحَ الْقَوَائِدِ السَّبْعِ الطُّوَالِ :

فاستأنف بعد : أو ، بجطة ابتدائية . والفرق من جهة المعنى بين أو العاطفة
والتي للاستئناف أنك قصدت في العاطفة إلى إثبات أحد الشئيين ، فيكون معنى
قوله تعالى ﴿ تَقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ ﴾ (١) إذا قصدت العطف : إلى قوم يكون
نهم أحد أمرين إما العاقلة أو الإسلام ، وقصدت في الاستئناف إلى إثبات
ما قبل : أو خاصة ، كأنك قلت : إلى قوم أولى بأبي شديد تقاتلونهم ، ثم
بعد استقرار هذا القصد يستأنف بأو فيقال : أو يكون كذا ، فيرتفع ما كان قد ثبت
قبل فيكون معنى قوله تعالى ﴿ أَوْ يُسْلِمُونَ ﴾ (١) إذا قصد به الاستئناف : أو
يُسْلِمُونَ فلا يكون القتال .

وزعم بعض النحويين (٢) : أَنَّ الْفِعْلَ إِذَا انْتَصَبَ بَعْدَهَا كَانَتْ بِمَعْنَى :
إِلَى أَنْ ، نحو قولك : لألزمك أو تقضي حقي ، أى : إلى أَنْ تقضي حقي .
وذلك باطل ، لأن ذلك ينكسر فيها في بعض المواضع وكونها بمعنى
إِلَّا أَنْ لَا يَنْكَسِرُ ، قال زياد الأعجم (٣) :

١٨٩- وَكَتَبْتُ إِذَا فَمَرْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كَعْوِيهَا أَوْ تَسْتَقِيمًا (٤)

المعنى : إِلَّا أَنْ تَسْتَقِيمَ ، وليس المعنى طى : إلى أَنْ تستقيم . وَإِنَّمَا
نصبت الفعل بعدها إذا أردت بها معنى : «إِلَّا أَنْ لَتَعْدُرَ الْعُطْفِ وَالِاسْتِنْفِ
إِذْ ذَاكَ .

أَمَا تَعْدُرُ الْعُطْفِ فَلِأَنَّهَا إِذَا عَطَفَتْ بِهَا لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ
الْأَوَّلِ وَالثَّانِي تَمَلَّقَ ، فَإِذَا أُرِدَتْ مَعْنَى : إِلَّا أَنْ ، فَأَنْتَ قَدْ بَنَيْتَ مَعْنَى الْكَلَامِ

(١) سبقت ص ٣١٦

(٢) منهم الزجاجي في الجمل ١٩٧ وتابعه ابن عصفور في شرح الجمل ١٥٦/٢

(٣) هو زياد بن سليم أو سليمان الأعجم أبو أمانة العبدي مولى بني عبد القيس
من شعراء الدولة الأموية ، جزل الشعر ، فصيح الألفاظ ، كانت في لسانه
عجمة ، فلقب بالأعجم ، عاصر المهلب بن أبي صفرة ومدحه ورثاه ، وكان
هجاءه . وكان الفرزدق يتحاشى أن يهجو عبد القيس خوفا منه ، توفي نحو
سنة ١٠٠ هـ عن الأعلام للزركلي (ط ٣) ج ٣ / ٩١ .

(٤) من شواهد الكتاب ٤٨/٣ ، والمقتضب ٢٨/٢ ، والأمالى الشجرية ٣١٩/٢
وابن يعيش ١٥/٥ ، والمقرب ٢٦٣/١ ، والمفنى ٩٣ . وغيرهما .

على اتصال ما قبل "أو" إلا أن يقع ما ذكرته بعد "أو" فإنه إذ ذاك ينقطع الأول . فإذا قلت : لألزمك أو تقضيني حقى ، فكأنك قلت : تتصل ملازمتى لك إلا أن تقضيني فترفع إذ ذاك الملازمة ، فيبين الفعل الثانى والأول ارتباطاً وتعلقاً ، ألا ترى أن الفعل الأول كالعام في كل زمان ، والثانى كالسخر عنه ، فإذا قلت : لألزمك ، تضمن ذلك الأوقات المستقبلة كلها ، فإذا قلت أو تقضيني حقى ، فقد أخرجت بعض الأوقات المستقبلة التى كان قولك : لألزمك مضمناً لها (١)

وأما تعذر القطع ، فلأنك فى القطع بنيت على الأول ثم استأنفت بعد ذلك ورعيت أنه إن وقع ما استأنفته لم يكن الأول ، وإذا جعلتها بمعنى : "إلا" أن كان الكلام جملة واحدة ، ودخله معنى الاستثناء بالنظر إلى الزمان كما تقدم . فلما تعذر العطف والقطع عدلت إلى التنبى ويكون التنبى باضمار : أن بالدليل الذى تقدم فى الفاء والواو (٢) ، والتبى إضمارها للعدة التى التتبى من أجلها إضمارها بعد الفاء والواو ، وساغ جعلها بمعنى إلا للتقارب الذى بينهما فى المعنى وذلك أنك إذا قلت : جاءنى القوم إلا زيدا ، فاللفظ الأول قد أوجب دخول زيد فى القوم ، لأنه منهم فإذا قلت : إلا زيدا فقد أبطلت ما أوجب الأول ، وكذلك إذا قلت : جاءنى زيد أو عمرو ، فقد وجب المجرى لزيد فى اللفظ قبل دخول أو فلما دخلت بطل ذلك الوجوب وإنما نصبوا لما ضمنا : "أو" هذا المعنى ، لأن الاستثناء يكون فى الأسماء لا فى الأفعال ، ألا ترى أنك لو قلت : لألزمك إلا تقضيني حقى لم يسغ ذلك ، ويسوغ لك أن تقول : إلا أن تقضيني حقى . ولا يسوغ أيضاً نصب الفعل بعدها // حتى يكون قبلها فعلاً ، أو اسم فى معنى الفعل ، أو ظرف أو مجرور ، لأن أن الضمارة والفعل المنصوب بها معطوفة على المصدر المتوهم فلا بد لنا يدل على المصدر ، وقد تقدم تبين ذلك فى الفاء والواو . فإذا قلت : لألزمك أو تقضيني حقى ، فكأنك قلت : ليكونن منى لزومك أو قضاء منك (٣) لحقى . وأو إذ ذاك عاطفة

(١) فى الصورة : مضمناً لها .

(٢) تقدم ص ١١١

(٣) فى الصورة : منى .

مُشْرِبَةً^١ معنى إِلَّا لِلْعَلَّةِ الَّتِي تَقْدَمُ ذِكْرُهَا .

وقد ينصبون الفعل بعد : "أَوْ" وإن لم يريدوا معنى إِلَّا نحو قول الشاعر

١٩٠- فِسْرَفِي يَلَابِ اللَّهُ وَالتَّسْرِ الْفِنْيِ تَعِشْ ذَا يَسَارٍ أَوْ تَمُوتْ فَتَعْدَرَا (١)

أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ أَتَيْتَ بَدَلَ : أَوْ بِإِلَّا فَقُلْتَ : إِلَّا أَنْ تَمُوتَ فَتَعْدَرَا ، لم يكن المعنى صحيحاً إذ لا يلزم أَنْ يكونَ عن التماسِ الْفِنْيِ الْعَيْشُ فِي يَسَارٍ إِلَّا أَنْ يَقَعَ الْمَوْتُ ، وَلَا إِذَا وَقَعَ مَوْتُهُ بَعْدَ عَيْشِهِ ذَا يَسَارٍ يَكُونُ لَهُ مَا يُعْذَرُ بِسَبَبِهِ ، وَإِنَّمَا الْمَعْنَى طَى أَنْ يَكُونَ لِأَحَدِ الشَّيْئِينَ كَأَنَّهُ قَالَ : التَّسْرِ الْفِنْيِ فَيَكُونُ شَأْنُكَ أَحَدَ أَمْرَيْنِ : إِتْمَا الْعَيْشُ فِي حَالِ يَسَارٍ وَإِذَا الْمَوْتُ قَبْلَ إِدْرَاكِ الْيَسَارِ فَتَعْدَرَا ، إِذْ لَمْ يَكُنْ مِنْكَ عَجْزٌ وَتَقْصِيرٌ ، فَكَانَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَقُولَ : أَوْ تَمُوتَ فَتَعْدَرَا بِالْجَزْمِ ، لِأَنَّ الْمَعْنَى طَى الْعَطْفِ لَكِنْ نَصَبَ بِإِضْمَارٍ : أَنْ وَعَطَفَ طَى مَصْدَرٍ مَتَّوِّهٍ ، كَأَنَّهُ قَالَ : يَكُنْ لَكَ عَيْشٌ فِي يَسَارٍ أَوْ مَوْتُ فَعْدَرَا ، مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَحْوَجُهُ لِذَلِكَ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى ، إِذْ يَسُوغُ الْعَطْفُ طَى اللَّفْظِ ، وَإِنَّمَا جَازَلَهُ ذَلِكَ لِلضَّرُورَةِ .

فَهَذِهِ جُمْلَةُ النَّوَاصِبِ بِإِضْمَارٍ : "أَنْ" وَلَا يَجُوزُ إِظْهَارُهَا .

وَنَرْجِعُ إِلَى تَفْسِيرِ الْفَاعِلِ صَاحِبِ الْكِتَابِ فِي هَذَا الْفَصْلِ :

قِيلَ : "فَحَتَّى وَكِي الْجَارَّةِ وَلَا مِ الْجَحُودِ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ حُرُوفُ الْجَرَ لَا تَلِي

الْفِعْلُ إِلَّا وَهُوَ فِي تَأْوِيلِ الْأَسْمِ"

يعنى أَنَّ هَذِهِ الثَّلَاثَةَ لَزِمَ أَنْ يَدْعَى فِيهَا أَنْ النَّصَبَ الْوَاقِعَ بَعْدَهَا بِإِضْمَارِ

حَرْفٍ يَكُونُ مَعَهَا بَعْدَهُ فِي تَأْوِيلِ مَصْدَرٍ ، مِنْ حَيْثُ كَانَتْ حُرُوفُ جَرٍّ ، وَحُرُوفُ الْجَرَ لَا تَلِي

الْفِعْلُ إِلَّا وَهُوَ فِي تَأْوِيلِ اسْمٍ ، وَقَدْ بَيَّنَّا فَيْطَ مَضَى أَنَّهَا حُرُوفُ جَرٍّ . (٢)

وَقَوْلُهُ (٣) لَكِنْ مَا بِهِ الْفِعْلُ كَذَلِكَ بَعْدَ (٤) هَذِهِ لَمْ يَلْفِظُوا بِهِ وَهُوَ إِتْمَا (٣-)

الْمَصْدَرِيَّةُ وَإِذَا أَنْ وَكِي أَخْتَاهَا * .

(١) البيت لعروة بن الورد أو لربيعة بن الورد كما ذكر محقق الضرائر .

والبيت في الإفصاح للفارقي : ١٨٣ ، وشرح الجمل لابن صفور ٢ / ٥٦ مع الحاشية والمقرب له ١ / ٢٦٣ ، والضرائر له : ٢٨٥

(٢) تقدم ص ١٩٤ ، ١٩٦ ، ٢٩١

(٣-٣) لم ترد هذه العبارة في الجزولية نسخة دار الكتب ، ووردت في نسخ أخرى

(٤) في الصورة : بعده .

يريد أن ما به الفعل كذلك في تأويل أسم ، وهو أحد الأحراف الثلاثة التي ذكر ، التزموا إضماره . وقد بيننا فيما تقدم السبب في التزام إضماره .

وقوله " لكن ماظهر في الفعل من النصب ينفي (١) أن يكون ما " .

يريد أنه لو كان المضمربعد هذه الحروف ما المصدرية لكان الفعل مرفوعاً ؛ لأنها (٢) لا تعمل شيئاً - كما أنه مرفوع في قوله تعالى : لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتَكُمُ الْكُذِبَ = (٣) أي : لِمَوْصِفِ أَلْسِنَتِكُمُ الْكُذِبَ .

وقوله " والمعنى ينفي أن يكون كي " فهو " أن " .

يعنى أن : كي وإن كانت ناصبة بنفسها في إحدى اللغتين ومصدرية ، لا يمكن إضمارها بعد هذه الحروف لفساد المعنى ، ألا ترى أنك لو قلت : جئت كي كي يقوم زيد " لفسد معنى قولك " جئت كي يقوم زيد "

وكذلك إذا قلت : " سرت حتى يقوم زيد " ، وإذا قلت : حتى كي يقوم

زيد " ، لكنت قد جعلت القيام سبباً لسبب قيام زيد ، وأنت لم ترد ذلك فسي

" جئت كي يقوم زيد " ، وكذلك إذا قلت : " سرت حتى تطلع الشمس ، لا يمكن

أن يكون السير سبباً لطلوع الشمس (٤) ، فلا يمكن إذاً إضمار كي بعدها ، وإن

كانت حتى بمعنى كي نحو قولك " سرت حتى أدخل المدينة " إذا أردت كسى

أدخل المدينة ، لم يجز إضمار كي بعدها كما لم يجز إضمارها بعد كي الجارة .

وكذلك إذا قلت : ما كان زيد ليقوم " إنما أردت : ما كان زيد سيقوم ، كما

تقدم (٥) ولم ترد معنى كي ، فلما تعدد إضمار " ما " (٦) لأجل النصب الذي

(١) في الصورة : ينفي ، والتصويب من نسخ الجزولية .

(٢) في الصورة : لأنه .

(٣) الآية ١١٦ من سورة النحل .

(٤) قد ذكر الشارح فيما سبق ص ٢٨٨ أنه في مثل : سرت حتى تطلع

الشمس بزئالة " قد يكون السير سبباً لطلوع الشمس بذلك المكان ، وإن لم يكن سبباً لطلوع الشمس على الإطلاق .

(٥) تقدم ص ٢٩١

(٦) في الصورة : إضمارها .

في الفعل وإضمار كي من جهة المعنى ، ثبت أن المضمَر بعدها " أن " .

وقوله " وأما [الفاء ، و] (١) الواو ، و " أو " فلا تنصب بنفسها إذ لو نصبت هنا لنصبت في كل موضع " .

يريد بهذا الكلام أن يرد ما زعمه الجرمي من أن النصب بالفاء والواو وأو ، فيقول : إن الفاء والواو وأو حروف عطفي فلو نصبت الفعل هنا لنصبت في كل موضع . وهذا لا يكون دليلاً حتى يبين أنها حروف عطفي إذ له أن يقول : حيث جاءت نائماً هي حروف عطفي إلا الفاء ، فإنها تجيء في جواب الشرط وليست هنا كذلك ، لكن قد أقننا الدليل فيما تقدم على أنها حروف عطفي (٢) . وكذلك أيضاً لا يثبت ما ادعاه من الإضمار حتى يقيم الدليل على أن الخلاف لا ينصب كما يقول أهل الكوفة . وقد أقننا أيضاً الدليل على أنه لا ينصب (٣) .
وقوله : فالنائب مضمَرٌ بعدَها " (٤)

يقول : لا يبدئ من ناصبٍ فإذا لم يوجد ناصبٌ ظاهر لم يبق إلا أن يكون مضمراً .

وقوله " وليس من النواصب ما يضمَرُ إلا " أن " .

يعنى لم يتقدرا الإضمار لनावب من النواصب إلا لأن ، فقد قام الدليل على إضمارها بعد حتى وكى الجارة ولا م الجحور وكذلك أيضاً قام الدليل على

إضمارها بعد لام كي وحرف العطف المعطوف به الفعل على الاسم المرفوع به // ٧٥

أما إظهارها (١) بعدها (٥) نادى أن المضمَر بعد أو بمعنى " إلا أن " (٦)

وبعد الفاء والواو في الأجمة الثمانية وما جرى مجراها " أن " .

قوله " والموضع الذي تضمَرُ فيه وتظهر [هو] (٧) بعد لام كي إذا لم

يكن بعدها (٨) لا " ، وبعد حرف العطف المعطوف به الفعل على المصدر

المرفوع به " .

(١) في الصورة : اتفاق ، والتصويب من الجزولية .

(٢) انظر ما سبق : ص ٣١٠ ، ٣١١ .

(٣) انظر ما سبق : ص ٣١٠ ، ٣١١ .

(٤) انظر ما سبق ج ٣٠٩ ،

(٥) فسي الصورة : بعدها .

(٦) تامة في الصورة

(٧) تكلمة من الجزولية .

(٨) في نسخ الجزولية التي بين أيدينا : " معها " .

(١) لَمْ كى هي الناصبة للفعلِ التي تعطي أَنَّ ما قبلها سببٌ لما بعدها نحو قولك : جئتُ ليقومَ زيدٌ * فالمعنى سببُ القيامِ ، والمعنى : كى يقومَ زيدٌ . والدليلُ على أَنَّ النَّصْبَ بعدها بإضمارٍ " أَنَّ " جوازُ ظهورها بعدها فتقول : جئتُ ليقومَ زيدٌ ، ولأنَّ يَقُومَ زيدٌ " ، وإنما قال إذا لم يكن بعدها " لا " ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ بعدها " لا " لَزِمَ إِظْهَارُ " أَنَّ " هروياً من اجتماع المثلين ، فتقول " جئتُ لئلاَّ يقومَ زيدٌ " ، والأصل : لِأَنَّ لَا فَادْغَمَتِ التَّوْنُ فِي اللَّامِ ، ولا يجوزُ أَنْ تَقُولَ لِلاَّ يَقُومَ زيدٌ ، كرهوا اجتماع المثلين وهما لامٌ كى " ولا م " لا " ، فالترسوا أحدَ الوجهين وهو الإظهار (٢) .

وحرفُ العطفِ المعطوفُ به مثاله طوك : يعجبنى قيامُ زيدٍ ويخرجَ عمرو *
تريد : وَأَنَّ يَخْرُجَ عمرو ، وَإِنْ شئتَ أظهرتها ، ومن ذلك قول الشاعر :

١٩١ - لِلْبُسْرِ عِبَاءٌ قِيٌّ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ (٣)

تقديره : وَأَنَّ تَقَرَّرَ عَيْنِي ، وَإِنَّمَا اشترط أَنَّ يكونَ المصدرُ مطلقاً به تحريراً من حُرْفِ العطفِ المعطوفِ به الفعل على المصدرِ المتوهم ، فَإِنَّ إِضْمَارَ " أَنَّ " لَزِمَ إِذْ ذَاكَ وَذَلِكَ بَعْدَ " الفاء " و " الواو " في الأجيوةِ بعد " أو " بمعنى " إِلاَّ أَنَّ " .
وقوله " على المصدرِ المطلقِ به " غَطَّ ، بل كان ينبغي له أَنْ يَقُولَ على الاسمِ المطلقِ به حتَّى يدخلَ تحته مثل قول الشاعر :

١٩٢ - وَلَوْلَا رِجَالٌ مِنْ رِزَامٍ أَعَزَّةٌ وَالسَّبِيحِ أَوْ أَسْوَكِ طَقْمَا (٣)

(١) كذا في الصورة . و صوابه : السابقة ، أو الراحلة .

(٢) المفتى : ٢٧٧ .

(٣) البيت لميسون بنت بحدل وهو من شواهد الكتاب ٤٥/٣ .

والمقتضب ٢٦/٢ ، والمحتسب ٣٢٦/١ ، والأمالى الشجرية ٢٨٠/١ ،

وابن يعيش ٢٥/٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٣١/١ ، ١٤٠/٢ ،

١٥٧ ، وفي المفتى ٣٥٢ ، ٣٧٣ ، ٤٧٢ ، ٦٢٣ ، ٧١٥ ، والخزانة

٣/٥٩٢ ، ٦٢١ ، والرواية فيهما : وَلُبْسِ وهى الصحيحة عند البفدادى .

(٣) البيت للحصين بن الحمام السري - جاهلى - ، وقد ذكر فى الصحابة - من

المفضلية رقم (١٢) فى المفضليات : ٦٦ وهو من شواهد الكتاب ٥٠/٣

والمحتسب ٣٢٦/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٣١/١ ، ٢٥٦/٢ ،

والمقاصد النحوية ٤/٤١١ ، وغيرها . طقما ، ترخيم طقمه .

فِعْطَفِ الْفِعْلِ بِأَوْ عَلَى رَجَالٍ (١) وَهُوَ اسْمٌ غَيْرُ مُصَدَّرٍ ، وَهُوَ مِنْ قَبِيلِ مَا يَجُوزُ فِيهِ إِضْمَارُ "أَنَّ" وَإِنْ شِئْتَ أَظْهَرْتَهَا :

وَقَوْلُهُ " وَالْكَلامُ عَلَى لَامٍ كَيْ " مِثْلُهُ عَلَى " لَامٍ " الْجَحُودِ [وَأَخْتَبَهَا] (٢) وَعَلَى حَرْفِ الْعِطْفِ الْمَذْكُورِ كَالْكَلامِ عَلَى "أَوْ" وَأَخْتَبَهَا .

يُرِيدُ أَنَّ " لَامٍ كَيْ " حَرْفُ جَرِكٍ " لَامِ الْجَحُودِ " فَوَجِبَ إِضْمَارُ أَنَّ بَعْدَهَا لِلْعِلَّةِ الَّتِي أَوْجَبَتْ إِضْمَارَهَا بَعْدَ لَامِ الْجَحُودِ وَقَدْ تَقَدَّمَ تَبْيِينُهَا (٣) ، وَكَذَلِكَ حَرْفُ الْعِطْفِ - الْمَعْطُوفُ بِهِ الْفِعْلُ عَلَى الْاسْمِ الْمَطْفُوظِ بِهِ - وَجِبَ أَنَّ يُعْتَقَدُ أَنَّ النَّصْبَ بَعْدَهُ بِإِضْمَارِ "أَنَّ" إِذْ لَوْ كَانَ النَّصْبُ بِهِ لِلزِّمِّ أَنْ يَنْصَبَ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ كَمَا تَقَرَّرَ فِي "أَوْ" وَفِي "الْفَاءِ" وَ"الْوَاوِ" فِي الْأَجْوَدَةِ .

وَقَوْلُهُ " وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ فِي حَرْفِ الْعِطْفِ كَوْنُهُ لَا يُرْبِطُ بَيْنَ مَخْطَفِي الْحَدِّ " يَعْنِي أَنَّ حَرْفَ الْعِطْفِ الْمَعْطُوفَ بِهِ الْفِعْلُ عَلَى الْاسْمِ الْمَطْفُوظِ بِهِ وَإِنْ قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى إِضْمَارِ "أَنَّ" بَعْدَهُ مِنْ حَيْثُ قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى إِضْمَارِهَا بَعْدَ "أَوْ" (٤) وَأَخْتَبَهَا ، فَإِنَّهُ يُؤَيِّدُ ذَلِكَ الدَّلِيلَ أَنَّ الْيَكُونُ الْاسْمَ مُصْرَحًا بِهِ قَبْلَ حَرْفِ الْعِطْفِ وَحَرْفِ الْعِطْفِ لَا يُرْبِطُ بَيْنَ مَخْطَفِي الْحَدِّ ، إِنَّمَا يُرْبِطُ (٥) بَيْنَ اسْمَيْنِ أَوْ بَيْنَ فِعْلَيْنِ أَوْ جِلَّتَيْنِ فَوَجِبَ أَنَّ تُعْتَقَدُ إِضْمَارُ "أَنَّ" حَتَّى تَكُونَ قَدْ عَطَفْتَ اسْمًا عَلَى اسْمٍ .

وَقَوْلُهُ " وَإِظْهَارُهُمْ لَهَا فِي هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ مُوَضَّحٌ لِمَا ادَّعَى مِنَ الْإِضْمَارِ " .

يَعْنِي أَنَّ إِظْهَارَهُمْ لَهَا "أَنَّ" بَعْدَ " لَامٍ كَيْ " وَعَدَّ حَرْفَ الْعِطْفِ الْمَعْطُوفَ فِيهِ الْفِعْلُ عَلَى الْاسْمِ الْمَطْفُوظِ بِهِ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ مَبِينًا أَنَّهَا إِذَا لَمْ تُظْهَرْ مُرَادَةً ، وَكَذَلِكَ التَّرَامُحُ إِظْهَارَهَا بَعْدَ لَامٍ كَيْ " إِذَا كَانَ بَعْدَهَا "لَا" لِأَنَّهَا مُرَادَةٌ بَعْدَهَا إِذَا لَمْ يَأْتِ بَعْدَهَا بِ"لَا" .

وَكَانَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَزِيدَ فِيمَا يَنْصَبُ بِإِضْمَارِ "أَنَّ" بَعْدَهُ - وَإِنْ شِئْتَ

(١) مكررة في الصورة .

(٢) من الجزولية .

(٣) في الصورة : تبينها ، وانظر ما سبق ص : ٢٩٠ ، ٢٩١ .

(٤) في الصورة : لو : تحريف .

(٥) في الصورة : يربطه .

أظهرتها - لام أن نحو قوله تعالى = (سَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ إِذَا انْقَلَبْتُمْ إِلَيْهِمْ
لِتَعْرَضُوا عَنْهُمْ) (٦) أي لإعراضكم عنهم وليست بلام كي وإن الحلف لكم لأن تعرضوا
عنهم ، أي لسبب إعراضكم عنهم ، ولو أظهرت أن فقلت ، لأن تعرضوا عنهم
لساغ ذلك والكلام عليها كالللام على [لام] كي .

وقوله * وما عدا ذلك تظهر فيه ولا تضر في الأمر العام عند البصريين * (٤)
يقول : إن ما عدا الخالين تظهر فيه ولا تضر نحو قولك * أريد أن أكرمك
وعجبت من أن يقوم زيد * ، ولا يجوز أن تقول * أريد أكرمك ولا عجبت من يقوم
زيد * بالنصب في الكلام وإنما يجوز ذلك في الشعر نحو قوله :

١٩٣- فَمَ أَرْمَلِيهَا خُبَاسَةً وَاحِدٍ وَتَهْتَهُتْ نَفْسِي بَعْدَ مَا كَدَتْ أَفْعَلَهُ (٥)

يريد : أن أفعله ، فأضمر * ان * وأبقى عليها ضرورة ، ولهذا قال في الأمر العام ؛
لأنه قد جاء ذلك في الكلام شذوذاً ، حكى من كلامهم (٦) : مَرُّهُ يَحْفَرُهَا ،
وَلَا يَدُّ مِنْ تَتَبَعَهَا يريد بأن تحفرها ومن أن تتبعا ، وإنما قال عند
البصريين ؛ لأن الكوفيين يجيزون حذف : * أن * فيما عدا الخالين قياساً
على ما سمع من ذلك ، والصحيح أن ذلك لا يقاس لقلية ما جاء منه لأن عوامل
الأفعال أضعف من عوامل الأسماء فلم يضرها إلا بشرط أن يكون في الكلام ما هو
عوض منها كما فعلوا في حالي التزام الإضمار وجوازه ، فإن حذف ولم يبق لها //
عمل ، بل يرفع الفعل كان ذلك أحسن ، نحو قول الشاعر :

(١) في الصورة : يخلفون ، تحريف .

(٢) آية ٩٥ من سورة التوبة .

(٣) تكلية يصح بها الكلام .

(٤) انظر المسألة ٧٧ من مسائل الإنصاف ص ٥٥٩ .

(٥) لعامر بن جوين الطائي . وهو من شواهد الكتاب : ٣٠٧/١ قال سيويه
فحطوه على : أن ، لأن الشعراء قد يستعملون أن هاهنا - مضطرين - كثيراً .
وهو في الإنصاف : ٥٦١ ، ٥٦٥ ، والرواية فيه : وأجد والمقرب ١/٢٧٠ ،
والضرائع لابن عصفور ١٥١ ، والمغنى : ٨٣٩ مع حاشيتها ، والمقاصد
النحوية ٤/٤٠١ ، والرواية في المصادر : مثلها .

(٦) الكتاب ٣/٩٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/١٤٣ ، المغنى ٨٣٩ .

أَلَا أَيُّهَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرُ الْوَفَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخَلِّدِي؟ (١)

في رواية من رفع "أحضر" ، والدليل على أنه يريد "أن" وإن كان حذفها ، عَطْفُ "وَأَنْ أَشْهَدَ" عليه ، وقد يمكن أن يكون من ذلك قوله تعالى (= أَفَفَيْرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْدُو؟) (٢) والأصل "أَنْ أَعْدُو" فأضربت "أَنْ" (٣) وأبطل عطفاً ، ويكون : غير الله منصوباً بأعْدُو ، وجاز تقديمه عليه لما زال لفظ أَنْ وعطفاً ، ويجوز على هذا أن تقول "عسى عبد الله الخبير يا كل" إذا حذفنا أَنْ من الفعل الواقع في خبر عسى ورفعته . وقد يجوز : أَنْ يكون "غير الله" معمول أعْدُو ، وتأمروني جملة الاعتراض فصل بها بين المفعول وعامله ولا يكون المعنى إذ ذاك "أَنْ أعْدُو" (٤)

[لن]

وقوله "ولن لنفي سيفعل"

إِنَّمَا نَفَتْ الْعَرَبُ بَلْنَ "سيفعل" ولم يقولوا "لن سيفعل" فيأتوا بعدها بالسَّينِ أَوْ سَوْفَ ، لِأَنَّهُمْ كَرَهُوا الْجَمْعَ بَيْنَ حَرْفَيْنِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَخْلُصُ لِلِاسْتِقْبَالِ فَاسْتَفَنُوا بَلْنَ عَنِ السَّيْنِ وَسَوْفَ .

وقوله "وتقديم معمول معمولها عليها يدل على أنها ليست مركبة من :

"لا أَنْ" كما تقدم (٦) فيقال : لو كانت مركبة من "لا أَنْ" لم يجوز أن تقول :

"زيداً لن أضرب" تريد "لن أضرب زيداً" لما يلزم في ذلك من تقديم بعض

الصلة على الموصول ، فجواز ذلك دليل على بطلان ما ادَّعاه من التركيب ، وهذا

الذي ردَّ به هذا المذهب هو كلام سيويه (٧) ، وردَّ الزجاج ذلك أيضاً بأن قال :

لو كان الأمر على ما ذكره الخليل لم يكن قولك "لن أضرب زيداً" كلاماً تاماً كما

لا يكون كلاماً تاماً قولك "لا أَنْ أضرب زيداً" ، لِأَنَّ أَنْ وما بعدها بتأويل اسم

مُعْرَبٍ .

-
- (١) سبق ص ٢٩
 (٢) الآية ٦٤ من سورة الزمر
 (٣) هذا مذهب الكسائي كما في إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٨٢٨ .
 (٤) ينظر الكتاب ٣ / ١٠٠ ، والمصدر السابق .
 (٥) الكتاب ١ / ١٣٥ ، ١٣٦ .
 (٦) انظر ما سبق : ص ٢٧٩ .
 (٧) الكتاب ٣ / ٥٥ .

وزعم بعض النحويين (١) أَنَّ ذلك لا يلزم الخليل ، لِأَنَّهُ قد يحدث مع التركيب حُكْمٌ لم يكن قَبْلُ ، أَلَا ترى أَنَّ هَلْ حرفٌ يَسْتَفْهِمُ بِهِ عَنِ الْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ نَحْوَ قَوْلِكَ " هَلْ قام زيد " و " هَلْ زيد قائم " ، فَإِذَا رُكِبَ مَعَ لَا فِقِيلٌ : هَلَّا ، لم تدخل إِلَّا عَلَى الفِعْلِ ظَاهِرًا أَوْ مَضْمَرًا نَحْوَ قَوْلِكَ " هَلَّا ضَرَبْتَ زَيْدًا " وتقول " ضَرَبْتَ زَيْدًا فَهَلَّا عَمْرًا " تريد : فَهَلَّا ضَرَبْتَ عَمْرًا وكذلك " لو " كانت لا [يَلِيهَا] (٢) إِلَّا الفِعْلُ ظَاهِرًا أَوْ مَضْمَرًا نَحْوَ قَوْلِكَ : " لو قام زيد قام عمرو " فلما رُكِبَتْ مَعَ لَا لم يَلِهَا إِلَّا الْأَسْمَاءُ نَحْوَ قَوْلِكَ " لو لا زيد لأكرمتك " وَأَشْأَلُ ذلك كثيرًا .

قال ابن عصفور (٣) : وهذا لا عذر عندي فيه للخليل ؛ لِأَنَّ التَّركيبَ لا يَخْلُو أَنَّ يَتَغَيَّرُ المَعْنَى أَوَّلًا يَغْيِرُهُ فَإِنَّ غَيْرَ المَعْنَى تَبِعَ ذلك تَغْيِيرَ الحُكْمِ ، أَلَا ترى أَنَّ " هَلْ " كانت استفهامًا فلما رُكِبَتْ مَعَ " لا " صار المَعْنَى عَلَى التَّحْضِيضِ ، وكذلك " لو " كانت لما سيقع لوقوع غيره فإذا رُكِبَتْ مَعَ " لا " صارت حَسْرَةً [ف] (٤) امتناع لوجود . وَأَمَّا " لَنْ " فَإِنَّ كانت مَرْكَبَةٌ كَمَا زعم الخليل من " لا أَنَّ " فَأَنَّ كانت تَخْلُصُ الفِعْلَ لِلِاسْتِقْبَالِ وَلَا تَنْفِي المَسْتَقْبَلِ ، فَلَمَّا رُكِبَتْ بَعَثَتْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى مَا كان له من المَعْنَى ، فَكان يَنْفِي إِلَّا يَتَغَيَّرُ الحُكْمُ عَمَّا كان عَلَيْهِ فَأَنَّ لم يوجد في لن حكم " أَنَّ " دليلٌ عَلَى بطلان ما ادَّعاه من التَّركيبِ . (٥)

(١) في الإنصاف ١٣ ، قال الكوفيون : ولا يجوز أَنْ يقال : إِنَّهُ لو كان أصلها لا أن ، لما جاز أَنْ يقال : أَمَّا زَيْدًا فَلَنْ أُضْرِبَ لِأَنَّ ما بعد أَنْ لا يجوز أَنْ يعمل فيما قبلها ، لِأَنَّنا نقول : إِنَّمَا جاز ذلك لِأَنَّ الحُرُوفَ إِذَا رُكِبَتْ تَغْيِرُ حُكْمَهَا أَلَا ترى أَنَّ هَلْ لا يجوز أَنْ يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وَإِذَا رُكِبَتْ مَعَ " لا " ودخلها معنى التحضيض تغير ذلك الحكم عما كان عليه قبل التركيب فجاز أَنْ يعمل ما بعدها فيما قبلها فيقال : " زَيْدًا هَلَّا ضَرَبْتَ " فكذلك ها هنا .

(٢) في المصورة : (لا يَلِهَا) .

(٣) في التذييل ٥ / ٩١ أ قال أبو حيان : قال بعض أصحابنا ، وأورد الكلام الآتي

(٤) ساقط من المصورة .

(٥) يمثل هذا رد البصريين على الكوفيين في الإنصاف : ٢١٦ . فابن عصفور تابع للبصريين في هذا

قلت : وهذا غير مسلم أعني أنه إذا تَغَيَّرَ المعنى تَغَيَّرَ الحُكْمُ بل قد يتغير الحُكْمُ مع أن المعنى لم يتغير ، كأَحَدَ عَشَرَ وثلاثة عَشَرَ وِابَهُ والأَصْلُ : ثلاثة وعشرة ثم اختصر ذلك وَرُكِّبَ الاسمان والمعنى باقٍ ، وتغير الحُكْمُ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ كُنْتَ تَقُولُ عَشْرَةَ رِجَالٍ وَعَشْرَ نِسَاءٍ فَتَثَبَتِ النَّاسُ فِي عِشْرَمِ الْمَذْكَرِ وَتَحَذَفُهَا مَعَ الْمَوْنِ ، فَلَمَّا رُكِّبَ الاسمان انعكس الأمرُ فقلت : ثلاث عشرة جارية وثلاثة عشر رجلاً ، مع أن الخليل أن يقول (١) : إِنْ المعنى قد تغير مع " لن " من طريق آخر خلاف ما أورده الخصم وهو أن الكلام بقولك : لَا أَنْ أُضْرِبَ زَيْدًا * غير مستقل ولا يستحق كلاً والكلام بقولك " لن أُضْرِبَ زَيْدًا * ، مستقل مفيد ويستحق كلاً فقد تغير من عدم الإفادة والاستقلال إلى الإفادة ، وأى تغير أكثر من هذا . وإِنَّمَا يَرِدُ عَلَى الْخَلِيلِ بَأَنَّ التَّركيبَ دعوى وخروج عن الظاهر فكما لا يقال في " لم " أنها مركبة فكذلك " لن " ، فلم لنفي الماضي ولن لنفي المستقبل ولا فرق بينهما والله أعلم .

[إِذْنٌ]

وقوله " وَإِذْنٌ لَهَا (٢) ثلاثة أحوال : أن تتقدم ، وأن تتوسط ، وأن تتأخر . اطمأن أن " إِذْنٌ " فيما ذكر سيبويه معناها الجزاء والجواب (٣) ، فأما الأستاذ أبو طي الشلومي ففهم من ذلك أنها تقدر بالجزاء والجواب (٤) ، وأنت إذا قلت للمخاطب " أذورك " فقال لك " إِذْنٌ أَكْرَمُكَ " فمعنى كلامه " إِنْ تَزَرَّنِي أَكْرَمُكَ " (٥) وتكلف ذلك فيها في كل موضع وجعل قوله تعالى (قَالَ فَعَلَّيْهَا إِذًا وَأَنَا مِنَ الصَّالِحِينَ) (٦)

(١) بحد أن أورد أبو حيان كلام ابن عصفور السالف . قال : وقال بعض أصحابنا للخليل أن يقول وأورد الكلام التالي . في التذييل ٩١/٥ أ .

(٢) " إِذْنٌ " رسمها في المخطوط " إِذَا " وقد أبدلناه في سائر ما سبق وما يأتي من النص عدا ما ورد في الآيات ، وذلك تبعاً لمن رأى أن تكذب بالنون فرقا بينها وبين إذا الظرفية .

ويبدأ الحديث عن إِذْنٍ في التذييل ٩٦/٥ أ وينتهي في ٩٩ أ .

(٣) الكتاب ٢٣٤/٤ .

(٤) التوطئة : ١٤١ والشرح الكبير للشلوميين : ١٧١ ، والبحر المحيط ١١/٧ والمغنى : ٣٠ .

(٥) تشيل الشلوميين بهذا في التوطئة ١٤١ ، وينظر صف المبانى ٦٣ .

(٦) الآية ٢٠ من سورة الشعراء ، والنظر البحر المحيط ١١/٧ .

من ذلك ، كأنه قال : إِنْ كُنْتَ فَعَلْتَ ذَلِكَ كَافِرًا لَا نَعْمَكَ كَمَا زَعَمْتَ فَأَنَا ضَالٌّ // ٧٧
 ولم يثبت بذلك لنفسه كُفْرًا ولا ضلالًا ، لِأَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ وَهُوَ كَافِرٌ كَمَا زَعَمَ ،
 فيلزم أَنْ يَكُونَ مِنَ الضَّالِّينَ - بِلِ فَعَلَهَا (١) أَعْنَى الْوَكْرَةَ ، وَلَمْ يَقْصِدْ بِهَا قَتْلَهُ .
 ولم يحمل (٢) قوله تعالى (= وَأَنْتَ مِنَ الْكَافِرِينَ) (٣) على كفران النَّمَمِ
 ولا الضَّالِّينَ بِمَعْنَى ضَلَلْتَ عَنِ الشَّيْءِ إِذَا جَهَلْتَهُ ، أَيْ : جَاهِلًا بِأَنَّ الْوَكْرَةَ تَقْضِي عَلَيْهِ ،
 قال : لِأَنَّ الضَّالَّ وَالْكَافِرَ لَا يَسْتَعْمَلَانِ بِذَلِكَ الْمَعْنَى ، إِلَّا مُقَيَّدِينَ فَيُقَالُ كَافِرٌ
 بِالنَّعْمَةِ وَضَالٌّ عَنِ الشَّيْءِ .

وأما الفارسي (٤) فزعم أن سيويه لم يريد أن معناها الجواب والجزاء في كل
 موضع ، وإنما يريد أنها قد تكون جواباً خاصة ، مِثْلُ ذَلِكَ أَنْ يَقُولَ : " أَزُورُكَ " .
 فيقول لك المخاطب " إِذَنْ أَظْنُكَ صَادِقًا " ، فَإِذَنْ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مَعَ مَا بَعْدَهَا
 جواب ولم تجازيه على الزيادة بشيء ، وقد تكون هي مع ما بعدها جواباً
 وجزاءً ، فَإِذَا قُلْتَ لَهُ : " أَزُورُكَ " ، فَقَالَ لَكَ : " إِذَنْ أَكْرَمُكَ " ، فَقَدْ أَجَابَكَ وَجَازَاكَ
 على زيارتك بالإكرام ، فهذا معنى قوله " جواباً وجزاءً " لا أنها تتقدر بالجواب
 والجزاء في كل موضع وجعل ذلك مثل قوله (٥) في " نعم " " إِنَّهَا عِدَّةٌ وَتَصْدِيقٌ "
 ألا ترى أن ذلك لا يجتمع فيها بل تكون عِدَّةٌ فِي مَوْضِعٍ وَذَلِكَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ
 وتصديقاً في موضع وذلك في الماضي ، فكذلك " إِذَنْ " لم يُرِدْ أَنَّهَا تَقْدَرُ بِالْجِزَاءِ
 والجواب على طريقة الشرط والجزاء .

والذي ذهب إليه الفارسي هو الصحيح وهو مراد سيويه ، وإلا (٦) فإن
 قول القائل " إِذَنْ أَظْنُكَ صَادِقًا " لا تصرف فيه ما زعمت إليه من أن معناها الشرط
 والجواب ، فعلى هذا لن يخلو منه أن تكون جواباً وجزاءً على الطريقة التي ذكرنا في معنى الجواب
 ليلزم لها معنى الجزاء خديكون وقد لا يكون ولا يجوز أن يقال " إِذَنْ أَكْرَمُكَ " .
 و " إِذَنْ أَظْنُكَ صَادِقًا " ، غير مجيب لأحدٍ فإنه جاء ما ظاهراً (٧) ذلك فهو عند نحويين

(١) في المصورة : فعلتها .

(٢) يعني الشلوين .

(٣) الآية ١٩ من سورة الشعراء .

(٤) انظر صف الماني ٦٢ ، ٦٣ والمغني : ٣٠ .

(٥) يقصد سيويه وقد قال ذلك في الكتاب ٤ / ٢٣٤ .

(٦) تكلية يقتضيهما السياق .

(٧) في المصورة : ما ظهره .

ميراج لصلواته من قول الشاعر :

١٩٤ - أَرَدُ دِحْمَارَكَ لَا يَرْتَعُ بِرَوْضَتِنَا إِذَنْ يَرِدَ وَقَيْدُ الْعَيْرِ مَكْرُوبٌ (١)

كأنه قد رأى الأمور بالرد قال : لا أرد ، فأجابه بذلك ، وحذف لفهم المعنى . ولا يجوز أن تقول " إِنْ قَامَ زَيْدٌ " ابتداءً من غير أن تجيب بذلك أحداً أصلاً .
فقوله تعالى = (قَالَ : فَعَلْتَهَا إِذَا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ) = (٢) إِنَّمَا يَنْبَغُ أَنْ يَحُلَّ عَلَى أَنَّهُ أَجَابَ بِذَلِكَ قَوْلَهُ = (وَقَعَلْتَ فَعَلْتِكَ الَّتِي فَعَلْتَ وَأَنْتَ مِنَ الْكَافِرِينَ) = (٣)

يريد : من الكافرين بأنعمنا ، فقال : لم أفعل ذلك كقراءة لنعمة كما زعمت بل فعلتها وأنا جاهل بأن الوكزة تقضي عليه ، ويؤيد ذلك قراءة " من قرأ (٣) = (وَأَنَا مِنَ الْجَاهِلِينَ) ، وما زعم من أنه لا يطلق ويراد ضال عن كذا ولا كافر ويراد به كافر نعمة إلا مقيداً ، باطل ، بل لا يطلق ذلك إلا بقريضة مينة ، وتلك القرينة إما تقييد في اللفظ كما ذكر وأما معنى بيّن المراد ، والمعنى هنا يشهد لما ذكرناه إذ لا يتصور أن تجعل الكافرين في الآية بمعنى المشركين ولا الضالين بذلك المعنى ، لما يلزم في ذلك المعنى من الاعتراف بالشرك . وما ذكره من أنه لا يلزم من ذلك اعتراف بشرك إنما بناء على أن تكون " إِنْ " مقدرة بجوابٍ وجزاءٍ وذلك باطل ، كما تقدم .

وإذا ثبت أنها جوابٌ فما أن تقع في حين جعلها جواباً أولاً أو وسطاً أو آخراً . فإن وقعت أولاً وأريد بالفعل الذي بعدها الحال ألغيت إذ لا يوجد ناصبٌ للفعل المضارع إلا وهو يخلصه للاستقبال ، وإن أريد به الاستقبال أعطته لأنها إذ ذاك تشبه " أَنْ " في تخلصها المضارع للاستقبال ، فإذا قال القائل " أَرُودُكَ " قلت له " إِنْ أَظْنُكَ صَادِقاً " بالرفع لا غيره لأن الظن منك واقع في الحال ، ولو قلت " إِنْ أَكْرَمَكَ غداً " نصبت كما زعم أبو موسى وقد حكى

(١) البيت لعبد الله بن عمة الضبي ، شاعر إسلامي ، شهد القادسية ، وهو من شواهد الكتاب ١٤ / ٣ ، والمقتضب ١٠ / ٢ ، وابن يعيش ١٦ / ٧ ، والخزانة ٥٧٦ / ٣ ، والبيت من قصيدة أصمعية مفضلية حماسية ينظر الإصعيات ٢٢٨ ، وشرح المفضليات للتبريزي ١٢٨٧ ، وشرح ديوان الحماسة : ٥٨٦ .

(٢) سبقتما في ص ٣٤٧ ٣٤٨ .

(٣) في البحر المحيطة ١١ / ٧ " وفي قراءة عبد الله وابن عباس " وأنا من الجاهلين " ويظهر أنه تفسير للضالين لا قراءة مروية عن الرسول ((ص)) .

عيسى بن عمر (١) أَنَّ (٢) من العرب من يلغيا وإن كان الفعل الذى بعدها مستقبلاً. (٣)

أُلغيت

وَإِذَا تَوَسَّطَتْ وَافْتَقَرَتْ مَا بَعْدَهَا إِلَى مَا قَبْلَهَا ، كَانَ الْفِعْلُ الَّذِي بَعْدَهَا
حَالاً أَوْ مُسْتَقْبِلاً ، فَتَقُولُ " إِنِّي إِذَنْ أَظُنُّكَ صَادِقاً " وَ " أَنَا إِذَنْ أَكْرَمُكَ غَداً " ،
وَ " وَاللَّهِ إِذَنْ لَأَكْرَمُكَ " وَ " إِنْ تَزَرَّنِي إِذَنْ أَكْرَمُكَ " بِجَزْمِ أَكْرَمَ قَالَ الشَّاعِرُ :

١٩٥ - لَيْتَنِي عَادَ لِي عَيْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا وَأَمْكِنِي مِنْهَا إِذَنْ لَا أُقِيلُهَا (٤)

فَرَفَعَ الْفِعْلُ الْوَاقِعَ بَعْدَهَا ، لِأَنَّهُ جَوَابُ الْقَسَمِ الْمُتَقَدِّمِ طَى " إِذَنْ " الدَّالَّةُ عَلَيْهِ اللَّامُ مِنْ لَيْتَنِي ، فَإِنْ جَاءَ مَا ظَاهَرَهُ إِصْمَالُهَا فِي حَالِ انْتِقَارِ مَا بَعْدَهَا إِلَى مَا قَبْلَهَا تَوَلَّى (٥) نَحْوَ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

١٩٦ - لَا تَتَزَكَّتِي فِيهِمْ شَطِيرَا إِنِّي إِذَنْ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا (٦)

(١) هو أبو عمرو عيسى بن عمر الثقفي النحوي البصري ، كانت بينه وبين أبي عمرو ابن العلاء صحبة ، ولهما مسائل ومجالس ، أخذ سيويه عنه النحو وله كتاب في النحو اسمه الجامع ، سأل الخليل سيويه عن مصنفات عيسى فقال له سيويه : صنف نيفا وسبعين مصنفا في النحو وأن بعض أهل اليسار جمعها ، وأتت عليها آفة فذهبت بها ، ولم يبق منها في الوجود سوى كتابين أحدهما الإكمال وهو بأرض فارس عند فلان ، والآخر " الجامع " وهو هذا الكتاب الذي اشتغل فيه وأسألك عن غوامضه . توفي سنة ١٤٩ هـ عن وفيات الأعيان

٤٨٦/٣ - ٤٨٨

(٢) " أَنَّ " مكررة في المصورة .

(٣) في الكتاب ١٦/٣ " وزعم عيسى بن عمر أن ناسا من العرب يقولون : إِذَنْ أَفْعَلُ ذَاكَ ، في الجواب ، فأخبرت يونس بذلك فقال لا تيمدون ذاك .

ولم يكن ليروى إلا ما سمع ، جعلوها بمنزلة هل صل .

(٤) البيت لكثير عزة . وهو من شواهد الكتاب ١٥/٣ ، وابن يعيش ٩/١٣ ، ٢٢٠ ، والتذييل ٩٦/٥ ب ، ورفض الهانئ : ٦٦ ، والمعنى : ٣٠ ، والخزانة ٤/٥٤٠ ، والمقاصد النحوية ٤/٣٨٢ ، وغيرها .

(٥) في المصورة : تأول

(٦) الرجز ينسب لرؤية طيس في ديوانه ، والبيتان في معاني القرآن للفرأ ٢٧٤/١

٣٣٨/٢ ، في الإصناف ١٧٧ ، وابن يعيش ١٧/٢ ، والتولثة : ١٤٢ ، والمقرب ٢٦١/١ ، ورفض الجاني : ٦٦ ، والمعنى : ٣١ ، والخزانة ٣/٥٧٤ ، والمقاصد النحوية ٤/٣٨٣ ، ونسبته لرؤية عن معجم الشواهد العربية .

ظاهرة إعمال "إِذَنْ" في الفعل الذي بعدها مع أنه في موضع خبرٍ إنَّ ، وهذا متأول على حذف خبرٍ إنَّ ، فتكون على هذا التأويل مبتدأةً ، كأنه قال : إِيَّيْ لا أَقْدِرُ على ذلك ، ثُمَّ اسْتَأْنَفَ بِإِذَنْ فَقَالَ : إِذَنْ أَهْلَكَ أَوْ أَطِيرَا ، وحذف ذلك الخبر لفهم المعنى ، والعرب قد تحذف خبرٍ إنَّ إذا فهم المعنى قال الأعشى :

١٩٧ - إِنْ مَحَلًّا وَإِنْ مَرْتَحَلًّا وَإِنْ فِي السَّفَرِ مَا مَضَى مَهَلًا (١)

٧٨

التقدير // إِنْ لَنَا مَحَلًّا وَإِنْ لَنَا مَرْتَحَلًّا . ومن كلامهم : "إِنَّ الزَّبَابَةَ ، وَإِنَّ الْفَأْرَةَ" (٢) أَيْ : إِنْ الزَّبَابَةَ شَيْءٌ غَيْرُ الْفَأْرَةِ ، وَإِنَّ الْفَأْرَةَ شَيْءٌ غَيْرُ الزَّبَابَةِ .

وَإِنْ تَوَسَّطَ بَيَانٌ تَقَدَّمَ بِهَا حَرْفُ عَطْفٍ فَنَزَعُ أَبُو مُوسَى أَنَّهُ يَجُوزُ فِيهَا الْأَمْرَانِ - يعني الإلفاء والإعمال على اختلاف التأويلين - يعني أنك إن راعيت تقدم حرف العطف عليها أُلْفِيَتْ ، وَإِنْ رَاعَيْتَ كَوْنَ مَا بَعْدَ حَرْفِ الْعَطْفِ جُمْلَةً مُسْتَأْنَفَةً أُعْلِمَتْ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى (٣) (وَإِذًا لَا يَلْبَثُونَ خَلْفَكَ إِلَّا قَلِيلًا) (٤) وَقَدْ قُرِئَ (وَإِذًا لَا يَلْبَثُونَ) (٥) بِالنَّصْبِ . وَكَانَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَزِيدَ فِي كَلَامِهِ قَيِّدَيْنِ :

أحدهما : اشتراط كون الفعل الذي بعدها مستقبلاً ، لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ حَالًا لَمْ يَجْزِ فِيهِ إِلَّا الْإِلْفَاءُ نَحْوُ قَوْلِكَ : "وَإِذَنْ أَظْنُكَ الْآنَ صَادِقًا" .

والآخر : ألا يكون حرف العطف قد عطف "إِذَنْ" وما بعدها على جملة صُفْرَى وَأَعْنَى بِذَلِكَ : أَنَّ تَكُونَ قَدْ عَطَفْتَ عَلَى جُمْلَةٍ هِيَ جِزْءٌ كَلَامٍ مُتَقَدِّمٍ ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ إِذْ ذَاكَ إِلَّا الْإِلْفَاءُ نَحْوُ قَوْلِكَ "إِنْ تَزْرِنِي أَزْرُكَ وَإِذَنْ أَحْسَنَ إِلَيْكَ" ، بِجِزْمِ أَحْسَنَ ، وَلَا يَجُوزُ غَيْرُ ذَلِكَ إِذَا قَدَّرْتَ أَنَّهَا مَعَ مَا بَعْدَهَا عَطْفٌ عَلَى جَوَابِ

- (١) البيت مطلع قصيدة في ديوان الأعشى : ٢٣٣ والرواية التي أثبتتها الشارح هي رواية الديوان نفسها ويروى "إِنَّ مَضَا مَهَلًا" ، وَإِذْ مَضَى مَهَلًا كَمَا فِي الْمُقْتَضَبِ ١٣٠/٤ ، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْكِتَابِ ١٤١/٢ ، وَالْأَصْلُ ٣٠٠/١ ، وَالْخِصَائِصُ ٣٧٣/٢ ، وَالْمَحْتَسَبُ ٣٤٩/١ ، وَالْأَمَالِيُّ الشَّجَرِيَّةُ ٣٢٢/١ ، وَابْنُ يَمِيشَ ١٠٣/١ ، وَالْمُقَرَّبُ ١٠٩/١ ، وَشَرَحَ الْجَمَلُ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٦٤٤٣/١ ، وَالْمِفْهِيُّ : ١١٤ ، ٣١٥ ، ٧٩٤ ، ٨٢٥ ، وَالْخِزَانَةُ ٣٨١/٤ وَغَيْرُهَا .
- (٢) فِي الْأَصْلِ لِابْنِ السَّرَاجِ ٣١٣/١ ، ٣١٤ ، وَقَدْ أَجَازَ الْفَرَّاءُ حَذْفَ الْخَبَرِ فِي : إِنْ الرَّجُلُ وَإِنَّ الْمَرْأَةَ ، وَانِ الْفَأْرَةَ وَإِنَّ الزَّبَابَةَ ، وَلَا يَجِيزُهُ إِلَّا بِتَكْرِيرِ إِنْ . وَيَنْظُرُ شَرَحَ الْجَمَلُ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٤٤٣/١ ، ٤٤٤ ، وَالزَّبَابَةَ : ضَرْبٌ مِنَ الْفَأْرَعِيَاءِ صَحَاءٌ وَتَكُونُ فِي الرَّمْلِ ، يَنْظُرُ الْحَيَوَانَ ٤٠٩/٤ ، وَفِي أَشْخَالِ الْمِيدَانِيِّ ٣٥٣/١ ، "أَسْرَقَ مِنْ زَبَابَةٍ" .
- (٣) فِي الْمَصُورَةِ : خَلْفَكَ ، وَهِيَ قِرَاءَةٌ نَجَاعَةٌ وَكَثِيرٌ وَابْنُ بَكْرِ بْنِ عَمْرِو .
- (٤) الْآيَةُ ٧٦ مِنْ سُورَةِ الْإِسْرَاءِ .
- (٥) هِيَ قِرَاءَةُ أَبِي كَمَا فِي الْبَحْرِ الْمَحِيْطِ ٦٦/٦ .

الشَّرْطِ ، فَإِنَّ قَدَرَتِ الْعَطْفَ عَلَى جِلَّةِ الشَّرْطِ وَالْجَوَابِ بِجِلَّتِهَا ، وَلَمْ تَرِدْ أَنْ تَجْعَلَ
 الْإِحْسَانَ جَوَابًا لِلْجَزَاءِ جَازٍ إِذْ ذَاكَ الْإِلْفَاؤُ رَعِيًّا لِحَرْفِ الْعَطْفِ ، وَالْإِعْمَالُ ،
 لِأَنَّ الْمَعْنَى عَلَى اسْتِثْنَائِهَا بَعْدَ حَرْفِ الْعَطْفِ ، لَكِنْ قَدْ يُسْتَفْنَى عَنْ هَذَا الْقَيْدِ
 الْآخِرِ مِنْ حَيْثُ إِنَّكَ إِذَا عَطَفْتَ عَلَى جِلَّةِ صَغْرَى كَانَتْ إِذْ ذَاكَ قَدْ تَوَسَّطَتْ وَافْتَقَرَ
 مَا بَعْدَهَا إِلَى مَا قَبْلَهَا ، وَقَدْ ذَكَرْنَا ذَلِكَ لَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا الْإِلْفَاؤُهَا ، وَإِنَّمَا
 أُلْفِيَتْ فِي حَالِ التَّوَسُّطِ ، لِأَنَّ الْكَلَامَ لَمْ يُبَيَّنْ عَلَيْهَا ، بَلْ جَاءَتْ عَرْضًا (١) أَثْنَاءَ
 الْكَلَامِ . وَإِذَا تَأَخَّرَتْ أُلْفِيَتْ كَانَ الْفِعْلُ الَّذِي بَعْدَهَا بِمَعْنَى الْحَالِ أَوْ بِمَعْنَى
 الْاسْتِقْبَالِ ، وَسَبَبُ ذَلِكَ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّ الْكَلَامَ لَمْ يُبَيَّنْ عَلَيْهَا بَلْ أُمِّيَ بِهَا بَعْدَ
 وَانْتِهَاءِ (٢) الْكَلَامِ ، كَمَا يُؤْتَى بِأَرَى عَقِبَ كَلَامٍ تَامٍ فَتَقُولُ " أَكْرَمَكَ إِذَنْ " كَمَا
 تَقُولُ : " زَيْدٌ قَائِمٌ أَرَى " . وَأَيْضًا فَإِنَّهَا لَا يَتَصَوَّرُ أَنْ تَنْصَبَ إِذْ ذَاكَ ، لِأَنَّ
 الْفِعْلَ الْمَنْصُوبَ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمَهُ عَلَى نَاصِيهِ .

وَلَمَّا أَشْبَهَتْ بِالْفِعَالِ وَإِعْمَالِهَا وَعَوَامِلَ الْأَسْمَاءِ شَبَّهَتْ بِهَا (٣) فِي جَوَازِ
 الْفِعْلِ فَاسْتَجَاوَزُوا الْفَصْلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَعْمُولِهَا بِالْقَسَمِ فَقَالُوا " إِذَنْ وَاللَّهِ
 أَكْرَمَكَ " وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي غَيْرِهَا مِنْ نَوَاصِبِ الْأَفْعَالِ لَا تَقُولُ : " أَرِيدُ أَنْ وَاللَّهِ
 تَقُومَ " وَلَا " جِئْتُ كَى وَاللَّهِ تَقُومَ " . وَقَدْ يَجُوزُ الْفَصْلُ أَيْضًا بَيْنَ " إِذَنْ " وَمَعْمُولِهَا
 بِالظَّرْفِ (٤) كَمَا فَصَّلَ بَيْنَهُمَا بِالْقَسَمِ فَتَقُولُ : " إِذَنْ فَعَدَا أَكْرَمَكَ " تَرِيدُ " إِذَنْ
 أَكْرَمَكَ فَعَدَا " وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي غَيْرِهَا مِنَ النَّوَاصِبِ ، لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ " لَنْ يَسُومَ
 الْجُمُعَةَ أَخْرَجَ " تَرِيدُ " لَنْ أَخْرَجَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ " فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

١٩٨- لَنْ مَا رَأَيْتُ أَبَا يَزِيدَ مَقَاتِلًا أَدْعَ الْقِتَالَ وَأَشْهَدَ الْهَيْجَاءَ (٥)

- (١) فِي الصُّورَةِ : اعْرَاضًا
 (٢) فِي الصُّورَةِ : اسْتِثْنَاءٌ ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .
 (٣) فِي الصُّورَةِ : بِهَا .
 (٤) فِي التَّذْيِيلِ ٩٨/٥ أَعِنْدَ قَوْلِ ابْنِ مَالِكٍ : وَأَجَازَ بَعْضُهُمْ فَصَلَ مَنْصُوبًا
 بِظَرْفٍ اخْتِيَارًا . قَالَ أَبُو حَيَّانٍ : ذَهَبَ إِلَى إِجَازَةِ ذَلِكَ الْأَسْتَاذِ أَبُو الْحَسَنِ
 ابْنُ صَفْوَرٍ وَوَافَقَهُ شَيْخُنَا الْأَسْتَاذُ أَبُو الْحَسَنِ الْأَيْدِيُّ ، قَالَ ابْنُ صَفْوَرٍ : وَقَدْ
 يَجُوزُ الْفَصْلُ . . . وَأُورِدَ الْكَلَامَ بِنَصِّهِ إِلَى قَوْلِهِ : تَرِيدُ : لَنْ أَخْرَجَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ .
 وَانظُرِ الْمَقْرَبَ ١/٢٦٤ .
 (٥) الْبَيْتُ لِمَجْهُولٍ وَهُوَ فِي الْخِصَائِصِ ٢/٤١١ . وَالْمَقْرَبُ ١/٢٦٢ ، وَالضَّرَائِرُ لِابْنِ
 صَفْوَرٍ ٢٠١ وَالْمَفْتَى : ٣٧٣ ، ٦٨٦ ، ٩١٠ ، وَفِيهِ أَنَّ " لَنْ " تَكْسِبُ
 لَمَّا لِلْإِلْفَاؤِ .

ففصل بين لن ومعمولها بما الظرفية ، فضرورة لا يقاس عليها .

وقوله : " وكى إذا لم تدخل عليها اللام احتلت الجارة والناصة . . إلى آخره "

" يعنى أنها إذا دخلت عليها اللام كانت ناصبة بنفسها ، إذ لا يمكن

أن تكون حرفاً جرّاً فيكون النصب بعدها بإضمار " أن " وقد تقدّم تبين ذلك وهي
في لغة من يحذف معها ألفاً ما الاستفهامية ناصبة بإضمار " أن " كما تقدّم (١) .

فإذا لم تدخل عليها اللام احتلت أن تكون " كى " التي دخلت عليها لام الجرّ :

فتكون الناصبة بنفسها أو تكون " كى " التي حذف معها ألف " ما " الاستفهامية ،

فيكون النصب بعدها بإضمار " أن " . وإنما جعلها إذا دخلت عليها اللام وكانت

ناصبة بنفسها بمعنى " أن " ؛ لأنها إذ ذاك لا تعطى السببية بل الذى أعطى

ذلك اللام ، وإنما لم يجر في " كى " إذ ذاك أن تكون بمعنى السببية ؛ لأنه

يلزم من ذلك إدخال حرف على حرف وهما بمعنى واحد ، وهما اللام وكى - كما

لم يجر الجمع بين الناصبة للفعل والسين وسوف من حيث كانت كل واحدة منهما

تخلص الفعل للاستقبال (٢) ، فإذا جعلت " كى " بعد اللام بمعنى " أن " ، ولا يراد

بها إذ ذاك معنى السببية ، جاز الجمع بينهما .

(١) انظر ما سبق : ٢٨٩ .

(٢) " " " : ٢٥٦ ، ٢٥٧ .

[الجواز م]

وقوله : * والجوازم قسمان : جازم فعلٍ واحدٍ ، وجازم فعلين * .

في إثبات جازم لفعلين خلافاً بين النحويين :

فمنهم من أثبتها كما ذهب إليه أبو موسى .

ومنهم من أنكّر ذلك وزعم أنّ * أدوات الشرط * إنّما جازمت فعل الشرط

وأما الجواب فمجزوم بفعل الشرط ، ومنهم من قال بالأداة والفعل . وسنبيّن

الصحيح من ذلك عند ذكر الجوازم لفعلين إن شاء الله تعالى . (١)

وقوله : * فالجائز لفعلٍ واحدٍ لم ولمّا ، ولأم الأمر والدعاء ، و * لا *

في النهي والدعاء * وجميع ما ذكره لا يجوز فيه إلا أنّ يستعمل جازماً ، نحو

قولك : * لم يَقم زيد ، ولمّا يَقم زيد ، ولا تُضرب زيداً ، ولا تُعذّبني يا الله ،

ولتضرب زيداً ، ولترحمني يا الله * .

وقد جاء في * لم * ترك العمل ، وأنشدوا في ذلك :

١٩٩ - لكن فوارس من جرم وأسرتهما يوم الصليفاً لم يوفون بالجار (٢)

٧٩ إلا أنّ ذلك لا يحفظ إلا في الشعر ، وكأنّه عامل * لم * معاملة * ما * للضرورة (٣) .

ولا يجوز في شيء من تلك الجوازم الإضمار وإبقاء العمل ، كما جاز ذلك في

النواصب لأنّ عوامل الجزم في الأفعال بمنزلة عوامل الخفي في الأسماء ، فكما

لا يجوز إضمار الخافض وإبقاء عمله قياساً ، بل ما جاء منه ضرورة أو نادر كلام ،

يحفظ ولا يقاس عليه ، نحو قول بعضهم (٤) : خير أفاك الله ، يريد على خير ،

ونحو قول الشاعر :

(١) سيأتي في ص ٣٥١

(٢) البيت مجهول القائل . وهو في المحتسب ٤٢/٢ ، وابن يعيش ٨/٧ ،

والضرائع لابن عصفور : ٣١٠ ، والمعنى ٣٦٥ ، ٤٤٤ ، والخزانة ٦٢٦/٣ ،

والمقاصد النحوية ٤٤٦/٤ وغيرها . وذكر البغدادي أنّه يروى : ذهل أو

نعم (اسم امرأة) والأخيرة تحريف من ذهل - انتهى ويروى : أسرتهم

بدل أسرتهما .

(٣) ذكر ابن هشام أنّ ابن مالك ذهب إلى أنّ رفع الفعل بعد لم * لفة * .

انظر المعنى ٣٦٥ ، وابن مالك ذكر أنّ لم قد تهمل فيليها الفعسل

مرفوعاً وذلك حملاً لها على ما ، ووصف ذلك بالشذوذ . انظر شرح الكافية

الشافعية ١٥٧٤ ، ١٥٩١ .

(٤) هو رؤية ابن العجاج ، يقوله هذا من يقول له : كيف أصبحت ؟ !

ينظر الخصائص ٢٨٥/١ ، ٢٨١/٢ ، وشرح المفصل ٢٨/٣ .

٢٠٠- رَسْمٌ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلْبِهِ كَذْتُ أَقْضَى الْفِدَاةَ مِنْ جَلْبِهِ (١)

يريد : رَبِّ رَسْمٍ دَارٍ - فكذلك لا يجوز إضمار الجازم وإبقائه عليه ، بل إضمار الجازم أخرى . ألا يجوز ، لأنَّ عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء . فإن جاء شيء من ذلك ضرورة لا يُقاس عليها ، نحو قوله :

عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ الْبِعُوضَةِ فَأَخْشَى لِكَ الْوَيْلُ حَرَّ الْوَجْهِ أَوْ يَبِيكُ مِنْ بِلَا (٢)

يريد : أَوْلَيْتِكَ ، فَحَذَفَ ضَرُورَةً لِدَلَالَةِ الْمَعْنَى عَلَيْهَا ، أَوْ عَامَلْ أَخْشَى مَعَامَلَةً لِتَخْشَى لِكَوْنِهِ فِي مَعْنَاهُ ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ الْآخِرِ :

فَقُلْتُ: أَدْعُوا وَأَدْعُ فَإِنَّ أُنْدَى لِصَوْتِ أَنْ يُنَادِي رَاعِيَانِ (٣) (١٦٩)

وقول الآخر :

مَحْدُ تَفْدِي نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَّالًا (٤) (١٧٠)

يريد : " لِتَفْدِي " ، طسَى أَنَّهُ قَدْ يُمْكِنُ أَنْ يُرِيدَ " تَفْدِي نَفْسَكَ " طسَى مَعْنَى الْخَيْرِ وَاجْتِرَاءً بِالْكَسْرِ عَنِ الْيَاءِ (٥) كَمَا قَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : (مَا كُنَّا نَبْغُ) (٦) ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا يُمْكِنُ أَنْ [يَكُونَ] (٧) حَذَفَ الْوَاوَ مِنْ " أَدْعُو " وَكَانَتْ قَالَ " أَنَا أَدْعُو " فَاجْتِرَاءً بِالضَّمِّ عَنِ الْوَاوِ فَيَكُونُ نَحْوَ قَوْلِهِ :

(١) البيت لجميل بثينة وهو مطلع أبيات في الديوان : ١٨٧ والشاهد في أمالي الفحالي ٢٤٦/١ والخصائص ٢٨٥/١ ، ٢٨٥/٣ ، والإنصاف : ٣٧٨ ، وابن يميث ٢٨/٣ ، ٥٢/٨ ، وضرائر ابن عصفور ١٤٤ ، وشرح الجمل له ٢٢٤/١ ، ٢٥٦ ، ٤٢٧ ، ٤٧٠ ، ٤٨٣ ، والخزانة ١٩٩/٤ وغيرها كثير . ويروي في بعض المصادر : الحياة بدل الفداة ، وهي خلاف رواية الديوان ومعظم المصادر .

ومن جلله : أي من أجله أو من عظمه في صدرى

(٢) سبق ص ٢١٥ .

(٣) سبق ص ٢٩٩ .

(٤) سبق ص ٢٩٩ .

(٥) قال به الأعلام الشنتمرى انظر الكتاب ٨/٣ هـ

(٦) الآية ٦٤ من سورة الكهف .

(٧) تكملة يقتضياها السياق .

٢٠١ - حَتَّىٰ إِذَا أَبْتَلَتْ حَلَاقِيمَ الْخُلُقِ (١)

يريد : الحلقوق .

ولم يَحِمْضْ إِضْمَارُ جَازِمٍ وَإِبْقَاءُ عَلَيْهِ فِي ضَرُورَةٍ وَلَا غَيْرَهَا ، إِلَّا فِي "اللام" خَاصَّةً
وكان الذي سَوَّغَ ذلك فيها أنهم قد يَأْمُرُونَ بِغَيْرِ لَامٍ ، فيقولون : اخرج واضرب ،
فَعَامِلُوا لِتَفْعَلْ مَعَامِلَةً " افعل " في الضَّرورة .

وكذلك أيضاً لا يجوز الفصلُ بين الجازم والمجزوم بشيء ، وإذا لم يَجْزُ ذلك نسي
النَّاصِبِ إِلَّا فِي " إِذَنْ " لِلْعَلَّةِ الَّتِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا (٢) ، فَآخَرَى إِلَّا يَجُوزُ ذلك
في الجازمِ لِأَنَّهُ أضعف ، فَأَمَّا قَوْلُهُ :

٢٠٢ - فَأَضَحَّتْ مَفَانِيهَا قِفَارًا رُسُومَهَا كَان لَمْ - سِوَى أَهْلِ مِنَ الْوَحْشِ - تَوْهَلِ (٣)

يريد : كَأَنَّ لَمْ تَوْهَلِ سِوَى أَهْلِ مِنَ الْوَحْشِ ، فَمِنْ قَبِيحِ الضَّرَائِرِ فَلَا يُقَامُ
عَلَيْهِ فِي شِعْرٍ وَلَا غَيْرِهِ .

وقوله : " فلم لنفى فَعَلَّ وَلَمَّا لنفى قد فَعَلَّ "

يعنى أن " لَمْ " لنفى الماضى المنقطع ، و " لَمَّا " لنفى الماضى المتصل
بزمان الحال ، فتقول " عَصَى آدَمُ رَبَّهُ وَلَمْ يَنْدَمْ ثُمَّ نَدِمَ " يعنى فى وقت المعصية ،
ولا تقول : وَلَمَّا يَنْدَمْ ، لِأَنَّهُ قَدْ نَدِمَ بَعْدَ ذَلِكَ ، وتقول : " عَصَى أَيْبَسُ رَبَّهُ
وَلَمَّا يَنْدَمْ " تريد أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ مِنْهُ النَّدَمُ إِلَى الْآنَ وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

٢٠٣ - فَرِيَانٌ كُنْتُ مَأْكُولًا فَكُنْ خَيْرًا كَلِيلٍ وَالْأَفَادِرُ كُنْتُ وَلَمَّا أُمْرِقُ (٤)

أَي : فَأَدْرِكُنِي وَأَنَا غَيْرُ مُتَّرِقٍ ، وَهَذَا هُوَ الْمَعْنَى الَّتِي لَهَا بِحَقِّ الْأَصَالَةِ .
وَقَدْ تَوَضَّعَ " لَمْ " مَوْضِعَ " لَمَّا " فَيَنْفَعُ بِهَا فِي الْحَالِ نَحْوَ قَوْلِهِ :

(١) هذا البيت فى معانى القرآن للغراء ٣/٢٢ ، والخصائص ٣/١٣٤ ، والمنصف

١/٣٤٨ ، وفى العمدة ٢/٢٧٤ ، نسبيًا لرؤية ولم أجد فى ديوانه ،

والضرائر لابن صفور : ١٢٩ ، والبحر المحيط ٥/٤٨١ .

(٢) تقدم ص ٢٢٤ لذي الرمة

(٣) البيت فى ديوانه ٥٩١ من قصيدة مطلعها :

قف العيس فى أطلال مية فاسأل رسوما كأخلاق الرداء المسلسل

ورواية صدر الشاهد فى الديوان : وأضحت ياديه قفاراً يلا رها

وينظر الشاهد فى الخصائص ٢/٤١٠ ، والضرائر لابن صفور : ٢٠٣

والمغنى ٣٦٧ ، والخزانة ٣/٦٢٦ ، والمقاصد النحوية ٤/٤٤٥ .

(٤) البيت للمزق العبدى وهو ١٦ من الأصمعية رقم ٥٨ فى الأصمعيات ص ١٦٦

والبيت فى الأمالى الشجرية ١/١٣٥ ، وورصف البانى : ٢٨١ ، والمغنى ٣٦٧ .

٢٠٤- أَجِدَكَ لَمْ تَفْتَحْهُ سَاعَةً فَتَرَقَّدَ هَا مَعَ رَقَادِهَا (١)

يريد " ما " تفتحُ ساعة ، فترقدُها مع رقادها ، وَمَا يَبِينُ ذَلِكَ أَنَّ " أَجِدَكَ " تَضَمَّنَ مَعْنَى الْقَسَمِ (٢) وَأَنْتَ لَا تَقُولُ : وَاللَّهِ لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ بَلْ تَقُولُ " وَاللَّهِ مَا قَامَ زَيْدٌ " .

وقوله " والهمزة اللاحقة لهما للاستفهام ، والكلام مع لحاقها تقرير " (٣) يريد أنك إذا قلت : أَلَمْ يَقُمْ زَيْدٌ " و " أَلَمْ يَقُمْ زَيْدٌ " فَادْخَلَتْ هَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ لَمْ تُرِدْ بِهَا مَحْضَ الاسْتِفْهَامِ ، بَلْ اسْتِفْهَامُكَ طَى جِهَةَ التَّقْرِيرِ ، وَكَأَنَّكَ قُلْتَ لَهُ : أَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ قَامَ زَيْدٌ فِيمَا مَضَى أَوْ أَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ زَيْدًا قَدْ أُتْصِلَ الْقِيَامُ مِنْهُ إِلَى زَمَانِنَا هَذَا . وَهَذَا الَّذِي قَالَ (٤) هُوَ الْأَكْثَرُ فَنَسِيَ اسْتِعْمَالَهَا ، وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ مَحْضَ الاسْتِفْهَامِ فَتَقِيلُ " أَلَمْ يَقُمْ زَيْدٌ " تَرِيدُ أَنْ تَسْأَلَهُ هَلْ كَانَ مِنْ زَيْدٍ فِيمَا مَضَى تَرَكَ الْقِيَامَ أَمْ لَا .

وقوله : " والواو والفاء المتوسطتان (٥) بينهما وبين الهمزة للعطف " إنما نَبَّهَ طَى أَنَّهَا لِلْعَطْفِ ؛ لِأَنَّ حَرْفَ الْعَطْفِ إِذَا عَطَفَ جُطَّةً طَى جُطَّةً فَيَأْتِيهِ أَنْ يَقَعَ قَبْلَ الْجُطَّةِ لَا أَثْنَاءَهَا ؛ لِأَنَّ تَرْتِيبَ أَنتَ تَقُولُ " قَامَ زَيْدٌ " وَقَدْ قَامَ عَمْرٌ " وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ " قَدْ قَامَ عَمْرٌ " فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ " وَأَلَمْ " وَ " فَأَلَمْ " وَ " وَأَلَمْ " وَ " فَأَلَمْ " ، لَكِنِ الاسْتِفْهَامُ لَمَّا كَانَ لَهُ الصَّدْرُ وَكَانَتِ الْهَمْزَةُ أُمَّ أَدْوَاتِ الاسْتِفْهَامِ قَدْ مَوَّهَتْ طَى حَرْفِ الْعَطْفِ ، لِأَنَّ حَرْفَ الْعَطْفِ وَإِنْ كَانَ قَدْ يَقَعَ فِي أَوَّلِ الْجُطَّةِ فَيَكُونُ صَدْرًا قَدْ يَدْخُلُ طَى السُّفْرَدِ نَحْوَ " قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌ " فَلَا يَكُونُ إِذْ ذَاكَ صَدْرَ كَلَامٍ ، وَهَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ لَا تَقَعُ إِلَّا صَدْرًا . فَإِنْ كَانَتْ أَدَاةَ الاسْتِفْهَامِ غَيْرَ الْهَمْزَةِ

(١) مطلع قصيدة للأعشى في ديوانه : ٦٩ . وهو في الخزانة : ٢٦٢/١ (عرضاً)

(٢) في اللسان (جرد) عن الليث : من قال أَجِدَكَ ، فَإِنَّهُ يَسْتَحْلِفُهُ بِجَدِّهِ وَحَقِيقَتُهُ وَإِذَا فَتَحَ الْجِيمَ ، وَاسْتَحْلَفَهُ بِجَدِّهِ وَهُوَ يَخْتَهُ .

(٣) ينظر الأمل للسهيلي : ٤٩ .

(٤) يعني الجزولي .

(٥) في الصورة : المتوسطة ، وما أثبتناه من الجزولية .

تَقَدَّسَهَا حَرْفُ الْعَطْفِ فَتَقُولُ : " قَامَ زَيْدٌ فَهَلْ قَامَ عَمْرُو " ، وَسَبَبُ ذَلِكَ أَنَّ هَلَّ
فِي الْأَصْلِ إِنَّمَا هِيَ بِمَنْزِلَةِ " قَدْ " (١) وَكَانَ الْأَصْلُ أَنْ يُقَالَ " أَهْلٌ قَامَ زَيْدٌ " ،
وَلَكِنْ تَرَكُوا الْهَمْزَةَ اسْتِغْنَاءً لِفَهْمِ الْمَعْنَى ، وَالذَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ ذَلِكَ رَجوعُهُمْ
إِلَيْهِ فِي الضَّرُورَةِ نَحْوَ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

٢٠٥ - سَائِلٌ فَوَارِسٌ يَرْبِوعٌ بِجَلْمَتِهَا أَهْلٌ رَأُونَا بِوَادِي الْعُقْفِ ذِي الْأَكْمِ (٢)

وقوله " وَتَنْفَرِدُ لَمَّا // بِالِاسْتِفْرَاقِ وَالْوَقْفِ طَيْبَهَا "

لَمَّا ذَكَرَ اشْتِرَاكَهَا مَعَ لَمَّ فِي [الْجَزْمِ] (٣) وَفِي أَنَّهَا يَكُونُ اسْتِفْهَامٌ مَعَهَا
تَقْرِيرًا ، بَيْنَ أَنَّهَا تَنْفَرِدُ بِالِاسْتِفْرَاقِ - يَعْنِي فِي الزَّمَانِ لِأَنَّهَا فِي نَفْسِ الْمَاضِي
الْمُتَّصِلِ بِزَمَنِ الْحَالِ كَمَا تَقَدَّمَ (٤) ، وَالْوَقْفُ طَيْبَهَا يَعْنِي أَنَّكَ تَقُولُ : قَارَيْتَ الْمَدِينَةَ
وَلَمَّا " تَرِيدُ : وَلَمَّا أُدْخِلَهَا ، فَحَذَفْتَ لِفَهْمِ الْمَعْنَى ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُقُولَ :
وَلَمَّ ، وَسَبَبُ ذَلِكَ أَنَّ " لَمَّا " طَاقِبَتْ قَدْ فَعُولَاتُ مَعَامَلَتِهَا ، فَكَمَا يُقَالُ : لَمْ يَقَمْ
زَيْدٌ وَكَأَنَّ قَدْ ، يُرَادُ وَكَأَنَّ قَدْ قَامَ ، فَيُوقَفُ عَلَى قَدْ ، فَكَذَلِكَ يُوقَفُ عَلَى لَمَّا ،
قَالَ الشَّاعِرُ :

أَفَدَّ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنْ رَكَابِنَا لَمَّا تَزَلُ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدْ (٥) (٢٩)
يُرِيدُ : وَكَأَنَّ قَدْ زَالَتْ .

وَلِيَعَى الْجَائِزُ لِفِعْلٍ وَاحِدٍ مُحْصُورًا فِيمَا ذَكَرَ، يَمَلُّ قَدْ يَجْزِمُ فِعْلًا وَاحِدًا :
الْأَمْرُ ، وَالنَّهْيُ ، وَالِاسْتِفْهَامُ ، وَالْعَرَضُ ، وَالْتَعْنِي ، وَالْتَحْضِيضُ ، وَالِدَّعَاءُ
وَالْجَلْمَةُ الَّتِي لِفِظِهَا لَفْظُ الْخَبَرِ وَمَعْنَاهَا الْأَمْرُ ، وَالْأَسْمَاءُ الَّتِي تَضَمَّنَتْ مَعْنَى الْأَمْرِ
نَحْوُ : حَسْبِكَ ، وَشَرُّكَ ، وَأَسْمَاءُ أَفْعَالِ الْأَمْرِ نَحْوُ : نَزَالِ ، وَالظُّرُوفُ

- (١) الْكِتَابُ ١٨٩/٣ ، وَالْمَعْنَى ٤٦٠ (هَلْ) .
(٢) الْبَيْتُ لِزَيْدِ الْخَيْلِ . فِي الْمَقْتَضِبِ ١٨٢/١ ، ٢٩١/٣ ، وَالْخَصْلُصُ ٤٦٣/٢ ،
وَالْأَمَالِيُّ الشَّجَرِيَّةُ ١٠٨/١ ، ٣٣٤/٢ ، وَابْنُ يَمِيشَ ١٥٢/٨ ، ١٥٣ ،
وَالْمَعْنَى ٤٦٠ ، وَالْخَزَانَةُ ٥٠٦/٤ (عَرْضًا) وَالرَّوَايَةُ فِي الْمَصَادِرِ بِشَدَّاتِنَا
وَالْجَلْمَةِ : فَمِ الْوَادِي ، وَقِيلَ جَانِبُهُ ، وَيُرْوَى بِجَلْمَتِهَا .
(٣) هَذِهِ الْكَلِمَةُ طَمُوسَةٌ مِنْ أَثَرِ الرُّطُوبَةِ .
(٤) تَقَدَّمَ فِي ص ٢٢٦ .
(٥) سَبَقَ فِي ص ٨١ ، ٢٦٤ .

والمجرورات الواقعة موقع فعل الأمر في باب الإغراء إذا ضمن جميع ذلك .
 معنى الشرط نحو قولك : " ايتنى أكرمك " و " ألا تأتيني أهدئك (١) ؟ " و " أين
 بيتك أزرُك ؟ " و " لا تفعلْ يكنْ خيراً لك (١) " و " ألا تنزلْ تُصبْ خيراً (١) " .
 و " هلا تأتينا تحدثنا " و " ليت لي مالا أنفق منه " و " غفر الله ليزيدٍ دخله
 الجنة " وقالوا : " اتقى الله امرؤ وفعل خيراً يثب عليه (٢) " لما كان المعنى
 ليتق الله امرؤ وليفعل خيراً يثب عليه " و " حسبك يكن خيراً لك " و " نزل
 أكرمك " و " طيك زيدا يحسن إليك " فتجزم الجواب في جميع ذلك إذا ضمنته
 معنى " إن " قال الله تعالى = (ذَرَهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا وَيَلْبَسُوا الْأَمَلُ) = (٣)
 لما كان المعنى : " إن تذرهم يأكلوا ويتمتعوا ويلبسون الأمل " ، وقالوا : " حسبك
 ينم الناس (١) " ، لأن المعنى اكتف ينم الناس ، أي : " إن تكف ينم الناس " ، وقال
 الشاعر :

وقولي كلما جشأت وجاشأت : مكانك تحمدي أو تستريحى (٤) [١٨٤]

كأنه قال : اثبتى مكانك تحمدي أي " إن تثبتى تحمدي أو تستريحى ، ومن
 ذلك قوله تعالى : = (قل لِعِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ) = (٥) أي : " إن
 تقل لهم يقيموا ، وزعم المازني والفراء (٦) والزجاج أن " يقيموا " جنى لوقوعه

(١) من أمثلة الكتاب ٩٣/٣ ، ١٠٠ ،

(٢) نسبهُ السهيلي للحارث بن هشام المخزومي الصحابي ، والمبارزة من خطبة له
 خطبها وقد خرج إلى الشام راغبا في الجهاد . ينظر نتائج الفكر ١٤٦
 وهامشها رقم (٨) ، وهذا المقول في الكتاب ١٠٠/٣ ، ٥٠٤ ، وابن
 يعيش ٤٩/٢ ، وأيضا المقرب ٢٧٢/١ ، ٢٧٣ ، والتصريح ٢٤٣/٢ ،
 والرواية فيهما " فعل خيراً " بإسقاط الواو .

(٣) الآية ٣ من سورة الحجر .

(٤) سبق ص ٢١٤

(٥) آية ٣١ من سورة ابراهيم

(٦) الذي قاله الفراء في معاني القرآن ٧٧/٢ جُزِمَتْ (يقيموا) بتأويل الجزاء ،
 ومعناه والله أعلم معنى أمر ، كقولك قل لعبد الله يذهب عنا ، تريد : اذهب
 عنا فجزم بنية الجواب للجزاء ، وتأويله الأمر ، ولم يجزم على الحكاية .

مَوْقِعَ أَقْبَمُوا (١) ، وكذلك أَيْضاً قَالَ الزَّجَّاجُ (٢) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (= هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِّنْ عَذَابِ أَلِيمٍ * تَوَّيَّنُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) (٣) ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ : (= يَغْفِرْ لَكُمْ) (٤) فَانْجِزْ "يَغْفِرُ" عِنْدَهُ ؛ لِأَنَّهُ جَوَابٌ تَوَّيَّنُونَ ، لِأَنَّ قَوْلَهُ يَتَوَّيَّنُونَ فِي مَعْنَى "آمَنُوا" (٥) وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِقِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ (٦) (= آمَنُوا بِاللَّهِ) . وَالصَّحِيحُ أَنَّ جِزْمَ عَلِيٍّ جَوَابُ الاسْتِفْهَامِ بِهَيْسَلٍ (٧) ، وَإِنَّمَا امْتَنَعَ الْمَاضِي مِنْ جَمَلٍ "يَقِيمُوا" جَوَاباً لِقَوْلِهِ ، لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ أَنْ يَتَوَّيَّنُوا إِذَا قَالَ لَهُمُ النَّبِيُّ آمَنُوا ، وَلِذَلِكَ أَيْضاً امْتَنَعَ الزَّجَّاجُ مِنْ جَمَلٍ "يَغْفِرْ لَكُمْ" جَوَاباً لِقَوْلِهِ تَعَالَى (= هَلْ أَدُلُّكُمْ) (٣) ، لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ الْمَغْفِرَةَ لَهُمْ بِالذَّلَالَةِ عَلَى التِّجَارَةِ السُّنْجِيَّةِ مِنَ الْعَذَابِ الْأَلِيمِ ، بَلْ تَجِبُ لَهُمْ إِنْ آمَنُوا وَجَاهَدُوا ، وَلَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهَا ذَكَرُوا ، لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، لَمَّا قَالَ لَهُمْ "أَقِيمُوا الصَّلَاةَ" كَانَ ذَلِكَ سَبَباً لِإِقَاتِهِمْ الصَّلَاةَ ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُ مَنْ قِيلَ لَهُ ذَلِكَ لَمْ يُجِبْ ، فَغَايَةُ ذَلِكَ وَضْعُ عُمومٍ مَوْضِعَ خُصُوصٍ ، وَكَذَلِكَ أَيْضاً لَمَّا دَلَّ عَلَى التِّجَارَةِ السُّنْجِيَّةِ مِنَ الْعَذَابِ الْأَلِيمِ كَانَ ذَلِكَ سَبَباً لِلْمَغْفِرَةِ ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُ مَنْ دَلَّ عَلَى التِّجَارَةِ السُّنْجِيَّةِ مِنَ الْعَذَابِ الْأَلِيمِ لَمْ يُؤْمِنْ وَلَمْ يُجَاهِدْ ،

(١) هذا تسامح في التعبير من الشارح؛ فالكوفيون ومنهم الفراء يذهبون إلى أن الفعل المضارع إذا وقع موقع الأمر، فهو مجزوم معرب كما هو فعل الأمر للمواجه في مذهبه . انظر الإناصاف : ٥٢٤ ، والمقتضب ٢/٣ ، ٤٤٠ .

(٢) شرح ابن يعيش ٧/٤٨٠ .

(٣) الآية ١٠ ، ١١ من سورة الصف .

(٤) الآية ١٢ من سورة الصف .

(٥) نسب النحاس في إعراب القرآن ٣/٤٢٣ ، وابن الشجري في أماليه ١/٢٥٩ ، وأبو حيان في البحر ٨/٢٦٣ ، وغيرهم — هذا الرأي للمبرد ، والصحيح أنه مذهب الزجاج كما ذكر الشارح . انظر المقتضب ٢/٨٠ ، ٨١ — مع الهوامش — ١٣٣ ، وكلام الزجاج في إعراب القرآن له الجزء الموقفي خمسين ص ٧ مخطوط الخزانة العامة بالرباط .

(٦) القراءة في معاني القرآن للفراء ٣/١٥٤ ، والبحر المحيط ٨/٢٦٣ .

(٧) هذا مذهب الفراء وسيبويه والمبرد وطيه الجمهور ، انظر معاني القرآن للفراء ٣/١٥٤ ، والكتاب ٣/٩٤ ، ٩٥ ، والمقتضب ٢/٨٠ ، ٨١ ، ١٢٣ ، ومشكل إعراب القرآن ٢/٣٥٤ ، ٣٧٥ ، والأمالي الشجرية ١/٢٥٩ ، ٢٦٠ ، والتبيان للمعكبري : ٢٢١ مع ملاحظة مناقشة بعض هذه المصادر لكلام الفراء .

ووضع العموم موضع الخصوص كثير في الكلام ، وأما بناء الفعل المضارع لوقوعه
 موقع الفعل المبني فلم يستقر ذلك فيها بل استقر خلافه ، ألا ترى أنك تقول في
 الدعاء : " يغفر الله لزيد " فلا تبني وإن كان واقعاً موقعاً : " اغفر اللهم " .
 لزيد " ، لأنَّ الدُّعَاءَ طلبٌ ، والطلب إنما ينفي أن يكون بصيغة افعـل .
 وأما ما ذهب إليه الزجاج فمتناقضٌ ، لأنه زعم أن " يقيموا " بني لوقوعه موقع
 " أقيموا " ، وزعم أن " يغفر لكم " مجزوم على جواب تؤمنون ، لأنه واقع موقع
 " آمنوا " فإذا كان وقوع يقيموا موقع " أقيموا " يوجب له البناء ، وكذلك أيضاً يلزم
 في " يؤمنون " أن يكون عنده مبنياً ، لأنه واقع موقع " آمنوا " ، وكذلك أيضاً
 يلزم المازني الفراء وإن لم يصرحاً بذلك ، لأنه إن جعل " يغفر لكم " جواب
 الاستفهام لزمها في قوله تعالى : (= يُقِيمُوا الصَّلَاةَ) : أن يجعله جواب
 قوله تعالى (= قُلْ) إذ لا فرق بين الموضعين من حيث إنه كما لا يلزم
 عن القول بإقامتهم الصلوة ، فكذلك لا يلزم عن الدلالة المغفرة ، وإن جعله
 جواب " تؤمنون " ، لأنه في معنى " آمنوا " لزمها (١) بناءً تؤمنون كما بُني
 عندهما " يقيموا " لذلك (٢) [ومثل قوله تعالى : (= قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا
 يُقِيمُوا الصَّلَاةَ) . قوله تعالى (= وَقُلْ لِعِبَادِيَ يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ) (٤)
 وإذا ضمنت جميع ما ذكرناه الشرط فإنما تفقد فعل الشرط فيه على وفق
 ما تضمنته ، فإن كان الفعل الذي تضمنته منفياً قدّرت فعل الشرط // كذلك ، ٨١
 وإن لم يكن منفياً قدّرت فعل الشرط غير منفي فتقول : إيتني آتاك ، والتقدير :
 إن أتاني آتاك (٥) ، وكذلك : أين بيتك أرك ، التقدير : إن أعر بيتك أرك ،
 وكذلك : هلاً تأتينا تحدثنا ، التقدير : إن تأتينا تحدثنا ، وكذلك الفعل
 في جميع ما ذكر تفقد الشرط فيه بفعل غير منفي إلا النهي والاستفهام عن المنفي
 أما النهي فإنه لا يضمن معنى الشرط حتى يقدّر بفعل منفي ، لأن أداة النهي
 نافية في المعنى فتقول (٦) : لا تعص الله يد خلك الجنة ، التقدير : إن لا تعص
 الله يد خلك الجنة . وتقول (٦) : لا تعص الله يد خلك النار برفع يد خلك ،

(١) في الصورة : لزمهم .

(٢) ذكرنا فيما سبق أن الكوفيين يذهبون إلى أن فعل الأمر معرب مجزوم .
 وطيه الفراء .

(٣) في الصورة : قل ، باسقاط الواو ، وهو جائز عند الاستشهاد .

(٤) الآية ٥٣ من سورة الإسراء .

(٥) في الصورة : أتتك .

(٦) هذا المثالان في المقتضب ٢ / ٨١ .

ولا يجوز أن تضمن معنى الشرط هنا ، لأنك لو قلت " إن لا تعصى الله يدخلك النار " لكان فاسد المعنى ، وكذلك أيضاً تقول " لا تدن من الأسد يأكلك " (١) بالرفع ، ولا يجوز الجزم ، لأنك لا تقول : " إن لا تدن من الأسد يأكلك " ، لأن السباع من الأسد لا يكون سبباً للأكل . والكوفيون يجيزون تضمين المنهى معنى الشرط في جميع ذلك على حسب المعنى ، فإن كان المعنى على النفسى قدّر منفياً وإن كان المعنى على ترك النقي قدّر غير منفي فيجيزون أن تقدر " لا تدن من الأسد يأكلك " والتقدير عندهم : " إن تدن من الأسد يأكلك " (٢) وذلك لا يجوز عند أهل البصرة ، لأنه لم يرد به سماع ، حكى من كلامهم : لا تذهب بها تغلب عليها (٣) ، لأنه لا يستقيم : إن لا تذهب بها تغلب عليها ، فعلى هذا لا يجوز في قطه طيه السلام (٤) ، فلا يقرب ساجدنا يؤذينا براءة الثوم ، إلا الرفع وكذلك ما جاء في بعض المغازي (٥) وهو " لا تشرف يا رسول الله يصيبك سهم " (٦) ، وحذف اليا من يؤذينا ، وجزم يصيبك ، لحق عند البصريين ، إذ لا يستقيم أن تقول : " إن لا يقرب ساجدنا يؤذينا ، وإن لا تشرف يا رسول الله يصيبك سهم " وأما الاستفهام الداخلة على أداة النقي فإن قدرته تقريراً ، وضمت معنى شرط قدرت فعل الشرط غير منفي ، لأن التقرير ليس بنفي في المعنى ، وإن قدرته استفهاماً محضاً وضمت معنى الشرط ، قدرت فعل الشرط منفياً ، نحو

(١) الكتاب ٩٧/٣ ، والمقتضب ٨١/٢ ، ١٣٣ .

(٢) تابعهم في ذلك السهيلي في أماليه ٨٥ ، ٨٦ .

(٣) الكتاب ٩٨/٣ ، عن عربي موثوق بعربيته ونصه فيه : لا تذهب به تغلب عليه .

(٤) أخرجه مالك في كتاب وقوت الصلاة رقم الحديث ٣٠ ص ١٧ ، وأحمد في مسنده ٢٦٦/٢ مع اختلاف الرواية . وهو بالفاظ أخرى في كتب الحديث الأخرى .

(٥) هي غزوة أحد .

(٦) في الصورة : يرسل .

(٧) الرواية في صحيح البخاري ٤٦/٥ مناقب الأنصار ، ١٢٥ (المغازي) " فيقول أبو طلحة بأبي أنت وأمي : لا تشرف يصيبك سهم من سهام القوم . إلخ " وفي الفتح ٣٦٢/٧ (المغازي) يصيبك بسكون الموحدة على أنه جواب المنهى ولفغير أبي زر : يصيبك بالرفع . . . إلخ .

قول الشاعر :

٢٠٦- أَلَا تَنْتَهَى عَنَّا مُلُوكٌ وَتَتَّقِي مَحَارِمُنَا (١) لَا يَبِيءُ الدَّمُ بِالدَّمِ (٢)

إن قدرته استفهاماً محضاً كان التقدير : إِنْ لَمْ تَنْتَهَ مُلُوكٌ عَنَّا وَلَمْ تَتَّقِ مَحَارِمَنَا فَلَا يَرْجِعُ الدَّمُ بِالدَّمِ ، وإن قدرته تقريراً كان التقدير : إِنْ تَنْتَهَ مُلُوكٌ عَنَّا وَتَتَّقِ مَحَارِمَنَا لَا يَبِيءُ الدَّمُ بِالدَّمِ ، وتكون " لا " إِنْ ذَاكَ زَائِدَةٌ مَطْلَبًا فِي قَوْلِهِ :

٢٠٧- وَلَا أَلُومُ الْبَيْهَاتِ أَنْ لَا تَسَخَّرَا (٣)

يريد أَنْ تَسَخَّرَ ، وقول الآخر :

٢٠٨- ط بِالْ جَهْلِكَ بَعْدَ الْحِلْمِ وَالذِّينِ وَقَدْ عَلَاكَ مَشِيبٌ حِينَ لَا حِينَ (٤)

أى : حِينَ حِينَ وَكَأَنَّهُ قَالَ : إِنْ تَنْتَهَ يَبِيءُ الدَّمُ بِالدَّمِ .

قال الأَظْم : هذا وإن كان لفظه لفظ الاستفهام فَإِنَّ مَعْنَاهُ مَعْنَى الْأَمْرِ كَأَنَّهُ قَالَ : لَنْتَهَ عَنَّا مُلُوكٌ إِنْ تَنْتَهَ عَنَّا لَا يَبِيءُ الدَّمُ بِالدَّمِ ، وَمَعْنَى لَا يَبِيءُ الدَّمُ بِالدَّمِ : لَا يُقْتَلُ وَاحِدٌ بِآخَرَ ، يَرِيدُ أَنَّ الْمُلُوكَ إِنْ قَتَلُوا مِنَّا قَتَلْنَا مِنْهُمْ . وَلَوْ حَمَلَ هَذَا عَلَى طَرِيقَةِ اسْتِفْهَامِ فَسَدَ الْمَعْنَى عَلَى لَفْظِ الْجَوَابِ وَحَقِيقَةِ لَفْظِ اسْتِفْهَامٍ ، لِأَنَّ الْأَلْفَ لِلِاسْتِفْهَامِ وَلَا لِلْجَحْدِ فَيَكُونُ الشَّرْطُ الْمَقْدَرُ بِحَرْفِ الْجَحْدِ ، فَيَصِيرُ التَّقْدِيرُ إِنْ لَا تَنْتَهَ عَنَّا لَا يَبِيءُ الدَّمُ بِالدَّمِ ، وَهَذَا ضِدُّ الْمَعْنَى الْمُرَادِ .

(١) فِي الْمَصُورَةِ : رَوَايَةُ الصُّلْبِ : مَحَارِمُنَا ، وَفِي الْهَاشِيَّةِ : " صَوَابُهُ : مَحَارِمُنَا " وَابْتِنَا مَا فِي الصُّلْبِ ، لِأَنَّ الرُّوَايَةَ فِي الْمَصَادِرِ .

(٢) الْبَيْتُ لِجَابِرِ بْنِ حَنِيٍّ الثُّغَلْبِيِّ الشَّاعِرِ الْجَاهِلِيِّ الْقَدِيمِ ، مِنْ الْمَفْضَلِيَّةِ رَقْم ٤٣ فِي الْمَفْضَلِيَّاتِ ٢١١ ، وَالرُّوَايَةُ فِيهَا الرَّفْعُ : لَا يَبِيءُ وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْكِتَابِ ٣/٩٥ .

(٣) بَعْدَهُ : لَمَّا رَأَيْنَ الشَّطَطَ الْقَفْدَرَا

وَالرُّجْزَ لِأَبِي النُّجْمِ فِي الدِّيَّانِ : ١٢١ وَالشَّاهِدُ فِي الْمَقْتَضَبِ ١/١٨٦ ، وَالْمَحْتَسَبِ ١/١٨١ ، وَالْخِصَائِصَ ٢/٢٨٣ ، وَالْأَمَالِي الشَّجَرِيَّةَ ٢/٢٣١ .

(٤) الْبَيْتُ لِجَرِيرِ فِي الدِّيَّانِ : ٥٨٩ وَهُوَ مَطْلَعُ قَصِيدَةٍ يَهْجُو فِيهَا الْفَرَزْدَقَ وَالشَّاهِدُ فِي الْكِتَابِ ٢/٣٠٥ وَالْأَمَالِي الشَّجَرِيَّةَ ١/٢٣٩ ، ٢/٢٣٠ ، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٢/٢٧٨ وَالضَّرَائِرُ لَهُ : ٧٦ ، وَالْخَزَانَةُ : ٢/٩٤

وقَوَّى بعضهم (١) مذهب الكوفيِّين في النهي بقول أبي طلحة للنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " لا تتطاول عليهم يَصْبِكَ سَهْمٌ من سهامهم " بجزم " يصبك " وقال : كذا روى والتطاولُ سببُ السهم ؛ ورووا عن العرب : لا تسأَلونا نجيكُم بما تكَرهُون " ولا يجزم البصريون شيئاً من هذا .

وإنما كان الصحيح عندي مذهب أهل البصرة ؛ لأنَّ جميع ذلك قد حذف بعده فعل الشرط والأصل في قولك ايتني آتك : ايتني إن تأتني آتك (٢) فحذفت إن تأتني (٢) ، وأقمت ايتني (٣) مقامه ؛ لأنَّ الفعلَ في قولك : ايتني (٣) غير موجب كما هو في قولك " إن تأتني (٤) " ، ولذلك لم يَضْمُنُوا الإيجابَ المحضَ معنى الجزاء إلا في ضرورة شعريه ؛ لأنه غير موافقٍ لفعل الشرط ، فلم يَقم لذلك مقامه ؛ فكما أنَّ هذا الفعل القائم مقام فعل الشرط لا يكون إلا وفقه (٥) فسي كونه غير واجبٍ فكذلك يكون وفقه (٥) في النفي أو تركه . وسأ جاء من جزم الجواب في الإيجاب ضرورة قوله :

٢٠٩- لَوُكُنْتَ إِذْ (٦) جِئْتِنَا حَاوِلَتْ رُؤْيَتِنَا . أَوْجَعْتَنَا مَا شِئْنَا لَا يُعْرِفُ الْقَرْمَ (٧)

بجزم يعرف ، وقول الآخر :

٢١٠- وَحَتَّى رَأَيْنَا أَحْسَنَ الْفَعْلِ بَيْنَنَا مَسَاكِنَةٌ (٨) لَا يُعْرِفُ الشَّرْقَ قَارِفٌ (٩)

(١) هو السهيلي كما تقدم .

(٢) في الصورة : تأتني ، خطأ .

(٣) فسي الصورة : ايتني .

(٤) في الصورة : ان تأتني .

(٥) في الصورة : رفعه .

(٦) في الصورة : إذا ، والتصويب من مصادر التخريج .

(٧) هذا البيت من شواهد معاني القرآن للفراء ٢٨٤/٢ ، وذكر أنَّ فيه الرفع والجزم : يعرف . وهو في شرح الكافية الشافية ١٥٥٦ ، نقلًا عن المعاني وكذلك الشاهد التالي ؛

(٨) في مصادر التخريج - مساكنة .

(٩) البيت من شواهد الفراء في معاني القرآن ٢٨٣/٢ وقد أشده إياه بعض بني عقيل ، قال الفراء : ينشكُ رفعا وجزما .

✱-✱ عند النص نقله أبو حسان في التذييل ١١٩٦/٥ ونسبه

التقدير : إِنْ تَسَاكَنَ لَا يَقْرَفُهُ الشَّرُّ قَارِفٌ ، وَإِنْ جِئْنَا مَاشِيًا لَا يَعْرِفُ الْفَرَسَ ، إِلَّا أَنْ ذَلِكَ جَاءَ ضَرُورَةً ، وَهِيَ مِنَ الْقَلَّةِ بِحَيْثُ لَا يُقَاسُ عَلَيْهَا فِي شَعْرَةٍ *
فَإِنْ لَمْ تُضَمَّنْ شَيْئًا مَّا تَقَدَّمَ مَعْنَى الشَّرْطِ رَفَعْتَ الْفِعْلَ الَّذِي بَعْدَهُ إِذَا طَى أَنْ
يَكُونُ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ أَوْ طَى الْاسْتِثْنَاءَ نَحْوَ قَوْلِهِ :

كُرُوا إِلَى حَرَّتِيكُمْ تَعْمُرُونَهَا كَمَا تَكُرُّ إِلَى أوطَانِهَا الْبَقَرُ (١) [١١٨]
نَجْعَلُ تَعْمُرُونَهَا مَسْتَأْنَفًا ، أَوْ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ ، كَأَنَّهُ قَالُ : عَامِرِينَ لَهَا أَوْ
مَقْدِرِينَ ذَلِكَ [وَمُرِيدِينَ] (٢) لَهُ .

٨٤ وقوله " ولام // الأمر والدُّعَاءُ " إذا بنى الفعل [معها] (٣) للمفعول
لزمته مطلقاً . يعنى بقوله " مطلقاً " حال الغيبة والخطاب والتكلم فتقول :
[لَسْتُمْ] (٤) بِحَاجَتِي ، وَلِيُوضَعَ (٥) زَيْدٌ فِي تِجَارَتِهِ ، وَلَا تُكْرَمُ ، وَإِنَّمَا لَزِمَتْ
اللام في جميع ذلك ؛ لِأَنَّ فِعْلَ الْمَفْعُولِ قَدْ كَانُوا حَذَفُوا مِنْهُ الْفَاعِلَ . فَلَوْ
حَذَفُوا اللَّامَ لَمْ يَكُنْ بَدَلٌ مِنْ حَذْفِ حَرْفِ الْمَضَارَعَةِ أَوْ إِثْبَاتِهِ ، فَلَا يَجُوزُ حَذْفُهُ ،
لِأَنَّ فِي ذَلِكَ إِجْحَاقًا بِحَذْفِ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ : الْفَاعِلَ وَاللَّامَ وَحَرْفَ الْمَضَارَعَةِ
وَإِنْ أَثْبَتُوهُ لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ حَذْفُ الْجَازِمِ وَإِيقَاعُهُ عَلَيْهِ ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ فِي الْكَلَامِ
إِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ فِي الشَّعْرِ ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ بِحَيْثُ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ كَمَا تَقَدَّمَ .
قَالَ ابْنُ هِشَامٍ (٦) : إِنَّمَا أُتِيَ بِاللَّامِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لِأَنَّ الْمَأْمُورَ فِيهِ مَفْعُولٌ ،
وَحُكْمُ الْمَأْمُورِ أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا بِالْفِعْلِ الَّذِي تَأْمُرُهُ بِهِ ، وَالْفَاعِلُ فِيمَا مَذْكُورَ هُنَا

(١) سبق <<٤>>

(٢) في الصورة : ومومرين ، ويحتل أيضا أن تكون : وموثرين له .

(٣) تكملة من الجزولية .

(٤) غامضة في الصورة .

(٥) ليوضع : اللام للدُّعَاءِ ، ووضِعَ في تجارته وأُوضِعَ ووضِعَ : غِينَ وَخَسِرَ فِيهَا ،
وصيغة ما لم يسم فاعله أكثر .

(٦) هو محمد بن يحيى بن هشام الخَصْرَاوِيُّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ الْخَزْرَجِيُّ مِنْ
أَهْلِ الْجَزِيرَةِ الْخَضْرَاءِ ، وَيَعْرِفُ بِابْنِ الْبَرْدَعِيِّ ، كَانَ رَأْسًا فِي الْعَرَبِيَّةِ عَاكِفًا
عَلَى التَّعْلِيمِ ، أَخَذَهَا عَنْ ابْنِ خُرُوفٍ وَمُصْعَبِ الْبَرْدَعِيِّ ، وَالْقَرَاءَاتِ عَنْ أَبِيهِ ،
وَأَخَذَ عَنْهُ الشُّلُوبِيُّ وَصَنَّفَ : فَصَلَ الْمَقَالِ فِي أُبْنِيَةِ الْأَفْعَالِ ، الْإِفْصَاحَ
بِفَوَائِدِ الْإِيضَاحِ ، الْإِفْتِرَاحَ فِي تَلْخِيصِ الْإِيضَاحِ ، شَرَحَهُ ، غَرَّرَ الْإِصْبَاحَ فِي
شَرْحِ أَيْبَاتِ الْإِيضَاحِ كَالنَّقْضِ عَلَى الْمَتَعِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ، وَلَمْ يَسْتَمِمْهُ سَنَةَ ٥٧٥ هـ وَتَوَفَّى
بِتُونُسَ سَنَةَ ٦٤٦ هـ عَنِ الْبَيْهَقِيِّ ١/٢٦٧ .

فلم يحذف حرف المضارعة ولا حرف الأمر لعدم مواجهة الفاعل ومشاهدته ، فشر (١)
إنا لزم ذلك ، لأن هذا الفعل قد لحقه التفسير بحذف فاعله وتغييره نفس
نفسه ، فلم يحذف به بحذف لا به وحرف مضارعة .

وقوله : " وإذا بُني للفاعل لزمته سندا إلى المتكلم والفاعل "
إنا لزمنا اللام " إذا كان الفعل سندا للفاعل ، لأن الأمر للفاعل لا يتصور
إلا إذا قدرت قبله أمرا للمخاطب محذوفا ، والآ فحال أمر الفاعل ، فإذا قلت :
ليضرب زيد عمرا " فكأنك قلت لسامع كلامك : لتقتل لزيد اضرب عمرا ، فلو
حذفوا اللام مع حذف هذا الأمر - الذي لا يصح معنى الكلام إلا به - لكان نفس
ذلك إجحاف بالكلام . وأيضا فإنك لو حذفت اللام لم تخل من أن تحذف حرف
المضارعة أولا تحذفه ، فإن حذفته لم يكن طيه دليل ويبتس إن ذاك أمر الفاعل
بأمر المخاطب إذا كان بغير لام ، وإن أثبت حرف المضارعة أدى ذلك إلى حذف
الجازم وإبقاء عمله ، وذلك لا يجوز كما تقدم .

ولزمنا إذا كان سندا إلى ضمير المتكلم ، لأنك لو حذفتها لم يخل من
أن تحذف حرف المضارعة أولا تحذفه ، فإن حذفته التيسر أمر المتكلم بأمر
المخاطب إذا كان بغير لام ، وإن أثبتته أدى ذلك إلى حذف الجازم وإبقاء عمله ،
وذلك لا يجوز .

على أن أمر المتكلم عندي ينبغي ألا يجوز إلا إذا نزل المتكلم نفسه منزلة
المخاطب ، فمخاطب النفس كما يخاطب الغير ، لأن نفس الشيء تنزله المرء
منزلة ما هو خلاف الشيء ، ولذلك يجعلون للشئ نفسين ، إحداها تأمر بالخير
والأخرى تأمر بالشر ، ويقولون : فلان لا يدري أي نفسه يطيع " وكان النفس
هو الرأي ، ولذلك يقولون : أنا بين نفسيين في هذا الأمر ، أي : بين رأيين ،
قال الشاعر : (٢)

٢١١- فَنَفْسَايَ نَفْسٌ قَالَتْ ائْتِ ابْنَ بَدَدَلٍ تَجِدُ فَرَجًا مِنْ كُلِّ فَيْ تَهَايِبُهَا

وَنَفْسٌ تَقُولُ اجْهَدِ نَجَاءَكَ ، لَا تَكُنْ كَخَاضِبَةٍ لَمْ يَغْنِ شَيْئًا خِصَابُهَا

وإذا أمر المتكلم نفسه مع أنه لم ينزلها منزلة المخاطب ، ولذلك ينبغي أن يحتمل
قول الشاعر :

لا فخر جازم (٣)

(١) لم أعرف دلالة هذا الرمز .

(٢) البيتان في اللسان (نفس) من غير نسبة .

(٣) تكلمة يتم بها الكلام

فقلت ادعي وأدع فإن أئدى لصوت أن ينادي داعيان (١) [١٦٩]

على أن يكون أراد : ادعي وأنا أدعو ، واكتفى بالضمة من الواو كما تقدم . (٣)
وإن وجد من كلامهم كما تقدم - فينبغي أن يعتقد أنه خاطب نفسه حتى يصح
معنى الأمر ، لكن أجرى المخاطب في اللفظ مجرى المتكلم ، لأنه في الحقيقة
تكلم عن نفسه ، ويتقدم أيضاً جواز أمر المتكلم من غير أن ينزل منزلة المخاطب
فإن ما ذكره من لزوم " اللام " لفعل الفاعل إذا كان مسنداً لضمير المتكلم
باطل ، لأنه لا خلاف في أنه قد يأمر الإنسان نفسه فيقول : " اتق الله يا فلان " .

فإن قيل : لا يقول ذلك الإنسان لنفسه إلا وهو قد خاطب النفس وليس
إن ذلك متكلماً عن نفسه بل مخاطباً لها .

فالجواب : أنهم قد يقولون ذلك في الحال التي يريدون بها الأمر
لأنفسهم من غير أن ينزلوها منزلة المخاطبين بدليل قوله :

٢١٢- كُونُوا كَمَنْ آخَاهُ بِنَفْسِهِ نَعِيشُ جَمِيعًا أَوْ نَمُوتُ كَلَانًا (٤)

فأمر بقوله " كونوا " نفسه وغيره ، مع أنه لم يعتقد أنه خرج عن أن يكون متكلماً
عنه وعن غيره بدليل قوله : " نعيش جميعاً أو نموت كلانا " ولم يقل
" نعيشون جميعاً أو نموتون كلاناً " .

ولم تلزم اللام إذا كان فعل الفاعل مسنداً إلى المخاطب ، بل يجوز
أن تقول " قم ولتقم " فساغ الحذف ، لأنك إذا حذف اللام حذفت بمد
ذلك حرف المضارعة الذي كان يعطي الخطاب ، لأن المواجهة أغنت عنه
إن المواجهة تعطي الخطاب ، ولم يجز إبقاء التاء مع حذف اللام لما في ذلك
من إضمار الجازم وإبقاء عله وقد تقدم أن ذلك لا يجوز في الكلام ولا ينقاس
في الشعر (٥) ، فلما لم يؤدَّ حذف (٦) اللام في فعل الفاعل السند لضمير

(١) سبق الاستشهاد به في ص ٢٩٩ ، ٣٣٥ ، وأثبت الشارح برواية : ادعوا في
المرتين .

(٢) في الصورة : أو أكتفى ، وهو خطأ .

(٣) تقدم فيما سبق ٢٣٥ .

(٤) البيت لمعروف الدبيري كما في الكتاب ٣ / ٩٦ ، ٩٧ ، والرواية فيه : وأسى
أخاه . والبيت من الطويل ، وفي الشطر الأول - خرم - .

(٥) سبق ص ٢٣٦

(٦) في الصورة : حرف ، وهو خطأ .

المخاطب إلى كثرة حذف ، ولا إلى التباس مخاطب بغيره ، ولا إلى حذف جازم وإبقاء عمله // جازم .

وقوله * وما لم تدخل عليه اللام من فعل المخاطب حذف منه حرف

المضارعة ، ونظر إلى ما بعده فإن كان متحركاً ترك على حركته * .

يعنى أنك تقول في : تضارب ، وتدحرج ، وتقوم ، وتهمج ، وتخاف : ضارب ودحرج وقم وبع وخف ، لأنك لما جذفت حرف المضارعة لم تحتج إلى

اجتلاب همزة وصل ، لأن ما بعده أساكن ، والساكن لا يمكن الابتداء به .

وهذا الذي قال غير منكسر إلا في ثلاثة أفعال وهي * تأكل ، وتأخذ

وتأمر * فإنك إذا جذفت منها حرف المضارعة كان القياس أن تجلب همزة

الوصل وتضمها لانضمام الثالث . فتقول : أوكل وأخذ وأمر ، تقلب

الهمزة التي هي فاء الكلمة وأو لانضمام ما قبلها ، لكنهم كرهوا ذلك فلم

يقولوه إلا في قليل من الكلام لثقله مع دور هـ هذه الألفاظ في كلامهم

وكثرة استعمالهم لها ، وما كثر استعماله فهو أدعى للتخفيف ، بل حذفوا

بعد حرف المضارعة الهمزة التي هي فاء الكلمة ، ولم يحتاجوا إن ذلك إلى

اجتلاب همزة وصل لتحرك عين الكلمة ، فقالوا : كل ، وخذ ، ومُر .

هذا في حال الابتداء ، فإن وصلت ساع حذف فاء الكلمة وإثباتها فتقول :

أيت فلانا فمره أن يقوم * وإن شئت قلت : وأمره أن يقوم * ، لأنهم إنما

رفضوا ذلك في الابتداء استئثقالاً لاجتماع همزة الوصل مع الهمزة التي هي فاء

فلما وصلت ما قبلها بها لم تحتج إلى همزة وصل فثبت الفاء ، ومن حذف

فأجراً للوصل مجرى الابتداء ، قال الله تبارك وتعالى : (خذ العَفْوَ

وأمر بالعرف) (٢) وكذلك قياس * كل * و * خذ * .

فإن قال قائل : فأنت إذا جذفت حرف المضارعة من فعل المخاطب

في مثل * تكرم * و * تدخل * كان ما بعد حرف المضارعة ساكناً ومع ذلك

فلا تجلب (٣) همزة وصل كما ذكره أبو موسى ؟

فالجواب : أن الأصل * يؤكرم ويؤدخل * كيدحرج ، بدليل أنهم

قالوا بكلمة يتكلم بها الكلام ، مثلاً ساطع سبب انتقال النظر .

(٢) الآية ١٩٩ من سورة الأعراف .

(٣) في المصورة : تختلف ، وهو تحريف .

حرف المضارعة لأنه ما بعد حرف

٣٤

قد يرجعون إلى ذلك في الشعر ، قال :

فإنه أهل لأن يؤكروم (١) [١٨]

وإنما كتبت حذف الهزمة لأجل حرف المضارعة على ما يحكم في التصريف (٢) ،
فلما حذف حرف المضارعة الموجب لحذف الهزمة عادت الهزمة فلذلك قلت :
أكرم ، وأخرج . فأبو موسى لم يريد بقوله : ونظر إلى ما بعده النظر إلى
ما بعده في حال إثبات حرف المضارعة بل بعد حذفه ، وما بعد حرف
المضارعة إذا حذف حرف المضارعة في مثل : تُكْرِم ، متحرك . وينبغي
أن تعلم أن مراده بقوله : حذف منه حرف المضارعة : استعمال بغير حرف
مضارعة أي : استعمال بمثل ما بعد حرف المضارعة ، لا أنه قد كان فيه حرف
مضارعة ، ثم حذف . إذ لو كان كذلك لكان معرباً ، لأن ما فيه حرف مضارعة
معرب إلا أن تدخل عليه : نون شديدة أو خفيفة مثل لتفعلن وتفععلن
أو نون جماعة مؤنث نحو " يقمن " ويخرجن " . وإنما يعتقد في مثل
" اضرب " أن الأصل كان فيه : " تضرب " ، ثم حذف التاء أهل الكوفة ؛
لأنهم يعتقدون أنه معرب ، وقد تقدم تبين نساد مذهبهم .
وقوله " ونظر إلى ما قبل الآخر فإن كان مفتوحاً أو مكسوراً كسرت
الهزمة وإن كان مضموماً ضمت " .

إنما كان ذلك كما ذكر لأن هزمة الوصل إنما تجلب ساكنة لما قد مناه
من أن أصل كل حرف السكون (٣) ، ولا تدعى الحركة إلا بدليل ، فكان
الأصل أن تحرك بالكسر ، لأن أصل حركة التقاء الساكنين الكسر كما
تقدم ، فحركت بالكسر إذا كان الثالث مفتوحاً أو مكسوراً على الأصل نحو :

(١) سبق ص ٤٠

(٢) قال في الهمع ٢٥٠/٦ (مكرم) * ومن الطرد : حذف هزمة أفعل
من مضارعه ، واسمي فاطه ومفعوله نحو : أكرم ، استثقلاً لا اجتماع هزمتين
إذ كان الأصل : أكرم ، وحمل عليه : شكر ، وتكرم ، ويكرم ، ومكرم ،
ومكرم طرداً للباب * .

(٣) في شرح الشافية ٢٦١/٢ أن هذا مذهب الكوفيين ، وظاهر كلام سيوييه
يدل على تحركها في الأصل لقلبه : فقدت الزيادة متحركة لتصل إلى
التكلم بها * ، وهو الأولى ، لأنك إنما تجلبها لا تحتاجك إلى متحرك ،
فالأولى أن تجلبها متصفاً بما يحتاج إليه : أي الحركة * .

" اذْهَبْ " " اضْرِبْ " وَإِنْ كَانَ الثَّلَاثُ مضمومًا ضُمَّتْ استِثْقَالًا للخروج من كسرٍ إلى ضمٍّ ليس بينهما إلا حَاجِزٌ غيرُ حصينٍ وهو السَّاكِنُ ، وَأَنْضَامُ الثَّلَاثِ أو كسرِهِ إِنَّمَا يَدْعَى بِشَرْطٍ أَنْ تَكُونَ الضَّمَّةُ وَالْكَسْرَةُ غيرَ عارضتين ، فَإِنْ كَانَتَا عارضتين لم يُرْعِيَا ، بل يُرعى ما للثالث من الحركة بحقِّ الأصلية ، فلذلك تقول " اغزى يا امرأة " وَإِنْ كَانَ الثَّلَاثُ مكسورًا لِأَنَّ الأَصْلَ اغزوى ، لكن لما استثقلت الكسرة في الواو فحذفت ، ثمَّ حذفت الواو لالتقاءها ساكنة مع الياء ، كسرت الزَّاي بسببِ الياء ، إذ لا توجد ياءٌ ساكنةٌ بعد ضمةٍ ، فَإِنْ أَدَّى إِلَى ذلك قِياسٌ ، وكانت الياءُ طرفًا ، قُلِبَتِ الضَّمَّةُ كسرةً ، ولذلك أيضًا تقول :

" اِرْمُوا " بكسر الهمزة وَإِنْ كَانَ الثَّلَاثُ مضمومًا ، لِأَنَّ الضَّمَّةَ عارضةً والأصل " اِرْمُوا " لكن لما استثقلت الضمة في الياء فحذفت ، ثم حذفت الياء .

لاجتماعها ساكنة مع الواو ، ضمت الميم استِثْقَالًا للواو الساكنة بعد كسرةٍ ، ولم تطلب الواو ياءً كما فعلوا " في ميزان " والأصل " موزان " من الوزن ، لأنها اسم فحافظوا عليها ، وكان زوالُ الكسرةِ وضُمُّ ما قبل واو الضمير أسهلَّ من ذلك فكان ينبغى لأبي موسى أن يقول : ونظر إلى الثالث لأنَّ الضمَّ // فسي مثل " أُخْرِجْ " لم يكن من قبل كونِ الراءِ المضمومة قبل الآخِرِ بل لكونها ثالثةً وبيِّنْ لك ذلك أنهم في مثل : أُخْرِجْ ضَمُّوا الهمزة لما كان الثالث مضمومًا استكراهًا للخروج من كسرة إلى ضمة وليس بينهما إلا حَاجِزٌ غيرُ حصينٍ وهو السَّاكِنُ ، ولو كان الرَّعِيُّ لما قبل الآخر لكسروا لِأَنَّ ما قبل الأخير مكسور (١) كما يكسرون في مثل اضرب . وكان ينبغى له أن يشترط في الكسرة والضمة كونهما لازمتين .

٨٤

وقوله " ويعامل آخر الفعل في ذلك ككَّه معاملة آخر الفعل المجزوم " يريد أنه وإن كان جنبياً فإنه يعامل آخره معاملة آخر المجزوم فإذا كان الأخير مَّا يحذف في الجزم حذفته هنا ، وإن كان مَّا لا يحذف للجزم لم تحذفه هنا ، فتقول " اغز " كما تقول " لتغز " وتقول " اضرب " كما تقول " لتضرب " ، وإِنَّمَا حذفوا الآخر في مثل " اغز " - وإن كان الحذف ليس من علامات البناء - إجماعاً له مجرى ما هو من لفظه ومعناه ، لأنَّ البنى إذا أشبهت العرب عومل معاملة وقد تقدَّم تبين ذلك .

(١) يعنى فى : اغزى .

[أدوات الشرط]

وقوله " والجازمُ لفعلين قسماً : حرفٌ واسمٌ يتضمَّن معنى ذلك الحرف "

اختلف التَّحْوِيلُونَ فِي إِنْ وَأَخْوَاتِهَا (١) :

- فمنهم مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا تَجْزَمُ فِعْلِي الشَّرْطِ وَالْجَوَابِ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ

أَبُو مُوسَى .

- ومنهم مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا تَجْزَمُ فِعْلَ الشَّرْطِ ، وَفِعْلَ الشَّرْطِ هُوَ الَّذِي

يَجْزَمُ الْجَوَابَ لَطَلْبِهِ لَهُ مِنْ حَيْثُ هُوَ سَبَبٌ فِيهِ . (٢)

ومنهم مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا تَجْزَمُ فِعْلَ الشَّرْطِ ، وَيَنْجِزُ الْجَوَابَ بِهَا مَعَ

فِعْلِ الشَّرْطِ . (٣)

وَالصَّحِيحُ عِنْدِي مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو مُوسَى مِنْ أَنَّ أَدْوَاتَ الشَّرْطِ هِيَ الْجَازِمَةُ

لِلْفَعْلَيْنِ ؛ لِأَنَّهَا بِاتِّفَاقٍ عَامِلَةٌ فِي فِعْلِ الشَّرْطِ ، وَقَدْ تَقَرَّرَ فِي الْعَامِلِ أَنَّهُ

يَعْمَلُ فِيمَا يُطَلَّبُ ، فَإِنْ طَلِبَ مَعْمُولًا وَاحِدًا عَمِلَ فِيهِ نَحْوُ قَوْلِكَ " قَامَ زَيْدٌ "

و " مَرَّتْ بِزَيْدٍ " ، فَتَقَامُ لَمَّا لَمْ يُطَلَّبِ إِلَّا فَاعِلًا عَمِلَ فِيهِ ، وَلَمْ يَتَمَدَّ إِلَى مَفْعُولٍ ،

وَمَا الْجَرُّ لَمَّا لَمْ تُطَلَّبِ إِلَّا اسْمًا وَاحِدًا لَمْ تَعْمَلْ فِي فَيْرِهِ ، وَتَقُولُ " ضَرَبَ

زَيْدٌ عَمْرًا " وَ " إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ " فَتَعْمَلُ ضَرَبَ فِي فَاعِلٍ وَمَفْعُولٍ لَمَّا طَلِبْتَهُمَا ،

وَإِنْ تَعْمَلُ فِي اسْمَيْنِ ، وَكَذَلِكَ " لَمْ " ، وَأَخْوَاتِهَا جِزِمَتْ فِعْلًا وَاحِدًا لَمَّا لَمْ

تُطَلَّبَ فِيهِ ، وَ " إِنْ " تَجْزَمُ فَعْلَيْنِ لَمَّا طَلِبْتَهُمَا .

وَمَا يَبِينُ ذَلِكَ أَنَّهُمْ لَا يَجِيزُونَ مِثْلَ : " إِنْ يَقُمُ زَيْدٌ قَامَ عَمْرٌ " إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ

شَعْرَةٍ لِئَلَّا تَكُونَ كَأَنَّكَ تَارِكٌ لِأَعْمَالِهَا فِي الْجَوَابِ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَظْهَرْ لَهَا عَمَلٌ

فِيهِ بَعْدَ اسْتِقْرَارِ الْعَمَلِ لَهَا قَبْلَ فِي فِعْلِ الشَّرْطِ ، وَلَا يُلْفَى الْعَامِلَ

(١) ما ذكره الشارح من الخلاف هو ما كان بين البصريين ، وذهب الهازني منهم

إلى أن جواب الشرط مبنى على الوقف . وأما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أن

فعل الشرط مجزوم بالأداة وجواب الشرط مجزوم على الجوار .

انظر الإنصاف المسألة ٨٤ ص ٦٠٢ ، شرح الكافية للرضي ٢٥٤/٢ .

(٢) هو مذهب الأخفش كما في شرح الكافية .

(٣) هو مذهب الخليل والمبرد كما في شرح الكافية ٢٥٤/٢ ، ويحتمل

كلام سيويه .

انظر الكتاب ٩٤/٣ ، والمقتضب ٤٩/٢ .

ويعمل في حين واحد ، ويقولون في نصيح الكلام " إِنْ قَامَ زَيْدٌ يَقُمْ عَمْرُو " ،
لأنَّهَا الْم يَظْهَرُ لَهَا عَمَلٌ فِي فِعْلِ الشَّرْطِ ، كُنْتَ كَأَنَّكَ أَتَيْتَ بِالْعَامِلِ وَحْدَهُ ،
دون معمول ثم أتيت بعد ذلك بمعموله وهو الجواب . فلو كانت أدوات
الشرط غير عارضة في الجواب لم يمنع مانع من جواز " إِنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو "
في نصيح الكلام .

وبيِّن فسَادَ مَذْهَبِ مَنْ زَعَمَ أَنَّ فِعْلَ الشَّرْطِ جَزَمَ الْجَوَابَ لَطَلْبِهِ لَهُ مِنْ حَيْثُ
إِنَّهُ سَبَبٌ فِيهِ شَيْئَانِ :
أحدهما : أَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ تَقُولَ " يَقُومُ عَمْرُو يَقُمُ زَيْدٌ " إِذَا قَدَّرْتَ
قيام عمرو سبباً في قيام زيد ، وليس ذلك من كلام العرب .

والآخر : أَنَّ الفِعْلَ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَعْمَلَ فِي فِعْلٍ ، لِأَنَّهُ قَدْ عَمِلَ
فِي الْاسْمِ وَعَوَامِلِ الْأَسْمَاءِ لَا تَعْمَلُ فِي الْأَفْعَالِ (١) .

وبيِّن فسَادَ مَذْهَبِ مَنْ زَعَمَ أَنَّ أَدَاءَ الشَّرْطِ وَفِعْلَ الشَّرْطِ جَزَمَا الْجَوَابَ
وَأَنَّهَا مَعًا بِمَنْزِلَةِ لَفْظٍ وَاحِدٍ ، أَنَّ الفِعْلَ الْمَجْعُولَ مَعَ الْحَرْفِ كَالشَّيْءِ
الوَاحِدِ اسْتَقْرَلَهُ الْعَمَلُ فِي الْاسْمِ نَحْوَ قَوْلِكَ " وَاللَّهِ لَيَقُومَنَّ زَيْدٌ " فَالنُّسُونُ
الشَّدِيدَةُ جَعَلَتْ مَعَ الفِعْلِ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ . وَلِذَلِكَ بُنِيَ ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ
عَامِلٌ فِي الْاسْمِ ، فَلَا يَسُوغُ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ أَنْ يَنْجَزِمَ الْجَوَابُ بِفِعْلِ الشَّرْطِ
وَحَرْفِهِ (٢) لِمَا بَيَّنَّا قَبْلَ مَنْ أَنَّ عَوَامِلَ الْأَسْمَاءِ لَا تَعْمَلُ فِي الْأَفْعَالِ .

وفِي كَلَامِ سَيِّوِيهِ اِحْتِمَالٌ ، لِأَنَّهُ قَالَ فِي الْجَوَابِ : إِنَّهُ مَنجَزِمٌ بِمَا تَقَدَّمَ (٣) ،
وَالْأَدَاءُ مُتَقَدِّمَةٌ عَلَى الْجَوَابِ وَفِعْلُ الشَّرْطِ مُتَقَدِّمٌ عَلَيْهِ وَكَذَلِكَ الْأَدَاءُ وَفِعْلُ
الشَّرْطِ مُتَقَدِّمَانِ عَلَيْهِ ، وَإِذَا كَانَ فِي لَفْظِهِ اِحْتِمَالٌ وَجِبَ أَنْ يَحْمَلَ عَلَى
الصَّحِيحِ مِنْ مَحْتَمَلَاتِهِ .

(١) الإِنصَافُ : ٣٣٠ . كَلِمَةُ يَمُ فِي الصَّلَامِ .

(٢) فِي الصُّورَةِ : وَحَدْفُهُ ، وَهُوَ خَطَأٌ .

(٣) عِبَارَةٌ سَيِّوِيَّةٌ ٦٢/٣ * وَاطْمَأَنَّ حُرُوفُ الْجَزَاءِ تَجْزِمُ الْأَفْعَالَ وَيَنْجَزِمُ الْجَوَابَ
بِمَا قَبْلَهُ * وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ ٩٣/٣ * وَإِنَّمَا أَنْجَزِمَ هَذَا الْجَوَابَ كَمَا أَنْجَزِمُ
جَوَابَ : إِنْ تَأْتَنِي ، لِأَنَّهُمْ جَعَلُوهُ مَعْلُوقًا بِالْأَوَّلِ غَيْرَ مُسْتَفْنٍ عَنْهُ إِذَا
أَرَادَ وَالْجَزَاءُ كَمَا أَنَّ إِنْ تَأْتَنِي غَيْرَ مُسْتَفْنٍ عَنْ آتِكَ * هَذَا مُشْتَبَلٌ :
أَتَنِي آتِكَ وَمَا أَشْبَهَهَا .

[إِنْ وإِذَا]

وقوله : * فالحرف ^٥إِنْ * .

الحرف عند سيمويه من هذه الأدوات * إِنْ * و * وَإِذَا * (١) ؛ لِأَنَّ
* إِذَا * وَإِنْ * اسْتَقَرَّ فِيهَا - قَبْلَ لِحَاقِ * مَا * لَهَا وَاسْتِعْمَالِهَا أَدَاةَ شَرْطٍ - أَنَّهَا
اسْمٌ فَإِنَّهَا لَمَّا رَكِبَتْ مَعَ * مَا * وَصِيرَتْ مَعَهَا كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ ، غُذِبَ عَلَيْهَا حُكْمُ
الْحَرْفِيَّةِ ، وَسُلِبَتْ حُكْمُ الْأَسْمَاءِ ، أَلَا تَرَى أَنَّهَا وَقَّتْ أَنْ كَانَتْ اسْمًا كَانَتْ
اسْمَ زَمَانٍ مَاضِيٍّ ، وَأَنَّكَ إِذَا جَازَيْتَ بِهَا بَعْدَ لِحَاقِ * مَا * لَهَا لَا تَسْتَعْمَلُ
إِلَّا فِيمَا يَسْتَقْبَلُ كـ * إِنْ * ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهَا غَيْرُ اسْمٍ إِذْ قَدْ زَالَ عَنْهَا
الْمَعْنَى الَّتِي كَانَتْ تَقَعُ عَلَيْهِ وَقَّتْ أَنْ كَانَتْ اسْمًا . وَزَعَمَ الْمُبَرِّدُ أَنَّهَا اسْمٌ (٢) ،
وَاحْتَجَّ بِأَنَّهَا قَدْ تَسْتَعْمَلُ وَهِيَ اسْمٌ فِيمَا يَسْتَقْبَلُ مِنَ الزَّمَانِ بِمَنْزِلَةِ إِذَا *
حَكَى ذَلِكَ ابْنُ هِشَامٍ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ ، وَاسْتَدَلُّوا عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ :

يَجْزِيهِ رَبُّ الْعَالَمِينَ إِذَا جَزَى جَنَاتِ عَدْنٍ فِي الْعَلَالِي الْعَلَا (٣) [١٣٣]

٨٥ السعني عندهم إِذَا جَزَى وَلَا حُجَّةَ // لهم في ذلك لِأَنَّ إِذَا فِي الْبَيْتِ وَاقْصَمَةَ
عَلَى الزَّمَانِ الْمَاضِيٍّ وَقَدْ تَقَدَّمَ تَبْيِينُ [ذَلِكَ] (٤)

وَزَعَمَ أَبُو زَيْدٍ السَّهْلِيُّ أَنَّ [مَا] مَهْمَا (٥) تَكُونُ حَرْفًا وَتَكُونُ اسْمًا : فَتَكُونُ
عِنْدَهُ اسْمًا إِذَا عَادَ عَلَيْهَا الضَّمِيرُ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى : (= وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ
مِنْ آيَةٍ = (٦) وَتَكُونُ حَرْفًا إِذَا لَمْ يَعُدَّ عَلَيْهَا ضَمِيرٌ ، وَاسْتَدَلَّ عَلَى أَنَّهَا
قَدْ لَا يَعُودُ عَلَيْهَا ضَمِيرٌ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ :

٢١٣ - وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ وَلَوْ (٧) خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تَعْلَمُ (٨)

(١) الكتاب ٥٦ / ٣ .

(٢) هذا ما ينسب إلى المبرد وفي المقتضب ٤٥ / ٢ خلافه . والصحيح أن
هذا مذهب الفارسي في الايضاح : ٣٢١ ، فقد عدَّ * إِذَا * ما * من الأسماء
الظروف .

(٣) سبق ص ٥٥٥

(٤) تكلدة يتم بها السياق

(٥) المغني : ٤٣٥ ، والهمع ٥٨ / ٢

(٦) الآية ١٣٢ من سورة الاعراف

(٧) كذا في المصورة ، والتذييل ٥ / ٥ .

وهو يوافق الرواية في شرح الجمل لابن عصفور ٢٠٣ / ٢ .

(٨) البيت لزهير من معلقته في الديوان (الأظم) : ٢٨٠ . وفي شرح الجمل

٢٠٣ / ٢ وفي الحطاب ٢٨٨ ، والمغني ٤٢٦ ، ٦٣٥ ، والهمع ٥٨٦ / ٢

ولا أعلم أحداً ذهب إلى ذلك غيره ، والصحيح أنها اسم ، وأنها فسي البيت يعود عليها ضمير مستتر في تكن ، كأنه قال : تكن هي ، وأعاد الضمير عليها مؤنثاً على المعنى ، لأنها واقعة على الخليفة ، ولو لم يكن في الفعل الذي هو * تكون * ضمير عائد على * مهما * لكان فاعل تكن : من خليفة ، وتكون * من * زيادة في الإيجاب ، وذلك لا يجوز إلا على مذهب أهل الكوفة (١) وسنبتن فساد مذهبهم إن شاء الله تعالى .

ثبت أنها اسم بدليل أنها لا توجد في كلامهم إلا مفرغاً لها العامل فتكون معمولة له نحو قولك : * مهما تصنع أصنع * ومن ذلك قوله :

٢١٤- قد أويت كل ماءً فهى ضاوية مهما تصب أفقاً من بارق تشم (٢)

فمهما مفعول مقدم لتصب ، وقوله * أفقاً * منصوب على الظرف أو لا يكون مهما منصوباً على الظرف (٣) عائداً على الظرف (ف) الضمير ، قال أبو بكر خطاب (٤) : رأيت في مخاطبة لبعض الأدباء الثبلاء : ومهما شككت في شيء فلست أشرك في محبتك . وعلاطه في ذلك من حيث لم يجد عليها ضميراً ، ولا استعملها (١) في المبنى ٤٢٥ أن الفارسي أجاز زيادة * من * إذا تقدّمها شرط .

- (٢) البيت لساعدة بن جؤية وهو ١٩ من قصيدة ظلمها :
يا ليت شعري ألا منجى من الهرم أم هل على العيش بعد الشيب من ندم
في شرح أشعار الهذليين ١١٢٨ والرواية فيها : فهى طافية : أى ضامرة
والبيت من شواهد أبي علي في الإيضاح : ١٢٣ والرواية فيه : وهى ضاوية كما
هى هنا في الشرح . والضاوى : الهزيل الضعيف . والمقتصد : ٦١١ ،
والمخصص ١١٥/١١ ، والمبنى : ٤٣٥ وفي الخزانة ٢/٦٣٥ .
(٣) تكله يتم بها الكلام . وانظر المبنى (ط ١ دمشق) ٤٣٥ .
(٤) مكان الغاء بياض في الصورة .
(٥) هو خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي أبو بكر العاردي ، قيل عنه : كان
من جلة النحاة ومحققهم والمتقدمين في المعرفة بعلوم اللسان على الإطلاق ،
روى عن أبي عبد الله بن الفخار وأبي عمر أحمد بن الوليد ، وهلال بن
عريب ، وتصدر لإقراء العربية طويلاً ، وصنف فيها ، واختصر الزاهر لابن
الأنباري ، وله حظ من قرص الشعر له كتاب الترشيح ينقل عنه أبو حيان
وابن هشام كثيراً .

توفى بعد ٤٥٠ هـ . عن البغية ١/٥٥٣ .

في موضع تكون فيه معمولة لفاعل متأخر عن المفعول، مفرغ (يا، قال، والصواب: وهو ما شككت فيه من شيء) فثبت أنها اسم [وفيهما خلاف بين النحويين]:

- فمنهم من ذهب إلى أنها اسم غير مركب (١) ، وأنها حيث وجدت فمعناها * لا أكبر عن صغير فعلك ولا أصغر عن كبيره * وذلك نحو قولك * مهما تفعل أفعل * أي : أيّ فعلٍ تفعل أفعل مثله . وهذا الذي ذهب إليه فاسد ، لأنه لم يستقر الجزاء باسم غير مركب إلا وهو من قبيل ما يستفهم به ، و * مهما * لم يثبت في أسماء الاستفهام ، وأيضا فإن هذا المعنى الذي ذكره لا يسوغ فيها في قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لَتَسْحَرْنَا بِهَا ﴾ (٢)

وذهب الخليل (٣) إلى أنها مركبة من * ما * التي هي اسم جزاء و * ما * التي تزداد بعد أداة الجزاء نحو * أينما * ، والأصل * ما ما * فكرهوا اجتماع الأفعال ، فقلبوا الألف الأولى هاء ، وجعلوها كالشيء الواحد ، ونظير ذلك قولهم : حاحى زيد ، وحياحى زيد (٤) فقلبوا الألف ياء كراهة اجتماع الأفعال ، وقالوا : دهدت الحجر * و * ودهدت (٥) فقلبوا الهاء الأخيرة ياء كراهة اجتماع الأفعال ، وذهب البغداديون إلى أنها * مه * التي هي اسم فعل (٥) معها * ما * التي هي اسم شرط (٦) ، قالوا وقد تستعمل بعد * مه * * من * التي هي اسم شرط ، وأنشدوا :

٢١٥ - أماوي مهمن يستمع في صديقه أقاويل هذا النام أماوي يندم (٧)

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٩٥ .

(٢) الآية ١٣٢ من سورة الأعراف .

(٣) الكتاب ٣ / ٥٩ ، ٦٠ ، وتابع الرماني الخليل في هذا . ينظر الرماني النحوي : ٢٩٦ ، وينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٩٥ ، ١٩٦ .

(٤) الكتاب ٤ / ٣١٢ ، ٣١٤ ، ٣٩٣ .

(٥) نفسه ٤ / ٣١٤ ، ٣٩٣ ، قال سيويه * كما أن دهدت هي فيما زعم الخليل دهدت * .

(٥) في الصورة : فعلها . وهو خطأ .

(٦) أحازه سيويه في الكتاب ٣ / ٦٠ فقال * وقد يجوز أن يكون مه كإذ ضم إليها ما .

(٧) البيت في شرح ابن يعيش ٤ / ٨ وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٩٦ ، والخزانة ٣ / ٦٣١ ، وفي التهذيب ٥ / ٣٨٥ ، أن : مهمن أصله من من وأنشد الفراء : أماوي مهمن . . . البيت

والصَّحِيحُ عِنْدِي مَا زَهَبَ إِلَى الْخَلِيلِ (١) ، لِأَنَّهِمْ إِذَا زَعَمُوا أَنَّ " مَه " لم تحصل مع " ما " كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ فَيَلْزِمُ أَنْ يَجُوزَ : " مَه " بِمَا تُسْرُ أَسْرُ ، وذلك ليس من كلامهم ، وَإِنْ جَعَلُوهَا مع " ما " كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ ، فَإِنَّ ذَلِكَ شَيْءٌ لَمْ يَجِبْ فِي كَلَامِهِمْ ، أَعْنَى أَنْ يَجْعَلَ اسْمَ الْفِعْلِ مع غيره كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ ، لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ جُمْلَةٍ فَكَمَا لَا تُرَكَّبُ الْجُمْلَةُ مع غيرها فَكَذَلِكَ أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ ، وَأَيْضاً فَإِنَّهُ قَدْ تَقَرَّرَ فِي أَدْوَاتِ الشَّرْطِ زِيَادَةُ " ما " بَعْدَهَا نَحْوَ " أَيْنَمَا " ، وَجَعَلَهَا معها كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ نَحْوَ " إِذَا ما " و " حَيْثُما " ، وَأَمَّا " مَهْن " فَلَا يَحْفَظُهُ الْبَصْرِيُّونَ .

وَالْبَيْتَ الَّذِي أَنْشَدُوهُ يَنْبَغِي أَنْ يَجْعَلَ فِيهِ " مَه " عَلَى أَنَّهُ اسْمُ فِعْلٍ ، وَكَانَتْ أَمْرٌ مَاوِيَّةً بِأَنَّ تَكْفُّفَ عَنِ الْعَدْلِ ، ثُمَّ اسْتَأْنَفَ بَعْدَ ذَلِكَ كَلَامًا .
وَيَبِينُ أَنَّ " مَه " فِي الْبَيْتِ اسْمُ فِعْلِ بَاقٍ عَلَى مَعْنَاهُ مَا بَعْدَهُ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ " مَه " مَهْمَا تَفْعَلُ أَفْعَلُ " ، لِأَنَّكَ لَمْ تَرِدْ أَنَّ تَأْمَرَ أَحَدًا بِأَنْ يَكْفَّ عَنِ شَيْءٍ وَلَا عَلَى ذَلِكَ دَلِيلٌ .

[الجزء بيان]

فِي الْمَجْزَاءِ بَيَانٌ : قَوْلُهُ تَعَالَى = (إِنْ تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ) = (٢) وَلَا تَسْتَعْمَلُ فِي الْغَالِبِ إِلَّا فِيمَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ وَأَلَّا يَكُونَ (٣) نَحْوَ قَوْلِكَ :
إِنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو ، أَلَّا تَرَى أَنَّ قِيَامَ زَيْدٍ فِيمَا يَسْتَقْبَلُ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ وَأَلَّا يَكُونَ ، وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَقَالَ : " إِنْ مَاتَ زَيْدٌ زَرْتِك " وَإِنْ كَانَ مَوْتُ زَيْدٍ مَعْلُومًا (٤) أَنَّهُ لَا يَدْبُرُ مِنْهُ إِلَّا أَنَّ ذَلِكَ قَلِيلٌ ، قَالَ تَعَالَى = (أَفَنَنْ مَاتَ أَوْ قَتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ) = (٥) ، وَقَالَ الشَّاعِرُ :

٢١٦- كَمْ شَأْنِي بِي إِذَا هَلَكَتْ وَقَائِلِي : لِلَّهِ دُرُّهُ (٦)

إِلَّا أَنَّهَا إِذَا اسْتَعْمَلَتْ فِيمَا لَا بُدَّ مِنْ وَقْوِهِ فَلَا تَسْتَعْمَلُ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا فِيمَا كَانَ مَعْلُومًا وَقَدْ وَقَعِ ، وَقَبِيحٌ أَنْ تَسْتَعْمَلَ مِنْهُ فِيمَا كَانَ مَعْلُومًا وَقَدْ وَقَعِ نَحْوَ

- (١) ضَعَّفَ ابْنُ عَسْفُورٍ مَذْهَبَ الْخَلِيلِ أَنَّ أَصْلَ " مَهْمَا " " مَامَا " فَقَالَ : [لِأَنَّهُ يَضَعُ ذَلِكَ لِكَوْنِهِ لَمْ يَنْطِقْ بِهَذَا الْأَصْلِ فِي مَوْضِعٍ .
(٢) الْآيَةُ ٢٧١ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ .
(٣) يَنْظُرُ شَرْحُ ابْنِ يَعِيْشٍ ٤/٩ .
(٤) فِي الصُّورَةِ : مَعْلُومٌ .
(٥) الْآيَةُ ١٤٤ مِنْ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ .
(٦) الْبَيْتُ لِلنَّابِغَةِ الْجَعْدِيِّ فِي الدِّيَوَانِ ، وَهُوَ فِي ابْنِ يَعِيْشٍ ٤/٩ ، وَأَمَّا الْمُرْتَضَى ٢٦٦/١ وَغَيْرُهَا .

قولك : **إِنْ أَحْمَرَ الْبُسْرَ نَأْتِي** (١) ، فاحمرارُ البُسْرِ لا بدُّ منه ، ووقت احمراره معلومٌ ، فلذلك قبح استعمال " **إِنْ** " فيه .

فإن قال قائل : إذا كان بابها أن تستعمل فيما يمكن أن يكون ويمكن ألا يكون فكيف استعملت // فيما قد وقع وثبت نحو قول الشاعر :

٢١٧- **أَتَفْضُبُ إِنْ أُنَا قَتِيَّةَ حَزَا** جِهَاراً ، ولم تَفْضُبْ لِقْتَلِ ابْنِ خَازِمٍ؟ (٢)

وَحَزَّ أُنِي قَتِيَّةً قَدْ وَقَعَ . ؟

فالجواب : **أَنَّ** ذلك **إِنَّمَا يَسْتَعْمَلُ** على جهة التعجب فكانه قال : واعجبا أيفضُب إنساناً إن وقع مثل هذا ولا يفضب من ذا . فالحزُّ قد وقع لكنه أهلٌ (لأنَّ) (٣) . يعجب من أشال هذا الفعل ، وكأنه أناب قوله : **إِنْ أُنَا قَتِيَّةَ حَزَا** مناب أن يقول : **إِنْ** وقع مثل **حَزَّ أُنِي قَتِيَّةً** ، وما ذهب إليه أبو العباس من فتح الهززة لكون **الحَزَّ** قد وقع وإنكار كسرهما (٤) - باطلٌ ، لأنَّ : **أَنَّ** المصدرية لا تقدم فيها الأسماء على الأفعال لا تقول : يعجبني **أَنَّ** زيد قام وإنما يجوز تقديم الاسم على الفعل في " **إِنْ** " نحو قوله تعالى (**وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ**) (٥) وما اعتل في منع الكسر من أجل **أَنَّ** **الحَزَّ** قد وقع لا حجة له فيه ، لأنَّه قد يتخرج على ما ذكرنا ، وما يدل على صحة ذلك قولُ ذي الرمة :

٢١٨- **أَطَلْتُ اعْتَقَالَ الرُّمَحِ فِي مُدْلَهَبِهَا** إذا شرك الموماة أودى نظامها (٦)

(١) كلمة "فأتني" غامضة في الصورة ، والشال في ابن يعيش ٤/٩ .

(٢) البيت للفرزدق في الديوان ٣١١ من قصيدة مطلعها :

نحن بزورا* المدينة ناقتي حنين عَجُول تبتغي البورائم

والبيت الشاهد من شواهد الكتاب ١٦١/٣ ، ومعاني القرآن للفرأء ٢٧/٣ والسفنى ٣٩ ، ٥٤ ، ٥٥ ، والخزانة ٣/٦٥٥ .

(٣) كلمة يقتضيها السياق .

(٤) ينظر الخزانة ٣/٦٥٥ .

(٥) الآية ٦ من سورة التوبة .

(٦) البيت في الديوان ٧١٦ من قصيدة مطلعها :

مررنا على دار لعية مرةً وحاراتها قد كاد يعنفو مقامها

فأطلت ماضي ، وقد استغنى به عن جواب " إذا " ، وإذا وجوابها مستقبلي
كما أن شرطها كذلك ، لأنه إنك يريد : إن شرك الموثاة أودى نظامها كان
مضى مثل ما كان قبل ذلك من إطالة اعتقال الرمح في مدلهما .

ولا تستعمل أيضاً إلا فيما يكون فيه الفعل الأول سبباً فيما بعده ، لأنه
شرط فيه وكذلك حكم جميع أدوات الشرط " فأما قول رؤبة :

٢١٩- يا رب ، إن أخطأت أو نسيت فأنت لا تنسى ولا تموت (١)

فظاهره أن الأول ليس سبباً في الثاني ، لأن الله تعالى لا ينسى ولا يموت
أخطأ رؤبة أو أصاب ، لكن يتحقق فيه معنى الشرط بأن جعله ما أقيم فيه
السبب مقام السبب ، فاكفى بالسبب الذي هو الكمال عن السبب الذي هو
العفو ، أي إن أخطأت فاعف عني لنقصي وكمالك ، ومثله قول الآخر
٢٢٠- فإن يك حقاً ما أتاني فإنتهم كرام إذا ما الناعيات تنوب (٢)

الأتري أن قومه عنده كرام كان ما أتاه حقاً أو باطلاً ، لكن يتحقق معني
الشرط فيه بأن يجعل من قبيل ما أقيم فيه السبب مقام السبب ، وهو الصبر ،
فكأنه قال : إن يك حقاً ما أتاني صبروا عليه لكرمهم . وكذلك قول الآخر :

٢٢١- فإن تبخل سدوس بدرهسيها فإن الريح طيبة قبول (٣)

يكون أيضاً من قبيل ما أقيم فيه السبب - وهو طيب الريح - مقام السبب ، وهو
الارتحال ، فكأنه قال : إن تبخل سدوس بدرهسيها رحلت عنها ، لأن الريح
طيبة قبول ، ومثل ذلك قول الآخر :

٢٢٢- فإن تعافوا العدل والإيمان فإن في أيماننا نيرانا (٤)

(١) البيتان مطلع أرجوزة في ديوان رؤبة : ٢٥ ، وهما في الخصائص
٠١٧٥/٣

(٢) لم أعشرطيه .

(٣) البيت للأخطل في شعره ٣٧٣/١ من قصيدة مطلعها :
عذا ، من آل فاطمة ، الدخول فحزان الصريمة فالهجل .
والبيت الشاهد في الكتاب ٢٤٨/٣ ، والخصائص ٠١٧٦/٣ .

(٤) الرجز غير منسوب في الخصائص ٢٤٤/١ ، وهو في دلائل الاعجاز : ٢١٢

أى سيوفنا نضربكم بها ، فاكتفى بالسيوف عن الضرب .

وقد يجىء ذلك أيضاً عن إقامة السَّبَبِ مقامَ السَّبَبِ نحو قوله :

٢٢٣- قَدْ ظَلَمْتُ إِنْ لَمْ تَجِدْ مَعِينَا لَتَخْلَطَنَّ بِالْخَلْقِ طِينَا (١)

فاكتفى بالسَّبَبِ الَّذِي هُوَ اخْتِلَاطُ الطِّينِ بِالْخَلْقِ عَنِ النَّسَبِ الَّذِي هُوَ
الاستقامة ، وإقامة السَّبَبِ مقامَ النَّسَبِ أَوْ السَّبَبِ مقامَ النَّسَبِ كَثِيرٌ ، فَيُ
كَلِمَةُ الْعَرَبِ فِي هَذَا الْبَابِ (٢) وَفِي غَيْرِهِ أَنْشَدَ أَبُو الْعَبَّاسِ (٣) :

٢٢٤- دَعُوا الْآكِلِينَ الْمَاءَ ظُلْمًا فَمَا أَرَى يَنْالُونَ خَيْرًا بَعْدَ أَكْلِهِمْ الْمَاءَ (٤)

قَالَ كَانُوا سَقَائِينَ ، فَكَتَفَى بِالسَّبَبِ عَنِ النَّسَبِ ؛ لِأَنَّ بَيْعَهُ سَبَبٌ مَا يَأْكُلُونَ
مِنْهُ ، وَقَالَ الْآخَرُ :

٢٢٥- قَدْ سَبَقَ الْأَشْتَرُ وَهُوَ رَائِبٌ فَكَيْفَ لَا يَسْبِقُ إِذَا يَسْرَاكُنَّ (٥)

يَعْنِي [مَهْرًا] (٦) سَبَقَتْ أُمُّهُ وَهُوَ فِي جَوْفِهَا ، فَكَتَفَى بِالسَّبَبِ الَّذِي هُوَ
الْمَهْرُ عَنِ النَّسَبِ الَّذِي هُوَ أُمُّهُ .
[الْجَزَاءُ بِإِذْمَا]

وَمِنْ الْجَزَاءِ بِ- (إِذْمَا) : قَوْلُ الْعَبَّاسِ بْنِ مَرْدَاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٧)

(١) الرجز غير منسوب في أمالي القتالي ٢٤٤/١ والخصائص ١٧٣/٣ واللسان
(خلق) والرواية فيها : أجدك لأخلطن .

ومعنى البيت أنك إذا لم تجد من يعينك على سقى الأبل ، قامت امرأتك
فاستقت معك فوق الطين على خلوق يديها .

(٢) استفاد الشارح كثيراً من كلام ابن جنى في الخصائص ١٧٣/٣-١٧٧ ،
بدليل أن أكثر الشواهد لم نعثر عليها إلا في الخصائص .

(٣) كذا في الخصائص أيضاً ١٧٦/٣ ، والظاهر أن المقصود به (ثعلب) فصاحب
الخصائص أكثر من ذكره ، ولم يذكر المبرد سوى مرة واحدة .
انظر فهرس أعلام الخصائص .

(٤) البيت غير منسوب في الخصائص ١٥٢/١ ، ١٧٦/٣ .

والرواية فيه : ذر الآكِلِينَ ، وفي اللسان (أكل) والرواية فيه : مِنَ الْآكِلِينَ .

(٥) البيت من غير نسبة في الخصائص ١٧٧/٣ .

(٦) تكلّم من الخصائص ١٧٧/٣ .

(٧) العباس بن مرداس بن أبي عامر السلمي من مضر ، أبو الهيثم ، شاعر فارسي ،

من سادات قومه ، أمه الخنساء الشاعرة . أدرك الجاهلية والإسلام ، وأسلم

قبيل فتح مكة ، وكان من المؤلفة قلوبهم ، وكان ممن ذم الخمر وحرصها فسي

الجاهلية . توفي نحو سنة ١٨ هـ في خلافة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)

عن الأعلام ٣٩/٣ الطبعة (٣) .

- ٢٢٦- إِذْ مَا أَتَيْتَ عَلَى الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ حَقًّا طَيْبًا إِذَا اطْمَأَنَّ الْمَجْلِسُ (١)
ومعناها كعنى "إِنْ" فى جميع ما ذُكِرَ ، فأما قولُ عبد الله بن همام السلوى (٢) .
٢٢٧- إِذْ مَا تَرَيْنِي الْيَوْمَ مَزَجِيٍّ مَوْلِيَّتِي أَصْحَدُ سِيرًا فِي الْبِلَادِ وَأَفْرَعُ (٣)
فَأَتَيْتِي مِنْ قَوْمِ سِوَاكُمْ وَإِنَّا رَجَالِي فَهَمَّ بِالْحِجَازِ وَأَشْجَعُ
- فليس فى إعماله : ترىنى فى اليوم دلميل على أنه ليس بمستقبل فإنه قد
يعمل المستقبل المحض فيه على طريق السجاز وتقريب المنتظر نحو قوله :

سَأَسْعَى الْآنَ إِذْ بَلَغْتَ إِنَّا هَا [١٢٤]

وقد تقدم تبين ذلك (٥)

وما زعم بعض النحويين من أن "إِذْ مَا" هى "إِنَّمَا" وعدلوا عن "إِنَّمَا"
إليها ؛ لِأَنَّ "إِنَّمَا" لا تكرر تأتى إلا بدخول النون على الفعل الذى بعد ها
نحو قوله تعالى = (فَأَمَّا تَثَقَّفْتُمْ فِي الْحَرْبِ) (٧) وقوله تعالى = (وَأَمَّا تَخَافَنَّ

- (١) البيت فى الدرر البوران : ٤٠٤ وهو من شواهد الكتاب ٥٧/٣ ، والسقطب
٤٦/٢ ، والحلل : ٢٨٩ والخصائص ١٣١/١ وشرح ابن يعيش ٩٧/٤ ،
٤٦/٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٠٤/٢ ، والخزانة ٦٣٦/٣ .
(٢) غامضة فى الصورة .
(٣) فى الصورة : وإِنَّمَا ، وهى رواية فيه . ولكن الكلام هنا على "إِنْ مَا"
(٤) البيتان من شواهد الكتاب ٥٧/٣ ، وقال سيويه "سمعناهما ممن
يرويهما عن العرب ، والمعنى "إِنَّمَا" وفى شرح ابن يعيش ٧٠٦/٩
والرواية فيه فإِنَّمَا ، وقال ابن يعيش أنشده الزمخشري شاهداً على المجازة
بإِنَّمَا وَحَدَفِ نون التأكيد من شرطها . وقد كان ابن يعيش قد أورد فى
باب جواز المضارع ٤٧/٧ ، على رواية سيويه . وكذلك هو فى : الأمل
الشجرية ٢٤٥/٢ ، والخزانة ٦٣٨/٣ .
(٥) تقدم ص ٤٧ ، ٤٥٥ .
(٦) قال الفراء فى معانى القرآن ٤١٤/١ : أَنَّهُمْ أَحَدُ ثَوِ النُّونِ تَفْرِقَةُ بَيْنَ إِنَّمَا
الشرطية وَإِنَّمَا من التخيير .
(٧) الآية ٥٧ من سورة الأنفال .

مَنْ قَوْمٍ خِيَانَةٌ = (١) و = (إِمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا) = (٢) فَلَمَّا احتاج الشاعرُ إلى "إِمَّا" وكانت النون تكسر البيت (٣) جعل مكانها "إِذْ مَا" ليس بشيء، لأنه قول ليس عليه دليل، وأيضاً فإنَّ النون (٤) ليست تُبدل منها الذالُّ، ولا الذالُّ من حروفِ البدل .

ما ليس بظرفٍ منه أسماءٌ

وقوله " فغير الظرف " من " و " ما " و " هما " و " كيف " و " أي " وكلما يجازى بكيف .

٨٧

أما " من " // و " ما " و " هما " (فانها) (٥) غير ظرفٍ وقد بين أمرها ، وأما " أي " فانها منقطعة عن الإضافة في اللفظ مضافة في المعنى ، فهي طى حسب ما يُقصدُ بها ، فإن قُصدَ بها الإضافة إلى ظرف ، فهي ظرف ، وإن لم يُقصدَ بها ذلك فهي اسم . (٦)

كيف

وأما كيف : فإنَّ فيها خلافاً بين سيويه والأخفش (٧) ، فالأخفش يجعلها اسماً غير ظرف ، فإذا قلت " كيف زيد؟ " فزيدٌ عنده مبتدأٌ و " كيف " خبره والتقدير " أصحح زيد أم غير صحيح؟ " .

وسيويه يجعل " كيف " ظرفاً (٨) واقعاً موقع الخبر ، والتقدير عنده : على أيِّ حال زيد؟ أو : في أيِّ حال زيد؟ ، ولذلك أوردته في باب " ما يتبع موقع الاسم المبتدأ ويحدِّ سدّه لأنه مستقرُّ لما بعده وموضع " (٩) .

والذي ذهب إليه سيويه أولى لأمرين :

(١) الآية ٥٨ من سورة الاندال .

(٢) الآية ٢٦ من سورة مريم .

(٣) يقصد نون التوكيد .

(٤) يقصد النون في " إِنْ " ، التي ادغمت في الميم من (ما) فأصبحت اما .

(٥) تكملة يقتضيهما السياق .

(٦) قال سيويه في الكتاب ٥٦/٢ فما يجازى به من الأسماء غير الظننروف

..... أيهم وما يجازى به من الظروف : أي حين و

(٧) وتابعه السيرافي . ينظر السفنى ٢٧٢ .

(٨) الكتاب ٢٣٣/٤ .

(٩) هذا الباب في الكتاب ١٢٨/٢ .

أحدهما : أنها لا تتصرف ، وباب الأسماء غير التصرف أن تكون ظروفًا أو مصادره ، ألا ترى أن أكثر الأسماء التي لا تتصرف ظروف أو مصادره نحو : **بَعِيدَاتٍ بَيْنٍ** و : **سَحَرَ وَنَحَوَ** : **سَبَّحَانَ اللَّهَ** و **مَعَادَ اللَّهَ** ، وأيضاً فإن أسماء الاستفهام لم يجز منها غير متصرف إلا [وهو] (١) ظرف نحو : متى وأين ، وأنى ، وأيان .

والآخر : أنك إذا قدرتها : على أي حال زيد ، وفي أي حال زيد ، كان ذلك التقدير وفقاً للمعنى ، لأن " كيف " يسأل بها عن جميع الأحوال كلها أن قولك : على أي حال ؟ يسأل بهيئاً عن جميع الأحوال ، ويعني في السؤال كما تعني كيف ، وإذا قدرتها " أصحح زيد أم سقيم " لم يكن ذلك في معناها بل الصحة والسقم بعض ما يسأل بها عنه ، ولو رمت أن تستوفي جميع الأحوال لم يكن . فلما كانت كيف بمنزلة قولك " في أي حال ؟ وعلى أي حال ؟ " حكمت لها بحكم ما هي في معناها ، فجعلت ظرفاً . ولا حجة للأخفش في كون صحيح وسقيم وأشباه ذلك جواباً لها ، لأن الجواب قد يكون على المعنى ولو جازى بالجواب على حسب اللفظ لقال : في حال صحة أو في حال سقم .

[الجزء بكيف]

وفي الجزاء بكيف خلاف : فأكثر النحويين على أن فيها معنى الجزاء (٢) ولا يجازى بها أي لا يجزم بها ، فتقول : كيف تكون أكون ، والمعنى على أي حال تكن أكن ، إلا أنها لا يجزم بها .

ومِنَ النَّحْوِيِّينَ مَنْ أَجَازَ الْجَزْمَ بِهَا لَمَّا رَأَى فِيهَا مَعْنَى الْجَزَاءِ ، وَهُوَ مَذْهَبُ قَطْرِبِ . (٣) .

والصحيح أنه لا يجزم بها ، لأنه لم يرد بذلك سماعٌ ولأنها قصرت عن أسماء الشرط من جهة أنه لا يكون جوابها إلا نكرة (٤) ، وجوابات أسماء الشرط تكون معارف ونكرات ، يقول القائل " كيف زيد ؟ " فيقال " سخى أو بخيل " ولا يقال " السخى ولا البخيل " وتقول : ما عندك ؟ فتقول : خير ،

(١) زيادة يستقيم بها السياق .

(٢) المسألة ٩١ من سائل الإناصاف ص ٦٤٣ .

(٣) المغنى ٢٢٠ ، ٢٢١ .

(٤) في الإناصاف ٦١٤ " لأنها سؤال عن الحال ، والحال لا يكون إلا نكرة

... الخ .

و : الخير ، وتقول : أى الناس عندك ؟! فتقول : رجلٌ يعجبك ، أو زيدٌ ، أو هندٌ * وقصرت عنها أيضاً من جهة أن الفعلين بعد أسماء الشرط قد يكونان متفقين ، وقد يكونان مختلفين ، فتقول : من تضرب أضربه * و * من تضرب أكرمه * كما يكونان بعد " إن " التى هى أم أدوات الشرط ، نحو قولك : " إن تكرم زيدا أكرمه * و * " إن تكرم زيدا أهنته * - ولا يكونان بعد كيف إلا متفقين نحو قولك * كيف تصنع أصنع * ولا تقول * كيف تقوم أخرج * فلما قصرت عنها فيما ذكر ، لم يجزم بها . (١)

[الجزء بهما]

فمن الجزاء بمن * قوله تعالى = (فَمَنْ يَسْمَعِ الْآنَ يَجِدْ لَهُ شَهَابًا رَصَدًا) = (٢)

[الجزء بما]

ومن الجزاء بـ " ما " * قوله تعالى = (مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا) = (٣)

[الجزء بأي]

ومن الجزاء بـ " أى " * قوله تعالى = (أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُلْ الْإِسْمَاءُ الْحُسْنَى) = (٤) وهى عامة فى جميع ما تقع عليه ، وكذلك " بها " وقد تقدم تشييل الجزاء بها .

وقوله * والظرف زمانى ومكانى ، والزمانى " متى " و " إذ " مقرونة بما و " أى حين " و " أيان " و " إذا " .

قد تقدم الدليل على أن " إذ " المقرونة بـ " ما " حرف بمنزلة " إن " (٥)

ويقوى ذلك أن معناها فى غيرها ، والأصل فيما معناه فى غيره أن يقال : إنه حرف حتى يقوم دليل على أنه اسم بأن يوجد فيه أحكام الاسم أو بعضها ، وذلك معدوم فى " إذ ما " فهى حرف .

(١) لم يذكر صاحب الانصاف هذا الوجه ، وذكر وجهين آخرين غيره ، ينظر الانصاف ٦٤٤ .

(٢) الآية ٩ من سورة الجن .

(٣) الآية ٢ من سورة فاطر .

(٤) الآية ١١٠ من سورة الإسراء .

(٥) تقدم فى ص ٢٥٣

والجزم بمعنى وأى محفوظ قال الشاعر:

٢٢٨- متى تأتت تمشوا إلى ضوء نارٍ تجد خيراً نارٍ عندها خير موقدٍ (١)

وقال تعالى (٢) أَيَاتًا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى = (٢)

وأما الجزم بأَيان فغير محفوظ ، لكن القياس يقتضى جواز ذلك ، لأن معنى

أَيان متى واحد (٣) ، وجميع ذلك يراد به التعميم فى الزمان .

[إذا]

وقوله * ولا يجازى بإذا إلا فى الشعر *

مثال الجزاء بها فى الشعر قول قيس بن الخطيم (٤) :

٢٢٩- إِذَا قَصُرَتْ أَسْيَافُنَا كَانَ وَصَلُهَا خَطَانَا إِلَى أَعْدَائِنَا فَنَضَارِبُ (٥)

فجزم نضارب دليل على أن * كان * فى موضع جزم . ومثل ذلك قول الفرزدق :

٢٣٠- تَرَفَعُ لِي خُنُوفٌ وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِي نَارًا إِذَا مَا خَبِتَ نِيرَانُهُمْ تَقَدِّ (٦)

(١) البيت للحطيئة فى الديوان : ١٦١ وهو (٣٣) من قصيدة أولها :

أَثَرْتُ إِذْ لَاجِي عَلَى لَيْلِ حُرَّةٍ هَضِيمِ الْحِشَاءِ حَسَانَةَ الْمُتَجَرِّدِ
والشاهد فى الكتاب ٨٦/٣ ، والمقتضب ٦٣/٢ ، على رفع تمشوا لوقوعه
موقع الحال بين المجزومين . والأمالى الشجرية ٢٧٨/٢ ، وابن يعيش
٦٦/٢ ، ١٤٨/٤ ، ٤٥/٧ ، ٥٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٠٣/٢
وغيرها .

(٢) الآية ١١٠ من سورة الإسراء . وسبقت قبل قليل .
(٣) فى الكتاب ٢٣٥/٤ * لو أن إنسانا قال : ما معنى أَيان فقلت : متى ،
كنت قد أوضحت * *

(٤) أبو يزيد قيس بن الخطيم من بني ظفر من الأوس ، عاش فى الجاهلية وأدرك
الإسلام ، ولم يسلم ، وقيل قبل الهجرة ، قتلته الخزرج ، له ديوان مطبوع .

(٥) البيت فى ديوان قيس : ٨٨ وهو العشرون من قصيدة مطلعها :

أَتَعْرِفُ رَسْمًا كَأَطْرَافِ الْمَذَاهِبِ لِعَمْرَةٍ وَحَشًّا غَيْرَ مَوْقِفِ رَاكِبِ
والشاهد فى الكتاب ٦١/٣ ، والمقتضب ٥٥/٢ ، والأمالى الشجرية ٣٣٣/١
وشرح الجمل لابن عصفور ٢٠٤/٢ ، والضرائر له : ٢٩٨ . ويرى بقاءه برزومه لعمارة به
والخزانة ١٦٤/٣ . والشاهد فيه : جزم فنضارب عطفا على موضع كان ، لأنها
فى محل جزم على جواب إذا التى أعطتها عمل إن ضرورة ، وكسرت الباء
من نضارب لالتقاء ساكنة مع حرف الإطلاق .

(٦) لم أعثر عليه فى ديوان ، وهو من شواهد الكتاب ٦٢/٣ ، والوراية فيه : نارا إذا
خدمت . . . ، والمقتضب ٥٥/٢ كما رواه الشارح ، والأمالى الشجرية ٣٣٣/١
والضرائر لابن عصفور ٢٩٨ ، والخزانة ١٦٢/٣ وغيرها .

في شعر الخوازم : ٤٦

فجزم * تقد * بإذا ، وإنما لم يجازيها إلا في الشعر ، لأنها قصرت
عن أدوات الشرط من حيث كان // بإيها لا تستعمل إلا في المقطوع بوقوعه
المعلوم وقت وقوعه ، نحو قولك (١) : اعني إذا احمر البسر ، ولا تقول : إن
احمر البسر ، وقد تستعمل في غير المقطوع بوقوعه وذلك قليل نحو قوله :

٢٣١ - إذا أنت لم تنزع عن الجهل والخفا أصبت حليماً أو أصابك جاهل (٢)

وقد يجوز أن ينزع والهاء ينزع ، ولا يحيط ظمناً بأي ذلك يكون إلا الله تعالى .
فلما قصرت عنها فيما ذكرنا لم تجز المجازة بها إلا في الشعر .

واختلف في عمومها فمن الناس من أثبت ذلك ، وزعم أنك إذا قلت * إذا
قام زيد قام عمرو * معناه ومعنى قولك * كلما قام زيد قام عمرو * واحد وأنه يلزم
قيام عمرو متى وقع من زيد القيام .

ومنهم من زعم أنها لا تقتضي التكرار وأنه لا يلزم من قولك * إذا قام زيد
قام عمرو * إلا أن يكون من عمرو قيام إذا وقع من زيد القيام مرة واحدة .

والصحيح (٣) أن المراد بها العموم كسائر أسماء الشرط ، ويدل
على ذلك قول الشاعر :

٢٣٢ - إذا وجدت أوار الحب في كيدي أقبلت نحو سقاء القوم أبتري (٤)

(١) انظر الكتاب والمقتضب عند الشاهدين السابقين ، وهذا الكلام مأخوذ
من جواب الخليل لسؤال سيويه له عن السبب في منع المجازة بإذا .
ينظر الكتاب ٦٠ / ٣ .

(٢) البيت لزهير بن أبي سلمي في ديوانه (ثعلب) : ٢١٩ والرواية فيه : إذا
أنت لم تقصر ، وقد طق محقق الديوان طي البيت بقوله : هذا البيت من
مقطوعة لأوس بن حجر .
والبيت في شرح ابن يعيش ٤ / ٩ .

(٣) هذا الرد من كلام ابن عصفور كما ذكر أبو حبان في التذييل ٥ / ١٥٥ .

(٤) البيت أول بيتين لعروة بن أذينة . توفي سنة ١٣ هـ ، ثانيهما :
هبنى بردت ببرد الماء ظاهره فمن لنا على الأحشاء تتقد
وهما في الديوان : ٣١٦ ، ٣١٧ ، والأمل للقالى ٣١ / ١ ، والتنبيه على
أوهام القالى : ٢٦ وينظر التخریج في الديوان .

ألا ترى أنَّ المعنى على العموم كأنه قال : متى وجدت أوار الحَبِّ في كِبِدِي .
[أقبلت] (١) .

[انظر في المكناني به أدراة الشرط]

وقوله : " والمكناني " أين " و " أني " و " حيث " مقرونة بـ " ما " .

[حيثما]

فمن الجزاء بحيثما قوله تعالى (= وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره) (٢)
فأدخل الفاء في الجواب . وإنما لم يجازيها إلا مقرونة بـ " ما " ، لأنها تضاف
إلى ما بعدها من الجمل واسم الشرط يعمل فيه الفعل الذي بعده فلم يمكن
أن يجازي بها ، لأنه لا يعمل في الشيء ما أضيف إليه ، فلذلك لم يجازيها
حتى لحقتها " ما " الكافية فكفتها عن الإضافة إلى ما بعدها ليصح له العمل
فيها . والغالب عليها أن تكون ظرف مكان ، وقد تستعمل ظرف زمان نحو
قوله :

٢٣٣- لِلْفَتَى عَقْلٌ يَعِيشُ بِهِ حَيْثُ تَهْدِي سَاقَهُ قَدُّهُ (٣)

فعلی هذا قد تكون من قبيل ظرف الزمان .

[أين]

ومن الجزاء " أين " قوله :

٢٣٤- أَيْنَ تَضْرِبُ بِنَا الْعُدَاةُ تُجِدُنَا نَرَكِبُ الْمَيْسَ نَحْوَهَا لِلتَّلَاقِي (٤)

[أين]

ومن الجزاء " أين " قوله :

٢٣٥- فَأَصْبَحَتْ أَنَّى تَأْتِيهَا تَشْتَجِرُ بِهَا كَلَّا مَرَكِبِيهَا تَحْتَ رِجْلِكَ شَا جِر (٥)

(١) تكملة من التذييل ١٥٧/٥ .

(٢) الآية ١٥٠ من سورة البقرة .

(٣) البيت لطرفة في الديوان : ٨٠ آخر قصيدة مطلعها :

أشجاك الرِّبْعُ أم قَدُّهُ أم رمان ، دارم حُمَّهُ

في مجالس ثعلب ١٩٧ ، وابن يعيش ٩٢/٤ ، والخزانة ١٦٢/٣ وفيه :

أنَّ الأخفش قال : إنَّ حيث قد تأتي بمعنى الحين ، أي ظرف زمان ، وأحال

البغدادي على إيضاح الشعر للفارسي ، ينظر كتاب الشعر ٥٠ أ .

(٤) البيت لعبد الله بن همام السلولي ، وهو في الكتاب ٥٨/٣ ، والمقتضب

٤٧/٢ ، وشرح ابن يعيش ١٠٥/٤ ، ١٠٥/٧ ، ويروي : أين تصرف

نصرف الميس .

(٥) البيت للبيد في شرح الديوان : ٢٢٠ ، والبيت هو ١٧ من قصيدة أولها :

من كان مني جاهلاً أو مغترباً فط كان بدعا من بلائي عامر

والشاهد في الكتاب ٥٨/٣ ، والمقتضب ٤٧/٢ ، وابن يعيش ١١٠/٤ ، ١١٠/٤ =

ومعناها كـمعنى "أَيْنَ" ، وقد تكون "أَيْ" بمنزلة "كيف" (١) تقول :

"أَيْ زَيْدٌ ؟" تريد "كيف زيد ؟" ، والدليل على ذلك قول الفرزدق :

٢٣٦- أَيْ بِهَا وَرَأْسَ الْعَيْنِ مَحْضَرُهَا وَأَنْتَ نَائِجٌ بِيَّيْنِي رَعْنٌ مَقْرُومٌ
لا كَيْفَ الْأَعْلَى ظَبْيًا دَوْسَرَةً تَأْوِي إِلَى عَيْدَةٍ لِلرَّحْلِ مَلُومٌ (٢)

فـقوله "لا كيف" دليل على أنه أراد "بأني بها" : كيف بها . فعلى مذهب أبي موسى في إجازة الجزاء بكيف ينبى أن يعددها في أسماء الجزاء التي ليست بظروف ، لأن "كيف" عنده ليست ظرفاً .

والصحيح أنه لا يجوز أن يجازى بها إذ ذاك (٤) كما لا تحوز المجازاة بكيف ، وجميع ذلك أيضاً يراد به العموم .

زيادة "ما" توكيداً

وقوله "وتحقق "ما" "كيف" و"متى" و"إن" (٥) و"أين" توكيداً .
يعنى زائدة لمجرد التوكيد مثلها في قوله تعالى (قَبِطًا نَقَضْتُمْ) (٦) . أي فنقضتم (٧)
ولذلك لم تلزم .

وقوله "و"إِذْ" و"حَيْثُ" عوضاً من الإضافة

أما في "إِذْ" فلا يتصور أن تكون عوضاً من الإضافة إلا على مذهبه فيها من أنها اسم (٨) وقد قام الدليل على فساد ، فليست إذاً عوضاً من الإضافة بل هي مجعولة مع "إِذْ" كالشيء الواحد (٩) ، ولذلك لزم .

= وشرح الجليل لابن صفور ٢٠٤/٢ ، والخزانة ١٩٠/٣ ، ٢١٠/٤ ، والضبير في تأنها يعود على الداهية ، وتشتجر : من تشاجر القوم إذا اختلفوا . ويروي : تبتس - رجليك . وهي رواية الديوان عن الخزانة ويروي أيضاً : تلتبس .

(١) قال سيويه في الكتاب ٣٣٥/٤ ، "وأني تكون في معنى كيف وأين .

(٢) في المصورة ظبياً ولم أعرف له وجهاً ، وفي اللسان : ناقة علاة : عالية ، وأثبتنا ما في الديوان .

(٣) البيتان في ديوانه ١٨٢/٢ من قصيدة مطلعها :

يا ظَبْيَ وَحَكِّ إِتْيِ ذُو مَحَافِظَةٍ أَتَيْتِي إِلَى مَعَشْرِشَمِّ الْخِرَاطِيمِ
ورأس العين : اسم موضع ، ورغن : أنف الجبل ، مقروم : جبل ، وظبياً : دوسرة : عظيمة العنق ضخمة ، عيدة : يقصد بها الناقة المسنة والمنقول فيها عن العلماء : عودة ، وعيدة .

والثبت في الديوان : إني بها ، وأظنها تحريف .
(٤) يقصد : أني إذا جاءت بمعنى كيف .

(٥) ساقطة من الجزولية نسخة دار الكتب ، وثابتة في نسخة أخرى .

(٦) الآية ١٥٥ من سورة النساء .

(٧) في المصورة : فنقضهم .

(٨) انظر ما سبق ص ٢٥٣

(٩) الكتاب ٥٦/٣ ، ٥٧ .

وَأَمَّا فِي " حَيْثُ " فَلَيْسَتْ عَوْضًا مِنَ الْإِضَافَةِ ، لِأَنَّ لَفْظَ الْجُمْلَةِ الَّتِي كَانَتْ مِضَافَةً إِلَيْهِ بَاقِيًا ، وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَ الْعَوْضِ وَالْمَعْوُضِ مِنْهُ (١) ، بَلْ هِيَ كَأَكْفَةِ مِثْلِهَا فِي رُبَّمَا ، وَلِذَلِكَ لَزِمَتْ .

وَأَمَّا فِي " أَيْ " فَالصَّوَابُ أَنَّهَا زَائِدَةٌ لِمَجْرَدِ التَّوَكُّيدِ ، وَلِذَلِكَ لَمْ تَلْزَمْ ، وَلَوْ كَانَتْ عَوْضًا لَلَزِمَتْ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ أَيًّْا مَثُونَةً ، وَالتَّنْوِينُ لَا يَجْتَمِعُ مَعَ الْإِضَافَةِ فَكَذَلِكَ لَا يَجْتَمِعُ مَعَ " مَا " مَا هُوَ عَوْضٌ مِنْهَا ، وَإِنَّمَا ظَلَمْنَا فِي ذَلِكَ كَوْنَهَا مِضَافَةً فِي الْمَعْنَى فَتَوَهَّمُوا أَنَّ " مَا " عَوْضٌ مِنْ ذَلِكَ الْمَحذُوفِ الَّذِي تَطْلِبُهُ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى .

[الجازم إذا دخل على مضارعين]

وقوله " والجازم لفعلين إما أن يدخل على مضارعين وضماً ، فيجب العمل ما لم تحل الفاء بينه وبين الثاني فيجب الرفع " .

يقول إنك إذا أدخلت الشرط على مضارعين جرت بهما نحو قولك : إِنْ تَأْتَنِي أَكْرَمُكَ " ، إِلَّا أَنْ تَدْخُلَ الْفَاءُ عَلَى الْفِعْلِ الثَّانِي فَإِنَّكَ تَرْفَعُهُ إِذَا ذَاكَ وَلَا يَجُوزُ جَزْمُهُ لِأَمْرَيْنِ :

أحدهما : أَنَّ الْفَاءَ حَالَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَازِمِ .

والآخر : أَنَّكَ لَا تَدْخُلُ الْفَاءَ حَتَّى تَقْدَّرَ الْفِعْلُ خَبْرًا لِابْتِدَائِهِ مِضْرِبًا (٢) وَأَدَاةُ الشَّرْطِ لَا تَوْتَرِنِي الْجَوَابِ إِذَا كَانَ حَلَّةً أَسْمِيَةً ، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ هُوَ الْقَصِيحُ ، وَقَدْ يَجُوزُ فِي الشَّمْرِ رَفْعُ الْفِعْلِ الثَّانِي وَإِنْ لَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهِ الْفَاءُ نَحْوَ قَوْلِهِ :

٢٣٧- يَا أَقْرَبَ بَنِّ حَابِسٍ يَا أَقْرَعَ إِنَّكَ إِنْ يَصْرَعُ أَخُوكَ تَصْرَعُ (٣)

ونحو قواله الآخر :

-
- (١) الكتاب ٣ / ٥٨ ، ٥٩ .
 - (٢) الكتاب ٣ / ٦٩ .
 - (٣) البيت لجريدين عبد الله البجلي ، أو عمرو بن خثارم العجلي . وهو من شواهد الكتاب ٣ / ٦٧ ، والمقتضب ٢ / ٧٠ ، والأمل الشجرية ١ / ٨٤ ، والإنصاف ٦٢٣ ، والمقرب ١ / ٢٧٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٩٨ ، ٥٩٢ ، والضرائر له ١٦٠ ز ، والخزانة ٣ / ٢٩٦ ، ٦٤٣ ، ٤ / ٥٤١ وغيرها كثير .

٢٣٨- فقلت تحلى فوق طوقك إنها مطبوعة من يأتها لا يضيرها (١)

والفعل المرفوع عند سيبويه إن كان قبل أداة الشرط ما يطلبه فالتية به التقديم ، وكأنه قال : **إِنَّكَ تُصْرَعُ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ** (٢) . وإن لم يكن قبل أداة الشرط طالب للفعل فهو على إضمار " الفاء " . فإذا جاء في الشعر مثل : **إِنْ تَأْتِنِي آتِيكَ** ، فهو على تقدير " إِنْ تَأْتِنِي فَآتِيكَ " ، وحذف الفاء جائز في ضرورة الشعر . وكذلك حذف جواب الشرط إذا كان فعل الشرط مجزوماً جائزاً أيضاً في ضرورة الشعر . //

٨٩

وخالفه أبو العباس (٣) في ذلك ، فزعم أن جميع ما جاء من ذلك فإنه على حذف الفاء ضرورة ، ولم يجز في شيء من ذلك أن ينوي به التقديم [لأنه الجواب في المعنى] وقد وقع في محله ، لأن حكم الجواب أن يكون بعد أداة الشرط . وخالفه بعض النحويين ، من ذلك في اسم الشرط نحو قوله :

* . . . مَن يَأْتِيهَا لَا يَضِيرُهَا * [٢٣٨]

فزعم أنه لا يتصور أن ينوي بالفعل الثاني التقديم ، لأنه إن قدته فلا يخلو أن تجعل فاعله " مَنْ " أو مضمراً ، فإن جعلت فاعله " مَنْ " لزمك أن ترفع الفعل الواقع بعدها ، وأن تزيلها عن الشرط وتصيرها موصولة ، لأن اسم الشرط لا يعمل فيه فعل متقدم عليه تقول : **" يَجِيءُ مَنْ يَجِيئُكَ "** ولا يجوز **" يَجِيءُ مَنْ يَجِيئُكَ "** ، وإن جعلته مضمراً لزمه تقديم المضمرة على الظاهر ، وذلك لا يجوز إلا في أبواب معلومة ليس هذا منها .

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه من جواز التقديم بدليل أن العرب تقول في نصيح الكلام : **إِنْ قَامَ زَيْدٌ يَقُومُ عَمْرُو** ، فدل ذلك على أن التية به التقديم ، لأنه يجوز : **يَقُومُ عَمْرُو إِنْ قَامَ زَيْدٌ** ، ولو كان ذلك على حذف الفاء لم يجز ذلك إلا في ضرورة شعر .

(١) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهفليين : ٢٠٨ ، وهو من شواهد الكتاب ٦٧/٣ ، والمقتضب ٧٠/٢ ، وشرح الجلي لابن عصفور ٥٩٤/٢ ، والضرائر له ١٦٠ والخزانة ٦٤٧/٣ ، وغيرها .
(٢) الكتاب ٦٦/٣ ، ٦٧٠ .
(٣) يعني المبرد . ينظر المقتضب ٦٩/٢ ، ٧٠ ، والكمال ١/١٣٤ .
(٤) غامضة في المصورة .

وما احتجَّ به المبرِّدُ من أنَّ الفعلَ قد وقع موقعه فلا ينوي به التقديم ،
لا حجة له فيه ، لأنَّ الشرطَ قد يجيُّ على أن يكون مبنى الكلام عليه ، فيكون
إنَّ ذاك مقدِّماً نحو قولك : إنَّ يغمُ زيدٌ يغمُ عمرو ، وقد يجيُّ * وليس مبنى الكلام
عليه ، بل يؤتى به بعد تمام الكلام نحو قولك : يغمُ زيدٌ إنَّ شاء الله * . فعلى
هذا القصْد الأخير يجوز أن ينوي بالفعل الذي بعد الشرط التقديم .

وكذلك ما احتج به من ذهب إلى أنه لا يجوز أن ينوي بالفعل التقديم
إذا كانت أداة الشرط اسماً لما يلزم من انتقال الاسم عن الشرط ، لكونه قد
عمل فيه عامل متقدِّم عليه ، أو من الإضرار قبل الذكر ، فاسد ، لأنَّ قوله :

... من يأتيها لا يضيرها (٢٣٨)

إذا نوى به التقديم ففاطه مضر مستتر فيه عائد على اسم الشرط المتقدِّم عليه
لفظاً ، وإن كان هو متقدِّماً عليه تقديراً ورتبةً ، والضير قد يعود على متقدِّم
باللفظ دون المرتبة بلا خلاف بين أحد من النحويين نحو قولك : ضرب زيداً
غلامه . إلا أن تفريق سببويه في ذلك بين ما تقدِّم أداة الشرط فيه طالب
للفعل المرفوع ، وبين ما لم يتقدمه ، فجعل الأول على التقديم ، والثاني على
إضرار الفاء ، إنما هو على الأولى ، وإلا فقد يجوزُ عنده أن ينوي بالفعل التقديم
وإن لم يتقدم على أداة الشرط ما يطلبه ، فقد أجاز الوجهين (١) في قول الشاعر :

... من يأتيها لا يضيرها (٢٣٨)

وإن كان التقديم إنما ينوي إذا تقدم له طالب ، وكذلك لا مانع يمنع مع تقدُّم طالب
للفعل من الحمل على إضرار الفاء فيكون التقديم في مثل قولك : * إنَّ يصرعُ
أخوك تصرعُ : فتصرعُ ، ويكون الشرط وجوابه في موضع خبر إنَّ .

فإن تقدِّم أداة الشرط الداخلة على فعلين مضارعين أداة استفهام (٢) ،
فلا مر على ما كان عليه قبل دخولها نحو قولك : إنَّ (٣) تأتي آتِكَ * .

(١) الكتاب ٣ / ٧١٠ .

(٢) يفهم من كلام الشارح أنه يقصد أي أداة استفهام ، والصواب أن المقصود

هو همزة الاستفهام فقط ، ولعله لو قال أداة الاستفهام لكان أحسن .

(٣) في الصورة : إنَّ ، والمثال في الكتاب ٣ / ٨٢٠ .

وزعم يونس أن الفعل الثاني يبنى على أداة الاستفهام فينوي به التقديم ، ولا بد إذ ذاك من جعل الفعل الأول ماضياً ، لأن الجواب محذوف ، ولا يحذف الجواب إلا إذا كان الفعل الأول لا يظهر فيه عمل لأداة الشرط ، فيلزم عنده أن تقول " إِنْ أَتَيْتَنِي أَتَيْتِكَ " التقدير " أَتَيْتِكَ إِنْ أَتَيْتَنِي " ، ولا يجوز عنده " إِنْ تَأْتَنِي أَتَيْتِكَ " بجزمها أصلاً ، ولا إِنْ تَأْتَنِي أَتَيْتِكَ " (١) بجزم الأول ورفع الثاني ، إلا في ضرورة شعر .

والصحيح ما ذكرناه من أن أداة الاستفهام لا تغير الحكم عما كان عليه ، بل تقدّمها داخلته على الشرط والجواب بجملته لا على الفعل الثاني وحده فيلزم أن ينوي به التقديم ، والدليل على ذلك قوله تعالى = (أَفَأَمِنَتَّ فِئْتَمُ الْخَالِدُونَ) ، ألا ترى أنه لا يجوز في قوله تعالى = (فَهُمُ الْخَالِدُونَ) = أن ينوي به التقديم ، لأنه يلزم من ذلك أن يكون التقدير " أفهم الخالدون فإن مست " ، وذلك لا يسوغ لئلا يبقى الشرط دون جواب ، إذ لا يتصور إذ ذاك أن يكون الجواب محذوفاً يدل عليه ما قبله ، لأن الفاء المتصلة بإن تمنعه من ذلك ، ألا ترى أن العرب تقول : أنت ظالم إن فعلت " ولا تقول " أنت ظالم إن فعلت " ولا " أنت ظالم فإن فعلت " ، فدل ذلك على أن أداة الاستفهام إنما دخلت لفظاً وتقديراً على جطة الشرط والجواب .

ولا يجوز تقديم القسم على أداة الشرط ويقا الفاعلين مضارعين بعد الأداة لا تقول : والله إن يقيم زيد يقيم عمرو " ، بل إذا تقدّم القسم ببنى الفعل الثاني عليه (٢) ، ويكون جواب الشرط محذوفاً ، لذلّة جواب القسم عليه ، فيلزم إذ ذاك أن يكون فعل الشرط ممثلاً لا يظهر لأداة الشرط فيه عمل فتقول : " والله إن قام زيد ليقوم عمرو " ، وكذلك إن قدرت قبل أداة الشرط قسماً محذوفاً وأدخلت على أداة الشرط لا ما لتدل على إضمار القسم ، وهي السلام // ٩.

(١) في الكتاب خلاف هذا ١٣/٣ قال سيويه " وأما يونس فيقول : إِنْ تَأْتَنِي أَتَيْتِكَ ، وقبحه سيويه . ينظر شرح السيراني ٢٤٠/٣ ، والتذييل ٥٠/٥ أب

(٢) قال سيويه " لأن اليمين لآخر الكلام ، وما بينهما لا يمنع الآخر أن يكون

الموطئة للقسم ، أجريت الكلام إذ ذاك مجراه لو صرحت بالقسم فتقبل :
لكن قام زيد ليقوم عمرو ، ولا يجوز أن تقول "لئن يقيم زيد يقيم عمرو" فأما
قول الشاعر :

٢٣٩ - حَلَفْتُ لَهَا إِنْ تَدَلَّجِي اللَّيْلَ لَا يَزِلُّ أَمَّا مَكِّ بَيْتٌ مِنْ [بُيُوتِكِ سَائِرِمْ] (١)

فإنه يتخرج على أن يكون قصدَ حلفتُ الإخبارَ ولم يضمنه معنى القسم (٢) فيكون
قوله " حلفت لها" كلاماً تاماً ثم قال : إِنْ تَدَلَّجِي اللَّيْلَ لَا يَزِلُّ على إضمارِ
القولِ كأنه قَالَ قُلْتُ : إِنْ تَدَلَّجِي اللَّيْلَ لَا يَزِلُّ ... البيت ، وكذلك قولُ
الآخر :

٢٤٠ - لَيْئِنْ كَانَ مَا حَدَّثْتَهُ الْيَوْمَ صَادِقًا أَصُمُّ فِي نَهَارِ الْقَيْظِ لِلشَّمْسِ بِأَدْيَا
وَأَرْكَبُ حِمَارًا بَيْنَ سَرْجٍ وَفَرْوَةٍ وَأُعْرِمُ مِنَ الْخَيْثَامِ صُفْرِي شِمَالِيَا (٣)

فيخرج على أن تكون اللام زائدة مثلها في قراءة من قرأ = (إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ
الطَّعَامَ) (٤) - بفتح الهزلة - ومثلها في قول الشاعر :

٢٤١ - أُمُّ الْحَلِيسِ لِمَجُوزِ شَهْرِيَّةٍ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بَعْظِمَ الرَّقَبَةِ (٥)

(١) البيت من غير نسبة في معاني القرآن للفراء ٦٩/١ أنشده القاسم بن معن
عن العرب للفراء ، والرواية فيه : حلفت به ... أما مك ، والمقرب ٢٠٨/١ ،
وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٠٥٢٩ ، والرواية فيه : أما مي ،
والتذييل ٥/١٦٤ ب والخزانة ٤/٥٤٠ ، والرواية فيه : من بيوتى .
وأخر البيت غامضاً في المصورة ، وأثبتناه من المصادر .

(٢) ذهب الفراء إلى أن حلفت ضمن معنى القسم وأن لا يزل مجزوم جواباً
للشروط . انظر معاني القرآن ١/٦٨ ، ٦٩ وهامشها رقم (١) .

(٣) البيتان من إنشاد امرأ عذبية فصيحة كما قال الفراء في معاني القرآن
٢/١٣١ وينظر ١/٦٧ ، وأولهما في المفنى ٣١٢ ، وكلاهما في الخزانة
٤/٥٣٨-٥٤٠ . واللسان (ختم) ، والرواية في المصادر : الختام ، وهما
لفتان من لفات ذكرت في اللسان ، والذي في المصورة : الخيثام وهو خطأ .

(٤) القراءة في البحر المحيط ٦/٤٩٠ من غير نسبة ، وفي الخزانة ٤/٢٢٨ عن
الأصول ابن السراج ، قال أبو عثمان : وقرأ سعيد بن جبيرة . . .

وفي البحر ما نصه " وقرأ أنهم بالفتح على زيادة اللام وأن مصدرية " ،
التقدير : إلا أنهم يأكلون أي ما جعلناهم رسلاً إلى الناس إلا لكونهم مثلهم
الرجز لرؤية في ملحقات الديوان : ١٧٠ وينسب لغيره ، وهما في ابن يعيش

(٥) ٣/١٣٠ ، ٥٧/٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٤٣٠ ، ٤٤٥ ، والضرائر
له ٥٩ ، والمفنى ٣٠٤ ، والخزانة ٤/٣٢٨ ، ٣٤٤ .

فزادها في خبر المتدأ . [الجازم إذا دخل على الماضي]

وقوله " وَأَمَّا أَنْ يَدْخُلَ عَلَى مَا ضَمِيَ الْوَضْعُ ، فَلَا تَعْمَلُ لِعَدَمِ الْمَسْوُوعِ "
يعنى أنها لا يظهر لها عمل في اللفظ لعدم المسووع لظهوره ، وهو كون
الماضي مبنياً ، والآ فالفعلان في موضع جزم إلا أن يتقدم أداة الشرط قسم ، فإنك
تبني الثاني منهما على القسم ، فلا يكون إذاً ذلك في موضع جزم ، وتدخل عليه :
" اللَّامُ وَ" قَدْ " عند مَنْ يَرَى أَنَّ الْقَسَمَ لَا يَكُونُ عَلَى الْمَاضِي إِلَّا بِهِمَا فيقول :
" وَاللَّهِ إِنْ قَامَ زَيْدٌ لَقَدْ قَامَ عَمْرٌو " ، وَاللَّامُ وَحدها عند مَنْ يَجِيزُ الْقَسَمَ عَلَى الْمَاضِي
بِاللَّامِ خَاصَّةً فيقول " وَاللَّهِ إِنْ قَامَ زَيْدٌ لَقَامَ عَمْرٌو " .

[الجازم إذا دخل على مضارع مضارع]

وقوله " وَأَمَّا أَنْ يَدْخُلَ عَلَى مَاضٍ وَمُضَارِعٍ فَيَجِبُ الْعَمَلُ فِي الْمُضَارِعِ إِنْ
تقدم ولا يجب (١) إِنْ تَأَخَّرَ " .

مثال تقدم المضارع : إِنْ يَقُمُ زَيْدٌ قَامَ عَمْرٌو ، يعطى ظاهر كلام أبي موسى
أنه إذا اجتمع الماضي والمضارع يجوز تقدم أيهما شئت ، والصحيح أنه لا يجوز
تقديم المضارع على الماضي إلا في ضرورة شعر :

٢٤٢- مَنْ يَكِدُّ نِيَّ بَسِيٍّ كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَائِينِ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ (٢)

لكن إذا تقدم على الماضي ضرورة لزم جزمه كما ذكر أبو موسى ، فإن قدمت
الماضي على المضارع وهو المختار ، كان الماضي في موضع جزم إلا أنه لم يظهر
للعامل فيه أثر لبنائه ، وأما المضارع فالأحسن فيه الرفع نحو قولك : إِنْ قَامَ
زَيْدٌ يَقُومُ عَمْرٌو ، على التقديم والتأخير كأنك قلت : " يَقُومُ زَيْدٌ إِنْ قَامَ عَمْرٌو "
ونحو قول الشاعر :

(١) في الصورة : يجيب . في ديوانه : ٥٢

(٢) البيت لأبي زيد الطائي . وهو في المقتضب ٥٨/٢ ، والمقرب ٢٧٥/١ ،
وشرح الجمل لابن عصفور ٦١٤/١ ، والخزانة ٦٥٤/٣ ، وفيه أن هذا
البيت شاهد على أن مجيء الشرط مضارعاً والجزاء ماضياً خاصاً بالشعر
عند بعضهم ، قال ابن مالك : الصحيح الحكم بجوازه لشوته في كلام أفصح
الفصحاء قال صلى الله عليه وسلم : مَنْ يَقُمُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا
غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ " .

٢٤٣ - وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ سَأَلَةٍ يَقُولُ : لَا غَائِبَ مَالِي وَلَا حَرَمٌ (١)

وقد يجوز الجزم فتقول : إِنْ قَامَ زَيْدٌ يَقُمُ عَمْرُوٌ ، إِذَا لَمْ تَنْوِيهِ التَّقْدِيمَ .
قال الله تعالى (= مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ) (٢)
إِلَّا أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهِ الْفَاءُ فَيَلْزَمُ رَفْعُهُ نَحْوَ قَوْلِكَ : إِنْ قَامَ زَيْدٌ فَيَقُومُ عَمْرُوٌ .
وقال الله تعالى : (= وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمْ اللَّهُ مِنْهُ) (٣) .

وكذلك أيضاً إِنْ تَقَدَّمَ الشَّرْطُ قَسَمَ بِنَيْتِهِ عَلَى الْقَسَمِ وَحَدَفَتْ جَوَابَ الشَّرْطِ ، لِلرَّالَةِ
[جواب] الْقَسَمِ عَلَيْهِ نَحْوَ قَوْلِكَ * وَاللَّهِ إِنْ قَامَ زَيْدٌ لَا يَقُومُ عَمْرُوٌ أَوْ لَيَقُومَنَّ عَمْرُوٌ * ،
فَلِذَلِكَ قَالَ أَبُو مُوسَى * وَلَا يَجِبُ (٥) إِنْ تَأَخَّرَ * .
[جواب الشرط]

وقوله * وَالْجَوَابُ إِمَّا بِالْفِعْلِ وَإِمَّا بِالْفَاءِ وَإِمَّا بِإِذَا ... إِلَى آخِرِ الْفَصْلِ *
أظن أنه إذا وقع بعد فعل الشرط جواباً ، فلا يخلو أن يكون مما يجوز عمله
أداة الشرط فيه أو مما لا يجوز ذلك فيه ، فإن كان مما يجوز ذلك فيه جَزَتْهُ
يَأْتِي الشَّرْطُ لَفْظاً إِنْ كَانَ مَعْرَباً أَوْ مَوْضِعاً إِنْ كَانَ مَبْنِيّاً نَحْوَ قَوْلِكَ : إِنْ قَامَ
زَيْدٌ قَامَ عَمْرُوٌ ، وَإِنْ يَقُمُ زَيْدٌ يَقُمُ عَمْرُوٌ * ولم يحتج إلى الإتيان بالفاء ، فإن أتيت
بها فقلت : إِنْ قَامَ زَيْدٌ فَيَقُومُ عَمْرُوٌ * فَأَنْتَ قَدْ قَدَّرْتَ الْفِعْلَ خَبَرَ ابْتِدَاءٍ مُضْمَرٍ ،
وَأَدَاةَ الشَّرْطِ لَا أَثَرُ لَهَا فِي الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ * إِنْ * لَا يَجُوزُ أَنْ تَبَاشَرَهَا فَاحْتِجَ
مَنْ أَجَلَ ذَلِكَ إِلَى مَا يَرْبِطُ الْجَوَابَ بِالشَّرْطِ فَأْتِيَ بِالْفَاءِ .

فإن كان مما لا يجوز عمله أداة الشرط فيه : فإن كان جملة اسمية فلا
بد من * الفاء * أو * إذا * (٦) ، فتقول * إِنْ يَقُمُ زَيْدٌ إِذَا عَمْرُوٌ قَامَ * أو * فَمَعْمَرُوٌ
قَامَ * ، وَإِنْ قَامَ زَيْدٌ فَمَعْمَرُوٌ قَامَ * أَوْ إِذَا عَمْرُوٌ قَامَ * وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ * الْفَاءِ *
إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ شَعَرَ نَحْوَ قَوْلِهِ :

(١) البيت لزهير في الديوان (ثعلب) ١٢٠ ، وهو ١٤ من قصيدة مطلعها :

قَفَّ بِالْأَسَدِ الَّذِي لَمْ يَعْفُهَا الْقَدَمُ بَلَى ، وَغَيْرَهَا الْأَرْوَاحُ ، وَالذَّيَمُ

والشاهد في الكتاب ٦٦/٣ ، والمقتضب ٦٨/٢ ، والمحتسب ٦٥/٢ ،

والإنصاف : ٦٢٥ ، وابن يعيش ١٥٧/٨ .

(٢) الآية ١٥ من سورة هود .

(٣) الآية ٩٥ من سورة المائدة .

(٤) كلمة يلتزم بها النص .

(٥) في المصورة : ولا يجيب .

(٦) الكتاب ٦٣/٢ ، ٦٤ ، ومن شواهد إذا في الجواب قوله تعالى (= وَإِنْ =

٢٤٤- مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا وَالشُّرْبُ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ (١)
التَّعْدِيرُ : فَاللَّهُ يَشْكُرْهَا ، وَقَدْ يَجُوزُ مَعَ حَذْفِ الْفَاءِ حَذْفُ الْمَبْتَدَأِ إِذَا فُهِمَ الْمَعْنَى
نَحْوَ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

٢٤٥- بَنِي ثَعْلَبٍ لَا تَنْكَمُوا الْعَنْزَ شَرِّهَا بَنِي ثَعْلَبٍ مَنْ يَنْكَعِ الْعَنْزَ ظَالِمٌ (٢)
التَّعْدِيرُ : فَهُوَ (٣) ظَالِمٌ . وَأَمَّا قَوْلُ الْآخِرِ :

٢٤٦- هَذَا سَرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَاءِ إِنْ يَلْقَاهَا زَيْبٌ (٤)
فَالْأَظْهَرُ أَنَّ يَكُونُ عَلَى نِيَّةِ التَّقْدِيمِ (٥) ، وَيَكُونُ جَوَابَ الشَّرْطِ مَحْذُوفًا - وَإِنْ كَانَ
فَعَلُ الشَّرْطِ مَجْزُومًا - فَهَرُورَةٌ كَأَنَّهُ قَالَ : الْمَرْءُ زَيْبٌ عِنْدَ الرُّشَاءِ إِنْ يَلْقَاهَا .
وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِمَّا حُذِفَتْ مِنْهُ الْفَاءُ ضَرُورَةً ، وَيَكُونُ الْمَبْتَدَأُ أَيْضًا مَحْذُوفًا :
التَّعْدِيرُ : فَهُوَ زَيْبٌ (٦) // وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلَى الْأَوَّلَى ، لِأَنَّ حَذْفَ الْجَوَابِ وَفَعْلُ
الشَّرْطِ مَجْزُومٌ ضَرُورَةً ، وَكَذَلِكَ حَذْفُ الْفَاءِ ضَرُورَةً ، إِلَّا أَنَّكَ تَحْتَاجُ مَعَ حَذْفِ الْفَاءِ
إِلَى تَكْلِيفِ إِضْمَارِ مَبْتَدَأٍ .

٩١

- ينسب \Rightarrow تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون = في دريانه ٦١
- (١) البيت لحسان بن ثابت وليس في ديوانه، وينسب لابنه عبد الرحمن ولعقب بن مالك في دريانه: ٢٨٨، وهو من شواهد الكتاب ٦٥/٣، ١١٤، ومعاني القرآن ٤٧٦/٨ والنوادر: ٣١ الشطر الأول وروايته فيها: من يفعل الخير فالرحمن يشكره ولا شاهد فيه على هذه الرواية، والمقتضب ٧٠/٢، والخمائص ٢٨١/٢، والنصف ١١٨/٣، والمحتسب ١٩٣/١ والمقرب ٢٧٦/١، والضرائر لابن صفور ١٦٠، وشرح الجمل له ١٩٩/٢، ٥٩٢، والخزانة ٦٥٥، ٦٤٤/٣، وغيرها كثير.
- (٢) البيت ينسب لرجل أسدي في الكتاب ٦٥/٣، وهو في المحتسب ١٩٣/١، والمقاصد النحوية ٤٤٨/٤.
- (٣) في الصورة: هو
- (٤) البيت مجهول القائل وهو من شواهد الكتاب ٦٧/٣، والمقرب ١٥١/١، والخزانة ٢٢٧/١، ٣٨٣/٢، ٥٧٢/٣، ٦٤٩، ١٧٠/٤. وفي الكتاب "قال الأصمعي هو قديم (يعني الشاهد) أنشدنيه أبو عمرو".
- (٥) هذا مذهب سيويه.
- (٦) هذا مذهب المبرد فيما ذكره صاحب الخزانة ٢٢٧/١.

[موجبات الفاء في الجملة الفعلية]

وإن كان جملة فعلية ، فإن كانت طلبية - وأعني بذلك جملة الأمر والنهي والاستفهام والعرض والتحضيض والدعاء - لزمت الفاء نحو قولك : إن قام زيد فاضربه ، أو فلا تضربه أو فهل يقوم عمرو ؟ أو فألا ضربته (١) أو فهلا ضربته أو ففقر الله له * لزمت الفاء .

وكذلك أيضاً تلزم في غير الطلبية إن كان الفعل مقروناً بحرف التنفيس نحو قولك * إن قام زيد فسيقوم عمرو أو فسوف يقوم عمرو * أو كان مقروناً بما ينفيه وهو * لن * نحو قولك : إن قام زيد فلن يقوم عمرو ، وكذلك أيضاً تلزم إن كان الفعل ماضياً في اللفظ والمعنى ، لأنه لا تسلط لأداة الشرط عليه ، ولو تسلطت عليه لخلصته للاستقبال ، ولا يد مع الفعل إذ ذاك من * قد * تفرقة بين الماضي الذي هو في المعنى مستقبل وما ليس كذلك نحو قولك * إن قام زيد فقد [قام عمرو] ، فأما قول الشاعر :

٢٤٧- إذا ابن أبي موسى بلالاً بلفته فقام بفأس بين و ضليك جازر (٢)

فإنما أدخل الفاء ، ولم يأت ب * قد * ، لأن قام دعاء لا خبر ، وليس المعنى على الضم بل هو داع إن يكون ذلك .

ونقصه من موجبات * الفاء * في الجملة الفعلية أن يكون الفعل غير متصرف نحو قولك : إن أتيت زيدا فنعم الرجل هو ، قال تعالى = (إن تبد الصدقات فنعمنا هي) = (٤)

فإن قلت : إن هذا داخل تحت قوله : أو الماضي لفظاً ومعنى . فالجواب : أنه إن جعله داخل تحت ذلك ، فقد كان يجب عليه أن يقول : ولا بد مع هذا من * قد * إلا أن يكون الفعل غير متصرف .

(١) في الصورة : فلا ضربته .

(٢) مكانها حرم .

(٣) البيت لذى الرمة من قصيدة طويلة مطلعها :
لعمرة أطلال بحزوي داوثر عفتها السواني بعدنا والمواطر وهو حرم
والشاهد (٦١) فيها . الديوان : ٣٤٠ ، وروايته فيه : بلال بالرفع وهو من شواهد الكتاب ٨٢ / ١ والمقتضب ٧٤ / ٢ ، والخصائص ٣٨٠ / ٢ ، والأمالى الشجرية ٣٤ / ١ ، وابن يميث ٣٠ / ٢ ، ٩٦ / ٤ ، والخزانة ١ / ٤٥٠ . وفي هامش الصورة إشارة إلى أنه في نسخة أخرى : حاجز .

(٤) الآية ٢٧١ من سورة البقرة .

ونقصه أيضاً نفيه بما نحو قولك "إِنْ قَامَ زَيْدٌ فَمَا يَقُومُ عَمْرُوهُ، أَوْ فَمَا قَامَ عَمْرُوهُ".

وكذلك أيضاً قوله : " وَإِذَا إِنَّمَا تَجِيءُ مَعَ الْجِلَّةِ الْأَسْمِيَةِ الْخَبْرِيَّةِ . كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : بِشَرْطِ الْأَلَّا تَدْخُلَ عَلَيْهِ أَدَاةُ نَفْيٍ ، وَالْأَلَّا تَدْخُلَ عَلَى الْخَبْرِ عَنْهُ "إِنْ" فَإِنَّ دَخَلَ عَلَى الْجِلَّةِ أَدَاةُ نَفْيٍ أَوْ عَلَى الْخَبْرِ عَنْهُ "إِنْ" ، فَلَا يَبْدَأُ مِنَ الْفَاءِ ، نَحْوَ قَوْلِكَ "إِنْ يَقُمُ زَيْدٌ فَمَا عَمْرُو قَائِمٌ" وَ"إِنْ يَقُمُ زَيْدٌ فَإِنَّ عَمْرًا قَائِمٌ" ، وَالْفِعْلُ الْوَاقِعُ قَبْلَ "الْفَاءِ" فِي جَمِيعِ ذَلِكَ إِنْ كَانَ مُضَارِعًا جُزْمًا وَإِنْ كَانَ مَاضِيًا بِنَيْءٍ .

فَأَمَّا فِعْلُ الشَّرْطِ الْوَاقِعُ بَعْدَ "أَمَّا" فَلَا يَكُونُ إِلَّا مَاضِيًا وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُضَارِعًا ، نَحْوَ قَوْلِكَ : "أَمَّا إِنْ قَامَ زَيْدٌ فَعَمْرُو قَائِمٌ" ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : "أَمَّا إِنْ يَقُمُ زَيْدٌ فَعَمْرُو قَائِمٌ" ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ) (١) وَسَبَبُ ذَلِكَ أَنَّ "أَمَّا" هِيَ مَقَامَةٌ أَبَدًا مَقَامَ أَدَاةِ شَرْطٍ وَفِعْلٍ شَرْطٍ ، فَهِيَ حَرْفٌ إِخْبَارِيٌّ مُتَضَمِّنٌ مَعْنَى الشَّرْطِ ، وَإِذَا قُلْتَ : "أَمَّا زَيْدٌ فَسَلَامٌ" فَالْأَصْلُ أَنْ أَرَدْتَ مَعْرِفَةَ حَالِ زَيْدٍ فَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، ثُمَّ حَذَفْتَ أَدَاةَ الشَّرْطِ وَفِعْلَ الشَّرْطِ وَأَثَبْتَ مِنْهَا ذَلِكَ : "أَمَّا" فَقُلْتَ : "أَمَّا زَيْدٌ فَسَلَامٌ" فَجَاءَتْ الْفَاءُ فِي اللَّفْظِ خَارِجَةً عَنِ قِيَاسِهَا ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَجِيءْ رَابِطَةً بَيْنَ جُمْلَتَيْنِ ، وَلَا عَاطِفَةً مُفْرَدًا عَلَى مِثْلِهَا ، فَقَدَّمَ الْمَبْتُدَأُ قَبْلَ الْفَاءِ إِصْلَاحًا لِلْفِعْلِ ، فَقِيلَ : "أَمَّا زَيْدٌ فَسَلَامٌ" وَقَدَّمَ الْمَبْتُدَأُ وَلَمْ يَقْدَمْ الْخَبْرُ ؛ لِأَنَّ بَابَ الْمَبْتُدَأِ أَنْ يَكُونَ مَقْدَمًا عَلَى الْخَبْرِ ، وَإِنْ كَانَ فِي الْكَلَامِ الَّذِي بَعْدَ الْفَاءِ فَضْلَةٌ كَانَ أَوْلَى بِالتَّعْدِيمِ مِنْ غَيْرِهِ فَتَقُولُ : "أَمَّا الْيَوْمَ فزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ" .

فَإِنْ كَانَ بَعْدَ الْفَاءِ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الصِّدْقِ ، لَمْ يَجُزْ تَعْدِيمُ مَا بَعْدَ "الْفَاءِ" فَلَا يَبْدَأُ إِذْ ذَاكَ مِنْ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ "أَمَّا" ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا مُتَمَتِّيًا (٢) مِنْ جِلَّةِ الشَّرْطِ الْمَحذُوفِ وَالْعَامِلِ فِيهِ مَا فِي "أَمَّا" مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ الَّذِي أُثِمَّتْ مَقَامُهُ نَحْوَ قَوْلِكَ : "أَمَّا الْيَوْمَ فَإِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ" ، لَا يَجُوزُ تَعْدِيرُ تَعْدِيمِ هَذَا الظَّرْفِ مِمَّا بَعْدَ الْفَاءِ ؛ لِأَنَّ "إِنْ" لَا يَتَقَدَّمُ مَا بَعْدَهَا عَلَيْهَا ، فَعَلَى هَذَا الْأَصْلِ فِي

(١) الآيتان ٩٠ ، ٩١ من سورة الواقعة .

(٢) مكانها كلمة غامضة .

قوله تعالى : (= وَأَمَّا (١) إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ فَسَلَامٌ) = (٢) مهبطاً
 يكن من شيءٍ فسلام لك من أصحاب اليمين إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ ، فالفاءُ
 جواب الشرط الذي تقدم وجواب " إِنْ " محذوفٌ ، وسلامُ المبتدأ [والمبتدأ] (٣)
 وخبره مفعن عنه (٤) ، ولذلك كان الفعلُ أبعد " إِنْ " ماضياً ، لأنَّ الجوابَ محذوفٌ
 ثُمَّ حُذِفَ الشَّرْطُ الْأَوَّلُ ، وَأُنْيِت " أَمَّا " منابهُ فصارَ " أَمَّا فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ
 الْيَمِينِ " إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ ، ثُمَّ قَدَّمَتْ " إِنْ " مع ما بعدها إصلاحاً لِلْفِعْلِ
 فَصَارَ : أَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ ، فسلام لك
 على هذا التقدير جوابٌ أَمَّا ، وجوابٌ إِنْ محذوفٌ لدلالة جواب أَمَّا عليه ، كما
 يُحذف جوابُ الشرط ، لدلالة جواب القسم المتقدم عليه ، فلذلك لم يَجُزْ :
 أَمَّا إِنْ يَكُنْ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ .

وَأَمَّا أَبُو الْحَسَنِ فَرَزَعَمَ أَنْ قَوْلَهُ تَعَالَى (= فَسَلَامٌ لَكَ) = جَوَابٌ أَمَّا وَإِنْ (٥)
 فَالْأَصْلُ عِنْدَهُ : مَهْطاً يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ فَسَلَامٌ لَكَ
 مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ ، ثُمَّ أُنْيِت " أَمَّا " مناب " مهطاً " والفعل الذي بعده
 فصاراً : أَمَّا فَإِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ ،
 ثُمَّ قَدَّمَتْ إِنْ والفعل الذي // بعدها إصلاحاً لِلْفِعْلِ فَصَارَ " أَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ
 أَصْحَابِ الْيَمِينِ فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ " فَالْتَقَتْ (٦) الْفَاءُ إِنْ فَأَغْنَتْ
 إِحْدَاهُمَا عَنِ الْأُخْرَى فَصَارَ " فَسَلَامٌ لَكَ " .

وهذا التقدير باطل ، لأنه يلزم على ذلك أن يجوزَ مثل : أَمَّا إِنْ يَقُمْ
 زَيْدٌ فَعَمْرُو قَائِمٌ ، لِأَنَّ (٦) جَوَابَ الشَّرْطِ إِذْ ذَاكَ غَيْرُ مَحذُوفٍ ، فَإِنَّ لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ
 دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ عَلَى التَّقْدِيرِ الْأَوَّلِ .

- (١) في الصورة : فأما ، خطأ .
- (٢) سبقت قبل قليل
- (٣) تكلية يستقيم بها السياق .
- (٤) أي عن جواب " إِنْ " .

(٥) قال أبو الحسن في معاني القرآن له ٩٣ : " فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ الْمُقْرَبِينَ فَرُوحٌ
 وَرِيحَانٌ " = أي : فله رُوحٌ وريحانٌ (= وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ فَسَلَامٌ
 لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ) = أي : فيقال : سلامٌ لك . وينظر البحر المحيط

اجتماع شرطين فأكثر

واجتماع الشرطين فصاعداً بمنزلة اجتماع القسم والشرط في أنك تبني الجواب على المتقدم ، وتجعل جواب الذي يليه محذوفاً ، لدلالة الشرط المتقدم وجزائه عليه ، ولا بد إذ ذاك من أن يكون فعل الشرط المتأخر ماضياً ، لأنه محذوف الجواب وقد بينا أنه لا يحذف جواب الشرط في فصيح الكلام حتى يكون فعله ماضياً فتقول " من أجابني إن دعوت أحسنت إليه " فيكون أحسنت جواب " من " وجواب إن يفنى عنه من وجوابها ، التقدير : من أجابني أحسنت إليه إن دعوت فقولك " من أجابني أحسنت إليه " هو جواب إن حتى كأنك قلت : " إن دعوت فمن أجابني أحسنت إليه " ، فإذا وقع منه الدعاء أولاً لشخص فأجاب ذلك الشخص بعد دعائه إياه ، وجب عليه الإحسان له ، لأن جواب الشرط في التقدير بعد الشرط ، وعلى هذا التقدير الذي ذكرت لك تجرى الشروط وإن كثرت .

فإذا قال الرجل " إن أعطيتك إن وعدتك إن سألتني فعبدي حر " فليس يعنى العبدي إلا إن بدأ بآخر الشروط فيكون مبتدأ فعله ويكون أول الشروط آخر فعله ، فإن سأله ثم وعده ثم أعطاه لزم العتق ، وإن وقعت الشروط على غير هذا الترتيب لم يلزم العتق ، وذلك أنه قد تقدم على الجواب ثلاثة شروط ، فتجعل الجواب للشرط الأول وجواب الشرط الثاني محذوف ، لدلالة الشرط المتقدم وجوابه عليه ، وإن كان دالاً عليه فهو الجواب في المعنى وجواب الشرط الثالث محذوف ، لدلالة الشرط الثاني وجوابه عليه ، وإذا كان دالاً عليه ومفنياً عنه فهو جوابه في المعنى ، ولما كان جواب كل جزء بعده وإن تقدم عليه جرى في المعنى على أن يتأخر بعده حتى كأنه قال : إن سألتني (١) فإن وعدتك فإن أعطيتك فعبدي حر .

قال الفراء : وقد سألت عن هذه المسألة عدة من الفقهاء فقال بعضهم كما قدمناه آنفاً . وقال بعضهم : أيما فعل قدم أو أخر لزم العتق ، وقال بعضهم : إذا وقع فعل الشرط الأول ، ثم فعل الشرط الثاني ، ثم فعل الثالث لزم العتق ، قال وكلهم قد ذهب مذهباً وإن كان لا يعلم كل ما فيه ، فأخطأ الحكم .

(١) في الصورة : سألتك ، خطأ

فَأَمَّا الْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ وَهُوَ الصَّحِيحُ فَقَدْ تَقَدَّمَ تَبْيِينُهُ ، وَأَمَّا الْمَذْهَبُ الثَّلَاثُ
فِيَتَنَزَّلُ عَلَى أَنْ لَا تَبْنِي الْجَوَابَ عَلَى الشَّرْطِ الْمُتَقَدِّمِ ، كَمَا ذَكَرْنَا ثُمَّ تَجْمَعُ عَلَى
الشَّرْطِ وَجَوَابِهِ مَعْنِيًّا عَنْ جَوَابِ الشَّرْطِ الثَّانِي ، وَالشَّرْطِ الثَّانِي وَجَوَابِهِ مَعْنِيًّا
عَنْ جَوَابِ الشَّرْطِ الثَّلَاثِ ، لَكِنْ تَبْنِي الْجَوَابَ عَلَى الشَّرْطِ الْمُتَأَخِّرِ ، وَتَجْمَعُ عَلَى
الشَّرْطِ الْمُتَأَخِّرِ وَجَوَابِهِ فِي مَوْضِعِ جَوَابِ الشَّرْطِ الثَّانِي ، وَكَانَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَدْخُلَ
عَلَيْهِ الْفَاءُ إِذْ لَا يَتَسَلَطُ الشَّرْطُ عَلَى الشَّرْطِ ، فَحُذِفَتْ وَهِيَ مُقَدَّرَةٌ ، وَتَجْمَعُ عَلَى
الشَّرْطِ الثَّانِي وَجَوَابِهِ فِي مَوْضِعِ جَوَابِ الشَّرْطِ الْأَوَّلِ عَلَى إِرَادَةِ الْفَاءِ .
فَكَانَتْ قُلْتُ : " إِنْ أُعْطِيَتْكَ فَإِنَّ وَهْدَتِكَ فَإِنَّ سَأَلْتَنِي فَعَبْدِي حُرٌّ " فَيَكُونُ إِذَا ذَاكَ
بِمَنْزِلَةِ قَوْلِ رَجُلٍ لِمَرْأَةٍ : " إِنْ تَزَوَّجْتِكِ إِنَّ وَلَدَتِ غَلَامًا إِنْ أَرْضَعْتَهُ فَعَبْدِي حُرٌّ " .
فَإِذَا تَزَوَّجَهَا ثُمَّ وَلَدَتْ ثُمَّ أَرْضَعَتْ ، لَزِمَ الْعِتْقُ . وَلَا يَلْزَمُ عَلَى هَذَا أَنْ يَكُونَ فِعْلُ
الشَّرْطِ مَاضِيًّا لِأَنَّهُ غَيْرُ مُحْذَوْفٍ الْجَوَابِ ، بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَأْتِيَ مَاضِيًّا وَمُضَارِعًا إِلَّا أَنْ
هَذَا الْمَذْهَبُ فَاسِدٌ مِنْ جِهَتَيْنِ :

إِحْدَاهُمَا : حُذْفُ الْفَاءِ فِي الْكَلَامِ ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ .
وَالْأُخْرَى : أَنَّ الشَّرْطَ إِذَا تَقَدَّمَ شَرْطَ فَحْكَمِهِ أَنْ يَجْرِيَ مَجْرَى الشَّرْطِ
الَّذِي يَتَقَدَّمُهُ قَسَمٌ ، لِأَنَّ الشَّرْطَ فِي الْمَوْضِعَيْنِ قَدْ تَقَدَّمَ شَيْءٌ يَطْلُبُ الْجَوَابَ ،
فَكَمَا أَنَّ الْجَوَابَ لَا يُبْنَى إِلَّا عَلَى الْمُتَقَدِّمِ وَهُوَ الْقَسَمُ ، فَكَذَلِكَ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُبْنَى
إِلَّا عَلَى الشَّرْطِ الْمُتَقَدِّمِ .

وَأَمَّا الْمَذْهَبُ الثَّانِي : فَيَرَى صَاحِبَهُ أَنَّ الْكَلَامَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى مَا
ذَكَرْنَاهُ أَوَّلًا مِنْ بِنَاءِ الْجَوَابِ عَلَى الشَّرْطِ الْأَوَّلِ ، وَالشَّرْطِ الْأَوَّلِ وَجَوَابِهِ مَعْنِيًّا
عَنْ جَوَابِ الثَّانِي ، وَالثَّانِي وَجَوَابِهِ مَعْنِيًّا عَنْ جَوَابِ الثَّلَاثِ ، وَعَلَى مَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ
الْمَذْهَبِ الثَّلَاثِ مِنْ جَعْلِ الشَّرْطِ الثَّانِي جَوَابًا لِلأَوَّلِ وَالشَّرْطِ الثَّلَاثِ جَوَابًا
لِلثَّانِي عَلَى إِضْمَارِ الْفَاءِ ، وَيَحْتَمِلُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ أَضْرَمَ الْفَاءِ فِي الثَّانِي وَلَمْ يَضْرَمْهَا
فِي الْآخِرِ فَيَكُونُ الْجَوَابُ مَبْنِيًّا عَلَى الشَّرْطِ الثَّانِي ، وَالشَّرْطِ الثَّانِي وَجَوَابِهِ مَعْنِيًّا
عَنْ جَوَابِ الشَّرْطِ الثَّلَاثِ ، وَالشَّرْطِ الثَّلَاثِ وَجَوَابِهِ فِي مَوْضِعِ جَوَابِ الْأَوَّلِ ،
فَكَانَتْ قُلْتُ : " إِنْ أُعْطِيَتْكَ فَإِنَّ وَهْدَتِكَ فَعَبْدِي حُرٌّ " سَأَلْتَنِي . فَيَلْزَمُ الْعِتْقُ
إِذَا ذَاكَ ، إِذَا بَدَأَ بِالفِعْلِ الْأَوَّلِ ثُمَّ بِالْآخِرِ ثُمَّ بِالْوَسْطِ فَيَكُونُ إِذَا ذَاكَ مِثْلَ
قَوْلِكَ " إِنْ وَهْدَتِكَ دَرَهْمًا إِنْ أَنْفَقْتَهُ إِنْ نَفَعْتَهُ الْيَوْمَ فَعَبْدِي حُرٌّ " ، فَإِذَا بَدَأَ بِوَعْدِهِ
ثُمَّ نَفَعَهُ إِلَيْهِ ثُمَّ أَنْفَقَهُ لَزِمَ الْعِتْقُ ، وَيَحْتَمِلُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ أَضْرَمَ الْفَاءِ فِي الثَّلَاثِ

ولم يضرها في الثاني فيكون الجواب إنَّ ذاك مثبتاً على الشرط المتأخر، والشرط المتأخر // وجوابه مبني على الشرط المتقدم، والشرط المتقدم وجوابه مضمّن عن جواب الشرط الثاني فلزم العتق إنَّ ذاك إذا بدأ بالفعل الثاني ثم بالاول ثم بالآخر (١) فكأنك قلت : " إنَّ أعطيتك فإنَّ سألتني فعبدى حرّين وعدتك " فيكون إنَّ ذاك مثل قولك " إنَّ جيئتك إنَّ دعوتني إنَّ دخل طينا داخل فعبدى حرّ " فإذا بدأ فدعاه ثم أجابه ثم دخل بعد ذلك أحد لزم العتق - فلما كان الكلام يحتمل عنده ما ذكر قال : إذا وقعت هذه الأفعال لزم العتق ، ولا تبال أيها قدّم أو أخر .

والصحيح ما ذكرناه أولاً ، لما ذكرناه من أنّ الفاء لا تحذف إلاّ نسي الضرورة ، ولأنّ الجواب إنّما ينبغى أنّ يبنى على المتقدم كما كان ذلك في اجتماع القسم والشرط ، ولا تبال بترتيب هذه الأفعال في الوجود ، بل المترتب من ذلك وغير المترتب سواء ، لو قلت : إنَّ جاء زيد إنَّ ضحك إنَّ أكل فعبدى حرّ لم يلزم العتق إلاّ بأنَّ يأكل أولاً ثم يضحك ثم يجي .

وكلّ شرط لا يقتضي التكرار إن ربط بالفاء بما يقتضى التكرار، فإنّ الفعل الواقع بعد أداة الشرط إن كان ممّا يمكن تكراره ، وكان مشاكلاً لفعل كلاً ، لزم فيه التكرار عند الفراء ، نحو قولك : كلاً أجنبت منك إجنابة فإن اغتسلت فسي الحمام فأنت طالق ، فإنَّ أجنب منها ثلاثاً واغسل لكلّ إجنابة طلقت عليه ثلاثاً . فإنَّ أجنب منها ثلاثاً واغسل اغتسالة واحدة فإنَّ أبا يوسف قال : تطلق عليه ثلاثاً ، لأنّه عقد اليمين بكلاً ، وفيها عدد ثم جاء بالفعل غير منسوق على كلاً فجعله واحداً ، فتطلق عليه بعد كلاً ، وبالفعل الذي بعد إنَّ كأنّه قال : كلاً أجنبت منك إجنابة فإن مات فلان فأنت طالق ، ألا ترى أنّ الموت إنّما هو مرة . وزعم الفراء أنّ أبا يوسف غلط في هذه المسألة ، وقال : إنّ الفعل إذا كان بيان أو بغير إن مشاكلاً لفعل كلاً ، عتق العبد وطلقت المرأة بالفعلين وهما الذي بعد " كلاً " وبعد " إن " نحو قولك " كلاً دعوتك فإنَّ أجبنتني فعبدى حرّ " فهذا على دعوة نعمها إجابة وبها يعتق العبد ، ألا ترى أنّ إجابة مشاكلة للدعاء ، فإذا رأيت بعد " إن " شيئاً

(١) غامضة في المصوّر .

لا يشاكل الدعاء كقولك * كلما دعوتني فإن سقط هذا الحائط فعبد من عبدي
حر، فإن دعاه ثلاث دعوات، وسقط الحائط فعليه عتق ثلاثة أعبد، فهذا
فرق بين المسألتين، والحق في ذلك على أصول البصريين أنه يلزم التكرار
إن كان الفعل مناسباً أو غير مناسب (١)

ولا يجوز أن يكون فعل الشرط إلا ما يمكن فيه التكرار، وذلك أن كلما
مرفوعة على الابتداء (٢) لا يجوز فيها في المسائل المذكورة غير ذلك، وجملة
الشرط والجواب في موضع خبرها، ولا يُدَّ من عائد يعود عليها ملفوظ به
أو مقدراً، ودخلت الفاء على جملة الشرط والجواب، وهي في موضع خبر الجواب
لأن كلما اسم عام، ومعدّها فعل، وكل اسم عام مضاف إلى موصوف بفعل
أو ظرف أو مجرور، فإنك إذا جعلت الخبر مستحقاً بذلك الظرف أو المجرور
أو الفعل بشرط أن يكون ذلك الفعل على هيئة (٣) يكون طيباً بعد أداة
الشرط أدخلت الفاء عليه تشبيهاً للبتداء - لعمومه ولكونه قد وقع بعده (٤) ما

(١) انظر الكوكب الدرّي في كيفية تخريج الفروع الفقهية على المسائل النحوية
للأسنوي : ٦٣١ .

(٢) في المفتي (بحاشية الأمير) ١٧١/١ ما نصّه * وإذا قلت كما استد عيتك
فإن زرتني فعبدى حر، فكل منصوبة أيضاً على الظرفية ولكن ناصبها
محدوف مدلول عليه بحرّ المذكور في الجواب، وليس العامل المذكور،
لوقوعه بعد الفاء وإن، ولما أشكل ذلك على ابن صفور قال - وقد
الأبدي - أن كلاً في ذلك مرفوعة في الخبر كما دخلت في نحو : كل
رجل يأتيه فله درهم، وقدراً في الكلام حذف ضميرين، أي كلما
استد عيتك فيه فإن زرتني فعبدى حر بعده، لترتبط الصفة بموصوفها
والخبر بمبتدئه .

قال أبو حيان : وقولهما مدفع بأنه لم يسمع * كل في ذلك إلا
منصوبة والخ .

وانظر التذييل والتكميل ١٢٦/٥ أ .

(٣) المقصود بالهيئة، هيئة المستقبل، يريد الفعل المضارع .

(٤) في المصورة : "بعد"، وما أثبتناه يستقيم الكلام .

بما يشبهه ويراد به جملتي شرط والجواب خبرها، وإن الفاء دخلت

هو سبب في الخبر - باسم الشرط وتشبيهاً أيضاً للخبر بجواب الشرط من حيث هو مستحق بما قبله ، فكما تدخل الفاء على الجواب ، دخلت على الخبر فإذا قلت : كلُّ رجل يأتيني فله درهم * فالمعنى أن كل واحد من الرجال الآتين يستحقُّ درهماً بإتيانه ، ولو قلت * كلُّ رجل يأتيني له درهم * كنت قد جعلت لكل واحد من الآتين درهماً ، ويحتمل أن يستحقَّ ذلك الدرهم بالإتيان أو بغير ذلك - فعلى هذا إذا قلت : * كلما أجبتُ منك إجابة فإن اغتسلت في الحمام فعبدى حرٌّ * فالمعنى كلَّ وقت أجبت فيه منك إجابة فإن اغتسلت في الحمام بعده فعبدى حرٌّ ولا يستد من ذلك لترتيب الصفة بالموصوف والخبر بالخبر عنه ، وتكون جملة الشرط والجواب مستحقة بكل إجابة أجبتها ، كما يكون الدرهم مستحقاً بكل إتيان يكون من كل واحد . وكذلك أيضاً يلزم وإن لم يكن فعل الشرط مشاكلاً لفعل كلما نحو قولك : * كلما أجبت منك إجابة فإن جاء زيد فعبدى حرٌّ * كأنه قال * كلُّ وقت أجبت فيه منك إجابة فإن جاء زيد فيه فعبدى حرٌّ . وتكون جملة الشرط والجواب أيضاً مستحقة بكل إجابة أجبتها .

[حذف فعل الشرط]

ويجوز حذف فعل الشرط في الكلام ، وإن وقعت أداة الشرط صدراً بشرط تعويضي " لا " من الفعل المحذوف (١) ، تقول : * اضرب زيداً إن أساء ، وإلا فلا تضره ، نحو قوله الشاعر :

٢٤٨ - أقيموا بني النعمان عتاً رؤوسكم وإلا تقيموا صاغرين الرؤوسا (٢)

وقوله :

٢٤٩ - فطلقها فليست لها بكفٍ وإلا يعسل مفرتك الحسام (٣)

التقدير : وإلا تقيموها تقيموا صاغرين الرؤوسا ، وإلا تطلقها يعسل مفرتك الحسام . وقد يجوز أيضاً حذفها معاً بشرط التعويضي فتقول * اضرب زيداً إن أساء ، وإلا فلا ،

(١) قال أبو حيان في التذييل ١٦٢/٥ * وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور ، وتبعه شيخنا أبو الحسن الأبيدي : إنه لا يجوز حذف فعل الشرط في الكلام إلا بشرط تعويضي " لا " من الفعل المحذوف * وقد ردَّ أبو حيان هذا ، انظره في موضعه من التذييل .

(٢) البيت من مفضلية ليزيد بن الخذاق ، شاعر جاهلي ، المفضليات ٢٩٨ ، والرواية فيها : صدورك كارهين . وهو في المنصف ١٤/١ ، والأماشي الشجرية ٢٨٣/١ ، ٣٤١ ، وابن يعيش ١١٥/٦ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٠٠/٢ .

(٣) البيت للأحوص الأنصاري المتوفى قبل ١٠٥ هـ ، وهو في ديوانه : ١٩٠ =

وَأَمَّا حَذْفُهُمَا مِنْ غَيْرِ تَمْوِيضٍ فَلَا يَجِيءُ إِلَّا فِي الشَّعْرِ (١) نَحْوَ قَوْلِهِ :

٢٥٠ - قَالَتْ سُلَيْمَى : لَيْتَ لِي بِعَمَلًا يَمُنُّ

يَفْسَلُ رَأْسِي وَيُنَسِّيَنِي الْحَاكِمُونَ

وَحَاجَةً مَا إِنَّ لَهَا عِنْدِي ثَمَنًا //

مَسْتَوْرَةٌ قَضَاؤُهَا مِنْهُ وَمِنْ

قَالَتْ بِنَاتُ الْمَمِّ : يَا سَلَى (٢) وَإِنَّ

كَانَ عَيْيًّا مُعَدِمًا قَالَتْ : وَإِنَّ (٣)

٩٤

أَيُّ : وَإِنَّ كَانَ عَيْيًّا مُعَدِمًا تَعْنِيهِ .

[دخول أداة الشرط في اللفظ على الاسم]

وقد تدخل أداة الشرط في اللفظ على الاسم لكن الفعل إذاً ذاك مقدر

بينهما (٤) ، إِلَّا أَنْ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ فِيهَا إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ شَعْرٍ ، نَحْوَ قَوْلِكَ : " مَنْ

زَيْدًا يَضْرِبُهُ أَضْرِبُهُ " وَ " مَتَى زَيْدٌ يَقْمُ أَقْمُ مَعَهُ " التَّقْدِيرُ : مَنْ يَضْرِبُ زَيْدًا يَضْرِبُهُ

أَضْرِبُهُ ، وَمَتَى يَقْمُ زَيْدٌ يَقْمُ أَقْمُ مَعَهُ ، فَأَضْرَبَ الْفِعْلَ الْأَوَّلَ لِدَلَالَةِ الْفِعْلِ

الثَّانِي عَلَيْهِ قَالَ الشَّاعِرُ :

٢٥١ - صَعْدَةٌ ثَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ أَيْنَمَا الرِّيحُ تَمِيلُهَا تَمِيلُ (٥)

= وَالرَّوَايَةُ فِيهِ : فَلَسْتُ لَهَا بِأَهْلٍ . . . وَإِلَّا شَقَّ . وَهُوَ فِي الْأَمَالِيِّ

الشَّجَرِيَّةِ ٣٤١ وَالْإِنْصَافِ ٧٢ وَشَرْحِ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٢٠٠/٢

وَالْمَقْرَبِ ٢٧٦/١ وَالْمَعْنَى ٨٤٨ وَالْمَقَاصِدَ النَّحْوِيَّةَ : ٤٣٥/٤ .

(١) قَالَ أَبُو حَيَّانٍ فِي التَّنْذِيلِ ١٦٢/٥ : إِنَّ هَذَا مَذْهَبُ ابْنِ مَالِكٍ مُتَابِعًا

لِابْنِ عَصْفُورٍ ، ثُمَّ قَالَ : وَلَمْ يَنْصُرْ غَيْرَهُمَا عَلَى أَنَّ ذَاكَ ضَرُورَةٌ بَلْ قَالَ : وَيَجُوزُ

حَذْفُ فِعْلِ الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ إِذَا فَهِمَ الْمَعْنَى . . . وَأَنْشَدَ الرَّجْزُ .

(٢) فِي الْمَصُورَةِ : سَلَيْمَى وَهُوَ خَطَأٌ .

(٣) الرَّجْزُ يَنْسَبُ لِلرُّؤْيِيَّةِ وَهُوَ فِي طَلْحَاتِ الدِّيَّوَانِ : ١٨٦ .

وَالْبَيْتُ الْأَخِيرُ هُوَ الشَّاهِدُ وَهُوَ فِي الْمَقْرَبِ ٢٧٧/١ وَشَرْحِ الْجَمَلِ لِابْنِ

عَصْفُورٍ ٤٤٥/١ ، ٢٠١/٢ ، وَالضَّرَائِرُ لَهُ : ١٨٤ ، ١٨٥ مَسْمُومًا لِامْرَأَةٍ

مِنَ الْعَرَبِ وَالْخَزَانَةَ ٦٣٠/٣ ، وَغَيْرَهَا . مَعَ اخْتِلَافِ يَسِيرٍ فِي رَوَايَةِ الْآبِيَاتِ .

(٤) بَيْنَهُمَا ، غَامِضَةٌ فِي الْمَصُورَةِ .

(٥) الْبَيْتُ لِكَعْبِ بْنِ جَعِيلٍ ، إِسْلَامِي كَانَ فِي عَهْدِ مَعَاوِيَةَ وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ

الْكِتَابِ ١٣/٣ وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ ٢٩٧/١ ، وَالْمَقْتَضِبِ ٧٣/٢ وَالْأَمَالِيِّ

الشَّجَرِيَّةِ ٣٢٢/١ ، وَالْإِنْصَافِ ٦١٨ وَشَرْحِ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٣٧٠/١ ،

١٩٩/٢ ، وَالضَّرَائِرُ لَهُ : ٢٠٧ ، وَالْخَزَانَةَ ٤٥٧/١ ، ٦٤٠/٣ ، ٦٤٢ ،

وَغَيْرَهَا كَثِيرٌ .

ولا يجوز شيءٌ من ذلك في فصيح الكلام إلا مع "إِنَّ" بشرط أن يكون الفعل الذي بعدها ماضياً ، لأنَّها أمُّ أرواح الجزاء (١) فتقول "إِنَّ زَيْدًا قَامَ قَامَ عَمْرُو" وقال تعالى ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الشَّرِكَينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ﴾ (٢) .

ومن النحويين من ذهب إلى أنه لا يجوز تقديم الاسم على الفعل الواقع بعد أسماء الشرط إذا كان ذلك الاسم هو اسم الشرط في المعنى ، فلا يجوز عنده " مَنْ هُوَ يَقِمُ أَقَمَ مَعَهُ " لأنَّ الضمير هو اسم الشرط في المعنى فتكون قد جمعت بين أداتى جزم ، وهذا الذى اعتلَّ به باطلٌ ، لأنَّ اسم الشرط إِنَّمَا جَزَمَ فعلين لتضمنه معنى "إِنَّ" ، والضمير إِنَّمَا يعود على ما في " مَنْ " من معنى الاسم لا على ما فيها من معنى "إِنَّ" ، لأنَّ الضمائر لا تعود على الحروف . وإذا تبيَّن أنَّ الضمير العائد على اسم الشرط لم يتضمن معنى "إِنَّ" لم يكن جازماً ، فلا مانع إذاً من جواز تقديم الاسم على الفعل وإن كان ضميراً عائداً على اسم الشرط .

[توسط الفعل بين فعل الشرط وجوابه]

وقد يجوز أن يتوسط بين فعل الشرط وجوابه فعلٌ ، فتكون إذ ذاك أداة الشرط قد دخلت على ثلاثة أفعال أو على فعلين وجملة اسمية ، فإن اتوسط بينهما فعل فلا يخلو أن يدخل عليه حرف عطف أو لا يدخل ، فإن لم يدخل عليه حرف عطف فلا يخلو من أن يكون في معنى فعل الشرط أو لا يكون في معناه ، فإن كان في معناه جزمته على البَدَلِ منه فتقول " من يَأْتِنِي يَجِيءُ إِلَى أَكْرَمِهِ " قال الشاعر :

٢٥٢ - متى تَأْتِنَا تُتِمُّمُ بِنَا فِي رِيَارِنَا تَجِدُ حَطْبًا جَزَلًا وَنَارَاتًا جَا(٤)

فَتُتِمُّمُ فِي مَعْنَى تَأْتٍ ، وَلِذَلِكَ أُبْدِلَهُ مِنْهُ وَجَزَمَهُ . وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي مَعْنَاهُ ارْتَفَعَ وَكَانَ فِي مَوْضِعِ اسْمٍ مَنْصُوبٍ عَلَى الْحَالِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : " مَنْ يَأْتِنِي يَضْحَكُ أَحْسَنَ إِلَيْهِ " كَأَنَّكَ قُلْتَ : " مَنْ يَأْتِنِي ضَاحِكًا أَحْسَنَ إِلَيْهِ " ، قَالَ الشَّاعِرُ :

- (١) الكتاب ٣/ ١١٢ ، ١١٣ .
- (٢) الآية ٦ من سورة التوبة .
- (٣) في الصورة : قَان .
- (٤) البيت لعبيد الله بن الحر وهو من شواهد الكتاب ٣/ ٨٦ والمقتضب ٢/ ٦٣ =

مَتَى تَأْتِيهِ تَعْشَوِ إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرٌ مُوقِدٍ (١) [٢٢٢٨]

كَأَنَّهُ قَالَ : مَتَى تَأْتِيهِ عَاشِيًا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ . فَإِنَّ دَخَلَ عَلَيْهِ حَرْفُ عَطْفٍ لَمْ يَجْزُ فِيهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَجْزُومًا أَوْ فِي مَوْضِعِ جَزْمٍ إِنْ كَانَ مَاضِيًا .

وَإِذَا قَالَ : " إِنْ أَتَاكَ وَأَدْخَلَ دَارَكَ فَعَبْدِي حُرٌّ " فَعَبْدُهُ حُرٌّ إِنْ فَعَلَ الْفَعْلَيْنِ جَمِيعًا ، وَلَا تَبَالُ بَأَيِّهِمَا بَدَأَ ، وَلِئِنْ قَالَ " إِنْ أَتَاكَ وَإِنْ أَدْخَلَ دَارَكَ فَعَبْدِي حُرٌّ " عَتَقَ الْعَبْدَ بِالْفَعْلَيْنِ جَمِيعًا كِلَيْهِمَا وَمُؤَادٍ مِنْهُمَا ، وَإِذَا قَالَ : " إِنْ أَتَاكَ فَادْخُلْ دَارَكَ ، أَوْ ثُمَّ أَدْخَلَ دَارَكَ فَعَبْدِي حُرٌّ " عَتَقَ الْعَبْدَ إِذَا فَعَلَ الْفَعْلَيْنِ بَدَأً بِالْأَوَّلِ ، وَإِذَا قَالَ : " إِنْ أَدْخَلَ دَارَكَ أَوْ أَزْرَكَ ، فَعَبْدِي حُرٌّ " ، فَإِنَّ فَعَلَ الْفَعْلَيْنِ أَوْ أَحَدَهُمَا عَتَقَ الْعَبْدَ ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا يَكُونُ الْمَعْنَى إِنْ كُرِّرَ أَدَاءُ الشَّرْطِ .

وَإِذَا أَتَيْتَ أَيْضًا بَعْدَ الْفَعْلِ الَّذِي هُوَ جَوَابُ بَفَعْلٍ ، كَانَتْ أَدَاءُ الشَّرْطِ قَدْ دَخَلَتْ عَلَى ثَلَاثَةِ أَنْعَالٍ ، وَلَا يَخْلُو ذَلِكَ الْفَعْلُ مِنْ أَنْ يَتَقَدَّمَ حَرْفُ عَطْفٍ أَوْ لَا يَتَقَدَّمُ ، فَإِنَّ لَمْ يَتَقَدَّمْ حَرْفُ عَطْفٍ بَأَنَّ كَانَ فِي مَعْنَى الْفَعْلِ الَّذِي هُوَ جَوَابُ أَبْدَلْتَهُ مِنْهُ وَكَانَ مَجْزُومًا (٢) نَحْوَ قَوْلِهِ " مَنْ يَأْتِنِي أَكْرَمَهُ أَحْسَنَ إِلَيْهِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْإِحْسَانَ إِلَيْهِ إِكْرَامٌ لَهُ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ ﴾ (٣) . وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي مَعْنَاهُ كَانَ فِي مَوْضِعِ اسْمٍ مَنْصُوبٍ عَلَى الْحَالِ فَتَقُولُ : " مَنْ أَدْنَى يَأْتِنِي يُسَّرُّ " أَيَّ سُرُورًا . وَإِنْ تَقَدَّمَ حَرْفُ عَطْفٍ عَلَى الْحَالِ فَتَقُولُ ، وَلَا يَكُونُ إِذْ ذَاكَ إِلَّا مَجْزُومًا ، نَحْوَ قَوْلِكَ " مَنْ يَأْتِنِي أَكْرَمَهُ وَأَحْسَنَ إِلَيْهِ ، وَيَكُونُ الْقَطْعُ فَتَقُولُ : وَأَحْسَنَ إِلَيْهِ بِالرَّفْعِ كَأَنَّهُ قَالَ : وَأَنَا أَحْسَنُ إِلَيْهِ ، وَيَكُونُ النَّصْبُ فَتَقُولُ : وَأَضْعَفِي ، قَرَأَ عَطْفًا بِالرَّفْعِ كَأَنَّهُ قَالَ : بِهِ اللَّهُ فَيَفْقَرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ " (٤) وَقَرَأَ (فَيَفْقَرُ) بِالرَّفْعِ

= وَإِلْتِصَافٍ ٥٨٣ ، وَشَرَحَ الْجَمَلُ لِابْنِ صَفْوَرٍ (١/٢٧٩ ، ٢٠٣/٢٠٣ ،

وَالْخِزَانَةُ ٢/٦٦٠ ، ٦٦٣ وَغَيْرَهَا كَثِيرًا .

(١) سَبَقَ فِي ص ٢٦٤

(٢) يَنْظُرُ الْبَحْرَ الْمَحِيْطَ ٢/٣٦١

(٣) الْآيَةُ ٦٨ كُنْ سُورَةُ الْفُرْقَانِ .

(٤) الْآيَةُ ٢٨٤ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ ، قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٌ وَأَبُو عَمْرٍو وَحُمَزَةُ وَالْكَسَائِيُّ

= (فَيَفْقَرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ) = جَزْمًا ، وَقَرَأَ عَاصِمٌ وَابْنُ عَامِرٌ

= (فَيَفْقَرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ) = رَفْعًا ، السَّبْعَةُ ١٩٥ ، وَأَمَّا قِرَاءَةُ

النَّصْبِ فَهِيَ قِرَاءَةُ ، ابْنِ عَبَّاسٍ وَالْأَعْرَجُ وَابْنُ حَبِيْبٍ كَمَا فِي الْبَحْرِ الْمَحِيْطِ ٢/٣٦٠

[والجزم] ويجوز مع ثَمَّ الرفعُ والجزمُ ، ولا يجوز النصبُ ، لأنَّها ليست من حروف الجواب .

وإذا أدخلت أداة النفي على فعل الشرط ، فقد تكون نافية له نفي المعنى نحو قولك : " من لا يكرمني أهنة " ، وقد تكون نافية لما بعده وذلك في السبيطة والإرادة والرؤية والظن ، فنقول " من لا يرد أن أكرمه أهنة " المعنى " من يرد أن لا أكرمه أهنة " ونقول " ما شاء الله كان وما لا يشاء لا يكن " وكثير من أهل الكلام لا يجيزون ذلك ، والصحيح أن ذلك جائز لأنَّ المعنى وما يشاء أن لا يكون لا يكن فدخلت " لا " على يشاء وهي في المعنى داخلية // على معمله [المحذوف] (١) . ولو رددنا ذلك [لرددنا] (١) : إِنْ شَاءَ اللَّهُ شَيْئًا كَانَ وَإِلَّا فَلَا وهو كلام جميع العرب ، ألا ترى أنَّ التقدير " وإن لا يشاء أن يكون فلا يكون " (٢) . والدليل على أنَّ أداة النفي قد تدخل على ما ذكرناه من الأفعال ، وتكون نافية لما بعده في المعنى قول الشاعر :

٢٥٢- إذا أعجبتك الدهر حال من امرئ فدعه وواكِلْ أمره والليالي

يجئن على ما كان من صالحٍ بهِ . وَإِنْ كَانَ فِيمَا لَا يَرَى النَّاسُ إِلِيَا
أى [و] (٤) إِنْ كَانَ فِيمَا يَرَى النَّاسُ لَا يَأْلُو أَي : لَا يَقْصِرُ .

وكذلك قول الآخر :

٢٥٤- ولا - أراها - تزال ظالمةً تُحَدِّثُ لِي قَرْحَةً وَتَنْكُوهَا (٥)

المعنى : وأراها لا تزال ظالمةً .

وقوله : " مَنْ وَأَخَوَاتُهَا غَيْرَ كَيْفٍ "

- (١) كلمتان غامضتان في الصورة ، وأثبتناهما من المقاصد النحوية ٣/١٠٠ .
- (٢) الكلام بنصه تقريباً في المقاصد ٣/١٠٠ .
- (٣) هذان من أبيات معاني القرآن للفراء ٢/٥٧ ، وهما في المقاصد النحوية ٣/٩٩ ، والأول في الصان على الأسموني ٢/١٣٩ ، ١٦٩ .
- (٤) تكلية من معاني القرآن .
- (٥) البيت لإبراهيم بن هُرْمَةَ في ديوانه (المعيد) ٤٨ ، والديوان (نفاع) ٥٦ وهو في معاني القرآن للفراء ٢/٥٧ ، والكامل ٢/٢٤٤ ، ٣/٢٨٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٨٧ ، والمعنى ٥١٣ وغيرها .

إنما استثنائها منها ، لأنها عنده من قبيل الأسماء التي ليست بظروف ،
 كمن (١) إلا أنها ليست كـ " من " إن تخالف من وأخواتها ، إذا كانت شرطاً
 أو استفهاماً وكان بعدها فعل - في أنها يلتزم فيها النصب على الحال عنده ،
 وليست تتنوع في الإعراب تنوع من وأخواتها . والصحيح ما قدمناه من أنها من
 قبيل الظروف ، فهي - إذا كانت شرطاً أو كانت استفهاماً ومعهذا فعل - في
 موضع نصب على الظرف كأخواتها من الظروف نحو قولك : " كيف تكون أكسون " .
 وكيف يكون زيد؟ كما أنك قلت : في أي حال تكون أكسون ، وفي أي حال يكون زيد؟
 ولم يأت في المتن تنوع الظروف في الإعراب بل لزم ضرباً
 واحداً منه ، وهو النصب على الظرف ، لذلك لم يحتج أن يبين حكمها في ذلك .
 وقوله : " إذا كانت شرطاً أو استفهاماً " .

إنما لم يتكلم فيها بالنظر إلى استعمالها موصولة ، لأنها إن ذاك لا يعمل
 فيها ما يليها من الفعل ، لأن الصلة لا تعمل في الموصول ، ولا يمتنع إن
 ذاك أن يعمل فيها ما قبلها فهي إذا كسائر الأسماء نحو : زيد ، وعمرو ،
 وليست كذلك إذا كانت شرطاً أو استفهاماً ، فإنها إن ذاك لا يعمل فيهما
 ما قبلها ، وإنما ينفي أن يتكلم فيما هو من الباب أو فيما أشبهه } وجميع
 أسماء الشرط يجوز أن تستعمل في الاستفهام ، فتقول : " من يقوم ؟ " .
 و " ما تصنع ؟ " و " أي رجل يخرج ؟ " أو " مهما تصنع ؟ " وتريد : ما تصنع ؟
 ومن استعمال " مهما " استفهاماً ، قول الشاعر :

٢٥٥ - * مهما لي الليلة مهما ليه ١٢ * (٢)

وقوله : " وكان الفعل الذي بعدها ويليها " .
 إنما لم يتكلم في موضعها من الإعراب إلا إذا كان بعدها فعل ، لأنها
 إذا لم يكن بعدها فعل لم تتغير بالإعراب بل تكون أبداً في موضع رفع على

(١) أبو موسى يتابع في ذلك الرخص انظر أسبوعه ٣٦١

(٢) هذا صدر بيت لعمر بن أبي ربيعة (جاهلي) وعجزه :
 أووي بنعلتي وسربالكة .

وهو في النوادر : ٦٢ وابن يعين ٤٤/٢ وشرح الجبل لابن عصفور
 ٦٠١/٢ ، والضراعية له : ٦٣ ، والسفني ١٤٦ ، ٤٣٧ وفيه : أنه لا
 دليل في البيت على أن مهما للاستفهام لا احتمال أن التقدير " منه " .
 اسم فعل بمعنى اكف ثم استأنف استفهاماً بما وحدها ، والخزانة
 ٦٢١/٣

الابتداء نحو قولك : " مَنْ عِنْدَكَ ؟؟ " و " مَنْ فِي الدَّارِ ؟؟ " . إِلَّا أَنَّهُ كَانَ
ينبغي له أَنْ يبين موضعها مِنَ الإعرابِ إِذَا كَانَتْ اسْتِفْهَامًا ، وَكَانَ بَعْدَهَا
مبتدأً قَدْ أُخْبِرَ عَنْهُ بِاسْمِ فاعِلٍ بِمعنى الحال والاستقبال ، فإِنهَا إِذَا ذَاكَ يَتَنَوَّعُ
مَوْضِعُهَا مِنَ الإعرابِ كَمَا يَتَنَوَّعُ إِذَا كَانَ بَعْدَهَا الفِعْلُ ، وَتَحَرَّرَ بِقَوْلِهِ " وَبِليهَا " :
مِنْ فِعْلِ الجَوَابِ فَإِنَّهُ لَا يَعْمَلُ فِي اسْمِ الشَّرْطِ أَصْلًا .

وقوله : " مسنداً إِلَى ظَاهِرٍ أَوْ مُضْمَرٍ لِلْمَتَكَلِّمِ أَوْ لِمُخَاطَبٍ أَوْ لِفَاءِ سَبَبٍ
لَيْسَ إِيَّاهَا ، وَطَلَبَ مَفْعُولًا وَلَمْ يَأْخُذْهُ كَانَتْ مَفَاعِيلٌ " .

مثال ذلك : مَنْ يَضْرِبُ زَيْدًا أَضْرِبْهُ " و " مَنْ أَضْرِبُ يَضْرِبُهُ زَيْدٌ " و
" مَنْ تَضْرِبُ أَضْرِبُهُ " و " زَيْدٌ مَنْ يَضْرِبُ أَضْرِبُهُ " فيكون فاعلُ يَضْرِبُ ضَمِيرًا
عائداً عَلَى زَيْدٍ ، أَلَا تَرَى أَنَّ الفِعْلَ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ مَسْنَدٌ إِلَى مَا ذَكَرَهُ وَلَمْ
يَأْخُذْ مَفْعُولَهُ فاسمِ الشَّرْطِ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ ، وَكَذَلِكَ أَسْمَاءُ الاسْتِفْهَامِ
نَحْوَ قَوْلِكَ : مَنْ يَضْرِبُ زَيْدًا ؟ ! وَمَنْ أَضْرِبُ ؟ ! وَمَنْ تَضْرِبُ ؟ ! وَزَيْدٌ مَنْ يَضْرِبُ ؟ !
إِذَا جَعَلْتَ فاعِلُ يَضْرِبُ ضَمِيرًا عائداً عَلَى زَيْدٍ - اسْمُ الاسْتِفْهَامِ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ
مَفْعُولٌ بِالفِعْلِ الَّذِي بَعْدَهُ .

وَكَانَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَقُولَ : وَلَمْ يَأْخُذْهُ فِي اللفظِ وَلَا فِي التَّقْدِيرِ ، فَإِنَّهُ إِذَا
لَمْ يَأْخُذْ المَفْعُولُ فِي اللفظِ وَأَخَذَهُ فِي التَّقْدِيرِ لَمْ يَجْزِ أَنْ يَكُونَ اسْمُ الشَّرْطِ
أَوْ الاسْتِفْهَامِ مَفْعُولًا مُقَدِّمًا ، بَلْ يَكُونُ مَبْتَدَأً ، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ مَنْ يَشَأْ
اللَّهُ يُضِلِّهِ ﴾ (١) ، أَلَا تَرَى أَنَّ يَشَأْ كَيْرِيدٌ فَهِيَ تَطْلُبُ مَفْعُولًا ، وَلَمْ تَأْخُذْهُ
فِي اللفظِ فَكَانَ يَنْبَغِي عَلَى قَوْلِ أَبِي مُوسَى أَنْ تَكُونَ " مَنْ " مَفْعُولًا مُقَدِّمًا لِيشَأْ ،
لَكِنْ لَا يُتَصَوَّرُ ذَلِكَ لِفَسَادِ المَعْنَى ، لِأَنَّ الَّذِي يَرِيدُهُ اللَّهُ لَا يَضِلُّهُ . (٢)

فإن قيل : فاجعلها مفعولة بيشأ على تقدير مضاف محذوف (٣)

التقدير " اضلال مَنْ يشأ الله يضلله " ؟

فالجواب : أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ ، لِأَنَّ أبا الحسن الأَخْفَشَ حَكَى عَنِ

(١) الآية ٣٩ من سورة الأنعام .

(٢) في البحر ١٢٢/٤ " وَلَا يَجُوزُ فِي " مَنْ " فِيهِمَا أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا بِيشَأْ
لِلتَعَانُدِ الحَاصِلِ بَيْنَ المَشِيئَتَيْنِ .

(٣) في البحر " وَأَقِيمَ مَنْ مَقَامَهُ " ، وَدَلَّ فِعْلُ الجَوَابِ عَلَى هَذَا المَفْعُولِ .

العرب : أنها تلتزم أن يعود على اسم الشرط (١) إن لم يضاف إليه شيء ، أو على ما أضيف إليه ضمير من جوابه ، تشبيهاً للجملة التي هي جواب بالجملة الواقعة خبراً ، فتقول : مَنْ تَضَرَّبَ أَضْرِبُهُ ، وَغَلَامٌ مَنْ تَضَرَّبَ أَضْرِبُهُ * ولا يجوز مَنْ تَضَرَّبَ أَضْرِبَ عَمْرًا ، ولا غلام مَنْ تَضَرَّبَ أَضْرِبَ عَمْرًا * فعلى هذا لا يجوز "إِضْلَالٌ مَنْ يَشَاءُ" الله يضلله * ؛ لأنَّه لا ضمير في الجواب يعود على الإِضْلَالِ ، فلذلك كان التقدير فاسداً . (٢)

٩٦

فإن قيل : فاعل " مَنْ " مفعول مقدم "ليشأ" ، ويكون الأصل : من يشأ الله بالإِضْلَالِ يضلله ؛ لأنَّه يقال : " أرادَه اللهُ بِكَذَا " قال الشاعر :

٢٥٦ - أَرَادَتِ عِرَارًا بِالْهَوَانِ وَمَنْ يُرِيدُ عِرَارًا - لِعَمْرَى - بِالْهَوَانِ فَقَدْ ظَلَمَ (٣)

فالجواب : " أَنْ يَشَاءَ " ، وَإِنْ كَانَتْ بِمَعْنَى أَرَادَ - فَلَا يَحْفَظُ : شَاءَ اللهُ بِكَذَا كما يقال : " أَرَادَهُ اللهُ بِكَذَا " ، وقد يكون الفعلُ بمعنى الفعل ولا يستعمل استعماله ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : دَخَلْتَ الدَّارَ * وتقول : دَخَلْتَ فِي غَمَارِ النَّاسِ * ولا تقول : " دَخَلْتَ غَمَارَ النَّاسِ " ، وإذا اختلف الحكم مع اتفاق اللفظ والمعنى ، فالأخرى أنْ يَخْتَلِفُ مَعَ اخْتِلَافِ اللَّفْظِ ، فَإِذَا تَبَيَّنَ أَنَّ " مَنْ " لَا يُمْكِنُ أَنْ تُجْعَلَ مَفْعُولًا لِيَشَاءَ لَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ : " مَنْ يَشَاءُ اللهُ إِضْلَالَهُ يُضِلُّهُ " وحذف مفعولها وهو مراد ؛ لأنَّ مفعولها - أعنى شَاءَ وَيَشَاءَ - التزمَتِ العَرَبُ حَذْفَهُ فِي الْغَالِبِ ، بِسَلِّ مِنَ النُّحُوْبِيْنَ مِنْ زَعْمِ أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مَحْذُوفًا قَالَ اللهُ تَعَالَى ﴿ قُلْ لَوْ شَاءَ اللهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ ﴾ (٤) وَقَالَ تَعَالَى ﴿ لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾ (٥) وَقَالَ تَعَالَى ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى ﴾ (٦) وَعَلَى

(١) غير الظرف كما في البحر المحيط

(٢) ينظر البحر المحيط الموضع السابق

(٣) البيت لعمور بن شأم - (مخضرم) عاش في الجاهلية والإسلام - والشاهد أول الحماسية رقم (٨٤) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي : ٢٨٠ ، والكامل ٢٧٣ / ١٠ . وعِرَارٌ : هو ابن عمر بن شأم .

(٤) الآية ١٦ من سورة يونس .

(٥) الآية ٧٧ من سورة الكهف .

(٦) الآية ١٣ من سورة السجدة .

كثرة استعمال هذا الفعل في الكتاب العزيز لم يجئ مَصْرَحًا بمفعوله في موضع من المواضع .

وقوله : " وَإِنْ أَخَذَهُ (١) كَانَتْ مَبْدَأَاتٌ ، وَلِزِمَ الْمَاءُ " .

يعنى أَنَّهُ يَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ فِي الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ الَّتِي تَلِي اسْمَ الشَّرْطِ أَوْ اسْمَ الاسْتِفْهَامِ عَائِدًا ، لِأَنَّهَا فِي مَوْضِعِ خَبَرِهِ ، وَالْحِطَّةُ إِذَا وَقَعَتْ خَبْرًا فَلَا يَدُّ لَهَا مِنْ رَابِطٍ يَرْبِطُهَا بِالْمَبْدَأِ ، إِلَّا أَنْ مَا ذَكَرَهُ مِنْ أَنَّهَا تَكُونُ مَبْدَأَةً لَا يَلْزِمُ ذَلِكَ فِيهَا فِى جَمِيعِ الْمَوَاضِعِ ، بَلْ يَلْزِمُ ذَلِكَ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ [فَاعِلًا] (٢) الْفِعْلُ سَبَبًا لِاسْمِ الشَّرْطِ وَالْمَفْعُولِ أَجْنَبِيًّا نَحْوَ قَوْلِهِ : " مَنْ يَضْرِبُ أَخُوهُ زَيْدًا أَضْرِبْهُ " لَا يَجُوزُ فِي " مَنْ " إِذْ ذَاكَ إِلَّا الرَّفْعُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ ، فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ ضَمِيرًا أَوْ سَبَبًا كَانَتْ الْجُمْلَةُ مِنَ الْاِسْتِفْهَالِ ، وَيَجُوزُ فِي الْاسْمِ إِذَا كَانَ الرَّفْعُ بِالْإِبْتِدَاءِ وَالنَّصْبُ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ ، وَالِاخْتِيَارُ رَفْعُهُ بِالْإِبْتِدَاءِ نَحْوَ قَوْلِكَ " مَنْ يَضْرِبُ زَيْدًا أَضْرِبْهُ " وَ " مَنْ يَشْكُرُهُ أَبُوهُ أَشْكُرْهُ " فَمَنْ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَبْدَأَةً فَتَكُونَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ ، وَأَنْ تَكُونَ مَفْعُولًا بِفِعْلٍ مَضْمُونِ نَسْرِهِ (٣) الْفِعْلُ الظَّاهِرُ الَّذِي بَعْدَهُ ، وَتَبَيَّنَ ذَلِكَ فِي " أَيُّ " ، لِأَنَّهَا مَعْرَبَةٌ تَقُولُ : أَيُّهُمْ يَضْرِبُ زَيْدًا ضْرِبَهُ ؛ وَ : أَيُّهُمْ بِشْكْرِهِ أَبُوهُ أَشْكُرْهُ " بِرَفْعِ " أَيُّ " وَنَصْبِهِ .

وقوله : " وَإِنْ لَمْ تَتَعَدَّ وَلَمْ تَنْجَرْ فَهِيَ مَبْدَأَاتٌ " .

يعنى بقوله : " إِنْ لَمْ تَتَعَدَّ " : الْأَفْعَالُ الَّتِي تَلِي أَسْمَاءَ الشَّرْطِ وَأَسْمَاءَ الاسْتِفْهَامِ ، وَيَعْنَى بِقَوْلِهِ : وَلَمْ تَنْجَرْ : أَسْمَاءُ الاسْتِفْهَامِ وَأَسْمَاءُ الشَّرْطِ وَذَلِكَ نَحْوَ قَوْلِكَ " مَنْ يَقْمُ أَقَمَ مَعَهُ ، وَمَنْ يَقُومُ ؟ " فَمَنْ اسْمٌ مَبْدَأٌ ، وَكَانَ يَنْبَغِي لِسَاءِ أَنْ يَقُولَ : " وَإِنْ لَمْ تَتَعَدَّ وَلَمْ تَنْجَرْ وَلَمْ يَكُنِ الْاسْمُ اسْمَ مَصْدَرٍ فَهِيَ مَبْدَأَاتٌ " أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ " أَيُّ قِيَامٍ تَقَمُّ أَقَمَ مِثْلَهُ " ، فَتَنْصِبُ أَيًّا عَلَى الْمَصْدَرِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْفِعْلُ الَّذِي بَعْدَهُ مَتَعَدِّيًّا وَلَا اسْمَ الشَّرْطِ مَنجَرًّا .

(١) يعنى المفعول ، وفى بعض نسخ الجزولية : وَإِنْ أَخَذَ مَفْعُولَهُ .

(٢) تكلية يقتضيتها السياق ، وهى مأخوذة من هاشم الأصيل فنيه : صوابه : فاعل الفعل .

(٣) فى المصورة : فيسره .

وقوله : " وَإِنْ انجرت فيه يتعلق الجار "

ينبغي أن يقول "وَإِنْ" انجرت بحرفٍ فيه يتعلق الجار : أي بالفعل الذي يليها ، وأما "إِنْ" انجرت بإضافة اسم إليها فلا يتصور أن يقال : "أَنَّ" ذلك الجار الذي هو الاسم متعلق بالفعل الذي هو بعدها ؛ بل حكمه في الإعراب حكم اسم الشرط أو اسم الاستفهام نحو قولك : " غلامٌ من تضرب أضرب " فنصب الغلام ؛ لأنك لو قلت : " من تضرب أضرب " كانت من في موضع نصب ، ونحو قولك " غلامٌ من تضربه أضربه " يجوز في الغلام الرفع والنصب ، والرفع أحسن ؛ لأنك لو قلت : " من تضربه أضربه " لجاز في من أن تكون في موضع رفع ، وفي موضع نصب ، والاختيار أن تكون في موضع رفع ، ولو قلت : " غلامٌ من يقيم أقم إليه " لم يجر في الغلام إلا الرفع ؛ لأنك لو قلت " من يقيم أقم إليه " لم يجر في من " إلا أن تكون في موضع رفع وكذلك يجرى حكم الاسم المضاف إلى اسم الشرط أو اسم الاستفهام في جميع المواضع .

وقوله : " وَإِنْ كان الفاعل مضمراً يعوِّدُ عليها فهي مبدآت على الإطلاق " يعني : كان الفعل متعدياً أو غير متعد ، أخذ المتعدى مفعوله أو لم يأخذه ، نحو قولك " من يضرب أضربه " و " من يضربك أضربه " و " من يقيم أقم معه " وإنما لم يجر في من " من " من قولك " من تضرب أضربه " أن يكون مفعولاً مقدماً ليضرب ؛ لئلا يلزم من ذلك تعدّي فعل المضمر المتصل إلى ظاهره وذلك لا يجوز في باب من الأبواب ، فلذلك لزم أن يكون [مفعول] ضرب محذوفاً والتقدير " من يضرب أحداً أضربه " ولتلك العلة أيضاً لزم أن تكون " من " من قولك " من يضرب أباه أضربه " في موضع رفع على الابتداء ، ولم تكن المسألة من الاشتغال ، وإن كان لاسم الشرط // في الفعل الذي يليه سببي منصوب ، ألا ترى أنك لو جعلت من مفعولاً ليضرب بدل السببي المنصوب فقلت : " من يضرب أضربه " وجعلت " من " مفعولاً ليضرب كما كان الأب مفعولاً بها لزم من ذلك تعدّي فعل المضمر المتصل إلى ظاهره وذلك لا يجوز في باب من الأبواب (٢) وهذا الإطلاق من أبي موسى ليس بصحيح بل كان ينبغي له

(١) مطبوعة في الصورة .

(٢) انظر نقد كتاب المدارس النحوية في مجلة المركز عدد ٦٠٦/٥ .

أَنْ يَقُولَ : وَإِنْ كَانَ الْفَاعِلُ مُضْمَرًا يَعُودُ عَلَيْهَا ، وَكَانَ مُتَصِلًا فِيهِ مَبْتَدَأَتِ
عَلَى الْإِطْلَاقِ . وَإِنْ كَانَ مُنْفَصِلًا بِأَنَّ لَمْ يَكُنْ لِأَسْمَاءِ الشَّرْطِ أَوْ الِاسْتِفْهَامِ
فِي الْفِعْلِ الَّذِي يَلِيهَا ضَمِيرًا أَوْ سَبَبِي مَنْصُوبًا أَوْ مَخْفُوفًا فِيهِ مَبْتَدَأَتِ
نَحْوَ قَوْلِكَ : " مَنْ لَمْ يَضْرِبْ زَيْدًا إِلَّا هُوَ أَضْرَبَهُ ، وَمَنْ لَمْ يَضْرِبْ زَيْدًا إِلَّا هُوَ ؟ " ^{١٢}
وَإِنْ كَانَ لَهُ ذَلِكَ جَازٍ فِي الْأَسْمَاءِ وَجِهَانِ : الرَّفْعُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَالنَّصْبُ بِإِضْمَارِ فِعْلِ ،
وَالِاخْتِيَارُ الرَّفْعُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ ، لِأَنَّهُ يَكُونُ إِذَا ذَاكَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ " زَيْدٌ لَمْ يَضْرِبْ
إِلَّا هُوَ " فِي الْإِسْتِفْهَالِ ، وَذَلِكَ نَحْوَ قَوْلِكَ : " مَنْ لَمْ يَضْرِبْ إِلَّا هُوَ ضَرَبْتَهُ " ،
وَنَحْوَ قَوْلِكَ " مَنْ لَمْ يَضْرِبْ إِلَّا هُوَ ؟ " إِذَا أُرِدَتِ الْإِسْتِفْهَامُ ، أَلَّا تَرَى أَنَّكَ
لَوْ جَعَلْتَ " مَنْ " مَفْعُولًا لِيَضْرِبَ وَحَذَفْتَ الضَّمِيرَ فَقُلْتَ : مَنْ لَمْ يَضْرِبْ إِلَّا هُوَ
ضَرَبْتَهُ " لَجَازٌ ، وَكَذَلِكَ لَوْ قُلْتَ " مَنْ لَمْ يَضْرِبْ إِلَّا هُوَ ؟ " سَتَفْهَمُ ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ
الْمُنْفَصِلَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ بِمَنْزِلَةِ الْأَجْنَبِيِّ ، فَيَتَعَدَّى إِلَى جَمِيعِ الْأَسْمَاءِ مِنْ ظَاهِرٍ
وَمُضْمَرٍ .

و
هَذَا مَا لَمْ يَفْصَلْ بَيْنَ الْأَسْمَاءِ وَالْفِعْلِ الَّذِي يَمُدُّهُ فِي شَيْءٍ مِمَّا ذَكَرْنَا حَرْفَ
مِنْ حُرُوفِ الصَّدْرِ ، فَإِنَّ فَصْلَ بَيْنَهُمَا حَرْفٌ صَدْرٌ لَمْ يَجْزِ فِي الْأَسْمَاءِ إِذَا ذَاكَ إِلَّا الرَّفْعُ
عَلَى الْإِبْتِدَاءِ نَحْوَ قَوْلِكَ سَتَفْهَمًا : " مَنْ مَا يَضْرِبُهُ إِلَّا هُوَ ؟ " وَ " مَنْ
مَا ضَرَبْتَهُ ؟ " وَ " مَنْ مَا ضَرَبَ عَمْرُو " .

وَيَنْبَغِي أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ أَسْمَاءَ الشَّرْطِ لَا يَعْمَلُ فِيهَا مَا قَبْلَهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ
حَرْفٌ جَرٌّ مُتَعَلِّقًا بِالْفِعْلِ الَّذِي بَعْدَهَا يَلِيهَا .

فَإِنْ تَقَدَّمَ عَلَيْهَا عَامِلٌ يَعْمَلُ فِيهَا أَوْ حَرْفٌ جَرٌّ مُتَعَلِّقٌ بِمَا قَبْلَهُ خَرَجَتْ
عَنِ الشَّرْطِ وَصَارَتْ مُوَصُولَةً نَحْوَ قَوْلِكَ : " أَضْرِبْ مَنْ تَضْرِبُ " وَ " أَمْرٌ بِمَنْ تَمُرُّ " .
وَكَذَلِكَ إِنْ تَعَلَّقَ حَرْفُ الْجَرِّ بِالْفِعْلِ الَّذِي هُوَ جَوَابٌ خَرَجَتْ أَيْضًا عَنِ
أَنْ يَجَازِيَ بِهَا ، وَصَارَتْ مُوَصُولَةً نَحْوَ قَوْلِكَ : " بَمَنْ تَمُرُّ أَمْرٌ " التَّقْدِيرُ : أَمْرٌ بِمَنْ
تَمُرُّ .

وَكَذَلِكَ أَيْضًا تَقُولُ " إِنْ مَنْ يَأْتِينَا نَكْرَهُ " بِالرَّفْعِ لِعَمَلِ إِنْ فِي " مَنْ " (١)

(١) يَنْظُرُ الْمُقَرَّبَ ١ / ٢٧٧ .

فأما قوله :

٢٥٧ - إِنْ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَ فِيهَا جَانَرًا وَظَبَاءً (١)

فعلى حذف ضمير الأمر والشأن ضرورة كأنه قال [إِنَّ] (٢) مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَلْقَى فِيهَا جَانَرًا ، وَلَوْ أَعْمَلَ "إِنْ" فِي "مَنْ" لَمْ يَجَازِبْهَا .

وكذلك أيضا ينعمها من المجازاة بها إضافة ظرف إلى الكلام الذي هي منه نحو قولك : أَتَذْكُرَانِ مَنْ يَأْتِينَا نَأْتِيهِ (٣) وَلَا تَقُولُ "إِنْ" مَنْ يَأْتِينَا نَأْتِيهِ " كما لا تقول : إِنْ إِنْ يَأْتِينَا أَحَدٌ نَأْتِيهِ " . وقد يجوز ذلك في ضرورة الشعر (٤) لكون اسم الشرط لم يعمل فيه ما قبله ، قال الشاعر :

٢٥٨ - طَى حِينَ مَنْ تَبَيَّنَتْ طِيهِ ذَنُوبُهُ بَيْرْتٌ شَرِبُهُ إِذْ فِي الْمَقَامِ تَدَابِيرُهُ (٥)

ومعنى بَيْرْتٌ : ييطن ، وشَرِبُهُ : أي حظّه ، والتدابير : التقاطع .
وقد تجوز المجازاة بها بعد إذا التي للمفاجأة فتقول " مررت به فإذا من يأتيه يعطيه " ، والأحسن ترك المجازاة بعدها . وإنما جازت المجازاة بعدها في الكلام لحسن إضمار البتداء بعدها ، ألا ترى أنك تقول : " مررت به فإذا أجمل الناس " أي : فإذا هو أجمل الناس (٦) ، فإذا جزم بعدها ففي الكلام إضماره كأنك قلت " فإذا هو من يأتيه يعطيه " فإن قلت " أتذكر إن نحن من يأتينا نعطيه " (٧)

-
- (١) البيت للأخطل وليس في ديوانه صنعة السكري .
والبيت في الجمل ٢٢١ والحلل ٢٨٧ وابن يعيش ١١٥/٣
والعقرب ١/١٠٩ ، ٢٧٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٤٤٢ ،
والضرائر له : ١٧٨ والخزانة ١/٢١٩ ، ٢/٤٦٣ ، ٤/١٢ ، ٣٨٠
وغيرها .
(٢) تكلمة يلتئم بها الكلام .
(٣) الكتاب ٣/٧٥
(٤) الكتاب ٣/٧٦
(٥) البيت للبيد في الديوان ٢١٧ ورواية المعجز فيه : لا يجِدُ فقد ها ، وفي
الذئاب تدابير والتدائر : التزاحم والتكاثر .
والبيت من شواهد الكتاب ٣/٧٥ والإصناف ٢٩١ ، وشرح الجمل
لابن عصفور ٢/٢٠٢ ، ٣٨٩ ، والخزانة ٣/٦٤٩ .
(٦) الكتاب ٣/٧٦ قال سيوييه " فإذا لم تضمر ، وجعلت إذا هي لمن فهي
بمنزلة إن ، لا يجوز فيها الجزم .
(٧) الكتاب ٣/٧٦

ساغ كذلك (١) ، لفصلك بين "إِنْ" واسم الشرط بالبتدأ .

وكذلك أيضا إذا دخلت " ما النافية " على اسم الشرط ، بطلت المجازة وطاد الاسم موصولا ، نحو قولك " ما من يأتينا نأتيه " (٢) وإنما لم يجز الجزم ، لأن "إِنْ" لا تقع بعدها لا تقول " ما إن يأتينا أحدنا نأته " فذلك أيضا لم يقع اسم الشرط بعدها " فإن فصلت بينهما ببعد أجاز الجزم بها نحو قولك : " ما نحن من يأتينا نأته " ، لأن "إِنْ" يجوز أن تقع بعد " نحن " وليست " لا " كـ " لا " تقول " لا من يأتينا نأته " و " لا من يكرهنا نكرهه " قال :

٢٥٩- وَقَدَرِ كَفَّ الْقِرْدِ لِمُسْتَمِيرِهَا يُعَارِ وَلَا مَن يَأْتِيهَا يَتَسَمَّ (٣)

وإنما تطيل " لا " الجزاء باسم الشرط ؛ لأن "إِنْ" تقع بعدها تقول : " لا إن أتيناك أعطيتنا " و " لا إن قعدنا عنك عرضت علينا .

و " لكن " بمنزلة " إذا " التي للمفاجأة الأحسن فيها أن يذهب من الأسماء التي بعدها معنى المجازة نحو قوله :

٢٦٠- وما ذاك أن كان ابن عبي ولا أخي ولكن متى ما أملك الضرائف (٤)

(١) في الصورة : لذلك

(٢) الكتاب ٢/٧٥

(٣) البيت لتميم بن أبي بن مقبل في ديوانه : ٣٩٥ وهو من شواهد الكتاب ٢/٧٧ ، والخصائص ٢/١٦٥ ، والمخصص ١٧/١٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٧٨ ، ٥٥٩٢ .

(٤) البيت للعجير السلطوي (إسلامي)

وهو من شواهد الكتاب ٢/٧٨ شاهد أن أملك على متى في موضع جزاء ، كأنه قال : ولكن أنفع متى ما أملك الضرائف وهو عند المبرد على ضرورة حذف الفاء من جلة الجواب ، والشارح هنا أورد ، شاهد على عدم المجازة بأسماء الشرط بعد لكن . وينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٠١ والأضول لابن السراج ٢/٢٠٣ والخزانة ٣/٦٥٢ .

وقد يجوز أن لا يذهب من الاسم بعدها معنى المجازة ، وذلك إذا
قدّرت بعدها مبتدأ مضمرا ، لأنه يحسن بعدها الإضمار تقول : ما رأيك
أحمق ولكن أعقل الناس * (١) أي : ولكن أنت أعقل الناس - وعلى ذلك قوله :// ٤٨

٢٦١ - ولست بحلال التلاع لبيتك ولكن متى يسترفد القوم أرفد (٢)

فجزم بمتى كأنه قال : ولكن أنا متى يسترفد القوم أرفد ، ولا يطل
معنى الجزاء من أسماء الشرط ، إلا بما ذكرناه خاصة. (٣)

-
- (١) نص المثال في الكتاب ٧٨/٣ * ما رأيك عاقلاً ولكن أحمق * .
(٢) البيت لطرفة - من معلقته - وهو (٤٤) فيها ، الديوان : ٠٢٨
وهو من شواهد الكتاب ٧٨/٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٠٢ ،
والمغنى : ٧٩٠ ، والخزانة ٣/٦٥٠ .
(٣) ذكر سيويه أيضاً عدم المجازة بأسماء الشرط إذا سبقتها أما مشل :
وأما من يأتيها فنحن نأثمه . الكتاب ٣/

باب [المشني] *

قوله * الاسم المشني إما صحيح ، ونعني به ما ليس في آخره ياء ولا واو ولا ألف ولا همزة * .

[ما المشني من الأسماء]

كان ينبغي له أن يبين الاسم المشني أولاً وحينئذ يقسّمه إلى ما ذكره ، لأن من الأسماء ما لا يشني ومنها ما يشني ، فالذي لا يشني : "كل" و "بعض" لأنه لا فائدة في تثنيتهما ، وإن "كل" و "بعض" يعطيان ما يعطى كلاً ومعضان ، لأن "كلاً" يعم به كل متبع قل أو أكثر ، ومعض يقع على ما دون الجميع خلافاً لهشام (١) والكسائي ، فإنهما لا يوقمان "بعضاً" إلا على ما دون النصف ؛ لأن أحد بن يحيى حكى عن ابن الأعرابي (٢) : أن العرب تسمى النصف بعضاً . بل زعم أبو عبيدة (٣) أن بعض الشيء قد يقع على جميع الشيء وحمل على ذلك قوله تعالى = يَصِيحُكُمْ بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ = (٤) قال : ألا ترى

(*) ينظر ما سبق ص ١٠١ عند ما تحدث عن الأشياء التي انفردت بها الأسماء ، ومنها التثنية . ص ١٨٨ عند قول الجزولي : الاسم الذي تفهم منه التثنية مشني حقيقة وغير مشني * .

(١) هشام بن معاوية الضرير النحوي الكوفي صاحب الكسائي أخذ عنه كثيراً من النحو ، صنف في الحدود و " المختصر " و " القياس " وغير ذلك . توفي سنة ٢٠٩ عن وفيات الأعيان ٣ / ٨٥٠ . وعنه رسالة صاحب سائرهم إعراد : ترك العتبي المأثور بإجماع محمد بن سعد هو محمد بن زياد أبو عبد الله ، رواية ، ناسب ، علامة باللفة . من أهل الكوفة ، لزمه ثعلب بضع عشرة سنة . وهو ربيب الفضل بن محمد صاحب المفضليات . وصنف : أسماء الخيل وفرسانها ، وتاريخ القبائل ، والنوادر وشعر الأخطل ، وغيرها . انظر الأعلام للزركلي (ط ٣) ٦ / ٣٦٥ .

(٢) وكذلك قال ثعلب عند قوله تعالى = وليبين لكم بعض الذي = قال : تكون بمعنى كل ومعنى بعض المجالس : ٥٠ . وينظر التهذيب ١ / ٤٨٩ ، والبحر المحيط ٧ / ٤٦١ .

(٤) الآية ٢٨ من سورة غافر .

أَنَّهُ إِذَا كَانَ صَادِقًا أَصَابَهُمْ جَمِيعٌ مَا يَعْدُهُمْ بِهِ . وَالصَّحِيحُ أَنَّ بَعْضَ الشَّيْءِ لَا يَقَعُ عَلَى جَمِيعِهِ ، وَلَا حُجَّةٌ لَهُ فِي الْآيَةِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَعْدُهُمْ - أَنْ كَذَّبُوا - بِشَيْءٍ . إِذَا أَوْقَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى لَمْ يَصِبْهُمْ مِنْهُ إِلَّا بَعْضُهُ وَفِيهِ هَلَاكُهُمْ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ عَادًا أَهْلَكَتْ بِالرَّيْحِ ، وَلَمْ يَصِبْهُمْ مِنَ الرَّيْحِ إِلَّا بَعْضُهَا وَهُوَ مَا لاقَى أَجْسَادَهُمْ ، وَكَذَلِكَ قَوْمُ نُوحٍ أَهْلَكُوا بِالطُّوفَانِ ، وَلَمْ يَصِبْهُمْ إِلَّا بَعْضُهُ إِذْ مِنْهُ مَا لَمْ يَصِبْ أَحَدًا ، وَإِنَّمَا كَانَ يَلْزَمُ مَا ذَكَرْنَا أَنَّ لَوْ قَالَ تَعَالَى : يَقَعُ بَعْضُ الَّذِي يَعْدُكُمْ لِأَنَّ الصَّادِقَ إِذَا وَقَعَ بِوَقْعِ شَيْءٍ وَقَعَ جَمِيعُهُ لَا بَعْضُهُ . فَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ بَعْضَ الشَّيْءِ يَقَعُ عَلَى مَا دُونَ الْجَمِيعِ لَمْ يَكُنْ فِي قَوْلِهِ "بَعْضَانِ" فَائِدَةٌ إِذْ "بَعْضٌ" يَفْنَى عَنِ ذَلِكَ .

وَكذلك (١) لَا يَثْنَى "أَجْعُ" وَ"جَمْعَاءُ" وَلَا "أَكْتَعُ" وَ"كَنْعَاءُ" ،

لِأَنَّ الْعَرَبَ اسْتَفْنَتْ عَنْ تَثْنِيَّتَيْهِمَا : بِكَلَا وَكَلْتَا ، كَمَا اسْتَفْنَتْ بِ"تَرَكَ" عَنِ "وَذَرَ" وَ"وَدَعَ" خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ ، فَإِنَّهُمْ أَجَازُوا ذَلِكَ قِيَاسًا ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ لِمَا ذَكَرْنَا وَأَيْضًا فَإِنَّهُ لَمْ يَرِدْ بِهِ سَمَاعٌ .

وَكذلك لَا تَثْنَى الْأَسْمَاءُ الْمُحْكِيَّةُ الَّتِي هِيَ جَمَلٌ فِي الْأَصْلِ نَحْوُ "تَأْبِطْشَرًا" وَ"بِرَقِّ نَحْرِهِ" ، لِثَلَا تَبْطَلُ الْحِكَايَةُ ، فَإِنَّ أَرَدْتَ تَثْنِيَّةَ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ قُلْتَ : جَاءَنِي ذُو تَأْبِطْشَرًا أَوْ : اللِّذَانُ يُقَالُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا تَأْبِطْشَرًا .

وَكذلك لَا تَثْنَى الْأَسْمَاءُ الْمُرَكَّبَةُ لِشَبْهِهَا بِالْمُحْكِيَّةِ نَحْوُ "مَعْدُ يَكْرِبُ" .

خِلَافًا لِمَنْ أَجَازَ ذَلِكَ مِنَ النَّحْوِيِّينَ (٢) قِيَاسًا ، وَأَمَّا السَّمَاعُ فَلَمْ يَرِدْ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ لِلْعِلَّةِ الَّتِي ذَكَرْنَا ، فَإِنَّ أَرَدْتَ التَّثْنِيَّةَ فَعَلْتَ كَمَا فَعَلْتَ فِي الْمُحْكِيَّةِ .

وَكذلك أَيْضًا لَا يَثْنَى "أَفْعَلُ" مِنْ نَحْوِ قَوْلِكَ "الزَّيْدَانُ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو" لِأَنَّهَا تَتَّضَعْنَ مَعْنَى الْفِعْلِ وَالْمَصْدَرِ ، وَكِلَاهُمَا لَا يَثْنَى ، أَلَا تَرَى أَنَّ مَعْنَى قَوْلِكَ : "بِكْرٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو" : يَزِيدُ فَضْلَهُ عَلَى فَضْلِ عَمْرٍو .

(١) عَدَدُ ابْنِ عَصْفُورٍ فِي شَرْحِ الْجَمَلِ ٣٦/١ الْأَسْمَاءُ الَّتِي لَا تَثْنَى ، فزَادَ عَمَّا هُنَا الْأَسْمَاءُ الْمُخْتَصَّةَ بِالنَّفْيِ ، وَنَقَصَهُ اسْمَ الشَّرْطِ وَاسْمَ الاسْتِفْهَامِ الْمُرَكَّبَةِ ، وَيَنْظُرُ الْمُقَرَّبُ أَيْضًا ٤٠/٢ - ٤٣ .

(٢) انظُرْ مَا سَبَقَ ص ١٧٣ هـ ٢

(٣) فِي الصُّورَةِ : وَبِكْرٌ .

وكذلك لا تُثَنَّى أَيْضاً الأَسْمَاءُ المتوفِغلةُ في البناءِ ، وهى التى لم تكن معرفة قطَّ نحو " مَنْ وَمَا " لشبههما بِالْحَرْفِ ، فأما هذان واللذان وهاتان واللتان فصيغ ثنوية لا ثنوية صحيحة ، وقد تقدم تعيين ذلك (١) .

وكذلك أيضاً لا يُثَنَّى اسم الشرط أو الاستفهام - وَإِنْ كان معرفة كَأَيٍّ - إجراً له مُجَرَى الحرف الذى تضمن معناه .

وكذلك أيضاً لا تُثَنَّى الأَسْمَاءُ المفردةُ فى الوجود واقعة كانت على شخص أو على جنس ، لأنها ليس لها ما يُضَمُّ إليها فلا تقول : شَمْسَانٌ ولا لَبْنَانٌ " ما دام " لبن " يراى به الجنس . (٢)

وكذلك أيضاً لا تُثَنَّى التثنية ولا جمع السلامة ، لا تقول : زِيدَانِ ولا زِيدَوَانِ ، لئلا يُوَدِّي ذلك إلى الجمع بين علامتي إعراب .

وكذلك أيضاً لا يُثَنَّى جمع التكسير واسم الجمع وأسماء العدد ما عدا مائة وألفاً إلا فى ضرورة شعرٍ فلا (٣) يقال " رجالان " ولا " قومان " ، لأن " رجالا " و " قوما " تُغْنِي عن ذلك ، وكذلك لم يقولوا " ثلاثان " لأن " ستة " تغنى عن ذلك ولا " أربعان " ، لأن " ثمانية " تغنى عن ذلك ، وكذلك أيضاً سائر أسماء العدد إلا مائة وألفاً فإنك تقول : " مئتان " و " ألفان " ، لأنك لا تجد ما يُغْنِي عن ذلك فى أسماء العدد ، ومما جاء من ثنوية ذلك فى الضرورة قول الشاعر :

تَبَقَّلْتِ فى زَمَنِ التَّبَقُّلِ بَيْنَ رِمَاحِي مالِكٍ وَنَهْشَلِ (٤) [٤٤]

وقول الآخر :

وَكُلُّ رِفِيقِي كُلِّ رَحَلٍ - وَإِنْ هُمَا تَعاطَى القَنَا قوماهما - أَخوانِ (٥) [٤٥]

فثنى الأول : " رماحا " وهو جمع تكسير ، وثنى الآخر " قوما " وهو اسم جمع ضرورة ، وكذلك ثنى الفرزدق " سبعا " وهو عدد ضرورة فقال :

- (١) انظر ما سبق : ١٩١
- (٢) " " : ١٠٨
- (٣) فى الصورة : ولا يقال
- (٤) سبق تخريجه : ص ١٠١
- (٥) سبق تخريجه : ص ١٠١

٢٦٢- فلن تستطيعوا أن تملوا الذي رسا لها عند عالٍ فوق سبعين دأئم (١)

يريد : فوق سبع سماوات // [وسبع أرضين] (٢) . وما عدا ذلك من ٩٩ الأسماء تجوز تثنيته في فصيح الكلام .

وانا قال لما أراد أن يبين الصحيح : ونعني [به] (٣) ما ليس في آخره ياء ولا واو ولا ألف ولا همزة ؛ لأن ذلك شيء وضعه هو وليس الاصطلاح كذلك ؛ لأن المهموز الآخر في اصطلاح النحويين من قبيل الصحيح الآخر ، لكنه لما رأى الهمزة التي في الآخر قد تتغير بالبدل والتسهيل (٤) صارت الهمزة عنده بذلك مشبهة لحرف العلة في قوله : " وإما معتل وهو ضريان : منقوص ومقصور " .

يعنى بالمنقوص ما حذف من آخره حرف ، والمقصور ما في آخره ألف ، وسمى مقصوراً ؛ لأنه قصر عن الإعراب جطة ، فلا يدخله إعراب في حال من الأحوال . وجعله المعتل أيضاً : المنقوص والمقصور خاصة ، شيء رآه ، وكأنه جعل المعتل ما اعتل آخره ، وإنما المعتل الآخر في اصطلاح النحويين ما في آخره حرف علة اعطل أوله يعتل فمثال " ظبي " و " غزو " عندهم معتل الآخر ، وإن صح حرف العلة فيهما .

وقوله : " والمنقوص ضريان : خاص وعام " .

المنقوص الآخر عند النحويين ضريان : منقوص على قياس : وهو كل اسم حذف آخره لعلّة تصريفية اقتضت ذلك - وهو كل اسم في آخره ياء قبلها كسرة نحو : " قاضي " و " غاز " ؛ ألا ترى أن الأصل " قاضي " و " غاز " .

-
- (١) البيت للفردق في الديوان : ٣١١ وهو من قصيدة مطلعها :
تحنّ بزورا المدينة ناقتي . . . حنين عجل تبتغي البؤ راأئم .
ورواية صدر الشاهد فيه : يملينقلها لم يستطيعن الذي رسا وهو في الضرائر لابن عصفور : ٢٩٩ والهمع ٤٣/١ والدرر ١٨/١ .
- (٢) مكانها كلمات ذهبت بها الرطوبة ، وما أثبتناه استفاد من الضرائر لابن عصفور .
- (٣) مكانها بياض ، وأثبتناه من الجزولية .
- (٤) ويطراً عليها الحذف والنقل . وهذا شبيه بما يطرأ على حروف العلة . قاله الشلمين في شرحه الكبير على الجزولية : ٢٠٤ .

فاستثقلت الضمة في الواو المتطرفة بعد الكسرة فقلبت ياءً فصارت غازی، شمس
استثقلت الضمة في ياء "غاز" و "قاضي" ، فحذفت ، فالتقت الياء فيهما ساكنة
مع التنوين فحذفت لالتقاء الساكنين فقلبت "قاضي" و "غاز" ، وهذا النوع
حَرَّ أَنْ يُسَمَّى عَامًّا لِأَنَّهُ لَا يَنْضَبُ كَثْرَةً .

ومنقوص على غير قياس ، وهو : كل اسم حذف آخره اعتباطا من غير طئة
أو جبت ذلك ، وليس طريق إثباته إلا السماع نحو "يد" ، ودم ، وأخ ، وأب ،
وجميع ذلك حَرَّ أَنْ يُسَمَّى خَا صًّا ، لأنه مضبوط محصور بالسماع ، لكن أبو موسى
جعل المنقوص على قياس عامًّا ، وجعل الأسماء الستة المضافة - المنقوص الخاص ،
ولم يذكر حكم ما عدا ذلك من المنقوص على غير قياس في التثنية ، لأنه رأى أن
القياس فيه أن يُنْتَهَى كما يُنْتَهَى الصحيح الآخر إلا في ضرورة شعر ، فإنهم رسمًا
ردوا المحذوف منه إذا كان حرف علة في التثنية قالوا في : "يد" "يديان"
وفي "دم" "ديان" قال الشاعر :

٢٦٢- يديان بيضاوان عند محكمٍ قد تمنعانك أن تُتَظَامَ وتُضَهَّدا (١)

وكان ينبغي له أن يقول "يدان" لولا الضرورة ، كما قال الله تعالى = (تَبَّتْ
يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ) = (٢) وكما قالوا "يداك أوكتا وفوك نَفَخَ" (٣) .
وكذلك قول الآخر :

٢٦٤- فلو أننا على حَجَرٍ نُبِحْنَا جري الدميان بالخبر اليقين (٤)

(١) البيت مجهول القائل وهو في المنصف ١/٢٠٦٤ ، وابن يعيش ٤/١٥١

، ٥/٨٣ ، ٦/٥٥ ، ١٠/٥٦ ، والمقرب : ٢/٤٤ ، وشرح الجمل لابن

عصفور ١/١٤٠ ، ٢/٣١٤ ، والخزانة ٣/٣٤٧ .

(٢) أول سورة السد .

(٣) من أمثالهم وهو في كتاب الأمثال لأبي عبيد : ٣٣١ ومجمع الأمثال ٢/٤١٤

والمستقصى ٢/٤١٠ ، وغيرها ، وأوكتا : شدتنا بالوكتا .

(٤) البيت لعلي بن بدال فيما استصممه البغدادي في الخزانة ٣/٣٥٢ ،

وهو في المقتضب ١/٣٦٦ ، ٢/٣٦٦ ، ٣/١٥٢ ، والمنصف ٢/١٤٨ ،

والأمالي الشجرية ٢/٣٤ ، والإنصاف ٣٥٧ ، وابن يعيش ٤/١٥١ ،

١٥٢ ، ٥/٨٤ ، ٦/٩٠٥ ، ٢٤/٢٤ ، والمقرب ٢/٤٤ وشرح الجمل لابن عصفور

١/١٤٠ ، ٢/٣١٤ ، والخزانة ٣/٣٤٩ .

لولا الضرورة لقال : الدَّمانِ .

وقوله " وَإِذَا مَثَبٌ ^{وَسَبَّحُ} بِالمعتل ، ونعني به ما في آخره ياءٌ ^ك أَوْ وَاوٌ ساكنٌ ما قبلها مشدّدان أَوْ مُخَفَّفَتان وما في آخره همزة .

إِنَّمَا احتاج إلى تبيين ذلك أيضا لأنه شيءٌ وضعه وليس الاصطلاح عليه ، بل ما في آخره همزة عند النحويين من قبيل المعتل الآخر ، وما في آخره ياءٌ أَوْ واو من قبيل المعتل الآخر عندهم ، ويعني بالمشدّدتين نحو " وَلِيٌّ " و" وَطَدٌّ " وبالمخففتين نحو " ظَبْيٌ " و" غَزْوٌ " .

وقوله " وَإِذَا تَنَبَّتَ الصَّحِيحُ أَلْحَقَتِ العَلَامَتَيْنِ من غير تفسير (١) إِلَّا مَا جَاءَ من قولهم : " أَلْيَانٌ " و " خُصْيَانٌ " .

يعنى أَنَّك تلحق علامتي التثنية وهما الألف والنون ولا تغير لفظ ما تدخلها عليه فتقول في تثنية : زيد ، وفاطمة ، وقائم ، وقائمة : زيدان ، وفاطمتان ، قائمان ، وقائمتان ، وكان القياس أن يقال في تثنية : أَلْيَةٌ وَخُصْيَةٌ " أَلْيَتَانِ ، وَخُصْيَتَانِ " إِلَّا أَنَّهُمْ شَدَّوْا فِيهِمَا فَحَدَّثُوا التاءَ فقالوا : " أَلْيَانٌ " و" خُصْيَانٌ " قال :

٢٦٥ - تَرْتَجُ أَلْيَاهُ ارْتِجَاجَ الوُطْبِ (٢)

وقال آخر :

كَأَنَّ خُصْيِيَهُ من التَّدَلْمَسْدُلِ .

ظرفٌ عجوزٌ فيه تِنْتًا حَنْظَلِ (٣) [١٠١]

وقد جاء على الأصل قال الشاعر :

(١) في المصورة : تغير .
(٢) البيت مجهول وهو في المقتضب ٤١ / ٣ ، والمنصف ١٣١ / ٢ ، والاقتضاب ٣٩٣ والامالي الشجرية ٢٠ / ١ ، وابن يعميش ٤٣ / ٤ ، ^{١٤٥٣} والمقرب ٤٥ / ٢ وشرح الجمل لابن عصفور ١٤٠ / ١ . والخزانة ٣٦٦ / ٣ وقال المبرد في المقتضب ٤١ / ٣ : " فَأَمَّا قولهم خُصْيَانٌ فَإِنَّمَا بنوه على قولهم : خُصْيٌ فاعلم ، ومن شئى على قولهم : خصية لم يقل إِلَّا خُصْيَتَانِ ، وكذلك يقولون : أَلْيَةٌ وَالَّتِي فسى معنى ، فمن قال : أَلْيَةٌ قال : أَلْيَتَانِ ، ومن قال : أَلْيٌ قال : أَلْيَانٌ . . الخ . . "

(٣) سبق تخريجه ،

٢٦٦ - متى ما تَلَقَّنِي قَرْدَينِ تَرَجُّفُ رَوَانِفُ أَلْتَيْكَ وَتُسْتَطَارَا (١)

وقال :

٢٦٧ - وَإِنَّ الْفَحْلَ تَزْعُ خَصِيَّتَاهُ فَيُصِيحُ جَافِرًا قَرِحَ الْعِجَانِ (٢)

وهذا الذي قال صحيح إلا أن يخطب المذكور بالمؤنث فإنك إذ ذاك ترد المؤنث إلى المذكور فتغلبه عليه ، فتقول في تثنية : قائمة وقائم : " قائمان ، وفي تثنية أحمر وحمرا " أحمران " ولا يجوز غير ذلك إلا ما شذ في قولهم : ضبعان في تثنية ضبع وضبعان فغلبوا لفظ ضبع وهو للمؤنث على ضبعان وهو للمذكر ، لما كان المؤنث أقل حروفا (٣) ، ويجوز : ضبعانان على الأصل من تغليب المذكر على المؤنث .

وقوله " وإذا تثبت المنقوص ردت المحذوف // فيما عدا : فوك ، وذو ، وألحقت العلامتين " .

يعنى أنك إذا تثبت مثل : قاضي ، قلت : قاضيان فترد المحذوف لزوال موجب الحذف ، وهو التنوين والسكون الذي كان في اليا ، وكذلك إذا تثبت أخوا وأخواته قلت : أخوان وأبوان وحموان وهنوان ، فترد المحذوف ، ولم يردوا في " ذو " بل قالوا : " ذوا مال " ؛ لأنهم لو ردوا فقالوا " ذوا مال " ؛ لآدى ذلك إلى اجتماع حرفي علة ، فاستثقلوا الرد لذلك . وأيضا فإنهم أرادوا أن يفرقوا بين تثنية المنقوص الذي رد إليه المحذوف في حال وبين ما ليس كذلك ، فلم يردوا المحذوف في تثنية " يسد " وأمثاله لما لم يردوا إليه المحذوف وهو مفرد في حال ، وردوا المحذوف في مثل " قاضي " و " أخ " ؛ لأنهما قد ردا والمحذوف في مثل " رأيت قاضيا " وفي الأخ في حال الإضافة إلى غيريا المتكلم ، فقالوا : أخوك ، فلما لم يردوا المحذوف إلى " ذو " في حال الأفراد في موضع من المواضع ،

-
- (١) البيت لعنترة في ديوانه : ٢٣٤ والرواية فيه : متى ما تلتقى وتخريجه فيه ، وينظر ابن يعيش ٥٥/٢ ، ١١٦/٤ ، ٨٧/٦ ، والخزانة ٣/٢٥٩ ، ٤٧٧ ،
(٢) البيت في اللسان (خصا) ليزيد بن الصعق .
(٣) اللسان (ضبع) .

لذلك لم يرد إليه المحذوف في التثنية ، ولهذه العلة أيضا لم يردوا المحذوف في ثنية " فوك " ، ألا ترى أنه لم يرد إليه المحذوف وهو مفرد في موضع من المواضع ، فمن قال " فمان " فإنه يبنى التثنية على المفرد ، وهم قد قالوا في حين الإفراد " فم " ، ومن قال : " فموان " فجمع بين العوض والمعوض منه ، فلأنه أراد أن تكون الأسماء الستة المعتدة المضافة في التثنية على وتيرة واحدة ، في أن يكون ما قبل علامة التثنية حرف علة ، ولولا ذلك لم يجز الجمع بين العوض والمعوض منه .

وقوله " وإذا ثبتت المقصور قلبت الألف إلى أصلها في الثلاثي ، وإلى الياء فيما زاد ، وألحقت الملامتين " .

يعنى أنك قلبت الألف في الثلاثي إلى أصله من ياء أو واو (١) فتقول في ثنية " عا " : " عصوان " ، لأنه من ذوات الواو ، تقول : عَصَوْتُ إذا ضربت بالعماء ، وتقول في ثنية " رحى " " رحيان " ، لأنهم يقولون : رَحَيْتُ بِالرَّحَى " ومن قال " رَحَوْتُ " قال " رَحَوَان " . فإن جهل الأصل ، فإن سمع في اللفظ إمالة قلبت الألف في التثنية إلى الياء ، وإن لم تسمع فيه إمالة قلبت الألف واواً فتقول في ثنية " إلى " إذا سميت بها : " إالوان " (١) وإن جهلت الجسيمة قلبت الألف ياء ، لأنها الغالبة على اللام كما أن الألف إذا جهلت وهى عين الكلمة حكم بالواو ، لأنها الغالبة عليها عيناً ، وإن كان الاسم على أكثر من ثلاثة أحرف قلبت الألف ياء على كل حال منقلبة كانت عن ياء أو عن واو أو غير منقلبة عن شيء فتقول في ثنية " أرطى " و " طقى " و " حبلى " و " مصطفى " و " حبارى " : " أرطيان " و " طقيان " و " حبليان " و " مصطفيان " و " حباريان " هذا مذهب أهل البصرة . (١)

وأما الكوفيون فإن المقصور الثلاثي عندهم إذا كان مضموم الأمل أو مكسوره كقبي بالياء كان من ذوات الياء أو من ذوات الواو (٢) فيقولون في ثنية ربا ، وضحي ، وهدي " ربيان " وضحيان " وهديان " (٣) إلا لفظتان شدتا وهما " رضى وحسى "

(١) المخصص ١١٢/١ ، ١١٣ ، وينظر الكتاب ٣/٣٨٦ - ٣٩٠ .

(٢) ذكر مذهبهم هذا صاحب المخصص ١١٣/١٥ .

(٣) الكتاب ٣/٣٨٢ .

فإنَّ العربَ شتتْهُما بالياءِ والواوِ فقالوا : * رِضَوَانٌ (١) وِرِضِيَانٌ وِجَمَوَانٌ وِجَمِيَانٌ (٢) . فإنَّ كانَ مفتوحَ الأُولى وانقوا البصريينَ في تثنيته ، ولا يعرفُ البصريونَ بينَ المفتوحِ الأُولى وغيره فرقا ، وقد حكى سيويه (رحمه الله) في تثنية * رَبِيَا : رَبِيَوَانٌ (٣) ، وهو خلافُ ما ذهبوا إليه ، و * جَمَوَانٌ بالواوِ شأنَ عندَ البصريينَ وكذلك * رِضِيَانٌ بالياءِ شأنَ عندهم (٤) ، وأما ما زادَ على ثلاثةِ أحرفٍ فلاخلافَ بينَ النحويينَ (٥) في أَنَّهُ يَثْنِي بالياءِ . وقد حُكي أَلْفَاظٌ مِنَ المزيديِّ على ثلاثةِ أحرفٍ حذفتَ منها الألفُ وهى القَهْقَرَى والهَيْدَبَى فسى لفةً من قَصَرَ وَالضَّبْفَطَرَى (٦) : وهو الأحمقُ الذى لا يعجبك ، قالوا فسى تثنيتهما * قَهْقَرَانٌ ، وهَيْدَبَانٌ ، وَضِبْفَطَرَانٌ ، وكأنهم حذفوا لطولِ الاسمِ وكونها زائدةً ، والقياسُ قلبُها ياءً كما قالوا في تثنية * جَمَادَى : * جَمَادِيَانٌ قال الشاعر :

٢٦٨ - أَصْبَحَ زَيْدٌ خَفِيْشَ الْعَيْنَيْنِ
فِعْلَتُهُ مَا تَنْقُضِي شَهْرَيْنِ
شَهْرَى رَبِيعٍ وَجَمَادِيَيْنِ (٧)

- (١) نفسه ٢/٢٨٦ .
(٢) فى المخصص ١١٣/١ ، أن الكسائى سمع العرب تقول فى: جِمَى جِمَوَانٌ ، وفى رضا رِضَوَانٌ .
(٣) الكتاب ٢/٣٨٧ .
(٤) وهو خلاف ما حكاه الكسائى عن العرب .
(٥) الصحيح أن هناك خلافاً بين البصريين والكوفيين فى هذا ، وهو المسألة الخلافية ١٠١ من مسائل الإنصاف وينظر المخصص ١١٤/١٥ ، فقد ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المقصور إذا كثرت حروفه سقطت ألفه فى التثنية وذهبوا أيضا فيما طال من المدود إلى أنه يحذف الحرفان الآخران . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز حذف شئ فى مقصور ولا مدود . الإنصاف ص ٧٥٤ .
(٦) فى الصورة : ضيفطرى ، والتصويب من الكتاب ٤/٣٠٣ والمتع: ٦٠٩ .
(٧) الرجز مجهول والبيت الثالث فى الإنصاف ٧٥٥ ، والرواية فيه جماديينه ، وكذلك رويت الأبيات الثلاثة فى المخصص ١١٤/١٥ العيينه ، شهرينه ، جماديينه . وانظر ما كتبه ابن التلاميذ التركزى على هامش المخصص عند هذه الأبيات فقد ذكر أن ابن سيده حرق فى هذه الأقطار الثلاثة فزاد ونقص متبعا ابن دريد . والأبيات الثلاثة بالرواية التى أثبتها الشارح موجودة فى شرح الجمل لابن عصفور ١/١٤٢ ، وفى الخزانة ٣/٣٣٨-٣٤٠ =

وَقَلِبَتِ الْأَلْفُ يَاءً فِيمَا زَادَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ بِالْحَمَلِ عَلَى
 الْفِعْلِ الرَّبَاعِيِّ ، وَقَلِبَتِ فِي الرَّبَاعِيِّ بِالْحَمَلِ عَلَى الْمَضَارِعِ ، فَإِذَا قَلِبْتَ :
 أَغْرَيْتَ فَمَضَارِعُهُ أَغْرِي وَأَعْطَيْتَ أُعْطِي فَحَمَلُ الْمَاضِي عَلَى الْمَضَارِعِ فِي ذَلِكَ ،
 أَلَّا تَرَى أَنَّهُ مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ فِي الْأَصْلِ تَقُولُ فِي الثَّلَاثِي " غَزَوْتُ " (١) .

وقوله " والمشبّه بالمعتل كالصحيح " .

يعنى أَنَّهُ مِثْلُهُ فِي إِحْقَاقِ الْعَلَامَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ فَتَقُولُ فِي ثَنِيَّةِ " ظَبْيٍ "
 وَ " غَزَوٌ " وَ " وَبِيٌّ " وَ " عَدُوٌّ " وَ " رَشَاءٌ " وَ " حَبْءٌ [ونى] " (٢) : " ظَبْيَانٌ "
 وَ " غَزَوَانٌ " وَ " وَبِيَّانٌ " وَ " عَدَوَّانٌ " وَ " رَشَّانٌ " وَ " حَبَّانٌ " وَ " نَبِيَّانٌ " .
 وَلَيْسَ قَوْلُكَ : " حَبَّانٌ " بِحَذْفِ الْهَمْزَةِ وَنَقْلِ حَرَكَتِهَا عَلَى السَّاكِنِ قَبْلِهَا ،
 وَقَوْلُكَ " نَبِيَّانٌ " بِعَلْبِ الْهَمْزَةِ يَاءً وَإِدْغَامِ التِّي قَبْلِهَا فِيهَا ، " وَرَشَّانٌ "
 يَجْمَعُ الْهَمْزَةَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْحَرْفِ الَّذِي مِنْهُ حَرَكَتُهَا وَهُوَ الْأَلْفُ ، مِنَ التَّغْيِيرِ
 الَّذِي يَلْحَقُ بِسَبَبِ الثَّنِيَّةِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ يَكُونُ قَبْلَ الثَّنِيَّةِ ثُمَّ تَلْحَقُ عَلَامَةُ الثَّنِيَّةِ
 بَعْدَ مَا لُحِقَتْ الْهَمْزَةُ أَوْ حُذِفَتْ أَوْ أُبْدِلَتْ . //

١٠١

وقوله " ما لم يكن مهموماً قبل آخره ألف زائدة فإن كان كذلك : فما
 همزته أصل كالصحيح " .

يعنى أَنَّ الْأِسْمَ إِنْ كَانَ مَهْمُوزاً آخِرٍ وَقَبْلَ الْهَمْزَةِ أَلْفٌ زَائِدَةٌ الْحَقَّةُ فِي الثَّنِيَّةِ
 الْعَلَامَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ كَمَا تَفْعَلُ بِالصَّحِيحِ فَتَقُولُ فِي ثَنِيَّةِ " قَرَأٌ " وَوَضَّاءٌ : " قَرَأَانٌ " (٣)

== وَرَدَ الْبَيْتُ الثَّلَاثُ وَقَبْلَهُ :

يَا رَبِّ خَالَ لَكَ مِنْ عُرَيْنِهِ فَسَوْتُهُ لَا تَنْقُضُ شَهْرِيهِ

وهو منسوب إلى امرأة من ققمص . وينظر المقرَّب ٢ / ٤٥ ، والستع ٩ / ٦٠٩ .
 (١) قال ابن سيده في المخصص ١٥ / ١١٣ " وَإِنَّمَا وَجِبَتِ الْيَاءُ فِيمَا زَادَ عَلَى
 ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ، لِأَنَّ إِذَا صَرَّفْنَا مِنْهُ فَعَلًا انْقَلَبَتِ الْوَاوُ يَاءً ضَرْورَةً فِي بَعْضِ
 تَصَارِيفِهِ " إلخ .

(٢) سقطت ، وسيثبتها بعد قليل .

(٣) " القراء الحسن القراءة ، والقراء : الناسك ، وفعله تقرأ ويقال : قرأت أي

صرت ناسكاً ، أيضا : اللسان (قرأ) . وينظر المقتضب ٣ / ٣٩ ، ٤٠ ،

والمخصص ١٥ / ١١٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٤٣ ، والبسيط

٩٧ (التحقيق) .

لَوَا وُضَا^١ ان ، لِأَنَّهَا مِنْ قَرَأَ وُضَوَ وهذا الذي ذكره هو الأوضح ، وقد حكى قلب الهمزة واوًا قَرَاوَان (١) وُضَاوَان وذلك قليل .

وقوله : " وما انقلبت فيه عن زائد محض قلبت فيه واوًا في المعروف من لفتهم " .

يعنى بذلك همزة التانيث نحو : صَحْرَاءُ وحمراء ، فانها منقلبة عن الألف الزائدة للتانيث ، والدليل على أنها منقلبة ، وأنها لم تزد بذاتها للتانيث غير منقلبة عن شيء - قولهم في جمع " صحراء " ، صحاري^٢ قال :

٢٦٩ - لقد أغدو على أشق ريفتال الصحاري^٣

إذ لو كانت غير منقلبة عن شيء لقليل : " صحاري " في لغة من يحقق الهمزة كما يقال : " قراري " (٤) ، فدل ذلك على أنها مدلدة من حرف علة لوقوعه متطرفا بعد ألف زائدة ، فلما زالت الألف في الجمع وهي التي أوجبست بدل حرف العلة همزة ، زال الهمز . وإذا ثبت أنها بدل من حرف العلة فذلك الحرف هو الألف ، لأن الألف قد ثبت كونها علامة تانيث في نحو : حبلى ، ولم يأت ذلك في اليا ، ولا الواو ، فلما جمعوا " صحراء " زالت الهمزة ورجعت الألف ثم قلبت الألف ياءً لأجل اليا التي قبلها ، وأدغت اليا في اليا ، فإذا ثبت مثل " صحراء " قلت " صحراوان " في اللفظة المشهورة . وقد يقال : صحراء^٤ ان بإثبات الهمزة ، وحكي عنهم في تثنية زكريا : زكرياوان وزكريا^٥ ان ، وقد شدوا في أربعة أسماء من ذلك فحذفوا الهمزة والألف التي قبلها في التثنية وهي : حنفسا ، وياقلا ، و عاشورا^٦ وقرقصا ، فقالوا : حنفسان ، وياقلان ، وعاشوران ، وقرقصان .

- (١) حكا أبو على الفارسي عن بعض العرب كما في الكافية وشرحها للرضي ١٧٥/٢
 (٢) في اللسان (صحر) أن الجمع : الصحاري والصحاري وأصل الصحاري صحاري
 (٣) البيت للوليد بن يزيد : وهو في الإناص ٨١٦ وابن يعيشره ٥٨/٥ ،
 والمقرب ١٦١/٢ ، والخزانة ٣٢٤/٣ .
 (٤) جمع قرأ ، وقد ورد في صلب اللسان والمحكم : قرائ ، وطلق على اللسان بأنه في
 القاموس : قوارئ بواو بعد القاف بزنة فواعل ، ولكن في غير نسخة من المحكم
 قرائ براءين بزنة فعاقل " ، قلت : وهو الصواب .
 (٥) اللسان (زكر) .

وقوله : " وما انقلبت فيه عن أصل أو عن زائد طحق بالأصل فأجره
 إن شئت على الأصل وإن شئت على الزائد والأول أحسن . "

مثال " ما انقلبت فيه عن الأصل كساء وسقاء " فالهمزة في كساء بدلة
 عن الواو ، والأصل كساو ؛ لأنها من كسوت ، والواو في " كسوت " أصل
 والهمزة في سقاء بدلة عن ياء لأنها من " سَقَيْتُ " والياء في " سَقَيْتُ " أصل .

ومثال : ما انقلبت فيه عن زائد طحق بالأصل " عِطْبَاءُ " و " دِرْحَاءُ " ،
 فالهمزة في عِطْبَاءُ زائدة بدليل قولهم : " طَطَبْتُ الرِّيحَ " إذا شَدَّ دَتَهُ بالعِطْبَاءُ
 فيحذفون الهمزة ، والهمزة في " دِرْحَاءُ " ، بدل من حرف علة لتطرفه ووقوعه
 بعد ألف زائدة بدليل أنهم قالوا لما أحقواها التأنيت ونوا الكلمة طيها
 " دِرْحَايَةٌ " (١) لكونها إن ذاك ليست بطرف فدل ذلك على أن همزة " دِرْحَاءُ " متقلبة عن ياء ،
 وطك الياء زائدة إذ لا يتصور أن تكون أصلاً ؛ لأن الياء لا تكون أصلاً في بناء الأربعة إلا في المضعف نحو " حَيْحَيْتُ " وكذلك
 ينبغي أن تجعل الهمزة في " عِطْبَاءُ " بدلا من ياء ؛ لأن الإلحاق قد
 استقر بالياء بدليل " دِرْحَايَةٌ " ، ولم يستقر بالهمزة ، فالياء إذاً هي التي
 ألحقت ببناء " عِطْبَاءُ " و " دِرْحَاءُ " بينا " قِرْطَاسٌ " (٢) وإجراؤه على الأصل
 هو أن تلحقه العلامتين من غير تغيير ، فتقول : " كِيسَاءُ " و " سِقَاءُ " ان " و
 " عِطْبَاءُ " ان " و " دِرْحَاءُ " ان " وإجراؤه على الزائد هو إبدالها " واو " كما
 يفعل بهمزة التأنيت فتقول " كِيسَاوَانٌ " و " سِقَاوَانٌ " (٣) ، وإجراؤه مجرى
 الأصل أَحْسَنُ ، لأنه أشبه بقراء " وأمثاله ما الهمزة فيه أصل منه بحمرا
 وأشباهها ما الهمزة فيه زائدة للتأنيت من حيث إنهما بدل من أصل أو
 في مقابلته ، وهاتان اللفتان يتكلم بهما جميع العرب ، وقد حُكِّيت لُفَّةُ ثَالِثَةٌ
 لبني فزارة خاصة ، وهو قلب الهمزة ياءً فيقولون : " كِيسَايَانٌ " و " سِقَايَانٌ " .
 حكى ذلك أبو زيد في كتاب " الهمز " له (٤) ، والتغيير في جميع ما ذكرنا

(١) عن الجوهري : الدر حاية : الرجل الضخم القصير ، وهي فعلاية قال

الراجز : عَكَّوْكَ ، إِذَا مَشَى دِرْحَايَةً
 قَحْسَبْنِي لَا أَعْرِفُ الْحَدَايَةَ "

اللسان (در حى) وينظر الكتاب ٢١٤ / ٣ .

(٢) الكتب ٢١٤ / ٣

(٣) الكتاب ٣٤٩ / ٣ .

(٤) وحكاة الكسائي عن بعض العرب ، المخصص ١١٦ / ١٥ .

انما هو بسبب التثنية ، لأنَّ الهمزة قريبة من الألف جداً ، فكرهوا أن يقولوا " حمراء ان " وقالوا : " حمراوان " ، ولم يقولوا " حمرايان " بالياء لأنَّ الياء أقرب إلى الألف من الواو (١) وهم إنما فرّوا من الهمزة لمقاربتها الألف ، وأيضاً فإنَّ ذلك كان يُؤدّي في النصب والخفض إلى الجمع بين يائين ، فكان ما لا يؤدي إلى ذلك أولى [وأيضاً لما كانت همزة التأنيث ليست أصلاً في التأنيث ، وإنما هي بدل من الألف المقصورة التي هي أصل فيه ، أرادوا إنَّ عزموا على بدلها أن يبدلوها بما هو أشبه بها في هذا المعنى ، أعني في أنَّه لا يكون علامة تأنيث قط ، وهو " الواو " ، لأنَّ " الياء " قد تكون علامة تأنيث في نحو " أنت فاعلين " (٢) فلذلك أبدلوها واواً ، وحلوا همزة كياء وطبأ عليها في ذلك فأبدلوها " واواً " فقالوا : " كساوان " و " طبأوان " ، ومن قال هذا كره الهمزة بين الألفين لما تقدّم ذكره [والدليل على أنَّ التثنية أحدثت هذا التغيير للسبب الذي ذكرناه ، أنك لو أفردت جميع ما تقدم ذكره لم يكن تسهيله إلا يجعل الهمزة بينها وبين الحرف الذي منه حركتها (٣) . ووجه قول الفزاريين : " كسايان " أنهم رأوا أنَّ " الياء " أخف من " الواو " مع أنَّها ليست مثل الهمزة في القرب من الألف .

[الجمع بالواو والنون]

١٠٢ وقوله : " الاسم المجموع بالواو والنون رفعاً والياء // والنون نصباً وجرّاً في الصحيح ، والمشبّه بالمعتل ، حكمه حكم التثنية " .
يعني أنك تلحق جميع ذلك العلامتين من غير تمييز ، فتقول " زيدون " و " قاعون " و " جزؤون " في جمع " جزء " اسم رجل (٤) ، كما فعلت في

(١) المخصص ١١٦/١٥ .

(٢) نفسه ١١٥/١٥ ، ١١٦ .

(٣) شرح الشافية ٤٠/٣ .

(٤) المسألة (جزأ)

التثنية ، إلا ما كان من ذلك مهموز الآخر وقبل الهمزة ألف زائدة فإنك أيضا تقلب الهمزة إذا جمعت حيث كنت تقلبها في التثنية فتقول في جمع " عطاء " اسم رجل " عطاؤون " و " عطاوون " وفي جمع " ورقاء " اسم رجل " ورقاؤون " (١) كما كنت تفعل في التثنية .

وقوله : " وفي المعتل تحذف ما كنت تقلبه في التثنية "

يعنى أن للقصور كنت تقلب الألف فيه إلى الياء أو إلى الواو على حسب التفصيل الذى تقدم ذكره ، وأما في الجمع فلا تقلب الألف بل تحذفها فتقول في " مصطفي " و " أطي " : " مصطفون " و " أطون " قال الله تعالى : = وَأَنْتُمْ الْأَطَّالُونَ = (٢) إلا ما شذ من قولهم " مقتبين " قال عمرو بن كلثوم التغلبي :

٢٧٠- تَهْدِدُنَا وَتَوَعِدُنَا رُوَيْدَا مَتَى كُنَّا لِأُتَيْكَ مَقْتَوِينَا (٣)

وكان القياس أن يقول " متهتين " فيجمع " مقتي " كما يجمع ملهى ، لكنهم جاءوا به على الأصل شذوذاً ويحتمل أن يكون ما حُذِفَ منه ياء النسب وكان الأصل " مقتوين " فحذف ياء النسب وهو يريد هما فيكون كالأعجميين ، والأشعريين ، ألا ترى أن المعنى الأعجميين والأشعريين ، وقوله " مقتويننا " يريد خدماً من القتو وهو الخدمة كأنه جمع مقتوى يريد خديم ، والمغرب تدخل ياء النسب على الصفة للبيان فيقولون : " دوار " و " دوارى " و " أحمر " و " أحمرى " . قال الشاعر :

(١) مثل صحراء في التثنية ، وفي اللسان (ورق) " ورقاء " اسم رجل ، والجمع وراقٍ ووراقٍ مثل صحارى وصحارى . . الخ . . . وفي شرح الكافية للرضي ١٨٠/٢ " نحو ورقاء وسلسى اسمي رجلين فإنهما يجمعان بالواو والنون اتفاقاً " وفي موضع آخر " والمازني كان يجيز في ورقاؤون الهمزة في الواو لأجل الضمة . . الخ . . .

(٢) من الآية ١٣٩ من سورة آل عمران ، والآية ٣٥ من سورة محمد .
(٣) البيت من معلقته وهو في جمهرة أشعار العرب ٣٥٣ ورقمه ٥٩ في المعلاة =

أَطْرِبًا وَأَنْتَ قِنْسَرِيٌّ
وَالدَّهْرُ بِنَا لِنَسَانِ دَوَارِيٍّ (١) [٤١٤]

أراد : دَوَارٍ ، فزاد ياءى النسب .

وقوله : " ولا ترد ما كنت تسرد " .

يعنى أنك قد كنت ترد حرف العلة فى المنقوص الخاص والعام إذا ثنيت ،
وليس الجمع كذلك ، بل تقول فى جمع " قاضي " و " أخ " : " قاضون " و " أخون " .
فلا ترد شيئاً . (٢)

وقوله : " وتضم ما قبل الواو فى الصحيح ، وفى كل موضع يخاف فيه انقلابها
فى المعتل ، وإذا ضمت ما قبل الواو كسرت ما قبل الياء " .

يعنى أنك إذا ألحقت الاسم علامتي الجمع ضمت ما قبل الواو فى الصحيح ،
فتقول : " زيدون " . وكذلك تفعل فى المشبه بالمعتل نحو قولك : نبيون ،
وجزؤون (٣) ، لأنه صحيح أى : لم يلحق آخره اعتلال ، وكذلك تفعل فى
المعتل فى كل موضع يخاف فيه انقلاب الواو ياءً ، لو لم تضم ما قبل الواو ولا نقلبت
ياءً تسكونها وانكسار ما قبلها ، وأما المعتل الذى لا يلزم ذلك فيه فسكت عن
تبيين حكم ما قبل الواو فيه ، إلا أن كلامه يعطى أن ما قبل الواو فيه لا يكون
مضموماً ، وليس كذلك على الإطلاق . وإن كان مقصوداً ألحقت الواو وهى ساكنة
والألف التى قبلها ساكنة فتحذف الألف لالتقاء الساكنين ، ويبقى ما قبل الواو
مفتوحاً كما كان ، لأنك قد أمّنت انقلاب الواو ياءً فتقول " مصطفون " و " عيسون " .
وأجاز الكوفيون (٤) ضم ما قبل الواو فيقال عندهم " موسون " و " عيسون " ،

= ومعلقة عمر بن كثوم بشرح ابن كيسان : ٨٣ ورقه ٤٤ فيها . مع اختلاف
فى الرواية وهو فى النصف ١٣٣/٢ ، والخزانة ٣٢٦/٢ .

(١) سبق ص ٣٢

(٢) شرح الجمل لابن صفور ١٤٩/١ .

(٣) فى الصورة : جزون .

(٤) مذهبهم فى شرح الكافية للرضى ١٨٠/٢ ، وشرح الجمل ١٤٩/١ ، ١٥٠ .

وذلك عند البصريين لا يجوز ، لأنه لم يرد به سماع ولا يقبله قياس ، إذ لا موجب لتغيير الفتحة التي كانت ثابتة قبل حذف الألف ، وجلب حركة لسم تكن في اللفظ وليس ذلك بمنزلة قولك " زيدون " فيقاس عليه ، لأن حركة دال زيد إنما كانت إعرابيا فلما ألحقت علامتا الجمع زال الإعراب فبقي الآخر ساكناً وعلامة الجمع ساكنة ، وكان القياس أن تكسر الالتقاء الساكنين لكن منع من ذلك كون الكسرة توجب قلب الواو الساكنة ياءً فيلتبس المرفوع بالمنصوب والمخفوض ، فعدلوا عن الكسرة التي هي أصل في التحريك لالتقاء الساكنين إلى الضمة لمناسبتها الواو .

وأما إن كان المعتل من المنقوص الخاص فإنك إذا ألحقت علامته علامة الجمع ضمت ما قبل الواو فتقول : " أَخُونُ وَأَبُونُ " . وظاهر كلام أبي موسى يعطى أنك لا تضم ما قبل الواو من حيث إنه قصر ضم ما قبل الواو على الصحيح وعلى كل موضع يخاف فيه انقلاب الواو ياءً لو لم تضم ، وليس المنقوص الخاص من قبيل الصحيح عنده ، ولا يخاف فيه انقلاب الواو ياءً لو لم تضم ، وكذلك أيضا بين أن ما قبل الياء يكسر في كل اسم تضم فيه ما قبل الواو ، ولم يبين ما يفعل بما قبل الياء إذا لم يضم ما قبل الواو ، وكان ينبغي له أن يبين أن الياء يكون ما قبلها مفتوحا إذ ذاك كما يكون قبل الواو ، على أنه قد يمكن أن يفهم من كلامه أن ما قبل الواو والياء في جمع المقصور مفتوح ، وإن كان في ذلك بعض خفاء ، لأن قوله " تضم وتكسر " بمنزلة أن لو قال : تجلب ضمة وكسرة ، وإذا كنت لا تجلب ضمة ولا كسرة إلا في الصحيح وفي كل موضع يخاف فيه انقلاب الواو ياءً من المعتل ، فما عدا ذلك لا يجلب ذلك فيه ، بل يبقى على ما كان عليه .

فإن قيل // : لم قلبت الألف في التثنية ولم تقلب في جمع المقصور ، وهي في الموضعين قد تحركت في التقدير وانفتح ما قبلها ؟

فالجواب : أن الأصل فيهما الحذف لالتقاء الساكنين ، لكنهم لو حذفوها في تثنية المقصور لآدى ذلك إلى اللبس في حال الإضافة ، إذا قلت : عصاك ورحا زيد ونحو ذلك ، ولا يعرهن اللبس في جمع المقصور ، فلو (١) قلت :

(١) في الصورة : ولو

" مصطفى زيد " لكان صحيحا ، فلذلك حذفوا في الجمع ، ولم يحذفوا في التثنية .

الجمع بالألف والتاء (١)

وقوله : " الاسم المجموع بالألف والتاء : إما عارٍ من علامة التأنيث فلا إشكال فيه إلى آخره " .

يعنى أنك إذا جمعت بالألف والتاء لم تغيره نحو " هندات ، وكذلك قوله : " وإنما فيه علامة ، فإن كانت " ها " حذفتها ، وألحقت " . يعنى أنك لا تغيره بأكثر من حذف " ها " التأنيث نحو " فاطمة " تقول فسى جمعها : " فاطمات " ، وكذلك قوله : " وإن كانت همزة قلبتها واواً وألحقت " يعنى أنك لا تغيره بأكثر من ذلك فتقول : صحراء وصحراوات (٢) وكذلك فسى الألف تقول في حبلَى : حَبَلِيَّات (٢) .

وليس الأمر في المجموع بالألف والتاء كما زعم ، بل الاسم المجموع بالألف والتاء إن كان عارياً من علامة تأنيث فحكم آخره إذا لحقت الألف والتاء كحكمه إذا لحقت علامتا التثنية ، فتقول في " هِنْد " " هِنْدَات " كما تقول " هِنْدَان ، ولو سَمَّيتَ امرأة بـ " قَاهِي " لقلت " قاضيات " ، كما تقول " قاضيان " . وكذلك لو سَمَّيتَها بـ " طلاء " لقلت " علاآت " و " علاوات " كما تقول " علاوان " و " علاآن " . وإن كان في آخره علامة تأنيث ، فإن كانت تاء تأنيثٍ حذفت التاء كراهيةً لاجتماع علامتي تأنيث في الاسم لو لم تحذفها ، فإذا حذفتها ألحقت العلامتين ، وكان حكم آخر الاسم بعد الحذف كحكمه لو ثبتت وليس فيه " تاء " تأنيثٍ ، فتقول في فاطمة " فاطمات " ، لأنك لو ثبتت " فاطمًا " لقلت " فاطمان " وتقول في " داعية " " داعيات " ، لأنك لو ثبتت داعياً لقلت " داعيان " وتقول : في جمع " قناة وقناة : قنَوَات و " قنَوَات " ؛ لأنك لو ثبتت قنَاً وقنَاً مثلاً

(١) ينظر المقتضب ٢/١٨٦-١٩٢ ، وشرح الكافية للرضي ٢/١٨٦-١٩٠ ، وشرح

ابن يعينره ٢٨/ وما بعدها ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٥١/٢٠١٩٠

(٢) الكتاب ٣/٦٠٩

لقت : " قَنَوَان " و " قَطَوَان " . وَإِنْ كَانَتْ هَمْزَةٌ قَلْبِيهَا وَاوًا وَأَلْحَقْتِ
العلامتين فتقول : " صحراوات " كما تقول " صحراوان " ، ومن قال " صحراوان " ^{لأن الاسم}
- وذلك قليل - قال : صحراوات] فكان ينبغي له أن يقول : إِنْ الاسم
المجموع بالألف والتاء حُكِمَ آخِرُهُ كحُكْمِ آخِرِهِ إِذَا سُمِّيَ - ، إِلَّا مَا فِي آخِرِهِ تَاءُ التَّأْنِيثِ
فَإِنَّكَ تَحذفُهَا - وَإِنْ كُنْتَ لَا تَحذفُهَا فِي التَّثْنِيَةِ - ثُمَّ يَكُونُ حُكْمُ آخِرِهِ بَعْدَ الحذفِ
كما يَكُونُ حُكْمُهُ لَوْ تَشْنَيْتَهُ ، وَلَيْسَ فِيهِ تَاءُ التَّأْنِيثِ .

وقد يحمل كلامه على وجه يَسَلِمُ بِهِ مِنَ الاعتراض ، وذلك بِأَنَّ يَكُونُ مرادُهُ
بقوله : فلا إِشْكَالَ فِيهِ ، أَي أَنَّهُ يَكُونُ حُكْمُ آخِرِهِ فِي الجَمْعِ بِالألفِ
والتاءِ كحُكْمِ آخِرِهِ فِي التَّثْنِيَةِ ، وكذلك يَكُونُ مرادُهُ بقوله " حذفتها وألحقت
العلامتين : وألحقتها بعد الحذف كما كنت تلحقها لو لُحِيتَ بَعْدَ حذْفِ التاءِ ،
ويكون مرادُهُ بقوله " وَإِنْ كَانَتْ هَمْزَةٌ قَلْبِيهَا وَاوًا وَأَلْحَقْتِ " أَي قَلْبِيهَا وَاوًا نَسِيَ
المشهور من كلامهم ، كما كان ذلك فِي التَّثْنِيَةِ فيكون قد اعتبر المجموع بالألفِ
والتاءِ بالتثنية ، كما اعتبر المجموع بالواو والنون بالتثنية ، واستثنى فِي الموضعين
ما وقع فِيهِ التخالُفُ بَيْنَ التَّثْنِيَةِ والجَمْعِ إِلَّا أَنَّ ذلك لَا يَتَصَوَّرُ إِلَّا بِحذفِ ، وَلَا دَلِيلَ
عَلَيْهِ أَكْثَرَ مِنْ أَنَّهُ كما بَنِيَ جَمْعَ العِصْلَامَةِ بِالواوِ والنونِ عَلَى التَّثْنِيَةِ ، إِلَّا فِيمَا
استثنى ، فَكذلك يَحْمَلُ كَلامُهُ فِي الجَمْعِ بِالألفِ والتاءِ عَلَى أَنَّهُ بِنَاءٌ عَلَى التَّثْنِيَةِ
إِلَّا فِيمَا استثنى أَيْضًا ، وما ذَكَرناه مِنْ أَنَّ حُكْمَ الأَسْمِ الجَمْعِ بِالألفِ والتاءِ كحُكْمِ
إِذَا سُمِّيَ إِلَّا فِي حذْفِ تَاءِ التَّأْنِيثِ مِنْهُ مِمَّا هِيَ فِيهِ إِنَّمَا هُوَ بِالنَّظَرِ إِلَى الآخِرِ ،
وَالأَفْعَلُ يَنْفَرِدُ الجَمْعُ بِالألفِ والتاءِ بِتَفْصِيحَاتٍ تَكُونُ فِي العَيْنِ فِي بَعْضِ مَا هُوَ
عَلَى وَزْنِ فَعْلٍ أَوْ فَعْلَةٍ أَوْ فَعْلٍ أَوْ فَعْلَةٍ أَوْ فَعْلٍ أَوْ فَعْلَةٍ ، وَلَا يَقَعُ مِثْلُ
ذلك التَفْصِيحِ فِي التَّثْنِيَةِ ، فَأَمَّا فَعْلٌ وَفَعْلَةٌ فَإِنَّ كَنا مَضْعَفِينَ فَإِنَّكَ تُبْقِي العَيْنَ
عَلَى سَكُونِهَا فِي الجَمْعِ بِالألفِ والتاءِ نَحْوُ : جَنَّةٍ وَجَنَاتٍ ، وَكَيَّةٍ وَكَيَّاتٍ ، وَإِنْ كَنا
مَعْتَلِي العَيْنِ فَإِنَّ العَرَبَ قَاطِبَةً يَبْقَوْنَ العَيْنَ عَلَى سَكُونِهَا (١) فيقولون : جَوَزَةٌ
وَجَوَزَاتٌ وَبَيْضَةٌ وَبَيْضَاتٌ (٢) إِلَّا بَنِي هَذِيلٍ فَإِنَّهُمْ يَفْتَحُونَ العَيْنَ فِيمَا كَانَ

(١) المقتضب ٢ / ١٩١ .

(٢) الكتاب ٣ / ٥٩٥ ، ٦٠٠ ، والمقتضب ٢ / ١٩١ والخصائص ٣ / ١٨٤ .

أَسْمَاءٌ مِنْ ذَلِكَ وَلَا يَفْتَحُونَهَا فِي الصِّفَةِ فَيَقُولُونَ : هَوْنَةٌ وَهَوْنَاتٌ بِالسُّكُونِ وَجَوَزَةٌ
وَجَوَزَاتٌ وَيَبِيضَةٌ وَيَبِيضَاتٌ - يَفْتَحُ الْعَيْنَ - وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ :

٢٧١- أَخْوَبِيضَاتٍ رَائِحٌ مَتَأَوَّبٌ رَفِيقٌ بِمَسْحِ الْمُنْكَبِينَ سَبِيحٌ (١)

وَإِنَّ كَانَا غَيْرَ ضَعْفَيْنِ وَلَا مَعْلِيٍّ الْعَيْنَ فَإِنَّكَ تَفْتَحُ الْعَيْنَ مِنَ الْأَسْمِ نَحْوَ (٢)
جَفْنَةٍ وَجَفْنَاتٍ وَقَصْمَةٍ وَقَصَمَاتٍ وَرَعْدَةٍ وَرَعْدَاتٍ وَلَا يَجُوزُ إِبْقَاءُ الْعَيْنِ سَاكِنَةً إِلَّا نَفْسُ
ضَرُورَةٍ شَعَرَ نَحْوَ قَوْلِهِ :

٢٧٢- أَبَتٌ نِذْرٌ عَوْدٌ نَ أَحْنَاءٌ قَلْبِهِ خُفُوقًا وَرَفَضَاتٌ الْهَوَى فِي الْمَفَاصِلِ (٣)

لَوْلَا الضَّرُورَةُ لَقَالَ : " رَفَضَاتٌ " بِالْفَتْحِ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ الْآخِرِ :

٢٧٣- وَحَلَّتْ زُفْرَاتُ الضُّحَى فَاطَّقَتْهَا وَمَالَى بَزْفَرَاتِ الْعَشِيِّ يَدَانِ (٤)

١٠٤ وَأَمَّا فِي الصِّفَةِ فَنَبِّئُهَا سَاكِنَةً ، وَلَا يَجُوزُ فَتْحُهَا فَتَقُولُ : ضُخْمَةٌ وَضُخْمَاتٌ //
وَصُعْبَةٌ وَصُعْبَاتٌ وَخَدَلَةٌ وَخَدَلَاتٌ (٥) ، بِسُّكُونِ الْعَيْنِ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ ، وَكَذَلِكَ

(١) الْبَيْتُ لِأَحَدِ الْهَنْدَلِيِّينَ : وَهُوَ فِي الْمَحْتَسَبِ ٥٨/١ ، وَالْخَصَائِصِ ١٨٤/٣ ،
وَالْمُنْصَفِ ٣٤٣/١ ، وَشَرَحَ ابْنُ يَعِيشَ ٣٠/٥ ، وَشَرَحَ الْجَمَلُ لِابْنِ عَصْفُورٍ
٥٢٣/٢ ، وَالْخَزَانَةَ ٤٢٩/٣ وَغَيْرَهَا .

(٢) قَالَ الْمَبْرَدُ فِي الْمَقْتَضِبِ ١٨٦/٢ إِنَّ تَحْرِيكَ الْوَسْطِ ، لِتَكُونَ الْحَرَكَةُ عَوْضًا
مِنَ الْهَاءِ الْمَحْذُوفَةِ ، وَتَكُونَ فَرْقًا بَيْنَ الْأَسْمِ وَالنَّعْتِ "

(٣) الْبَيْتُ لِذِي الرُّمَّةِ مِنْ قَصِيدَةٍ مَطْلَعُهَا :

خَلِيلِيَّ عَوْجًا مِنْ صَدُورِ الرُّوَاهِلِ بِجُمْهُورِ حَزْوِي فَابِكِيَا فِي الْمَنَازِلِ
الْدِيَوَانِ : ٥٧٨ ، وَالشَّاهِدُ فِي الْمَقْتَضِبِ ١٩٥/٢ وَالْمَحْتَسَبِ ٥٦/١ ،
١٧١/٢ ، وَشَرَحَ ابْنُ يَعِيشَ ٢٨/٥ وَالضَّرَائِرَ : ٨٥ ، وَالْخَزَانَةَ
٤٢٣/٣ ، وَيُرْوَى الْبَيْتُ فِي الْمَصَادِرِ : أَحْشَاءُ قَلْبِهِ ، وَرَفَضَاتُ الْهَوَى :
مَا تَفَرَّقَ مِنَ الْهَوَى فِي قَلْبِهِ .

(٤) الْبَيْتُ لِعُرْوَةَ بْنِ حِزَامٍ . وَهُوَ فِي الْأَمَالِيِّ لِلْقَالِي : ١٦٠/٣ وَالْمَقْرَبِ ٥٣/٢
وَشَرَحَ الْجَمَلُ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٥١٩/٢ وَالضَّرَائِرَ لَهُ : ٨٦ وَالْمَقَاصِدَ النُّحْوِيَّةَ
٥١٩/٤

(٥) فِي الْمَقْتَضِبِ ١٨٨/٢ ، وَابْنُ يَعِيشَ ٣١٠٢٨/٥

تفعل بسائر الصفات إلا رُبْعَةً وَجِبَةً : وهى الغزيرة اللبن ، فإنهما يجوز فيهما فتح العين وتسكينها ، فمن سكّنها ، فلأنهما صفتان ، ومن فتحهما ؛ فلأنهما قد استعظتا استعمال الأسماء فوليتا العوائل فتقول : جاءنى رُبْعَةٌ وحلبت لَجِبَةً فقالوا من أجل ذلك : "رَبَعَاتٌ" و "لَجِبَاتٌ" كَجَفَنَاتٌ . (١)

وأما فُعْلٌ وفُعْلَةٌ وفُعِلٌ وفُعِلَةٌ ، فإن كانت مضعفةً أو معطلة العين أبقيت العين على سكونها ، ولم تُغَيَّرْ فى الجمع بالألف والتاء ، فتقول عِدَّةٌ وَعِدَدَاتٌ وشِرَّةٌ وشِرَّاتٌ (٢) وكَوَّةٌ وكَوَّاتٌ ونِيَّةٌ ونِيَّاتٌ ودَّوْدَةٌ ودَّوْدَاتٌ وقيِّمَةٌ وقيِّماتٌ ، وإن لم تكن مضعفة ولا معطلة العين فلا يخلو من أن تكون معطلة اللام أو صحيحتها فان كانت صحيحة اللام جاز فى العين ثلاثة أوجه (٣) : إبقاءها على سكونها الأسمى ، وفتحها طلباً للتخفيف ، وإتباعها فى التحريك الفاء ، فإن كانت الفاء مضمومة ضمتها ، وإن كانت مكسورة كسرتها ، فتقول فى جمع : جُملٌ وظُلْمَةٌ وغُرْفَةٌ ورُكْبَةٌ وظُلُمَاتٌ وغُرَفَاتٌ ورُكْبَاتٌ وجُمَلَاتٌ - بفتح العين وضما وتسكينها - وقد روي فى قوله :

٢٧٤- ولما رأونا يادياً رُكْبَاتِنَا على موطن لا يخلط الجدّ بالهزل (٤)
على الأوجه الثلاثة . وكذلك تعقل فى جمع "هِنْدٌ" و "سِدْرَةٌ" هِنْدَاتٌ وسدِّراتٌ بفتح العين وكسرها وتسكينها . وإن كانت معطلة اللام كان حكمها فى الجمع بالألف والتاء حكم الصحيحة اللام ، إلا أن يؤدى الإتياع إلى ضم ما قبل الياء أو كسر ما قبل الواو ، فإنه لا يجوز إن ذاك إلا الفتح والتسكين

(١) الكتاب ٦٢٧/٣ ، والمقتضب ١٨٨/٢ ، ١٨٩ ، فأما قولهم : لَجِبَاتٌ فهو ما تجمع عليه عند سيويه وظله بأن من العرب من يقول : شاة لَجِبَةٌ ، فإنما جاءوا بالجمع على هذا . ولم يذكر سيويه جمع رُبْعَةٌ على رُبَعَاتٍ بالسكون وظل الجمع على رُبَعَاتٍ بأن رُبْعَةٌ فى الأصل اسم مؤنث وقع على المذكر والمؤنث فوصفا به . ولعله بهذا يشير إلى أن رُبْعَةٌ لوحظ عند جمعها الأصل فيها ولذلك كان الجمع بفتح الباء .
وانظر شرح الكافية للرضي ١٨٩/٢ .

(٢) الشَّسْرَةُ : النشاط والرغبة

(٣) المقتضب ١٨٧/٢ ، ١٨٨ ، والمحتسب ٥٦/١ .

(٤) من شواهد الكتاب ٢٧٩/٣ ، وحرف الروي اللام ساكنة ، والمقتضب ١٨٧/٢ ، والحلل : ٤٠٦ ، والمحتسب ٥٦/١ ، وابن يعيش ٢٩/٥ .

فتقول في جمع خُطُوة : خُطُوات - بضم العين وفتحها وتسكينها - (١) ، وتقول في جمع : كَلِيَّةٌ كَلِيَّات - بتسكين العين وفتحها - ولا يجوز ضم العين إتياعاً لحركة الفاء (٢) ؛ لأنَّ ذلك يؤدي إلى قلب الياء التي هي لام واواً لا نضمام ما قبلها ، فلما كان الإتياع يؤدي إلى ما ذكرناه من التغيير رَفُوه . وتقول في جمع قَرِيْبَةٌ قَرِيْبَات ، بتسكين العين وفتحها وكسرها (٣) - وتقول في جمع رِشوة رِشوات - بتسكين العين وفتحها ، ولا يجوز كسرها إتياعاً للقاء (٤) ؛ لأنَّك لو فعلت ذلك لأدَّى إلى قلب الواو ياءً لتطرفها وانكسار ما قبلها . فلما كان الإتياع يؤدي إلى هذا التغيير رَفُوه .

وقوله : * ولا يجمع بالألف والتاء فعلاً أفعل ولا فعلى فعلاً ، ما دامت وصفين * .

يعنى أن مثل : حمراء وسكرى لا يجمعان بالألف والتاء ، ولا يقال : حمراوات ولا سكريات ، فإن نقلتها عن الوصفية وسميت بهما جاز جمعهما بالألف والتاء إنَّ ذلك ؛ لأنَّه لا يكون إنَّ ذلك لفعلاً مذكر على أفعل ولا لفعلى مذكر على فعلاً ، وكذلك أيضاً إنَّ استعمل الوصف استمال الأسماء ، جاز جمعه بالألف والتاء ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : * ليس في الخضراوات صدقة * ، وقد تقدم ذلك (٥) .

وكان ينبغي له أن يقول : ولا يجمع بالألف والتاء فعلاً الصفة ، ولا فعلى الصفة ؛ لأنه قد يكون فعلاً وصفاً وليس له أفعل ولا يجمع مع ذلك بالألف والتاء نحو : عذراء لا يقال : أعذراء وعجرا . لا يقال : أعجز ، ومع ذلك لا تقول : عذراوات ، ولا عجراوات ، لكن يمكن أن يحمل قوله على أنه أراد بفعلاً أفعل : فعلاً الذي إذا استعمل له مذكر لزم أن يكون على أفعل وإنما لم يجمعوها بالألف والتاء ؛ لأنَّهم أرادوا التفرقة بين جمع الاسم والصفة كما

-
- (١) المقتضب ٢/١٨٧ .
(٢) اللسان (كلى) ١٥٠/٢٣٠ .
(٣) اللسان (قرب) ١/٦٦٨ .
(٤) المقتضب ٢/١٩٢ .
(٥) تقدم في ص : ١٧٤ ، وينظر شرح الكافية لرضى الدين ٢/١٨٧ .

فَرَّقُوا بَيْنَ جَمْعِ فَاعِلٍ وَفَاعِلَةٍ فِي نَحْوِ : ضَارِبٍ وَضَارِبَةٍ فَجَمَعُوا فَاعِلَةً عَلَسِي
فَوَاعِلَ ، وَفَاعِلًا عَلَى فُعَلٍ أَوْ فُعَالٍ نَحْوِ ضُرْبٍ وَضُرَابٍ .

وقوله : " ولا شيئاً من الأوصاف الواقعة على المذكور والمؤنث بلفظ واحد
ولا من الخاصة بالمؤنث ، وليس فيها علامة التأنيث " .

يريد مثل : مَذْكَارٌ وَمِثْنَاكٌ وَمِعْطَارٌ ، فَإِنَّهُ وَقَعَ عَلَى الْمَذْكَرِ وَالْمُؤنثِ ، وَلَيْسَ
فِي اللَّفْظِ عِلْمَةٌ بِتَأْنِيثِهِ ، وَمِثْلُ حَائِضٍ فَإِنَّهُ خَاصٌّ بِالْمُؤنثِ وَلَيْسَ فِيهِ تَاءٌ التَّأْنِيثِ (١)
إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَجْمَعْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ ، لِأَنَّهَا وَإِنْ وَقَعَتْ عَلَى مُؤنثٍ فَإِنَّهُ
يُلْحِظُ فِيهِ مَعْنَى تَذْكَيرٍ ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَكَانَتِ الصِّفَةُ بِالتَّاءِ فَكَانَهُمْ قَالُوا : شَيْءٌ حَائِضٌ
وَشَيْءٌ مِذْكَارٌ أَوْ شَخْصٌ حَائِضٌ أَوْ شَخْصٌ مِذْكَارٌ ، وَإِنْ كَانَتِ صِفَاتٌ لِمَذْكَرٍ فَلَا تَجْمَعُ
بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ ، لِأَنَّ الْمَذْكَرَ بَابُهُ إِلَّا يَجْمَعُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ .

وقوله : " مالم تنقل إلى العليسة " .

إِنَّمَا جَمَعْتَ إِذْ ذَاكَ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ ، لِأَنَّهَا إِذَا سَبَّيَ بِهَا مُؤنثٌ صَارَتْ مِنْ
قَبِيلِ الْأَسْمَاءِ الْمُؤنثَةِ ، وَبَابُ الْأَسْمِ الْمُؤنثِ أَنْ يَجْمَعَ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ " .

باب [من الفاعل]

قوله : " إِذَا ذُكِرَ الْفِعْلُ أَدْرَكَ أَنَّهُ لَا يَدُ لَهُ مِنْ فَاعِلٍ ، وَأَنَّهُ أَقْبَلُ مَا يَكُونُ
وَاحِدًا ، وَأَنَّ أَصْلَهُ التَّذْكَيرَ ، وَلَا يَدْرِكُ التَّأْنِيثُ وَالتَّثْنِيَةُ وَالْجَمْعُ ، فَيَحْتَاجُ مَا
لَا يَدْرِكُ إِلَى عِلْمَةٍ " .

قصدُه بِهَذَا الْكَلَامِ أَنَّ بَيِّنَ السَّبَبِ الَّذِي لِأَجْلِهِ الْحَقُّ لِلْفِعْلِ عِلْمَةٌ تَدُلُّ
عَلَى تَأْنِيثِ الْفَاعِلِ أَوْ عَلَى تَثْنِيَتِهِ أَوْ جَمْعِهِ ، وَلَمْ تُطْحَقْ عِلْمَةٌ تَدُلُّ عَلَى إِفْرَادِهِ
وَلَا عَلَى تَذْكَيرِهِ فَقَالَ : إِنْ السَّبَبُ فِي ذَلِكَ // أَنَّ إِفْرَادَ الْفَاعِلِ وَتَذْكَيرَهُ مَدْرَكَانِ
١٠٥

(١) فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ١٨٨/٢ ، أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ مَا جَرَدَ مِنَ التَّاءِ وَبَيْنَ ذِي
التَّاءِ أَنَّ ذَا التَّاءِ فِيهِ مَعْنَى الْحَدُوثِ الَّذِي هُوَ مَعْنَى الْفِعْلِ ، وَفِعْلُ الْمُؤنثِ
يُلْحِقُهُ ضَمِيرُ جَمْعِ الْمُؤنثِ نَحْوِ : يَضْرِبُنَ فَالْحَقُّ ذُو التَّاءِ أَيْضًا عِلْمَةٌ جَمْعِ الْمُؤنثِ
أَيَّ الْأَلْفِ وَالتَّاءِ ، وَأَمَّا الْمَجْرَدُ مِنْهُ فَلَمْ يَكُنْ فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ فَلَمْ يَجْرَ مَجْرَاهُ
فِي لِحَاقِ عِلْمَةِ جَمْعِ الْمُؤنثِ إِيَّاهُ بَلْ جَمَعَ جَمْعَ التَّكْسِيرِ نَحْوِ : حَوَائِضُ وَحَيْضُ
وَطَوَالِقُ وَمَطَائِلُ " .

للمُخاطَبِ قَبْلَ لفظك بالفعل فلم يحتج إلى تبيين ذلك له بعلامة ، أمّا إن رآك
 الأفراد فمن جهة أنّ الفاعل الواحد يلزم عند المخاطب أنّه لا بد منه ، ثم ما زاد
 على ذلك قد يكون ولا يكون ، فما لا بدّ منه لا يحتاج إلى علامة يعرف بها .
 وأمّا إن رآك التذكير ؛ فلأنّه معلوم عند المخاطب أنّ ذلك الفاعل شيء والشئ
 ذكر ، ومعلوم أيضاً أنّ هذا الاسم الذي هو شيء هو الواقع على الفعل أولاً ،
 وبعد استقرار هذا اللفظ له يقع عليه غير ذلك من الأشياء ، وذلك إذا أردت
 أن تبيّن أيّ الأشياء هو ، فإن كان اللفظ الذي يبيّن به أيّ شيء هو - مذكراً ،
 فقد جاء على حسب الأصل الذي هو " شئ " وإن كان مؤنثاً فقد جاء على
 خلاف الأصل الذي هو شيء ، والفروع هي التي تحتاج إلى علامات تبيّن بها ؛ لأنّ
 الأصل هو الذي يجب أن يتمسك به ، ولا يخرج عنه إلاّ بدليل .

ولقائل أن يقول : إنّ العرب جعلت على الأفراد والتذكير علامة ؛ لأنّ
 ترك العلامة علامة ، إذا كان ما عدا ذلك الذي تركت فيه العلامة معلماً عليه
 وقد بيّنا أيضاً حيث تكلمنا على التاء من حروف المضارعة أنّ من المذكر ما يجرى
 مجرى المؤنث فتلحق الفعل إذا أُسند إليه علامة تأنيث ، إمّا لكونه مضافاً
 إلى مؤنث يجوز أن تلفظ به وأنت تريد (١) نحو " شرقت صدر القنّاة " (٢) ،
 وإمّا لكونه محمولاً على المعنى نحو " أتته كتابي " (٣) وإمّا لتأنيثه في اللفظ
 نحو : جاءت عنتره . وقد بيّن ذلك مستوفى هنالك (٤) إلاّ أنّه ليس في ذلك
 قدح على أبي موسى ؛ لأنّه لم يرد إلاّ أنّ الفعل لا تلحقه علامة تدل على أفراد
 ولا تذكير ، والتاء ليست علامة أفراد ولا تذكير ، فيكون ذلك كاسراً لما ذكر .

وقوله : " فإذا أُسند الفعل إلى المفرد والمثنى من ظاهر المؤنث الحقيقي ،
 ولم يفصل بينهما ، فالعلامة لازمة في اللغة المشهورة " .

-
- (١) الضمير في : " تلفظ به " يعود على المؤنث ، والضمير في " تريد " يعود
 على المذكر المضاف إلى ذلك المؤنث ، وانظر ما سيأتي : ٤٤٤ .
 (٢) هذه العبارة وردت في بيت للأعشى . من شواهد الكتاب ٥٢/١ .
 ونشره بقول الذي أذعته كما شرقت صدر القنّاة بالدم .
 (٣) يحمل الكتاب على معنى الصحيفة . ينظر ما سبق ٢٧٣ ٢٧٤
 (٤) ينظر ما سبق ٧٤ < - ٧٥ >

يقول : إنك إذا قلت : قامت هند * أو : قامت الهندان * فلم تفصل بين الفعلين والفاعلين بشيء لزمّت علامة التانيث ، وتحرز بقوله في اللفظة المشهورة ما حكى عنهم من قولهم (١) : قال فلانة * إلا أنّ ذلك محمول على الشذوذ ، وليس بلفظة لقوم يتكلم على قياسها .

وقوله : * فإن فصل بينهما لم يلزم * .

كان ينبغي له أن يقول فإن فصل بينهما بإلا لزم حذفها (٢) نحو قولك * ما قام إلا هند * وإن فصل بغير ذلك لم يلزم .

وقوله : * وحذفها مع الفصل أسهل منه بلا فصل * .

يقول : إذا فصلت بين الفعل وبين الفاعل الذي هو مفرد أو مثني من ظاهر المؤنث الحقيقي ، فلك أن تحذف العلامة فتقول : * حضر القاضي اليوم امرأة * ويكون ذلك أسهل من قولك * قال فلانة * (٣) ويقتضى كلاً أنه يجوز أن تقول : قام هند * قياساً على * قال فلانة * . والصحيح أن ذلك شذوذ فلا يقاس عليه .

وقوله : * ولا تلزم في الجمع مطلقاً * .

يعنى فصلت أولم تفصل نحو قولك : * قام الهنود * و * قامت الهنود * و * قامت اليوم الهنود * ، و * قام اليوم الهنود * ، وإلا أن يكون الفصل بإلا فلا يجوز إثباتها نحو قولك * ما قام إلا الهنود * . وقد تقدم تبيين السبب في ذلك . وأطلق القول في الجمع وليس الأمر كذلك عند البصريين ، بل إن كان الجمع مكسراً فالأمر على ما قال ، وإن كان جمع سلامة نحو * هندات * فتقول : * قامت الهندات * ، ولا تقول * قام الهندات * كما لا تقول * قام هند ، فتجربه

(١) هم بعض العرب كما في الكتاب ٢ / ٣٨ .

(٢) ليس الحذف واجباً مع الفصل بإلا ، وإنما هذا رأى الجمهور .

انظر الصبان على الأشموني ٢ / ٥٢ - ٥٣ .

(٣) ينظر ما قاله سيبويه في الكتاب ٢ / ٣٨ ، فهو يرى أنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل وأحسن .

مَجْرَى المَفْرَدِ لِسَلَامَةِ لَفْظِ المَفْرَدِ فِيهِ ، خِلَافًا لِلْكَوْفِيِّينَ ، فَإِنَّهُمْ يَسُوونَ بَيْنَ جَمْعِ السَّلَامَةِ وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ فِي عَدَمِ لُزُومِ العَلَامَةِ (١) ، فَأَبُو مُوسَى إِذَا أَخَذَ بِمَذْهَبِ الكَوْفِيِّينَ . وَالصَّحِيحُ مَا نَهَبَ إِلَيْهِ أَهْلُ البَصْرَةِ ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ التَّثْنِيَةِ فِي سَلَامَةِ بِنَاءِ المَفْرَدِ ، فَكَمَا أَنَّ التَّثْنِيَةَ بِاتِّفَاقٍ تَجْرَى مَجْرَى المَفْرَدِ عِنْدَ جَمِيعِ النُّحَوِيِّينَ ، فَكَذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ جَمْعُ السَّلَامَةِ ، وَأَيْضًا فَلَهُمْ لَا يَقُولُونَ فِي الكَلَامِ : " قَامَ الهِنْدَاتِ " . فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

* عَشِيَّةَ قَامَ النَّائِحَاتُ وَشَقَّتْ * (٢٩١)

فَقَدْ تَقَدَّمَ الكَلَامُ فِيهِ حَيْثُ تَكَلَّمَ فِيهِ عَلَى التَّاءِ الَّتِي هِيَ حَرْفُ مَظَارَعَةٍ ، وَكُنَّ أَنَّهُ لَا حِجَّةَ لَهُمْ فِيهِ . (٢)

وَقَوْلُهُ : " وَيَجُوزُ حَذْفُهَا إِذَا أُسْنَدَ الفِعْلُ إِلَى ظَاهِرِ المُوْنِثِ غَيْرِ الحَقِيقِيِّ مَطْلَقًا " .

يَعْنِي فَصَلْتَ أَوْ لَمْ تَفْصِلْ ، يَعْنِي أَنَّكَ تَقُولُ : طَلَعَ الشَّمْسُ وَطَلَعَتِ الشَّمْسُ ، قَالَ تَعَالَى (= وَجَمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرَ) (٣) وَتَقُولُ أَيْضًا : طَلَعَتِ اليَوْمَ الشَّمْسُ ، وَ" طَلَعَ اليَوْمَ الشَّمْسُ " . قَالَ تَعَالَى (= فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى) (٤) وَإِنَّمَا جَازَ حَذْفُ العَلَامَةِ هُنَا فَصَلْتَ أَوْ لَمْ تَفْصِلْ ؛ لِأَنَّ التَّأْنِيثَ إِذْ ذَاكَ إِذَا هُوَ بِالنَّظَرِ إِلَى اللَّفْظِ خَاصَّةً ، أَلَّا تَرَى أَنَّ قِنَاةَ مُؤْنِثَةٍ وَرُحَاً (٥) مَذْكَرٌ ، وَإِنْ كَانَ المَعْنَى وَاحِدًا ، فَتَبِينَنَّ أَنَّ التَّأْنِيثَ إِنَّمَا هُوَ لِلْفِظِّ خَاصَّةً ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الحَقِيقِيُّ ؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ لِمَعْنَى ، أَلَّا تَرَى أَنَّكَ إِذَا وَضَعْتَ الاسْمَ المَذْكَرَ عَلَى المُوْنِثِ صَارَ مُؤْنِثًا فَتَقُولُ : إِذَا سَمِيتَ امْرَأَةً بِجَعْفَرٍ " قَامَتِ جَعْفَرٌ " قَالَ الشَّاعِرُ :

٢٧٥ - يَا جَعْفَرِيَا جَعْفَرِيَا جَعْفَرُ إِنْ أَكْرَحَدَا حَا فَأَنْتِ أَقْصَرُ //
أَوْ أَكْرُ ذَا شَيْبِ فَأَنْتِ أَكْثَرُ (٦)

(١) ينظر شرح الجمهور لابن عصفور ٢/٣٩٣ .

(٢) ينظر ما سبق ٢٦٩

(٣) الآية ٩٠ من سورة القيامة .

(٤) ٢٧٥ من سورة البقرة .

(٥) في الصورة : وَرُحًا .

(٦) الأبيات لأعرابي في مغنية اسمها جعفر ، وهو في الكامل ١/٩٣ ، ٩٤ ، وإصلاح

الخلل ٤٢ ، والأول والثاني في شرح ابن يعيشر ٥/٩٣ ، وشرح الجمل لابن

عصفور ١/٢٨٢ ، ورواية البيت الثالث في المصادر : أَكْبَرُ .

فلما كان الحقيقي بالنظر إلى المعنى كان أقوى ، فلذلك لزم علامة التانيث في فعله إذا لم تفصل ، ولم يلزم ذلك في غير الحقيقي .

وكان ينبغي له أن يبين أن حذف علامة التانيث ، مع عدم الفصل في المؤنث غير الحقيقي ، إذا أضيف إلى مذكر وجاز لك أن تلتفظ بالمذكر وأنت تريد المؤنث - أحسن من حذفها مع ما ليس كذلك من المؤنث غير الحقيقي فتقول " قطع يد زيد " ، ويحسن ذلك ؛ لأنك لو قلت " قطع زيد " وأنت تعنى يده جاز ولو قلت فقي " عين زيد لم يكن في حسن " قطع يد زيد ؛ لأنك لا تقول " فقي زيد " تريد فقطت عينه .

وقوله : " ولا يحذف إذا أسند الفعل إلى ضمير المؤنث مطلقاً ، إلا في الضرورة " .

يعنى بقوله مطلقاً : حقيقياً كان أو غير حقيقي نحو قولك " هند قامت " والشمس طلعت " ولا يجوز " هند قام " ولا " الشمس طلعت " وسبب ذلك شدة اتصاله بالفعل ، وكون الضمير ترجع فيه الأشياء إلى أصولها ؛ ألا ترى أنك تقول " ضربت زيداً " ، فإذا كان - المفعول ضميراً قلت : " ضربتوه " (١) رجعت إلى الأصل فرددت الواو المحذوفة ، وكذلك تقول [في] (٢) : والله لأفعلن كذا : بك لأفعلن كذا " فترجع إلى الأصل بسبب الضمير ، ولا تقول " وك لأفعلن كذا " لأن الواو ليست بأصل في هذا الباب ، وإنما هي بدل من الباء (٣) . وكذلك " آل " أصله : أهل ، فإذا أضيفت إلى الضمير قلت : أهلك ، فترجع إلى الأصل ولا يقال " ألك " إلا في ضرورة أو نادر كلام لا يقاس عليه ، وقد تحذف علامة التانيث مع الفعل في الضرورة إلا أن ذلك إنما جاء مع الضمير المؤنث غير الحقيقي نحو قوله :

٢٧٦- فلا مونة ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقالها (٤)

- (١) انظر ما سبق : ٢٣٣
- (٢) كلمة يلتزم بها الكلام .
- (٣) اللسان (أهل) ٣٠/١١ .
- (٤) البيت لعائرين جوين الطائي وهو من شواهد الكتاب ٤٦/٢ ، ومعانى القرآن للفراء ١٢٧/١ والخصائص ٤١١/٢ والمحتسب ١١٢/٢ ، وشرح ابن يعيش ٩٤/٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٩٢/٢ ، ٤٩٠ ، ٦١١ ، والمقرب له ٣٠٣/١ ، والضرائر له : ٢٧٥ ، والخزانة ٢١/١ ، ٢٣٠/٢ ، وغير ذلك كثير .

وكان ينبغي له أن يقول : ولا تُحذف إذا أُسند الفعل إلى الفاعل من ضمير المؤنث المثنى أو المفرد في اللفظ ، ما لم يفصل بين الفعل والضمير بالآ ، حتى يدخل تحت ذلك الضمير الذي لفظه كلفظ ضمير الواحدة ، وإن كان عائداً على جمع مذكر نحو قولك : " الرجال قامت " و " الأجداع انكسرت " وحتى يخرج عن هذا الحكم السند إلى ضمير الجماعة من المؤنث ، فإن التاء لا تلحق الفعل إن ذاك نحو قولك " الهندات خرجن " فإن ظاهر كلام أبي موسى يعطى أن التاء تلحق في هذا الموضع ولا تحذف ، وحتى يكون قد تحررت من مثل قولك " هند ما قام إلا هي " ، فإنه لا يجوز إثبات التاء هنا ، ومن ضمير المتكلم والمخاطب ، فإنهما وإن كانا واقعيين على مؤنثين ، فإن الفعل إذا أُسند إليهما لا تلحقه علامة تأنيث نحو " قت وقت " .

وقوله : " وعلامة التثنية وعلامة الجمع يجوز إثباتهما وحدتُهما ، وحدتُهما ، وأصح لكونيهما يوهمان الضمير ، ويكون معناهما غير ملازم للاسم بخلاف علامة التأنيث " وقد تقدم (١) تبيين الخلاف الذي بين النحويين في مثل " قاما أخواك ، وقاموا إخوتك " وبين أن الصحيح من ذلك كون الألف علامة تثنية والواو علامة جمع ، فإذا ثبت أنهما علامتان فلقائل أن يقول : فلائش شيء لم يلحقهما الفعل جمع العرب كما فعلوا بتاء التأنيث ؟ فأجاب أبو موسى عن ذلك : بأن من لم يلحقهما من العرب مفعله من ذلك أنهما يوهمان الضمير ، وكون معناهما غير ملازم للاسم أي قد يزول بالافراد . وليس كذلك تاء التأنيث ، لأنها لا توهم ضميراً ، ولا يفارق معناها الاسم . والدليل على صحة إيهابها للضمير أن من النحويين من ذهب إلى ذلك فيهما ، وإن كنا قد أقمنا الدليل على فساده مذهبه .

وقد يمكن أن تقول إن السبب في ذلك أن العرب كثيراً ما تسمى المذكر بالمؤنث والمؤنث بالمذكر ، فيسمون المرأة جعفرأ نحو قوله :

يا جعفر يا جعفر يا جعفر (٢) [٢٧٥]

(١) تقدم في ص ١٣١ وما بعدها

(٢) سبق ص : ٤٢١

ويسمون الرجل : هندا نحو قوله :

٢٧٧- تجاوزت هندا رغبة عن قتالِهِ إلى مالكٍ أعشوا إلى ضوءِ مالكٍ (١)

فلولم تلحق العلامة لذهب الوهم في قولك : قام جعفر ، إلى أنه يريدُ المذكورَ وفي قولك : قام هند ، أنك تريد المؤنث ، فألحقت العلامة فاصلةً . ونقل تسمية المفرد بالمشئى والمجموع ، إذا سميت بهما ففي ذلك طريقتان .

إحداهما : الحكاية ، والأخرى ، جعل الإعراب في النون من التثنية فيصير الاسم كـعمران (٢) ، وقلب الواو ياءً على كلِّ حالٍ ، في الجمع ، وجمع الإعراب في النون ، فإذا خيف التباس المفرد السمي بتثنية أو جمع : بالمشئى حقيقة أو المجموع حقيقة - أعربت ولم تحك ، فيؤمّن إنّه ذاك اللبس ، فلذلك لم يتأكد الإتيان لعلامة التثنية والجمع تأكد الإتيان بعلامة التانيث .

وقوله : " مرتبة الفاعل أن يلي الفعل ومرتبة المفعول أن يليه "

إنما كان مرتبة الفاعل أن يلي الفعل ، فيكون مقدّمًا على المفعول ، ومرتبة المفعول أن يليه فيكون مؤخرًا عن الفاعل ؛ لأنّ الفاعل عمدة في الكلام ، لأنه لا بد منه ، والمفعول فضلة مستغنى عنه نحو : ضرب زيدٌ عمراً ، ألا ترى أنّه يجوز لك أن تحذف عمراً فتقول : ضرب زيدٌ ، وإذا أردت أن تخبر أنّه وقع منه ضرباً // ولا تريد أن تخبر [على من] وقع ذلك الضرب ، ولا يجوز حذف

١٠٧ الفاعل أصلاً ، والعمدة ينبغي أن تكون مقدّمة على الفضلة . وما يدل على أن مرتبة الفاعل أن يلي الفعل أنّهم قد سكتوا آخر الفعل إذا اتصل به ضمير الفاعل نحو : " ضربت " كراهية توالي أربعة أحرفٍ بالتحريك ، فيما هو كالكلمة الواحدة ، ولم يفعلوا ذلك بضمير المفعول ، وكذلك أيضاً جعلوا ضمير الفاعل كجزءٍ من الفعل ففصلوا به بين الفعل وإعرابه نحو : يفعلان ويفعلون ، ولم يستجيزوا الفصل بينهما بضمير

(١) البيت من أبيات لعبد الله بن جندل الطعان ومعه :
فأيقنت أني ناعرا بن مكدّم غداة إن ، أو هالك في الهالك
ويروى أيضا : إلى ضوء ناره ، في أكثر المصادر ، ولكن الأبيات كما فية وهو في
شرح السيراني ١٥٦/١ وشرح المفصل ٩٣/٥ ، وإصلاح الخلل : ٤٢ ،
وشرح الجمل لابن صفور ٢٨٧/١ ، والمقاصد ٥٥٨/٤ ، والتصريح ٣٣٩/٢ .

(٢) الجمع (٧٠/١) (عبدالعال بكر)

(٣) في الصورة : مِّن .

المفعول (١). فدل ذلك على أَنَّ الفاعل عندهم مرتبة تلي الفعل ، وإذا ثبت
التقدم للفاعل ثبت أَنَّ مرتبة المفعول أَنَّ يكون بعده .

وقوله : " ثُمَّ يَجُوزُ وَقُوعُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي مَرْتَبَةِ الْآخِرِ ، وَقَدْ يَجِبُ " .

نقصه من التقسيم : وجوب لزوم كل واحد منهما مرتبته ، فكان ينبغي له أَنْ
يقول : وقد يلزم كل واحد منهما مرتبته ، ثم يجوز وقوع كل واحد منهما في مرتبة
الآخر ، وقد يجب . وذلك أراد ، وطلبه أتى كلامه بعد ، إلا أنه حذف الكلام
المعطوف عليه ما بعد ثم ، لفهم المعنى ، ونظير ذلك من حذف الكلام المعطوف
عليه ما بعده قوله تعالى { أَنْ أَضْرِبَ بِمِصَاكِ الْبَحْرِ فَاَنْفَلَقَ } (٢) أي : فضرب
فانفلق ، وهو كثير في الكلام .

وقوله : " فَكُلُّ فَاعِلٍ اتَّصَلَ بِضَمِيرٍ يَمُودُ عَلَى الْمَفْعُولِ ، أَوْ كَانَ مَقْرُونًا بِآلَا ،
أَوْ فِي مَعْنَى الْمَقْرُونِ بِآلَا وَجِبَ تَأْخِيرُهُ " .

يعنى أنك إذا قلت : ضَرَبَ زَيْدًا غَلَامَهُ " قد مت زيدا وإن كان مفعولاً على الغلام
وإن كان فاعلاً ، ولا يجوز غير ذلك (٣) ، لأن الضمير لا بد له من مفسر يتقدم عليه
لفظاً أو نيةً ، فلو قلت " ضرب غلامه زيدا " كان الضمير متقدماً على زيد لفظاً ومرتبته
تلم يجوز لذلك ، فأما قول الشاعر :

٢٧٨ - جَزَى رَبِّي عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْتُ (٤)

فمن النحويين من حمله على الضرورة (٥) ، وقد يجوز أَنْ يكون الضمير عائداً إلى

الجزاء المفهوم من جَزَى كأنه قال : جَزَى رَبُّ الْجَزَاءِ ، ونظير ذلك قوله :

رَأَى زَيْدًا مَا سَجَدَ ص ١٢٨

(٢) الآية ٦٣ من سورة الشعراء .

(٣) ينظر الخصائص ١/٢٩٣ ، وما بعد ها . وابن عيميش ١/٧٥ ، وشرح الجمل ١/١٨٠ وما بعد ها

(٤) البيت ينسب لأبي الأسود الدؤلي وهو في ملحق الديوان : ١٦٢ وينسب للنايفه

الذبياني والذي في ديوانه : (١٩١) :
جزى الله عبداً في المواطن كلها جزاء الكلاب البيت

ولا شاهد فيه على هذه الرواية ، وينسب لغيرهما . وهو في الخصائص ١/٢٩٤ ،

والأمال الشجرية ١/١٠٢ وابن عيميش ١/٧٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/١٤ ،

والضرائر له : ٢٠٩ ، والخزانة ١/١٣٤ . وغيرها كثير .

(٥) ومنهم من أجازها كالأخفش وابن جني في الخصائص وتابعها جماعة ، ينظر الخزانة

عند الشاهد .

٢٧٩ - * إذا اكتحلْتُ عيني بمِيعِنِكَ مَسَّهَا البيت * (١)

التقدير : مَسَّهَا هو ، أي الاكْتِحَال ، وَأَمَّا قول الآخر :

٢٨٠ - لَمَّا عَصَى أَصْحَابُهُ مُضْعَبًا أَدَّى إِلَيْهِ الْكَيْلَ صَاعًا بِصَاعٍ (٢)

فلو ثبتت فيه هذه الرواية لكان ضرورةً ، وإِنَّمَا الروايةُ الصحيحةُ فيه

لَمَّا عَصَى الْمُضْعَبَ أَصْحَابُهُ (٣) [٢٨٠] .

وإذا اشترط اتصال الفاعل بضمير يعود على المفعول ، لم يلزم تقديم المفعول على الفاعل ، لو قلت : * هُنْدٌ ضَرَبَتْ غُلَامَهَا زَيْدًا ، جاز تقديم الفاعل لا خلاف بين أحد من النحويين في ذلك ، إلا أن يكون الضمير الذي اتصل به الفاعل عائداً على اسم مبتدأ ، ثم تقدّمه على المبتدأ نحو قولك : ضرب غلامها زيدا هندا ؛ فإن ذلك لا يجوز عند الكوفيين ؛ لأن الضمير العائد على المبتدأ من الجملة الواقعة خبراً به يرتفع المبتدأ عندهم ، ولا يجوز تقدمه عليه (٤) وذلك جائز عند البصريين ؛ لأن النية بالخبر أن يكون بعد المبتدأ ، وما يدل على صحة ما ذهب إليه أهل البصرة قول الفرزدق :

(١) عجزه :

بخيرٍ وجَلَى غَمْرَةً عَنْ فَوَادِيَا

وهو لجريير من قصيدة في هجاء الفرزدق مطلعها :

أَلَا حَيَّ رَهْبِي ثُمَّ حَيَّ الْمَطَالِيَا

ورواية للشاهد في الديوان : ٦٠٣ : مسنن ، وهو في شرح الجمل لابن عصفور

١٥٢/٢ ، ١٣٠

(٢) البيت للسقاح بن بكير اليربوعي من مفضليته ، ورواية البيت فيها :

لَمَّا جَلَا الْخِلَانَ عَنْ مُضْعَبِ أَبِي إِلَيْهِ الْقِرْضَ صَاعًا بِصَاعٍ

ولا شاهد فيه على هذه الرواية أيضاً ، المفضليات : ٣٢٣ .

والبيت في شرح الجمل لابن عصفور ١٤/٢ ، والضرائر له : ٢٠٩ ، والخزانة

٤٠/١

(٣) لم أعثر على هذه الرواية ، إلا في شرح الجمل لابن عصفور ١٤/٢ .

(٤) في ابن يعيش ٩٢/١ أن الكوفيين ذهبوا إلى منع تقديم الخبر الجملة على المبتدأ ؛ لأن ذلك يؤدى إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره ، وقالوا ولا خلاف في أن رتبة ضمير الاسم أن يكون بعد ظاهره . وانظر المحاورة بين الجرمي والفرّاء في مسألة رفع المبتدأ بالعائد في المسألة ، من مسائل الإنصاف : ٤٤-٥١ .



واحتج بأنَّ الإِ بـمَنْزِلَةٍ غير (١) ، فكما يجوز ذلك في غير أجازَه في الإِ . وهذا الذي احتج به فاسد ، لأنَّها إذا كانت بمعنى غير لا تستعمل إلا تابعة تقول : " قام القوم إلا زيدا " ، ولا يجوز أن تقول : " قام إلا زيد " فليست إذا في البيتين بمنزلة غير . لأنَّها فيهما غيرُ تابعة ، لكن ينبغي أن يجعل " ما هيئت لنا " و " المتعيا " منصوبين بفعلٍ مضمرٍ يدل عليه ما قبله كأنه قال : دَرَى ما هيئت لنا ، و: يقول المتعيا ، فلا تكون في ذلك حُجَّةً ، وعلى ذلك حملها القرآء (٢) ، ومثل ذلك قبل الآخر //

٢٨٣- بُيِّئْتَهُمْ عَذَابُوا بِالنَّارِ جَارَتَهُمْ وَمَا يُعَذِّبُ إِلَّا اللَّهُ بِالنَّارِ ١٢ (٣)

فالنارُ متملقٌ بفعلٍ مضمرٍ يدلُّ عليه ما قبله ، كأنه قال : يُعَذِّبُ بِالنَّارِ .

وكان ينبغي لأبي موسى أن يُبين أنَّ من الموجبات لتأخيرِ الفاعلِ أن يكون المفعولُ ضميراً مُتصلاً ، والفاعلُ ليس كذلك نحو قولك : " ضَرَبَنِي زَيْدٌ " ، أو يكون المفعولُ قد أُضِيفَ إليه العاملُ نحو قولك : " هذا ضاربُ زيدٍ أبوه " و " يعجبني ضَرْبُ زيدٍ عمرو " .

ومن الموجبات للزومِ تأخيرِ الفاعلِ أيضاً أن يضطرَّ الشاعرُ لذلك نحو قوله :

٢٨٤- وَكَانَتْ لَهُمْ رُبْعِيَّةٌ يَحْدُرُونَهَا إِذَا خُضَّخَتْ مَاءَ السَّمَاءِ الْقَبَائِلُ (٤)

إلا أنَّ أبا موسى لم يذكر ذلك لأنه إنما أراد ما يوجب تأخيرَ الفاعلِ في الكلام لا في الشعر . ش : إذا قلنا : " ما ضرب زيداً إلا عمرو " معناه " ما ضرب زيداً أحدٌ إلا عمرو " ومعنى : " ما ضرب إلا عمرو زيداً " ما ضرب أحدٌ أحداً إلا عمرو

(١) معاني القرآن ١٠١/٢ قال الفراء " ورأيت الكسائي يجعل (إلا) مع الجحد والاستفهام بمنزلة غير الخ . . . " .

(٢) المعاني له ١٠١/٢ .

(٣) البيت في معاني القرآن للفراء ١٠١/٢ والرواية فيه . *وهل يعذب* وهي رواية إحدى نسخ الشرح كما هو مشار إليه في حاشية المصورة . وهو أيضاً في المقاصد ٤٩٢/٢ والتصريح ٢٨٤/١ .

(٤) البيه للنابغة الذبياني في الديوان : ١١٨ من قصيدة مطلعها :

دعاك الهوى ، واستجھلتك المنازلُ

وكيف تصابني العرءُ ، والشيبُ شاملٌ
والرُبْعِيَّةُ : كتيبة أو غزوة في الربيع ، وخُضَّخَتْ : حركت وذلك يكون بالبلَاءِ .
والشاهد في شرح الجمل لابن صفور ١٦٤/١ ، والمقرب ٥٤/١ ، والرواية فيه : القنابل .

زيداً * فهما معنيان ، فلو قُدِّمَ التبع بهذا المعنى فكان ينبغي لأبي موسى أن يقول
 * أو كان الفاعلُ مقرونًا بإلّا ، وكان المفعول مقدّمًا عليه ، لزم تأخيرُه ، وإلّا فيجوز
 على المعنى الآخر (١) ، وهذا حق .

وقال الرندي (٢) : * إِنَّمَا * ضَرَبَ زَيْدًا : عَمْرًا * و * إِنَّمَا ضَرَبَ عَمْرًا زَيْدًا * هذان
 معنيان فيلزم في أحدهما تقدّم الفاعلِ وفي الآخر تقدّم المفعولِ ، على حسب
 ما تقصدُ ، فالمعنى الذي يُوجب تقدّم الفاعلِ كونه ثابتًا متحققًا والمفعول متنازع فيه ،
 فلو قدّمت المفعول صار ثابتًا متحققًا والفاعل متنازع فيه ، وإِذَا قُلْتَ : * إِنَّمَا ضَرَبَ
 عَمْرًا زَيْدًا * فَإِنَّ المفعولَ هو الثابتُ المتحقّقُ والفاعلُ متنازع فيه ، وطى هذا قوله
 تعالى (= إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ) (٣) ولو قيل في الكلام : * إِنَّمَا
 يَخْشَى الْعُلَمَاءُ مِنْ عِبَادِهِ اللَّهَ * لانعكس المعنى ، لأنَّ المقصود في الآية أن لله
 عبادًا يخشونه ، فثبتت الخشية لله ، وقى أهمل الخشية في حكم المتنازع فيه ، فلو
 قدّم الفاعلُ لانعكس المعنى في الآية (٤) ، والله أعلم .

وإِذَا قُلْتَ : * ضَرَبَ الْقَوْمَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا * لَزِمَ تَقْدِيمُ الْمَرْفُوعِ مِنْهَا وَتَأْخِيرُ الْمَفْعُولِ ،
 لثلاث تفصل به بين الجدل والمبدل منه .

وقوله : * وكل فاعل لا قرينة تفصل بينه وبين المفعول لا في اللفظ ولا في
 المعنى ، أو كان الفاعل ضميرًا ليس متصلًا بإلّا ، ولا أُسِنِدَ إليه وصف جارٍ على
 غير مَنْ هُوَ أَوْ مَصْدَرٌ مضافٌ إلى ضمير [هو أبعد رتبة منه] (٥) . وجب تقديمه .

(١) كلام الشلوين هذا في شرح الجزولية الكبير ص ٢٣٣ ، ٢٣٤ . وقد اختصره
 الشارح قليلا .

(٢) طى بن عبد المجيد الرندي ، الأزدي ، نزيل مالقة قرأ بالرويات طى أبي القاسم
 السهيلي ، وأحكم عنه العربية ، وكان إماما في القراءات والعربية سمع أبا القاسم
 ابن بشكوال وأبا الحسن الشافري ، وشرح الجمل للزجاجي سنة ٦١٦ هـ .
 انظر الفاية ٩٤/١ ، ومعجم المؤلفين ٢٩٥/٧ .

(٣) الآية ٢٨ من سورة فاطر . وانظر البحر المحيط ٣١٢/٧ وفيه أن الزمخشري
 قال : ومن ادعى أن إِنَّمَا للحصر قال المعنى : ما يخشى الله إلا العلماءُ
 فغيرهم لا يخشاه .

(٤) انظر نتائج الفكر : ١٧٥ .

(٥) تكملة من بعض نسخ الجزولية .

يعنى أنه إذا لم يكن فى الكلام شئ يفصل به بين الفاعل والمفعول نحو :
ضرب موسى عيسى ، فالمقدم هو الفاعل كما تقدم : مرتبته أن يكون مقدماً على
المفعول ، فينبغى أن يحتمل الكلام على ذلك ولا يخرج عن الأصل إلا أن
يدل على ذلك دليل من إعراب نحو قولك : ضرب زيداً عمروً أو لفظ
غير إعراب نحو " ضربت موسى سلمى " فتاء التانيث هي التي بيئت أن " سلمى "
ناطقة ، أو تابع نحو قولك : ضرب موسى العاقل عيسى الكريم " ، أو معنى
بين نحو " أكلت الحواري (١) سلمى " و " ولدت هذه هذه ، وأشرت باسم
الإشارة الأولى إلى صغيرة والثانى إلى كبيرة .

وكذلك أيضاً يلزم تقديم الفاعل إذا كان ضميراً ليس متصلاً بإلا ولا مستنداً إليه
ما ذكر ، يعنى بذلك أن يكون الفاعل ضميراً متصلاً نحو " ضربتك وضربت زيداً " ،
لأنه فى المواضع التي استثناناها أبو موسى منفصل ، فمثال إيصالك بإلا ما
ضرب زيداً إلا أنا " ، ومثال إسنادك إليه وصفاً جارياً على غير من هو كونه :
هئت زيداً ضارته هي " ، ومثال إضافة المصدر إلى ضمير هو - أعنى الفاعل -
أبعد رتبة منه - أعنى الضمير - الذى أضيف إليه المصدر " زيداً يعجبني ضربك
هو .

وكان ينبغى لأبى موسى أن يقول أو نى معنى المتصل بإلا لأن الضمير أيضاً
هنالك ينفصل نحو قولك " إنما ضرب زيداً أنا .

وما ذكر من لزوم انفصال الضمير من الصفة إذا جرت على غير من هي له على
الإطلاق مذهب البصريين (٢) ، وأما الكوفيون فلا يلزم عندهم الانفصال إلا إذا لم
تكرر الصفة وخيف اللبس (٣) نحو قولك " عمرو زيداً ضاربه هو " فتعيد الضمير
المخفوض على زيد والضمير المرفوع على عمرو فيكون " ضارب " لعمرو ، وقد جرى
على زيد ، ألا ترى أنك لو قلت : " عمرو زيداً ضاربه " وأنت تريد ذلك المعنى

(١) الحواري : الدقيق الأبيض . اللسان (حور) .

(٢) الإصناف م ٧ ص ٥٥ وما بعد ها ، والأمالى الشجرية ١ / ٣١٦ .

(٣) الظاهر من نص الإصناف والأمالى أن مذهب الكوفيين جواز ترك الانفصال

مطلقاً سواء أمن اللبس أم لا . وانظر الخزانة ٢ / ٤١٠ ، ٤١١ .

لألبست ، إذ قد يمكن أن يكون " ضارب " لزيد وفيه ضميره ، والضمير المخفوض
 عائد على عمرو فتكون الصفة جارية على من هي له . فإن تكررت الصفة نحو قولك
 " زيد حسنة جاريتُه عاقلة هي " أو أمن اللبس نحو قولك " زيد هند ضاربها
 هو " لم يلزم انفصال الضمير عندهم ، بسبب يجوز أن تقول " زيد حسنة جاريتُه
 عاقلة " و " زيد هند ضاربها " ، واستدلوا على أن الضمير يستتر في الصفة
 الجارية على غير من هي له إذا أمن اللبس بقوله // سبحانه (= فَظَلَّتْ أَعْنَاقَهُمْ
 ١٠٩ لها خاضعين) (١) فقوله سبحانه خاضعين جار على الأعناق وهو من صفة
 أصحابها ولم يبرز الضمير فيقال : خاضعاً هم (٢) أو خاضعين هم ، على لفظة
 " أكليني البراغيث " ، ولا حجة لهم في الآية ، لأنه يحتمل أن يراد بالأعناق
 الجماعات كأنه قال : " ظلت جماعاتهم لها خاضعين " ، يقال : " جاءه عنق
 من الناس " أي جماعة (٣) ، فيكون على هذا من قبيل ما جرت فيه الصفة
 على من هي له ، ويحتمل أيضاً أن يكون من باب " ذهبَ بعضُ أصابعه " ، فأخبر
 عن الأعناق كما يخبر عن الضمير الذي أضيفت إليه ، لأنه لو قيل " ظلوا لها
 خاضعين " لكان ذلك في معنى " ظلت أعناقهم لها خاضعة " (٤) . ولا حجة لهم
 في قوله تعالى (= فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ) (٥) وإن كان الظاهر فيه أنه أراد " في يوم
 عاصف هو " ، أي : عاصف ريبه ، فاستتر الضمير ، لأن ذلك يتخرج على أن يكون
 جعل اليوم عاصفاً لعصوف الرياح فيه كما قيل " يوم حارّ ويوم بارد " لوجود
 الحرّ والبرد فيه (٦) ، فيكون مثل قوله :

٢٨٥ - يَوْمَيْنِ غَمِينٍ ، وَيَوْمًا شَسَاءً (٧)

ويحتمل أن يريد : عاصف الرياح ، فحذف لدلالة ذكر الرياح على ذلك
 فيكون نحو قول الآخر :

-
- (١) الآية ٤ من سورة الشعراء .
 (٢) غامضة في الصورة .
 (٣) اللسان (عنق) وينظر معاني القرآن للفراء ٢/٢٧٦ و٧٧٧ ومعاني القرآن
 للأخفش : ٤٢٤ ، .
 (٤) ينظر المقتضب : ٤/١٩٨ ، ١٩٩ ، مع الهوامش .
 (٥) الآية ١٨ من سورة إبراهيم .
 (٦) معاني القرآن للفراء ٢/٧٣ .
 (٧) من شواهد معاني القرآن ٢/٧٣ .

٢٨٦- وَتَضَحَّكَ عِرْفَانُ الدَّرُوعِ جُلُودًا إِذَا كَانَ يَوْمَ مَظْلَمِ الشَّمْسِ كَاسْفٍ (١)

أى : كاسف الشمس .

واستدلوا أيضا بقول الشاعر :

٢٨٧- تَرَى أَرْبَاعَهُمْ مَتَّقِدِيهَا إِذَا صَدَىءُ الْكَمَاةِ مِنَ الْحَدِيدِ (٢)

ألا ترى أن قوله : متقلديها من صفة الضمير المضاف إليه الأرباق ، وقد جرى على الأرباق ،

فكان ينبغي أن ينفصل الضمير ، فيقال : متقلدها هم أو متقلديها هم طى لفظة من

قال : أكلوني البراعيث (٣) ولا حجة لهم فى ذلك ، لأنه يحتمل أن يكون

من باب " اجتمعت أهل اليمامة " فأجرى الصفة على الأرباق كما يجريها على

الضمير الذى أضيفت إليه ، لأنه لو قال " تراهم متقلديها " ، أى متقلدي

الأرباق ، لكان بمنزلة قولك " ترى أرباقهم متقلدة " واستدلوا أيضا بقول الأعشى :

٢٨٨- وَإِنَّ امْرَأَةً أَسْرَى إِلَيْكَ وَدُونَهُ مِنْ الْأَرْضِ مَوَاةٌ مِيدَاءٌ سَطَّاقٌ

لمحقوقة أن تستجيبى لصوته وَأَنْ تَعْلَمِي أَنَّ الْعَمَانَ مَوْسِقٌ (٤)

فأجرى " محقوقة " على امرئ ، وهو من صفة المرأة ، ولم يجرز الضمير ، وكان

ينبغي له أن يقول : لمحقوقة أنت أن تستجيبى لصوته [ولا حجة لهم فى ذلك

لأن محقوقة يحتمل أن يكون خبر إن ، وأن تستجيبى فى موضع رفع به ، وأنك

محقوقة على معنى أن تستجيبى ، كأنه قال : لمحقوقة استجابتك (٥) لصوته

فلا يكون فى محقوقة طى هذا ضمير .

(١) ما أنشده الفراء فى معانيه ٧٤/٢ أيضا .

(٢) كذا رواية عجز البيت فى الصورة ، وروايته فى المصادر

إلا إذا صدى الحديد على الكماء . ينظر معانى القرآن للفراء ٢٧٧/٢ ، والإنصاف ٥٩ ، والخزانة ٤١١/٢ .

(٣) فى الإنصاف : ٦١ ، فلا حجة لهم فيه أيضا ، لأن التقدير فيه : ترى أصحاب أرباقهم ، إلا أنه حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامة كما قال تعالى (= وأسأل القرية) أى أهل القرية الخ . . وانظر الخزانة ٤١١/٢ .

(٤) البيتان فى الديوان ٢٢٣ ورواية عجز البيت الأول +
فياف سنوفات وبيداء حيقق

وهما فى الأمالى الشجرية ٣١٧/١ ، والإنصاف ٥٨ ، والخزانة ٥٥٥/١ ، ٤١٠/٢ .

(٥) فالتأنيث فى محقوقة للاستجابة ، وهذا التوجيه فى الأمالى الشجرية ٣١٧/١ ، نسوب لأبى على الفارسي . ولا بن الأنبارى جواب آخر فى الإنصاف : ٥٨ .

واستدلوا أيضا على أن الصفة إذا تكررت لم يلزم بروز الضمير لأن اللبس
بقول أمرئ القيس :

فَظَلَّ لَنَا يَوْمَ لَذِيذٍ بِنَعْمَةٍ قَقِلٌ فِي مَقِيلٍ نَحْسُهُ مَتَفَيِّبٍ (١) [١٣]

يقال : قال نحسه : إذا سَكَنَ وَالنَّحْسُ (٢) : الدُّخَانُ ، قالوا : التقدير :
قَقِلٌ فِي يَوْمٍ مَقِيلٍ نَحْسُهُ أَي قائل نحسه ، فكان ينبغى أن يقول : في يوم مقيل
نحسه متفبيب هو (٣) ، ومَقِيلٌ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ مَصْدَرٌ وَصِفَاءٌ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِمْ :
" مَرَّتْ بِرَجُلٍ عَدْلٍ " أَوْ " مَرَّتْ بِفَرَسٍ طَوَّعَ الْقِيَادَ " أَي عَادِلٍ وَطَائِعَ الْقِيَادِ .
وهذا لا حجة لهم فيه لأنه قد يتخرج على أن يكون نحسه مرفوعا بالابتداء ومتفبيب
خبره ، والأصل متفبيبي على حدِّ أَحْمَرِيٍّ ، ثم خَفَّفَتِ الْيَاءُ عَلَى حَدِّ الْمُعَيْدِيِّ ،
ثم قُدِّرَتِ الضَّمَّةُ فِي الْيَاءِ وَقَدْ تَقَدَّمَ تَبْيِينُ ذَلِكَ . (٤)

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَهَلَّا لَزِمَ تَأْخِيرُ الْمَفْعُولِ إِذَا كَانَ مَقْرُونًا بِإِلَّا ، فَيَكُونُ ذَلِكَ
مِنَ الْمَوْجِبَاتِ لِتَقْدِيمِ الْفَاعِلِ ، كَمَا لَزِمَ تَأْخِيرُ الْفَاعِلِ إِذَا كَانَ مَقْرُونًا بِإِلَّا :

فالجواب : أَنَّ الْمَقْرُونَ بِإِلَّا يَجِبُ تَأْخِيرُهُ فِي الْمَعْنَى ، وَلَا بَدَأَ مِنْ جِهَةِ
أَنَّكَ إِذَا أَدْخَلْتَهَا عَلَى الْفَاعِلِ فَقَدْ أُوجِبَتْ لَهُ خَاصَّةً مَا نَفَيْتَهُ عَنْ غَيْرِهِ مِنْ إِيقَاعِ
الْفِعْلِ بِالْمَفْعُولِ " فَيَنْبَغِي إِذَا أَنْ لَا تَأْتِيَ بِهَا إِلَّا بَعْدَ ذِكْرِ الْفِعْلِ وَالْمَفْعُولِ
إِذْ لَا تَوْجِبُ لَهُ ذَلِكَ إِلَّا بَعْدَ أَنْ تَنْفِيَهُ عَنْ غَيْرِهِ ، وَكَذَلِكَ إِذَا أَدْخَلْتَهَا عَلَى الْمَفْعُولِ
فَقَدْ أُوجِبَتْ لِلْفَاعِلِ إِيقَاعُ الْفِعْلِ بِالْمَفْعُولِ خَاصَّةً ، وَنَفَيْتَ عَنْهُ أَنْ يَوْقَعَ الْفِعْلُ
بِغَيْرِهِ ، فَيَنْبَغِي إِذَا أَلَّا تَأْتِيَ بِهَا إِلَّا بَعْدَ الْفَاعِلِ إِذْ لَا تَوْجِبُ لَهُ ذَلِكَ
فِي حَقِّ الْمَفْعُولِ إِلَّا بَعْدَ نَفْيِكَ عَنْهُ ذَلِكَ فِيمَا عَدَاهُ ، لَكِنْ لَزِمَ تَأْخِيرُ الْفَاعِلِ فِي الْفَرْقِ إِذَا
دَخَلْتَ عَلَى الْفَاعِلِ ، وَطَمَّ يَلْزَمُ ذَلِكَ فِي الْمَفْعُولِ [مِنْ جِهَةِ] (٥) أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : " مَا ضَرَبَ إِلَّا زَيْدٌ عَمْرًا "

(١) سبق تخريجه ص ٣١

(٢) في اللسان (نحس) " النحس : الفبار " ، وهو أحسن مما فسره به الشارح

(٣) ذكر فيما سبق أن التقدير عند الكوفيين : في مقيل متفبيب نحسه ، على
أن الفاعل يجوز تقديمه على العامل .

(٤) فيما سبق ص ٣٢

(٥) مكانها كلمات ذهب بها الرطوية .

كنت قد قدمت اللفظ المقرون بإلا لفظاً ومرتبته لأن الفاعل مرتبته (تأتي قبل)^(١) المفعول وحكم المقرون بإلا أن يكون مؤخرًا كما تقدم ، وإذا قلت " ما ضرب إلا عمراً زيداً " فالمقرون بإلا وإن لم يكن مؤخرًا // في اللفظ فإنه مؤخر في التقدير لأن مرتبة المفعول أن يكون بعد الفاعل ، فلم يخرج المقرون بإلا بهذا التقديم عن أن يكون مؤخرًا ، وليس كذلك في المسألة الأولى ، ومع ذلك فتقدمه قليل في كلامهم .

[تأثير الإضافة في باب الفاعل]

وقوله : " وللإضافة والإضمار وترتيب المضمرات تأثير في هذا الباب " ، أما تأثير الإضافة فهو كونها تلزم تقديم ما أضيف إليه العامل على غيره ، وسواء كانت مرتبته التقديم أو لم تكن كذلك ، ألا ترى أنك إذا أضفت العامل إلى الفاعل لزم تقدمه على المفعول . وإذا أضفت إلى المفعول لزم تقدمه على الفاعل ، وسبب ذلك امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، لأن ذلك لا يجوز إلا بطرف أو مجرور في ضرورة شعر نحو قوله :

٢٨٩- لما رأت سائيداً ما استعبرت لله در اليوم من لا سها (٢)

التقدير : لله در من لا سها اليوم . وأما الفصل بغير ظرف ولا مجرور فما جاء منه في الشعر حفظ (٣) ولم يقص عليه نحو قوله :

٢٩٠- فداسهم دوس الحصات الدائس (٤)

فقدم المفعول على الفاعل مع أن الفاعل مضاف إليه المصدر .

(١) مكانها كلمات ذهب بها الرطوة .

(٢) البيت لعمر بن قيس ، وهو في الديوان : ١٨٢ .

وهو من شواهد الكتاب ١/ ١٧٨ ، ١٩٤ ، والمقتضب ٤/ ٣٧٧ ، والإنصاف

٤٣٢ ، وشرح ابن يعين ٢/ ٤٦ ، ٣/ ١٩ ، ٢٠ ، ٢٧ ، ٨/ ٦٦ . وشرح الجمل

لابن عصفور ٢/ ٦٠٥ ، والضرائر له : ١٩٣ ، والخزانة ٢/ ٢٤٧ .

(٣) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف

وحرف الخفض لضرورة الشعر ، ومنه البصريون بغير الظرف وحرف الجر ،

الإنصاف م ٦٠ ص ٤٢٧ وما بعدها .

(٤) رجز منسوب لعمر بن كلثوم في المقاصد النحوية ٣/ ٤٦١ ، وهو في شرح الجمل

لابن عصفور ٢/ ٦٠٦ ، والضرائر له : ١٩٧ ، والصبان على الأشمونى ٢/ ٢٧٦ :

دوس الحصيد .

[تأثير المضمرات في باب الفاعل]

وأما تأثير المضمرات في هذا الباب، فمن جهة أنه إذا اجتمع الضمير المتصل مع ما ليس بضمير متصل قديم الضمير، وسواء كانت مرتبته التقديم أو التأخير فتقول "ضربت زيداً" و "ضربني زيد".

ومن جهة أيضاً أنه إذا أدى إلى تعدّي فعل المضمر المتصل إلى مضمرة المتصل نحو "ضربتني" (١) أو فعل الظاهر إلى مضمرة المتصل، نحو: "ضربه زيد"، تريد: أنه ضرب نفسه، لم يجر ذلك إلا في باب ظننت ونسي فقدت وهدمت (٢)، وكذلك أيضاً إذا أدى إلى تعدّي فعل المضمر المتصل إلى ظاهره نحو "زيداً ضرب" تريد: أنه ضرب نفسه لم يجر ذلك في باب مسن الأبواب، وسنبتين السبب في ذلك في باب الاشتغال، إن شاء الله تعالى (٣).

ومن جهة أنه إذا اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول كزيم تقدم المفعول كما تقدم (٤)، فإن اتصل بالمفعول ضمير يعود على الفاعل لم يلزم تأخير المفعول عند أهل البصرة، وأهل الكوفة كما تقدم (٥) يلزمون تأخيره إن كان الضمير ضمير رفع نحو: أخذ ما أراد زيد (٦)، وإن لم يكن ضمير رفع جاز عندهم تقديمه نحو "ضرب غلامه زيد".

فإن اتصل في باب "أعطيت أو" ظننت (٧) بأحد المفعولين ضمير يعود على المفعول الآخر، أو في باب "أطمت" بأحد المفعولين ضمير يعود على أحد المفعولين الباقيين، فلا يخلو أن يكون المفعول الذي اتصل به الضمير مقدّم الرتبة على الذي عاد عليه الضمير أو بالعكس، فإن كانت مرتبته التقديم لزم

(١) في الكتاب ٣٦٦/٢ * ولا يجوز أن تقول: ضربتني ولا ضربت إياي، لا يجوز واحد منهما، لأنهم استغنوا عن ذلك: بضرت نفسي وإياي ضربت.

(٢) الأمل إلى الشجرية ٣٩/١، وفي الكتاب ٣٦٧/٢، أنه يجوز في حسبت وظننت وخلصت وأرى وزعمت ورأيت - إذا لم تكن رؤية العين - ووجدت - إذا لم ترد وجدان الضالة - وجميع حروف الشك.

وانظر مقاله نقد كتاب المدارس النحوية، مجلة المركز عدد ٦٠٣/٥.

(٣) انظر ما سيأتي ٢٥١ من المخطوطة.

(٤) تقدم في ٤٢٥

(٥) تقدم ص ٤٤٦

(٦) المنتظر أن يكون المثال: أخذ زيد ما أراد، لأن الشارح يتحدث عن مذهب

الكوفيين وانظر محاورة الجرمي والفراء في الإنصاف م (١٥).

(٧) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١٥/٢.

تأخيره من المفعول الذي عاد عليه الضمير ، وإن كان مؤخرًا في الرتبة لم يلزم تأخيره ، ما عاد عليه الضمير } والتقدم الرتبة في باب "ظننت" هو [المفعول] (١) الذي هو مبتدأ في الأصل ، وفي باب "أعطيت" هو المفعول الذي هو فاعل في المعنى ، وفي باب "أعلمت" هو المفعول الذي هو فاعل في المعنى ، ثم الذي هو مبتدأ في الأصل ، ثم الذي هو خبر في الأصل . فتقول "أعطيت زيدا درهمه" وإن شئت "أعطيت درهمه زيدا" ، لأن النية به التأخير ولا خلاف في جواز ذلك إلا عند بعض البصريين ، فإنه منع ذلك ، ونهى منعه على أن المفعولين في مرتبة واحدة ، فترتبهما أن يكونا بعد الفاعل أيهما تقدم فذلك مكانه . فان قلت : "دهرمه أعطيت زيدا" جازت السألة بلا خلاف ؛ لأن النية بالمفعول أن يكون بعد الفعل ، فالنية به (٢) التأخير ، وإذا كانت النية به التأخير [جاز] (٣) أن يكون مقدراً بعد المفعول الذي يعود عليه الضمير ؛ لأن ذلك المفعول الذي عاد عليه الضمير قد وقع بعد الفعل فهو في محله وهذا الذي ذهبوا إليه من امتناع "أعطيت درهمه زيدا" باطل ؛ لأن زيدا وإن تأخر فإنه فاعل في المعنى ؛ ألا ترى أنه أخذ الدرهم - والدرهم من جهة المعنى مفعول - فالنية به التقديم من أجل ذلك .

وكذلك لو قلت : "أعطيت ما أراد زيدا" جاز عند البصريين إلا عند من يمنع منهم "أعطيت درهمه زيدا" ، وأما عند الكوفيين فلا يجوز ذلك ؛ لأن الضمير ضمير رفع .

فإن قلت "ما أراد أعطيت زيدا" جاز عند جميع البصريين ، ولم يجز ذلك عند الكوفيين .

وتقول "أعطيت الغلام مالكة" ولا يجوز باتفاق "أعطيت مالكة الغلام" ولا "مالكة أعطيت الغلام" إلا عند الكوفيين فإنه يجوز ذلك إذا قدرت أن الإطاء أخذ للغلام أولاً ، فالأول عند هم هو الذي يقدر الفعل [أخذاً له قبل صاحبه] (٤) .

(١) تكملة يقتضيها السياق .

(٢) في المصورة : فيه .

(٣) كلمة طموسة في المصورة .

(٤) هذه العبارة غامضة في المصورة .

وتقول " ظننت زيدا ضاربا نفسه " وإن شئت قلت " ظننت ضاربا نفسه زيدا " إلا عند الكوفيين ، فإن ذلك لا يجوز لأن في " ضارب " ضميراً مرفوعاً يعود على " زيدا " ، ومن يمنع من البصريين // " أعطيت درهمه زيدا " .

فإن قلت : ضاربا نفسه ظننت زيدا " جاز عند كافة البصريين ، ولم يجز عند الكوفيين ، لأجل الضير المرفوع في ضارب .

وتقول : " ظننت في الدار صاحبها " ولا يجوز " ظننت صاحبها في الدار " ولا " صاحبها في الدار ظننت " عند أحد من البصريين ، والكوفيون يجيزون ذلك إذا قُدِّرَ أن ظننت تناولت المفعول الذي هو خبر قبل المفعول الذي هو مبتدأ في الأصل .

ولو قلت : " ظننت زيدا غلامه " لم يجز التقديم عند أحد خوف التباس المعنى .

وتقول " أعلمت هنداً قائمة إياها " ولا يجوز " أعلمت إياها هنداً (١) قائمة " عند أحد من البصريين . وأما الكوفيون فيجيزون ذلك إذا قُدِّرَ أن الفعل تناول هنداً قبل تناول الأول .

وتقول : " أعلمت زيدا في الدار مالكة " ، ولا يجوز " أعلمت زيدا مالكة في الدار " إلا عند الكوفيين إذا قُدِّرَ أن أعلمت تناول " في الدار " قبل تناولها " مالكة " .

وتقول : " أعلمت زيدا هنداً في دارها " ، وتقول " أعلمت زيدا في دارها هنداً " عند جميع النحويين إلا عند من منع من البصريين " أعطيت درهمه زيدا " .

ونسبة المجرور من المنصوب كسببة المفعول الثاني في باب " أعطيت " من الأول . فتقول : لبست من الثياب ألينها " ، ولا يجوز : لبست ألينها من الثياب " ، كما لا يجوز " أعطيت صاحبها للجارية " ، ويجوز ذلك عند الكوفيين إذا قُدِّرَ أن الفعل تناول المجرور قبل ، فإن قلت " أتيت في داره زيدا " جاز ذلك باتفاق .

(١) في الصورة : هند ، خطأ .

[تأثير ترتيب المضمرة]

وأما تأثير ترتيب المضمرة في هذا الباب فإنما هو في الاتصال والانفصال ،
فإذا اجتمع لك ضميران في هذا الباب أحدهما مرفوع والآخر منصوب اتصل ،
وبدأت بالمرفوع فتقول " ضربته وضربتك وضرتني " ولا يجوز " ضربت إياك " ،
إلا في الضرورة نحو قوله :

٢٩١ - * إليك حتى بلّفت إياك * (١)

إلا أن يكون أصلها المبتدأ والخبر ، فإنه يجوز الاتصال والانفصال ، والاتصال
أحسن ، نحو قولك " كنته وكنت إياه " فمن الاتصال قوله :

٢٩٢ - فلا يكفها أو تكفنه فإنه أخوها غدته أمها بليانها (٢)
ومن الانفصال قول عمر بن أبي ربيعة :

٢٩٣ - لكن كان إياه لقد حال بعدنا عن العهد والإنسان قد يتغير (٣)

فإن كان أحدهما مخفوضاً بإضافة العامل إليه ، والآخر ليس كذلك ، فإنك
تفصل ما بعد المخفوض إن كان ضمير رفع على كل حال ، فتقول : " زيد
عجبت من ضربك هو " و " زيد عجبت من ضربه أنت " ، وإن كان ضمير نصب :

(١) الرجز لحيد الأرقط : وقوله : * أتتك عنس تقطع الأراكا *

- وهو من شواهد الكتاب ٣٦٢/٢ والخصائص ١/٣٠٧، ٢٠٣/١٩٤ ،
والأمل الشجرية ١/٤٠ ، والإيناف ١٩٩ ، وشرح ابن يعيش ٣/١٠٢ ،
وشرح الجمل لابن صفور ٢/١٩ ، والضرائر له : ٢٦١ ، والخزانة ٤٠٦/٣ (عرضاً)
(٢) هذا البيت لأبي الأسود الدؤلي في الديوان : ١٢٨ ورواية العجزنيه :
* أضح أرضعت أمها بليانها . وهو من شواهد الكتاب ١/٤٦ ، والمقتضب ٣/٩٨
والإيناف ٨٢٣ ، وشرح ابن يعيش ٣/١١٧ ، والمقرب ١/٩٦ ، وشرح الجمل
لابن صفور ١/٤٠٧ ، ٢/١٩ ، والخزانة ٤٢٦/٢ ، وغيرها .
ويروى : أمه وستاتي في ص ٥٥٦ وهو رواية أكثر المصادر .
(٣) الديوان : ٦٤ (البيئية) وهو في شرح ابن يعيش ٣/١٠٧ ، والمقرب ١/٩٥ ،
وشرح الجمل لابن صفور ١/٤٠٦ ، ٢/١٩ ، والخزانة ٤٢٠/٢ ، وغيرها .

فَإِنْ كَانَ أَبْعَدَ مِنَ الْمَخْفُوضِ رُبَّةً جاز اتصاله وانفصاله ، وانفصاله أحسن ،
فتقول " زيد عجبت من ضربه " (١) ، ومن ضربه إياه ، وإن كان أقرب منه فالفصل
ليس إلا فتقول " زيد عجبت من ضربه إياك " ولا يجوز " من ضربهك " ، فإن كان
شله في القرب أو البعد فالانفصال نحو قولك " هند زيد عجبت من ضربه إياها "
ولا يجوز " من ضربهها " إلا في الضرورة نحو قوله :

٢٩٤- وقد جعلت نفسي تطيب لخممة لضفمهاها يقرع العظم نابها (٢)

أو في نادر كلام حكى الكسائي عن العرب : إخوتك أحسن الناس وجوها
وأضرهموها [وإن كانا منصوبين فإما أن يكون أصلهما المبتدأ والخبر نحو
مفعولى " ظننت " أو لا يكونا كذلك نحو مفعولى " أعطيت " ، وكيفما كان فإن
الذى يلي الفعل منهما يتصل ، وأما الآخر فإنه إن كان أبعد من الأول جاز
اتصاله وانفصاله والانفصال أحسن في باب " ظننت " والاتصال أحسن في باب
" أعطيت " فتقول : زيد ظننتك إياه ، وزيد ظننتك " و " الدرهم أعطيتك
وأعطيتك إياه " ، وإن كان أقرب منه لم يحز فيه عند سيويه إلا الفصل (٣) ، نحو
قولك : " زيد ظننته إياك ، والدرهم أعطيته إياك " ولا يجوز " ظننتهوك
وأعطيتهموك " ، والعزء يجيز الاتصال بالقياس والانفصال عنده أحسن ، وأما
الفراء فلا يجوز عنده إلا الانفصال إلا أن يكون الأول ضمير مثني أو ضمير
جماعة مذكرين ، فيجيز إن ذاك الاتصال والانفصال ، والانفصال أحسن ، نحو
قولك : " الدرهمان أعطيتهماك والغلمان أعطيتهموك " و " الزيدان ظننتهماكما "

و " الزيدون ظننتهموك " ، وسبب ذلك شبه آخر ضمير الفية بآخر ضمير المخاطب
إن ذاك . ومذهب الكسائي كذهب الفراء ، إلا أن الكسائي أيضا يجيز الاتصال
إذا كان الأول ضمير جماعة للمؤنث نحو قولك " الدراهم أعطيتهنكن " ولما
جاز ذلك عنده لشبه آخر ضمير الفائيات بآخر ضمير المخاطبات ، والفراء يأبى
ذلك ، لأن الشبه // بحرف واحد وليس في قوة [شبه] (٤) ضمير الفائيتين
الشبه

(١) في الصلب : ضربه هو ، والتصحيح من الهامش .

(٢) البيت للقيط بن مره أو مغلس بن لقيط . وهو من أبيات الكتاب ٣٦٥/٢ ،
والإيضاح للفارسي : ٣٤ ، والأماشي الشجرية ١/٨٩ ، ٢/٢٠١ ، وشرح
ابن يعقوب ٣/١٠٥ ، ١٠٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/١٩ ، والخزانة
٤١٥/٢ وغيرها .

(٣) الكتاب ٢/٣٦٤ .

(٤) تكملة يلتئم بها السياق .

والفائتين بضمير المخاطبين والمخاطبتين . والكسائي يرى أَنَّ النون وإن كانت في الخطاب واحدة فَإِنَّهَا مشددةٌ ، والحرف المشدّد حرفان في الاعتبار . والنون ورد به السماع وتكلمت به العرب ما ذهب إليه سيويه [فَإِنْ كانا في رتبة واحدة في القرب والبعدهِ فالأختيارُ الانفصال ويجوز الاتصال ، وهو ضعيفٌ (١) ، نحو قولك : " الدرهمُ زيدٌ أعطيتَه إِيَّاهُ " ويجوز " أعطيتَهوه " وتقول " أعطيتكما إِيَّاكما " ويجوز " أعطيتكما كما " ، إلاَّ أَنَّ يكونا ضميرى متكلم فالانفصال نحو قولك " منحتني إِيَّاي " إذا أعطيتَه نفسه ، ويقبح : " منحتنييني " (١) ، والفرق بين ضميرى المتكلم وغيرها أَنَّ "ني" الثانية موضوعة على التقديم وهي مؤخره لفظاً وليس كذلك غيرها .

باب [الموصول]

قوله : " الموصولُ الاسمية : الذي والتي " إلى آخره " (٢)

جميعُ ما ذكرنا سُمِّ بلا خلافٍ إلاَّ الألف واللام بمعنى الذي والتي نحو " الضارب " تريد : الذي ضرب ، والضاربة تريد : التي ضربت ، فَإِنَّ فيها خلافاً بين النحويين :

فذهب أبو الحسن إلى أَنَّها حرفٌ تعريفٌ وليست موصولة (٣) . قيل له : إذا لم تكن من قبيل الموصولات ، فما المانع من تقديم المنصوب عليها ؟ ولمَّ لم يقولوا " هذا زيداً الضارب " ؟ إِيَّي " هذا الضاربُ زيداً " كما يجوز " هذا زيداً ضاربٌ " تريد : هذا ضاربٌ زيداً " ؟ .

(١) الكتاب ٢ / ٣٦٥ .

(٢) بعده في الجزولية نسخة دار الكتب " وأي بمعنى الذي وأية بمعنى التي ومن وما ونو الطائفة والألف واللام بمعنى الذي والتي وذا ، إذا كانت مع ما الاستفهامية ، وأريد بها معنى الذي ، والألف أي بمعنى الذين "

(٣) المجمع ١ / ٨٤ وشرح التصريح (١ / ١٣٧) وفيه أَنَّ المازني ذهب إلى هذا في أحدِ قوليه ، وقوله الثاني أَنَّ (أ ل) موصولٌ حرفي وسيأتي . . .

فَأَجَابَ عَنْ ذَلِكَ بِأَنَّ قَالَ : اسم الفاعل إذا دخلت عليه الألف والسلام
التي للتعريف لا يعمل كما أنه إذا وُصِفَ أو صُغِّرَ لا يعمل ، لأنه يَنْمُدُّ مِنْ
الْفِعْلِ ، بِدُخُولِ مَا هُوَ مِنْ خِوَاصِّ الْأَسْمِ عَلَيْهِ ، لِأَنَّ الْأَيْفَ وَاللَّامَ مِنْ خِوَاصِّ
الْأَسْمَاءِ كَمَا أَنَّ النِّعْتَ وَالتَّصْفِيرَ كَذَلِكَ ، قَالَ : فالاسم المنتصب بعده إنما هو
منصوبٌ على التشبيه بالمفعول به مثل " الوجه " في قولك " هذا الحسنُ الوجهَ " ،
والاسم المنتصب على التشبيه بالمفعول به لا يجوزُ تقدُّمَهُ ، لا يقال " هذا الوجهَ
الحسنُ " ولا " هذا الوجهَ حسنٌ " تريد " هذا الحسنُ الوجهَ " و " هذا
حسنُ الوجهَ " ، فكذلك أيضا لا يجوز في " هذا الضاربُ زيدا " أنْ تَقْدَّمَ زيدا
على الضارب .

وهذا الذي ذهب إليه باطل ؛ لأنَّ المنصوبَ على التشبيه بالمفعول به
لا يكونُ إِلَّا سَبِيًّا ، ولا يكون في الكلام إِلَّا نَكْرَةً أَوْ مُعَرِّفًا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، أو مضافا
إلى ما فيه الألفُ واللَّامُ ، أو مضافاً إلى ضمير ما فيه الألفُ واللَّامُ ، و " زيد من
قولك : " الضاربُ زيدا " ليس سببياً ، ولا نكرةً ، ولا من قبيل ما ذكرنا من
المعارف ، فثبت أنه ليس منتصباً على التشبيه بالمفعول به ، وأنَّ الألفَ واللَّامَ
من قبيل المتوصلات . ولذلك امتنع تقدُّمُ المفعولِ .

فأما المازني فزعم أنها من قبيل الحروف المتصلة (١) ، واستدل على ذلك
بأنَّكَ تقول : " جاءني الضاربُ زيدا " [ورأيت الضاربَ زيدا] (٢) ، ومررت بالضاربِ
زيداً " ، فتخفف اسمُ الفاعلِ أو ترفعه أو تنصبه ، ولا يكونُ للألفِ واللَّامِ موضعٌ
من الإعراب ، إذ لا يحتاج " جاءني " إلَّا مرفوعاً واحداً ، ولا رأيتُ إلَّا مفعولاً
به واحداً ، ولا مررتُ إلَّا مجروراً واحداً ، ولا يكون اسمٌ في الكلام إلَّا وله موضعٌ
من الإعراب ، وأيضاً فإنها لو كانت اسماً لكانت من قبيل الأسماء الظاهرة ،
والأسماء الظاهرة لا تكون على حرفين أحدهما أَلِفٌ وَوَصْلٌ ، فيكون الاسمُ فسي
الحقيقة حرفاً واحداً [وأيضاً فإنَّ همزة الوصلِ في " الضارب " إذا ابتدأت مفتوحةً
ولا تكون همزة الوصلِ في الأسماءِ إلَّا مكسورةً إلَّا ما شذَّ من قولهم : أيمن (٣)

(١) الهمع ١/٨٤ ، وشرح التصريح ١/١٣٧ .

(٢) تكلمة يتم بها الكلام .

(٣) انظر ما سيأتي : ص ٤٤٠

- فإذا جعلناها اسماً كان فتح همزة الوصل فيها شاذاً ، وإذا جعلناها حرفاً كان فتح الهمزة فيها قياساً ؛ لأنَّ همزة الوصل إذا دخلت على حرفٍ اسم تُوجَدُ إلاَّ مفتوحةً ، ألا ترى أنَّها لم تدخل على حرفٍ إلاَّ على لام التعريف في نحو " الرجل والفلام ، وهي مفتوحة ، وأيضاً فإنَّك لا تفصلُ بين الألف واللام واسم الفاعل بمعمول اسم الفاعل الذي هو صلة الألف واللام ، ولو كانت اسماً لجاز ذلك كما يجوز في " الذي " أن تفصل بينه وبين الفعل الواقع صلة له بمعمول ذلك الفعل ، تقول : جاءني الذي زيداً ضرباً " ولا يجوز " جاءني ال زيداً ضرباً " .

وجميع ما استدل به لا حجة له فيه .

أما قوله : لو كانت اسماً لكان لها موضعٌ من الإعراب ، فالجوابُ أنَّ الألف واللام جعلت مع الاسم كالشيء الواحد ، لأنَّ الصلة والموصول كالشيء الواحد ، بل إذا كانت [الصلة] (١) اسماً مفرداً كانت أشدَّ افتقاراً إلى الموصول ، فإذا قلت " جاءني الضارب " فالضارب بجملته هو الفاعل ، وكما أنك إذا قلت : " هذه بعليكَ فرغت بكاً لا يقال أنَّ الاسم الأوَّل بقي لا موضع له من الإعراب لأنَّ بعليكَ بمنزلة // اسم واحد ، فكذلك لا ينبغى أن يقال : إنَّ الألف واللام في مثل قولك : جاءني الضاربُ زيداً " إذا جعلت اسماً لا يكون لها موضع من الإعراب ، لأنَّها مع ما بعدها بمنزلة شيء واحد ، ألا ترى أنك إذا قلت : يعجبني أن يقوم زيدٌ " فالموصول الذي هو " أن " وصلته في موضع رفع وليسست الصلة وحدها ، ولا الموصول وحده في موضع رفع ، فكذلك " الضارب " الصلة والموصول فيه بمنزلة اسمٍ واحدٍ .

وأما ما استدل به من كون الاسم الظاهر لا يكون على حرفٍ واحدٍ فيأطل ؛ لأنَّه قد حكى عنهم " أمُّ الله " وهمزته همزة وصل مع أنَّه معربٌ (٢) ، والأخرى أن يجيء على ذلك الاسم المبني ، وقد أجاز سيبويه بالقياس إذا سميت بالبناء من ضرب أن تقول : " اب " فتلحق همزة الوصل وتعرب (٣) ، فأجاز أن يكون

(١) في الصورة : الصفة

(٢) الإنصاف : ٤٠٩

(٣) الكتاب ٣ / ٢٢٣ .

الاسم المعرب على حرف واحد إذا وصلت ، فإذا ابتدأت كان على حرفين أحدهما همزة الوصل ، وقاس ذلك على " أب " ، ألا ترى أنه على حرفين ابتداءً فإذا وصلت في مثل قولك بمن أب (١) لك ؟ على لفة من ينقل حركة الهمزة إلى ما قبلها ، يبقى الاسم المعرب على حرف واحد بل قد يبقى الاسم المعرب على حرف واحد وصلًا وابتداءً حكى ابن مقسم عن ثعلب " شربت ما " وقد تقدم تبيين ذلك . (٢)

وأما ما استدل به من فتح همزة الوصل معه ، فلا حجة له في ذلك لأنهم إنما فتحوا همزة الوصل في " آين " تشبيهاً بالحرف (٣) ، فالأخرى أن يفعلوا ذلك في مثل " الضارب " لأن الألف واللام التي هي اسم موصل أشبه بالألف واللام التي للتعريف من " آين " .

وأما ما استدل به من كونهم لا يفتنون بين الألف واللام وبين اسم الفاعل في نحو " هذا الضارب زيداً " بمعمول اسم الفاعل ، فسببه ما ذكرناه من جعل الألف واللام مع ما دخلت عليه كالشيء الواحد ، وجاز ذلك في الذي ولم يجز في الألف واللام ؛ لأن اسم الفاعل مفرد ، فهو أشد افتقاراً إلى الموصول من الجمة ، بل يلزم ذلك في مذهبه ؛ فإن الألف واللام عند حرف موصل بمنزلة " ما " المصدرية ، فكما يجوز الفصل بين " ما " المصدرية والفعل الذي تدخل عليه بمعمول ذلك الفعل ، نحو قولك " يعجبني ما اليوم تصنع " ، تريد : صنعك اليوم ، فكذلك ينبغي أن يجوز ذلك في " الضارب زيداً " .

وأما على مذهب من يجعلها اسماً ، ويجعلها مع اسم الفاعل بمنزلة اسم واحد كـ " يعليك " ، فلا يلزمه إجازة الفصل ، كما لا يجوز الفصل بين بعل وبك بشئ .

(١) في الصورة : من ب لك

(٢) تقدم في ص : ١٤٤٦/٤٣

(٣) قال سيبويه : وزعم يونس أن ألف آيم موصولة ، وكذلك تفعل بهما العرب ، وفتحوا الألف كما فتحوا الألف التي في الرجل ، وكذلك آين . الكتاب ٣/٥٠٣ .

وَأَمَّا أَبُو بَكْرٍ السَّرَاجُ وَأَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ (١) وَأَكْثَرُ النَّحْوِيِّينَ (٢) فَذَهَبُوا إِلَى أَنَّهَا اسْمٌ ، وَاسْتَدَلُّوا عَلَى ذَلِكَ بِعُودَةِ الضَّمِيرِ طَيْبِهَا ، تَقُولُ : جَاءَتْنِي الضَّارِبُهَا زَيْدٌ * ، أَلَا تَرَى أَنَّ ضَمِيرَ الْمُؤَنَّثِ الَّتِي تَتَّصِلُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ لَيْسَ لَهُ مَا يَعُودُ عَلَيْهِ إِلَّا الْأَلْفُ وَاللَّامُ [فَإِنْ قِيلَ فَلَقَلَّ الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى مُوصُوفٍ مَحذُوفٍ ، وَالْأَصْلُ " جَاءَتْنِي الْمَرْأَةُ الضَّارِبُهَا زَيْدٌ " فَحَذَفُوا الْمَوْصُوفَ ، وَأَقِيمَتِ الصِّدْقَةُ مَقَامَهُ ، وَبَقِيَ الضَّمِيرُ عَائِدًا عَلَى الْمَوْصُوفِ الْمَحذُوفِ .

فَالْجَوَابُ : أَنَّ ذَلِكَ بَاطِلٌ لِأَنَّ الْمَوْصُوفَ لَا يَجُوزُ حَذْفُهُ إِلَّا إِذَا كَانَتِ الصِّفَةُ خَاصَّةً بِجِنْسِ الْمَوْصُوفِ ، فَأَمَّا إِذَا لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ لَمْ يَجُزْ حَذْفُ الْمَوْصُوفِ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ (٣) نَحْوِ قَوْلِهِ :

٢٩٥ - وَقُصِرَى ثَوْرٍ شَنِجٍ الْأُنْسَاءِ * نِيَّاحٍ مِنَ الشُّعْبِ (٤)

يُرِيدُ وَقُصِرَى ثَوْرٍ شَنِجٍ الْأُنْسَاءِ مَعَ أَنَّ شَنِجَ الْأُنْسَاءِ يَكُونُ مِنْ صِفَةِ الْفَرَسِ وَمِنْ صِفَةِ الْغَزَالِ . فَجَوَّازٌ " جَاءَتْنِي الضَّارِبُهَا زَيْدٌ " فِي فَصِيحِ الْكَلَامِ دَالٌّ عَلَى أَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ يَمْنُزِلَةُ الَّتِي ، فَكَمَا تَقُولُ : " جَاءَتْنِي الَّتِي ضَرَبَهَا زَيْدٌ " فَكَذَلِكَ تَقُولُ : جَاءَتْنِي الضَّارِبُهَا زَيْدٌ * وَلَوْ كَانَ حَذْفُ الْمَوْصُوفِ فِي مِثْلِ هَذَا سَائِفًا لَجَازَ " جَاءَتْنِي ضَارِبُهَا زَيْدٌ " تَرِيدُ " جَاءَتْنِي امْرَأَةٌ ضَارِبُهَا زَيْدٌ " ، أَيْ : يَضْرِبُهَا زَيْدٌ ، فَامْتَنَاعُ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى حَذْفِ الْمَوْصُوفِ ، وَأَيْضًا فَإِنَّكَ إِذَا حَذَفْتَ شَيْئًا وَأَقَمْتَ شَيْئًا آخَرَ مَقَامَهُ فَالرَّعِيٌّ إِنَّمَا هُوَ لِلْمُثَبِّتِ لَا لِلْمَحذُوفِ ، قَالَ تَعَالَى : (= وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا) (٥) عَلَى لَفْظِ الْقَرْيَةِ ، وَلَمْ يَقُلْ فِيهِمْ وَإِنْ كَانَ

(١) الإيضاح للفرسي : ٥٤٠ .

(٢) الهمع ٢ / ٨٤ .

(٣) هذا مذهب ابن عصفور في شرح الجمل ١ / ٢٢١ ، ٢٤٠ / ٥٩٠ ، والضرائر له : ١٧٠ وهو يتابع في ذلك ابن جني في سر صناعة الإعراب ١ / ٢٨٥ ، أما سيويه فلم يجعله من باب الضرورة . انظر الكتاب ٢ / ٣٤٥ ، ٣٤٦ . (وقد أشار إلى هذا محقق الضرائر) . وانظر الهمع ٢ / ١٢٠ .

(٤) البيت لأبي داود الإيادي في ~~الهمع~~ : ٨٨ ، وينسب لعقبة بن سابق في الأصفهيات ٤١ الأصفهية التاسعة . وهو في أدب الكاتب : ١١٧ ، والاقتضاب ٣٣٢ ، والمقرب : ١ / ٢٢٨ ، والضرائر لابن عصفور : ١٧٠ ، وشرح الجمل له ١ / ٢٢١ ، ٢٤٠ ، والهمع ٢ / ١٢٠ .

(٥) الآية ٨٢ من سورة يوسف .

الأصلُ : أَهْلُ الْقَرْيَةِ ، وَلَا يُرْعَى الحذفُ إلا في ضرورةٍ نحو قوله : وهو حسان
بن ثابت :

٢٩٦ - يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيصَ (١) عَلَيْهِمْ بَرْدَى يَصْفَقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ (٢)

فقال : يصفق بالياء ، لأنه آراء " ماء بردى " .

ومّا يدلُّ أيضا على أنّها اسم موصول لا حرف موصول ؛ أنه لم يوجد نسي
كلامهم حرف موصول إلا وهو مع ما بعده بمنزلة المصدر ؛ ألا ترى أنّ " كي " و " ما " ،
و " أن " و " أنّ " هي الحروف الموصولة ، وهي تتقدّر مع ما بعدها بالمصدر ،
فإن جعلت الألف واللام حرفاً موصولاً أخرجتها عن جنس // الحروف الموصولة . ١١٤

ومّا يدلُّ أيضا على أنّها اسم موصول أنّهم وصلوها بالمفرد الذي هو نسي
تقدير جملة ، وقد استقرّ وصلُ الأسماء الموصولة بما ليس بجملة لكن في تقديرها
ومعناها ، نحو قولك " جاءني الذي في الدار ، والذي عندك " ، فالظرف والمجرور
ليسا بجمتين لكن في تقدير جمتين ، وفي معناها ولم يصلوا الحرف قط إلا بجملة
صريحة فدلّ ذلك على أنّها من قبيل الأسماء الموصولة .

والدليلُ على أنّ اسم الفاعل بعد الألف واللام في تقدير الجملة عطفهم
الجملة عليه قال الله تعالى { إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَبُوا اللَّهَ } (٣)

ونقصه من الأسماء الموصولة على مذهب أهل البصرة : ذات الطائفة ، من
كلامهم " بالفضلِ ذو فضلِكُم اللهُ بهِ ، والكرامةُ ذاتُ أكرمِكُم اللهُ بهِ " (٤) بفتح الباء
يريد " بها " فحذف الألف ونقل فتحة الباء إلى الباء (٥) ، فذو في هذه

(١) في الصورة : البريص ، تحريف .

(٢) البيت في ديوانه ٣٠٩ من قصيدة مطلعها :
أَسَأَلْتُ رَسْمَ الدَّارِ أَمْ لَمْ تَسْأَلِي بَيْنَ الجَوَابِي فَالْبَيْضِيعِ ضَمُوضِلِ
والشاهد في شرح ابن يعين ٣/ ٢٥ ، ٢٦ ، ٦٠ / ١٣٣ ، والخزانة ٢/ ٢٣٦ .

(٣) الآية ١٨ من سورة الحديد .

(٤) هذه العبارة رواها الفراء عن أعرابي . انظر شرح الكافية لابن مالك : ٢٧٥
والتهذيب ١٥ / ٤٤ .

(٥) هذا من لفظة طيبي أيضا ، المصدر السابق : ٢٧٥ .

اللغة بمنزلة الذي لا تقع إلا على العذكير ، وذات بمنزلة التي لا تقع إلا على المؤنث
ومن ذهب من النحويين إلى أن " ذو " تكون للمذكر والمؤنث ، وهو مذهب أبي
موسى (١) ، فإنما حمله على ذلك فيما أرى قول الشاعر :

٢٩٧- فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءٌ أَبِي وَجَدِّي وَيَثِرُ ذُو حَفْرَتٍ وَذُو طَوَيْتٍ (٢)

فأوقع " ذو " على البئر وهي مؤنثة ، ولا حجة له في ذلك ؛ لأن البئر
تذكر وتؤنث (٣)

وقد جمع الشاعر بين اللفتين فقال :

٢٩٨- يَا بَثْرِيَا بَثْرِيَا عَدِيٍّ لَا تَزْحَنُ قَعْرَكَ بِالِدُّلِيِّ
حَتَّى تَعُودِي أَقْطَعَ الْوَلِيِّ (٤)

فأنث البئر ؛ ولذلك قال حتى تعودي ، وذكرها ولذلك قال : أقطع ولم يقل
قطعا (٥) والأفصح في " ذو " أن تكون بالواو في الأحوال الثلاثة - أعني
الرفع والنصب والخفض - ؛ لأنها مبنية ، وكذلك تستعمل ذات مبنية على الضم

- (١) يتابع الجزولي في ذلك أبا زيد وأباحا تم السجستاني والمرزوقي . انظر
النوادر ٨٥ ، ٢٢٢ ، والمخصص ١٤ / ١٠٢ ، والتهذيب ١٥ / ٤٤ ، ٤٥ ،
والأمالى الشجرية ٢ / ٣٠٥ ، ٣٠٦ .
- (٢) البيت لسنان بن الفحل الطائي ، أموي ، من الحماسية ١٩٢ .
انظر شرح المرزوقي ٥٩١ ، والأمالى الشجرية ٢ / ٣٠٦ ، والإناصاف ٣٨٤ ،
وشرح ابن يعيش ٣ / ١٤٧ ، ٨٠ / ٤٥ ، وشرح الجمل لابن صفور ١ / ١٧٧ ،
والخزانة ٢ / ٥١١ ، وشرح التصريح ١ / ١٣٧ وغيرها .
- (٣) الذي في اللسان (يأر) أن البئر مؤنثة ، أما في المخصص ١٥ / ٣٤ ،
فقد ذكر ابن سيده أن البئر تذكر وتؤنث .
- (٤) الأبيات تنسب لرجل من بني عدي . انظرها في التكملة ١٣٤ ، والمخصص
١٦ / ١٤٨ ، ١٨٧ ، ٨ / ١٧ ، الأمالى الشجرية ١ / ١٥٨ ، والإناصاف ٩٠ .
وشرح الجمل لابن صفور ١ / ٧٧ .

(٥) هذا مذهب ابن صفور في شرح الجمل قال الشاطبي : وجرى على هذا
السنن الأبيدي أيضا ورد عليه ابن الضائع بوجهين أحدهما : أنه لم يذكر
ذات كليل من ذكر ذو ، وقال : فهذا يدل على أن ذو أشهر من
ذات قال : ولو كان مؤنثا لها كالتى مع الذى لم يكن أحدهما أشهر ،
لأن المذكور ومؤنثه في رتبة واحدة . والثاني : أن التأويل في ذو
قياسا على الصفة لا يجوز ؛ لأن التأويل في الصفة بالحمل على الفعل =

وقد يعربان ومن ذلك قول سحيم : (١)

٢٩٩ - فَحَسْبِي (٢) مِنْ ذِي عِنْدِهِمْ مَا كَفَانِيَا (٣)

ومن ذلك قولهم (٤) " اذهب بذى تسلم ، و اذهب بذى تسلمان و اذهبوا بذى تسلمون " .

وكذلك نقصه في " ذا " الموصولة أن تكون مع " من " الاستفهامية أيضا ويرادُ بها معنى الذى ؛ لأنه كما يقال " ماذا عندك ؟ بمعنى : ما الذى عندك ؟ فقد يقال : من ذا ؟ بمعنى " من الذى عندك ؟ .

وكذلك أيضا نقصه من الأسماء الموصولة " اللاء " بمعنى " الذين " رفعا " واللائين " نصبا وخفضا في لغة هذيل ، ومن ذلك قوله :

٣٠٠ - هُمُ اللَّائُونَ فَكَوَّا الْغُلَّ عَنِّي بِمَرِّ الشَّاهِجَانِ وَهَمَّ جَنَاحِي (٥)

ومنهم من يقول : " اللائين " رفعا ونصبا وخفضا ، وان شئتَ حذفَ النونَ تخفيفا فنقلت : " اللائو واللائي (٦) ، ومن ذلك قراءة ابن مسعود (للآسي

= فالصفة الجارية على الفعل يجوز فيها ما لا يجوز في غير الجارية ؛ ألا ترى أن من قال : جاء الموعظة لا يقبل مشيراً إليها هذا الموعظة الخ . . . ما قال ، المقاصد الشافية (١) / ١٠٥ (الزهريه)

(١) كذا نسب الشارح البيت والصواب أنه لمنظورين سحيم الفقمسى . وهو اسلامي ، وقيل : انه مخضرم ، ذكره المرزبانى فى معجم الشعراء ٣٧٤ ، ٣٧٥ .

(٢) فى المصورة : وحسبى ، وأثبتنا ما فى المصادر

(٣) هذا عجز بيت لمنظورين سحيم الفقمسى كما أسلفنا وصدده : فاما كارم موسرون أتيتهم

وهو من الحماضية رقم ٤٢٢ ، انظرها فى شرح المرزوقى ١١٥٨ ، والرواية فى شرح التبريزى وفى معجم الشعراء للمرزبانى : من ذو عندهم ، ولا شاهد فيها على هذا ، وكذلك روايته فى شرح المفصل ٣ / ١٤٨ ، والمغنى ٥٣٥ ، وبالرواية التى أوردها الشارح فى المقرب (١) / ٥٩ والمقاصد (١) / ١٢٧٦ ، وشرح التصريح (١) / ١٣٧ . وفيها .

(٤) المغنى : اذهب بسلامتك ، فذو هنا : الأمر الذى يسلكه وصاحب سلامتك انظر الكتاب (٣) / ١٨ ، (١) / ١٥٨ ، (١) / ٢٩٢ ، واللسان (سلم) / ١٢٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ .

(٥) هذا البيت لأحد المهذليين كما فى الأزهوية ٣٠٠ والأمالى الشجرية ٣٠٨ وأعراب ثلاثين سورة من القرآن ٣٠ ، شرح الجمل لابن عصفور (١) / ١٧٣ ، والبهج (١) / ٨٣ .

(٦) الأزهوية : ٣٠٠ .

ألوا من نسائهم = (١) ومنهم من يقول " اللاء " في الأحوال الثلاثة حكى ذلك
الفراء قال : وأنشدني رجلٌ من بني سُلَيْمٍ (٢) :

٣٠١ - فما آباؤنا بأمنٍ مِنْهُ طينا اللاءِ قد مهدوا الحُجُورا (٣) (٤)

وكأنه في الأصل اللاتين على لفة من استعطفه بالياء في جميع الأحوال
ثم حذف النون تخفيفاً ثم اجتزأ بالكسرة عن الياء .

وأما الكوفيون فزعموا أن أسماء الإشارة كلها يجوز أن تستعمل موصولات (٥)
اقتربت بها " أو " من " الاستفهاميتين أو لم تقترن بهما ، واستدلوا على ذلك
بقوله تعالى (= وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى) (٦) فيمينك صلة لتلك عندهم . أي :
ما التي بيمينك ، ويقول الشاعر :

٣٠٢ - عدسٌ ، ما لعبادٍ عليكِ إمارةٌ نَجوتِ وهذا تحطينٌ طليقٌ (٧)

فتحطين صلة هذا عندهم ، وطلق خبر " هذا " ، أي : والذي تحطين
طليق .

-
- (١) قرينة حفص = للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر =
الآية ٢٢٦ من سورة البقرة . والذي تذكره المصادر أن عبد الله بن مسعود
قرأ = للذين ألوا من نسائهم = وفي شواهد قرآننا لابن خالويه / ١٣ - (اللائ آلوا من نسائهم)
وانظر البحر المحيط ١٨٠ / ٢ ، والجامع للقرطبي ١٠٢ / ٣ .
- (٢) هذه النسبة منقولة عن الأزهية : ٣٠٠ .
- (٣) في المصورة : مهرو ، وفي الهامش : قهدوا ، والصواب ما أثبتناه من
المصادر .
- (٤) الشاهد في الأزهية : ٣٠٠ : اللاء هم مهدوا ، والأمالى الشجرية
٣٠٨ / ٢ ، والمقاصد النحوية ٤٢٩ / ١ والتصريح ١٣٣ / ١ .
- (٥) المسألة الخلافية ١٠٣ في الإنصاف ٧١٧-٧٢٢ ، ومعاني القرآن ١٣٨١
، ١٧٧ / ٢ ، والأمالى الشجرية ١٧٠ / ٢ ، ١٧١ .
- (٦) الآية ١٧ من سورة طه .
- (٧) البيت ليزيد بن عفرغ الحميري في ديوانه ١٧٠ وتخريج البيت فيه مستوفى
وزيادة على ذلك : المحتسب ٩٤ / ٢ ، وشرح الجبل لابن عصفور ١٦٩ / ١ ،
٣٦٠ / ٢ .

ولا حُجَّةَ لهم في شيء من ذلك ؛ لأنه يحتمل " بيمينك " أن يكون متعلقاً
بما في تلك من معنى الفعل كأنه قال : وما المشار إليها بيمينك ، وكذلك
أيضاً تحطين ليس بصلة لهذا ، بل هو خبر له وظيفه خبر ثان ، كأنه قال : وهذا
محمولٌ ظليحٌ ، والعرب تخبر عن المبتدأ بخبرين وأكثر من غير عطفٍ ومن
كلامهم : هذا حلوحامض (١) ، وقال الشاعر :

٣٠٣ - ينامُ بإحدى مقلتيه ويتقي الـ سنايا بأخرى فهو يقظانٌ هاجعٌ (٢)

يقظان هاجع خبران لهو ، ولم يُعطف أحدهما على الآخر ، وقال الآخر :

٣٠٤ - مَنْ يَكُ ذَابِتًا فِهَذَا بِنْتِي

مُقِظٌ مُصَيَّفٌ مَشِيَّتِي (٣)

فأخبر عن هذا بأربعة أخبارٍ من غير عطفٍ .
وكذلك أيضاً زعموا أن الأسماء المعرفة بالألف واللام كلها يجوز أن تستعمل
موصولةً (٤) واستدلوا على جواز ذلك بقول الشاعر :

(١) الإِنصاف : ٧٢٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٥٩/١ ، والصبان طسى
الأشموني ١٢٢/١ .

(٢) البيت لحُميد بن ثور الهلالي من قصيدة مطلعها :
تري ربه البهيم الفرار عشيةً إذا ما عدا في بهيمها وهو ضائعٌ
وهي في الديوان : ١٠٣-١٠٦ ورواية عجز الشاهد في الديوان :
بأخرى الأعادي فهو يقظانٌ هاجعٌ والحماسة البصرية ٣٣٩/٢
ويروى : "يقظان نائمٌ خطأ" وهو في الحيوان ٤٦٧/٦ ، وشرح الجمل
لابن عصفور ١٦٩/١ ، بالرواية نفسها التي أثبتها الشارح . والمقاصد
٥٦٢/١ ، والأشموني ٢٢٢/١ (نائم) .

(٣) ينسيان لرؤية في طحقات الديوان : ١٨٩ ، وهما في الكتاب ٨٤/٢ ،
ومعاني القرآن ١٧/٣ ، والأمالى الشجرية ٢٥٥/٢ والإِنصاف ٧٢٥ ،
وشرح المفصل ٩٩/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٦٠/١ ، ٤١٧/٢ ،
والمقاصد ٥٦٢ ، ٥٦١/١ ، وغير ذلك .

(٤) المسألة رقم ١٠٤ من مسائل الإِنصاف ، وشرح الجمل لابن عصفور
١٦٩/١ .

٣٠٥- لَعَمْرِي لَأَنْتَ الْبَيْتُ أَكْرَمُ أَهْلِهِ وَأَتَعَدُّ فِي أَفْيَائِهِ بِالْأَصَائِلِ (١)

فالبیت خبر لَأَنْتَ وَأَكْرَمُ أَهْلِهِ صلة له كَأَنَّه قال : لَأَنْتَ الذی أَكْرَمُ أَهْلَهُ ،
أَبِي الْبَيْتِ الذی أَكْرَمُ أَهْلَهُ ، وَلَا حِجَّةَ لَهُمْ فِي ذَلِكَ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ الْبَيْتَ خَيْرَ لَأَنْتَ
كَأَنَّه قال : لَأَنْتَ الْبَيْتَ الْمَحْبُوبَ عِنْدِي ، وَحَذَفَ الصِّفَةَ لِفَهْمِ الْمَعْنَى ، وَيَكُونُ
قَوْلُهُ : " أَكْرَمُ أَهْلِهِ فِي مَوْضِعِ خَيْرٍ ثَانٍ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْعَبْتَّ أَيْكُونُ لَهُ خَيْرَانِ // ١١٥
فصاعداً من فَيْرَعَطْفٍ .

وكذلك أَيْضًا زَعَمُوا أَنَّ النِّكْرَةَ تَوَصَّلَ نَحْوَ قَوْلِكَ : هَذَا رَجُلٌ ضَرَبْتَهُ " فَضَرَبْتَهُ
عِنْدَهُمْ صِلَةُ رَجُلٍ ، وَكَذَلِكَ إِذَا أَضْفَتَ نِكْرَةً إِلَى نِكْرَةٍ يَجُوزُ أَنْ تَصْلِحَا وَأَنْ تَصِلَ
أَيُّهُمَا شِئْتَ فَتَقْدُولُ : هَذِهِ دَارُ رَجُلٍ دَخَلْتُ " إِنْ وَصَلْتَ الْأُولَى وَ" هَذِهِ
دَارُ رَجُلٍ أَكْرَمْتُ " إِنْ وَصَلْتَ الثَّانِيَةَ وَ" هَذِهِ دَارُ رَجُلٍ أَكْرَمْتُ دَخَلْتُ " إِنْ
وَصَلْتَهُمَا ، وَجَمِيعُ ذَلِكَ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ الْجِلَّةِ فِيهِ فِي مَوْضِعِ صِفَةٍ لَا صِلَةٍ .

وكذلك أَيْضًا أَجَازُوا (٢) وَصَلَ النِّكْرَةَ إِذَا أُضِفَتْ إِلَى مَعْرِفَةٍ نَحْوَ قَوْلِكَ :
" هَذِهِ (٣) دَارُ زَيْدٍ بِالْبَصْرَةِ " ، فَيَكُونُ بِالْبَصْرَةِ صِلَةُ دَارٍ ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ لَهُ
دَارٌ بِالْبَصْرَةِ وَدَارٌ بِغَيْرِهَا ، وَجَعَلُوا مِنْ ذَلِكَ قَوْلَ النَّابِغَةِ :

٣٠٦ - * يَا دَارِيَّةَ بِالْعَلِيَاءِ فَالسَّنْدِ (٤) *

فِي الْعَلِيَاءِ صِلَةُ دَارِيَّةٍ عِنْدَهُمْ ، وَلَا حِجَّةَ لَهُمْ فِي ذَلِكَ ، لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ
يَكُونَ الْمَجْرُورُ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ مِنْ دَارٍ ، عَلَى مَذْهَبِ مَنْ يَجِيزُ الْحَالَ ، مِنْ

(١) الْبَيْتُ لِأَبِي نُوَيْبِ الْهَذَلِيِّ وَهُوَ التَّاسِعُ مِنْ قَصِيدَةِ مَطْلَعِهَا :
أَسَاءَ كَيْتَ رَسَمِ الدَّارِ أَمْ لَمْ تُسَاعِلِ عَنِ السَّكَنِ أَوْ عَنْ عَهْدِهِ بِالْأَوَائِلِ
انظُرْ شَرْحَ أَشْعَارِ الْهَذَلِيِّينَ ١/١٤٢ ، وَالشَّاهِدُ فِي مَجَازِ الْقُرْآنِ ١/٢٣٩ ،
٣٢٨ ، وَالْكَافِي ٣/٧٠ ، وَالْإِنْصَافَ ٧٢٣ ، ٧٢٤ ، وَشَرْحَ الْجَمَلِ لِابْنِ صَفْوَرٍ
١/١٧٠ ، وَالْخَزَانَةَ ٢/٤٨٩ ، ٥٦٤ ، وَالْهَمْعَ ١/٨٥ .

(٢) مَجَالِسُ ثَعْلَبٍ : ٤٣٥ ، وَالْهَمْعَ ١/٨٥ .

(٣) فِي الْمَصُورَةِ : هَذَا ، خَطَأً .

(٤) عَجَزُهُ : أَقْوَتُ وَطَالَ طَيِّبُهَا سَالِفُ الْإِبْتِغَاءِ

وَهُوَ مَطْلَعُ قَصِيدَةٍ لِلنَّابِغَةِ الذُّبْيَانِيَّةِ فِي دِيْوَانِهِ ١٤٤ ، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْكِتَابِ
٢/٣٢١ ، وَمَجَالِسُ ثَعْلَبٍ : ٤٣٥ ، وَالْمَحْتَسِبَ ١/٢٥١ ، وَالْأَمَالِي الشَّجَرِيَّةَ
١/٢٧٤ ، ٨٢/٢ ، وَالْخَزَانَةَ ٤/٤٠٩ .

المنادى (١) ، فيكون نحو قول الشاعر :

* يَا بُؤْسَ لِلْجَهْلِ ضَرَارًا لِأَقْوَامٍ * (٢) [١٤٥]

وَمَنْ لَا يَجِيزُ ذَلِكَ يَجْعَلُ * بِالْعَلِيَاءِ * مُتَمَلِّقًا بِفَعْلٍ مُضْمَرٍ عَلَى مَعْنَى الْبَيَانِ ،
كَأَنَّهُ ، قَالَ : أَعْنِي بِالْعَلِيَاءِ فَيَكُونُ مِثْلَ * لَكَ * بَعْدَ سَقِي * إِذَا قُلْتَ :
سَقِيَاكَ * .

وقوله * وَالْحَرْقِيَّاتِ * أَنْ * الناصبة للأسماء * وَأَنْ * و * س * و * كسي * ،
المصدريات * .

جميع ما ذكر حروف بلا خلاف إلا * س * المصدرية فإن أبا الحسن يزعم
أنها اسم (٣) فإذا قلت يعجبني ما تصنع تريد : صنعك ، فما عنده بمعنى الذي
وحذف العائد عليها و [تصنع (٤)] صلحها ، التقدير عنده : ما تصنعه أي :
الصنع الذي تصنعه ، وأما البصريون غير أبي الحسن فما عندهم حرف يتقدَّر مع
ما بعده بالمصدر ، ولا يحتاج إلى رابط ، وهو الصحيح بدليل قول الشاعر :

٢٠٧ - أليس أميري في الأمور بأنتما بما لستما أهل الخيانة والفدر (٥)

ولا يمكنه تقدير ضمير يعود على * س * ؛ لأن * ليس * لا مصدر لها
فتعمل في ضمير ، وكأنه قال : بانتفائكما عن الخيانة والفدر .

(١) هو أبو العباس المبرد . انظر الأصول لابن السراج ١ / ٤٥١ ، والإنصاف
٢٢٩ ، والخزانة ١ / ٢٨٥ .

(٢) سبق ص : ٧٤ <

(٣) وكذلك بعض الكوفيين وابن السراج كما في رصف الجاني : ٣١٥ ، وانظر
المفتى ٤٠٢ . والجنى الدانى : ٣٣١ ، ٣٣٢ . مع هوامشهـما .
وانظر المقتضب ٣ / ٢٠٠ ، ونتائج الفكر : ١٨٥ ، ١٨٦ .

(٤) تكملة يتم بها الكلام .

(٥) البيت في البحر المحيط ١ / ٦٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٥٧ ،
٤٥٧ ، والجنى الدانى : ٣٣٢ ، والمفتى : ٤٠٣ ، وشرح أبياته ٥ / ٤٤ ،
والمقاصد النحوية ١ / ٤٢٢ .

[عجلة لصلة]

وقوله " ولا يُبدّلها من صلة "

يعنى لفظاً بها أو مقدرة لفهم المعنى نحو قوله :

٣٠٨ - * من اللواتي والتي واللاتي * (١)

فحذف صلة اللواتي والتي لدلالة صلة اللاتي عليه ، ونحو قول الآخر :

٣٠٩ - ولقد رأيت (٢) تأتي العشيّة بينها (٣) وكفيت جانبيها اللتي والتي (٤)

يريد : التي جلت ، واللتي صفرت فحذف لدلالة التصغير والتكبير على ذلك ، وزعم بعض النحويين أنك إذا أتيت بعد الموصول بموصول آخر في معناه مؤكداً له لم يحتج الموصول الثاني إلى صلة نحو قوله :

٣١٠ - من النفر اللاتي الذين إناهم يهاب اللثام حقة الباب قمعوا (٥)

فإذا وجابها صلة اللاتي ولا صلة للذين ، لأنه إنما أتى به للتأكيد .

وهذا الذي ذهب إليه باطل (٦) ، لأن القياس إذا وكّد الموصول أن

(١) بعده : * يزعم أني كبرت لداتي * . وهما في مجاز القرآن ١١٩/١ ، وأمالى ابن الشجري ٢٤/١ ، وشرح الجمل لابن صفور ٩٣/١ ، ١٨٢ ، والخزانة ٥٥٩/٢ .

(٢) في الصورة : رأيت ، تحريف .

(٣) في الصورة : بيننا ، وأثبت ما في المصادر .

(٤) البيت لسلي بن ربيعة من الحماسية رقم ١٧٨ في شرح المعزوقي : ٥٥١ ، وتنسب القصيدة لعلياً بن أرقم في الأصمعيات ١٦١ . وانظر الأمالى الشجرية ٢٥/١ ، وشرح الكافية الشافية : ٣١١ .

(٥) البيت لأبي الربييس التفلبي . وهو في معاني القرآن للفراء ١٧٦/١ ، ٨٤/٣ ، وأورد الشيخ عزيمة في حواشي المقتضب ١٣٠/٣ ، ١٣١ ، وهو في كتاب الشعر ٧ ، ٨ ، وأنشد في الأمالى للقالى ١٦٤/٣ هكذا * من النفر البيض الذين إذا اتموا ولا شاهد فيه طي هذه الرواية ، والبحر المحيط ٩٥/١ ، والخزانة ٥٢٩/٢ - ٥٣١ .

(٦) هذا الرد بنصه في البحر المحيط ٩٥/١ ، صدرا بقول أبي حيان : قال أصحابنا . . . الخ . . .

تكرّره مع صلته ، لأنّها مِنْ كماله ، وإذا كانوا إذا وَكَدُوا حَرْفَ الْجَزْرِ أَعَادُوهُ
مع ما يدخل عليه ، لافتقاره إليه ولا يعيدونه وَحْدَهُ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ شِعْرٍ
نحو قوله :

* وَلَا لِلْمَا بِنَهُمْ أِبْدَاءُ رَوَاءُ * (١٥٣)

وقد تقدّم (١) ، فالأحرى أَنْ يفعل مثل ذلك في الموصول الذي الصلّة
بمنزلة جزء منه . والصحيح في قوله : " اللائى الذين " وَأَشْبَاهَهُ أَنْ تجعل
الصلّة للموصول الثانى ، ويكون الموصول الثانى خبراً مبتدأً مضمراً ، وذلك المبتدأ
وخبره في موضع صلّة الموصول الأوّل ، فيكون التقديرُ في البيت : اللائى هم
الذين إذا هم يهاب اللثام حلقه الباب قمعقوا ، وجاز حذف المبتدأ وإضماره
لطلبِ خَبْرِهِ .

وزعم الكوفيون (٢) أَنَّ الموصول قد يجوز أَنْ يتبع باسم معرفةٍ بعده ويستغنى
بذلك عن الصلّة ، فأجازوا أَنْ تقولَ : " ضربت الذى أباك (٣) " ، واستدلّوا
على ذلك بقول الشاعر :

٣١١ - حَتَّى إِذَا كَانَا هُمَا اللَّذَيْنِ
شُلُّ الْجَدِيلَيْنِ الْمُحَطَّاجَيْنِ (٤)

ويقول الآخر :

٣١٢ - إِنَّ الزَّيْرَى الَّذِي يَشُلُّ الْحَلْمَ
سرى بأسلايك في أهلِ العَلَمِ (٥)

-
- (١) سبق في ص ٢٨٠
(٢) وابن مالك أيضاً . انظر شرح المفصل ١٥٤/٣ ، وشرح الكافية الشافية :
٢٦٤ ، ٢٦٥ ، والهمع ١/٨٦ .
(٣) وكذا يقولون : مررت بالذى أخيك والذى مثلك " شرح الكافية الشافية :
٢٦٤ . عن معانى القرآن ١/٣٦٥ ، وفي الهمع : ضربت الذى إياك ، وهو تحريف .
(٤) البيتان في كتاب الشعر ٧ ب وشرح المفصل ١٥٣/٣ وشرح الكافية الشافية :
٢٦٧ ، والهمع ١/٨٦ ، والخزانة ٢/٥٣١ (عرضاً) .
(٥) البيتان من إنشاد الكسائى في معانى القرآن ١/٣٦٥ ، وهما في شرح
الكافية الشافية : ٢٦٤ ، وفيه : الجلم بدل الحلم ، تحريف . وفي كلا
المصدرين : مشى بدل سرى

تكون
إِلَّا أَنْ الْمَعْرِفَةَ الَّتِي بَعْدَ الْمَوْصُولِ اسْمًا مُضْمَرًا فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ إِجْرَاؤُهُ عَلَى
الْمَوْصُولِ وَالِاسْتِفْنَاءُ بِهِ عَنِ الصَّلَاةِ عِنْدَهُمْ ؛ لِأَنَّ الْمَضْمَرَ لَا يَكُونُ نَعْتًا فَتَقُولُ
" ضَرَبْتَ الذِّي أَنْتَ " أَيْ " الذِّي هُوَ أَنْتَ " وَلَا يَجُوزُ عِنْدَهُمْ " ضَرَبْتَ السَّذَى
إِيَّاكَ " .

وهذا الذي ذهبوا إليه عند البصريين باطلٌ ، إذ لا بد للموصول
عندهم من صلةٍ ولا حجةَ لهم في البيتين لأنه يحتل أن تكون الصلة محذوفةً
لفهم المعنى ، التقدير اللذين عادة مثل الجدولين ، وأن " الزبيرى السذى
عاد مثل الحلم " فحذف ذلك ، ولم يبق من الجملة إلا الحال ، وإذا كانت
الجملة الواقعة صلةً كما تقدم يجوز حذفها بأسرها ، فالأحرى أن يجوز ذلك
إذا بقي منها بعضٌ .

وقوله " ولا تكون إلا جملة أو في معنى الجملة " .

يريد بقوله في معنى الجملة الظرف // والمجرور الواقعين صلةً ، نحو
قولهم : " جاءنى الذى فى الدار " و " جاءنى الذى عندك " ، واسم الفاعل
واسم المفعول الواقعين فى صلة الألف واللام نحو " الضارب " و " الضروب " ،
ألا ترى أن المعنى : الذى استقر فى الدار والذى استقر عندك ، فالظرف والمجرور
معمولان لاستقر وهو جملة ، لا لمستقر ولو كانا معمولين لمستقر لم يحسن
الذى عندك ولا الذى فى الدار كما لا يحسن الذى مستقر فى الدار ، ولا الذى
استقر عندك حتى يظهر البتداء فتقول : " الذى هو مستقر فى الدار ، والسذى
هو مستقر عندك . وكذلك أيضا الضاربُ والمضروبُ بمنزلة الذى ضربَ والسذى
ضربَ ؛ ولذلك ساغ عطف الفعل على اسم الفاعل قال الله تعالى (إِنَّ
الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا) (١)

وقوله : " محتلة للصدق والكذب " .

إنما لم يجر أن تكون الجملة غير محتلة للصدق والكذب ، لأنها لا تكون
إذ ناك معهودة عند المخاطب ، ولا تكون الجملة الواقعة صلةً إلا معهودة

(١) الآية ١٨ من سورة الحديد .

عند المخاطب ، لأنَّ الموصول بها يتعرَّفُ طى ما يبيِّن بعد (١) ، فإنَّ جاء ما ظاهره خلاف ذلك تؤول ، نحو قول الفرزدق :

٣١٣ - وإنى لرامِ نظرةً قبلَ التي لعلى - وإن شطت نواها - أزورها (٢)

فلعلى وما بعدها فى صلة التى فى الظاهر ، وهى جملة غير محتطبة للصدق والكذب لكن يتخرج ذلك على إضمار القول (٣) ، كأنه قال قيلَ التى أقولُ متنيا لقاها لعلى وإن شطت نواها أزورها ، والقول كثيراً ما (٤) يضم إذا كان المعنى على إضماره نحو قوله تعالى = (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ) (٥) ، أى فيقال لهم : أكفرتم ؟!

وكان ينفى له أيضاً أن يشترط فى الجملة الواقعة صلة أن تكون عريضة من معنى التعجب ؛ لأنه لا يجوز وصل الموصول بالجملة التعجبية لا يجوز أن تقول : جاءنى الذى ما أحسنه ؛ لأن جملة التعجب غير معهودة عند المخاطب ، بل التعجب وارد على نفس التعجب حين إخباره بذلك .

وقوله : " غير متقدمة على الموصول ولا شئ منها " .

إنما لم تتقدم على الموصول ؛ لأنها من كماله ، ومنزلة جزء منه ، فكما لا يتقدم الدال من زيد على الزاي فكذلك لا تتقدم الصلة على الموصول . وكذلك أيضاً لا يجوز تقديم معمول الصلة على الموصول ؛ لأنَّ تقديم معمول يؤذن بتقدم العامل ، فلو قدمت معمول الصلة لآتى ذلك إلى

(١) سيأتى عند قول الجزولى : ولا يفيد الموصول إلا والصلة معلومة للسامع .

(٢) البيت فى ديوان الفرزدق ١٠٦/٢ وقافيت : أنالها . وهو فى شرح

الجميل لابن عصفور ١٨٠/١ ، والمغنى ٥٠٧ ، ٥١١ ، ٧٦١ ،
والخزانة ٤٨١/٢ ، ٥٥٩ ، والهمع ٨٥/١ .

(٣) هذا تخريج أبى طى الفارسى له فى التذكرة القصيرة . كما ذكر صاحب
الخزانة ٤٨١/٢ .

(٤) فى الصورة : كثيراً ما .

(٥) الآية ١٠٦ من سورة آل عمران .

تقديم الصلّة على الموصول ، وذلك لا يجوز ، فإن جاء ما ظاهره خلاف ذلك
تؤول نحو قوله تعالى : ﴿ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾ (١) و ﴿ إِنِّي لَكُمُ لِمَنَ
النَّاصِحِينَ ﴾ (٢) ففيه متعلق بالزاهدين ، [ولكما متعلق بالناصحين] (٣) فسي
الظاهر كأنه قال : [وكانوا من الزاهدين فيه] (٤) ، وإني لمن الناصحين لكما ؛
إلا أن ذلك لا يجوز ؛ لأن ناصحين وزاهدين في صلة الألف واللام ، ومعمول
الصلة لا يتقدم على الموصول ، فوجب فيهما أن يتعلقا بعاملٍ مُضْمَرٍ يفسره اسم
الفاعل كأنه قال : زاهدين فيه من الزاهدين ، وإني ناصح لكما لمن الناصحين ،
ثم أضمر ذلك لدلالة ما بعده عليه ومثل ذلك قول الشاعر :

٣١٤ - تقول - وصكت صدرها (٤) بيمينها - أبعلي هذا بالرحى المتقاص (٥) !

لا يجوز أن يكون بالرحى متعلقاً بتقاص الذي في صلة الألف واللام فوجب
أن يجعل متعلقاً بعاملٍ مُضْمَرٍ يفسره المتقاص كأنه قال : متقاص بالرحى
المتقاص ثم أضمر ذلك لدلالة ما بعده عليه وكذلك قول الشاعر :

٣١٥ - * وَشِفَاؤُ عِيَّكَ خَابِرًا أَنْ تَسْأَلِي * (٦)

لا ينبغي أن تجعل خابراً مفعولاً (٧) بتسألي ؛ لأنه في صلة أن وإن كان

(١) الآية ٢٠ من سورة يوسف .

(٢) الآية ٢١ من سورة الأعراف .

(٣) تكلمة يتم بها الكلام .

(٤) في هامش الأصل : خ : وجهها . أي في نسخة أخرى .

(٥) للهدلول بن كعب ، مطلع الحماسية رقم ٢٣٩ . انظر شرح المرزوقى

للحماسة ٦٩٦ ، والقاهل : ٣٥/١ ، والخصائص : ٢٤٥/١ ، والمنصف

١٣٠/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٥٥/١ .

(٦) صدره : هلا سألت وخبر قوم عندهم .

وهو من قصيدة لربيعة بن مقروم الضبي ، عاش في الجاهلية والإسلام . شهد

القادية وعدداً من المشاهد ، وروى مثل البيت الشاهد لامرأة من بني

سليم : * هلا سألت خبير قوم عنهم * ، وذلك في الحماسة البصرية ٢٧/٣ ،

والبيت في الأصول : ٢/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٤١/٢ ،

والخزانة ٥٦٤/٣ .

(٧) في الصورة : مفعول .

المعنى على ذلك ، بل يكون خابراً حالاً من الكاف ، كأنه قال : وشفاء عيِّك
في حال أنك خابراً أن تسألني أي : لا يمنعك من السؤال كونك عالماً ممن
العلماء ، لأنَّ شفاءَ العيِّ السؤالُ ، ويكون المعنى على هذا التقدير أبْلَغُ
لأنَّ السؤالَ إذا كان شفاءً لِعيِّ العالم ، فأحرى أن يكون شفاءً لِعيِّ الجاهل
وكذلك قول الآخر :

٣١٦- وَيَتَّهَمُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا
كان جزائني بالعصا أن أجلدا (١)

لا ينبغي أن يجعل بالعصا متعلقاً بأجلدا ، لأنه في صلة " أن " بل
يقدِّره عاملٌ ، محذوف يفسره ما بعده ، التقدير : أجددُ بالعصا ، وكأنَّه
قال : كان جزائني أن أجلدا ، ثم بيَّن بماذا يجلدُ ، وكذلك يفعل بما يجيء
من مثل هذا في الشعر أو في تسليط من الكلام .

وقوله : " وغير ففصل بينهما وبين الموصول ولا يبيِّن أبعاضها بأجنبي "

الأجنبي ما ليس من الصلَّة ، ولا هو سَدُّ لسعنى الصلَّة ، لا يجوز أن
تقول : " جاني الذي في الدار - وجاءتني هند - أبوه ، تريد : جاني
الذي في الدار أبوه وجاءتني هند " ، فإن أتيت بجلة اعتراض بين الصلَّة
والموصول أو بين أبعاض الصلَّة جاز ذلك . وجملُ الاعتراض هي كُـلُّ
جلة فيها تسديدٌ للصلَّة أي تأكيدٌ أو تبينٌ .

فمن الفصل // بين الصلَّة والموصول بجلة اعتراضية قول الشاعر :

٣١٧- ذاك الذي - وأبيك - يعرف مالكاً والحق يدفع ترهات الباطل (٢)

ففصل بالقسم بين الصلَّة والموصول لما فيه من تحقيق معنى الصلَّة
وتأكيد ، ومن الفصل بين أبعاض الصلَّة بجلة اعتراضية قول الله تعالى :

(١) البيتان للعجاج في طحقات الديوان : ٢٨٧/٢ ، وهما في النصف ١/٢٢٩ ،
٢٠/٣ ، والمحتسب ٢/٣١٠ ، والمخصص ١٤/١٢٥ ، وشرح الجمل لابن
صفور ١/١٨٢ ، وشرح شواهد الشافية : ٢٨٥ ، والخزانة ٣/٥٦٢ ،
٥٦٣ ، وغيرها .

(٢) البيت لجبرير في الديوان : ٤٣٠ وهو في الخصائص ١/٣٣٦ ، والمقرب :
٦٢/١ ، وشرح الجمل لابن صفور ١/١٨٠ ، والمعنى ٥١١ ، وغيرها .

﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ﴾ (١) فصل بين أبعاض الصلة بقوله = جزاء سيئة بمثلها = (١) ؛ ألا ترى أن كَسَبُوا في صلة الذين وأنَّ قوله : وترهقهم ذلة * معطوف عليه (٢) ، فهو من الصلة وإنما جاز ذلك ؛ لأنَّ قوله تعالى * وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ * وترهقهم ذلة * يفهم منه أنهم يجازون على سيئاتهم ، فكان في قوله سبحانه = جزاء سيئة بمثلها = (١) تبين لقدرة ذلك الجزاء ، ولذلك جاز الفصل .

وقوله : * وَلَا بُدَّ مِنْ اشْتِمَالِهَا عَلَى ضَمِيرٍ يَعُودُ عَلَى الْمَوْصُولِ مَا لَمْ يَكُنْ حَرْفًا * .

إنما احتيج إلى ذلك ليربط بين الصلة والموصول إلا أن يكون الموصول حرفاً ؛ لأنَّ الحروف لا تعود عليها الضائراً ؛ لأنَّ الضائراً أسماءً ، فلا يتصور عودتها إلا على أسماء ، لأنَّ الذي يعود عليه الضمير هو الضمير في المعنى . وهذا الذي ذكره هو الكثير الفصيح وإلا فقد يستغنى عن الضمير في قليل من الكلام أو في ضرورة شعرٍ بظاهرٍ هو الموصول في المعنى . حكى الكسائي رحمه الله : الحجاجُ الذي ذكرت ابن يوسف ، وأبو سعيد الذي رويت عن الخدري ، أي : الحجاج الذي ذكرته وأبو سعيد الذي رويت عنه ، ومن ذلك قول الشاعر :

٣١٨- فياربَّ ليلي أنت في كلِّ موطنٍ وأنت الذي في رحمة اللو أطمع (٣)
أي أنت الذي في رحمة أطمع .

(١) آية ٢٧ من سورة يونس

(٢) هذا وجه ضعيف كما يقول العكبري في التبيان ٦٧٢ ، قال : لأنَّ المستقبل لا يعطف على الماضي ، وإن قيل هو بمعنى الماضي فضعيف أيضاً ، وقيل : الجطة حالٌ * .

(٣) البيت ينسب لمجنون ليلي ، وليس في ديوانه ، وهو في شرح الجبيل لابن عصفور ١/١٨٢ ، ٣٤٦ ، ومغني اللبيب ٢٧٧ ، ٦٥٥ ، ٧٠٧ ، (ط) ، وشرح أبياته ٤/٢٧٦ ، والنهج ١/٨٧ ، والتصريح ١/١٤٠ ، الأشمونى ١/١٤٦ ، ١٦٢ .

والضمير الذي تشتمل عليه الصلة لا يخلو من أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مخفوضاً (١) . فإن كان مرفوعاً فلا يخلو من أن يكون مبتدأ أو غير مبتدأ ، فإن كان غير مبتدأ لم يَجْزُ حذفه تقول : جاءني اللذان قاما " و " جاءني الذين قاموا " ولا يجوز أن تقول " جاءني اللذان قام " و " لا جاءني الذين قام " ، وإن كان مبتدأ فلا يخلو من أن يكون خبره جملة أو ظرفاً أو مجروراً أو اسماً مفسرداً فإن كان خبره جملة أو ظرفاً أو مجروراً لم يَجْزُ حذفه ، تقول : جاءني الذي هو قد أحسن إليّ " و " جاءني الذي هو عندك " و " جاءني الذي هو في الدار ، ولو حذف " هو " من جميع ذلك وأنت تريد لم يَجْزُ لأنه لا دليل عليه ، إذ قد يتصور أن تكون الصلة الجملة أو الظرف أو المجرور من غير زيادة عليها .

وان كان الخبر اسماً فلا يخلو من أن يكون الضمير الذي هو مبتدأ معطوفاً عليه اسم ، أو لا يكون كذلك فإن كان معطوفاً عليه اسم لم يَجْزُ الحذف ؛ لئلا يؤدي إلى وقوع حرف العطف صدرا ، نحو قولك " جاءني الذي هو وعمرو قائمان " لا يجوز أن تقول : جاءني [الذي] وعمرو قائمان . وإن لم يكن كذلك فلا يخلو من أن يكون الخبر قد طال بمعمول أو لا يكون كذلك ، فإن كان قد طال بمعمول جاز حذف المبتدأ وإبقاء الخبر تقول : " جاءني الذي هو ضارب زيداً " و " جاءني الذي ضارب زيداً " تريد الذي " هو ضارب زيداً " ومن كلامهم " ما أنا بالذي قائل لك سوءاً (٢) وقال الأعشى :

٣١٩- فأنت الجوادُ وأنت الذي إذا ما النفوس ملأن الصدورا
جدير بطعنة يوم اللقا ء تضرب منها [النساء النحورا] (٤)

(١) انظر المقرب لابن عصفور ١/٦١ .

(٢) هذا من سماع الخليل عن العرب . انظر الكتاب ٢/١٠٨ ، وأما ابن الشجري ١/٧٥ ، والمقرب ١/٦١ ، وروى الخليل أيضا : وما أنا بالذي قائل لك قبيحاً .

(٣) في المصورة : النفوس الصدورا ، وهو خطأ وأثبتنا ما في الديوان .

(٤) الديوان : ٩٩ من قصيدة مطلعها :
عَشِيَّتَ اللَّيْلِ بَلِيْلٍ خُدُّورَا وطالبيتها ونذرت النذورا
وهما في الضرائر لابن عصفور ١٧٤ .

أراد : الذى هو جدير .

وإذا لم يطل (١) بمعمولٍ جاز حذفه (٢) مع أىّ فى فصيح الكلام ، فتقول :
 " يعجبني أيّهم هو قائم ، وأيّهم قائم " ومن ذلك قوله :

٣٢٠ - إذا ما أتيت بنى مالكٍ فسلم على أيّهم أفضل (٣)

أراد على أيّهم هو أفضل ، ولا يجوز حذفه مع غير أىّ إلا فى ضرورة ، وإن جاء منه شئ فى الكلام فشانّ يحفظ ولا يقاسن عليه ، نحو قراءة من قرأ (= تماماً على الذى أحسن) (٤) و (= مثلاً ما بعوضة) (٥) برفع أحسن وبعوضة : أى على الذى هو أحسن ومثلاً ما هو بعوضة ، وإنما حسن الحذف مع أىّ لا فتقارها إلى الصلة والإضافة فكانت أطول ، فحسن معها تخفيف اللفظ .

وإن كان منصوباً فلا يخلو من أن يكون متصلاً أو منفصلاً ، فان كان منفصلاً جرى مجرى الظاهر فلم يجز حذفه نحو قولك " جاني الذى لم أضرب إلا إياه " وإن كان متصلاً فلا يخلو أن يكون فى الصلة ضميراً آخر يعود على الموصول ، أولاً يكون فإن كان لم يجز حذفه تقول " جاني الذى ضربت فى داره " ولا يجوز " جاني الذى ضربت فى داره " لأنّ فى ذلك كبساً ، فلا يدري هل أردت الذى // ضربت فى داره أو الذى ضربت فى داره غيره ، وإن لم يكن فإن كان فى صلة غير الألف واللام جاز إثباته وحذفه فى فصيح الكلام ، قال الله تعالى (= أهدأ الذى بعث الله رسولا) (٦) أى بعثه الله . وكلما طالّت الصلة كان

١١٨

- (١) يعنى الخبر .
- (٢) يعنى الضمير .
- (٣) البيت لفسان بن وطة فى الإنصاف : ٧١٥ ، وشرح المفصل ١٤٧/٣ ، ١٢/٤ ، ٨٧/٧ ، والخزانة ٥٢٢/٢ ، وغير ذلك كثير . وهو من رواية أبى عمرو الشيبانى .
- (٤) الآية ١٥٤ من سورة الأنعام : قرأ بالرفع يحيى بن يعمر وابن أبى اسحاق البحر المحيط ٢٥٥/٤ .
- (٥) الآية ٢٦ من سورة البقرة : قرأ بالرفع الضحاك وإبراهيم بن أبى عملة ، ورؤية بن العجاج وقطرب . انظر البحر المحيط ١٢٣/١ ، ومعجم القراءات القرآنية .
- (٦) الآية ٤١ من سورة الفرقان .

الحذف أحسن نحو قولك : " جاءني الذي ظننت قائماً " و " جاءني الذي أظنت
بكرًا منطلقاً " [وإن كان في صلة الألف واللام فإن كان الاسم الواقع في صلتها
مأخوذاً من فعل يتعدى إلى واحد فالإثبات فصيح والحذف قليل ، نحو :
جاءني الضارب زيد " ، " والضارب زيد " ، قليل [وإن كان مأخوذاً من فعل
متعد إلى اثنين أو ثلاثة حسن الحذف لأجل الطول ، والحذف إن كان الاسم
مأخوذاً من فعل متعدٍ إلى ثلاثة أحسن منه إذا كان مأخوذاً من فعل يتعدى
إلى اثنين نحو قولك : " جاءني الظان زيد منطلقاً " و " المعطية زيد درهماً ،
والمعلم بكر عمراً منطلقاً " وإن شئت قلت " الظان زيد منطلقاً والمعطية زيد
درهماً والمعلم بكر عمراً منطلقاً " .

وإن كان الضير مخفوضاً فلا يخلو أن يكون خفضه بالإضافة أو بحرف خفض
فإن كان خفضه بالإضافة ، فإن كان في موضع نصب جاز حذفه نحو قول الله
تعالى : { فاقضي ما أنت قاضي } (٢) أي قاضيه ، ونحو قول الشاعر :

٣٢١- سأغسل عني العار بالسيف جالياً طي قضاؤه الله ما كان جالياً (٣)

أي جالبه ، وإن لم يكن في موضع نصب لم يجز حذفه نحو قولك : " جاءني الذي
قام أبوه " .

وأجاز الكسائي (٤) حذفه مع الاسم المضاف إليه إذا كان مفعولاً لم يسم فاعله
إجراً له مجرى المفعول الذي سمي فاعله ، وذلك إذا شُهر المعنى لذلك نحو
قول الشاعر :

٣٢٢- أعوذ بالله وآياته من بابين يفلق من خارج (٥)

(١) في الصورة : المعلمة .

(٢) الآية ٧٢ من سورة طه .

(٣) البيت لسعد بن ناشب ، شاعر إسلامي عاصر الهجاج ، له الحماسية رقم ١٠ ص ٧٢ من شرح المرزوقي ومطلعها البيت الشاهد ، والخزانة ٣/٤٤٤ (عرضاً) والمقتصد في شرح الأيضاح : ٥١٠ .

(٤) رأيه في صادر تخريج الشاهد التالي . .

(٥) البيت في شرح الجمل لابن عصفور ١/١٨٤ ، والهمع ١/٩٠ ، والدردر ١/٦٨ .

أَيِّ مِنْ بَابٍ مَنْ يَغْلَقُ بِأَبِيهِ [ولا حجة له في ذلك إذ يحتل أن يكون نسي
يغلق ضمير يعود على مَنْ فيكون الأصلُ يَغْلَقُ بِأَبِيهِ ثم حُذِفَ المضاف الذي هو
بَابٌ وأقيم المضاف إليه الذي هو الضميرُ مقامه ، فصار ضمير رفع فاستتر في الفعل .

وإن كان خَفُضَهُ بحرفِ خَفَضٍ فَإِنَّ كَانَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ لَمْ يَجْزُ حَذْفُهُ نَحْوَ قَوْلِكَ :
" مَرَرْتُ بِالذِي مَرَّ بِهِ " ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ ، فَإِنَّ لَمْ يَدْخُلْ عَلَى المَوْصُولِ
أَوْ عَلَى المضاف إليه حرف مثل الحرف الذي دخل على الضمير لم يجز حذفه
نحو قولك : " جاءني الذي مررت به ، وسألت عن الذي مررت به " ، وإن دخل
عليه أو على المضاف إليه حرفاً مثل الحرف الذي دخل على الضمير ، فَإِنَّ لَمْ
يَكُنْ العَامِلُ فِي المَوْصُولِ أَوْ فِيمَا أُضِيفَ إِلَيْهِ فِي مَعْنَى العَامِلِ فِي الضمير لم
يَجْزُ حَذْفُهُ نَحْوَ قَوْلِكَ : فرحت بالذي مررت به وفرحت بغلام الذي مررت به ،
ولا تقول : فرحت بالذي مررت أو بغلام الذي مررت " إلا في ضرورة نحو
قوله :

٣٢٣- فأبلغنا خالد بن نضلة والـ مَرُّ مَعْنَى بِلُومٍ مِّنْ يَشِقُّ (١)

أَيِّ يَشِقُّ بِهِ فحذف ، وَإِنْ كَانَ العَامِلُ فِي الضمير يَشِقُّ والعامل نسي
المضاف إلى الموصول معنًى ، وليساً بمعنى واحد ، وإن كان العاملان نسي
معنًى واحد جاز الإثبات والحذف فتقول : " مررت بالذي مررت به " وإن شئت
قلت " مررت بالذي مررت " قال الشاعر :

٣٢٤- تُصَلِّي لِلذِي صَلَّتْ قَرِيشٌ وَنَعْبِدُهُ وَإِنَّ جَدَّ العَمُومِ (٢)

أَيِّ لِلذِي صَلَّتْ قَرِيشٌ لَهُ . هذا حكم الضمير الذي تشتمل عليه الصلّة إن
كان أحد جزئي الصلّة أو معمولاً للصلّة ، فإن كان بعض معمول الصلّة حذفت
معمول الصلّة ، فتحذف الضمير بحذفه ، فتقول " أين الرجل الذي قلت " و
" أين الرجل الذي زعت " تريد : أين الرجل الذي قلت : إنه يأتي ،

(١) البيت في ضرائر ابن عصفور ١٢٦ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٢٩٣ ، والمقرب لابن عصفور ١/٦٢ ، وشرح الجمل
له ١/١٨٥ .

أو زعمت أنه يأتي ، أو نحو ذلك مما يكون المعنى عليه ، ومن ذلك قوله تعالى
= (أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ) = (١) أي : تزعمون أنهم شركائي .

وما كان من الموصولات مفرداً مذكراً في اللفظ ، وكان معناه مخالفاً للفظه
فإن الضمير العائد عليه يجوز حملُه على اللفظ أو على المعنى ، فنقول : إن
حَلَّتْ عَلَى اللَّفْظِ : من قام هندٌ " و " من قام أخواك " و " من قام إخوتك " .
وإن حَلَّتْ عَلَى الْمَعْنَى فَلْتَمَنَ قَامَتْ هِنْدٌ وَمِنَ قَامَا أَخَوَاكَ وَمِنَ قَامُوا إِخْوَتَكَ
ومن الحمل على المعنى قوله تعالى = (ومن تقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحاً) (٢)
وقوله سبحانه = (ومن الشياطين من يفترون له) = (٣) // وقوله = (ومنهم من
يستمعون إليك) = (٤) وقول الشاعر :

٣٢٥ - تَعَشَّى فَإِنِ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونَنِي عَنَّ مِثْلَ مَنْ يَأْتِيهِ يَصْطَحِبَانِ (٥)

ويجوز الجمع بين الحمل على اللفظ والحمل على المعنى ، وإذا فعلت ذلك
فالأحسن أن تبدأ بالحمل على اللفظ نحو قوله تعالى : = (ويعبدون من دون
الله مالا يملك لهم رزقاً من السماوات والأرض شيئاً ولا يستطيعون) = (٦) ونحو

(١) الآية ٦٢ من سورة القصص .

(٢) الآية ٣١ من سورة الأحزاب ، والذي في الصورة : يقنت وليست مرادة ،
وستأتي في مكانها ، وفي البحر المحيط ٢٢٨/٧ قرأ الجحدري والأسواري
ويعقوب في رواية " ومن تقنت " بتاء التانيث حملاً على المعنى وبها قرأ ابن
عمر في رواية ، ورواها أبو حاتم عن أبي جعفر وشيبة ونافع . وفي الكتاب
٤١٥/٢ ، وزعم الخليل رحمه الله أن بعضهم قرأ = (ومن تقنت منكن لله
ورسوله) = .

(٣) الآية ٨٢ من سورة الأنبياء .

(٤) الآية ٤٢ من سورة يونس .

(٥) البيت للفورزدق وهو في الديوان : ٣٢٩ ، من قصيدة مطلعها :
وَأَطْلَعَسَ هَسَّالٌ ، وَمَا كَانَ صَاحِبًا دعوت بنياري موهيناً فأتاني
والشاهد في الكتاب ٤١٦/٢ ، والمقتضب ٢٩٤/٢ ، ٢٥٣/٣ ، والخصائص
٤٢٢/٢ ، وشرح الجمل لابن هنفور ١٨٨/١ ، وغير ذلك كثير .

(٦) في الصورة : من .

(٧) الآية ٧٣ من سورة النحل . وانظر البحر المحيط : ٥١٧/٥ .

قوله تعالى = (وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا) = في قراءة من قرأ :
 يقنت بالياء وتعمل بالتاء . (١) ويجوز أن تبدأ بالحمل على المعنى ثم تحمل
 على اللفظ باتفاق من النحويين إن وقع بين الجملتين فصل فتقول " مَنْ يَقُومُونَ
 فِي فَيْرِشِيٍّ وَيَنْظُرُونَ فِي أُمُورِنَا قَوْمُكَ " (٢) قال الله تعالى = (وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ
 وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا قَدْ
 أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا) (٣) فحمل خالد بن على المعنى ، ثم حمل بعد ذلك
 على اللفظ فقال (قد أحسن الله له رزقا) (٣) ، لما وقع الفصل بين الجملتين
 فإن لم تفصل قلت " من يقومون وينظرون في أمورنا قومك " لم يجز ذلك عند
 الكوفيين (٤) ويجوز ذلك عند البصريين ؛ لأنهم لا يجعلون للفصل تأثيراً .
 والسماع في الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى إنما هو مع الفصل .

وإذا كان الضمير المحمول على اللفظ مخبراً عنه بما بعده فلا يخلو أن
 تخبر عنه بفعل أو باسم ، فإن أخبرت عنه بفعل لم يجز إلا الحمل على اللفظ
 فتقول : " مَنْ كَانَ يَقُومُ أَخْوَاكَ " ولا يجوز " من كان يقوم أخواك " ، فإن
 أخبرت عنه باسم فإن كان ذلك الاسم مشتقاً من فعل باطرائ ، جاز الحمل
 على اللفظ والحمل على المعنى على الإطلاق ، فتقول : " مَنْ كَانَ مُحْسِنًا
 أَخْوَاكَ " و " من كان محسنين أخواك " و " من كان محسناً أختك " و " من
 كان محسنة أختك " ، قال الشاعر :

٣٢٦ - * وأيقظ من كان منكم نياماً * (٥)

وإنما جاز ذلك في الاسم ؛ لأنه قد يخبر بالمؤنث من المذكور فتقول :
 " كان عبد الله هنداً " على التشبيه ، ولا يجوز مثل ذلك في الفعل ، فإن

-
- (١) هي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر وطاصم . انظر السبعة ٥٢١ .
 وانظر هامش رقم (٢) في الصفحة السابقة .
 (٢) حواشي المفصل ٤٩٥ والهمع ١/٨٢ .
 (٣) الآية ١١ من سورة الطلاق .
 (٤) الهمع ١/٨٢ .
 (٥) هذا عجز بيت ولم أعرف صدره ، وهو في حواشي المفصل للشلمين ٤٩٥ ،
 والبحر المحيط ٧/٣٢٩ .

كان الخبر من النعوت التي لم تُشتقَّ من الأفعال باطراد ، فإن كان المذكور من ذلك والمؤنك يرجعان إلى اشتقاق واحد جازع عند الفراء (١) الحملُ على اللفظ والحملُ على المعنى على الإطلاق ، فتقول " من كان أحمر أخواك " و " من كان أحمرين أخواك " و " من كان أحمر أخوتك " و " من كان حمرًا أخوتك " ، قال الله تعالى ﴿ مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى ﴾ (٢) وفي قراءة عبد الله ﴿ ومنكم من يكون شيوخًا ﴾ (٣) و " من كان أحمر جاريتك " و " من كان حمرًا جاريتك " . والكسائي يمنع من الحملِ على لفظِ التذكير خاصةً ، فلا يجيز: من أحمر جاريتك .

والصحيح عندي ما ذهب إليه الفراء ، إذ لا مانع من ذلك .

وإن كانا لا يرجعان إلى اشتقاق واحدٍ أبيًا جميعا الحملُ على لفظ التذكير ، فيقولان : " من كان عجوزًا جاريتك " ولا يجيزان " من كان شيخًا جاريتك " إلا في لغة من يقول : شيخ وشيخة قال :

٣٢٢ - وتضحك مني شيخة عيشية : كأن لم تترى (٤) قبلي أسيرًا يمانيا (٥)

ويقولان " من كان أمةً جاريتك " ولا يجيزان " من كان عبدًا جاريتك " وكذلك لا يجيزان " من كان غلامًا جاريتك " إلا في لغة من يقول : " غلام وفلاة " ، قال الشاعر :

(١) حواشي المفصل ٤٩٦ .

(٢) الآية : ١١١ من سورة البقرة . قال الفراء في معانية ٢٣/١ ، يريد يهوديا ، فحذف الياء الزائدة ورجع إلى الفعل من اليهودية وهي في قراءة أبي سبي وعبد الله " إلا من كان يهوديا أو نصرانيا ، وقد يكون أن تجعل [اليهود] جمعًا واحدًا هاء مدود ، وهو مثل حائل مدود - من النوق - وحول ، وعائط وعوط وعيط وعوطط .

(٣) هذه القراءة في قوله تعالى " ومنكم من يردُّ إلى أرنط العُمر " من الآية هـ من سورة الحج ، و قراءته في معاني القرآن ١١١/٢ ، وتفسير الفخر الرازي ٧/٢٣ ، وكذا الفراء : ٩٧ ، ابن مسعود

(٤) " تروى " ، " تروى " ، وهي رواية الفضليات .

(٥) البيت من مفضلية لعبد يغوث الحارثي . الفضليات : ١٥٥ وهو في المحتسب ٦٩/١ ، وشرح ابن يعيش ٩٢/٥ ، ١١١/٩٠ ، ١٠٢/١٠٠ ، وشرح الجمل لابن هفصور ١/١٤٤ ، والضرائر له : ٤٧ ، وشرح أبيات المغني ٥/١٣٧ ، والصبان على الأشمونى ١/١٠٣ .

٣٢٨- وَمُرْكُضَةٌ صَرِيحٌ أَبُوهُمَا يَهَانُ لَهَا الْغُلَامَةُ وَالْغُلَامُ (١)

فالأحسن عند الفراء " من كان عجوزاً جاريتك " و " من كان أمةً جاريتك " ، ولا يستحسن " من كان شيخاً جاريتك " ولا " من كان غلاماً أمك " ، لأن غلاماً وشيخة قليل في كلامهم ، وأصول البصريين تقتضي جواز ذلك كله ، لأنهم أطلقوا القول ولم يفضلوا .

فإن لم يكن الضمير المحمول على اللفظ مخبراً عنه بما بعده ، وأردت حمل ما بعده عليه حملت على لفظه ، ولم يجوز الحمل على معناه إلا عند الكوفيين ، فتقول : " من ضربته أجمعون قومك " فتحمل على من ، ولا يجوز النصب تأكيداً للضمير على معناه ؛ لأنه لا يحمل عندهم على المعنى إلا حيث لا يمكن إظهار المعنى في اللفظ وأنشد الكسائي :

٣٢٩- إِذَا مَا حَاتَمُ وَجَدَ ابْنَ عَسَى مَجْدَانًا مَنِ تَكَلَّمَ أَجْمَعِينَا (٢)

فرد على من ، ولا يجوز أن يرد على الضمير الذي في تكلم فيرفع ، لأنه يمكن جمعه ، وأصول البصريين تقتضي جواز ذلك ؛ لأنهم لم يفضلوا وهو الصحيح . بدليل قوله تعالى : ﴿ يَدْخُلُهُ ﴾ (٣) جَنَاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا (٤) ، ألا ترى أن خالدين " محمول على الضمير لا على من ، لأنه حال من الضمير والعامل فيه الفعل العامل في الضمير ، ولا يجوز أن يكون حالاً من " من " لأن العامل في الحال لا يكون إلا العامل في ذي الحال نحو قولك : " جاء زيد ضاحكاً " ، أو ذا الحال بنفسه إن // كان فيه معنى فعامل نحو قولك " هذا ضاحكاً زيداً " . ولا يجوز أن يكون العامل في الحال من ، لأنها ليس فيها معنى فعل ، و [لام] (٥) العامل في " من " ، لأن العامل فيها إنما هو معنى (٦) ، والمعنى المجرد من اللفظ لا يعمل في الحال ، وإنما عطيه الرفع خاصة .

- (١) البيت لإوس بن ظفأ وهو في المذكر والمؤنث للفراء : ١٢١ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٩٢ ، وأما في ابن السجري ٢/٨٧ ، وشرح ابن يعين ٥/٩٧ ، واللسان (ركض) و (ظم) . وفي المذكر والمؤنث لابن الأنباري المرْكُضَةُ : السريعة ، ويروي : ومُرْكُضَةٌ بضم الميم أي ولدها يتحرك في بطنها . وفي اللسان (ركض) ومُرْكُضَةٌ بضم الميم وكسر الكاف إذا اضطرب جنينها (أي الفرس) في بطنها .
- (٢) البيت في معاني القرآن للفراء : ٢/٣٩٥ ، ومجدنا أي غلبنا في المجد .
- (٣) في المصورة : ندخله .
- (٤) الآية ١٣ من سورة النساء . وأولها (للك عبود الله وسمه يطع الله رسوله ...)
- (٥) مكانها حَرَمٌ .
- (٦) يعني الابتداء .

وإذا أُخبرت بالذي والتي أو تشبيتهما أو جمعهما أو بذو وذات الطائعتين أو بالالف واللام عن ضمير متكلم أو مخاطب ، أو وصفت بشيء من ذلك ما هو خيرٌ عنهما ، فإنه يجوز لك في الضمير الذي تشتمل عليه الصلة الحَمَلُ على اللفظ فيكون الضمير ضمير غيبة كسائر الضمائر العائدة على الأسماء الظاهرة ، والحَمَلُ على المعنى فيكون الضمير على حسب الضمير الذي أُخبرت بالموصول عنه ، فمن الحَمَلُ على المعنى قوله :

٣٢٠- أنا الذي فررتُ يومَ الحَـرَّةِ والشيخُ لا يفرُّ إلاَّ مَـرَّةً (١)

ومن الحمل على اللفظ قوله :

٣٢١- مِنَ الأُلَى غَيْرُ زَجْرِ الخَيْلِ ما عَرُفُوا إذْ يَعْرِفُ النَّاسُ زَجْرَ الشَّاءِ وَالعَـكْرِ (٢)

وإن شئتَ جمعتَ أيضاً بين الحمل على اللفظ والحمل على المعنى ، وإذا فعلتَ ذلكَ فالأحسنُ أنْ تبدأَ بالحمل على اللفظ قبل الحمل على المعنى نحو قوله :

٣٢٢- وأنا الذي عَرَفْتُ مَعْدُ فَضْلَهُ وَنَشَدْتُ عَنْ حُجْرَيْنِ أُمَّ قَطَامِ (٣) (٤)

وإن بدأتَ بالحَمَلِ على المعنى قبل الحمل على اللفظ جاز ذلك باتفاق إذا كان بين الجملتين فَضْلٌ ومن ذلك قوله :

٣٢٣- أَنْتَ الهِلَالِيُّ الذي كَتَمَ مَـرَّةً سَمِعْنَا بِهِ وَالأَرْحَبِيُّ المَعْلَفُ (٥)

فحمل الضمير في كَتَمَ على المعنى ، والضمير في به على اللفظ لما

فَصَلَ بالطرفِ ، فإن لم تفصل بين الجملتين بشيء لم يَجْزُ ذلك عند الكوفيين ، فلا يجوز عندهم " أنت الذي قَتَمَ وخرج " والبصريون (٦) يجهزون ذلك

-
- (١) البيت من رجز لمبدا لله بن مطيع بن الأسود العدوي ، وهو في الأغاني ٢٣٢/١٧ وانظر المساعد ١٥٦/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ١٨٩/١ .
 - (٢) لم أشر على هذا الشاهد ، والعكر جمع عكرة وهي القطيع الضخم من الإبل .
 - (٣) غامضة في الصورة .
 - (٤) البيت لا مرى القيس في الديوان : ١١٨ ، وفي شرح الجمل لابن عصفور ١٨٩/١ ، والدرر اللوامع ٦٤/١ .
 - (٥) البيت في الصحابي ٣٨٧ ، منسوباً لحُميد بن ثور ، وليس في ديوانه ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١٨٩/١ (المقلب) وكذلك في المقرب ٦٣/١ والبحر المحيط ٢٤/١ والمساعد ١٥٨/١ والهمع ٨٧/١ (المهلب) والدرر اللوامع ٦٤/١ .
 - (٦) الهمع ٨٧/١ .

ولا يجعلون للفصل تأثيراً . والسَّماعُ في الحمل على اللفظ بعد الحمل على
المعنى إنما جاء بما فيه فضلٌ بين الجملتين .

فإن أَخَرَتَ ضميرَ المتكلم أو المخاطب لم يجزِ الحَمْلُ على المعنى عند
الفراء ، وأما الكسائي فيجيزُ الحَمْلَ على اللفظ وعلى المعنى ولا فرق عنده بين
التقديم والتأخير } والصحيح عددي ما ذهب إليه الفراء ، وهو الذي تقتضيه أصولُ
البصريين ، لا تُنهم ينعمون الحَمْلَ على المعنى قبل تمام الكلام ، لا أنه يلزم من
ذلك الحمل على المعنى قبل حصول المعنى في اللفظ ، ألا ترى أن الموصولَ
إنما يكون في المعنى ضمير متكلم أو مخاطب إذا أُخبرت عنه بضمير المتكلم
أو المخاطب أو أُخبر عن الضمير ، وأما قبل أن تجعل أحدهما خيراً عن الآخر
فلا يكون الموصولُ في معنى الضمير } وإن أُخبرت بغير ذلك من الموصولات ،
عن ضمير المتكلم أو المخاطب ، لم يجزِ الحَمْلُ إلا على اللفظ تقول "أنت من قام"
ولا يجوز أن تقول : "أنت من قمت" .

وقوله " ولا تفيد المقصود إلا والصلة معلومة للسامع "

يعنى معهودة عنده قبل ذلك ، ولذلك لم يجزِ وصل الموصول بالجملة
التمجيبية ولا بالجملة غير المحتملة للصدق والكذب ، لأنَّ تهما غير معهودتين .

ولما كانت الصلة معهودة عن السامع اختلف النحويون فيما تعرَّفَ به
الموصول ، فمنهم من جعله مُتَعَرِّفًا بِالْمَهْدِ الذي في الصلة كما يتعرف الرجل
بالمهد الذي تعطيه الألف واللام ، ومنهم من جعل الموصول معرفاً بالألف
واللام الملفوظ بهما في الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما ، ونيتهما في مثل
"مَنْ" و"ما" ، ألا ترى أنَّهما بمعنى الذي والتي ، والعرب قد تعرَّفَ
بنية الألف واللام ، وهو مذهب الأَخْفَشِ وحكى من كلام العرب "سلامٌ عليكم"
بغير تنوين ، لأنَّه في نية الألف واللام ، ألا ترى أن معناه "السلامُ عليكم" .

وهذا الذي ذهب إليه باطلٌ بدليل أنهم يقولون : أي رجل جاءك
أكرمه " فجعله معرفةً بالمهد الذي في الصلة إذ لا يتصور أن يكون معرفاً
بنية الألف واللام ، لأنَّه مضاف ، ولا بالإضافة ، لأنَّه مضاف إلى نكرة .

وقوله " ولا يُخبر عن الموصول ولا يستثنى منه ولا يُتبع إلا بعد استيفائه

ما يطلب من ذلك . . . "

إِنَّمَا لَمْ يَجْزُ شَيْءٌ مَا ذَكَرَ إِلَّا بَعْدَ اسْتِيفَاءِ الصَّلَةِ وَكَمَالِهَا ، لِأَنَّهَا مِنْ تَمَامِ الْمَوْصُولِ وَكَمَالِهِ ، فَكَمَا أَنَّ الْأَسْمَ فِيمَا مَوْصُولٍ لَا يُخْبِرُ عَنْهُ ، وَلَا يُسْتَشْتَقَى مِنْهُ ، وَلَا يُتَّبَعُ إِلَّا بَعْدَ كَمَالِهِ . فَكَذَلِكَ مَا هُوَ بِمَنْزِلَتِهِ ، فَإِنَّ جَاءَ مَا ظَاهِرُهُ خِلَافَ ذَلِكَ تَوَوَّلَ نَحْوَ الْأَعْيُنِ :

٣٣٤- لَسْنَا كَمَنْ جَعَلَتْ إِيَّايَ دَارَهَا تَكَرَّيْتُ تَتَّبَعُ حَبَّهَا أَنْ يَحْصَدَا (١)

ظَاهِرُهُ أَنََّّهُ أُجْدَلُ إِيَّاداً مِنَ الْمَوْصُولِ قَبْلَ كَمَالِ صَلَاتِهِ ، لِأَنَّ تَكَرُّبَ مَعْمُولٍ جَعَلَتْ ، فَهُوَ إِذَا مِنْ الصَّلَةِ ، لَكِنْ يَتَخَرَّجُ عَلَى أَنَّ يَكُونُ نَصَبَ تَكَرُّبٍ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ يَفْسِّرُهُ جَعَلَتْ الْمُتَقَدِّمَ الذِّكْرَ ، كَأَنَّهُ قَالَ بَعْدَ كَمَالِ الْكَلَامِ الْأَوَّلِ : جَعَلْتُ دَارَهَا تَكَرُّبًا (٢) .

ابن السراج : لَا يَجُوزُ " أَنْ " الضَّارِبِينَ أَجْمَعِينَ زَيْدًا قَائِمُونَ ، وَكَذَلِكَ

٥١

: مَرَرْتُ بِالضَّارِبِينَ أَجْمَعِينَ زَيْدًا " لَا يَجُوزُ ، لِأَنَّ زَيْدًا // مِنْ صِلَةِ الضَّارِبِينَ ، وَلَا يُجُوزُ كَدُّ الْمَوْصُولِ حَتَّى تَتِمَّ صَلَاتُهُ ، فَإِنْ رَفَعْتَ " أَجْمَعُونَ " جَازَتْ السَّأَلَةُ عَلَى التَّوَكُّيدِ لِلضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الَّذِي فِي اسْمِ الْفَاعِلِ ، لِأَنََّّهُ يَصِيرُ التَّوَكُّيدُ إِذَا ذَاكَ مِنْ جِلَّةِ الصَّلَةِ ، فَإِنْ أَتَيْتَ بِقَوْلِكَ أَنفُسُهُمْ مَكَانَ أَجْمَعِينَ ، لَمْ يَجْزُ لَا بِالرَّفْعِ وَلَا بِالنَّصْبِ وَلَا بِالخَفْضِ : أَمَّا الرَّفْعُ ، فَلِأَنَّكَ لَمْ تَوْكِدْ الضَّمِيرَ الْمُسْتَتِرَ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ مَعَ النَّفْسِ ، وَلَا يُؤَدِّي كَدُّ الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْعَتَلُ بِالنَّفْسِ وَالْمَعِينِ حَتَّى يُؤَدِّي كَدُّ بِالْمُنْفَصِلِ ، وَسَيَأْتِي فِي بَابِ التَّوَكُّيدِ عِلَّةُ ذَلِكَ (٣) ، وَأَمَّا النَّصْبُ وَالخَفْضُ فَلِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ الْمَوْصُولَ لَمْ تَتِمَّ صَلَاتُهُ .

وقوله : " وَلَا تَوَصَّلُ " أَنْ " إِلَّا بِالْجِلَّةِ الْأَسْمِيَّةِ " .

إِنَّمَا لَمْ يَجْزُ فِيهَا خِلَافًا ذَلِكَ ، لِأَنَّهَا مِنْ الْحُرُوفِ الَّتِي تَنْصِبُ الْأَسْمَ الْمُبْتَدَأَ وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ نَحْوَ قَوْلِكَ " بَلِّغْنِي أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ " .

(١) البيت في الديوان : ٣٤١ وهو الثالث والثلاثون من قصيدة مطلعها :

أثوى وقصر ليلةً ليـسـزودا فمضت وأخلفاً من قتيلة موعدا

ورواية الديوان : تَكَرُّبٌ تَنْظُرُ ، وَالشَّاهِدُ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَا ٤٢٨/١

وَلَا خَفْضَ ٤١٢ ، وَالْخِصَائِصَ ٤٠٢/٢ ، ٤٠٣ ، ٢٥٦/٣ ، وَالْأَمَالِي

الشجرية ١٩٤/١ ، وَشَرَحَ الْجَمَلُ لِابْنِ عَصْفُورٍ ١٨٥/١ .

(٢) انظر الخصائص وشرح الجمل من مصادر تخريج الشاهد السابق .

(٣) باب التوكيد ص ٦٧٦

وقوله " ولا توصل " أن " و " كي " إلا بالجملة الفعلية * .

يعني بأن الناصبة للأفعال ، وإلا فإن المخففة من أن الثقلة توصل بالجملة الاسمية نحو : علمت أن زيداً قائمٌ . وإنما لم يوصل إلا بالجملة الفعلية ، لأنهما من نواصب الأفعال فلا تدخلان من أجل ذلك إلا على فعلٍ .

وقوله " وأكثر ما توصل " ما " بالجملة الفعلية * .

إتاما لم يلزم وصل " ما " المصدرية بالجملة الفعلية ، لأنها غير عاطفة في اسمٍ ولا فعلٍ ، والحروف غير العاطفة لا تختص باسم ولا فعلٍ ، وإنما كان الأكثر وصلها بالجملة الفعلية ، لأن الفعل أدل على المصدر من غيره . ومن وصل " ما " المصدرية بالجملة الاسمية قوله :

٢٢٥- أَعْلَاقَةُ أُمِّ الْوَلِيدِ بَعْدَ مَا أَفْتَانُ رَأْسِكَ كَالثَّقَامِ الْمُخْلِصِ (١)

وقوله " الذي والذئ والذئ واللذئ لفات في الذي " .

فمما جاء على الذئ بالتشديد قوله :

٢٢٦- وليس المال فاعله بمالٍ وإن أنفقته إلا الذي (٢)
تحوّز به العلاء وتصطفيه لأقرب أقربيك وللصفي

- (١) البيت للحرّار القمسي وهو من شواهد الكتاب ١١٦/١ على نصب " أم الوليد " بقوله " علاقه " لأنها بدل من الفعل فعلت عمله ، واستشهد به سيبويه في ١٣٩/٢ على أن " ما " زائدة كافة لبعده عن الإضافة إلى المفرد ، وهيأتها للإضافة إلى الجملة وانظر كذلك المقتضب ٥٣/٢ مع الهامش ، وهذا على خلاف ما ذهب إليه الشارح هنا ، والشارح يذهب في ذلك مذهب الرضي في شرح الكافية ٣٨٦/٢ وانظر المقرب لابن عصفور ١٢٩/١ وشرح الجمل له ١٨١/١ ، ٢٤٤/٢ ، ٢٨٧ ، وقال ابن عصفور فيه : و " ما " عدنا ليست مصدرية بل هي كافة ل " بعد " عن العمل الخ . . . والخزانة ٤٩٣/٤ ، وغير ذلك كثير .
- (٢) البيتان في الأزهية ٢٩٣ ، والأمالى الشجرية ٢/٢٠٥ ، والإنصاف : ٦٧٥ ، والتوطئة ١٦٤ ، وشرح الكافية الشافية ٢٥٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٧٠/١ ، والخزانة ٤٩٧/٢ ورواية البيتين تختلف عما هنا في جميع المصادر عدا شرح الجمل لابن عصفور . ونسبهما محققه للحطيفة وليست في ديوانه .

- ومثما جاء على الذ - يحذف الياء والاجزاء بالكسرة عنها - قوله :

٣٣٧- وَالذُّ لَوْ شَاءَ لَكُنْتَ صَخْرًا أَوْ جَبَلًا أَشَمَّ مُشَخَّرًا (١)

- ومثما جاء على الذ والذ الذي قوله الآخر :

٣٣٨- فَكُنْتُ وَالْأَمْرَ الَّذِي قَدْ كَيْدًا كَالَّذِ تَزَيَّيَ زُبَيْةً فَاصْطَيْدًا (٢)

وقوله " وفي التشية اللذان رفعا ، واللذين نصبا وجرأ " .

قد تُشَدُّ النون في حال الرَّقْعِ فيقال : اللذان وقد قُرِيَءَ * واللذان يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ * (٣) بالتشديد .

وقوله " وقد تُحَدَفُ النون فيقال " اللذا "

من ذلك قول الفرزدق :

٣٣٩- أَبْنِي كُليبٍ إِنْ عَمَّيَ اللَّسْدَا قَتَلَا التُّلُوكَ وَفَكَكَا الْأَغْلَالَ (٤)

وقد تُحَدَفُ أَيْضاً فِي النَّصْبِ وَالْخَفْضِ فيقال : اللذي ، قال

٣٤٠- وَحَوْصَاءُ وَرَأَانَ الْ لَذِي دَلَّ عَلَى الْحَجِّ (٥)

- (١) البيتان في الأزهية : ٢٩٢ ، وامالي ابن الشجري ٢/٣٠٥ ، والإنصاف ٦٧٦ والتوطئة ١٦٤ ، ويرويان في هذه المصادر لكنت براء . . . أصم . . . وشرح الجمل ١/١٧٠ بالرواية التي اثبتها الشارح والخزانة ٢/٤٩٨ .
- (٢) البيتان ينسبان لرجل من هذيل في شرح اشعار الهذليين ٦٥١ وهما في الأزهية ٢٩٢ ، والامالي الشجرية ٢/٣٠٥ والإنصاف ٦٧٥ ، ورواية البيت الاول في جميع المصادر المذكورة : فظلت في شرمن اللذكيدا ، ورواية الشارح هنا في شرح الجمل لابن عصفور ١/١٧١ والخزانة ٢/٤٩٨ .
- (٣) الآية ١٦ من سورة النساء وهي قراءة ابن كثير كما في السبعة ٢٢٩ ، وقرأ غيره بالتخفيف . وانظر الحجة لابن خالويه ١٢١ .
- (٤) وهم الشارح في نسبة هذا البيت للفرزدق متابعا في ذلك الزمخشري في مفصله وابن يعيش في شرحه على المفصل ٣/١٥٥ والصحيح أنه للأخطل في ديوانه ١٠٨ من قصيدة يهجو فيها جريرا ومظلمها : كذبتك عينك ، أم رأيت بواسط ظمن الظلام ، من الرباب خيالاً والشاهد في الكتاب ١/١٨٦ ، والمقتضب ٤/١٤٦ والأزهية ٢٩٦ وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٧١ ، والضرائر له ١٠٩ والخزانة ٢/٤٩٩ ، ٣/٤٧٣ ، وغير ذلك كثير .
- (٥) أورده الشلوين في حواشيه على المفصل ٤٧٧ شاهدا على ما استشهد به عليه الشارح وقوله :

نِعْمًا وَلدت رضوى لزبان بن كندج ، وهما ساهدان أيضا على لغة من يبدل الماء حيا ، والشاهد في التذييل ١/٢٠٧ .

وقوله * واللفات في التي مثلها في الذي *

يعني أنه يُقال : التِي كالذِي ، والتِ كالذِ ، والتِ كالذُ ، والتِي كالذِي قولة :

٣٤١- فُقلَ لَلَّتْ تَلوْمُكَ إِنَّ نَفْسِي أَرَاهَا لَا تَعَوَّدُ بِالتَّمِيمِ (١)
وكذلك أيضاً يُقال : اللتان في الرفع كما يقال اللذان ، ومن شدّد النون في قوله : اللذان في الرفع شدّدها أيضاً في قوله : اللتان ، وفي النصب والخفض اللّتين كاللَّذين ، ولا يجوز تشديد النون لأجل الجمع بين الساكنين في الوصل على غير الشرط (٢) . وإن شئت حدّقت النون في جميع ذلك تخفيفاً فقلت : اللّتا واللّتي ، قال :

٣٤٢- هما اللّتا لو وُلدَت تَمِيمٌ لَقِيلَ : فخرَ لَهُمُ عَمِيمٌ (٣)

وقوله * وفي جمع الذي الذين رفماً ونصباً وجرّاً ، وربما قيل : الذون رفماً * .

يعنى أَنَّ الكَثِيرَ الفَصِيحَ أَنَّ يَسْتَعْمَلُ الجَمْعَ بِالياءِ في الأحوالِ الثلاثة ، وقد يستعمل بالواو في الرَّفْعِ وبالياءِ في النصبِ والخفضِ وهي لغة هُدَلِيَّةٌ ومن ذلك قوله :

٣٤٣- وبنو نُوجِبَةَ اللذونَ كأنهم مَعَطٌ مُحَدَّمَةٌ مِنَ الخِزَّانِ (٤)

-
- (١) البيت في الأزهية : ٣٠٣ ، والأمالى الشجرية ٢/٣٠٨ ، والخزانة ٢/٤٩٩ .
(٢) لا يجوز التقاء الساكنين في الوصل إلا إذا كان أولهما مدّاً كالألف .
(٣) يُتَسَبَّنُ للأخطل وليس في ديوانه وهما في الأزهية : ٣٠٣ ، وأمالى ابن الشجرى ٢/٣٠٨ ، المساعد ١/١٤١ ، والخزانة ٢/٥٠٣ . والهمع ١/٤٩ ، وقافية البيت الثاني : صميم في جميع المصادر .
(٤) البيت في الأزهية ٢٩٨ ، وأعراب ثلاثين سورة (٢٠) ، والأمالى الشجرية ٢/٣٠٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٧٢ . والخزانة جمع خَزَزٍ وهو ذكر الأراب . انظر : إكمال الاعلام : ١٨٤ ، والمخدّم : الأبيض الأطراف .

وقوله : " وَتُحَذَفُ النُّونُ لِلطُّوْلِ "

ومن ذلك قول الشاعر :

٢٤٤- يَا رَبَّ عَمْسٍ لَا تَبَارِكْ فِي أَحَدٍ فِي قَائِمٍ مِنْهُمْ وَلَا فِيمَنْ قَعَدَ
إِلَّا الَّذِي قَامُوا بِأَطْرَافِ السَّدِّ

أي إلا الذين قاموا ، ومن ذلك أيضاً قول الآخر :

٢٤٥- وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بَغْلُجٍ دِمَاؤُهُ هُمْ هُمُ الْقَوْمِ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ (٢)
وقد يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى * وَخَضَّتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا * (٣) ويجوز
أيضاً أَنْ يُقَالَ : الذُّو فَتُحَذَفُ النُّونُ تَخْفِيفًا .

قوله " وجمع التي : اللاء واللائي واللاي [واللات (٤)] واللاتي واللواتي

وقد قرئ * اللائي يئسن * (٥) بثلاثة أوجه (٦) : إثبات الياء
والهمزة ، وحذف الياء والاجتزاء بالكسرة عنها ، وحذف الهمزة وإثبات الياء مكسورة .
ومن حذف الياء والاجتزاء بالكسرة عنها قوله :

٣٤٦- اللَّاءُ كُنَّ مَرَامِيًا وَمَصَافِيًا بِكَ وَالْقُصُونُ مِنَ الشَّابِّ رَطَابِ (٧)

ومن اللاتي واللواتي قوله :

من اللواتي والتي واللاتي يَزَعْنَ أَنِّي كَبَرْتُ لِدَانِي (٨) [٣٠٨]

(١) الأبيات في الأزهية : ٢٩٩ ، وصرناعة الإعراب ١/٤١ أو شرح الجمل

لابن عصفور ١/١٧٢ والتذيل ١/٢٧٧ ب

(٢) البيت للشهيد بن رميلة وهو شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام وهو

من شواهد الكتاب ١/١٨٧ ، والمقتضب ٤/١٤٦ والمحتسب ١/١٨٥ ،

والمنصف ١/٦٧ والأزهية : ٢٩٩ وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٧٢ ،

والضرائر له : ١٠٩ والخزانة ٢/٥٠٧ وغير ذلك كثير .

(٣) الآية ٦٩ من سورة التوبة .

(٤) ساقط من المصورة وسيأتي ، وهي ثابتة في الجزولية نسخة دار الكتب

وفيهما زيادة عما هنا : اللوات ونقص فيها عما هنا : اللاتي ، وانظر

الأزهية ٣٠٤ .

(٥) الآية ٤ من سورة الطلاق .

(٦) أربعة أوجه في الأزهية ٢٠٦

(٧) البيت في الأزهية : ٢٠١ ، ٢٠٦

(٨) سبق : ٤٥٢

ومن اللاتِ بحذفِ الياءِ والاجتزاءِ // بكسرِ التاءِ عنها :

٢٤٧- اللاتِ كالبَيْضِ لَمَّا تَعَدُّ أَنْ تَدْرَسَتْ صَفْرًا أَلَّا نَامِلٍ مِنْ قَرَعِ الْقَوَائِيزِ (١)
ويقال أيضا في جمع التي اللاءات قال :

٢٤٨- أولئك أخذاني وأخذانُ شيمتي وأخذانك اللاءات زَيْنَ بِالْكَتْمِ (٢)

ومنهم من يقول : " اللوات " فيجتزى بالكسرة عن الياء .

ومنهم من يقول : اللوا بالمد (٤) .

ومنهم من يقول : اللوا (٥) بالقصر .

ومنهم من يقول : اللا (٦) بالقصر أيضا .

(١) البيت للأسود بن يعفر في ديوانه : ٣٨ مفرداً ، والقافية : القوارير ، وهو في الأزهية : ٣٠٤ ، والأمال الشجرية ٢/٣٠٩ ، والمخصص ١٢/١٧٨ (القوارير) .

(٢) هذه الرواية في صلب المخطوط وفي الهامش أنه في نسخة أخرى :

أولئك إخواني وإخوانُ شيمتي وإخوانك إلخ
وهو في شرح الكافية الشافية ٢٦٨ ورواية الصدر فيه :

* أولئك إخواني الذين عرفتهم *
والهمع ٨٣/١ واللسان (لتا) بروايتين ، والكتم : نبات يختضب به .

(٣) الأزهية : ٣٠٤ .

(٤) شرح الكافية الشافية : ٢٦٨ .

(٥) هو من قصر المدود قال الراجز : من اللوا شرفن بالصرار .

شرح الكافية الشافية ٢٦٩ .

(٦) في الصورة : اللات خطأ وهو من قصر المدود أيضا " اللاء " .

انظر المصدر السابق ، وأورد قول الكمي :

وكانت من اللا لا يعيرها ابنها إذا ما الفلام الا حرق الأم عميرا

وإطلاقه التثنية والجمع فيما ذكر مجاز وإلا فقد تقدم الدليل على أن الموصولات لا تثني ولا تجمع ، وظاهر كلامه أنه ليس من الموصولات ماله تثنية وجمع إلا الذي والتي ، وحكى الهروي (١) في الأزهية (٢) " أن العرب قد تثني " ذوات " الطائيتين وتجمعهما فيقولون : " هذان ذوا قاما " و " هاتان ذواتا قامتا " و " هو " لا " ذوات تعرف " و " هو " لا " ذوات تعرف " وتكون التاء من " ذوات " مضمومة على كل حال ، قال الفراء : أنشدني بعضهم :

٢٤٩ - جَمَعْتَهَا مِنْ أَيْتِي مِـــوَارِقِ ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ بِفَيْرِ سَائِقِ (٣)

وَأَمَّا تَثْنِيَّةُ " ذَات " وَتَثْنِيَّةُ " ذُو " فَيَكُونَانِ فِي النَّصْبِ وَالخَفْضِ بِالْيَاءِ وَكَذَلِكَ جَمَعَ " ذُو " .

[رَأَى (٤)]

وقوله " أي تكون موصولة وشرطاً واستفهاماً ومنادى ووصلاً " مثال الموصولة : يعجني أيهم في الدار ، تريد : الذي هو في الدار ، ومن ذلك قوله :

* فَسَلَّمَ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ * (٥) [٣٤٠]

أي على الذي هو أفضل ، وهي معرفة أبداً ، إلا أن توصل بأحد جزئي الجملة الابتدائية في اللفظ ، فإن الأفضح فيها إذ ذاك أن تثني على الضم ، وقد يجوز أن تعرب (٦) .

ولا تقع " أي " الموصولة معمولة للفعل الماضي ، لا يجوز أن تقول " أعجني أيهم قام " ، وسبب ذلك أنها وضعت على الإبهام والعموم ،

-
- (١) هو على بن محمد أبو الحسن الهروي صاحب الأزهية ، وله أيضاً الذخائر في النحو ، كان عالماً بالنحو إماماً في الأدب جيد القياس صحيح القريحة حسن العناية بالأدب مقيماً بالديار المصرية انظر البغية ٢ / ٢٠٥ .
- (٢) الأزهية : ٢٩٥ .
- (٣) البيتان ينسبان لرؤية في ملحقات الديوان : ١٨٠ وبالإضافة إلى الأزهية ٢٩٥ هما في أمالي ابن الشجري ٢ / ٢٠٦ والمغرب ١ / ٥٨ والصبان على الأشموني ١ / ١٥٨ والرواية في المصادر : موارد وسوابق وفي الصورة : موازق من ناقة مِزَاق .
- (٤) أي في الأزهية ١٠٦ - ١١٠ والمغنى ١٠٧ وغيرها .
- (٥) سبق : ٤٦ .
- (٦) عند الكوفيين وبعض البصريين لا تكون إلا معرفة ، انظر الأزهية ١١٠ ، والمغنى ١٠٧ .

فإذا قلت : " يعجبني أيُّهم يقوم " فكأنك قلت : يعجبني الشخص الذي يقع منه القيام كائناً من كان ، فلو جعلت معمولاً للفعل الماضي أخرجهم من ذلك عن عمومها الذي وضعت له ، ألا ترى أنك لو قلت : جاءني أيُّهم قام لم تقع إذ ذاك إلا على الشخص الذي جاءك ، وسئل الكسائي في حلقة يونس: هل يجوز " أعجبني أيُّهم قام " (١) فنع من ذلك ، فقيل له : لم لم يجز ذلك ؟ فلم يلج له الوجه الذي لا جله منع ذلك ، فقال : أيُّ هكذا خلقت!

وزعم أبو الحسن إلا خفت أنها تكون معمولاً للماضي إلا أن ذلك قليل .

- ومثال الشرطية : " أيُّهم تضرب أضرب " . ولا تكون إلا معربة ، ولا تقع إلا صدر كلام ، فلا يعمل فيها عامل متقدم عليها إلا الخافض بشرط أن يكون متعلقاً بالفعل الذي يليها .

و [مثال] الاستفهامية : أيُّ الرجلين أخوك ؟ ، وهي أبداً بعوض ما تضاف إليه ، ولا يخلو من أن تضاف إلى معرفة أو إلى نكرة ، فإن أضيفت إلى معرفة لم يكن الخبر على عدد ما تضاف إليه ، فتقول : أيُّ الثلاثة أخوك وأخوك ؟ " و " أيُّ الرجلين أخوك ؟ " ، ولا يجوز " أيُّ الرجلين أخوك ؟ " ولا " أيُّ الثلاثة إخوتك " ، وإن أضيفت إلى نكرة لم يكن الخبر كذلك ، بل تكون على عدد ما تضاف إليه فتقول " أيُّ رجل أخوك ؟ " و " أيُّ رجلين أخوك ؟ " و " أيُّ رجال إخوتك ؟ " وإنما كان كذلك مع النكرة ، لأن النكرة قد يراد بها الجنس ، فإذا قلت : " أيُّ رجل أخوك ؟ " فكأنك قلت : أيُّ جنس الرجال أخوك ؟ " إذا فصلوا رجلاً رجلاً وكذلك إذا قلت : " أيُّ رجلين أخوك ؟ " إنما تريد الجنس ، وشئت ، لأنك تريد :

أيُّ جنس الرجال أخوك ؟ إذا فصلوا رجلين رجلين ، ولا تكون أبداً إلا معربة ، ولا يتقدم عليها عامل لفظي إلا الخافض بشرط أن يكون متعلقاً بما بعده إلا في الاستثبات ، فإذا قال قائل : ضربت رجلاً " قلت إذا استثبت : أيُّ ضربت ؟ " وإن شئت قلت : " ضربت أيُّاً ؟ " ، وسبب ذلك أن الذي تكلم

(١) في مجالس الملما ١٨٦ فكيف تقول : ضربت أيُّهم في الدار؟ قال :

لا يجوز قال (يعني السائل) : لم ؟ قال : أيُّ هكذا خلقت !

قال : فغضب يونس وقال : تو ذون جليسا ، ومو ذب ولد أمير

الموئين .

(٢) في الصورة : ومثل .

بالكلام قبلك قد كان أَجْرَى الْفِعْلِ فِي كَلَامِهِ ، فاستفنيت به عن إعادة آخر مثله ، فوقع ذلك كالتركرار ، وكأَنَّكَ لَمْ تَذَكَّرْ قَبْلَ أَدَاةِ اسْتِفْهَامِ فِعْلًا ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَفْعَلُوهُ إِلَّا فِي الاسْتِثْنَاتِ ، وَلَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ مَعَ جَمِيعِ اسْمَاءِ اسْتِفْهَامِ ، إِنَّمَا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ فِي : مَا ، وَمَنْ ، وَأَيُّ يَقُولُ الْقَائِلُ : أَكَلْتُ خَبْزًا . فَتَقُولُ لَهُ : أَكَلْتَ مَا ؟ وَيَقُولُ : لَقِيتُ زَيْدًا . " فَتَقُولُ لَهُ إِذَا اسْتِثْنَيْتَهُ : لَقِيتَ مَنْ ؟ ، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ الثَّلَاثَةِ ، يَقُولُ الْقَائِلُ : خَرَجْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ . فَتَقُولُ إِذَا اسْتِثْنَيْتَهُ : مَنْ خَرَجْتَ ؟ وَلَا تَقُولُ : خَرَجْتَ مَنْ ؟ وَيَقُولُ : " سَرْتُ ضَاحِكًا . فَتَقُولُ لَهُ إِذَا اسْتِثْنَيْتَهُ : كَيْفَ سَرْتَ ؟ وَلَا يَجُوزُ : سَرْتَ كَيْفَ ؟ وَيَقُولُ : قَعَدْتُ خَلْفَ زَيْدٍ . فَتَقُولُ لَهُ سَتِثْنَيْتَهُ : أَيْنَ قَعَدْتَ ؟ وَلَا يَجُوزُ : قَعَدْتَ أَيْنَ ؟

وقد حكى في "أين" دخول العامل عليها في الاستثبات ، وإجراؤها في ذلك مجرى "من" و"ما" و"أى" ، وحكى من كلامهم "إِنَّ أَيْنَ الْمَاءِ وَالْمَشْبَبُ ؟" (١) جواباً لمن قال : إِنَّ فِي مَوْضِعِ كَذَا الْمَاءَ وَالْمَشْبَبَ .

ويقول القائل : اشتريت عشرين غلاماً " فتقول له مَسْتِثْنَيْتَهُ : كَمْ غَلَامًا اشْتَرَيْتَ ؟ " ولا تقول : " اشتريت كم غلاماً ؟ وقد يجيء ذلك في المطفأ ، لِأَنَّه قَدْ يَجُوزُ فِي الْمَطْفُوفِ مَا لَا يَجُوزُ فِي الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ ، حُكِيَ مِنْ كَلَامِهِمْ : قَبِضْتُ عَشْرِينَ وَكَمْ ؟ " استثناناً لمن قال : " قَبِضْتُ عَشْرِينَ وَكَذَا وَكَذَا " .

ولا تضاف أيُّ إلى مفرد معرفة إلا إذا أوقعتها على // بمضه (٢) تقول : ١٢٣ أَيُّ زَيْدٍ أَحْسَنُ ؟ " تريد : أَوْجِبْهُ أَحْسَنُ أَمْ غَيْرُ ذَلِكَ مِنْهُ ؟ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمَفْرُودُ الْمَعْرُوفُ جِنْسًا أَوْ مَعْطُوفًا عَلَيْهِ ، فَتَقُولُ : أَيُّ زَيْدٍ وَعَمْرٍو وَجَمْفَرٍ قَامَ ؟ وَتَقُولُ : أَيُّ وَأَيْكَ قَامَ ؟ " أَيُّ وَأَيُّ زَيْدٍ قَامَ ؟ فَتَكْرَرُ أَيًّا ، لِأَنَّ الْمَضْمَرَ الْمَخْفُوضَ لَا يُقْطَفُ عَلَيْهِ إِلَّا بِإِعَادَةِ الْخَافِضِ ، أَنْشَدَ يُونُسَ وَالْمُفْضِلُ :

٢٥٠ - أَيُّ بَنِي وَأَيُّ ابْنِ الْحَصِينِ وَعَشَعَتْ * إِذَا مَا التَّقِينَا كَانَ بِالْحِلْفِ أَغْدَرَا (٣)

وقال الآخر :

٣٥١ - فَأَيُّيَ مَا وَأَيْكَ كَانَ شَسْرًا فَسِيقَ إِلَى الْقَامَةِ لَا يَرَاهَا (٤)

- (١) السهع ١/١٦٦ .
 (٢) الأزهية : ١٠٩ ، والمقرب ١/٢١٢ .
 (٣) البيت لخداش بن زهير وهو في الكتاب ٤٠٣/٢ وانظرها شصه (٤) .
 (٤) البيت للعباس بن مرداس في ملحقات الدرر : ٤٨٨ وفي الكتاب ٤٠٢/٢ ، وشرح أبيات سيويه ٩٢/٢ وشرح ابن يعين ١٢٢/٢ ، والمقرب ١/٢١٢ ، والخزانة ٢/٢٣٠ ، والقامة (بضم الميم) فتحصا : المجلس .

وتقول : أَيُّ الدينارِ ديناؤك ، وأَيُّ البعيرِ بعيرُك ، ولا يجوزُ أَنْ يُعْطَفَ على أَيِّ الاستفهاميةِ غيرُ اسمِ استفهام ، فنقول : أَيُّ القومِ جاءك وزيدٌ " فمعطَفَ زيداَ على الضميرِ الذي في جاء ، ، ولا يجوزُ أَنْ تُعْطِفَ على أَيُّ . ولو قلت : " أَيُّ القومِ وزيدٌ جاء ؟ " لم يَجْزِ إِلَّا إِذَا جعلت زيداَ معطوفا على الضميرِ في جاء ، وقدّمته عليه ، على حدِّ قول الشاعر :

٣٥٢ - وَأَنْتَ غَرِيمٌ لَا أَظُنُّ قَضَاءَهُ وَلَا الْعَنْزِيُّ الْقَارِظُ الدَّهْرَ جَائِياً^(١)
يريد : لَا أَظُنُّ قَضَاءَهُ جَائِياً هو ولا الْعَنْزِيُّ " ، وَإِنَّمَا لم يَجْزِ ذلك ، لِأَنَّكَ تكون قد عطفت مخرّباً عنه على مستفهم عنه ، [و] ذلك لا يجوز ، لو قلت : أزيدٌ وعمروٌ منطلقان ، وَأنت تسأل عن انطلاقِ زيدٍ ، وتخبّر عن انطلاقِ عمرو ، لم يَجْزِ ، [وإذا قلت : أزيدٌ وأَيُّ منطلقان ؟ لم يَجْزِ] ^(٢) ، لا يجوزُ أَنْ تجعلَ زيداَ في المسألةِ مستفهماً عن انطلاقه ، لِأَنَّكَ إِذَا قلت : أزيدٌ منطلقٌ ، فجوابه : نعم ، أو : لا ، وإِذَا قلت : أَيُّ منطلقٌ ؟ " فالجوابُ : فلان ، فلا يدري المسوؤلُ كيفَ يُجيبُكَ ، لِأَنَّكَ جمعت بين شيئين مختلفين .

ومثالُ كونها نادىً : " يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ " وليست في الحقيقة نادىً وإنما هي وَصْلَةٌ لنداءٍ ما فيه الألفُ واللامُ ^(٤) ، وذلك أَنَّ الاسمَ المعرّفَ بالألفِ واللامِ إِذَا نودي ، كانت الألفُ واللامُ فيه لتعريفِ الحضور ، وحرَفُ النداءِ أَيضاً يُعطي الخطابَ والحضور ، فكَرهُوا الجمعَ بين حرفين لمعنى واحدٍ فلذلك لم يقولوا : يَا الرَّجُلُ ، إِلَّا في ضرورةٍ ^(٥) نحو قوله :

٣٥٣ - فَيَا الْفُلَّامَانَ اللَّذَانِ قَرَا
إِيَّاكُمَا أَنْ تَكْسِبَانَا شَرًّا^(٦)

- (١) البيت لذي الرمة في الديوان : ٧٣١ من قصيدته التي مطلعها :
أَلَا حَتَّى بِالرُّزْقِ الرِّسْمِ الْخَوَالِيَا وَإِنَّ لَمْ تَكُنْ إِلَّا رَمِيماً بُوَالِيَا
والشاهد في شرح الكافية الشافية ١٢٧٠ وضرائر ابن عصفور : ٢١١
والصبان على الأشعوني ١١٩/٣ .
- (٢) تكلمة يستقيم بها الكلام .
- (٣) سقط ما بين القوسين وهو من انتقال النظر .
- (٤) انظر الكتاب ١٠٦/٢ ولإلنصاف المسألة ٤٦ ص ٢٣٧ ، ٢٣٨ .
- (٥) ذهب الكوفيون إلى أَنَّهُ يجوزُ نداءً ما فيه الألفُ واللامُ نحو : يَا الرَّجُلُ
وبالغلام وذهب البصريون إلى أَنَّهُ لا يجوزُ إلا نداءً ص ٢٣٥ وما بعدها .
- (٦) البيتان في المقتضب ٢٤٣/٤ ، ولإلنصاف ٣٣٦ ، والمقرب ١/١٧٧ والضرائر لابن عصفور ١٦٩ ، وشح الجمل له ٩٠/٢ والخزانة ٣٥٨/١ وغيرها .

بل توصلوا إلى نداءه بأيِّ مقرونةٍ بهاءٍ التنبيه ، لتكون لها عوضاً من الإضافة ،
 وصار الاسم المعرف بالألف واللام وصفاً لها ، ومزيلاً إبهامها ولذلك لا يكون
 بعدها من الأسماء إلاَّ المعرّفة بالألف واللام (١) أسماء الإشارة الموصوفة
 بما فيه الألف واللام ، وذلك قليل نحو قوله :

٢٥٩- * أَلَا أَيُّهُدَا النَّبِيحِ السَّيِّدِ إِنِّي * (٢)

لأنَّ اسم الإشارة وُصلةٌ لنداء ما فيه الألف واللام تقول : " يا هذا الرجل " كما تقول :
 " يا أيُّها الرجل " (٣) ، فإذا قلت : " يا أيُّهُدَا الرجل " فكأنَّكَ أتيتَ
 بوصلتين توكيداً ، إلاَّ أنَّ الإعراب أن تقول : " ذا صفةٌ لأبي " ، والرجل صفةٌ لذا ،
 لأنَّ ذا مبهمٌ مثل أيِّ كذا قال سيبويه (٤) .

ومثال كونها صفة (٥) " مررت برجلٍ أيِّ رجلٍ " ، و " مررت بفارسٍ أيِّ
 فارسٍ " ، ولا تكون إلاَّ نكرةً ، ولا تخلو من أن تضاف إلى مشتقٍّ أو غير مشتقٍّ ، فإنَّ
 أُضيفت إلى اسم مشتقٍّ من صفةٍ يمكن المدح بها ، كانت للمدح بالوصف الذي
 اشتق منه الاسم الذي أُضيفت إليه ، فإذا قلت : " مررت بفارسٍ أيِّ فارسٍ " ، فقد
 أثبتت على الأول بالفروسيَّة ، وكذلك إذا قلت " مررت بعالمٍ أيِّ عالمٍ " إذا
 أثبتت على الأول بالعلم خاصة ، وإن أُضفت إلى اسم غير مشتقٍّ من صفةٍ
 يمكن المدح بها فهي للشناء على الأول بكل صفةٍ يمكن أن تثني عليه
 بها ، فإذا قلت " مررت برجلٍ أيِّ رجلٍ " فقد أثبتت على الرجل ثناءً عاماً
 في كل ما يمدح الرجل به (٦) ، ولا يعني بقوله : صفةٌ أنَّها جاريةٌ أبداً على
 ما قبلها ، بل يعني بذلك أنَّها تستعمل على معنى الوصفِ وإلاَّ فقد تستعملُ
 غير تابعةٍ نحو قوله :

٣٥٥- فَأَوْمَأْتُ إِيْمَاءً خَفِيًّا لِحَبْتِـرٍ وَلِلَّهِ عَيْنَا حَبْتَرٍ أَيُّهَا فَتَسَى (٧)

- (١) تكملة يستقيم بها الكلام .
 (٢) هذا صدر بيت عجزه : علي نأيها مُسْتَسِيلٌ مِنْ ورائها .
 وهو للفضل بن الأخضر أو لابي الأخضر بن هبيرة ، والشاهد مطلع
 الحماسية (١٩) انظر شرح الحماسة للمرزوقي ص ٥٨٨ والمقرب ١/١٧٦ .
 (٣) (٤) انظر الكتاب ١٨٨/٢ ، ١٨٩ ، ١٩٣ .
 (٥) الأزهية ١٠٧ .
 (٦) مثل هذا الكلام في الخزانة ٩٨/٤ ، ٩٩ .
 (٧) البيت للراعي النيمري في الديوان : ٣ من قصيدة أولها :
 عجبت من السارين والريح قرةً إلى ضوء نار بين قردةٍ والرحسى
 والشاهد في الكتاب ١٨٠/٢ وانظر تخريجه في الديوان . وأيما تنصب

كانه قال : أَيُّمَا فِتْيَى هُوَ : أَيُّ هُوَ الْمَدْحُ بِكُلِّ مَا يَمْدَحُ بِهِ الْفِتْيَانَ .

وقوله * وَإِذَا كَانَ مَوْصُولًا لَمْ يَكْرَهُوا أَنْ يَجِيءَ مَوْصُولًا بِأَحَدِ جِزْيِ الْجُمْلَةِ الْإِبْتِدَائِيَّةِ فِي حَالِ السَّعَةِ * .

يعنى أَنَّهُ يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَقُولَ * يَعْجِبُنِي أَيُّهُمْ قَائِمٌ فِي سَعَةِ الْكَلَامِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ فَتَمَلُّهُ بِأَحَدِ جِزْيِ الْجُمْلَةِ ، الْجِزْيُ الْمَلْفُوظُ بِهِ ، وَالْجِزْيُ الْمَقْدَّرُ الَّذِي هُوَ الْمَبْتَدَأُ ، وَكَانَ يَنْهَى لَهُ أَنْ يَقُولَ : فِي اللَّفْظِ ، لِأَنَّ أَيُّهُمْ فِي التَّقْدِيرِ إِنَّمَا وَصَلَتْ بِجِزْيِ الْجُمْلَةِ ، الْجِزْيُ الْمَلْفُوظُ بِهِ وَالْجِزْيُ الْمَقْدَّرُ الَّذِي هُوَ الْمَبْتَدَأُ .

وَكَانَ يَنْهَى لَهُ أَنْ يَقُولَ مِنْ غَيْرِ طَوْلٍ ، وَإِلَّا فَذَلِكَ جَائِزٌ فِي جَمِيعِ الْمَوْصُولَاتِ إِذَا كَانَ لِلْخَبَرِ مَمْمُولٌ تَطُولُ بِهِ الصَّلَةُ نَحْوَ مَا حُكِيَ مِنْ قَوْلِهِمْ : مَا أَنَا بِالَّذِي قَائِلٌ لَكَ سَوْءًا * (١) .

وقوله * وَإِذَا فُعِلَ بِهِ ذَلِكَ فَالْمَعْرُوفُ أَنْ (٢) يُبَيِّنَ عَلَى الضَّمِّ *

هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ هُوَ مَذْهَبُ سَيَبَوِيه ، فَأَيُّ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : * ثُمَّ لَنْ نَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا * (٣) مَفْعُولَةٌ بِنَزْعِنَ عِنْدَهُ ، وَبِنَيْتِ لَخُرُوجِهَا عَنْ نِظَائِهَا مِنَ الْمَوْصُولَاتِ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَأَمَّا الْخَلِيلُ فَهِيَ عِنْدَهُ مَعْرُوبَةٌ ، وَيَحْمَلُ الرَّفْعَ عَلَى الْحِكَايَةِ ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا هِيَ عِنْدَ يُونُسَ وَعِيسَى إِلَّا أَنَّهُمَا يَحْمَلَانِ الرَّفْعَ عَلَى التَّعْلِيْقِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ وَبَيَّنَّا الصَّحِيحَ مِنْ ذَلِكَ (٤) .

==== عَلَى أَنَّهُمَا حَالٌ مِنْ حَبْتِ قَالَ ابْنُ مَالِكٍ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ ٢٨٦ : وَعِنْدَ دَلَالَتِهَا عَلَى الْكَمَالِ تَقَعُ حَالًا بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ كَقَوْلِكَ (هَذَا عَبْدُ اللَّهِ أَيُّ رَجُلٍ) وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ . . . قَلْبُهُ عَيْنَا جِبْتِرِ أَيُّمَا فِتْيَى ، وَأَنْكَرَهُ أَبُو حَيَّانٍ وَقَالَ : أَصْحَابُنَا أَنْشَدُوهُ بِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّهُ مَبْتَدَأٌ أَوْ خَبَرٌ مَبْتَدَأٌ وَقَدَّرُوهُ : أَيُّ فِتْيَى ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَصْحَابُنَا كَوْنَ أَيُّ تَقَعُ حَالًا ، وَإِنَّمَا ذَكَرُوا لَهَا خَمْسَةَ أَقْسَامٍ : مَوْصُولَةٌ وَشَرْطِيَّةٌ وَاسْتِفْهَامِيَّةٌ وَصَفَةٌ لِنَكْرَةٍ وَمَنَادَى رَأَيْتُ . . . مَا فِي الْخَزَائِمَةِ ٩٩/٤ ، ١٠٠٠ .

(١) سَبَقَ تَخْرِيجُ هَذَا الْمَثَلِ ص ٤٥٩ .

(٢) فِي الْجِزْيِ فِي : أَنَّهُ .

(٣) الْآيَةُ ٦٩ مِنْ سُورَةِ مَرْيَمَ سَبَقَتْ ص ٢٢٦ .

(٤) انظُرْ مَا سَبَقَ ص ٢٢٥ ، ٢٢٦ .

وقوله " وَإِذَا أُريدَ به الموءِزُ أُلحقَ التاءُ في الأَ شهرٍ " هذا الذي ذكره على الإطلاق باطلٌ ، بل في ذلك تفصيلٌ ، وذلك أَنَّها لا تخلو من أَن تستعمل مضافةً أو غير مضافةٍ ، فإن استعملت غير مضافةٍ وذلك في الاستثبات فإنَّ الأَفصحَ أَن تقول : " أَيُّ في مفردِ المذكرِ المرفوعِ و " أَيًّا " في منصوبِهِ و " أَيِّ " في مخفوضه ، و " أَيان " في مشأه ، في حالِ الرفعِ ، و " أَيَّين " في حالِ النَّصبِ // والخَفْضِ ، و " أَيَّون " في جمعه في حالِ الرفعِ ، و " أَيَّين " في حالِ النَّصبِ والخَفْضِ ، و " أَيَّة " في الواحدةِ الموءِزةِ معرفةً بإعرابِ المُستثبَتِ عنها ، و " أَيَّان " في تثنيتهما في حالِ الرفعِ ، و " أَيَّين " في حالِ النَّصبِ والخَفْضِ ، و " أَيَّات " في جمعها (١) معرفةً أيضاً بإعرابِ الاسمِ المُستثبَتِ عنه ، (٢) من العربِ من لا يُشَيِّ ولا يجمعُ فيجعلُ أَيًّا للمذكرِ و " أَيَّة " للموءِزِ في الأَحوالِ الثلاثِ . فإن كانت مضافةً فإنَّ الأَفصحَ أَن تكون مفردةً بغير تاءٍ للمذكرِ والموءِزِ في جميعِ الأَحوالِ ، ومن العربِ من يُشَيِّ ويجمع ويوءِزُ وهو قليل لا يكاد يوجد إلا في شعرٍ ، ومنه قوله :

٣٥٦ - وَايَّةُ بِلْدَةٍ إِلَّا أَتَيْتَها من البلدانِ تعلمها نزارٌ (٣)

وقول الآخر :

٣٥٧ - بَأَيِّ كِتابٍ أُمُّ بَأَيَّةٍ سُنَّيَّةٍ ترى حَبَّهم عاراً علىَّ وَتَحْسِبُ (٤)

وقوله " مَنْ تَكُونُ اسْتِفْهاماً وشرطاً وموصولةً ونكرةً موصوفةً ولا تزداد عدد البصريين +

[من الاستفهامية]

- مثال مَنْ الاستفهامية " مَنْ أَخوك ؟ " و " مَنْ يَقوم ؟ " و " مَنْ في

الدار ؟ " قال تعالى ﴿ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ ﴾ (٦) كأنه قال : أَيُّ إنسانٍ أَخوك ؟

(١) الكتاب ٤٠٧/٢ .

(٢) تكملة يلتئم بها السياق .

(٣) البيت في الهمع ٤٦/١ ، والدرر ٢٠/١ والقافية في الهمع : نزار ،

تحريف ، وفي هامش الصورة إشارة إلى أنه في نسخة أخرى : قرار .
ورواية الهمع : من الأرضين تعلمه نزار ، شاهداً على جمع أرض على " أرضون " مع خلوها من شروط هذا الجمع .

(٤) البيت للكُميت بن يزيد في الهاشميات : ٣٨ .

وهو في المحتسب ١٨٣/١ والمقرب ١١٦/١ وشرح الجمل لابن عصفور

٢١٠/١ والخزانة ٥/٤ . وهو في جميع المصادر شاهداً على غير ما ذكر

الشاح وسيأتي ص ٧٤٠ .

(٥) الأزهية ١٠٠ فما بعدها ، وإصلاح الخلل : ٣٦١ .

(٦) الآية ٤٦ من سورة الأنعام .

"وَأَيُّ إِنْسَانٍ [يقوم] (١) ؟ ، و "أَيُّ إِنْسَانٍ فِي الدَّارِ ، و "أَيُّ مَحْبُودٍ إِلَهٍ" غير الله . ولا يخلو أن يستفهم بها على جهة الاستثبات عن اسم جرى نسي كلام متكلم ، أو يستفهم بها على غير جهة الاستثبات . فإن استفهم بها على غير جهة الاستثبات كانت للمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد . وإن استفهم بها على جهة الاستثبات فإن الاسم الواقع بعدها لا يخلو من أن يكون طمأ أو جارياً مجزاه ، وأعني بذلك اللقب والكنية ، أو معرفة ليست يعلم ولا جارية مجزاه ، أو نكرة ، فإن كان طمأ أو ما جرى مجزاه فإنك ترفعه على كل حال في غير لغة أهل الحجاز فتقول "مَنْ زَيْدٌ ؟ برفع زيدٍ لمن قال : جاءني زيدٌ ، أو رأيت زيداً " أو "مرت بزيد" .

وَأَمَّا أَهْلُ الْحِجَازِ فَقَدْ يَرْفَعُونَهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ كَمَا يَفْعَلُ غَيْرُهُمْ ، وَقَدْ يَحْكُونُ إِعْرَابَهُ فِي كَلَامِ الْمُسْتَثْبِتِ فَيَقُولُونَ : مَنْ زَيْدٌ ؟ لِمَنْ قَالَ : جَاءَنِي زَيْدٌ " و "مَنْ زَيْدٌ ؟ " لِمَنْ قَالَ : رَأَيْتَ زَيْدًا " و "مَنْ زَيْدٌ ؟ " لِمَنْ قَالَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ " . (٢)

وَأَمَّا حُكْوُ إِعْرَابِهِ لِأَمْرَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنَّهِنَّ أَرَادُوا إِزَالََةَ الْإِلْبَاسِ إِذْ قَدْ يُمْكِنُ أَنْ يَذْهَبَ الْوَهْمُ إِلَى أَنَّ السُّؤَالَ عَنْهُ زَيْدٌ آخِرُ الَّذِي جَرَى ذِكْرُهُ فِي كَلَامِ الْمُسْتَثْبِتِ ، فَإِذَا حُكِيَ إِعْرَابُهُ عَلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ غَيْرُهُ (٤) ، وَلِذَلِكَ إِذَا أُدْخِلْتَ عَلَى "مَنْ" حَرْفَ عَطْفٍ ، أَوْ كَانَ الْاسْمُ الْمُسْتَثْبِتُ عَنْهُ مُتَّبِعًا فَأُورِدَتْ بَعْدَ "مَنْ" بِتَابِعِهِ ، لَمْ تَحْكُ لِرِثْقِ الْبَيْسِ ، فَتَقُولُ : وَمَنْ زَيْدًا ؟ وَمَنْ زَيْدٌ الظَّرِيفُ .

وَالْآخِرُ أَنَّ الْعِلْمَ مُغَيَّرَ فِي الْأَصْلِ إِذْ لَا يَكُونُ إِلَّا مُنْقُولًا عَنْ بَعْضِ النُّحَوِيِّينَ (٥) أَوْ الْغَالِبِ ذَلِكَ عَلَيْهِ عَنْ بَعْضِهِمْ ، فَاسْتَسْهَلُوا تَغْيِيرَ الْإِعْرَابِ الَّذِي يَسْتَحِقُّ الْمَوْضِعَ ، فَحُكُوا ، لِأَنَّ التَّغْيِيرَ يَأْتِي بِالتَّغْيِيرِ كَمَا تَقْدَمُ .

وَقَدْ يَحْكُونَ الْاسْمَ الْعِلْمَ أَوْ مَا جَرَى مَجْرَاهُ ، وَإِنْ كَانَ مُتَّبِعًا فَيَقُولُونَ : مَنْ زَيْدًا الظَّرِيفُ " (٦) لِمَنْ قَالَ : "رَأَيْتَ زَيْدًا الظَّرِيفَ" ، و "مَنْ زَيْدٍ الظَّرِيفُ" لِمَنْ قَالَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الظَّرِيفِ " .

-
- (١) فِي الْمَصْرُورَةِ : أَخْوَكُ ، خَطَأً .
 - (٢) هَذَا عَلَى لُفْظَةِ تَعْيِيمٍ ، قَالَ سَيُوهِي : " وَأَمَّا بِنُوتَيْمٍ فَيَرْفَعُونَ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَهُوَ أَقْبَسُ الْقَوْلَيْنِ " انْظُرِ الْكِتَابَ ٤١٣/٢ .
 - (٣) هَذَا مَا حَكَاهُ سَيُوهِي مِنْ لُفْظَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ ٤١٣/٢ .
 - (٤) هَذَا تَعْلِيلُ سَيُوهِي ٤١٣/٢ .
 - (٥) السَّمْعُ ٧١/١ وَذَهَبَ الرَّجَاحُ إِلَى أَنَّ الْأَعْلَامَ كُلَّهَا مَرْتَجِلَةٌ .
 - (٦) فِي الْكِتَابِ ٤١٤/٢ ، " فَأَمَّا مَنْ زَيْدٌ الطَّوِيلُ ؟ فَالرَّفْعُ عَلَى كُلِّ حَالٍ " .

فإن كان الاسمُ المستتبَّته معرفةً غيرَ علمٍ ولا جارٍ مجرى العلم ، فلا يخلو من أن يكونَ وصفاً منسوباً أو غير ذلك ، فإن كان غير ذلك رُفِعَ ولم تجز فيه الحكايةُ نحو قولك : من صاحبك ؟ ومن الزيدان ؟ و : من هذان ؟ هذا هو المختارُ ، وقد أجاز فيه الحكايةُ بعضُ النحويين إجراءً له مجرى العلم ، وذلك قليل فيقولون : من أخاك ؟ لمن قال : رأيت أخاك * و : من أخيك ؟ لمن قال : مررت بأخيك * (١) ، والذي أجمعت عليه الرواةُ وهو مذهبُ أهلِ الحجاز حكايةُ الأعلامِ وما جرى مجراها من الألقابِ والكُنَى (٢) .

وإن كان وصفاً منسوباً فإنك تدخلُ على * من * الألفِ واللامِ ويا أي النسبةِ ، وتمربها إعراباً صحيحاً فتقول * المنى ؟ بالرفع لمن قال : جاءني زيدُ القرشيُّ ، إذا لم تفهمِ القرشيَّ ، والمنى ؟ بالنصبِ لمن قال : رأيتُ زيداً القرشيَّ ، والمنى ؟ بالخفض لمن قال : مررتُ بزيدِ القرشيِّ * وفي التشيةِ والجمع : المنانِ ؟ والمنينِ ؟ والمنونِ ؟ والمنينِ ؟ (٣) وفي المؤنثِ * المنيةُ * و * المنيتانِ * و * المنياتُ * ، وثبتت هذه الزياداتُ وصلاً ووقفاً .

فإن فهمتَ القرشيَّ إلا أنك لا تعرفُ زيداً القرشي من هو ؟ قلت : من زيدِ القرشيِّ ، ولا تحك إلا على لفظةٍ من يحكى العلمَ المتبعَ ، وذلك قليل .

(١) في الكتاب ٤١٣/٢ ، ٤١٤ ، وإذا قال : رأيتُ أخا خالدٍ لم يجز : من أخا خالدٍ ؟ إلا على قول من قال : نَهْنَا مِنْ تَمْرَتَانِ ، وليس بقرشياً ، والوجهُ الرفعُ لأنه ليس باسمِ غالب ، وقال يونس : إذا قال رجلٌ : رأيتُ زيداً وعمراً ، أو زيداً وأخاه أو زيداً أخا عمرو ، فالرفعُ يردُّه ، إلى القياسِ ، فالرفعُ ~~يردُّه إلى القياسِ~~ . ثم قال : وأما ناسٌ فأتتهم قاسوه فقالوا : تقول من أخو زيد وعمرو ، ومن عمراً وأخا زيد ، تتبع الكلام بعضه بعضاً ، وهذا حسنٌ .

(٢) شرح ابن يعيش ١٩/٤ وشرح الكافية الشافية ١٧١٨ ، ١٧١٩ ، والهمع ١٥٣/٢ .

(٣) انظر الكتاب ٤١٥/٢ ، ويجوزُ حذفُ النسبِ إلى شائئ ، ثانيه صحيح التضعيفِ وعدمه ، فيقال كسى وكسى ، ولذلك يجوزُ هنا أن يقال : المنى بالتخفيفِ والمنى بالتشديد . انظر اللسان (من) .

وإن كان الاسمُ المُستثَبَّتُ عنه نكرةً أُلْحِقَتْ "مَنْ" علامةً تدلُّ على

الرفعِ والنصبِ والخفضِ والإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ والتذكيرِ والتأنيثِ (١) فتقول

لَمَنْ قَالَ : جَاءَنِي رَجُلٌ : مَنْ (٢) وَإِنْ قَالَ : رَجُلَانِ ، قُلْتَ : مَنْ (٣)

وَإِنْ قَالَ : رَجَالٌ قُلْتَ "مَنْ" (٤) ، وَفِي النِّصْبِ "مَنْ" وَ"مَنْ" (٥) ،

وَ"مَنْ" (٦) وَفِي الْخَفْضِ "مَنْ" (٧) وَ"مَنْ" [وَمَنْ] (٨) ، وَفِي

المفردِ المؤنثِ فِي كُلِّ حَالٍ : مَنْ (٩) ، وَقَدْ قَالَ بَعْضُهُمْ "مَنْتَ" ، وَفِي

التثنيةِ "مَنْتَانِ" فِي الِرفْعِ وَ"مَنْتَيْنِ" (١٠) فِي النِّصْبِ وَالْخَفْضِ ، وَفِي

الجمعِ "مَنْتَاتٌ" بِتَسْكِينِ الْآخِرِ فِي كُلِّ حَالٍ هَذَا فِي الْوَقْفِ (١١) ، فَإِنْ

وَصَلَتْ حَذَفْتَ هَذِهِ الزِّيَادَاتِ الَّتِي وَقَعَتْ بَعْدَ النُّونِ فَقُلْتَ : مَنْ بِهَذَا ؟

عَلَى كُلِّ حَالٍ فِي الْمَفْرُودِ وَالْمثنَى وَالْمَجْمُوعِ وَالْمَذْكَرِ وَالْمَوْءُؤِثِ (١٢) . وَبَعْضُ الْعَرَبِ

يُثَبِّتُ الزِّيَادَةَ فِي الْوَصْلِ كَمَا يُثَبِّتُهَا فِي الْوَقْفِ فَيَقُولُ : مَنْوِيًا // فَتَى "و" مَنْوِيًا

يَا فَتَى "و" مَنْوِيًا فَتَى (١٣) وَلَا يَنْوِنُ (١٤) (١٥) وَتَقُولُ فِي الْمَوْءُؤِثِ "مَنْتَ"

يَا فَتَى "و" فِي النِّصْبِ وَالْخَفْضِ "مَنْتَ يَا فَتَى" يُشِيرُ إِلَى الْحَرَكَةِ (١٦) وَلَا يَنْوِنُ ،

(١) وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ لَا يَحْكِي إِلَّا الْإِعْرَابَ لَا غَيْرَ فَيَقُولُونَ فِي الِرفْعِ : مَنْوِيًا ، وَفِي

النِّصْبِ : مَنْوِيًا ، وَفِي الْجَرْمَانِيِّ ، سِوَا "فِي ذَلِكَ الْوَاحِدِ وَالْإِثْنَانِ وَالْجَمْعِ

وَالْمَذْكَرِ وَالْمَوْءُؤِثِ حَكَى سَيْبُوهُ عَنِ يُونُسَ أَنَّ قَوْمًا مِنَ الْعَرَبِ يَقُولُونَ ذَلِكَ

أَنْظُرْ شَرْحَ ابْنِ يَمِيْشَ ١٩/٤ وَالْكِتَابَ ٢/٤١٠ .

(٢) الْكِتَابَ ٢/٤٠٩ .

(٣) فِي الْكِتَابِ ٢/٤٠٩ وَزَعَمَ الْخَلِيلُ أَنَّ مَنْهً وَمَنْتَيْنِ وَمَنْتَيْنِ وَمَنْتَاتٍ وَمَنْتَيْنِ " "

كُلُّ ذَلِكَ فِي الصَّلَةِ مُسْكَنُ النُّونِ ، وَأَنْظُرِ اللِّسَانَ (مَنْ) ١٣/٤١٩ ،

فَقَدْ أُورِدَ هَذِهِ الِالْفَاظُ سَاكِنَةَ النُّونِ الثَّانِيَةَ .

(٤) الْكِتَابَ ٢/٤٠٨ .

(٥) (٦) أَنْظُرْ مَا جَاءَ فِي الْحَاشِيَةِ (٣) مِنْ هَذِهِ الصَّفْحَةِ .

(٧) الْكِتَابَ ٢/٤٠٩ .

(٨) تَكَلَّمَ بِتَمِّبِهَا الْكَلَامُ .

(٩) الْكِتَابَ ٢/٤٠٩ .

(١٠) فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ١٧١٧ : مَنْتَانِ وَمَنْتَانِ .

(١١) (١٢) الْكِتَابَ ٤/٤٠٩ .

(١٣) تَكَلَّمَ بِتَمِّبِهَا الْكَلَامُ وَأَنْظُرِ الِهْمَعَ ٢/١٥٣ وَكَانَتْهَا الْوَوِ وَالْأَلْفُ وَالْيَاءُ

حِكَايَةَ لِإِعْرَابِ الْإِسْمِ .

(١٤) يُرِيدُ الشَّارِحُ أَنَّ يَنْبَغِي إِلَى أَنَّ التَّنْوِينَ لَا يَلْحَقُ "مَنْ" فِي الْوَصْلِ وَإِنْ

كَانَ يَلْحَقُ أَيُّ تَقُولُ : أَيُّ يَا فَتَى ، وَأَيُّ يَا فَتَى ، وَأَيُّ يَا فَتَى .

أَنْظُرِ الْكِتَابَ ٢/٤٠٧ ، ٤٠٩ ، الِهْمَعَ ٢/١٥٣ .

(١٥) بَعْدَهَا كَلِمَةٌ "يَا فَتَى" وَكَانَتْهَا زَائِدَةٌ .

(١٦) أَنْظُرِ الِهْمَعَ ٥/٣٢٢ (مَكْرَمٌ) وَالصَّبَانَ عَلَى الْأَشْمُونِيِّ ٤/٩٠ .

وتقول في التشية "مَنانِ يا فتى" و"مَنَتانِ يا فتى" فتكسر النون، و"مَنونَ يا فتى"، فتفتح النون. و"مَناتُ يا فتى" فتضم التاء. و"مَنونُ في الرفع، ويكسرُ التاء، و"مَنونُ في النصب والخفض" (١).

وإنما لحقت هذه الزيادة، لأنَّك لولم تُلحِقها فقلت لعن قال :
لَقِيتُ رَجُلًا ، مَن لَقِيتُ " ، لَأَ وَهَمَ ذَلِكَ أَتَكَ لَمْ تَفْهَمِ رَجُلًا ، فِيجِيبُكَ إِذْ ذَاكَ
بِإِعَادَةِ الْكَلَامِ ، فَإِذَا قُلْتَ : مَنَا لَمْ يُعِدِ الْكَلَامَ فِي جَوَابِكَ ، لَأَنَّ تَهَ قَدْ عَلِمَ أَنَّكَ
قَدْ عَرَفْتَ مَا تَكَلَّمُ بِهِ ، فَيَكُونُ جَوَابُهُ أَنْ يَقُولَ : رَجُلًا مِنْ بَنِي فُلَانٍ " أَوْ " رَجُلًا
عَالِمًا ، وَلَمْ تَحْكِ بِإِيرَادِ النُّكْرَةِ بَعْدَ " مَن " فَتَقُولُ " مَن رَجُلًا " لِأَنَّ النُّكْرَةَ
لَا تَعَادُ إِلَّا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَذَلِكَ يُفْسِدُ الْحِكَايَةَ ، فَلَمْ يَبْقَ لِلَّذِينَ لَفْتُهُمْ
الْحِكَايَةَ طَرِيقًا إِلَى الْحِكَايَةِ إِلَّا بِالْحَاقِ الْعَلَامَاتِ الْمَذْكُورَةِ لـ " مَن " .

وقد تلحق مَن العلامات المذكورة لـ " مَن " في الاستثبات عن المعارف
إذا جهلت، وذلك قليل وعلى ذلك جاء قوله :

٣٥٨ - أَتَوَانِي فَقُلْتُ : مَنُونٌ ؟ [قَالُوا : سَرَاةُ] الْحِنِّ ، قُلْتُ : عَوَاطِلًا (٢)

فالحق العلامة " مَن " في الاستثبات عن الضمير على لفظة مَن يثبت العلامة
في الوصل، وحكى الكسائي : أَنَّهُ سَمِعَ أَجْرَاءَ " مَن " فِي الْحِكَايَةِ عَلَى صَحَّةِ
الإعراب فقال سمعتُ مَن يقول " ضَرَبَ مَن مَنًا يَا فَتَى " (٣) وقال بعضهم " ضَرَبَ
مَن مَنًا " موقوفًا فحذف من الأول الزيادة وأثبتها في الثاني . وحكى أيضًا
" ضَرَبَ ظَلَمٌ مَن مَنًا " بإعراب مَن المضاف إليها بالخفض وتثنيها ، وبترك
الإعراب فيها وتسكينها ، ومنهم مَن يجعلُ الزيادة في مستأنف الاستفهام فيقول

- (١) الكلام السابق بنصه تقريبًا في الهمع ١٥٣/٢ .
(٢) في المصورة : أتوانري فقلت منون أنتم ؟ فقالوا . . .
وهي رواية أخرى في البيت وليست مقصودة هنا وستأتي بعد أسطر قليلة
والرواية التي أثنيناها هي التي أراد المؤلف، وهي رواية أبي زيد في
النوادر ١٢٣ والخصاص ١٢٩/١ والخزانة ٢/٣ . أمَّا الرواية الأخرى فهي
في الكتاب ٤١١/٢ والمقتضب ٣٠٦/٢ والجمل ٣٢٠ ، ٣٢١ والخصاص
١٢٩/١ والمقرب ٣٠٠/١ والضرائر لابن عصفور ٣٢ وشرح الجمل له ٤٦٨/٢ .
والخزانة ٢/٣ وغير ذلك . وينسب البيت لشعير بن الحارث (جاهلي)
ولتأبط شرا ولجذع بن سنان .
(٣) حكى يونس عن العرب " ضَرَبَ مَن مَنًا " انظر الكتاب ٤١١/٢ وفي شرح ابن
يميش ١٧/٤ وأما قياس من على أي فليس بصحيح لأنَّ أيًا معربة ومن
مبنية وأما ما حكاه من قولهم : ضَرَبَ مَن مَنًا فهي حكاية نادرة لا يؤخذ بها
إلخ . . .

"مَوَأَنْتَ ؟ ، وَمَنَانِ أَنْتَمَا ؟ ، وَمَنُونِ أَنْتُمْ " وعلى ذلك قوله في إحدى الروايتين :

أَتُوا نَارِي فَقُلْتُ : مَتُونِ أَنْتُمْ ؟ فقالوا : الْجِنُّ ، قُلْتُ : عَمُوا ظَلَامًا [٣٥٨]
وفي كلتا^(١) الروايتين شاهدٌ لإثبات الزيادة في الوصلِ .
[من الشرطية]
ومثال "مَنْ" الشرطية : "مَنْ يَضْرِبُنِي أَضْرِبُهُ" وقد تقدم تبيين
حكما^(٢) .

[من الموصولة]

ومثال الموصولة : "جاءني مَنْ جاءَكَ" تريد بها شخصاً معيناً ، كأنكَ
قُلْتُ "جاءني الذي جاءَكَ" .

[من النكرة الموصوفة]^(٣)

ومثال النكرة الموصوفة "مررتُ بِمَنْ معجبٍ لك" تريد بإنسانٍ^(٤) مُعْجِبٍ
لَكَ ، فوصفك لـ "مَنْ" بمعجبٍ وهو نكرةٌ ، دليل على أَنَّ "مَنْ نكرةٌ" ، ولا
تستعمل موصوفةً إلا في حالِ تكبيرٍ ، وسواءً كان الموضع موضعاً تسوغُ فيه المعرفةُ
والنكرةُ أو موضعاً لا تسوغُ فيه إلا النكرةُ .

وزعم الكسائيُّ : أَنَّ العَرَبَ لا تستعملها نكرةً موصوفةً إلا بشرطٍ وتوعها
في موضع لا تقع فيه إلا النكرة^(٥) ، نحو قولك : رَبِّ مَنْ عَالِمٍ أَكْرَمْتِ " وَرَبِّ
مَنْ أَنَانِي أَحْسَنَتْ إِلَيْهِ " ، لِأَنَّ رَبَّاً لا تَدْخُلُ إلا على نكرةٍ ، ومن ذلك قوله :
٣٥٩- رَبِّ مَنْ أَنْصَجَتْ غَيْظاً صَدْرَهُ قَدْ تَمَنَّيَ لِي مَوْتاً لَمْ يَطَّعْ^(٦)

(١) في الصورة : كلا .

(٢) تقدم ص ٣٦١ ، ٣٨٩ وما بعدها .

(٣) شرح ابن يعين ١١/٤ ، ١٢ ، ١٣ ، والمفني ٤٣٢ وغيرهما .

(٤) الكتاب ١٠٥/٢ .

(٥) المفني : ٤٣٣ والخزانة ٥٤٦/٢ ، ٥٤٧ ، والهمع ٩٢/١ .

(٦) البيت لسويد بن أبي كاهل اليشكري من مفضلية له مطلقها :

بسطت رابعة الحبل لنا فوصلنا الحبل منها ما اتسع

انظر المفضليات : ١٩٨ ومعاني القرآن للأخفش ٣٦٠ والأماشي

الشجرية ١٦٩/٢ وشرح ابن يعين ١١/٤ والخزانة ٥٤٦/٢ ، ١١٨/٢٠

والصبان على الأشموني ٥٤/١ وغير ذلك .

وَأَنْشُدِ الْمُفْضَّلَ :

٢٦٠- أَلَا يَا سَلَمِي قَبْلَ الْفِرَاقِ طَعِينَا تَحِيَّةً مِّنْ أُمْسَى إِلَيْكَ حَزِينَا

تَحِيَّةً مِّنْ لَا قَاطِعٍ حَبَلٍ وَاصِلٍ وَلَا صَارِمٍ قَبْلَ الْفِرَاقِ قَرِينَا (١)

بخفض قاطع . فَأُنْكَرَ ذَلِكَ الْكَسَائِيُّ ، وَقَالَ إِنَّمَا هُوَ " لَا قَاطِعٌ " بِالرَّفْعِ ، وَمَنْ مَوْصُولَةٌ ، كَأَنَّهُ قَالَ : " تَحِيَّةً مِّنْ لَا هُوَ قَاطِعٌ " ، قِيلَ لَهُ : فَكَيْفَ تَصْنَعُ بَيْتَ الْفِرَزْدَقِ :

٢٦١- إِيَّتِي وَإِيَّاكَ إِذَا حَلَلْتَ بِأَرْحَلِنَا كَمَنْ بَوَادِيهِ بَعْدَ الْمَحَلِّ مَسْطُورِ (٢)

فَقَالَ : " مَنْ " مَوْصُولَةٌ ، وَصَلَّتْهَا بَوَادِيهِ ، وَمَسْطُورٌ مُكْرَّرٌ عَلَى " مَنْ " يَعْنِي بَدَلًا مِنْهُ ، كَأَنَّهُ قَالَ : كَمَسْطُورٍ بَعْدَ الْمَحَلِّ . وَهَذَا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ بَاطِلٌ ، لِأَنَّ رِوَايَةَ الْمُفْضَّلِ لَا تَتَدَفَعُ بِرِوَايَتِهِ ، وَجَعَلَهُ مَسْطُورًا بَدَلًا مِنْ " مَنْ " ضَعِيفًا ، لِأَنَّ شَتَقَ وَالْبَدَلُ بَابُهُ أَنْ يَكُونَ بِالْجَوَامِدِ ، لِأَنَّ فِي نِيَّةِ تَكَرُّرِ الْعَامِلِ ، وَالصِّفَاتُ الَّتِي هِيَ غَيْرُ مُخْتَصَةٍ بِجِنْسِ الْمَوْصُوفِ لَا تَبَاشَرُهَا الْعَوَامِلُ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ شِعْرٍ ، وَمَسْطُورٍ مِنَ الصِّفَاتِ غَيْرِ الْمُخْتَصَةِ بِجِنْسِ الْمَوْصُوفِ فَحَثَلَهُ عَلَى الْبَدَلِ ضَعِيفًا بَلْ غَيْرُ جَائِزٍ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ وَلَا دَاعِيَةً إِلَى ذَلِكَ ، لِأَنَّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ غَيْرُ صَحِيحٍ بِدَلِيلِ رِوَايَةِ الْمُفْضَّلِ ، وَبَدَلِيلِ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

٢٦٢- فَكَفَى بِنَا فَضْلًا عَلَى مَنْ غَيْرِنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا (٣)

فِيهِ رَوَى بِخُفْضِ " غَيْرِ " نَعْتًا لِمَنْ (٤) .

- (١) البيتان للأُسد بن يعفر في الديوان : ٦٢ ، ٦٣ والأول منهما في الإنصاف ١٠١ والثاني في الأُمالي الشجرية ٢ / ٢٣٠ .
- (٢) البيت في الديوان ٢١٣ / ١ وهو من شواهد الكتاب ١٠٦ / ٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٤٥ / ١ والمغنى ٤٣٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٥٨ / ٢ والضرائر له ٨١ .
- (٣) البيت ينسب لحسان بن ثابت وليس في ديوانه وينسب لعبدالله بن رواحة وليس في ديوانه أيضا وينسب لكعب بن مالك أو لبشير بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك والشاهد في الكتاب ١٠٥ / ٢ ، والجمل ٣١١ والأُمالي الشجرية ١٦٩ / ٢ ، وفيه أنه يروى : غيرنا بالرفع ، فمن على هذه الرواية معرفة لأنها موصولة والتقدير : على الذين هم غيرنا ، وورد في المقرب ٢٠٣ / ١ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٩٢ / ١ شاهداً على زيادة الباء في مفعول كفى وهو مقيس لكثرة في كلامهم . والمغنى ١٤٨ ، ٤٣٢ ، ٤٣٤ ، وغير ذلك كثير .
- (٤) على ما أخرجه الخليل انظر الكتاب ١٠٥ / ٢ .

[من الزائـدة]

وقوله " ولا تزداد عند البصريين "

إنما قال ذلك لأن الكسائي من الكوفيين أجاز ذلك (١) ، وجعل منه قول عنترة :

٣٦٣- يا شاة من قنص لمن حلت له حرمت علي وليتها لم تحرم (٢)

فمن عنده زائدة أي : يا شاة قنص . ولا يجوز ذلك عند البصريين ولا عند الفرّاء من الكوفيين لأن من اسم ، والأساء لا تزداد ، ومن عندهم في البيت نكرة موصوفة ووصفت بقنص كما يوصف بعدل ورضاً وأماليهما فكانت قال : يا شاة إنسان مقتنص . ولا حجة للكسائي في قوله : إن من " لا تكون نكرة موصوفة إلا في مكان لا يقع فيه من الأسماء إلا نكرة ، لأننا قد بينا أن من تكون نكرة في موضع يسوغ فيه وقوع المعرفة ، وكذلك قول الآخر :

٣٦٤- آل الرزير سنام المجد قد عمت ذاك القبائل والأشرون من عدد (٣)

من عند الكسائي زائدة كأنه قال " والأشرون عدد " ولا حجة له في ذلك ، لا احتمال أن يكون وصفاً من " بعدد كأنه قال " والأشرون من يعدد " [عدد] (٤)

[ما] (٥)

١٢٦ وقوله // " وما اسمية وحرفية " .

الاسمية هي التي لها وحدها موضع من الإعراب ، والحرفية بخلاف ذلك

- (١) انظر رأي الكسائي في مصادر تخريج الشاهد التالي .
- (٢) البيت ٦٤ من معلقة عنترة في الديوان : ٢١٣ ، والرواية فيه : ما قنص فلا شاهد فيها ، وكذلك في الإفصاح : ٣٤٨ ، ورواه الكسائي يا شاة من الخ . . انظر شرح المفضل ١٢/٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٥٨/٢ ، ٥٦٠ ، والضرائر : ٨١ ، والمغنى ٤٣٤ والخزانة ٥٤٩/٢ وانظر شرح القصائد السبع الطوال (٣٥٣) .
- (٣) الشاهد في شرح القصائد السبع الطوال (٣٥٣) ، والأماشي الشجرية ٣١٢/٢ ، وإصلاح الخلل ٣٦٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٥٨/٢ ، ٥٦٠ ، والضرائر : ٨١ ، والمغنى ٤٣٤ والخزانة ٥٤٨/٢ .
- (٤) تكملة من الهمع ٩٢/١ وانظر إصلاح الخلل ٣٦٣ .
- (٥) انظر الأزهية ٧٥-٩٩ والأماشي الشجرية ٢٤٢-٢٤٣ وشرح ابن يعين ٢/٤ وإصلاح الخلل ٣٤٤ والجنى الداني ٣٢٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ وغيرها .

وقوله " فالاسمية تكون موصولة ، وشرطية ، واستفهامية ، ونكرة موصوفة ونكرة غير موصوفة ، وصفة " .

مثال الموصولة : " يمجئني ما عندك " تريد : الذى عندك ، ومنه قوله تعالى * مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ * (١) أى الذى عندكم ينفد ، والذى عند الله باق ، وقد بيّن حكمها في جملة الموصولات (٢) .

ومثال الشرطية : " ما تصنع أصنع " أى " إن تصنع شيئاً أصنعه " ومنه قوله تعالى * وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ * (٣) ، وقد تقدم أيضاً تبين حكمها عند الكلام على الجوازم لفعلين (٤) .

ومثال الاستفهامية : ما عندك ؟ تريد : أى شئ عندك ، ولا يخلو من أن يستفهم مستثباتاً أو غير مستثبات ، فإن استفهمت بها غير مستثبات لم يجز حذف ألفها إلا مع الخوافض نحو قولك : يم جئت وعم سألت * و " الأم أشرت * ومجئ م جيئت قال تعالى : * عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ * (٥) و * فِيمَ تُبشِّرُونَ * (٦) ، ولا يجوز حذف ألفها مع غير الخافض (٧) إلا في ضرورة نحو قوله :

* أَلَمْ يَقُولِ النَّاعِيَانِ أَلَمْه * [١٥٨] (٨)

وإن استفهمت بها مستثباتاً حذفت ألفها مع غير الخوافض ، فإذا قال القائل : رأيت شيئاً حسناً ، قلت له : ما ؟ أو رأيت مه ؟ ولا تلحق شيئاً من العلامات التي كانت تلحق : من ، وكذلك تفعل في الاستثبات عملاً لا يعقل إذا كان

-
- (١) الآية ٩٦ من سورة النحل .
 (٢) انظر مثلاً ما تقدم ص ٥٠٢ .
 (٣) الآية ١٩٧ من سورة البقرة .
 (٤) انظر ما سبق ٢٦٤ ، ٢٦٣ .
 (٥) الآية ١ من سورة النبأ .
 (٦) الآية ٥٤ من سورة الحجر .
 (٧) في نتائج الفكر ١٩٧ " وربما حذفوا الألف في غير موضع الخفض ، ولكن إذا حذفوا الخبر يقولون : مه يا زيد ؟ أى ما الخبر ؟ وما الأمر ؟ فحين كثر الحذف في المعنى كثر في اللفظ ، ولكن لا بد من ها السكت لتقف عليها إلخ "
- (٨) الشاهد سبق ص ٢٨٩ .

نكرةً ، فَإِنَّ كَانَ مَعْرِفَةً أُدْخِلْتَ عَلَى " مَا " الْأَلْفَ وَاللَّامَ فَإِذَا قَالَ : " أَخَذْتُ الشَّيْءَ " قُلْتَ : الْمَا ؟ أَوْ أَخَذْتَ الْمَهْمُ ، وَإِنَّمَا حَذَفْتَ الْفَهَا إِذَا أُدْخِلْتَ عَلَيْهَا عَامِلًا قَبْلَهَا ، لِأَنَّ بَابَهَا فِي الِاسْتِفْهَامِ أَنْ تَكُونَ مَقْدَمَةً عَلَى الْأَفْعَالِ وَالْأَخْبَارِ ، فَلَمَّا قَدَّمْتَ فِي الِاسْتِثْبَاتِ خَبَرَهَا وَفَعَلَهَا عَلَيْهَا ضَارَعْتَ الْعَوَامِلَ إِذْ ذَاكَ حُرُوفَ الْخَفْضِ ، فَحَذَفْتَ الْأَلْفَ ، لِذَلِكَ ، كَمَا تُحَذَفُ مَعَ حُرُوفِ الْخَفْضِ ، وَيَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَ " ذَا " مَعَ " مَا " فِي الِاسْتِثْبَاتِ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ ، فَلَا تُحَذَفُ الْأَلْفُ إِذْ ذَاكَ ، لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِظَرْفٍ فَتَقُولُ : مَاذَا ؟ أَوْ رَأَيْتَ مَاذَا ؟ وَ : الْمَاذَا ؟ أَوْ أَخَذْتَ الْمَاذَا ؟] وَيَسْتَثْبِتُ بِ" مَا " عَنْ صِفَاتٍ مَنْ يَعْقِلُ فَتَقُولُ : رَجُلٌ مَهْمٌ ؟ وَ " رَجُلٌ مَاذَا " لَمَنْ قَالَ : جَاءَ نِي رَجُلٌ حَسَنٌ ، وَعَبْدُ اللَّهِ الْهَمْ ؟ وَ " عَبْدُ اللَّهِ الْمَاذَا " لَمَنْ قَالَ : جَاءَ نِي عَبْدُ اللَّهِ الظَّرِيفُ ، وَسِوَاهُ كَانَتْ الصِّفَةُ اسْمًا مَنْسُوبًا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ .] وَزَعَمَ الْمَبْرُودُ : أَنَّ الِاسْتِثْبَاتِ عَنِ الصِّفَةِ الْمَنْسُوبَةِ بِالْعَامِيِّ وَ" الْمَاوِيَّ " وَذَلِكَ بَاطِلٌ ، لِأَنَّ فِيهِ تَغْيِيرَ لَفْظِ " مَا " ، وَلَمْ يَرِدْ بِذَلِكَ سَمَاعٌ ، وَلَا دَعِيَ إِلَى ذَلِكَ دَاعِيَةٌ ، لِأَنَّ " مَا " يَسْتَفْهَمُ بِهَا عَنِ الصِّفَاتِ ، وَلَا يَجُوزُ الِاسْتِثْبَاتُ بِهَا عَمَّنْ يَعْقِلُ ، فَإِذَا قَالَ : جَاءَ نِي عَبْدُ اللَّهِ ، لَمْ يَجُزْ أَنْ تَقُولَ : جَاءَ كَمْهَمْ ؟ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ لَمْ تَفْهَمْ الْفَاعِلَ ، فَلَمَّ تَدَّرَ هَلْ قَالَ " عَبْدُ اللَّهِ " أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْأَسْمَاءِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ حَيْثُ نَدَّرَ أَنْ تَقُولَ " جَاءَ كَمْهَمْ ؟ " وَ" جَاءَ كَ مَاذَا ؟ " وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ : جَاءَ نِي رَجُلٌ ، لَقُلْتَ فِي الِاسْتِثْبَاتِ " مَنْوُ ؟ " وَلَمْ تَقُلْ : جَاءَ كَمْهَمْ ؟ وَلَا " جَاءَ كَ مَاذَا ؟ " إِلَّا أَنْ تَكُونَ لَمْ تَفْهَمْ رَجُلًا ، وَعَطَمْتَ أَنَّ ذَكَرْنَا فَاعِلًا] وَ" مَا " أَعْمٌ فِي الِاسْتِثْبَاتِ مِنْ " مَنْ " ، لِأَنَّهَا يَسْتَثْبِتُ بِهَا عَنِ الْأَسْمَاءِ الْوَاقِعَةِ عَلَى مَا لَا يَعْقِلُ ، وَعَنْ صِفَاتٍ مَنْ يَعْقِلُ ، وَعَمَّنْ يَعْقِلُ إِذَا لَمْ تَفْهَمْ ، وَعَنِ الْأَفْعَالِ فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ : خَرَجَ زَيْدٌ يَسِيرٌ ، فَاسْتِثْبَتَهُ عَنِ الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ يَسِيرٌ قُلْتَ : " خَرَجَ زَيْدٌ مَهْمٌ ؟ " وَ" خَرَجَ زَيْدٌ الْمَاذَا ؟ " ، وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ : " جِئْتُ كِي أُرْمِكُ " فَاسْتِثْبَتَهُ عَنِ الْفِعْلِ الَّذِي يَعْمَدُ " كِي " قُلْتَ " جِئْتُ كَيْمَهَمْ ؟ " وَ : كِي مَاذَا ؟ " وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ : لَا أَبْرِحُ حَتَّى أُدْخِلَهَا ، فَاسْتِثْبَتَهُ عَنِ الْفِعْلِ الَّذِي يَعْمَدُ : حَتَّى ، قُلْتَ : لَا تَبْرِحُ حَتَّى مَهْمٌ ؟ وَ : حَتَّى مَاذَا ؟ " وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ " إِنَّ تَأْتِنِي آتِيكَ " فَاسْتِثْبَتَهُ (١) عَنِ الْفِعْلَيْنِ قُلْتَ " إِنَّ مَهْمٌ مَهْمٌ " وَ" إِنَّ مَاذَا مَاذَا " ، وَذَلِكَ كُلُّهُ إِنَّمَا أُجْرِي الْكَلَامُ فِيهِ عَلَى الْحَذْفِ ، وَ" مَا " سُوءُ الْإِلِّ عَنِ الْمَصْدَرِ ، لِأَنَّ السُّوءَ الْإِلِّ عَنِ الْمَصْدَرِ

(١) فِي الْمَصْرُورَةِ : فَاسْتَفْهَمْتَهُ .

الفعل في المعنى سوءاً أن عن الفعل كأنه قال "كي تفعل ماذا أو مة ؟" و
 "حتى تفعل ماذا أو مة ؟" و "إن فعلت مة أو ماذا ؟" ، وحذف الفعل
 في ذلك كله كما قالوا "إن أتيتني أتيتك ، وإلا فلا" ، فصارت "ما" التي هي
 كناية عن المصدر عوضاً من الفعل كما أن "لا" في قولك : وإلا فلا " كذلك ،
 فإن قال : قلت ، فلم تدر ما قال ، قلت : ما أو ماذا ؟ " وإنا نريد :
 فعلت مة ؟ أو : فعلت ماذا ؟ كان سائفاً ، وذلك دليل على أن قولك
 " ما ؟ " أو " ماذا ؟ " إنما هو في الحقيقة سوءاً أن عن المصدر ، لأن المعنى
 في الحالتين واحد [وإذا كان في الكلام من يعقل وما لا يعقل استثبت بما
 عمّا لا يعقل وب "من" "مَنْ يعقل ، فإذا قال (١) : رأيت حماراً ورجلاً *
 قلت : " رأيت ماذا ومن ؟ " أو " رأيت مة ومن " بغيرها في اللفظ في
 حال الوصل ، وسها في الخط للسكت ، أو تستثبت عنهما بأى التي هي عامة
 لمن يعقل وما لا يعقل فتقول " رأيت أيّاً وأيّاً " .

[ما : نكرة موصوفة]

ومثال النكرة الموصوفة " مررت بما معجب لك ، ومن ذلك قول أمية :

٢٦٥ - رَبِّمَا تَكْرَهُ النَّفُوسُ مِنْ الْأَمْ - حِرْلَه فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ (٢)

فما بمنزلة شيء ، وتكره النفوس : صفة له ، والمعائد محذوف ، فكأنه قال // : ربّ
 شيء تكرهه النفوس من الأَمْ حِرْلَه فرجة ، ولا تكون " ما " هذه هي المهيئة ،
 لأن تلك حرف فلا يعمود عليها ضمير (٣) ، ومن ذلك قول الآخر :

٣٦٦ - سَالِكَاتٍ سَبِيلَ قُفْرَةٍ يَبْدَأُ (٤) رَبِّمَا طَاعِنٌ بِهَا وَمُقِيمٌ (٥)

(١) في الصورة : قلت .

(٢) ديوان أمية : (٣٦٦ الملقن) وينسب لعبيد بن الأبرص وهو في ديوانه ١٢٨
 والشاهد في الكتاب ١٠٩/٢ ٣١٥٠ والمقتضب ١٨٠/١ والأزهية ٨٢، ٩٥
 والأمالى الشجرية ٢٢٨/٢ وشرح ابن يعين ٢/٤ ٣٠، ٣٠/٨ وشرح
 الجمل لابن عصفور ٤٥٧/٢ والخزانة ٥٤١/٢ ١٩٤/٤ وغير ذلك كثير .
 (٣) الخزانة ٥٤١/٢ .

(٤) في الصورة : يبدأ تحريف ، وهذه الكلمة تروى يبدأ جمع البدا وهي العظيمة
 الخلق ، وتروى : يبدأ اسم موضع على وزن فعلى انظر معجم ما استعجم
 للبكري ٢٣٠ ، ٦٢٨ .

(٥) البيت لابن دؤاد الإيادي في شعره : ٢٤٢ وهو في الأزهية : ٩٥ ، ومعجم ما استعجم : الموضع السابع .

* أم الموطئة وانظر ٤٩٧

فما بمنزلة إنسان ، ووقعت على مَنْ يعقل ، لأنَّ الموضوع موضع عموم ، وظاعن خبر
ابتداءً مضمراً ، ومقيمٌ معطوف عليه ، والجملة في موضع صفة كأنه قال : رَبَّ إِنْسَانٍ
هو ظاعن بقلبه إلى أحبته (١) الذين ظعنوا عن هذه البلدة مقيمٌ بجسمه فيها ،
ولا تكون " ما " كافةً لأَحرين :

أحدهما : أَنَّ رَبَّ التي تلحقها ما الزائدة لا تدخل على الجمل الاسمية .
والأخرى : عودة الضمير عليها ، ولو كانت ما حرفاً لم يعد عليها ضمير ، ومن
ذلك قول أبي روية أيضاً :

٣٦٧ - رَبِّمَا الْجَامِلُ الْمَوْءَبَلُ فِيهِمْ وَعَاجِيجٌ بَيْنَهُنَّ الْمِصَارُ (٢)

" فما " بمعنى شيء كأنه قال : رَبَّ شَيْءٍ هو الجامل ، والجملة في موضع
الصفة (٢) ، والدليل على أَنَّ " ما " اسمٌ عودة المضمير عليها أيضاً ، وقد يمكن أن
يكون من ذلك قوله تعالى ﴿ هَذَا مَا لَدَىٰ عَيْنِي ﴾ (٤) فتكون " ما " نكرةً بمنزلة
شَيْءٍ وَحِيدٍ صفةً له كأنه قال : هذا شَيْءٌ لَدَىٰ عَيْنِي .

[ما : نكرة غير موصوفة]

ومثال النكرة غير الموصوفة قول العرب : غَسَلَتْهُ غَسَلًا نَعِيمًا (٥) فَنِعْمَ
فعلٌ ولا بد لها من فاعل ، وفاعلها لا يكون إلا ظاهراً أو مضمراً على شريطة
التفسير ، وليس بعدها ظاهراً يصلح أن يكون فاعلاً لها فلم يبق إلا

- (١) غامضة في الصورة ، وأثبتناها من الأزهية : ٩٦ .
- (٢) أبروداد هرجارية بن الحاج الإرياري ، جاهلي والشاهد في الأزهية : ٩٤ ،
والأمالي الشجرية ٢٤٢/٢ وشرح ابن يعيش ٢٩/٨ ، ٣٠٠ شاهدآ على
" ما " الكافة وهو على خلاف تخريج الشارح هنا وانظر شرح الجمل
٥٠٥/١ والخزانة ١٨٨/٤ . رمي سمر : ٢١٦ .
- (٣) هذا من تخريجات أبي علي الفارسي وتابعه ابن عصفور في شرح الجمل
ونسب بعضهم إلى الجمهور انظر الخزانة ١٨٨/٤ .
- (٤) الآية ٢٣ من سورة ق وانظر معاني القرآن للأخفش ٣٦ .
- (٥) من أمثلة الكتاب ٧٣/١ وفيه : غَسَلَتْهُ غَسَلًا نَعِيمًا أَي نَعْمَ الْفَسْلُ ،
قال الرضي في شرح الكافية ٥٤/٢ " ويعني بالتامة نكرة غير موصوفة
وذلك نحو ما التعجبية عند سيبويه ، ونعماً هي أي نعم شيئاً هي
عند الزمخشري وأبي علي ، وتكون أيضاً " ما " معرفة تامة أي غير موصوفة
ولا موصولة عند سيبويه بمعنى الشيء قال في " فنعمنا هي أي
نعم الشيء هي ، وكذا في : دققته دققاً نعماً أي نعم الشيء ونعم
الدق " .

===

أَنَّ تَكُونَ " مَا " نَكْرَةً بِمَنْزِلَةِ شَيْءٍ فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ عَلَى التَّفْسِيرِ لِلْفَاعِلِ الْمَضْمَرِ فِي نَعْمَ كَأَنَّهُ قَالَ : نَعْمَ شَيْئًا ، أَيْ نَعْمَ الشَّيْءِ الْمَسْئَلُ ، وَحَذَفَ الْمَسْئَلُ الَّذِي هُوَ اسْمُ الْمَدْحِ لِفَهْمِ الْمَعْنَى كَمَا حَذَفَ اسْمُ الْمَدْحِ فِي قَوْلِهِ سَبَّحَانَهُ * نَعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ * (١) أَيْ : نَعْمَ الْعَبْدُ أَيُّوبُ .

وَمِنْ ذَلِكَ " مَا " فِي التَّعْجِبِ نَحْوَ قَوْلِكَ : " مَا أَحْسَنَ زَيْدًا " (٢)

فِي مَذْهَبِ سَيْبَوِيهِ وَالْخَلِيلِ وَكَافَةِ الْبَصْرِيِّينَ ، فَمَا عِنْدَهُمْ بِمَنْزِلَةِ شَيْءٍ ، وَالْفِعْلُ الَّذِي بَعْدَهَا فِي مَوْضِعِ خَبَرِهَا كَأَنَّهُ قَالَ : شَيْءٌ أَحْسَنَ زَيْدًا أَيْ صَيْرَهُ حَسَنًا عِنْدِي ، وَجَازَ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكْرَةِ لِمَا دَخَلَ الْكَلَامَ مَعْنَى التَّعْجِبِ كَمَا جَازَ الْإِبْتِدَاءُ بِهَا فِي قَوْلِهِمْ : عَجَبٌ لَزَيْدٍ ، لِمَكَانِ التَّعْجِبِ .

وَزَعَمَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ (٣) أَنَّهَا مَوْصُولَةٌ وَالْفِعْلُ بَعْدَهَا صَلَةٌ لَهَا ،

وَالْخَبَرُ مَحذُوفٌ مُلْتَزِمٌ حَذْفُهُ ، وَإِنَّمَا حَمَلَهُ عَلَى ذَلِكَ ، لِأَنَّ زَعْمَ أَنَّهُ لَمْ تَوْجِدْ " مَا " نَكْرَةً غَيْرَ مَوْصُوفَةٍ إِلَّا فِي شَرْطٍ أَوْ اسْتِفْهَامٍ . وَذَلِكَ بَاطِلٌ ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ : غَسَلْتَهُ غَسْلًا نَعِيمًا ، وَمَا يَسْبِيحُنُ نَسَاءً مَذْهَبِهِ أَنَّ التَّعْجِبَ إِنَّمَا يَكُونُ مِنْ شَيْءٍ خَفِيَ السَّبَبُ عَلَى مَا يَبِينُ فِي بَابِهِ ، فَمَا الْوَاقِعَةُ عَلَى السَّبَبِ الَّذِي مِنْ أَجْلِهِ كَانَ التَّعْجِبُ يَنْهَيُ أَنْ تَكُونَ نَكْرَةً ، لِأَنَّكَ إِنْ جَعَلْتَهَا مَوْصُولَةً وَجِبَ أَنْ تَقَعَ عَلَى

====
وَانظُرْ مَعَانِي الْقُرْآنَ لِلْأَخْفَشِ ٢٧ ، ٢٨ فَهُوَ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ " مَا " هُنَا اسْمُ مَوْصُولٍ وَلَيْسَتْ لَهُ صَلَةٌ قَالَ : " فَإِنْ قِيلَ : كَيْفَ تَكُونُ " مَا " اسْمًا وَحِدَهَا وَهِيَ لَا يَتَكَلَّمُ بِهَا وَحِدَهَا ؟ قُلْتُ : هِيَ بِمَنْزِلَةِ : يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ ، لِأَنَّ أَيًّا هَا هُنَا اسْمٌ ، وَلَا يَتَكَلَّمُ بِهِ وَحِدَهُ حَتَّى يُوصَفَ ، فَصَارَ " مَا " مِثْلَ الْمَوْصُوفِ هَا هُنَا ، لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : غَسَلْتَهُ غَسْلًا نَعِيمًا ، فَانَّمَا تَرِيدُ الْمَبَالِغَةَ وَالْجُودَةَ ، فَاسْتَفْنَى بِهَذَا حَتَّى تَتَكَلَّمَ بِهِ وَحِدَهُ . وَمِثْلُ مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ، " مَا " هَا هُنَا وَحِدَهَا اسْمٌ وَانظُرْ كَذَلِكَ الْكِتَابَ

٠٧٢/١

(١) الآيَةُ ٣٠ ، ٤٠٠ مِنْ سُورَةِ ص

(٢) الْكِتَابُ ٠٧٢/١

(٣) انظُرْ الْكِتَابَ ٧٢/١ هـ " ١ " فِيهِ مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ هَذَا وَكَانَ مَقَامًا فِي

نَصِ الْكِتَابِ . وَانظُرْ الْمُقْتَضِبَ ١٧٧/٤ وَشَرَحَ ابْنُ يَعْمِيشَ ١٤٩/٧ ،

وَانظُرْ شَرَحَ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٥٨٢/١ ، ٥٨٣٠

على معلومٍ معهودٍ عند السامعِ ، وذلك مناقضٌ لكونه خفيًا .

وقد يمكن أن يكون من ذلك " ما " من قوله تعالى ﴿ فِيمَا نَقَضَهُمْ مِيثَاقَهُمْ ﴾ (١) كأنه قال : فيشئ ، فما بمنزلة شئ ، ونقضهم بدلٌ منها ، وزعموا أنه روي (٢) :

* ربما الجاملِ البيت * [٢٦٧]

بخفض الجاملِ ، وروى ذلك الكوفيون ، فإن ثبتت هذه الرواية كانت الالف واللام زائدةً ، فكانه قال : ربّما جاملٌ ويكون الجاملُ إن ذاك صفةٌ أو بدلًا ، ولا بد من ذلك لأنك إن لم تجعلها زائدةً لم يكن بُدٌّ من أن تجعل الجاملَ صفةً ، فتكون قد وصفت النكرة بالمعرفة - أو بدلًا منها ، والبدلُ في تقدير تكرار العامل فتكون قد أدخلت " رَبِّبًا " على المعارفِ ، أو تجعل " ما " زائدةً فتكون أيضا قد أدخلت " رَبِّبًا " على الجاملِ وهو معرفة .

[ما : صفة]

ومثال كونها صفةً قولك : فعلت هذا لأمرًا * إذا قصدت التعظيم أي لأمرٍ عظيمٍ ، ف " ما " لإيهاها ضمنت معنى عظيمٍ ، لأنَّ العرب تستعملُ الإيهاها في موضع التعظيم كقوله تعالى ﴿ فَفَشِيهِمْ مِنَ الَّيْمِ مَا عَشِيَهُمْ ﴾ (٣) وكقوله تعالى ﴿ مَا الْحَاقَّةُ ﴾ * مَا الْحَاقَّةُ (٤) ومن كلامهم : " لأمرٍ ما جدع قصير أنفه (٥) ومن ذلك أيضا قوله :

٣٦٨ - عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ لَأَمْرٍ مَا يَسُوُّ مَنْ يَسُوُّ (٦)

(١) من الآية ١٥٥ من سورة النساء ، ومن الآية ١٣ من سورة المائدة .

(٢) انظر شرح الجمل ٥٠٥/١ وسبق تخريج الشاهد ٤٩٣ .

(٣) الآية ٧٨ من سورة طه .

(٤) الآية ١ ، ٢ من سورة الحاقة .

(٥) المستقصى ٢٤٠/٢ ومجمع الامثال ١٩٦/٢ .

(٦) البيت لأعرابين مدركة الخشمي ، من شواهد الكتاب ٢٢٧/١ ،

والمقتضب ٣٤٥/٤ والبيت فيهما شاهدٌ على خروج " ذي صباح " عن

الظرفية فجر بالإضافة على لفة خثعم ، وانظره في الخصائص ٣٢/٣

وفيه أن " ما " مجرورة الموضع لأنها وصفًا لمُرٍّ ، أي لأمرٍ معتدٍّ أو

مؤثرٍ يسوُّ من يسوُّ " وشرح ابن يعيش ١٢/٣ ، والمقرب ١٥٠/١

وشرح الجمل لابن عصفور ٤٥٦/٢ والخزانة ٤٧٦/١ وغير ذلك .

أى لأمر عظيم يسود من يسود ، ولا يمكن أن تكون " ما " زائدة لأمرين :
أحدهما : أن زيادة " ما " قبل الجملة أو آخرها تقل ، لا يحفظ من
ذلك إلا قولهم : افعله آثراً ما^(١) . أى : آثراله على غيره ، فزادها
آخرها ، وقوله :

٢٦٩- وَقَدْ مَا هَاجِنِي فَازْدَدْتُ شَوْقًا بَكَاءُ حَامَتَيْنِ تَجَاوَسَانِ (٢)

في إحدى الروايتين ، فزادها قبل الجملة ومثل : لأمر ما جدع قصير أنفه^٣
كثير في كلامهم .

والآخر : أنها تعطي التعظيم ولا تستعمل نعتاً إلا إذا قصدت ، ولو
كانت " ما " زائدة لم يكن في الكلام ما يعطي التعظيم .

وقوله " والحرفية مصدرية وغير مصدرية ، فالمصدرية توصل بالجملة
الفعلية في الأمر العام " .

[ما المصدرية]

مثال المصدرية : " يعجبني ما تقوم " أى : قيامك ، وقد تقدم
تبيينها وتبيين الخلاف الذي فيها بين سيبويه والأخفش^(٢) .

ومن النحويين من قسم المصدرية إلى ظرفية^(٤) وغير ظرفية ، فالمصدرية

غير الظرفية قولك : يعجبني ما تقوم // أى قيامك // ومن ذلك قوله تعالى
﴿ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتَكُمُ الْكَذِبَ ﴾^(٥) أى لوصف ألسنتكم الكذب ، والظرفية المصدرية^(٦)

(١) في اللسان (أثر) ٩/٤ " افعله آثراً ما ، وآثراً ما ، أى إن كنت لا

تفعل غيره فافعله وقيل : افعله مؤثراً له على غيره و " ما " زائدة
لا زمة لا يجوز حذفها .

(٢) البيت لجحدر العكلي وهو في الكامل ١٤٦/١ ووردت فيه روايتان :
الأولى : وقدما وهي المقصودة هنا والثانية : وقدماً ولا شاهد فيها .

(٣) سبق ص ٤٥٤ .

(٤) سماها ابن هشام : زمانية قال : وإنما عدلت عن قولهم ظرفية إلى

قولي زمانية ليشمل نحو ﴿ كلما أضاء لهم مشوا فيه ﴾ فإن الزمان
المقدر هنا مخفوض أى كل وقت إضاءة ، والمخفوض لا يسمى ظرفاً
المغنى ٤٠١ وفي الجنى الداني ٣٣٠ وأما المصدرية فقسمان :

وقتية وغير وقتية .

(٥) الآية ١١٦ من سورة النحل .

(٦) انظر الكتاب ١٠٢/٣ .

نحو قوله :

٢٧٠- أُطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ شَمَّ آوِيٍّ إِلَى بَيْتٍ قَمِيدَتُهُ لِكَاعٍ (١)
 أي أُطَوِّفُ مَدَّةً تَطَوَّافِي ، وهذا الْقِسْمُ الَّذِي تَوَهَّمُ (٢) أَنَّهُ زَائِدٌ لَيْسَ كَذَلِكَ ،
 لِأَنَّ الظَّرْفِيَّةَ لَيْسَتْ مِنْ مَعَانِي " مَا " بَلْ " مَا " مَعَ الْفِعْلِ بِمَنْزِلَةِ الْمَصْدَرِ ،
 وَالْمَصَادِرُ قَدْ تَسْتَعْمَلُ ظُرُوفًا نَحْوَ قَوْلِهِمْ " أَتَيْتُكَ خُفُوقَ النِّجْمِ ، وَخِلَافَةً
 فَلَانَ " أَي وَقَّتْ خُفُوقَ النِّجْمِ وَمَدَّةً خِلَافَةً فَلَانَ " (٣) .

[ما النافية]

وقوله : " وَغَيْرُ الْمَصْدَرِيَّةِ : نَافِيَةٌ وَزَائِدَةٌ فَالْنَافِيَةُ ضَرْبَانِ عَامِلَةٌ وَغَيْرُ

عَامِلَةٌ " .

غَيْرُ الْعَامِلَةِ : مَا قَامَ زَيْدٌ . وَمَا يَقُومُ زَيْدٌ غَدًا ، وَمَا يَقُومُ زَيْدٌ الْآنَ " .
 وَمَا زَيْدٌ قَائِمٌ فِي اللُّغَةِ التَّسْمِيَّةِ ، وَهِيَ أَبَدًا تَنْفِي مَا بَعْدَهَا ، فَإِنْ كَانَ
 مَقِيدًا بِزَمَانٍ نَفَتْهُ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَقِيدٍ بِزَمَانٍ فِي اللَّفْظِ
 نَفَتْهُ فِي الْحَالِ نَحْوَ قَوْلِكَ : مَا يَقُومُ زَيْدٌ ، تَرِيدُ : الْآنَ . وَالْعَامِلَةُ
 نَحْوَ قَوْلِكَ : مَا زَيْدٌ قَائِمًا " فِي اللُّغَةِ الْحِجَازِيَّةِ وَسَنَبِينُ حَكَمَهَا فِي بَابِهَا
 إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

[ما الزائدة]

وقوله " وَالزَّائِدَةُ ضَرْبَانِ : مَغْيِرَةٌ فِي اللَّفْظِ وَغَيْرُ مَغْيِرَةٍ ، (وَجَائِزٌ
 مَعَهَا الْأَمْرَانِ) (٤) سَأَلَ غَيْرَ الْمَغْيِرَةِ قَوْلِكَ : إِذَا مَا قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو " تَرِيدُ
 " إِذَا قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى * فَبِمَا نَقَضْتُمْ مِيثَاقَهُمْ * (٥)
 فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ ، وَلَا تَزَادُ إِلَّا بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ الْمُتَلَازِمَيْنِ ، فَلِذَلِكَ لَا تَزَادُ

(١) البيت للحطيئة في ديوانه ٢٨٠ وهو في المقتضب ٢٣٨/٤ قال عضيمة

في هامشها " استشهد بالبيت شرح الألفية لوصل ما المصدرية

الظرفية بالمضارع المثبت وهو قليل ، والكثير وصلها بالمضارع المنفي

والماضي " والجمل : ١٧٦ وشرح ابن يعيش ٥٧/٤ وشرح الجمل

لابن عصفور ١٧٤/١ ، ١٠٨/٢ والخزانة ٤٠٨/١ وغير ذلك .

(٢) يعني صاحب التقسيم الذي ذكر .

(٣) السمع ٢٠٤/١ .

(٤) تكلمة من الجزولية وسيأتي الحديث عنها .

(٥) الآية ١٥٥ من سورة النساء و ١٣ من المائدة .

(٦) في المصورة : إحدى وفي " ما " في الآية قولان : أنها زائدة ، وقال ابن

كيسان : ما نكرة في موضع جرّ بالباء . انظر الجامع لأحكام القرآن

إِلَّا تَوَسُّطَةً وَلَمْ تَزِدْ تَأْخِرَةً إِلَّا فِي قَوْلِهِمْ " آثَرَاتًا " وَلَا صَدَرَ جَمَلُهُ إِلَّا فِي قَوْلِهِ

* وَقَدَّمَا هَاجَنِي * (١) [٢٦٩]

فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ . وَلَمْ يَجْسُ " مِثْلُ ذَلِكَ إِلَّا فِي الشُّعْرِكَمَا تَقَدَّمَ (١) .

وَالْمُفِيرَةُ أَنَّ تَجْسُ " مُفِيرَةٌ لِلْحَكْمِ وَالْمَعْنَى أَوَّلُ الْحَكْمِ .

[فَالْمُفِيرَةُ لِلْحَكْمِ] (٢) إِمَّا كَافَةً أَوْ مَهِيئَةً وَالْكَافَّةُ نَحْوُ قَوْلِكَ :

" إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ " فَمَا كَافَّةٌ لِإِنَّ عَنِ الْعَمَلِ ، وَهِيَ زَائِدَةٌ فَفِيرَتَهَا بِذَلِكَ ، وَالْمَهْيِئَةُ نَحْوُ قَوْلِكَ " رَبَّمَا يَقُومُ زَيْدٌ " فَمَا هِيَ أَلِ لِرَبِّ الدَّخُولِ عَلَى الْفِعْلِ ، وَلَوْلَا " مَا " لَمْ يَكْجُرْ دُخُولُهَا عَلَيْهِ .

وَالْمُفِيرَةُ لِلْمَعْنَى وَالْحَكْمِ نَحْوُ " مَا " الْآخِئَةُ لـ " لَوْ " تَقُولُ : لَوْ قَامَ

زَيْدٌ قَامَ عَرُوءٌ " فَتَكُونُ لِمَا كَانَ سَيَقَعُ لَوْ قَوَّعَ غَيْرِهِ ثُمَّ تَلْحَقُهَا " مَا " فَتَقُولُ :

" لَوْ مَا يَقُومُ زَيْدٌ " فَتَكُونُ لِلتَّحْضِيضِ ، وَلَا تَحْتَاجُ إِلَى جَوَابٍ .

وَالْجَائِزُ مَعَهَا إِلَّا مَرَانِ نَحْوُ " مَا " الْآخِئَةُ لِلَيْتِ تَقُولُ : لَيْتَمَا زَيْدٌ

قَائِمٌ ، فَتَكْفُ لَيْتَ عَنِ الْعَمَلِ ، وَتَقُولُ : لَيْتَمَا زَيْدًا قَائِمًا " فَلَا تَغْيِرُ لَهَا عَمَلًا (٣)

وَقَدْ رُوِيَ :

٣٧١ - قَالَتْ : أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا وَنُصَفُهُ فَقَدَرُ (٤)

بِرْفَعِ الْحَمَامِ وَنُصَبِهِ .

(١) انظر ما سبق ٤٩٥

(٢) سقط بسبب انتقال النظر .

(٣) الكتاب ١٣٧/٢ .

(٤) البيت للنايفة في الديوان : ٢٤ وهو من شواهد الكتاب ١٣٧/٢ والخصائص ٤٦٠/٢ يرواية : أو نصفه فقد ، وستأتي في ص ٦٤٤ وكذلك في الإنصاف ٤٧٩ وابن يعين ٥٤/٨ ، ٥٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٥١ ، ٦٢٢ ، ١٣/٢٠ والمقرب ١ / ١١٠ ، والخزانة ٢٩٧/٤ وغير ذلك كثير .

وفي أخواتٍ لیتِ خلافٌ :

فمن النحويين من أجازَ الوجهين فيها قياساً على لیتِ ، وهو مذهب
الزجاجي (١) .

ومنهم من لم يجزِ الوجهين إلا فيما غير معنى الابتداء كما غيرته " لیتِ "
فقياس عليها : لعل و : كَان ، وهو مذهب ابن السراج (٢) .

ومنهم من منع القياس في الجميع فلم يجزِ الوجهين إلا في " لیتِ "
وهو مذهب الأخفش وسيبويه (٣) وهو الصحيح ، لأن هذه الحروف إنما
علت لاختصاصها بالأسماء ، وكلها إذا لحقتها " ما " زال اختصاصها
بها تقول " إنما يقوم زيد " و " لكنا يقوم زيد " و " لعلنا يقوم زيد " ،
و " أننا يقوم زيد " و " كأننا يقوم زيد " قال الله تعالى * إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ
مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ * (٤) وقال تعالى * كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ
يَنْظُرُونَ * (٥) وقال تعالى * أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا * (٦) ،

(١) الجمل ٢٩٥ قال الزجاجي " ومن العرب من يقول : إنما زيداً قائمٌ
ولعلنا بكرةً مقيمٌ فيلغى ما ، وينصب بياناً وكذلك سائر أخواتها "
وانظر الهمع ١٤٤/١ وفي شرح الكافية الشافية ٤٨٠ أن ابن برهان
حكى أن الأخفش روى عن العرب : إنما زيداً قائمٌ . وانظر التصريح
٠٢٢٥/١

(٢) في الهمع ١٤٤/١ " وذهب الزجاجي إلى أنه يجوز الإعمال في الجمع
حكى : إنما زيداً قائمٌ ويقاس في الباقي ووافق الزمخشري وابن مالك
ونقله عن ابن السراج " وفي الأصول لابن السراج ٢٨١/١ ما نصه
" وتدخل ما زائدة على إن على ضربين : فمرة تكون ملغاة دخولها
كخروجها ، لا تغير إعرابها تقول : إنما زيداً منطلقاً وتدخل على
إن كافة للعمل فتبنى معها بناءً فيبطل شبهها بالفعل فتقول : إنما
زيداً منطلقاً " فإنما " هاهنا بمنزلة فعل ملغى " من هذا يتبين أن
ابن السراج مذهبه كذهب الزجاجي . أما قياس لعل وكان على
لبت فهو مذهب الزجاج وابن أبي الربيع انظر الهمع أيضا ١٤٤/١
قال : وعزى إلى الأخفش وانظر المغنى ٢٢٨ .

(٣) الكتاب ١٣٢/٢ ، ١٣٨ ، والخزانة ٢٩٨/٤ .

(٤) الآية ٢٨ من سورة فاطر .

(٥) الآية ٦ من سورة الانفال .

(٦) الآية ١١٥ من سورة المؤمنون .

وقال الشاعر:

٢٧٤ - أَعِدْ نَظْرًا يَا عَيْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيْدَا (١)

وقال امرؤ القيس :

٣٧٢ - * وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مَوْثَلٍ * (٢)

ولا يقولون " ليتما يقوم زيد " فلما بقيت على اختصاصها جاز أعمالها إن لم يعتد بـ " ما " وإلغاؤها إن جعلت " ما " كافة .

فإن قال قائل : هذا الباب إنما هو باب الموصولات ، فإنما كان ينبغي أن يذكر فيه " مَنْ " و " مَا " الموصولتين خاصة ، فكيف ذكر فيه غير ذلك من أقسام " مَنْ " و " مَا " ؟

فالجواب : أن " مَنْ " غير الموصولة هي الموصولة ، لأن مسماها الذي تقع عليه في جميع أحوالها واحد ، وإنما تختلف أحكامها وإن اختلفت بعض معانيها ، فلا يختلف معناها الذي هولها بحق الأصل ، وهو المسمى الذي تقع عليه وإنما تختلف لعمان عارضة فيها ، ألا ترى أن الاستفهام إنما هو فيها لتضمنها معنى حرف ، وكذلك الشرط إنما هو فيها لتضمنها معنى حرف أيضا ، وكذلك التعريف إنما حدث فيها بالعهد الذي في الصلة كما تقدم فإن لم تأت لها بصلة معهودة كانت نكرة فهذه المعاني عارضة على معناها الذي هولها بحق الأصل ، وهو مسماها الذي تقع عليه في جميع الأحوال .

وكذلك أيضا " ما " الموصولة هي " ما " التي هي اسم غير موصول ، لأن سماها الذي تقع عليه أيضا في جميع الأحوال واحد ، وإنما تختلف لعمان عارضة فيها مثل المعاني التي عرضت في " مَنْ " .

- (١) البيت للفرزدق في الديوان ١٨٠/١ والرواية فيه : فرما ، ولا شاهد فيها ، والشاهد في الأزهية : ٨٨ ، والأماشي الشجرية ٢٤١/٢ ، وابن يميث ٥٤/٨ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٣٥/١ والمفني : ٣٧٨ ، والصبان على الأشموني ٢٨٤/١ وغير ذلك .
- (٢) عجزه : وقد يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمَوْثَلُ أَمْثَالِي
- الديوان : ٣٩ وابن يميث ٧٩/١ ، ٥٧/٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٣٤/١ والتصريح ٢٢٥/٤ وغيرها .

فإن قيل : فلأبي شيء أورد في الباب " ما " النافية والزائدة مضمرة وغير مضمرة وجاءت معها الأمران ، وليست واحدة منها " ما " التي هي حرف // موصول إذ لا اشتراك بينهما في معنى ، بل في مجرد اللفظ .

١٢٩

فالجواب : أنه أراد أن يستوفي جميع ما يكون للفظ من المعاني ، إذ لزمه ذكر معظمها في الباب للعلّة التي تقدم ذكرها ، فلا بدّ إذا من تبين ما تقع عليه من وما الاسميتان (١) ليتبين بذلك ما ذكرناه من أن مسمى كل واحد منهما في حال استعماله موصولاً أو غير موصول واحد .

ونذكر أيضاً معاني سائر الموصولات ، فإن ذلك من كمال هذا الباب .

[معاني " من " الموصولة]

فإنما " من " فإنها تقع على من يعقل وعلى ما لا يعقل إذا عومل معاملة من يعقل ، أو اختلط بمن يعقل فيما وقعت عليه " من " أو نيسا فضّل بها من المذكورين والموءنثات (٢) . فمما وقعت فيه على من يعقل قوله تعالى * إلا من أتى الله بقلب سليم * (٣) وقوله تعالى * أفمن كان مؤمناً كمن كان فاسقاً لا يستوون * (٤) .

ومما وقعت فيه على ما لا يعقل لتأ عومل معاملة من يعقل قوله :

٣٧٤ - ألا عم صباحاً أيها الظلل البالي وهل يعمن من كان في المصّر الخالي (٥)

فأوقع من على الظلل وإن كان من قبيل ما لا يعقل لتأ ناداه وحيّاه ، فعامله بذلك معاملة من يعقل .

* في المصورة ، رجاء

- (١) في المصورة : الاسميتين .
- (٢) ذهب قطرب إلى أن من تقع على من لا يعقل دون اشتراط ، انظر الهمع ٩١/١ .
- (٣) الآية ٨٩ من سورة الشعراء .
- (٤) الآية ٨ من سورة السجدة .
- (٥) البيت لا مريء القيص في الديوان : ٢٧ وهو من شواهد الكتاب ٣٩/٤ والنرواية فيه : يُعْمَنُ والأما لي الشجرية ٢٧٤/١ ، وشرح ابن يعيش ١٥٣/٧ ، وشرح الجمل ١٧٥/١ والتصريح ١٣٣/١ وغيرها .

ومما وقعت فيه على ما لا يعقل لا اختلاطه بمن يعقل فيما وقعت عليه قوله تعالى ﴿ وَمِنْهُمْ مَّنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ ﴾ (١) ، ألا ترى أَنَّ الماشي على رجلين منه عاقل كالإنسان وغير عاقل كالطائر ، لكن أوقع على الجميع " مَنْ " لا اختلاطهما ، وكذلك لما قال جرير :

٢٧٥ - يا حَبْدًا جِبِلُّ الرِّيَّانِ مِنْ جِبَلٍ وَحَبْدًا سَاكِنُ الرِّيَّانِ مَنْ كَانَا (٢)

قال له الفرزدق : " وَإِنْ كَانُوا قَرُودًا " فسوّج أَنْ تقع " مَنْ " على ما لا يعقل لا جل الاختلاط ، فأجاب جرير بأن قال : إِنَّمَا قُلْتُ " مَنْ " وَلَمْ أَقُلْ " مَا " ووجه انفصال جرير أَنَّ " مَنْ " وَإِنْ وقعت على ما لا يعقل في حال اختلاطه . بمن يعقل فَإِنَّهَا فيمن يعقل أَظْهَرَ .

ومن وقوعها على ما لا يعقل لا اختلاطه بمن يعقل فيما فصل بَمَنْ قوله

تعالى ﴿ وَمِنْهُمْ مَّنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ ﴾ (١) فأوقع " مَنْ " على الماشي على أَرْبَعٍ وَإِنْ كَانَ غير عاقل لا اختلاطه بَمَنْ يعقل في المفصل بـ " مَنْ " وهو قوله تعالى ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَّاءٍ ﴾ (١) ، ألا ترى أَنَّ الدَابَّةَ تقع على كُلِّ مَا يَدْبُ مِنْ عَاقِلٍ وَغَيْرِ عَاقِلٍ ، فغلب من يعقل على ما لا يعقل ، وَعَوِيلَ الْجَمِيعِ مُعَامَلَةً مِنْ يَعْقِلُ فَفُضِّلَ بـ " مَنْ " لذلك ، ومن كلام العرب " خَلَقَ اللَّهُ الْخَلْقَ فَمِنْهُمْ مَنْ يَتَكَلَّمُ ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَتَكَلَّمُ . فَأَوْقَعَ " مَنْ " على ما لا يتكلم وهو غير عاقل لا اختلاطه بالمعاقل في المفصل بـ " مَنْ " وهو الْخَلْقُ لِأَنَّ الْخَلْقَ يَقَعُ عَلَى كُلِّ مَخْلُوقٍ مِنْ عَاقِلٍ وَغَيْرِ عَاقِلٍ . وَأَمَّا قَوْلُهُ : ﴿ أَمَّنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ ﴾ (٢) فأوقع مَنْ عَلَى مَا لَا يَخْلُقُ وَهُوَ الْأَصْنَامُ ، فِيمَكُنْ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ لِكُونِهِ تَفْصِيلًا لِلْمَعْبُودِ بِحَقِّ أَوْ بَاطِلٍ ، وَيَمَكُنْ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ لِكُونِ الْأَصْنَامِ قَدْ هِدَّتْ وَاعْتَقَدَ فِيهَا أَنَّهَا آلِهَةٌ فَجَاءَ اللَّفْظُ عَلَى حَسَبِ مَا كَانُوا يَعْتَقِدُونَ ، فَكَانَتْهَا وَقَعَتْ عَلَى مَنْ يَعْقِلُ ، فَيَكُونُ مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى :

(١) الآية ٤٥ من سورة النور .

(٢) البيت في الديوان ، ٥٩٦ ، والجمل ١٢٢ وابن يعيش ١٤٠ / ٧ وشرح الجمل ٦١١ / ١ والمقرب ٧٠ / ١ والهمع ٨٨ / ٢ وهو في جميع المصادر شاهدٌ على مسألة أخرى .

(٣) الآية ١٧ من سورة النحل .

* أَيْنَ شُرَكَائِي * (١) فَأَضَافَ الشُّرَكَاءَ إِلَى نَفْسِهِ وَهُوَ سَبْحَانَهُ مُنْزَةً عَنْ ذَلِكَ لِكُونِهِمْ كَانُوا يَزْعُمُونَ ذَلِكَ ، فَكَانَتْهُ قَالَ : أَيْنَ شُرَكَائِي فِي زَعْمِكُمْ * وَتَقُولُ الْعَرَبُ : * أَصْبَحْتُ كَمَنْ لَمْ يُخْلَقْ * تَرِيدُ : كَمَنْ قَدِمَات ، فَتَقَعُ " مَنْ " عَلَى هَذَا الْمَعْنَى عَلَى الْعَاقِلِ . فَإِنْ أُرِدْتَ بِمَنْ لَمْ يُخْلَقْ : الْمَعْدُومَ ، فَإِنَّ هَذِهِ السَّأَلَةَ جَرَتْ بَيْنَ بَشَرٍ (٢) وَالْفِرَاءِ فَأَجَازَ ذَلِكَ الْفِرَاءُ وَجَعَلَ " مَنْ " وَاقِعَةً عَلَى الْمَعْدُومِ وَمَنْعَهَا بِشَرٍّ وَقَالَ " مَنْ " لِلنَّاسِ وَمَنْ (٣) لَمْ يُخْلَقْ لَيْسَ بِشَيْءٍ فَبِأَيِّ شَيْءٍ شُبِّهَ ؟ فَأَجَابَ الْفِرَاءُ عَنْ ذَلِكَ بِأَنَّ الْعَرَبَ تَوَقَّعَ مَا عَلَى الْمَعْدُومِ فَتَقُولُ مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ ، فَكَمَا جَازَ ذَلِكَ فِيهَا فَكَذَلِكَ فِي " مَنْ " يَجُوزُ . وَالصَّحِيحُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْفِرَاءُ ، وَلَا تَخْرُجُ " مَنْ " بِذَلِكَ عَنْ مَعْنَاهَا ، بَلْ تَكُونُ وَاقِعَةً عَلَى عَاقِلٍ مُوجُودٍ أَوْ مَعْدُومٍ مَتَوَهَّمٍ ، فَإِنَّ الْمَعْدُومَ الْمَتَوَهَّمِ تَجْعَلُهُ الْعَرَبُ شَيْئًا وَتَسْمِيهِ الْعَرَبُ شَيْئًا ، قَالَ عَمْرُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ :

٣٧٦ - وَهَبَّهَا كَشِيءٍ لَمْ يَكُنْ أَوْ كِنَازِحٍ بِهِ الدَّارُ أَوْ مَنْ غَيْبَتَهُ الْمَقَابِرُ (٤)

فَأَوْقَعَ شَيْئًا عَلَى مَا لَمْ يَكُنْ وَهُوَ الْمَعْدُومُ ، وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

٢٧٧ - وَأَخَفَّتْ أَهْلَ الشَّرِكِ حَتَّى إِنَّهُ لَتَخَافُكَ النَّطْفُ الَّتِي لَمْ تُخْلَقِ (٥)

فَأَوْقَعَ النَّطْفَ عَلَى مَا لَمْ يُخْلَقْ .

(١) مِنَ الْآيَةِ ٢٧ مِنْ سُورَةِ النَّحْلِ ، وَالْآيَةُ ٦٢ ، ٧٤ ، مِنْ سُورَةِ الْقَصَصِ ، وَالْآيَةُ ٤٧ مِنْ سُورَةِ فَصَلَتْ .

(٢) بَشْرِبْنُ الْمُعْتَمِرِ الْبَغْدَادِيُّ أَبُو سَهْلٍ فَقِيهٌ مَعْتَزَلِيٌّ مَنَاطِرٌ ، مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ قَالَ الشَّرِيفُ الْمُرْتَضِيُّ : يُقَالُ إِنَّ جَمِيعَ مَعْتَزَلَةِ بَغْدَادٍ كَانُوا مِنْ سَتَجِيْبِيَّةٍ ، تَنْسَبُ إِلَيْهِ الطَّائِفَةُ الْبَشْرِيَّةُ مِنْهُمْ لَهُ مَصْنُوعَاتٌ فِي

الْإِعْتِزَالِ مَا تَبَغْدَادَ سَنَةَ ٢١٠ هـ . الْأَعْلَامُ ط ٣ (٢٨ / ٢) .

(٣) كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَقُولَ : " وَمَا لَمْ يَخْلُقْ " فَمَذْهَبُهُ يَقْتَضِي ذَلِكَ .

(٤) الْبَيْتُ فِي الدِّيْوَانِ طَبْعُ الْهَيْئَةِ الْعَامَةِ ص ٧٠

(٥) الْبَيْتُ لِأَبِي نُوَاسٍ الدِّيْوَانِ ٤٠١ وَلَا يَحْتَجُّ بِشَعْرِهِ - مِنْ قَصِيدَةٍ فِي مَدْحِ الرَّشِيدِ وَأَوْلِيهَا :

خُلِقَ الشَّبَابُ وَشَرَّتْ لِي لَمْ تَخْلُقْ وَرَمِيَتْ فِي غُرُضِ الزَّمَانِ بِأَنْسُوقِ

[معاني ما الموصولة]

وَمَا " ما " فَانْتَهَى تَقَعُ عَلَى مَا لَا يَمْقَلُ وَعَلَى أَنْوَاعٍ مَن يَمْقَلُ مِّنَ
 المذكورين والموء نثات ، فَمِنَ وَقوعِهَا عَلَى مَا لَا يَمْقَلُ * مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا
 عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ * (١) ، وَمِنَ وَقوعِهَا عَلَى أَنْوَاعٍ مَن يَمْقَلُ قَوْلُهُ تَعَالَى :
 * فَانْكُرُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ * (٢) وَزَعَمَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ أَنَّهَا تَقَعُ
 عَلَى آحَادِ أَوْلِي الْعِلْمِ عَلَى الْإِطْلَاقِ ، وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى
 * وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا * وَالْأَرْضِ وَمَا طَحَاهَا * (٣) وَالَّذِي بَنَى السَّمَاءَ وَطَحَاهَا
 الْأَرْضَ هُوَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ ، وَيَقُولُ الْعَرَبُ : سَبَّحَانَ مَا سَبَّحَ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ (٤)
 وَ " سَبَّحَانَ مَا سَخَّرَكُنَّ لَنَا " (٥) فَأَوْقَعَتْ " ما " أَيْضًا عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ ، وَيَقُولُهُ
 تَعَالَى * وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ * (٦) ، وَالَّذِي يَعْبُدُهُ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِنَّمَا هُوَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَيَقُولُهُ تَعَالَى * مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ // لِمَا
 خَلَقْتُ بِإِيدِيَّ * (٧) يَعْنِي بِذَلِكَ آدَمَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَهُوَ مِنْ أَوْلِي الْعِلْمِ ،
 وَزَعَمَ السَّهْلِيُّ (٨) أَنَّهَا لَا تَقَعُ عَلَى أَوْلِي الْعِلْمِ إِلَّا بِقَرِينَةٍ وَتِلْكَ الْقَرِينَةُ هِيَ
 التَّعْظِيمُ وَالْإِبْهَامُ فَوَقَعَتْ عِنْدَهُ " ما " عَلَى اللَّهِ تَعَالَى فِيمَا تَقَدَّمَ ذَكَرَهُ ،
 لِأَنَّ الْمُرَادَ مِنَ التَّعْظِيمِ ، فَاتِي بِ " ما " لِأَنَّهَا مُبْهَمَةٌ ، وَالْإِبْهَامُ كَثِيرٌ مَا يَسْتَعْمَلُ
 إِنَّمَا قُصِدَ مِنَ التَّعْظِيمِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى * الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ * (٩) وَ * غَشِيَهُمْ
 مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ * (١٠) فَكَانَ الْمَعْنَى [إِنَّ] (١١) الَّذِي بَنَى السَّمَاءَ وَطَحَاهَا
 الْأَرْضَ لِعَظِيمٍ ، وَإِنَّ الَّذِي سَبَّحَ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ وَسَخَّرَكُنَّ لَنَا لِعَظِيمٍ .

-
- (١) الآية ٩٦ من سورة النحل .
 (٢) الآية ٣ من سورة النساء .
 (٣) الآية ٥٥ من سورة الشمس .
 (٤) (٥) المقتضب ٢/٢٩٥ وشرح ابن يعيش ٦/٤ وشرح الجمل لابن
 عصفور ١/٤٧٣ .
 (٦) الآية ٣٥ من سورة الكافرون .
 (٧) الآية ٧٥ من سورة ص .
 (٨) نتائج الفكر ١٨١-١٨٤ .
 (٩) الآياتان ١، ٢ من سورة الحاقة .
 (١٠) الآية ٧٨ من سورة طه .
 (١١) تكملة يستقيم بها السياق .

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ ﴾ (١) فَلَيْسَ ذَلِكَ عِنْدَهُ لِلتَّعْظِيمِ ، وَلَكِنْ لِأَنَّ السُّجُودَ لَمْ يَجِبْ لَهُ مِنْ حَيْثُ كَانَ يَعْقِلُ وَلَا مَسْنُ حَيْثُ كَانَ لَا يَعْقِلُ ، وَلَكِنْ مِنْ جِهَةٍ مَا يَقْتَضِيهِ الْآيَةُ (٢) مِنَ السُّجُودِ كَاتِنًا مَا كَانَ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ﴾ (٣) فَسَوْغٌ وَقَوْعٌ " مَا " فِيهِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى سَبِيحَانِ أَحَدُهُمَا : الإِبْهَامُ وَتَعْظِيمُ الْمَعْبُودِ . وَالْآخَرُ : أَنَّ الْحَسَدَ مِنْهُمْ يَنْمُو مِنْهُمْ مِنْ أَنْ يَعْبُدُوا مَعْبُودَهُ كَاتِنًا مَا كَانَ .

وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا لَا تَقَعُ عَلَى أَحَادٍ أُولَى الْعِلْمِ إِلَّا فِي مَوْضِعَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : الِاسْتِثْبَاتُ عَمَّنْ يَعْقِلُ إِذَا لَمْ تَفْهَمْ الْاسْمَ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ (٤) ، لِأَنَّكَ فِي الْحَقِيقَةِ لَمْ تَسْتَثِبْتَ عَنْ عَاقِلٍ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ إِذَا قَالَ : " جَاءَ نَسِي عِدَالَهُ " فَلَمْ تَفْهَمْ الْاسْمَ فَاسْتَثَبْتَهُ وَقُلْتَ : جَاءَكَ مَه ؟ " فِي الْحَقِيقَةِ لَمْ تَسْتَثِبْتَ عَنْ عِدَالِهِ لِأَنَّكَ لَمْ تَعْلَمْ : أَعِدَالَهُ قَالَ أَمْ غَيْرَ ذَلِكَ ، وَإِنَّمَا اسْتَثَبْتَ مِنَ الْفَاعِلِ مِنْ حَيْثُ هُوَ فَاعِلٌ .

وَالْآخَرُ : الِاسْتِفْهَامُ بِهَا عَنْ صِفَاتٍ مِنْ يَعْقِلُ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : مَا زَيْدٌ ؟ فَيَقُولُ لَكَ (٥) السُّؤُولُ : كَاتِبٌ أَوْ عَالِمٌ ، فَهِيَ وَإِنْ كَانَتْ فِي الظَّاهِرِ وَاقِعَةً عَلَى كَاتِبٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ صِفَاتِ زَيْدٍ ، وَكَاتِبِ اسْمِ وَاقِعٍ عَلَى مَنْ يَعْقِلُ فَلَيْسَتْ فِي الْحَقِيقَةِ وَاقِعَةً عَلَى عَاقِلٍ ، لِأَنَّكَ إِذَا سَأَلْتَ بِهَا عَنْ صِفَاتٍ مَنْ يَعْقِلُ ، وَالصِّفَةُ لَيْسَتْ مِنْ جِنْسِ الْمُعْقَلِ أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : مَا زَيْدٌ ؟ فَإِنَّمَا تَرِيدُ مَا صِفَةُ زَيْدٍ ؟ ، وَقَوْلُ الْمَجِيبِ : كَاتِبٌ (٦) ، جَوَابٌ عَلَى الْمَعْنَى ، لِأَنَّ لَوْ أَجَابَ عَلَى اللفظ لَقَالَ : صِفَتُهُ كَاتِبٌ ، أَلَا أَنَّ كَاتِبًا يَفْنَى عَنْ ذَلِكَ وَيَقُومُ مَقَامَهُ . وَأَمَّا جَمِيعُ مَا احْتَجَّوْا بِهِ عَلَى أَنَّ " مَا " تَقَعُ عَلَى أَحَادٍ مِنْ يَعْقِلُ فَلَا حُجَّةَ لَهُمْ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ وَالسَّمَاءُ وَمَا بَنَاهَا ﴾ وَالْأَرْضِ وَمَا طَحَاهَا ﴿ (٧) فَ" مَا " فِيهِ مُصَدَّرَةٌ ، وَفَاعِلُ بَنَى وَطَحَا

(١) الآية ٧٥ من سورة ص

(٢) في المصورة الاسم تحريفًا والتصويب ما سيأتي .

(٣) الآية ٣ والآية ٥ من سورة الكافرون .

(٤) تقدم ص ٤٩٠ .

(٥) في المصورة : لهم .

(٦) في المصورة : كانت ، تحريفًا .

(٧) الآية ٥ ، ٦ من سورة الشمس .

ضميرٌ يراد به الله تعالى ويكون من قبيل ما يفسره ما يفهم من سياق الكلام ،
 لأنَّه معلوم أنَّ الذي بنى السماءَ وطحا الأرضَ إِنَّمَا هو الله تعالى فكأنه قال
 : **وَالسَّمَاءَ وَبَنَائِهَا وَالْأَرْضَ وَطَحَّوْهَا** ^(١) فأقسم بِطَحْوِ الْأَرْضِ وَبِنَاءِ السَّمَاءِ كَمَا
 أَقْسَمَ بِالْأَرْضِ وَالسَّمَاءِ إِنَّمَا قَوْلُهُ تَعَالَى * مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ
 بِيَدَيَّ * ^(٢) ، فتكون " ما " فيه أيضا مصدريةً كأنَّه قال : لخلقِي بيدي ،
 وتكونُ من قبيل المصادرِ الموضوعَةِ مَوْضِعَ الْأَسْمَاءِ نحو قولهم : هذا الدرهم
 ضربُ الأميرِ " أَي مَضْرُوبُهُ ، وهو الثوبُ تَسْجُ اليَمِينِ " ، أَي منسوجُهُ ، فيكون
 ما خلقتُ في تقدير : خلقي ، وخلقِي مَوْضِعَ مَوْضِعِ مَخْلُوقٍ فكأنَّه قال للمخلوقِ
 بيدي ، فالواقعُ إِذَا عَلِيَ من يعقلُ إِنَّمَا هو المصدرُ الذي ينسبُكُ مِنْ " ما " .
 والفعلُ لا " ما " **وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ " ما " المصدرية مع ما بعدها تجرى مجرى**
المصدرِ وَضَعُهَا مَوْضِعَ الْأَسْمَاءِ كَمَا يَوْضَعُ الْمَصْدَرُ الصَّحِيحُ مَوْضِعَهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى :
*** ثُمَّ يَعْبُدُونَ لِمَا قَالُوا *** ^(٣) كأنَّه قال : لِقَوْلِهِمْ ، ووضَعِ الْقَوْلِ مَوْضِعَ الْمَقُولِ
 أَي ثُمَّ يَعْبُدُونَ لِلْمَقُولِ فِيهِ ذَلِكَ ، **وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى * وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ***
 فَمَا فِيهِ أَيْضًا مَصْدَرِيَّةٌ ، وَيَحْتَمِلُ مَعَ ذَلِكَ أَلَّا يَكُونَ الْمَصْدَرُ مَوْضِعًا مَوْضِعَ الْأَسْمَاءِ
 وَكَأَنَّهُ قَالَ : وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ عِبَادَتِي ، أَي مِثْلِهَا ، وَأَنَّ يَكُونَ مَوْضِعًا مَوْضِعَهُ ،
 فَوْضِعَ الْعِبَادَةِ مَوْضِعَ مَعْبُودٍ ، فَيَكُونُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ * لِمَا قَالُوا * ^(٤) فيكون
 المعنى وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَعْبُودِي ، إِلَّا أَنَّ الْوَاقِعَ عَلَى الْمَعْبُودِ إِنَّمَا هُوَ الْمَصْدَرُ
 لَا " ما " . **وَأَمَّا قَوْلُ الْعَرَبِ : " سُبْحَانَ مَا سَبَّحَ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ " ، وَ**
" سُبْحَانَ مَا سَخَّرَ كُنَّا لَنَا " ^(٥) فَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ فِيهِ " ما " مصدريةً ، وَيَكُونُ
 ذَلِكَ الْمَصْدَرُ قَدْ اسْتَعْمَلَ ظَرْفًا ، وَتَكُونُ سُبْحَانَ قَدْ اسْتَعْمَلَتْ غَيْرَ مِضَافَةٍ
 بَلْ اسْمًا عَلَمًا لِلتَّنْزِيهِ مِثْلِهَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :

٣٧٨ - أَقُولُ لِمَا جَاءَنِي فَخْرُهُ سُبْحَانَ مِنْ طَلْعَةِ الْفَاخِرِ ^(٦)

-
- (١) يقال في مصدر " طحا " طَحَّوْا وَطَحَّوْا .
 (٢) الآية ٧٥ من سورة ص .
 (٣) الآية ٣ من سورة المجادلة .
 (٤) الأيتان ٣ ، ٥ من سورة الكافرون .
 (٥) هذه الأمثلة سبقت ص ٥٠٠ .
 (٦) البيت للأعشى في الديوان : ١٤٣ وهو من شواهد الكتاب (١/٢٢٤ ،
 والمقتضب ٢/٢١٨ والخصائص ٢/١٩٧ ، ٤٣٥ ، ٣٢/٣٤ والمقرب لابن
 صفور ١/١٤٩ وشرح الجمل له ١/١٧٤ ، والخزانة ٢/٤١ ، ٢٥١/٣٤
 وغير ذلك .

فسبحان بمنزلة براءة^(١)، لکنه جعلَ ظمًا لهذا المعنى، ولذلك مُنِعَ الصرفُ^(٢)، والمعنى: براءة من عظمة الفاجر، فكأنهم قالوا: سبحان مُدَّةَ تسبیحِ الرعدِ بحمده، وسبحان مُدَّةَ تسخیرکنَ لنا: أى أنزهه ما دام الرعد يسبح بحمده، وما دام يسخرکن لنا^(٣)، فلا تكون سبحان على هذا مضافةً لـ "ما" ولا تقدرها أيضا مضافة لاسم الله تعالى ثم حذف لفهم المعنى، لأنَّهم إذا حذفوا ما أضيفت إليه سبحان^(٤) نَوَّتْ نحو قوله:

٣٧٩- سبحانهُ ثم سبحاناً نعوذُ بهِ وقبلنا سبحَ الجودِ والجُودِ^(٥)

فتون سبحاناً لما حذف المضاف فعلى هذا ينبغي أن يحمل جميع ما احتجوا به، لأنَّ ما ذكره السهيلي من التعظيم لا يسوغُ وضع الاسم الذى هولما لا يعقل على من يعقل. نعم إن الإبهام مقصدٌ من مقاصد التعظيم، لكن لا ينبغي أن يكون ذلك الإبهام الذى يقصدُ به التعظيم مُخرِجاً للفظ عما وضع له وما ذكره أيضا من أن "ما" إنما وقعت على آدم في قوله: * لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ^(٦) *، لأنَّ // السجود لم يجب له من حيث كان يعقل ولا من حيث كان لا يعقل، ٣١ ولكن من جهة ما يقتضيه الأمر من السجود له كائناً ما كان، ليس بشيء، لأنَّ اللَّفْظَ لم يتعرض لهذا المعنى إذ التعرض له إنما هو بأن يقول: ما منمك أن تسجد لكوني أمرتك لا بأن يقول "ما منمك أن تسجد لما خلقت بيدي كائناً ما كان، لأنَّ إبليس لم يمتنع من السجود لما خلقه الله بيديه كائناً ما كان، وإنما امتنع من السجود لآدم، وإلا فقله سبحانه حكاية عنه * أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ *^(٦) نصُّ بأنَّه لم يمتنع من السجود لكلِّ ما يخلقه سبحانه، بل لما خلقه واعتقد فيه إبليسُ أَنَّهُ خَيْرٌ مِنْهُ .

(١) الكتاب ١/٣٢٤ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١/١٧٣، ١٧٤ .

(٣) العبارة في الصورة هكذا "لا نهم إذا حذفوا سبحان ما أضيفت إليه نونت" ففيها تقديم وتأخير .

(٤) البيت لامية بن أبي الصلت في ديوانه: (٣٣٣ الحوق) وينسب لورقة بن نوفل وهو من شواهد الكتاب ١/٣٢٦ وتكوين "سبحان" عنده

ضرورة، وانظر المقتضب ٣/٣١٧ والأمالى الشجرية ١/٣٤٨، ٢٥٠/٢٤ والخزانة ٢/٣٧، ٣/٢٤٧ وغيرها .

(٥) الآية ٨٥ من سورة ص .

(٦) الآية ١٢ من سورة الاعراف .

وكذلك أيضا ما ذكره في قوله تعالى : * وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ * (١) من
أَنَّ الحسدَ منهم ينمهم من أَنَّ يعبدوا معبوده كائنًا ما كان ، باطلٌ ، بل
مرادهم إِنَّمَا هو أَنَّ يَعْبُدَ معبودهم .

[معاني الذى والتي]

وأما الذى فإنَّها تقعُ على مَنْ يعقلُ وما لا يعقلُ من آحادِ المذكرين
أوما أجرى مجراهم نحو قولك : جاءني الذى جاءك * تريد الجمع الذى
جاءك ، وكذلك التي تقع على مَنْ يعقلُ وما لا يعقلُ من آحادِ المؤنثِ أو ما
أجرى مجراها ، نحو قوله تعالى : * أَمْوَالِكُمْ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا * (٢)
فأجريت الا موالُ - لأنَّها جمعُ تكسير - مجرى الواحدة من المؤنثِ ، وقد
تقدم تبيينُ ذلك .

وتثنيةِ الذى والتي بمنزلتها في الوقوع على العاقلِ وغيرِ العاقلِ ،
وكذلك جمعِ التي بمنزلتها في ذلك ، وأما جمعِ الذى فانه خاصٌّ بالعاقلِ
لأنَّه بمنزلةِ ما جمع من الأسماءِ المعربةِ بالواوِ في الرفعِ والياءِ في النصبِ
والخفضِ ، وكذلك أيضا اللاءون واللائين ، لا يقعُ إلا على من يعقلُ وإن
لم يكن من لفظِ الذى ، لأنَّه بمنزلةِ "الزيدين" أيضا . وأما الألسي
فتقعُ على مَنْ يعقلُ وما لا يعقلُ من المذكرين ، لأنَّها ليست بمنزلةِ
ما جمع من الأسماءِ المعربةِ بالواوِ في الرفعِ والياءِ في النصبِ والخفضِ .

[ذا الموصولة]

وأما "ذا" إذا كانت مع "من" وقامت على مَنْ يعقلُ مفردًا كان
أَوْ غيرِ مفردٍ ، مذكراً كان أو مؤنثاً ، نحو قولك : "من ذا عندك ؟" ،
أى : من الذى عندك أو الذى عندك ؟ ومنه قوله تعالى : * مَنْ ذَا الَّذِي
يَقْرُضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا * (٤) ، وإذا كانت مع "ما" وأريدَ بها معنى التي

(١) الآيتان ٣ ، ٥ من سورة الكافرون .

(٢) الآية ٥ من سورة النساء .

(٣) من الآية ٢٤٥ من سورة البقرة و ١١ من سورة الحديد

أو الذي وقعت على ما لا يعقل من المذكرين والمؤنثات ، نحو : " ماذا عندك ؟ تريد : ما الذي عندك ؟ أو ما التي عندك ؟ ، وقولنا : وأريدُ بها معنى الذي والتي ، تحرز منها إذا جعلت معها بمنزلة اسم واحد فتكون ماذا كـ " ما " و " من ذا " كـ " من " .

[أل الموصولة]

وأما اللف واللام بمعنى الذي والتي ، فإنها تقع على من يعقل وما لا يعقل من المذكر والمؤنثات ، مفرداً كان أو غير مفرد ، مذكراً كان أو مؤنثاً .

[أي الموصولة]

وأما أي فإن أفردت فإنها تقع على من يعقل وما لا يعقل من المذكرين ، وإن أردت بها المؤنث ألحقتها علامة التأنيث ، وكذلك إذا أردت بها التثنية والجمع تثبتها أو جمعتها ، وإن أضيفت فإنها تقع على من يعقل وما لا يعقل من المذكرين والمؤنثات مفرداً كان أو غير مفرد ، مذكراً كان أو مؤنثاً ، وبعض العرب إذا أراد التأنيث ألحق علامته ، وإذا أراد التثنية والجمع ثنّاها أو جمعها .

[ذو ذات الطائيتان]

وأما " ذو " الطائية ، فإنها تقع على من يعقل وما لا يعقل ، من آحاد المذكر كالذي .

وأما " ذات " الطائية فتقع على من يعقل وما لا يعقل من آحاد المؤنث بمنزلة التي ، وإن أردت التثنية أو الجمع تثبتهما أو جمعتهما (١) ،

(١) في شرح الكافية الشافية ٢٧٣ " وحكى الأزهري أن " ذو " في لغة طيس " يستعمل بمعنى الذي والتي وتثنيتهما وجمعتهما فيقال : رأيت ذو فعل ، وذو فعلت ، وذو فعلا ، وذو فعلتا ، وذو فعلوا ، وذو فعلن " وانظر التهذيب ٤١/١٥ - ٤٥ .

إِلَّا أَنْ جَمَعَ " ذُو " لَا يَقَعُ إِلَّا طَى مِنْ يَعْقَلُ ، لِأَنَّه بِالْوَاوِ فِي الرَّفْعِ وَالْيَاءِ
فِي النَّصْبِ وَالخَفْضِ ، وَأَمَّا جَمْعُ " ذَات " فَبِمَنْزِلَةِ " ذَات " فِي الْوَقْعِ طَى الْعَاقِلِ
وغيرِ الْعَاقِلِ ، لِأَنَّهَا تَكُونُ بِمَنْزِلَةِ الْمَجْمُوعِ - مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمَعْرَبَةِ - بِالْأَلْفِ
وَالتَّاءِ ، وَالْجَمْعُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ يَقَعُ طَى مَا لَا يَعْقَلُ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ :

* ذَوَاتٌ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقٍ ^(١) * [٣٤٩]
يريد : الْأَيُّنُقُ .

[تثنية الأسماء الموصولة]

وقوله : وَلَا يَشَى وَلَا يَجْمَعُ مِنْ مَفْرَدَاتِ الْمَوْصُولَاتِ غَيْرِ الَّذِي وَالتَّي .
هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ بَاطِلٌ ، لِأَنَّه يَجُوزُ تَثْنِيَةُ ذَوَاتٍ وَأَيٍّ وَجَمْعُهَا ،
وَقَدْ تَقَدَّمَ تَبْيِينُ ذَلِكَ ^(٢) .

وقوله : وَلَا تَلْسُقُ طَلَامَةَ التَّائِيثِ سِوَى " أَيِّ " .

هَذَا أَيْضًا بَاطِلٌ ، لِأَنَّهَا تَلْحَقُ ذَوْفِيْقَالٍ فِي مَوْئِنِهِ : ذَاتٌ ،
فَتَفْتَحُ تَاءُ التَّائِيثِ الْوَاوَ ، ثُمَّ تَتَّبِعُ حَرَكَةَ الذَّالِ حَرَكَةَ الْوَاوِ ، فَتَصِيرُ الْوَاوُ مَحْرُوكَةً ،
وَمَا قَبْلَهَا مَفْتُوحٌ فَتَنْقَلِبُ أَلْفًا . وَإِنَّمَا حَمَلُ ذَاتٍ طَى مَا ذَكَرْنَا ، لِأَنَّ الْأِسْمَ
الْمَوْئِنُ بَقَاءُ التَّائِيثِ يَنْهَضُ أَنْ يَكُونَ لَفْظُهُ بَعْدَ لِحَاقِ تَاءِ التَّائِيثِ لَهُ ،
مِثْلَهُ قَبْلَ لِحَاقِهَا لَهُ ، مِثْلُ امْرَأَتِيْ وَامْرَأَةٍ .

وقوله : وَمَا عَدَا ذَلِكَ .

يعني : مَا عَدَا الَّذِي وَالتَّي وَأَيًّا وَأَيَّةً وَتَثْنِيَّتَهُمَا وَجَمْعُهَا .

وقوله : وَعَدَا الْأُولَى بِمَعْنَى الَّذِينَ .

تَحَرَّرَ مِنْ أُولَى بِمَعْنَى أَصْحَابِ ، فَإِنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ الْمَوْصُولَاتِ إِذْ ذَاكَ
نَحْوُ قَوْلِهِ :

٣٨٠ - لَقَدْ عَلِمْتُ أُولَى الْغُبَيْرَةِ أَنْتَسِي لِحَقْتُ فَلَمْ أَكَلِكُلْ عَنِ الضَّرْبِ سَمْعًا ^(٣)

(١) سبق تخريجه ص ٤٧٥ .

(٢) انظر ما سبق ٤٧٥ ، ٤٨١ .

(٣) البيت لسالك بن ربيعة أو التمرار الأسدي كما في الكتاب (١) ١٩٢ ، ١٩٣ .

أي أصحاب المغيرة ، وإنما تكون موصولة إذا كانت بمعنى "الذين" نحو قوله :

٣٨١ - ألسنا بالألَى ، قَسَطُوا قَدِيمًا عَلَى النُّعْمَانِ وَابْتَدَرُوا المَصَاعَ (١)

أي ألسنا بالذين قسطوا ، وكان ينبغي له أَنْ يَقُولَ وَعَدَا "اللائين" بمعنى "الذين" في اللفظة الهذلية فإنها أيضاً ليست من // لفظ "الذين" كما ١٣٥
أَنَّ "الألَى" ليست من لفظه ومعناها واحد ، وإن كان رأى أَنَّ ذلك داخل تحت جمع الذي ، فلذلك لم يحتج إلى استثنائه فينبغي له أيضاً ألاَّ يستثنى "الألَى" بمعنى "الذين" وَأَنَّ يجعل ذلك داخلاً تحت جمع الذي .

وقوله "فهى للمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد" باطلٌ ، لأنَّ "نو" الطائية هي ما عدا ما استثنى ، ولا تكون للمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد ، بل تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث وقد تقدم تبين ذلك ، فكان ينبغي له أَنْ يستثنىها أيضاً (والذى يبقى من الموصولات بعد استثناء ما ذكرنا هو : "مَنْ" و"مَا" و"الألف واللام" بمعنى الذى والتي ، و"ذا" إذا كانت مع "ما" و"مَنْ" الاستفهاميتين وأريد بها معنى الذى والتي - جميع ذلك لا يُثَنَّى ولا يجمع ولا يؤنث بل يكون بلفظ واحد في جميع الأحوال ، وقد تقدم تبين ذلك .

=== ر الإيضاح لابي علي ١٦١ ، وللمقتضب ١٥٢/١ ، وشرح ابن يعين ٩/٦ ، ٦٤٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٧٨/١ ، والخزانة ٤٣٩/٣ وقية : "وقوله : لقد علمت أولى المغيرة إلخ . . يعني أولها ، والمغيرة الخيل يريد مقدمة المسكر . نقل أبو حيان في تذكرته عن ابن خالويه أنه قال : سألت أبا عمر عن قوله لقد علمت أولى المغيرة البيت ، فقال أولى كل شىء أوله " وعلى هذا التفسير لا شاهد في البيت ، والشاح هنا يذهب في الاستشهاد بهذا البيت مذهب ابن عصفور في شرح الجمل .

(١) البيت للقطامي عمر بن شبيب توفي نحو ١٣٠ هـ ، والقطامي بفتح القاف ضمير وقافيته في المصادر : السطاعا وهو عمود البيت ، وهي الصواب وانظره الشاهد في الأزهية ٣٠٢ والأمالى الشجرية ٣٠٢/٢ ، والمصباح : الجراد والينراب ، عه اللامة (مصع) ، والمصاعا فاختة بيت آخر في المصاعا ١٦٧/٤ للقطامي أيضاً وهو : تراهم يفرزون من استركوا ويحتمنون من صدق المصاعا ولعل السارح جعل فاختة البيت الذى أورد سهواً .

باب [النعمة]

(تعريفه)

قوله " النعمةُ جَاءَ به للفرق بين المشتركين في الاسم * .

كان ينبغي له أن يبيِّن النعمةَ أولاً ، وحينئذٍ يبيِّن المعاني التي
جاءَ به لها [، والنعمة في اصطلاح النحويين هو : اسم مشتق أو محكوم
له بحكمه ، أو ما هو في تقدير ذلك ، تابع لما قبله لفظاً أو تقديراً من غير
وساطة حرفٍ ، ومن غير أن يكون على تقدير تكرار العامل ^(١) فالاسم المشتق
نحو : كريم ، وشجاع ، والمحكوم له بحكمه نحو : أسدٌ بمعنى شجاع ،
وجمار بمعنى بليد ، وتور بمعنى جاهل . والذي هو في تقدير ذلك
هو الظروف والمجرورات التامة ، وهي التي في الوصف بها فائدة نحو :
مررت برجل في الدار ، وبرجل عندك أي مستقر عندك ومستقر في الدار * -
والجملة المحتملة للصدق والكذب المشتملة على رابطٍ يربطها بالموصوف نحو
قولك : مررت برجلٍ يضحك ، أي ضاحك ، فإن لم تكن الجملة محتلمة
للصدق والكذب لم يوصف بها ، فإن جاء ما ظاهره خلاف ذلك ^(٢) تووَّل نحو
قوله :

٢١٣ - * جاءوا بصدقٍ هل رأيت الذئبَ قط ^(٢) *

ألا ترى أنه في الظاهر قد وصف المذوق بالجملة الاستفهامية لكن يتخرج
ذلك على إضمار القول كأنه قال : جاءوا بصدق تقول عند روءيته : هل
رأيت الذئب قط ؟ فهذا لونه ، حذف ذلك لدلالة المعنى عليه ، وقد تقدم

(١) انظر المقرب ١/ ٢٢٠ وفي الكتاب ١/ ٤٣٤ وتقول : مررت برجل أسد
شدة وجراة ، إنما تريد مثل الآسِد وهذا ضعيفاً قبيحاً ، لأنه اسم
لم يجعل صفةً وإنما قاله النحويون شبه بقولهم " مررت بزيسد
أسداً شدة * .

(٢) ينسب للعجاج ، ملحقات الديوان : ٣٠٤/٢ (المسطلبي)
أمالي الزجاجي ٢٣٧ ، والإنصاف ١١٥ ، والمقرب ١/ ٢٢٠ ، والضرائر
لاين صفور ٢٥٩ ، وشرح الجمل له ١/ ١٩٣ ، والخزانة ١/ ٢٧٥ ،
وغير ذلك .

أَنَّ الْقَوْلَ كَثِيرًا مَا يُضْمَرُ إِذَا دَلَّ عَلَيْهِ الْمَعْنَى ، وَحَكَمَ ذَلِكَ الرَّابِطُ حَكْمَ
الرَّابِطِ لِلصَّلَةِ بِالْمَوْصُولِ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرَ إِلَّا أَنَّ حَذْفَ الرَّابِطِ مِنَ الصَّلَةِ
أَحْسَنُ مِنْ حَذْفِهِ مِنَ الصِّفَةِ ، وَإِنْ كَانَ حَذْفُهُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ جَائِزًا - [وَيَتَّبِعُ (١)]
مَا قَبْلَهُ لَفْظًا إِنْ كَانَ اسْمًا يَظْهَرُ فِيهِ الْإِعْرَابُ أَوْ تَقْدِيرًا إِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ ،
وَلَا يَدْخُلُ تَحْتَ هَذَا الْحَدِّ التَّأْكِيدُ وَلَا عَطْفُ الْبَيَانِ لِأَنََّّهُ لَا يَذْهَبُ بِالاسْمِ
فِيهِمَا مَذْهَبَ الْاِشْتِقَاقِ . [وَقَوْلُنَا : مِنْ غَيْرِ وَسَاطَةِ حَرْفٍ تَحْرُزُ مِنَ الْعَطْفِ ،
[وَقَوْلُنَا : مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ عَلَى تَقْدِيرِ تَكَرُّرِ الْعَامِلِ تَحْرُزُ مِنَ الْبَدَلِ .

وَكَانَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَقُولَ يَجَاءُ بِهِ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الشَّرْكَائِ فِي الْاسْمِ
فَصَاعِدًا ، لِأَنََّّهُ إِذَا قَالَ الْقَائِلُ : جَاءَ زَيْدٌ ، فَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ يَسْمِينُ
الْمَخَاطِبَ وَالْمَخَاطَبَ عَهْدٌ فِي سَمَّيْنِ بَزِيدٍ ، أَوْ فِي أَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ ، فَيَاذَا
قَالَ : جَاءَ زَيْدٌ الْفَارِسُ ، ارْتَفَعَ ذَلِكَ الْاِشْتِرَاكُ الْعَارِضُ .

وَقَوْلُهُ " وَرَبَّمَا جِي " بِهِ تَوْكِيدًا .

مِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ * (٢) * وَغَرَابِيبُ سُودٍ * (٣)

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

٢٨٢ - وَأَبِي الَّذِي تَرَكَ الْمُلُوكَ وَجَمَعَهُمْ بِصُهَابٍ هَامِدَةً كَأَمْسِ الدَّابِرِ (٤)
أَلَا تَرَى أَنَّهُ مَعْلُومٌ أَنَّ النَّعْجَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا وَاحِدَةً ، وَأَنَّ الْغَرَابِيبَ لَا تَكُونُ
إِلَّا سُودًا ، وَأَنَّ أَمْسَ لَا يَكُونُ إِلَّا دَابِرًا ، لَكِنْ جَاءَ ذَلِكَ عَلَى طَرِيقِ التَّأْكِيدِ ،
وَهُوَ قَلِيلٌ .

وَقَوْلُهُ : " وَرَبَّمَا كَانَ لِمَجْرِدِ الْمَدْحِ " .

مِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * (٥) أَلَا تَرَى أَنَّ

اللَّهُ اسْمٌ لَا يُتَصَوَّرُ فِيهِ اِشْتِرَاكٌ فَوْصَفَهُ بِالرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْمَقْصُودِ بِهِ الْمَدْحُ . (٦)

(١) يَعْنِي النِّعْتَ ، فَالْحَدِيثُ عَنْ تَعْرِيفِ النِّعْتِ مَوْصُولٌ .

(٢) الْآيَةُ ٢٣ مِنْ سُورَةِ ص .

(٣) الْآيَةُ ٢٧ مِنْ سُورَةِ فَاطِرٍ .

(٤) الشَّاهِدُ فِي الْخِصَائِصِ ٢٦٧/٢ وَمَعْجَمُ مَا اسْتَعْجَمَ ٨٤٤ وَصُهَابُ
اسْمٌ مَوْضِعٌ .

(٥) أَوَّلُ سُورَةِ الْفَاتِحَةِ وَالْآيَةُ ٣٠ مِنْ سُورَةِ النَّحْلِ .

(٦) فِي الْمَنْصُورَةِ : بِالْمَدْحِ .

وقوله : أو الذمّ .

مثال ذلك قوله تعالى ﴿ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ (١)
فالرجيم لا يقصد به ارتفاع اشتراك ، إذ كل شيطان رجيم ، وإنما يقصد به
الذمّ .

وكان ينبغي له أن يبيّن أنه قد يجي * للترحم نحو قوله : مررت بزيد
المسكين * إذا كان المخاطب يعلم من قصدت بزيد ، لكن وصفته بالمسكين
ترحمًا .

وقد يجي * أيضا من النعت ما لا معنى له أكثر من الإتيان للأوّل ،
ولو أزلته عن الإتيان لم يكن له معنى نحو : بسن ، من قولهم : حسن
بسن (٢) و : ليطان من قولهم : شيطان ليطان (٣) إلا أنه قد يمكن
أن يدخل ذلك تحت التأكيد ، لأنّ العرب إنّما تأتي بذلك لتثبّت به الأوّل
وتمكنه في حقّ المخاطب ، ألا ترى أن بعض العرب لما قال : فلان كسر لزر (٤)
قيل له ما معنى " لزر " فقال : هو حرف تتدّ به كلامنا ، أي تثبّت وتقوي
به كلامنا ، ووجه تقوية الأوّل به أنه إذا علم أنّ ليطانا تابع لشيطان ، ثم
ذهب المخاطب عن شيطان ، وسمعك تقول : ليطان علم أنه قد تقدّم ذلك
شيطان ، وكذلك ما أشبهه .

وقوله * وشرطه أن يكون هو المنعوت أو من سببه * .

يعني بقوله هو المنعوت : أن يكون النعت مسندًا إلى ضمير المنعوت
وسواء كان النعت له في الحقيقة أو لم يكن نحو قولك : مررت برجل عاقل
فعاقل مسندٌ إلى ضمير الرجل كأنك قلت : عاقل // هو ، ونحو قولك :
مررت برجل كريم الأب * فكريم وإن كان في الحقيقة الأب لا الرجل
فقد جعلته هو الرجل ، لأنك أسندته إلى ضميره كأنك قلت : كريم هو
الأب .

(١) الآية ٩٨ من سورة النحل .

(٢) في اللسان (بحر) « ابن الأعرابي : أسن الرجل : إذا حسنت
سحته » .

(٣) في اللسان (ليط) " وشيطان ليطان " منه ، سريانية وقيل : شيطان
ليطان إتيان . وقال ابن بيري قال القالي : ليطان من لاط بقلبه أي
لصق .

(٤) إنه لكزر " إذا كان مسكًا معن أبي زيد " اللسان (لزر) .

* كذا في الصورة : ولعلها " ذهن "

ويعني بقوله : أو من سببه : أن يكون النعتُ مسنداً إلى شيء من سببِ المنعوتِ لا إلى ضميرِ المنعوتِ نحو قولك : مررت برجلٍ كريمٍ أبوه "فكريم وإن كان نعتاً لرجل ، فليس مسنداً لضميره وإنما هو مسندٌ إلى الأب الذي هو من سببه .

وقوله " ومشتقاً أو في حكمه "

المشتقُّ هو المأخوذُ من غيره ، وأكثر ما يكون ذلك الغيرُ مصدرًا نحو قولك " مررت برجلٍ عاقلٍ كاتبٍ " فعاقلٌ وكاتبٌ مأخوذان من العَقلِ والكَتَبِ ، وقد يكونُ مشتقاً من غير مصدرٍ ، وذلك قليلٌ نحو قولك " مررت برجلٍ أظْفَرٍ " فأظْفَرٌ مأخوذٌ من الظْفَرِ وليس مصدرًا ^(١) ، والذي هو في حكمه هو الاسم الذي هو في معنى اسم مأخوذٍ من المصدرِ ، وليس هو بنفسه مأخوذاً من مصدرٍ نحو قولك " مررت برجلٍ أَسَدٍ " ، فأَسَدٌ ليس بمشتقٍ لكنَّهُ في معنى شجاعٍ وشجاعٌ مشتقٌ من الشَّجَاعَةِ ^(٢) .

وقوله " ومطابقاً للمنعوتِ في الإعرابِ ، وفيما له من التعريفِ أو التوكيدِ " يعني أن النعتَ تلزمُ مطابقتَهُ للمنعوتِ فيما ذَكَرَ ، وسواءٌ كان النعتُ للمنعوتِ أو لشيءٍ من سببه نحو قولك : مررت برجلٍ عاقلٍ ، ومررت برجلٍ كريمٍ أبوه " و مررت بزيدٍ العاقلِ ، ومررت بزيدٍ العاقلِ أبوه " إلا أن مطابقتَهُ المنعوتِ في الإعرابِ تكونُ في اللفظِ ، وقد تكونُ في الموضعِ ، فالمطابقةُ في اللفظِ نحو ما قدّمنا من المُثَلِّ ، والمطابقةُ في الموضعِ نحو قولك : ما جاءني من أحدٍ غيرِ زيدٍ " يرفع غير على موضعٍ أحدٍ ، قال تعالى ﴿ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾ ^(٣) ، وكذلك كلُّ ما كان له موضعٌ ، وسواءٌ في هذا الباب كان للموضعِ محرزاً أو لم يكن له ذلك فتقول : هذا ضاربٌ زيدٍ العاقلِ * بخفضِ العاقلِ على لفظِ زيدٍ ونصبه على موضعه وإن لم يكن له محرزٌ ، ألا ترى أن النَّاصِبَ إنما هو اسمُ الفاعلِ المنونِ ، ولا تنوين في اللفظِ .

(١) ورجلٍ أظْفَرٌ : طويل الأظفار عريضها ، ولا فعلاً لها من جهة السماع ، ومنسَمٌ أظْفَرٌ كذلك " اللسان (ظفر) .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١/١٩٦ .

(٣) من الآية ٥٠ ، ٦١ ، ٨٤ من سورة هود .

وهذا الذي ذكره هو مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أنه قد يجوز أن يكون نعت المرفوع منصوباً ونعت المنصوب مرفوعاً ، وذلك إذا كان النعت جارياً على منعتين أو أكثر ، والمرفوع منصوب في المعنى (١) ، وذلك نحو قولك : ضارب زيد عمراً العاقلان . فالعاقلان عندهم نعت لزيد وعمرو ، لأن كل واحد منهما مضارب ومضارب في المعنى ، والأحسن تغليب العمدة وقد يجوز تغليب الفضلة فتقول "ضارب زيد عمراً العاقلين على النعت ، ومنهم من ذهب إلى تغليب العمدة ولم يجز تغليب الفضلة . والصحيح أن ذلك لا يجوز ، إذ لو جاز رعي ما ذكره من كون كل واحدٍ منهما فاعلاً ومفعولاً في المعنى لجاز أن تقول : ضارب زيد هنداً العاقلة " برفع العاقلة على المعنى ، لأن نعت مضاربة في المعنى . فكما لا يجوز ذلك في الانفراد فكذلك لا يجوز في حال الاختلاط ، وإذا ورد في كلام العرب مثل ذلك فإنما هو مقطوع ، فإن رفع فعل خبر ابتداء مضمير ، وإن نصب بإضمار فعل التقدير : هما العاقلان ، أو أعني العاقلين .

وما ذكره من مطابقة النعت للمنعت في الإعراب تكون لا زمة ، وقد تكون جائزة ، وقد يعرض ما يمنع منها ، فلا يبد من عقد فصل . فنقول : المنعوت لا يخلو من أن يكون واحداً وأزید ، فإن كان واحداً فلا يخلو من أن يتكرر النعت أو لا يتكرر ، فإن لم يتكرر فإنما أن يكون النعت ما يمدح به أو يذم أو يترحم ، أو لا يكون ، فإن لم يكن فالإتباع ليس إلا نحو قولك : مررت بزيد الطويل ، وإن كان من الناس من ذهب إلى أنه لا يجوز إلا الإتيان نحو قولك : مررت بزيد الكريم ومررت بعمرو اللثيم ، وبجعفر المسكين ، وإلى ذلك ذهب الزجاجي ، ومنهم من ذهب إلى أن الإتيان لا زمة إلا أن يكون المنعوت معلوماً ، فإنه يجوز الإتيان والقطع ، فإن أتبعته كان إعراب النعت على حسب إعراب المنعوت ، وإن قطعت نصبت بإضمار أمدح أو أذم أو أرحم ، أو رفعت على أنه خبر ابتداء مضمير وهو الصحيح ، وإلى ذلك ذهب سيبويه وحكى من كلامهم (٤) " الحمد لله الحميد والحمد لله أهل الحمد بنصب

(١) شرح الجمل لابن صفور ٢٠٩/١ ، ٢١٠٠ .

(٢) الجمل ٢٦ .

(٣) الكتاب ٦٢-٦٣ .

الحميد وأهل الحمد [ورفعهما] (١) وخفضهما .

وإن تكرر فإن كان لغير مدح أو ذم أو ترحم فلا يتبع خاصة نحو قولك
"مرت يزيد الطويل الأبيض صاحب الفرس، وإن كانت للمدح أو الذم أو الترحم
فإنما أن يكون النعموت معلوماً أولاً لا يكون، فإن كان جازلك ثلاثاً وجهه :
إتباع الجميع ، وقطع الجميع ، وإتباع بعض وقطع بعض ، وإذا أتبعته البعض
وقطعت البعض بدأت بالإتباع قبل القطع ، ولا يجوز أن تقطع ثم تتبع بمد
ذلك فتقول مرت يزيد الفارس الكريم العاقل * بخفض الصفات أو قطعها
فتنصبها بإضمار أمدح أو ترفعها على خبر ابتداء مضر ، أو إتباع [الفارس] (٢)
مثلاً وقطع ما بعده إلى الرفع أو النصب ولا يجوز قطع [الفارس] (٢) وإتباع
ما بعده ، لأنك إذا قطعت كانت الصفة منصوبة بإضمار أمدح ، أو مرفوعة
على خبر ابتداء مضر فتكون قد فصلت بجملة فعلية أو اسمية أجنبية بمسند
النعت والنموت وذلك لا يجوز [وإن كان النعموت غير معلوم أتبعته الصفة
الأولى ، وما بعد الصفة المتبعة لا يخلو من أن يكون في معنى التبعة أو
لا يكون ، فإن لم يكن في معناها فلا يتبع // ليس إلا نحو قولك : مرت
برجل كريم شجاع عاقل ، وإن كان في معناها جاز الإيتاع والقطع فتقول : مرت
برجل فارس شجاع * بخفض شجاع ، ونصبه بإضمار أمدح ، ورفعه على خبر
ابتداء مضر ، كأنه قال : هو شجاع ، ومن ذلك قوله :

٢٨٤ - ويأوي إلى نسوة عطَّل
وشعثاً مراضيع مثل السعالي (٣)

فنصب شعناً ، ولم يتبعه لأن الشعث في معنى العطل ، فلما وصفهن بالعطل
علم من ذلك أنهن شعث . وإنما لم تقطع إلا إذا كان النعموت معلوماً أو كانت
الصفة المقطوعة معلومة من الصفة المتبعة ، لأن النعموت في الحالين

(١) كلمة يتم بها الكلام قال سيبويه " ولو ابتدأته فرفعته كان حسناً . "

(٢) في الصورة : العاقل ، وهم من الناسخ .

(٣) البيت لأمية بن عائذ شاعر إسلامي مخضرم ، والشاهد في الكتاب ٣٩٩/١

٦٦/٢ وهو في الموضوع الأول برواية : وشعث ، ومعاني القرآن للفراء

١٠٨/١ ٢١٦/٣٠ وابن يعين ١٨/٢ والمقرب ٢٢٥/١ وشرح

الجميل لابن عصفور ٢٠٨/١ ، والخزانة ٤١٧/١ والمقاصد النحوية

٦٣/٤ وغير ذلك .

لا يفتقر إلى التعت ، لأنه ليس إذ ذاك مبيناً للنعوت وإنما لم يجز القطع إلا في صفات المدح والذم والترحم ، لأن جميع ذلك لم يرد به تعيين الأول وإنما أريد به الثناء أو الذم أو التوجع والترحم وهذه المعاني يناسبها الإسهاب والإطالة ، فقطعت الصفات لذلك حتى يكون الكلام جملة ، فيكون اللفظ موافقاً للمعنى .

وإن كان النعوت أزيد من واحدٍ فيما أن تجمعت النعوتين والنعوت أو تفرقتما ، أو تجمعت النعوتين وتفرقت النعوت ، أو تجمعت النعوت وتفرقت النعوتين ، فإن جمعتهما نحو قولك : " مررت بالزيدين العقلاء " أو فرقتهما نحو قولك : مررت بزيد العاقل وعمر الكريم وعبد الله الشجاع " أو جمعت النعوتين وفرقت النعوت نحو قولك : " مررت بالزيدين الكريم والشجاع " كان حكم النعت في ذلك تكراراً ، ولم يتكرر حكم نعت النعوت المفرد في جميع ما ذكر ،

ومن جمع النعوتين وتفرقت النعوت قوله :

٣٨٥ - بكيت وما بك رجل حزين على ربعين مسلوب وبسال (١)
ويجوز جمع النعوتين وتفرقت النعوت في جميع الأسماء إلا أسماء الإشارة ، فإن ذلك لا يجوز فيها ، لا يقال " مررت بهذين الطويل والقصير ، فإن أردت ذلك المعنى قلت ، مررت بهذا الطويل وهذا القصير ، وسبب ذلك أن اسم الإشارة مع نعتيه كالشئ الواحد وذلك أن صفة اسم الإشارة لم يوت بها لأن يرفع بها لهن واقع في اسم الإشارة ، بل اسم الإشارة هو الذي أتى به لأن ينقل تعريف الألف واللام من العهد إلى الحضور ، ألا ترى أنك إذا

- (١) نسب لرجل من باهلة في الكتاب (١/٤٣١) وينسب لابن ميادة الديوان :
١٤ ، و والمقتضب ٢٩١/٤ و شرح الجمل لابن صفور ٢٠٩/١ ،
والمقرب ٢٢٥/١ والمفني : ٤٤٦٥ ط
(٢) " ذهب الكوفية والزجاج والسهيلي إلى أن اسم الإشارة ما لا ينعت لان غالباً ما يقع بعده جامد ، قال السهيلي : فالأولى جملة بياناً ، وإن ساء سيبويه صفة تسامحاً ، كما سنن بهذا التوكيد والبيان في غير موضع ، وكذلك ذهبوا إلى أنه لا ينعت به لأنه جامد ولا يتصور فيه الإضرار " الهمع ١١٨/٢ .

قلت : مررت بالرجل أو مررت بالظريف * ، كان الرجل والظريف واقفيين على معهودين غائبين ، فإذا أردت بهما شخصين حاضرين أتيت باسم الإشارة فقلت : مررت بهذا الظريف و * ومررت بهذا الرجل * فتنزل اسم الإشارة من نعت منزلة أداة التعريف من المعرف ، فكما أن أداة التعريف مع ما تدخل عليه كالشيء الواحد ، فكذلك أيضا يكون اسم الإشارة مع نعت كالشيء الواحد ، فلم يجز لذلك أن تقول : مررت بهذين الطويل والقصير ، كما لا يجوز الفصل بحرف العطف بين حروف الكلمة الواحدة .

فإن فرقت المنعوتين وجمعت النعوت فإما أن يتفق إعراب المنعوتين أو يختلف ، فإن اختلف فالقطع ولا يجوز الإتيان ، لأن التعت لا يتصور أن يكون معرباً بإعرابين مختلفين في حين واحد (١) ، والقطع إلى النصب بإضمار أعني أو الرفع على خبر ابتدائي مضر وذلك نحو قولك ضرب زيد عمراً العاقلين أي أعني العاقلين ، أو العاقلان على تقدير : هما العاقلان ، ولا خلاف في شيء من ذلك إلا في مثل قولك : ضارب زيد عمراً العاقلين فإن الكوفيين ذهبوا إلى جواز الإتيان فتغلب أحد الأسمين على الآخر وقد تقدم تبیین مذهبهم (٢) ، وأقيم الدليل على نسايه .

فإن اتفق الإعراب فإما أن يكون العامل واحداً أو أزيد ، فإن كان واحداً كان حكمه حكم المنعوت المفرد ويجوز القطع في أماكن القطع ، وذلك نحو قولك قام زيد وعمرو وجعفر العقلاء * . وإن كان أزيد من واحد ، فإمسا أن يتفق جنس العامل أو يختلف فإن اختلف فالقطع ليس إلا ، واختلاف جنس العوامل هو أن يكون بعضها من جنس الأسماء وبعضها من جنس الأفعال أو الحروف ، وذلك نحو قولك : هذا زيد وقام محمد العاقلان على تقدير " هما العاقلان " و " العاقلين " على تقدير " أعني العاقلين " ، ونحو قولك ضربت زيدا وإن عمراً منطلق العاقلان والعاقلين ، على تقدير " هما " أو " أعني " ، خلافاً للجزمي فإنه أجاز الإتيان في ذلك (٣) ، لأن العامل في

(١) الكتاب ٥٨/٢ والمقتضب ٤/٣١٤، ٢١٦

(٢) انظر ما سبق ٥١٥ .

(٣) شرح النجم لابن عصفور ٢١١/١ وفي الهمع ١١٨/٢ وجوز قوم منهم

الأخفش الإتيان إذا اتحد العمل لا جنس العامل وتقارب المعنى .

النَّعْتِ إِنَّمَا هُوَ التَّبَعِيَّةُ لِلنَّمْعِ ، وَلَيْسَ يَعْمَلُ فِي النَّمْعِ الْعَامِلُ فِي النَّمْعِ فِي الْفِعْلِ ،
فِيهِ دِي الْإِتْبَاعِ إِلَى إِعْمَالِ عَامِلِينَ فِي مَعْمُولٍ وَاحِدٍ . وَالصَّحِيحُ اسْتِنَاعُ الْإِتْبَاعِ ،
وَإِنْ كَانَ الْعَامِلُ فِي النَّمْعِ التَّبَعِيَّةِ ، وَسَبَبُ ذَلِكَ أَنَّ النَّمْعَ دَاخِلٌ فِيهَا دَخَلَ
فِيهِ النَّمْعُ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى فَنَعْتُ الْفَاعِلِ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ
إِذَا قُلْتَ : قَامَ زَيْدٌ الْعَاقِلُ ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى : قَامَ الْعَاقِلُ ،
وَإِذَا قُلْتَ : هَذَا مُحَمَّدٌ الْعَاقِلُ * ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : " هَذَا الْعَاقِلُ ، فَيَكُونُ الْعَاقِلُ
خَبْرًا لِهَذَا فِي الْمَعْنَى ، وَإِذَا قُلْتَ " ضَرَبْتُ زَيْدًا الْعَاقِلَ " فَكَأَنَّكَ قُلْتَ :
ضَرَبْتُ الْعَاقِلَ * فَيَكُونُ الْعَاقِلُ مَفْعُولًا بِضَرَبْتُ فِي الْمَعْنَى فَلَوْ اتَّبَعْتَ فِي قَوْلِكَ :
هَذَا زَيْدٌ وَقَامَ مُحَمَّدٌ الْعَاقِلَانِ ، لَكَانَ الْعَاقِلَانِ مِنْ حَيْثُ هُوَ تَابِعٌ لَخَبْرٍ خَبْرًا
فِي الْمَعْنَى ، وَمِنْ حَيْثُ هُوَ تَابِعٌ لِفَاعِلٍ // فَاعِلٌ (١) فِي الْمَعْنَى ، وَلَا يَجُوزُ
ارْتِفَاعُ الْاسْمِ الْمَثْنِيِّ عَلَى أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا فَاعِلًا فِي الْمَعْنَى وَالْآخَرُ خَبْرًا ،
وَكَذَلِكَ أَيْضًا لَوْ اتَّبَعْتَ فِي قَوْلِكَ : ضَرَبْتُ زَيْدًا وَإِنَّ عَمْرًا مَنْطَلِقُ الْعَاقِلِينَ ،
لَكَانَ الْعَاقِلَانِ مِنْ حَيْثُ هُوَ تَابِعٌ لِاسْمٍ إِنَّ مَخْبِرًا عَنْهُ فِي الْمَعْنَى ، وَمِنْ حَيْثُ
هُوَ تَابِعٌ لِمَفْعُولٍ ضَرَبَ مَفْعُولًا فِي الْمَعْنَى ، وَالْاسْمُ الْمَثْنِيُّ لَا يَجُوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ
عَلَى أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْاسْمَيْنِ مَفْعُولًا ، وَالْآخَرُ لَيْسَ كَذَلِكَ .

وحرقا الجبر المختلفا المعنى ، والاسمان اللذان أحدهما اسم استفهام ،
والآخر ليس كذلك ، بمنزلة العاطلين المختلفي الجنس ، فلا يجوز أن تقول " مررت
بزيدٍ ودخلت إلى عمرو العاطلين " على النعت ، ولا " هذا زيدٌ ومن محمدٌ"
العاطلان ، وسبب ذلك ما ذكرناه من أن النعت داخلٌ فيما دخل فيه
النعمت من المعنى ، فنعت المُسْتَفْهِمِ عَنْهُ مُسْتَفْهِمٌ عَنْهُ فِي الْمَعْنَى ، ونعت
غَيْرِ الْمُسْتَفْهِمِ عَنْهُ غَيْرِ مُسْتَفْهِمٍ عَنْهُ فِي الْمَعْنَى ، فَلَوْ اتَّبَعْتَ فِي قَوْلِكَ : هَذَا
زَيْدٌ وَمَنْ مُحَمَّدٌ الْعَاقِلَانِ * لَكَانَ الْاسْمُ الْمَثْنِيُّ وَقَعًا عَلَى شَخْصَيْنِ أَحَدُهُمَا
مُسْتَفْهِمٌ عَنْهُ وَالْآخَرُ مَخْبِرٌ بِهِ (٢) وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْ كَلَامِهِمْ وَكَذَلِكَ أَيْضًا نَعْتُ
الْمَجْرُورِ بِالْبَاءِ مَجْرُورٌ بِالْبَاءِ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى ، وَنَعْتُ الْمَجْرُورِ بِالِى مَجْرُورٌ
بِالِى مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى ، فَلَوْ اتَّبَعْتَ فِي قَوْلِكَ " مررت بزيدٍ ودخلت إلى عمرو

(١) فِي الْمَصُورَةِ : فَاعِلَةٌ .

(٢) فِي الْمَصُورَةِ : عَنْهُ .

العاقلين ، لكان الاسم المثنى مجروراً على معنى الباءِ وإلى ، وليس من كلامهم أَنْ يَنْجِرَّ الاسم في حين واحدٍ على مَعْنَى حَرْفي جرٍ مختلفي المعنى (١) .

وإن اتفق جنسُ العاملِ فيما عدا ما ذكر ، فإمّا أَنْ يتفقَ المعنى أو يختلف ، فإنَّ اختلفَ فالاتباع ويجوز القطعُ في أماكنِ القطعِ المتقدمةِ الذِّكْرُ ، فتقول : قام زيدٌ وقعد محمدٌ العاقلان على النعتِ خلافاً للبرِّدِ وأبي بكرين السراج ، فإمّا أبو بكرٍ فنمَّعَ ذلك من جهةِ أَنْ العاملِ في النعتِ عنده هو العاملُ في المنعوتِ ، فيؤدِّي ذلك إلى إعمالِ عاملين فسي معمولٍ واحدٍ (٢) .

والصَّحِيحُ عندنا أَنْ العاملِ في النعتِ التبعيَّةُ للمنعوتِ لا العاملُ في المنعوتِ ، ألا ترى أَنَّكَ تقول في فصيحِ الكلام : مررت برجلٍ يضحكُ في موضع ضاحكٍ ، فلو كان العاملُ في النعتِ هو العاملُ في المنعوتِ لأدَّى ذلك إلى دخولِ حرفِ الجرِّ على الأفعالِ وذلك لا يجوزُ . وإمّا البرِّدُ فنمَّعَ من ذلك من جهةِ أَنْ النعتَ يشركُ المنعوتَ في معنى العاملِ ، فلو أتبعْتَ في قولك " قام زيدٌ وقعد عمرو العاقلان " لكان الاسم المثنى مرتفعاً على أَنْ يكونَ أحدُ المسميين قائماً والآخرُ قاعداً ، قال وذلك لا يجوزُ بل المثنى عنده لا يجوزُ استعماله إلا في موضع يكون السميانِ فيه قد اشتركا في معنى واحدٍ نحو : قام الزيدانِ وخرجَ العمرانِ ، ألا ترى أَنَّ كلَّ واحدٍ من الزيدين قائمٌ ، وكلُّ واحدٍ من العمرين خارجٌ (٣) . والصحيحُ أَنْ ذلك جائزٌ ، لأنَّ العربَ قد توقعُ الاسمَ المثنى على سميَّين لم يشتركا في معنى واحدٍ نحو قولك " اختلفَ الزيدانِ فقام أحدهما وقعد الآخرُ " (٤) .

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢١٤/١ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢١٥/١ ، والنهع ١١٩/٢ .

(٣) المقتضب ٣١٥/٤ .

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ٢١٤/١ .

فَإِنْ قُلْتَ فَإِنَّهُمَا قَدْ اجْتَمَعَا فِي الْاِخْتِلَافِ .
فَالْجَوَابُ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ " قَامَ زَيْدٌ وَقَعَدَ عَمْرُو الْعَاقِلَانِ " وَأَتَّبَعْتَ
فَقَدْ اجْتَمَعَا فِي أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَانَ مِنْهُ حَدَثٌ .

وَإِنْ اتَّفَقَ الْمَعْنَى فَإِنَّمَا أَنْ يَتَّفَقَ اللَّفْظُ أَوْ يَخْتَلِفَ .

فَإِنْ اِخْتَلَفَ جَازَ الْإِتْبَاعُ وَالْقَطْعُ فِي أَمَاكِنِ الْقَطْعِ فَتَقُولُ : قَعَدَ زَيْدٌ
وَجَلَسَ عَمْرُو الْعَاقِلَانِ ، عَلَى الْإِتْبَاعِ خِلَافًا لِأَبِي بَكْرٍ ، فَإِنَّهُ لَا يَجِيزُ إِلَّا الْقَطْعَ ،
لِأَنَّ الْإِتْبَاعَ يَوْمَ دِي إِلَى إِعْمَالِ عَامِلِينَ فِي مَعْمُولٍ وَاحِدٍ . وَالصَّحِيحُ جَوَازُ
الْإِتْبَاعِ ، وَمَا احْتَجَّ بِهِ أَبُو بَكْرٍ بَاطِلٌ ، لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْعَامِلَ فِي النَّمْتِ
هُوَ الْعَامِلُ فِي السَّمْعِ وَذَلِكَ بَاطِلٌ .

وَإِنْ اتَّفَقَ اللَّفْظُ جَازَ الْإِتْبَاعُ وَالْقَطْعُ فِي أَمَاكِنِ الْقَطْعِ ، وَذَلِكَ نَحْوَ قَوْلِكَ :
" قَامَ زَيْدٌ وَقَامَ مُحَمَّدٌ الْعَاقِلَانِ " خِلَافًا لِأَبِي بَكْرٍ بِنِ السَّرَاجِ فَإِنَّهُ يُفْصَلُ :
فَإِنْ قَدَّرْتَ قَامَ الثَّانِيَةَ مَكْرَرَةً لِتَأْكِيدِ قَامَ الْأُولَى جَازٌ ، لِأَنَّهُ لَا يَوْمَ دِي إِلَى
إِعْمَالِ عَامِلِينَ فِي مَعْمُولٍ وَاحِدٍ ، لِأَنَّ مُحَمَّدًا عِنْدَهُ مَعْطُوفٌ عَلَى زَيْدٍ وَلَيْسَ
مَرْفُوعًا بِقَامِ الثَّانِيَةِ ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ " قَامَ زَيْدٌ وَمُحَمَّدٌ الْعَاقِلَانِ ، وَإِنْ قَدَّرْتَ قَامَ
الثَّانِيَةَ عَامِلَةً فِي مُحَمَّدٍ لَمْ يَجْزُ عِنْدَهُ الْإِتْبَاعُ لِثَلَاثِ يَوْمَ دِي ذَلِكَ إِلَى إِعْمَالِ
عَامِلِينَ فِي مَعْمُولٍ وَاحِدٍ ، وَذَلِكَ بَاطِلٌ لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْعَامِلَ فِي النَّمْتِ
هُوَ الْعَامِلُ فِي السَّمْعِ وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ .

وَقَوْلُهُ " فَإِنْ كَانَ لَهُ لَا لَشَيْءٍ مِنْ سَبَبِهِ تَبِعَهُ فِيمَا لَهُ مِنَ الْإِفْرَادِ أَوْ
التَّثْنِيَةِ أَوْ الْجَمْعِ أَوْ التَّأْنِيثِ أَوْ التَّذْكِيرِ " .

يَعْنِي أَنَّ النَّمْتِ الَّذِي هُوَ لِلنَّمْعِ لَا يَتَّبِعُ النَّمْعَ فِي الْإِعْرَابِ وَالتَّعْرِيفِ
أَوْ التَّذْكِيرِ فَقَطُّ بَلْ يَتَّبِعُهُ (١) مَعَ ذَلِكَ فِي وَاحِدٍ مِنَ الْإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالجَمْعِ ،
وَفِي وَاحِدٍ مِنَ التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ ، فَتَقُولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ عَاقِلَيْنِ ، وَبِرَجَالٍ عَاقِلَةٍ
وَبِمَرْأَةٍ عَاقِلَةٍ . وَهَذَا الْإِطْلَاقُ مِنْهُ بَاطِلٌ ، بَلْ فِي ذَلِكَ تَفْصِيلٌ : وَذَلِكَ أَنَّ
الاسْمَ الَّذِي يُوصَفُ بِهِ إِنْ كَانَ قَبْلَ الْوَصْفِ بِهِ تَجُوزُ [فِيهِ] (٢) التَّثْنِيَةُ وَالجَمْعُ

(١) فِي الصُّورَةِ : تَتَّبِعُهُ .

(٢) تَكْمَلَةُ يَتَّمُ بِهَا الْكَلَامُ .

والتأنيث ، لزم إذا وصفت به اسماً وجعلته له لا لشيء من سببه أن يتبعه في واحد من الإفراد والتثنية والجمع وفي واحد من التذكير والتأنيث ، نحو الوصف بقائم وضاحك [، وإن كان قبل الوصف به لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فإِنَّكَ إذا وصفت به الأول وجعلته له لم يتبع الموصوف أيضاً في تثنية ولا جمع ولا في إفراد ولا في تذكير ولا في تأنيث ، بل يكون مفرداً مذكراً على كل حال وذلك نحو " أفعل من " التي للمفاضلة إذا كانت مقرونة بمن ، ألا ترى أنك

١٣٦ تقول : مررت برجل أفضل من زيد ، وبرجلين أفضل من الزيدين // وبرجال أفضل من الزيدين وامرأة أفضل من هندی " و " بامراتين أفضل من الهنديين " و " بنساء أفضل من الهندات ، وإنما يتبعه في الإفراد أو في واحد من التعريف أو التثنية . [وإن كان يجوز فيه قبل الوصف به الأمران أعني أن يؤنث ويثنى ويجمع ، وأن يكون مفرداً مذكراً على كل حال وذلك نحو " أفعل " التي هي للمفاضلة إذا كانت مضافة إلى ما بعدها ، فإنه إذا وصف به الأول ، ولزم يجعل لشيء من سببه بل له ، يجوز فيه

الأمران . وذلك نحو قولك : مررت برجل أحسن القوم وبرجلين أحسن القوم [وأحسني القوم] (٢) وبرجال أحسن القوم ، وأحسن القوم وامرأة أحسن النساء وحسني النساء ، وامراتين أحسن النساء وحسني النساء ، وأحسن النساء وحسنات النساء ، وعلى لفة من يستعمله مفرداً مذكراً على كل حال جاء قوله :

٢٨٦ - ومية أحسن الثقلين جيداً وسالفة وأحسنه قذالاً (٣)
وعلى لفة من يثنى ويجمع جاء قوله تعالى * أكابر مجرميها * (٤) ، ومنه قوله عليه السلام " أحاسنكم أخلاقاً " (٥) .

(١) هذه الكلمة غامضة في المصورة .

(٢) تكله يتم بها الكلام .

(٣) البيت لذي الرمة في الديوان : ٥٢٢ وهو الثامن والعشرون من قصيدة

مطلعها :

أراح فريق جبريك الجمالاً كأنهم يريدون احتمالاً

والشاهد في الكامل ٥٤/٢ ، وأحسنهم ، وهي رواية في البيت ولا شاهد

فيها ، والخصائص ٤١٩/٢ وشرح ابن يعين ٩٦/٦ والهمع ١/٥٩ .

(٤) الآية ١٢٣ من سورة الأنعام .

(٥) أخرجه البخاري في كتاب الأدب (٣٩) ١٦/٨٠ وسلم في كتاب

الفضائل (٦٨) ص ١٨١٠ ونصه فيه " إن من خياركم أحاسنكم أخلاقاً " .

وخَيْرٌ وشرٌّ مضافان إلى ما بعدهما بمنزلة "أفعل" التي للمفاضلة
إذا كانت مضافة إلى ما بعدها، لأنَّهَما محذوفان، والأصلُ : أَخَيْرُ
و"أشر" وعلى لغة من يثني ويجمع ويؤنث : جاء قول الفرزدق :

وقد مات خيرا هم فلم يهلكاهم عشيّةً باناً رهطٍ كعبٍ وحاتم^(١) [٥٨]

٣٨٨- لعن الله شرّة الدور كوثى ورمها بالفقر والإمعار^(٢)

وكذلك أيضاً المصدّر إذا وضع موضع الاسم، الأَحْسَنُ فيه أن يكون مفرداً مذكراً
على كلِّ حالٍ فتقول : هو خَصْمٌ وهي خَصْمٌ وهما خَصْمٌ وهم خَصْمٌ وهنَّ خَصْمٌ ،
وقد يثني ويجمع ويذكر ويؤنث ، فإذا وصف به وأُسند إلى ضمير الموصوفِ ، فإنَّ
الأَحْسَنَ فيه أيضاً أن يكون مفرداً مذكراً على كلِّ حالٍ ، كما كان قبل الوصفِ
به وقد يجوز أن يكون على حسب الموصوفِ في الإفراد والتثنية والجمع أو
التذكير والتأنيث ، حكى أبو حاتم^(٣) واللحياني^(٤) : هذه فرسٌ طَوْعَةٌ
القياد ، وقال أمية :

٣٨٨- والحية الحتفة الرقشا أخرجها من جحرها آمنت الله والكليم^(٥)

وقالوا : امرأة عدلة حكاه ابن جنى^(٦) .

(١) سبق ١٣٢ .

(٢) البيت من أبيات لحيان بن ثابت في ديوانه ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ورواية الشطر

الاول في كل من الديوان ومعجم البلدان ٤٨٧/٤ واللسان (كوث) :

* لعن الله منزلاً بطن كوثى * ولا شاهد في البيت على هذه الرواية .

وكوثى : بالضم ثم السكون والثاء مثلثة وألف مقصورة يطلق على موضع
بسواد العراق وبمكة وهو منزل عبد الدار ، وهو المقصود في بيت لحيان ،
والإمعار : الافتقار .

(٣) هو أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان الجشمي السجستاني النحوي

اللفوي ، تزيل البصرة وعالمها أخذ عنه العلماء كالبرد وابن دريد ،

وذكر عن نفسه أنه قرأ كتاب سيويه على الأخفش مرتين ، وكان كثير الرواية

عن أبي زيد وأبي عبيدة والأصمعي ، صنف كثيراً توفي سنة ٢٤٨ هـ

وانظر وفيات الأعيان ٢/٤٢٠-٤٤٤

(٤) على بن المبارك - وقيل ابن حازم - أبو الحسن اللحياني أخذ عن

الكسائي وأبي زيد وأبي عمرو الشيباني والأصمعي وأبي عبيدة وعمدته

على الكسائي ، وأخذ منه أبو القاسم بن سلام وله النوادر المشهورة

البغية ٢/١٨٥ .

(٥) البيت في ديوان أمية (٢٨١) وهو في الخصائص ١٥٤/١ ، ٢٠٥/٢

والحيوان ١٨٧/٤ وشرح الجمل لابن عصفور ١٩٩/١ وخافضته في لسانه

(٦) الخصائص ١٥٤/١ وأيضاً ٢٠٥/٢ .

فَبَانَ أَنَّ النَّعْتَ وَإِنْ كَانَ مُسْتَدًّا إِلَى ضَمِيرِ الْمَنْعُوتِ لَا يَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ
فِي الْإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ عَلَى حَسَبِ الْمَنْعُوتِ ، إِلَّا إِذَا
كَانَ قَبْلَ اسْتِعْمَالِهِ نَعْتًا مِمَّا يُفْرَدُ وَيَتَنَّى وَيُجْمَعُ وَيَذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ ، وَأَنَّ إِطْلَاقَهُ
بَاطِلٌ .

وقوله : * وَإِنْ كَانَ لشيءٍ مِنْ سَبَبِهِ لَمْ تَلْزَمْ تَابِعَتُهُ إِلَّا فِي الْإِعْرَابِ
وَالتَّفَكِيرِ وَالتَّعْرِيفِ * (١) .

يعنى أَنَّ النَّعْتَ إِذَا كَانَ مُسْتَدًّا إِلَى سَبَبِي الْمَنْعُوتِ فَإِنَّهُ لَا تَلْزِمُ تَابِعَتُهُ
لِلْمَنْعُوتِ إِلَّا فِي الْإِعْرَابِ وَالتَّفَكِيرِ وَالتَّعْرِيفِ ، وَأَمَّا فِي الْإِفْرَادِ أَوْ فِي التَّثْنِيَةِ أَوْ
الْجَمْعِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ التَّأْنِيثِ ، فَإِنَّ كَلَامَ أَبِي مُوسَى يُعْطَى بِمَفْهُومِهِ أَنَّهُ لَا تَلْزِمُ
تَابِعَةُ الْمَنْعُوتِ فِي ذَلِكَ ، بَلْ قَدْ يَكُونُ ذَلِكَ وَقَدْ لَا يَكُونُ . وَذَلِكَ بَاطِلٌ ،
بَلْ لَا تَتَّبَعُ الْمَنْعُوتَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ أَصْلًا ، بَلْ يَكُونُ عَلَى اللَّفْظِ الْفَصِيحَةِ
مُفْرَدًا عَلَى كُلِّ حَالٍ ، وَيَكُونُ تَابِعًا فِي التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ لِمَا أُسْنِدَ إِلَيْهِ .
لَا إِلَى الْمَنْعُوتِ نَحْوَ قَوْلِكَ : مَرَّتْ بِرَجُلٍ حَسَنَةً أُمُّهُ ، وَبِامْرَأَةٍ حَسَنٍ أَبُو هَا
وَبِرَجُلَيْنِ حَسَنٍ أَبُو هَا ، وَبِرَجَالٍ حَسَنٍ آبَاؤُهُمْ وَبِرَجَالٍ حَسَنٍ آبَاؤُهُمْ (٢) .

وَأَمَّا فِي اللَّفْظِ غَيْرِ الْفَصِيحَةِ ، وَهِيَ لَفْظٌ : أَكْلُونِي الْبِرَاغِيثَ ، فَيَكُونُ
تَابِعًا لِمَا أُسْنِدَ إِلَيْهِ فِي التَّذْكِيرِ أَوْ التَّأْنِيثِ وَالْإِفْرَادِ أَوْ التَّثْنِيَةِ أَوْ الْجَمْعِ
فَتَقُولُ : مَرَّتْ بِرَجُلٍ حَسَنَةً أُمُّهُ ، وَبِرَجُلٍ حَسَنِينَ آبَاؤُهُ ، وَبِرَجُلٍ حَسَنٍ قَوْمُهُ
أَوْ حَسَنِينَ قَوْمُهُ ، وَبِامْرَأَةٍ حَسَنٍ أَبُو هَا .

وَالَّذِي ظَنَّنَا أَنَّ مُوسَى عِنْدِي أَنَّهُ رَأَى أَنَّ النَّعْتَ الْمُسْتَدَّ إِلَى السَّبَبِيِّ
قَدْ يَكُونُ عَلَى وَفْقِ الْمَنْعُوتِ فِي الْإِفْرَادِ أَوْ التَّثْنِيَةِ أَوْ الْجَمْعِ ، وَالتَّذْكِيرِ أَوْ
التَّأْنِيثِ ، وَقَدْ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ فَاعْتَقَدَ أَنَّهُ قَدْ يَتَّبَعُ الْمَنْعُوتَ فِي ذَلِكَ ، وَقَدْ لَا
يَتَّبَعُ ، وَذَلِكَ نَحْوَ قَوْلِكَ * مَرَّتْ بِرَجُلٍ حَسَنٍ أَبُوهُ ، وَمَرَّتْ بِامْرَأَةٍ حَسَنَةٍ أُمُّهَا ،

(١) بعدها في الجزولية نسخة دار الكتب : لفظا ومعنى .

(٢) لعله : " رُبَّسَاءٍ حَسَنٍ آبَاؤُهُمْ " .

ومررت برجلين حسنين أبواهما ، ومررت برجال حسان أبواهم ، ألا ترى
أنَّ النعتَ فيما ذكرنا موافقٌ للمنعوتِ في التذكيرِ أو التأنيثِ والإفرادِ أو
التثنيةِ أو الجمعِ . وذلك باطل ، لأنَّ التأنيثَ أو التذكيرَ ، والإفرادَ أو التثنيةَ
أو الجمعَ إنما هو في جميع ما ذكرنا على حسب ما أُسندَ إليه النعتُ لا على
حسبِ المنعوتِ ، لكن لما ساوى المنعوتُ ما أُسندت إليه الصفةُ توهمُ أنَّ تبعَهُ
ذلك إنما هو للمنعوتِ وليس كذلك ، لأنَّه إذا خالف المنعوتُ ما أُسندت إليه
الصفةُ ، لم تكن الصفةُ في جميع ذلك إلا على حسب ما أُسندَ إليه الوصفُ لا على
حسبِ الموصوفِ نحو قولك : مررت بامرأةٍ حسن أبوها ، ومررت برجلين حسنين
أبواهما ، وبرجل حسنين أبواهما ، وقد لا يثبت هذا الفصلُ في بعض النسخِ
فلا يلزمه شيءٌ مما ذكرناه إلا أنَّ فيه إخلالاً من حيث لم يبيِّن حكمَ المسندِ
إلى السببيِّ بالنظرِ إلى الإفرادِ أو التثنيةِ أو الجمعِ ، والتذكيرِ أو التأنيثِ
، بل يُعطي كلاً من ذلك أنه لا يتبع المنعوتُ في شيءٍ من ذلك .

وقوله : * والمشتقُّ هو ما بني من المصدرِ ، وما في معناه : هو ما رادفَ
ما بُني من المصدرِ وليس به .

هذا الذي ذكره هو الأكثرُ في المشتقِّ ، ولا فقد يكون المشتقُّ مبنياً من
غير مصدر كما تقدّم (١) ، نحو : أظفر ، ألا ترى أنه مأخوذٌ من الظفر وليس
الظفرُ مصدرًا ، وأمّا الذي في معنى المشتقِّ فلا يكون أبداً إلا مرادفًا
لما // أخذ من المصدرِ نحو : أسدٌ فإنه إذا وُصفَ به مرادفٌ لشجاع ،
وشجاعٌ مأخوذٌ من المصدرِ الذي هو : الشجاعةُ وليس أسدٌ كذلك (٢) .

والاسمُ الذي هو في معنى المشتقِّ وليس بمشتقِّ ينقسمُ قسمين .

قسمٌ يضمنُ معنىً يصيرُ به مرادفًا للمشتقِّ ، ولا يُزيلُه ذلك التضمينُ
عن معناه الأصليِّ ، وذلك أربعةُ أصنافٍ : الأعدادُ ، والمقاديرُ ، وأسماءُ الإشارةِ
والاسمُ المشار إليه إذا كان معرفًا بالألفِ واللامِ نحو قولك : مررت بحيةٍ ذراعٍ
ومررت بحبٍ ثلاثين قامةً * و * مررت بزيدٍ هذا ، ومررت بزيدٍ المشار إليه *
ومررت بهذا المشار إليه من بين الرجالِ ، ألا ترى أنَّ جميع ما ذكرناه مضمنٌ معنىً
قد صار به مرادفًا للمشتقِّ ، ولم يُزيلُه ذلك التضمينُ عن معناه الأصليِّ (٣) .

(١) انظر ما سبق ٥١٤

(٢) انظر ما سبق ٥١١ .

(٣) انظر الكتاب ٢/٢٨٠ .

وَقَسَمَ يُضَمَّنُ مَعْنَى الْمَشْتَقِ وَيُزِيلُهُ ذَلِكَ التَّضْمِينُ عَنْ مَعْنَاهُ الْأَصْلِيِّ ،
وَذَلِكَ نَحْوُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَسَدٍ * أَلَا تَرَى أَنَّ أَسَدًا فِي الْأَصْلِ إِنَّمَا هُوَ وَاقِعٌ
عَلَى السَّبْعِ وَأَنَّهُ إِذَا وُصِفَ بِهِ لَيْسَ وَاقِعًا عَلَيْهِ .

فَإِنْ أُسْنَدَتْ هَذِهِ الصِّفَةُ الَّتِي هِيَ فِي مَعْنَى الْمَشْتَقِ إِلَى سَبَبِيِّ الْمَوْصُوفِ
نَحْوَ قَوْلِكَ (١) " مَرَرْتُ بِسَرَجٍ خَزَّصَّتْهُ " * " وَمَرَرْتُ بِصَحِيفَةٍ طِينٍ خَاتَمَهَا " * فَإِنَّ
الصِّفَةَ بَاقِيَةً عَلَى مَعْنَاهَا الْأَصْلِيِّ عِنْدَ بَعْضِهِمْ ، فَالصَّحِيفَةُ عِنْدَهُ خَاتَمَهَا طِينٌ ،
وَالسَّرَجُ صَفَتْهُ خَزَّ ، وَمِنْهُمْ مَنْ زَهَبَ إِلَى أَنَّ الصَّحِيفَةَ لَا بَدَّ مِنْ أَنْ تَفَارِقَ
مَعْنَاهَا الْأَصْلِيَّ ، فَالصَّحِيفَةُ عِنْدَهُ خَاتَمَهَا مُشَبَّهُةٌ لِلطِّينِ ، وَلَيْسَ بِطِينٍ ، وَكَذَلِكَ
السَّرَجُ صَفَتْهُ مُشَبَّهَةٌ لِلخَزِّ فِي لَيْتِهِ ، وَلَيْسَتْ بِخَزٍّ (٢) ، وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ :
مَرَرْتُ بِرَجُلٍ فَضَّةٍ خَاتَمَهُ ، وَسَاجٍ بَابُهُ ، لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ نَعْمًا لَمَّا قَبْلَهُ حَتَّى
يَكُونَ الْخَاتَمُ مِنْ غَيْرِ الْفِضَّةِ ، وَالْبَابُ مِنْ غَيْرِ السَّاجِ ، وَكَأَنَّكَ قُلْتَ : هَتِيقٌ خَاتَمَهُ
كَمَتِيقِ الْفِضَّةِ ، وَجَيْدٌ بَابُهُ كَجُودَةِ السَّاجِ ، وَإِلَى هَذَا زَهَبَ أَبُو بَكْرٍ خَطَّابُ بْنُ
يُوسُفَ السَّمَارْدِيُّ ، قَالَ : وَقَدْ جَاءَ مِنْ كَلَامِ سَيَبَوِيهِ مَا هُوَ تَصْدِيقٌ لِهَذَا ،
وَذَلِكَ إِنَّمَا جَازَ أَنْ تَقُولَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَسَدٍ أَبُوهُ * بِالْخَفْضِ إِذَا أَرَدْتَ
أَنْ تَجْعَلَهُ شَدِيدًا مِثْلَهُ (٣) * فَإِنَّ قُلْتَ : مَرَرْتُ بِدَابَّةٍ أَسَدٌ أَبُوهَا * لَمْ
يَكُنْ عِنْدَ سَيَبَوِيهِ إِلَّا الرَّفْعُ ، لِأَنَّكَ تَخْبِرُ أَنَّ أَبَاهَا هُوَ السَّبْعُ (٣) .

- (١) قَالَ سَيَبَوِيهِ : هَذَا بَابُ الرَّفْعِ فِيهِ وَجْهُ الْكَلَامِ وَهُوَ قَوْلُ الْعَامَّةِ ، وَذَلِكَ
قَوْلُكَ : مَرَرْتُ بِسَرَجٍ خَزَّصَّتْهُ ، وَمَرَرْتُ بِصَحِيفَةٍ طِينٍ خَاتَمَهَا
وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ فَضَّةٍ حَلِيَّةٌ سَيْفِهِ . وَإِنَّمَا كَانَ الرَّفْعُ فِي هَذَا أَحْسَنُ
مَنْ قَبْلَ أَنْ لَيْسَ بِصِفَةٍ . . . ثُمَّ قَالَ : وَقَدْ يَكُونُ فِي الشَّعْرِ : هَذَا
خَاتَمٌ طِينٌ وَصَفَةٌ خَزٌّ ، مَسْتَكْرَهًا . فَالْجَرُّ يَكُونُ فِي : مَرَرْتُ بِصَحِيفَةٍ
طِينٍ خَاتَمَهَا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ . وَمَنْ الْمَرْبُ مَنْ يَقُولُ : مَرَرْتُ بِقَاعٍ
عَرَفَجٍ كَلَّةً ، يَجْعَلُونَهُ كَأَنَّهُ وَصْفٌ . الْكِتَابُ ٢٣/٢ ، ٢٤٠ .
- (٢) عَنِ السِّيرَافِيِّ مِثْلَهُ وَانظُرِ الْكِتَابَ ٢٣/٢ هَاشِ (٣) وَشَرْحَ السِّيرَافِيِّ
١٦٣ ل/٢
- (٣) الْكِتَابُ ٢٨/٢ ، ٢٩٠ .

وهذا الذي ذهب اليه أبو بكر هو الصحيح عندي ، لأنك لا تصف بشئ من ذلك وتسنده إلى ضمير الموصوف حتى تخرجه عن معناه الأصلي إلا في أربعة الأصناف التي تقدم ذكرها فكذلك إذا أسندتها إلى سببي الموصوف ينبغي أن تخرجها عن المعنى الأصلي ، إلا أن تسند شيئاً من أربعة الأصناف المذكورة إلى سببي الموصوف ، فإنه ينبغي أيضاً أن يبقى على معناه الأصلي كما كان في حال إسناده إلى ضمير الموصوف ، وذلك نحو قولك "مرت برجل ذراع ثوبه" أي : مقدر بذراع ثوبه ، والذراع باق على معناه الأصلي ، وإن ضمن معنى الوصف .

[النكرة]

وقوله : " وعلامة الاسم النكرة إذا كان مفرداً قبله الألف واللام ، أو أداة ، معنى ما لا يكون إلا نكرة " .

يريد : أن الذي يعلم به أن الاسم نكرة إذا كان مفرداً - أي غير مضاف - قبله الألف واللام نحو "رجل" و "امرأة" هما نكرتان بدليل قولك "الرجل والمرأة" ، فتجدهما قابلين للألف واللام ، فإن لم يقبل الألف واللام ، فإن أتى معنى ما لا يكون إلا نكرة فهو نكرة ، وذلك نحو الأسماء النكرة التي لم تعرف قط كمن وما النكرتين ونحو "أي" والأسماء المختصة بالنفي كأحد وعريب وكتيع^(١) ، ألا ترى أن جميع ذلك نكرة وإن كان لا يقبل الألف واللام ، لأن جميع ذلك يودي معنى ما لا يكون إلا نكرة .

وقوله : " وإن كان مضافاً لقبول ما أضيف إليه مباشرة ، أو بالواسطة للألف واللام " .

مثال ذلك "غلام رجل" و "يد غلام رجل" ، ألا ترى أن ما أضيف إليه "غلام" مباشرة وهو "رجل" يقبل الألف واللام فتقول "غلام للرجل" وكذلك ما أضيف إليه "يد" بواسطة "غلام" وهو "رجل" يقبل الألف واللام فتقول "يد غلام الرجل" .

(١) وما بالداركتيع : أي أحد ، حكاه يعقوب أنظرها وغيرها من الأسماء المختصة بالنفي في إصلاح المنطق : ٣٩١ .

وقوله " أَوْ جَوَازٍ جَرِيهٍ نَعْتًا عَلَى النِّكَرَةِ " .

يريد أن من الأسماء النكرات التي هي شاذة لما لا يقبلُ المضافُ إليه الألف واللام وهو نكرةٌ ، لكن يعلم كونه نكرةً بجريه نعتًا على النكرة نحو : مَثَلُكَ وَشِبْرُكَ وَخِدْنُكَ " وَأَشْبَاهِهَا ، أَلَا تَرَى أَنَّ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ مَثَلٌ وَ " خِدْنٌ " وَ " شِبْهُ " وَهُوَ الْمَضْرُوبُ لَا يَقْبَلُ : الألف واللام إلا أنَّها مع ذلك نكراتٌ بدليل جوازِ جريها نعتًا على النكرة (١) فتقول : سرت برجلٍ مثلك وشبههمك وخدتك " .

وهذا الذي جعله طريقًا موصلاً للعلم بكون الاسم المضاف نكرةً ، لا يعمُّ جميع النكرات ألا ترى أنك تقول : غلامٌ من ضربت ؟ " فلا تقبل " من " الألف واللام ولا يجوز أن تجرى غلامًا المضاف إلى " من " الاستفهامية نعتًا على النكرة ، وهو مع ذلك نكرةٌ ، وينبغي أن يزيد : أو إضافته إلى ما يؤتى معنى ما لا يكون إلا نكرةً .

فإن قيل : إن حارثًا معرفةً ، وهو مع ذلك يقبلُ الألف واللام ؟

فالجواب : أنه لا يقبلُ الألف واللام حتى تقدِّره نكرةً ، إذ لا تدخل عليه الألف واللام إلا إذا لَحِثَ الصِّفَةُ ، وحارثٌ إذا كان صفةً فهو نكرةٌ ، وبهذا السبب دخلت عليه الألف واللام ، لأننا نريدُ به إذا كان شخصًا معيَّنًا ، والمعنى الذي لحناه لا يكون الاسم الذي يعطيه معرفةً حتى تدخل عليه أداة تعريفٍ .

[أنواع المعارف]

وقوله " والمعارف من الأسماء خمسة أجناس . . إلى آخره " (٢)

المضمرُ : هو كل اسم وُضِعَ فِي أَوَّلِ أَحْوَالِهِ عَلَى شَيْءٍ بِعَيْنِهِ ، بالنظر إلى الغيبة خاصةً نحو " هو " و " هي " ، أو التكلُّم خاصةً نحو : أنا ونحن ، أو الخطاب خاصةً نحو : أنت وأنت .

والمبهمُ : هو اسمٌ // وُضِعَ فِي أَوَّلِ أَحْوَالِهِ عَلَى شَيْءٍ بِعَيْنِهِ فِي حَالِ

(١) انظر الكتاب ١٣/٢ مع هامشها رقم (٢) .

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٠٠ وما بعدها .

وَالْعَلَمَ (١) : هُوَ اسْمٌ وُضِعَ فِي أَوَّلِ أَحْوَالِهِ عَلَى شَيْءٍ بِعَيْنِهِ بِالنَّظَرِ إِلَى جَمِيعِ أَحْوَالِهِ مِنْ غَيْبَةٍ وَتَكَمُّمٍ وَخَطَابٍ وَإِشَارَةٍ .

وَالْمَعْرِفُ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ : هُوَ اسْمٌ تَدَخَّلَ عَلَيْهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ (فَيَصِيحُ) (٢) مَعْرِفَةً ، فَإِذَا أُرْتَبَتَا عَنْهُ صَارَ نَكْرَةً نَحْوُ : الرَّجُلِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا أُرْتَبْتَ عَنْهُ الْأَلِفُ وَاللَّامُ ، فَقُلْتَ : رَجُلٌ ، عَادَ نَكْرَةً ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ ، فَهُوَ مِنْ قَبِيلِ الْأَعْلَامِ ، نَحْوُ : الْحَارِثِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا أُرْتَبْتَ عَنْهُ الْأَلِفُ وَاللَّامُ بِقَبِيلِي مَعْرِفَةً نَحْوُ : حَارِثٌ . أَوْ مِنْ قَبِيلِ النُّكْرَاتِ وَذَلِكَ إِنْ قَدَّرْتَ الْأَلِفُ وَاللَّامَ زَائِدَةً نَحْوُ : الْجَمَاءِ الْغَفِيرِ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَدْ دَخَلَتْ عَلَيْهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ ، وَلَمْ يَتَعَرَّفْ بِهِمَا ، بِدَلِيلِ وَقْوِهِ حَالًا ، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : مَرَرْتُ بِهِمُ الْجَمَاءُ الْغَفِيرِ (٣) فَيَنْصُبُونَهُ عَلَى الْحَالِ .

وَالْمَوْصُولَاتُ مِنْ قَبِيلِ مَا عُرِّفَ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ بِلَا خِلَافٍ ، أَلَا تَرَى أَنَّ مِنَ النُّحَوِيِّينَ مَنْ يَجْعَلُهَا مَعْرِفَةً بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ مَلْفُوظًا بِهَا أَوْ مَقْدَرَةً ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهَا مَعْرِفَةً بِالْمَعْهَدِ الَّذِي فِي الصَّلَةِ نَهَى أَيْضًا عِنْدَ صَاحِبِ هَذَا الْمَذْهَبِ مِنْ قَبِيلِ مَا عُرِّفَ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ ، لِأَنَّ تَعْرِيفَ الْأَلِفِ وَاللَّامِ قَدْ يَكُونُ بِالْمَعْهَدِ (٤) .

وَالْمَعْرِفُ بِالِإِضَافَةِ هُوَ كُلُّ اسْمٍ أُضِيفَ إِلَى مَعْرِفَةٍ مِنْ هَذِهِ الْمَعَارِفِ إِضَافَةً مَحْضَةً ، وَكُلُّ اسْمٍ مضافٍ فإِضَافَتُهُ مَحْضَةٌ بِلَا خِلَافٍ ، إِلَّا اسْمُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ إِذَا كَانَا نَاصِبِينَ فَإِنَّكَ إِذَا أُضِفْتَهُمَا إِلَى مَنْصُوبِيهِمَا ، فإِضَافَتُهُمَا غَيْرُ مَحْضَةٍ ، وَالصَّفَةُ الْمَشْبَهَةُ بِرَءِيسٍ ، وَالْأَمْثَلَةُ الَّتِي تَعْمَلُ عَمَلَ اسْمِ الْفَاعِلِ ،

(١) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ * الْعَلَمُ : مَا طُغِيَ عَلَى شَيْءٍ بِعَيْنِهِ غَيْرَ مَتَنَاوَلٍ مَا أَشْبَهَهُ * .

(٢) هَذِهِ الْكَلِمَةُ غَامِضَةٌ فِي الْمَصْرُورَةِ .

(٣) انظُرْ هَذَا الْمَثَالَ فِي الْكِتَابِ ١ / ٣٧٥ ، ٢٠ / ٩١ وَقَالَ سَيِّبِيُّهُ أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يَقُولُ : هَذَا الْجَمَاءُ الْغَفِيرُ .

(٤) تَرْجُحُ الْجَمَاءُ .

(٥) الْمُرَادُ : أَيْنِيَةِ الْمَنَالِغَةِ .

وغيرك ، ومثلك ، وشبهك ، وخذتك ، وترتك ، وهذك ، وحسبك ، وشرعك ،
وكفوك - بضم الكاف وفتحها وكسرهما - وكفائك ، ووأحدأه ، وعهد بطنه ،
وناهيك من رجل ، وعمر الهواجر ، وقيد الأوابد (١) .

فأما اسم الفاعل والمفعول الناصبين ، والأشكلة التي تعمل عمل اسم
الفاعل ، والصفة المشبهة باسم الفاعل واسم المفعول (٢) ، فلم تتعرف
بالإضافة ، لأنها من نصب فالنية بها الاتصال ، فكما أن هذه الأسماء
إذا فصلتها عن منصوبها ، ولم تضيفها إليه نكرة ، فكذلك تكون في حال
الإضافة ، لأن المعنى في الحالين واحد ، وإنما أضفت تخفيفاً أو تشبيهاً
بالمخفف على ما يبين في باب إن شاء الله تعالى .

وأما غيرك ومثلك وشبهك وأخواتها فإن النحويين اختلفوا في
السبب الذي لأجله لم تتعرف بالإضافة : فأما أبو بكر بن السراج فذهب
إلى أن المانع لها عن التعريف بالإضافة ، المعنى ، فإذا قلت : غيرك ،
ومثلك ، وكان المقايير والمماثل أكثر من واحد ، كانا نكرتين ، وإن اتفق أن يكون
المقايير والمماثل واحداً كان معترفة نحو قول الله تعالى * غير المفضوب عليهم *
فغير المفضوب عنده معرفة ، لأن المقايير للمفضوب عليهم ولا الضالين
إتماً هو واحد ، وهو الصنف المنعم عليه ، ولذلك نعت عنده * الذين *
وهو معرفة بـ * غير المفضوب * (٣) .

(١) زاد ابن عصفور في شرح الجمل ٢٠٤/١ كُفَيْكَ (يفتح الكاف وكسرهما)

وَكُفَيْكَ (بضم الكاف والفاء) كُفَايِكَ .

وفي الكتاب الأمثلة التالية ٤٢٢/٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٣ ، كُفَيْكَ ، كُفَيْكَ ، وهك ،

ناهيك ، ما شئت ، شرعك ، هذك ، مثلك ، ضربك ، وشبهك ، نحوك ،

شرمتك ، خيرمتك ، غيرك ، آخر .

(٢) الظاهر أنه يقصد الشبه من حيث إن الصفة المشبهة تعمل عمل الفعل

كما يعمل اسم الفاعل والمفعول عمله .

(٣) الآية ٧ سورة الفاتحة .

وهذا الذي ذهب اليه فاسدٌ ، لأنَّه لا يلزم إذا كان المماثل والمغايرُ
أكثر من واحد أن يكون مثلك وغيرك المضافان واقعين على كلِّ مماثل ومغاير ،
بل ينبغي أن يكون مثلك واقعا على واحدٍ مهبودٍ من الأمثال ، وغيرك واقعا
على واحدٍ مهبودٍ من الأغيار ، كما أنك إذا قلت : غلام زيد ، وكان لزيد
أكثر من غلام واحدٍ ، لم يتناول لفظك إلا واحداً من الغلمان مهبوداً ،
وكذلك أيضا إذا كان المسمى مفردا ليس له ما يشركه لا يلزم أن يكون اللفظُ
الواقع عليه معرفةً ، ألا ترى أن شمساً وقمرًا نكرتان ، مع أنه ليس في الوجود
إلا شمسٌ واحدةٌ وقمرٌ واحدٌ ، وقد قدّمنا تبیین ذلك مستوفى (١) .

وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنها إنما لم تتعرف بالإضافة ، لأنَّ أولَّ
أحوالِ الاسم التثنية ، وأولَّ أحوالِ هذه الاسماء الإضافة ، فلما استعملت في
أولِّ أحوالها مضافةً كانت نكرةً ، يريد أن كلَّ إضافةٍ محضةٌ كانت عن انفصالٍ
فهي التي تعرف نحو : غلام زيد * أصله غلامٌ لزيد ، وأما هذه الأسماءُ
فلم تفصل قطُّ ، لا يقال : مثلُك ولا غيرُك ، وكذلك سائرُ أحوالها .

وأعرض عليه بشبيهك ، فقيل له : شبيهك معرفة مع أنه لا يقال شبيه
لك ، فأجاب عن ذلك بأنهم وإن لم يقولوا : شبيه لك فقد يقولون : شبيه
بك ، وأما غيرك ومثلك وأحوالها فلا تفصل عن الإضافة بوجه .

وأما أبو العباس المبرد : فذهب إلى أن المانع لها من أن تتعرف بالإضافة ،
إنما هو كونها بمعنى اسم الفاعل بمعنى الحال ، ألا ترى أنك إذا قلت :
مررت برجلٍ غيرك ومثلك * فالمعنى : مغايرك ومماثلك (٢) ، فكما أن اسمَ
الفاعل بمعنى الحال لا يتعرف بالإضافة ، فكذلك ما في معناه ، وكذلك عنده
"عبر الهواجر" معناه عابرة الهواجر ، و"قيد الأوابد" معناه مقيّد
الأوابد و"واحد أمه" معناه مفرد أمه إن فقدته ، و"عهد بطنه" معناه
خادم بطنه .

قيل له : فشبيهك في معنى مشابهك ، فلا يسيءُ * تعرف بالإضافة ،
وهلا كان بمنزلة شبيهك .

(١) تقدم ص: ١١٨، ١١٩

(٢) صريح كلام المبرد على غير هذا التعليل انظر المقتضب ٤/ ٢٨٩ .

فَأَجَابَ عَنْ ذَلِكَ بِأَنَّ شَبِيهَكَ لِلْمِبَالِفَةِ ، فَدْخَلَهُ لِذَلِكَ مَعْنَى
الْمَضِيِّ ، كَأَنَّهُ قَالَ : الَّذِي عَرَفَ وَاشْتَهَرَ أَنَّهُ شَبِيهَكَ ، فَكَمَا أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ
بِمَعْنَى الْمَضِيِّ يَتَعَرَفُ بِالِإِضَافَةِ فَكَذَلِكَ مَا فِي مَعْنَاهُ .

وَهَذَا الَّذِي زَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُبَرَّدُ عِنْدِي هُوَ الْأَوْلَى ، لِأَنَّ
أَمْثَالَهُ مِنَ اللِّسَانِ كَثِيرَةٌ ، أَعْنَى أَنَّ يَكُونُ الشَّيْءُ فِي مَعْنَى شَيْءٍ فَيُعْطَى
لِذَلِكَ حِكْمَهُ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ إِذَا ضَمَّنُوا الْفِعْلَ // مَعْنَى فِعْلٍ عَدَّوْهُ بِتَعْدِيتهِ
فَيَقُولُونَ : رَضِيَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى عَطَفَ عَلَيْهِ ، وَأَشْبَاهَ ذَلِكَ أَكْثَرُ مِنْ
أَنْ تَسْتَوْفِي .

وَاخْتَلَفَ فِي إِضَافَةِ أَفْعَلِ الَّتِي لِلْمُقَاضَلَةِ (١) ، هَلْ هِيَ مَعْرِفَةٌ أَوْ غَيْرُ
مَعْرِفَةٍ (٢) نَحْوُ : مَرَّتْ بِرَجُلٍ أَفْضَلِ الْقَوْمِ ، فَمَنْ النَّاسِ مِنْ جَعَلَهَا مَعْرِفَةً
فَإِنَّ وَجِدَتْ جَارِيَةً عَلَى نَكْرَةٍ كَانَتْ بَدَلًا مِنْهُ لَا نَعْتًا ، وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهَا
نَكْرَةً ، فَإِذَا وَجِدَتْ جَارِيَةً عَلَى نَكْرَةٍ فَهِيَ نَعْتٌ لَهُ .

وَهُوَ الصَّحِيحُ عِنْدِي ، لِأَنَّ أَفْضَلَ الْقَوْمِ فِي مَعْنَى أَفْضَلِ مِنَ الْقَوْمِ ،
وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْاسْمَ إِذَا كَانَ فِي مَعْنَى مَا هُوَ نَكْرَةٌ ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً .

وَكذلك اختلفوا في إضافة الصفة للموصوف وإضافة الموصوف إلى الصفة (٣) ،
فَمِنْ إِضَافَةِ الصِّفَةِ لِلْمَوْصُوفِ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ وَأَنَّ تَعَالَى جَدُّ رَبِّنَا ﴾ (٤) فِي قِرَاءَةِ
مِنْ ضَمِّ الْجِيمِ ، أَي : رَبَّنَا الْجَدُّ : أَي الْعَظِيمُ ، ثُمَّ قَدِّمَتِ الصِّفَةُ عَلَى الْمَوْصُوفِ
وَأُضِيفَتْ إِلَيْهِ ، وَنَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

-
- (١) في المصورة : للمقابلة . خطأ .
(٢) شرح الجمل ١/٢٠٤ .
(٣) المصدر نفسه .
(٤) الآية ٣ من سورة الجن وفي البحر ٣٤٧/٨ "قرأ حميد بن قيس
"جد" بضم الجيم مضافاً ومعناه العظيم حكاه سيبويه وهو من إضافة
الصفة إلى الموصوف " وقد قال سيبويه في الكتاب ٢/٦٣٠
ويقولون : رجلٌ جدٌ للعظيم الجدل الخ . . . وقال فيه ٤/٢٤٣
أيضاً : ويقال رجلٌ جدٌ أي ذو جد .

٣١٩- يا قَرَأَ إِنَّ أَبَاكَ حَيٌّ خُوَيْلِدٌ قَد كُنْتُ خَائِفَهُ عَلَى الْإِحْمَاقِ (١)

أى : خويلداً الحي ، فقدت الصفة على الموصوف وأضيفت له ، ومن إضافة الموصوف للصفة قولهم : صلاة الأُولى و مسجدُ الجامع ، والأصلُ : الصلاةُ "الأولى" و "المسجدُ الجامعُ" ، فحذفت الألف واللام من الموصوف وأضيفت إلى الصفة - فَمِنَ النَحْوِيِّينَ من ذهب إلى أَنَّ الإِضَافَةَ في هَذَيْنِ المَوْضِعَيْنِ لا تَعَرَّفُ ، لِأَنَّ الصِّفَةَ هِيَ المَوْصُوفُ وَتَصْرِيفُ الشَّيْءِ بِنَفْسِهِ مُحَالٌ [وَمِنَ النَحْوِيِّينَ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ إِضَافَةٌ صِفَةً لِمَوْصُوفٍ وَلَا إِضَافَةٌ مَوْصُوفٍ لَصِفَةٍ ، لِأَنَّه لَا تَجُوزُ إِضَافَةُ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ لِعَدَمِ الفَائِدَةِ فِي ذَلِكَ فَأَمَّا : حَيٌّ خُوَيْلِدٌ ، وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى * جُدُّ رَبِّنَا * (٢) فَسَمِنَ قَبِيلٍ إِضَافَةَ السَّمِيِّ إِلَى الاسْمِ (٣) نَحْوُ قَوْلِهِمْ : قَالَهَا ذُو زَيْدٍ ، أَيْ قَالَهَا صَاحِبُ هَذَا الاسْمِ الَّذِي هُوَ زَيْدٌ : فَحَيٌّ خُوَيْلِدٌ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِمْ : حَيٌّ هَذَا الاسْمِ الَّذِي هُوَ خُوَيْلِدٌ ، أَيْ الْحَيُّ الَّذِي هُوَ صَاحِبُ هَذَا الاسْمِ الَّذِي هُوَ خُوَيْلِدٌ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى * جُدُّ رَبِّنَا * (٢) مَعْنَاهُ جُدُّ هَذَا الاسْمِ الَّذِي هُوَ الرَّبُّ أَيْ الْجُدُّ الَّذِي هُوَ صَاحِبُ هَذَا الاسْمِ الَّذِي هُوَ الرَّبُّ ، وَكَذَلِكَ يَتَخَرَّجُ مَا كَانَ مِثْلَهُ ٧/ وَأَمَّا صَلَاةُ الأُولى ، وَمَسْجِدُ الجَامِعِ ، فَيَتَخَرَّجُ عَلَى أَنَّ التَّكْوِينَ الأَوَّلَى صِفَةً لِلصَّلَاةِ ، وَلَا الجَامِعُ صِفَةً لِلْمَسْجِدِ ، فَالْمَوْصُوفُ مَحذُوفٌ كَأَنَّهُ قَالَ : صَلَاةُ السَّاعَةِ الأُولى وَمَسْجِدُ الوَقْتِ الجَامِعِ ، فَحُذِفَ المَوْصُوفُ وَأُقِيمَتِ الصِّفَةُ مَقَامَهُ ، وَكَذَلِكَ يَفْعَلُ بِمِثْلِ ذَلِكَ إِذَا جَاءَ ، وَإِذَا امْتَكَنَ أَنْ تَحْمَلَ عَلَى مَا ذَكَرْنَا كَانَتْ مَعَارِفًا بِالإِضَافَةِ ، لِأَنَّ الإِضَافَةَ إِذَا ذَاكَ مَحْضَةٌ . فَهَذِهِ جُمْلَةُ المَعَارِفِ .

(١) قافية البيت في الصلب : الأعماق ، وفي الهامش إشارة إلى أنه في نسخة أخرى : الإحماق وهي رواية المصادر ، والإحماق : مصدر أحقق الرجل إذا ولد له ولد أحقق .

والشاهد منسوب لجبار بن سلمى في نوادر أبي زيد : ١٦١ والخصائص ٢٨/٣ ، والحماسة ٤٥٣ ، وابن يعين ١٣/٣ ، والمقرب ٢١٣/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٠٤/١ ، ٢١٩ ، ٧١/٢ ، والخزانة ٢١٦/٢ . وهو عند السرزوقي في الألفاظ ١٠٠ ، وأنها مقحمة .

(٢) الآية ٣ من سورة الجن وسبقت قبل قليل .

(٣) من ذهب إلى ذلك ابن جني في الخصائص ٢٨/٣ ، وخرجه بذلك ابن عصفور في المقرب ٢١٣/١ وهو خلاف تخريجه له في شرح

الجمل ٢٠٤/١ ، ٢١٩ ، ٧١/٢ .

وإنما احتيج إلى تبيين المعارف والنكرات في هذا الباب لما تقدم
فكره من أن المعرفة لا تُنعت إلا بعرفية والنكرة لا تُنعت إلا بالنكرة ، ولا يكون
نعت المعرفة إلا مساويا للمنعت في التعريف أو أقل تعريفاً ، وأما أن يكون
النعت أعرفاً من المنعت فلا يجوز ذلك ، لأن كلام العرب مبني على الإيجاز
والاختصار ، فينبغي للمتكلم أن يقصد أولاً إلى أجلي الأسماء وأعرفها ليقع
به الاكتفاء ، فإن عرض ليس بعد ذلك أو قدر أنه يعرض أزاله بالنعت فلا يجد
إذ ذاك إلا ما هو في رتبة المنعت في التعريف أو أقل منه تعريفاً فيأتي به
لينضاف إلى المنعت ، فتحصل من مجموعها فائدة لم تحصل بالمنعت
وحده } فلما لزم ألا يكون النعت أعرفاً من المنعت وجب تبيين (مرتبة) (١)
الأسماء المعرفة في التعريف .

فأعرفها المضمرة العلم ، ثم المشرحة ما عرف بالالف واللام (والموصول
بمنزلة ما عرف بالالف واللام) (٢) ، وقد تقدم تبيين ذلك .

وأما ما أضيف إلى معرفة من هذه المعارف إضافة محضة ، فهو بمنزلة
ما أضيف إليه في التعريف ، إلا في المضاف إلى المضمرة فإنه في رتبة العلم
في التعريف ، هذا مذهب سيبويه (٣) ، وخالفه السمرقندي (٤) من ذلك فسي
المضاف إلى معرفة ، فإنه عنده ليس في رتبة ما أضيف إليه في التعريف ، بل
دونه قياساً على المضاف إلى المضمرة ، ألا ترى أنه دونه في التعريف .

وهذا الذي ذهب إليه باطل قياساً وسماطاً ، أما القياس ، فلأن
المضاف إلى المضمرة هو من قبيل الأسماء الظاهرة وليس من قبيل المضمرة ،
فهما صنفان ، فلا يلزم أن يكون أحدهما في مرتبة الآخر في التعريف ، وأما
المضاف إلى معرفة من المعارف غير المضمرة فإنه في الحالين اسم ظاهر ، وقد
سرى له التعريف بما أضيف إليه ، فلا مانع من أن يكون في مرتبته من التعريف ،

(١) تكلمة يتم بها الكلام .

(٢) تكلمة يتم بها الكلام وانظر ما سبق ٥٤٩ .

(٣) الكتاب ٦ / ٢ .

(٤) المقتضب ٢٨٢ / ٤ مع الحواشي .

وَأَمَّا السَّمَاعُ فَكَثْرَةُ وُجُودِ مِثْلِ قَوْلِ أَمْرِئِ الْقَيْسِ :

٣٩- كَتَيْبِ طِبَّاءِ الْحَلْبِ الْعَدَوَانِ (١)

وقوله :

٣٩١- كَتَيْبِ الطَّبَّاءِ الْأَعْفَرِ انْضَرَجَتْ لَهُ عِقَابٌ تَدَلَّتْ مِنْ شَمَارِيخِ شَهْلَانَ (٢)

، أَلَا تَرَى أَنَّ تَيْسًا مَاضِفًا إِلَى طِبَّاءٍ ، وَطِبَّاءً مَاضِفًا إِلَى مَا عُرِفَ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ وَهُوَ الْحَلْبُ ، فَلَوْ كَانَ مَا أُضِيفَ إِلَى الْمَعْرِفَةِ دُونَ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ فِي التَّعْرِيفِ ، لَكَانَ تَيْسٌ دُونَ مَرْتَبَةٍ مَا عُرِفَ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ بِدَرَجَتَيْنِ ، فَكَانَ يَنْبَغِي أَلَّا يَجُوزَ نَعْتُهُ بِالْمَعْرِفِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ لِأَنَّ تَعْرِفَ مِنْهُ ، وَالْأَعْرَفُ لَا يَكُونُ نَعْتًا لِمَا هُوَ دُونَهُ فِي التَّعْرِيفِ بِاتِّفَاقٍ . وَكَذَلِكَ تَيْسِ الطَّبَّاءِ هُوَ دُونَ مَا عُرِفَ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ عِنْدَهُ ، فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَنْعَتَ بِالْأَعْفَرِ ، لِأَنَّ تَعْرِفَ عَلَى مَذْهَبِهِ أَعْرَفُ مِنْهُ ، فَوُجُودُ مِثْلِ ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَا أُضِيفَ إِلَى مَعْرِفَةٍ فَيُنزَلُ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ // فِي التَّعْرِيفِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَلَعَلَّ الْأَعْفَرَ وَالْعَدَوَانَ بَدَلَانَ مَا قَبْلَهُمَا ؟

فَالْجَوَابُ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ لِكثْرَةِ وُجُودِهِ فِي الْكَلَامِ ، وَالْبَدَلُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْجَوَامِدِ ، لِأَنَّ تَعْرِفَ عَلَى نِيَّةِ تَكَرُّرِ الْعَامِلِ ، لَا تَلِيهِ الصِّفَةُ غَيْرَ الْخَاصَّةِ بِجِنْسِ الْمَوْصُوفِ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ كَمَا تَقَدَّمَ .

وَكَذَلِكَ أَيْضًا خَالَفَهُ (٣) الْفَرَّاءُ (٤) فِي اسْمِ الْإِشَارَةِ فَرَزَعَمَ أَنَّهُ أَعْرَفٌ مِنَ الْمَلَمِّ ، لِأَنَّ تَعْرِفَ بِالْعَيْنِ وَالْقَلْبِ ، وَالْعَلَمُ لَا يَتَعَرَّفُ إِلَّا بِالْقَلْبِ خَاصَّةً ، وَمَا يَتَعَرَّفُ مِنْ جِهَتَيْنِ أَقْوَى عِنْدَهُ فِي التَّعْرِيفِ مِمَّا يَتَعَرَّفُ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ .

(١) صدره : * كَرَمَفَرٍ مَقْبَلٍ مَدْبِرٍ مَمَّا *

وهو في الديوان : ٨٧ من قصيدة مطلعها :

لَمَنْ طَلَّلَ أَبْصَرْتَهُ فَشَجَانَسِي كَحِطِّ زَبُورٍ فِي صَيْبِ يَمَانِ
وَالْحَلْبِ : تَبَّتْ تَرْعَاهُ الطَّبَّاءُ ، وَالْعَدَوَانُ : الشَّدِيدُ الْعَدُوُّ وَيُرْوَى :
الْعَدَوَانُ وَهُوَ : النَشِيطُ السَّرْحُ .

(٢) البيت في ديوان امرئ القيس : ٦٢ من قصيدة مطلعها :

قَفَا نَبِكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٌ وَعِرْفَانٌ وَرَسْمٌ عَفَّتْ آيَاتُهُ مِنْذُ أَرْزَانِ

وهو في المنصف ١٢/٣ ، وهو في شرح الجمل لابن عصفور ٢٠٥/١ ،

١٣٧/٢ ، ٣٨٢ ، وقوله : " انْضَرَجَتْ لَهُ " يَعْنِي انْقَضَتْ لِلتَّيْسِ هَذِهِ

الْعِقَابُ فَذَعَرْتَهُ وَذَلِكَ أَسْرَعُ لَهُ وَأَنْشَطُ ، وَشَمَارِيخُ شَهْلَانَ : أَعَالِي جَبَلِ شَهْلَانَ .

(٣) الضمير يعود إلى سيبويه .

(٤) هو مذهب عامة الكوفيين وينسب لابن السراج انظر الهمع ٥٦/١ والإنصاف

ص ٧٠٧ المسألة ١٠١ .

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه من أن العلم أعرف من المشار، إذ
 (١) يقولونه أعرف إلا أنه أكثر ملازمة للتعريف من غيره، وإلا فلا
 يتصور إذا كان اسما معرفتان (٣) أن يكون أحدهما أعرف من الآخر، لأن
 العلم حقيقة واحدة لا تزيد ولا تنقص، فإذا تبين أن الأعراف إنما معناه:
 الأكثر ملازمة للتعريف، والذي تطرق اللبس إليه أقل من تطرقه إلى غيره،
 فعلوم أن العلم أعرف من المشار، لأن العلم لا يتطرق إليه لبس، إلا إذا
 كان بينك وبين المخاطب عهد في أكثر من سمي واحدا به، وأما المشار
 فإنه شديد الإبهام لا ينفك في حال من الأحوال عن (٤) اشتراك، ألا ترى
 أنك إذا قلت: هذا، وأمامك جماعة لم يدرك ما قصدت به منها، ويتقدیر
 أنه لا يكون أمامك إلا شخص واحد فإنه يمكن أن يكون هذا إشارة إليه أو إلى
 ثوبه أو إلى جزء من أجزائه، ولولا القرائن لما تخلص، ألا ترى أنك إذا قلت
 : ضحك هذا، وأمامك شخص واحد علم أن هذا واقع على ذلك الشخص
 لا على ثوبه ولا على جزء من أجزائه لكن إنما عرف ذلك بإسناد "ضحك"
 إليه، وأما الاسم وحده، فالإبهام ملازم له،

ويظهر من كلام أبي موسى أن الموصولات عنده من قبيل أسماء الإشارة
 لأنه أطلق عليها معاً المبهمة. والصحيح ما قدمناه (٥) أن الموصولات في
 مرتبة ما عرف بالألف واللام، لأن تعريفهما بالعهد، وقد بين ذلك، ولا
 وجه لتسميتهما مبهمتين إلا بالنظر إليها مجردة من صلوات، إذ لا تخص من
 غير صلة واحداً دون آخر، وأما بعد وصلها فلا طريق إلى الإبهام فيها،
 إلا أن يكون بينك وبين مخاطبك عهد في مثل تلك (٦) الصلة، فسي
 أكثر من شخص.

(١) غامضة في الصورة.

(٢) في الصورة: بقولي.

(٣) في الصورة: معرفتين.

(٤) في الصورة: على.

(٥) انظر ما تقدم ص ٥٣٩.

(٦) في الصورة: ذلك.

وإنما كان المضمّرُ أعرفَ مِنَ العلمِ ، لأنّه إن كان ضميرَ متكلمٍ أو مخاطبٍ ، فهو أبعدُ من تطرُقِ اللَّبَسِ إليه مِنَ العلمِ ، لأنَّ ضميرَ المتكلمِ لا يتطرَّقُ إليه لبسٌ إلا في حال نادرة ، وهو أن يكونَ بينَ المتكلمِ والمخاطبِ حجابٌ فإنَّه في تلك الحال إذا قال : أنا فعلتُ كذلك ، قد يختلطُ عليه صوته بصوتِ غيره فيقعُ اللَّبَسُ .

وكذلك ضميرُ المخاطبِ لا يدخلُه لبسٌ إلا إذا كان أمامَ المتكلمِ أكثرَ من شخصٍ واحدٍ ، ويمكنُ أن يصرفَ لفظَ الضميرِ إليه ، ومعلومٌ أنَّ الذي يمكنُ صرفَ لفظِ ضميرِ المخاطبِ إليه أقلُّ من الذي يقعُ عليه لفظُ زيدٍ أو عمرو وأمثالهما ، ألا ترى أنَّ المسمّى بزيدٍ وعمرو كثيرٌ ، والذي يصلحُ وقوعُ أنتَ عليه قليلٌ ، إذ لا يمكنُ أن يقعَ إلا على مَنْ نسبتهُ من المتكلمِ نسبةَ المخاطبِ مِنَ المخاطبِ .

وإن كان ضميرٌ غيبةً ، فإنَّما معنى تعريفه أنه قد عَلِمَ على مَنْ يعودُ ، وذلك لا يدخلُ فيه لبسٌ ، لأنَّه لم يتقدّمه ما يصلحُ للتفسيرِ إلا لفظٌ واحدٌ ، فهو عائدٌ على ذلك الواحدِ ، وإن تقدّمَ - ما يصلحُ للتفسيرِ - أكثرُ من لفظٍ واحدٍ ، فالضميرُ إنّما يعودُ على أقربِ مذكورٍ منهما ، إلا أن يقومَ دليلٌ على أنّه عائدٌ على الأبعدِ (٢) ، فإنَّ اللَّبَسَ لا يتطرَّقُ إليه بالنظرِ إلى ما يعودُ عليه .

وإنما كان العلمُ أعرفَ مِنَ المَعْرِفِ بالألفِ واللامِ ، لأنَّ زيدا إنَّما يتناولُ كلَّ معهودٍ بينك وبينَ مخاطبك من الزيديين ، والرجلُ يتناولُ كلَّ معهودٍ بينك وبينَ مخاطبك من الرجالِ ، والمعهودُ مِنَ الزيديين أقلُّ من المعهودِ مِنَ الرجالِ ، لأنَّ المعهودَ مِنَ الزيديين بعضُ الرجالِ المعهودين فلما كانَ المعرفةُ بالألفِ واللامِ أعمَّ كان تطرُقُ اللَّبَسِ إليه أكثرَ .

وإنما كانَ المشارُ أعرفَ مِنَ المَعْرِفِ بالألفِ واللامِ ، لأنَّ الذي يتناولُ المشارُ أقلُّ ما يتناوله المعرفةُ بالألفِ واللامِ ، ألا ترى أنَّ اسمَ الإشارةِ لا يقعُ إلا على حاضرٍ نسبتهُ من المتكلمِ نسبةَ المشارِ إليه مِنَ المُشِيرِ ، والرجلُ

(١) في المصورة : ما .

(٢) في المصورة : الأُسْدُ .

مثلاً يتناول كل واحدٍ من جنسِ الرجالِ إذا كان معهوداً ، وكذلك أيضاً سائرُ الأسماءِ المعرَّفةِ بالألفِ واللامِ . أعني إنّما يتناولُ كلَّ واحدٍ معهودٍ مِن جنسِ الذي يقع عليه الاسمُ المعرَّفُ بالألفِ واللامِ ، فلَمَّا كان ما يتناولُهُ المعرَّفُ بالألفِ واللامِ أَكْثَرَ كانَ تطرُقُ اللَّبْسُ إليه أسرعَ .

وأما المضافُ فلما كان تعريفُهُ إنّما يسرى إليه مَّا أُضيفَ إليه كان في رتبةٍ ما أُضيفَ إليه إلا المضافُ إلى المضمَرِ لما ذكرناه مِن أَنَّهُ صِنْفٌ ، خلافَ المضمَرِ ، وليس كذلك إذا أُضيفَ إلى الظاهرِ .

وجعلُ أبي موسى كلَّ إضافةٍ لا يتعرَّفُ بها المضافُ إضافةً تخفيفٍ باطلٌ ، بل مَبْطُورٌ ما هو تخفيفٌ ، وهو كلُّ إضافةٍ حذفتُ لها تنوينٌ ، ومنها ما لم يُحذفْ منه شيءٌ نحو " الضاربُ الرجلِ " فإنه مضافٌ مِن نصبٍ ، والأصلُ " الضاربُ الرجلِ " ثم أُضفتُ تشبيهاً بالحسنِ الوجهِ - على ما يُبين في بابهِ إن شاء الله تعالى - وإن لم يكن في الإضافةِ تخفيفٌ ، وكذلك هُنَّ ضواربٌ زيدٍ وأمثاله ، لا ينبغي أن يُقالَ : إن في الإضافةِ تخفيفاً ، لأنَّكَ لو لم تُضفْ ونصبتَ زيداً لم تنونِ ضوارباً أرضاً .

وقوله : " المضمَرُ بالنسبةِ إلى التفسيرِ خمسةُ أقسامٍ .. "

إنما قال ذلك ، لأنَّ الضميرَ ينقسمُ بنسبٍ مختلفةٍ فينقسمُ بالنسبةِ إلى ما ذكر ، وبالنسبةِ إلى الغيبةِ والخطابِ والتكلمِ ، وبالنسبةِ // إلى الإعرابِ . ١٤١

وقوله " مضمَرٌ تفسرُهُ المشاهدةُ وهو مضمَرُ الحاضرِ " .

يعنى به مضمَرُ المتكلمِ والمخاطبِ .

" ومضمَرٌ يفسرُهُ ما قبله بوجهٍ ما " .

يعني ضميرَ الغيبةِ العائدَ على اسمٍ ظاهرٍ متقدمٍ عليه لفظاً ومرتبتهُ ، نحو قولك : ضربَ زيدٌ غلامه ، أو لفظاً دون مرتبةٍ نحو قولك : ضربَ زيداً غلامه ، أو مرتبةً دون لفظٍ نحو قولك : ضربَ غلامه زيدٌ ، فالغلامُ وإن كان مقدماً في اللفظِ على زيدٍ ، فإنه مؤخرٌ عنه في المعنى ، لأنَّ المفعولَ مرتبتهُ أن يكونَ بعدَ الفاعلِ .

وقوله : " ومضمر يفسره ما يُفهم من سياق الكلام " .

يعني به كل ضمير غيبة قد عليم ما يراد به ، وإن لم يكن له مفسر ،
متقدماً عليه بوجه من الوجوه الثلاثة ، ولا متأخر عنه ، نحو قوله تعالى
* ما ترك على ظهرها من دابة * (١) يعني الأرض ، و * حتى توارت
بالحجاب * (٢) يعني الشمس ، و * فأثرن به نقماً * (٣) يعني
السمان ، وإن لم يجبر ذكر الأرض ولا الشمس ولا السمان ، ونحو قول
امرىء القيس :

٢٩٢- كَانَ هَزِيْزُهُ بَوْرًا غَيْبٍ عَشَارٌ وَلَهُ لَأَقْتَّ عَشَارًا (٤)

يعني هزير الردء وإن لم يجبر ذكر الردء ، لأنه لما ذكر البرق دلَّ ذكره
على الردء .

وقوله " ومضمر يأخذ شيئاً من هذا ومن الذي يليه قبله " .

يعني شيئاً من الذي يفسره ما يُفهم من سياق الكلام ، ومن الذي
يفسره ما قبله بوجه ما ، ويعني بذلك الضمير الذي لم يتقدم لفسره (٥) ذكره
لكن تقدم ما هو من لفظ المفسر وإن لم يكن المفسر ، وذلك نوعان .

أحدهما : الضمير العائد على المصدر المفهوم من فعلٍ أو صفةٍ
متقدمة نحو قوله تعالى * اعدلوا هو أقرب للتقوى * (٦) أي : العدل
أقرب للتقوى ، فالضمير عائد على العدل المفهوم من اعدلوا ، ومنه قولهم :

- (١) الآية ٤٥ من سورة فاطر .
(٢) الآية ٣٢ من سورة ص .
(٣) الآية ٤ من سورة المعاديات .
(٤) قال الأصمعي : قال أبو عمرو بن العلاء كان امرؤ القيس ميمناً [يدخل
فيما لا يعنيه] ضليلاً ينانح كل من ادعى الشعر ، فنازع التوأم
اليشكري فقال : إن كنت شاعراً فملط [أتم] أنصاف ما أقول وأجزها
قال : نعم ، فقال امرؤ القيس : أحار ترى بريقاً هباً وهنأ
فقال التوأم : كمنار مجوس تستعز استعاراً . . .
إلى أن قال امرؤ القيس : كان هزيره لوراء غميب
فقال التوأم : عشارٌ وله لآقت عشاراً
انظر ديوان امرىء القيس ١٤٧ ، ١٤٨ .
(٥) في الصورة : مفسره .
(٦) الآية ٨ من سورة المائدة .

من كذب كان شرّاً له ، معناه كان هوشراً له ، أي : الكذب . ونحو قول الشاعر :

* إِذَا نُهِيَ السَّفِيهُ جَرَىٰ إِلَيْهِ * [٢٩] ^(١)

أي : جرى إلى السّفه ، فالضمير عائداً على السّفه المفهوم من السّفيه .

والآخر : الضمير العائد على شيء لم يُذكر في الكلام ، لكن ذكر

قبله شيء يشرك الشيء الذي يعود عليه الضمير في اللفظ نحو قولك

: عندي درهم ونصفه * أي ونصف درهم آخر ، فالضمير عائداً على درهم

وإن لم يجز في الكلام ذكر الدرهم الذي يعود عليه الضمير ، إذ الدرهم

المتقدّم في الذكر على الضمير لا يعود عليه الضمير لفساد المعنى ، ألا ترى

أنّه إذا كان عندك درهم فمعلوم أنّ نصفه عندك ، فإذا إنّما تريد نصف

درهم آخر . ومن ذلك قول النابغة :

.. قالت : أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَىٰ حَمَاتِنَا وَنِصْفَهُ فَقَدِ [٣٧] ^(٢)

أي : ونصف حمامٍ آخر مثل الحمام المتقدّم الذكر ، وقول الآخر :

٣٩٢ - أَرَىٰ كُلَّ قَوْمٍ قَارَبُوا قَيْدَ فَحْلِهِمْ وَنَحْنُ خَلَعْنَا قَيْدَهُ فَمَهْوَسَارِبٍ ^(٣)

فالضمير يفسره لفظ فحل ، وإن لم يتقدّم له في الكلام ذكر ، لكن دلّ عليه فحلّ

المتقدّم الذكر ، وليس الضمير عائداً على الفحل الذي تقدّم ذكره ، لأنّ المعنى

ليس على ذلك ، ألا ترى أنّ المعنى : ونحن خلعنا قيد فحلنا . وقول الآخر :

٣٩٤ - كَأَنَّ شِيَابَ رَاكِبِهِ بِرِيحٍ خَرِيقٍ وَهِيَ سَاكِنَةٌ الْهَبُوبِ ^(٤)

فالضمير لا يعود من جهة المعنى على الريح المتقدّم الذكر ، ألا ترى أنّ الريح

الخريق لا توصف بأنّها ساكنة الهبوب ، فإنّما أراد بالريح الخريق الفرس

(١) سبق ٩٩ .

(٢) سبق ص ٤٩٧ .

(٣) البيت للأخّس بن شهاب (جاهلي قديم) من مفضليته ،
المفضليات : ٢٠٨ وشرح المفصل ٥٨/٣ وشرح الجمل لابن عصفور

٠١٣/٢٠ ٦٢٢/١

(٤) البيت في البحر المحيط ٠٣٢٤/٢

تشبيهاً له بها ، وهي عائدة على الريح الحقيقية ، كأنه قال : والريحُ الحقيقية ساكنةُ الهبوبِ [فهذان النوعان يشبهان الضمير الذي يفسره ما يفهم من سياق الكلام ، من جهة أنه لم يتقدم الضمير ما يعود عليه (١) ، كما أن الضمير الذي يفسره ما يفهم من سياق الكلام كذلك ، ويشبهان الضمير الذي تقدمه ما يفسره من جهة أنه وإن لم يتقدم ما يعود عليه الضمير ، فقد تقدم لفظ " ذال " عليه ، فتقدم تفسير المفسر بمنزلة تقدم المفسر نفسه .

وقوله : " ومضمر يفسره ما بعده لفظاً ومعنى . . . إلى آخر الفصل "

هذا النوع محصور في أماكن لا يتعداها فنه : - ضمير الشأن ، قال الله تعالى * إِنَّهُ مَن يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا * (٢) أَي أَنَّ الشَّانَ هَذَا ، وضمير القصة ، قال الله تعالى * فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ * (٣) أَي : إِنَّ القصة هذه [وزعم الكوفيون أَنَّ العرب تجعل الضمير للقصة إذا كان المخبر عنه من الجملة المفسرة مؤنثاً ، وتجعله للشأن إذا كان المخبر عنه من الجملة المفسرة مذكراً ، وكأنتها قصدت بذلك المناسبة - ، والبصريون لا يلتفتون إلى تذكير المخبر عنه من الجملة المفسرة ولا إلى تأنيثه ، فإن لحظت معنى الشأن ذكرت الضمير ، وإن لحظت معنى القصة أنته فيجوز عندهم " إِنَّهَا زَيْدٌ قَائِمٌ " و " إِنَّهُ هِنْدٌ قَائِمَةٌ " .

ويدل على صحة ما ذهب إليه أهل البصرة قراءة من قرأ * أَوْلَمْ تَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ * (٤) برفع آية وتكن بالتاء ، ففي تكن ضمير القصة ، والمخبر عنه : أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ ، وهو مذكور وآية خبرل " أَنْ يَعْلَمَهُ " مقدم عليه ، لأنه نكرة و " أَنْ يَعْلَمَهُ " منزلة منزلة المعرفة .

ومنه المضمرة في نَعَمْ وَيَسَّ نَحْوُ : نَعَمْ رَجُلًا زَيْدٌ " و " بئس رجلاً عمرو " ، ألا ترى أَنَّ فاعلها لا يكون ضميراً إلا بشرط أن يكون بعده اسم نكرة يفسره .

- (١) يعني الضمير .
 (٢) الآية ٧٤ من سورة طه .
 (٣) الآية ٤٦ من سورة الحج .
 (٤) الآية ١٩٧ من سورة الشعراء وهي قراءة ابن عامر كما في السبعة : ٤٧٣ وانظر التبيان للعكبري ١٠٠١ والمغنى ٥٥٩ .

ومنه الضمير الذي تدخل عليه رَبِّ ، لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ عَائِدًا عَلَى مَا قَبْلَهُ
أَبَدًا ، بَلْ يَكُونُ بَعْدَهُ اسْمَ نَكْرَةٍ مَفْسَّرَةٌ نَحْوَ قَوْلِهِ "رَبَّهُ رَجُلًا".

وفي بابِ الإِعْمَالِ ، وَذَلِكَ إِذَا أَعْلَتِ الثَّانِي وَطَلَبَ الْعَامِلُ الْأَوَّلُ
ضَمِيرًا لَا يُمْكِنُ حَذْفُهُ // وَلَا تَأْخِيرَهُ ، وَذَلِكَ نَحْوَ قَوْلِكَ "ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ
زَيْدًا" إِذَا نَصَبْتَ زَيْدًا عَلَى إِعْمَالٍ : ضَرَبْتُ ، أَلَا تَرَى أَنَّ ضَرَبَنِي لَا بُدَّ لَهُ
مِنْ ضَمِيرٍ فَاعِلٍ ، إِذْ لَا يَجُوزُ حَذْفُ الْفَاعِلِ عِنْدَنَا خِلَافًا لِلْكَسَائِيِّ (٢) ، وَلَا
يَجُوزُ تَأْخِيرُ ضَمِيرِ الْفَاعِلِ حَتَّى يَكُونَ قَبْلَهُ مَا يَفْسِرُهُ ، لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ "ضَرَبَنِي
وَضَرَبْتُ زَيْدًا هُوَ" فَيَكُونُ "هُوَ" فَاعِلًا وَقَدْ أَخَّرْتَهُ لِيَكُونَ بَعْدَ مَفْسَّرِهِ
وَهُوَ "زَيْدٌ" ، لِأَنَّ ضَمِيرَ الْفَاعِلِ كَالْجُزْءِ مِنَ الْفِعْلِ ، بِدَلِيلِ تَسْكِينِ آخِرِ
الْفِعْلِ فِي نَحْوِ "ضَرَبْتُ" ، وَوُقُوعِ عَلَامَةِ إِعْرَابِ الْفِعْلِ بَعْدَهُ ، فِي نَحْوِ
"يَفْعَلَانِ" ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَبْيِينُ ذَلِكَ (٣) ، فَلَمَّا لَمْ يَجْزِ الْحَذْفُ وَلَا التَّأْخِيرُ ،
دَعَتْ الضَّرُورَةُ إِلَى الإِضْمَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ] فَهَذِهِ إِلا مَا كُنَ هِيَ الَّتِي يُفَسِّرُ الضَّمِيرُ
مَا بَعْدَهُ لَفْظًا وَمُرْتَبَةً بِاتِّفَاقٍ .

وَإِخْتِلَافًا فِي بَابِ الْبَدْلِ ، فَذَهَبَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشِيُّ (٤) إِلَى أَنَّهُ
تَجُوزُ عَوْدَةُ الضَّمِيرِ عَلَى مَا يُبَدَّلُ مِنْهُ ، فَأَجَازَ أَنْ تَقُولَ "مَرَرْتُ بِهِ زَيْدٌ ، وَضَرَبْتُهُ
زَيْدًا" وَمِنَ النُّحَوِيِّينَ مَنْ لَمْ يُجِزْ ذَلِكَ ، وَالصَّحِيحُ جَوَازُ ذَلِكَ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ :

٣٩٥ - قَدْ أَصْبَحَتْ بَقَرٌ قَرَى كَوَانِسًا فَلَا تَلُمُهُ أَنْ يَنَامَ الْبَائِسًا (٥)
فَالضَّمِيرُ الْمَنْصُوبُ بِالْفِعْلِ الَّذِي هُوَ تَلُومٌ ، عَائِدٌ عَلَى مَا أُبْدِلَ مِنْهُ وَهُوَ الْبَائِسُ ،
كَأَنَّهُ قَالَ : فَلَا تَلُمِ الْبَائِسَ أَنْ يَنَامَ وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ :

وَقَدْ مَاتَ خَيْرُهُمْ قَلَمٌ يَهْلِكُهُمْ عَشِيَّةَ بَانَا ، رَهْطٍ كَعْبٍ وَحَاتِمٍ (٦)

- (١) من أمثلة الكتاب ٠٧٣/١
(٢) المفتى ٦٣٥ ط ١
(٣) تقدم ص ٣١، ٢٠ وعبرها
(٤) المفتى ٠٦٣٩
(٥) البيتان في الكتاب ٧٥/٢ والافصح : ٢٤٨ وشرح الجمل لابن عصفور
١٢/٢ والمفتى ٦٣٩ والسمع ٦٦/١ ١١٧/٢٠ ١٢٧٠
(٦) سبق ١٣٢ ٠٥٣٢٠

فالضميرُ المخفوضُ عائِدٌ على ما أُبدِلَ منه ، وهو : رهطُ كعبٍ وحاتم ،
 كأنَّهُ قال : وقد مات خيراً رهطُ كعبٍ وحاتم ، فلم يهلكاهم . ويظهر من
 كلامِ أبي موسى أَنَّهُ لا يَجيزُ ذلك من حيثِ إِنَّهُ لَمَّا عدَّ المواضع التي يعود فيها
 الضميرُ على ما بعده لفظاً ومرتبة لم يَعُدَّ فيها البدل .

وقول أبي موسى " وفي باب عطفِ الفعلِ على الفعلِ " فيه تعقبٌ ،
 إذ قد يكون ذلك من غير أن يكون أحدُ الفعلين معطوفاً على الآخر ، نحو :
 إنَّ يَمَّ أَضْرِبُ زَيْدًا ، على إعمالِ : أَضْرِبُ ، ففي يَقومُ ضميرُ فاعلٍ مستتسرٌ
 عائِدٌ على زَيْدٍ ، كأنَّكَ قلتَ : إنَّ يَمَّ زَيْدٌ أَضْرِبُ زَيْدًا . وكذلك قد لا يكون
 العاملانِ فعلين ، بل اسمانِ جاريانِ مجرى الفعلِ نحو قولك : أَقائمٌ وضاحكٌ
 زَيْدٌ ، ترفعُ زَيْدًا بضاحكٍ وتضمرفني قائمٌ فاعلاً يعود على زَيْدٍ ، كأنَّكَ قلتَ :
 أَقائمٌ هو وضاحكٌ زَيْدٌ . وقد يكون العاملانِ فعلاً واسماً جارياً مجراه نحو قولك :
 يجيُّ ضاحكاً زَيْدٌ ، إنَّ قَدَرْتَ زَيْدًا فاعلاً بضاحكٍ على إعمالِ الثاني وفي
 يجيُّ ضميرٌ يعودُ عليه .

وكذلك فيما يطلبُه الأولُ فاعلاً أو مفعولاً لم يسم فاعله ، فيه أيضاً
 تعقب ، من جهة أَنَّهُ قد يجوز ذلك في الإعمالِ وإن لم يطلبه الأولُ فاعلاً
 ولا مفعولاً لم يسم فاعله ، نحو قولك : كأنَّكَ وكنت زَيْدًا فقي كان ضميرٌ
 مرفوعٌ يعود على زَيْدٍ هو اسم كان وليس بفاعلٍ ولا مفعولٍ لم يسم فاعله ،
 كأنَّكَ قلتَ : كأنَّكَ زَيْدٌ وكنت زَيْدًا - وإن كان مثلُ هذا قد يدخل تحت
 قوله : فاعلاً بـمـجـازٍ ، لأنَّهُ وإن لم يكن فاعلاً ، فهو مُشَبَّهٌ بالفاعل - فإنه
 يشدُّ عنه ، مثلُ قول الشاعر :

٣٩٦ - لعمراًبيها لا تقول ظعنيتسي ألا فرأعتني مالكُ بن أبي كعبٍ (٢)

والله اعلم كذا في المصنوع : والأولى " لا تقم "

(٢) البيت لمالك بن أبي كعب .

وهو في معاني القرآن للفراء ٢/٢١٢ والأغاني ١٦/٢٣٤ ، ٢٣٨ .

أَلَا تَرَى أَنَّهُ أَعْمَلٌ تَقُولُ فِي ظَعْمَيْتِي ، وَأَضْمَرًا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ إِلَّا بُ لِمَا لَمْ
يُمْكِنُ حَذْفُهُ ، لِتَعَرَّفِ الْمُضَافُ بِهِ ، وَلَا تَأْخِيرُهُ بَعْدَ ظَعْمَيْتِي ، لِأَنَّ [نَه] ^(١)
ضَمِيرُ خَفِضٍ فَلَا يَكُونُ أَوَّلًا إِلَّا مُتَّصِلًا بِعَامِلِهِ ، وَكَأَنَّهُ قَالَ : لِمَرَّ أَبِي ظَعْمَيْتِي
لَا تَقُولُ ظَعْمَيْتِي .

فَإِنْ قُلْتَ : فَعَلَّ ذَلِكَ مِنْ قَبِيلِ مَا عَادَ فِيهِ الضَّمِيرُ عَلَيَّ مَا بَعْدَهُ ،
لَأَنَّ مَبْدَلَ مِنْهُ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : لِمَرَّ أَبِي ظَعْمَيْتِي لَا تَقُولُ : أَلَا فَرَّعَنِي
مَالِكُ بْنُ أَبِي كَعْبٍ ، فَلَا تَكُونُ الظَّعْمِيَّةُ عَلَيَّ هَذَا فَاعِلٌ تَقُولُ .

فَالْجَوَابُ : بِأَنَّ ذَلِكَ عِنْدِي لَا يَجُوزُ ، لِأَنَّ يَوْمَ دِيٍّ إِلَى الْفَصْلِ
بَيْنَ الْبَدَلِ وَالْمَبْدَلِ مِنْهُ بِجُمْلَةٍ أُجْنِبِيَّةٍ وَهِيَ لَا تَقُولُ ، أَلَا تَرَى أَنَّهَا لَيْسَتْ
مُسَدَّدَةً : أَعْنِي مَبِينَةٌ أَوْ مَوْءُودَةٌ وَإِنَّمَا هِيَ جَوَابُ الْقَسَمِ .

وَقَوْلُهُ " وَتَفْسِيرُهُ إِمَّا جُمْلَةٌ وَإِمَّا مُفْرَدٌ بِإِزَاءِ الْجُمْلَةِ " .

يَعْنِي بِالذِّي [تَفْسِيرُهُ الْجُمْلَةُ] ^(٢) ضَمِيرَ الشَّأْنِ وَالْقِصَّةِ ، وَيَعْنِي
بِالذِّي يَفْسِرُهُ الْمُفْرَدُ الَّذِي هُوَ بِإِزَاءِ الْجُمْلَةِ : ضَمِيرُ رَبِّ ، وَالضَّمِيرُ فِي نَعْمٍ
وَبِئْسَ ، وَالضَّمِيرُ فِي بَابِ الْإِعْمَالِ .

وَقَوْلُهُ : [وَأَيْلِزِمُهُ النَّصْبُ] ^(٣)

يَعْنِي مُفْسِرَ ضَمِيرِ رَبِّ ، وَالضَّمِيرُ فِي نَعْمٍ وَبِئْسَ .

وَقَوْلُهُ " وَيَتَنَّى وَيَجْمَعُ ، أَوْ لَا يَتَنَّى وَلَا يَجْمَعُ " .

الظَّاهِرُ مِنْ كَلَامِ أَبِي مُوسَى أَنَّهُ مَخِيرٌ بَيْنَ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ وَبَيْنَ أَنْ
لَا يَتَنَّى وَلَا يَجْمَعُ ، بَلْ يَكُونُ الضَّمِيرُ مُفْرَدًا عَلَى كُلِّ حَالٍ ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ

-
- (١) تَكْمَلَةُ يَتَمُّ بِهَا الْكَلَامُ .
(٢) هَذِهِ الْعِبَارَةُ غَامِضَةٌ فِي الْمَصْرُورَةِ .
(٣) تَكْمَلَةُ مِنَ الْجَزُولِيَّةِ .

بل الضمير في باب رَبِّ لا يكون إلا مفرداً مذكراً على كل حال عند البصريين،
ولا يحفظون من كلام العرب غير ذلك، فتقول: ربّه رجلاً، وربّه رجلين وربّه
امراتين، وربّه رجلاً، وربّه نساءً، وكانهم استغنوا بتأنيث التفسير
وتثنيته وجمعه من ذلك. وحكى الكوفيون (١): استعمال الضمير على
حسب المفسر فتقول: ربّه رجلاً، وربّها امرأةً وربّها رجلين وامراتين،
وربّه رجلاً وربّه نساءً.

١٤٣ وَأَمَّا نَعْمُ فَإِنَّ الضمير لا يكون إلا مفرداً مذكراً // على كل حال نحو
قولك: نعم رجلاً زيد، ونعم امرأةً هندٌ، ونعم رجلين الزيدان، ونعم
امراتين الهندان، ونعم رجلاً الزيدون، ونعم نساءً الهندات، لا خلاف
في ذلك بين البصريين والكوفيين.

وحكى أبو الحسن الأَخْفَشُ: أَنَّهُ سَمِعَ مِنْ نَاصِ فَصْحَاءٍ مِنْ بَنِي أُسَيْدٍ
بِيَعْدَانٍ: نَعِمًا رَجُلَيْنِ الزَيْدَانِ، وَنَعِمُوا رَجَالًا الزَيْدُونَ وَنَعِمْتُمْ رَجَالًا وَنَعِمْنَ
نِسَاءً الْهِنْدَاتِ. وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ فِي بَيْتِمْسَ، قَالَ: وَمَعْنَى سَمِعْتُ ذَلِكَ مِنْهُ
أَبُو مُحَمَّدٍ وَأَبُو خَالِدٍ، إِلَّا أَنَّهُمْ قَدْ فَهِمُوا التَّلْقِينَ فَلَا آمَنَ أَنْ يَكُونُوا قَدْ
لَقِّنُوا. وَإِذَا ثَبِتَ ذَلِكَ فَيَحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ نَعْمٌ وَبَيْتِمْسَ رُدَّتَا إِلَى أَصْلِ
بِنَائِهِمَا فِي حَالِ (٢) التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ آخِرِيَيْنِ.

وقوله: "وَأَمَّا مُفْرَدٌ يَجْرِي بِوَجْهِهِ الْإِعْرَابُ وَيَثْنَى وَيُجْمَعُ".

يعني بذلك الضمير الذي يفسره ما بعده في باب الإعمال، وكذلك أيضا
يكون حكم الضمير العائد على ما بعده في باب البدل، عند من يرى ذلك.

(١) المغني: ٦٣٨، والمقاصد النحوية ٢٥٩/٣، والتصريح ٤/٢، والاصبان

على الأشموني ٦٠/٢، ٢٠٨.

(٢) أصل بناء نَعْمٍ: نَعِمَ ثم تتبع الكسرة الكسرة فتقول: نَعِمَ ثم تطرح
الكسرة الثانية فتقول: نَعِمَ، ذلك أن تطرح الكسرة من الثاني وتبقى
الأول مفتوحاً. نَعِمَ، انظر اللسان (نعم).

وقوله : " والمضمر بالنسبة إلى الإعراب ثلاثة أقسام : مرفوع الموضع ومنصوبه
ومخفوضه " .

فإن قال قائل : كيف قسم المضمر بالنسبة إلى الإعراب ، والمضمر مني لا يدخله
إعراب أصلاً ؟

فالجواب : أنه يريد بقوله : بالنظر إلى الإعراب ، الإعراب الذي للموضع
الذي يقع فيه المضمر ، لا الإعراب الذي للمضمر ، فإن المضمر لا إعراب له . ومما
يبين أن ذلك أراد قوله بعد : مرفوع الموضع ومنصوبه ومجروره (١) ، فأسند الرفع
والنصب والجر إلى المواضع ، ولم يقل : مرفوع ومنصوب ومجرور .

وقوله : " فمرفوعه : متصل ومنفصل " .

المنفصل : هو الذي لم يعمل فيه عامل لفظي ، أو عمل فيه ، إلا أنه
لم يعمل كالجزء من عامله .

والم متصل : الذي لا بد له من عامل لفظي ، ويتنزل من عامله منزلة جزء
منه . مثال : المنفصل من المرفوع : الضمير الذي يقع مبتدأ نحو : هو ، وأنا
وأنت ، لأنه لم يتصل بعامل لفظي .

وكذلك الضمير الواقع خبراً نحو قولك : القائم أنت ؛ لأن خبر المبتدأ
إن كان مرفوعاً بالتعري والإسناد فهو كالمبتدأ ، وإن كان العامل فيه المبتدأ
فإنه لم يتنزل من المبتدأ منزلة جزء منه ، ولذلك يجوز الفصل بينهما ، فتقول : القائم
اليوم أنت ، وما القائم إلا أنت .

وكذلك الضمير الذي فصل بينه وبين الفعل العامل فيه بإلا نحو قولك : ما
قائم إلا أنا ، أو بحرف العطف نحو : قام زيد ثم أنا ؛ ألا ترى أنه لم يجعل
بمنزلة جزء من الفعل ، بدليل الفصل .

وكذلك الضمير الذي هو في معنى المقرون بإلا نحو قولك : إنما يقوم أنا .

(١) الذي نقله عن الجزولية : ومخفوضه .

وَضَمِيرُ الْمَرْفُوعِ الَّذِي قَبْلَ فِيهِ حَرْفٌ نَحْوَ قَوْلِكَ : مَا أَنْتَ قَائِمًا .

وَالضَّمِيرُ الْمَرْفُوعُ بِصِفَةِ جَارِيَةٍ عَلَى غَيْرِ مَنْ هِيَ لَهُ ، وَذَلِكَ نَحْوَ قَوْلِكَ : زَيْمَسْدٌ هُنْدٌ قَائِمٌ هُوَ إِلَيْهَا ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الضَّمِيرَ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ لَمْ يَجْعَلْ بِمَنْزِلَةِ جُزْءٍ مَّا عَمِلَ فِيهِ ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ يَجُوزُ الْفَصْلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَامِلِهِ فَتَقُولُ : إِنَّمَا يَقُومُ الْيَوْمَ أَنَا ، وَمَا فِي الدَّارِ أَنْتَ وَزَيْدٌ هُنْدٌ قَائِمٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ هُوَ إِلَيْهَا .

وَمِثَالُ السَّيِّئِ مِنَ الْمَرْفُوعِ : * هُوَ * الْمُسْتَتِرُ فِي عَامِلِهِ ، وَ * هِيَ * الْمُسْتَتِرَةُ فِي عَامِلِهَا ، وَالْأَلِفُ فِي فَعَلًا * وَ فَعَلْنَا * ، وَ * الْوَاوُ * فِي فَعَلُوا ، وَالنُّونُ فِي فَعَلْنَ ، وَ * التَّاءُ * فِي فَعَلْتُ وَفَعَلْتِ وَفَعَلْتِ ، وَكَذَلِكَ مَا بَعْدَ الْفِعْلِ فِي فَعَلْنَا وَفَعَلْتِ وَفَعَلْنَا ، أَلَا تَرَى أَنَّ جَمِيعَ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ الْفَصْلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَامِلِهِ بِشَيْءٍ .

وقوله : * وكذلك منصوبه * .

يَعْنَى أَنَّهُ يَنْقَسِمُ أَيْضًا إِلَى مُتَّصِلٍ وَمُنْفَصِلٍ : فَالْمُتَّصِلُ : هُوَ الَّذِي جُعِلَ مِنَ الْعَامِلِ فِيهِ بِمَنْزِلَةِ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَائِهِ . وَالْمُنْفَصِلُ : بِخِلَافِ ذَلِكَ .
فَمِثَالُ الْمُنْفَصِلِ الْمَنْصُوبِ : ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ الْمَقْدَّمِ عَلَى عَامِلِهِ نَحْوَ قَوْلِكَ : إِيَّاكَ ضَرَبْتُ ، وَإِيَّاهُ ضَرَبَ زَيْدٌ ، وَإِيَّايَ أَكْرَمَ عَمْرُوٌ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ جُعِلَ الضَّمِيرُ بِمَنْزِلَةِ جُزْءٍ مِنَ الْعَامِلِ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ لَمَا تَقَدَّمَ عَلَى الْعَامِلِ ، وَأَيْضًا فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ أَنْ تَفْصَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعَامِلِ فَتَقُولُ : إِيَّاكَ الْيَوْمَ ضَرَبَ عَمْرُوٌ وَإِيَّاهُ أَحْسَنَ ضَرَبَ زَيْدٌ ، وَإِيَّايَ الْآنَ أَكْرَمَ عَمْرُوٌ .

وَكَذَلِكَ أَيْضًا الضَّمِيرُ الْمَنْصُوبُ الْمَفْصُولُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَامِلِهِ بِشَيْءٍ نَحْوَ قَوْلِكَ : مَا ضَرَبْتُ إِلَّا إِيَّاكَ ، وَمَا ضَرَبْتُ إِلَّا إِيَّاهُ ، وَمَا أَكْرَمَ عَمْرُوٌ إِلَّا إِيَّايَ ؛ أَلَا تَعْرِى أَنَّ الضَّمِيرَ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ لَوْ جُعِلَ كَجُزْءٍ مِنَ الْعَامِلِ لَمْ يُفْصَلْ بَيْنَهُمَا بِشَيْءٍ .

وَمِثَالُ مُتَّصِلِ الْمَنْصُوبِ : مَا اتَّصَلَ بِالْعَامِلِ فِي نَحْوِ : إِنَّكَ قَائِمٌ ، وَإِنِّي مُنْطَلِقٌ ، وَزَيْدٌ إِنَّهُ ضَاكِكٌ ، وَضَرَبَكَ زَيْدٌ وَأَكْرَمَنِي عَمْرُوٌ ، وَزَيْدٌ ضَرَبَهُ خَالِدٌ وَالزَّيْدَانِ وَإِنَّهُمَا قَائِمَانِ ، وَإِنَّكُمَا ضَاكِكَانِ وَإِنَّا مُنْطَلِقَانِ ، وَالزَّيْدُونَ وَإِنَّهُمْ قَائِمُونَ ، وَإِنَّكُمْ

منطلقون ، وإنا ضاحكون ، وما أشبه ذلك ؛ ألا ترى أنه لا يجوز الفصل بينه وبين عامله بشيءٍ في جميع ما ذكر .

وقوله : " ومجروره مُتَّصِلٌ فَقَطٌ " .

مثاله : زيدٌ مررتُ به ، ومررتُ بكِ ومربي زيدٌ ، وإنما لم يكن إلا متصلاً فقط ، لأنه لا يجوز تقديم الضمير المجرور على عامله ، ولا الفصل بينه وبين عامله بشيءٍ .

وما ذكره من أن الضمير المجرور متصل فقط ليس بصحيح بل منفصل إذا كان تأكيداً ، وتكون صورته صورة ضمير منفصل المرفوع نحو قولك : " مررت بك أنت " .

١٤٤

وقوله : " والمرفوع الموضع المنفصل يكون مبتدأ وخبر مبتدأ " //

مثال ذلك : أنت قائمٌ ، والقائمُ أنت .

وقوله : " واسم ما وخبر إن " .

مثاله : ما أنت قائماً ، وإن القائمُ أنت " .

وقوله : " وفاطمة ومفعولاً لم يسم فاعله بشرط الاقتران بإلا " .

مثال ذلك : ما قام إلا أنا ، وما ضرب إلا أنت .

وقوله : " أو إسناد الصفة الجارية على غير من هي له إليه " .

مثال ذلك : زيدٌ ضاربه أنت ، وزيدٌ محببٌ أنت إليه .

وقوله : " أو إسناد مصدر مضاف إلى المفعول [به] (١) إليه .

مثال ذلك : عجبت من ضرب زيد أنت ، [ومن إعطاك زيد أنت] (٢) : أي

من أن ضربت زيدا ، ومن أن أعطيت زيدا .

(١) تكلية من الجزولية .

(٢) تكلية يتم بها الكلام .

وقوله : " ويجرى (١) توكيداً " .

مثال ذلك : " قمت أنت " .

وقوله : " ويقع فاصلة " .

مثال ذلك : ظننت زيداً هو القائم .

وينقسه من شروط المنفصل أن يكون تابعاً لمرفوع نحو قولك : قام زيد ثم أنت
وقمت أنت - على البديل - ، وأن يكون في معنى المقرون بدلاً نحو قوله :
..... وإِنَّمَا يُدَانِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ يُثَلِّي (٢)
أى ما يدانِعُ عن أحسابهم إلا أنا أو مثلى .

وأخطأ أيضاً في إيراده الضمير الواقع فصلاً في المرفوع الموضع المنفصل ؛
لأنَّ الضمير الواقع فصلاً لا موضع له من الإعراب عند الخليل (٣) ، وهو الصحيح ؛
بدليل أنَّ العرب تقول : ظننت زيداً هو القائم ، ألا ترى أنَّ " هو " لا يتصور
أن يكون مبتدأً ؛ لانتصاب ما بعده ، ولا بدلاً ؛ لأنَّ الضمير إذا أُبدل من اسم
كانت صيغته على حسب الموضع ؛ فإنَّ كان الموضع موضع رفع كانت صيغته صيغة
المرفوع ، وإنَّ كان موضع نصب كانت صيغته صيغة المنصوب . فلو كان الضمير
بدلاً من زيد لوجب أن يقال : ظننت زيداً إياه القائم . ولا يتصور أن يكون
تأكيداً وإنَّ كان الضمير الذي يؤكدُ به صيغته صيغة الضمير المنفصل المرفوع على

(١) في الجزئية : " ويجى " .

(٢) البيت للفريزديق وتامه : * أَنَا الذَائِدُ الحَامِي الذَّمَّارُ * ، ورواية الديوان ١٥٣/٢

* أَنَا الضَّامِنُ الرَّاعِي عَلَيْهِمْ ، وَإِنَّمَا *

والمبيت من قصيدة أولنا :

ألا استهزأت منِّي هنيئة أن رأيتُ أسيراً يداني خطوة حلق الحجل

وهو في المحتسب ١٩٥/٢ ، وابن يعيش ٩٥/٢ ، ٥٦/٨ ، وشرح الجمل

لابن عصفور ١٧/٢ ، وشرح أبيات المغني ٢٤٨/٥ ، والمقاصد النحوية

٢٧٧/١ والتصريح ١٠٦/١ ، وغيرها .

(٣) وكذلك سيويه . انظر الكتاب ٣٩١/١ ، ٣٩٧ ، وغال السيف

الكوفيون في ذلك . انظر الإنصاف ٧٠٦ ، المسألة (١٠٠) .

كُلِّ حَالٍ فَيَقُولُونَ : قَمَتَ أَنْتَ ، وَضَرَبْتَكَ أَنْتَ ، وَمَرَرْتَ بِكَ أَنْتَ ، لِأَنَّ الْعَرَبَ لَا تُؤَكِّدُ الظَّاهِرَ بِالضَّمِيرِ أَصْلًا ، لَا يَقُولُونَ : ضَرَبْتَ زَيْدًا هُوَ ، وَلَا مَرَرْتَ بِزَيْدٍ هُوَ وَلَا يَقُولُونَ : قَامَ زَيْدٌ هُوَ ، عَلَى التَّأَكُّدِ ، بَلْ عَلَى الْبَدَلِ ، فَثَبَتَ أَنَّ " هُوَ " مِنْ قَوْلِهِمْ : " ظَنَنْتَ زَيْدًا هُوَ الْقَائِمُ " لَا مَوْضِعَ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ .

فَإِنَّ قَالَ قَائِلٌ : فَلَا يَشِيءُ شَيْءٌ إِذَا كَانَ الضَّمِيرُ تَأَكُّدًا كَانَتْ صُورَتُهُ صُورَةَ ضَمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمُنْفَصِلِ (١) عَلَى كُلِّ حَالٍ ؟

فَالْجَوَابُ : أَنَّ الضَّمِيرَ مَبْنِيًّا ، فَكَانَ حَقُّهُ إِلَّا تَتَغَيَّرُ صِيغَتُهُ بِالنَّظَرِ إِلَى الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالخَفْضِ ، بَلْ كَانَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَبْقَى عَلَى صُورَةٍ وَاحِدَةٍ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ كَسَائِرِ الْجَنِيَّاتِ ، إِلَّا أَنَّ الْعَرَبَ فَيَرْتِ صِيغَتَهُ لِذَلِكَ مِنْ حَيْثُ كَانَ ضَمِيرُ الْغَيْبَةِ مِنْهُ بَدَلًا مِنَ الظَّاهِرِ وَعَوَضًا مِنْ تَكَرُّرِهِ ، وَقَدْ كَانَ ذَلِكَ الظَّاهِرُ الَّذِي قَامَ ضَمِيرُ الْغَيْبَةِ مَقَامَهُ يَعْنِي مِنْ إِعْرَابِهِ مَوْضِعُهُ مِنَ الْإِعْرَابِ ؛ فَأَعْطِيَ الضَّمِيرُ حُكْمَ مَا قَامَ مَقَامَهُ مِنَ الْإِشْعَارِ بِمَوْضِعِهِ مِنَ الْإِعْرَابِ ، وَتَعَدَّرَ دُخُولُ الْإِعْرَابِ فِيهِ ، لِأَنَّهُ جَنِيٌّ ، فَجُعِلَ فِي مَقَابِلَةِ ذَلِكَ تَغْيِيرُ الصَّيْغِ ثُمَّ حَمِلَ ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ وَالْمَتَكَلِّمِ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ وَلَيْسَ كَذَلِكَ غَيْرُهُ مِنَ الْجَنِيَّاتِ ، أَعْنِي أَنَّهُ لَيْسَ بَدَلًا مِنْ مَعْرَبٍ وَعَوَضًا مِنْ تَكَرُّرِهِ . فَإِذَا وَكَّدْتَ بِالضَّمِيرِ فَقُلْتَ : قَمَتَ أَنْتَ وَضَرَبْتَكَ أَنْتَ ، وَمَرَرْتَ بِكَ أَنْتَ ، كَانَتْ صِيغَةُ الضَّمِيرِ الْمُؤَكَّدِ مَشْعَرَةً بِالنَّصْبِ وَالخَفْضِ وَالرَّفْعِ ، فَعَادَ الضَّمِيرُ الْمُؤَكَّدُ بِهِ إِلَى قِيَاسِ نِظَائِرِهِ مِنَ الْجَنِيَّاتِ فَلَمْ تَخْتَلَفْ صِيغَتُهُ بِالنَّظَرِ إِلَى الْإِعْرَابِ اسْتِغْنَاءً بِاخْتِلَافِ صِيغَةِ الْمُؤَكَّدِ عَنْ ذَلِكَ .

فَإِنَّ قَالَ قَائِلٌ : فَلَا يَشِيءُ شَيْءٌ لَمْ يَكُنِ الضَّمِيرُ الْبَدَلُ مِمَّا قَبْلَهُ عَلَى صُورَةٍ وَاحِدَةٍ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ ؛ لِأَنَّ الْبَدَلُ مِنْهُ يُغْنِي عَنْ تَغْيِيرِ صِيغَتِهِ ، كَمَا أَغْنَى الْمُؤَكَّدُ عَنْ ذَلِكَ ؟

فَالْجَوَابُ : أَنَّ الْبَدَلَ عَلَى تَقْدِيرِ تَكَرُّرِ الْعَامِلِ ؛ فَكَمَا لَا تَكُونُ صِيغَتُهُ الضَّمِيرِ إِذَا وَلِيَ الْعَامِلَ إِلَّا عَلَى حَسَبِ الْمَوْضِعِ مِنَ الْإِعْرَابِ ، فَكَذَلِكَ لَا تَكُونُ صِيغَتُهُ إِذَا كَانَ بَدَلًا إِلَّا كَذَلِكَ .

(١) فِي الْمَصْرُورَةِ : الْمُتَّصِلُ ، تَحْرِيفٌ .

وقوله : والرفوعُ الموضع [المتصل] (١) يتصل بالفعل الماضي والمضارع
والصّفة .

اتصاله بالفعل إما بأن يكون مُستتراً فيه نحو قولك : زيدٌ قام ، وعمرٌ يقوم ،
وبأن يذكّر بعده ويجعل كالجزء منه نحو : قمت وقمنا وقاما وقاموا ، وأشباه ذلك .
واتصاله بالصّفة إنّما هو بأن يكون مُستتراً فيها نحو قولك : زيدٌ قائمٌ ، ففي قائمٍ
ضميرٌ فاعلٌ ، التقديرُ : قائمٌ هو .

وكان ينبغي أن يعدّ فيما يتصل به ضميرُ الرفع المتصل : الظرف والمجرور
إِذَا وَقَعَا وَصْفَيْنِ ، أَوْ صِلَتَيْنِ ، أَوْ خَبْرَيْنِ لَدِي خَبْرٍ ، أَوْ حَالَيْنِ لَدِي حَالٍ ، أَوْ
فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي مِنْ بَابِ ظَنَنْتَ أَوْ الثَّلَاثِ مِنْ بَابِ أَعْلَمْتَ أَوْ مَوْضِعِ الْفِعْلِ
فِي بَابِ الْإِفْرَاءِ ، وَأَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ نَحْوِ : نَزَلَ ، وَالْأَسْمَاءِ الْمَوْضُوعَةِ مَوْضِعِ الْأَفْعَالِ
نَحْوِ : إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ ، وَسَقِيَا لَكَ ، فَإِنَّ جَمِيعَ ذَلِكَ يَتَحَمَّلُ ضَمِيرًا مَرْفُوعًا مُسْتَتَرًا
فِيهِ ، كَمَا أَنَّ الصّفَةَ كَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ : زَيْدٌ قَائِمٌ - لَكِنْ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الَّذِي حَمَلَهُ
طَى ذَلِكَ كَوْنِ الْعَرَبِ لَمْ تَجْعَلْ لَهُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ أَثْرًا فِي اللَّفْظِ فِي حَالٍ مِنْ
الْأَحْوَالِ بِخِلَافِ الصّفَةِ ، فَإِنَّ الْعَرَبَ إِذَا حَمَلَهَا ضَمِيرَ التَّثْنِيَةِ أَوْ ضَمِيرَ الْجَمْعِ
تَثْنَيْهَا وَجَمَعْتَهُمَا تَنْبِيهًا عَلَى أَنَّهَا مَحْمُولَةٌ لِمَا تَتَّبَعُ مِنْ أَوْ جَمَاعَةٍ فَتَقُولُ : مَرَرْتُ
بِرَجُلَيْنِ قَائِمَيْنِ وَبِرَجَالٍ قَائِمِينَ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الظرف والمجرور ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ
تَقُولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ فِي الدَّارِ أَوْ عِنْدَكَ وَمَرَرْتُ بِرَجَالٍ فِي الدَّارِ أَوْ عِنْدَكَ ، كَمَا
تَقُولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ فِي الدَّارِ أَوْ عِنْدَكَ ، وَكَذَلِكَ أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ وَالْأَسْمَاءِ
السُّوْضُوعَةِ مَوْضِعِ الْفِعْلِ [وَمَا يَبِينُ أَنَّ التَّثْنِيَةَ // وَالْجَمْعَ عَلَامَةٌ عَلَى ذَلِكَ أَنَّكَ
تَقُولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ أَبَوَاهُ لَا قَاعِدَيْنِ ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ (٢) قَائِمٍ آبَاؤُهُ
لَا قَاعِدَيْنِ ، تَثْنَيْ قَاعِدًا وَتَجْمَعُهُ مَعَ أَنَّهُ جَارٍ عَلَى مُفْرَدٍ ، لِتَكُونَ عَلَامَةٌ التَّثْنِيَةِ
وَعَلَامَةٌ الْجَمْعِ دَلِيلَيْنِ عَلَى الضَّمِيرِ الْمُسْتَتَرِ فِيهَا .

وقوله : " ويرتفع فاعلاً أو مفعولاً لم يُسم فاعله واسم كان "

(١) تكلّة من الجزولية .

(٢) في المصورة : رجال . والتصويب ما سيأتى .

٤٥

شال ذلك : قمتُ وضربتُ وكنْتُ قائماً ، وجعلهُ اسمَ كانَ قسماً خلافَ الفاعلِ هنا يوجبُ عليه أنْ يجعله قسماً برأسِهِ حيثُ حدَّ مواضع الانفصالِ ، لأنَّ كسماً ينفصلُ الفاعلُ إذا كانَ مقروناً بإلاً فكذلك ينفصلُ الضميرُ الذي هو اسمُ لكانَ إذا كانَ مقروناً بإلاً نحو قولك : ما كانَ القائمُ إلا أنا .

وقوله : " ولا علامة له في الصفة " .

يعنى علامة هي ضميرٌ ، وإلا فقد تكون له علامة تدلُّ على أنه مؤنث أو مشنّى أو مجموع نحو : قائمة ، وقائمين [وقائمين] (١) وكان ينبغي له أن يقول : ولا علامة له في الصفة بالنظر إلى الغيبة والتكلم والخطاب ، بل يكون بالنظر إلى ذلك على صورة واحدة ، وإنما له علامة بالنظر إلى التأنيت والتثنية والجمع ، ألا ترى أنه إذا لحقته علامة تأنيتٍ دلَّ ذلك على أن الضمير الذي تحمله مؤنثٌ ، وكذلك تثنيته وجمعه يدلان على أن الضمير الذي تحمله مشنّى أو مجموع .

وقوله : " وكذلك إذا جرت على غير من هي له أبرز منها " .

يعنى أنه لا جليلٌ عدم العلامة اللاحقة له بالنظر إلى التكلم والغيبة والخطاب ، أبرز الضمير منها إذا جرت على غير من هي له ، إذ لولم يبرز لوقع اللبس ، ألا ترى أنك لو قلت : هندٌ ضاربها ، لم يدرك هل أردت ضاربها أنت أو ضاربها أنا ، وكذلك لو ثنيت وقلت : هندٌ ضارباها ، أو جمعت فقلت : هندٌ ضاربوها ، لم يدرك هل أردت : ضارباها أنتما أو نحن ، أو ضاربوها أنتم أو نحن ، فلذلك دعت الضرورة إلى إبراز الضمير وتوحيد الصفة في جميع الأحوال ؛ لأنها لم تتحمل ضميراً ، فقلت : هذا ضاربها أنت ، أو أنا ، أو أنتما ، أو نحن ، ثم حمل ما ليس فيه لبس على ما فيه لبس فقبل : زيدٌ هندٌ ضاربها هو ، فأبرز الضمير ، وإن كنت لولم تبرزه لم يقع لبس ، إذ لا يتصور أن يكون فاعل الصفة إذ ذاك إلا ضميرٌ زيدٌ ؛ لئلا تخلو الجملة الواقعة خبراً عن زيدٍ من رابطٍ يربطها به ، ولم يجز استتاره في مثل هذا الموضع إلا أن يكون ضمير تثنية أو جماعة فإن العرب لا تبرزه إذ ذاك ، لأن اسم الفاعل تجوز تثنيته وجمعه ، وفي ذلك دلالة

(١) تكلمة يتم بها الكلام .

على الضمير ، بل تقول : مررت برجلٍ قائم أبواه لا قاعدَيْن ، ومررت برجلٍ قائم أبواه لا قاعدَيْن ، فلم يحتج أن تقول لا قاعدَيْن هما ولا قاعدَيْن هم ، لأن التثنية والجمع أفنت من ذلك . والكوفيون يجيزون ألا يبرز الضمير من الصفة إذا أمن اللبس وإن لم تلحقهما علامة تدل عليه ، فيقولون : زيدٌ هندٌ ضاربها وقد تقدم تبيين فساد مذهبهم . (١)

وقوله : * وله علامة في الماضي إلا مضر الواحد الغائب والواحدة الغائبة * .

يعنى أن الفعل الماضي تلحقه علامة تدل على فاعله إذا كان مضمراً ، بالنظر إلى التكلم والخطاب والتثنية والجمع والتأنيث ، وإنما يعرى من علامة تدل عليه بالنظر إلى الغيبة في حال الإفراد ، تقول : ضربت ، وضربت ، وضربتما ، وضريتم ، ويا هند ضربت عمراً ، والزيدان قاما ، والزيدون قاموا ، فالفعل في جميع ذلك قد اتصلت به علامة بيّنة للفاعل ، وتقول : زيدٌ قام ، فلا تلحقه علامة تدل على أنه واحدٌ غائبٌ ، وهند قامت ، فلا تلحقه أيضاً علامة تدل على أن الفاعل ضميرٌ واحدةٌ فائبةٌ ؛ لأن التأنيث لا تدل على أكثر من التأنيث ، لكن لما كان الفعل تلحقه علامة تدل على فاعله المضمّر إذا كان مذكراً في جميع الأحوال إلا في حال واحدة ، كان ترك العلامة في تلك الحال علامة . وكذلك لما كان الفعل تلحقه علامة تدل على فاعله المضمّر إذا كان مؤنثاً في جميع الأحوال إلا في حال واحدة ، كان ترك العلامة في تلك الحال أيضاً علامة . ولأجل لحاق هذه العلامات للفعل لم تحتج إلى أن يبرز الضمير المستتر في الفعل ، لأنه قد أمن اللبس فتقول : زيدٌ هندٌ ضربها ، ولا تحتاج إلى أن تقول : ضربها هو إن لا ترفع بذلك كبساً . وكذلك أيضاً ، لو قلت : زيدٌ هندٌ ضربتها في داره أو ضربها في داره ، وتقول هندٌ زيدٌ ضربته في داره ، ولا تحتاج إلى أن تقول : ضربته هي في داره لأن اللبس .

وقوله : * وله علامة في المضارع إلا مضر المتكلم مطلقاً ومضر المخاطب الواحد (٢) ومضر الواحد الغائب ، والواحدة الغائبة * .

(١) تقدم في ص : ٤٣٠ ، ٤٣١

(٢) تكلمة من الجزولية ، وسترده في الشرح بعد قليل .

يعنى أَنَّ الْفِعْلَ الْمَضارعَ إِذَا كَانَ فَاعُهُ مَضْرَبًا بَانَ ، وَلَمْ يَسْتَتِرْ إِلَّا ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ مَطْلَقًا وَمَضْرُوكِ الْمَخَاطَبِ الْوَاحِدِ وَمَضْرُوكِ الْوَاحِدِ الْغَائِبِ وَالْوَاحِدِ الْغَائِبَةِ ، وَذَلِكَ نَحْوُ : أَقَوْمٌ وَتَقَوْمٌ وَأَنْتَ تَقَوْمٌ وَزَيْدٌ يَقَوْمٌ وَهَذَا تَقَوْمٌ ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْفَاعِلَ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ سَتَرٌ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَبْرُزْ ، لِأَنَّ اللَّبْسَ أَيْضًا قَدْ أُبِينُ ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْهَمْزَةَ تَدُلُّ عَلَى الْمُتَكَلِّمِ الْوَاحِدِ ، وَكَذَلِكَ النَّوْنُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ السُّكْمَ أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدٍ أَوْ وَاحِدٌ مُعْظَمٌ نَفْسِهِ ، فَلَمْ يَكُنْ فِي بَرُوزِ الضَّمِيرِ فَائِدَةٌ ، لِأَنَّ الضَّمِيرَ لَوْ بَرَزَ فَقُلْتَ :

نَقَوْمٌ نَحْنُ // لَكَانَ بَرُوزُهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدٍ أَوْ وَاحِدٌ مُعْظَمٌ نَفْسَهُ ، وَكَذَلِكَ التَّاءُ تَدُلُّ عَلَى الْخِطَابِ ، وَالْيَاءُ تَدُلُّ عَلَى الْعَيْبَةِ ، وَعَدَمُ لِحَاقِ عِلْمَةٍ لِلتَّنْبِيهِ وَالْجَمْعُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ الْمَخَاطَبَ أَوْ ذَلِكَ الْغَائِبَ وَاحِدٌ ، فَإِذَا لَمْ يَخْلُ الْفِعْلُ الْمَضْرَعُ مِنْ عِلْمَةٍ تَدُلُّ عَلَى الْفَاعِلِ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ ، وَإِنَّمَا خِلا فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي اسْتَثْنَاهَا أَبُو مُوسَى مِنْ عِلْمَةٍ هِيَ اسْمٌ ، فَكَانَ يَنْبَغِي لِأَبِي مُوسَى أَنْ يَقُولَ : وَلَهُ عِلْمَةٌ فِي الْمَضْرَعِ هِيَ اسْمٌ إِلَّا كَذَا وَكَذَا ، وَلَمَّا كَانَ فَاعِلُ الْفِعْلِ الْمَضْرَعِ إِذَا كَانَ ضَمِيرًا سَتَرًا كَانَ فِي الْفِعْلِ حَرْفٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ ، لَمْ يَحْتَجَّ إِلَى بَرُوزِ الضَّمِيرِ إِذَا جَرَى الْفِعْلُ عَلَى غَيْرِ مَنْ هُوَ ، فَلِذَلِكَ تَقُولُ : زَيْدٌ أَضْرِبُهُ ، وَزَيْدٌ تَضْرِبُهُ ، وَزَيْدٌ هُنْدُ تَضْرِبُهُ ، وَلَا تَحْتَاجُ أَنْ تَقُولَ : أَنَا ، وَلَا أَنْتَ ، وَلَا هِيَ (١) ، لِأَنَّ حُرُوفَ الْمَضَارِعِ تُغْنِي عَنْ ذَلِكَ .

وقوله : * وَالْمَنْصُوبُ الْمَوْضِعِ الْمُتَّصِلِ بِتَصْلُحِ الْفِعْلِ الْمَضْرَعِ وَالْمَاضِي وَالصِّفَةِ إِذَا كَانَ فِيهَا الْأَلْفُ وَاللَّامُ * .

شال ذلك : يَضْرِبُكَ زَيْدٌ ، وَضَرَبَكَ عَمْرُوٌ وَهَذَا الضَّارِبُكَ .

وقوله : * عَلَى خِلَافٍ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَمَّنْصُوبٌ هُوَ أَمَّ مَجْرُورٌ * .

يعنى أَنَّ مِنَ النُّحُوْبِ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الضَّمِيرَ فِي ذَلِكَ مَخْفُوضٌ . وَمِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ مَنْصُوبٌ . وَالَّذِي أَذْكَرُهُ أَنَّ مِنَ النُّحُوْبِ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ يَجْسُوزُ أَنَّ يَكُونَ مَنْصُوبًا وَمَخْفُوضًا ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْفَرَّاءِ .

(١) فِي الْمَصُورَةِ : هُوَ ، تَحْرِيفٌ .

ومنهم من ذهب إلى التفصيل فيقول : الصِّفَةُ إِنْ كَانَتْ مَثْنَاءً أَوْ مَجْمُوعَةً
جَمَعَ سَلَامَةً بِالْوَاوِ وَالنُّونِ ، جَازٍ فِي الضَّمِيرِ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ وَأَنْ يَكُونَ
فِي مَوْضِعِ خَفْضٍ نَحْوُ : الضَّارِبُ وَالضَّارِبُوكَ قِيَاسًا عَلَى الظَّاهِرِ (١) ، أَلَّا تَرَى
أَنَّكَ لَوَقَلْتَ : الضَّارِبُ زَيْدًا وَالضَّارِبُوكَ زَيْدًا لَجَازٍ فِي زَيْدِ النَّصْبِ وَالخَفْضِ ، وَإِنْ كَانَتْ
الصِّفَةُ مُفْرَدَةً أَوْ مَجْمُوعَةً بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ أَوْ جَمَعَ تَكْسِيرًا كَانَ الضَّمِيرُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ ،
لَأَنَّكَ لَوَأْتَيْتَ بِظَاهِرٍ فِيمِ مَعْرِفٍ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ أَوْ جَارٍ مَجْرَاهُ لَمْ يَجْزُ فِيهِ إِلَّا النَّصْبُ
نَحْوَ قَوْلِكَ : هَذَا الضَّارِبُ زَيْدًا (٢) ، وَهَؤُلَاءِ الضَّرَابُ زَيْدًا وَهِنَّ الضَّارِبَاتُ زَيْدًا ،
فَالضَّمِيرُ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ فِيمِ مَعْرِفٍ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ وَلَا جَارٍ مَجْرَاهُ ، وَهُوَ مَذْهَبُ سَيَبَوِيهِ .
وَإِنَّمَا أَجَازَ الْفَرَاءُ الْوَجْهَيْنِ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ ؛ لِأَنَّهُ يَجِيزُ النَّصْبَ وَالخَفْضَ فَنَسِيَ
شَلَّ : الضَّارِبُ زَيْدٍ وَالضَّارِبَاتُ زَيْدٍ وَالضَّرَابُ زَيْدٍ .

وَالصَّحِيحُ أَنَّ الخَفْضَ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ ، وَلَا يُحْفَظُ مِنْهُ شَيْءٌ فِي كَلَامِهِمْ ،
وَإِنَّمَا قَالَه بِالْقِيَاسِ ، وَسَيَقَامُ الدَّلِيلُ عَلَى فَسَادِ مَذْهَبِهِ فِي ذَلِكَ فِي مَوْضِعِهِ ، إِنْ
شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

وَأَمَّا مَنْ زَعَمَ أَنَّ الضَّمِيرَ فِي مَوْضِعِ خَفْضٍ عَلَى مَا يُعْطِيهِ كَلَامُ أَبِي مُوسَى فَمَذْهَبُهُ
كَمَذْهَبِ الْفَرَاءِ فِي إِجَازَةِ الخَفْضِ وَالنَّصْبِ فِي الظَّاهِرِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ أَلْفٌ وَلَا مِ
فَأَجَازَ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ فِي مَوْضِعِ خَفْضٍ لِذَلِكَ ، وَلَمْ يَجْزِ النَّصْبُ وَإِنْ كَانَ جَائِزًا
فِي الظَّاهِرِ ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ شَدِيدُ الْإِتِّصَالِ بِمَا قَبْلَهُ ، فَالْتِزَمُوا فِيهِ الْوَجْهَ الَّذِي
لَا يَلْحَقُ فِيهِ الصِّفَةُ مَا يَفْصِلُ الضَّمِيرَ مِنْهَا ، وَهُوَ الخَفْضُ ؛ لِأَنَّ الخَفْضَ لَا يَتَصَوَّرُ
مَعَهُ وَجُودَ تَنْوِينٍ وَلَا نُونٍ ، وَالنَّصْبُ بِخِلَافِ ذَلِكَ ، وَكَأَنَّ الَّذِي حَطَّ عَلَى ذَلِكَ
أَنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ : الضَّارِبَانِ زَيْدًا وَالضَّارِبُونَ زَيْدًا ، وَلَا يَقُولُونَ : الضَّارِبَانُكَ
وَالضَّارِبُونَكَ ، وَلَا الضَّارِبَانِ إِيَّاكَ ، وَلَا الضَّارِبُونَ إِيَّاكَ ؛ فَدَلَّ ذَلِكَ عِنْدَهُ
عَلَى أَنَّهم اعْتَمَرُوا عَلَى أَلَّا يَكُونَ الضَّمِيرُ مَنْصُوبًا .

(١) فِي الْكِتَابِ ١/١٨٢ ، وَإِذَا قُلْتَ : هُمَ الضَّارِبُوكَ وَهُمَا الضَّارِبُوكَ ، فَالْوَجْهَ الْجَرِّ ؛
لَأَنَّكَ إِذَا كَفَفْتَ النُّونَ مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ فِي الْمَظْهَرِ كَانَ الْوَجْهَ الْجَرِّ . إِلَّا فِي قَوْلِ
مَنْ قَالَ " الْحَافِظُ وَعَوْرَةُ الْعَشِيرَةِ " وَانظُرْ أَيْضًا ٢/٢٠٢ .

(٢) الْكِتَابُ ١/١٨١ .

والصحيحُ عندي ما ذكرته لك من التفصيلِ ، ليكون المضمَرُ طى قياس الظاهرِ ،
ويحصلُ أيضا ما أرادوه من الاتصالِ ، بأن يلتزموا في مثلِ : الضاريك والضاريوك
أحدَ وجهي النَّصبِ في مثلِ : الضاريا زيدا والضاريو زيدا . وهو الوجهُ السدى
يقدرُ فيه حذفُ النونِ للتلُّولِ . (١)

وقوله : * ويتصل بِإِنَّ وكان ... *

مثال ذلك : إِنَّكَ قائمٌ ، وكانكَ زيدٌ ومنه قوله :

فإِلَّا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخُوها فَذَتَهُ أُمَّهُ بِلَبانِها (٢) [٤٩٤]

وهذه الأماكنُ التي زعمُ أنَّ الضميرَ فيها متصلٌ ، منها ما يلزم فيه الاتصالُ ومنها
ما يجوز فيه الاتصالُ والانفصالُ ، وقد بيَّنتُ ذلك فيما تقدَّم . (٣)

ونقصه من الأماكنُ التي يتصلُّ فيها الضميرُ المنصوبُ الموضعُ : أسماءُ الأفعالِ

نحو قوله :

٣٩٨ - تراكيها من إيلِ تراكيها أما ترى الموتَ لدى أوراكيها (٤)

فالضميرُ المتصلُّ بتراكِ ضميرُ نصبٍ ؛ لأنَّ أسماءَ الأفعالِ لا تُضافُ ، لا يقالُ :

تراكِ زيدٌ .

وكذلك أيضا نقصه الظروفُ والمجروراتُ في بابِ الإغراءِ ، تقولُ : طيكسهُ ،

ود ونكهُ .

والمصدرُ المقدَّرُ بأنَّ والفعلُ : إذا كان مضافاً إلى ضميرِ الفاعلِ نحو قولك :

زيدٌ عجبتُ من ضريكِ : أي من ضريكِ إِيَّاهُ ، أو إلى ضميرِ أحدِ مفعوليه أو مفعوليه

(١) يراجع الكتاب ١/١٨٦ ، في تعليل حذف النون من قولك: الضاريا زيدا ،
والضاريو زيدا .

(٢) تقدم تخريجه في ص ٤٣٨

(٣) تقدم في ص ٤٣٨ ٤٣٩

(٤) البيتان لطفي بن يزيد الحارثي - شاعر فارس جاهلي - وهما في الكتاب

١/٢٤١ ، ٣/٢٧١ ، والمقتضب ٣/٣٦٩ ، والأمالى الشجرية ٢/١١١ ،

١٣٥ ، والإنصاف ٢/٥٣٧ ، والخزانة ٢/٣٥٤ ، ٤٠٩ ، والضمير في تراكيها

مفسرٌ بالتمييز المجرور بمن بعده .

نحو قولك : الدرهم عجبت من إعطائك زيد [وعمر] (١) أي من أن أعطاك زيد
وعمر وعجبت من إعطائك قائماً بشرأي : من [أن] (١) أعطاك قائماً بشر.

وكذلك نقضه فعل الأمر للمخاطب بغير لامٍ نحو : زيداً ضربه وأكرمني ونحو
ذلك ، فإنه ليس بماضي ولا مضارع^٢ .

وقوله : " وينتصب مفعولاً به ، ومطلقاً ، وفيه توسعاً ، واسم إن وخبر كان " .

مثال انتصابه مفعولاً به قولك : زيداً ضربت . ومثال انتصابه مطلقاً :
[قمت تريد : قمت] (٣) قياماً ، فأعدت الضمير على القيام المفهوم من قمت ، ومنه
قوله :

هذا سراقَةٌ للقرآن يدرسه // والمرء عند الرشا إن يلعبها نيب^(٤) [٤٦] < ١٤٧

فالبهاء من " يدرسه " مفعولٌ مطلقٌ ، لأنها ضمير المصدر المفهوم من
يدرس ، كأنه قال : يدرس الدرس ، ولا يمكن أن يكون الضمير عائداً على القرآن ،
لأن يدرس قد تعدى إلى القرآن باللام ، فلا يجوز أن يكون متعدياً إليه مضمراً ،
لأن العاميل لا يتعدى إلى الاسم الذي يطلبه ظاهراً^(٥) ومضمراً في حين واحد ،
ولا يجوز أن يكون القرآن متعلقاً بفعلٍ مضمراً يفسره يدرسه كأنه قال : يدرس القرآن
يدرسه ، لأن العرب لا تضمير العامل لدلالة ما بعده عليه في الاشتغال ومعموله
مجزور ، ألا ترى أنهم يقولون : زيداً مرتب به ولا يقولون : يزيد مرتب به (٦) ،
لأن إضمار العامل وإبقاء حرف الجر المتعلق به لا يجوز ، لأن حرف الجر
لما تعدى به الفعل تنزل منه منزلة همزة النقل ، فصار لذلك كأنه جزء من الفعل
كما أن همزة النقل جزء من الفعل ، فكما أنه لا يجوز إضمار الفعل وإبقاء جزء
منه كذلك لا يجوز إضمار الفعل وإبقاء حرف الجر المتعلق به . فلما بطل أن يكون

(١) تكلمتان يتم بهما الكلام .

(٢) نقلت هذه العبارة بنصها في الهامش وطق عليها الناسخ بقوله : كان هذا

في الظرة بخط المؤلف من غير تخريج له كما هو هنا .

(٣) في المصنوعة : قمت تريد : قمت ، والصواب ما أثبتناه .

(٤) سبق ص ٣٧٥ شاهد على مسألة أخرى . وانظره في الخزانة ١/ ٢٢٧ .

(٥) في المصنوعة : أو ، تحريف .

(٦) به : غامضة في المصنوعة .

"للقرآن" متعلقاً بفِعْلٍ مُضَرٍ ، لزم أن يكون معمولاً ليدرس على أنه مفعولٌ به ، وَصَلَ الفِعْلُ إِلَيْهِ بِاللَّامِ الْمُقَوِّيةِ لِتَعَدِّي العَامِلِ ، ولزم في الضمير أن يكون عائداً على المُصَدِّرِ المَفهُومِ مِنَ الفِعْلِ ، لما ذكرناه من أَنَّ الفِعْلَ لَا يَتَعَدَّى إِلَى نِسْوَعٍ مِنَ المَعْمُولَاتِ ظَاهِراً (١) وَمُضَمَّراً فِي حِينٍ وَاحِدٍ .

ومثال انتصابه مفعولاً فيه متوسعا قولك : يوم الجمعة صمت ، والأصل : صمتُ فيه ، فتوسَّعت في اليوم ، وجعلت الصَّيَامَ واقِعاً به وَكَانَ قد أُسِّكَ عَنْهُ كَمَا يُسِّكُ عَنِ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِمْ (٢) : نَهَارُكَ صَائِمٌ وَلَيْلُكَ قَائِمٌ ، فجعلوا النَّهَارَ صَائِماً لَوُقُوعِ الصَّيَامِ فِيهِ ، وجعلوا أَيضاً اللَّيْلَ قَائِماً لَوُقُوعِ القِيَامِ فِيهِ ، ومن ذلك قوله :

٢٩٩ - وَيَوْمَ شَهِدَ نَاهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا قَلِيلِ سِوَى الطَّعْنِ النَّهَالِ نَوَاقِلُهُ (٣)

فجعل اليومَ مشهوداً من حيثُ شَهِدَ فِيهِ سُلَيْمًا وَعَامِرًا ، ولولم يقصد هذا المعنى المجازي لتعدَّى الفعل إلى الضمير بوساطة "في" ؛ لأنَّ الظرفَ منصوبٌ على معنى "في" ، والأصلُ أَنَّ يُقَالُ : صمتُ في يومِ الجمعةِ ، فإذا أُضِرَّ عادَ إِلَى الأَصْلِ ؛ لِأَنَّ الإِضْمَارَ يَرُدُّ الأَشْيَاءَ إِلَى أَصْلِهَا ، وقد تقدَّم تبينُ ذلك . (٤)

وقد يجوز أيضاً ألا تساعُ في ظرفِ المكانِ إِلَّا أَنَّهُ أَقْلٌ مِنْهُ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ فَنَقُولُ : أَمَّا كَ ضَرْبُهُ زَيْدًا : تَرِيدُ ضَرْبَ فِيهِ زَيْدًا فَتَجْعَلُ الأَمَامَ كَأَنَّهُ مُضْرُوبٌ لَمَّا وَقَعَ الضَّرْبُ فِيهِ مَجَازاً . والدليلُ على أَنَّ العَرَبَ قد تَجَوَّزُوا فِي المَكَانِ كَمَا تَجَوَّزُوا

(١) في المصورة : أو ، تحريف .

(٢) شرح ابن يعيش ٢/٤٦٠ .

(٣) البيت لرجل من بني عامر . وهو من شواهد الكتاب ١/١٧٨ ، والمقتضب ٣/١٠٥ ، والأمالى الشجرية ١/٦ ، وابن يعيش ٢/٤٦ ، والمقرب ١/٤٧ ، وشرح أبيات المعنى ٢/٨٥ .

وسليم وعامر : قبيلتان من قيس عيلان ، والنواقل : الغنائم ، والنهال : المرتوية بالدم ، وأصل النهل أول الشرب .

في الزمان قوله :

٤٠٠- لولا ابن عتبة عمرو والرجاء له ما كانت البصرة الحمقاء لي بلدا (١)

فوصفها بالحمق مجازاً .

ومثال انتصابه اسم إن : " إنك قائم " .

ومثال انتصابه خبر كان قولك : كانك زيد .

ونقصه من وجوه نصب الضمير المتصل : أن يكون منصوباً على التشبيه بالمفعول

به ، نحو قولك : مررت بالرجلي الحسن الوجه الجميل ، الهاء من الجميل في

موضع نصب على التشبيه بالمفعول به . وحكى الكسائي من كلامهم : لا عهد

لي بالأم قفأ منه ولا أوضعه ، فالضمير في موضع نصب إذ لو كان مخفوضاً لجر أوضعه

ولا يدخل مثل ذلك تحت قوله : وفيه توسعاً ، لأن الوجه والقفا ومثالهما لا

تستعمل مفعولاً فيها .

وقوله : " والمنفصل (٢) المنصوب يشارك في ذلك كله ، إلا في اسم

إن " .

يعني أن المنفصل قد يقع مفعولاً به ومطلقاً وتوسعاً فيه ، وخبر كان ، فيشارك

المنفصل المتصل في جميع ذلك إلا اسم إن ، فإنه لا يجوز انفصاله بوجه .

وقوله : " ويزيد عليه أنه ينتصب مفعولاً معه ، وخبر " ما " ، ومستثنى في

حال السعة . " .

مثال انتصاب المنفصل مفعولاً معه قولك : " زيد ما صنعت وإياه " .

ومثال انتصابه خبر " ما " قولك : ما زيد إياك .

ومثال انتصابه مستثنى في حال السعة قولك : قام القوم إلا إياك .

وإنما قال في حال السعة ، لأن الضمير المتصل قد ينتصب على أنه مستثنى

في الضرورة نحو قوله :

(١) لم أعثر على هذا البيت بهذه الرواية . ومثله قول الفرزدق وليس في ديوانه :

لولا أبو مالك المرجو نائله ما كانت البصرة الرعناء لي وطانا

وهو في معجم البلدان (بصرة) ومعجم ما استعجم ٦٦٢ واللسان (رعن)

(٢) في المصنوع : ومنفصل ، رأيتنا في الجزرية

٤٠١- وما ظلينا إذا ما كنتِ جارتنا ألا يجاورنا إلاك ديار (١)

وقوله : * والمتصل المنصوب الموضع إن كان ياء المتكلم ، تلزم معه نون الوقاية في الفعل الماضي * .

مثاله : ضربتني ، ولا يجوز ضربني ، وضربتني ، ولا يجوز : ضربتني إلا نسي ضرورة شعر نحو قوله :

٤٠٢- ترأه كالثغام يعمل مسكاً يسوء الفاليات إذا قليني (٢)

يريد : قليني ، فحذف النون ضرورة ، وكان الذي سهل ذلك في الضرورة كراهة اجتماع الأثال .

وإنما لزم نون الوقاية في ذلك ، لأن ياء المتكلم تكسر ما قبلها ، فلولم تلحق النون لدخل الفعل الكسر الذي هو نظير الخفض فكما أن الخفض لا يدخل الفعل ، فكذلك نظيره ، فلحقت النون لتقي الفعل من الكسر .

فإن قيل : فهلا قالوا : ضربتني ، يريد ضربتني ، لأن الضمير يقي الفعل من الكسر وكانوا يستغنون به عن نون الوقاية ؟

فالجواب : أن ضمير الفاعل بمنزلة جزء من الفعل ، وقد أقيم الدليل على ذلك ، فكما كرهوا دخول الكسر في الفعل ، فكذلك أيضاً كرهوا دخوله نسي

(١) البيت مجهول . وهو في الخصائص ٣٠٧/١ ، ١٩٥/٢ ، وابن يعيش ١٠١/٣ ، ١٠٣ ، والضرائر لابن عصفور ٢٦٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٧٢ ، ٤١٠/١ ، والخزانة ١٨/٢ ، والخزانة ٤٠٥/٢ ، وغير ذلك كثير . وفي الخزانة أن رواية البصريين : حاشاك .

(٢) البيت لعمر بن معد يكرب في ديوانه : ١٦٩ ، وهو من شواهد الكتاب ٥٢٠/٣ ومعاني القرآن للفراء ٩٠/٢ ، وابن يعيش ٩١/٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٩٠/١ ، والخزانة ٤٤٥/٢ ، وفيه : " قال الأعمش الشاهد في حذف النون في قوله فليني كراهة لاجتماع النونين وحذفت نون الياء دون جماعة النسوة ، لأنها زائدة لتغير معنى انتهى . . ثم قال : وأخذ ابن مالك بظاهر كلام سيويه في التسهيل : أن المحذوف هنا نون النسوة وقال هو مذهب سيويه ووجهه في شرحه بأنهم حافظوا على بقاء نون الوقاية مطلقاً لما كان للفعل بها صوتاً ووقاية * .

الضمير ، لأنه بمنزلة حَرْفٍ من حروفِهِ .

وأجاز الكوفيون (١) حذفها من فِعْلٍ التَّعَجُّبِ فقالوا : ما أَحْسَنِي وما أَجَلِّي ، ولعلمهم قالوا ذلك بالقياس // فإنه عندهم اسمٌ ، فإن كان ما أجازوا ١٤٨ من ذلك مسوِّطاً ، فوجهه شبهه بالأسماء من حيث لم يتصرف . (٢)

وقوله : " والمضارعُ الذي ليس رُفَعَهُ بالنون " .

مثال ذلك : يضربني زيدٌ والهنداتُ يضربُنِي . ولزم لحاقها المضارع الذي لم يرفع بالنون للعلَّة التي تقدَّم ذكرها في الفعل الماضي .

وقوله : * وتلحق معه في الفعل المضارع المرفوع بالنون ، فيجوز الفك والإدغام ولا تلزم * .

يعني أنك تقول : الزيدون يضربونني ، ويضربونني [ويضربونني] (٣) . فتفك وتدغم وتحذف ، قال الله تعالى (= أَتَحَاجُّونِي فِي اللَّهِ) (٤) ، وإنما جاز حذفها كراهة اجتماع الأمثال .

فان قيل : فهلا حذفت أيضا في مثل : يضربني كراهة اجتماع الأمثال ؟
فالجواب : أن النون في يَضْرِبُنِي ضميرُ الفاعل ، فلا يجوز حذفها كما لا يجوز حذفُ الفاعل ، وليست كذلك النون في يَضْرِبُونَ ؛ لأنها إعرابٌ يذهبها الجازم والناصب ، وقد تحذف من غير جازم ولا ناصب في الشعر ، إجراءً لها مجرى الضمة في ذلك ، نحو قوله :

٤٠٦ - أَيْتُ أَسْرِي وَتَيْتِي تَدْلِكِي
وَجْهَكَ بِالْعَشْبِ وَالْمِسْكِ الذِّكِي (٥)

(١) مذهبهم . في التصريح ١١٠/١ وفي شرح الكافية للرضي ٢٣/٢ ، قال السيرافي لست أدرى عن العرب حكوا هذا أم قاسوه على مذهبهم في لأفعل زيدا ؛ لأنه اسم عندهم في الأصل * .

(٢) الإنصاف ١٢٦ المسألة ١٥ .

(٣) تكلمة يتم بها الكلام .

(٤) انظر التعليق على هذه الآية في ص ١٢٥

(٥) البيتان مجهولان وانظر الخصائص ٣٨٨/١ ، والضرائر لابن عصفور ١١٠

وشرح الجمل له ٥٩٤/٢ ، والبحر المحيط ٦٣/٦ ، والخزانة ٣/٥٢٥

فحذف النون ، والأصلُ : تَبَيَّنَ تَدْلُكَيْنِ . فلما كان هذا حال نون الرفع
حذفها لما اجتمعت مع نون الوقاية ؛ كراهة اجتماع نونين زائدتين في آخر
الفعل .

وقوله : " وتلحق معه في إنَّ وأخواتها ، ولا تلزم إلا في ليت ؛ فإنَّها
لا تطرح منها معه إلا في ضرورة شعرٍ " .

إنَّما لحقت هذه النونُ " إنَّ وأخواتها " ؛ لأنَّها لما عيَّلت عملَ الفعلِ
أجريت مجراها في لحاقِ نونِ الوقايةِ تكميلاً للشبه ، فقالوا : إنَّني ، وأنَّني ، وكانَّني
وليتني ، ولعلَّني ، وليكَّني ، وإنَّما جاز حذفها فيما عدل ليت لأمرين :-
أحدهما : أنَّ لحاقِ نونِ الوقايةِ لها أضعفُ من لحاقِ الفعلِ ، لأنَّه إنَّما
لحقها بالحملِ على الفعلِ .

والآخر : كراهية اجتماع الأمثالِ في إنَّني وأنَّني وليكَّني ، والمقارباتِ
في مثل : لعلَّني ، لأنَّ اللامَ تقاربُ النونِ في المخرجِ (١) ، ولذلك تدغم فيها ،
ولذلك كان حذفُ نونِ الوقايةِ في لعلَّني أقلَّ من حذفها في مثل : إنَّني وأنَّني
وكانَّني وليكَّني ؛ لأنَّ اجتماع الأمثالِ أثقلُ من اجتماع المقارباتِ ، ولزمت في ليتني ؛
لأنَّه لا يلزم من لحاقها اجتماع أمثالٍ ولا اجتماع مقارباتٍ ، فلذلك لم يقولوا : ليتني
فحذفوها ، إلا في ضرورة شعرٍ نحو قوله :

٤٤٤ - كُنِّيَّة جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي أَصَادِرُهُ وَيَذْهَبُ جِلُّ مَالِي (٢)

وقوله : " والمجرور كله متصلٌ " ؛
كباطلٌ ؛ لأنَّه كان ينبغي له أن يستثنى من ذلك المجرور الواقع تأكيداً
فإنَّه لا يكون إلا منفصلاً .

(١) في المصنوع : جراها ، والصواب ما أشبهه .
(٢) هما من مخرج واحد عند المحدثين من اللثة وطرف اللسان . انظر دراسة

الصوت اللغوي ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٥ ، ومناهج البحث في اللغة : ١٢٤

وتختلف اللام عن النون في الصفات فاللام جانبية والنون أنفية . وانظر اللغات ٤٥٠/٢

صداً طبعه بولاً ، وقد سقط مخرج اللام من طبعه هارون ، ونسج من هذا السقط خطأ في نسخة المصنوع .
(٣) البيت لزيد الخليل وهو في الكتاب ٢ / ٣٧٠ ، والرواية فيه : " وأفقد جل مالي

والمقتضب ١ / ٣٨٥ ، والمقرب ١ / ١٠٨ ، والضرائر لابن عصفور : ١١٣ ، وشرح

الجميل له : ١ / ٤٣٥ ، ٤٧٢ ، والخزانة ٢ / ٤٤٦ ، ويذهب منصوب بان مضرة

بعد واو المعية الواقعة بعد التثني .

وهو في الروايات : ٨٧ " أنلف بك يذهب " ، وله مصادر أخرى كثيرة .

وقوله : " واتصاله بالاسم وحرف الجر " .

مثال اتصاله بالاسم : غلامك ، ومثال اتصاله بحرف الجر : مررت بك .

وقوله : " ولفظه كلفظ المنصوب (المتصل) " (١) .

يعنى أنه إذا اتصل لا يكون إلا على صورة ضمير النصب ، وهذا الذي ذكره هو القياس ، وإلا فقد جاء على لفظ ضمير الرفع فى ضرورة شعر أو نادر كلام ، حكى من كلامهم (٢) : ما أنت كآنا ، وما أنا كآنت ، وحكى الفراء (٣) : ما أنت الغداة كآنا ، وقال الشاعر :

٤٠٥ - فلا أرى بعلاً ولا حلاًسلاً كهو ولا كهن إلا حاطلاً (٤)

وكان ينبغى أن يقول : ما أنت مثلى ولا أنا مثلك ومثله ولا مثلهن ، لأن العرب اعتزمت على أن لا تدخل الكاف على مضمير استغناء بمثل عنها ، وكانهم إنما رفضوا جر الضمير بها ، لأنها لو جربها الضمير على القياس للزم أن يقال : وما أناك إذا جروا بها كاف المخاطب ، وذلك ثقيل ، فلما كانت تؤدى فى بعض المواضع إلى ما ذكرنا رُفِضَ استعمالها مع المضمير واستغنى بمثل عنها ، لأنها فى معناها ، ولذلك لما أدخلوها على المضمير فيما ذكرنا جاءت صورته كصورة المرفوع . وقد يجوز أن تجعل " كهو ولا كهن " من قبيل ما جاء فيه الضمير المخفوف على صورة المنصوب ؛ لأن هنّ مشترك بين النصب والخفوف ، والواو السقي بعد الضمة فى قوله " كهو " يمكن أن تكون صلة مثلها فى " ضربه " والدليل

(١) - تكملة من الجزولية .

(٢) - حكاة الأخت . انظر المقتضب ٣/ ٧٣ ، والأمالى الشجرية ١/ ١٨٠ ، ١٩١٠ ،

(٣) - ٢/ ٢١٢ ، وإلا نصاب ٦٨٧ مسألة ٩٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٧٢ . فى الضرائر ٣٠٨ ، حكى الكسائى عن بعض العرب أنه قيل له : من تعدون

(٤) - المعلقوك فيكم ؟ فقال : هو الغداة كآنا " انظر ملهات دروانه (السطلى) ٣٦٧/٢ البيتان لرؤية فى الديوان : ١٢٨ وينسبان للعجاج ، وهما فى الكتاب

٢/ ٣٨٤ ، والضرائر لابن عصفور ٣٠٨ ، وشرح الجمل له ١/ ٤٧٤ ، والمقرب ١/ ١٩٤ ، والخزانة ٤/ ٤٧٤ ، والمقاصد النحوية ٣/ ٢٥٦ ، وضمير ذلك . وفى الصورة : إلا حايلاً : تحريف . وفى الكتاب أثبت البيت هكذا : كهو ولا كهن ، والصواب ما أثبتناه ؛ لأنه شاهد على معنى لفظ ضمير الجر على لفظ ضمير الرفع . ورواية الديوان كهو بإسكان الهاء .

على أَنَّ الكاف قد يكون الضمير بعدها على صورة ضمير النصب ، قول الشاعر :

٤٠٦- وإذا الحرب شمرت لم تكن كسي حين يدعو الكساء فيها : نزال (١)
أنشد الفراء .

وقوله : " وتلحق نون الوقاية مع ياء المتكلم في الأشهر " . (٢)

إذا اتصلت بما ذكر لأمرين :
أحدهما : أَنَّ الحروف كلها إنما علت بالشبه بالفعل ؛ ألا ترى أَنَّهُ لا يعمل الحرف حتى يختص بما دخل عليه فيصير كأنَّ ذلك بمنزلة الفعل الذي يختص بالاسم ، ولا يعمل في غيره ، وأما الأسماء المضافة فإنَّها علت بنياتها من باب حرف الجر على ما نبيِّن في بابهِ إن شاء الله (٣)

والآخر : أَنَّها ساكنة الآخر فأشبهت إنَّ ذلك الفعل ، لأنَّ السكون كالجزم والجزم خاص بالأفعال ، فجعلت لذلك بمنزلة الفعل المجزوم ، فكما تقول : لتكرمني فتلحق نون الوقاية إذا اتصلت به ياء المتكلم كذلك تقول : مني وعني ولدني وقد نبي وقطعتي ، ولم تشبه على وإلى ولدي بالفعل المجزوم ؛ لأنَّ الفعل المجزوم إذا كان آخره حرف طبة لم يثبت الحرف بل يحدثه الجازم . وقد لا تلحق النون فيقول : مني وعني // قال الشاعر :

٤٠٧- أيها المائل منه وعني لست من قيس ولا قيس مني (٤)

(١) البيت ينسب لبشار بن برد وهو في ضرائر ابن صفور ٣٠٩ وفيه "أنشد الفراء وقال : أنشد نيه بعض أصحابنا ولم أسمع عن العرب . والخزانة (عرضا) ٢٧٥/٤ ، والمقاصد النحوية ٢٦٥/٣ ، ٢٦٦ ، والهمع ٣١/٢ ، والدرر ٢٧/٢ ، وحركة الكاف في هذا البيت الكسر . وقيل من هذا البيت إنه مؤلف .

(٢) بعده في الجزولية " إذا اتصلت بين وعن وقد وقط ، وأنت في إلحاقها معه اتصالاً بـ " بلد مخير " .

(٣) في أول الجزء الثاني من هذا الكتاب

(٤) البيت مجهول . وهو من بحر الرمل ، ولم يعرف العميني بحره ، فعده في العديد تبعاً لصاحب التحفة ، وهو في الضرائر لابن صفور : ١١٣ ، والخزانة ٤٤٨/٢ ، والمقاصد النحوية ٣٥٢/١ ، وقيس يجوز صرفه وعدم صرفه ، لأنه علم مؤنث - فهو اسم قبيلة - ثلاثي ساكن الوسط كهند ودعد . والمراد المسورة : " أراد أسائل عنهم "

وكذلك أيضا يقال : قَدِي ، قال الشاعر :

٤٠٨ - * قَدِي مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبِ قَدِي * (١)

وكذلك أيضا يقال قَطِي ، إِلَّا أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ ، وَإِنْ كَانَ الظَّاهِرُ مِنْ كَلَامِ أَبِي مُوسَى أَنَّ حَذْفَ النُّونِ مَعَ عَنٍّ وَمِنْ وَقَدْ وَقَطَّ لُغَةٌ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ فِي شَهْرَةِ الْإِثْبَاتِ . وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ الْحَذْفُ لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ ، وَإِنَّمَا كَانَ الْحَذْفُ فِي لَدُنْ أَحْسَنَ ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ : لَدُ ، فَيَحْذِفُونَ النُّونَ " وَ" لَدُ " السَّحْذُوقَةُ إِذَا اتَّصَلَ بِهَا يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ لَمْ تَلْحَقْهَا نُونُ الْوَقَايَةِ ؛ لِأَنَّهَا إِذْ ذَاكَ بِمَنْزِلَةِ مَعٍ ، فَكَمَا يَقُولُونَ : مَعِي فَكَذَلِكَ يَقُولُونَ : لَدِي ، فَكَأَنَّ الَّذِينَ حَذَفُوا نُونَ الْوَقَايَةِ مَعَ إِثْبَاتِ النُّونِ حَذَفُوهَا فِي ذَلِكَ طَبِيعًا إِذَا حُذِفَتْ نُونُهَا .

[العِلْم]

وقوله : " وَالْعَلْمُ ضَرِيانُ : ضَرْبٌ مِنْهُ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْأَشْخَاصِ ، وَضَرْبٌ مِنْهُ

لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْأَجْنَاسِ . "

هذا الذي ذكره مِنْ أَنَّ الْعَلْمَ الْجِنْسِيَّ قُصِدَ بِهِ الْفَرْقُ بَيْنَ الْأَجْنَاسِ ، وَأَنَّ الْعَلْمَ الشَّخْصِيَّ قُصِدَ بِهِ الْفَرْقُ بَيْنَ الْأَشْخَاصِ بِاطِّلٍ ؛ لِأَنَّ التَّفَرُّقَةَ بَيْنَ الْأَجْنَاسِ كَمَا تَحْصُلُ بِالْعَلْمِ ، فَكَذَلِكَ تَحْصُلُ بِالنِّكْرَةِ ؛ لِأَنَّ الْأَجْنَاسَ مَفْرَدَاتٌ فِي الْوُجُودِ ، فَإِذَا وُضِعَ اللَّفْظُ عَلَى جِنْسٍ مِنَ الْأَجْنَاسِ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَا يَتَنَاوَلُ فِيهِ الَّذِي وُضِعَ عَلَيْهِ وَسِوَاهُ قَدَّرْتَهُ مَعْرِفَةً نَحْوُ : أَسْمَةٌ أَوْ نِكْرَةٌ نَحْوُ : أَسَدٍ ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا الْأَشْخَاصُ الَّتِي لَا نِظَائِرَ لَهَا فِي الْوُجُودِ تَحْصُلُ التَّفَرُّقَةُ بَيْنَ بَعْضِهَا وَبَعْضِهَا بِاللَّفْظِ الْوَاقِعِ طَبِيعًا مَعْرِفَةً كَانَتْ نَحْوِ شَمْسٍ فِي [لُغَةٍ] (٢) مِنْ يَمْنَعُ الصَّرْفَ قَالَ :

٤٠٩ - * كَلَّا وَشَمْسٌ لِنَخْضِئَنَّهُمْ دَمَا * (٣)

(١) هذا بيت من الرجز ومعهده : ليس الإمام بالشحيح الملحدر . وهو من شواهد الكتاب ٣٧١/٢ ، وينسب لأبي نخيلة ولغيره ، والمحتسب ٢٢٣/٢ ، والأمالى الشجرية ١٤٠/١ ، ١٤٢/٢ ، والإنصاف ١٣١ ، وضرائر ابن عصفور : ١١٣ ، والخزانة ٤٤٩/٢ ، ٣٤/٣ ، وغير ذلك كثير . والخببيان - بالتصغير - هما عبد الله بن الزبير وأخيه مصعب ، وقيل : عبد الله وابنه حبيب .

(٢) بكلمة ينتظم بها السياق .

(٣) في اللسان (شمس) قال ابن الأعرابي في قوله : " كَلَّا وَشَمْسٌ لِنَخْضِئَنَّهُمْ دَمَا * " لم يصرف شمس ، لأنه ذهب به إلى المعرفة ، ينوي به الألف واللام ، فلما كانت نيته الألف واللام لم يُجْرِهِ ، وجعله معرفة . وقال غيره : إنما عنى الصنم المسمى =

أو نكرة نحو : شمس في لفة من يصرف ، وهي اللغة المشهورة .
 وإنما حصل التفرقة بالعلم (١) دون النكرة في الأعلام المعلقة على الأشخاص
 التي لها نظائر نحو : زيد فإنه يقع به الفرق بين سماء وبين غيره من الرجال
 وليس كذلك رجل ، فإنه يقع على جميع الرجال على طريقة البدل ، فكان ينبغي له
 أن يقول : العلم ضريان ، ضرب منه قصد به أن يكون مقصور التناول على شخص
 معين ؛ لأن النكرة وإن لم تتناول إلا شخصاً معيناً أو جنساً معيناً لم يقصد بها
 ذلك ، وإنما صارت مقصورة التناول من حيث إننا لم نجد مثلاً لما وقعت عليه ولسو
 وجدت له مثلاً لتناولت بخلاف العلم ، وقد تقدم تبين ذلك .

وقوله : " فالأول فيما يعني الإنسان التفرقة بين أشخاصه ، والثاني : فيما
 لا يعنيه إلا معرفة جنسه " .

يعنى أن الأعلام إنما تقع على الأجناس فيما لا تعرف منه الأشخاص معينة ،
 فلا يتصور أن يقصد الإنسان في كلامه إلى شخص منها دون غيره ؛ لأنها غير
 متاز بعضها من بعض عنده ، لأنها غير مألوفة ، وإنما المتاز عنده الجنس
 بأسره عن غيره من الأجناس ، فذلك أرادوا أن يضعوا اللفظ مقصوراً (٢) على شيء
 معين ، وميَّاهم ذلك فيما ذكرنا بالنظر إلى الجنس .

وأما العلم الشخصي فلا يتصور إلا في الأناسي فإن بعضهم يعرف بعضاً ،
 فذلك قد يعنى المتكلم الإخبار عن إنسان يعينه ، ولا يعنيه ذلك بالنظر إلى
 ما لا يعرف منه إلا الجنس ، ويجرى في ذلك مجرى الأناسي ما يألفه الإنسان من
 غير العاقل كالخيل والإبل والكلاب ؛ لأنهم لكثرة احتياجهم لها وملابستهم
 إياها عرفوا أشخاصها كما يعرف بعضهم بعضاً ، فذلك وضعوا لبعض أشخاصها
 أعلاماً فقالوا : أعوج ، ولا حق ، وصيدح ، وضمران ، وواشق . (٣)

== شمساً ولكنه ترك الصرف لأنه جعله اسماً للصورة ، وقال سيويه : ليس أحد
 من العرب يقبل هذه شمس فيجعلها معرفة بغير ألف ولا م " .

- (١) في الصورة : بين العلم ، خطأ .
- (٢) في الصورة قاصراً ، وما أثبتناه صواب .
- (٣) " أعوج ولا حق " أسماء خيل معروفة . انظر الحطبة : ٣٨ ، ١٢٨ ، ١٨٦ ، وصيدح :
 ناقة في الرمة قال * فقلت لصيدح انتجعي بلالا * وضمران أو ضمران (روايتان) :
 اسم كلب أو كلبية في قول النابغة * فهاب ضمران منه حيث يوزعه *
 وواشق : اسم كلب أيضاً ، اللسان (صدح) ، (ضم) ، و (وشق) .

وقوله : " * [ثم] (١) ينقسم الشخصي إلى مفردٍ ومركَّبٍ * .
يعنى بالمفرد : ما هو لفظ واحد ، نحو : زيدٌ وعمروٌ ، والمركَّب : ما هو
أكثر من لفظٍ .

وقوله : " والمركَّب إلى جملةٍ في الأصلِ وغير جملةٍ * .
يعنى بالجملة : ما كان قبل التسمية به كلاماً مستقلاً نحو : * تأبط شراً ،
وسرق نحره ، وذرى حباً (٢) ، وهذا النوع لا يكون أبداً إلا منقولاً .
وقوله : " وغير الجملة إلى : مضافٍ ، ومضافٍ إليه ، واسمين ، جعلاً اسماً
واحداً * .

يعنى أن غير الجملة من المركَّب قد يكون مضافاً ومضافاً إليه نحو : عبد الله ،
واسمين جعلاً اسماً واحداً نحو : * بعلبك * . وكان ينبغي له أن يقول :
ولفظين جعلاً اسماً واحداً (٣) حتى يدخُل جميع المركبات تحت ذلك ؛ ألا ترى
أنك لو سميت بحبذا لكان ذلك من قبيل ما صير فيه الاسم والفعل اسماً واحداً ،
وكذلك لو سميت * باننا * و * كأننا * كان ذلك من قبيل ما صير فيه الحرفان
اسماً واحداً .

وقوله : " والمضاف إلى كنية وغير كنية * .
الكنى : وإنما تكون بالآباء والأُمَّهات ، فإذا كان الأول من المضاف والمضاف
إليه أباً أو أماً فهو كنية نحو : أبي بكر وأبي زيد وأم عمرو وأم صخر وأشبه ذلك .
وغير الكنية ما عدا ذلك نحو : عبد الملك وأزى القيس وأشبه ذلك .

وقوله : " وينقسم أيضاً إلى منقولٍ ومرتجلٍ * .
يعنى بالمنقول : ما يحفظ له أصل في النكرات ، والمرتجل : ما لا يحفظ له
أصل في النكرات . وهذا الذى ذكره فيه خلاف : فمن الناس من زعم أن الأسماء

(١) فى الصورة : لم ، تحريف ، والشصوب من الجزولية .
(٢) هذه الأمثلة فى الكتاب ٣ / ٣٢٦ .
(٣) انظر سؤالات سيويه للخليل فى الكتاب ٣ / ٣٢٩ - ٣٣١ .

كلها منقولة ، وأنكر المرتجل ، وهو الذي يظهر من كلام سيويه ، ومنهم من أثبتته (١)
 ١٥٠ وبالجملة فما جاء من // الأسماء لا يحفظ له أصل في النكرات قليل ، فمن الناس
 من أثبت ، ومنهم من رد القليل إلى الكثير ، لا مكان أن يكون الآخر لم يصل إليه
 علم وصل إلى الأول المسمي ، فكان المسمي الأول يعلم تلك اللفظة في النكرات
 فنقلها وسمي بها ، وجهلنا نحن أصلها ، فتوهناها من أجل ذلك مرتجلة .

وقوله : " المنقول يكون من جنس عين ومن جنس غير عين ، ومن المشتق
 من الجنس " .

يعنى بالجنس النكرة . ويعنى بالعين ما يمكن أن يدرك بالبصر ، يقال
 عانة يعينه عيناً : إذا أدركه بعينه . ويعنى بغير العين : المعنى . والمشتق
 من الجنس : ما أخذ من الاسم النكرة الواقع على المعنى في الغالب .

فالمقول من جنس عين نحو : أسد ، وكر ، وجعفر .
 والمنقول من جنس غير عين نحو : أوس ، وأنت تعني العظيمة (٢) ، وزيد وعمرو
 وأنت تعنى بالعمر : الحياة (٣) وزيد مصدر : زاد يزيد .
 والمنقول من الذى اشتق من الجنس نحو : قاسم ومالك ويزيد ويشكر .

فإن قلت : فلعلى " زيدا " من هذا القبيل فقد قال الشاعر :

١٠ - وأنتم معشر زيد على مائة فأجمعوا أمركم طراً وكيد ونسي (٤)
 فوصف بيزيد .

فالجواب : أن ذلك من قبيل الوصف بالمصدر ، نحو : رجل صوم وعدل ورضى .

فإن قلت : كيف خص المنقول فيما ذكر ، وقد يكون النقل من الجملة نحو :
 تأبط شراً ، ومن الصوت [نحو] (٥) : ببة [نبر] (٦) البعض بني هاشم (٧) ، وإنما

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيث ٢٩/١ ، ٣٢ .
 (٢) في اللسان (أوس) " أما تسميتهم الرجل أوساً فإنه يحتمل أمرين :
 أحدهما : أن يكون مصدر أسته أي أعطته كما سموه : طاء وعظيمة .
 (٣) في اللسان (عمر) : العمر والعمر والعمر : الحياة " .
 (٤) البيت لذى الأصبغ العدواني . وهو في شرح ابن يعيث ٣٠/١ . أو تنزيهه
 (٥) في الصورة : تحمر ، تحريف .
 (٦) في الصورة هكذا (يعى) ، وما أشبهه صواب ففي غريب الحديث ٤١٢/١ : ركبت أمه منبزه تقول : لا تكسر .
 (٧) هو " عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب تولى البصرة ،
 توفي بعثمان سنة أربع وثمانين وكان قد ولد قبل وفاة النبي (ص) بسنتين ، وأتى
 به رسول الله (ص) فحنكه ودعا له . المقاصد النحوية ٤٠٣/١

هو منقول من الصوت الذي كانت أمه ترقص به وهو صبي وذلك قولها (١) :

لَا تَكْهِنُ بِيْتَهُ
جَارِيَةً خَدْبَهُ
مَكْرَمَةً مَحَبَهُ
تَجِبُ أَهْلَ الْكَعْبَةِ

ومن الفعل نحو : يشكر ؟

فالجواب : أنه لم يرد بالجنس : الصناعي وإنما أراد النكرة ، والجملة نكرة بدليل وصفهم النكرة بها . وكذلك الفعل نكرة ، وقد تقدم تبين ذلك وإقامة الدليل على أن تنكيره من قبيل تنكير الأجناس . وكذلك أيضاً إن كان " بيته " صوتاً ، فهو أيضاً من قبيل النكرات . فيكون جميع ذلك داخل تحت قوله ومن جنس غير عين ، وزعم ابن خالويه في كتاب ليس (٢) أنه الغلام السمين فيكون على هذا منقولاً من جنس عين .

وقوله : " والمرتل : ما ليس له أصل في النكرات " .

هذا الذي قاله شيء لا يتوصل إليه ، ولو توصل إلى معرفة هذا القدر لا يرتفع الخلاف ، ولا ثبت المرتل جميع النحويين . وإنما ينبغي أن يقول : والمرتل عند من أثبت ذلك من النحويين : ما لا يحفظ له أصل في النكرات . ولا يلزم من كونه لا يحفظ له أصل في النكرات أن يكون هو في نفسه كذلك ؛ إذ لعل له أصلاً في النكرات حفظه المسي الأول وجهلناه نحن .

وقوله : " وهو مقيس وغير مقيس " (٣)

يعني أن المرتل ينقسم إلى : مقيس ، وغير مقيس . فالمقيس : ما له وزن في النكرات نحو : بحدل (٤) . وكان ينبغي له أن يقول : والمقيس ما له وزن في النكرات

(١) هي هند بنت أبي سفيان ، والرجز في الخصائص ٢/٢١٧ .
وشرح ابن يعيث ١/٣٢ وكتاب ليس : ٣٦ ، والمقاصد ١/٤٠٣ ، واللسان (بيب) ،
الخدبة : الضخمة وتجب أهل الكعبة : تغلبهم في حسنها .

(٢) كتاب " ليس في كلام العرب " : ص ٣٦ ، ٣٧ وابن خالويه هو الحسين بن أحمد ،
أبو عبد الله ، لغوي من كبار النحاة ، أصله من همدان ، زار اليمن وانتقل إلى الشام
فاستوطن حلب وأحله بنو حمدان منزلة رفيعة ، وكانت له مع المتنبى مجالس
ومباحث عند سيف الدولة . توفي بحلب سنة ٣٧ هـ له من الكتب شرح مقصورة ابن
دريد ، ومختصر في شواذ القرآن ، وأعراب ثلاثين سورة من القرآن وغيرها .

الإعلام ٢/٢٣١ .
(٣) انظر شرح المفصل ١/٣٢ .
(٤) في المصورة : بحدل ، تصحيف .

ولم يخرج عن حكم نظائرها منه ، وإلا فما ذكر أنه غير مقيس له وزن في النكرات ، إلا أن حكمه خالف حكم نظيره من النكرات .

وقوله : " وهو إما صحيح فيه ما يجب لإعلاله في النكرات نحو : مدِين ، ومكوزة ، وحيوة . أو مفكوك فيه ما يجب لإدغامه في النكرات كمحيب ، أو مفتوح فيه ما يجب كسره في النكرات كموظب اسم مكان وموكل كذلك ، وموهب اسم رجل . "

يعنى أن نحو : مدِين ، ومكوزة . من الأسماء النكرات يلزم فيه الإطلال بأن تنقل الحركة المفتحة من حرف العلة إلى الساكن قبلها ، ثم تقلب حرف العلة ألفاً لتحركة في الأصل وانفتاح ما قبله في اللفظ . فكان ينبغي أن يقال : مكارزة كمشابة ومدان كقام ، لكنهم شذوا في ذلك ، وهذا الشذوذ متفق عليه عند من يقول بالنقل على كل حال . وأما من يقول بالارتجال : فمنهم من جعل الصحة شذوذاً ، ومنهم من لم يرها شذوذاً وإلى ذلك ذهب المبرد (١) فقال : إنما يجب لإعلال مقام ومثابة وأشباههما بالحمل على الفعل ؛ لكونها مشتقة منه بقياس ، وأما مكوزة ، ومدِين وأشباههما ، فإنها أعلام ليست مأخوذة من أفعال تعتل بالحمل عليها .

والصحيح أن اعتلالها شاذ ؛ لأنها منقولة من النكرات ؛ وإن الأسماء كلها ينبغي أن تكون منقولة حلاً للأقل على الأكثر ، وتقدير أنها مرتجلة فليست العلة في الإعلال ما ذكر من كون مقام ومثابة وأمثالهما مأخوذة من فعل بل السبب في ذلك أنها على مثال الفعل في كد الحروف ومقابلة الزائد الزائد ومماثلة الحركات والسكنات حركات الفعل وسكناته مع اختلاف الزيادة ، أعنى مخالفة زيادة الاسم زيادة الفعل وأمين بذلك اللبس ، ولو اتفقت الزيادة لم يجز الاعتلال خوف اللبس نحو (٢) : أعور وأهين (٣) .

وكذلك حيوة قياسه أن يكون حيه ، لأنه إذا اجتمع في اللفظ يا وواوسبت إحداهما بالسكون ولم تكن الأولى مدة منقبلة من غيرها ، قلبت السواوياً

(١) المقتضب ١/ ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، وشرح الشافية ٣/ ١٠٥ .

(٢) في شرح الشافية ٣/ ١٠٥ " وإن لم يكن ذو الزيادة الاسمي ماينا للفعل بوجه نحو : أبيض وأسود وأدون منك وأبيع ونحو : إبيع على وزن إضبع من البيع ونحو : تبع على وزن ترتب منه ، فلا يعمل شيء منها ليكون فرقاً بسين الأسماء والأفعال . الخ . .

(٣) لم أتبين قراءة هذه الكلمة ، ولعل ما أشبهه صراب .

وأدغمت // الياء في الياء .

وكذلك محبب قياسه أن يكون محبباً ، فتدغم الياء في الباء ، كما قالوا : مرد ومفر .

فإن قال قائل : فلعل الميم أصلية ، فيكون وزن محبب فعلل ، فلا يكون الفك شاذاً ؛ لأنه يكون إذ ذاك ملحقاً بجعفر كقرود ، والإلحاق مانع من الإدغام .

فالجواب : أن الذي منع من ذلك أن الميم إذا كانت أول كلمة ومعدّها ثلاثة أحرف ، فالقياس جعلها زائدة ؛ لأنها لم تجيء غير زائدة فيما عرف له اشتقاق أو تصريف إلا نادراً نحو : يعزى بدليل قولهم : معز فحذفوا الألف وأثبتوا الميم ، ولو كانت الميم هي الزائدة لقالوا : عزة ؛ وإذا وجب جعل الميم زائدة كان القياس الإدغام .

فإن قال قائل : يجب جعل الميم أصلية حتى لا يكون الفك شذوذاً ؛ لأن جعل الميم غير زائدة أولى ، ومعدّها ثلاثة أحرف - وإن كان نادراً - أوسع من فك ما يجب إدغامه ؛ إذ فك ما يجب إدغامه إنما بابّه أن يجيء في ضرورة نحو قوله :

٤١٢ - الحمد لله العليّ الأجل (١)

أي : الأجل ؛ ألا ترى أن النحويين جعلوا الميم في مأجج ومهدد أصلية ؛ حتى لا يكون الفك قياساً (٢) . ورأوا أن جعل الميم أصلية وإن كان شاذاً أوسع من فك ما يجب إدغامه .

فالجواب : أنه لما تعارض في محبب شذوذ جعل الميم أصلية مع شذوذ فك المدغوم ، كان شذوذ فك المدغم أولى ؛ لأنك إذا جعلت الميم زائدة كان اللفظ من تركيب ح ب ب ، وذلك موجود ويكُون مشتقاً من الح ب . وإذا جعلت الميم غير زائدة كان من تركيب م ح ب (٣) ، وذلك لم يوجد في كلامهم ؛ فلمّا تعارض شذوذان كان الحمل على التركيب الموجود أولى . وكذلك موهب وموظب ، كان القياس فيها كسر العين فيقال : موهب ، وصوّر طلب

(١) البيت لأبي النجم وهو في النوادر ٤٤ والمقتضب ٢٧٩/١ ، ٣٨٨ ، والخصائص

٨٧/٣ ، ٩٣ ، وشرح الجمل لابن صفور ٥٦٣/٢ والمقاصد النحوية ٥٩٥/٤

وغير ذلك . وليس في الديوان .

(٢) انظر شرح الشافية ٣٩٤/٢ ، ٣٩٥ .

(٣) لم يرد من وجوه "ح ب" شيء في المعاجم .

كسوة ، لَأَنَّ الْمَفْعَلَ مَّا فَاؤُهُ وَأَوْ قِيَاسَهُ أَنْ يَكُونَ مَكْسُورَ الْعَيْنِ .

فَإِنَّ قَائِلَ : فَلَعَلَّ السِّيمَ أَصْلِيَّةً وَوَزْنَهُمَا فَعَمَلٌ كَكَوْثَرٍ وَجَوْشَنٍ ، فَلَا يَكُونُ الْفَتْحُ شَاذًا ، لَأَنَّ جَعَلَ السِّيمَ أَصْلِيَّةً إِذَا كَانَ بَعْدَهَا ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ قَلِيلًا أَوْ سَعٌ مِنْ كَسْرِ عَيْنِ مَفْعَلٍ مَّا فَاؤُهُ وَأَوْ ؟

فَالْجَوَابُ أَيْضًا : أَنَّهُ لَمَّا تَعَارَفَ الشَّدْوَانُ كَانَ مَا يُوَدِّي إِلَى تَرْكِيبِ مَوْجُودٍ أُولَى ، وَهُوَ جَعَلَ السِّيمَ زَائِدَةً ، لَأَنَّ مِنْ كَلَامِهِمْ تَرْكِيبٌ " وَظَب " يُقَالُ : وَاطَّابَ وَتَرْكِيبٌ " وَهَب " يُقَالُ : وَهَبَ ، وَلَيْسَ مِنْ كَلَامِهِمْ تَرْكِيبٌ " مَهَب " (١) وَلَا " مَ ظَب " (٢) . فَإِذَا ثَبِتَ بِمَا ذَكَرْنَا أَنَّ السِّيمَ زَائِدَةٌ كَانَ فَتْحُ الْعَيْنِ شَاذًا .

وَقَوْلُهُ : " وَقَدْ يَكُونُ الْعَلَمُ بِالْغَلْبَةِ فَيَلْزِمُهُ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ : إِمَّا الْأَلْسِفُ وَاللَّامُ كَالثُّرَيَّا وَالذَّبْرَانُ ، وَإِمَّا الْإِضَافَةَ كَابْنِ عَمْرٍ " .

يُرِيدُ أَنَّ قِسْمَةَ الْعَلَمِ إِلَى الْمَنْقُولِ وَالسَّرْتَجِلِ إِتِمَامًا هُوَ بِالنَّظَرِ إِلَى الْأَكْثَرِ الْأَقْبَلِ ، وَإِلَّا فَقَدْ لَا يَكُونُ مَنْقُولًا وَلَا مَرْتَجِلًا ، وَهُوَ مَا عَلِيَّتُهُ بِالْغَلْبَةِ نَحْوُ : الثُّرَيَّا ، وَالذَّبْرَانُ ، وَابْنِ عَمْرٍ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الثُّرَيَّا مُشْتَقَّةٌ مِنَ الثُّرُورِ وَمَعْنَى الثُّرُورِ (٣) مَوْجُودٌ فِيهَا ؛ لِأَنَّهَا أَنْجَمٌ مَجْتَمِعَةٌ . وَكَذَلِكَ الذَّبْرَانُ مَعْنَى الذَّبُورِ مَوْجُودٌ فِيهِ لِأَنَّهُ دَبْرٌ (٤) الثُّرَيَّا ، فَالْإِظْفَانُ إِذَا وَقَعَانِ عَلَى مَا وُضِعَ لَهُ بِحَقِّ الْأَصَالَةِ ، وَلَمْ يَحْدَثْ فِيهِمَا أَكْثَرُ مِنَ الْغَلْبَةِ ، وَإِلَّا فَقَدْ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ تَقَعَ الثُّرَيَّا عَلَى أَنْجَمٍ كَثِيرَةٍ بَيْنَكَ وَبَيْنَ مَخَاطِبِكَ فِيهَا عَهْدٌ ، وَكَذَلِكَ الذَّبْرَانُ كَانَ أَيْضًا يَنْبَغِي أَنْ يَقَعَ عَلَى كُلِّ نَجْمٍ دَبْرٌ آخَرَ ، وَبَيْنَكَ وَبَيْنَ مَخَاطِبِكَ فِيهِ عَهْدٌ ، وَكَذَلِكَ الصَّعِقُ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقَعَ عَلَى كُلِّ مَنْ أَصَابَتْهُ صَاعِقَةٌ لَكِنَّهُ ظَبٌّ عَلَى خُوَيْلِدِ بْنِ نُفَيْلِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ كِلَابِ (٥) ، وَكَذَلِكَ ابْنُ عَمْرٍو وَقَعَ عَلَى مَا وَضَعَهُ بِحَقِّ الْأَصَالَةِ ؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ وَهُوَ ابْنُ لَعْمَرٍ ، لَكِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَقَعَ عَلَى كُلِّ ابْنٍ لَعْمَرِيٍّ يَكُونُ بَيْنَكَ وَبَيْنَ مَخَاطِبِكَ فِيهِ عَهْدٌ ، إِلَّا أَنَّهُ ظَبٌّ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ مِنْ بَيْنِهِمْ .

(١) قَالَ الْأَزْهَرِيُّ (هَب م) أَهْطَتْ وَجُوهُهُ إِلَّا " بِهِمْ " .

(٢) لَمْ يَسْتَعْمَلْ مِنْ وَجْهِهِ " مَ ظَب " شَيْءٌ ، وَلِذَا لَمْ تَرُدْ فِي الْمَعَاجِمِ .

(٣) فِي الصُّورَةِ : الثُّورَةُ ، تَحْرِيفٌ .

(٤) فِي اللِّسَانِ (دَبْرٌ) " لِأَنَّهُ يَدْبُرُ الثُّرَيَّا أَيَّ يَتَّبِعُهَا " .

(٥) جَمْهَرَةُ أَنْسَابِ الْعَرَبِ ٢٨٦ .

والصحيح أن هذه الأسماء الغالبة جارية مجرى الأعلام ، وليست بأعلام (إذ أن) تعريفها ليس بوضع اللفظ على الشيء بل بالإضافة أو بالألف واللام ، ولذلك تلزم الألف واللام في الثوب وأمثاله ، والدليل على أن ابن عمر ليس باسم علم أن الاسم العلم الواقع عليه إنما هو عبد الله ، وإنما قلب ابن عمر عليه بعد استقرار تسميته بذلك .

وقوله : * وقد تدخل الألف واللام على العلم المنقول من الصفة فلا تلزم كالحار والفضل * .

لما قدم أن العلم قد يكون منقولاً من المشتق من الجنس نحو : حار ، خاف أن يقال له : لو كان طمأ لما دخلت عليه الألف واللام ، إذ لا فائدة في دخول الألف واللام عليه ، فأراد أن يبينه على السبب الذي لأجله دخلت (٣) الألف واللام عليه ، وهو كونه صفة في الأصل فإذا لمحو معنى الصفة أدخلوا الألف واللام ، لأن معنى الصفة إذا قصد يصير الاسم نكرة * .

فلا يتصور إذ ذاك أن يراد به اسم معين حتى تدخل عليه الألف واللام ، ولا تلزم هذه الألف واللام ، لأنك إن لم تلح معنى الصفة لم تدخلها . والدليل على أن هذه الألف واللام غير لازمة (٣) للح الصفة أنك لا تجد لها أبداً داخله على اسم // إلا وذلك الاسم وصف أو مما يوصف به ، ألا ترى أنك لا تجد لها إلا فيما هو صفة في الأصل نحو : الحار ، أو فيما هو مصدر في الأصل نحو : الفضل ، لأن المصدر يجوز الوصف به .

وقوله : * المبهم نعتي به الموصول واسم المشار إليه * .

إنما فسّر ما يعنى بالمبهم ؛ لأنه لم يستعمل المبهم على اصطلاح النحويين فيه ؛ لأن المبهم على اصطلاح النحويين إنما هو اسم المشار إليه ، فلذلك احتاج إلى أن يبين ما أراد بالمبهم (٤) ، وقد بينا السبب الذي لأجله سمي الموصول مبهماً .

(١) في الصورة : إن و

(٢) في الصورة : دخله

(٣) في الصورة : اللازمة .

(٤) في الصورة : المبهم .

[المعرف بال]

وقوله : " الألف واللام : جنسيان وعهدتان " .

يريد : لتعريف الجنس ولتعريف العهد ، وخرج أيضاً في قوله : جنسيان عن الاصطلاح ؛ فإنَّ الجنسيتين عند النحويين هما اللتان يُحدثان في الاسم معنى الجنسية (١) نحو قولهم : أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَارُ الصَّغْرُ وَالذَّرْهَمُ الْبَيْضُ ، فَالدِّينَارُ وَالذَّرْهَمُ

قبل دخول الألف واللام لم يكونا جنسين ، بل كان دينار ودرهم يقعان على كل دَرْهَمٍ وَدِينَارٍ على طريق البديل . واللّتان لتعريف الجنس نحو : اللبن والماء ؛ فَإِنَّ مَاءً وَلَبَنًا كَانَا واقعين على جنسي الماء واللبن فالألف واللام لم تصيرهما جنسين بل دخلتا عليهما للتعريف فكان ينبغي أن يقول : الألف واللام معرفتان للعهد والجنس .

وقوله : " فالجنسيان هما الداخلتان على الاسم لا في معرض الحوالة على معهود " .

يعنى أنك تقول : اللبن والماء ، وإن لم يتقدم بينك وبين مخاطبك عهد في جنس الماء واللبن فتحيله على ذلك ، بل إنما دخلت الألف واللام ؛ لأنك تعلم أن هذين الجنسيتين معلومان عند كل أحدٍ ولا يُعَدُّ عندي أن تُسَمَّى الألف واللام اللتان لتعريف الجنس عهديتين ؛ لأنَّ الأجناس عند العقلاء معلومة منذ فهموها ، والعهد تقدم المعرفة ، فالأجناس إذاً في نفوسهم معهودة ، وإنما الذي يمنع أن يسمى معهوداً - بمعنى أنه تقدم فيها عهد شخصي بين المخاطب والمخاطب ، وهو الذي أراد أبو موسى بالعهد ، فكأنه قال : لا في معرض الحوالة على شيء ؛ أي شخص معهود بينك وبين المخاطب .

وقوله : " وعلامتهما أن الاسم الذي هما فيه لا يفيد مضمرة ما يفيد مظهره " .

يعنى أن الضمير الذي يراى به الجنس لا يعود على ما تقدم بينك وبين مخاطبك فيه عهد ، فإذا ذكرت فهو بهم لا يفهم المراد به إلا بشرط تفسيره بعد ، نحو قولك : نعم رجلاً زيداً ، وربه رجلاً ، فلا يفهم من ذكر الضمر وحده مقصود ،

(١) عند هذه الفقرة في الحاشية ما نصه : " أي لا يحولانه من التعريف إلى التنكير ، إنما تدخلان عليه للجنسية " طرة بخط المؤلف .

بخلاف الظاهر من أسماء الأجناس فإنه إذا ذكر فهم منه الجنس المقصود .

وقوله : " والعهديتان بالعكس في الأمرين (١) . . إلى آخره " .

يعنى أنهما داخلتان على الاسم في معرض الحوالة على معهود بينك وبين مخاطبك بخلاف الجنسيتين ، وأن الاسم الذى يدخلان عليه يفيد مضمرة ما يفيد مظهره ، ألا ترى أنك إذا قلت : لقيت زيداً فضريت ، كان بمنزلة قولك : لقيت زيداً فضريت زيداً ، ويعنى بالمعهود طمأ نحو قولك : لقيت الرجل تريد رجلاً معلوماً عند المخاطب قد تقدم بينك وبينه فيه عهد ، والمعهود ذكرنا نحو قولك : لقيت رجلاً فضريت الرجل ، تريد الرجل المعهود فى الذكر قبل وليس بمعهود طمأ ، لأنه نكرة .

وقوله : " ويعرض فى الجنسية الحضور " .

إنما جعل الألف واللام التى للحضور هى الجنسية من جهة أنك إذا قلت : خرجت فإذا الأسد ، لم توقع الأسد على معهود بينك وبين مخاطبك ، كما أن الاسم الذى تدخل عليه الألف واللام الجنسيتان كذلك ، وأيضاً فإنك إذا قلت : خرجت فإذا الأسد ، فإنما تريد : خرجت فإذا هذه الحقيقة ، لم ترد أسداً واحداً معلوماً عند المخاطب ، فأدخلت الألف واللام للتعريف ؛ لأن حقيقة الأسد معروفة عند الناس ، واسم الجنس إنما هو معلق على الحقيقة ، ولذلك يقع على ما قل وأكثر نحو : لبن ، ألا ترى أنه يقع على جميع اللبن ويقع أيضاً على القطعة من اللبن ، لأن حقيقة اللبن موجودة فى القطعة من اللبن كما أنها موجودة فى جميع اللبن ، والاسم إنما طلق على الحقيقة ، فلذلك يقع على ما توجد فيه الحقيقة قل أو أكثر ، ولو كان اسم الجنس معلقاً على جميع الجنس لم يتناول بعضه أصلاً ، وأيضاً فإن جميع أحوال الجنس غير منحصرة ولا موجودة بالفعل فيقال : إن الاسم يتعلق على جميعها ، فبين إذاً أن اسم الجنس إنما علق على الحقيقة المتكررة فى النفس ، فتناول لذلك ما توجد له تلك الحقيقة من قليل أو كثير .

(١) بعدها فى الجزئية : وهما الداخلتان عليه فى معرض الحوالة على معهود ذكرنا أو علماً ، ويفيد مضمراً الاسم الذى هما فيه ما يفيد مظهره .

وقوله : " وفي العهديّة الغلبة ولمح الصفة .

أما الألف واللام الغالبة فبين أنها إنما دخلت لتعريف العهد ، ثم حدثت الغلبة بعد ذلك ، وأما التي للمح الصفة فلم تدخل على الاسم أولاً للتعريف ؛ لأن الاسم ظم في الأصل ، لكن لما لمح فيه معنى الوصف كان ذلك يسقطاً لتعريف العلمية منه ، وأنت إنما تريد شخصاً معلوماً ، فلم يكن بد من إدخال الألف واللام العهديتين عليه (١) لذلك .

وقوله : المضر لا ينعى ، لأن ما يفسره يعينه ، ولا ينعى به ، لأنه ليس مشتقاً ولا في حكمه .

ليس المانع من نعت المضر ما ذكر على الإطلاق ، وإلا فقد يعود المضر على نكرة نحو قولك : لقيت رجلاً فضرت المضر هنا غير معين // لأنه عائد على غير معين ، ولو كان المانع من نعت المضر كونه معيناً لجاز أن ينعى الضمير العائد على النكرة ؛ لأنه غير معين . فلا بد إذاً من التفصيل فنقول : إن كان ضمير متكلم أو مخاطب لم ينعى ؛ لأن ما يفسره يعينه ، وإن كان ضمير غيبة لم ينعى ؛ لأنه ينوب مناب الظاهر ويغني عن تكريره ، فكما أن الظاهر إذا كرر لا يجوز نعت ، فكذلك لم ينعى ما قام مقامه ؛ ألا ترى أنك تقول : لقيت زيدا فضرت زيدا ، ولا يجوز : فضرت زيدا العاقل ؛ لأن ذلك يوهم أنك أردت غير زيد المتقدم الذكر وتقول : لقيت رجلاً ، فضرت الرجل ، ولا يجوز أن تقول : فضرت الرجل العاقل ؛ لأن ذلك يوهم أيضاً أنك أردت غير الرجل المتقدم الذكر .

فإن قال قائل : فإن الظاهر المكرر يجوز نعته بالمذكور أو ما في معناه ؛ ألا ترى أنك تقول : لقيت زيدا فضرت زيدا المذكور ، ولقيت رجلاً فضرت الرجل المذكور ، فهلاً جاز أن تقول : لقيت زيدا فضرت المذكور ولقيت رجلاً فضرت المذكور ؟

فالجواب : أن الظاهر المكرر إنما نعت بالمذكور أو ما في معناه ؛ لأن في ذلك تأكيداً لبيان أنك إنما أردت الأول لا غيره ، وليس بمنزلة العاقل وما أشبهه بمضمون

(١) في الصورة : " طيه العهديتين " تقديم وتأخير .

(٢) في السهم ١١٧/٢ " وجوز الكسائي نعت مضر الغائب إذا كان لدح أو ذم =

من النعوت الموهمة أنك أردت غير الأول ، وإنما احتيج إلى التأكيد بالمذكور أو ما في معناه ؛ لأنك إذا قلت : لقيت زيدا فضربت زيدا ، قد يتطرق الوهم إلى أنك أردت غير زيد الأول - وإن كان تطرقه إلى ذاك ضعيفا - فرفعت ذلك بالمذكور ، وإذا قلت : لقيت زيدا فضربته فمعلوم أن الضمير إنما يعود على المتقدم الذكر ، ولا يمكن خلاف ذلك ، فأعني ذلك عن وصفه بالمذكور .

فإن قال قائل : فهلا نعت المضر على جهة المدح أو الذم أو الترحم ، إن لا يراد بالنعوت إن ذاك تعيين النعوت ولا تبيينه ؟

فالجواب : أن النعت الذي يراد به المدح أو الذم أو الترحم بابه ألا يكون تابعا بل مقطوعا ؛ لأن ذلك من مواضع الإسهاب والإطالة ، كما تقدم (١) . وإنما أتبع إجراء له مجرى الذي يراد به التبيين ، والنعوت الذي يراد به التبيين لا يجوز أن ينعت به المضر ، فلم يجوز أن ينعت أيضا على طريق المدح أو الذم أو الترحم ، وأيضا فإنه قصد به الاختصار ، لقباحة تكرار اللفظ المعاد فلو نعت لظال فكان نقيض وضعه ، وأيضا فإنه حمل على ضمير المتكلم والمخاطب ليكون الباب واحدا .

وقوله : ولا ينعت به ؛ لأنه ليس مشتقا ولا في حكمه .

يقول (٢) لما كان النعت لا يكون إلا بالمشتق أو ما في حكمه ، وقد تقدم تبيينها (٣) ، والمضر ليس بمشتق ولا في حكمه ، لم يجوز أن ينعت به . وهذا الذي ذكره صحيح بالنظر إلى ضمير المتكلم والمخاطب ؛ لأنه ليس بمشتق ولا في حكمه ، وأما ضمير الغيبة فقد يكون على مشتق ، فيكون في حكم المشتق ، لأن الذي فسى حكم المشتق هو ما كان في معنى ما أخذ من المصدر ، وإن لم يكن مأخوذا بنفسه من مصدر ، والضمير إذا عاد على مشتق فهو في المعنى ذلك المشتق الذي أخذ من المصدر وذلك نحو قولك : قام العاقل هو ، فهو يراد به : العاقل ، لكن

أو ترحم كذا نقله عنه الناس ، كما قال أبوحيان ، واحتج بقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ رِئْسٌ يَقْدِفُ بِالْحَقِّ عِلْمَ الْغَيْبِ ﴾ وقولهم مرت به السكينة وقولهم * اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم * وقوله * فلانك أن ينام البائسا * وغيره خرج ذلك على البدل ، قال ابن مالك وفيه تكلف وقيل : إنه أجازة إذا تقدم المظهر كذا نقله عنه النحاس والغراء * وانظر الكتاب ٢/٧٥ ، ٧٦ .

(١) تقدم في ص ٥١٧

(٢) في الصورة : يقال .

(٣) تقدم ص ٥١٤

إِنَّمَا لَمْ يَجْزْ أَنْ يَكُونَ نَعْتًا ، لِأَنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِي النَّعْتِ بِهِ إِذِ النَّعْتُ إِنَّمَا هُوَ لِتَبْيِينِ
 الْمُنْعَوَاتِ أَوْ لِمُدْحِهِ أَوْ ذَمِّهِ أَوْ التَّرْحِمِ طَيْبِهِ ، وَالْمُضْمَرُ لَا يُمْكِنُ فِيهِ ذَلِكَ ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا
 يُعْطَى مَعْنَى الْأَوَّلِ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ وَلَا نَقْصٍ ، وَأَيْضًا فَإِنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ نَفْسِ
 مَعْنَى الْمَشْتَقِّ حَتَّى يَعُودَ عَلَى مَا عُرِّفَ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، أَوْ نَكْرَةً نَحْوَ قَوْلِكَ : جَاءَنِي
 الْعَاقِلُ هُوَ ، أَوْ جَاءَنِي عَاقِلٌ هُوَ ، فَلَا يَتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ نَعْتًا لِلنَّكْرَةِ ، لِأَنَّ النَّكْرَةَ
 لَا تَنْعَتُ بِالْمَعْرِفَةِ ، وَلَا يَتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ نَعْتًا لِلْمَعْرِفَةِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، لِأَنَّهُ أَعْرَفُ
 مِنْهُ ، وَالنَّعْتُ لَا يَكُونُ أَعْرَفُ مِنَ الْمُنْعَوَاتِ ، بَلْ يَكُونُ مَسَاوِيًّا لِلْمُنْعَوَاتِ فِي التَّعْرِيفِ
 أَوْ أَقْلًا مِنْهُ تَعْرِيفًا .

وقوله : " العلم لا ينعته به كما لا ينعته بالضمير " .

يعني أَنَّهُ لَا يَنْعَتُ بِهِ ، لِأَنَّهُ الِيسُّ مَشْتَقًّا وَلَا فِي حَكْمِهِ ، وَهَذَا الَّذِي عَسَلَّ
 بِهِ امْتِنَاعَ النَّعْتِ بِالْعَلْمِ صَحِيحٌ ، لِأَنَّ الْعَلْمِيَّةَ تُذْهِبُ مَعْنَى الْاِسْتِقَاتِي مِنَ الْاِسْمِ ،
 وَإِنْ كَانَ فِي الْأَصْلِ مَشْتَقًّا نَحْوُ : مَبَاسٌ وَحَارِثٌ ، أَلَّا تَرَى أَنَّهُمْ إِذَا لَمَحُوا مَعْنَى
 الصِّفَةِ أَدْخَلُوا الْأَلْفَ وَاللَّامَ لِذَهَابِ الْعَلْمِيَّةِ مِنْهُ ، وَهَذَا شَيْءٌ لَا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ أَحَدٍ
 مِنَ النُّحَوِيِّينَ إِلَّا مَا حَكَى أَبُو بَكْرٍ خَطَّابٌ عَنْ بَعْضِ النُّحَوِيِّينَ : مَنْ أَنْ مَكْرَمَانَ وَمَطْيِيَانَ
 وَمَخْبِيَانَ ، وَمَلْكَعَانَ تَكُونُ صِفَاتٍ مَعَارِفَ وَتَأْنِيثًا بِالْهَاءِ تَقُولُ : هَذَا زَيْدٌ مَكْرَمَانَ
 عَلَى النَّعْتِ ، وَالْبَدَلُ جَائِزٌ ، كَمَا يَجُوزُ فِي قَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَاحِبِ عَمْرٍو الْوَجْهَانَ
 وَلَوْ قُلْتَ : هَذَا رَجُلٌ مَكْرَمَانَ لَكَانَ بَدَلًا مِنْهُ ، لِأَنَّ رَجُلًا نَكْرَةً وَمَكْرَمَانَ مَعْرِفَةً ، وَلَمْ
 يُعْصَفْ لِلزِّيَادَتَيْنِ مَعَ التَّعْرِيفِ ، وَتَقُولُ فِي الْمَوْثِ : هَذِهِ هُنَّ مَكْرَمَانَةٌ عَلَى النَّعْتِ
 وَلَا تَصْرَفُ لِمَكَانِ هَاءِ التَّأْنِيثِ وَالتَّعْرِيفِ وَكَذَلِكَ بَاقِيهَا } وَقَدْ ذَكَرَ أَبُو حَاتِمٍ هَذِهِ
 الصِّفَاتِ وَصَرَّفَ مَسَائِلَهَا عَلَى مَا ذُكِرَ } قَالَ أَبُو بَكْرٍ : وَلَا أَعْرَفُ الْعِلَّةَ الَّتِي صَارَتْ
 بِهَا هَذِهِ الصِّفَاتُ مَعَارِفَ ، وَقَدْ ذَكَرَ الزَّجَاجِيُّ (١) هَذِهِ الصِّفَاتِ فِيمَا لَا يَسْتَعْمَلُ
 إِلَّا فِي التَّنْدَاءِ خَاصَّةً ، لَكِنِ أَبُو حَاتِمٍ إِمَامٌ لَا يَدْفَعُ // فِي نَقْلِهِ وَحِكَايَتِهِ [وَيَنْبَغِي
 عِنْدِي إِذْ قَدْ ثَبَّتَ ذَلِكَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ أَنْ يَجْعَلَ تَعْرِيفَهُ بِنِيَّةِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَلِذَلِكَ
 سَقَطَ التَّنْوِينُ مِنْهُ فَيَكُونُ نَحْوَ مَا حَكَاهُ أَبُو الْحَسَنِ مِنْ قَوْلِهِمْ : سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ، بِغَيْرِ
 تَنْوِينٍ ، يَرِيدُونَ : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ ، وَيَكُونُ عَلَى هَذَا نَعْتًا لِلْمَعْرِفَةِ وَبَدَلًا مِنَ النَّكْرَةِ .

(١٥٤)

(١) الجمل : ١٧٥ . وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٠٨ .

وقوله : * وَيُنَعَّتُ (١) بباقي المعارف غير المضمرة .

يعنى أنه ينعت بالمعرف بالألف واللام والمشار والمضاف إلى معرفة من المعارف إضافة محضة فتقول : مررت بزيد العاقل ، وزيد هذا ، وزيد صاحبك ، وزيد صاحب هذا . وزيد صاحب عمرو ، وزيد صاحب الدابة .

وقوله : * الجهم يُنَعَّتُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ لِلْجِنْسِ * . (٢)

إنما جعل الألف واللام في نعت المشار للجنس ؛ لأنها للحضور ، وقد بينا (٣) أن الألف واللام اللتين للحضور لا يكونان إلا الجنسيتين ، وإن لا همد بينك وبين المخاطب في المعرف بهما ، فإنما عرفت من جهة أنك أردت الحقيقة ، والحقيقة معلومة في النفوس ، وإنما لم ينعت الجهم إلا بما فيه الألف واللام خاصة ؛ لأنه معرفة ولا تنعت المعرفة إلا بمعرفة ، والمعارف محصورة ، فلم ينعت المشار بالمضمرة ولا بالعلم ؛ لأنهما لا يتصور النعت بهما للعلية التي تقدم ذكرها ، ولم ينعت بمشار آخر ؛ لأنه لا فائدة في ذلك ، فإن جاء شيء من ذلك نحو : مررت بهذا هذا ، فإنما هو توكيد لا نعت ، ولم ينعت بالمضاف إلى معرفة ؛ لأن المشار مع نعت بمنزلة اسم واحد ، وقد تقدم الدليل على ذلك . والمضاف مع المضاف إليه كالشيء الواحد ، فكرهوا أن يجعلوا ثلاثة أشياء كالشيء الواحد ، فلم يبق ما ينعت به إلا المعرف بالألف واللام نحو قولك : مررت بهذا الرجل . وهذا الذي ذكره صحيح إن عني بالسهم المشار (٤) ، وإن عني بالمهم المشار والموصول كما ذكر قبل ، كان ما ذكره باطلاً باتفاق من النحويين ؛ لأن الموصول بمنزلة المعرف بالألف واللام ينعت بما ينعت به .

وقوله : * فإن اتفق أن يكون ما هما فيه مشتقا ، فالأجود أن يكون مما يخص الجنس المقصود * .

(١) أى : العلم .

(٢) تقدم في ص ٥٧٥

(٣) ذهب الكوفيّة والزجاج والسّهيلي إلى أن اسم الإشارة لا ينعت ولا ينعت به ، وأكثر البصريين على أنه ينعت وينعت به نحو (بل فعله كبيرهم هذا) ثم مرر بأرأيتك هذا الذي كرمت على ~~الرجل~~

يعنى أَنَّهُ إِنَّمَا يُوصَفُ فِي الْغَالِبِ بِالْأَسْمَاءِ الْجَوَامِدِ نَحْوَ قَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِهَذَا الرَّجُلِ ، وَهَذِهِ الْمَرْأَةُ ، وَإِنْ وُصِفَ بِالشَّمْتَقِ فَالْأَجُودُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ - يَعْنِي الْوَصْفَ - مَا يَخَصُّ الْجِنْسَ الْمَقْصُودَ يَعْنِي الْجِنْسَ الَّذِي الْمَشَارُ إِلَى مِنْهُ - نَحْوَ قَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِهَذَا (١) الْفَارِسِ ، لِأَنَّ الْفَرُوسِيَّةَ إِنَّمَا تَخَصُّ جِنْسَ الْمَشَارِ إِلَى وَهُوَ الرَّجُلُ ، وَيَقْلُ أَنْ تَقُولَ : مَرَرْتُ بِهَذَا الطَّوِيلِ ؛ لِأَنَّ الطُّوْلَ لَا يَخَصُّ الرَّجُلَ الَّذِي هُوَ جِنْسُ الْمَشَارِ إِلَى ، وَإِنَّمَا كَانَ الْأَحْسَنُ ذَلِكَ لِأَمْرَيْنِ :-

أحدهما : أَنَّ الْمَشَارَ - كَمَا تَقْدِمُ - إِنَّمَا أَتَى بِهِ لِيَنْقَلِ الْأِسْمُ مِنْ تَعْرِيفِ الْغَيْبَةِ لِتَعْرِيفِ الْحُضُورِ ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَقِيلَ : مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ ، فَكَانَ حَقُّ الْأِسْمِ الْمَعْرُوفِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ عَلَى هَذَا أَنْ يَلِي الْعَامِلَ ، وَالْأِسْمَ الَّذِي حَقُّهُ أَنْ يَلِيَ الْعَامِلَ إِنَّمَا يَكُونُ جَامِداً ، وَإِنْ كَانَ مُشْتَقاً فَإِنَّمَا يَكُونُ عَلَى تَقْدِيرِ حَذْفِ الْمَوْصُوفِ وَإِقَامَةِ الصِّفَةِ مَقَامَهُ ، وَلِذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْمَشْتَقُ مَا يَخَصُّ الْجِنْسَ الْمَوْصُوفَ بِهِ ؛ لِأَنَّ الْمَوْصُوفَ لَا يَجُوزُ حَذْفُهُ حَتَّى تَكُونَ صِفَتُهُ كَذَلِكَ .

والآخر : أَنَّكَ إِذَا وَصَفْتَ الْمَشَارَ فَإِنَّكَ تَرْفَعُ بِذَلِكَ الْإِبْهَامَ الَّذِي فِي اسْمِ الْإِشَارَةِ كَمَا يَكُونُ ذَلِكَ يَحْصُلُ بِتَمْيِينِ جِنْسِ الْمَشَارِ إِلَى ، فَتَقُولُ : مَرَرْتُ بِهَذَا الرَّجُلِ ، لِتَبَيِّنَ أَنَّكَ إِذَا أَرَدْتَ مِنَ الْحَاضِرِينَ مَنْ هُوَ مِنْ جِنْسِ الرِّجَالِ ، لَا مَا هُوَ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ الْجِنْسِ ، فَإِنْ اتَّفَقَ أَنْ يَكُونَ بِحَضْرَةِ الْمُخَاطَبِ أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدٍ مِنْ جِنْسِ الرِّجَالِ احْتَجَّتْ أَنْ تَقُولَ : مَرَرْتُ بِهَذَا الرَّجُلِ الْفَارِسِ ؛ لِتَبَيِّنَ أَنَّ الْمَشَارَ إِلَى مِنْ جِنْسِ الرِّجَالِ لَا مِنْ غَيْرِهِمْ ، وَأَنَّهُ مِنَ الْفَرَسَانِ مِنْهُمْ ، وَقَدْ يَحْذَفُ الْمَوْصُوفُ وَيَكْتَفَى بِالصِّفَةِ فَتَقُولُ : مَرَرْتُ بِهَذَا الْفَارِسِ ؛ لِأَنَّ الْفَرُوسِيَّةَ خَاصَّةٌ بِجِنْسِ الْمَوْصُوفِ فَتَعْلَمُ أَنَّ الْأَصْلَ مَرَرْتُ بِهَذَا الرَّجُلِ الْفَارِسِ ، فَإِنْ كَانَتِ الصِّفَةُ فَيْرَ خَاصَّةً بِجِنْسِ الْمَوْصُوفِ قَلَّتْ : مَرَرْتُ بِهَذَا الرَّجُلِ الطَّوِيلِ ، وَلَا يَجُوزُ : مَرَرْتُ بِهَذَا الطَّوِيلِ ؛ لِأَنَّ الْمَوْصُوفَ كَمَا تَقْدِمُ لَا يَحْذَفُ حَتَّى تَكُونَ صِفَةً خَاصَّةً بِجِنْسِهِ ، وَأَيْضاً فَإِنَّ ذَلِكَ يُوَدِّي إِلَى اللَّبْسِ ؛ لِأَنَّ الطَّوِيلَ يَكُونُ رَجُلًا وَغَيْرَ رَجُلٍ ، فَلَا يَدْرِي جِنْسَ الْمَشَارِ إِلَى مَا هُوَ ؛ فَإِنْ جَازَ ذَلِكَ فَإِنَّمَا يَجُوزُ إِذَا اتَّفَقَ أَنَّ يَكُونُ بِالْحَضْرَةِ طَوِيلًا إِلَّا رَجُلًا وَاحِدًا ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ ضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ إِذَا كَانَتْ فَيْرَ خَاصَّةً بِجِنْسِ الْمَوْصُوفِ لَمْ تَقُمْ مَقَامَ الْمَوْصُوفِ ، وَإِنْ كَانَ فِي الْكَلَامِ مَا يَدُلُّ عَلَى الْمَوْصُوفِ الْمَحْذُوفِ (٢)

(١) فِي الْمَصُورَةِ : بِهَذِهِ .

(٢) انْظُرْ تَفْصِيلَ السَّهِيلِيِّ مَوْضُوعَ حَذْفِ الْمَنْعُوتِ فِي النَّتَائِجِ ٢٠٩ - ٢١٠ .

وقوله : وينعت به العلم والمضاف إلى المعرفة .

إنما لم ينعت به من المعارف غير المضاف إلى العلم ؛ لأن المعارف فسيـ
 المضافة إنما هي المضمرة والعلم والمشار والمعرفة بالألف واللام . فلم ينعت به
 المضمرة ؛ لأن المضمرة لا ينعت للعلّة التي تقدم ذكرها . ولم ينعت به المشار
 لأنه لا فائدة في ذلك ، فإذا جاء في كلامهم : مررت بهذا هذا ، فإنما ينبغى
 أن يجعل تأكيداً . ولم ينعت به المعرفة بالألف واللام نحو : مررت بالرجل هذا
 ؛ لأن المشار أعرف مما تعرف بالألف واللام والنعت لا يكون أعرف من المنعوت
 بل مساوياً // للمنعوت في التعريف ، أو دونه ، فلم يبق من المعارف فسيـ
 المضافة ما يجوز وصفه بالمشار إلى العلم على مذهبنا ؛ لأن المشار أقل درجة
 في التعريف من العلم فساغ لذلك أن يكون نعتاً له (١) وأما إطلاقه القول بأنه
 ينعت به المضاف إلى المعرفة فباطل ؛ لأن المضاف إلى ما فيه الألف واللام لا يجوز
 وصفه بالمشار ؛ لأن المشار أعرف منه ، والنعت كما تقدم لا يكون أعرف من المنعوت ،
 فإذا قلت : مررت بـغلام الرجل هذا ، فهذا بدل (٢) من غلام ، ولا يجوز أن يكون
 نعتاً لما ذكرناه ، وينعت به باقي ما عرف بالإضافة ؛ لأنه أعرف من المشار أو مثله
 في التعريف ، فتقول : جاءني غلامك هذا وغلام زيد هذا ، وغلام هذا هذا فهذا
 في جميع ذلك يجوز أن يكون نعتاً للغلام .

وقوله : " ذو الألف واللام ينعت بمثله وما أضيف إلى مثله " .

يعني أنه ينعت بما فيه الألف واللام ، وما أضيف إلى ما فيه الألف واللام ،
 نحو قولك : مررت بالرجل العاقل ، والرجل صاحب الدابة ، وإنما جاز ذلك
 ؛ لأن النعت حينئذ يكون في رتبة المنعوت في التعريف ؛ ولم ينعت بغير ذلك
 من المعارف التي يجوز الوصف بها ؛ لأنها أعرف منه ، والنعت لا يكون أعرف من
 المنعوت ، وإذا قلت : مررت بالرجل صاحبك ، أو صاحب هذا ، أو صاحب زيد ،
 لم يكن صاحب في جميع ذلك نعتاً للرجل ؛ لأنه أعرف منه بل بدلاً ، وكذلك لو
 قلت : مررت بالرجل هذا ، لكان " هذا " بدلاً لا نعتاً للرجل ؛ لأنه أعرف
 منه .

(١) في المصورة : تعناله .

(٢) في المصورة : يبدل .

وقوله : " وتنعت به المعارف غير المضمرة " .

إنما تنعت به المعارف غير المضمرة ، لأنه إنما دونهما في التعريف أو مثلها ،
فإذا قلت : مررت بزيد العاقل ، أو بصاحب الدابة العاقل كان العاقل في جميع
ذلك نعتاً لما قبله من المعارف ، وإنما استثنى المضمرة ؛ لأنه لا ينعت ولا ينعت
به للعدة التي تقدم ذكرها .

وقوله : " المضاف إلى المعرفة ينعت بالمضاف إلى مثله ، والمبهم ، وما
فيه الألف واللام بشرط إضافته إلى ما فيه الألف واللام " .

هذا الفصل في نهاية الاختلال ، أما قوله : ينعت بالمضاف إلى مثله ،
يعنى به أن المضاف إلى المضمرة ينعت بالمضاف إلى المضمرة ، والمضاف إلى العلم
[ينعت] بالمضاف إلى العلم ، والمضاف إلى المشار ينعت بالمضاف إلى المشار
والمضاف إلى ما فيه الألف واللام ينعت بالمضاف إلى ما فيه الألف واللام فتقول :
مررت بغلامي خديك ، ومررت بغلام زيد صاحب عمرو ، ومررت بغلام هذا صاحب
ذلك ، ومررت بغلام الرجل صاحب الدابة .

وهذا الذي قاله وإن كان صحيحاً في نفسه فليس فيه استيعاب ؛ لأن المضاف
كما ينعت بالمضاف إلى مثله فقد ينعت بما لم يصف إلى مثله ، بشرط أن يكون في
رتبة المنعوت في التعريف أو أقل منه تعريفاً فتقول : مررت بغلامك صاحب زيد ،
وبغلام زيد صاحب القوس وبغلام هذا صاحب الدابة وبغلامك صاحب هذا وبغلام
زيد صاحب هذا ؛ لأن النعت في جميع ذلك دون المنعوت في التعريف . ولا يجوز
مررت بغلام الرجل صاحبك وصاحب هذا وصاحب زيد ؛ لأن الثاني أعرف من الأول ،
فإذا جعلت بدلاً جاز .

وأما قوله : والمبهم ، فصحيح فيما عدا المضاف إلى ما فيه الألف واللام ؛
الآن ترى أنه لا يجوز : مررت بغلام الرجل هذا ، على النعت ؛ لأن المشار أعرف
من المضاف إلى ما فيه الألف واللام .

وأما قوله : والألف واللام بشرط إضافته إلى ما فيه الألف واللام ، فباطل ،
بل يجوز نعت المضاف إلى المعرفة بما فيه الألف واللام على الإطلاق نحو قولك :
مررت بغلامك العاقل ، وبغلام زيد العاقل وبغلام هذا العاقل وبغلام هذا

العاقلة وغلّام الرجل صاحب الدّابة . ولا تثبت هذه الزيادة في أكثر النسخ -
أعني قوله بشرط إضافته إلى ما فيه الألف واللام . وهو الأليق بكلام أبي موسى .

وإصلاح هذا الفصل : **أَنْ تَقُولَ : " المضاف إلى معرفة إن كان مضافاً إلى مضمرة أو ظمّ نعت بما ينعت به العلم ، وإن كان مضافاً إلى ما فيه الألف واللام نعت بما ينعت به المعرفة بالألف واللام ، وإن كان مضافاً إلى مشارٍ نعت بالمشار ، وما فيه الألف واللام وما أضيف إليهما . "**

وقوله : **" وينعت به العلم ، وما أضيف إلى المعرفة ، وما فيه الألف واللام بشرط إضافته إلى ما فيه الألف واللام . "**

أما نعت العلم به فصحيح نحو قولك : قام زيدٌ صاحبك ، أو صاحب عمرو ، أو صاحب هذا ، أو صاحب الدّابة ، فصاحب في جميع ذلك نعتٌ لزيدٍ ، لأنّه مسأوله في التعريف أو أقل منه تعريفاً . "

وأما نعت ما أضيف إلى معرفة به فصحيح ، لكن لا على الإطلاق ، بل بشرط أن يكون مثل المنعوت في التعريف أو دونه ، نحو قولك : مررت بغلّام زيدٍ خديم عمروٍ أو صاحب الدّابة . وأما إن كان أعرف منه فلا يجوز أن يكون نعتاً له لسو قلت : مررت بغلّام الرجل خديم عمروٍ ، لم يكن خديم نعتاً للغلّام لأنّه أعرف منه .

وأما قوله : وما فيه الألف واللام بشرط إضافته إلى ما فيه الألف واللام ، فصحيح ، نحو قوله : مررت بالرجل صاحب الدّابة ، فإن كان مضافاً إلى غير المعرفة بالألف واللام لم يجز نعت المعرفة بالألف واللام به // لو قلت : مررت بالرجل صاحبك أو صاحب عمرو أو صاحب هذا ، لم يجز أن يكون صاحب في شيء من ذلك نعتاً للرجل ؛ لأنّه أعرف منه [ولم يبق من المعارف ما لا ينعت بالمضاف إلى معرفة أصلاً إلا المضمرة ؛ لأنّه لا ينعت ، والمشار ؛ لأنّه لا ينعت بمضاف ، للعلّة التي تقدّم ذكرها .

وإصلاح هذا الفصل أن تقول : " وينعت به - إن كان مضافاً إلى مضمرة أو ظمّ - العلم أو المضاف إلى مضمرة أو ظمّ . وإن كان مضافاً إلى مشارٍ - العلم أو ما أضيف إلى مضمرة أو ظمّ أو مشارٍ . وإن كان مضافاً إلى ما فيه الألف واللام - جميع المعارف غير المضمرة والمشار . "

[مراتب المشار إليه]

وقوله : " مراتب المشار إليه على ثلاثة أقسام "

يعنى بالنظر إلى القرب والبعد والتوسط .

وقوله : " للواحد المذكور في الدنيا هذا ، وفي الوسطى ذلك ، وفي القصى ذلك " .

يعني في المرتبة الدنيا : أي القريبة ، وفي المرتبة الوسطى : أي المتوسطة ، وفي المرتبة القصى : أي البعيدة . ولم يستوف جميع ما يُشار به إلى الواحد المذكور في الدنيا والقصى ، لأنه يقال للواحد المذكور في الدنيا : ذا ، وهذا ، وهذا ، وهذا (١) . حكى ذلك المازني عن الغراء وأنشد :

٤١٣ - * هذا الذي فتر خير د فتر * (٢)

ويقال في القصى : ذاك ، وذلك ، وذائك .

وقوله : " وتشية المذكور في الدنيا : هذان ، في الرفع . وفي النصب والجر : هذين " .

هذا الذي ذكره هو الفصيح ، وقد يقال : هذان في الرفع والنصب والخفض وعليه قوله تعالى { إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ } (٣) ، في أحد الأقوال . وإن شئت لم تلحق ها التثنية ، فقلت : ذان وذين .

وقوله : في الوسطى : ذانك وذينك .

من قال : هذان في الأحوال الثلاث فينبغي له أن يقول : ذانك فيها .

(١) زاد في التصريح ١٢٦/١ ذائوه - بها مضمومة بعد همزة مضمومة .

(٢) بيت من الرجز وعده * في كف قرم ماجد مصور *
ورواية البيت في التصريح ١٢٦/١ ذائوه الدفتر . . .

وهو في الهمع ٢٥/١ والدير ٤٩/١ .

(٣) الآية ٦٣ من سورة طه : قرأ نافع وابن عامر وحمزة والكسائي { إِنَّ هَذَانِ } وقرأ ابن كثير { إِنَّ هَذَانِ } ، واختلف عن عاصم فروى أبو بكر { إِنَّ هَذَانِ } وروى حفص عن عاصم { إِنَّ هَذَانِ } وقرأ أبو عمرو وحده : { إِنَّ هَذَيْنِ } انظر السبعة : ٤١٩ . والقراءة التي أثبتها الشارح جاءت على لغة بعض العرب من إجرأ المثني بالألف دائما ، وهي لغة لكنانة حكى ذلك أبو الخطاب وليبي الحارث بن كعب وخثعم وزبيد حكى ذلك عن الكسائي وليبي العتبر وبنو الهجيم ومراد وعذرة . انظر البحر المحيط ٢٥٥/٦ .

وقوله : " وفي القسوى ذائِك وذَيْنِك " .

ويقال أيضا : ذانِك - بإبدالِ إحدَى النونين ياءً - وَقْرِيٌّ = (فذائِك بِرَهانانِ من رَبِّكَ) (١) ولا يجوز : فذَيْنِك - بتشديدِ النون - عند البصريين (٢) ، وإِنَّمَا ينبغي أَنْ يقالَ : فذَيْنِك ، وأَوْلِيْتُمْ الإبدالِ كراهةُ الجمعِ بين ساكنين وليس الأوَّلُ حرفٌ مدٌّ وليس .

وقوله : " وجمع المذكر في الدنيا : هوء لاء " .

ويقال أيضا : هَوْلًا - بحذف الألف وواو ساكنه بعد الهاء ، وهَوْلًا - بالقصر - وأوَّلًا - بالمد .

وقوله : " وفي الوسطى : أولاك " .

وإن شئت ألحقت هاء التنبيه ، فقلت : هأولاك .

وقوله : " وفي القسوى : أولسك وأولالك " .

فما جاء من ذلك قوله :

٤١٤ - أولالِك قَوْمِي لم يكونوا (أشابة) (٣) وهل يعِظُ الضَّلِيلُ إِلَّا أولالِكا (٤)

وإن شئت أدخلت " ها " التنبيه .

ويقال أيضا : أَلَّاك بالتشديد أنشد الفراء :

(١) الآية ٣٢ من سورة القصص ، وهذه قراءة ابن كثير فيما رواه نصر عن أبيه عن شبل عن ابن كثير . انظر السبعة ٤٩٣ وقرأ بها ابن مسعود وعيسى وأبو نوفل وابن هرمز وشبل وهي لغة هذيل ، وقيل : بل لغة تميم ، وعن ابن كثير أيضا : فذائِك بفتح النون قبل الياء على لغة من فتح نون التثنية نحو قوله : طي احونيين . عن البحر المحيط ١١٨/٧ .

(٢) تقول : ذان وطان بتخفيف النون وتشديد ها ، وأجاز الكوفيون تشديد النون مع الياء تقول : ذائِن وتَيْن ، ومنعه البصريون إلا مع الألف . انظر المساهد ١٨٣/١ .

(٣) في صلب المصورة : إاعانة ، وما أئنتناه من الهامش وهو الذي يتفق مع ما في المصادِر . ولم أعرف ل (إعانة) توجيهها . والأشابة : الأخطا من الناس .

(٤) البيت نسبة ابن يعيش للأعشى وليس في ديوانه وإن كان له قصيدة من هذا البحر وهذه القافية وورد منسما لأخي الكحلبة في النوادر : ١٥٤ ، ورواية الصدر فيها : * ألم تك جربت ما الفقر والغنى * . والشاهد في المنصف ١٦٦/١ ، ٢٦/٣ ، وشرح ابن يعيش . ٦/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٠٢/١ ، والتصريح ١٢٩/١ ، والدردر ٤٩/١ .

٥١٥ - * من بين ألك إلى ألكا * (١)

وإن شئت أدخلت "ها" التنبيه .

وقوله : " وللواحد المؤنث في الدنيا : " هذو ، وهذه ، وهذي ، وهاتي ،

وهاتا " (٢)

يجوز في جميع ذلك حذف هاء التنبيه .

وقوله : ولا يثنى منها إلا " هاتا " .

يعنى أنه لا يجوز أن تأتي صيغة التثنية إلا من لفظ " هاتا " ، وإلا فأسماها
الإشارة لا تجوز تثنيتهما ، وإن لم تأت صيغة التثنية إلا من هاتا ، خوفاً من اللبس
لو قلت : " زان " فتثنتها على " زي " .

وقوله : وفي الوسطى " تيك " (٣)

يجوز أن تدخل عليها " ها " التنبيه (٤) فتقول : هاتيك .

وقوله : وفي القصوى : تلك ، وتالك .

الفصح : تلك ، وتالك دونها ، أنشد الفراء للقطامي (٥) :

٤١٦ - تعلم أن بعد الفي رُشداً وأن لتالك الغمر انقشاعاً (٦)
نقصه أيضاً " تيلك " - بيا بعد التاء - وأنشد الفراء :

٤١٧ - بأية تيلك الدمن الخوالسي عَجِبْتُ مَنْزِلًا لَوْ تَنْطِقِينَا (٧)

(١) البيت في شرح الجمل لابن صفور ٢٠٢/١ والساعد ١٨٥/١ والمهمع ١٨٥/١ والدرر ٥٥٠/١

(٢) نَقَصَهُ : زهي ، ته ، تو ، تهبي ، ذات . المهمع ٧٤/١

(٣) نقصه : تيك ونريك . انظر الساعد ١٨٢/١

(٤) في المصورة : التثنية ، وهو تحريف .

(٥) هو عمير بن شبيب بن عمرو بن عبد من بني جشم بن بكر ، شاعر غزل فحل ، كان من نصارى تغلب ، وأسلم وجعله ابن سلام في الطبقة الثانية من الإسلاميين له ديوان مطبوع . توفي نحو ١٣٠ هـ ترجمته في الأعلام للزركلي ٨٨/٥ .

وانظر طبقات فحول الشعراء لابن سلام ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٥ .

* كذا في المصورة ، والصواب « ولم »

(٦) البيت في الخزانة ٢/٤ ، والمهمع ٧٥/١ ، والدرر ٤٩/١

(٧) البيت مجهول وهو في المهمع ٧٥/١ ، والدرر ٤٩/١

ونقصه أيضا : كَلَّمَ الْمَرْأَةَ قَامَتْ ، بفتح التاء ، حكى ذلك هشام .

وقوله : وفي تثنية المؤنث ، في الدنيا : هَاتَانِ فِي الرَّفْعِ ، وهَاتَيْنِ فِي النَّصْبِ وَالْجَسْرِ .

يجوز لك أَلَّا تَدْخَلَ " هَا " التَّنْبِيهَ فَتَقُولَ : تَانِ وَتَيْنِ .

وقوله : " وفي الوسطى : تَانِكَ وَتَيْنِكَ " .

يجوز أيضاً إِدْخَالَ " هَا " الَّتِي لِلتَّنْبِيهِ طَيْبًا .

وقوله : " وفي القصوى : تَانِّكَ وَتَيْنِّكَ " .

وَإِنَّ شَعْتَ قُلْتَ : تَانِّكَ ، فَأَبْدَلْتَ مِنْ إِحْدَى النُّونَيْنِ يَاءً ، وَلَا يَجُوزُ فِي النَّصْبِ وَالْجَسْرِ تَيْنِّكَ - بِالتَّشْدِيدِ - إِلَّا عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ . وَإِنَّمَا يَجُوزُ تَيْنِّكَ - بِإِبْدَالِ إِحْدَى النُّونَيْنِ يَاءً .

وقوله : " يخالف (١) مفرد المذكر (٢) مفرد المؤنث وتثنيته تشنيته ويوافق (٣)

الجمع الجمع في المراتب الثلاث " .

يعني أَنَّ جَمَعَ الْمُؤنَّثِ لِقَطْعِهِ كَلَفَظٍ جَمَعَ الْمَذْكَرِ فِي الدُّنْيَا وَالْوَسْطَى وَالْقُصْوَى وَإِنْ كَانَ الْمَفْرُودُ وَالْمُثَنَّى مِنَ الْمُؤنَّثِ قَدْ خَالَفَ مَفْرُودَ الْمَذْكَرِ وَمِثْلَاهُ فِي الْمَرَاتِبِ الثَّلَاثِ .

(١) في المصورة : يخالف ، وهو خطأ ، والتصويب من الجزولية .

(٢) في المصورة : المذكور ، خطأ ، والتصويب من الجزولية .

(٣) في المصورة : أو ، خطأ ، والتصويب من الجزولية .

باب [العطف]

قوله : " العطف ، بيان ونسق " .

يعنى بعطف البيان : العطف الذى تقصد به تبيين الأول ، وعطف النسق : العطف الذى لا يكون فيه // المعطوف مبيناً للمعطوف عليه ، بل منسوقاً طيه بحرف : أى مضموماً إليه ، قد انتظمهما (١) كلام واحد . تقول : نسقتُ الشيءَ إذا نظمتَهُ .

١٥٧

وقوله : " المعطوف عطف بيان هو : الاسم الجارى على اسم دونه نسي الشهرة بيئته ، كما بيئته النعت ، إلا أنه لا يكون نعتاً لما نعت فيه .

اعلم أن عطف البيان يخالف النعت فى شيئين :

أحدهما : أن الثاني فى عطف البيان يكون أشهر من الأول بخلاف النعت فإنه إما مساوٍ للمنعوت أو دونه فى التعريف . فالنعت إذا معزوم على الأ يكون الثاني فيه أشهر من الأول ، بل لا يجوز ذلك فيه .

والآخر : أن عطف البيان لا يذهب فيه مذهب الاشتقاق (٢) ، ولذلك كان أكثر مجيئه فى الألقاب والكنى والأعلام .

فإن قال قائل : قد أعطيت السبب الذى لأجله كان النعت مساوياً للمنعوت فى التعريف أو أقل منه تعريفاً ، فما السبب الذى لأجله كان عطف البيان أشهر من المعطوف طيه ؟

فالجواب : أن المتكلم بعطف البيان لم يقصد الاعتماد على أحد الاسمين ، بل يأتى بالاسمين دفعة واحدة ، ويقدر أن المخاطب لا يجهل الاسمين معاً ، بل إن جهل أحدهما لم يجهل الآخر ، ويؤخر الذى يقدر أنه أشهر عند المخاطب حتى يكون الأختى مبيناً بالأشهر . ولم بين الكلام على ما بناه عليه المتكلم بالنعت من أن يقع الاكتفاء باسم واحد فيأتى به أولاً أشهر الأسماء ، ثم بعد ذلك يقع فى خلد أنه ربما لم يكف فى الإخبار (٣) فيأتى بعد ذلك .

(١) فى المصورة : انتظمهما ، تحريف .
(٢) ولذا نص ابن صفور فى تعريف عطف البيان على أنه اسم جامد .
شرح الجمنل ٢٩٤/١ .
(٣) فى المصورة : الأخير .

بسيّئ ، فلا يجدُ إِلَّا مثله في الشهرة أودونه .

ولا يُزالُ اللَّبْسُ عند النحويين من المنعوتِ إِلَّا بما هو معهودٌ عند المخاطب من حليته كطويل ، أو نسبه كقرشي ، أو فعله كضاحك ، أو خاصّة من خواصّه كقائم أبوه .

ولا يُزالُ اللَّبْسُ من المعطوف عليه عطف بيانٍ بشيءٍ معهودٍ بينك وبين مخاطبك في حقه ، بسل بلفظٍ تقدّر أنّه أشهرُ بالنظرِ إلى المخبرِ عنه ، من اللفظ الذي تقدّمه ، فيقدّر من أجلِ شهرته أن يكون المخاطبُ إذا سمعه عرف من عنيته ، لذلك أكثر ما يجعل محققو النحويين كسيبويه الرجل من قول العرب : مررت بهذا الرجل عطف بيان ، لأنك لم تحلِ المخاطب بقولك " الرجل " على واحدٍ معهودٍ ؛ لأنّ الألف واللام إنّما هما لتعريف الحضور .

وأما مخالفة عطف البيان للبدل (١) فينبغي ، من جهة أنّ البدل الاعتمادُ فيه من جهة المعنى إنّما هو على الثاني ، والأول كأنه مضرب عنه ؛ ألا ترى أنّه على نيّة تكرار العامل فكان الأول لما قدّر فيه اللبس لم يرد رفع ذلك اللبس ، بل ترك واعتد في البيان على الثاني . فهذا فرق ما بينهما من جهة المعنى .

وأما من جهة اللفظ فالفرق بينهما أنّ البدل لا يلتزم موافقته الأول في التعريف والتنكير ، بسل قد يكون الأول معرفةً والثاني نكرةً ، والعكس ، وعطف البيان إنّما يكون فيه الثاني مثل الأول ، وأكثر النحويين لا يُجيزُ عطف البيان إلا فسي المعارف . وأجاز الفارسي (٢) عطف النكرة على النكرة للبيان ، وجعل من ذلك قوله تعالى = (من شجرة مباركة زيتونة) (٣) . وهو الصحيح عندي ، لأنّه لا مانع يمنع من قصده معنى عطف البيان في النكرات ، وتكون النكرة الثانية أخص من الأولى كما قدّمناه ؛ ولذلك جعل الفارسي : زيتونة عطف بيان على شجرة لما كانت أخص منها .

(١) ابن كيسان هو أول من فرق بين بدل كل من كل وبين عطف البيان فالفرق بينهما أنّ البدل يقرر الثاني في موضع الأول وكأنك لم تذكر الأول . وعطف البيان أنّ تقدّر أنّك إنّ ذكر الاسم الأول لم يعرف إلا بالثاني وإن ذكرت الثاني لم يعرف إلا بالأول فجئت بالثاني مبيّناً للأول .

انظر ابن كيسان النحوي (للدعجاني) ٣٢٥ : ومصدره في ذلك البرهان في علوم القرآن للزركشي .

(٢) وهو مذهب الكوفيين والزمخشري . انظر الهمع ٢ / ١٤١

(٣) الآية ٣٥ من سورة النور .

فقول أبي موسى : " إِلَّا أَنَّهُ لَا يَكُونُ نَعْتًا لِمَانِعٍ فِيهِ " . المانعُ عنده ما ذكر
مَنْ أَنَّ الثَّانِي أَشْهَرُ مِنَ الْأَوَّلِ ، وَالنَّعْتُ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ . وَمَا ذَكَرْتَهُ لَكَ أَيْضًا
مَنْ أَنَّ الثَّانِي لَا يَذْهَبُ بِهِ مَذْهَبُ الْأَشْتِقَاقِ بِخِلَافِ النَّعْتِ ، وَمَا ذَكَرْتَهُ لَكَ أَيْضًا
مَنْ أَنَّكَ لَمْ تَرْفَعِ اللَّبْسَ بِمَعْنَى بَيْنِكَ وَبَيْنَ الْمُخَاطَبِ وَالنَّعْتِ بِخِلَافِ ذَلِكَ . وَأَنَّكَ
إِنَّمَا بَنَيْتَ الْكَلَامَ فِي النَّعْتِ عَلَى الْاِكْتِفَاءِ بِالْأَوَّلِ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ قَدَّرْتَ التَّبَاسُطَ عَلَى
الْمُخَاطَبِ ، وَهَظُفَ الْبَيَانُ بِخِلَافِ ذَلِكَ .

وقوله : " وَالْمَقْصُودُ مِنَ الْأَسْمِينِ الْأَوَّلِ " .

قصدُهُ بِذَلِكَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْبَدَلِ وَهَظُفِ الْبَيَانِ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى ، لِأَنَّ الْبَدَلَ
كَمَا تَقَدَّمَ إِنَّمَا الْأَعْتِمَادُ فِيهِ عَلَى الثَّانِي ، وَالْأَوَّلُ مُضْرَبٌ عَنْهُ فِي الْمَعْنَى . وَلَيْسَ كَذَلِكَ
هَظُفُ الْبَيَانِ لِأَنَّكَ لَمَّا قَصَدْتَ بِالثَّانِي تَبْيِينَ الْأَوَّلِ طَمَّ أَنَّ الْأَوَّلَ هُوَ الْمَقْصُودُ ،
إِنِّ الْبَيَانُ إِنَّمَا يَجَاءُ بِهِ بِسَبَبِ الْبَيِّنِ .

وقوله : وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَدَلِ فِي اللَّفْظِ يَقَعُ فِي بَابِ الدُّنَاءِ " .

مثال ذلك : يَا أَخَانَا زَيْدًا (٢) إِنْ قَدَّرْتَ زَيْدًا هَظُفَ بَيَانِ طَى الْمُنَادَى
نَوْتَهُ وَنَصَبْتَهُ إِذْ لَا مَانِعَ يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ . وَإِنْ قَدَّرْتَهُ بَدَلًا بِنَيْتِهِ طَى الضَّمِّ فَقُلْتَ :
يَا أَخَانَا زَيْدٌ (٣) ؛ لِأَنَّ الْبَدَلَ فِي نَيْتِهِ تَكَرَّرَ الْعَامِلُ ، وَأَنْتَ لَوْ قُلْتَ : يَا زَيْدُ
لَمْ يَجْزُ فِيهِ إِلَّا الْبِنَاءُ عَلَى الضَّمِّ ، فَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ بَدَلًا . وَكَذَلِكَ قَوْلُكَ : يَا أَيُّهَا
الرَّجُلُ زَيْدٌ ، إِنْ قَدَّرْتَهُ هَظُفَ بَيَانِ نَوْتِهِ وَرَفَعْتَهُ إِنْ حَمَلْتَ طَى اللَّفْظِ ، وَنَصَبْتَهُ إِنْ
حَمَلْتَ عَلَى الْمَوْضِعِ ، وَإِنْ جَعَلْتَهُ بَدَلًا لَمْ يَجْزُ إِلَّا بِنَاؤُهُ عَلَى الضَّمِّ ؛ لِأَنَّهُ فِي نَيْتِهِ
تَكَرَّرَ الْعَامِلُ .

وقوله : " وَفِي بَابِ إِعْمَالِ اسْمِ الْفَاعِلِ إِذَا جَرَى عَلَى الْمَجْرُورِ بِهِ " .

مثال ذلك قوله : هَذَا الضَّارِبُ الرَّجُلِي // زَيْدٌ ، " زَيْدٌ " فِيهِ هَظُفُ بَيَانِ
وَلَا يَجُوزُ جَعْلُهُ بَدَلًا ؛ لِأَنَّ الْبَدَلَ فِي نَيْتِهِ تَكَرَّرَ الْعَامِلُ وَأَنْتَ لَوْ قُلْتَ : هَذَا
زَيْدٌ (٤) لَمْ يَجْزُ ، فَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ جَعْلُهُ بَدَلًا ، وَمَنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

(١) فِي الْمَصُورَةِ : إِذَا .

(٢) مِنْ أَمْثَلَةِ الْكِتَابِ ١٨٤ / ٢ .

(٣) هَذَا مَذْهَبُ أَبِي عَمْرٍو فِيمَا زَعَمَهُ يُونُسُ . انظُرِ الْكِتَابَ ١٨٤ / ٢ - ١٨٥ ،

وَانظُرْ شَرْحَ ابْنِ يَعِيشَ ٧٣ / ٣ .

(٤) فِي الْكِتَابِ ١٨١ / ١ هَذَا بَابُ صَارِ الْفَاعِلِ فِيهِ بِمَنْزِلَةِ الَّذِي فَعَلَ فِي الْمَعْنَى وَمَا يَعْمَلُ

فِيهِ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : هَذَا الضَّارِبُ زَيْدًا ، فَصَارَ فِي مَعْنَى هَذَا الَّذِي ضَرَبَ زَيْدًا ، وَعَمِلَ

عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْاِكْتِفَاءَ وَاللَّامَ مَضْعَا الْإِضَافَةِ ، وَصَارَتْ بِمَنْزِلَةِ التَّنْوِينِ " .

٤١٨ - أنا ابن التَّارِكِ الْبِكْرِيِّ يَشِيرُ عليه الطَّيْرُ تَرْقِيهِ وَقَوْمًا (١)

”بَشْرٌ“ عَطْفُ بَيَانٍ ، وَلَا يَجُوزُ جَعْلُهُ بَدَلًا لِمَا ذَكَرْتُ لَكَ .

ولمَّا كَانَ مَجِيءُ عَطْفِ الْبَيَانِ إِنَّمَا بَابُهُ أَنْ يَجِيءَ فِي الْأَعْلَامِ وَالْأَلْقَابِ وَالْكُنَى وَجِبَ أَنْ تَذَكَّرَ حَكْمَ جَرِيَانِ بَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ فِي هَذَا الْبَابِ ، فَنَقُولُ : إِذَا اجْتَمَعَ الْعَلَمُ أَوِ اللَّقْبُ مَعَ الْكُنْيَةِ بَدَأَتْ بِالْكُنْيَةِ وَأَجْرِيَتْ الْعِلْمُ أَوِ اللَّقْبُ طَيِّبًا فَتَقُولُ : قَامَ أَبُو حَفْصٍ عَمْرٌ ، وَقَامَ أَبُو بَكْرٍ كَرِزٌ . وَإِنْ اجْتَمَعَ اللَّقْبُ مَعَ الْعَلَمِ ، فَإِنْ كَانَ الْعَلَمُ مُضَافًا بَدَأَتْ بِهِ وَأَجْرِيَتْ اللَّقْبُ عَلَيْهِ فَتَقُولُ : قَامَ عَبْدِ الْمَلِكِ كَرِزٌ . وَإِنْ كَانَ الْعَلَمُ مُفْرَدًا لَمْ يَجْزُ إِجْرَاؤُهُ عَلَى اللَّقْبِ وَلَا إِجْرَاؤُ اللَّقْبِ عَلَيْهِ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ إِضَافَةِ الْعَلَمِ إِلَى اللَّقْبِ فَتَقُولُ : قَامَ سَعِيدٌ كَرِزٌ ، وَقَيْسٌ قُفَّةٌ ، وَسَعِيدٌ بَطَّةٌ ، وَسَبَبُ ذَلِكَ أَنَّ اللَّقْبَ طَائِرِيٌّ ، وَأَصْلُ التَّسْمِيَةِ إِنَّمَا هُوَ بِالْعَلَمِ وَالْكُنْيَةِ ، فَقَدْ يَكُونُ الْعَلَمُ مُضَافًا وَالْكُنْيَةُ كَذَلِكَ نَحْوَ قَوْلِكَ : أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ ، وَقَدْ يَكُونُ الْعَلَمُ مُفْرَدًا وَالْكُنْيَةُ مُضَافَةً نَحْوَ قَوْلِكَ : قَامَ أَبُو حَفْصٍ عَمْرٌ . وَقَدْ يَكْتَفُونَ بِالْكُنْيَةِ عَنِ الْأَسْمِ الْعَلَمِ فَلَا يَكُونُ لِلْمَسْمُومِ إِذْ ذَاكَ إِلَّا اسْمٌ مُضَافٌ ، وَهُوَ الْكُنْيَةُ ، إِنْ الْكُنْيَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا بِالْأَبَاءِ وَالْأُمَّهَاتِ فَهِيَ مُضَافَةٌ ، وَذَلِكَ نَحْوَ قَوْلِكَ : قَامَ أَبُو عَمْرٍ . وَقَدْ يَكْتَفُونَ بِالْأَسْمِ الْعَلَمِ مُفْرَدًا كَمَا كَانَ نَحْوَ زَيْدٍ أَوْ مُضَافًا نَحْوُ : أَمْرٌ الْقَيْسِ فَأَصُولُ التَّسْمِيَةِ عَلَى هَذَا أَنْ يَكُونَ لِلْمَسْمُومِ أَسْمَانُ مُضَافَانِ أَوْ أَسْمَانُ : أَحَدُهُمَا مُفْرَدٌ وَالْآخَرُ مُضَافٌ ، أَوْ أَسْمٌ مُفْرَدٌ خَاصَّةٌ ، أَوْ أَسْمٌ مُضَافٌ خَاصَّةٌ . وَلَيْسَ مِنْ أَصُولِ تَسْمِيَتِهِمْ أَنْ يُجْعَلَ لِلْمَسْمُومِ أَسْمَانُ مُفْرَدَانِ . فَلِذَلِكَ إِذَا اتَّفَقَ أَنْ يَكُونَ لِلْمَسْمُومِ اسْمٌ مُفْرَدٌ ثُمَّ حَدَّثَ لَهُ لِقَبٌ مُفْرَدٌ ، وَأُرِدَتْ اسْتِعْمَالُهُمَا فِي الْكَلَامِ ، أَضْفَتْ الْعَلَمُ إِلَى اللَّقْبِ فَقُلْتُ : قَامَ سَعِيدٌ كَرِزٌ وَقَيْسٌ قُفَّةٌ وَزَيْدٌ بَطَّةٌ وَصِيرْتُهُمَا بِمَنْزِلَةِ : عَبْدِ الْمَلِكِ ، وَلَمْ يَجْزُ إِجْرَاؤُهُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ لِثَلَاثِ خَالَفَ بِذَلِكَ أَصُولُ تَسْمِيَتِهِمْ .

(١) البيت للدمر الأسدي ، وورد في الكتاب ١٨٢/١ شاهد أ على إضافة التارك

إلى البكري تشبيهاً بالحسن الوجه لأنه مثله في الاقتران باللام . قال صاحب الخزانة ١٩٣/٢ " أنشده سيديه بجر " بشر " على أنه بدل أو عطف بيان للفظ البكري . وإن لم يكن في " بشر " الألف واللام ، وجاز ذلك عنده لبعده عن الاسم المضاف ، ولأنه تابع ، والتابع يجوز فيه ما لا يجوز في المتبوع وظظه المبرد وقال الرواية بنصب " بشر " واحتج بأنه إنما جاز " أنا ابن التارك البكري " تشبيهاً بالضارب الرجل ، فلما جئت ببشر وجعلته بدلاً صار مثل أنا الضارب زيد الذي لا يجوز فيه إلا النصب " وانظر شرح ابن يعييش ٧٢/٣ ، ٧٤ ، والمقرب ٢٤٨/١ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٩٦/١ وغير ذلك

كثير .

(عطف النسق)

وقوله : " وعطف النسق لا يكون إلا بحروف منها الواو والفاء وشم وحتى .
 كان ينبغي له أن يبين عطف النسق أولاً ، وحينئذ يبين الحروف التي يكون بها
 وعطف النسق : حمل اسم على اسم ، أو فعل على فعل ، أو جملة على جملة
 لفظاً أو تقديراً ، بشرط توسط حرفٍ بينهما من الحروف التي وضعتها العرب للتشريك
 بين الأول والثاني .

فقولنا : حمل اسم على اسم أو فعل على فعل أو جملة على جملة ، لأنه
 لا يجوز العطف فيما عدا ذلك ، لا يجوز عطف الاسم على الفعل ، ولا الفعل
 على الاسم ، ولا عطف المفرد على الجملة ولا الجملة على المفرد .

وقولنا : لفظاً أو معنى ؛ لأنه لا يجوز عطف الاسم على الفعل ، والفعل
 على الاسم ، ولا عطف المفرد على الجملة ، ولا الجملة على المفرد حتى يكون كل واحد
 من المعطوف والمعطوف عليه في معنى الآخر وتقديره ، فلا يُعطف الفعل على الاسم
 إلا إذا كان الاسم في تقدير الفعل ، والفعل في تقدير الاسم ، فمن عطف الفعل
 على الاسم لكون الاسم في تأويل الفعل قوله تعالى ﴿ إِنَّ الْمصدقِينَ وَالْمصدقَاتِ
 وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً ﴾ (١) ، ألا ترى أن المعنى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تصدَّقوا وَأَقْرَضُوا ،
 [ومن عطف الفعل على الاسم لكون الفعل في تأويل الاسم قوله تعالى ﴿ هُوَ السَّدي
 خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ (٢) فجعل معطوف على واحدة ؛ لأنه
 في تأويل اسم ، التقدير : من نفس واحدة (٣) [و] مجعول منها زوجها ، ألا ترى
 أن نفس آدم كانت مفردة أولاً (٤) [و] بعد ذلك جعل منها زوجها وهي حواء ، لأنها
 مخلوقة من ضلع من أضلاع [ومن عطف الاسم على الفعل لكون الفعل في تأويل الاسم
 قوله :

بَاتِ يَغْشِيهَا بَعْضُ بَاتِرٍ يَقْصِدُ فِي أَسْوَاقِهَا وَجَائِرِ (٥) [٥٣]

(١) الآية ١٨ من سورة الحديد .

(٢) هذا مذهب أبي طي الفارسي وتبعه أبو جيان في البحر ٨ / ٢٢٣ .

(٣) في المصورة " ثم " ، وقد خلط المصنف بين هذه الآية ، والآية ٦ من سورة الزمر .

(٤) الآية ١٨٩ من سورة الأعراف .

(٥) سبق تخريجه ص ١١٨ . وانظر الخزانة ٢ / ٣٤٥ ، ٣٤٦ .

وقوله :

فَأَلْفَيْتُهُ يَوْمًا يُبِيرُ عَدُوَّهُ وَحَرَ عَطَاءٍ يَسْتَخِفُّ الْمَعَايِرَ (١) [١٤١]

فَعَطَفَ "بَحْرًا" طَى "بِيبِيرَ" ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى مَبِيرٍ كَأَنَّهُ قَالَ : فَأَلْفَيْتُهُ يَوْمًا مَبِيرًا عَدُوَّهُ وَحَرَ عَطَاءً .

وكذلك أيضا لا يجوز عطف المفعول على الجملة ولا الجملة على المفعول حتى تكون الجملة في تقدير المفعول فتقول : ظننت زيدا منطلقا ، وأبوه ضاحك . فالجملة من المبتدأ والخبر معطوفة على منطلق ؛ لأنها في تقدير المفعول كأنك قلت : ظننت زيدا منطلقا وضاحك الأب . وكذلك أيضا تقول : ظننت زيدا أبوه ضاحك ومنطلقا ؛ لأن الجملة أيضا في تقدير المفعول كأنك قلت : ظننت زيدا ضاحك الأب ومنطلقا .

ويكون الاسم في تأويل الفعل إذا وقع في صلة الألف واللام .

ويكون الفعل والجملة في تأويل الاسم إذا وقع واحد منهما صفة لمبوصوف أو حالا لذي حال أو خبرا لذي خبر أو في موضع المفعول الثاني من باب ظننت أو الثالث من باب أظمت (٢) .

والحروف التي وضعتها العرب للتشريك تنقسم قسمين :-

حروف تشريك في الإعراب والمعنى وهي : الواو والناء وثم وحتى ؛ ألا تسرى أنك إذا قلت : قام القوم وزيد أو فزيد أو ثم زيد أو حتى زيد ، كان زيد في جميع ذلك شريكا للقوم في الإعراب ، وفي معنى العامل ، وهو القيام .

وحروف تشريك في اللفظ لا في المعنى وهي باقى الحروف نحو : أو ، ولا ، ولكن // ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : قام زيد أو عمرو ، أو يقوم زيد لا عمرو ، أو ما قام زيد لكن عمرو . كان عمرو في جميع ذلك شريكا الاسم الذي قبله في الإعراب ولم يكن شريكه في معنى العامل ؛ لأن القائم في جميع ما ذكر إنما هو أحدهما .

وينبغي أن يبدأ بالحروف المشتركة لفظاً ومعنى فإنها أقعد في هذا الباب من غيرها ، من حيث شريك من وجهين ، وغيرها إنما شريك من جهة واحدة ولذلك بدأ أبو موسى بها .

(١) سبق تخريجه ص ٧٠

(٢) في المصورة : أعطت ، خطأ .

أنظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٤٨ ، ٢٤٩ .

وقوله : وهذه تشرك بين الأول والثاني في الإعراب والمعنى .
يعنى إذا عطفت مفرداً على مفردٍ لفظاً أو تقديرًا ، وأما إن عطفت جملةً
على جملةٍ ولم تكن الجملةُ فى تأويلِ مفردٍ فلا تشرك فى ذلك أصلاً . وكذلك التشريك
فى الإعراب إذا عطفت مفرداً على مفردٍ ، أو ما هو فى تقديره - قد يكون فى اللفظِ
نحو : قام زيدٌ وعمروٌ . وقد يكون فى الموضعِ فيما له لفظٌ وموضعٌ نحو قولك : ما جائى
مِسْنٌ رجلٍ ولا امرأةٌ يخفضُ امرأةً على لفظِ رجلٍ ، ورفعها على موضعِهِ ، فكان
ينبغي أن يزيد : لفظاً أو موضعاً فيما له لفظٌ وموضعٌ .

وقوله : وتنفرد الواو بآنها لا تُعطي رتبةً ؛

يعنى أن هذه الحروف الأربعة وإن كانت كلها قد تساوت فى التشريكِ
بين الاسمين ، أو ما هو فى تقديرهما فى الإعراب والمعنى ، فإن الواو تنفردُ من
بينها بآنها لا تُعطي رتبةً فإذا قلت : قام زيدٌ وعمروٌ احتمال ذلك ثلاثة معانٍ
وهى : أن يقومَ زيدٌ قبل عمرو ، وعمروٌ قبل زيدٍ ، وأن يقوما معاً . وهذا الذى
ذكره هو مذهبُ أهلِ البصرة .

وزعم بعضُ أهلِ الكوفة (١) : أن الواو تُعطي الترتيبَ بمنزلةِ الفاءِ فإذا
قلت : قام زيدٌ وعمروٌ ، فالقائمُ أولاً زيدٌ وعمروٌ بعده ولا مُهْلَةٌ بينهما ، واستدلوا
على ذلك بقوله تعالى : ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ﴾ (٢)
، ألا ترى أن زلزالَ الأرضِ قبلَ إخراجِها أثقالها ، وقوله تعالى ﴿ إِنَّا نَحْنُ
نَحْيِي وَنُعَيْتُ وَإِلَيْنَا الْمَصِيرُ ﴾ (٣)

وهذا الذى استدلوا به كلاً حجة لهم فى شيءٍ من ذلك ، ومذهبهم فى ذلك
باطلٌ ، لأنهم إما أن يقولوا : إن الواو مرتبةٌ أبداً ، أو يقولوا : إنها أظهرُ فى
الترتيب .

- (١) نسب هذا المذهب إلى قطرب وهو بصرى وإلى ثعلب وأبى عمر الزاهد ،
والربيعى ، وهشام ، وأبى جعفر الدينورى وغيرهم . انظر رصف الميانسى
٤١١ والجنى الدانى : ١٨٨ ، ١٨٩ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٢٢ .
- (٢) الآيتان ١ ، ٢ من سورة الزلزلة .
- (٣) الآية ٤٣ من سورة ق .
- (٤) فى الصورة : و ، وما أثبتناه يقتضيه السياق .

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّهَا رُتَبَةٌ أَبَدًا بِمَنْزِلَةِ الْفَاءِ، فَذَلِكَ بَاطِلٌ؛ لِأَنََّّهُمْ يَقُولُونَ:
اِخْتَصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرُوٌ، وَالْمَالُ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرُوٍ. فَالْوَاوُ فِي ذَلِكَ غَيْرُ مَرْتَبَةٍ؛ لِأَنَّ
الِاخْتِصَامَ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ اثْنَيْنِ فِي حِينٍ وَاحِدٍ. وَكَذَلِكَ الْبَيْنِيَّةُ لَا تُتَّصَرُّ إِلَّا بِالنَّظَرِ
إِلَى أَكْثَرِ مَنْ وَاحِدٍ. وَبِاتِّفَاقٍ مَنَا وَمِنْهُمْ أَنَّ الْفَاءَ لَا تَصْلُحُ فِي ذَلِكَ فَلَوْ كَانَتِ الْفَاءُ
بِمَنْزِلَةِ الْوَاوِ لَجَازَ أَنْ تَقُولَ: الْمَالُ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرُوٍ، وَاخْتَصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرُوٌ.

ومما يدل أيضاً على أَنَّ الْوَاوَ لَا تَرْتَبُ قَوْلُهُ تَعَالَى (= وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا
وَقُولُوا حِطَّةً) (١) وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ (= وَقُولُوا حِطَّةً وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا) (٢)
فَأَخَّرَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ مَا قَدَّمَ فِي الْآخَرَى، وَالْقِصَّةُ وَاحِدَةٌ.

وَأَمَّا مَا اسْتَدَلُّوا بِهِ مِنَ الْآيَتَيْنِ الْمُتَقَدِّمَتَيْنِ فَلَا حُجَّةَ لَهُمَا فِيهِمَا؛ لِأَنَّ السَّوَاءَ
جَاءَتْ فِيهِمَا عَلَى أَحَدٍ مَعَانِيهَا.

وَإِنْ قَالُوا: إِنَّ الْوَاوَ أَظْهَرَ فِي التَّرْتِيبِ، فَإِذَا قَالَ الْقَائِلُ: قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرُوٌ
فَيَنْبَغِي أَنْ يَحْمَلَ أَنَّ زَيْدًا قَامَ قَبْلَ عَمْرُوٍ إِلَّا أَنْ يُدَلَّ دَلِيلٌ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ.

فَذَلِكَ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ الْوَاوَ قَدْ كَثُرَ اسْتِعْمَالُهَا فِي الْمَعَانِي الثَّلَاثَةِ وَلَسَمَّ
تَسْتَعْمَلُ فِي أَحَدِهَا أَكْثَرَ مِنْ اسْتِعْمَالِهَا فِيمَا عَدَاهُ فَتَكُونُ أَظْهَرَ فِيهِ. فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى
أَنَّهَا مُحْتَمَلَةٌ لِلْمَعَانِي الثَّلَاثَةِ عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ. وَمَا يُبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّ الثَّنِيَّةَ مُخْتَصِرَةٌ
مِنَ الْعَطْفِ بِالْوَاوِ، وَيُدَلِّلُ رَجُوعَهُمْ إِلَى ذَلِكَ فِي الضَّرُورَةِ، مُنْبَهَةً عَلَى الْأَصْلِ،
نَحْوَ قَوْلِهِ:

* لَيْتَ وَلَيْتٌ فِي مَحَلِّ ضَنْكَ * (٣) [٤٦]

فَكَمَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: قَامَ الزَّيْدَانِ، يَحْتَمَلُ ذَلِكَ ثَلَاثَةَ مَعَانٍ، وَلَيْسَ فِي لَفْظِ
الثَّنِيَّةِ دَلِيلٌ عَلَى الْقَائِمِ أَوَّلًا مِنْهُمَا. فَكَذَلِكَ الْوَاوُ؛ لِأَنَّهَا مُخْتَصِرَةٌ مِنَ الْعَطْفِ
بِهَا وَفِي مَعْنَى مَا عَطَفَ بِهَا. وَكَذَلِكَ أَيْضًا يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ: قَامَ
زَيْدٌ وَعَمْرُوٌ، لِأَنَّ الْعَطْفَ بِالْوَاوِ فِي الْمَخْتَلَفِ نَظِيرُ الثَّنِيَّةِ فِي الْمُتَّفِقِ.

(١) الآية ٥٨ من سورة البقرة .

(٢) الآية ١٦١ من سورة الأعراف .

(٣) سبق تخريجه ص ١٠٥

وَمَا يَبِينُ أَيضاً أَنَّ الْوَاوَ لَا تَتَرْتَّبُ أَنَّ الْإِنْسَانَ يَجِدُ فِي نَفْسِهِ أَرْبَعَةَ مَعَانٍ :
أَحَدُهَا : أَنَّ يَقُومُ أَحَدُ الشَّخْصِينَ قَبْلَ الْآخَرِ مِنْ غَيْرِ مَهَلَةٍ ، فَهَذَا الْمَعْنَى وَضَعَتْ
لَهُ الْعَرَبُ الْفَاءَ ، نَحْوَ قَوْلِكَ : قَامَ زَيْدٌ فَعَمِرُوا .

وَالْآخَرُ : أَنَّ يَقُومُ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الْآخَرِ وَبَيْنَهُمَا مَهَلَةٌ ، فَهَذَا الْمَعْنَى وَضَعَتْ لَهُ
الْعَرَبُ نُونًا نَحْوَ قَوْلِكَ : قَامَ زَيْدٌ ثُمَّ عَمِرُوا .

وَالْآخَرُ : أَنَّ يَقُومَا مَعًا ، فَهَذَا الْمَعْنَى وَضَعَتْ لَهُ الْعَرَبُ مَعًا ، نَحْوَ قَوْلِكَ : قَامَ
زَيْدٌ مَعَ عَمِرٍ .

وَالْآخَرُ : أَنَّ تَقْصِدَ الْإِخْبَارِ عَنِ الْأَسْمِينَ ، وَلَا تَتَعَرَّضُ لِأَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ ، فَهَذَا الْمَعْنَى
وَضَعَتْ لَهُ الْعَرَبُ الْوَاوَ ، وَ [لَوْ] لَمْ تَكُنِ الْوَاوُ تَعْطِي الْجَمْعَ مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لَزَمَانَ ، لَكَانَ
ذَلِكَ الْمَعْنَى الْمَتَصَوِّرَ لَا لَفْظَ لَهُ فِي اللُّغَةِ يَكُونُ بِإِزَائِهِ ، وَذَلِكَ قَصُورٌ يَنْبَغِي أَنْ تَسْنِزَهُ
عَنِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ .

فَإِنَّ تَسَكَّ الثَّبُوتِ لِلتَّرْتِيبِ بِقَوْلِ اللَّهِ = (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ، اركعوا
واسجدوا) (٢) فَإِنَّهُ اقْتَضَى التَّرْتِيبَ .

وَمَا رُوِيَ مِنْ أَنَّهُ لَمَّا نَزَلَ = (إِنَّ الصَّافِيَّ وَالْمُرَوَّةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ) = (٣) قَالَ الصَّحَابَةُ
لِلنَّبِيِّ طِيهَ السَّلَامَ بِأَيِّهِمَا نَبِذُ ؟ قَالَ : ابْدِئَا بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ " (٤) ، وَلَوْلَا أَنَّ الْوَاوَ
لِلتَّرْتِيبِ لَمَّا قَالَ [ذَلِكَ] (٥) .

وَمَا رُوِيَ أَنَّ إِنْسَانًا قَامَ خَطِيئًا بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ :
مَنْ أَطَاعَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ اهْتَدَى وَمَنْ عَصَاهُمَا فَقَدْ غَوَى . فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : " بئس
خَطِيئُ الْقَوْمِ أَنْتَ قُلْ (٦) : وَمَنْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ غَوَى " (٧) وَلَوْ كَانَتِ الْوَاوُ لِلْجَمْعِ
الْمَطْلُوقِ لَمَّا وَقَعَ الْفَرْقُ .

(١) تَكْلِمَةٌ يَسْتَقِيمُ بِهَا النَّصْ .

(٢) الْآيَةُ ٧٧ مِنْ سُورَةِ الْحَجِّ .

(٣) الْآيَةُ ١٥٨ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ .

(٤) مِنْ رِوَايَةِ جَابِرٍ أَخْرَجَهُ سَلْمٌ فِي كِتَابِ الْحَجِّ بِأَبِ حِجَّةِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) حَدِيثٌ رَقْمٌ

١٢١٨ ، وَأَبُو دَاوُدَ فِي الْمَنَاسِكِ بِأَبِ صَفَةِ حِجَّةِ النَّبِيِّ حَدِيثٌ رَقْمٌ ١٩٠٥ ، ١٨٢/٤

وَالنَّسَائِيُّ ١٤٣/٥ ، وَابْنُ صَالِحٍ حَرْبِيًّا رَقْمٌ ٣١٧٤ ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ بِسُؤَالِ الصَّحَابَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(٥) تَكْلِمَةٌ يَتِمُّ بِهَا الْكَلَامُ .

(٦) فِي الْمَبْصُورَةِ : قَالَ ، وَالتَّصْوِيبُ مَا سِيَأْتِي .

(٧) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْأَدَبِ الْحَدِيثِ رَقْمٌ ٤٩٨١ ج ٤/٢٩٥ ، ٢٩٦ ،

وَالنَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ الْبَابُ (٤٠) ، ٧٤/٦٠ ، وَانظُرِ الشَّرْحَ الَّذِي طَيَّهَ

الْمَوْسُومُ بَزَهْرِ الرَّبِيِّ فَقَدْ بَحَثَ السَّبِيحِيُّ فِي هَذَا الْمَوْضُوعِ .

١٦٠

وما رَوَى عن عمر من قوله للشاعر // حين أنشده : (١)

٤١٩- * كفى الشيب والإسلام للمرء ناهياً (٢) *

لو قدمت الإسلام على الشيب لأجزتك . وكان عمر من أهل اللسان ، وذلك يدل على الترتيب . (٣)

قالوا : وأيضاً فإن الترتيب في اللفظ يستدعي سبباً (٤) ، والترتيب في الوجود صالح له ، فوجب الحمل عليه .

ولا حجة لهم في شيء من ذلك :

أما الآية فلا يسلم أن الترتيب مستفاد منها ، بل من دليل آخر وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى ورتب الركوع قبل السجود ، وقال : " صلوا كما رأيتموني أصلي " (٥) . ولو كانت الواو للترتيب لما احتاج صلى الله عليه وسلم إلى هذا البيان .

وأما قوله عليه السلام : " ابدؤا بما بدأ الله به " ، فدليل طيهم من حيث إن الصحابة سألوه عن ذلك وهم من أهل اللسان ، ولو كانت الواو للترتيب لما احتاجوا إلى السؤال .

وأما قوله عليه السلام : " قل " : ومن عصى الله ورسوله فقد غوى " فإنما قصد بذلك إعادة اسم الله تعالى واسمه صلى الله عليه وسلم لما في ذلك من المبالغة ، لأن الواو للترتيب . ويدل على أن الترتيب غير مراد أن معصية

-
- (١) في المصورة : قول الشاعر ، وهو خطأ .
 - (٢) صدره : عميرة ودع إن تجهزت غادياً . وهو مطلع قصيدة لسحيم عبد بنى الحشام في ديوانه ١٦ ، وانظر الكتاب ٢٦/٢ ، ٢٢٥ ، والخصائص ٤٨٨/٢ ، والإنصاف ١٦٨ ، وشرح ابن يعيش ١١٥/٢ ، ٨٤/٧ ، ١٤٨ ، ٢٤/٨ ، ٩٣ ، ١٣٨ ، وغير ذلك كثير .
 - (٣) مثل هذا الكلام في شرح المفصل لابن يعيش ٩٣/٨ .
 - (٤) في المصورة : نسبة والتصويب مما سيأتي .
 - (٥) أخرجه البخاري في باب الأذان (١٨) ١٦٢/١ ، وباب الأدب (٢٧) ١١/٨ ، وباب الآحاد (١) ١٠٧/٩ .

اللوم ورسوله لا انفكاك لإحداهما عن الأخرى . وقد اتفق أهل علم البيان على أن تكرار اللفظ تعتمد العرب في المدح قاصدة به التقوية والإشادة قالت الخنساء :

٤٢ - وَإِنَّ صَخْرًا لَوْلَيْنَا وَسَيْدٌ نَسَا
وَإِنَّ صَخْرًا لَتَأْتُمُّ الْهُدَاةَ بِسِهْرِ (١)
وَإِنَّ صَخْرًا إِذَا نَشْتُوا لَنَحَارُ
كَأَنَّهُ عِلْمٌ فِي رَأْسِهِ نَارٌ (٢)

وكقول الآخر (٤) :

٤٣ - وَلَا عِيمَةَ لَا مَتَكَ يَأْفِيهِ فِي النَّدَى
أَرَادَتْ لَتَثْبِي الْفَيْضِ عَنْ عَادَةِ النَّدَى
مَوَاقِعُ جُودِ الْفَيْضِ فِي كُلِّ بَلَدَةٍ
كَأَنَّ وَفُودَ الْفَيْضِ حِينَ تَحْمَلُوا
فَقُلْتُ لَهَا : لِمَنْ يَقْدَحُ اللُّومُ فِي الْبَحْرِ (٥)
وَمِنْ ذَا الَّذِي يَثْنِي السَّحَابَ عَنِ الْقَطْرِ؟
مَوَاقِعُ مَاءِ الْمُنْزِلِ فِي الْبَلَدِ الْقَفْرِ
إِلَى الْفَيْضِ لَا قَوَاعِدَهُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ (٦)

وأما قول عمر : فجنبي على قصد التعظيم بتقديم ذكر الأعظم لا على قصد الترتيب والعرب تقدم الأهم قال س (٧) * كأنهم يقدمون الذي هم به أهم وهم ببيانه أعنى وإن كانا جميعاً يهمنهم ويعنيانهم * .

وأما قولهم : سبب التقديم في الذكر التقديم في الوجود ، فباطل ، وإن قد يكون سبب التقديم الاهتمام أو كونه قصد الإخبار عن الأول لا غير ، ثم تجدد له قصد الإخبار عن الآخر .

وإذا تبين أنه لا حجة لهم في شيء مما تمسكوا به ، وجب أن تحمل الواو على أنها للجمع المطلق لما تقدم على ذلك من الأريكة ، فعلى هذا إن قال قائل لا مرأته قبل الدخول : أنت طالق وطالق وطالق ، فمن مذهبه أن الواو للترتيب وقع بذلك عنده طلقة واحدة ، وهو مذهب أكثر أصحاب مالك ، ومذهب الشافعي .

- (١) انظر مثلاً العمدة ٢/٧٣ - ٨٠ .
- (٢) في الصورة : الهداة : وأظنه تحريف .
- (٣) الأبيات في سبب التقديم العمدة ٢/٧٤ .
- (٤) في العمدة ٢/٧٤ الأبيات منسوبة لأبي الأسد ، وأظنه أبو الأسود وليست في ديوانه .
- (٥) في العمدة : هل .
- (٦) في العمدة ترتيب البيت الرابع ، قبل الثالث .
- (٧) الكتاب ١/٣٤ .

ومن ذهب إلى أنَّ الواو للجمع المطلق وقع بذلك عند الثلاث كما لو قال لها : أنت طالق ثلاثاً وهو مذهب أحمد بن حنبل وبعض أصحاب مالك ، والليث بسن سعد (١) ، وربيعة (٢) ، وابن أبي ليلى (٣) ، وقد نُقِلَ عن الشافعي ما يدلُّ عليه في القديم . وقد يمكن أن تكون الواو للجمع المطلق عند مَنْ رأى أنَّ الواقع بذلك طلاقاً واحداً ، ويفرّق بين قوله : أنت طالق وطاق وطاق ، وبين قوله : أنت طالق ثلاثاً ، لأنّه إذا قال : أنت طالق ثلاثاً فالآخر تفسيرٌ للأول ، وليس كذلك : أنت طالق وطاق وطاق إذ ليس الآخر مفسراً للأول بل يكون ذلك من عطف الشيء على نفسه نحو قوله :

ع - ٤ - * وهند أتى من دونها النأي والبعد * (٤)

وقول الآخر :

ع - ٤ - * فألقى قولها كذباً ومينا * (٥)

(١) الليث بن سعد بن عبد الرحمن أبو الحارث، إمام أهل مصر في الفقه والحديث، سمع طمًا المصريين والحجازيين، وروى عن عطاء بن أبي رباح وابن أبي مليكة، وابن شهاب الزهري، ونافع مولى ابن عمر وغيرهم. قال الشافعي عنه: الليث ابن سعد أفقه من مالك إلا أن أصحابه لم يقوموا به. ولد سنة ٩٢ هـ وتوفي سنة ١٧٥ هـ.

عن وفيات الأعيان ١٢٧/٤ - ١٣٢.

(٢) أبو عثمان ربيعة بن أبي عبد الرحمن فروخ، المعروف بريبعة الرأي، فقيه أهل المدينة، أدرك جماعة من الصحابة، وعنه أخذ مالك بن أنس. توفي سنة ١٣٠ هـ أو ١٣٦ هـ، عن وفيات الأعيان ٢٨٨/٢ - ٢٩٠.

(٣) هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي، من أصحاب الرأي تولى قضاء الكوفة، ولى لبني أمية ثم لبني العباس تفقه بالشعبي، وأخذ عنه سفيان الثوري، وكان بينه وبين أبي حنيفة وحشة يسيرة. ولد سنة ٧٤ هـ وتوفي سنة ١٤٨ هـ بالكوفة هو باق على القضاء. انظر وفيات الأعيان ١٧٩/٤ - ١٨١.

(٤) عجز بيت للحطينة صدره :
ألا حينذا هند وأرض بها هند

في الديوان (نعيمان) : ١٤٠، وفي الأمل الشجرية ٣٦/٢، وشرح ابن يعين ١٠/١، ٧٠، والهمع ٨٨/٢.

(٥) البيت لعدي بن زيد في ديوانه : ١٨٣، وصدراً وقد مت الأديم لراشيه *
وقاله في قصة الزباء وقد رها بجذيمة، والراشيان : الحرقان الظاهران في الذراعين. قال صاحب المغني : وزعم بعضهم أن الرواية : كذباً مينا، فلا عطف ولا تأكيد. وهو في شرح أبيات المغني ٩٧/٦، والهمع ١٢٩/٢، والد رر ٣٧٨/٣.

والكذبُ هو المِينُ ، والنأيُ هو البُعدُ .

ومما بيِّن ذلك أنَّك إذا قلت : قام زيدٌ وزيدٌ وزيدٌ كان ذلك في معنى جمع .
وكانك قلت : قام الزيدون ، وإذا قلت : أنتِ طالقٌ وطالقٌ وطالقٌ لم يكن ذلك نسي
معنى جمع ، ألا ترى أنه لا يسوغ : أنتِ طالقٌ .

[الواو بمعنى أو]

ومن الناس (١) من ذهب إلى أن الواو العاطفة قد تكون بمعنى أو ، واستدل
على ذلك بقوله تعالى ﴿ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةَ رُسُلًا أُولِي أجنحةٍ مثنى وثلاث ورباع ﴾ (٢)
كأنه قال : مثنى أو ثلاث أو رباع .

وهذا الذي ذهب إليه فاسدٌ ، لأنَّ أو لأحدِ الشئتين أو الأشياءِ ، وليس
معنى الآية على ذلك ، لأنَّ الملائكة لهم الأجنحة التي هي مثنى والتي هي ثلاث
والتي هي رباع إلا أن مثنى يرجع إلى بعض الملائكة وثلاث يرجع إلى بعضٍ آخر ورباع
يرجع إلى بعضٍ آخر فهو من قبيل ما ورد فيه التفصيل بعد الإجمال نحو قوله :

٤٤٤ - كأن قلوبَ الطَّيْرِ رطبًا ويابسًا لدى وكرها العنابُ والحشْفُ البالي (٣)

فجمع القلوب ثم صرف رطبًا للبعض ويابسًا للبعض ، وليس جميعها موصوفًا
بأنه رطبٌ وأنه يابسٌ من غير صرف الرطب إلى بعضٍ منها دون البعض الذي صرف
إليه اليابس لفساد المعنى ، وليس هذا التفصيل مفهومًا من لفظ الواو بل من
جهة المعنى ، إذ لو قيل : // المعنى صرف مثنى وثلاث ورباع إلى شيءٍ واحد ١٦١
وصرف رطبٍ ويابسٍ إلى شيءٍ واحد لحُمِلَ الكلام على ذلك .

[الكفاء للترتيب من غير مهلة]

وقوله : وثم بالمهلة ولا مهلة في الفاء *

وهذا (٤) الذي ذهب إليه من أنَّ الفاء للترتيب من غير مهلة ، وثم للمهلة ،
هو مذهب جمهور النحويين .

(١) انظر المغنى (ط) ٢ ص ٣٩٥ ، والجنى الداني : ١٩٤ .

(٢) الآية ١ من سورة فاطر .

(٣) البيت لا مرئ القيس في الديوان : ٣٨ ، والمنصف ١١٢/٢ والمغنى
(ط) ٢ رقم ٤٠١ ، ٧٣٣ ، ٨١٠ ، والمقاصد النحوية ٣/٢١٦ .

(٤) في المصورة : هو

وزهب بعضُ النحويين من البصريين والكوفيِّين إلى أنَّ الفاءَ لا تعطى ترتيباً أصلاً . واستدلوا على ذلك بقوله تعالى = (وَمَنْ مِنْ قَرِيْبَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فِجَاءَهَا بِأَسْنَاهَا بَيَاتًا) = (١) ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ مَجِيءَ الْبَأْسِ لَا يَتَأَخَّرُ عَنِ الْإِهْلَاكِ . وقوله تعالى = (فَتَعَاطَى فَعَقَرَ) = (٢) وقوله = (ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى) = (٣) وقوله = (فَكَذَّبُوهُ فَعَقَرُوهَا) = (٤) . قالوا : المعنى عَقَرَ فَتَعَاطَى ، وتَدَلَّى فدنا ، وعَقَرُوهَا فكَذَّبُوهُ .

وزهب الجرميُّ (٥) إلى أنَّ الفاءَ لا تُعْطَى رتبةً في الأماكنِ خاصَّةً ، واستدلَّ بقول العرب : نَزَلَ الْمَطْرُ بِمَكَانٍ كَذَا فَمَكَانٍ كَذَا ، وَإِنْ كَانَ الْمَطْرُ قَدْ نَزَلَ فِي تِلْكَ الْأَمَاكِنِ فِي حِينٍ وَاحِدٍ ، وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ

٤٥٥- * بَسِقَطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلٍ * (٦)

٤٥٦- * فَتَوْضِحَ فَالْمِقْرَاءِ * (٦)

؛ أَلَا تَرَى أَنَّ بَيْنَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ أَسْمِينَ فَصَاعِدًا ، وَلَوْ كَانَ الْفَاءُ تُعْطَى تَرْتِيبًا لَكُنْتَ كَأَنَّكَ قُلْتَ : بَيْنَ الدَّخُولِ . وذلك لا يجوزُ .

والصحيح أنَّها للترتيب من غير مهلة . ولا حجة لهم فيما استدلوا به :-

أما قولهم : إِنَّ مَجِيءَ الْبَأْسِ لَا يَتَأَخَّرُ عَنِ الْإِهْلَاكِ ، فصحيحٌ (٧) ، لكنَّ المرادُ بأهْلَكْنَاهَا (٨) : أَرَدْنَا إِهْلَاكَهَا . ومعلومٌ أَنَّ إِرَادَةَ الْإِهْلَاكِ قَبْلَ مَجِيءِ الْبَأْسِ ، فَالعرب قد تقول : فَعَلَ فُلَانٌ ، بِمَعْنَى : كَادَ أَنْ يَفْعَلَ ، أَوْ أَرَادَ أَنْ يَفْعَلَ قال الفرزدق . :

-
- (١) الآية ٤ من سورة الأعراف ، وانظر معاني القرآن ٣٧١/١ ، فقد ذهب الفراء إلى هذا . وانظر المغني (ط) ص (١٧٣) .
- (٢) الآية ٢٩ من سورة القمر .
- (٣) الآية ٨ من سورة النجم .
- (٤) الآية ١٤ من سورة الشمس .
- (٥) المغني (ط) (١٧٤) والجني الداني ١٢٢ ، وهو مذهب الأخفش أيضا . انظر الأزهية ٢٤٥ .
- (٦) البيت والذي يليه من معلقة امرئ القيس في الديوان : ٨ .
وَصَدْرَ الْأَوَّلِ : * قَفَا نِيكَ مِنْ ذَكَرِي حَبِيبٍ وَمَنْزَلٍ *
واقية الثاني : لم يعف رسمها . لما نسجتها من جنوبٍ وشَمَالٍ
ومن مصادرت تخريج البيت الأول نذكر : الجني الداني ١٢٢ ، والمغني ط ٢ رقم ٢٩٣ ، وهما في الخزانة ٣٩٧/٤ ، وغير ذلك من المصادر الكثيرة .
ورواية الديوان : وحومل .
- (٧) في المصورة : فصيح .
- (٨) في المصورة : بأهْلَكْنَاهَا .

٤٢٧ - إِلَىٰ مَلِكٍ كَادَ النُّجُومُ لَفَقْدِهِ يِقَعْنَ ، وَزَالَ الرَّاسِيَاتُ مِنَ الصَّخْرِ (١)

؛ أَلَا تَرَىٰ أَنَّ الرَّاسِيَاتِ مِنَ الصَّخْرِ لَمْ تَزَلْ ، وَإِنَّمَا الْمَرَادُ : وَكَادَتِ الرَّاسِيَاتُ مِنَ الصَّخْرِ أَنْ تَزُولَ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى = (فَتَعَاطَى فَعَقَّرَ) (٢) فَلَيْسَ الْمَرَادُ : فَتَعَاطَى الذَّنْبَ فَعَقَّرَ ، بَلْ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى فَتَعَاطَى النَّاقَةَ فَعَقَّرَ أَوْ فَتَعَاطَى السَّيْفَ فَعَقَّرَ أَوْ تَعَاطَى أَمْرَهُمْ ، أَيْ طَلَبَ أَمْرَهُمْ لَهُ بِالْعَقْرِ .

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى = (فَكَذَّبُوهُ فَعَقَرُوهَا) (٢) لَيْسَ الْمَرَادُ أَنَّهُمْ عَقَرُوا وَكَذَّبُوا بَعْدَ الْعَقْرِ ، بَلْ الْمَعْنَى كَذَّبُوهُ فِي أَنَّهَا آيَةٌ ، وَقَالُوا : إِنَّمَا هِيَ سِحْرٌ فَعَقَرُوهَا : أَيْ فَحَمَلَهُمُ التَّكْذِيبُ بِكَوْنِهَا آيَةً عَلَى الْعَقْرِ لَهَا .

وَكَذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى = (ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى) (٢) لَيْسَ الْمَرَادُ أَنَّهُ : تَدَلَّى فَدَنَا بِتَدَلِّيهِ ، بَلْ الْمَرَادُ دَنَا النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَتَدَلَّى ، أَيْ بَقِيَ بَعْدَ الدُّنُوتِ تَدَلَّى وَلَمْ يَصِلْ إِلَيْهِ ، وَالتَّدَلَّى : هُوَ التَّعَلُّقُ فِي الْهَوَاءِ ، وَلَيْسَ التَّدَلَّى : الْهَبُوطَ ، وَمِنْهُ تَدَلَّتِ الثَّمَرَةُ ، وَدَلَّ رَجُلِيهِ مِنَ السَّرِيرِ .

وَأَمَّا قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ :

* * بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلٍ * (٣) [٤٢٥]

فَإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ ، لِأَنَّ الدَّخُولَ مَكَانًا يَشْتَمِلُ عَلَى أَمْكَنَةٍ فَيَتِمُّ الْكَلَامُ بِقَوْلِهِ : بَيْنَ الدَّخُولِ ، وَكَأَنَّهُ قَالَ : بَيْنَ نَوَاحِي الدَّخُولِ ، كَمَا تَقُولُ : قَعَدْتُ بَيْنَ الْكُوفَةِ : أَيْ بَيْنَ دُورِهَا وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ :

٤٢٨ - رَبِّمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بَصْرَى وَطَعْنَةَ نَجْلَاءِ (٤)

فَإِنْ قُلْتَ : إِذَا كَانَ هَذَا الْمَنْزِلَ بَيْنَ نَوَاحِي الدَّخُولِ فَكَيْفَ يَجْعَلُهُ بَعْدَ ذَلِكَ

(١) فِي الدِّيْوَانِ ٢١٧/١ مِنْ قَصِيدَةِ يَرِثُ فِيهَا بَشْرٌ مِنْ مَرَاوِنِ مَطْلَعِهَا :

أَعْيَنِي إِلَّا تَسْعَدَانِي الْمَكْمَا فَمَا بَعْدَ بَشْرٍ مِنْ عَزَاءٍ وَلَا صَبْرٍ
وَرَوَايَةُ الدِّيْوَانِ : عَلَى مَلِكٍ . وَهُوَ فِي الْمَغْنَى بِرَقْمِ ١١٦٩ .

(٢) سَبَقَتْ قَبْلَ قَلِيلٍ .

(٣) سَبَقَتْ قَبْلَ قَلِيلٍ .

(٤) الْبَيْتُ لِعَدِيِّ بْنِ الرَّطَلَاءِ الْفَسَّانِي ، شَاعِرٍ جَاهِلِيٍّ . وَهُوَ فِي الْأَصْمَعِيَّاتِ : ١٥٢ وَالطَّرَايَةُ =

بين نواحي حومل ، وبين نواحي توضح ، و [بين] نواحي المقرأة ؟ .

فالجواب : أن المنزل يُحمَلُ على أنه أُريدَ به منازل ، ولذلك قال بعد ذلك : لم يَعْفُ رَسْمُهَا ، فيكون بعضُ المنازلِ بين نواحي الدخول وبعضها بين نواحي توضح ، وبعضها بين نواحي المقرأة ، ويرجعُ الترتيبُ إلى اتخاذهم المنازلَ التي بين نواحي حومل بعد اتخاذهم المنازلَ التي بين [نواحي] الدخول ، واتخاذهم المنازلَ التي بين نواحي توضح بعد اتخاذهم المنازلَ التي بين نواحي حومل .

وقد يمكن أن تكونَ المنازلُ كلها بين نواحي الدخول ، وتكون بعد ذلك بين نواحي حومل ، أو بعد ذلك بين نواحي توضح ، وبعد ذلك بين نواحي المقرأة ؛ لأنَّ بيوتَ العربِ منتقلةٌ ، وليست بناً لا تنتقلُ فتكون بيوتهم أولاً مضمومةً بسين نواحي الدخول ، ثم تكون مضمومةً بعد ذلك بين نواحي الأماكنِ المذكورةِ على ترتيب .

وإن حُمِلَ المنزلُ على أنه مفردٌ ، أو يكون تأنيثه الضميرَ في (٣) : لم يعسف رسمها على معنى المنزلةِ والدارِ ، فيكون الترتيبُ على الوجه الآخر ، فيكون هذا المنزلُ قد ضُرِبَ بين نواحي الدخولِ ، ثم ضُرِبَ بعد ذلك بين نواحي سائرِ الأماكنِ على ترتيب . ومثلُ بيتي امرئ القيسِ بيت الحارث بن حلزة :

١٩٩- أوقدتها ، بين العقيقِ فشخصي - من (٤) ، بعودٍ ، كما يلوح الضياء (٥) .
هكذا ترويه الرواة .

وأما قولُ العربِ : نزل المطرُ مكان كذا فمكان كذا فمكان كذا ، إذا ثبتت (٦) أنهم يقولون ذلك وإن كان المطرُ قد عمَّ الأماكنَ في حين واحدٍ ، فإن الترتيبَ - ولا بُدَّ - يرجعُ إلى الذكرِ ، فكأنَّ الأماكنَ لم تحضر في خلدِ المخبرِ دفعةً واحدةً ،

== دون بصرى أ ، وهو في الأماشي الشجرية ٢/٢٤٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٦٠ ، والمغني (ط) ٢/٢٣٥ ، ٥٩٠ ، والخزانة ٤/١٨٧ ، والمقاصد النحوية ٣/٣٤٢ وغير ذلك . وكسر همزة نجلاء لضرورة القافية .

(١) تكلمة يتم بها الكلام .

(٢-٢) مكررة في الخطوط .

(٣) في المصورة : بعد "في كلمة" ما "، وكأنها زائدة .

(٤) في المصورة : فتخصين .

(٥) البيت لحارث بن حلزة ، وهو السابع من معلقته . انظر شرح المعلقات العشر

للتبريزي /

(٦) في المصورة : أثبت .

فجعل يتتبعها بتذكريها ، ويرتيبها على حسب ذكره لها . والعرب لا تقصر الترتيب على الزمان ، بل ترتب بالنظر إلى الذكر ، كما تقدم ، وإلى الزمان وإلى المراتب فنقول : الأمير فالوزير أو ثم الوزير .

[ثم] وأما ثم فلجمع والترتيب والمهلبة فإذا قلت : قام زيد ثم عمرو ، فالقاءم أولاً زيد ، وعمرو بعده ، وبينهما مهلبة .

وزعم بعض النحويين (١) : // أنها تكون بمعنى الواو ، واحتج بقوله سبحانه : ١٦٢ : (= فلا اقتحم العقبة) (٢) . وقال تعالى طغافاً على اقتحم : (= ثم كان من الذين آمنوا) (٣) والمعنى فلم يقتحم العقبة ولم يكن من الذين آمنوا ، ولا معنى لثم ها هنا ، لأن هذا موضع اجتماع .

ويروى عن الأخفش (٤) أنه قال مثل هذا في قوله تعالى (= ولقد خلقناكم ثم صورناكم) (٥) المعنى عنده : خلقناكم وصورناكم .

وكذلك أيضاً استدلل صاحب هذا المذهب بقوله تعالى (= وإني لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحاً ثم اهتدى) (٦) ، والهداية لا تتأخر عن التوبة والإيمان والعمل الصالح .

ويقول الشاعر :

٤٣- إيان من ساد ثم ساد أبوه ثم قد ساد بعد ذلك جده (٧)

(١) ذهب إلى ذلك الفراء فيما حكاه عنه السيرافي ، والأخفش وقطرب فيما حكاه عبد المنعم بن الفرس (ت ٥٩٩ هـ) . انظر الجني الداني ٤٠٦ .

(٢) الآية ١١ من سورة البلد

(٣) الآية ١٧ من سورة البلد

(٤) ما روى عن الأخفش صحيح ، فهو في معاني القرآن له (٢٩٤) ونص كلامه عند قوله تعالى (= ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة) لأن ثم في معنى الواو [

(٥) الآية ١١ من سورة الاعراف .

(٦) الآية ٨٢ من سورة طه .

(٧) البيت لأبي نواس ورواية الديوان (٤٩٣) .

قل لمن ساد ثم ساد أبوه قبله ، ثم قبل ذلك جده وأبو جده فساد إلى أن يتلاقى نزاره ومعسده

والشاهد في : الجني الداني ٤٠٧ ، والمغني : ١٢٥ والخزانة ٤ / ١١١ ، وقد ذهب الفراء إلى أن ثم تكون للترتيب الذكري ويقال له : الترتيب الإخباري ، وترتيب اللفظ أيضاً ، وذلك أن الفاء و ثم يكونان لترتيب الأفعال والأقوال =

فثم بمنزلة الواو عنده في البيت لأن المدح إنما هو بتوارث السؤدد ، يرثه أبوه
عن جدّه ، ويرثه هو من أبيه .

ولا حجة لهم في شيء مما تمسكوا به ، أما الآية الأولى فمعنى المهلة فيها
بين ، لأن قوله تعالى (فلا اقتحم العقبة) (١) ، أي : فلم يشكر تلك الأيادي
والنعم بالعمل الصالح من فك الرقاب وإطعام اليتامى والمساكين ، ثم بالإيمان الذي
هو أصل كل طاعة وأساس كل خير ، بسل غط (٢) النعم وكفر بالسنعيم .

وأما الآية الثانية فإنها تتخرج على حذف مضاف ، كأنه قال : خلقنا أباكم
من تراب ، ثم جعلناه صورة ناطقة حية ، ثم قلنا بعد ذلك للملائكة : اسجدوا لآدم .

وأما الآية الثالثة فتخرج على أن يكون المراد باهتدى : تماذى على الهداية .
وأما البيت فيحمل على ظاهره من سؤدد المدوح أولاً ، ثم سؤدد أبيه
بعده ، ثم سؤدد الجد بعده ، فيكون مثل قول الآخر :

٤٢١- وكم أب قد علا بابن نرى حسب كما طت برسول الله عدنان (٣)

لتبقى ثم طى بابها ، وما يبين أن ثم طى معناها وليست بمعنى الواو قوله :
بعد ذلك جدّه ، فمن قال : إن ثم بمعنى الواو لا يسوغ له أن يقول : " بعد بمعنى
قبل " فإن ذلك لا يحفظ من كلام العرب .

==
وتم هنا لترتيب القول بحسب الذكر والإخبار والتلفظ وإلى ذلك ذهب ابن
مالك في التسهيل فقال : وقد تقع ثم في عطف المتقدم بالزمان اكتفاءً بترتيب
اللفظ ، قال صاحب الخزانة : وفي هذا اعتراف بأن ثم هنا للترتيب بدون
تراخٍ ومهلة ، أما الأخفش فقد ذهب إلى أن ثم هنا بمعنى الواو لمطلق
الجمع ، والتوجيه الثالث للمبيت هو ما وجه به الأبيدي البيت بعد ، وهو ما
ذهب إليه ابن عصفور في شرح الجمل فيما ذكره صاحب الخزانة ولم أجده في
المطبوع منه .

انظر الخزانة ٤/١١١ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/٤١٥ والتسهيل ١٧٥ .

(١) سبقت ص ٤٦٤

(٢) في اللسان (غط) : وغطى النعمة والعافية بالكسر يغطها غطاً : لم يشكرها .

(٣) البيت لابن الرومي في ديوانه : ()

والبيت في الجنى الداني : ٤٠٧ ، والمغنى ط ٢ رقمه ١٨٧ وشرح أبياته ٣/٤٣

وما بين أن ثم ليست بمنزلة الواو أنك لا تقول : اختصم زيد ثم عمرو كما تقول :
اختصم زيد وعمرو ، ولو كانت بمنزلة الواو لساغ ذلك .

ومما بين ذلك أيضاً إجماع الفقهاء على أنه لا يجوز : هذا بين الله تعالى
وبينك - بالواو - ولكن أجازوا : هذا بين الله ثم بينك . ولو كانت بمعنى الواو ما
فروا إليها .

وفي الحديث أن بعض اليهود . قال لبعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم :
ألستم تزعمون أنكم لا تشركون بالله شيئاً وأنتم تقولون : ما شاء الله وشئت ، فذكر
ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : لا تقولوها ، وقولوا : ما شاء الله ثم شئت (١)
حدث بذلك قاسم بن أصبغ (٢) في سنن (٣) موصول إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

فعلى هذا تقول : زيد وعمرو منطلق فتوحد الخبر ، لأنك إنما تخبر عن
أحدهما ثم تجيء بالآخر يتلوهُ ، ويجوز زيد وعمرو منطلقان لأنهما قد اشتركا في
الانطلاق .

وتقول : زيد ثم عمرو منطلق كما جاز ذلك بالفاء ، بل هو في ثم أحسن ،
لأنها أشد تراخياً من الفاء . ويجوز : زيد ثم عمرو منطلقان ، لأنهما قد اشتركا
في الانطلاق وتقول : زيد وعمرو منطلقان ، ولا يجوز : زيد وعمرو منطلق ، لأن
الواو فيها معنى الشركة والاجتماع .

وقد يجوز في ضرورة شعر أو نادٍ كلام : زيد وعمرو منطلق . فمن النحويين
من حمل ما جاء من ذلك على أن ينوي بمنطلق التقديم فكأنك قلت : زيد منطلق وعمرو

(١) أخرجه أحمد في مسنده ٣٨٤/٥ ، ٣٩٤ ، ٣٩٨ من غير قصة اليهود . وأخرجه
ابن ماجه عن ابن عباس مرة وعن حذيفة بن اليمان مرة أخرى وفي الأخيرة ما قصه
عن حذيفة بن اليمان أن رجلاً من المسلمين رأى في نومه أنه لقي رجلاً من أهل
الكتاب . فقال : نعم القوم أنتم لولا أنكم تشركون إلخ ... سنن ابن ماجه .

أبواب الكفارات الباب (١٣) رقم الحديث ٢١٣٠ ج ١/٣٩٢ .
(٢) هو قاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف الباني القرطبي ، أبو محمد : محدث
الأندلس ، كان بصيراً بالحديث والرجال ، نبياً في النحو والغريب والشعر وسمع
من بقى بن مخلد وغيره ، وهبغداد من ثعلب والمبرد وابن قتيبة وخلائق ،
وانصرف إلى الأندلس بعلم كثير له "سند مالك" و "بر الوالددين" و "الصحيح"
على هيئة صحيح مسلم ، والأنساب وأحكام القرآن وغيرها . توفي سنة ٣٤٠ هـ
الأطام طبع / ج ٥ / ١٧٣ . والبغية : ٢ / ٢٥١ .

(٣) في الصورة : سند

ويكون خبر عمرو على هذا محذوف لدلالة خبر زيد المتقدم عليه .

ومنهم من يجعل الخبر للثاني وخبر الأول محذوف لدلالة خبر الثاني عليه فلا يكون في الكلام تقديم ولا تأخير ، وكان الأصل : زيدٌ منطلقٌ وعمرو منطلقٌ فحذف منطلق الأول وجعل الثاني دليلاً عليه . الأول مذهب سيويه والثاني مذهب المبرد (١) . والذي ذهب إليه سيويه أولى ؛ لأن الدليل بأبه إلا يتقدم على المدلول إلا في الاشتغال ، لعلّة تذكر في موضعه إن شاء الله تعالى .

وتمسك صاحب القول الثاني بقول الشاعر :

٤٣٢ - نحن بما عندنا وأنت بما عندك راهي والرأي مخطيف (٢)

فراهي خبر أنت وليس خبر نحن ، إذ لو كان خبراً له لقال : راضون ، وخسرج ابن كيسان (٣) وأبو الحسن ذلك على أن يكون نحن لواحد وكأنه قال : نحن راهي بما عندنا . وخسرجه (٤) غيره على أن (٥) يكون " وأنت " معطوفاً على نحن وراهي خبراً عنهما معاً ، كما قالوا : هم مدو وهم صديق ، قال جرير يصف نساء :

٤٣٣ - دعون الهوى ثم ارتمين قلوبنا بأعين أعدائ ، وهن صديق (٦)

ومنه قوله عز وجل (= هم العدو و) (٧) وقوله سبحانه : (= إنا رسول رب العالمين) (= (٨) .

- (١) ظاهر كلام سيويه في الكتاب ١/ ٧٤ ، ٧٥ ، والمبرد في المقتضب ٤/ ٧٢ ، ٧٣ يدل على أنهما متفقان على أن المحذوف هو خبر الأول لدلالة خبر الثاني عليه .
- (٢) البيت لقيس بن الخطيم كما في الكتاب ، وهو في ملحقات ديوانه (ط) ٢٣٩ : وأورد البغدادي في قصيدة لعمرو بن امرئ القيس ، جاهلي ، في الخزانة ١٩٣/ ٢ . وانظر الكتاب ١/ ٧٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ٨٢ ، والمقتضب : ١١٢/ ٣ ، ٧٣/ ٤ ، والأمالى الشجرية ١/ ٣١٠ ، والإنصاف ٩٥ ، والمغنى ط ٢ رقمه ١٠٥٣ وشرح أبيات ٢٩٩/ ٧ ، وغير ذلك كثير .
- (٣) مذهب ابن كيسان في شرح أبيات المغنى ٧/ ٣٠٠ ، وانظره في ابن كيسان النحوي (للدعجاني) : ٣٣٨ .
- (٤) في الصورة : وخيرجه .
- (٥) في الصورة : أن لا ، وكان " لا " زائدة .
- (٦) في ديوانه ص ٣٩٨ ، وهو البيت السابع من قصيدة يمدح فيها الحجاج ، وينسب لمزاحم العقيلي . وهو في الخصائص ٢/ ٤١٢ ، ورواية الديوان : بأسسهم بدل : بأعين .
- (٧) الآية ٤ من سورة المنافقون .
- (٨) الآية ١٦ من سورة الشعراء .

وزعم المازني (١) أنه لا يجيء من كلامهم نحو قولك : زيد وعمرو منطلقاً إلا حيث

يكون الإخبار عن زيد هو الإخبار عن عمرو في المعنى ولذلك أفرد الخبر عنده ، قال تعالى = (والله ورسوله أحق أن يرضوه) (٢) ولم يقل : يرضوهما ؛ لأن إرضاء الله وإرضاء الرسول ، فلذلك كان الإخبار عنهما هنا // كإخبار عن أحدهما ، ١٦٣ وكذلك قول الشاعر :

٤٣٤- إِنْ شَرَحَ الشَّبَابَ وَالشَّعْرَ الْأَسْوَدَ وَدَ مَا لَمْ يُعَاصِ (٣) كَانَ جُنُونًا (٤)

ولم يقل : ما لم يعاصيا ، لأن الشعر الأسود هو شرح الشباب في المعنى ، إذ لا يكون إلا مع شرح الشباب ، فلذلك أخبر عنهما كإخبار عن أحدهما .

وكذلك قول الآخر :

٤٣٥- فَمَنْ يَكُ سَائِلًا عَنِّي فَايُّسَى وَجِرَّةٌ لَا تَرُودُ وَلَا تُعَارُ (٦)

لما كان ملازماً لها لا ينفك من ركبها فجعل الإخبار عنه ومنها كإخبار عنها لو انفردت (٧) ، ومثل ذلك قول الآخر :

٤٣٦- فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَايُّسَى وَقِيَارِئِهَا لَغْرِيْبٌ (٨)

- (١) لعلها تحريف للفارسي، فسيذكر بعد قليل أن هذا مذهب الفارسي، وهو الصواب، فقد نسب ابن صفور في شرحه للجمل ٤٥٣/١ هذا المذهب للفارسي .
- (٢) الآية ٦٢ من سورة التوبة .
- (٣) في المصورة : يعاص ، تحريف .
- (٤) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ٤١٣ ، وهو في الأملى الشجرية ٣٠٩/١ ، وشرح الجمل لابن صفور ٢٤٧/١ ، ٤٥٣ ، والمقرب ٢٣٥/١ .
- (٥) في المصورة : من ، والتصويب من المصادر .
- (٦) البيت لشداد والد عنتر ، أولعنتر ، وانظر ديوانه ٣٠٩ ، وهو في الكتاب ٣٠٢/١ شاهد أطل عطف جررة طى مئصوب إن مع أن الواو للمعينة . وانظر شرح الجمل لابن صفور ٤٥٣/١ .
- (٧) وكان حقه أن يقول : لا نرود ولا نعار . (بالنون)
- (٨) البيت لضابي ^{بن النخعي} البرجمي ، من شعراء الأصمعيات ، مخضرم أدرك الإسلام ، والبيت في الأصمعيات : ١٨٤ ، والكتاب ٧٥/١ ، والإنصاف ٩٤ وشرح ابن يعيش ٦٨/٨ ، وشرح الجمل لابن صفور ٤٥٣ ، والخزانة ٣٢٣/٤ ، ويروى : وقيار وفي الخزانة ويقال : " لغريب " خبر عن الاسمين جميعا ، وهذا إنما يتصور طى رواية نصب قيار لا طى رواية رفعه .

ولم يقل : لغريبان لملازمته قياراً ، فأخبر عن نفسه وعن قيار كما كان يخبر
عن نفسه لو انفرد بالذِّكْر .

وما ذهب إليه سيبويه وأبو العباس من الحذفِ أُولَى لأمرين :
أحدهما : أَنَّ الذي ذكره لا يعصمُ جميع ما جاءَ مِنْ ذلك ، ألا ترى أَنَّهُ لا يتصورُ
ذلك في قوله :

نحن بما عندنا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاهِي البيت (١) [٤٢٢]

ولا في قول الآخر :

٤٢٧- رَمَانِي بِأَمْرٍ كُنْتُ مِنْهُ وَوَالِدِي بَرِيئًا وَمِنْ أَجْلِ الطَّوِيِّ رَمَانِي (٢)

إِنَّ بَرَاةَ الْوَالِدِ لَيْسَتْ بَرَاءَةً لِلْوَلَدِ فِي الْمَعْنَى .

والآخر : أَنَّكَ تَقُولُ : شَرَحَ الشَّبَابِ وَالشَّعْرَ الْأَسْوَدَ ، هُمَا مَا لَمْ يَعَاصِيَا
كَانَا جَنُونًا ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : هُمَا مَا لَمْ يَعَاصَ ، وَعَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْفَارِسِيُّ (٣)
يَنْبَغِي أَنْ يَجُوزَ ذَلِكَ .

وَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ : فَزَعَمُوا أَنَّ مَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ فَسَبِيهِ أَنَّ الْوَاوَ فِيهِ بِمَعْنَى مَسَّعَ
فَكَانَهُ قَالَ : إِنَّ شَرَحَ الشَّبَابِ مَعَ الشَّعْرِ الْأَسْوَدِ مَا لَمْ يَعَاصَ ، فَأَفْرَدَ الضَّمِيرَ ، لِأَنَّهُ
لَيْسَ لَهُ مَخْبَرٌ عَنْهُ إِلَّا شَرَحَ الشَّبَابِ ؛ لِأَنَّ مَعَ الشَّعْرِ فَضْلَةً وَلَيْسَ مَخْبَرًا عَنْهُ ،
فكَذَلِكَ أَيْضًا يَكُونُ وَالشَّعْرُ بِمَنْزِلَةِ مَعَ الشَّعْرِ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ ، وَاسْتَدَلُّوا عَلَى صِحَّةِ
مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ :

٤٢٨- فَإِنَّكَ وَالْكِتَابَ إِلَى طَيْبِي كَدَابِغَةٍ وَقَدْ حَلِمَ الْأَرِيْمُ (٤)

فَأَخْبَرَ عَنِ ضَمِيرِ الْمَخَاطَبِ وَلَمْ يَخْبَرَ عَنِ الْكِتَابِ ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى مَعَ الْكِتَابِ فَهَسُو

- (١) سبق في ص ٦٠٧
(٢) البيت لعمر بن أحمَر . وانظر ملحقات الديوان ١٨٧ .
وينسب للأزرق بن طرفة في اللسان (حول)
وهو من شواهد الكتاب ٧٥/١ ومعاني القرآن للفراء ٤٥٨/١ ، وشرح الجمل
لابن عصفور ٤٢٠/١ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٩٣٦ ، والهمع ١١٦/١ .
(٣) العازني فيما سبق ، والمثبت هنا هو الصواب . انظر الصنعة السابقة هـ ا
(٤) البيت للوليد بن عقبة من أبيات يخض فيها معاوية على قتال الإمام على .
والبيت الشاهد في شرح الجمل لابن عصفور ٤٥٤/١ وتخرجه فيه .

فضلةً ، ألا ترى أَنَّ الذي يُشبهه الدابغة إنما هو المخاطب ، ولو أَخْبَرَ عنهما معاً لقال : كدابغةٍ وقد حلم الأديم ودبغها ، لأنَّ الكتاب في وقت لا ينتفع فيه بالكتاب كالدابغة وقد حلم الأديم وكتبه كدبغها .

وهذا الذي ذهبوا إليه فاسدٌ ، لأنَّ الواو وإن كانت بمعنى مع فإنها لا تجري مجراها في أَنْ تجعل كأنها فضلةٌ منصوبةٌ إلا إذا انتصب ما بعدها على أنَّه مفعولٌ به ، وأما إذا كان ما بعدها معطوفاً على الأولِ وشريكاً له في الإعراب ، فينبغي أَنْ يكونَ شريكاً له في الحكم . والبيت لا حجةَ لهم فيه ، لأنَّ العرب قد تحذف حرفَ العطف والمعطوف إذا دُلَّ على ذلك من كلامهم : رَاكِبُ النَّاقَةِ طَلِيحَانُ (١) ، والتقدير : رَاكِبُ النَّاقَةِ وَالنَّاقَةُ طَلِيحَانُ . وقال تعالسى : ﴿ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ ﴾ (٢) ، التقدير : تَقِيكُمُ الْحَرَّ وَالْبَرْدَ ، فكذلك أيضا يكونُ التقدير في البيت : كدابغةٍ ودبغها فحذف حرفَ العطف والمعطوف ، بل إذا كان الاسمُ المجرور بجمع أو بحرف جرٍّ يقتضي تشريك ما بعده مع ما قبله في المعنى ، قد تجري العربُ الاسمين مجرى المعطوف والمعطوف عليه ، فتخبر عنهما كما تخبر عن المعطوف والمعطوف عليه ، وتعامله معاملةً معاملةً ، فالأخرى إذا كان معطوفاً في اللفظ ، ألا ترى إلى قوله :

٤٢٩ - رِيحُ الْجَنُوبِ مَعَ الشَّمَالِ وَتَسَارَةٌ رَهْمُ الرَّبِيعِ وَصَائِبُ التَّهْتَانِ (٣)

فجعل ريح الجنوب مع الشمال بمنزلة قوله : ريح الجنوب والشمال ، ولذلك أبدلها من قوله قبل (٤) : الرِّيحَانِ .

وكذلك قول الآخر :

٤٤٠ - أَقُولُ لَهُ كَالنُّصْحِ بَيْنِي وَبَيْنِهِ هَلْ أَنْتَ بِنَا فِي الْحِجِّ مَرْتَجِلَانِ (٥)

(١) الهمع ٥٢/٢ (عبد العال) .

(٢) الآية ٨١ من سورة النحل .

(٣) من شواهد الكتاب ٢٣٨/٣ وانظر شرح أبيات سيبويه ٣٢٧/٢ - ٣٢٨ .
والبيت منسوب لرجل من باهلة كما في المخصص ١٥١/١٦ واللسان (دبر) .

(٤) في البيت السياق لبيت الشاهد وهو :

حَالَتُ وَحِيلَ بِهَا وَغَيْرَ آيَةٍهَا صَرَفَ الْبَلْبَى تَجْرِي بِهِ الرَّيْحَانِ

(٥) البيت في ضرائر ابن عصفور ٢٨٢ ، مرتجلان وهو تهويف والشاهد أيضا في المغنى لابن فلاح ص

أجرى قوله : " هل أنت بنا مجرى هل أنت وأنا ، ولذلك قال : مرتحلان .

[حتى العاطفة] (١)

وقوله : "وحتى تنفرد بأن ما بعدها لا يكون إلا جزءاً مما قبلها ، وفائدتها أن ما بعدها عظيم أو حقير أو قوي أو ضعيف ."

يعني أن حتى وإن ساوت الواو والفاء وثم في أنها تشرك ما بعدها مع ما قبلها في الإعراب والمعنى ، وساوت الواو على الانفراد في أنها لا تعطي مهلبة ولا ترتيباً ، فإنها تنفرد عنها بأن ما بعدها لا يكون إلا جزءاً مما قبلها ، وأنه لا يكون إلا عظيماً أو حقيراً أو ضعيفاً أو قوياً ، فتقول : رأيت القوم حتى زيدا (٢) إذا كان زيداً عظيماً في القوم أو حقيراً فيهم ، ولو قلت : رأيت القوم حتى الحمار لم يجز ، وإن جاز ذلك مع الواو والفاء وثم .

وكذلك أيضاً لو قلت : رأيت زيدا حتى عمراً ، أو قلت : رأيت القوم حتى زيدا . وليس زيدٌ بعظيم ولا حقير في القوم ، ولا قوي ولا ضعيف ، لم يجز ، وإن جاز أيضاً مع الواو والفاء وثم ، وسبب ذلك أن حتى فيها معنى الغاية ، وغاية الشيء من الشيء ، فلذلك لزم أن يكون ما بعدها جزءاً مما قبلها ، ولما كانت غايتها الشيء طرفيه ، وطرفا الشيء أعظم ما فيه وأحقر ما فيه ، لزم أن يكون الذي بعدها إما حقيراً وإما عظيماً ، والقوي والضعيف بمنزلة العظيم والحقير ، ومن كلامهم :

(١) ذهب الكوفيون إلى أن حتى ليست بعاطفة ، ويعربون ما بعدها على إضمار عامل . انظر الجنى الداني (٥٠١) ، والمغنى (ط) (١٣٧)

(٢) قال ابن يعيش في شرحه ٩٦-٩٧ / ٨ " وأطم أن حتى إنما يتحقق العطف بها في حالة النصب لا غير نحو قولك : رأيت القوم حتى زيدا ، فالاسم بعد حتى داخل في حكم ما قبلها ولذلك تبعه في الإعراب ، فأما إذا قلت : قدم القوم حتى زيدا ، فإنه لا يتحقق ها هنا العطف لا احتمال أن تكون حرف ابتداء ، وهو أحد وجوهها وما بعدها مبتدأ محذوف الخبر ، وكذلك إذا خفضت ربما يتوهم فيها الغاية على نحو قوله تعالى (= حتى مطلع الفجر) ولذلك لم يمثل الفارسي في العطف إلا بصورة النصب فقال نحو قولك : ضربت القوم حتى زيدا ثم ضد ذلك بالنقل لثلا يمنع المخالف هذه الصورة ، فقال وقد رواه سيويه وأبو زيد وغيرهما وكذلك رواه يونس ."

اسْتَنْتِ الْفِصَالُ حَتَّى الْقَرَعَى (١) ، وَكُلُّ شَيْءٍ يُحِبُّ وَلَدَهُ . هـ . حَتَّى الْحُبَارَى (٢)
لَأَنَّهَا تُوصَفُ (٣) بِالْحُمُقِ . // وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : كُلُّ شَيْءٍ بِقَضَائِهِ ١٦٤
وَقَدْ رَحَى حَتَّى الْعَجْزُ وَالْكَيْسُ (٤) فَجَمَعَ بَيْنَ الْغَايَتَيْنِ .

وقد يكون ما بعدها غير جزئياً مما قبلها إذا كان متلبساً به ، لأنَّ المتلبس
بالشئ قد يجري مجرى ما هو من الشئ مجازاً ، فتقول : خرج الصيادون حتى
كلابهم ، وخرج الناس حتى دوابهم ، فكان ينبغي له أن ينبه على ذلك .

وكذلك أيضاً تنفرد حتى بأنَّها لا تعطف جملة ولا فعلاً ، وسبب ذلك ما ذكرناه
من أن ما بعدها إنما يكون جزءاً مما قبلها أو متلبساً به ، وعظيماً أو حقيراً ، ولا يتصور
شيء من ذلك في الأفعال ولا في الجمل .

[الحروف المشتركة في اللفظ خاصة]

ولما فرغ من تبين معاني الحروف المشتركة في اللفظ والمعنى ، أخذ في تبين
الحروف المشتركة في اللفظ خاصة بقوله (٥) : * ١ - ومنها بل ولا بـل - * ١ * وهما
للإضراب عن جعل الحكم للأول وإثباته للثاني * (٦)

اطم أن بـل (٧) ولا بـل إما أن يقع بعدهما مفرد أو جملة ، فإن وقـع
بعدهما جملة كانا للإضراب عن الكلام ، الأول على جهة الإبطال أو الترك من غير
إبطال ، والأخذ في غيره ، وليس إن ذلك حرفي عطف بل حرفاً ابتداءً ، فتقول :

(١) المثل في كتاب الأمثال لأبي عبيد ٢٨٦ ومجمع الأمثال ٣٣٣/١ ، وفيه " ويروي
استنتت الفصلان حتى القرعى " يضرب للذى يتكلم مع من لا ينبغي أن يتكلم بين
يديه لجلالة قدره ، والقرعى جمع قريع مثل مرضى ومريض ، وهو الذى به قرع
[بالتحريك] وهو بشر أبيض يخرج بالفصال " ، والاستنان : العدو ، وأصله أن
الفصال إذا استنتت صحاحها نظرت إليها القرعى فاستنتت معها فسقطت من
ضعفها .

(٢) المثل في مجمع الأمثال ١٤٦/٢ والمستقصى ٢٢٧/٢ واللسان (حبر) .

(٣) في المصورة : لا توصف ، وهو غير المراد فى اللسان : خص الحبارى بالذكر لأنها
يضرب بها المثل فى الحمق ، فهي على حمتها تحب ولدها فتطعمه وتعلمه
الطيران كغيرها من الحيوان .

(٤) أخرجه مسلم فى كتابه القدر رقم (١٨) ص ٢٠٤٥ ومالك فى الموطأ باب القدر

الحديث رقم ٤ هـ ٨٩٩ وأحمد فى مسنده : ١١٠/٢ .

(٥) العبارة مكررة فى المصورة .

(٦) هذه عبارة الجزولى :

(٧) انظر " بل " فى الازهية ٢١٩-٢٢٣ والمقرب ٢٣٢/١ ، رصف الباننى ١٥٣ ،

والجنى الدانى ٢٥٣ ، والمعنى ط ٢ (١١٩ ، ١٢٠) .

قام زيدٌ ببل عمرو^(١) قائمٌ ، فتخبر عن عمرو بالقيام وتضرب عن قيام زيدٍ مبطلاً له أو تاركاً من غير إبطال ، قال الله تعالى = (وقالوا اتخذ الرحمن ولداً سبحانه بل عباد مكرمون) = (٢) فأضرب عن قولهم : اتخذ الرحمن ولداً على جهة الإبطال وأخذ في خبر آخر وهو أنهم عباد مكرمون . وقال سبحانه : = (لو أوردنا أن نتخذ لهموا لا نتخذناه من لدنا) = (٣) ثم قال : = (بل نقذف بالحق) = (٤) فأضرب ببطل من الكلام الأول على جهة الترك له ، وأخذ في غيره ، وهو الإخبار بقذفه (٥) بالحق على الباطل .

فإن وقع بعدهما مفرد كانا حرفي عطف وفي معنيهما خلاف بين سيوييه والمبرد (٦) . فذهب سيوييه إلى أنها للإضراب عن الشيء الذي نفيته عن الأول أو أشبته له وإيجابه في حق الثاني ، فإذا قلت قام زيدٌ بل عمرو أو ما قام زيدٌ بل عمرو فالمعنى بل قام عمرو ، وإذا قلت : اضرب زيداً بل عمراً ، ولا تضرب زيداً بل عمراً فالمعنى بل اضرب عمراً .

ونذهب المبرد إلى أنهما قد يكونان على ما قاله سيوييه ، وقد يكونان للإضراب عن ما حكيت به عن الأول من نفي أو إثبات ، وإثباته في حق الثاني ، فإذا قلت : ما قام زيدٌ بل عمرو (٧) كان له معنيان :

أحدهما : أن تريد بل قام عمرو ، فتضرب عن القيام في حق الأول وتثبت في حق عمرو ، فيكون القيام منفيًا في حق زيدٍ موجباً في حق عمرو .

والآخر : أن تريد : ما قام عمرو فتضرب عن نفي القيام في حق زيدٍ وتثبت ذلك في حق عمرو ، ويكون زيدٌ على هذا المعنى قد قام وعمرو لم يقم .

-
- (١) في المصورة : عمرو
 (٢) الآية ٢٦ من سورة الأنبياء .
 (٣) الآية ١٧ من سورة الأنبياء .
 (٤) الآية ١٨ من سورة الأنبياء .
 (٥) في المصورة : نقذفه .
 (٦) الكتاب ٤٣٤ / ١ ، والمقتضب ١٥٠ / ١ مع هوامش ضخمة ، والمعنى ط ٢ (ص ١٢٠)
 ووصف المبانى ١٥٤ ، والجنى الداني ٢٥٤ .
 (٧) في الأصل : عمرو .

والصحيحُ عندي ما ذهب إليه سيويه من جهتين :

إحداهما : أنَّ ما ذهب إليه قد وافقه عليه أبو العباس ، وزاد معنى آخر لم يوافقه عليه سيويه فيحتاج إلى إثباته سماعاً ، وذلك لا يحفظ من كلامهم (١)

والآخر : أنَّ بِلْ ولا بِلْ حرفا عطف ، وحرف العطف إنما ينوب من باب العامل ، فإذا قلت : ما قام زيدٌ بِلْ عمروٌ فينبغي أن يكون التقدير : بِلْ قام عمرو ، ولأنَّ قام هي العاملة ، فتنبأ بِلْ منابها ، ولا ينبغي أن يكون التقدير : بِلْ ما قام عمرو ، لأنَّ ما غير عامل ، فلا ينبغي أن تنبأ " بِلْ " منابها .

فإن قلت : فأنت إذا قلت : ما يقوم زيدٌ وعمروٌ كان المعنى ما يقوم زيدٌ وما يقوم عمروٌ ، فيكون حرف العطف قد ناب من باب العامل وحرف النفي ؟

فالجواب : أنَّ حرف العطف إنما ناب من جهة المعنى من باب الفعل العامل فكأنك قلت : ما يقوم زيدٌ ويقوم عمروٌ ولكن من حيث كنت إذا صرحت بهذا الفعل وعطفته على الفعل الأول بحرف من الحروف التي تشرك في اللفظ والمعنى لزم أن يكون الفعل الذي بعد حرف العطف شريك الفعل الذي قبله في معنى النفي ، وإذا قلت : ما قام زيدٌ بِلْ عمروٌ لزم أن يكون التقدير : بِلْ قام عمروٌ ولا يلزم أن يكون هذا الفعل شريك الفعل الأول في معنى النفي ، لأنك لم تعطه طيه بحرف من الحروف المشتركة في اللفظ والمعنى . فعلى هذا قول أبي موسى " وهما للإضراب عن جعل الحكم للأول وإثباته للثاني " - يعطى أنك إذا قلت : ما قام زيدٌ بِلْ عمروٌ أن يكون المعنى بِلْ ما قام عمروٌ . ألا ترى أنك إذا حكمت على الأول الذي هو زيدٌ بنفي القيام عنه ، فإذا أضربت عن جعل هذا الحكم للأول وأثبتته للثاني الذي هو عمروٌ تكون قد أضربت عن نفي القيام في حق زيدٍ وأثبتت ذلك النفي في حق عمرو ، فيكون المعنى بِلْ ما قام عمروٌ . وهذا الذي ذهب إليه باطل ، بما قد مناه . ومع ذلك فلم يأخذ بمذهب سيويه ولا المبرد لأن سيويه يقول المعنى بِلْ قام عمرو ، وأبو العباس يقول : يمكن أن يكون المعنى بِلْ قام عمروٌ وبِلْ ما قام عمرو . وكلام أبي موسى يقتضي أن المعنى // ١٦٥ إنما هو : بِلْ ما قام عمروٌ خاصة ، فيكون قد ترك المعنى المتفق عليه ، وأثبت المعنى المختلف فيه خاصة ، وذلك غاية في الفساد .

(١) قال مالك : وما جوزة مخالف لاستعمال العرب . انظر الجنى الدني ٢٥٤ .

وقوله : " ولا يُعْطَفُ بِهَا فِي الاسْتِفْهَامِ . "

يعني أنك لا تقول : هل يقوم زيدٌ ببل عمرو ، وسبب ذلك أنك لم تثبت في حق زيدٍ قياماً ، ولا نفيته في حقك ، ولا في حق غيرك ، فتبطل ببطل ما أثبتته أو أثبتته غيرك ، فلو عطفت بها بعد الاستفهام لخرجت عن معناها الذي وضعت له من الإبطال ، وهذا يدل على صحة ما ذهب إليه سيويه في مثل قولك : ما قام زيدٌ ببل عمرو ، من أنها إنما هي للإبطال في حق الفعل خاصة لا في حق النفي ، إذ لو جاز الإضراب عن النفي في حق الأول وإثباته في حق الثاني لكنت تقول : هل قام زيدٌ ببل عمرو على معنى بل هل قام عمرو ، فتكون قد تركت الاستفهام في حق زيدٍ وأثبتته في حق عمرو ، ولكن منع من ذلك ما ذكرناه من أنها إنما تكون للإضراب عن الفعل خاصة ، لأن أداة الاستفهام ليست بعاملة ، فينبو حرف العطف منابها كما أن أداة النفي ليست بعاملة .

وقوله : و " لا " مع " بَلَّ " في الإيجاب والأمر نفي ، وفي النفي والنهي تأكيد .

يعني أنك إذا قلت : قام زيدٌ لا ببل عمرو ، تكون قد نفيت ب " لا " قيام زيدٍ وكذلك إذا قلت : اضرب زيداً لا ببل عمراً تكون أيضاً قد نفيت بلا عن زيد الضرب المطلوب بقولك : اضرب .

فإن قلت : كيف تكون لا نافية للأمر ، والأمر لا تدخل عليه أداة نفي ؟

فالجواب : أن " لا " تكون مثل " لا " الناهية فإذا قلت : اضرب زيداً لا ببل عمراً ، فكأنك قلت : لا تضربه بل اضرب عمراً ، وسماها نافية بالنظر إلى المعنى .

وإذا قلت : ما قام زيد لا بل عمرو ، كانت " لا " تأكيداً للنفي المتقدم ، ولم تكن نافيةً على غير طريق التأكيد ، لأن نفي النفي إثباتٌ ، فيلزم أن يرجع معنى : ما قام زيد : قام زيد ، ثم تقول بعد ذلك : بل قام عمرو ، فتكون قد أثبتت القيام لعمرو وتكون بل قد نقضت ذلك الإيجاب الحاصل من نفي النفي ، فيعود الكلام الأول نفيًا كما كان أولاً فتكون " لا " على هذا التقدير لا أثر لها .

وكذلك إذا قلت : لا تضرب زيداً لا بل عمراً كانت " لا " تأكيداً للنفي المتقدم الذي تعطيه أداة النهي ولا تكون نافيةً له على غير طريق التأكيد ، لأن نفي النفي إثباتٌ ، فيلزم أن يرجع معنى لا تضرب : اضرب ، ثم تقول بعد ذلك بل اضرب عمراً ، فتكون بل قد نقضت معنى اضرب الحاصل من نفي النفي فيكون الكلام الأول نهياً كما كان أولاً ، فتكون " لا " أيضاً على هذا التقدير لا أثر لها .

[لا العاطفة ، لنفي حكم الأول عن الثاني]

وقوله : " ومنها " لا " (١) وهي لنفي حكم الأول عن الثاني ، ولا يعطف بها إلا في الأمر والإيجاب .

اعلم (٢) أن " لا " لإخراج الثاني مما دخل فيه الأول ، فإذا قلت : يقوم زيد لا عمرو ، فقد أخرجت عمراً عن القيام الذي دخل فيه زيد ، وتقول أيضاً : اضرب زيداً لا عمراً فتخرج عمراً عما دخل فيه زيد من طلب ضرب المخاطب له .

ولا يعطف بها بعد نفي لا تقول : ما قام زيد لا عمرو ، وسبب ذلك أن ما بعد " لا " مخالف لما قبلها ، ألا ترى أنه إذا كان ما قبلها إيجاباً كان ما بعدها نفيًا ، فلو عطف بها بعد نفي للزم أن يكون ما بعدها موجباً ، وإيجابٌ ضد ما وضعت له " لا " .

(١) انظر الأزهية : ١٥٠ ورفص المباني ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، والجنو الداني

٣٠٢ ، والمغنى ط ٢ (٢٦٦) .

(٢) في الصورة : واعلم ، ولا داعي للواو .

وكذلك أيضا لا يعطفُ بها بعد استفهام لا تقول : هل يقوم زيدٌ لا عمرو، وسبب ذلك أنها لا إخراج الثاني مما دخل فيه الأول كما تقدم . وإذا قلت : هل يقوم زيدٌ لم تدخل زيدا في قيام ، ولا في نفيه عنه ، ولا حكمت عليه بشيء ، وأيضا فإنك لو قلت : هل يقوم زيدٌ لا عمرو وأردت بذلك أن تخرج عمرا عن الاستفهام المتقدم لم يكن للا معنى ، لا أنك إذا قلت : هل يقوم زيدٌ ؟ وسكت ، علم أنك إنما استفهمت عن قيام زيدٍ لا غير .

وقصر أبو موسى العطفَ بها على الإيجاب والأمر . ولا مانع يمنع من العطفِ بها بعد الدعاء والتحضيض وما في معناهما فتقول : هلا (١) ضربت زيدا لا عمرا ، وغفر الله لزيد لا عمرو ولا لعمرو . ومن كلامهم : * به لا بظبي أغفر (٢) أي أحل الله الفواقير (٣) به لا بظبي أغفر .

وإنما يمتنع العطفُ بها بعد النفي والاستفهام لما تقدم ذكره .

واختلف في العطفِ بها بعد الماضي فمن الناس (٤) من منع ذلك ؛ لأنك إذا قلت : قام زيدٌ لا عمرو يلزم أن يكون التقدير : قام زيدٌ لا قام عمرو ، و"لا" لا ينفى بها الماضي بقياس . ومنهم من أجاز ذلك (٥) ،

-
- (١) في الصورة : هل لا .
(٢) في الصورة : لا بظبي أغفر ، وهو تحريف ، والمثل في المستقصى ١٦/٢ ومجمع الا مثال ٩٠/١ ويضرب عند الشماتة ، ومعناه : لتنزل به الحادثة لا بظبي قال الفرزدق وقد نعي إليه زياد بن أبيه :
أقول له لما أتاني نعيه به لا بظبي بالصريمة أغفرا
(٣) غامضة في الصورة ، والفواقير جمع فاقرة وهي الداهية الكاسرة للفقار . انظر اللسان (فقر) وشرح ابن عقيل ٤٦٩/٢ .
(٤) هو الزجاجي في كتابه حروف المعاني ٤٢ حيث قال : ولو قلت : ظننت عبد الله قائما لا زيدا جالسا ، لم يجز ، لأنك لا تقول لا ظننت زيدا* ولكنه في الجمل ٣١ قال "وتقول قام محمد لا أخوك ترفع محمد أبفعله وأخوك عطف عليه، والقائم محمد دون الأخ وإن كان قد شركه في الإعراب". فقد أجاز في الجمل ما منعه في حروف المعاني وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٠/١ .
(٥) من أجاز ذلك ابن عصفور - في شرحه للجمل ٢٤٠/١ انظر رده على الزجاجي - والخفاف في شرحه للجمل أيضا . وجل النحويين عن الخزائن ٤٧١/٤ .

لأنَّ "لا" قد يُنفى بها الماضي المصحَّ بلفظه بعدها، وإن كان ذلك قليلاً،
نحو قوله تعالى ﴿فلا اقتحم العقبة﴾ (١) وقول الشاعر:

٤٤٤- إِنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرَ جَمًّا وَأَيُّ عَبْدِكَ لَا أَلَسَّ (٢)

أي: فلم يقتحم العقبة، وأيُّ عبدك لم يُلم. فلا حُرَى أَنْ يجوزَ ذلك فيها إذا
لم يظهرَ لفظُ الفعلِ الماضي بعدها.

وجوازُ العطفِ بها هو الذي اختاره، وقد ورد به السماعُ، قال امرؤ القيس:

٤٤٤- كَانَ دِثَارًا حَلَقَتْ بَلْبُونِيهِ عِقَابٌ تَنُوفِي لَا عِقَابُ الْقَوَاعِلِ (٣)

فعطف بها على حلق وهو ما ض.

ونقصه من شروط العطف بلا أن يكون الاسم الذي قبلها لا يصح
تناوله لما بعدها (٤) // لأنَّ للمطفَّ بها إنما جاء على طريقة التأكيد فتقول:
قام رجلٌ لا امرأةً، ولا يجوزُ قام رجلٌ لا زيدٌ، ولذلك منع سيبويه رحمه الله
: مررتُ برجلٍ لا فارسٍ على العطفِ إذ يتناولهُ الأولُ، ولا يجوزُ على النمستِ
لأنَّه يلزمه التكرارُ لِلفاءِ "لا" فتقول: مررتُ برجلٍ لا فارسٍ ولا كريمٍ.

١٦٦

(١) الآية ١١ من سورة البلد.

(٢) البيتان لا مية بن أبي الصلت، ديوانه: ٢٦٥. وينسب لابي المالي الشجرية لا بي خراش الهذلي ٢٢٨/٢ وهما في
المالي الشجرية ١٤٤/١، ٩٤/٢، ٢٢٨، وإلناصاف ٩٦ وشرح أبيات
المغنى.

(٣) البيت لامرئ القيس في ديوانه: ٩٤، وهو في الخصائص ١٩١/٣،
وشرح الجمل لابن عصفور ٢٢٠/١ والخزانة ٤٧١/٤ وغير ذلك كثير.
ودثار: اسم لراعي إبل امرئ القيس، وتنوفى: اسم موضع بلاد طيب.
أو اسم جبل مشرف، والقواطل: جبال صغار.

(٤) في الهمع ١٣/٢ وشرط السهيلي في نتائج الفكر والأبدي في شرح
الجزولية وأبو حيان في الارتشاف وابن هشام في المغنى تعاند متعاطفياً
فلا يجوز: جاءني رجل لا زيد أو لا عاقل لصدق اسم الرجل عليه بخلاف
لا امرأة... وعلله الأبيدي بأنَّ "لا" تدخل لتأكيد المنفي، وليس في
مفهوم الكلام الأول ما ينفي الفعل عن الثاني... إلخ وانظر النتائج
٠٢٥٨

[لكن العاطفة]

وقوله : ومنها " لكن " (١) وهي نقيضة " لا " والعطفية منها ما لم يقع بعدها جملة ، والاخرى مخففة من الثقيلة .

إنما جعل " لكن " إذا وقع بعدها جملة حرف ابتداء ، ولم يجعلها حرف عطف ، لأنها إذا عطفت مفرداً على مفرد كانت من الحروف المشتركة في اللفظ لا في المعنى ، وإذا وقعت بعدها جملة لم يكن لها تشريك في اللفظ وهي غير مشتركة في المعنى ، فلم يكن لها طريق إلى العطف . والدليل على أنها ليست بحرف عطف دخول حرف العطف عليها ، قال الشاعر :

٤٤٢ - فياربِّ ، لا تجعل وفاتي إذا أتت على شرجع يعلى بكرن المطارف
ولكن أحن يومي شهيداً بعصبة يصابون في فج من الأرض خائف (٢)
فإن وقع بعدها مفرد كانت عند أكثر النحويين عاطفة .

وزعم يونس أنها ليست عاطفة بدليل أنها تستعمل مع حرف العطف ، ولو كانت حرف عطف لما جاز دخول حرف العطف عليها (٣) ، قال الله تعالى ﴿ ما كان محمد أباً أحدي من رجالكم ولكن رسول الله ﴾ (٤) فرسول الله معطوف على خبر كان بالواو الداخلة على لكن ، و " لكن " حرف معناه الاستدراك وليس بحرف عطف ، لأن حرف العطف لا يدخل على حرف العطف ، فإن كانت بغير حرف عطف فعلى إضمار نحو قولك : ما قام زيد لكن عمرو ، أي لكن قام عمرو .

(١) انظر صف المباني ٢٧٤ والجني الداني ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، والمغنى ط ٢

(٢٤٤) وابن كيسان النحوي (للبنا) ١٧٠ - ١٧٢ .

(٢) البيتان للطرماح بن حكيم الطائي الخارجي وهما في شعر الخوارج : ٢٦٤ والرواية فيه :

إذا العرش ان حانت وفاتي فلا تكن
والشرح : السرير يحمل عليه الميت ، والمطارف جمع مطرف وهو كوب من خز .
(٣) انظر مثلاً الجني الداني : ٥٣٤ وغيره من المصادر المذكورة أعلاه .

(٤) الآية ٤٠ من سورة الأحزاب ، وفي البحر ٢٣٦ / ٧ " وقرأ الجمهور ولكن بتخفيف لكن ونصب رسول علي إضمار كان لدلالة كان المتقدمة عليه قيل : أو على العطف على "أبا أحد" .

وهذا الذي ذهب إليه باطلٌ ، لأنه قد حكي من كلامهم ما مررت
برجلٍ صالحٍ لكن طالحٍ (١) فهي في هذا الموضع وأمثاله عاطفةٌ إذ لا يسوغ
إِضَارُ الخافضِ وإيقاعُ عملِهِ ، إلا في قبجِ ضُرورةٍ ، وذلك يقال في الكلام الفصيحِ
فإذا دخلَ عليها حرفٌ عَطْفٍ تَخَلَّصَتْ للاستدراك ولم تكن عاطفةً ، فتكون
إذ ذاك مثل : ثم في رواية من روى :

٤٤٤ - أراني إذا ما بتت بنت على هوى وثم إذا أصبحت غاديا (٢)
ألا ترى أن "ثم" في البيت دالة على المهلة وليست بعاطفة أصلاً ، بدخول
الواو عليها .

واستدل أيضاً بأنها مخففة من الثقيلة نحو : إن وكان وأن ، فكما
لا يعطف بأخواتها إذا خففت كذلك لا يعطف بها (٣) .

ولا حجة له في ذلك أيضاً ، لأنه إذا قام الدليل على أنها عاطفة
لم تجعل مخففة من الثقيلة بل موافقة لها في اللفظ على حد موافقة إن النافية
لأن المخففة من الثقيلة .

وإذا تبين أنها يجوز العطف بها فينبغي أن تعلم أنها عكس "لا" في
أنها لا يجوز العطف بها إلا بعد النفي (٤) فتقول :

-
- (١) من أمثلة الكتاب ٤٣٥/١ قال سيويوه : "ومثله : ما مررت برجل صالح
لكن طالح ، أبدلت الآخر من الأول فجري مجراه في بل ."
(٢) البيت لزهير بن أبي سلمى وروايته هذه في شعره صنعة الأعم (١٦٨)
أما شعره صنعة ثعلب (٢٠٧) فالرواية فيه : ثم ، وفي حاشية إحدى
نسخ الأخير "أبو سعيد السيراني كذا رواية أبي بكر ، والعربية لا تحتل
ذلك ، لأنه جمع بين حرفي عطف . والوجه عندي : ثم أي : في ذلك
المكان . وهو في الأماشي الشجرية ٣٢٦/٢ وحكم ابن الشجري على ثم
بأنها زائدة ، وذهب ابن جني في سر الصناعة إلى أن الفاء زائدة .
انظر الخزانة ٥٨٨/٣ والهمع ١٣١/٢ .
(٣) انظر شرح المفصل ٨١/٨ والجني ٥٣٥ .
(٤) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف ولكن في الإيجاب مثلها في ذلك
مثل "بل" وذلك لاشتراكهما في المعنى . انظر الإصناف ٦٨ م
ص ٤٨٤ والمقتضب ١٥٠/١ .

ما قام زيدٌ لكن عمروٌ ، ولا تضربُ زيداً لكن عمرواً ، لأنَّ العربَ إنما وضعتُها لأنَّ تستدركُ بها في حقِّ الثاني ما نُفيَ عن الأوَّل ، فلا استدراكَ لا يُعقلُ إلاَّ بعد النَّفي . وأيضاً فإنَّ ما بعدها مخالفاً لما قبلها ، ألا ترى أنَّ ما قبلها نفيٌّ وما بعدها مُوجبٌ فلو عطفَ بها بعد مُوجبٍ لِلزِّمِّ أن يكونَ ما بعدها تفيئاً فسي المعنى حتَّى تتعجَّ المخالفةُ فكنتَ تقول : قام زيدٌ لكن عمروٌ ، ويكون المعنى لكن لم يَقمْ عمروٌ ، وذلك لا يجوزُ ، لا نكَّ لو فعلتَ ذلكَ لكنتَ قد نفيتَ بغيرِ أَرادةِ نفيٍّ والنفيُّ لم يقع في كلامهم إلاَّ بأداةٍ ، وليس كذلك الإيجابُ . وهذا أيضاً ممَّا يدلُّ على أنَّ قولَ العربِ : ما قام زيدٌ بل عمروٌ معناه بل قام عمروٌ خلافاً للسيرِّ (١) ، لا أنه لو كان المعنى : بل ما قام عمروٌ ، لكنتَ قد نفيتَ بغيرِ أَرادةِ نفيٍّ .

وقوله : وتتعجَّ المخففةُ في سائرِ أنواعِ الكلامِ إلاَّ في الاستفهامِ . يعنسي أنه لا يجوزُ أن يُقالَ : هل قام زيدٌ لكن عمروٌ ، لا نكَّ لم تنفِ عن زيدٍ القيامَ فتستدركه في حقِّ عمروٍ ، إنما أنتَ مستفهمٌ عن قيامِ زيدٍ ولستَ بموجبه لسه ولا بنافيه عنه .

وقوله : ويلزمُ في المخففةِ ما يلزمُ في العاطفةِ من مخالفةٍ ما بعدها لما قبلها لفظاً ومعنى ، أو معنىً دون لفظٍ .

اطمأنَّ أن الجملةَ الواقعةَ بعد لكن لا تخلو من أن تكونَ موافقةً لما قبلها في المعنى ، أو مضادةً له أو مغايرةً له غيرَ مضادةٍ .

فلا يجوزُ أن تكونَ موافقةً له باتفاقٍ لو قلتَ : قام زيدٌ لكن قام عمروٌ ، أو لم يَقمْ زيدٌ لكن لم يَقمْ عمروٌ لم يَجزُ ذلكَ (٢) .

ويجوزُ أن تكونَ مضادةً له لفظاً [ومعنى] (٣) أو معنىً دون لفظٍ نحسو قولك : قام زيدٌ لكن عمروٌ ما قام ، وقام زيدٌ لكن عمروٌ قعد .

(١) انظر ما سبق ٦١٣ .
(٢) في الصورة : أو ، خطأ .
(٣) تكملة يتم بها الكلام .

وفي المخالفة غير المضادة خلاف : فمن الناس من أجاز ذلك ، ومنهم من منع ذلك نحو قولك : قام زيدٌ لكن عمرو ضحك ، وأكل عدُالله لكن زيدٌ شربَ ، وقام زيدٌ لكن لم يضحك ، وما قام زيدٌ لكن ضحك . والصحيح جواز ذلك بدليل قول الشاعر :

ولست بحلالِ التلاعِ لبَيْتِهِ ولكن متى يسترفدِ القومُ أرفيدِ (١)

الأ ترى أن معنى ما قيل لكن : لست بجبان ومعنى ما بعدها ولكني كريم ، والظاهر من كلام أبي موسى أن ذلك // لا يجوز ، لأنه زعم أنه يلزم من مخالفة ما بعدها لما قبلها - إذا كانت غير عاطفة - مثل ما يلزم إذا كانت عاطفة ، إلا على طريق المضادة ، لأنها إذا كانت عاطفة استدرك بها في حق الثاني ما نفي عن الأول ، فلزم من أجل ذلك مضادة ما قبلها لما بعدها ، نحو قولك : ما قام زيدٌ لكن عمرو ، أي : لكن قام عمرو ، هذا هو الأظهر من كلامه . وقد يمكن أن يكون شبهها غير عاطفة بها عاطفة في مجرد المخالفة لا في صفة المخالفة ، ويؤيد نس بذلك أنها إذا كانت عاطفة كان الفعل في حق ما بعدها موجبا في المعنى ، وفي حق ما قبلها منفيًا ، لا يكون إلا كذلك ، وإذا كانت غير عاطفة فقد تكون كذلك ، وقد تكون بالعكس ، باتفاق . فالمخالفة إذاً في غير العاطفة ليست كالمخالفة في العاطفة في جميع الأشياء ، فلذلك أمكن أن يحمل كلامه على أنه شبهها بها في مجرد المخالفة .

[أم : المتصلة]

وقوله : " ومنها " أم " المتصلة ، وهي التي ما قبلها مع ما بعدها كلام واحد ، وما قبلها معتمد على همزة الاستفهام ، وجوابها تعيين أحد الشيئين المعادل بينهما مفرداً كان ، أو جملة في معنى المفرد .

اعلم أن أم (٢) تنقسم قسمين : متصلة ، ومنفصلة .

فالمتصلة هي العاطفة ، وهي كما ذكر أبو موسى : لا يقع قبلها إلا همزة الاستفهام لفظاً أو نيةً ، ولا يقع بعدها إلا مفرداً أو ما هو في تقديره ، وما قبلها

(١) سبق تخريجه ص ٣٩٦ .

(٢) انظر شرح ابن يعيش ٩٧/٨ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٣٦/١ ،

٤٨٧/٢ والجنى : ٢٢٥ ، والمعنى ط ٢ (٤٤-٤٠) .

مع ما بعدها كلام واحد، إلا أنها تتقدم مع الهمزة بأبيهما أو أيهم، وجوابها أحد الشيئين المعادل بينهما، أو أحد الأشياء المعادل بينهما، وذلك نحو قولك: أقام زيد أم عمرو؟ ألا ترى أن "أم" قد تقدمتها الهمزة وأن بعدها مفرداً، وأنها مع ما قبلها بتقدير أيهما، كأنك قلت: أيهما قام، وأن جواب السؤال بذلك: زيد أو عمرو. وكذلك أيضاً لو قال: أقام زيد أم عمرو أم جعفر؟، ألا ترى أن ما بعدها أيضاً مفرد، وقد تقدمتها همزة الاستفهام، وأنها مع ما قبلها بتقدير: أيهما وأيهم. وجواب السؤال بذلك: زيد أو عمرو أو جعفر. وكذلك أيضاً لو قلت: زيداً ضرب أم عمراً؟ شريد: أزيداً (١) أم عمراً، فحذفت همزة الاستفهام لدلالة أم عليها - كانت متصلةً نحو قوله:

٤٤٥- لعمر ك ما أدري وإن كنت دارياً بسبع رمين الجمر أم بثمان (٢)

يريد: أيسبع؟ وكذلك أيضاً لو قلت: أقام زيد أم قعد؟ لكانت أم متصلةً، إلا أنها قد تقدمتها همزة الاستفهام وما بعدها بتقدير مفرد، لأن المعنى: أكان من زيد قيام أم قعود؟ وتتقدم مع ما قبلها بأبيهما، فتقول: أيهما فعل زيد؟ وجوابها: قام أو قعد.

والدليل على أنها مع ما قبلها بمنزلة: أيهما أو أيهم - ولذلك تجيب السؤال بتعيين أحد الشيئين أو الأشياء - أنهم يقولون: أيهما قام؟ أزيد قام أم عمرو؟ فتبدل الكلام الذي فيه أم من الكلام الذي وقعت فيه أي، فدل ذلك على أن الكلام في معنى واحد، فكما أن جواب السائل بأي إنما يكون بالتعيين، فكذلك أيضاً يكون جواب السائل بأم المتصلة،

وأيضاً فإن السؤال بأم بعد السوء ال بأو، فلذلك كان الجواب بالتعيين تقول: أقام زيد أو عمرو؟ إذا سألت: هل قام واحد منهما؟

(١) في الصورة: زيداً.
(٢) البيت لعمر بن أبي ربيعة في الديوان: ٢٦٦ (كحري الدية) وهو في الكتاب ١٧٥/٣ والمقتضب ٢٩٤/٣ والمختضب ٥٠/١، والأمال الشجرية ٢٦٦/١، ٣٣٥/٢، والخزانة ٤٤٧/٤ وغير ذلك.

وجوابك : نعم أولا . فإذا قال : نعم ، حصل عندك أنه قد قام واحد^١ منهما ، إلا أنك لا تدري أيهما هو ، فتقول : أقام زيد أم عمرو فتستفهم عن تعيينه كأنك قلت : أيهما قام ؟ فيقول المسؤل : زيد أو عمرو .

فإن قال قائل : فكيف قال ذو الرمة :

٤٤٤ - تقول عجوز مدرجي متروحا^٢ على بايرا^٣ من عند أهلي وغاديا
أذو زوجة بالمصر^٤ أم ذو خصومة^٥ أراك لها بالبصرة العام ثا ويا [لا]
فقلتها : لا ، إن أهلي جيرة^٦ لا كشيبة الدهن^٧ جميعا وماليا^(١)

فأجاب : بلا وأم متصلة ، ألا ترى أن ما بعدها مفرد وقد تقدمها همزة ، والمعنى أيهما أنت ؟

والجواب : أن " لا " ليست جوابا لما سئل عنه بالهمزة [وأم]^(٢) ، وإنما هو رد لما ترتب عليه السوء ال^٣ بهما ، وذلك أن العجوز لم تسأله : أنت ذو زوجة أو ذو خصومة ؟ فقال لها : نعم ، ثم سألته أن يبين لها أمره بعد ذلك ، وإنما قولها ذلك لئلا^٤ من باب الدعوى ، وذلك أنها رأت راحما^٥ على بايرا^٦ وغاديا ، فتوهمت أنه ذو زوجة أو ذو خصومة ، فسألته عن تعيين أمره الذي هو عليه ، بناء^٧ منها على أن ما توهمت من أنه ذو زوجة أو ذو خصومة صحيح ، فلم يجيبها عن سوء إليها بأم ، لأنه ورد عن غلط ، بل تركه وأخذ في نفي ما حصل في نفسها من التوهم . فقال لها : ليس الأمر كما توهمت فمنزل أهلي بالدهن^٨ ولا خصومة لي بالبصرة ، ولكنني زائر^(٣) لبلال بن أبي بردة .

ولما كان قوله : " لا " ردا لما توهمت ولم تنطق به ، لذلك احتاج إلى تعيين ما نفاه بلا ، ولم يكتف بها ، فبين ما نفاه بلا بالكلام الذي بعد " لا " الناعب مناب أن يقول : ليس الأمر كما توهمت من أنني ذو زوجة

(١) انظر ما سبق ص ٨ .

(٢) في المصورة : " وأن " تحريف .

(٣) في المصورة : زائر ، خطأ .

بالمَصْرِ أَوْ ذُوْ خِصْمَةٍ ، وَلَوْ كَانَتْ قَدْ نَطَقَتْ بِمَا تَوَهَّمَتْ مِنْ ذَلِكَ لَمَا احتاجَ فِي الرَّدِّ عَلَيْهَا إِلَى أَكْثَرِ مَنْ أَنْ يَأْتِيَ بِهَا ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهَا لَوَقَّالَتْ لَهُ : أَنْتَ ذُو زَوْجَةٍ بِالْمِصْرِ أَوْ ذُوْ خِصْمَةٍ // فَأَرَادَ نَفِي ذَلِكَ لِقَالَ : لَا ، وَاكْتَفَى بِهَا وَطَمَّ مَا أَرَادَ ، إِذْ لَوْلَمْ يَصْرَحْ بِمِرَادِهِ بَعْدَ لَا ، لَأَمْتَكَّنَ أَنْ يَكُونَ مِرَادُهُ بِهَا الِامْتِنَاعَ مِنْ جَوَابِهَا ، وَكَأَنَّهُ قَالَ : لَا أُرِيدُ أَنْ أُجِيبَكَ عَمَّا سَأَلْتَنِي عَنْهُ ، وَإِنْ كَانَ سِوَالُكَ صَاحِبًا (١) .

وهذا قد أحكم الجواب . أعنى أنه إن كان عن ملفوظٍ به اكتفى بلا أو نعم عن ذكر المنفي أو المثبت لدلالة لفظِ الجوابِ عليه . وإن كان عن شيءٍ في النفس لم يتلفظ به ، لم تكف فيه " لا " إذ لا يعلم إلى ما انصرف النَّفْيُ . فلو أن إنساناً قال : أقام زيدٌ ؟ فأردت أن تجيبه بأن ذلك لم يكن لقلت : لا ، ولو أنه لم يسألك عن قيام زيدٍ إلا أنك تعلم أنه ممن يريد أن تبين له أمره ، لقلت : لم يقم زيدٌ ، ولم يجزِ الاكتفاءُ بلا ، لأنه لا يدري المخاطبُ إذ ذاك إلى ما ينصرف .

والأصحُّ في أم المتصلة أن تقدم أحد المعاردين وتؤخر الآخر ، وتوسط الذي لا تريدُ السوءَ ال عنه ، فتقول : أزيدٌ قام أم عمرو ، وقد يجوز أن تقدم الذي لا تريدُ السوءَ ال عنه وأن تؤخره ، فتقول : أقام زيدٌ أم عمرو . وأزيدٌ أم عمرو قام ؟

وقوله : " فإن اختلفت منها أحد الشرطين فهي منفصلة ، ومعناها : معنى " بل والهمزة " التي للاستفهام معاً ، وجوابها : نعم أولاً " .

يعني أن " أم " إن لم تكن معتمدة على همزة استفهام قبلها لفظاً أو نيةً لم تكن متصلةً ، وكذلك أيضاً إن لم يكن ما بعدها مفرداً أو في تقديره لم تكن متصلةً ، بل تكون منقطعةً ، وتتقدّر وحدها ببل وهمزة الاستفهام ، وجوابها : نعم أولاً ، وذلك نحو قولك : أقام زيدٌ أم عمرو يضحك ، فأم هنا منفصلةٌ ، لأن ما بعدها جملةٌ لفظاً وتقديراً ؛ إذ لا تريد : أيهما كان ، بل استفهمت أولاً عن قيام زيدٍ ثم أضربت عن ذلك واستأنفت سوءاً عن ضحك عمرو .

(١) انظر مثل هذا الكلام في شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٣٧ ، والمفنى

وكان ينبغي له أَنْ يَقُولَ : فَإِنْ اِخْتَلَفَ فِيهَا الشَّرْطَانِ أَوْ أَحَدُهُمَا فَهِيَ
مَنْفُصَةٌ ، إِلَّا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : قَامَ زَيْدٌ أُمَّ عَمْرٍو ضَاحِكٌ فَقَدْ اِخْتَلَفَ فِيهَا
الشَّرْطَانِ ، إِذْ لَيْسَ قَبْلَهَا هَمْزَةٌ اسْتِفْهَامٌ لَفْظًا وَلَا نِيَّةٌ ، وَلَا بَعْدَهَا مَفْرُودٌ ،
وَلَا مَا هُوَ فِي تَقْدِيرِهِ ، بَلْ جُمْلَةٌ فَهِيَ إِذَا مَنْفُصَةٌ وَمَعْنَاهَا مَعْنَى بِلِ وَالْهَمْزَةُ
مَعًا ، وَجَوَابُهَا نَعَمْ أَوْ لَا .

وَكذلكَ أَيْضًا إِذَا لَمْ يَكُنْ قَبْلَهَا هَمْزَةٌ اسْتِفْهَامٌ ، وَوَقَعَ بَعْدَهَا مَفْرُودٌ فَسِي
الْلفظِ ، يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ مَنْفُصَةً ، وَيَكُونُ ذَلِكَ الْمَفْرُودُ بِتَقْدِيرِ الْجُمْلَةِ ، وَذَلِكَ نَحْوُ
قَوْلِكَ : إِنْ هَذَا زَيْدٌ أُمَّ عَمْرٍو ، وَلَا يَتَصَيَّرُ أَنْ تَكُونَ مُتَّصِلَةً ، لِأَنَّهَا لَمْ يَتَقَدَّمْهَا
هَمْزَةٌ اسْتِفْهَامٌ لَا فِي الْلفظِ وَلَا فِي النِّيَّةِ ، فَهِيَ مَنْفُصَةٌ ، وَالْمَفْرُودُ بِتَقْدِيرِ
جُمْلَةِ التَّقْدِيرِ : أُمَّ هُوَ عَمْرٍو . وَمِنْ كَلَامِهِمْ (١) : أَنِهَا لَا بِلِ ، أُمَّ شَاءَ زَيْمٌ ؟
أَيُّ : بِلِ أَهِيَ شَاءَ زَيْمٌ ؟ .

وَكذلكَ لَوْ تَقَدَّمَتْهَا الِاسْتِفْهَامُ بِغَيْرِ الْهَمْزَةِ لَمْ تَكُنْ إِلَّا مَنْفُصَةً نَحْوَ قَوْلِكَ :
هَلْ قَامَ زَيْدٌ أُمَّ قَامَ عَمْرٍو ، وَالْمَعْنَى : " بِلِ أَقَامَ عَمْرٍو . وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ (٢) هُوَ
مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ . وَذَهَبَ هِشَامٌ وَالْكَسَائِيُّ إِلَى أَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ " بِلِ " وَمَا
بَعْدَهَا بِمَنْزِلَةِ مَا قَبْلَهَا (٣) (٤) فَإِذَا قُلْتَ : قَامَ زَيْدٌ أُمَّ عَمْرٍو قَائِمٌ فَتَقَدَّرَ هُنَا
بِلِ وَحَدَّهَا وَكَأَنَّكَ قُلْتَ : بِلِ عَمْرٍو قَائِمٌ . وَإِذَا قُلْتَ : هَلْ قَامَ زَيْدٌ أُمَّ عَمْرٍو
قَائِمٌ ؟ فَالْمَعْنَى غَيْرُهُ : بِلِ هَلْ عَمْرٍو قَائِمٌ ؟ . وَذَهَبَ الْفَرَّاءُ (٥) وَمَنْ أَخَذَ
بِمَذْهَبِهِ إِلَى أَنَّهَا تَقَدَّرُ بِبِلِ وَحَدَّهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ وَلَا يَلْتَفِتُ إِلَى مَا قَبْلَهَا

- (١) الإيضاح للفراسي : ٢٩١ . المحتسب ٩٩/١ وورصف المباني ٩٥ ،
والجني الداني ٢٢٦ .
(٢) الذي ذكر في الجزولية أن معنى أم هنا : " بِلِ " والهمزة التي للاستفهام
معًا .
(٣) دكر الخلاف في ذلك في الهمع ١٣٣/٢ .
(٤) عبارة مكررة في الصورة .
(٥) معاني القرآن ٧١/١ ، ٧٢ ، ٢٩٩/٢٠ قال " والعرب تجعل " بِلِ " مكان
" أم " و " أم " مكان " بِلِ " ، إذا كان في أول الكلام استفهام .

فإنذا قلت : هل قام زيد أم عمرو قائم ؟ فالمعنى عنده : بل عمرو قائم ، واحتج بقوله (١) :

١٤٧ - فوالله ما أدري أسلمى تغولت أم النوم أم كل إلي حبيب (٢)
فأم الأولى متصلة أراد : لا أدري أيها تغير ، والثانية منفصلة بمعنى : بسل وحدها ، أراد : بسل كل إلي حبيب .

والصحيح عندي ما ذهب إليه البصريون من أنها تتقدر ببيل والهمزة في كل موضع ، وكأنه قال : بل أكل إلي حبيب فاستثبت في ذلك لما لحقه من تغير حاله بهما . والدليل على ذلك عندي أن الصرب لا تدخلها على همزة الاستفهام لا تقول : قام زيد أم عمرو قائم ، لأنها مضمنة معنى همزة الاستفهام ، فلذلك لا تدخل عليها كما لا تدخل همزة الاستفهام على همزة الاستفهام ، ولو كانت بمنزلة بل وحدها لجاز ذلك فيها كما يجوز في بل . وإنما تدخل على كلام ليس فيه استفهام أو كلام الاستفهام فيه بغير الهمزة فتقول : قام زيد أم عمرو قائم أو قام زيد أم عمرو قائم . وإنما جاز دخول أم على هل ، لأنها مضمنة معنى الهمزة فكما جاز دخول الهمزة على هل في قول الشاعر :

سائل فوارس يربوع بجلهتنا (٣)
أهل رأونا بوادي القفا ذي الأكم (٤) [١٠٥]

- (١) البيت الذي ورد في الصلب هو :
فوالله ما أدري وإن كنت داريا بسبع رمين الجمر أم يثمان
وهو خطأ من النسخ ، ففي الحاشية "كذا وجد هذا البيت مستشهدا به في نسخة صحيحة [. . .] وهو [. . .]"
فوالله ما أدري أسلمى تغولت أم القوم أم كل إلي حبيب
والسياق يبين أن هذا الأخير هو الذي أراده الشارح .
- (٢) البيت من شواهد معاني القرآن للفراء ١/٧٢ ، ٢٠/٢٩٩ ، والأزهية : ١٢٩ والهمع ٢/١٣٣ .
- (٣) (بجلهتنا) كذا في الصلب ، وفي الهامش إشارة إلى أنه في نسخة أخرى (بجلهتها) وهي التي أثبتها الشارح عند ورود البيت فيما سبق .
- (٤) سبق تخريجه ص ٣٢٨ .

فكذلك يجوز دخول أم عليها قال الشاعر :

٤٤٨- هل ما علمت وما استودعت مكتوم
أم حبلىها إذ نأتك اليوم مصروم ؟
أم هل كبير بكى لم يقض عبرته
ياثر إلا حبة يوم البين شكوم ؟ (١)

قوله : أم حبلىها إذ نأتك اليوم مصروم بمنزلة قوله : بل أحبها ؟ ويشهد لذلك الاستفهام الذي بعده ، وقال الله تعالى * ألم * تنزيل الكتاب لريب فيه من رب العالمين * أم يقولون افتراه * (٢) المعنى : بل أيقولون افتراه ؟ وزعم أبو زيد الأنصاري (٣) أن " أم " قد تزيدها العرب واستدل على ذلك بقول الشاعر :

٤٤٩- يا دهر ، أم ما كان مشبي رقصا
بل قد تكون مشبي توقصا (٤)

١٦٩ فأم الأولى زائدة ، فكأنه قال : ما كان // مشبي رقصا . والأولى ألا تجعل زائدة ، لأنها لم تجس في غير هذا البيت ، ولا نص في البيت على زيادتها ؛ إذ من كلامهم حذف المعطوف عليه نحو قوله تعالى * أن اضرب بعصاك البحر فانطلق * (٥) فيمكن حمل البيت على ذلك ، فيكون التقدير : أكان مشبي رقصا أم ما كان مشبي رقصا .

- (١) البيتان لعلمة الفحل في ديوانه : (٥٠) (فخر الربيع) ، المفضليات : ٣٩٧ ، والكتاب ١٧٨/٣ ، والمقتضب ٢٩٠/٣ والأمالى الشجرية ٢٣٤/٢ وشرح ابن يعين ١٨/٤ ، ١٥٣/٨ ، والخزانة ٥١٦/٤ ، ٥١٩ ، وفيها بسط لهذه المسألة - وغير ذلك من المصادر .
- (٢) الآيات ١ ، ٢ ، ٣ ، من سورة السجدة . وانظر البحر ١٩٧/٧ .
- (٣) مذهب أبي زيد في المقتضب ٢٩٦/٣ والأزهية : ١٣٢ والجنى الداني ٢٢٦ وأورد محققه مراجع أخرى تنظر فيه .
- (٤) البيتان في المقتضب ٢٩٧/٣ والمنصف ١١٨/٣ والأزهية ١٣٢ ، والأمالى الشجرية ٣٣٦/٢ والضرائر لابن عصفور ٧٤ ، وشرح الجمل له ٤٨٨/٢ والخزانة ٤٢١/٤ ويروى أول البيت : يا دهن ، يا هند ، والتوقص : هو مقاربه الخطو بسبب تقدم السن .
- (٥) الآية ٦٣ من سورة الشعراء .

[أو :]

وقوله : " ومنها "أَوْ" و "إِمَّا" ، وكتاهما في غير الطلب للشك والإيهام على السامع ، وفي الطلب للتخيير والإباحة ، والفرق بينهما لزوم التكرار في "إِمَّا" وامتناعه في "أَوْ" ، وأنَّ الكلام مع "إِمَّا" لا يكون إلا مبنيا على ما لا جله جي بها . و "أَوْ" قد لا تكون كذلك .

اعلم أنَّ "إِمَّا" في دخولها في حروف العطف خلاف (١) ، والصحيح أنها ليست من حروف العطف بدليلين .

أحدهما : أنها تلي العامل لفظاً وتقديراً نحو قولك : قام إِمَّا زيدٌ وإِمَّا عمروٌ ، وحروف العطف لا يجوز فيها ذلك .

والآخر : أنها إذا كانت بين المعطوف والمعطوف عليه ، لم يكن بد من دخول الواو العاطفة عليها ، ولو كانت حرف العطف لما لزم دخول حرف العطف عليها .

فالصحيح إذاً في مثل قولك : قام إِمَّا زيدٌ وإِمَّا عمروٌ ، أن العطف بالواو ، وإنما ذكرها النحويون مع حروف العطف لمصاحبتها لها (٢) .

- (١) هي حرف عطف عند أكثر النحويين ، وذهب أبو علي الفارسي في الإيضاح ٢٨٩ إلى أنها ليست بحرف عطف ونقل ذلك أيضا عن يونس وابن كيسان وإلى ذلك ذهب الرماني في كتابه معاني الحروف ١٣١ . وانظر صف المباني ١٠٠ والجني : ٤٨٧ ، والمغني (ط) : ٦٢ ، ٦١ .
- (٢) قال الصيمري في التبصرة ١٣٨/١ ، ١٣٩ ، " فأما دخول الواو على "إِمَّا" في قولك : جاءني إِمَّا زيدٌ وإِمَّا عمروٌ ، فإنما هي العاطفة دون الواو . والدليل على ذلك أنَّ الواو لو كانت العاطفة في هذه المسألة لتناقض الكلام ، وذلك أنَّ الواو معناها الجمع بين الشيئين و "إِمَّا" معناها أحد الشيئين ، فكان يجي من ذلك أن تكون المسألة يراد بها الجمع والتفريق في حال واحدة ، وهذا محال ، وإنما دخلت الواو لتوذن أن إمَّا الثانية هي الأولى ، لأن إمَّا لا تستعمل في العطف إلا مكررة والعاطفة هي الثانية منها . . . الخ . "

(معانسي إِمَّا)

ولها أربعة معانٍ (١) كما ذكره أبو موسى ، الشك : نحو قولك : قام
إِمَّا زيدٌ وإِمَّا عمروٌ ، إذا كنت لا تعلم القائم منهما .

(٢) [والإبهام] : نحو قولك : قام إِمَّا زيدٌ وإِمَّا عمروٌ ، وأنت تعلم [القائم منهما] إلا
أنت قصدت الإبهام على المُخاطَب .

والتخييرُ : نحو قولك : خذ من مالي إِمَّا ديناراً وإِمَّا جبةً .

والإباحةُ : نحو قولك : جالسٌ إِمَّا الحسنُ وإِمَّا ابنُ سيرين .

والفرقُ بين التخيير والإباحة أن التخيير لا يجوز [لك] (٣) فيه الجمع بين الشيئين .
ويجوز لك ذلك في الإباحة ، وأصلها في الطلب أن تستعمل للتخيير ولا يجوز
أن تحمل على الإباحة إلا إذا قام دليل على أنه يجوز لك أن تجمع بيــــن
الشيئين .

والأصح فيها أن تستعمل مكسورة الهزرة وقد تفتح هزرتها ، أنشد
الفرّاء :

٤٥٠ - تلقَّحها أمّا شمال عريّة
وأما صبا جنح الظلام هبوب (٤)
وأنشد المفضل :

٤٥١ - أمّا أسارى وأما هاجهم فزوع
بين الرّبيعي إذا ما الذائب اختلفاً (٥)

(١) زاد في الجنى : ٤٨٨ معنى خامساً وهو التفصيل مثل * إِمَّا شاكراً وإِمَّا
كفوراً * قال : وزاد بعضهم معنى سادساً وهو أن يكونا لإيجاب أحد
الشيئين في وقت دون وقت نحو قولك للشجاع : إِمَّا أنت إِمَّا طعنٌ وإِمَّا
ضربٌ .

(٢) تكملة يتم بها الكلام ، وص مرسع الجمل لابن عصفور ٢٣٢/٨

(٣) في الصورة : ذلك ، تحريف .

(٤) البيت لا يبي المقام كما في الخزانة وهو في شرح الجمل لابن عصفور ٢٣٢/١
تنقحها ، والمقرب ٢٣١/١ ووصف السباني : (١٠١) والخزانة ٤٢٢/٤
والهمع ١٣٥/٢ وفيه أن فتح همزة "أمّا" لازم عند تعميم وقيس
وأسد .

(٥) لم أشر عليه .

فذلك أيضا الا فصح فيها أن تستعمل مكررة، ويجوز أن يستغنى عن تكرارها بأو بدل الواو، نحو قولك : قام إماما زيد أو عمرو، أو فاء الشرط بعد الواو نحو قولك : قام إماما زيد وإلا فعمره وقال المثقب النكري (١) :

٤٥٢- فإما أن تكون أخي بحقِّ فأعرف منك غني من سميني
وإلا فاطر حني واتخذني عداواتك وتتقيني (٢)

ولا تستعمل غير مكررة فيما عدا ما ذكرنا إلا في ضرورة شعر نحو قوله :

٤٥٣- نهاض بدارٍ قد تقدم عهدها وإما بأموالهم خيالهم (٣)
التقدير : إما بدارٍ قد تقدم عهدها وإما بأموالهم، ومن ذلك أيضا قول الآخر :

٤٥٤- سقت الرواعد من صيفٍ وإن من خريفٍ فلن يعدمنا (٤)

(١) في الصورة : البكري، ولعلها تصحيف النكري، فالمثقب هو عائذ بن محسن ابن شعلبة بن وائلة بن عدي بن عوف بن دهن بن عذرة بن منه بن نكرة ابن لكير بن أفضى بن عبد القيس بن أفضى بن دعى بن جديلة بن أسد ابن ربيعة بن نزار - شاعر جاهلي قديم كان في زمن عمرو بن هند كمل أسرى نسبه انظر جمهرة أنساب العرب ٢٩٨ والمفضليات ١٤٩ .
(٢) البيتان من المفضلية رقم ٧٦ في المفضليات ٢٩٢ .
وهما في الأمل الشجرية ٣٤٤/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٣٢/١ والمقرب له ٢٣٢/١ والضرائر له ١٦٢ والخزانة ٤٢٩/٤ وغير ذلك كثير .

(٣) البيت للفرزدق في الديوان ٧١/٢، وهو من شواهد الفراء في معاني القرآن ٣٩٠/١ على أن العرب قد أفردت "إما" من غير أن تذكر إما سابقة وهي تعنى "أو" وانظر الأمل الشجرية ٣٤٥/٢، والمقرب ٢٣٢/١، والضرائر لابن عصفور : ١٦٢، والخزانة ٤٢٧/٤ وغير ذلك .

(٤) البيت للفهر بن تولب، صحابي في الديوان : ١٠٤ وهو من شواهد الكتاب ٢٦٧/١، ١٤١/٣، وفي هامش المقضب ٢٨/٣ والخصائص ٤٤١/٢، والمنصف ١١٥/٣ وشرح ابن يعيش ١٠٢/٨، والضرائر لابن عصفور ١٦٢ وشرح الجمل له ٢٣٣/١، والخزانة ٤٣٤/٤ وغير ذلك .

وكان ينبغي أن يقول: سقته الرواعدُ إما من صيف وإما من خريف،
فحذف إما الأولى فصار: سقته الرواعدُ من صيف وإما من خريف، ثم حذف
ما بين إِمَّا ، فصار: وإن من خريف، لأن إِمَّا مركبة من إن وما والنون مدغمة
في الميم من " ما " فلما حذفت " ما " ظهرت النون هذا مذهب سيهويه. (١)

وزعم المبرد (٢) أن " إن " في البيت شرطية، وليست بقية إما، وكأنه
قال: وإن سقته من خريف فلن يعد ما.

والصحيح ما ذهب إليه سيهويه، لأن الشاعر إنما يريد أن يبين أن
المنية تأتي على كل حي، وأنها تأتي على هذا الوصل، الذي يجد في كل
وقت شربة فلا يعدم ربياً، وإذا كانت " أن " شرطية تغير المعنى، لأنه
لم يجعل له ربياً على كل حال بل علق وجود ذلك بشرط سقي السحاب له
في الخريف.

وزعم أبو عبيدة أن " إن " زائدة، وخالف القولين (٣).

[معاني أو]

وأما " أو " فإنها حرف عطف باتفاق (٤)، ولها خمسة معانٍ:
أحدها: الشك نحو قولك: أقام زيد أو عمرو ؟، ونحو قولك أيضاً:
قام زيد أو عمرو، والفرق بينها وبين إما إذا استعملتا في الشك: أن الكلام
مع إما لا يكون إلا مبنياً على الشك، و " أو " ليست كذلك، بل قد يبنى
الكلام أولاً على الشك فتكون كما، وقد يبنى المتكلم كلامه على اليقين أولاً ثم
يدركه الشك. وهذا هو الذي عناه أبو موسى بقوله: " إن الكلام مع إما
لا يكون إلا مبنياً على ما لا جله جي بها، و " أو " قد لا تكون كذلك،

- (١) الكتاب ١/٢٦٧.
(٢) هاشم رقم (٥) في المقتضب ٢٨/٣، وإلى ذلك ذهب الأصمعي أيضاً
انظر الخزانة: ٤٣٦/٤، والمفني (ط) ٦١٥.
(٣) مذهبه في المفني (ط) (٦١٥) والخزانة ٤٣٧/٤، وليس في مجاز
القرآن.
(٤) انظر من كتب الحروف: الأزهية ١١١-١٢٣ ورفص المباني ١٣١ والجنى
الداني ٢٤٥ والمفني (ط) ٦٤٤.

لأن الذي جيء لأجله بآما هو الشك، ولا بد من بناء الكلام أولاً عليه،
و "أو" الأظهر فيها أن يبني الكلام قبلها على اليقين ثم يدركه الشك،
إلا أن ذلك قليل، ولذلك أتى بقدر لا تنها تعطى التقليل.

قلت: وهذا الفهم عن أبي موسى معكوس فإن كلامه إنما يعطي أن
"أو" قد لا يبني الكلام معها على الشك. واليقين فيها قليل (١).

والآخر: الإبهام نحو قولك: // قام زيد أو عمرو إذا كنت تعلم
القائم منهما إلا أنك قصدت الإبهام على المخاطب، ومن ذلك قوله تعالى
* أتأها أمرنا ليلاً أو نهاراً * (٢) والله تعالى قد علم متى يأتيها أمره إلا أنه
سبحانه أراد الإبهام على المخاطبين، وكأنه قال: أتأها أمرنا وهم
لا يشعرون.

والثالث: التفصيل نحو قولك: قال القوم خيراً أو شراً، تعني أن
بعضهم قال خيراً، وبعضهم قال شراً، قال تعالى * وقالوا كونوا
هوداً أو نصارى * (٣) ألا ترى أنه ليس من الأمم من يختار بين اليهودية
والنصرانية، ولا من يبيح ذلك، وليس المعنى على الشك ولا الإبهام إذ لا
يدعي أحد من الفريقين ذلك بل اليهود قالوا: كونوا هوداً والنصارى قالوا:
كونوا نصارى. فالتفصيلية هي التي تأتي بعد إجمال فتفصله.

والرابع: التخيير نحو قولك: خذ من مالي ديناراً أوجبة، فتخييره
بينهما ولا تجيزله أخذهما معا.

(١) لعله يشير إلى أن أبا موسى لم يوفق في التمييز عن مراده.

(٢) الآية ٢٤ من سورة يونس.

(٣) الآية ١٣٥ من سورة البقرة.

والخامس : الإباحة نحو قولك : جالس الحسن أو ابن سيرين ، ولازم
الفقهاء أو النحويين ، ألا ترى أن أو هنا لا تكون للتخيير ، لأنه يجوز
له الجمع بين الشخصين وملازمة الصنفين ، لأن مراد المتكلم بذلك : جالس
الصلحاء ولازم العلماء ، ولا تكون أيضا بمنزلة الواو ، لأنه يجوز له أن يجالس
أحد الشخصين ويلزم أحد الصنفين ، ولو كان العطف بالواو لم يجوز له ذلك ،

وزعم بعض الكوفيين (١) أنها تكون بمعنى الواو نحو قول جرير :

٤٥٥ - نال الخلافة أو كانت على قدرٍ كما أتى ربه موسى على قدر (٢)

المعنى عندهم : وكانت على قدر . وبمعنى بل نحو قول الآخر :

٤٥٦ - بدت مثل قرن الشمس في رونق الضحى وصورتها أو أنت في العين الملح (٣)

المعنى عندهم : بل أنت في العين الملح . ومن ذلك عندهم قوله تعالى :

* وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ * (٤) المعنى عندهم : بل يزيدون .

ولا حجة في شيء من ذلك . أما البيت الأول فقد تكون أو فيه للشك ،
كأنه قال : نال الخلافة لما أرادها ، لأنه أحق بها أو قدرت له من غير طلب
اعتناء من الله تعالى به ، وكأنه شك أي ذلك كان من حيث كانت فيه الصفات
التي هو من أجلها أحق بالخلافة من غيره ومن حيث كان من الذين بحيث
يعتني الله به ، فيبلغه أعلى مراتب من غير طلب .

(١) انظر الإنصاف ٦٧٣ ص ٤٧٨ ووالجني الداني ٢٤٧ والمفنى ط ٢ (٦٥)

وهو أيضا مذهب الأخفش والجرمي . وذكر ابن جني أن ذلك مذهب قطرب
أيضا انظر الخصائص ٤٦١/٢ .

(٢) ديوان جرير : ٢٧٥ من قصيدة يمدح فيها عمر بن عبد العزيز كورواية
الديوان : نال الخلافة إذ كانت له قدرا ، ولا شاهد فيها .

وهو في الأمالي الشجرية ٣١٧/٢ والجني الداني ٢٤٧ وشرح أبيات
المفنى ٢٦/٢ والمقاصد الشحوية ٤٨٥/٢ وغير ذلك كثير .

(٣) البيت في معاني القرآن للفراء ٧٢/١ غير منسوب والخصائص ٤٥٧/٢ ،

والمحتسب ٩٩/١ منسوباً لذي الرمة وليس في ديوانه والإنصاف ٤٧٨
وشرح الجمل لابن عصفور ٢٣٥/١ والخزانة ٤٢٣/٤ .

(٤) الآية ١٤٧ من سورة الصافات وانظر معاني القرآن للأخفش ٣٣، وللفراء

وَأَمَّا الْآيَةُ الْمَكْرَمَةُ فَأَوْ فِيهَا إِمَّا لِلإِبْهَامِ ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَعْلَمُ إِلَى
كَمْ أُرْسِلَهُ ، لَكِنْ أَبْهَمَ عَلَى الْمُخَاطَبِينَ ، وَإِمَّا لِلشَّكِّ وَالشَّكَّ مَصْرُوفٌ إِلَى النَّاسِ ، وَكَانَتْ
قَالَ : إِلَى جَمْعٍ تَشْكُونُ فِي مَبْلَغِهِ وَقَدْرِهِ ، أَهْوَاءُ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ عَلَى
ذَلِكَ ؟

وَأَمَّا الْبَيْتُ الْآخِرُ فَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ "أَوْ" فِيهِ لِلشَّكِّ وَهُوَ أَمْلَأُ
فِي الْمَعْنَى ، لِأَنَّ الْعَرَبَ قَدْ تَخَرَّجَ التَّشْبِيهَ مَخْرَجَ الشَّكِّ ، إِشْعَارًا بِإِفْرَاطِ
التَّشْبِيهِ حَتَّى يَقَعَ الْإِلْتِبَاسُ بَيْنَ الْمَشْبَهِ وَالْمَشْبَهَ بِهِ ، نَحْوَ قَوْلِهِ :

٤٧- فَيَا ظَبِيَّةَ الْوَعَسَاءِ بَيْنَ جُنَاجِلِ وَبَيْنَ النَّقَا أَنْتِ أُمُّ أُمِّ سَالِمِ (١) !
أَلَا تَرَى أَنَّهُ أَخْرَجَ التَّشْبِيهَ مَخْرَجَ الشَّكِّ (٢) ، فَكَانَ أَمْلَأُ مِنْ أَنْ يَقُولَ : هِيَ
كَالظَّبِيَّةِ .

فكَذَلِكَ أَيْضًا يَكُونُ فِي الْبَيْتِ الَّذِي اسْتَدَلُّوا بِهِ : قَدْ شَكَّ نَفْسَهُ ،
هَلْ هِيَ مِثْلُ قَرْنِ الشَّمْسِ أَوْ أَمْلَحُ مِنْ ذَلِكَ ، لِيُمْكِنَ بِذَلِكَ شَبِيهَهَا بِالشَّمْسِ .

وَهَذِهِ الْحُرُوفُ الْمَشْرُوكَةُ فِي اللَّفْظِ لَا فِي الْمَعْنَى ، لَا يَجُوزُ مَعَهَا إِلَّا إِفْرَادُ
الْخَبَرِ ، بِخِلَافِ الْوَاوِ وَأَخَوَاتِهَا ، فَتَقُولُ : زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو قَائِمٌ وَإِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرٌو
قَائِمٌ وَكَذَلِكَ سَائِرُهَا .

وَكَذَلِكَ أَيْضًا إِنْ أَتَيْتَ بِضَمِيرٍ بَعْدَ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ بِحَرْفٍ
مِنْهَا أَفْرَدْتَهُ فَتَقُولُ : زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو ضَرَبْتَهُ ، وَلَا يَجُوزُ : ضَرَبْتَهُمَا ، وَكَذَلِكَ
سَائِرُهَا .

- (١) الْبَيْتُ لِذِي الرُّمَّةِ فِي الدِّيْوَانِ : ٧٠٠ . مِنْ قَصِيدَةٍ مَطْلَعُهَا :
خَلِيلِيَّ عَوْجَا الْيَوْمِ حَتَّى تُسَلِّمًا عَلَى طَلَلِ بَيْنَ النَّقَا وَالْأَخَارِمِ
وَالشَّاهِدُ فِي الْكِتَابِ ٥٥١/٣ وَالْمَقْتَضِبُ ٣٠٠/١ وَالْخِصَائِصُ ٤٥٨/٢
وَالْأَمَالِي الشَّجَرِيَّةُ ٣٢١/١ وَالْإِنْصَافُ ٤٨٢ وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ
٢٣٥/١ وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الشَّافِيَّةِ ٣٤٧ وَغَيْرَ ذَلِكَ .
(٢) انظُرِ الْكَلَامَ فِي هَذَا مَفْصَلًا فِي الْخِصَائِصِ ٤٥٨/٢ ، ٤٥٩ .

وَإِذَا أَتَيْتَ بِالضَّمِيرِ بَعْدَ أَوْ فَلَا حَسْنَ أَنْ يَعُودَ عَلَى مَا قَبْلَهَا ، وَنَحْوِ
قَوْلِكَ : هِنْدٌ أَوْ زَيْدٌ قَامَتْ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى * وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا
إِلَيْهَا * (١) ، وَيَجُوزُ عَوْدَتُهُ عَلَى مَا بَعْدَهَا فَتَقُولُ : هِنْدٌ أَوْ زَيْدٌ قَامَ ، قَالَ
اللَّهُ تَعَالَى : * وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا * (٢) جَعَلَهُ
- وَاللَّهُ أَعْلَمُ - لِلْإِثْمِ .

وَأَمَّا مَعَ بَلٍ ، وَلَا يَلِ ، وَلَكِنْ ، فَإِنَّمَا يَعُودُ عَلَى مَا بَعْدَهَا .

وَمَعَ "لَا" يَعُودُ عَلَى مَا قَبْلَهَا .

وَأَمَّا بِمَنْزِلَةِ أَوْ إِلَّا أَنْ أَوْ قَدْ يَعُودُ الضَّمِيرُ فِي الْكَلَامِ الَّذِي هِيَ فِيهِ
عَلَى الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ إِذَا كَانَتْ لِلتَّفْصِيلِ ، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي إِثْمًا ، قَالَ
اللَّهُ تَعَالَى * إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا * (٣) ، وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ
أَنَّ الْغَنِيَّ وَالْفَقِيرَ مَعًا مُرَادَانِ ، وَإِنَّمَا أَتَى بِأَوٍ لِلتَّفْصِيلِ فَأُجْرِيَتْ لِدَلِكِ مُجْرَى
الْوَاوِ ، وَالْأَحْسَنُ فِي الْكَلَامِ إِفْرَادُ الضَّمِيرِ عَلَى كُلِّ حَالٍ . قُلْتُ : قَالَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ (٤)
أَوْ فِي الْآيَةِ بِمَعْنَى الْوَاوِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى إِنْ يَكُنْ مَنْ يَخَاصِمُ غَنِيَّيْنِ أَوْ فَقِيرَيْنِ
فَقَالَ : غَنِيًّا فَافْرَدَ ، حَمَلَهُ عَلَى لَفْظِ مَنْ ، مِثْلَ * وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ * (٥) .

وَرَدَّ عَلَيْهِ بِأَنَّ أَوْ لِاتَّاتِي بِمَعْنَى الْوَاوِ ، وَلَا تَضْمُرُ مَنْ كَمَا لَا تَضْمُرُ
بَعْضَ الْأَسْمَاءِ .

وَقَالَ : وَإِنَّمَا // قَالَ : ((بِهِمَا)) ، لَا تَهْ قَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمَا كَمَا قَالَ : ١٧١
* وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ * (٦) .

-
- (١) الآية ١١ من سورة الجمعة .
(٢) الآية ١١٢ من سورة النساء .
(٣) الآية ١٣٥ من سورة النساء .
(٤) أقواله الثلاثة الآتية موجودة في معاني القرآن له : ٣٤٧ .
(٥) من الآية ٢٥ من سورة الأنعام ومن الآية ١٦ من سورة محمد .
(٦) من الآية ١٢ من سورة النساء .

ويقال لهذا : أَمَا وجود "أَوْ" بمعنى الواو في التفصيل فمشهور كما
قَدَّمْتَهُ لَكَ . وَأَمَا إِضْمَارُ مَنْ قَدَّ اجاز سيبويه ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ ، أَرَادَ :
ضَرَبَنِي مِنْ شَمِّ وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ (١) فِي بَابِ الإِعْمَالِ (٢) فَأَضْمَرَ "مَنْ" وَحَمَلَ
طَبِهَا . وَالْكَوْفِيُّونَ يَجْمَلُونَ "أَوْ" بِمَعْنَى الْوَاوِ وَأَنْشَدُوا :

٤٥٨- وَكَانَ سَيَّانٍ أَنْ لَا يَسْرَحُوا نَعْمًا أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا ، وَاغْرَبَتِ السُّوحُ (٣)

وقال :

٤٥٩- سَيَّانٍ أَكَلَ رَغِيفًا أَوْ كَسَرَ عَظْمًا مِنْ عِظَامِي (٤)

وَأَيْنَمَا يَقَالُ : سَيَّانٍ زَيْدٌ وَعَمْرُوٌ ، فَأَوْ هُنَا بِمَعْنَى الْوَاوِ .

وقال الزمخشري (٥) : رَجَعَ الضَّمِيرُ فِي بَهْمًا إِلَى مَا دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ
* إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا * لَا إِلَى الْمَذْكُورِ فَلِذَلِكَ ثَنَى وَلَمْ يُفْرِدْ وَهُوَ جِنْسُ
الغَنِيِّ وَجِنْسُ الْفَقِيرِ : أَيِ فَالَلَهُ أَوْلَى بِجِنْسِي الْغَنِيِّ وَالْفَقِيرِ ، أَوْ بِالْأَغْنِيَاءِ وَالْفُقَرَاءِ
وَفِي قِرَاءَةِ أَبِي * فَالَلَهُ أَوْلَى بِهِمْ * وَهِيَ مُقَوِّبَةٌ لَتَلِكْ ، وَقَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ * غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا *
بِالرَّفْعِ عَلَى كَانِ التَّامَّةِ .

- (١) الكتاب ٧٩/١ ، ٨٠ .
(٢) في المصورة : الاغثال ، تحريف .
(٣) في هامش المصورة إشارة إلى أَنَّ القافية في نسخة أخرى : السُّوحُ وَالْبَيْتُ
فِي الإِيضَاحِ لِلْفَارِسِيِّ ٢٨٥ . وَالْخِصَائِصُ ٣٤٨/١ ، ٤٦٥/٢ ، وَالْأَمَالِيُّ
الشَّجَرِيَّةُ ٦١/١ ، ٦١٥/٢ ، وَشَرَحَ ابْنُ بَيْعِشٍ ٨٦/٢ ، ٩١/٨ ، وَالْخِزَانَةُ
٣٤٢/٢ ، وَيُنْسَبُ فِي بَعْضِ الْمَصَادِرِ لَأَبِي ذَوْءٍ يَبُّ وَهُوَ مَلْفُوقٌ مِنْ بَيْتَيْنِ لَهُ
كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ صَاحِبُ الْخِزَانَةِ وَهَمَا :
وَقَالَ مَاشِيَهُمْ سَيَّانٍ سَبْرُكُمْ وَأَنْ تَقِيمُوا بِهِ وَاغْرَبَتِ السُّوحُ
وَكَانَ مِثْلَيْنِ أَنْ لَا يَسْرَحُوا نَعْمًا حَيْثُ اسْتَرَادَتْ مَوَاشِيَهُمْ وَتَسْرِيحُ
قَالَ : وَلَا شَاهِدَ فِيهِ ، وَهُوَ كَذَلِكَ ، عَلَى أَنَّ رِوَايَةَ السُّكْرِيِّ فِي شَرْحِ أَشْعَارِ
الْمَهْدَلِيِّينَ ١٢٢/١ : "أَوْ أَنْ تَقِيمُوا" بَدَلًا مِنْ "وَأَنْ تَقِيمُوا" الَّتِي
ذَكَرَهَا الْبَغْدَادِيُّ وَعَلَى هَذَا فَالاستشهادُ بِالْبَيْتِ لَا يَزَالُ قَائِمًا .
وَفِي الْأَمَالِيِّ الشَّجَرِيَّةِ ٦١/١ قَالَ : "هَكَذَا أَنْشَدَهُ الرِّوَاةُ سَيَّانٍ مَرْفُوعًا عَلَى
إِضْمَارِ الشَّانِ فِي كَانِ ، وَوَجَدْتُهُ فِي اللِّسَانِ (سِوَا) : "وَكَانَ سَيَّانٍ" .
وَالسُّوحُ : جَمْعُ سَاحَةِ .
(٤) الْبَيْتُ لِأَبِي مُحَمَّدٍ يَحْيَى الْبُزْجِيِّ الْمَيَزِيدِيِّ الْمَيَزِيدِيِّ ٢٠٢ هـ . وَفِي الْخِزَانَةِ ٤٢٥/٤
الْكَلِمَاتُ الْمُسْتَوْتِةُ عَنْ هَذَا الْبَيْتِ .
(٥) انظُرِ الْبَحْرَ الْمَحِيطَ ٣٧٠/٣ .
(٦) قِرَاءَةُ تَابِيٍّ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ فِي الْبَحْرِ ٣٧٠/٣ وَمَرَاجِعُ أُخْرَى فِي مَعْجَمِ
الْقِرَاءَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ ١٦٩/٢ .

فهذه جملة حروف العطف عند البصريين، فأما قول العرب : قام زيد
فم عمرو ، فإنما هي ثم ، فأبدلوا من الثاء فاء (١) ، على حد قولهم : جَدَفَ
في : جَدَثَ (٢) .

[كيف ، وأين ، وهلا ، وليس ، حروف عطف]

وزاد البغداديون في حروف العطف : كيف ، وأين ، وهلا ، وليس (٣) .

فمثال العطف بليس قولهم : قام زيد ليس عمرو ، فعمرو معطوف على زيد بليس ،
وكانت قلت : قام زيد لا عمرو ، ومن ذلك قول الشاعر :

٤٦٠ - وَإِذَا أُقْرِضَتْ قَرْضًا فَاجْزِهِ
إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتْحُ لَيْسَ الْجَمَلُ (٤)

فليس عندهم عاطفة بمنزلة " لا " وكانه قال : إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتْحُ لَا الْجَمَلُ .

والصحيح أن العطف بها لم يثبت وأنه لا حجة لهم في البيت لا احتمال
أن يكون الجمل اسم ليس ، وخبرها محذوف لفهم المعنى ، التقدير : ليس الجمل
جازياً ، والعرب قد تحذف خبر ليس في الشعر قال :

٤٦١ - لَهْفَى عَلَيْكَ لِلْهَفَةِ مِنْ خَائِفٍ
يَبْغِي جَوَارِكَ حِينَ لَيْسَ مَجِيرٌ (٥)

ألا ترى أن " ليس " في هذا البيت لا تكون عاطفة باتفاق ، ولا يتصور ذلك فيها ،
وأن خبرها محذوف لفهم المعنى ، وكانه قال : حين ليس في الدنيا مجيراً .

(١) الإبدال لابن السكيت : ١٢٧ .

(٢) المصدر نفسه : ١٢٥ .

(٣) في شرح الجمل لابن عصفور أن الكوفيين زادوا ، كيف ، وأين ، وهلا ، وزاد البغداديون : ليس .

(٤) البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه : ١٧٩ البيت ١٩ من قصيدته التي

مطلعها : إِنَّ تَقْوَى رَبِّنَا خَيْرٌ نَفْلٌ وَإِذِنَ اللَّهُ رِيثِي وَعَجَلٌ

وهو من شواهد الكتاب ٣٣٣/٢ والرواية فيه : غير الجمل ، فلا شاهد فيه ،

وهي رواية المقتضب أيضا ٤١٠/٤ ، وانظر مجالس شعلب ٤٤٧ وشرح

الجمل لابن عصفور ٢٢٥/١ والخزانة ٦٨/٤ ٤٧٧ ، وفيها قال أبوحيان

وحكى النحاس وابن بابشاذ هذا المذهب عن الكوفيين وحكاه ابن عصفور عن

البغداديين . . إلخ .

(٥) في الصورة : لهفي ، قال المرزوقي : كهفي مبتدأ وهو لهف مضاف إلى ضمير

النفس فحذف من الكسرة وبعدها اليا إلى الفتحة فانقلبت ألفاً ، ولوروى لهفي

عليك لجاز ، ويكون جارياً على أصله . شرح ديوان الحماسة : ٩٥٠ .

(٦) البيت أول الحماسة رقم ٣٢٧ وهي لعبدالله بن أيوب التيمي - من مخزومي الدولتين

واستدلوا على جواز العطف بهلاً وكيف وأين بقول العرب : ضربت
زيداً فهلاً عمرو ، وجاءك بكرٌ فهلاً عمرو ، ولقيت زيداً فأين عمراً ؟ وما أكلت
لحمًا فكيف شحمًا ؟ ، وما جاءك زيدٌ فكيف عمرو (١) . فيجعلون إعراب ما بعدها
على حسب إعراب ما قبلها .

والصحيح أنها ليست بحرف عطف في شيء من ذلك بدليل إدخالهم
حروف العطف عليها ، وإنما انتصب الاسم بعدها وارتفع على إضمار ناصب أو رافع
التقدير : فهلاً ضربت عمراً ؟ وهلاً جاءك عمرو ؟ وأين ألقى عمراً ، و : فكيف
أكل شحمًا ، و : كيف جاءك عمرو .

ومما يدل على أن الاسم بعدها محمول على إضمار فعل أنك لا تقول :
مرت بزيد فهلاً عمرو ، ولا فأين عمرو ، ولا فكيف عمرو ، وإنما لم يجز ذلك ، لأن
الاسم بعدها كما ذكرنا محمول لفعل مضمّر ، وإضمار الخافض وإبقاء عمله لا يجوز .
ولو كان الاسم معطوفاً على ما قبلها لجاز ، إذ لا مانع يمنع منه فثبت أن حروف
العطف ما تقدم ذكرها لا غير ، لا يقع عطف في كلا سببهم إلا بحرف منها ظاهراً
أو مضمراً ، وذلك قليل (٢) نحو قول الشاعر :

٤٦٤ - كيف أسييت ؟ ! كيف أصبحت ؟ مما
يثر الود في الفؤاد السقيم (٣)

- ===
- في رثاء منصور بن زياد أحد وجوه الدولة العباسية وهو في شرح الجمل
لابن عصفور ١/ ٢٢٥ ، ٣٩٨ ، ٤٢٠ ، والضرائر له : ١٨٢ ، وشرح أبيات
المغنى ٢/ ٣١٦ والمقاصد النحوية ٢/ ١٠٣ - والرواية فيه : حين لات
مجير ، وقد جاء شاهداً على إهمال "لات" عن العمل لعدم دخولها على
الزمان ، لأن شرط عملها كون معمولها اسم زمان - وغير ذلك من المصادر .
(١) انظر هذه الأقوال في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٢٥ ورد ابن عصفور
الاستشهاد بمثل هذه الأمثلة بمثل ما رد به الأبدئي تقريباً .
(٢) ذهب الفارسي إلى إجازة ضمائر حروف العطف وخالفه السهيلي وابن
الضائع انظر النتائج ٢٦٣ ، والهمع ٢/ ١٤٠ .
(٣) قافيته في أكثر المصادر : الكريم ، وسيرد بها في باب الحال . وهو في
الخصائص ١/ ٢٩٠ ، ٢٨٠ / ٢٠ وهو من إنشاد الأخفش ولم ينسبه وشرح
ديوان الحماسة ١٤٠١ ونتائج الفكر ٢٦٣ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٥٢
والضرائر له : ١٦١ والهمع ٢/ ١٤٠ والصيان على الأشموني ٣/ ١١٦ .

يريد : كيف أمسيت ؟ وكيف أصبحت ؟ ، فحذف الواو لفهم المعنى ، ونحو قول الآخر :

٦١٣ - * ضَرَبًا طَلَخْنَا فِي الطَّلَا شَخِيَّتًا * (١)

يريد : طَلَخْنَا وشَخِيَّتًا . والَطَّلَخُ : الشديد ، والشخيت : دونه (٢) .

وكذلك أيضاً يجوز حذف المعطوف وحرف (٣) العطف نحو قولهم : (٤)
رَاكِبُ النَّاقَةِ طَلِيحَانٌ . التقدير : والناقَةُ طليحان . ومن ذلك قوله تعالى
* سَرَابِيلٌ تَقِيكُمُ الْحَرَّ * (٥) التقدير : الْحَرَّ وَالْبَرْدَ فحذف لفهم المعنى ،
وهو أَوْسَعُ من حذفِ حَرْفِ الْعَطْفِ وحده .

ويجوز أيضاً حذف المعطوف عليه وحرف العطف ، قال الله تعالى :
* أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلِقْ * (٦) التقدير : فاضرب فانفلق ، بحذف
المعطوف عليه ، وهو ضَرَبَ ، وحرف العطف وهو الفاء المتصلة بانفلق ، فما ر :
فانفلق ، والفاء الداخلة على انفلق على هذا التقدير : هي الفاء التي كانت
متصلة بضرب ، وأما المتصلة بانفلق فمحدوفة .

فإن قال قائل : وما الدليل على ذلك ؟ ولعل " فاضرب " حذف
بفائه وبقي " فانفلق " كما كان قبل الحذف ؟

- (١) هذا البيت من الرجز في شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٢/١ والضرائر :
١٦١ وأثبت المحققان كلمة : سَخِينَا بدلاً من شَخِيَّتَا ، واعتمدا في ذلك
على اللسان (طخف) ، والذي في المصورة عندنا وفي مخطوطة الضرائر
- كما أشار محققه - شَخِيَّتَا ، والشَخِيَّتُ : الدقيق من كل شيء .
ولعل الصواب أن تكون الكلمة : شَخِيَّتَا - بكسر الشين وتشديد الخاء -
مبالغة ، وكان الأولى بالمحققين أن يثبتا كلمة : سَخِينَا - بكسر السين
وتشديد الخاء ففي اللسان (سخن) ضربٌ سَخِينٌ : حارموا لم شديد .
(٢) كلمة الطلي في البيت جمع طلية وهي صفحة العنق . عن شرح الجمل
لابن عصفور ٢٥٢/١ .
(٣) في المصورة : وحذف .
(٤) فيما رواه ابن جنبي عن محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى ، انظر الخصائص
١/١٨٩ ، ١٩٠٠ والمحتسب ٢/٢٢٧ . والطلح : الكعبي من السفر .
(٥) الآية ٨١ من سورة النحل .
(٦) الآية ٦٣ من سورة الشعراء .

فالجواب : أَنَّ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ شَيْئَانِ السَّمْعِ وَالْقِيَاسِ ، وَأَمَّا
الْقِيَاسُ فَإِنَّ حَرْفَ الْعَطْفِ إِنَّمَا أَتَى بِهِ لِيَشْرَكَ بَيْنَ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي ، فَإِذَا حُذِفَ
أَحَدُ اللَّفْظَيْنِ أَغْنَى لَفْظَ الْمَعْطُوفِ أَوِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ يَنْبَغِي أَلَّا يَأْتِيَ بِهِ
لِزَوَالِ مَا أَتَى بِهِ مِنْ أَجْلِهِ ، أَلَّا تَرَى أَنَّهُمْ لَمَّا حَذَفُوا الْمَعْطُوفَ حَذَفُوا الْعَطْفَ
أَيْضًا قَالُوا : رَاكِبٌ // النَّاقَةُ طَلِيحَانٌ ، فَحَذَفُوا "وَالنَّاقَةُ" بِجَمَلَتِهِ ، فَكَذَلِكَ ١٧٤
أَيْضًا يَنْبَغِي أَنْ يَفْعَلُوا إِذَا حَذَفُوا الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ .

وَأَمَّا السَّمْعُ فَقَوْلُ النَّابِغَةِ فِي رِوَايَةِ قَطْرِبِ (١) :

قَالَتْ : أَلَّا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ (٢) [٣٧١]

أَلَّا تَرَى أَنَّ الْمَعْنَى : أَوْ هَذَا الْحَمَامُ وَنِصْفَهُ ، فَحَذَفَ الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ الَّذِي هُوَ هَذَا
الْحَمَامُ وَحَرْفَ الْعَطْفِ الَّذِي هُوَ الْوَائِضُ : أَوْ نِصْفَهُ . وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَحْمَلَ الْبَيْتُ
عَلَى ظَاهِرِهِ مِنْ أَنَّهَا تَمَّتَّ الْحَمَامُ أَوْ نِصْفَهُ ، لِأَنَّ الْحَمَامَ عَلَى الْإِنْفِرَادِ أَوْ نِصْفِهِ
عَلَى الْإِنْفِرَادِ لَا يَبْلُغُ تِسْعًا وَتِسْعِينَ ، بَدَلِيلُ الرِّوَايَةِ الْآخَرَى وَهِيَ الْمَشْهُورَةُ : لِأَنَّ
إِذَا كَانَ الْحَمَامُ وَنِصْفَهُ تِسْعًا وَتِسْعِينَ فَكَيْفَ يَكُونُ الْحَمَامُ وَحْدَهُ أَوْ النِّصْفُ مِنْهُ عَلَى
إِنْفِرَادِهِ تِسْعًا وَتِسْعِينَ .

وَيَجُوزُ عَطْفُ جَمِيعِ الْأَسْمَاءِ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ ، إِلَّا ضَمِيرَ
الرَّفْعِ الْمُتَّصِلِ وَضَمِيرَ الْخَفِيِّ ، أَمَّا ضَمِيرُ الْخَفِيِّ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ الْعَطْفُ عَلَيْهِ إِلَّا بِإِعَادَةِ
الْخَافِضِ نَحْوَ قَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِكَ وَبَزِيدٍ ، وَجِئْتُ إِلَيْكَ وَإِلَى عَمْرٍو ، وَلَا يَجُوزُ الْعَطْفُ مِنْ
غَيْرِ تَكَرُّرٍ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ شَعَرَ نَحْوَ قَوْلِهِ :

٤٦٤- الْآنَ قَرِبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتَمِنَا فَانْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبِ (٣)

- (١) فِي الْمَصْهُورَةِ : مَطْرَفٌ ، تَحْرِيفٌ : قَطْرِبٌ ، وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ جَنِّي فِي الْخَصَائِصِ
٤٦٠/٢ أَنَّ هَذِهِ الرِّوَايَةَ لِقَطْرِبٍ ، وَكَذَلِكَ ابْنُ عَصْفُورٍ فِي شَرْحِ الْجَمَلِ ٢٥١/١ .
- (٢) سَبَقَ تَخْرِيجُهُ ص ٤٩٧ .
- (٣) أَجَازَ الْكُوفِيُّونَ الْعَطْفَ عَلَى ضَمِيرِ الْمَخْفُوضِ مِنْ غَيْرِ إِعَادَةِ الْخَافِضِ وَمَنْعَهُ
الْبَصْرِيُّونَ أَنْظَرُوا لِأَنَّ صَافٍ م ٦٥ ص ٤٦٣ وَمَجَالِسُ الْعُلَمَاءِ ٢٤٥ ، ٢٤٦ ،
وَقَبَّحَهُ الْفَرَاءُ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ (١) ٢٥٣ .
- (٤) الْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ الْكِتَابِ ٢/٣٨٣ وَهُوَ مِنْ مَلْحَمَتَيْنِ ، وَأَنْظَرَهُ فِي شَرْحِ آيَاتِ
سَيِّبُورِيهِ ٢/٢٠٧ وَالْإِنْصَافَ ٤٦٤ وَشَرْحِ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ١/٢٤٤ .
٥٨٦ وَالضَّرَائِرَ لَهُ ١٤٧ وَالْمَقْرَبَ ١/٢٣٤ وَالْخَزَانَةَ ٢/٣٣٨ وَفِيهِ أَنَّ
يُونُسَ وَالْأَخْفَشَ وَقَطْرِبَ وَالشَّلُوبِيِّينَ وَابْنَ مَالِكٍ وَاقْفُوا الْكُوفِيِّينَ فِي جَوَازِ الْعَطْفِ
عَلَى الضَّمِيرِ الْمَخْفُوضِ مِنْ غَيْرِ إِعَادَةِ الْخَافِضِ ، وَكَذَلِكَ وَاقْفَهُمْ أَبُو حَيَّانٍ فِي
الْبَحْرِ الْمَحِيْطِ ٢/١٤٧ وَمَابَعْدَهَا ، وَلِلشَّاهِدِ مِمَّا دَرَأَتْهَا كَثِيرَةٌ .

وقوله :
٤٦٥- تَعَلَّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سَيُوقِنَا فما بينها والارض مهوى نغانف (١)
ويروى :

.....
فما بينها والكعب غوط نغانف

وقوله :

٤٦٦- آيَك ، آيَةُ بِي أَوْ مَصْدَر من حمر الجلة جَابِ حشور (٢)
لولا الضرورة لقال : وبالأيام ، وبين الأرض ، أو بمصدر .

فأما قوله تعالى * وكفر به والمسجد الحرام * (٣) وقوله تعالى
* واتقوا الله الذي تسألون به والأرحام * (٤) فينبغي أن تجعل الواو فيهما
واوقسم لا حرف عطف (٥) ، لأن ذلك شيء لا يجوز إلا في ضرورة ، ولو جاء
من ذلك في الكلام ما لا يسوغ حمله إلا على العطف لكان شاذاً (٦) لا يجوز
القياس عليه .

-
- (١) البيت لمسكين الدارمي في ديوانه : (٥٣) ورواية الديوان : تناغف
وهو من شواهد معاني القرآن للفراء ٢٥٣/١ ، والإناصاف ٤٣٥ ، وشرح ابن
يعيش ٧٩/٣ والضرائر لابن عصفور ١٤٨ ، وشرح الجمل له ٢٤٤/١ ،
والمقاصد النحوية ١٦٤/٤ وغير ذلك .
- (٢) البيتان في الكتاب ٣٩١/١ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٤٤/١ والضرائر له
١٤٧ ، واللسان (أوب) آيك مثل ويلك ، آية فعل أمر من أي الإيل
إذا صاح بها ، المصدر : الشديد الصدر ، الجلة : المسان ، والجاب :
الغليظ ، والحشور : المنتفخ الجنبين .
- (٣) الآية ٢١٧ من سورة البقرة وقرئ شاذاً : والمسجد الحرام بالرفع .
انظر البحر ١٤٧/٢ وتوجيهها فيه .
- (٤) الآية الأولى من سورة النساء ومن السبعة قرأ حمزة وحده والأرحام خفضاً ،
وقرأ الباقر (والأرحام) نصباً انظر السبعة ٢٢٦ وبالفصحى قرأ ابن عباس
والحسن ومجاهد وقتادة والنخعي ويحيى بن وثاب والأعشى وأبي رزين
انظر البحر ١٤٧/٢ ومراجع أخرى في معجم القراءات ١٠٥/٢ وانظر
معاني القرآن للأنفخش ٢٢٤ .
- (٥) قال ابن بابشاذ : وإذا كانت للقسم لم يجز الوقف على الأرحام لأنه
يحتاج إلى جواب والجواب على هذه القراءة " إِنْ كَانَ اللَّهُ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيْبًا
إِلخ ... ما قال " شرح المقدمة المحسبة : ٤٣٢ .
- (٦) في المصورة : شنا .

وإنما لم يكن بد من إعادة الخافض لأن المعطوف شريك المعطوف عليه ، فينبغي لذلك ألا يجوز العطف حتى يجوز أن يقع كل واحد منهما من المعطوف والمعطوف عليه في موضع صاحبه . وأنت لو وضعت الضمير موضع حرف المعطوف لم يجز لك ذلك إلا بعمد إعادة الخافض ؛ ألا ترى أنك تقول : مسرتُ يزيدٍ وبك ولا يجوز أن تقول : وك .

هذا تعليل المازني^(١) له وهذا هو الأكثر في المعطوفات وقد يجوز في باب العطف ما لا يجوز عكسه ؛ ألا ترى أنهم قالوا : رَبُّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ^(٢) ، وكل رَجُلٍ وَضِيعَتَهُ^(٣) ، ولا يجوز عكس ذلك ، لأن رَبُّ رَجُلٍ وَكَلَّا لَا تَدْخُلَانِ مَبَاشَرَةً إِلَّا عَلَى النِّكَرَاتِ .

وقال غيره وهو مذهب سيبويه^(٤) السبب في ذلك أن ضمير الخفض شديد الاتصال بما قبله فتترل لذلك معه بمتزلة شيء واحد ، فلو عطفت من غير إعادة خافضٍ لكانت قد عطفت اسماً واحداً على اسمٍ وحرفٍ ؛ إذ لا يتصور أن يعطف على بعض الكلمتين دون بعضٍ ، فلذلك أعدت الخافض حتى تكون قد عطفت اسماً وحرفاً على اسمٍ وحرفٍ مثله .

وأما ضمير الرفع المتصل فلا يجوز العطف عليه إلا بعد تأكيده بضمير رفع منفصل ، أو طول يقوم مقامه^(٥) ، فتقول : قمت أنت وزيد وإن زيدا قام هو وعمرو ، ولا يجوز : قمت وزيد ، ولا : إن زيدا قام وعمرو^(٦) ، حتى يؤكّد الضمير المعطوف عليه .

- (١) مذهب المازني هذا ذكره ابن عصفور في شرحه للجمل ٢٤٣/١ وهو أيضا في الكتاب ٣٨٩/٢ هامش رقم (١) .
- (٢) انظر في الخصائص ٤٠٩/٢ .
- (٣) من أمثلة الكتاب ٢٩٩/١ ، ٣٠٥ ، ٣٩٣ .
- (٤) انظر الكتاب ٣٨١/٢ ، ٣٨٢ .
- (٥) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام نحو : قمت وزيد . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إلا على قبح في ضرورة الشعر . انظر الإنصاف ٦٦ ص ٤٧٤ ، ٤٧٥ .
- (٦) في الصورة : وعمراً .

وإنما لم يجز ذلك ، لأن ضمير الرفع المتصل قد جعلته العرب كأنه
من حروف الفعل فلو قلت : قمت وزيد ، لكنت كأنك أوليت حرف العطف
الفعل وذلك لا يجوز ، فلذلك وكذا الضمير حتى يجري للمعطوف عليه ذكر
قبل حرف العطف .

وقد تقيم العرب مقام هذا التأكيد السطو ، وأعني بذلك شيئاً يفصل
بين المعطوف والمعطوف عليه ، متقدماً على حرف العطف أو متأخراً عنه نحو
قولك : قمت اليوم وعمرو ، لما فصلت بالظرف لم تحتج إلى تأكيد . ومن ذلك
قوله تعالى * هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ (١) فملائكته ممطوف على
الضمير في يصلي ، ولم يحتج إلى تأكيد لكان الفصل بالمجرور . وتقول : ما قمت
ولا عمرو ، فلا تؤكد أيضاً لكان الفصل بلا ، قال الله تعالى * ما أشركنا
ولا آباؤنا * (٢) فالآباء عطف على الضمير المتصل بأشرك ، ولم يحتج إلى
تأكيد لكان الفصل بلا .

ولا يجبي العطف من غير تأكيد ولا طول إلا في ضرورة نحو قوله :

٤٦٧ - قلت : إذ أقبلت وزهرتهادي
كعباج الملا تعسفن رملاً (٣)
وقوله :

٤٦٨ - ورجا الأخيطل من سفاهة رأيه
ما لم يكن وأب له لينالاً (٤)

- (١) الآية ٤٣ من سورة الاحزاب .
(٢) الآية ١٤٨ من سورة الانعام .
(٣) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه : (٤٩٨ اللغات) وهو من شواهد الكتاب
٣٧٩/٢ ، والخصائص ٣٨٦/٢ ، والإيناف ٤٧٥ ، ٤٧٧ ، وشرح ابن يعيش
٧٤/٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٤٢/١ والضرائر له : ١٨١ والمقاصد
النحوية ١٦١/٤ وفيه : وأجيب من هذا البيت بأن الواو ليست متمحضة
للعطفية ، لأنها تصلح أن تكون للحال كما ذكرنا ، وقيل إنه شان وفيه نظر ، لأنه
لا ضرورة فيه إذ كان يمكنه أن يقول وزهراً على أنه مفعول معه " انتهى ،
وهذا على مذهب من يرى أن الضرورة ما لا مندوحة للشاعر عنه .
(٤) البيت لجبرير في ديوانه (٤٥) من قصيدة مطلعها :
حي الفداة برامة الأطلالا
رماً تحمل أهله فأحالا
وهو في الكامل ٣٢٢/١ والإيناف : ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، وضرائر ابن عصفور
١٨٠ والمقرب له ٢٣٤/١ ، وشرح الجمل له ٢٤٣/١ والمقاصد النحوية
١٦٠/٤

ولولا الضرورة لم يجز العطف حتى تؤكد الضمير، فيقال : أقلت هسي وزهر ، وما لم يكن هو وأب له .

وكذلك أيضا لا يجوز عطف الضمير على الظاهر بالواو خاصة ، بل إذا اجتمع لك ظاهر ومضمرة قدمت الضمير وعطف الظاهر عليه ، لا أنك لو أخرته وعطفته على الظاهر لزم انفصاله ، والضمير إذا أمكن اتصاله لم يؤت به منفصلا ، فتقول : ضربتك وزيدا ، ولا يجوز : ضربت زيدا وإياك ، إلا أن يجيء ذلك في ضرورة (١) .

١٧٣ فإن كان العطف بالفاء أو ثم أو بغير // ذلك من حروف العطف جاز عطف المضمرة على الظاهر فتقول : ضربت زيدا وإياك ، وضربت زيدا ثم إياك ؛ لا أنك لو قدمت الضمير ، نقلت : ضربتك فزيدا ، وضربتك ثم زيدا انعكس المعنى .

[تقديم المعطوف على المعطوف عليه]

ولا يجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه أصلا إلا في الواو خاصة بثلاثة شروط :

أحدها : ألا يكون المعطوف مخفوضا نحو قولك : مرت بزيدا وعمرو ، ولا يجوز مرت وعمرو بزيدا ، لأن الخافض ضعيف فلم يتصرفوا فيه .

والآخر : ألا يؤتى التقديم إلى وقوع حرف العطف صدرا ، فتقول : زيد وعمرو قائمان ، ولا يجوز : وعمرو زيد قائمان ، لأن حرف العطف إنما وضع على أن يستعمل بين لفظين ، فإذا اتسعت فقدمت لم يجز ذلك ، حتى لا يخرج من الاتساع عما وضع له من أن يكون أثناء الكلام .

(١) عند هذا الكلام في الحاشية ما نصه "كذا قال ص ، قلت : وقد أجاز سيبويه جاء عبدالله وأنت وضربت زيدا وإياك ، وهو خلاف هذا فانظره طرة بخط المؤلف ."

وقال السيوطي في الهمع ٥/٦٦ - c ومنع الأبيدي عطف ضمير منفصل على ظاهر ، قال أبوحيان : ووهم في ذلك وكلام العرب على جوازه ومنه " ولقد وصينا الذين أوتوا الكتاب من قبلكم وإياكم " والصواب أن الذي منع ذلك هو ابن عصفور والأبيدي لا يرضى مذهبه بدليل هذه الحاشية .

(٢) انظر ذلك في شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٤٥ والضرائر له : ٢١٠ والمقرب له ١/٢٣٤ .

والثالث : أَلَّا يُؤَدِّيَ التَّقْدِيمَ إِلَى أَنْ يَلِيَّ حَرْفَ العَطْفِ عَامِلًا غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ
نحو قولك : إِنْ زَيْدًا وَعَمْرًا قَائِمَانِ ، وَلَا يَجُوزُ لِيَنَّ وَعَمْرًا زَيْدًا قَائِمَانِ ؛ وَذَلِكَ أَنَّ
العَامِلَ غَيْرَ المُتَصَرِّفِ أضعفُ من العَامِلِ المُتَصَرِّفِ ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَتَّسَعُوا فِيهِ بِالتَّقْدِيمِ ؛
لأنَّ الاتِّسَاعَ ضَرْبٌ مِنَ التَّصَرُّفِ .

فَإِنَّ لَمْ يَلْقَكَ فِي التَّقْدِيمِ شَيْءٌ مِمَّا ذَكَرَ جَازَ التَّقْدِيمَ ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ قَلِيلٌ ،
وَأَكْثَرُ مَا يَجِيءُ فِي الشُّعْرِ ، نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

٤٦٩- جَمَعَتْ وَفَحْشًا غَيْبَةً وَنَمِيمَةً ثَلَاثَ خِصَالٍ لَسْتُ عَنْهَا بِمِيرَعَوِي (١)
يريد : جَمَعَتْ غَيْبَةً وَفَحْشًا ، وَقَوْلِ الْآخَرِ :

٤٧٠- لَعَنَّ الْإِلَهَ وَزَوْجَهَا مَعَهَا هِنْدَ الْهِنُودِ طَوِيلَةَ الْبَطْرِ (٢)
يريد : هِنْدَ الْهِنُودِ وَزَوْجَهَا ، وَقَوْلِ الْآخَرِ :

٤٧١- كَأَنَّا عَلَى أَوْلَادٍ أَحَقَبَ لَاحِهَا وَرَمَى السَّفَا أَنْفَاسَهَا بِسِهَامِ
جَنُوبَ نَوْتٍ عَنْهَا التَّنَاهِي فَأَنْزَلَتْ (٣) بِهَا يَوْمَ نَبَابِ السَّبِيْبِ صِيَامِ (٤)

- (١) البيت ليزيد بن الحكم الثقفى من قصيدة في أمالي القالي ٦٨/١ والرواية :
* خصالاً ثلاثاً . . * والخصائص ٣٨٣/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٤٥/١
٤٥١ ، والضرائر له : ٢١٠ ، والخزانة ٤٩٥/١ ، شعراء أمويين ٣٧٧/٣
(٢) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ٢٢٩ والمحتسب ٣٤١/١ وقافيته فيه :
الفعل ، والضرائر لابن عصفور ٢١٠ ، والمقرب ٢٣٤/١ والهمع ١٤١/٢ .
(٣) في الصورة الباء الثانية غير معجمة ، وهي ثاء في الديوان (المكتسب
الإسلامي) وباء في الديوان [تحقيق عبدالقدوس] والمصادر .
(٤) البيتان لذي الرمة في ديوانه ٦٨٩ من قصيدة مطلعها :
أَلْحَبِيَّا (بالزرق) دار مقامٍ لَمِيٍّ وَإِنْ هَاجَتْ رَجِيْعَ سِقَامِي
من شواهد الكتاب ٩٩/٢ ، ١٠٠ ، وشرح أبيات سيبويه ٤٨٣/١ ، ٤٨٤ ،
والمخصص ٢١٦/١٣ والضرائر لابن عصفور ٢١٠ ، وشرح الجمل له ٢٤٦/١ .

يريد : لا حها جَنُوبٌ ورمي السَّفَا] ومثل ذلك كثير في الشعر وإنما لم يجز ذلك إلا في الواو، لأنها أقوى في العطف من غيرها من حيث أنها تشرك لفظاً ومعنى ، وتعطف على معنى الجمع من غير ترتيب ولا مهلة ، فهي أوسع من الفاء وثم ، لأنَّ العطف بها قد يجيء على معنى الفاء ، وطى معنى ثم ، وعلس معنى الجمع من غير ترتيب ولا مهلة . فأما قول الشاعر :

٤٧٤- فلست بنازل إلا أَلَمْتُ بِرَحْلِي أَوْ خَيَالَتَهَا الكَذُوبُ (١)

فليست الخيالة معطوفة على الكذوب ، بل هو عطف على الضمير المستتر في أَلَمْتُ ، ولم يحتج إلى تأكيده لأجل الفصل بالمجرور ، والكذوب من نعمت الخيالة ، وما يبين ذلك أنك إن جعلته على التقديم يكون قد وصفها بالكذوب ، وذلك جفاءً ولا يلزمه ذلك في وصف الخيالة به .

[الفصل بين حرف العطف والمعطوف]

فصل : ولا يجوز الفصل بين حرف العطف والمعطوف إلا بالقسم أو بالظرف والمجرور ، بشرط أن يكون حرف العطف على أزيد من حرف واحد نحو : قام زيد لا - والله - عمرو ولا يجوز : والله عمرو ، إلا في الشعر نحو قوله :

٤٧٢- يوماً تراها كسبه أريدية ال عَصْبٍ وَيَوْمًا أُدِيمُهَا نَفِلاً (٢)
أي : وأدِيمُهَا نَفِلاً يوماً .

(فأ) في التذكرة (٣) : لا يجوز الفصل بين هذه الحروف وما عطف بها ؛ لأن هذه الحروف قد تنزلت منزلة ما هو من نفس الحرف بدلالة قولهم x

(١) البيت في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣١٠ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٤٦/١ ، والخزانة ٣٣٦/٢ ونقل البغدادي عن العباب نسبة البيت إلى رجل من بني بَحْتَرِ بْنِ عَسُود .

(٢) البيت للأعشى في الديوان ٢٣٣ من قصيدة مطلعها :
يَا نَّ مَحَلًّا وَإِنَّ مَرْتَحَلًّا وَإِنَّ فِي السَّفَرِ مَا مَضَى مَهَلًّا

والرواية في الديوان : والخمس بدل العصب ، وهو ضرب من برود اليمن ، والعصب كذلك . والشاهد في الإيضاح للفارسي ١٤٨ والخصائص ٣٩٥/٢

(٣) ٣٩٦ والضرائر لابن عصفور ٢٠٦ ، وشرح الجمل له ٢٤٧/١ والمقرب ٢٣٥/١ . البحر ٢٨٧/٨

وهو فهو وهي ، فجعلوه بمنزلة قوله :

٤٧٤- * أراه منتفخاً وما تكدسا * (١)

وأيضاً فإن هذه الحروف تقوم مقام العامل ، وليس به نفسه ، فينبغي أن تكون أقل تصرفاً من العامل ، يدل ذلك على ذلك الأسماء التي سميت بها الأفعال والظروف التي أقيمت مقام ذلك أعني الأفعال . فأما قراءة من قرأ * الله الذي خلق سبع سماواتٍ ومن الأرض مثلهن * (٢) بنصب المثل ، فإنه أراد الفعل فحذفه من اللفظ ، وهو يريدُه نحو :

٤٧٥- أكل امرئٍ تحسبين امسراً وناراً توقد بالليل نارا (٣)

أى : وكل نار (٤) ، وقال الله تعالى * فبشرناها بإسحاق ومن وراءه إسحاق يعقوب * (٥) في قراءة من جعل يعقوب في موضع جرٍّ ، وعليه تلقاه القوم من

- (١) البيت للعجاج في ديوانه (عزة حسن) : ١٣٠ والرواية فيه : فبات منتصباً وهو في الخصائص ٣٣٨/٢ وشرح ابن يعيش ١٤٠/٩ ، وشرح شواهد الشافية ٢١ ورواية المصادر : منتصباً ، وحكى سيويه في الكتاب ١١٥/٤ : أراك منتفخاً ، والظاهر أن الشارح وهم فثبت : منتفخاً من ما حكاه سيويه بدل منتصباً في البيت ، قال سيويه "أراك منتفخاً ، تسكن الفاء تريد : منتفخاً فما بعد النون بمنزلة : كبدٌ ."
- (٢) الآية ١٢ من سورة الطلاق ، قرأ الجمهور (مثلهن) بالنصب ، والمفضل عن عاصم وعصمة عن أبي بكر (مثلهن) بالرفع . البحر ٠٢٨٧/٨
- (٣) البيت لا يبي دوءاً إلا يادي في ديوانه : ٧٥٣ وهو من شواهد الكتاب ٦٦/١ ، والأما لي الشجرية ٢٩٦/١ والإنصاف ٤٧٣ وشرح ابن يعيش ٢٦/٣ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٧٩ ، ١٤٢/٥ ، ١٤٢/٨ ، ١٠٥/٩ وفي شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٧/١ وردت الرواية الثانية للبيت : وناراً توقد . . . بالنصب . والضرائر له : ١٦٦ وفيه : أن الاخفش يجعل نارا المخفوض معطوفاً على امرئ المخفوض وناراً المنصوب معطوفاً على امرئ المنصوب ولا يتكلف إضمار كل ، لأنه يجيز العطف على علمين ، والمقرب ٢٣٧/١ ، وشرح أبيات المغنى ١٩٠/٥ والسمع ٠٥٢/٢
- (٤) الكلام الآتي إلى قوله : ففصل بصلقة بين مراد وصداء عن الخصائص ٣٩٥/٢ مع اختلاف يسير .
- (٥) الآية ٧١ من سورة هود ، قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي (يعقوب) رفعاً وقرأ ابن عامر وحزمة (يعقوب) بنصباً ، واختلف عن عاصم فروى أبو بكر : بالرفع وروى حفص عنه بالنصب . السبعة : ٣٣٨ وانظر معجم القراءات ٠١٢٤/٣

أنه مجرور الموضع، والآية أصعب (١) مأخذاً من البيت (٢) مِنْ قَبْلِ أَنْ حَرَفَ
المعطوف في الآية نَابَ عن الجار الذي هو الباء من قوله * بِإِسْحَاقِ * ، وأقوى
أحوال المعطف أَنْ يكون في قُوَّةِ العاملِ قَبْلَهُ ، وَأَنْ يَلِي مِنَ الْعَمَلِ مَا كَانَ يَلِيهِ
الْأَوَّلُ ، والجار لا يجوزُ فصلُهُ مِنْ مجروره ، وهو في الآية قد فصلَ بين الواو
ويعقوب بقوله * من وراء إسحق * وقلنا : إنَّ الفصلَ بين الجار والمجرور
لا يجوزُ ، وهو أقيح منه بين المضاف والمضاف إليه ، وقال الشاعر :

٤٧٦- فلو كنت في خلقاء أو رأسٍ شاهقٍ وليس إلى منها النزولِ سبيل (٣)
فصل بين الجار والمجرور بالظرف الذي هو "منها" ، وليس كذلك حرفُ
المعطوف في قوله : ويوماً أديمها نغلا ؛ لأنه عطف على الناصب الذي هو ترى ،
فكان الواو أيضاً ناصبةً ، والفصلُ بين الناصبِ ومنصوبه ليس كالفصلِ بين الجارِ
ومجروره ، وإذا جاء بين الجارِ ومجروره كان بين الناصبِ ومنصوبه أسهلُّ ،
ويحتملُ في الآية أَنْ يكونَ يعقوبُ في موضع نصبٍ بفعلٍ مضمرٍ دلَّ عليه قوله * فبشرناها
بناسحاق * (٤) // والمعنى : آتيناها يعقوب ، فإذا كان على هذا لم يكن
١٧٤ فيه فصلٌ (٥)

وقد جاء في الشعرِ الفصلُ بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه ، قال لبيد :

٤٧٧- فصلقنا في مرادٍ صلقةً وصداءٍ الحقتهم بالثلل (٦)

- (١) في الصورة : أضعف ، وأثبتنا ما في الخصائص ٣٩٥/٢ وسيقول الشارح بعدد : وإذا جاء بين الجار ومجروره كان بين الناصب ومنصوبه أسهل .
- (٢) يقصد البيت : يوما تراها كشيبة أردية . . الخ . .
- (٣) البيت في الخصائص ٣٩٥/٢ ، ١٠٧/٣ وفي شرح الجمل لابن عصفور ٥٠٧/١ ، والمقرب له ١٩٧/١ والضرائر له : ٢٠١ ورواية صدر البيت في كتاب ابن عصفور : مُخلقة لا يستطاع ارتقاؤه ها .
- (٤) الآية ٧١ من سورة هود .
- (٥) هذا ما استحسنته ابن جنبي في الخصائص ٣٩٧/٢ .
- (٦) البيت للبيد في ديوانه ١٩٣ رقمه ٦٥ من قصيدته التي أولها :
إِنَّ تَقْوَى رَبِّنَا خَيْرٌ نَفْلٌ وَيُؤْنِزُ اللَّهُ رِيثِي وَعَجَلٌ
والشاهد في الخصائص ٢٩٦/٢ والمحتسب ٢٥٠/٢ والضرائر لابن
عصفور ٢٠٥ وشرح الجمل له ٢٢٢/١ ، ٦٠٧/٢٠

فصل بصلقة بين مراد وصداء ؛ لأن المصدر الفاصل ليس بأجنبيٍّ من الكلام وأقبح ما يكون ذلك بالجمل نحو قوله تعالى : ﴿ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ (٢) فصل بين المعطوف والمعطوف عليه بقوله : وامسحوا برؤوسكم ، لا ته متلبس بالكلام ؛ لأن المقصود بالجميع تعليم الموضوع ، ولا جملٍ وأو العطف أيضاً الداخلة على امسحوا ؛ ألا ترى أنها تربط ما بعدها بما قبلها وحرّوف العطف كلها مشرّكة في العامل (١) - وفصل بصداء بين صلقة وصفتها (٣) وقال الآخر :

٦٧٨- ولقد نهيتك أن تكلف نائياً من دونه فوت عليك ومطلب (٤)

قال ابن جنى : وإذا جاز الفصل بين المفردين كان بين الجملتين أسهل ، لاستقلال كل واحدة منهما بنفسها وحاجة المفرد إلى غيره .

ونظر أبو علي في الإيضاح (٥) البيت (٦) بقوله : هذا ضارب زيد اليوم وغداً عمراً . والبيت ليس مثل المسألة ، لأن المسألة متعادية الأجزاء غير جارية

(١-١) ينصه في شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٩/١ قال أبو حيان : وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور وقد ذكر الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه قال : وأقبح ما يكون ذلك بالجمل ، فدلّ قوله هذا على أنه ينزه كتاب الله عن هذا التخريج " البحر ٣/٤٣٨ . ولو كان النص هكذا " وأقبح ما يكون ذلك بالجمل [وأما] نحو قوله . الخ لاستقام ، ولا دى ما قصده ابن عصفور والأبدي من تنزيه كتاب الله .

(٢) الآية ٦ من سورة المائدة .

(٣) التي هي : الحقتهم بالثلث .

(٤) البيت لساعدة بن جوءية الهذلي انظر شرح أشعار الهذليين : ١١٠٣ والمثبت في المصورة : فوت إليك ، والصواب ما أثبتناه من المصدر المذكور . نهيتك : يعني فؤاده ، فوت عليك ومطلب : أي لا تقدر عليه إلا بطلب ومن دونه فوت لك لا تدركه .

(٥) الإيضاح للفارسي ١٤٤ ، ١٤٨ .

(٦) يقصد قول الأعشى : يومئذ تراها . . .

في الموضوع على استواء، والبيت على نسبٍ متقابلةٍ وأجزاءٍ موء تلفةٍ، ليس فيها أكثر من إضمارِ فِعْلٍ دلَّ عليه ما قبله فأغنى عن إعادته وتقديره : ويوما ترى (١) أديمها تغلا، فهذا مثل قوله تعالى * وجاعلُ الليلِ سكناً والشمسَ والقمرَ حسباناً * (٢) وإنما مثال البيت : هذا ضاربٌ زيدِ اليومَ وعمراً غداً .

قال ابن طلحة : لا يخلو المعطوفُ عليه من أن يكون مضافاً إليه أو منصوباً فإن كان منصوباً فالعطفُ عليه بالنصب، وقد يجوز الخفضُ على إرادة الإضافة في الأول، وعليه يجي قولُ امرئ القيس :

٤٧٩ - * صَفِيفَ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مَعْجَلٍ * (٣)

وقاسه النحاس (٤) على قوله :

٤٨٠ - مشاقمٌ ليسوا مُصلِحِينَ عَشِيرَةً ولا ناعبٌ إلا بينَ غرابهم (٥)

(١) غامضة في الصورة .

(٢) الآية ٩٦ من سورة الأنعام . من السبعة قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر (وجاعلُ الليلِ سكناً) بألفٍ وقرأ عاصم وحمزة والكسائي (وجَعَلَ) بغير الـف . وفي البحر ١٨٦/٤ والظاهر أن اسم الفاعل ماضٍ ولا يعمل عند البصريين فانتصابُ "سكناً" على إضمارِ فعلٍ أي يجعله سكناً لا باسم الفاعل، هذا مذهب أبي علي فيما انتصب مفعولاً ثانياً بعد اسم فاعل ماضٍ، وذهب السيرافي إلى أنه ينتصبُ باسم الفاعل وإن كان ماضياً، لأنه لما وجبت إضافته إلى الأول لم (يمكن) أن يضاف إلى الثاني فعمل فيه النصب وإن كان ماضياً "... وأما من أجاز أعمال اسم الفاعل الماضي وهو الكسائي وهشام فسكناً منصوب به ."

(٣) البيت لامرئ القيس من معلقته في الديوان ٢٢ و صدره : وظلَّ طهارة اللحم من بين منضجٍ

وهو في معاني القرآن للفراء ٣٤٦/١ والمغنى برقم ٨٣٢ ، ٨٥٦ و شرح أبيات المغنى ١٣/٧ والمقاصد النحوية ١٤٦/٤ . التقدير : المطبوخ في القدر، وهو عندهم عطف على صفيف، وخرج على أن الأصل "أو طبخ قدير" ثم حذف المضاف وأبقى جسر المضاف إليه كقراءة بعضهم * والله يريد الآخرة * بالخفض، أو إنه عطف على صفيف ولكن خفض على الجوار، أو على توهم أن الصفيف مجرور بالإضافة .

(٤) انظر كلام أبي جعفر النحاس في شرح أبيات المغنى ١٤/٧ وقد نقله البغدادي عن شرح معلقة امرئ القيس للنحاس .

(٥) البيت للأخوص الرياحي كما نسبه سيبويه في الكتاب ١/١٦٥ ، ٣٠٦ ، ونسبه للفرزدق في ٢٩/٣ ، والخصائص ٢/٣٥٤ ، والإتصاف ١٩٣ ، ٣٩٥ ،

وَإِنْ كَانَ مَخْفُوضًا فَلَا يَخْلُو الْمُعْطَفُ أَنْ يَكُونَ بِفَاصِلٍ أَوْ بِغَيْرِ فَاصِلٍ ،
فَإِذَا كَانَ بِفَاصِلٍ فَأَيُّمَا قَبْلَ حَرْفِ الْمُعْطَفِ ، وَإَيُّمَا بَعْدَ حَرْفِ الْمُعْطَفِ .

فَإِذَا كَانَ بِغَيْرِ فَاصِلٍ جَازِي فِي الْمُعْطُوفِ وَجِهَانِ : الْخَفْضُ - وَهُوَ الْإِجْوَادُ -
لَا عَدَالَةَ الْكَلَامِ ، وَالنَّصْبُ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ فِي الْمَاضِي ، وَإِضْمَارِ فِعْلٍ أَوْ صِفَةٍ فِي
الْمُسْتَقْبَلِ ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ قَوِيَّةٌ تَعْمَلُ مَضْمَرَةً كَمَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُهَا عَلَيْهَا ، وَزَادَ ابْنُ
بَابِشَانَ (١) ثَالِثًا وَهُوَ الْمُعْطَفُ عَلَى الْمَوْضِعِ ، وَهَذَا الْقَوْلُ رَاجِعٌ إِلَى الْقَوْلَيْنِ
الْمُتَقَدِّمَيْنِ ، فَإِنَّ حَرْفَ الْمُعْطَفِ لَا يَدَّ أَنْ يَنْوَبَ مَنَابَ الصِّفَةِ أَوْ الْفِعْلِ . وَرَدَّ
عَلَيْهِ هَذَا الْقَوْلُ بِأَنَّ الْمُعْطَفَ عَلَى الْمَوْضِعِ لَا يَكُونُ إِلَّا حَيْثُ يَكُونُ هُنَاكَ مُحَرَّرٌ
لِلْمَوْضِعِ (٢) وَلَا مُحَرَّرٌ هُنَا ، لِأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ لَا يَنْصَبُ غَيْرَ مَنْوُونٍ وَلَا بِالْفِ (٣) وَلَا مِ .

وَإِذَا كَانَ بِفَاصِلٍ قَبْلَ حَرْفِ الْمُعْطَفِ جَازِي فِي الْمُعْطُوفِ وَجِهَانِ : أَجْوَدُهُمَا
النَّصْبُ لِبَعْدِ مُفسِرِ الْخَافِضِ .

وَإِذَا كَانَ الْفَاصِلُ بَعْدَ حَرْفِ الْمُعْطَفِ لَمْ يَجْزِ إِلَّا النَّصْبُ إِلَّا فِي الشَّعْرِ
مَخَافَةَ الْفَصْلِ بَيْنَ الْوَاوِ الَّتِي تَنْوَبُ مَنَابَ الْخَافِضِ وَبَيْنَ الْمَخْفُوضِ . وَلَا يَجُوزُ
إِلَّا فِي الشَّعْرِ بِالظَّرْفِ فَتَقُولُ عَلَى هَذَا الَّذِي أَصْلَانَا فِي الْمَثَلِ : هَذَا ضَارِبٌ
زَيْدًا وَعَمْرًا ، وَضَارِبٌ زَيْدًا وَعَمْرًا . وَهَذَا ضَارِبٌ زَيْدٍ وَعَمْرٍ ، وَضَارِبٌ زَيْدٍ وَعَمْرًا ،
وَهَذَا ضَارِبٌ زَيْدٍ غَدًا وَعَمْرًا ، وَهَذَا ضَارِبٌ زَيْدٍ غَدًا وَعَمْرٍ ، وَهَذَا ضَارِبٌ زَيْدٍ
وَعَدًا وَعَمْرًا ، وَلَا تَقُولُ : هَذَا ضَارِبٌ زَيْدٍ وَغَدًا وَعَمْرٍ إِلَّا فِي الشَّعْرِ كَمَا تَقَدَّمَ .

=== والخزانة ١٤٠/٢ قال : أنشد علي أن ناعب عطف بالجر على مصلحين
المنصوب على كونه خبر ليس لتوهم الباء ، فإنها يجوز زيادتها في خبر ليس
ويسمى هذا في غير القرآن المعطف على التوهم وفي القرآن المعطف على
المعنى إلخ . . ما قال

(١) هو طاهر بن أحمد بن بابشاد أبو الحسن ، النحوي ، المصري ، ورد العراق
تاجرًا في اللؤلؤ ، وأخذ عن طوائفها ، ورجع إلى مصر واستخدم في ديوان
الرسائل ، وكانت له حلقة اشتغال بجامع مصر ، ثم تزهد وانقطع ، ولزم منارة
الجامع بمصر ، وخرج في بعض الليالي وفي عينه بقية من نوم فسقط إلى
سطح الجامع فمات وذلك سنة ٤٦٩ . أو ٤٥٤ هـ ومن تصانيفه : شرح
جمل الزجاجي ، المحتسب في النحو وغيرها .

(٢) أي الطالب لذلك الموضوع ، وانظر المعنى (أقسام المعطف) ص ٢٦٥
وما بعدها (ط ٢) .

(٣) أي : "ولا بغيراً له ولا لم" ، وانظر المعنى أقسام المعطف ، المعطف على المحل المسألة
المستتعة .

(١) فصل [العطف على معمولي عاملين]

ومن أحكام هذا الباب العطف على معمولي عاملين ، هل يجوز أولاً يجوز ؟
أعني أن ينوب حرف العطف مناب عاملين ، فنسب السيرافي وغيره لسيبويه
منعه ، ونسب ابن درستويه إجازة ذلك لسيبويه .

احتج من منع ذلك بأن قال : السبب في امتناع العطف على معمولي
عاملين أنه يجيء الحرف يعطي معنيين مختلفين يدل عليهما في حال واحدة ،
وهو خلف خارج عن كلام العرب .

وقال بعضهم : العلة في ذلك أن حرف العطف ضعيف فغايتة أن ينوب
مناب شيء واحد ، لا مناب شيئين عاملين .

وقال بعضهم : العلة في امتناع ذلك : أن حرف العطف إذا ناب مناب
عاملين ، فقد يكونان مختلفين ، فيكون أحدهما رافعاً والآخر جاراً ، أو أحدهما
ناصباً والآخر جاراً ، فيؤدى ذلك إلى أن يعمل حرف العطف رافعاً وجرراً أو
نصباً وجرراً ، وذلك لا يوجد في أصول العوامل فأحرى أن [لا] يوجد
فيما ناب منابها . ومثال ذلك : إن زيداً في الدار والقصر عمراً ، وقام زيد
في الدار والقصر عمرو ، فهذا لا يجوز لما ذكر من أنه يؤدى إلى ما لا نظيره
في أصول العوامل . وهذا تعليل الاستانزله ، وهو مذهب السيرافي أيضاً .

واعترض عليه بقولهم : أعجبنى ضرب زيد عمراً وضرب زيد عمرو ، وهذا
ضارب زيد أبوه ، فهذا عامل قد عمل جراً ورفعاً وجرراً ونصباً . وهو عامل واحد .

١٧٥ قأجاب بما // قلناه أن الخفض في المصدر واسم الفعل إنما هو على
مراعاة الاسمية ، والنصب والرفع بالنيابة أو بالشبه ، فهذا إذاً من جهتين ، فكان
قد عمل فيهما عاملان . والتعليل الأول أقوى وأحسن .

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٩/١ ، والمفنى ٥٣٩ (ط ٢) .

(٢) زدنا ما بين القوسين ، وهو لا بد منه .

وأجازَ الأَخْفَشُ (١) : العَطْفُ على معمولي عاملين ، وقال : كما يَنوبُ
حَرْفُ العَطْفِ مَنْابَ عاملٍ واحدٍ ، فكذلك يَنوبُ مَنْابَ عاملين . قال : وقد
وردَ السَّماعُ بذلك ، كقوله تعالى * وتَصْرِيفِ الرِّيحِ آيَاتٌ * (٢) فَعَطَفَهَا على
* إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لآيَاتٍ * (٣) وَمِنَ العَطْفِ على عاملين قوله :

٤٨١- أُوْعِدَنِي بِالسَّجْنِ وَالْأُدَاهِمِ رجلي ، ورجلي شَتْنَةُ الْمَنَاسِمِ (٤)
عطف " والأُدَاهِمِ " على السَّجْنِ ، و" رجلي " على الضمير في أُوْعِدَنِي . ومنه
قول الآخر :

٤٨٢- وبِأَشْرَاعِهَا الصَّلَاةَ يَلْبَانِيهِ
وجنبيه حَرَّ النَّارِ مَا يَحْمَرُّ قَنِيهِ (٥)
عطف جنبيه على لَبَانِيهِ ، وَحَرَّ النَّارِ على الصَّلَاةِ .
ومنه ما أنشده سيبويه :

أَكَلُ امْرِيٍّ تَحْسِبِينَ امْرَأً
ونارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا (٦) [٤٧٥]
وكذلك : ما كُلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةً وَلَا بِيضَاءَ شَحْمَةً (٧) . قال أبو الحسن : فالسمع
قد ورد به ، والقياسُ قابلٌ له .

وهذا الذي قال مردودٌ ؛ أَمَا القِياسُ فقد تَقَدَّمَ أَنَّ العَرَبَ لم تُنِيبْ قَطُّ
شيئاً واحداً مَنْابَ شيئين ، وأيضاً فلم يستقرَّ في الحرفِ أَنَّ يعطِي الحرفُ الواحدُ
أكثرَ مِنْ معنى واحدٍ في وقت واحد ، ولا يوجد هذا في الأَسْمَاءِ .

- (١) مذهبه في شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٦/١ ، والمغنى (ط) ٢٥٣٩ .
(٢) الآية ٥ من سورة الجاثية .
(٣) الآية ٣ من سورة الجاثية أيضاً .
(٤) البيتان للمعدّل بن الفُرخ ، شاعر إسلامي في الدولة المروانية .
وهما في معاني القرآن للفراء ١٩٧/١ وشرح ابن يعيش ٧٠/٣ ، والخزانة
٣٦٦/٢ وقد استوفى صاحب الخزانة الكلام على هذا الشاهد .
(٥) البيت للفُرزْدق في ديوانه ٢٨/٢ من قصيدة مطلعها :
عَرَفْتُ بِأَعْيَاشٍ وَمَا كِدْتُ تَعْرِفُ وَأُنْكَرْتُ مِنْ حُدْرَاءٍ مَا كُنْتُ تَعْرِفُ
وهو في شرح القصائد السبع ٤٤٠ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥٦/١ .
(٦) سبق تخريجه ص : ٦٤٨ .
(٧) من أمثلة الكتاب ٦٥/١ .

فإن قلت : الهَلْبَاجَةُ تدلّ على أكثر من مائة مَسَمًى . قلت : لكونها في معنى واحد وهي الزَّمَمُ . الذَّمَمُ

وأما السماعُ فمتأوّلُ كنه ، أما * آياتٍ * في الآية فتوكيدٌ لآياتِ المتقدمة الذكر ، ولا يمنع الفصلُ من ذلك في التأكيد اللفظي ، ألا ترى قوله تعالى * فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به * (١) وقوله * ولما جاءهم * وبينهما كلامٌ ، وكذلك قوله تعالى * أيعدكم أنكم * (٢) الآية في أحد القولين :

وأما قوله : * أوعدني بالسَّجِنِ والأداهِمِ رجلي * . . . [٤٨١]

فزعم ابنُ جنِي أن رجلي منادى على جهة الاستخفافِ بالمُوعِدِ (٣) ،

والكلام قبله تام .

وأما قوله :

وإشرا عيها البيت [٤٨٢]

فزعم بعضهم : أن حرَّ النارِ مفعول يتحرَّفُ ، عن إسقاط حرفِ الجر . وهذا سهوٌ ، فإن ما بعد " ما " لا يعمل فيما قبلها ، والوجهُ فيه أن يكون بدلاً من الصَّلا وإن كان الصَّلا هو الحرَّ فبدل (٤) شي من شي ، وإن كان النار فبدل اشتغال ، ويمكن أن يكون " حرَّ النار " منصوباً بإضمار فعلٍ دلَّ عليه " باشر " كأنه قال : وياشر حرَّ النار ، أو كأنه قال : وأولى جنبه حرَّ النار .

واستدل أبو الحسن (٥) أيضا بقوله تعالى * وفي خلقكم وما يبث من

ذاتة آياتٍ * (٦) في قراءة بعض الناس . وظنَّه الناس في هذا ، لأن حرفَ الجرِّ

(١) من الآية ٨٩ من سورة البقرة ، وهي بتمامها * ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدق لما معهم وكانوا من قبل يستفتحون على الذين كفروا فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به ، فلعنة الله على الكافرين * .

(٢) من الآية ٣٥ من سورة المؤمنون وهي بتمامها * أيعدكم أنكم إذا تمم وكنتم ترابا وعظاما أنكم مخرجون * وفي البحر ٤٠٤/٦ أن الفراء والجرمي والمبرد ذهبوا إلى أن أنكم الثانية كررت للتأكيد لما طال الكلام حسن التكرار . وانظر تفصيل اختلاف المعربين في تخريج " أنكم " الثانية في المصدر المذكور .

(٣) هذا الكلام في الخزانة ٣٦٦/٢ منسوباً لابن حيان في تذكرته .

(٤) في الصورة : فبدل .

(٥) انظر الهامش رقم ٣ في الكتاب ٦٥/١ ففيه إشارة لمذهب الأَخْفَش هذا والبحر المحيط ٤٣/٨ .

(٦) الآية ٤ من سورة الجاثية . قرأ حمزة والكسائي (وما يبث من ذاتة آياتٍ) (وتصريف الرياح آياتٍ) كسراً فيهما ، وقرأ باقي السبعة " آياتٍ " رفعا فيهما . السبعة ٥٩٤ .

ظاهر في المعطوف وتأويله على تحسين الظن به أن يكون أراد في القراءة التي هذا الكلام فيها ، لأن الذي جر الآيات أولاً هو الذي جرّها آخراً ويكون موضع الشاهد ما بعده وهو * تصريف الرياح * (١) وقوله في قراءة من جر ، أي : من نصب ، ف جاء على صورة المجرور .

قال أبو الحسن : ومثله قوله تعالى * وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ * (٢) الآية .

لم يرد أن هذا من المعطف على عاملين لأن قوله * أَوْ فِي ضَلَالٍ * (٢) معطوف على هدى ، وإنما أراد أبو الحسن أن حرف المعطف قد ناب مناب إن واللام ، وأنتم إنما ظنتم أن حرف المعطف ضعيف لا ينوب مناب عاملين ، وقد وجدته نائبا مناب شيئين في الآية . فلا بعد في أن ينوب مناب عاملين ، وذلك أن - أو - في الآية نابت مناب إن واللام .

وهذا فاسد ، لأنه لا يلزم إذا كان الأول باللام أن يكون الثاني مثله .

وأشد سبويه :

٤٨٢ - هَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ بَكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا

فليس بآتيك منهمهم ولا قاصر عنك مأمورها (٣)

والإشكال في هذا البيت فيمن جر ولا قاصر ، لأنه لا يجوز المعطف عنده على عاملين ، فوجهه س على أنه أعاد الضمير مؤنثا على المذكور ، لأنه

-
- (١) الآية ه من سورة الجاثية ونصها والتي قبلها " وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون * واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون * (٢) الآية ٢٤ من سورة سبأ وهي بتمامها * قل من يرزقكم من السموات والأرض قل الله وإنا وإياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين * (٣) البيتان للأعور الشثي في الكتاب ٦٤/١ والرواية فيه : ولا قاصر قال : وقد جرّه قوم فجعلوا المأمور للمنهى ، والمنهى هو المأمور لأنه من الأمور وهو بعضها فأجزأه وأنه . والمقتضب ١٩٦/٤ مع الحواشي والأول منهما في المقرب ١٩٦/١ . والمغنى رقم ٨٧٧ وشرح أبيات المغنى ٢٦٩/٣ والهمع ٢٩/٢ .

بعضُ موءِثِّ كذَهِبَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ وَيَكُونُ : وَلَا قَاصِرٌ مَعْطُوفًا عَلَى " بَاتِيكَ " وَيَكُونَانِ خَبْرَيْنِ عَنِ " مَنَهِيهَا " الَّذِي هُوَ اسْمٌ لَيْسَ ، فَيَحْتَاجُ إِلَى ضَمِيرٍ يَعُودُ عَلَى الْمَنَهِيِّ ، وَهُوَ الضَّمِيرُ فِي مَأْمُورِهَا ، وَعَادَ عَلَى الْمَنَهِيِّ مِنْ حَيْثُ تَضَمَّنَ أَمُورًا مَنَهِيَةً سَلَبَ الْأَمُورَ الْمَطْلُوقَةَ وَأَعْلَنَ عَلَيْهَا الضَّمِيرَ وَكَأَنَّهُ يَقُولُ : مَأْمُورَ الْأَمُورِ غَيْرِ الْمَقِيدَةِ ، وَهَذَا مِثْلُ قَوْلِهِ :

* إِذَا نُهِيَ السَّفِيهُ جَرَى إِلَيْهِ * [٢٩] (١)

أَيُّ : إِلَى السَّفَةِ لِمَا كَانَ السَّفِيُّ يَدُلُّ عَلَيْهِ . فَارْتَبَطَ الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبْرُ بِهَذَا ، مِثْلُ قَوْلِهِ أَيْضًا :

أَرَى كُلَّ قَوْمٍ قَارِبُوا قَيْدَ فَحْلِهِمْ وَنَحْنُ خَلَعْنَا قَيْدَهُ فَهَوَّ سَارِبًا [٣٩٣] (٢)
أَيُّ : قَيْدَ فَحْلِنَا ، وَالْوَاوُ فِي قَوْلِهِ (٣) " وَالْمَنَهِيُّ هُوَ الْأَمُورُ " وَأَوُّ الْحَالِ .

وَقَدْ اعْتَرَضَ عَلَى سَيْبُويَةَ فَقِيلَ : يَنْبَغِي إِذَا أَنْتَ الْمَنَهِيُّ إِجْرَاءً يَعُودُ الضَّمِيرُ عَلَيْهِ مَوْثِقًا أَنْ يَوْثِقَهُ أَوْلًا فَيَقُولُ : بَاتِيكَ .

وَهَذَا لَا يَلِزَمُ ، بَلْ حَمَلَ أَوْلًا عَلَى اللَّفْظِ وَثَانِيًا عَلَى الْمَعْنَى .

وَالثَّانِي فِسَادُ الْمَعْنَى ، لِأَنَّ الْمَنَهِيَّ لَا يَكُونُ مَأْمُورًا .

١٧٦ وَقَدْ أَجَابَ عَنِ هَذَا بَعْضُهُمْ فَقَالَ : الْإِضَافَةُ تَكُونُ بِأَدْنَى // مَلَابِسَةٍ ، أَيْ الْأَمُورِ الَّذِي فِي مَقَابِلَةِ الْمَنَهِيِّ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى * لَمْ يَلْبَسُوا إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا * (٤) وَالضُّحَى لَيْسَ الْعَشِيَّةُ ، فَأُضِيفَ ، لِأَنَّهُمَا طَرَفَا النَّهَارِ ، وَهَذَا حَسَنٌ جِدًّا .

(١) سبق تخريجه في ص ٩٩ .

(٢) سبق تخريجه في ص ٥٤ .

(٣) يعني سيبويه وانظر هامش (٢) في الصفحة السابقة .

(٤) الآية ٤٦ من سورة النازعات .

وزعم ابن الطراوة أَنَّ الضميرَ في مأمورها عائدٌ على الأمورِ المتقدمةِ في البيتِ الآخرِ . وفي ذكرِ الأمورِ ذكرُ المنهبي ، فأغنى الضميرُ بعمومه عن إعادةِ علي المنهبيِّ نحو : زيدٌ نعم الرجلُ إلاَّ أنَّ هذا لم يثبت في المضمَرِ وقد زعم ابنُ الطراوة أَنَّهُ أتى في المضمَرِ ، قال الشاعر :

٤٨٤- وذي إخوةٍ قطعتُ أقرانَ بينهم كما تركوني واحداً لا أخلياً (١)
قال : فمخفوضُ رَبِّ تلزمه الصفةُ والضميرُ (٢) للإخوة ، وكان صاحبُ الإخوةِ داخلاً فيهم ، فحصل الربطُ ، لا أنه يريد : قطعتُ أقرانَ ما بين الإخوةِ وبينه وأنشد لزهير :

٤٨٥- وَمُلْجِمُنَا مَا إِنْ يَنَالُ قَدَالَهُ وَلَا قَدَمَاهُ الْاَرْضِ ، إِلَّا أَنَامِلُهُ (٣)

قال : يريد أناملها ، فأعاد على الملجمِ واستغنى عن الإعادةِ على القدمين . فنقول لابن الطراوة : مجرورٌ ربِّ قد يخص بما ليس فيه ضميرٌ ، ألا ترى أَنَّ الفارسي زعم أنَّ قوله :

٤٨٦- * . . . وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرِ أَقْتَالِ * (٤)

قد اختص به أسرى .

وقوله : إِلَّا أَنَامِلُهُ هو هندا بمنزلة :

- (١) البيت لصخر بن عمرو أخى الخنساء من الحماسية رقم ٣٨٩ في شرح المرزوقي ١٠٩٣ .
(٢) الضمير في (بينهم) .
(٣) البيت في ديوان زهير (ثعلب) ١٠٧ والديوان (الأطلم) : ٥٢ يقول : ليس ينال مُلْجِمُنَا قَدَالَهُ لَطُولُهُ ، وَلَا تَنَالُ قَدَمَاهُ (أي الملجم) الأَرْضِ أَي : قد قام على أطراف أصابعه . قاله ثعلب .
(٤) صدره : رَبِّ رَفِدٍ هَرَقْتَهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ . . . وهو للأعشى - مخاطباً الأسود بن المنذر - في ديوانه : ١٣ من قصيدته التي مطلعها :
مَا بَكَاءُ الْكَبِيرِ بِالْأَطْلَالِ وَسَوْءُ الْي فِهْلُ تَرْدِ سَوْءِ السِّى
وهو في الإيضاح للفارسي : ٢٥٢ قال : فقوله : من معشرِ أقتال لا يكون إلا متعلقاً بمحذوف ولا يكون من صلة قوله : أسرى لأنَّ الأسرى (كذا) معطوف على رب فكما أن ما تعمل فيه رب لا بد له من صفة فكذلك ما يعطف عليه " وشرح ابن يعيش ٢٨/٨ . وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٠٣

* بها العينان تنهل (١) * [١٧]

؛ لتلازم القدمين وكقوله :

فَكَانَ فِي الْعَيْنَيْنِ حَبٌّ قَرْنَفَلٍ أَوْ سَنَبَلًا كَحِلَّتْ بِهِ فَاثْمَلَتْ (٢) [٩٥]

لتلازم العينين ، فهذا الذي ادعى لم يثبت ، فَإِنَّ ثَبَّتَ فَالصَّوَابُ مَعَهُ .

وقال ابن الطراوة أيضا (٣) : ما قاله سيبويه صحيح . ولكن يمكن أن

يكون على حذفِ حَرْفِ الْجَرِّ وثابت الواو منابه ، ومأمورها مرفوعاً بالابتداء ، وثابت الواو منابَ العاملين ، لأنَّ أحدهما لفظيٌّ والآخر معنويٌّ ونظير البيت قول

الشاعر :

٤٧٧ - وفي اللين ضعف والشراسة هيبة ومن لا يهب يحمل على مركبٍ وعبر (٤)

وقال تعالى * لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ * (٥) ثم قال * وَالَّذِينَ كَسَبُوا * (٦) أي : وللذين كسبوا .

قلت : وهذا كله غلطٌ ، لأنه إذا كان " مأمورها " مرفوعاً بالابتداء

وكذلك " هيبة " وكذلك " جزاء " في الآية ، فالابتداءُ وصفٌ لازمٌ له ، مادام

ابتداءً ، فكيف ينوبُ حرفُ العطفِ منابَ العاملِ ، والعاملُ موجبٌ لـ

==== قال : ويحتمل ثلاثة أوجه : أحدها : أن يكون " عن معشر أقيال " في موضع الصفة كأنه قال : وأسرى كائنين من معشر أقيال . والآخر : أن يكون حذف الصفة لدلالة ما تقدم عليها وهو هرقته . والثالث : أن يكون " من معشر أقيال " متعلقاً بأسرى ويكون في ذلك من الاختصاص ما في الصفة ؛ لأنهم إذا أسروا من معشر أقيال فهم كائنون منهم ، فيؤول المعنى إلى الصفة . والخزانة ١٧٦/٤ وغير ذلك . وتروى قافيته : أقيال . والرُّفْدُ : هو القدح الضخم وإِراقة الرُفْد كناية عن القتل .

(بفتح الراء)

(١) سبق تخريجه ص ٣٤ .

(٢) سبق تخريجه ص ١٩٦ .

(٣) انظر ابن الطراوة النحوي ٢٨٦-٢٨١ .

(٤) لم أشرطية إلا في التذييل والتكميل ١٧٧ ل/٤ وقافيته : صعب وانظر

ابن الطراوة النحوي ٢١٥ .

(٥) الآية ٢٦ من سورة يونس .

(٦) الآية ٢٧ من سورة يونس وهو السبب في جزاء سيئة بمثلها .

فلا ولي أن يقول : حذف حرف الجر ونابت الواو منابه ، وارتفع المأمور
بالابتداء ، فناب حرف العطف مناب عامل واحد وقد يحتمل البيت أن يكون
على غير ذلك وهو أن يكون في ليس ضميراً الأمر والشأن ومنهيتها مبتدأ ، وأمورها
كذلك ، وخبرهما في المجرورين قبلهما ، وكأنه قال : ليس الأمر والشأن بقاصر
عنك مأمورها ولا بآتيك منهيها . إلا أن هذا تجيء فيه الباء زائدة في خبر
المبتدأ وهو جملة ، وإنما يأتي ذلك في خبر المبتدأ إذا كان مفرداً منفياً
نحو : ما زيد بقائم ولا يقال : ما زيد بقائم أبوه على أن يكون بقائم خبر
الأب . ولما لم يقل سيبويه بحذف الباء في البيت وإرادتها ، لأنها زائدة ،
والحرف الزائد إذا وجد كان في نية السقوط فكيف إذا عدم ينوي به
الثبات هذا نقيض وضعه . وللاطم فيه قول مرغوب عنه تركته مخافة التطويل (١)

فصل

وإذا نفيت في هذا الباب بقي الكلام بعد دخول حرف النفي على ما كان
عليه فتقول في نفي قام زيد فعمر : ما قام زيد فعمر ، وقام زيد ثم عمرو ،
تقول في نفيه : ما قام زيد ثم عمرو ، ومررت بزيد أو عمرو ، إذا نفيت قلت : ما مررت
بواحدٍ منهما ، إذا نفيت الاثنين ، وإن نفيت أحدهما قلت : ما مررت بفلان وتقول :
مررت بزيد وعمرو فيحتمل أن تمر بهما مروراً واحداً أو مرورين ، لأن الواو لا ترتب
فيكون النفي على حسب ما تقدّر ، فتقول : ما مررت بزيد وما مررت بعمر إن قدرت
الكلام على فعلين أعني أن يكون مررت بزيد منفصلاً عن مررت بعمر (٢) ، وإن
كان مرورك بهما واحداً قلت : ما مررت بزيد وعمرو وهذا مذهب سيبويه (٣) .

وقال المازني راداً على سيبويه في هذا وإن أراد مرورين قال : ما مررت
بزيد وعمرو . والذي قال سيبويه خطأ ، ولو قال : مررت بزيد ومررت بعمر لكان
نفيه : ما مررت بزيد وما مررت بعمر .

- (١) انظره في التذييل والتكميل ٤/١٧٧ .
(٢) كان حقه أن يقول : أن يكون مرورك بزيد منفصلاً عن مرورك بعمر .
(٣) الكتاب ١/٤٣٧ ، ٤٣٨ .

قال السيرافي (١) : ما قاله سيبويه أصح وأجود ، وذلك أن النافي يكذب المثبت فيما ثبته وأخبر (٢) به فإذا كان الذي أخبر به مرورين كل واحد منهما وقع بأحد الرجلين فقال : مررت بهما ، احتمال التأويل بأن يكون ما مررت بهما : بمرور واحد ، ولا يكون مكذبا فإذا قال : ما مررت بزيد وما مررت بعمر ، كان أبين في التكذيب وأبطل للتأويل .

وكذلك خالفه في «أو» (٣) ، قال أبو عثمان : ما مررت بواحد منها ، في جواب أو ، إنما هو جواب في المعنى ، وجوابها في اللفظ : ما مررت بزيد أو عمرو .

والجيد ما قاله سيبويه (٤) ، لأن النافي إذا قال : ما مررت بزيد أو عمرو فالظاهر أنه نفى مروره بأحدهما ، والمثبت إذا ثبت مروره بأحدهما ولم يثبت مروره بالآخر فيجوز أن يكون الذي نفاه النافي هو الذي لم يثبت المثبت ، فلا يكون مكذبا ، فإذا قال : ما مررت بواحد منهما ، كان نصا في التكذيب .

خ (٥) هذا الذي قاله المازني في «أو» أن الصواب // ما مررت بزيد أو عمرو ، إذا أراد الجواب على اللفظ فاسد ، لأنه لو قال ذلك لكان شاكا في الذي مر به كما كان المجاب شاكا في الذي مر به منها (٦) ، وإذا شك في الذي مر به فقد شك في الذي لم يمر به . فليس بين النفي والإيجاب درجة ، فلا معنى (٧) للجواب على اللفظ ، لأنه قد ادعى المرور بواحد منهما غير معين ، فقد استوى الشك فيهما فوجب أن يكون النفي واقعا على ما شك فيه فلا يندفع إلا بنفي المشكوك فيه ، وهو كل واحد منهما فلا بد من جواب سيبويه — أي : مررت بواحد ممن شككت فيه .

-
- (١) شرح السيرافي ١٥٣/٢ ب .
 - (٢) في الشرح للسيرافي : وخبر .
 - (٣) شرح السيرافي ١٥٣/٢ ب .
 - (٤) الذي قاله في الكتاب ٤٣٩/١ وجواب أو إن نفي الاسمين ما مررت بواحد منهما ، وإن أثبت أحدهما قلت : ما مررت بفلان* .
 - (٥) هو ابن خروف .
 - (٦) غامضة في المصورة .
 - (٧) في المصورة : فالمعنى ، والصواب ما أثبتناه وبه يستقيم الكلام .

فإن احتج المازني بأن أداة النفي لا تغيّر الكلام عما كان عليه في اللفظ نحو : قام زيد ، وضربت زيداً ، تقول في النفي : ما قام زيد وما ضربت زيداً ، فلا تغيّر الكلام عن حالة الإيجاب .

قيل له : هذا باطل ، فإننا قد نجد أداة النفي مغيّرة للفظ الجملة نحو قول العرب في نفي سيفعل : لن يفعل ، وفي نفي قد فعل : كما يفعل ، وفي نفي فعل : لم يفعل ، فإذا كانوا يغيرون ما بعد حرف النفي عما كان عليه مع أنه لم تدع إليه ضرورة فلا حرج أن يجوز ذلك إذا دعت إليه ضرورة ، وهو خوف اللبس (١) . وإذا قلت : قام زيد لا عمرو ، فهو من باب التوكيد ، كأنه قال : نفسه ، ولكنه كالم من ظن أن عمراً قام ، ولا يجوز نفي هذا ، لأنه منفي عنه ولا يجمع نفيان .

(فصل)

كل موضع لا يتصور فيه الاستقلال بما قبل حرف العطف في حال من الأحوال فإن العطف لا يتصور فيه إلا بالواو خاصة ، كما ذكر أبو القاسم (٢) ، فتقول : المال بين زيد وعمرو ، ولا يجوز العطف بنفي الواو ، لأنك لو قلت : المال بين زيد لم يجوز لعدم الاستقلال . وكذلك اختصم زيد وعمرو ، لا يجوز العطف فيه إلا بالواو ، لأنك لو قلت : اختصم زيد لم يستقل (٣) الكلام فإن قلت : المال بين الزيدين فالعمرين ، جاز العطف بالفاء ، لأنك لو قلت : المال بين الزيدين جاز ، لأن الكلام مستقل . وأما ،

* ... بين الدخول فحومل * [٤٤٥] (٤)

فقد تقدم أنه على حذف مضاف كأنه قال : بين نواحي الدخول فأغنى عن إعادته (٥) .

- (١) انظر في هذا الكلام شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٧/١ ٢٥٨ ، ولم يذكر ابن عصفور مخالفة المازني لسيويه في "أو" .
- (٢) الجمل : ٣٢ وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٩/١ .
- (٣) "يستقبل" في المصورة .
- (٤) سبق تخريجه ص ٦٠١ .
- (٥) انظر ما تقدم ٦٠١ ، ٦٠٢ .

فصل

[حروف العطف تشرك ما بعدها مع ما قبلها في العامل]

وجميع حروف العطف يشرك ما بعده مع ما قبله في العامل إذا عطف مفرداً على مفرد، ألا ترى أنك إذا قلت: قام زيد وعمرو، أن التقدير: فقام عمرو، وكذلك في سائر مسائل العطف إلا بالواو فإنها تنقسم قسمين: جامعة غير مشرّكة، وجامعة مشرّكة.

فمثال المشرّكة: قام زيد وعمرو، ألا ترى أنك لو قلت: قام زيد وقام عمرو، لساغ. وغير المشرّكة في مثل: اختصم زيد وعمرو، ألا ترى أنك لو قلت: اختصم زيد واختصم عمرو لم يجز، لأن اختصم لا يستقلّ بفاعل واحد. وكذلك: هذان زيد وعمرو، الواو فيه غير مشرّكة، لو قلت: هذان زيد وهذان عمرو لم يجز، لأنه لا يخبر عن اثنين بواحد ولو قلت: هذان ضاحكان وقائمان لكانت مشرّكة، لأنه لو قلت: هذان ضاحكان وهذان قائمان لجاز (١).

[العامل في المعطوف]

والعامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه بواسطة حرف العطف، ولا يكون العامل حرف العطف بنفسه؛ لأنه لا يختصّ باسم ولا فعل، والحرف إذا لم يختصّ لم يعمل.

فإن قيل: ولعلّ العامل فعل مضمّر بعد الواو في نحو: قام زيد وعمرو، أي: وقام عمرو. (٢)

فالجواب: أنه قد تبين أنه لا يسوغ تكرار العامل في مثل: اختصم زيد وعمرو، فإذا تبين في هذه المسألة أنه لا يصح أن يكون العامل حرف العطف لعدم اختصاصه، ولا عامل مضمّر بعد الواو؛ لأن ذلك يفسد المعنى، تبين أن العامل إنما هو ما عمل في الأول وهو اختصم بواسطة حرف العطف، وتحمّل على هذا سائر مسائل العطف (٣).

(١) الكلام بنفسه في شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٠/١ مع اختلاف يسير.

(٢) في المصوّرة: فعمرو أي فقام عمرو، وما أشبهناه هو الصواب.

(٣) انظر هذا الكلام في شرح الجمل لابن عصفور ٢٦١/١.

إعراب المعطوف (١)

والمعطوف أبداً يكون إعرابه على حسب المعطوف عليه من رفع أو نصب أو خفض أو جزم، إلا أن يكون المعطوف عليه لفظ وموضع، فإنه يجوز أن تعطف تارة على لفظه وتارة على موضعه فلا بد من تبين ما له لفظ وموضع، وهو ينقسم ستة أقسام .

قسم لفظه نصب وموضعه رفع، وذلك اسم "إن" و"لكن" و"لا" التي للتبرئة فإن عطفت على اللفظ نصبت وعلى الموضع رفعت فتقول : إن زيدا قائمٌ وعمروٌ وعمراً ولا رجلٌ في الدارِ وامرأةٌ وامرأةٌ وسيبين في بابه ومنه :

٤٨٨- لا نسب اليوم ولا خلصة
إتسع الخرق على الراقع (٢)
يروى برفع : " ولا خلعة " على الموضع ونصبه على اللفظ .

وقسم لفظه رفع وموضعه نصب وهو المنادى المبني على الضم نحو : يا زيد والحارث ، بنصب الحارث ، على موضع زيد ورفع على لفظه .

وقسم لفظه خفض وموضعه نصب وهو الاسم المخفوض بإضافة اسم الفاعل إليه ، بمعنى الحال أو (٣) الاستقبال نحو قولك : هذا ضارب زيد وعمرو

- (١) استفاد الأبدى فيما يلي من شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٢/١-٢٥٤ .
(٢) البيت لانس بن العباس بن مرداس وهو في الكتاب ٢٨٥/٢ برواية النصب شرح ابن يعيش ١٠١/٢ ، ١١٣ ، ١٣٨/٩٠ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥٣/١ وفي الضرائر له ٥٤ شاهداً على قطع همزة اتسع في الدرج ضرورة . وشرح أبيات المفتى ٣٤١/٤ والمقاصد ٣٥١/٢ وتروى قافيته : الرائق ، وقال البغدادي في شرح أبيات المفصل : واشتهر آخر البيت بالرائق وصوابه : الرائق وإلا يلزم أن يكون مركباً من شعريين والمصراع الذي آخره الرائق صدره غير هذا المذكور وإنما هو من شعراورده الأمدى في الموءتلف والمختلف لابن حمام الأزدي الجاهلي وهو :
كفا نذاربها وقد مزقت
واتسع الخرق على الراقع
(٣) في الصورة : و .

بالخفي على لفظ زيد، وعمراً بالنصب على موضع زيد، وعليه قوله:

٤٨٩- هل أنت باعث دينارٍ لحاجتنا أو عبد ربِّ أخا عون بن مخراقٍ // (١)

بنصب "عبد" على موضع "دينار".

وقسم لفظه خفض وموضعه رفع، وهو كل اسم مخفوض بإضافة مصدر من فعل غير متعدٍّ إليه نحو قوله: يعجبني خروج زيد وعمرو على اللفظ، وعمرو على الموضع.

وقسم لفظه خفض وموضعه إما رفع وإما نصب، وهو كل اسم مخفوض بإضافة مصدر من فعل متعدٍّ إليه نحو: يعجبني ضرب زيد وعمرو على الموضع وعمرو على اللفظ هذا إن قدرته مضافاً إلى فاعل أو مفعول لم يسم فاعله، فإن قدرته مضافاً إلى مفعول نصبت على الموضع وخفضت على اللفظ. ومن العطف على الموضع قوله:

٤٩٠- قد كنت دأيت بها حسانا مخافة الإفلاس والليانا

يحسن بيع الأصل والقيانا (٢) كأنه (٣) قال: يحسن أن يبيع الأصل والقيانا.

(١) ينسب هذا البيت إلى جابر بن رلان السنيسي وإلى جرير وإلى تأبط

شرا، وقيل: إنه مصنوع (عبد السلام هارون في هامش الكتاب)

وهو في الكتاب ١٧١/١ والمقتضب ١٥١/٤ مع هوامشها، والأصول

١٤٩/١ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥٣/١ والخزانة ٤٧٦/٣ وذهب

سيويه والزجاجي إلى أن "عبد" نصب بإضمار فعل، والذي يدل على

أن اسم الفاعل للاستقبال الاستفهام قبله، لأن الاستفهام أكثر ما يقع

عما يكون في الاستقبال [عن الخزانة].

(٢) الرجز لروبة بن العجاج في ملحقات الديوان ١٨٢ وهو في الكتاب

١٩١/١، ١٩٢، والإيضاح للفرسي ١٥٩ والألمالي الشجرية ٢٢٨/١،

٣١/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥٤/١ وشرح أبيات المغن ٤٦/٧

والمقاصد ٥٢٠/٣ وذكر نسبته إلى زياد العنبري وغير ذلك من مصادر

التخريج. والليان: المطل.

(٣) هذا مذهب الأظم كما ذكر ذلك البغدادي في شرح أبيات المغن

وكذلك المجرور بحرف الجر الزائد يكون في موضع نصب إن كان الاسم المجرور قبل دخول الحرف عليه منصوباً نحو : ليس زيدٌ بقائم ، أصله : ليس زيدٌ قائماً ، ومن العطف في مثل ذلك قوله :

٤٩١- * فلسنا بالجبال ولا الحديداً * (١)

ويكون المجرور في موضع رفع نحو : ما جاءني من أحدٍ ولا امرأة حملاً على الموضع .

وقسم لفظه رفع وموضعه جزم وهو الفعل المضارع الذي بعد الفاء في جواب الشرط نحو : إن يَم زيدٌ فيفضب بكرٌ ، فلفظه رفع وموضعه جزم بدليل أنه إذا زالت الفاء كان مجزوماً فإن عطفت على الموضع جزمت . وقرئ * فيغفر لمن يشاء ويعذب * برفع يعذب وجزمه . (٢)

وهذا الذي ذكرته من العطف على الموضع في اسم الفاعل والمصدر هو مذهب أبي علي في الإيضاح (٣) وابن بابشاذ .

ومن النحويين من منع ذلك إلا أن يكون هناك محرز نحو : ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلاً . وهو الصحيح وهو مذهب سيبويه (٤) ويتأول ما جاء من ذلك على إضمار الفعل .

- (١) صدره : معاوي إننا بشر فأسجج وينسب لعقبة الأُسدَى ، شاعر جاهلي إسلامي ، يشكو إلى معاوية جور عماله . والقصيدة التي منها البيت مجرورة القوافي ، فرد على سيبويه رواية النصب قال الأعم : يجوز أن يكون الذي أنشده رده إلى لفته فقبله منه سيبويه منصوباً فيكون الاحتجاج بلفظة المنشد لا بقول الشاعر من هامش الكتاب ٦٧/١ ، ٢٩٢/٢ ، ٣٤٤ ، ٩١/٣ ، ومعاني القرآن للفرأ ٣٤٨/٢ والمقتضب ٣٣٧/٢ ، ١١٢/٤ ، ٣٧١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥٤/١ والخزانة ٢٤٣/١ ، ١٤٣/٢ ، وغير ذلك كثير .
- (٢) الآية ٢٨٤ من سورة البقرة وسبق تخريج القراءات ص ٣٨٧ .
- (٣) الإيضاح للفارسي ١٥٨ ، ١٥٩ .
- (٤) الكتاب ٦٦/١ ، ٦٧ .

(١) باب [التوكيد]

التوكيد : مصدر وكَّدت الاسم توكيداً ، والتأكيد مصدر أكَّدت تأكيداً
مثل أرخت تاريخاً ، وورخت توربخا .

والتأكيد هو: تمكين المعنى المراد في النفس وإزالة الشك واللبس
عن الحديث (٢) أو المحدث عنه ، وذلك أن التوكيد ينقسم قسمين :

توكيدٌ لفظي وتوكيدٌ معنوي . فالتوكيدُ اللفظي : هو أن تعيد اللفظ
على حسب ما تقدم ، ويكون في المفرد والجملة . فالمفرد نحو : قام زيدٌ زيدٌ ،
وقال تعالى * دَكَ دَكَ * (٣) و * صَافَا صَافَا * (٤) وقال :

٤٩٤- أبوك أبوك أريد غير شكٍّ أهلك في المخازي حيث حلاً (٥)

وقول الآخر :

٤٩٣- أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مِنْ لَا أَخَالَ كَسَاعٍ إِلَى السَّهْبِجَا بِفَيْرِ سِلَاحٍ (٦)

ولا يوكد الحرف إلا مع ما دخل عليه نحو : مررت بزيدٍ بزيدٍ ، ومررت بزيدٍ به .
قال الله تعالى * وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا ففِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا * (٧) ففيها تأكيدٌ
لقوله * فِي الْجَنَّةِ * ولا يجوز تأكيد الحرف من غير إعادة ما دخل عليه
إلا في الشعر نحو قوله :

-
- (١) اعتمد الشاح في هذا الباب على شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٢/١-٢٧٩ .
(٢) في المصورة : الحدث . رَسَائِكِي كَمَا أَشْبَهَتْهُ .
(٣) الآية ٢١ من سورة الفجر .
(٤) الآية ٢٢ من سورة القمر .
(٥) البيت لجميل بثينة في الديوان : ١٩٠ وهو في الخصائص ١٠٢/٣ .
والامالي الشجرية ٢٤٤/١ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٦٢/١ .
(٦) البيت لمسكين الدارمي في ديوانه : ٤٩ .
وينسب لابن هرمة وليين في ديوانه (للمعيبند ولمحمد نفاع)
وهو من شواهد الكتاب ٢٥٦/١ ، والخصائص ٤٨٠/٢ ، وشرح
الجمل لابن عصفور ٢٦٢/١ ، والخزانة ٤٦٥/١ وغير ذلك ممن
المصادر .
(٧) الآية ١٠٨ من سورة هود .

فلا والله لا يلقى لما يسى ولا للمابهم أبداً دوا (١) [١٥٣]
فأَدْخَلَ لامَ الجَرِّ طَبِهَا من غيرِ إعادةِ المجرورِ (٢) .

وقد يعادُ الحَرْفُ وحدهُ إذا كان قائماً مقامَ الجملةِ نحو : نَعَمْ ، نَعَمْ ،
و : لا ، لا ، وقال الشاعر ، وهو جميل .

٤٩٤- لا ، لا أبو حَبِّ بِشْنَةِ إِنِّهَا أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَانِقًا وَعُهُورًا (٣)

ومثالُ الجُمْلَةِ : اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ ، والترجيُّعُ كَلَّ في الأَذانِ تَأْكِيدٌ لفظيٌّ
ومنه قول الشاعر :

٤٩٥- * بِئْسَ مَقَامُ الشَّيْخِ أَمْرَسَ أَمْرَسَ * (٤)

وهذا التأكيدُ هو الذي يراهُ به تمكينُ المعنى في النَّفْسِ ، وذلك أن القائلَ
: قام زيدٌ ، قد يقول ذلك من غير تحقيق منه ، وقد يقول ذلك والمخاطبُ
زاهل عن سماعه ، فإذا أَكَّدَ فقال : قام زيدٌ [قام (٥) زيدٌ] كان في ذلك
محافظةٌ على الكلام في حَقِّ المخاطبِ وتحقيقٌ لذلك الكلام ، وإن لم يكن عن
ظَنِّ (٦) .

-
- (١) سبق تخريجه ص ٢٨٠ ، ٤٥٣
(٢) الكلام السابق في شرح الجمل ٢٦٢/١ - ٢٦٢ .
(٣) ديوان جميل : ٧٩ وهو في الخزانة ٣٥٣/٢ والمقاصد ١١٤/٤
والتصريح ١٢٩/٢ والهمع ١٢٥/٢ والصبان على الأشموني ٨٤/٣ .
(٤) بعده : * إِمَّا عَلَى قَعْوٍ وَإِمَّا أَقْعَنْسِينَ * وهو في مجالس شعلب ٢١٣
والمنصف ١٤/٣ والأمالى الشجرية ١٤٩/٢ والإنصاف ١١٦ ، وشرح
الجمل لابن صفور ٢٦٣/١ والهمع ٨٨/٢ واللسان (مرس) و
(قعس) وتروى قافيته ساكنةً (أمرس) .
(٥) تكلمة من شرح الجمل ٢٦٢/١ .
(٦) الكلام بنصه تقريباً في شرح الجمل ٢٦٢/١ .

[التوكيد المعنوي]

والتوكيد المعنوي : ينقسم قسمين : قسم يرادُ به إزالة الشك عن الحديث ، وقسم يرادُ به إزالة الشك عن المحدث عنه ، أو الداخل فسي حديث غيره (١) .

والذي يرادُ به إزالة الشك عن الحديث التأكيد بالمصدر نحو قولك : مات زيدٌ موتاً ، وقتلت عمراً قتلاً ، وذلك أن الإنسان قد يقول : مات فلانٌ - وإن كان لم يمت - مجازاً ، أي : كان يموت . وكذلك : قتلتُ زيداً ، قد يقوله وإن لم يقتله ، أي : بلغتُ به القتل ، وإذا قلت : مات موتاً وقتلته قتلاً كان الموتُ والقتلُ حقيقتين .

فإن قال قائلٌ : فكيف قال الشاعر :

٤٩٦- بكى الخزم من روحٍ وأنكرَ جلده
وعجت عجباً من جذام المطارف (٢)

فأكدت عجت بعجيج وإن لم يرُدْ به الحقيقة .

فالجوابُ أن هذا من ترشيح المجاز وإلحاقه بالحقيقة مبالغة في المجاز ، فكانها قالت : عجت حقاً لا تجوزاً . وكذلك ينبغي أن يحمل قوله : //

١٧٩

٤٩٧- نعم صادقاً والقائلُ الفاعلُ الذي إذا قال : أنبِط الماءَ في الثرى (٣)

- (١) عبارة : أو الداخل في حديث غيره * زيادة عما في شرح الجمل ١/٢٦٤ .
- (٢) البيت لحميدة بنت النعمان بن بشير الأنصاري في زوجها روح بن زنباع الجذامي ، وكانت قد تزوجته ، ثم تركته ، والشاهد في الكتاب ٣/٢٤٨ ، والمقتضب ٣/٣٦٤ مع الحواشي ، وجمهرة أنساب العرب : ٣٦٤ والمخصص ١٧/٤٠ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٦٤ وغيرها .
- (٣) قائله سويد المرثد (أو المرثي) الحارثي ، والبيت ثاني بيت من الحماسية رقم ٢٧٤ في شرح المرزوقي ٨٤٠ وقبله :
لعمري لقد نادى بأرفع صوتي
نعي سويد أن فارسكم هوى
وللقائل الفاعل : تنصب عطفا على فارسكم ، وترفع بتقدير : هو .
وانظر الكامل ٤/٣٤ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٦٤ .

على غير التأكيد فيكون : "قولاً" مصدرًا مَبِينًا محذوف الصفة . كأنه قال : إذا قال قولاً ما ، أي قول كان ، حقيقةً أو مجازاً أنبط الماء في الشرى ، لا أن^(١) الذي يثبط الماء إنما هو قوله الحقيقي^(٢) .

[توكيدٌ لإزالة الشك عن المحدث]

والتوكيد الذي يراد به إزالة الشك عن المحدث عنه التأكيد بالألفاظ التي وضعتها العرب لذلك وهي للواحد : نفسه ، عينه ، كله ، أجمع ، أجمع ، أبصع ، وهو من زيادة أهل الكوفة ، وأبتع وهو من زيادة أهل بغداد وكلها بمعنى أجمع ، أعني ما بعد أجمع ، وللثنتين : أنفسهما ، أعينهما ، وكلاهما خاصة^(٣) . وأجاز أهل الكوفة وبغداد تثنية ما بقي قياساً ولم يسمع من العرب ، استغني عن "أجمعان" بكلاهما كما استغني بترك عن : وذر وودع .

وللجماعة المذكرين العاقلين : أنفسهم ، أعينهم ، كلهم ، أجمعون أكتمون ، أبصعون ، أبتعون . عند من زاد أبصع وأبتع في الإفراد .
وللواحدة المؤنثة : نفسها ، كلها ، جمعاً ، كتعاً ، بصعاً ، بتعاً . عند من يقول في المذكر : أبصع وأبتع .

وجماعة ما لا يعقل تعامل تارةً معاملة جماعة المؤنث ، وتارةً معاملة الواحدة المؤنثة فتقول : انكسرت الجذوع كلها وكلهن .

وللثنتين : أنفسهما أعينهما كتاهما خاصة .

وأهل الكوفة وبغداد يثنون ما بقي قياساً . والصحيح أن ذلك لا يجوز استغناءً عنه بكلتا ، كما تقول : زيدٌ كعمرو ولا يجوز : كه لا استغناءً العرب عنه بمثله ، ولا حتاه استغناءً عنه^(٤) . ويجيزون أيضاً

(١) في الصورة : لأن ، والتصويب من شرح الجمل .

(٢) هذا النص في شرح الجمل ٢٦٤/١ مع اختلاف يسير .

(٣) هذا عن شرح الجمل ٢٦٤/١ .

(٤) هذا تعليل سيبويه لعدم الإضرار في حتى والكاف ، انظر الكتاب

كلاهما في الموء ننتين (١) . ويستدلون على ذلك بقوله :

٤٩٨- كلا عقبيا قد تشعبت رأسها من الركن في جنبي ثقال المياسر (٢)

وقول الآخر :

٤٩٩- يمت بقري الزينبين كليهما إليك ، وقري خالد وحبيب (٣)

وذلك قليل جداً لم يجيء إلا في الشعر ، وينبغي أن يحمل على التذكير على المعنى ، كأنه لحظ في الزينبين معنى الشخص .

ولجماعة الموء نثات : أنفسهن ، أعينهن . كلهن ، جمع ، كنع [بتع] (٤) بصع عند من زاد : [بتعا] (٥) بصعاء (٦) .

(تقسيم ألفاظ التوكيد باعتبار الإحاطة والعموم)

هذه الألفاظ تنقسم قسمين :

قسم يراد به الإحاطة والعموم ، وقسم لا يراد به ذلك ، بل إثبات الذات وتحققها .

-
- (١) معاني القرآن للفراء ١٤٣/٢ .
(٢) كذا البيهقي المصورة : والذي في معاني القرآن للفراء ١٤٣/٢
كلا عقبيا قد تشعبت رأسها من الضرب في جنبي ثقال مباشر
وفي شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٥/١ .
كلا عقبيا قد تشعبت رأسها من الركن في جنبي ثقال مباشر
والثقال والثقال بمعنى واحد وهو البعير البطي .
ولم أجد البيت في غير هذين المصدرين .
(٣) البيت نسب لهشام بن معاوية وهو في شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٥/١
والمقرب ١٣٩/١ والمقاصد النحوية ١٠٦/٤ والصبان على الأشموني
٢٧٨/٣
(٤) تكملة يتم بها الكلام .
(٥) في المصورة : كتعاء ، والصواب ما أثبتناه وانظر شرح الجمل ٢٦٦/١ :
(٦) الكلام السابق اعتمد فيه الشارح على شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٥/١ .
٢٦٦

فالذي يراد به الإحاطة والعموم هو : كل ، وما في معناها .
والذي لا يراد به الإحاطة والعموم : النفس والعين وتثنيتهما
وجمعهما .

والذي يراد به الإحاطة والعموم لا يؤكّد به إلا ما يتبعض (بذاته) (١)
كالدراهم ، لا نراها تتبعض مع كل عامل . أو بحسب عامله نحو : رأيت
زيداً ، ألا ترى أن زيداً يتبعض مع رأيت ولا يتبعض مع تكلم ولا جاء .
فتبعض زيد (٢) إذا بحسب العامل الداخل عليه فتقول : قبضت الدراهم
كلها ورأيت زيداً كله وتقول : جاء زيد نفسه ولا يقال : كله ، لأنه لا يتبعض
زيد بالنسبة إلى المجيء .

والذي لا يراد به العموم يؤكّد به ما يتبعض وما لا يتبعض ، فتقول
: تكلم زيد نفسه ، وجاء عمرو نفسه وقبضت المال نفسه .

وفائدة التأكيد بالنفس رفع ما يحتمل المخبر عنه من أن يكون
صاحب الخبر حقيقة ، ألا ترى أنك تقول : ضربت زيداً فيحتمل أن يكون المضروب
زيداً نفسه أو من هو منه بسبب . فإذا قلت : ضربت زيداً نفسه كان المضروب
زيداً لا غيره .

وفائدة التأكيد بكلّ وما في معناها رفع ما كان يحتمل اللفظ من إرادة
البعضية به ، إذ قد يوضع العام موضع الخاص ، ألا ترى أنك إذا قلت :
قبضت المال ، احتل أن يكون المقبوض بعضه ، وأن يكون جميعه ، فإذا قلت :
قبضت المال كله ، ارتفع ذلك الاحتمال ، وثبت أن المراد الجميع (٣) .

ولا يراد بالنفس هنا الروح ، إنما المراد بها الذات ، ألا ترى أنك تقول :
هذا الثوب نفسه وليس للثوب نفس . وكذلك العين لا يراد بها عين النظر ،
ألا ترى أنك تقول : أخذت ثوبي عيني ، وليس له عين فهذا هو الغرض
في التوكيد بالنفس والعين .

- (١) تكلمة لازمة من شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٦/١ .
(٢) في المصورة : زيداً ، وما أشتاه هو الصواب .
(٣) هذا الكلام في شرح الجمل ٢٦٦/١ مع اختلاف يسير .

[ترتيب ألفاظ التوكيد]

(١) وإذا اجتمعت هذه الألفاظ في التأكيد بدأت بالنفس، ثم بالعين ثم بكل، ثم بأجمع، ثم بأكتع. وأما أبصع وأبتع عند من يزيدهما، فلا تبال أيهما قدمت على الآخر، فإن لم تأت بالنفس أتيت بما بقي على الترتيب المتقدم، فإن لم تأت بالعين ولا بالنفس أتيت بما بقي على الترتيب المتقدم، فإن لم تأت بكل أتيت بأجمع وما بقي، فإن لم تأت بأجمع لم تأت بما بعده، وسبب ذلك أن أكتع تابع لأجمع فلا يؤتى به إلا بعده، إذ لا يجوز أن يؤتى بالتابع [الموضوع] (٢) على التبعية دون المتبوع، فأكتع بمنزلة بسن من قولك: حسن بسن، فكما لا تأتي بسن إلا بعد حسن كذلك لا تأتي بأكتع إلا بعد أجمع. فأما قوله:

٥٠١- ترى الثور فيها مدخل الظل رأسه وسائرُه بادٍ إلى الشمس أكتع (٣)

فاستعمل أكتع غير تابع لأجمع، ووجهه أنه محمول على البدل لا على التأكيد (١).

[عدم جواز تأكيد النكرة]

ويجوز تأكيد الأسماء كلها إلا النكرة فإنها لا تؤكّد على حال، خلافاً لأهل الكوفة فإنهم يجيزون // تأكيد النكرة بشرط أن تكون متبعضة، ويكون التأكيد بكلّ وما في معناها نحو قولك: أكلت رغيفاً كلاً (٤)، ولا يجوز أن تقول: أكلت رغيفاً نفسه، وسبب ذلك أن التأكيد بالنفس

(١-١) الكلام بنصه تقريباً في شرح الجمل ٢٦٦/١، ٢٦٧.

(٢) في شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٧/١: المرفوع، وهي ساقطة من المصورة لدينا، ولعل الكلمة الساقطة هي ما أثبتته لا ما هو في شرح الجمل.

(٣) البيت مجهول وهو من شواهد الكتاب ١٨١/١ ومعاني القرآن للفراء ٨٠/٢ وأما المرتضى ٢١٦/١ والقافية في هذه المصادر: أجمع وستأتي كذلك بعد قليل. وشرح الجمل لابن عصفور ٢٦٧/١، والهمع ١٢٣/٢ والقافية فيهما: أكتع. وفي البيت قلب فهو يريد: مدخل رأسه الظل.

(٤) انظر الإنصاف مسألة ٦٣ ص ٤٥١ وهو رأى الاخفش وابن كيسان وتابعهم ابن مالك وارتضاه ابن الطراوة انظر الهمع ١٢٤/٢ وابن الطراوة النحوى: ١٥٣.

والعين لا فائدة فيه في النكرة ، إلا ترى أنك إذا قلت : ضربت زيدا نفسه أفدت بالتأكيد بالنفس أن المضروب زيد لا من هو منه بسبب ، وإذا قلت : أهنت زيدا ، احتمل أن تريد أنك أهنت أباه فتجوزت وجعلت إهانتك لأبيه إهانة له ، فإذا قلت : نفسه ، ارتفع ذلك الاحتمال ، وإذا قلت : رأيت رجلاً نفسه لم يكن في تأكيد الرجل بالنفس فائدة ؛ (٢) أو المفهوم من رأيت رجلاً ومن رأيت رجلاً نفسه ، واحد . (٣) وأيضا فإن النكرة مجهولة الذات ، فإذا قلت : رأيت رجلاً ، لم يفهم المخاطب من هو ، فلا فائدة في أن يقول لك : هل رأيت رجلاً نفسه ؟ أو : رأيت من يسد مسده ؟

وفي تأكيد النكرة بكلِّ وما في معناها فائدة ؛ إلا ترى أنك إذا قلت : أكلت رغيفا أمكن أن تريد أنك أكلت جميعه ، وأنت أكلت بعضه ، فإذا قلت : كله ، أفاد ذلك العموم والإحاطة . واستدلوا على جميع ذلك من طريق السماع ، بقوله :

٥٠١ - قد صرت البكرة يوما أجمعا * (٤) .

فأكد يوما - وهو نكرة - بأجمع . ويقول الآخرون :

٥٠٢ - أرمي عليها وهي فرع أجمع وهي ثلاث أذرع والإصبع (٥)

(١-١) لم ترد هذه العبارة في شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٧/١ .
 (٢) في الصورة : إذا ، والصواب ما أثبتناه وهو من شرح الجمل ٢٦٨/١ .
 (٣-٣) لم ترد هذه العبارة في شرح الجمل ٢٦٨/١ .
 (٤) البيت في الإنصاف ٤٥٥ وشرح ابن يعين ٤٤/٣ ، ٤٥٠ . وشرح الجمل لابن عصفور ٢٦٨/١ والمقرب له ٢٤٠/١ والضرائر له : ٢٩٤ والخزانة ٨٧/١ ، ٣٥٧/٢ وفيه أن ابن جني ذهب إلى أن أجمع هذه ليست التي تستعمل للتأكيد أعني التي مؤنثها جمعا ولكن التي في قولك : أخذت المال بأجمعه وأجمعه بفتح الميم وضمها أي بكليته ، فدخل العامل عليها ومباشرته بإياها بدل على أنها ليست التابعة للتوكيد فكذلك قوله : يوما أجمعا ، أي يوما بأجمعه ، ثم حذف حرف الجر ثم أبدل الهاء ألفا فصار أجمعا انتهى . وقال العيني الرواية الصحيحة : يوما أجمع ولم أجد هذا في المقاصد ٩٥/٤ بل أثبت رواية النصب .

(٥) الرجز لحميد الأرقط وهو في الكتاب ٢٢٦/٤ والخصائص ٣٠٧/٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٦٨/١ والمقاصد النحوية ٥٠٤/٤ ، ٥٠٥ . وغير ذلك ، وقافية البيت الثاني في جميع المصادر : إصْبَحُ إِلَّا فِي الاقتضاب فهي : الإصْبَحُ .

فَأَكَّدَ فِرْعَاً - وَهُوَ نَكْرَةٌ - بِأَجْمَعٍ . وَيَقُولُ الْآخَرُ :

٥٠٢ . يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مَرْضِعًا تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعًا (١)

فَأَكَّدَ حَوْلًا - وَهُوَ نَكْرَةٌ - بِأَكْتَعٍ .

(٢) - وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَأْكِيدُ النَّكْرَةِ أَصْلًا لَا بِالنَّفْسِ وَلَا بِالْمَعِينِ لَمَّا ذَكَرْنَا ، وَلَا بِكُلِّ وَمَا فِي مَعْنَاهُ ، لِأَنَّ أَسْمَاءَ التَّوَكِيدِ كُلَّهَا مَعَارِفٌ ، أَمَّا بِالِإِضَافَةِ نَحْوُ : نَفْسِهِ ، عَيْنِهِ ، وَكَلِمَتِهِ ، وَإِمَّا بِالْعَلْمِيَّةِ نَحْوُ : أَجْمَعٍ وَأَكْتَعٍ ، أَوْ بِنَيْسَبَةٍ الْإِضَافَةِ ، تَرِيدُ : أَجْمَعَهُ وَأَكْتَعَهُ ، وَسَنَبِّئُ الصَّحِيحُ مِنْ ذَلِكَ .

وَالتَّأْكِيدُ يَشْبَهُ النِّعْتِ فِي أَنَّهُ تَابِعٌ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ حَرْفٍ وَمِنْ غَيْرِ أَنَّ يَنْوِي بِالْأَوَّلِ الطَّرْحَ ، فَكَمَا أَنَّ النَّكْرَةَ لَا تُنْعَتُ بِالمَعْرِفَةِ فَكَذَلِكَ لَا تَوَكَّدُ بِشَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ .

فَأَمَّا مَا أَنْشَدُوا مِنْ قَوْلِهِ :

* حَوْلًا أَكْتَعًا * (٢) [٥٠٢]

* وَيَوْمًا أَجْمَعًا * (٢) [٥٠١]

* وَفِرْعَانًا أَجْمَعًا * (٢) [٥٠٤]

فَشَأْنُ ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَحْمَلَ عَلَى الْبَدَلِ لَا عَلَى التَّأْكِيدِ لَمَّا ذَكَرْنَا مِنْ امْتِنَاعِ تَأْكِيدِ النَّكْرَةِ بِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ ، فَإِذَا خَرَجْتَ إِلَى الْبَدَلِ سَاغَ إِدْأَالُ الْمَعْرِفَةِ مِنَ النَّكْرَةِ ، وَيَكُونُ الشَّدْوْدُ إِذْ ذَاكَ فِي اسْتِعْمَالِ أَجْمَعٍ وَأَكْتَعٍ فِي غَيْرِ بَابِ التَّأْكِيدِ ، وَلَا يُقَاسُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ، فَإِذَا تَبَيَّنَ أَنَّ أَجْمَعًا وَأَكْتَعًا قَدْ يُسْتَعْمَلَانِ فِي غَيْرِ التَّأْكِيدِ سَاغَ لَنَا أَنْ نَجْعَلَ أَجْمَعًا مِنْ قَوْلِهِ :

- (١) البَيْتَانِ فِي الْاِقْتِضَابِ ٤٣٣ وَشَرَحَ الْجَمَلُ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٢٦٨/١ وَالْمَقْرَبُ لَهُ ٢٤٠/١ وَالضَّرَائِرُ لَهُ ٢٩٤ وَالْخَزَائِنُ ٣٥٧/٢ وَغَيْرُ ذَلِكَ كَثِيرٌ . وَحَوْلُ أَكْتَعٍ ، مَا خُوذَ مِنْ قَوْلِهِمْ : أَتَى عَلَيْهِ حَوْلُ كَيْعٍ أَيِ : تَامَ . . .
- (٢-٢) بَنَصَهُ فِي شَرَحِ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٢٦٩/١ .
- (٣) سَبَقَ تَخْرِيجُهَا قَبْلَ قَلِيلٍ .

وسأثره بادٍ إلى الشمسِ أجمع (١) [٥٠٠]

بدلاً من الضمير في بادٍ (٢) لا تأكيداً ، وما بقي من الأسماء المعارف فإنه يجوز تأكيداً من غير شرطٍ ، إلا ضمير الرفع المتصل فإنه لا يوكد بالنفس والعين إلا بعد تأكيداً بضمير رفع منفصل ، نحو قولك : قمت أنت نفسك وقمتم أنتم أنفسكم ، وزيد قام هو نفسه ، ولا يجوز أن تقول : قمتم أنفسكم ولا قمت نفسك ولا زيد قام نفسه .

فإن أكدت بكلٍّ وما في معناها لم تحتج إلى التأكيد بضمير الرفع المنفصل فقلت : قمتم كلكم أجمعون وقتما كلاكما والسبب في ذلك أن النفس والعين يستعملان بليان العامل ، فلولم توكد إذا أردت التأكيد بضمير الرفع المنفصل لآدى ذلك إلى الالتباس في بعض المواضع ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : المال قبض نفسه وهند ذهبت نفسها احتمال أن تكون النفس فاعلة ، وأن تكون تأكيداً للضمير في قبض وفي ذهبت . فإذا أكدت بالضمير المنفصل ، فقلت : قبض هو نفسه ارتفع اللبس ، ثم حمل ما ليس فيه لبس في نحو : قمت أنت نفسك ، على ما فيه اللبس .

وأما أجمع فلا يستعمل أبداً يلي العامل ، فإذا قلت : المال قبض أجمع والدار تهدمت جمعاء ، علم أن أجمع وجمعاء تأكيدان لا مرفوعان بقبض وتهدمت .

وأما كل فلم يحتج معها إلى أن يوكد بالضمير المنفصل ، لأن ولايتها للعامل ضعيفة ولا نها بمنزلة أجمع في العموم ، فلما كانت في معناها حملت عليها . [عل في النكت] (٣) إنما كان ذلك من أجل أن أجمع لا يكون إلا تأكيداً فلم يحتج أن يتقدمه ضمير ، ولما كان النفس اسماً يتصرف ، ويكون غير توكيد أشبه ما يعطف من الأسماء على الضمير المرفوع فلذلك وكد .

(١) سبق تخريجه ص ٦٧٣ .

(٢) في المصورة : باب .

(٣) جملة غامضة في المصورة ، وما أثبتناه رسم لها ولعله يعني : الأعم في

كتاب النكت ، ويكوه خدر من الأعلام ب (عل)

قال ابن الطراوة : حركة التاء في فعلت نفسك قد يوقف عليها فتشكك وتخفى في بعض اللغات فيصير الفعل للنفس ولا يكون هذا في أجمع. ويتوجه الفعل على النفس بخلاف ما يتوجه على الموكد نحو: هندا قامت نفسها : نشزت ، وهدن قامت ضد قعدت ، فإذا وكدت خلص العمل للأول ، وإذا لم تؤكد أشكل المعنى وهذا الذي قال ضعيف .

وزهد الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على المضمير المرفوع المتصل من غير تأكيد في الكلام واستدلوا بقوله تعالى * ذُورَةَ فَاسْتَوَى * وهو بالأفق الأعلى * (١) قالوا : فهو معطوف على الضمير المستتر في استوى ولم يؤكد والمعنى استوى جبريل ومحمد بالأفق الأعلى ، وهو مطلع // ١٨١ الشمس.

ولا حجة في هذا لاحتمال أن تكون الواو فيه للحال لا للعطف ، والمراد به جبريل وحده والمعنى أن جبريل استوى بالقوة في حالته كونه بالأفق . وقيل : فاستوى على صورته التي خلق عليها في حالته كونه بالأفق وإنما كان قبل ذلك يأتي النبي صلى الله عليه وسلم في صورة رجل . وأنشدوا قوله :

قلت : إِنْ أَقْبَلْتُ وَزَهْرْتَهَادِي كِتَابِجِ الْمَلَاتِ عَسْفَنَ رَمَلًا (٢) [٤٦٧]
وقال الآخر :
ورجاء الأخيطل من سفاهة رأيه ما لم يكن وأب له لينالا (٢) [٤٦٨]
وهذان عندنا شاذان .

(٣) ولا يجوز تأكيد الاسم إذا كان معنى الكلام يخفي عن التأكيد فتقول : قام الزيدان كلاهما ، لأنه قد يجوز أن تقول : قام الزيدان ، وإنما قام أحدهما قال تعالى * يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان * (٤)

(١) الأيتان ٦ ، ٧ من سورة النجم .

(٢) سبق تخريجهما ص ٦٤٤ .

(٣) بنصه من شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٧٠ - ٢٧١ .

(٤) الآية ٢٢ من سورة الرحمن .

وَأِنَّمَا يَخْرُجُ مِنْ أَحَدِهِمَا وَقَالَ تَعَالَى ﴿ نَسِيًا حَوْتَهُمَا ﴾ (١) ، وَإِنَّمَا النَّاسِي
الْفَتْحُ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَأَتَى نَسِيَتُ الْحَوْتِ ﴾ (٢) فَإِذَا قُلْتَ :
قَامَ الزَّيْدَانِ كِلَاهِمَا ، أَفَادَ التَّأْكِيدُ الْعُمُومَ وَالْإِحَاطَةَ .

وَلَا تَقُولُ : اخْتَصَمَ الزَّيْدَانِ كِلَاهِمَا ، إِذْ لَا يَتَصَوَّرُ أَنَّ تَقُولَ : اخْتَصَمَ
الزَّيْدَانِ وَأَنْتَ تَعْنِي أَحَدَهُمَا ، لِأَنَّ الْاِخْتِصَامَ لَا يَتَصَوَّرُ مِنْ وَاحِدٍ . وَأَبُو
الْحَسَنِ يُجَبِّزُ ذَلِكَ ، وَيَجْعَلُهُ بِمَنْزِلَةِ التَّأْكِيدِ بَعْدَ التَّأْكِيدِ .

وَذَلِكَ فَاسِدٌ ، لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : قَامَ الزَّيْدُونَ كُلُّهُمْ ، جَازَ أَنْ تَعْنِيَ
بِذَلِكَ الْبَعْضَ وَأَكَّدْتَ بِكُلِّ مِبَالِغَةً ، فَإِذَا قُلْتَ : أَجْمَعُونَ زَالَ ذَلِكَ الْاِحْتِمَالُ
وَكَذَلِكَ مَا بَقِيَ مِنَ الْفَاطِ التَّأْكِيدِ قَدْ يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ الْاِحْتِمَالُ تَطَرُّقًا ضَعِيفًا ،
فَإِذَا اسْتَوْفَيْتَ الْفَاطِ التَّأْكِيدِ حِينَئِذٍ زَالَ الْاِحْتِمَالُ وَعُلِمَ أَنَّ الْمَقْصُودَ الْعُمُومُ
وَإِذَا قُلْتَ : قَامَ (٣) الزَّيْدَانِ كِلَاهِمَا ، لَمْ يَتَطَرَّقْ اِحْتِمَالٌ أَصْلًا إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ
أَحَدَهُمَا ، فَهَذَا فَرْقٌ مَا بَيْنَهُمَا .

وَلَا يَجُوزُ تَأْكِيدُ مَا لَيْسَ بِمَقْصُودٍ لِلْخَبَرِ (٤) نَحْوَ قَوْلِكَ : ضَرَبْتُ
عَسَدَ الزَّيْدِينَ كُلِّيهِمَا لَا يَجُوزُ ذَلِكَ ، لِأَنَّكَ لَمْ تَقْصِدِ الْإِخْبَارَ عَنِ الزَّيْدِينَ
فَلَوْ أَكَّدْتَهُمَا لَكُنْتَ بِالْمَنَاقِضِ ، لِأَنَّكَ مِنْ حَيْثُ وَاكَّدْتَ يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ قَاصِدًا
نَحْوَهُ وَمِنْ حَيْثُ لَمْ يَبْهِنِ الْإِخْبَارُ عَلَيْهِ لَمْ يَكُنْ مَقْصُودًا ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَجُزْ تَأْكِيدُهُ .

(٥) فصل [في اجتماع التوابع]

وَإِذَا اجْتَمَعَتِ التَّوَابِعُ بَدَأَتْ بِالنِّعْتِ ثُمَّ بِالتَّوَكِيدِ ثُمَّ بِالْبَدَلِ ثُمَّ
بِالْعَطْفِ ، وَسَبَبُ تَقَدُّمِ النِّعْتِ عَلَى التَّوَكِيدِ أَنَّكَ لَا تَتَوَدَّكَ الشَّيْءَ إِلَّا بَعْدَ
مَعْرِفَتِهِ وَاسْتِقْرَارِهِ ، وَلِذَلِكَ لَمْ تَتَوَدَّكَ النِّكْرَةُ كَمَا تَقَدَّمُ (٦) .

(١) الآية ٦١ من سورة الكهف .

(٢) الآية ٦٣ من سورة الكهف .

(٣) في شرح الجمل ٢٧١/١ : "اختصم بدل قام" ، ولا يستقيم .

(٤) في شرح الجمل : للخبر

(٥) هذا الفصل منقول من شرح الجمل ص ٢٧٤ باختلاف يسير .

(٦) تقدم ص ٦٧٣ ، ٦٧٤ .

وسبب تقدم التأكيد على البديل أنك لو قدمت البديل لكنت من حيث أبدلت قد نويت بالأول الطرح من جهة المعنى ومن حيث أكدت بعد ذلك يكون بمنزلة المعتمد عليه الذي لم تنوبه طرحاً ، وذلك تناقضاً .
وأيضاً فإن البديل على نية تكرار العامل ، والتوكيد من تمام الأول (١) .

وقدم البديل على العطف ، لأن البديل على كل حال مبين للأول فكانه من كماله ولا يعطف على الاسم إلا بعد كماله ، والعطف ليس بمبين فلم يجز لذلك مجرى المكمل . فإن لم تأت ببعض هذه التوابع أتيت بما بقي على الترتيب المذكور .

وينبغي أن تعلم أن التأكيد بكل وأجمع لا فرق بينهما في المعنى فإذا قلت : قام القوم كلهم ، أو قام القوم أجمعون فالعنى واحد .

وزهب بعض النحويين (٢) إلى التفرقة بينهما فقال : إذا قلت : قام القوم [كلهم] احتمل أن يكون القوم في وقت القيام مجتمعين أو متفرقين فإذا قلت : قام القوم (٣) أجمعون ، أفاد ذلك أن القوم في وقت القيام مجتمعون .

والصحيح أنه لا فرق بينهما بدليل قوله تعالى * لا ملأ من جهنم من الجنة والناس أجمعين * (٤) ومعلوم أنهم ليسوا مجتمعين في جهنم بل منهم من هو في الدرك الأسفل منها ، ومنهم من هو بخلاف ذلك . فدل ذلك على فساد مذهبه .

★ [ما لا ينصرف من أفعال التوكيد]

وما كان من أفعال التأكيد على وزن أفعل كأجمع أو فعلا ، كجمعا ، أو فعل كجمع فإنه لا ينصرف ، أما أجمع فإنه امتنع من الصرف لوزن الفعل والتعريف .

(١-١) هذه العبارة ليست في شرح الجمل .

(٢) انظر هامش (٣) في شرح الجمل ٢٧٢/١ .

(٣) تكلمة لازمة من شرح الجمل ، وقد سقطت بسبب اشتغال النظر .

(٤) في شرح الجمل ٢٧٢/٣ بنصه تقريباً .

(٤) من الآية ١١٩ من سورة هود ، ومن الآية ١٣ من سورة السجدة .

فان قيل : بِمَ تَعْرِفَ أَجْمَعَ وَأَكْتَعُ ؟

فالجواب : أَنَّ ذَلِكَ فِيهِ خِلَافٌ فَيَنْهَمُ مَنْ جَعَلَ تَعْرِيفَهُمَا بِالْعِلْمِيَّةِ ،
كَأَنَّهُ طَلَقَ عَلَى مَعْنَى الإِحَاطَةِ وَالْمَعْمُومِ (١) لِمَا يَتَّبَعُهُ . وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ
تَعْرِيفَهُمَا بِنِيَّةِ الإِضَافَةِ ، لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : قَبِضْتُ المَالَ أَجْمَعَ فَمَعْنَاهُ
أَجْمَعُهُ .

فإن قيل : فكيف امتنع من الصرف على هذا ، والتعريف المانع للصرف
إنما هو تعريف العلمية ؟

فالجواب : أَنَّ هَذَا التَّعْرِيفَ قَدْ يَمْنَعُ الصَّرْفَ لِشِبْهِهِ بِتَعْرِيفِ
العِلْمِيَّةِ مِنْ حَيْثُ لَمْ تَكُنْ لَهُ أَدَاةٌ يَتَعَرَّفُ بِهَا فِي اللَّفْظِ كَمَا أَنَّ : سَحَرَ
إِذَا أُرِدَتْ لِيَوْمٍ بِعَيْنِهِ امْتَنَعَ مِنَ الصَّرْفِ لِلعَدَلِ ، وَشِبْهُ تَعْرِيفِهِ بِتَعْرِيفِ العِلْمِيَّةِ
مِنْ حَيْثُ كَانَ تَعْرِيفُهُ بِغَيْرِ أَدَاةٍ فِي اللَّفْظِ وَإِنْ كَانَ مَعْرِفَةً بِنِيَّةِ الألف واللام . (٢)

وقال بعضهم : الاختيار أن تكون أعلاماً لقول بعضهم في جمعها :
أجمعون ، ولو كانت غير علم ولا صفة لم تجمع بالواو والنون .

فإن قيل : ولعلها جمعت بهما تشبيهاً لها بالأسماء الأعلام ، وإن لم
تكن أعلاماً ، لأنها معرفة بغير أداة تعريف .

فالجواب : أَنَّ الشُّبْهَةَ لِلعِلْمِ إِنَّمَا يَعَامَلُ مَعَامَلَةَ العِلْمِ فِي بَابِ مَا لَا يَنْصَرَفُ ،
لِأَنَّ عِلْمَ مَا لَا يَنْصَرَفُ لَفْظِيَّةٌ ، وَالْأَتْرَى إِلَى صَرْفِهِمْ : زَلْزَلًا (٤) ، وَذَلْذَلًا (٥)
لَمَّا نَقَصَ البِنَاءُ ، مَعَ أَنَّ المَحذُوفَ [.] ، وَإِلَى خَيْرٍ وَشَرٍّ فَإِنَّ أَصْلَهَا (٦)
أَفْعَلٌ مِنْ // فَلَمَّا حَذَفَتِ الهَمْزَةُ صُرْفًا ، وَلَيْسَ غَيْرُهُ مِنَ الأَبْوَابِ كَذَلِكَ ، فَلَا
يُقَامُ عَلَيْهِ .

(١) سقطت كلمة العموم من شرح الجمل .

(٢) هذه العبارة في شرح الجمل هكذا " وإن كان تعريفه في رتبة تعريفه
ما فيه الألف واللام .

(٣) هذه الفقرة ليست في شرح الجمل .

(٤) أصلها : زَلْزَلٌ وَهِيَ الشَّدَائِدُ وَالْأَهْوَالُ .

(٥) والذَّلِيلُ مِنَ الذَّلَائِلِ وَهِيَ أَسَافِلُ القَمِيصِ الطَوِيلِ . اللِّسَانُ (ذَلَّلَ) .

(٦) عدة كلمات ذهب بها الرطوبة . وأثبتنا كلمات تستقيم مع النقص بعدها ،
ويظل في الكلام نقص لم نصرفه .

وقال بعضهم : وأيضا لو كان أجمع اسماً علماً لا نبني لـ "أجمعون"
أن يكون نكرة كزيدون وعمرون ، والعرب لم تنكره قط ، ولا أدخلت عليه الألف
واللام فدل على أنه ليس علماً .

وللقائل أن يقول : هي أعلام وأجمعون اسم علم موضوع لهذا المعنى
وليس مبنياً على الواحد ، بل هو كأنتم وهو لا ، ولذلك لا يقبل الألف
واللام .

وأما جمعاً وكتماً : فامتنع من الصرف لاجل الهمزة وهي تمنع
من الصرف وحدها من غير علة أخرى تنضاف إليها ، وسيأتي بيان ذلك
في باب منع الصرف .

(وأما جمع فامتنع من الصرف للعدل والتعريف المشبه لتعريف العلمية ؛
لان جمع لا يتصور أن يكون علماً ، لأنه جمع الجموع لا تكون أعلاماً . فلم يسبق
إلا أن يكون معرفة بنية الإضافة ، وكذلك : كتع ، ألا ترى أن معنى : مررت
بالهندات جمع كتع : جمعهن كتعن .

فإن قيل : فغن أي شيء عدل ؟

فالجواب : أن في ذلك خلافاً منهم من قال : هو معدول عن
فعالي نحو : جماعي ، وذلك أن جمعاً اسم كصحراء بدليل أن التأكيد
قد يكون بالجامد كالنفس والعين ، فليس حكمه حكم النعت ، فإذا كان بمنزلة
صحراء كان القياس أن يقال في جمعه : جماعي كصحاري فعدل عن ذلك
إلى جمع (١)

(٢) ومن جعل جمعاً كصحراء لشبهها بها في أنها تابعة وأنها مشتقة ،
وأن مذكرها على وزن أفعل ، وإذا كانوا قد جمعوا : أحوص العلم على حوص
وأجروه في ذلك مجرى الصفة ، فالأحرى أن يفعل ذلك في هذا - قال : هو
معدول عن جمع كصحراء وحصر .

(١-١) بنصه من شرح الجمل ٢٧٣/١ .

(٢-٣) عن شرح الجمل ٢٧٣/١ بتصرف .

وهذا عندي أولى (١) ، لأنه قد ثبت العدل في كلا مہم
من فعل الساكن العين إلى فعل . قالوا : ثلاث دَرَعٌ وهو جمع درعاً
وكان القياس : دَرَعٌ (٢) ولم يثبت العدل عن فعالي إلى فعل في موضع
من المواضع (٣) .

(٢) وقال بعضهم : لما كانت جمعاً اسماً علماً لمعنى الإحاطة لسم
يجمع جمع حمراء وحمراء ، لأنهم فرقوا بين ما كان من فعلاً اسماً معرفةً ،
وما كان صفةً نكرةً ، فحركوا الاسم المعرفةً وخصوه بالفتحة دون الضمة
والكسرة ، لأنها أخف الحركات مع أن البناء ثقيل بسبب أنه جمع وأنه معدول
وأنه معرفة .

ووجه آخر في جمعهم لها على فعل دون فعل ، وهو أن موء نث
أفعل في باب التوكيد مضارع لموء نث أفعل من في الصفة إذا أسقطت
من وأدخلت الألف واللام ، ومضارعتة له أن التوكيد معرفة كما أن أفعل
من معرفة إذ (٤) عاقبت الألف واللام من - فمن حيث قيل : الكبرى
والكبر ، والصفري والصفير ، لمخالفة موء نث أفعل الذي لم يوصل بمن قيل :
جمعاً وجمع ، تشبيهاً بالكبرى والكبر .

وأكتع : مشتق من تكع الجلد أو الشيء إذا اجمع ، وهو القبض
وأبصع : من بصع العرق إذا سال متتابعاً مجتمعاً . وكلا المعنيين إلى معنى
الاجتماع يؤول ، فلمد كانا كذلك جعلاً تابعين لا جمع ولم يجرز تقديمهما
عليه ، لأن أجمع أصل في التوكيد ككل وهما دخيلان عليه .

- ==== (٣-) حتى هنا عن شرح الجمل ٢٧٣/١ بتصريف .
(١) هذه عبارة ابن عصفور ، فالأبدي يذهب مذهبه في ذلك .
(٢) انظر اللسان (درع) .
(٣) ما سينأتي ليس في شرح الجمل .
(٤) في المصورة : إذا ، والصواب ما أثبتناه .

لَمَّا أُجْرِيَ مَجْرَى كَسَلٍ (١)

وقد تجرى العرب - مجرى كل في التأكيد - اليد والرجل، والزرع والضرع (٢) والظهر والبطن والسَّهْل والجَبَل، والصغير والكبير، والقوي والضعيف، فتقول: ضُربَ زيدٌ الظهرُ والبطنُ، وضُربَ عمروُ اليدُ والرجلُ. وكذلك ضربتُ القومَ صغيرهم وكبيرهم، وقويهم وضعيفهم، ومُطِرنا السَّهْلَ والجَبَلَ.

والدليلُ على أن مجيئها (٣) على معنى التأكيد كونك قد أخرجتها عن معناها إلى العموم، ألا ترى أنها لو لم تخرج عن أصلها وتلحق بباب التأكيد لم تُعطِ العموم.

وكذلك تجرى العرب أيضاً مجرى التأكيد بكل - العدد من الثلاثة إلى العشرة، فتقول: مررت بالقوم ثلاثتهم وأربعتهم إلى العشرة. فأما ما جاوز العشرة ففيه خلاف فمنهم من أجاز ذلك فيه، ومنهم من لم يجزه.

والصحيح إجازته، وقد فعل ذلك الأخفش. وفيه - إذا كان العدد مفسراً بواحد منصوب - ثلاثة أوجه في التأكيد:

منهم من يضيف العدد إلى ضمير الاسم الموءَّكَّد فيقول: أحد عشرهم وعشروهم، وهذا أضعف الوجوه لخروج العدد بذلك عما استقر فيه من نصب تمييزه.

ومنهم من يبقى التمييز ظاهراً.

-
- (١) نقل الأبيدي كلام ابن عصفور في هذا، انظر شرح الجوهل ٢٧٤/١-٢٧٥.
(٢) في شرح الجمل: الذراع والضرع وعلق محققه بقوله "الضرع لكل ذات خف أو ظلف وهو موضع تتجمع اللبن، ولعل المناسب: الزرع والضرع قلت: وهو الصواب كما هو في صورتنا.
(٣) في شرح الجمل: مجيئها الأول.

ومنهم من يحذف التمييز لفهم المعنى فيقول : مررت بالقوم أحد عشر رجلاً ، وأحد عشر ، ومررت بالقوم عشرين رجلاً أو عشرين .

فإن قال قائل : ما الدليل على أنك إذا قلت : مررت بالقوم ثلاثتهم أنه على طريق التأكيد ولعله بدل .

فالجواب : أن الذي يدل على ذلك أنك لا تقول : مررت بالقوم ثلاثتهم إلا إذا كانوا ثلاثة ، فلولا أنه قد أُخْرِجَ عَنْ مَعْنَاهُ إِلَى مَعْنَى التَّأْكِيدِ لَمَا جَازَ ذَلِكَ لَمَا يَلْزَمُ فِيهِ مِنْ إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ ، لِأَنَّ الثَّلَاثَةَ هُمْ الْقَوْمُ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ وَلَا نَقْصٍ ، فَلَمَّا لَحِظَ فِيهِ مَعْنَى "كَلِّهِمْ" جَازَتْ الإِضَافَةُ كَمَا تَجُوزُ فِي كَلِّ ، وَإِنْ كَانَ مَا بَعْدَ كُلِّ هُوَ كُلٌّ فِي الْمَعْنَى ، وَجَازَ ذَلِكَ فِي "كُلِّ" حَمَلًا عَلَى نَقِيضِهَا وَهُوَ بَعْضٌ . وَأَيْضًا فَإِنَّ كُلَّ الشَّيْءِ هُوَ جَمِيعُ أِبْعَاضِهِ ، فَكَمَا تَقُولُ اسْتَوَيْتُ أِبْعَاضَ الْقَوْمِ بِالضَّرْبِ فَتَضِيفُ الأَبْعَاضَ إِلَى الْقَوْمِ ، فَكَذَلِكَ تَفْعَلُ فِي كُلِّ (١) .

وفي كلا وكلتا خلاف بين البصريين // قد تقدم بيانه (٢) . ١٨٣

فصل

وأسماء التوكيد تتبع الظاهر والمضمر بخلاف النعت .

وكذلك لا يجوز أن يحذف الموء كد وتقام هي مقامه كما تقدم في الصفة الخاصة .

وكذلك لا يجوز عطف بعضها على بعض .

فأما كونها تتبع الظاهر والمضمر ؛ فلأن المجاز يعتورهما على حد سواء ، تقول : ضربت القوم كلهم ، والقوم ضربتهم أنفسهم وضربت القوم كلهم أجمعين ، والقوم ضربتهم كلهم أجمعين .

(١) الى هنا نقل عن شرح الجمل لابن عصفور .

(٢) تقدم بيانه ص ١٩٣ .

وَأَمَّا كَوْنُهَا لَا تَلِي الْعَامِلَ ؛ فَلِأَنَّ الْفَرْضَ بِالتَّكْوِيدِ تَمَكِينُ الشَّيْءِ الْمَوْكُودِ ،
فَإِذَا لَمْ يَذَكَرِ الْمَوْكُودُ لَمْ يَكُنْ لِلتَّوَكِيدِ مَسَوِّغًا ، فَلَا تَقُولُ : قَامَ أَجْمَعُونَ ،
تَرِيدُ : قَامَ الْقَوْمُ أَجْمَعُونَ وَتَقُولُ : قَامَ الْكِتَابُ تَرِيدُ : الْقَوْمُ الْكِتَابُ .

وقال ابن بابشاذ : التوكيد لإزالة الشك ورفع الاحتمال ، فصار
بمنزلة : لَا أَشْكُ فِيهِ ، فَكَمَا لَا يُقَالُ : جَاءَ نِي لَا أَشْكُ فِيهِ ، حَتَّى تَأْتِيَ بِمَا
يُرْفَعُ الشَّكُّ مِنْهُ فَتَقُولُ : جَاءَ نِي زَيْدٌ لَا أَشْكُ فِيهِ . فَكَذَلِكَ هَذَا .

وَأَمَّا امْتِنَاعُ عَطْفِ بَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ وَإِجَازَةُ اتِّبَاعِ بَعْضِهَا بِبَعْضٍ مِنْ
غَيْرِ حَرْفِ عَطْفٍ ، فَسَبَبٌ ذَلِكَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ عَطْفُ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ
وَإِنْ اخْتَلَفَ اللَّفْظُ إِلَّا فِي الشَّعْرِ نَحْوَ قَوْلِهِ :

* فَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمِينًا * [٤٤٣] (١)

وقوله :

أَلَا حَبِذَا هِنْدًا وَأَرْضًا بِهَا هِنْدٌ وَهِنْدٌ أَتَى مِنْ دُونِهَا النَّأْيُ وَالْبَعْدُ (١) [٤٤٤]
فَعَطَفَ قَوْلَهُ : وَمِينًا عَلَى قَوْلِهِ : كَذِبًا وَعَطَفَ قَوْلَهُ : وَالْبَعْدُ عَلَى قَوْلِهِ : النَّأْيُ ،
وَهُوَ هُوَ ، لَمَّا اخْتَلَفَ اللَّفْظُ . وَذَلِكَ شَأْنٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ ، فَلَا تَقُولُ : قَامَ
الْقَوْمُ أَنْفُسَهُمْ وَأَعْيُنَهُمْ وَلَا كَلِّهِمْ وَأَجْمَعُونَ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِمَعْنَى
الْآخِرِ .

وقال ابن خروف في شرح الكتاب : وَلَا تَعَطَّفُ الْفَاطُ التَّكْوِيدِ بَعْضُهَا
عَلَى بَعْضٍ ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَسْتَعْمَلْ إِلَّا تَابِعَةً بِغَيْرِ حَرْفٍ ، وَلَا يَلْزَمُ ذَلِكَ فِى
النَّمُوتِ وَلَا تَتَّبِعُ الصِّفَةَ الْمَوْصُوفَ بِحَرْفِ الْعَطْفِ ، وَعِلَّةٌ مِنْهَا بِأَنَّ الشَّيْءَ
لَا يَعْطَفُ عَلَى نَفْسِهِ ضَعِيفَةً ، لِأَنَّ ذَلِكَ مَوْجُودٌ كَثِيرٌ إِذَا اخْتَلَفَ اللَّفْظَانِ ،
قَالَ اللَّهُ تَعَالَى * وَإِذْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَالْفُرْقَانَ * (٢) وَقَالَ تَعَالَى :
* شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ
وَمُوسَى وَعِيسَى * (٤) وَالَّذِي وَصَّى بِهِ النَّبِيُّونَ شَيْئًا وَاحِدًا ، وَاخْتَلَفُوا فِي الْأَعْمَالِ
وَاللَّهُ أَظْمَ بِنَاءِ أَرَادَ .

(١) سبق تخريجها ص ٥٩٩ .

(٢) فى المصورة (وآتينا) تحريف .

(٣) الآية ٥٣ من سورة البقرة .

(٤) الآية ١٣ من سورة الشورى .

وهذا الكلام من ابنت خروف غير متمم فإنه أفسد طة الفير، ولم يذكر طة أكثر من حكاية المنع، وعلل الشئ بنفسه في قوله، لأن العسرب لم تتبعها بحرف، وأطلق القول بجواز ذلك في النعوت وفي ذلك تفصيل سيبين.

فإن قيل: فإن النعت يعطف على النعت نحو: جاءني زيد العاقل والظريف وكل واحد منهما هو المنعوت الأول في المعنى.

فالجواب: أنه لما أفادت كل واحدة من الصفتين خلافاً ما أفادته الأخرى جاز عطفها عليها، ألا ترى أن الصفتين إذا كانتا بمعنى واحد لم تعطف إحداهما على الأخرى.

فإن قيل: فهلاً جاز ذلك أيضاً في أسماء التوكيد إذا خالف الثاني الأول فكنت تقول: جاءني القوم أنفسهم وأجمعون وكلهم، فإن كلاً في التوكيد يعطي الإحاطة والعموم، وأنفسهم يعطي إثبات الذات والحقيقة.

فأجاب بعضهم بأن قال: إن النعت هو المنعوت بزيادة معنى، والتأكيد هو الموءد من غير زيادة معنى إلا التوكيد خاصة والشئ لا يعطف على نفسه، وانضاف إلى هذا التعليل ما ذكره السعدي (١): من أن حروف العطف تنوب مناب تكرار العامل فكانتها العامل، وأسماء التوكيد لا تلي العامل أصلاً بخلاف الصفة فإنها قد تلي العامل بشروط، وذلك أن تكون محضة وخاصة بجنس الموصوف.

وقال ابن البادش (٢): وإنما لم يجز ذلك في أسماء التوكيد وجاز في النعت لأن النعت هو المنعوت في المعنى بزيادة معنى، والتوكيد هو الموءد

(١) هو داود بن يزيد السعدي أبو سليمان، من أهل قلعة يحصب، صدر النحويين في عصره روى عن ابن البادش وأخذ عنه ولا زمه، إلى أن مات، روى عنه ابن خروف. انظر البغية ١/٥٦٣ والبلغة ٨٠ واسمه فيها داود بن عبدالله.

(٢) هو علي بن أحمد بن خلف القرناطي أبو الحسن، أوجد زمانه إتقاناً ومعرفةً وتفرداً بعلم العربية ومشاركة في غيرها، عالماً بأسماء الرجال، حدث عن القاضي عياض وصنف شرح كتاب سيبويه وشرح أصول ابن السراج والمقتضب والإيضاح والجمال والكافي للنحاس ولد سنة ٤٤٤ وتوفي ٥٢٨ عن البغية ٢/١٤٢.

من غير زيادة معنى ، وعطف الشيء على نفسه لا يكون وإنما يعطف على غيره .
وظاهر هذا أيضاً أن الصفات يعطف بعضها على بعض بإطلاق ، وذلك لا يجوز بل النعوت إذا تكررت وكانت متباعدة في المعنى حسن عطف بعضها على بعض ، وإن كانت متقاربة في المعنى قبح عطف بعضها على بعض نحو : مرت بزید الفارس البطل الشجاع ، لا أنها بمعنى واحد .

ص . لا يجوز عطف اللفظ التأكيد بعضها على بعض (١) ، وذلك أنك إن عطف العین على النفس ، أو أجمع على كل ، أو دي إلى عطف الشيء على نفسه ، وذلك لا يجوز ، وأما إذا عطفت كلاً وما في معناها على النفس وما في معناها فلا يخلو أن تعطف بالواو أو بالفاء أو بتم أو بحتي أو بغير ذلك من حروف العطف ، فإن عطفته بالواو أو بالفاء أو بتم أو بحتي لم يجز ، لأن هذه الحروف مشرقة في اللفظ والمعنى ، ومعنى كل وأخواتها غير موافق لمعنى النفس في التأكيد ، وإن عطفت بغير ذلك من حروف العطف لم يجز ، لأنها لا تحدد الشئيين أو الأشياء ، واللفظ التأكيد كلها مرادة من جهة المعنى ، وهذا إذا أضيف إليه قول السعدي لا بأس به //

انتهت مقدمة الباب ولنرجع إلى لفظ أبي موسى :

قوله : التوكيد : تكرير وإحاطة .

يريد التوكيد الذي يهوب له في النحو . وقد كان حقه أن يبينه كما فعل ذلك في التعجب حين قال : " للتعجب الذي يهوب له في النحو لفظان " . لما كان للتعجب ألفاظ كثيرة حصر مقصوده منها .

وأأنواع التوكيد أكثر مما ذكر ، ألا ترى أن التوكيد يكون بإن وبالقسم وبالمنفعل المطلق كما قدمنا (٣) ولم يذكر شيئاً منها في الباب .

وقوله : تكرير وإحاطة .

يوهم أن الإحاطة ليست تكراراً ، وليس كذلك ، فإن الإحاطة تكرار أيضاً ؛

(١) فقول ابن عصفور هذا في المقرب ٢٤١ ، ولم يعلله ، ولعل بقية كلامه في

شرحه للمقرب .

(٢) في الصورة : و .

(٣) تقدم ص ٦٦٥ .

أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : قَامَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ فَإِنَّ كُلَّ الْقَوْمِ هُوَ كُلُّ الْقَوْمِ هُمُ الْقَوْمُ ، فَتَبَيَّنَ هُنَا أَنَّ إِحَاطَةَ تَكَرُّرًا وَأَيْضًا يَكُونُ فِي هَذِهِ الْقِسْمَةِ عَيْبٌ التَّدَاخُلُ (١) .

شَنْ : يَكُونُ هَذَا عِنْدِي عَلَى حَذْفٍ وَكَأَنَّهُ يَرِيدُ : تَكَرُّرًا دُونَ إِحَاطَةٍ وَتَكَرُّرًا هُوَ إِحَاطَةٌ ، ثُمَّ اخْتَصَرَ هَذَا فَقَالَ : تَكَرُّرًا وَإِحَاطَةً وَحَذْفًا * دُونَ إِحَاطَةٍ * مِنَ الْأَوَّلِ لِدَلَالَةِ الثَّانِي عَلَيْهِ ، وَحَذْفًا : " تَكَرُّرًا هُوَ " مِنَ الثَّانِي لِدَلَالَةِ مَا هُوَ بِمَعْنَاهُ فِي الْأَوَّلِ (٢) .

وَالصَّوَابُ : أَنْ يُقَالَ : التَّوَكِيدُ تَكَرُّرًا بِغَيْرِ إِحَاطَةٍ وَتَكَرُّرًا بِإِحَاطَةٍ ، فَالتَّكْرِيرُ بِغَيْرِ إِحَاطَةٍ ضَرْبَانُ : تَكَرِيرٌ لَفْظِي ، وَتَكَرِيرٌ مَعْنَوِي ، فَتَكَرِيرُ اللَّفْظِ كَذَا وَتَكَرِيرُ الْمَعْنَى كَذَا . وَكَذَا قَسَمَ النُّحَوِيُّونَ هَذَا الْبَابَ إِلَى تَأْكِيدٍ لَفْظِيٍّ وَمَعْنَوِيٍّ .
قَالُوا : فَالْلَفْظِيُّ : إِعَادَةُ الْمَوْءَدِّ بِلَفْظِهِ .

وَالْمَعْنَوِيُّ : إِعَادَةُ الْأَوَّلِ بِمَعْنَاهُ بِتِلْكَ الْأَلْفَافِ الْمَشْهُورَةِ وَهِيَ : النَّفْسُ وَالْعَيْنُ وَكُلُّ وَأَجْمَعُ وَأَخْوَاتِهَا .

فَكُونُ أَبِي مُوسَى قَدْ جَعَلَ النَّفْسَ وَالْعَيْنَ مِنْ تَكَرُّرِ الْمَعْنَى وَجَعَلَ كَلًّا وَأَجْمَعًا مِنْ تَوْكِيدِ الْإِحَاطَةِ مِنْ غَيْرِ تَكَرُّرِ الْمَعْنَى ، لَا أَعْرِفُ لَهُ وَجْهًا ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَمَّا رَأَى النَّفْسَ وَالْعَيْنَ إِنَّمَا جِيءَ بِهِمَا لِإثْبَاتِ حَقِيقَةِ الْأَوَّلِ (٣) جَعَلَهُمَا الْأَوَّلَ مَعْنَى ، فَكَأَنَّكَ أَعَدْتَ الْمَعْنَى . وَلَمَّا رَأَى كَلًّا وَأَجْمَعًا إِنَّمَا جِيءَ بِهِمَا لِلْإِحَاطَةِ وَالْإِحَاطَةُ لَيْسَ الْأَوَّلُ جَعَلَهَا غَيْرَهُ ، وَهَذَا أَمْرٌ انْفَرَدَ بِهِ . أَوْ يَكُونُ عَلَى الْحَذْفِ الْمَتَقَدِّمِ وَفِيهِ بَعْدُ .

وقوله : ويتبع الاسم .

مثاله : قام زيد زيد .

وقوله : والفعل .

مثاله : قم قم .

- (١) هذه عبارة الشلوبيين في شرحه للجزولية ١٣٤ أ .
(٢) كلام الشلوبيين في المصدر السابق .
(٣) في المنصورة : الأولى ، والصواب ما أثبتناه .

وقوله : والحرف .

مثاله : نعم نعم ، ولا لا ، وقد تقدم ذلك .

وقوله : ويتبع الاسم المعرفة مطلقاً .

يعني متجزئاً كان أو غير متجزئ نحو : جاء زيد نفسه ، ورأيت
القوم أنفسهم وقبضت الدراهم (١) نفسها .

وقوله : والإحاطة تتبع المعرفة المتجزئ .

مثاله : جاءني القوم كلهم ، وجاء إخوتك أجمعون .

وقوله : والتجزؤ بحسب العامل .

مثاله : رأيت زيدا كله ، ولا تقول : جاءني زيد كله ، وسبع العبد
كله ، ولا تقول : جاءني العبد كله ، ولا قام زيد أجمع ، وذلك أن زيدا يتجزأ
في الرواية ، ولا يتجزأ في المجيء ولا في القيام .

وقوله : وللواحد المذكور كله إلى أتبع .

مثاله : بعثت العبد كله أجمع أكنع أبصع أتبع . وقد تقدم بيانها
(٢) وعن ابن كيسان : تبدأ بأبيها شئت بعد أجمع . وسمع : أجمع أكنع ،
وجمع بضع ، وجمع بتع ، قال الزمخشري : وحكى بعضهم : جاء نسي
القوم أكتعون (٢) .

وقوله : وللاثنين كلاهما فحسب .

مثاله : خرج الزيدان كلاهما وأكرمت الزيدتين كليهما ، ومررت بالزيدين
كليهما ، ولا يقال : أجمعان ، أكتعان ، أبصعان ، أبتعان عند البصريين .
استغناءً عنه ب " كلاهما " وأجاز الكوفيون ذلك قياساً .

(١) في الصورة : الدرهم .

(٢-٢) بنصه عن شرح الجزولية الكبير للشلوبين ١٣٤ ب وهو كلام الزمخشري

في المفصل ١٤٤ مع اختلاف يسير وانظر شرح المفصل لابن يعين

٤٦/٣ وابن كيسان النحوي (للدعجاني) ٣٢٢ ، ٣٢٣ .

والصواب: مذهب البصريين فإن ذلك لم يسمع . ووجه تركهم له
أن العرب لما قالوا : جاءني الزيدان كلاهما ولم يقولوا : جاءني الزيدان
كلاهما فتركوا كلا ولم يقولوا كلاهما وكانوا قد استعملوه في المفرد ولم
يستغنوا عنها في المفرد بغيرها كما استغنوا في التثنية عنها بقولهم :
كلاهما ، فلما كانوا قد استغنوا بها عن كل استغنوا بها أيضا عما هو في
معنى كل من كليهما ، فلم يقولوا : أجمعان ولا أبتعان ، استغنوا عنهما
بكليهما ، كما استغنوا بها عن كليهما ، لا نه في معناها .

وكذلك فعلوا في الموءنث : استغنوا بكتبيهما عن جمعائين ، لا نه
في معنى كل كما استغنوا عن كليهما استغنوا عن جمعائين وكتعاوين ، كسنا
استغنوا بترك عن : ^{وَوَدَّعَ} وودع ، ولأن من كلامهم إجراء الباب كسسه
مجري واحداً ، وكل وأجمع وأكتع وأبضع باب واحد من جهة أنها لتوكيد
الإحاطة ، فأجريت كلها مجري واحداً إذا استعملت كل استعمل ما هو
بمعناها ، وإذا استغني عنها بغيرها استغني به عن ما هو بمعناها
كذا قال الأستان أبو طي (١) .

وقوله : وللجميع بشرط العقل : كلهم إلى أبتعين .
مثاله : قام الرجال كلهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون .

وقوله : وللواحدة كلها إلى بتعاء .
مثاله : بنيت الدار كلها جمعا كتعا بصعا بتعا .

وقوله : وللثنتين كتاهما فحسب .
مثاله : قامت الهندان كتاهما لا يقال : جمعوا ولا كتعاوان
ولا بتعاوان ولا بصعاوان ، استغنا عن ذلك بكتنا . والكوفيون يجيزون ذلك
قياساً كما تقدم .

(١) عن شرح الجزولية الكبير ١٣٤ ب و ١٣٥ أ بتصرف يسير .

وقوله : وللجميع كَلْمَن إِلَى [بَتَعَ] (١) .
مثاله : خرجت الهندات كَلْمَن جمع كَتَعَ بَصَعَ بَتَعَ .

وقوله : وَإِنْ شِئْتَ كَانَ لَفْظٌ مَا تَجْرِبُهُ عَلَى جَمَاعَةِ الْمَوْتِ نَتِّ لِلْإِحَاطَةِ // ١٨٥
كَلْفَظٍ مَا تَجْرِبُهُ عَلَى الْوَاحِدِ مِنْهَا .

مثاله : رأيت الهندات كَلْمَا جَمْعًا كَتَعًا بَصَعًا [بَتَعًا] (٢) ، ويكون
ذلك حملًا عَلَى مَعْنَى الْجَمَاعَةِ ، وَدَخَلَتْ الدِّيَارُ كَلْمَا كَمَا تَقُولُ : بَتِعَتِ الْإِمَاءُ
كَلْمًا .

ش : ويجي عَلَى قِيَاسِ هَذَا الْقَوْلِ أَنْ يُقَالَ فِي جَمَاعَةِ الْمَذْكَرِ الْعَاقِلِ :
جَاءَ نِي الرِّجَالُ كَلْمًا جَمْعًا كَتَعًا بَصَعًا بَتَعًا عَلَى مَعْنَى الْجَمَاعَةِ أَيْضًا ،
وَعَلَى هَذَا - مِنْ الْحَمْلِ عَلَى تَأْوِيلِ الْجَمَاعَةِ - قَالَ حَسَنُ بْنُ ثَابِتٍ :

٥٠٤ - وَقَالَ اللَّهُ : قَدْ يَسَّرْتُ جُنْدًا هُمُ الْأَنْصَارُ عَرَضَتْهَا اللَّقَاءُ (٤)

إِلَّا أَنَّ هَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا فِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ مِنْ جَمْعِ الْمَذْكَرِ الْعَاقِلِ وَلَا يَكُونُ فِي جَمْعِ
السَّلَامَةِ مِنْهُ كَثِيرٌ إِنَّمَا يَجِيءُ ذَلِكَ قَلِيلًا فِي أَصْحَ الْمَذْهَبِينَ ، فَلَا يُقَالُ
: جَاءَ نِي الزَّيْدُونَ كَلْمًا جَمْعًا كَتَعًا بَصَعًا بَتَعًا .

وَقَدْ تَقَدَّمَ الْفَرْقُ بَيْنَ جَمْعِ التَّكْسِيرِ وَجَمْعِ السَّلَامَةِ فِي التَّأْنِيثِ فِي بَابِ
الْفَاعِلِ ، وَهَذَا الْمَوْضِعُ جَارٍ عَلَى مَا تَقَدَّمَ هُنَاكَ (٥) .

-
- (١) فِي الْمَجْزُوءَةِ : أَبْتَعَ ، وَهُوَ خَطَأٌ وَمَا أَشْبَهَتْهُ مِنْ نَصْرِ الْجَزْئِيَّةِ .
 - (٢) فِي نَسْخِ الْجَزْئِيَّةِ : مِنْ الْإِحَاطَةِ .
 - (٣) تَكْمَلَةٌ يَتِمُّ بِهَا الْكَلَامُ .
 - (٤) الْبَيْتُ لِحَسَنِ بْنِ ثَابِتٍ فِي دِيْوَانِهِ : ٦ مِنْ قَصِيدَتِهِ الَّتِي مَطْلَعُهَا :
عَفَّتْ ذَاتَ الْأَصَابِعِ فَالْجَوَاءُ إِلَى عَذْرَاءٍ مَنَزَلُهَا الْخِصْلَاءُ
 - (٥) هَذِهِ الْإِحَالَاتُ مِنْ نَصْرِ الشُّلُوبِيِّينَ وَأَبْقَاهَا الشَّارِحُ ، لِأَنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ الْمَحَالَّ
عَلَيْهَا قَدْ تَقَدَّمَتْ عِنْدَهُ أَيْضًا فِي بَابِ الْفَاعِلِ .

وهل يقال : جاءني الرجال كلهم جمع كتح بصع بتع . فيجري على جماعة المذكور ما يجري على جماعة المؤنث ؟ .

فأقول فيه : إنه قليل في الاستعمال والقياس وأجازه بعضهم وقال : هو جائز على تأويل الجماعات وأنشد في ذلك :

٥٠٥ - أقبلن من شعلان أو وادي رميم على قلاصٍ مثل خيطان السلم^(١)

ولا ينبغي أن يحمل على جمع المذكور [العاقل]^(٢) لفظ المؤنث المفرد ، ولا لفظ المؤنث المجموع إلا إذا كان مكسراً ، فإن كان مسلماً لم يحمل عليه لفظ التانيث إلا قليلاً في أصح المذهبين . وهو يخالف جمع المذكور غير العاقل لجواز الوجهين في هذا النوع على الإطلاق ؛ ولا أنه لا يجمع شيء منه جمع السلامة إنما يجمع جمع التكسير . وهو في جمع المذكور العاقل على التفصيل المتقدم^(٣) .

وقوله : وحكم جمع المذكور غير العاقل حكم جمع المؤنث .

يعني في الوجهين اللذين ذكرا له نحو : أقبلت الجمال كلهن وكلها ، واشترت البغال كلهن وكلها ، لأن كل جمع لمالا يعقل فالعرب قد تعامله معاملة جماعة المؤنث ، وقد تعامله معاملة الواحدة وأما قول الشاعر :

يمتأقربني الزينيين كليهما إليك وقربى خالدٍ وحبیب^(٤) [٤٩٩]

(١) البيتان لجريروهما في ديوانه : ٥٢٠ والأول روايته مختلفة وهي :

أقبلن من جنبي فتاخ وإضم

وهما في الكامل ١٢٢/٢ ، ١٩١/٣ ، والخزانة ٣٥٥/٢ .

(٢) تكملة من شرح الجزولية الكبير .

(٣) الكلام بنصه في الشرح الكبير للجزولية ١٣٥ ب و ١٣٦ أ .

(٤) سبق تخريجه ٦٧١٤ .

فإنه من تذكير الموءنث حملاً على المعنى ضرورة ، كأنه قال :
بقربي الشخصين كليهما .

وثبت في بعض النسخ : وفائدة تكرار اللفظ رفع توهم المتكلم أن السامع
لم يسمع ما ذكر . وفائدة تكرير المعنى رفع توهم السامع أن المتكلم تجوز في كلامه
وفائدة تكرير الإحاطة رفع توهم السامع أن المتكلم وضع الأعم في كلامه
موضع الأخص .

وهذه الزيادة صحيحة .

قال ش : وما تضمنته هذه الزيادة من فائدة تكرير اللفظ ليس بلازم
له ؛ لأنه قد تكون فائدة تكرير اللفظ^(١) تمكين المعنى في نص السامع كما
يكون ذلك أيضاً فائدة تكرير الإحاطة . وقد تكون فائدته رفع المجاز فيكون
فائدة قولهم : قام زيد زيد ، كفائدة : قام زيد نفسه .

وقد رأيت^(٢) في بعض النسخ : وفائدة تكرير اللفظ رفع توهم
المتكلم أن السامع لم يسمع ما كُرر ، أولم يحقّقه .

وقوله : " أولم يحقّقه يحتمل وجهين : أحدهما : أن يكون معناه أولم
يحقق سماعه . والثاني : أن يكون معناه : أو تجوز فيه . وعلى هذا التفسير
يكون معناه كعنى نفسه ، وإن كان " ولم يحقّقه " بالواو^(٣) فيكون معناه
: ولم يحقق سماعه ولم يتجوز فيه أيضاً^(٤) .

قلت : والذي قاله أبو موسى في التوكيد اللفظي ظاهر جداً ، والذي
قاله الأستاذ كأنه رأى أن العجاز لا يؤكّد فعندما توكّده وتعيده عرف
بذلك أن اللفظ على حقيقته^(٥) الموضوع لها من غير تجوز ، وذلك في قولك :
قام الأمير الأمير ، وقام القوم القوم^(٦) .

- (١-١) سقطت هذه العبارة من شرح الجزولية للشلوبين ولعله بسبب سبق النظر .
(٢) الذي رأى هو الشلوبين فلا زال النقل عنه مستمرا .
(٣) بعده في شرح الشلوبين : وقد رأيت أيضاً في بعض النسخ .
(٤) ما سبق كلام الشلوبين في شرحه الكبير للجزولية ١٣٦ أ .
(٥) في الصورة : حقيقة .
(٦) في الهامش : بلفت .

باب البَدَل

هو إعلَامُ السَّمْعِ بِمَجْمُوعِي الْأَسْمِينِ أَوِ الْفَعْلِينِ عَلَى جِهَةِ الْبَيَانِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُنَوَى بِالْأَوَّلِ مِنْهُمَا الطَّرْحُ . وهذا مذهب سيويوه فيه (١) .

وقال المازني (٢) والمبرد (٣) : الأَوَّلُ لَفْوٌ وَذَلِكَ أَنَّ حَقِيقَةَ الْبَدَلِ أَلَّا يَجْمَعَ مَعَ الْمَبْدَلِ مِنْهُ فِي الْأَحْكَامِ ، فَكَذَلِكَ فِي الْأَلْفَاظِ .

وهذا الذي قاله غير لازم ، لأنَّ حَقِيقَةَ هَذَا الْبَدَلِ الَّذِي فِي اللَّفْظِ إِنَّمَا هُوَ الْبَيَانُ ، فَلَا يَجُوزُ اعْتِقَادُ طَرْحِ الْمُبَيَّنِ ، كَمَا لَا يَجُوزُ اعْتِقَادُ اللَّفْوِ وَالطَّرْحِ فِي الْمَنْعُوتِ الْمُبَيَّنِ فِي النَّعْتِ وَلَا فِي التَّوَكِيدِ .

وكذا زعم السيرافي - أعني ما قلت - ، لأنه قال : ليس المبدلُ منه بمنزلة ما ليس في الكلام ، إنما أبدل منه للبيان ، ولو أبطل الأَوَّلَ لم يجز : زيدٌ مررتُ به أبي عبدالله (٤) وإنما سميَ بدلاً لدخوله فيما عمل فيه ما قبله على شريطةٍ ، وهي إعادة العامل .

وكذلك ردَّ النحويون عليهما بقولهم : جاءني الذي خاطبته أبا علي ، قالوا : فلو كانت الهاءُ في نية الطرح لما جاز هذا الكلام ، لأنه كانت الصلة تبقى دون ضمير يعود منها على الموصول .

(١) قال سيويوه في الكتاب ٣٣١/٢ "فالمبدلُ إنما يجيءُ ابتداءً كأنه لم يذكر قبله شيءٌ" لأنَّك تخلي له الفعل وتجعله مكان الأَوَّلِ . ومفهوم هذا الكلام أن سيويوه يرى أن المبدل منه ينوي به الطرح ، وقد فهم ذلك الشيخ عضيمة في فهارسه على الكتاب ص ٢٤٦ .

(٢) المقتضب ٣٩٩/٤ .

(٣) كلام المبرد بخلاف ذلك انظر المقتضب ٣٩٩/٤ فقد قال : "ولو كان الهدل يبطل المبدل منه لم يجز أن تقول : زيد مررت به أبي عبدالله لأنك لو لم تعتد بالهاء فقلت : زيد مررت بأبي عبدالله كان خلفاً لأنك جعلت زيدا ابتداءً ، ولم ترد إليه شيئاً ، فالمبدل منه مثبت في الكلام" وانظر ٤٠٠/٤ هـ ٢ .

(٤) انظر هامش الكتاب ١٥٠/١ والمقتضب ٣٩٩/٤ وشرح المفصل لابن يعيش ٦٦/٣ وشرح السيرافي ١٠/٢ والمثال الذي أورده : زيدٌ رأيت أبا عمراً تجعل عمراً بدلاً أبا .

ويعبر الكوفيون عن البدل بالترجمة^١؛ لأن الترجمة عن الشيء تبين^٢

له وعنوان .

ص : البدل إلام السامع بمجموع اسمين أو فعلين على جهة
البيان للأول أو تأكيده ، وعلى أن ينوي بالأول منها الطرح^٣ معنى لا لفظاً^(١)

والتبيين // قولك : قام زيد أخوك ، ألا ترى أن السامع أطمته^(٢) ١٨٦
بالقائم بمجموع زيد وأخيك .

وقولنا للتأكيد مثاله : جدعت زيدا أنفه ، لأنه معلوم من جدعت^٤
أن المجدوع الأنف .

وقولنا : على جهة البيان : تحرز من العطف ، ألا ترى أنك إذا
قلت : قام زيد وعمرو أطمت السامع بالقيام بمجموع زيد وعمرو إلا أن الثاني
وهو عمرو ليس فيه بيان لزيد كما في قولك : قام زيد أخوك ، بيان لزيد
بالأخ .

وقولنا : أو فعلين : مثاله : إن تقم تنهض أقم معك ، و : إن تجلس
تتمكن أجلس معك ، ومن يضحك يتلألأ وجهه أكرمه ، ومنه قوله تعالى :
* ومن يفعل ذلك يلق أثاما * يضاعف له العذاب^(٣) ، لأن لقي الأثام
مضاعفة العذاب^(٤) ، ومن ذلك قول الشاعر :

٥٦ - إن علي الله أن تبايعنا توخذ كرها أو تجيء طامعا^(٥)

(١) التعريف بنصه في المقرب لابن عصفور ٢٤٢/١ وبعبارة قريبة في

شرح الجمل ٢٧٩/١ .

(٢) في الصورة : أطمه .

(٣) من الآية ٦٨ ، ٦٩ من سورة الفرقان .

(٤) هذه عبارة الخليل في الكتاب ٠٨٧/٣ .

(٥) البيتان في الكتاب ١٥٦/١ والمقتضب ٦٢/٢ وشرح الجمل لابن عصفور

١١٨/١ ١٩٢٠ والخزانة ٣٧٣/٢ وغير ذلك .

فأبدل "تو" خذ " من "تبايع" ، لأنه ضرب منه (١) ، ونصب اسم الله
على القسم بإضمار فعلٍ و " أن تبايعا " اسم إن ، و " علي " خبرها .
وكقول الآخر:

متى تأتينا تلعم بنا في ديارنا تجد حطباً جزلاً ونارا تأججا (٢) [٢٥٢]
فأبدل : تلعم من تأتينا ، لأنه من جنسه ، لأن معنى ألمت به : أتيتسه
وزرته ، ولو قلت : من يأتني يضحك أكرمه لم يجز جزم يضحك ، لأنه
ليس من معنى الإتيان فيبدل منه ، ولكن إن رفعت على الحال جاز .

وقولنا (٣) : على أن ينوي بالأول منهما الطرح ، تحرز من النعت
والتأكيد ، ألا ترى أنك إذا قلت : قام زيد العاقل ، أو قام زيد نفسه ،
فقد أظمت السامع بزيدٍ والعاقل ، وبزيدٍ ونفسه ، على جهة تبيين الأول
وهو زيدٍ بالثاني ، وهو العاقل أو نفسه . لكن لم ينوب زيدٍ في النعت
والتأكيد الطرح كما نويت في البديل ، لأنه إذا قلت : قام زيد أخوك ،
فكأنك قلت : قام أخوك ، وأضربت عن قولك : قام زيد .

فإن قال القائل : وما الدليل على ذلك ؟

فالجواب أن تقول : إن الذي يدل على ذلك تكرير العامل مع البديل
في نحو : مررت بزيد بأخيك قال تعالى * قال الملأ الذين استكبروا
من قومه للذين استضعفوا لمن آمن منهم * (٤) فأعاد لام الجر مع من ،
وهو بديل من الذين ، فلولا أن النية بالأول الطرح لما جاز ذلك ، إذ لو
كان البديل من كمال الأول كما هو النعت لما ساع إدخال العامل عليه ،

- (١) قال صاحب الخزانة ٣٧٣/٢ والبديل في الحقيقة إنما هو مجموع المعطوف
والمعطوف عليه إذ لا تكون المبايعه إلا على أحد الوجهين من إكراه
أو طاعة وهو كقولهم : الرمان حامض ، وإن كان يقال باعتبار اللفظ إن تجي
معطوف على تو خذ الخ ...
(٢) سبق تخريجه ص ٣٨٥ .
(٣) هو ابن عصفور في شرحه للجمل ١ / ٢٨٠ .
(٤) الآية ٧٥ من سورة الاعراف .

لثَلَاثَةِ يَوْمٍ ذَلِكَ إِلَى إِدْخَالِ الْعَامِلِ بَيْنَ شَيْئَيْنِ قَدْ جُعِلَا كَالْكَلِمَةِ
الوَاحِدَةِ ، وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ لَمْ يَدْخُلِ الْعَامِلُ عَلَى النَّعْتِ ؛ لِأَنَّهُ مَعَ الْمَنْعُوتِ
كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ ، فَهُوَ مِنْ كَمَالِ الْمَنْعُوتِ كَمَا أَنَّ الصَّلَاةَ مِنْ كَمَالِ الْمَوْضُوعِ (١) .

وقولنا (٢) : مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى لَا مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ ؛ لِأَنَّ لَوُتُوِيَّ بِالْأَوَّلِ
الطَّرْحُ لَفْظًا أَوْ لَمْ يَعْتَدَّ بِهِ أَصْلًا لَمَا جَازَ مِثْلُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا يَدَهُ ؛ إِذْ لَوْلَمْ
يَعْتَدَّ بِزَيْدٍ لَمْ يَكُنْ لِلضَّمِيرِ مِنْ يَدِهِ مَا يَعُودُ عَلَيْهِ .

(٣) أقسام البدل

والبدلُ يَنْقَسِمُ إِلَى سِتَّةِ أَقْسَامٍ ، ثَلَاثَةٌ مِنْهَا اتَّفَقَ النُّحَوِيُّونَ عَلَيْهِمْ ،
وَوَرَدَ بِهَا السَّمَاعُ ، وَاثْنَانِ جَائِزَانِ فِي الْقِيَاسِ وَلَمْ يَرِدْ بِهِمَا سَمَاعٌ ، وَوَاحِدٌ
وَرَدَ بِهِ السَّمَاعُ ، إِلَّا أَنَّ النُّحَوِيِّينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ ، هَلْ هُوَ مِنْ هَذَا الْبَابِ أَوْ مِنْ
بَابِ الْعَطْفِ ؟

فَالثَّلَاثَةُ الَّتِي وَرَدَ بِهَا السَّمَاعُ : بَدَلُ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ (٤) وَهُمَا لِعَيْنِ
وَاحِدَةٍ (٤) ، وَهُوَ أَنْ تُبَدَلَ اللَّفْظُ مِنَ اللَّفْظِ بِشَرَطٍ أَنْ يَكُونَ اللَّفْظَانِ وَاقِعَيْنِ عَلَى
مَعْنَى وَاحِدٍ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى * اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ
أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ * (٥) فَالصِّرَاطُ الثَّانِي هُوَ الْأَوَّلُ .

وبَدَلُ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ : وَهُوَ أَنْ تُبَدَلَ لَفْظًا مِنْ لَفْظٍ بِشَرَطٍ أَنْ يَكُونَ
الثَّانِي وَاقِعًا عَلَى بَعْضِ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ الْأَوَّلُ نَحْوُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا يَدَهُ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ
تَعَالَى : * وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا * (٦) فَمَنْ : بَدَلُ
مِنَ النَّاسِ وَهُوَ وَاقِعٌ عَلَى بَعْضِ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ الْأَوَّلُ ، وَهُوَ النَّاسُ ؛ لِأَنَّ النَّاسَ مِنْهُمْ
الْمُسْتَطِيعُ وَغَيْرُهُ .

(١) فِي الْمَصُورَةِ : الْمَوْصُوفُ ، تَحْرِيفٌ .

(٢) لَا زَالَ كَلَامُ ابْنِ عَصْفُورٍ مَوْصُولًا .

(٣) اعْتَمَدَ فِيهِ الشَّارِحُ عَلَى كَلَامِ ابْنِ عَصْفُورٍ فِي شَرْحِ الْجُمْلِ ٢٨١/١ وَمَا
بَعْدَهَا ، بِتَصْرِفٍ .

(٤-٤) زِيَادَةٌ قَمَا فِي شَرْحِ الْجُمْلِ .

(٥) الْآيَاتَانِ ٦ ، ٧ مِنْ سُورَةِ الْفَاتِحَةِ .

(٦) الْآيَةُ ٩٧ مِنْ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ .

وبدّل الاشتمال وفيه خلاف بين النحويين : فمنهم من رأى أن بدل الاشتمال هو أن تبدّل اسماً من اسم بشرط أن يكون الثاني صفة من صفات الأول ، وهو مذهب الزجاج نحو قولك : أعجبتني عبد الله غلمه ؛ ألا ترى أنه قصر^(١) بدل الاشتمال على بدل المصدر من الاسم .

وذلك فاسد ، لا نهم يقولون : سرق عبد الله ثوبه ، والثوب ليس بمصدر^٧ ومنهم من رأى^(٢) أن بدل الاشتمال هو : أن تبدّل اسماً من اسم بشرط أن يكون الثاني مشتقاً على الأول ومحيطاً به ، فيدخل تحت هذا : سرق عبد الله ثوبه ، لأن الثوب مشتق على عبد الله^(٣) . قال^(٤) : وهو الصحيح .

ومنهم من قال^(٥) : بدل الاشتمال هو أن تبدّل اسماً من اسم بشرط أن يكون الأول مشتقاً على الثاني ، وأعني بذلك أن تذكر الأول فيجوز الاكتفاء به عن الثاني وذلك نحو : سرق عبد الله ثوبه أو فرسه ؛ لا نه قد يجوز أن تقول : سرق عبد الله وأنت تعني الثوب أو الفرس ، ومن هذا القبيل قوله تعالى : * قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ * النارِ ذَاةِ الْوُقُودِ *^(٦) فالنار بدل من الأخدود ؛ لا نه يجوز أن تقول : قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ وَأَنْتَ تَعْنِي النَّارَ ؛

(١) في شرح الجمل : قصد ، وهو تحريف .

(٢) هو رأى الفارسي والرماني في أحد قوليهما عن السمع ١٢٦/٢ .

(٣) ينصه عن شرح الجمل باختلاف يسير .

(٤) يعني ابن عصفور ، وهو لم يقل ذلك والذي قاله في شرح الجمل

بعد إيراد هذا الرأي " وهو فاسد وذلك ؛ لا نه لا يجوز أن تقول : سرق عبد الله فرسه ، والفرس ليس مشتقاً على عبد الله " والذي صححه ابن عصفور هو الرأي الذي سيأتي بعد ، فلا يذو خطأ في أيّ الرأيين صحح ابن عصفور .

(٥) صدر ابن عصفور هذا الرأي بقوله : والصحيح أن بدل الاشتمال . الخ .

وهو مذهب الفارسي والرماني في أحد قوليهما ، عن السمع ١٢٦/٢ .

(٦) الأيتان ٤ ، ٥ من سورة البروج .

لأنه قد علم أن ذلك إنما كان من أجل النار التي أعدوها في الأخدود
لإحراق المومنين والمومنيات ، لا للأخدود بعينه ، فعلى هذا يجوز :
أعجبنى عبد الله حسنه // لأنه يجوز أن تقول : أعجبنى عبد الله وأنت تعني ١٨٧
الحسن ، ولا يجوز أن تقول : أعجبنى عبد الله غلامه ، لأنه لا يجوز أن تقول :
أعجبنى عبد الله وأنت تعنى الفلام ولا يُكتفى في معرفة بدل الاشتمال
بأن يكون الثاني مفهوماً من الأول بل لا بد من أن يجوز استعمال الأول
وحده على حدة ويكون الثاني مفهوماً [منه] (١) فلا تقول : أسرجت القوم
دابتهم ، وإن كان معلوماً من قولك : أسرجت القوم أنك إنما قصدت الدابة ؛
لأنه لا يجوز أن تقول : أسرجت القوم وأنت تعنى الدابة ، وتقول : سرق
عبد الله ثوبه ، لأنه قد تقول : سرق عبد الله ، وأنت تعنى الثوب (٢) ،
فهذه الثلاثة المسموعة .

(٣) - ومنهم من قال - وهو الصحيح عند الحذاق من النحويين - : إن
الخبر هو المشتل مقدماً كان أو موحراً ، وسيأتي بعد بيانه .

والاثنان الجائزان قياساً ، ولستم يرد بهما سماع : بدل الغلط : وهو
أن تبدل اسماً من اسم بشرط أن يكون ذكرك الأول على جهة [الغلط] .

وبدل النسيان وهو أن تبدل اسماً من اسم بشرط أن يكون ذكر الأول
على جهة [(٤) النسيان] . ومثال ذلك أن تقول : مررت بزيد (٥) حمار
وذلك أن يكون المرور به حماراً إلا أنك غلطت فذكرت زيداً أو نسيت

(١) تكملة من شرح الجمل ٢٨٢/١ .

(٢) ما سبق من شرح الجمل ٢٨٢/١ بتصريف .

(٣) هذه الفقرة ليست في شرح الجمل ، وسيأتي بيانه ص ٧١٦ .

(٤) ما بين القوسين سقط بسبب انتقال النظر ، وأثبتناه من شرح الجمل ٢٨٣/١ .

(٥) في الصورة : برجل ، والتصويب من السياق بعده ، ومن شرح الجمل .

وتوهمت أن المرور به زيداً ثم تذكرت بعد ذلك أن المرور به حماراً ، فأتيت به على جهة البدل . والأحسن في مثل هذا أن تأتي ببديل فتشير بالإضراب عن الأول لئلا يتوهم في ذلك أنك قصدت الصفة ، ألا ترى أنك إذا قلت : رأيت رجلاً حماراً أو ثوراً أمكن أن يتوهم أنك أردت : رأيت رجلاً جاهلاً أو بليداً .

ومن النحويين من زعم أن ذلك قد ورد في كلامهم (١) ، واستدل (٢)

٥٧ - كَمِيَاءٌ فِي شَفْتَيْهَا حَوَّةٌ لَعَسٌ وَفِي اللَّثَاتِ وَفِي أَنْيَابِهَا شَنْبٌ (٣)
قال : الحوَّة هي السواد الخالص ، واللعس سواد يضرب إلى الحمرة ، فإبداله للعس من الحوقر على جهة الغلط فيه .

وذلك لا حجة فيه لاحتمال أن يكون اللعس صفة لحوَّة لا بدلاً منها ، كأنك قلت : حوَّة لعساً : أي مشوبة بحمرة ، كما قالوا : رجل عدل ، يريدون : رجل عادل ، فيكون من باب الوصف بالمصدر (٤) .

والواحد الذي ورد به السماع ، واختلف فيه بدل البداء ، وهو أن تبدل اسماً من اسم بشرط أن يكون الأول قد بدالك في ذكره ، وذلك نحو : ما حكاه أبو زيد (٥) من قولهم : أكلت لحماً سمكاً تمراً ، وذلك أنه أخبر أولاً عن أكله اللحم ثم بداله (٦) في ذلك ، فأخبر عن أكله (السمك) ثم بداله فأخبر عن أكله (٧)

- (١) من أنكّر بدل الغلط والنسيان السبرد في المقتضب ١٦٦/١ ، ٢٩٧/٤ والزجاجي في الجمل ٣٥ فقد أنكروه في القرآن والكلام الفصيح قال ابن السيد : هذا الذي قاله أبو القاسم قد قاله غيره وكانه اتفاق من النحويين . فأما قولهم : إنه لم يقع في القرآن فصيح لا اعتراض فيه ، وأما قولهم : إنه لم يجز في شعر ولا في كلام فصيح فقد تأملته فرأيت غير صحيح إلخ . . ما قال .
- (٢) في المصورة : واستدلوا ، والتصويب من شرح الجمل .
- (٣) البيت في الديوان : ٩ من قصيدة مطلعها :
ما بال عينك منها الماء ينسكبُ كأنه من كل مفرية شربُ ؟
والبيت الشاهد في الكامل ١٦٠/٢ و مجالس العلماء : ١٣٩ والخصائص ٢٩١/٣ والمقرب ٢٤٤/١ و شرح الجمل ٢٨٣/١ والمقاصد النحوية ٢٠٢/٤ .
- (٤) في المقاصد النحوية ٢٠٢/٤ ويقال إن في البيت تقدماً وتأخيراً ، التقدير : كَمِيَاءٌ فِي شَفْتَيْهَا حَوَّةٌ وَفِي اللَّثَاتِ لَعَسٌ وَفِي أَنْيَابِهَا شَنْبٌ .
- (٥) في الخصائص ٢٩٠/١ .
- (٦) في المصورة : لك ، والتصويب من شرح الجمل .
- (٧) تكملة لا بد منها من شرح الجمل .

التمر ، ونحو قول الشاعر :

٥٠٨ - مالي لا أبيكي على طلاسي صباحي غبايقي قياتسي (١)

وذلك (٢) أنه أبدل الصباح من العلاتِ أولاً فكانه قال : مالي (لا) (٣) أبيكي على صباحي ، ثم بداله في ذلك فأبدل الغبايقي (٤) ثم بداله فأبدل القيات (٤).

ومن الناس من جعل هذا من بابِ العطفِ (٥) ، وحمله على حذفِ حرفِ العطفِ تقديره : عندهم : أكلت لحماً وسمكاً وتراً ، وكذلك البيت معناه عندهم صباحي وغبايقي وقياتي .

والصحيح أن الوجهين ممكنان ، والدليل على إثبات بدل البداء قولهُ صلى الله عليه وسلم : " إنَّ الرجلَ ليصلِّي الصلاةَ وما كُتِبَ له نصفها ثلثها إلى غيرها " (٦) إذ معلوم أنه ليس المعنى ، وما كتب له النصف مع إثبات الثلث ، وكذلك سائر الأجزاء ، لأن ذلك لا يوجدُ لشيءٍ واحد (٧) ، وأيضاً فإنَّه مناقضٌ لمقصودِ الحديثِ من أن الرجلَ قد يصلِّي الصلاةَ وما كتب له نصفها ،

-
- (١) البيتان في الخصائص ٢٩٠/١ ، ٢٨٠/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٤/١ والضرائر ١٦١ واللسان (صبح) (غبق) (قيل) .
- (٢) في المصورة : ذكر والصواب ما أثبتناه من شرح الجمل .
- (٣) تنمة من شرح الجمل .
- (٤-٤) هذه العبارة ساقطة من شرح الجمل .
- (٥) منهم ابن جني في الخصائص ٢٨٠/٢ وذهب أيضاً إلى أنها قد تكون من بدل الشيء من الشيء .
- (٦) أخرجه أبو داود في سننه " كتاب الصلاة " ٢١١/١ ولفظه : " إنَّ الرجلَ لينصرف وما كتب له إلا عشر صلاته تسعها ، ثمنها ، سبعها ، سدسها ، خمسها ، ربعها ، ثلثها ، نصفها " .
- وانظر المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود ط ١ سنة ١٣٥١ هـ ج ٥ / ٢١٠ .
- (٧) عبارة شرح الجمل ٢٨٤/١ " لأن ذلك لا يوجد لشيء من الأجزاء واحد " .

فكأنه ، [لَمَّا] (١) قال عليه السلام : إِنَّ الرَّجُلَ لِيُصَلِّيَ الصَّلَاةَ وَمَا كُتِبَ لَهُ
نَصْفُهَا ، أُضْرِبَ عَنْ ذَلِكَ وَأَخْبِرَ أَنَّهُ قَدْ يَصَلِّيَهَا وَمَا كُتِبَ لَهُ ثُلُثُهَا - وَكَذَلِكَ
يُنزَلُ مَا بَعْدَ ذَلِكَ حَتَّى : إِلَى الْعِشْرِ (٢) .

[البدلُ يتبع المبدل في الإعراب]

والبدلُ لا يتبع المبدل منه في شيءٍ مما كان يتبع فيه النعت المنعوت
إلا في الإعراب خاصة ، فيجوز بدلُ المعرفة من المعرفة ، والنكرة من النكرة
والمعرفة من النكرة ، والنكرة من المعرفة .

والمثلُ في ذلك : في بدل الشيء من الشيء من المعرفة : ضربت
زيداً أخاك ، ومثال النكرة من النكرة : ضربت رجلاً رجلاً صالحاً ، ومثال النكرة
من المعرفة : أكرمت أخاك رجلاً صالحاً ، ومثال المعرفة من النكرة : أكرمتُ
رجلاً أخاك .

ومثال بدلِ المعرفة من المعرفة في بدل البعض من الكل : أكلت
الرغيفَ ثلثه ، ومثال بدلِ المعرفة من النكرة : أكلت رغيفاً ثلثه ، ومثال النكرة
من المعرفة : أكلتُ الرغيفَ ثلثاً منه ، ومثال النكرة من النكرة : أكلتُ رغيفاً
ثلثاً منه .

ومثال المعرفة من المعرفة في بدلِ الاشتغال : أعجبتني الجاريةُ
حسناً ، والنكرة من النكرة : أعجبتني جاريةً حسناً لها ، والنكرة من المعرفة :
أعجبتني الجاريةُ حسناً لها ، والمعرفة من النكرة : أعجبتني جاريةً حسناً .

- (١) قِلَّةٌ يستقيم بها السياق ، وهي من شرح الجمل .
(٢) الكلام السابق كله من شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٨٣ ، ٢٨٤ ، بتصريف .

ويشترط في بدل البعض من الكل ، وفي بدل الاشتمال أن يكون في الاسم الثاني ضمير يعود على البدل منه ، ولا يأتي بضمير ضمير إلا قليلا ، فمن ذلك قوله تعالى * قَتَلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ النَّارِ ذَاتِ الْوُقُودِ * (١) (٢) فتن (٣) : وجه ذلك أن التعريف بالألف واللام والصفة قد سدا مسده ودلا دلالتة .

وكذلك قوله * إِذْ هُمْ عَلَيْهَا قُعُودٌ * (٤) وقد قسر بعض النحويين من الاشتمال هنا لعدم العائد والمصدر ، وتأوله // على حذف مضاف (٥) كأنه قال : أخذود النار ذات الوقود ، وكذلك البدل في نحو : ما قام القوم إلا زيد فزيد بدل من القوم بدل بعض من كل ولا ضمير فيه ، لأن إلا قد سدت مسده وأغنت عنه ، إذ لا تخرج إلا ما هو (٦) مما قبلها ، إلا في الاستثناء المنقطع على أحد التأويلات فيه ، وسيبين إن شاء الله في بابيه . وقد قيل : إن الضمير محذوف منه والتقدير : إلا زيد منهم .

وأما قوله تعالى * وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتِطَاعٍ إِلَيْهِ سَبِيلًا * (٧) فمن بدل من الناس ، وحذف الضمير لفهم المعنى ، وكأنك قلت : من استطاع إليه سبيلا منهم .

-
- (١) الآيتان ٤ ، ٥ من سورة البروج .
 - (٢) بعدها في شرح الجمل ٢٨٥/١ ، ولم يقل ناره ، واعتبار " النار " بدل اشتمال هو مذهب الفارسي في الإيضاح : ٢٨٤ ورد عليه ابن الطراوة مذهبه هذا ، وقال إنما هو بدل الشيء الذي هو هو " انظر ذلك في ابن الطراوة النحوى : ٢٠٨ .
 - (٣) لم أعرف دلالة هذا الرمز .
 - (٤) الآية ٦ من سورة البروج .
 - (٥) ذهب إلى ذلك السهيلي في أماليه ١١٣ ، ١٢٧ .
 - (٦) في الصورة : وهو .
 - (٧) الآية ٩٧ من سورة آل عمران ، ومن هنا الكلام لابن عصفور .

وزعم الكسائي^(١) أن " من " شرطية وجوابها محذوف وكأنه قال : من استطاع إليه سبيلاً فعليه ذلك ، ورأى أن حذف جواب الشرط لفهم المعنى أحسن من حذف الضمير من البديل .

وهذا الذي ذهب إليه حسن جداً .

ومن الناس من زعم أن " من " (٢) فاعلة بحجج كأنه قال : أن يحج البيت المستطيع .

وفساد ذلك بين من طريق المعنى . (٣)

[شرط في بدل النكرة]

(٤) واشترط أهل بغداد في بدل النكرة من غيرها أن تكون من لفظ الأول . واستدلوا على ذلك بأنه لم يجئ شيء في بدل النكرة من غيرها إلا كذلك ، نحو قوله تعالى : = (بالناصية) ناصية كاذبة = (٥) وقول الشاعر :

٥٠٩ - وكنت كذي رجلين : رجلٍ صحيحةٍ ورجلٍ رمى فيها الزمان فشلت (٦)

واشترطوا أيضاً فيها أن تكون موصوفة ، ووافقهم على هذا الشرط أهل الكوفة ، واستدلوا على ذلك بأن النكرة لا تفيد في البديل إلا أن تكون موصوفة ، ألا ترى أنك لو قلت : مررت بمحمد رجل لم يكن مفيداً ، إذ معلوم أن محمداً رجلاً فإذا وصفته بصالح أفاد .

(١) البحر المحيط ١١/٣ .

(٢) في الصورة : ما ، تحريف .

(٣) عن شرح الجمل ٢٨٦/١ وقال أبو حيان في البحر المحيط ١١/٣ هذا القول ضعيف من حيث اللفظ والمعنى ، أما من حيث اللفظ فإن إضافة المصدر للمفعول ، ورفع الفاعل به قليل في الكلام ، ولا يمكن يحفظ في كلام العرب إلا في الشعر حتى زعم بعضهم أنه لا يجوز إلا في الشعر ، وأما من حيث المعنى فإنه لا يصح ، لأنه يكون المعنى أن الله أوجب على الناس استطيعهم وغير استطيعهم أن يحج البيت المستطيع ، ومتعلق الوجوب إنما هو المستطيع لا الناس على العموم .

(٤-٤) عن شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٦/١ ، ٢٨٧ باختلاف يسير جداً .

(٥) الآيتان ١٦٤١٥ من سورة العلق .

(٦) البيت لكثير عزة . وهو في الكتاب ٤٣٣/١ (ويجوز رفع " رجلٍ " فسي

الموضعين على القطع والجر على البيان وعلى البديل . والمقتضب ٢٩٠/٤

وشرح ابن يعيش ٦٨/٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٦/١ والخزانسة

٣٧٦/٢ وغير ذلك .

وهذا الذي ذهبوا إليه فاسد ، بل لا يشترط فيه أكثر من أن يكون في البدل فائدة . والدليل على فساد ما ذهبوا إليه قوله :

٥٠ - فلا وأبيك خير منك إنسى ليؤذيني التحمّم والصهيل (١)

فخير منك بدل من أباك ، وليس من لفظ الأول ولا موصوفاً ، ولا يتصور أن يكون نعتاً ، لأن " خير منك " نكرة ، والأب معرفة ، وكذلك قول الآخر :

٥١ - إنا وجدنا بني سلمى بمنزلة كساعد الضب لا طول ولا قصر (٢)

فلا طول ولا قصر نكرتان ، وهما بدلان من ساعد الضب ولم ينعتا . ولا هما من لفظ الأول ، ولا يجوز أن يكونا نعتين ، لأن ساعد الضب معرفة (٣) .

[تقسيم البدل بالنظر إلى الإظهار والإضمار]
وكذلك أيضاً ينقسم البدل بالنظر إلى الإظهار والإضمار أربع مسائل ظاهر من ظاهر ، ومضمر من ظاهر ، وظاهر من مضمر ، ومضمر من مضمر . إلا أن في بدل المضمر من غيره في بدل البعض من الكل وبدل الاشتمال تكلفاً (٤) . سيبين آخر الباب .

فمثال بدل الظاهر من الظاهر في بدل الشيء من الشيء : ضربت زيداً أخاك ، ومثال بدل المضمر من المضمر فيه : زيد ضربته إياه ، ومثال بدل المضمر من الظاهر فيه : ضربت زيداً إياه ، ومثال بدل الظاهر من المضمر فيه : زيد ضربته أخاك .

ومثال بدل الظاهر من الظاهر في بدل البعض من الكل : أكلت الرضيع

(١) البيت لسُمير أو سُمير بن الحارث الضبي ، - شاعر جاهلي - ، من قصيدة له في النوادر : ١٢٤٠ . وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٦/١ والمقرب ٢٤٥/١ والخزانة ٣٦٢/٢ .

(٢) البيت في معاني القرآن للأخفش : ٢٨٤ ، وفي شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٧/١ وانظر مصادر تخريجه فيه ، والحيوان ١١٢/٦ والخزانة ٣٦٤/٢ ، وتروى قافيته في بعض المصادر : ولا عظم .

(٣) لكلام ابن عصفور تكلمة انظرها في شرح الجمل ٢٨٧/١ .

(٤) في المصورة وفي شرح الجمل : تكلف ، وهو خطأ .

ثلثه ، ومثال المضمر من المضمر فيه : ثلثُ الرغيفِ أكلتهِ إِيَّاهُ ، - فالضمير في أكلته يعود على الرغيف وإِيَّاهُ يعود على الثلث - ، ومثال بدل المضمر من الظاهر : ثلثُ الرغيفِ أكلتُ الرغيفَ إِيَّاهُ - فتعيدُ الضميرَ على الثلث - ، ألا ترى أَنَّكَ قد تكَلَّفْتَ تكرارَ الرغيفِ في المسألتين الأخيرتين ، ومثال بدل الظاهر من المضمر فيه : القوم ضربتهم ثلثهم .

ومثال بدل الظاهر من الظاهر في بدل الاشتمال : عجبت من الجاريةِ حسنِها ، ومثال بدل الظاهر من المضمر فيه قولك : الجاريةُ عَجِبْتُ منها حسنِها ومثال بدل المضمر من المضمر فيه : حسنُ الجاريةِ عَجِبْتُ منها منه ، ومثال المضمر من الظاهر : حسن الجارية عجبت من الجارية منه ، فتكَلَّفْتَ أيضا تكرار الجارية في الوجهين الأخيرين .

وهذه المسائلُ التي تُؤدِّي إلى تكَلِّفِ الظاهرِ ، فيها خلافٌ بين النحويين : فمنهم من منعها ، ومنهم من أجازها .

فالذي منعها حطَّه على ذلك خلو الجملة من ضميرٍ يعودُ على المخبرِ عنسه ، ألا ترى أَنَّكَ إذا قلت : ثلثُ الرغيفِ أكلتُ الرغيفَ إِيَّاهُ لم يكن في الجملة - التي هي : أكلتُ الرغيفَ - الواقعةُ خبراً للثلث - ضميرٌ عائدٌ على الثلث .

فإن قلت : فإنَّ إِيَّاهُ البديل من الضمير (١) عائدٌ على الثلث ، فلا يُحتاج معه إلى عائدٍ آخر .

فالجوابُ : أنَّ البديلَ قد تقدَّم أنَّه على نيةِ تكرارِ العاملِ والاستئنافِ ، فكأنَّكَ قلت : ثلثُ الرغيفِ أكلتُ الرغيفَ ، ثم استأنفت بعد ذلك فقلت : إِيَّاهُ على تقديرِ إِيَّاهُ أكلتُ فقد وقعت - إذا - الجملةُ التي هي : "أكلتُ الرغيفَ" خبراً ، وليس فيها ضميرٌ . وكذلك مسألة ثلث الرغيفِ أكلتهِ إِيَّاهُ ، ألا ترى أَنَّ أكلتهِ (٢) في موضعِ خبرِ الرغيفِ ، والضميرُ في أكلتهِ عائدٌ عليه ، والجملة من المبتدأ والخبر في موضعِ خبرِ المبتدأ الذي هو ثلث الرغيفِ ، ولا ضميرٌ فيها ، ولا يعتد بالضمير

(١) في شرح الجمل : الرغيف .

(٢) في المصورة : أكلت ، وأثبتنا ما في شرح الجمل .

العائد على التثنية الذي هو إياه ، لأنه بدل ، وقد تقدم أن البدل على رنية الاستئناف .

والذي يُجيز (١) هذه المسائل يجعل البدل كأنه من تمام الجملة المتقدمة .
والصحيح المنع ، لأن التنية بالبدل كما تقدم الاستئناف ، بدليل تكرار العامل (٢)

وفي البدل من المضمرة خلاف بين // النحويين : ١٨٩

فمنهم من أجاز أن يبدل من المضمرة لغائب كان المضمرة أو لمخاطب أو لمتكلم في جميع أقسام البدل ، وهو مذهب الأخفش (٣) .

ومنهم من أجاز الإبدال من ضمير الغائب في جميع أقسام البدل ، وأما ضمير المتكلم والمخاطب ، فلا تبدل منهما بدل شيء من شيء ، فأما غير ذلك من أقسام البدل فجائز فيها نحو قوله :

٥١٥- ذَرِينِي إِنْ أَمَرَكَ لَنْ يُطَاعَا وَمَا أَلْفَيْتَنِي حُلْمِي مُضَاعَا (٤)

فأبدل حلمي من الياء في ألفيتني .

وإنما لم يجز أن يبدل من ضمير المتكلم والمخاطب بدل شيء من شيء ، لأن المقصود ببدل الشيء من الشيء تبين الأول ، وضمير المتكلم والمخاطب لا يبدل منهما لبس ، فلم يجز فيهما ، إذ لا فائدة فيه .

واستدل الأخفش على جوازه بالسمع والقياس :

أما القياس فإنه قد جاز أن يبدل من ضمير الغائب بدل شيء من شيء بلا خلاف نحو قوله :

-
- (١) هو الشلوين كما سيأتي ص ١٤٤
 - (٢) الكلام السابق جميعه في شرح الجمل لابن عصفور باختلاف يسير .
 - (٣) مذهبه في الهمع ١٢٧/٢ ووافق الكوفيون على ذلك .
 - (٤) البيت لعدي بن زيد ، ديوانه : ٣٥ ، وهو في الكتاب ١٥٦/١ منسوماً لرجل من بجيلة أو خثعم ، ومعاني القرآن للفراء ٧٣/٢ وشرح ابن يعيش ٦٥/٣ ، ٧٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٩/١ والخزانة ٣٦٨/٢ وغير ذلك كثير والبدل هنا بدل اشتغال .

٥١٣ - طى حالة لو أن في القوم حاتماً على جوده لضم بالياء حاتم (١)
 فحاتم بدل من المضمرفى جوده . فكما جاز فى ضمير الغيبة كذلك يجوز
 فى ضمير المتكلم والمخاطب ، لأن ضمير الغيبة أيضاً لا يدخله كبس ، ولذلك
 امتنعوا من نعتيه فلو كان البدل القصد به إزالة اللبس لا تمتنع فى ضمير الغيبة
 كما امتنع أن ينعت ، فإذا ثبت جوازه حيث لا كبس لم ينكر مجيئه فى ضمير المتكلم
 والمخاطب .

وهذا الذى استدلل به فاسد ؛ لأن نعت ضمير الغيبة لم يمنع من حيث
 لا يدخله كبس ، بل امتنع من حيث ينوب مناب ما لا ينعت ، وهو الظاهر
 المعاد ، ألا ترى أنك إذا قلت : لقيت رجلاً فضربتته ، الهاء نائبة مناب
 قوله : فضربت الرجل ، وأنت لو قلت : فضربت الرجل العاقل ، لم يجز ،
 فكذلك لا يجوز نعت ما ناب (٢) منابه . وقد تقدم إيضاح ذلك فى باب النعت .

وأما الذى امتنع نعت من المضمرات ؛ لأنه لا يدخله كبس فضمير المتكلم
 والمخاطب ، فإذا تبين أن ضمير الغيبة قد يدخله اللبس ويكون ذلك طى حسب
 ما يعود عليه ، فإن عاد طى ملبس كان مثله ، وإن عاد على غير ملبس كان أيضاً
 مثله . وإذا امتنع نعت لما ذكر جاز الإبدال منه إذ لا مانع يمنع من ذلك ،
 وتبين أن ضمير المتكلم والمخاطب يمتنع الإبدال منهما كما امتنع نعتهما .

وأما السماع فقله تعالى ﴿ لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ ﴾
 ﴿ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ ﴾ (٣) فالذين عنده بدل من الضمير المنصوب فى قوله ﴿ لِيَجْمَعَنَّكُمْ ﴾

(١) البيت للفرزدق فى الديوان ٢٩٧/٢ من قصيدة مجرورة القافية وروايته فيه :
 طى ساعة لو كان فى القوم حاتم طى جوده ضنت به نفس حاتم
 ولا شاهد فيه طى هذه الرواية ، وهو فى اللمع لابن جنى (العراق) : ١٧٠
 وشرح ابن يعيش ٦٩/٣ وشرح الجمل لابن صفور ٢٩٠/١ والمقاصد
 النحوية ١٨٦/٤ وفيه " أن حاتم بدل من الهاء الذى فى جوده " وذلك
 لأن القافية لما كانت مجرورة وأمكن البدل عدل إليه ، ولورفع طى أنه فاعل
 لقوله " ضنت " لجاز ، ولكن يكون فيه إقواء وهو من عيوب الشعر .

(٢) فى الصورة : مناب .

(٣) بقيتها = فهم لا يؤمنون = وهى الآية ١٢ من سورة الأنعام . وانظر كلام
 الأخفش عنها فى معانى القرآن له : ٢٦٩ .

وقول حميد (١) :

٥١٤- أنا سيف العشيِّرة فاعرفوني
حميداً قد تدرت السناما (٢)

فحميد بدل من الياء في قوله : فاعرفوني .

ولا حجة في شيء من ذلك ؛ لاحتمال (٣) أن يكون الذين محمولاً على الاستئناف والخبر في الجملة بعده ، ودخلت الفاء في خبر الذين (٤) تشبيهاً بجواب الشرط . ويحتمل أن يكون قوله : حميداً منصوباً بإضمار فعلٍ على أمح كأنه قال : فاعرفوا حميداً أو اعرفوا المشهور ، وأتاب حميداً مناب قولته : المشهور لكونه طمأ (٥) .

فصل

وإذا أبدلت من اسم استفهام لم يكن بد من ذكر أداة الاستفهام معه ، حتى يوافق البديل البديل منه في المعنى نحو قولك : كم مالك أعشرون أم ثلاثون؟ ومتى تخرج أيوم الجمعة أم يوم الخميس ؟ ، ومن ضربت أزيداً أم عمراً ؟ .

[الإبدال به العدد والجمع]

وإذا أتيت بعد عددٍ أو جمعٍ بأسماءٍ تريد إبدالها منها ، فلا يخلو من أن يكون ما ذكرته بعد العدد موافقاً له ، أو ما ذكرته بعد الجمع يمكن أن يصدق

(١) هو حميد بن ثور الهلالي ، شاعر مخضرم عاش في الجاهلية ، وقضى الشطر الأكبر من حياته في الإسلام ، توفي في زمن عثمان بن عفان ، له ديوان مطبوع صنعة عبد العزيز الميمنى .

(٢) البيت في ديوان حميد بن ثور : ١٣٣ . والمنصف ١٠/١ ، وشرح ابن يعيش ٩٣/٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٩١/١ ، والضرائر له : ٥٠ ، والمقرب ٢٤٦/١ ، وشرح شواهد الشافعية : ٢٢٣ ، ونسبه البغدادي لحميد بن بحدل الكلبى .

(٣) في المصورة : الاحتمال

(٤) في المصورة : الذى

(٥) ما سبق عن شرح الجمل ٢٨٩/١ - ٢٩١ .

طيه اسم جمع أو لا يكون ، فإن كان ما بعد العدد موافقاً للعدد ، أو ما بعد الجمع يصدق عليه الجمع جاز فيه وجهان : الإبدال كما تقدم ، والرفع على العطف ، وذلك نحو قولك : لقيت من القوم ثلاثة زيدا وعمرا وجعفرأ على البدل * وإن شئت قلت : زيد وعمرو وجعفر ، تريد : أحدهم زيد والآخر عمرو والآخر جعفر ونحو قولك : لقيت رجالا بكرة ومحمدا وجعفرأ على البدل ، وإن شئت قلت : بكر ومحمد وجعفر ، تريد : أحدهم بكر والآخر محمد والآخر جعفر.

وإن لم يكن ما بعد العدد يعني بالمعدود (١) فالقطع نحو قولك : لقيت ثلاثة زيدا وعمرو وتريد : منهم زيد ومنهم عمرو ، ولا يجوز الإبدال ، لأن زيدا وعمرا لا يقع عليهما ثلاثة ، وإن لم يكن ما بعد الجمع يقع عليه جمع فالرفع أيضا على الاستثناف نحو قولك : لقيت رجالا زيدا وعمرو ولا يجوز : لقيت رجالا زيدا وعمرا على البدل ، لأن زيدا وعمرا لا يقع عليهما رجالا إلا أن يسمع ذلك من العرب فيوقعه عنده . ولا يتعدى ، ويكون إن ذاك مما وقع فيه لفظ الجمع على الاثنين ، وإن لم يكن من باب ما الشيطان فيه من شيئين نحو : قطعت رؤوس الكهشين ؛ لأن وقوع لفظ الجمع على الاثنين في هذا الباب مقيس . بل يكون إن ذاك نظير قولهم : رجل عظيم المناكب وإن لم يكن له إلا منكبان ، وعلى ذلك يحمل قول النابغة :

٥١٥ - توهمت آيات لها فعرفت^{٥٥}هما
رماد ككحل العين لا ياب^{٥٥}ينه
لست^{٥٥} أعوام وذا العام سابع
ونسوي كجذم الحوض أثل^{٥٥}م خاشع^(٢)

فإنه يروى : برفع رماد والنسوي ، ونصبهما . (٣)

- (١) في الصورة : العدود
(٢) البيتان للنابغة من قصيده مطلعها :
عفا ذو حسني من فرتني قالقوارع فجنبنا أريك ، فالتلاع الد واقع
الديوان : ٣٠ ، والكتاب ٨٦ / ٢ ، والمقتضب ٣٢٢ / ٤ ، الأزل منهما وهما في
شرح الجمل لابن عصفور ٢٩٢ / ١ ، والمقرب ٢٤٧ / ١ ، والمقاصد : ٤٨٢ / ٤
(٣) ما سبق في شرح الجمل ٢٩١ / ١ ، ٢٩٢ باختلاف يسير .

[من أحكام البدل]

*- ومن أحكام البدل : أنك إذا جزأت البدل نظرت المبدل منه الأول هل

تصح تلك التجزئة به أولاً تصح وليقس (١) // من المسائل ما يأتي ذكره بحسب

١٩٠ ذلك تقول في أربع من الإبل : ضربت وجوهها نصفها فهذا صحيح ، ولا يجوز :

ضربت وجوهها ثلثها (٢) ، فإن كانت الإبل ستة جاز النصف والثلث والثلثان ،

وإن كانت الإبل ثلاثة جازت المسألة مع الثلث والثلثين وامتنعت مع النصف *

٣- واظم أن كل اسم تبدل منه فلا يخلو أن يكون له لفظ وموضع أولاً يكون

وقد تقدم ماله من الأسماء موضع خلاف لفظه في باب العطف .

فإن لم يكن له موضع خلاف لفظه فالاتباع ليس إلا نحو : قام زيد أخوك ورأيت

زيداً أخاك .

وإن كان له موضع خلاف لفظه جاز البدل على اللفظ وعلى الموضع نحو :

يعجبني ضرب زيد أخوك جعفرًا ، على الموضع ، [وأخيك] (٤) على اللفظ

إلا في موضعين ، فإنه لا يجوز البدل فيها إلا على الموضع خاصة :

أحدهما : أن تبدل الاسم الواقع بعد إلا من اسم مخفوض بحرف جر زائد

لا يزداد إلا في النقي ، وذلك نحو : ما جاني من أحد إلا زيد ، ترفع زيدا

على البدل على الموضع ، لأنك لو خفضت (٥) زيدا على لفظه للزم من ذلك

زيادة من في الواجب ، لزم البدل على تقدير تكرار العامل ، كما يكون التقدير من زيد

وزيادة من في الواجب لا يجوز ، (٦) وتجيء على ذلك

أيضا زائدة في المعارف وليس بجائز إنما تزداد في النكرات ، والاختصاص يميز

زيادتها فيهما وسنبين في باب حروف الخفض الرد عليه (٦) ، ومثل ذلك

*- * هذه الفقرة ليست في شرح الجمل لابن عصفور .

(١) غامضة في المصورة .

(٢) في المصورة وجهها .

(٣-٣) عن شرح الجمل لابن عصفور ٢٩٣/١ بتصريف .

(٤) في المصورة : جعفر ، وهو تحريف ، والتصويب من شرح الجمل .

(٥) في المصورة : قبضت .

(٦-٦) زيادة عما في شرح الجمل ، فهي من كلام الأبيدي .

أيضاً (١) : ليس القائم بأحدٍ إلَّا زيداً على الموضع ، ولا يجوز : إلَّا زيدٍ على اللفظ ؛ لأنَّ ذلك يؤدي إلى زيادة الباء في خبر " ليس " في الواجب ، ومن ذلك قوله :

٥١٦- يا ابني لبيني لستما بيدٍ إلَّا يدا ليست (٢) لها عضد (٣)

بنصب " يد " بعد إلَّا على الموضع ، وقد روى بالجر على النعت تجعل " إلَّا " بمعنى " غير " . وتقول : ما زيد بشيءٍ إلَّا شيءٌ لا يعاب به (٤) تبدل على الموضع وتعمل ما تميمية ، ولا يجوز الجر لزيادة الباء في الواجب كليس ولا يجوز النَّصْبُ على الموضع على أن تجعل ما حجازية ، لأنَّ البدل على نية تكرار العامل و " ما " لا تنصب الخبر موجباً إلَّا ، فإنَّ جعلت إلَّا نعتاً كفسير وهو ضعيفٌ جاز الجر ، لأنَّ النعت ليس على تقدير التكرار ، وقد يجوز النَّصْبُ في المسألة على الاستثناء لا على البدل .

(٥-والآخر : أن تبدل الاسم المعرفة الواقع بعد إلَّا من الاسم العيني مع " لا " نحو : لا رجلٌ في الدار إلَّا عمرو على (٦) البدل من موضع لا رجلٌ ، ولا يجوز النَّصْبُ على البدل ، لأنه كما تقدّم على نية تكرار العامل و " لا " لا تعمل (٧) في الأسماء المعارف ، وكذلك : لا إله إلَّا الله هو بدل على الموضع ولا يجوز النَّصْبُ على اللفظ ، فأما لا رجلٌ في الدار إلَّا عمراً بالنصب فعلى الاستثناء (٥) . وأجاز ابن كيسان : لا إله إلَّا الله بالنصب على (٨) الاستثناء ولا مانع له .

- (١) في المصورة : وأيضا .
- (٢) أشار في الهامش إلى أنها في نسخة أخرى : ليس .
- (٣) البيت لاوس بن حجر في ديوانه : ٢١ والرواية فيه : أبني لبيني لستم ... وهو في الكتاب ٣١٧/٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٣١٧/١ ، ١٠١/٢ ، والمقتضب ٤٢١/٤ وشرح ابن يعيش ٩٠/٢ منسوقاً لطرفه وشرح الجمل لابن صفور ٢٩٣/١ من أمثلة الكتاب ٣١٦/٢ والمقتضب ٤٢٠/٤ .
- (٤) (٥-٥) عن شرح الجمل ٢٩٣/١ بتصريف .
- (٦) في المصورة : وعلى ، والتصويب من شرح الجمل .
- (٧) في شرح الجمل : ولا تعمل في المعارف ، وفيه سقط كلمة " لا " .
- (٨) في المصورة : على .

فهذا عقد هذا الباب . ولنرجع إلى تمثيل لفظ أبي موسى .

قوله : (١) إِنْ كَانَ إِيَّاهُ فِيهِ بِالنَّسْبَةِ إِلَى التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ أَرْبَعُ مَسَائِلَ :

قد تقدّم تمثيل ذلك ، ومن ذلك قوله تعالى = (إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا) = (٢) أَبْدَلَ حَدَائِقَ مِنْ قَوْلِهِ : مَفَازًا ، وكلاهما نكرة . والمعرفة من المعرفة قوله تعالى : = اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ = (٣) فالصراط الثاني بدل من الأوّل ، وكلاهما معرفة . ومثال النكرة من المعرفة = لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ = (٤) أَبْدَلَ نَاصِيَةً مِنَ النَّاصِيَةِ ، والمختار في ذلك أَنْ تَكُونَ النُّكْرَةُ مَوْصُوفَةً ، لِأَجْلِ الْفَاعِلَةِ (٥) . ومثال المعرفة من النكرة قوله تعالى : = إِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ * صِرَاطِ اللَّهِ = (٦) أَبْدَلَ صِرَاطِ اللَّهِ مِنْ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ وَالثَّانِي مَعْرُوفٌ وَالْأَوَّلُ نُكْرَةٌ .

وقوله : وَالنَّسْبَةُ إِلَى الْإِضْمَارِ وَالْإِظْهَارِ كَذَلِكَ * .

مثال ذلك في الإظهار المسائل المتقدمة كلها . ومثال المضمّر من

المضمّر (٧) : زَيْدٌ ضَرَبَتْهُ إِيَّاهُ . وَالْمُضْمَرُ مِنَ الْمَظْهَرِ : ضَرَبَتْ زَيْدًا إِيَّاهُ .
والمظهر من المضمّر محمدٌ أَكْرَمَتْهُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ .

وقوله : وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُ فَكَذَلِكَ * .

مسائل التعريف والتنكير فيه : أَكَلْتُ الرَّفِيفَ ثَلَاثَةً ، أَكَلْتُ رَفِيفًا ثَلَاثًا مِنْهُ ، أَكَلْتُ الرَّفِيفَ ثَلَاثًا مِنْهُ ، أَكَلْتُ رَفِيفًا ثَلَاثَةً .

(١) قبله في الجزئية : بَدَلَ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ إِنْ كَانَ

(٢) الآية ٣١ من سورة النبا .

(٣) الآيتان ٦ ، ٧ من سورة الفاتحة .

(٤) الآيتان ١٥ ، ١٦ من سورة العلق .

(٥) الأبدى يختار هنا مذهب : الكوفيين ، وهو ما رده ابن صفور فيما نقله عنه الأبدى في ص ٤٧ ، ١٥٧ . إذ قال " لا يشترط فيه أكثر من أن يكون في البدل فاعلة * .

(٦) الآيتان ٥٢ ، ٥٣ من سورة الشورى .

(٧) تكملة يتم بها الكلام .

و مسائل الإضمار والإظهار هذه المتقدمة وقولك : ثلث الخبره أكلتها إياه ،
فقولك إياه بدل من قولك : ها ، لأن إياه عائد على الثلث وها عائدة على
الخبرة . وفي جواز هذه المسألة نظر واختلاف بين النحويين وقد تقدم بيانه فإن
سمع فيه وجه : وهو أن العامل المكرر قد حذف وأنيب الأول منه وروى ما فسى
اليد ولم يراع ما كان ، كذا (١) قال ش .

وعندي أن قولك : ثلث الخبره أكلتها جائز على وجهين :

فأما أحد الوجهين فهو أن كل لفظ مذكر أضيف إلى مؤنث هو بعض له وجاز
أن يعبر بذلك المؤنث عن ذلك المذكر ، فإن تأنيث خبر ذلك المذكر جائز ، نحو
قولهم : ذهبت بعض أصابعه ، لأنهم يقولون : قطعت أصابعه في ذلك المعنى ،
فلذلك دخلت التاء مع أن البعض مذكر ، وكذلك // قوله تعالى (تَلْتَقِطُهُ
بعضُ السَّيَّارَةِ) (٢) فقال : تلتقطه بالتاء وهي لا تلتحق إلا مع المؤنث والبعض
مذكر ، لأنه يقال : تلتقطه السيارة في هذا المعنى ، وأنشد سيويه :

٥١٧ - * كما شَرِقَتْ صدرُ القنَاةِ مِنَ السِّدْمِ (٣) *

فقال : شرقت الصدر مذكر ، لأن صدر القنائة بعض القنائة ، ويقال في هذا
المعنى : شرقت القنائة ، فكذلك يكون هذا ، لأنك تقول : الخبره أكلتها
وأنت لم تأكل منها إلا الثلث ثم تبين إن شئت . إلا أن هذا الوجه لا يكون
فيه إياه بدل بعض من كل بل يكون من بدل الشيء من الشيء .

والوجه الآخر : أن يكون الضمير عائداً على الخبره ، ويستغنى به عن
إعادة الضمير على الثلث ، لأن الثلث داخل تحت الخبره فيكون مثل قولك :

(١) فيما سبق ص ٧٠٧ أن الذي يجيز هذه المسائل يجعل البدل كأنه من تمام

الجملة المتقدمة . وانظر شرح الجزولية الكبير ١٣٧ أ .

(٢) الآية ١٠ من سورة يوسف ، والقراءة سبق تخريجها ص ٢٧٣

(٣) البيت للأعشى في ديوانه : ١٢٣ - صدره :
وتشرق بالقول الذي قد أذعته

وهو من قصيدة مطلعها :

الأقل لتيماً قبل مرتبها اسلمى تحية مشتاق إليها متميم

وانظر الكتاب ٥٢/١ ، والمقتضب ١٩٧/٤ ، ١٩٩ ، وشرح ابن يعين ١٥١/٧

وشرح الجمل لابن عصفور ٣٩٧/٢ ، وشرح أبيات المغنى ١٠٤/٧ ،

والمقاصد ٣٧٨/٣

زيدٌ نعمَ الرَّجُلِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الرَّجُلَ يَغْنِي عَنِ الضَّمِيرِ هُنَا ؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ يَرَانُ بِهِ الْجِنْسَ فزِيدٌ دَاخِلٌ تَحْتَهُ ، فَصَارَ مُرْتَبِطًا بِهِ ، فَكَذَلِكَ سَأَلْنَا ، وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ تَكُونُ الْمَسْأَلَةُ مِنْ بَدَلِ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ .

ومثالُ بَدَلِ الظَّاهِرِ مِنَ المَضْمَرِ فِيهِ : الخُبْزَةُ أَكَلْتُهَا ثَلَاثَهَا . ومثالُ بَدَلِ المَضْمَرِ مِنَ الظَّاهِرِ فِيهِ : ثَلَاثُ الخُبْزَةِ أَكَلْتُ الخُبْزَةَ أَيَّاهُ ، وَهُوَ أَيضًا يَنْبَغِي أَلَّا يَجُوزَ إِلَّا فِي مَوْضِعِ التَّضَخِيمِ وَالتَّعْظِيمِ ، وَفِي الشَّعْرِ فِي غَيْرِ التَّعْظِيمِ . فَمِثَالُ جَوَازِهَا فِي التَّعْظِيمِ قَوْلُهُ تَعَالَى (الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ) (١) وَ (الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ) (٢) وَلَمْ يَقُلْ مَا هِيَ ، وَأَنشَدَ سَيِّوِيهِ عَلَى هَذَا :

٥١٨ - لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْئًا نَفْسَ الْمَوْتِ ذَا الْغِنَى وَالْفَقِيرَا (٣)

فَأَعَادَ ذَكَرَ الْمَوْتَ وَلَمْ يَضْمِرْهُ ؛ لِأَنَّهُ مَعْظَمُ أَمْرِهِ فِي النَفْسِ ، لَكِنَّهُ قَدْ يَجُوزُ عِنْدَ الْأَخْفَشِ إِعَادَةُ الظَّاهِرِ فِي مَوْضِعِ المَضْمَرِ مِنْ فِيمَا أَنَّ يَكُونُ هُنَاكَ تَعْظِيمٌ فَيَجِيزُ: زِيدٌ قَامَ الرَّجُلُ إِذَا كَانَ الرَّجُلُ هُوَ زِيدًا فِي الْمَعْنَى وَأَنشَدَ :

٥١٩ - إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَغْنُ الْكِرْبَةَ أَشَكَتْ حِبَالُ الْهُوَيْنَا بِالْفَتَى أَنْ تَقْطَعَا (٤)

وهذا عند البصريين ضرورة لا يقاس عليها . ش : لا دليل له فيه ؛ لأنه ليس من شرط الجزاء أن يرتبط بالشرط بالضمير ؛ ألا ترى أنك تقول : إن قام زيدٌ قام عمرو ، فلما لم يكن كذلك صار الجزاء كأنه جطة مستأنفة فصح فيها التكرير باللفظ والمعنى إذ لا ارتباط ، وإذا تكرر في جملتين زال قبضه كقوله تعالى :

(١) الآيتان ٢٤١ من سورة الحاقة .

(٢) الآيتان ٢٤١ من سورة القارعة .

(٣) ينسب البيت لسواد بن عدي أو سواده وينسب لأبيه عدي بن زيد . وهو في ديوانه : ٦٥ ، ولأمية بن أبي الصلت وهو من شواهد الكتاب ٦٢/١ ، والخصائص ٥٣/٣ ، والأمالى الشجرية ٢٤٣/١ ، ٢٨٨ ، والخزانة ١٨٣/١ ، ٥٣٤/٣ ، ٥٥٢/٤ ، وغير ذلك .

(٤) في الصورة : يخش ، وكذلك في الخصائص ، ولعله تحريف .

(٥) البيت للكعبة العرنى من قصيدة مفضلية : المفضليات : ٣٢ ، والنوادر : ١٥٣ ، والخصائص ٥٣/٣ وفيه ذكر لمذهب الأخفش ، والخزانة ١٨٦/١ ، وغيرها .

عُرِّسَ لِلَّهِ اللَّهُ أظْمَ حَيْثُ يُجْعَلُ رِسَالَتَهُ (١) وَمِثْلُ الْبَيْتِ :

٥٠٠ - وَقَدْ شَغَلَتْ أُمَّ الصَّيْبِيِّ عَنِ الطِّفْلِ (٢)

وهو شانء .

قلت : وقد جاء في قوله تعالى ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ ﴾ * ملكِ النَّاسِ * إلى النَّاسِ (٣) وقد يقال إنَّ هذا من موضع التعظيم ، لأنَّ النَّاسَ أَشْرَفُ الْحَيَوانِ كُلِّهِ . والله أظْمَ بِذَلِكَ .

وقوله : وَإِنْ كَانَ مَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ الْأَوَّلُ فَكَذَلِكَ * .

جعل الأول هنا هو المشتمل على الثاني وكأنه أخذ هذا من كلام " فإنا إن جعل في الإيضاح (٤) النار مشتقاً عليها الأخذ ، وهي بدل منه والأخذ : هو الشق في الأرض ، ولا شك أن الشق هو المشتمل على النار ، لأنَّ النَّارَ فِيهِ تَحِيلٌ . فلما رأى أبو موسى أنَّ الأول في الآية هو المشتمل على الثاني قال ذلك .

وهذا البديل فيه خلاف وقد تقدم بعضه (٥) :

فمنهم من قال : إِنَّ الْجَارِيَةَ هِيَ الْمَشْتَمَلَةُ عَلَى الْحُسْنِ وَأَنَّ الْمَشْتَمَلَ أَبْدأُ إِنَّمَا هُوَ الْأَوَّلُ وَهُوَ مَذْهَبٌ " فإنا " .

ومذهب غيره أنَّ الْمُشْتَمَلَ هُوَ الْحُسْنُ ، وَهُوَ الثَّانِي ، وَذَلِكَ ضَعِيفٌ .

والثالث أنَّ الْمُشْتَمَلَ هُوَ الْخَبْرُ فِعْلاً كَانَ أَوْ اسْمًا مَقْدَمًا كَانَ أَوْ مُؤَخَّرًا وَأَنَّ الْإِعْجَابَ فِي الْمَسْأَلَةِ هُوَ الْمَشْتَمَلُ عَلَى الْجَارِيَةِ وَعَلَى الْحُسْنِ ، لِأَنَّهُ الْمَعْنَى الْمَسْتَفَادُ ، وَأَنَّ السُّؤَالَ فِي الْآيَةِ عَنِ الشَّهِيرِ هُوَ الْمَشْتَمَلُ عَلَى الْقِتَالِ ، وَأَنَّ الْقِتَالَ هُوَ اللَّعْنُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ قَتَلَ أَصْحَابُ الْأَخْذِودِ (٦) هُوَ

(١) الآية ١٢٤ من سورة الأنعام ، وقرأ ابن كثير وحفص : رسالته بالتوحيد وياقني السبعة على الجمع . انظر البحر المحيط ٤ / ٢١٧ ، ومعجم القراءات :

٣١٦ / ٢ ، وليست محل الشاهد .

(٢) صدره أي أُنشئ له والعزراء يرمى لها نازلاً * ونسب للبدي انظر ديوانه ٢٧٧ - ٣٩٢ ومثال الطالب ١٠٤ / ١٠٥١٠٤

(٣) الآيات ٢٤١ ، ٢٤٢ من سورة الناس .

(٤) الإيضاح للفارسي : ٢٨٤ .

(٥) في كلام ابن صفور الذي نقله الأبندي ص ٦٩٨ وما بعدها .

(٦) الآية ٤ من سورة البروج .

المشتمل على الأخذ ودِ وعلَى النَّارِ . وكذلك إِنْ كَانَ الْخَبْرُ مُؤَخَّرًا كَقَوْلِكَ : كَانَ زَيْدٌ مَالَهُ كَثِيرًا ، وَكَانَ عَبْدِ اللَّهِ عُدْرَهُ وَاضِحًا ، فَالكَثْرَةُ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى زَيْدٍ وَعَلَى الْمَالِ وَالْوَضُوحُ مُشْتَمِلٌ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ وَعَلَى الْعُدْرِ .

وهذا هو اختيار أبي عبد الله بن أبي العافية (١) وأبي القاسم بن الأبرش (٢) وشيخنا الأستاذ أبي علي الشلوين (٣) ، وغيرهم من جَلَّةِ النحويين ، وهو المتفهم من كلام المبرد ، قال : أبو العباس : * بدل الاشتغال أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى مُحِيطًا بِغَيْرِ الْأَوَّلِ الَّذِي سَبَقَ لَهُ الذِّكْرُ (٤) ، فالمفهوم من كلامه أَنَّ الْأَسْمَ الْأَوَّلَ تَرْجُمَةٌ عَنِ الثَّانِي وَأَنَّ الثَّانِي هُوَ الْمَشْتَمِلُ عَلَيْهِ ، وَالْمَعْنَى هُوَ الْخَبْرُ كَمَا قَدَّمْنَا ، وَكَذَلِكَ الْبَيْت :

٥٤١- لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَاءٍ ثَوْبَةٌ تَقْضَى لِبَانَاتٍ وَيَسَامُ سَائِمٌ (٥)

والمشتمل على هذه الرواية الاستقرار ؛ لأنَّ الْخَبْرَ هُوَ الْمُسْتَفَادُ ، وَهُوَ الْمَشْتَمِلُ كَمَا قَدَّمْنَا وَهُوَ الصَّحِيحُ . وَمَنْ رَوَى تَقْضَى عَلَى مَا لَمْ يَسْمُ فَاطْمَئِنَّهُ فَنَفِي كَانَ ضَمِيرُ الشَّأْنِ ، وَالْخَبْرُ تَقْضَى لِبَانَاتٍ ، وَالْمَشْتَمِلُ عَلَى هَذِهِ الرَّوَايَةِ تَقْضَى ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ قَضَاءُ اللَّبَانَاتِ فِي حَوْلٍ إِلَّا مَعَ ثَوَاءٍ (٦) . فَقَدْ دَلَّ عَلَيْهِ الْمَعْنَى وَاشْتَمَلَ ، وَالْمَجْرُورُ عَلَى هَذِهِ الرَّوَايَةِ مُتَعَلِّقٌ بِتَقْضَى ، وَلَا يَكُونُ الْمَجْرُورُ خَبْرًا ، لِأَنَّ ضَمِيرَ // الْأَمْرِ وَالشَّأْنِ لَا يَفْسَرُ إِلَّا بِجُمْلَةٍ تَامَةٍ ، وَالْهَاءُ فِي ثَوْبَتِهِ

١٩٢

(١) هو محمد بن أبي العافية الخوي المصنف الاستيعابي أبو عبد الله ، أخذ عنه الأعلام ، وكان من أهل المعرزة والأدب توفي سنة ٥٠٩ هـ ترجمته في الإنباه ٧٢/٣ .

(٢) هو خلف بن يوسف بن قزوين الشنقريني ، كان إماماً في العربية واللغة له حظ من الفرائض ، يستظهر كتاب مسبوحة وأرب الكتاب والمقتضب والكامل ، روى عن أبي علي الغساني أبي الربيع الفريزي ، توفي ٥٣٤ هـ من البغية ١/٥٥٧ .

(٣) شرح الجزولية الكبير ل ١٣٧ .

(٤) المقتضب ٢٩٧/٤ .

(٥) البيت للأعشى في ديوانه : ٧٧ ثاني بيت من قصيدته التي مطلعها :

هريرة وودع وإن لم لائم غداة غدٍ أم أنت للبين واجم

والشاهد في الكتاب ٣٨/٣ والمقتضب ١/١٦٥ ، ٢/٢٥ ، ٤/٢٩٧ ، والأمالى

الشجرية ١/٣٦٣ وشرح ابن يعيشي ٣/٦٥ وشرح أبيات المغنى : ٧/٩١ .

(٦) في المصورة : قضا ، والصواب ما أشتناه .

عائدة على الثواء وتكون إن ذاك مصدرية ، وقيل : إنها عائدة على الحول وهو الأقوى ، والهاء مفعولة على السعة ، لأن الأصل : ثويت فيه واتسع بحذف الجار . وإنما قلنا : إنه الأقوى لأن بدل الاشتمال وبدل البعض لا بد فيهما من ضمير يعود على المبدل منه .

فإن قيل : أي الضمير العائد على الأخدود من قوله تعالى (النار ذات الوقود) (١) ؟

قلنا : محذوف والتقدير : ذات الوقود فيه ، فالهاء هي العائدة على الأخدود .

وقيل (٢) : " النار " بدل شيء من شيء على حذف المضاف أي : أخذود النار .

وبدل الاشتمال أكثر ما يكون بالمصدر ، وقد يكون بغير المصدر كـ : سلب زيد ثوبه ، (النار ذات الوقود) (١)

وبدل البعض يكون بالأسماء غير المصادر التي هي بعض الأول نحو : جاء القوم أولهم ، والفرق بينهما أن بدل البعض لا تذهب النفس إلى معناه قبل ذكره ، وبديل الاشتمال قد تذهب النفس إلى معناه قبل ذكره . ويان ذلك أنك إذا قلت : جاءني القوم أولهم صح أن تقف النفس على الاسم الأول فلا تطلب غيره ، وإذا قلت : أعجبتني زيد كرمه لم يصح أن تقف النفس على الاسم الأول ، لأن الإعجاب به لم يكن من حيث هو زيد أو بشر وإنما كان لمعنى فيه من كرم وفضل وغير ذلك من الصفات .

ومن روى " ثواء " بالنصب لا شاهد فيه ، وانتصب الثواء على أنه مصدر أو مفعول من أجله .

* ويجوز " ثواء " بالرفع على أنه اسم كان ، وهو ضعيف ، حكاه بعضهم .

ومنع أبو الحسن بن الأخضر (٣) أن يكون ثواء في البيت بدل اشتمال بل هو عنده بدل بعض من كل على حذف مضاف تقديره : لقد كان في حول زمن ثواء .

(١) الآية ٥ من سورة البروج .

(٢) هذا مذهب السهيلي في النتائج ٣٠٨ .

(٣) هو علي بن عبد الرحمن بن مهدي بن عمارة الإسماعيلي ، كما تقدم في العربية واللغة دينا ثقة ، أخذ عن الأعمى ، وأخذ عنه جماعة منهم القاضي عياض ، ألف سرحاً للدراسة وشرح سمرجيس ، تروى بإسبيلية سنة ١٤٤٥ هـ ، لمبغية ١٧٤/٢ .

قال ابن أبي العافية : هذا القول فاسدٌ من طريق الإعراب والمعنى ،
أما الإعرابُ فإنَّ الزمنَ أعمُّ من الحَوَلِ فكأنه أبدلَ الأكثرَ من الأقلِّ ، وإنما
يبدلُ الأقلُّ من الأكثرِ ، وأما المعنى فإنه يخاطبُ نفسه ويوبِّخُها على أن يبقى
مع محبته حَوَلًا ولم يَقنع ، ولو أرادَ بعضَ حَوَلٍ لما كان له أن يوبِّخَها ولا كان
له طيها حُجَّةٌ في عدم اقتناعها ، فإذا بطل هذا صحَّ بدلُ الاشتمال . -

ومسائل التعريف والتكثير فيه ما تقدّم التمثيلُ بها وهي : عجبتُ من
الجاريةِ حُسْنِها ، وعجبتُ من جاريةٍ حُسْنٍ لها وعجبتُ من الجاريةِ حُسْنٍ لها
وعجبتُ من جاريةٍ حُسْنِها .

ومثالُ مسائل الإضمار والإظهار كذلك وهي هذه المتقدمة و : حَسُنُ
الجاريةِ عَجِبْتُ مِنْهَا مِنْهُ ، وفي هذه ما في قولك : ثلثُ الخبزةِ أَكْتَبَهَا إِيَّاهُ .
والجاريةُ عَجِبْتُ مِنْهَا حُسْنِهَا بَدَلُ ظَاهِرٍ مِنْ مُضْمَرٍ ، وحَسُنُ الجاريةِ عَجِبْتُ مِنْ
الجاريةِ مِنْهُ ، وفي هذا ما في قولك : ثلثُ الخبزةِ أَكْتَبْتُ الخبزةَ إِيَّاهُ مِنْ تَكْلِيفِ
إِعَادَةِ الظَّاهِرِ فِي مَوْضِعِ المُضْمَرِ حَيْثُ لَا تَعْظِيمَ هُنَاكَ ، وقد تقدّمَ الخِلافُ
فِيهِ . وهذا هو التَكْلِيفُ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ أَبُو مُوسَى ، يَعْنِي بِالتَّكْلِيفِ إِعَادَةَ
المبدل منه فيهما ، والكلامُ غَنِيٌّ عَنْهُ .

وقوله : " إِمَّا وَصَفَ فِيهِ " .

مثاله : أعجبتني الجارية حُسْنِها ، لِأَنَّ الحُسْنَ وَصَفَ فِيهَا .

وقوله : " وَإِمَّا يَكْتَسِي مِنْهُ وَصْفًا " .

مثاله : أعجبتني زَيْدٌ مَالُهُ ، وقوله تعالى : ﴿ لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ ^{٩٩٥}

لِيُؤْتِيَهُمْ) (٢) .

ش : (٣) وَيَقْتَضِي كَلَامَ الْمُؤَلِّفِ أَنْ يَجُوزَ : ضَرَبْتُ زَيْدًا عِدَّةً ، لِأَنَّ الْأَوَّلَ

(١-١٤) هذا الكلام بنصه في شرح أبيات المغنى للبغدادي ٨٢/٧ نقلنا عن شرح

أبيات الجمل لابن هشام اللخمي المتوفى ٥٦٠ هـ .

(٢) الآية ٣٣ من سورة الزخرف .

(٣) كلام الشلوين في شرح الجزولية الكبير ١٣٧ ب .

يكتسب من الثاني وصفاً ؛ لأنه ملك له كما اكتسب الأول من الثاني وصفاً
في قوله (لبيوتهم) = وأعجبنى زيد ماله .

وهذه المسألة لا تجوز عندهم على بدل الاشتمال ؛ لأن المعنى يكتسب
بالأول إذا قلت : ضربت زيدا ، فإنما يكون هذا من بدل الإضراب ، فامتناع
هذه المسائل يدل على صحة ما قد مناه في بدل الاشتمال من أن المعنى هو
المشتمل عليهما .

وقوله : * (١) فهو إما ظط وإما بداء * .

ينقصه : وإما نسيان ، وقد تقدم تبيينها (١) ، والبداء مقصود والغلط ليس
بمقصود ، والبداء يكون عن رويق ، تذكر اللفظ ثم بيد ولك فيه فتضرب عنسه
مثل قولك : هنالك كوكب ثم بيد ولك فتقول : قمر .

(١) قبله في الجزئية : فإن كان خارجا عن هذا كله فهو . . .

ببإ

هذا هو المترجم ببإ أقسام الأفعال في التعدّي (١).

والتعدّي في اللغة معناه : التجاوز ، يقال عدّا فلانٌ طوره ، أي تجاوزه
وتعدّى طوره ، أي : تجاوزه ، ومنه قوله عليه السلام : * من طلب القوت
لم يتعدّ * . معناه لم يتجاوز قدر ما يجب له .

وهو في اصطلاح النحويين : أن يتجاوز الفعلُ الفاعلَ إلى مفعولٍ به
خاصّةً ، فإن تجاوزهُ إلى غير المفعول به من مصدرٍ أو ظرفٍ أو غير ذلك ولا يتجاوزهُ
إلى مفعول به ، فلا يسمونه متعدّيًا . (٢)

٣- والمتعدّي // يصح السؤالُ عنه : من أيّ شيءٍ وقع ؟ وأيّ شيءٍ وقع ؟
ويُبنى منه المفعولُ .

وغيرُ التعدّي : يصحّ السؤالُ عنه ، مَن وقع ؟ خاصّةً ، لا بمن وقع ؟
ومن أيّ شيءٍ وقع ؟ ولا يبنّي منه اسمُ المفعول .

وذلك أنّ الأفعالَ على نوعين : فعلٌ يدلُّ على حدثٍ في محلِّ الفاعلِ
لا يتأخّر في غيره ، وفعلٌ يدلُّ على حدثٍ متأخّرٍ بغيره ، والأولُّ غيرُ متعدّدٍ والثاني
هو التعدّي . ومثالُ الأولِ : قام زيدٌ ، فالقيامُ في محلِّ زيدٍ لم يتأخّر في
غيره ، ومثالُ الثاني : ضرب زيدٌ ، فالضربُ متأخّرٌ بمحلِّ آخر غير محلِّ الفاعلِ
وهو المضروبُ . ومثالُ ذلك : ظمَّ وجهه وشمَّ وأبصرَ وذاقَ ونحو ذلك . ٣-

٤- فالأفعالُ على ضربين : متعدّدٌ وغيرُ متعدّدٍ ، وغيرُ التعدّي لا يُبنى منه
اسمُ مفعولٍ ، ولا يصحّ السؤالُ عنه بأيّ شيءٍ وقعَ نحو : جلس وقام لا تبني منهما
اسمًا على مفعول فتقول : مجلوسٌ ومقومٌ ، ولا يقالُ : بأيّ شيءٍ وقع قيامُ زيدٍ ؟
ولا بأيّ شيءٍ وقع جلوسُ عمرو ؟ .

والتعدّي عكسه وهو الذي يُبنى منه اسمُ المفعولِ ، ويصحّ السؤالُ عنه بأيّ
شيءٍ وقعَ هذا الفعلُ : نحو : ضربتُ ثقلًا : بأيّ شيءٍ وقعَ ضربُ فلانٍ ؟ . ٤-

(١) ذكر الأبدى في نهاية مقدمته لهذا الباب أنّ أكثر ما فيها من كلام ابن عصفور ،
وقد اعتمد في ذلك على شرح الجمل .
(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٩٩ .
(٣-٣) هذا الكلام ليس في شرح الجمل .
(٤-٤) عن شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٩٩ باختلاف يسير .

والمتعدي ثلاثة أقسام :

قسم يتعدى إلى واحد ، وقسم يتعدى إلى اثنين ، وقسم يتعدى إلى ثلاثة
فالذي يتعدى إلى واحد ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

قسم يتعدى إلى واحد بنفسه ، وقسم يتعدى بحرف جر ، وقسم يتعدى إلى
واحد تارة بنفسه وتارة بحرف جر .

[ما يتعدى إلى واحد بنفسه]

١- فالذي يتعدى إلى واحد بنفسه هو الذي يطلب مفعولاً به واحداً ، ويكون
ذلك المفعول محلّ به الفعل نحو : ضربت زيدا ، ألا ترى أن ضربت يطلب
مضروباً زيداً أو غيره ، ويكون ذلك المضروب (٢) قد حلّ به الضرب .

فإن قيل : فإنك تقول : ذكرت زيدا فتوصل ذكرت إلى زيد بنفسه والذكر
لا يحلّ بزید .

فالجواب : أن الأشخاص لا تذكر ، فإذا قلت : ذكرت زيدا ، فإنما هو على
حذف مضافٍ تقديره : ذكرت عهد زيد أو شأن زيد أو قصة زيد . والذكر يحلّ
بالشأن والقصة ، أي : يتسلط عليهما .

[ما يتعدى إلى واحد بحرف الجر]

والذي يتعدى إلى واحد بحرف جرّ هو كل فعلٍ يطلب مفعولاً به واحداً
إلا أنه لا يكون محلاً للفعل نحو : مررت بزید وجئت إلى عمرو وعجبت من بكر ،
ألا ترى أن المرور لا يحلّ بزید (٣) ولا المجيء لا يحلّ (٤) بعمرو ، ولا التعجب
ببكر .

[ما يتعدى بنفسه تارة وبحرف الجرّ أخرى]

والقسم الذي يتعدى إلى واحد تارة بنفسه وتارة بحرف جرّ لا سبيل إلى
معرفة إلا السماع نحو : نصحت زيدا وزيد ، وأمثاله إن سَمِع ، وإنما جعل هذا
وأمثاله ما يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف جرّ على التساوي ، ولم يجعل أحدهما

(١) عن شرح الجمل ٢٩٩/١ بتصريف يسير .

(٢) في المصورة : المنصوب ، وأثبتنا ما في شرح الجمل .

(٣) بعده في المصورة : " ولا المجيء " ولا يحلّ بزید " وكأنها زائدة .

(٤) كذلك في المصورة : " وكان " لا " زائدة .

(٥) في المصورة حمل : والصواب ما أثبتناه .

أصلاً للآخر؛ إن قد تساويا في الكثرة، ولم يستعمل أحدُهما أكثرَ مِنَ الآخرِ،
أعنى أنه لم يُقَلَّ : نصحتُ زيداً أكثرَ مما قيل : نصحتُ لزيدٍ ، فيجعلُ وصوله
بنفسه أصلاً وحرفُ الجرِّ زائداً ، ولا نصحتُ لزيدٍ أكثرَ مما قيل : نصحتُ
زيداً ، فيجعلُ حرفُ الجرِّ أصلاً ثم حذِفَ حرفُ الجرِّ فلما تساويا في الاستعمال
كان كلُّ واحدٍ منهما أصلاً بنفسه .^١

٢- فش ، وجه كونه غير متعدٍّ أن النصح هو خلوص العمل من غير فسارٍ
متعدٍّ ، فكما تقول : خلص علي لفلان فتعدِّيهِ بحرفِ جرٍّ فكذلك نصحتُ
لفلان ، وقال علي - طيه السلام - في التوبة النصوح إنها : ندمٌ بالقلب
، واستغفارٌ باللسان ، وتركٌ بالجوارح ، واعتقادٌ للآلِ يعاودُ ، لأن المعنى
خلوصُ فعلِ التائبِ لله تعالى . وإنِ اِقال : نصحتُ زيداً ؛ فوجهُ تعدِّيهِ
أنَّ العربَ تحملُ الفِعْلَ على الصِّدِّ كما تحملُ على النظيرِ ، والنُّصحُ خلافُ
الغشِّ فكما تقول : غشَّ فلانُ فلاناً ، فتعدِّيهِ بنفسه ، فكذلك : نصحتُ^٢ .

* - وزعم بعض النحويين : أنه لا يتصور أن يوجد فعلٌ يتعدَّى بنفسه
تارةً وبحرفِ جرٍّ أخرى ،^٣ إلا أن يكون أحدهما أصلاً للآخر^٣ ، لأنه محال أن يكون
الفعلُ قوياً ضعيفاً في حالٍ واحدٍ ، ولا المفعولُ محلاً وغير محملٍ في حينٍ .
وهو الصحيح ، فينبغي على هذا أن يجعلَ : نصحتُ زيداً وأمثاله ، الأصلُ
فيه أن يتعدَّى بحرفِ جرٍّ ثم حذِفَ حرفُ الجرِّ منه في الاستعمال وكثرَ فيه
الأصلُ والفرعُ ؛ لأنَّ النَّصْحَ لا يحلُّ بزيدٍ . فإن كان الفِعْلُ يحلُّ بنفسِ (٤)
المفعولِ ويوجد متعدياً تارةً بنفسه وتارةً بحرفِ جرٍّ جعلت الأصلُ وصوله
بنفسه وحرفُ الجرِّ زائداً نحو : مسحتُ برأسي ومسحتُ رأسي ، وخشنتُ
بصدره (٥) وصدرة ؛ لأنَّ التَّخَشِينَ بِالصِّدْرِ (٦) والمسحُ بِالرَّأْسِ (٦) .

(٢-٢) - ليس في شرح الجمل

* - * في شرح الجمل ١/٣٠٠ ، ٣٠١ .

(٣-٣) ساقطة من شرح الجمل .

(٤) في شرح الجمل : ينفي ، وهو تحريف

(٥) من أمثلة الكتاب ١/٧٤ ، ٩٢ ، وخشنت صدره أي أوغرت .

(٦) في شرح الجمل : يحلُّ بالصدر ، والمسح يحلُّ بالرأس .

وقال ابن درستويه (١) : **إِنَّ نَصَحْتَ لَزِيدٍ** من باب ما يتعدى إلى مفعولين : أحدهما بنفسه ، والآخر بحرف جرٍّ ، **وَأَنَّ الْأَصْلَ** : نصحت لزيد رأيه ، واستدل على ذلك بأنه منقولٌ من قولك : **نصحت لزيد ثوبه** ، بمعنى خِطُّه له ، فشيءه إصلاح الرأي لزيد بخياطة الثوب ، لأنَّ الخياطة إصلاحٌ للثوب في المعنى ، فكما أن نصحت من قولك : **نصحت لزيد ثوبه** من باب ما يتعدى إلى مفعولين أحدهما بنفسه والآخر : بحرف الجرِّ . فكذلك ما نُقِلَ منه ، ثم حُذِفَ المفعول الذي يصل إليه بنفسه لفهم المعنى ، ألا ترى أن قوله : **نصحت لزيد** ، معناه // : **نصحت لزيد رأيه** . وكذلك **شكرت لزيد فعله** ، فحذِفَ فعله ويتعدى بحرف الجرِّ للأول .

١٩٤

وهذا فاسدٌ ، لأنها دعوى لا دليل عليها ، إذ لو كان الأمر كما ذهب إليه لسمع في موضع من المواضع : **نصحت لزيد رأيه** بوصول نصحت إلى منصوب بعد المجرور ، فإن لم يسمع ذلك دليل على فساد مذهبه* .

وظاهر مذهب سيويه أنك متى وجدت فعلاً يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجرِّ ، فتجعل الأصل التعدى بالحرف ؛ لأنَّ الزيادة لا يُقدَّم عليها إلا بدليل ؛ لأنها فرع على المزيد عليه ، وأيضاً فإن ما وجد من ذلك كاستغفرت الله الذنب ومن الذنب ، الأكثر فيه التكم بحرف الجرِّ ، فيجعل هو الأصل ، أعني وصول الفعل بحرف الجرِّ حملاً على الأكثر ، وأنَّ حذفها إنما هو لضرب من الاتساع ، وكثرة الاستعمال . " وقال سيويه : " وليست أستغفر الله الذنب (٢) وأمرتك الخير بأكثر في كلامهم جميعاً وإنما يتكلم بها بعضهم (٣) " (٤)

(١) هو عبد الله بن جعفر بن درستويه بن الرزبان القسري الفارسي ، كثر العلم ، جيد التصنيف ، صاحب المترد ، ولقب ابن قتيبة ، صنف الإرساء في النحو ، وشرح الفصح وغيرها ولد سنة ٢٥٨ هـ وتوفي سنة ٣٠٧ هـ ، عم البغية ٣٦/٢٠٠ .
وكلامه في تصحيح الفصح له ٣٣٢/١ ، ٣٣٣ .

(٢) في الكتاب ٣٨/١ " ذنباً " .
(٣) كلام سيويه في الكتاب ٣٨/١ ، و " أستغفر الله ذنباً " من قول الشاعر :

أستغفر الله ذنباً لست مُحصيه رب العباد إليه الوجه والعمل
و " أمرتك الخير " من قول عمرو بن معد يكرب :

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نسب
بعد هذا ما نصه " ومعناه وليست أستغفر الله الذنب ، وأمرتك الخير جميعاً بأكثر في كلامهم " وهي تكرار لكلام سيويه ولعل مكانها كلام ساقطه .

في المصورة

وقال ابن الطراوة (١) : " أستغفر " مما يتعدى إلى مفعولين بنفسه لا بحرف الجر ، لأنه منقول من غفر الله الذنب ، وغفر يتعدى بنفسه ، وأما أستغفر فغايتها أن صير الفاعل منصوباً ، فقلت : استغفرت الله الذنب ، وإن جاء بحرف الجر فإنما هو على التضمين ، كأنه ضم معنى : أستتیب الله من الذنب ، أي : أطلب منه أن يتوب علي من الذنب ، وتصلت إليه من الذنب .

وهذا [الذي قاله] (٢) فاسد ، فإن التضمين لا يقال بقياس ، وأيضاً فإن سيبويه نقل عن العرب أن الأكثر التكم بحرف الجر فحمله عليه ، و [لو كان] مضمناً لقل ، وأيضاً فإن بنية استفعل ليست بنية نقل ، ولا يلزم أن يبقى ما كان قبل على حاله ، ألا ترى أن العرب تقول : أخبرته بكذا ليس إلا ، وتقول استخبرته عن كذا ليس إلا ، ولا تقول : بكذا ، وإن كان معناه طلبت منه أن يخبر بكذا ، ولأن الذي وجد منه في الكتاب العزيز متعد إلى واحد نحو : فقلت أستغفروا ربكم (٣) و (ثم يستغفر الله) (٤) = (واستغفروه) (٥) ونحو ذلك .

ش (٦) : هذا الذي قال ابن الطراوة في أستغفر من أنه يتعدى إلى اثنين بنفسه ليس بصحيح ، وإن كان من غفر ، لأن تعدى استفعل ليس مبنياً على تعديه دون زيادة السين والتاء ، ألا ترى أنك تقول : استغفرت عن كذا ، وإنما هو متعد بنفسه لا تقول : غفرت عن كذا ، وتقول : استغفرت عن كذا فتعديه بعن ليس إلا ، والفعل دون زيادة السين والتاء يتعدى مرة إلى مفعولين : أحدهما بعن ، والثاني : بالباء . ويتعدى مرة إلى ثلاثة بنفسه ، وإذا دخلت عليه السين لا يكون كذلك ، فدل ذلك على أن ما قاله من بقاء تعدى الفعل مزيداً فيه السين والتاء على تعديه غير مزيد فيه ذلك ليس كما قاله .

[ما يتعدى إلى مفعولين]

والذي يتعدى إلى اثنين ينقسم قسمين :

قسم يتعدى إلى مفعولين بنفسه ، وقسم يتعدى إلى مفعولين أحدهما بنفسه والآخر بحرف الجر .

(١) ابن الطراوة النحوى : ٢٢٥ ونتائج الفكر ٣٣٢-٣٣٣ .

(٢) مطموسة في المصورة .

(٣) الآية ١٠ من سورة نوح .

(٤) الآية ١١٠ من سورة النساء . وفي المصورة : (من يستغفر) وهو تحريف .

(٥) الآية ٦ من سورة فصلت .

(٦) لم أعثر على كلام الشلوين هذا .

*- عن شرح الجمل ١/١ ٣٠١ ، ٣٠٢ .

فالذى يتعدى إلى مفعولين (١) بنفسه ينقسم قسمين : قسم يجوز الاقتصار فيه على أحد المفعولين ، وقسم لا يجوز ذلك فيه . فالذى لا يجوز [الاقتصار] (٢) فيه على أحد المفعولين (١) هي " ظننت " إذا لم تكن بمعنى اتهمت ، وطمئت إذا لم تكن بمعنى عرفت - وحسبت وزعمت ، وخطت ، ورأيت - إذا كانت بمعنى ظننت أو بمعنى طمئت - ووجدت - بمعنى طمئت - وأظمت ، وأريت ، وأنبت ، ونبتت ، وأخبرت ، وخبرت ، وحدت - إذا كانت بمعنى أظمت - وزاد بعض النحويين نسي هذه الأفعال : هب - بمعنى ظن - والفق - بمعنى وجد - وعد - بمعنى حسب - نحو : هب زيدا شجاعا ، وألفت زيدا ضاحكا ، وعددت زيدا عالما . ولا حجة في شيء من ذلك ؛ لأن شجاعا وضاحكا وعالما أحوال ، والدليل على ذلك التزام التنكير فيها ؛ لأنك لا تقول : هب زيدا الشجاع ، ولا ألفت زيدا الضاحك ، ولا عددت زيدا العالم ، فأما قوله :

٥٢٢- تعدون عقر النيب أفضل مجدكم بنى ضوطني لولا الكين المقنعا (٣)

فأفضل مجدكم نعت لعقر النيب ، وعد - بمعنى حسب - كأنه قال : تحسبون عقر النيب الذى هو أفضل مجدكم فيما (٤) تفخرون به - * ، وأيضا فإن هب نسي معنى ما لا يتعدى إلا لواحد ، وذلك أن : هبنى فعلت بمعنى ؛ قدرنى وأفرغنى (٥) قال الشاعر :

٥٢٣- هبني يا معذبتى أسأت وبالهجرا قبلك قد بدأت (٦)

- (١) بعدها فى المصورة : أحدهما ، وكأنها زائدة .
- (٢) فى المصورة : ذلك ، والتصويب من شرح الجمل .
- (٣) البيت لجبرير من قصيدة فى هجاء الفرزدق ورواية الديوان : سعيكم . هلا الديوان ٣٣٨ ، والكامل : ٢٧٨/١ ، والجمل : ٢٤٥ ، والخصائص ٤٥/٢ ، والأمالى لابن الشجرى ٢٧٩/١ ، ٣٣٤ ، ٢١٠/٢ ، وشرح الجمل ٣٠٢/١ ، والخزانة ٤٦١/١ ، ٤٩٨/٤ ، وغير ذلك كثير .
- (٤) فى شرح الجمل : مّا .
- (٥) فى المصورة : وأفرغنى ، وهى فامضة .
- (٦) البيت لإبراهيم السواق مولى آل المهلب . الكامل ٣٠/١ ومعه : فأين الفضل منك فدتك نفسى طوى إذا أسأت كما أسأت .

[سمع]

* - وَأَمَّا سَمِعْتُ : فلا يخلو أن يكون الواقع بعدها مَّا يَسْمَعُ أو من قبيل ما لا يَسْمَعُ ، فَإِنْ كَانَ مِنْ قَبِيلِ الْمَسْمُوعَاتِ تَعَدَّتْ إِلَى وَاحِدٍ بِاتِّفَاقٍ نَحْوِ : سَمِعْتُ كَلَامَ زَيْدٍ ، وَسَمِعْتُ قِرَاءَةَ عَمْرٍو . فَإِنْ كَانَ مِنْ قَبِيلِ مَا لَا يَسْمَعُ نَحْوِ : سَمِعْتُ زَيْدًا يَتَكَلَّمُ فَفِي ذَلِكَ خِلَافٌ بَيْنَ النَحْوِيِّينَ : فَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهَا مَّا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ كَظَنَنْتُ ، وَحُجَّتُهُ أَنَّ سَمِعْتُ لَمَّا دَخَلْتُ عَلَى مَا لَا يَسْمَعُ أُثْبِتُ لَهَا مَفْعُولًا ثَانِيًا يُعْطَى مَعْنَى الْمَسْمُوعِ ، كَمَا أَنَّ ظَنَنْتُ لَمَّا دَخَلْتُ عَلَى زَيْدٍ وَهُوَ غَيْرُ مَظْنُونٍ فِي الْمَعْنَى أُثْبِتُ بَعْدَ ذَلِكَ // بِمَفْعُولٍ ثَانِيٍّ يُعْطَى الْمَظْنُونِ فِي الْمَعْنَى فَقُلْتُ : ظَنَنْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ " يَتَكَلَّمُ " - مِنْ قَوْلِكَ : سَمِعْتُ زَيْدًا يَتَكَلَّمُ - فَيُوضَعُ مَفْعُولٌ ثَانِيٌّ لِسَمِعْتُ .

١٩٥

وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهَا مُتَعَدِّيةً إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ فَإِذَا قُلْتُ : سَمِعْتُ زَيْدًا يَتَكَلَّمُ كَانَ زَيْدٌ مَفْعُولًا لِسَمِعْتُ (١) عَلَى تَقْدِيرِ حَذْفِ مِضَافٍ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : سَمِعْتُ صَوْتَ زَيْدٍ [يَتَكَلَّمُ] ، وَيَكُونُ فِي مَوْضِعِ حَالٍ ، أَيْ : سَمِعْتُ صَوْتَ زَيْدٍ فِي حَالِ أَنَّهُ يَتَكَلَّمُ ، وَتَكُونُ هَذِهِ الْحَالُ مَبِينَةً ، لِأَنَّهُ قَدْ يَسْمَعُ صَوْتَ زَيْدٍ فِي حَالِ أَنَّهُ يَصِيحُ أَوْ يَقْرَأُ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ وَيَكُونُ حَذْفُ الْمِضَافِ لِفَهْمِ الْمَعْنَى ، لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ أَنَّ زَيْدًا فِي نَفْسِهِ لَا يَسْمَعُ ، فَيَكُونُ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ هَلْ يَسْمَعُونَكَ إِذْ تَدْعُونَ ﴾ (٢) ، أَلَّا تَرَى أَنَّ الْمَعْنَى هَلْ يَسْمَعُونَ دَعَاءَكُمْ ، وَحَذْفُ الدُّعَاءِ لِدَلَالَةِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِذْ تَدْعُونَ ﴾ طَيْبَهُ .

وهذا المذهبُ أَوْلَى ، لِأَنَّ سَمِعْتُ مِنْ أَعْمَالِ الْحَوَاسِّ ، وَهِيَ كُلُّهَا مُتَعَدِّيةٌ إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ تَقُولُ : ذُقْتُ طَعَامًا وَشَمِمْتُ طَيْبًا وَلَمَسْتُ (٤) حَرِيرًا وَأَبْصَرْتُ زَيْدًا ، فَيَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ سَمِعْتُ مِثْلَهُمَا] وَأَيْضًا فَإِنَّهَا لَوْ كَانَتْ مَّا يَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ لَمْ تَخْلُ مِنْ أَنْ تَكُونَ (٥) مِنْ بَابِ ظَنَنْتُ أَوْ مِنْ بَابِ أَعْطَيْتُ . فَبَاطِلٌ أَنْ تَكُونَ مِنْ بَابِ أَعْطَيْتُ ، لِأَنَّ يَتَكَلَّمُ فَعْلٌ ، وَالْفِعْلُ لَا يَكُونُ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي فِي

*- في شرح الجمل ٣٠٢/١ وما بعدها

- (١) في المصورة : فسمعت ، وأثبتنا ما في شرح الجمل .
- (٢) ما بين القوسين سقط بسبب انفتاح النظر ، وأكملناه من شرح الجمل ٣٠٢/١
- (٣) الآية ٧٢ من سورة الشعراء .
- (٤) في المصورة : لمست ، وأثبتنا ما في شرح الجمل .
- (٥) العبارة في المصورة : من أن اثنين تكون ، واثنين زائدة .

أعطيت وأمثاله ، وباطل أن تكون من باب ظننت ، لأن ظننت وأخواتها يجوز
إلغائها وإعمالها ولا يجوز إلغائها سمعت ، فثبت أنها مما يتعدى إلى مفعول
واحد . فأما قوله :

٥٤٤ - سمعت الناس ينتجعون غيثاً فقلت لصيدح : انتجعي بلالا (١)

فليس بإلغاء بل هو حكاية ، ألا ترى أن المعنى سمعت هذا الكلام الذي
هو : " الناس ينتجعون غيثاً " (٢) ، وليس معنى : " سمعت زيدا يتكلم " طى هذا
وسمعت زيدا يتكلم " ، واحداً ، لأنك إذا رفعت فالمسموع هذا الكلام الذي هو :
زيد يتكلم " ، وإذا نصبت فالمسموع ليس هذا اللفظ الذي هو " زيد يتكلم " ، ولو
كان إلغاءً لكان معناهما واحداً . وأيضا فإن الفعل لا يلغى في أول الكلام .
[كل فعل يتعدى إلى مفعولين الأول منهما فاعل في المعنى] *
والذي يجوز الاقتصار فيه على أحد المفعولين (٣) نحو : كسوت زيدا ثوباً
وأعطيت زيدا درهماً ، ألا ترى أن زيدا في المسألتين أخذ للثوب والدرهم .

والقسم الذي يتعدى إلى مفعولين ، أحدهما بنفسه والآخر بحرف الجر
ما عدا ذلك من الأفعال الطالبة لمفعولين نحو : أمرتك بالخير .
[ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل]

والذي يتعدى إلى ثلاثة : أطم ، وأرى - المنقولين من طم ورأى المتعديين
إلى مفعولين - وأنبأ ، ونهأ ، وأخبر ، وخبر ، وحدث إذا ضمنت معنى أطمت .
وزاد أبو الحسن (٣) في هذه الأفعال ما بقي من أخوات طم ورأى إذا نقلت
بالهمزة فأجاز : أظننت زيدا عمراً قائماً ، وأحسبت أخاك بكرةً منطلقاً ، وأزعمت (٤)
عبد الله بشراً منطلقاً ، وأوجدت محمداً عمراً ضاحكاً ، قياساً على : أطمت وأريت .

(١) البيت لغز الرمة في الديوان ٥٢٨ من قصيدة مطلعها :
أراح فريق جيرتك الجمالا كأنهم يريدون احتسالا
والشاهد في المقتضب ١٠/٤ والكامل ٥٣/٢ والإفصاح ٣٣٠ ، وشرح
الجميل ٣٠٣/١ ، والخزانة ١٧/٤ ، وفيها أنه قد روى النصب في البيت
جماعة ثقات منهم ابن السيد في أبيات المعاني ومنهم الفارقي في شرح أبيات
الإيضاح ومنهم الزمخشري وغيره .

(٢) هذا القسم الثاني من أقسام المتعدى إلى مفعولين بنفسه . انظر ص ٧٤٦
(٣) في الصورة : أبو الحسين ، والتصويب من شرح الجمل ٣٠٤/١ . وانظر
مذهبه في الصبان طي الأشموني ٤٣/٢ .
(٤) في شرح الجمل : أخلت .

* تكملة لازمة من شرح الجمل ٣٠٤/١

وذلك غير جائز عندنا ، لأنه لم يوجد من الأفعال المتعدية إلى مفعولين ما نُقِلَ بالهمزة لا مِنْ هذا الباب - أعني ما لا يجوز فيه (١) الاقتصار عليه - ولا من غيره إلا : أطم وأرى ولفظتان لا ينبغي أن يقاس عليهما .

[المتعدى بحرف الجر يصل إلى مفعوله بنفسه]
وينبغي أن تعلم أن ما كان من هذه الأفعال متعدياً بحرف جرٍّ فإنه لا يجوز حذف حرف الجرٍّ من مفعوله ووصول الفعل إليه بنفسه إلا مع أن وأن نحو : عجبت أنك قائم [وعجبت من أنك قائم] (٢) وعجبت أن قام زيد وعجبت من أن قام زيد ، وذلك لطول أن وأن بالصلة وال طول يستدعي التخفيف ، أو في أفعال مسموعة تحفظ ولا يقاس عليها وهي : اختار ، واستغفر ، وأمر ، وكفى ، وسمى ودعا (٣) في معنى سى ، وذلك نحو : أمرتك الخير تريد : بالخير قال الشاعر :

٥٢٥ - أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مالٍ وذا نسبٍ (٤)

واختار الرجال زيدا تريد : من الرجال ، قال الله تعالى = (واختار موسى قومه سبعين رجلاً لميقاتنا) = (٥) - [معناه] (٦) من قومه .
وسميتك زيدا ، تريد : بزيد ، قال الأخطل :

٥٢٦ - وسميت كعباً بشر العظام وكان أبوك يسمى الجعل (٧)

يريد : سميت بكعب ، ويسمى : بالجعل .

-
- (١) تكملة من شرح الجمل .
 - (٢) تكملة يتم بها الكلام .
 - (٣) ساقطة من شرح الجمل ٣٠٥/١ ← في شطره : ٤٧
 - (٤) البيت لعمر بن معد يكرب وينسب لأبياس بن عامر وللعباس بن مرداس في ديوانه : ٣١ وهو من المشواهد الكتاب ٣٧/١ والمقتضب ٣٥/٢ ، ٨٣ ، ٣٢٠ ، والكامل ٣٣/١ والمحتسب ٥١/١ ، ٢٧٢ ، وشرح الجمل ٣٠٥/١ والخزانة ١٦٤/١ وغير ذلك كثير .
 - (٥) الآية ١٥٥ من سورة الأعراف .
 - (٦) تكملة من شرح الجمل .
 - (٧) ينسب للأخطل وليس في ديوانه برواية السكري ولجربير في ديوانه : ٤٨٦ ، وفي الخزانة ٤٥٨/١ لعتبة بن الوغل وهو في الاقتضاب ٤٥ ، وشرح الجمل ٣٠٥/١

وكنيتك أبا عبد الله ، تريد : بأبي عبد الله قال :

٥٢٧ - وما صفراء تكنى أم عمرو ^{ووه} كأن سويتها منجلان (١)

يريد : تكنى بأم عمرو .

وأستغفرت الله نبي ، تريد : من نبي ، قال الشاعر :

٥٢٨ - أستغفر الله نبياً لست محصيه ^{ووه} رب العباد إليه الوجه والعمل (٢)

يريد : من نبي .

ودعوتك أبا عبد الله ، تريد : بأبي عبد الله ، قال الشاعر :

٥٢٩ - دعنتي أخاها أم عمرو ولم أكن ^{ووه} أخاها ولم أرضع لها بلبان (٣)

يريد : دعنتي بأخيها، لأن [نه] (٤) من سمّنتي بذلك . فإن أردت بدعا من الاستدعاء لم يتجاوز مفعولاً واحداً نحو : دعوت زيداً أي : استدعيته .

ولا يجوز ذلك في هذه الأفعال إلا بشرط تعيين (٥) موضع الحذف والمحذوف ،

(١) البيت لحماد الراوية وله قصة في الأغاني ٣٣١/١٧ والرواية : أم عوف ، وهي الجرداة ، وانظر الحيوان ٥٥٨/٥ واللسان (صفر) وهو في شرح الجمل ٣٠٥/١ .

(٢) البيت في الكتاب ٣٧/١ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٣٣/١ ، والمقتضب ٣٢٠/٢ ، والخصائص ٢٤٧/٣ ، وشرح ابن يعيش ٦٣/٧ ، ٢٥١/٨ ، وشرح الجمل ٣٠٦/١ ، والخزانة ٤٨٦/١ ، وغير ذلك كثير .

(٣) البيت ينسب لعبد الرحمن بن الحكم أخى مروان بن الحكم ، وفي الكامل ١٢٥/١ أورد المبرد أبياتا منسوبة لعبد الرحمن هذا ، ثم قال : وقال آخر . وأورد البيت الشاهد وأخر بعد ، وهذا يدل على أنهما ليسا لعبد الرحمن . وانظر شرح ابن يعيش ٢٧/٦ ، وشرح الجمل ٣٠٦/١ ، والمقرب ١٢١/١ وغير ذلك .

(٤) تكلمة يتم بها الكلام .

(٥) في المصورة : يعين ، والتصويب من شرح الجمل .

فإن نقص هذان الشرطان أو أحدهما لم يجوز حذف حرف الجر أصلاً .

وما عدا ذلك لا يجوز حذف الحرف من مفعوله إلا في ضرورة شعر نحو قوله :

١٩٦ ٥٣ - تمرّون الدّيار ولم تُعوجّوا كلامكم عليّ إذا حرام (١) //

يريد : تمرّون على الدّيار فحذف "على" . وقول الآخر (٢) :

٥٣١ - فَبَيْتٌ كَانَ الْعَائِدَاتِ فَرَشَنِي هَرَّاسًا بِهِ يعلَى فِرَاشِي وَيَقْشَبُ (٣)

يريد : فرشن لي - * - يقال : فرشته ، وفرشته له ، وأفرشته ، والعائدات :

إِذَا نَسَاءٌ يَزْرَنَهُ وَإِمَامًا هُمُومًا تَعْتَرِيهِ مِنْ خَوْفِ النُّعْمَانِ .

والهَرَّاسُ : شوكة ، واحده هَرَّاسَةٌ . وَيَقْشَبُ : يخلط ويجدر - ٤ ،

* - وزعم علي بن سليمان الأخفش (٥) أنه يجوز أن يحذف حرف الجر إذا تعين

(١) البيت لجرير في الديوان : ٥١٢ ورواية الشطر الأول فيه :

أَمْضُونَ الرِّسُومَ وَلَا تَحِيًّا

وهو في الكافي ٣٤/١ وفيه أن المبرد قرأ على عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير : مررت بالدّيار . قال : فهذا يدلّك على أن الرواية مغيرة .

والبيت في شرح ابن يعيش ٨/٨ ، ١٠٣/٩ ، وشرح الجمل ٣٠٦/١ والمقرّب ١١٥/١ والضرائر : ١٤٦ ، والخزانة ٦٧١/٣ ، وفيه أن حذف الجار نسي مثل هذا على سبيل الشذوذ . وورد البيت في مصادر أخرى كثيرة .

(٢) بعده في شرح الجمل ٣٠٧/١ .

" تعن فتبدي ما بها من صباية وأخفى الذي لولا الأسى لقضاني
يريد لقضى على ، وقول الآخر :

(٣) البيت للنايفه الذبياني في ديوانه ٧٢ من قصيدته التي أولها :

أنا نى - أبيات اللعن - أنك لمتنى وتلك التي أهتم منها وأنصب

وهو في اصلاح المنطق ٤٠٦ واللسان (قشب) .

(٤-٤) زيادة عما في شرح الجمل .

(٥) هو على بن سليمان بن الفضل المعروف بالأخفش الأصغر ، نحوى ، كان عالماً ،

روى عن المبرد وشعلب ، وروى عنه العوزياني وأبو المعافى الجريري ، وكان ثقة .

وقال عنه المرزباني : لم يكن الأخفش بالمتسع في الرواية للأشعار والعلم بالنحو ،

وما ظمته صنف شيئاً البتة ولا قال شعراً ، وكان إذا سئل عن مسألة في النحو

ضجر وانتهر من يسأله " وقال ياقوت بل له تصانيف ذكرها ابن النديم نسي

الفهرست وهي شرح سيويه ، الأنواء ، التثنية والجمع ، المذهب ، تفسير رسالة

كتاب سيويه وتوفى ٣١٥ وقيل ٣١٦ ببغداد . انظر وفيات الأعيان ٣٠١/٣

والبغية ١٨٧/٢ ، ١٨٨ ، ١٨٩ .

* * * في شرح الجمل مع اختلاف يسير .

موضع الحذف والمحذوف قياساً على ما جاء من ذلك نحو : برئت القلم السكسين ،
 تريد : بالسكسين ؛ لأنه قد تعين المحذوف وهو الباء وموضع الحذف وهو السكسين ،
 فان اختل الشرطان أو أحدهما مبع نحو : رغبت الأمر لا يجوز ، ، لأنه لا يعلم
 هل أردت رغبت في الأمر أو عن الأمر ، وكذلك لا يجوز : اخترت أخوتك الزيديين
 ، لأنه لا يعلم هل أردت : أخوتك من الزيديين أو الزيديين من أخوتك ، فلم
 يتعين موضع الحذف (١) .

والصحيح أنه لا يقاس شيء من ذلك وإن وجد فيه الشرطان لقلّة ما جاء من
 ذلك ، إذ لا يحفظ منه إلا الأفعال التي ذكرت لك .

[ما يصل إلى المفعول بنفسه]

وأما ما يصل إلى مفعول بنفسه فلا يخلو أن يكون من باب ما يتعدى إلى
 واحد ، أو من باب ما يتعدى إلى أكثر .

فإن كان من باب ما يتعدى إلى واحد نحو : ضربت زيدا ، فلا يخلو أن تقدم
 المفعول أو تؤخره ، فإن قدمته جاز دخول اللام عليه فتقول : زيدا ضربت وزيدا
 ضربت ، قال الله تعالى : { إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّسُلِ تَعْبُرُونَ } (٢) ، ولا تدخل عليه
 إذا تأخر إلا في ضرورة ، أو في نادر كلام ، قال :

٥٣٢ - فلما أن توافينا (٣) قليلاً أنخنا للكلاكل فارمينا (٤)

يريد : أنخنا الكلاكل ، وإنما تدخل اللام عليه إذا تقدم ، لأن العامل
 إذ ذاك يضعف عن عمله فيقوى باللام ، فإذا تقدم العامل على معموله كان
 في أقوى أحواله ، فلم يحتج إلى تقوية ، ولا يجوز دخول حرف جر عليه خلاف
 اللام إلا أن يحفظ ، فيكون من باب ما زيد فيه حرف الجر فلا يتجاوز ، نحو :
 مسحت رأسه ، ورأسه ، وخشنت صدره وصدرة (٥) ، أو في ضرورة شعير ،

(١) كلام الأخفش في تعليقاته على الكامل ٣٣/١-٣٥ ، لا يفهم منه تلازم الشرطين .

(٢) الآية ٤٣ من سورة يوسف .

(٣) في هامش المصورة إشارة إلى أن هذه الكلمة في نسخة أخرى : تواقنا ، وهي
 في شرح الجمل تواقنا .

(٤) البيت لعبد الشارق بن عبد العزى الجهني ، جاهلي ، والشاهد من الحماسية

رقم ١٥٢ شرح ديوان الحماسة : ٤٤٧ وشرح الجمل ٣٠٨/١ والمقرب

١١٥/١

(٥) انظر ما سبق ص ٧٢٢

نحو قوله :

٥٣٣- هُنَّ الْحِرَائِرُ لَا رِيَابَ وَأَخْيَرَةٌ سَوْدُ الْمَحَاجِرِ لَا يَقْرَأَنَّ بِالسُّورِ (١)

يريد : لا يقرآن السُّورَ ، وقول الآخر :

٥٣٤- نَضْرِبُ بِالسَّيْفِ وَنَرْجُو بِالْفَرْجِ (٢)

(يريد : ونرجو الفرج) (٣)

فَإِنْ كَانَ مِنْ بَابٍ مَا يَتَعَدَّى إِلَى أَكْثَرِ مِنْ وَاحِدٍ لَمْ يَجْزُ إِدْخَالُ اللَّامِ عَلَى مَفْعُولِهِ تَقَدَّمَ أَوْ تَأَخَّرَ ، وَسَبَبُ ذَلِكَ عِنْدِي (٤) أَنَّهُ لَوْ أَدْخَلْتُ اللَّامَ عَلَى مَفْعُولِهِ لَمْ يَخْلُ أَنْ تَدْخُلَ فِي الْمَفْعُولِينَ أَوْ أَحَدَهُمَا ، وَكَذَلِكَ فِيمَا يَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةٍ ، فَإِنْ أَدْخَلْتُمَا فِي الْمَفْعُولِينَ لَمْ يَكُنْ لِذَلِكَ نَظِيرٌ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوْجَدْ فِعْلٌ يَتَعَدَّى إِلَى مَجْرُورَيْنِ بِحَرْفِ جَرٍّ وَاحِدٍ ، وَإِنْ أَدْخَلْتَهُ عَلَى أَحَدِهِمَا وَتَرَكْتَ الْآخَرَ صَارَ كَأَنَّهُ قَوِيٌّ ضَعِيفٌ فِي حِينٍ وَاحِدٍ ؛ قَوِيٌّ فِي حَقِّ الْأَصْلِ (٥) ، ضَعِيفٌ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَقْوَى حَقُّ الْآخَرِ ، وَذَلِكَ تَنَاقُضٌ ، لَكِنَّهُ يَجُوزُ فِي بَابِ طَمَتٍ أَنْ تَدْخُلَ عَلَى الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ (الْبَسَاءِ) (٦) بِمَعْنَى " فِي " وَتَصْيِرُهُ كَأَنَّهُ ظَرْفٌ لِلْفِعْلِ ، وَتَسْتَفْنِي بِهِ عَنِ الْمَفْعُولِينَ ، وَلَا يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَفْعُولِينَ أَصْلًا ، فَتَقُولُ : ظَنَنْتُ بَزِيدٍ وَطَمَتُ بِيكْسِرٍ أَي : جَعَلْتُ مَوْضِعَ طُمُسٍ زَيْدًا (٧) ، أَوْ مَوْضِعَ طُنِّي ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

(١) البيت ورد في شعر الراعي ديوانه : ١٢٢ من قصيدة مطلعها :
يا أهل ما بال هذا الليل في صَفَرٍ يزدان طولاً ، وما يزدان من قِصْرِ

وورد في شعر القتال الكلابي في ديوانه : ٥٣ .
وهو في شرح الجمل ٣٠٨/١ ، والخزانة ٦٦٧/٣ وغير ذلك من المصادر

المذكورة في هامش الجمل .

(٢) البيت ينسب للنايفة الجعدي مطبقات الديوان ٢١٦ . وقيله :

* نحن بنو جعدة أرباب الفلج * نحن منعنا سبيلَهُ حتى اعتلج *

والشاهد في الإنصاف ٢٨٤ والاقتضاب : ٤٥٨ . وشرح الجمل ٣٠٨/١ ،

والضرائر لابن عصفور : ٦٣ والخزانة ١٥٩/٤ وغير ذلك .

(٣) تكملة من شرح الجمل .

(٤) عند ابن عصفور فالكلام كلامه في شرح الجمل ٣٠٩/١ .

(٥) في المصورة : الأصل ، وكذلك في نسخة من نسخ شرح الجمل ، وأثبت محقق

الشرح كلمة : الأول من النسخة التي اعتمدها في التحقيق .

(٦) تكملة لازمة من شرح الجمل : ٣٠٩/١ .

(٧) في المصورة : بزيداً ، والعبارة في شرح الجمل تختلف عما هنا قليلاً .

٥٢٥ - فقلت لهم : طُنُوا بِالْفَيْ مَدَجَجٍ سَرَاتِهِم بِالْفَارِسِيِّ الْمَسْرُودِ (١)

يسريد : طُنُوا فِي الْفَيْ مَدَجَجٍ ، أَي اجْعَلُوهُ مَوْضِعَ طُنْكُمْ* (٢) - قَالَ سَبِيوِيه : " وَتَقُول : طَنَنْتُ بِهِ جَعَلْتَهُ مَوْضِعَ طُنْكَ " (٣) - كَأَنَّ الْقَائِلَ هَذَا يَقُول : أَوْعَيْتُ بِهِ الظَّنَّ - وَقَالَ سَبِيوِيه أَيْضاً : (٣) " : كَمَا تَقُول (٤) : نَزَلَتْ بِهِ وَنَزَلَتْ عَلَيْهِ ، وَلَوْ كَانَتْ الْبَاءُ زَائِدَةً بِمَنْزِلَتِهَا فَسَى قَوْلُهُ [عَزَّ وَجَلَّ] (٥) = (كُنِيَ بِاللَّهِ) (٦) لَمْ يَجْزِ السُّكُوتُ عَلَيْهِ (٧) فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : طَنَنْتُ فِي الدَّارِ بِأَيِّ كَانَ ظَنِّي فِي الدَّارِ ، وَمِثْلُهُ شَكَّكَ فِيهِ " [انْتَهَى ، يَعْنِي] (٩) سَبِيوِيه أَنَّكَ قَدْ تَقْتَصِرُ عَلَى الْفَاعِلِ وَقَدْ تَقْتَصِرُ عَلَى [الْمَفْعُولِ] (١٠) إِذَا جِئْتَ بِظَرْفٍ أَوْ مَجْرُورٍ أَوْ مَصْدَرٍ أَيْضاً فَتَقُول : طَنَنْتُ ظَنًّا وَطَنَنْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَطَنَنْتُ خَلْقَكَ ، وَحُرُوفُ الْجَرِّ كَذَلِكَ إِذَا اتَّمَلْتَ بِهَا هَذِهِ الْأَفْعَالُ هِيَ بِمَنْزِلَةِ الظَّرْفِ ، كَقَوْلِكَ : طَنَنْتُ بِزَيْدٍ ، أَي : جَعَلْتَهُ مَوْضِعَ ظَنِّي ، وَطَنَنْتُ فِي الدَّارِ ، وَإِنِّي قُلْتُ : إِنَّ الْبَاءَ زَائِدَةٌ ، لَزِمَكَ أَنْ تَأْتِيَ بِالثَّانِي - ٢ .

[حذف المفعول الواحد حذفاً اختصاراً]

*- والفعل الذي يتعدى إلى مفعول واحد ، يجوز حذف مفعوله حذفاً

اقتصار (١١) وحذف اختصاراً :

- (١) البيت لدريد بن الصمة من الأصمعية رقم ٢٨ ، الأصمعيات ١٠٧ والديوان ٤٧ وشرح ديوان الحماسة ٨١٢ والمحتسب ٣٤٢/٢ ، والحليل ٢٦٧ ، وشرح ابن يعيش ٨١/٧ ، وشرح الجمل ٣٠٩/١ وغير ذلك .
- (٢-٢) هذه الفقرة زيادة عما في شرح الجمل .
- (٣) الكتاب ٤١/١ .
- (٤) في الكتاب : قلت .
- (٥) كلمة من الكتاب .
- (٦) من الآيات ٦٩ ، ١٦٩ من سورة النساء و ٤٨ من سورة الفتح .
- (٧) في الكتاب : طيها .
- (٨-٨) هذه العبارة ليست في الكتاب .
- (٩) كلمتان غامضتان في المصورة .
- (١٠) في المصورة : الفاعل ، تحريف .
- *- ما بينهما في شرح الجمل ٣٠٩/١ ، ٣١٠ .
- (١١) في شرح الجمل : أو .

فحذف الاختصار الحذف للدلالة على المحذوف ، وحذف الاقتصار الحذف من غير دلالة على المحذوف ولا إرادة له ، فمثال حذف الاختصار أن تقول : ضربت ، في جواب من قال : هل ضربت زيداً ؟ فتحذف زيداً لفهم المعنى ، (١) ومن ذلك قوله تعالى : (وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ) (٢) معناه من كل شيء شيئاً ، فحذف " شيئاً " (٣) لفهم المعنى -١- ، ومن ذلك قول الشاعر :

٥٣٦- منعمة تصون إليك منها كصونك من ردإ شرعبي (٤)

يريد : تصون إليك منها الحديث .

ومثل حذف الاقتصار : أن تقول : ضربت ، أو أكلت ، تريد : أن هذين الفعلين قد وقعا منك ، ولا تخبر // بأي شيء وقعا (٥) ، ومنه قوله تعالى : (كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا) (٦) أي أوقِعُوا هذين الفعلين .

١٩٧

٧- وقد يأتي من المفعول ما لا تتم الفائدة إلا به كقولك : ضرب وجل زيداً-٧ .

وأما الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين فلا يخلو أن يكون من باب أعطيت أو من باب طمت (٨) ، فإن كان من باب أعطيت جاز حذف مفعوليه ، وحذف أحدهما وإبقاء الآخر ، حذف اقتصار واختصار .

فمثال حذف مفعوليه حذف اختصار أن تقول في جواب من قال : هل كسوت زيداً ثوباً ؟ كسوت . وفي جواب من قال : هل أعطيت زيداً درهماً ؟

-
- (١-١) زيادة عما في شرح الجمل .
 - (٢) الآية ٢٣ من سورة النمل .
 - (٣) في المصورة : شئ ، وانظر المحتسب ١/٢٥٠ .
 - (٤) البيت للحطيئة في ديوانه : ٣٥ وهو في الخصائص ٢/٣٧٢ ، والمحتسب ١/٢٥٠ ، ٢٤٥ ، ٣٣٣ ، وشرح الجمل ١/٣٠٩ ، والمقرب ١/١١٤ ، والشرعبي : ضرب من ثياب اليمن .
 - (٥) في المصورة وشرح الجمل ١/٣١٠ : وقع
 - (٦) من الآيات ١٩ من سورة الطور و ٢٤ من سورة الحاقة ، ٤٣ من سورة المرسلات .
 - (٧-٧) زيادة عما في شرح الجمل .
 - (٨) بعد هاء في المصورة : فإن كان من باب أعطيت أو من باب طمت وهي تكرر زيادة .
وقر ضرب عليه الناصح بضم

أعطيت ، فحذفت المفعولين في الجواب لدلالة ما تقدم عليه في السؤال .

ومثال حذفهما حذف اقتصار أن تقول : أعطيت أو كسوت ، ولا تريد أن تخبر بأكثر من أنه وقع منك هذان الفعلان ، قال تعالى = (فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى) (١) أي : من وقع منه الإعطاء .

ومثال حذف أحد المفعولين حذف اختصار أن تقول : أعطيت زيدا في جواب من قال : لمن أعطيت الدرهم ؟ ، تريد : أعطيت زيدا درهماً فحذف لفهم المعنى .

ومثال حذفه حذف اقتصار أن تقول : أعطيت ، ولا تريد أن تخبر بما أعطيت (٦) * (٣) وما ذكرناه من أن الاقتصار في باب أعطيت وكسوت على أحد المفعولين نازع فيه أبو زيد السهيلي ، وقال : لا يجوز الاقتصار على الثاني إن تعدى إلى اثنين قال : وهو مذهب سيويه والقياس يقبله ، وذلك أنه قال (٤) : " فإن شئت اقتصرت على الأول ، وإن شئت تعدى إلى (٥) الثاني كما تعدى إلى الأول " ، وقال (٦) : فلم يذكر الاقتصار إلا على الأول خاصة .

قلت : وكلام سيويه محتمل ؛ لأنه قال " كما تعدى إلى الأول " وتعديه إلى الأول باقتصار وبغيره ، فكذلك إلى الثاني ، فلا حجة له في كلامه . وأما تمسكه بالقياس فهو أن قال : الأول فاعل في المعنى والفاعل لا يحذف فكذلك نافي معناه ،

(١) الآية ٥ من سورة الليل .

(٢) بعده في شرح الجمل ١ / ٣١٠ " وأعطيت درهما ، فلا تخبر لمن أعطيته "

(٣) ما يلي من كلام ليس في شرح الجمل .

(٤) هو سيويه ، في الكتاب ١ / ٣٧ .

(٥) في المصورة : على ، والتصويب من الكتاب .

(٦) يعني السهيلي .

(٧) انظر أبو القاسم السهيلي : ٣٨٦ ، وليس في النتائج ، والذي فيها منع الاقتصار على المفعول الأول لأطم في قولك : أطمت زيد عمرا قائما ، فقد أجاز الأكثرون الاقتصار على المفعول الأول على الرغم من قول سيويه : ولا يجوز لك أن تقتصر على مفعول واحد دون الثلاثة ويقول السهيلي : إن أصحابه قد تأولوا " لا يجوز " بلا يحسن . ويرى أن كلام سيويه محمول على الظاهر =

ألا ترى أن زيدا في كسوت وأعطيت لا بسم وآخذ (١) .

وهذا فاسد ، لأنَّ السماعَ يرد عليه ، قال تعالى : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ
وَاتَّقَى ﴾ (٢) فكما يجوز حذفه مع (٣) الثاني ، فكذلك يحذف ويثبت الثاني ، وقالوا :
أطعمت الناس الطعام فطعموا وقالوا : أطعمت الطعام فاقترضوا طي المفعول
الذي ليس بفاعل في المعنى قال الشاعر :

٥٣٧ - نحن بنو أمِّ البَينين الأريسة المطعمون الجفنة المدعيرة (٤)

أراد المطعمون الناس الجفنة ، فحذف الناس وهم فاطون في المعنى ،
لأنهم طاعمون ، وقال الشاعر :

٥٣٨ - خالي عوف وأبو عليج المطعمان اللحم بالعشج (٥)

أرد : المطعمان الناس اللحم ، فحذف الناس ، وهم فاطون في المعنى ،
وقد ورد عليه بقوله تعالى ﴿ جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا ﴾ (٦) ، إلا أن يقول :
إنَّ هذا حذف اختصار لا حذف اقتصار فيقال له : والفاعل أيضا قبل النقل
لا يحذف حذف اختصار ولا اقتصار .

== يقول : " لأنك لا تريد بقولك : أعطت زيدا ، أي جعلته عالما على
الإطلاق ، هذا - محال إنما تريد أطمته بهذا الحديث فلا بد من ذكر الحديث
الذي أطمته به .

النتائج : ٣٥١ ، أما المسألة التي ذكرها الأبي في المعنى ٧٠٥ (ط) (٢)

في حذف المفعول .

(١) في الصورة : واحد .

(٢) الآية ٥ من سورة الليل .

(٣) في الصورة : طي .

(٤) الرجز للبيد في ديوانه : ٣٤١ .

وبين البيتين قوله : نحن خير عامر بن صعصعة .

ولم أعرطى البيت الشاهد في كتب النحو التي بين يدي .

(٥) البيتان في الكتاب ١٨٢/٤ ، شاهد أطي لغة إبدال الياء جيما في لفظة

بعضهم ومعهما فيه : والغداة فلق البرنج .

وأما القائل ٧٧/٢ لرجل من البادية ، والمحتسب ٧٥/١ ، والمنصف

١٧٨/٢ ، ٧٩/٣ ، وشرح ابن يعيشر ٧٤/٩ ، ٥٠/١٠ ، والمقرب ٢٩/٢ ،

١٦٤ ، وشرح شواهد الشافية : ٢١٢ وغير ذلك كثير .

(٦) الآية ١٩٠ من سورة الأعراف .

قال السهيلي : (١) وأيضاً فإنَّ العربَ تراعي الفعلَ قبلَ دخولِ الهمزةِ عليه حتى كأنه منطوقٌ به فتقول : نال زيدٌ مالاً ، وأنالهُ اللهُ إِيَّاهُ ، وقام زيدٌ وأقامه عمروٌ ، فلو لا مراعاتهم للفعل قبل دخول الهمزة عليه لقالوا فيه : أنول وأقوم ؛ لأنَّ الواو لا تنقلبُ ألفاً إلا إذا انفتح ما قبلها ، فعلى هذا الأصل تقول الناصب لزيدٍ ما دلَّت عليه بنيةُ ألبس من كونه مجموعاً والناصبُ للشوب هو ليسَ إنزِ الهمزة كما قد منَّا تنوبٌ منابٌ قولك : جعلته يفعل . وفي التنزيل ﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ (٢) فهذا من مراعاةِ الفعل قبل دخول الهمزة فكأنه قال : نبتتم نباتاً ، وإذا قلت : إنباتاً ، فقد راعيت الهمزة والفعل معاً ، فالوجهان جائزان ، وإذا جئت بالمصدر ، إنزِ المصدرُ أقربُ إلى الفعل ، لأنه اسمه ومشتقٌ منه ، فالأولى إنزاً إجرأه المصدر على أفعل وإجرأه المفعول على فعل لقرب المصدر من الفعل ولأنَّ أقوى تعديده إليه .

وهذا الذي قاله غير لازم ؛ لأنهم إذا حكموا للفعل بحكم الفعل في موضعٍ ما ، لا يلزم أن يحكموا له بحكمه في موضعٍ آخر ، وهذا نصُّ كلامه . قال السهيلي : (٣) وأما أعطى زيدٌ عمراً ديناراً فنقولُ بالهمزة من عطا يعطو : إذا تناول . وكذلك : آتيتُ درهماً هو منقولٌ من أتى يأتى ، إلا أنَّ المفعول الذي كان فاعلاً قبل دخول الهمزة هو زيدٌ بخلاف آتيت ؛ لأنَّ المالَ هو الآتى لزيدٍ إذا قلت : آتيت الدرهم (٤) زيداً ، فهي التي آتته (٥) ، وأنت جعلتها آتيةً له ، فكان الأصلُ تقديم ما هو آتٍ فتقول : آتيتُ المالَ زيداً وآتيت درهماً عمراً ، فيكون زيدٌ وعمروٌ هو المفعول الثاني بخلاف أعطيت ؛ لأنَّ زيداً من قولك : أعطيتُ زيداً درهماً هو الأوَّل ، وهو العاطي ، أي : المتناول ، ولكن لما صار كلُّ واحدٍ منهما في معنى صاحبه حسنٌ فيه من التقديم والتأخير ما حسنٌ في الآخر ، فقِفْ على هذه التفرقة بين آتيت وأعطيت ، فإنك إذا قلت : آتيت زيداً فاقترحت على هذا المفعول لم يحسن كما يحسنُ الاقتصار عليه إذا قلت : أعطيت ، وإذا قلت : آتيت المالَ ، وآتيت الزكاة ، حسن الاقتصار

(١) انظر النتائج ٣٣٤ ، ٣٣٥ .

(٢) الآية ١٧ من سورة نوح .

(٣) في النتائج ٣٢٨ إشارة لهذا الموضوع ، والنص الذي يسوقه الأبيدي طويل ، وليس في النتائج ولا أمالي السهيلي .

(٤) في المصورة : الدرهم .

(٥) في المصورة : آتيته ، والصواب ما أثبتناه .

على هذا المفعول // ومن ذلك أن هذا المفعول هو الفاعل في المعنى ، ١٩٨
وعنه نُقِلَ الفعلُ إلى المؤنث ، فحُسِّنَ السكوتُ عليه كما يَحْسُنُ السكوتُ على
الفاعلِ ، وكذلك يَحْسُنُ السكوتُ على زيدٍ ، إذا قلت : أعطيتُ زيداً ، لأنَّ
زيداً هو العاطي ، أي : المتناول ، فحُسِّنَ السكوتُ طيه بخلاف مسألة : آتيت
التي " زيد " فيها ليس بفاعلٍ في المعنى .

فإن قيل : فكان ينبغي ألا يحسن سكوت على الدرهم إذا قلت :
أعطيت الدرهم ، وفلان يعطى الجزيل ؟

قلنا : إنما حسن الاقتصار في مسألة : أعطيت على كل واحدٍ منهما ؛
لأنها منقولة من عطف إذا ناول وتناول ، والتناول يصلح من كل (١) واحدٍ
منهما لصاحبه قال الله سبحانه : لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا (٢) فجعل اللحوم
نائلةً ، ثم أدخل التثنية ، وقال في آيةٍ أخرى : لَمْ يَنَالُوا خَيْرًا (٣) فجعل
الخير مفعولاً . يتحصّل من هذا أنك تقول : نلت خيراً ، ونالني خيرٌ كثيرٌ ،
فلهذا تقول : أعطيت زيداً أي أنلته فنال (٤) شيئاً ، وأعطيت المالَ فنال
ذلك المالَ زيداً ، فكل واحدٍ منهما نائلٌ ، وكل واحدٍ منهما إذا عاطي ، قال
الشاعر :

٢٩٥- ومن تما جيب خلق الله عاطيةً يعصر منها ملاحٍ وفرييب (٥)

يعني كرمه ، فعلى رواية من رواه بالعين جعلها عاطية لمن نالته ، والرجل
أيضا عاطي : إذا نالها ، كما في المثل (٧) : عاطي بغير أنواطٍ ، وكما قال

(١) في المصورة : لكل ، والصواب ما أثبتناه .

(٢) الآية ٣٧ من سورة الحج .

(٣) الآية ٢٥ من سورة الأحزاب .

(٤) في المصورة : ينال .

(٥) البيت في المخصص ٧٠/١١ ، والمحكم (ملح) ٢٨٨/٣ ، واللسان (ملح)
والرواية في جميعها . عاطية بالعين المعجمة . والمثبت في المصورة عندنا
ملاحي ، ولعله تحريف ، وأثبتنا ما في المصادر .

(٦) في المصورة : يعطي ، والصواب ما أثبتناه .
(٧) في الأمثال لأبي عبيد ٢٠٨ ، والمستقصى ١٥٦/٢ ، والأمثال للميداني
٤٢/٢ وغير ذلك .

حندج (١) :

٥٤- وَتَعْطُو بِرَخِصٍ غَيْرِ شَيْنٍ كَأَنَّهُ أُسَارِيعٌ ظَبْيِي أَوْ مَسَاوِيكُ إِسْجَلٍ (٢)

فاقْدُرْ قَدْرَ هذه التفرقة فإنَّها قرآنية ، ففي القرآن : (= وَيُؤْتُونَ الزكاةَ) (٣) فاقْتصر على ذكر الزكاة ، لأنَّها آتيةٌ في المعنى لمن دفعتم إليه ، وفيه أيضاً (= يُؤْتُونَ مَا آتَوْا) (٤) ، وليس فيه ولا في كلام فصيح مثل آتيت زيدا ، ولا : فلان يؤتى الناس ، لما بيناه من سبب الاقتصار وحسنه على مَنْ هو فاعلٌ في المعنى ، وإن كان منصوباً في اللفظ بخلاف ما هو مفعولٌ لفظاً أو معنى ، فإنَّ زيدا من قولك : آتيتُ المالَ زيدا ، قد كان مفعولاً قبل النقل بالهمزة ، وهو مفعولٌ بعد النقل . وآتيتُ الزكاةَ قد كانت الزكاةُ فاعلةً قبل النقل ؛ لأنَّها خيرٌ أتى وهي بعد النقل بالهمزة مفعولةٌ في اللفظ دون المعنى فتدبره والله المستعان . انتهى وقد تقدّم ردّ كلامه .

*- وإن كان من باب طمت فلا يخلو أن تحذف المفعولين أو أحدهما فسيان حذفت المفعولين ، فلا يخلو أن تحذفهما حذف اختصاراً أو حذف اختصار ، فإن حذفتها حذف اختصار جاز ، ومنه قول الكميّ :

بأيّ كتابٍ أمّ بأيةِ سنّةٍ ترى حبّهم عاراً على وتحسب (٥) [٣٥٧]
يريد : وتحسب حبّهم عاراً عليّ ، فحذف لدلالة ما تقدّم .

(١) هذا اسم امرئ القيس وقيل اسمه مليكة وقيل عدّي ، واشتهر بلقبه . انظر الأعلام (ط ٣) ١/٣٥١ .

(٢) البيت من معلقة امرئ القيس في الديوان : ١٧ . وهو في المنصف ٣/٥٨ ، وشرح ابن يعيش ٦/٩٢ ، ٧/١٤٤ .

(٣) الآية ٥٥ من سورة المائدة وفي غيرها .

(٤) الآية ٦٠ من سورة المؤمنون .

*- ما بينهما في شرح الجمل لابن عصفور ١/٣١٠ وما بعدها ، بتصرف يسير .

(٥) سبق تخريجه في ص ٤٨١

وأما حذفُهما حذفٌ اقتصارٌ ففيه ثلاثة مذاهبٍ للنحويين :

منهم من منع وهو الأخفش ومن أخذ بمذهبه (١) *

ومنهم من أجاز وعليه أكثر النحويين .

ومنهم من فصل فأجاز في ظننت وما في معناها ، ومنع في طمت وما في معنى معناها ، وهو مذهب الأطم ومن أخذ بمذهبه .

فأما الأخفش فحجته أن هذه الأفعال قد تجري مجرى القسم ، ومفعولاتها تجري مجرى جواب القسم ، والدليل على ذلك أن العرب تتلقاها بما يتلقى (٢) [القسم] . قال الله تعالى ﴿ وَظَنُّوا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴾ (٣) ومثل ذلك كثير فكما لا ينبغي (٤) القسم دون جواب فكذلك لا تستغني هذه الأفعال عن مفعولاتها .

وهذا لا حجة فيه لأن العرب لا تضمنها معنى القسم على اللزوم ، فإذا امتنع حذف مفعولها إذا دخلها معنى القسم لما ذكر ، فما الذي يمنع من حذفها إذا لم تتضمن معنى القسم ؟

وأما من فصل فحجتهم أن كل كلام معني على الفائدة ، فإن لم يوجد فيه فائدة لم يجز التكلم به ، قال : فإذا قلت : ظننت ، كان مفيداً ، لأن الإنسان قد يخلو من الظن ، وفيه فائدة بقوله : ظننت أنه قد وقع منه ظن ، وإذا قال علمت كان غير مفيد ، لأنه معلوم أن الإنسان لا يخلو من ظم ، إذ (٥) له أشياء يعلمها بالضرورة كعلمه أن الاثنين أكثر من الواحد .

وهذا الذي ذهب إليه فاسد ، بطل الصحيح أنه يجوز : علمت ، وتحذف المفعولين حذفاً اقتصاراً ، لأن الكلام إذا أمكن حملُه على ما فيه فائدة كان

(١) ذهب إلى ذلك أيضاً الجرمن ونسب لابن طاهر وابن خروف والشلوبيين

الهمع ١٥٢/١ .

(٢) تكملة من شرح الجمل .

(٣) الآية ٤٨ من سورة فصلت .

(٤) في شرح الجمل ٣١١/١ ، يبقى .

(٥) في شرح الجمل ٣١١/١ : إذا ، والصواب ما في الصورة .

أولى ، فإذا قال قائلٌ : طمتُ ، طمنا أنه أرادَ طمتُ ما لم أكن أعلمُ إذْ حطه
على خلافِ ذلكِ غيرُ مفيدٍ والصحيحُ أنه يجوزُ حذفُ المفعولينِ في علمت
وظننت وما في معناهما ، وقد جاء ذلك في كلامهم ، حكى سيبويه أنهم يقولون :
مَنْ يَسْمَعُ يَخْلُ (١) معناه : يقع منه خيلةٌ ، وقال تعالى = (أَعْدَهُ ظَمُّ الْغَيْبِ
فَهُوَ يَسْرَى) (٢) أي يعلم . وليس في الكتابِ جلاءً عن مذهبِ سيبويه .

وأما حذفُ أحدهما فلا يخلو أن يكون اختصاراً أو اقتصاراً :
فأما الاختصارُ فجائزٌ قليلاً فمن ذلك قوله :

٥٤١- ولقد نزلتِ فلا تظني غيرهً مِنِّي بمنزلةِ المحبِّ المكرمِ (٣)

تقديره : فلا تظني غيره كائناً واقعاً . وقوله :

٥٤٢- مَنْ رَى مِثْلَ مَعْدَانَ بْنِ يَحْيَى إِذَا مَا النَّسْعُ جَالٍ عَلَى الْمِطِيَّةِ (٤)

يريد : من رى مثل معدان بن يحيى في الجودِ ، فحذف لفهم المعنى ،
ورى بمعنى علمٍ ؛ لأنَّ العربَ لا تحذف همزةَ رأى إلا إذا كانت بمعنى علمٍ .
وأما الاقتصارُ : فلا يجوزُ أصلاً ولا خلاف في ذلك بين أحدٍ من النحويين ، فلا
يجوزُ أن تقول : ظننتُ زيداً تريدُ وقعَ مِنِّي ظنُّ يزيدٍ ولا تبينُ ما ظننته (٥) ،
وسببُ ذلك أنَّ هذه الأفعال داخلةٌ على الاستدراكِ والخبر ، فكما أنَّ الاستدراكَ لا بدَّ

(١) لم أشر عليه في الكتاب وهو من أمثالهم في الأمثال لأبي عبيد ٢٩٠ ، ومجمع
الأمثال ٢/٣٠٠ وفيه : يقال خِلتُ إخال بالكسر ، وهو الأفتح ومنوأسد
يقولون : إخال " بالفتح وهو القياس ، المعنى : مَنْ يسمع أخبار الناس ومعاييرهم
يقع في نفسه طيبهم المكروه .

(٢) الآية ٣٥ من سورة النجم .

(٣) لعنتره من معلقة في الديوان : ١٨٧ والخصائص ٢/٢١٦ ، والمقرب ١/١١٧
وشرح الجمل ١/٣١٢ ، والخزانة : ١/٥٣٩ ، ٤/٤ ، وغيرها .

(٤) البيت يردُّ شاهداً على حذف همزة رأى وحذف الألف الثانية لا اجتماع ألفين
ساكتين والشاهد في سر الصناعة ٢٢٨ وشرح الجمل ١/٣١٢ والتلسان
(رأى) ١٤/٢٩١ - ورواية المصادر : طال .

(٥) في شرح الجمل ١/٣١٢ : ولا ظننته ، والظاهر أنه قد سقطت كلمتا
" تبين ما " .

لسه من خبرٍ ، والخبر لا بد له من مبتدأ في اللفظ أو في التقدير ، فكذلك لا يستغني // أحد المفعولين عن الآخر ، لأنهما في الأصل مبتدأ وخبر* ، ١٩٩
وسأتم الكلام على هذه الأفعال بعد إن شاء الله تعالى عند الرجوع إلى لفظ المؤلف .

*- وأما الذي يتعدى إلى ثلاثة مفعولين ، فلا يخلو أن تحذف مفعولاته الثلاثة أو اثنين منها وتبقى واحداً [أو واحداً] (١) وتبقى اثنين .

فإن حذفها كلها : جاز على حذف الاختصار وطى حذف الاختصار ، فمثال حذف الاختصار قولك : أعلمت ، في جواب من قال : هل أعلمت زيداً عمراً منطلقاً ، فحذف المفعولات الثلاثة لدلالة تقدم ذكرها في كلام السائل . ومثال حذف الاختصار أن تقول : أعلمت ، لا تريد أكثر من أن تعلم أنه قد وقع منك إعلام خاصة ، ولم تتعرض إلى مفعول .

وأما حذف اثنين منها أو واحد فجائز على الاختصار ، وأما على الاختصار فغير جائز ، فمثال حذف الاختصار أن تقول في جواب من قال : هل أعلمت زيداً عمراً منطلقاً ؟ أعلمت زيداً ، وأعلمت زيداً عمراً وتحذف ما بقي لدلالة تقدم ذكر المحذوف في كلام السائل . ومثال حذف الاختصار أن تقول : أعلمت زيداً ، وأعلمت زيداً أخاك من غير دلالة على المحذوف ، وإنما لم يجز لالتباس : أعلمت المتعدية إلى ثلاثة بأعلمت المتعدية إلى اثنين المنقولة من أعلمت بمعنى عرفت فلم تتبين ، ألا ترى أنك إذا قلت : أعلمت زيداً أخاك لم يدرك ، هل هي أعلمت المنقولة من أعلمت بمعنى عرفت ؟ فلم تحذف شيئاً أو المنقولة من أعلمت المتعدية إلى مفعولين فتكون قد حذفت مفعولاً واحداً ؟ وإذا قلت : أعلمت زيداً ، لم يدرك هل هي أيضا المتعدية إلى ثلاثة فتكون قد حذفت مفعولين أو المتعدية إلى مفعولين فتكون قد حذفت مفعولاً واحداً ؟ فلما كان ذلك يؤول إلى اللبس لم يجز ، ولم يجز في أخبار أعلمت وإن كان ذلك فيها لا يعودى [إلى اللبس ، حط على أعلمت ، لأنها إنما تعدت إلى ثلاثة بالحمل عليها وتضمنها معناها] (٢) . هذا مذهب سيبويه ومن أخذ بمذهبه (٣) .

* ما سبق منقول عن شرح الجمل كما ذكرنا .

*- ما بينهما عن شرح الجمل ١/ ٣١٣ ، بتصرف يسير . وهو في آخر الباب .

(١) تكلمة يتم بها الكلام .

(٢) العبارة في المصورة هكذا [وإن كان ذلك فيها لا يؤدي معناها بالحمل عليها] وهي عبارة ناقصة ، وفيها تقديم كلمة معناها "طى" بالحمل عليها ، وما اثبتناه من شرح الجمل تستقيم العبارة .

(٣) الكتاب ٤١/ ١ والمقتضب ٣/ ١٢٢ .

[ذلك] *

وَأَمَّا غَيْرُ سَيُوبِهِ فَإِنَّهُ أَجَازٌ مَا لَمْ يُوَدَّ إِلَى بَقَاءِ أَحَدِ الْمَفْعُولِينَ الَّذِينَ أَصْلُهُمَا الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ وَحَذْفُ الْآخِرِ ، فَأَجَازُوا : أَطَمَّتْ زَيْدًا ، إِذَا قَدَّرْتَ زَيْدًا الْمَفْعُولَ الْأَوَّلَ ، فَإِنَّ قَدْرَتَهُ الثَّانِي أَوِ الثَّلَاثَ لَمْ يَجْزِ ، لِأَنَّ [الثَّانِي] (١) لَا يَسْتَفْنِي عَنِ الثَّلَاثِ ، وَلَا الثَّلَاثَ عَنِ الثَّانِي ، لِأَنَّ أَصْلَهُمَا الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ .

وَكذَلِكَ أَجَازُوا أَعْلَمْتَ زَيْدًا أَخَاكَ إِذَا قَدَّرْتَ هَذَيْنِ الْمَفْعُولِينَ هُمَا اللَّذَانِ كَانَا مَبْتَدَأً وَخَبْرًا ، فَإِنَّ قَدْرَتَ أَحَدَهُمَا هُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ وَالْآخِرَ أَحَدَ الْمَفْعُولِينَ الثَّانِيَيْنِ ، لَمْ يَجْزِ أَيْضًا ، لَمَّا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّ الْمَفْعُولِينَ الثَّانِيَيْنِ لَا يَسْتَفْنِي أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ .

وذلك كله عندنا (٢) ممتنع للبس الذي تقدم ذكره .

(٣) وانفردت الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر التي ليست بجنيئة للمفعول نحو : ظننت وأخبرت بجواز الإلفاء وهو ترك العمل لغير مانع يمنع منه ، وذلك إذا توسطت نحو : زيدٌ ظننتُ قائمٌ ، أو تأخرت نحو : زيدٌ قائمٌ ظننتُ ، إلا أن الإلفاء أحسن مع التأخير ، والإعمال أحسن مع التوسيط .

فإذا تقدمت فلا يجوز إلا الإعمال نحو : ظمت زيداً قائماً خلافاً لأنه الكوفة (٤) في ذلك ، فإنهم يجيزون الإلفاء مع التقديم وإن كان الإعمال عندهم أحسن ، ويستدلون على ذلك بقوله :

٥٤٣ - كَذَاكَ أَدَّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي رَأَيْتُ مَلَاكَ الشَّيْمَةِ الْأَدَبُ (٥)

برفع مفعولي رأيت أو وجدت (٦)

* تاملنا من شرح الجمل

(١) في المصنوعة : الثالث ، تحريف ، والتصويب من شرح الجمل ٣١٤/١ .

(٢) هذه عبارة ابن عصفور .

(٣) لا زال الشارح ينقل عن شرح الجمل ٣١٤/١ .

(٤) والأخفش . انظر المقاصد ٤١١/٢ . وجوزة ابن الطراوة . انظر ابن الطراوة

النحوي ١٣٤-١٣٧ .

(٥) في شرح الحماسة للمرزوقي : ١١٤٦ . البيت منسوب لبعض الفزاريين ، وقافيته منصوبة "الأدباً" وكذلك : ملاك منصوب وطي هذه الرواية لا شاهد في البيت .

والبيت في شرح الجمل ٣١٤/١ ، والمقرب ١١٧/١ ، والخزانة ٥/٤ ،

والمقاصد النحوية ٤١١/٢ ، والمهمع ١٥٣/١ وغيرها .

(٦) هي الرواية التي أثبتتها ابن عصفور في شرح الجمل .

وذلك لا حجة فيه ، لأن رأيت متوسطة بين اسم إن وخبرها وهي الجملة من قولك : " ملاك الشيعة الأدب " (١) ولم نَعْنِ بالتوسيط إلا أن تجيء وَسَطَ كلام لا صدره ، وإن كان توسيطها بين المفعولين أقوى في إلغائها ، فقد أجاز البصريون : متى تظنُّ زيداً منطلقاً ، فرفع المفعولين لكون تظنُّ لم تجيء صدر الكلام ، وأيضا فإنه يمكن أن تكون هذه الجملة التي هي - ملاك الشيعة الأدب ، في موضع المفعول الثاني لرأيت أو وجدت على من رواه بها ، ويكون مفعول وجدت الأول ضمير الأمر والشأن محذوفاً تقديره : وجدت ملاك الشيعة الأدب ، أي : وجدت الأمر هذا - وقيل : إنَّه على حذف لام التوكيد ، وهي مما يعلقُ بها هذه الأفعال - ٢

وإنما أُلغيت هذه الأفعال ، ولم تلغ : أعطيت وكسوت ، وما كان نحوهما ، لأنها بابها ألا تعمل لكونها في الأصل داخلة على المبتدأ والخبر ، وكل عامل داخل في (٣) الجملة ينهض ألا يعمل فيها نحو قولك : قال زيد عمرو منطلقاً ، وقرأت الحمد لله رب العالمين ، لكنها شُبِّهت بأعطيت وبابها في أنها أفعال تطلبُ اسمين كطلبها فتنصبها لذلك (٤) .

فإن قيل : فهلا نصبت " قرأتُ وقال " المبتدأ والخبر تشبيهاً بأعطيت كما فعلت بظننت وأخواتها ؟

فالجواب : أن ظننت وأخواتها لا يليها إلا اسمان (٥) ، أو ما هو بمنزلةتهما ، كما أن أعطيت وبابه لا يطلب إلا اسمين ، و " قرأتُ وقال " قد تقع بعدهما الجملُ الفعلية نحو : قال زيد : قام عمرو ، وقرأتُ (= اقترب للناس حسابهم) (٦) فلما كانت ظننت وأخواتها أشبه بأعطيت من قلت وقرأت وأمثالها لذلك نصبت المبتدأ والخبر حملاً طيباً .

(١) طلق محقق شرح الجمل بقوله : الصواب أن خبر " إن " جملة : وجدت ملاك الشيعة . وهو الحق .

(٢-٣) هذه العبارة زيادة عما في شرح الجمل .

(٣) في المصورة : طى ، وما أثبتناه من شرح الجمل .

(٤) عبارة شرح الجمل تختلف قليلاً .

(٥) في المصورة : وأخواتها يليها الاسمان ، وأثبتنا ما في شرح الجمل .

(٦) الآية الأولى سورة الأنبياء . والثاني في شرح الجمل ٢١٥/١ قوله تعالى :

(= اقتربت الساعة) =

فإذا قلت : إِنَّ الْأَصْلَ فِيهَا أَلَّا تَعْمَلُ تَبَيَّنَ أَنَّهَا انْفَرَدَتْ بِالْإِلْفَاءِ // ٢٠٠
، لِأَنَّ فِي ذَلِكَ رَجوعًا إِلَى الْأَصْلِ ، وقد حكى بعضهم عن السهيلي : أَنَّهَا
لم تدخل على ما أصله المبتدأ والخبر ، بدليل قولهم : ظننت زيداً عمراً ،
ولا يقال : زيدٌ عمروٌ ، وعلى هذا المعنى فليس أصله الابتداء والخبر ،
بل كذا وقع أولاً .

وهذا ليس بشيء لرجوعهم إلى الابتداء حين الإلفاء نحو : زيدٌ عمروٌ ظننتُ
ولو كان مثل : أعطيت لم يبلغ ، وأما ظننتُ زيداً عمراً فإنَّ العربَ أدخلت معنَى
لم يكن فيه قبل الظن ملازماً للظن .

وزعم الفراءُ فيما نجعلُه مفعولاً ثانياً أنه حالٌ لازمةٌ ، ولا تنكرُ (٢) . فإن قيل :
فما تقولُ في : ظننتُ زيداً القائمُ والحال لا تكون معرفةً قال : القائمُ نعمتٌ
لزيدٍ لا حالٌ ، وظننتُ أخاك زيداً ، قال : بدل ، فإنما يردُّ عليه بمثل : ظننتُ
زيداً عمراً ، لأنه لا يكون بدلاً إذ لو كان لكان بدل شيءٍ من شيءٍ ، وليس زيدٌ
عمراً . وأيضاً فإنَّ الحال لا تكون لازمةً إلَّا مع قيامها مقامَ عمدةٍ نحو : ضربي (٣)
زيداً قائماً ، لأنَّ العمدةَ لازمةٌ ، فكذلك ما يقوم مقامها .
وأما قوله :

٥٤٤- إِنَّمَا السَّيِّئُ مَنْ يَعِيشُ كَثِيبًا كَأَسْفًا بِالْهِلَالِ الْقَلِيلِ الرَّجَاءِ (٤)

فإنَّه قد يصحُّ على معنى ما ، يجوز أن تقول : هذا زمانٌ إنما السَّيِّئُ فِيهِ مَنْ
يعيشُ (٥) ، وأيضاً فإنَّهم لا يقولون : ظننتُ زيداً قائماً إلَّا وهو غير قائم ، ومعناه

(١-١) زيادة عما في شرح الجمل .

(٢) كذا في المصورة ، ولعلها : ولذا تنكر .

(٣) في المصورة : ضربني

(٤) البيت لعدى بن الرطلاء الفسائي جاهلي ، وهو في الأصمعيات ١٥٢ ،
والمصنف ١٧/٢ وشرح الجمل ٣٣٩/١ ، وشرح أبيات المغني ١٦/٧ ،
والصبان على الأشموني ١٦٩/٢ .

(٥) بعده في المصورة : كثيباً ، وكأنَّها زائدة . ففي شرح الجمل ٣٣٩/١ "ألا
تري أنك لو قلت : هذا زمانٌ إنما السَّيِّئُ فِيهِ مَنْ يَعِيشُ ، تشير بذلك إلى فساد"
و على هذا المعنى لا تكون الحال لازمة . وهو مراد الشارح هنا .

على زعم الفراء : ظننته في حال القيام ، فهو قائم ، وهذا نقض للمعنى المقصود بهذا الكلام ، وأيضاً فإنهم يقولون : ظننتنى القائم ، ولا يصحُّ النعتُ ولا البسْطُ ولا الحالُ هنا-١ .

(١) فإن قيل : فلايَّ شيءٍ لم تلغ إلا متوسطة أو متأخرة ؟

فالجواب : أنها إذا كانت في أول الكلام كان ما بعدها مبنياً طيهسا، وإذا لم تكن أول الكلام فإنك إذا عملتها ، قدرت أيضا أن الكلام مبني طيهسا ، وإذا ألغيتها قدرت أن الكلام مبني على ألا يكون فيه فعل من هذه الأفعال ، ثم عرض لك بعد ذلك أن أردت أن تذكر (٢) هذه الأفعال لتجعل (٣) ذلك الكلام فيما تعلم أو فيما تظن أو فيما تزعم ، فكانك إذا قلت : زيدٌ منطلقٌ ظننت أو علمت أو زعمت ، أردت أن تقول أولا : زيدٌ منطلقٌ ، ثم أردت بعد ذلك أن تبين أن ما ذكرته من قولك : زيدٌ منطلقٌ معلومٌ عندك أو مَظنونٌ أو مزعومٌ ، فكانك قلت عقب قولك : زيدٌ منطلقٌ فيما أظن أو فيما أزم أو فيما أطم .

فإن أكدت هذه الأفعال بالمصدر فالإعمال ليس إلا ، تقدمت أو توسطت أو تأخرت نحو قولك : ظننت ظناً زيدا قائماً ، وزيداً ظننت ظناً قائماً ، وزيداً قائماً ظننت ظناً . وإنما لم يجزِ الإلغاءُ مع التأكيد بالمصدر لما في ذلك من التناقض ، وذلك أنه لو ألغيتها عن المفعولين مع إعمالك لها في المصدر لكانت مُعملاً لها ملغياً في حين واحد ، وأيضاً فإنك من حيث تلفيظ لم تبين الكلام عليها ولا كان معتمداً على الإتيان بها ، بل تقدر أنه عرض لك ذكرها مع (٤) بناء الكلام على ألا تكون فيه ، ومن حيث تؤكد بالمصدر تكون قد جعلتها معتمداً طيهسا في الكلام ، وإن لا يؤكد من الكلام إلا موضع الاعتماد والفائدة .

فإن أكدت بضمير المصدر أو بالإشارة إلى المصدر فالإعمال ، ولا يجوز الإلغاء إلا قليلاً جداً مع التوسط والتأخر ، والإلغاء مع الإشارة إلى المصدر

(١) استمرار الكلام ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٣٠٥ .

(٢) في المصورة : تؤكد . وما أثبتناه من شرح الجمل .

(٣) في المصورة : يجعل . وما أثبتناه من شرح الجمل .

(٤) في شرح الجمل ١/ ٣١٦ : بعد .

أقوى من الإلغاء مع ضمير المصدر ، وذلك نحو : زيداً ظننته قائماً ، أو زيداً
ظننت ذاك قائماً ، فالضمير عائدٌ على المصدر الدال عليه ظننت ، وكذلك ذاك
إشارة إلى المصدر المفهوم من الفعل وتشير إليه .

فمثال إعادة الضمير عليه قوله تعالى ﴿اعْبُدُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ (١) .

ومثال الإشارة إليه قوله تعالى ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ (٢)
أي إن صبره .

فإن قال قائل : فلأي شيء جاز الإلغاء معهما وهو لا يجوز مع المصدر ؟
فالجواب : أنه لما كانا مبنيين لم يظهر للعامل فيهما عملٌ جاز لك الإلغاءها
إذ لا تكون كأنك طسخ معملٌ في حين واحد ، بل تكون هذه الأفعال ملغاة بالنظر إلى المفعولين ،
وكالغلاة بالنظر إلى الضمير واسم الإشارة من حيث لم يظهر لها عملٌ فيهما .

فإن قيل : فلأي شيء كان الإلغاء مع الضمير أقبح منه مع اسم الإشارة ؟
فالجواب : أن الضمير وإن كان مبنيًا ، فهو أقرب إلى المصدر المعرب من
حيث كانت صيغة الضمير تنبئ عن النصب ،^٣ فصارت الصيغة بمنزلة الإعراب في
المصدر ، ألا ترى أن كل واحد من الإعراب والصيغة ينبئان عن النصب^٣ ، فشابه
الضمير المصدر من هذه الجهة (٤) . وأما اسم الإشارة فليس فيه إعراب ولا له صيغة
تقوم مقام الإعراب فبعد شبهة من المصدر ، فلذلك كان الإلغاء معه أحسن من
الإلغاء مع الضمير .

وانفردت الأفعال المتعدية إلى مفعولين - ولا يجوز الاقتصار على أحدهما
- بوقوع الظرف والمجرور والجملة المحتملة للصدق والكذب موقع المفعول الثاني .
والمتعدية إلى ثلاثة مفعولين بوقوع جميع ذلك في موضع المفعول الثالث .
ولا يجوز وقوع ذلك في موضع مفعول من المفعولات خلاف هذين المفعولين
، والسبب في ذلك أن المفعول الثاني من باب ظننت والثالث من باب أعلمت

(١) الآية ٨ من سورة المائدة .

(٢) الآية ٤٣ من سورة الشورى .

(٣-٣) هذه العبارة مكررة في المصورة .

(٤) في المصورة : الجملة ، وهو تحريف ، والتصويب من شرح الجمل ١/٣١٧ .

هما في الأصل خبر ابتداء^٥ ، فلما كانت هذه الأشياء تقع خبراً لمبتدأ وقسمت موقعها . وكذلك // أيضا انفردت هذه الأفعال بِنِياقة أَنْ واسمها وخبرها ، ٢٠١ وَأَنَّ الناصبة للفعل والفعل المنصوب بها ، مناب المفعولين في باب ظننت والمفعولين الثاني والثالث في باب أعلمت وما سَدَّ (١) في غير ذلك إلا سَدَّ اسم واحد ، فتقول : ظننت أَنَّ زيدا قائمٌ ، وأعلمت عمراً أَنَّ أباك قائمٌ ، وإنما جاز ذلك لطول أَنَّ بالاسم والخبر ، والطول قد يكون مسبب الحذف (٢) فكان الأصل أَنَّ تقول : ظننت أَنَّ زيدا قائمٌ واقعاً ، وأعلمت زيدا أَنَّ أباه منطلق واقعاً أي : ظننت قيامَ زيدٍ واقعاً ، وأعلمت زيدا انطلاقَ أبيه واقعاً ، إلا أَنَّكَ حذفنا للطول . ومما أيضاً سهّل ذلك جريان المفعولين بالذکر في صلة " أَنَّ " ؛ ألا ترى أَنَّكَ تقول : ظننت أَنَّ زيدا قائمٌ فيجری ذکر المفعولين في قولك : ظننت زيدا قائماً في صلة أَنَّ (٣) ، وكذلك إذا قلت : أعلمت زيدا أَنَّ أباه قائمٌ قد جرى ذكر المفعولين في قولك : أعلمت زيدا أباه قائماً في صلة " أَنَّ " .

وأجاز المازني إنابة " ذاك " مناب مفعولي ظننت ومفعولي أعلمت الثاني والثالث . فأجاز أَنَّ تقول : ظننت ذاك (٤) ، في جواب مَنْ قال : هل ظننت زيدا قائماً ؟ فأشرت بذاك إلى مفعولي ظننت ، وكذلك : أعلمت زيدا ذاك ، في جواب مَنْ قال : هل أعلمت زيدا عمراً منطلقاً ؟ فتشير بذاك إلى المفعولين ، وأنبته مناب المفعولين ، وهو مفردٌ ، كما فعلت ذلك في أَنَّ واسمها وخبرها وهي تتقدّر بالمفرد لكونها في المعنى جملة ، وأجاز الإشارة بذاك وهو مفرد إلى اثنين ؛ لأنَّ العَرَبَ قد تفعل ذلك ، قال تعالى = (لا فَارِضٌ ولا بِكَرٌّ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ) = (٥) وهو مفردٌ ، وأشار به إلى الفارِضِ والبِكرِ .

- (١) في شرح الجمل ٣١٧/١ : ولا يسد ، فما هنا نفية .
 (٢) في المصورة : بسبب الحذف ، وعارة شرح الجمل ٣١٨/١ " والطول قد يكون يشبه الحذف بسببية الحرف .
 (٣) عارة شرح الجمل ٣١٨/١ " ظننت أَنَّ زيدا قائمٌ فتجری ذلك مجسرى المفعولين في قولك : ظننت زيدا قائماً في صلة أَنَّ " وهي مختلفة .
 (٤) قال سيويه في الكتاب (٤٠/١) " وأما ظننت ذاك فإتّما جاز السكوت طيه ، لأنك قد تقول : ظننت فتقصّر كما تقول : ذهبت ثم عمله في الظن كما تعمل ذهبت في الذهاب . فذاك ههنا هو الظن كأنك قلت : ظننت ذاك الظن الخ . . .
 (٥) الآية ٦٨ من سورة البقرة .

* وهو عندنا غير جائز ، لأن إقامة المفرد مقام المفعولين ليس بقياس ،
وأيضاً فإن ذلك ليس فيه ما سوغ في أن ومعملها من (١) وضعها موضع المفعولين
من الطول ، وجريان المفعولين بالذكر في الصلة .

٢- وأيضاً فإن المسوغ لذلك في الآية أن المعطوف والمعطوف عليه ليسا
جملة فهما في حكم المفرد ، والمفعولان في ظننت جملة في الأصل مستقلة ،
فبان الفرق بينهما -٢ ، فإذا لم يكن ذلك قياساً حطنا قول العرب : ظننت ذاك
على أن ذاك إشارة للمصدر ، لأن ذاك قد ثبت في مثل قوله تعالى (ولمن
صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور) (٣) ، أي : إن صبره لمن عزم الأمور .

وما يدل على فساد مذهبه قوله :

٥٤٥- يا عمرو إنك قد ملكت صحابتي وصحابتيك إخال ذاك قليل (٤)

فأتى مع ذكر المفعولين (بـ ذاك) ولو كانت ذاك إشارة إلى المفعولين لم
يحتج إلى ذكرها مع ذكر المفعولين ، وهما صحابتيك وقليل ، فدل ذلك على أن
ذاك إشارة إلى المصدر ، وهذا البيت من قبيل ما ذكرنا من قبيل (٦) أنه يجوز
الإلغاء مع تأكيد الفعل بالإشارة إلى المصدر .

وقد ردّ الفارسي أيضاً على المازني : بأنه لو جاز أن يكون ذاك إشارة
للمفعولين مع هذه الأفعال لجاز مع عدمها ، فكنت تقول في جواب من قال :
هل زيد قائم ؟ ذاك ، أي : زيد قائم ، فامتناع العرب من ذلك دليل على
فساد مذهبه [وأيضاً (٧) فإن العرب لا تنيها مناب اسمين في مثل : لعل زيداً

* عند ابن عصفور ، فالظاهر كلامه .

(١) " ومعملها من " ساقطة من شرح الجمل ٣١٨/١

(٢-٢) زيادة عما في شرح الجمل .

(٣) الآية ١٣ من سورة الشورى .

(٤) البيت مجهول المقابله وهو في المقرب ١١٨/١ وشرح الجمل ٣١٩/١ وشرح

أبيات المغني ٣٥٤/٢ .

(٥) تكلمة لا زمة من شرح الجمل ٣١٩/١ .

(٦) في المصورة : من قبيل .

(٧) ظاهر هذا النص أن هذا من كلام الفارسي ، على أن كلام ابن عصفور في

شرح الجمل ٣١٩/١ على غير هذا ، يقول ابن عصفور ، بعد قوله : على

فساد مذهبه : وللمازني في الانفصال عن هذا بأن جعل العرب لفظاً

بدلاً من لفظ ليس بقياس ، ولو كان قياساً لجاز أنه مناب أن واسمها وخبرها مناب اسمين في مثل : لعل زيداً قائم .

فقد هذا يتبين أنه قوله (وأيضاً ذاك العرب) ليس من نص الفارسي ، وإنما هو بحسب ما ذكره ابن عصفور رد عليه ،

ويقوي أنه رد عليه ما ذكره ابن عصفور من قوله (ولكنه الذي يفسد مذهبه ما قدمنا) ولأنه لا يفتي رد

الفارسي .

قائم فامتناع العرب من ذلك والنحويين دليل على أن ذلك عند العرب ليس بقياس، لكن الذي يفسد مذهبه ما قدّمناه ١٠- وقد نُسِبَ أَنَّ " ذاك " إشارة إلى المفعولين إلى الفراء واستدلّ بالآية وردّ عليه بما تقدّم. (٢)

فش : ويلزمه أن يجعل ذلك حالاً ، لأنه ينوب مناب الجملة فكما تكون الجملة حالاً ، فكذلك ما ناب منابها فلما امتنعت العرب من ذلك علمنا أن ذاك إشارة للمصدر لا إلى المفعولين ، وأيضاً فإن الاستعمال يخالف ما ذكره الأثرى أن العرب لا تقول : ظننت زيداً إلا بمعنى اتهمت . وكذلك يلزمه أن يوصل به الذي وأخواتها ، وأن يوصف به النكرات كما يوصف بالجملي .

وقال ابن الطراوة وابن طلحة ذاك إشارة للحدث لا للمصدر المؤكد ، لأنه لا يجوز : ظننت ذاك على الإشارة إلى المصدر المؤكد ، فكذلك في المسألة . وقال بعضهم ذاك إشارة إلى معنى الجملة ، ويمكن أن يعنى الحدث المستفاد من معنى الجملة كأنه : ظننت قيام زيدٍ مثلاً ثم تشير إليه . وأجاز ابن الطراوة التلطف به كما قال :

٥٤٦- * ... ولكن لا إخال تلاقياً * (٣)

وإن أراد هذا القائل أحد جزأى الجملة لزمه ما قال سيبويه . وقد يكون ذاك إشارة إلى صاحب الخبر ، ولم يذكر خبراً ، حذفه للعلم به ويكون حذفه حذف اختصار ، وهو جائز هنا . ١-

(١-١) زيادة عما في شرح الجمل .

(٢) قال الفراء في معاني القرآن ٤٥/١ " ثم قال بين ذلك ، وبين لا تصلح إلا مع اسمين فما زاد وإنما صلحت مع ذلك وحده ، لأنه في مذهب اثنين ، والغعلان قد يجمعان بذلك وذاك ، ألا ترى أنك تقول : أظن زيداً أخاك وكان زيداً أخاك ، فلا بدّ لكان من شيئين ولا بدّ لأظن من شيئين ، ثم يجوز أن تقول : قد كان ذاك ، وأظن ذاك ، . . . إلخ .

(٣) البيت بتمامه :

كأن لم يكن نأياً إذا كان بعده تلاقياً ، ولكن لا إخال تلاقياً وهو لجميل بثينة في ديوانه : ٢٢٢ من قصيدة أولها :

عاودت من جملير قد يم صبابتي وأخفيت من وجدتي الذي كان خفافيا وينسب الشاهد لابن الدمينة في زيادات ديوانه : ٢٠٦ .

(١) وانفردت أفعالُ القلوبِ بالتعليق وهو تركُ العملِ لموجبٍ يمنع منه ،
والموجبات (٢) : أَنْ تدخل على المفعولين همزة استفهام ، أو يكون المفعول
بنفسه اسمَ استفهام ، أو مضافاً إلى اسمِ استفهام ، أو تدخل عليه لام الابتداء
أو إنَّ وفي خبرها اللام ، أو ما النافية ، فهذا كله لا يجوز // معه إلا التعليق
أو يكون الاسمُ مستفهماً عنه في المعنى ، فيجوز (٣) فيه أَنْ يُعَلَّقَ عنه الفعلُ
بالنظرِ إلى معنى الاستفهام ، وأنَّ يعمل بالنظرِ إلى المعنى :

فمثالُ دخولِ همزة الاستفهام عليه : علمتُ أزيدَ في الدارِ أم عمرو؟ .
ومثالُ كونه اسمَ استفهام : علمتُ أيَّهم في الدارِ ؟ ومثالُ كونه مضافاً
لاسم استفهام : علمتُ أبو أيَّهم زيدَ ؟ ، ومثالُ دخول اللام عليه : علمتُ
لزيدَ قائمٌ . ومثالُ دخول ما : علمتُ ما زيدَ قائمٌ وعلمتُ (٤) ما عمرو منطلقٌ .
ومثالُ دخول إنَّ وفي خبرها اللام : علمتُ إنَّ زيداً لقاتم ، فجميع هذا لا سبيل
إلى إعمالِ الفعلِ معه .

ومثالُ كونه مستفهماً عنه في المعنى : عرفتُ زيدَ أبو من هو (٥) ؟ ألا ترى
أَنَّ زيداً لم تدخل عليه همزة استفهام ، ولا أُضيفَ إلى اسمِ استفهام ، ولا هو
اسمُ استفهام ، ولكنه في المعنى مستفهمٌ عنه ؛ لأنَّك إذا قلت : عرفتُ زيداً أبو
من هو ؟ [فمعناه] (٦) عرفتُ أزيدَ أبو عمرو أم أبو غيره ؟ فلذلك جاز أَنْ
تقول : عرفتُ زيداً أبو من هو برفع زيدٍ ونصبه ، نظراً إلى لفظه تارةً وإلى
معناه أخرى .

ولا يعلِّق من غير أفعال القلوب إلا "سل" نحو : سل زيدَ (٧) أبو من هو (٥) ؟
وذلك أَنَّهُ سببُ لفعلِ القلبِ ؛ ألا ترى أَنَّ السؤالَ سببٌ من أسبابِ العلْمِ ،
فأجرى السببُ مجرى المسببِ .

(١) ما يلي استمراراً للنقل عن ابن عصفور في شرح الجمل ١/٣١٩ ، ٣٢٠ .

(٢) في شرح الجمل : والمانعات .

(٣) في شرح الجمل : ويجوز ، والصواب ما في المصورة .

(٤) في شرح الجمل : ظننت .

(٥) انظر ابن كيسان النحوى (د . البنا) : ٢٠٠ ، والكتاب ١/٢٣٧ ، ٢٣٨ .

(٦) تكملة من شرح الجمل ١/٣٢٠ .

(٧) في شرح الجمل : زيداً ، والكلام عن تعليق الفعل (سل) .

وزعم المازني أَنَّهُ يجوزُ أَنْ يعلق رأيتَ بمعنى أبصرتَ ، وإنَّ لم يكن من أفعالِ القلوب ، فيكون في ذلك بمنزلة * سَلَّ * ؛ لأنها من أسباب العلم ، واستدل بقول العرب : أما ترى أَيُّ (١) برقي هاهنا ؟ .

وهذا لا حجةَ فيه لا احتمالُ أَنْ تكون ترى بمعنى تعلم ، كأنه قال : أما تعلمُ أَيُّ برقي هاهنا ؟ وإذا أمكنَ فيه حملها على العِلْمِيَّة كان أولى ؛ لأنَّ التعليقَ بابُه أَنْ يكونَ في أفعالِ القلوب .

(٦) وَإِذَا طَقَّ الْفِعْلُ فَلَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ مَا يَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ بِحَرْفِ جَرٍّ (٣) أَوْ مِنْ بَابِ مَا يَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ بِنَفْسِهِ (٤) ، أَوْ إِلَى مَفْعُولَيْنِ أَصْلُهُمَا الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ (٥) ، فَإِنْ كَانَ مِنْ بَابِ مَا يَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ بِحَرْفِ جَرٍّ كَانَتِ الْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِالْفِعْلِ بَعْدَ إِسْقَاطِ حَرْفِ الْجَرِّ نَحْوُ : فَكَّرْتُ أَيُّهُمْ زَيْدٌ ؟ كَأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ : فَكَّرْتُ فِي أَيُّهُمْ زَيْدٌ ، إِلَّا أَنَّهُمْ اسْتَقْبَحُوا تَعْلِيْقَ الْخَافِضِ لضعفه فحذفوه ، وأوصلوا الفِعْلَ إِلَيْهِ بِنَفْسِهِ ، وموضعه نصبٌ ، لأنَّ ما يصلُّ بحرفِ جَرٍّ إِذَا حُذِفَ مِنْهُ حَرْفُ الْجَرِّ وَصَلَ بِنَفْسِهِ نَحْوُ : أَمْرَتُكَ الْخَيْرَ .

وَإِنْ كَانَ مِنْ بَابِ مَا يَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ بِنَفْسِهِ كَانَتِ الْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ مَفْعُولِهِ نَحْوُ : عَرَفْتُ أَيُّهُمْ زَيْدٌ .

وَإِنْ كَانَ مِنْ بَابِ مَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ أَصْلُهُمَا الْإِبْتِدَاءُ وَالْخَبَرُ ، سَدَّتِ الْجُمْلَةُ سَدَّ الْمَفْعُولَيْنِ نَحْوُ : عَلِمْتُ أَيُّهُمْ زَيْدٌ ؟

(١) ضبط محقق شرح الجمل : أي بالفتح ، والكلام عن تعليق (ترى) ، وهذا المثال من أمثلة الكتاب ٢٣٦/١ وطلَّ الرفع فيه بقوله : وأما ترى أي برقي هاهنا . فهذا في موضع مفعول ، كما أنك إذا قلت : عبد الله هل رأيتَه ، فهذا الكلام في موضع المبنى على المبتدأ الذي يعمل فيه فيرفعه .

- (٢) النقل عن شرح الجمل لا زال مستمرا .
- (٣) بعده في شرح الجمل " نحو فكرت " .
- (٤) بعده في شرح الجمل " نحو عرفت " .
- (٥) بعده في شرح الجمل " نحو علمت " .

فإن كان الاسم مما يجوز تعليق الفعل عنه وإعماله فيه ، ثم أعطت الفعل فيه فنصبته ، فإن ذلك الفعل العامل فيه لا يخلو من أن يكون متعدياً إلى واحد بنفسه ، أو إلى اثنين أصلهما المبتدأ والخبر ، ولا يتصور أن يكون العامل فيه ما يصل بحرف جر فلا تقول : فكرت زيدا أبوم من هو ؟ ، لأن فكرت لا يصل بنفسه إلى مفعول ، وليس حذف حرف الجر قياساً كما تقدم (١) .

فإن كان مما يتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر نحو : طمت زيدا أبو من هو ؟ كان الاسم المنصوب المفعول الأول وسدت الجملة سد المفعول الثاني .

وإن كان من باب ما يتعدى إلى واحد بنفسه نحو : عرفت زيدا أبو من هو ، كان الاسم مفعولاً بعرفت باتفاق ، وأما الجملة ففيها خلاف :

فمنهم من ذهب إلى أنها في موضع الحال (٢) ، وذلك فاسد ، لأن جملة المبتدأ والخبر إذا كانت في موضع الحال ، جاز دخول الواو عليها ولا يتفسر المعنى الذي كانت الجملة تعطيه قبل دخول الواو ، ونحو : جاء زيد يسده على رأسه ، وإن شئت : ويده على رأسه ، والمعنى واحد ، وأنت لو قلت : عرفت زيدا وأبو من هو ، لم يكن معناه كعنى : عرفت زيدا أبو من هو ؟ ، ألا ترى أن المعنى مع عدم الواو : عرفت أبو من زيد [ومع الواو ، عرفت زيدا ، وعرفت أبو من هو] (٣) فدل ذلك على أن الجملة ليست في موضع الحال .

٤- وقال الأظم هي عند المبرد في موضع الحال وإن لم تظهر الواو فيها وكأنه قال : عرفت زيدا مكنيا ، وامتناعها من الواو من قبل أن الواو لا تدخل إلا على الجمل التي هي إخبار لا استخباراً ، كانت عبارة عن الزمان ، والزمان لا يفسر إلا بالأخبار ، فمن حيث لم يجز : قد عرفت زيدا إن أبو من هو؟ كما جاز : قد عرفت زيدا إن هو أبوك ، لم يجز : قد عرفت زيدا وأبو من هو؟ كما جاز : قد عرفت زيدا إن هو أبوك ، وهذا حسن في التوجيه .

(١) في كلام ابن عصفور .

(٢) ذهب إلى ذلك المبرد والأظم وابن خروف وغيرهم . الهمع ١/١٥٦ .

(٣) تكملة من شرح الجمل ١/٣٢٢ .

(٤-٤) زيادة عما في شرح الجمل .

ش هذه الجملةُ بنيةً لا موقعَ لها من الإعراب كقوله تعالى : ﴿ وَعَسَىٰ
اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾ (١) فـ " لهم مغفرة "
لا موضع لها (٢) من الإعراب ، وفسرَ من البديل ؛ لأنَّ الجملة لا تبدل من المفرد
ولا تدخل عليها الواو -٤

ومنهم من ذهب إلى أنها في موضع مفعول ثانٍ (٣) وأنَّ عرفت ضمنت معنى
علمت فتعدت تعدديها ، وذلك فاسدٌ ؛ لأنَّ التضمين ليس بقياس ، فلا يقال
به ما وجدت عنه // مندوحةً .

٢٠٣

ومنهم من ذهب إلى أنَّ هذه الجملة بدلٌ من زيدٍ ؛ كأنك قلت : قد عرفت
زيداً عرفت أبو من هو . فإن قيل : من أيِّ أقسام البديل هو ؟

فالجوابُ : أنه من بدلِ الشيءِ من الشيءِ .

فإن قيل : زيدٌ ليس الجملة التي هي أبو من هو ؟

فالجوابُ : أنَّ ذلك على حذفٍ مضافٍ تقديره : عرفت قصة زيدٍ أبو من هو ،
والقصةُ هي الجملة . (٤)

ويجوز في الاسم المستفهم عنه في المعنى الرفع على التعليق ، والنصبُ
على الأعمال كما قدّمنا ، إلا مع رأيتك (٥) من قول العرب : " رأيتك (٥) زيداً
أبو من هو " ، فإنَّ العربَ التزمت في الاسم النَّصْبَ ، وذلك أنَّ رأيتُ ، وإن كانت
بمعنى عَلِمْتُ ، فإنَّ العربَ أدخلتها معنى أخبرني ؛ ألا ترى أنَّ المعنى :
أخبرني ، أبو من زيد ؟ فلما دخلها معنى أخبرني ، وأخبرني لا يعلّق ،
لأنه ليس من أفعالِ القلوب -٦- لم يعلّق هو -٦- .

-
- (١) الآية ٩ من سورة المائدة
 - (٢) في المصورة : للجملة .
 - (٣) هو أبو علي الفارسي واختاره أبو حيان . الهمع ١/٥٦٠ .
 - (٤) هذا الرأي الذي يرضيه ابن عصفور . انظر الهمع ١/٥٥٥ .
 - (٥) في شرح الجمل ١/٣٢٢ : رأيتك كذا أثبتتها المحقق وهو مخطئ في ذلك
فالمثال من أمثلة الكتاب (١/٢٣٩) ؛ وأنظر البحر المحيط ٦/٥٧٠ .
 - (٦-٦) سقطت هذه العبارة من شرح الجمل ١/٣٢٢ وقد تنبه محققه لذلك فعلق
قائلاً : العبارة ناقصة حيث لم يذكر جواب لَمَّا وتقديره : لم تعلق هي أيضاً
أو نحوه .

وانفردت أيضا أفعال القلوب بجواز تضمينها معنى القسم ، فإذا فُعل ذلك
بها تُلقيت بما يتلقى به القسم ، فنقول : علمت ليقومن زيدٌ وظننت لقد قام عمروٌ ،
كما تقول : والله ليقومن عمروٌ والله لقد قام عمروٌ . ولا يخلو أن يكون الفعـل
المضمّن معنى القسم متعدياً أو غير متعدٍ . فإن كان غير متعدٍ فلا موضع لجملة
الجواب من الإعراب نحو قولك : بدالي بـ (١) ليقومن زيدٌ قال الله تعالى :
(ثمّ بدأ لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه) (٢) فقولك : ليقومن زيدٌ لا موضع
له من الإعراب ، لأنّ " بدأ " لا يتعدّى . وإن كان متعدياً نحو : علمت ليقومن
زيدٌ أو عرفت ليخرجن عمروٌ ، ففي ذلك خلاف بين النحويين :

منهم من يجعل الجملة نائبةً منابَ معمولِ الفعـل ، فإن كان الفعـل يتعدّى
إلى مفعولين نحو : علمت كانت الجملة في موضع المفعولين ، وإن كان الفعـل
يتعدّى إلى واحد كانت الجملة في موضع ذلك المفعول .

ومنهم من يجعل الجملة لا موضع لها من الإعراب ، لأنّ الفعـل وإن كان
متعدياً فقد ضُمّن معنى ما لا يتعدّى ، فلهذا لم يتعدّى كما أنّ نبئت (٣) وإن كانت
في الأصل لا تتعدّى لما ضُمّت معنى ما يتعدّى إلى ثلاثة مفعولين تعدّت
تعدّيه ، وهذا هو الصحيح عندي * .

فهذه مقدّمة تحتوى على الباب كلّهُ ، وأكثرها من كلام ص ، ولنرجع إلى
تفسير لفظ ابن موسى :

قوله : أما انفعال (٤) النفس التي (٥) لا تلابس غيرها * .

مثاله : فرح وحزن ، واستظهر بقوله : التي لا تلابس غيرها على مثال :
علمٌ وجِهْلٌ ، فإنّهما فعلان من أفعال النفس ، ولكن لا بدّ لعلم من تعلّق

(١) كلمة " بدأ " ليست في نص شرح الجمل ١/٣٢٣ .

(٢) الآية ٣٥ من سورة يوسف .

(٣) في شرح الجمل ١/٣٢٣ : أنبأت .

(*) نهاية النقل عن شرح الجمل لابن عصفور .

(٤) في شرح الجزولية الكبير ١/٣٧ قوله أما انفعال ، يقع في بعض النسخ :
أما أفعال

(٥) في الجزولية نسخة الأزهرية : الذي ، والتي في شرح الجزولية الكبير مثل ما هو عندنا .

بمعلوم ، فذلك ملابسته غيره ، وكذلك جهل ، وهذا النص أولى من النص الآخر الذي هو : **أما** انفعال النفس م باسقاط الصفة - **ألا ترى أن ممن** انفعال النفس ما يكون متعديا نحو : **طمت زيدا الحساب فتعلمه** ؛ **ألا ترى أن تعلم فعلا** نفساني ، وهو متعد (١) .

وقوله : **وأما** انفعال (٢) الجسم [الذي لا يماس غيره]

مثاله : انكسر الإناء وقام ، وقعد ، وجلس . واستظهر بقوله : **التي** لا تلبس غيرها ، **على** مثل : **ضرب وقتل** ، فإنهما فعلان من أفعال الجسم ولكن **الضرب** لا **بد** فيه من **ملابسة** جسم المضروب . وكذلك **قتل** ، وهذا النص أولى من قوله : انفعال الجسم ، **ألا ترى أن** من انفعال الجسم ما هو متعد نحو قولك : **ناولته الشيء فتناوله** ؛ **ألا ترى أن** قولك : **تناول** انفعال للجسم وهو متعد (٣) .

وقوله : **وأما** أفعال الطبيعة والغيرية *

مثاله : **طال** ، **وقصر** ، **وابيض** ، **واسود** ، **وشجع** ، **وجبن** ، **وكرم** ، **وخجل** . ولم يحتج أن يقول في أفعال الطبيعة : انفعال الطبيعة ، كما قال ذلك في أفعال الجسم والنفس ؛ لأن الانفعال عنده كأنه إنما هو كناية عن عدم الملابس للغير ، وهذا المعنى استعمله ، وإذا أخذ كذلك [لم] (٤) يلزمه ما اعترض به مما قدمناه فاحتاج إليه في أفعال الجسم والنفس ؛ لأن الأفعال على ضربين ملابس للغير الفاعل وغير ملابس وقد تقدم التمثيل بهما ، ولم يحتج إليه في أفعال الطبيعة فإن أفعال الطبيعة كلها غير ملابس للغير ولا متعدية . (٥)

وقوله : (٦) عبارة عن هذه المعاني اللازمة *

يريد : اللازمة للفاعل التي لا تجاوزه إلى غيره .

-
- (١) هذا الكلام بنصه تقريبا في شرح الجزولية الكبير ١٣٧ ب .
 - (٢) في شرح الجزولية الكبير ١٣٧ ب " قوله أما انفعال ، يقع في بعض النسخ : أما افعال . . .
 - (٣) هذا الكلام بنصه تقريبا في شرح الجزولية الكبير ١٣٨ أ .
 - (٤) تكلمة لازمة من شرح الجزولية الكبير .
 - (٥) النص في شرح الجزولية الكبير ١٣٨ أ .
 - (٦) قبله في الجزولية : " والأبنية التي لا تقع إلا " .

وقوله : **فَعَلَّ** في الثلاثي .

مثاله : **ظَرَفَ ، وَحَسَنَ ، وَكَرَّمَ ، وَشَجَعَ ، وَجَبَنَ** . وهذا المثال لا يوجد متعدياً أبداً إلا في حرف نادر حكاه " ثابت " في " الدلائل " ، وهو : **رَحِبْتَكُمْ الطَّاعَةَ** ، إلا أن الذي حسنه أنه مفعولٌ على إسقاط حرف الجر، وأصله : **رَحِبْتُ لَكُمْ الطَّاعَةَ** . ولكن تعديته مع هذا شأن لا يقاس عليه . (١)

وقوله : **وَتَفَعَّلَ** .

مثاله : **تَدَحَّرَجَ** .

وقوله // : **وَانْفَعَلَ** .

مثاله : **انطلق** .

[وقوله] (٢) : **وَأَفَعَلَ** ، نحو : **احمَرَّ** . وقوله : **وَأَفَعَالَ** ، مثله : **احمَارٌ**

وقوله : **وَأَفَعَلَّلَ** . مثاله : **أَحْرَجَمَ أَي اجتمع** ، وقوله : **وَأَفَعَلَّلِي** (٣)

مثاله : **اسلنقى** يقال : **سلقته** : إذا رميته على ضعفٍ فاسلنقى اسلنقاءً واستلنقى استلنقاءً ، وكذلك **أَحْرَنْبِي** ، يقال : **أحرنبي الدَّيْكَ** : إذا نَفَشَ ريشه وتهاياً للقتال ، وقد حكى ابن جنِّي (٤) أن هذه البنية قد جاءت متعدياً ، وأنشد قول الشاعر :

٥٤٧ - قد جعل النعاس يفسرنديني أدفعه عني ويسرنديسي (٥)

ولم توجه هنا بما (٦) **وَجَّهَ فِي** : **رَحِبْتُمْ الطَّاعَةَ** ، لأننا لم نسمع : **يسرنديسي**

(١) ما سبق من كلام الشلوين في الشرح الكبير ١٣٨ وسعده فيه : لا يقاس طيه لوجهين : أحدهما أنه كيف ما كان فهو تعدياً والآخر : أن التعدياً بإسقاط حرف الجر مسموعة لا مقيسة .

(٢) زيادة يتم بها الكلام .

(٣) في المصورة : **افنعلى** ، تحريف .

(٤) في المنصف ٨٦/١ وذهب إلى ذلك أبو عبيدة كما في شرح التصريح ٣١١/١

(٥) البيتان من الرجز مجهولان وهما في الخصائص ٢٥٨/٢ ، والمنصف ٨٦/١ ،

١١/٣ . وشرح شواهد الشافية : ٤٧ والمنتخب لابن عصفور ١٨٥ ، وشرح أبيات

المفنى ١٣١/٧ ، والتصريح ٣١١/١ ، وأجيب عن هذا البيت بأنه شأن .

واسرندى : أعطى وكذلك اغرندى .

(٦) في المصورة والشرح الكبير : ما .

* هو ثابت بن حزم السرقسطى توفى سنة ٢٣٣ هـ ، وكتاب الدلائل في غريب الحديث عنده ابنه حاكم

وتوفي قبل إكمالها فأمله أبوه .

** انظر الصحاح (رحم) والنزاهة ٥٠٨/٢

ولا يفغندي بن (١) ، فلذلك لم نوجهه به ، وإن كان قياسُ تعديته ذلك ؛ فإنه لا يبعد مع ذلك أن يوجه طيه ، وإن كانت هذه التعدية غير مسموعة فربَّ أصل لم ينطق به (٢) .

وقوله : وافعلل .

مثاله : اقشعر^٣ من القشعريرة ، وهى البرد ، وأنشد ابن مقسم عن ثعلب قول الشاعر :

٥٤٨- لها وفضة^(٤) فيها ثلاثون سيحفاً إذا آنتت أولى العدي اقشعرت^(٥) - ٣

وقوله : والمتعدى : ما نصب مفعولاً به .

يريد : أن الذى يقال فيه متعدِّ بإطلاق هو ما اجتمع فيه (٦) فى الاسم المتعدى إليه شيان : أن يكون منصوباً ، وأن يكون مفعولاً به . فإن كان منصوباً ولم يكن مفعولاً به نحو : قام زيدٌ قياماً ، وقام زيدٌ يوم الجمعة ، وقام زيدٌ ضاحكاً لم يُقلْ فيه متعدِّ بإطلاق ، ولكن بتقييد فيقال : متعدِّ إلى المصدر ، وإلى ظرف الزمان ، وإلى الحال ، ولا يقال : إنه متعدِّ دون تقييد ، وكذلك إن كان الاسم

(١) فى الصورة : يفغندي بنى وكذلك فى الشرح الكبير للجزولية . والصواب ما أثبتناه وفى شرح شواهد الشافية قال البغدادي : الأصل يفغندي على ويسرندى علوق أي يغلب ويتسلط . فعدها بعلق .

(٢) الكلام السابق من شرح الجزولية الكبير ١٣٨ ب مع اختلاف يسير .

(٣-٣) زيادة عما فى شرح الجزولية الكبير .

(٤) فى الصورة : وفرة ، ولم أجدها بمعنى الجعبة ، فأثبت ما فى المصادر .

(٥) البيت للشنفرى الأزدي من المفضلية رقم ٢٠ فى المفضليات ص ١١١ وهو

فى المنصف ١٤/٣ ، ١٧٢/٣ . والوقضة : جعبة السهام ، والجمع وفاهى ،

والسيحف : السهم العريض النصل ، وأصل المصيف الكشط والسلخ ،

والعدي : اسمٌ موضوع لا واحد له من لفظه ، وهم الذين يعدون قدام

الخيلى . عن شرح المفضليات للتبريزي : ٣٩١ .

(٦) كذا فى الصورة وشرح الجزولية الكبير ، ولعل الصواب : منه .

المتعدى إليه مفعولاً ولم يكن منصوباً نحو : مررت بزيدٍ ونهبتُ إلى عمرو ، وما أشبه ذلك ، ولم يقل فيه متعدِّ بإطلاق ، ولكن يقال فيه متعدِّ بتقييد ، فيقال : متعدِّ بحرف جرٍّ .

وقوله : ويوصلُ ما لا ينصب المفعول به إليه بحرف الجرِّ . (١)
مثاله : ذهب زيدٌ بعمرو .

وقوله : إلا أن تحذف العرب شيئاً فيحفظ ولا يقاس (٢) .

مثاله : ما حكى ابن الأعرابي من قولهم : مررتُ زيداً (٣) ، وأنشدوا :

تَمْرُونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَمُوجُوا كَلَامَكُمْ طَيِّبًا إِذَا حَرَامٌ (٤) (٥) [٥٣]

أراد : تمرون بالديار ، وقيل : عن الديار ، وقد روي البيت :

مَرَرْتُمْ بِالذِّيَارِ وَلَمْ تَمُوجُوا (٦)

وقوله : وقد اطرَدَ حذفه في أن وأن .

مثاله : رضيت أنك منطلق ، أي في أنك منطلق . ورضيت أن تنطلق أي : في أن تنطلق ، وعجبت أنك قائم ، وأن تقوم أي : من أنك قائم * ومن أن تقوم ، ولا تقول : عجبت زيدا تريد : من زيدٍ ، ولا عجبت انطلاقك ، تريد : من انطلاقك ، وسبب ذلك كثرة الاستعمال والطول .

- (١) بعده في الجزولية : وأصله أن يلزم .
- (٢) هذه الكلمة ساقطة من شرح الجزولية الكبير .
- (٣) بعده في شرح الجزولية الكبير " شان " .
- (٤) سبق تخريجه ص ٧٣١ ونزيد على ذلك : شرح الجزولية الكبير للشلوبين : ٣٨ ب .

(٥) انتهى النقل عن شرح الجزولية الكبير للشلوبين .

- (٦) انظر ما سبق عند تخريج الشاهد ، وهذه الرواية هي رواية المبرد عن عمارة ابن عقيل بن بلال بن جرير فيما ذكره الأخفش الصغير . انظر الكامل ٣٤ / ١ .

وقوله : (١) متعدِّ إلى واحد .

مثاله : ضربتُ زيداً ، وأكثتُ الخُبزَ .

وقوله : ومتعدِّ إلى أكثر... إلى قوله : ومتعدِّ إلى مفعولين بنفسه .

مثاله بكسوت زيداً ثوباً ، وأعطيتُ زيداً درهماً [وقد خالف ابنُ كيسانَ والفراءُ في ذلك] (٢) . فزعم أن الدرهم منصوبٌ بفعلٍ آخر ، لأنَّ الأولَ هو الآخِذُ للدرهم وللكسوة في كسوتُ زيداً ثوباً كأنه قال : فأخَذَ الدرهمَ . وعند البصريين أنَّ الثانيَ منصوبٌ بالفعلِ الأوَّلِ الطفوِظِ به وأنه متضمَّن لهما ؛ لأنَّ أعطيتُ يقتضِي مُعطًى وعطيَّةً وكسوتُ يقتضِي مكسواً وكسوةً ، وأطعمتُ يقتضِي مُطعمًا وطعمَةً ، وأسقى يقتضِي مسقىً وسقياً ، وكلُّ واحدٍ من الأوائِلِ مستدعٍ للثاني ؛ ألا ترى أنَّ زيداً هو الآخِذُ للعطيَّةِ ، والنائلُ للكسوةِ ، والاکلُ للطعمَةِ ، والمتناولُ للسقيا (٣) ، وهذا المعنى هو الذي حمل الفراءُ وابن كيسان (٤) على ما ذكرنا .

ورد النحويون طيهما بأنك إذا بنيت هذا الفعل لما لم يسم فاعله كنت مخيراً في إقامة أيهما شئت - على ما ذكر - مقام الفاعل نحو : أعطيتُ زيداً درهماً ، وأعطيتُ درهمَ زيداً ، فلو كان الدرهم متعلقاً بفعلٍ آخر لما جاز أن تقيمه مقام الفاعل لأعطى . وما يدلُّ على ذلك قولهم : أعطيتُ درهماً فلم يأخذه ، ألا ترى أنك قد تعطيه فلا يأخذ ، فلو قدرت ذلك الفعل الناصب مع مجيئك بنفسه (٥) لاستحال ؛ لأنه كان يكون التقدير : أعطيتُ زيداً فأخَذَ درهماً فلم يأخذه . وهذا لا يتصور ، وإذا ثبت هذا فالأصلُ في أعطى زيدٌ عمراً درهماً . عطاً عمرو درهماً ؛ لأنه مأخوذٌ من عطوتُ الشيء إذا تناولته . وفي الحديث من قسول عائشة - رضي الله عنها - : طودٌ منيفٌ لا تعطوه الأيادي * (٦) أي لا تتناوله ، فلما دخلت الهمزة التي للتعديَّة تعدى إلى آخر ، فصارت تعدى إلى اثنين ، وليس كسوتُ بمنقولٍ ؛ لأنَّ هذا يتعدى في أصله إلى اثنين بدليل قوله [تعالوا] :

(١) قبله في الجزولية : المتعدى ضربان ...

(٢) تكلمة لازمة ، وقد استفدناها مما سيأتى .

(٣) في المصورة : للسقى .

(٤) انظر ابن كيسان النحوى (للدعجاني) : ٢٥٥ والمصع ١/١٦٣ .

(٥) هذه الكلمة فامضة في المصورة .

(٦) في اللسان (عطا) ، وهذه العبارة سدها مائة درهم من نصف أباها الصدق

رضي الله عنه العبارة في منال لطالب ١٦١ : أي والله لا تعطوه الأيدي ذلك طور منيف

(= فكسونا العظام لحمًا) = (١) ، فلو بنيت منه افتعل (٢) لتعدى إلى مفعول واحد نحو قولك : اكتسيت الثوب ؛ لأنه فعل مطاوعة وفعل المطاوعة متى كان فعله متعدياً إلى واحد كان هو غير متعد ، وإن كان متعدياً إلى اثنين ، صار متعدياً إلى واحد ؛ لأن المفعول الأول ينتقل فيصير فاعلاً فيبقى المفعول الثاني واحداً منصوباً وعليه قول النابغة الجعدي :

٥٤٩- الحمد لله إذ لم يأتني أجلى حتى اكتسيت من الإسلام سربالا (٣)

ولو بنيت منه فعل لقلت : كسي زيد ، ولم يتعد نحو : كسيت الجارية تكسى إذا صارت ذات كسوة ؛ ولأنه في مقابلة عسرى يعرى . قال : //

٢٠٥

وأن يعرّين إن كسي الجواري فتنبو العين عن كرم عجاف (٤) [١٠٨]

وقوله : ومتعد إلى أحدهما بنفسه وإلى الآخر بإسقاط حرف الجر .
مثاله : اخترت الرجال زيدا ، واخترت من الرجال زيدا ، وأمرتك الخير ، وأمرتك بالخير .

وقوله : * ويمتنع الإلغاء والتعليق * . (٥)

ش (٦) : الإلغاء : ألا يعمل العامل بشرط . ألا يكون هناك ما يمنعه نحو قولك : زيد ظننت منطلقاً وزيد منطلقاً ظننت . والتعليق : ألا يعمل لوجود ما نع في اللفظ أو في التقدير لعمله (٧) . والمانع في اللفظ : همزة

(١) الآية ١٤ من سورة المؤمنون .

(٢) غامضة في المصورة .

(٣) البيت في ديوانه (الملك الاسلامي) : ١٠١

والرواية فيه اجتناباً

(٤) سبق تخريجه ص ٢١٤

(٥) هذا الكلام عن باب ما يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر .

(٦) كلام الشلوبيين في شرح الجزلية الكبير ١٣٩ ، وهو يختلف قليلاً عما هنا .

(٧) في المصورة : لعلمه ، تحريف .

الاستفهام أو غيرها من أدواته ، ولأمُ الابتداء وما النافية ، و "إنَّ" (١) إذا كانت اللامُ في خبرها ، والمُثل في ذلك : علمتُ أزيدُ قائمٌ أم عمرو ؟ وعلمتُ لزيدٌ قائمٌ ، وعلمتُ ما عمرو قائمٌ . وعلمتُ لزيدٍ قائمٌ ، وعلمتُ أيهم قائمٌ ؟ لأنَّ همزة الاستفهام مقدّرة في أسماء الاستفهام كلها ، وإذا قلت : علمتُ أيهم قائمٌ ، فأيهم قائمٌ نابٍ منابٍ قولك : أزيدٌ منهم قائمٌ أم عمرو أم بكرٌ ؟ ولذلك بنيت لتضمّنها معناه إلا أياً فإنها أعربت لعلّةٍ أخرجتها عن ذلك (٢) وهي لزومها الإضافة ، وهي بعضٌ ما تضاف إليه ، فأشبهتُ كلاً ؛ لأنّه نقيضها ، ومعضاً ؛ لأنّه نظيرها ، فحطت طيهما ، وبحسب ذلك يكون إعرابها ، فتكون مصدرًا إذا أُضيفت إلى مصدر ، و ظرفًا إذا أُضيفت إلى ظرفٍ ومفعولًا إذا أُضيفت إلى اسم ، فأشبهت بذلك كلاً [ومعضاً] (٣) فإنهما بحسب ما يضافان إليه ، فيكون إعرابهما ، وهما لازمان للإضافة بمثلها فحطت طيهما في الإعراب كما تقدّم .

وقوله (٤) : ما لم تكن تهمة .

يعنى أنّ ظننت إذا كانت بمعنى اتهمت تعدّت إلى مفعول واحد ولم تكن إنّ ذاك مما دخل على المبتدأ والخبر ، وشاهدُه قوله تعالى ﴿ وما هو على الغيب بظنين ﴾ (٥) أي : بظنّهم ، ففعلٌ بمعنى مفعولٍ ، وبالضاد بمعنى فاعلٍ أي : ليس ببخيلٍ على ما عنده من الوحي .

وتكون ظننت بمعنى : علمتُ قال تعالى ﴿ إنّي ظننت أنّي مُلاقٍ حسابية ﴾ (٦)

(١) هذا المانع لللفظي لم يرد في كلام الشلوين .

(٢) انتهى كلام الشلوين .

(٣) تكلمة يتم بها الكلام .

(٤) قبله في الجزولية : والداخل على المبتدأ والخبر ظننت . . .

(٥) الآية ٢٤ من سورة التكويز : قرأ عبد الله وابن عباس وزيد بن ثابت وابن عمر وابن الزبير وعائشة وعمر بن عبد العزيز وابن جبير وعروة وهشام بن جندب ومجاهد وغيرهم ومن السبعة قرأ أبو عمرو والكسائي وابن كثير (بظنين) بالظاء . وقرأ عثمان وابن عباس أيضا والحسن وأبو رجاء والأعرج وأبو جعفر وشيبة وجماعة غيرهم ومن السبعة نافع وعاصم وابن عامر وحتمزة (بظنين) بالضاد . انظر السبعة ٦٢٣ والبحر المحيط ٤٣٥ / ٨ .

(٦) الآية ٢٠ من سورة الحاقة .

وقال الله تعالى = (وَظَنُوا أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ) = (١) أَي عَلِمُوا وَتَيَقَّنُوا .
وقال تعالى = (الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ) = (٢) ويتعدى إلى مفعولين .

وسمى الشك في قوله تعالى = (وَظَنُوا أَنَّهُمْ إِلَيْنَا لَّا يَرْجِعُونَ) = (٣)
= (وَظَنَنْتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ) = (٤) ويتعدى أيضا إلى مفعولين .

فلها بالظاء مشالة (٥) ثلاثة معان بمعنى : علمت ومعنى شككت ومعنى
اتهمت ، والظاء بمعنى بخلت ، قال :

٥٥٠ - وَضَنْتُ عَلَيْنَا وَالضَّانِّينَ مِنَ الْبَخْلِ ۖ (٦)

والظن : تردد الذهن بين معتقدين ، يترجح لك أحدهما ، وجاز الحاقه
بالعلم ؛ لأن الظن يغلب القلب على أحد أمرين جائزين ظاهري التجوز .

والشك : تردد بين معتقدين لا يترجح أحدهما ، فكما قويت الدلائل
في الظن لحق بالعلم ، وكما ضعفت لحق بالشك .

وقوله : وحسبت وخذت مطلقاً * .

(٧) - وقع في بعض النسخ : " وخذت بمعناه " ، وهذا أشبه بقوله بعد :
" وزعت الاعتقادية " ، احترز من زعت التي بمعنى كفلت ، وكذلك يحتاج أن يقول
في حسبت وخذت : بمعنى ظننت التي ليست بتهمة ليتهاحرز من حسبت بمعنى احمر
شعري ، ومنه الأحسب في قول امرئ القيس :

(١) الآية ١١٨ من سورة التوبة .

(٢) الآية ٤٦ من سورة البقرة .

(٣) الآية ٣٩ من سورة القصص .

(٤) الآية ١٢ من سورة الفتح .

(٥) إشارة إلى الألف التي طوى الظاء ، وذلك تنفيهاً بينها وبين الضاد .

(٦) صورة : ألا أصبحت أسماء جازمة الحبل .

وهو للبعيث - في الخصائص ٢/٢٠٢ ، ٣/٢٥٩ ، والمحسب ٤٦/٢

والأمالى الشجرية (١/٧٢) ، وشرح أبيات المغنى ٥/٦٥٥ واللسان (ضنن) .

(٧) من كلام الشلوين في الشرح الكبير .

٥٥١ - يا هندا لا تنكحي بوهة : طيه عقيقته أحسبا (١)

وهذه غير متعدية ، - ومن خلت التي بمعنى تكبرت ، فذلك مرادُه بقوله :
" وحسبت وخلت بمعناها " ، أي : بمعنى ظننت التي ليست تهممة .

وقد كان ينبغي له طى هذا أن يقول بعد قوله في علمت : ما لم تكن
عرفانا أو (٢) من العلم في الشفة ليتحرز بذلك من : كلم الرجل ، إذا صار أظم . - (٧)
فش : قيل الأصل في : حسبت : حسبت أحسب من الحساب العددي ،
فنقلت من فعلت إلى فعلت ، لأن معنى حسبت فلانا عالما : عدته في جملة
العلماء من غير ظم ولا يقين ، فلما نُقل إلى هذا المعنى تعدى إلى مفعولين .

ومصدر حسب حساب وحسبان (٣) ومصدر حسب حسبان ومحسبة .

[خال]

وأما خلت فأصل اشتقاقها من معنى الخيال وهو ما يتخيل لك (٤) صورته
ولم تبق عندك حقيقته ، فلذلك دخل في باب الشك والظن ، وتعدى إلى
مفعولين .

ولسوبيت خلت لما لم يسم فاعله من قولك : خالني زيد قائما لقلت : خلت
قائما ، كظننت قائما .

وتكون بمعنى التكبر ، هذا الأمر لا يخول طى ظني ، أي : لا يكبر
عليه ، وهذا لا يتعدى .

وتكون أيضا بمعنى التعهد : كان طيه السلام يتخول (٥) أصحابه [بالموعظة]
أي يتعهدهم بالموعظة .

(١) ديوان امرئ القيس بن حجر : ١٢٨ وهو من أبيات تنسب أيضا لامرئ القيس

ابن مالك الحميري ، وجزم بهذه النسبة الآمدى في المؤتلف والمختلف : ٩
وانظر المقاصد النحوية ١ / ٥٤٦ وأول البيت في بعض المصادر : أيا هند ..

(٢) في المصروف : و ، والتصويب من شرح الجزولية الكبير .

(٣) الحسيان مصدر عند المبرد وجمع حساب عند الأخفش . انظر اللسان (حسب) .

(٤) في الصورة : له .

(٥) أخرجه البخاري في كتاب العلم (١١) . ٢٧ / ١ ، وكتاب الدعوات (٦٨) ١٠٩ / ٨ ،

ومسلم في كتاب صفات المنافقين رقم الحديث ٨٢ ، ٨٣ ص ٢١٧٢ والترمذي

في كتاب الأدب باب ٧٢ ج ١٤٢ / ٥ واللفظ يختلف عما لدينا .

ومصدر التي بمعنى الشك الخيلان والخيلولة والخيل ، ومصدر ما عداه الخول .
فإذا كان في حَسِبْتُ وَخَلْتُ ما ذكرنا فلا يَشِيءُ قال أبو موسى فيهما : " مطلقاً " .
وقد كان حَقُّهُ أَنْ يَنْبَهُ طَيْبُهُمَا فِي حِينَ التَّعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ ، أَوْ عَدَمِ التَّعَدَّى .
[علم]
وقوله : // وعلمت ما لم تكن عرفانا * .

٢٠٦

يعنى أنها إذا كانت في الحكم كعرفت تعدت إلى مفعول واحد ، قال تعالى
= لا تعلمونهم (١) الله يعلمهم = (٢) أي : لا تعرفونهم (٣) الله يعرفهم .
قال بعضهم : هذه الآية ليست طى ما استشهد بها النحويون ، من أن علمت
بمعنى عرفت ، لأنها في أمر المنافقين . ولم يكونوا لا يعرفون أعيانهم ، وإنما
المعنى لا تعلمون ما هم عليه من التناق وهو الاعتقاد ، وقوله تعالى : = الله
يعلمهم = قطع على العلم الأخون في غير مادة ، وقد وقعت المعاقبة بإعادة
اللفظ ، فلا يران بأحد هما إلا ما يران بالآخر ، واستحسن ش هذا وقال : تقدير
الإعراب فيه لا تعلمونهم منافقين الله يعلمهم منافقين ، ثم حذف للعلم به .

قلت : هذا بناء على الفرق بين العلم والمعرفة ، والمشهور في العلم
أنه المعرفة ، ألا ترى أن المتكلمين يحدونه بقولهم : " (٤) العلم معرفة المعلوم
على ما هو عليه ، لأن العرب جعلت المعرفة بإزاء تصور المقود ، والعلم بإزاء
تصور الجملة ، ولو علمت لكان . وزعم العبدى : أن العلم ما حصل عن
حاسة القلب خاصة ، والمعرفة : ما حصل عن حاسة العين والقلب . قال
العبدى : وإنما تعدت عرفت إلى واحد ، وعلمت إلى اثنين ، لأن المعرفة
متعلقة بحاستين حاسة العين وحاسة القلب ، لأنك إنما تقول : عرفته إذا
كنت قد رأيته وعلمته ، ومنه عريف القوم سمي بذلك ، لأنه توسمهم بعينه
وشاهدهم بها مع علم قلب كما قال :

٥٥٥ - أَوْ كَمَا وَرَدَتْ عَكَظَ قَبِيلَةَ بَعَثُوا إِلَيَّ عَرِيفَهُمْ يَتَوَسَّمُ (٥)

-
- (١) في الصورة : لا تعلمهم ، تحريف .
(٢) الآية ٦٠ من سورة الأنفال .
(٣) في الصورة : لا تعرفهم ، وهو تحريف ناشئ عن التحريف الذي ذكرنا .
(٤) انظر التعريفات للجرجاني .
(٥) البيت لطريف بن تميم العبدي في نوادر المخطوطات ٢١٩/٢ والأصحيات
وهو من شواهد الكتاب ٧/٤ والمنصف ٦٦/٣ .

والعلم إنما هو متعلق بحاسة القلب حسب .

فإن قلت : كان ينبغي على هذا أن يكونا بالعكس في التعدي .

فتقول : إن الاسماء أصل للأفعال ومنها ما هو أصل ، ومنها ما هو فرع
فالمذكر أصل للمؤنث ، والنكرة أصل للمعرفة ، كذلك الأفعال لما كانت عرفت
متعلقة بحاستين صارت تحسب إلى التعريف أكثر من علمت ؛ لأنها بحاسة واحدة
فهى تجنب إلى التنكير ، والنكرة أصل للمعرفة ، فكانت علمت لذلك أقوى في
العمل ، وقد حمل العلم على المعرفة في قوله تعالى (= الله يعلمهم) أي
يراهم ويشاهدهم كما تقول : كل بعينك . انتهى . وكذا قال ابن بابشاذ (١)

قلت : وقد يقال إن عرفت وإن تعدي إلى واحد أقوى من علمت وإن تعدي
إلى اثنين ، لأن عمل عرفت في مفعوله بحق الأصاله كضرب وعمل علمت في
المفعولين ليس بحق الأصاله بل بالشبه بأعطيت ، ولذلك تُلغى علمت
وأخواتها عن معموليها ، ولا تُلغى عرفت .

وقال ابن الطراوي : الفرق بين العالم والعارف أن العالم متوجه إلى ثبوت
الأمريه بياشره من نفسه ، والعارف متوجه إلى ثبوت الأمريه بقلبه من غيره ،
قال تعالى (= من أتياك هذا قال : نبيأني العليم الخبير) (٢) ، ومعنى هذا
الكلام أن المعرفة ما حصل عن الحواس ، والعلم ما حصل عن العقل لا بواسطة
الحواس .

وهذه دعوى غير مقصودة ، والاستعمال يخالفها فإنه يقال : عرفت الله
ومعرفته بالعقل ، وإنما العرب وضعتهما كما قلنا فاختلف الحكم فيهما من جهة
اللفظ ، والمعنى متفق . وكذا قال شراحمه الله . (٣)
[رأي موجود]
وقوله : ورأيت ووجدت بمعناها .

(١) في شرح المقدمة المحسبة (٣٥٧) قال ابن بابشاذ : (٤٦٩ هـ) " قال الله سبحانه (= لا تعلمونهم الله يعلمهم) أي لا تعرفونهم الله يعرفهم "

(٢) الآية ٦ من سورة التحريم .

(٣) لم أجد كلامه فيما بين يدي من كتبه .

استظهر في رأيتُ على رأيتُ بمعنى أبصرتُ ، وعلى رأيتُ بمعنى أصبغتُ
الرُّمَّةَ ، فإنَّها تتعدَّى إلى واحد ، وعلى رأيتُ بمعنى اعتقدت في مذهب فإِ
وابن جنى فإنَّهما قالا : إنَّها تتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ ، وقال ابن جنى (١)
في بيت السؤال من الحماسة :

٥٥٣ - وإنا لقوم ما نرى القتل سبَّةً إذا ما رأته عامرٌ وسلولٌ (٢)

قال : نرى هنا بمعنى الاعتقاد ، وسبَّةٌ : حال ، ولو كان مفعولاً ثانياً
لأعاده مع رأته فكان يقول : إذا ما رأته عامرٌ وسلولٌ سبَّةً ، أو إياها (٣) .
وقال غيره لا دليل في البيت ؛ لأنَّه يكون المفعولُ الثاني محذوفاً حذفاً
اختصاراً لا اقتصاراً لدلالة أول الكلام عليه ، ولا تكون رأيتُ في البيت بمعنى
علِّمتُ ؛ لأنَّ الشئ الواحد لا يجوز أن يعلمه عالمان على حالةٍ وضدها .

والأظهر عندي ما قال الناس : من أنَّ رأيتُ بمعنى الاعتقاد تتعدَّى
إلى مفعولين لقولهم : فلان يرى الحقَّ مذهب مالِك ، وفلان يرى الصواب قولك ،
وفي الحديث : ٣ طلعتُ على جهنم فرأيتُ أكثر أهلها النساء * (٤) أي : اعتقدت .

وتكون رأيتُ بمعنى علِّمتُ ومعنى ظننتُ وتتعدَّى إلى مفعولين قال الله
تعالى = (إنَّهم يرونه بعيداً * ونراه قريباً) = (٥) أي يظنُّونه بعيداً وتعلمُّه

(١) شرح ديوان الحماسة لابن جنى ٢٨٧ ب .

(٢) البيت من الحماسة رقم ١٥ ص ١١٠ في شرح الحماسة للمرزوقي ، وتنسبها
المرزوقي لعبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي شاعر إسلامي ثم قال : ويقال
إنَّها للمسؤال ابن عادي اليهودي . والقصيدة التي منها البيت في ديوان
الحارثي : ٨٨ - ٩٠

(٣) وأبطله أيضاً من وجه آخر وهو : أنَّ الشئ الواحد لا يجوز أن يعلمه
عالمان طى صفةٍ وضدها فلا يجوز أن يعلم قوم أنَّ القتل سبَّةٌ ويعلم
آخرون أنَّ ذلك القتل نفسه أو ما كان مثله غير سبَّةٍ . انظر شرح ديوان
الحماسة : ٢٧ ب .

(٤) أخرجه البخاري في كتاب بدء الخلق باب ما جاء في صفة الجنة وأنها
مخلوقة (٨) ١٤٢/٤ وكتاب الرقاق باب فضل الفقر (١٦) ١١٩/٨ .

(٥) الآيتان ٦ ، ٧ من سورة المعارج .

قريباً ، لأن رؤية الله تعالى ظم لا ظن .

ش : واستظهر في وجدت على وجدت التي على غير هذا الوجه من وجوه وجدت ، فإنها إما متعدية إلى واحد ، وإما غير متعدية (١) : كوجدت في المال ووجداً ووجدة (٢) ، ووجدت الضالة وجدانا ونحو ذلك . وإذا كانت وجدت بمعنى علمت تعدت إلى مفعولين نحو : (= إنا وجدناه صابراً نعم العبد) = (٣) ونحو : (= تجدوه عند الله هو خيراً) = (٤) .

[زعم] وأما زعمت الاعتقادية فتعدى إلى مفعولين ، تقول : زعمت زيدا قائماً ، أي : اعتقدته قائماً .

طس (٥) : وأما زعمت فهي قول يقترب به اعتقاد ومذهب ، وقد يصح وقد لا يصح ، وأما وجدت فهي للإخبار عن المعلوم على ما // هو به كعلمت وزاد ٢٠٧ غيره : صيرت وجعلت بمعناها تقول : صير الطين خزفاً ، وجعله خزفاً بمعنى واحد أي اعتقده ، وجعل البصرة بغداداً ، أي : ظنّها . وقوله تعالى (= وجعلنا نريته هم الباقين) = (٦) أي صيرناهم الباقين من هذا الباب أيضاً .

وقوله : "فهذا الباب لا يجوز فيه الاقتصار ، ويجوز فيه الإلغاء والتعليق" وقد تقدم معنيهما (٧) وسبب ذلك ؟

وقوله : ولا تلغى مقدمة في الأمر العام .

استظهر على مثل قوله :

(١) نهاية كلام الشلويين في الشرح الكبير للجزولية ٣٩ ب وعده فيها : ومسلكه (أي الجزولي) في هذا غير مسلك المتقدمين ؛ لأن طريقهم تقتضي ألا يستظهر في هذا الباب إلا على ما هو قريب من معنى ما هم بسبيله ، وهو قد استظهر على ما لم يجتمع مع ما هو بسبيله إلا في اللفظ خاصة .

(٢) في التهذيب ١٦٠/١١ "أي صرت ذاماً" .

(٣) الآية ٤٤ من سورة ص .

(٤) الآية ٢٠ من سورة المزمل .

(٥) لعله ابن طلحة .

(٦) الآية ٧٧ من سورة الصافات .

(٧) يقصد الإلغاء والتعليق .

* إِنِّي رَأَيْتُ مَلَكَ الشَّيْمَةِ الْأَدَبِ (١) * [٥٤٣]

فيمَن رَوَاهُ وَالْبَيْتَ الَّذِي قَبْلَهُ مَرْفُوعِينَ ، وَهِيَ عِنْدَ سِ مَعْلَقَةٍ فِي ذَلِكَ (٢) وَحَذَفَ
اللامَ ضَرُورَةً أَوْ اسْتَظْهَرَ عَلَى قَوْلِ سَيَبَوِيهِ : مَتَى تَطُنُّ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ (٣) ، وَكَذَا حُكِّي (٤)
عَنْ أَبِي مُوسَى أَنَّهُ كَانَ يَفْسِّرُ هَذَا الْمَوْضِعَ وَالْأَوَّلَ الَّذِي تَقْدَمُ [أُولَى] (٥) ، لِأَنَّهَا
إِذَا أُلْفِيَتْ هُنَا فِي حُكْمِ التَّوَسُّطِ ، وَذَلِكَ أَنَّ تَقْدَمَ الْمَعْمُولِ يُؤْذَنُ بِتَقْدَمِ الْعَامِلِ ،
وَ " مَتَى " فِي ذَلِكَ مَعْمُولَةٌ لِمُنْطَلِقٍ ، فَيَتَقَدَّمُ مَتَى إِذَا كَانَ مُنْطَلِقًا قَدْ تَقَدَّمَ ، فَالظَّنُّ
إِذَا تَوَسَّطَ فِي التَّقْدِيرِ (٦) ، وَسَبَبُ أَنَّ تَقْدَمَ تَلْعُ مَقْدَمَةٌ أَنَّ الْفِعْلَ إِذَا كَانَ
مَقْدَمًا كَانَ مَبْنِيَّ الْكَلَامِ طَبِيعَةً ، وَكَانَ قَوِيًّا فِي الْعَمَلِ ، وَإِذَا تَأَخَّرَ ضَعْفًا ، وَكَانَ
مَبْنِيَّ الْكَلَامِ عَلَى غَيْرِهِ ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : ضَرَبْتُ زَيْدًا فَإِذَا قَدَّمُوا
زَيْدًا قَالُوا : لِزَيْدٍ ضَرَبْتُ (٧) ، وَلَا يُقَالُ : ضَرَبْتُ لِزَيْدٍ ، إِلَّا نَادِرًا قَالَ اللَّهُ
تَعَالَى (= إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ) (٨) وَقَالَ (= رَدِفَ لَكُمْ) (٩) أَي رَدَفَكُمْ . وَهُوَ
نَادِرٌ .

وقوله : والمصدرُ فية كالفعْلِ في كُلِّ مَا ذَكَرَهُ .

يَعْنِي أَنَّ الْمَصْدَرَ يَقُومُ مَقَامَ الْفِعْلِ فِي هَذَا الْبَابِ فِي الْإِعْمَالِ وَالْإِلْفَاءِ
والتعليقِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا تَقَدَّمَ ذَكَرَهُ فَتَقُولُ : زَيْدًا قَائِمًا ظَنِّي ، وَزَيْدًا قَائِمًا ظَنِّي ، وَزَيْدًا
ظَنِّي قَائِمًا ، وَزَيْدًا ظَنِّي قَائِمًا ، وَظَنِّي زَيْدًا قَائِمًا ظَنِّي ، وَظَنِّي زَيْدًا
قَائِمًا عَلَى الْقُبْحِ .

- (١) سبق تخريجه ص ٧٤٤
- (٢) انظر التعليق باللام في الكتاب (١/١٤٩) ، ٢٣٦ ، ٣/١٤٩ .
- (٣) من أمثلة الكتاب (١/١٢٤) .
- (٤) الشارح ينقل كلام الشلوبيين في شرح الجزولية الكبير ١٣٩ ب .
وقد قال الشلوبيين هناك : وَحُكِّي لِي .
- (٥) تكملة من الشرح الكبير للجزولية .
- (٦) انتهى النقل من كلام الشلوبيين .
- (٧) انظر لام التقوية في المعني (ط) : ٢٣٩ .
- (٨) الآية ٤٣ من سورة يوسف .
- (٩) الآية ٧٢ من سورة النمل .

ش (١) وهذا الإطلاق خطأ فإنه إذا أقيم المصدر مقام الفعل نحو : زيد منطلقاً ظني ، أو زيداً ظني منطلقاً لا يعمل أبداً ، وإنما يكون مطلقاً وكذلك : زيد منطلقاً ظنك أو زيداً ظنك منطلقاً لا يكون في هذا كله إعمال ، لأنه إذا عمل المصدر كان التقدير فيه التقديم على ما يعمل فيه ، وإذا قدم على ما يعمل فيه بقي المصدر لا ناصب له ، لأنه إنما ينتصب انتصاب المصدر (المؤكد نحو : زيد قام حقاً ، وهذا المصدر لا يتقدم على الجملة المؤكدة ، لأنه إنما ينتصب انتصاب المصدر (٢) بفعلٍ تدلّ عليه الجملة قبله ، فلذلك لا يجوز تقديمه . فأما قولهم (٣) : أجدك لا تفعل كذا ؟ ، فإنه لم يقدم حتى جعل قسماً وجعلت الجملة بعده جوابه ، فتضمنه معنى القسم أو جبه له التقديم ، ولولا ذلك لم يجز تقديمه ، وإذا كان لا يجوز تقديمه في موضع يمكن أن ينوي به التأخير نحو : حقاً زيد قائم ، لم يجز تقديمه على الأخرى إذا كان متقدماً لا ينوي به التأخير إلا أن يضمن معنى القسم كما قدّمنا ، وذلك نحو : ظنك زيداً قائماً ، وظنني زيداً قائماً ، وإذا لم يجز ذلك انبغى ألا يجوز : زيداً قائماً ظني ولا زيداً ظني قائماً ولا زيداً قائماً ظنك ولا زيداً ظنك قائماً ، لأنه في ذلك كله نسي تقدير التقديم ، والتقديم في ذلك ممنوع فإذا كان ذلك ممنوعاً فهذا خلاف ما يقتضيه كلام المؤلف من أن حكمه حكم الفعل في كل ما ذكر في الفعل فقد كان حقه أن يحسّر (٤) كلامه . انتهى .

قلت : وهذا الذي قاله الأستاذ هو ظاهر كلام سيبويه في باب الأفعال التي تستعمل وتلفى (٥) ، لأنه قال (٦) " واطمأن المصدر [قد] يلفى كما يلفى الفعل وذلك [قولك] (٦) متى زيد ظنك ناهب ، وزيد ظني أخوك وزيد ناهب ظني " (٧) ولم ينص على أنه ينوب مناب الفعل في العمل ، وإن كان قد قال بعد : (٨) " وإن شئت قلت : متى ظنك زيداً أميراً ، كقولك : متى ضربك عمراً " فإن هذا لم ينب مناب الفعل وإنما أميراً حال ، وظنك حال بإضمار فعل كأنه قال : متى يكون ظنك أي مظنونك زيداً في حال إمرة ، وكذلك متى يكون ضربك

(١) شرح الجزولية الكبير للشرويين ١٤٠ أ .

(٢) تكملة من المصدر السابق ، وهو سقط بسبب سبق النظر .

(٣) التهذيب ١٠ / ٤٦٣ ، وإكمال الاطلاع : ١٠١ .

(٤) في المصورة : يجوز ، والتصويب من الشرح الكبير للجزولية .

(٥) في الكتاب ١ / ١١٨ .

(٦) تكملة من الكتاب .

(٧) الكتاب ١ / ١٢٤ .

(٨) الكتاب ١ / ١٢٥ .

أي مضمرك عمراً ، وإنما أتى به ليبريك أن الرفع في المصدر جائز ، وكان المانع من أن ينوب منابه في الإعمال أن المصدر إنما يعمل أبداً عمل الفعل بالنيابة مناب أن والفعل نحو : أعجبتني ضرب زيد عمراً ، أي : أن ضرب زيد عمراً أو بالنيابة مناب فعل الأمر : نحو : ضرباً زيداً أي اضرب زيداً ، والأمر هنا غير مقصود ، لأن المقصود الإخبار ، وتقدير أن والفعل متعذر ، لأنك تحتاج إلى خبر محذوف لا دليل عليه ، ولا يكون إن ذلك ينوب مناب الفعل وحده بل مناب أن والفعل ، وقد أجاز أبو الحسن الأخفش فيما حكاه ابن طاهر (١) عنه في طرر سيويه : حسباني زيداً عاقلاً حسنٌ وخيلاني زيداً عاقلاً حسنٌ ، وكذلك رؤيتي عبد الله عاقلاً حسنٌ ، وهذا على أنه يعمل بالنيابة مناب أن والفعل .

وأبو موسى على قول الأخفش مصيب بلاشك ، وعلى هذا يقول أبو موسى في قول سيويه : متى ظنك زيداً أميراً : ظنك مبتدأ ومتى خبر مقدم له وزيداً أميراً مفعولان للظن ، وكذلك : متى ضربك زيداً : متى خبر مقدم ، وضربك مبتدأ ، وزيداً مفعول بالضرب ، فلما كان له خبر جاز .

وعلى الجواز فسر السيرافي وابن خروف ، قال السيرافي (٢) في تفسيره : متى ظنك زيداً أميراً يعني س : أنك تجعل ظنك مبتدأ ، ومتى خبره ، وزيداً أميراً مفعولان للظن ، وقال ابن خروف قوله (٣) : * واطمأن المصدر // قد يلغى * ٢٠٨ يقول المصدر يعمل عمل الفعل الذي يكون بدلاً منه ، فإذا تقدم عمل فسي مفعوليه وارتفع هو بالابتداء ، ولا بد له من خبر كقولك : متى ظنك زيداً ذاهباً ، وإن الغيت ورفعت المفعولين لم يجز الرفع فيه ، وكان مقدماً من تأخير ، وانتصب على المصدر المذكور ، وتعلقت متى بذهاب والتقدير : متى زيد ذاهباً ظنك .

(١) محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي ، أبو بكر المعروف بالخديب توفي سنة ٥٨٠ هـ نحوي مشهور اشتهر بتدريس الكتاب وله طرر طيه اعتمدها تلميذه ابن خروف في شرحه ، وله تعليق على الإيضاح ، وغير ذلك . كان موصوفاً بالحدق وله آراء واختيارات أخذ الكتاب عن ابن الرماك وابن الأخضر من تلاميذه مصعب الخشني . عن البغية ٢٨/١ .

(٢) شرح الكتاب له ٢٣٤/١ ب

(٣) يعني سيويه .

كما تقول : حقا زيد منطلق - والسؤال عن زهاب زيد .

قال الفراء والأخفش ، ويجوز النصب في ظنك مع إعماله في الاستفهام فتقول : متى ظنك زيدا زاهباً ، لأن الاستفهام يطلب بالفعل فتنصب باضمار فعل كانه : متى تظن ظنك ، ويجوز نصبه كذلك في الأمر والنهي لطلبهما الفعل نحو : ظنك زيدا منطلقاً بالنصب أي ظن ظنك ، ولا يجوز إلا في موضع الدلالة عليه ، ولذلك لم يجر : ظنك زيدا منطلقاً بالنصب من غير دليل كما لم يجر : ضربك زيدا قائماً بالنصب في غير الأمر والنهي ، لأنه لا دليل عليه ، ولم يتقدم ما يكون تأكيداً ولم يتأخره فإذا وسط المصدر جاز الإلغاء ، ولم يجر الأعمال لتقدم معمول المصدر ، فإذا ألغيت رفعت الاسم بالابتداء والخبر ونصب المصدر على التأكيد للجملة كما تقول : زيد منطلق حقا ودل على فعله بعد ما ثبت المؤكد فإذا أخرت المصدر ألغيت ولم تعمله أيضا ، ونصبت المصدر كما تقدم .

وقوله (١) : " كان (٢) قبيحا " يريد الإلغاء مع التقديم ، وأطلق قبيحا في موضع لا يجوز . ولا يجوز الإلغاء مع التقديم إلا مع الاستفهام على ضعفه كما ذكر في الفعل ويرجع فيه إلى السماع لأنه نقيض المراد بمعنى الظن متقدما ، وما تقدم في المسألتين من نصب الظن مع الإلغاء فنصبه على المصدر المؤكد للجملة كما تقدم وإنما ضعف : غير ذي شك زيد زاهب (٣) ، وحقا عمرو منطلق (٤) لتقدم المؤكد على المؤكد ، كما امتنع إلغاء المصدر والفعل مع التقديم ، ولما أعلمت العرب الظن رفعت بالابتداء والخبر في متى ، ومثله : بمتى ضربك زيدا "

فهذا تفسير ابن خروف لكلام سيويه وجمهور النحاة على ما قال أبو موسى ، فلا معنى لرد الأستان عليه .

(١) يعني سيويه . انظر الكتاب ١٢٤/١ فقد قال " فإن ابتدأت فقلت : ظني زيد زاهب كان قبيحا " .

(٢) في المصورة : وكان ، والواو كأنها زائدة ، وليست في نص الكتاب .

(٣) من أمثلة الكتاب ١٢٤/١ ، ونصه فيه : غير شك والخ . . .

(٤) من أمثلة الكتاب ١٢٤/١

وقوله : " ما لم يضم مصدر " .

يعنى أنك إذا أكدت الفعل بالمصدر ربح أن تلغيه ؛ لأنه يجي عاملاً فى المصدر غير عاملٍ فى المفعولين ، فصورته التناقض ، لكن إذا أتيت بلفظ المصدر مضمراً كان أشبه ، نحو : زيد ظننته منطلق ؛ لأن الهاء لا يظهر فيها عمل ؛ لأن الهاء تصلح للمصدر ولغيره ، وأحسن منه : زيد ظننتُ ذاك منطلق ؛ ولأن ذاك اسمٌ مبهم لا يختص بمصدر ولا غيره ، فإذا انفرد عن الفعل لم يكن مصدرًا لو قلت : زيد منطلق ذاك لم يجز ، وأيضاً فإنه لا يظهر فيه عمل لا بالإعراب ولا بالصيغة كما تقدم قبل .

وفسّر هذا الموضع فقال (١) : " قوله : وأقبح من ذلك الجمع بينهما فى الإلغاء ، العلة فى ذلك عند بعضهم أن فائدة المصدر إذا جمع بينهما التوكيد ، وهو أكثر موافقة للإعمال منه للإلغاء ، وهذا تعليل ضعيف ، لأن إلغاء الفعل وإن اقتضى ألا يعتمد عليه فى اللفظ لا يخرجُه عن أن يكون معتمداً عليه فى المعنى فقد يكون الفعل غير معتمد عليه فى اللفظ من جهة تأخيره أو توسطه لأم من جهة معناه (٢) إن لا تناقض بينهما ، قال (٣) : والصواب أنه إنما قبح الجمع بينهما فى الإلغاء ؛ لأن المصدر يقوم مقام الفعل إذا أُلغِيَ ولا يقوم مقامه إذا أُعمل كما ذكرنا ، فلذلك كان الجمع بينهما قبيحاً فى الإلغاء ولا يكون قبيحاً فى الإعمال ، لأنه إذا جمع بينهما فى الإلغاء كان من الجمع بين العوض والمعوض منه من حيث إن المصدر يقوم مقام الفعل فى الإلغاء ولم يقم مقامه فى الإعمال (٤) وهذا تعليل سيويه . "

قلت : وهذا غير مسلم ؛ لأنه بناه على أن المصدر لا يقوم مقام الفعل فى الإعمال ، وذلك فاسد وما بُنى على الفاسد فاسد ، فالصواب ما قدمناه .

وقوله : أظم المتعدية قبل النقل إلى اثنين .

استظهر على أظم المتعدية من علم التى بمعنى عرف فإنها متعدية إلى

اثنين .

(١) الشرح الكبير للجزولية . ٤٠ (ب) .

(٢) بعده فى الشرح الكبير ؛ ويكون مع ذلك معتمداً عليه من جهة معناه .

(٣) يعنى الشلوهين .

(٤) بعده فى الشرح الكبير ، فلذلك لم يقبح الجمع بينهما فى الاعمال .

وقوله : التي بمعنى أعلم (١) .*

استظهر على أرى المنقولة من رأى البصرية ، فإنَّها تتعدى إلى اثنين ،
وعلى نبأ وخبر وأخبر إذا لم يرَاعَ فيها معنى أطم ، أي : إذا لم يحكم لها بحكم
أطم ، وقد كان ينبغي أن يكون لفظه هكذا ، لأنَّ ما قاله يوهم ما ليس الأمر طيه
فإنَّها إذا كانت غير محكوم لها بحكم أطم - وإن كانت بمعنى أطم - متعدية إلى واحد
بأنفسها وإلى اثنين بحرفي جرٍّ : الباء وعن (٢)

وقوله : كان حكم الأول منها حكم الأول من باب كسوت .*

يعني في الاقتصار عليه ، وفي ألا يلغى الفعل عنه وعمَّا بعده كما
لا تلغى كسوت عن مفعولها ، وفي إلام يعلق الفعل عنه وعن الذي بعده ، كما
لا تعلق كسوت عن مفعولها . (٣)

وقوله : وحكم الثاني والثالث معاً حكم الثاني منه .*

يعني في الاقتصار طيه ، وفي ألا يلغى الفعل عنها ولا يعلق ، وهذا
الذي قاله هنا هو المذهب الصحيح في هذا الموضع ، وإن كان فيه خلاف لبعضهم ،
فقد منع بعضهم الاقتصار على المفعول الأول وربما نسبته لسيبويه . وأجاز بعضهم
الإلفاء عن المبتدأ والخبر ، وليس هذان المذهبان مرضيين عند المحققين كذا
قال ش (٤) .

قلت : وما تقدّم في صدر الباب * هو الظاهر من مذهب سيبويه // ، لأنه ٢٠٩
قال (٥) : * باب ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين لا يجوز لك أن تقتصر على مفعول

(١) نص الجزولي بتمامه " والمتعدى إلى ثلاثة مفاصل : أطم ، المتعدية قبل
النقل إلى اثنين ، وأرى ، ونبأ ، وأنبأ ، وأخبر ، وخبر ، وحدث التي بمعنى
أعلم "

(٢) من كلام الشلوين بتصرف . شرح الجزولية الكبير . ١٤٠ ب ١٤١ أ .

(٣) عن شوح الشلوين للجزولية ١٤١ أ .

(٤) الشرح الكبير للجزولية ١٤١ أ .

(٥) الكتاب ١ / ٤١ .

منهم واحد دون الثلاثة - أي دون ذكر الثلاثة - ؛ لأنَّ المفعولَ الأوَّلَ في هذا الباب كالفاعلِ في الباب الذي قبله [في المعنى] (١) .

وقوله : لأنَّ طسَّةَ الاقتصارِ أو التعدى وهو الأوَّل ، وقد تقدم بيانه . (٢)
وقوله : وإذا بُنيتَ للمفعولِ محكمٌ منصوبٌ بها ما ذكرَ في منصوبي ظننتَ مطلقاً . (٣)
يعنى : ألاَّ يقتصر على أحدهما دون الآخر ، وفيما ذكر في ظننت من الإعمال والإلغاء ، وليس هذا الذي ذهب إليه من جواز (٤) الإلغاء في هذا الباب إذا بُنيتَ أفعاله للمفعول ، بصحيح ، لأنَّ العدة في أن لم تلغ هذه الأفعال إذا بُنيت للفاعل لكونها أفعالاً مؤثرة بخلافِ ظننت وابتها ، موجودة فيها إذا بُنيت للمفعول وجودها إذا بُنيت للفاعل ، فكيف توجد العدة في فعلِ المفعولِ ثم لا يوجد حكمها ، ولم يكن ذلك في فعلِ الفاعلِ دون فعلِ المفعول ، ولكن الذي غره من هذا المعنى ذكر سيويه أرى (٥) وهى مضارع أريت التى بمعنى : أظننت وإن كان لم ينطق به فتخيل المؤلف أن باقى أفعال التعدى إلى ثلاثة نحو : نبئت وأنبئت وحدثت كأرى في ذلك ، وإنما جاز الإلغاء أرى وحدها من ذلك الباب ، لأنها وإن كانت مضارع أريت التى بمعنى أظننت على ما ذكرناه من أنه لم ينطق بالماضي في ذلك فهى بمعنى ظننت ، فلما كانت بمعنى فِعْلٍ غير مؤثر أُلغيت كإلغاء سائر الأفعال غير المؤثرة ، وأيضاً فإن أريت بمعنى أظننت لم ينطق به أصلاً ، فلا ينبغى أن تجرى أرى في ذلك مجرى سائر ما لم يسم فاعله من هذا الباب ، لأنه ليس شيئاً (٦) منها بمعنى فِعْلٍ غير مؤثر ، وهذا كله إنما بنيانه (٧) على نص يقع في بعض النسخ وهو : فهذه إذا بُنيت للفاعل

(١) تكلمة من الكتاب .

(٢) كذا في المصورة ، ولعل فيه سقطاً .

(٣) الكلام التالى جميعه من كلام الشلويمين في الشرح الكبير للجزولية ٤١ أ - ١٤٢ أ ، ولعله قد سقط الرمز (ش) في أول هذا الكلام .

(٤) في المصورة : أن ، وهو تحريف

(٥) الكتاب ٤٣/١

(٦) في المصورة : هو ، تحريف

(٧) في الشرح الكبير للجزولية : بيناه ، والصواب ما في المصورة .

كان حكم الأول منها حكم الأول من باب كسوت وحكم الثاني والثالث معاً حكم الثاني منه وامتنع التعليق والإلغاء " ثم قال " : وإذا بُنيت للمفعول فحكم منصوبها ما ذكر في منصوبي ظننت مطلقاً " ، فهذا يقتضي التفريق بين بنية الفاعل ونية المفعول على ما قدمناه .

ويسقط في بعض النسخ قوله : في بنية الفاعل " وامتنع التعليق والإلغاء " فإن كان صحة النص هكذا ، فلا دليل فيه على أن مذهبه أن هذه الأفعال إذا بُنيت للفاعل لا تُغنى ولا تعلق ، ولكن يمكن (١) أن يكون معني كلامه أن هذه الأفعال إذا بُنيت للفاعل لا تُغنى عن المفعول الأول ، وترفع بالابتداء ، وعن المفعول الثاني والثالث معاً ، ويجعلان خبر المبتدأ ، كما لا يجعل الثاني من باب كسوت خبر الأول ، ولا يمتنع إلغاؤها على وجه آخر ، وهو أن تعمل في الأول وتُغنى عن الثاني والثالث ، ويمكن أن يكون لهذا قال فيها : إذا بُنيت للمفعول فحكم منصوبها ما ذكر في منصوبي ظننت مطلقاً ، أي : لأنه لا تفصيل في إلغاؤها إذا بُنيت للمفعول كما فيه تفصيل إذا بُنيت للفاعل ، ويكون مذهبه في ذلك مذهب من لا يجعل لكون هذه الأفعال مؤثرة - تأثيراً في منع الإلغاء والتعليق ، وهو مذهب لبعض النحويين .

فيتحصل في الإلغاء والتعليق في هذه الأفعال عن المفعولين اللذين هما مبتدأ وخبر في الأصل بقول هذا المؤلف على النص الأول ثلاثة مذاهب :

- أحدها : امتناع الإلغاء على الإطلاق ، وهو الذي يعول عليه (٢) .
- والثاني : إجازته على الإطلاق ، وهو الذي يسبق إلى أكثر الأقسام .
- والثالث : التفريق بين بنية الفاعل ونية المفعول .

(١) في الشرح الكبير للجزولية : ولا يمكن ، ولعل الصواب ما في الصورة .

(٢) في الشرح الكبير للجزولية : أعول . فهو مذهب الشلوين ، ومن عبارة الأبدى أنه يرتضيه أيضاً .

وعلى النص الثاني قولان : مُنَعَهُ ، وإِجَارَتُهُ .

وإنما قلتُ (١) هذا ، لأنني لم أرَ التفريق بين بناءِ الفِعْلِ للفاعلِ وبناءه للمفعولِ في هذه الأفعالِ في الإلغاءِ والتعليقِ إلا لهذا الرجلِ ، إلا ما يقتضيه كلامُ أبي القاسمِ الزجاجي ، فإنه ذكر : نُبِئتُ وأُنْبِئتُ مع ظننك وأخواتها ، وقال بعد ذلك : " إِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالُ إِذَا ابْتَدَأَتْ (٢) بِهَا نَصَبَتْ مَفْعُولِينَ ، وَإِذَا تَوَسَّطَتْ أَوْ تَأَخَّرَتْ جَازٍ فِيهَا الْإِلْغَاءُ وَالْإِعْمَالُ " (٣) فذكر الغاءِ نُبِئتُ وأُنْبِئتُ وهما مبنيان للمفعولِ لكنَّهُ لم يذكر أنَّها إِذَا ابْتَدَأَتْ لِلْفَاعِلِ لَا تُلغى ، فلو كان قد ذكر ذلك في بناءها للفاعلِ لكان ذلك القولُ الثالثُ الذي اقتضاهُ قولُ المؤلفِ على ما في بعض النسخ ، ولا أُبْعِدُ أَنْ يَكُونَ قد قاله غيره ، وإن كنتُ لم أره ، ولكنَّ الصحيح ما قدَّمته . مما قلتُ فيه أَنَّهُ الذي أُعولُ عليه . ويمكن أن يكون معنى التفريق بين بنيةِ الفاعلِ وبنيةِ المفعولِ في التعليقِ والإلغاءِ أَنَّ فِعْلَ الْفَاعِلِ لَا يَتَأْتِي فِيهِ تَعْلِيْقُهُ (٤) عَنِ الثَّلَاثَةِ ؛ لِأَنَّ السَّبْتَدَّ وَالْخَبْرَ لَيْسَا بِخَبْرٍ عَنِ الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ ، وَيَكُونُ هَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ فِيهِ : وَامْتَنَعَ الْإِلْغَاءُ وَالتَّعْلِيْقُ وَأَنَّ ذَلِكَ يَتَأْتِي فِي فِعْلِ الْمَفْعُولِ ، فَلَا يَكُونُ ذَلِكَ قَوْلًا ثَالِثًا ، وَلَكِنَّهُ قَوْلٌ مِّنْ يَجِيزِ التَّعْلِيْقِ عَنِ الْمَفْعُولِينَ اللَّذِينَ هُمَا فِي الْأَصْلِ مَبْتَدَأٌ وَخَبْرٌ فِي هَذَا الْبَابِ لَا خِلَافَ عَلَيْهِ . (٥)

(١) القائل هو الشلوبين .

(٢) في المصورة : أبدأت ، وفي الجمل والشرح الكبير للجزولية : ابتدأت .

(٣) الجمل : ٣٩ ، ٤٠ ، بتصريف .

(٤) غامضة في المصورة .

(٥) انتهى كلام الشلوبين .

بَاب

هذا الباب يذكر فيه ما تتعدى إليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية
وجميع ذلك ثمانية أشياء : المصدر ، وظرف الزمان ، // وظرف المكان ، والحال ،
والتمييز ، والاستثناء ، والمفعول معه ، والمفعول من أجله ، إلا أن السدى
يذكر من ذلك في هذا الباب أربعة أشياء : وهي المصدر ، وظرف الزمان ،
وظرف المكان ، والحال . وما عدا ذلك فيرد له مكان يذكر فيه خلاف هذا .

وإنما لم يذكر في هذا الباب إلا هذه الأربعة ، لأن الفعل يتعدى إليها
على اللزوم ، والأربعة الأخيرة لا تلزم ، ألا ترى أن كل فعل مشتق من
المصدر ففيه دلالة عليه ، وأنه لا بد له من زمان ومكان يكون فيه ، وكذلك
أيضا لا بد للفاعل والمفعول من حال يكونان طيها ، وأما التمييز فقد لا يكون
في الكلام شيء مبهم فيحتاج إلى تمييز ، وكذلك الاستثناء قد لا يكون في الكلام
ما يستثنى منه ، وكذلك أيضا المفعول معه قد يكون للفاعل ما يصاحبه في فعله
وللمفعول ما يصاحبه في كونه مفعولا ، فيحتاج الفعل إلى مفعول معه ، وقد
لا يكون فلا يحتاج إلى ذلك إلى مفعول معه ، وقد يكون فاعل الفعل ساهيا
أو مجنونا فلا يوقع فعله لسبب ، فلا يكون للفعل إلى ذلك مفعول من أجله ، فقد
تبين أن اللازم من هذه الثمانية الأربعة المتقدمة . (١)

وأقوى هذه الأربعة في تعدى الفعل إليه المصدر ، ويليه الزمان
ويليه المكان والحال بعد المكان . وإنما قلنا : إن تعديه إلى المصدر
أقوى من تعديه إلى الزمان ، لأن حروف المصدر موجودة في الفعل فدلالته
لفظية ومعنوية ، وإن مفعول مدلولها واحد .

وتعديه إلى الزمان أقوى من تعديه إلى المكان ، لأن دلالته على الزمان
بالبنية ، فهي من اللفظ ، وكلاهما أعني دلالته على الحدث ودلالته على الزمان
دلالة تضمن ، ودلالته على المكان دلالة التزام ، لأنها ليست لفظية ، وإنما هي
من جهة المعنى ، وإن الفعل لا بد له من مكان من جهة المعنى يوقع فيه ،

(١) هذا الكلام بنصه تقريبا في شرح الجمل ١/٣٢٤ .

وأيضاً فإنَّ المكانَ في الحقيقة ليس للفعلِ وإنما هو لصاحبِ الفعلِ ، وصاحبُ الفعلِ لا بُدَّ أن يكونَ في مكان . فالفعلُ إنما يطلبُ محلاً يقعُ منه أو به ، وذلك المحلُّ لا بُدَّ له من مكان ، ولذلك لا يتعدى إلى المختص منه إلا بحرفِ الجرِّ نحو : ضربتُ زيداً في الدارِ وفي الحانوتِ ولا تقول : الحانوتُ ولا الدارُ ، وسيبينُ .

[المفعول لأجله]

وقوله : والمفعولُ له على رأيي .*

يعنى أنَّ المفعول له فيه خلاف : فمذهبُ سيبويه أنه يصلُّ إليه الفعلُ في الأصلِ بحرفِ الجرِّ ، وهو لامُ العِلَّةِ (١) ، وأنه ما حُذِفَ منه حرفُ الجرِّ فتعدَّى الفعلُ فنَّصِبَ .

ونذهبُ غيره إلى أنه ينصبُه الفعلُ الأوَّلُ بلا واسطةٍ انتصابِ المصدرِ المطلقِ له في المعنى .

وقال آخرون : التقديرُ في قولك : أكرمتُ زيداً حذرَ شرِّه (٢) ، أي من أجلِ حذرِ شرِّه ، فحذفَ حرفَ الجرِّ ، والاسمُ المضاف .

وذكر الزجاجُ أنه ينتصبُ بفعلٍ من لفظه تقديره : جئته أكرمه إكراماً له ، وقصدته أبتغيه (٣) ابتغاءَ الخير ، وجئت أخافه مخافةً شرِّه .

[شروط انتصابِ المفعول لأجله]

ولا ينتصبُ إلا بشروطٍ منها : أن يكونَ مصدرًا غيرَ مشتقٍّ منه لفظُ الفعلِ الذي قبله ، لأنَّه عِلَّةٌ له ، والشئُ لا يكونُ عِلَّةً لنفسه . وأن يكونَ مفعولاً لفاعلِ الفعلِ المعلَّل ، وأن يكونَ في زمنِ الفعلِ .

فإنَّ نقصَ من هذه الشروطِ شيءٌ لم يصلِ الفعلُ إليه إلا بحرفِ الجرِّ ، ومثال ذلك : أكرمتُ زيداً حذرَ شرِّه ، فالحذرُ مصدرٌ من غيرِ لفظِ أكرمَ ، ومقارنٌ

(١) الكتاب ٣ / ١٢٦ ، ١٥٤ .

(٢) الكتاب ٣ / ١٥٤ .

(٣) في المصورة : أبتغى ، ولا جازم هنا .

له في الزمان ومفعول لفاعل الإكرام ، وذلك أنه بهذه الأشياء يُشبه المصدر والطلاق
للأول في المعنى . فلو قلت : جئت لإكرامك زيداً ، للزمت اللام ، لأن فاعل
المجيء غير فاعل الإكرام ، وكذلك : قمت لزيد ، ولا يجوز قمت زيداً ؛ لأن زيداً
ليس مصدرًا ، وكذلك قول امرئ القيس :

* ٥٥٤ - فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة (١) *

فألزم اللام لأدنى ؛ لأنه ليس بمصدر . وقال :

* ٥٥٥ - فجئت وقد نضت لنوم شياهم (٢) *

فأثبت اللام في قوله : لنوم ؛ لأن زمانيهما مختلفان ؛ لأن النضو قد
وقع ، والنوم فيما يستقبل ، فعدت المقارنة في الزمان مع أنه مصدر ، وقال :

٥٥٦ - وإنني لتعروني لذكري فترة كما انفض العصفور بلله القطر (٣)

ففاعل تعروني "الفترة" وفاعل الذكر ضمير المتكلم أي : لأن أذكرك والمختار
عند النحويين من هذه المذاهب مذهب سيويه ، فالذي اختار المؤلف إن كان
مذهباً له غير مختار ، وإن لا يحذف منه حرف الجر إلا بهذه الشروط ، ولو كان
الأصل وصوله بنفسه لم يشترط في نصبه تلك الشروط . فالصحيح مذهب سيويه
وسياتي بيانه في بابيه ونزيد من الخلاف فيه على هذا ، وإن شاء الله تعالى .

(١) عجزه بكفاني - ولم أطلب - قليل من المال *

وهو في ديوانه ص ٣٩ . وهو من شواهد الكتاب ٧٩/١ . والمقتضب ٧٦/٤
والخصائص ٣٨٧/٢ ، والإنصاف ٨٤ ، وشرح ابن يعيش ٧٨/١ ، ٧٩ ، وشرح
الجمال لابن عصفور ٦٢٢/١ ، والمقرب ١٦١/١ ، والخزانة ١٥٨/١ ، وغيرها
كثير .

(٢) عجزه يلدى الستر إلا لبسة المتفضل .

وهو من المعلقة . انظر ديوانه ١٤ وفي المقرب ١٦١/١ ، والمقاصد النحوية
٦٦/٣ ، ٢٢٥ ، والتصريح ٣٣٦/١ ، والهمع ١٩٤/١ ، ٢٤٧ ، وما بعدها .

(٣) البيت لأبي صخر الهذلي - من شعراء الدولة الأموية - في شرح أشعار

الهذليين ٩٥٧ ، ورواية الصدر فيه : * إذا ذكرت يرتاح قلبي لذكرها *

وهو في الإنصاف ٢٥٣ ، وشرح ابن يعيش ٦٧/٢ ، والمقرب ١٦٢/١ ،
والخزانة ٥٥٢/١ ، والمقاصد النحوية ٦٧/٣ ، ٢٧٨ ، وغير ذلك كثير .

وقوله : " والحالُ والتمييزُ " .

مثاله : جاء زيدٌ راكباً ، وطاب زيدٌ نفساً ، وتصيب زيدٌ عرقاً ، ونحو ذلك ، وسيأتي بيانهما بعدُ إن شاء الله تعالى (١) .

وقوله : والمشبهُ بالمفعول " .

يعنى الظرف المتسع فيه (٢) نحو : يوم الجمعة سرتُه وقته ، ونحو ذلك .

وقوله : وبالواسطة إلى المفعول معه والمستثنى " .

مثاله : قام القومُ وزيداً ، وضربتُ وزيداً عمراً ، وقام القومُ إلا زيداً . ونحو المفعول معه خلافُ :

فمذهبُ سيبويه أنه انتصب بالفعل المتقدِّم // بواسطة الواو (٣) .

ومذهبُ الأخفش : أنه منصوبٌ على الظرف ؛ لأنَّ الواو بمعنى مع (٤) .

ومذهبُ الزجاج : أنه انتصب بإضمارِ فعل ، والتقديرُ عنده في قولك :

ما صنعت وأباك (٥) ؟ ما صنعت ولا بست أباك ؟ (٦) .

وإعلم أنَّ المفعولَ معه لم يخلص أن يكون فاعلاً ولا مفعولاً على الحقيقة ،

ولذلك جيءَ معه بحرفِ الشركةِ المضمَّنِ معنى " مع " دون عملِهِ ، وذلك

أنَّه يتابعُ الفاعلَ على فعلِهِ ويصاحبه فيه ، فهو له كالشريكِ ، فجاءَ معه بحرفِ الشركةِ ، ولما لم يصح أن يكون فاعلاً ، وإنَّ ليس له داعيةٌ إلى الفعلِ من قبيلِ

(١) باب الحال في ص ٨٣٨ ، باب التمييز في السفر الثاني

(٢) انظر شرح ابن يعيش ٢/٤٥ .

(٣) الكتاب ١/٢٩٧ وشرح السيرافي ٢/٧٩ .

(٤) شرح ابن يعيش ١/٤٩ ، والهمع ١/٢٢٠ .

(٥) من أمثلة الكتاب وهو محرف في الهمع : ما صنعت وأباك .

(٦) شرح ابن يعيش ١/٤٩ ، والهمع ١/٢٢٠ وذهب الكوفية إلى أنه منصوب

على الخلاف لأن ما بعد الواو خالف ما قبلها فلم يشاركه في الفعل لذا

نصب قالوا : وهذه قاعدة تنا في الظرف نحو قولك : زيد عندك .

انظر شرح ابن يعيش ١/٤٩ .

نفسه صار كالمفعول ، وإن هو محمول على أمر ليس من عند نفسه ، وخص
بالواو دون غيرها ، لأنها في الأصل من باب الشركة مع اقتضائها الاجتماع
في زمن الفعل في أغلب أحوالها دون سائر أخواتها ، والواو غير خارجة عن
معنى العطف بالكيفية ، وعطف ما بعدها على ما قبلها جائز فيه ، وهذا المعنى
افتردت من حروف الجر في أنه لم تعمل الجر بتوسطها كعمل الحروف الجارة
الجر بتوسطها بين الفعل والاسم ، ولا يتقدم المفعول معه على العامل فيه
تشبيهاً بالمعطوف الذي لا يتقدم على العامل .

وأما المستثنى فنحو : ما قام القوم إلا زيداً ، واختلف النحويون في العامل
في الاسم المنصوب على الاستثناء :

فمنهم من ذهب إلى أنه انتصب بنفسه إلا لا أنها أوصلت غيرها ولا عدت ،
وهو مذهب المبرد (١) فيما نقل العبدى عنه ، قال العبدى : وذلك يفسد
من وجهين :

أحدهما : أن الحرف إذا كان يدخل على الاسم تارة ، وعلى الفعل
أخرى لم يعمل في واحدٍ منهما ك : هلٍ وغيرها ، وهذا موجود في إلا نحو :
ما رأيت أحداً إلا يموت ، وما مررت بأحدٍ إلا وقد قام ، ودخولها على الاسم
معروف .

والآخر : أنها لو كانت عاملة لما بطل عملها في حال من الأحوال - كما
لم يزل عمل إن وليت - في قولنا : ما جاءني إلا زيد ، وكون الاسم هنا مرفوعاً
بما قبل إلا مما يدل على أنه لا عمل لها البتة إذ لو كان لها عمل هنا لما زال
البتة .

وقال أبو إسحاق الزجاج : هو منصوبٌ بالإل بالنيابة منابٍ أستثنى (٢) ، وهذا
المذهب فاسدٌ لأمرين :

-
- (١) وكذلك الزجاج وبعض الكوفيين كما في الإنصاف : ٢٦٠ المسألة ٣٤ .
وإنظر المقتضب ٣٩٠ / ٤ مع حواشي عزيمة حيث رد على من نسب للمبرد أن
إلا تعمل بنفسها .
- (٢) هو مذهب المبرد كما في المقتضب ٣٩٠ / ٤ مع حواشي الشيخ عزيمة حيث
فهم من كلام المبرد أن الناصب للمستثنى فعلاً (أستثنى) أو (لا أعني) محذوفين
والإ دليل على هذا الفعل وبدل منه فلا يذكر معها . إلا أنه قال : كلام
المبرد لا يثبت (إلا) عطلاً في المستثنى .

أحدهما : أنه لو كان الاسم منصوباً بالآ لا تتصل الضميرُ بها ، فكنت تقول :
قام القومُ إلَّاك وإلَّاي كما يتصل بإن فتقول : إلَّاك وإلَّني ، فلما لم يقولوا إلَّا :
قام القومُ إلَّا وإيَّك وإلَّا إيَّي ، ولم يجئ الضميرُ متصلاً بها إلَّا في ضرورةٍ شعيرٍ
نحو قوله :

وما علينا إذا ما كنتِ جارتنا إلَّا يجاورنا إلَّاك ديارٌ (١) [٤١٨]

دل ذلك على أن الاسم لم ينتصب بالآ .

والآخر : أن غيراً تنصبُ في الاستثناء من حيث انتصب الاسمُ الواقعُ بعد
"إلَّا" بدليل أن الموضع الذي يرفعُ فيه الاسمُ الواقعُ بعد "إلَّا" ترفعُ فيه غيرُ ، والموضعُ
الذي تنصبُ فيه تنصبُ فيه ، والموضعُ الذي تخفضُ فيه تخفضُ فيه ، فإنما إعرابها
بأن نُقلَ إليها إعرابُ الاسمِ الذي بعد "إلَّا" . فكما أنه لا يتصورُ نصبُ غيرِ
بأستثني لقلَّ يبطُلُ المعنى فكذلك لا ينتصب "زيدٌ" بإضمار "أستثني" ، إلَّا تسرى
أنك لو نصبت غيراً بأستثني لكان المستثنى غيرَ زيدٍ ، وإنما المستثنى زيدٌ .

ومنهم من ذهب إلى أنه انتصب بالفعلِ الذي قبله بوساطةٍ إلَّا وهو مذهبُ
السِّيرافي ، وأبي علي الفارسي ، (٢) وابن الباني (٣) وابن بابشاذ (٤) ممن
المتأخرين والرندي (٥) أيضاً وغيرهم ، وجعلوه كالمفعولِ معه في أن العاملَ فيه
الفعلُ بوساطةٍ إلَّا ، كما أن ذلك العاملُ فيه الفعلُ بوساطةٍ الواو .

فإن قيل : كيف يتصورُ أن يصلَ العاملُ الواحدُ إلى الاسمِ المنصوبِ
بوساطةٍ إلَّا في نوعٍ من الأسماءِ ونفسه في نوعٍ آخرٍ ؛ إلَّا ترى أن "قام" يصلُ إلى
زيد بوساطةٍ إلَّا نحو : قام القومُ إلَّا زيدا ، وقام القومُ غيرَ زيدٍ ، يصلُ إلى غيرِ
بنفسه .

(١) سبق تخريجه ٥٦٠ ورواية البصريين "حاشاك" كما في الخزانة ٤٠٥/٢

(٢) الإيضاح له : ٢٠٥ والهمع ١/٢٢٤ .

(٣) الهمع ١/٢٢٤ .

(٤) شرح المقدمة المحسبة : ٣٢٢ ، والهمع ١/٢٢٤ .

(٥) الهمع ١/٢٢٤ .

فالجواب : أَنَّ أبا الحسن ابن الباري ش قد انفصلَ عن هذا الاعتراض فقال : يصلُّ العاملُ إلى المفعولِ إذا كان مُختَصًّا بوساطةِ حَرْفٍ فإذا كان مُبْهَمًا وصلَّ إليه بنفسه ، وذلك نحو ظرفِ المكانِ المختصِّ يصلُّ العاملُ إليه بنى نحو : جلس زيدٌ في الدارِ ، ويصلُّ إلى المبهمِ بنفسه نحو : جلس زيدٌ أمامك ، فكذلك يصلُّ الفِعْلُ في الاستثناءِ إلى المبهمِ بنفسه كغيرِ وإلسى المختصِّ بالواضحة .

وهذا المذهبُ قد ردَّ على جميعهم بقولِ العرب : القومُ إخوتك إلا زيداً بنصب زيدٍ وإن لم يتقدَّم فعلٌ ولا ما يجرى مجراه .

ومنهم من ذهب إلى أَنَّهُ انتصب عن تمام الكلام ، ونُسبَ إلى سيويسه (١) ، وهو الصحيحُ بدليلِ قولهم : القومُ إخوتك إلا زيداً فنُصبَ زيدٌ وإن لم يتقدَّم فعلٌ ولا ما يجرى مجراه ، فهو منصوبٌ عن تمام الكلام .

فهذه مذاهبُ أهلِ البصرةِ في الناصبِ للاسمِ المستثنى .

وأما الكسائي فذهب إلى أَن قولك : قام القومُ إلا زيداً ، أَنَّ تقديره : إلا أَن زيداً لم يقم (٢) ، ففهم الفراءُ من هذا الكلام أَنَّ الناصبَ للاسمِ مخالفتُه الأوَّلُ في المعنى ، وردَّ على شيخه بأن قال : لو كان الخلافُ ناصباً وجبَ أَن ينتصبَ زيدٌ في نحو قولك : قام عمرو ولا زيدٌ ، وما قام عمرو ولكن زيدٌ ، لمخالفته ما قبله ، فلما لم ينتصبَ دلَّ ذلك على فسادِ مذهبه .

ومنهم // من فهمَ عن الكسائي أَن ذلك الاسمُ منصوبٌ بأن مضمرةً ، وحذفَ خبرها . وذلك فاسدٌ ، لأنَّ إنَّ وأخواتها لا تُجيزُ العربُ إضمارها وإيقاءَ عملها لضعفِها في العملِ ، ولا يحفظُ في كلامهم شيءٌ من ذلك .

وأما الفراءُ فذهب إلى أَنَّ إلا مركبةٌ من إنَّ ولا ، فخففت إنَّ وأدغمت النونُ في اللامِ ، فإذا قلتَ : ما قام القومُ إلا زيدٌ فرفعتَ قلبتَ حكم " لا " العاطفةِ ،

(١) انظر الكتاب ٢ / ٣٣٠ ، ٣٣١ .

(٢) الإنصاف ٢٦١ .

وإذا قلت : ما قام القوم إلا زيدا، فنصبت غلبت حكم إن (١).

وهذا مردود ، فإنه ادعى أصلاً لم يلفظ به من غير قيام دليل على ذلك .
وأيضاً فإنه لا يعطف بلا بعد النفي وأنت تقول : ما قام القوم إلا زيدا ، برفع
زيد بعد النفي ، فدل ذلك على أنه لا يتصور ما ذهب إليه من العطف بإلا .
وأيضاً فإنك إذا غلبت حكم أحد الحرفين تكون قد أبطلت حكم الآخر مع أنه ملفوظ
به ، وهذا شيء لم يستقر في كلامهم ، أعني أن يؤتى بإن من غير أن يؤتى لها
بمعمول ويؤتى بحرف عطف من غير أن يعطف به شيء .

وإنما جمعت أقوال الناس في هذه المسألة ، لكون أبي موسى أطلق
القول بأن الفعل يتعدى إليه بوساطة إلا ، ولم يقل على رأي ، كما يقول
في غيره .

وقوله : المصدر على ثلاثة أقسام .

المصدر هو اسم الفعل المعبر عن المعنى الصادر عن الفاعل نحو :
ضرب وقيام ، أو الاسم القائم مقامه نحو : سرت قليلاً ، وضربت زيدا سوطاً ،
والأصل : سرت سيراً قليلاً ، وضربت زيدا ضربة سوط ، فحذف الموصوف وأقيمت
الصفة مقامه ، وحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فأعرب بإعرابه ، أو عدده
نحو : ضربت زيدا عشرين ضربةً فعشرين مصدر ، لأنه عددٌ لمصدر ، أو ما
أضيف إليه إذا كان المضاف هو المضاف إليه في المعنى نحو : ضربت زيدا
كلَّ الضرب ، فكلُّ مضاف إلى الضرب وهو والضرب في المعنى شيء واحد ، أو معضه
نحو : ضربت بعض ضرب ، فبعض مضاف إلى ضرب ، وهو في المعنى جزء من
الضرب بشرط أن يكون منصوباً بفعله الذي أخذ منه نحو : ضربت ضرباً ، أو
بعد فعل في معنى الفعل الذي أخذ منه نحو : أثبتت شيئاً ، فمشي
منصوب بعد أثبت ، وأثبت في معنى مشيت ، أو اسم جار مجرى الفعل الذي أخذ
منه نحو : هذا ضاربٌ زيدا ضرباً .

(١) انظر هذا في الإنصاف : ٢٦١ .

والمبهم ما يقع على القليل والكثير من جنسه ، نحو : ضرب ، وقياس ،
وقعود ، ونحو ذلك ، ألا ترى أن قياماً يقع على ما قلنا وما كثر ، وكذلك
القعود والضرب ، وهذا أراد أبو موسى بقوله : المبهم : النكرة غير الموصوفة
ولا المحدودة بالتاء ولا المضافة .

وقوله : والمعدود ما فيه هاء التانيث .

مثاله : قمت قومة ، وضربت ضربة مما تدخل عليه تاء التانيث الدالة على
الإفراء . أو كان اسم عدد نحو : عشرين ضربة ضربت ، وهذا النوع يثنى ، أعني
ما تلحقه تاء التانيث ، لأنه صار محدوداً بها ، فصار قولك : ضربت ضربة كقولك
أكلت ثمرة ، فلما صار المفعول به ثني وجمع فقليل : ضربت ضربتين وضربات .

وقوله : * والمختص : النكرة الموصوفة .

مثاله : قمت قياماً سريعاً .

.. والمضافة ..
مثاله : ضربت ضرباً شرطياً .

.. والمعرفة ..

نحو : ضربت ضرباً شرطياً ، والضرب الذي تعلم .

وقوله : المبهم لتوكيد الفعل .

ش : (١) * زعم ابن بابشاذ (٢) أن المصدر في قولهم : ضربت ضرباً وقمت
قياماً نائب مناب تكرير ضربت وقمت مرة أخرى . والحق أن المصدر في ذلك
إنما هو توكيد لما دل عليه الفعل من الحدث ، وكأن الذي قال ذلك فليط
من قولهم : إن المصدر لتوكيد الفعل فلذلك قال : إنه نائب مناب تكرير
الفعل ، كأنه أخذ الفعل هنا الذي هو قسيم الاسم والحرف . والصواب أن
الفعل هنا هو اسم المعنى الصادر عن الفاعل ، وكأنهم أرادوا أن يقولوا
المصدر لتوكيد لفظ الفعل أو لتوكيد مدلول الفعل : أي لتوكيد اللفظ الدال

(١) كلام الشلوين في الشرح الكبير للجزولية ١٤٣ أ .

(٢) في الشرح الكبير للجزولية : بعض المتأخرين . والذي في شرح المقدمة
المحسبة ٣٠١ أن المصدر في هذه الأمثلة : لتأكيد الفعل .

على الفعلِ ، واللفظُ الدالُّ على الفعلِ الذي هو المعنى الصادرُ عن الفاعلِ هو حروفُ ضربتُ لابنيتها . وقد تقدم (١) أنَّ الفعلَ إنما يدلُّ على الحدثِ بحروفه لابنيتها ، وأنَّ دلالة على الزمانِ إنما هي بينيتها ، فإنَّما هو مؤكِّد لما أعطته حروفُ ضربتُ لا لما أعطته بينيته ، أو لا يكون (٢) مضافاً محذوفاً في ذلك . ويكون التوكيدُ في ذلك بمعنى التمكينِ للمعنى والتكريرِ له ، كأنه مؤكِّدٌ للمعنى الذي أعطاهُ : ضربتُ وقمتُ من الحدثِ لا لما أعطاه من الزمانِ ، أي : يمكن له في نفسِ السامعِ ومكرِّره عليه [ويدلُّ على أنَّ المرادَ بالفعلِ في هذا هو المعنى الصادرُ عن الفاعلِ لا الفعلِ الذي هو قسيمُ الاسمِ والحرفِ ، أو أنَّ ذلك على حذفِ المضافِ كما قدَّمنا] قوله رَجَدَ :

والخبرُ تصُّ لبيانِ نونه . أي : لبيانِ نوعِ الفعلِ ، فمسلِ الفعلِ هنا إلا المعنى الصادرُ عن الفاعلِ ؟ ؛ ألا ترى أنَّ التنويعَ إنما هو له لا للزمانِ ، وكذلك قولهم : إنَّ المعدودَ لعددِ مرَّاتِهِ ، إنما المرادُ به لعددِ مرَّاتِ الفعلِ الصادرِ عن الفاعلِ * [هذا كلامُ الأستاذِ أبي عليٍّ ، وكذا قال السهيليُّ ، إلا أنَّه فرَّقَ بين المصدرِ والمفعولِ المطلقِ ، وهما عندنا لقبانِ للفظِ المعبرِ عن المعنى الصادرِ عن الفاعلِ ، قال : إذا كان مصدراً ، فالعاملُ فيه لفظُ الفعلِ (٣) // ، وإذا كان مفعولاً مطلقاً فالعاملُ فيه لفظُ فعلتُ أي الذي يتضمنه ضربتُ من قولك : فعلتُ الضربَ ، فالعاملُ في المصدرِ فعلتُ أعني لفظُ " ف ع ل " ؛ لأنَّك إذا قلتُ : ضربتُ ضرباً فالضربُ ليس بمضروبٍ ، ولكنَّك حين قلتُ : ضربتُ تضمَّنَ ضربتُ معنى فعلتُ ؛ لأنَّ كُـلَّ ضَرْبٍ فِعْلٌ ، وليس كلُّ فعلٍ ضرباً ، فصار هذا بمنزلةِ تضمَّنَ الإنسانَ للحيوانِ (٤) ، إنَّ كلَّ إنسانٍ حيوانٌ ، وليس كلُّ حيوانٍ إنساناً . وإذا كان الأمرُ هكذا فضرباً منصوبٌ بفعلتُ

- (١) عند الشلوبين في شرحه ، فهذا من كلامه .
 (٢) في شرح الشلوبين : أو لا يُقدَّرُ .
 (٣) عبارة السهيليُّ : والعامِلُ إذا أردت معنى الحالِ الفعلِ نفسه .
 وكلام السهيليُّ في النتائج ٣٥٧ .
 (٤) في النتائج : الحيوان .

المدلول عليها بضربت حتى كأنك قلت : فعلت ضرباً .

ولا يكون المصدرُ مفعولاً مطلقاً حتى يكون منعوياً أو محدوداً (١) ٢- نحو :
ضربت ضرباً شديداً ، وضربتين . فإن لم يكن منعوياً ولا في حُكْمِ المنعوتِ ٢ ،
فإنما يكون توكيداً للفعلِ ؛ لأنَّ الفِعْلَ يدلُّ عليه دلالةٌ مطلقةٌ ولا يدلُّ عليه
محدداً ولا منعوياً . وقد يكون مفعولاً مطلقاً وليس له نعت في اللفظ إذا كان
في حُكْمِ المنعوتِ كأنك تريد : ضرباً ما ، فلا يكون حينئذٍ توكيداً ؛ إذ لا يؤكدُ
الشيءُ بما فيه معنى زائدٌ على معناه ؛ لأنَّ التوكيدَ تكررٌ محضٌ . وقد احتجَّ
القُتَيْبِيُّ (٣) على القائلين من المعتزلة بأنَّ تكليمَ اللَّهِ موسى مجازٌ بقوله سبحانه
= (وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا) (٤) فَكَدَّ الْفِعْلُ بِالْمَصْدَرِ ، وَلَا يَصِحُّ الْمَجَازُ مَعَ
التوكيدِ ، فذاكرتُ بهذا شيخنا أبا الحسين (٥) بن الطراوة - رحمه الله - فقال :
هذا حسنٌ لولا أنَّ سيويه (٦) قد أجاز في مثلِ هذا أنَّ يكونَ مفعولاً مطلقاً ،
وإن لم يكن منعوياً في اللفظِ ، فيحتمل على هذا أن يريد : تكلماً ما ، فلا
يكونُ في الآية حُجَّةً قاطعةً ، والحجاجُ عليهم كثيرةٌ ، لا يحتاجُ معها إلى
الاحتجاج بالمحتلات .

وقد سألتُه عن العامل في المصدرِ إذا كان توكيداً للفعلِ والتوكيدُ
لا يعملُ فيه المؤكِّدُ إذ هو هو في المعنى ، فما العاملُ فيه ؟

فسكتَ قليلاً ثم قال : ما سألتني عنها أحدٌ قبلك ، وأرى أنَّ العاملَ فيه ،
ما كان يعملُ في الفعلِ قبله لو كان اسماً ، لأنَّه لو كان اسماً كان منصوباً
لفعلت المتضمنة فيه . (٧)

(١) في النتائج : أو في حكم المنعوت .

(٢-٢) هذه العبارة ليست في النتائج .

(٣) تأويل مشكل إعراب القرآن : ١١١ .

(٤) الآية ١٦٤ من سورة النساء .

(٥) في المصورة : أبا الحسن ، وأثبتنا ما في النتائج ، فهو الصواب .

(٦) أوردته البنا في النتائج ٣٥٧ هامش ٧ نص كلام سيويه عن الكتاب ١/٢٩٩ .

(٧) في النتائج ٣٥٨ : بفعلت .

ثم عرضت كلامه على نفسي ، وتأملت * الكتاب ، فإذا هو قد زهل عن ما
 لوح إليه سيويه في باب المصادر بل صرح (١) . وذلك أنه جعل المصدر
 المؤكد منصوباً بفعلٍ هو التوكيد على الحقيقة ، واختزل ذلك الفعل ، وسد
 المصدر الذي هو معموله سده ، كما سدت إياك سد العامل فيها فصار
 التقدير : ضربت ضرباً ضرباً ، فضربت الثانية هي التوكيد على الحقيقة ، وقد
 سد ضرباً سدها ، وهو معمولها وإنما يقدّر عليها فيه على أنه مفعول مطلق
 لا توكيد . هذا معنى قول صاحب الكتاب مع زيادة في الشرح ، ومن تأمله
 هناك وجدّه كذلك (٢) ، لأنه قال في " سير عليه سيراً " : " إن سيراً منصوبٌ
 بفعلٍ مضمر كأنه قال : يسرون سيراً يعني إذا أكدت سير بقولك : سيراً (٣) .
 [قال السهيلي : والذي أقول به الآن قول الشيخ أبي الحسين : لأن الفعل
 المختزل معنى ، والمعاني لا يؤكد بها ، وإنما يؤكد بالألفاظ ، وقولك : ضربت
 فعلٌ مشتق من المصدر فهو يدل عليه فكانك قلت : فعلت (٤) الضرب . فضربت
 يتضمن [الضرب] (٥) المفعول ولذلك ضميره فتقول : من كذب فهو شر له أي
 فالكذب شر له وتقيده بالحال فتقول : قمت سريعاً ، فسريع حال من القيام ،
 فكما جاز أن تقيده بالحال ، وأن تكسب عنه ب " هو " جاز أيضاً أن تؤكد ب " ضرباً "
 كأنك قلت : ضرباً (٦) ضرباً ٧ وتضمنت " ضرباً " الأول ضربت ولم يعمل في
 الثاني ، يعني فعلت ٧ ، كما كان ذلك في المفعول المطلق إذا قلت : ضربت
 ضرباً شديداً : أي فعلت ضرباً شديداً ، وليس المؤكد كذلك ، وإنما ينتصب
 [كما ينتصب] (٨) زيداً الثاني في قولك : ضربت زيداً زيداً مكرراً ، انتصب من حيث
 كان هو الأول ، لأنك (٩) أضمرت له فعلاً ، فتأمله (١٠) .

(١) في المصورة : سرح .

(٢) ما بعد هذا من كلام الشارح .

(٣) في الكتاب ١ / ٢٣١ .

(٤) مكررة في المصورة .

(٥) تكلمة من النتائج : ٣٥٨ .

(٦) في المصورة : ضربت ، والتصويب من النتائج .

(٧-٧) هذه العبارة تختلف عما في النتائج : ٣٥٩ ففيه : ونصب ضرباً الأول ضرباً به يعمل في الثاني

(٨) تكلمة لازمة من النتائج : ٣٥٩ .

(٩) في المصورة وفي أصول النتائج : لأنك ، والمثبت في النتائج "لأنك" عن البدائع

وقد أثبتناه ، فسهو الصواب .

(١٠) انتهى كلام السهيلي .

ويترجح قول سيبويه بأن الفِعْلَ المؤكِّدَ وَإِنْ تَضَمَّنَ معنى المصدرِ ، فذلك المصدرُ لا يُجَدَلُ مِنْهُ ولا يُعْطَفُ عَلَيْهِ فتقول : سِرْتُ وخروجاً أي : فعلت سـيراً وخروجاً ولا ينعت ولا يوكَّد بأجمع وكلِّ ، لا تقول : صليت جمعاء أي صلاة جمعاء ، ولا ضليت كلها أي الصلاة كلها ، فكذاك لا يوكَّد بالمصدر ، وأيضا فإن المصدرَ المقدَّرَ في ضربتُ إنما يُقدَّرُ معرفةً ، ولذلك تقول : سرتُ سريعاً ، لأنَّ الحالَ إِنَّمَا تكونُ بعدَ معرفةٍ ، ولذلك تقول : من كذبَ كان شراً له ، فتخبر عنه بكانَ ولا تخبرُ إلا عن معرفةٍ ، وتعريفه بتقدير الإضافة لا بتقدير الألفِ واللامِ كما توهموا حين قالوا : كان الكذبُ شراً له ، وإِنَّمَا تقديره : كان كذبه شراً له فتقدِّره بمصدر مضافٍ إلى الفاعلِ كما أَنَّ الفِعْلَ مسندٌ إلى الفاعلِ ، والألفُ واللامُ إِنَّمَا تُعَسَّرُ اللَّفْظَ فلا تُضَمُّرُ معه إِذَا أُضْمِرَ ، وَإِذَا قُدِّرَ تقدير معرفةً بالإضافة ، فكيف يوكَّد بنكرة وَأَنْتَ لا تقولُ : رأيتُ رجلاً على التوكيد . فصَّح ما قاله من ، لأنَّك توكَّد على قوله فِعْلاً بفعلٍ ، وجملته بجملته ، غير أنَّ المصدرَ سَدَّ سَدَّ الفِعْلِ الثاني كما سَدَّ في الأَمْرِ حين قلت : ضرباً زيداً وناب مناب قولك : اضرب . انتهى كلام السهيلي (٢) .

قلت : والصوابُ أَن المراد بتأكيد المصدرِ إِنَّمَا هو تمكينُ // المعنى فسي ٢١٤ النَّفْسِ ، وإزالةُ الشكِّ عن الحديث ، كما تقدَّم في باب التوكيد من البيان ، فانظره هناك (٣) .

وقوله : * والاسمُ الذي يَصْحَبُ الفِعْلَ لهذه المعاني الثلاثة مصدرُ فسي الأصل * .

أي : المصدرُ الذي يَصْحَبُ الفِعْلَ ، أي : الذي يعبر عنه في صناعة النحو بالمصدرِ مِنْهُ ما هو مصدرٌ ، ومنه ما هو غيرُ مصدرٍ ، لكنه يُسَمَّى مصدرًا مِنْ جِهَةِ إِضافتهِ إِلَيْهِ مثلاً ، وَسَيِّسِينَ .

- (١) - من هنا تعليق على كلام السهيلي .
 (٢) ليس هذا من كلام السهيلي ، وإنما هو تعليق على كلامه السابق ، والظاهر أنَّ الأبدى كان ينقل من كتاب طلق فيه صاحبه على النتائج .
 (٣) تقدم عن : ٣٦٩

«ش» يعنى به الاسم الذى اشتق منه الفعل و صدر عنه (١) .

وقوله : " وغير مصدر " .

يريد : غير مصدر في الأصل وإن كان قد نصب الآن نصب المصدر ، أي :
مفعولا مطلقا .

وقوله : جار عليه ، أي : هو مصدر ذلك الفعل الذى تقدمه لا مصدر
غيره ، نحو : ضربت ضرباً وقت قياما .

وقوله : وغير جار عليه " .

أي : هو مصدر لفعل آخر غير الفعل الذى تقدمه ، ومثاله : ﴿ وَتَبَتَّلْ
إِلَيْهِ تَبَتُّلاً ﴾ (٢) ، ﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتاً ﴾ (٣) ، وَأَعْطَيْتُ زَيْدًا دَرَهَمًا
عَطَاءً ، والجارى : تَبَتُّلاً ، وَنَبَاتاً ، وَأَعْطَاءً .

وقوله : " ومصدر لا يلاقيه في الاشتقاق ويلاقيه في المعنى " .

مثاله : جَبَسَتْهُ مَنَعًا ،
٣٥٥٦ جَلَسَتْهُ تَهَرُّدًا
(ع) وَالَّتِ حَلْفَةٌ

وقوله : " أما كل وبعض مضافين إلى المصدر " .

مثال ذلك : ضربته كلَّ الضربِ ، وضربته بعضَ الضربِ ، لأنهما بحسب
ما يضافان إليه يكون إعرابهما ، فإن أضفتها إلى مصدر كانا مصدرين ، وإن أضفتها
إلى ظرف زمان ، كانا ظرفي زمان ، وإلى ظرف مكان كانا كذلك ، وإلى اسم كانا
بحسب ذلك العامل .

وقوله : " وإما اسم لنوع منه " .

مثاله : قعد القُرْفِصَاءُ واشتمَل الصَّمَاءُ . وهذا النوع فيه خلاف أعنى نسي

الناصب له :

فمنهم من ذهب إلى أنها منصوبة بنفس هذه الأفعال من حيث دلَّت عليها ،
لأنها إذا كانت عاملة في جميع النوع كانت عاملة في أجزاء النوع ، وهذا معنى قول

(١) الشرح الكبير للجزولية : ١٤٣ أ .

(٢) الآية ٨ من سورة المزمل .

(٣) الآية ١٧ من سورة نوح .

وع البيت بثمانه : ويوعاً على ظهر الكئيب تعذرت علي وآت حلفه لم تحلل
رهر سر معلقه امرئ القيس .

سيويه : " لَمَّا عمل في الحدثِ عمل في العربةِ والمرتين (١) ، وفيما يكون نوعاً (٢) مِنْهُ (٣) " : أي لَمَّا تعدى إلى الجنسِ عمل في أشخاصه وأنواعه .

ومنهم مَنْ قال : هي منتصبةٌ بتقديرِ أفعالٍ مِنْ أفعالها ، كأنَّك قلت : قعد فتَقَرَّصَ القَرُفُصَاءَ ، واشتمل فتصمَّ الصَّمَاءَ ، لأنَّها لَمَّا لم تأتِ بلفظِ الفعلِ أشبهتِ الأسماءَ والصفاتِ التي ليست مِنَ الفعلِ فأضمرَ لها فِعْلٌ من لفظِها ، لتكون أقوى في الدلالةِ عليه .

ومنهم من قال : هذه الأشياءُ هي نعوتٌ لمصادرٍ محذوفةٍ كأنه قال : قعد القعدة القرفصاءَ ، واشتمل الاشتمالة الصماءَ إلاَّ أنَّ الموصوفَ لم يستعمل مع هذه الأشياءِ ، لأنه يدلُّ عليه دليلان ، دليلُ الفعلِ ودليلُ الصفةِ ، إنَّ لا صفةَ إلاَّ لموصوفٍ ولا فِعْلٌ متصرفٍ إلاَّ دالٌّ على حَدْثِهِ ، فإذا أتى على ما ليس على أوزانِ الصفاتِ ولا معناها ، فليس إلاَّ أحدُ الوجهين الباقيين . وأمَّا نحو = (وهي تمرُّ من السحابِ صنعَ الله) = (٤) فإنَّ شئتَ قدَّرتَ فعلاً من لفظِ المصدرِ ، أي : صنعَ الله ذلك صنْعاً ، وإنَّ شئتَ نصبتَ بلفظِ الموجودِ .

وقوله : وإيما عدُّ له .

مثاله : ط (فاجلِدْ وَهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً) = (٥) ثمانين منصوبٌ على المصدرِ ، لأنه مفسَّرٌ به .

وقوله : وإيما وصفٌ له .

مثاله : ضربته قليلاً أو كثيراً : أي ضرباً قليلاً وضرباً كثيراً ، فحذف الموصوفُ وأقيمت الصفةُ مقامه ، وضربته أي ضربٍ ، وأكرمتُه أي إكرامٍ ، فأَيُّ هنا مصدرٌ لإضافتها إلى مصدرٍ ، وأَنَّها وصفٌ لمصدرٍ محذوفٍ قامت مقامه فأعربتْ بإعرابهِ تقديره :

(١) زاد عبد السلام هارون " منه " .

(٢) في الكتاب : ضرباً .

(٣) النص في الكتاب ٣٥ / ١ ويعدّه الأمثلة المذكورة قبل قليل .

(٤) الآية ٨٨ من سورة النمل .

(٥) الآية ٤ من سورة النور .

ضرباً أي ضَرَبَ وإِكْرَاماً أي إِكْرَامٍ .

وقوله : وإيَّاماً موصوف به .

مثاله : ضربته ذاك الضرب الذي تعلم ، وأكرمته ذاك الإكرام ، فالضربُ والإكرامُ صفتان لذاك ، فأعربَ مصدرًا لأجل ذاك ، لأنه إشارة إلى مصدر .

وقوله : وإيَّاماً مضافٌ إليه المصدرُ قصدًا .

مثاله : ضربتُ زيداً سوطاً وقضيباً ، التقديرُ : ضربةً سوطاً ، وضربةً قضيباً ، فحذفَ المضافَ وأقيمَ المضافُ إليه مقامه ، فأعربَ بإعرابه ، وهذا مطردٌ في الآلاتِ التي تتخذُ للفعلِ الذي يتعدى إليها . فلا يجوزُ : ضربته آجرةً ، لأنها لم تتخذْ للضربِ ، ويجوزُ : رميته سهماً ، لأنه للرميِ اتَّخَذَ .

وقوله : قصدًا .

أي : نيةً وتقديرًا .

ش (١) "الأصلُ : ضربةً بسوطاً (٢) ، وضربةً بقضيباً (٣) ، ثم أضفت الضربة إلى كل واحد ، لتخصَّصِ الضربة به في اللفظِ باختصارٍ ، إذ كانت متخصَّصةً به في المعنى ولذلك قدر فيه الإضافة ، وليوجد بذلك السبيلُ إلى حذفها ، وإقامة السوطِ أو القضيبِ مقامها بأن تكونَ من بابِ حذفِ المضافِ وإقامةِ المضافِ إليه مقامه لفهم المعنى ."

وقوله : ظرفُ الزمانِ بهم .

المبهم : ما يقعُ على قدرٍ من الزمانِ غيرِ معينٍ ، ومثاله : حين ، ووقت ، وزمن .

(١) شرح الجزولية الكبير ١٤٣ ب .

(٢) (٣) في الشرح الكبير للجزولية " التقدير ضربة سوط وضربة قضيب ثم أضيفت الخ . . . " ولا يستقيم .

وقوله : ومعدود .

هو ماله مقدار من الزمان معلوم نحو : سنة ، وشهر ، ويوم ، وشهرين ،
وسنتين ، ويومين ، ونحو ذلك .

وقوله : ومختص .

مثاله : أيام الأسبوع نحو : السبت والأحد إلى الجمعة ، وكذلك أسماء الشهور

نحو : شهر رمضان ، وشهر المحرم ، ونحو ذلك مما يكون جواب " متى " والمختص // ٢١٥
بالإضافة نحو : يوم حليلة ، ويوم الجمل ، ويوم قيام زيد ، وأمثال ذلك . والمختص
بالألِف واللام نحو : اليوم ، واللييلة ، أو بالنعته نحو : جلست معك يوماً اجتمعنا
فيه بزيد ، ونحو ذلك .

وظرف الزمان هو اسم الزمان نحو : اليوم واللييلة . أو ما قام مقامه نحو :

سرت قليلاً أي زمناً قليلاً ، فحذفت الموصوف وأقمت الصفة مقامه ، وهو قليل ، وكذلك
سرت قدوم الحاج ، أي وقت قدوم الحاج ، على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه
مقامه . أو ما أضيف إليه بشرط أن يكون المضاف هو المضاف إليه في المعنى أو بعضه
كسرت جميع اليوم أو بعض اليوم فجميع اليوم واليوم في المعنى شيء واحد ، وبعض
اليوم ، البعض جزء من اليوم المنتصب على أنه مفعول فيه المقدري ، ولو
صرحت بنفس الحرف وهو " في " لكانت هي الظرف وصار هو اسماً مجروراً . فإذا
قلت : حفرت وسط الدار بئراً فيكون ظرفاً ، فإذا أدخلت في قلت : حفرت
في وسط الدار بئراً ، حركت السين ، لأنه قد صار اسماً ، والمحرك اسم فإذا قلت :
حفرت وسط الدار فالوسط هو المحفور ، وإذا سكنت السين فالحفر في نفس الوسط .

والعامل في الظرف أبداً الفاعل أو معناه ، ويكون العامل فيه أبداً مقدراً
متى وقع خبراً أو صلةً أو حالاً أو صفةً ، ويكون الظرف متعلقاً بالاستقرار المحذوف ،
ونقل الضمير من لفظ المستقر وجعل في الظرف ، لأنه نائب منابه ، ولذلك
تعمل في الأحوال والظروف بما فيها من معنى الاستقرار وكذلك المجرورات إذا
وقعت في تلك المواضع .

وقوله : " فما كان منه جواباً لكم فهو معدود ، والعمل فيه كـ " (١) .

(١) في المصورة : كل ، والتصويب من الجزولية ، وعده فيها : " إلا أن تقصد
التكثير " .

مثاله : سرتُ شهراً وشهرين وعشرين يوماً ، فهذا حقيقة ، وقد يكون العمل فيه كلفه مجازاً نحو : سرتُ الدهرَ والأبدَ والليلَ والنهارَ . وإنما كان العملُ فيه كلفه متصلاً ، لأنه يسألُك عن مدة (١) اتصاله فتجيبه بها إلا أن تُكثِرَ كالدَّهْرِ والأبدِ ، فيكون الاتصال فيه مجازاً . (٢)

وقوله : وربما جاء جوابُ المعدودِ مختصاً .

مثال ذلك : الصيفُ أو الشتاءُ .

فأ (٣) : يجوز أن يكون في جواب " كم " من حيثُ كان عدداً ، وكذلك : الثلاثين يوماً لا تمتنع في جواب " كم " ، لأنَّ التعريفَ لا يخرجُه عن العدد . ومثالُ ذلك المحرَّمُ وصفرٌ وسائرُ أسماءِ الشهورِ إلى ذي الحِجَّةِ ، أُجرتُها العربُ مجرى المعدودِ على ما حكى سيويه ، فجعلوها في جوابِ كم ، وجعلوا شهرَ المحرَّمِ في جوابِ متى ، وهذا شيءٌ سمِعَهُ سيويه واللّه أعلمُ . قال سيويه (٤) " مما أُجِرِيَ مُجْرَى (٥) الدَّهْرِ والليلِ والنهارِ : المحرَّمُ وصفرٌ (٦) وسائرُ أسماءِ الشهورِ إلى ذي الحِجَّةِ ، لأنَّهم جعلوهنَّ جملةً واحدةً لعدَّةِ أيامٍ ، كأنَّهم قالوا : سيرَ طيه الثلاثون يوماً ، ولو قلت : شهرُ رمضانَ أو شهرُ ذي القعدةِ لكان بمنزلةِ يومِ الجمعةِ والبارحةِ [والليلة] (٧) ولصار جوابُ " متى " . انتهى كلامه .

ففرق كما ترى بين المحرَّمِ وشهرِ المحرَّمِ ، وهذا وإنما هو بالاستقراءِ منه والسماعِ عن العربِ ، ويؤيِّدُ هذا قوله تعالى : ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ﴾ (٨) وإنما أنزلَ في ليلةٍ واحدةٍ مِنْهُ ، فهذا في جوابِ متى فالعملُ في بعضه ، وقال

(١) في المصورة : عدة ، تحريف .
(٢) في الكتاب ٢١٧/١ : مجازاً للتكثير .

(٣) كلام الفارسي في الإيضاح : ١٧٩ .

(٤) الكتاب ٢١٧/١ .

(٥) زاد عبد السلام هارون : الأبد .

(٦) زاد هارون : وجمادى .

(٧) في الكتاب .
(٨) الآية ١٨٥ من سورة البقرة .

عليه السلام (١) : " من قام رمضان إيماناً واحتساباً . . . الحديث . ولم يُسِرْ ليلةً منه ولا يوماً ، وإنما أراد الشهر كله فهو في جوابكم . فهذا يُعَضد ما قال سن ، وكذا فهمه السيرافي ، قال : وكأنهم جعلوا المحرم نائياً من باب الثلاثين يوماً ، وهم لو قالوا : سير طيه الثلاثون يوماً لكان السير في كل يوم منهن ، وإذا أدخلوا شهراً جعلوه اسماً للوقت بعينه فصار بمنزلة يوم الجمعة وصار المحرم يدل عليه من طريق الكمية ، وشهر المحرم من طريق التوقيت ، ألا ترى أننا إذا قلنا : سير عليه يوم الجمعة ، احتمل بعضه وإذا قلنا : ساعات يوم الجمعة كان السير في الساعات كلها . "

وقال الزجاج : إذا عطفت المحرم وصغراً ، فلا بد أن يكون العمل في كل واحد من الشهرين ، لأجل العذر ، وإذا قلت : سير عليه المحرم انبغى أن يكون السير في بعضه ، ولا فرق بينه وبين شهر المحرم .

وهذا مردود ، وإنما سيويه لو أراد الأزد واج لم يقل بمنزلة الثلاثين يوماً ولقال : الستين يوماً .

قلت : وقال بعضهم إنما أراد سيويه : الاثنى عشر شهراً إذا ذكرت بها كلها معطوفات تجرى مجرى الدهر فتكون في جوابكم ، مثل أن تقول : سير عليه المحرم وصغراً وربيع وربيع إلى آخر الأشهر .

وهو مردود بما رد به على الزجاج ، فكان ينبغي أن يقول : كأنهم قالوا سير طيه ثلاث المئة والستون يوماً .

وقال أبو زيد السهيلي (٢) : إذا قلت : سرت السبت والأحد إلى الجمعة وسرت المحرم وصغراً (٣) ، فكل هذا مفعول على السعة لا ظرف للفعل ، لأن

(١) أخرجه البخاري في كتاب الصوم (٦) ٣/٣٣ ومسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها حيث رقم ١٧٣ ، ١٧٦ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ومالك في الموطأ كتاب الصلاة في رمضان رقم (٢) ص ١١٣ . وروايته تختلف في بعض المواضع .

وسياتي برواية " من صام " .

(٢) نتائج الفكر ٣٨٢-٣٨٦ .

(٣) في النتائج : صغره .

هذه الأسماء لا يطلبها الفعل ولا هي في أصل موضوعها ظروف (١) ، فإن أردت أن تجعل شيئاً منها ظرفاً ذكرت لفظ الزمن وأضفت إليها كقولك : سرت يوم السبت وشهر المحرم ، فالسبب واقع في الشهر ولا يتناول // جميعه إلا بدليل ، ٢١٦ والشهر ظرف وكذلك اليوم .. وأتى بلفظ سن والآية والحديث المتقدمين ، وقال : إن رمضان اسم علم ورجب وشعبان وسائر الشهور كذلك أسماء أعلام إذا أردتها لعام بعينه أو كان من (٢) كلامك ما يدل على عام تضيفها إليه ، فإن لم يكن ذلك صار الاسم نكرة تقول " صمت رمضان ورمضاناً آخر " و " صمت الجمعة وجمعة أخرى " ، إنما أردت جمعة أسبوعك ورمضان عامك ، وإذا كان نكرة لم يكن إلا شهراً واحداً كما تكون النكرة في قولك : ضربت رجلاً ، إنما تريد واحداً ، وأما إذا كان معرفة ويكون ما (٣) يدل على التماضي وتوالي الأعوام لم يكن حينئذ واحداً كقولك : المؤمن يصوم رمضان ، فهو معرفة ؛ لأنك [لا] (٤) تريده لعام بعينه إنز المعنى : يصوم رمضان من كل عام على التماضي ، ونذكر الأيمان قرينة تدل على المراد ، و [لو] (٤) لم يكن في الكلام ما يدل على هذا لم يكن [محمله] (٥) إلا على العام الذي أنت فيه أو عام تقدم له ذكره .

وإذا ثبت هذا فانظر إلى قوله سبحانه في شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن (٦) ، وقال عليه السلام (٧) : " من صام رمضان إيماناً واحتساباً " وقال (٨) " إذا دخل رمضان فتحت ... الحديث ، وترك لفظ الشهر (٩) .

- (١) بعده في النتائج : " إنما هي عبارة عن معان آخر " .
- (٢) في المصورة : " في " .
- (٣) في المصورة ، ونسخة " ب " ، من النتائج ، وفي البدائع : " يكون ما " كما أثبتنا ، وقد جعلها الدكتور البنا " مقترنة بما " وقال : ولعله الصواب ، انظر النتائج ٣٨٣ هـ ٢
- (٤) زيادة لازمة من النتائج : ٣٨٣ .
- (٥) في المصورة : يحيله ، وما أثبتناه من النتائج .
- (٦) الآية ١٨٥ من سورة البقرة .
- (٧) سبق تخريجه ص ٧٩٧
- (٨) أخرجه البخاري في كتاب الصوم (٥) ٣/٣٣ وكتاب بدء الخلق (١١) ٤/١٥٠ ، وأخرجه مسلم في كتاب الصيام رقم ٢٠١ ص ٧٥٨ وأخرجه مالك في الموطأ في كتاب الصيام رقم الحديث ٥٩ ص ٣١٠ .
- (٩) بعده في النتائج ٣٨٣ ثلاثة أسطر لم يشتمها الشارح .

وقد ارتبك النَّاسُ في هذا الباب فكَرِهَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَنْ يَقُولُوا : رَمَضَانَ وَلَا يَقُولُوا : (١) شَهْرَ رَمَضَانَ . وَاسْتَهْوَى ذَلِكَ الْكُتَّابَ وَالْمُؤَثِّقِينَ (٢) ، وَاعْتَلَّ بِعَضْهِمْ فِي ذَلِكَ بَرَوَايَةٌ مَنْحُولَةٌ إِلَى ابْنِ عَامِرٍ * : أَنَّ رَمَضَانَ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ وَلِذَلِكَ أُضِيفَ إِلَيْهِ الشَّهْرُ ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ : إِنَّ رَمَضَانَ مِنَ الرَّمْضَاءِ وَهُوَ الْحَرُّ ، وَيَعْلَقُ الْكِرَاهَةَ بِذَلِكَ ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ : إِنَّمَا هُوَ (٣) اسْتِحْبَابٌ وَاقْتِدَاءٌ بِلَفْظِ الْقُرْآنِ . وَقَدْ اعْتَنَى بِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ " أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّسَوِيُّ " (٤) قَالَ فِي مَصْنُوفِهِ (٥) : بَابُ جَوَازِ أَنْ يَقَالَ : دَخَلَ رَمَضَانَ ، أَوْ : صَمِتَ رَمَضَانَ ، وَكَذَلِكَ فَعَلَ الْبُخَارِيُّ (٦) وَأُورِدَ الْحَدِيثَ .

وَإِذَا أُرِدَتْ مَعْرِفَةُ الْحِكْمَةِ وَالتَّحَقُّقُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، فَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْفِعْلَ إِذَا وَقَعَ عَلَى هَذِهِ الْأَسْمَاءِ الْأَعْلَامِ فَإِنَّهُ يَتَنَاوَلُ جَمِيعَهَا ، وَلَا يَكُونُ ظَرْفًا مَقْدَرًا بِفِي حَتَّى يُذَكَّرَ لَفْظُ الشَّهْرِ أَوْ الْيَوْمِ الَّذِي أَصْلُهُ أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا . وَأَمَّا الْأِسْمُ الْعَلْمُ فَلَا أَصْلَ لَهُ فِي الظَّرْفِيَّةِ ، وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا فَقَوْلُهُ سَبْحَانَهُ * شَهْرُ رَمَضَانَ * ، فِي ذِكْرِ الشَّهْرِ فَائِدَتَانِ : وَرَبَّمَا كَانَتْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ : الْأُولَى (٧) : أَنَّهُ لَوْ قَالَ : " رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ " لَاقْتَضَى اللَّفْظُ وَقُوعَ الْإِنْزَالِ عَلَى جَمِيعِهِ كَمَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِ سَيَبَوِيهِ ، وَهَذَا خِلَافُ الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّ الْإِنْزَالَ كَانَ فِي لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْهُ فِي سَاعَةٍ مِنْهَا ، فَكَيْفَ يَتَنَاوَلُ جَمِيعَ الشَّهْرِ ؟ ، فَكَانَ ذِكْرُ الشَّهْرِ - الَّذِي هُوَ غَيْرُ عَلْمٍ - مُوَافِقًا لِلْمَعْنَى كَمَا تَقُولُ : سَرْتُ فِي شَهْرٍ كَذَا ، فَلَا يَكُونُ السَّيْرُ مُتَنَاوِلًا لِجَمِيعِ الشَّهْرِ .

وَالْفَائِدَةُ الْأُخْرَى : أَنَّهُ لَوْ قَالَ : رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ - لَكَانَ حَكْمُ الْمَدْحِ وَالتَّعْظِيمِ مَقْصُورًا عَلَى شَهْرٍ وَاحِدٍ بِعَيْنِهِ إِذْ قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ هَذَا الْأِسْمَ

- * ذَكَرَ أَبُو عَمْرٍو الْفَتْحَ ١١٢/١٤ أَنَّهُ هَذَا الْمَدْحُ مَرْوِيٌّ عَنْ أَبِي ذَرٍّ وَهُوَ مَرْفُوعٌ
- (١) فِي الْمَصُورَةِ : يَقُولُونَ .
 - (٢) هَذِهِ الْكَلِمَةُ لَيْسَتْ فِي النَّتَائِجِ .
 - (٣) فِي النَّتَائِجِ : هَذَا .
 - (٤) بَعْدَهُ فِي النَّتَائِجِ : ٣٨٤ : لَعَلَّيْهِ وَحَدِّقْهُ
 - (٥) سَنَنِ النَّسَائِيِّ كِتَابِ الصِّيَامِ بَابُ " الرِّخْصَةِ فِي أَنْ يَقَالَ لِشَهْرِ رَمَضَانَ رَمَضَانَ " ١٠٥/٤
 - (٦) فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ كِتَابِ الصُّومِ (٥) ٣٢/٣ * بَابُ هَلْ يَقَالَ رَمَضَانَ أَوْ شَهْرَ رَمَضَانَ وَمِنْ رَأْيِ كُلِّهِ وَاسْعَا * .
 - (٧) فِي الْمَصُورَةِ : الْأَوَّلُ .

وما هو مثله إذا لم تقترن به قرينة تدلّ على توالى الأعوام التي هو فيها لم يكن محمّله إلا للعام الذي أنت فيه أو العام المذكور قبله ، فكان ذكر الشهر - الذي هو الهلال في الحقيقة قال الشاعر :

٥٥٧ - * وَالشَّهْرُ مِثْلُ قَلَامَةِ الظُّفْرِ ^(١) *

يريد : الهلال - فكان ذكره مضافاً إلى رمضان مقتضياً لتعلق الحكم الذي هو التعظيم بالهلال ، والشهر المسعّى بهذا الاسم ، متى كان ، وفي أيّ عام كان مع أنّ رمضان وما كان مشله لا يكون معرفة في مثل هذا الموطن ؛ لأنه لم يُردّ لعام بعينه ؛ ألا ترى أنّ الآية في سورة البقرة وهي من آخر ما نزل ، وقد كان القرآن أنزل قبل ذلك بسنين . ولو قلت : رمضان حجّ فيه زيد ، تريد فيما سلف لقليل لك : أي رمضان كان ؟ ولزمك أن تقول : حجّ في رمضان من الرضانات حتى تريد عاماً بعينه كما سبق .

وفائدة أخرى في ذكر الشهر : وهي (٢) التبيين للأيام المعدودات ؛ لأنّ الأيام تبين بالأيام والشهر ونحوه ، ولا تبين بلفظ رمضان ؛ لأنه لفظ مأخوذ من مادة أخرى وهو أيضاً علم . فلا ينبغي أن تبين به الأيام المعدودات حتى يذكر الشهر الذي هو في معناها ثم يضاف إليه .

وأما قوله عليه السلام : من صام رمضان ، ففي حذف الشهر وترك ذكره فائدة أيضاً ، وهي تناول الصيام لجميع الشهر ، فلو قال " من صام شهر رمضان " لصار ظرفاً مقدراً بغيره ، ولم يتناول الصيام والقيام (٣) جميعه فرضاً في هذا الحديث مفعول على السعة مثل قوله تعالى ﴿ قُمْ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ * نصفه (٤) ؛ لأنه لو كان ظرفاً لم يحتج إلى قوله إلا قليلاً .

فإن قيل : فينبغي أن يكون قوله : من صام (٥) رمضان مقصوراً على العام الذي هو فيه ؛ لما تقدّم من أنّه إذا كان ظمناً إنما أردته لعامك أو لعام بعينه .

-
- (١) في النتائج : ٣٨٥ وانظرها مش المحقق .
 - (٢) في المصورة والنتائج : وهو .
 - (٣) هذه الكلمة ليست في النتائج : ٣٨٥ .
 - (٤) الآيتان ٢ ، ٣ من سورة المزمل .
 - (٥) في المصورة : قام ، والتصويب من النتائج .

قلنا : قوله : مَنْ صَامَ رَمَضَانَ عَلَى الْعَمومِ خَطَابٌ لِكُلِّ قَرْنٍ وَلَا أَهْلٍ كَلَّامٌ
فصار بمنزلة قولك " مَنْ صَامَ كُلَّ عَامٍ رَمَضَانَ فُقِرَ لَهُ " ، كما تقول : لو (١) جِئْتُنِي
كَلَّامٌ يَوْمَ سَحَرٍ أُعْطِيَتْكَ " ، فقد اقترنت به قرينة تدلُّ على التمايز وتنوبُ منسابة
زَكَرَ (٢) عامٌ ، وقد اتَّضَحَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْحَدِيثِ وَالْآيَةِ فَإِنَّ فِهْمَتَ فَرْقٍ مَا بَيْنَهُمَا
بَعْدَ تَأْمُلٍ هَذِهِ الْفُصُولِ وَتَذَكُّرِهَا [ثُمَّ] (٣) لَمْ تَعْدِلْ عِنْدَكَ هَذِهِ الْفَائِدَةُ جَمِيعَ
الدُّنْيَا بِزُورِهَا (٤) فَمَا قَدَّرْتَهَا حَقَّ قَدْرِهَا ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى وَاجِبِ شُكْرِهَا .

انتهى كلام السهيلي ، وهو عاضدٌ لما قال سيويه .

٢١٧

وقوله : وما كان منه جواباً // لمتى فهو مختص .

وقد يكون العملُ فيه كُلهُ وقد يكون في بعضه نحو : سَرْتُ الْخَمِيْسَ أَوْ السَّبْتَ
إِذَا كَانَ السَّيْرُ فِي بَعْضِهِ .

وقوله : ثم ظرف الزمان يكون منصرفاً [متصرفاً] (٥)

مثاله ما ذكر وهو يوم وليلة ونحوهما ، ويعنى بالمنصرف ما وجد فيه صريف ،
أَي : صَوْتٌ زَائِدٌ ، وَبِالْمَتَصَرِّفِ أَنْ يَسْتَعْمَلَ غَيْرَ ظَرْفٍ نَحْوُ : الْيَوْمُ مُبَارَكٌ فِيهِ ،
وَاللَّيْلَةُ حَسَنَةٌ نَحْوَ ذَلِكَ .

وقوله : ومقابلته .

يعنى لا منصرفاً ولا متصرفاً ومثاله : سَحَرٌ ، إِذَا أُرِدَتْ مِنْ يَوْمٍ مَعِيْنٍ ، فَإِنَّ
الْعَرَبَ لَمْ تَسْتَعْمَلْ إِلَّا مَنْصُوبًا عَلَى الظَرْفِ ، وَإِنَّمَا امْتَنَعَ تَصْرِيفَهُ ؛ لِأَنَّهُ قُصِرَ عَلَى
وَقْتٍ لَمْ يَكُنْ لَهُ فِي أَصْلِ وَضْعِهِ ، فَلِزِمَ طَرِيقَةٌ وَاحِدَةٌ ، وَأَمَّا مَنْعُ صَرْفِهِ ؛ فَلِأَنَّ
مَعْرِفَةَ بَغْيِرِ أَرَادَةِ تَعْرِيفٍ فِي اللَّفْظِ فَأَشْبَهَ تَعْرِيفَ الْعَلْمِيَّةِ ، وَهُوَ مَعْدُولٌ أَيُّ مُحْرَفٌ

(١) في النتائج : ٣٨٦ : إن .

(٢) بعدها في النتائج : ٣٨٦ * كل * وهى عن واحدة من نسخ النتائج .

(٣) تكملة لازمة من النتائج : ٣٨٦ .

(٤) في النتائج : ٣٨٦ : بأسرها .

(٥) تكملة من الجزولية .

عن طريقه ؛ لأنه كان حقه أن يكون بالألف واللام والإضافة ، فلما حرف عن طريقه
منع الصرف لهما ، والعدل تحريف اللفظ عن الأولى به .

وكذلك أخر معدول عن الألف واللام أي محرف عنها ؛ لأن نظائره إنسيا
تأتي بالألف واللام ، وذلك أن فعلى التي هي مؤنثة الأفعال لا تستعمل إلا
مضافة أو معرفة بالألف واللام ، فيقال : فضلى النساء أو الفضلى وكذلك جميعها (١)
نحو الفضلى والفضل والصفرى والصفير والكبرى والكبر ، ولا يستعملان من غير
ألف ولام ولا إضافة إلا في الضرورة نحو قوله :

٥٥٨- * فى سعي دنيا طالما قد مدت * (٢)

وهي فعلى مؤنثة الأفعال ، واستعملها من غير ألف ولام ولا إضافة يقال :
أدنى ودنيا . والمانع لأخر من الصرف : العدل عن الألف واللام والصفة ؛ لأنه
ليس بمعرفة ، وهذا الذى قدمته هو العدل عند سيويه . وكذا قال ابن طاهر
ورد على الفارسي فى حده العدل بأن قال (٣) : معنى العدل أن تريد لفظاً
فتعدل عنه (٤) إلى آخر * ؛ لأنه يعترض عليه بأخر ، فإنه معدول عن الألف
واللام ولا يراى به الآخر ؛ لأنه نكرة والأخر معرفة ، وكذلك : سلام طيكم بغير
تنوين ، حكاة الأخفش ، وهو معدول عن الألف واللام ، فامتنع الصرف للتعريف
المشبه لتعريف العلمية والعدل عن الألف واللام .

فإن قيل : عن أي شيء ينبغي أن يقدر العدل ؟ عن الألف واللام أو عن
الإضافة ؟

فالجواب : أن النحويين قدروا العدل عن الألف واللام ، وكذلك ينبغي
أن يفعل ؛ لأنه لما دعت الضرورة إلى تقدير أداة تعريف وجب أن يقدر العدل

(١) يعنى : جمعها

(٢) البيت للعجاج فى ديوانه (عزة حسن) : ٢٦٧ من أرجوزة أولها :

الحمد لله الذى استقلت بإذنه السماء واطمأنت

وهو فى شرح ابن يعيش ١٠٠/٦ ، والخزانة ٥٠٨/٣ .

(٣) كلام الفارسي فى الإيضاح : ٣٠١ .

(٤) فى الإيضاح : عن اللفظ الذى تريد .

عن أداة التَّعْرِيفِ اللَّازِمَةِ له ، وهى الألف واللام ، إنَّ الإضافة لا تلزم التعريف إنَّ لا تكون معرفةً وإلاَّ إذا كانت مُحَضَّةً ، وكان المضاف إليه معرفةً .

فإنَّ قيل : أنتم تقولون في حدِّ العدلِ أنَّه تحريفُ اللفظِ عن أصلِهِ مع إرادة ذلك الأصلِ لضربٍ من المبالغة ، فكيف يتصور معنى المبالغة في هذه الأسماء ؟
ج (١) : أنَّ المبالغة فيها بالنظر إلى التعريف ؛ ألا ترى أنَّها كانت في الأصلِ معرفةً بالألف واللام ، فصارت الآن في رتبة المعرفة بالعلمية ، ومحكوماً لها بحكمها ، ولذلك مفعَّ تعريفها الصَّرف كما منعت تعريف العلمية ، ومعلوم أنَّ العلمَ أعرفٌ ممَّا عرَّف بالألف واللام .

فإنَّ قال قائلٌ : فأمس أيضاً قد يكون نكرةً لا يقع على يوم بعينه فيعرف حينئذٍ فيقال : فعلت هذا أمساً من الأُموس (٢) ، ثم وجدناه بعد ذلك معرفةً يقع على اليوم الذى قبل يومك دون أداة ، وقياسُ تعريف النكرة أنَّ يكون بدخول أداة تعريفٍ طيها ، فهو إنَّاً معدولٌ كسحر ، فكان ينبغي أن يُعرَّب إعراب اسم لا ينصرف كما فُعِلَ بسحر ، فلأَيِّ شيءٍ لم تفعل العرْبُ ذلك بل تبنيه إنَّ أراد (٣) به اليوم الذى قبل يومك فقالت : خرجتُ أمسٍ ؟

فالجواب : أنَّ أمسٍ إنَّما بُني لتضمينه معنى الألف واللام ، والاسم إنَّاً تضمَّن معنى الحرفِ بُني .

فإنَّ قيل : فما الفرقُ بين العدلِ عن الألف واللام وتضمينه معناها حتى قيل في أمسٍ : إنَّه مضمَّن معنى الألف واللام ، وفي سحر : أنَّه معدولٌ عنها ؟ .

فالجواب : أنَّ المعدول هو الذى نُطِقَ له بأصلٍ ثمَّ حرفَ بعد ذلك عن أصلِهِ أو كان بمنزلة ما له أصلٌ منطوقٌ به لاقتضاء القياسِ ذلك الأصل ، فمثالُ

(١) هذا الرمز اختصاراً لكلمة : الجواب .

(٢) فى اللسان (أمس) وقال ابن كيسان فى أمس : يقولون إنَّاً نكروه : كل

يوم يصير أمساً ، وكل أمسٍ مضى فلن يعود ، ومضى أمسٌ من الأُموس .

(٣) فى المصورة : أردت .

مَا عُدِلَ عَنْ أَصْلٍ مَنْطُوقٍ بِهِ : عَمْرٍو مِثْنِي وَثَلَاثٌ وَحَدَامٌ ، أَلَا تَرَى أَنَّهَا مَعْدُولَةٌ
عَنْ عَامِرٍ وَاثْنَيْنِ [اثْنَيْنِ ، وَثَلَاثَةٍ] (١) ثَلَاثَةٌ وَحَادِمَةٌ ، وَقَدْ نُطِقَ بِجَمِيعِ ذَلِكَ
وَأَكْثَرَ الْمَعْدُولِ مِنْ (٢) هَذَا النُّحُوِّ أَعْنَى أَنَّ أَصْلَهُ قَدْ نُطِقَ بِهِ . وَمِثَالُ مَا عُدِلَ
عَنْ أَصْلٍ يَشْهَدُ لَهُ الْقِيَاسُ ، وَإِنْ لَمْ يُنْطِقْ بِهِ ، جَمْعُ فِي التَّكْيِيدِ ، فَإِنَّهُ جَمْعٌ
جَمْعَاءُ ، وَجَمْعَاءُ اسْمٌ غَيْرُ صِفَةٍ كَصَحْرَاءُ ، فَكَمَا أَنَّ فِعْلَاءَ الْاسْمِ يَجْمَعُ عَلَى فِعَالٍ
، فَيُقَالُ : صَحَارَى ، فَكَذَلِكَ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ فِي جَمْعَاءَ : جَمَاعَى ، إِلَّا أَنَّهُمْ
عَدَلُوا عَنْ ذَلِكَ ، فَقَالُوا : جَمْعٌ ، وَرَفَضُوا جَمَاعَى اسْتِغْنَاءً عَنْهُ بِجَمْعٍ .

وَأَمَّا الْمُضْمَنُ فَهُوَ الَّذِي فِي ضَمْنِهِ وَقَوْتِهِ مَعْنَى مَا ضَمَّنَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُنْطِقَ بِذَلِكَ ،
وَيُقْتَضَى الْقِيَاسُ نَطْقَهُ نَحْوُ : مِنَ الشَّرْطِيَّةِ ، فَإِنَّهَا مُضْمَنَةٌ مَعْنَى "إِنْ" ، وَإِنْ كَانَ لِسْمٍ
يُنْطِقُ مَعَهَا بِلَاغٍ ، وَيُقْتَضَى الْقِيَاسُ النُّطْقَ بِهَا مَعَهَا ، لِأَنَّ أَلَا تَرَى الشَّرْطَ لَا تَدْخُلُ
إِلَّا عَلَى الْفِعْلِ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا .

فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا تَبَيَّنَ أَنَّ سِحْرَ مَعْدُولٍ ، لِأَنَّهُ يُقَالُ : السَّحْرُ وَيَكُونُ الْمَعْنَى
وَاحِدًا ، وَيَتَبَيَّنُ أَيْضًا أَنَّ أَمْسَ مُضْمَنٌ مَعْنَى الْأَلْفِ وَاللَّامِ ، لِأَنَّهُ لَا يُقَالُ : الْأَمْسُ
بِمَعْنَاهُ // ، لِأَنَّ أَمْسَ يَقَعُ عَلَى الْيَوْمِ الَّذِي قَبْلَ يَوْمِكَ خَاصَّةً ، وَالْأَمْسُ يَقَعُ عَلَى
كُلِّ أَمْسٍ مَعْبُودٍ بَيْنَكَ وَبَيْنَ مَخَاطِبِكَ ، فَلَيْسَ إِذَا مَعْدُولٌ عَنْهُ إِذْ لَيْسَ بِمَعْنَاهُ وَلَا
يُقْتَضَى الْقِيَاسُ تَقْدِيرَ أَصْلٍ لِأَمْسٍ يَكُونُ مَعْدُولٌ عَنْهُ ، لِأَنَّ أَمْسَ كَمَا تَقَدَّمَ إِنَّمَا يَقَعُ
عَلَى الْيَوْمِ الَّذِي قَبْلَ يَوْمِكَ ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْأَصْلُ الْمَعْدُولُ عَنْهُ الْأَمْسُ مَرَادًا
بِهِ أَيْضًا الْيَوْمِ الَّذِي قَبْلَ يَوْمِكَ خَاصَّةً ، وَذَلِكَ خَارِجٌ عَنِ قِيَاسِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَإِنْ
بَابُهَا أَنْ تَدْخُلَ عَلَى كُلِّ مَعْبُودٍ بَيْنَكَ وَبَيْنَ الْمَخَاطِبِ ، لَا عَلَى بَعْضِ الْمَعْبُودَاتِ
وَدُونَ بَعْضٍ ، وَهَذَا بِنَاءٌ عَلَى قَوْلِ أَبِي عَلِيٍّ فِي الْعَدْلِ (٤) . وَأَمَّا عَلَى قَوْلِنَا فَلَا
يَحْتَاجُ إِلَى هَذَا ، لِأَنَّ الْعَدْلَ لَا يَلْزَمُ أَنْ يَرَادَ الْمَعْدُولُ عَنْهُ نَحْوُ : أُخْر .

وَقَدْ قِيلَ فِي "أَمْسَ" : إِنَّهُ بَنِي لِتَضْمَنِهِ الْإِشَارَةَ وَالْأَلْفَ وَاللَّامَ وَإِنَّهُ بِمَعْنَى
الْفِعْلِ الْمَاضِي وَهُوَ مَبْنِيٌّ بِخِلَافِ "عَدِلَ" ، فَإِنَّهُ بِمَعْنَى الْمُسْتَقْبَلِ وَهُوَ مَعْرَبٌ .

(١) تَكْلِمَةٌ يَتِمُّ بِهَا الْكَلَامُ .

(٢) فِي الْمَصْرُورَةِ : ثَلَاثٌ .

(٣) فِي الْمَصْرُورَةِ : عَنِ ، تَحْرِيفٌ .

(٤) انْظُرْ مَا سَبَقَ ص ٨٠٢ .

وقال السهيلي (١) في سحر : " حكم سحر إذا كان ليوم بعينه معرفة كان اليوم أو نكرة ، إذا كان اليوم ظرفاً ولم يكن مفعولاً ولا فاعلاً (٢) - أن يكون ظرفاً غير منون ؛ لأنه معرفة ، إما بمعنى الإضافة كأنك تريد : سحر ذلك اليوم فانحذف التنوين لهذا كما انحذف (٣) في أجمع وأكتع حيث كان مضافاً فسي المعنى فهذا وجه قد قيل .

وأحسن منه ما ذهب إليه سيويه من أنه معرفة بالألف واللام (٤) ، كأنك حين ذكرت يوماً قبله وقد جعلته ظرفاً ، ثم ذكرت سحر ، فكأنك أردت السحر الذي من ذلك اليوم ، فاستغنيت (٥) عن الألف واللام بذكر اليوم .

وإنما اخترنا هذا القول على الأول للفرق الذي بين " سحر " وبين " أجمع " ، فإن " أجمع " توكيد بمنزلة " كنه ونفسه " فهو مضاف في المعنى إلى ضمير المؤكد ، واستغني عن إظهار الضمير بذكر المؤكد ؛ لأن " أجمع " لا يكون إلا تابعاً له ، ولا يكون مخبراً عنه بحال . وليس كذلك السحر ؛ لأنه بمنزلة " الفرس " و " الجمل " فإن أضفته لم يكن بد من إظهار المضاف إليه ، وإنما هو معرف بمعنى (٦) الألف واللام كما قال سيويه .

وهذا كنه لما كان اليوم ظرفاً ولم يكن مفعولاً ، فلو جعلته مفعولاً أو فاعلاً ، لم يكن سحر ظرفاً ، وكان بدلاً مضافاً إلى ضمير اليوم ، مثال ذلك أن تقول : كرهت يوم الخميس سحره كما تقول : أكلت السمكة رأسها .

فإن قيل : فهلاً جعلتموه بدلاً إذا كان ما قبله ظرفاً ، لأنه بعض اليوم فيكون بدلاً بعض من كل ، كما كان ذلك إذا كان اليوم مفعولاً ؟

(١) النتائج ٣٧٥ - ٣٧٧ .

(٢) بعدها في النتائج : " فحكم سحر جينثذ " ، والنص يسقتيم بدونها .

(٣) في الصورة : تحذف ، وأثبتنا ما في النتائج .

(٤) انظر الكتاب ١ / ٢٢٥ ، ٢٨٣ / ٣ ، ٢٨٤ .

(٥) في الصورة : واستغنيت ، وأثبتنا ما في النتائج : ٣٧٥ .

(٦) كلمة " بمعنى " ليست في النتائج : ٣٧٥ .

قلنا : الفرق بينهما أن البَدَلَ يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ ، ويكون العَبْدَلُ مِنْهُ فِي حَكْمِ الطَّرْحِ ، ويكون الفعلُ مَخْصُوصاً بِالْبَدَلِ بَعْدَ أَنْ كَانَ عَمُوماً فِي الْعَبْدَلِ مِنْهُ ، فَإِذَا (١)
 قلت : أَكَلْتُ السَّمَكَةَ رَأْسَهَا ، لَمْ يَتَنَاوَلِ الْأَكْلُ إِلَّا رَأْسَهَا ، وَخَرَجَ سَائِرُهَا مِنْ أَنْ يَكُونَ مَأْكُولاً ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ : " خَرَجْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَحَرًا ؛ لِأَنَّ الظَّرْفَ مَقْدَرٌ بِنَفِي وَجَعَلُ " سَحَرًا " ظَرْفًا لَا يُخْرِجُ الْيَوْمَ مِنْ أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا أَيْضًا ، بَلْ يَبْقَى عَلَى حَالِهِ ؛ (لِأَنَّهُ) (٢) لَيْسَ مِنْ شَرْطِ الظَّرْفِ أَنْ يَبْلُغَ مَا يُوَضَعُ فِيهِ ، فَالْكَلَامُ مُعْتَمَدٌ عَلَيْهِ كَمَا كَانَ قَبْلَ ذِكْرِ : " سَحَرًا " . نَعَمْ ، وَمَا هُوَ أَوْسَعُ مِنَ الْيَوْمِ فِي الْمَعْنَى نَحْوُ : الشَّهْرِ وَالْعَامِ الَّذِي فِيهِ ذَكَرُ الْيَوْمِ ، وَمَا هُوَ أَوْسَعُ مِنَ الْعَامِ كَالزَّمَنِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ ظَرْفٌ لِلْفِعْلِ الَّذِي وَقَعَ فِي سَحَرًا ، وَتَخْصِيصُكَ السَّحَرُ بِالذِّكْرِ لَا يُخْرِجُ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا لِذَلِكَ الْفِعْلِ ، فَلِذَلِكَ اعْتَمَدَ الْكَلَامُ عَلَى الْيَوْمِ وَاسْتغْنَى بِهِ عَنْ تَجْدِيدِ آيَةِ التَّعْرِيفِ بِخِلَافِ قَوْلِكَ : كَرِهْتُ يَوْمَ الْخَمِيسِ سَحَرًا أَوِ السَّحَرَةَ لَا بَدَّ فِي (٣) الْبَدَلِ مِنْ أَحَدِ هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ .

فقد بان لك الفرق بين المسألتين ، وبانت علة ارتفاع التنوين ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجْتَمِعُ مَعَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ وَلَا مَعَ مَعْنَاهُمَا . وَإِنْ كَانَ فِي حَكْمِ الْمُضَافِ ، كَمَا زَعَمَ بَعْضُهُمْ ، فَذَلِكَ أَيْضًا يَمْنَعُ (٤) مِنْ تَنْوِينِهِ . وَأَمَّا الَّذِي يَمْنَعُ مِنْ تَصْرِفِهِ وَتَمَكُّنِهِ فَإِنَّكَ أَرَدْتَ لِيَوْمٍ هُوَ ظَرْفٌ ، فَإِنْ تَمَكَّنَ خَرَجَ عَنْ أَنْ يَكُونَ مِنْ ذَلِكَ الْيَوْمِ ؛ لِأَنَّ الظَّرْفِيَّةَ كَانَتْ رَابِطَةً بَيْنَهُمَا وَمُشْعِرَةً بِأَنَّ السَّحَرَّ مِنْ ذَلِكَ الْيَوْمِ ، فَإِذَا قُلْتَ : " سِيرَ بِزَيْدٍ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَحَرًا " ، وَجَعَلْتَهُ مَفْعُولًا عَلَى سَعَةِ الْكَلَامِ ، لَمْ يَجْزِ لِعَدَمِ الْمُرَابِطِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْيَوْمِ ، فَإِنَّ أَرَدْتَ هَذَا الْيَوْمَ (٥) فَقُلْ : سِيرَ بِزَيْدٍ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَحَرًا (٦) ، أَوِ السَّحَرَةَ مِنْهُ ، حَتَّى يَرْتَبِطَ بِهِ ؛ لِأَنَّكَ لَا تَقْدَرُ الْأَلْفَ وَاللَّامَ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَلْفِظَ (٧) بِهِمَا إِلَّا إِذَا كَانَ فِي الْكَلَامِ مَا يُغْنِي عَنْهُمَا . وَأَمَّا إِذَا كَانَ

(١) فِي الْمَصُورَةِ : إِذَا ، وَأَثْبَتْنَا مَا فِي النَّتَائِجِ : ٣٧٦ .

(٢) تَكْلِمَةٌ مِنَ النَّتَائِجِ : ٣٧٦ .

(٣) فِي النَّتَائِجِ : ٣٧٦ " مِنْ " .

(٤) فِي النَّتَائِجِ : ٣٧٦ : " فَلِذَلِكَ يَمْتَنَعُ " .

(٥) فِي النَّتَائِجِ : ٣٧٧ : " الْمَعْنَى بَدَلَ الْيَوْمِ " .

(٦) فِي النَّتَائِجِ : ٣٧٧ " سَحَرًا " .

(٧) فِي النَّتَائِجِ : يَلْفِظُ .

اسماً متمكناً كسائر الأسماء فلا بد من تعريفه كما تعرف الأسماء (١) ، أو تجعله نكرة ، فلا يكون إذاً (٢) من ذلك اليوم .

فإن قلت : فقد أجازوا : " سير بزيد يوم الجمعة سحر ، برفع اليوم ونصب سحر ، فلم لا يجوز أيضاً : يوم الجمعة سحر بنصب اليوم ورفع سحر ؟

قلنا : لأن اليوم وإن اتسع فيه فهو ظرف في معناه ، وهو يشتمل على السحر ولا يشتمل السحر عليه ، فلا يجوز إذاً أن يتعرف السحر تعريفاً معنوياً حتى يكون ظرفاً بمنزلة اليوم الذي هو منه ليكون تقديم اليوم مع كونه ظرفاً معنياً عن آلة التعريف . انتهى كلامه .

ولم يعلل منع التنوين من سحر إلا بنية الألف واللام أو الإضافة للإبالعدل والتعريف ، كما قلنا ، لأن له مذهباً في ذلك مخالفاً لمذهب النحويين .

٢١٩

سح (٣) * أما (٤) سحر فأنما (٥) يكون معرفة بغير الألف واللام إذا كان ظرفاً // فإذا لم يكن ظرفاً لم يجز طرح الألف واللام منه إذا أردت تعريفه كقولك : ما رأيت منذ السحر ، وقد رأيت عند السحر الأعلى ولا يجوز أن تقول : عند سحر الأعلى (٦)

وقوله : ومتصرفاً لا ينصرف .

مثاله : غدوة وكرة على الإطلاق ، وإن كان بعضهم قد قال : إنه لا يكون كذلك إلا إذا أريد من يوم بعينه ، أعني أنه يتصرف سواء كان معرفة أو نكرة لا مانع له من التصرف .

وهذان اللفظان اختصتهما العرب بأن جعلتهما أعلاماً لهذين الوقتين (٧) ولم تفعل ذلك في غيرهما من نكرات الأوقات كـ " عتمة " و " ضحوة " ونحوهما .

(١) العبارة في النتائج هكذا " من تعريفه بما تعرف به الأسماء " وكلا العبارتين

صحيح .

(٢) كلمة " إذاً " ليست في النتائج

(٣) هو أبو سعيد السيرافي .

(٤) في المصورة : لسا ، وما أجهتاه من شرح السيرافي .

(٥) في الشرح للسيرافي : فإنه .

(٦) كلام السيرافي في شرحه ٤/ل ١٢٧ ب وانظر الكتاب ٣/٢٩٤ .

(٧) الكتاب ٣/٢٩٣ .

واختلف في تعريفهما ف قيل : هو من قبيل تعريف الجِئس كأم حبين (١) ،
وأسامة (٢) ، وقيل : من قبيل تعريف العليمة لوقت بعينه من يوم معين (٣) ،
وكلا القولين يظهر من لفظ " الكتاب " في أبواب ما لا ينصرف من الأحيان .

وقول أبي موسى : " معينتين " .

يعني بالنظر إلى منع الصرف وإلا فإذا كانا نكرتين لا مانع لهما من الصرف ،
فينبغي أن يقال فيهما : أنهما ممنوعان من الصرف إذا أُريدَ بهما التعيين
ومتصرفتان على الإطلاق أُريدَ بهما ذلك أو لم يُرد ، فمن قال : غُدوةٌ ومُكْرَةٌ
على الإطلاق ، إنما أرادَ بالنظر إلى التصرف ، أي متصرفان مطلقاً ، ومن قال :
معينتين ، فإنما أرادَ بالنظر إلى منع الصرف منهما للتعريف والتأنيث .

سَع " اطم أن غُدوةٌ ومُكْرَةٌ جعلت كل واحدةٍ منهما اسماً للحين على جهة
التعريف له ، ومذهب التطبيق والعلم كما جعل : أم حبين (١) اسماً لدابسةٍ
معرفة (٢) ، وكما جعل أسامةً للأسد ، والدليل على أنهم يذهبون فيهما (٤) هذا
المذهب : أن الاسم الموضوع للنكرة هو : غداة نحو قولهم : نحن في غداةٍ
باردةٍ ونحن في غداةٍ طيبةٍ ، ثم غيروا لفظ غداةٍ إلى غُدوةٍ لأنَّ توضع للتعريف
بتغيير اللفظ (٥) ، فيكون أولُ أحوالِ هذا اللفظ التعريف ثم يجوز أن ينكر بعد
ذلك ، والدليل على ذلك أننا رأيناهم قد يضعون أسماءً مشتقةً موضوعةً لمعارفٍ
لم تستعمل في شيءٍ من النكرات ، ولا تعرف معانيها منكورةً نحو : سعاد وزينب ،
وغير ذلك مما لا يحصى ، وإن كنا نعرف ما قد اشتقت منه ، فغُدوةٌ قد اشتقت
للتعريف من غداةٍ ، كما أن سعاد قد اشتقت من
السعادة لأن توضع لمعرفة .

(١) في المصورة حنين ، تحريف .

(٢) الكتاب ٢/٢٩٣ .

(٣) في المصورة : معرفة ، وأثبتنا لفظ الكتاب ، وشرحه .

(٤) في شرح الصحاح : بهما .

(٥) انظر المقتضب ٤/٣٥٤ .

والأصل في هذين الاسمين : غدوة ، وحملت بكرة عليها لاجتماعهما في
المعنى وفي البنية (١) ، كما أن : يذرُ محمولٌ على يدعُ ، وكان القياسُ : يذُرُّ
لأنَّ أصلَهُ : يُوذِرُ فسقطت الواوُ لوقوعها بين ياءٍ وكسرةٍ ، وليس موضع عـين
الفعل (٢) حرفٌ من حروفِ الحلقِ ، فيفتحُ ، وأصلُ يدعُ أيضا : يدعُ بكسر
الدالِ ثم فتح من أجل العين التي هي لامُ الفِعْلِ ، وهي من حروفِ الحلقِ (٣)
وقد يجوز أن تنكر اليومَ وتعريف " غدوة " بكرة ، فتقول : رأيت يوماً غدوةً ، أو
بكرةً (٤) : رأيت يوماً في هذا الوقت منه .
وذكر سيويه أن بعض العرب يدعُ التنوين في عشية كما يدعُ
في غدوة (٥) .

وقال المبردُ : عشية نكرة على كلِّ حال (٦) . وحكاية سيويه لا ترد .
وزعم الخليلُ أنه يجوز أن تقولَ : آتتك اليومَ غدوةً وبكرةً ، وتجعلُهما
بمنزلة ضحوة (٧) .

وزعم أبو الخطاب (٨) أنه سمع من يوثق به من العرب يقول : آتتك بكرة (٩)

(١) في الصورة: البنية ، وفي الشرح للسيراني ، البنية ، وهو الصواب .

(٢) بعدها في الشرح للسيراني : ولا .

(٣) شرح الكتاب للسيراني ٤/ ١٢٧ وانظر الكتاب ٣/ ٢٩٣ ، ٣٩٤ .

(٤) تكلية يتم بها الكلام .

(٥) الكتاب ٣/ ٢٩٤

(٦) انظر المقتضب ٤/ ٣٥٥ ، ٣٥٦ وقال سيويه في الكتاب ٣/ ٢٩٤ .

(٧) " فأما ضحوة وعشية " فلا يكونان إلا نكرة على كلِّ حال " وانظر شرح الكتاب للسيراني ٤/ ٢٧١

(٨) الكتاب ٣/ ٢٩٤ .

(٩) هو الأخفش الأكبر عبد الحميد بن عبد المجيد كان إماماً في العربية قديماً ،

لقب الأعراب وأخذ عنهم وعن أبي عمرو بن العلاء وطبقته . أخذ عنه

سيويه ، والكسائي ، ويونس وأبو عبيدة ، وكان دينا ورعاً ثقةً . عن البغية

٢/ ٧٤ وانظر كلامه في الكتاب ٣/ ٢٩٤ .

(٩) في الصورة : آتتك اليوم بكرة ، وكأن اليوم زائدة ، وأثبتنا ما في الكتاب

٣/ ٢٩٤ وهو الصواب .

وهو يريد الإتيان من (١) يومه أو في غيره ، ومثل قوله تعالى ﴿ ولهم رزقهم فيها بكرةً وعشيّاً ﴾ (٢) سجع : هذا من تنكير العلم ، لأن الأعلام يجوز تنكيرها بعد تعريفها ، واللفظ واحد (٣) .

قال الفراء في " معاني القرآن " له ، على قوله : ﴿ بالغداة والعشي ﴾ (٤) وقرأ أبو عبد الرحمن السلمي (٥) ﴿ بالغداة والعشي ﴾ (٦) ولا أطم أحداً قرأها (٧) غيره ، والعرب لا تدخل الألف واللام في غداة (٨) ، لأنها معرفة بغير ألف ولام ، سمعت أبا الجراح (٩) يقول : ما رأيت كغداة قط ، يعني غداة يومه ، وذلك أنها كانت باردة ، ألا ترى أن العرب لا تضيفها ، فكذلك لا تدخلها الألف واللام ، وإنما (١٠) يقولون : أتيتك غداة الخميس ولا يقولون : غداة

- (١) في الكتاب : " في " .
- (٢) الآية ٦٢ من سورة مريم .
- (٣) شرح الكتاب ١٢٧/٤ بتصرف .
- (٤) من الآية ٢٨ من سورة الكهف ، ومن الآية ٥٢ من سورة الأنعام .
- (٥) هو عبد الله بن حبيب بن ربيعة الضير مقرأ الكوفة ولد في حياة النبي (ص) ، ولا يبيح صحبة إليه انتهت القراءة تجويداً وضبطاً أخذ القراءة عرضاً عن عثمان ابن عفان وعلى بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت وأبي بن كعب (رضي الله عنهم) وما زال يقرأ القرآن من زمن عثمان إلى أن توفى سنة ٧٤ هـ . عن الغاية ١ /
- (٦) قرأ بها أبو عبد الرحمن السلمي ، ومن السبعة ابن عامر (١١٨ هـ) وحده ، وقرأ بها مالك بن دينار ، والحسن ، ونصر بن عاصم ، وأبو رجاء العطاردي . انظر السبعة ٢٥٨ ، ٣٩٠ ، والبحر المحيط ١٣٦/٤ .
- (٧) في معاني القرآن : قرأ غيره .
- (٨) في معاني القرآن : في الغداة ، والصواب ما أثبتناه .
- (٩) لم أعرف له ترجمة .
- (١٠) في معاني القرآن : إنما

الخميس ، فهذا دليل على أنها معرفة (١) .

قال ابن طاهر الخدب : غُدوةٌ وُكْرَةٌ إِنَّمَا يَكُونَانِ عِلْمَيْنِ إِذَا أُرِدَ تَهْمَا مِنْ مَعْيِنٍ ، فَإِنَّ لَمْ تَرِدْ ذَلِكَ فَهَمَا نَكْرَتَانِ ، قَالَ تَعَالَى ﴿ وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا ﴾ (٢) . «ش» في الشرح (٣) : « غُدوةٌ وُكْرَةٌ مُتَصَرِّفَانِ فَصِيرٌ مُتَصَرِّفَيْنِ كَانَا مَعْيِنَتَيْنِ أَوْ غَيْرَ مَعْيِنَتَيْنِ ، لِأَنَّهُمَا اسْمَانِ عِلْمَانِ لِلْوَقْتَيْنِ كَأَسَامَةِ وَتَعَالَاةٍ لِهَذَيْنِ الْجِنْسَيْنِ ، فَكَمَا يَسْتَوِي حَالُ أُسَامَةِ وَتَعَالَاةٍ فِي التَّصَرُّفِ وَمَنْعِ التَّصَرُّفِ ، أُرِدَتْ بِهِمَا مَعْيِنَتَيْنِ (٤) - ٥ أَوْ غَيْرَ مَعْيِنَتَيْنِ (٤) فَكَذَلِكَ يَسْتَوِي حُكْمُ غُدْوَةٍ وَوُكْرَةٍ فِي عَدَمِ الْإِنْصَرَفِ وَالتَّصَرُّفِ أُرِدَتْ بِهِمَا مَعْيِنَتَيْنِ (٤) - ٥ . مِنْ هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ أَوْ غَيْرَ مَعْيِنَتَيْنِ (٤) إِلَّا أَنْ تَنْكُرَهُمَا كَمَا تَنْكُرُ الْأَعْلَامَ ، فَيَكُونَا إِذَا ذَاكَ مُتَصَرِّفَيْنِ مُنْصَرَفَيْنِ ، وَإِنْ كَانَا لَمْ يَسْتَعْمَلَا إِلَّا طَمِينًا إِلَّا قَلِيلًا (٦) ، وَهَذَا الَّذِي قَلْبُنَاهُ مِنْ حُكْمِ غُدْوَةٍ وَوُكْرَةٍ هُوَ الَّذِي قَالَهُ سَيَبُوهُ وَغَيْرُهُ مِنْ الْمُحَقِّقِينَ وَهُوَ الْأَشْهَرُ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ (٨) وَقَدْ قَالَ س : وَمَعْضُ الْعَرَبِ يَجْعَلُ غُدْوَةَ وَوُكْرَةَ كَعَشِيَّةٍ (٨)

// قَالَ السُّهَيْلِيُّ (٩) : فَأَمَّا غُدْوَةٌ وَوُكْرَةٌ فَهَمَا اسْمَانِ عِلْمَانِ ، وَعَدَمُ ٢٢٠

التنوين فيهما للتعريف والتأنيث ، والذي أخرجهما عن (١٠) باب : « ضحوة » و « عشيّة » - وإن كان فيهما معنى الغُدوة والبُكور ، كما كان في أخواتهما معاني الوصف (١١) - أنهما قد بُنِيَا بِنَاءً لَا تَكْوِينَ عَلَيْهِ الْمَصَادِرُ وَلَا النِّعْمَاتُ

(١) انتهى كلام الغراء وهو في المعاني له ١٣٩/٢ .

(٢) الآية ٦٢ من سورة مريم .

(٣) شرح الجزولية الكبير : ١٤٥ ب .

(٤) في الشرح الكبير : معينين .

(٥-٥) العبارة مكررة في المصورة .

(٦) أي أنّ هذين اللفظين استعملا غير علمين قليلا .

(٧) انتهى كلام الشلويسين .

(٨) الذي قاله سيبويه أنّ بعض العرب يدع التنوين في « عشيّة » كما ترك فسو

« غُدوة » . انظر الكتاب ٢٩٤/٣ .

(٩) النتائج : ٣٨٠ .

(١٠) في النتائج : من .

(١١) في النتائج : الفعل .

١- إلا نعتاً هوفى معناها كهمزة وضحة^١ ، وفيرت العلمية كما غير^٢ عماره
ومسر^٣ وأشباههما ، وكما غير^٤ الدبران وفيه معنى الدبور إيدانا بالعلمية
وتحقيقاً لمعناها ؛ ألا ترى أن ضحوة على وزن صعبة من النعوت وعلى وزن
ضربة من المصادر والمصادر ينعت بها ، وضحى على وزن هدى وعلى وزن
حطم من النعوت ، وكذلك سائر تلك الأسماء ، وقدوة وكره بخلاف ذلك فقد
غيرنا عن (١) لفظ الغدو والبكور تغييراً بيئاً ، ففارقنا : ضحوة وأخواتها^(٣)

وإنما قصدنا إلى معنى العلمية بهما ؛ لأنهم أرادوا الوقت الذى عرف
بالبكور فيه أو بالغدو ، والبكور والغدو من لفظ فعل الناس فصارتا كالمحرم
ونى القعدة وأسماء الشهور فإنهما أسماء مأخوذة من لفظ الأفعال الواقعة
فيها فأرادوا (٤) أن يعينوهما فى الخلد ويشكوهما فى الوهم كما تشكلت الأعلام
على صورة فى داخل الخلد ، ونحو من هذا قولهم : برة وفجار فى البر
والفجور ، كأنهم أرادوا الفعلة التى تسمى برا على الحقيقة ، فعرفوها تعريف
الأعلام تحقيقاً لمعنى البر ، ونظيراً للمجاز ، فذلك فعلوا فى غدة وكره
تعييننا لوقت الغدو والبكور ، كما عينوا الجمعة وهى من الاجتماع ، والسبت
من السبت ، وزاد فى غدة وكره أن جعلوهما على فعلة بضم أول الاسم ،
لأنه وقت يفعل فيه الغدو والبكور ، فأجروه مجرى ما وقع الفعل عليه وحاط به
وحصله كالحسوة والأكلة إلى سائر الباب ؛ لما كانت هذه الساعة مغدوا فيها
ومتكروا ، والظرف يجعل مفعولاً على سعة الكلام ، فجعلت بنيتها بنية ما فعل
وحصل ، وليس يشبههما غيرهما من الأوقات التى أخذت أسماءها من صفات
الزمن كياض النهار وسوان الليل واختلاطهما كالغيش والساء والعشبي
وكذلك بصراً وضحى ، فلم تؤخذ هذه الأسماء من أفعال الناس فى هذه
الأوقات كما أخذت بكرة من بكرت وابتكرت ، وقدوة من غدوت واغدتت ، فقد
خرج معنى اسمهما عن معانى الأسماء التى قد صدرنا بذكرها ، وخارج^(٥)

(١) - (١) هذه العبارة زيادة عما فى النتائج .

(٢) فى النتائج : من .

(٣) انتهى كلام السهيلي وسيستأنف بعد قليل ، ولعل ما يلى من كلام
السهيلي فهو أشبه بكلامه فى النتائج ، ويكون الأبدى قد نقل من إملاء
آخر غير النتائج .

(٤) فى المصورة : أراد .

(٥) فى المصورة : بذكرهما .

سحر عن النوعين جميعاً يعني عن نوعِ ضُحوةٍ وقُدوةٍ ؛ لأنه اسم جامد غير مشتق
من الأفعالِ الواقعةِ في الوقتِ ، ولا من صفاتِ الأوقاتِ التي هي من معنى سوادِ الليلِ
وبياضِ النهارِ واختلاطِهما ، فتعرّفَ بمعنى غير العلميةِ ؛ لأنه اسمٌ جنسٌ كالفسرسِ
والجملِ وإنما تعريفُهُ بأنه قد أُريدَ به يومٌ تقدّمَ ذكرُهُ وأُضيفَ إليه ، واستغنى
بهذه الإضافةِ عن الألفِ واللامِ التي كان يتعرّفُ بها في حال تعريفِهِ .
فانهمه .

والمساءُ من مسيت يدي في رَحِمِ النَّاقَةِ إِذَا غِيَتَهَا ، فهو وقت
مغيبِ النَّهَارِ بِمَجِيءِ اللَّيْلِ .

(١) فَإِنْ قِيلَ : فَلَعَلَّ امْتِنَاعَ التَّنْوِينِ مِنْهَا بِمَثَابَةِ امْتِنَاعِهِ فِي سِحْرِ
إِذَا أُرِدَتْ لِيَوْمٍ بَعِينِهِ ؟ .

قلنا : كَلَامُ الْعَرَبِ يَدُلُّ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَكَادُونَ يَقُولُونَ :
خَرَجْتُ الْيَوْمَ فِي الْعُدْوَةِ ، وَلَا : الْعُدْوَةُ خَيْرٌ مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ ، كَمَا تَقُولُ :
السَّحْرُ خَيْرٌ مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ ، فَالسَّحْرُ كَسَائِرِ الْأَحْنَامِ فِي تَنْكِيرِهِ وَتَعْرِيفِهِ وَعُدْوَةٌ
وَكُرَّةٌ مِنَ الْيَوْمِ بِمَنْزِلَةِ رَجَبٍ وَصَفَرٍ مِنَ الْعَامِ فَقَدْ كَتَبَ خَالِفَتُهُمَا السَّحْرَ وَالْعُدْوَةَ
وَاحْتَوَانِي ، وَأَنْهَا بِمَنْزِلَةِ أَسْمَاءِ الشُّهُورِ الْأَطْلَامِ وَأَيَّامِ الْأَسْبُوعِ الْأَطْلَامِ نَحْوُ : السَّبْتِ

والجمعة ، وَإِذَا ثَبِتَ هَذَا فِيهَا اسْمَانِ مَتَمَكَّنَانِ تَجُوزُ إِقَامَتُهُمَا مَقَامَ الْفَاعِلِ إِذَا
قُلْتَ : سَيَّرَبَهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قُدْوَةٌ ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى إِضَافَةٍ وَلَا لَامٍ تَعْرِيفٍ ، وَتَقُولُ
أَيْضًا : سَيَّرَبَزِيدٍ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قُدْوَةٌ عَلَى الظَّرْفِ فِيهِمَا جَمِيعًا ؛ لِأَنَّهَا بَعْضُ
الْيَوْمِ كَمَا تَقُولُ : سَرَتْ الْعَامَ رَجَبًا كُلَّهُ ، وَتَقُولُ أَيْضًا : سَيَّرَبَزِيدٍ يَوْمَ الْجُمُعَةِ
قُدْوَةٌ (٢) ، كَأَنَّهَا بَدَلٌ مِنَ الْيَوْمِ ، وَلَا يَحْتَاجُ أَيْضًا إِلَى الضَّمِيرِ كَمَا يَحْتَاجُ فِي بَدَلِ
الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ ؛ لِأَنَّهَا ظَرْفٌ فِي الْمَعْنَى وَلَوْ قُلْتَ : " كُرَّهُ يَوْمَ الْخَمِيْسِ
قُدْوَةٌ " عَلَى الْبَدَلِ ، لَمْ يَكُنْ بَدَلٌ مِنْ إِضَافَةِ قُدْوَةٍ إِلَى ضَمِيرِ الْجَدَلِ مِنْهُ ، لِأَنَّ
الْيَوْمَ لَيْسَ بِظَرْفٍ فَيَصِيرُ كَقَوْلِكَ " كُرَهُتُ يَوْمَ الْخَمِيْسِ سَحْرَهُ " ، إِذَا أُرِدْتَ الْبَدَلُ ؛
لِأَنَّ الْمَكْرُوهَ هُوَ السَّحْرُ وَنَ سَائِرِ الْيَوْمِ ، وَإِنَّمَا تَسْتغْنَى عَنِ ضَمِيرِ يَعُودُ إِلَى الْيَوْمِ
إِذَا تَرَكْتَهُ ظَرْفًا عَلَى حَالِهِ ؛ لِأَنَّ بَعْضَ الْيَوْمِ إِذَا كَانَ (ظَرْفًا) (٣) لِفِعْلٍ كَسَانَ

(١) هذا الكلام هو بوقية كلام السهيلي . انظر النتائج ٨٨٤ مع هوامش المحقق .

(٢) زاد د . البنا كلمة " برفعهما " عن البدائع .

(٣) تكملة من النتائج .

جميع اليوم ظرفاً لذلك الفعل ، وقد تقدم هذا .

وقال السهيلي (١) : " واظم أنه ما كان من الظروف له اسم علم فإن الفعل

إذا وقع فيه تناول جميعه ، وكان الظرف مفعولاً على سعة الكلام ، فإذا قلت :

سرت فُدوة ، فالسير وقع في الوقت كله وكذلك : سرت السبت والجمعة وسرت

المحرم وصرفاً (٢) وكل هذا مفعول على سعة الكلام لا ظرف للفعل ، لأن هذه

الأسماء لا يطلبها الفعل ولا هي في أصل موضوعها زمان (٣) ، إنما هي عبارة

عن معان (٤) أخره - لا يطلبها الفعل ، ولا هي في أصل موضوعها له - ،

فإن أردت أن تجعل شيئاً منها ظرفاً ذكرت لفظ الزمن وأضفت إليها كقولك :

سرت يوم السبت وشهر المحرم فالسير واقع // في الشهر ولا يتناول جميعه إلا بدليل ٢٢١

والشهر ظرف ، وكذلك اليوم : قال سيويه " وما لا يكون الفعل إلا واقعاً به

كسرت المحرم وصرفاً " هذا معنى كلامه ، وإذا ثبت (٦) هذا فرجب ورمضان

وأشباههما أسماء أعلام إذا أردت من عام بعينه " ، وقد تقدم الكلام طيبها (٧)

وقوله : " ومقابلته : بكرأ وعشاء ، وعمة وعشية ومساء وضحوة

وضحى وسحراً (٨) معينات . "

يعنى بقوله : ومقابلته : أي ينصرف ولا يتصرف ، أي إنه لا يستعمل

شيء من هذه الأسماء التي هي أسماء لنكرات الأوقات إلا منصوباً على الظرف ، إذا

أريدت معينة ، حاشا ما استثني كما تقدم ، فإذا أردت بها عشاء يومك

وعمة ليلتك صرفتها ومنعتها التصرف ، فإن نكرتها وأردت : ضحوة من

(١) النتائج : ٣٨٢ وهو استمرار للكلام السابق .

(٢) في النتائج : صفر .

(٣) في المصورة : زمانا ، والتصويب من النتائج .

(٤) في المصورة : زمان ، وهو تحريف ، والتصويب من النتائج .

(٥-٥) زيادة عما في النتائج .

(٦) في المصورة : قلت ، ولعله تحريف ثبت ، وما أثبتناه من النتائج .

(٧) انظر ما سبق ٧٩٧ فقد نقل الأبدى بقية هذا النص هناك .

(٨) في المصورة : وسحراً ، بكرأ

الضَّحَاوَاتِ أَوْ عَشِيَّةً مِنَ الْعَشِيَّاتِ ، كانت منصرفةً متصرفةً ولذلك قال سيبويه :
 " إِلَّا أَنْ يَجْعَلَ سَحْرَ نَكْرَةٍ فَتَقُولُ : سِيرَ عَلَيْهِ سَحْرٌ مِنَ الْأَسْحَارِ ، لِأَنَّهُ يَتِمَكَّنُ
 فِي الْمَوَاضِعِ (٢) . وكذلك تحقيره إِذَا عَنَيْتَ : سَحَرَ لَيْلَتِكَ تَقُولُ : سِيرَ عَلَيْهِ
 سَحِيرًا " ، وكذلك قال (٣) : " وَتَقُولُ صَيَّدَ عَلَيْهِ صَبَاحًا وَمَسَاءً وَعَشِيَّةً وَعِشَاءً
 إِذَا أَرَدْتَ عِشَاءً يَوْمَكَ وَمَسَاءً لَيْلَتِكَ ، لِأَنَّهُمْ لَمْ يَسْتَعْمَلُوهُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى
 إِلَّا ظَرْفًا . [و] (٤) لَوْ قُلْتَ : مَوَعَّدُكَ مَسَاءً أَوْ آتَانَا عِنْدَ عِشَاءٍ لَمْ يَحْسُنْ " (٥)
 لفظٌ سيبويه ، وكذلك قَالَ فِي سَائِرِهَا (٦) .

فهذا يبين أن الاستعمال إنما هو كما ذكر أبو موسى وأن العرب خصت
 كَذَوَّةٍ وَكِرَّةٍ إِذَا أَرَدْتَهُمَا مِنْ يَوْمٍ بَعِينٍ بِأَنَّ حِكْمَتَهُمَا بِحُكْمِ الْعَلَمِ فِي مَنْبَعِ
 الصَّرْفِ .

ثم " يريد أن عشية إذا أردت بها من يوم بعينه فهي منصرفة غير
 متصرفة في الأكثر ، قال ذلك سيبويه ، لأنه ذكر بعد هذا الذي ذكره المؤلف
 فيها : " وَمَعْضُ الْعَرَبِ يَدْعُ التَّنْوِينَ فِي عَشِيَّةٍ (٧) " .

قال السُّهَيْلِيُّ (٨) : وَأَمَّا ضَحْوَةٌ وَعَشِيَّةٌ وَمَسَاءٌ وَنَحْوُ ذَلِكَ ، فَإِنَّهَا مَفَارِقَةٌ
 لِسَحْرٍ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ مَنَوْنَةً وَإِنْ أَرَدْتَهَا لِيَوْمٍ بَعِينٍ ، وَهِيَ مُوَافِقَةٌ لَهُ فِي عَسَدَمِ
 التَّصْرِيفِ وَالتَّمَكُّنِ ، وَالفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ هَذِهِ أَسْمَاءٌ فِيهَا مَعْنَى الوَصْفِ ، لِأَنَّهَا
 مُشْتَقَّةٌ مِمَّا تَوْصَفُ بِهِ الْأَسْمَاءُ الْأَوْقَاتُ الَّتِي هِيَ سَاعَاتُ الْيَوْمِ ، فَبِالْعَشِيَّةِ (٩) مِنَ
 الْعَشِيِّ (١٠) ، وَالضَّحْوَةُ مِنْ قَوْلِكَ : فَرَسٌ أَضْحَى ، وَلَيْلَةٌ إِضْحِيانٌ (١١) تَرِيدُ : الْبِيَاضَ .

- (١) الكتاب ٢٢٥/١
- (٢) في الكتاب : الموضوع ، والمواضع في أصوله ، كما أشار محققه .
- (٣) الكتاب ٢٢٥/١ أيضا .
- (٤) تكملة لازمة من الكتاب .
- (٥) نهاية كلام سيبويه .
- (٦) انظر الكتاب ٢٢٥/١ ، ٢٢٦ ، بعد النص السابق .
- (٧) شرح الجزولية الكبير : ١٤٥ ب وانظر الكتاب ٢٩٤/٣ .
- (٨) النتائج : ٣٧٧-٣٨٠ وانظر هوامش محققه . ولم نثبت إلا الفروق المهمة
 بين نص النتائج وهذا النص .
- (٩) في المصورة : العشي ، تحريف ، وصوابه في النتائج .
- (١٠) في النتائج : العشاء .
- (١١) في المصورة : أضحى ، وأثبتنا ما في النتائج وانظر اللسان (ضحى) .

وَالصَّبَاحُ مِنَ الْأَصْبَحِ وَهَوْلُونَ بَيْنَ لَوْنَيْنِ .

فَإِذَا قُلْتُ : خَرَجْتُ الْيَوْمَ عَشِيًّا وَظَلَامًا وَضَحَىٍّ وَصَبْرًا . - حَكَاهُ سَيُوبَةُ (١) -
فَإِنَّمَا تَرِيدُ : خَرَجْتُ الْيَوْمَ فِي سَاعَةٍ وَصَفِيهَا هَكَذَا ، أَوْ خَرَجْتُ وَقْتًا مُظْلِمًا أَوْ
مِصْرًا أَوْ مَعْشِيًّا أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ ؛ فَقَدْ بَانَ أَنَّهَا أَوْصَافٌ لِنَكَرَاتٍ وَتِلْكَ النِّكَرَاتُ هِيَ
أَجْزَاءُ الْيَوْمِ وَسَاعَاتِهِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : خَرَجْتُ الْيَوْمَ سَاعَةً مِنْهُ ، أَوْ
مَشَيْتَ الْيَوْمَ وَقْتًا مِنْهُ لَمْ يَكُنْ إِلَّا مَنْوَنًا ، إِلَّا أَنَّ سَاعَةً وَوَقْتًا غَيْرُ مَعِينَيْنِ (٢) ، وَضَحْوَةٌ
وَعَشِيَّةٌ قَدْ تَخَصَّصَا بِالصَّفَةِ وَلَكِنَّهُ لَمْ يَتَعَرَّفْ ، وَإِنْ كَانَ لِيَوْمٍ بَعِينِهِ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَعْرِفٍ
بِمَعْنَى الْأَلْفِ وَاللَّامِ ، كَمَا كَانَ سَحْرًا إِلَّا أَنَّ (٣) سَحْرًا اسْمٌ جَامِدٌ ، يَتَعَرَّفُ كَالْأَسْمَاءِ
وَتَخْبِرُ عَنْهُ ، وَمَا أَصْلُهُ النَّعْتُ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ (٤) ؛ لِأَنَّ النَّعْتُ لَا يَكُونُ فَاعِلًا
وَلَا مَفْعُولًا وَلَا يَقَامُ مَقَامَ الْمَنْعُوتِ إِلَّا عَلَى شُرُوطٍ ذُكِرَتْ فِي بَابِ النَّعْتِ .

فَإِنْ قُلْتُ : أَلَيْسَتْ هَذِهِ الْأَوْقَاتُ مَعْرُوفَةٌ عِنْدَ الْمُخَاطَبِ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ
لِيَوْمٍ بَعِينِهِ ، فَلِمَ لَا تَكُونُ مَعْرِفَةً (٥) كَمَا كَانَ [سَحْرًا (٦)] إِذَا كَانَ لِيَوْمٍ بَعِينِهِ ؟

قُلْنَا : لَمْ يَتَعَرَّفْ سَحْرًا إِلَّا بِمَعْنَى الْأَلْفِ وَاللَّامِ لَا مِنْ حَيْثُ كَانَ لِيَوْمٍ بَعِينِهِ ،
فَقَدْ يُعْرَفُ الْمُخَاطَبُ الشَّيْءَ [بِصِفَتِهِ (٧)] فَيُوصَلُ لَهُ كَمَا يُعْرَفُ بِالْأَلْفِ التَّعْرِيفُ ،
فَتَقُولُ لَزَيْدٍ مِثْلًا : رَأَيْتَ رَجُلًا مِنْ صِفَتِهِ كَذَا ، وَنَعْتِهِ كَذَا ، حَتَّى يَعْلَمَ أَنَّهُ أَبُوهُ
فَيَسْرِي (٨) إِلَيْهِ التَّعْرِيفُ ، وَالاسْمُ مَعَ ذَلِكَ نِكْرَةٌ ، وَكَذَلِكَ : ضَحْوَةٌ وَعَشِيَّةٌ .

وَإِنَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنِ ذِكْرِ الْمَنْعُوتِ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ لِتَقَدُّمِ ذِكْرِ الْيَوْمِ السُّذِيِّ
هُوَ مُشْتَمِلٌ عَلَى الْأَوْقَاتِ الْمَوْصُوفَةِ بِهَذِهِ الْمَعَانِي ، كَمَا اسْتُغْنِيَ عَنِ ذِكْرِ الْمَنْعُوتِ

- (١) الكتاب ١/ ٢٢٦ .
- (٢) في النتائج : مَعِينٌ .
- (٣) في النتائج : لِأَنَّ .
- (٤) هذه العبارة في النتائج هكذا " وَأَمَّا [مَا تَضَمَّنَ] اسْمُهُ النَّعْتُ فَلَا يَكُونُ
كَذَلِكَ] وَلَعَلَّهَا الْأُصُوبُ .
- (٥) في المصورة : مَعْرُوفَةٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ النِّتَائِجِ .
- (٦) في المصورة : فَعْدًا ، وَهُوَ خَطَأٌ ، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ النِّتَائِجِ .
- (٧) تَكْلِمَةٌ مِنَ النِّتَائِجِ ، وَعِبَارَةٌ النِّتَائِجِ هَكَذَا " فَقَدْ تَعَرَّفَ الْمُخَاطَبُ الشَّيْءَ [بِصِفَتِهِ]
كَمَا تَعَرَّفَ بِالْأَلْفِ التَّعْرِيفُ " وَكَلِمَةٌ بِصِفَتِهِ مُشْتَبَةٌ فِي نَصِّ النِّتَائِجِ مِنَ الْبِدَائِعِ وَالنَّصِّ
كَمَا هُوَ فِي أَصُولِ النِّتَائِجِ هَكَذَا : فَقَدْ تَعَرَّفَ الْمُخَاطَبُ الشَّيْءَ يَتَوَصَّلُ لَهُ .
انظُرِ النِّتَائِجَ ٣٧٨ مَعَ هَامِشِهَا رَقْمَ (٧) .
- (٨) في المصورة : فَيَسْرِي ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَأَثْبَتْنَا مَا فِي النِّتَائِجِ .

إذا قلت : زيد قائم ، ولا تشك أن المعنى : زيد رجل قائم .
ولكن من ترك ذكر الرجل ؛ لأنه زيد وكذلك : جاء في زيد
صالحاً ، أي رجلاً صالحاً ، ولكن زيداً هو الرجل فأغفك عن ذكره .

وكذلك ما نحن بسبيله من هذه الأسماء التي هي في نفسها أوصاف لأوقات
أغنى ذكر اليوم الذي هو له عن ذكرها ؛ لاشتماله عليها ، ولم يكن ذلك نفس
" سحر " ، ومن ثم أيضاً لم يتمكن فتقول : سير عليه يوم الجمعة ضحوة وعشية ؛
لأن تمكنها يخرجها إلى حيز الأسماء ويطل منها معنى الصفة ، فلا ترتبط
حينئذ باليوم الذي أردتها له وينضاف إلى هذه العلة علة أخرى قد تقدمت
في فصل سحر .

وكذلك كل ما كان من الظروف نعتاً في الأصل نحو : " ذاب صباح " ،
و " ذات مرة " ، وأقتطويلاً وجلست قليلاً (٧) لا يتمكن ولا يخرج عن الظرف .

ويلحق بهذا الفصل " نهاراً " إذا قلت : خرجت اليوم نهاراً ؛ لأنه
مشتق من قوله عليه السلام : " أنهر الدم بما شئت " (٣) يريد : السعة
والانتشار ، ومنه النهر من الماء ؛ لأنه بالإضافة إلى مجرّه بمنزلة النهار بالإضافة
إلى مجرّه ؛ لأن النهر ما يتسع وينتشر ما تغجر من الماء ، والنهار ما ينتشر
ويتسع من فجر الضياء (٣) ، واليوم أوسع من النهار في معناه ، فصار [قولك] (٤) :
خرجت اليوم نهاراً كقولك (٥) : خرجت اليوم ظهراً وعشيّاً " ، معنى الاشتقاق
فيها كلها بين فجر مجرى الأوصاف النكرات في تنوينها وعدم تمكنها . انتهى
كلام سه ، وهو كلام ذكي .

-
- (١) في النتائج : قريباً .
(٢) بلفظ مختلف أخرجه البخاري في كتاب الشركة (٣) ١٨١/٣ ، ١٨٦ ، باب
(١٦) وكتاب فضل الجهاد ٩١/٤ وكتاب الذبائح (١٥) (١٨) (٢٠) .
(٢٣) (٣٦) (٣٧) ج ١١٨/٧ - ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢٧ ، وأخرجه
مسلم في كتاب الأضاحي رقم (٢٠) ص ١٥٥٨ وأبوداود في كتاب الأضاحي
باب (١٤) حديث رقم ٢٨٢١ ، ٢٨٢٤ ج ١٠٢/٣ ، ١٠٣ وغير ذلك .
(٣-٤) عبارة النتائج تختلف عما هنا قليلاً .
(٤) تكلمة من النتائج .
(٥) في المصورة : كذلك ، وهي تحريف ، والتصويب من النتائج .

وقوله : " ظرف المكان " . . إلى قوله : والمبهم : ما له اسمه بالإضافة إلى فسيره .

٢٢٢ أما ظرف المكان فهو اسم // المكان نحو : جلست خلفك وأمامك .
أو ما قام مقامه نحو : جلست قريباً منك ، وأصله . جلست مكاناً قريباً منك
ثم حذف الموصوف وهو : مكان ، وأقيمت صفة مقامه وهي : قريب .

أو عدده نحو : عشرين ميلاً ، وعشرين ظرف مكان ؛ لأنه عدد للميـل وهو مكان .

أو ما أُضيف إليه إذا كان المضاف هو المضاف إليه في المعنى أو بعضه نحو : سرت جميع السيل ، فجميع مضاف إلى السيل ، وهو السيل في المعنى ، ونحو : سرت بعض السيل ، فبعض مضاف إلى السيل ، وهو في المعنى جزء منه ، بشرط أن يكون في جواب كم ، نحو : سرت عشرين (ميلاً) (١) ، ألا ترى أن ذلك يصلح في جواب من قال : كم سرت ؟

وأما المبهم : فهو ما لم يكن له أقطار تحصره ، ولا نهايات تحيط به نحو : خلفك ، وقد أمك ، والجهات الست كلها . وإن شئت ، المبهم : ما كان لفظه غير مختص بمكان دون مكان .

وقوله : ما له اسمه بالإضافة إلى غيره .

(* - هي أسماء الجهات الست ؛ لأنها بحسب الإضافة إلى أحوال ما تضاف إليه . وإنما أراد أن يقول : ما له اسم بالإضافة إلى أحوال غيره .

وكذلك ينبغي أن يزيد بعد قوله : ما له اسم بالإضافة إلى غيره : " وما هو مثله في انبهاه على كل مكان " ، وإلا كان هذا البيان للمبهم ناقصاً ، وقد يمكن أن يريد بقوله : ما له اسمه بالإضافة إلى غيره ، أي : ما كان اسمه من جهة الإضافة إلى غيره ، أي ما كان اسمه مشتقاً من اسم الحال التي له إذا أُضيف إلى غيره .

(١) تكله يتم بها الكلام .

(* - *) هذا من كلام الشلويين في الشرح الكبير : ٤٥ ١٤٦ ٤٦ أ ، ولعل الرمز (ش) قد سقط قبل هذا النص .

فَأَمَّا لَا بُدَّ فِيهِ مِمَّا يَكُونُ لَهُ أَمَامًا ، وَلِذَلِكَ سُمِّيَ أَمَامًا ، لِأَنَّ ذَلِكَ الَّذِي هُوَ
لَهُ أَمَامٌ سَيُؤَمُّهُ هُوَ ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْجِهَاتِ السَّتِّ لَا بُدَّ لِلرَّوَاهِ مِمَّا يَكُونُ لَهُ وَرَاءً ،
وَلِلْيَمِينِ مِمَّا يَكُونُ لَهُ يَمِينًا ، وَلِلشَّمَالِ مِمَّا يَكُونُ لَهُ شِمَالًا ، وَلِلْفَوْقِ مِمَّا يَكُونُ لَهُ فَوْقًا ،
وَلِلتَّحْتِ مِمَّا يَكُونُ لَهُ تَحْتًا ، وَيَدْخُلُ فِي هَذَا الْمَكَانِ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا سُمِّيَ مَكَانًا بِالتَّمَكُّنِ
فِيهِ أَوْ بِالكَوْنِ فِيهِ ، فَعَمَلًا أَوْ مَفْعَلًا (١) ، وَكَذَلِكَ مَوْضِعٌ ، بِالْمَوْضِعِ فِيهِ ، وَهُوَ التَّمَكُّنُ
فِيهِ ، وَكَذَلِكَ جِهَةٌ بِالتَّوَجُّهِ إِلَيْهِ ، وَنَاحِيَةٌ بِالتَّنَحِّيِ إِلَيْهِ .

فَإِنَّ قُلْتَ : وَكَذَلِكَ الدَّارُ إِنَّمَا سُمِّيَ بِأَنَّ يَدَارُ فِيهِ .

فَالْجَوَابُ : أَنَّ هَذَا يُوجِبُ أَنْ يُقَالَ لِكُلِّ مَكَانٍ دَارٌ ؛ لِأَنَّهُ يَدَارُ فِيهِ
أَيْضًا ، وَكَذَلِكَ الْمَسْجِدُ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ مَوْضِعٍ يَسْجُدُ فِيهِ يُقَالُ لَهُ : مَسْجِدٌ ، إِنَّمَا
الدَّارُ اسْمٌ لِمَكَانٍ عَلَى شَكْلِ مَخْصُوصٍ [وَكَذَلِكَ الْمَسْجِدُ اسْمٌ لِمَكَانٍ عَلَى شَكْلِ مَخْصُوصٍ]
سَجَدَ فِيهِ أَوْ لَمْ يَسْجُدْ ، نَعَمْ ، أَصْلُ التَّسْمِيَةِ فِيهِمَا لِذَلِكَ ، ثُمَّ لَمْ تَبْقَ التَّسْمِيَةُ
مَعَ ذَلِكَ ، وَلَكِنِهَا جَعَلَتْ بِإِزَاءِ الشَّكْلَيْنِ الْمَخْصُوصَيْنِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ أَسْمَاءُ الْجِهَاتِ
السَّتِّ ؛ لِأَنَّهَا بَاقِيَةٌ مَعَ أَصْلِ التَّسْمِيَةِ لَمْ تُنْقَلْ عَنْهُ * .

وَقَوْلُهُ : وَالْمَخْتَصُّ مَالَهُ اسْمُهُ مِنْ جِهَةِ نَفْسِهِ .

مِثَالُهُ : الدَّارُ ، وَالْحَانُوتُ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : هَذَا الْمَخْتَصُّ مَا كَانَ لَهُ لَفْظٌ
يَخْتَصُّ بِهِ بَعْضُ الْأَمَاكِنِ دُونَ بَعْضٍ وَقَالَ فَشٌّ (٣) : الْمَخْتَصُّ : مَا كَانَ لَهُ أَقْطَارٌ
تَحْصُرُهُ وَنَهَائِيَاتٌ تَحِيطُ بِهِ .

وَقَوْلُهُ : وَالْمَعْدُودُ مَالَهُ مَقْدَارٌ مَعْلُومٌ مِنَ الْمَسَافَةِ . *

مِثَالُهُ : سَرْتٌ مِيلِينَ وَفَرَسَخِينَ ، وَهُوَ مَعْلُومٌ الْمَقْدَارِ وَمَجْهُولُ الصَّفْوِ .

وَقَوْلُهُ : مِنْ هَذَا الْبَابِ * .

يَعْنِي بِأَبِّ أَسْمَاءِ الْمَكَانِ .

-
- (١) فِي الْمَصُورَةِ : مَفْعُولًا ، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ الشَّرْحِ لِلشَّلُوبِيِّ .
(٢) تَكْمَلَةٌ مِنَ الشَّرْحِ الْكَبِيرِ يَتِمُّ بِهَا الْكَلَامُ .
(*) نِهَآيَةُ كَلَامِ الشَّلُوبِيِّ .
(٣) لَمْ أَعْرِفْ دَلَالَةَ هَذَا الرَّمْزِ .

وقوله : **إِلَّا المتعدي مِنَ الأفعال** .

(١) * مثاله : **هدمت الدار ونيت المسجد** ، ويريد أن يقلب : **إِلَّا المتعدي مِنَ الأفعال** ناصباً له نصب المفعول به ، وكان أصل الكلام **إِلَّا المتعدي إليه** من الأفعال ، وقد تقدم أن المتعدي إلى الشيء إنما هو اسم واقع على ما يقتضيه نصب المفعول به ، ولكنه حذف إليه * من الكلام لدلالة ما قبله عليه . ولا بد أن يكون أراد هذا ، وإلا كان الكلام خطأ ، واقتضى أن يجوز : ضربت زيداً الدار والمسجد (٢) وما أشبهه ، لأنه قد وصل إليه المتعدي من الأفعال في هذا ، إذ معنى التعدي في هذا الموضع أعني في قوله [ولا يتعدى إلى المختص من هذه الأبواب] (٣) ، إنما هو الوصول (٤) بنفسه خاصة لا النصب ، نصب المفعول به خاصة ، لأنه إن أخذ على هذا المعنى كان خلفاً ، لأنه يكون المعنى ، ولا ينصب نصب المفعول به المختص من هذا الباب **إِلَّا المتعدي** من الأفعال ، أي : **إِلَّا المتعدي إليه** من الأفعال ، وهو الناصب له نصب المفعول به ، فيأتي معنى الكلام ولا ينصب المختص من هذا الباب نصب المفعول به **إِلَّا الناصب** له نصب المفعول به ، وهذا خلف ، **إِلَّا أن** يريد بالتعدي الوصول بنفسه كما قلنا ، فيصح معنى الكلام ، ويكون المراد : ولا يصل بنفسه إلى المختص من هذا الباب **إِلَّا الناصب** له نصب المفعول به ، فينبغي لذلك أن لا يصل إليه بنفسه شيء **ينصبه** نصب المفعول به ، ويكون معنى ذلك **أنا** لا نقول (٥) : قسام زيد الدار ولا جلس زيد الحانوت ولا ضربت زيداً الدار ولا لقيت زيداً السوق وما أشبه ذلك ، فإذا كان معناه ذلك كان صحيحاً **إن** (٦) كان ذلك هو المقصود .

فتلخيص هذا الفصل : **أن الأفعال كلها تتعدى إلى جميع الظروف** (٧)

من **مبهم** ومعدود // **ومختص** ، وإلى **المصادر كلها مبهمها** ومعدودها ومختصها ، ٢٢٣

- (١) ما يلي من كلام الشلوين في الشرح الكبير للجزولية ١٤٦ .
- (٢) هذه الكلمة زيادة عما في الشرح الكبير .
- (٣) تكلمة يتم بها الكلام من الشرح الكبير ، والعبارة المشتبة من كلام الجزولي .
- (٤) في الصورة : الموصول ، وأثبتنا ما في الشرح الكبير .
- (٥) في الشرح الكبير ١٤٦ ب : أنك لا تقول .
- (٦) في الصورة : إذا ، والتصويب من الشرح الكبير .
- (٧) انتهى كلام الشلوين .
- (٨) بعدها في الصورة : والمصدر ، وكأنها زائدة .

وإلى ضربى الحال : المؤكدة ، والمبيّنة [بنفسها] (١) ، إلا ظُرف المكان المختصّ
فإنَّ الفعل لا يصلُّ إليه إلا بواسطة " في " نحو : قمت في الدار وقعدت في
المسجد ، ولا يقال : قمت الدار ، ولا قعدت المسجد (٢) ، إلا أنَّ العربَ شذتْ
من ذلك في : " ذهب " مع " الشام " ، وفي " دخلت " مع " كلَّ ظُرفٍ مكانٍ مختصٍّ " (٣)
وزعم أبو الحسن والمازني (٤) أنَّ دخلت متعدية إلى مفعولٍ به ، وأنَّ الدارَ
وأشباهها منصوبٌ بعدها على أنَّه مفعولٌ به ، والذي حملَه على ذلك اطراؤُ
ووصولُ دخلت إلى ما بعدها بنفسها ، نحو : دخلت المسجد ودخلت الحمام ،
فجعلها من قبيل ما يتعدى بنفسه لذلك ، فالبيتُ بعد دخلت عنده منصوبٌ
على حدِّ انتصابه بعد هدمت ، ولم يجعل دخلت البيت من قبيل : ذهبت
الشام ، لقلته .

وهذا الذي ذهب إليه فاسدٌ من غير جهة ؛
وذلك أنَّ دخلت نقيض خرجت ، وخرجت غير متعدِّ ، فكذلك نقيضه ، لأنَّ
النقيضَ عندهم يجري مجرى ما يناقضه ، ألا ترى أنَّ زيادة الألف والنون تسدلُّ
على الامتلاء والتعظيم نحو : ريان ، ورجلُ جمانى عظيمُ الجمَّة ، ورقبانسي
عظيم الرقبة ثم قالوا : عطشان فزادوا الألف والنون فيه وإن لم يكن بابه ذلك
حملاً على نقيضه ، وهو ريان (٥) . ٦- وكذلك يقولون : قلما يقولن ذلك أحسدٌ
فألحقوا النونَ الشديدة ، وهي لا تلحق في الواجب ، لكنَّ شبهوا التثنية
بالنفي ، فأجروه مجراه ، ثم قالوا : كثر ما يقولن ذاك زيدٌ فحملوا : كثر على نقيضه
وهو : قل فألحقوا النونَ ، وقالوا : طويلٌ وقصيرٌ فأجروا كلَّ واحدٍ منهما
مجرى صاحبه ٦ .

- (١) تكملة من شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٢٨ .
(٢) بعده في شرح الجمل : وكذلك حكم كل ظُرف مكان مختص .
(٣) هذا مذهب سيويه في الكتاب ١/٣٤-٣٦ ويشير إلى ذلك الشارح بعد .
وانظر حواشي المقتضب ٤/٢٦٠ وما بعدها .
(٤) المازني : زيادة عما في شرح الجمل " وذهب إلى ذلك الجرس أيضا .
(٥) بعده في شرح الجمل ١/٣٢٨ " ومنها أنَّ نظيرها عبرت وهي غير متعدية
فكذلك دخلت لأنَّ النظير أيضا كثيراً ما يجري مجرى نظيره .
والاحتجاج بالنظير والنقيض لمذهب سيويه منسوب إلى ابن السراج . انظر
حاشية الشيخ عزيمة في المقتضب ٤/٦١ .
(٦-٦) زيادة عما في شرح الجمل

ومنها أن مصدر دخلت : دخول ، والفعول في الغالب مصدر ما لا يتعدى نحو : القعود والجلوس والخروج ، ولا يجيء في المتعدى إلا نادرا قليلا نحو : لزم لزوما ، ونكبه المرز نسبوكا فالحملي على الأكثر أولى .

١- وأيضا فإن نظيره : غرت (٢) وولجت ولا يصلان إلا بحرف الجر ، فهذه ثلاثة أشياء تقوى أنها غير متعدية ١ .

٣- وما يقطع على أن مذهب سيويه هو الصحيح -٣ أن دخلت يطلب اسم (٤) المكان بعد طلب الظرف ، ألا ترى أن الفرق بين الظرف وبين المفعول به أن المفعول به محل للفعلي خاصة نحو : ضربت زيدا فزيد محل للضرب ، والظرف محل للفعلي والفاعل نحو : قتت خلفك ، فالخلف محل القيام والقائم ، فكذلك دخلت يتعدى إلى ما بعده على أنه ظرف ، لأنك إذا قلت : دخلت البيت ، فالبيت محل للدخول والداخل .

٥- وما يدل أيضا على صحة مذهب سيويه وبطلان مذهب الأخفش -٥ أنهم يقولون : دخلت في الأمر وفي الشر (٦) ولا يصل دخلت إلى الأمر وأشباهه من المعاني إلا بغي ، فلو كانت دخلت متعدية بنفسها لما عدوها إلى الأمر [بني] (٧) ، فدل ذلك على أنها غير متعدية بنفسها .

فإن قيل : فلا شيء لم يقولوا : دخلت الأمر كما قالوا : دخلت البيت .

-
- (١) زيادة عما في شرح الجمل .
(٢) كذا في المصورة ، والذي في شرح الجمل " عبرت " انظرها من الصفحة السابقة ، ولعل الصواب ما في المصورة ، وما في شرح الجمل تحريف ، وفي اللسان : غار في الأرض يغور غورا وغورا : دخل " اللسان (غور) .
(٣-٣) بدل هذه العبارة في شرح الجمل ٣٢٩/١ قول ابن عصفور " وما يدل دلالة قطعية على فساد مذهبه .
(٤) في المصورة : لاسم .
(٥٤٥) بدل هذه العبارة في شرح الجمل : قول ابن عصفور " وكذلك أيضا يدل على بطلان مذهبه .
(٦) هذه الكلمة زيادة عما في شرح الجمل .
(٧) تكلمة يتم بها الكلام من شرح الجمل .

فالجواب : أن قولك : دخلت في الأمر مجازاً من جهة المعنى ، لأن الدخول حقيقة إنما يتصور في الأجسام ، وحذف حرف الجر مجازاً ، فكرهوا التجاوز (١) بعد التجاوز (١) . وما عدا " دخلت " مع " كل طرف مكان مختص " و " ذهب " مع " الشام " لا يصل إلا بواسطة ولا يصل بنفسه أصلاً إلا في ضرورة الشعر نحو قوله :

٥٥٩- قَلْنِ صَفَانَ ثُمَّ رَحْنِ سِرَاعًا يَتَطَّلَعْنَ مِنْ نِقَابِ الشُّغُورِ (٢)

فَأَوْصَلَ الْفِعْلَ إِلَى صَفَانَ بِنَفْسِهِ ، وَهُوَ ظَرْفٌ مَكَانٍ مُخْتَصٍّ ، وَنَحْوُ قَوْلِ الْآخَرِ :

٥٦٠- جَزَى اللَّهُ بِالْإِحْسَانِ مَا فَعَلَّا بِكُمْ رَفِيقَيْنِ قَالَا خَيْمَتِي أُمَّ مَعْبِدِ (٣)

فَأَوْصَلَ " قَالَ " إِلَى الْخَيْمَتَيْنِ - وَهُوَ ظَرْفٌ مَكَانٍ مُخْتَصٍّ - بِنَفْسِهِ ، وَنَحْوُ قَوْلِهِ
٤- أَنْشُدْهُ سَيِّبِيهِ - ٤ .

٥٦١- لَدُنْ بَهْرَ الْكُفِّ يَعْسِلُ مَتْنَهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقِ الثَّلَبِ (٥)

يُرِيدُ : فِي الطَّرِيقِ ، فَأَوْصَلَ الْفِعْلَ إِلَى الطَّرِيقِ بِنَفْسِهِ ، وَهُوَ مُخْتَصٌّ ،

(١) في شرح الجمل : التجوز .

(٢) لم أشرط في هذا البيت إلا في شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٢٩ - فهو منقول عنه - وانظرها مش المحقق وفي الأغانى ١/٢١٨ لعمر بن أبي ربيعة قوله : قَلْنِ صَفَانَ ثُمَّ رَحْنِ سِرَاعًا هَابِطَاتٍ عَشِيَّةً مِنْ غَزَالٍ

وفي ديوانه كثير (إحصائياً) : ٣٩٦ ، قَلْنِ صَفَانَ ثُمَّ رَحْنِ سِرَاعًا * طَالَعَاتٍ عَشِيَّةً مِنْ غَزَالٍ .
وصفان ، وغزال : موضعان بالحجاز .

(٣) البيت ينسب لهاتف من الجن هتف بهما في مكة بعد أن تركها الرسول وصاحبه أبو بكر مهاجرين إلى المدينة . ويروى :
جزى الله رب الناس خير جزائه رفيقين حلا خيمتي أم معبد
ولا شاهد فيها :

و صدر هذا البيت ورد في قول زهير :
رأى الله بالإحسان ما فعلا بكم فأبلاهما خير البلاء ، الذي ييلو
ديوان زهير (الأظم) ٤٠ .

والشاهد في المقرب ١/١٤٧ والهمع ١/٢٠٠ .

(٤) زيادة عما في شرح الجمل ١٠

(٥) البيت لساعدة بن جوية الهدلي في شرح أشعار الهذليين : ١١٢٠ ،
والرواية فيه " لَدُنْ " : أَي تَلَدُّ الْكُفِّ بِهَرَّةٍ .

والشاهد في الكتاب ١/٣٦١ ، ٢٢٤ ، والخصائص ٣/٣١٩ ، والأمالى الشجرية
١/٤٢٢ ، ٢٤٨ / ٢٠٤ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٣٠ والخزانة ١/٤٧٤ وغير ذلك .

ولا يجوز في الكلام شيء من ذلك (١) . وزعم ابن الطراوة (٢) : أن الطريق مبهم ، لأن كل مكان يصلح أن يكون مستطرقاً وأنشد :

٥٦٢ * يهوي مغارمها هوي الأجدل * (٣)

قال : والمخرم : الطريق ، وقال :

٥٦٣ * وقد قعد وأنفاقها كل مرصد * (٤)

والنفق أيضا : الطريق ، ومنه قول العرب : ذهب به السوق ، وسلك به الطريق ومنه قولهم : أبعد الله وأسحقه وأوقد ناراً أثره ، وقال : وهو مذهب سيويه وقال قول : سيويه : " ومثل ذلك " ليس يريد ومثل : ذهب الشام ، إنسا يريد : ومثل " ذهب المذهب البعيد " (٥)

وهذا الذي قال ابن الطراوة خلف ، لأن الطريق لا يقال إلا لذي هيئة مخصوصة ، ولم يسمع تعدّي الفعل إليه إلا في الشعر ، فهو ضرورة ، وقوله : اطلق ناراً أثره . يعني خلفه ووراءه .

(١) ما سبق جميعه منقول عن شرح الجمل ١/ ٢٢٨-٣٢٠ . بتصرف ، وأشرنا إلى أهم الفروق بين النصين .

(٢) ابن الطراوة النحوي : ١٨٧ ، ١٨٨ والمغنى (ط) ٢٧٩ .

(٣) صدره : * وإذا رميت به الفجاج رأيت * .

وهو لأبي كبير الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١٠٧٤ من قصيدة مطلعها :

أزهير هل عن شيب من معدل أم لا سبيل إلى الشباب الأول
والرواية في أشعار الهذليين : " ينضو " بدل " يهوي " ، والمغارم : أنون الجبال ، والأجدل : الصقر . والشاهد في الإفصاح لابن الطراوة ل ١٩ ، ومنهج السالك : ١٤٨ واللسان (خرم) .

(٤) صدره : * ولم تدر وشك البين ، حتى رأتهم * .

وهو لزهير في ديوانه (الأطم) ١٨٤ وقافيته : تغدر ، وكذلك في الديوان (ثعلب) : ١٦٥ . وهو في منهج السالك : ١٤٨ .

(٥) نورد نص الكتاب لتوضيح كلام ابن الطراوة . قال سيويه :

" ويتعدى إلى ما اشتق من لفظه اسماً للمكان وإلى المكان ، لأنه إذا قال ذهب أو قعد فقد ظم أن للحدث مكاناً وإن لم يذكره كما ظم أنه قد كان ذهاباً ، وذلك قولك : ذهب المذهب البعيد ، وجلست مجلساً حسناً (وقعدت مقعداً كريماً) وقعدت المكان الذي رأيت ، وذهبت وجهاً مسن

الوجه ، و (قد) قال بعضهم : ذهب الشام ، يشبهه بالمبهم ، إذ كان مكاناً يقع عليه المكان والمذهب . وهذا شأنه ، لأنه ليس في ذهب دليل على الشام وفيه دليل على المذهب والمكان . ومثل ذهب الشام يدخل البيت . ومثل ذلك قول ساعدة بن جؤية الخ . . . الكتاب ١/ ٣٥ .

ش (١) : وَأَمَّا اسْتِدْلَالُهُ بِـ .

* تهوي مَخَارِمَهَا * (٢) [٥٦٢]

فليس بشيء ؛ لِأَنَّ الْمَخْرَمَ أَنْفُ الْجِدْلِ ، وليس بطريق ، وكذلك قوله :

* وَقَدْ قَعَدُوا أَنْفَاقَهَا كُلَّ مَرَّصِدٍ * (٣) [٥٦٢]

لا شاهد فيه ، لِأَنَّ النَّفْقَ لَيْسَ الطَّرِيقَ ، إِنَّمَا هُوَ السَّرْبُ (٤) فِي الْأَرْضِ // ٢٢٤
وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ (٥) فَهَذِهِ كَلِمَةٌ عَلَى حَذْفِ
الْجَارِ ، وَطَمَّ يَبْقَى إِلَّا الْبَيْتَ ، وَهُوَ مِثْلُهَا . وَأَمَّا قَوْلُهُ : إِنْ كَانَ مَكَانٌ مُسْتَطَرِقٌ حِسًّا
أَوْ تَوْهَمًا ففَاسِدٌ ، لِأَنَّهُ يَلْزِمُهُ هَذَا فِي الْمَخْتَصِّ كُلِّهِ وَإِنَّمَا هَذَا تَعْلِيلٌ بَعْدَ (٦) السَّمَاعِ
وَلَا سَمَاعَ هُنَا . فَفَسَدُ قَوْلِهِ . وَأَمَّا زَهَبُ الشَّامِ فَقَالَ سَيَبَوِيه : " هُوَ عَلَى حَذْفِ
الْجَارِ تَشْبِيهًا بِالْجَهَنَّمَ " (٧) .

وَقَالَ ابْنُ الطَّرَاوَةِ : وَهَذَا الْكَلَامُ إِنَّمَا يَتَكَلَّمُ بِهِ عَلَى مَعْنَى إِلَى الشَّامِ
لِأَنَّ الْبَعُوثَ يَوْمَعُدُّ إِنَّمَا كَانَتْ إِلَى الشَّامِ ، وَلَا يَبْرِيدُونَ : زَهَبَتْ فِي الشَّامِ ،
وَسَيَبَوِيهَ إِنَّمَا نَظَرَهُ فِي حَذْفِ الْجَارِ خَاصَّةً وَحَسَنَهُ أَنَّهُ ظَرْفٌ بِخِلَافِ : مَرَرْتُ زَيْدًا ،
وَقَالَ بَعْضُهُمْ : إِنَّمَا نَقَلَ سَيَبَوِيهَ وَالنَّحْوِيُّونَ : أَنَّ زَهَبَتْ الشَّامَ يَقَالُ عَلَى مَعْنَى
فِي الشَّامِ لَا عَلَى مَعْنَى إِلَى الشَّامِ ، فَإِنَّ أَرَادَ ذَلِكَ الْمَعْنَى فَإِنَّمَا يَقَالُ بِاللَّسَى ،
أَيُّ : زَهَبَتْ إِلَى الشَّامِ .

وما قاله ابنُ الطَّرَاوَةِ يَحْتَاجُ إِلَى نَقْلِ أَنَّهُ يَتَكَلَّمُ بِهِ فِي ذَلِكَ الْمَعْنَى .

(١) يراجع كلام الشلوميين في التذييل والتكميل ٢/٢ ل ٢٢٤ .

(٢) سبق تخريجه قبل قليل .

(٣) سبق تخريجه قبل قليل .

(٤) انظر اللسان (نفق) .

(٥) الآية ١٦ من سورة الأعراف .

(٦) عامضة في المصورة .

(٧) الكتاب ١/٣٥ .

أوزعم بعضهم أنه لا شذوذ فيه ، لأنَّ الشَّامَ في معنى شَامَةٌ (٢) وهي مبهمَةٌ
وأجاز على ذلك : ذهبُ اليمنِ أي : يَمَنَةٌ لأنها مبهمَةٌ وقوى ذلك عنده
قوله :

٥٦٤- *... وردا يَمَنَةٌ عَطْرَانِ * (٣)

يريد : بردين يمانيين . وهذا فاسدٌ ، لأنَّ يَمَنَةً وشَامَةٌ لوسبي بهما
لخرجا من الإبهام إلى التخصيص [ولوجب وصلُ الفعلِ إليهما بواسطة في] (٤)
فالأخرى أن يكون ذلك في الشام واليمن ، وقوله في اليمن : يَمَنَةٌ من التحريفِ
الوارد في الشعر نحو قول الآخر :

٥٦٥- * من نَسَجِ داودَ أبي سَلَامِ * (٥)

يريد : سليمان .

وزعم الفراءُ (٦) : أن ذهبَ تصل إلى ظروفِ المكانِ المختصاتِ بنفسها
نحو : عُمانُ وخراسانُ والعراقُ ونحو ذلك : فتقول : ذهبَ عُمانُ (٧) وذهبَ
العراقُ ، وحكى ذلك عن العرب ، والبصريون ينكرون ذلك ، ولعلَّ الفراءُ

(١-١) الكلام عن شرح الجمل لابن صفور ١/٣٣٠ وما بعده بتصرف .

(٢) شَامَةٌ : خلافُ اليَمَنَةِ اللسان (شأم) .

(٣) البيت بتمامه كما في المصادر :

أغرَّ كما متى قميصٌ لبسته جديدٌ وردا يَمَنَةٌ زَهيانُ
وهو من قصيدة لعروة بن حزام وانظر زيل الأمل للقالبي

١٥٨/٣ والخزانة ٢/٣٢ وفي شرح الجمل لابن صفور ١/٣٣١ ،

(٤) تكملة من شرح الجمل لابن صفور ١/٣٣١ يتم بها الكلام .

(٥) صدره * ودعا بمحكمة أمين سكتها *

من أبيات للأسود بن يعفر في ديوانه : ٦١

وهو في الخصائص ٢/٤٣٦ وشرح الجمل لابن صفور ١/٣٣١ .

وانظر مصادر تخريجه فيه .

(٦) الهمع ١/٢٠٠ .

(٧) في الصورة : العمان ، والتصويب من شرح الجمل .

سمع هذا في شعرٍ فقامس ، وكثيراً ما يفعلُ الكوفيون ذلك فلا يلتفت إليه أعنى أن يجيزوا في الكلام ما لا يحفظ إلا في الشعر ، فإذا تبين أن هذا من مذهبه وإن (١) لم يصرح بسماه ، هل هو في الكلام أو في الشعر خاصة لم يكن في قوله حجة لا سيما والذي حكى أهل البصرة كلهم في: عمان ونجران والعراق ونحوها وصول العمل (٢) إليها بوساطة في ، إذا أردت بها معنى الظرفية. - (١)

فإن قيل : فكيف جاز نصب الميل والفرسخ والسيلين والفرسخين ، وجميع ذلك معلوم القدر ؟ .

فالجواب : أنه وإن كان معلوم القدر فإنه مجهول الصفة ، فأشبه السهم فلذلك وصل إليه الفعل بنفسه ، وأما الجهات المنسوبة إلى المختص مثل : شرقي الدار وغربيها وقليها [وجنوبيها] (٣) فإنها تجري عند العرب مجرى السهم في وصل الفعل إليها بنفسه في حال السعة ؛ لأن النسب أخرجه من حيز الخصاص وأدخله في حيز العموم ؛ ألا ترى أن شرقي الدار وغربيها وقليها [وجنوبيها] (٣) غير محصور (٤) القدر ولا معلوم الصفة ، فلذلك تعدى الفعل أيضا إليه بنفسه في نحو : قعدت شرقي الدار ، ولو أتيت بالدار وحدها لم يتعد الفعل إليها إلا بالحرف . وقالوا : جلست في خارج الدار ولم يقولوا : خارج الدار وإن كان مثل شرقي الدار ، بل أبهم منه ، وإنما كان ذلك ؛ لأنهم حملوه على جلست في داخل الدار ؛ لأن داخلها مختص لا حق بماله أقطار تحصره ونهايات تحيط به .

وقوله : ويشتمل ظرف المكان على متمكن وغير متمكن .

مثال المتمكن : مكان ، وموضع ، وميل ، وفرسخ . ومثال غير المتمكن : سوي وسوي ، ووسط ، وسين ، وعند ، ولا يعتد بدخول من طيها ؛ لأن من

(١) في المصورة : وإن ، ولعلها تحريف " وإن " ، وفي شرح الجمل " ولم " بدون " إن " أو " إن " .

(٢) في شرح الجمل ١ / ٣٣١ ، " الفعل " ، وهو أحسن .

(٣) نهاية النقل عن شرح الجمل ، بتصريف كثير .

(٤) هذه الكلمة غامضة في المصورة .

(٥) في المصورة : محصول .

تدخل على الظروف غير الممكنة نحو : (= مِنْ كُنْ) (١) و (= مِنْ دُونِ ذَلِكَ) (٢)
واعلم أن ظروف المكان لا تضاف إلا إلى المفرد دون الجمل ، ما عدا حيث
فإنها ظرف مكان وتضاف أبداً إلى الجملة دون المفرد ، تقول : قمتُ حيثُ قام
زيدُ ، وأقومُ حيثُ يقومُ زيدٌ . ولا تقول : حيثُ القيامُ ، إلا على حذف الخبرِ ،
أي : حيثُ القيامُ كائنٌ ، وقد حكي إضاقتها إلى المفرد ، حكاه السِّيرافي قال
في عجز بيت :

٥٦٦ - * حيثُ ليَّ العمامُ * (٣)

وهو نادرٌ ، وجميع ما في الكتاب العزيز إنما هي فيه مضافة إلى الجملة نحو قوله
تعالى (= مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ) (٤) و (= مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ) (٥) و (= مِنْ حَيْثُ
حَيْثُ خَرَجْتَ) (٦) و (= وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ) (٧) . وعلل ذلك بعضهم بأنها
خصت بذلك دون أخواتها لشدة إبهامها وشبهها بالظروف من الزمان التي تجوز
إضاقتها إلى الجمل .

وجميع الظروف من المكان لك أن تضيفها وتعربها ، ولك أن تقطعها عن
الإضافة فتبنيها تقول : جلست أمام زيدٍ ، وجلست أماماً ، وقعدت قداماً

(١) من الآيتين ١ من سورة هود و ٦ من سورة النمل .

(٢) من الآيتين ٦٣ من سورة المؤمنون و ٢٧ من سورة الفتح .

(٣) البيت بتمامه :

ونطعنهم حيث الكلى بعد ضربهم ببيض المواضي حيثُ ليَّ العمامُ
وهو في شرح المفصل ٤/٩٠ ، ٩٢ ، وأوضح المسالك ٢/٩٣ والخزانة
٣/١٥٢ . والمقاصد النحوية ٣/٣٨٧ وغير ذلك .

(٤) من الآية ١٨٢ من سورة الأعراف ، و ٤٤ من سورة النمل .

(٥) من الآية ٢٦ ، ٤٥ من سورة النمل ، والآية ٢٥ من سورة الزمر .

(٦) من الآية ١٤٩ ، ١٥٠ من سورة البقرة .

(٧) من الآية ١٤٤ ، ١٥٠ من سورة البقرة .

عمرو ، وقعدت قدام ، كما تقول في الزمان : جاء فلان قبلك وقبل ، ولكنهما متى قطعت عن الإضافة ونيت لم تقع أخباراً ولا أحوالاً ولا صفات لا يجوز : القيام قدام ، ويجوز : القيام قدام فلان ، وفي الصفة : مررت برجل قدام فلان ولا تقول : قدام ، تعنى : مررت برجل وأنت تريد : الصفة ، وإن أردت أن الظرف لك لا للموصوف جاز .

قال ش (١) : وإنما ذلك لقبلة تمكنها بما أحدثت فيها وغير فيها ، فلم يتمكن تصرفها كما كان في حال تمكنها بالإضافة ، ولأنها قد قامت بمقام المحذوف المضاف ، فكرهوا أن يقيموها بعد ذلك مقام الاستقرار ، ولأنها لا تنوى أن تنوب منابها // سجع (٢) : لا يقال : زيد قبل ولا القتال بعد ، ومنعه سيويه (٣) ولم يعلله ، والجملة في ذلك أن قبل وعد إذا كانا خبرين فقد حذف من الكلام ما يعمل في الظرف وهو الاستقرار ، فإذا حذفنا المضاف إليه فقد حذفنا ما قبله في التقدير وما بعده نصار ذلك إجحافاً به ، فتنكبوه .

وكذلك تختص ظروف الزمان بالإضافة إلى الجملة من الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر لما بين الفعل والزمان من المضارعة ، فلذلك تقول : قمت يوم قام زيد ، ويوم زيد قائم ، ومتى أضفت ظرف الزمان إلى مفرد كان معرباً ، ومتى أضفته إلى جملة كان مبنياً ومعرباً ، وإذا أضيف إلى فعل ماض كان الأجود بناءً ، لأن الفعل الماضي مبني ولم يمتنع إعرابه من جهة الجواز ، لأن الإضافة في الحقيقة إنما هي إلى المصدر لا إلى الفعل ومتى أضفت إلى الفعل المستقبل كان الأجود إعرابه ، لأن الفعل معرب ، ولم يمتنع بناؤه لأنه على كل حال فعل ، وعلى ذلك قوله تعالى = (يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّابِرِينَ صِدْقُهُمْ) = (٤) قرئ "يوم" بالرفع والنصب ، وعليه يقرأ = (يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ) = (٥) . قال بعضهم : متى كان في الجملة المضاف إليها ظرف الزمان عائد بطلت الإضافة ، لأن العائد لما حضر صارت الجملة صفة ، والشئ لا يضاف إلى صفته ، فلذلك حكمت على الجملة المذكورة

(١) لم أخرج على كلام السيوطي هذا في كتابي الذي بيدي ، وفيه محووض .

(٢) شرح السيرافي ٤ / ١٢٤ أ

(٣) الكتاب ٣ / ٢٨٦ .

(٤) الآية ١١٩ من سورة المائدة .

(٥) الآية ٣٥ من سورة المرسلات .

بأنها في موضع النصب ، وعليه ﴿ وَأَتَقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ﴾ (١) .

فإن قيل: كيف أضيف الظروف من الزمان إلى الفعل ، والأفعال دالة على غيرها وهي المصادر .

قيل : إنما أرادوا الإضافة إلى المصدر وذكروا الفعل ، لأنه دال عليه .

[فإن قيل : ﴿ فَلَيْسَ آثَرُوا التَّطَوِيلَ عَلَى الْإِيجَازِ ، فَقَدْ كَانَ أَنْ يَقُولَ :
يَوْمَ ضَرَبَ زَيْدٌ أَوْجُزًا مِنْ أَنْ يَقُولَ : يَوْمَ يَضْرِبُ زَيْدٌ .

فالجواب : أن بين إضافته إلى المصدر وبين الفعل الدال عليه فرقاً بعيداً ، وذلك أن إضافته إلى المصدر محتملة لوقوع المصدر فيه ولوقوعه بعد مقترباً به ، ألا ترى إلى قول الله سبحانه ﴿ أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾ (٢) فأضاف الليلة إلى الصيام ، وليس الصيام في الليلة ، ولو كان : ليلة تصومون ، لكان الصيام في الليلة كما كان القيام في اليوم في قوله تعالى ﴿ يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ (٣) فقد أفادت إضافته إلى الفعل دون المصدر ما تراه من رفع الاحتمال وإزالة اللبس وإشكال (٤) .

فإن قيل : فكل ظرف من ظروف الزمان (هـ) تجوز إضافته إلى الفعل أم لا ؟

قلنا : منها ما يستحيل إضافتها إليه ، وتتبعها يطول ، ولكن يظهر الغرض في اثنين منها وذلك : قبل وبعد فإنهما من ظروف الزمان ، ولو أضفتها إلى الفعل كان محالاً لما قدّمناه من أن الظروف إنما يضاف إلى الفعل إذا وقع الفعل فيه طبقاً له ، لو قلت : قبل يقوم زيد ، لكان القيام في قبل طبقاً له ، ومطلت القبليسة ، وكذلك القول في " بعد " إن أضفته إلى الفعل بطلت البعدية (٥) .

(١) الآية ٢٨١ من سورة البقرة .

(٢) تكملة يقتضيهما السياق .

(٣) الآية ١٨٧ من سورة البقرة .

(٤) نحو هذا الكلام في النتائج : ٩٤ .

(٥) انظر النتائج : ٩٧ .

فإن قيل : الظروف التي تضاف إلى الأفعال هل تجوز إضافتها إليها جوازاً مطلقاً ، أو جوازاً مقيداً بشرط ؟

قلنا : ليس بجوازٍ مطلقٍ فإنك تضيف الظرف إلى الفعل إذا كان مفرداً في اللفظ ، فإن كان مثني لم تجز إضافتها إليها تقول : قمت يوم قام زيد ولا تقول : يومين قام زيد ، وقد ذكرها ابن السراج ، ولم يذكر طتها ، وطتها ما تقدم من أن الفعل إذا أُضيف إليه فهو طبق للظرف ، فإذا كان طبقاً لأحد اليوميين بقي الآخر ليس بظرف ، لأنَّ الفعل حركة والحركة لا تنقسم ، وأيضاً فإنَّ يوميين معدودان (١) ، فهما في جوابكم ، ولو قلت : يومين قام زيد ، لصار مختصاً في جواب متى . وما هو جواب لكم لا يكون جواباً لمتى (٢)

فإن قيل : فهل تجوز إضافة الشهر والعام ونحو ذلك إلى الفعل ؟ .
قلنا : هو جائز وإن كان الجمع أكثر من التثنية ، لأنك لم تأت بجمع على الحقيقة إنما قلت : شهر قام زيد ، فالشهر عبارة عن ثلاثين يوماً فراعت العرب إفراد اللفظ ولم تلتفت إلى العدد ، فإنَّ اليوم أيضاً عبارة عن اثني عشرة ساعة ، ولم تلتفت إلى هذا العدد ، والتفتت إلى لفظ اليوم فصار الفعل واقعاً فيه كما صار واقعاً في الشهر والعام ، والتثنية ليست كذلك ، لأنَّ العرب لم تضع لها لفظاً مفرداً يكون عبارة عنها ، كما صاغت للثلاثين يوماً اسماً مفرداً ، ولا ثني عشر شهراً اسماً مفرداً ، نعم ، وسبعة الأيام قالوا فيها : أسبوع ، وليست لليومين ولا لليلتين اسم يكون عبارة عنهما ، بل هي تثنية في اللفظ والمعنى فتأمله ، فإنه من عجيب ظم العربية وديع أسراره ، قاله السهيلي .

فصل

وأظن أن ظروف الزمان لا تكون أخباراً عن الجثث ولكن تكون أخباراً عن المصادر وذلك لعدم الفائدة (٣) ، لأنَّ الأشخاص لا تخلو عن الزمان . وأمَّا

(١) في الصورة معدودين ، خطأ

(٢) انظر النتائج : ٠٩٦

(٣) انظر النتائج : ٤٤٦١

الأحداث فإنها وإن كانت لا تخلو عن زمان فإنها قد تكون في زمان دون زمان .
وعلى بعضهم (١) هذا فقال : ظروف الزمان منتقلة والجثث ثابتة ولا يخبر
بمنتقل (٢) عن ثابت ، وتفسير هذا أن الزمان إنما وضع ليقيد به الحدث ،
وإنما يقيد بما اقترن به من الزمان ، ولا يصح تقييده بما تقدم من الزمان ، ولا بما
يتأخر عنه ، لأن الفائدة في تقييده الإخبار بكونه مقترناً به لارتباطه به ، ولا
ارتباط له بما تقدم عليه أو تأخر عنه . وأما الجثث فإنها تمر عليها أزمان فلا
فائدة في تقييدها بواحد منها انتهى .

قلت : وهذا كما ترى ! فإن الأخبار في الحقيقة إنما هي مقدره ، وهي :
كائن أو مستقر لا الظرف // وإنما كان يلزم هذا لو كان الظرف الخبر بنفسه وإنما
المعتبر في ذلك الفائدة كما قلنا ، ألا ترى أنك تقول : زيد في مكان ، ولا
يجوز ذلك لعدم الفائدة . وإذا قلت : زيد غداً ، لا فائدة فيه إلا أن معناها زيد
موجود غداً ، وهذا أمر يستوي فيه المخبر والمخبر ، فإن أردت : زيد مسافر
غداً ، أظهرت ذلك إذ لا دليل على حذفه قال السهيلي (٣) : الأوقات
إنما وضعت ليؤرخ بها الأحداث المقترنة بها في حال الحدوث وإلا فلا فائدة
لها والأوقات أحداث تقيدها الأحداث غير المخصوصة عند المخاطب ويعرف
المخاطب أن الحدث الذي تخبره به كان مقترناً بالحدث الصادر عن حركة الفلك
المعلوم عنده وعند غيره ، وهذا لا يتصور في الجثث ولا في الأشياء التي
ليست بأحداث فلا يتصور أن تقول : زيد غداً ولا الغرس اليوم ، لأنك لم
تذكر حدثاً معلوماً عند المخاطب ، إلا أن (٤) تقيده به حدثاً آخر فقتبين
له متى كان ، فلا فائدة في ذكر الأوقات ولا توقتها شيئاً حادثاً عندها .

فإن قيل : فقد قالوا : نحن في يوم طيب ، وفلان في يوم طيب ، وهذا
إخبار عن عين بزمان ؟ .

- (١) لعله يعني السيرافي فهذا مفهوم كلامه . انظر الكتاب ١/٤١٨ هـ (١)
والشرح له ١٣٩/٢ أ ، ب .
(٢) في الصورة : بمنتقل .
(٣) النتائج ٤٢٦-٤٢٧ .
(٤) في الصورة : لأن .

فالجواب : أَنَّ الصِّفَةَ هِيَ الَّتِي حَسَّنْتَ (١) الإِخْبَارَ بِالزَّمَانِ إِذْ لَيْسَ كُلُّ زَمَانٍ طَيِّبًا عِنْدَ النَّاسِ ، وَقَدْ يَعْلَمُ ذَلِكَ بَعْضُ النَّاسِ دُونَ بَعْضٍ ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : الْجِيَابُ شَهْرَيْنِ ، وَالتَّلْجُ شَهْرَيْنِ ، فَعَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ ، أَيْ : لَيْسَ الْجِيَابُ وَشُرْبُ التَّلْجِ ، وَكَذَلِكَ : الْيَوْمَ خَمْرٌ وَغَدًا أَمْرٌ أَيْ : الْيَوْمَ شَرِبْتُ خَمْرًا وَاللَّيْلَةَ الْهَيْلَالَ أَيْ طَلَعُ الْهَيْلَالَ ، أَوْ حُدُوثُ الْهَيْلَالَ .

وَمَا تَخْتَصُّ بِهِ ظُرُوفُ الزَّمَانِ أَنْكَ إِذَا أَخْبَرْتَ بِهَا عَنِ الْآيَامِ كَانَتْ مَرْفُوعَةً مَا خِلا يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالسَّبْتِ ، فَإِنَّهَا تَكُونُ مَعَهُمَا مَنْصُوبَةً ، تَقُولُ : الْأَحَدُ الْيَوْمَ وَالْإِثْنَانِ الْيَوْمَ وَالثَّلَاثَةُ الْيَوْمَ وَالْأَرْبَعَةُ الْيَوْمَ وَالْخَمِيسُ الْيَوْمَ وَالْجُمُعَةُ الْيَوْمَ ، وَالسَّبْتُ الْيَوْمَ بِالنَّصْبِ فِيهِمَا .

وَأَمَّا خِصَا بِالنَّصْبِ (٢) ؛ لِأَنَّهُمَا فِي الْأَصْلِ مَصْدَرَانِ إِذْ فِي الْجُمُعَةِ مَعْنَى الْاجْتِمَاعِ ، وَفِي السَّبْتِ مَعْنَى الْقَطْعِ ، فَكَمَا أَنَّكَ لَوْ قَلَّتِ الْاجْتِمَاعُ الْيَوْمَ وَالْقَطْعُ الْيَوْمَ لَنْصَبْتَ ، لِأَنَّكَ أَخْبَرْتَ عَنِ مَصْدَرٍ فَكَذَلِكَ مَا وَقَعَ مَوْقَعَهُ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ بِقِيَسَةِ الْآيَامِ ، لِأَنَّ الْأَحَدَ فِي مَعْنَى الْأَوَّلِ وَالْإِثْنَانِ فِي مَعْنَى الثَّانِي ، وَالثَّلَاثَاءُ فِي مَعْنَى الثَّلَاثِ وَالْأَرْبَعَةُ فِي مَعْنَى الرَّابِعِ وَالْخَمِيسُ فِي مَعْنَى الْخَامِسِ ، وَهَذِهِ كُلُّهَا صِفَاتٌ ، الثَّانِي فِيهَا هُوَ الْأَوَّلُ ، فَوَجِبَ بِذَلِكَ رَفْعُهَا ، كَمَا تَقُولُ : الْأَوَّلُ زَيْدٌ وَالثَّانِي عَمْرٌو وَالثَّلَاثُ خَالِدٌ ، وَالرَّابِعُ بَكْرٌ ، وَنَحْوُ هَذَا قَالَهُ سِيَبَوِيهِ فَمِنَ الظُّرُوفِ ؛ لِأَنَّهُ قَالَ (٣) : " وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ الْجُمُعَةُ وَالْيَوْمَ السَّبْتُ ، وَإِنْ شِئْتَ (رَفَعْتَ : فَأَمَّا (٤) الْيَوْمَ الْأَحَدُ وَالْيَوْمَ الْإِثْنَانِ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا رَفْعًا ، وَكَذَلِكَ إِلَى الْخَمِيسِ " ، هَذَا نَصُّهُ ثُمَّ عُلِّلَ فَقَالَ : " لِأَنَّهُ لَيْسَ يَعْمَلُ فِيهِ كَأَنَّكَ أَرَدْتَ [أَنْ تَقُولَ (٥) الْيَوْمَ الْخَامِسُ وَالْيَوْمَ الرَّابِعُ] . "

(١) فِي الْمَصُورَةِ : حَسَّنْتَ .

(٢) انظُرْ هَذَا فِي شَرْحِ السِّيْرَانِي ٢/٣٩١ ب وَالَّذِي فِيهِ أَنَّ السَّبْتَ بِمَعْنَى الرَّاحَةِ .

(٣) الْكِتَابُ ١/٤١٨ .

(٤) تَكْلِمَةٌ مِنَ الْكِتَابِ .

(٥) تَكْلِمَةٌ مِنَ الْكِتَابِ .

قال ابن خروف : حكى النصب في السبت والجمعة خاصةً وجميعها بالرفع ، لأن الثاني هو الأول ، وحكى الفراء : اليوم الخميس واليوم الجمعة بالنصب فيهما وحمل باقي الأيام عليها ، وتأول ذلك على حذف المضاف أي : اليوم مجيء الخميس ومجيء الجمعة والرفع عنده أحسن ، وسيبويه سمعه فيهما ، أي اليوم الاجتماع واليوم القطع (١) جعلهما عاملين (٢) في اليوم ، ولم يقصد اليومين بأعيانها . وقال المبرد : يوم الأحد بمعنى الإفراد ويوم الاثنين بمعنى الازدواج ، فآ : هذا هذيان ولم يؤخذ هذا إلا عن العرب كما قال سيبويه .

- فصل - (٣)

ومن أحكام الظروف أنك إذا عدت الفعل إلى ضمير المصدر أوصلت الفعل إليه بنفسه ، فقلت : ضربت زيدا ، تريد : ضربت الضرب زيدا .

وأما الحال فلا تضم ، لأنها لا تكون إلا نكرة مشتقة والضمير ليس كذلك .

وأما ظرف الزمان والمكان فلا توصل الفعل إلى ضميرها إلا بوساطة " في " ، وذلك أن الأصل في الظروف كلها أن تصل الفعل إليها بوساطة " في " ، لأن الأفعال لا تطلبها إلا على معنى الوجود ، وحرف الوجود هو " في " والضمائر تدرك الأشياء إلى أصولها ، وسيبين ذلك ، ومنه ما قد مضى .

فإن قيل : فلأي شيء حذفت " في " مع الظرف إذا كان ظاهرا ؟

فالجواب : أن ظرف الزمان لما أشبه المصدر وصل الفعل إلى جميع ضروبه من مبهم ، ومعدود ، ومختص بنفسه ، كما يصل إلى المصدر . ووجه الشبه بينهما أن المصدر يدل عليه الفعل بحروفه نحو : ضرب (٤) ، ألا ترى أنه يدل على الضرب بحروفه ، وظرف الزمان يدل عليه الفعل بصيغته ؛ ألا ترى أن صيغة " قام " تعطي أن الزمان ماضٍ ، وصيغة " يقوم " تعطي الزمان غير الماضي ، فاجتمعا في

(١) انظر الكتاب (١/٤١٨) هامش (٢) .

(٢) في الصورة : عطمين .

(٣) هذا الفصل بكامله من كلام ابن عصفور في شرح الجمل ١/٣٣٢-٣٣٤ وهو بنصه فيه تقريبا .

(٤) في شرح الجمل : ضربت .

أَنَّ الْفِعْلَ يَدُلُّ عَلَيْهِمَا بِلَفْظِهِ ، وَأَيْضاً فَإِنَّ الزَّمَانَ حَرَكَةُ (١) الْفَلَكَ ؛ لِأَنَّ الزَّمَانَ
اللُّغَوِيَّ هُوَ : اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَهُمَا مَوْجُودَانِ عَنِ قُرْبِ الشَّمْسِ وَمَعْدَهَا ، وَذَلِكَ
كَائِنْ عَنِ حَرَكَةِ الْفَلَكَ ، وَالْمَصَادِرُ حَرَكَاتِ الْفَاعِلِينَ نَحْوُ : الْقِيَامِ وَالْقُعُودِ ، فَاجْتَمَعَا
مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ أَيْضاً .

وَأَمَّا ظَرْفُ الْمَكَانِ فَلَا شَبَهَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَصْدَرِ مِنْ جِهَةٍ مِنْ هَاتَيْنِ الْجِهَتَيْنِ ؛
أَلَّا تَرَى أَنَّ الْمَكَانَ لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ بِلَفْظِهِ وَلَا هُوَ حَرَكَةُ فَاعِلٍ ، لَكِنَّهُ أَشْبَهَ ظَرْفَ
الزَّمَانِ مِنْ حَيْثُ // هُوَ ظَرْفٌ لِلْفِعْلِ كَالزَّمَانِ ، فَوَصَلَ الْفِعْلُ إِلَى مَبْهَمِهِ وَمَعْدُودِهِ
بِنَفْسِهِ لِذَلِكَ .

فِي إِنْ قِيلَ : فَهَلَّا شُبِّهَ مَخْتَصُّ الْمَكَانِ بِمَخْتَصِّ الزَّمَانِ ، فَوَصَلَ إِلَيْهِ الْفِعْلُ
بِنَفْسِهِ .

فَالْجَوَابُ : أَنَّ هَذَا الشَّبَهَ لَمَّا لَمْ يَكُنْ قَوِيًّا ؛ لِأَنَّهُ شَبَهَ بِمَشْبَهٍ لَمْ يُرَعْ إِلَّا فِيمَا
تَقَوَّى دَلَالَةُ الْفِعْلِ عَلَيْهِ مِنْ ظُرُوفِ الْمَكَانِ ، وَهُوَ الْجَبْهُمُ ؛ أَلَّا تَرَى أَنَّ الْفِعْلَ
إِنَّمَا يَطْلُبُ مَكَانًا مَبْهُمًا وَالْحَقُّ بِهِ الْمَعْدُودُ ؛ لِأَنَّهُ قَرِيبٌ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ فِيهِ لِيَهُمَا مَا مِنْ
حَيْثُ يُمْكِنُ أَنْ يَقَعَ عَلَى كُلِّ مَكَانٍ ، أَلَّا تَرَى أَنَّ " مَيْلًا " يُمْكِنُ أَنْ يَقَعَ عَلَى كُلِّ
مَوْضِعٍ إِذَا كَانَ قَدْرُهُ الْقَدْرَ الْمَصْطَلَحَ عَلَى تَسْمِيَّتِهِ بِمَيْلٍ ، فَهُوَ وَإِنْ كَانَ مَعْلُومًا
الْقَدْرَ فَيُرْتَبِّينِ فِي نَفْسِهِ .

وَأَمَّا الْمَخْتَصُّ فَلَمَّا لَمْ تَقَوِّ دَلَالَةُ الْفِعْلِ عَلَيْهِ وَلَا قُرْبٌ مِمَّا تَقَوَّى دَلَالَةُ الْفِعْلِ
عَلَيْهِ ، لَمْ يُؤَثِّرِ الشَّبَهُ الضَّعِيفُ فِيهِ ، فَوَصَلَ الْفِعْلُ إِلَيْهِ بِحَرْفِ الْجَرِّ عَلَى أَصْلِهِ ،
إِلَّا مَا شَدَّتْ الْعَرَبُ فِيهِ مِنْ ذَلِكَ - وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ - أَوْ فِي ضَرُورَةٍ .

وَلَا يَعْمَلُ فِي الْمَصْدَرِ إِلَّا فِعْلٌ أَوْ مَا جَرَى مَجْرَاهُ ظَاهِرًا أَوْ مَضْمَرًا .
فَمِثَالُ عَمَلِهِ فِيهِ ظَاهِرًا : ضَرِبْتُ زَيْدًا ضَرْبًا .

وَمِثَالُ عَمَلِهِ فِيهِ مَضْمَرًا قَوْلُهُمْ : " مَا أَنْتَ إِلَّا سَيْرًا " ، تَقْدِيرُهُ : إِلَّا تَسِيرَ سَيْرًا ،

(١) فِي شَرْحِ الْجَمَلِ : فِعْلٌ .

(٢) انظُرْ مَا تَقَدَّمَ ص ٨٤٦ ، ٨٤٧ .

فَأَضْمَرَ الْفِعْلَ ، ١- وما أنتَ إِلَّا شُرِبَ الْإِبِلِ أَيِ إِلَّا تَشْرَبُ شُرْبَ الْإِبِلِ ١- ، ويجوزُ
تقديمه على العاملِ وتأخيرهُ ما لم يمنع من ذلك مانعٌ .

[العامل في الظرف والحال]

وَأَمَّا ظَرْفُ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ وَالْحَالِ فَقَدْ يَعْمَلُ فِيهِمَا الْفِعْلُ أَوْ مَا جَرَى مَجْرَاهُ ،
وقد يَعْمَلُ فِيهِمَا مَعْنَى الْفِعْلِ .

فَمِثَالُ عَمَلِ الْفِعْلِ فِيهِمَا : قام زيدٌ خَلَقَكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ضاحِكًا ، أَلَا تَرَى أَنَّ
العاملِ فِي خَلَقَكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ضاحِكًا : قام ، وهو فِعْلٌ .

ومِثَالُ عَمَلِ مَعْنَى الْفِعْلِ فِي الْحَالِ قَوْلُكَ : هذا زيدٌ قائمًا ، أَلَا تَسْرَى
أَنَّ الْعَامِلَ فِي قَائِمًا مَا فِي "ذَا" مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ : أُشِيرُ أَوْ هَاتِمُنْ
مَعْنَى التَّنْبِيهِ أَيِ تَنْبَهُ .

ومِثَالُ عَمَلِهِ فِي الظرفِ قَوْلُهُ :

* أَنَا ابْنُ مَأْوِيَّةَ إِذْ جَدَّ النَّقْرُ * [٧٥]

وقوله :

٥٦٧- أَنَا أَبُو الْمُنْهَالِ بَعْضَ الْأَحْيَانِ (٣)

أَلَا تَرَى أَنَّ الْعَامِلَ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ ، وَفِي : "إِذْ" مَا فِي : أَبُو الْمُنْهَالِ
وَفِي : ابْنِ مَأْوِيَّةَ مِنْ مَعْنَى الْمَشْهُورِ وَالْمَعْرُوفِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : أَنَا الْمَشْهُورُ بَعْضَ الْأَحْيَانِ
وَأَنَا الْمَعْرُوفُ إِذْ جَدَّ النَّقْرُ .

فَإِذَا كَانَ الْعَامِلُ فِيهَا فِعْلًا أَوْ مَا جَرَى مَجْرَاهُ جازَ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْعَامِلِ ،
مَا لَمْ يَمْنَعْ مِنْ ذَلِكَ مَانِعٌ نَحْوَ قَوْلِكَ : خَلَقَكَ قَعْدَتٌ ، وَيَوْمَ الْجُمُعَةِ جِئْتُ ، وَضاحِكًا
خَرَجَ زَيْدٌ .

وَإِنْ كَانَ الْعَامِلُ فِيهَا مَعْنَى الْفِعْلِ جازَ التَّقْدِيمُ أَيْضًا فَتَقُولُ : إِذْ جَدَّ النَّقْرُ
أَنَا ابْنُ مَأْوِيَّةَ ، وَبَعْضَ الْأَحْيَانِ أَنَا أَبُو (٤) الْمُنْهَالِ . وَمِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ : "أَكَلْتُ يَوْمًا

(١-١) زيادة عما في شرح الجمل .

(٢) سبق تخريجه في ص ١٤٦

(٣) البيت في الخصائص ٣/٧٠ ح وشرح الجمل ١/٣٣١ وتخرجه فيه .

(٤) في الصورة : ابن .

لك ثوبٌ تلبسه * ، العاملُ في كلِّ يومٍ ما في : لك من معنى الفعل ، كأنه
قال : أكل يوم مستقر لك ثوبٌ تلبسه ، ولا يعمل فيه تلبسه ؛ لأنه صفةٌ
وتقديم المعمول يؤنُّ بتقدم العامل ، فيؤدِّي ذلك إلى تقديم الصفة على
الموصوف ، وذلك غير جائز ، ولا يجوز أيضاً أن يكون العاملُ في " كل يوم "
مضمراً يفسره تلبسه ؛ لأنه لا يفسر إلا ما يعمل ، وتلبسه لا يصح له العمل ، فلا
يصح له التفسير .

وأما الحال فلا يجوز تقديمها على العامل إذا كان معنى ، فلا تقول
ضاحكاً هذا زيدٌ ولا ها ضاحكاً ذا زيدٌ ، فإن قَدَّرتِ العاملَ " ها " بمعنى تنبه
جاز ذلك ، أعني تقدِّمه على " ذا " ، ولا يقدِّم على " ها " بوجهٍ ، وسيأتى
ذلك . .

(الحال)

* وقوله : الحال تبين كيفية الموصوف في حال وجود الوصف به ، أو تبين (٢) الصفة في حال وجودها بالموصوف .

قال بعضهم : يريد أن للحال عارتين وهما ما ذكر ، وأجود من هذا أن الحال تكون على وجهين :

تكون تبيناً لكيفية الموصوف في حال وجود الصفة به (٣) ، وذلك قولك : جاءني زيد ضاحكاً ، فضاحك تبين لكيفية الموصوف .

وتكون تبيناً للصفة في حال وجودها بالموصوف ، وذلك قولك : جاءني زيد مشياً ، فقولك : مشياً تبين للصفة في حال وجودها بالموصوف ، لا تبين لكيفية الموصوف ؛ لأن تبين كيفية الموصوف في الحقيقة إنما هي قولك : ماشياً لا مشياً ، وإن قيل ذلك في مشياً فإنما يقال فيه بالمجاز لا بالحقيقة ، فالأولى أن يقال فيه : ما قلناه من أنه تبين للصفة في حال وجودها بالموصوف .

وهذا ذكره المؤلف على معنى الحد للحال أو الرسم له ، وكلاهما (٤) أعني الرسم والحد حقه أن يكون قولاً جامعاً مانعاً أي جامعاً للحد ومانعاً لتفسير المحدود أن يختلط بالمحدود . وهذا القول الذي ذكره المؤلف ليس كذلك ، لأنك إذا قلت : زيد قائم الآن ، تبين لكيفية الموصوف في حال وجود الصفة به ، وكذلك إذا قلت : جاءني رجل ركب كان هذا أيضاً تبيناً لكيفية هذا الرجل في حال وجود الوصف به ، ولا فرق بين قولك : جاءني رجل ركباً ، وقولك : جاءني رجل ركباً ، وبذلك ضعفت الحال من النكرات لما أمكن فيها المشاكلة بالجريان على الموصوف في الإعراب ، فضعف غير المشاكلة

(١-١) نسق من شرح الجزولية الكبير للشلميين ص ٢٩٢ ، وسيشير الأبدى إلى ذلك بعد .

(٢) في الصورة : بتبيين ، والتصويب من شرح الجزولية للشلميين .

(٣) في شرح الشلميين : له .

(٤) في الشرح الكبير للشلميين : وكلامه .

مع وجودها ، ولولا أن المعنى واحد في وصف النكرة والحال منها لما ضعفت الحال من النكرة إذ (١) كان كل واحد منهما يكون بمعنى الآخر (٢) - ١ . *

وقال بعضهم : إنما ضعفت الحال من النكرة وحسنت من المعرفة ، وكانت النكرة أولى بالتعت منها بالحال ، لأن النكرة مجهولة الذات والنعمة

٢٢٨

تبيين لذات (٣) المنعوت ، والحال تبيين الخبر ، فلما كانت النكرة مجهولة // الذات كان المخاطب أحوج إلى معرفة الذات منه إلى معرفة الخبر ، لأن معرفة الخبر إنما تلتبس بعد معرفة الذات ، وهو أولى مما قاله الأستاذ (٤) ، وإن كان قد قال به السيرافي قبله . وأظن ما قلته لك من كلام أبي محمد ابن السيد (٥) .

وقال بعضهم : الحال تبيين ما انبهم من الهيئات ، والتمييز تفسير ما انبهم من الذوات .

فش : الحال : تبيين هيئة الفاعل والمفعول .

وقال ش : (٦) الحال : هو الاسم المنصوب الصالح في جواب من سأل بكيف .

وقال ص (٧) : الحال هو كل اسم أو ما هو في تقديره منصوب لفظاً أو نيئة مفسر لما انبهم من الهيئات أو مؤكداً لما انطوى عليه الكلام .
فالمفسر : جاء زيد ركباً ، والمؤكد : تبسم زيد ضاحكاً .

وقال السهيلي : (٨) الحال عند النحويين : هي صفة الفاعل في وقت وقوع الفعل منه ، أو صفة المفعول في وقت وقوع الفعل عليه ، أو صفة المصدر

-
- (١) في المصورة : إذا ، وما أثبتناه من الشرح الكبير .
 - (٢) بعده في الشرح الكبير : فلا يصح .
 - (٣) في المصورة : تبيين الذات ، وهو غير مستقيم .
 - (٤) الكلام الذي نقله الأبيدي قبل قليل .
 - (٥) لم أجده في إصلاح الخليل .
 - (٦) قال الشلوميون ذلك في التوطئة ٢٠٠ .
 - (٧) في المقرب ١ / ١٤٥ .
 - (٨) مثل هذا الكلام في النتائج ٣٩٤ .

الذى تَضَمَّنَهُ الْفِعْلُ وَدَلَّ عَلَيْهِ فِي وَقْتِ وَقْوِهِ ، الْأَوَّلُ نَحْوُ : جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا ، وَالثَّانِي : ضَرَبْتُ زَيْدًا جَالِسًا ، وَالثَّلَاثُ : جَاءَ الْقَوْمُ رُوَيْدًا ، وَمَشَوْا سَرِيعًا ، فَسَرِيعًا ، حَالٌ بَيْنَ مَشَى الْقَوْمِ الَّذِي أَسْنَدْتَهُ إِلَيْهِمْ ، حِينَ قُلْتُ : مَشَوْا ، وَهَذَا الْمَصْدَرُ فِي حُكْمِ التَّعْرِيفِ ، لِأَنَّهُ مِزَاجٌ مِزَاجٌ إِلَى الْقَوْمِ وَمَخْصُوصٌ بِهِمْ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تُخْبِرُ عَنْهُ فَتَقُولُ : إِنْ مَشَى الْقَوْمُ فَهَسُو خَيْرٌ لَهُمْ . وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿ فَإِنْ يَتُوبُوا يَكُ خَيْرًا لَهُمْ ﴾ (١) آي : يَكُ الْمَتَابُ أَي مَتَابُهُمْ خَيْرًا لَهُمْ . وَإِنَّمَا عَمِلَ الْفِعْلُ فِي هَذِهِ الْحَالِ بِنَفْسِهِ دُونَ حَرْفِ جَرٍّ ، لِأَنَّ الْحَالِ هِيَ صَاحِبُ الْحَالِ ، أَعْنِي أَنَّ رَاكِبًا هُوَ زَيْدٌ ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ صِفَةٌ لِلْمَفْعُولِ وَالْمَصْدَرِ ، فَالْفِعْلُ قَدْ تَضَمَّنَ الْفَاعِلَ وَالْمَصْدَرُ لَفْظًا وَعَقْلًا وَحَدًّا وَحَقِيقَةً ، فَلَمْ يَتَصَوَّرْ وَصُولَهُ إِلَى وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثِ بِوَاسِطَةٍ ، وَكَانَتِ الْحَالُ كَالنَّعْتِ ، وَالنَّعْتُ هُوَ الْمَنْعُوتُ كَمَا أَنَّ الْحَالِ هِيَ صَاحِبُ الْحَالِ ، وَمَا كَانَ هُوَ هُوَ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى عَامِلٍ آخَرَ وَلَا إِلَى وَاسِطَةٍ حَرْفٍ يُوَصِّلُ الْفِعْلَ إِلَيْهِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَأَيْنَ قَوْلُهُمْ : الْحَالُ مَفْعُولٌ فِيهَا وَهِيَ مَقْدَرَةٌ بِنَفْسِهَا ؟

قُلْنَا : إِنَّمَا تَكَلَّمْنَا عَلَى الْأَسْمِ الْمَنْصُوبِ إِذَا قُلْتُ : جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا ، وَمَحَالٌ أَنْ يَكُونَ تَقْدِيرُهُ : جَاءَ زَيْدٌ فِي رَاكِبٍ ، لِأَنَّ الْمَنْصُوبَ هُوَ الْمَرْفُوعُ ، فَإِنْ [قُلْتُ] : جَاءَ فِي حَالِ رُكُوبٍ ، كَانَتْ حَالُهُ حِينَئِذٍ غَيْرَهُ ، فَوَصَلَ الْفِعْلُ حِينَئِذٍ بِحَرْفِ الْجَرِّ ، فَإِذَا قُلْتُ : إِنْ الْحَالُ مَقْدَرَةٌ بِنَفْسِهَا ، فَلَسْتُ تَعْنِي الْأَسْمَ الْمَنْصُوبَ وَإِنَّمَا تَرِيدُ أَنَّهُ فِي حَالِ كَذَا ، وَمِنْ هَاهُنَا أَشْبَهتِ الظَّرْفُ ، لِأَنَّهَا مَقْدَرَةٌ بِنَفْسِهَا كَالظَّرْفِ ، إِلَّا أَنَّ التَّقْدِيرَ فِي الظَّرْفِ بِنَفْسِهَا هُوَ فِي لَفْظِهِ تَقْوِيلٌ : سَرْتُ الْيَوْمَ وَفِي الْيَوْمِ . وَالْحَالُ إِنَّمَا يَتَقَدَّرُ حَرْفٌ فِي " فِي " فِي مَعْنَاهَا لَا فِي لَفْظِهَا كَمَا بَيَّنَّا .

فَإِنْ قِيلَ : فَإِذَا كَانَتْ صِفَةً لِلْأَسْمِ قَبْلَهَا ، فَلَمْ لَا تَكُونُ تَابِعَةً لَهُ فِي إِعْرَابِهِ

كَالنَّعْتِ ؟

(١) الآية ٧٤ من سورة التوبة .

(٢) تَكَلَّمَ يَسْتَقِيمُ بِهَا الْكَلَامُ .

قلنا : الفرق بينها وبين النعت أن النعت صفة للمنوع على الإطلاق من غير التفات إلى الفعل الواقع منه ، فهو تابع للذات في إعرابها ، أي : تابع للاسم الذي هو عبارة عن الذات ، والحال إنما هي صفة له في حال وقوع الفعل منه ، فصار الفعل أولى بها ، وصارت كالظرف الذي هو وقت للفعل لا للذات ، فنصب ما كان حالاً وقع الفعل فيه كما نصب ما كان وقتاً أو مكاناً . ومن هنا جاز تقديم الحال على الاسم والفعل ، كما جاز تقديم الظرف ، ولم يجز ذلك في النعت ؛ لأن النعت صفة لازمة للذات قبل الفعل وبعده ، فالذات أولى به من الفعل .

فصل [في أقسام الحال]

واعلم أن الحال لها أقسام كثيرة :-

فمنها الحال المستصحبة كقولك : هذا زيد ضاحكاً ، وهذا الخليفة قادمًا ، وهذه الشمس طالعة ، المعنى : تنبئه لهذه الأشياء في هذه الحال .

ومنها الحال المحكية ، كقولك : رأيت زيداً أمس ضاحكاً .

ومنها الحال المقدرة ، كقولك : سيخرج زيد غداً مسافراً ، أي : مقدراً اليوم السفر غداً . ومنه : مررت برجل معه صقر صائداً به غداً ، أي : مقدراً الآن (١) الصيد به غداً . (٢)

ومنها السادة مسد الخبر نحو : ضربني زيداً قائماً (٣) ، وأكثر شربى السويق ملتوتاً ، أي : إذا كان قائماً ، وإذا كان ملتوتاً .

ومنها المؤكدة : نحو قوله تعالى (= وهو الحق صدقاً) = (٤)

(١) في الصورة : لأن ، والتصويب ما سيأتي ومن المصادر .

(٢) من أمثلة الكتاب ٤٩ / ٢ .

(٣) الكتاب : ٤١٩ / ١ .

(٤) الآية ٩١ من سورة البقرة .

ومنها الحال الموطئة : كقوله تعالى (= وهذا كتاب مصدق
لساناً عربياً) (١) . فمنهم من رأى أنَّ لساناً هو الحال وعربياً هو
التوطئة .

ومعنى التوطئة عندهم أنَّ الحال لما كانت صفة معنوية ، شبهت بالصفة
اللفظية ، وكان حكم الصفة اللفظية أنَّ يكون لها موصوفٌ تجرى عليه .
فَعَمَلٌ مثلُ ذلك بالصفة المعنوية ؛ لتكون في حكم الصفة اللفظية في
أنَّ يكون لها موصوفٌ تجرى أيضا عليه .

وقد يكون معنى التوطئة في الحال : أنَّ يتأول في الاسم الجامد
تأويلٌ يخرجهُ إلى حكم الاسم المشتق كقوله عليه السلام وقد سُئِلَ : كيف
يأتيك الوحي ؟ فقال : « أحياناً يتمثل لي الملك رجلاً » (٢) ، فالتوطئة
في الحديث على وجهين :

أحدهما : أنَّ تجعل رجلاً في تأويل مرثياً أو محسوساً وهما
اسمان // جاربان على الفعل .

٢٢٩

والثاني : أنَّ يريد : مثل رجل ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه
مقامه ، وهذا هو معنى قولنا : إنَّ سبيلها أنَّ تكون مشتقة أو في حكم المشتق .

وأما التي في حكم المنتقلة ، فكقوله تعالى (= وهو الحق مصدقاً) (٣) ،
فالحق لا يفارقه التصديق ، لكن لما كان المخبر قد يذكر الحق ليصدق به حقاً
آخر ، وقد يذكره لنفسه أشبهت الحال المنتقلة حين كان لها معنيان تنتقل
من أحدهما إلى الآخر . هذا تقسيم ابن السيد (٤) وغيره لها ، وهو حسن .

(١) الآية ١٢ من سورة الأحقاف .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب يد العوى ٣٠٢/١ ومالك في الموطأ كتاب
القرآن حديث رقم ٧ ص ٢٠٢ ، ٢٠٣ .

(٣) من الآية ٩١ من سورة البقرة .

(٤) انظر إصلاح الخلل ١٠٧-١٠٩ .

وقوله : " الحال : أصلها أن تكون نكرة " .

مثاله : جاء زيدٌ ضاحكاً ، وذلك أنها خبرٌ في المعنى ، والخبر أصله أن يكون بالمجهول عن المعلوم ؛ ولأنها تُشبه التمييز ، وهو لا يكون إلا نكرةً ، وأيضاً فإنها لو كانت معرفةً لكان التعريف يجعلها تابعةً للذاتِ المعرفة حتى تكون صفةً لها ، ويكون وصفُ الاسم بها متقدماً على الفعل ، وذلك هو النعتُ حقيقةً .

وقوله : " وصفاً لمعرفة " .

مثاله : جاء زيدٌ راكباً ، (١) وكان ينبغي له أن يزيد هنا إذا كانت الحال بعد صاحبها ؛ لأن كون الحال بعد (٢) معرفة إنما يشترط فيها إذا كانت بعد صاحبها لما ذكرناه من أنها إذا كانت بعد صاحبها ، وصاحبها نكرةً أمكنت مشاكته ، والمشكلة أولى من غيرها . وأما إذا كانت الحال قبل صاحبها فلا يشترط فيها أن تكون وصفاً لمعرفة بل قد يكون صاحبها معرفةً ونكرةً . ولهذا قال النحويون : وإذا تقدم نعت النكرة طيها نصب على الحال ، ليفرق بين تقدمه وتأخره في ذلك ، فإذا كانت الحال من النكرة إذا تقدمت على صاحبها ليس فيها من الضعف شيءٌ فليس حكمها (٣) إذ ذاك أن تكون وصفاً لمعرفة ، فكان حقه أن يستظهر على هذا بأن يقول : وصفاً لمعرفة إذا تأخرت عن صاحبها . إلا أن له أن يقول : إن حد الحال أن تكون بعد صاحبها ، وذلك أنها صفة ، والصفة حقها أن تكون بعد الموصوف (٤) وإذا كان حقها أن تكون بعد الموصوف فحقها أن تكون وصفاً لمعرفة - فلا أحتاج إلى هذا الاستظهار (٥) - .

وقوله : " ومنقلة " .

-
- (١-١) هذا كلام الشلوميين في الشرح الكبير ص ٢٩٣ .
 - (٢) في الشرح الكبير : وصفاً لمعرفة .
 - (٣) في الشرح الكبير : حقها .
 - (٤) في الشرح الكبير : صاحبها .
 - (٥) هذه عبارة الشلوميين .

ش ١- : وهذا أيضاً كذلك ليس من شرطِ الحالِ الانتقالُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ غَيْرَ مُؤَكَّدَةٍ ، فَإِنَّمَا إِذَا كَانَتْ مُؤَكَّدَةً فَقَدْ تَكُونُ غَيْرَ مُنْتَقِلَةٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَبِئْسَ مَا كَانَتْ تَكُونُ ﴾ (٢) ، وَكَقَوْلِهِ ﴿ ثُمَّ وَلِيْتُمْ مَدِينِينَ ﴾ (٣) إِلَّا أَنَّمَا إِذَا كَانَتْ مُؤَكَّدَةً أَعْنَى الْحَالِ ، فَلَيْسَتْ عَلَى أَصْلِهَا ، لِأَنَّ أَصْلَهَا أَنْ تَكُونَ لِلتَّبْيِينِ لَا لِلتَّوَكِيدِ ، وَإِنَّمَا التَّوَكِيدُ فِيهَا عَلَى التَّشْبِيهِ بِغَيْرِهَا عَلَى مَا سَيَأْتِي ، فَعَلَى هَذَا يَصِحُّ قَوْلُهُ فِي الْمُنْتَقِلَةِ . -١

ص (٤) - وَقَدْ تَأْتَى فِي حُكْمِ الْمُنْتَقِلَةِ : نَحْوُ : «وَلِدَ زَيْدٌ أَرْزَقَ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْأَرْزُقَ غَيْرَ مُنْتَقِلٍ إِلَّا أَنَّهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ يُشْبِهُ الْمُنْتَقِلَ ، لِأَنَّهُ قَدْ كَانَ يَجُوزُ أَنْ يُؤَلِّدَ أَرْزُقًا أَوْ خِلَافَ ذَلِكَ . وَلَوْ قُلْتِ : جَاءَ زَيْدٌ أَرْزُقَ لَمْ يَجْزِ ، لِأَنَّ زَيْدًا أَبَدًا مُسْتَقَرُّهُ الْأَرْزُقُ قَبْلَ مَجِيئِهِ ، فَحَالٌ أَنْ يَجِيءَ إِلَّا وَهُوَ أَرْزُقٌ ، فَإِنَّمَا يَجُوزُ وَرُودُ أَرْزُقٍ وَأَمْثَالِهِ حَالًا بَعْدَ «وَلِدَ» أَوْ مَا فِي مَعْنَاهَا .

وَمِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ : خَلَقَ اللَّهُ الزَّرْفَانَةَ يَدِيهَا أَطْوَلُ مِنْ رِجْلَيْهَا . (٥)
فَأَطْوَلُ حَالٌ وَإِنْ كَانَ صِفَةً غَيْرَ مُنْتَقِلَةٍ لِمَجِيئِهِ بَعْدَ خَلْقِ ، وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

٥٦٨ - فَجَاءَتْ بِهِ سَبَطَ الْعِظَامِ كَأَنَّهَا عِمَامَةٌ بَيْنَ الرَّجَالِ لِوَاءِ (٦) .

أَلَا تَرَى أَنَّ مَعْنَى سَبَطَ الْعِظَامِ : طَوِيلُ الْعِظَامِ ، لَكِنَّهُ نَسَاغَ ذَلِكَ ، لِأَنَّ مَعْنَى جَاءَتْ بِهِ : وُلِدَتْهُ ، كَذَلِكَ .

(١-١) نص الشلوميين عن الشرح الكبير للجزولية ص ٢٩٣ .

(٢) الآية ١٥ من سورة مريم .

(٣) الآية ٢٥ من سورة التوبة .

(٤-٤) الكلام بنصه تقريبا في شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٣٧ ، ٣٣٨ .

(٥) هذا من أمثلة الكتاب ١/١٥٥ .

(٦) البيت من الحماسية رقم ٧٥ في شرح الحماسة للمرزوقي ٢٧٠ - غير

منسوب ونسبته لزيد بن كثوة العنبري في البيان والتبيين ٣/١٠٤ وهو

في شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٣٧ ، والمعاهد النحوية ٣/٢١١

والصبان على الأشموني ٢/١٧٠ .

ومن الناس من زعم أن الحال لا يشترط فيها الانتقال ، واستدل على ذلك بمجئ : دعوت الله سميعاً ، ألا ترى أن سميعاً من صفات الله تعالى فهي لازمة لا تنتقل ، وكذلك وهو الحق مُصَدِّقاً (١) ؛ لأن (٢) التصديق لازم للحق لا يفارقه ، وهذا فاسد . أما التصديق فغير لازم للحق ؛ لأن الحق قد يؤتى به ؛ لأنه حق في نفسه ، لا لأن يصدق به حق آخر (٣) ، وقد يؤتى به لأن يصدق به حق آخر (٣) كالمعجزات والتصديق إذاً غير لازم للحق .

وأما : دعوت الله سميعاً ، فسميع فيه بمعنى مجيب ، لأن سميع قد يكون بمعنى أجاب ، ومنه : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ أي استجاب ، فمعنى دعوت الله سميعاً دعوت مجيباً أي مقدراً لأن يجيبني ، لأن الحال قد تكون بالمستقبل فتكون تقديرية (٤) نحو : مررت برجلٍ معه صقر صائداً به غداً ، أي : مقدراً الآن الصيد به غداً (٤) .

وإنما شرط في الحال الانتقال لكونه هيئة الفاعل والمفعول التي يكون عليها كل واحدٍ منهما ، وتلك الهيئة منتقلة غير لازمة إلا المؤكدة . ولما كانت الحال صفة في المعنى ، والصفة تأتي مبنية ومؤكدة جاءت الحال كذلك .

وقوله : * وعد تمام الكلام . *

إنما كان ذلك لأنها فضلة في الخبر ، ومن شأن الفضلة أن تأتي بعد الكلام التام . وكذلك شرط فيها الاشتقاق ؛ لأنها صفة في المعنى ، وأصل الصفات أن تكون بالمشتقات ، لا بالأجناس ، والسهبلي (٥) وأبو علي الرندي لا يشترطان الاشتقاق فيها لقوله (صلى الله عليه وسلم) (٦) : فتمثل لي الطمك رجلاً (٧) ، وقد تقدم بيانه ، وهذا مذهب يروي عن المبرد ، وقد أشار إليه سيويه . //

٢٣٠

(١) من الآية ٩١ من سورة البقرة .

(٢) في المصورة : الان ، والتصويب من شرح الجمل .

(٣) في المصورة : أمر ، والتصويب من شرح الجمل .

(٤) في شرح الجمل : فيكون تقديره ، ولا يستقيم الكلام بذلك .

(٥) النتائج : ٣٩٦ ، ٤٠٢ .

(٦) تكملة يتم بها الكلام .

(٧) سبق تخريجه ص ٨٤٤

وقوله : " ثم قد تكون معرفة في حكم النكرة . "

مثاله (١) : ادخلوا الأول فالأول (٢) أي مرتبين الترتيب المعروف لكم ، والأول هنا إنما هو وصف للترتيب المحذوف ، والترتيب مصدر واقع موقع الحال ، أي نائب منابه ، وهذا معنى قوله : في حكم النكرة ، أي : إن المصدر الواقع موقع الحال ليس بحال في الحقيقة ، إنما هو نائب مناب الحال ، والحال الذي ناب منابه نكرة وهو : مرتبين ، ولذلك لا يوجد التعريف في الحال إلا في المصدر النائب مناب الحال نحو : أرسلها العراك (٣) ، أو ما هو مقدر بتقديره نحو المثال المتقدم ، واحتيج إلى كون ذلك في حكم النكرة ، لأن حكم الحال أن تكون نكرة حيث كانت مبنية لهيئة مبهمة ، كما كان التمييز بيناً لذات مبهمته ، وحق ما ناب منابها وأغرب بإعرابها ، وأغنى عنها أن يكون نكرة مثلها ، لكنه لما كان الذي ناب منابها غير حال في الحقيقة ، وكانت الحال غيره ، أمكن أن يجيء النائب (٤) في ذلك نكرة ومعرفة لما لم يكن حالاً في الحقيقة ، لكن الأولى أن يكون نكرة لما أقيم مقام الحال ونصب نصبها فحسن أن يكون نكرة مثلها ، قال الخليل : (٥) وقيل : الألف واللام في العراك زائدة ، وكذلك في قولهم : الأول فالأول ويكون المعنى : أولاً فاولاً (٦) ، ألا ترى أن الأول فالأول ليس معهوداً عند المتكلم بذلك ، وكذلك : طلبته جهداً (٧) أي مجتهداً ، وأبوظبي يقدر : تجتهد جهداً ، ويجعل الحال الفعول ، وكذلك : تعترك العراك .

(١) ما يلي من كلام الشلوين في الشرح الكبير ١٤٧ ب إلى قوله : فحسن أن يكون نكرة مثلها .

(٢) من أمثلة الكتاب ٣٩٨/١

(٣) من أمثلة الكتاب ٣٧٢/١ قال سيويه وقال لبيد :

فأرسلها العراك ولم يذرها ولم يشفق على نغص الدخال

(٤) في المصروف : الياب ، والتصويب من الشرح الكبير .

(٥) الذي في الكتاب ٣٧٥/١ " وزعم الخليل رحمه الله أنهم أدخلوا الألف واللام في هذا الحرف وتكلموا به على نية ما لا تدخله الألف واللام . "

(٦) انظر الكتاب ٣٩٨/١

(٧) من أمثلة الكتاب ٣٧٣/١ قال سيويه كأنه قال : اجتهداً .

(٨) انظر الإيضاح للفارسي : ٢٠٠ .

وما قاله سيبويه أولى لعدم الاطراد في ذلك ، ولو كان على الإضمار لا طرد
فإنما هو من وضع الاسم موضع غيره ، ووضع الاسم موضع غيره لا يقال بقياس ، فلذلك
لم يطرد . وأكثر ما يكون ذلك في المصادر نحو ما تقدم ، وفي الأسماء الموضوعة
موضعها نحو : جاء زيدٌ وحده ، أي : الفراداً ، أي : منفرداً ، فهو اسم واقع موقع المصدر
الواقع موقع اسم الفاعل ، وكذلك : مررت بزيدٍ وحده ، أي : إفراداً ، أي :
سفرًا له بمروري . وكذلك : كلمت فاه إلى ربي ، أي : مشافهةً ، أي : مشافهةً
له بكلامي في مذهب سيبويه (٢) . والكوفيون يقدرون : جاطلاً فاه إلى ربي (٣) ،
ولو كان على ما قالوه (٤) لا طرد فاه إلى ربي : رجله على رجلي أي جاطلاً ذلك ، وهم
لا يقولونه ، ولا يجوز مثل هذا في الاسم الذي هو حال بنفسه ، لا يقال : جاء
زيدٌ الضاحك ، وقد أجازته يونس قياساً على العراك ، وليس مثله .

وقوله : ووصفاً لنكرة* .

مثاله : ٥- مررت بـمارةٍ قعدة رجل (٦) ، ووقع أمرٌ فجأةً ٧- ، وعليه مائة بيضاء
حكاه سيبويه ٧- . ولم يقل في هذا كما قال في الذي قبله ، لم يقل : ووصفاً
لنكرة في حكم المعرفة ، لأن ذلك لم يوجد ، أعني أنه لا يوجد ما كان حالاً
من النكرة ، لأن النكرة في معنى المعرفة ٤- ، وإنما تحسن من النكرة إذا كانت
النكرة مقاربة للمعرفة بأن تكون موصوفة أو مخصصة ، كأفعل من ، قال اللسان
تعالى : فيها يفرق كلُّ أمرٍ حكيم * أمراً من عندنا (٨) .

(١) انظر الكتاب ١/ ٣٧٣ ، ٣٧٥ ، ٣٧٧ .

(٢) الكتاب ١/ ٣٩١ ، ٣٩٢ .

(٣) انظر الكتاب ١/ ٣٧٧ هامش ١ ، ٢٠١ .

(٤) في المصورة : ما قاله .

(٥-٥) من كلام الشلوين في الشرح الكبير ١٤٧ بتصرف .

(٦) من أمثلة الكتاب ٢/ ١١٢ .

(٧-٧) زيادة عما في الشرح الكبير . وانظر الكتاب ٢/ ١١٢ ، ١٥٩ .

(٨) الآيتان ٣٠٣ ، ٤٠٣ من سورة الدخان .

وقوله : " وجامدةً في حُكْمِ المُشْتَقِّ . "

مثاله : بينت له حسابَه باباً باباً : أي مفصلاً ، وكذلك هذا زيدٌ أسداً
أي شديداً ، و (ط) هذه ناقةُ الله لكم آيةٌ (١) أي علامةٌ ، والعلامةُ
مُصَدِّرٌ فهو في معنى المُشْتَقِّ .

وفي إعراب : " باباً باباً " إشكال لكونه بنصبين ولا يكون إعرابان في مُعْرَبٍ
واحدٍ ، فقال بعضهم : هو طى حذف حرف العطف أي : باباً باباً ، كما
قالوا : أكلت لحماً سمكاً تمرأ ، أرادوا : لحماً وسمكاً وتمرأ ، وكما قال :

كيف أصبحت ؟ كيف أمسيت ؟ مما يزرع الود في فؤاد الكريم (٢) [٤٦٢]

أراد : وكيف أمسيت ؟ فحذف حرف العطف . وقال بعضهم : إنما هو
مركبٌ وأُعْرِبَ الأولُ إتباعاً للثاني كما قالوا :

٥٦٩ - تزوجتها راميةً هرمزيّةً بفضل الذي أعطى الأمير من النقد (٣)

فراميةً إتباعاً لهرمزيّةً .

ابن طاهر : قامرته درهماً درهماً ، وبينت له حسابَه باباً باباً . لو جعله
مثل : كفة كفة (٤) : " وشغريغراً " (٥) لم يمتنع ، لأنَّ البابَ واحدٌ إلاَّ أنهم
أجروه على الأصل . وعلى مذهب " الفاء " و " ثم " ؛ لأنَّ المعنى واحدٌ (٦)
ومما يدلُّ على حُسنِ الفاءِ قوله : رجلاً رجلاً (٧) ، وجواز " ثم " في " صاعداً " (٨) ،

(١) من الآية ٧٣ من سورة الأعراف .

(٢) سبق تخريجه ص ٦٢٩ وقافيته هناك " السقيم " .

(٣) البيت في شرح شواهد الشافية : ١١٥ والمقرب ٥٨/٢ والتذبيح ٣/٣ ل ٦٥ ب

(دار الكتب) ، وشرح التصريح ٣٣٢/٢ ، والصبان طي الأشمونى ٤/١٩٠ .

(٤) من أمثلة الكتاب ٣/٣٠٤ وهو مثلُ نصه : لقيته كفة كفة . انظره في الأمثال

لأبي عبيد : ٣٧٧ والمستقصى ٢/٢٨٩ .

(٥) من أمثلة الكتاب ٣/٣٠٥ .

(٦) الكتاب ١/٢٩١ .

(٧) المثال : ادخلوا رجلاً رجلاً .

(٨) يشير إلى الأسلوب النحويُّ أخذته بدرهم فصاعداً . انظر الكتاب ١/٢٩٠ ،

قال سيبويه : وثم بمنزلة الفاء تقول : ثم صاعداً ، لأنَّ الفاء أكثر في كلامهم .

وَأَمَّا :

٥٧١ - * سقتك الغيوث مريعاً ثم مريعاً * (١)

فإنه على الظرف الزماني .

قال ابن جنى : قال لى الفارسي : الذي ذكرته في قولهم : بينت له
حسابه باباً باباً من أن تقديره : باباً ذا باب ، فكرت فيه فإذا هو لا يحسن .
قلت : ولم ؟ قال : لأنك إذا وصفت به الأول والثاني كإيائه ، وليس البسب
الثاني الأول لفظاً ومعنى فيكون وصفاً له . قلت له : ولم يكون الثاني وصفاً
للأول ، إنما ذا المفرد المحذوف هو الأول في المعنى ثم حذفته وأقمت الثاني
مقامه فجري عليه جريان الأول وليس إيائه . فقال : هذا في الخبر أشهل
منه في الوصف . قلت : والوصف أيضا يجوز فيه هذا ، قل : ولكن باباً
الأول لما وقع موقع الحال جاز أن يعمل في الثاني . * - قال : وقد جاء في
شعر ابن أحمر :

٥٧١ - * ما جاءت بجمعهم إيائه * (٢)

كذا يدل على تصريفه ومشايبته بالتصريف . قلت له : فقد قالوا : باية

وأشدها : //

٢٣١

٥٧٢ - لا يهتدي لبائته الرشاش (٣) * -

ولعبيد بن أيوب : (٤)

٥٧٣ - خليت بابات جهل كنت أتبعها كما يودع سفر عرصة الدار (٥)

(١) صدره * ألماً على معن وقولا لقبيره *

وهو للحسين بن مطير من مخضرمي الدولتين . انظر حماسة المرزوقي

٩٣٤ والخزانة ٢/٤٨٧ .

* النص غامض ولم أعثر له على تخريج .

(٢) لم أعثر عليه .

(٣) لم أعثر عليه .

(٤) هو عبيد بن أيوب من بني العنبر ، وكان قد جنى جنابة فطلبه السلطان

وأباح دمه وهو من شعراء الحماسة .

(٥) لم أعثر له على تخريج .

فقال : نعم ، نعم .

وقوله : * ولا زمة * .

مثاله : (وَيَوْمَ يَبْعَثُ حَيًّا) ش (١) : ولم يقل في هذه اللازمة لأنها في حكم المنتقلة ؛ لأنه لا معنى للانتقال في هذا الموضع ولا في أمثاله .

فإن قلت : وكيف جاز أن تكون الحال لازمة ، وليست في حكم المنتقلة وحق الحال أن تكون منتقلة ؛ لأنها كما قلت تبين الصفة في حال وجودها بالموصوف ، وهذا معنى يخص المنتقل ، فكان ينبغي ألا توجد الحال لازمة إلا وهي في حكم المنتقل .

فالجواب : أن الذي يسوغ وجود الحال لازمة ليس كونها في حكم المنتقل ولكن أمر آخر ، وهو أن الحال من جملة ما انتصب على التشبيه بالمفعول به ، وقد كان جنس ما انتصب على المفعول على ضربين : مؤكد وهو المصدر وغير مؤكد وهو ما بقي من المفعولات ، فجعل المشبه بالمفعول كأصله مؤكدا وغير مؤكد ، فالمؤكد منه هي الحال المؤكدة ، وغير المؤكد ما بقي من المشبه بالمفعول ، وقد كان المشبه بالمفعول كنه غير مؤكد في الأصل ما عدا الحال اللازمة ، كما كان المفعول كنه غير مؤكد في الأصل ما عدا المصدر ، فكان كل واحد منهما مبينا (في الأصل) (٢) فجعلوا كون الحال من المشبه بالمفعول لازمة في مقابلة المؤكد من المفعول (١) ، انتهى .

وقوله : وعد كلام في حكم التام .

مثاله : ضربني زيدا قائما ؛ لأنه في تأويل : ضربني زيدا إذا كان قائما .

ش ٣- : ولا بد من كون الحال بعد كلام تام ، أو ما هو في حكم التام ، لأنه

مما انتصب على التشبيه بالمفعول به ، وشبهه بالمفعول إنما هو من جهة كونه أتيا بعد كلام تام [من جهة ما وإن لم يكن في الظاهر بعد كلام (٤) ، فلا بد أيضا للحال من أن تكون بعد كلام تام أو ما هو في حكمه .

(١) عن الشرح الكبير للشلوبين ل ٤٧ ب ١٤٨ أ .

(٢) تكملة من الشرح الكبير يتم بها الكلام .

(٣-٣) من كلام الشلوبين في الشرح الكبير ١٤٨ أ ، وقد تصرف الشارح في النقل .

(٤) تكملة من الشرح الكبير .

فإن قلت : كيف يكون هذا الكلام في حكم التام .

فالجواب : أن قولك : ضربي زيداً إذا كان - تريد : إذا وجد - كلام تام في الأصل ، فقولك : ضربي زيداً قائماً ، الحال فيه في الظاهر بعد قولك : ضربي زيداً ، وهو كلام غير تام ، ولكن في التقدير هو تام ، وقولك : " إذا كان " كلام هو خبر " ضربي " ، وقد يستعمل الكلام به فتقول : " ضربي زيداً إذا كان " .
أي : إذا وجد ، فقائماً بعد كلام في حكم التام . ٢

فإن قيل : ولعل قائماً خبر كان وهي الناقصة .

فالجواب : أن خبر كان يكون معرفة تارة ونكرة أخرى ، والعرب لم تنطق بهذا إلا نكرة ، فدل على أنه حال لزوم التنكير فيه ، لا يجوز ؛ ضربي زيداً القائم كذا قال أهل البصرة .

وجواب آخر : وهو أن خبر كان مشبه بالمفعول والمفعول به لا يسد مسد الجملة في الخبر ولا غيره . والقول الأول أقوى .

قال ابن خروف : أجاز الفراء أن يكون خبر كان وأنشد :

٥٧٤ - لذو الرمة ذا الرمة أشهر منه فيلانا (١)

أي إذا كان ذا الرمة أشهر منه إذا كان فيلان ، أي : مسمى بهما ، وهذا عند البصريين نادر لا يقاس عليه [وقال الكوفيون : لا يحتاج إلى تقدير خبر محذوف ، لأن الكلام في معنى ضربت زيداً ، وأكثر شربي السويق ملتوتاً ، في معنى أكثر شربي السويق ملتوتاً ، وأنت لو صرحت بنفس الفعل لتم الكلام ، فكذلك مع المصدر أو المضاف إلى المصدر ، وهو أكثر فاكسى من الإضافة الوصف بالمصدرية والأول أظهر من هذا ، لأن المبتدأ لا بد له من خبر وخبره هنا محذوف سدّ الحال مسدّه ، لأن الحال فضلة في الخبر ، والخبر المحذوف ظرف زمان فهو مناسب لها] ولا يجوز أن يكون قائماً حالاً من الياء في ضربي ، لأنه يكون إذا ذاك

(١) التذييل والتكميل ٣ ل ٦٧ وهو من بحر الزج ، والتفعيلة الثانية في نظر الأول مكفرخة .

معمولاً للمصدر ومعموله مِنْ صَلْتِهِ فيكون اسماً مفرداً ، ولا يكون معك دليل على الخبر ، ولا يُتصور أن ترفع قائماً في هذه المسألة وتجعله خبر المبدأ . لأن خبر المبتدأ إذا كان مفرداً ، يكون هو الأول في المعنى ، والضرب ليس بقائم إلا إن أردت بالقائم الثابت ، فيجوز الرفع ؛ لأن الثاني هو الأول [ومما جاء في الحال فيه بعد كلام في حكم التام قولهم :

* إِنَّمَا المَيْتُ مِنْ يَعِيشُ كَثِييَا * [٥٤٤] (١)

ش الأصل : يَعِيشُ زَيْدٌ كَثِييَا ثُمَّ دَخَلَ عَلَيْهِ مَا صَيَّرَهُ نَاقِصًا فَهُوَ نَفْسِ الأَصْلِ تَامٌ (٢) .

ومن الناس : مَنْ جَعَلَ الحَالُ لازمةً فِي البَيْتِ فِي قَوْلِهِ : إِنَّمَا المَيْتُ مِنْ يَعِيشُ كَثِييَا .

واستدلَّ على ذلك بأنك لو قلت : إِنَّمَا المَيْتُ مِنْ يَعِيشُ ، كان خَلْفًا . لكن أَخَذَ التَّمَامَ فِيهَا بِالنَّظَرِ إِلَى اللَّفْظِ لَا إِلَى المَعْنَى ، وهذا باطلٌ لو أسقطت الحَالُ لكان هذا الكلام تاماً طى معنى ما ؛ ألا ترى أنك لو قلت : هذا زمانٌ إِنَّمَا المَيْتُ فِيهِ مِنْ يَعِيشُ ، تشير بذلك إلى فساده كان كلاماً مستقيماً .

وكذلك مِنْ شرطها أَنْ تكون // مَقْدَرَةً بِنْفِي ، وَسَبَبٌ ذَلِكَ أَنَّهَا مَفْعُولٌ فِيهَا ٢٣٢ ومشبهةٌ لِلظَّرْفِ ، فكما يَقْدَرُ الظَّرْفُ بِنْفِي تُقَدَّرُ الحَالُ أَيْضًا بِنْفِي ، إِلَّا أَنَّكَ تَدْخُلُ فِي عِلَى لَفْظِ الظَّرْفِ وَلَا تَدْخُلُهَا عَلَى لَفْظِ الحَالِ وَإِنَّمَا تَقُولُ فِي : جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكًا ، جَاءَ فِي حَالِ ضَاحِكٍ ، وَمِمَّا يَبِينُ الشَّبَهَ بَيْنَهُمَا قَوْلُهُ تَعَالَى : وَإِنَّكُمْ لَتَمْرُونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ * وَاللَّيْلِي ٤ (٣) عَطْفٌ بِاللَّيْلِ - وَهُوَ ظَرْفٌ - عَلَى مُصْبِحِينَ وَهُوَ حَالٌ ، لِلشَّبَهِ الَّذِي بَيْنَهُمَا .

وقوله : وَالْعَامِلُ فِي الحَالِ إِذَا لَفْظٌ .

يريد : إِذَا لَفْظُ الفِعْلِ وَإِذَا لَفْظٌ مَا اشْتَقَّ مِنْهُ مَا يَعْمَلُ عَلَيْهِ كاسمِ الفَاعِلِ واسمِ المَفْعُولِ ؛ وَالْأَمْثَلَةُ الَّتِي تَعْمَلُ عَمَلًا اسْمِ الفَاعِلِ وَنَحْوَ ذَلِكَ مَا يَدُلُّ عَلَى الفِعْلِ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى .

(١) سبق تخريجه ص ٧٤٦

(٢) التوطئة : ٢٠٠

(٣) الآية ١٣٧ من سورة الصافات .

وقوله : فيجوز تقدُّمها وتأخيرها .

مثال ذلك : جاءَ زيدٌ مُسرِعاً ، وجاءَ مُسرِعاً زيدٌ ، وسرعاً جاءَ زيدٌ ، وزيدٌ
جاءَ مُسرِعاً ، ومُسرِعاً زيدٌ جاءَ ، وزيدٌ مسرعاً جاءَ ، هذا كله جائزٌ فيه التقدُّم
والتأخير والتوسطُ .

وقوله : ما لم يكن العاملُ فيها صلة الألفِ واللامِ .

نحو : زيدٌ الجائِي مسرعاً .

وقوله : أو مصدرأً .

مثاله : يعجبني قيامُ زيدٍ سريعاً ، هذان لا يتقدَّم الحالُ فيهما ، لأنَّ
معمولهما من صلتِهما ، والصَّلة لا تتقدَّم على الموصولِ ، وكذلك إن كان العاملُ
في الحالِ صلةً ، لأنَّ نحو : يعجبني أنَّ يجيئَ زيدٌ ضاحكاً ، لا يجوز التقدُّم
هنا ؛ لأنَّ ما بعد أن من صلتِها ، والصَّلة لا تتقدَّم على الموصولِ ، وكذلك إذا
كانت الحالُ معها وأو الحالِ نحو : جاءَ زيدٌ وهو ضاحكٌ ، لا يجوز تقدُّم جملة
الحالِ هنا على الإطلاق ، لأنَّ الواو في الأصلِ هي العاطفةُ ، فلا تقع صدر
الكلامِ ، وكذلك إن كان صاحبُ الحالِ مجروراً نحو : مررتُ بهنديدٍ ضاحكاً ، لا
تقول : مررتُ ضاحكاً بهنديدٍ ؛ لأنَّ العاملُ ضعيفٌ ، وهو حرفُ الجرِّ كذا قال
سيبويه (١) .

قال السُّهيلي : وظنَّ المبردُ وطائفةٌ من النحويين أنَّ المانع من ذلك كونُ
الباءِ فاعلاً غيرُ متصرفٍ (٢) ، وأنَّ الباءَ هي العاملةُ في الحالِ ، وهذا باطلٌ ؛
لأنَّ الباءَ خافضةٌ للأسماءِ فكيف تنصبُ الحالَ ؟ .

فإن قالوا : إنَّما عملٌ معنى الباءِ وهو الإلصاقُ .

قلنا : وهذا باطلٌ أيضاً ؛ لأنَّ معاني الحروفِ التي جاءتْ له أضعفُ من
أنَّ تعملَ في حالٍ أو ظرفٍ أو يتعلَّق بها حرفُ جرٍّ ، وهذا أصلٌ مجمعٌ عليه ، وقد
تقدَّم ذكره ، وإنَّما العاملُ فيها هاهنا ما يعملُ في الظرفِ إذا قلتُ : مررتُ بهنديدٍ
اليومَ ، وهو المروءُ ، لكنَّها صفةٌ ، والصَّفة لا تتقدَّم إلاَّ أنَّ تُشبه بالمفعولِ فتقولُ :
لقيتُ هنداً قائمةً ، فيعملُ فيها ما يعملُ في المفعولِ وينصبُه .

(١) انظر الكتاب ٢ / ١٢٤ .

(٢) انظر المقتضب ٤ / ١٧٢ ، ٣٠٣ .

وأما مررت ونحوه فلا يَصِلُ إلى المفعول إلا بحرف جرٍّ. فلما لم ينصب مفعولاً لم تشبهُ الحالُ التي يعمل فيها بالمفعول ، ولولا شَبْهَها بالظرفِ ما نصبها مقدِّمةً ولا مؤخِّرةً ؛ لأنَّها صِفَةٌ كما سبقَ ، وأيضاً فإنَّ الحالَ مُشَبَّهَةٌ بخبرٍ كان ؛ لأنَّها (١) هي الاسمُ المرفوعُ قبلها ، وكثيراً ما يسمِّيها سيويوه خبراً من أجل هذا (٢) ، فإذا لم يَعْمَلْ فيها عاملٌ مثل كان التي لا تَصِلُ بحرفِ جرٍّ لم يَجْزِ تقدُّيمها ، فبَطُلَ (٣) شَبْهَها بخبرٍ كان .

ووجهُ ثالثٌ ينبغي الوقوفُ عليه لعظيم فائدته في علم العربية ، وهو أن حروفَ الجرِّ حروفٌ صفاتٍ تتعلَّقُ بالحدِّثِ فتَقَيِّدُه تَقْيِيدُ الصِّفَةِ تقول : مررتُ بزيدٍ ، فإنَّما ذكرتُ مروراً مقَيِّداً مخصوصاً بزيدٍ لا مطلقاً ، وإذا كان الأمرُ كذلك فاعلم أنَّه إذا اجتمع صفتان لموصوفين لم يَجْزِ أن تلي صِفَةٌ أحدهما غيرَ موصوفها تقول : مررتُ برجلٍ على فرسٍ ، فان نَعَتَّ قلتُ : على فرسٍ أبلقٍ ، فإن جئتَ بِنَعْتِ الرجلِ فأوليتَه الفرسَ لم يَجْزِ مثل أن تقول : مررتُ برجلٍ على فرسٍ عاقلٍ أبلقٍ أو على حمارٍ فقيهٍ أشهبٍ ، حتى يلي النعتُ - الذي هو فقيه - الرجلَ . وكذلك لو قلتُ : مررتُ برجلٍ مع امرأةٍ عاقلٍ حسنةٍ حتى تقول مع امرأةٍ حسنةٍ ، فتلبي الصِفَةَ موصوفها ، فقولك : مررتُ بهندين قائمةٍ [(٤) الجارُّ صِفَةٌ للمرورِ وقائمةٌ صِفَةٌ لهندٍ ، فإنَّ قدَّمتها وليَّ المرورِ ما هو صِفَةٌ لغيره ، وليس كذلك الظرفُ ؛ لأنَّه مقدَّرٌ بغي وهو متعلِّقٌ بالمرورِ وليس بصفةٍ لغيره فحسن أن تقول : مررتُ اليومَ بهنديً ، ومررتُ بهندٍ اليومَ أي في هذا اليومِ وليس كذلك الحالُ ، لأنَّها هي هندٌ ، ولولا الشَّبهُ المعنوي الذي بينها وبين الظرفِ لما نصبتها بمسرتُ أبداً ؛ لأنَّها لا تَتَّصِبُ هنداً التي هي الموصوفةُ بالقيامِ ، فكيف تَتَّصِبُ صفتها؟ وإنَّما أشبهتِ الحالُ الظرفَ من أجل أنَّها مقدَّرةٌ بغي، وذلك التقديرُ إنَّما هو في المعنى لا في اللفظِ والمشَبَّهُ بالمشَبَّهِ لا يقوى قوَّته ، فلو قدَّمتها لأخرجتها عن الصِّفَةِ أصلاً ، وخروجها عن الصِّفَةِ بالكليةِ محالٌ ، فلا بدَّ من بقائها تابعةً

(١) في المصورة : لأن ، وبما أثبتناه يستقيم الكلام .

(٢) انظر الكتاب مثلاً ٤٩/٢ وهامشها رقم (٢) ، ٥٠ وهامشها رقم (٥) ، ٨١ ،

٨٦ ، ٨٧ ، وعقد باباً في ص ٨٨ عنوانه : هذا باب ما ينتصب فيه الخبر لأنَّه خبرٌ لمعروفٍ يرتفع على الابتداء قدَّمته أو أخرته ، وذلك قولك : فيها عبد الله قائماً . الخ . . .

(٣) كلمة (فبطل) غامضة في المصورة .

(٤) تكلمة يتم بها الكلام .

لموصوفها حتى تجيء بفعلٍ يعملُ في موصوفها كعملِ كان ، فتشبهه حينئذٍ بالخبر ، فتقدم ، أو يعمل في موصوفها الفعلُ الرفعُ أو الناصبُ ، فتشبهه حينئذٍ بالمفعولِ فتقدم ، وليس مررتُ مما يرفعُ هنداً ولا ينصبها ، وإنما يصلُ إليها بحرفِ الجسْرِ [ففقدت] (١) شبهها بالمفعول في هذا الموضع ، ولم يبق إلا شبهها بالظرفِ فنصبتُ لذلك ، وشبهتها بالظرفِ إنما (٢) [هو] (٣) مع التأخير ، لما (٤) سبق من بقاء معنى الضمَّة فيها ، ووجوب (٥) كونها تابعةً كوالله المستعان . (٦) انتهى كلامُ السَّهيليِّ وهو حسن .

ومن قال : إنَّ العاملَ " الباءُ " فيقول ؛ لأنَّ العاملَ أبداً في الحالِ ما عمل في صاحبها ، والباءُ هي العاملةُ // في المجرور الذي هو صاحبُ الحالِ ، فكذلك تعملُ في الحالِ - والعملُ في الحقيقة إنما هو للمتكلم لا لهذا الألفاظ ، وإنما ينسبُ لها بالمجاز [فيقال له : نعم ، الباءُ أبداً تخفضُ ما يليها وينصبُ (٧) ما لا يليها (٨) ، والله أعلم .

وقوله : " وإيَّ معنى (٩) ، فلا يجوزُ التقديمُ بخلافِ الظرفِ . " يريد : بمعنى الفعلِ معناه لا لفظه نحو : في الدارِ زيدٌ جالساً ، وإنَّ أمامك زيدٌ ضاحكاً ، لا يجوزُ تقدُّمُ الحالِ هنا ؛ لأنَّ العاملَ فيها : " فسي الدارِ " بالنيابة منابِ الاستقرار ، وليس فيه حروفُ الفعلِ فهو عاملٌ ضعيفٌ ، فلا يتقدَّمُ عليه معمولُه بخلافِ الظرفِ فإنَّه [يعملُ] (١٠) المعنى فيه ويتقدَّمُ مع

- (١) يوجد في مكان هذه الكلمة إحالة على الهامش حيث توجد كلمة مطموسة ، وما أثبتناه يستقيم به السياق .
- (٢) في المصوِّرة : إنها .
- (٣) تكلمة يتم بها الكلام .
- (٤) في المصوِّرة " كما " وهو تحريف .
- (٥) في المصوِّرة : " ووجوه " ، وهو تحريف .
- (٦) انظر في " مسألة تقدُّم الحال على صاحبها المجرور بالحرف " ابن كيسان النحوي (د . البنا) : ١٥٨ وما بعدها .
- (٧) في المصوِّرة : وتنصب ، والصواب ما أثبتناه ، فالباء لا تنصب .
- (٨) في المصوِّرة : يلما .
- (٩) يعني العامل
- (١٠) كلمة " يعمل " مطموسة في المصوِّرة .

ذلك عليه ؛ لاتساع العرب في الظروف نحو : زيد في الدار يوم الجمعة
ولك ثوب كل يوم ، تقول : زيد يوم الجمعة في الدار ، وكل يوم لك ثوب ، ومن
كلامهم (١) : **أكل يوم لك ثوب تلبسه** ، العامل في " كل يوم " ما في " لك " من
معنى الفعل ، كأنه قال : **أكل يوم مستقر لك ثوب تلبسه** ، ولا يجوز
أن يكون العامل فيه " تلبسه " ؛ لأنه صفة للثوب ، وتقديم المعمول يؤذن بتقدم
عامله ، فيؤدّي ذلك إلى تقدم الصفة على الموصوف وذلك غير جائز ، ولا يجوز
أن يعمل في " كل يوم " فعل مضمّر يفسره تلبسه ؛ لأنه لا يفسر إلا ما يعمل ،
" وتلبسه " لا يصح له العمل فلا يصح له التفسير .

وأما الحال فلا يجوز فيها التقديم على العامل إذا كان معني ، فلا تقول
في : هذا زيد ضاحكاً ، ضاحكاً هذا زيد ، ولا ها ضاحكاً ذا زيد ، إذا جعلت
العامل " ذا " بما فيه من معنى الإشارة ، فإن قدرت العامل ما في " ها " من
معنى تنبيهه جاز : ها ضاحكاً ذا زيد ، وكذلك لا يجوز : زيد ضاحكاً فسى
الدار ، لأن العامل في الحال المجرور وهو معني كأنك قلت : زيد ضاحكاً
مستقر في الدار . وإنما لم يجز ذلك في الحال ، لأن الباب في المعانسي
لا تعمل إلا في المجرورات والظروف ، لأن الظروف مجرورات في التقدير بنية
" في " ، فأما الحال فليست كذلك ؛ ألا ترى أنه ليس التقدير : زيد فسى
الدار [في] (٢) ضاحك ، وإنما عملت المعاني في الأحوال تشبيهاً بالظروف
من حيث هي فضلة منتصبة بعد تمام الكلام على معنى " في " لا على تقديرها ؛
ألا ترى أن المعنى : زيد في الدار في حال أنه ضاحك ، فلما كانت مشبهة
بالظروف والمجرورات في ذلك لم يتصرفوا (٣) فيها بالتقديم على العامل إذا كان
معني ، كما تصرفوا في المجرورات والظروف ؛ لأن المشبه بالشيء لا يقوى قوته .
وأجاز أبو الحسن : التقديم في الحال في مثل : زيد قائماً في الدار (٤)

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٣٤ / ١ والكلام فيما يلي إلى قوله : لأن

المشبه بالشيء لا يقوى قوته " عن شرح الجمل ٣٣٤ / ١ ، ٣٣٥ بتصرف .

(٢) تكلمة يتم بها الكلام من شرح الجمل .

(٣) في شرح الجمل : ليتصرفوا ، والصواب ما أثبتناه .

(٤) مذهبه في المحتسب ٢٣٣ / ١ ، وشرح الطائفة السافية : ٧٥٣ ، والبحر ٤٤٠ / ٧ .

وذلك مع تَوَسُّطِ الحال بين المبتدأ والخبر ، ومنع ذلك مع التقديم ، وحجته
أَنَّ الحالَ لَمَّا تَقَدَّمَ عَلَى أَحَدِ جِزَيِ الْجُمْلَةِ وَلَمْ تَتَقَدَّمْ عَلَيْهَا جَازًا ، أَلَّا تَسْرَى
أَنَّ الْخَبَرَ مَفْتَقَرٌ إِلَى الْمَبْتَدَأِ ، وَالْمَبْتَدَأُ مَفْتَقَرٌ إِلَى الْخَبَرِ ، فَكَانَ الْمَبْتَدَأُ يَطْلُبُ
الْخَبَرَ بِالتَّقْدِيمِ ، فَالْحَالُ كَأَنَّهَا مُؤَخَّرَةٌ مَعْنَى ، وَهَذَا لَا يُلْزَمُ سَيِّئِيهِ ، لِأَنَّ الْعَامِلَ
فِي الْحَالِ نَفْسُ الظَّرْفِ لَا الْجُمْلَةُ ، وَهُوَ عَامِلٌ ضَعِيفٌ وَقَدْ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَمَا تَقُولُونَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ﴾ (١)
فِي قِرَاءَةٍ مِنْ قَرَأَ بِنَصْبِ مَطْوِيَّاتٍ عَلَى الْحَالِ وَلَا عَامِلَ (٢) هُنَا إِلَّا الْمَجْرُورُ ،
فَهَذَا يَشْهَدُ لِقَوْلِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَخْفَشِ ؟

قَالَ الْعُبَيْدِيُّ : إِنْ صَحَّتْ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ ، فَإِنَّ تَأْوِيلَهَا أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ
فِي الْحَالِ : مَا فِي السَّمَاوَاتِ مِنْ مَعْنَى السُّمُوِّ وَالرَّفْعَةِ . وَلَا خِلَافَ فِي جَسَازِ :
فِي الدَّارِ قَائِمًا زَيْدٌ ، وَلَا فِي مَنَعَ (٣) : قَائِمًا زَيْدٌ فِي الدَّارِ .

قَالَ الْخَدَّبُ : قَائِمًا فِي الدَّارِ رَجُلٌ ، لَيْسَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ ، وَلَا : قَائِمًا
هَذَا زَيْدٌ ، وَمِنْ كَلَامِهَا : هَذَا قَائِمًا زَيْدٌ ، وَزَيْدٌ قَائِمًا فِيهَا ، وَلَعَلَّهُ يَشِيرُ إِلَى
الآيَةِ .

وَقَالَ بَعْضُهُمْ : تَأْوِيلُ الْآيَةِ ، أَنْ يَكُونَ " مَطْوِيَّاتٌ " عَلَى إِضْمَارٍ :
أَعْنِي ، وَيَكُونُ الْمَجْرُورُ خَبْرًا لِلْمَبْتَدَأِ (٤) وَكَذَلِكَ اسْتَدَلَّ الْأَخْفَشُ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ
وَهُوَ النَّابِغَةُ :

٥٧٥ - رَهْطُ ابْنِ كَوْزٍ مُحَقِّبِي أَدْرَاعِهِمْ فِيهِمْ وَرَهْطُ رَبِيعَةَ بْنِ حُدَّارٍ (٥)

- (١) الآيَةُ ٦٧ مِنْ سُورَةِ الزُّمَرِ وَقِرَاءَةُ النَّصْبِ قَرَأَ بِهَا عَيْسَى وَالْجَحْدَرِيُّ الْبَحْرُ ٤٤٠/٧
- (٢) فِي الْمَصْرُورَةِ : وَلَا عَمَلٌ .
- (٣) فِي الْمَصْرُورَةِ : مَعْنَى ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .
- (٤) انظُرْ شَرْحَ الْجَمَلِ ٣٣٦/١
- (٥) دِيَوَانُهُ : ٥٥ مِنْ قَصِيدَةِ أَوْلَاهَا :
نَبِثَتْ زُرْعَةً وَالسَّفَاهَةُ كَأَسْمِهَا * يَهْدِي إِلَى غَرَائِبِ الْأَشْعَارِ
وَالشَّاهِدُ فِي شَرْحِ الْجَمَلِ ٣٣٥/١ ، وَشَرْحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ٧٣٣ ،
٧٥٣ ، وَالْمَقَاصِدَ النُّحْوِيَّةَ ٣/١٧٠ .
وَابْنُ كَوْزٍ وَرَبِيعَةُ بْنُ حُدَّارٍ مِنْ بَنِي أَسَدٍ ، وَكَانَ رَبِيعَةُ حَكَمًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ .

قال : العاملُ في الحال - وهو مُحَقَّبِي - ما في المجرور بعده مِنْ معنى الاستقرار .

وهذا لا حُجَّةَ فيه لِقَلَّتِهِ ، ويحتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى إِضْمَارٍ أَعْنِي مُحَقَّبِي أَدْرَاعِهِمْ وتكون الجملة اعتراضاً بين المبتدأ والخبر ؛ لِأَنَّ فِيهَا تَسَدِيداً لِلْكَلامِ وَتَبْيِيناً .

قال السَّهَيْلِيُّ (١) : وَمِمَّا لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْحَالِ فِيهِ [فِيهِ] قَوْلُكَ : هَذَا زَيْدٌ مُنْطَلِقاً ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ هَا هُنَا مَا دَلَّ عَلَيْهِ التَّوَجُّهُ وَالْإِشَارَةُ كَأَنَّكَ قُلْتَ : انْظُرْ إِلَيْهِ مُنْطَلِقاً ، فَمَعْنَى انْظُرْ هُوَ الْعَامِلُ فِيهَا ، لَا مَا قَالَ بَعْضُهُمْ مِنْ مَعْنَى التَّبْيِيهِ فِي قَوْلِكَ : هَا ؛ لِأَنَّ " هَا " حَرْفٌ ، وَمَعْنَى الْحُرُوفِ لَا تَعْمَلُ فِي الظَّرْفِ وَالْأَحْوَالِ . وَكَذَلِكَ لَا يَعْمَلُ فِيهَا مَا فِي " ذَا " مِنْ مَعْنَى الْإِشَارَةِ كَمَا ظَنَّ بَعْضُهُمْ ، لِأَنَّ " ذَا " اسْمٌ غَيْرُ مُشْتَقٍّ إِنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ : هُوَ وَأَنْتَ فِي الْمُضْمَرَاتِ فَلَيْسَ فِى أَلْفَاظِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ شَيْءٌ مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ ، وَلَكِنْ لَمَّا أَشْرَتْ لِلْمَخَاطَبِ إِلَى زَيْدٍ وَتَوَجَّهَتْ إِلَيْهِ عُلِمَ أَنَّكَ تَرِيدُ : انْظُرْ إِلَيْهِ فِي هَذِهِ الْحَالِ فَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَى مِثْلِ هَذَا الْعَامِلِ الْمَعْنَوِيِّ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِفِعْلٍ مَلْفُوظٍ بِهِ فَيُشَبَّهُ بِالْمَفْعُولِ ، وَإِنَّمَا هِيَ صِفَةٌ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَلَوْ جَعَلْتَ مَكَانَهَا الظَّرْفَ فَقُلْتَ : هَذَا زَيْدٌ الْيَوْمَ لَمْ يَجُزْ ، قَدَّمَ الْيَوْمَ أَوْ آخَّرْتَهُ لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ فِي ذِكْرِ الظَّرْفِ ، لِأَنَّ الْمَخَاطَبَ قَدْ عُلِمَ مِنَ التَّوَجُّهِ وَالْإِشَارَةِ أَنَّكَ لَا تَرِيدُ إِلَّا ذَلِكَ الْحَيْنَ الَّذِي أَشْرَتْ إِلَيْهِ فِيهِ ، فَلَا مَعْنَى لِتَقْيِيدِ هَذَا فِي هَذَا الْمَعْنَى بِحَيْنٍ آخَرَ // وَالْحَالُ لَيْسَتْ كَذَلِكَ إِنَّمَا هِيَ صِفَةٌ تَرِيدُ تَبْيِيهِ الْمَخَاطَبِ عَلَى النَّظَرِ إِلَى زَيْدٍ فِيهَا لَغَرَضٌ مَقْصُودٌ كَمَا فِي التَّنْزِيلِ ﴿ أَلَدُّ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾ (٢) نَبَّهَتْ عَلَى الشَّيْخِ الْمَانِعِ مِنَ الْوِلَادَةِ ، فَهَذَا الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا .. انْتَهَى .

وقوله : " وتقعُ الجملةُ الاسميةُ والفعليةُ موقعها مشتلةً على ضميرٍ يعودُ على ذي الحال . "

مثاله : جاءَ زيدٌ يدهُ على رأسِهِ (٣) ، وجاءَ زيدٌ قد ضحكَ ، وجاءَ زيدٌ يضحكُ

(١) انظر في هذا الكلام النتائج ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، وأما في السهيلي ١٠٤ ،

(٢) الآية ٧٢ من سورة هود .

(٣) المثال في شرح الجزولية الكبير ١٤٩ أ

وقد يؤكد الارتباط في هذا النحو بالواو إلا في المضارع، فإن الواو لا تدخل عليه فتقول : جاء زيدٌ وقد ضحك ، وجاء زيدٌ ويده على رأسه ، ولا يقال : ويضحك ، كما لا يقال : وضاحكاً ^{جمل} المضارع على اسم الفاعل لشبهه به .

وقوله : " فإن دخلت الاسم منه لزمها واو الحال " .

مثاله : جاء زيدٌ والشمس طالعة ^(١) ، وإنما كان ذلك لئلا تكون الجملة عربةً من الرباط ، وذلك لا يجوز . قال ابن جنى في سر الصناعة له : لا بد من الرباط في الجملة مع وجود الواو إما في اللفظ وإما في التقدير ، فإذا قلت : جاء زيدٌ والشمس طالعة ، فالتقدير عنده : والشمس طالعة في وقت مجيئه ، ثم حذف ودلت الواو على ذلك .

وقوله : " ولا تخلو الفعلية [منه] إلا ^(٢) والفعل ماضٍ معني " .

يعنى أن الفعل المضارع إذا وقع حالاً لا تخلو الجملة من الضمير إلا أن يكون المضارع ماضياً في المعنى نحو : جاء زيدٌ ولم يضحك أحدٌ ، ولو قلت : جاء زيدٌ ويضحك خالدٌ لم يجز ، وما جاز من قولهم ^(٣) : قمت وأصك عينه ، يتأول على أن المبتدأ محذوف أي : وأنا أصك عينه ، قالوا وإنما دخلت على الجملة الاسمية لا على الفعل المضارع ، وكذلك قوله وهو من أبيات " الإصلاح " ليعقوب ^(٤) :

فلما خشيت أظافيره نجوت وأرهنهم مالكا ^(٥) [٦٨]

التقدير : وأنا أرهنهم مالكا ، فحذف المبتدأ للعلم به ، ويروى : أرهنتم ^(٦) لأنه يقال : رهن عنده مالاً وأرهن عنده مالاً .

وقوله : " أو معني ولفظاً ، "

مثاله : جاء زيدٌ وقد طلعت الشمس .

-
- (١) المثال في شرح الجزولية الكبير : ل ١٤٩ أ
 * كذا في المصروف ، والأولى : جاء
 (٢) تكلمة من الجزولية .
 (٣) المثال في إصلاح المنطق ٢٣١ ، ٢٤٩ ، وكذلك قولهم : نهضت إليه وأخذ بشعره .
 (٤) إصلاح المنطق : ٢٣١ ، ٢٤٩
 (٥) سبق تخريجه ٢٩٨
 (٦) في إصلاح المنطق ٢٣١ ، ٢٤٩ قال الأصمعي : ورواية من روى :
 " نجوت وأرهنتم مالكا خطأ ."

وقوله : " وَإِذَا خَلَّتْ مِنْهُ " .

رَاجِعٌ إِلَى الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ الْمَاضِيَةِ فِي الْمَعْنَى أَوْ فِي اللَّفْظِ
وَالْمَعْنَى ، وَمِثَالُ ذَلِكَ : جَاءَ زَيْدٌ وَالشَّمْسُ طَالَعَةٌ ، وَجَاءَ زَيْدٌ وَقَدْ طَلَعَتِ
الشَّمْسُ . وَجَاءَ زَيْدٌ وَلَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ .

وقوله : " لَزِمَتْهَا الْوَاوُ " .

يعنى لثلاً تبقى الجملة دون رابطٍ ، أو ما يقوم مقام الرابط ، وهو الواو .
وقوله : " وَلَا تَجِيءُ الْوَاوُ مَعَ الْمُضَارِعِ غَيْرِ الْمَاضِيِّ مَعْنَى إِلَّا قَلِيلاً " .

استظهر على قولهم : قَمْتُ وَأَصُكُ عَيْنَهُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَأْوِيلُهُ ، فَلَا تَقُولُ : جِئْتُ
زَيْدًا وَيَضْحَكُ عَمْرٌو كَمَا لَا تَقُولُ : جَاءَ زَيْدٌ وَضَاحِكًا عَمْرٌو ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُهُ (١) .

وقوله : " وَإِذَا لَمْ يَجِبِ الْإِتْيَانُ بِالْوَاوِ فِي الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ كَانَ مَخْتَارًا " .

يعنى أَنَّ الْجُمْلَةَ الْأَسْمِيَّةَ إِذَا كَانَ فِيهَا ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى ذِي الْحَالِ لَمْ
يَكُنْ الْإِتْيَانُ بِالْوَاوِ وَاجِبًا ، لَكِنَّهُ يَكُونُ مَخْتَارًا لِتَأَكُّدِ الرَّابِطِ نَحْوُ : جَاءَ زَيْدٌ [و]
يُدُّهُ عَلَى رَأْسِهِ ، وَهُوَ الْمَخْتَارُ .

وقوله : " [و] فِي حِكْمِهَا الْمَاضِي مَعْنَى " .

مثاله : جَاءَ زَيْدٌ وَلَمْ يَضْحَكْ ، وَعَلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

٥٧٦ - بِأَيْدِي رِجَالٍ لَمْ يَشِيمُوا سِيُوفَهُمْ . وَلَمْ تَكْثُرِ الْقَتْلَى بِهَا حِينَ سُلِّتِ (٣)
أَي فِي حَالِ أَنَّهَا لَمْ تَكْثُرِ الْقَتْلَى بِهَا حِينَ سُلِّتِ ، إِنَّمَا شَامُوهَا وَقَدْ كَثُرَتِ الْقَتْلَى
بِهَا ، وَيَجُوزُ إِسْقَاطُ الْوَاوِ ، وَإِثْبَاتُهَا عِنْدَهُ هُوَ الْمَخْتَارُ .

وقوله : " أَوْ لَفْظًا وَمَعْنَى " .

مثاله : جَاءَ زَيْدٌ وَقَدْ ضَحِكَ ، وَجَاءَ زَيْدٌ قَدْ ضَحِكَ .

(١) تقدم قبل قليل .

(٢) من الجزولية

(٣) البيت للفرزدق وليس في نسخة الديوان التي بين يدي ، وعزاه ابن رشيق

إلى سليمان والشاهد في الإنصاف ٦٦٢ ، وشرح ابن يعيش ٦٢/٢ ،

شرح أبيات المعنى ١٠٨/٦

ابن قنفة بن شفاء الحسين بن علي ، قال يرودي للفرزدق : الحمد ١٧/٢

وقوله : * وعلى كلِّ حالٍ لا بدَّ من قدِّ في الماضي لفظاً ومعنى ظاهرةً أو مقدرةً .^(١)

فالظاهرة : نحو ما تقدّم من قولك : جاء زيدٌ وقد ضحك ، والمقدرة : نحو : جاء زيدٌ ضحكاً ، ونحو قوله تعالى : * أو جاؤكم حصرت صدورهم أن يقاتلوكم أو يقاتلوا قومهم *^(٢) أي : قد حصرت صدورهم أي : حصرت صدورهم ، وقال بعضهم : حصرت نعتاً لمخذوف هو حال أي قوماً حصرت صدورهم ، وهو ضعيفٌ ؛ لإقامة الصفة غير المحضة مقام الموصوف ، وذلك قليل بابه الشعر والضرورة نحو قول الشاعر :

٥٧٧ - واللّه ما زيد بنام صاحبه ولا مخالط اللّيان جانبه^(٣)

ويروى :

* واللّه ما ليلى بنام صاحبه *

أزاد : برجل ، أو بليلى نام صاحبه ، ثم حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه وهي غير محضة . وقيل : هو دعاء . وهو من ذهب أبي العباس المبرد .^(٤) ورد عليه بأنه لا يدعى عليهم أن يحصر الله صدورهم عن قتال قومهم الذين هم مثلهم في الكفر ، بل يدعى عليهم أن يكون بأسهم بينهم شديداً ، وله أن يقول : قد يدعى عليهم أن يحصر الله صدورهم من قتال قومهم وغيرهم حتى يكونوا^(٥) أن لا على كلِّ حال .

-
- (١) وقوع الفعل الماضي حالاً من غير تقدير قد هو من ذهب الكوفيين والأخفش انظر الإنصاف : ٢٥٢ المسألة رقم ٣٢
(٢) الآية ٩٠ من سورة النساء .
(٣) البيتان في الخصائص ٣٦٦/٢ ، والأمالى الشجرية ١٤٨/٢ والإنصاف ١١٢ وشرح ابن يعيش ٦٢/٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٢٠/١ ، ٤٢٩ ، ٥٩٩ ، ٥٨٩/٢٤ ، والخزانة ١٠٦/٤ وغير ذلك كثير .
(٤) المعتضد ١٢٤/٤ ، ١٢٥ وحواشي "عضيمة" فيهما .
(٥) في المصورة : يكون .

باب

هذا هو باب الابتداء

قال أبو موسى : " الابتداء جعل الاسم أول الكلام معنى مسنداً إليه الخبر . وبه يرتفع المبتدأ والخبر بشرط التعرّية من العوامل اللفظية . "

ش (١) : يريد أنه لا يلزم أن يكون أول الكلام لفظاً ، وإنما يلزم أن يكون أول الكلام معنى // خاصة نحو : زيد قائم ، وقائم زيد ، ويريد بالكلام ما بدأ به في صدر هذا التأليف من قوله : الكلام لفظ مركب مفيد بالوضع ، ولا يريد : أول ما يتكلم به المتكلم فاتهم يقولون في أبوه من قولك : زيد أبوه قائم : مبتدأ وليس أول ما يتكلم به المتكلم لكن قولك : أبوه [قائم] (٢) ، يقال له : كلام ، على ما حدّه في أول التأليف ، لأنه لفظ مركب مفيد بالوضع ، وأبوه منه أول معنى ، ومعنى كونه أولاً في المعنى أنه مخبر عنه لم يعمل فيه خبره كما عمل في المخبر عنه خبره في قولك : قام زيد وضربت زيداً ، وإن لم يعمل فيه خبره فالرتبة أن يكون المخبر عنه قبل الخبر إلا أن يمنع من ذلك أمر لفظي وهو ما يقتضيه العمل من تأخير المعمول عن العامل ، فإذا كان الأب مسنداً قولك : زيد أبوه قائم أول كلام معنى ، وهو مسند إليه الخبر ، فينبغي أن يكون مبتدأ ، وإن لم يكن أول ما يتكلم به المتكلم ، وكذلك : زيد في قولنا : إنما زيد قائم ، وفي قولنا : ما زيد قائم وما أشبه ذلك ، وكذلك " زيد " في قولنا : قائم زيد هو مبتدأ ، لأن قولك : قائم زيد كلام على ما حدّه في أول هذا التأليف ، وزيد منه أوله في

الرتبة من حيث كان مخبراً [عنه] (٣) لم يعمل فيه خبره ، فهو اسم مجعول أول الكلام معنى مسنداً إليه الخبر إلا أنه يقتضي هذا الكلام أن قولنا : إن زيداً قائم ، وكان زيد قائماً أن يكون زيد في ذلك مبتدأ ؛ لأنه أول خبره كما كان أبوه في قولك : زيد أبوه قائم أولاً لخبره ، وإن لم يكن واحداً منهما

(١) سنعمد في تخريج كلام الشلوبين على الشرح الصغير للجزولي نسبة له ، وذلك لأن هذا الباب وما بعده من أبواب ساقط من الشرح الكبير في النسخة التي بين أيدينا . والكلام التالي للشلوبين في الشرح الصغير : ١٧٤ - ١٧٦ مع اختلاف نذكر الهام منه فيما يلي من هوامش .

أول ما يتكلم به المتكلم وهذا لم يقله أحد ، فكان حقه أن يزيد في وصف المبتدأ إذ قال : الابتداء جعل الاسم . . إلى آخره أن يقول : معرى من العوامل اللفظية .

فإن قلت : فقد ذكره بعد في قوله : وبه يرتفع المبتدأ والخبر بشرط التعرية من العوامل اللفظية .

فالجواب : أنه ذكره شرطاً في ارتفاعه بالابتداء لا شرطاً في كونه مبتدأ ، فأوهم إسقاطه من حدّ الابتداء أن المبتدأ قد يكون غير معرى ، وإن لم يكن مرتفعاً بالابتداء ، لأنه إنما شرط التعرى في ارتفاعه لا في حقيقة الابتداء ، لكن عذره في ذلك أن يقول : قد علم أنه ليس في الدنيا مبتدأ إلا وهو مرفوع لفظاً أو تقديرًا أو حكماً على موضعه بالابتداء ، فلما شرطت التعرى في كونه مرفوعاً بالابتداء كان ذلك شرطاً في كونه مبتدأ إذ لا يكون مبتدأ إلا مرفوعاً بالابتداء على وجه من الوجوه التي ذكرنا .^(١)

وقوله : وبه يرتفع المبتدأ والخبر .

ليس هذا مذهب سيبيويه ، إنما مذهبه أن الابتداء يرفع المبتدأ ، والمبتدأ يرفع الخبر ، وهو الحق ؛ لأن الابتداء لا يطلب الخبر بالحقيقة وإنما يطلب المبتدأ ، والمبتدأ هو الذي يطلب الخبر ، فتخيل من قال : الابتداء (٢) يرفعهما أن الابتداء هو الطالب لهما ، وذلك إن قيل فسي الابتداء إنما يقال فيه بالمجاز ، من حيث كان يطلب المبتدأ والمبتدأ طالب للخبر . فتوهم قائل هذا القول أن الابتداء طلب للخبر ، وكذلك هو إلا أنه بوساطة المبتدأ ، فصارت الحقيقة إذ أن الابتداء إنما يطلب المبتدأ ، والمبتدأ هو الذي يطلب الخبر ، وطلب الابتداء للخبر إنما هو بواسطة المبتدأ فإذا كان الأمر كذلك ، وكانت حقيقة الأمر أن الطالب إنما يعمل

(١-٢) هذه العبارة ساقطة من الشرح الصغير ، ولعلها في الشرح الكبير ،

فالابتداء ينقل في أكثر الأحيان عنه .

(٢) في الشرح الصغير : ١٧٦ "إن الابتداء" .

فيما يطلبه ، فينبغي أن يكون الابتداءُ يعملُ في المبتدأ ، والمبتدأُ يعملُ في الخبر ، وبهذا قال سيويه . [وإذا كان قول (١) من قال : إنَّ الابتداءُ هو العاملُ فيهما قولاً مجازياً فينبغي أن يكون قولُ سيويه أولى منه من هذه الجهة إلاَّ أنه انضاف إلى ذلك ما أبطله بالجملة ، وهو أنَّ فيه جعلَ الرفعِ المعنويِّ يرفعُ مرفوعين ، وقد كان الرفعُ اللفظيُّ لا يرفعُ أكثرَ من واحدٍ . فقد أدَّى هذا القولُ مع أنه مجازيٌّ إلى أمرين فاسدين وهما : أن يكون الرفعُ المعنويُّ أقوى من اللفظيِّ ، وأن يكون رافعٌ (يرفع) (٢) أكثرَ من واحدٍ ، وذلك كلفه فاسدٌ فبطلَ هذا القولُ المجازيُّ بالجملة ، انتهى (٣)

قلت : اعلم أنَّ للناسِ خلافاً في الرفعِ للمبتدأِ ها هو :

فمنهم من قال : ارتفع بالتهم والاعتناء ، فإن أراد صاحبُ هذا المذهب بالتهم والاعتناء تعريته من العواملِ بجعله أولاً فهو حقٌّ على ما سيأتى . وإن لم يرد فهو خطأ ، لأنَّ هذا معنى لم يثبت له قطَّ العملُ في موضع ، ألا ترى أن المعانيَ المجردة من الألفاظ لم يثبت لها العملُ في موضع إلاَّ حيثُ قام الدليلُ ، ولا دليلُ هنا .

ومنهم من قال : ارتفع بالشبه للفاعل ، كما قال الزجاجيُّ (٤) وهذا الشبه أيضاً معنى مجردٌ من لفظٍ فلا يعملُ بخلافِ الشبه اللفظيِّ نحو " إنَّ " أشبهت الفعلَ فعملت ، وليس هنا لفظٌ تقول أشبه به الفعلُ بل تقول : هذا الاسم فيه شبه بكذا فارتفع بذلك الشبه ، فهذا معنى مجردٌ من لفظٍ فلا يعملُ إلاَّ أن يقومَ دليلٌ على ذلك .

ومنهم من قال : ارتفع بالذکر الذي في الخبر ، فإذا لم يكن ثم ذكرٌ ترافعا أي رَفَعُ كُلِّ واحدٍ منهما الآخر ، وهذا مذهب الكوفيين ، وكانهم حين قالوا : زيدٌ ضربته ، وجدوه مرفوعاً - فلما زال الضميرُ انتصبَ زيدٌ فقالوا : زيداً ضربتُ - نسبوا (٥) الرفعُ للضميرِ ، فعندما وجدوا الرفعُ فيما لا ضميرَ فيه

(١) في الشرح الصغير : ١٧٦ . * فقول "

(٢) تكملة من الشرح الصغير ١٧٦

(٣) يعني كلام الشلوين .

(٤) الجمل : ٤٨ قال " والابتداءُ معنى رفعه وهو مضارعة للفاعل ، وذلك =

أَصْلًا نَحْوُ : الْقَائِمُ زَيْدٌ قَالُوا : تَرَفَعَا ، وَهَذَا خَطَأٌ ، لِأَنَّ الضَّمِيرَ اسْمَ جَامِدٍ ،
وَالْأَسْمَاءُ الْجَوَابِيَّةُ لَا تَعْمَلُ (١) .

٢٣٦ وَأَمَّا بَطْلَانُ التَّرَفَعِ فِيهِذَا // قَالَ بَعْضُهُمْ بِأَنَّ الرَّافِعَ الَّذِي هُوَ الْمَبْتَدَأُ
قَدْ يَرْفَعُ غَيْرَ الْخَبَرِ ، وَالْخَبَرُ كَذَلِكَ قَدْ يَرْفَعُ غَيْرَ الْمَبْتَدَأِ ، فَيُؤَدِّي ذَلِكَ إِلَى أَنَّ
يَعْمَلُ الْاسْمُ رَفْعِيْنَ لَا عَلَى التَّشْرِيكِ نَحْوُ : الْقَائِمُ أَبُوهُ زَيْدٌ ، وَزَيْدٌ قَائِمُ أَبُوهُ .

قُلْتُ : وَهَذَا الْقَوْلُ الْأَخِيرُ كَمَا يَلْزِمُهُمْ فَكَذَلِكَ يَلْزِمُ سَيبَوِيهَ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ
مَذْهَبَهُ أَنَّ الْمَبْتَدَأَ يَعْمَلُ فِي الْخَبَرِ ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ قَدْ يَرْفَعُ فَاعِلًا نَحْوُ : الْقَائِمُ
أَبُوهُ زَيْدٌ .

وَالْجَوَابُ : أَنَّهُ غَيْرُ لَازِمٍ لَهُمْ ، وَلَا لِسَيبَوِيهَ ، وَذَلِكَ أَنَّ الرَّفْعَ إِنَّمَا هُوَ
مِنْ جِهَتَيْنِ فَيَرْفَعُ الْأَبُ مِنْ حَيْثُ الْفَاعِلِيَّةُ بِمَا فِيهِ (٢) مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ [وَيَرْفَعُ
الْخَبَرَ بِمَا هُوَ] (٣) خَيْرٌ عَنْهُ فَلَمَّا اخْتَلَفَتْ جِهَتَا الرَّفْعِ جَازَ ذَلِكَ .

وَالصَّوَابُ أَنَّ يَقُولَ : إِنَّ الرَّافِعَ لَهُ إِنَّمَا هُوَ التَّعْرِيُّ مِنَ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ (٤)

فَإِنَّ قُلْتُ : وَالتَّعْرِيُّ مَعْنَى مَجْرَدٌ مِنْ لَفْظٍ فَكَيْفَ يَعْمَلُ ؟

قُلْتُ : قَدْ قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنََّّهُمْ جَعَلُوهُ عَامِلًا ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمَا قُلْنَا بِهِ ،
وَذَلِكَ أَنَّ سَيبَوِيهَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - حَكَى أَنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي الْعَدِيدِ : وَاحِدٌ اِثْنَانٌ
ثَلَاثَةٌ أَرْبَعَةٌ . فَيَجْعَلُونَهُ مَوْقُوفًا فَإِذَا عَطَفُوا قَالُوا : " وَاحِدٌ وَاثْنَانٌ أَشْمَاؤُ
الضَّمِّ فَأَعْرَبُوهُ لَمَّا رَكِبُوهُ بِالْعَطْفِ إِنَّهُ هُوَ تَرْكِيْبٌ مَا ، وَيَشْمُونَ الضَّمَّ وَإِشْمَامُ الضَّمِّ
يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَضْمُومٌ وَإِلَّا فَلَمْ يُشْمُونَ ، فَإِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ مَضْمُومٌ فَأَمَّا مَعْرَبٌ أَوْ مَبْنِيٌّ ،

أَنَّ الْمَبْتَدَأَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ خَبَرٍ ، وَلَا بُدَّ لِلْخَبَرِ مِنْ مَبْتَدَأٍ يَسْتَنْدِ عَلَيْهِ ، وَكَذَلِكَ
الْفِعْلُ وَالْفَاعِلُ لَا يَسْتَفْنِي أَحَدُهُمَا عَنِ صَاحِبِهِ " .

(٥) فِي الْمَصْرُورَةِ : نَصَبُوا ، تَحْرِيفٌ

(١) فِي الْمَصْرُورَةِ : لَا تَعْقِلُ ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٢) يَعْنِي الْمَبْتَدَأَ

(٣) فِي صَلْبِ الْمَصْرُورَةِ : وَرَفَعَ خَبَرَ عَنْهُ ، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ هَامِشِ الْمَصْرُورَةِ فِيهِ

مَا نَصَهُ " أَظْنَهُ كَذَا : وَيَرْفَعُ الْخَبَرَ بِمَا هُوَ خَبَرُ عَنْهُ " وَهُوَ الصَّوَابُ

(٤) هَذَا هُوَ اخْتِيَارُ ابْنِ عَصْفُورٍ أَيْضًا فِي شَرْحِ الْجَمَلِ ١ / ٣٥٦

(٥) فِي الْمَصْرُورَةِ : يُشِيرُونَ ، تَحْرِيفٌ .

أَمَّا مَبْنِيٌّ فَلَا يَتَصَوَّرُ لِأَنَّهُ يَتَأَثَّرُ لِلْعَامِلِ وَالْمَبْنِيِّ لَا يَتَأَثَّرُ لَهُ أَصْلًا ، وَلَوْ كَانَ مَبْنِيًّا لَكَانَ عَلَى السُّكُونِ وَأَمَّا عَلَى الضَّمِّ فَلَا ، فَتَبَيَّنَ أَنَّهُ مُعْرَبٌ فَمَا الْعَامِلُ فِيهِ ؟
فَإِنْ قُلْتَ : التَّهْمُ وَالْإِعْتَاءُ . قُلْتَ : التَّهْمُ وَالْإِعْتَاءُ هُوَ تَقْدِيمُ الْاسْمِ عَلَى غَيْرِهِ إِعْتَاءً بِهِ ، وَهُمُ يُقَدِّمُونَ الْاسْمَ الْمَنْصُوبَ عَلَى الْمَرْفُوعِ وَيَتْرَكُونَهُ مَنْصُوبًا وَيَرْفَعُونَ غَيْرَ الْمَعْتَمَدِ بِهِ نَحْوُ : زَيْدٌ أَعْرَضَ ضَرْبًا ، وَزَيْدٌ ضَرْبَ عَمْرٍو وَنَحْوِ ذَلِكَ . فَتَبَيَّنَ أَنَّ الْعَامِلَ التَّعْرِيَّ مِنَ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ ، فَلِقِيَامِ الدَّلِيلِ عَلَيْهِ قُلْنَا بِهِ وَإِلَّا فَمَا كُنَّا نَقُولُ بِهِ أَصْلًا .

(١) وَزَعَمَ ابْنُ كَيْسَانَ : أَنَّ هَذَا خَطَأٌ ، لِأَنَّكَ إِنْ قَدَّرْتَ التَّعْرِيَّ عَنْ عَامِلٍ لِنَصْبِ أَوْ خَفْضِ كَانَ عِنْدَ الْعَامِلِ أَقْوَى مِنْ وَجُودِهِ لِأَنَّ عَامِلَ الرَّفْعِ أَقْوَى ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ النَّصْبَ (٣) قَدْ يَعْجَلُ فِيهِ الْمَعْنَى . وَإِنْ قَدَّرْتَهَا عَنْ عَامِلٍ رَفَعَ سَاوِيَ الْعَدَمِ الْوَجُودَ ، وَهَذَا الَّذِي رَدَّ بِهِ ابْنُ كَيْسَانَ مِغَالِطَةٌ وَسَفْسَاطَةٌ فَإِنَّا لَا نَعْنِي بِالتَّعْرِيِّ التَّعْرِيَّ مِنْ كَذَا ، وَإِنَّمَا نَعْنِي بِالتَّعْرِيِّ كَوْنَهُ لَمْ تَضَعْ لَهُ الْعَرَبُ عَامِلًا بَلْ وَضَعَتْهُ مَعْرِيٌّ مِنَ الْعَامِلِ جَمَلَةٌ .

(٤) نَبَأٌ : ذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ الْمَبْتَدَأَ يَرْفَعُ الْخَبَرَ ، وَالْخَبَرَ يَرْفَعُ الْمَبْتَدَأَ ، فَهِيَمَا يَتَرَفَعَانِ ، وَذَلِكَ نَحْوُ : زَيْدٌ أَخُوكَ ، وَعَمْرٍو غَلَامُكَ . وَذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّ الْمَبْتَدَأَ يَرْتَفِعُ بِالْإِبْتِدَاءِ .

وَإِخْتَلَفُوا فِي الْخَبَرِ : فَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهُ يَرْتَفِعُ بِالْإِبْتِدَاءِ وَحْدَهُ ، وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّهُ يَرْتَفِعُ بِالْإِبْتِدَاءِ وَالْمَبْتَدَأِ مَعًا ، وَذَهَبَ آخَرُونَ : إِلَى أَنَّهُ يَرْتَفِعُ بِالْمَبْتَدَأِ وَالْمَبْتَدَأُ يَرْتَفِعُ بِالْإِبْتِدَاءِ .

أَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَاحْتَجُّوا بِأَنَّ قَالُوا : إِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ ، لِأَنَّ وَجَدْنَا الْمَبْتَدَأَ لَا يُدْرِكُ لَهُ مِنْ خَبَرٍ ، وَالْخَبَرَ لَا يُدْرِكُ لَهُ مِنْ مَبْتَدَأٍ ، وَلَا يَنْفَكُ أَحَدُهُمَا مِنْ صَاحِبِهِ ، وَلَا يَتِمُّ الْكَلَامُ إِلَّا بِهِمَا ؛ أَلَا تَرَى أَنَّا إِذَا قُلْنَا : زَيْدٌ أَخُوكَ ، لَا يَكُونُ أَحَدُهُمَا

(١) فِي الْمَصْرُورَةِ : فَرَّعَهُمْ .

(٢) ابْنُ كَيْسَانَ النَّحْوِيُّ (لِلدَّعْجَانِيِّ) : ١٨٧ .

(٣) كَذَا فِي الْمَصْرُورَةِ ، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ : الْمَنْصُوبُ .

(٤) الْإِنْصَافُ الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ ص ٤٤ . وَالشَّارِحُ يَتَصَرَّفُ كَثِيرًا فِي نَصِّ الْإِنْصَافِ وَسُنْشِيرِ إِلَى أَهَمِّ الْفُرُوقِ بَيْنَهُمَا .

كَلَامًا إِلَّا بَانْتِضَامِ الْآخِرِ إِلَيْهِ ؟ فَلَمَّا كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَا يَنْفَكُ عَنِ الْآخِرِ
وَيَقْتَضِي صَاحِبَهُ اقْتِضَاءً وَاحِدًا ، عَمِلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي صَاحِبِهِ مِثْلَ عَمَلِهِ فِيهِ ،
فَلِهَذَا قُلْنَا : إِنْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَرْفَعُ صَاحِبَهُ وَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ
مِنْهُمَا عَامِلًا وَمَعْمُولًا] وَقَدْ جَاءَ لِذَلِكَ نِظَائِرٌ كَثِيرَةٌ قَالَ تَعَالَى ﴿ أَيَا مَا تَدْعُوا
فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ (١) فَنَصَبَ " أَيَا مَا " تَدْعُوا ، وَجَزَمَ تَدْعُوا " بِأَيَا مَا " ،
فَكَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَامِلًا وَمَعْمُولًا (٢) . وَقَالَ تَعَالَى ﴿ أَيِنَّمَا تَكُونُونَ
يُدْرِكُكُمْ الْمَوْتُ ﴾ (٣) فَأَيْنَمَا مَنْصُوبٌ بِتَكُونُوا ، وَتَكُونُوا مَجْزُومٌ بِأَيْنَمَا ، وَقَالَ
تَعَالَى ﴿ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَثَمَّ وَجْهَ اللَّهِ ﴾ (٤) إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَوَاضِعِ ، فَكَذَلِكَ
هَاهُنَا .

(٥) قَالُوا : وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ : أَمَا مَا نَهَبْتُمْ إِلَيْهِ فَيَبْطُلُ بِقَوْلِهِمْ : زَيْدٌ
الَّذِي نَهَبَ أَبُوهُ ، فَإِنَّكُمْ إِنْ جَعَلْتُمُوهُ مَرْفُوعًا بِالْخَبَرِ أَدَّى إِلَى أَنْ يَعْصَلَ الْمَوْصُولُ
فِيمَا قَبْلَهُ ، وَالْإِجْمَاعُ مُنْعَقِدٌ عَلَى أَنَّ الْمَوْصُولَ لَا يَعْصَلُ فِيمَا قَبْلَهُ ، وَلِهَذَا
لَوْ قَالَ : أَرْجُو يَفْعَلُ أَنْ ، لَمْ يَجْزُ وَلَكِنْ مَمْتَنِعًا بِالْإِجْمَاعِ - لِأَنَّ نَقُولَ : نَحْنُ
لَا نَرْفَعُهُ بِالْمَوْصُولِ إِنَّمَا نَرْفَعُهُ بِالْعَائِدِ مِنَ الصَّلَةِ - (٥)

قَالُوا : وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ : إِنْ الْمَبْتَدَأُ يَرْتَفِعُ بِالْإِبْتِدَاءِ ، لِأَنَّ نَقُولَ :
الْإِبْتِدَاءُ لَا يَخْلُو : إِذَا أَنْ يَكُونَ شَيْئًا مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ عِنْدَ إِظْهَارِهِ ، أَوْ غَيْرِ
شَيْءٍ ، فَإِنْ كَانَ شَيْئًا فَلَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ اسْمًا أَوْ فِعْلًا ، أَوْ أَدَاءً مِنْ حُرُوفِ
الْمَعْنَى ، فَإِنْ كَانَ اسْمًا فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ قَبْلَهُ اسْمٌ يَرْفَعُهُ ، وَكَذَلِكَ مَا قَبْلَهُ
إِلَى مَا لَا غَايَةَ لَهُ ، وَذَلِكَ مُحَالٌ . وَإِنْ كَانَ فِعْلًا فَيَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ : زَيْدٌ
قَائِمًا كَمَا يُقَالَ : حَضَرَ زَيْدٌ قَائِمًا ، وَإِنْ كَانَ أَدَاءً فَلَا دَوَاءَ لَا تَرْفَعُ الْأَسْمَاءُ
عَلَى هَذَا الْحَدِّ ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ شَيْءٍ فَالاسْمُ لَا يَرْفَعُهُ إِلَّا رَافِعٌ مُوجُودٌ غَيْرُ
مَعْدُومٍ ، وَمَتَى كَانَ غَيْرَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي قَدَّمْنَا هِيَ فَهُوَ مَعْدُومٌ (٦) غَيْرُ

(١) الْآيَةُ ١١٠ سُورَةُ الْإِسْرَاءِ

(٢) هَذَا الْكَلَامُ سَقَطَ بِسَبَبِ سَبْقِ النَّظَرِ ، وَأَثْبَتَاهُ مِنَ الْإِنْصَافِ لِأَنَّهُ سَيِّئُ
إِلَى هَذِهِ الْآيَةِ فِي الْجَوَابِ عَنْ كَلِمَاتِ الْكُوفِيِّينَ .

(٣) الْآيَةُ ٧٨ مِنْ سُورَةِ النَّسَاءِ .

(٤) الْآيَةُ ١١٥ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ .

(٥-٥) هَذِهِ الْفَقْرَةُ لَيْسَتْ مِنْ نَصِّ الْإِنْصَافِ .

(٦) كَلِمَةٌ (مَعْدُومٌ) لَيْسَتْ فِي الْإِنْصَافِ .

معروف .

قالوا : ولا يجوز أن يقال إنما نعني بالابتداء التعرّي من العوامل اللفظية ؛ لأننا نقول: إذا كان معنى الابتداء هو التعرّي من العوامل فهو إذاً [عبارة] (١) عن عدم العوامل ، وعدم العوامل لا يكون عاملاً ، والذي يدل على // أن الابتداء لا يوجب الرفع أنا وجدناهم يبتدون بالمنصوبات ٢٣٧ والمسكنات والمجرورات (٢) والحروف ، ولو كان ذلك موجباً للرفع لوجب أن يكون ذلك مرفوعاً، فلما لم يجب ذلك دل على أن الابتداء لا يكون موجباً للرفع .

وأما البصريون : فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن العامل هو الابتداء وإن كان الابتداء هو التعرّي من العوامل اللفظية ؛ لأن العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حقيقة (٣) كالإغراق للماء والإحراق للنار والقطع للسيف ، وإنما هي أمارات ودلالات ، وإذا كانت العوامل في محل الإجماع إنما هي أمارات ودلالات ، فالأماراة والدلالة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء ؛ ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان ، وأردت أن تميز أحدهما من الآخر فصبغت أحدهما وتركت الآخر ، لصارت ترك صبغ أحدهما في التمييز بمنزلة صبغ الآخر . فكذلك ها هنا وإذا ثبت أنه عامل في المبتدأ وجب أن يعمل في خبره قياساً على غيره من العوامل نحو : "كان" وأخواتها ، وظننت وأخواتها فإنها لما عملت [في المبتدأ عملت] (٥) في خبره فكذلك هنا .

وأما من ذهب إلى أن الابتداء والمبتدأ جميعاً يعملان في الخبر فقالوا : لأننا وجدنا الخبر لا يقع إلا بعد الابتداء والمبتدأ ؛ فوجب أن يكونا هما العاملين فيه ، غير أن هذا القول ، وإن كان عليه كثير من البصريين إلا أنه لا يخلو من ضعف ، وذلك لأن المبتدأ اسم والأصل في الأسماء

(١) هذه الكلمة غامضة في الصورة ، وأثبتناها من الإنصاف .

(٢) كلمة (والمجرورات) ساقطة من الإنصاف .

(٣) في الإنصاف : حسية .

(٤) في الصورة : والدلالة

(٥) سقطت هذه العبارة بسبب انتقال النظر .

ألا تعمل ، وإذاً^(١) لم يكن له تأثير في العمل ، والابتداء له تأثير إضافي ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له .

والتحقيق فيه عندى أن يقال : إنَّ الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ ؛ لأنه لا ينفك عنه ورتبته ألا يقع إلا بعده ، فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ ، لانه (٢) كما أن النار تسخن الماء بواسطة القدر والحطب ، فالتسخين إنما حصل عند وجودهما لا بهما ؛ لأن التسخين إنما حصل بالنار وحدها فكذلك الابتداء وحده هنا هو العامل في الخبر عند وجود المبتدأ ، لا أنه (٣) عامل معه ؛ لأنه اسم والأصل فسي الأسماء ألا تعمل .

وأما من ذهب إلى أنَّ الابتداء يعمل في المبتدأ ، والمبتدأ يعمل في الخبر دون الابتداء فقالوا : إنما قلنا ذلك ، لأنَّ الابتداء عامل معنوي ، والعامل المعنوي ضعيف فلا يعمل في شيئين كالعامل اللفظي .

وهذا أيضا ضعيف ، لأنه متى وجب كونه عاملاً في المبتدأ وجب أن يعمل في الخبر ؛ لأنَّ خبر المبتدأ يتنزل منزلة الوصف ، ألا ترى أنَّ خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ ، كقولك " زيد قائم " أو منزل منزلة كقولك : " زيد الشمس حسناً " و " عمرو والأسد شدة " أي يتنزل منزلة وكقولهم : " أبو يوسف أبو حنيفة " أي يتنزل منزلة في الفقه ، قال الله تعالى ﴿ وأزواجه أمهاتهم ﴾ (٤) أي يتنزلن منزلتهن في التحريم والحرمه ، فلما كان الخبر هو المبتدأ فسي المعنى ، أو منزلاً منزلة تنزل منزلة الوصف ؛ لأنَّ الوصف هو الموصوف في المعنى ؛ ألا ترى أنك إذا قلت قام زيد العاقل وذهب عمرو الظريف " أن العاقل في المعنى هو زيد ، والظريف في المعنى هو عمرو ، ولهذا لما تنزل المبتدأ والخبر منزلة الموصوف والوصف كان الخبر تابعاً للمبتدأ في الرفع كما تتبع الصفة الموصوف ، وكما أنَّ العامل في الوصف هو العامل في الموصوف سواء كان العامل قوياً أو ضعيفاً فكذلك ها هنا .

(١) في الإنصاف : ٤٧ " وإذاً لم يكن " ولم تنون " إذا " ، ولا يستقيم النص بذلك .

(٢) في المصورة : " لأنه وأثبتنا ما في الإنصاف : ٤٧

(٣) في الإنصاف : ٤٧ " إلا أنه " وهذا يعطى خلاف المقصود .

(٤) الآية ٦ من سورة الأحزاب .

وأما قولهم : **إِنَّ المبتدأ يعملُ في الخبرِ فسندُ كُرُفسادِه عند الجوابِ**
عن كلمات الكوفيين .

الجوابُ عن كلمات الكوفيين .

أما قولهم : **إِنَّهُمَا يترافعانِ . . . إلى آخره . . .**

فالجوابُ مِنْ وجهين :

أحدُهما : **أَنَّ ما ذكرتموه يؤدِّي إلى مُحالٍ وذلك أَنَّ العَامِلَ سبيلُه أَنْ**
يقدرَ قبلَ المعمولِ ، وإذا قلنا : إِنَّهُمَا يترافعانِ وجبَ أَنْ يكونَ كلُّ واحدٍ
منهما قبلَ الآخرِ ، وذلك مُحالٌ وما يؤدِّي إلى المحالِ محالٌ .

والثاني : **أَنَّ العَامِلَ في الشيءِ ما دام موجوداً لا يدخلُ عليه عاملٌ**
غيره ؛ لأنَّ عاملاً لا يدخلُ على عاملٍ ، فلما جاز أَنْ يقالَ (وَكانَ زيدٌ أخاكُ ،
[وَإِنَّ زيداَ أخوكَ] (١) ، وظننتُ زيداَ أخاكُ " بطلَ أَنْ يكونَ أحدُهما
عاملاً في الآخرِ .

وأما ما استشهدوا به من الآياتِ فلا حجةَ لهم فيه من ثلاثَةِ أوجه :

أحدُها : **أنا لا نسلِّمُ أَنَّ الفِعْلَ بعدَ " أَيَّاماً " و " أَيَّاماً " مجزومٌ**
بهما ، وإِنما هو مجزومٌ " بِإِنْ " ، وأَيَّاماً " و " أَيَّاماً " نابتا عن إِِنْ لفظاً
فلم يعملَا (٢) شيئاً .

والوجه الثاني : **أنا نسلِّمُ أَنَّها نابتا عن إِِنْ لفظاً وعملاً ولكن جاز أَنْ**
يعملَ كلُّ واحدٍ منهما في صاحبه لا اختلافَ عملهما ، ولم يعملَا مِنْ وجهٍ واحدٍ ،
فجاز أَنْ يجتمعا ويعملَ كلُّ واحدٍ منهما في صاحبه ها هنا . (٣)

والوجه الثالثُ : **إِنما عملَ كلُّ واحدٍ منهما في صاحبه ، لأنَّه عاملٌ ؛**
فاستحقَّ أَنْ يعملَ ، وأما ها هنا فلا خِلافَ أَنَّ المبتدأ والخبرَ نحو : زيدٌ

(١) تكلمة من الإنصاف .

(٢) في الإنصاف : ٤٨ " وَإِنْ لم يعملَا " .

(٣) في الإنصاف : ٤٨ " في صاحبه بخلاف ما هنا " وما في الصورة صواب .

أخوك اسمان باقيان على أصلهما في التسمية ، والأصل في الاسم أن لا يعمل
فيان الفرق بينهما .

(١) وأما قولهم : لا نرفعه بالموصل إنما نرفعه بالعائد . وهلا إذا كان
الموصل لا يعمل فيما قبله فأولى أن لا يتخطى (٢) الصلة والموصول فيعمل
فيما قبله ، وسنبين فساد أعمال العائد (١) .

وأما قولهم : إن الابتداء لا يخلو أن // يكون اسماً أو فعلاً أو أداة .
إلى آخره .

قلنا : قد بينا أن الابتداء عبارة عن التعرّي من (٣) العوامل اللفظية ،
وقولهم : فهو إذاً عبارة عن عدم العامل ، وعدم العامل لا يكون عاملاً .

قلنا : قد بينا وجه كونه عاملاً في دليلنا بما أفتى عن إعادته هنسأ ،
على أن هذا يلزمكم في الفعل المضارع ، فإنكم تقولون : يرتفع بتعريّة من
الناصب والجوازيم ، وإذا جاز لكم هذا في الفعل جاز لنا في الاسم المبتدأ .

وحكي أنه اجتمع أبو عمر الجرمي وأبو زكرياء الفراء ، فقال الفراء للجرمي
أخبرني عن قولهم : * زيد منطلق * ، يم (٤) زفعا زيدا ؟

فقال الجرمي : بالابتداء . قال له الفراء : ما معنى الابتداء ؟

قال : تعريّة من العوامل اللفظية . قال له الفراء : فأظهره ،
فقال له الجرمي : هذا معنى لا يظهر . قال له الفراء : فقله إذا .
قال له الجرمي : لا يتمثل . قال الفراء : ما رأيت كالنوم عاملاً لا يظهر
ولا يتمثل ! ، قال له الجرمي : أخبرني عن قولهم : زيد ضربته ، يم ارتفع
زيد . قال : بالهاء العائدة على زيد . فقال له الجرمي : الهاء اسم فكيف
ترفع الاسم . فقال له الفراء : نحن لا نبالي من هذا فإننا نجعل كل واحد
من الاسمين رافعاً لصاحبه في قولنا : زيد منطلق . فقال له الجرمي : يجوز

(١-١) هذه الفقرة ليست في الإنصاف

(٢) يعني " العائد "

(٣) في الإنصاف : عن

(٤) في المصوارة : لما ، وفي الإنصاف : لم

أن يكون كذلك في " زيد منطلق " ، لأن كل واحد منهما مرفوع في نفسه ،
فجاز أن يرفع الآخر ، وأما الهاء في ضربته ففي محلّ النصب فكيف ترفع الاسم ؟
فقال الفراء : لم نرفعه بالهاء وإنما رفعناه بالعائد على زيد . فقال الجرمي :
ما معنى العائد ؟ قال الفراء : معنى لا يظهر . قال الجرمي : أظهره .
قال الفراء : لا يمكن إظهاره . قال : فمثله . قال : لا يتمثل . قال الجرمي :
لقد وقعت فيما فررت منه . فحكى أنه سئل الفراء فقيل له : كيف وجدت
الجرمي ؟ فقال : وجدت آية . وسئل الجرمي فقيل له : كيف وجدت الفراء ؟
فقال : شيطاناً وجدته .

وأما قولهم : إنا نجد هم يبتدون بالمنصوبات والمسكنات والحروفِ السِّ
آخِرِه .

قلنا : أما المنصوبات فإنه لا يتصور فيها أن تكون مبتدأة ؛ لأنها وإن
كانت متقدمة في اللفظ ، فإنها مؤخره في التقدير ؛ لأن كل منصوب لا يخلو
أن يكون مفعولاً أو مشبهاً بالمفعول ، والمفعول لا بد أن يتقدمه عامل لفظاً
أو تقديرًا فلا تصح له رتبة الابتداء (١) ، فلا اعتبار بالتقديم إذا كان في
تقدير التأخير .

وأما المسكنات إذا ابتدئ بها ، فلا يخلو أن تقع مقدمة في اللفظ
دون التقدير أو في اللفظ والتقدير .

فإن تقدمت في اللفظ دون التقدير كان حكمها حكم المنصوبات ، وإن
تقدمت في اللفظ والتقدير فلا يخلو إما أن تستحق الإعراب في أول وضعها
أولا تستحق الإعراب .

فإن استحققت الإعراب في أول وضعها نحو : " كم ومن " وما أشبهه
ذلك من الأسماء المبنية على السكون ، فإننا نحكم على موضعها بالرفع
بلا بدائه ، وإنما لم يظهر في اللفظ لعلّة عارضة منعت من ظهوره ، وهي
شبه الحرف أو تضمن معناه .

(١) بعده في الإنصاف كلام لم نجد داعياً لإثباته وهو لا يزيد عن سطرين .
(٢) في المصورة : فالاعتبار ، وهو خطأ

وإن كانت لا تستحق الإعراب في أصل وضعها كالأفعال والحروف المبنية على السكون فإننا لا نحكم على موضعها بالرفع بالابتداء ؛ لأنها لا تستحق شيئاً من الإعراب في أول الوضع ، فلم يكن الابتداء موجباً لها بالرفع ؛ لأنه نوع منه .

وهذا هو الجواب عن قولهم : إنهم يبتدون بالحروف فلو كان ذلك موجباً للرفع لوجب أن تكون مرفوعة . وعدم عمله في محل لا يقبل العمل لا يدل على عدم عمله في محل يقبل العمل ؛ ألا ترى أن السيف يقطع في محل ولا يقطع في محل آخر ، وعدم قطعه في محل لا يقبل القطع ، لا يدل على عدم قطعه في محل يقبل القطع ؛ لأن عدم القطع في محل لا يقبل القطع إنما كان لنبوه في المحل ، لأن السيف غير قاطع . فكذلك ها هنا ، عدم عمل الابتداء في محل لا يقبل العمل إنما كان لعدم استحقاق المعمول ذلك العمل ، لا لأن الابتداء غير صالح أن يعمل ذلك العمل والله أعلم انتهى كلام نبأ . (١)

وأما الابتداء ، فالصواب في حده : أن يقال : الابتداء : جعلك الاسم أو ما هو في تقديره أول الكلام لفظاً أو تقديراً معرّياً عن العوامل اللفظية غير الزائدة ليسند إليه الخبر .

فقولنا : جعلك الاسم ، مثاله : زيد قائم .

وقولنا : أو ما هو في تقديره ، مثاله : * وأن تصوموا خير لكم * (٢) التقدير : [صومكم خير] (٣) ، و : في الكتاب أنك منطلق أي : انطلقك ، وتقول : ما تصنع حسن أي : صنعك حسن .

وقولنا : أول الكلام لفظاً ، مثاله : زيد قائم .

وقولنا : أو تقديراً ، مثاله : قائم زيد .

(١) كلام ابن الأنباري في الإناصاف من ص ٤٤ - ٥١

(٢) الآية ١٨٤ من سورة البقرة .

(٣) في المصورة : صوم لكم .

وقولنا : غير الزائدة تحوز من مثل : بحسبك زيد ، أى حسبك زيد ،
وهل من أحد قائم ؟ أي : هل أحد قائم ؟ فالمجرور في موضع رفيع
بالابتداء ، لأنه زائد فلم يعتد به .

وقولنا : لئسند إليه الخبر ، لأنه إن عري لا لأن يسند إليه الخبر لم
يكن مبتدأ .

وأما المبتدأ : فهو الاسم أو ما هو في تقديره المفعول أول الكلام لفظاً
أو تقديراً معرى من العوامل اللفظية غير الزائدة لئسند إليه الخبر .

وأما الخبر : فهو الجزء الذي تقع به الفائدة ، وقد تقدم الخلاف في
الرافع له من كلام ابن الأنباري في الإنصاف له .

وأقول : إن مذهب سيويه أن الرفع له المبتدأ ، لأنه قال : " أما
الذي يبنى عليه شيء هو هو ، فإن المبنى عليه يرتفع به " (١) فجعل الخبر
مرتفعاً (٢) بالذي يبنى عليه // شيء هو هو يعني المبتدأ . وقال في الباب ٢٣٩
الذي ترجمته : " هذا باب ما ينتصب ، لأنه يقبح أن يوصف بما بعده ويبنى
على ما قبله " (٣)

" وتأخير الخبر في الابتداء أقوى ، لأنه عامل فيه " (٤) وقال : " فالمبتدأ
مسند والمبنى عليه مسند إليه وهو العامل فيه " (٥) وفي الكتاب من هذا كثير .

وقد رد عليه هذا ، وقيل : هو فاسد من جهة أن المبتدأ قد يعمل
في مرفوع آخر فيؤدى ذلك إلى أن يعمل رفعين من غير تشريك بحرف العطف ،
وهذا غير موجود في العوامل المتصرفة اللفظية ، فكيف يوجد فيما يقصر عنها .
وأيضاً فإن المبتدأ قد يكون ضميراً ، والضمير لا يرفع إذا كان ضميراً ما يعمل ،
فكيف إذا كان ضميراً ما لا يعمل ؟ ، والآخر : (٦) أن كل عامل غير متصرف قد

(١) الكتاب ١٢٧/٢ وانظر ١/٨١ ، ٤٠٦ ، ٢٠٤٠/٢٠٦٠

(٢) غامضة في المصورة .

(٣) الكتاب ١٢٢/٢

(٤) الكتاب ١٢٤/٢ وزدنا كلمة " فيه " منه .

(٥) الكتاب ٧٨/٢ مع اختلاف العبارة في آخرها عن عبارة الكتاب .

(٦) رد ابن عصفور بهذين الرديين في شرح الجمل ١/٣٥٧ ، واختار أن
الرافع للخبر هو التعرى من العوامل اللفظية .

استقر فيه أنه لا يتقدم معموله عليه ، فالذاهب لهذا يحتاج أن يرينا عاملاً غير متصرف قد تقدم معموله عليه ، وهذا لا نعلمه جاء في كلامهم إلا فسي " ليس ، لأنها من الأفعال فتصرفوا فيها بتقديم خبرها عليها عند من يجيز ذلك ، وهو مذهب سيويه . قالوا : بهذه المذهب فاسد . (١)

قلت : وهذا الذي ردوا به هذا المذهب غير لازم . أما قولهم : إنه قد يدل على معنى في نفسه ، ونجدّه مع ذلك قد يعمل الرفع في غير الخبر ، فقد قلنا : إن الرفع يكون من جهتين فلا مانع منه (٢) ، كما نقول : إن الاسم يدل على معنى في نفسه ، ونجدّه مع ذلك يدل على معنى في غيره بما يتضمن من معنى الحرف ، ولا يخرج ذلك عن أن يدل على معنى فسي نفسه ، وذلك كأسماء الشرط نحو : من يكرمني أكرمه ، فمن تدل على معنى في نفسها ، وتدل مع ذلك على معنى في غيرها ؛ لأنها ضمنت معنى " إن " الشرطية ، فكذلك قولك : القائم أبوه منطلق ، رفع المنطلق بما هو خبره وسند إليه ورفع الأب بما ضمن من معنى الفعل ؛ ألا ترى أنه نائب منابه ، وعمل بالنيابة عمل الفعل ، فيها هو اسم مبتدأ طلب خبراً عنه فرفعه ، وبما أنيب نائب الفعل طلب فاعلاً فجمعوا له بين الغرضين ، فهذا نظر فاسد في حقهم ، وعدم فهم للكلام سيويه .

وأما قولهم : إن المبتدأ قد يكون ضميراً إلى آخره فهذا بيان ، إنما كان يلزم ذلك لو كان الاسم المبتدأ يعمل فيما يطلب بالحمل على الفعل فهناك يعتبر التصرف وعدمه ، وأما وهو يعمل في خبره كما يعمل الفعل في فاعليه بحق الأصلية ، فعمله قوي . فلا بأس بتقدم الخبر عليه ، والنية به التأخير ، وكذلك قولهم : إنه جامد لا اعتبار له هنا ؛ لأنه لم يعمل بالتشبيه بالفعل .

وقال المبرد (٣) : ارتفع بالابتداء والمبتدأ معاً ، فإن أراد أنه ارتفع بكل واحد منهما فباطل ؛ لأن عاملين لا يعملان في معمول واحد ، وإن أراد

(١) انظر الإنصاف المسألة (١٨) ص ١٦٠ قال ابن الأنباري " وزعم بعضهم أنه مذهب سيويه ، وليس بصحيح ، والصحيح أنه ليس له في ذلك نص " .

(٢) انظر ما سبق : ٨٦٥

(٣) المقتضب ٤/ ١٢٦

أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا جُزْءٌ عَامِلٌ وَارْتَفَعَ بِالمَجْمُوعِ فِهَذَا بِمَنْزِلَةِ مَنْ قَالَ : ارْتَفَعَ
بِالمَبْتَدِئِ وَالصِّفَةِ الَّتِي فِيهِ مِنَ التَّعْرِي ، وَهَذَا يُمْكِنُ ، لِأَنَّهُ يُؤَوَّلُ إِلَى أَنَّهُ ارْتَفَعَ
بِالمَبْتَدِئِ ، لِأَنَّ المَبْتَدَأَ هُوَ ذُو الِابْتِدَاءِ ، فَالِابْتِدَاءُ وَصْفٌ لَزِمٌ لَهُ لَا يَفَارِقُهُ ،
فَكَلَامٌ سَبِيوِيهِ أَوْلَى مِنْهُ .

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : (١) ارْتَفَعَ بِالِابْتِدَاءِ الرَّافِعِ لِلْمَبْتَدَأِ . وَهُوَ ضَعِيفٌ ، لِأَنَّ
العَامِلَ الضَّعِيفَ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَعْمَلَ رَفْعِينَ مِنْ غَيْرِ تَشْرِيكِ ، وَلِأَنَّ الِابْتِدَاءَ
لَيْسَ بِطَالِبٍ لِلْخَبَرِ ، إِنَّمَا يُطَلَّبُ المَبْتَدَأُ ، وَالمَبْتَدَأُ يُطَلَّبُ الخَبَرَ .

وَقَالَ السِّيرَافِيُّ (٢) : ارْتَفَعَ الخَبَرُ بِمِثْلِ مَا ارْتَفَعَ بِهِ المَبْتَدَأُ ، وَهُوَ التَّعْرِي
مِنَ العَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ وَإِسْنَادُهُ إِلَى المَبْتَدَأِ ، بِأَنَّ عَرِيَّ مِنَ العَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ
لَيْسَ يَسْتَدُ إِلَى غَيْرِهِ ، كَمَا عَرِيَّ المَبْتَدَأُ لَيْسَ يَسْتَدُ إِلَى غَيْرِهِ ، وَذَلِكَ أَنَّ مَذْهَبَهُ
إِطْطَالُ أَنَّ يَعْمَلَ فِيهِ الِابْتِدَاءُ وَالمَبْتَدَأُ ، وَأَنَّ يَعْمَلَ فِيهِ المَبْتَدَأُ لِتَقَدُّمِهِ عَلَيْهِ
وَجُمُودِهِ ، فَلَمْ يَبْقُ لَهُ إِلَّا التَّعْرِي وَالِإِسْنَادُ إِلَى غَيْرِهِ فَالرَّافِعُ إِذَا لِلْمَبْتَدَأِ التَّعْرِي
وَإِلسِنَادُ ، وَالرَّافِعُ لِلْخَبَرِ التَّعْرِي وَالِإِسْنَادُ عَلَى صُورَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ كَمَا بَيْنَا .

فَإِنَّ قُلْتَ : وَكَيْفَ نَجْعَلُ عَامِلَيْنِ يَعْمَلَانِ فِي مَعْمُولٍ وَاحِدٍ وَهُمَا التَّعْرِي
وَإِلسِنَادُ ؟ فَعَنَّهُ جَوَابَانِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ لَمْ أُرِدْ أَنَّ الِإِسْنَادَ عَامِلٌ ، إِنَّمَا أُرِدْتُ أَنَّ التَّعْرِي
يَعْمَلُ فِي المَبْتَدَأِ إِذَا اقْتَرَنَ بِهِ إِسْنَادٌ غَيْرُهُ إِلَيْهِ .

وَالْجَوَابُ الْآخِرُ : أَنَّ التَّعْرِي وَالِإِسْنَادَ لَمْ أَجْعَلْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا
عَامِلًا عَلَى حَدِّهِ ، بَلِ المَجْمُوعُ عَامِلٌ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا جُزْءٌ عَامِلٌ ، وَإِذَا ارْتَفَعَ

(١) قَالَ بِذَلِكَ بَعْضُ البَصْرِيِّينَ كَمَا فِي مَسْأَلَةِ الإِنصَافِ الَّتِي أُورِدَهَا الشَّارِحُ قَبْلَ

قَلِيلٍ .
(٢) قَالَ السِّيرَافِيُّ فِي شَرْحِهِ ٢٢٣/٢ بَ قَالَ " فَأَمَّا المَبْتَدَأُ فَالِابْتِدَاءُ يَرْفَعُهُ
وَأَمَّا خَبَرَ المَبْتَدَأِ فَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ يَقُولُ : إِنْ الِابْتِدَاءُ يَرْفَعُ الِاسْمَ وَالخَبَرَ
جَمِيعًا ، وَقَالَ أَبُو العِيَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ : إِنْ الِابْتِدَاءُ يَرْفَعُ المَبْتَدَأَ ،
وَالمَبْتَدَأُ وَالِابْتِدَاءُ يَرْفَعَانِ الخَبَرَ وَلِسَبِيوِيهِ فِيهِ عِبَارَاتٌ مُخْتَلِفَةٌ مُشْتَبِهَةٌ
يُوهَمُ بِبَعْضِهَا أَنَّ الخَبَرَ يَرْفَعُهُ المَبْتَدَأُ وَذَلِكَ قَوْلُهُ : فَإِنَّ المَبْتَدَأَ عَلَيْهِ
يَرْتَفَعُ بِهِ كَمَا ارْتَفَعَ هُوَ بِالِابْتِدَاءِ " يَعْنِي يَرْتَفَعُ بِالمَبْتَدَأِ . إِلَى أَنْ يَقُولَ .
وَفِيهِ وَجْهٌ حَسَنٌ آخَرَ لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِمَّا ذَكَرْتَهُ فِي غَيْرِ هَذَا المَوْضِعِ وَلَا رَأْيَتَهُ
لِأَحَدٍ وَهُوَ أَنَّ التَّعْرِيَّةَ المَوْجِبَةَ لِلرَّفْعِ قَدْ وَقَعَتْ عَلَى المَبْتَدَأِ وَالخَبَرِ لِأَنَّ
الخَبَرَ لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهِ عَامِلٌ لَفْظِي ، لِأَنَّ الِاسْمَ المَبْتَدَأَ لَيْسَ بِعَامِلٍ فَكَانَ
فِي كُلِّ وَاحِدٍ تَعْرِيَّةٌ بِالخَبَرِ .

المبتدأ بالتعري والإسناد ، ولا عامل للخبر قبله ، فهو أيضاً معرئ مسند
إلى غيره . وقد رام هذا القائل أن ينسب هذا المذهب إلى سيويه وإن كان
لم ينص عليه ، كما أن قوله : " إن المبتدأ عامل في الخبر قد يتأول على أن
معناه : لولا وجود المبتدأ لما ارتفع الخبر ، لأن من شرط رفعه الإسناد
إلى المبتدأ ، فينسب له العمل بهذا المعنى .

قلت : وليس هذا مذاهباً لسيويه ، ولو أراد بالعمل هذا المعنى لقال
في الخبر : إنه رافع للمبتدأ ؛ لأنه لا يرفع المبتدأ إلا بوجود الخبر ، ثم
قول السيرافي : إن الخبر معرئ غير صحيح ، لأن المبتدأ عامل فيه على
ما قدمنا من مذهب سيويه ، لأنه طالب له ، وهذا القدر ينسب العمل للفظ ،
وإلا فالرافع للمبتدأ وغيرهما إنما هو المتكلم .

هذه مقدمة في هذا ، ونرجع إلى أحكام الباب ، وتبيين // ألفاظه : ٢٤٠
قوله : المبتدأ معتمد البيان .

أي : إنه مبين لصاحبه الفائدة ، أي : إذا أسندت الخبر إلى المبتدأ
فالمقصود نسبه إلى مبين معروف لتقع في الإخبار عنه فائدة ، إذ لو كان
مجهولاً لم تقع في الإخبار عنه فائدة .

وقوله : والخبر معتمد الفائدة .

أي : إنه الجزء الذي تتم به الفائدة ، إذا أتيت بالكلام كله فإن معتمد
الفائدة من الكلام الخبر ون المبتدأ ، وذلك أن أصل الإخبار : أن يخبر عن
المعلوم بالمجهول فاعتماد الأول الذي هو المبتدأ البيان ، أي : أن يكون
معلوماً أو ما يقرب منه ، ومعتمد الخبر الفائدة ، وذلك أن تحدث الإنسان
بما لم يعلم ، فيصير من أجلك عالماً به ، فحصلت له فائدة لم تكن عنده .
وأما المخبر عنه فقد كان المخاطب مستويماً معك في معرفة ذاته ، فلم تزد فائدة
لم تكن عنده إلا بالخبر ، فقد بان جعله معتمد الفائدة .

(١) انظر كلام السيرافي المثبت في الهامش السابق .
(٢) بعد كلمة " معتمد " في المصورة ما يلي " البيان أعني فإن " وكأنها
زائدة .

وقوله : فالمعرفة بلا شرط .

أي : إنَّ الإخبار عن المعرفة تحصل الفائدة للمخاطب به ، فلا يشترط فيه شيء بخلاف النكرة ، فإنَّ الإخبار عنها لا يفيد ، فلا بد لها من تلك الشروط ، ويؤهم هذا الكلام أنَّ كلَّ معرفة يجوز الإخبار عنها ، ورفعها بالابتداء ، وليس مرادُه ذلك ، إنَّما مرادُه إذا كانت تلك المعرفة معاً قد أخبرت العرب عنها ، وإلا فإذا قيل لك : " سبحان الله معرفة فارفعه بالابتداء وأخبر عنه ، قلت : لا يجوز ذلك ؛ لأنَّ العرب ألزمتها النصب بإضمار فعل ، وكذلك : سبحان اسم علم للبراءة وللتنزيه وهو ملازم للنصب ، وكذلك : " سحر " إذا أردته من يوم بعينه لا ترفعه بالابتداء ، ولا يزول من النصب .

فإنَّما قصدُه الفرق بينهما ، أعني بين المعرفة والنكرة خاصة .

وقوله : والنكرة بشروط .

مذهب سيويه : أنَّ شرطها أن يقع في الإخبار عنها فائدة ولم يشترط في الإخبار عنها أكثر من ذلك (١) ، ولله دره ، لكن تتبع النحويون مواضع الإفادة ، فحصرها في هذه المواضع .

وقوله : منها الاعتماد على حرف نفي .

مثاله : ما رجل قائم ، ولو قلت : رجل قائم ، لم يجز ، وإنَّ لا فائدة في ذلك ؛ لأنَّه لا ينكر أن يكون في الوجود : رجل قائم فلم تزد السامع فائدة ، بخلاف النفي ، فإنَّه أفاد الكلام بوجوده ؛ للعموم الذي فيه ، وكذلك : لا رجل في الدار ولا امرأة .

وقوله : أو استفهام .

مثاله : أ رجل قائم أم امرأة .

وقوله : أو ظرف .

(١) لم أجد نصاً صريحاً في هذا ، وانظر الكتاب ١/٤٨ ، ٤٩ ،

مثاله : أمامك رجل ، وفي الدار رجل ، وكفى بالظرف عن المجرور فإنه في حكمه ، وتامه أن يقول : أو ظرف أو مجرور هو الخبر بشرط أن يكونا معرفتين ، فإنه إن ذاك تقع الفائدة ، فإن كانا نكرتين لم تقع بهما فائدة مثل أن تقول : في داره رجل ، أو في دار رجل (٢) وإذا لم تقع في الإخبار بهما فائدة لم يجز الكلام .

فإن قلت : ما الفرق بين : أمامك رجل ، ورجل أمامك وبين في الدار رجل ، ورجل في الدار ، ولم جاز (٣) أحدهما وامتنع الآخر ؟

فالجواب : أن السبب في ذلك أن النكرة مجهولة الذات ، فالمخاطب أحوج إلى معرفة الذات منه إلى معرفة الخبر ؛ لأن معرفة الخبر إنما تلتبس بعد معرفة الذات ، فإذا قلت : رجل في الدار ، توهم المخاطب أن " في الدار " في موضع الصفة وبقي ينتظر الخبر ، فإذا قدمت المجرور عرف أنه خبر لا صفة إن الصفة لا تقدم على الموصوف ، فبإزالة هذا اللبس حصلت الفائدة ، فلهذا جاز مع التقدم ولم يجز مع التأخر ، والله أعلم .

وقوله : ومنها الاختصاص .

مثاله : قوله تعالى : ﴿ ولعبد مؤمن خير من مشرك ﴾ فاختص العبد بالصفة ، فابتدئ به ، لأجل الإفادة (٥)

وقوله : ومنها العموم .

مثاله : كل أحد يموت ، وقال الشاعر :

وكل أناس سوف تدخل بينهم
دويبية تصغر منها الأنامل (٦) [١٢٦]

- (١) في المصورة : لم تقع .
- (٢) لم يمثل الشارح للظرف للنكرة
- (٣) في المصورة : أجاز .
- (٤) الآية ٢٢١ من سورة البقرة .
- (٥) في هامش المصورة " ومنه " وأجل مسمى عنده .
- (٦) سبق تخريجه : ٤٤٨

وقوله : ومنها كَوْنُ الكَلَامِ فِي مَعْنَى كَلَامٍ آخَرَ . . إِلَى آخِرِهِ .

مثاله : " شَرُّ أَهْرَازَانَابٍ " (١) ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى : مَا أَهْرَازَانَابٍ إِلَّا شَرٌّ ، وَقَالُوا : شَيْءٌ مَا جَاءَ بِكَ (٢) ، أَي : مَا جَاءَ بِكَ إِلَّا شَيْءٌ .

وقوله : وَأَنْ يَكُونَ فِي الكَلَامِ مَعْنَى الدُّعَاءِ .

مثاله * سَلَامٌ عَلَيْكُمْ * (٤) ، * وَوَيْلٌ لِّلْكَافِرِينَ * (٥) ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الفِعْلِ .

وقد أَجَازُوا الْإِبْتِدَاءَ بِالنِّكْرَةِ إِذَا كَانَتْ : أَفْعَلٌ مِنْ ، نَحْوُ : أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ خَيْرٌ مِنْ عَمْرٍو ، وَسَبَبٌ ذَلِكَ قُرْبُهَا مِنَ المَعْرِفَةِ ، وَذَلِكَ أَنَّهَا مِنَ النِّكْرَاتِ الَّتِي لَا تَقْبَلُ الْأَلِفَ وَاللَّامَ كَمَا لَا تَقْبَلُهَا المَعْرِفَةُ ، وَلِأَنَّهَا اخْتَصَّتْ بِمَنْ فُقِرَتْ مِنَ المَعْرِفَةِ .

وكذلك يبتدأ بالنكرة إذا كانت تعجباً نحو : ما أحسن زيداً ، فما عند سييويه نكرة غير موصوفة (٦) ، والتقدير : شيء أحسن زيداً (٧) ، وكذلك " عَجِبْتُ لَزَيْدٍ " ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى : " أَعْجَبْتُ لَزَيْدٍ " .

وزاد أهل الكوفة : أَنْ تَكُونَ نِكْرَةً خَلْفَتْ مَوْصُوفَهَا نَحْوَ قَوْلِكَ : " مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ فَاسِقٍ " ، لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى " عَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ عَبْدٍ فَاسِقٍ " .

وزاد الأَخْفَشُ أَنْ تَكُونَ فِي مَعْنَى الفِعْلِ نَحْوُ : قَامَ الزَيْدَانِ ، وَسَيَأْتِي أَنَّ اسْمَ الفَاعِلِ لَا يُعْمَلُ حَتَّى يَعْتَمِدَ عَلَى شَيْءٍ قَبْلَهُ .

وكذلك يبتدأ بالنكرة في مواضع التفصيل نحو قول امرئ القيس :

— ٥٧٨ — * بِشِقِّ وَشِقِّ عِنْدَنَا لَمْ يَحْوَلْ (٨) *

(١) من أمثال العرب وهو في المستقصى ١٣٠ / ٢ ومجمع الأمثال ١ / ٣٧٠ / ١ وأنظره في الكتاب ١ / ٣٢٩

(٢) من أمثلة الكتاب ١ / ٣٢٩

(٣) في بعض نسخ الجزولية : النكرة

(٤) من الآية ٥٤ من سورة الأنعام وفي غيرها .

(٥) من الآية ٢ من سورة إبراهيم .

(٦) الكتاب ١ / ٧٢ ، ٧٣

(٧) هذا تقدير الخليل قال سييويه " زعم الخليل أنه بمنزلة قولك : شيء أحسن عبد الله ، ودخله معنى التعجب . وهذا تمثيل ولم يتكلم به .

(٨) صدره * إذا ما بكى من خلفها انحرقت له *
والبيت من المعلقة انظر الديوان ١٢ ، وشرح الجمل ١ / ٣٤٢

، لأنه في معنى " والشَّقُّ الآخرُ عندنا " ، ولا يجوز أن تجعل " عندنا " في موضع الصفة ؛ لأنه المستفاد و " لم يحوّل " في معناه ، فان جعلت " عندنا " صفةً جاء الخبر مؤكداً ، والخبر لا يكون مؤكداً ، وإن جعلت " عندنا " في موضع الخبر كان " لم يحوّل " في موضع الصفة ، والصفة قد تأتي مؤكّدة كقوله تعالى : ﴿ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ (١)

وكذلك : إذا كان لا يرادُ بعينه نحو : " رجلٌ خيرٌ من امرأةٍ " ، ومعنى العموم موجودٌ فيه إلا [أنه وقع] على الكلّ دفعةً .

وكذلك إذا كان الاسمُ النكرة جواباً للاستفهام نحو : " أرجلٌ في الدارِ أم امرأةٌ فتقول : رجلٌ ، أي : رجلٌ ما " (٣)

ولا يجوزُ الابتداءُ بنكرةٍ دون ما ذكر ولا في ضرورةٍ شعراً فأما قولُ امرئ القيس : //

٥٧٩ - مرسعة بين أرساغه به عسسم بيتفي أرنبا (٤)

فجاز ؛ لأنه لا يريد مرسعة بعينها بخلاف : رجلٌ قائمٌ ، فإنه لا يقع إلا على مَنْ وقع منه القيام .

(١) الآية ١٣ من سورة الحاقة

(٢) أي العموم ، قال ابن عصفور في شرح الجمل ٣٤٢/١ " إلا أنه يخالف العموم في أنه يدل على كل واحد على جهة البدل ، أعني أنه لا يتناول الجميع في دفعة واحدة و " كل " يتناول الجميع دفعة واحدة " .

(٣) شرح الجمل ٣٤١/١

(٤) البيت لامرئ القيس بن مالك الحميري . وهو من أبيات أوردها الآمدي في المؤتلف والمختلف : ٩ وقال : تروى لامرئ القيس بن حجر الكندي ، وذلك باطل ، إنما هن لامرئ القيس هذا الحميري ، وهي ثابتة فسي أشعار حمير . والشاهد ثابت في ديوان امرئ القيس : ١٢٨ وهو في شرح الجمل ٣٤٢/١ وشرح ابن عقيل ٢٢٢/١ والمقاصد النحوية ٥٤٦/١

[أنواع الخبر]

وقوله : جامدٌ .

مثاله : أخوك زيدٌ ، وأبوك عمروٌ ، ونحو ذلك .

وقوله : ومشتقٌ .

مثاله : زيدٌ قائمٌ ، وجعفرٌ مضروبٌ وشبيه ذلك ؛ ألا ترى أن قائماً مشتقٌ من القيام وأن ضارباً (١) ومضروباً مشتقان من الضرب ، وكذلك أسماءُ الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة باسمِ الفاعلِ ، والأمثلة التي تعمل عمل اسمِ الفاعلِ ونحو ذلك ، ويلزم الضميرُ في المشتقِ ؛ لأنه في معنى الفعلِ ، والفعلُ لا يستغني عن الفاعلِ أو ما في حكمه ، فكذلك الصفةُ .

وقوله : " وقسمٌ أقيم مقامُ شيءٍ هو الأولُ مبالغةً في التشبيهِ " .

مثاله : زيدٌ زهيرٌ شِعراً ، وعبدُ الله حاتمٌ جوداً ، وأبو يوسف أبو حنيفة . والمرادُ في هذا كله حذفُ " مثل " وإقامة المضافِ إليه مقامه مبالغةً فمسي التشبيهِ ، فكأنه قال : " زيدٌ مثلُ زهيرٍ ، وعبدُ الله مثلُ حاتمٍ ، وأبو يوسف مثلُ أبي (٢) حنيفة ، فأقيم الاسمُ مقام ما هو الأولُ في المعنى وهو " مثل " ؛ لأنه في معنى مائلٍ والمائلُ هو الأولُ .

وقوله : وقد يكون معه لا فيه ضميرٌ يعودُ على المبتدأِ .

مثاله : زيدٌ غلامه أبي مثلُ غلامه ، وأبو يوسف شيخه ، أبي مثلُ شيخه ، فهذا الضميرُ يعودُ على المبتدأِ وهو صاحبُ الخبرِ لا مضمراً فيه مستترٌ ؛ لأنه جامدٌ والجامدُ لا يتحملُ الضميرَ ، ومثله " ش " بقوله : أبو يوسف أبو حنيفة شيخه (٣) ، وهذا كما ترى فإن قولك : أبو حنيفة شيخه مبتدأٌ وخبرٌ ، والجملةُ في موضعِ خبرِ المبتدأِ الأولِ ، فيكونُ هذا من قبيلِ الإخبارِ بالجملةِ عن المفردِ ، ونحن نتكلمُ الآن في الخبرِ المفردِ لا في الجملةِ .

(١) سقط المثال الذي فيه اسمِ الفاعلِ

(٢) في المصورة : أبو

(٣) في الشرح الصغير للجزولية : ١٧٨

وقوله : وقد لا يكون .

مثاله : زيدٌ زهيرٌ ، وأبو يوسف أبو حنيفة ، ونحو ذلك .

وقوله : وواقع موقعه وهو الظرف .

مثاله : زيدٌ أمامك ، وزيدٌ في الدارِ ونحو ذلك ؛ لأن الظرفَ والمجرورَ ليسا الأولَ ولكنهما واقعان وموضوعان موضع ما هو الأول وهو كائنٌ أو مستقرٌ ، والكائنُ والمستقرُّ هو الأولُ ، كذا فهم السيراني هذا .

وزعم ابنُ خروفٍ وابنُ أبي العافيسمة وغيرهما أن مذهب سيبويه في قولك : زيدٌ أمامك وزيدٌ خلفك ، أنه منصوبٌ بالمبتدأِ نفسه ، وهو خبرٌ عنه وعملٌ فيه المبتدأُ النَّصْبُ لا الرَّفْعُ ؛ لأنه ليس الأولُ في المعنى (١) ، فإذا كان الخبرُ هو الأولُ رُفِعَ وإذا كان غير الأولِ نُصِبَ .

قال ابنُ خروفٍ : العاملُ عند سيبويه في الظرفِ المبتدأُ ، وهو الذي نصَّ عليه في أبوابِ الصِّفاتِ عَمَلٌ فيه نصباً كما عَمِلَ في المفردِ رفعاً لكونه إِيَّاهُ ، ولما لم يمكن (٢) للمبتدأِ الرَّفْعُ عَمَلٌ فيه نصباً . وهو مذهبٌ متقدِّمٌ من أهلِ البصرة ، وليس نصبه على الحالِ بأبعدَ من عمله الرَّفْعُ مع أن هذه عبارةٌ للتفهم ، وتعلّق الأشياءِ بعضها ببعض ، وإلا فالرافعُ والناصبُ هو المتكلمُ .

وردَّ المبرِّدُ على سيبويه عملَ المبتدأِ في الظرفِ قال : لأننا لم نجد شيئاً يكون خبراً لشيءٍ ويعملُ فيه ذلك الشيءُ . وهذا ردٌّ فاسدٌ ؛ لأنَّ المفردَ خبرٌ والمبتدأُ عاملٌ فيه . ثم اعترض على نفسه . فقال : فإن قيل : فعبدُ الله أخوك قد عَمِلَ المبتدأُ في الأخِ وهو خبره ، فالفرقُ أن عبد الله هو الأخُ ، والظروفُ ليست بالأولِ ، وهذا أيضاً فاسدٌ يلزمُ منه ألاَّ يعملَ عاملٌ في معمولٍ حتّى يكون هو هو ، وجميعُ الكلامِ بعكسِ ما ادَّعى : العاملُ فيه غيرُ المعمولِ إلا في القليلِ .

(١) انظر الكتاب ٤٠٦/١

(٢) في المصورة : يكن .

وقال السيرافي (١) : العاملُ في الحقيقة إنما هو : كائنٌ أو مستقرٌ ، ونُسبُ العملُ للمبتدأ ؛ لأنَّه المستقرُّ في المعنى . وهو الذي عليه جمهور النحويين ، والتزَمَ إضماره للعلم به ويدلُّ على أنه مرادٌ أنه قد ظهر في بعض المواضع قال الله تعالى * فلما رآه مستقراً عنده * (٢) فأظهر العامل في عنده وهو حال . وقال بعضهم : لو كان العامل الاستقرار لجاز : زيدٌ اليوم تريدُ : مستقرُّ اليوم .

وهذا لا يلزم ؛ لأنَّ هذا إنما امتنع لعدم الفائدة .

وهذا الذي ذهب إليه أبو موسى من جعل الظرف والمجرور من حيز المفردات هو الصحيح . (٣)

ومن النحويين من يجعله من حيز الجمل ، (٤)

ومنهم من يجعله قسماً برأسه يكون جملةً إذا قدرته باستقر ، ومفرداً إذا قدرته بمستقر .

ومنهم من يجعله قسماً على حياله ليس من حيز الجمل ولا المفردات .

فأما من قال : هو جملةٌ ، فإنه استدللَّ بأنه (٥) قد ثبت له ذلك في صلة الموصول نحو : جاءني الذي أملك ، والذي في الدار ، التقدير : الذي استقرَّ أملك والذي استقرَّ في الدار ؛ لأنَّ الموصول لا يوصل إلا بجملة فعلية ، أو اسمية ، أو ظرفية أو مجرورة ؛ لأنه يتقدَّر بالفعل ، قال : فلمَّا ثبت أنَّه جملةٌ في صلة الموصول انبغى أن تُحمل عليه سائر المواضع ، فإذا قلت : زيدٌ في الدار ، فالتقدير : زيدٌ استقر في الدار ؛ ولأنَّ أصل العمل إنما هو للأفعال لا للأسماء فإذا احتجنا إلى تقدير عاملٍ ويمكن أن تقدَّر العاملُ الأصليُّ والفرعيُّ ، كان تقديرُ الأصليِّ أولى .

(١) الذي في شرح الكتاب ١٣٣ / ٢ قال السيرافي : في كلام سيويوه ما يوهم أنَّ المبتدأ هو الذي ينصب الظرف ، وحقيقة نصبه ما قدمناه من تقدير استقر ونحوه .

(٢) الآية . ٤ من سورة النحل .

(٣) هذا هو مذهب ابن جنى والعبدي ، الإيضاح للفارسي الحاشية : ٤٧

(٤) هو مذهب الفارسي في الإيضاح له : ٤٣ و ٤٧ الحاشية .

(٥) كلمة غامضة في الصورة .

وقال من قدره بالمفرد : لو كان جملة لا حتمل الصدق والكذب وهو
لا يحتمل ذلك ، فدل على أنه مفرد ، ولأنك إذا قدرته في خبر المبتدأ
بالفعل ، فذلك الفعل في موضع الاسم المرفوع ؛ ألا ترى أنك إذا قلت :
زيد قام ، فإن قام في موضع قائم ، فإذا قلنا : إن التقدير في قولنا :
زيد أمامك ، زيد استقر أمامك ، فلا بد من أن تقول : استقر في موضع
مستقر ، فتقدير (١) ما لا بد من تقديره أولى .

٥٨٠ - رأى الأمر يفيض إلى آخر فصر آخره أولاً (٢)

وإنما قدرناه في صلة الموصول بالفعل لأن الفعل حينئذ لا موضع له
من الإعراب فالموضع (٣) للجملة ، وليس معك طالب يرد الفعل إلى الاسم ،
كما معك في خبر المبتدأ طالب لذلك . (٣)

ومن قال : إنه متردد بينهما قال : لا ملزح من تقدير كل واحد منهما
بحسبه (٤) فيحسبها تقدر يكون .

ومن قال : إنه قسم برأيه لا من الجملة ولا من المفرد استدلال بقولهم :
إن في الدار زيدا ، وإن أمامك عمرا ، ولو كان بمنزلة مستقر أو استقر لم
يجز تقديره على اسم إن ، كما لا يجوز تقديره معها ، وهو مذ هب ابن السراج (٥)
حكاه الفارسي في " الشيرازيات " (٦)

والصحيح الأول لكونه لا يحتمل الصدق والكذب .

وقوله : ويلزم فيه ضمير يعود على المبتدأ .

يعنى أن الطرف لما وقع موقع مستقر ، ومستقر لا بد فيه من ضمير ، فكذلك
ما وقع موقعه لا بد فيه من ضمير ، ويبين لك أن فيه ضميراً أنك تؤكد

(١) في المصورة : فتقدر

(٢) البيت في المحتسب ١٨٨/١ والخصائص ١/٢٠٢٠٩/٢١/١٧٠٠٣١
وشرح المفصل ١٢٠/٥ وهو في هذه المصادر يضرب مثلاً عند ورود مثل
هذه المسائل .

(٣) كلمتان غامضتان في المصورة

(٤) في المصورة : بحسب .

(٥) مذهبه في الأصول ٦٨/١ بخلاف ذلك فهو يرى أنه يقدر بمفرد

(٦) لم يرجع الأبدى إلى الشيرازيات مباشرة ، وإنما هو ينقل كلام ابن عصفور
في هذه الفقرة .

وتعطف عليه فتقول : زيدٌ في الدارِ هو وعمرو ، ونحو ذلك .

فإن قيل : فذلك كان ينبغي أن يكون (١) قولك : زيدٌ زهيرٌ ، وزيدٌ الأسدُ متحملاً للضمير ، لأنه نائبٌ منابٌ ما يتحملُ الضميرُ ، وهو مثلٌ .

فالجواب : أن بينهما فرقا ، وذلك أن الذي قام هناك مقام الخبر قام مقامه على معناه من غير زيادةٍ فتحملُ من الضميرِ ما كان يتحمّله ، والسدى قام في هذا الأخير مقام الخبر قام مقامه على معناه ، ولكن بزيادةٍ أنه أريدَ به أنه هو ، على جهة المبالغة ، فقد تغيّر المعنى ، وجعل الثاني كأنه الأول لا مثله ، فلما قام مقامه على غير معناه لم يتحمل من الضمير ما كان يتحمّله ، هذا إذا قلنا : إن قولك : أبو يوسف أبو حنيفة بزيادةٍ معنى أنه هو هو مبالغةٌ ، وإن لم نقل ذلك ولكن نقول : إنه بمعنى أصله السدى حذف منه ، تحمّل من الضمير ما كان يتحمّله ، فلك إذا هنا وجهان ، والذي قبله ليس فيه إلا وجهٌ واحدٌ ، وهو تحمّل الضمير لا غير ؛ لأنه بمعنى الأصل الذي حذف منه ، ولا بد .

وقوله : ولا بد فيهما من ضمير .

يعني لا بد في الجملة الاسمية أو الفعلية إذا كانت خبراً للمبتدأ من ضمير يربطها بالمبتدأ ؛ لأن الجملة غير المفرد فلا بد من رابط في اللفظ نحو : زيدٌ قام أبوه ، وزيدٌ أبوه قائمٌ ، وزيدٌ ضربته ونحو ذلك .

وقوله : أو نية .

مثال ذلك : زيدٌ قام ، تريد : هو ، والسمن منوانٌ بدرهمٍ تريد : منوان منه بدرهمٍ ، فحذف الرابط للعلم به .

والجملة الاسمية في المبتدأ والخبر أو ما أصله المبتدأ والخبر ، إذا كان الناسح حرقاً نحو : زيدٌ أبوه قائمٌ ، وزيدٌ إن أباه قائمٌ ، وزيدٌ ما أبوه قائمٌ (٢) ونحو ذلك .

(١) في المصورة : تكون

(٢) في المصورة : قائم ، خطأ .

والفعلية هي التي صدرها فعل أو حرف داخل على الفعل نحو : زيد قام أبوه زيد إن تكرمه يكرمك ، ونحو ذلك .

واشترط الضمير في الجملة هو الأكثر ، وقد يتكرر الظاهر ، فيوضع موضع المضمير فتقول : زيد قام زيد ، إذا كان زيد مما يعظم كقوله تعالى : * الحاقّة ما الحاقّة * (١) و * القارعة ما القارعة * (٢) وقال الشاعر :

٥٨ - ليت الغراب غداة ينعب دأبياً كان الغراب مقطوع الأوداج . (٣)

وكذلك إن أشير إليه أغنى عن الضمير ، قال الله تعالى * ولباس التقوى ذلك خير * (٤) وقال تعالى * ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور * (٥) فيمن جعل " من " موصولة أغنى قوله ذلك عن الضمير ، لأنه إشارة إلى صبره أي إن صبره لمن عزم الأمور . ومنهم من جعل " من " شرطاً في موضع رفع بالابتداء و " صبر " في موضع جزم به وهو خبر " من " واللام مؤذنة بالقسم وإن ذلك " جواب القسم ، واستغنى به عن جواب الشرط على عادة العرب في اجتماع الشرط والقسم ، فإنها تغلب المتقدم منهما ، فتقول : والله إن جئتني لأكرمك وتحذف جواب الشرط ، وتقول : إن جئتني والله أكرمك ، فتحذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه .

وقوله : إلا أن يكون نفس المبتدأ . (٦)

يعني أن الجملة لا بد فيها من ضمير إلا أن تكون هي المبتدأ فسي المعنى فلا يحتاج فيها إلى ضمير ، ومثال ذلك قول القائل لك " كلامك زيد قائم " ، وقولك لا إله إلا الله " ، فالجملة خير عن المبتدأ ولا ضمير فيها ،

- (١) الآيتان ٢٠ ، ١ من سورة الحاقة
- (٢) الآيتان ٢٠ ، ١ من سورة القارعة .
- (٣) البيت لجرير في الديوان ٨٩ من قصيدة يمدح فيها الحجاج مطلعها هاج الهوى لفؤادك المسهتاج * فانظر بتوضيح باكر الأحداج والشاهد في الأمالي الشجرية ٢٤٣ / ١ ، وشرح الجمل ٢٤٥ / ١
- (٤) الآية ٢٦ من سورة الأعراف .
- (٥) الآية ٤٣ من سورة الشورى .
- (٦) في نسخة من الجزولية : إلا أن تكون في المعنى نفس المبتدأ .

لأنَّهَا الْأَوَّلُ فِي الْمَعْنَى ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : " أَفْضَلُ مَا قَلَّتْ أُنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ " (١) ، فَالْجُمْلَةُ خَيْرٌ " أَفْضَلُ " فَلَمْ يَحْتَجْ فِيهَا إِلَى ضَمِيرٍ .

وَمِنْ ذَلِكَ ضَمِيرُ الْأَمْرِ وَالشَّأْنِ نَحْوُ : " هُوَ زَيْدٌ قَائِمٌ " ، الْجُمْلَةُ خَيْرٌ عَنْهُ أَيْ : الْأَمْرُ وَالشَّأْنُ زَيْدٌ قَائِمٌ .

وَكَذَلِكَ الْجُمْلَةُ الَّتِي هِيَ نَعْمٌ وَفَاعِلُهَا وَبِئْسَ وَفَاعِلُهَا لَا يُحْتَاجُ فِيهَا إِلَى ضَمِيرٍ وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ الْأَوَّلِ فِي الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّ الْعَصْمُ الَّذِي فِي الْفَاعِلِ - إِذْ لَا يَكُونُ إِلَّا جِنْسًا - أَغْنَى عَنِ الضَّمِيرِ ، وَمِثَالُ ذَلِكَ " زَيْدٌ نَعْمُ الرَّجُلُ " وَ " عَمْرٌو بَيْتَسَ الرَّجُلُ " ، فَالرَّجُلُ هُنَا جِنْسٌ يعمُّ زَيْدًا وَغَيْرَهُ ، فَأَغْنَى عَمُومَهُ عَنِ الضَّمِيرِ ، وَارْتَبَطَ الْإِخْبَارُ بِهِ .

وَزَادَ الْأَخْفَشُ أَنَّ يَكُونُ فِي الْجُمْلَةِ اسْمٌ ظَاهِرٌ هُوَ الْمَبْتَدَأُ فِي الْمَعْنَى نَحْوُ : زَيْدٌ قَامَ الْفَتَى إِذَا أُرِدَتْ بِالْفَتَى زَيْدًا ، وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَمِنَ زَيْنٌ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا ، فَإِنَ اللَّهُ يُضِلُّ مَن يَشَاءُ ﴾ (٢) أَيْ فَإِنَ اللَّهَ يَضِلُّهُ ، وَيَقُولُهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ (٣) أَيْ : أَجْرَهُمْ .

وَقَدْ تَوَلَّى الْآيَاتَانِ عَلَى غَيْرِ مَا قَالَهُ الْأَخْفَشُ ، أَمَّا الْأَوَّلَى فَالْخَبَرُ مُحَدَّثٌ وَفِيهِ يَدَلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ قَبْلُ : ﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ ﴾ (٤) فَكَأَنَّهُ قَالَ : أَمِنَ زَيْنٌ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَلَهُ عَذَابٌ شَدِيدٌ خَيْرٌ أَمْ مِنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ .

وَأَمَّا ﴿ إِنَّا لَا نُضِيعُ ﴾ فَجُمْلَةٌ اعْتَرَضَتْ وَالْخَبَرُ فِي الْجُمْلَةِ بَعْدَهُ وَهِيَ ﴿ أُولَئِكَ لَهُمْ جَنَاتٌ عَدْنٌ ﴾ (٥)

- (١) أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ - كِتَابُ الْقُرْآنِ - حَدِيثٌ رَقْمٌ ٣٢ ص ٢١٤ ، ٢١٥ وَفِي كِتَابِ الْحَجِّ حَدِيثٌ رَقْمٌ (٢٤٦) ص ٤٢٢ ، ٤٢٣ .
 (٢) الْآيَةُ ٨ مِنْ سُورَةِ فَاطِرٍ وَلَمْ تَرُدْ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْأَخْفَشِ .
 (٣) الْآيَةُ ٣٠ مِنْ سُورَةِ الْكَهْفِ وَانظُرْ مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْأَخْفَشِ : ٣٩٦ .
 (٤) الْآيَةُ ٧ مِنْ سُورَةِ فَاطِرٍ .
 (٥) كَلِمَةٌ (عَدْنٌ) سَاقِطَةٌ مِنَ الْمَصْرُورَةِ ، وَالْآيَةُ ٣١ مِنْ سُورَةِ الْكَهْفِ .

لكنه قد حُكِيَ : " أبو سعيد الذي رويت عن الخدري ^(١) و " الحجاج
الذي رأيت ابن يوسف " (٢) ، تريد ، رويت عنه // ورأيتُه ، وأنشدوا قول
الشاعر :

فيا ربَّ ليلي ، أنت في كل موطنٍ * وأنت الذي في رحمة الله أطمع ^(٣) [٣١٨]
أراد : في رحمته ، وهذا قليل جداً .

واشترط بعضهم ^(٤) في الجملة الواقعة خبراً احتمال الصدق والكذب ،
فإذا اعترض بقولهم : زيدٌ اضربه ، وعمرو لا تشتمه ، وزيدٌ هل ضربته ؟ ،
فهذه جملٌ طلبيات لا تحتل الصدق والكذب ، وهي أخبارٌ عن المبتدأ .
قال : هذا على إضمار القول ، التقدير : زيدٌ أقول لك : اضربه ، وأقول
لك : لا تشتمه ، وأقول لك : هل ضربته ؟ ، قال : والقول كثيراً ما يُضمر ،
قال الله تعالى : * والملائكة يدُخلون عليهم من كل بابٍ * سلامٌ عليكم ^(٥)
قال : التقدير : يقولون : سلامٌ عليكم .

وهذا غير صحيح ، فإنه لا يلزم من كون الجملة تسمى خبراً أن تكون
محتملة للصدق والكذب ؛ ألا ترى أن المفرد يسمى خبراً ، وهو لا يحتمل
الصدق والكذب ، فالخبر لفظٌ مشتركٌ .

فإن قيل : ساغ ذلك في المفرد لا احتمال ذلك مع المبتدأ .

قيل : قد لا يكون ذلك مثل : أيُّ رجلٍ أخوك ؟ ونحوه .

-
- (١) شرح الجمل ٣٤٦/١ الهمع ٣٠١/١ ، ٢٠/٢ (مكرم)
 - (٢) شرح الجمل ٣٤٦/١
 - (٣) سبق تخريجه ٤٥٨
 - (٤) هو أبو بكر السراج كما في شرح الجمل ٣٤٠/١ وقد قال ابن السراج
في الأصول ٨٠/١ وحق خبر المبتدأ إذا كان جملة أن يكون خبراً
كاسمه يجوز فيه التصديق والتكذيب ، ولا يكون استفهاماً ولا أمراً الخ .
ثم يقول : ولكن العرب قد اتسعت في كلامها فقالت : زيدٌ كم مرة
رأيتُه ؟ إلخ ما قال ...
 - (٥) الآيتان ٢٣ ، ٢٤ من سورة الرعد .

فصل

واعلم أنَّ الخبرَ لا يُحذفُ ويوضعُ الظرفُ موضعه إلا إذا كان يدلُّ عليه الحرفُ ، فالمحذوفُ مع الظرفِ أبداً الاستقرار ؛ لأنَّ حرفَ الظروفِ أبداً في " يدلُّ على ذلك الإضمارُ ، فإذا قلت : زيد أمامك جازاً لأنَّ التقدير : مستقرُّ أمامك ، ولو قلت : زيدٌ لك ، تريد : محبُّ لك لم يجز ؛ لأنَّ اللامَ لا تُعطى (١) ذلك ؛ ألا ترى أنَّه يصلحُ أن تقول : زيدٌ محبُّ لك ومبغضٌ لك وكارهٌ لك ومملوكٌ لك ، ونحو ذلك فلا يتعيَّن المحذوفُ منه ، فإذا أردت شيئاً من ذلك فلا بدَّ من إظهاره فتقول : زيدٌ محبُّ لك أو مبغضٌ أو مسابغٌ من ذلك ، فمتى كان الحرفُ صالحاً لأشياء ليس في أحدها أظهرُ كان ناقصاً كـ " زيدٌ لك " فلا يقعُ خبراً ، وإذا لم يكن كذلك ، وكان المحذوفُ يدلُّ عليه الحرفُ ويقتضيه كان تاماً فوقعُ خبراً ، فلذلك يشترطُ في الظرفِ أو المجرورِ الواقعِ خبراً أن يكون تاماً .

ومن النَّقصِ أيضاً ألا يفيدَ كظرفِ الزَّمانِ مع الجثة ، فلا يكونُ خبراً لها أصلاً ، وإنِ اختصَّ ، فقولهم : اليومُ خمراً وغداً أمرٌ ، تأويلُهُ : شربُ خميرٍ ، وقد تقدَّم بيانُ ذلك قبل . فالإخبارُ فيما جاء من هذا النحو إنما هو عن المصدرِ ، وإنَّما أفادَ الزمانَ في الإخبارِ به عن المصدرِ ؛ لأنَّ القصدَ الإخبارُ بوقوعه ، والأزمانُ هي موضوعةٌ لتوقيتِ الأفعالِ ، فإنَّ أردتَ الإخبارَ عن وقتِ وقوعِ الحدثِ فقد آلَ المعنى للإخبارِ عن المصدرِ .

(حذف الضمير)
واعلم أنَّ الضميرَ المرفوعَ في خبرِ المبتدأ لا يُحذفُ إلا أن يكونَ مبتدأً نحو : زيدٌ هو القائمُ فقد حذفه عندَ بعضهم فتقول : زيدٌ القائمُ ، تريد : هو القائمُ ، وفي حذفه نظرٌ إنَّ لا دليلَ عليه ؛ لأنَّ الكلامَ يستقلُّ دونسه ، وكذلك المنصوبُ لا يُحذفُ إلا ما عملَ فيه الفعلُ أو ما جرى مجراه من اسمِ الفاعلِ واسمِ المفعولِ ، فقد يجوزُ حذفُه في الشعرِ قال :

(١) في المصورة : لا تُعطى

٥٨٢ - قد أصبحت أم الخيار تدعي علي ذنبا كله لم أصنع (١)

أراد لم أصنعه ، فحذف الهاء ولا يجوز في حال السعة حذفه في الكلام ، لا يقال : زيد ضربت ، تريد : ضربته ؛ لأن ذلك يؤدي إلى حذف الرابط وتهيئة العامل للعمل ، وقطعه عن العمل ، وذلك لا يجوز . ومن حسد ضمير النصب قول ابن يعفر :

٥٨٣ - ولخالك تحمد ساداتنا بالحق لا تحمد بالباطل (٢)

أي تحمده ساداتنا بالحق . وكذلك الضمير المخفوض بإضافة اسم إليه أو حرف ، إن أدى حذفه إلى التهيئة والعمل ثم يقطع عن العمل ، لم يحذف نحو : زيد مررت به فإن لم يؤد جاز نحو قول العرب : السمن منوان بدرهم تريد : منوان منه ، والبر قفيزان بدينار ، تريد : قفيزان منه ، وقسال تعالى : ﴿ فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾ (٣) أي : له ، لأنه خبر لمن طقس .

وقوله : وربما حذف الضمير للعلم به .

لمن يعين أمر الحذف وقد بيناه ، ومن الحذف : البر الكرم (٤) بستين ، أي : الكرم منه .

وقوله : كما أنه ربما حذف المبتدأ مرة والخبر أخرى .

مثال حذف المبتدأ قولك : الهلال والله ، لقوم يتراءون الهلال أي : هو الهلال ، وقولك ، المسك والله ، إذا شممت رائحة طيبة أي : هو المسك .

(١) البيتان لأبي النجم العجلي في ديوانه : ١٣٢ وهما في الكتاب ١/٨٥ ،

١٢٧ ، ١٣٧ وسعاني القرآن ١/١٤٠ ، ٢٤٢ وقال الفراء : وأنشدني

بعض بني أسد نصبا . وشرح الجمل ١/٣٥٠ والخزانة ١/١٧٣ ، ٤٤٥

وغير ذلك كثير ينظر في معجم شواهد العربية .

(٢) البيت في الضرائر لابن عصفور ١٧٦ ، والمغرب ١/٨٤ والمغنى ط ٢ (٦٧٦)

رقم ١٠٣٥ وشرح أبيات المغنى ٧/٢٨٠ والخزانة ١/١٧٤ ويروى : فخالك ،

لخالك ، وخالك . وليس في ديوان الأسود .

(٣) الآية ٣٩ من سورة النازعات وانظر التبيان ١٢٧٠

(٤) الكر : مكيال لأهل العراق اللسان (كر)

وقوله : والخبرُ أُخْرَى .

مثاله : زيدٌ ضربه وعمرٌ ، تريد : وعمرٌ ضربه ، وكذلك : زيدٌ
أكرمْتُ أباه (١) وعمرٌ ، تريد : أكرمْتُ أباه (٢) ، ومنه : لولا زيدٌ لأكرمْتُك ،
أي : لولا زيدٌ موجودٌ لأكرمْتُك ، ونحو : ائمنُ اللهَ لأفعلنَ كذا ، التقدير :
ائمنُ اللهَ قَسِي ، أو لَزِمَ لى ، أو ما أَحْلَفَ به ، فحذفهُ الخبرَ للعلمِ به
مع الطول .

وتلخيص هذا أن تقول : اعلم أن الخبرَ قد يلزم حذفهُ لطولِ الكلامِ
وللعلمِ به ، وذلك خبرُ المبتدأ الواقعِ بعد لولا نحو : لولا زيدٌ لأكرمْتُكَ
وقد لُحِّنَ المعرِّيُّ في قوله :

٥٨٤ - يذِيبُ الرَّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فلولا الغمُّ يمسه لسالاً (٣)

وكذلك خبرُ المبتدأ الذى سَدَّتِ الحالُ مسدَّهُ نحو : ضربي زيداً قائماً
التقدير : إذا كان قائماً ، أي فى هذه الحالِ ، فحذفَ وجعلتِ الحالُ
كالعوضِ .

وقد يجوز حذفهُ إذا كان عليه دليلٌ نحو أن يقال لك : من القائمُ ؟
فتقول : زيدٌ أي : زيدُ القائمِ ، إلا خبراً ما التعجبية ، فإنه لا يحذفُ
لأنه جرى كالمثلِ ، والأمثالُ // لا تتغيرُ .

(١) فى المصورة : أكرمته إياه

(٢) فى المصورة : إياه

(٣) البيت فى شرح الجمل لابن عصفور : ٣٥٢/١ والمقرب ٨٤/١ ،

وشرح الكافية الشافية : ٣٥٦ ، والمغنى برقم ٤٩٥ ، ٩٤٦ ،

وشرح أبياته ١١٨/٥

فصل

وما ذكرناه من التزام حذف خبر المبتدأ بعد " لولا " ، هو مذاهب سيبويه ، لأنه ترجم عليه فقال : " هذا باب من الابتداء يضم فيه ما يبني على المبتدأ " (١)

وقد اختلف الناس في الاسم الواقع بعد " لولا " على أربعة مذاهب : فذهب ابن كيسان (٢) إلى أنه مرفوع بلولا ، وهو مردود من جهتين :

إحداهما : أن الحرف إذا لم يختص لم يعمل ، و " لولا " هذه قد حكي دخولها على الاسم تارة وعلى الفعل أخرى ، أنشد الكسائي :

٥٨٥ - ألا زمت أسماء أن لا أحبها فقلت : بلى ، لولا ينازعني شغلي (٣)

وقال الآخر :

٥٨٦ - قالت أمانة لما جئت زاعرها : هلا رميت ببعض الأشهم السود لا دردرك إني قد رميتهم لولا حدثت ولا عذري لمحدود (٤)

فقال : لولا ينازعني ، ولولا حدثت ، فأولاها الفعل ، وليست " لولا " هنا تويخاً ولا تحضيضاً ؛ لأنه يريد : قد رميتهم لولا المنع .

والثاني : أن كل حرف اختص باسم مفرد واستحق العمل فيه ، فإنه يعمل فيه الجر ، وذلك كحروف الجر كلها ، وهذه قد اختصت باسم مفرد وعملت الرفع ، وذلك لا نظير له ، بل لا يعمل الحرف في الاسم الرفع إلا إذا نصب ، وذلك في الحروف الداخلة على الجمل نحو : ما زيد قائماً وإن زيداً قائم ، ونحو ذلك .

(١) الكتاب ١٢٩/٢ وفيه " ما يبني على الابتداء " .

(٢) مذهبه مبسوط في ابن كيسان النحوي (للدعجاني) : ٢٦٠

(٣) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١/٨٨ ، وهو في

شرح ابن يعيش ٨/١٤٦ والخزانة ٤/٤٩٨ والمعنى : رقمه ٤٩٩ وشرح أبياته : ١٢٧/٥ وغير ذلك .

(٤) البيتان للجموح الظفري ونسبهما أبو تمام لراشد بن عبد الله السلمى الصحابي ، ذكر ذلك صاحب الخزانة .

الأمالى الشجرية ٢/٢١١ وشرح ابن يعيش ١/٩٥ و ٨/١٤٦ والإنصاف

٧٣ والخزانة ١/٢٢١ والعذري : بضم العين والقصر اسم بمعنى المعذرة =

وذهب ابن الطراوة إلى أنَّ الاسم مرفوع بالابتداء ، والخبر قولك :
لأكرمك (١) ، قال : لأنَّ الخبر هو المستفاد وبهذا وقعت الفائدة (٢) ،
وهذا المذهب مردود من جهتين :

إحداهما : أنه يجعل الكلام جملة واحدة ، وقد استقرَّ أنَّ كلَّ ما يجاب
فإنَّه مؤلَّف من جملتين كالقسم وجوابه ، والشرط وجوابه .

وهذا الذي زعم ابن الطراوة لا نظير له .

والثاني : أنَّ خبر المبتدأ إذا كان جملة لا بدَّ فيها من ضمير يربطها
بالمبتدأ إلاَّ أنَّ تكون هي المبتدأ في المعنى ، وذلك أيضاً لا نظير له ، فإنَّ
قيل : قد يحذف ، قلنا : لو كان محذوفاً لظهر في موضع ما .

وذهب الكسائي : إلى أنه فاعل بإضمار فعل ، كذا نقل الشيخ (٣)
والتقدير : لولا حضر زيد لأكرمك ، واستدلَّ بالبيتين المتقدمين اللذين
ذكرناهما في الردِّ على ابن كيسان .

وذهب سيبويه إلى أنه مرفوع بالابتداء والخبر محذوف للعلم به وللطول
بالجواب . (٤)

وبقي الترجيح بين المذهبين :

فأما الكسائي : فيقال له : أنت قد أضمرت ونحن قد أضمرنا ، فينبغي
أنَّ نختار أحسن الإضمارين ، وهو ما أضمر سيبويه ، لأنَّ الذي أضمر سيبويه
هو خبر المبتدأ وهو حاضر أو موجود ، والمبتدأ هو الخبر في المعنى ،
ولهذا يقول سيبويه في نحو هذا " فإذا أضمرت فالذي في نفسك ما أظهرت .
وإذا أضمرت الفعل فقد أضمرت خلافاً ما أظهرت ، لأنَّ الفعل ليس الفاعل في

= وفي هامش المصورة إشارة إلى أنه في نسخة أخرى : ولا عذر . والذي في أصله : ولا عذر . وهو تحريف .

(١) المثال سبق ص ٨٩٢ " لولا زيد لأكرمك " .

(٢) انظر ابن الطراوة النحوى : ٢٣٩ .

(٣) يقصد الشلوبيين ولا شيء من هذا في الشرح الصغير ولا في التوطئة .

(٤) الكتاب ١٢٩/٢ وسيبويه لا يرى أنَّ علة حذف الخبر ما ذكر أعلاه وأنظر

ما يأتي ٨٩٦ عند قوله : وجعل سيبويه علة الحذف إلخ ..

المعنى ؛ ولأن إضمار الخبر أكثر من إضمار الفعل فارغاً ، وإن كان قد جاء منه شيء نحو قول الله تعالى ﴿ يَسْبَحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ﴾ رجال (١) ، أى يسبحه رجال ، في قراءة من فتح الباء من يسبح ، ونحو قول الشاعر :

٥٨٧- ليبيك يزيد ضارع لخصومة ، ومختبب مما تطيح الطوائح (٢)

أراد : يبيكه ضارع لخصومة .

وأما ما أشده من إظهار الفعل فلا دليل له فيه ؛ لأنه يمكن أن يكون ذلك على حذف أن وأن وما بعدها في تقدير الاسم ، فكأنه قال : لولا أن حدثت ، ولولا أن ينازعي ، فأضمر أن ورفع الفعل كما قالوا : تسمع بالمعيدي خير من أن تراه ، والأصل أن تسمع فلما حذف أن رفع الفعل ، وكما قال :

ألا أيهدأ الزاجري أحضر الوغى (٣) [١٠]

أراد أن أحضر ، فلما حذف أن رفع الفعل .

ومن الناس من أجاز (٤) ظهور الخبر بعد لولا ، واستدل بما جاء من ذلك في الحديث نحو قوله عليه السلام " لولا قومك حد يشوعهد بالكفر لبنيت البيت على قواعد إبراهيم (٥) " . ألا تراه قد أظهر الخبر ، وسبب ذلك - والله أعلم - أنه لو حذف هنا لم يعلم ولم يكن عليه دليل ؛ ألا ترى أنه لو حذف لصار المفهوم : لولا قومك حاضرون ، وليس المقصود .

(١) من الآيتين ٣٦ ، ٣٧ من سورة النور ، وقراءة حفص : يسبح ، بكسر الباء ، وقرأ بفتح الباء ابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر السبعة ٤٥٦ وفي البحر ٤٥٨ / ٦ ، قرأ ابن عامر وأبو بكر والبحترى عن حفص ومحبوب عن أبي عمرو والمنهال عن يعقوب والمفضل وأبان بالياء مع الفتح .
(٢) البيت لنهشل بن خزي شاعر مخضرم عاش إلى زمن معاوية وينسب البيت لآخرين انظرهم في الخزانة ١٥٢ / ١ والشاهد في الكتاب ٢٨٨ / ١ ، ٣٣٦ ، ٣٩٨ منسوبة للجارت بن تهبك ، والمقتضب ٢٨٢ / ٣ والمحتسب ٢٣٠ / ١ والخصائص ٣٥٣ / ٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٥٣٧ / ١ والخزانة ١٤٧ / ١ وغير ذلك .

(٣) قافيته : مخلدى وقد سبق في ٢٤ ، ٣٥

(٤) في الهمع ٤٠ / ٢ (مكرم) أن المختار وفاقاً للرماني وابن الشجري والشلوين وابن مالك أنه يجب ذكر الخبر إن اردنا مقيداً ولم يشعر به المبتدأ كما في الحديث الآتى .
لام

فالرابط لهذا أن يقال : يَلْتَزِمُ الحَذْفُ إِذَا عَلِمَ لِلطُّوْلِ ، وَإِذَا لَمْ يُعْلَمْ لَمْ يُحَذَفْ ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى اللَّيْسِ ، وَالكَلَامُ مَوْضُوعٌ عَلَى الْبَيَانِ ، وَكَذَلِكَ تَقُولُ : لَوْلَا زَيْدٌ فِي حَانُوتِهِ لَمْ شِيتُ إِلَيْكَ ، فَيَجُوزُ إِظْهَارُ هَذَا الْخَبَرِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَعْلَمُ بِإِنْ حَذَفَ .

وَجَعَلَ سَبِيوِيهِ عِلَّةَ الحَذْفِ كَثْرَةَ الاسْتِعْمَالِ ، وَجَعَلَ غَيْرَهُ عِلَّةَ الحَذْفِ كَثْرَةَ الاسْتِعْمَالِ مَعَ الطُّوْلِ بِالْجَوَابِ (١) . وَكَأَنَّ سَبِيوِيهِ رَأَى أَنَّ الطُّوْلَ لَيْسَ بِمَوْجِبٍ لِأَنَّهُ يُحَذَفُ الْخَبَرُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَحْذَفُ الْخَبَرُ وَلَا جَوَابَ ثُمَّ يَطْوُلُ بِهِ الْكَلَامُ نَحْوَ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ (٢)

كَذَا قَدَدْنَا هَذَا الْمَوْضِعَ وَقَدْ الْقَرَأَةَ عَلَى الشَّيْخِ أَبِي عَلِيٍّ رَحِمَهُ اللَّهُ .

وَذَكَرَ صَاحِبُ " الْإِنْصَافِ " الْخِلَافَ (٣) فِي ذَلِكَ ، وَهُوَ مَا أذَكَرَهُ :

قَالَ : نَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنْ " لَوْلَا " يَرْتَفِعُ الْأِسْمُ بَعْدَهَا - نَحْوُ : لَوْلَا زَيْدٌ لِأَكْرَمَتِكَ - بِهَا .

وَنَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ : إِلَى أَنَّهُ مَرْفُوعٌ بِالْإِجْتِدَاءِ .

اِحْتَجَّ الْكُوفِيُّونَ بِأَنَّهُ قَالُوا : إِنَّمَا قَلْنَا تَرْفَعُ الْأِسْمَ ؛ لِأَنَّهَا نَائِبَةٌ عَنِ الْفِعْلِ الَّذِي لَوْ ظَهَرَ لَوْفَعُ الْأِسْمَ ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ // فِي " لَوْلَا زَيْدٌ لِأَكْرَمَتِكَ " : ٢٤٥ لَوْلَمْ يَمْنَعْنِي زَيْدٌ مِنْ إِكْرَامِكَ ؛ لِأَكْرَمَتِكَ ، إِلَّا أَنَّهُمْ حَذَفُوا الْفِعْلَ تَخْفِيفًا وَزَادُوا " لَا " عَوَضًا (٤) فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ ، وَصَارَ هَذَا بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : " أَمَا أَنْتَ مَنْطَلِقًا أَنْطَلَقْتُ مَعَكَ " ، وَالتَّقْدِيرُ فِيهِ : أَنَّ كُنْتَ مَنْطَلِقًا أَنْطَلَقْتُ مَعَكَ ، فَحَذَفُوا الْفِعْلَ وَزَادُوا " مَا " عَوَضًا عَنِ الْفِعْلِ ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا

(٥) الْحَدِيثُ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ فِي كِتَابِ الْحَجِّ (٤٠) ١٨٠ / ٢ وَالْأَنْبِيَاءِ (١٠) ١٧٨ / ٤ وَأَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ كِتَابِ الْحَجِّ الْحَدِيثُ يَشْرُقُ (١٠٤) : ٣٦٣ وَغَيْرَ ذَلِكَ .

(١) هَذَا الَّذِي فِي الْكِتَابِ ١٢٩ / ٢
(٢) الْآيَةُ ٢٠ مِنْ سُورَةِ النُّورِ
(٣) الْإِنْصَافِ ٧٠ - ٧٨ وَالنَّقْلُ عَنْهُ بِتَصْرِفٍ
(٤) فِي الْإِنْصَافِ : وَزَادُوا لَا عَلَى لَوْ .

عَوْضٌ أَنَّهُمْ : لا يجمعون بينها وبين الفعل ، لثلاً يجمع بين العَوْضِ والمعْوَضِ مِنْهُ ، ونحن وإن اختلفنا في أَنَّ " أَنْ " هنا هل هي في معنى الشرطية " إِنْ " أو هي في تقدير " لِأَنَّ " لم تختلف في أَنَّ " ما " عَوْضٌ عن الفعل ، ونظيره " إِمَّا لا فافعل هذا " [تقديره: إِنْ لم تفعل ما يلزمك فافعل هذا] (١) ثم حذفت الفعل لكثرة الاستعمال ، وزيدت " ما " عَوْضاً عنه ، وصار بمنزلة حرف واحد ، ويدل على العوضية أَنَّهُمْ قد قالوا : * " إِمَّا لا " لنيايتها عن الفعل وأصل الحروف الأ تمال ، وقال الشاعر :

فَطَلَقَهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفٍّ وَإِلَّا يَعْلُ مِفْرَقُ الْحَسَامِ (٢) [٤٩٩]

أراد : وإلا تطلقها يعل ، فحذفت (٣) . قالوا : والدليل على أَنَّ الاسم يرتفع بها لا بالابتداء وقوع " أَنْ " المفتوحة بعدها في نحو : لولا أَنَّ زيداً ذاهبٌ لأكرمتك ، ولو كانت في موضع رفع بالابتداء لوجب أَنَّ تكون مكسورة ، فلما وجب أَنَّ تفتح دل على صحة ما ذهبنا إليه .

وأما البصريون : فاحتجوا بأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصاً و " لولا " لا تختص بالاسم دون الفعل ، وقد تدخل على الفعل كما تدخل على الاسم وأنشدها :

قَالَتْ أَمَامَةً لَمَّا جِئْتُ زَائِرَهَا : هَلَا رَمَيْتَ بَعْضَ الْأَسْهَمِ السُّودِ ،
لَا دَرَّ دَرُّكَ ؛ إِنِّي قَدْ رَمَيْتَهُمْ لَوْلَا حُدْنَتُ وَلَا عُذْرِي لَمَحَدُودِ (٤) [٥٨٦]

فقال " لولا حُدْنَتُ " فأدخلها على الفعل ، فدل على أَنَّها لا تختص ، فوجب أَنَّ تكون عاملة ، وإذا لم تكن عاملةً وجب أَنَّ يكون الاسم مرفوعاً بالابتداء ، والذي يدل على أَنَّهُ ليس مرفوعاً بلولا ، بتقدير لولم يرميني زيدٌ لأكرمتك ، أَنَّهُ لو كان كذلك لكان ينبغي أَنَّ يعطف عليها بـ " وَلَا " .

(١) أثبتنا هذه العبارة من الإنصاف ليقم بها الكلام علماً أَنَّ ما حذفه الشارح

من النص يبلغ عددة أسطر . انظر الإنصاف : ٧٢

(٢) سبق تخريجه ٧٨٣ * كذا في المصورة ، والهبوط « أمالوا »

(٣) حذف الشارح من كلام ابن الأنباري ما يعادل نصف صفحة أنظر الإنصاف

(٤) سبق تخريجها قبل قليل

قال تعالى ﴿ وما يَسْتَوِي الْأَعْمَى والبصيرُ ولا الظلماتُ ولا النورُ ﴾ (١) وقال الشاعر :

٥٨٨ - فما الدنيا ببقاةٍ لسحيٍّ وما الدنيا على حيٍّ ببقاقٍ (٢)
قوله: " ببقاةٍ " أراد : ببقايةٍ ، فأبدلَ من الكسرة فتحَةً ، وقلبَ (٣) الياءَ ألفاً لغةً طيِّبَةً . فلما لم يَجْزُ أَنْ يُقالَ : لولا أخوك ولا أبوك دلَّ على فسارٍ ما ذهبوا إليه . (٣)

قال : والصحيحُ مذهبُ الكوفيين .

والجوابُ عن كلمات البصريين قولهم : " إِنْ الحرفُ لا يعملُ إِلَّا إذا كان مختصاً " قلنا : نَسَلِمُ ذلك ، ولا نَسَلِمُ أَنَّ لولا غيرَ مختصٍّ ، والبيت :

* لولا حَدِثْتُ * (٥) [٥٨٦]

لا حجةَ فيه ، لأننا نقولُ : " لو " فيه غيرُ مركبةٍ مع " لا " وإنما هي امتناعٌ لا امتناعٌ على أصلِها و " لا " معها بمعنى لَمْ ، لأنَّ " لا " مع الماضي بمعنى " لم " مع المستقبل كأنه قال : لولم أُحَدِّثْ ، وهذا كقوله تعالى :
* (فلا اقْتَحِمِ الْعَقَبَةَ) * (٦) أي : لم يَقتَحِمْ ، وكقوله تعالى : ﴿ فلا صدَّقَ ولا صَلَّى ﴾ (٧) أي : لم يَصِدِّقْ ولم يَصَلِّ ، وكقول الشاعر :

إِنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لا أَلْمَا (٨) [٤٤١]

أراد : لم يُلِمِّمْ وكقوله :

٥٨٩ - * وَأَيُّ أَمْرٍ سَيِّئٍ لا فَعَلَهُ * (٩)

(١) الإصحاح ٢٠٤٦٩ من سورة فاطر .
(٢) في الإنصاف : ٧٥ ورواية العجز فيه : * ولا حي على الدنيا ببقاقٍ *
(٣) في المصورة : وقلبا ، وفي الإنصاف : ٧٥ " فانقلبت الياء ألفاً ، وهي لغة طيِّبَةٌ .

(٤) بعده كلام في الإنصاف

(٥) سبق قبل قليل .

(٦) الآية ١١ من سورة البلد .

(٧) الآية ٣١ من سورة القيامة .

(٨) سبق تخريجه ٦١٨

(٩) البيت لشهاب بن العيف العبدي ، جاهلي ، ونسب لأخيه عامر وهو في

إلأنصاف : ٧٧ وشرح ابن يعيش ١٠٩/١ ، والمغنى رقم ٤٤٥ والخزانة

يريد : لم يفعله ، وكذلك " لولا حُدِثَتْ " أي لم أحدث (١) ، فوجب أن تكون عاملة .

وأما قولهم : لكان ينبغي أن يعطف عليها بولا إلى آخره .

قلنا : إنَّ المانع أن لولا مركبة من " لو " و " لا " فلما ركبتها أخرجت " لو " من حدّها ، و " لا " من الجحد ، فإنَّ الحروف إذا ركبتها بعضها مع بعضٍ تغير حكمها الأوّل ، وحدث حكم آخر لها بالتركيب ، كما قلنا في " لولا " بمعنى التحضيض ، وهلاّ وآلا ، وما أشبهه ، فكذلك هنا ، فلذلك لم يكن (٢) العطف عليها " بولا " ، والله أعلم . انتهى كلام ابن الأنباري في " الإنصاف " .

قلت : ولم يحك أدلة البصريين كما قدّمنا ، وإنما ذكر لهم أضعف الأدلة ، فسهل الرد . والصواب أن الحروف لا تعمل بما فيها من معنى الفعل ، لو كانت كذلك لعلمت الهزّة التي للاستفهام بمعنى استفهم ، وما النافية بمعنى أنفي ، ولا بالنيابة مناب الفعل ، نعم إنَّها تزداد كالعوض ولا ينسب لها العمل ، وقولهم : أمّا أنت منطلقاً ، " أنت " عندنا مرفوع (٣) بإضمار كان لا بنفس " ما " وهو الصحيح ، وأمّا " إمّا لا فافعل كذا " فهذا ممّا حذف فيه فعل الشرط لكثرة الاستعمال ، وزادوا " لا " كالعوض ، وقد يحذفون الفعل ولا يعوّضون ، كقوله :

قالت بنات العم : يا سلمى وإن كان عيباً معدماً قالت : وإن [٢٥٥] أرادت : وإن كان عيباً (٥) فقد رضيته ، إلا أن مثل هذا الحذف يقل ، وليست " لا " في إمّا لا عاملة ، فلا حجة علينا فيها ، والذي نقول لهم : إنَّ كلَّ حرفٍ اختص باسم مفرّدٍ فإنَّه يعمل فيه الجرّ إن استحق العمل ، فلو كانت " لولا " عاملة لجرّت ، فالصواب مذهب البصريين ، والله أعلم .

(١) بعده في الإنصاف ٧٨ " فدلّت على أن " لولا " هذه ليست التي وقع

فيها الخلاف ، فدلّ على أنّها مختصة بالأسماء دون الأفعال .

(٢) في الإنصاف : لم يجوز

(٣) في المصوّرة : مرفوعاً .

(٤) سبق تخريجه ٣٨٤

(٥) في المصوّرة : غيباً .

وقوله : " وقد يلزم فيها الأصل " .

يعنى تقدّم المبتدأ وتأخير الخبر .

وقوله : " إذا كان المبتدأ ضميراً للشأن " .

مثال : ﴿ هو الله أحد ﴾ (١) أي : الأمر والشأن : الله أحد ، وهو

زيد قائم أي الأمر : زيد قائم ، وكذلك تُضمر ضمير القصة فتقول : هي

زيد قائم أي : القصة : زيد قائم ، والكوفيون يقولون : هو زيد قائم ،

وهي هند قائمة لقوله تعالى ﴿ هو الله أحد ﴾ (١) وقال : ﴿ فإِنَّهَا لَا تَعْمَى

الْأَبْصَارُ ﴾ (٢) ، وهذا غير لازم ، فإنه قد حكى الخليل رحمه الله : إنه أمة

الله ذاهبة // أي : إن الأمر هذا . وهذا المضمراً لا يستعمل إلا قبل

الذكر ، ثم يفسر بجملة ، لأن القصد به التبيهة للسامع ، ثم تخيره بعقد

ذلك ، فلذلك لزم تقدّمه .

وقوله : أو متضمناً معنى حرف له صدر الكلام .

يعنى إذا كان اسم شرط أو اسم استفهام . ومثال ذلك فى الاستفهام :

من جاءك ؟ التقديم هنا واجب ، لأن الاستفهام له صدر الكلام إذ هو طريق

لأن يعلم به ، ولا يقال : جاءك من ؟ ومن عندك ؟ ولا يقال : عندك من ؟

ومن الخارج ؟ ، ولا يقال : الخارج من ؟ على أن تجعل من مبتدأ والخارج

خبره ، وقد يقال على أن تجعل الخارج مبتدأ ومن مبتدأ ثانٍ وخبره محذوف

التقدير : الخارج ، من هو ؟ .

ومثال الشرط : من يكرمني أكرمه ، وما تصنع أصنع مثله ، إذا جعلت

ما مفعولةً ، وما تصنعه أصنع مثله إذا جعلتها مبتدأةً ، فهذه الأسماء تلزم

الصدر كأسماء الاستفهام ، ولأنها جازمة لما بعدها والجازم أبداً مقدّم

على المجزوم .

وقوله : أو مضافاً إلى ما تضمنه .

(١) الآية ١ من سورة الاخلاص .

(٢) الآية ٤٦ من سورة الحج .

(٣) الكتاب ١ / ١٤٧

مثاله في الاستفهام : غلامٌ من عندك ؟ وغلامٌ من جاءك ؟ ، وفي
الشرط : غلامٌ من تخرجَ أخرجَ معه ، وغلامٌ من تضره أضربه ، فالغلامُ
يلزم الصدرَ مرفوعاً كان أو منصوباً ؛ لأنه اكتسب من الذي أُضيفَ إليه ذلك ،
إنَّ المضافَ والمضافَ إليه كالشيءِ الواحدِ .

وقد يلزم الصدرَ وإن لم يكن من هذا الذي ذكره هنا ، وذلك كم الخبرية
فإنها لازمة (١) الصدرِ ، إما بالحملِ على الاستفهاميةِ أختها وإما بالحملِ على
رَبِّ نقيضتها ، فإنها للتكثيرِ وربٌّ للتقليلِ ، والنقيضُ نظيرٌ عندهم في الحملِ
عليه . وقد قيل : إنَّ رَبَّ معناها التكثيرُ كم الخبريةِ ، وكذلك " ما " في
التعجب تلزمُ الصدرَ ؛ لأنه جرى كالمثل .

وقوله : أو كان معه لامُ الابتداءِ (٢) .

مثاله : لزيدٌ قائمٌ ولعمروُ خارجٌ قال الله تعالى ﴿ ولعبدٌ مؤمنٌ خيرٌ من
مشرِكٍ ﴾ (٣) ، وذلك أنَّ لامَ الابتداءِ دخل على المبتدأ والخبر لتأكيدِهِ
فلزمَ الصدرَ ، ولا تخرجُ عنه إلا مع " إن " لما سيبين في بابه .
وقوله : " أو كان الخبرُ محذوفاً والمبتدأُ معرفةً " .
مثاله : لولا زيدٌ لأكرمتهُ ، لأنَّك عند ما عدمت الخبرَ من اللفظِ واحتجت

إلى تقديره انبغى أنَّ تقدِّره في موضعه من التأخيرِ وكذلك قولك : زيدٌ ، في
جوابِ من قال لك سائلاً : من في الدارِ ؟ فتقدِّر الخبرَ المحذوفَ بعدَ :
زيدٌ ، أي : زيدٌ في الدارِ ، ولا تقدِّره قبلَ زيدٍ ؛ إذ لا معنى لذلك ، ولأنَّ
الخبرَ لما حذِفَ ، وكان الأصلُ فيه أنَّ يكونَ مؤخراً انبغى أنَّ يقدرَ بالأصلِ .
وقوله : أو كانا معرفتين .

مثاله : أخوك زيدٌ ، فالمقدَّمُ منهما هو المبتدأُ ، فيلزمُ كلُّ واحدٍ منهما
مرتبتهُ ، لئلاَّ يلتبسَ إنَّ قدَّمتَ ، والمعنى في كونه مبتدأً خلافُ المعنى في كونه

(١) في المصورة : لازم

(٢) في الجزولية : لام التوكيد

(٣) الآية ٢٢١ من سورة البقرة .

خبراً ، فلما ألبس تقدمه بما المعنى على خلافه لم يجز ، لأنك تقدم المعلوم عند المخاطب وتؤخر المجهول ، فإذا كان عارفاً بالأخ جاهلاً باللقب قدمت الأخ وأخرت اللقب (١) ، وإذا كان عارفاً بزيد جاهلاً بالأخوة ، قدمت زيدا وأخرت الخبر .

وقوله : أو نكرتين متساويتين الرتبة .

مثاله : خير من زيد أفضل من عمرو .

وقوله : بعداً عن المعرفة .

(٢) يعني أفعل لأنهما نكرتان تقاربان المعرفة فتكبرهما سواء ومفارقتهما أيضاً للمعرفة سواء ، فلذلك قال : إنهما متساويتان في البعد من المعرفة بكونهما نكرتين وفي الدنو منها بما تخصصا به من المجرور بعدهما ، وكون ذلك المخصص لهما لا يجتمع مع الألف واللام . (٤)

وقوله : ودنواً منها .

أي : إنهما قريباً من المعرفة لما لم تدخلها الألف واللام كما لا تدخل على المعارف كذا فسر ش هذا الموضع . (٥) ويمكن أن يريد بالبعد والدنو غير هذا : فيعني بقوله : بعداً عن المعرفة مثل : ما رجل قائم ولا رجل خارج فهذان (٦) مستويان في البعد عن المعرفة إذ ليس واحد منهما مقارباً للمعرفة ، ويعني بالدنو : " أفعل من " ، فإنه عند النحويين نكرة تقارب المعرفة لكونها قد تخصصت بالمجرور ولكونها لا تقبل الألف واللام . وأظن أن هذا مراد أبي موسى .

(١) استخدم اللقب بمعنى الاسم وفي اللسان (لقب) وفي التنزيل العزيز " ولا تتابزوا بالألقاب " يقول : لا تدعوا الرجل إلا بأحب أسمائه إليه .
(٢) في الشرح الصغير ١٨٠ : تفارقان .
(٣) " " " " : ١٨٠ : مقارنتهما .
(٤) هذا تفسير الشلوبيين لهذا الموضع انظر الشرح الصغير ١٨٠ .
(٥) انظر الشرح الصغير : ١٨٠ .
(٦) في المصورة : فهذا .

وقوله : " أَوْ كَانَ الْمَبْتَدَأُ مُشَبَّهًا بِالْخَيْرِ " .

مثاله : أبو يوسف أبو حنيفة ، وزيد زهير ، والمانع هنا اللبس ؛ لأن الكلام ينعكس معناه فيصير المشبه مشبهاً به ؛ فلذلك لم يجز التقديم إذا هما معنيان مختلفان .

وقوله : وقد يخرج هذا عن أصله .

يعنى أن الشاعر قد يقلب التشبيه مبالغةً وذلك نحو قول الشاعر :

٥٩٠ - * وَرَمِلٍ كَأَوْرَاكِ الْعِدَارِي قَطَعْتَهُ * (١)

ومن عادتهم تشبيه أوراك العذارى بالرمل ، فقلب الشاعر التشبيه مبالغةً ، فتقول على هذا في : زيد حاتم ، حاتم زيد ، إذا قصدت المبالغة ، وأنشدوا

٥٩١ - إِنْ الرَّبِيعَ الْجَوْدَ وَالْخَرِيفَا يَدَا أَبِي الْعَبَّاسِ وَالصُّيُوفَا (٢)

ومن عادة الشعراء أن يشبهوا يدي الكريم بالربيع الجود والخريف والصُّيوف فمكس هذا الشاعر التشبيه مبالغةً . ولا بن الطراوة فيها كلام قال : (٣)

" إِنَّ الشَّاعِرَ إِذَا قَصَدَ تَشْبِيهَ يَدَيِ أَبِي الْعَبَّاسِ بِالرَّبِيعِ وَالْخَرِيفِ وَالصُّيُوفِ إِلَّا أَنَّهُ اضْطُرَّ إِلَى تَقْدِيمِ الْخَيْرِ وَإِنْ " تَنْصِبُ مَا يَلِيهَا وَتَرْفَعُ مَا يَتَأَخَّرُ عَنْهَا ،

فنصبت الخبر لما يليها وهو الربيع وما عطف عليه ، ورفعت الاسم " وهذا لا يحتاج إليه ؛ لأنه لا دليل على هذه الدعوى ، إذ ثبت لأن رفع الاسم ونصب الخبر ، وذلك لم يستقر فيها ، ولأن خبر إن لا يتقدم على اسمها

(١) عجزه : * إِذَا جَلَلَتْهُ الْمَظْلِمَاتُ الْحَنَادُوسُ * وهو لذي الرمة في ديوانه ٤٠٨ من قصيدة مطلعها :

ألم تسأل اليوم الرسوم الدوارس * بحزوي وهل تدري القفار البسائس
والشاهد في الكامل ١٠٩/٣ والخصائص ٣٠٠/١ ، ١٧٦/٢ ، ١٧٧ ، (٢) البيتان لرؤبه في الديوان : ١٧٩ وهما في الكتاب ١٤٥/٢ ، والمقتضب ١١١/٤ والمقاصد النحوية ٢٦١/٢

(٣) انظر ابن الطراوة النحوي ٢٢٣ وقد قال الشلوبين إن كلام الجزولسي منطبق على مذهب ابن الطراوة في هذا الباب ورد على ابن الطراوة بعث ما سيرد به الشارح تقريبا . انظر الشرح الصغير ١٨٠ ، ١٨١

إذا لم يكن ظرفاً أو مجروراً فلا نظير لما قال ، وما قلناه // من عكس التشبيه ٢٤٧
كثيراً وقد بَوَّبَ أبو الفتح في " الخصائص " له باباً (١) ، وأتى بأبيات للعرب كثيرة
تشهد له ، فالقول بما قلناه أولى من قوله ، والحمد لله تعالى ، لكن الرجل
مولع بالخلاف .

٥٩٢- تراه معداً للخلاف كأنسه
برت على أهل الصواب موكل

وقوله : أو كان مخبراً عنه بفعله .

مثاله : زيد قام ؛ لأنه لو تقدم التمس بالفاعل المبتدأ ، وعلى هذا
اعتمد أبو القاسم خاصة فأطلق القول بجواز تقدم الخبر على المبتدأ إلا إذا
كان فعلاً (٢) ونقصه كل ما ذكر ، وهذه غفلة منه رحمه الله .

وقوله : وربما استجيز خروج هذا عن أصله في الكلام وهو ضعيف .

مثاله : قاما أخواك على أن الألف في قاما ضمير وقد تقدم الخلاف في
هذه الألف [أ] كهي ضمير أو علامة للتثنية على لغة : أكلوني البراغيث ،
فأغنى عن إعادته ، وإيما جاز تقدم الخبر هنا إذ لا لبس فيه إلا على لغة من يقول :
أكلوني البراغيث ، وليس كل العرب يتكلم بتلك اللغة ، وفي الأفراد في
اللبس على كل لغة فضعف : قاما أخواك ؛ لأنها توهم اللغة الضعيفة ، وتوهم
الإضمار قبل الذكر وأن ما بعدها يدل منها وقد قيل به ، وتجي صورة
التثنية فيه مخالفة لصورة الأفراد ؛ لأنك لا تقدم في الأفراد إذا قلت : زيد
قام ، فذلك ينسفي ألا تقدم في التثنية .

ونقصه من موجبات تقدم المبتدأ وتأخير الخبر : أن يكون الخبر قد
حكّم له بحكم جواب الشرط ، وهو لا يتقدم نحو : الذي يأتيني فله درهم ،
لا يقال : فله درهم الذي يأتيني ؛ لأن الفاء لم تدخل في خبر الذي إلا
تشبيهاً له بأسماء الشرط ، فكما لا يتقدم الجواب على الشرط ، فكذلك

(١) عقد ابن جنى باباً في الخصائص ٣٠٠ / ١ بعنوان : باب من غلبة الفروع
على الأصول .

(٢) الجمل : ٤٩

(٣) تكملة يستقيم بها الكلام .

لا يتقدم هذا الخبر على الذي ، وإنما تدخل الفاء في خبر الموصول إذا كان مبتدأ بشرط أن يكون عاماً وأن تكون الصلة ظرفاً أو مجروراً أو جملة فعلية غير شرطية ، وأن يكون الفعل الذي في الصلة ما يصح وقوعه بعد أدوات الشرط وأن يكون الخبر مستحقاً بالصلة فإن نقص من ذلك شيء لم تدخل الفاء .

ومثال الجائز من ذلك : الذي يأتيني فله درهم ، فأخذ الدرهم مستحق بالإتيان ، والكلام عموم ؛ لأنك لا تريد واحداً بعينه ، وإن أردت ذلك لم تدخل الفاء فتقول : الذي يأتيني له درهم ، ويزول العموم والتسبب فلا يشبه إن ذلك أسماء الشرط ، وكذلك لا يجوز : الذي ما أتاني فله درهم ؛ لأن " ما " النافية لا تقع بعد أدوات الشرط ، ولو قلت : الذي لم يأتيني فله درهم ، لجاز ؛ لأن " لم " تقع بعد الشرط . وكذلك لا يجوز : الذي إن تكرمه يكرمك فمحسن ؛ لأن الشرط الذي في الصلة قد استوفى جوابه ، فبطل التسبب إن المسبب عن الشرط إنما هو جوابه ، ويبقى الخبر غير مسبب فلا تدخل الفاء ، ولا تدخل الفاء في خبر المبتدأ إلا إذا كان موصولاً بهذه الشروط ، أو نكرة موصوفة بتلك الشروط أيضاً نحو : كل رجل يأتيني فله درهم ، فأخذ الدرهم مستحق بالإتيان ، وما عدا ذلك لا تدخل الفاء في خبره عند سيويه .

وأما الأخفش فيجيز : زيد فمنطلق ، على زيادة الفاء ، ويستدل بقول الشاعر :

٥٩٢ - وقائلة : خولان فانكح فئاتهم وأكروسة الحسين خلوكما هيا (١)

(١) البيت مجهول وهو في الكتاب ١٣٩/١ ، ١٤٣ ، ومعاني القرآن للأخفش :

٧٦ ، ٨٠ ، والإيضاح للفارسي : ٥٣ ، وشرح ابن يعيش (١/١٠٠) :

٩٥/٨ والخزانه ٢١٨/١ ، ٤٩٥/٣ ، ٤٢١/٤ ، ٥٥٢ وغير ذلك

كثيراً والأخفش خرج في معاني القرآن : ٨٠ بمثل تخريج سيويه فقال

معقياً على البيت : " كأنه قال : هؤلاء خولان كما تقول : الهلال *

فانظر إليه ، كأنك قلت : هذا الهلال فانظر إليه ، فأضمر الاسم ثم

قال : وأما قوله * واللذان يأتيانها منكم فأن وهما * فقد يجوز

أن يكون هذا خبر المبتدأ ، لأن الذي إذا كان صلته فعلاً جاز أن

يكون خبره بالفاء إلخ . . ما قال .

* في معاني الأخفش : الهلال ، وهو محرفه حسن

أراد : انكح ، فزاد : الفاء ، وتأول الفارسي^(١) وسيبويه^(٢) هذا على حذف المبتدأ كأنه قال : هذه خولان فانكح ، فدخلت الفاء لما في الكلام من التشبيه وجعل خولان خبراً ابتدئاً مضمراً .

ومن زيادة الفاء عند الأخفش^(٣) قوله تعالى : * (فَضْرِبْ بَيْنَهُمْ بِسُورٍ لَهُ بَابٌ) * (٤) وقوله تعالى : * (أَفْكَلَمَا جَاءَكُمْ) * (٥) وفي قوله : أَفَأَللهُ لَتَصْنَعَنَّ كَذَا وَكَذَا (٦) ، وقولهم للرجل : أَفَلَا تَقُومُ؟ ، ومن زيادتها * (فَلَا تَحْسَبْنَهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ) * (٨) ومن زيادتها ما أنشده أبو حاتم :

٥٩٤- وَحَتَّى تَرْكُنَ الْعَائِدَاتِ يَعْدَنَهُ يَقْلُنْ : فَلَا تَبْعُدُ فَقُلْتُ لَهُ : اْبْعُدْ (٩)
فزاد الفاء في قوله : فَلَا تَبْعُدُ .

(١) الإيضاح : ٥٣
(٢) الكتاب ١/ ١٣٩
(٣) الشارح يستطرد في حديثه عن زيادة الفاء ، لأنَّ الأَخْفَشَ انْفَرَدَ بِجَوَازِ زِيَادَتِهَا فِي الْخَبَرِ مُطْلَقًا كَمَا تَذَكَّرْنَا ذَلِكَ كِتَابَ النُّحُوِّ وَضَرَحَ بِأَنَّ زِيَادَتَهَا كَثِيرَةٌ فِي الْقُرْآنِ وَالْكَلامِ ، وَكَأَنَّهُ بَنَى عَلَى هَذَا إِجَازَتَهُ زِيَادَتِهَا فِي الْخَبَرِ مُطْلَقًا ، وَانظُرَ الْحَدِيثَ عَنِ الْفَاءِ الزَّائِدَةِ مَفْصَلًا فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ ٩٥/٨ وَالْجَنِيِّ الدَّانِي : ١٢١ وَالْمَغْنِي (ط) : ١٢٩

(٤) الآية ١٣ من سورة الحديد .

(٥) معاني القرآن للأخفش ١٤١ عند كلامه على قوله تعالى * أَوْكَلِّمُوا عَاهِدُوا وَعَاهِدُوا * قال " فهذه واو تجعل مع حرف الاستفهام وهي مثل الفاء التي في قوله * أَفْكَلَمَا جَاءَ رَسُولٌ .. * فهذا في القرآن والكلام كثير ، وهما زائدتان في هذا الوجه ، وهي مثل الفاء في قولك : أَفَأَللهُ لَتَصْنَعَنَّ كَذَا وَكَذَا ، وَقَوْلُكَ لِلرَّجُلِ : أَفَلَا تَقُومُ ؟ وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ الْفَاءَ وَالْوَاوَ هَا هُنَا حَرْفَ عَطْفٍ .

(٦) في معاني القرآن : ١٤١ أثبت المحقق هذه الجملة هكذا * أَفَأَللهُ . * والصواب قطع الهمزة بعد الفاء وأنظر هذا المثال في الكتاب ٣/ ٥٠٠

(٧) معاني القرآن للأخفش : ١٤١

(٨) الآية ١٨٨ آل عمران وانظر معاني القرآن للأخفش ٢٢٢ حيث نسخت على زيادة الفاء فيها .

(٩) لم أشر عليه .

وكذلك نقضه من شروط تقديم المبتدأ ألا تدخل في خبره "إلا" نحو :
ما زيد إلا قائم لا يجوز تقديم الخبر ؛ لأن "إلا" لا تقع صدر الكلام .

وقوله : إذا كان مفرداً فيه معنى الاستفهام .

مثاله : أين زيد ؟ وكيف عمرو ؟ ومتى الخروج ؟ . وذلك أن الاستفهام
له صدر الكلام سواء كان مخبراً عنه أو خبراً ، ولا يقال : زيد أين ؟
إلا أن تريد : أين هو ؟ كما قدّمناه قبل . (١)

وقوله : أو كان ظرفاً لا مسوّغاً للابتداء بالنكرة إلا تقدمه عليها .

مثاله : في الدار رجل ، وأمّامك امرأة ، واستظهر بقوله : لا مسوّغ
إلى آخره على مثل قولهم : عليكم سلام ، وللكافرين ويل ؛ لأنه يجوز
الابتداء هنا بالنكرة مع أن خبرها ظرف أو مجرور فتقول : سلام عليكم وويل
للكافرين ، ونحو ذلك ؛ لأنّ فيهما معنى الدعاء ، وأصل الدعاء بالفعل
فابتدىء بهما كما يبدأ بالفعل .

قال السهيلي^(٢) : وما ابتدئ^٣ به وهو نكرة ما دخله معنى الدعاء
ولا يكون إلا في معنى الأحداث والمصادر [فما ارتفع منه^(٣)] نحو : " سلام
عليك " و " ويل له " فإنما يرتفع لوجهين :

أحدهما : أنك لما كنت داعياً ، وكان الاسم المبتدأ النكرة هو المطلوب
بالدعاء ، وكان كالمفعول ووقع موقعه ، كأنك قلت : أسأل الله سلاماً عليك ،
أو أطلب منه ويلاً للكافرين ، ولكم لم تنصب كما نصبت : سعيّاً ورعيّاً وجدعاً
وعقراً ؛ لأنك تريد أن تشوب الدعاء بالخبر كأنك تريد ، سلام مني عليكم ،
فصار السلام في حكم المنعوت بقولك : مني فقوي الرفع فيه على الابتداء ؛
لأن النكرة المنعوتة يبتدأ بها ، وهذا هو الوجه الثاني من الوجهين
المحسنين للابتداء [بها^(٤)] والتقديم لها ، ألا ترى أن كل من يقول :

سلام عليكم إنما يريد أن يشعر بأنه مسلم ومحبيّ فالسلام صادر منه ؛ لأنه

(١) سبق ص ٩٠٠

(٢) نتائج الفكر : ٤١٢ وما بعدها

(٣) تكملة من النتائج .

(٤) من النتائج .

في معنى التَّحِيَّةِ ، وليس كذلك : سَقِيًّا وَجَدْعًا ، لأنَّ المتكلمَ بهما ليس بساقٍ ولا جادِعٍ ولا عاقِرٍ ، وإنما هو طالبٌ من الله تعالى هذه الأشياءَ فهي مفعولةٌ .

وأما : خيبةٌ له وويحاً وويساً وويلاً فيجوز فيها النصبُ ؛ لأنها في معنى (١) حكم المطلوب بالدُّعاء ، ويجوز فيها الرفعُ إذا كان المتكلمُ بها يريد أن يجعلَ لنفسه حظاً في هذه المعاني . فإذا قال السائلُ : خيبةٌ له لا يريد محضَ الدُّعاء كما أرادَ بقوله : عَقْرًا وَجَدْعًا ، ولكن يريد : " تَخْيِيبٌ مِنِّي له " كأنه يخبرُ عن الخيبةِ أنها صادرةٌ منه كما كان ذلك في السلامِ إذا أرادَ به التَّحِيَّةَ ، ولو أرادَ به السلامةَ والعافيةَ لقال : سلامةٌ لك وسلاماً عليك ؛ لأنَّ سلامةَ المخاطبِ ليست من فِعْلِ المتكلمِ ، وكذلك السَّقْيُ والرَّعْيُ ، فلا بدَّ من النَّصْبِ على هذا الوجه [وأما وَيْحٌ وَوَيْلٌ فترحمٌ واستقباحٌ (٣) ، ووَيْسٌ استصغارٌ فتارةً تكون نصباً كما تكون " خيبةٌ " وذلك إذا أردتَ محضَ الدُّعاء ، فإِنْ أردتَ أن تشوبَ الدُّعاءَ بخبرٍ عن نفسك رفعتَ كما رفعتَ : سلامٌ عليك ، إذا أردتَ التسليمَ والتَّحِيَّةَ ؛ لأنَّكَ مترحمٌ كما أنك مسلمٌ ، فيكون التقديرُ : وَيْحٌ مِنِّي لك واستقباحٌ مِنِّي له ؛ لأنَّ الوَيْلَ قُبُوحٌ ، ولا يتصورُ هذا في " تَبّاً له " ولذلك منع سيبويه (٤) الرفعَ في " تَبّاً له " وأنكرَ على من أجازه ولم يبيِّن العلةَ ولا كشفَ السرَّ لا هو ولا من شرح الكتابِ ، وقبضَ على هذا : مرحباً بك فإنه يجوزُ فيه الرفعُ والنصبُ ؛ لأنَّكَ مرحبٌ إذا رفعتَ ، فإذا نصبتَ فإمَّا سائلُ الرِّحْبِ وإمَّا مبشرٌ للضيفِ بأنَّ قَدْ صادفَ الرِّحْبَ ، فتأملْ هذه الدقائق وتعرَّفْ هذه الحقائق . (٦)

(١) هذه الكلمة ليست في النتائج ، لأنها زائدة .

(٢) " في " مطموسة في المصورة .

(٣) في المصورة : واستفتاح ، تصويف

(٤) الكتاب ٣٣٤/٨ .

(٥) في المصورة : ولا ، والواو ليست في النتائج .

(٦) انتهى كلام السهيلي ص ٤١٤ من النتائج .

قال السهيلي (١) : وَمِمَّا يَتَّصِلُ بِهَذَا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿ قَالُوا : سَلَامًا قَالَ :
 سَلَامٌ ﴾ (٢) نَصَبَ (٣) الْأَوَّلُ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدِ الْحِكَايَةَ ، وَلَكِنَّهُ جَعَلَهُ قَوْلًا حَسَنًا ،
 قَالُوا : وَسَمَّاهُ سَلَامًا ، لِأَنَّهُ يُؤَدِّي عَنِ (٤) مَعْنَى السَّلَامِ فِي رَفْعِ الْوَحْشَةِ
 وَوَقُوعِ الْأَنْسِ ، وَحُكِّيَ عَنِ إِبْرَاهِيمَ قَوْلُهُ ، فَرَفَعَ بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَحَصَلَ مِنَ الْفَرْقِ
 بَيْنَ الْكَلَامَيْنِ فِي حِكَايَةِ هَذَا وَرَفْعِهِ ، وَنَصَبَ ذَلِكَ ، إِشَارَةً لَطِيفَةً ، وَفَائِدَةً
 شَرِيفَةً ، وَهُوَ أَنَّ السَّلَامَ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ ، وَالْإِسْلَامُ مِلَّةُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ،
 وَقَدْ أَمَرْنَا بِاتِّبَاعِهِ وَالْإِقْتِدَاءِ بِهِ فَحُكِّيَ لَنَا قَوْلُهُ ، وَلَمْ يَحْكُ لَنَا قَوْلَ أَضْيَافِهِ إِذْ لَا
 فَائِدَةَ فِي تَعْرِيفِ كَيْفِيَّتِهِ ، وَإِنَّمَا الْفَائِدَةُ فِي تَبْيِينِ قَوْلِ إِبْرَاهِيمَ وَكَيْفِيَّةِ تَحْيِيَّتِهِ
 لِيَقَعَ الْإِقْتِدَاءُ بِهِ ، وَأَخْبَرَ عَنِ قَوْلِ الْأَضْيَافِ عَلَى الْجُمْلَةِ لَا عَلَى التَّفْصِيلِ وَعَنِ
 قَوْلِ إِبْرَاهِيمَ مَفْصَلًا مُحْكَمًا ، لِهَذِهِ الْحِكْمَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ . (٥)

وقوله : أَوْ كَانَ الْمَبْتَدَأُ مُتَّصِلًا بِضَمِيرٍ إِلَى آخِرِهِ .

مثاله : عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زَيْدًا ، وَفِي الدَّارِ سَاكِنُهَا ، فَهَذَا يَلْتَزِمُ
 فِيهِ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ ، لِأَنَّكَ إِنْ قَدَّمْتَ الْمَبْتَدَأَ أَدَّى ذَلِكَ إِلَى الْإِضْمَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ
 لَفْظًا وَمَرْتَبَةً وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي الْأَبْوَابِ الْمَعْلُومَةِ الَّتِي قَدْ ذَكَرْتُ فِي النَّعْتِ .
 وقوله : أَوْ كَانَ الْمَبْتَدَأُ هُوَ " أَنْ " الْمَفْتُوحَةُ وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ .

مثاله : عِنْدِي أَنْ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ ، وَصَحِيحٌ أَنَّكَ خَارِجٌ ، وَسَبَبُ ذَلِكَ
 أَنَّ " أَنْ " الْمَفْتُوحَةَ لَا يُبْتَدَأُ بِهَا ، لِأَنَّ كُلَّ مَبْتَدَأٍ فَهُوَ مَهْيَأٌ لِدُخُولِ
 إِيَّانِ الْمَكْسُورَةِ الْمَهْزُوزَةِ عَلَيْهِ . فَلَوْ ابْتَدِئْتُ بِهَا ، لَأَدَّاهُمْ ذَلِكَ إِلَى أَنْ يَقُولُوا :
 إِيَّانَ أَنْكَ مُنْطَلِقٌ يَعْجِبُنِي ، وَذَلِكَ لَا يُقَالُ ، لَكَلَّا يَجْمَعُونَ بَيْنَ حَرْفَيْنِ مُؤَكِّدَيْنِ
 لِمَعْنَى وَاحِدٍ ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ .

وقوله : أَوْ كَانَ الْخَبَرُ مُحَدِّثًا وَالْمَبْتَدَأُ نَكْرَةً . . . إِلَى آخِرِهِ .

مثاله : مَرَرْتُ بِثَلَاثَةٍ : رَجُلًا وَامْرَأَةً وَحِمَارًا ، إِذَا أُرِدَ تَنْبِيْهُهُمْ رَجُلًا ،
 وَمِنْهُمْ امْرَأَةٌ ، وَمِنْهُمْ حِمَارٌ ، فَهَكَذَا تَقْدَرُهُ ، وَلَا تَقْدَرُهُ : رَجُلًا مِنْهُمْ لَكَلَّا

(١) النتائج : ٤١٥

(٢) الآية ٦٩ من سورة هود ، و ٢٥ من سورة الذاريات .

(٣) في المصورة : نصبت ، وأثبتت ما في النتائج .

(٤) كلمة (عن) ليست في النتائج ، ولعل الشارح عدى " يؤدي " بعين لأنه

ضمن يؤدي معنى يعوض .

(٥) نهاية كلام السهيلي .

تبتدىء بالنكرة من غير شرط [] وقد قال بعضهم في تمثيل هذا : أن تقول : رجل ، لمن قال لك : من في الدار ؟ ، فيكون التقدير : في الدار رجل ولا تقدر : رجل في الدار ، لئلا تبتدىء بالنكرة من غير شرط . وهذا غير صحيح ، لأن الابتداء بالنكرة هنا قد نص عليه النحويون ؛ لأنه فسي جواب الاستفهام ، والاستفهام يبتدأ فيه بالنكرة ، فكذلك ما هو جواب له ، ولأن حق الجواب أن يكون مطابقاً للسؤال ، والسؤال مبدوء فيه بالنكرة ، فكذلك جوابه ، فالمثال الأول أولى .

فهذه المواضع التي يلتزم فيها تقديم المبتدأ وتقدم الخبر وما عدا ذلك فأنت فيه مخير في التقديم والتأخير (١) وذلك نحو : [زيد قائم ، وقائم زيد ، وتعمي أنا] (٢) ومثنو من يشنوك ، وأرجل عبد الله ؟ ونحو ذلك // ٢٤٩ وأنشدوا في التقديم قول الشاعر :

إلى ملك ما أمه من محارب أبوه ولا كانت كليبتصاهره . (٣) [٥٧]

التقدير : أبوه ما أمه من محارب . وهذا البيت أولى في الاستدلال مما استدل به أبو علي (٤) من قول الشاعر :

٥٩٥ - كِلا يَوْمِي طَوَالَةَ وَصَلَ أَرَوِي ظَنُون ، أَنْ مَطَّرَحَ الظَّنُونِ (٥)

قال : كلا ظرف وهو معمول لظنون الذي هو خبر المبتدأ الذي هو "وصل" أروى . وتقدم المعمول يؤذن بتقدم العامل (٦) وهذا قد ينازع فيه فيقال : الظروف يجوز فيها أن تتقدم حيث لا يتقدم عاملها ؛ ألا ترى أنك تقول : إنَّ اليومَ زيداً قائمٌ ، واليوم ظرف لقائم ، وهو العامل فيه ، وقد تقدم حيث لا يتقدم عامل ، فكذلك البيت ويكون : "كلا مبتدأ ، والجملة بعده في

- (١) ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفرداً كان أو جملة ، وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه المفرد والجملة الإضافة م ٩ ص ٦٥ .
- (٢) هذه العبارات مضموسة في الصورة إلى حد كبير .
- (٣) سبق في ص ١٣١ ٤٧٤
- (٤) الايضاح له : ٥٢
- (٥) البيت للشماخ ، وهو في الايضاح لأبي علي : ٥٢ ، والمحتسب ٣٢١ / ١ والإنصاف : ٦٧ والمقتصد : ٣٠٢ . وطواله اسم موضع .
- (٦) المقتصد : ٣٠٢

موضع خبره، وحذف العائد كأنه قال : ظنون فيه ، كما قال :

٥٩٦ - * كلا يومي أمانة يوم صد * (١)

فأخبر عن كلا يومي بقوله : يوم صد .

فصل

واعلم أنك إذا قلت : قائم زيد ، فإن مذهب الخليل وسيبويه أن زيدا مرفوعاً بالابتداء تقدم أو تأخر (٢) ، لأنه معرفة وقائم نكرة ، وإذا اجتمع في هذا الباب ونواسخه جعل المبتدأ المعرفة والنكرة الخبر ولا يعكس إلا في الشعر .
وأما أبو الحسن الأفش (٣) فيقول : قائم هنا رفع بالابتداء " و " فاعل به يسد مسد الخبر .

وشرة الخلاف : هل يجوز " قائم الزيدان " أم لا ؟ فسيبويه يمنعه ، والأفش يجيزه ، لأنه قد جرى مجرى الفعل والفعل إذا رفع الفاعل وحده ، فكذلك الصفة .

والصحيح أنه لا يقال ؛ لأنه لم يسمع من العرب ، وذلك أن اسم الفاعل لا يعمل حتى يعتمد على أداة استفهام قبله نحو : قائم زيد وأقائم أخواك ، أو نفي نحو : ما قائم أخواك ، أو يقع صفة لموصوفٍ نحو : مررت برجل

(١) عجزه : * وإن لم نأتمها إلا لإماما *

وهو لجريير في ديوانه : ٥٣٩ من قصيدة مطلعها :
ألا حي المنازل والخياما * وسكناً طال فيها ما أقاما
ورواية صدر الشاهد في الديوان : يوم صدق ، وهو في الإنصاف : ٤٤٤
وشرح ابن يعيش ٥٤/١

(٢) في نتائج الفكر ٤٠٧ أن الخليل يمنع تقدم الخبر ، والذي في الكتاب ١٢٧/٢ أن الخليل يستقبح أن يقول : قائم زيد ، وذلك إذا لم تجعل قائماً مقدماً سببياً على المبتدأ . ومفهوم هذا الكلام أنه لا يستقبح هذا التركيب إذا جعلت " قائم " خبراً مقدماً . انظر هوامش صفحة ٤٠٧ من النتائج .

(٣) انظر مذهبه في شرح المفصل ٧٩/٦

ضارب أبوه عمراً ، أو صلة لموصول نحو : مررت بالضارب زيداً ، أو خبراً
لذي خبر نحو : هذا ضارب زيداً ، أو حالاً لذي حال نحو : مررت بزيد
ضارباً عمراً ، وذلك أنه في هذه المواضع يتقوى فيه جانب الفعل ، وذلك
أنه في الصلة نائب عن الفعل ولذلك عمل بمعنى الماضي لأنه نائب منابه .
وأما كونه صفة ؛ فلأن الصفة إنما تكون بالمشتق فيقوى فيه جانب
الفعل .

وأما كونه خبراً ؛ فلأن كل خبر إذا كان مشتقاً فلا بد من تحمله للضمير ،
فقد ساوى الفعل في تحمل الضمير ، وكذلك إذا وقع مفعولاً ثانياً لظننت ،
أو ثالثاً لأعلمت ، أو خبر إن أو خبر كان ، فحكمه حكم الخبر لأن أصله
الابتداء والخبر ، فروعي الأصل .
وأما كونه حالاً ؛ فلأن الحال خبر من الأخبار وإذا كانت مشتقة تتحمل
الضمير فهي كالفعل .

وأما عمله بعد النفي والاستفهام ؛ فلأنها حروف تطلب بالفعل ، فيقوى
معها جانب الفعل ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : ما قائم زيد ، فإنما نفيت القيام ،
وأقائم (١) زيد فإنما استفهمت عن القيام ، فلذلك عمل في هذه المواضع ، ولم
تسمع العرب تحمله في غير هذا فالبقاء مع ما قال الخليل وسيبويه أولى ، ولا
يعول على قول الأَخفش إلا أن يأتي بسمع مثل : قائم أخواك ، وقائم إخوتك
ونحو ذلك .

قال السهيلي (٢) : وأما ما حكاه الزجاجي عن بعض النحويين من قولهم :
" قائم زيد " أن " قائم " مبتدأ ، و " زيد " فاعل به ، فهذا باطل في القياس ،
لأن اسم الفاعل اسم محض ، واشتقاقه من الفعل لا يوجب له العمل عمل الفعل ،
إن (٤) كنا نعمل كل اسم مشتق من الفعل كالمسجد (٥) والمربع (٦) ومروحة

(١) في المصورة : أقام .

(٢) النتائج : ٤٢٥

(٣) الجمل : ٥٠

(٤) في النتائج : ان ، وكلاهما صواب .

(٥) بعدها في النتائج : ومرقد

(٦) زيادة عما في النتائج

ومعرفة ، ولكن إنما يعمل إذا تقدم ما يطلب بالفعل (١) أو كان في موضع لا تدل عليه العوامل اللفظية نحو النعت والخبر ، فيقوى حينئذ فيه جانب الفعل ، ويعضد هذا من السماع أنه لم يحك عن العرب : " قائم الزيدان " ولا " ذاهب إخوتك " إلا على الشرط الذي ذكرناه ، ولولا وجوده الأخفش ومن قال بقوله مسموعاً لا حتجوا به على الخليل وسيبويه ، فإذا لم يكن مسموعاً وكان بالقياس مرفوعاً (٢) ، فأخلق به أن يكون باطلاً مسموعاً ، وإذا ثبت أنه لا يعمل إلا معتمداً فجاز أن يكون اسم الفاعل في حال الاعتماد على ما قبله ومع القرائن المقوية للفعل (٤) رافعاً للفاعل وخبراً مقدماً ، والاسم بعده مبتدأ ، الوجهان جائزان نحو : زيد قائم أخواه ، وزيد قائمان أخواه إلا أن يكون في موضع واحد ، وهذا أن يكون الفاعل ضميراً منفصلاً نحو : زيد قائم أنت إليه ، و " قائم هو " ؟ فإن هذا لا يكون إلا مبتدأ أو خبراً ، لأن الضمير المنفصل لا يكون فاعلاً مع إمكان اتصاله (٧) بالفاعل إنما يكون فاعلاً إذا لم يمكن اتصاله بالفاعل نحو : ما قام إلا أنت ونحو الضاربي هو (٨) ألا ترى إلى قوله عليه السلام لورقة بن نوفل : أو مخرجي هم ؟ لم يسروه أحد إلا بتشد يد الياء ، لأنه خبر مقدم وهم مبتدأ فجمع من أجل الضمير الذي في الخبر ، وصار التقدير ، " أو مخرجي هم (١٠) اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياءً - (١٠) وأدغمت الياء في الياء ، (١١)

- (١) في النتائج : الفعل ، والذي يطلب بالفعل هو الاستفهام
 (٢) في النتائج : معنى
 (٣) في النتائج : مدفوعاً
 (٤) كلمة " للفعل " ساقطة من النتائج .
 (٥) " أن يكون " ليست في النتائج .
 (٦) في النتائج : و
 (٧) في النتائج : " مع اتصاله "
 (٨) في النتائج : الضاربه هو
 (٩) أرضها البخاري من حديث عائشة في كتاب بدر الوحي ٣/٨
 (١٠-١٠) زيادة عما في النتائج
 (١١) في النتائج : الواو في الياء .

ولو كان هم فاعلا لقال : أو مخرجي هم بتخفيف الياء كما تقول : أضرابي
إخوتك ؟ . وإن جعلته مبتدأ قلت : أضرابي (١) إخوتك بالتشديد
انتهى . (٢)

ولأبي الحسين ابن الطراوة // رحمه الله مذهب انفرد به في تقديس
الخبر وتأخيرها بناء على مذهب له في الواجب والجائز والممتنع (٣) ، فالواجب
عنده : رجل وقائم ، ونحوه ، مما يجب أن يكون في الوجود ولا ينفك
الوجود منه . والممتنع : أن تقول : لا قائم ولا رجل ، لأن هذا ممتنع ،
ألا ترى أنه يمتنع أن لا رجل ، والجائز مثل : زيد وعمرو ؛ لأنه جائز أن
يكون وجائز ألا يكون . قال : فكلام مركب من واجبين مثل : رجل قائم
لا يجوز ؛ لأنه لا فائدة فيه ، وكلام مركب من ممتنعين أيضا لا يجوز مثل :
لا رجل لا قائم ؛ لأنه لا فائدة فيه ، وكل ما يجتمع مع (٤) الممتنع لا يجوز ؛ لأنه
كذب لو قلت : زيد لا قائم لم يعقل إذ معناه : لا قائم في الوجود ، فلا
نسبة بينه وبين زيد ، وكلام مركب من جائزين لا يجوز ، لأنه معلوم لكن
بتأخيرها صار واجبا فصح الإخبار به ؛ لأنه مجهول في حق المخاطب فالجائز
يصير واجبا بتأخيرها ، وإذا ثبت هذا كله انبنى عليه ألا يجوز : قائم زيد ؛
لأن زيداً صار بتأخيرها واجبا فصار الكلام مركبا من واجبين فصار بمنزلة : قائم
رجل فلا يجوز تقديس الخبر إذا كان واجبا .

قيل له : فما تفعل بهذه المثل التي أوردها سيويوه وهي : مشنوء
من يشنؤك وتسمي أنا ، وأرجل عبد الله (٦) ، " وخز صفتك " ؟ (٧)

فقال : أما مشنوء من يشنؤك ، فهو دعاء وكانه قال : شنيء من يشنؤك ،
فكانك بدأت بفعل . وأما تسمي أنا ، فقال : هذا جواب لمن قال :

(١) في الصورة : ضاربي ، وصوابه في النتائج .

(٢) انتهى كلام السهيلي

(٣) انظر ابن الطراوة النحوي : ١٢٥

(٤) في الصورة : من ، وبما أثبتناه يستقيم الكلام

(٥) الكتاب ١٤٧/٢

(٦) في الكتاب : رجل عبد الله

(٧) الأمثلة جميعها في الكتاب ١٢٧/٢

ما أنت؟ فقال: تميمي، على معنى: أنا تميمي، وحذف المبتدأ ثم جاء بأنا تأكيداً. وأما: أرجل عبد الله، فعبد الله فاعل وكأنك قلت: أكامل عبد الله، والدليل على هذا أنك لم ترد أن تسأل عن كونه رجلاً؛ لأن ذلك معلوم. وقوله: خز صفتك، معناه: من خز صفتك، فابتدأت بمجرور فهو بمنزلة: في الدار زيد، وكذا عمل في: هذا درهم ضرب الأمير؛ لأن الخليل جعله على معنى: هو ضرب الأمير؛ لأنه يمتنع أن يجري على النكرة وهو معرفة. فزعم ابن الطراوة أنه يكون صفة على معنى: درهم من ضرب الأمير. وهذا الذي قال رد خلف.

أما قوله: إن مشنوء من يشنوءك: دعاء، فكذب لم يقل سيبويه شيئاً من ذلك، ولو كان لنقله.

وأما تميمي أنا، فمذهب فيه باطل؛ لأنه ادعى أنه جواب، وهذا لم يقله أحد، وزعم أن أنا تأكيد، وحذف المؤكد، والتأكيد نقيض الحذف.

وأما: أرجل عبد الله؟ فنحن نسلم أنه على معنى الكمال، لكن نخالف في أنه يعمل، ونهايته أن يعمل في الحال نحو: أنت الرجل علماً، كما بينه سيبويه، وأما أن يعمل رفعاً فلا، لضعفه.

وأما أن الخز في معنى: من خز، فعومل معاملته، فأقل ما يلزمه: هذا راقود خل؛ لأنه في معنى من خل، والعرب لا تقول ذلك، فمذهبهم هذيان. (١)

وأما قوله في: قائم زيد: إن الجائر يصير واجباً بمكانه من التأخير فيكون غير مفيد، فيقال له: لا يصير واجباً إلا لو قدر مؤخرأ نيةً وأما لفظاً فلا، لأنه المبتدأ، فكما لم يكن مع التقديم واجباً، فكذلك يكون مع التأخير، لأن ذلك يرعى فيه.

(١) الرد بمعنى الردعي

(٢) قال سيبويه: ومن قال: مررت بصحيفة طين خاتمها قال: هذا راقود خل، وهذه صنعة خز. وهذا قبيح أجري على غير وجهه الخ...

وزعم الكوفيون (١) : أنه لا يجوز تقدم الخبر أصلاً إذا كان فيه ضمير مرفوع أو منصوب فلا تقول : قائم زيد ؛ لتقدم المضمرة على الظاهر ، وكذلك : ضربته زيداً لا يجوز ؛ لأنه قد تقدم المضمرة وهو مقصود في الإخبار وأجازوا : في دارة زيد ؛ لأن هذا المضمرة غير معتمدة عليه ؛ ألا ترى أن المقصود : في الدار زيد ، وحصل هذا الضمير بالعرض كما أنهم أجازوا : ضرب غلامه زيداً [لأن المعنى : زيد] ضرب الغلام ، واتفق أن كان هذا المضروب غلامه . وهذا الذي منعه غير ممتنع فإنه مسموع منهم : قائم زيد ، وقائمان الزيدان ، ولا مدفع لهم فيه .

فإن قالوا : " قائم زيد " على ما قال الأَخفش فقد تقدم الرد عليه ، وإن قالوا في قائمان الزيدان هو على لغة : أكلوني البراغيث ، قيل لهم : كل العرب تقولُه (٣) ، وكذلك قول الفرزدق :

إلى ملك ما أمُّهُ من محاربٍ أبوه ولا كانت كليب تصاهره (٤) [٥٧]
فالضمير المتصل بالأم عائد إلى الأب ، وربط للجملة الواقعة خبراً وقد تقدم عليه ، التقدير : أبوه ما أمُّهُ من محاربٍ .

فصل

واعلم أن المبتدأ لا ينبغي أن يقتضي إلا خبراً واحداً إلا بحرف العطف ، وقد يقتضي خبرين وأكثر إذا أردت اتصافه بها في حين واحد ، لأنها في المعنى واحد ، كأنك قلت : هو جامع لهذه الأشياء فمن ذلك : هذا حلو حامض (٥) ، أى : مز ، وقال :

ينام بإحدى مقلبيه ويتقي الله منايا بأخرى فهو يقظان هاجع (٦) [٢٠٣]

- (١) الإنصاف م ٩ ص ٦٥ ، ٦٨
- (٢) تكملة يتم بها الكلام ، وهو سقط بسبب سبق النظر
- (٣) في الصورة : بقوله ، والصواب ما أثبتناه .
- (٤) سبق ١٣١ ، ٤٤٧ ، ٩١٠
- (٥) من أمثلة الكتاب ٢ / ٨٣
- (٦) سبق في ٤٤٩

أى : متحذراً ، أو نحوه . وقال الآخر :

مَنْ يَكُ ذَا بَيْتٍ فَهَذَا بَيْتِي مَقِيظٌ مَصِيْفٌ مَشْتِيٌّ (١)

أى صالح لهذه الأشياء . وقال :

٥٩٧ - أترضى بأننا لم تحجف دماؤنا وهذا عروس باليعة خالد (٢)
أى : مصيفك بهما وجامع . فأما أن تقول (٣) : زيد ضاحك ركباً، تريد
فى وقتين فلا يجوز .

(٤) فصل

ويعرض فى هذا الباب كثرة المبتدآت ، وذلك على وجهين :

أَنَّ تَذَكَرَ المبتدآت معرّاةً من ضمائر تتصلُّ بها ، فإذا كان كذلك
فإنَّكَ تُخْبِرُ عن المبتدأ الأخير بخبره وتجعلُ الجملة من المبتدأ والخبر .
فى موضع الخبر للمبتدأ الذى قبلها ، ثم تجعل هذه الجملة فى موضع خبر
المبتدأ الذى قبلها ، ثم تجعل الجملة فى موضع خبر المبتدأ الذى قبلها ،
حتى تنتهى إلى المبتدأ الأول ، وقد تقدم أنه لا بد فى الجملة من رابطٍ ،
فتأتى بعد خبر المبتدأ الأخير بالروابط على حسب المبتدآت المخبر عنها
بالجمل // ويكون ترتيب الروابط على حسب ترتيب المبتدآت فى الذكر ،
فتجعل أول الروابط لأقرب المبتدآت ، والذى يليه من الروابط للذى يلي
الأقرب من المبتدآت ، وكذلك سائر الروابط يكون الأقرب فيها على حسب
هذا الترتيب . ومثال ذلك قولك : زيد عمرو بكر هند ضاربه فى داره من
أجله ، فهند مبتدأ وخبره ضاربه وفيه ضمير مرفوع مستتر يعود على هند ،
والجملة من المبتدأ والخبر التى هى : هند ضاربه فى موضع خبر بكسر ،

٢٥١

(١) سبق فى ٤٤٩

(٢) هذا البيت من شواهد السيرافى فى شرحه ٤/١ ومن شواهد الأصول

١٨٢/١ وينشد بوجهين بنصب "عروس" ورفعها " قاله ابن السراج

وقال السيرافى : العامل فى النصب ما فى "هذا" من التثنية والإشارة ،

والبيت فى شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٦٠ .

(٣) فى المصورة : تريد ، وهو خطأ .

(٤) هذا الفصل ينصه فى شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٥٨ ، ٣٥٩ مع

اختلاف يسير .

والضمير المنصوب في ضاربتة يعود على بكر وبكر وخبره في موضع خبر (عمرو،
والضمير المجرور في داره يعود على عمرو وعمرو وخبره في موضع خبر (١)

زيد ، والضمير العائد على زيد الهاء في قوله " من أجله " . فكذاك جميع
ما جاء من المسائل وتلخيص فهم هذا النوع من المسائل لمن رام فهم معانيها
أن تُشَبَّه المبتدأ الأخير وتخير عنه بخبره ثم تجعل بدل كل مضمير الظاهر
الذي كان المضمير عائداً عليه .

فإن قيل ما معنى قولك : زيد عمرو بكر هند ضاربتة في داره من أجله؟

فقل : هند ضاربة بكر في دار عمرو من أجل زيد ، فهذا بين .
والآخر من تكرار المبتدأ أن تضيف كل مبتدأ إلى ضمير يعود على
المبتدأ الذي قبله ثم تخبر عن المبتدأ الأخير بخبره ، ويكون هو وخبره في
موضع خبر ما قبله إلى أن تنتهي إلى المبتدأ الأول ، ولا تحتاج في هذه
المسألة إلى ذكر ضمائر بعد الآخر لا قران كل مبتدأ بضمير يعود على المبتدأ
الذي قبله ، ومثال ذلك : قولك : زيد عمه خاله أخوه أبوه قائم ، فأبوه
مبتدأ وقائم خبره والجملة في موضع خبر الأخ ، والأخ وخبره في موضع خبر
الخال ، والخال وخبره في موضع خبر العم ، والعم وخبره في موضع خبر زيد ،
وكل جملة من هذه الجمل فيها ضمير يعود على المبتدأ الذي وقعت خبراً
له وهو الضمير المضاف إليه المبتدأ .

وتلخيص فهم معاني هذا النوع لمن رام فهمه بأن تضيف المبتدأ الأخير
إلى الذي قبله ، والذي قبله إلى الذي قبله ، إلى أن تنتهي إلى المبتدأ
الأول ، فتأتي بعد ذلك بالخبر .

فإن قيل لك : ما معنى قولك : زيد عمه خاله أخوه أبوه قائم ،
فقل : أبواخي خال عم زيد قائم .

(١) تكملة من شرح الجمل (١/٣٥٨) وقد تصرفنا في العبارة لتناسب ما قبلها
وما بعدها ، وذلك لاختلاف الأسلوب هنا عنه في شرح الجمل ، قليلاً .

باب [الاشتغال] (١)

هذا باب الاشتغال ، وخذ ^{هو} أن تقول : الاشتغال أن يتقدم اسم ^{هو} ويتأخر عنه فعل متصرف أو ما جرى مجراه ، وذلك واسم الفاعل واسم المفعول ، والأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل ، والمصدر الموضوع موضع الفعل - يعمل في ضميره أو في سببه ، ولولا اشتغاله به لعيل في الأول أو في موضعه . والسببي هو المضاف إلى ضميره مباشرة أو بواسطة ، أو الموصوف بما فيه ضميره أو المعطوف عليه ما فيه ضميره عطف بيان أو نسق بالواو خاصة ، أو المبدل منه ما فيه ضميره على خلاف . والصحيح جوازه على ضعف .

فقولنا : ^{هو} فعل متصرف تحرز ^{هو} من غير المتصرف نحو : نعم وبئس ، وفعل التعجب وما جرى مجراها .

والسببي : المضاف إلى ضمير الأول مباشرة مثاله : زيد ضربت أباه أو غلامه أو صاحبه أو ما أشبه ذلك .

والذي بواسطة نحو : زيد ضربت غلام أخيه .

والموصوف بما فيه ضمير الأول مثاله : زيد ضربت رجلاً يكرمه .

والمعطوف عليه اسم قد اتصل به ضمير يعود على الاسم الأول عطف بيان نحو : زيد ضربت عمراً أخاه ، إذا كان عمرو أخاً زيد .

والمعطوف عليه اسم قد اتصل به ضمير يعود على الأول بالواو خاصة نحو : زيد ضربت رجلاً وأخاه .

فإن عطف عليه بغير الواو لم تجز المسألة ؛ لأنك إذا قلت : زيد ضربت رجلاً ثم أخاه كانت الجملة من قولك : ضربت رجلاً في موضع الخبر ولا ضمير منها يعود على المبتدأ ولا يعتد بالضمير الذي بعد ثم ؛ لأن ثم تجعل الثاني بعد الأول بمهلة فكانك قلت : زيد ضربت رجلاً ، واستقل الكلام ، ثم أخبرت بعد ذلك بضرب الأخ ، وإذا قلت : زيد ضربت رجلاً وأخاه فليس كذلك لعدم المهلة في الواو وهي للجمع ، كأنك قلت : ضربت رجلاً مع أخيه .

وكذلك البدل ؛ لأنه على تقدير تكرير الفعل ، فإذا قلت : زيد ضربت عمراً أخاه ، وجعلت الأخ بدلاً ، فكانت كقلت : زيد ضربت

رجلاً (١) ضربت أخاه ، فتخلو الجملة التي هي خبر من الضمير ، ومن أجاز ذلك راعى ما في اليد ؛ لأن العامل غير ظاهر ، فأجراه مجرى عطف البيان .

ومعنى "لعمل" (٢) في الأول "أي ؛ لو أزلت الضمير ، أو السببي لتسلط العامل على الأول فكنت تقول : زيداً ضربت ، وعمراً لقيت ، ونحو ذلك .

ومعنى "أو في موضعه" أن يكون في الكلام ما يطلب بالفعل ، فإن لم يكن فلا بد من أن يصح له العمل في الأول بلفظه أو بمعناه ، ومثال ذلك : إن زيداً قام أكرمك فقام لا يصح له أن عرّي (٣) من الضمير أن يعمل فسي زيداً لكنه يعمل في اسم آخر في موضعه كالمجرور مثلاً ، هذا مع أن ثم حرفاً (٤) يطلب بالفعل فقوي الحمل عليه ، وقد يعمل في الفاعل مقدماً في الضرورة ، وكذلك : أزيد قام ونحوه ، فإن الاستفهام يطلب بالفعل وما عدا هذا ، فلا بد للعامل من أن يجوز له العمل فيه ، وإلا لم تكن المسألة من الاشتغال .

ولهذا اختلفوا في قولك : زيد أنت تضربه ، فسيويه وهشام (٥) لا يجيزان

النصب للفعل بين العامل والمعمول بأجنبي ، وما لا يعمل لا يفسر فلا

يجوز : " زيداً أنت تضرب " عندهما ، لأنك فصلت بأنت // بين زيد (٦) ٢٥٢

وتضرب ، فلا يصح له العمل في زيد ، فكذلك لا يفسر . وأجاز ذلك الكسائي

قياساً على اسم الفاعل ؛ لأنهم أجازوا : زيداً أنت ضاربه وزيداً أنت

ضارب . فيقال للكسائي : بينهما فرق وذلك أن اسم الفاعل كما قد منا فسي

باب الابتداء لا يعمل حتى يعتد فصار : أنت ضارب بمنزلة ضربت ، فكأنك

لم تفصل بين العامل والمعمول بشيء بخلاف الفعل فإنه يعمل غير معتد .

(١) كذا في شرح الجمل وفي المصورة ، والصواب : عمراً

(٢) في المصورة : تعمل .

(٣) كلمة "عرّي" غامضة في المصورة .

(٤) في المصورة : حرف

(٥) الصبان على الأشموني ٧٣/٢

(٦) مذهبه في الصبان على الأشموني ٧٣/٢

وأجاز ابن العريف (١) في "زيد قام أبوه" الاشتغال وليس موضع قياس.

[وجوب الرفع]

واعلم أن الاسم الذي اشتغل عنه الفعل إن لم يتقدمه شيء وكان المشتغل خبراً وعمل في المشتغل إليه رفعاً، فالابتداء ليس إلا نحو: زيد قام، وزيد قام أبوه، وزيد ذهب، وزيد ذهب بأبيه، وزيد ضرب، وزيد ضرب أبوه فلا يجوز النصب في شيء من ذلك إن لا يفسر إلا الثاني، فيحسب طلبه للضمير يكون طلبه للأول، فإذا سرى النصب للأول من ضميره أو سببه إن كان الضمير منصوباً أو مجروراً في موضع النصب سرى له النصب. وإن كان مرفوعاً أو في موضع رفع ارتفع بالابتداء إن لا يفسر إلا ما يعمل، ولا يصح عمل الرفع في العرف إن أقدم عليه؛ لأنه يصير مبتدأ.

فإن كان الضمير منصوباً أو مجروراً جاز وجهان: الابتداء والنصب بإضمار فعل، والمختار الابتداء لعدم التكلف، ويجوز النصب بإضمار فعل، وهو دون الرفع.

والنصب في بعض المسائل أحسن منه في بعض، فالنصب مع الضمير أحسن منه مع السببي، والنصب مع السببي أقوى منه مع الضمير المجرور، فقولك: زيداً ضربته، أقوى من قولك (٢): زيداً ضربت أخاه، وزيداً ضربت أخاه، أقوى من: زيداً مررت به. (٤)

وزعم ابن كيسان أن النصب في: زيداً مررت به، أحسن منه في: زيداً ضربت أخاه، ولم يحتج بشيء، والصحيح العكس، وذلك أنهما وإن اتفقا

(١) هو الحسين بن الوليد بن نصر أبو القاسم النخعي كاهن غارفاً بالعربية متقدماً فيها، أخذ عن ابن القوطية وغيره، رحل إلى المشرق، وأقام بهمراً أعواماً، ثم عاد إلى أنطس، فأدب أولاد المنصور بن أبي عامر، وكانه ساعراً، مات بطليطلة في رجب سنة ٣٩٠ وله شرح على الجمل، (البيهقي ١/٤٤١، ٥٤٣٦٥).
(٢) في الصورة: المشتغل عنه، والصواب ما أثبتناه.
(٣) في الصورة: ذلك، تحريف.
(٤) بعده في شرح الجمل ١/٣٦٢ زيداً مررت به أحسن من زيداً مررت بأخيه.

في أنهما يفسران من المعنى فما هو وفق المفسر في الوصول بنفسه أقوى في ذلك ، ومعنى ذلك - أي أنهما يفسران من المعنى - أنك إذا قلت : زيداً ضربت أخاه ، فالتقدير : أهنت زيداً ضربت أخاه ، وتقدير : زيداً مررت به ، لقيت زيداً مررت به ، فالتقدير فيهما من المعنى .

فإن قيل : هل يجوز : زيد مررت به على الاشتغال ؟

فالجواب : أن ذلك غير جائز ، لأن الجار (١) لا يضم ويبقى عمله إلا في كلام نادر . نحو قول رؤبة وقد قيل له : كيف أصبحت ؟ فقال : خير ، عافاك الله . أراد : بخير ، أو على خير ، فأضمر الجار . وفي شعر نحو قوله :

* رَسَمَ دَارٍ وَقَعْتُ فِي طَلْبِهِ (٢) * [٢٠١]

أراد : رَبَّ رَسَمَ دَارٍ . وكذلك لا يجوز الاشتغال فيه على أن تَضْمَرَ الْفِعْلُ وَالْفَاعِلُ وَتَلْفِظَ بِالْمَجْرُورِ فَلَا تَقُولُ : بزيد ، [تريد : بزيد (٣) مررت به ؛ لأن حرف الجر قد تنزل من مررت منزلة همزة التعدية ، فكما لا يحذف الفعل وتبقى الهمزة ، فكذلك لا يحذف الفعل ويبقى الجار . فإذا أرادوا الاشتغال نصبوا ؛ لأن المجرور في موضع نصب ، فانتقلوا في التفسير من اللفظ إلى المعنى ؛ لأن مررت في معنى : لقيت ، أو جزت ، فإذا أردت الاشتغال قلت : زيداً مررت به ، والتقدير : لقيت زيداً ، أو جزت زيداً ، [(٤) باب الاشتغال ليس التفسير فيه مرتبطاً إلى اللفظ (٥) ، بل قد يكون التفسير من اللفظ تارة نحو : زيداً ضربت ، ومن المعنى أخرى . كزيداً ضربت أخاه ، فلما وجدوا مندوحة تجنبوه ،

فإن دخل على المشتغل حرف صدر وهو : ما النافية ، وأروا الاستفهام ، والشرط ، والتحضيض ، وإن ، ولأم الابتداء ، والقسم ، أو يقع صلة أو صفة ،

(١) في الصورة : المجرور ، وهو تحريف .

(٢) سبق تخريجه ٢٢٥ .

(٣) تكلمة يتم بها الكلام .

(٤) في الصورة : وباب ، وكان الواو زائدة .

(٥) المعروف : باللفظ .

فلا يجوز إلا الابتداء إذ لا يفسر إلا ما يعمل ، والمثل في ذلك : زيد
ما ضربته ، زيد أضرِبته ؟ زيد إن تكرمه يكرمك ، زيد إنَّه يضربه عمرو ، زيد
ليضربه (١) عمرو ، زيد هلاً ضربته . زيد أنا رجل يحبه ، أذكر أن تلسد
ناقتك أحب إليك أم أنثى (٢) ؟ . جميع هذه المسائل وأشباهها مرفوع
على الابتداء ، وإنما لم يجر لهذه العوامل أن تفسر عاملاً في الاسم المتقدم ؛
لأنه لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، فإذا بطل العمل بطل التفسير ، وكذلك
الصفة والموصوف لا تعمل الصفة ولا تفسر ، لأن ذلك يؤدي إلى تقدّمها .

قوله : تناول ضميره .

مثاله : زيد قام وعمرو ضرب .

وقوله : أو الملابس لضميره .

مثاله : زيد قام أبوه .

وقوله : كان تناوله له بواسطة .

مثاله : زيد ذهب به وذهب بأبيه .

وقوله : " أو بغير واسطة " .

هو ما تقدم نحو : زيد قام وعمرو ضرب يعني أن هذه المواضع يجب
فيها الرفع إذ لا سبيل إلى النصب ، لأنه ليس معك ما يدل على الناصب ؛
لأن النصب إنما يسرى للأول من ضميره ، وهذا الفعل لا تسلط له على الأول ،
لأنه يطلب مرفوعاً ، والمرفوع إذا تقدم عاد مبتدأ ، فلا يتصور هنا إلا الرفع
بالابتداء . وإذا كان الضمير المجرور في موضع رفع فحكمه حكم الضمير المرفوع .

وقوله : " وحيل بين الاسم والفعل بحرف لا يعمل ما بعده فيما قبله " .

يريد : كأدوات الاستفهام ، وأدوات الشرط ، ولام الابتداء ، وما

النافية كأدوات التحضيض ، وإن ، ولام القسم ، ونحو ذلك ، وقد تقدم التمثيل بذلك .

(١) في شرح الجمل لابن عصفور : ليضربه .

(٢) من أمثلة الكتاب ١/ ١٣١

(٣) تقدم قبل قليل .

[وجوب النصب]

وقوله : " فَإِنَّ كَانَ قَبْلَ الْأِسْمِ حَرْفٌ لَا يَلِيهِ إِلَّا الْفِعْلُ فَالنَّصْبُ " .

مثاله : " إِنْ زَيْدًا تَكْرَمَهُ يَكْرَمُكَ " ، وهذا إذا كان الضمير المفسر منصوباً أو مجروراً في موضع نصب ، فَإِنَّ كَانَ مَرْفُوعًا كَانَ الْأِسْمُ أَيْضًا مَرْفُوعًا بِإِضْمَارِ فِعْلٍ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجْرُهُ ﴾ (١) التقدير : وَإِنْ اسْتَجَارَكَ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ، وَذَلِكَ أَنَّ أَدَاءَ الشَّرْطِ لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْفِعْلِ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا ، فَإِنَّ وَقَعَ بَعْدَهَا الْأِسْمُ فَعَلَى إِضْمَارِ الْفِعْلِ وَلَا يَتَصَوَّرُ // ذَلِكَ مِنْ حُرُوفِ الشَّرْطِ إِلَّا فِي إِنْ خَاصَّةً ؛ لِأَنَّهَا أَمَّ أَدْوَاتِ الشَّرْطِ ، إِلَّا تَرَى أَنَّ كُلَّ مَا يَجُزُّ مِنْ أَسْمَاءِ الشَّرْطِ إِنَّمَا هُوَ بِمَا ضَمَّنَ مِنْ مَعْنَى إِنْ ، وَلِذَلِكَ لَا تَلِي الْأَسْمَاءُ أَسْمَاءَ (٢) الشَّرْطِ إِلَّا فِي الشَّعْرِ نَحْوَ قَوْلِهِ :

صَعْدَةُ نَابِئَةٌ فِي حَائِرٍ أَيْنَمَا الرِّيحُ تَمِيلُهَا تَمِيلُ . (٣) [٢٥١]

أراد : أَيْنَمَا تَمِيلُهَا الرِّيحُ تَمِيلُهَا تَمِيلُ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ الْآخِرِ :

٥٩٨ - فَمَتَى وَاغْلٍ يَنْبَسُهُمْ يَحْيُو هُ وَتَعَطَّفُ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِي (٤)

فَأَوْقَعَ الْأِسْمَ بَعْدَ "مَتَى" ضَرُورَةً .

فَإِنَّ قِيلَ : وَكَيْفَ جَازَ أَنْ يَفْسَّرَ مَا لَا يَعْمَلُ فِي قَوْلِكَ : إِنْ زَيْدٌ قَامَ ، أَلَا تَرَى أَنَّ " قَامَ " لَا يَعْمَلُ فِي " زَيْدٌ " ، لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا يَعْمَلُ فِي الْمَرْفُوعِ إِذَا قَدَّمَ الْمَرْفُوعُ عَلَيْهِ .

(١) الآية " ٦ " من سورة التوبة

(٢) في المصوِّرة : الأسماء

(٣) سبق ٣٨٤

(٤) البيت لعدي بن زيد في ملحقات ديوانه : ١٥٦

وهو من شواهد الكتاب ٣ / ١١٣ ، والمقتضب ٢ / ٧٤ ، والأمالى

الشجرية ١ / ٣٣٢ ، والانصاف : ٦١٧ وشرح ابن يعيش ٩ / ١٠

وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٧١ والضرائر له : ٢٠٧ ، والخزانة

١ / ٤٥٦ وغير ذلك ، والواغل : هو الرجل الذي يدخل على من

يشرب الخمر ولم يدع .

فالجواب : أنه لما قويت الدلالة هنا على الفعل بالحرف الطالب له ،
جاز أن يفسر ما لا يعمل ؛ وإن قد (١) يعمل في موضع ذلك الاسم فسي
اسم آخر كالظرف مثلا .

وقال شيخنا أبو الحسن الدباج رحمه الله (٢) : لا يبعد عندي أن يقال :
إن هذا الفعل يصح له العمل في الأول مقدماً عليه ، وذلك مع أداة تطلب
بالفعل ، وذلك أن العامل متصرف في نفسه ، فكذلك يتصرف في معموله
إلا أن يمنع من ذلك مانع ، وذلك المانع في الفاعل هو أنه يلتبس بالمبتدأ
في قولك : قام زيدٌ وزيدٌ قام ، فإذا جاء حرف لا يليه إلا الفعل لفظاً أو
تقديراً أزال ذلك اللبس فصح أن يكون فاعلاً مقدماً إن قدرت الفعل فارغاً
من الضمير ، وفاعلاً بإضمار فعلٍ إن قدرت الفعل مشغولاً بضمير .

وهذا الذي قاله الأستاذ إنما هو بناء منه على أن الفاعل لا يقدم ،
لأجل اللبس بالمبتدأ ، فعلى هذا متى زال ذلك اللبس ينبغي أن يقدم ،
ونحن نجد اللبس يزول والفاعل مع ذلك لا يتقدم نحو : مررت برجلٍ ركب
أبوه ، فلو قلت : مررت برجلٍ أبوه ركب ، لم يلبس ومع ذلك فهو لا يتقدم (٣)
فما ذلك إلا لأن الفاعل قد تنزل من الفعل كجزء منه مع اللبس المذكور في
بعض المسائل ، وحمل ما ليس فيه اللبس على ما فيه اللبس ، لكنه يسوغ
أن يفسر وإن لم يعمل لقوة الطلب للفعل كما تقدم وكذلك تقول فسي
الاستفهام في نحو : أزيدٌ قام ؟ : إن زيداً مرفوع بإضمار فعلٍ حملاً على
الشرط بأن ، لأن الهزرة أم أدوات الاستفهام كما أن أم أدوات الشرط
فحملت عليها ، ويجوز المرفوع بالابتداء ، لأن الاستفهام كما يدخل على الفعل

(١) في المصورة : وقد ، وكان الواو زائدة .

(٢) هذا النص نقله الشاطبي في شرح الألفية ٢ / ٥١٠ - نسخة الخزانة

الملكية بالمغرب - عن شرح الجزولية للأبدي .

(٣) انظر المجلس ١٤٤ من مجالس العلماء للزجاجي : ٢٤٤ وابن كيسان

النحوي (د . البنا) ٢٤ - ٢٦ .

قد يدخل على الاسم فلا يختص أحدهما دون الآخر لكنه شبه بان فاختر معه
الحمل على الفعل ، ولا يكون ذلك في غير الهمزة من أدوات الاستفهام كما
لا يكون ذلك في غير إن من أدوات الشرط . فإذا قلت : هل زيد قام ،
لم يكن إلا مبتدأ .

وقوله : وإن ارتفع فعلى الفعل .

يعنى إن ارتفع الاسم الذى يجب نصبه لكون ضميره منصوباً فعلى إضمار
فعل لا على الابتداء ؛ لأن ذلك الحرف لا يليه إلا الفعل . ومثاله :

٥٩٩ - لا تجزى إن منفس أهلكته^{٥٥} وإذا هلكت فعند ذلك فاجزى^(١)

فيم رفع منفساً ، وهى رواية الكوفيين ، وهى خارجة عن القياس ، لأن المفسر
فى هذا الباب عندهم كأنه العامل وكأنه غير مشغول بالضمير عن العمل ،
وجعلته العرب كذلك لما لم تجمع العرب بينه وبين العامل ، فعاقبه ، وهى
مما^(٢) تحكم للمعاقب بحكم ما عاقبه ، فحكمت له العرب بحكم العامل ولم يمكن
أن يعمل وهو مشغول بالضمير ، ولذلك جعلته كأنه العامل ، وقد سقط
منه الضمير الشاغل له فإذا كان محكوماً له بحكم العامل غير مشغول بالضمير
فإن يرفع منفس مع أهلكت وهو عامل نصب شيء لا ينبغى .

(١) البيت للنمر بن تولب وهو فى الديوان : ٧٢

ومن شواهد الكتاب ١٣٤/١ ، والمقتضب ٧٤/٢ والأمالى الشجرية ٣٣٢/١

وشروح ابن يعيش ٣٨/٢ والخزانة ١٥٢/١ ، والمغنى برقم ٣٠١ ، ٧٥٢

والصبان على الأشموني ٧٥/٢

(٢) "مما" هنا على معنى "ربما" كقول الشاعر :

وانما لعمراً نضرب الكيش ضربة * على رأسه تلقى اللسان من الفم

أنشده العبرد وقال : هو بمعنى ربما * أنظر الأمالى للسهيلى : ٥٢ ،

والصوابُ روايةُ النصبِ في :

* إِنْ مِنْفَسًا أَهْلَكْتُهُ *
* إِنْ مِنْفَسًا أَهْلَكْتُهُ *

وكذلك رواه أهل البصرة، لكن وجه رواية الكوفيين أَنْ يكون مرفوعاً بإضمارِ
فَعَلٍ تقديره : إِنْ هَلَكَ مِنْفَسٌ أَهْلَكْتَهُ . ولا يكون مبتدأً، لأنَّ " إِنْ " الشرطية
لا يليها المبتدأ والخبر أصلاً .

وحكى ابن جنى في " الخاطريات " عن أبي الحسن الأخفش إجازة الابتداء
بعد إِنْ . ويظهر من لفظ الكتاب (١) في قوله :

إِنْ تَرَكَبُوا فَرَكَبُوا الْخَيْلَ عَادَتُنَا أَوْ تَنْزَلُونَ فَإِنَّا مَعْشَرٌ نَنْزِلُ (١٨)

قال : أراد : أَوْ أَنْتُمْ تَنْزَلُونَ ، وهذه الجملة معطوفة على ما قبلها ، فيصير
تقديره : أَوْ إِنْ أَنْتُمْ تَنْزَلُونَ ، وَكَأَنَّ أبا الحسن مِنْ هُنَا أَخَذَ .

وَيُسْتَدَلُّ لَهُمْ بِدُخُولِ وَائِ الْحَالِ مَعَ اخْتِصَاصِهَا بِالْأَسْمِ عَلَى جُمْلَةِ الشَّرْطِ

قال الشاعر :

٦٠٠- * عَاوِدُ هِرَاةَ وَإِنْ مَعْمُورَهَا خَرِبًا * (٣)

كَأَنَّهُ قَالَ : وَمَعْمُورَهَا خَرِبٌ وَلَا حُجَّةَ فِي هَذَا لِأَمْرَيْنِ :

(١) في الكتاب ٥١/٣ " وَأَمَّا يُونُسُ فَقَالَ : أَرْفَعُهُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ ، كَأَنَّهُ قَالَ :
أَوْ أَنْتُمْ تَنْزَلُونَ . "

(٢) سبق تخريجه ٣١١ +

(٣) عجزه : * وَأَسْعِدِ الْيَوْمَ مَشْفُوفًا إِذَا طَرِبًا * .

وقائله شاعر من أهل هراة عندما افتتحها عبدالله بن خازم سنة ٦٦ هـ .
كما في اللسان ، و صدر البيت في الكتاب ١١٢/٣ ومعاني القرآن للأخفش
٢٤٦ ، ٣٢٧ و شرح ابن يعيش ١٠/٩ واللسان (هرا) قال الأخفش
في معانيه " قال (وَإِنَّ امْرَأَةً خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا) فَجَعَلَ
" إِنْ " عَلَى الْأَسْمِ لِأَنَّهَا أَشَدُّ حُرُوفِ الْجَزَاءِ تَمَكُّنًا ، وَإِنَّمَا حَسُنَ هَذَا فِيهَا
إِذَا لَمْ يَكُنْ لَفْظًا وَقَعَتْ عَلَيْهِ جِزْمًا نَحْوَ قَوْلِكَ " عَاوِدُ هِرَاةَ . . . الخ " .
ثم قال في ص ٣٢٧ عند قوله تعالى : " وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ " :
" فَابْتِدَاءٌ بَعْدَ إِنْ ، وَأَنْ يَكُونَ رَفِعٌ " أَحَدًا " عَلَى فَعْلِ مُضْمَرٍ أَقْبَسَ
الْوَجْهَيْنِ لِأَنَّ حُرُوفَ الْمَجَازَاةِ لَا يَبْتَدَأُ بِغُذَاهَا ، إِلَّا أَنَّهُمْ قَدْ قَالُوا ذَلِكَ
لِتَمَكُّنِهَا وَحُسْنِهَا إِذَا وَلِيَتْهَا الْأَسْمَاءُ وَلَيْسَ بَعْدَهَا فَعْلٌ مُجْزُومٌ فِي اللَّفْظِ
وَأُورِدَ الْبَيْتُ .

فخلاصة كلامه أنه يجيز الابتداء بعد " إِنْ " لتمكنها وذلك إذا لم يكن

أحدهما : أَنَّ وَوَالْحَالِ قَدْ تَدَخَّلَ عَلَى الْفِعْلِ الْمَضارعِ قَلِيلًا ، وَحُكِيَ :
قَمْتُ وَأَصَكُ عَيْنَهُ ، وَقَالَ الشَّاعِرُ :

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظْفِيرَهُ نَجوتُ وَأَرْهَنِيهِم مَالِكًا (١)

وأيضا فقد لا تكون للحال بل عاطفة ، أَرَادَ : وَإِنْ خَرَبَ مَعْمُورَهَا فَعَاوَدَهَا ،
وَفِي أَنْ لَمْ يَرِدْ مِثْلُ : إِنْ زِيدَ قَائِمٌ ، دَلِيلٌ ، وَلَا يُجْعَلُ مَرْفُوعٌ الْأَصْلَ ، لِشَدُوذِ
ذَلِكَ ، وَأَيْضًا فَلَيْسَ مِنْ عَوَامِلِ الْجَزْمِ مَا يَدْخُلُ عَلَى الْاسْمِ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا .

وَكذلك أَجَازَ بَعْضُهُمْ وَقَوَعَ الْمَبْتَدَأُ ، وَالْخَبْرُ بَعْدَ أَدَاةِ التَّحْضِيضِ ، وَاسْتَدَلَّ

بِقَوْلِ الشَّاعِرِ :

٢٠١ - وَنَبِئتُ لَيْلَى أَرْسَلْتُ بِشَفَاعَةٍ إِلَى فِهْلًا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعَهَا (٢)

وَلَا حُجَّةَ فِي الْبَيْتِ ، لِأَنَّه يُمْكِنُ أَنْ يَرْتَفِعَ بِفِعْلِ مَضْمَرٍ يَفْسَرُهُ : شَفِيعَهَا ، وَهُوَ
خَبْرٌ ابْتِدَائِيٌّ مَضْمَرٌ ، وَقَالَ ابْنُ طَاهِرٍ : التَّقْدِيرُ : فِهْلًا كَانَتْ // نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعَهَا (٤) ٢٥٤

====
بَعْدَهَا فِعْلٌ مَجْزُومٌ فِي اللَّفْظِ ، وَلَكِنَّهُ يَرَى أَنَّ رَفْعَ الْاسْمِ بَعْدَ "إِنْ" عَلَى
فِعْلِ مَضْمَرٍ أَقْبَسَ . وَالْأَخِيرُ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ وَأَمَّا الْفَرَاءُ وَأَصْحَابُهُ
فَلَا يَقْدِرُونَ فِعْلًا قَبْلَ الْاسْمِ الْمَرْفُوعِ كَمَا ذَكَرَهُ السِّيْرَانِيُّ انْظُرِ الْكِتَابَ
١١١/٣ الْحَاشِيَّةُ (١) .

(١) سَبَقَ ٢٩٨ ، ٨٥٩ .

(٢) الْبَيْتُ يَنْسَبُ لِلصَّمَةِ الْقَشِيرِيِّ (الرُّوَاهُ : ١٣) وَلِلْمَجْتُونِ .

وَلَا بَيْنَ الدَّمِينَةِ دِيْوَانِهِ (الرِّيَاضَاتُ : ٢٦٦) .

وَالْبَيْتُ أَوَّلُ الْحَمَاسِيَّةِ رَقْمَ ٤٥٥ شَرَحَ الْمَرْزُوقِيُّ : ١٢٢٠ ، وَالْخَزَائِنَةُ :

٤٦٣/١ ، ٥٩٧/٣ ، ٤٩٨/٤ ، ٥٢٤ ، وَالْمَغْنِيُّ بِرَقْمِ ١١٨ ، ٤٧٩ ،

٥٧٤ ، ٩٩٤ ، وَالْمَقَاصِدُ النَّحْوِيَّةُ ٤١٦/٣ ، ٤٥٧/٤ ، ٤٧٨ ، وَغَيْرُ
ذَلِكَ .

(٣) يَعْنِي "شَفِيعَهَا" .

(٤) فِي الْخَزَائِنَةِ ٤٦٤/١ ، "وَخَرَّجَهُ ابْنُ هِشَامٍ فِي الْمَغْنِيِّ عَلَى إِضْمَارِ كَانِ
الشَّأْنِيَّةِ أَيُّ : فِهْلًا كَانِ هُوَ أَيُّ الشَّأْنِ . . . قَالَ : وَنَسَبَ أَبُو حَيَّانِ
هَذَا الْوَجْهَ لِأَبِي بَكْرٍ بِنِ طَاهِرٍ " انْتَهَى ، وَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ تَكُونُ
جُمْلَةٌ : نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعَهَا هِيَ الْخَبْرُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ . "

ولا تقوى أدوات التحضيض قوة أدوات الشرط ، لأن أدوات الشرط تطلب الفعل
الفعل لفظاً ومعنى إذ هي عاملة ، فلذلك جاز أن تلي الأسماء أدوات
التحضيض نحو : هلاً عمراً ضربت ، وضربت زيدا فهلاً عمراً ، أي فهلاً ضربت
عمراً . وإنما قبح ذلك في أدوات الشرط لشدّة طلبها للفعل ، ولأن الجازم
والمجزوم كالجار والمجرور أو المضاف والمضاف إليه ، فكما لا يحذف المجرور
ويبقى الجار ، فكذلك الجازم يقبح أن يبقى ويحذف المجزوم ، ولا يحسن
ذلك إلا في "إن" لما قد مناه بشرط أن يكون الفعل ماضياً .

[ما يختار فيه النصب]

وقوله : " وإن كان قبل الاسم حرف هو أولى بأن يليه الفعل " .

مثاله : ما النافية (ولا النافية) (١) وهمزة الاستفهام كقولك : ما زيداً
ضربته ولا عمراً قتلته ، وأزيداً ضربته ، وذلك أن هذه الحروف طالبة للفعل ، ألا
تري أن " ما " و " لا " وإنما هي لنفي الخبر ، والفعل هو الخبر ، ومعناها
فيه ، وكذلك همزة الاستفهام تشبه أداة الشرط في أن الكلام معها غير
واجب ، وأن الهمزة أم أدوات الاستفهام كما أن أم أدوات الشرط " إن " فاختير
بعدها الفعل لذلك .

وقوله : " أو كان في الفعل معنى الطلب " .

مثال ذلك : الأمر والنهي في قولك : زيداً (٢) اضربه ، وعمراً لا
تشتمه ، وذلك أن الأمر والنهي إنما يكونان بالفعل فهما من مواضع الفعل ومتى
كان قصدك إلى الفعل أقوى من قصدك إلى الاسم ، كان النصب هو المختار
في هذا الباب وغيره مما يطلب بالفعل ، ألا ترى أنك تختار النصب إذا صدرت
بالفعل نحو قام زيداً وعمراً أكرمه ، ليعتدل الكلام في الجملتين ،
ويكون حرفاً العطف بين فعلين .

(١) تكلمة يتم بها الكلام .

(٢) في الصورة : زيد ، خطأ .

(١) السهيلي : ومما وجب القصد فيه إلى الفعل وإن لم يكن من هذه المواضع التي سموها قوله تعالى ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ (٢) أجمع القراء على نصبه (٣) ، فدل ذلك على أَنَّ الفِعْلَ مقصودٌ ، وإن لم يكن قبله استفهام ولا غيره مما يطلب بالفعل ، وذلك أَنَّ معنى الآية إثبات القدر وَأَنَّ اللهَ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ ، فالباءُ من قوله : بقدر متعلقة بالفعلِ النَّاصِبِ لِكُلِّ فلورفع كلِّ فقال : إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ، لكان للقدر يَتَّ بِه متعلقٌ (٤) ، لأنَّ مذهبيهم أَنَّ اللهَ لم يقدر من الأشياءِ إلا ما خلقه ، لأنَّ العباد في زعمهم يخلقون أعمالهم دون الله ، تعالى الله عن قولهم ، فلورفع كلِّ على الابتداء ، لكان المجرور في موضع خبره ، وكان ﴿ خَلَقْنَاهُ ﴾ فني موضع الصِّفَةِ لشيءٍ (٥) ، وخرج من دليل الخطاب ما قالوه : على أَنَّهُ قد كان يجوزُ مع الرفع أَن يكونَ خلقناه في موضع الخبرِ ، ويكون الخبرُ عاماً في كلِّ شيءٍ ، كما يقوله أهلُ الحقِّ ، ولكن أراءَ سبحانه أَن يرفع الاحتمالَ ، ويُزيل الإشكالَ ، فأنزلهما نصّاً حتى لا يكون لمتدعٍ متعلقٌ ، إذ لا يُتصوَرُ مع النَّصْبِ أَن يكونَ خلقناه في موضع الصِّفَةِ المخصصة لشيءٍ (٦) ، إن الصِّفَةُ لا تعملُ في الموصوفِ ، وإن لم تعمل فيه لم يجز أن تُفسَّرَ ما ينصبه في باب الاشتغال ، ألا ترى أَنَّك لو قلت : أَنَا رجلاً ضربتُه على أَن تُنصِبَ رجلاً بما يفسره : ضربته ، لم يجز كما لا يجوزُ : أَنَا رجلاً ضربتُ على أَن تُنصِبَ رجلاً بضربتُ ، ولكن ترفعه على أَن تحذفَ الهاءَ مِنْ ضربتُه وهي العائدة من الصِّفَةِ على الموصوفِ ،

-
- (١) كلام السهيلي في النتائج : ٤٣٥ ، مع اختلاف كبير بين النص هنا وهناك وانظر المقتصد في شرح الإيضاح ١/٢٣١ - ٢٣٣ .
- (٢) الآية : ٤٩ من سورة القمر وانظر الكتاب ١/١٤٨ .
- (٣) انظر النتائج : ٤٣٥ هامش ٤ فقد قرئ بالرفع في غير السبعة ، وتنسب هذه القراءة إلى أبي الشمال ، وانتصر لها ابن جنِّي في المحتسب ٢/٣٠٠ وفي البحر ٨/١٨٣ أَنَّ أبا الشمال قرأ بالرفع . قال ابن عطية وقوم من أهل السنة .
- (٤) لعل هذا هو ما جعل ابن جنِّي ينتصر لقراءة الرفع فهو معتزلي انظر مقدمة الخصائص وانظر البحر ٨/١٨٣ .
- (٥) إلى هنا ينتهي كلام السهيلي في النتائج .
- (٦) في الصورة : إذا ، والصواب ما أثبتناه .

وهذا أصل مطرد في هذا الباب ، أعني لا يعمل في الاسم المنصوب فيه إلا فعل مضمراً يفسره ظاهر ، ويكون ذلك مما يعمل في ذلك الاسم إذا لم تشغله عنه بضمير ، فلو قلت : زيداً إنك ضربته ، لم يجز ، كما لا يجوز : زيداً إنك ضربت ، وكذلك : زيداً متى ضربته ، كما لا يجوز : زيداً متى ضربت فقص على هذا يبين لك أن قوله تعالى ﴿ وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا ﴾ (١) ليس من باب ما اشتغل الفعل فيه عن المفعول بضميره ؛ لأن قوله : ابتدعوها في موضع الصفة لرهبانية ، فلا يجوز نصب الرهبانية بها وإن حذف الهاء فكذلك لا يجوز أن تنصب الرهبانية بمعنى فعل يفسره : ابتدعوها ، بل هي منصوبة بالمعطف على المفعول يجعلنا ، فالله تعالى جعل الرأفة في قلوبهم (٢) ، وجعل أيضاً في قلوبهم (٢) الرهبانية التي ابتدعوها ، وما جعله هو سبحانه أي خلقه من أعمالهم ، فهو مضاف إليه خلقاً واختراعاً ، ومضاف إليهم كسباً وابتداعاً ، لا كابتداعه هو سبحانه واختراعه بالقدرة القديمة ولكن اكتسبوا فعله بقدرة مخلوقة بالقدرة القديمة ، فاختلف وجه إضافة الفعل إلى القديم سبحانه وإليهم فلم يتناقض الكلام ، كما ظنه أبو علي في المسألة إذ قال (٣) : "ألا ترى أن ما يخلقه هو : لا يبتدعونه هم" . وهذا اعتزال ظاهر .

وقوله : "أوحيل بينهما بحرف تحضيض" .

مثاله : زيداً هلاً تضربه ، وعمراً ألا تشتهه .

وقوله : "أوعرض" .

(١) من الآية ٢٧ من سورة الحديد وأولها ﴿ وَقَفِينَا عَلَى آثَارِهِمْ بِرَسُولِنَا وَقَفِينَا بِعَيْسَى بْنِ مَرْيَمَ وَأَتَيْنَاهُ الْإِنجِيلَ ، وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً . . ﴾

(٢) في المصورة : قولهم ، تحريف .

(٣) قال أبو علي في الإيضاح له : ٣١ "ورهبانية محمول على فعل كأنه قال : وابتدعوا رهبانية ابتدعوها . ألا ترى أن الرهبانية لا يستقيم حملها على جعلنا مع وصفها بقوله : ابتدعوها ، لأن ما يجعله هو تعالى لا يبتدعونه هم" .

مثاله : زيداً ألا تضربه ، والظاهر من كلام سيبويه أن هذا لا يجوز فيه النصب ، بل لا يقال إلا بالرفع ، فتقول : زيداً هلاً ضربته وعمراً ألا تشتمه ؛ لأن هذه الحروف لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، فكذلك لا يفسر .

ومن التمني ما لا يتصور خلاف في منع النصب فيه ، وذلك قولك : زيداً ليتك أكرمته ، فهذا لا يجوز فيه النصب ، لأن ما لا يعمل لا يفسر ، وخبر ليت لا يعمل فيما قبلها ، فكذلك لا يفسر عاملاً يعمل فيه .

وكذا قال ابن طاهر ، وابن خروف ، والأستاذ أبو طي : إن أداة التحضيض لا يفسر ما بعدها عاملاً يعمل فيما قبلها . قال ابن خروف في شرح سيبويه : إن وقع هذا الاسم الذي اشتغل الفعل عنه // قبل الاستفهام والشرط والتحضيض والعرض والموصولات والموصوفات لم يكن إلا رفعاً نحو : زيداً أتضربه ؟ وعمراً هلاً ضربته ، ومحمداً إن تكرمه يكرمك ، وزيداً كم غلاماً أعطيت ؟ وكم غلام ، في الخبر ، وزيداً أن تكرمه خير من أن تهينه ، فهذا نصب ، والعرض (١) والتمنى كالتحضيض في اللفظ والحكم . فلا أدري من أين اختار (٢) النصب ، وهو لا يجوز ، إلا أن يكون قاس التحضيض والعرض على الأمر والنهي نحو : زيداً اضربه وعمراً لا تشتمه ، وهذا ممكن أن يكون قصده (٤) ، وإن التحضيض والعرض لا يكونان إلا بالفعل ، كما أن الأمر والنهي كذلك ، وبينهما فرق ، فإن الأمر والنهي يعملان فيما قبلهما ، والتحضيض لا يعمل فيما قبله ولا العرض ولا التمني ، أعني لا يعمل الفعل الذي بعدهما فيما قبلهما ، لأنها حروف طالبة للفعل ، فشبهت بأدوات (٥) الاستفهام والشرط ، وهي لا تعمل ما بعدها فيما قبلها ولا يفسر .

وقوله : أو عطف على جملة فعلية . . إلى آخره .

مثاله : قام زيد وعمراً ضربته ، فهذا يجوز فيه الرفع والنصب ، ويختار النصب للمشاكلة واعتدال الكلام كما قدمنا قبل ، وإن الواو تطلب للمشاكلة من حيث

(١) بعدها " كالتحضيض " وكأنها زائدة .

(٢) يقصد الجزولي .

(٣) في الصورة : زيد .

(٤) في الصورة : قصد .

(٥) في الصورة : لا أدوات .

هي حرف عطف، والعطف حقه التشاكل، وكذلك ما يجرى مجرى الفعل يختار معه الحمل بعد حرف العطف نحو: ما قائم أخواك وعمراً أكرمه.

[ما يجب فيه الرفع]

وقوله: " ولم يكن هناك ما يوجب الاستئناف " .

مثاله: " إذا " التي للمفاجأة . و " أما " المتضمنة معنى الشرط .

ومثال ذلك: قام زيدٌ وإذا عمرو يضربه محمدٌ، وقام زيدٌ وأما عمرو فضربته، وذلك أن إذا إن فصل بها بين الجملة المعطوفة وحرف العطف فليس إلا الابتداء، إذ لا يليها - أعني إذا التي للمفاجأة - إلا المبتدأ، وكذلك إذا فصلت " بأمّا " فهو بعدها مثله لو لم يتقدمه حرف عطف، لأنها تفصل ما بعدها عما قبلها، ولذلك تسمى فصل الخطاب، فصار الكلام بعدها مستأنفاً، فتقول: قام زيدٌ وأما عمرو فضربته، وأما عمراً فضربته، والرفع أحسن، وقام زيدٌ وإذا عمرو يضربه خالدٌ، ليس إلا الرفع، ولا يجوز النصب لما تقدم من أنها لا تدخل على الفعل، وإنما تدخل على المبتدأ، بخلاف الزمانية فإنها لا يليها إلا الفعل في اللفظ أو في التقدير فتقول: إذا قام زيدٌ قام عمروٌ وإذا زيدٌ قام أكرمه أي: إذا قام زيدٌ قام أكرمه، هذا مذهب سيبويه (١)، وقال الأخفش: يجوز بعد إذا الزمانية الرفع بالابتداء. وهو فاسدٌ، لأن " إذا " تفتقر إلى جوابٍ فهي كالشرط . ويقوى مذهب سيبويه عدم ورود: إذا زيدٌ قائم. وقال الأخفش: قد جاء في قول الشاعر:

٦٤ - فهلا أعدوني لمثلي - تفاقدا - إذا الخصم أبزى مائل الرأس أنكب

(١) الكتاب ١٠٦/١، ١٠٧.

(٢) البيت لمرة بن عداة الفقعسي وهو في البسيط ٧٦٦/٢ والخزانة ٤٤٩/١، ١٧٠/٣، وشرح المرزوقي للحماسة ٢١٤، وقد نسب صاحب الحماسة البصرية البيت السابق للبيت الشاهد وهو:

رأيت موالبي الأملنى يخذلوننى على حدثان الدهر إن يتقلب
نسبه إلى عمرو بن أسد الفقعسي، قال مصحح الحماسة البصرية:
هذا البيت وبعده أربعة أبيات أخرى عزاها في الحماسة إلى بعض بني
فقعس وفي شرحه للتهريزي وقيل: هو مرة بن عداة الفقعسي،

فالأبزي : هو الذي يخرج صدره ويبدو عند ذلك عجزه لإقباله بمقدمه على خصه ، فالأبزي اسم من الأسماء . ومما يقوي به مذهبه أن يقول : إن أدوات الشرط لا يليها إلا الفعل ملفوظاً به إلا "إن" ، فإنه قد يليها الاسم على تقدير الفعل كما قدمنا ، وأما غيرها فلا يليها الاسم إلا في الضرورة نحو قوله :

* أينما الريح تغيها تمل (١) * [٥١٠]

ونحو قول الآخر :

فتى واغل ينهمم يحيو (٢) [٥٩٨]

وقد تقدم بيان ذلك عند التكم على أدوات الشرط . قال فإذا كان الأمر على هذا وجب أن تكون "إذا" مثلها ، وهي في الكلام الفصيح يقع الاسم بعدها نحو : * إذا السماء انشقت * (٣) فدل ذلك على أنها ليست كأدوات الشرط . إلا أن هذا المذهب باطل ، أعنى مذهب الأخصف .

أما استشهاده بأبزي فلا دليل فيه ، لأنه يمكن أن يكون فعلاً ؛ ألا ترى أنه يقال : أبزاه ، إذا سلبه قال :

٦٠٣ - كذبتم - وبيت الله - نيزي محمداً * (٤)

====
فلعله تحريف مرة بن عداة الى عمرو بن أسد والله أعلم . الحماسة البصرية ٧٥ / ١ قال صاحب الخزانة ٤٤٩ / ١ : ورد هذا البيت شاهداً على أن إذا الشرطية يجوز عند الكوفيين وقوع الجملة الاسمية بعدها لكن بشرط كون خبرها فعلاً ، إلا في الشاذ كهذا البيت . ثم قال : قال ابن جنبي في شرح الحماسة . . . ومن رواه إذا فهو كقولك : أتيتك إذا زيد قائم ، وهذا جائز على رأي أبي الحسن : وذلك أنه يجيز الابتداء بعد إذا الزمانية المشروط بها .

* الزين المعاصم : في رغبته

- (١) سبق ٣٨٤ ، ٩٤٤ .
- (٢) سبق تخريجه : ٩٣٤ .
- (٣) الآية ١ من سورة الانشقاق .
- (٤) عجزه : * ولما نطاعن دونه ونناضل *
والبيت من قصيدة طويلة تنسب لابي طالب تبلغ عدتها أربعة وتسعين بيتاً أولها : ولما رأيت القوم لا ود فيهم وقد قطعوا كل العرى والوسائل أوردها ابن هشام في السيرة ٢٧٢ / ١ - ٢٨٠ . وقال : هذا ما صح لي من هذه القصيدة ، وبعض أهل العلم بالشعر ينكر أكثرها .
ورواية البيت في السيرة واللسان (بزي) : يُبزي بدل : نيزي محمد

أى نسلبه ، فكذلك يكون هذا ، كأنه قال : إذا الخصم سلب ، أي : سلب خصمه حجة (١) مائل الرأس .

وأما احتجاجه بأن الاسم يقع بعدها كثيراً ، وليس ذلك في أدوات الشرط ، فسبب ذلك أنها لا تجزم وخالفت في ذلك أدوات الشرط للعلة التي قد تقدم ذكرها عند الكلام على الجازم لفعلين (٢) ، فلما لم تجزم استسهل فيها ولا يتها الأسماء ، وإن كانت طالبة للفعل ، فالصحيح مذهب سيبويه .

[اختيار الرفع]

وقوله : فإن عري من ذلك ... إلى آخره .
مثاله : زيد ضربته . فهذا يجوز فيه النصب والرفع ، والمختار الرفع لعدم التكلف مع استواء المعنى فيهما .

[استواء الرفع والنصب]

وقوله : " وإن عري من ذلك وعطف على جملة ذات وجهين استوى الرفع والنصب " .

مثال ذلك : زيد ضربته وعمراً أكرمه ، فيختار النصب في : عمراً أكرمه ، إن عطفته على ضربته وإن عطفته على : زيد ضربته اخترت الرفع فقلت : زيد ضربته وعمراً أكرمه ، فيكون ذلك بحسب ما تلحظ ، لأن العطف حقه المشاكلة وقد منع بعضهم العطف على الجملة الصفري وهي " ضربته " ، في هذه المسألة ، وذلك لأنه لا ضمير في الجملة المعطوفة عائد على زيد الذي الجملة الصفري خبر عنه ، من أجل أن المعطوف عليه بالواو شريك المعطوف عليه في معناه ، والجملة الأولى التي هي الصفري خبر عن زيد ، فينبغي أن تكون الثانية خبراً عنه أيضاً ، ولا يصح ذلك إلا أن يكون فيها ضمير يعود

(١) كذا في المصورة ، ولعلها حاجته ، ولم يثبت الناسخ الألف على عادات في بعض الأحيان .

(٢) انظر ما سبق ٢٦٥ ، والعلة التي قصرت باناء عن أدوات الشرط أنها لا تستعمل إلا في المقطوع بوقوعه المعلوم وقت وقوعه .

على المبتدأ ، فعلى مذهب هو " لا يكون مثال // العطف على الجملة التي هي ذات وجهين إلا مثل : زيد ضربته وهند أكرمتها عنده ، وهذا مذهب جماعة من النحويين ومنهم السيرافي (١) ، والأول مذهب سيبويه ، فإن مثل سيبويه فيه دون ضمير ، قال : " وذلك قولك : زيد لقيته وعمرو كلمته ، إن حملت الكلام على الأول . وإن حملته على الآخر قلت : عمرو لقيته وزيداً كلمته ، ومثل ذلك : زيد لقيت أباه عمراً مررت به ، إن حملته على الأب . وإن حملته على الأول رفعت " (٢) . فمثلها كلها كما ترى لم يأت فيها بضمير .

وزعم السيرافي (٣) : أن سيبويه إنما قصد إعطاء الحكم ، إذ أجاز العطف ولم يشتغل بإصلاح اللفظ ، وهذا صحيح ، إلا أن سيبويه يمكن أن [يكون] قصد ظاهر اللفظ وأن يشعر أن ذلك جائز دون ضمير ، وذلك أن الواو قد تكون جامعة فيكفي في الجملتين ضمير واحد ، وقد أجاز سيبويه : مررت برجلٍ منطلقٍ أبوه وزيدٌ فعطف قوله : وزيدٌ على الأب . واكتفى بضمير واحد ، ولا يقال : مررت برجلٍ منطلقٍ زيدٌ ، لأنه جعل الواو جامعة ، ومثال الواو الجامعة أيضاً : المال بين زيدٍ وعمرو ، واختصم زيدٌ وعمرو ، ولا يقال : المال بين زيدٍ ، ولا اختصم زيدٌ حتى تأتي بالواو ، فهذه هي الواو الجامعة .

وزعم الفارسي (٥) : أن العطف في الموضعين على الكبرى ، واختيرت المشاكلة مع الصغرى كما اختيرت في : أكلت السمكة حتى رأسها أكلته ، ولا خلاف في ذلك ، وعلى هذا قوله تعالى * والنجم والشجر يسجدان * والسماء رَفَعَهَا * (٦) عطف : " والسماء رَفَعَهَا " على " يسجدان " ، ولا ضمير هناك ، لأن العطف على الجملة كلها في المعنى ، وهذا يقطع بالسيرافي .

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٦٧ .

(٢) الكتاب ١ / ٩١ .

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ١ / ١٩٩ أ .

(٤) تكملة يستقيم بها السياق .

(٥) انظر شرح الجمل ١ / ٣٦٨ .

(٦) الآيتان ٦ ، ٧ من سورة الرحمن .

وقال بعضهم : هذا خاص بالواو ، لا نهأ بمعنى " مع " فلا تحتاج
إلا لرابطة واحد ، وهو مذهب ابن الطراوة ، وهو فاسد ، لأن النحويين
لم يفرقوا بين الواو وغيرها ، ألا ترى أن سيبويه اختار ذلك مع حتن
ولكن وغيرها من حروف المعطف (١) .

*

مسألة من الباب

إذا تقدم الاسم أداة استفهام ولم يفصل بينهما اختير الإضمار ويجوز
الابتداء لوقوعه صريحاً بعد الاستفهام نحو : أزيد قام ، ويختص ذلك
بالهمزة حملاً على " إن " الشرطية كما تقدم ، لا نهأ أما البابين ، والعلة
الشبه في أداة (٢) الشرط في لزوم الصدريّة وتصيير الواجب غير واجب ، ولأن
أدوات الاستفهام قد تضمنت معنى الشرط فيوثق لها بجواب مجزوماً نحو :
أين بيتك أزرّك ، وأتقصّدني أحسن إليك ، ولا يقال ذلك في غير الهمزة ،
لا يقال : هل زيد قام على إضمار الفعل ، ألا ترى أن أسماء الاستفهام إنما
بنيت لتضمنها معنى الهمزة وأما " هل " فبمنزلة " قد " في الأصل كقوله
تعالى * هل أتى على الإنسان حين * (٣) أي قد أتى على الإنسان ، وقال
لما اضطرّ رجع إلى الأصل فأدخل الهمزة على " هل " ؛

سائل فوارس يربوع بجهلتنا أهل رأونا بوارى القف نزي الأكم (٤) [٤٥]

وقال الآخر :

* أم هل كبير بكى لم يقض عبرته * [٤٤٨] (٥)

- (١) الكتاب ٩٦/١ ، ٩٢٠ .
- (٢) صوابها : بأداة .
- (٣) الآية (١) من سورة الانسان .
- (٤) سبق تخريجه ص ٢٣٨ ، ٦٣٧ وفي الموضع الأول : بجهلتها .
- (٥) سبق تخريجه ص ٦٣٨ .

فَأَدْخَلَ "أَم" عَلَى "هَل" وَلَا يَجُوزُ دُخُولُ "أَم" عَلَى الْهَمْزَةِ ؛ لِأَنَّ
الاسْتِفْهَامَ (١) لَا يَدْخُلُ عَلَى الاسْتِفْهَامِ .

فَإِنَّ فَصْلَ بَيْنِ الْهَمْزَةِ وَالاسْمِ بِظَرْفٍ أَوْ مَجْرُورٍ نَحْوُ : أَكَلَ يَوْمَ زَيْدًا
تَضْرِبُهُ لَمْ يَعْتَدَ بِذَلِكَ فَاصِلًا . فَإِنَّ فَصْلَ بِغَيْرِ ذَلِكَ ارْتَفَعَ تَأْثِيرُ الاسْتِفْهَامِ
عِنْدَ سَيَّبُوهِ كَقَوْلِكَ : أَنْتَ زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ ؟ يَخْتَارُ فِي زَيْدٍ الْإِبْتِدَاءَ وَلَا يَكُونُ
إِنَّ ذَلِكَ "أَنْتَ" إِلَّا مَبْتَدَأً فَإِنَّ نَصَبَ زَيْدًا جَازٍ أَنْ يَفْسَرَ نَاصِبُهُ رَافِعًا لِأَنَّ
وَهُوَ الْوَلِيُّ لِتَقَدَّمَ الاسْتِفْهَامُ ، وَمَنْ أَجَازَ أَنْ يَفْسَرَ الظَّاهِرُ مَضْرَمًا يَعْمَلُ قَسْبِي
اسْمِينَ اخْتَارَ فِي زَيْدٍ النَّصْبَ لِسُقُوطِ فِعْلِ أَنْتَ عَلَيْهِ ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ (٤) .
وهذه المسألة تسببها بعضهم إلى الخلاف بينهما فيها . وقال آخرون لا
خلاف بين سيبويه والأخفش ، ولكنهما مقصدان ، فإن أدخلت الهمزة على قولك :
أنت زيد ضربته ؟ فتختار الرفع في "زيد" ، ويكون أنت مبتدأ ، وإن أدخلت
الهمزة على قولك : أنت زيداً ضربته ؟ في حال نصبك لزيد ، فينبغي أن
يكون "أنت" مرفوعاً بإضمار فعلٍ يفسره الفعل المضمر الناصب لزيد . فيكون
تقدير الكلام : أضربت ضربت زيداً ضربته ، إلا أن الأخفش يختار هنا النصب
لأجل تقدم الاستفهام وليس بصواب (٥) .

وظاهر لفظ سيبويه أنه لا يجوز عنده في : أنت إلا أن يكون مرفوعاً
بالابتداء لا بإضمار الفعل وعلّة ذلك - والله أعلم - أن همزة الاستفهام ليست
مما تطلب الفعل بذاتها ، إنما تطلب الفعل كما قدمنا بالحمل على "إن"
الشرطية ؛ لأن الاستفهام كما يكون عن الفعل فكذلك يكون عن الاسم فتقول :

-
- (١) قال البغدادي : إن هذا شاهد على جواز أن تأتي هل بعد أم وليس
فيه جمع بين استفهامين فإن "أم" عند الشارح (يعني الرضي) مجردة من
الاستفهام إذا وقع بعدها استفهام حرفاً كانت أم اسماً .
- (٢) في المصورة : أنت .
- (٣) الكتاب (١/١٠٤ ، ١٠٥) .
- (٤) مذهب الأخفش في حاشية الكتاب (١/١٠٤) .
- (٥) قال الأخفش : أنت عبدالله ضربته النصب أجود ، لأن أنت ينبغي
أن ترفع بفعل مضمرة إذا كان له فعل في آخر الكلام ، وينبغي أن يكون
الفعل الذي يرتفع به "أنت" ساقطاً ، على عبدالله ، وبهذا تعلم
أن الأخفش لم يختار النصب للعلّة الذي ذكره الشارح .

أزيد أخوك ؟ وأزيد قام ؟ إلا أنه إذا كان خبر المبتدأ فعلاً فحينئذ يختار فيه الرفع بإضمار الفعل ، وأما إذا كان غير فعل فلا يجوز فيه إلا الرفع بالابتداء نحو : أزيد أخوك ؟ والخبر في قولك : أنت عبد الله ضربته ؟ إنما هو الجملة الاسمية لا الفعل ، والجملة لا تعمل فلا تفسر فهذا عند سيويه بمنزلة أن لو قلت : أزيد أبوه منطلقاً ؟ .

ورد الناس على الأَخْفِيسِ وقالوا : لا يكون "أنت" مرفوعاً بإضمار فعلٍ واقتروا في الرد .

فقال ابن ولان : لا يجوز أن يفسر إلا ما يكون خبراً عن الأول ولو رفعت بالابتداء ، والفعل هنا لا يكون خبراً لأنك إن رفعت زيدا ، إنما يكون // خبراً للزيد ، والجملة خبراً أنت ، وإن نصبت زيدا بإضمار فعل فكذلك ؛ لأن ذلك المضمرة هو الخبر ولا ينبغي له أن يفسر ، لأنه عدم ، والرعي (١) في إضمار الفعل إنما هو أمر لفظي ، ولا لفظ هنا إلا الأخير المفسر ، وكذلك هو كلام الأَخْفِيسِ على أن الأخير هو المفسر ، وارتضى أكثر الناس هذا القول الذي قال ابن ولان .

وقالوا : سبب ذلك أن المشتغل لا بد أن يكون خبراً عن الاسم وفي هذه المسألة لا يكون : ضربته خبراً عن "أنت" إنما يكون خبراً مع ما قبله ، ومعقول الاشتغال أن يكون الفعل خبراً عن الاسم وقد اعترض بعضهم (٢) على ابن ولان فقال : لا يريد سيويه ما قال ؛ لأن سيويه قد أجاز بعد مثل هذا فيما لا يجوز أن يكون خبراً عن الأول نحو : أزيد أنت ضاربه ؟

(١) كلمة غامضة في الصورة .

(٢) هو ابن مضاء انظر الرد على النحاة : ١٠٤ .

(٣) الكتاب ١/١٠٨ .

وَأَنْتَ لَوَقَلْتَ : أزيد أنت ضاربه لم يكن المفسر خبراً عن الاسم الأول .
إِلَّا أَنْ هَذَا لَا يَلْزِمُهُ عِنْدِي ، لِأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ لَمَّا كَانَ لَا يَعْمَلُ إِلَّا مَعْتَمِداً
عَلَى مَا قَبْلَهُ صَارَ مَعَهُ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ ، فَلَمْ يَعْتَدِ فَاصِلاً فَكَانَ الْمَفْسَّرُ
يَلْبِسِي الْأِسْمَ الْأَوَّلَ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : أزيد ضربته ؟ وعلی هذا أجاز هشام من
الكوفيين : زيدا أنا ضارب ، ومنع : زيدا أنا ضربت لئلا يفصل بين العامل
والمعمول بـ "أنا" ولم يعتد ذلك فاصلاً مع اسم الفاعل ، لكونه لا يعمل
إِلَّا مَعْتَمِداً ، فصار مع المبتدأ كاسم واحد .

وحكى الاستاذ أبو علي الشلوبين عن ابن مضاء من المتأخرين أنه
منعه بأن قال : " لا يوجد في هذا الباب ما يختزل فيه الفعل المفسر
ويبقى المعمولان " يعني لا يضم الفاعل فارغاً ، ويبقى الفاعل والمفعول
وإنما يضم الفاعل مع فاعله نحو : زيدا ضربته ، لا تقول : أنا زيدا ضربته .
وحكى عن ابن طاهر الخديبي أنه قال : امتنع هذا لما كان تفسير هذا
الرافع ضعيفاً خارجاً عن أقيسة الباب لم يجز أن يفسر إلا ما يقرب منه ، فإذا
لم يلبس لم يفسر .

وهذا ضعيف ، لأن الاسمين معمولان للفعل المضمّر . وكذلك قول
ابن مضاء لا تأثير له ، لأنه كما يفسر لمعمول واحد فكذلك للآخرين ولا فرق .

فإن قال : لا يضم الفاعل فارغاً من الفاعل فيقال له : قد جاء
نحو قوله تعالى * يسبح له فيها بالغدو والآصال * رجالاً * (١) أي
يسبحه رجالاً (٢) ، فيمن قرأ * يسبح * بفتح الباء - ونحو :

* لبيك يزيد ضارع لخصومة * (٣) [٥٨٧]
أي: يبيكه ضارع لخصومة .

(١) من الآيتين ٣٦ ، ٣٧ وانظر ما سبق : ٨٩٥ .

(٢) انظر التصريح ٢٧٣/١

(٣) سبق تخريجه : ٨٩٥ .

مسألة :

أَسْمَاءُ الاستفهام هي كغيرها من الأسماء يختار فيها الرفع بالابتداء نحو : أيهم ضربته؟ (١) إذ لم يتقدمه ما يشبه الشرط ، وليس معنى الاستفهام كما تقدم بطالب للفعل ، والأخفش يختار الإضمار ويقول : الاستفهام بالفعل أولى ، والصحيح الأول لعدم التكلف ، ويجوز النصب على ضعفٍ وتقدير الفعل بعد اسم الاستفهام فالتقدير : أيهم ضربت ضربته ؟

مسألة :

واعلم أنه لا يجوز تعدي فعل المضمراً أو المظهر لمضمرة المتصل إلا في باب ظننت وفقدت وعدمت ، فلا يجوز : ضربتني ولا ضربته زيد تعسني : ضرباً نفسه .

قال المبرور : لأن الفاعل بالكلية لا يكون مفعولاً بالكلية قال سيبويه : استغنوا عنه بضربت نفسي وهو الحق ، لأن المفعول في الحقيقة إنما هو الحدث لا الشخص وقد يقع الإنسان الفاعل للفعل بنفسه كما يوقعه بغيره وإنما هذا من باب الاستفناء وتقول : ظننتني وعدمتني وفقدتني ، قال الشاعر :

٦٠٤- ندمت على ما كان مني فقدتني كما يندم المغبون حين يبيع (٢)

ولا يتعدى فعل (٣) المضمرة المتصلة لظاهره مطلقاً لئلا يكون الفاعل هو المفعول فيتناقض ، ولا نه يوءدني إلى التزام الفضلة وهي في الأصل مستغنس عنها . والنفس عندهم كالأجنبي قال الشاعر :

٦٠٥- قالت له النفس : إني لا أرى طمعا (٤) .

- (١) انظر المقتضب ٢/٤٩٨ .
(٢) البيت لقيس بن ذريح وهو في الأملح ١/١٣٦ ، ١٣٧ ، والاقتضاب ٣٦٩ وشرح الكافية الشافية : ٥٦٥ .
(٣) كلمة (فعل) مكررة في الصورة .
(٤) عجزه : وإن صرنا لم يسلم ولم يصدر *
وهو للناطقة الذباني في ديوانه : ٢٠ ، وانظر في الخصائص ٢٠٤٧٦/٣٠٥
رتبع الجمل ١/٨٦٠ .

ويقال : لا يدرى أَيُّ نَفْسِهِ يُطِيعُ ؟ أَي : التي تحمله على الخير أو التي تحمله على الشر ، وكذلك المنفصل كالأجنبي تقول : ما ضربت إلا يَأْيَايَ وجاز ذلك في ظننتُ ، لا تَهَّ ليس بمفعول حقيقة ، إنما هو خبر مبتدأ في الأصل ، وجاز في فقدتُ حملاً على المعنى ، وكذلك عَدِمْتُ ، لأن المعنى عَدِمَنْسِي غيري وفقدني (١) غيري] وامتنع تعدى فعل المضمرة لظاهره للزوم المفعول نحو : زيداً ضرب ، وليس مثل : ضرب زيداً ظلامه ، لأن الضمير هنا ضمير لا زَمَّ (٢) . وامتنع في ضمير المتكلم والمخاطب ، لأن الظاهر لا يقع ذلك الموقع إلا في البداءة .

قال بعضهم : رأى البصرية كَقَدَّ وَعَدِمَ : قال * إِنِّي أَرَانِي أُعْصِرُ خَمْرًا * (٣) وفي الحديث : " لقد رأيتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم " (٤) وقال عنتره :

٦٠٦ * فَرَأَيْتُنَا مَا بَيْنَنَا مِنْ حَاجِزٍ * (٥)

ولا حجة في هذا ، أما الحديث والبيت فالمفعول ليس الفاعل بل أكثر ، وأما الآية فلم ير نفسه حقيقة ، لا تَهَّ منام .

(١) في المصورة : فقدى .

(٢) لعل الصواب " غير لازم " .

(٣) الآية ٣٦ من سورة يوسف .

(٤) عدة أحاديث وردت فيها عبارة : لقد رأيتنا ، انظر المسند للإمام أحمد

٨٤/٢ وسنن أبي داود ٢٠٥/٣ كتاب الجنائز (باب الإسراع بالجنائز)

وسنن النسائي ٣٥/٤ كتاب الجنائز (باب السرعة بالجنائز) وسنن ابن

ماجة رقم ٧٦١ ورقم ١٩٢٢ ، ورقم ١٦٦٤ .

(٥) عجزه : * إِلَّا الْمَجْنُ وَنَصْلُ أَبِيضٍ مَقْصَلٍ * (٥)

وهو لعنتره من قصيدة مطلعها :

عجبت عَيْلًا من فتى متبذل

عارى الأشاجع شاحب كالمئصل

الديوان : ٢٥٨ والهمع ١/٢٤٦ .

فإذا كان معك اسم مشتغل عنه فلا يخلو أن يكون من الأبواب
المستثناة أو من غيرها ، فإن كان من غيرها فلا يخلو الاسم الذي اشتغل عنه
الفعل من أن يكون له ضمير واحد أو سببي (١) واحد أو ضميران أو سببان أو
ضمير وسببي .

فإن كان له ضمير حملت عليه نحو : زيدا ضربته .
وإن كان له سببي واحد حملت أيضا عليه نحو : زيدا ضربت أباه .
فإن كان له سببان حملت على أيهما شئت نحو : أزيدا ضرب أخوه
أباه ؟ إذا حملت على الأب ، وأزيد ضرب أخوه أباه ؟ إذا حملت على
الأخ .

وإن كان له ضمير وسببي (١) فلا يخلو الضمير أن يكون متصلا أو منفصلا ،
فإن كان منفصلا حملت على أيهما شئت نحو : أزيدا إياه ضرب أخوه ، وأزيد
إياه ضرب أخوه ، لأن الضمير المنفصل يجرى مجرى السببي // في جميع
هذه المسائل . وإن كان الضمير متصلا حملت عليه ، ولا يجوز حملته على السببي
أصلا ، فمثال ذلك ، والضمير منصوب : أزيدا ضرب أخوه ؟ ومثاله والضمير
مرفوع : أزيد ضرب أخاه ، فأما قول لبيد :

٦٠٧- فإن أنت لم ينفعك طمك فانتسب
لعلك تهديك القرون الأوائل (٢)
فلم يحمل أنت على طمك ، لأنك لو فعلت ذلك لآدي إلى تعددي فعلم
المضمر المتصل إلى مضمره المتصل ، ألا ترى أنك لو وضعت أنت موضع طمك
لكان التقدير : فإن لم تنفعك (٣) ، ولا أيضا يجوز حملته على الكاف في ينفعك ،

- (١) في المصورة سببي .
(٢) البيت في ديوان لبيد : ٢٥٥ ورواية الديوان :
فإن أنت لم تصدقك نفسك فانتسب
وهو في شرح الجمل ٣٧٣/١ والمقاصد النحوية ٢٩١/١ وشرح
التصريح ١٠٥/١ والهمع ٦٣/١ ، ٥٩/٢ ، ١١٤ ، والصبان على
الاشموني ٧٥/٢ ورواية البيت في الديوان : لم تصدقك نفسك .
(٣) في المصورة وشرح الجمل ٣٧٤/١ ، ينفعك ، والفعل بتقدير إسناده
إلى الضمير (أنت) لا بد من تغيير حرف المضارعة من الياء إلى
التاء .

لأنه لو فعل ذلك لَنَصَبَ فقال : فَإِنَّ إِيَّاكَ ، فلم يبق إلا أن يكون محمولاً على إضمار فعلٍ لِقَهْمِ المعنى ويرز الضمير لما استتر الفعلُ فقال : فَإِنَّ أَنْتَ .

فإن كان له ضميران فلا يخلو أن يكونا متصلين أو منفصلين ، أو يكون أحدهما متصلاً والآخر منفصلاً ، فإن كانا متصلين فلا تجوز المسألة لما تقدم من أن فعل المضمير المتصل لا يتعدى إلى مضميره المتصل ، إلا في الأبواب المذكورة ، وإن كانا منفصلين حملته على أيهما شئت نحو : أزيد إِيَّاهُ لم يضرب (١) إلا هو (٢) ؟ . وإن كان أحدهما متصلاً والآخر منفصلاً حملت على المتصل نحو : أزيداً لم يضربه إلا هو (٣) ، لأن التقدير ألم يضرب زيداً إلا هو ؟ [أي (٤)] لم يضربه إلا هو ، ولا مانع من ذلك . فإذا حملت على المنفصل كان التقدير : ألم يضربه زيدٌ لم يضربه إلا هو ؟ فيؤدى إلى تعدى فعل الظاهر إلى مضميره ، وذلك لا يجوز .

وإن كان الفعل الذى اشتغل عن الاسم من الأفعال المستثنى فلا يخلو الاسم الذى اشتغل عنه الفعل من أن يكون له ضمير واحد ، أو سبب واحد ، أو ضميران ، أو سببَيان ، أو ضمير وسبب .

فإن كان له ضمير واحد حملت عليه نحو : أزيداً ظننته قائماً . وإن كان له سبب واحد حملت عليه [نحو : أزيداً ظننت أباه قائماً] . وإن كان له سببَيان حملت على أيهما شئت (٥) نحو : أزيداً ظن أخاه أبوه قائماً ، وإن كان له ضمير وسبب فلا يخلو أن يكون الضمير متصلاً أو منفصلاً ،

- (١) في شرح الجمل : يضربه ، والصواب ما في المصورة .
 (٢) بالرفع فإن زيد * محمول على الضمير المنفصل الواقع فاعلاً ، وبالنصب فالحمل على الضمير المنفصل الواقع مفعولاً .
 (٣) بعده في شرح الجمل ٣٧٤/١ مثال آخر هو * أزيداً لم يضرب عمراً إلا إِيَّاهُ .
 (٤) تكملة يتمُّ بها الكلام .
 (٥) ما بين القوسين ساقط بسبب سبق النظر وأثبتناه من شرح الجمل ٣٧٤/١

فَإِنْ كَانَ مَتَّصِلًا فَلَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا ، فَإِنْ كَانَ مَنْصُوبًا حَمَلَتْ عَلَى أَيِّهِمَا شَعَتْ مِثَالُ ذَلِكَ : أَزِيدًا ظَنَّهُ أَخُوهُ قَائِمًا ؟ وَإِنْ كَانَ الضَّمِيرُ مَرْفُوعًا حَمَلَتْ عَلَيْهِ ، وَلَا يَجُوزُ الْحَمْلُ عَلَى السَّبَبِيِّ أَصْلًا ، مِثَالُ ذَلِكَ أَزِيدٌ (١) ظَنَّ أَخَاهُ قَائِمًا . وَإِنْ كَانَ مُنْفَصِلًا حَمَلَتْ عَلَى أَيِّهِمَا شَعَتْ ، مِثَالُ ذَلِكَ : أَزِيدًا لَمْ يَظَنَّ أَخَاهُ إِلَّا هُوَ قَائِمًا .

فَإِنْ كَانَ لَهُ ضَمِيرَانِ فَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَا مُتَّصِلَيْنِ ، أَوْ مُنْفَصِلَيْنِ ، أَوْ أَحَدُهُمَا مَتَّصِلًا وَالْآخَرُ مُنْفَصِلًا . فَإِنْ كَانَا مُتَّصِلَيْنِ حَمَلَتْ عَلَى الْمَرْفُوعِ وَلَا يَجُوزُ الْحَمْلُ عَلَى الْمَنْصُوبِ مِثَالُ ذَلِكَ : أَزِيدٌ (٢) ظَنَّهُ قَائِمًا ؟ وَإِنْ كَانَا مُنْفَصِلَيْنِ حَمَلَتْ عَلَى أَيِّهِمَا شَعَتْ مِثَالُ ذَلِكَ : أَزِيدًا إِيَّاهُ لَمْ يَظَنَّ إِلَّا هُوَ قَائِمًا ؟ وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا مَتَّصِلًا وَالْآخَرُ مُنْفَصِلًا ، فَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ الْمُتَّصِلُ مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا ، فَإِنْ كَانَ مَنْصُوبًا حَمَلَتْ عَلَى أَيِّهِمَا شَعَتْ ، مِثَالُ ذَلِكَ : أَزِيدًا لَمْ يَظَنَّهُ إِلَّا هُوَ قَائِمًا ؟ وَإِنْ كَانَ مَرْفُوعًا حَمَلَتْ عَلَيْهِ ، وَلَا يَجُوزُ الْحَمْلُ عَلَى غَيْرِهِ مِثَالُ ذَلِكَ : أَزِيدٌ لَمْ يَظَنَّ إِلَّا إِيَّاهُ قَائِمًا ؟ . وتعتبر هذه المسائل بأن تضع الاسم الذي اشتغل عنه الفعل موضع ما حملته عليه [إِنْ أَمَكْنَ وَإِنْ لَمْ يَمَكْنَ حَذَفَتْ مَا حَمَلَتْ عَلَيْهِ] (٣) وتركته في موضعه ، ونويت به التأخير ، فَإِنْ جازت المسألة بعد ذلك فهي جائزة قبله ، وإلا فهي مستنعة .

(١) في شرح الجمل ٣٧٤/١ "أزيداً" وهو خطأ ، فالحمل على الضمير المتصل الذي هو فاعل ظن في محل رفع .

(٢) في شرح الجمل ٣٧٤/١ ، أزيداً ، وهو خطأ ، فالحمل على الضمير المرفوع .

(٣) تكملة يتم بها الكلام ، وهي من شرح الجمل ٣٧٤/١ .

باب

هذا هو باب كان وأخواتها

هذه الأفعال هي التي تدخل على المبتدأ والخبر فينتسخ الابتداء ويرتفع المبتدأ بها وينتصب الخبر، [وكان حقها] (١) إذا دخلت على الجملة ألا تغيرها، لأن العامل إذا توجه على الجملة وكان مسنداً إلى الجملة بما هي جملة لا إلى أحاديها انبغى أن [لا يغيرها] (١) في اللفظ لكنّها لما كانت فعلاً يطلب شيئين شبه بضرب زيد عمراً، ونسي الحقيقة معضولها واحد (٢) وهو الجملة وهي دالة على الحدث والزمان غير مجردة من الحدث كما زعم ابن السراج (٣) والفارسي (٤) وإنما غرهما فيه أنّهما لما وجدا هذا الفعل مسنداً إلى زيد مثلاً وليس دليلاً على كونه ولا هو المراد، قالوا: جرد من الحدث، وجعل للدلالة على الزمان ليس إلا. والذي نقول أنه يدل على الحدث لا شك، لكنّه مسند إلى الجملة كما كانت ظننت مسندة إلى الجملة. فإن قالوا: ولهذا (٥) فلا يعني أن تكون إلا معرأة من الحدث، وإلا لولم ترد الزمان لأعطى الكون: زيد قائم، فلا فائدة لكان إلا الزمان، فلذلك قال: إنّها مجردة من الحدث.

فالجواب: أن "زيد قائم" لا يدل على كون ماضي ولا غير ماضي، فأدخلنا كان لتدل على الكون الماضي، ففيها إنذاراً دلالة على الكون، وإن كانت عديتها الزمان، لكنّها لا تخلو عن الكون أصلاً ولا تخرج عن أصلها في الحقيقة، وكذلك لا دليل في كونهم لا ينطقون بعدها بالمصدر، فلا يقولون: كان زيد قائماً كوناً، لأنّ لذلك سبباً وهو أنهم عوضوا من المصدر خبرها إذ هو المسند في الحقيقة لاسمها، ولذلك لا يجوز حذف خبر كان: لأنه عوض من مصدرها.

(١) كلمات غامضة في المصورة بسبب الرطوبة.

(٢) في المصورة: واحداً، وهو خطأ.

(٣) الأصول لابن السراج ١/ ٨٢، ٨٣.

(٤) رأي الفارسي مثبت في الحاشية رقم (٤) في ص ٩٥ من الإيضاح له

وهي من الحواشي التي كانت في هامش أصل الإيضاح.

(٥) في المصورة: وإلى هذا، ولعل الصواب ما أثبتناه.

قال سيبويه رحمه الله "فهو كائنٌ ومكُونٌ كما كان" (١) ضاربٌ ومضروبٌ، أتى بهذا الإمام ليبين قوتها وتصرفها وقربها من ضربٍ، وقد أشكل على الناس "مكُونٌ" غاية الإشكال حتى لقد قال الفارسي فيما حكى عنه ابن جنى (٢) : ليس كل الداء يصلحه الطبيب أو يعالجه //

وَالْوَجْهَ الَّذِي أَشْكَلَ مِنْهُ - أَمَا عَلَى مَذْهَبِنَا مِنْ أَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى الْحَدِيثِ - فَهُوَ : أَنَّ كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا كَضْرِبَ زَيْدٌ عَمْرًا ، فَإِنْ أُرِدَتْ أَنْ تُبَيِّنَ لِلْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ حَذَفَتْ الْفَاعِلَ حَذْفَ اقْتِصَارٍ ثُمَّ تَقِيمُ الْمَفْعُولَ مَقَامَهُ ، وَلَا يَتَّصِرُ ذَلِكَ هُنَا ؛ لِأَنَّ الْبِتْدَاءَ وَالْخَبَرَ هُوَ الَّذِي صَارَ هُنَا فَاعِلًا وَمَفْعُولًا فِي اللَّفْظِ ، وَلَا يَجُوزُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخِرِ لَكِنَّهُ يُقَالُ : يُمْكِنُ أَنْ تَحْذِفَهُمَا مَعًا ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ حَذْفُ أَحَدِهِمَا وَإِنَّمَا نَحْذِفُهُمَا مَعًا ، لِأَنَّ نَهْمَا الْفَاعِلُ فِي الْحَقِيقَةِ ثُمَّ تَقِيمُ الْمَصْدَرَ مَقَامَهُمَا ، وَهَذَا اعْتِرَاضٌ :

أَحَدُهُمَا أَنْ يُقَالَ : هُوَ قَلِيلُ الْفَائِدَةِ ، لِأَنَّ الْفِعْلَ يُعْطِيهِ ، وَالْفَاعِلُ لَا يَفِيدُ مَا يَفِيدُهُ الْفِعْلُ فَارْعًا ، وَقَدْ نَصَّ سَيْبَوِيهِ عَلَى مَنْعِهِ بَعْدَ فَقَالَ : لَا تَقُولُ : سِيرَ عَلَيْهِ سِيرٌ حَتَّى تَقُولَ : سِيرٌ شَدِيدٌ أَوْ نَحْوَهُ .

فَالْجَوَابُ : أَنْ تَقُولَ : هُوَ كَسَائِرِ الْأَفْعَالِ لَا تَقِيمُهُ إِلَّا إِذَا أَفْسَدَ غَيْرَ مَا يَفِيدُهُ الْفِعْلُ مِثْلَ أَنْ تَقُولَ : الْكُونُ الَّذِي هُوَ زَيْدٌ قَائِمٌ كَيْفَ تَقُولُ عَلَيْهِ : مَكُونٌ .

وَالْاِعْتِرَاضُ الْآخِرُ : أَنْ يُقَالَ : أَقْتَمَ الْمَصْدَرَ ، وَلَيْسَ لَهُ مَصْدَرٌ مَلْفُوظٌ بِهِ ، لِأَنَّهُ لَا يُقَالُ : كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا كُونًا .

فَالْجَوَابُ : أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى مَصْدَرٍ ، وَلَكِنَّهُ جُعِلَ الْخَبْرُ عَوْضًا مِنْهُ لَمَّا نَصَبَ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ لَهُ ، وَهَذَا قَدْ زَالَ الْخَبْرُ . وَالْمَوْضِعُ الَّذِي فِيهِ [فَعَلْتَهُ الْعَرَبُ] (٤) فَيَرْجِعُ الْمَصْدَرَ .

(١) فِي الْكِتَابِ ٤٦/١ "كَمَا تَقُولُ" .

(٢) الْخِصَائِصُ

(٣) فِي الْمَصْرُورَةِ لَا يَكُونُ ، وَ"يَكُونُ" كَأَنَّهَا زَائِدَةٌ .

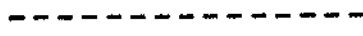
(٤) كَذَا فِي الْمَصْرُورَةِ ، وَلَمْ أَفْهَمِ الْمُرَادَ مِنْهُ .

وأما على مذهب الفارسيّ فمعدورٌ أن يقول : ليس كلُّ الدائر يعالجُه
الطبيبُ ؛ لأنَّها عنده لا تدخلُ على حدِّثٍ أصلاً ومكونٍ إنّما يَبْنُو مِنَ الْمَصْدَرِ ،
وقال في " التذكرة " : إنّما قصدَ الإمامُ أن يقرَّبها من ضربٍ فقرَّبها بأنَّها
متصرفة في الأصلِ قبل التعرُّي من الدلالة على الحدِّث ، فإنَّما مكوِّنٌ مبنِيٌّ من
كان التامة مبنيةً للمصدرِ كقيمٍ ، وهذا حسنٌ لولا أنه يمكننا هذا بأن نقدر ذلك
منها نفسها فهو أولى ، إلاَّ أنه قد يعترضُ بأنه لا ينبغي أن يحذفَ المرفوعُ
حتى يكونَ في اللفظِ ما يُقامُ مقامه أو في التقديرِ ، ولم يبيِّن سببوه كيفيةً
الجوازِ .

وجوازُهُ عندي أنْ تقدَّرَ في اللفظِ مجروراً يتعلَّقُ بالفعلِ كقولك :
كان في الدارِ زيدٌ قائماً فتقول : كَيْنَ في الدارِ فالدارُ مكوِّنٌ فيها .

وأجازَ الفراءُ أنْ تقولَ : كَيْنَ قائمٌ فهو مكوِّنٌ قال : لا نه مشبهٌ :
بضربِ زيدٍ عمراً ، وليس بصوابٍ ؛ لأنَّه مبتدأٌ وخبرٌ في الأصلِ ، ولا يجوزُ
حذفُ المبتدأِ حذفَ اقتصارٍ وابقاءُ الخبرِ ، فافهم .

وهذه الأفعالُ هي : كانَ ، وأمسى ، وأصبحَ ، وأضحى ، وظلَّ
وباتَ ، وصارَ ، وليسَ ، وما زالَ ، وما انكفَ ، وما فتى ، وما برحَ ، وما دامَ ، وغدا
وراحَ ، وأضَى ، وآلَ ، وقعدَ مِن : شحذَ شفرته حتى قعدتْ كأنها حربيةٌ (٢)
وجاءَ في : ما جاءت (٣) حاجتك أي ما صارت (٤) .



- (١) في المصورة : وإلا ، والصواب ما أثبتناه .
- (٢) حكاه ابن الأعرابي ، اللسان (قعد) وانظر البسيط ٥٣٧ وشرح
الجميل لابن عصفور ٣٧٦ / ١ .
- (٣) في المصورة : ما جاء وأثبتنا ما في المصادر .
- (٤) من أمثلة الكتاب ١ / ٥ قال سيبويه : " وإنَّما صيرَ جاءَ بمنزلة كان في
هذا الحرف وحده لا أنَّه بمنزلة المثل " . قال " ومن يقول من العرب :
ما جاءت حاجتك كشيء كما يقول من كانت أمك ولم يقولوا ما جاء حاجتك
كما قالوا من كان أمك لا أنَّه بمنزلة المثل الخ " . وسيأتي ص ٩٦٤ .

وزاد بعض الكوفيين : " ما ونى " لا منها في معنى ما زال ، ولم يجيء :
ما ونى زيد القائم (١) ، وقد يكون الفعلان في معنى واحدٍ ولهما حكمان .

وزادوا أيضا (٢) اسم الإشارة نحو " هذا الخليفة قادمًا " قالوا :
هذا تقريبٌ والخليفة اسم التقريب وقادمًا خبره ، قالوا : بشرط أن يكون هذا
الاسم لا ثاني له في العالم كالخليفة والشمس ، أو يوءدِّي عن جميع جنسه
كقولك : ما كان من السباع غير مخوف فهذا الأسد مخوفًا (٣) ففي هذين
يحتاج اسم الإشارة إلى اسم وخبر ، ألا ترى أن مثل هذين لا يُجهل فكيف
يكون خبراً وأيضاً فلم تُشر لحاضر بل تقول ذلك تقريباً ، وأيضاً فيحذف اسم
الإشارة ويبقى ما بعده كلاماً بمعناه ، وهذا وإن صحَّ من جهة المعنى
فاسدٌ من جهة اللفظ ، إذ ليس لـ " هذا " عندهم موضع إعراب ، فلا ولس
أن هذا مبتدأ وما بعده خبر ، والاسم الثاني منصوب على الحال ولذلك

التزم تنكيره ، وأجاز الكوفيون تعريفها منهم
[فإنه قيل : فكيف جعلتم اسم الإشارة مبتدأً وما بعده خبراً وليس المعنى على ذلك ؟
فأجابوا : وقد يجيء اللفظ مخالفاً]

للمعنى : كقفر الله لزيد ، اللفظ لفظ الخبر وهو دعاء ، وقال الله تعالى :
* فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا * (٥) أي فيمد له وقالوا " اتقى الله امرؤً فعل
خيراً يُثب عليه " (٦) ، وإنما هو كلام صورته الخبر ومعناه التنبيه له في هذه
الحال ، وكون هذا الخبر لم يقع معرفة دليل ، ولا خلاف في جميع ما ذكر أنه
من ذا الباب إلا ما ونى ، وهذا ، خاصةً ، وجميعها أفعال بلا خلاف إلا ليس .

(١) يقصد أن الذي ورد : ما ونى زيد قائماً ولم يرد القائم ، وهذا يدل
على أن قائماً حال وإلا لجاءت معرفة و عليه فإن ما ونى ليست من
أخوات كان ومن شواهدهما .
لا يتي الخب شيمة الخب ماداً م فلا يحسبته ذا ارعواء

الهمع ١١٢/١ .
(٢) انظر معاني القرآن للفراء ١٢/١ ١٢٠ وشرح الجمل ٣٧٧/١ ،
والهمع ١١٢/١ (٣) تلمذ من شرح البحر لأبي منصور ٣٧٧/١ للتوضيح .

(٣) هذا المثال في معاني القرآن للفراء ١٢/١ .

(٥) الآية ٧٥ من سورة مريم .

(٦) قائله الحارث بن هشام المخزومي الصحابي وانظر الكتاب ١٠٠/٣ ،

٥٠٤ و يروى " عمل خيراً " بدون واو .

(ليس)

فذهب الفارسي إلى أنها حرفٌ ، لا أنها لا تتصرف ولا مصدر لها وليست
على وزن الفعل (١)

ولا حجة له في هذا ، ألا ترى أن فعل التعجب لا يتصرف ولا مصدر
له ، وهو عنده فعل (٢) ، وأما الوزن فكقوله :

٦١٨- * لو شهيد عاد في زمان عاد * (٣)

وتخفيف الفعل أخرى . وليس وزنها فعل بفتح العين إذ لا يخفف ولا
فعل إذ لا يبني ما عينه ياء ، وإنما هي فعل ليس (٤) ، والتزم ذلك
لشبهها بما النافية ، والألف في الحرف لا تكون منقلبة ، فلزم التخفيف لما
جعلت كالحرف ، ولذهاب حركة العين لم تنقل إلى الفاء في لست كجئت
فلم تقل : لست ، وحمل على ادعاء هذا وجود حقيقة الفعل فيها ، وقد
تقدم ذلك أولاً وأيضاً اتصال ضائر الرفع بها على حد اتصال ضائر الرفع
بالفعل من تسكين ما قبل الضمير في لست ولست ولست ولستما ، ولستم ،
ولستن ، وأيضاً لحاق علامة التأنيث لها مع المؤنث خاصة والتأنيث إذا لحقت
الحرف تثبت مع المذكور // والمؤنث نحو : ربّت رجل ، وربّت امرأة ، وقام
زيد ثمت عمرو وثمت هندا ، وأيضاً دخول ما المصدرية عليها في قوله :

أليس أميري في الأمور بآنتما بما لستما أهل الخيانة والغدر (٥) [٢٧]

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٧٨ .

(٢) انظر الإيضاح للفارسي : ٣٠٧ .

(٣) هذا بيت من الرجز وبعده : لا يترها مبارك الجلال .

وهو في المخصص ١٢/٤٢ والإنصاف : ٥٠٤ وشرح الجمل لابن

عصفور ١/٣٧٨ ، ٤٣٦ ومغنى البيت " أن المدوح لو شهد عاداً

على ما عرفت به من القوة لظهر عليها ، وسلبها مبارك الحرب ،

وهو وسطها ومعظمها ، وأصله من مبارك الإبل حيث تبرك .

(٤) انظر الإيضاح للفارسي ٩٥ حاشية رقم ٤ .

(٥) سبق ٤٥١ .

فما مصدرية إذ لا ضمير يعود عليها فكأنه قال : بانتفائكما ، وإن
يقدّر : بما لستما له ، يَضْعَفُ ، إذ لم يدخل على الموصولِ حَرْفٌ من
جنسِ المحذوفِ .

(ما يتصرف من الأفعالِ النَّاسِئَةِ)

وهذه الأفعالُ متصرفةٌ إِلَّا "ليس" لشبهها بالحرفِ و "قعد"
و "جاء" إذ لم يستعملَا إِلَّا في المثلِ ، والأَمْثَالُ لا تُغَيِّرُ عَمَّا وردتُ عليه ،
وما دام ، لشبهها بشرطِ محذوفِ الجوابِ ، تقول : أفعلُ هذا ما دام زيدٌ
قائماً ، فهو قريبٌ من "إن دام زيدٌ قائماً" ونعني بالتصرفِ أَنْ يَبْنَى منه
الماضي والمضارعُ وفِعْلُ الأمرِ .

وجميعُ هذه الأفعالِ يجوزُ أَنْ تنفَى إِلَّا ليس فإنَّها للنفيِ فلا
تدخلُ طيها أداةُ نفيٍ . وكذلك دام ، لأنَّ "ما" قد دخلتُ عليها
وهي مصدريةٌ في تأويلِ مقرَّبٍ ، وما النافيةُ لا تدخلُ على مفرودٍ . ولا بُدَّ
منها مع : زال ، وانفك ، وفتى ، وقد تحذفُ لفظاً (١) ضرورةً قال الشاعر :

٦١٩ - لعمري أباي عفاً زالت عزيمةً على قومها ما قتل الزند قارحاً (٢)
ولا يقاسُ إِلَّا إذا كان مضارعاً في القسمِ كـ * تالله تفتواً تذكر يوسفَ * (٣)
والتقدير : لا تفتواً . وقوله :

٦١٠ * فقلتُ : يمينُ الله أبرحُ قاعداً * (٤)
أى : لا أبرحُ .

(١) يعني أداة النفي .

(٢) البيت في معاني القرآن للفراء ٥٤/٢ ، ١٥٤ ، وروايته " فلا وأبي دهماً ،
وشرح الجمل لابن عصفور ٣٨٧/١ والمقرب له (٩٤/١) والخزانة
٤٥/٤ ، ٥٣٤ ، وروايته " فلا وأبي دهماً " شاهد على الفصل
بالحار والمجرور - يعني الجملة القسمية - بين لا النافية وبين زالت .
وانظر المغنى الشاهد رقم ٧٣٨ .

والمحذوف هنا هو " ما " النافية في رأي ابن عصفور والأبدي .

انظر ما سيأتي ٩٦٤

(٣) الآية ٨٥ من سورة يوسف .

(٤) فجزة : * ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي *
وهو لامرئ القيس في الديوان : ٣٢ ومن شواهد الكتاب ٥٠٤/٣ ،

وَأَمَّا "بِرَح" فقد تستعمل دون أداة لفظاً وتقديراً قالوا : بِرَحِ
الْخَفَاءِ (١) ، أَي : زَالَ . وقال الشاعر :

٦١١- وَأَبْرَحَ مَا أَدَامَ اللَّهُ قَوْمِي بِحَمْدِ اللَّهِ مُنْتَقِطًا مُجِيدًا (٢)
أَي أزالَ عَنْ أَن أكونَ ذَا نطَاقٍ وجِوَابٍ (٣) .

وما بَقِيَ يوجبُ وينفي .

قوله : " فكان لاقترانِ مضمونِ الجملةِ بِالزَّمانِ الماضي " .

قد تقدمَ بيانُ ذلكَ وذكرُ الخلافِ ، هل تدلُّ على الحدِّثِ أم لا ؟ (٤)

ومعنى ذلكَ الدلالةُ على أَن الخبرَ للمخبرِ عنه فيما مضى وليس الآن ،
كذلك قال ابنُ خروفٍ : الصحيحُ في هذه الحروفِ أَنها مشتقةٌ من أحداثٍ
رُفِضَ النُّطْقُ بها ولا ينكر استعمالُ الفرعِ وإِهْمَالُ الأَصْلِ ، يدلُّ على ذلكَ
الأمرُ بِها نحو : كُن قائماً ، وبناءُ اسمِ الفاعلِ منها نحو : هو كائنٌ أَخاك ،
ولا يبني ذلكَ من الزمانِ ولا يُؤمَّرُ بِالزَّمانِ وقالوا : عَجِبْتُ من كَوْنِكَ قائماً .

=== ومعاني القرآن للفراء ٥٤/٢ ، ١٥٤ ، والمقتضب ٣٢٥/٢ ، والخصائص

٢٨٤/٢ ، والألماني الشجرية ٣٦٩/١ وشرح الجمل لابن عصفور ٥٣٢/١ ،

والخزانة ٢٠٩/٤ ، ويروى يمينٌ بالرفع والنصب أمَّا الرفع على الابتداء

والخبر محذوف ، أَي لا زمني ونحوه ، وأمَّا النصب فعلى أَن أصله : أحلف

يمين الله فلما حذف الباء وصل فعل القسم إليه بنفسه إلخ . .

قال اليفغادى ولا محذوفة من جواب القسم بإطراد وروى أيضاً :

* فقلت يمين الله ما أنا بأح * فلا حذف .

(١) برح هنا تامة قال الشاعر : * بِرَحِ الْخَفَاءِ فما لديّ تجلداً *
بفتح الراء وكسرهما في " برح " .

(٢) البيت ليخداش بن زهير (جاهلي)
وأبو عبيدة يرى أَنَّ (لا) محذوفة والتقدير : لا أَبْرَحُ : لا أزال

منجاز القرآن ٣١٦/١ والشاهد في شرح الجمل لابن عصفور ٣٨٧/١ .

والمقرب : ٩٤/٨ ، والخزانة ٤٨/٤ (عرضاً) قال اليفغادى

ودعوى عدم الحذف تعسف أوقع في أشد مطقراً منه . والمقاصد النحوية

٦٤/٢ والسمع ١١١/١ والضبان على الأشموني ٢٢٨/١ .

(٣) بعده في شرح الجمل : ما أدام الله قومي .

(٤) تقدم في أول الباب ص ٩٤٦ .

وهذا فاسدٌ بل إنما يعني بأنها لا مصدر لها أي لا ينطبق به معها
لا يقال : كان زيد قائماً كوناً استغناءً ، كما زعم الفارسي .

[كان بمعنى صار]

وقوله : * وربما دخلها معنى * صار * .

مثاله قول الشاعر :

٦١٣- بَتِيهَاً قَفْرٌ وَالْمَطِيُّ كَأَنَّهَا قَطَا الْحَزْنَ قَدْ كَانَتْ فِرَاخًا بِيَوْضَهَا (١)
أى : صارت فراخاً بيوضها (٢) ، ولا يكون هذا من المقلوب كقوله :

٦١٢- كَانَتْ فَرِيضَةً مَا تَقُولُ كَمَا كَانَ الزَّانُ فَرِيضَةَ الرَّجْمِ (٣)
أى : كان الرجم فريضة الزنا لعدم الفائدة في ذلك المعنى ، ومنه قول
الآخر :

٦١٤- فَخَرَّ عَلَى الْأَلَاءِ لَمْ يَوْسَدْ وَقَدْ كَانَ الدَّمَاءُ لَهُ خِمَارًا (٤)
إِنَّ لَا مَدْحَ فِي مِثْلِ مَنْ وَجِدَ عَلَى تِلْكَ الصِّفَةِ ، فَكَانَ بِمَعْنَى صَارَ ، وَمِنْهُ قَوْلُ
الآخر :

٦١٥- * وَالرَّأْسُ قَدْ كَانَ لَهُ قَتِيرٌ * (٥)
أى : قد صار له قتير .

(١) البيت لابن أحرمر في ديوانه : ١١٩

وشرح ابن يعيش ١٠٢/٧ وشرح الحماسة للمرزوقي ٦٨ وشرح الجمل

٤١٢/١ والخزانة ٣١/٤ والصبان على الأشموني ١/٢٣٠ .

(٢) هذا على مذهب ثعلب والفرسي وابن جنبي والرضي قال البغدادي وهو

الجيد لأن القلب لا يصار إليه إذا وجد وجه آخر . الخزانة ٣٢/٤ .

(٣) البيت للنايفة الجمدي ديوانه : ٢٣٥

وهو في مجاز القرآن ٣٧٨/١ ، ومعاني القرآن للفراء ٩٩/١ ، أمالي

المرتضى ٣٦٨/١ والإنصاف ٢٧٣ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٥٥ ،

٤٠٤ ٦٠٣/٢٠ والخزانة ٣٢/٤ (عرضاً) . وغير ذلك .

(٤) البيت لشمعة بن الأخضر يصف قتل بسطام بن قيس من الحماسية رقم ١٨٣

شرح المرزوقي ٥٦٥ والحماسية البصرية ١٠٧/١ والموء تلف والمختلف ٢٠٨

والرواية فيها : صار ولا شاهد فيه على هذه الرواية . والخزانة ٣٢/٤ (عرضاً)

(٥) البيت لرواية في ديوانه : ١٧٣ مفرداً ، وهو في شرح ابن يعيش ١٠٣/٧

منسوبةً للعجاج ورواية القافية فيه : شكير قال : وهو ما ينبت حول الشجرة

من أصلها . والخزانة (عرضاً) ٣٢/٤ . والبيت ليس في ديوان العجاج

(عنزة حسن) .

بعضهم : قد يراد " بكان " الدوام كقوله تعالى * وكان الله غفوراً
رحيماً * (١) * ولا تقربوا الزنا فإنه كان فاحشةً [وساء سبيلاً] * (٢) ،
وقال الشاعر :

٦٦٦- دَعِ السَّيِّدَ إِنْ السَّيِّدَ كَانَتْ قَبِيلَةً

(٣) تَقَاتِلْ يَوْمَ الرَّوْعِ دُونَ نَسَائِهِمَا

إنما يريد أن هذا الوصف لا زم لها . وقال بعض المتأخرين : قد يتساءل
ما جاء من هذا على أن يكون جواباً لمن قال : هل كان الله غفوراً رحيماً كما
هو الآن كذلك ؟ وكذلك مدح " السيد " بأن مجدهم متوارث ، وهذا
يعيد ؛ لأنه لو كان كذلك لنقل أهل التفسير أن الآية نزلت كذلك .
والصواب أنها تستعمل للدوام .

[كان الزائدة]

وقوله : " وتجي زائدة "

قلت : معناها زائدة : المضي والانقطاع بلا خلاف ، وانفردت كان
من بين سائر أخواتها بالزيادة بين المتلازمين كقول الشاعر :

٦١٧- سراة بني أبي بكر تساموا على - كان - المسومة العراب (٤)

أراد : على المسومة العراب ، وزاد " كان " . ومن كلام العرب (٥) : " ولدت
فاطمة بنت الخرشب الكملة من بني عجب (٦) لم يوجد - كان - مثلهم ، "

(١) الآية ٩٦ من سورة النساء وفي غيرها أيضا .

(٢) الآية ٢٢ من سورة الإسراء . وفي المعررة (٣) فاحشة وتقتلها وهو خطأ

(٣) البيت من الحماسية رقم ١٩١ في شرح المرزوقي ٥٨٨ وهي للأخضر
ابن هبيرة أو لابنه الفضل بن الأخضر وهي الحماسية رقم ١٩٤ في
الحماسة : ٣٠١ بتحقيق د . ابن عسيلان .

(٤) البيت في الإفصاح ٣٥٤ والمقتصد ٤٠٢ وشرح ابن يعقوب ٩٨/٧ ،
٩٩ ، ١٠٠ وشرح الجمل لابن صفور ٤٠٨/١ والضرائر له : ٧٨ والخزانة
٣٣/٤ (وفيها تفصيل كثير عن هذا الشاهد) .

(٥) قائله هو قيس بن غالب البدري كما في الضرائر ٧٨ والخزانة ٣٥/٤ .

(٦) هم : الربيع (الكامل) وعمارة (الوهاب) وقيس الحفاظ ، وأنس الفوارس
أبناء زياد العبيسي : الخزانة ٨٠/٢ وفي أمهم يضرب المثل :
أنجب من بنت الخرشب الأتمارية ، مجمع الأمثال ٣٤٩/٢ .

أبو العراب والعراب

أى : لم يوجد مثلهم ، وحكى الأَخْفَشُ ذلك في : أَصْبَحَ وَأَمْسَى قالوا :
مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا ! . وما أَمْسَى أَدْفَأَهَا ! . (١) يعنون الدنيا ، وأجـاز
الكسائيُّ زيادةَ جميعها قياساً على ما سَمِعَ .

والصحيحُ أنَّ زيادةَ غيرِ كان لا تقاسُ ، لما كان كلُّ كلامٍ لا بُدَّ فيه من
كان لفظاً أو تقديراً : قام زيدٌ معناه : كان من زيدٍ قياماً ، وخرج
عمروٌ : كان من عمروٍ خروجاً ، فكثرت استعمالُها ، والشئُ إذا كثرت استعمالُه يتسع
فيه كثيراً ، وأيضا فتكونُ توكيداً لمعنى الكلامِ ك : لم يوجدَ كان مثلهم ، وليسن
كذلك سائرُ أخواتها .

وزعم السيرافي (٢) : أنها إذا زيدت فلا بُدَّ لها من فاعلٍ مضمَّر فيها
وهو ضميرُ المصدرِ ، أي : كان كَوْنٌ لأنَّ الفِعْلَ لا يخلو عن فاعلٍ .

وقال أبو علي الفارسي : لا فاعلٌ لها ، لأنَّ زيادةَ المفردِ أسهلُ من زيادةِ
الجملةِ ، وإذا استعملتِ العربُ اللفظَ استعمالاً ما لا يحتاج إلى فاعلٍ استغنى عن
الفاعلِ كقولهم : قلما يقومُ زيدٌ لما جعلوه ك " ما " (٣) استغنى عن الفاعلِ
وكان هذه مشبهةً للظرفِ (٤) فلم تحتج لفاعلٍ كما لا يحتاجُ الظرفُ حيث
زيدٌ بين المضافِ والمضافِ إليه في قوله :

٦١٢- كما خطَّ الكتابُ بكفِّ يوماً يهوديٍّ يقاربُ أو يزيه (٥)

(١) شرح ابن يعيش ١٥١/٧ ، ١٥٢ ، شرح الكافية الشافية : ٤١٤ وقال ابن
مالك : روى ذلك الكوفيون . والبسيط : ٦٢١ .

(٢) انظر الخزانة ٣٤/٤ وقد نسب ابن عصفور هذا الرأي للفارسي كما
نسب رأي الفارسي الآتي للسيرافي وهو خطأ . ورأي السيرافي في
شرحه للكتاب (١/٣٠٣) ب .

(٣) أى أنَّ " قلما " استخدمت في النفي ، قال ابن عصفور : فمضى قلما يقوم زيدٌ
" ما يقوم زيدٌ " قلما أصبحت في منزلة الحروف ، وكذلك " كان " لما
زيدت للدلالة على الزمان الماضي صارت بمنزلة أمس ، فكما أنَّ أمس لا
يحتاج إلى فاعلٍ فكذلك ما استعمل استعماله عن شرح الجمل لابن

عصفور (١/٤٠٩) .
(٤) البيت لا بي حية النميري وهو من شواهد الكتاب (١/١٧٩) والمقتضب

(٥) ٣٧٧/٤ والخصائص ٤٠٥/٢ والإنصاف : ٤٣٢ وشرح ابن يعيش ١٠٣/١
وشرح الجمل لابن عصفور ٦٠٤/٢ والضرائر له ١٩٢ وشرح الكافية الشافية
٩٧٩ والمقاصد النحوية ٤٧٠/٣ وغير ذلك كثير .

ومن هذا عند سيبويه وأبي القاسم (١) :

٦١٩ - فكيف إذا مررتُ بدارِ قَومٍ وجيرانِ لنا - كانوا - كِرامٍ (٢)

فزاد : كانوا ، وفيه رد على الفارسي حيث قال : إنها لا تحتاج إلى فاعل .

وقد حكى عنه أنه تأوله ، وقال أصله : وجيران لنا كان هم فوصل

الضمير مراعاةً للفظ والضمير قد يتصل بغير عامله // وهو أقرب من قول

الآخر :

وما علينا إذا ما كنتِ جارتنا ألا يجاورنا إلاكِ ديسار (٣) [٤٠١]

وقد تقدم في النعت .

وإنما لم تجعل في هذا البيت ناقصة ، ولنا خبر مقدم ، لأن اللفظ

إذا أمكن أن يكون في موضعه لا ينبغي أن ينوي به غير موضعه ، ولنا قد

حصل في موضع الصفة لجيران . ولا تكون تامة لعدم الفائدة .

وقد تدخل كان على المبتدأ والخبر فلا تغيّرهما ، وفيها ضمير الشأن

والقصة ، فتكون الجملة في موضع الخبر ، فتقول : كان زيد قائم (٤) . وكانت

(١) الكتاب ١٥٣/٢ والجمل : ٦٢ وهو مذهب الخليل والجمهور وخالفهم

المبرد قال " وهو عندي على خلاف ما قالوا من إلفاء كان ، وذلك أن

خبر كان " لنا " فتقديره " وجيران كرام كانوا لنا " المقتضب ١١٧/٤

والخزانة ٣٧/٤ .

(٢) البيت للفرزدق من قصيدة قافيتها مكسورة ومطلعها :

أستم عائجين بنا لعننا نرى العرصات أو أثر الخيام

الديوان : ٢٩٠ ورواية الديوان : فكيف إذا رأيت ديار قومي وهي

رواية الكتاب ١٥٣/٢ والمقتضب ١١٦/٤ والجمل : ٦٢ وشرح الجمل

لابن عصفور ٤٠٩/١ والخزانة ٣٧/٤ وفيها رد على المبرد مذهب

قال : والصحيح ما ذهب إليه الخليل وسيبويه من زيانتها ، لأن قوله

لنا من صلة الجيران ، ولا يجوز أن تكون خبراً لكان إلا أن تريد معنى

الملك ، ولا يصح الملك ها هنا لأنهم لم يكونوا لهم ملكاً ، وإنما كانوا

لهم جيرة .

(٣) سبق تخريجه ص ٥٦٠ ، ٧٨٤ قال ابن عصفور " فالأصل إلا إياك ثم

وصل الضمير بالإل اضطراراً وإن كانت غير عاملة فيه لأن الاستثناء منتصب

عن تمام الكلام " شرح الجمل ٤١٠/١ .

(٤) ذهب الكسائي وتابعه ابن الطراوة إلى أن " كان " في مثل هذا ملغاة

لا عمل لها انظر ابن الطراوة النحوى : ١٦٥ ، ١٦٦ والمصادر التي

أحال عليها .

زَيْدٌ قَائِمٌ إِذَا قَصِدْتَ الْأَمْرَ وَالشَّأْنَ ذَكَرْتَ الْفِعْلَ ، وَإِذَا أُرِدْتَ الْقِصَّةَ
أَنْتَ .

ومنع الكوفيون : كانت زيد قائم وكان هند قائمة لعدم المشاكلة ،
وليس ذلك بمشروط عندنا ، قال الله تعالى ﴿ أَوْلَمْ تَكُنْ لَهُمْ آيَةً أَنْ يَعْلَمَهُ ﴾ (١)
فَأَضْمَرَ الْقِصَّةَ ، وَالْعِلْمُ مَذْكُورٌ ، وَلَا يَكُونُ خَيْرًا إِلَّا ضَرُورَةً ، لِأَنَّهُ كَأَعْرَفِ الْمَعَارِفِ
وَلِذَلِكَ لَا تَنْعَتُ * أَنْ وَمَا بَعْدَهَا ، لِأَنَّهَا كَالْمَضْمَرِ .

(كان التامسة)

وقوله : ومعنى حدث ، فتخرج .

أَي : تَكُونُ تَامَةً تَكْتَفِي بِاسْمٍ وَاحِدٍ بِمَعْنَى : حَدَّثَ ، قَالَ اللَّهُ
تَعَالَى ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾ (٢) أَي : حَدَّثَ (٣) ، وَقَدْ تَكُونُ بِمَعْنَى
حَضَرَ ، تَقُولُ : أَكَانَ لِبْنٍ ، بِمَعْنَى أَحْضَرَ لِبْنٍ (٤) ، وَبِمَعْنَى غَزَلَ حَكَى ابْنُ
السَّيِّدِ (٥) : كَانَ زَيْدٌ الصُّوفَ بِمَعْنَى غَزَلَ زَيْدٌ الصُّوفَ ، وَتَحْذِفُ الْمَفْعُولَ
مِنْهَا إِنْ شِئْتَ اقْتِصَارًا هُنَا ، لِأَنَّهَا لَيْسَتْ دَاخِلَةً عَلَى الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ، وَبِمَعْنَى
خَلَقَ (٦) وَوُلِدَ : كَانَ عَبْدَ اللَّهِ أَي : وُلِدَ وَتَكُونُ بِمَعْنَى " كَفَلَ " تَقُولُ : كُنْتُ
الصَّبِيَّ بِمَعْنَى : كَفَلْتَهُ (٧) .

-
- (١) الآية ١٩٧ من سورة الشعراء وقراءة حفص " أولم يكن لهم آية أن يعلمه " وهي قراءة السبعة غير ابن عامر فإنه قرأ " تكن " بالتاء و آية آ
رفعا ، السبعة : ٤٧٣ وقرأ بقراءة ابن عامر الجحدري ، البحر ٧ / ٤١ وانظر
وجوه الإعراب في هذه القراءة في التبيان ١٠٠١ .
- (٢) الآية ٢٨٠ من سورة البقرة .
- (٣) كان في الآية بمعنى وقع عند سيويه في الكتاب ١ / ٢٦٠ وكذلك عند
الفارسي انظر البحر المحيط ٢ / ٣٤٠ وفي الهمع أن معناها :
حضر وأورد قول الشاعر :
- ﴿ إِذَا كَانَ الشَّتَاءُ فَادْفُئُونِي ﴾ أَي إِذَا حَدَّثَ ، وَقَدْ قَالَ
ابن عصفور في شرح الجمل ٤١٣ / ١ : إِنَّ مَعْنَى كَانَ فِي الْآيَةِ " حَدَّثَ " ،
أَي : إِذَا حَدَّثَ ذُو عُسْرَةٍ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْعُسْرَ إِذَا حَدَّثَ عَلَى الشَّخْصِ ،
فَكَانَ قَدْ حَدَّثَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ مُعْسِرًا .
- (٤) شرح الجمل ٤١٣ / ١ .
- (٥) إصلاح الخلل : ١٥٥ وشرح الكافية الشافية ٤٠٩ .
- (٦) في الكتاب ١ / ٤٦ ومثاله " قد كان عبدالله " أي قد خلق .
- (٧) ذكر ذلك ابن السيد في إصلاح الخلل : ١٥٥ .

وتلخيص الكلام في كان أن يقال : إنها تنقسم قسمين : ناقصة وتامة . فالناقصة : تنقسم أربعة أقسام :

تكون للانقطاع والمضي ، وتكون للدوام ، وتكون بمعنى " صار " وتكون بمعنى الأمر والشأن وقد مثل لذلك (١) كنه . والتامة تكون بمعنى حضر ، وبمعنى غزل ، وبمعنى كفل وزائدة بين الشيئين المتلازمين .

وقوله " أصبح وأضحى وأمسى ، كل واحد منها لا اقتران مضمون الجملة بالزمان الذي يشتركها في الحروف " .

يعنى الصباح والضحا (٢) والمساء ، يعنى أن معناها ناقصة ثبوت الخبر للمخبر عنه في تلك الأوقات ، فأصبح زيد قائماً ، يدل على ثبوت القيام لزيد في الصباح الماضي ، أي : دخل وقت الصباح وهو قائم ، وأضحى زيد قائماً ، دخل وقت الضحى وهو قائم ، وأمسى زيد قائماً ، دخل وقت المساء وهو قائم ، وقد تجرد من تحديد الوقت تقول : أصبح زيد غنياً ، لا تقصد وقت الصباح دون غيره مما تقع عليه صار .

وقوله : " ويدخلها معنى صار " .

مثاله قوله :

٦٤٠- أصبحت لا أحمل السلاح ولا أمك رأس البعير إن نفرا (٣)

- (١) في الصورة : بذلك .
 (٢) في المقصور والمدود للفراء : (٤١) " وأما الضحى فإنها أنش تقصر ، فإذا فتح أولها قيل ارتفع الضحا فيمد ويذكر " .
 وفي شرح المقصور والمدود لابن دريد : ٤٨ " الضحى : وقت ارتفاع الشمس وامتداد نورها . الضحا : قرب انتصاف النهار .
 (٣) البيت للربيع بن صبح الفزاري (جاهلي) من المعمرين ، وقيل أدرك الإسلام ولم يسلم . والبيت من شواهد الكتاب ٨٩/١ ، النوادر : ١٥٩ والمعمرين والوصايا للسجستاني : ٩ ، وشرح ابن يعيش ١٠٥/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٤/١ وشرح التصريح ٣٦/٢ وغير ذلك كثير .

أى : صرْتُ ، وقول الآخر :

٦٤١- ثم أضحوا لعَبِّ الدهر بهم (١) وكذلك الدهر حالاً بعد حال (٢)

وقال الآخر :

٦٤٢- ثم أضحوا كأنهم ورق جف ففألوت به الصبا والديبور (٣)

وقال الآخر :

٦٤٣- أضحت سيوفك في الأغمار خاشعة

(٤) تشكو صداها فلا تسقي صواديها

وقال في أمسى :

٦٤٤- * أمستُ خلاءً وأمسى أهلها احتلوا * (٥)

أى : صارت خلاء ، وقال الآخر :

٦٤٥- وكنتُ به أكنى فأمسيت كما كُنيتُ به فاضت دموعي طونحوري (٦)

(١) في الصورة : كذلك ، تحريف .

(٢) البيت لعدى بن زيد وليس في ديوانه بهذه الرواية وإنما الذى فيه :

ثم أضحوا خنع الدهر بهم وكذلك الدهر يودي بالجبال

وبعده :

وكذلك الدهر يرمى بالفتى في طلاب العيش حالاً بعد حال

والشاهد في المساعد ٢٥٦/١ والهمع ١١٣/١ والدرر ٨٣/١ .

(٣) البيت لعدى بن زيد ديوانه : ٩٠ من قصيدة طويلة . وهو في الامالي

الشجرية ٩٢/١ وشرح ابن يعيش ١٠٤/٢ ١٠٥٠ وشرح عمدة الحافظ :

٢١١ وشرح الكافية الشافية : ٣٩٥ والهمع ١١٤/١ والصبان طوى

الاشموني ٢٣٠/١ .

(٤) لم أعر عليه .

(٥) عجزه * أحنى عليها الذى أحنى على ليد * .

وهو للثابفة الذبياني في ديوانه ١٦ من قصيدته التي مطلعها :

يا دارمية بالملياء فالسند أقوت ، وطال عليها سالفاً الا بد

وهو في المخصص ١٤٥/٨ وشرح الجمل لابن عصفور ٣٨٢/١ وشرح

عمدة الحافظ : ٢١٠ وشرح الكافية الشافية : ٣٩٥ والخزانة ٧٦/٢

برواية : أضحت خلاءً وأضحى أهلها احتلوا ، وهي خلاف رواية

الديوان .

(٦) البيت من الحماسية رقم ٣٨٠ شرح المرزوقي ١٠٧١ ١٠٧٢ ، ١٠٧٣ .

ونسبها المرزوقي إلى أبي وهب العبسي أما التبريزي فإلى العتبي محمد

ابن عبدالله المتوفى سنة ٢٢٨ وترجمته في وفيات الأعيان ٣٩٨/٤ .

ورواية البيت في شرح المرزوقي : فأصبحت كما .

أى : قَصْرَتْ ، وقال الآخر :

٦٤٦ - وقد كُنْتُ ذَا نَابٍ وَظَفِرٍ عَلَى الْعَسَدِ
فَأَصْبَحْتُ لَا يَخْشَوْنَ نَابِي وَلَا ظَفِرِي (١)

أى : فصرت .

وقوله : " وتجي للدخول في الأزمنة المذكورة ، فتخرج " .

يعنى أنها تكون تامة تكسفي بالمرفوع خاصة ، ومعناها تامة : دخول
فاطمها في الوقت المشتق منه لفظها ومنه قولهم للقوم : أصبحتم ، لم تنامن ؟
وأسيتم ، لم تعملون ؟ ولم تتجرون ؟ ، وقد تدلّ أصبح على إقامة فاطمها
في الوقت المشارك لها في الحروف ، ومنه قولهم : إذا سمعت بسرّي القين
فاطم بأنه أصبح : أى : مقيم بالصباح (٣) لم يبح ، يدلّ على ذلك
السرى .

(١) الكلام عنه كالكلام عن سابقه .

(٢) في المصورة : كم ، ولعلها تحريف " لم " . وانظر الشرح الصغير

للشلوبين ١٨٨ .

(٣) قال ابن عصفور " ألا ترى أن المعنى : فاطم أنه مقيم بالصباح لا

داخل في الصباح ، لأنه معلوم أن كل شخص داخل في الصباح ،

ودلّ على إقامة السرى " شرح الجمل ٤١٤/١ .

وهذا مثل من أمثال العرب وأصله أن القين بالبادية ينتقل فسي

مياهم ، ويقوم بالموضع أياماً فيكسده عليه عمله ، ثم يقول لأهل

الماء : إني راحل عنكم الليلة ، وإن لم يرد ذلك ، ولكنه يشيعه

ليستعمله من يريد استعماله ، فكثرت ذلك من قوله حتى صار لا يصدق .

وهو في كتاب الأمثال لأبي عبيد : ٤٧ ومجمع الأمثال ٤١/١ ،

والمستقصى ١٢٤/١ وروايته في كتاب الأمثال : إذا سمعت بسرّي

القين فإنه أصبح ، وكذلك في المستقصى ، ورواية مجمع الأمثال :

... فاطم أنه أصبح .

وقوله : " و " ظل " لمصاحبة الصفة للموصوف نهاره ، و " بات " ليله " .

يعنى أن ظل و بات ناقصتين يدلان على وقوع مضمون الجملة في النهار والليل ، فإذا قلت : ظل زيد قائماً ، فمعناه : دخل وقت الظل وهو النهار ، وراح : دخل وقت الرواح ، وهو بعد الزوال ، و بات دخل وقت الميت ، وهو قائم (١) .

وقوله : وتكون بمعنى صار .

مثاله قوله تعالى * فظلمت تفكهمون * (٢) ، وقال تعالى * ظل وجهه مسوداً وهو كظيم * (٣) أي صار ، وقوله عليه السلام " فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده " (٤) . أي صارت (٥) ، ومعناها تامتين : أقام نهاراً أو ليلاً .

وقوله : " و " بات " بمعنى عرس ، فتخرج " .

أي تجيء مكثفة كعرس نحو قوله :

٦٢٧ - و بات و باتت له ليلاً

(١) في قولنا : بات زيد قائماً ، وظل زيد قائماً .

(٢) الآية ٦٥ من سورة الواقعة .

(٣) من الآيتين ٥٨ من سورة النحل و ١٧ من سورة الزخرف .

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الوضوء (٢٦) ٥٢/١ ومسلم في كتاب

الطهارة (٨٧) ٢٣٣/١ ومالك في الموطأ كتاب الطهارة حديث

رقم ٩ ص ٢١ وأبو داود في سننه كتاب الطهارة الباب ٤٩ حديث

رقم ١٠٣ ج ١/٢٠٠ . والترمذي في كتاب الطهارة الباب ١٩ حديث

رقم ٢٤ ج ١/٣٦٠ . والنسائي في كتاب الطهارة ١٢/١ .

(٥) قال السيوطي في تنوير الحوالك ٣٤/١ " وذكر غير واحد أن بات في

هذا الحديث بمعنى صار منهم ابن عصفور والابدي في شرح الجزولية " .

(٦) البيت لامرئ القيس بن عان وقد على رسول الله صلى الله عليه وسلم ،

وأسلم ، وينسب البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي قال العيني " وهو

الثابت في كتاب أشعار الشعراء الستة وليس بصحيح " المقاصد النحوية

٣٠/٢ والشرح الصغير للشلوبيين ١٨٨ والتصريح ١٩١/١ والصبان

على الأشموني ٢٣٦/١ ، والعائر اسم فاعل من العور وهو القذى في

العين تدمعه ، وقيل : الرمذ ، والبيت ثابت في ديوان امرئ القيس

الكندي من رواية المفضل مما لم يروه إلا صمعي انظر الديوان ص ١٨٥

وانظره أيضا في ٤٢٩ .

وقوله : " صار لا نقلاب الشيء من حالة إلى حالة لم يكن عليها " .
يعنى إذا كانت ناقصة ، تقول : صار زيد غنياً أي : انقلب من الفقر
إلى الغنى ، وإذا كانت تامة فأصلها أن تتعدى بالى ويكون معناها
انتقل ، تقول : صار زيد إلى الأبدية ، أي : انتقل إليها ، وصار زيد
إلى حالة غنى أي : انتقل إليها .

وقوله : " اثنان لا يخرجان عن موردهما وهما : جاءت في قولهم :
ما جاءت حاجتك ؟] وقعدت في قولهم : شحذ شفرته حتى قعدت
كأنها حربة (١) " .

يعنى أنه لا يقال (٢) : ما جاء حاجتك فتعيد الضمير على لفظ
" ما " ، لأن هذا كالمثل ، فلم يغير عن مورده ، وأنت جاءت بلان " ما " هي
" الحاجة " في المعنى ، أي : أية حاجة جاءت حساجتك ؟ أي : صارت ،
وقعدت في قولهم : شحذ شفرته حتى قعدت كأنها حربة ، أي : صقلها
حتى صارت كأنها حربة .

وتكون " قعد " وجاء أيضاً تامتين بمعنى جلس وأتى قال الله
تعالى : * فلما // جاء سليمان * (٣) أي بلغ الرسول سليمان ، وأتى سليمان ،
وتقول : جاء زيد إلينا ، أي : أقبل إلينا .

والأربعة التي بمعنى صار : عاد ، وأض ، وغدا ، وراح .
فأما أض فتكون تامة بمعنى رجع ، وناقصة بمعنى صار ، وأما غدا ، وراح
فلا يمنع [أن تكون من هذا الباب وإن] (٤) لم يكونا بمعنى صار ،
لأنه لا فرق [بين] غدا وراح وأصبح وأمسى وأضحى إذ كل واحد منها
(٥)

-
- (١) تنمة للكلام الجزولي .
(٢) انظر الكتاب ١ / ٥١ وانظر ما سبق ١٩٤٨ .
(٣) الآية ٣٦ من سورة النمل .
(٤) هذه العبارة لم أتكن من تبينها جيداً في الصورة ، واستفدنا في
إثباتها مما سيأتي .
(٥) كلمة ذهب بها الرطوبة ، ويقتضيها السياق .

معناه الكون في الزمان الذي يشاركها في الحروف ، فكما أنك إذا قلت :
كان زيد في المساء أو الصباح أو الضحى لم يستقل دون خبر ،
كذلك إذا قلت : كان زيد في الغداة (١) أو في الرواح لم يستقل دون
خبر .

وإنما حُدَّ أفعال هذا الباب ألا تستغني بالاسم الذي بعدها عن
الخبر كذا قال سيبويه (٢) ، فينبغي أن تكون : غدا وراح وإن لم يكن
معناها : صار كأصبح وأمسى وإن لم يكن معناها صار لأن معناها كان
زيد في الغداة (١) والرواح كما أن معنى أمسى وأصبح كان في المساء والصباح .

وقوله : " ما زال وأخواتها لمصاحبة الصفة للموصوف مذكوراً كان قابلاً لها " ،
يعني أنها إذا كانت ناقصة تدل على ملازمة الخبر للمخبر عنه
مذكورها أعني الصفة وهي الخبر ، فإذا قلت : ما زال زيد قائماً ، دلت
على ملازمة القيام لزيد مذكوراً القيام ، وتكون تامة تدل على بقاء الفاعل على
ما كان من مكان أو غيره .

وزعم بعضهم أن ما برح زيد قائماً ، معناه : لم يزل قائماً في مكانه ،
لأنها من البراح مشتقة فلا بد من لحظة ، وكذلك التامة ، وهذا فاسد .
قد يكون الأصل ذلك ، ويتجاوز (٣) بدليل قوله تعالى لا أبرح حتى
أبلغ مجمع البحرين * فإنما هي بمعنى : زال . (٤)

(١) في المصورة : الغداة ، ولعله تحريف فلم أجد الغداة بمعنى الغداة ،
وإنما هي كما في الصباح (غدو) الغداة : الطعام بعينه وهو
خلاف العشاء .

(٢) الكتاب ١ / ٤٥ .

(٣) في المصورة : ويتجاوز ، ومن عادة الناسخ أن يحذف ألف المد في كثير
من الأحيان .

(٤) الآية ٦٠ من سورة الكهف وقال ابن عصفور في شرح الجمل ١ / ٤١٨
" ألا ترى أن من المحال أن يبرح لا يزال عن مكاني حتى أبلغ مجمع
البحرين ، لأنه معلوم أنه ما دام في مكانه لا يبلغ مجمع البحرين
فدل على أن برح بمعنى " زال " . وقد منع ابن عصفور أن تكون برح
مستقة من البراح وهو على خلاف ما ذهب إليه الأبدى .

وقوله : " وتنفى ماضية بما ولم " .

يعنى أنها إذا كانت لما مضى تنفى بما نحو : ما زال زيد قائماً ،
ولم نحو : لم يزل زيد قائماً . وقوله : بلَمْ ، يعنى : أنها تنفى الماضي
معنى لا لفظاً ، لأن لم لا تدخل على لفظ الماضي .

وقوله : " وغير ماضيه بلا ولن " .

يعنى مستقبلة ، لأن " لن " لنفى سيفعل ، و " لا " كذلك فى
الأشهر ، قال الله تعالى * لا يزال بنيانهم الذى بنوا ريبةً فى قلوبهم *
وقوله : ويجوز حذف " لا " معها .

هذا غير صحيح على الإطلاق ، بل لا تحذف " لا " معها إلا فى
القسم إذا كانت جواباً له ، قال تعالى * تالله تفتوا * (٢) و [كذلك] (٣)
مع غيرها من الأفعال . ولا بد من " ما " مع " زال " ومن " لم " مع " لم
يزل " ، وكذلك : انفك وفتي وقد تحذف لفظاً فى الضرورة كقوله :

- لعمر أبي عفرأ زالت عزيزة على قومها ما قتل الزند قارح [٦١٩] (٥)
أراد : ما زالت عزيزة (٦) وأما قوله :

ولا أراها تزال ظالممة تحدث لي قرحة وتتكوهها [٦٥٤] (٧)
فـ " أراها " اعتراض و " لا " متوجهة على " تزال " .

(١) الآية ١١٠ من سورة التوبة .

(٢) الآية ٨٥ من سورة يوسف .

(٣) تكملة يتم بها الكلام .

(٤) فى المصورة : لهم ، تحريف .

(٥) سبق تخريجه ٩٥١ .

(٦) فى الخزنة : لا زالت ، وذلك فى سياق الحديث عن حذف " لا " .

ثم ذكر أن المحذوف " ما " فى رأى ابن عصفور ، الخزنة

٤٥ / ٤ ، ٤٦٠ .

(٧) سبق ص ٢٨٧ .

وقد رده الأستاذ أبو علي عليه في الشرح ، وقال : " لا معنى
لذكر هذا الفصل ، لأنه لا يجوز حذف " لا " معها ، إلا إذا كانت جواباً للقسم
كما ذكرناه في الآية ، وإذا كانت لا تُحذف إلا في القسم ، ولم يكن ذلك
مخصوصاً بها دون غيرها من الأفعال ، فلا معنى لذكره فيها ، ثم إنه ذكره
فيها وأطلق القول في حذفها فأوهم بذلك جواز حذفها في غير القسم ،
وذلك لا يجوز ، لأن حذف حرف العطف غير جائز إلا ما جاء من ذلك (١) في
القسم . وقد رأيت في بعض النسخ : ويسجوز حذف " لا " معها في القسم ،
وكيفما كان فلا معنى لذكره فيها ، لأنه شيء لا تختص به دون غيرها . (٢)

وقوله : " وما دام لمصاحبة الصفة للموصوف في الحال " .
غير صحيح لا أنك إذا قلت : لا أكلك ما دام زيد ضاحكاً ، لا يراد
به ما دام زيد ضاحكاً في هذه الحال التي نحن فيها فيكون معناها الدلالة
على مصاحبة الصفة للموصوف في زمن الحال ، وإنما هي للدلالة على دوام مصاحبة
الصفة للموصوف ، وقد يكون ذلك في الحال نحو : ما دام زيد ضاحكاً الآن ،
وقد يكون ذلك أبداً إذا قلت : ما دام زيد ضاحكاً ، وأطلقت اللفظ ولم
تقيده بالآن .

ش (٣) : " لكن قد يكون معنى كلامه في الحال أي في حال وجود
الموصوف لا في الحال التي أنت فيها فيصح معناه على ذلك " .

قلت : والصواب أن يقال : " ما دام " إذا كانت تامة تدل على اتصال
ما قبلها مدة بقاء الفاعل ، وأبقاءه على صفة هو عليها مثل أن يقول لك : لا
أكلك ما دام زيد ، أي ما وجد زيد ، ولا أكلك ما دام ضحك عمرو (٤) و
إذا كانت ناقصة كانت دالة على اتصال ما قبلها ما لزم الخبر المخبر عنه ، ومثال
ذلك ما تقدم .

(١) في الصورة : قولهم .

(٢) هذا النصان ليسا في الشرح الصغير للشلوبين ولعلهما في الشرح الكبير .

(٣) شاملة يستقيم بها السياق .

وقوله : " و " ما " معها مصدرية .

يعني أنها ظرفية مصدرية ، ولذلك تقدر بمدة دوام زيد كذا ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه وهو الدوام ثم وضع " ما دام " موضع الدوام .

وقوله : " ولذلك تحتاج إلى ضمير في كونها كلاماً .

أي إلى لفظ مضموم إليها ، لأنها تتقدر بالمصدر وهو اسم مفرد والاسم المفرد لا يتم به كلام والضمير فعيل بمعنى مفعول ويعنى به : لا أكلك من قولك : لا أكلك ما دام زيد قائماً ، ولما كانت " ما " معها مصدرية لم يجز دخول " ما النافية " عليها ، لأنها تتقدر هي والفعل الذي بعدها بالمصدر ، والمصدر مفرد و " ما النافية " لا تدخل على المفرد .

وقوله : " وليس لانتفاء الصفة عن الموصوف في الحال ، وقيل : عموماً (١)

الصواب أن يقول : ليس تنفي ما تدخل عليه فإن لم يكن مخصصاً بزمان نفته في الحال وخلصته للحال . (٢) " ليس " لانتفاء الصفة عن الموصوف في الحال إذا لم يتقيد الخبر بزمان ، فإن تقيد بزمان أي زمان كان ، نفته (٣) ، كقولهم : ليس خلق الله مثله (٤) ، وأجاز [سيويه] (٥) " ما زيد " ضربته حجازية بمعنى " ليس زيد ضربته " (٦) ، وأجاز ابن السراج ليس زيد يقوم غداً ، وهو على قياس ما أجاز سيويه (٦) من : ليس زيد ضربته (٦) //

وقوله : " فقسام كان يجوز أن يتقدم فيه الخبر على العامل إن خلا من

معنى الاستفهام .

(١) في المصورة : عموم وأثبتنا ما في الجزولية .

(٢-٢) كلام الشلوين في التوطئة ٢١٣ .

(٣) العبارة في التوطئة " فإن تقيد بزمان أي زمان ، كان نعتة " وهو غير مستقيم .

(٤) من أمثلة الكتاب ١ / ٧٠ .

(٥) تكملة من التوطئة .

(٦) الكتاب ١ / ١٤٦ .

يعني إذا كان الخبر غير اسم استفهام نحو : قائماً كان زيد ، وتامه
أن يقول : ما لم يمنع منه مانع نحو : يعجبني أن كان زيد قائماً ، فإنك
إن قدمت : قائماً " على " أن كان " لم يجز ، لأن ما بعد " أن " من
صلتها ، والصلة لا تتقدم على الموصول . وإن قدمت على كان دون " أن " .
فقلت أن قائماً كان زيد لم يجز لأن " أن " لا يفصل بينها وبين الفعل
بالاسم . واستظهر بقوله " إن خلا من معنى الاستفهام على الخبر إذا
كان استفهاماً ، وهو الذي يذكر بعد .

وقوله : " ويجب إن كان فيه " .

يعني يجب تقديم الخبر إن كان فيه معنى الاستفهام نحو : أين كان
زيد ؟ ، ومتى كان الخروج ؟ وكيف كان أخوك ؟ ونحو ذلك . وسبب ذلك
أن الاستفهام له صدر الكلام سواء كان فضلة أو همدة ، لأن الاستفهام طريق إلى
العلم ، فقدم لذلك .

وقوله : " وإن كان المبتدأ معه ضمير يعود على شيء في الخبر "

مثاله : على التمرة كان مثلها زيدا في التقديم (١) ، وكان على
التمرمة مثلها زيدا ، في التوسيط (١) . ولا يجوز : كان مثلها على التمرة زيدا ،
لثلاثا يتقدم المضر على الظاهر لفظاً ورتبة في غير الموضع الذي سُمح فيه ،
وقد تقدم بيانه في باب النعت (٢) .

وقوله : " وليس يجوز فيها ما جاز في " كان " عند القدما " .

مثاله : قائماً ليس زيد . وهو مذهب سيبويه ومن تبعه ، واستدلوا
بأنها فعل وأصل الفعل أن يعمل في معمله مقداً وموخرًا ، ويقول تعالى :
* ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم * (٣) ، ولقد الم معمول يوم نبتقدم
العامل * ويوم يأتيهم * معمول لقوله * مصروفاً * .

(١) أي تقديم الخبر على كان واسمها وتوسط الخبر بين كان واسمها .

(٢) تقدم ص ٥٣٨ وما بعدها .

(٣) الآية ٨ من سورة هود .

وأما المتأخرون (١) فهي عندهم فعل غير متصرف وجعلها بعضهم حرفاً ، وهو الفارسي فلا يتقدم عليها المعمول لضعفها ، ولا حجة في الآية عندهم ، لأن الظرف يتقدم حيث لا يتقدم عامله اتساعاً فيه .

وأجاز سيبويه أزيداً لست مثله ، وقال : " لا تَه فعل فصار بمنزلة : أزيداً لقيت أخاه " (٢) ولا يفسر إلا ما يعمل فزيداً منصوباً بإضمار فعل تقديره : أبأنت زيداً لست مثله .

وقوله : " وما زال " وأخواتها لا يتقدم خبرها عليها لكان " ما " أي : لأن " ما " النافية في أولها ، وهي حرف صدر ولا يتقدم عليها ما بعدها .

وقوله : " إلا عند ابن كيسان " (٣) .

حجة ابن كيسان أن يقول : الفرق بينها وبين " ما كان " أن ما زال زيد قائماً ، موجب في المعنى ، لأنك أثبت له القيام بخلاف " ما كان " ، وأيضاً فإن حرف النفي لا يفارق الفعل في " ما زال " فصاراً (٤) كالكلمة الواحدة ، فكأنه لم يدخل على الفعل حرف نفي ، لأن ما زال في معنى فعل موجب ، وهو مثبت ، وليس حرف النفي في " ما كان " كذلك ، ولا هو في معنى فعل موجب .

وقال المانع : لا حجة في هذا ، لأن العرب إنما تراعي اللفظ ، فلا يجوز : غير زيد ما ضربت ، وإن كان موجباً في المعنى ، لأنه في معنى خصصت زيدا بضمري وأما لزوم النفي فمقول لمنع التقديم .

وقوله : " وليس يخالف في أن إلى صار ، لا يتقدم خبرها عليها (٥) إذا نفيت بما " .

- (١) في الصبان على الأشموني ٣٤/١ ، أن هذا رأى الكوفيين والمبرد والسيرافي والزجاج وابن السراج والجرجاني وأبي علي في الحلبيات وأكثر المتأخرين وقد ذهب الفارسي في الإيضاح إلى إجازة ذلك وقال : " وهو عندي القياس " الإيضاح : ٨٠١ .
- (٢) الكتاب ١٠٢/١ قال سيبويه : وهو قول الخليل +
- (٣) انظر ابن كيسان النحوي (د . محمد البنا) ص : ١٨١ .
- (٤) في المصورة : فصار .
- (٥) تكملة من الجزولية .

السبب في ذلك أَنَّ النفيَ هنا نفي صريحٌ ، وهناك ليس بنفي صريحٍ ،
إذ ليس نفيًا في المعنى ولا هو في معنى فِعْلٍ مُوجِبٍ ، ولا يلزمه حرف النفي .

نبياً (١) وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم خبر " ما زال " وأخواتها
عليها ، واحتجوا بأنها ليست بنفي للفعل ، وإنما هي نفي لمفارقة الفعل
وبيان أن الفاعل (٢) له حالة في الفعل متطاولة ، والذي يدل على أن
" ما زال " ليس بنفي أن زال فيه معنى النفي و " ما " للنفي ، فلما دخل
النفي على النفي صار إيجاباً ، والذي يدل على أَنَّ النفي إذا دخل على
النفي صار إيجاباً أنك إذا قلت : " انتفى الشيء " ، كان ضد الإثبات ، فإذا
أدخلت عليه النفي نحو : ما انتفى ، صار موجباً ، فدل على أَنَّ نفي النفي إيجاب
فصار بمنزلة " كان " ، وكما أن كان يجوز فيها تقديم الخبر ، فكذلك
" ما زال " (٣) ولذلك لم يقولوا : ما زال زيد إلا قائماً ، كما لم يقولوا :
كان زيد إلا قائماً ، لأنَّ إلا إنما تدخل لنقض النفي كقوله : ما مررت إلا
بزيد وما ضربت إلا زيداً " نفي المرور والضرب أولاً وأدخلت " إلا " فأثبتتهما
لزيد ونقضت النفي .

والجواب عن كلمات الكوفيين (٤) :

أما قولهم : إنَّ النفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً إلى آخره . . .
قلنا : هذا حجة عليكم ، فإننا كما أجمعنا على أن ما زال ليس بنفي
للفعل أجمعنا على أن " ما " للنفي ، ثم لو لم تكن للنفي صراحة الكلام
بدخولها إيجاباً ، فالكلام إيجابٌ و " ما " نفي ، بدليل أنا (٥) لو قدرنا
زوال " ما " عنها لما كان الكلام إيجاباً ، وإذا كانت للنفي فينفي إلا يتقدم
ما هو متعلق بما بعدها عليها ، إلا أنها تستحق صدر الكلام كالاستفهام .

- (١) الإناصاف المسألة ١٧ ص ١٥٥ .
(٢) في المصوارة : الفعل والتصويب من الإناصاف وعبارة الإناصاف " إنَّ الفاعل
حاله في الفعل متطاولة " .
(٣) عبارة الإناصاف " كما أن كان يجوز تقديم خبرها عليها نفسها ، فكذلك
ما زال ينفي أن يجوز تقديم خبرها عليها " .
(٤) الإناصاف ص ١٥٩ ، ١٦٠ ، والشاح يتصرف في عبارة الإناصاف .
(٥) في المصوارة : أنها .

واحتج البصريون (١) بأن قالوا : إنَّ " ما " للنفي ، والنفي له صدر الكلام فجرى مجرى حرف الاستفهام في لزوم الصدر والسرف فيه أن الحرف إنما جيء به لإفادة المعنى في الاسم والفعل ، فينبغي أن يأتي قبلهما ، لا بعدهما ، وكما أن حرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله فكذلك ها هنا بسبب دليل أنك لو قلت : زيدا أضريت ؟ لم يجوز ، لأنك تقدم ما هو متعلق بما بعد حرف الاستفهام عليه ، فكذلك هنا : إذا قلت : " قائماً ما زال زيد " ينبغي ألا يجوز ، لأنك تقدم ما هو متعلق بما بعد حرف النفي عليه . (٢)

وقوله : " وما دام لا يتقدم خبرها عليها اتفاقاً ، لكونها صلة لما و " ما " معها مصدرية ، تتقدم مع الفعل بالمصدر ، ومعمول المصدر من صلته والصلة لا تتقدم على الموصول ، فلا يجوز : لا أكلّمك // قائماً ٢٦٤ ما دام زيد ، على التقديم .

وقوله : " وجوازُ توسيطِ الخبرِ عامٌّ في جميعها " .

نحو : كان قائماً زيد ، وكذلك الباقي ، إلا ما منع منه مانع نحو : كنت قائماً ، وكذلك ما لم يكن اسماً استفهامياً ، فإنه يلتزم فيه التقديم نحو : متى كان الخروج ؟ وقد تقدم ، وكذلك : من كان أخوك ؟ ، لأنه لا يجوز : كان أين زيد ؟ ولا كان من أخوك ؟

وقوله : " ولكنها لا تدخل على مبتدأ فيه معنى شرط أو استفهام " .

مثال : من يكرمني أكرمه ، ومن عندك ؟ وقال بعضهم (٣) : كان حقه أن يقيد (٤) الشرط هنا بأن يقول : على أن يكون اسم الشرط اسمها والجملة بعدها خبرها ، لأن ذلك يجوز على أن يكون اسم الشرط

(١) الإنصاف ١٥٩ مع اختلاف يسير .

(٢) انتهى كلام ابن الأنباري .

(٣) في الشرح الصغير ١٩٠ فإن قيل " ، وأورد الكلام التالي باختلاف يسير .

(٤) في المصورة : بعيد ، ولعل ما أثبتناه صواب .

مبتدأً والجملةُ خبرهَ واسمها ضميرُ الأمرِ والشأنِ ، لا خلاف في ذلك ، غير أن عُدَّه في هذا أن المبتدأ الذي دخلت عليه في هذا الوجه هو ضميرُ الأمرِ والشأنِ وليس فيه معنى الشرطِ .

وأما الاستفهامُ فنحو : مَنْ جاءك ؟ ولا يجوز دخول أفعالٍ هذا الباب على المبتدأ الذي فيه معنى الاستفهامِ على واحدٍ مِنَ الوجهين المتقدمين في اسمِ الشرطِ ؛ لأن جملة الاستفهامِ لا تقتضي إثباتَ شيءٍ ودخولَ هذه الأفعالِ عليها يقتضي ثباتها فذلك تناقضٌ .

وبالجملةِ فتلخيصُ هذا الفصل أن تقولَ : كلُّ مبتدأٍ يكون اسماً لهذه الأفعالِ إلا أسماءَ الشرطِ وأسماءَ الاستفهامِ و " كم " الخبرية للزومِ الصِّدْرِ ؛ ولأن هذه الأسماءَ كالفاعلين لا تتقدم على الأفعالِ إلا وتصيرُ مبتدآتٍ ، وكذلك " ما " التعجبية ؛ لأنها لا تقع إلا صدراً ، ولأن الكلامَ معها جرى كالمثل فلم يغير^(١) ، وكذلك : ايمنُ الله لعدم التصرفِ ، فلا تقول في قولك : مَنْ زيد ؟ كان مَنْ زيدٌ ، ولا في قولك : مَنْ يكرمني أكرمه : كان مَنْ يكرمني أكرمه ، بالجزم ، على أن يكون " مَنْ " اسم كان ، ولكن قد تقول ذلك في الشرطِ ، كما تقدم على ضميرِ الأمرِ والشأنِ .

وقوله : " ولا تدخل على مبتدأٍ خبره جملة لا تحتل الصدق والكذب " . لا يتصور وقوع الجملة التي لا تحتل الصدق والكذب خبراً لها لمناقضة معناها لهذه الأفعالِ وذلك أن الجملةَ الطلبيَّةَ مقتضاها الطلبُ ، والطلب واقعٌ في وقت التلفُّظِ بها ، وهذه الأفعالُ تدلُّ على المضِيِّ والاستقبال فلم يمكن أن تجعل أخباراً لهذه الأفعالِ ؛ لأن هذه الأفعالَ مناقضة لتلك الجملِ الطلبياتِ . ومثال ذلك : زيدٌ هل ضربته ؟ وعمروا ضربته ؟ ويكرلا تشبته ، وزيدٌ لبيته قائمٌ ، وقد جاء ما ظاهره المناقضة لهذا قال الشاعر :

٦٤٨ - وكُونِي بالمكارمِ ذكْرِي نِي ودَلِّي دَلٌّ ماجِدَةٌ صَناعِ (٢)

(١) الكتاب ١/٧٣ .
(٢) البيت في نوادر أبي زيد ٣٠ ، ٥٨ منسوباً لبعض بني نهشل وهو جاهلي ، وهو في الشرح الصغير للشلوبين ١٩١ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٨٠ ، ٢٠١/٢٠١ والضرائر له : ٢٥٨ والخزانة ٤/٥٧ والهمع ١/١١٣ .

ش " جاز ذلك لما وافقه في أن كل واحدٍ منهما غير ثابت لكونهما
أمرين (١) وقيل هو مثل قوله تعالى ﴿ فليمدد له الرحمن مداً ﴾ (٢)
اللفظ لفظ الأمر، والمعنى الخبر أي : كوني تذكريني (٣) .

وأما مثل : كان زيدٌ هل ضربته وكان زيدٌ اضربه ، فلا يجوز
أصلاً ، وذلك لمناقضة الجملة الطلبية لهذه الأفعال إذ مقتضاها الطلب ،
وهو واقع وقت التلّفظ بها كما تقدّم . وهذه الأفعال تدلّ على المضى
والاستقبال ، فلم يبيّن لذلك أن تجعل أخباراً لهذه الأفعال .

وقوله : " ولا على مبتدأٍ خبره مفردٌ فيه معنى الاستفهام سوى :
كان إلى صار " .

مثاله : أين زيدٌ ؟ وكيف عمرو ؟ ومتى الخروج ؟ تقول : أين كان
زيدٌ ؟ وأين أمسى عمرو ؟ ومتى أصبح الخروج ؟ ، وكيف كان أخوك وكيف
صار أبوك ونحو ذلك ، وإن كانت الجملة استفهاميةً ، لأن الاستفهام في قوله :
أين زيدٌ ؟ إنما هو عن المكان الذي استقر فيه زيدٌ .

وهذه الأفعال أعني : كان إلى صار إنما هي لإثبات كون الخبر إما
في الزمان الماضي على الإطلاق ككان ، أو لإثباته في مخصوص من الزمان الماضي
كأمسى وأصبح وأضحى ، أو ما هو كذلك كصار التي معناها انتقل من حالٍ إلى
حالٍ ، فإذا كانت معاني هذه الأفعال ما ذكر فلم يتناقف معنى الجملة
مع معاني هذه الأفعال ، وإنما منعه دخول سائر أفعال هذا الباب
على الجملة التي خبرها مفردٌ فيه معنى الاستفهام ، على أن الخبر في
سائر الأقسام لا يتقدّم ، والمفرد الذي فيه معنى الاستفهام لا بد له من

(١) الشرح الصغير (١٩١) والتوطئة ٢١٥ .

(٢) الآية ٧٥ من سورة مريم .

(٣) قال بذلك ابن عصفور في شرح الجمل ١ / ٣٨٠ .

(٤-٤) هذه العبارة مكررة في حاشية المصورة .

التقدم ، لأنه مستفهم به كما يستفهم بحروف الاستفهام ، وحروف الاستفهام لا تكون إلا صدورا في الكلام ، فكذلك ما تضمن معناه ووجب ألا تكون مع فعل إلا إذا كان خبر ذلك الفعل يجوز تقدمه عليه ، فإذا لم يكن الفعل مما يتقدم الخبر عليه لم ينبغ أن يقع اسم الاستفهام خبراً عنه فلذلك لم يجز: أين ما انك زيد ، ولا أين ما فتى عمرو ولا أين ما برح زيد ، ولا أين ما زال زيد ، وهو مذهب صحيح .

وأما من يجيز تقدم خبر ما زال وأخواتها عليها ، فلا مانع من ذلك ، وكذلك " ليس " من يجيز تقدم خبرها عليها يقول : أين ليس زيد ؟ ومن يمنع تقدم الخبر عليها لا يجيز ذلك .

وقوله : وما أوجب كونه المبتدأ والخبر معرفتين أو نكرتين على السواء .

يعنى ما ذكر في باب الابتداء من الالتباس الذي يحدث بين معنيين بتقديم الخبر على المبتدأ لا يكون في هذا الباب إن ظهر الإعراب في أحدهما نحو : كان موسى أخاك أو فيهما نحو : كان زيد أخاك ، لا ارتفاع اللبس باختلاف الإعراب بخلاف باب المبتدأ . وكذلك كون المبتدأ منزلاً منزلة الخبر نحو : زيد زهير ، أي : مثل زهير ، لا يتصور هنا ، لأن الإعراب يزيد اللبس باختلافه تقول : كان زيد زهيراً ، وكان زهيراً زيداً ، وتقول : كان زيد المجتبى ، وكان المجتبى زيداً ، وكان خير من زيد أفضل من عمرو ، وكان خير من زيد أعلى من خالد ، وكان خالد الأعلى من عمرو ، ونحو ذلك التقديم هنا جائز إذ لا لبس ، فإن لم يظهر الإعراب لم يجز ذلك لا لجل اللبس نحو : كان موسى المجتبى ، وكان أعلى من زيد أعلى من عمرو وكقولك : كان موسى الأعلى .

وقوله : " ولا تدخل على المبتدأ المخبر عنه بالماضي إلا ما لا يناقض معناه المضى منها " .

المناقض " ما دام " لما تقدم من معناها وذلك نحو : لا أكلك ما دام زيد قائماً ، وفي قولك : لا أكلك ما دام زيد قائماً ، وذلك

(١) في الصورة : قائماً ، وما أثبتناه هو الصواب .

ولأن هذا الكلام ، أعني : لا أكلمك ما دام زيد قائماً ، إنما يقال إذا كان زيد في حالة قيام فحينئذ يقال لا أكلمك ما دام زيد قائماً ، ولا يقال ذلك فيمن كان قائماً فيما مضى وانقطع قيامه ، إنما يقال فيمن هو موجود في حال قيام متصل غير منقطع فلذلك ناقض معناها الماضي ، وكذلك لا تقول : ما انفك زيد علم ولا : ما فتى ولا ما برح لا يخبر عن شيء من ذلك بالماضي ، لأنها لمصاحبة الصفة للموصوف مذ كان قابلاً لها ، أي لا يقال إلا في صفة صاحبها الموصوف مذ قبلها ولم تنقطع عنه ، قالوا : ويجري هذا المجرى : أصبح وأمس وأضحى ، لأنها لا تقال إلا في حالة هو فيها في هذه الأوقات متصلة تلك الحال منه غير منقطعة ، فالماضي يناقضها فلا يكون معها ولا يقال : أصبح زيد قد قام ولا أمسى زيد قد فعل ، ولا أضحى زيد قد خرج ، لتناقض معنى المضى في ذلك مع معنى الحال التي وضعت هذه الأفعال على ألا تقال إلا فيها . انتهى .

مسألة من الباب

اعلم أن كل ما دخل عليه حرف نفي أو كان موضوعاً للنفي كليهما يجوز دخول إلا في خبره إلا " ما زال " وأخواتها ، فلا يجوز دخول " إلا " في خبرها ، لأنها موجبة في المعنى و " إلا " التي للإيجاب لا تقع إلا بعد النفي لا تقع في الخبر الموجب ، ولو قلت : كان زيد إلا قائماً لم يجز ، لأنها لا يبطال النفي ، وتصويره إيجاباً ، وإلا (١) أن يكون الخبر لا يجوز استعماله إلا منفيًا ، فإنه لا يجوز دخول إلا أيضا عليه ، لأن " إلا " توجب الخبر ، فتكون قد استعملت موجبا ما لا يكون إلا منفيًا ، فلا يجوز أن تقول : " ما كان زيد إلا زائلاً ضاحكاً " ، وما أصبح عبداً إلا منفكاً منطلقاً " و " ما أضحى زيد إلا بارحاً قائماً ، لأن بارحاً وزائلاً ومنفكاً لا تستعمل في الإيجاب وكذلك " ما كان زيد إلا أحداً " لا يجوز ، لأن أحداً من الألفاظ التي لا تستعمل إلا في النفي ، ولو قلت : " ما زال زيد زائلاً

(١) العطف على قوله : إلا ما زال وأخواتها .

ضاحكاً جازاً؛ لأن "ما" إذا دخلت على هذه الأفعال نعت أخبارها فكأنك قلت: "ما زال زيد ضاحكاً، ولو قلت "ما أضحى زيداً زائلاً ضاحكاً" كان الزوال غير منفي، وإن الصفة لا تنتفي لا نفاً الموصوف كما ينتفي الخبر، فأما قول الشاعر:

حراجيح ما تنفك إلا مناخةً على الخسف أو نرمي بها بلداً قفراً (١٧)

فلا شاهد فيه على دخول إلا في الخبر، لأنه يحتمل أن يكون "إلا مناخة" حال وما تنفك تامّة أي: ما يزول بعضها عن بعض إلا في حال اناختها على الخسف، أي على غير طف فلا ترسل في المرهق، لأنها معدة للسير، وأو بمعنى "إلى أن" وسكن "نرمي" (١) ضرورة كقول البناغة:

* ردت عليه أقاصيه ولبده (٣) [١٦]

ويحتمل أن يريد: ما تنفك عن تعب السير إلا في حال الاناخة إلى أن نرمي بها بلداً قفراً، قاله الزجاج (٤) *

(٥) ح لا يجوز أن تكون في البيت ناقصة والخبر على الخسف "و إلا مناخة" حال، لأن "إلا" لا تدخل في الإيجاب على الخبر ولا على الحال فلا تنفك منفية وليست الموجبة التي ترفع الاسم وتنصب الخبر، وإنما هي بمنزلة زال يزول ثم يدخل عليها حرف النفي فيقال: ما زال زيد من داره، فكذلك انفكيت منك ولم أنفك منك، فدخلت إلا إيجاباً على الحال كما تقول ما قمت إلا ضاحكاً، فتكون "إلا مناخة" حالاً، و"نرمي" جملة في موضع الحال معطوفة على مناخة وقيل: هي ناقصة ودخلت إلا مراعاة للفظ كقوله:

(١) سبق تخريجه ص ٣١٦ وانظر الخزانة ٤٩، ٥٠٠.

(٢) في المصورة "شعري" تحريف

(٣) عجزه: ضرب الوليدة بالمسحاة في الشار. وقد سبق تخريجه

٣٠٧٤ < ١٤

(٤) هذا الكلام في شرح الجمل لابن عصفور ٣٩٩/١ غير منسوب.

(٥) هو ابن خروف.

٦٤٩- وَرَجَّحَ الْفَتْحَ لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يُزِيدُ (١)

شبه "ما" المصدرية "بما" النافية التي تزاو بعدها "إِنْ" فزادها مراعاةً للفظ، فكذلك زاد "إِلَّا" هنا مراعاةً للفظ النفي وذلك في الشعر لا في الكلام الفصيح. ومتى دخلت إِلَّا بَقِيَ الْخَبَرُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ دُخُولِهَا وَلَمْ يَتَغَيَّرْ فَتَقُولُ : مَا كَانَ زَيْدًا قَائِمًا ، وَإِلَّا قَائِمًا . إِلَّا مَعَ لَيْسَ فَإِنَّهُ قَدْ يُرْفَعُ لِجَرَاءِ لَهَا مُجْرَى مَا حَكَى سَيَبَوِيه : لَيْسَ الطَّيِّبُ إِلَّا الْمِسْكُ (٢) ، وَلَا حُجَّةَ فِيهِ عِنْدَ الْفَارْسِيِّ إِذْ قَدْ يَكُونُ فِي لَيْسَ ضَمِيرًا لِأَمْرٍ وَالشَّانِ "وَإِلَّا" فِي غَيْرِ مَوْضِعِهَا (٣) ، وَالتَّقْدِيرُ : لَيْسَ إِلَّا الطَّيِّبُ الْمِسْكُ (٤) ، وَالْأَصْلُ لَيْسَ إِلَّا مَرَّةً إِلَّا الطَّيِّبُ الْمِسْكُ ، وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى * إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا * (٥) أَي : إِنْ نَظُنُّ إِلَّا نَحْنُ ظَنًّا ، وَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

٦٥١- أَحَلَّ لَهُ الشَّيْبُ أَثْقَالَهُ وَمَا اغْتَرَّهُ الشَّيْبُ إِلَّا اغْتِرَارًا (٦)

أراد : وَمَا اغْتَرَّهُ إِلَّا الشَّيْبُ اغْتِرَارًا ، وَقَدْ رَدَّ عَلَيْهِ ، وَقِيلَ (٧) : لَا حُجَّةَ فِي

(١) البيت للمعلوط بن بدل القريعي وهو في الكتاب ٢٢٢/٤ والخصائص ١١٠/١ وشرح ابن يعيش ١٣٠/٨ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٨٠/٢ والمقرب له ٩٧/١ والضرائر له ١٩٦/٦١ وشرح أبيات المغنى ١١١/١ والمقاصد النحوية ٢٢/٢ وشرح التصريح ١٨٩/١ وغير ذلك كثير ولعله من الحماسية رقم ٤١٥ في شرح المرزوقي ١١٤٨ فهو من وزنها وعلى قافيتها ولنفس الشاعر.

(٢) الكتاب ١٤٧/١ وقد أورده سيبويه عند حديثه عن جعل ليس كما في زعم البعض وأورد أمثلة عن العرب وقال : هذا كله مسموع من العرب ، والوجه والحد أن تحمله على أن في ليس إضمارا وهذا مبتدأ كقوله : إنه أمة الله ناهية إلا أنهم زعموا أن بعضهم قال : ليس الطيب إلا المسك ، وما كان الطيب إلا المسك .

(٣) مذهب الفارسي في الخزانة ٣١/٢ .

(٤) في المصورة : ليس الطيب إلا المسك والتصويب من شرح الجمل ٣٩٧/١ قال ابن عصفور : ودخلت إلا في غير موضعها ، لأنه كان ينبغي أن تدخل على الجملة التي هي الطيب المسك . الخ .

(٥) الآية ٣٢ من سورة الجاثية .

(٦) البيت للأعشى في ديوانه : ٤٥ من قصيدة مطلعها :

أزمنت من آل ليلى ابتكارا وشطت على ذي هوى أن تزارا

والزواية في الديوان : أحل به . . وما اعتره . . إلا اعترارا بالعين

المهملة . وهو في شرح ابن يعيش ١٠٧/٧ وشرح الجمل لابن عصفور

٣٩٧/١ والضرائر ٢١٢ والخزانة ٣٠/٢ ، ٣١ ، وغير ذلك .

(٧) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٩٧/١ والخزانة ٣١/٢ عن شرح الجمل

للخفاف المالقي ت ٥٦٧ هـ .

هذا وتقدير الآية: إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ضَعِيفًا، وَإِلَّا اخْتِرَارًا بَيْنًا، وَلَا يَنْكُرُ حَذْفَ الصِّفَةِ لِفَهْمِ الْمَعْنَى وَلَمْ يَثْبُتْ وَضَعٌ إِلَّا فِي غَيْرِ مَوْضِعِهَا .

ويحتمل عند الفارسي أيضا أن يكون "إِلَّا الْمَسْكُ" بدلا من الطَّيِّبِ والخبر محذوف كأنه قال: ليس الطيب إلا المسك طيبا في الوجود، وحذف الخبر كقول الآخر:

لَهْفَى عَلَيْكَ لِلْمَهْفَةِ مِنْ خَائِفٍ يَبْغِي جِوَارِكَ حِينَ لَيْسَ مُجِيرٌ (١)
 أي ليس في الدنيا مجير، وهذا باطل، لأن // أبا عمرو قال: إنه ليس في الدنيا حجازي لا ينصب ولا تميمي لا يرفع فدل أنها استعملت استعمال "ما" في الرفع حكى ذلك القالي في "الذيل" (٢) عن أبي عمرو، فهذا يضعف ما قاله الفارسي ولا بد، وحكى سيبويه: ليس خلق الله مثله " على أن ليس بمعنى "ما" (٣).

مسألة [اسم كان وخبرها معرفتان]

إذا اجتمع في هذا الباب معرفتان، فاجعل الخبر ما تقدّر جهله، على ما تقدّم في الابتداء، فإن كان المخاطب إنما جهل النسبة بينهما فقط، فلا فصح أن تجعل الخبر أدونهما تعريفا، إلا المشار فإنهم اعتشوا به للتنبيه الذي فيه فقدموه إلا مع المضمّر، فإن المضمّر يقدم عليه قال عنترة:

٦٣١ - * لَتَقْتَلِنِي فِيهَا أَنْدًا عَمَارًا * (٤)

- (١) سبق ٦٢٨
 (٢) ذيل الأمالي للقالي ٣٩ وانظر مجالس العلماء ٣ المجلس الأول
 (٣) في الكتاب ٦٩/١، ٧٠، ١٤٧. بخلاف هذا فإن سيبويه يرى أن في هذا المثال إضمارا قال: "هذا باب الإضمار في ليس وكان كالإضمار في إن إذا قلت: إته من يأتنا نأته، وإته أمة الله ذاهبة فمن ذلك قول العرب: ليس خلق الله مثله، فلولا أن فيه إضمارا لم يجز أن تذكر الفعل ولم تعمله في اسم، ولكن فيه من الإضمار مثل ما في: إته"
 (٤) الكتاب ٦٩/١، ٧٠. صدره: أحولي تنقض استك مذروبيها.

وهو في ديوان عنترة ٢٣٤ والكامل ١٠٠/١ وأمالي ابن الشجري ١٩/١ وشرح ابن يعيش ٥٦/٢، ١٤٩/٤ وشرح النجمل لابن عصفور ٤٠٢/١.

وهو الأَفْصَحُ ، لِأَنَّهُ أَعْرَفُ الْمَعَارِفِ ، وَقَدْ حَكِيَ : " هَذَا أَنْتَ " (١)
فَإِنَّ تَسَاوَى ، فَأَنْتَ مَخِيرٌ نَحْوُ : كَانَ زَيْدٌ أَخَاكَ وَكَانَ أَخُوكَ زَيْدًا .

وَاعْلَمْ أَنَّ " أَنْ " وَ " أَنَّ " الْمَصْدَرِيَّتَيْنِ إِذَا تَقَدَّرَ بِالْمَصْدَرِ الْمَعْرُوقِ
عَامِلَتُهُمَا الْعَرَبُ مَعَامَلَةَ الْمَضْمَرِ ، لِأَنَّهُمَا لَا يَنْمَتَانِ فِي مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ
قَالُوا * (٢) أَفْصَحُ (٣) .

وَزَعَمَ ابْنُ الطَّرَاوَةِ (٤) أَنَّ الَّذِي تَرِيدُ إِثْبَاتَهُ فَاجْعَلِ الْخَيْرَ ، تَقُولُ :
كَانَتْ عَقُوبَتُكَ عَزَلْتُكَ إِذَا عَزَلْتُ وَلَمْ تُعَاقِبْ (٥) ، وَبِالْعَكْسِ كَانَتْ عَزَلْتُكَ
عَقُوبَتُكَ إِذَا عَاقَبْتَ وَلَمْ تُعَزِلْ وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

٦٣٢- فَكَانَ مُضِلِّي مِّنْ هُدَيْتِ بِرُشْدِهِ فَلِلَّهِ غَاوٍ عَادَ بِالرُّشْدِ آمِيرًا (٦)
أَثَبَتِ الْهُدَايَةَ ، وَلَوْ عَكْسَ لَا ثَبَتَ الْإِضْلَالَ ، قَالَ : وَغَطَّ فِي ذَلِكَ النَّاسُ مِنَ
الْمَوْلَدِينَ قَالَ أَبُو الطَّيِّبِ :

* فِي شَرْحِ الْجَمَلِ : " تَقَدَّرَ " وَهُوَ أَوَّلُ

(١) الْكِتَابُ ٣٥٥/٢ قَالَ سَيِّوِيَّةٌ : زَعَمَ أَبُو الْخَطَّابِ أَنَّ الْعَرَبَ الْمَوْثُوقَ
بِهِمْ يَقُولُونَ : أَنَا هَذَا ، وَهَذَا أَنَا " ثُمَّ قَالَ : وَحَدَّثَنَا يُونُسُ
أَيْضًا تَصَدِيقًا لِقَوْلِ أَبِي الْخَطَّابِ : أَنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ : هَذَا أَنْتَ تَقُولُ
كَذَا وَكَذَا ، لَمْ يَرِدْ بِقَوْلِهِ : هَذَا أَنْتَ أَنْ يَعْرِفَهُ نَفْسَهُ ، كَأَنَّهُ يَرِيدُ أَنْ
يَعْلَمَهُ أَنَّهُ لَيْسَ غَيْرَهُ . هَذَا مُحَالٌ وَلَكِنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَنْبِئَهُ ، كَأَنَّهُ قَالَ :

الْحَاضِرُ عِنْدَنَا أَنْتَ ، وَالْحَاضِرُ الْقَائِلُ كَذَا وَكَذَا أَنْتَ إلخ . . .

(٢) الْآيَةُ ٢٥ مِنْ سُورَةِ الْجَاثِيَةِ .

(٣) يَعْنِي نَصَبَ " حُجَّتَهُمْ " أَفْصَحَ مِنْ رَفْعِهَا ، وَالرَّفْعُ قِرَاءَةُ الْحَسَنِ وَعَمْرُو

ابْنُ عُبَيْدٍ ، وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ وَعُبَيْدُ بْنُ عَمِيرٍ ، وَابْنُ عَامِرٍ فِيمَا رَوَى عَنْهُ
عَبْدُ الْحَمِيدِ ، وَعَاصِمٌ فِيمَا رَوَى هَارُونَ ، وَحُسَيْنٌ عَنْ أَبِي بَكْرٍ . الْبَحْرُ
الْمَحِيْطُ ٤٩/٨ وَانْظُرِ الْكِتَابَ ٥٠/١ وَشَرَحَ الْجَمَلُ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٤٠٢/١ .

(٤) انْظُرِ ابْنَ الطَّرَاوَةِ النَّحْوِيَّ ٢٣٣-٢٣٢ وَشَرَحَ الْجَمَلُ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٤٩٩/١ .

٤٠٠٠ .

(٥) مِنْ كَلَامِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ انْظُرْ شَرْحَ التَّصْرِيحِ ١٧٢/١ .

(٦) الْبَيْتُ لِسُودَانَ بْنِ قَارِبِ الدَّوْسِيِّ الصَّحَابِيِّ الْجَلِيلِ وَهُوَ فِي شَرْحِ الْجَمَلِ

لِابْنِ عَصْفُورٍ ٤٠٠/١ وَالْمَهْمَعُ ١١٢/١ ١١٩٠ وَالذَّرِيرُ ٨٢/١ ٨٧٠ .

٣٣٢- ثيابٌ كريم ما يصونُ حسانها إذا نُشِرتْ كان الهباتُ صوانها (١)
فَدَمَهُ وهو يعتقدُ أنه مدحٌ له ؛ لأنه أثبت الصونَ [ونفى عنه الهبات] (٢)
وذلك دَمٌ [وهذا الذي قاله ابنُ الطرَاوةِ غيرُ لازمٍ إذ لا يتصورُ هذا الذي
قال إلا فيما كان الخبرُ فيه غير (٣) المبتدأ نحو : " زيدٌ زهيرٌ " حينئذ
يختلفُ بالتقديمِ والتأخيرِ فإذا كان الثاني الأولِ ، فالمعنى واحدٌ طوى كلَّ
حال ، فأما قول الشاعر :

* فكان مُضَيٍّ مَن هَدَيْتُ بِرُشْدِهِ * [٣٣٤] (٤)

فإن جعلت الهدايةَ والإضلالَ وقعا فيما مضى فلا عليك قَدَمَتِ أَوْ أَخَّرَتِ
وإنما تختلفُ إذا جعلت أحدهما حالا والآخرَ ماضيا ، وكذلك إذا جعلت
الهباتِ خلافَ الصَّوانِ بطل المعنى المراد من المدح ، فإن جعلتها هسي
نفسُ الصَّوانِ فالمعنى واحدٌ .

فإن كانا نكرتين فأنت مخيرٌ إن كان لهما مسوغٌ للابتداءِ بهما .

وإن كان أحدهما معرفةً والآخرُ نكرةً ، فالاسمُ المعرفةُ والنكرةُ الخبرُ ،
إلا في الضرورةِ فإن لم يكن للنكرةِ مسوغٌ فهو على القلبِ ، فإن كان لها مسوغٌ
وكان القصدُ الإخبارَ عن المعرفةِ ، فكذلك أيضا ، فإن قصدَ الإخبارَ عن
النكرةِ فليس بمقلوبٍ نحو : أكان قائمٌ زيدا ، تريدُ أقائمٌ من القائمين يسمى
بزيدٍ والقلبُ جائزٌ للضرورةِ وسيأتي ، ومنه في ذال البابِ قوله :

- كانت فريضةً ما تقول كما كان الرِّزْءُ فريضةً الرَّجْمِ (٥) [٦١٣]

أراد : كما كان الرجمُ فريضةً الرِّزْءِ .

(١) ديوان المتنبى بشرح العكبري ١٦٩/٤ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٤٠٠ .

(٢) تكملة من شرح الجمل ١/٤٠٠ ، ٤٠١ .

(٣) في شرح الجمل ١/٤٠٠ " عين " وهو تحريف .

(٤) سبق في الصفة السابقة

(٥) سبق ٩٥٣

[ضمير النكرة يعامل معاملة النكرة في الإخبار]

واعلم أن ضمير النكرة يعامل في الإخبار معاملة النكرة، لأن تعريفه أمر لفظي لنيابته من باب اللام، والإخبار عن النكرة من غير مسوغٍ ممنوع من جهة المعنى لعدم الفائدة، فلهذا جعل سيبويه قوله :

٦٣٤- فَإِنَّكَ لَا تُبَالِي بَعْدَ حَوَلٍ أَطْبِي كَانَ أُمُّكَ أَمْ حِمَارٌ (١)
ضرورة، لأنه أخبر بأُمَّكَ وهو معرفة عن ضمير النكرة، وهو ظبي، وهو في المعنى نكرة، وكذلك قول الآخر :

٦٣٥- * أُسْحِرْكَانَ طَبِيكَ أَمْ جَنُونَ * (٢)

وقال المبرد (٣) : الصواب أن يقال إِنَّ ضَمِيرَ النُّكْرَةِ مَعْرُوفٌ، وتَأْوَلُ الْبَيْتَ، وقال : إِنَّمَا يَعْنِي سَيْبُوه فِي الْبَيْتِ أَنَّ أَطْبِيَّ مَسْرُوفٌ بِإِضْمَارِ فَعْلٍ عَلَى الْإِسْتِغْثَالِ كَأَنَّهُ قَالَ : أَكَانَ طَبِيَّ أُمَّكَ كَانَ هُوَ أُمَّكَ، فالشاهد في صدر البيت لا في عجزه قال : رَمَّمَا يَدَلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ إِثْرَ الْبَيْتِ :

٦٣٦- كَأَنَّ سَيْبَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسِي يَكُونُ مَزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ (٤)

(١) البيت لثروان بن فزارة (صحابي) وينسب لخداش بن زهير في الكتاب ٤٨/١ والمقتضب ٩٤/٤ وشرح ابن يعيش ٩١/٧ ٩٤٠ وشرح الجمل ٤٠٥/١ الخزانة ٢٣٠/٣ ٦٧/٤ ٣٨٩ ٤٦٤٠ وغير ذلك .

(٢) صدره : * أَلَا مَنْ مَبْلَغٌ حَسَانَ عَنِّي * وهو لابي قيس بن الاسلت الديوان : ٩٥ والكتاب ٤٩/١ وشرح الكافية الشافية ٢٠٤٤ والخزانة ٦٨/٤ والرواية فيه : أَطْبِيَّ كَانَ سَحْرَكَ أَمْ جَنُونَ .

(٣) قال الشيخ عزيمة (رحمه الله) معلقا على نص المقتضب : اتضح لنا أن المبرد موافق لسيبويه في أن الضمير العائد على نكرة هو نكرة وأنهما جعلتا البيتين * أسكران كان ابن المراجعة * وأظبي كان أُمَّكَ . من ضرورات الشعر، ولكن ابن يعيش والرضي نسبنا إلى المبرد مخالفتة لسيبويه وأنه رد عليه استشاده بالبيتين السابقين فقال : إن اسم كان ضمير والضمير معرفة، ومثل ذلك في شرح ابن يعيش ٩٥/٧ قال عزيمة : والمبرد في نقده لكتاب سيبويه لم يتعرض لهذا بالرد أيضا . المقتضب ٩٤/٤ حاشية رقم ٢ .

(٤) البيت لحسان بن ثابت الديوان : ٣٥٥ من قصيدة مطلعها : عفت ذات الأصابع فالجواء إلى عذراء منزلها خلا

فجعل هذا مما أُخْبِرَ فيه عن النكرة بالمعرفة، ألا ترى أن الضمير في مزاجها عائدٌ على السبيئة وهي نكرةٌ وضميرها عنده معرفة .

وهذا لا يلزم فإن النكرة الموصوفة عندهم مع النكرة غير الموصوفة بمنزلة المعرفة مع النكرة في الإخبار، فلذلك جعلها سيبويه بمنزلة المعرفة لكون السبيئة موصوفةً بضميرها كأنه معرفة، ويقال للمبرد: المعتبر في باب الإخبار إنما (١) هو الإفادة بضمير النكرة نكرةً بالنسبة إلى الإخبار، وقد أجاز سيبويه: " هذه ناقةٌ وفصيلها راتعان " على النعت (٢)، وجعل ضمير النكرة نكرةً، وقد أجاز نصبه على الحال على أن يحكم لضمير النكرة بحكم المعرفة، فإن كان الأسمان نكرتين ولا مسوغٌ لواحدٍ منهما لم يجز فإن كان لكل واحدٍ منهما مسوغٌ جارٍ وإن كان لا أحدهما فقط فهو الاسم نحو: ما رجلٌ قائمٌ، والنكرة المختصة مع غير المختصة، كالمعرفة والنكرة ولذلك جعل سيبويه من الضرورة قوله:

٦٣٧- * وَإِنَّ شِفَاءً عِبْرَةً مَهْرَاقَةً * (٣)

وَلَا تَهْ أَخْبَرُ فِيهِ عَنِ النَّكَرَةِ [بِنَكْرَةٍ مَخْتَصَّةٍ] (٤) وكذلك ما ذكرنا من قوله:

* يَكُونُ مَزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ * [٦٣٦]

==== والشاهد في الكتاب ٤٩/١ والمقتضب ٩٢/٤ والمحتسب ٢: ٧٩/١

وشرح ابن يعيش ٩١/٧ ٩٣٠ وشرح الجمل ٤٠٥/١ والخزانة

٤٠/٤ ٦٣٠ وغير ذلك كثير.

(١) في المصورة: وإنما، والواو كأنها زائدة.

(٢) قال سيبويه " واعلم أنه لا يجوز أن تصف النكرة والمعرفة، كما لا يجوز

وصف المختلفين، وذلك قولك هذه ناقة وفصيلها الراتعان

فهذا محال لأن الراتعان لا يكون صفة للفصيل ولا للناقة، ولا

تستطيع أن تجعل بعضها نكرة وبعضها معرفة، وهذا قول الخليل.

الكتاب ٥٩/٢

(٣) عجزه: * فهل عند رسم دارس من معول *.

وهو لا مرى القيس من معلقته ورواية الديوان:

* وَإِنَّ شِفَاعِي عِبْرَةً إِنَّ شِفَاتِهَا * ولا شاهد فيها.

وهو في الكتاب ١٤٢/٢، والمنصف ٤٠/٣ وشرح الجمل لابن عصفور

٤٠٥/١، والخزانة ٦١/٤ ٣٨٩٠ وغير ذلك.

(٤) في المصورة بمعرفة، والتصويب من شرح الجمل ٤٠٥/١.

وقد تكون المعرفة خيراً عن النكرة، إذا كان لها مسوغٌ وذلك أن تكون النكرة اسم استفهام، لأنه عمومٌ، وهو مسوغٌ وكذلك الشرطُ، ولذلك أجاز سيبويه في "كم جريباً أرضك؟ أن يكون [أرضك] خيراً لكم (١)، ومن ذلك "من كان أخاك" وما جاءت حاجتك (٢).

واعلم أن خبر كان وأخواتها إذا كان مضمراً فالأحسن فيه الانفصال؛ لأنه في الأصل خبر لمبتدأ وهو منفصلٌ، وقد يتصل // تشبيهاً بالمفعول <٦٧ وقد تقدم في النعت، وعلق ذلك قول الشاعر:

لكن كان إياه لقد حال بعدنا عن العهد والإنسان قد يتغير (٥) [٢٩٣] وقال آخر:

فإلا يكنها أو تكنه فإنه أخوها غدت أمه بليانها (٦) [٢٩٤]

قال سيبويه (٧)، وتقول: كُنَّاهم كما تقول: ضربناهم، يعني وصلت الضمير بكان تشبيهاً له بالمفعول في ضربناهم.

-
- (١) تكملة يتم بها الكلام من شرح الجمل .
(٢) الكتاب ٢ / ١٦٠ .
(٣) الكتاب ١ / ٥٠٠ .
(٤) خالف في ذلك ابن الطراوة انظر ابن الطراوة النحوى : ١٥٦ وما بعدها .
(٥) سبق تخريجه ٤٣٨ .
(٦) سبق تخريجه ٤٣٨ ، ٥٥٦ .
(٧) الكتاب ١ / ٤٦ .

باب (إِنْ وَأَخْوَاتِهَا)

قوله : " كلُّ حرفٍ " (١) إلى آخره . . .

غرضه أَنْ يَعْطِيَ قَانُونِيًّا فِيمَا يَعْمَلُ مِنَ الْحُرُوفِ وَمَا لَا يَعْمَلُ ، وَيَقُولُ :
 إِنْ " إِنْ " وَأَخْوَاتِهَا حُرُوفٌ عَمِلَتْ فِيمَا بَعْدَهَا ، إِلَّا أَنْ الْحَرْفَ (٢) إِذَا عَمِلَ
 فَيَنْبَغِي أَنْ يُسْأَلَ عَنِ السَّبَبِ الْمَوْجِبِ لِعَمَلِهِ ، لِأَنَّ الْعَمَلَ إِنَّمَا هُوَ بِحَقِّ الْأَصَالَةِ
 لِلْفِعْلِ ، وَسَبَبُ أَنْ قَالُوا ذَلِكَ أَنَّهُمْ وَجَدُوا جَمِيعَ الْأَفْعَالِ تَعْمَلُ ، إِذْ لَا يَدُ لِلْفِعْلِ
 مِنَ الْفَاعِلِ أَوْ مَا يُقَامُ مَقَامَهُ ، وَلَا سَبَبٌ لَذَلِكَ إِلَّا أَنْ الْعَرَبَ قَدْ طَبَعَتْهَا عَلَى
 ذَلِكَ فِي وَضْعِهَا ، وَكَلَّ مَا عَمِلَ مِمَّا لَيْسَ بِفِعْلٍ فَتَحَدَّثُوا نَجْدُهُ يَعْمَلُ لِعِلَّةٍ ،
 فَالْعِلَّةُ فِي أَنْ عَمِلَ اسْمُ الْفَاعِلِ جَرِيَانُهُ عَلَى (٣) الْفِعْلِ فِي حَرَكَاتِهِ وَسُكُونَاتِهِ ،
 وَعَدَدِ حُرُوفِهِ وَشِبْهِهِ لِلْفِعْلِ فِي الْإِسْهَامِ وَالتَّخْصِيصِ (٤) . وَالْعِلَّةُ فِي أَنْ عَمِلَ
 الْمَصْدَرُ ، أَنَّهُ يَنْحَلُّ إِلَى " أَنْ " وَ " الْفِعْلُ " فَيَعْمَلُ بِالنِّيَابَةِ مَنَابِهًا ،
 وَالصِّفَةُ مُشَبَّهَةً بِاسْمِ الْفَاعِلِ .

وَأَمَّا الْحُرُوفُ فَوَجَدْنَا الْعَامِلَ مِنْهَا مُخْتَصًّا فَاشْبَهَ الْفِعْلَ (٥) ؛
 لِأَنَّ الْفِعْلَ مُخْتَصٌّ بِالْإِسْمِ لَا يَدْخُلُ إِلَّا عَلَيْهِ ، فَلَمَّا أَشْبَهَهُ الْحَرْفُ فَسِي
 الْأَخْتِصَاصِ بِمَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ عَمِلَ ، وَهَذِهِ الْحُرُوفُ مُخْتَصَّةٌ بِالْأَسْمَاءِ لَا تَدْخُلُ
 إِلَّا عَلَيْهِا فَعَمِلَتْ . هَذِهِ عِلَّةُ الْعَمَلِ عِنْدَ الْحَذَاقِ مِنَ النُّحَوِيِّينَ .

وَيَنْضَافُ إِلَى ذَلِكَ أَنْ أَوَّخَرَهَا كَأَوَّخَرِ الْأَفْعَالِ الْمَاضِيَةِ (٦) إِذْ
 يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ لِهَذَا الشَّبْهِ أَثَرٌ عِنْدَهُمْ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا سَكَنَ آخِرُهَا بَطَلَ
 عَمَلُهَا فِي الْمَشْهُورِ مِنْ نَحْوِ قَوْلِكَ : لَكِنَّ عَمْرُو قَائِمٌ وَ :

* كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلْمِ * (٧) [١٥٦]

- (١) سيورد الشارح كلام الجزولي ويشرحه فيما بعد .
 (٢) في المصورة : الحروف .
 (٣) في المصورة : جريانه عليه ، والتصويب من شرح الجمل [باب اسم
 الفاعل] ١٠٥٠ / ٥٥٠ .
 (٤) في المصورة : التحضيض .
 (٥) المقتضب ١٠٨ / ٤ .
 (٦) يعني أنها مفتوحة الاخر .
 (٧) سبق تخريجه ص ٢٨٢ .

في إحدى الروايات (١) وقول الآخر :

٦٢٨- كَانُ وريداه رِشَاءٌ خَلْبٌ (٢)

في إحدى الروايتين ، وقال الآخر :

٦٢٩- ووجهُ مشرقِ النَّحْرِ كَانُ شدياهُ حُقَانٌ (٣)

في إحدى الروايتين .

وينضافُ إليه أن معانيها معاني الأفعالِ ، "فإنَّ" و "وَأَنَّ" و "لكنَّ"
تنزلن منزلةً ؛ ثبت قيامُ زيدٍ ، و كانَّ منزلةً أشبهه ، وليت منزلةً تحبَّبَ ، ولعلَّ
منزلةً [قَرَّبَ] (٤) .

وينضافُ إلى ذلك أن حروفها على عددِ حروفِ الأفعالِ ثلاثةَ أحرفٍ
فصاعداً ، ويُسبَّه أن أرادته العَرَبُ ، لأنَّ له أثراً ظاهراً ، وذلك أنها إذا
نقصت عن ثلاثةَ أحرفٍ لم تعملْ في المشهورِ أيضاً من نحو قولك : إنَّ زيدا
لقائمٌ .

ومنها لحاقُ نونِ الوقايةِ لها في قولك : إنَّني ولعلَّني وليتني وكانَّني
ولكنَّني ونحو ذلك .

فلما أشبهتِ الفِعلُ من هذه الأوجهِ ، والفعلُ يكون له مرفوعٌ

(١) يروى برفعٍ ظبيةٍ ونصبها وجرها ، ورواية الجرد قد سبقت والنصب على
إعمالٍ كأنَّ مع التخفيف ، وهو خاص بضرورة الشعر ، وخُرجت رواية الرفع
بانَّ تكون جملةً "ظبية تعطو" خبر "كانَّ" واسم ضمير الشأن
محذوف ، أو تكون "ظبية" خبر "كانَّ" و "تعطو" صفتها واسمها
محذوف وهو ضمير المرأة لأنَّ الخبر مفرد وانظر في ذلك الخزانة
٣٦٤/٤ ، ٣٦٥ .

(٢) البيت لروية في ملحقات الديوان : ١٦٩ ، وهو في الكتاب ١٦٤/٣ ،
١٦٥ والأصول ٢٨٨/١ والانصاف ١٩٨ وشرح ابن يعيش ٨٢/٨ ،
٨٣ والمقرَّب ١١١/١ والضرائر ٣٠٩ والخزانة ٣٥٦/٤ والمقاصد
٢٩٩/٢ وغيرها . ويروى : كانَّ وريديه رِشَاءٌ خَلْبٌ ، و :
كانَّ وريديه رِشَاءٌ خَلْبٌ .

(٣) البيت من شواهد الكتاب ١٣٥/٢ ، ١٤٠ . بكلا الروايتين ؛ كانَّ شدياهُ
وكانَّ شدييه ، والمنصف ١٢٨/٣ والأمالى الشجرية ٢٣٢/١ ، ٢٤٣/٣ ،
وإلنصاف ١٩٧ وشرح ابن يعيش ٨٢/٨ والخزانة ٣٥٨/٤ ، ٣٥٩ ،
وغير ذلك .

(٤) في المصورة : مطوس بعض هذه الكلمة ولعل ما أثبتناه صوابٌ .

ومنصوباً ، فكذلك هذه الأحرفُ ليكونَ المرفوعُ مشبهاً بالفاعلِ ، والمعمولِ (١) المنصوبُ مشبهاً بالمفعولِ ، إلاَّ أنَّ المنصوبَ قدَّم على المرفوعِ ، لأنَّ عملَ "إِنَّ" فرعٌ ، وتقدِّمَ المنصوبِ على المرفوعِ فرعٌ ، فالزموا الفرعَ الفرعَ وسيأتي بيانُ ذلك إن شاء الله تعالى بعدُ .

هذا مذهبُ البصريين ، وزعمَ الكوفيون (٢) أنَّ هذه الحروفَ تنصبُ الاسمَ ولا ترفعُ الخبرَ ، ولا تؤثِّرُ فيه ، واحتجَّوا بأنَّ قالوا : أجمعنا على أنَّ الأصلَ في هذه الحروفِ ألاَّ تنصبَ الاسمَ ، وإنَّما نصبته ، لأنَّها أشبهت الفعلَ ، وإذا كانت محمولةً عليه فهي فرعٌ عليه ، والفرعُ أضعفُ من الأصلِ ، فينبغي ألاَّ تعملَ في الخبرِ جرياً على القياسِ في حطِّ الفروعِ عن الأصولِ ، لأنَّ لو أعلناه لا دى ذلك إلى التسويةِ بين الأصلِ والفرعِ ، وذلك لا يجوزُ ؛ فوجبَ أنَّ يكونَ الخبرُ باقياً على رفعه قبلَ دخولها . والذي يدلُّ على ضعفِ عملها أنَّه يدخلُ على الخبرِ ما يدخلُ على الفِعلِ لو ابتدئَ به قال :

لا تتركَّنِي فيهم شطيْرانِي إنَّ أهلك أو أطيرا (٣)

فنصبَ بإذن .

والذي يدلُّ على ذلك (أيضاً) (٤) أنَّه إذا اعترضَ عليها بأدنى شيءٍ بطلَ عملها ، فأكثفني به كقولهم : إنَّ بك يكفلُ زيدٌ ، كأنَّها رضيت بالصفيةِ لضعفها ، وقد روي أنَّ ناساً قالوا : إنَّ بك زيدٌ مأخوذٌ (٥) فلم تعمل "إنَّ" لضعفها فدلَّ على ما قلناه (٦)

والجوابُ عن كلمات الكوفيين (٧) :

- (١) في المصورة : المفعول ، تحريف .
- (٢) في الإنصاف ٢٢٢ ص ١٧٦ وقد تصرف الشارح في نصِّ الإنصاف .
- (٣) سبق تخريجه ص ٣٣٠ .
- (٤) تكملة ملائمة من الإنصاف .
- (٥) رواه الخليل وقال : هذا على قوله : إنَّه بك زيدٌ مأخوذٌ "وشبهه بما يجوز في الشعر .
- (٦) بعد هذا في الإنصاف حجج البصريين .
- (٧) الإنصاف : ١٧٨ مع اختلاف يسير .

أما قولهم : لا تَهْ يُوْءُ دِي إِلَى التَّسْوِيقِ بَيْنَ الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ فنقول :
 هذا مردودٌ باسمِ الفاعلِ بمعنى الحالِ والاستقبالِ ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا عَمِلَ بِشَبِيهِهِ
 لِلْفِعْلِ الْمُضَارِعِ ، وَمَعَ هَذَا فَإِنَّهُ يَعْمَلُ كَعَمَلِهِ ، وَيَرْفَعُ وَيُنْصَبُ كَالْفِعْلِ تَقُولُ :
 زَيْدٌ ضَارِبٌ أَبِيهِ عَمْرًا ^(١) ، وَمَعْطِ أَبِيهِ زَيْدًا دَرَهْمًا كَمَا تَقُولُ : يَضْرِبُ أَبِيهِ عَمْرًا
 وَيَعْطِي أَبِيهِ زَيْدًا دَرَهْمًا ^(٢) . وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى فَسَادِ مَا ادَّعَوْهُ مِنْ ضَعْفِ
 عَمَلِهَا أَنَّهَا تَعْمَلُ فِي الْأَسْمِ إِذَا فَصَلَتْ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ بِظَرْفٍ أَوْ مَجْرُورٍ ^(٣) ،
 نَحْوُ : إِنْ فِي الدَّارِ زَيْدًا وَإِنَّ أَمَامَكَ عَمْرًا ^(٤) ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى * إِنْ لَدِينَا
 أَنْكَلَا * وَقَالَ تَعَالَى * إِنْ فِي ذَلِكَ لَآيَةٌ لِّعِبَادٍ * عَلَى أَنَّا قَدْ عَلِمْنَا بِمَقْتَضَى
 كَوْنِهَا فَرْعًا ، فَإِنَّا أَلْزَمْنَاهَا طَرِيقَةً وَاحِدَةً ، فَأَوْجَبْنَا فِيهَا تَقْدِيمَ الْمَنْصُوبِ عَلَى
 الْمَرْفُوعِ ، وَلَمْ نَجُوزْ فِيهَا الْوَجْهَيْنِ كَمَا جُوزْنَا مَعَ الْفِعْلِ // ، لِثَلَا تَجْرِي
 مَجْرَى الْفِعْلِ فَتَسْوِي بَيْنَ الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ ، وَكَانَ تَقْدِيمُ الْمَنْصُوبِ أَوْلَى لِيُفْرَقَ
 بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْفِعْلِ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنْ يَذْكَرَ الْفَاعِلُ عَقِيبَ الْفِعْلِ قَبْلَ ذِكْرِ
 الْمَفْعُولِ ، فَلَمَّا قَدَّمَ هُنَا الْمَنْصُوبَ وَأَخَّرَ الْمَرْفُوعَ حَصَلَتْ ^(٥) مُخَالَفَةٌ
 هَذِهِ الْأَحْرَفِ الْفِعْلِ وَانْحِطَاطُهَا عَنْ رَتْبَتِهِ .

٢٦٨

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " إِنْ الْخَبَرُ يَكُونُ بَاقِيًا عَلَى رُفْعِهِ " فَفَاسِدٌ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ
 الْخَبَرَ عَلَى قَوْلِهِمْ مَرْفُوعٌ بِالْمَبْتَدَأِ كَمَا أَنَّ الْمَبْتَدَأَ مَرْفُوعٌ بِالْخَبَرِ ، فَهَمَا يَتَرَاوَعَانِ ،
 وَلَا خِلَافَ أَنَّ التَّرَاوَعَ قَدْ زَالَ بِدُخُولِ هَذِهِ الْأَحْرَفِ عَلَى الْمَبْتَدَأِ وَنُصْبِهَا
 إِلَيْهَا ، فَلَوْ قُلْنَا " إِنَّهُ مَرْفُوعٌ بِمَا كَانَ يَرْتَفِعُ بِهِ قَبْلَ دُخُولِهَا مَعَ زَوَالِهِ " لَكَانَ
 ذَلِكَ يُوْءُ دِي إِلَى أَنْ يَرْتَفِعَ الْخَبَرُ بِغَيْرِ عَامِلٍ ، وَذَلِكَ فَاسِدٌ ^(٦) .

(١) ساقطة من الإنصاف .

(٢) في الإنصاف : أو حرف جر .

(٣) الآية ٢٢ من سورة المزمل .

(٤) الآية ٢٤٨ من سورة البقرة وفي غيرها .

(٥) في المصورة : حصل وأثبتنا ما في الإنصاف .

(٦) في الإنصاف : محال .

وأما استدلالهم بقوله :

* إِنِّي إِذَنْ أَهْلِكُ * [١٩٦] (١)

فلا حجة لهم فيه . والجوابُ عنه من ثلاثة أوجه :

أحدها : أَنَّ هَذَا شاذٌ ، فلا يكون فيه حجة .

والثاني : أَنَّ الْخَيْرَ هُنَا مَحذُوفٌ كَأَنَّهُ قَالَ : لَا تَتْرَكْنِي فِيهِمْ غَرِيبًا

بَعِيدًا ، إِنِّي أَذِلُّ ، إِذَنْ أَهْلِكُ أَوْ أُطِيرُ (٢) ، أَوْ : إِنِّي لَا أُحْتَمَلُ ذَلِكَ ،
إِذَنْ أَهْلِكُ (٣) ، وَحَذَفَ الْفِعْلُ الَّذِي هُوَ الْخَيْرُ ، لِأَنَّ فِي الثَّانِي دَلَالَةً عَلَى الْأَوَّلِ
الْمَحذُوفِ ، فَإِذَنْ مَا دَخَلَتْ عَلَى الْخَيْرِ .

والثالث : أَنَّ يَكُونُ جَعَلَ : إِذَنْ أَهْلِكُ أَوْ أُطِيرُ " فِي مَوْضِعِ

الْخَيْرِ ، كَقَوْلِكَ : إِنِّي لَنْ أَذْهَبَ ، فَشَبَّهَ إِذَنْ بِلَنْ ، وَلِإِنَّ كَانَتْ " لَنْ " لَا تُتْلَفِي فِي حَالٍ بِخِلَافِ إِذَنْ .

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " إِنْ بَكَ يَكْفُلُ زَيْدٌ ، وَإِنْ بَكَ زَيْدٌ مَأْخُودٌ " فَالْتَقْدِيرُ

فِيهِ : إِيَّاهُ بَكَ يَكْفُلُ زَيْدٌ ، وَإِيَّاهُ بَكَ زَيْدٌ مَأْخُودٌ ، كَمَا قَالَ الرَّاعِي :

٦٤- فَلَوْ أَنَّ حَقَّ الْيَوْمِ مِنْكُمْ إِقَامَةً وَإِنْ كَانَ سَحٌّ قَدْ مَضَى فَتَسْرَعَا (٤)

أَرَادَ : فَلَوْ أَنَّهُ حَقٌّ ، وَلَوْلَمْ يَرِدِ الْمَاءُ لَكَانَ مُحَالًا ، وَقَالَ الْأَعْمَشُ :

٦٤١- إِنْ مَنَّ لَمْ فِي بَنِي حَسَا
نَ أَلْمَهُ وَأَعْصِهِ فِي الْخُطُوبِ (٥)

(١) سبق ٣٣٠ ، ٩٨٥ .

(٢) في المصورة : طيرا .

(٣-٣) ليست في الإنصاف .

(٤) البيت في ديوان الراعي : ١٦٢ من قصيدة أولها : هَرَبَ
ضَعِيفَ الْعَصَا بَأْدِي الْعُرُوقِ تَرَى لَهُ طَيْمًا إِذَا مَا أَجْدَبَ النَّاسَ إِصْبَعًا

والشاهد في الكتاب ٧٣/٣ والإنصاف ١٨٠ والضرائر لابن عصفور ١٧٩
والخزانة ٣٨١/٤ (عرضاً) وانظر مصادر أخرى في الديوان .

(٥) البيت في ديوان الأعشى ٣٣٥ من قصيدة مطلعها :

مِنْ دِيَارِ بِالْمَهْضَبِ هَضْبِ الْقَلْبِ فَاضِ مَاءِ الشَّوْءِ فَيَضُ الْغُرُوبِ
ورواية الديوان للشاهد :

مَنْ يَلْمَنِي عَلِيَّ بَنِي ابْنَةِ حَسَا نَ أَلْمَهُ وَأَعْصِهِ فِي الْخُطُوبِ

ولا شاهد فيها وهو في الكتاب ٧٢/٣ والإيضاح للفارسي ١٢٢ والأمالى
الشجرية ٢٩٥/١ والإنصاف ١٨٠ وشرح ابن يعين ١١٥/٣ والضرائر

لابن عصفور ١٧٨ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٢٦/١ ٤٤٢ ، ٤٧٠ ،

والخزانة ٤٦٣/٢ ، ٦٥٤/٣ وغير ذلك +

(ج) " بنت " - كلمة من المصورة .

والشواهد على هذا كثيرة في الكتاب وغيره. والدليل أيضا أنه ليس في الكلام العربي عامل يعمل في الاسم النصب إلا ويعمل الرفع؛ فمذهبهم يوجب أن يترك القياس ومخالفة الأصول بغير فائدة، وذلك لا يجوز فوجب أن تعمل في الخبر كما عملت في الاسم النصب على ما بينا والله أعلم (١).

وكان عملها الرفع والنصب إذ أشبهت ضرب زيد عمراً، وأيضاً فليس عامل في اسمين إلا ويرفع أحدهما، ولا يرفع اثنين من غير تشريك ولا يخفض إلا بواسطة حرف فلم يمكن إلا أن ترفع وتنصب. (٢) كان مرفوعها الخبر؛ لأنه أشبه بالعمدة؛ لأن معانيها في الأخبار؛ ألا ترى أن "إن" إنما وكدت الخبر، وكذلك "لعل" و"ليت" لترجى القيام وتمنيه مثلاً، وكان للتشبيه، والتشبيه إنما يكون معتمده على الثاني. فلما كانت معانيها في الأخبار صارت العمدة، وكان إعرابها الرفع فلم يبق للمبتدأ إلا النصب.

وقال أبو موسى: إنما كان ذلك، أعني أن نصبت الاسم ورفعت الخبر؛ لأن تقديم المنصوب فيما شبه هذا به فرع نحو: ضرب عمراً زيداً، وعمل هذه الحروف فرع فعملوا معمولها مناسباً لعملها، تنبيهاً على أن عملها غير متاصل - هذا مفهوم كلامه - (٣).

وقال ابن كيسان: إنما كان ذلك؛ لأن المرفوع فيها لو قدم واحتجج إلى إضماره لوجب تسكين أو آخرها له وذلك يفضي إلى إبطال عملها، فلما رأوا أن في تقديم المرفوع ما يوجب أن يترك العمل ما أرادوا إعماله لم يقدموا فيها المرفوع على المنصوب.

وهذا لا يطرد له في جميعها فإن منها ما يخفف ولا بد من إعماله نحو أن وكان، ومنها ما يخفف ولا بد من إلغائه، وهو "لكن" (٤) ومنها ما لا يخفف وهو "لعل" و"ليت" ومنها ما يجوز فيه الوجهان مع التخفيف: الإلغاء والإعمال وهو "إن" وسنبيبين ذلك في موضعها إن شاء الله.

(١) انتهى النص عن الإحصاف ١٨٥.

(٢) مكانه أثر طوية.

(٣) كلامه سيأتي ص ٩٩٣.

(٤) وأجاز يونس والأخفش إعمالها قياساً وحكي عن يونس أنه حكاه عن

العرب، الصبان على الأشموني ٢٩٤/١ وانظر الجني الداني ٥٣٣ والمصادر التي أحال عليها.

ومنهم مَنْ قال إِنَّمَا نَصَبِ الْأَوَّلَ لَا نَهَا لَو رَفَعْتَهُ لَا دَى ذَكَ إِلَى أَنْ
يَتَّصِلَ بِهَا إِذَا كَانَ ضَمِيرًا ، لِأَنَّ الْمَبْتَدَأَ يَكُونُ مَظْهَرًا وَمَضْمَرًا ، فَكُنْتَ تَقُولُ
"إِنْتِ" فَتَسْكُنُ الْآخَرَ لَا جَلَّ الْفَاعِلِ ثُمَّ تَحْتَاجُ لِفَكِّ الْإِدْغَامِ وَتَحْرِيكِ مَا
قَبْلَ هَذَا السَّاكِنِ ، وَكَانَ هَذَا تَغْيِيرًا كَثِيرًا .

وهذا لا يلزم لأنه كان يكون المضمرة المرفوعة مع هذه الحروف غير
متصلة بمنزلة مع " ما " الحجازية تقول : " ما أنت قائماً " و " ما أنا " (١)
ضاحكاً " وما هو خارجاً " ، ونحو ذلك فكما لا يلزم إيصاله هنا كذلك
لا يلزم في هذا .

وقال ابن السراج : إِنَّمَا قَدَّمَ الْمَنْصُوبَ عَلَى الْمَرْفُوعِ لِيُفْرَقَ بَيْنَ
الْحَرْفِ وَالْفِعْلِ (٢) .

وقال الزجاج : لِيُفَصَّلَ بَيْنَ مَا يَشْبَهُ بِالْفِعْلِ وَلِفِظِهِ لِقَطِّ الْفِعْلِ
- كَأَنَّهُ يُسِيرُ إِلَى كَانٍ وَأَخَوَاتِهَا - وَيَبِينُ مَا يَشْبَهُ بِالْفِعْلِ وَلَيْسَ لِفِظِهِ
لِقَطِّ الْفِعْلِ .

ويحتمل أَنْ قَدَّمُوا الْمَنْصُوبَ لِأَنَّهُ رَأْسُ الْعِنْدَةِ فِي الْأَصْلِ ، فَإِنَّهُ الَّذِي
يَسْنَدُ إِلَيْهِ الْكَلَامُ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى ، وَهُمْ يَقْدَمُونَ فِي كَلَامِهِمْ مَا هُمْ بِهِ أَهْمٌ
وَبَيَانُهُ أَعْنَى (٣) .

(فصل)

فإن قيل : فإذا شُبِّهَتْ بِالْأَفْعَالِ وَكَانَ الْخَبَرُ بِمَنْزِلَةِ الْفَاعِلِ ، فَكَيْفَ
يَصِحُّ أَنْ يَقَعَ مَوْقِعَ الْفَاعِلِ جُمْلَةً ؟

فالجواب : أَنَّ ذَلِكَ فِيمَا يَخْبِرُ عَنْهُ ، وَهَذَا مُشَبَّهٌ بِهِ فَلَا يَلْزَمُ فِيهِ ذَلِكَ ،
وَلَيْسَ مَا شَبَّهَ بِغَيْرِهِ يَلْزَمُ أَنْ يَجْرِيَ مَجْرَاهُ فِي جَمِيعِ وُجُوهِهِ وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي بَابِ
" كَانِ " نَحْوَ هَذَا .

(١) غامضة في الصورة ولعل ما أثبتناه صواب .

(٢) الأصول ١/٢٧٨ .

(٣) انظر الكتاب ١/٣٤٤ .

قوله : " كل حرف يلي الفعل مرة والاسم أخرى ، فلا أصل ألا يعمل "
مثال ذلك : هل قام زيد ؟ وهل زيد أخوك ؟ // وما قام زيد ،
وما زيد قائم ونحو ذلك .

وقوله : " وما اختص بالاسم أو بالفعل ولم يكن كالجزء منه وجب
أن يعمل " .

يعني بذلك حروف الجر فإنها مختصة بالأسماء وتعمل فيها وحروف
الجزم والنصب فإنها مختصة بالأفعال وتعمل فيها .

ومثال ما هو مختص بالاسم ولا يعمل فيه ، لأنه كالجزء منه - لام
التعريف والتنوين ونحو ذلك ، ومثاله في الفعل قَدْ وَالسَّيْنِ وَسَوْفَ إِذْ لَا يَفْصَلُ
بينها وبين ما تدخل عليه إلا بالقسم نحو " قَدْ - وَاللَّهِ - خَرَجَ زَيْدٌ " .

وقالوا : " لَقَدْ قَامَ " " وَلَسَوْفَ يَقُومُ " وهذه اللام لا يفصل بينها
وبين الفعل بشيء ، وقالوا : بِالرَّجُلِ ، ولا يفصل بين حرف الجر والمجرور
بشيء ، ولم يقولوا : لسيقوم وقالوا : لسوف يقوم ؛ وعلة ذلك أن
أربعة أحرف متحركات في كلمة واحدة ، ويحتمل ما لا تتوالي (١) ذلك .

فإن قيل : فلا شيء لم تعمل أدوات التحضيض وهي مختصة
بالفعل ، وليست كالجزء منه ، بدليل أنهم قد يضمرون بعدها الفعل نحو :
هَلَّا زَيْدًا ضَرَبْتَهُ ؟

فالجواب : أنهم راعوا لفظ " هل " (٢) و " لا " إذ هو (٣) موجود
فيها ، وقال بعضهم : لما كثر إضمار الفعل بعدها ، وصار الاسم يليها كثيراً
صارت كأنها غير مختصة .

- (١) تكلمة يتم بها الكلام .
(٢) في المصورة : " وهل " وكان " الواو زائدة .
(٣) يعني عدم الاختصاص .

فان قيل : وَمِنْ أَيْنَ يَتَوَصَّلُ إِلَى معرفة أَنَّ الحرفَ جُعِلَ مع ما بعده كالجزء منه أَوْ لَمْ يَجْعَلْ .

فنقول : يعرف ذلك بَعْدَمِ الفَصْلِ بينهما ووجوده ، وبالعمل ، فما عَمِلَ ليس كالجزء منه وما لم يعمل فهو كالجزء منه ، وهذا حَسْبُ لَفْوِي .

وقوله : " وكل حرفٍ اتصل بالاسم وعمل فيه فأصله أن يعمل الجر . "

مثاله : " مررتُ بزيدٍ و " دخلتُ إلى عمروٍ " و " أكلتُ من الرِّيفِ " وكانَ هذه الحروفُ موصلةً إلى أفعالٍ إلى الأسماءِ ، فأشبهتِ المضافَ والمضافَ إليه وأصلُ الخفضِ الإضافةُ .

وقوله : ولا يعملُ الرفعُ والنصبُ إلا بشيئه لما يعملها .

يعني أن الرفعُ والنصبُ قد استقرَّانِهما مِنْ عَمَلِ الفِعْلِ ، فلا ينبغي أن يعملها من الحروفِ إلا ما أشبه الفِعْلَ ، وأما الجرُّ فلم يستقرَّ [أنه] (١) من عملِ الفِعْلِ ، فيعمله ما لم يشبه الفِعْلَ .

وقوله : كشبه إن واخواتها بالأفعالِ في المعنى .

يعني في المعنى الذي أوجب لها العمل ، وهو الاختصاصُ وأنها ليست كالجزء منه .

وقوله : " والذي استحقتَه بذلك أن حذفتُ من مضعفها سوى لعلِّ

تخفيفاً .

أي أنهم قالوا : إنَّ وأنَّ وكانَ ولكنَّ ، ولم يقولوا في لعلِّ لعلِّ ، لأنَّ الحذفَ تصرفٌ والتصرفُ ليس بابه (٢) أن يكونَ في الحروفِ لكن ساغ هنا ، ولشبه هذه الحروفِ بالفِعْلِ ، ولم يحذف منها [في] (١) نحو " لعلِّ " منبهةً على أن الأصلَ ألا تحذفَ .

(١) تكملة يتم بها الكلام .

(٢) في المصوِّرة : بانه ، تحريف .

وقوله : " وَأَنَّ لِحَقَّتْهَا مَعَ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ نُونُ الْوَقَايَةِ نَحْوَمَا مَضَى مَفْصَلًا " .

يعني ما ذكر في باب النعت حين قال (١) : " وتلحق معه في إِنْ وَأَخْوَاتِهَا ، ولا تلزم إلَّا في " ليت " ، فَإِنَّهَا لَا تَطْرُقُ مِنْهَا مَعَهُ إِلَّا فِي الشَّعْرِ " ، وذلك أَنَّ هَذِهِ النُّونَ إِنَّمَا لِحَقَّتْ هَذِهِ الْأَحْرَفَ ، لَا نَهَّيَا لِمَا عَمِلَتْ عَمَلُ الْفِعْلِ أُجْرِيَتْ مَجْرَاهُ فِي لِحَاقِ نُونِ الْوَقَايَةِ ، لِشَبْهِ قَالُوا : إِنْني وَأَنْني وَلَكِنْني وَكَأَنْني وَلَعْلَني وَلَيْتَني .

وإِنَّمَا جَازَ حَذْفُهَا فِيمَا عَدَا " ليت " لَا مَرِينِ : أَحَدُهُمَا : أَنَّ لِحَاقَ نُونِ الْوَقَايَةِ لَهَا أضعفُ مِنْ لِحَاقِهِ الْفِعْلَ ، لِأَنَّهَا لِحَقَّتْهَا بِالْحَمْلِ عَلَى الْفِعْلِ .

والآخر : كراهية اجتماع الأمثال في إِنْني وَأَنْني وَكَأَنْني وَلَكِنْني والمقاربات في مثل لعلّني ، لأنَّ اللَّامَ تَقَارِبُ النُّونِ فِي الْمَخْرَجِ ، وَلِذَلِكَ تُدْغَمُ فِيهَا ، وَلِذَلِكَ كَانَ حَذْفُ نُونِ الْوَقَايَةِ فِي " لعلى " أَقْلَ مِنْ حَذْفِهَا فِي أَخْوَاتِهَا ؛ لِأَنَّ اجْتِمَاعَ الْأَمْثَالِ أَثْقَلُ مِنْ اجْتِمَاعِ الْمُتَقَارِبَاتِ ، وَلِزِمَتْ فِي لَيْتَني ، لِأَنَّ نُونَهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ لِحَاقِهَا اجْتِمَاعُ امْتِثَالٍ ، وَلَا اجْتِمَاعُ مُتَقَارِبَاتٍ ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَقُولُوا : لَيْتَني ، فَيَحْذَرُونَهَا إِلَّا فِي الشَّعْرِ نَحْوَ قَوْلِهِ :

* كَمْنِيَّةٌ جَابِرٌ إِذْ قَالَ : لَيْتَني * [٤٠٤] (٢)

وكقوله :

٦٤٢ - فَيَالَيْتَني إِذَا مَا كَانَ ذَاكُمْ شَهِدْتُ فَكُنْتُ أَوْلَهُمْ نَزُولًا (٣)

وقوله : " وَأَنَّ طَلَبْتَ اسْمِينَ " (٤)

(١) يعني الجزولي انظر الجزولية (الأزهرية) ل ١٠ أ .

(٢) سبق تخريجه ٥٦٤ .

(٣) البيت لورقة بن نوفل وهو في السيرة ١٩٢ وقافيته : ولوجا وهي رواية

هامش المصورة وروي القصيدة التي فيها البيت الجيم المفتوحة ، والمقاصد

النحوية ٣٦٥ / ١ وشرح التصريح ١ / ١١١ منسوباً لبحير الراهب .

(٤) بعده في الجزولية " طلب الفعل المتعدى لهما " .

يريد : أَنَّ معاني هذه الحروف لا يقتضي الدخول على المبتدأ والخبر دون الفعل والفاعل وإنما خصت بالدخول على المبتدأ والخبر لشبهها بالأفعال ، فتأتي بدخولها على المبتدأ والخبر وهما اسمان مشبهة للفعل المتعدي ، ويكون عدم دخولها على الفعل لشبهها له . ولو أسقط هذا لكان أجوزاً ، إذ (١) اختصاصها هو الذي به أشبهت الفعل .

وقوله : " وَأَنَّ فَتَحَتْ أَوْ آخَرَهَا كَالْمَاضِي " .

يمكن أن يكون السبب في ذلك [ما ذكر] (٢) أو استثقال الكسر مع التضعيف أو مع الياء في " ليت " .

وقوله : " إِلَّا أَنَّهَا قَدِمَ فِيهَا وَجُوبًا مَا أَصْلُهُ أَنْ يَتَأَخَّرَ [فِي الْفِعْلِ] (٣) تنبيهاً على أن عملها غير متأصل " .

يشير إلى أحد الوجوه التي ذكرنا (٥) قبل في نصب الاسم ورفع الخبر ، وهو أنه لما كان عملها فرعاً ، لأنه بالحمل على الفعل ، جعل معمولها أيضاً مشبهاً فرعاً للمناسبة بينهما .

وتلخيصه أن تقديم المنصوب على المرفوع فيما شبه هذا به فرع ، نحو : " ضَرَبَ زَيْدًا عَمْرُو " ، وعمل هذه الحروف فرعٌ فجعلوا معمولها مناسباً // لعملها ؛ تنبيهاً على أن عملها غير متأصل .

٤٧.

وزعم بعض النحويين (٦) أن هذه الحروف في بعض اللغات تنصب اسمين - أعنى المبتدأ والخبر - وأشدوا على صحة ذلك قول الشاعر :

-
- (١) في الصورة : إذا ، والصواب ما أثبتناه .
 - (٢) تكملة يتم بها الكلام وانظر ما سبق ص ٩٨٤ .
 - (٣) قبله في الجزولية " وَأَنَّ رَفَعْتَ أَحَدَهُمَا وَنَصَبْتَ الْآخَرَ كَمَا يَفْعَلُ الْفِعْلُ الْمُتَعَدِي إِلَّا أَنَّهَا ... الخ .
 - (٤) تكملة من الجزولية .
 - (٥) انظر ما سبق ص ٩٨٨ .
 - (٦) ذهب - إلى أن ذلك لفة - أبو عبيد القاسم بن سلام وابن السيد وابن الطراوة انظر طبقات فحول الشعراء لابن سلام ١ / ٧٨ ، وابن الطراوة النحوي ١٧٠ وما بعدها مع المصادر التي أحال عليها .

٦٤٤- إذا اسودَّ جَنَحُ اللَّيْلِ فَلتَأْتِ وَلتَكُنَّ
خُطَاكَ خِفَانًا ، إِنْ حَرَّاسَنَا أُسْدَا (١)

وقال آخر :

٦٤٤- إِنْ العَجُوزُ خَبَةٌ جَرُوزَا
تَأْكُلُ كُلَّ لَيْلَةٍ قَفِيْرَا (٢)

وقال العُمَانِيُّ يَصِفُ فَرَسًا :

٦٤٥- كَانَتْ أذُنِيهِ إِذَا تَشَوَّفَا
قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مَحْرَفَا (٣)

وقال آخر :

٦٤٦- يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعَا * (٤)

وقال :

٦٤٧- يَا لَيْتَ مُدَّةَ دَهْرِي كُلَّهُ رَجَبَا * (٥)

- (١) البيت لعمر بن أبي ربيعة وهو في شرح الجمل لابن عصفور ٤٢٤/١ والبحر المحيط ٤٤٤/٤ و ٢٨٣/٨ والجنبي الداني : ٣٨٠ وشرح أبيات المغنى ١٨٣/١ والهمع ١٣٤/١ والصبان على الاشموني ٢٦٩/١ .
- (٢) البيتان مجهولان وهما في النوادر ١٧٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٢٥/١ ، ٤٢٦ ، والهمع ١٣٤/١ .
- (٣) البيتان في (ديوان العماني) وهو ضمن مجلة معهد المخطوطات المجلد ٢٧ الجزء الأول ٩٥ وهما في الكامل ١٤١/٣ والخصائص ٤٣٠/٢ وشرح الجمل ٤٢٥/١ والضرائر ١٠٨ والخزانة ٢٩٢/٤ ورواه الكوفيون : قادمًا أو قلما محرفًا ، يريد : قادمتان أو قلمان محرفان ، وحذف نون المثني ما يجيء في الشعر . القادمة : الريشة في مقدمة جناح الطائر .
- (٤) البيت للعجاج في ملحقات الديوان ٢٠٦/٢ (السطلي) . وهو من شواهد الكتاب ١٤٢/٢ وشرح ابن يعيش ١٠٣/١ ، ١٠٤ ، ٨٤/٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٢٥/١ ورفص المباني ٢٩٨ والخزانة ٢٩٠/٤ .
- (٥) صدره : لكنَّه شاقه أن قيل ذا رجب وهو لعبدالله بن مسلم الهذلي (إسلامي) من قصيدة في شرح أشعار الهذليين ٩١٠ ورويتها الباء المفتوحة . وهو في الإنصاف ٤٥١ والمقاصد النحوية ٩٦/٤ والتصريح ١٢٥/٢ والرواية في أشعار الهذليين * يا ليت عدَّةَ حَوْلِ كُلِّ رَجَبَا *

وهذا عند البصريين متأول على حذف الخبر لفهم المعنى والنصب
على الحال أو على الذم، والتقدير: إن حراسنا تجدهم أسدا، وياليت
أيام الصبا أقبلت راجعا، وخبّة منصوب على الذم، والخبر "تأكل"
- وأما:

* كَانْ أذْنِيَهْ * [٦٤٥]

فإن الأصمعي وأبا عمرو لحنا قائله بحضرة الرشيد، ولولا أنه غير
فصيح لما فعلا ذلك -، وياليت مدة دهري كله كانت رجيا .

وزعم الفراء أن ذلك مختص بليت، وأنشد البيتين المتقدمين .

وكذلك زعم بعضهم (٢) أن لعل تجر، وأنشدوا:

٦٤٨- وداع دعا : يا من يجيب إلى الندى

فلم يستجبه عند ذاك مجيب

فقلت ادع أخرى وارفع الصوت دعوة

لعل أبي المغوار منك قريب (٣)

(١) قال المبرد في الكامل ١٤١/٣ "وحدثت أن العماني الراجز أنشد
الرشيد في صفة الفرس: كائ أذنيه... الخ فعلم القوم أنه قد لحن،

ولم يهتد أحد لإصلاح البيت إلا الرشيد، فإنه قال له: قل "تخال
أذنيه إذا تشوفا" والراجز وإن كان لحن فقد أحسن التشبيه .
(٢) الجريهما لغة عقيل حكاها أبو زيد والأخفش والفراء وأنكرها الفارسي
وغيره، السمع ٣٣/٢ وانظر النوادر ٣٧ ومعاني القرآن للأخفش
١٢٣، ١٢٤، والإفصاح ١١٠، ١١١ والجني الداني ٥٣٠، ٥٣١ .

(٣) البيتان لكعب بن سعد الفنوي (إسلامي، تابعي) وهما من
الأصمعية رقم ٢٥، الأصمعية ٩٥، ويروي: لعل أبا المغوار،
ولعل أبي المغوار (بكسر لام لعل) .

وانظر الشاهد في الإفصاح ١١٠، وأما مالي ابن الشجري وشرح الجمل

٤٢٦/١، والخوانة ٣٧٠/٤ وغير ذلك كثير .

وقد تكسر لامها إذا جرت قال :

٦٤٩- لَعَلَّ اللَّهُ فَضْلَكُمْ عَلَيْنَا بشيءٍ أَنْ أُمَّكُمْ شَرِيحًا (١)

ويتخرج الأول على : لعله لا ببي المغوار منك جواب قريب ، فحذف ضمير الشأن والموصوف وحرف الجر وأبقى عمله ، كقول ربيعة - وقد قيل له : كيف أصبحت - فقال : خير ، عافاك الله ، أراد : على خير أو بخير ، وكقوله : لاء أنت يريدون : لله أنت ، ونحو قوله :

* رسم دارٍ وقفت في طلله * [٦٤٩]

أراد : رب رسم دارٍ ، فحذف حرف الخفي وأبقى عمله .

وأما : * لَعَلَّ * [٦٤٩]

فيبقى فيها مع الظاهر ، لأنها لم تثبت ناصبة ورافعة بالكسر (٣) ولا تتعلق بشيءٍ كولا مع المضمر والحرف الزائد نحو : بحسبك زيد ، أي : حسبك زيد وقال :

٦٥٠ * لولاك هذا العام لم أحجج * (٤)

وقوله : "وكل مبتدأ لا تدخل عليه كان" لا تدخل عليه "إن" .

(١) البيت مجهول وهو في الاقتضاب ٤٦٠ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٢٧/١ ، والمقرب ١٩٣/١ والخزانة ٣٦٨/٤ والمقاصد النحوية ٢٤٧/٣ وغيرها .

(٢) سبق ٩٣٤ ، ٣٣٥ .

(٣) يعني كسر لام لعل قال ابن عصفور في شرح الجمل ٤٢٧/٩ بعد إيراده تخريج الشواهد السابقة ، وإتمك تكلف ذلك [التخريج] لأن

لعل قد استقر فيها نصب الاسم ورفع الخبر ، فلا تخرج عما استقر فيها

إن أمكن ، وأما لعل الله ، فإن لعل المكسورة اللام لم يستقر فيها

نصب الاسم ورفع الخبر فيبقى فيها مع الظاهر من أنها جارة إلخ . .

(٤) صدره : * أو مت بعينيهما من اليهودج *

و ينسب للمرجي ولعمري بن أبي ربيعة

وهو في الأمل الشجرية ١٨١/١ والانصاف : ٦٩٣ وشرح ابن

يعيش ١١٩/٣ ، ١٢٠٠ ، والخزانة ٤٢٩/٢ والنهج ٣٣/٢ .

وذلك أسماء الشرط وأسماء الاستفهام وكم الخبرية ، للنزوم الصدر
وأن هذه الحروف لها غير متصرفية فلا تعمل في المفعول مقدماً ، وكذلك " ما " ^و
التعجبية للنزوم الصدر وأنها للمثل (١) ، وكذلك " أيمن الله " لعدم التصرف
فلا تعمل في المفعول هذه الحروف للنزوم التقديم . وكان ينبغي له أن يتم
بما ذكرنا .

وقوله : " ولا تدخل أيضا على المبتدأ الذي خبره مفرد فيه معنى
الاستفهام بخلاف ما كان إلى صار " .

أي لا يجوز هنا لعدم التصرف فلا تعمل في المفعول مقدماً وكان
وأخواتها أفعال متصرفية فتعمل في الخبر مقدماً ، وكذلك ما لا يحتمل الصدق
والكذب من الجمل ، لأن مقتضاه الطلب وهو حاصل عند التلطف ، فلا فائدة
في ترجيه ولا تمنيه ، ولا يوءد إلا ما يحتمل أن يكون عند المخاطب ، ألا
يكون ، ولا يعقل مع كان ، فأما قوله :

٦٥١- إن الذين قتلتم أمم سيدهم لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناماً ^و
وقول الآخر :

ولو أصابت لقات وهي صادقة ^و إن الرياضة لا تنصبك للشيب ^(٣) [١٧٨]

فعلى إضمار القول ، وكثيراً ما يضر ^و ، فكانه قال : يقال لكم لا تحسبوا ،
ويقال فيها : لا تنصبك للشيب .

وقوله : " ولا يجوز تقديم الخبر فيها ولا توسيطه بخلاف ما كان " .
يعنى أنها غير متصرفية في نفسها ، فلا تتصرف في مفعولها .
وقوله : " إلا أن يكون ظرفاً فيجوز التوسيط " .

-
- (١) الكتاب (١) / ٧٣ .
(٢) البيت لا بني مكنت (جاهلي) وهو في الأماشي الشجرية (١) / ٣٣٢
وشرح الجمل لابن عصفور (١) / ٤٢٨ وشرح أبيات المغني (٧) / ٤٢٩ ،
وشرح التصريح (١) / ٢٩٨ والهمع (١) / ١٣٥ .
(٣) سبق تخريجه (٣٥٧) .

مثاله : **إِنَّ أَمَامَكَ زَيْدًا ، وَإِنَّ فِي الدَّارِ عَمْرًا بِإِلَانٍ** (١) **العرب** اتسمت في الظروف والمجزورات ما لم تتسع في غيرها (٢) وقد تقدم .

وقوله : " وهذه الحروف إذا دخلت عليها " ما " كان الإلفاء أحسن ، وقد تعمل ، والعمل في **إِنَّ** و **أَنَّ** أضعف منه في أخواتها . وموضع السماع " ليت " .

اعلم أن " ما " إذا لحقت هذه الأحراف بطل إعمالها إلا " ليت " (٣) فيجوز إعمالها هذا مذهب أبي الحسن الأقفش ، وظاهر مذهب سيبويه (٤) وهو الصحيح ويعضده القياس والسمع ، وذلك أنها بدخول " ما " زال اختصاصها بالأسماء إلا ليت " فلم يسع ليتها يقوم زيد " وأيضاً لم يسع الإعمال إلا في " ليت " في قوله :

* قالت : **أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا** * [٣٧] (٥)

فأما قول أبي القاسم الزجاجي : **وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : إِنَّمَا زَيْدًا قَائِمٌ فِقْيَاسٌ** منه (٦) ، لأن ما قيس على كلام العرب فهو منه (٧) ، وقاس أبو بكر وأبو إسحق (٨) على " ليت " **لَعَلَّ** و **كَأَنَّ** ، لأنهما يغيران المعنى مثلها . والصحيح ما تقدم ، وأما عدم الاختصاص في قوله تعالى * **أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا** * (٩) ، و * **إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ** * (١٠)

(١) في الصورة : **وَلَانَ** ، وكان الواو زائدة .

(٢) الجمل : ٦٥ .

(٣) انظر الهمع ١٤٣/١ ، ١٤٤٠ .

(٤) قال سيبويه وأما ليتها زيدا منطلق فإن الإلفاء فيه حسن " الكتاب ١٣٧/٢ .

(٥) سبق ٤٩٧ ، ٥٤٠ ، ٦٤١ .

(٦) الجمل : ٢٩٥ .

(٧) هذه عبارة المازني فيما ذكره ابن جني في الخصائص ٣٥٧/١ وعقد فيه

بابا بعنوان " باب في أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب "

(٨) هما ابن السراج والزجاج . وانظر الهمع ٤٣٣/١ .

(٩) الآية ١١٥ من سورة المؤمنون .

(١٠) الآية ٢٨ من سورة فاطر .

وقال الشاعر :

أَعِدْ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمَقِيدَا (١) [٢٧٤]

وقال الله تعالى // * كَأَنَّمَا يَسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ * (٢) فلما لم تختص لم تعمل ، ولما اختصت "ليتما" عملت [وأجاز ابن درستويه في هذا اللفظ أن تكون هذه الحروف عاملة وأن "ما" اسم مبهم بمعنى الأمر ، فكانه قال : إن الأمر زيد قائم ، ولعل الأمر زيد قائم] وقد جعل سيبويه الرفع (٣) في بيت النابغة :

* قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا * [٢٧١] (٤)

من وجهين : فأحد الوجهين : أن تكون "ما" حرفاً كافياً مبطلاً للعمل .
والثاني : أن تكون اسماً بمعنى الذي كأنه قال : ليت الذي هو هذا الحمام لنا كقوله تعالى * مثلاً ما بعوضة * (٥) بالرفع (٦) ، وقول امرئ القيس :

٦٥٢- * ولا سيما يوم بدارة جلجل * (٧)

بالرفع (٨) .

-
- (١) سبق تخريجه ٤٩٨ .
(٢) الآية ٦ من سورة الأنفال .
(٣) رواية الرفع سمعها سيبويه من روية انظر الكتاب ١٣٧/٢ ، ١٣٨ .
(٤) سبق ٤٩٧ ، ٤٥٥ ، ٦٤٤ ، ٩٩٨ .
(٥) الآية ٢٦ من سورة البقرة وقرأه الرفع قرأ بها الضحاك وإبراهيم ابن أبي عجلة ورؤية بين العجاج وقطرب انظر البحر ١/١٢٣ .
(٦) تقديره : " مثلاً الذي هو بعوضة " .
(٧) صدره : * ألا رب يوهم لك منهن صالح *
والبيت لامرئ القيس من معلقته الديوان : ١٠ .
وهو في شرح ابن يعيش ٨٦/٢ والخزانة ٦٣/٢ ، وشرح التصريح ١٤٤/١ والهمع ١٣٤/١ .
(٨) قال أبو بكر الأتباري : وقوله " ولا سيما يوم بدارة جلجل " معناه التعجب من فضل هذا اليوم أي هو يوم يفضل الأيام ، والتقدير ولا مثل الذي هو يوم ، فما بمعنى الذي ، واليوم مرفوع بإضمار هو الخ . شرح القصائد السبع : ٣٣ .

طَلَّ : إِلَّا أَنَا إِذَا جَعَلْنَاهَا حَرْفًا فَإِنَّ الْإِلْغَاءَ فِيهِمْ كَلِمَةٌ أَحْسَنُ
مِنَ الْأَعْمَالِ لضعفهنَّ عن الأفعال ، فكرهوا الفصلَ بينهما وبين المفعولِ
بشيءٍ والإعمالُ عَرَبِيٌّ ، والإعمالُ في "ليت" و"لعل" و"كان" "أحسنُ"
من الباقي حين غَيَّرَتْ "كَانَ" و"ليت" و"لعل" معنى الابتداء ولم
تغيره "إِنَّ" و"أَنَّ" و"لَكِنَّ" ، فلما غَيَّرْنَ معنى الابتداء قَوِيَّ فِيهِمْ
معنى الأفعال ، ولذلك أُعْلِنَ فِي الْحَالِ قَالَ :

٣٥٣ - * كَانَهُ خَارِجًا مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ (١) *

وكذلك مَعْلَنَ فِي سَائِرِ الْفَضَلَاتِ الْجَارِيَةِ مَجْرَى الْحَالِ مِنَ الظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ وَالْمَفْعُولِ
مَعَهُ بِخِلَافِ "إِنَّ" و"أَنَّ" و"لَكِنَّ" .

وَإِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِنَّ "مَا" وَوَقَعَ بَعْدَهُنَّ مَا لَمْ يَكُنْ يَلِيهِنَّ فِ "مَا"
حَرْفٌ مَهْيَبٌ لهنَّ لِلدَّخُولِ عَلَى مَا لَمْ يَكُنْ يَدْخُلُنَّ عَلَيْهِ ، كَمَا تَفْعَلُ بَرَبٌ مِنْ
نَحْوِ قَوْلِهِ :

٣٥٤ - رَبِّمَا أَوْفَيْتَ فِي عِلْمِ تَرْفَعُنَّ ثَوْبِي شِمَالَاتٍ (٢)

(١) عَجْزُهُ : سَقُودٌ شَرِبَ نَسْوَهُ عِنْدَ مُنْفَتَاقِ .

وهو للنايبة الذبياني في ديوانه : ١٩ من قصيدته المشهورة :
يا دارمِيَّةَ بِالْعِلْيَاءِ فَالسَّنْدِ أَقْوَتْ ، وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَبْدِ
وهو في الخصائص ٢٧٥/٢ والأمال الشجرية ١٥٦/١ ، ٢٧٧/٢
ورصف المباني ٢١١ ، ٢٩٥ ، والخزانة ٥٢١/١ .
والهيا في قوله "كأنه" عائدة على اطردي في البيت السابق لهذا
البيت وهو قرن الثور والضمير في "صفحة" عائد على كلب اسمه
ضمران مضى في القصيدة .

(٢) البيت لجذيمة الأبرش آخر ملوك قضاة بالحيرة يقال له الوضاح لبرص
به ، وهو من شواهد الكتاب ٥١٨/٣ والنوادر ٢١٠ والمقتضب ١٥/٣
والأمال الشجرية ٢٤٣/٢ ، وشرح ابن يعيش ٤٠/٩ وشرح الجمل
لاين عصفور ٥٦١/٢ والمقرب ٧٤/٢ والضرائر : ٢٩ والخزانة
٥٦٧/٤ وغير ذلك كثير .

قلت : وما قدمناه من مذهب الأَخْفَشِ وسيبويه هو الصحيح ، والله أعلم .

وقوله : " ولكنها لا تدخل على أخبارها ، ولا على أسمائها المفصول بينها وبين أخبارها ، ولا على معمول خبرها المقدم عليه ، ولا على الفصل بين اسمها (١) وخبرها - اللام (٢) سوى " إِنْ " .

مثال دخول اللام على الخبر : إِنْ زِيدًا لِقَائِهِ ، ومثال دخولها على اسم " إِنْ " قولك : إِنْ فِي الدَّارِ لَزِيدًا ، والصواب في هذا الموضع أَنْ يَقُولَ : ولا على أسمائها المفصول بينها وبينها بأخبارها (٣) ، وإلا فَآيَ فصل بين الاسم والخبر هو تقديم وتأخير .

ومثال معمول الخبر المقدم عليه : إِنْ زِيدًا لَطَعَامِكَ أَكَلُ .

ومثال الفصل بين اسمها وخبرها : إِنْ زِيدًا لِهَوِّ الظَّرِيفِ .

ولدخول اللام على الخبر شرطان : أحدهما : ألا يتقدم الخبر على الاسم والأخرى يكون فعلاً ماضياً متصرفاً ، فإن كان غير متصرف كـ " نَعِمَ " جاز : إِنْ زِيدًا لِنَعْمِ الرَّجُلِ ، وإِنْ عَمراً لِبَيْتِ الفِلاَمِ .

ولدخولها على الاسم شرط واحد وهو : ألا يلي إِنْ نحو ما ذكر (٤) .

وعلى معمول الخبر شرطان :

الأول يلي إِنْ فلا يجوز إِنْ لِيكَ زِيدًا واثق .

وَأَنْ يَكُونَ مَتَقَدِّمًا عَلَى عَامِلِهِ فَإِنْ تَأَخَّرَ لَمْ يَجْزُ أَنْ يَجُوزَ : إِنْ زِيدًا واثق لِيكَ .

واختلفوا في جواز : إِنْ زِيدًا لِيكَ لَوَاقِحُ وَإِنْ زِيدًا لَطَعَامِكَ لَا كِمَلُ

فَأَجَازَةُ المَبْرُودِ عَلَى طَرِيقَةِ التَّأَكِيدِ ، وَمَنْعُهُ الزَّجَاجُ (٥) وَاحْتِجَ بِأَنَّ الحَرْفَ إِذَا وَكَّدَ أُعِيدَ مَعَ مَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ ، نَحْوَ قَوْلِهِ :

* وَلَا لِلِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءٌ * [١٥٢] (٦)

فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى * وَإِنْ كَلَّا لَمَا لِيَوقِفِيهِمْ * (٧) فَلَا وُلَى (٨) لَامٍ إِنْ ، وَالثَّانِيَةُ

(١) في المصورة : أو ، وأثبتنا ما في الجزولية ، وسيأتي صوابه بعد قليل أيضاً .

(٢) " اللام " فاعل " لا تدخل " .

(٣) هذا ما قاله الجزولي في الجزولية - نسخة المكتبة الأزهرية ل ٢٤ ب .

(٤) مثاله : إِنْ فِي الدَّارِ لَزِيدًا ، وان من القوم لا خاك . انظر المقتضب ٢ / ٣٤٤ .

(٥) قال ابن عصفور في شرح الجمل ١ / ٤٣٢ وهو الصحيح .

(٦) سبق ص ٢٨٠ ، ٤٥٣ ، ٦٦٨ .

(٧) الآية ١١١ من سورة هود .

(٨) في المصورة : الأ ول ، والصواب ما أثبتناه .

جواباً للقسم المحذوف .

وإنما انفردت إن بدخول اللام ، لأن "إن" لما لم تُغَيَّرْ معنى الابتداء ، ولا حكمه إن تكون جواباً للقسم كما كان هو كذلك ، أدخلوا معها لام الابتداء ، وكان الأصل أن تدخل على اسم فكرهوا [اجتماع] حرفين لمعنى (١) فأخروها للخبر الذي هو اسم ، لأنه المبتدأ في المعنى ، أو الفعل المضارع ، لأنه يشبهه ، أو الجملة الاسمية ، وهو قليل - بالتشبيه أيضا ، أو فعل غير متصرف أيضا لشبهه بالاسم ، أو ظرف ، أو مجرور لنيابته مناب مستقر ، ولا يجوز إن زيدا لقام ؛ لأنه ليس المبتدأ ، ولا يشبه الاسم الذي هو المبتدأ في المعنى .

وتدخل على معمول الخبر إذا (٢) تقدم عليه ، لأنه من كماله ، وعلى الاسم إذا وقع موقع الخبر ، لعدم العلة من اجتماع حرفين لمعنى واحد ، وقد تدخل هذه اللام على خبر المبتدأ في الشعر كقوله :

أم الحليس لعجوز شهريه
ترضى من اللحم بعظم الرقبه [٤١٤]

وقال الآخر :

٦٥٥ - خالي لانت ومن عويف خاله
ينل العلاء ويكرم الأخوا (٥)

وأجاز الكوفيون دخولها في خبر لكن ، وأنشدوا :

٦٥٦ - * ولكنني من حبها لعמיד (٦)

وكأنهم قاسوه على "إن" لما لم تُغَيَّرْ المعنى وللسمع . ويحتل البيت التساويل

- (١) تكلمة يتم بها الكلام مستأني في صلاه
- (٢) المقتضب ٢/٢٤٣ .
- (٣) في المصورة "إذا" والصواب ما أثبتناه .
- (٤) سبق ٣٧٧ . القائل
- (٥) البيت مجهول وهو في شرح ابن عقيل ١/٢٣٧ وفي الخزانة ٤/٣٢٨ (عرضا) والمقاصد النحوية ١/٥٥٦ ، وشرح التصريح ١/١٧٤ والصبان على الأشموني ١/٢١١ ويروى البيت مكان "عويف" : جرير ، وتميم . صدره : * يلوموني في حب ليلي عوالي . *
- (٦) البيت مجهول ههنا في معاني القرآن للفراء ١/٤٦٥ ورسالة الملائكة ١٩٣ والإنصاف ٢٠٩ وشرح ابن يعيش ٨/٦٢ ٦٤٠ والضرائر لابن عصفور ٥٩ وشرح الجمل له ١/٤٣٠ والخزانة ٤/٣٤٣ وشرح ابن عقيل ١/٣٦٣ ويروى : لكمد ، وغير ذلك كثير .

وذلك أن تكون داخلة في خبرين وكأته في الأصل : " وَلَكِنْ إِنِّي " ثم نقل حركة الهمزة إلى النون فصار " وَلَكِنِّي " فاجتمعت النونات فحذفوا منها واحدة ونظيره قراءة بعضهم * لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي * (١) الأصل : لَكِنَّ أَنَا ثُمَّ نَقَلَ حَرَكَةَ الْهَمْزَةِ إِلَى النُّونِ ، وَسَكَنَ الْأَوَّلَ ، وَأَدْغَمَ فِي الثَّانِيَةِ -

[دخول اللام في خبر "أن" المفتوحة]

وقد دخلت في خبر " أن " في قراءة مَنْ قَرَأَ * إِلَّا أَنَّهُمْ لِيَأْكُلُونَ * (٢) بفتح الهمزة ، وقال الشاعر :

٦٥٧- [أَلَمْ تَكُنْ حَلْفَتَ] بِاللَّهِ الْعَلِيِّ (٣)

أَنْ مَطَايِكَ لَمِنْ خَيْرِ الْمَطِيِّ (٤)

وقال : ٦٥٨- واعلم أن تسليماً وتركباً لَلْأَمْشَاهِكِ وَلَا سَـَـوَاءُ (٥)

- (١) في البحر ١٢٢/٦ " وقرأ الكوفيون وأبو عمرو وابن كثير ونافع في رواية ورش وقالون : (لَكِنَّ) بتشديد النون بغير ألف في الوصل ، وبالف في الوقف ، وأصله " وَلَكِنْ أَنَا " نقل حركة الهمزة إلى نون لكن وحذف الهمزة فالتقى مثلاً فأدغم أحدهما في الآخر . وقيل : حذف الهمزة على غير قياس فالتقت نون لكن وهي ساكنة مع نون أنا فأدغمت فيها " وانظر الحجة لابن خالويه ٢٢٤ .
- (٢) هي قراءة سعيد بن جبير كما في الخصائص ٢٨٣/٢ والرضي على الكافية ٣٥٦/٢ وشرح ابن يميث ٦٤/٨ ٨٧٠ ومغني اللبيب (ط ٢) ٢٥٧ وانظر البحر ٤٩٠/٦ وفيه : وقرئ : أَنَّهُمْ بِالْفَتْحِ عَلَى زِيَادَةِ اللَّامِ وَأَنَّ مَصْدَرِيَّةَ التَّقْدِيرِ : إِلَّا أَنَّهُمْ يَأْكُلُونَ ، أَيْ : مَا جَعَلْنَاهُمْ رِسَالًا إِلَى النَّاسِ إِلَّا لِكُونِهِمْ مِثْلَهُمْ " . راجع : مَهْرُورَةُ الْفَرَقَلَاءِ .
- (٣) في المصورة : أقسم ، وليست رواية في البيت فيها لا يستقيم الوزن . وأثبتنا ما في المصادر . ويروى : " أَلَمْ تَكُنْ أَقْسَمْتَ " .
- (٤) البيت في الخصائص ٣١٥/١ والقوافي للتوحي : ٨٠ والضرائر لابن عصفور ٥٧ ورفص المبانى ٢٣٧ والخزانة ٣٢٨/٤ والهمع ١٤٠/١ .
- (٥) البيت لأبي حزام العُكَلِيِّ وهو في المحتسب ٤٣/١ والضرائر لابن عصفور ٥٨ والخزانة ٣٣١/٤ والهمع ١٤٠/١ وشرح التصريح ٢٢٢/١ ويروى بكسر " إِنَّ " قال البغدادي : وقد صحَّ ابن هشام (في شرح أبيات ابن الناظم) قال : إِنَّ بِالْكَسْرِ لِدُخُولِ اللَّامِ وَمِثْلُهُ * وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لِرَسُولِهِ * .

أرأنا: غير متشابهين، وهي زائدة في هذا الموضع كما زيدت في خبر أمسي في نحو قوله:

٦٥٩- مرها عجالى فقالوا كيف صاحبكم؟ قال الذى سألوا: أمسى لمجهودا // (١) ٤٧٤

وقال كثير:

٦٦٠- وما زلت في ليلى لذن أن عرفتها لكالهايم المقصى بكل مكان (٢)

وقال بعضهم: أني رأيت لسمحا، وفي الحديث: قد علمنا أن كنت لموء منا وروى: إن كنت لموء منا (٣) . وبأبه الشعر (٤) .

ولا يجوز: إن زيدا قائم لعندك ويجوز إن زيدا لا بوه قائم، ولا يجوز: إن زيدا أبولقائم، لأن خبر إن هي الجملة فلا تدخل اللام إلا في الصدر، قال ابن جنى (٥): وأخبرني أبو علي أن أبا الحسن حكى: إن زيدا وجهه لحسن، وهو من باب القليل الذى لا يجي إلا في الضرورة.

(١) البيت مجهول وهو في مجالس ثعلب ١٢٩/١ والخصائص ٣١٦/١، ٢٨٣/٢ وشرح ابن يعيش ٦٤/٨، ٨٧، والضرائر ٥٨ والخزانة ٣٣٠/٤ والمقاصد النحوية ٣١٠/٢ وغير ذلك كثير، ويروى: عجلا جمع عجل بضم الجيم كرجال جمع رجل، وعجالى جمع عجلان مثل سكارى جمع سكران.

(٢) البيت لكثير عزة ديوانه (١١٥) المنصف ٥٢/٣ والأمالى الشجرية ٢٢٢/١، ويروى "المذاري" مصدر ميمي بمعنى الذود وهو الطرد في الخزانة ٣٣٠/٤، ويكل بلار في الضرائر: ٥٨ قال في الخزانة ويروى: وما زلت من ليلى لذن طير شاربي إلى اليوم كالمقصى بكل سبيل ولا شاهد فيها، ويروى: بكل مرار في المفتى رقمه ٤٢٤ والمقاصد النحوية ٢٤٩/٢.

(٣) لم أجد الحديث برواية فتح همزة إن وأخرجه البخارى (بالكسر) في كتاب الوضوء (٣٧) ٥٧/١، ٥٨، وباب صلاة الكسوف (١٠) ٤٧/٢ ومالك في الموطأ كتاب صلاة الكسوف حديث رقم (٤) ص ١٨٨، ١٨٩ ويروى: إن كنت لموقنا.

(٤) يعني دخول اللام في خبر "أن" المفتوحة.

(٥) في المصورة: الجنى.

وقال أبو العباس شعلب : إِنَّ هَذِهِ اللَّامُ الدَّاخِلَةُ فِي خَيْرِ إِنْ بِإِزَاءِ الْبَاءِ
الدَّاخِلَةِ فِي خَيْرِ النَّفْيِ ، فَإِذَا قَالَ الْقَائِلُ : مَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، قُلْتَ : إِنْ زَيْدًا
قَائِمٌ ، وَإِذَا قَالَ : مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ قُلْتَ : إِنْ زَيْدًا لِقَائِمٍ . وَهَذَا الَّذِي قَالَ :
غَيْرَ لَازِمٍ ، بَلْ قَدْ تَقُولُ فِي جَوَابٍ مِنْ قَالَ : مَا زَيْدٌ قَائِمٌ (١) إِنْ زَيْدًا وَاللَّهِ
لِقَائِمٍ وَقَدْ تَقُولُ : إِنْ زَيْدًا لِقَائِمٍ عَلَى غَيْرِ تَقْدِيمِ نَفْيٍ وَلَا تَخْيِيلِهِ ، وَقَدْ يَجُوزُ
أَنْ تَكُونَ هَذِهِ اللَّامُ فِي خَيْرِ إِنْ زَائِدَةً دَاخِلَةً لِتَأْكِيدِ الْخَبَرِ وَلَمْ تَكُنْ مَقْدَرَةً قَبْلَ
إِنَّ ، وَقَدْ مُحْكِي دُخُولِ اللَّامِ عَلَى إِنْ إِذَا أُبْدِلَ مِنْ هَمَزَتِهَا " هَاءٌ " سَهَّلَ
ذَلِكَ زَوَالَ اللَّفْظِ (٢) قَالَ الشَّاعِرُ :

٦٦١- أَلَا يَا سَنَا بَرِّقِ عَلَى قَلْبِ الْجَمِيِّ لِمَهْنِكَ مِنْ بَرِّقِ هَلِي كَرِيمٍ (٣)

وقيل : بِإِثْنِهَا جَوَابُ قَسْمٍ مَحْذُوفٍ (٤) كَقَوْلِ الْآخَرِ :

٦٦٢- لِمَهْنِكَ مِنْ مَهْسِيَّةٍ لَوْ سَيِّمَةٌ عَلَى هَفَوَاتٍ كَاذِبٍ مَنْ يَقُولُهَا (٥)

وقال الآخر :

٦٦٣- * لِمَهْنًا لِمَقْضِي عَلَيْنَا التَّهَاجِرُ * (٦)

- (١) فِي الْمَصْوُورَةِ : قَائِمًا وَهُوَ خَطَأٌ .
(٢) قَالَ ابْنُ جَنِي " وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَوْضِعَ اللَّامِ فِي خَيْرِ إِنْ أَوَّلَ الْجُمْلَةِ قَبْلَ
" إِنْ " أَنَّ الْعَرَبَ لَمَّا جَفَا عَلَيْهَا اجْتِمَاعَ هَذَيْنِ الْحَرْفَيْنِ قَلَبُوا الْمَهْمَزَةَ
هَاءً لِيَزُولَ لَفْظُ " إِنْ " فَيَزُولُ أَيْضًا مَا كَانَ سَتْرَ كَرَاهَا مِنْ ذَلِكَ " .
(٣) الْبَيْتُ لِرَجُلٍ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ مَجَالِسُ شَعْلَبِ ٩٣/١ وَالْخَصَائِصُ ٣١٥/١ ،
١٩٥/٢ وَشَرْحُ ابْنِ يَعِيشَ ٦٣/٨ ، ٢٥/٩ ، ٤٢/١٠ ، وَالْمَقْرَبُ
١٠٧/١ وَشَرْحُ الْجَمَلِ ٤٣٣/١ وَالْخَزَائِنَةُ ٣٣٩/٤ وَغَيْرُ ذَلِكَ كَثِيرٌ وَيُرْوَى
عَلَا قَلْبٌ .
(٤) وَكَأَنَّهُ قَالَ : وَاللَّهِ لِمَهْنِكَ ، عَنْ شَرْحِ الْجَمَلِ .
(٥) الْبَيْتُ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ ٤٦٦/١ وَالْإِنْصَافُ ٢٠٩ وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ
عَصْفُورٍ ٤٣٣/١ وَالْخَزَائِنَةُ ٣٣٤/٤ (عَرْضًا) وَالْمِهْمَعُ ١٤١/١
(٦) صَدْرُهُ : أَبَاثْنَةَ حُبِّي ، نَعَمْ ، وَتَحَاضِرٌ .
وَهُوَ فِي شَرْحِ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٤٣٣/١ وَالْخَزَائِنَةُ ٣٣٣/٤ وَاللِّسَانُ
(أَلِ) .

وقيل: إِنَّ المحسنَ تغييرُ اللفظِ، وقيل: إِنَّ تأويله: لَللهِ إِنَّكَ، ثم حذفَ لامَ الجرِّ نحو لاهِ أبوكَ، ثم حذفَ الهمزةَ من ان، ومنه: لاهِ ابنِ عمك (١) قال:

٦٦٤- لاهِ ابنِ عمك لا أفضلتَ في حَسَبِ عَنِّي، ولا أنتَ دِيَا لِي فَتَحْزُونِي (٢)

وحكى ابن جنِّي (٣): لِإِنَّكَ، وهو قليلٌ، والمشهورُ "لاهِنَّكَ" بإبدالِ الهمزةِ هاءً كأنهم/غيروا لفظَ الهمزةِ أمكنَ أَنْ يجمعَ بينهما.

وإنما أُخِرَتِ اللامُ لِأَنَّها غيرُ عامِلَةٍ فصار موضعها ثالثةً من إِنَّ في الخبرِ وصارت إِنَّ توكيداً للجملهِ واللامُ توكيداً للخبرِ.

(تخصيص إن باللام)

وإنما خَصَّتْ إِنَّ وحدها باللامِ لِشَبَهِها لها مِنْ وجهين: أحدهما: أَنَّها لا تُغَيِّرُ معنى الابتداءِ كإِنَّ.

والثانية: أَنَّهُ يُتَلَقَّى بِها القِسْمُ مثلها، فلذلك دخلت معها، وغيرها من أخواتها لم يجتمعَ فيها من ذلك (٤) الشبهُ، أو لم يشبه من وجهٍ. ويدلُّ على أَنَّ هذه اللامُ أصلها أَنْ تَدْخُلَ قَبْلَ "إِنَّ" السَّماعُ والقياسُ، أما السَّماعُ فما تَقَدَّمَ من قولهم: لِهِنَّكَ مِنْ بَرِّ... البيت [٦٦١] (٥) وحكايتا ابن جنِّي (٣): لِهِنَّكَ وَإِنَّكَ. وأما القياسُ: فقولهم طمت إِنَّ

(١) الخزانة ٣٣٦/٤.

(٢) البيت لذي الإصبع المدواني من قصيدة في المفضليات: ١٦٠، مجالس العلماء ٥٧ والخصائص ٢٨٨/٢ والأمالى الشجرية ١٣/٢، ٢٦٩، والإنصاف ٣٩٤ وشرح ابن يعيش ٥٣/٨، ١٠٤/٩، والمقرب وشرح الجمل لابن عصفور ٤٧١/١، ٤٨٣، والخزانة ٢٢٢/٣، ٢٤٣/٤ وغير ذلك كثير.

(٣) في المصورة: ابن الجنِّي.

(٤) في المصورة: ذلك من، تقديم وتأخير.

(٥) سبق قبل قليل.

زيداً لقائم فكسر من أجل اللام فلولا أن اللام مقدرة قبل "إن" ما كسرت
"إن" ولو كانت مقدرة بعدها لفتحت "إن" لدخول طمت عليها، فلما
استقبحوا الجمع بين حرفين مؤكدين أخرؤا اللام إلى الخبر.

فإن قيل: لم لا يجمعون بين حرفين مؤكدين؟

فالجواب: أن وضع الحروف للمعاني وضع اختصار، فلم يكن للجمع
بين الحرفين لمعنى واحد وجه.

وقوله: "وتنفر إن ولكن بالعطف على موضعها مع الاسم بعد الخبر
على رأي ومطلقاً على رأي..." (١)

ش: اختلفوا في العطف على الموضع، فالمشهور أنه يجوز بعد

الخبر نحو: إن زيدا قائم وعمرو، ولا يجوز قبله نحو: "إن زيدا وعمرو"

قائمان. وقيل: إنه لا يجوز على الإطلاق (٢). وهو الصواب. وقيل: إنه

جائز على الإطلاق وقيل: إن ظهر الإعراب في المعطوف عليه فيجوز بعد الخبر،

ولا يجوز قبله كما تقدم، وإن لم يظهر جاز مطلقاً نحو: إنك قائم وزيد وأنت

وزيد قائماً، وسمِعَ سيبويه "إنك وزيد زاهيان" (٣) لكنه شاذ عنده فنقول:

: السبب الموجب لمنع إن زيدا وعمرو قائمان أن فيه الحمل على المعنى قبل

تمام الكلام، قال الرماني: ومن زعم أنه عطف على الموضع فقد غلط، لأنه

لا يعطف على الموضع إلا بعد تمام الكلام، لأنه حمل على التأويل والحمل على

التأويل قبل تمام الكلام فاسد. هذا إن جعلته معطوفاً على الموضع. وإن

رفعت قوله: و"عمرو" على الابتداء فيمتنع من جهة أنه لا يعمل عاملان في

معمول واحد، وهما إن والابتداء، ولا فسك تستأنف قولك: "وعمرو" والجملة

الأولى لا تتم إلا بالخبر، ويبطل أيضاً الحمل على الموضع عند الحذاق من

النحويين إلا أن يكون هناك محرراً نحو: ليس زيد بجبان ولا بخيلاً

(١) بعده في الجزولية: إن ظهر الإعراب في معمولها فبعد الخبر وإلا
فمطلق.

(٢) انظر الإناصاف م ٢٣ ص ١٨٥.

(٣) الكتاب ١٥٥/٢.

فالمحرز موجودٌ وهو ليس " وأما هنا فلا محرز للموضع . وكذلك : هذا ضاربٌ زيدٌ وعمراً منعوا من حملِهِ على الموضع ، لأنه لا محرز له ، إذ لا ينصب " ضارب " زيداً " إلا إذا كان متوناً .

وأما الذين منعوا العطفَ على الموضع على الإطلاق فسيبُهُ أنهم يشترطون فيه المحرزَ ولا محرزَ هنا . وأما الذين أجازوا على الإطلاق فقا سوا ما ظهر فيه الإعراب على ما سُمِعَ مما لم يظهر فيه الإعراب نحو : إنك وزيدٌ ذاهبان ، وأما الذين أجازوا ذلك إن ظهر الإعراب بعد الخبر . ولم يجيزوه قبله فلا ته حملٌ على المعنى والحملُ على المعنى إنما يكون بعد تمام الكلام لا قبله .

وأما الذين أجازوا // إن لم يظهر مطلقاً نحو : إنك وزيدٌ قائمان ، ٢٧٢ وإنك قائمٌ وزيدٌ ، فسيبُهُ عندهم عدمُ ظهور الإعراب ، فلما لم يظهر سهلاً الخلافُ ، فكانت لا خلافَ نقاسه على المماثل لفظاً وقال : نظير ذلك لا رجلٌ وامرأةٌ في الدار لما لم يظهر العملُ صارت " لا " كأنها غير مؤثرة ، وأيضا فإن الإعرابَ لما زال سهلاً ذلك كقولهم : من زيداً في الحكاية ولا يقولون : أي زيداً (١) ، وقول العرب (٢) : إنهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيدٌ ذاهبان (٣) وذلك أن معناه معنى الابتداء فيرى (٤) أنهم قالوا : هم " ش : ولم يرد أنهم يغلطون في لغتهم ، لأنهم على قدر طباعتهم تكلموا ، وإنما غلطهم في قياس حيث توهموا أمراً قد نسخ (٦) ، فأجمعون توكيد مرفوع ولا متبوع له ؛ لأن قبله منصوباً ، فكانت توهم مكان قوله : إنهم ، هم كأنه قال : هم أجمعون ، وكلامٌ سيبويه هنا يدل على أنه لا يعطف على الموضع في قولك : إنك منطلقٌ وزيدٌ ، ألا ترى أنه قال هنا إن العرب يغلطون حيث يفعلون هذا ، وكذلك فعلٌ في الصفة (٧) نحو : إن زيداً قائمٌ العاقلٌ حيث جعلها

(١) الكتاب ٢/٤١٣ .

(٢) الكتاب ٢/١٥٥ .

(٣) في الصورة : ذاهبون ، وهو خطأ .

(٤) في الصورة : فتري ، والتصويب من الكتاب .

(٥) يعني سيبويه لا ته قال " واطمأن أن أناساً من العرب يغلطون فيقولون

إنهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيدٌ ذاهبان ، وذلك أن معناه

معنى الابتداء ، فيرى أنه قال : هم "

(٦) هذا الأمر هو رفع المبتدأ قبل دخول " إن "

(٧) انظر الكتاب ٢/١٤٧ .

بدلاً من الضمير في قائمٍ أو خبر مبتدأ ولم يجعلها نعتاً على الموضع .
وأما التنظير لها ب " لا " فغير صحيح ، لأن لا مركبة مع الاسم
فهما في موضع رفع بالابتداء ، وإنَّ والأسم ليسا مركبين . وأما قوله تعالى
* إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَنَأُوا وَالصَّابِرُونَ * (١) فعلى التقديم
والتأخير كقول الشاعر :

٦٥- وَإِلَّا فَاظْمُوا أَنَا وَأَنْتُمْ بَغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ (٢)

التقدير : أنا بغاةٌ وأنتم كذلك ، فحذف من الثاني لدلالة الأول عليه .
وأما قوله تعالى * إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ * (٣) فإنما هو على حذف
أحدِ الخيرين ، وقدره : أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ : إِنَّ اللَّهَ يُصَلُّونَ عَلَى
النَّبِيِّ وَمَلَائِكَتِهِ يُصَلُّونَ ، وقدره غيره : إِنَّ اللَّهَ يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ وَمَلَائِكَتِهِ يُصَلُّونَ عَلَى
النَّبِيِّ ، ولعلَّ أبا علي إنما قدر ذلك حين اعتقد الحذف من الثاني وَصَحَّ الْإِخْبَارُ
عنه بالجمع كقوله تعالى حكاية عنهم * قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ * (٤) ولم يقدره مفرداً
لئلا يقرب في القبح من قوله :

نَحْنُ بِمَا عُنَدْنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ (٥) [٤٣٢]

ومن قدره مفرداً حذف من الأول ، ولم يكن بد من الحذف على قول من
رفع الملائكة ونصّبها ، لأن الصلاة من الله غير الصلاة منهم فلا يصح أن يجمع
بينهم في لفظ واحد ، والمعنى مختلف .

- (١) الآية ٦٩ من سورة المائدة وانظر الكتاب ١٥٥/٢ ١٥٦٠ .
(٢) البيت لبشر بن أبي خازم
وهو في الكتاب ١٥٦/٢ والإنصاف ١٩٠ وشرح ابن يعيش ٦٩/٨ ،
٧٠ والخزانة ٣١٥/٤ وشرح التصريح ٢٢٨/١ .
(٣) قرأ الجمهور "وملائكته" نصبا ، وابن عباس ، وعبد الوارث عن أبي عمرو رفعا
البحر المحيط ٢٤٨/٧ .
(٤) من قوله تعالى "حتى إذا جاء أحدهم الموت قال : رَبِّ ارْجِعُونِ"
٩٩ سورة المؤمنون .
(٥) سبق ٦٥٧ ، ٦٥٩ .
(٦) في الصورة مع ، وهو تحريف .

(ف ص ل)

واعلم أنه لا يجوز : إن زيدا وعمراً قائم إلا في الشعر كقوله :

إن شخ الشباب والشعر إلا سداً وما لم يعاص كان جنونا [٤٣٤] (١)

أراد : ما لم يعاصيا . وقال عنترة :

..... فإني وجروة لا تروود ولا تعمار [٤٣٥] (٢)

والسابع لا تروود ولا تعمار بالنون ، وكذلك قوله :

من يك أمسى بالمدينة رحله فإني وقياراً بها لفرييباً [٤٣٦] (٣)

وحمل بعضهم هذه الأبيات على حذف الخبر من الأول لدلالة الثاني عليه ولذلك لم ينقص ، وقال الفارسي : جعل الاثنين كالواحد لتلازمهما كقول الشاعر :

فكان في العينين حب قر نفل أو سنبلاً كحلت به فأنهلت [٤٣٧] (٤)

وقال : * بها العينان تنهل (٥) [٤٣٧]

(وقال)

ولو رضيت يداي بها وضنت لكان علي للقدر الخييار [٤٣٨] (٦)

وزعم الكوفيون : أن الواو بمعنى " مع " فإنما أخبر عن واحد ، واستدلوا بقوله :

فإنك والكتاب إلى علي كدايغة وقد حلّم الأريتم [٤٣٨] (٧)

(١) سبق ٦٥٨ .

(٢) سبق ٦٥٨ .

(٣) سبق ٦٥٨ .

(٤) سبق ص ١٩٦ ، ٦٥٩ .

(٥) سبق ص ٣٤ ، ٦٥٩ .

(٦) سبق ص ١٩٦ .

(٧) سبق ص ٦٠٩ .

ولو أراد العطف لقال : وردَ بِفِها . ولا حجة فيه إذ قد يكون على حذف حرف العطف والمعطوف كقولهم : راكبُ الناقةِ طليحان (١) ، أراد : والناقة ، وقول العرب : كان زيدٌ وعمراً كالأخوين ، يدل على أن حكمَ واو مع كحكمِ العاطفة .

فإن عطفَ بعد الخبر جاز في المعطوف وجهان الرفع والنصب قال الله تعالى * أن الله بريء من المشركين ورسوله * (٢) قرئ بفتح أن في السبع وكسرها في خارج السبع ، وهي قراءة الحسن البصري وسعيد ابن جبير (٤) ، فالرفع عند سيبويه وأبي العباس والزجاج وابن السراج وغيرهم من الحذاق من وجهين : أحدهما حسن وهو : الرفع بالابتداء وحذف خبره لدلالة الأول عليه . والثاني : أن يكون معطوفاً على الضمير في " بوي " كأنه قال : بريء من المشركين هو ورسوله ، وأغنى الفصل عن التوكيد ، ويقبح من غير توكيد ولا فصل وقد بين ذلك في العطف بما أغنى عن إعادته (٥) ، وجعل أبو القاسم الرفع من ثلاثة أوجه (٦) ، والثالث هو العطف على الموضع أغنى على موضع " أن وحدها وهذا لا يقول به أحد ، لأن " أن " حرف ، والحروف لا موضع لها من الإعراب أو على موضع أن مع اسمها خاصة ولا موضع لها بخلاف " لا رجل " ، لأن " أن " لم تبن مع الاسم كما بُنيت " لا " مع الاسم فصيراً بمنزلة كلمة واحدة ، والعطف في الحقيقة إنما هو على موضع الاسم لكن لما بُنيت معه " لا " وصاراً بمنزلة اسم واحد أمكن أن يقال : العطف على موضع " لا " مع اسمها بخلاف أن . وإما أن يريد // على ٧٤

(١) سبق ص ٦٤ .

(٢) الآية ٣ من سورة التوبة .

(٣) في المصورة : أبي الحسن ، وهو خطأ .

(٤) هذه القراءة منسوبة في البحر المحيط ٦/٥ للحسن البصري والأعرج وانظر معجم القراءات : ٧/٢

(٥) انظر ما سبق ٦٤٢ .

(٦) الجمل : ٦٩ ، رصنا (لوسطان السابقه)

موضع اسم **أَنَّ**، ولكنه تجوز في العبارة، وحينئذٍ ينتظم قوله مع ما استشهد عليه، وهذا ليس برأي البصريين، وإنما هورأي الكوفيين قاسوه على قول العرب: **إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ** ذاهبون، وإِنَّكَ وزيْدٌ ذاهبان، وقد تقدّم الكلام على ذلك (١) وأما أن يريد على موضع **أَنَّ** مع اسمها وخبرها فهذا هو الذي أراد الفارسي في الإيضاح، وهو **أَحَدٌ** وجهي الرفع اللذين ذكرهما سيبويه وقد تقدّم بيانهما، وقد نزل ابن السيد قوله (٢): **إِنَّ الرفع من ثلاثة أوجه على وجه آخر بخلاف ما ذكرنا** (٣) قال: **إِنَّ** المكسورة تأخذ بشبه من الجملة الفعلية وبشبه من الجملة الابتدائية، فجعل أبو القاسم الرفع من ثلاثة أوجه: أحدها: على الضمير المرفوع. والثاني: تشبيهاً لها بالجملة الفعلية. والثالث: تشبيهاً لها بالجملة المبتدئة (٤)، وأعجب بهذا التخريج ولو سكت عنه لكان به أليق، فإن المشاكلة لا تُوجب رفعاً ولا نصباً ولا خفضاً حين لم تكن معدودة في عوامل الرفع ولا النصب ولا الخفض، وإنما توجب تفضيل الرفع أو النصب في باب الاشتغال وغيره، ثم إن هذا العطف على الموضع هنا إنما يرجع في الحقيقة إلى الرفع بالابتداء، وذلك أن قولك: **إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرُوٌّ** إن جعلته معطوفاً على الموضع فيكون قولك: **قَائِمٌ** خبراً عنها وهو مفرد ولا يخبر عن اثنين بواحدٍ فرجع إلى أن التقدير: **وعمرٌ قائمٌ** فحذف خبر الثاني لدلالة خبر الأول عليه، وإلا فكان ينبغي أن يكون الخبر مثني فيقال: **إِنَّ زَيْدًا قَائِمَانِ وَعَمْرُوٌّ**، على تقدير **إِنَّ زَيْدًا وَعَمْرُوٌّ قَائِمَانِ**. وهذا قد تقدم منه، والله أعلم.

وما ذكرناه من أحكام العطف في **"إِنَّ"** المكسورة يصح مثله في **"لكن"** خاصة عند الجميع من البصريين إلا عند سيبويه، فإن الظاهر

- (١) سبق ١٠٨ .
 (٢) يعني الزجاجي، في الجمل ٦٩ .
 (٣) في المصورة: فاذكرها، تحريف .
 (٤) الذي في إصلاح الخلل ١٧٠ . يختلف عما هنا .

من كلامه أنه يجوز مثل ذلك في "أن" المفتوحة (١) وقد رده عليه
بعضهم فيما حكى ابن جنى (٢) عنه، وذلك أنه أنكر على سيبويه الاستدلال
بالآية من قوله تعالى * أَنْ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ * (٣) ، وقال (٤)
إنما يسوغ هذا مع إنَّ المكسورة، لأنَّها على شرط الابتداء، و"أن" تجعل
الكلام شأنًا وحديثًا وموضعها يختص بالمفرد لا بالجملة قال ابن جنى (٥)
هذا معنى ما أورد هذا المنكر على صاحب الكتاب في هذا الموضع، والقول
فيما بعد مع صاحب الكتاب سماعًا وقياسًا، أما السماع فقد جاء قول جعفر بن
عليه الحارثي (٦) :

٦٦٦- فلا تحسبي أنني تخشعت للعدا بشيء ولا أنني من الموت أفرق
ولا أنا ممن يزدهيه وعيدكم ولا أنني بالمشي في القيد أفرق (٧)

فعطف الجملة من المبتدأ والخبر على "أن" المفتوحة، وقد روي أيضا :

* ولا أن نفسي يزدهيها وعيدهم *

فظهر وقوع الجملة موقع "أن" المفتوحة، وعطفت عليها.

-
- (١) انظر إصلاح الخلل ١٧٤ والكتاب ٢٣٨/١، ١٤٤/٤ .
 - (٢) في المصورة : الجنى .
 - (٣) الآية ٣ من سورة التوبة .
 - (٤) أي المعترض انظر شرح ديوان الحماسة لابن جنى ل ١٣ أ .
 - (٥) المصدر السابق .
 - (٦) هو جعفر بن علي بن ربيعة بن عبد يفيث ، ويكنى أبا عارم ، وهو من مخزومي الدولتين ، قتله بنو عقيل صبراً لدماء كانوا يطلبونه بها .
عن هامش الحماسة ٦٣/١ - (بتحقيق د . العسيلان) .
 - (٧) البيتان في الخزانة ٣١٩/٤ وقد نقل البغدادي كلام ابن جنى فانظره هناك .

وفي التنزيل أيضاً * وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ * (١) فَعَطَفَ الْجُمْلَةَ
من مبتدأ وخبرٍ على أَنَّ المفتوحة (٢) وَأَمَّا الْقِيَّاسُ فَإِنَّهَا لَوْ لَمْ تَكُنْ فِي مَوَاضِعِ
الابتداءِ فهي في مواضع التحقيق ، كما أَنَّ المكسورة كذلك (٣) وتقول :
علمت أَنَّ زيداً منطلقاً ، وعلمت أَنَّ زيداً منطلقاً (٤)

قلت : وَأَمَّا السِّيرَافِيُّ فَقَالَ : " أَمَا اسْتَشْهَدُ سَبِيئِيهِ بِالْقُرْآنِ فَهَوِيَ فِي
الظَّاهِرِ وَهُمْ مِنْهُ ، وَمِنْ كُلِّ مَنْ يَسْتَشْهَدُ بِهِ مِنَ النُّحَوِيِّينَ ، لِأَنَّهم يَرُدُّونَ
الاسْمَ عَلَى مَوْضِعِ أَنَّ عَلَى أَنَّهَا مَكْسُورَةٌ ، وَالَّذِي فِي الْقُرْآنِ " أَنَّ " مَفْتُوحَةٌ " .
ثم قال : " وَرُفِعَ رَسُولُهُ عَلَى وَجْهَيْنِ جَيِّدَيْنِ :

أحدهما : " أَنَّ أَذَانَ " إِعْلَامٌ بِقَوْلِ ، وَلَوْ قِيلَ : وَأَذَانَ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ
إِلَى النَّاسِ اللَّهُ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ (٥) لَكَانَ جَيِّدًا ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ : وَقَوْلِ
مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ : اللَّهُ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ .

والوجه الآخر : أَنَّ يَعْطَفُ وَرَسُولُهُ عَلَى الْمُضْمَرِ الَّذِي فِي " بَرِيءٌ " وَيَكُونُ
ذَلِكَ حَسَنًا ، لِفَصْلِ " مِنَ الْمُشْرِكِينَ " بَيْنَهُمَا " (٦)

ويظهر من كلام السِّيرَافِيِّ أَنَّهُ لَا يُجِيزُ الْعَطْفَ عَلَى مَوْضِعِ أَنَّ الْمَفْتُوحَةَ
ثم جوزه في بعض المواضع ، وتأول كيف وقعت بمعنى الجملة ، فكان ذلك منه
تجويزاً لما منعه ، لكن إذا تُقَدَّرُ تَقْدِيرُ الْجُمْلَةِ ، وَعَلَيْهِ يَجِبُ أَنَّ يَبْسُتَى

- (١) الآية ٥٢ من سورة المؤمنون ، وقرأ بفتح همزه " لِيَنَّ " وتشديد النون من السبعة : ابن كثير وناقع وأبو عمرو ، السبعة ٤٤٦ ، والبحر ٤٠٨/٦ وانظر معجم القراءات ٢١٤/٤ .
- (٢) اختصر الشارح هنا كلام ابن جنى انظره في شرح ديوان الحماسة .
- (٣) بعده من كلام ابن جنى : " فلما استوتا في المعنى والعمل وتقاربتا في اللفظ صارت كل واحدة كأنها أختها " .
- (٤) بعده من كلام ابن جنى : فتجد (في المثالين) معنى المكسورة كمعنى المفتوحة وتؤكد في الموضعين كليهما قيام زيد لا محالة الخ . . ما قال .
- (٥) بعده في السِّيرَافِيِّ : " أَوْ إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولِهِ " .
- (٦) شرح السِّيرَافِيِّ (دار الكتب ١٣٧) ٣/١٠ ب

كلامُ سيويه وابن جني^(١) أنه يجوز العطفُ على موضع " أن " المفتوحة فسي
بعض المواضع ، لأنها وقعتْ موقعَ الجملةِ في بعض المواضعِ لشبهها بيانَ
المكسورة ، ولا يكون ذلك في مواضع أن المفتوحة ، فإنه قد يجيء موضعُ
لا تقع فيه موقعَ الجملةِ البتة ، فلا يصحَّ أن يعطفَ عليها الجملةُ ، فإنَّ
حرفَ العطفِ يوجبُ التشريكَ بين المعطوفين في العامل ، ومن العوامِلِ
ما لا يقع على الجملةِ ولا على معناها كقولك : يعجبني أن زيداً قائمٌ وعمروُ
خارجٌ ، فهذا لا يجوز على العطفِ ؛ لأنَّ يعجبني لا يصحُّ أن يقع على
" عمرو خارج " ولا على معناه ؛ لأنه لا يسبِكُ (٢) إلاَّ المفردُ .

وأما النَّصبُ فعلى العطفِ على اسم " إن نحو : إنَّ زيداً قائمٌ وعمراً ،
وهذا أيضاً وإنما هو من عطفِ الجملةِ وحذفِ خبرِ الثاني لتقدُّمِ الدَّلالةِ عليه ،
وإلاَّ فينبغي أن يقال : إنَّ زيداً قائمان وعمراً كما لو قدمته قبلَ الخبرِ ،
وقال الشاعر :

يدا أبي العباسِ والضيوفِ (٤) [٥٩١]

إنَّ الرِّبيعَ الجودَ والخريفاً

وقال الأخطل :

والمستخفِ (٥) أخوهم الأثقالاً (٦)

٦٦٧- إنَّ العرارةَ والنُّبوحَ [لدارمِ]

- (١) في المصورة : الجنى .
- (٢) غامضة في المصورة .
- (٣) في المصورة " إلى "
- (٤) سبق تخريجه ٩٠٣ .
- (٥) ما بين المعقوفين ذهبته الرطوبة .
- (٦) البيت في شعر الأخطل (السكري) : ١١٦ ورقمه ٤٥ من قصيدة أولها :

كذبتك عينك ، أم رأيت بواسطِ
غلس الظلام ، من الرباب ، خيالا .
والعرارة : النَّجدة والشُّدة والشُّوكة ، والنُّبوح : العدد والجماعة .

والأمالى الشجرية ١٨٩/١

٢٧٥ ينشد بنصب المستخف ورفع، فالنصب // عطف على اسم "إن" والرفع
 على الاستئناف، وأسهل وجوهه أن يكون المستخف بمعنى الذي استخف،
 والأثقال مفعول "المستخف" وأخوهم "خبره"، وفي المستخف فاعل
 يعود على (١) الألف واللام، وهم "في" أخوهم "يعود إلى" دارم،
 وفي هذا فصل بين الصلوة والموصول بالخبر.

والصواب أن يكون الألف واللام بمعنى "الذين" و"أخوهم" فاعل
 "المستخف" و"الأثقال" مفعول به، والمعنى: وإن لدارم القوم
 الذين يستخف بعضهم الأثقال أي: فيهم قبيلة يستخف بعضها الأثقال.
 ويجوز أيضاً في المعطوف المنصوب أن يكون مفعولاً معه والفاعل فيه الخبر
 إذا كان مما يصح له العمل في المفعول معه كقائم ونحوه، وإلا لم يجز
 ذلك. رجعنا.

[العطف على الابتداء مع كان وليت ولعل]

وأما كان وليت ولعل: فلا يجوز العطف معها على الابتداء؛ لأنها
 غيرت معنى الابتداء وأحدثت معنى التشبيه والتمنى والترجي، فإن عطفت
 عليها كنت حائراً بين أمرين مردودين: إما أن تبقية على موضوعه وذلك غير
 ممكن هنا، وإما أن تزيد حرف العطف عن موضوعه، وذلك باطل وإنعسا
 يجوز الرفع في هذه الثلاث على العطف على الضمير المرفوع في الخبر والأحسن
 أن تؤكد فتقول: ليت زيدا قائم هو وعمرو، ولا تقول ذلك على العطف
 على الموضع ولا على الابتداء؛ لأن الأولى تمن والثاني خبر فلا يدل خبر
 الأولى على الثاني إذ ليس من جنسه، ولذلك منعوا: تبأله وويح، لأن
 المشبته تبين، والمحدد وف خبر فلا يدل أحدهما على الآخر.

فصل من الباب

وهو الكلام على المجزوء التام والظرف التام، وعلى الناقص منهما.
 فتقول إذا قلت: إن فيها عبد الله قائماً، إذا كان الظرف تاماً جاز لك
 في "قائم" وجهان: الرفع على الخبر والظرف متعلق به أو خبر آخر، ويجوز
 النصب في قائم على الحال والظرف خبر متعلق بمحدد وهو العامل في الحال،
 ومعنى تمام الظرف أن يصح فيه أن يكون خبراً لأن.

(١) في المصورة: على ما روي في "أن" أي "بأنه" أي تكون مفعول على
 مصفاً أسلوباً معروفاً في الإشارات إلى الروايات.

فَإِنْ كَانَ الظَّرْفُ نَاقِصًا مِثْلَ قَوْلِكَ : إِنْ اليَوْمَ زَيْدًا قَائِمٌ لَمْ يَجْزُ فِي قَائِمٍ
إِلَّا الرِّفْعَ عِنْدَ البَصْرِيِّينَ وَالظَّرْفَ مُتَعَلِّقًا بِهِ ، وَلَمْ يَجْزِ النِّصْبُ فِي قَائِمٍ عُلَى
الحَالِ ؛ لِأَنَّ الحَالَ إِنَّمَا تَجِيءُ بَعْدَ تَمَامِ الكَلَامِ ، وَظَرْفَ الزَّمَانِ لَا يَصِحُّ
أَنْ يَكُونَ خَبْرًا عَنِ الجِثَّةِ ؛ إِذْ لَا فَايِدَةَ فِيهِ . وَأَجَازَ الكُوفِيُّونَ النِّصْبَ
عَلَى الحَالِ ؛ لِأَنَّ الحَالَ عِنْدَهُمْ تَجِيءُ بَعْدَ تَمَامِ الكَلَامِ فِي نَحْوِ : مَرَرْتُ
بِزَيْدٍ قَائِمًا وَقَبْلَ تَمَامِ الكَلَامِ فِي بَابِ كَانَ مِنْ قَوْلِكَ : كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا ، وَكَذَلِكَ
يَقُولُونَ فِي بَابِ " إِنْ " ، وَاسْتَشْهَدُوا عَلَى مَا ادَّعَاهُ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ :

٦٦٨- فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصَابَ القَلْبِ جَمًّا بِلَابِلُهُ (١)
والبصريون يروونه : مُصَابُ القَلْبِ جَمًّا بِلَابِلُهُ ، بِالرِّفْعِ . وَكَذَا أَنشَدَهُ سَيِّبِيهِ .

فَنَقُولُ لَهُمْ : إِنْ هَذِهِ الحُرُوفُ إِنَّمَا دَخَلَتْ عَلَى المَبْتَدَأِ وَالخَبَرِ فَمَا بَعْدَهَا
يَجِبُ أَنْ يَكُونَ فِي تَقْدِيرِ المَبْتَدَأِ وَالخَبَرِ وَلَوْ قُلْتَ : اليَوْمَ زَيْدٌ قَائِمًا ، لَمْ
يَجْزُ ، فَكَذَلِكَ مَعَ " إِنْ " لَا يَجُوزُ : إِنْ اليَوْمَ زَيْدًا قَائِمًا فَإِذَا ثَبَّتَ عَلَيْهِمُ
هَذَا فَرَوَايَةَ النِّصْبِ فِي البَيْتِ لِيَنْ صَحَّتْ جَوَازُهَا عَلَى غَيْرِ مَا قَالُوا وَهُوَ أَنْ يَكُونَ
الخَبَرُ مَحْدُوقًا لِقَهْمِ السَّامِعِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

٦٦٩- وَكُلُّ كَسِيرٍ يَعْلَمُ النَّاسُ أَنَّهُ سِوَى عَظْمِ سَوْءٍ لَا تَرَى فِيهِ مَجْبِرًا (٢)
وَكَأَنَّ التَّقْدِيرَ : فَإِنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ كَلْفٌ أَوْ مَوْكَلٌ فِي حَالٍ مَا هُوَ مُصَابُ القَلْبِ .

مَسْأَلَةٌ

تَقُولُ : " إِنْ فِي الدَّارِ زَيْدًا قَائِمًا فِيهَا " إِذَا كَرَّرْتَ الظَّرْفَ وَهُوَ تَامٌ جَازٍ
عِنْدَ سَيِّبِيهِ الوُجْهَانِ كَمَا كَانَ قَبْلَ التَّكْرَارِ ، وَمَنْعَ الكُوفِيِّينَ مِنَ الرِّفْعِ (٣) ؛ لِأَنَّهم
إِنْ رَفَعُوا كَانَ الظَّرْفَانِ مَعًا فِي صِلَةِ قَائِمٍ ، وَأَحَدُهُمَا يُغْنِي عَنِ الآخَرِ ، وَإِنْ
نَصَبُوا كَانَ أَحَدُ الظَّرْفَيْنِ خَبْرًا وَالثَّانِي مُتَعَلِّقًا بِالحَالِ ، قَالُوا : وَلَمْ يَجِبِ ؟

(١) مِنْ شَوَاهِدِ الكِتَابِ ١٣٣/٢ ، وَالأَصُولُ : ٢٤٧/١ ، وَشَرْحُ الجَمَلِ لِابْنِ
عَصْفُورٍ ٤٤٠/١ وَالمَقْرَبُ ١٠٨/١ ، وَالخِزَانَةُ ٥٧٢/٣ ، وَالمَقَاصِدُ
النَّحْوِيَّةُ ٣٠٩/٢ ، وَالمِهْمَعُ ١٣٥/١ .

(٢) لَمْ أَعْرِ عَلَيْهِ .

(٣) الإِنصَافُ : ٢٥٨ م ٣٣

(٤) كَمَا فِي المَصْرِفِ ، وَالأَوَّلَى : مُتَعَلِّقًا .

في القرآن شيء مما فيه تكراراً إلا منصوباً ، قال الله تعالى : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا ففِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ (١) وقال : ﴿ فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ (٢) . والحجة عليهم لسيوييه من القرآن قوله تعالى : ﴿ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ ﴾ (٣) فهذا تكرارٌ للتوكيد ، فكذلك في مسألتنا ؛ ولأنَّ علتهم تنتقض في الظرف الناقص في مثل قولك : اليوم زيد قائم فيه ، فلو كان التكرار علةً لإيجاب النَّصْبِ لوجب النَّصْبُ في هذه ، ولم يجز ، فقد انتقضت علتهم مع وجود ما منعه .

وأما قولهم : لم يجيء شيء في القرآن مما فيه تكراراً إلا منصوباً فليس كل ما هو فصيح يجيء في القرآن ؛ ألا ترى أنه لم يجيء في القرآن لغة بني تميم في ما النافية ولا خلاف في أنها فصيحة ، وقال سيوييه : وهي أفصح اللغتين (٤) .

ابن الطراوة لا يجوز " في الدار زيد قائم فيها " بالرفع إن لا يكون لأحد الجارين متعلق إن لا يتعلقان بقائم ولا يتصور التوكيد ، إن لا يؤكد الظاهر بالمضمر ولا المضمر بالظاهر ، إن ليس من لفظه ، فإن أظهرت الضمير فقلت : في الدار زيد قائم في الدار ، جاز على التأكيد اللفظي .

وهذا غير لازم ؛ لأن الظاهر هنا هو المضمر في المعنى وإن كان بغير لفظه كمررت بك أنت ، وأيضا فيحتمل أن يكون في الدار خبراً مقدماً (٥) وقائم خبر ثان و " فيها " متعلق بقائم فلا مانع ، وفرق بين " في الدار " وبين " هم " إن لا يتعلق " هم " بشيء .

نبأ في الإنصاف : احتج الكوفيون بالسمع والقياس (٦) .

أما السماع فقوله تعالى ﴿ فِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ و ﴿ فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ وخالدين حال // لا يجوز غيره ، ووجه الدليل إجماع القراء على النَّصْبِ ، ولم يقرأ أحد منهم بالرفع .

(١) الآية ١٠٨ من سورة هود .

(٢) الآية ١٧ من سورة الحشر .

(٣) من الآية ١٩ من سورة هود ، و ٣٧ من سورة يوسف ، و ٧ من سورة فصلت .

(٤) ذكر أنها هي المقيسة (١/ ٥٧) .

(٥) في الصورة : خبر مقدم ، والصواب ما أشتباه .

(٦) في الإنصاف ٣٣ ص ٢٥٨ ، ٢٥٩ مع تصرف في النص .

وأما القياس فقالوا : إنَّ الفائدة في الظرفِ الثاني إنما تحصل مع
النصب لا إذا حملناه على الرفع ؛ لأنه في النصب يكون الظرف الأول خبراً
عن "إن" و "في" الثاني ظرفاً للحال (١) وتكون الصلة لقائم منقطعاً عما
قبله فيكون على هذا كلاماً مستقيماً لم يبلغ (٢) منه شيء ، فإذا حملناه على
الرفع بطلت فائدة "في" الثانية لنيابة الأول (٣) عنها في الفائدة ، وحمل
الكلام على ما فيه فائدة أشبه بالحكمة ،

واحتج أهل البصرة بأن الإجماع قد وقع على جواز الرفع والنصب إذا لم
يكرر الظرف ، فكذلك إذا كُرِّر ، وقصارى ما تقرّر أن يكون مانعاً تكرر الظرف ؛
لأن "في" الأولى تُفيد ما تُفيد الثانية ، وهذا لا يصلح أن يكون مانعاً ؛
لأن الثانية تذكر على جهة التأكيد ، والتأكيد في كلام العرب (٥) سائغ ،
وصار هذا كقولهم ، فيك زيدٌ راغبٌ فيك ، ولا شك أن "فيك" الأولى تُفيد
ما تُفيد الثانية ، ومع هذا لم تمتنع صحة المسألة فكذلك ها هنا .

وأما الآيتان بالنصب فنقول : لا حجة في ذلك إنَّ النصب جائز عندهما
فجاءت على أحدِ الجائزين . وقولهم إنَّ القراء أجتمعوا على النصب غير مسلم
فإنَّ الأعمش قد قرأ : "خالدون" بالرفع (٦) وقرئ "خالدان" فيها (٧) في

(١) في الإنصاف : ويكون الثاني ظرفاً للحال .

(٢) في المصوارة : يبلغ ، والصواب في الإنصاف .

(٣) في الإنصاف : الأولى

(٤) في الإنصاف : نقدر

(٥) في الإنصاف : شائع

(٦) ، (٧) لم أعر على هاتين القرآنين .

والأعشى هو سليمان بن مهران أبو محمد الأسدي الكاهلي مولا هم ،
الكوفي الإمام الجليل ولد سنة ٦٠ هـ أخذ القراءة عرضاً عن إبراهيم
النخعي وروى عن جبر وغيرهم وروى عنه حمزة الزيات ومحمد بن عبد الرحمن بن
مجاهد بن جبر وغيرهم . توفي رحمه الله في ربيع الأول سنة ١٤٨ هـ عن الغاية
أبي ليلي وغيرهم . ٣١٥ / ١ ، ٣١٦ .

الأخرى ، ولا يلزم [أن] (١) كل ما لم يُقرأ به إلا (٢) يكون جائزاً ؛ ألا ترى
أن جميع ما في القرآن من إعمال " ما " إنما جاء الخبر فيه منصوباً على
الحجازية ، ولا يبطل الرفع بذلك بل هي اللغة المشهورة والمقيسة ، ثم
الإجماع واقع على أنه يجوز في اللغة ما لا يجوز في القراءة ؛ لأن القراءة
سنة متبعة ، فلا يدل عدم القراءة على عدم اللغة ، وقال تعالى في التكرار :
* وهم بالآخرة هم كافرون * (٣) وتكرر هم الثانية توكيداً في أحد القولين .
ومن تدبر سورة الرحمن وقل يا أيها الكافرون " ، علم أن التكرير للتأكيد
لا ينكر في كلامهم (٤)

فصل

واعلم أنه يجوز أن تقول : " إنه زيد منطلق " تريد : إن الحديث
أو الأمر زيد منطلق ، وهذا ضمير الأمر والشأن ، وتفسره الجملة بعده ،
وإن أضرت القصة قلت : إنها هند قائمة ، قال الله تعالى : * إنه من
يأت ربه مجرمًا * (٥) يريد : الأمر والشأن ، وقال * فإنها لا تعمى
الأبصار * (٦) يريد : إن القصة .

فا : (٧) وقد يجوز أن تحذف هذه الهاء في الشعر كما قال :

إن من لام في بني بنت حسا
ن ألمه وأعضه في الخطوب (٨) [٦٤١]
أراد : " إنه " ، ولا يجوز أن تكون " من " منصوبة بإن لجزم الجواب ،
وإذا دخل على الاسم الذي يجازى به عامل غير الابتداء والفعل المجازى به
أو عامل آخر بطل الجزاء ومثله قول الآخر :

إن من يدخل الكنيسة يوماً
يلق فيها جاذراً وظباء (٩) [٢٥٧]

- (١) تكملة يتم بها الكلام
 - (٢) في المصورة : إلا أن ، وهو خطأ .
 - (٣) سبقت ١٠١٨
 - (٤) انتهى كلام ابن الأنباري وقد تصرف فيه الشارح كثيراً .
 - (٥) الآية ٧٤ من سورة طه .
 - (٦) الآية ٤٦ من سورة الحج
 - (٧) الإيضاح له : ١٢٢٠
 - (٨) سبق تخريجه ٩٨٧
 - (٩) لعلها : أي عامل آخر
 - (١٠) سبق ص ٢٩٤
- * أي مثله في تقدير ضمير الشأن .

أراد "إنه" ، وأما ابن السراج فيخرج من كلامه في الأظهر أنه يجوز حذف هذه الهاء في الكلام ؛ لأنه قال " ويجوز أن تحذف الهاء وأنت تريد ها فتقول : إن زيد منطلق يريد : "إنه" ، ويشهد لقول ابن السراج ما حكى سيويه عن الخليل " أن ناساً يقولون : إن بك زيد مأخوذ ، على حذف الهاء من : إنه بك زيد مأخوذ قال سيويه : وشبهه بما يجوز في الشعر نحو قوله :

* كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلْمِ * [١٥٦] (٢)

وليس معنى هذا الكلام بما لا يجوز إلا في الشعر ، وإنما قسناه بما نطق به الشعر شاهداً على جوازه في الكلام ؛ لأن الشعر د يوان كلام العرب ، فكان سيويه يقول : إن حذف الهاء من الكلام الذي حكاه عن الخليل أضعف في الكلام ؛ لأنه يحسن اتصال الهاء بها ؛ لأنها لم تخفف ولا يجوز أن تقول : " كأنها ظبية " ؛ لأن الإضمار يريد الشيء إلى أصله فيلزمك التشديد وأنت قد قصدت إلى الخفة إلا في الضرورة نحو قوله :

٦٧٠- فلو أنك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم أبخله وأنت صديق (٣)
فصار حذف الضمير في : " كأن ظبية " أقوى من حذفه في مسألة الخليل إذ هنا ضرورة إلى الحذف ولا ضرورة هناك ، ولعل الفارسي دخل عليه الوهم من قول سيويه " شبهه بما يجوز في الشعر " فلذلك قال : إنه لا يكون الحذف إلا في الشعر ، وفسر الأستاذ أبو علي كلام س وقت القراءة عليه لهذا الموضوع فقال : يعني أن حذف ضمير الأمر والشأن في كإن في الشعر والكلام سواء ، وأما إضمار اسمها ، وليس بشأن فإنه مخصوص بالشعر نحو : كأن ظبية ،

(١) لم أعر على هذه العبارة في الأصول ، ولكن ابن السراج أورد ما حكاه سيويه عن الخليل . انظر الأصول ٢٩٧/١

(٢) سبق ٢٨٣ ، ٩٨٣ .

(٣) البيت في معاني القرآن للفراء ٩٠/٢ ، والمنصف ١٢٨/٣ ، والإنصاف ٢٠٥ ، وشرح ابن يعين ٧١/٨ ، ٧٣ ، والمقرب ١١١/١ والخزانة ٤٦٥/٢ ، والمعاهد النحوية ٣١١/٢ وغير ذلك .

وعضده بعضهم فقال : المحسن لحذف هذا الضمير أعني ضمير الأمر والشأن -
أن الجملة تبقى بعده مستقلة إذ ليس لإخبار عنه بمقصود وإنما أتى به على
جهة اليهمة (١) وقال آخر ص : (٢) يحسن حذف اسم إن في فصيح الكلام (٣)
وكذلك أخواتها قال :

٦٧١- فلو كنت ضبياً عرفت قرابتي ولكن زنجي عظيم المشافر (٤)

أراد : ولكنك وقال :

٦٧٢- فليت دفعت الهم عني ساعة فبتنا على ما خيلت ناعمي بال (٥)

أراد : فليتك ، إلا أن يكون ضميراً أمراً وشأن فبابه الضرورة نحو :

* إن من يدخل الكنيسة يوماً * [٥٧٧] (٦)

لأن مفسره جملة ففصح حذفه كما قبح حذف الموصوف إذا كانت الصفة جملة

- (١) غامضة في الصورة .
- (٢) يعني ابن عصفور : في شرح الجمل ١/٤٤١ ، ٤٤٢
- (٣) قال ابن عصفور " إذا كان في الكلام ما يدل عليه "
- (٤) البيت للفرزدق وليس في نسخة الديوان التي بين يدي روهوسه سواد
الكتاب ١٧٦/٢ والأصول ١/٢٩٩ ومجالس شعلب
١٠٥/١ ، والمحتسب ٢/١٨٢ ، والمنصف ٣/١٢٩ ، والإنصاف
١٨٢ وشرح ابن يعيش ٨/٨١ ، ٨٢ والمقرب ١/١٠٨ وشرح
الجمل ١/٤٢٦ ، ٤٤٢ ، والخزانة ٤/٣٧٨ وغيرها . ويروي :
ولكن زنجياً وقال البغدادي : واعلم أن قافية البيت اشتهرت كذا
عند النحويين وصوابه : ولكن زنجياً غلاظاً مشافراً ، وبعده أبيات
ذكرها في الخزانة ٤/٣٧٩ .
- (٥) البيت لعدي بن زيد في ملحقات ديوانه : ١٦٢ وهو في النوادر ٢٥ ،
والإيضاح للفارسي ١٠٦ ، والأمالى الشجرية ١/١٨٣ ، ٢٩٥
والضرائر لابن عصفور ١٨٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٤٤٢ ، وشرح
أبيات المغني والخزانة ٤/٣٨١ ، وغير ذلك كثير .
١٨٤/٥
- (٦) سبق ٢٩٤ ، ١٠٥٠٤

فتقام مقامه [قال ابن يسعون (١) : استشهدَ فأب بالبيتِ على ما استشهدَ بسه سيويه من جوازِ حذفِ الهاءِ // التي للأمر والشأن في الشعر وقد كثر ذلك جداً حتى كاد حذفها يكون غير ضرورة ، ولولا اعتقاد هذا الحذف لما جاز أن تكون " من " هنا شرطية] وهذا يظهر منه الموافقة لقول ص ، والأول أظهر في تفسير كلام سيويه ، وأما كون الجملة يقبح أن تُقام مقام الموصوف فصحيح ؛ لأن الصفة لا تقام مقام الموصوف إلا إذا كانت محضة ، وكانت مختصةً بجنس الموصوف كما قد منا في باب النعت وهذه الجملة ليست بصفة إنما هي خبر ، والمغلط لهم لفظ سيويه فانظره .

وإذا حذفَت الهاء فقبیح أن تليَ إن الفعل ، يقبح أن تقول :
إن قام زيد . وإن يقوم عمرو ، تريد : إنّه ، فإن فصلت بينهما وبين الفعل بظرفٍ جاز قلت : إن خلفك قام عمرو ، وإن خلفك يقوم زيد ، وإن اليوم يخرج أخوك ، كقول الشاعر :

* فَإِنَّ بِهِ تَشَأَى الْأَسُورَ وَتَرَأَبُ * [١٦٦] (٣)

وقال الفراء : اسم إن المعنى ، وقال الكسائي : هي ملغاة .

وأجاز ابن الطراوة الوجهين ، أعني الإضمار والإلغاء . قلت :
وقد جاء حذف الضمير مع أن الفعل وليها ، أو الإلغاء على قول الكسائي ،
قال الشاعر :

* فليت دَفَعَتِ الْهَمَّ عَنِّي سَاعَةً * [١٧٤] (٤)

(١) هو يوسف بن يعقوب بن يوسف بن يسعون التجيبي ، ويعرف بالشنشي قال ابن الزبير : كان أدبياً نحوياً لغوياً ، فقيهاً فاضلاً ، حسن الخط والوراقة ، من جلة العلماء ، وعليه الأدباء ، عريقاً في الآداب واللغة . . اقرأ بالمرية وولي أحكامها ، وزوى عن مالك بن عبد الله المعتبي ويحيى بن عبد الله الغرضي وغيرهم . وألف المصباح في شرح ما أعتم من شواهد الإيضاح وغيره مات في حدود سنة أربعين وخمسمائة عن البيهقي ٣٦٣/٢ .

(٢) سبق ٢٩٧

(٣) سبق ١٠٤٤

أراد : فليتك أو فليته ، وحذف ضمير الأمر أجود من حذف ضمير المتكلم أو المخاطب أو الغائب ، لأنك إذا حذفت ضمير الأمر بقيت الجملة بأسرها التي هي تفسير الضمير ، وإذا حذفت ضمير الإنسان حذفت جزءاً من الجملة ولم يبق ما يقوم مقامه . وشاهد حذف ضمير الإنسان بلا احتمال قول الشاعر ، أشده سيويه : (١)

فلو كنت ضبياً عرفت قرابتي ولكن زنجياً عظيم المشافر^(٢) [١٧٧]

أراد : ولكك زنجي ، ويروى زنجياً عظيم المشافر ، بالنصب على حذف الخبر كأنه قال : ولكن زنجياً عظيم المشافر لا يعرف قرابتي . وحذف الخبر في كلام العرب أكثر من حذف الاسم ، لأنك حذفت والمعنى يسأل على المحذوف ولم تهبي " لكن " للعمل وتقطعها ، وإذا حذف الاسم اجتمع إلى حذفه أن هيأتها للعمل ولم تعملها ، ومثله قول الآخر ، وأشده سيويه :

١٧٧- فما كنت ضفاطاً ، ولكن طالباً أناخ قليلاً فوق ظهر سبيل^(٣)

قال سيويه : كأنه قال : " ولكن طالباً منيخاً أنا " (٤) ولكن طالبا منيخاً كنت (٤) فحذف الخبر للعلم به ، والضفاط الذي يحمل طعامه إلى مكان يبيعه . ، وقيل بلعب الدف يقال له : ضفاط (٥) عن ابن دريد ، ويقال للذي يبيل الجلد إذا كان يابساً قد ضفطه يصفطه ضفاطاً .

وقال بعضهم : وأكثر ما يكون حذف الخبر مع التكرير في الاسم نحو قوله :

* إن محلاً وإن مرتحلاً^(٦) * [١٩٧]

أراد : إن لنا محلاً وإن لنا مرتحلاً .

وزعم الكسائي أنه يحسن عند التفصيل نحو قولهم : إن الزبابة وإن الفارة^(٧)

- (١) الكتاب ١٣٦/٢
 (٢) سبق ١٠٤٤
 (٣) البيت من شواهد الكتاب ١٣٦/٢ ، والإفصاح ٢١٣ والمخصص ١٣٣/٧ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٤٣/١ واللسان (ضفت)
 (٤-٤) هذه العبارة ليست في الكتاب
 (٥) في الجمهرة ٩٢/٣ " ضفاطه " .
 (٦) سبق ٣٣١
 (٧) انظر ما سبق ٣٣١

أي : إِنَّ الزَّيْبَةَ خِلافَ الفَارَةِ ، وكذلك الفارة خِلافَ الزَّيْبَةِ ، وهي نسوعٌ منها ، وكأنَّه بالتفصيل قَوِيّ الدليل ^٦ ولا حُجَّةَ له في ذلك : إِنْ (١) الحذفُ إِنَّمَا هو لِلعِلْمِ به ، ولا يجوز حذفهما أَغْنِي الاسمَ والخبرَ إِلَّا في " إِنْ " نسو قول القائل في جواب من قال : " لَعَنَ اللهُ ناقةً حملتني إِلَيْكَ ، فقال : إِنْ وراكبها " (٢) أي : إِنَّمَا مَلْعُونَةٌ ، في أحدِ القولين ، إذ قد قيل : إِنْ هنا بمعنى نَعَم ، قاله سييويه والأخفش (٣) وقد تحذفُ الجملةُ بِأَسْرِها (٤) في نحو :

* وكان قد (٥) * [٢٩]

أي كأنها قد زالت .

وفي مثل :

قالت بناتُ العَمِّ : يا سَلْمَى ، وإِنْ كان عَيْبًا مُعَدِّمًا ؟ قالت : وإِنْ (٦) [٢٥٠]

أي : وإِنْ (٧) كان كذلك قَبِلتَه .

- (١) في الصورة : إِذَا ، وما أثبتناه صواب .
- (٢) قائله عبد الله بن الزبير لعبد الله بن فضالة بن شريك الوالبي ، وقصتها في الأغاني ١/١٥٠ ، ١٦٠ والنهاية في غريب الحديث ١/٧٨ .
- (٣) قال سييويه : أمَّا قول العرب في الجواب "إنه" فهو بمنزلة أجل وإذا وصلت قلت : إِنْ يافتي وهي التي بمنزلة أجل الكتاب ٣/١٥١ وانظره أيضا ٤/١٦٢ .
- (٤) لا يقصد الجملة بعد " إِنْ " فحسب ، بل هو يقيس حذفها بعد إِنْ بما كانت تفعله العرب من حذف الجملة في مثل الشواهد التي أوردها ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٤٤ ، ٤٤٥ فإنه اختار في قوله " إِنْ وراكبها " أن اسم إِنْ وخبرها محذوفان لفهم المعنى قال : لأنه تقرر فيها أن تكون ناصبه للاسم رافعه للخبر ولم يستقر فيها أن تكون بمعنى نعم قال : فإن قيل فحذف الجملة حتى لا يبقى منها إلّا حرف واحد وهو " إِنْ " لإخلال بها ، فالجواب : إِنْ العرب قد فعلت ذلك نحو قوله ... ، وأورد الشواهد المذكورة عندنا ، وغيرها .

- (٥) سبق ٢٢٨ ، ٢٦٤ ، ٢٨١
- (٦) سبق ٢٨٤ ، ٨٩٩ .
- (٧) إِنْ هنا شرطية وليست مخففة من إِنْ .

فصل من الباب

قال الفارسي (١) : " اعلم أنه لا يجوز أن تقول : **إِنَّ** الذاهبة (٢) جاريتها صاحبها ، لأنك لا تُفيد بالخبر شيئاً لم يُستفد من المبتدأ ، وحكم الجزء الذي هو الخبر أن يفيد ما لم يفده (٣) المبتدأ "

قلت : هذا كلام صحيح **بَيْنَ** إِلَّا أَنَّهُ قَدْ تَجَوَّزَ الْمَسْأَلَةَ عَلَى وَجْهِهِ مِنَ التَّأْوِيلِ يَكُونُ الْخَبْرُ فِيهِ فَائِدَةٌ ، وَذَلِكَ أَنَّ تَتَأَوَّلُ فِي صَاحِبِهَا غَيْرَ مَعْنَى الْمَلِكِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : **إِنَّ** الَّذِي ذَهَبَتْ جَارِيَتُهُ مِثْلَهَا وَعَلَى خَلْقِهَا ، وَصَاحِبُ يَسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى مَالِكٍ وَبِمَعْنَى مَقَارِنٍ فِي شَيْءٍ مِنْ فِعْلٍ أَوْ خَلْقٍ .

فإن قيل : فكيف جاء قوله تعالى * **فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ** (٤) * فقال فأ : **إِنَّمَا** جاز ذلك لأنه يفيد العدد مجرداً (٦) من **الصَّغِيرِ** والكبر * فكأنه قال : **فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ صَغِيرَتَيْنِ** أو كبيرتين بإطلاق اسم **العَدَدِ** ، وقد جاء قوله ليدل (٧) على المقدار فأفاد (٨) التجريد من التخصيص (٩) بوصف **الصَّغِيرِ** أو **الكِبَرِ** وأعطى الاسم المطلق لهما (١٠)

وقال بعضهم : لما لم يتقدم في الآية ما تصح ثنيتيه صار الاعتماد في الثنية على الخبر .

وقال آخرون : **إِنَّمَا** أتى بالخبر عارياً من **الصَّغِيرِ** و**الكِبَرِ** (١١) ليكون حكماً واحداً في الثلثين للصغير والكبير ، والله أعلم ؛ لأنه لما نزل * **لِلذَّكْرِ** مثل **حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ** * (١٢) توهموا أن هذا الحكم في الكبير دون الصغير

- (١) الإيضاح : ١٢٠
- (٢) في المصورة : الذاهب ، والتصويب من الإيضاح .
- (٣) في المصورة : يفيد ، وهو خطأ صوابه في الإيضاح .
- (٤) الآية ١٧٦ من سورة النساء .
- (٥) الإيضاح : ١٢١
- (٦) في الإيضاح : متجرداً .
- (٧) في المصورة : ما يدل ، ولعل الصواب ما أثبتناه
- (٨) " " : أفاد " " " " " " " "
- (٩) في المصورة : التخصيص ، تصحيف .
- (١٠) انظر البحر المحيط ٤٠٨ / ٣
- (١١) في المصورة : الصغير والكبير ، وما أثبتناه صواب
- (١٢) الآية ١١ من سورة النساء .

فقال تعالى ﴿ فَإِنْ كَانَتَا اشْتَتَيْنِ ﴾ (١) فَعَلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَخْصْ وَاحِدًا مِنْهُنَّ .

قال الخَدْبُ : كانوا لا يورثون الصَّغَارَ ، فلما ابتدأ بقوله :

﴿ فَإِنْ كَانَتَا ﴾ (١) كان الأولى عندهم مذهبه من شرط الكبر ، فبيّن المراد بقوله تعالى : ﴿ اشْتَتَيْنِ ﴾ (١) وقيل : كان تامة بمعنى الموجودين ﴿ اشْتَتَيْنِ ﴾ (١) حال . والحال تأتي مؤكدة بخلاف الخبر ، وما تقدم أولى من هذا .

فصل

فأ : (٢) " ولا يجوز : إن المصطلح وأخاه مختصم رفعت الأَخ // أو نصبتة " ٢٧٨

قلت : وإن رفعت على العطف على المضمير في المصطلح من غير توكيد فهو جائز في غير هذه المسألة على قبح ، ولا يجوز في هذه المسألة من قبل (٣) مختصم الذي يبقى بفاعل واحد . وإن رفعت على الابتداء فأفسد ، وأفسد من الطرفين جميعاً ، من مصطلح ومختصم . وإن نصبت فيما أن يكون مفعولاً معه ولا يجوز هذا أيضاً من قبل مختصم ، وإما أن يكون معطوفاً على المصطلح (٤) فلا يجوز أيضاً من قبل أن المصطلح (٤) يبقى بفاعل واحد ، ومن المختصم كذلك ، وليس عطف الأَخ على المصطلح (٤) مما يصلح شأنه فإِنَّ المعطوف عليه ينوب حرف العطف فيه مناب تكرار الناصب فكانه قال : إن المصطلح (٤) وإن أخاه فيبقى المصطلح بفاعل واحد ، فإذا قلت : إن المصطلح هو وأخوه وزيداً مختصمان (٥) كان صلاح المسألتين من الطرفين جميعاً ، وهذا ينبغي على أنه لا يقال : اصطلح زيد ، ولا اختصم عمرو ، حتى تذكر المصالح له ، أو المختصم معه .

(١) الآية ١١ من سورة النساء

(٢) الايضاح : ١٢١ ، ١٢٢

(٣) في المصورة : قبيل ، وسيأتي صوابه بعد أسطر .

(٤) في المصورة : المصلح وهو خطأ . .

(٥) الايضاح ١٢٢

باب

قوله: «إِنَّ الْمَكْسُورَةَ مَتَى خَفَّتْ وَأَعْمَلَتْ فَحَكْمُهَا حَكْمُ الثَّقِيلَةِ».

مثاله: «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَإِنَّ زَيْدًا لِقَائِمٌ، وَإِنَّ فِي الدَّارِ زَيْدًا، وَلِزَيْدًا، وَإِنَّ زَيْدًا لَطَعَامَكَ أَكَلٌ، وَإِنَّ زَيْدًا لِيكَ لَوَاقِقٌ، وَجَمِيعٌ مَا تَقَدَّمَ فِي الشَّدِيدَةِ يَجُوزُ مَعَ الْخَفِيفَةِ إِلَّا الْعَمَلُ فِي الْمَضْمَرِ خَاصَّةً مَلْفُوظًا بِهِ، فَإِنَّ الْمَضْمَرَ يَرُدُّ الشَّيْءَ إِلَى أَصْلِهِ فَلَا تَعْمَلُ مَا دَامَتْ خَفِيفَةً».

وقوله: «وَمَتَى خَفَّتْ وَأَلْفِيَتْ وَوَلِيَّتْهَا الْأَسْمَاءُ فَمَبْتَدَأَتْ، وَيَجِبُ إِثْبَاتُ اللَّامِ».

مثال ذلك: «وَإِنَّ زَيْدًا لِقَائِمٌ، وَإِنَّمَا لَزِمَتْ اللَّامُ فَرَقًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ إِنْ النَّافِيَةِ نَحْوِ: «وَإِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ بِمَعْنَى: مَا زَيْدٌ قَائِمٌ».

وزعم الكوفيون أن «إِنَّ» إذا جاءت بعدها اللام كانت «إِنَّ» بمعنى «ما» و«اللام» بمعنى «إِلَّا»، واحتجوا بأن ذلك قد جاء كثيرا في الكتاب العزيز وكلام العرب، قال الله تعالى: «وَإِنَّ كَادُ وَاللَّيْسُ تَفْرُونَكَ» (١) وقال تعالى: «وَإِنَّ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا الذِّكْرَ» (٢) أي: ما يكاد الذين كفروا إلا يُزْلِقُونَكَ. وقال تعالى: «وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ * لَوْ أَنَّ عِنْدَنَا * (٤) ، أَي : وَمَا كَانُوا إِلَّا يَقُولُونَ ، وَقَالَ تَعَالَى : * إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا * (٥) ، أَي : مَا كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا إِلَّا مَفْعُولًا . ثُمَّ قَالَ الشَّاعِرُ :

٦٧٤- شَلَّتْ بِعَيْنِكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا كَتَبْتُ عَلَيْكَ عَقُوبَةَ الْمُتَعَمِّدِ (٧)

- (١) الكلام الآتي في الإنصاف م ٩٠ ص ٦٤٠ بنصه تقريبا .
 - (٢) الآية ٧٦ من سورة الاسراء .
 - (٣) الآية ٥١ من سورة القلم .
 - (٤) من الآيتين ١٦٧ ، ١٦٨ من سورة الصافات .
 - (٥) في المصورة : «وَإِنْ» ، وَالْوَاوُ زَائِدَةٌ .
 - (٦) الآية ١٠٨ من سورة الاسراء .
 - (٧) البيت لعاتكة بنت زيد زوجة الزبير بن العوام تخاطب عمرو بن جرموز المجاشعي الذي اغتال زوجها بعد انصرافه من وقعة الجمل .
- المحتسب ٢/٢٥٥ وشرح ابن يعيش ٨/٧١ ، ٧٢ ، ٧٦ ، وإلنصاف ٦٤١ وشرح الجمل ١/٤٣٨ والمغرب ١/١١٢ ، والخزانة ٤/٣٤٨ وغير ذلك كثير .

المعنى : ما قُتلت إلا مسلماً ، وهو في كلامهم أكثر من أن يحصى .

والجواب أن هذا كله لا حجة لهم فيه ؛ لأن ما احتجوا به محمول على ما قال سيبويه (١) من أن "إن" التي بمعنى "ما" لا تجيء معها اللام بل تجيء "بإلا" قال الله تعالى : * **إِنَّ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي غُرُورٍ** * (٢) وقال تعالى * **إِنَّ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ** * (٣) ، وقال الله تعالى * **إِنَّ هَذَا إِلَّا إِنْفُكُ افْتِرَاءٍ** * (٤) ، وقال : * **إِنَّ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ** * (٥) ولم تجيء مع شيء منها اللام .

وقولهم : **إِنَّ** اللام في الآيات بمعنى "إلا" فاسد ؛ لأنه دعوى لا دليل عليها ، ولو كانت اللام تستعمل بمعنى "إلا" لجاز أن يقال : "جاءنسى القوم لزيداً بمعنى "إلا زيدا" ، فلما لم يجيء ذلك دل على فساده ما ذهبوا إليه . (٦)

وإنما دخلت هذه اللام للفرق بين المخففة من الثقيلة والنافية ؛ لا لاشتراكهما في اللفظ ، فأزالت اللبس ، ركون اللام للتوكيد كثير في كلامهم ، وكون اللام بمعنى "إلا" لا نظير له ، ولم يثبت ، والمصير إلى ما له نظير في كلامهم أولى مما لا نظير له . (٧)

وأما البيت فسنذكره بعد عند ذكر دخولها على الأفعال **إِنْ** شاء الله تعالى .

قال ابن طلحة : كأنهم يقولون **إِنَّ** لام التأكيد لا تدخل في هذا الموضع ؛ لأنه خبر المبتدأ وقوله : **إِنَّ** قُتلت لمسلماً بمعنى ما قُتلت إلا مسلماً ، لأن **إِنَّ** الخفيفة بمعنى الشديدة فلا تدخل على الفعل . وقولك : **إِنْ** فسي

(١) انظر الكتاب ١٥٢/٣ ، وهامشها رقم "٦"

(٢) الآية ٢٠ من سورة الملك .

(٣) الآية ١٥ من سورة يس .

(٤) الآية ٤ من سورة الفرقان .

(٥) الآية ٣١ من سورة يوسف .

(٦) هذا ما ذهب إليه السيرافي الهامش "٦" ١٥٢/٣ من الكتاب .

(٧) هذا النص عن الإنصاف بتصريف كبير .

الدار لزيد بمعنى ما في الدار إلا زيد [وفرق الكسائي بين ما تدخل على الفعل وبين ما تدخل على الظروف أو المبتدأ ؛ فقال: في التي تدخل على المبتدأ والخبر يقول البصريين حين جاز أن تعمل فيهما فيرتفع الإشكال ، وكذلك في الداخلة على الطرف ، وقال في الداخلة على الفعل : إنها بمنزلة " ما " لأن المخففة بمعنى المثقلة ، فلا تدخل على الفعل مخففة كما لا تدخل عليه مثقلة .

وللبصريين أن يقولوا لما خففت وألغيت أمكن أن يليها الفعل والاسم ؛ لأنها حرف معنى كحرف الاستفهام ، ولا يعمل فيما بعدها ، ومثل " ما " في لغة تميم و " ألا " في الاستفتاح ، وتفسد دعواهم بما قدمنا من أنه لا يقال : ما قام القوم لزيد ولزيداً بمعنى إلا زيداً وإلا زيداً ، ولو كان ذلك سائفاً لقيلاً ، والعرب لا تقوله ، وإنما ينبغي أن يقال : إنها لازالة اللبس ، وتكون في البيت زائدة (١) كما زيدت في خبر أمسي نحو قوله :

* قال الذي سألوا أمسي لمجهودا * [٦٥٩]

ويكون اسم " إن " محذوفاً كما حذف في أن المفتوحة الهمزة كأنه قال : إنك قتلت مسلماً ، وجاء في الحديث (٣) : " قد علمنا إن كنت لمؤمناً " وهي على مذهب البصريين فارقة ، وعلى مذهبيهم بمعنى إلا ، وقد روي فسي الحديث بفتح الهمزة ، والبيت كذلك ، فلا [تقدر بما] (٤) في ذلك وتكون اللام زائدة .

ثم تعود إلى تمام مذهب الكوفيين // قال الفراء : (٥) إن أصلها أن ٢٧٩ يليها الماضي ، قال وقد حكى " إن تزيتك لنفسك وإن تشيتك ليهيه " وقد جاءت مع الأسماء قال الشاعر :

٦٧٥ - فقلت : إن القوم الذين أقسمت لهم لأهل مقاماتٍ وشاءٍ وجاملٍ (٦)

(١) يريد قوله : شلت يمينك إلخ . . .

(٢) سبق ١٠١٣

(٣) سبق ١٠١٣

(٤) مكانها كلمة ذهبت بها الرطوبة ، ولعل ما أثبتناه صواب .

(٥) الأصول ٣١٦/١

(٦) الأصول لابن السراج ٣١٦/١ ورواية الصدر فيه :

* فقلت : إن القوم الذي أنا منهم * ، ولم أجد في غيره .

وقال : كل ما كان من صلة الثاني لم تدخل عليه اللام ، وما كان من صلة الأول أدخلت عليه اللام ، ومثل ذلك قولك : "إِنْ ظننت زيدا لفي الدار قائماً" فإن كان "في الدار" من صلة الظن دخلت عليه ، ولم تدخل على قائم ، لأنه من صلة "الدار" (١) ، وإن كان "في الدار" من صلة قائم دخلت على قائم ولم تدخل عليه ، يعني هذا الكلام أن اللام إنما تدخل على ما كان في الأصل خبراً للمبتدأ . قال : ولا يقولون : "إِنْ ضربت رجلاً لقائماً ، لأن قائماً من صفة الثاني ، ولا يجيزون : "إِنْ زال زيد لقائماً ، لأنه لا يجوز : زال زيد قائماً ، ويجيزون : "إِنْ كان زيد لقائماً ، لأنه يجوز : كان زيد قائماً ، وهذا لأنه يجيء على أن الحرفين (٢) زيدا معاً ، وإليه أشار .

(٣) فمن قال منهم : "إِنْ التقدير في قولك : "إِنْ زيد لقائماً : قد قام زيد ، حكاه عنهم ابن السراج ، ولذلك قال الفراء : "إِنْ أصلها أن يليها الماضي ؛ لأن زيادتهما معاً لإثبات ما استقر ، وكلامهم غلط غير محقق .

وقوله : " وَإِنْ وليتها الأفعال لم تكن إلا مما يدخل على المبتدأ والخبر .

يعني أنها إذا ألغيت لم تدخل إلا على مبتدأ وخبر أو ما كان أصله ذلك فنسخ ، حتى لا تزول عن الاختصاص وتلزم اللام أيضاً للفرق على ما تقدم من الخلاف ، وتدخل على خبر كان ، وعلى المفعول الثاني من ظننت حتى لا تفارق ما كان خبراً في الأصل فتقول : "إِنْ كان زيد قائماً ، إذا أردت معنى "إِنْ" وتقول "إِنْ كان زيد قائماً ، إذا أردت ما النافية ، وقال تعالى : * وَإِنْ تَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَافِرِينَ * (٤) * وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُوا (٥) لَيَقُولُونَ * (٦)

(١) صلة الدار : يعني صلة ما تعلق به الجار والمجرور وهو "كائنا" الواقع خبراً لظننت .

(٢) الحرفان : "إِنْ" واللام .

(٣) أي الكوفيين ، وهو الفراء كما في الأصول ٣١٦/١

(٤) الآية ١٨٦ من سورة الشعراء

(٥) في المصورة : كادوا تحريف .

(٦) الآية ١٦٧ من سورة المصافات .

* وَإِنَّ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيَزْلِقُونَكَ * (١) و * إِنَّ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا * (٢)
 هذا مذهب البصريين ، وأجاز الكوفيون دخولها على سائر أنواع الفِعْلِ ،
 واستدلوا بما قَدَّمَ من قوله .

* إِنَّ قَتَلْتَ لِمَسْلَمَا * [٦٧٤] (٣)

وقد تقدم تأويله ، وحكوا : إِنَّ قَضَعْتَ كَاتِبَكَ لِسَوَاطٍ (٤) ، " وَإِنَّ تَشِينُكَ
 لِنَفْسِكَ وَإِنَّ تَرِينَكَ لِهَيْبَةٍ " وهذا شأن ويوجه على زيادة اللام وحذف اسم
 " إِنَّ " ، والله أعلم .

وقوله : " وَأَنَّ الْمَفْتُوحَةَ تَخَفُّفٌ وَتَثْقُلٌ وَهِيَ فِي خَفَّتِهَا [إِذَا مَلْغَاةٌ وَإِنَّمَا
 معملة] (٥)

يعني أنها ملغاة عما ظهر بعدها ، وهو الأكثر ، مثال ذلك :
 يعجبني أَنْ زَيْدٌ قَائِمٌ ، ومعملة نحو : علمت أَنْ زَيْدًا قَائِمٌ .

وقوله : " وَالْمَلْغَاةُ تَلِيهَا الْأَسْمَاءُ وَالْأَفْعَالُ ، فَإِذَا وَلِيَتْهَا الْأَسْمَاءُ
 فمبتدآت "

مثاله : علمت أَنْ زَيْدٌ قَائِمٌ ، قال تعالى : * وَأَخْرَجُوا عَوَاهِمُ أَنْ الْحَمْدُ
 لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * (٦) والتقدير : أَنَّهُ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ . وقال الشاعر :

٦٧٦- في فتيه كسيوف الهند قد علموا أَنْ هَالِكُ كُلِّ مَا يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ (٧)

(١) الآية ٥١ من سورة القلم

(٢) الآية ١٠٨ من سورة الاسراء

(٣) سبق ١٠٢٨

(٤) الهمع ١٨٣/٢ (عبد العال)

(٥) تكملة من الجزولية .

(٦) الآية ١٠ من سورة يونس .

(٧) البيت ملفق من بيتين الأول قول الشاعر :

إِذَا تَرِينَا حِفَاةً لَا نَعَالُ لَنَا * وَإِنَّا كَذَلِكَ مَا نَحْفَى وَيَنْتَعِلُ .
 والثاني قوله :

في فتيه كسيوف الهند قد علموا * أَنْ لَيْسَ يَدْفَعُ عَنْ ذِي الْحَيْلَةِ الْحَيْلُ .
 وهما البيتان رقم ٣٤ ، ٣٨ من قصيدة الأعشى التي مطلعها :

وَدَعِ هَرِيرَةَ إِذَا الرُّكْبُ مَرْتَحِلٌ * وَهَلْ تَطِيقُ وَدَاعًا أَيُّهَا الرَّجُلُ
 في الديوان : ٥٥ - ٦٣ ورواية الديوان للعجز في الأول لا شاهد فيها

وأما رواية عجز الثاني فهي مثل قوله تعالى " وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى " =

والتقدير : أَنَّهُ هَالِكٌ كُلٌّ مِنْ يَحْفَى .

وقوله : " وَإِذَا وَلِيَتْهَا الْأَفْعَالُ فَلَا حَسْنَ أَنْ يَفْصَلَ بَيْنَهَا بِحَرْفٍ تَنْفِيسٍ أَوْ نَفْيٍ أَوْ تَوَقُّعٍ .

يعنى أَنَّ الْأَحْسَنَ فِيهَا إِذَا وَلِيَتْهَا الْأَفْعَالُ وَكَانَتْ مُضَارَعَةً أَنْ يَفْصَلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَهَا : بِالسَّيْنِ وَسَوْفَ ، وَمَعَ الْمَاضِي : بِقَدْ وَبِلا فِي النَّفْيِ مَعَ الْمَضَارِعِ هَذَا إِذَا امْتَكَنَ ذَلِكَ .

(١) وَإِنْ لَمْ يُمْكِنَ ذَلِكَ لَمْ يَفْصَلَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى * وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى * (٢) * وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدْرًا اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ * (٣) ، لِأَنَّهَا غَيْرُ مُتَصَرِّفِينَ فَأَشْبَهَهَا الْأَسْمَاءَ فَلَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهِمَا : قَدْ وَنَحْوُ : أَمَا أَنْ جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا (٤) ، لِأَنَّهُ دَعَاءٌ ، وَلَا تَدْخُلُ قَدْ وَلَا السَّيْنَ عَلَى الدَّعَاءِ ، قَالَ سَيِّوِيهِ : وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ : " أَمَا أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكَ " جَازٍ ، لِأَنَّهُ دَعَاءٌ ، وَلَا تَصِلُ هَا هُنَا إِلَى السَّيْنِ (٦) ، وَكَانَتْهُمْ جَعَلُوا الْفَصْلَ بَيْنَ الْحُرُوفِ لِتَكُونَ عَوْضًا مِمَّا حَذَفُوا مِنْهَا وَهُوَ إِحْدَى التَّوْنِينَ وَالاسْمُ الْمَضْرُوعُ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ مَعَ الْجُمْلَةِ الْأِسْمِيَّةِ نَحْوُ : قَدْ عَلِمْتَ أَنْ زَيْدًا قَائِمٌ ، لِأَنَّكَ قَدْ جِئْتَ بَعْدَهُ بِاسْمٍ وَخَبَرٍ كَمَا كَانَ يَكُونُ بَعْدَهُ لَوْ ثَقَلَتْهُ وَأَعْمَلَتْهُ وَإِذَا جِئْتَ بِالْفِعْلِ جِئْتَ بِشَيْءٍ كَانَ سَيِّمْتَعٌ أَنْ يَكُونَ بَعْدَهُ لَوْ ثَقَلَتْهُ ، فَكْرَهُوا أَنْ يَجْمَعُوا عَلَى " أَنْ " الْحَذْفَ وَجَوَازَ مَا لَمْ يَكُنْ يَجُوزُ وَقَوْعُهُ بَعْدَهُ مَشَقَّلًا ، فَجَعَلُوا هَذِهِ الْحُرُوفَ عَوْضًا .

= وسياتى الكلام عليها بعد قليل ، فلا شاهد فيها أيضا على ما نحن فيه . والشاهد في الكتاب ١٣٧/٢ ، ١٦٤ ، ٧٤/٣ ، ٤٥٤ ، والخصائص ٤٤١/٢ والمنصف ١٢٩/٣ والمحاسب ٣٠٨/١ ، والأمالى الشجرية ٢/٢ والإنصاف ١٩٩ وشرح ابن يعيش ٧٤/٨ ، والخزانة ٥٤٧/٣ ، ٣٥٦/٤ ، وغير ذلك كثير .

- (١) في المصورة : يكن .
- (٢) الآية ٣٩ من سورة النجم .
- (٣) الآية ١٨٥ من سورة الأعراف .
- (٤) من أمثلة الكتاب ١٦٧/٣ .
- (٥) في الكتاب ١٦٨/٣ " هنا " .
- (٦) الكتاب ١٦٧/٣ ، ١٦٨ .

وقد لا يفصل بينهما مع إمكان الفصل كقوله :

٧٧- فلما رأى أن شمر الله ماله وأثل موجوداً وسدّ مفارقة (١)
أراد : أنه ، وأما قوله :

أن تفران على أسماء ويحكماً متى السلام وأن لا تشعيراً أحداً (٢) [١٤٧]
فضرورة ، وقد تقدّم الكلام عليه ، وأنّ منهم من يلغى أن على قراءة من قرأ
* لعن أراد أن يتم الرضاعة * (٣) بضم الميم .

وقوله : " وما بعدها من الأسماء والأفعال في موضع خبرها " .

يعنى وما بعدها من الجمل الأسمية والفعلية في موضع خبرها ، واسمها محذوف لفظاً موجود معنى : أي : إنّه ليست ملغاةً إلّا في اللفظ خاصةً ، وأما في المعنى فلا ، لأنّ اسمها مضمّر منصوب ، والجملة بعدها في موضع رفع على أنّها خبر لها .

والملغاة حقيقة من الحروف هي التي ليس للجملة بعدها موضع مسن الإعراب بالنظر إليها ، ولا هي عاملة في اسم معنى ، وليست هذه فسى الحقيقة ملغاةً ، وهذا هو المشهور فيها ؛ لأنّها لا بد لها من اسم مضمّر ، قال سيبويه رحمه الله // من قياسه بولو خففوا " أن وأبطلوا عملها فسى المضمّر والمظهر وجعلوها كأنّ إذا خفت لكان وجهاً قوياً (٤) . ثم قال : " ولو كانت بمنزلة حروف الإبتداء لذكرت الفعل مرفوعاً بعدها كما تذكره بعد هذه الحروف (٥) يعني ولو كانت أن ملغاة بمنزلة حروف الإبتداء لم يحتج إلى " السّين " أو " سوف " أو " قد " أو " لا " عوضاً من تخفيفها كما لا يكون ذلك في " إن " و " لكن " فقوى بهذا القول الوجه الأول وقبح القياس الثاني .

(١) البيت للنايضة الذبياني في ديوانه : ١٥٥ من قصيدة أولها :
ألا أبلغاً نبيان عنى رسالة * فقد أصبحت عن منهج الحق جائره
وهو في الخزانة ٥٥٦/٤

(٢) سبق ٢٧٨

(٣) الآية ٢٣٣ من سورة البقرة وقد سبقت ٢٧٧

(٤) في الكتاب ١٦٥/٣ ونص كلامه " ولو أنّهم إذ حذفوا جعلوه بمنزلة إنّما ، كما جعلوا إنّ بمنزلة لكن لكان وجهاً قوياً .

(٥) الكتاب ١٦٥/٣ بنصه .

فان قيل : ولم زعمتم أنها عاملة في التقدير بخلاف المكسورة ؟

فالجواب : ما قال ابن طلحة ، وهو أن المكسورة تقع في أول الكلام ، ومعنى الكلام معها كمعناها ونها ولا تتسبك معه سبك المصدر ، فاستدل على إلغائها بذلك ، والمفتوحة لا تقع في أول الكلام ، وإنما تجيء معمولاً لما قبلها ، فصارت من تمام ما بعدها لازمة له ، وتتسبك معه سبك المصدر ، فادّعوا أنها عاملة في موضعه ، فكان الإضمار فيها لذلك ، وكان مثلها ، وإن كانت تقع في أول الكلام ولكن على خلاف إن المكسورة ، فإن للكلام بها معنى لا يكون بعد منها ، فصارت لذلك كأن المفتوحة فوجب أن تقدّر عاملة ، ولكن ترك الإضمار فيها وإعمالها في اللفظ أقوى منه في " أن " لما فيها من معنى التشبيه المغير معنى الابتداء .

قلت : وهذا كلام ليس بيبين ، وألخص منه أن تقول السبب في ذلك أن المفتوحة تطلب ما بعدها طلبين ، طلب العامل للمعمول والصلة للموصول ، وأن المكسورة تطلبها بعدها طلب العامل للمعمول خاصة ، فلما كان طلبها لما بعدها أشد من طلب " إن " ألزمها العمل مع التخفيف إذ كانت " إن " قد تعمل مخففة ليظهر بذلك لشدة الطلب أثرها ، والله أعلم .

وقال بعضهم السبب في ذلك : أنها إذا خففت لم تنزل عن الاختصاص الموجب للعمل ولو جاز أن يليها الفعل لما التزم الفصل بينهما في الأكثر بالسين وسوف أو قد ولا في النفي كما قدّمنا ، وهذا الوجه هو الذي اعتمد عليه صاحبنا أبو الحسن ابن عصفور (١) ، وظاهره تعليل الشيء بنفسه إذ قد وجدنا في اللفظ بعدها الفعل تارة والاسم أخرى ، وأما الفصل فلموجب آخر وقد تقدّم . والوجه الذي ذكرته أقوى ، ولما كانت " كأن " مركبة من أن والكاف عوملت معاملة .

(١) انظر مثلاً تعليقه لعدم إعمال لكن مخففة في شرح الجمل ٤٣٦/١ وفي المقرب ١١٠/١ قال " وأما أن وكان فلا يجوز فيهما إلا الإعمال لبقائهما على اختصاصهما بالأسماء " .

وقوله : " وحكم العطف على الضمير في أخبارها من مسائل باب العطف »
يَعْنِي أَنَّ الْأَحْسَنَ فِي ذَلِكَ الضَّمِيرُ أَنْ يُؤَكَّدَ وَحِينَئِذٍ يَعْطَفُ
عليه فتقول : إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ هُوَ وَعَمْرُوهُ وَقَدْ بَيَّنَّ عِلَّةَ ذَلِكَ فِي بَابِ الْعَطْفِ (١)
وقوله : " وفي لعل لغات ست " .

هي ثمانية ، (٢) وذلك : لَعَلَّ ، وَعَلَّ ، وَلَعَنَّ ، وَعَنَّ ، وَلَفَنَّ ، وَغَنَّ ، وَلَاَنَّ ،
وَأَنَّ . قال :

٦٧٨- وَلَا تُهَيِّنِ الْفَقِيرَ عَكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا وَالذَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ (٣)
وقال :

٦٧٩- أَلَا يَا صَاحِبِي قِفَا لَفَنَّا نَرَى الْعِرْصَاتِ أَوْ أَثَرَ الْخِيَامِ (٤)
وقال آخر :

٦٨٠- وَلَسْتُ بِلَوَّامٍ عَلَى الْأَمْرِ بَعْدَ مَا يَفُوتُ وَلَكِنْ عَلَّ أَنْ أَتَقَدَّمَ (٥)
وقال آخر :

٦٨١- حَتَّى يَقُولَ الْجَاهِلُ الْمُنْطِقُ لَعَنَّ هَذَا مَعَهُ مَعْلَقٌ (٦)

-
- (١) تقدم ٦٤٣
(٢) في الإنصاف عشر لغات
(٣) البيت للأصمطي بن قريع (جاهلي) في أمالي القالي ١٠٨/١ والأمالى الشجرية ٣٨٥/١ ، والإنصاف ٢٢١ ، وشرح ابن يعيش ٤٣/٩ ، ٤٤٠ ، وشرح الجمل ٤٤٦/١ ، والمقرب ١٨/٢ والخزانة ٥٨٨/٤ وشرح شواهد الشافية ٩٦٠ وغير ذلك كثير .
(٤) البيت للفرزدق في ديوانه ٢٩٠ وصدره في الديوان :
* أَلَسْتُمْ عَائِجِينَ بِنَا لَعَنَّا *
وسياتى بعد قليل برواية أخرى للمصدر والرواية التي أثبتها الشارح في الإنصاف ٢٢٥ واللسان (لعن) منسوبة للفرزدق .
(٥) البيت لنافع بن سعد الطائي صاحب الحماسية رقم ٤٢٥ وعدتها بيتان انظرهما في شرح الحماسة للفرزدق ١١٦٢ وانظر الإنصاف ٢١٩ .
(٦) البيتان في الإنصاف ٢٢٥ والخزانة ٣٦٩/٤ (عرضا)

وقال آخر :

٦٨٤- لك الخير عَلَيْنَا بِهَا ، عَلَّ سَاعَةً
تَمُرُّ وَسَعْوَاءً مِنَ اللَّيْلِ تَذْهَبُ (١)

وقال آخر :

٦٨٢- عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دَوْلَاتِهَا
يَدِينِنَا اللَّعْمَةَ مِنْ لَمَاتِهَا (٢)

وقال آخر :

٦٨٤- * يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ * (٣)

وقال :

٦٨٥- تَرَبَّصْ بِهَا أَيَّامَ عَلَّ صُرُوفِهَا
سَتَرَمِي بِهَا فِي جَا حِمٍ مَتَسَقِّرٍ (٤)

وقال :

٦٨٤- هَلْ أَنْتُمْ عَائِجُونَ بِنَا لَفَنَّا
نَرَى الْعَرَصَاتِ أَوْ أَثَرَ الْخِيَامِ (٥) [٦٧٩]

وقال امرؤ القيس :

٦٨٦- عُوْجًا عَلَى الظَّلَلِ الْمُحِيلِ لَأَنَّا
نَكْبِي الدَّيَارَ كَمَا بَكَى ابْنُ حِذَامِ (٦)

- (١) نسبه صاحب الإناصاف : ٢٢٠ للعجير السَّلُولِي .
ورواية الإناصاف : وسهواء من الليل يذهب ، والسهواء : ساعة من الليل وصدر منه ، والسهواء : فوق الساعة من الليل .
أنظر اللسان (سعو) ، (سهو)
- (٢) البيتان أنشد هما الفراء في معاني القرآن ٩/٣ ، ٢٣٥ ، وهما فسي الخصائص ٣١٦/١ والإناصاف ٢٢٠ وشرح شواهد الشافية ١٢٩ ، وشرح أبيات المغنى ٣/٣٨٤ والمقاصد النحوية ٤/٣٩٦ ، ٥١٧ واللسان (لم) وغير ذلك ، ويروى في أكثر المصادر تُدْرِلُنَا وَيُرَوِّى : تَدِيلُنَا
- (٣) البيت لرؤبة بن العجاج ديوانه ١٨١ وهو من شواهد الكتاب ٢/٣٧٥ ، وفي ٤/٢٠٧ برواية : عساكن ، والمقتضب ٣/٧١ والخصائص ٢/٩٦ والمحتسب ٢/٢١٣ والأمالى الشجرية ٢/٧٦ ، ١٠٤ والإناصاف ٢٢٢ وشرح ابن يعيش ٢/١٢ ، ٣/١٢٠ ، والخزانة ٢/٤٤١ وغير ذلك كثير .
- (٤) البيت في الإناصاف : ٢٢٣ منسوخاً لأمّ النحيف وهو سعد بن قرظ
- (٥) هذه رواية أخرى في البيت الذى سبق قبل قليل ، وقد وردت هذه الرواية فى : شرح شواهد الشافية : ٤٦٤ ، وشرح التصريح ١/١٩٢ .
- (٦) ديوان امرؤ القيس : ١١٤ وتروى قافيته : خدام ، حمام . وهو فسي =

(١) أراد : لعلنا ، وحكوا : " إِبْتِ السُّوقَ أَنْكَ تَشْتَرِي لَنَا شَيْئاً ، أَي : لِمَلِك .
وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : * وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ * (٢) من كسر
الهمزة جعل " ما " استغهماً في موضع رفع بالابتداء ، ويشعركم الخبر أي :
أَي شَيْءٍ يَشْعِرُكُمْ بِإِيْمَانِهِمْ ، وَتَمَّ الْكَلَامُ ، ثُمَّ اسْتَأْنَفَ فَكَسَرَ لِيَنَّ مُخْبِرًا عَنْهُمْ
بِعَدَمِ الْإِيْمَانِ ، وَمَنْ فَتَحَ أَنْ جَعَلَهَا بِمَعْنَى " لَعَلَّ " (٣) كَمَا قَالَ سَيِّبُوسُ
وَالْخَلِيلُ وَالْكَسَائِيُّ وَالْفَرَّاءُ ، حَكَى الْكَسَائِيُّ (٤) : " مَا أَدْرِي أَنَّهُ صَاحِبُهَا " .
أَي : لَعَلَّهَا صَاحِبُهَا ، وَحَكَى عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ : لَوْ أَنَّ (٥) فِي مَعْنَى لَعَلَّ ، قَالَ
بَعْضُهُمْ : لَوْ أَنَّهَا نَزَعَتْ ، فِي مَعْنَى : لَعَلَّهَا نَزَعَتْ ، وَأَنْشَدَ الْفَرَّاءُ :
٦٨٧- فَعَلْتُ : امْكُتِي حَتَّى يَسَارَ لَوْ أَنَّهَا نَجَّحَ مَعَهَا ... (٦)

= شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٦/١ ، والبحر المحيط ٢٠٢/٤ والخزانة
٢٣٤/٢ ، وفي الديوان ٤١٠ أن رواية السكري وأبي سهل :
* على الظل المحيل لعلنا * ، ولا شاهد فيها .

(١) حكاة الخليل الكتاب ١٢٣/٣
(٢) الآية ١٠٩ من سورة الأنعام ، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم (في رواية
داود الأيادي) وغيرهم " إِنَّهَا " بالكسر ، السبعة ٢٦٥ ، والبحر
المحيط ٢٠١/٤ ، ٢٠٢ .

(٣) وهي لغة أهل المدينة كما في الكتاب ١٢٣/٣ .

(٤) معاني القرآن للفراء ٣٥٠/١

(٥) المصدر نفسه .

(٦) تمامه : * قالت : أعاما وقابله * .

وهو لحميد بن ثور في ديوانه ١١٧ مفرداً وروايته : فقالت لي : أعام
وقابل . وهو في الكتاب ٢٧٤/٣ والجمل ٢٣٤ والحل ٣١٠ ، والأمالى
الشجرية ١١٣/٢ وشرح ابن يعيش ٥٥/٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور
٢٤٢/٢ ، وغير ذلك .

والمصادر تجمع على رواية : لعلنا نجح ، ولا شاهد فيها على هذه
الرواية ولم ترد الرواية التي عليها الشاهد إلا في ديوان حميد .
والبيت ينسب أيضاً لحميد الأرقط .

ويسار : اسم اللبس معدولة عن ميسرة ومعنى البيت :
الشاعر طلب منها الانتظار حتى يُوسر فيستطيع الحج ، فأنكرت ذلك
وقالت : أنتظر هذا العام والعام القابل .

البيت - أي : لعننا ،

ولم تجعل في الآية في صلة يشعركم ، لأن ذلك يصير كالعذر لهم
والإخبار عنهم بأنهم يؤمنون ، ومثال ذلك قولك : ما يدريك أن زيد ليس
بمُحسِن ، فالأظهر في قصد قائله إثبات الإحسان له ، ولذلك عدلوا // إلى
جعلها بمعنى لعل .

وقيل : لا زائدة ، ويصح المعنى بذلك .

وقال : فآ : وما يشعركم اعتراض ، والتقدير : قل : إنما الآيات عند الله
أنها إذا جاءت لا يؤمنون .

وقوله : " والفرق بين " أن " الناصبة للفعل والناصبة للاسم المخففة أن
أن المخففة لا يعمل فيها إلا فعل محقق (٢) - كعلمت وما في معناها - (٣)

مثاله : قوله تعالى ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى ﴾ (٣) وقال ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ
أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾ (٤) وقال الشاعر :

في فتيحة كسيوف الهند قد علموا أن هالك كل ما يخفى وينتعل (٥) [٦٧٦]

[وقوله] (٦) " وأنها إذا وليها فعل جاز الفصل بينها وبينه بحرف التنفيس
يعنى مع المضارع ، " أو توقع " يعني مع الماضي ، ولم يقل هنا أو نفى ، لأن
ذلك أمر غير خاص بالمخففة بل قد تلى " لا " " أن " الناصبة للفعل نحو :
أحب أن لا تخرج ، والمخففة نحو : علمت أن لا تقرأ ، فلما كانت " لا " غير
خاصة لذلك لم يأت بها هنا وذكرها فيما تقدم لم يتعرض للفرق بينهما .

وقوله : " وأنها قد تجيء بعدها جملة ابتدائية " .

مثاله : علمت أن زيد قائم ، و :

... .. قد علموا أن هالك كل ما يخفى وينتعل (٥) [٦٧٦]

(١) بعد ها - وما يشعركم - وإثباتها خلاف المراد ، فكأنها زائدة ، وانظر

البحر ٢٠٢/٤

(٢-٣) هذه العبارة ساقطة من الجزولية ، النسخة الأزهرية ل ٢٥ ب

(٣) الآية ٢٠ من سورة المزمل

(٤) الآية ٨٩ من سورة طه .

(٥) سبق ١٠٣٥

(٦) ساقطة من المصورة .

وقال : " جاز أن يفصل " .

والصواب : وَجَبَ ، وَإِنَّمَا أَخَذَ جازَ مَقَابِلًا لِلإيجوزِ . يعنى فى الناصبةِ
الفِعْلِ .

وقوله : " والناصبة للفعل عكسها " .

يعنى أَنَّ " أَنْ " التى تنصب الأفعال لا يقع بعدها مبتدأٌ وخبرٌ ،
ولا يُفصلُ بينها وبين الفعل بالسين ولا سوف ولا تقع بعد فعل تحقيق كعلمت .

فأما امتناع وقوع الجملة الاسمية بعدها ، فلأنَّها من حروف الأفعال
اللازمة لها ، فلا تدخل إلا على الفِعْلِ .

وأما امتناع الفصل بينها وبين الفعل بالسين وسوف ، فلأنَّهما يخلصان
الأفعال للاستقبال ، ولا يجتمع حرفان لمعنى واحد ، وأيضاً فإنَّ السين
وسوف وقد - كما قدمنا - كأنَّه عوضٌ لما حذف منها ولما منعت من العمل فى
المضمر ملفوظاً به ، وذلك معدوم فى الناصبة للفعل .

وأما كونها لا تقع بعد أفعال التحقيق فلأنَّها للاستقبال والغالب فى
المستقبل أن يكون مظنوناً لكونه لم يقع ، قال سيبويه : " وتقول : ما علمتُ
إلا أن تقوم (١) ولا (٢) أعلم إلا أن تأتيه ، إذا لم ترد أن تخبر أنك قد علمت
شيئاً كأننا ألبتة ولكن (٣) تكلمت به على وجه الإشارة كما تقول : أرى من الرأي
أن تقوم ، فأنت لا تخبر أن قياماً قد ثبت كأننا أو يكون فيما يستقبل ألبتة (٤)

قلت : استعمل العلم هنا على معنى المشورة والرأى اللذين لا خالة فيما
أشار عليه ، فصار بمنزلة الرأى والظن ، ولو أراد العلم الحقيقى لقال :
ما علمتُ إلا أن سيقوم ، على معنى : أنه سيقوم .

وقوله : " وتجيء إن شرطية [معاني إن] "

مثاله : " إن يقيم زيد يقيم عمرو .

(١) فى الصورة : يقوم وأثبتنا ما فى الكتاب .

(٢) فى الكتاب : وما

(٣) فى الكتاب : ولكنك .

(٤) الكتاب ١٦٨ / ٣

وقوله : وزائدة .

مثاله : **إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ** قال :

٦٨٨- * **وَمَا إِنْ أَرَىٰ عَنكَ الْعِمَايَةَ تَجَلِيًّا** * (١)

أراد : **وَمَا أَرَىٰ** ، وقال الآخر :

٦٨٩- **وَمَا إِنْ طُبْنَا جِبْنَ** ولكن منايانا ودولة آخرينا (٢)

وزيدت للتأكيد فبطل بها عمل " ما " كما يبطل عمل " إِنْ " بما ،

وذلك أن هذه الحروف تعمل بشبه الفعل فلم تقو قوته إن حال حائل وقد سمع عملها بالحائل في قوله تعالى * **قَبِيْمًا رَحْمَةً مِّنَ اللّٰهِ** * (٤) و * **فِيْمَا نَقَضْتُمْ مِيثَاقَهُمْ** * (٥) كأنهم لم يحفلوا بالحائل حين كان زائداً ، وقد روي .

فَمَا إِنْ طُبْنَا جِبْنَ ... [٦٨٩]

بِالنَّصْبِ .

وقال بعضهم : **إِنَّمَا** منعت " إِنْ " " ما " من العمل ؛ لأنها للنفي ،

والنفي إذا دخل على النفي عاد إيجاباً ، ولا تعمل " ما " في الإيجاب .

وهذا قول مرغوب عنه ، ويرده " لكن " في النصف الأول من البيت . ولا

تكاثر " إِنْ " إلا بعد النفي ، وقد سمعت زيادتها بعد " ما "

المصدرية تشبيهاً لها بالنافية من جهة اللفظ خاصة .

(١) صدره : فقالت يمين اللو مالك حيلة

وهو لا مرى القيس من معلقته في الديوان : ١٤

وشرح القوائد السبع الطوال ٥٢ ، ٥٣ ، والعمامة : الجهالة .

ويروي : عنك الغواية : الديوان ٣٧٠

(٢) البيت لقروة بن مسيك .

الكتاب ١٥٣/٣ ، ٢٢١/٤ ، والمقتضب ١٩٠/١ ، ٣٦١/٢٠

والخصائص ١٠٨/٣ والمنصف ١٢٨/٣ ، والمحتسب ٩٢/١ وشرح

الجميل ٥٩٢/١ ، ٤٨٠/٢ والخزانة ١٢١/٢ وغير ذلك .

(٣) اختلف البصريون والكوفيون في " إِنْ " إذا وقعت بعد " ما " ، فذهب

الكوفيون إلى أنها بمعنى " ما " وذهب البصريون إلى أنها زائدة

انظر المسألة ٨٩ في الإنصاف : ٦٣٦

(٤) الآية ١٥٩ من سورة آل عمران

(٥) الآية ١٥٥ من سورة النساء و ١٣ من سورة المائدة .

(٦) في المصورة : لما

(٧) في المصورة : التالي ، **وَمَا كُنَّا فِي نَيْفِ الْأَوَّلِ**

قال الشاعر :

وَجَّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ * عَلَى السَّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ (١) [٦٤٩]
فما هنا ظرفية مصدرية .

والنافية بمعنى " ما " كقوله * إِنْ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ (٢) * المعنى :
ما الكافرون إِلَّا فِي غُرُورٍ ، وَلَا تَعْمَلُ عِنْدَ سَيِّئِهِ عَمَلٌ " ما " وَإِنْ كَانَتْ بِمَعْنَاهَا ،
وَالْمَبْرُورُ (٣) يَعْمَلُ عَمَلًا " ما " ؛ لِأَنَّهَا بِمَعْنَاهَا (٣)

والحجة لسببويه أَنَّ " ما " لم تَعْمَلْ بِحَكْمِ الْقِيَاسِ وَإِنَّمَا عَمِلَتْ بِشِبْهِهَا
بَلِيْسَ ، وَخَرَجَتْ بِذَلِكَ عَنِ الْقِيَاسِ لِعَدَمِ اسْتِدْرَاجِهَا بِالذُّخُولِ عَلَى مَا عَمِلَتْ
فِيهِ ، وَمِنْ حَقِّ الْعَامِلِ أَنْ يَخْتَصَّ بِالذُّخُولِ عَلَى مَا يَعْمَلُ فِيهِ ، فَإِذَا كَانَتْ
" ما " قَدْ خَرَجَتْ بِعَمَلِهَا عَنِ الْأَصُولِ فَلَا تَجْعَلُ أَصْلًا يَقَاسُ عَلَيْهِ ، وَإِنَّمَا
يُقَالُ مِنْ نَحْوِ هَذَا مَا قَالَتْهُ الْعَرَبُ ، فنقول على مذهب سيبويه : إِنْ زَيْدٌ
قَائِمٌ ، وَعَلَى مَذْهَبِ الْمَبْرُورِ : إِنْ زَيْدٌ قَائِمًا ، وَأَنْشُدُوا :

٦٩٠- إِنْ هُوَ مُسْتَوِلِيًّا عَلَى أَحَدٍ * إِلَّا عَلَى أضعفِ الْمُجَانِينِ (٤)
وقد تقدم الخلاف في المخففة من الثقيلة نحو : إِنْ زَيْدٌ لِقَائِمٌ .

وقوله : " وَأَنْ تَفْسِيرًا "

مثاله : قوله تعالى * وَاَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امشوا واصيروا على
الْهَيْكَلِ (٥)

- (١) سبق ص ٩٧٦
- (٢) الآية ٢٠ من سورة الملك وانظر الكتاب ١٥٢/٣
- (٣) قال المبرد " وكان سيبويه لا يرى فيها إلا رفع الخبر ثم قال : وغيره
يجوز نصب الخبر على التشبيه بليس ، كما فعل ذلك " ما " وهذا هو
القول لأنه لا فصل بينهما وبين (ما) في المعنى " المقتضب ٣٥٩/٢
(٤) في شرح الجمل ٤٨١/٢ ، والمقرب ٩٧/١ ، والخزانة ١٤٣/٢ ،
والمقاصد ١١٣/٢ وشرح التصريح ٢٠١/١ ، والصبان على الأشعوني
٢٥٥/١ ويروى : المساكين .
- (٥) الآية ٦ من سورة ص وفي المعنى : ليس المراد بالانطلاق المشي بسل
انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام كما أنه ليس المراد بالمشي المشي المتعارف
عليه بل الاستمرار على المشي . المعنى ط ٢٠ ص ٣٠

المعنى : أى امشوا ، ولها ثلاثة أشراف : (١)

أحدها : أن تكون بعد جملة .

والثانى : أن تكون الجملة فى معنى القول ولا تكون صريح القول .

والثالث : ألا يتصل بها شئ * من صلة الفعل الذى تفسره ، أعنى

٢٨٢ ألا تكون معمولة لجار يتعلق بالكلام الذى قبلها ، ومثال ذلك : كتبت // إليه أن قم ، وأمرته أن قم ، بمعنى : أى قم ، فلو قلت : " بأن لم تكن بمعنى أى ، لتعلقها بالفعل الذى قبلها .

وإنما شرطنا ألا يكون الفعل الذى تفسره صريح القول ؛ لأن القول إنما وضع ليحكى به ما بعده مما يجوز وقوعه فى الابتداء ، و " أى " وما بعدها لا تقع فى الابتداء ، فلا يقع عليها القول ، فإذا صرحت بالقول أزلت " أن " فقلت : " قلت له : قم " فحكيت اللفظ المقول .

وإنما شرطنا ألا يتصل بها شئ * من صلة الفعل الذى تفسره ، لأنها إن اتصلت بما قبلها صارت فى جملة ولم تكن تفسيراً له .

وإنما شرطنا أن يكون ما قبلها كلاماً تاماً ؛ لأنها وما بعدها جملة تفسر جملة قبلها ، فلا تقول : قلت لزيد أن قل كذا ولا تقول : أوعزت إليه بأن افعل ، وأنت تريد بها التفسير . ولا يصح أن تكون للتفسير فى

قوله تعالى ﴿ وَأَخْرَجُواهُمْ مِنْ الْأَرْضِ الْحَمِيدِ لِلَّهِ الْعَالَمِينَ ﴾ (٢) ؛ فإن الذى قبلها مفرد ، ولا ينبغى أن تجعل زائدة ، إن الأصل فى الحروف عدم الزيادة ، فلا يقدم على زيادتها إلا بدليل ، فينبغى أن تكون فى الآية مخففة من الثقل على ما تقدم من حكمها ، فأما قوله تعالى ﴿ وناذينا أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا ﴾ (٣) يجوز أن يكون التقدير : أنك يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا ، ومعناه بأنك ، وأجاز الخليل (٤) أن تكون بمعنى " أى " لأن نادينا كلام تام ، ومعناه : قلنا يا إبراهيم ، قد صدقت الرؤيا .

(١) وزاد فى المعنى شرطاً وهو أن تتأخر عنها جملة ، فلا يجوز ذكرت سجداً أن ذهباً .

(٢) الآية ١٠ من سورة يونس وقد سبقت ص ١٠٧٣

(٣) الآية ١٠٥ من سورة الصافات

(٤) الكتاب ١٦٣/٣

* سعى المصور " به " ، وانظر ما أتى بعد ذلك

مسألة

تقول : كتبتُ إلى فلان أنْ جيَّ إلينا^(١) ، ففيها وجهان :
أحدُهما : أنْ تكونَ حرفَ عبارةٍ وتفسيرٍ .

والثاني : أنْ يكونَ التقديرُ : بأنْ جيَّ إلينا ، وتكونَ الناصبةُ
الفِعْلَ ولكسها وقعت على فِعْلِ الأمرِ ؛ لأنها تقتضى الاستقبالَ ، فوافقته
بذلك . ويجوزُ أنْ تكونَ المخففةُ ، ويكونُ التقديرُ : أنَّ الشَّأنَ جيَّ إلينا
وخبثُ أنَّ يكونَ المقدَّرُ أنَّك جيَّ إلينا ، لأنَّ أنَّ التأكيدُ ما هوَ خبرٌ ،
والأمرُ لا يقطعُ فيه على أحدٍ جائزين فلم تدخلْ عليه .

وقد تقدم استعمالُ الأمرِ في خبرِ هذه الحروفِ في الشَّعرِ وهو قولُ
الشاعرِ :

ولو أصابت لقلت : وهى صادقةٌ إنَّ الرياضة لا تنصّبك للشيب [١٧٨]

وهذا الذى قدّمته في " أنْ " التى هى حرفُ عبارةٍ وتفسيرٍ هو على مذهب
البصريين . وأمّا الكوفيون فأنكروا ذلك ، والكلامُ معهم فى قوله تعالى :
* وانطلق الملأ منهم أن امشوا واصبروا على آلهتكم *^(٣) ، فقال البصريون :
المعنى أى امشوا لاستيفاءِ الشروطِ المتقدّمةِ ، وقال الكوفيون : التقديرُ :
بأنَّ امشوا ، قال الخليل^(٤) : وأنت لا تريد أنْ تخبرَ أنهم انطلقوا بالمشي .

قلت : إنَّ النبی - صلى الله عليه وسلم - دعا كفارَ قريشٍ فى مجلسٍ إلى
توحيدِ الله - تبارك وتعالى - وترك آلهتهم ، فقال بعضهم لبعض : امشوا
واصبروا على آلهتكم ، قال مجاهد : القائلُ " امشوا واصبروا على آلهتكم "

(١) الكتاب ٣ / ١٦٣

(٢) سبق ص ٣٠٧ و ٩٩٧

(٣) الآية ٦ من سورة ص

(٤) الكتاب ٣ / ١٦٢

هو عقبة بن أبي معيط ، (١) فهذا بين أنهم إنما انطلقوا بالقول لا بالمشي ،
 وقد وافق الكوفيون على هذا ، فقالوا التقدير : انطلق الملائم منهم بأن قالوا :
 أمشوا . ولو لم يسلموا هذا لقلنا . إن لفظ الأمر يقتضي قولاً يكون الأمر .
 صلته ، ولا يصح أن يكون صلة انطلق ، لأن انطلق إنما يقتضي اسماً ولا يصح
 أن ينسبك أمشوا مع " أن سبك المصدر لانقلاب المعنى ، فإذا صح أن الكلام
 يقتضي قولاً فيلزم أن يتفق الفريقان على أن انطلق هنا ليس مثل قولك : انطلق
 زيد من المجلس بغائبة ، وإنما هذا مثل قولك : انطلق زيد في القول
 فإذا صح الاتفاق على التجوز في الانطلاق وصرفه إلى القول كان وقوع " أن
 أمشوا " تفسيراً له أولى من تنزيل القرآن على وجه لا يكون مثله إلا في قليل
 الشعر ، وهو على تقديرهم مثل قوله :

* جاءوا بمدق هل رأيت الذئب قط (٢) * [٢٨٤]

كان التقدير : يقال فيه هل رأيت الذئب قط ، فهذا لونه .

وقال بعضهم : أمشوا أمر بتنهية المال ، والمشاء النماء ، ورد ابن
 فورك هذا القول ، قال : لأن الأمر من ذلك بقطع الألف .

قلت : يقال : أمشى الرجل إذا كثرت ماشيته ، ومشى قليلة .

وقال الله تعالى : * ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله ربي
 وربكم * (٣) وهذه حروف عبارة وتفسير ، ولا يجوز فيها قول الكوفيين ، لأن " أن
 يلزم سببها مع الفعل سبب المصدر ، ولو سببكت هنا لأخل بالمعنى . فقد ثبت
 وجودها بمعنى أي وهي محتاجة إلى ثلاثة شروط قد تقدم ذكرها (٤) والله
 أعلم .

(١) هو عقبة بن أبان بن ذكوان بن أمية بن عبد شمس ، من مقدمي قريش
 في الجاهلية ، كنيته أبو الوليد ، وكنية أبيه أبو معيط . كان شديد
 الأذى للمسلمين عند ظهور الدعوة ، فأسروه يوم بدر وقتلوه وصلبوه ،
 وهو أول مصلوب في الاسلام . الأعلام للزركلي .

(٢) سبق ص ١١١

(٣) الآية ١١٧ من سورة المائدة .

(٤) منع بعضهم أن تكون " أن " مفسرة في الآية لأن القول قد صرح به .

انظر البحر المحيط ٦٠ / ٤

* هو أبو بكر محمد بن الحسن كوفي من علماء ربيعة في طائفة السلفية .

وقوله : " زائدة " .

مثاله : * فلما أن جاء البشير (١) ، وكقولهم : والله أن لو فعلت لفعلت (٢) فزاد " أن " بعد " لما " ، والدليل على زيادتها أنك لو لم تجعلها زائدة لسبكت الفعل الذي بعدها المصدر و " لما " التي هي حرف وجوب لوجوب لا يليها إلا الفعل ولا يليها الاسم أصلاً .

وكذلك زادوها بين كاف التشبيه والمجرور بها في قول الشاعر :

ويوماً توافينا بوجهٍ مقسمٍ * كأنَ طَبيبةً تعطو إلى وارقِ السَّلمَ (٣) [١٥٦]

أراد : كطبيبة فزاد " أن " . وأراد في المسألة : والله لو جئتني لفعلت كذا .

وجعل سيويه : " أن " إذا جاءت مع " لو " بمنزلة اللام في لئس

من قولهم : " والله لئن فعلت لأفعلن " (٤) واللام في لئن إنما هي زائدة

موطئة للقسم إذا حذف المقسم به وإذا // نذكر فهي للتوكيد . قال سيويه : (٥) ٢٨٣

" ومثل هذه اللام الأولى " أن " إذا قلت : والله أن لو فعلت لفعلت ، وقال الشاعر :

٦٩١- فأقسم أن لو التقينا وأنتم * لكان لكم يوم من الشر مظلم (٦)

قال ابن خروف : شاهدته دخول " أن " أول الكلام كاللام الأولى ،

والثانية لجواب القسم وتتوب مناب جواب لو ، (٧) والمقسم به هنا محذوف ، كأنه

(١) الآية ٩٦ من سورة يوسف .

(٢) المثال في الكتاب ١٠٧/٣ وانظر المعنى (ط) : ص ٣١ (أن الزائدة)

وهذا مثال على زيادة " أن " ، بين فعل القسم ولو ، وفعل القسم هنا

متروك ومثاله مذكورا * فأقسم أن لو التقينا وأنتم *

(٣) سبق ١٠٢١ ، ٩٨٣ ، ٤٢٨٤

(٤) المثال في الكتاب ١٠٧/٣

(٥) الكتاب ١٠٧/٣

(٦) البيت للمسيب بن علس الكتاب ١٠٧/٣ وشرح ابن يعيش ٩٤/٩

وضرائر ابن عصفور : ١٨١ والخزانة ٢٢٤/٤ والمقاصد النحوية ٤/٤١٨ ، وغير ذلك .

(٧) في المصورة : أو ، تحريف .

قال : أُقسِم بالله ، فَأَنَّ هُنَا زَائِدَةٌ لِتَوْزِينِ بِالْقَسَمِ . وقال بعض النحويين :
إِذَا كَانَ الْمَقْسَمُ عَلَيْهِ لَوْ وَجَوَابُهَا فَأَنَّ رَابِطَةَ (١) ، وَلَا يُوْتَى بِاللَّامِ كَرَاهِيَةَ
الْجَمْعِ بَيْنَ لَامَيْنِ مِثْلَ * (وَأَنَّ لَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَاهُمْ) * (٢)
وهو قول كوفي .

وقال ابن البانِش " أَنْ " فِي قَوْلِهِ تَعَالَى * أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهْدَى
النَّاسَ * (٣) وَ * أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصْبَأَهُمْ * (٤) وَ * أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ * (٥)
زَائِدَةٌ مُؤَدِّنَةٌ بِجَوَابِ الْقَسَمِ أَوْ مَا يَنْتَزِلُ مِنْزِلَةَ الْقَسَمِ ، هَذَا قَوْلُ الْخَلِيلِ
وَسِيْبِيهِ وَهِيَ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ مِنَ الْكِتَابِ (٦) ، وَأَغْلَقَهَا (٧) الْمُتَكَلِّمُونَ عَلَى شَرْحِ
إِعْرَابِ فَجَعَلُوهَا فَاعِلَةً وَمَفْعُولَةً بِمَا تَقَدَّمَ مِنْ الْأَفْعَالِ قَالَ أَبُو اسْحَقَ (٨) : تَبَيَّنَتْ
الْجِنُّ مَوْتَهُ ، لِأَنَّهُ رُوِيَ أَنَّهُ بَقِيَ مَيِّتًا عَلَى كُرْسِيِّهِ عَامًا وَهُمْ يَمْتَثِلُونَ مَا كَانَ قَدْ
أَمَرَهُمْ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ ، وَقَالَ غَيْرُهُ : تَبَيَّنَ أَمْرُ الْجِنِّ فَحَذَفَ الْمَضَافَ وَأَقَامَ
الْمَضَافَ إِلَيْهِ مَقَامَهُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى * وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ * (٩) وَكَقَوْلِهِمْ : اجْتَمَعَتْ
الْيَمَامَةُ بِرَادُ أَهْلِهَا ، وَقِيلَ : تَبَيَّنَتْ الْجِنُّ لِلْإِنْسِ ، وَيَشْهَدُ لَهَا قِرَاءَةٌ مِنْ
قِرَاءِ * تَبَيَّنَتْ الْجِنُّ * (١٠) عَلَى مَا لَمْ يَسْمَعْ فَاعِلُهُ ، وَتَشْهَدُ قِرَاءَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَى
جِهَةِ التَّفْسِيرِ " فَلَمَّا [خَرَّ] تَبَيَّنَتْ الْإِنْسُ أَنْ لَوْ كَانَ الْجِنُّ يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ
مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ " .

(١) هو ابن عصفور كما في المعنى ط ٢ (ص ٣٢)

(٢) الآية ١٦ من سورة الجن

(٣) الآية ٣١ من سورة الزمخشري

(٤) الآية ١٠٠ من سورة الأعراف

(٥) الآية ١٤ من سورة سبأ

(٦) الكتاب ١٠٧/٣ ، ١٥٢ ، ٢٢٢/٤

(٧) في المصورة : أعطلها ، والتصويب مِمَّا سِيَّاتِي

(٨) هو الزجاج وكلامه في إعراب القرآن له : مجلد ٨ جزء ٤٠ ص ١٩٠

(٩) الآية ٨٢ من سورة يوسف .

(١٠) قال في البحر ٢٦٨/٧ وقرأ ابن عباس فيما ذكر ابن خالويه ويعقوب

بخلاف عنه تبينت مبنياً للمفعول .

(١١) تكملة لازمة من إعراب القرآن للنحاس ٦٦٢/٢

وقال أبو جعفر النحاس : موضع " أن " رفع على البدل من الجسّ بدل الاشتغال ، ويجوز أن تكون في موضع نصب بمعنى اللام (١) .

وهذا هو الذي ذكره ابن البانّش حين قال : أغفلها المتكلمون على الإعراب .

والصواب أن يكون المفعول محذوفاً أي : موته ، وتكون " أن " زائدة لتؤنّ بالقسم ، والمقسم به محذوف ، كأنه : والله لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب المهين يعني بعد موته .

وقوله : " لكن إذا خففت لم تعمل " .

قد تقدّم السبب في ذلك ، وهو عدم الاختصاص بالاسم ، وحكى عن يونس إعمالها مخففةً إلاّ أي لم أره في أصل كتاب (٢) وإنما هو عندي رواية عن الأستاذ أبي علي ، قال : روى السهيلي عن الأستاذ ابن الرماك (٣) أنه أفاد رواية بإعمالها مخففة .

وقوله : " وقد تقدم حكمها في باب العطف " .

يعني أنّها إذا كانت عاطفة لم تقع إلاّ بعد النفي ولا يقع بعدها إلاّ مفرد ، وإذا لم تكن عاطفة كانت حرف استئناف ، ولا يكون بعدها إلاّ الجملة وقد تقدّم بيان ذلك كلّ في باب العطف فلا معنى لإعادته .

وقوله : " كان " تخفف فتعمل وتلغى ، ومعنى الإلفاء فيها معناه في أنّ المفتوحة " .

أي : إنّها تلغى عن الجملة بعدها في اللفظ وهي في موضع خبرها ،

(١) إعراب القرآن للنحاس ٢/٦٦٢
(٢) ذكر دارم البنا أنّ هذا مراد المبرد في المختضب ١/٥١١ فقد قال « وقول
«كنة» منزلة أن من تخفيفها وتثقلها في نصب والرفع ما يختار فيها » انظر أبو القاسم
السهيلي : ٨١
(٣) ابن الرماك هو شيخ السهيلي وأحد أعلام اللغة في الأندلس ، وقد كان قسماً بالكتاب
وقد توفي سنة ٥٤١ وأسمه عبد الرحمن بن محمد الرماك أبو القاسم ، وانظر أبو القاسم
السهيلي : ٨٠ ، ٨١٤ .

واسم كان محذوف لفظاً منوي معنى وذلك لمراعاة أصلها ؛ لأنها مركبة من
أن وكاف التشبيه ، وعلى الأعمال أنشدوا :

* كَانُ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلْمِ * [١٥٦] (١)

وقوله :

* كَانُ وَرِيدٍ يَمْشِي خَلْبًا ^{دوره} (٢) [٦٣٨]

وعلى الإلغاء أنشدوا :

* كَانُ ثَدْيَاهُ حَقَّانِ (٣) * [٦٢٩]

أي : كأنه ثدياه حقان ، هذا معنى الإلغاء فيها ، وليست في الحقيقة
ملغاةً .

[معنى كان]

ومعنى كَانِ التَّشْبِيهُ وذلك : كَانِ أَخَاكَ أَسَدٌ ، فهذا تشبيه بإجماع ،
ولا معنى لها عندنا أكثر من التشبيه ، وزعم ابن الطراوة أنها تكون بمعنى
ظَنَنْتُ (٤) ، وذلك نحو قولك : كَانِ زَيْدًا قَائِمًا ، لأن زَيْدًا هُوَ الْقَائِمُ ،
فلا يصح أن تشبه الشيء بنفسه ، وإنما يشبه بغيره ، فهو عنده على معنى :
تَوَهَّمْتَهُ قَائِمًا أَوْ ظَنَنْتُهُ قَائِمًا .

وهذا الذي قال غير صحيح ، والانفصال عن هذا قريب ، وذلك أن
تشبه الشيء في حالة ما بنفسه في حالة أخرى فكانك قلت : كَانِ زَيْدًا غَيْرُ
قَائِمٍ هُوَ نَفْسُهُ قَائِمًا ، وحذف هذا لدلالة المعنى عليه إذ لا يمكن أن يشبه
الشيء بنفسه .

(١) سبق ٦٥٨٢ ، ٦٨٣ ، ١٠٤٦٦ ، ١٠٤١٦

(٢) سبق ٩٨٤

(٣) سبق ٩٨٤

(٤) إفادة كَانِ الشك قال به الكوفيون وابن السيد والزجاج وفي الجني الزجاجي
انظر شرح الكافية للرضي ٣٤٥/٢ ، وانظر ابن الطراوة النحوي :
١٣٣ ، ١٣٤ . وإفادتها للشك إذا كان خبرها فعلاً أو جملة أو
صفة أو ظرفاً .

وزعم الفارسي أن هذا على حذف مضاف والمعنى : كأن هيئة زيد
هيئة قائم ، وهذا مظهر في مثل هذا ، وإنما لم يجعلوا القائم خلاف الأول
ويكون المعنى كأن زيدا رجلاً قائماً ، لأنه يختل المعنى ، ألا ترى أن معنى :
كأن زيدا قائماً تشبيهُه غير قائم به قائماً ، فالتشبيه إنما هو في القيام ، ولو
قلت : كأن زيدا رجلاً قائماً ، لكان بمنزلة : كأن زيدا عمرو ويكون التشبيه
في الصورة فتشبهه برجل قائم ، فهذا إذا عرّي من القرائن إنما يحمل على
أن يكون التشبيه في الصورة ، وهذا هو الذي قادهم إلى هذا ، ولأف هذا
المأخذ في نهاية القرب ، لأنه إذا قال القائل : كيف يشبه الشيء بنفسه
قيل له : ليس القائم الأول فهذا هو الذي دعاهم إلى ما ذكرناه .

وزعم الكوفيون أنها تكون بمعنى التقريب ، وذلك في نحو : كأنك
بالشتاء مقبل وكأنتي بك راحل [وكأنك بالفرج آت]^(٢) فالمعنى : قـرب
أوان الشتاء وقرب رحيلك ، وليس يريد أن يشبه المخاطب بالشتاء .

وجعلها ابن الطراوة على مذهبه // هنا بمعنى الظن ، كأنه قال :
أظن الشتاء مقبلاً ، وهذا لأجل اعتياد معنى التشبيه فيها ، وهذا عند
أهل البصرة متأول ، وهي في هذه المواضع راجعة لمعنى التشبيه ، وذلك
أنه أراد : كأن الفرج آت فزاد كاف الخطاب فزال اختصاصها بالأسماء
فألفيت [وكذلك تُلغى إذا لحقها ضمير المتكلم في نحو " كأنتي بك تفعل
كذا "]^(٣) ألا ترى أن تفعل كذا جملة فعلية والباء في قوله : بالفرج
مثلها في " بحسبك زيد " زائدة .

وقيل : تقديره : كأن زمانك آت بالفرج ، لقربه فحذف المضاف وأقيم
المضاف إليه مقامه وينكسر هذا بقولهم " كأنتي بك تفعل كذا " فإن الباء
لا تجعل حرفاً ولا يتصور حذف المضاف هنا .

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٨/١ والجنى الداني ٥٢١ والمغني
" كأن " ط ٢١٠ (٢١٠)

(٢) أثبتنا هذا المثال لأنه سيحدث عنه بعد .

(٣) تكملة لا بد منها واستفدناها من شرح الجمل ٤٤٩/١

وقال بعضهم في قولهم : كأنك بالشتاء مقبلٌ بمعناه : كأن الشتاء مقبلٌ ، وجعلَ المنتظر قريباً ، فشبه الشتاء وإن لم يكن مقبلاً به نفسه مقبلاً أعنى بالشتاء نفسه .

والعربُ تجعلُ القريبَ الوجودِ بمنزلةِ الموجودِ ؛ ألا ترى إلى قوله تعالى * أتى أمر الله فلا تستعجلوه * (١) فمراده أن يقول : كأن الشتاء مقبلٌ ، وكأنك راجلٌ وأدخل الكاف للخطاب كما قال : أبصرَكَ زيداً والمراد : أبصرَ زيداً غير أن الكاف في أبصرَكَ حرفٌ وفي كأنك اسمٌ إلا أن كان لما أُعِلت في الكاف بقيت الجملة ملغى عنها كأن ، كما ألغيت أن في قوله :

* أن هالك كل ما يحفى وينتعل * [٦٧] (٢)

وإنما جعلنا الكاف اسماً لقولهم : كأنني بك تفعلُ كذا والياء لا تكون حرفاً لأنه يناجي نفسه والياء زائدة نحو : بحسبك زيد .

ومن النحويين (٣) من زعم أن كأن قد تأتي - لغير التشبيه - بمنزلة إن للتحقيق واستدل بقوله :

* كأن الأرض ليس بها هشام * [٨٨] (٤)

ولا حجة فيه؛ لأن جسده في الأرض فكان ينبغي مع ذلك ألا يتغير مبالغة، وقد بيناه في أول الكلام عند الكلام على نون العثنية والجمع بأقنم من هذا .

وكان عند النحويين مركبة أصلها : إن زيداً كقائم فقدم حرف التشبيه اعتناءً به ففتحت "إن" لخروجها عن الصدر ، وليست المصدرية ، والذي دلهم على ذلك تقرر التشبيه للكاف فلا يدعى تغييرها ما أمكن ، وفتحت "إن" هنا وإن كانت غير مصدرية ؛ لأنهم أرادوا أن يوفوا لحرف الجر حقه ؛ لأنه

(١) الآية (١) من سورة النحل

(٢) سبق ١٢٩٤٠٣٤

(٣) انظر ما سبق ١٨٢ فهذا المذهب منسوب للزجاجي والكوفيين

(٤) سبق ص ١٨٤

(٥) يعني وجه الأرض

(٦) هذا مذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين والقراء انظر الكتاب ١٥١/٣ ، والأصول ٢٧٨/١ والخصائص ٣١٧/١ والمغني (ط) ص ٢٠٨ والهمع ١٣٣/١

متى دخل على " إِنْ " فَتَحَتْ نَحْوُ : عَجِبْتُ مِنْ أَنَّكَ مَنْطِقٌ ، وَإِنْ كَانَتْ هُنَا تَتَقَدَّرُ بِالْمُقَدَّرِ وَهَنَّاكَ لَا تَتَقَدَّرُ بِهِ ، لَكِنَّهُ لَمَّا دَخَلَ حَرْفُ الْجَرِّ وَفِي حَقِّهِ مِنْ فَتْحٍ " إِنْ " هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ فِي كَأَنَّ .

وَلَيْسَ مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ مَا هُوَ مُرَكَّبٌ إِلَّا كَأَنَّ وَلَعَلَّ ، لِأَنَّهُمْ قَالُوا : عَلَّ فِي مَعْنَى لَعَلَّ ، فَإِنَّ شِثَّتْ جَعَلَتْ اللَّامَ زَائِدَةً ضَمَّتْ إِلَى عَلَّ ، أَوْ تَجْعَلُ اللَّامَ مِنْ أَصْلِ الْكَلِمَةِ وَتَكُونُ " عَلَّ " مَحذُوفَةً مِنْهَا ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ أَنَّ تَكُونَ أَصْلًا وَحُذِفَتْ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ بِهِ ؛ لِأَنَّ الْحُرُوفَ لَا يَتَصَرَّفُ فِيهَا ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً لِغَيْرِ مَعْنَى إِلَّا لِجَرِّ التَّكْثِيرِ ضَمَّتْ إِلَى عَلَّ كَمَا ضَمَّتْ إِلَى كَأَنَّ فِي قَوْلِهِ :

٦٩٢- فَبَادَ حَتَّى لَكَأَنَّ لَمْ يَشْكِنِي * فَالْيَوْمَ أَشْكُو وَمَتَى لَمْ يَشْكِنِي (١)

وَهَذَا الْقَدْرُ لَيْسَ يَتَصَرَّفُ ؛ لِأَنَّكَ لَمْ تَضُمَّهَا لَهَا عَلَى أَنَّ تَكُونَ مِنَ الْكَلِمَةِ عَلَى حَدِّ اللَّامِ فِي عِيدَل ، بَلْ رَكَّبْنَاهَا مَعَهَا كَمَا رَكَّبْنَا " بَعْلٌ " مَعَ " بَكَ " ، وَهَذَا لَيْسَ يَتَصَرَّفُ فَإِنَّ ضَمَّ كَلِمَةٍ إِلَى كَلِمَةٍ غَيْرِ مُنْكَرٍ .

وقوله : " ليت " عند الكوفيين تنصب اسمين .

يعني أَنَّ الكوفيين قاسوا ذلك في " ليت " ، لِأَنَّهُمْ سَمِعُوا :

* يَا لَيْتَ مَدَّةٌ دَهْرِي كُلَّهُ رَجَبًا * [٦٤٧] (٢)

وقول الآخر :

* يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعًا * [٦٤٦] (٣)

وَلَمْ يَحْفَظُوهُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ ذِكْرِ الْخِلَافِ فِي ذَلِكَ ، وَحِكَايَةُ ابْنِ سَلَامٍ أَنَّهَا لَفْظَةٌ وَتَأْوِيلُ ذَلِكَ كُلُّهُ فِي الْبَابِ قَبْلُ .

(١) البيت الأول شرح الجمل ٤٤٧/١ : لم يسكن وفي الخزانة ٣٣١/٤
البيتان ورواية الأول : لم يكن ، ورواية الثاني : لم يسكن ، وفي
اللسان (أنن) "يسكن" في الأول والثاني مثل ما في الخزانة .

(٢) سبق ص ٩٩٤

(٣) سبق ص ٩٩٤

وقوله : " وليس * يا ليت أيام الصبا رواجعا * بعثت لذلك " .
يعنى أنه يتأول على حذف الخبر ، أي : يا ليت أيام الصبا لنا
رواجعا أو أقبلت رواجعا ، ويكون رواجعاً حالاً .

وقوله : " وقد جرّوا بلعل منبهة على الأصل (أ) "

مثاله :

* لعل أبي المغوار منك قريب * [٦٤٨] (ب)

و :

(٣)

* لعل الله يمكنني عليها *

وتأويل الأول على حذف الجار ، وقد بين قبل ، وأما الثاني فيبقى فيه مع
الظاهر ؛ لأنها لم تثبت عاملة بكسر اللام فهي حرف جرّ وقد تقدم بيان ذلك .
وعنى بقوله : منبهة على الأصل ، أي الأصل فيها أن تعمل الجرّ لولا
المانع لذلك ، وهو شبهها بالأفعال كما تقدم .

وقوله : وأشربها معنى " ليت من قرأ * فأطلع (أ) نصياً " .

يعنى أن ليت ينصب الفعل المضارع بعدها فى الأجوبة بعد الفاء
نحو : ليت لى مالا فأنفق منه ، وأطرد ذلك فيها ولم يطرد فى " لعل " فمن
قرأ بالنصب شبهها [بليت] .

(١) فى المصنوع "النصب" ، وهو خطأ .

(٢) سبق ص : ٩٩٥

(٣) كذا فى المصنوع ، وهو يقصد قول الشاعر :

لعل الله فضلكم علينا بشيء أنه أقلمتكم حريم

نقد ذكره قبل ، والذى ذكره صدر بيته عجزه : جواراً من زهير أو أسيد * وهو الجعفر

بن كلاب ، وهو شاهد أيضاً على هذه المسألة ويروى بفتح لام لعل وبكسر ها انظر المصنوع / ٢٧٦
رجع فى المصنوع إلى " والصفات ما أشبهناه .

(٥) الآية ٢٧ سورة غافر ، وقرأة النصب هى قرأة الأعرج وأبي حيوة زريدين على

والزغفراني وابن مقسم وجعفر انظر البحر / ٧ / ٤٦٥ .

(٦) فى المصنوع : بليس ، تحريف

باب

هذا هو باب الفرق بين **إِنَّ** و **أَنَّ** .
 ضبط ذلك ش وغيره **بِأَنَّ** قال (١) : كلُّ موضعٍ هو للمصدر الذي من
 معنى " **أَنَّ** " مع ما بعدها ، فأنَّ فيه مفتوحةٌ ، وكلُّ موضعٍ هو للجملةِ فهى
 فيه مكسورةٌ .

(المواضع التي تكسر فيها **إِنَّ**)

ثم قال : " ولذلك كسرت مبتدأةً نحو : **إِنَّ** زيداً قائمٌ ، لأنه موضع
 الجملة لا المفرد المصدر .

وكذلك فى جواب القسم نحو : **والله** **إِنَّ** زيداً قائمٌ ؛ لأنه أيضاً
 موضع الجملة لا المصدر ؛ لأنَّ جواب القسم إنما يكون بالجملة لا بالمصدر .

والتزم بعضهم الفتح فى القسم ، توهم أنَّ استعمالها جواباً أخرجها
 من الصدرية وهو قول فاسدٌ ؛ ألا ترى أنَّ لامَ الابتداء يُجاب القسمُ بها ،
 وبالكسر وردَ السماعُ قال تعالى ﴿ **والطور** ﴾ * وكتاب **مسطور** ﴾ * ثم قال :
 ﴿ **إِنَّ** عذابَ ربِّكَ لواقعٌ ﴾ (٤)

وأجاز // بعضهم الوجهين فاختر الفتح واختار آخر الكسر . والصحيح ٢٨٥
 ما قلنا ؛ لأنَّ جواب القسم جملةٌ وتتعاقبُ عليه الجملة الاسمية والفعلية ،
 وإنما يجوز الفتح مع " **حلفت** " إذا قلت : **حلفت** **إِنَّ** زيداً قائمٌ ، وحلفت أنَّ
 زيداً قائمٌ على إسقاطِ حرفِ الجرِّ من " **أَنَّ** " أي : على أنَّ زيداً قائمٌ ، أي
 على قيامِ زيدٍ ، ولا يقالُ : والله أنَّ زيداً قائمٌ ، بالفتح ، وستأتى المسألةُ
 إن شاء الله تعالى .

وتكسبُ أيضاً إذا كان فى خبرها اللامُ مثال ذلك ظننتُ **إِنَّ** زيداً قائمٌ ،
 لأنَّ هذه اللامُ وإنَّ **حَقَّقَها** أنَّ يدُ خلا على المبتدأ والخبر ، فكان **حَقَّقَها** الكلامُ
 (٥)

- (١) التوطئة : ٢٢٣
- (٢) من التوطئة : بتصرف .
- (٣) الآية ١ ، ٢٠١ من سورة الطور .
- (٤) الآية ٧ من سورة الطور .
- (٥) فى العصور : اللام ، والتصويب من التوطئة .

أن يكون : ظننتُ لأنَّ زيداً قائماً ، فإنَّ هنا في موضعٍ لا يصلحُ فيه إلاَّ المبتدأُ والخبرُ فأنبغى أنْ تُكسَرَ ، ولم يَقْرأوا الكلامَ على ذلك ، لثلاً يجمعوا بسين حرفين مؤكدين ، فأخروا اللامَ إلى الخبرِ . (١)

وكذلك تُكسرُ إذا كانت صلةً نحو : أعطيته الذي إنَّ شره خير من جيبٍ ما معك (٢) ، لأنَّ صلةَ الذي لا تكونُ إلاَّ بالجملةِ (٣) الاسميةِ أو الفعليةِ ، فالموضعُ للجملةِ لا للمفردِ .

وكذلك تُكسرُ بعد واوِ الحالِ نحو : جاءَ زيدٌ وإنه يضحكُ ؛ لأنَّ الواوَ لا تدخلُ على الحالِ إلاَّ إذا كان جملةً ، وقد تقدّمَ بيانهُ في بابِ الحالِ (٤) ، فلما كان الموضعُ موضعَ الجملةِ كُسرَتْ "إنَّ" .

وكذلك بعدَ القولِ المجردِ من معنى الظنِّ ، ومثال ذلك : قال زيدٌ إنَّ عمراً منطلقٌ ؛ لأنَّه لا يصلحُ هنا المفردُ المصدرُ لا تقول : قال زيدٌ إنطلاقَ عمرو ؛ لأنَّ مفعولَ (٥) القولِ لا يكونُ إلاَّ من جنسِ الألفاظِ والانطلاقِ معنى لا لفظٌ ، فليس من جنسِها ، وإنَّما الذي يصلحُ هنا الجملةُ نحو : قال زيدٌ : عمرو منطلقٌ ، فلذلك كُسرَتْ .

وقوله : "المجردُ من معنى الظنِّ" . (٦)

تحررتُ بذلك من القولِ الذي يجري مجرى الظنِّ ، فإنَّها تفتحُ بعده ، إنَّ كما تفتحُ بعدَ الظنِّ ، وذلك أنَّ بنى سليمٍ تجرى القولِ مجرى الظنِّ من غيرِ شرطٍ (٧) ، وعلى ذلك روي قولُ امرئ القيسِ :

(١) نص كلام الشلوبين في التوطئة : ٢٢٣

(٢) المثال في الكتاب ١٤٦/٣

(٣) التوطئة : ٢٢٣

(٤) تراجع ما سبق ٨٥٩ وما بعدها

(٥) في التوطئة ٢٢٣ : مفعول ، وهو أدنى ، ويقال : مفعول المفعول ومفعول المفعول

(٦) قبله في الجزولية : وبعد القول . .

(٧) الكتاب ١٢٤/١ عن أبي الخطاب .

٦٩٢- * تقول هزیز الریح مرت بأثاب * (١)

فنصب " هزیز " أي: تظن هزیز الریح مرت بأثاب ، وكذلك قوله :

٦٩٤- إذا قلت آئی آهی بلذی نزعنا بها عنه الولیة بالهجر (٢)

فقلت بمعنى ظننت ، ولذلك فتح إن . وأما غیر بني سلیم فإنهم یشرطون فی القول المجرى مجرى الظن أن یكون القول فعلاً مضارعاً مخاطباً ، قد تقدّمه استفهامٌ غیر مفعولٍ بین الاستفهام وبين الفعل إلا بظرفٍ أو مجرورٍ ، وإنما شرطوا فيه هذه الشروط ؛ لأنه حينئذٍ یقوى فيه معنى الظن ، فالغالب فی المستقبل أن یكون مضموناً لكونه لم یقع ، ولا یستفهم إلا عما لا یحقق فیقرب من الظن ، والفعل أيضاً یضعفه ، والظرف یتسع فيه والغالب إلا یستفهم أحدٌ عن ظن غیره .

ومثال ذلك : أتقول زیداً منطلقاً كما یقال : أتظن زیداً منطلقاً ،

وتقول: أفسی الدار تقول زیداً منطلقاً ، وقوله :

٦٩٥- أجهلاً تقول بني لؤی * لعمر أبیک أمستجاهلینا (٣)

(١) صدره : * إذا ما جرى شأوین وابتل عطفه *

وهو فی دیوان امرئ القیس : ٤٩ من قصیده مطلعها :
خلیل مرأبی علی أم جندب * فقص لیانات الفؤاد المعدب
وهو فی شرح الجمل ٤٦٢/١ ، ٤٦٤/٢ ، والمقرب ١/٢٩٥
والمقاصد النحویة ٤٣١/٢ وشرح التصریح ٢٦٢/١ ، وأثاب :
شجر واحد أثابه . وروایة الدیوان : هزیز " بالرفع " .

(٢) البیت للحطیئة فی دیوانه : ٣٦٦ وهو فی شرح الجمل ١/٤٦٢ ، ٤٦٤ ،
٤٦٤/٢ ، والمقاصد النحویة ٤٣٢/٢ وشرح التصریح ١/٢٦٢
والصبان علی الأشمونى ٣٨/٢

ویروی : نزعت ، ووضعت ، مکان نزعنا ، والولیة : البرذعة الستی
توضح تحت الرّجل ، والهجر : نصف النهار .

(٣) البیت للکمیت بن زید فی دیوانه ٣٩/٣ وهو من شواهد الكتاب ١/١٢٣ ،
والمقتضب ٣٤٩/٢ وشرح ابن یعیش ٧٨/٧ وشرح الجمل ٢/٤٦٣ ،
والخزانة ٤٢٣/١ عرضاً و ٢٣/٤ والمقاصد النحویة ٢/٤٢٩ وشرح
التصریح ١/٢٦٣ و غیر ذلك کثیر .

واعلم أنه إذا جرى القول مجرى الظن فمعناها واحد ، ولذلك
اشترط ما قلنا وإذا استقرى ما جاء منه وجد كذلك . وقال بعضهم : لا يلزم
ذلك ، والأول مذهب ابن جنِّي .

وتقول : أنت تقول زيد منطلقاً ، ولا يجوز النصب لأجل الفصل
بالمبتدأ الذي هو " أنت " .

ومسائل النصب يجوز فيها كلها الرفع : قال سيويوه : " إن شئت
رفعت بما نصبت " (٢) أي فيما نصبت أي في الكلام الذي نصبت ، أو تكون
الباء للحال كأنه قال : ومعك ما نصبت به أي في هذه الحال كقوله تعالى
* فخرج على قومه في زينته * (٣) ، أي وزينته عليه ، ولا بد من تأويله على
هذا ؛ لأن الرفع إنما هو بالابتداء لا بالفعل الناصب .

وتقول : أول ما أقول أنني أحمد الله ، بالفتح والكسر ، معنى الفتح :
كل قول أقوله فأوله الحمد ، ولا يتصور فيه الكسر ، ولا تكون بمعنى الذي ؛
لأن حمد الله ليس من قبيل الألفاظ فلا تكون خبراً لشيء منها ، وتكسر " إن "
فيجعل الجملة في موضع الخبر ، والمعنى أول أفاظي ومقولاتي هذا اللفظ ،
والمعنى بقول النحويين : " إذا كانت في موضع مفرد فتحت " أن تتقدر بالمصدر ،
فلذلك لم يلزم هنا فتحها ، فإن جعلت الجملة معول القول فما مصدرية
إن لم يكن في الصلة ضمير والخبر محذوف تقديره عند الفارسي (٤) ثابت .

ابن الطراوة : لا يتصور تقدير الفارسي إن قد ثبت القول كله فتخصيص
أوله بذلك خلف ، وأيضا فذلك معلوم .

قال بعضهم هونحو : أقام الزيدان ، ولا يحتاج إلى خبر مقدر ،
ولما كان الغالب في المبتدأ أن يلفظ بخبره قدره الفارسي محذوفاً ، وقال
أيضاً : الخبر ليس بثابت ولكنه شيء لا يمكن تقديره فأتى الفارسي بما ليس
المعنى عليه لبيان الحذف [وهذا الذي ذهب إليه لا يتصور من عدة جهات] (٥) :

(١) المثال في الكتاب ١ / ١٢٣

(٢) الكتاب ١ / ١٢٤ ويعدّها فيه : " فجعلته حكاية "

(٣) الآية ٧٩ من سورة القصص .

(٤) الإيضاح له ١٣٠ ، ١٣١ .

(٥) تنكلمة يتمم الكلام ، واستفدناها من شرح المحل للإمام عصفور ١ / ٤٦٦ .

أما الأولى فقوله في الخبر محذوف كذب ، وكذلك تقديره فيها ، وأيضاً
فلا يمكن محذوف لا يتقدّر إذ لا يُحذف شيء إلا إذا فهم ، ومعناه - والله أعلم -
أن يكون جواباً لمن شنع عليه فقال : هذا أول حمدٍ حمد هذا الرجل ربّه ،
فقال مجيباً له : أول قولِي هذا اللفظ وما هو بمعناه قد ثبت ، أي : ليس
هذا أول حمدي له تعالى .

وأجاز سيف الدولة أن يراء : أول ما أقول قولِي كذا ، ولا يجوز إضمار
الموصول وإبقاء صلته إلا في الشعر قال الشاعر : //

٢٨٦

٦٩٦- هل تذكرون إلى الدّيرين هجرتكم ومسحكم صلبكم رحمان قربانا

أي : وقولكم يا رحمان قربانا [خأ ضمير القول وأبغى عمله ضرورة] (٢)

وكلام سيبويه في المكسورة أبين لأنه جعل "إني أحمد الله" خبر "أول"
كأنه قال : أول كلامي هذا (٣)

فإن قيل : فأين ضمير العائد من الجملة إلى المبتدأ ؟

قلنا : لا يحتاج هنا إلى ضمير ، لأن الجملة هي المبتدأ في المعنى
فصار كقولك : زيد قائم .

طل : صواب القول أن تقول : أول ما أقول في تقدير : أول قولِي ،

والقول هنا يقع على معنيين : على الحدّ الذي هو تأخيد الصوت في بعض

أشخاص الكلام ، وعلى أشخاص الكلام ، كما تقول : هذا ضربي فتشير إلى

تأخيد الحركات في ظهر زيد ، وهذا "رهم ضرب الأمير" أي مضروبه ، فإذا

أردت الحدّ فتحت ، وكان التقدير أول تكلمت حميد الله ف وقعت موقع

المفرد ، وإذا أردت القول كسرت ، وكان التقدير : أول كلامي إني أحمد الله .

(١) البيت لجريير في ديوانه ٥٩٨ وروايته فيه :

هل تتركن إلى القسّين هجرتكم * ومسحهم صلبهم رحمان قربانا

وهو من قصيدة في هجاء الأخطل مطلعها :

بأن الخليل ولو طووعت ما بانا * وقطعوا من جبال الوصل أقرانا

وهو في إعراب ثلاثين سورة : ١٣ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٦٧٢

والرواية فيه : هل تذكرن . وأورده ابن خالوية عند قوله : وقال آخرون

رحمن بالعبرانية رحمان وأنشدوا بيت جريير : ورواه : رحمان بالخاء
المعجمة .

(٢) شكلة شرح الجمل ١/٦٧٢ ، والمصدر من قبيل الموصولات كما

(٣) الكتاب ٣/٤٢٣

وقوله : " وما عدا هذه المواضع فبخلافها " .
يعنى أَنَّهُ تَفْتَحُ فِيهِ أَنْ ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ الْمَوْضِعُ لِلْمَصْدَرِ لَا لِلجُمْلَةِ نَحْوُ :
يَعْجِبُنِي أَنْ زَيْدًا قَائِمٌ ، أَيْ قِيَامُ زَيْدٍ ؛ لِأَنَّهَا فِي مَوْضِعِ الْفَاعِلِ ، وَالْفَاعِلُ
لَا يَكُونُ جُمْلَةً .

وهذا منقود عليه مِنْ حَيْثُ تَعَرَّضَ لِحَصْرِ مَوَاضِعِ الْكَسْرِ وَلَمْ يَسْتَوْفِهَا ؛
أَلَّا تَرَى أَنَّهَا تَكْسُرُ بَعْدَ " أَلَا " الَّتِي لِلِاسْتِفْتَاكِ نَحْوُ :

(١) ٦٩٧- * أَلَا إِنْ قَوْمًا كُنْتُمْ أَمْسُ دُونِهِمْ * (١)

(٢) ٦٩٨- و : * أَلَا إِنِّي شَرِبْتُ أَسْوَدَ حَالِكَا * (٢)

، لِأَنَّ الْمَوْضِعَ لِلجُمْلَةِ لَا لِلْمَصْدَرِ .

وكذلك بعد " أَمَا " بِمَعْنَى أَلَا الَّتِي لِلِاسْتِفْتَاكِ (٣) ، وَإِنْ كَانَتْ
أَمَا بِمَعْنَى حَقًّا فَتَحْتَهَا ؛ لِأَنَّهَا تَتَقَدَّرُ بِالْمَصْدَرِ ، وَانْتِصَابُهَا عَلَى الظَّرْفِ
وَهَا فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ أَيْ : أَيْ حَقًّا انْطَلَقَكَ . (٤)

وكذلك تَكْسُرُ بَعْدَ " حَتَّى " الَّتِي هِيَ حَرْفُ ابْتِدَاءٍ نَحْوُ " قَدْ قَالَ لَهُ
الْقَوْمُ حَتَّى وَإِنْ زَيْدًا يَقُولُهُ " (٥) " إِنْ هَا هُنَا لَا تَكُونُ إِلَّا مَكْسُورَةً ؛ لِأَنَّهَا
مَوْضِعُ الْجُمْلَةِ لَا الْمَعْرُودِ ؛ أَلَّا تَرَى أَنَّكَ لَوْ فَتَحْتَ لَكَانَتْ تَتَقَدَّرُ بِالْمَصْدَرِ ،
فَمَا أَنْ تَكُونَ جَارَةً أَوْ عَاطِفَةً ، فَالْعَطْفُ بَاطِلٌ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ جِزَاءً مِمَّا قَبْلَهُ ،
وَالجَرُّ كَذَلِكَ ، وَقَدْ تَفْتَحُ بَعْدَ حَتَّى فِي نَحْوِ : " عَرَفْتُ أُمُورَكَ حَتَّى أَنْسَكَ
أَحْمَقُ " (٦) أَيْ حَتَّى حَمَمَكَ عَلَى الْعَطْفِ أَوْ عَلَى الجَرِّ ؛ لِأَنَّ حَمَمَهُ بَعْضُ أُمُورِهِ
فَجَازَ الْفَتْحُ هُنَا ؛ لِأَنَّهَا فِي مَوْضِعِ مَعْرُودٍ .

(١) لم أعر عليه

(٢) لم أعر عليه

(٣) مثل : أَمَا إِنَّكَ مَنْطَلِقٌ .

(٤) انظر شرح الجمل ١/١ ٤٦١

(٥) المثال في الكتاب ٣/١٤٤

(٦) الكتاب ٣/١٤٤

وكذلك تكسر بعد إذا التي للمفاجأة نحو : " خرجت فإذا إنه عبد ^(١) ؛
لأنه موضع الجملة هنا ، إذ تقديره فإذا هو عبد ، وقد تفتح وتكون هي ^(٢)
الخبر على معنى فإذا العبودية ^(٣) ، وينشد هذا البيت بالوجهين :

٦٩٩- وكنت أرى زيدا كما قيل سيِّداً إذا إنه عبد القفا واللهازم ^(٤)
بفتح إن وكسرها وإذا مع الفتح خبر .

وهذا الرد صحيح فإن من تعرّض لحصر الأماكن فينبغي له أن يستوفيها ،
أو يكون قد أتى قبل ذلك بقانون يدخل تحته جميع ما ذكر ، كما فعل ش .

وكذلك تكسر بعد إلا نحو : ما جئني أحد إلا إن زيدا خيراً من
أبيه أو منه . ^(٥)

وقوله : " وإن شئت قلت كل موضع يتعاقب عليه الاسم والفعل فهى
فيه مكسورة ، وما انفرد بأحدهما فبخلافه . "

مثال ذلك المواضع المذكورة ، ويعنى بالاسم الجملة الاسمية والفعل
الجملة الفعلية .

وهذا ينكسر " إذا " التي للمفاجأة ، فإنه لا يقع بعدها إلا
الاسم نحو : خرجت فإذا زيد ، أو الجملة الاسمية نحو : فإذا زيد قائم ،
وهى تكسر هنا كما قد مناه .

وينكسر أيضاً بقولهم : " هذا حق كما أنك ها هنا " ^(٦) فهذا الموضع
يصلح فيه الاسم والفعل ولا تكون فيه إلا مفتوحة ؛ لأنه بتقدير المصدر ،
فتقول : هذا حق كما أنت هنا ، وكما تكون ها هنا .

(١) من أمثلة الكتاب ١٤٤ / ٣

(٢) يعنى إذا الفجائية .

(٣) الكتاب ١٤٤ / ٣

(٤) البيت من شواهد الكتاب ١٤٤ / ٣ والمقتضب ٣٥٠ / ٢ ، والخصائص

٣٩٩ / ٢ وشرح ابن يعيش ٩٧ / ٤ ، ٩٨ ، ٦١ / ٨ وشرح الجمل

٤٦١ / ١ ، والخزانة ٣٠٣ / ٤ وغير ذلك .

(٥) مثال الكتاب ١٤٥ / ٣ " ما قدم علينا أمير إلا إنه مكرم لى "

(٦) انظر الكتاب ١٤٠ / ٣ .

(١) وقال سيبويه : **إِنَّ** العرب تفتحها هنا ولا تكسرهما **وَسَبَبُ** ذلك **أَنَّهَا** تتقدَّر **بِالْمَصْدَرِ** ، لأنَّ " ما " معها مصدرية كأنَّه قال : ككونك ها هنا . فإن استثنى هذين الموضعين فقد يسلم من الاعتراض . والله أعلم .

ولذلك **فُتِحَتْ** إذا كانت فاعلة أو مفعولة أو مجرورة في نحو : أعجبنى **أَنَّ** زيداً قائم ؛ لأنها في موضع الفاعل ، والفاعل لا يكون جملة : لا تقول : يعجبني زيد قائم ،

وكذلك : أحببت **أَنَّ** زيداً قائم ؛ لأنها في تقدير : أحببت قيساً زيداً . ولا يقال : أحببت زيد قائم .

وكذلك عجب من **أَنَّ** زيداً قائم ؛ لأنها في موضع المجرور ، وهو لا يكون إلا مفرداً لا يقال : من زيد قائم ، ولذلك **فُتِحَتْ** في نحو : " ما رأيتُه منذ **أَنَّ** الله خلقه " (٢) لا اختصاص مد بالاسم الذي هو الزمان ، ولا يجوز الكسر ، والتقدير : منذ زمن أن الله خلقه أي منذ زمن خلقه .

وكذلك بعد " لولا " (٣) في نحو : " لولا أنك خرجت لساعدتكم " ؛ لأن هذا الموضع لا يقع فيه إلا الاسم المبتدأ المفرد وخبره محذوف .

وكذلك تفتح بعد " لو " في نحو " لو أن زيداً قائم لقام عمرو ؛ لأنها في موضع المبتدأ عند سيبويه ، وفي موضع الفاعل بإضمار الفعل عند المبرد (٤)

كأنه قال : لو أمكن قيام زيد لقام عمرو ؛ لا اختصاص " لو " بالفعل من حيث فيها معنى الشرط ، فلا يليها إلا الفعل ظاهراً أو مقدراً ، فمثال المقدر قولهم " لو ذات سوارٍ لطمتني " (٦) وقال بعضهم في قول الشاعر :

(١) لم أشر على مقالة سيبويه هذه عند المثال ، ولعلها ترجمة لمذهبه

لا نقل لنص كلامه في هذا الموضع .

(٢) المثال في الكتاب ١٢٢/٣

(٣) الكتاب ١٤٠/٣

(٤) الكتاب ١٢١/٣

(٥) المقتضب ٧٧/٣

(٦) من أمثال العرب في الأمثال لأبي عبيد ٢٦٨ ومجمع الأمثال ١٧٤/٢ والمستقصى ٢٩٧/٢ وانظر المقتضب ٧٧/٣ وحواشي " عزيمة " عليها .

٧٠٠ - لو بغير الماء حَلَقِي شَرِقٌ كُنْتُ كَالْفَصَّانِ بِالْمَاءِ اعْتَصَارِي (١)
إِنَّهُ أَوْقَعَ الْجُمْلَةَ الْأَسْمِيَّةَ مَوْقِعَ الْفِعْلِيَّةِ ضَرُورَةً ، وَمِثْلَ هَذَا قَلِيلٌ وَقَدْ جَعَلَهُ
بَعْضُهُمْ مَرْفُوعًا بِإِضْمَارِ فِعْلٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ " شَرِقٌ " كَأَنَّهُ قَالَ : لَوْ شَرِقَ حَلَقِي // ٢٨٧
بِغَيْرِ الْمَاءِ هُوَ شَرِقٌ .

وإعراب " أن " بعد " لو " عند سيبويه هي واسمها وخبرها في موضع
رُفِعَ بِالْأَبْتَدَاءِ وَالْخَبْرُ مَحذُوفٌ ، وَعِنْدَ الْمَبْرُودِ فِي مَوْضِعِ رُفْعِ إِضْمَارِ الْفِعْلِ كَمَا
قَدْ مَنَّا .

ورجح بعضهم مذهب سيبويه بأن لو كما لا يليها الاسم إلا ضرورة
فذلك لا يضمّر الفعل بعدها إلا ضرورة ، فالبقاء مع الظاهر أولى ، والطول
يسد مسد الخبر فلا معنى لتكلف الإضمار . والقولان عندي متقاربان .

وقوله : " وَإِنَّ شَيْئًا قَلَّتْ كُلُّ مَوْضِعٍ هُوَ لِلْأَسْمِ الْمَفْرُودِ فِيهِ مِفْتُوحَةٌ
وَكُلُّ مَوْضِعٍ هُوَ لِلْكَلامِ فِيخِلَافَهُ " .

يعنى بالمفرد هنا المصدر ، قال : بعضهم هذا ينكسر بلو أن
زيداً قائم في مذهب سيبويه ، فإنه ليس اسماً مفرداً وإنما هو جملة من مبتدأ
وخبر .

وهذا لا يلزم الاعتراض به فإنه يقول : إنما نعني بالمفرد المصدر ،
وكل ما يتقدر بالمصدر تفتح فيه " أن " ، والضابط لهذا ما قال الأستان
أبو علي ، أو حصر الأماكن .

وما يصلح فيه الأمران - أعني المصدر والجملة - جاز الفتح والكسر ،
وعلى هذا تضرب المسائل ليعتبر بذلك الطالب ، ويوافق الخبر العيان ،
وتكون المعرفة بذلك أمكن .

- (١) البيت لعددي بن زيد في ديوانه : ٩٣ وهو من شواهد الكتاب ٣/ ١٢١
وشرح الجمل ٤٤٠/ ٢ والخزانة ٥٩٤/ ٣ ، ٤٦٠/ ٤ ، ٥٢٤ ،
والمقاصد النحوية ٤٥٤/ ٤ ، وشرح التصريح ٢٥٩/ ٢ والصبان على
الأشمونى ٤٠/ ٤
(٢) في المصورة : قيل ، والصواب ما أثبتناه .

فصل في مسائل من المفتوحة

تقول : علمت أن زيداً قائمٌ ، ففتتح لأنها واقعة موقع المفعول الذي لا يكون إلا مفرداً ، ولا يصح هنا الكسر ، لأن الكسر يتقدر الجملة من مبتدأ وخبر ، وكما لا تقول : علمت زيداً قائمٌ كذلك لا تقول : علمت إن زيداً قائمٌ ، بالكسر .

وإن أدخلت اللام في الخبر كسرت "إن" لأنها مقدرة قبلها ، وكما تقول : علمت لزيد قائمٌ كذلك تقول : علمت إن زيداً لقائمٌ .

وقد تحذف هذه اللام في الشعر وأنت تريد ها . قال سيبويه فتقول : (١)
علمت إن زيداً قائمٌ بكسر "إن" على هذا التقدير ويشبه حذفها بحذف اللام من قوله تعالى ﴿ قد أفلح من زكَّاهَا ﴾ (٢) وتقديره : لقد أفلح ، لأنه جواب لقوله ﴿ والشمس وضحاها ﴾ (٣) وهو في الآية أحسن لطول الكلام ، فلذلك جاء في الكلام ، وعليه وجهوا قوله :

* أنى رأيت ملاك الشيمة الأدب * [٥٤٣] (٤)

أراد : رأيت لملاك الشيمة الأدب ، فلما نوى اللام علقها .

ورد المبرد قول سيبويه : وقال : ليس للضرورة في إن وأن عمل بلان وزنها واحد .

طل : وجه الضرورة أن يريد اليمين ، فيجب عليه أن يأتي باللام ؛ لأنها جملة من مبتدأ وخبر ويؤخرها إلى الخبر ، والتقدير : علمت لأن زيداً قائمٌ ثم أخرت اللام ، ولم يصح أن تقول : علمت إن زيداً قائمٌ ، من غير تقدير اللام وتكسر إن كما تقول : حلفت إن زيداً قائمٌ ، لأن علمت بما هي في باب الأفعال أعرق من حلفت ، كما أن حلفت أعرق في القسم من علمت ؛ فجرت حلفت مجرى والله ، ولم تقو على ذلك "علمت" إلا باللام ، فلا بد من "لام" تمنعها عن العمل وحينئذ تجرى مجرى والله . فإذا لم يكن بد من

(١) الكتاب ٣ / ١٥١ مع اختلاف في عبارة سيبويه عما هنا .

(٢) الآية ٩ من سورة الشمس .

(٣) الآية ١ من سورة الشمس .

(٤) سبق ٧٤٤ ، ٧٧٠

اللام ، فإذا لم يتزن للشاعر قصد حذفها (١) ، ومثل علمت قولك : أشهد فلا يجري مجرى " واللّه " حتى تكون معها اللام التي تقطعها عن العمل .

وأجاز أبو العباس : علمت إن زيدا قائم على كلامين لأنه قال : علمت ثم ابتداء فقال : إن زيدا قائم ، وهذا ضعيف ، ويلزمه أن يقول : علمت زيدا قائم على هذا القياس .

مسألة

تقول : جئتك أنك تريد المعروف بالفتح (٢) ، لأن التقدير : لأنك تريد المعروف فوضع " أن " للمفرد .

واختلف فيه فذهب الخليل أن موضعها نصب عن إسقاط حرف الجر (٣) وهو رأي أبي العباس الميسر (٤) ، ومنه ذهب الكسائي (٥) أن موضعها جر ؛ لأن حروف الجر أطرد حذفها من إن وأن ، لأنها مع ما بعدها بمنزلة اسم واحد ، فقد طال وحسن الحذف .

وقد يحكم لها بحكم الجملة فتعطف عليها الجملة ، وقد قدما هذا ، وهو ما يقوي حذف حرف الجر معها ، ويحسن أنها في موضع جر عدم ظهور الإعراب ، وقواه السيرافي بمثل قوله تعالى * وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا (٦) * فلولم يقدر حرف الجر قبلها لوجب كسر " أن " لأنهم قد اتفقوا على أنه لا يجوز : أن زيدا قائم عرفت ، ولأن حذف حرف الجر والنصب لا يكون مع صريح المصدر المسبوك منها ، فلا يكون معها ذلك ؛ ألا ترى أنك لا تقول : أنا راغب مصاحبك ، تريد : في مصاحبك ، فكذلك

(١) في المصورة : فسد ، ولعل الصواب ما أشتباه .

(٢) الكتاب ١٤٦/٣

(٣) الكتاب ١٢٦/٣ أيضا

(٤) شرح الكتاب ٢٨/٤ أ

(٥) نفس ٢٨/٤ أ

(٦) نفس ٢٤/٤

(٧) الآية ١٨ من سورة الجن .

لا تقول : أنا راغبٌ أن أصحابك ، وتتوي فيه النصب .

ومذهبُ سيبويه جوازُ الوجهين : وهو الذي رآه الزجاجُ أيضا ، (٢)

ويقال للسيرافي : أمّا الآيةُ فيمكن أن حَسَنَ النَّصْبَ فِيهَا الْعَطْفُ عَلَى مَا قَبْلَهَا ، فَتَزُولُ مِنْ يَدِهِ بِهَذَا ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ سَقَطَ الْعَطْفُ لَمْ يَصِحَّ فَتَحُّهَا ، وَلَا يَنْفَعُ أَنْ يُتَوَى مَعَهَا الْجَرُّ (٣) حِينَئِذٍ ؛ لِأَنَّهَا فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ ، فَوَجَبَ لَهَا الْكَسْرُ .

وَأَمَّا قِيَاسُكَ إِنَّ وَأَنَّ عَلَى صَرِيحِ الْمَصْدَرِ فَبَيْنَهُمَا فَرْقٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ حَذْفُ حَرْفِ الْجَرِّ مَعَ صَرِيحِ الْمَصْدَرِ ، وَيَجُوزُ مَعَ أَنَّ وَإِنَّ لِلطُّوْلِ ، فَلَا يَعْزُدُ أَنْ يَكُونَ مَوْضِعَهَا نَصْبًا بِخِلَافِ الْمَصْدَرِ .

سألة

قوله تعالى * ألم يروا كم أهلكننا قبلهم من القرون أنهم إليهم لا يرجعون *
س " المعنى والله أعلم : ألم يروا أن القرون الذين أهلكناهم // ٢٨٨
إليهم لا يرجعون " . (٥)

سَع * أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ * بَدَلٌ مِنْ مَعْنَى جَمَلَةٍ " كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ " لَا مِنْ لَفْظِ " كَمْ " (٦) ، لِأَنَّ لَفْظَ " كَمْ " فِي التَّقْدِيرِ مَنْصُوبٌ بِأَهْلَكْنَا إِذْ (٧) كَانَتْ " كَمْ " فِي الْاسْتِفْهَامِ وَهِيَ [عَلَى] (٨) مَذْهَبُ رَبِّ لَا يَعْمَلُ فِيهَا مَا قَبْلَهَا ، فَلَوْ أَبْدَلْنَا : " أَنَّهُمْ " مِنْ لَفْظِ " كَمْ " صَارَ الْعَامِلُ فِيهَا أَهْلَكْنَا " فَيَكُونُ تَقْدِيرُهُ " أَهْلَكْنَا أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ " ، وَهَذَا لَا مَعْنَى لَهُ ، وَلَكِنْ " كَمْ " وَمَا بَعْدَهَا إِذَا جَعَلْتَ اسْمًا غَيْرَ اسْتِفْهَامٍ ، فَتَقْدِيرُهَا : أَلَمْ يَرَوْا

(١) الكتاب ١٢٧/٣ قال سيبويه " ولو قلت جئتكَ إنك تحب المعروف " مبتدأ كان جيِّداً .

(٢) مذهبه ذكره السيرافي في شرحه ٢٨/٤ أ

(٣) في المصورة " الخبير " تحريف .

(٤) الآية ٣١ من سورة يَسَم .

(٥) الكتاب ١٣٢/٣

(٦) في شرح السيرافي لامن انكارهم ، وهو تحريف .

(٧) في المصورة : إذا ، وأثبتنا ما في شرح الكتاب .

(٨) تكلمة يستقيم بها الكلام ، والذي في شرح السيرافي (وفي مذهب رب)

الذين أهلكتناهم من القرون ، ومعنى " يروا " " يعلموا " ، لأن رؤية العين منهم لم تقع على القرون التي خلت من قبلهم ، فإذا قدرناه هذا التقدير^(١) وأبدلناه، صار التقدير والمعنى (١) : ألم يعلموا أن القرون التي أهلكتناهم من قبلهم لا يرجعون [وفي " أن " وجه آخر هو أن تجعلها في صلة " أهلكتناهم " [بمعنى أهلكتناهم] (٢) بأنهم إليهم لا يرجعون أي : أهلكتناهم بهذا الضرب من الإهلاك . (٣)

وقوله تعالى : * (أَيْعِدُكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْكُمْ مَخْرُجُونَ) * (٤) فَأَنْتُمْ الْأُولَى (٥) فِي مَوْضِعِ الْمَعْرُودِ ، أَي : أَيْعِدُكُمْ بِأَنْكُمْ ، وَأَنْتُمْ الثَّانِيَّةُ بِسَدَلٍ مِنَ الْكَافِ وَالْمِيمِ فِي أَنْكُمْ " الْأُولَى بِدَلِّ اشْتِمَالٍ ، كَأَنَّهُ قَالَ : أَيْعِدُكُمْ أَنْكُمْ إِخْرَاجَكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا ، وَالْمَعْنَى " أَيْعِدُكُمْ أَنْكُمْ مَخْرُجُونَ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا " لَكِنَّهُ قَدَّمَ " أَنْكُمْ " الْأُولَى الَّتِي تَدُلُّ عَلَى وُجُودِهِمْ لِيَعْلَمَ بَعْدَ أَيِّ شَيْءٍ يُكُونُ الْإِخْرَاجُ ، فَقَالَ : أَنْكُمْ ثُمَّ كَأَنَّهُ قَالَ : أَنْكُمْ أُخْرَى وَلَمْ يَقُلْ : إِخْرَاجَكُمْ لِيَحْقُقَ عِنْدَهُمْ مَا أَرَادَ ، وَكَرِهَ أَنْ يُؤَلَى لِأَنْكُمْ أَنْكُمْ أُخْرَى ، فَفَصَّلَ بَيْنَهُمَا بِالظَّرْفِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ لِمَعْنَى أَنْكُمْ الثَّانِيَّةِ عَلَى حَسَبِ قَوْلِكَ : كَانَتْ هُنْدٌ وَجْهَهَا حَسَنًا ، فَذَكَرَ حَسَنًا ، لِأَنَّهُ خَيْرُ الْوَجْهِ فَسَى الْمَعْنَى ، عَلَى هَذَا يَنْتَزِلُ كَلَامُ سَيَبَوِيهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَلِلْأَسْتَاذِ أَبِي عَلِيٍّ كَلَامٌ طَوِيلٌ مُقِيدٌ فِي كِرَاسَتِهِ لَمْ أَذْكَرْهُ لَطَوِيلِهِ . (٦)

وقال الجرجي^(٧) " أَنْكُمْ " الثَّانِيَّةُ تَكُونُ الْأُولَى عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ * أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مِنْ يُحَادِدِ اللَّهِ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ * (٨) الْمَعْنَى فَلَهُ نَارُ جَهَنَّمَ لَكِنَّهُ

- (١) عبارة السيرافي " وأبدلناه صار معناه
- (٢) تكملة لا بد منها وهي من شرح السيرافي
- (٣) انظر كلام السيرافي في شرحه للكتاب ٤ / ل ٢٨ ب
- (٤) الآية ٣٥ من سورة المؤمنون .
- (٥) في المصوره : الأول
- (٦) لعله يريد الشرح الكبير للجزولية .
- (٧) مذهب الجرجي في المقتضب ٢ / ٣٥٤
- (٨) الآية ٦٣ من سورة التوبة .

كررها للتراخي الذي حصل في الكلام . هذا في أحد قولين في الآية .

وقال المبردُ **إِنَّ قَوْلَهُ " إِذَا مِتُّم " خَيْرٌ " وَأَنْتُمْ مَخْرُجُونَ " مَبْتَدَأٌ**^٩
والجملة خبر **أَنْتُمْ** الأولى . ورجح **النَّاسُ** مذهب سيوييه على قول الجرميِّ
فإنه أعطى ما أعطى كلام الجرمي من المعنى بتكرار **أَنْتُمْ** ، وكان لها موضع
من الإعراب على قوله ، ولا موضع لها على مذهب الجرميِّ . ويرجح أيضاً
على مذهب المبردِ بأن ترتيب اللفظ مقدم على تركه ، وترتيب اللفظ يقتضي
أَنْ يَكُونَ : " إِذَا مِتُّم " خبراً ، لأنكم الأولى على إرادة إخراجكم إن كان
ثم ما يقوم مقامه ويتنزل منزلته ، حتى كان المقدر كالمنطوق به في موضعيه ،
فلا يعدل عن هذا الإعراب لغيره ، فإن في العدول عنه قطعاً لأنَّ مما يجب
لها من العمل فيما يصحُّ لها أَنْ تعمل فيه ، ولكان تلحق المسألة^(١) بعد
هذا نحو قولك : كان زيدٌ منطلقاً أبوه ، اختاروا في " منطلق " النصب على
الرفع لقرب عامله .

وتقول : بلغني **قِصَّتِكَ أَنْتَ عَاقِلٌ**^(٢) وهذه مفتوحة أيضاً ، وهي بدل
فموضعها للمفرد .

مسألة

تقول : **" أَحَقَّا أَنْتَ ذَاهِبٌ "**^(٣) بفتح " أَنْ " و " أَحَقُّ أَنْتَ " ذاهب^(٤) (٣) أيضاً قال الجعدي :

٧١- أَلَا أَبْلِغُ بَنِي خَلْفِ رَسُولًا . . . أَحَقَّا أَنْ أَخْطَلَكُمُ هِجَابِي^(٤)

وإنما فتحت ، لأنها وقعت موقع المفرد في قول الأسود بن يعفر :

٧٠- أَحَقَّا بَنِي أَبْنَاءِ سَمَلَى بْنِ جَنْدَلٍ تَهْتَدُكُمْ إِيَّايَ وَسَطَ الْمَجَالِسِ^(٥)

(١) العبارة غامضة في المصوِّرة .

(٢) انظر الكتاب ١٣٢/٣ قال سيوييه " هذا باب تكون فيه أَنْ بدلا من

شيء هو الأول وذلك قولك : بلغتنى قصتك أنك فاعل الخ . .

(٣) الكتاب ١٣٤/٣

(٤) ديوانه (١٦٤) الكتاب ١٣٧/٣ والخزانة ٣٠٦/٤ والمقاصد

النحوية ٥٠٤/١ ، الهمع ٧٢/١ والصبان على الأشموني ١٨٥/١ ،

(٥) ديوانه : ٤٢ ، والكتاب ١٣٥/٣ وشرح السيرافي ٤٠/ل ٢٩ ب

والخزانة ١٩٣/١ .

وُنُصِبَ " حَقَّ " فِي هَذَا الْمَوْضِعِ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالظَّرْفِ ، وَكَانَ التَّقْدِيرُ :
أَفِي حَقِّ أَنْكَ ذَاهِبٌ ، ظَهَرَ ذَلِكَ فِي قَوْلِ الْآخِرِ :

٧٠٣- أَفِي حَقِّ مَوَاتَاتِي أَخَاكُم * بِمَالِي تَمْ تَظْلُمُنِي السَّرِيحُ (١)
كَأَنَّهُ قَالَ : أَيُّ طَرِيقِ حَقِّ هَذَا ؟ وَرَفَعَ مَا بَعْدَهُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ ، وَلَوْ دَخَلَتْ
إِنَّ عَلَيْهِ لَقُلَّتْ : إِنْ حَقًّا ذَاهَبَكَ ، بِالنَّصْبِ ، وَأَجَازَ الْعَبْرُ أَنْ يَكُونَ
فَاعِلًا بِهَذَا الَّذِي تَنْزَلُ مَنْزِلَةَ الظَّرْفِ .

سـأـلـة

وتقول : " لا محالة أنك ذاهبٌ " فتفتح " أن " ، والتقديرُ :
لا محالة من أنك ذاهبٌ على ما تقدم .

ومذهبُ أبي العباسِ أن موضعها رفعٌ خبرٌ لقولك : " لا محالة " و
" لا محالة " في موضعٍ رفيعٍ بالابتداء ، ومثلها : لا بدَّ أنك ذاهبٌ ، وقال
النايغة :

* فلا بدَّ من عوجاء تهوي براكبٍ * [١٤] (٤)

فتبين أن الحقَّ ما قاله سيويه :

سـأـلـة

قال الله تعالى : * لا جرمَ أن لهم النارَ * (٥) بفتح أن ؛ لأنَّ
موضعها رفعٌ فاعلٌ لجرمٍ وجرمٌ فعلٌ . و " لا " ردٌّ لكلامٍ متقدِّمٍ والتقديرُ :

(١) البيت لأبي زبيد الطائي في ديوانه : ١٠١ من أبيات أولها :

ألا أبلغ بني عمرو رسولاً * فأتى في مودتهم نفيسُ
وشرح السيرافي ٤/ل ٣٠ ب ، والخزانة ٤/٣٠٩ ، ويروي في

الديوان : مواساتي وأنظر التخريج في الديوان : ١٦٧ .

(٢) الكتاب ٣/١٣٧

(٣) الكتاب ٣/١٣٧ أرضها

(٤) سبق ص ٣١

(٥) الآية ٦٢ من سورة التحل وأنظر الكتاب ٣/١٣٨ والمقتضب ٢/٣٥٠ ،

٣٥١ مع هامش عزيمة رقم (٣)

لأحقَّ أَنْ لَهُمُ النَّارُ ، أَي حَقَّ كَوْنُ النَّارِ لَهُمْ ، وَهَذَا قَوْلُ الْمَبْرَدِ (١) ،

وَقَالَ غَيْرُهُ إِنَّا جَرَّمٌ بِمَعْنَى كَسَبَ وَ"أَنَّ" [لَهُمْ] النَّارُ فِى مَوْضِعِ نَصْبٍ ، وَالْفَاعِلُ مُضْمَرٌ كَأَنَّهُ قَالَ : كَسَبَ كُفْرَهُمْ كَوْنُ النَّارِ لَهُمْ .

وَقَالَ الْفَرَّاءُ (٢) : لَا جَرْمَ أَي "لَا بُدَّ" وَلَا مَحَالَةَ ثُمَّ كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُمْ بِأَيَّاهَا حَتَّى صَارَتْ بِمَعْنَى حَقَّ فِى مَذْهَبِ الْقَسَمِ ، وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِمْ : لَا جَرْمَ لِأَتَيْتَكَ .

قَالَ سَيَبَوِيه : "جَرْمٌ" عَمِلْتُ ؛ لِأَنَّهَا فِعْلٌ وَمَعْنَاهَا : لَقَدْ حَقَّ

أَنَّ لَهُمُ النَّارَ وَأَنَّهُمْ مَفْرُطُونَ (٣) وَلَقَدْ اسْتَحَقَّ أَنْ لَهُمُ النَّارُ (٥) .

ح // "لَا" عِنْدَهُ زَائِدَةٌ ، وَلِزِمَتْ "جَرْمٌ" كَالْمَثَلِ "وَجَرَّمُ" فِعْلٌ مَاضٍ يَرْفَعُ ٢٨٩
مَا بَعْدَهُ عَلَى الْفَاعِلِ ، فَأَنَّ بَعْدَهُ فِى مَوْضِعِ الْفَاعِلِ بِهِ . وَأَنَّ تَصِيرَ جَرْمٌ
مَعَ "لَا" كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ أَمْكَنُ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمَفْسُورُونَ كَمَا "لَا بُدَّ" وَإِلَيْهِ
ذَهَبَ الْفَرَّاءُ (٣) قَالَ : كَانَتْ فِى الْأَصْلِ بِمَنْزِلَةِ : لَا بُدَّ أَنَّكَ قَائِمٌ ، جَرَتْ
عَلَى ذَلِكَ ثُمَّ كَثُرَ اسْتِعْمَالُهَا ، فَصَارَتْ بِمَنْزِلَةِ حَقًّا ، أَلَا تَرَاهُمْ يَقُولُونَ : لَا جَرْمَ
لَقَدْ أَحْسَنْتَ فِتْرَاهَا بِمَنْزِلَةِ الْيَمِينِ ، وَلِذَلِكَ فَسَّرَهَا الْمَفْسُورُونَ بِمَنْزِلَةِ : حَقًّا
أَنَّكَ ذَاهِبٌ .

مسألة

تقول : شدَّ مَا أَنَّكَ ذَاهِبٌ (٦) فَتَفْتَحُ "أَنَّ" ، وَجَعَلَهُ سَيَبَوِيه
عَلَى وَجْهَيْنِ : عَلَى أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى حَقًّا أَنَّكَ ذَاهِبٌ وَيَكُونُ "شَدَّ" مَا "بِمَنْزِلَةِ
الظَّرْفِ" ، وَأَنَّكَ ذَاهِبٌ سَبَدًا كَمَا كَانَ مَعَ "حَقًّا" ، وَالْوَجْهُ الْآخِرُ أَنْ يَكُونَ

(١) المقتضب ٢/ ٣٥٠ ، ٣٥١ ،

(٢) تكملة يتم بها الكلام .

(٣) معاني القرآن للفراء ٨/ ٢ والمغنى (ط) : ٢٦٣

(٤) ليست فى الكتاب

(٥) الكتاب ٣/ ١٣٨

(٦) الكتاب ٣/ ١٣٩

فِعْلًا وَالتَّقْدِيرُ : شَدَّ الشَّيْءُ هُوَ أَتَكَ ذَاهِبًا ، وَكَيْفَمَا كَانَ فَأَنَّ فِي مَوْضِعِ الْمَفْرُودِ .

(٢) سَجَّ : وَ " إِذَا كَانَ بِمَعْنَى " حَقًّا " فَلَا تَدْخُلُ " فِي " عَلَيْهِ كَدُ خَوْلِهَا عَلَى " حَقًّا " ؛ لِأَنَّهُمَا فِي الْأَصْلِ فِعْلَانِ " يَعْنِي شَدَّ وَعَزَّ فِي قَوْلِهِمْ : عَزَّ مَا أَتَكَ ذَاهِبًا (٣)

قال ابن الباز : لا أرتضى الظرف في قول الهذلي .

٧٠٤- إني لدهماء عز ما أجد * عاودني من جبايتها السهد (٤)

قال الأصمعي قوله : عز ما أجد ، أي : " شد ما أجد و " شد مساً " و " عز ما " ظرف لأجد ، هذا قول أبي سعيد (٥) ؛ ولست أراه . وأرى أن " ما " عندي في هذا الوجه نكرة موصوفة ، فالفعل في بيت الهذلي صفة لما ، وأن في مسألة الكتاب بدل من " ما " ونزل البدل منزلة التعت كما تنزل منزلته في قول العرب (٦) : إني مما أن أضنع ، وما أن ألم بها نكراً ، ويكون الكلام مع ذلك محمولاً على المعنى أي عز شيء (٧) يذهب ذهابك ، ويجوز أن يكون الكلام على حذف الصفة مثل إجازة سيويه : سيره سير ، وسير عليه ليل ، أي سير شديد وليل طويل وعليه قول الهذلي :

(١) قال السيرافي في شرحه ٣٤ / ٤ أ : أن يكون شد وعز فعلين ماضيين

كنعم وبئس ووقوع ما بعد هما كوقوع ما بعد نعم وبئس كقوله : نعماً صنيعك وبئس ما عملك ، وتقديره : نعم الصنيع صنيعك وبئس العمل عملك .

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٤ / ل ٣٣ ب

(٣) المثال في الكتاب ٣ / ١٣٩

(٤) البيت لصخر النسي مطلع قصيدة في شرح أشعار الهذليين : ٢٥٤ والرواية فيه : بدهما . . وقافيته : الزود .

(٥) هو الأصمعي .

(٦) انظر الكتاب ٣ / ١٥٦ والمقتضب ٤ / ١٧٤ .

(٧) في المصورة : شيئاً ، ولعل الصواب ما أثبتناه فشيء تفسير ما الواقعة فاعلاً .

٧٠٥- لَعَمْرُ أَبِي الطَّيْرِ المَرِيَّةِ بِالضُّحَى * على خالِدٍ لَقَدْ وَقَعَتْ على لَحْمِ
أى على لَحْمِ مَنِيْعٍ .

ووجه الثانى أَنَّ " شَدَّ مَا " كَيْفَمَ مَا " أَيْ أَنَّ " مَا " فاعِلُهُ بِشَمَدَّ ،
" وَأَنَّكَ ذَاهِبٌ " فى موضعِ رَفْعٍ بِالابتداءِ ، ولم يَمْنَعِ سَيُوبُهُ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ بِأَنَّ
فى نحو : " فى الكتابِ أَنَّكَ مَنْطَلِقٌ " . (٢)

مسألة

نقول : " ما قَدِمَ عَلَيْنَا أَمِيرٌ إِلَّا أَنَّهُ مَكْرَمٌ لِي (٣) فَتَكْسَرُ ، لِأَنَّ الْمَوْضِعَ
لِلْمَبْتَدَأِ وَالْخَبْرَ ، تقول : ما قَدِمَ عَلَيْنَا أَمِيرٌ إِلَّا وَهُوَ مَكْرَمٌ لِي ، ولا يجوزُ
فَتْحُهَا ؛ لِأَنَّ الْمَفْتُوحَةَ تَرُدُّ الْكَلَامَ شَأْنًا ، ولا تقول : ما قَدِمَ عَلَيْنَا أَمِيرٌ إِلَّا
إِكْرَامَهُ ، ودخولُ اللَّامِ هُنَا يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ الْمَوْضِعَ لِلْمَبْتَدَأِ قال اللهُ تَعَالَى :
* وما أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لِيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ * (٤) وَالْمَسْأَلَةُ
بِخِلَافِ قَوْلِهِ تَعَالَى * وما مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ
وَبِرَسُولِهِ * (٥) ، لِأَنَّ الْمَوْضِعَ هُنَا مَفْرُودٌ فاعِلٌ .

مسألة

تقول : إِنْ تَكْرَمَنِي فِائِي أُجَارِيكَ فَتَكْسَرُ فى جوابِ الشَّرْطِ ؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ
الْجُمْلَةِ .

وتقول : أَمَا إِنَّكَ ذَاهِبٌ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ ، فَمَنْ كَسَرَ جَعَلَ أَمَا اسْتَفْهَامًا
بِمَعْنَى أَلَا وَ" إِنْ " تَكْسَرُ بَعْدَ أَلَا (٦) ، قال تَعَالَى * أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ * (٧)

- (١) البيت لأبي خراش الهذلي فى شرح أشعار الهذليين ١٢٢٦ والرواية
وقَعْنَ وهو فى الخزانة ٣١٦/٢ ، ١٨/٣ برواية : أَلَا أَيُّهَا الطَّيْرِ .
- (٢) لم أَعثر على هذا المِثَالِ فى الكتابِ .
- (٣) الكتاب ١٤٥/٣
- (٤) الآية ٢٠ من سورة الفرقان وانظر الكتاب ١٤٥/٣
- (٥) فى المصوِّرة " ورسوله " تحريف وهى الآية ٥٤ من سورة التوبة .
- (٦) الكتاب ١٢٢/٣
- (٧) الآية ١٣ من سورة البقرة .

؛ لأنها في استفتاح الكلام ومن فتح أجزاها مجرى حَقًّا ؛ لأنها في معناها .
 قال صاحب العين (١) . وسيبويه (٢) قال : سألت الخليل عن ذلك فقال إذا قال :
 أما أَنَّهُ منطلقٌ ، فَإِنَّهُ يجعلها كقولك : حَقًّا . قلت : " حَقًّا " اسمٌ
 يمكن أَن تُبنى عليه " إِنْ " كما تُبنى على الظرفِ في قولهم : عندي أَنُّكَ ذاهبٌ
 في معنى : حَقًّا بِانطلاقك وعندي ذهابك ، وأما حرفٌ ولكنه لما كان بِمعنى
 " حَقًّا " جاز أَن يُفتح " أَنْ " بعده تشبيهاً بما يَصحُّ البناءُ عليه ، ومثلُ
 ذلك شدُّ ما أَنُّكَ ذاهبٌ في أَحَدِ الوجهين ، وقد تقدَّم ، وعلى هذا
 حملَ المبردُ : كما أَنُّكَ ها هنا فغفرَ اللهُ لك .

مسألة

وتقول : قد عرفت أَنَّهُ ذاهبٌ ثم أَنَّهُ ^{صَحِيحٌ} ، بِالْفَتْحِ في أَن الثانية ،
 وبالكسرِ فيها ، فالفتحُ على العطفِ على الأولى ، والكسرُ على الاستئنافِ ،
 ومثلها : رأيتُه شابًّا وَإِنَّهُ يومئذٍ يَفخرُ " (٢) بالفتحِ والكسرِ .
 وتقول : إِنْ لك هذا عليَّ وَأَنْتَ لا تُؤذِنِي (٥) بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ ، فمسن
 فتحُ عطفٌ على اسمِ " إِنْ " ومن كسرِ استأنف ، قال الله تعالى * (إِنْ لك
 أَلَّا تَجوعَ فيها ولا تَعْرِى وَأَنْتَ لا تظمأُ فيها ولا تَضْحَى) * (٦) بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ . (٧)

(١) هو الليث تلميذ الخليل، وينسب إليه كتاب العين .

(٢) الكتاب ٣/ ١٢٢

(٣) الكتاب ٣/ ١٢٢

(٤) الكتاب ٣/ ١٢٢

(٥) المثال في الكتاب ٣/ ١٢٣ وفيه : وَأَنْتَ لا تُؤذِنِي

(٦) الآية ١١٨ ، ١١٩ من سورة طه .

(٧) قرأ نافع وعاصم في رواية أبي بكر بكسر الألف وكذلك قرأ شيبه وابن

سعدان وقرأ بفتحها ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمره والكسائي

وحفص عن عاصم . السبعة ٤٢٤ ، والبحر ٦/ ٢٨٤ .

مسألة

نقول : " ذاك وإن لك عندي ما أحببت " بالفتح والكسر . وإنما

يجيء هذا على كلامٍ متقدّمٍ قد خصّه به ، ثم يقول : ذاك وإن لك أي :

الأمر ذاك قال الله تعالى : ﴿ ذَلِكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنُ كَيْدِ الْكَافِرِينَ ﴾ (٢)

قدّم قبله ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ ، وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى

وَلِيْلِي الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بِلَاءٌ حَسَنًا ﴾ (٣) فهذه أشياء قد أعان الله بها

المؤمنين ثم قال ﴿ ذَلِكُمْ ﴾ أي العون من الله ﴿ ذَلِكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنُ

كَيْدِ الْكَافِرِينَ ﴾ فهي مبنية على ما قبلها ، فلذلك فُتِحَتْ ، ومن كَسَرَ

استأنف الابتداء بها ، ويشهد للكسر وقوع المبتدأ والخبر مكانها ، قال الله

تعالى ﴿ ذَلِكُمْ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ ثُمَّ يَغْفِي عَلَيْهِ لِيَنْصِرَنَّهُ اللَّهُ ﴾ (٤) //

وتقول : جيئتك أنك تريد المعروف (٥) بالفتح والكسر ، فالفتح على

تقدير : لأنك تريد المعروف . والكسر على الاستئناف قال الشاعر :

٧٠٦ - لا تعهد لي في حنّج إن حنّجاً وليت غفّرين علي سواء (٧)

(١) الكتاب ١٢٥/٣

(٢) الآية ١٨ من سورة الأنفال

(٣) الآية ١٧ من سورة الأنفال

(٤) الآية ٦٠ من سورة الحج .

وانظر الكتاب ١٢٥/٣

(٥) خرم في المخطوط وأتمنا المثال من الكتاب ١٢٦/٣ ، ١٢٧

(٦) خرم في المخطوط ، وما أثبتناه من شرح الحماسة للمرزوقي ٧٥

(٧) البيت من ثلاثة أبيات وهي الحماسية رقم ٧٥ في شرح المرزوقي

ص ٢٦٩ وروايته : " لديّ " بدل " عليّ " . وهي الأنسب ، وبعد

الشاهد :

حميت على العهار أطهار أمّو * وبعض الرجال المدّعين جفاء

فجاءت به سبط العظام كأنما * عامته بين الرجال لسواء

ولم تتسب هذه الأبيات في شرح المرزوقي وتُسبب البيت الثالث

لزيد بن كثوة العنبري في البيان والتبيين ١٠٤/٣

سألة

تقول : وَجَدْتُ أَمْرَكَ أَنَّكَ صَاحِبُ كُلِّ خَنْىٍ (١) بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ ، فَالْفَتْحُ
 بِتَقْدِيرِ : وَجَدْتُ أَمْرَكَ الْخَنْىَ ، وَالْكَسْرُ بِتَقْدِيرِ : وَجَدْتُ أَمْرَكَ أَنْتَ صَاحِبُ
 الْخَنْىَ ، وَلَوْ قُلْتَ : [وَجَدْتُ تَهْلِكَ (١) بِأَنَّكَ صَاحِبُ كُلِّ خَنْىٍ لَمْ يَكُنْ إِلَّا الْكَسْرُ ؛
 لِأَنَّ الْمَفْعُولَ الْأَوَّلَ اسْمٌ عَيْنٍ ، فَلَا يُخْبِرُ عَنْهُ بِاسْمٍ مَعْنَى ، فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى
 * (وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمَلِّئُهُمْ لَهُمْ خَيْرًا لَّأَنفُسِهِمْ) * (٢) عَلَى قِرَاءَةِ مَنْ
 قَرَأَ تَحْسَبَنَّ بِالتَّاءِ وَأَنَّ بِالْفَتْحِ (٣) ، قَالَ الرَّجَّازُ : " أَنَّمَا نُمَلِّئُهُمْ بَدَلٌ مِنَ
 " الَّذِينَ " . (٤) قَالَ الشَّاعِرُ :

٧٠٧ - لِسَانُ السُّوءِ تُهْدِي بِهَا إِلَيْنَا وَجِئْتَ وَمَا حَسِبْتُكَ أَنْ تَجِينَا (٥)

وَالَّذِي حَسَنَ أَنْ يُبَدَلَ مِنَ الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُؤْتَى بِالثَّانِي
 أَنَّ الْبَدَلَ فِي تَقْدِيرِ الْحُلُولِ مَحَلُّ الْأَوَّلِ فَكَأَنَّهُ قَالَ : وَمَا حَسِبْتُ أَنْ تَجِينَا ،
 وَهَذَا سَائِعٌ مِنْ غَيْرِ حَذْفٍ وَلَا تَقْدِيرِ مَفْعُولٍ آخِرٍ ، وَالتَّقْدِيرُ فِي الْآيَةِ :
 وَلَا تَحْسَبَنَّ أَنَّمَا نُمَلِّئُهُمْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا خَيْرًا لَّأَنفُسِهِمْ ، وَيَجُوزُ أَنْ تَخْرُجَ الْآيَةُ
 وَالْبَيْتُ عَلَى حَذْفٍ مِثْلِ مِضَاحٍ فَتَحَ أَنْ ، كَأَنَّهُ قَالَ : وَلَا تَحْسَبَنَّ شَأْنَ الَّذِينَ
 كَفَرُوا أَنَّمَا نُمَلِّئُهُمْ خَيْرًا لَّأَنفُسِهِمْ .

(١) خرم في المخطوط ، والتكلمة من الكتاب ٣ / ١٣٠ ، ١٣١

(٢) الآية ١٧٨ من سورة آل عمران

(٣) قرأ حمزة ولا تحسبن بالتاء انظر السبعة : ٢٢٠ ،

وقال مكي : وقد كان وجه القراءة لمن قرأ بالتاء أن يكسر "إنما"
 فتكون الجملة في موضع المفعول الثاني ، ولم يقرأ به أحد علمته .
 الكشف ١ / ١٦٨ .

(٤) وهو تخريج ابن البانديش والزمخشري البحر ٣ / ١٢٢

وانظر إعراب القرآن للزجاج الجزء ١٢ المجلد الثالث ص ٥٤

(٥) البيت في شرح السيرافي ٤ / ٢٧ ب والمغني (ط) رقمه ٣٣٠ ص

٧٩٨ ، وشرح أبياته ٤ / ١٤٦ والدرر ١ / ٥١ ، ١٣٨

ويروى في بعض المصادر : وَجِئْتَ أَنْ تَجِينَا

مسألة

نقول : أما حقاً فأنتك ذاهب بالكسر والفتح ، والوجه الكسر ؛
لأنك لم تضطر أن تجعل أنك مبنية على حقاً ، وحق ظرف ؛ لأنه يجوز مع
أما أن يتقدم ما بعد المكسورة ، فكأنك قلت : مهما يكن من شيء ، فإنك
ذاهب حقاً . وإن فتحت فكأنك قلت : مهما يكن من شيء ففي حق ذهابك .

مسألة

أقول : إن زيدا قائم بالفتح والكسر عند جميع العرب ، أما
الكسر فلأن القول يحكى به الجمل ، فلما وقعت هنا موقع الجملة وجب الكسر
فيها ؛ ألا ترى أنه يجوز أن تقول : أقول زيد منطلق ، فكذلك تكسر إن
في موضع هذه الجملة .

وأما الفتح فلأن القول يجري مجرى الظن فتصحب به المفعولين فتقع
أن فيه في موضع المفرد ، فلذلك تفتح كما تفتح بعد الظن قال الشاعر
فأجراه مجرى الظن :

٧٠٨ - متى تقول القلب الرواسما * يدنين أم قاسم وقاسما *

أجراه مجرى الظن * لا استيفاء الشرط
وبنو سليم يجررون القول كله مجرى الظن من غير شرط ، وقد تقدم بيانه .

انتهى الباب وما ذكر فيه من المسائل فهذا ليتبرن بها الناظر فيها ،
ويتذكر بها القوانين المتقدمة قبل .

ثم السفر الأول من كتاب شرح الكراسة المنسوبة لأبي موسى الجزولي
- رحمه الله - إمامنا الشيخ الفقيه الأستاذ النحوي الإمام أبي الحسن الأبيدي ،
رحمة الله عليه .

- (١) البيت لهدي بن الخشم ديوانه : ١٣٠ والشعر والشعراء ٤٣٥ ،
والجمل ٣١٥ والمقرب ١/٢٩٥ ، وشرح الجمل ١/٤٦٤ والمقاصد
النحوية ٢/٤٢٧ والهمع ١/١٥٧ والصبان على الأشموني ٢/٣٦

القرآن الكريم
بيروت

فهرس الآيات القرآنية

الصفحة	الآية	السورة
٦٤٢	٢١٧	تابع سورة البقرة
٩٠١٤٨٧٩	٢٢١	
٤٤٨	٢٢٦	
١٠٣٤٢٤٧٧	٢٣٣	
٥٠٧	٢٤٥	
٩٧٦	٢٤٨	
٢١١ : ٢٥٩ / ٢٥٨		
٣٧٦٦٢٥٦	٢٧١	
٤٤١	٢٧٥	
٩٥٧	٢٨٠	
٨٢٠	٢٨١	
٦٦٦٢٨٦	٢٨٤	
٤٦١٤٥٢	٩١	آل عمران
٧٠٣٦٩٨	٩٧	
٤٥٥٦٥٦	١٠٦	
٤١٠	١٢٩	
٣٥٦	١٤٤	
١٠٤١٦٤٢	١٥٩	
١٠٧٤	١٧٨	
٩٠٦	١٨٨	
٦٤٢	١	النساء
٥٠٣	٣	
٥٠٧	٥	
١٠٤٦	١١	
٦٢٦	١٢	
٤٦٦	١٣	
٤٧١	١٦	
٧٢٤	٢٩	

الصفحة	الآية	السورة
٥١٢	١	الفاحة
٧١٣٦٩٧	٧/٦	
٥٣٠	٧	
١٠٧١	١٢	البقرة
٩٩٩٤٦٠٤٢٤	٢٦	
٦	٤٣	
٧٦٤	٤٦	
٦٨٥	٥٣	
٥٩٥	٥٨	
٧	٦٥	
٧٤٩	٦٨	
٢٥٥٦٠٠	٧١	
٩٠٦	٨٧	
٦٥٥	٨٩	
١٤٥٦٨٤٦٨٤١	٩١	
٦	١١٠	
٤٦٥	١١١	
٨٧٧	١١٥	
٦٢٢	١٢٥	
١٤٨	١٤٤	
١٢٨ : ١٥٠ / ١٤٩		
١٢٨٦٦٦	١٥٠	
٥٩٦	١٥٨	
١٧٢	١٨٤	
١٢٠	١٨٧	
٧٩٨٦٧٤٦	١٨٥	
٤١٩	١٩٧	
١٠	١٩٨	

الصفحة	الآية	السورة	الصفحة	الآية	السورة
٦١	٤	سورة الأعراف	٨٧٧	٢٨	تابع سورة النساء
٦٤	١١		٨٧١	٩٠	
٥٦	١٢		٩٥٤	٩٦	
٨٥٥	١٦		٧٥٥	١١٠	
٤٥٦٦٤٩٣	٢١		٦٣٦	١١٢	
٨٧	٢٦		٦٣٧٦٣٦	١٣٥	
٨٤٨	٢٣		٧٦٣٣٤٦٤٧	١٥٥	
٦٩٦	٢٥		١٠٤١		
١٤٧	١٠٠		٧٨٩٦١١	١٦٤	
٢٥٥٦٥٤	١٣٢		٧٣٤	١٦٦	
٧٥٩	١٥٥		١٠٧٧٤١٤٦	١٧٦	
٥٩٥	١٦١		٦٥٠٢٥٥٩	٦	سورة المائدة
٧	١٦٦		٦٥٩٧٣٧	٨	
٨٧٨	١٨٢		٧٥٥	٩	
٨٢٣	١٨٥		٧٤٦٤٩٦٤٩٦٤٦٧	١٣	
٥٩٥	١٨٩		١٣١	٥٥	
٧٢٧	١٩٠		٧٤٠	٦٩	
٧٤٨	١٩٩		١٠٩	٩٥	
٩٩٩٢٤٨	٦	سورة الأنفال	٣٧٤	١١٦	
١٠٧٣	١٢		٦٥٩	١١٧	
٨٧١	١٨		١٠٤٥	١١٧	
٣٦٠	٥٢		٣٨٥٣٨٦٥٥٥٥٧	١١٩	
٢٦٥٢٦١	٥٨				
٧٦٦	٦٠				
١٠٣٤١١١	٣	سورة التوبة	٧٠٨	١٢	سورة الأنعام
٩٢٤٦٢٨٥٢٥٧	٦		٦٣٦	٢٥	
٨٤٤	٢٥		٢٨٩	٣٩	
٥٧٥	٣٦		٤٨١	٤٦	
١٧١	٣٥		٨١٠	٥٢	
٦٠٧	٦٢		٨٨٠	٥٤	
			٥٦١٠١٠٦٠٤٥	٨٠	
			٦٥١	٩٦	
			٧٢١	١٠٩	
			٥٥٥	١٢٣	
			٦١٦	١٢١	
			٦٤٤	١٢٤	
			٦٤٤	١٤٨	
			٤٦٠٤٤٣٤	١٥١	

الصفحة	الآية	السورة	الصفحة	الآية	اسم السورة
١٠٠٦١١٨	٣٧	تابع سورة يوسف	١٠٦٦	٦٣	تابع سورة التوبة
٧٧٠٦٧٣٢	٤٣		٤٧٣	٦٩	
٢٥٥	٥١		٢٥١	٧١	
١٠٤٧٤٤٤٤	٨٢		٤٧	٧٢	
٩٦٤٣٤٩	٨٥		٨٤٠	٧٤	
١٠٤٦	٩٦		٣٤٤	٩٥	
٢١٨	١١	سورة الرعد	٩٦٤	١١٠	
٨١٩٤٦٠٤٦٠٤٦٠٤٦٠	٢٤/٢٣		٧٦٤	١١٨	
٨٧٠	٢٤		١٠٤٣١٣٢	١٠	سورة يونس
١٤٧	٣١		٣٩٠	١٦	
٢١٨	٣٤		٦٣٧	٢٤	
٨٧٠	٢	سورة ابراهيم	٦٥٩	٢٦	
٤٢١	١٨		٧٥٩ ٢٥٨	٢٧	
٣٤١٢٣٩	٣١		٢٩٢	٣٧	
٤٧	٣٥		٤٦٣	٤٢	
٢٥٣	٢	سورة الحجر	٨٢٨	١	سورة هود
٣٣٩	٣		٩٦٧	٨	
٤٧٩	٥٤		٣٧٤	١٥	
١٥١٢٢٥٣	١	سورة النحل	١٢٠٩١٨	١٩	
٥٠١	١٧		٥٤	٥٠	
٨٥٨	٢٦		٥١٤	٦١	
٥٠٢	٢٧		٦١٥	٦٦	
٨٧٠	٣٢		٩٠٩	٦٩	
٨٢٨	٤٥		٦٤٨	٧١	
٣١٥	٥٣		٨٥٨	٧٢	
٩٦١	٥٨		٢٥٨ ٢٥٤	٧٤	
١٠٦٨	٦٢		٣١٤	٨٤	
٢٦٧	٦٦		١٠٨ ٢٧٧	١٠٨	
٤٦٣	٧٣		١٠١	١١١	
٦٤٠٦١٠	٨١		٦٧٩	١١٩	
					سورة يوسف
			٧١٤	١٠	
			٤٥٦	٢٠	
			١٢٩	٣١	
			٧٥٦٢٦	٣٥	
			٩٤٢	٣٦	

الصفحة	الآية	السورة	الصفحة	الآية	السورة
٤٤٨	٧	سورة ظه	٥٠٣٦٤٩	٩٦	تابع سورة النحل
٣٠٤	٦١		٥١٣٢٤٩	٩٨	
٥٨٤	٦٢		١٦٠٠١٠٥٤٣	١١٦	
٤٦١	٧٢		٩٥٤	٣٢	سورة الإسراء
١٠٠٦٥٤١	٧٤		٧٧٦	٥٠	
٤٤٣	٧٧		١٣٤١	٥٣	
٥٠٢٤٤٩٤	٧٨		١٨١٧٥٠١	٧٢	
٦٠٤	٧٩		١٥١٠٥٨١	١٠٨	
١٢١	٩١		٣٦٤٣٦٣	١١٠	
١٧٣	١١٨		٨١٠	٢٨	سورة الكهف
٧٤٥	١	سورة الانبياء	٨٨٨	٣٠	
٦١٣	١٧		٨٨٨	٣١	
٦١٣	١٨		١٩٤	٣٣	
٦١٣	٢٦		١٠٠٣	٣٨	
١٧١	٣٤		٩٦٣	٦٠	
٤٦٣	٨٢		٦٧٨	٦١	
٤٦٥	٥	سورة الحج	٦٧٨	٦٢	
٧٢٩	٣٧		٢٣٥	٦٤	
١٣٥٠٠٦٥٤١	٤٦		٢٩٠	٧٧	
١٠٧٣	٦٠		٨٤٤	١٥	سورة مريم
٥٦٤٥٥	٦٢		٣٦١	٢٦	
٥٩٦	٧٧		٧	٣٨	
٧٦٤	١٤٤	سورة المؤمنون	٨١١٧١٠	٦٢	
١٠٦٦٥٥	٣٥		٤٧٦٤٢٥٤٢٣	٦٩	
١١٤	٥٢		٤٨٠	٧٥	
٧٤٠	٦٠		٩٧٤٦٩	٧٥	
٨٤٨	٦٢		٤٧٨	٩٠	
١٠٩	٩٩		٤٤٨	٩٦	
٩٩٨٤٤٨	١١٥				

الصفحة	الآية	السورة	الصفحة	الآية	السورة
٢١٨	٤٧	سورة العنكبوت	٧٩٣	٤	سورة النور
٢٥٠	٣	سورة الروم	٨٩٦	٢٠	
٢٥٠	٣٤	سورة لقمان	٥٨٩	٣٥	
٦٧٨	٣/٢/١	سورة السجدة	٩٤٠-٦٩٥	٣٧/٣٦	
٧٩٠	١٣		٥٠١	٤٥	
٥٠٠	١٨		٦	٥٦	
٨٦٩	٦	سورة الأحزاب	١٢٩	٤	سورة الفرقان
٧٢٩	٢٥		١٧١/١٠٠٣/٣٧٥	٢٠	
٤٦٤٦٤٦٢	٣١		٤٦٠	٤١	
٦١٦	٤٠		٣٨٦	٦٨	
٦٤٤	٤٣		٦٩٥	٦٩/٦٨	
١٠٩١	٥٦		٤٢١	٤	سورة الشعراء
١٠٧١	١٤	سورة سبأ	٦٠٧	١٦	
٦٥٦	٢٤		٢٠٩٢٢٨	١٩	
٤٤	٣٣		٢٢٩٢٢٨	٢٠	
٦٠١	١	سورة فاطر	٦٤٠٦٢٦٤٤٥	٦٣	
٢٦٢	٢		٧٥٧	٧٢	
٨٨٨	٨		٥٠٠	٨٩	
٨٩٨	٢٠/١٩		١٠٢١	١٨٦	
٥١٢	٢٧		٤٥٧٦٥٤١	١٩٧	
٩٩٨٦٤٩٨٤٤٩	٢٨		١٢٨	٦	سورة النمل
٢٠١	٣٦		٧٢٥	٢٣	
١٣٩	٤٥		٥١٢	٣٠	
١٠٢٩	١٥	سورة يس	٩٦٢	٣٦	
١٠٦٥	٣١		٨٨٤	٤٠	
١٠٣	٣٩		٧٧٠	٧٢	
٢٠٩٦٢٤	٤٠		٧٩٣	٨٨	
٧٦٩	٧٧	سورة الصافات	٥٨٥	٣٢	سورة القصص
١٤٣	١٠٥		٧٦٤	٣٩	
٨٥٢	١٢٧		٨٨٠	٥٥	
٦٢٤	١٤٧		٥٠٢٤٦٣	٦٢	
١٠٢١	١٦٧		٥٠٢	٧٤	
١٢١/١٦٨/٧٥١			١٠٥٧	٧٩	

الصفحة	الآية	السورة	الصفحة	الآية	السورة
٤٩٢	٢٣	سورة ق	١٤٤٤١٤٤ ٥١٢	٦	سورة ص
٥٩٤	٤٣		٤٩٣	٣٠	
٩١٩	٢٥	سورة الذاريات	٥٢٩	٣٢	
١١٥٤	٢/١	سورة الطور	٧٦٩/٤٩٣	٤٤	
١١٥٤	٧		٥٠٤/٥١٣	٧٥	
٧٣٥	١٩		٥٠٦	٨٥	
٦٧٧	٧/٦	سورة النجم	٨٢٨	٢٥	سورة الزمر
٦١٤/٦١	٨		٣٢٥	٦٤	
٧٤٤ ١٠٢٢	٣٥ ٣٩		٨٥٧	٦٧	
٦٠٤/٦٠١	٢٩	سورة القمر	٣٩٧	٢٨	سورة غافر
٩٢٠	٤٩		١٠٥٣	٣٧	
٩٢٦	٧/٦	سورة الرحمن	٧٢٥	٦	سورة فصلت
٦٧٨	٢٢		١٠٠٠/١٠١٨	٧	
٥٢	٣٧	سورة الواقعة	٧	٤٠	
٩٦١	٦٥		٥٠٢	٤٧	
٣٧٨/٦٧٧	٩٠/١٨		١٣٨	٤٨	
٥٠٧	١١	سورة الحديد	٦٨٥	١٣	سورة الشورى
٩٠٦	١٣		١٨٧/٥٧٥/٤٤٨	٤٣	
٥٩٢/٤٥٤/٤٤٥	١٨ ٢٧		٧١٣	٥٣/٥٢	
٥٠٥	٣	سورة المجادلة	٩٦١	١٧	سورة الزخرف
١٠١٨	١٧	سورة الحشر	٧٢٠/٧١٩	٣٣	
٣٤٠	١١/١٠	سورة الصف	٨٤٧	٤/٣	سورة الدخان
٣٤٠	١٢		٦٥٥	٢	سورة الجاثية
٦٣٦	١١	سورة الجمعة	٦٥٦	٥٥	
٦٠٧	٤	سورة المنافقون	٩٧٨	٣٢	
٤٧٧	٤	سورة الطلاق	٩٧٦	١٢	سورة الأحقاف
٤٦٤	١١		٨٤٢	١٦	سورة محمد
٦٤٨	١٢		٦٣٦	٣٥	
٧٦٧	٦	سورة التحريم	٤١٠	١٢	سورة الفتح
١٨٨	٤	سورة الملك	٧٦٤	١٦	
١٠٤٤/٦٠٢/٤٩	٢٠		٣١٧/٤٣١/٦	٢٧	
			٨٢٨	٤٨	
			٧٣٤		

الصفحة	السورة	الآية	الصفحة	الآية	السورة
٨٣٠ ٩٢٤	سورة المطففين ٦		٢٩٦	٩	سورة القلم
٧١٦	سورة البروج ٤		٨٢٨	٤٤	
٧١٣٦٩٨	٥/٤		١٣٢١-٢٨	٥١	
٧١٨	٥		٨٧٦٧١٥١٠٩٥١٣٦٩٤	٢/١	سورة الحاقة
٧١٣	٦		٨٨١	١٣	
٦٦٧	٢١	سورة الفجر	٧٦٣	٢٠	
٦٦٧	٢٢		٧٣٥	٢٤	
٩٨٦٦١٨٢٦٥٦٠٤	١١	سورة البلد	٧٦٨	٧/٦	سورة المعارج
٦٠٤	١٧		٧٢٥	١٠	سورة نوح
١٦٣	١	سورة الشمس	٧٩٢٦٢٨	١٧	
٥٠٤٤٥٠٣	٦/٥		٥٣٣٤٥٣٢	٣	سورة الجن
١٦٣	٩		٣٦٣	٩	
٦٠٤٦٠١	١٤		١٠٤٧	١٦	
٧٣٧٢٣٦	٥	سورة الليل	١٠٦٤	١٨	
٧١٣٢٧١٤	١٦/١٥	سورة العلق	٨٠٠	٣/٢	سورة المزمل
٢٨٤	٥	سورة القدر	٧٩٢	٨	
٥٩٥	٢/١	سورة الزلزلة	٩٨٦	١٢	
٥٣٩٢٢٨	٤	سورة العاديات	٢٦٨٢١	١٨	
٨٧٢٧١٥	٢/١	سورة القارعة	١٣٩٦٧٦٩٦	٢٠	
٤٥	٣	سورة الفيل	٤٢١	٩	سورة القيامة
٥٧٢٥٠٤٢٥٣	٥/٣	سورة الكافرون	٨٧٨	٣١	
١٠٩١١	١	سورة الاخلاص	٩٣٧	١	سورة الانسان
٧٦	٢/١		١٢٩	٣٥	سورة المرسلات
٧١٦	٣/٢/١	سورة النبا	٣١٢٣١٢٢٩٥	٣٦	
			٧٣٥	٤٣	
			٤٨٩	١	سورة النبأ
			٧١٣	٣١	
			٨٩١	٣٩	سورة النازعات
			٦٥٧	٤٦	
			١٠٣	١	سورة التكويد
			٧٦٣	٢٤	

خبر

الحدِيث الشَّرِيف

- ٥٩٧ ، ٥٩٦ ابدؤا بما بدأ الله به
٥٢٢ أحاسنكم أخلاقا
٨٤٥ ، ٨٤٢ أحيانا يتمثل لى الملك رجلا
٧٩٨ إذا دخل رمضان فتحت . . . الحديث
٧٦٨ اطلعت على جهنم فرأيت أكثر أهلها النساء
٨٨٨ أفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلى لا اله الا الله
٣٤٠ أقيموا الصلاة
ان الرجل ليصلى الصلاة وما كتب له نصفها ثلثها
إلى عشرها
٧٠٢ ، ٧٠١ أنهر الدم بما شئت
٨١٧ أو مخرجى هم
٩١٣ بئس خطيب القوم أنت قل : ومن عصى الله ورسوله
٥٩٧ ، ٥٩٦ فقد غوى
" خير النساء صوالح قريش أحناء على ولد ، وأرعاه
على زوج فى ذات يده"
٢٤٨ صلوا كما رأيتمونى أصلى
٥٩٧ طود منيف لا تعطوه الأيادى (قالت عائشة)
٧٦١ فإن أحدكم لا يدرى أين باتت يده
٩٦١ فلا يقرب مساجدنا يؤذينا برائحة الثوم
٣٤٢ قد علمنا أن كنت لمؤمننا
١٠٣٠ ، ١٠٠٤ كان عليه السلام يتخول أصحابه بالموعظة
٧٦٥ كل شىء بقضاء وقد رحتى العجز والكيس
٦١٢ لا تشرف يارسول الله يصيبك سهم [قاله طلحة]
٣٤٤ ، ٣٤٢ لا تقولوها وقولوا : ما شاء الله ثم شئت
٦٠٦

- ٩٤٢ لقد رأيتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
لولا قومك حد يثو عهد بالكفر لبنيت البيت
٨٩٥ على قواعد ابراهيم :
٧٢١ من طلب القوت لم يتعد
٧٩٨ ، ٧٩٧ من قام رمضان ايمانا واحتسابا
٤١٧٦ ، ١٧٤ ليس في الخضروات صدقة

فهرس

أمثال العرب وأقوالهم وبعض الأساليب النحويّة

رقم الصفحة	
٣٦٥	إثتنى إذا احمر البسر
٣٧١ ، ٣٧٠	إن تأتني آتك
٧٢٤	أبعده الله وأسحقه وأوقد ناراً في أثره
٨٨٩ ، ٤٥٨	أبو سعيد الذي رويت عن الحذري
٨٨٣ ، ٨٦٩	أبو يوسف أبو حنيفه
٩٠٣ ، ٨٨٦	
٤١٩	أنته كتابي
٩٤٩ ، ٣٣٩	أتقى الله أمرؤ فعل خيراً يشب عليه
٨١٠	أتيك بكرة
٤٩٦	أتيك خفوق النجم
٤٩٦	أتيك خلافة فلان
٤٣٢	اجتمعت أهل اليمامة [وانظر جمع أهل اليمامة]
٧٧١	أجدك لا تفعل كذا
١٠٦٧	أحقاً أنك زاهب
٤٣٩	إخوتك أحسن الناس وجوها وأنصرهموها
٨٤٦	ادخلوا الأول فالأول
٩٦٠	إذا سمعت يسرى القين فاعلم بأنه مصّبح
٩٢٣	أذكر أن تلد ناقتك أحب إليك أم أنثى
٤٤٧	ان هب يذى تسلّم
٧٥٥	أرايتك زيدا أبو من هو
٩١٤ ، ٩١٠	أرجل عبد الله ؟
٩١٥	
٨٤٦	أرسلها العراك

رقم الصفحة

٩٦ ، ٢٤

٢١٣

٧٢٥ ، ٧٢٤

٦١٢

٧٩٢

٥٠٢

٩٦٠

٣٨٣

١٨٨

٩٠٦

٤٩٧ ، ٤٩٥

٩٠٧

٨٤١

٩٣٦

٧٠٠ ، ٧٠١

٨٤٨

٨٣٦ ، ٨٣٧ ، ٨٥٦

٤٣١ ، ٤٣٠

٣٣٩

٣٣٩

١٠٦٧

٨٩٩

١٠٣٣

١٠٧١

١٠٣٣

٧٥٣

١٠٧٥

أزيدُ نيسه

استأصل الله عرفاتهم

أستغفر الله الذنوب

استتت الفصال حتى القرعى

اشتعل الصماء

أصبحت كمن لم يخلق

أصبحتم ، لم تتامون ؟

اضرب زيداً إن أساء وإلا فلا تضربه

أطعمنا مرققة مرقين

أفأ لله لتصنعن كذا

أفعله آثر ما

أفلا تقوم ؟

أكثر شربى السويق ملتوتا

أكلت السمكة حتى رأسها أكلته

أكلت لحما سمكا تعرا

أكلَّ يوم لك ثوبٌ تلبسه

أكلوى البراعين

ألا تأتيني أحدّك

ألا تنزل تصب خيرا

ألحق أنك ذاهب

أمّا أنت منطلقا

أمّا أن جزاك الله خيراً

أمّا إنك ذاهب

أمّا أن يغفرُ الله لك

أمّا ترى أى برق هاهنا

أمّا حقك فانك ذاهب

رقم الصفحة

٨٩٧

اما لا فافعل هذا

٢٣٤

امرأة أناة

٥٢٣

امرأة عدلة

٩٦٠

أمسيتم لم تعملون ؟

٣٤٦

أنا بين نفسيين في هذا الأمر

٣٥٧

وان احمرّ البصر فأنتي

٣٧٩

إن أعطيتك إن وعدتك إن سألتني فعبيدي حرّ

٢٨٨

إننا لجلوس فما نشعر حتى يسقط بيننا حجر

١٠٤

إننا لله وإننا إليه راجعون محمدٌ ومحمدٌ في يوم

٤٧٧

إنّ أين الماء والعشب ؟

٩٨٧ ، ٩٨٥

إنّ بك زيدٌ مأخوذ

١٠٢١

إنّ بك يكفلُ زيدٌ

٩٨٧ ، ٩٨٥

إن ترينك لنفسك وإن تشينك لهيه

١٠٣٢ ، ١٠٣٠

أنت ظالم إن فعلت

٢٦٣

إنّ الذاهبة جاريتة صاحبها

١٠٢٦

ان الرجل ليصادك حتى لا يكتمك سره

٢٨٨

إن الزبابة وإن الفأرة

١٠٢٤ ، ٣٣١

إنّ زيداً لبك لواطق

١٠٢٨ ، ١٠٠١

إنّ زيداً لطعامك أكلٌ

١٠٢٨ ، ١٠٠١

إن زيداً وجهه لحسن

١٠٠٤

إن قسّعت كاتيك لسوطاً

١٠٣٢

إنك وزيدٌ ذاهبان

١٠٠٨ ، ١٠٠٧

١٠١٢

إنّ لك هذا عليّ وأنك لا تؤذيني

١٠٧٢

إنما زيداً قائم

٩٩٨

رقم الصفحة

١٠٢٧	إن المصطلح وأخاه مختصم
٩٠٠	إنه أمة الله ذاهية
٦٢٦	إنها لإبل أم شاء زم
١٠١٢ ، ١٠٠٨	إنهم أجمعون ذاهيون
١٠٢٥	إن وراكبها
٥٧٤ ، ٦٨٦	أهلك الناس الد ينار الصفر والد رهم البيض
١٠٥٧	أول ما أقول في آ حرامه
١٠٣٧	أيت السوق أنك تشتري لنا شيئاً
٥٧٠ ، ٥٦٠ ، ٥٣	أيعن الله
٩٩٧ ، ١٢٣ ، ٦٣	بالفضل ذو وفضلكم الله به والكرامه ذات أكرمكم الله به
٤٤٥	بحسبك زيد
٨٧٤ ، ٢٢١	
١٠٥١ ، ٩٩٦	
٨٩١	البرُّ قفيزان بد ينار
٣٩٨ ، ١٢٩	برق نحره
٥٦٧	
٨٩١	البرُّ الكرّ بستين
٠ ، ١٢٣ ، ٥٣	بعيدات بين
٣٦٢	
١٠٦٧	بلغنى قصتك أنك عاقل
٦١٧	به لا يطبى أعفر
٨٤٩ ، ٨٤٨	بينت له حسابه بابا بابا
٠ ، ١٧٢ ، ١٢٩	تأبط شراً
٣٩٨ ، ١٧٣	
٥٦٨ ، ٥٦٧	
٢٧٢	تأتيك كتابى
٩٠٨	تتأ له

رقم الصفحة

٢٧٣	تجتمع أهل اليمامة
٢٧٣	تذهب بعض أصابعه
٨٩٥	تسمع بالمعديّ خير من أن تراه
٩١٤ ، ٩١٠	تسميّ أنا
٦٨٢	ثلاث دُرَع
٨٣٣	الثلج شهرين
٢٢٠	جاء البرد والطياسه
٨٤٧	جاء زيد وحده
١٠٧٣ ، ١٠٦٤	جئتك أنك تريد المعروف
٤٣١	جاءه عنق من الناس
٨٣٣	الجباب شهرين
٢٨٤	حنام تفرع ولا تنفع
٨٨٩ ، ٤٥٨	الحجاج الذي ذكرت ابن يوسف
٣٠٤ ، ٢٩٥	حسبته شتمني فأثب عليه
٣٣٩	حسبك ينم الناس
٦٧٣ ، ٥١٣	حسن بسن
٥١٥	الحمد لله أهل الحمد
٥١٥	الحمد لله الحميد
١٠٦٠	خرجت فاذا إله عبد
٩١٥ ، ٩١٤	خزّ صفتك
٧٣٢ ، ٧٢٣	خشنت بصد ره
٥٠٤	خلق الله الخلق فمنهم من يتكلم ومنهم من لا يتكلم
٨٤٢	خلق الله الزرافة يديها أطول من رجلها
١٧ ، ١٩	خلق الله الزمان
٢٠	
٩٢٢ ، ٣٣٤	خير ، عافاك الله
٩٩٦	

رقم الصفحة	
٩١٥	درهم ضرب الأمير
٥٦٧	ذرى حلياً
١٠٧٣	ذلك وأنّ لك عندي ما أحببت
٨٢٤	ذهب به السوق
٤٣١ ، ٢٣٢	ذهب بعض أصابعه
٦٥٧	
٨٢٤	ذهب الشام
٨٢٦	ذهب العراق
٨٢٦	ذهب عمان
٨٤٨	ذهب شجر بغمر
٦٤٠ ، ٦١٠	راكب الناقة طليحان
١٠١١ ، ٦٤١	
٦٣	رأيت البقر خمسة عشر
٢١٣	رأيت بناتك
١٠٧٢	رأيت شاباً وأنه ليفخر
٦٤٣	رب رجل وأخيه
٣٩	رجل زور وفطر وصوم
٧١٠	رجل عظيم المناكب
٧٥٨	رحبتكم الطاعة
٩٢٠	زيد أنت تضربه
٦٩٤	زيد مررت به أبى عبد الله
٨٨٦ ، ٨٨٣	زيد زهير
٩٠٣	
٢٤٩	زيد يفعل غداً
٥٦ ، ٥٣	سبحان الله
٦٣ ، ٥٧	
٣٦٢ ، ١٢٣	

رقم الصفحة	
٥٠٥٠٠٣	سبحان ما سبح الرعد بحمده
٥٠٥٠٠٣	سبحان ما سخركن لنا
٢٨٥٠٢٨٤	سرت حتى أدخل المدينة
٢٨٧٠٢٨٦	
٢٨٤	سرت حتى تطلع الشمس
٤٨٨	سرت حتى تطلع الشمس بزيالة
٧٩٦	سرت الدهر والأبد والليل والنهار
٤٥١	سقياً لك
٥٧٨ ، ٤٦٨	سلام عليكم
٨٠٢	سلك به الطريق
٨٢٤	
٨٩١	السمن منوان بدرهم
٩٦٢ ، ٩٤٨	شحن شفرته حتى قعدت كأنها حربة
١٠٧٢ ، ١٠٦٩	شد ما أنك زاهب
١٤٣	شربت ما
٨٨٠	شرأهر زاناب
٥١٣	شيطان ليطان
٥٣٣	صلاة الأولى
٤٨٥	ضرب غلام من منا
٤٨٥	ضرب من منا
٤٨٥	ضرب من منا يا فتى
٨٤١ ، ٣٣	ضربي زيداً قائماً
٨٩٢ ، ٨٥٠	
٨٤٦	طلبته جهديك
٤٥	طير عباد يد
٥٥٠ ، ٥٤٩	ظننت زيداً هو القائم
٧٣٩	عاط بغير أنواط
٥٣١ ، ٥٣٠	عبد بطنه
٥٣١ ، ٥٣٠	عبر الهواجر
٧٢١	عدا فلان طوره

رقم الصفحة	
١٠٥٩	عرفت أمورك حتى أنك أحق ←
١٠٧٠	عزما أنك ذاهب
٢٢٠	عشرون درهما
١٨٩	عقلته بشنايين
٨٤٧	عليه مائة بيضا
١٠٧٢	عندي أنك ذاهب
٤٩٣ ، ٤٩٢	غسلته غسلا نعتما
٥١٣	فلان كزّ لزّ
٣٤٦	فلان لا يدرى أى نفسه يطيع
١٠١٩	فيك زيد راغب فيك
٢٦٤	قارت المدينة ولما
٤٢٠	قال فلانة
٥٣٣	قالها ذوزيد
٢٦٩	قام بناتي
٨٤٨	قامرت درهما درهما
٦٣٨	قام زيد قم عمرو
٤٧٧	قبضت عشرين وكم ؟
١٠٧٢	قد عرفت أنه ذاهب ثم أنه معجل
١٠٥٩	قد قاله القوم حتى إن زيدا يقوله
٢١٩	قصيت أظفاري
١٥٣	قطع الله يديه
٧٩٢	قعد القرفصاء
٢٨٨ ، ٢٨٧	قمت حتى أخذ بشعر رأسه
٨٥٩ ، ٢٩٩	قمت وأصك عينه
٩٢٨ ، ٨٦٠	
٧٨٥ ، ٢٢٠	القوم إخوتك إلا زيدا

رقم الصفحة	
٥٣١٠ ٥٣٠	قيد الأوابد ←
٩٥٧	كان زيد الصوف
٩٥٧	كان عبد الله : أى ولد
٩٧٨	كانت عقوبتك عزلتك
١٠١١	كان زيد ^٥ وعمراً كالأخوين
١٠٥٠	كأنك بالشقاء مقبل
١٠٤٤	كتبت إلى فلان أن جى ^٤ إلينا
٦٤٣	كل رجل وضعته
٦١٢	كل شى ^٤ يحب ولده حتى الحبارى
٣٨٣ ، ٣٨١	كلما أجنبت منك إجنابته فإن اغتسلت فى الحمام فأنت طالق .
٨٤٧	كلمته فاه إلى في
١٠٧٢	كما أنك ها هنا فففر الله لك
٩٨٢	كم جريبا أرضك
١٥٧	كم فى الدار رجلا
١٥٧	كم اليوم غلاما عندك
٩٨٢	كنّاهم
٩٥٧	كنت الصبي
٣٠٧	لا أرينك ها هنا
١٠٦٨	لا بد أنك ذاهب
٣٢٤	لا بد تتبعها
٢٩٧ ، ٦٥	لا تأكل سمكا وتشرب لبنا
٣٠٨ ، ٢٩٨	
٢٩٤	لا تأكل سمكا وتشرب لبنا إلا ناسيا
٣٤٢	لا تدن من الأسد يأكلك
٣٤٢	لا تذهب بها تغلب عليها

رقم الصفحة	
٣٤٤	لا تسألونا نجبكم بما تكرهون
٣٤١	لا تعص الله يد خلق الجنة
٣٤١	لا تعص الله يد خلق النار
٣٣٩	لا تفعل يكن خيرا لك
١٠٦٩	لا جرم لآتينك
٥٥٩	لا عهد لي بالأم قفا منه ولا أوضعه
١٠٦٨	لا محالة أنك ذاهب
٤٩٥٠ ، ٤٩٤	لأمر ما جدع قصير أنفه
٩٤٢	لا يدري أي نفسه يطيع
١٨٧	لقيت منه البرحين والفتكرين
٨٤٨	لقيته كفة كفة
١٩٤	لو استطعت لأتيتك على يداي
١٠٣٨	لو أن
١٠٣٨	لو أنها نزعت
١٠٦١	لو ذات سوار لطمتني
٩٧٧ ، ٩٦٦	ليس خلق الله مثله
٩٦٦	ليس زيد ضربته
٩٦٦	ليس زيد يقوم غدا
٩٧٦	ليس الطيب إلا المسك
٥٥٨	ليلك قائم
٤٨	ليل نائم
٢٢٠	لي ملؤه عسلا
٦٦ ، ٦٥	ما أحسن زيد
١٠٣٨	ما أدري أنه صاحبها
٩٥٥	ما أصبح أبردها !
٩٥٥	ما أمسى أدفأها !

رقم الصفحة

٤٨٠ ، ٤٥٩	ما أنا بالذى قاتل لك سوءاً
٥٦٣	ما أنا كأنت
٨٣٥	ما أنت إلا سيرا
٨٣٦	ما أنت إلا شرب الابل
٥٦٣	ما أنت كأنا
٥٦٣	ما أنت الغداة كأنا
٩٦٢ ، ٩٤٨	ما جاءت حاجتك
٩٨٢	
٣٩٦	ما رأيته أحمق ولكن أعقل الناس
٨١٠	ما رأيته كغدوة قط
١٠٦١	ما رأيته منذ أن الله خلقه
٧١٢	ما زيد بشيء إلا شيء لا يعبأ به
١٠٧١	ما قدم علينا أمير إلا أنه مكرم لى
٩٤٩	ما كان من السباع غير مخوف فهذا الأسد مخوفاً
٦٥٤	ما كل سوداء شعره ولا بيضاء شحمه
٦٢٠	ما مررت برجل صالح لكن طالح
٥٢٦	مررت بدابة أسد أبوها
٨٤٥ ، ٨٤١	مررت برجل معه صقر صائداً به غداً
٥٢٦	مررت بسرج خز صفته
٥٢٦	مررت بصحيفة طين خاتمها
٨٨	مررت بالقوم الجماء الغفير
٨٤٧	مررت بماء قعدة رجل
٥٨٩	مررت بهذا الرجل
٥٢٩	مررت بهم الجماء الغفير
٧٦٠	مررت زيوماً
٢٨٥	مرض حتى لا يرجونه
٤٧ ، ٤١	مركب فاره
٣٢٤	مره يحفرها

رقم الصفحة	
٥٣٣	مسجد الجامع
٧٣٢ ، ٧٣٣	مسحت رأسه وبرأسه
٤٧ ، ٤١	مشرب عذب
٩١٤ ، ٩١٠	مشنوء من يشنوءك
٩١٥	
٣٦٢ ، ١٢٣	معاذ الله
١٦١	مكره أخاك لا بطل
١٥٠ ، ١٤٤	من اب لك
٤٤٠	منحتنى إياى
٩٨٢	من كان أخاك
٧٩٠ ، ٥٤٠ ، ٩٨	من كذب كان شرًا له
٧٩١	
٧٤٢	من يسمع يخل
٤٦٤	من يقومون في غير شىء وينظر في أمورنا قومك
٣٥٤	مهما شككت في شىء فليست أشك في محبتك
٥٣١ ، ٥٣٠	ناهيك من رجل
٨٠٨	نحن في غداة باردة
٨٠٩	نحن في غداة طيبة
٦٠٣ ، ٦٠١	نزل المطر بمكان كذا فمكان كذا
٥٤٥	نعما رجلين الزيدان
٥٥٨	نهارك صائم
٧٦٥	هذا الأمر لا يخول على ظنى
٩٧٨	هذا أنت
٤٠	هذا تراب الآنية
٥٥	هذا حجر ضبّ خرب
١٠٦٠	هذا حق كما أنك ها هنا
٤٤٩	هذا حلوحامض
٩٤٩	هذا الخليفة قادمًا

رقم الصفحة	
٥٠٥	هذا الدرهم ضرب الأمير
٥٢٣	هذه فرس طوعة القياض
٩٨١	هذه ناقة وفصيلها راتعان
٢٧٥ ، ٢٦٧	هو أحسن الفتيان وأجمله
٥٠٥	هو الثوب نسج اليمن
٥٣١ ، ٥٣٠	واحد أمه
١٠٤٦	والله أن لو فعلت لفعلت
١٠٤٦	والله لئن فعلت لأفعلن
٢٨٨	وثبت حتى آخذ بحلقومه
١٠٧٤	وجدت أمرك انك صاحب كل خنى
٨٤٧	وقع أمر فجأة
٩٥٤	ولدت فاطمة بنت الخرشب
٢٢٨ ، ٩١	يا إياك قد كفيتك
٤٠١	يداك أوكتا وفوك نفخ
٨٩٠ ، ٩٣٤	اليوم خمر وغدا أمر
٤٨	يوم فاجر

فهرس الابيات الشعرية

الرقم	أول البيت	القافية	(الهمزة) البحر	القائل	الصفحة
٢٢٤	دعوا	الماء	الطويل	-	٣٥٩
١٩٨	لن مارأيت	الهبجاء	الكامل	-	٣٣٥
١٠٥	وكسوت	ورداة	=	-	٥١٣
٢٥٧	إن من يدخل	وظبأ	الخفيف	الأخطل	١٠٥٥٤١٠٦٤٩٤
٦	لعلك	بدا	الطويل	محمد بن بشير	٥٧
٧٠٦	لا تعذلي	سواء	=	زيد بن كثوة	١٠٧٣
٥٦٨	فجاءت به	لوا	=	زيد بن كثوة	٨٤٤
٦٤٦	كان	وما	الوافر	حسان	٩٨١٦٩٨٠
٥٠٤	وقال الله	اللقاء	=	حسان	٦٩١
١٧٩	أم أك	والإخاء	=	الحطيئة	٣٠٨
١٥٣	فلا والله	دوا	=	مسلم الوالبي	١٠٠١٦٦٨٤٥٣٦٤٨
٦٥٨	وأعلم أن تسليماً	سواء	=	أبو حزام العكلي	١٠٠٣
٢٥٤	ولا	وتنكوهها	منسرح	ابن هرمة	٩٦٤٦٢٨٧
٤٢٩	أوقدتها	الضياء	خفيف	الحارث بن حلزة	٦٠٣
٣٥٤	ألا أيهذا	من ورائها	الطويل	الأخضر	٤٧٩
٦١٦	دع	نسائها	=	الأخضر	٩٤٤
٤٢٨	ربما	نجلاء	الخفيف	عدى بن الرظاة	٦٠٤
٥٤٤	إنما	الرجاء	=	=	٨٥٤٦٧٤٦

(اليا)

٦٢٨	كان	خلب	رجز	رؤبة	١٠٤٩٦٩٨٤
٣٢١	سأغسل	جالبا	الطويل	سعد بن ناشب	٤٦١
١٥٤	فأصبحن	تصوبا	=	الأسود	٤٨١
٢٨٢	وليس مجيراً	المتعيبا	=	الأعشى	٤٤٧
٦٤٧	لكنه	رجبا	البسيط	عبدالله بن مسلم	١٠٥٤٦٩٩٤
٦٠٠	عاود هراة	طربا	=	رجل من هراة	٩٤٧
٥٥١	أيا هند	أجسبا	المتقارب	امروء القيس الحميري	٧٦٥
٥٧٩	مرسعة	أرنبا	=	=	٨٨٨

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
٤١١	}	ببه	رجز	هند بنت عتبة	٥٦٩
		خدبة			
		محبه			
		الكعبه			
٢٤١	} أم الحليس	شهرية	رجز	روءية	١٠٠٤٣٧٤
		الرقبة			
٤٤٧	فوالله	حبيب	=	-	٦٤٧
٦٤٨	} وداع	مجيب	=	كعب الفنوي	١٠٥٢٤٩٩٥
		قريب			
٧٤	يحبك	تريب	=	-	١٤٦
٤٣٦	فمن	لفريب	=	ضابي	١٠١٠٤٦٠٨
٤٥٠	تلقها	هيوب	=	أبو القمام	٦٣٠
٢٢٠	فإن يك	تنوب	=	-	٢٥٨
١٧٢	وما حل	أب	=	اللمين	٢٣٣
٦٠٢	فهلا	أنكب	الطويل	مرة القعسي	٩٣٣
٦٨٤	لك الخير	تذهب	=	المجير	١٠٢٧
٣٩٣	أرى كل	سارب	=	الاخنس	٦٥٧٤٥٤٠
٥٣١	فيت	ويقشب	=	النايفة	٧٣١
١١٥	كذبتم	وتحلب	=	رجل أسدى	٤٢٦
١٦٦	ولا تشتم	تراب	=	قراد بن عباد	١٠٤٣٤٩٧
٣٥٧	بأي كتاب	وتحسب	=	الكميت	٧٤٠٤٨١
٤٨٠	مشائم	ضرابها	=	الاخوص الرياحي	٦٥١
١٧٦	كانك	إهابها	=	رجل من دارم	٣١٥
٢١١	} فنفساي	تهايها	=	-	٣٤٦
		خضايها	=	-	-
٢٩٤	وقد جعلت	نابها	=	لقيط	٤٣٩
٥٤٣	كذاك أدبت	الأدب	البيسيط	رجل من فزارة	١٠٦٣٦٧٧٠٤٤
٥٠٧	لمياء	شنب	=	ذو الرمة	٧٠٠
٢٤٦	هذا سراقه	ذيب	=	-	٥٥٧٤٧٥
١٩٤	أرد	مكروب	=	عبدالله بن غنمة	٢٤٩

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
٥٣٩	ومن تعجائب	وغريب	البسيط	-	٧٣٩
٤٧٤	فلست	الكذوب	الوافر	رجل من بحترين عثود	٦٤٧
٣٤٦	اللاء	رطاب	الكامل	-	٤٧٣
٤٧٨	ولقد	ومطلب	=	ساعة	٦٥٠
٥٦١	لذن	الثعلب	=	ساعة	٨٢٣
} ٥٧٧	والله	صاحبه	رجز	القناني	٨٦١
	ولا	جانبه			
٦٩٣	إزا ما جرك	بأثاب	الطويل	امروء القيس	١٠٥٦
١٣	فظل لنا	متفيب	الطويل	امروء القيس	٤٣٣٦٣١
١٣٨	فقلت	المخضب	=	-	٤٤١٦٦٩
٢٠	لو أنك	المتقارب	=	قيس بن الخطيم	٥٦
٢٢٩	إذا	فنضارب	=	=	٢٦٤
١	أرادت	بالحواجر	=	أحد الهذليين	٣
٤٩٩	يمت	وحبيب	=	هشام بن معاوية	٦٩٦٦٧١
٣٩٦	لعمرو	كعب	=	مالك بن أبي كعب	٥٤٣
٥٤٥	أمرتك	نشب	= البسيط	عمرو بن معد يكرب	٧٢٩
٤٦٤	الآن قربت	عجب	=	-	٦٤١
١٧٨	ولو أصابت	للشيب	=	الجميع	١٠٤٤٦٩٩٧٦٣٧
٦١٧	سراة	العراب	الوافر	-	٩٥٤
٣٩٤	كان	الهبوب	=	-	٥٤
٢٩٥	وقصرى	الشعب	هنج	أبودوء اد	٤٤٤
٦٤١	إن	الخطوب	خفيف	الأعشى	١٠٤٦٩٨٧
٢٦٥	ترتج	الوطب	رجز	-	٤٠٢
} ٧٠	أعوز	العقراب	=	-	١٤٥
	الشائلات	الأثاب	=	-	
} ١٢١	عجبت	وانشايها	=	-	٢٤٣
	من	أورابها	=	-	

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
(التاء)					
١١٠	يا أقرع أنت	يا أنتا جمعنا	رجز	سالم بن دارة	٢٢٨
٤٦٣	ضربا	شخيتا	=	—	٦٤
٦٥٤	ربما	شمالا	المديد	جذيمة	١٠٠
٥٢٣	هبيني	بدأت	الوافر	إبراهيم السواق	٧٢٦
٨٢	وقد	ولا شئت	=	قصي بن كلاب	١٦٣
٢٩٧	فإن الماء	طويت	=	سنان بن الفحل	٤٤٦
٢١٩	يا رب فانت	نسيت ولا تموت	رجز	روءبة	٣٥٨
٥٤٨	لهارضة	اقشعرت	الطويل	الشنفري	٧٥٩
٥٠٩	وكنت	فشلت	=	كثير	٧٠٤
٥٧٦	بأيدي	سلت	=	الفرزدق	٨٦٠
	تري	الكماة = الحديد والتي	الراخر		
٣٠٩	ولقد رأبت	فانهلت	الكامل	سلمى بن ربيعة	٤٥٢
٩٥	فكان		=	=	١٠٠٤٦٥٩٦١٩٦
٣٠٨	من اللواتي يزعمن	واللاتي لداتي	رجز	—	٤١٣٦٤٥٢
٥٠٨	مالي رصباخي	علاقي قبيلتي	=	—	٧٠١
٥٥٨	في ومن يك	مدت بتي	=	الصعاج	٨٠٢
٣٠٤	كمقيظ	مشقي	=	روءبة	٤٤٩
٦٨٢	عل يد نينا	دولا تها لعاتها	رجز	—	١٠٣٧
(الجيم)					
٥٣٤	نضرب	بالفرج	رجز	النايفة الجعدي	٧٣٣
٢٥٢	مى تاتنا	تاججا	الطويل	عبيد الله بن الحر	٦٩٦٢١٥
	فياليتني	ولوجا	الوافر = نزولا		
٥٨١	ليت	الأوداج	الكامل	جرير	٨٨٧
٣٤٠	وحوصاء	الحجج	هزج	—	٤٧١

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القاتل	الصفحة
٣٢٢	أعوذ بالله	خارج	سريع	-	٤٦١
٦٥٠	أومت	أحجج	=	هرين أبي ربيعة	٩٩٦
٥٢٨	خالني المطعمان	طلج بالعشج	رجز	رجل من البادية	٧٢٧
(الحاء)					
١٨٢	سأترك	فاستريحا	وافر	المغيرة بن حينا	٢١٣
١٧٤	ياناق إلى	فسیحا فستريحا	رجز	أبو النجم	٣٠٤
٩٣	كلاهما	الكیحا	=	-	١٩٥
٦٠٩	لعمر	قادح	الطويل	-	٩٦٤٦٩٥١
٥٨٧	ليبك	الطوائج	=	نهمشل بن حرى	٩٤٠٤٨٩٥
٤٥٦	بدت	أملح	=	جرير	٦٢٤
٢٧١	أخويضات	سبوح	=	أحد الهذليين	٤١٥
٤٥٨	وكان	السوح	البسيط	أبو ذؤيب	٦٣٧
٤٩٢	أخاك	سلاح	الطويل	مسكين	٦٦٧
١٨٤	وقولي كلما	تستريحي	الوافر	ابن الإطنابة	٣٢٩٤٣١٤
٢٢	وما أدري	شراحي	=	يزيد بن محرم	٧٦
٧١	وأنت	بمنتزاح	=	لابن هرمة	١٤٥
٣٠٠	هم اللاؤن	جناحي	=	الهذلي	٤٤٧
١٤٨	أن تهبطين	إفطلاح	م الكامل	-	٢٧٨
(الدال)					
٣٤٤	يا رب في إلا	أحد قعد المسد	رجز	-	٤٧٣
٦٤٣	إذا	أسدا	الطويل	عربن أبي ربيعة	٩٩٤
٣٧٢	أعد نظرا	المقيدا	=	الفرزدق	٩٩٩٤٤٩٩
١٠٧	إذا شئت	المولدا	=	الأخطل	٢١٤
٤٠٠	لولا	بلدا	البسيط	الفرزدق	٥٥٩
٣٦٤	آل الزبير	عددا	=	-	٤٨٨
١٤٧	أن تقرأن	أحدا	=	-	١٠٣٤٤٢٧٨

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
٨٩	كأنتي	موجودا	البيسيط	-	١٨٤
٦٥٩	مروا	لمجهودا	=	-	١٠٣.٤١١٤
٦١١	وأبح	مجيدا	الوافر	خداش	٩٥٤
٤٩١	مفاوي	الحديدا	=	عقيبة الاسدي	٦٦٦
٤٩٤	لا، لا أبوع	وعهودا	الكامل	جميل	٦٦٨
٦٢	ولقد ولدت	السيدا	=	-	١٢٨
٣٢٤	لسنا	يحصدا	=	الأعشى	٤٦٩
٢٦٢	يديان	وتضهدا	=	-	٤٠١
٣١٦	ربيته كان	تمعددا	رجز	العجاج	٤٥٧
		أجلدا			
٣٣٨	فكنت كأذ	كيدا	=	رجل من هذيل	٤٧١
		فاصطيدا			
١٥	ما للجمال	وعيدا	=	الزباء	٣٣
٩٧	في كلت ككتاهما	واحدّه	=	-	١٩٨
		بزائده			
٥٩٧	أترضى	خالد	الطويل	-	٩١٧
١٢٤	تألى	مفائد	=	-	٤٥٧
٦٥٦	يلومونني	لعميد	الطويل	-	١٠٠٣
١٢٩	عشية	وخدود	=	لابي العطاء السندي	٢٦٩
٦٢٩	ورج	يزيد	=	المعلوط	١٠٤٢٩٧٦
١٤٣	وعنترة	أسود	=	شريح	٤٧٣
٤٢٢	الأحبتا	والبعد	=	الحطيئة	٦٨٥٦٥٩٩
٣٧٩	سبحانه	والجمد	البيسيط	أمية	٥٠٦
٢٣٢	إذا وجدت	ابترد	=	عروة بن أذينة	٣٦٥
٣٦٨	عزمت	يسود	الوافر	أنس بن مدره	٤٩٤
٥١٦	يا ابني	عضد	الكامل	أوس بن حجر	٧١٢
١٦٢	-	المفرد	=	-	٤٩٢
٧٠٤	إني	السهد	المنسرح	صخر الفبي = الزورد	١٠٧٠
٤٣٠	إن من ساد	جدّه	الخفيف	أبو نواس	٦٠٤
١٤٦	إذا الرجال	أولا دهما	رجز	-	٤٧٤

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
١٠	ألا أيُّ هذا	مخلدي	الطويل	طرفه	١٩٥٤٢٥٤٢٩
١٨٨	ولكن مولاى	مفتدى	=	طرفه	٢١٦
٢٦١	ولست	أرفدى	=	طرفه	٦٢٢٦٣٩٦
٥٩٤	وحتى	أبعد	=	-	٩٠٦
٥٦٣	ولم تدر	مرصد	=	زهير	١٢٥٤١٢٤
٢٢٨	متى تأتبه	موقدر	=	الخطيئة	٢٨٦٤٢٦٤
٥٦٠	جزى	معبد	=	رجل من الجن	٨٢٢
٥٣٥	فقلت لهم	النسر	=	دريد	٧٣٤
٣٤٥	وإن الذى	خالد	=	الأشهب بن رميلة	٤٧٣
١٢	ولا بد	قاصد	=	النايفة الذبياني	١٠٦٨٠٣١
٥٦٩	تزوجتها	النقد	=	-	١٤٨
٥٨٦	قالت لا در	السود لمحدود	البيسط	الجموح	٨٩٨٦٨٩٧٤٨٩٣
٢٣٠	ترفع لي	تقد	=	الفرزدق	٣٦٤
٣٠٦	يا دارمية	الأبد	=	النايفة	٤٥٠
٦٤٤	أمت خيراً	ليد	=	=	٩٥٩
٦٥٢	كأنه	مفتاد	=	=	١٠٠١
٣٧١	قالت	فقد	=	=	٧٩٩
١٠٦	ردت	الثأر	=	=	٩٧٥٤٣٠٧٤٢١٤
٦٠٥	قالت له النفس	يصد	=	=	٩٤١
٢٨٧	ترى أرياقهم	الحديد	الوافر	—	٤٣٢
٣٥	من القوم	معد	=	—	٩٠
١١٩	ألم يأتك	زياد	=	قيس بن زهير	٢٤٤
٦٩٢	لعل الله	المتعمد	الكامل	خالد بن عجر	١٠٥٣
٦٧٤	شلت	عاتكة	=	عاتكة	١٠٢٢٢١٠٢٨
٤٥	إن	و محمد	=	الفرزدق	١٠٤
٩٤	إن المنية	سواوى	=	الأ سود	١٩٥
٢٩	أفد	قد	=	النايفة	١٧٠٤٢٧٨٤٦٤٤٨١
٢٤٢	من يكدي	والوريد	الخفيف	لا بى زيد	٣٧٣
٦٢٧	ويات	الأ رمد	المتقارب	امروء القيس بن عانس	٩٦١

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
١١	إياك	المسجد	المقارب	جرير	٢٩
٢٠٤	أجذك	رَقَابِهَا	=	الأعشى	٢٢٧
٦٨٨	لوشهد	عاب	الرجز	-	٩٥٠
٤٠٨	قدنى	قدي	=	أبو نخيلة	٥٦٥
(الراء)					
٧٥	أنا ابن مارية	النقْرِ	الرجز	-	٨٣٦، ١٤٦
١٨٧	حراجيح	قفرا	الطويل	ذو الرمة	٩٧٥، ٣١٦
١٩٠	فسر	فتعذرا	=	عروة بن الورد	٣١٩
١٨٥	فقلت له:	فَتُعْذِرَا	=	امروء القيس	٣١٥
٣٥٠	أبي	أغدرا	=	خداش	٤٧٧
٦٦٩	وكل	مجبرا	=	-	١٠١٧
٢١	فألفيته	المعايربا	=	النايفة	٥٩٣، ٧٠
٦٢٤	فكان مضى	آمرا	=	سواد	٩٧٩، ٩٧٨
٦٧٧	فلما	مفاقره	=	النايفة	١٠٣٤
١٥٧	من طالبين	خبيرا	البسيط	ابن أحمر	٢٨٢
٣٠١	فما آباؤنا	الجحورا	الوافر	رجل من بني سليم	٤٤٨
٦٢١	أحولي	عمارا	=	عنتره	٩٧٧
٢٦٦	متى	وتستطارا	=	=	٤٠٣
٣٩٢	كان هزيره	عشارا	=	امروء القيس	٥٣٩
٦١٤	فخر	خمارا	=	شمعلة	٩٥٢
٦٢٠	أصبحت	نفرا	المنسرح	الربيع	٩٥١
٥١٨	لا أرى	والفقيرا	الخفيف	عدي بن زيد	٧١٥
٤٧٥	أكل	نارا	المقارب	أبودوءاد	٦٥٤، ٦٤٨
٦٣٠	أحل	اغترارا	=	الأعشى	٩٧٦
٣١٩	فأنت الجواد لجدير	الصدورا	=	=	٤٥٩
		النحورا	=	=	
٣٥٣	فيا الغلامان إياكما	فرا	رجز	-	٤٧٨
		شرا	=	-	
٣٢٧	والذ أو جبلا	صخرا	=	-	٤٧١
		مشمخرا	=	=	

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القاتل	الصفحة
٢٠٧	ولا ألوم	لا تسخرا	رجز	أبو النجم	٢٤٣
١٩٦	لا تتركني إني اذن	شطيرا	رجز	روءبة	٩٨٧٦٩٨٥٦٣٣٠
		أطيرا			
٢٣٠	أنا والشيخ	الحره	رجز	عبدالله العدوي	٤٦٧
		مره			
١٥١	أيادي	منظر	الطويل	كثير	٢٨٠
١٤٢	أقص لعلهما	متأخر	=	عمر بن أبي ربيعة	٢٧٢
		أخضر			
٢٤٧	إذا ابن	جازر	=	ذو الرمة	٢٧٦
٢٣٩	خلقت لها	سائر	=	-	٣٧٢
٢٣٥	فأصبحت	شاجر	=	لبيد	٣٦٦
٢٥٨	على حين	تدابر	=	لبيد	٣٩٤
٢٧٦	وهبها	المقابر	=	عمر بن أبي ربيعة	٥٠٢
٦٦٣	أبائه	التهاجر	=	-	١٠٠٥
٥٥٦	وإني لتعروفي	القطر	=	أبو صخر الهذلي	٧٨١
٢٩٣	لئن كان	يتغير	=	عمر بن أبي ربيعة	٩٨٢٢٤٣٨
٥٧	إلى ملك	تصاهره	=	الفرزدق	٩١٦٩١٠٦٤٢٧٠١٢١
٣١٣	وإني لرام	أزورها	=	الفرزدق	٤٥٥
٢٣٨	فقلت	لا يضيرها	=	أبو ذؤيب	٣٧٠٤٢٦٩
٥١١	إنا وجدنا	ولا قصر	البيسيط	-	٧٠٥
٤٢	ما كان	ولا عمر	=	جرير	٢٩٣٦٠٣
١١٨	كروا	البقر	=	الأخطل	٢٤٥٦٤٢
٤٠١	وما علينا	ديار	=	-	٩٥٦٦٧٨٤٦٥٦٠
٤٢٠	وإن لوان	لنحار	=	الخنساء	٥٩٨
		نار مقصور			
١٦١	ترتع ما غفلت	وإدبار	=	الخنساء	٢٩٢
٦٨	وأنتني	فأنظور	البيسيط	ابن هرمة	١٤٤
٤٣٥	فمن يك	ولا تعار	الوافر	شداد والد عنترة	١٠١٠٦٦٠٨
٦٢٤	فإنك	حمار	=	ثروان	٩٨٠
٣٥٦	وأية	نزار	=	-	٤٨١

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القاتل	الصفحة
٩٦	ولو	الخيارُ	الوافر	الفرزدق	١٠١٦١٩٦
٨٣	فقلنا	الصدورُ	=	العباس بن مرداس	١٦٤
٤٦١	لهفي عليك	مجيرُ	الكامل	عبدالله التيمي	٩٧٧٤٦٣٨
٢١٦	كم شامت	دره	م الكامل	النايفه الجمدي	٣٥٦
٢٦٢	ربما	المهارُ	الخفيف	أبو دؤاد	٤٩٤٦٤٩٤
٦٤٤	ثم أضحوا	الدبورُ	=	عدي بن زيد	٩٥٩
٤٨٣	هون فليس	مقاديرها	المتقارب	الأعور الشنّي	٦٥٦
		مأمورها			
٦١٥	والرأسُ	قتيرُ	رجز	روءبة	٩٥٣
		شكيرُ = قتيرُ			
٢٧٥	يا جعفر إن أك أو أم	يا جعفرُ	رجز	—	٤٤٣٤٤٤١
		أقصرُ			
		أكثرُ			
٦٧١	فلو	المشافرُ	الطويل	الفرزدق	١٠٤٤٤١٠٤٤
٤٩٨	كلا	المياسرُ	=	-	٦٧١
		مباشر = المياسر			
٦٩٤	إذا قلت	بالهجرِ	الطويل	الحطيئة	١٠٥٦
٤٢٢	إلى ملك	الصخرِ	=	الفرزدق	٦٠٤
٦٨٥	تربص	متسفرُ	=	أم النخيف	١٠٣٧
٣٠٢	أليس أميري	والفدرِ	=	—	١٥٠٦٤٥١
٤٨٧	وفي اللين	وعرِ	=	-	٦٥٩
٦٤٦	وقد	ظفري	=	العتبي	٩٦٠
٦٤٥	وكنت به أكنى	نحري	=	العتبي	٩٥٩
) ولاية) أراد) مواقع) كان	البحرِ	=	—	٥٩٨
		القطرِ			
		القفرِ			
		القدرِ			
٩	وما راعني	بكيرِ	الطويل	معاوية النصرى	٤٨
٥٣٣	هنّ	بالسورِ	البيسط	الراعي	٧٣٣

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القاتل	الصفحة
٢٣١	من	والعكر	البسيط	—	٤٦٧
٤٥٥	نال الخرافه	قدر	=	جرير	٦٣٤
١٢٩	حتف	أخر	=	ورقة	٥٠
٥٧٣	خليت	الدار	=	عبيد بن أيوب	٨٤٩
٢٨٣	نبغتهم	بالنار	=	—	٤٤٨
١٩٩	لكن فوارس	بالجار	=	—	٢٣٤
١٢١	قوم	بأطهار	=	الأعشى	٢٥٤
٤٩	فكيف	ومقصور	=	عبد الوهاب	١٠٦
٢٦١	أبي	مطور	=	الفرزدق	٤٨٧
٨٥	طربت	المزار	= القوافير الوافر	إسحاق الموصلي	١٦٦
٢٨٣	وأبي الذي	الدابر	الكامل	—	٥١٣
٥٧٥	رھط	حدار	=	النايفه	٨٥٧
٨٠	قدر	بدار	=	موج	١٦٣
١٢٦	شهد	بالعذر	=	الحطيئة	٢٦١
٥٥٧	-	الظفر	=	—	٨٠
٣٦	النازلين	الأزر	=	الخرنق	٩٣
١١١	ولنعم	الذعر	الكامل	زهير	٢٢٩
٤٦٠	لعن	البطر	=	حسان	٦٤٦
٧٠٠	لويخير الماء	اعتصاري	الرمل	عدي بن زيد	١٠٦٥
٣٧٨	أقول	الفاخر	السريع	الأعشى	٥٠٥
٦٧	رحت	المثري	=	الأقشير	١٤٠
٣٨٧	لعن الله	والإمعار	الخفيف	حسان	٥٢٣
٥٥٩	قلن عسفان	الشفور	=	—	٨٢٢
٤١٣	هذاه	دفتر	رجز	—	٥٨٤
٤٦٦	آبك لمن	مصدر حشور	=	—	٦٤٢
٥٣	بات يقصد	باتر وجائر	=	—	١١٠٥٢٥١٨
٣٢	باعد حراس	أسيرها قصورها	=	أبو النجم	٨٩

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
			(الزاي)		
٦٤٤	إن تاكل	جروزا	رجز	-	٩٩٤
٣٤٧	اللات	القواقيز	البسيط	الأسود بن يعفر	٤٧٤
			(السين)		
٢٤٨	فقيموا	الروءوسا	الطويل	يزيد بن الخذاق	٣٨٣
٤٧٤	أراه	وما تكدسا	رجز	العجاج	٦٤٨
٣٩٥	قد فلا	كوانسا	=	العجاج	٥٤٤
٢٨٥	يومين	شمسا	=	-	٤٣١
٥١	أهنا	خامس	الطويل	أبو نواس	١١١
٣١٤	تقول	المتعاص	=	البهلول	٤٥٦
٥٩٠	ورمل	الحناس	=	ذو الرمة	٩٠٣
٢٠٩	لو كنت	الفرس	البسيط	-	٣٤٤
٧٠٣	أفي	السريس	الوافر	أبو زيد	١٠٦٨
٢٢٦	إذ ما أتيت	المجلس	الكامل	العباس بن مراداس	٣٦٠
٧٠٢	أحقا	المجالس	الطويل	الأسود بن يعفر	١٠٦٧
٣٣٥	أعلاقة	المخلص	الكامل	المرار البقمسي	٤٧٠
٤٧	أنجب	وعرس	رجز	العجاج	١٥
٢٩٠	فداسهم	الدائس	=	عمرو بن كلثوم	٤٣٤
٤٩٥	بئس	أمرس	=	-	٦٦٨
			(الصاد)		
٤٤٩	يا دهر بل	رقصا	رجز	-	٦٢٨
		توقصا			
			(الضاد)		
٦١٣	بتيها	بيوضها	الطويل	ابن أحر	٩٥٣
٢٢٥	قد فكيف	رابض	رجز	-	٣٥٩
		يراكض			

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
٣٨٢	جاءوا	قط	رجز	المعجاج	١٠٤٥٦٥١١
			(الطاء)		
			(المعين)		
٣٥٩	رب	يطع	الرمل	سويد بن أبي كاهل	٤٨٦
٢٨٠	لما عصى	بصاع	السريع	السفاح بن بكير	٤٤٦
٥١٩	إذا	تقطعا	الطويل	الكلحية	٧١٥
٦٤٠	فلو	فتسرعا	=	الراعي	٩٨٧
٥٤٤	تعدّون	المقتنعا	=	جرير	٧٤٦
١٥٩	فقال	وتخدعا	=	جميل	٢٩٠
١٦٠	وفقد	وأخشعا	=	متم بن نويرة	٢٩١
١٦٣	لقد عدلتني	لأسمعا	=	-	٢٩٣
١٨٢	لنا هضبة	فيعصا	=	طرفة	
٣٨٠	لقد	بسمعا	=	مالك بن زغبة	٥٠٩
٥٧٠	ألما	مربعا	=	الحسين بن مطير	٨٤٩
٦١	ولها	جمعا	المديد	يزيد بن معاوية	١٣٧
١٠٤	ومن يطيق	خلعا	البسيط	محمد بن بشير	٢١٣
٤١٦	تعلم	انقشعا	الوافر	القطامي	٥٨٦
٣٨١	ألسنا	المصاعا	=	=	٥١٠
٥١٣	تدريتي	المسطاعا = المصاعا	=	عدى بن زيد	٧٧
٤١٨	أنا ابن التارك	مضاعا	=	المرار	٥٩١
٥٠	إِنَّ كِرَاح	مولعا	الكامل	الآعشى	١١١
٦٧٨	ولا	مولعا	=	الأضبط	١٠٣٦
٦٤٦	يا ليت	رواجعا	رجز	المعجاج	١٠٥٢٩٩٤
٥٠٦	إِنَّ توء خذ	تبايعا	رجز	-	٦٩٥
٥٠١	قد صرت	طاعنا	=	-	
٥٠٣	يا ليتني تحملني	أجمعا	=	-	٦٧٥
		مرضعا	=	-	
		أكتعا	=	-	

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القاتل	الصفحة
٥٢٧	نحن المطعمون	الأربعة المدععة	رجز	لبيد	٧٢٧
٢١٨	فيا رب ليل	أطعم	الطويل	المجنون	٨٨٩٠٤٥١
٢٦٠	وما ذاك	أنفع	=	العجيب	٢٩٥
٢٢٧	فأما فأني	وأفرع وأشجع	=	عبد الله بن همام	٣٦٠
٥٠٠	تري الثور	أكتع أجمع	=	= أكتع	٦٧٦٦٧٣
٢٠٣	ينام بأحدى	هاجع	=	حميد بن ثور	٤٤٩
١١٢	علي حين	وانع	=	النايفة الذبياني	٩٣٠
٢٧	أقارع	تجادع	=	=	٩٣
٥١٥	توهمت رما	سابع خاشع	=	=	٧١٠
٤٣	أخذنا	الطوالع	=	الفرزدق	١١٣
٣٤	يقول	البيجدع	=	ذو الخرق	١٩
٣١٠	من النفر	تعمقوا	=	أبو الربيع	٤٥٢
٦٠٤	دمت	يبيع	=	=	٩٤١
٦٠١	ونبتت	شفيعها	=	الصمة	٩٤٨
٥	أبا خراشة	الضبع	البيسيط	العباس بن مرداس	٢٤
١٤٠	فبكي	تصدعوا	الكامل	عبدة بن الطبيب	٢٦٩
٥٠٢	أرمي وهي	أجمع والإصبع	رجز	حميد الأرقط	٣٧٤٠٧٥٧
٢٣٧	يا أقرع يا أقرع يا أقرع	يا أقرع يا أقرع يا أقرع	=	جرير البجلي	٣٦٨
١٥٥	أردت	تصرع بلقع	الطويل	=	٢٩٠٢٨١
٦٥	هجوت	ولم تدع	البيسيط	أبو عمرو بن العلاء	٦٢٤٢٢٣٩
٦٢٨	وكوني	صناع	الوافر	رجل من بني نهشل	٩٧١
٢٧٠	أطوف	لكاع	=	الحظيفة	٤٩٦
٥٩٩	لا تجزي	فاجزي	الكامل	النمرين ثولب	٩٢٧٢٩٢٦

البلدع - الفواسم - من الطويل -

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
٤٨٨	لا نسب	الراقع	السريع	أنس بن العباس	٦٦٤
٥٨٢	قد عطى	تدعي	رجز	أبو النجم	٨٩١
		أصنع			
(الفاء)					
٤٥١	أما أسارى	اختلفا	البيسيط	—	٦٣٠
٦٤٥	كان قادمة	تشوفا	رجز	المعاني	٩٩٥٦٩٩٤
		محرّفا			
٥٩١	إن يدا	والخريفنا	=	روبة	١٠١٥٦٩٣
		والصيوفا			
٣٣٣	أأنت	المعلّفا	الطويل	—	٤٦٧
٤٨٢	وباشر	ما يتحرّف	=	الفرزدق	٦٥٥٦٥٤
١٧١	وما قام	أعرف	=	الفرزدق	٣٠٠
٢٨٦	وتضحك	كأسفا	=	سكين	٤٣٢
٢١٠	وحتى رأينا	قارفا	=	بعض بني عقيل	٣٤٤
٤٦٥	تعلق	نقائف	=	مسكين	٦٤٢
٤٩٦	بكي الحزّ	المطارفا	=	حميدة بنت النعمان	٦٦٩
٣٨	عمرو	عجاف	الكامل	ابن الزبير	٩٥
٤٣٢	نحن	مختلف	المنسرح	قيس بن الخطيم	١٠٩٦٠٩٦٠٧
٤٤٣	فيا رب ولكن	المطارفا	الطويل	الطرماح	٦١٩
		خائف			
١٩١	لللبس	الشفوف	الوافر	ميسون	٣٢٢
٣٩	إذا	خلاف	=	—	٦٥٧٤٥٤٠٩٩
١٠٨	وأن	عجاف	=	سعيد بن مسجوح	٧٦٢٤٤١٤
(القاف)					
٢٠١	حتى إذا	الحلق	رجز	روبة	٢٢٦
١٥٢	لن يخب	الحلقه	المنسرح	أعرابي	٢٨٠
٣٠٢	عدس	طليق	الطويل	يزيد بن المفرغ	٤٤٨
٤٣٣	دعون	صديق	=	جرير	٦٠٧
٦٧٠	فلو أنك	صديق	=	—	١٠٢١

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
٢٨٨	وإن لمحقوقه	سطق موفق	الطويل	الاعشى	٤٣٢
٦٦٦	فلا يلا	أفرق أخرق	=	جعفر الحارثي	١٠١٣
٣٢٣	فأبلغا خالد	يثق	المنسرح	-	٤٦٢
٦٨١	حتى لعن	المنطق معلق	رجز	-	١٠٣٦
	تزوجتها	الرزق	الطويل =	النقد	
٢٠٣	فإن كنت	أمزق	=	الممزق المبيدي	٣٢٦
١٢٧	فقلت له :	فتزلق	=	امروء القيس	٢١٦
٤٨٩	هل	مخراق	البسيط	-	٦٦٥
٦٦٥	والإ	شقاق	الوافر	بشر بن أبي خازم	١٠٩
٥٨٨	فما الدنيا	بباقي	=	-	٨٩٨
٣٨٩	يا قر	الإحماقي	الكامل ↓	جبار بن سلمى ↓	٥٣٣
٣٧٧	وأخفت	تخلق	=	أبو نواس	٥٠٢
٥٩٨	فتى واغل	الساقبي	الخفيف	عدى بن زيد	٩٣٤٦٩٢٤
٢٣٤	أين تضرب	للتلاقي	=	عبدالله بن همام	٣٦٦ م
١٠٣	فلوتري ولمتي	طاق غاق	رجز	روءبة	٢٠٥
٣٤٩	جمعتها زوات	موارق سائق	=	روءبة	٥٠٩٤٧٥
١٢٠	إذا ولا ترضاها	فطلق تملق	=	روءبة	٢٤٣
(الكاف)					
٤١٤	أولاك	أولاك	الطويل	أخو الكعبة	٥٨٥
١٦٨	فلما	مالكا	المتقارب	عبدالله بن همام	٩٢٨٦٨٥٩٢٢٩٨ م
٦٨٤	يا أبتا	عساكا	رجز	روءبة	١٠٣٧
٤١٥	من بين	ألاكا	رجز	-	٥٨٦
٢٩١	إليك	إياكا	=	حميد الارقط	٤٣٨

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القاتل	الصفحة
٢٧٧	تجاوزت	مالك	الطويل	عبدالله بن جذل	٤٤٤
٤٦	ليث	ضنك	رجز	جحدربن مالك	٥٩٥
٤٠٣	أبيت وجبهك	تدلكي الذكي	=	=	٥٦١
					٥٥٦
٣٩٨	تراكها أما ترى	تراكها أوراكها	=	طفيل	٥٥٦

(اللام)

٢٧٨	جزى ربه	فعل	الطويل	أبو الاسود	٤٤٥
٦٤١	ثم أضعوا	عزل	الرميل	عزى بن زيد	٩٥٩
٢٥١	صعدة	تم	الرميل	كعب بن جعيل	٣٨٤
٤٧٧	فصلقنا	بالثلث	=	لبيد	٦٤٩
					٦٣٨
٤٦٠	واذا أطرقت	الجميل	=	=	٥٥٥
١٢٠	لو يقوم الفيل	وزحل	=	=	٥٣١
١١٤	يتداعى	الجميل	=	=	٧٤٩
٥٦٦	وسميت	الجميل	المقارب	جرير	١٩٩
٩٩	ولبس	الأسل	=	إسحاق البهراني	١١٤
٥٢	كان من جانبيه	المحل ووعل	رجز	ابن مياره	١١٤

٦٨٧	فقلت	وقابله	الطويل	حميد بن ثور	١٠٣٨
١٩٣	فلم أر	أفعله	=	عامر بن جوين	٣٤٤
٥٤٩	الحمد لله	سربالا	البيسيط	الناطقة الجعدى	٧٦٤
٥٢٤	سمعت	بلالا	الوافر	ذو الرمة	٧٤٨
٣٨٦	ومية	قذالا	=	=	٥٤٤
١٢٠	محمد	تبالا	=	الأعشى	٣٣٥٤٩٩
٥٨٤	يزيب	لسالا	=	المعري	٨٩٤
١٨١	أجدك ولا متدارك	نمولا حمولا	=	المرار الأسدى	٣١٣
					٩٩٤
٦٤٤	فياليتني	نزولا	=	ورقه	٦٦٧
٤٩٤	أبوك	حلا	=	جميل	

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القاتل	الصفحة
٣	إن الكلام	دليلا	الكامل	الأخطل	٤
٦٥٥	خالي	الأخوالا	=	—	١٠١٣
٣٣٩	أبني كليب	الأغلا	=	الأخطل	٤٧١
٦٦٧	إن	الأثقالا	=	الأخطل	١٠١٥
٤٦٨	ورجا الأخطل	لينا	=	جرير	٦٧٧٦٤٤
١٩٢	إن محلا	مهلا	المنسرح	الأعشى	١٠٤٤٣٣١
٤٧٢	يوما	نغلا	=	الأعشى	٦٤٧
٤٦٧	قلت	ر ملا	الخفيف	ابن أبي ربيعة	٦٧٧٦٤٤
١٦٤	غير أنا	التأميلا	=	بعض الحارثيين	٢٩٦
٢٨	على أنني	كميلا	المتقارب	العباس بن مرداس	١٥٧
٥٨٠	رأى	أولا	=	—	٨٨٥
٢٢٦	فلا مزنة	إيقالها	=	ظلم بن جوين	٤٢٢
٤٠٥	فلا كهن	حلاظلا	رجز	روءبة	٥٦٣
		حاظلا			
٥٨٩	وأى	فعله	رجز	شهاب بن العيف	١٩٨
—————					
٢٣١	إذا أنت	جاهل	الطويل	زهير	٣٦٥
١٦٥	ولا زال وينبت	ووابل	=	النايفة	٢٩٦
		قاتل			
٢٨٤	وكانت لهم	القبائل	=	النايفة	٤٢٨
٦٠٧	فإن أنت	الأواغل	=	ليبيد	٩٤٢
١٢٦	وكل أناس	الانامل	=	ليبيد	٨٧٩٦٤٨
٥٥٣	وإننا	وسلول	=	السموءال	٧٦٨
٨٦	إذا كان	وطبول	=	المتنبي	١٦٩
٤٧٦	فلو كنت	سبيل	=	—	٦٤٩
١٤٩	وإن بباب	وأجمل	=	—	٢٧٨
١٢٨	رأت فلما رأت	مزمل	=	النمر بن تولب	٢٤٩
		يفعل			
١١٧	فيوما	تفول	=	جرير	٢٣٩

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القاتل	الصفحة
٥٤	لنا راعيا	جِيَالُ	الطويل	الكميت	١١٩
٥٩٢	تراه	مُوَكَّلُ	=	—	٩٠٤
٦٦٨	فلا تلحني	بلا بَلُهُ	=	—	١٠١٧
٤٨٥	وملجمتنا	أنا ملهُ	=	زهير	٦٥٨
٣٩٩	ويوما	نواقلهُ	=	عامر	٥٥٨
٤٥٣	تهاض	خيالها	=	الفرزدق	٦٣٩
١٩٥	لئن عاد	أقبلها	=	كثير	٣٣٠
٦٦٢	لربك	يقولها	=	—	١٠٠٥
٥٢٨	استغفر	والعمل	البسيط	—	٧٢٠
١٨٠	إن تركبوا	نزل	=	الأعشى	٩٢٧٦٣١١
٦٧٦	في فتية	وينتعل	=	الأعشى	٥/٦١.٣٩٤١٣٣
١٤٤	أيوك	الكمال	الوافر	—	٢٧٣
٢٢١	فان تيمخل	قبول	=	الأخطل	٣٥٨
٦١٨	كما خط	أو يزيل	=	أبو حية	٩٥٥
٥١٠	فلا وأبيك	والصهيل	الوافر	شمير الضبي	٧٠٥
٥٤٥	يا عمرو	قليل	الكامل	—	٧٥٠
١٧	لمن	تنهل	الهجج	امروء القيس	٣٤
٣٢٠	إذا ما أتيت	أفضل	المقارب	غسان بن ويلة	٤٧٥٤٦٠
٦٩	كان	القرنفول	رجز	—	١٤٥
١٣٧	مثل القطا	حواصله	رجز	—	٢٦٧
٦٧٢	فليت	بال	الطويل	عدي بن زيد	١٠٢٣٤١٠٢٢
٣٢٤	الأمم	الخالي	=	امروء القيس	٥٠٠
٦١٠	فقلت	وأوصالي	=	=	٩٥١
٤٢٤	كان	البالي	=	=	٦٠٠
٥٥٤	فلو أن	المال	=	=	٧٨١
٣٧٣	ولكنما	أمثالي	=	=	٤٩٩
٧٧٣	فما كنت	سبيل	=	الأخضر بن هبيرة	١٠٢٤
٣٩٧	أنا الذائد	أو مثلي	=	الفرزدق	٥٤٤
٢٧٤	ولما رأونا	بالهزل	=	—	٤١٦
٥٢٠	-	الطفل	=	—	٧١٦
٥٥٠	الأصحت	البخل	=	البعيث	٧٦٤

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
٥٨٥	ألا زمت	شغلي	الطويل	أبو ذؤيب	٨٩٣
٢٠٢	فناضحت	توه هل	=	ذو الرمة	٣٣٦
٤٢٥	فقا	فخومل	=	امروء القيس	٦٠١
٤٢٦	فتوضح	وشمال	=	=	٦٠١
٦٣٧	وإن شغائي	معول	=	=	٩٨١
٦٥٢	ألا	جلجل	=	=	٩٩٩
١١٦	ويوم	مرجل	=	=	٢٣٨
٤٧٩	فظل	معجل	=	=	٦٥١
٦٨٨	فقات	تنجلي	=	=	١٠٤١
٥٧٨	إذا	يحول	=	=	٨٨٥
٥٥٥	فجئت	المتفضل	=	=	٧٨١
٥٥٦	عكر: ويوما	تحلل	=	=	٧٩٥
٥٤	وتعطو	إسحل	=	=	٧٤٥
		وتجهل	=	وتراجب (البلاد المعرمة)	
٦٧٥	نقلت	وجامل	=	—	١٠٣
٤٤٢	كان	القواعل	=	امروء القيس	٦١٨
٣٠٥	لعمرى لانت	بالأضائل	=	أبو ذؤيب	٤٥٠
٢٧٢	أبت ذكر	المفاصل	=	ذو الرمة	٤١٥
٦٠٢	كذبتم	وتناضل	=	أبو طالب	٩٣٤
٣٣	ما أنت	والجدل	البسيط	الفرزدق	٨٩
١١٣	لم يمنع	أو قال	=	أبو قيس الأسلت	٢٣١
٣٨٥	بكيت	والر	الوافر	شاعر باهلي	٥١٧
٤٠٤	كمنية جابر	مالي	=	زيد الخيل	٩٩٢
٣١٧	ذاك السدي	الباطل	الكامل	جرير	٤٥٧
٣١٥	هلا	تسألني	=	ربيعة بن مقروم	٤٥٦
٢٩٦	يسقون	السلسل	=	حسان	٤٤٥
٥٦٢	وإذا	الأجل	=	أبو كبير	٨٢٤
٦٠٦	فرايتنا	مقصر	=	عنقرة	٩٤٢
		الفعل = النظر			
٦٦	فالبيوم	واظر	السريع	امروء القيس	١٤٠
٥٨٣	لخالد	بالباطل	=	الأسود	٨٩١

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
٤٨٦	ربّ رُفد	أقتال أقيال	الخفيف	الأعشى = أقتال	٦٥٨
٤٠٦	وإذا الحرب	نزال	=	بشار	٥٦٤
٣٦٥	ربما	العقال	=	أمية	٤٩١
٢٠٠	رسم دار	جلله	=	جميل	٩٩٦٠٣٢٥
٣٨٤	ويأوي	السعالي	المقارب	أمية بن عائذ	٥١٦
٧٢	يا ناقثا	الكلكال	رجز	—	١٤٥
		مجال			
٢	يا ليتني علم	الحكل	=	-	٣
		النمل			
٤١٢	الحمد لله	الأجلل	=	أبو النجم	٥٧١
٤١	تبقلت بين	التبقل	=	=	٣٩٩٦٠٣
		ونهشل			
١٠١	كان ظرف	التدلذل	=	خطام	٢٠٠
		حنظل			

(الميم)

٢٥٦	أرادت عارا	ظلم	الطويل	عمرو بن شأس	٣٩٠
١٥٦	ويوما	السلم	=	ابن صريم	١٠٠٠١٠٤٩٨٣٦٤٨٢ ١٠٤٩٤١٠٤٦
٣٤٨	اولئك	بالكتم	=	—	٤٧٤
٣١٢	إن الزبيرى سرى	الحلم	رجز	—	٤٥٣
		العلم			
٥٠٥	أقبلن على	خيم	=	جوير	٦٩٢
		السلم			

١٩٢	ولولا جبال	علقما	الطويل	الحصين المرى	٣٢٢
١٨٣	لنا	فيمصما	=	طرفه	٣١٤
٦٨٠	ولست	أتقدما	=	نافع الطائي	١٠٣٦
١٥٨	الأم	والكرامة	الطويل	—	٤٨٩٤٨٩
٦٥١	إن الدين	ناما	البسيط	أبو مكعت	٩٩٧

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
٥١٤	أنا سيف	النسنا	الوافر	حميد بن ثور	٧١٩
٥٩٦	كلا	لما	=	جرير	٩١١
٢٥٨	أتوا	ظلاما	=	شمير بن الحارث أو غيره: ٤٨٦٤٨٥	
١٨٩	وكننت إذا	أو تستقيما	=	زياد الأعجم	٣١٧
٤٤	جزاني	بالكرامة	=	قيس بن زهير	١٠٤
٤٠٩	—	دما	الكامل	—	٥٦٥
٢٨٩	لمدأت	لامها	السريع	عمرو بن قميئة	٤٣٤
٤٥٤	سفته	يعدما	المعقارب	النمر بن تولب	٦٣١
٢٢٦	—	نياما	=	—	٤٦٤
٤٤١	حيان تغفر لواى عيد	جمّا ألمّا	رجز	أمية بن أبي الصلت ١٦٨ ١٩٨٦	
١٨	فأته	يو كرمّا	=	أبو حيان الفقمسي	٣٤٩٤٤٢
٧٠٨	مثنى تقول لم يدنيه	الرواسيا بروقاسيا	=	هدبة	١٠٧٥
١٦	صددت	يدوم	الطويل	المرار الفقمسي	٣٤
٦٦١	ألا ياسنا	كريم	=	بعض بني نمير	١٠٦٦١١٥
٢١	فأنت	وأظلم	=	—	٨٧
٦٤	يراه	أصلم	=	أبو خراش	١٢٩
٦٩١	فأقسم	مظلم	=	المسيب	١٠٤٦
٥٥١	لقد كان	سائم	=	الأعشى	٧١٧
٢٤٥	بني ثعل	ظالم	=	رجل أسدى	٣٧٥
٢٨١	فلم يدر	وشامها	=	ذو الرمة	٤٤٧
٢١٨	أطلت	نظامها	الطويل	ذو الرمة	٣٥٧
٢٣٣	للفتى عقل	قدمه	المديد	طرفه	٣٦٦
٣٨٨	والحية	والكلم	البسيط	أمية بن أبي الصلت ٥٥٣	
٢٤٣	وإن أناه	والقسم ولا حرم ولا عظم	=	زهير	٢٧٤
٤٤٨	هل ما أم هل	مصروم مشكوم	=	= ولا قصر	
١٠٠	كان	ملثوم	=	علقة الفحل	٩٣٧٦ ٦٢٨
			=	=	
			=	=	١٩٩

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القاتل	الصفحة
١٠٩	ما أمك	أم	البسيط	—	٢٢٠
٥٢٠	تمرون	حرام	الوافر	جرير	٧٦٠٦٧٤١
٣٢٨	ومركضة	والفلام	=	أوس بن غلفاء	٤٦٦
٢٤٩	فطلقها	الحسام	=	الأحوص الانصاري	٨٩٧٦٢٨٣
٨٨	فأصبح	هشام	=	الحارث بن خالد	١٠١٦١٨٢
٣٢٤	نصلي للذي	العموم	=	—	٤٦٢
١٣٥	وندمان	النجوم	=	البيج بن مسهر	٢٦١
٦٤٩	لعل	شريم	=	—	٩٩٦
١٧٥	ألم تسأل	القديم	=	—	٣٠٥
٦٢٨	فأنتك	الأريم	=	الوليد بن عقبة	١٠١٠٦٦٠٩
٥٥٢	أوكلما	يتوسم	الكامل	طريف بن تميم	٧٦٦
١٦٧	لا تنه	عظيم	=	—	٣٠٨٦٢٩٨
٩٢	فغدت	وأمامها	=	لبيد	١٩٤
٧	ولقد	سها مها	=	لبيد	٢٧
٣٦٦	سالكات	ومقيم	الخفيف	أبو دوءاد	٤٩١
٣٤٢	هما لقليل	تميم عسيم	رجز	الأخطل	٤٧٢
٧٦	يصيح	فمه وصميم = عسيم	=	رؤبة	١٥٠
٤٥٧	فياظبية	سالم	الطويل	ذو الرمة	٦٣٥
٢٤	وقفنا	الطواسر	=	=	٧٨
١٧٣	وما أنت	والفلاصم	=	الفرزدق	٣٠٤
٢٦٢	فلن تستطيعوا	دائم	=	=	٤٠
٢١٧	أتغضب	خازم	=	=	٣٥٧
٥٨	وقد مات	وحاتم	=	=	٥٤٤٦٥٢٣٦٢٢
٥١٢	على حالة	حاتم	=	=	٧٠٨
٥٦٦	ونطعنهم	العمائم	=	—	٨٢٨
٦٩٩	وكنت	واللهازم	=	—	١٠٦
١٩	لقد	بنائم	=	جرير	٤٨

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
٤٧١	كأنا جنوب	بسهم صيام	الطويل	ذو الرمة	٦٤٦
٢٠٦	ألا تنتهي	بالدم	=	جابر بن حنى	٣٤٣
١٢٥	واعلم	عم	=	زهير	٢٤٧
٢١٣	ومهما تكن	تعلم	=	زهير	٣٥٣
١٢٢	جريء	يظلم	=	زهير	٢٤٤
٢٥٩	وقدر	يتدسم	=	ابن مقبل	٣٩٥
٥١٧	وتشرق	الدم	=	الأعشى	٧١٤
٢١٥	أماوي	يندم	=	—	٣٥٥
٧١٥	لعمر	لحم	=	أبو خراش	١٠٧١
٢٠٥	سائل	الأكمر	البسيط	زيد الخيل	٩٣٧٦٦٤٧٦٣٨
٢١٤	قد أوبيت	تشم	=	ساعدة	٣٥٤
٢٣٦	أنتى بها كلا كيف	مقروم لموم	=	الفرزدق	٣٦٧
١٤٥	قالت	لا قوام	=	النايفة	٤٥١٢٧٤
٦١٩	فكيف	كرام	الوافر	الفرزدق	٩٥٦
٦٧٩	هل (أو) ألا	الخيام	=	—	١٠٣٧٥١٠٣٦
٣٤١	فقلت	بالتميم	=	—	٤٧٤
١٤١	تركنا الخيل	أقيمي	=	—	١٧١
٥٤١	ولقد	المكرم	الكامل	عنقرة	٧٤٢
٣٦٣	يا شاة	تحرم	=	عنقرة	٤٨٨
٧٣	ينباع	المكدم	=	عنقرة	١٤٥
٦٨٦	عوجا	حذام	=	امروء القيس	١٣٧
٣٢٢	وأنا الذى	قطام	=	=	٤٦٧
٥٦٥	ودعا محكم	سلام	=	الأسود بن يعفر	٨٢٦
٦١٣	كانت	الرجم	م الكامل	النايفة الجعدى	٩٧٩٢٩٥٣
٤٥٩	سيان	عظاوة	م الكامل	يحيى اليزيدى	٦٣٧
٤٦٢	كيف	السقيم = الكرام الخفيف	=	—	٨٤٨٦٦٣٩
٤٨١	أوعدني رجلي	والأزاهم المناسم	رجز	العديل	٦٥٥٦٥٤

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
٧٧	يا ليتها حتى	فيه أسطمة	رجز	—	١٥١
(النسخون)					
٢٨	وقوفا	وتجملين	الطويل	امروء القيس	٨١
٢٧	متى كان	الخيامن	الوافر	جرير	٨١
	أزف	قدن	الكامل =	قندر	
٥٦٧	أنا	الاحيان	رجز	—	٨٢٦
	أثور ما	ثورين	=	—	١٢٦
٥٥	أم هذه	القرنين			
٢٦	من طلل	انهجن	المجج	المجاج	٨١
٣٠	وقائم	المخترقن	=	روءبة	٨٢
٢٥	يا صاح	الذرفن	=	المجاج	٨٠
	قالت	يمن	=	روءبة	٨٩٩٦٣٨٤
	يفسل	الحزن			
٢٥٠	وحاجة	ثمن			
	مستورة	ومن			
	قالت	فان			
	كان عيبا	وان			
٢١٢	كونوا كمن	كلانا	الطويل	معروف الدبيري	٣٤٧
	ألا	حزينا	=	الأسود بن يعفر	٤٨٧
٣٦٠	تحية	قرينا			
٦٢٣	ثياب كريم	صوانها	=	المتنبي	٩٧٩
٣٧٥	يا حينذا	من كانا	البسيط	جرير	٥٠١
٦٩٦	هل	قربانا	=	جرير	١٠٥٨
٤٢٣	فقدت	ومينا	الوافر	عدى بن زيد	٦٨٥٦٥٩٩
٢٧٠	تهددنا	مقتوبنا	=	عمرو بن كلثوم	٤١٠
٩١	فأصبحت	الوابلينا	=	—	١٨٨
٨٧	فما وجدت	وأحمرينا	=	حكيم الاعور	١٧٤

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
٤١٧	بآية تليك	تنطقينا	الوافر	—	٥٨٦
٥٣٢	فلما	فارتميننا	=	عبد الشارق	٧٣٢
٧٠٧	لسان	تجينا	=	—	١٠٧٤
١٢٧	قضوا	ستلحقينا	=	—	٢٤٩
٦٨٩	وما إن طهنا	آخرينا	=	فروة بن مسيك	١٠٤١
٢٢٩	إنا ما حاتم	أجمعينا	=	—	٤٦٦
٦٩٥	أجهالا	متجاهلينا	=	الكميت	١٠٥٦
٥٧٤	لذو	غيلانا	=	—	٨٥١
٣٦٢	فكفو بنا	إيانا	الكامل	حسان	٤٨٧
٤٣٤	إن شرح	جنونا	الخفيف	حسان	١٠١٠٦٠٨
٨١	فلما تبين	بالأيتنا	المتقارب	زياد بن واصل	١٦٣
٢٢٣	قد علمت لمتخلطن	معينا طينا	الرجز	—	٣٥٩
٤٩٠	قد مخافة يحسن	حسانا	=	روءبة	٦٦٥
		والليانا			
		والقيانا			
٢٢٢	فإن فإن في	والإيماننا	=	—	٣٥٨
		فيرانا			
٩٠	قد رضيت قليصات	دهيد هينا	=	—	١٨٧
		وابيكرينا			
	ضربا	سخينا	=	شخيتا	
—————					
٥٦	ولست	وعاجن	الطويل	الأعشى	١٢٩
١٢٣	فلما مضى	حينها	=	—	٢٤٧
٤٣١	وكم آب	عدنان	البسيط	ابن الرومي	٦٠٥
٦٢٥	الأمس	جنون	الوافر	أبو قيس الأسلت	٩٨٠
—————					
٥٢٩	دعتني	بليان	الطويل	عبد الرحمن بن الحكم	٧٣٠
٤٤٥	لعمرك	بشان	=	عمر بن أبي ربيعة	٦٢٣

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
٤٣٧	رمانى بأمر	رمانى	الطويل	ابن احمر	٦٩
٥٦٤	أغرّكما	عطران زهيان	=	عروة بن حزام = عطران	٨٦٦
٢٧٣	وحملت زفرات	يدان	=	عروة بن حزام	٤١٥
٦٦٠	وما زلت	مكان	=	كثير	١١٤
٤٠	وكل رفيقى	أخوان	=	الفرزدق	٢٩٩٦١٠٣
٣٢٥	تمش	يسطحيان	=	الفرزدق	٤٦٣
٥٩	الأياديار	الهطلان	=	تميم أو غيره	١٣٦
٣٩٠	مكر	العدوان	=	امروء القيس	٥٣٥
٣٩٢	كتيس	شهران	=	=	٥٣٥
٤٤٠	أقول له	مرتحلان	=	=	٦١٠
٢٩٢	فإلا يكتها	بلبانها	=	أبو الأ سود	٩٨٤٥٥٦٤٣٨
٢٠٨	ما بال	لا حين	البيسيط	جرير	٣٤٣
٦٦٤	لا ابن عمك	فتخزوني	=	ذوالأ صبح	١٠٦
٤١٠	وأنتم	فكيدوني	=	ذوالأ صبح	٥٦٨
٢٤٤	من يفعل	مثلان	=	حسان	٣٧٥
٥٩٥	كلا يومى	الظنون	الوافر	الشمخ	٩١٠
٦٣	وماذا يدرى	الأربعين	=	سحيم الرياحي	١٣٨
٢٦٤	فلو أنا	اليقين	=	على بن بدال	٤١
٤٠٢	تراه كالشمام	قليني	=	عمرو بن معد يكرب	٥٦٠
٤٥٤	فأما والأ	سميني وتتقيني	=	المثقب العبدى	٦٣١
٧٠١	ألا ابلغ	هجانى	=	الجعدى	١٠٦٧
٣٦٩	وقدما	تجاوبان	=	جحد والسعكي	٤٩٧٤٤٩٥
٢٦٧	وإنّ الفحل	العجان	=	يزيد بن الصعق	٤٠٣
٤٨	يصم	اليدان	=	الجعدى	١٠٥
١٦٩	فقلت : ادع	داعيان	=	الأعشى	٣٤٧٤٣٣٥٤٢٩٩
٥٤٧	وما صفراء	منجلان	=	حماد الراوية	٧٣٥
١٣٢	ولقد أمر	لا يعنينى	الكامل	رجل من بني سلول	٢٥٤
٩٨	درس	فالسويان	=	ليبيد	١٩٨

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
٤٢٩	ريح الجنوب	التهتان	الكامل	بعض بني باهلة	٦١٠
٤٤٣	وينو تويجيه	الخزان	=	—	٤٧٢
٦٢٩	ووجه	حقان	هج	—	١٠٤٩٩١٤
٤٠٧	أيها السائل	مني	الرمل	—	٥٦٤
١٥٠	ان	بجلجلان	م الرمل	وضاح	٢٧٩
٦٩٠	ان هو	المجانين	المنسرح	—	١٠٤٢
٦٠	طال ليلى	بالماطرون	الخفيف	أبو دهبيل	١٣٧
٦٩٤	فباد فاليوم	يشكني يشكني القفن	رجز	—	١١٥٢
٢٣	أحب منك وموضع	والوشحن	رجز	دهلب بن قريع	٧٧
٣١١	حتى مثل	الذين المحملجين	=	—	٤٥٣
٢٦٨	أصبح فعلته شهرى	العينين شهرين جماد بين	=	—	٤٠٥
٥٤٧	قد أدفعه	يفرند يني ويسرند يني	=	—	٧٥٨
(الباء)					
٦٢٣	أضحت	صواد يها	البسيط	—	٩٥٩
٣٥١	فأبي	لا يراها	الوافر	العباس بن مرداس	٤٧٧
١٢٤	فإني لست	إنها	=	—	٢٦٠٤٢٥٥٤٤٧
٧٩	ان قد بلغا	أباها غايها	رجز	أبو النجم	١١٩٤٦٦١
(الواو)					
٤٦٩	جمعت	بمرعوي	الطويل	يزيد بن الحكم	٦٤٦
(الياء)					
٦٥٧	ألم تكن ان	العلي المطي	رجز	—	١٠٠٣

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القاتل	الصفحة
(اليا المفتوحة)					
٢٧٩	إذا اكتحلت	فوء اديا	الطويل	جرير	٤٢٦
٢٥٢	إذا اعجبتك يجئن	واللياليا	=	—	٢٨٧
		آليا			
٢٤٠	ان كان كواركب	باديا	=	امراة من عقيل	٣٧٤
		شماليا			
٣٥٢	وأنت غريم	جائيا	=	ذو الرمة	٤٧٨
٤٤٦	تقول عجوز أذو	وغاديا	=	=	٦٤٤
		ثاويا	=	=	٦٤٤٨
٤	فقلت لها	وماليا			
		غاديا	=	زهير	٦٤٠
٨	فان كان	راضيا	=	سواربن المضرب	٢٨
٥٤٦	كان لم يكن	تلاقيا	=	جميل	٧٥١
٢٩٩	فأما كرام	ما كفانيا	=	منظور بن سحيم	٤٤٧
٣٢٢	وتضحك	يمانيا	=	عبد يفتوث	٤٦٥
٤١٩	ودع	ناهيا	=	سحيم بن عبد بن الحساس: ٥٩٧	
٤٨٤	وذى أخوة	لا أخاليا	=	صخر بن عمرو	٦٥٨
٥٩٢	وقائلة	كما هيا	=	—	٩٠٥
٥٤٤	من رى	اططيه	الوافر	—	٧٤٤
٢٦٩	لقد أغدوا	الصحاريا	هنج	—	٤٠٧
٢٥٥	مهاليه	وسرباليه	السريع	عمرو بن ملقط	٢٨٨
٨٤	بنيته أخسى	ماليا	الرجز	أحيحة	١٦٥
		عاديا			
١٤	أطربا والدهر	قنسري	رجز	العجاج	٤١٦٣٢
		دواري			
٥٣٦	منعمة	شرعي	الوافر	الحطيئة	٧٣٥
٢٣٦	وليس تجوز	الذي	=	—	٤٧٠
		وللصفي			

<u>الرقم</u>	<u>أول البيت</u>	<u>القافية</u>	<u>البحر</u>	<u>القاتل</u>	<u>صفحة</u>
٢٩٨	يا بشر	عدي	رجز	رجل من بني عدي	٤٤٦
	لا تزحن	بالدلي			
	حتى	الولي			
(الألف المقصورة)					
٣٥٥	فأومات	فتى	الطويل	الراعي	٤٧٩
٤٩٧	نعم صادقا	الثرى	=	-	٦٦٩
١٨٦	على مثل	بكي	=	متم بن نويرة	٣٣٥/٣١٥
١٣٣	يجزيه	جزى	رجز	أبو النجم	٣٥٥/٣٥٥
	جئات	العلا			
١٠٢	أي قلوب	تراها	رجز	رؤبة	٢١
	كشالوا	علاها			

أنصاف الأبيات

الرقم	الشاهد	الصفحة
- ٦٩٧	ألا أن قوما كت أمسى د ونهم	١٠٥٩
- ٦٩٨	ألا اننى شربت أسود حالكا	١٠٥٩
- ٤٠٩	كلا وشمس لنخضبئهم د ما	٥٦٥
- ٥٧٢	لا يبهتدى لبايته الرشاد	٨٤٩
- ٥٧١	ما جاءت بجمعهم اياه	٨٤٩
- ١٦٢	ما كان يقتلنا الوحيد المفرد	٢٩٣
- ٣٢٦	وأيقظ من كان منكم نياما	٤٦٤
- ٥٥٧	والشهر مثل قلامه الظفر	٨٠٠
- ٥٢٠	وقد شغلت أم الصبى عن الطفل	٧١٦

فهرس الأعلام الواردة في الشرح

الهمزة

ابراهيم (عليه السلام) : ٩٠٩

ابن الأبرش : ٧١٧

أبي بن كعب : ٦٣٧

أحمد بن حنبل : ٥٩٩

أحمد بن يحيى = تعلب.

ابن أحمر : ٨٤٩

الأخضر (أبو الحسن) : ٧١٨.

الأخطل : ٤ ، ٧٢٩ ، ١٠١٥

الأخفش الأكبر : ٨٠٩

الأخفش الأوسط : ١٣٢ ، ١٧٧ ، ٢٨٦ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٧٨ ، ٣٨٩ ، ٩٨٢

٤٤٠ ، ٤٥١ ، ٤٦٨ ، ٤٧٦ ، ٤٩٣ ، ٤٩٥ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٥٣١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤

٥٤٥ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٦٠٤ ، ٦٠٧ ، ٦٣٦ ، ٦٥٤ ، ٦٥٥ ، ٦٥٦ ، ٦٥٧ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩

٦٨٣ ، ٧٠٧ ، ٧١١ ، ٧١٥ ، ٧٢٨ ، ٧٤١ ، ٧٧٢ ، ٧٧٣ ، ٧٧٤ ، ٧٨٢ ، ٧٨٣ ، ٧٨٤

٨٠٢ ، ٨٢١ ، ٨٢٢ ، ٨٥٦ ، ٨٥٧ ، ٨٨٠ ، ٨٨١ ، ٨٨٢ ، ٨٨٣ ، ٩٠٥ ، ٩٠٦ ، ٩٠٧ ، ٩١١ ، ٩١٢

٩١٣ ، ٩١٦ ، ٩٢٧ ، ٩٣٣ ، ٩٣٤ ، ٩٣٥ ، ٩٣٦ ، ٩٣٧ ، ٩٣٨ ، ٩٣٩ ، ٩٤١ ، ٩٤٢ ، ٩٤٣ ، ٩٤٤ ، ٩٤٥ ، ٩٤٦ ، ٩٤٧ ، ٩٤٨ ، ٩٤٩ ، ٩٥٠ ، ٩٥١ ، ٩٥٢ ، ٩٥٣ ، ٩٥٤ ، ٩٥٥ ، ٩٥٦ ، ٩٥٧ ، ٩٥٨ ، ٩٥٩ ، ٩٦٠ ، ٩٦١ ، ٩٦٢ ، ٩٦٣ ، ٩٦٤ ، ٩٦٥ ، ٩٦٦ ، ٩٦٧ ، ٩٦٨ ، ٩٦٩ ، ٩٧٠ ، ٩٧١ ، ٩٧٢ ، ٩٧٣ ، ٩٧٤ ، ٩٧٥ ، ٩٧٦ ، ٩٧٧ ، ٩٧٨ ، ٩٧٩ ، ٩٨٠ ، ٩٨١ ، ٩٨٢ ، ٩٨٣ ، ٩٨٤ ، ٩٨٥ ، ٩٨٦ ، ٩٨٧ ، ٩٨٨ ، ٩٨٩ ، ٩٩٠ ، ٩٩١ ، ٩٩٢ ، ٩٩٣ ، ٩٩٤ ، ٩٩٥ ، ٩٩٦ ، ٩٩٧ ، ٩٩٨ ، ٩٩٩ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٣ ، ١٠٠٤ ، ١٠٠٥ ، ١٠٠٦ ، ١٠٠٧ ، ١٠٠٨ ، ١٠٠٩ ، ١٠١٠ ، ١٠١١ ، ١٠١٢ ، ١٠١٣ ، ١٠١٤ ، ١٠١٥ ، ١٠١٦ ، ١٠١٧ ، ١٠١٨ ، ١٠١٩ ، ١٠٢٠ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٢ ، ١٠٢٣ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٥

+ ١٠٢٥

الأخفش الصغير (علي بن سليمان) : ٧٣١.

الأخوص اليربوعي : ٢٢٨ ، ٩١

آدم (عليه السلام) : ٥٠٦

بنو أسد : ٥٤٥

اسرافيل (عليه السلام) : ٤ ، ٦

الأسود بن يعفر : ٨٩١ ، ١٠٦٧

الأشعرية : ٤ ، ٥

الأصمعي : ٩٩٥ ، ١٠٧٠

ابن الأعرابي : ٧٦٠ ، ٣٩٧

الأعشى : ٢٥٢ ، ٣٣١ ، ٤٥٩ ، ٤٦٩ ، ٩٨٧

الحاء

- أبو حاتم : ٥٢٣ ، ٥٧٨ ، ٩٠٦ .
الحارث بن حلزة : ٦٠٤
الحجازيون : ٧٢ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٩٦ ، ١٠٢٠ .
الحجاج : ١٠٤
حسان بن ثابت : ٤٤٥ ، ٦٩١
الحسن البصرى : ١٠١١
أبو الحسن = الأخفش الأوسط
الحطيئة : ٢٦١ ، ٣٠٨ .
حمزة الزيات : ٢٤٣ .
حميد بن ثور : ٧٠٩
حندج = امرؤ القيس .

الخاء

- أبو خالك الأسدي (من الرواة) : ٥٤٥
ابن خالوية : ٥٦٩
إلخدب = ابن طاهر
ابن خروف : ٥٨ ، ٦٤ ، ٦٦١ ، ٦٨٥ ، ٦٨٦ ، ٧٧٢ ، ٧٧٣ ، ٨٣٤ ، ٣٣٨ .
٨٥١ ، ٨٨٣ ، ٩٣٢ ، ٩٥٢ ، ٩٧٥ ، ١٠٤٦ ، ١٠٦٩ .
خطاب أبو بكر = الماردى
الخليل بن أحمد : ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٩ ، ٢٨٣ ، ٣١١ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٣٦ .
٣٢٧ ، ٣٥٦ ، ٤٨٠ ، ٤٩٣ ، ٥٤٩ ، ٨٩٠ ، ٨٤٦ ، ٩٠٠ ، ٩١١ ، ٩١٢
٩١٥ ، ٩١٦ ، ١٠٢١ ، ١٠٣٨ ، ١٠٤٣ ، ١٠٤٤ ، ١٠٤٧ ، ١٠٦٤ ، ١٠٧٢ .
١٠٧٢
الخنساء : ٥٩٨

السدال

الدباج أبو الحسن : ٩٢٥

ابن درستويه : ٦٥٣ ، ٧٢٤ ، ٩٩٩

ابن دريد : ١٠٢٤

ابودواد الايادي : ٤٩٢

السراء

الراعي : ٩٨٧

الربيعي : ٢٣٥

ربيعة الرأي : ٥٩٩

ابن الرماك : ١٠٤٩٩

الرماني : ١٢٧ ، ١٠٠٧

ذوالرمة : ٨ ، ٣١٦ ، ٣٥٧ ، ٦٢٤ ، ٧٠٠

الرندي : ٤٢٩ ، ٧٨٤ ، ٨٤٥

رؤية بن العجاج : ٣٥٨ ، ٩٢٢ ، ٩٩٦

الزى

الزياء : ٣٣

الزجاج : ٨٢ ، ١٧٨ ، ٢٤٥ ، ٣٢٥ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٦٩٨ ، ٨٦٦

٧٨٠ ، ٧٨٢ ، ٧٨٣ ، ٧٩٧ ، ٩٧٥ ، ٩٧٦ ، ٩٨٩ ، ٩٩٨ ، ١٠٠١ ، ١٠١١ ، ١٠١٢

١٠٤٧ ، ١٠٦٥ ، ١٠٧٤

الزجاجي : ١٤ ، ١٥ ، ٢٥ ، ٣٥ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٥٤ ، ٧٩ ، ٨٥ ، ٩٩ ، ٩٩

١٠٠١ ، ١٠١١ ، ١٠١٢ ، ١٢٣ ، ١٤٣ ، ١٥٩ ، ١٧٦ ، ١٧٢ ، ٧٢٢ ، ٨٦٣ ، ٥١٥

٥٧٨ ، ٦٦٢ ، ٧٧٨ ، ٣٦٤ ، ٨٦٤ ، ٣٠٩ ، ٩١٢ ، ٦٥٦ ، ٩٩٨ ، ١٠١١

١٠١٢

الزمخشري : ٦٣٧ ، ٦٨٩

زهدم : ١٠٤

زهير : ٦٥٨

زياد الأعجم : ٣١٧

أبوزيد الأنصاري : ٤٠٨ ، ٦٢٨ ، ٧٠٠

س

س = سيويه

سحيم : ٤٤٧

ابن السراج : ٤٤٤ ، ٤٦٩ ، ٤٩٨ ، ٤٩٣ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ١٣٨١ ،

٨٨٥ ، ٩٤٦ ، ٩٦٦ ، ٩٨٩ ، ٩٩٨ ، ١٠١١ ، ١٠٢١ ، ١٠٣١ ،

سع = السيرافي

السعدى : ٦٨٦ ، ٦٨٧

سعيد بن جبير : ١٠١١

ابن السكيت = يعقوب

ابن سلام : ١٠٥٣

السلمى أبو عبد الرحمن : ٨١٠

بنو سليم ٤٤٨ ، ١٠٥٦ ، ١٠٧٥

سليمان (عليه السلام) : ٣

السموأل : ٧٦٨

سه = السهيلي أبو زيد : ٣٥٣ ، ٥٠٣ ، ٥٠٦ ، ٥٠٦ ، ٦٣٦ ، ٧٣٨ ، ٧٤٦ ، ١٣٧ ،

٧٨٨ ، ٧٩٠ ، ٧٩١ ، ٧٩٧ ، ٨٠١ ، ٨٠٥ ، ٨١١ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٥١٨ ،

٨١٧ ، ٨٣١ ، ٨٣٢ ، ٨٣٩ ، ٨٤٥ ، ٨٥٣ ، ٨٥٥ ، ٨٥٨ ، ٨٥٨ ، ٨٥٩ ،

٩٠٩ ، ٩١٢ ، ٩٣٠ ، ٩٣٠ ، ٩٣٠ ، ٩٣٠ ، ١٠٤٨ ،

سيويه : ١٢ ، ١٢ ، ٢٦ ، ٣٣ ، ٥٤ ، ٦٠ ، ٧٥ ، ٨٥ ، ١١٦ ، ١٢٨ ، ١٣٢ ، ١٣١ ،

١٤٧ ، ١٥٩ ، ١٧٨ ، ١٨٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٣ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٦ ، ٢٠٦ ، ٢٠٦ ، ٢١٣ ، ٢١٣ ،

٢٢٠ ، ٢٣٢ ، ٢٣٧ ، ٢٦٣ ، ٢٧٩ ، ٢٧٩ ، ٢٨٦ ، ٢٨٩ ، ٢٨٩ ، ٢٨٩ ، ٢٨٩ ، ٢٨٩ ،

٣٢٨ ، ٣٢٨ ، ٣٥٣ ، ٣٦١ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧٠ ، ٣٧٠ ، ٣٧٠ ، ٣٧٠ ، ٣٧٠ ، ٣٧٠ ، ٣٧٠ ، ٣٧٠ ،

٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨٠ ، ٤٨٠ ، ٤٨٠ ، ٤٨٠ ، ٤٨٠ ، ٤٨٠ ، ٤٨٠ ، ٤٨٠ ، ٤٨٠ ، ٤٨٠ ، ٤٨٠ ، ٤٨٠ ،

٥٨٩ ، ٥٨٩ ، ٥٨٩ ، ٥٨٩ ، ٥٨٩ ، ٥٨٩ ، ٥٨٩ ، ٥٨٩ ، ٥٨٩ ، ٥٨٩ ، ٥٨٩ ، ٥٨٩ ، ٥٨٩ ،

٦٣٧ ، ٦٣٧ ، ٦٤٣ ، ٦٥٣ ، ٦٥٣ ، ٦٥٣ ، ٦٥٣ ، ٦٥٣ ، ٦٥٣ ، ٦٥٣ ، ٦٥٣ ، ٦٥٣ ، ٦٥٣ ،

٦٦١ ، ٦٦٦ ، ٦٦٦ ، ٦٦٦ ، ٦٦٦ ، ٦٦٦ ، ٦٦٦ ، ٦٦٦ ، ٦٦٦ ، ٦٦٦ ، ٦٦٦ ، ٦٦٦ ، ٦٦٦ ،

٧٤٢ ، ٧٤٢ ، ٧٤٢ ، ٧٤٢ ، ٧٤٢ ، ٧٤٢ ، ٧٤٢ ، ٧٤٢ ، ٧٤٢ ، ٧٤٢ ، ٧٤٢ ، ٧٤٢ ، ٧٤٢ ،

العين

- ابن ابي العافية : ٧١٧ ، ٧١٩ ، ٨٨٣ .
عائشة (رضی) : ٧٦١ .
أبو العباس = الخبز
العباس بن مرداس : ٣٥٩
عبد الله بن عباس (رضی) : ٧٩٩
عبد الله بن مسعود : ٣٤٠ ، ٤٤٨ ، ٤٦٥ ، ٦٣٧ .
عبد الله بن همام السلولي : ٣٦٠
عبد الوهاب الفقيه أبو محمد : ١٠٦
العبدى : ١١ ، ٧٦٦ ، ٧٨٣ ، ٨٥٧
عبيد بن أيوب : ٨٤٩
أبو عبيدة : ٢٨٢ ، ٣٥٣ ، ٣٩٧ ، ٦٣٢ .
ابن العريف : ٩٢١
ابن عصفور : ٥٤ ، ٥٨ ، ١١٧ ، ٣٢٦ ، ٦٨٧ ، ٦٩٥ ، ٧٥٦ ، ٧٥٧ .
٨٣٩ ، ٨٤٤ ، ١٠٢٢ ، ١٠٢٣ ، ١٠٣٥ .
عقبة بن أبي معيط : ١٠٤٥
علي = الأعلم = ٦٧٦
علي بن أبي طالب (رضی) : ٧٢٣
العماتي الراجز : ٩٩٤
عمر بن الخطاب (رضی) : ٥٩٧ ، ٥٩٨
عمر بن أبي ربيعة : ٢٧٢ ، ٤٣٨ ، ٥٠٢
عمرو بن صعق : ٨٧
أبو عمرو بن العلاء : ٩٧٧ ، ٩٩٥
عمرو بن كلثوم : ٤١٠
عنبرة : ٩٧٧ ، ١٠١٠
عيسى بن عمر : ٣٢٩ ، ٤٨٠

الفاء

قا = الفارسي

الفارسي : ١٢ ، ٥٠ ، ٣٥ ، ٥٤١ ، ٥٣٢ ، ٦٣٢ ، ٧٣٢ ، ١٥١ ، ٢٥١ ،
٣٢٨ ، ٣٣٣ ، ٦٥٨ ، ٦٩٦ ، ٧٣٦ ، ٦٤٧ ، ٦٤٦ ، ٦٤٦ ، ٦٦٦ ،
٦١٧ ، ٥٥٧ ، ٦٦٧ ، ٣٨٧ ، ٦٩٧ ، ٢٠٨ ، ٣٠٨ ، ٣٣٨ ،
٦٣٨ ، ٦٣٧ ، ٥٨٨ ، ٤٠٩ ، ٩١٠ ، ١٣٩ ، ١٣٩ ، ٢٣٩ ، ٦٣٩ ،
٧٣٩ ، ٨٣٩ ، ٥٥٩ ، ٢٥٩ ، ٥٥٩ ، ٥٥٩ ، ٦٥٩ ، ٧٦٩ ، ٧٧٩ ،
٧٩٩ ، ٣٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ،
٣٠٢ ، ٦٢٠ ، ١٠٢٧ ، ١٠٣٩ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥٧ ، ١٠٥١ ،

الفراء : ٤٣ ، (١٨١) ، ١٨٨ ، ١٩١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٢ ، ٢٧٢ ، ٣٨٢ ، ٣٨٢ ، ٣٨٢ ،
٣٠٦ ، ٦٣٣ ، ١٣٣ ، ٣٧٩ ، ٣٧٩ ، ١٨٣ ، ٣٨١ ، ٣٧٩ ، ٣٧٩ ، ٦٣٣ ،
٤٤٨ ، ٤٦٣ ، ٤٦٣ ، ٤٦٣ ، ٤٦٣ ، ٤٦٣ ، ٤٦٣ ، ٤٦٣ ، ٤٦٣ ، ٤٦٣ ،
٥٦٣ ، ٥٦٣ ، ٥٦٣ ، ٥٦٣ ، ٥٦٣ ، ٥٦٣ ، ٥٦٣ ، ٥٦٣ ، ٥٦٣ ،
١٥١ ، ١٦٧ ، ٣٧٧ ، ٧٨٥ ، ٥٨٧ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ،
١٧١ ، ٢٧٢ ، ٨٣٩ ، ٩٤٨ ، ٩٤٨ ، ٩٤٨ ، ١٠٣١ ، ١٠٣١ ، ١٠٣١ ،

الفرزدق : ٣٠٤ ، ١٣٢ ، ١٣٢ ، ١٣٢ ، ١٣٢ ، ١٣٢ ، ١٣٢ ، ١٣٢ ، ١٣٢ ،
٤٢٦ ، ٤٥٥ ، ٤٧٣ ، ٤٧٣ ، ٤٧٣ ، ٤٧٣ ، ٤٧٣ ، ٤٧٣ ، ٤٧٣ ،

بنو فزارة : ٤٠٨ ، ٤٠٩

فش (رمز) : ١٣٣ ، ٣٠٣ ، ٧٠٣ ، ٧٢٣ ، ٧٥١ ، ١٥٧ ، ١٥٧ ، ١٥٧ ، ١٥٧ ، ١٥٧ ،

الفقهاء : ٦٠٦

ابن فورك : ١٠٤٥

القاف

أبو القاسم = الزجاجي

قاسم بن أصبغ : ٦٤١

القالبي : ٩٧٧

القتيبي : ٧٨٩

القدرية : المعتزلة .

الفراء : ١٠١٨ ، ١٠١٩

القطامي : ۵۸۶

قطرب : ۳۶۲ ، ۶۴۱ ، ۱۱۳۱

قيس بن الخطيم : ۳۶۴ .

الكاف

كثير : ۱۰۰۴

كردم بن قيس : ۱۰۴

الكسائي : ۱۱۲ ، ۳۸۲ ، ۸۲۸ ، ۷۶۳ ، ۷۲۳ ، ۶۳۳ ، ۰۳۳ ،

۱۶۳ ، ۵۶۳ ، ۸۶۳ ، ۶۷۳ ، ۵۸۳ ، ۷۸۳ ، ۸۸۳ ، ۱۳۵ ،

۶۵۵ ، ۱۲۱ ، ۳۰۷ ، ۵۸۵ ، ۳۶۸ ، ۳۶۸ ، ۰۲۶ ، ۵۵۶ ،

۱۰۲۳ ، ۱۰۲۴ ، ۱۰۳۰ ، ۱۰۳۱ ، ۸۳۰ ، ۱۰۳۱ ، ۳۶۰ ، ۱۰۳۱ .

الكميت : ۷۴ .

الكوفيون : ۶۲ ، ۲۸ ، ۳۰ ، ۳۱ ، ۳۴ ، ۱۳ ، ۱۵ ، ۳۶ ، ۳۶ ، ۳۶ ،

۱۲۱ ، ۷۳۱ ، ۱۷۱ ، ۱۹۳ ، ۰۳۱ ، ۲۲ ، ۲۶۲ ، ۰۷۲ ، ۵۷۲ ، ۱۷۲ ،

۰۶۲ ، ۳۶۲ ، ۰۳۰ ، ۱۲۱ ، ۳۲۱ ، ۳۲۱ ، ۳۲۱ ، ۳۲۱ ، ۳۲۱ ، ۳۵۱ ، ۳۵۱ ، ۸۶۳ ،

۳۰۳ ، ۰۱۳ ، ۰۱۳ ، ۰۱۳ ، ۰۱۳ ، ۰۱۳ ، ۰۱۳ ، ۰۱۳ ، ۰۱۳ ، ۰۱۳ ، ۰۱۳ ، ۰۱۳ ،

۳۴۳ ، ۲۶۳ ، ۲۶۳ ، ۲۶۳ ، ۲۶۳ ، ۲۶۳ ، ۲۶۳ ، ۲۶۳ ، ۲۶۳ ، ۲۶۳ ، ۲۶۳ ، ۲۶۳ ،

۳۵۳ ، ۰۱۵ ، ۰۱۵ ، ۰۱۵ ، ۰۱۵ ، ۰۱۵ ، ۰۱۵ ، ۰۱۵ ، ۰۱۵ ، ۰۱۵ ، ۰۱۵ ، ۰۱۵ ،

۳۷۳ ، ۲۷۳ ، ۳۷۳ ، ۳۷۳ ، ۳۷۳ ، ۳۷۳ ، ۳۷۳ ، ۳۷۳ ، ۳۷۳ ، ۳۷۳ ، ۳۷۳ ، ۳۷۳ ،

۷۳۸ ، ۱۵۸ ، ۳۶۸ ، ۳۶۸ ، ۳۶۸ ، ۳۶۸ ، ۳۶۸ ، ۳۶۸ ، ۳۶۸ ، ۳۶۸ ، ۳۶۸ ، ۳۶۸ ،

۶۱۶ ، ۶۱۶ ، ۶۱۶ ، ۶۱۶ ، ۶۱۶ ، ۶۱۶ ، ۶۱۶ ، ۶۱۶ ، ۶۱۶ ، ۶۱۶ ، ۶۱۶ ، ۶۱۶ ،

۱۰۰۲ ، ۱۰۰۲ ، ۱۰۰۲ ، ۱۰۰۲ ، ۱۰۰۲ ، ۱۰۰۲ ، ۱۰۰۲ ، ۱۰۰۲ ، ۱۰۰۲ ، ۱۰۰۲ ، ۱۰۰۲ ، ۱۰۰۲ ،

۱۰۳۲ ، ۱۰۳۲ ، ۱۰۳۲ ، ۱۰۳۲ ، ۱۰۳۲ ، ۱۰۳۲ ، ۱۰۳۲ ، ۱۰۳۲ ، ۱۰۳۲ ، ۱۰۳۲ ، ۱۰۳۲ ، ۱۰۳۲ ،

ابن كيسان : ۹۰ ، ۹۳ ، ۹۶ ، ۱۷۹ ، ۲۱۶ ، ۷۰۷ ، ۶۷۸ ، ۲۱۷ ، ۱۷۷ ،

۶۶۸ ، ۳۶۸ ، ۳۶۸ ، ۳۶۸ ، ۳۶۸ ، ۳۶۸ ، ۳۶۸ ، ۳۶۸ ، ۳۶۸ ، ۳۶۸ ، ۳۶۸ ، ۳۶۸ ،

- أبو محمد الأسدي (من الرواة) : ٥٤٥
محمد بن الحجاج : ١٠٤
محمد بن يوسف (أخو الحجاج) : ١٠٤
ابن مضاء : ٩٤٠
المعتزلة : ٩٣٠ ، ٧٨٩ ، ٤
المعري : ٨٩٢
المفسرون : ١٠٦٩
المفضل : ٦٣٠ ، ٤٨٧ ، ٤٧٧
ابن مقسم : ٧٥٩ ، ٤٤٣ ، ١٤٣
أبو موسى = الجزولي

النون

- النايفة الجعدي : ١٠٦٧ ، ٧٦٢
النايفة الذبياني : ٣١ ، ٤٥٠ ، ٥٤٠ ، ٦٤١ ، ٧١٠ ، ٨٥٧ ، ٩٧٥ ، ٩٩٩ ، ١١٦٩
٠١٠٦٨
نبا = ابن الأنباري .
أبو النجم : ٣٠٤
النحاس أبو جعفر : ١٠٤٨ ، ٦٥١
النسائي : ٧٩٩
أبو نصر : ٧٦
أبونواس : ٢١١

الهـاء

- هارون الرشيد : ٩٩٥
بنو هاشم : ٥٦٨
الهذلي (أبو خراش) : ١٠٧٠
الهذلي (صخر الغي) : ١٠٧٠
هذيل : ٥١٠ ، ٤٧٢ ، ٤٤٧ ، ٤١٤
الهمروي (صاحب الأزهية) : ٤٧٥
ابن هشام الخضراوي : ٣٥٣ ، ٣٤٥
هشام الضير : ٣٩٧ ، ٥٨٧ ، ٦٢٦ ، ٩٢٠ ، ٩٤٠

الواو

ورقة بن نوفل : ٢٥٠ ، ٩١٣

وضاح اليمن : ٢٧٩

ابن ولاء : ١٨٠ ، ٩٣٩

الياء

ابن يسعون : ١٠٢٣

يعقوب بن السكيت : ٨٥٩

اليهود : ٦٠٦

أبو يوسف (صاحب أبي حنيفة) : ٣٨١

يونس : ٢٣٦ ، ٣١٢ ، ٣٧١ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٨٠ ، ٤٨٣ ، ٦١٩ ، ٨٤٧ ، ٨٤٨

١٠٤٨

فهرس الكتب الوارد ه فى النص

أ

الأزھية : ٤٧٥

اصلاح المنطق : ٨٥٩

الانصاف : ٨٧٤ ، ٨٩٦ ، ١٠١٨

الايضاح للفارسي : ٥٤ ، ٦٥٠ ، ٧١٦

ت

التذكرة للفارسي : ٦٤٧ ، ٩٤٨

التنبيه على كتاب الجمل : ١٥

التوطئة : ٤

ح

الحماسة لأبي تمام : ٧٦٨

خ

الخطاريات : ٩٢٧

الخصائص : ١٢ ، ٩٠٤

د

الدلائل لثابت : ٧٥٨

ذ

ذيل الأمالى للقالى : ٩٧٧

س

سر صناعة الاعراب : ٨٥٩

ش

- شرح الايضاح للعبدى : ١١
شرح الجزولية للشلوبيني : ١١٦ ، ٩٦٥
شرح الكتاب لابن خروف : ٥٨ ، ٦٨٦ ، ٩٣٢
" " للسيرافى : ٩٦٥
الشيرازيات : ٨٨٥

ط

- طرر الكتاب لأبى نصر : ٧٥
طرر الكتاب لأبى طاهر : ٧٧٢

ع

العين : ١٠٧٢

ك

- الكتاب : ٨٠٨ ، ٨٧٤ ، ٩٠٨ ، ٩٨٨ ، ١٠٣٩
الكراسة للشلوبين ١٠٦٦
ليس فى كلام العرب لابن خالويه : ٥٦٩

م

معانى القرآن للغراء : ٨٠٩

ن

النكت للأعلم : ٦٧٦

هـ

الهمز لأبى زيد : ٤٠٨

المصادر والمراجع

- الإبدال ، لأبي يوسف يعقوب بن السكيت (ت ٢٤٦هـ) تقريباً ،
تحقيق د . حسين محمد محمد شرف ، القاهرة ١٣٩٨هـ .
- الإحاطة في أخبار غرناطة ، لابن الخطيب .
تحقيق محمد عبدالله عنان ، ط ٢ سنة ١٣٦٣هـ مطبعة الخانجي .
- الإحكام في أصول الأحكام ، للآمدى ، لطفى بن أبي لطفى بن محمد .
ط ١ سنة ١٤٠١هـ / ١٩٨١م - دار الفكر - دمشق .
- أخبار النحويين البصريين ، تأليف : أبي سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي
(٢٨٤-٣٦٨هـ) ، تحقيق طه محمد الزيني ، محمد عبدالمنعم خفاجي
القاهرة - ط ١ ، ١٣٧٤هـ / ١٩٥٥م .
- إشارة التعيين إلى تراجم النحويين ، لأبي المحاسن عبد الباقي اليميني الشافعي
مصورة بمركز البحث العلمي بمكة .
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي ، تأليف : عبدالله بن السيد البطليوس
(٤٤٤-٥٢١هـ) تحقيق د . حمزة عبدالله النشرتي ، ط ١ سنة ١٣٩٩هـ ،
الناشر : دار المريخ بالرياض .
- الأصمعيات ، اختيارات أبي سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك (١٢٢-٢١٦هـ)
تحقيق : أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ، ط ١ - دار المعارف .
- الأصول لابن السراج ،
تحقيق د . عبد الحسين الفتلي ، مطبعة النعمان في النجف العراق ١٩٧٢م .
- إعراب القرآن ، أبو إسحاق الزجاج
مصورة عن نسخة الخزانة العامة بالرياض ٣٣٣ق لطفى شريط بمركز البحث العلمي .
- الإقصاد في شرح أبيات مشكل الإعراب ، لأبي نصر الحسن بن أسد الفارقي (ت ٤٨٧هـ)
تحقيق سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة بيروت ط ٣ / ١٤٠٠هـ .
- الاقتراح في علم أصول النحو ، تأليف عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)
تحقيق أحمد صبحي فرات ، جامعة استانبول ، كلية الآداب ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م .
- إكمال الاطلاع بتلخيص الكلام ، لمحمد بن عبدالله بن مالك المتوفى ٦٧٢هـ .
تحقيق سعد حمدان الغامدي ، من مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث
الإسلامي بمكة ط ١ - ١٤٠٤هـ .
- آمالي الزجاجي ، أبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق (ت ٣٤٠هـ) .
تحقيق عبدالسلام هارون ، ط ١ سنة ١٣٨٢هـ ، المؤسسة العربية الحديثة -
القاهرة .

- الأُمالي الشجرية ، لهبة الله بن علي بن حمزة المعروف بابن الشجري (ت ٤٢٣هـ) .
دار المعرفة - بيروت - تصوير لطبعة الهند .
- الأُمثال ، لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ) .
تحقيق د . عبدالمجيد قطامش ، مركز البحث العلمي - مكة ، دارالمأمون - دمشق .
- أُمينة بن أبي الصلت - حياته وشعره - دراسة وتحقيق محمد مهدي الطهري - وزارة الإعلام العراقية ١٩٧٥ .
- الإنصاف في مسائل الخلاف ، لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري (ت ٥٧٧هـ) .
تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى - مصر .
- الإيضاح ، لأبي طلي الفارسي (٢٨٨-٣٧٧هـ) .
تحقيق د . حسن شاذلي فرهود ، ط ١ سنة ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م .
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (٥٧٠-٦٤٦هـ) .
تحقيق د . موسى بناي العليبي ، بغداد ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
- الإيضاح في علل النحو ، لأبي القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) .
تحقيق د . مازن مبارك ، ط ٢ ، ١٣٩٣هـ دار النفايس بيروت .
- البحر المحيط لأبي حيان محمد بن يوسف (٦٥٤-٧٥٤هـ) .
ط ٢ ، ١٣٩٨هـ ، دار الفكر - دمشق بيروت ، تصوير عن طبعة سلطان المغرب سنة ١٣٢٨هـ .
- بحوث ومقالات في اللغة ، د . رمضان عبد التواب .
ط ١ ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٢م . نشر الخانجي القاهرة .
- برنامج ابن أبي الربيع .
تحقيق د . عبدالعزيز الأهواني ، مجلة معهد المخطوطات العربية (بالقاهرة) العدد الثاني ٢٥٢-٢٧١ .
- برنامج التجيبي للقاسم بن يوسف التجيبي السهتي (ت ٧٣٠هـ) .
تحقيق عبدالحفيظ منصور ، الدار العربية للكتاب ليبيا - تونس ١٩٨١م .
- برنامج المجاري لأبي عبدالله محمد المجاري الأندلسي (ت ٨٦٢هـ) .
تحقيق محمد أبو الألفجان ، ط ١ ، ١٩٨٢م دار الغرب الاسلامي بيروت .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لعبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ) .
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط ٢ ، دار الفكر سنة ١٣٩٨هـ / ١٩٧٩م .
- البلغة في تاريخ أئمة اللغة للفيروزآبادي محمد بن يعقوب (ت ٨١٧هـ) .
تحقيق محمد المصري ، دمشق ١٣٩٢هـ .

- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (٢٧٦هـ) .
- تحقيق السيد أحمد صقر ط ٢ ، ١٣٩٣هـ دار التراث - القاهرة .
- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) .
- تحقيق علي محمد البجاوي - طبع بدار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي .
- تحفة الأريب في نحاة مفني اللبيب لجلال السيوطي (٩١١هـ) .
- مصورة بمركز البحث العلمي بمكة .
- التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان (محمد بن يوسف بن علي ابن يوسف بن حيان الأندلسي ت (٧٤٥ هـ) .
- شريط بمركز البحث العلمي بمكة .
- ~~تفسير البحر المحيط لأبي حيان محمد بن يوسف (ت ٧٤٤هـ) .~~
- ~~طبع بالتصوير عن طبعة السلطان عبد الحفيظ سلطان المغرب سنة ١٣٢٨هـ ، ط ٢ ، ١٣٩٨هـ دار الفكر .~~
- تقييد ابن لب علي بعض جمل الزجاجي ، الاسكوريال رقم ١٠٩ .
- التكملة لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي ٢٨٨-٣٧٧هـ .
- تحقيق د . حسن شانلي فرهود ، ط ١ سنة ١٤٠١هـ ، جامعة الرياض .
- التنبهات لعلي بن حمزة انظر : المنقوص والمدود .
- التوطئة لأبي علي الشلوبين .
- تحقيق يوسف أحمد المطوع ، دار التراث العربي للطبع والنشر .
- الجامع الصحيح سنن الترمذي .
- الجمل للزجاجي أبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق ت ٣٣٧هـ .
- تحقيق ابن أبي شنب ، ط ٢ ، ١٣٧٦هـ / ١٩٥٧م باريس .
- جمهرة أنساب العرب ، أبو محمد علي بن أحمد بن حزم (٣٨٤-٤٥٦هـ) .
- تحقيق عبد السلام هارون ، ط ٤ ، دار المعارف بمصر .
- جمهرة اللغة لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد (٣٢١هـ) .
- ط ١ ، سنة ١٣٤٤هـ خيدرآباد .
- الجنى الداني في حروف المعاني لحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ) .
- تحقيق طه محسن ، مطابع جامعة الموصل - العراق ١٣٩٦هـ .

- جواهر الأُدب ، علاء الدين الإربلي (ت ٧٤١هـ) .
تحقيق حامد أحمد نبيل ، مكتبة النهضة القاهرة .
- ابن الحاجب النحوي ، طارق بن عون الجنابي .
دار التربية للطباعة والنشر - بغداد ١٩٧٣م .
- الحارثي حياته وشعره ، جمع وتحقيق ودراسة زكي ذكي المعاني .
دار الرشيد للنشر ١٩٨٠م .
- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه (٣٧٠هـ) .
تحقيق عبدالعال سالم مكرم ، دار الشروق ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .
- حروف المعاني والصفات ، لأبي القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) .
تحقيق د . حسن شاذلي فرهود ، دارالعلوم الرياض ١٤٠٢هـ .
- الحماسة البصرية ، لصدر الدين علي بن أبي الفرج البصري (ت ٦٥٩هـ) .
تصوير عالم الكتب - بيروت .
- حواشي المفصل لأبي علي الشلوبين (٦٤٥هـ) .
جامعة أم القرى .
تحقيق ودراسة حماد محمد الشمالي ، رسالة ماجستير للعام ١٤٠٣هـ .
- الحيوان ، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥هـ) .
تحقيق عبدالسلام محمد هارون ، ط ٣ سنة ١٣٨٨هـ / ١٩٦٩م .
المجمع العلمي العربي الإسلامي - بيروت .
- خزانة الأُدب ولباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي
(١٠٣٠-١٠٩٣هـ) - تصوير دار صادر بيروت - عن ط ١ .
- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني .
تحقيق محمد علي النجار ، ط ٢ ، تصوير دار الهدى بيروت .
- دراسات في الأدب العربي - نحو سباق غمريناوات - ترجمة: أحمد عباس وعبدالله - بيروت ١٩٥٩ .
درة الحجال في أسماء الرجال تأليف أبي العباس ابن القاضي (١٠٢٥هـ) .
- تحقيق د . محمد الأحمدى أبو النور ط ١ ، ١٣٩١هـ في القاهرة .
- الدرر الميثة في الفرر المثلثة للفيروزآبادي محمد بن يعقوب (ت ٨١٧هـ) .
- تحقيق د . علي حسين البواب ، دار اللواء الرياض ط ١ سنة ١٤٠١هـ .
- دلائل الإعجاز عبدالقاهر الجرجاني ،
مطبعة السعادة - مصر بدون تاريخ .
- الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب لابن فرحون المالكي (ت ٧٩٩هـ) .
تحقيق د . محمد الأحمدى أبو النور ، دار التراث القاهرة .

- ديوان ابراهيم بن هرمة .
- تحقيق محمد جبار المعيب ، مطبعة الاداب - النجف ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م .
- ديوان أبي الأسود الدؤلي ، صنعة أبي سعيد السكري .
- تحقيق محمد حسين آل ياسين ط ١ سنة ١٩٧٤م ، دارالكتاب الجديد - بيروت .
- ديوان أبي النجم المجلي ، صنعة علاء الدين آغا - النادي الأدبي - الرياض ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .
- ديوان أبي نواس الحسن بن هاني .
- تحقيق أحمد عبد المجيد الغزالي - القاهرة ١٩٥٣م .
- ديوان امرئ القيس .
- تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم - دار المعارف بمصر طبع سنة ١٩٦٤م .
- ديوان أوس بن حجر .
- تحقيق د . محمد يوسف نجم ، ط ٣ سنة ١٣٩٩هـ دار صادر بيروت .
- ديوان جميل شاعر الحب العذري .
- جمع وتحقيق : د . حسين نصار القاهرة ، داومصر للطباعة .
- ديوان الحطيئة .
- تحقيق نعمان أمين طه ، ط ١ ، ١٣٧٨هـ القاهرة البابي الحلبي .
- ديوان حميد بن ثور الهلالي .
- تحقيق عبدالعزیز المينفي ، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب ، الدار القومية القاهرة ١٣٨٤هـ .
- ديوان الخرنق بنت بدر بن هفان .
- تحقيق د . حسين نصار ، دار الكتب ١٩٦٩م .
- ديوان دريد بن الصمة .
- جمع وتحقيق محمد خير البقاعي ، ط سنة ١٤٠١هـ ، دار قتيبة - دمشق .
- ديوان ابن الدمينة . صنعة ثعلب ومحمد بن حبيب .
- تحقيق أحمد راتب النفاخ ، مكتبة دار العروبة القاهرة ط ١٣٧٩هـ .
- ديوان أبي دهب الجمحي ، رواية أبي عمرو الشيباني .
- تحقيق عبد العظيم عبد المحسن ط ١ ، ١٣٩٢هـ النجف العراق .
- ديوان ذي الرمة (غيلان بن عقبة العدوي ت ١١٧هـ) . رواية ثعلب
- تحقيق د . عبد القدوس الانصاري ، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٢هـ / ١٩٧٣م . وأيضاً بتحقيق مطبع بيبي رزق المكتبة الإسلامية ، الطبعة الثانية ١٣٨٤هـ

- ديوان رؤبة بن العجاج - مجموع أشعار العرب .
صححه ورتبه وليم بن الورد البروسي ، تصوير بيروت سنة ١٩٧٩ م .
دار الافاق الجديدة .
- ديوان الراعي النسيري .
جمع وتحقيق x راينهت فايبيرت ، المعهد الألماني للأبحاث
الشرقية بيروت ١٤٠١ هـ / ١٩٨٠ م . مطبعة (النماء) - النجف - العراق .
- ديوان طرفة بن العبد (شرح الاظم الشنتمري) ت ٤٧٦ هـ .
تحقيق درية الخطيب ولطفي الصقال ، طبع مجمع اللغة العربية
بدمشق ١٣٩٥ هـ . المضمون إلى
- ديوان أبي الطيب المتنبي ، بالشرح/أبي البقاء العكبري .
ضبطه وصححه ووضع فهارسه : مصطفى السقا وآخرون .
ديوانه العباس بن مرداس - جمعه د. يحيى الجبري - وزارة الثقافة والإعلام - العراق ١٣٨٨ هـ .
- ديوان عبد الرحيم الحارثي : الحارثي حياته وشعره .
ديوان عبيد بن قيس الرقيات .
- تحقيق وشرح د . محمد يوسف نجم . دار صادر بيروت ١٣٧٨ هـ / ١٩٥٨ م .
- ديوان العجاج (رواية عبد الملك بن قريب الاصمعي وشرحه) .
تحقيق د . عزة حسن دار الشروق بيروت سنة ١٩٧١ م .
- ديوان العجاج (رواية عبد الملك بن قريب الاصمعي) .
تحقيق د . عبد الحفيظ السطلي ، توزيع مكتبة أطلس - دمشق ١٩٧١ م .
- ديوان عدى بن زيد .
حققه وجمعه محمد جبار المعيبدي بغداد ١٩٦٥ م .
- ديوان علقمة الفحل بشرح الأظم .
تحقيق لطفي الصقال ودرية الخطيب - دار الكتاب العربي بحلب ط ١
سنة ١٣٨٩ هـ .
- ديوان عنثرة .
تحقيق محمد سعيد مولوي المكتب الاسلامي .
- ديوان الفرزدق .
دار بيروت - بيروت ١٤٠٠ هـ .

- ديوان قيس بن الخطيم عن ابن السكيت وغيره .
حققه و طق عليه د . ناصر الدين الأسد ط ٢ سنة ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م .
دار صادر بيروت .
- ديوان أبي قيس صيفي بن الأسلت / جاهلي .
جمع د . حسن باجودة ، مكتبة دار التراث - القاهرة سنة ١٩٧٣م .
- ديوان قيس بن الملوح .
تحقيق د . شوقية انالجع ، جامعة انقرة ١٩٦٧م .
- ديوان كثير عزة .
جمع و شرح د . إحسان عباس ، دار الثقافة بيروت ١٣٩١هـ .
- ديوان كعب بن مالك الزهاري / تحمينة سامي ملكي العاني - بغداد - ١٩٦٦
ديوانه مسكين الدارمي / محمد عبد الله الجبوري و خليل العتيبة - ١٣٨٩هـ / بغداد .
- ديوان ابن مقبل / تحقيق د . عزة حسن ، دمشق ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م .
- ديوان النابغة الجعدي ، تحقيقه / عبدالعزيز رباح - ط ١ سنة ١٣٨٤هـ - المكتبة الاسلامي - دمشق .
- ديوانه تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم ، دار المعارف بمصر .
- ديوان يزيد بن مفرغ الحميري (المتوفى ٥٦٩هـ) .
جمع و تحقيق د . عبد القدوس أبو صالح . مؤسسه الرسالة بيروت ،
ط ٢ ، ١٤٠٢هـ .
- ذيل مشته النسبه لتقي الدين محمد بن رافع السلامي (ت ٧٧٤هـ) .
تحقيق د . صلاح الدين المنجد دار الكتاب الجديد - بيروت ط ٢
سنة ١٣٩٦هـ .
- الذيل والتكملة لأبي عبدالله المراكشي .
تحقيق محمد بن شريفه واحسان عباس ، دار الثقافة بيروت - لبنان .
- رسالة الملائكة لأبي العلاء المعري .
تحقيق محمد سليم الجندي ، المكتب التجاري بيروت .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي احمد بن عبد النور ت ٧٠٢هـ .
تحقيق احمد محمد الخراط ، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٥هـ .
- رغبة الآمل من كتاب الكامل لسيد بن علي العرصفي ،
مكتبة الأسدى بطهران ، ١٩٧٠م .
- الرماني النحوي ، تأليف د . مازن المبارك ،
دار الكتاب اللبناني - بيروت ١٩٧٤م .

- سبط اللاكبي لأبي عبير البكري ٤٨٧ هـ

تحقيق عبدالعزيم الميمني ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، مصر ،

١٣٥٤ هـ .

- سنن الترمذى (الجامع الصحيح) لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذى

(٢٠٩-٢٧٩ هـ) .

ج ١ ، ج ٢ تحقيق احمد محمد شاكر سنة ١٣٥٦ هـ ط ١

ج ٣ محمد فؤاد عبد الباقي سنة ١٣٥٦ هـ ط ١

ج ٤ ، ج ٥ ابراهيم عطوه عوض سنة ١٣٨٢ هـ ط ١

- سنن أبي داود ، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي ٢٠٢-٢٧٥ هـ

مراجعة محمد محي الدين عبد الحميد ، دار احياء السنة النبوية

- سنن النسائي (المجتبى) الحافظ ابو عبد الرحمن بن شعيب النسائي

٢١٤-٣٠٢ هـ - شركة الحلبي ط ١ ، ١٣٨٣ هـ .

- السيرة النبوية لابن هشام .

حققه مصطفى السقا وآخرون ، ط ٢ - ١٣٧٥ هـ .

- شرح أبيات سيهويه تأليف ابي محمد يوسف بن ابي سعيد السيرافي

٢٣٠-٣٨٥ هـ تحقيق د . محمد علي سلطاني ، دار المأمون للتراث

دمشق ط سنة ١٩٧٩ م .

- شرح أبيات مغنى اللبيب عبد القادر عمر البغدادي (١٠٩٣ هـ) .

تحقيق عبدالعزيم زرياح ، واحمد يوسف الدقاق ، دار المأمون للتراث

دمشق ط ١ ، ١٣٩٨ هـ .

- شرح أبيات الهذليين للسكرى الحسن بن الحسين .

تحقيق عبد الستار أحمد فراج ، المدني - القاهرة .

- شرح التصريح على التوضيح لخالد بن عبدالله الأزهرى .

دار احياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه .

- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) لابن عصفور الاشبيلي ٩٧-٦٦٩ هـ .

تحقيق د . صاحب ابو جناح ، وزارة الاوقاف العراق سنة ١٤٠٠ هـ .

- شرح ديوان امرى القيس ومعه أخبار المراقسة وأشعارهم ، تأليف حسن السندوبي .

مطبعة الاستقامة القاهرة .

- شرح ديوان جرير ، تأليف محمد اسماعيل عبدالله الصاوى .

مكتبة محمد حسين النورى - دمشق .

- شرح ديوان الحماسة لابن جنى (ت ٣٩٤ د)
شريط بمركز البحث العلمي بمكة رقم ٤٠ عن نسخة مكتبة بني جامع
تركيا رقم ٩٦٦ .
- شرح ديوان الحماسة لأبي علي احمد بن محمد المرزوقي (ت ٤٢١ هـ) .
نشره أحمد امين - عبد السلام هارون ط ٢ القاهرة ١٣٨٧ هـ .
- شرح ديوان عربن أبي ربيعة المخزومي .
شرح محمد محي الدين عبد الحميد ط ٢ عام ١٣٨٠ هـ / ١٩٦٠ م .
مطبعة السعادة القاهرة .
- شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري .
تحقيق د . (حسان عباس . الكويت ١٩٦٢ م .
- شرح شافية بن الحاجب . تأليف محمد بن الحسن الاسترأبأدى النحوى (٦٨٦ هـ) .
تحقيق محمد نور الحسن وآخريين ، ط سنة ١٣٩٥ هـ دار الكتب
العلمية بيروت لبنان .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام (عبدالله بن يوسف)
ت ٧٦١ هـ .
- شرح شعر زهير بن أبي سلمى صنعة أبي العباس ثعلب .
تحقيق د . فخر الدين قباوة ط ١ سنة ١٤٠٢ هـ ، دار الآفاق ، بيروت .
- شرح شواهد العفني للسيوطي عبدالرحمن بن أبي بكر ت ٩١١ هـ .
علق عليه احمد ظافر كوجان ، لجنة التراث العربي دمشق .
- الشرح الصغير للمقدمة الجزولية لأبي علي الشلوبين (ت ٦٤٥ هـ) .
رسالة ماجستير / ناصر عبدالله الطريم سنة ١٤٠١ - ١٤٠٢ هـ .
جامعة محمد السادس بالرباط
- شرح عيون كتاب سيبويه لأبي نصر هارون بن موسى القيسي القرطبي ت ٤٠١ هـ .
تحقيق د . عبد ربه عبد اللطيف ط ١ سنة ١٤٠٤ هـ مطبعة الاحسان
القاهرة .
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر محمد بن القاسم الأنبأرى
(٢٧١ - ٣٢٨ هـ) . تحقيق عبد السلام محمد هارون ، ط ٢ ، دار المعارف
مصر ١٩٦٩ م .
- شرح القصائد العشر صنعة الخطيب التبريزي .
تحقيق د . فخر الدين قباوة دار الآفاق - بيروت ط ٤ سنة ١٤٠٠ هـ /
١٩٨٠ م .

- شرح الكافية الشافية لابن مالك (١٦٧٢هـ) .
تحقيق د . عبد المنعم هريدي ، مطبوعات مركز البحث العلمي بمكة
ط ١ سنة ١٤٠٢هـ .
- شرح الكوكب المنير ، محمد بن أحمد المعروف بابن النجاري (١٩٧٢هـ) .
تحقيق د . محمد الزحيلي ود . نزيه حماد ، مركز البحث العلمي
بمكة دار الفكر بدمشق . ١٤٠٠هـ .
- شرح المعلقات السبع لأبي عبدالله الحسين بن أحمد الزوزني ،
دار مكتبة الحياة - بيروت .
- شرح المفصل ، يعيش بن أبي علي بن يعيش (١٦٤٣هـ) .
عالم الكتب بيروت مكتبة المثنى - القاهرة .
- شرح المقدمة الجزولية لأبي علي الشلوبين ت ١٦٤٥هـ .
مخطوط بمكتبة حسن حسني عبدالوهاب رقم ١٨١١٠ منه مصورة
لدى عبد الرحمن النعشيمين .
- شرح المقصور والمدود ، ابن دريد الأزدي ٢٢٣-٣٢١هـ .
تحقيق ماجد الذهبي وصلاح الخيمي ط سنة ١٤٠٢هـ دار الفكر
دمشق .
- الشعر المسمى شرح الأبيات المشككة الاعراب لأبي علي الفارسي .
مصورة بمركز البحث العلمي بمكة .
- شعر الأحوص الأنصاري .
تحقيق عادل سليمان ، الهيئة المصرية العامة ١٩٧٧م .
- شعر الأخطل - صنعة السكري .
تحقيق د . فخر الدين قباوة ، منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت
ط ٢ سنة ١٩٧٩م .
- شعر بني تميم في العصر الجاهلي ، د . عبد الحميد محمود المعيني
منشورات نادي القصيم الأدبي ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م .
- شعر أبي ذؤاد = دراسات في الأدب العربي
شعر أبي زيد الطائي (المتوفى بعد سنة ٤٠هـ) .
- جمعه وحققه د . نوري حمودي القيسي - مطبعة المعارف - بغداد ١٩٦٧م
- شعر زهير بن أبي سلمى صنعة الأعمى الشنتمرى .
تحقيق د . فخر الدين قباوة ط ٣ سنة ١٤٠٠هـ دار الآفاق بيروت .
- شعر عبد الرحمن بن حسان الأنصاري / د . سامي علي العائلي - بغداد ١٩٧٨م

- شعر عبدالله بن الزهري .
- تحقيق د . يحيى الجبوري ، مؤسسة الرسالة بيروت ط ٢ ، ١٤٠١ هـ .
- شعر عروة بن أذينة ، د . يحيى الجبوري .
- مكتبة الأندلس - بغداد .
- شعر عمرو بن الأحمر الباهلي .
- جمعه وحققه د . حسين عطوان ، مجمع اللغة العربية - دمشق .
- شعر عمرو بن محمد يكرّب الربيدي ، جمع طاع الطرايشي - (دمشق - ١٣٩٤ هـ)
- شعر الكميّ بن زيد الأسدي .
- جمع وتحقيق د . داود سلوم ، مكتبة الأندلس بغداد سنة ١٩٦٩ م .
- شعر ابن سيادة (الرماح بن أبرد السري)
- جمع وتحقيق محمد نايف الدليمي ، الموصل ١٩٧٠ م .
- شعر النابغة الجعدي .
- منشورات المكتب الإسلامي دمشق ط ١ ، ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م .
- شعر النمر بن تولب ، صنعة د . نوري حمودي القيسي ، مطبعة المعارف بغداد .
- شعر يزيد بن معاوية بن أبي سفيان .
- جمعه صلاح الدين المنجد ، دار الكتاب الجديد بيروت .
- الشعر والشعراء لابن قتيبة (عبدالله بن مسلم) .
- ط . في ليدن سنة ١٩٠٢ م .
- صاحبي لأبي الحسين أحمد بن فاروس بن زكريا (ت ٣٩٥) .
- تحقيق السيد أحمد صقر ، عيسى الباهي الحلبي وشركاه القاهرة .
- صحیح البخاری لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري الجعفي دار الشعب - مصر .
- صحيح مسلم للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج (٢٠٦-٢٦١ هـ)
- حققه ونهضه محمد فؤاد عبد الباقي ط ١ سنة ١٣٧٥ هـ القاهرة
- الصلة ، تأليف ابن بشكوال أبي القاسم خلف بن عبد الملك (٤٩٤-٥٧٨ هـ) .
- الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦ م .
- صلة الصلة لابن الزهير .
- مكتبة خياط - بيروت .
- صلة الصلة (المخطوط) نسخة د . عياد بن عيد الثبتي .

- ضرائر الشعر لابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٣ أو ٦٦٩ هـ) .
- تحقيق السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس ط ١ سنة ١٩٨٠ م .
- ضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيرواني محمد بن جعفر التميمي أبي عبدالله ٤١٢ هـ .
- تحقيق د . محمد زغول سلام د . محمد مصطفى هداره ، الاسكندرية ١٩٧٣ م .
- طبقات فحول الشعراء محمد بن سلام الجمحي (١٣٩-٢٣١ هـ) .
- قرأه وشرحه محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني القاهرة
- الطرائف الأدبية .
- صححه وخرجه عبد العزيز الميمني ، تصوير دار الكتب العلمية بيروت .
- العبارة (كتاب في المنطق) لأبي نصر الفارابي
- تحقيق د . محمد سليم سالم الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦ م .
- العمدة لابن رشيق القيرواني ٣٩٠-٤٥٦ هـ .
- تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، ط ٤ سنة ١٩٧٢ م دار الجيل بيروت .
- عنوان الدراية فيمن حل من العلماء في المئة السابعة ببجاية لأبي العباس الغبريني ت ٧٠٤ هـ . تحقيق/ رابح نوبار ، الشركة الوطنية الجزائر ١٣٨٩ هـ .
- عيون الأخبار لابن قتيبة ٢١٣-٢٧٦ هـ نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب .
- غرائب القرآن وغرائب الفرقان ، نظام الدين الحسن بن محمد النيسابوري ت ٧٢٨ هـ . تحقيق إبراهيم عطوه عوض ، ط ١ سنة ١٣٨١ هـ ، مصطفى البابي الحلبي .
- الفاخر لأبي طالب المفضل بن سلمة (ت ٢٩١ هـ)
- تحقيق عبد العليم الطحاوي ط ١ سنة ١٣٨٠ هـ وزارة الثقافة والارشاد ، مصر .
- الفصول الخمسون لابن معطي ، تحقيق الدكتور محمد مصطفى مصطفى البابي الحلبي - مصر .
- فقه اللغة وسر العربية لأبي منصور الثعالبي (٣٥٠-٤٣٠ هـ)
- تحقيق مصطفى السقا وآخرين ، ط الأخرى ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م .
- ابن فلاح النحوي مع تحقيق الجزء الأول من كتابه المفتي .
- د . عبدالرزاق عبد الرحمن السعدى ، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة سنة ١٤٠٤ هـ .

- فهرسة ما رواه أبو بكر بن خير الإشبيلي (ت ٥٧٥هـ) .
حققه فرنششكة قداره زيد بن وخليان ربارة ، مصورة عن طبعة سنة
١٨٩٣م في ١٩٦٣م .
- القراءات الشاذة لابن خالويه ت ٣٧٠هـ .
نشره برجشتراسر ، المطبعة الرحمانية بمصر ١٩٣٤م .
- أبو القاسم السهيلي ومذهبه في النحو ، د . محمد إبراهيم البنا .
ط ١ سنة ١٤٠٥هـ دار البيان جده .
- القوافي ، لأبي يعلى عبد الباقي بن المحسن التنوخي (٢) ترويضاً في أواخر القرن الرابع
تحقيق عمر الأسعد ومحي الدين رمضان ، دار الارشاد بيروت ،
ط ١ ، ١٣٨٩هـ .
- الكافية في النحو لابن الحاجب ٥٧٠ - ٦٤٦ هـ .
وشرحها للرضي محمد بن الحسن الاسترلاباذي ٦٨٦ هـ دار الكتب
العلمية بيروت .
- الكامل لأبي العباس محمد بن يزيد العبري / محرراً أبو الفضل - دار النهضة مصر - ١٩٥٨م .
- ابن كيسان النحوي - للدكتور محمد إبراهيم البنا - دار الإعتصام ط ١ سنة ١٣٩٥هـ
- ابن كيسان النحوي - د . محمد الدغمالي - رسالة ماجستير - كلية الشريعة - مكة
- الكشف عن أسامي الكتب والفنون ، لحاجي خليفة طبع سنة ١٩٤١م .
- اللمع في العربية لأبي الفتح عثمان بن جني ٣٩٢هـ
- تحقيق د . حسين محمد محمد شرف ط ١ سنة ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م .
القاهرة .
- ليس في كلام العرب .
تأليف الحسين بن أحمد بن خالويه ت ٣٧٠هـ .
تحقيق أحمد عبد الغفور عطار
ط ٢ مكة المكرمة ١٣٩٩هـ طبع دار العلم للملايين .
- × ما يجوز للشاعر في الضرورة = ضرائر الشعر للقزاز .
- مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي المتوفى سنة ٢١٠هـ
تحقيق د . محمد فؤاد سزكين - مكتبة الخانجي مصر ،
مجالس ثعلب لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب ٢٠٠ - ٢٩١ هـ
- تحقيق عبد السلام محمد هارون دار المعارف المصرية قسم ١ ط ٣
وقسم ٢ ط ٤ سنة ١٤٠٠هـ .

- مجالس العلماء لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ٥٣٤٠ هـ .
- تحقيق عبد السلام هارون ط ٢ سنة ١٤٠٣ هـ مكتبة الخانجي القاهرة .
- مجلة معهد المخطوطات العربية المجلد ٢٧ الجزء الأول ربيع - شعبان ١٤٠٣ هـ لمعهد المخطوطات - الكويت .
- مجمع الأمثال للميداني أبو الفضل أحمد بن محمد ت ٥١٨ هـ .
- تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة السنة المحمدية ١٣٧٤ هـ .
- المحتسب في تعيين وجوه شوان القراءات والإيضاح عنها .
- تأليف أبي الفتح عثمان بن جني .
- تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين القاهرة ١٣٨٦ هـ ١٣٨٩ هـ .
- مختارات شعراء العرب لابن الشجري أبي السعادات ٤٥٠ هـ ٥٤٢ هـ
- تحقيق علي محمد البجاوي ، القاهرة دار نهضة مصر .
- المدارس النحوية تأليف د . شوقي ضيف - مصر .
- مسائل خلافة في النحو لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ت ٦١٦ هـ
- تحقيق د . محمد خير الحلواني ط ٢ دار المأمون دمشق .
- المسائل العسكرية في النحو العربي لأبي علي الفارسي ٢٨٨ هـ - ٣٧٧ هـ
- دراسة وتحقيق علي جابر المنصوري ط ٢ - ١٩٨٢ م بغداد
- المسائل المشككة المعروفة (بالبغدديات) لأبي علي الفارسي . نسخت سنة ٦١٥ هـ وهي على شريط بمركز البحث العلمي تحت رقم ٦٥١ ضمن مجموع من ١ - ٥١ .
- المساعد علي تسهيل الفوائد لابن عقيل ت ٧٦٩ هـ .
- تحقيق د . محمد كامل بركات ، مركز البحث العلمي ١٤٠٠ هـ .
- المستصفى من علم الأصول لأبي حامد الغزالي ، ط ١ المنيرية ببولاق سنة ٣٢٢ هـ .
- المستقصى في أمثال العرب للزمخشري محمود بن عمر ت ٥٣٨ هـ .
- ط ٢ سنة ١٣٩٧ هـ دار الكتب العلمية - بيروت لبنان .
- مسند الإمام أحمد بن حنبل وبيهاشه كنز العمال في سنن الأ أقوال والأفعال ، صورة الطبعة (١) المكتب الإسلامي - دار صادر بيروت .
- المؤلف والمختلف للآمدي أبي القاسم الحسن بن بشر ت سنة ٣٧٠ هـ .
- تحقيق عبد الستار أحمد فراج القاهرة ١٣٨١ هـ .
- معاني الحروف لعلي بن عيسى الرماني ٢٩٦ - ٣٨٤ .
- تحقيق د . عبد الفتاح شلبي ط ٢ / ١٤٠١ هـ دار الشروق - جدة .

- معاني القرآن للفراء يحيى بن زياد ت ٢٠٧ هـ .
ط ٢ سنة ١٩٨٠ م عالم الكتب بيروت .
- المعجب في تلخيص اخبار المغرب .
معجم الادب لياقوت الحموي . الطبعة الأولى .
- معجم شواهد العربية تاليف عبد السلام هارون .
ط ١ سنة ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م . مكتبة الخانجي مصر .
- معجم القراءات القرآنية د . عبد العال سالم مكرم و د . أحمد مختار عمر .
ط ١ سنة ١٤٠٢ الكويت .
- معجم المؤلفين وضع عمر رضا كحالة .
مكتبة المثنى ودار احياء التراث العربي ببيروت .
- معلقة عمرو بن كلثوم شرح أبي الحسن بن كيسان ٢٩٩ هـ .
دراسة وتحقيق د . محمد إبراهيم البنا . دار الاعتصام القاهرة ط ١
١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .
- المعمرون والوصايا لأبي حاتم السجستاني (ت ٢٥٠ هـ)
تحقيق عبدالمنعم عامر دار احياء الكتب العربية القاهرة (١٩٦١ م) .
- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري ت ٧٦١ هـ .
تحقيق د . مازن مبارك و محمد طي حمد الله . دار الفكر - دمشق
بيروت ط ٣ سنة ١٩٧٢ م .
- المفصل في علم العربية لأبي تقاسم محمود بن عمر الزمخشري ت ٥٣٨ هـ
ط ٢ دار الجيل بيروت .
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للإمام العيني محمود بن أحمد
بهامش خزانة الأدب تصوير دار صادر بيروت .
- المقتصد في شرح الإيضاح للفارسي لعبد القاهر الجرجاني ت ٤٧١ هـ ،
د . كاظم بحر المرجان وزارة الثقافة والأعلام العراقية ١٩٨٢ م .
- المقتضب لأبي العباس المبرد ٢١٠ - ٢٨٥ هـ .
تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة القاهرة ١٣٩٩ هـ .
- المقرب لابن عصفور ت ٦٦٩ هـ .
تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى و عبد الله الجبورى ط ١ بغداد
١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م .

- المقصور والممدود ، لأبي زكريا الفراء ت ٢٠٧ .
- تحقيق ماجد الذهبي ط ١ سنة ١٤٠٣ هـ مؤسسه الرسالة بيروت
منال الطالك ليدالمداد الأثيرية ١٩٠٦ هـ تحقيقه محمد الناصح مركز أبحاث علمي بجمهورية مصر العربية - التاريخ بيرون
المنقوص والسدود للفراء ، والتنبيهات لعلي بن حمزة .
- تحقيق عيد العزيز السعفي ، دار المعارف مصر .
- أبو موسى الجزولي تاليف عبدالله كتون ،
سلسلة مشاهير رجال المغرب رقم ١٩ .
- الموطأ ، مالك بن أنس رضي الله عنه ، تصحيح وترقيم وتخريج محمد فواد
عبدالباقي دار إحياء الكتب العربية القاهرة طبع سنة ١٣٧٠ هـ .
- نتائج الفكري النحو لأبي القاسم عبد الرحمن السهيلي ت ٥٨١ هـ .
- تحقيق د . محمد إبراهيم البنا ، جامعة قاريونس ، ط سنة ١٣٩٨ هـ /
١٩٧٨ م .
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات بن الأنباري (ت ٥٧٧)
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم دار نهضة مصر القاهرة
- النوادر لأبي زيد سعيد بن أوس الانصاري .
صححه : سميد الخوري الشرتوني ، ط ٢ سنة ١٣٨٧ هـ .
- النوادر لأبي مسحل الاعرابي (عبد الوهاب حريش)
تحقيق عزة حسن دمشق ١٣٨٠ هـ .
- نوادر المخطوطات .
تحقيق عبد السلام هارون ط ٢ ، ١٣٩٢ هـ القاهرة شركة مصطفى
الجلبي .
- الوافي بالوفيات للصفدي ، صلاح الدين ، خليل بن أيك باعتناء هلموت ريتز
وآخرين ١ - (عدد ١٣) ١٧ .
- وفيات الأعيان لابن خلكان ت ٦٨١ هـ .
تحقيق د . إحسان عباس دار صادر بيروت سنة ١٣٩٨ هـ .

فهرس مواضيع الدراسة

الصفحة	الموضوع
أ	المقدمة
	القسم الأول
× ٥٩ - × ١	أبو الحسن الأبدى
× ١	عصره
× ٢	الحياة العلمية في عصره
× ٣١ - × ٧	الفصل الأول - التعريف بالأبدى -
× ٧	اسمه
× ١١	مولده
× ١٢	أسرته
× ٢٠ - × ١٣	شيوخه ؛
× ١٣	١- أبو علي الشلوين
× ١٧	٢- أبو الحسن الدباج
× ٢٠	٣- ابن عصفور والصقار
× ٢١	عقيدته
× ٢١	أخلاقه وحاله
× ٢١	رحلاته
× ٢٣	مكانته العلمية
× ٢٥ - × ٣١	<u>تلاميذه</u>
× ٢٥	١ - أبو جعفر بن الأخرش
× ٢٥	٢ - أبو بكر بن الفراء
× ٢٥	٣ - أبو محمد الفرناطى
× ٢٦	٤ - أبو الحجاج اليحصبى
× ٢٦	٥ - أبو جعفر بن الزبير
× ٢٧	٦ - ابن الفخار الأركشى
× ٢٨	٧ - أبو جعفر بن فركون

الصفحة	
× ٢٨	٨ - أبو الحسن القيجاطى
× ٢٩	٩ - أبو حيان الأندلسى
× ٢٩	وفاته
× ٣٠	آثاره
× ٣٢ - × ٥٩	الفصل الثانى - مذهبه النحوى
× ٣٢	أولا : القياس
× ٣٤	القياس النظرى
× ٣٥	ثانيا : السماع
× ٣٥	ثالثا : التعليقات
× ٣٦	رابعا : العامل
× ٣٩	خامسا : الإعراب
× ٤١ - × ٥٩	اختياراته وآراؤه
× ٤١ - × ٤٦	١ - اختياراته فى بعض الأبنية والأدوات
× ٤١	١ - هذان واللذان ليسا مثنيين حقيقة
× ٤٢	٢ - كأنَّ لا تكون للتحقيق
× ٤٣	٣ - لن غير مركبة
× ٤٥	٤ - "لم" و"و" لن "غير متدرجه عن" لا"
× ٤٥	٥ - مهما مركبة
× ٤٧ - × ٥٤	٢ - اختياراته فى الإعراب وعلاماته
× ٤٧	١ - علامة الاعراب فى الأسماء الستة والتثنية والجمع
× ٤٩	٢ - الاسم بعد لولا مرفوع بالابتداء
× ٥٠	٣ - كلما
× ٥١	٤ - المنادى مفعول لفظا ومعنى
× ٥٢	٥ - اثنا عشر معربه المصدر وعلته ذلك
× ٥٣	٦ - انتصاب الفعل بعد الواو والفاء فى الأجوبة
× ٥٥ - × ٥٩	٣ - اختياراته فى التراكيب
× ٥٥	١ - تقديم الفاعل على عامله
× ٥٥	٢ - جواز الفصل بين "إن" ومعمولها بالظرف

الصفحة

× ٥٦	٣ - يعطف بلا بعد العاضى
× ٥٦	٤ - شرط فى معطوفى " لا "
× ٥٧	٥ - لا يجوز حذف فعل الشرط إلا بتعويض " لا "
× ٥٨	٦ - جواز عطف الضمير المنفصل على الظاهر بالواو
× ٦٠ - ١١٢	القسم الثانى :
× ٨٤ - ٦٠	الفصل الأول : الجزولية وشرحها
× ٦٠	مؤلف الجزولية
× ٦١	تسمياتها
× ٦٢	نسبتها لمؤلفها
× ٦٤	ما الجزولية ؟
× ٦٥	آراء العلماء فى الجزولية واهتمامهم بها ، وغموضها
× ٦٧	تعدد نسخها واختلاف هذه النسخ
× ٦٩	شرح الجزولية
× ٦٩	١ - أبو موسى الجزولى
× ٦٩	٢ - ابن معط
× ٧٠	٣ - ابن الخباز
× ٧٠	٤ - الشريشى
× ٧٠	٥ - أبو عثمان البيانى
× ٧١	٦ - ابن الحاجب
× ٧٢	٧ - أبو على الشلوبين
× ٧٤	٨ - الشلوبين الصغير
× ٧٥	٩ - العلم اللورقى
× ٧٧	١٠ - أبو الحسن بن عصفور
× ٧٧	١١ - ابن مالك
× ٧٨	١٢ - أبو عبد الله بن ميمون
× ٧٩	١٣ - أبو الحسن الأبندى
× ٧٩	١٤ - أبو عبد الله يعقوب
× ٧٩	١٥ - أبو جعفر المالقى

الصفحة

× ٨٠	١٦ - ابن الفخار الأركشي
× ٨٠	١٧ - العلامة الحلبي
× ٨١	١٨ - أبو عبد الله الألبيري
× ٨٢	١٩ - أبو إسحاق بن العطار
× ٨٢	٢٠ - رضي الدين الأربلي
× ٨٢	٢١ - أبو إسحاق النحوي
× ٨٣	٢٢ - ابن ميمون المغربي
× ٨٣	٢٣ - عز الدين العازند راني
× ٨٤	شرح مجهولة
× ٨٥ - × ١١٢	الفصل الثاني (شرح الجزولية للأبدي)
× ٨٥	١ - توثيق نسبه
× ٩١	٢ - تجزئته
× ٩٢	٣ - أبوابه وفصوله
× ٩٥	٤ - منهج المؤلف في شرح كلام أبي موسى
× ٩٦	٥ - مصادره
× ١٠١	٦ - شواهد
× ١٠٤ - × ١١٢	٧ - تحليل مادته
× ١٠٤	أ - الحدود وتحليلها
× ١٠٦	ب - تفصيل المسائل
× ١٠٨	ج - مسائل الخلاف
× ١٠٨	د - آراء العلماء ومناقشتها والردود عليها
× ١١٣	نسخة الكتاب

صور عن النسخة المعتمدة في التحقيق .

فهرس مواضع النص المحقق

الصفحة	
٢٤ - ١	الكلام تعريفه وأقسامه
١٥	الاسم
١٨	الفعل
٢٠	الحرف
٢٥	الفاعل
٣٥	المفعول
٣٥	الدلالة وتقسيمها إلى تضمن والتزام واستدعاء
٣٧	دلالة الفعل على المصدر
٤٠	الفعل مشتق من المصدر
٥٢	الإعراب
٥٩	فائدة الاعراب
٦٣	الفرق بين الإعراب والبناء
٦٣	ألقاب الإعراب
٦٤	الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال
٧١	انفراد الاسم المتكّن بالجرّ
٧٦	التنوين
٧٨	أنواعه
١٢٣ - ٨٤	ما تنفرد به الأسماء
٨٥	١ - الألف واللام
٨٦	أقسامها
٩٠	٢ - النداء
٩٤	٣ - عدم التصرف
١٠١	٤ - التشية
١٠٩	٥ - الجمع
١١٤	٦ - التأنيث
١١٨	٧ - التنكير

الصفحة	
١٢٠	٨ - الإفراد
٢٢٢ - ١٢٣	علامات الإعراب - الضمة -
١٢٣	الأسماء الستة
١٤٢	الاسم الذي يفهم منه الجمع
١٦٤	جمع التكسير
١٦٧	جمع السلامة المؤنث والمذكر
١٨٩	الاسم الذي تفهم منه التثنية
١٩٣	كلا وكلتا والخلاف فيهما
٢٠٩	الأفعال الخمسة
٢١٣	٢ - الفتحه - الجمع المؤنث السالم وعلامة إعرابه في النصب
٢١٧	أصل الإعراب للحركات
٢٢٧	موجبات البناء
٢٤٠	جزم المضارع المعتل الآخر
٢٤٥	تقسيم الفعل بالنسبة للزمان
٢٦٦	حروف المضارعه
٢٧٧	النواصب
٣٣٤	الجوازم - الجازم لفعل
٣٥١	الجازم لفاعلين
٣٩٧	باب المثني
٤٠٩	جمع المذكر السالم
٤١٣	الجمع بالألف والتاء
٤١٨	باب من الفاعل
٤٣٤	تأثير الإضافة في الباب
٤٣٥	تأثير المضمرة فيسه
٤٣٨	تأثير ترتيب المضمرة
٤٤٠	الاسم الموصول
٥١١	باب النعت
٥٢٨	المعارف من الأسماء

الصفحة

٥٥٢	المضمر وتقسيماته
٥٤٦	إعراب الضمائر
٥٦٥	العلم
٥٧٤	المعروف بأل
٥٨٤	مراتب المشار إليه
٥٨٨	باب العطف - عطف البيان
٥٩٢	عطف النسق
٦٦٧	باب التوكيد
٦٩٤	باب البدل
٧٢١	باب أقسام الأفعال في التعدى
٧٢٢	ما يتعدى إلى واحد
٧٢٦	ظننت وأخواتها
٧٢٨	أعلم وأرى وأخواتها
٧٧٩	ما تتعدى إليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية
٧٨٠	المفعول لأجله
٧٨٦	المصدر وأقسامه
٧٩٤	ظرف الزمان
٨١٨	ظرف المكان
٨٣٨	الحال
٨٦٢	باب العبتأ
٩١٩	باب الاشتغال
٩٤٦	باب كان وأخواتها
٩٨٣	باب إن وأخواتها
١٠٥٤	باب الفرق بين إن وأن
١٠٧٦	فهرس الآيات القرآنية
١٠٨٣	فهرس الحديث الشريف
١٠٨٥	فهرس الأمثال . . .
١٠٩٨	فهرس القوافى
١١٢٨	أنصاف الأبيات
١١٢٩	فهرس الأعلام
١١٤٣	فهرس الكتب
١١٤٥	فهرس المصادر

الرموز في النصّ المحقق

	=	ابن خروف	خ
	=	سيويه	س
	=	أبو سعيد السرافى	سع
	=	السهيلى	سه
	=	الشلوبين	ش
	=	ابن عصفور	ص
(لعله كذلك)	=	ابن طلحة	طل
(لعله كذلك)	=	الأعلم	عل
	=	الفارسى	فا
	=	؟	فش
صاحب الأنصاف	=	ابن الأنبارى	نبا